Sayı / Volume: 23 Yıl / Years: 5 ISSN: 2148-5518



Route Educational & Social Science

EDITOR

Dr. Mohamed KALOU

CO-EDITORS

Dr. soltani amna
Dr. Abdullah ALMEGHLAJ
Dr. Mohammed Ömer AL- NACCAR





Indexed by

Türk Eğitim İndeksi, Open Academic Journal, Directory Of Research Journals, Google Scholar, CiteFactor, SJournals

Volume 5(3) February 2018

Hatay / TURKEY

Route Educational & Social Science Journal

Volume 5(3) February 2018

تقديم

كلنا يعلم أن عام 2011 شهد شرارة الحرب في سوريا والتي عرفت بأسوأ حالة حرب عرفها التاريخ، فقد قتل الأخ أخاه لجاه يسعى إليه أو ثروة رأى فرصة لاغتنامها، وقتل الجار جاره باسم الدين، هذا ماعدا البراميل المتفجرة والقنابل العنقودية وما إلى ذلك من أسلحة شملت بتدميرها الإنسان والحجر، لهذا شهد عام 2014 أكبر حالة لجوء في العالم. كارثة تلو الأخرى حول العالم تلقي بملايين الناس خارج حياتهم أو خارج بيوتهم، وسوريا هي الأكثر تأثراً بسبب الحرب، الآن نصف الشعب السوري تقريباً ترك بيته ونزح طلباً للأمان داخل سوريا أو خارجها، و20 بالمئة منهم أجبروا على ترك وطنهم ولجؤوا إلى دول أخرى. تركوا وطنهم هرباً من الواقع المرير إلى اللجوء أي إلى المجهول. واللاجئ السوري انتقل من كونه ملكاً في بيته إلى كونه رقماً يعده السياسيون لكسب مزيد من الأصوات في انتخاباتهم أو لغايات أخرى اقتصادية أو ديمغرافية وما إلى ذلك من أهداف لاتصب في مصلحة ذلك المهجر الهائم على وجهه في دول لم يكن يتوقع أن يستقر بها.

وقضية اللاجئين السوريين هي جوهر الحرب الباردة التي تشنها الامبريالية العالمية للهيمنة على المنطقة ككل وحلها من أصعب القضايا وأكثرها تعقيداً. وقضية اللاجئين لها آثار سلبية على البلد المضيف لا يمكن نكرانه لكن بالمقابل لاننس الإيجابيات التي تتمثل بانعاش الاقتصاد وتطوير بعض الموارد وخاصة أن العقل المهاجر يبقى أكثر تأثيراً بمحيطه كونه واجه الصعوبات والمحن. والحقيقة أننا بحاجة إلى استثمار طاقات اللاجئين وتوظيفها بشكل فعال ليتم الاستفادة منها ويكونوا فاعلين ونافعين في المجتمعات التي لجؤوا إليها، لهذا كان لا بد من استخدام الجانب الأكاديمي وتوظيف أفكار الباحثين لخدمة المضيف والضيف اللاجئ على حد سواء. وفكرة القيام بمؤتمر علمي ينظم أفكار الأكادميين ويأخذ بتوصياتهم لابد منها في ظل الافتقار إلى المبادرات لحل أوضاع الحرب في سوريا. ومن هنا انطلقت فكرة المؤتمر العلمي الدولي: اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول التي تقيمه وتنظمه جمعية النهضة العلمية وتحتضنه جامعة أديامان في تاريخ 20-22 /10 /2017 . وفي هذا الكتاب ملخصات للأبحاث التي قدمت للمؤتمر والتي رأتها اللجنة العلمية من أكثر الأبحاث المقدمة إلى المؤتمر صحة وتميزاً.

نشكر كل من ساهم في دعم اللاجئين السوريين ونخص بالشكر كل من ساهم لانجاح هذا الملتقى العلمي والظاهرة الأكاديمية المميزة والشكر موصول للدولة التركية وجامعة أديامان لاحتضانها المؤتمر.

2017-10-08

أ.عامر النمر

رئيس جمعية النهضة العلمية

نقطة نظام

منذ انطلاق المؤتمر الأول حول اللاجئين السورين بين الواقع والمأمول 2016م؛ أردنا أن يكون مؤتمراً مختلفاً عن غيره في الطموح والآثار، فقد حصل باجتماع الباحثين المتخصصين في ذلك المؤتمر نفعٌ كبير، ودارت بينهم حوارات مثمرة، كما كان لتكثيف مشاركة الطلاب من جامعة أديامان أطيب الأثر، وقد رأيت من حماستهم أثناء المؤتمر وبعده ما أثلج صدري.

إن المؤتمرات العلمية وغيرها يقاس نفعها بقدر تحقيقها لأهدافها، وحصول مقصودها، ومنذ انتهاء المؤتمر الأول عكفنا على تنفيذ توصياته الطموحة، فقد شكلنا لجنة خاصة لتتبع نتائج المؤتمر وتوصياته، فتحقق كثير منها على أرض الواقع ولله الحمد، ولدينا قناعة بأن المؤتمرات العلمية أداة مؤثرة جداً في تحقيق أي مشروع وخاصة إذا كان من معاناة الواقع، واستثمر بشكل أمثل، ونحن نحرص أشدّ الحرص على تقليل السلبيات وتكثير الإيجابيات المصاحبة للمؤتمرات بقدر الطاقة، ويأتي هذا المؤتمر العلمي الدولي الثاني عام 2017م بعنوان: **اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول**، والذي نظمته كلٌّ من جامعةِ أديامان وجمعيةِ النهضة العلمية، فما أروع هذا الاجتماع، لقد تفتحت في مرابعها أربعة ورود: الجمعية والجامعة ويوم الجمعة المبارك وهذا الجمع الطيب من الباحثين الكرام.

إن عبقرية هذا المؤتمر تكمن في التفاته إلى شُرُفات المستقبل وتحوُّلات المرحلة، حيث نشخِّصُ الواقع، ونرنو نحو المستقبل المأمول لأهلنا اللاجئين السوريين.

ما أن أعلنّا عن مؤتمرنا هذا؛ حتى تدفَّقت إلينا ملخصات كثيرة وبعناوين مثيرة، إذ وصل إلى قسم اللغة العربية وحدها؛ أكثر من ستمئة ملخص، وكان على اللجنة العلمية أن تضاعف جهودها لتحكيم هذه البحوث تحكيماً علمياً يراعي موضوع المؤتمر وأصالة البحث والتزامه بالمنهج العلمي، فأسفر التحكيم بمعايير دقيقة عن قبول (74) بحثاً مميزاً.

وليكون هذا المؤتمر خطوة عملية للرقي بواقع اللاجئين، ولبنة أخرى تضاف إلى اللبنات السابقة أضفنا محورين جديدين لهذا المؤتمر حرصاً منا لتطوير أوضاع اللاجئين السوريين، والاستفادة من التجارب والخبرات لتحقيق أفضل النتائج، وقد كانت هذه البحوث موزعة على المحاور التسعة التالية:

المحور الأول: أطفال اللاجئين السوريين.

المحور الثاني: اللاجئون السوريون والتعليم.

المحور الثالث: اللاجئات السوريات.

المحور الرابع: اللاجئون السوريون والتكيُّف الاجتماعي.

المحور الخامس: اللاجئون السوريون والإعلام.

المحور السادس: دور المنظمات والمؤسسات في أوضاع اللاجئين السوريين.

المحور السابع: اللاجئون السوريون والوضع القانوني.

المحور الثامن: اللاجئون السوريون والصحة.

المحور التاسع: اللاجئون السوريون والاقتصاد.

ومن خلال ذلك خلُص المؤتمر إلى النتائج والتوصيات التالية:

1- يؤمن المشاركون في المؤتمر بقدسية "الحياة الكريمة" للأطفال السوريين اللاجئين في بلدان اللجوء، وذلك من خلال تفعيل المواثيق والشرائع الدولية التي تنص على حماية الطفولة.

2- يوصي المؤتمر وزارة العمل على التشدد ما أمكن مع المؤسسات الصناعية وأصحاب الحرف لمنع الأطفال دون سن السابعة عشر.

3- نوصي بافتتاح برنامج استداركي لتدريس الطلاب السوريين المنقطعين عن التسلسل التعليمي ضمن المدارس التركية العاملة، والاستفادة من المدرسين السوريين المعيّنين في هذه المدارس.

4- العمل على زيادة المنح الجامعية لتشجيع طلاب المرحلة الثانوية على الالتزام بالمدارس.

5- زيادة عدد ساعات اللغة العربية للطلاب السوريين في المدارس التركية.

6- افتتاح موقع إلكتروني رسمي تابع لوزارة التعليم التركية لنشر القرارات التي تصدر عن الوزارة باللغة العربية.

7- نوصي بضرورة التدخل لحماية المرأة اللاجئة من الاستغلال بأشكاله المختلفة، من خلال توفير الرعاية القانونية والاجتماعية والصحية، ووضع قيود ضابطة أمام

تزويج القاصرات، مع التأكيد على دور منظمات المجتمع المدني في حل الخلافات الأسرية.

8- نوصي بالعمل على إصدار تعليمات لدوائر الأحوال المدنية لتثبيت إجراءات الزواج والطلاق الشرعية (غير القانونية) وتسجيل المواليد الجدد قانونياً.

9- يؤكد المشاركون في المؤتمر على ضرورة تبني الحكومات التي يتواجد فيها اللاجئون لبرامج تطبيقية في مجال التكيف الاجتماعي، فضلاً عن دور منظمات المجتمع المدني السوري والمضيف، لتحقيق التكيف الاجتماعي، باعتباره ضرورة اجتماعية، وحمايته للأمن الوطني الخاص بكل دولة.

10- ضرورة توسيع برنامج المفوضية الأوربية للمساعدات الإنسانية، والحماية المدنية(إيكو) لدعم اللاجئين السوريين خارج المخيمات بالتعاون مع الهلال الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة ودعمه من قبل المجتمع الدولي لضمان استفادة اللاجئين المحتاجين للدعم المادي والإنساني.

11- العمل على استصدار قانون يوضح وضعية اللاجئين في البلدان المضيفة لهم لضمان حقوقهم وواجباتهم القانونية والاجتماعية والسياسية.

12- التواصل مع وزارة الداخلية كي تسمح لحاملي "بطاقة الحماية المؤقتة" بالعمل والعلاج في كافة الولايات التركية وليس في الولاية التي أصدرتها فقط.

13- الدعوة لعقد مؤتمر دولي قانوني للبحث في أسباب غياب تطبيق قوانين اللجوء على اللاجئين السوريين.

14- كما أكد الباحثون على أهمية منظمات المجتمع المدني في مساعدة اللاجئين السوريين، مع دعوتها لمزيد من التنسيق فيما بينها للتخفيف من معاناة اللاجئين.

15- العمل على إعداد برامج إعلامية شاملة، تهدف إلى بناء علاقة سليمة بين المجتمع المضيف واللاجئين السوريين، فضلاً عن بناء رأي عام داعم للقضية السورية.

16- العمل على توفير الرعاية الصحية، والبرامج التوعوية للاجئين السوريين أسوة بغيرهم من مواطني المجتمع المضيف، فضلاً عن برامج الدعم النفسي الخاصة بالمشكلات الناتجة عن الحروب.

17- ضرورة تبني الحكومات دعم المشاريع الاقتصادية، لإتاحة فرص عمل للاجئين السوريين كونها تحقق نفعاً متبادلاً، فهي تدعم اقتصاد البلد المضيف، فضلاً عن حمايتها للاجئين من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي وكل أشكال الانحراف.

18- تنسيق العمل بين المنظمات والهيئات الإغاثية لدعم المشاريع الاقتصادية للاجئين السوريين، وذلك لتأمين فرص عمل دائمة لهم.

19- الدعوة إلى تأسيس نقابة للعمال السوريين في تركيا تحت إشراف نقابة العمال التركية.

20- يوصي المشاركون في المؤتمر بتشكيل لجنة متابعة منبثقة عن المؤتمر للتواصل مع المسؤولين للعمل على تنفيذ توصيات هذا المؤتمر.

وفي الختام يرسل المشاركون برقيات شكر إلى كل من جامعة أديامان وجمعية النهضة العلمية، وولاية أديامان، وبلدية أديامان، ومؤسسات المجتمع المدني في أديامان؛ على الجهود المبذولة لإنجاح المؤتمر وحسن الاستضافة.

وأخيراً: لا أنسى أن أشكر اللجنة العلمية للمؤتمر الذين قاموا بمهمة تحكيم هذه البحوث ومراجعتها وتدقيقها، لتخرج بهذه الصورة المشرقة التي أرجوا أن تكون مُرْضية لطموحاتكم وآمالكم، ونرجوا أن يحقق المؤتمر أهدافه التي وضعت له، كما نطمح أن يوفقنا الله تعالى ونرى ثمار هذا المؤتمر واقعاً يشرح صدور الباحثين فيكون مشاركة حقيقة لتطوير أوضاع اللاجئين السوريين، وتقدم حلولاً مبتكرة، وأفكاراً مثمرة، وفق منهجية علمية أصيلة.

بتاريخ: الثلاثاء 18 صفر 1439هـ الموافق 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2017م.

رئيس المؤتمر

الدكتور محمد محمود كالو

الفهرس

الوضع القانوني للأطفال اللاجئين في بلد اللجوء

أ.د. مانع جمال عبد الناصر* أ. صحرة خميلي**

المقدمة: ترتبط كثير من القضايا المتعلّقة بحماية الأطفال بشكل مباشر بضمان أن يكون لهم وضع قانونيّ معترف به داخل بلد ما، وغالباً ما يتوقّف تمتّع الأطفال بالحقوق الأساسيّة مثل الوصول إلى الرعاية الطبّيّة والخدمات الاجتماعيّة والتعليم على حيازة أوراق ثبوتيّة يحصل عليها من خلال التسجيل عند الولادة والحصول على الجنسيّة.

ويثير تحديد الوضع القانونيّ للأطفال اللاجئين في بلد اللجوء، وبالتالي التمتّع بالحقوق الأساسيّة، تحدّياً خاصّاً. فالمادّة 22 من اتفاقيّة حقوق الطفل تضمن أن يلقى الأطفال اللاجئون، بمن فيهم الذين يسعون للحصول على وضع لاجئ، الحماية والمساعدة الإنسانيّة المناسبتين، والتمتّع بالحقوق التي تحتوي عليها الاتفاقيّة دون تمييز، وفي الحالات القصوى، يمكن أن تؤدّي الإجراءات الوطنيّة المتعارضة إلى أن يجد الأطفال أنفسهم "دون جنسيّة" نتيجة عدم منحهم الجنسيّة من قبل أيّ دولة.

وانطلاقا مما سبق يُثار الاشكال حول المركز القانوني للأطفال اللاجئين و ماهي المواثيق الدولية الراعية لوضعهم؟

وعليه يتم دراسة الموضوع وفقا للتقسيم التالي:

المبحث الاول: تسجيل الولادات

المبحث الثاني: الجنسيّة وانعدام الجنسيّة

المبحث الثالث: تحديد وضع اللاجئ للأطفال

المبحث الأول: تسجيل الولادات:

تسجيل الولادة حقّ ، بموجب اتفاقيّة حقوق الطفل والعهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة و السياسيّة، ووفقاً لاتفاقيّة حقوق الطفل، يسجّل الطفل بعد ولادته فوراً ويكون له الحقّ منذ ولادته في اسم و الحقّ في

---

* – **الأستاذ الدكتور مانع جمال عبد الناصر:** عميد كلية الحقوق ، جامعة عنابة ، تخصص القانون الدولي العام، أستاذ محاضر بالكلية، محامي معتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة، وعميد سابق للكشافة الإسلامية الجزائرية.

** – **الباحثة الأستاذة صحرة خميلي:** باحثة دكتوراه تخصص القانون الدولي الانساني وقانون النزاعات المسلحة، أستاذة بكلية الحقوق جامعة عنابة، محامية معتمدة لدى المحكمة العليا، وناشطة حقوقية.

و الحقّ في اكتساب جنسيّة. و تضمن الاتفاقية حقّ الطفل في الحفاظ على هويّته بما في ذلك جنسيّته. يعترف تسجيل الولادة بوجود الطفل في الدولة ووضع الطفل أمام القانون، و بالنسبة للأطفال غير المصحوبين بوالديهم، يمكن أن يكون وجود سجلاّت تسجيل الولادة أداة حيويّة في تتبّع العائلة وإعادة توحيدها.

المطلب الأول: تعريف القيد في سجلات الولادات:

تسجيل الولادات، هو القيد الدائم والمستمر على المستوى الشامل في السجل المدني لحدوث الولادات وخصائصها، وفقاً للشروط القانونية الوطنية، ويثبت وجود الشخصية القانونية، ويضع الأساس لضمان الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1]. و على هذا النحو، فهو وسيلة أساسية لحماية حقوق الإنسان الفردية، ويشمل تسجيل الولادات، على المستوى الإجرائي، ثلاث عمليات مترابطة:

أولاً، يجب أن يجري التصريح بحدوث الولادة لدى أمناء سجلات الأحوال المدنية.

وثانياً، يقيد أمناء سجلات الأحوال المدنية رسمياً الولادة، بعد إخطارهم بها، في سجلات الحالة المدنية.

ويجب أن يتضمّن تسجيل الولادة ما يلي كحدّ أدنى:

- اسم الطفل عند الولادة؛
- جنس الطفل؛
- تاريخ ولادة الطفل؛
- مكان ولادة الطفل؛
- و كذلك، حيثما أمكن، اسم كِلا الوالدين وسنيهما، أو تاريخي ميلادهما، ومحل إقامتهما المعتادة وجنسيتيهما.

ثالثاً، تصدر الدولة شهادة ميلاد، وهي وثيقة شخصية تشهد بتسجيل الميلاد، وهي أوضح دليل على اعتراف الدولة القانوني بالطفل. أما إذا كان هذا الإجراء يتبع تلقائياً بعد التسجيل

---

[1] انظر www.unicef.org/protection/57929_58010.html.

أو يستوجب طلباً آخر فإن ذلك يتوقف على البلد؛ ومن المهم، مع ذلك، أن تتاح هذه الوثيقة بسهولة، وتقدم مجاناً.

وبينما زاد معدل تسجيل الولادات على الصعيد العالمي من نحو 58 إلى 65 في المائة في الفترة بين عامي 2000 و2010، تقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن 230 مليون طفل دون سن الخامسة لم يسجلوا حتى الآن(2). ويمثل عدم التسجيل مشكلة تتسم بخطورة بالغة في البلدان النامية، الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي آسيا؛ ومع ذلك، وحتى في البلدان الصناعية التي تشهد معدلات تسجيل ولادات شاملة مرتفعة، كثيراً ما توجد فئات مهمشة محرومة غير مسجلة. و علاوة على ذلك، فإن نوعية نظم التسجيل مهمة أيضاً، وينبغي أن تكون دقيقة وفعالة ودائمة.

وينبغي أن يكون تسجيل الولادات جزءاً من نظام التسجيل المدني الأوسع نطاقاً الذي يشمل التسجيل المجاني والعام لوقوع الأحداث الرئيسية وسماتها – الولادات والوفيات وحالات التبني والزواج والطلاق – وغيرها من أحداث الحالة المدنية التي تتعلق بالسكان.

وهذه السجلات هي المصدر الرئيسي للإحصاءات الحيوية؛ وبالتالي فإن التغطية الكاملة والدقيقة والحسنة التوقيت للتسجيل المدني أساسية، وكذلك الحال بالنسبة إلى سرية البيانات الشخصية التي يتناولها النظام. وهذان النظامان مترابطان ويجب تطويرهما بصورة شاملة؛ وإدخال تحسينات على تسجيل الولادات نادراً ما يكون ممكناً بدون تحسين نظام التسجيل المدني ككل(3).

المطلب الثاني: الإطار القانوني الدولي المكرس لحق تسجيل الولادات:

الحق في تسجيل الولادة وحق كل إنسان في الاعتراف به في كل مكان وبشخصيته القانونية هو أحد حقوق الإنسان العالمية، الذي يُعترف به أولاً الإعلان العالمي لحقوق

(2) UNICEF, A Passport to Protection: A Guide to Registration, Programming, December 2013، (متاح على العنوان التالي: www.refworld.org/pdfid/52b2e2bd4.pdf)، الصفحتان 6 و11.

(3) UNICEF, *A Passport to Protection: A Guide to Registration, Programming*, December 2013، (متاح على العنوان التالي: www.refworld.org/pdfid/52b2e2bd4.pdf)، الصفحتان 6 و11.

الإنسان[4] وتعترف به على وجه التحديد الفقرة 2 من المادة 24 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على وجوب تسجيل كل طفل فور ولادته. وفي التعليق العام رقم 17 بشأن حقوق الطفل[5]، أفادت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان[6] بأنه ينبغي تفسير الفقرة الثانية من المادة 24 بأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحق في تدابير خاصة للحماية، ويهدف التزام تسجيل الأطفال بعد ولادتهم إلى تقليل الخطر المتمثل في أن يصبحوا هدفاً للاختطاف أو للبيع أو للإتجار غير المشروع أو لضروب أخرى من المعاملة التي لا تتفق مع التمتع بالحقوق المنصوص عليها في العهد.

وتعزز اتفاقية حقوق الطفل الأهمية الأساسية للحق في تسجيل الولادة في المادة 7 منها، التي تقضي بأن يسجل الطفل بعد ولادته فوراً ويكون له الحق منذ ولادته في اسم والحق في اكتساب جنسية، ويكون له، قدر الإمكان، الحق في معرفة والديه وتلقي رعايتهما. وتنص أيضاً على أن تكفل الدول الأطراف إعمال هذه الحقوق وفقاً لقانونها الوطني والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتصلة بهذا الميدان، ولا سيما حيثما يعتبر الطفل عديم الجنسية في حال عدم القيام بذلك.

وجميع الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك المادة 7، يجب أن تكون متوافقة تماماً مع المبادئ العامة للاتفاقية أي عدم التمييز، ومراعاة مصالح الطفل الفضلى، والحق في الحياة والبقاء والنمو، وحق الطفل، ذكراً كان أو أنثى، في التعبير عن آرائه[7].

وفي سياق تسجيل الولادات، يعني عدم التمييز أنه يتعين على الدول أن تكفل عدم تقويض إمكانيات التسجيل بأي شكل من أشكال التمييز، بما في ذلك على أساس عرق أو لون أو جنس أو لغة أو دين الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو آرائهم السياسية أو آرائهم الأخرى أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي أو ثروتهم أو إعاقتهم أو مولدهم أو أي

---

[4] المادة 6 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

[5] الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم 40 (A/44/40)، المرفق السادس، الفقرة 7.

[6] **أنشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره رقم 5 (د-1)، تاريخ 1946/2/16، وبقراره رقم 9 (د-2) تاريخ 1946/6/21 لجنة حقوق الإنسان، وذلك تطبيقا للمادة 68 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.**

[7] التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 17جوان2014.ص03.

وضع آخر، وينبغي أن تتاح لجميع الأطفال إمكانية الحصول على تسجيل ولاداتهم في البلد الذي يولدون فيه، بمن فيهم غير المواطنين وملتمسو اللجوء واللاجئون والأطفال عديمو الجنسية[8].

و تتجلى أهمية تسجيل الولادات في حياة الأطفال والأثر المترتب على عدم التسجيل في التمتع بحقوق الطفل، أقرتهما، بصورة منتظمة، اللجنة المعنية بحقوق الطفل، في تعليقاتها العامة رقم 3 (فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) [9]، و رقم 6 (معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم)[10] ،و رقم 7 (مرحلة الطفولة المبكرة)[11] .و رقم 9 (الأطفال ذوو الإعاقة)[12] .و رقم 10 (قضاء الأحداث)[13]. و رقم 11، (أطفال الشعوب الأصلية)[14].و رقم 13 (حق الطفل في عدم التعرض لجميع أشكال العنف)[15] .و رقم 15 (حق الطفل في الصحة)[16].

وكما أوضحت اللجنة المعنية بحقوق الطفل، في تعليقها العام رقم 7، فقد يُحرم الأطفال غير المسجلين من الحقوق الأساسية المتعلقة بالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. وبناء على ذلك، أوصت اللجنة بأن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الضرورية لضمان تسجيل جميع الأطفال عند الولادة، و يمكن تحقيق ذلك عن طريق نظام تسجيل عام يُدار إدارة جيدة يكون باب الوصول إليه مفتوحاً أمام الجميع ومجاناً. و أضافت اللجنة أنه يجب أن يكون النظام الفعال في هذا الصدد مرناً ومستجيباً لظروف الأسر، وذكّرت الدول بأهمية تسهيل التسجيل المتأخر للولادات وضمان أن يكون للأطفال الذين لم يسجَّلوا نفس إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والحماية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى. واعتمدت اللجنة، في تعليقها العام رقم 13، نهجاً تدريجياً يبين بوضوح أن عدم تسجيل الولادات يمكن أن يمثل شكلاً من

---

(8) Rached Hodgkin and Peter Newell, Implementation Handbook for the Convention on the Rights of the Child, (UNICEF, 2007), p. 97

(9) CRC/GC/2003/3

(10) CRC/GC/2005/6

(11) CRC/C/GC/7/Rev.1

(12) CRC/C/GC/9 and Corr.1

(13) CRC/C/GC/10

(14) CRC/C/GC/11

(15) CRC/C/GC/13

(16) CRC/C/GC/15

أشكال الإهمال عندما تكون لدى المسؤولين الوسائل والمعارف والفرص التي تكفل لهم الحصول عليها.

وتتضمن آخر الصكوك الدولية لحقوق الإنسان أحكاماً تتصل بتسجيل الولادات، بما في ذلك المادة 29 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والمادة 18 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .

وعلى الصعيد الحكومي الدولي، كانت كل من الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان مؤثرة بصفة خاصة في تسليط الضوء على أهمية تعميم تسجيل الولادات. و أدرجت الجمعية العامة المسائل المتعلقة بتسجيل الولادات والحفاظ على الهوية في أحد قراراتها على الأقل كل سنة منذ عام 2001. و حثت الجمعية العامة باتساق في قراراتها، جميع الدول على تكثيف جهودها لكفالة إعمال حق الطفل في تسجيله عند الولادة على النحو الذي يعترف به القانون. وتناول مجلس حقوق الإنسان مسألة تسجيل الولادات في العديد من القرارات ، بما في ذلك ما يتعلق منها بالهجرة وحقوق الطفل والحرمان التعسفي من الجنسية ومكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال.

المطلب الثالث: أثر عدم تسجيل الولادات على حقوق الإنسان

إن سجل الولادات، وعلى الأخص شهادة الميلاد، جواز مدى الحياة للاعتراف بالحقوق، قد يلزم لأمور منها التصويت أو الزواج أو تأمين عمل رسمي. وقد تدعو الحاجة إليه في بعض البلدان، للحصول على رخصة قيادة أو فتح حساب مصرفي أو للحصول على الضمان الاجتماعي أو المعاش التقاعدي أو إبرام عقد تأمين ، أو بصورة أهم تسجيل الأطفال. ويكتسي تسجيل الولادات أهمية حيوية أيضاً لتأمين حقوق الميراث والتملك، ولا سيما بالنسبة إلى النساء وداخل الأسرة. و تشير دراسة قطرية أُجريت مؤخراً إلى وجوب إجراء مزيد من البحوث لتقييم كامل للصلة القائمة بين الحصول على الخدمات وتسجيل الولادات(17).

(17) Plan International, Birth Registration and Children's Rights: A Complex Story, May 2014.
متاح على العنوان التالي: http://plan-international.org/about-plan/resources/publications/campaigns/birth-registration-research.

و يرتبط الحق في تسجيل الولادات ارتباطاً وثيقاً بإعمال العديد من الحقوق الأخرى، وله آثار بالغة في تمتع الأطفال بحقوقهم فيما يتعلق بالحماية والجنسية والحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليم. وقد يفضي انعدام المساواة في معدلات تسجيل الولادات، بصورة خاصة، إلى تفاقم أسباب عدم الحصول على فرص الحصول على الخدمات الأساسية[18]، إلى جانب زيادة التمييز والضعف. وبالتالي فإن فعالية نظام التسجيل المدني والإحصاءات خطوة أولى هامة نحو ضمان حماية الأطفال.

المبحث الثاني: الجنسيّة وانعدام الجنسيّة:

لا يقتصر الحق في التسجيل عند الولادة على قانون حقوق الإنسان، بل يرتبط في الواقع ارتباطاً عضوياً بالمسائل الناشئة في كل من قانون اللاجئين الدولي والقانون الدولي الإنساني[19]. وفي هذا الصدد، ما فتئت اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تثير مسألة تسجيل الولادات في أوساط اللاجئين وملتمسي اللجوء وعديمي الجنسية في استنتاجاتها المتعلقة بالحماية الدولية، تسعة منها تتضمن توصيات محددة بشأن تسجيل الولادات والحق في الهوية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2013، اعتمدت اللجنة التنفيذية استنتاجاً بشأن الحماية الدولية يركز تحديداً على التسجيل المدني. والاستنتاج الذي شجعت فيه اللجنة التنفيذية الدول على أن تكفل لكل طفل تسجيله مباشرة بعد الولادة دون تمييز من أي نوع، يمثل وثيقة بارزة تحدد إطار العمل المتعلق بحماية حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء وعديمي الجنسية. وجعلت المفوضية من تسجيل الولادات استراتيجية عالمية تحظى بالأولوية. و"إطار العمل من أجل حماية الأطفال"، الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2012 [20]، يتضمن أيضاً هدفاً محدداً للتأكد من أن البنين والبنات يحصلون على وثائق قانونية، تشمل شهادات الميلاد، على نحو غير تمييزي [21].

([18]) UNICEF, *A Passport to Protection*، (انظر الحاشية 3)، ص 20.

([19]) انظر اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية، المواد 1-6، واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المادة 50

([20]) متاح على العنوان التالي: www.refworld.org/docid/4fe875682.html.

([21]) التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 17جوان2014،ص7.

المطلب الاول: العلاقة بين تسجيل الولادات و اكتساب الجنسية:

بالإضافة إلى تسجيل الولادة، تنصّ اتفاقيّة حقوق الطفل والعهد الدوليّ الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة على حقّ كل الأطفال في اكتساب جنسيّة ما. لكنّ ذلك لا يعني أنّ كل طفل مولود في أراضي الدولة يجب أن يكتسب جنسيّة تلك الدولة. بل يتوقّف اكتساب الجنسيّة على قوانين الدولة المعنيّة؛ ويستند إلى مكان الولادة (قانون مسقط الرأس) أو النسب (قانون الدم) [22].

و على الدول، بصرف النظر عن القانون المنطبق، أن تضمن من خلال قوانينها والواجبات الدوليّة الأخرى أن يكون لكل طفل الحقّ في الحصول على جنسيّة. و يجب أن يكون هذا الحقّ دون تمييز بالنسبة لجنسيّة والدي الطفل (أي أنّه عندما يكون قانون الدم مطبّقاً وتستمدّ الجنسيّة من خلال الأب فقط، فإنّ حقّ الطفل في اكتساب الجنسيّة من خلال والدته يكون مقيّداً. وقد يثير ذلك مشاكل عندما تكون الأم مواطنة لكنّها متزوّجة من لاجئ). كما أنّ اتفاقيّة حقوق الطفل[23] تشير إلى وجوب ضمان هذا الحقّ ولا سيما حيثما يعتبر الطفل عديم الجنسيّة في حال عدم القيام بذلك. على سبيل المثال، إنّ تضارب القوانين الوطنيّة للدولتين، حيث يطبّق بلد الملجأ حقوق اكتساب الجنسيّة عبر قانون الدم ويطبّقه بلد المنشأ عبر قانون مسقط الرأس، يمكن أن يؤدّي إلى حالات تجعل الطفل عديم الجنسيّة.

ويمكن أن يواجه الأطفال غير المصحوبين بوالديهم أو اليتامى مشكلات خاصّة، إذ يكون من الصعب في الغالب تحديد جنسيّتهم. وتنصّ الاتفاقيّة الخاصّة بخفض انعدام الجنسيّة لسنة 1961[24] على أن يكتسب اللقطاء جنسيّة الدولة التي يوجدون فيها في حال عدم وجود ما يثبت العكس. وقد خوّلت مفوّضيّة الأمم المتحدة للاجئين ممارسة مسؤوليّاتها كاملة لصالح الأشخاص عديمي الجنسيّة، وهي، الهيئة التي يلجأ إليها عديم الجنسيّة للمساعدة والمطالبة[25].

---

(22) التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 17جوان2014.ص09.

(23) المادّة 07.

(24) المادة 2.

(25) المادّة 11 من اتفاقيّة خفض حالات انعدام الجنسية لسنة 1961.

وقد حثّت خلاصة اللجنة التنفيذيّة لمفوضيّة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لسنة 1995 بشأن خفض انعدام الجنسيّة وحماية الأشخاص عديمي الجنسيّة (الخلاصة رقم 78) المفوّضيّة على الترويج للوقاية من حالات انعدام الجنسيّة وخفضها، من خلال تقديم المشورة بشان إعداد قانون الجنسيّة وتنفيذه، والدعوة إلى الانضمام إلى الاتفاقيّتين الخاصّتين بانعدام الجنسيّة[26].

المطلب الثاني: تصعيد اللجوء لمشاكل الجنسية لدى الاطفال السوريون:

تهدد أزمة اللاجئين في أوروبا بتفاقم مشكلة خفية من انعدام الجنسية، حيث يحذر الخبراء من أن الأعداد المتزايدة من الأطفال المولدين في المهجر ستشكل جزءًا من معضلة ناشئة ومتنامية متمثلة بظهور "جيل من عديمي الجنسية."

فقوانين الجنسية المتحيزة ضد المرأة في سورية، جنبًا إلى جنب مع الضمانات القانونية غير الفعالة بدول الاتحاد الأوروبي، تعني بأن العديد من الأطفال الذين يولدون للاجئين السوريين في أوروبا هم عرضة لأن يصبحوا عديمي الجنسية، وهي وضعية بائسة تعني عدم تمتع الشخص بجنسية أي بلد من البلدان، وتؤثر حاليًا على أكثر من 10 ملايين شخص في جميع أنحاء العا لم.[27]

بموجب قانون الجنسية السوري الصادر بالمرسوم التشريعي 276 لعام1969، تُمنح الجنسية السورية للأطفال المولودين لأب سوري فقط، وهو ما يسمى قانونيًا بانتقال الجنسية بحق الدم، ولا تثبت الجنسية السورية للأطفال الذين ولدوا لأم سورية، إلا في حال عدم ثبوت نسبة الطفل لأبيه قانونًا، ويشترط هنا بأن تتم الولادة على الإقليم السوري؛ وإذا أخذنا بعين الاعتبار إحصائيات الأمم المتحدة التي تشير بأن 25% من أسر اللاجئين السوريين هي يتيمة الأب، فسندرك حينها بأن الأطفال المولودين في المهجر لنساء سوريات فقدن أزواجهن السوريين، لن يتمتعوا قانونًا بالجنسية السورية .[28]

---

[26] الاتفاقيّة الأخرى هي الاتفاقيّة المتعلّقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسيّة لسنة 1954.

[27] مقال بعنوان، من هم عديمو الجنسية و اين هم؟، على الموقع الرسمي للمفضوية العليا لشون اللاجئين http://www.unhcr.org/ar/4f4a1e106.html، تاريخ الاطلاع 2017/07/03.

[28] أزمة اللاجئين تخلق جيلًا من معدومي الجنسية ، لويز أوزبورن و روبي روسل ، صحيفة الغارديان البريطانية، ترجمة وتحرير نون بوست بتاريخ 2015/12/31 على الموقع http://www.noonpost.org

وقد ورد عن مركز دراسات انعدام الجنسية والإدماج، الذي يقع مقره في هولندا بان" الكثير من الأشخاص الذين أُعيد توطينهم في أوروبا هم من النساء اللاتي فقدن أزوجهن قتلًا أو ضياعًا، حيث يتم توطينهن مع أطفالهن أو وهن حوامل في ذلك الوقت، والمشكلة تتنامى وتتصاعد لتصبح أكبر".

بموجب المعاهدات الدولية، وبما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في المادة السابعة منها، تُلزم الحكومات بمنح الجنسية لأي طفل يولد على ترابها ولا سيما حيثما يعتبر الطفل عديم الجنسية في حال عدم القيام بذلك، ولكن قلة فقط من دول الاتحاد الأوروبي اعتمدت هذا النص في قوانينها المحلية، وحتى تلك الدول التي اعترفت بهذا الحق، فشلت بشكل مستمر بتطبيقه.

تقدر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وجود 680.000 شخص من عديمي الجنسية على الأقل في أوروبا وحدها، رغم أن الخبراء يقولون بأن العدد يرجح أن ينوف عن ذلك بكثير، كونه يصعب للغاية إحصاء العدد الحقيقي لعديمي الجنسية.

تظهر مشكلة انعدام الجنسية بأسوأ أشكالها في جنوب شرق آسيا؛ ففي ميانمار وحدها تقدر الأمم المتحدة وجود أكثر من 810.000 شخص من عديمي الجنسية، ولكن الوضع في أوروبا على وشك أن يصبح أشد سوءًا جرّاء موجة الهجرة غير المسبوقة.[(29)]

حتى الآن، أكثر الجماعات تضررًا من مشكلة انعدام الجنسية في أوروبا هم شعب الروما (الغجر) ومجموعات دول البلطيق الناطقين بالروسية، علمًا بأن الأمم المتحدة تلقي باللوم بمسألة انعدام الجنسية على "مجموعة كبيرة من الأسباب"، ولكن بالمحصلة، مجموعة واسعة من الأشخاص المنحدرين من خلفيات مختلفة يجدون أنفسهم غير متمتعين بجنسية أي دولة[(30)].

المطلب الثالث: تقرير المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

انعدام الجنسية في أوروبا يمكن أن يثير مشاكل هائلة، حيث يشير الخبراء إلى أن كثيرًا من الآباء لا يدركون بأن أطفالهم هم من عديمي الجنسية، وغالبًا لا يدرك الأطفال أيضًا بأنهم لا

([29]) لويز أوزبورن و روبي روسل ، المرجع نفسه.

([30]) في الوقت الراهن، لا يوجد أي بحث أُجري لإحصاء نطاق انعدام الجنسية بين أطفال اللاجئين السوريين في أوروبا

يحملون الجنسية القانونية إلا عند بلوغهم سن الرشد، بعد أن يتواجهوا بمشكلات واقعية، كعدم إمكانية ممارستهم للعمل بشكل قانوني، أو عدم السماح لهم بتسجيل زواجهم، فضلًا عن منعهم من تسجيل الملكيات الخاصة وحرمانهم من حق التصويت أو حتى التخرج من المدرسة.

جاء في تقرير المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الصاد في شهر ديسمبر 2015، بأن انعدام الجنسية يمنع الأطفال من "ممارسة حياة رائدة ومنتجة"، كما يعكس "آثارًا نفسية مدمرة" على الأطفال وذويهم، ونقل التقرير جملة عن والد أحد اللاجئين السوريين قائلًا: "إذا لم يكن لدى الأطفال شهادة ميلاد، فلا وجود لهم قانونًا."

وفي ذات السياق، اصبحت مشكلة انعدام الجنسية في بلدان الجوار لسوريا، التي استقبلت غالبية اللاجئين السوريين، مصدر قلق كبير، حيث تشير تقارير الأمم المتحدة بأن أكثر من 30.000 طفل ولدوا للاجئين سوريين في لبنان، معرضين لخطر انعدام الجنسية، كما أشار بحث أُجري من قِبل المنظمة الدولية للاجئين ا

عام 2015، بأن أغلبية الـ60.000 طفل الذين ولدوا للاجئين السوريين في تركيا منذ عام 2011، قد يعانون من ذات المشكلة.

يقول داريل غريسجرابر من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: "لذلك أعتقد بأن هذه الأرقام التي نعول عليها في الوقت الراهن هي على الأرجح أعلى مما نتخيله، وبالإضافة إلى ذلك، هناك آباء لقوا حتفهم، أو تم اعتقالهم في سورية، أو اختفوا ببساطة، ولهذا لا يمكن التحقق من نسبة المولود للأب لغرض تسجيله في البلد المضيف."

قال كاريل هندريكس من مؤسسة دعم اللاجئين في أمستردام،" في الوقت الراهن تتوارى قضية انعدام الجنسية خلف حقيقة أن هؤلاء الأشخاص مازالوا خاضعين لنظام اللجوء"، وأضاف: "ولكن المشكلة سوف تبزغ في غضون سنوات قليلة، فعندما ستحط الحرب أوزارها في سورية، ستقرر الحكومات أيضًا بدء ترحيل اللاجئين إلى بلدانهم، وحينها سنتجابه بحالات لأشخاص

لن يتم تمديد تصاريح إقامتهم، وبذات الوقت لا يمكن أن تتم إعادتهم إلى بلدهم، لأنهم ببساطة لا يتمتعون بجنسيتها " (31).

وفقًا لتقرير الأمم المتحدة، يولد طفل عديم الجنسية كل 10 دقائق في مكان ما من العالم، ويضيف التقرير بأن هذا الواقع مروّع سيّما "نظرًا لمدى قوة الإطار الدولي لحقوق الإنسان عندما يتعلق الأمر بحماية حقوق الطفل، بما في ذلك حق كل طفل في الحصول على الجنسية. " (32)

وفي ذات الإطار، تشير إنجي ستركنبوم، ضابط حماية في مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة متخصصة في شؤون انعدام الجنسية، بأن حكومات الاتحاد الأوروبي يجب عليها، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن ترتقي لتحقيق التزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لحماية الأطفال من انعدام الجنسية، حيث تقول: "يجب أن نرى تنفيذًا لتلك الاتفاقيات الدولية من خلال النص عليها في تشريعات الجنسية المحلية، ولكن بعد ذلك ينبغي أيضًا أن تُطبق هذه التشريعات على حالات الأطفال المخولين للاستفادة منها."

تحاول السلطات في الأردن وتركيا اتخاذ خطوات لتحسين نظام تسجيل المواليد اللاجئين، ولكن حتى في ظل جميع هذه الجهود المبذولة، إذا لم يستطع ذوو الطفل تأمين كافة الأوراق المتطلبة لمنح المواطنة السورية، فإن هؤلاء الأطفال سيتوهون في غياهب النسيان، ما لم ترتقِ الحكومات المضيفة لمسؤوليتها للاعتراف بحق هؤلاء الأطفال من عديمي الجنسية بالحصول على جنسية البلد المضيف(33).

المبحث الثالث: وضع الطفل اللاجئ:

(31) أزمة اللاجئين تخلق جيلًا من معدومي الجنسية ، لويز أوزبورن و روبي روسل ، صحيفة الغارديان البريطانية، ترجمة وتحرير نون بوست بتاريخ 2015/12/31 على الموقع http://www.noonpost.org

(32) لمزيد من المعلومات انظر: www.unhcr.org.eg

(33) اللاجئ في القانون الدولي، مقال منشور بمجلة رؤية ،ناهض زقوت ، العدد 07،بتاريخ 05 مارس 2001 ،والمنشور بموقع مركز المعلومات الفلسطيني وفاء
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3265

يواجه الأطفال اللاجئون، تعقيداً خاصّاً في تحديد وضعهم القانونيّ في بلد اللجوء. اذ تتعامل المادّة 22 من اتفاقيّة حقوق الطفل مع حقوق الأطفال بتلقّي الحماية والمساعدة الإنسانيّة المناسبتين[34].

لم يكن من كتبوا الاتفاقيّة يرون أن يعامل الأطفال اللاجئين بشكل مختلف عن الأطفال المواطنين في بلد إقامتهم. وتُبرز إشارة هذه الاتفاقيّة الخاصّة إلى الأطفال "الذين يسعون للحصول على وضع لاجئ" أهمّيّة توسيع الحماية لتشمل كل الأطفال، بمن فيهم أولئك الذين يسعون للجوء والذين يجري النظر بطلباتهم الحصول على وضع لاجئ[35].

المطلب الاول :تحديد وضع اللاجئ للأطفال:

كخطوة أولى في الحماية، يجب منحهم حقّ الوصول إلى الأرض من أجل السعي لطلب اللجوء. و يحظى ذلك بأهمّيّة خاصّة بالنسبة للأطفال غير المصحوبين بوالديهم أو المنفصلين عنهم، بسبب قابليّة تعرّضهم للأذى. ويمكن أن يكون الدخول إلى بلد اللجوء شديد الصعوبة، وقد يزداد تعقيداً، بسبب طبيعة هروبهم، إذا كان الواصلون إلى الحدود لا يحملون الوثائق ذات الصلة ،بعد الوصول، يجب تقديم طلب للجوء ضمن مهلة زمنيّة يحدّدها قانون البلد الذي يصلون إليه. وبموجب اتفاقيّة سنة 1951، فإن اللاجئ هو كل شخص يوجد بسبب خوف له ما يبرّره من التعرّض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيّتة أو انتمائه إلى فئة اجتماعيّة معيّنة أو آرائه السياسيّة خارج بلد جنسيّته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظلّ بحماية ذلك البلد أو يعود إليه[36].

ويكون وضع اللاجئ إيضاحيّاً، ما يعني أنّ اللاجئ لا يصبح لاجئاً بسبب الاعتراف، بل يُعترف به لأنّه لاجئ. وتضع الحكومات عادة إجراءات تحديد وضع اللاجئ (يمكن أن تساعد

([34]) لمزيد من المعلومات انظر : اليات الحماية الدولية للاجئين ومصداقيتها ،محمد الطراونة، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان، على الرابط http://www.achrs.org/index.php?option=com_content&view=article&id=283:88&catid=47&Itemid=399

([35]) الجوانب القانونية الاساسية لحماية اللاجئين في القانون الدولي: التقنين و التطوير، بخاري عبد الله الجعلي، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 40، 1984، ص77.

([36]) مفهوم الاجئين في المعاهدات الدولية و الاقليمية ،حازم حسن جمعة،اعمال ندوة الحماية الدولية للاجئين، القاهرة،17،18 نوفمبر 1996،ص16

منظّمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذه العمليّة أحياناً إذا طلبت منها الحكومة ذلك) لكي تتخذ قرارات بشأن طلبات وضع اللاجئ. وتدعو مفوّضيّة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى إجراءات سريعة ومرنة لتحديد وضع اللاجئ. و يجب ألا تصبح ترتيبات الحماية المؤقّتة الممنوحة عند الوصول إلى بلد اللجوء دائمة. فمن المهمّ التوصّل إلى حلّ ملائم ودائم(37).

ويمكن أن يحصل الأطفال على وضع اللاجئ بموجب ثمة ثلاث طرق، ويجب بموجب كل الطرق تقديم الحماية والمساعدة إلى الطفل دون تمييز. (38)

– تحديد المجموعة:

1. إذا كانت حركة اللاجئين كبيرة جدّاً لا تمكّن من تحديد وضع كل فرد، يمكن أن تمنح الدولة وضع اللاجئ لكلّ أعضاء المجموعة. ويحصل كل طفل في المجموعة على وضع اللاجئ بصورة تلقائيّة (من حيث الظاهر).

–التحديد المستند إلى طلب بالغ:

2. عندما يمنح رأس أسرة وضع اللاجئ، من الشائع أن تمنح الدول وضع اللاجئ لكل الذين يعولهم حفاظاً على وحدة الأسرة(39). ويشمل ذلك الطفل المولود لوالدين لاجئين في بلد اللجوء.

–طلب الطفل الفرديّ:

3. يجب أن يحصل الأطفال على إجراءات اللجوء، بصرف النظر عن سنّهم. غير أنّ الطلبات الفرديّة غالباً ما تلبّي في حالات الأطفال غير المصحوبين بوالديهم.

4. **المطلب الثاني: إجراءات منح وضع اللاجئ للأطفال:**

5. يجب أن تؤخذ الاعتبارات التالية في الحسبان في إجراءات منح وضع اللاجئ للأطفال:

---

(37) لمزيد من المعلومات انظر نشرة الهجرة القسرية على الرابط http://www.fmreview.org/ar/non-state/bianchini.html

(38) دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئ، اصدارات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، جنيف ،سبتمبر 1979.

(39) الخلاصة رقم 47 للجنة التنفيذيّة (1987) "توصي بأن يعامل الأطفال الذين يصحبهم أهلهم بمثابة لاجئين إذا اعتبر أحد الوالدين لاجئاً."

– يجب أن تمنح الأولويّة لطلبات الأطفال للحصول على وضع اللاجئ، ويجب بذل كل الجهود للوصول إلى قرار بسرعة وإنصاف. ويجب أن تعالج كل الالتماسات بإنصاف وبقدر ما يمكن من السرعة.

–يجب أن يمثّل كل طفل طالب للجوء ببالغ يعرف خلفيّة الطفل ويحمي مصالحه الفضلى.

–يجب أن يجري المقابلات، إذا أمكن ذلك، مسؤولون مؤهّلون ومدرّبون بصورة خاصّة ولديهم معرفة ملائمة بنموّ الأطفال النفسيّ والعاطفيّ والبدنيّ وسلوكهم، وأن يأخذوا بالحسبان الطبيعة الخاصّة لطلب الطفل. ويجب إذا أمكن أن يشترك المستجوب مع الطفل في الثقافة و اللغة.

–يجب أن تتبنّى أساليب الاستجواب لغة سهلة مناسبة لمرحلة تطوّر الطفل، وأن تقيم علاقة ثقة مع الطفل.

–يجب أن يُطلع الأطفال بطريقة مناسبة للعمر على الإجراءات، وما هي القرارات التي اتخذت بشأنهم، والعواقب المحتملة لوضع اللاجئ الخاصّ بهم؛ وفي جميع الأحوال، يجب استخلاص آراء الطفل ورغباته وأخذها في الحسبان، وفقاً للمادّة 12 من اتفاقيّة حقوق الطفل.[40]

–رغم أنّ التعريف نفسه للاجئ ينطبق على كل الأفراد، بصرف النظر عن أعمارهم، يجب، عند فحص العناصر الواقعيّة لطلب الطفل غير المصحوب بوالديه، أن يولى اهتمام خاصّ للظروف، مثل مرحلة نموّ الطفل، واحتمال معرفته المحدودة بالأوضاع في بلد المنشأ، وأهمّيّتها بالنسبة للتصوّر القانونيّ لوضع اللاجئ.

–يمكن أن تكون الطريقة التي قد تنتهك فيها بعض حقوق الإنسان فضلاً عن طبيعة مثل تلك الانتهاكات المرتكبة ضدّ الأطفال مختلفة عن كيفيّة حدوثها بالنسبة للبالغين. وقد تؤدّي سياسات وممارسات معيّنة تشكّل انتهاكات لحقوق خاصّة للطفل، تحت ظروف معيّنة، إلى أوضاع تدخل ضمن نطاق تعريف اللاجئ. وتشمل الأمثلة على ذلك تجنيد الأطفال في الجيوش النظاميّة أو غير النظاميّة، وإخضاع الأطفال للعمالة القسريّة.

–أخيراً، يجب احترام المصالح الفضلى في عمليّات تحديد وضع اللاجئ.

([40]) دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئ، اصدارات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، جنيف ،سبتمبر 1979.

تجب الإشارة إلى توجيهات مفوضيّة الأمم المتحدة للاجئين الخاصّة بالسياسات والإجراءات المتبّعة في التعامل مع الأطفال غير المصحوبين بوالديهم والساعين إلى اللجوء للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن الإجراءات المتبعة في التعامل مع الأطفال الذين يسعون للجوء ، وتوجيهات مفوّضيّة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن استجواب القاصرين غير المصحوبين بوالديهم وتحضير استمارات السجلّ الاجتماعيّ .[41]

المطلب الثالث :الأشخاص النازحون داخليّاً:

النازحون داخليّاً هم أشخاص أجبروا على الهرب بأعداد كبيرة من بيوتهم فجأة أو بشكل غير متوقّع، نتيجة نزاع مسلّح أو نزاع داخليّ أو انتهاكات منهجيّة لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعيّة أو من صنع الإنسان؛ ولم يعبروا حدود دولة معترف بها دوليّاً. ولأنّ النازحين يبقون في أراضيهم الوطنيّة، لا يمكنهم المطالبة بحماية خاصّة مثل تلك الممنوحة للاجئين بموجب قانون اللاجئين الدوليّ[42] .

تقع مسؤوليّة حماية النازحين الداخليّين على الحكومات الوطنيّة والسلطات المحلّيّة بالدرجة الأولى. ويحقّ للأطفال النازحين في الداخل التمتّع بالحقوق والحرّيّات نفسها بموجب القانون الوطنيّ والدوليّ التي يتمتّع بها باقي المواطنين في البلد[43]

غير أنّ النزوح ينطوي بشكل عامّ في الواقع على حرمان من عدّة حقوق وخدمات أساسيّة. و في الحالات التي لا تتمكّن فيها الحكومات من الوفاء باحتياجات المواطنين النازحين داخليّاً أو لا ترغب في ذلك، تتولّى المنظّمات الدوليّة في بعض الأحيان هذا الدور لهذا الغرض الخاصّ[44].

---

[41] لمزيد من المعلومات انظر نشرة الهجرة القسرية على الرابط -http://www.fmreview.org/ar/non-state/bianchini.html

[42] الموسوعة العربية على الموقع https://www.arab-ency.com .

[43] المبدأ 3 من المبادئ المذكورة ادناه هامش (4) : 1-تقع على عاتق السلطات الوطنية، في المقام الأول وفي نطاق ولايتها، واجب ومسؤولية توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمشردين داخلياً.

2- للمشردين داخلياً حق طلب وتلقي الحماية والمساعدة الإنسانية من هذه السلطات. ولا يجوز اضطهادهم أو معاقبتهم بسبب تقديمهم طلباً كهذا.

[44] المبدأ 18 (2) : توفر السلطات المختصة للنازحين داخليا، كحد أدنى وبغض النظر عن الظروف ودونما تمييز، اللوازم التالية وتكفل الوصول الآمن إليها: الأغذية الأساسية والمياه الصالحة للشرب؛ المأوى والمسكن؛ الملابس الملائمة؛ الخدمات الطبية والمرافق الصحية.

إنّ المبادئ التوجيهيّة بشأن النزوح الداخليّ مرجع أساسيّ للعاملين لصالح النازحين[45].
وتتعامل هذه المبادئ مع المراحل الثلاث للنزوح: المعايير المنطبقة قبل وقوع النزوح الداخليّ (الحماية من النزوح الاعتباطيّ)، وتلك التي تنطبق في أوضاع النزوح الفعليّة، وتلك التي تنطبق على العودة وإعادة الاندماج. وهي تدمج في وثيقة واحدة المعايير القانونيّة ذات الصلة بالنازحين في الداخل، وتحدّد الفجوات القانونيّة وتملأها.

تهدف المبادئ أن تكون ملزمة أخلاقيّاً ويجب أن توفّر بياناً مرجعيّاً لحقوق النازحين في الداخل والاستجابات الموجّهة لمحنتهم. ويمكن الرجوع أيضاً إلى المبادرات الإقليميّة بشأن النازحين الداخليّين: وثيقة أديس أبابا بشان اللاجئين ونزوح السكّان القسريّ في إفريقيا لسنة 1994، وإعلان سان خوزيه بشأن اللاجئين والنازحين لسنة 1994 أيضاً.

الخاتمة:

إنّ حماية الطفل لا تقتصر على ضمان إقامته في بلد اللجوء، بل تشمل أيضاً السعي للتوصّل إلى حل لمشكلة اللاجئين. وأثناء البحث عن حلّ دائم تحظى المصالح الفضلى للطفل ووحدة عائلته عادة بالاعتبارات الأولى. ويكون أفضل الحلول الدائمة المرغوب فيها عادة العودة الطوعيّة إلى الوطن، حيث يقرّر اللاجئون العودة بحرّيّة إلى بلد المنشأ ويتمكّنون من ذلك.

وعندما لا تكون العودة الطوعيّة إلى الوطن ممكنة، يكون الاندماج المحلّيّ وإعادة التوطين من الحلول الأخرى التي يجب أن تدرس. و الاندماج المحلّيّ هو استيعاب اللاجئين في المجتمع المحلّيّ في بلد اللجوء، وفي بعض الحالات يصبحون مواطنين في ذلك البلد. لكن ضمان منحهم حقّ الوصول إلى الخدمات نفسها التي يصل إليها المجتمع المحلّيّ قد يبقى تحدّياً قائماً. ولا يمكن تحقيق الاندماج المحلّيّ إلاّ بموافقة الحكومة و السكّان المعنيّين ومشاركتهم الفعّالة.

وتشمل إعادة التوطين نقل اللاجئين من البلد الذي سعوا إلى اللجوء إليه إلى دولة أخرى توافق على قبولهم. وهم يمنحون عادة اللجوء أو شكلاً آخر من حقوق الإقامة الطويلة الأمد، وفي

[45] مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي، تقرير ممثل الأمين العام السيد فرانسيس م. دينغ، المجلس الاقتصادي الاجتماعي – لجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، 1998.

حالات كثيرة الفرصة لكي يصبحوا مواطنين بالتجنّس. وقد تكون إعادة التوطين صعبة بالنسبة للطفل إذا إنّها من المرجّح أن تشتمل على إعادة التكيّف مع ظروف اجتماعيّة وثقافيّة جديدة.

التوصيات:

-انشاء منظومة الكترونية متكاملة في الدول المضيفة لغرض تسجيل جميع المواليد فور التصريح بالولادة و منح شهادة بذلك .

-منح الحماية الدائمة لطالبي اللجوء من الأطفال غير المصحوبين ببالغين ممن وقعوا ضحايا للإتجار.

-اقامة نظام رسمي لاحتضان طالبي اللجوء من الأطفال غير المصحوبين ببالغين وذلك من قبل هيئة تشريعية بهدف رعاية المصالح الفضلى للطفل وتعزيز العلاقة بين جميع مزوّدي الخدمات والدعم. وينبغي أن يُتوقّع من ولي الأمر الوصي على الطفل التدخل في حالة مخالفة الجهات الرسمية لواجباتها القانونية تجاه الطفل .

- تسهيل اجراءات التقاضي بتعيين اوصياء او محامين بغرض تسوية وضعية الاطفال طالبي اللجوء.

المصادر و المراجع:

1/المقالات و الاتفاقيات:

1- اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب1949.
2- اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية1961.
3- الاتفاقيّة المتعلّقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسيّة لسنة 1954.
4- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين سنة 1951 .
5- الاعلان العالمي لحقوق الانسان1948.
6- التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 17جوان2014.
7- الجوانب القانونية الاساسية لحماية اللاجئين في القانون الدولي:التقنين و التطوير، بخاري عبد الله الجعلي، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 40، 1984.
8- الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم 40 (A/44/40)، المرفق السادس.

9- توصيات اللجنة التنفيذيّة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الخلاصة رقم 47 ،1987 .

10- دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئ ، اصدارات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف، سبتمبر 1979.

11- مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي، تقرير ممثل الأمين العام السيد فرانسيس م. دينغ، المجلس الاقتصادي الاجتماعي- لجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، 1998.

12- مفهوم اللاجئين في المعاهدات الدولية و الاقليمية ،حازم حسن جمعة، اعمال ندوة الحماية الدولية للاجئين، القاهرة،18،17 نوفمبر1996.

2/المراجع الالكترونية:

1- – أزمة اللاجئين تخلق جيلًا من معدومي الجنسية ،لويز أوزبورن و روبي روسل ، صحيفة الغارديان البريطانية، ترجمة وتحرير نون بوست بتاريخ 2015/12/31 على الموقع http://www.noonpost.org

2- اللاجئ في القانون الدولي، مقال منشور بمجلة رؤية ،ناهض زقوت ، العدد 07،بتاريخ 05 مارس 2001، والمنشور بموقع مركز المعلومات الفلسطيني وفاءعلى الرابط التالي: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3265

3- من هم عديمو الجنسية و اين هم؟، على الموقع الرسمي للمفضوية العليا لشون اللاجئين على الرابط: http://www.unhcr.org/ar/4f4a1e106.html

4- منظمة الأمم المتحدة للطفولة على الرابط: www.unicef.org/protection/57929_58010.html

5- الموسوعة العربية على الموقع https://www.arab-ency.com .

6- نشرة الهجرة القسرية على الرابط http://www.fmreview.org/ar/non-state/bianchini.html

7- اليات الحماية الدولية للاجئين ومصداقيتها ،محمد الطراونة، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان، على الرابط: http://www.achrs.org/index.php?option=com_content&view=article&id=283:88&catid=47&Itemid=399

8- UNICEF, A Passport to Protection: A Guide to Registration, Programming, December 2013 ،(متاح على العنوان التالي: www.refworld.org/pdfid/52b2e2bd4.pdf

9- Plan International, Birth Registration and Children’s Rights: A Complex Story, May 2014 :متاح على العنوان التالي. http://plan-

international.org/about-plan/resources/publications/campaigns/birth registration-research
10- www.refworld.org/docid/4fe875682.html-
11- Rached Hodgkin and Peter Newell, Implementation Handbook for the Convention on the Rights of the Child, (UNICEF, 2007)
12- CRC/GC/2003/3
13- CRC/GC/2005/6
14- CRC/C/GC/7/Rev.1
15- CRC/C/GC/9 and Corr.1
16- CRC/C/GC/10
17- CRC/C/GC/11
18- CRC/C/GC/13
19- CRC/C/GC/15

3/المواقع الالكترونية الرسمية:

1- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(www.unhcr.org.eg).
2- جامعة منيسوتا ،(www.un.org) ، مكتبة حقوق الإنسان (www.umn.edu)،
3- دائرة شئون اللاجئين ، منظمة التحرير الفلسطينية(www.plord.org).
4 -رابطة الجالية الفلسطينية –هولندا،.(www.palestijnse-gemeenschap.n1)
5- وكالة غوث وتشغيل اللاجئين :الانروا (www.un.org).
المجلس القومي لحقوق الإنسان (www.nchr.org).
6-منظمة الصحة العالمية(www.who.int).

عمالة الأطفال السوريين اللاجئين في بلدان اللجوء (تركيا نموذجاً)

د. أحمد محمود شيخ حسين*

مخطط البحث

أولاً: – المقدمة

1–مشكلة البحث 2–أهداف الدراسة وأهميتها 3– موضوع الدراسة 4– منهج الدراسة المستخدم

ثانياً: مفهوم ظاهرة عمالة الأطفال وبواكير ظهورها

1– أسباب ظاهرة عمالة الأطفال: (اقتصادية– اجتماعية– تعليمية)

2– آثار ظاهرة عمالة الأطفال: (جسدية– نفسية– اجتماعية– تعليمية)

ثالثاً– الإطار التجريبي

1– عينة البحث

2– أداة البحث

3 – تحكيم أداة البحث

4– إجراءات التطبيق

5– أسلوب المعالجة الإحصائية

6– نتائج الجانب الميداني

7– مقترحات عينة البحث من الأكاديميين والناشطين

رابعاً: مقترحات البحث وتوصياته

خامساً: مصادر البحث ومراجعه

سادساً: الملاحق

---

* – **الدكتور أحمد محمود شيخ حسين**: دكتوراه لغة عربية، الأدب الأموي، بعنوان: (البعد الرمزي للمرأة في الشعر الأموي) في جامعة حلب، بتقدير امتياز، له عديد الأبحاث المنشورة، عضو الهيئة التدريسية في كلية الآداب بجامعة حلب سابقاً، يعمل حالياً في جامعة كيلس بتركيا، كلية الإلهيات والأدب العربي، بالإضافة إلى جامعة طرابلس (لبنان) فرع كيلس بتركيا.

أولاً – المقدمة:

ثلاث جمل قالها أطفال سوريون، مزَّقت قلبَ الإنسانية، وكشفت عُهْر المجتمع الدولي، فأزالت ورقةَ التوت الوحيدة التي كانت تغطِّي سَوْأَتَهُ، ليُخلِّدَها التاريخ، فتكون شاهداً صارخاً في وجه الإنسانيَّة، كونها انبثقت من رحم المعاناة المريرة التي عصفت بالشعب السوري، طفلاً كان أو شيخاً.

الجملةُ الأولى التي عاشت مَخاضاً مُؤلِماً، لتخرج مع آخر حَشْرَجة نَفَسٍ لطفل سوري، رأى كذبَ العالم، ودجلَه، بكلِّ ما ينطوي عليه من حقوق للحيوان قبلَ الإنسان: (سأخبرُ اللهَ بكلِّ شيء)، هذه المقولةُ إنْ دلَّتْ على شيءٍ فإنَّها لا تدلُّ إلا على أمر وحيد هو تواطؤ العالم ، وخُذْلانه لهذا الطفل الذي لم يرَ سوى اللهَ ملجأ له.

الجملةُ الثانيةُ تلفّظتْ بها طفلةٌ وهي تحت أنقاض منزلها الذي أصبح أَثَراً بعد عين إثْرَ ضربات النِّظام السوري وإجرامه، تقولُ لمن يُحاول إنقاذَها، وهي لا ترى إلا اللهَ أمام عينيها، فتخشاهُ خشيةَ العلماءِ والصَّالحين: (أيُّها العَم، إذا سمحتَ، لا تلتقطْ لي الصورَ، فأنا لا أضعُ حِجَاباً على رأسي)، بمثل هؤلاء لابدَّ أن تنتصرَ الأمَّةُ، وتَسحقَ الطُّغاةَ والجبَّارين الذين سلبوا أبْسطَ أسباب الحياة من هؤلاء البسطاء.

أما الجملةُ الثالثة، فخرجتْ من رَحِم الجوع، من جوف طفل خوت معدته من كل ما يمكن أن يسد رمقه، كان يجهشُ بالبكاء بعدما أُوصِدَت أمامه كلُّ الأبواب والسُّبل، عندما رأى العالم عاجزاً عن أنْ يُقدِّمَ له كسرةَ خبْزٍ تسدُّ رمَقَه، قالَها بعد ما أراقَ ماءَ وجه الإنسانية تحت نعليه المقدسين: (يالله، أريدُ أن أموتَ، فلماذا حُرمنا حتى الخبز؟ ربَّاه .... خذْني إلى الجنَّة حتى آكل هناك).

هذا نَذْرٌ يسيرٌ من آلاف القصص المأساويَّة التي تعْصفُ بالشعب السوري عامَّة، والأطفال خاصة.

فأنتَ حين تسمعُ مثلَ هـذه الكلمات التي تَفوَّهَ بها بعضٌ من الأطفـال السوريين–وهي وليدة اللحظة والموقف– لايمكنكَ إلا أن تتخيَّلَ مدى القتل، والقَهْر، والظلم، والبؤس، والحرمان، التي يعيشها المواطنُ السوري عموماً، والطفل السوري خصوصاً.

وطالما أن النظامَ المجرم قائمٌ على سُدَّة الحكم، فإن مأساة الأطفال اللاجئين ستتعاظم يوماً بعد يوم، حيث تبحث مئات الآلاف من العائلات السورية عن ملجأ آمن في إحدى دول الجوار، يُضاف إلى ذلك النزوح الجماعي لمناطقَ كاملةٍ بسبب ما لحقها من تدمير، ولعل ما يعاظم المأساة السورية هو أن أكثر من (52%) من اللاجئين هم من الأطفال.

1– مشكلة البحث:

تُعتبر ظاهرة عمالة الأطفال اللاجئين السوريين ظاهرة خطيرة على المجتمع بشكل عام، لذلك كان لابد من دراسة هذه المشكلة، وتفنيدها من كافة الجوانب بهدف إيجاد الحلول المرجوة التي تساعد على انتشال براءة الطفولة من هذا المستنقع الخطير.

الفئة المستهدفة: اللاجئون السوريون – ولا سيما الأطفال– المتضررون من آثار الحرب الدائرة في بلادهم، على عدة مستويات (الاجتماعي، والتعليمي، والنفسي)

2– أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

تسليط الضوء على ظاهرة غاية في الخطورة؛ ظاهرة باتت تؤرق المجتمع الدولي برمَّته، إنها ظاهرة عمالة الأطفال اللجئين السوريين، ومن ثّم البحث عن صيغ ومقترحات تساعد – قدر المستطاع- على حل هذه المشكلة التي باتت ظاهرة متفاقمة في دول الشتات، وذلك من خلال:

أ- التعريف بمفهوم ظاهرة عمالة الأطفال اللاجئين السوريين.

ب- دراسة أسباب هذ الظاهرة (الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية).

ج- ما ينتج عنها من آثار على مستويات عدة (جسدية، ونفسية، واجتماعية، وتعليمية).

د- تقديم بعض الحلول أو المقترحات للحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

3- منهج الدراسة المستخدم:

التأصيل النظري لمفهوم عمالة الأطفال اللاجئين.

الدراسة الميدانية – التجريبية- من خلال الاستبيانات التي قام بها الباحث

4- موضوع الدراسة:

تناقش هذه الدراسة أوضاع الأطفال اللاجئين السوريين العاملين في تركيا، وقد تم تطبيقها في شهر تموز من عام(2017).

ثانياً: مفهوم ظاهرة عمالة الأطفال وبواكير ظهورها

إن مرحلة الطفولة هي أهم مراحل النمو وأكثرها تأثيراً في حياة الفرد ، فهي بداية تربيته وتنشئته، وإذا كانت البداية صحيحة وسليمة، سيتابع الطفل نموه بعد ذلك بشكل سليم.

وإدراكاً لأهمية الطفولة يسعى كل مجتمع إلى الاهتمام بأطفاله، لأنه إذا فعل ذلك فإنه يهتم بحاضره ومستقبله، فأطفال اليوم هم رجال الغد[1].

تواجه المجتمعات العربية ظروفاً مختلفة كالزيادة السكانية، والحروب والنزاعات، والتفاوت في المستويات الاقتصادية، الأمر الذي أثر على الخدمات التي تقدمها تلك المجتمعات لأفرادها خاصة في مجالي الصحة والتعليم، بالإضافة إلى انخفاض الدخل الفردي نتيجة تلك الظروف، مما أدى إلى استحداث مشكلات اجتماعية واقتصادية، واتساع نطاق مشكلات أخرى كان من بينها مشكلة عمل الأطفال دون السن القانونية، الذين دفعت بهم أسرهم إلى سوق العمل لسد احتياجاتها الضرورية، فتحولوا بذلك من أفراد معالين إلى مشاركين في الإعالة الاقتصادية[2].

تُعرف عمالة الأطفال بأنها تشغيل الأشخاص الذين هم دون سن الخامسة عشرة من أعمارهم، وتسخيرهم لأعمال غير مؤهلين لها من ناحية جسدية ونفسية، وظهرت العديد من الاتفاقيات الدولية والمواثيق العالمية التي حرمت الاستغلال الاقتصادي للأطفال تحت أي شكلٍ من الأشكال، حيث يُفترض أن تؤمّن هذه المواثيق كامل حقوق للطفل، بعيداً عن الأعمال التي قد تتسبب في حدوث إعاقة له، أو تضر بصحته، وبنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو حتى الاجتماعي.

إن عمالة الأطفال ظاهرة قديمة برزت في المجتمعات الأوروبية في أوائل عصر الثورة الصناعية، حين شاع الاستغلال المفرط للطفولة كعمال في المصانع والمناجم، ولكن الإحساس بأهمية هذه الظاهرة وضرورة وضع حد لها ظهر في أوائل الستينات من القرن العشرين حين ظهر مقال لأطباء نفسيين أثار

---

[1]- عبد الفتاح. أماني :**عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية** ، عالم الكتب، القاهرة، 2001، ص23.

[2]- رمزي. ناهد: **ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربي**، المجلس العربي للطفولة والتنمية، 1998، ص199.

الاهتمام في وسائل الإعلام الأمريكية بهذه الظاهرة، مما دفع لوضع قوانين تجرِّم استغلال الأطفال والإساءة إليهم في أعمال مهينة[3].

وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية للسنوات الأخيرة فإن عدد الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة عشرة والرابعة عشرة في العالم يقدر بثلاثمائة مليون طفل، منهم مئتان وخمسون مليون طفل في دول العالم الثالث: خمسون بالمائة منهم يعملون بكيفية دائمة، والباقي يعمل أثناء العطل المدرسية[4].

أما الأطفال العاملون في المنطقة العربية، فيُقدَّر عددهم بحوالي تسعة ملايين طفل عربي، تسربوا من مرحلة التعليم الأساسي واندرجوا في سوق العمل، وتتزايد هذه الأعداد بشكل مخيف، بلا ضابط ولا توجيه[5] .

ففي دول الخليج، تتميز عمالة الأطفال باعتمادها على الوافدين من أطفال دول أخرى، إذ يعتبر كثير من الوافدين وجودهم في تلك الدول فرصة ثمينة ينبغي استغلالها إلى أقصى حد، ولو اقتضى ذلك حرمان أطفالهم من التعليم ودفعهم إلى سوق العمل[6].

إن الأطفال يمارسون أعمالاً مختلفة تتراوح بين البساطة والهامشية والخطورة، فقد يعملون في المصانع والمعامل والمزارع وورش السيارات، كما قد يعملون كخدم في المنازل، أو كباعة متجولين يبيعون

---

[3]- الحريري ، محمد فتحي: **عمالة الأطفال في الوطن العربي** ، مجلة الطفولة العربية ، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكويت، 2000، ع7، ص588.

[4]- فرجاني. نادر: **تشغيل الأطفال وصمة في جبين الحضارة المعاصر**، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية ، ع3، 2001، ص144.

[5]- رمزي. ناهد، ص21.

[6]- الحريري، 2000، ص611.

مختلف البضائع، وقد يعملون كركاب في سباق الجمال في دول الخليج خاصة[7]. و قد يستغل بعضُ المجرمين الأطفال لأداء أعمال غير مشروعة كترويج المخدرات أو الدعارة، وبذلك تتعرض الطفولة إلى أبشع صور الاستغلال والإذلال.

1/ أسباب ظاهرة عمالة الأطفال:

1- أسباب اقتصادية:

معظم أسر الأطفال العاملين تعاني من انخفاض مستوى الدخل، مما يدل على أهمية الدافع الاقتصادي كعامل رئيس لالتحاق الأطفال بسوق العمل، حيث يمثل كسب الأطفال العاملين حوالي ربع الكسب الكلي للأسرة، وأحياناً يتعدى ثلاثة أرباع دخل الأسرة، وقد يشكل دخل الأسرة كله[8].

وفي دراسة هدفت إلى التعرف على أسباب ودوافع عمل الأطفال، توصلت تلك الدراسة إلى أن الظروف الاقتصادية الصعبة وفقر الأسرة يعدان أبرز أسباب عمالةالأطفال، وأن عمل الطفل يحل مشكلة الأسرة الاقتصادية[9]. وفي دراسة أخرى أشارت معظم أمهات الأطفال العاملين إلى أن الإسهام المادي الذي يقدمه الطفل يعتبر عاملاً مهماً في دعم دخل الأسرة . وقد توصلت دراسة تناولت الأبعاد الاقتصادية لظاهرة عمالة الأطفال إلى أن تدني دخل الأسرة أدى إلى تعظيم قيمة إسهام الطفل العامل بأجره، إذ يتراوح هذا الإسهام ما بين(22.8٪ و30.7٪)، وهذه النسبة المرتفعة تفسر زيادة عمالة الأطفال في الأسر الفقيرة[10].

7- رمزي، 1998، ص23،45.
8- الحريري، 2000، ص63.
9- الجارحي، 1994.
10- رمزي، 1998، ص655.

2- أسباب اجتماعية:

قد يكون لبعض العوامل الاجتماعية دور رئيس في عمل الأطفال، فالأسر البدوية والريفية - التي تنتشر فيها ظاهرة عمالة الأطفال- ترى أن في عمل أطفالها مفخرةً ودليلَ رجولة، وأن الطفل لابد أن يلزم أباه ويعمل إلى جانبه كي يتعلم المهنة نفسها ويمارسها[11] .

ولعل التصدُّع الأسري من العوامل الرئيسة للجوء الأطفال إلى العمل، فانفصال الوالدين أو وفاة أحدهما قد يدفع الطفل إلى العمل لتعويض النقص الحاصل بسبب غياب أحد والديه، إذ أظهرت نتائج إحدى الدراسات أن ما نسبته(14٪) من أفراد العينة هم من الأطفال الذي توفي عنهم أحد والديهم، كما أن أكثر الأسر احتياجاً هي أسر الأطفال الذي يفتقدون الوالد إذ يصبح عمل الطفل مصدراً رئيساً لدخل الأسرة[12] .

3-أسباب تعليمية:

يرتبط العامل التعليمي بالعوامل السابقة ، إذ أن تدني المستوى الاقتصادي والثقافي للأسرة، وتفشي الأمية بين أفرادها، والنظرة اللامبالية لأهمية التعليم، كل ذلك أدى بالأهل إلى إخراج أطفالهم من المدارس و"الزج" بهم إلى سوق العمل، فهم يرون أن العمل أكثر جدوى وأعظم منفعة من التعليم الذي لا طائل من ورائه، خاصة مع تزايد نسبة البطالة بين المتعلمين. وتشير إحدى الدراسات التي أجريت عن عمل الأطفال في لبنان إلى انخفاض المستوى التعليمي لأفراد تلك العينة، إذ بلغت نسبة الأطفال الذين

---

[11]- فرجاني، 2001، ص188.
[12]- رمزي، 2002، ص233.

تسربوا من مرحلة التعليم الأساسي (53٪) ، بينما توجد نسبة لم تلتحق أساساً بالتعليم، كما أن الأمية تسود أفراد أسر الأطفال العاملين[13] .

ومن الواضح أن انتظام الأطفال في المدارس يعيقهم عن العمل بصورة دائمة، مما يضطرهم إلى العمل بصفة مؤقتة، لذلك تسعى بعض الدول إلى الربط بين إلزامية التعليم وبين العمر الذي يسمح فيه للفرد بالعمل[14]، فيكون التعليم ملزماً حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي أو الثانوي، أي في سن الخامسة عشرة أو الثامنة عشرة.

هذه الدراسة وإن كانت تتحدث عن عمالة الأطفال بشكل عام؛ إلا أنها لا تخرج عن نطاق دراستنا عن عمالة الأطفال السوريين اللاجئين.

إن هذه الأسباب — أكانت اقتصادية، أو اجتماعية، أوتعليمية – مجتمعة تضافرت تضافراً عجيباً لتزجّ بالطفل السوري اللاجئ في أتون عمل ينتهك حقه على مستوى الأصعدة.

ففي بلاد ليست بلادهم، في بلاد لا تأبه لبراءتهم ولا لنعومة أظفارهم، أطفال سوريون يتعب المرء في عدِّهم، هاجروا مقاعدهم الدراسية وألعابهم، بهدف تأمين لقمة العيش لعائلاتهم، يعملون لساعات طويلة في ظروف خطيرة؛ يدفعون ثمن غربة لم يختاروها وحرب فُرضت عليهم.

عمالة الأطفال السوريين اللاجئين أصبحت ظاهرة متفاقمة وخطيرة، حيث بات عددهم يُقدَّر بالمجتمعات المستضيفة بالملايين، (40%) منهم خارج مقاعد الدراسة.

[13]- رمزي، 1998، ص611.
[14]- فرجاني، 2001، ص19.

هي الحرب وويلاتها، وما فعلته بأحلام طفولة ضائعة جراء تشتت الملايين من الأطفال السوريين وتسرّبهم إلى مخيمات اللجوء والشوارع، أكثر من(80) ألف طفل لا يحظون البتة بفرصة تعليم ملائمة، أرقام التسرب مرتفعة من مدارس المخيمات غير الرسمية والعشوائية، أظهرها مسح رسمي أردني بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، يظهر أن نسبة العمال إلى السكان هي الأعلى بين الأطفال السوريين بواقع(3.22%)، تلتها جنسيات أخرى مقيمة بنسبة(1.98%)بالمئة.

وأظهر المسح الدولي أن الأطفال يعملون أكثر من (33) ساعة أسبوعية في تجارة الجبنة والتجزئة، فضلاً عن الزراعة، والحراج، وصيد السمك، ومهن أخرى يتعرضون فيها للخطر الغباري، والأدخنة؛ ناهيك عن الأضرار الجسدية والنفسية.

تشوّهٌ مجتمعي شابَ واقع عمالة الأطفال السوريين اللاجئين – في لبنان والأردن مثلاً– وجود سماسرة مال يستغلون أطفالاً فرضت عليهم ظروفٌ أسريةٌ قاهرةٌ العملَ بمهن لا يقوى عليها الكبار؛ كانت وما زالت بعيدة عن رقابة الحكومات والمنظمات الدولية لتغلغلها وسط اللاجئين.

هذا الأمر قد لانراه في الدول التي تراعي حقوق الإنسان، ولكن للأسف هذا ما لاحظناه في بعض الدول العربية؛ ولا سيما لبنان والأردن، لأنهما أصلاً لم يستطيعا القضاء على عمالة أطفالهم، فما بالنا بموضوع الأطفال السوريين اللاجئين.

منذ انطلاق الثورة السورية في ربيع العام(2011)، فإن الأطفال هم أكثر المتضررين من الصراع المستمر حتى الآن، لقد شهدوا كل أنواع الانتهاكات، من قتل، وتعذيب، وتهجير، واتجار، الخ ...

أما في تركيا فالأمر يختلف بعض الشيء، إذ استطاعت تركيا أن تواجه هذا التحدي بقدرتها، وتنظيمها، وحيوية مجتمعها، وأيضاً من خلال بعض المساعدات التي قدمت من بعض البلدان العربية– وأن تجد لها مداخل للوصول إلى حل أكبر قدر من مشاكل اللاجئين عموماً والأطفال خصوصاً، فمن خلال ترسانتها القانونية استطاعت أن تحمي هذه الشريحة الهشة من الأطفال اللاجئين، وأن توفِّر لهم شروطاً أقرب إلى ما يفترض أن يكونوا عليه، على غير ما نشهده في بعض البلدان العربية الأخرى.

تذهب إيناس زايد[15] إلى أن أكثر من مليون لاجئ سوري في الأردن (66800) منهم أطفال، أي ما يقرب(51%) من اللاجئين، (60000) من هؤلاء الأطفال يعملون بدوام كلي أو جزئي في مختلف القطاعات في الأردن، هؤلاء يستحقون من الحكومة والمنظمات الحقوقية الإنسانية اتخاذ إجراءات لتفعيل القوانين الموضوعة أصلاً، والتي يتم تجاهلها في مثل هذه الدول لحماية حقوقهم.

تعرفنا على أهم الأسباب والعوامل التي سادت على انتشار هذه الظاهرة، لكنَّ هناك جانباً مهماً جداً ينبغي علينا أن نسلِّط الضوء عليه، وهو جانب الآثار الناتجة عن تفشي هذه الظاهرة ظاهرة عمالة الأطفال.

2/ آثار ظاهرة عمالة الأطفال:

لقد نتج عن عمل الأطفال آثار سلبية خطيرة على الطفل من جهة، وعلى مجتمعه من جهة أخرى، ندرج فيما يأتي أهم هذه الآثار:

1- **الآثار الجسدية:**

[15]- مستشارة قانونية في المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، موقع الجزيرة نت.

كثيراً ما يعمل الأطفال في ظروف بيئية غير صحية تؤثر عليهم بشكل مباشر، وقد يتعرض الطفل لمخاطر عديدة أثناء عمله، فهناك الأطفال العاملون في مصانع كيماوية أو ورش السيارات، والذين يتعرضون للمواد الكيميائية وخطر التعامل مع الآلات الميكانيكية والكهربائية، وهناك الأطفال الباعة المتجولون المعرضون باستمرار لحوادث السيارات والغبار والأتربة والضوضاء، بالإضافة إلى ظروف الحر والبرد وسوء التغذية والإرهاق الشديد نتيجة العمل لساعات طويلة دون راحة، كل ذلك يؤثر في صحة الطفل الصغير بصورة واضحة[16] .

وقد تعرض أحمد بدران في دراسة له إلى الجوانب الصحية في عمالة الأطفال، وتوضح تلك الدراسة أن(24.1٪) من الأطفال يعملون أكثر من(13) ساعة يومياً في ظروف صحية سيئة من غذاء ملوث وسوء تهوية، وعدم الرعاية الكافية في المرض، بل إن أغلب الأطفال يستمرون في العمل أثناء مرضهم. وقد توصل أحمد عبد الله في دراسته عن عمالة الأطفال في دباغة الجلود إلى إصابة عدد من الأطفال ببعض أمراض المهنة كأمراض العيون والأمراض الصحية والجلدية، بالإضافة إلى تعرضهم للحوادث أثناء العمل[17] .

2- الآثار النفسية:

تتباين الآثار النفسية للعمل على الطفل وتختلف تبعاً لاختلاف نوعية العمل وظروفه، والظروف الأسرية للطفل، فبعض الأطفال يبدو عليهم الإحساس بالرضا لما يقدمونه من دعم لأسرهم، وتزداد

---

[16]- رمزي، 2002، ص255.
[17]- رمزي، 1998، ص78-799.

لديهم الثقة والاعتماد على الذات[18]، ولكن الغالبية من الأطفال العاملين يعانون من القلق والاكتئاب والخوف نتيجة الإحساس بالقسوة والاستغلال، وعدم السماح لهم بممارسة أي نشاط ترفيهي كما أن الحرمان من التعليم يلعب دوراً كبيراً في تعميق إحساسهم بالقهر الاجتماعي وانعدام العدالة الاجتماعية بينهم وبين من يماثلونهم في العمر، مما يدفعهم إلى الانحراف والجنوح[19] .

هناك دراسة مقارنة بين الأطفال العاملين وغير العاملين توصلت إلى أن الأطفال العاملين كانوا أكثر استقلالية وشعوراً بالكفاءة وقدرة على الكفاح ، ولكنهم كانوا في الوقت ذاته أكثر عدوانية من الأطفال غير العاملين[20].

3- الآثار الاجتماعية:

إن بقاء الأطفال خارج منازلهم لفترة طويلة يتيح لهم التعامل مع أصناف مختلفة من البشر، قد يؤدي ذلك إلى تعلمهم بعض السلوكيات المشينة كالتدخين وتداول الألفاظ البذيئة، كما يسهل استدراجهم والتحرش بهم واستغلالهم جنسياً، وقد يتطور الأمر إلى الانحراف من خلال الشذوذ أو السرقة، فكثير من عصابات الجماعات يشكلها هؤلاء الأطفال العاملين والبائعين المتجولين[21] .

وهناك من يرى أن العمل بالنسبة للطفل أفضل من تسوله، ولكن الواقع أن عمل الأطفال لا يمنع التسول ولا يقضي عليه، بل على العكس قد يكون طريقاً للتسول خاصة عندما يتقلص المردود المادي

---

[18]- عبد الفتاح،2001،ص95 .

[19]- فرجاني،2001، ص222.

[20]- ناصف. رائدة فتحي: **صورة الأسرة لدى الطفل العامل** ، رسالة ماجستير، مخطوطة، جامعة عين شمس،القاهرة، 1994 .

[21]- الحريري، 2000، ص688.

للعمل إلى الدرجة التي تجعل الطفل يستجدي الناس للعطف عليه، ويبرز هذا بشكل واضح بين الباعة المتجولين من الأطفال.

إن لعمالة الأطفال دوراً في زيادة نسبة البطالة بين الشباب، إذ أن الأعمال التي يقوم بها الأطفال غالباً ما يقوم بها البالغون، ويفضل أصحاب العمل تشغيل الأطفال لأنهم أكثر استعداداً لتلبية الأوامر وأقل إثارة للمتاعب وأقل أجراً من الكبار، مما يجعل عمل الأطفال يشكل منافسة حقيقية للبالغين الذي يبحثون عن عمل(22) .

4- الآثار التعليمية:

الأطفال الذين يعملون إما أنهم انقطعوا نهائياً عن الدراسة، أو أنهم يعملون بعد خروجهم من المدرسة، وربما لم يدخلوا مدرسة أصلاً ولم يتلقوا أي قدر من التعليم، وفي جميع الحالات يبرز الأثر السيئ للعمل على تعليم الطفل(23). وبهذا تساعد عمالة الأطفال على زيادة نسبة الأمية في الوقت الذي تسعى فيه الدول إلى القضاء على الأمية. ومما لا شك فيه أن حرمان الطفل من التعليم يجعله في عداد المنبوذين في المجتمع، في زمن أصبح فيه العلم هو المتحدث الرسمي للمجتمعات، إذ تقاس قيمة المجتمع ومكانته في العالم بمدى وعي أفراده وما أحرزه أبناؤه من تعليم وثقافة.

[22]- فرجاني، 2001، ص16-177
[23]- المرجع السابق ص19.

تشير الدراسات إلى العلاقة القوية بين عمل الأطفال والتسرب الدراسي، ففي دراسة لعبد العظيم[24] عن وصف أوضاع الأطفال العاملين وضحت النتائج أن(72.4٪) من أفراد العينة قد ذهب إلى المدرسة وتركها، وأن الباقي(27.6٪) لم يدخلوا مدارس في حياتهم.

أما بالنسبة لاتجاههم نحو التعليم فقد أكد(72.4٪) من أفراد العينة رغبتهم في التعليم، كما أبدى(65.5٪) ندمهم على خروجهم من المدرسة، وفي المقابل وضح(199٪) من أفراد العينة عدم رغبتهم في التعليم، وأبدى(25.9٪) عدم أسفهم على ترك المدرسة.

وفي دراسة عن الاحتياجات التربوية للأطفال العاملين، توصلت الدراسة إلى أن أهم تلك الاحتياجات تمثلت في الحاجة إلى تعلم القراءة والكتابة ومواصلة التعليم، والحاجة إلى الرعاية الاجتماعية والحب والتقدير[25] .

3/ عمل الأطفال في العطلات المدرسية:

يندرج تحت عمالة الأطفال فئة الأطفال العاملين في العطل المدرسية، وهذه المجموعة لا تعاني من الآثار السيئة السابق ذكرها، بل ربما تطغى إيجابيات العمل على سلبياته في هذه الحالة، وذلك لعدة اعتبارات:

[24]- عبد العظيم. محمد: **وصف أوضاع الأطفال العاملين في الصناعة**، مجلة الطفولة والتنمية . المجلس العربي للطفولة والتنمية، 2002، ع6، م2، ص59-87.
[25]- أحمد. سهير محمد: **الواقع والاحتياجات التربوية لعينة من الأطفال في سوق العمل**، المؤتمر الرابع لمركز دراسات الطفولة، القاهرة،1991.

إن العمل في العطلات المدرسية لا يتعارض في أغلب الأحيان مع تعليم الطفل، بل ربما يحرز الطفل العامل تقدماً أكبر في دراسته، إذ يكون عمله أثناء العطلة حافزاً له لاستقبال عامه الدراسي الجديد بكل نشاط و حيوية.

يزود العمل الأطفال بالقيم الأخلاقية والاجتماعية السامية، من قبيل: التأكيد على قيمة العمل، والإحساس بقيمة الأشياء والأمور، وتقدير الوقت، والانتظام والالتزام، والاعتماد على الذات، والثقة بالنفس، والقدرة على اتخاذ قرار، وحسن التعامل مع الآخرين، فمنهم من يعتبر عمل الطفل تأهيلاً له وتدريباً على تحمل المسؤولية وتعويده ليكون فرداً منتجاً في مجتمعه، خاصة إذا تم العمل تحت إشراف الأهل وضمن رعايتهم ومتابعتهم، قد يشكل[26] دعماً مادياً للأسرة المتعبة اقتصادياً، مما يشعر الطفل ذاته بالثقة والفخر بقدرته على مساعدة أهله، كما يصبح لذلك الطفل مكانة خاصة لدى أفراد أسرته فينال رعاية وعناية واهتماماً أكبر امتناناً من الأسرة للدور الذي يقوم به تجاههم[27].

ومن الممكن أيضاً أن يكون العمل منفذاً وملجأ للطفل الفاشل في دراسته، فيعوض إحساسه بالفشل من خلال العمل الذي يصبح وسيلة لتحقيق الذات واكتساب مهارة أكثر منه وسيلة للكسب المادي[28] .

وبعضهم يذهب إلى أن العمل في العطلات المدرسية من أنجع الوسائل للقضاء على وقت الفراغ الذي يعاني منه الطلاب والأهل في أيام العطلات، وهو أفضل بكثير من قضاء الطلاب إجازتهم

[26]- الحريري، 2000، ص57.
[27]- عبد الفتاح،2001، ص100.
[28]- عبد العظيم، 2002، ص64.

بالتسكع في الطرقات أو أمام شاشات التلفزيون، فللعمل منافع كثيرة على الطالب تتدرج من الكسب المادي مروراً بالمساهمة الاجتماعية ووصولاً إلى تحقيق الذات.

وإنكَ لن تألوَ جهداً حتى تجدَ الكثير من الأطفال السوريين اللاجئين وهم يعملون بأعمال تتنافى وحقوقَهم، وقد وثق ناشطون سوريون حالات خطيرة لتشغيل القاصرين من أبناء اللاجئين، حيث يعمل معظمهم في ورشات لتصنيع الأحذية والحقائب، ويتعرضون للمواد الكيماوية دون مراعاة إجراءات السلامة، الواجب اتباعها في مثل تلك الورشات.

كما ينتشر الكثير من الأطفال السوريين في السوق المركزي لمدينة كِلس على سبيل المثال لا الحصر، وغيرها من مدن جنوب تركيا، ممن يعملون في محلات بيع الأجهزة المنزلية، والأطعمة، والورشات الصناعية، وما إلى ذلك.

وهناك جانب آخر غاية في الأهية والخطورة على حد سواء؛ وهواستغلال الكثير من أرباب العمل الأتراك حاجة الأطفال وذويهم، للعمل في ظروف لا تناسب أعمارهم، وما ذلك إلا لاضطرار كثير من الأطفال السوريين إلى الانخراط في سوق العمل، نتيجة فقدانهم للمعيل.

وتعاني نسبة مرتفعة من الأطفال السوريين، ضمن سن التعليم الإلزامي من عدم توفر ظروف ملائمة لتلقيهم التعليم، إذ يبقى نحو(60%) منهم خارج المدارس، وفقاً للأرقام الرسمية التركية.

ويبلغ عدد الأطفال السوريين المحرومين من التعليم ما يناهز ال (390) ألف طفل، من أصل (650) ألف من أطفال اللاجئين السوريين في تركيا.

وسبق أن كشف تقرير لمنظمتي اليونيسيف وإنقاذ الطفولة، يوم 2 تموز/يوليو الماضي، أن المزيد من الأطفال بين اللاجئين السوريين في الأردن وتركيا يضطرون للعمل في المقالع والمخابز وصناعة الأحذية لإعالة أسرهم، ما يعرضهم لمخاطر كبيرة ويجعلهم عرضة للاستغلال الجنسي.

وحذر التقرير من تفاقم عمالة الأطفال السوريين، التي بلغت مستويات خطيرة، نتيجة النزاع في سوريا والأزمة الإنسانية الناجمة عنه.

وعلى الرغم من أن قانون العمل التركي يحظر عمل الأطفال تحت سن الـ(15)، ويفرض عقوبة السجن لعامٍ كامل بحق أرباب العمل الذين يشغلون الأطفال، كما يغرم صاحب العمل بمبلغ يتجاوز(350) دولار أمريكي، فضلاً عن العقوبات التي تطال ذوي الأطفال العاملين[29].

على الرغم من أن تركيا وقعت على اتفاقية (1951) الخاصة باللاجئين فإنها الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق ماتسميه " بالقيد الجغرافي " الذي لا يسمح إلا بقبول طالبي اللجوء الأوربيين، وبذلك فإن اللاجئين السوريين الموجودين في تركيا غير مشمولين بالحماية حسب اتفاقية (1951) وبروتوكول (1967)، وإنما ضيوف تقوم الحكومة التركية بمد يد العون لهم كما صرحت الحكومة التركية.

فحسب تصريح المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تركيا، قدرت الحكومة التركية أعداد اللاجئين السوريين المسجلين والذين يتلقون المساعدة من الحكومة في المخيمات بأكثر من(93.500) لاجئ، إضافة إلى عدة آلاف من المقيمين خارج المخيمات البالغ عددها (13)، وفي إطار خطة الاستجابة

---

[29]- الحميدي. مهند : **تقرير عن عمالة الأطفال السوريين اللاجئين في تركيا**،2015/11/08: أنقرة، الموقع الالكتروني: desk@eremnews.com

المحدثة، من الممكن أن تستضيف تركيا بحلول نهاية هذا العام ما يصل إلى (280,000) لاجئ سوري[30].

ثالثاً– الإطار التجريبي:

استهدف الجانب الميداني من البحث تقصي آراء عدد من الأكاديميين والناشطين المهتمين بملف اللجوء عامة وملف اللاجئين السوريين على وجه الخصوص، وذلك بهدف الوقوف على أهم الأسباب والحلول لمشكلة عمالة الأطفال السوريين في بلدان اللجوء (تركيا نموذجاً).

1– عينة البحث:

تم اختيار عينة البحث بطريقة مقصودة عبر التواصل المباشر أو عبر الشابكة مع عدد من الأكاديميين والناشطين المهتمين بملف اللجوء عامة؛ وملف اللاجئين السوريين على وجه الخصوص، والجدول الآتي يبين التفاصيل:

الجدول رقم: (1) يحتوي على بيان تفصيلي شامل لعدد الأكاديميين والناشطين المهتمين بملف اللجوء عامة وملف اللاجئين السوريين على وجه الخصوص الذين مثلوا عينة البحث الحالي، وقد بلغ إجمالي عينة البحث (100) ، والذين تتضح خصائصهم من خلال الجدول الآتي رقم (1):

العدد	الجنس	الدرجة الجامعية
13	ذكر	دكتوراه

[30]- المرجع السابق.

17	ذكر	ماجستير
31	ذكر	إجازة
15	أنثى	إجازة
17	ذكور إناث	ناشطون ومهتمون بملف اللجوء يحملون الإجازة الجامعية فما فوقها
7	ذكور إناث	ناشطون ومهتمون بملف اللجوء لا يحملون الإجازة الجامعية

الجدول رقم (1): يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس، والدرجة العلمية، والعمل الحالي

2- أداة البحث:

لتحقيق الأهداف المحددة للبحث، تم تصميم استبانة مؤلفة من (15) بنداً، وسؤالين مفتوحين.

3 – تحكيم أداة البحث:

قام الباحث بحساب مستوى الصدق والثبات في أداة البحث (الاستبانة) عبر الخطوتين التاليتين:

أ- ***صدق الاستبانة:*** عرضت الاستبانة على بعض السادة المحكّمين من المتخصصين في خدمة اللاجئين، وعلى بعض الزملاء الذين قد أنجزوا أبحاثاً ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بموضوع اللجوء، وذلك من أجل الإفادة من آرائهم في تطويرها من خلال ملاحظاتهم على الصياغة اللغوية للمعلومات، وعلى مدى وضوح تعليمات طلب الاستجابة عن بنودها، وعن ماهية شمول هذه البنود للنقاط المراد

قياسها، وعن التناسب بين مستوى صعوبة بنود الاستبانة ومستوى تحصيل الخبرات في موضوع اللجوء لدى السادة المجيبين، وقد تفضل السادة المحكمون بإبداء ملاحظات مهمة، وتقديم نصائح قيمة، اختلفت ما بين طلب تصحيح صياغة بعض البنود، واقتراح بنود أخرى، إضافة إلى التأكيد على أهمية إضافة سؤالين مفتوحين للمستجوبين لذكر حلول وحقوق أخرى للأطفال لم يتم طرحها في بنود الاستبانة، وقد التزم الباحث بتعديل جميع الملاحظات التي سجلت على أداة البحث مما طور الأداة، وأسهم في دقة بنودها وشمولية مقاصدها.

ت- ***ثبات الاستبانة***: بعد أن قام الباحث بإجراء التعديلات التي طلب إليه إجراؤها من قبل السادة المحكمين، مما أخرج الاستبانة بمقدمة اشتملت على تعليمات واضحة نسبياً أفاد منها الباحث في التعريف بخصائص أفراد العينة، وعلى بنود بعيدة عن الغموض، كان لا بد من التحقق من ثبات الاستبانة لكي تصبح مؤلفة من مجموعة عبارات قادرة على أن «تقيس مجتمعة ظاهرة واحدة هي الموقف من حيث هو نظام أو جانب نفسي متكامل[(31)]»

وقد استخدم الباحث طريقة الثبات الداخلي بغية حساب ثبات الاستبانة، حيث كان مستوى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة بعد تطبيق معادلة ألفاكرونباخ (0.65)، وهي درجات متوسطة من الاتساق الداخلي تدلل على وجود مؤشرات ثبات مقبولة.

4- إجراءات التطبيق:

قام الباحث في العام (2017) بشرح المقاصد التي ينشد البحث تحقيقها في موضوع اللجوء لدى السوريين، وتمنى عليهم تدوين إجاباتهم عن بنود الاستبانة بصدق وشفافية.

---

[31]- الرفاعي. نعيم: **التقويم والقياس في التربية**، منشورات جامعة دمشق، كلية التربية، دمشق، 1986، ص 426.

5- أسلوب المعالجة الإحصائية: نظراً لأن هدف الدراسة المتمثل في التعرف إلى أهم وتقديم المقترحات التحسينية في ضوء النتائج التجريبية يمكن تحقيقه بمعرفة النسبة المئوية المعبرة عن حجم كل من هذه المعوقات ومدى أثره السلبي في ملف عمالة الأطفال السوريين اللاجئين.

قام الباحث بتفريغ الاستبانات وحساب النسبة المئوية لكل بند من بنود الاستبانة، ثم مناقشة هذه البنود كلاً على حدة.

6 – نتائج الجانب الميداني:

بعد تفريغ الاستبانات الموجهة للأكاديميين والناشطين، جاءت النتائج الآتية التي سيتم توزيعها (عرضاً وتحليلاً) على محاور الاستبانة حسب ما يأتي:

1. فيما يتعلق بنتائج الاستبانة:

أ . أهم نتائج آراء الأكاديميين والناشطين ، حيث يبين الجدول رقم (2) ما يأتي:

تسلسل	موافق	النسبة %	غير موافق	النسبة %	لا رأي لي	النسبة
1	5	%5	90	%90	5	%5
2	40	%40	60	%60	0	%0
3	80	%80	20	%20	0	%0
4	70	%70	30	%30	0	%0

%0	0	%20	20	%80	80	5
%10	10	%40	40	%50	50	6
%20	20	%40	40	%40	40	7
%20	20	%20	20	%60	60	8
%10	10	%30	30	%60	60	9
%10	10	%30	30	%50	50	10
%10	10	%20	20	%70	70	11
%10	10	%20	20	%70	70	12
%10	10	%30	30	%60	60	13
%0	0	%40	40	%60	60	14
%20	20	%40	40	%40	40	15

الجدول رقم (2): يوضح أهم نتائج آراء الأكاديميين والناشطين في مسألة عمالة الأطفال السوريين اللاجئين

ب . **تفسير آراء جميع أفراد العينة فيما يتعلق بالمحتوى، حيث يبين الجدول رقم (2) ما يلي:**

1. **البند الأول:** لم يوافق (90%) على أن ظاهرة عمالة الأطفال هي ظاهرة إيجابية.

2. **البند الثاني:** لم يوافق (60%) على أن عمل الأطفال سلبي دائماً.

3. **البند الثالث**: وافق (80%) على أن الفقر هو الدافع الأكبر والسبب الرئيس في عمل الأطفال.

4. **البند الرابع**: وافق (70%) على أن عمالة الأطفال تضع أعباء ثقيلة على الطفل وتهدد سلامته وصحته ورفاهيته.

5. **البند الخامس**: وافق (80%) على أن عمالة الأطفال تستغل ضعفهم وعدم قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم كعمالة رخيصة بديلة عن عمالة الكبار.

6. **البند السادس**: وافق (50%) على أن عمالة الأطفال تعيق تعليمهم وتدريبهم وتغيير حياتهم ومستقبلهم للأفضل، في حين أن (50%) رأوا خلاف ذلك.

7. **البند السابع**: لم يوافق (40%) على أن عمالة الأطفال التي تتناسب مع قدراتهم لها آثار إيجابية وتعلم الطفل المسؤولية والتعاون، في حين أن (40%) – النسبة ذاتها– ذهبوا إلى أن هذه العمالة لا يمكن أن تعلم الطفل المسؤولية والتعاون.

8. **البند الثامن**: وافق (60%) على أن التقصير الدراسي سبب لعمل الأطفال، وهو من الأسباب الرئيسة التي تدفع الطفل إلى العمل.

9. **البند التاسع**: وافق (60%) على أن لجهل الأهل وتخلفهم دوراً في عمل الأطفال.

10. **البند العاشر**: وافق (50%) على أن لرفاق السوء دوراً في اتجاه الطفل للعمل.

11. **البند الحادي** عشر: وافق (70%) يشكل عمل الأطفال ضرراً جسدياً ونفسياً على الطفل.

12. **البند الثاني عشر**: وافق (70 %) على أن الأطفال العاملين يتعرضون للانحراف وممارسة العادات السيئة وغير الحميدة.

13. **البند الثالث عشر**: وافق (60%) على أن التبليغ عن حالات عمالة الأطفال والتحري بمتابعة العصابات المستغلة لهم ومحاكمتهم يقلل من عمالة الأطفال.

14. **البند الرابع عشر**: وافق (60%)على أن التشدد في تنفيذ قانون حقوق الطفل في التعليم يشكل أحد الحلول الممكنة لهذه الظاهرة.

15. **البند الخامس عشر**: وافق (40%) على أن تكثيف الجهات الحكومية جهودها ساعد في الحد من عمالة الأطفال في حين أن (40%) أيضاً كانوا غير مؤيدين لهذا المذهب.

7- مقترحات عينة البحث من الأكاديميين والناشطين:

جاءت مقترحات الأكاديميين والناشطين فيما يتعلق بحلول لظاهرة عمالة الأطفال والحد من انتشارها على النحو الآتي:

1- أن تكون هناك مخالفات مالية كبيرة بحث تكون رادعاً لولي الأمر، بل منهم من اقترح عقوبة السجن له للحد من هذه الظاهرة.

2- أن تكون هناك كفالة اجتماعية تضمن للأهل حق أبنائهم في العيش والتعليم، وبذلك يكونون قد تجنبوا إرسال أبنائهم إلى العمل.

3- أن تكون هناك عدالة في حصول الكبار على فرص العمل.

4- أن يقدم كل ما يلزم للأسرة حد الاكتفاء.

5- أن يكون هناك كفالة ما لمن لا معين له.

6- العاتق الأكبر يقع – في هذه المشكلة- على الدولة، ومنظمات المجتمع المدني، وأخيراً الخطاب الديني التوعوي.

أما فيما يتعلق بحقوق الطفل؛ فقد جاءت المقترحات على النحو الآتي:

1- من حق الطفل التعلم، وممارسة هواياته على الوجه الأكمل، دون وجود أي عائق يمنعه من ذلك.

2- حق الطفل في تأمين الأوات اللازمة- المناسبة، والمكان المناسب كي يمارس حقه في اللعب.

3- تأمين الرفاهية للطفل حتى يكون قادراً على التعليم دون أي عائق.

4- إبعاد الطفل عن كل ما يمكن أن يشوش تفكيره ويصرفه عن أبسط حقوقه في التعلم.

5- النأي بالطفل قدر المستطاع عن كل ما يمكن أن يربطه بالحرب ومخرجاتها.

رابعاً: مقترحات البحث وتوصياته:

إن الأوضاع الأمنية في سورية عبر السنوات الأخيرة قد امتزجت مع بعضها البعض لتخلق أرضية عالية الخصوبة لعمالة الأطفال السوريين اللاجئين. ويقف الفقر والصعوبات عائقين أمام الحصول على فرص التعليم ونوعيته.

وكخطوة أولى في التحرك لمعالجة هذه الظاهرة، يوفر هذا التقييم السريع معلومات في غاية الأهمية بشأن أسباب عمالة الأطفال السوريين اللاجئين وعواقبها على الأطفال العاملين وأسرهم والمجتمعات.

تستند التوصيات التالية إلى نتائج التقييم السريع لأسوأ أشكال عمالة الأطفال السوريين اللاجئين في دول الجوار(تركيا نموذجاً).

من المهم ملاحظة أن ظروف معالجة عمالة الأطفال تتطلب برنامج تدخل متعدد الأوجه، يجب تطبيق هذه البرامج بطريقة متكاملة ويجب دمج عمالة الأطفال في المسار الرئيس عبر السياسات والبرامج

الأخرى ذات العلاقة، بما في ذلك حماية الأطفال والعمالة وتخفيف الفقر والحماية الاجتماعية. ومن هذه التوصيات الآتي:

1- السماح ولو بشكل مؤقت بدخول جميع طالبي اللجوء السوريين إلى أراضيها ولاسيما الأطفال الذين فقدوا عوائلهم في الحرب .

2- تشجيع اللاجئين على تشكيل لجان خاصة تتابع عمالة الأطفال وشؤونهم الخاصة من خلال تدريب أطر بشرية للتعامل مع الأطفال اللاجئين لتوفير الرعاية الجسدية والنفسية والاجتماعية والتعليمية.

3- انتشار مراكز لإعادة دمج الأطفال السوريين اللاجئين العاملين في المجتمع في مراكز التشغيل والتدريب المهني على أقل تقدير.

4- ضرورة عدم التدخل أو التأثير السياسي على اللاجئين السوريين -ولاسيما الأطفال- داخل الدول المضيفة.

5- التعاون مع منظمات حقوق الإنسان في مراقبة ورصد الانتهاكات التي تجري بحق الأطفال السوريين اللاجئين..

6- إقامة ندوات وورش عمل ومؤتمرات توعوية للعائلات لزيادة معرفتهم بخطورة هذا الوضع.

7- الترويج الإعلامي لخطورة هذه الحالة من خلال استخدام القنوات السمعية والبصرية المحلية والفضائية.

8- ضمان التفعيل الكامل والمراقبة الشاملة لقانون العمل.

9- الشدة والحزم في تطبيق المواد التي تتحكم في أحكام القانون المتعلقة بعمالة الأطفال فوراً دون أي تسويف أو تأخير.

10- زيادة العقوبات الجزائية، بالنسبة لأولئك الذين ينتهكون أحكاماً ذات صلة بحماية الأطفال، كرادع فعال يقف بوجه استغلال الأطفال.

11- العمل مع القطاع الخاص ومنظمات أرباب العمل لزيادة التوعية بمواد قانون العمل المتعلقة بعمالة الأطفال والمطالبة بالتجاوب الكامل.

12- تكييف استجابة عمالة الطفل المستقبلية مع سياسة وبرنامج حماية الطفل المستقبلية لضمان التكامل والدمج في المسار الرئيس والتلاحم.

13- العمل عن كثب مع المجتمع الدولي لمعالجة هذه القضية المهمة.

14- التفكير في إدخال هيئات لمراقبة عمالة الأطفال تكون مقراتها في المدارس، تضم أطرافاً فاعلة من التعليم والمجتمع، لتعزيز التشخيص المبكر والوقاية، بما في ذلك الزيارات الأسرية وكذلك دعم إعادة التأهيل التعليمي للأطفال العاملين الذين سبقوا وأن تركوا المدرسة.

15- ضرورة أن يزيد المجتمع الدولي من دعمه للخدمات الأساسية المقدمة للاجئين السوريين حتى يتسنى لذويهم إبعادهم عن هذه الظاهرة، ومن ثم تأمين أبسط حقوقهم ولاسيما التعليم.

16- توفير النصح والإرشاد وتيسير فرص للحصول على المعلومات وتوفير الدعم للأسر الفقيرة من أجل تخفيف الضغوطات المالية المباشرة عليها.

17- تطوير عملية رفع مستوى الوعي بشأن حقوق الأطفال والعنف ضد الأطفال في البيت والمدارس والمجتمع لإحداث تغيير سلوكي وثقافي.

18- دعوة المانحين لضمان توفير موارد كافية لدعم تطوير وتنفيذ خطة عمل شاملة لمعالجة عمالة الأطفال بشكل دائم.

خامساً- مصادر البحث ومراجعه:

1- أحمد. سهير محمد: **الواقع والاحتياجات التربوية لعينة من الأطفال في سوق العمل**، المؤتمر الرابع لمركز دراسات الطفولة، القاهرة 1991.

2- الحريري ، محمد فتحي: **عمالة الأطفال في الوطن العربي** ، مجلة الطفولة العربية ، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكويت، 2000، ع7.

3- الحميدي. مهند : **تقرير عن عمالة الأطفال السوريين اللاجئين في تركيا**، 2015/11/08: أنقرة، الموقع الالكتروني: desk@eremnews.com

4- الرفاعي. نعيم: **التقويم والقياس في التربية**، منشورات جامعة دمشق، كلية التربية، دمشق. 1986.

5- رمزي. ناهد: **ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربي**، المجلس العربي للطفولة والتنمية، 1998.

6- زايد. إيناس: مستشارة قانونية في المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، الجزيرة نت.

7- عبد العظيم. محمد: **وصف أوضاع الأطفال العاملين في الصناعة**، مجلة الطفولة والتنمية. المجلس العربي للطفولة والتنمية، (2002)، ع6، م2.

8- عبد الفتاح. أماني: **عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية** ، عالم الكتب، القاهرة، 2001.

9- فرجاني. نادر: **تشغيل الأطفال وصمة في جبين الحضارة المعاصر**، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية ، ع3، 2001.

10- ناصف. رانده فتحي: **صورة الأسرة لدى الطفل العامل** ، رسالة ماجستير، مخطوطة، جامعة عين شمس،القاهرة ، 1994.

سادساً: الملاحق

ملحقات البحث

أداة البحث(الاستبانة)

دراسة وصفية تحليلية تقييمية لدراسة ظاهرة عمالة الأظفال السوريين اللاجئين في بلدان اللجوء (تركيا نموذجاً)

استبانة تقييم خاصة بعمالة الأطفال السوريين اللاجئين

الإخوة الناشطون والباحثون في مشكلة اللجوء للسوريين:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تنشد هذه الاستبانة الوقوف على وجهة نظرك الخاصة، حول واقع عمالة الأطفال السوريين اللاجئين

- نأمل منك الإدلاء برأيك بكل صدق وأمانة وإحساس بالمسؤولية، وحتى تعبر عن رأيك بحرية وموضوعية فإنه غير مطلوب منك التعريف باسمك، وأيضاً لك أن تعلم بأن البيانات التي سوف يتم جمعها وتحليلها بالاعتماد على نتائج هذه الاستبانة سوف تعالج بشكل جماعي وليس بأسلوب فردي، وذلك لأن غايتها رفد جهود البحث العلمي ببعض الحقائق العلمية والتوصيفات الميدانية.
- تشتمل الاستبانة على خمسة مجالات تتوزع حسب الآتي:

1- الأسباب والدوافع التي أدت لانتشار ظاهرة عمالة الأطفال.

2- الآثار التي نتجت عن هذه الظاهرة.

3- الحلول التي يمكن أن تحد من هذه الظاهرة.

4- الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها الطفل.

- تستطيع التعبير عن وجهة نظرك في عمالة الأطفال السوريين اللاجئين وفقاً للتقديرات الآتية:

1- موافق.

2- غير موافق.

3- لا رأي لي.

نتمنى عليك أن تدون ملاحظاتك ومقترحاتك من أجل إيجاد الحلول المناسبة للحد من مثل هذه الظاهرة، والتي سوف تؤخذ بعين التقدير والاعتبار وذلك في الحقل المخصص في نهاية الاستبانة.

ولك جزيل الشكر وصادق العرفان

المؤتمر العلمي الدولي الثاني

(اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول)

تركيا – آديمن

20 – 22 تشرين الأول 2017 م

القسم الأول – المعلومات العامة.



يرجى وضع إشارة (✓) في المكان المناسب.

الاسم لمن يرغب:		
التحصيل العلمي	الجنس	العمل الحالي

القسم الثاني– موضوعات الاستبانة.

يرجى إبداء آرائكم في مجموعات الأسئلة الآتية، واضعين إشارة (✓) أمام الفكرة التي تعبر عن رأيكم، ثم ذكر أهم الحلول التي قد تحد أو تقلل على أقل تقدير من انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في أسفل كل مجموعة من الأسئلة الآتية:

استبانة تقييم خاصة بعمالة الأطفال السوريين اللاجئين

التقييم	أوافق	لاأوافق	لا رأي لي
السؤال الأول: رأيك في ظاهرة "عمالة الأطفال"			
السؤال الثاني: عمل الأطفال سلبي دائماً			
السؤال الثالث: الفقر هو الدافع الأكبر لعمل الطفل			
السؤال الرابع: عمالة الأطفال تضع أعباء ثقيلة على الطفل وتهدد سلامته وصحته ورفاهيته			
السؤال الخامس: عمالة الأطفال تستغل ضعفهم وعدم قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم كعمالة رخيصة بديلة عن عمالة الكبار			
السؤال السادس: عمالة الأطفال تعيق تعليمهم وتدريبهم وتغيير حياتهم ومستقبلهم للأفضل			
السؤال السابع: عمالة الأطفال التي تتناسب مع قدراتهم لها آثار إيجابية وتعلم الطفل المسؤولية والتعاون			
السؤال الثامن: التقصير الدراسي سبب لعمل الأطفال			
السؤال التاسع: لجهل الأهل وتخلفهم دور في عمل الأطفال			
السؤال العاشر: لرفاق السوء دور في اتجاه الطفل للعمل			
السؤال الحادي عشر: يشكل عمل الأطفال ضرراً جسدياً ونفسياً على الطفل			

السؤال			
السؤال الثاني عشر: يتعرض الأطفال العاملون للانحراف وممارسة العادات السيئة وغير الحميدة؟			
السؤال الثالث عشر: التبليغ عن حالات عمالة الأطفال والتحري بمتابعة العصابات المستغلة لهم ومحاكمتهم يقلل من عمالة الأطفال			
السؤال الرابع عشر: التشدد في تنفيذ قانون حقوق الطفل في التعليم يشكل أحد الحلول الممكنة لهذه الظاهرة			
السؤال الخامس عشر: تكثيف الجهات الحكومية جهودها ساعد في الحد من عمالة الأطفال			
السؤال السادس عشر: ما هي الحلول لظاهرة "عمالة الأطفال" في رأيك؟			
السؤال السابع عشر: ما هي حقوق الطفل في رأيك؟			

السؤالان المفتوحان:

أولاً- الحلول المقترحة من قبلكم للحد من ظاهرة عمالة الأطفال السوريين اللاجئين:

1- ....

2- ....

3- ....

4- ....

5- ....

ثانياً- اقتراحتك حول الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها الطفل:

1- ....

2- ....

3- ....

4- ....

5- ....

دور الأمم المتحدة في حماية حقوق اللاجئين السوريين: الطفل والمرأة نموذجاً

أ. م. د. إسراء علاء الدين نوري* أ. م. د. نصر محمد علي**

المقدمة

تحتدم في المنطقة بصورة عامة وفي سوريا خاصة النزاعات المسلحة بكافة اشكالها في الوقت الحالي، من فضائع ترتكب تحت ذريعة تحقيق السلم من مذابح وتعذيب وإعدام بإجراءات موجزة أو دون محاكمة، إضافة إلى تهجير المدنيين وإشراك الأطفال بشكل مباشر أو غير مباشر في العمليات العدائية والتي قائمتها لا تنتهي، وهذه الاعمال إنتهاكات صريحة لمجموعة من القوانين المعترف بها عالمياً والمعروفة بالقانون الدولي الإنساني

أهمية البحث /تتمثل اهمية البحث في إن مؤسسات الامم المتحدة تهدف إلى ضمان معاملة الإنسان في جميع الأحوال معاملة إنسانية زمن الحرب دون أي تمييز، وكذلك بفضل مجهودات الأمم المتحدة لضمان احترام حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة والحد من استخدام أسلحة معينة لعدم مراعاتها إنسانية الإنسان .

هدف البحث /يهدف البحث الى معرفة ماهي اهم الاليات والقوانين والخطوات التي اتخذتها الامم المتحدة في هذا الخصوص، وهل نجحت حماية وتوفير سبل العيش للاجئين السوريين من تعليم وسكن ومأوى وغذاء وغيرها، بحسب اتفاقيات والقوانين الاممية .

هيكلية البحث /تتمثل هيكلية البحث بالاضافة الى المقدمة والخاتمة في تقسيمه الى محورين اساسيين، هما:

المحور الاول/ الازمة السورية وواقع اللاجئين السورريين: الاطفال والنساء.

المحور الثاني /الامم المتحدة ودورها في حماية اللاجئين السوريين.

---

* – **الدكتورة**: **إسراء علاء الدين نوري**: أستاذ مساعد الدكتورة اسراء علاء الدين نوري قسم النظم السياسية والسياسات العامة كلية العلوم السياسية جامعة النهرين شاركت بالكثير من المؤتمرات والندوات داخل العراق، وكتابة اكثر من 50 بحث ودراسة عن الشؤون العراقية والعربية معظمها منشورة في مجلات علمية، مع نشر كتابين.

** – **الدكتور**: **نصر محمد علي**: أستاذ مساعد دكتور نصر محمد علي قسم النظم السياسية والسياسات العامة كلية العلوم السياسية جامعة النهرين شاركت بالكثير من المؤتمرات و الندوات داخل العراق وخارجه لدي خمس كتب منشورة وأكثر من 10بحوث في المجلات العلمية.

المحور الاول/ الازمة السورية وواقع اللاجئين السوريين

في اوائل فبراير 2011 اندلعت الاحتجاجات في سوريا، من خلال المطالبة بإجراء اصلاحات سياسية من قبل النظام السياسي بزعامة بشار الاسد، والتي بدأت في مدينة درعا، وذلك على أثر اندلاع احتجاجات 25 يناير في مصر، وبعد اشهر قليلة من حدوث الاحتجاجات حدثت عدد من الفعاليات السياسية التي نادت بالتغيير في سوريا، وأهمها هو تأسيس كيان شبه جامع للمكونات السورية، فقد توحد الكثير من السكان للمشاركة في التظاهرات السلمية، حيث جلبت عملية الحشد مشاركين من خلفيات اجتماعية وعرقية في غاية التنوع [(1)]

وتميزت حركات الاحتجاج تلك بالعفوية وضعف التنسيق بين مكوناتها التي لم تتبلور الا بعد اشهر من قيامها وعلى مراحل مختلفة، فنتج عن ذلك غياب استراتيجية واضحة للتحرك المشترك والفعال لقوى المعارضة والتي لم تكن على هدف واحد منذ البداية، فعملت المعارضة على تسليح نفسها، فتشكلت ثلاثة كيانات رئيسة، هي: [(2)]

1. هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي التي تأسست في 30 يونيو 2011 وتكونت من 15 حزباً سياسياً غير رسمي يغلب على معظمها الطابع القومي والليبرالي.
2. المجلس الوطني السوري الذي تأسس خارج حدود سوريا في 19 يونيو 2011 وهو يشكل عملياً معارضة من الخارج .

[(1)]نقلاً عن: د. خلود محمد خميس، الازمة السورية واستراتيجية التدخل الروسي في المنطقة العربية، مجلة دراسات دولية، العدد (60)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2015، ص ص118 – 119.

[(2)]نقلاً عن: المصدر نفسه، ص119.

3. المجلس الوطني السوري الذي تأسس في 29 يوليو 2011 نتيجة انشقاق افراد من جميع الرتب العسكرية ومجموعة متنوعة من الوحدات والتنظيمات القتالية، التي تشمل اركان النظام الرئيسة مثل الحرس الجمهوري وهيئات استخبارية .

وحاول النظام السوري في بادئ الأمر، تهدئة وإدارة الازمة الداخلية عبر تقديم تنازلات سياسية من قبيل اقرار الحق القانوني في التظاهر، وإلغاء قانون الطوارئ، وحل الحكومة السابقة وتشكيل حكومة جديدة، والدعوة الى حوار وطني والحديث عن اعادة النظر في المادة (8) من الدستور المتعلقة بقيادة حزب البعث للدولة وغيرها، ودفعت هذه التنازلات المتظاهرين الى رفع سقف مطالبهم، لكن السلوك السيء للاجهزة الامنية قوض من مصداقية الاجراءات الحكومية المعلنة لدى الشعب السوري، إذ سوغ النظام عملياته ضد المعارضة بأن الاجراءات المتشددة وليس الليونة المفرطة هي وحدها الكفيلة باستعادة زمام المبادرة من قبل النظام عندها يمكن للاصلاحات الموعودة منذ امد بعيد ان تنفذ، لكن السلوك غير المنضبط من قبل قوات النظام دفع المتظاهرين الى المقاومة[3]

إذ اختار النظام السوري منذ بداية الازمة الحل الامني وتمكن من تعبئة قوى مجتمعية ورسمية عسكرية وشبه عسكرية وزجها في الازمة من اجل تحقيق هدفين: الاول، محاولة حرف النشاط الشعبي عن طابعه السلمي الى طابع عنيف، بحيث يكون من السهولة القضاء عليه، لأن جموع المتظاهرين ما ان ينقلب نضالها ومطالبها من الحصول على الحقوق والحريات الى اعمال مسلحة فأنها ستنسحب بطبيعة الحال من الشارع. اما الهدف الثاني، فهو استثمار نقاط الضعف

---

[3]ينظر: مجموعة الازمات الدولية، الصراع وتحولاته في سورية، تقرير الشرق الاوسط رقم (128)، اب اغسطس 2012، ص3. على الرابط الالكتروني www.crisisgroup.org :

البنيوية والاختلافات المتنوعة القابلة للاستغلال في المجتمع السوري سواء كانت طبقية او مناطقية او مذهبية او اثنية ما دام تفعيلها يحول التمرد من نضال في سبيل حقوق مشروعه الى صراع داخلي بين فئات اجتماعية متناقضة ومعادية، مما سيدفع الى تخفيف الضغط على السلطة، من خلال تحولها من طرف الى حكم، وزيادة فرص تفتيت قوى التمرد من خلال جعلهم يواجهون بعضهم بعضاً، أما المعارضة فتميل الى الاقرار بالأزمة وعمقها واتساعها ومحاولة هندستها منكرة شيئين، هما: ما تقوله الحكومة بأنه خطوات اصلاحية، والاتهامات الموجهة لها بالتآمر والتسلح، فأن النظام بالمقابل يميل الى الاقرار بجهوده في احتواء الازمة والاستجابة لمطالب المتظاهرين منكراً طبيعة الازمة والتهوين منها والتقليل من اعتباراتها الداخلية، والاتهامات الموجهة لها بشأن الخيار الامني في التعاطي مع الاحداث، إذ عدت المعارضة الازمة فرصة سانحة عليها اقتناصها لتحقيق اهدافها، فيما عدها النظام وشرائح اخرى تهديداً وجودياً لكيانه وهذا يقتضي السعي لاحتوائها [(4)]

فالاحتجاجات بدأت في مدينة درعا الريفية ثم انتشرت الى عدد من المدن والبلديات الساحلية والشمالية، فجاءت نتيجة العنف الذي تعرض له ابناؤها، وبحسب المرصد السوري لحقوق الانسان قد بلغ عدد الضحايا السوريين من المدنيين للمدة من 2011 الى 2012 بحدود 40 الف شخص معظمهم من المدنيين [(5)]

وكانت من تداعيات الحراك في سوريا نزوح اكثر من 2,1 مليون ومائة الف نازح، بحسب ما اعلنته وكالات الاغاثة وهنالك، من يؤكد ان الاعداد وصلت الى مليونين ونصف المليون نازح

[(4)] نقلاً عن: د. ابتسام محمد العامري، البعد الاقليمي في الازمة السورية، المجلة السياسية والدولية، العدد 28 (29 –، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2015، ص ص121 – 122 .

[(5)] صحيفة الشرق الاوسط العدد (12419) بتاريخ 28/ 11/ 2012.

[6] وهناك احصائية تقول ان العمليات العسكرية ادت الى نزوح ما لا يقل عن 2,2 مليون سوري، قرابة 350 الف في محافظة حلب لوحدها، لأنها المحافظة التي تعرضت لأكبر وأوسع عدد من الهجمات، كما سجلت حركات نزوح واسعة في مدينة ادلب وعمليات تهجير قسري تسببت بها العمليات العسكري[7]

ومع بدء مباحثات السلام بين الحكومة السورية والمعارضة، ما زال 700,000 انسان داخل سوريا، 300,000 منهم من الاطفال والنساء، عالقين في المناطق المحاصرة بلا أي امدادات من المواد الأساسية، وذلك بحسب الامم المتحدة، وقد وصلت بعض المجموعات بالعدد الى مليون انسان[8]

فمن عمليات النزوح التي حدثت عمليات نزوح الى مناطق شمال سوريا ضغطاً كبيراً على مراكز الايواء والمخيمات التي تم تشييدها بطاقة استيعابية اقل من تلك التي وفدت إليها، مما شكل عجزاً في تأمين مستلزمات الغذاء والعيش البسيطة، في ظل شح الخدمات الطبية والتعليمية ايضاً، الامر الذي جعل سكان هذه المخيمات يعانون ظروفاً انسانية صعبة[9].

وفي احصائيات الامم المتحدة تقدر ان هنالك 200.000 طفل سوري لاجئ في سن دراستهم خارج المدرية مع نهاية كل عام، وهنالك اعداد كبيرة من الاطفال الذين يولدون في المنفى من

---

[6] صحيفة الشرق الاوسط العدد (12405) بتاريخ 14/ 11/ 2012.

[7] التقرير السنوي لعام2016 ، الشبكة السورية لحقوق الانسان، 18/ 1/ 2017، ص36 . على الرابط الالكتروني http://sn4hr.org/arabic/category :

[8] مباحثات السلام السورية يجب ان تضمن رفع القيود المفروضة على دخول المساعدات الانسانية، الشبكة السورية لحقوق الانسان،2017 / 1 / 23 ، ص1 . على الرابط الالكتروني:
http://sn4hr.org/arabic/category

[9] التقرير السنوي لعام2016 ، الشبكة السورية لحقوق الانسان، 18/ 1/ 2017، ص3.على الرابط الالكتروني :
http://sn4hr.org/arabic/category

دون ان يكون لديهم شهادات ميلاد، فقد كشفت دراسة اجرتها المفوضية مؤخراً على تسجيل المواليد في لبنان ان 77% من عينة مواليد لاجئين قوامها 781 طفلاً ليس لديهم شهادات ميلاد رسمية، وخلال عام 2013 صدرت 68 شهادة ميلاد فقط في مخيم الزعتري بالاردن، إذ تم تسجيل ما يزيد عن ذ،ذ مليون طفل سوري حول العالم كلاجئين لدى المفوضية وما يقرب 75% من هذا العدد هم دون سن الثانية عشر، ويشكل الاطفال 52% من اجمالي تعداد اللاجئين السوريين، الذين يتجاوز الان مليون شخص، وتعيش الغالبية في البلدان المجاورة لسوريا، ويستضيف كل من الاردن ولبنان معاً اكثر من 60% من اجمالي عدد الاطفال السوريين اللاجئين)[10] .(ويوضح الشكل رقم (1) اعداد الاطفال اللاجئين السوريين في الدول المجاززة لسوريا لعام 2013.



الشكل رقم (1) اعداد الاطفال اللاجئين السوريين في الدول المجاززة لسوريا لعام 2013



المصدر /مستقبل سوريا: ازمة الاطفال اللاجئين، المفوضية السلمية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، ص6 .

(10)مستقبل سوريا: ازمة الاطفال اللاجئين، المفوضية السلمية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، ص5 و ص9 .

ورغم سخاء الجهات المانحة والحكومات المضيفة والجهود التي تبذلها وكالات الامم المتحدة والشركاء، الا ان العديد من الاطفال السوريون لا يحصلون على التعليم ففي عام 2013، فأن ما يزيد عن 100,000 طفل سوري في سن المدرسة لم يلتحقوا بالتعليم النظامي، والاعداد في تزايد مستمر، اضافة الى ذلك ينشأ عشرات الالاف من الاطفال النازحين دون ابائهم، فقد بلغ عدد الاسر التي تعولها النساء في الاردن 41,962 اسرة، وفي لبنان وصل الى 36,622 اسرة وذلك في عام 2013، وهذه الارقام في تزايد مستمر في السنوات التي تليها، وقامت المفوضية كذلك بتسجيل 2,440 طفلاً غير مصحوباً بذويه او منفصلاً عنهم في لبنان، وبلغ العدد في الاردن 1,320 طفلاً اي اكثر من 3,770 طفل في المجمل [11].)

ضافة لى ذلك، تعرض الاطفال من جميع الاعمار الى المعاناة البالغة والصدمة الجسدية والاصابات اثر رصاص القناصة والصواريخ والقذائف وتساقط الحطام، ووفقاً لبيانات المفوضية لعام 2013 حصل 741 طفلاً من اللاجءين السوريين على علاج في المشفى من صدمات جسدية واصابات اخرة تعرضوا لها في سوريا او لبنان تشمل الاصابة بحروق او بجروح طلقات نارية او كسر بالعظام، وفي مخيم الزعتري للاجئين بالاردن تم معالجة 1,379 طفلاً من اصابات تتعلق بالاسلحة او الحروب ويشكل الاطفال نسبة 58 %[12].)

لا يميز القصف العشوائي او المتعمد وخاصة على المناطق السكنية بين طفل أو رجل أو أمرأة، لكن كثرة سقوط القتلى من الاطفال مؤشر على استهداف المناطق السكنية، وعشوائية القصف وعدم التمييز او حتى التناسب في نوع الهجمات) [13] .)

ويوضح الشكلين (2) و (3) نسب الوفيات من الاطفال والنساء في عام 2016 جراء الاحداث والنزاعات المسلحة التي تحدث في سوريا، بالاعتماد على التقرير السنوي لعام 2016 للشبكة السورية لحقوق الانسان.

---

(11) مستقبل سوريا: ازمة الاطفال اللاجئين، مصدر سبق ذكره، ص ص16 – 17.

(12) المصدر نفسه، ص20 .

(13) التقرير السنوي لعام2016 ، الشبكة السورية لحقوق الانسان، مصدر سبق ذكره، ص17.

شكل (2)

نسب الوفيات من الاطفال في عام 2016



المصدر /التقرير السنوي لعام 2016، الشبكة السورية لحقوق الانسان، 18/ 1/ 2017، على الرابط الالكتروني http://sn4hr.org/arabic/category :

شكل (3)

نسب الوفيات من النساء في عام 2016



المصدر /التقرير السنوي لعام 2016، الشبكة السورية لحقوق الانسان، 18/ 1/ 2017، على الرابط الالكتروني http://sn4hr.org/arabic/category :

المحور الثاني/ الامم المتحدة واهم قرارات وآليات حماية اللاجئين السوريين

منذ اندلاع الازمة في سوريا في مطلع عام 2011، لم تظهر هناك اي علاقة من علاقات الخمود على الازمة، وكانت هناك ادانة دولية واسعة للعنف المنتشر في البلاد، ومنذ انتهاء عمل بعثة مراقبي جامعة الدول العربية في يناير 2012 وبعد شهر واحد من نشرها، باشرت الامم المتحدة عملها في سوريا واضطلعت بدور مهم ومحوري في التوسط بين اطراف الازمة، ومحاولة التقليل من حدة الخلافات ودفعهم نحو ايجاد تسوية سلمية تنهي حالة العنف السائدة في البلاد .

وتضمنت جهود الامم المتحدة في:[14]

1. العمل مع المبعوث الدولي في عملية سياسية شاملة يقودها السوريون لتلبية الطموحات الشرعية للشعب، ولتحقيق ذلك يجب تعيين مفاوض يتمتع بالصلاحيات اللازمة عندما يطلب المبعوث ذلك.
2. وقف القتال والعنف المسلح بجميع اشكاله من قبل جميع الاطراف تحت اشراف الامم المتحدة لحماية المدنيين واشاعة الاستقرار في البلاد.

[14] Un. Security Council, Resolution 2042 (2012) Adopted By The Security Council At Its 6751st Meeting On 14 April 2012, General (S/RES/2042) (2012), 14 April 2012, P. 4 .

3. ارسال المساعدات الانسانية الى المناطق المتضررة في الوقت المناسب، ولتحقيق ذلك يجب تطبيق هدنة انسانية لمدة ساعتين وبشكل يومي، ويجب تنسيق التوقيت وإجراءات الهدنة في ضوء آليه فعالة بما فيها على الصعيد المحلي.
4. تكثيف واسراع إجراءات الافراج عن المعتقلين بشكل تعسفي، ووضع قائمة بالأماكن التي يتم فيها احتجازهم وتنظيم إجراءات الوصول الى تلك الاماكن.
5. ضمان حرية التنقل للصحفيين وتبني سياسة لا تقوم على التمييز بشأن منحهم تأشيرات الدخول.
6. احترام حرية تشكيل الجمعيات والحق في التظاهر سلمياً بالشكل الذي يكفله القانون.

واصدر مجلس الامن الدولي عدة قرارات منها في 3 اغسطس2011 ، وفي 21 مارس 2012، وفي 5 ابريل 2012، وهي بيانات رئاسية تعبر عن الاتجاه العام داخل مجلس الامن حيال الاوضاع في سوريا) [15]، واصدر مجلس الامن قراره (2042) في 14 ابريل 2012، والذي تضمن ارسال بعثة مراقبين عسكريين غير مسلحين، وذلك لمراقبة وقف اطلاق النار على ان لا يتعدى عددهم الـ (30 (مراقب، وكما جاء في مضمون القرار ان مجلس الامن يطلب من السلطات السورية ضمان امن المراقبين وحرية تحركهم التي يجب ان تكون كاملة من دون عقبات وفورية، واشار القرار الى ضرورة ان تكون الاتصالات بين المراقبين سرية، وجاء في القرار ان مجلس الامن يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ اي اجراءات يراها مناسبة في حال لم يتم تطبيق

---

(15)ينظر الرابط الالكتروني http://un-report.blogspot.com :

هذا القرار، كما طالبت دول مجلس الامن بالاجماع من الحكومة السورية الالتزام بوعودها بسحب قواتها من المدن طبقاً لخطة الموفد الدولي والعربي الخاص الى سوريا[16]

وفي 21 ابريل 2012 اصدر مجلس الامن كذلك قراره المرقم (2043) والذي تضمن انشاء بعثة للامم المتحدة للمراقبة في سوريا تتولى مهمة مراقبة وقف اعمال العنف بكافة اشكاله ومراقبة تنفيذ خطة الامم المتحدة، وخولت البعثة امتلاك قوة قوامها 300 عسكري غير مسلح، فضلاً عن عنصر مدني مناسب[17]، وفي غضون شهر حققت البعثة قدرتها التشغيلية الكاملة، حيث تم نشر 271 مراقب عسكري في سوريا بحلول نهاية مايو، وفي يونيو نشر 121 عنصر مدني دولي في مقر البعثة في دمشق، للتعامل مع الشؤون المدنية والسياسية وحقوق الانسان والادارة والدعم وتمركز المراقبون في المقر الرئيسي وفي ثمانية مواقع اخرى في البلاد، الا ان الوضع الامني في سوريا بقي يتدهور، على الرغم من الانتشار السريع لمراقبي البعثة، ومع انهيار وقف اطلاق النار، قرر مجلس الامن في 20 يوليو تجديد ولاية البعثة لـ (30) يوم اخيرة على ان يعاد تشكيل البعثة في اثنائها[18]

ودعت الامم المتحدة الى عقد اجتماع مجموعة العمل حول سوريا في جنيف في 30 يونيو 2012 لوضع حد لتفاقم الازمة السورية، وعليه وجدت مجموعة العمل الدولية ان لا سبيل لوقف

---

[16]نص القرار 2042 بنشر مراقبين دوليين في سوريا، على الرابط الالكتروني :
http://un-report.blogspot.com/2012/04/2042.html

[17] Un. Security Council, Resolution 2043 (2012) Adopted By The Security Council At Its 6751th Meeting On 21 April 2012, General (S/RES/2043) (2012), 21 April 2012, p. p. 2 – 3 .

[18]جين دندون، جاير فاندر لين، عمليات السلام الجديدة في عام 2012، في كتاب: التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي،2013 ، ط1، ترجمة: عمر سعيد الايوبي وايمن سعيد الايوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر 2013، ص119.

العنف في سوريا، الا عن طريق تبني المسار الدبلوماسي، من خلال الاتفاق على المبادئ والخطوط التوجيهية لعملية انتقالية بقيادة سورية وفق جدول زمني محدد[19].

وفي ختام مؤتمر جنيف اقر بياناً مفصلاً حول الازمة اكد البيان على ((ضرورة الضغط على جميع الاطراف لتطبيق خطة البنود الستة، بما في ذلك وقف عسكرة الازمة)) وشدد على ((الحل بطريقة سياسية وعبر الحوار والمفاوضات فقط، الامر الذي يتطلب تشكيل حكومة انتقالية، من قبل السوريين انفسهم، ومن الممكن ان يشارك فيها اعضاء الحكومة السورية الحالية))، والى احتمال اجراء تعديل لدستور البلاد[20].

وفي 28 و 29 يناير 2013 انطلق مؤتمر (جنيف2) في مدينة مونترو السويسرية بمبادرة سويسرية– امريكية، ورأى اطراف المؤتمر ان تسوية الازمة السورية تكمن في الجمع بين النظام والمعارضة على طاولة واحدة للمفاوضات، وفي 15 فبراير انتهت الجولة الثانية من مفاوضات (جنيف2)، واعلنت الامم المتحدة عن وصول المفاوضات الى طريق مسدود، ولم يتوصل الطرفان الى الاتفاق على جدول الاعمال، فالنظام السوري يريد الحديث عن ((مكافحة الارهاب)) في حين تسعى المعارضة الى الوصول الى مرحلة انتقالية من دون الرئيس (بشار الاسد) [21]

[19]غالي ابراهيم، الحسم الوشيك: مؤشرات رحيل بشار الاسد، السياسة الدولية، العدد (191)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2013، ص ص106– 107.

[20]اتفاق جنيف 1، موقع الجزيرة، 2014/1/26، متوفرة على الرابط الاتي :
http://www.aljazeera.net/amp/news/reports and inter views/2014/1/26/

[21]سميحة عبد الحليم، الازمة السورية .. مراحل ومواقف، مواقف، موقع اخبار مصر ، 2016/10/24، متوفرة على الرابط الاتي http://www.egynews.net/1118027/ :

وعليه لم تنجح الامم المتحدة في تقديم اي خطة جديدة للحل السياسي في سوريا، ولم تتمكن من تحقيق اي اختراق يمكن ان يقود الى حل سياسي في سوريا، في مؤتمر جنيف الاول والثاني، فمن دون وجود اتفاق بين الاطراف السورية، وكذلك اتفاق امريكي وروسي على مضمونها فهي لا تعني شيئاً[22].

وصدر القرار (2118) بتاريخ 27 سبتمبر 2013، على خلفية مجزرة الكيمياوي التي وقعت في منطقة الغوطة الشرقية بضواحي العاصمة السورية دمشق في 21 اغسطس 2013، وقد صوت مجلس الأمن بإجماع أعضائه الخمسة عشر عليه، بما فيهم المغرب التي تمثل المجموعة العربية داخل مجلس الأمن، وقد جاء نص القرار نتيجة جهود مضنية قامت بها روسيا كبديل عن توجيه ضربة أميركية لحليفها السوري عقب إتهامه بتنفيذ مجزرة الكيماوي، الذي يعُتبر من الخطوط الحمراء الأميركية التي حذر الرئيس الأميركي باراك أوباما أطراف الصراع في سوريا، وعلى وجه التحديد النظام من تجاوزها .وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن هذا قد جاء لشرعنة الإتفاق الروسي- الأميركي في 14 سبتمبر 2013، حول تفكيك منظومة السلاح الكيميائي السوري، بالإضافة لترحيبه بطلب إنضمام سوريا لمنظمة حظر إنتشار الأسلحة الكيميائية، وعلى الرغم من شموليته بحيث راعى أن تقوم منظمات أو جهات أو أحزاب مسلحة بإنتاج او إستخدام السلاح الكيماوي، فطالب القرار جميع الدول بمنع حدوث ذلك ,إلا أن القرار (2118) لم ينحصر في ذلك، فقد ثبت هذا القرار وللمرة الأولى الدعم الدولي لبيان جنيف 30 يونيو 2012، كبرنامج أساسي للحل السياسي في سوريا، فقد تحدث عن دعم مجلس الأمن

---

[22] عزمي بشاره، سورية: حرب الالم نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الودحة، بلا سنة، ص ص457 – 458.

للحل السياسي للأزمة السورية ,وإعتبر أن وثيقة بيان جنيف هي من تشكل المرجعية لهذا الحل وأن على جميع الأطراف العمل على عقد مؤتمر سلام سوري – سوري لتطبيق مضمونه[23]

وفي 22 فبراير 2014 وبعد تدهور الوضع الإنساني نتيجة الحرب في سوريا وما رافقها من عمليات تشريد وقتل ونزوح، وذلك عشية الذكرى الثالثة لإنطلاقة الإنتفاضة الشعبية المطالبة بتغيير النظام الحاكم، صدر القرار (2139) وهو قرار ذا صبغة إغاثية بحتة، إذ يطالب القرار جميع الأطراف السورية المتصارعة بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين. فليس لهذا القرار أي تأثيرات سياسية على الأوضاع في سوريا، وقد جاء تلبية لنداءات إنسانية كثيرة وقد عملت كل من لوكسمبورغ وأستراليا بالإضافة إلى الأردن، وهي الممثل الجديد للمجموعة العربية وقتها، على إعداد مسودته وصدر بإجماع اعضاء مجلس الامن[24] .

هذا ويمكن إجمال فحوى القرار بخمسة نقاط أساسية هي :[25]

1. يطالب جميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، بأن تسمح فوراً للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين، بإيصال المساعدات الإنسانية على نحو سريع وآمن ودون عوائق، بما في ذلك عبر خطوط النزاع وعبر الحدود، من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين من خلال أقصر الطرق.

---

(23) *مجلس الأمن الدولي يدين استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا ويؤيد إعلان جنيف، مركز انباء الامم المتحدة، على الرابط الالكتروني:*

http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=19511#.WX2rDISGPIU

(24) مجلس الامن الدولي يتبنى قرار 2139، جريدة الغد الاردنية، 22 فبرير 2014، على الرابط الالكتروني :
http://www.alghad.com/articles/505007-2139

(25) المصدر نفسه.

2. يحث جميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، على أن تتخذ كل الخطوات المناسبة لتيسير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة التابعة لها، وجميع الجهات الإنسانية الفاعلة المشاركة في أنشطة الإغاثة الإنسانية، لتقديم المساعدة الإنسانية بشكل فوري إلى السكان المتضررين في سورية، وذلك بطرق منها القيام على الفور بتيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى السكان المحتاجين للمساعدة في جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها، ويشجع على مواصلة التعاون بين الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة التابعة لها، وجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني السورية، من أجل تيسير إمكانية وصول المساعدة وتقديمها في كامل الأراضي السورية.

3. يطالب جميع الأطراف بإحترام مبدأ الحياد الطبي وتيسير حرية المرور إلى جميع المناطق للأخصائيين الطبيين والمعدات الطبية، ووسائل النقل والإمدادات الطبية، بما في ذلك المواد الجراحية، ويشير إلى أن الجرحى والمرضى يجب، بمقتضى القانون الإنساني الدولي، أن يتلقوا الرعاية الطبية والاهتمام اللذين تقتضيهما حالتهم، إلى أقصى حد ممكن من الناحية العملية، وبأدنى قدر من التأخير، وأن يجري احترام وحماية الأفراد العاملين في المجالين الطبي والإنساني، والمرافق ووسائل النقل المستخدمة للأغراض الطبية والإنسانية، ويعرب عن بالغ القلق في هذا الصدد إزاء رفع اللوازم الطبية من الشحنات الإنسانية.

4. يطالب أيضا جميع الأطراف بإتخاذ كل الخطوات الملائمة لحماية المدنيين، بمن فيهم أفراد الجماعات العرقية والدينية والطائفية، ويؤكد ، في هذا الصدد، أن السلطات السورية تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها.

5. يطالب كذلك جميع الأطراف بوقف الاستخدام العسكري للمرافق الطبية والمدارس وغيرها من المنشآت المدنية، وتجنب إقامة مواقع عسكرية في المناطق المأهولة بالسكان، والكف عن شن الهجمات الموجهة ضد أهداف مدنية.

وأُلحق بالقرار (2319) قرار آخر هو القرار رقم (2165)، والذي طالب بإدخال مساعدات إنسانية عبر الحدود الأربعة للجمهورية العربية السورية بغض النظر إن كانت تحت سيطرة الحكومة السورية أم لا، وهو قرار يمكن إجمال الغرض الرئيسي منه في فقرته الثانية وفحواها: يقرر أن الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها المنفذين يؤذن لها باستخدام الطرق عبر خطوط النزاع والمعابر الحدودية باب السلام وباب الهوى واليعربية والرمثا، إضافة إلى المعابر التي تستخدمها بالفعل، من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية بما في ذلك اللوازم الطبية والجراحية إلى الأشخاص المحتاجين في سائر أنحاء سوريا من خلال أقصر الطرق مع إخطار السلطات السورية بذلك ، ويؤكد تحقيقاً لهذه الغاية ضرورة استخدام جميع المعابر الحدودية بشكل كفوء لأغراض العمليات الإنسانية للأمم المتحدة [26]

وفي 4 فبراير 2015، أصدر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قراراً تحدث فيه عن ان هناك استخدامات لمادة الكلور قد جرى مراراً وتكراراً على أرض الجمهورية العربية السورية، وذلك على ضوء ثلاثة تقارير بهذا الخصوص كانت قد أنجزتها بعثة منظمة حظر

---

[26] قرار مجلس الامن رقم2165 ، اللجنة السورية لحقوق الانسان، الانترنيت http://www.shrc.org/?p=19061:

الأسلحة الكيميائية الموفدة إلى سوريا منذ خريف العام 2013. إذ قام مجلس الأمن بإصدار قراره رقم (2209) بتاريخ 6 مارس 2015، الذي عبّر فيه عن إستيائه من عدم التطبيق الفعلي لقراراته السابقة بهذا الخصوص أخذاً بعين الإعتبار بعض التباينات التي إحتواها قرار المنظمة. فقد أعاد هذا القرار التأكيد عدة مرات على أهمية تطبيق القرار (2118) ، وخلص في فقرته السابعة إلى نتيجة مفادها أنه في حال عدم الإمتثال مستقبلاً لأحكام القرار (2118) فإن مجلس الأمن سيقوم بفرض إجراءات وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة [27].

وفي 7 اغسطس 2015 صدر القرار (2235) أيضاً لمعالجة ملف السلاح الكيماوي في سوريا، فبعد إتلاف حوالي 1300 طن من الترسانة الكيميائية السورية بإشراف الأمم المتحدة، لوحظ في الأشهر القليلة التي سبقت إصدار القرار إستخدامات كيميائية عدة خلال الحرب، حيث أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيماوية ومقرها لاهاي أن قنابل محملة بغاز الكلور قد أستخدمت في الصراع السوري ونقلت عن شهود عيان قولهم بسقوط قنابل محملة بغاز الكلور، وهذا ماتنفيه الحكومة السورية رداً على الإتهامات بحقها، كما تنفي بدورها الجماعات المسلحة المناهضة للنظام السوري مقدرتها على إنتاج أي سلاح كيميائي، هذا ويعد القرار (2235) متقدماً عما سبقه من قرارات أممية حول إستخدام السلاح الكيماوي ضمن النزاع الدائر في سوريا، فهذا القرار أشار إلى إعتماد آلية لإنشاء لجنة تحقيق تمهد لمساءلة المسؤولين عن إستخدام الأسلحة الكيميائية، كما طالب القرار الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بالتنسيق مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية لتقديم تقرير وتوصيات في غضون عشرين يوماً على إنشاء

---

[27] قرار مجلس الامن رقم2209 ، اللجنة السورية لحقوق الانسان، الانترنيت http://www.shrc.org/?p=21029:

آلية تحقيق مشتركة، بحيث يتعين على مجلس الأمن الإستجابة لتلك التوصيات خلال خمسة أيام من ورودها من الأمين العام للأمم المتحدة ومدير منظمة حظر الأسلحة الكيماوية. ووفقاً للقرار، سيتم تشكيل لجنة لمدة سنة واحدة (مع إمكانية التمديد) للتحقيق في الهجمات التي تم إستخدام السلاح الكيماوي فيها، ويكون من سلطات لجنة التحقيق تحديد الأفراد والهيئات والجماعات والحكومات التي يشتبه في تورطهم ومسؤوليتهم وإرتكابهم أو المشاركة في إستخدام المواد الكيماوية كأسلحة في سوريا، بما في ذلك غاز الكلور أو أي مواد كيماوية سامة أخرى[28]

نتيجة لتمدد تنظيم داعش الإرهابي على مساحات واسعة من سوريا والعراق وإحتلاله لمدينة الموصل، ثاني اكبر مدن العراق، ولمعظم محافظات العراق الغربية وتنكيله بالطائفتين الأزيدية والمسيحية، بالإضافة إلى فتحه الحدود بين المناطق التي يسيطر عليها في كل من سوريا والعراق، بحيث بات يسيطر على المنطقة الجغرافية الممتدة من الموصل في شمال غرب العراق إلى ما بعد محافظة الرقة في وسط سوريا، ونتيجة لجرائم الإبادة الدينية والعرقية التي نفذها أثناء توسعه هذا بدءاً من يونيو 2014، فقد تضافرت جهود مجلس الأمن، ليصدر في يوم 15 اغسطس 2015 القرار رقم (2170) الذي وضعت مسودته بريطانيا، وقد تضمن فرض عقوبات ضد كل من يمول أو يزود بالسلاح الجماعات الإرهابية في العراق وسورية ومنها داعش وجبهة النصرة. ويعد القرار (2170) هو أول قرار يتخذه مجلس الأمن حيال الأوضاع في سوريا تحت الفصل السابع من ميثاقه، ما يعني إستخدام للقوة العسكرية في تطبيقه، وقد أتت الإحالة إلى الفصل السابع في الصفحة الرابعة من القرار بحيث أصبح تمويل المنظمات الإرهابية كداعش

---

[28]قرار مجلس الامن رقم2235 ، اللجنة السورية لحقوق الامسان، على ارابط الالكتروني :
http://www.shrc.org/?p=22668

والنصرة وغيرهما، بالإضافة إلى الطلب من جميع الدول وقف تدفق الإرهابيين الأجانب للإنضمام الى داعش والنصرة وغيرهما، ومنع تنقل الإرهابيين او تجولهم او عبورهم في أراضيها بالإضافة إلى حث الدول على وقف ومنع تدفق السلاح والأعتدة أو نقلها أو بيعها إلى الجماعات الإرهابية كداعش والنصرة في كل من سوريا والعراق، كل ذلك قد بات عرضةً للمحاسبة الدولية بالقوة) [29].)

وفي 18 اغسطس 2015 قامت الامم المتحدة بتشكيل 4 مجموعات عمل مع ممثلي الحكومة والمعارضة السورية، لتنفيذ بيان جنيف للمساعدة في انهاء الحصار عن حلب ووصول المساعدات الطبية، وانشاء هيئة انتقالية للحكم والانتخابات، والمسائل العسكرية والامنية كمكافحة الارهاب ووقف اطلاق النار [(30)]

وفي 18 ديسمبر 2015 صدر القرار (2254) الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية، إذ شدد القرار على ضرورة قيام جميع الأطراف في سوريا، بتدابير بناء الثقة للمساهمة في جدوى العملية السياسية ووقف إطلاق النار الدائم، ويدعو جميع الدول إلى استخدام نفوذها لدى الحكومة السورية والمعارضة السورية للمضي قدماً في عملية السلام، وتدابير بناء الثقة والخطوات نحو وقف إطلاق النار، ويعرب القرار عن دعمه لعملية سياسية بقيادة سورية تيسرها الأمم المتحدة، وتقيم في غضون 6 أشهر حكماً ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية

[(29)] **مجلس الأمن يتبنى القرار 2170 الذي يدعو إلى الامتناع عن دعم إرهابيي داعش وجبهة النصرة**، على الرابط الالكتروني http://shamfm.fm/ar/article/52445 :

[(30)] منى مصطفى محمد، وساطات الداخل والخارج: بالوثائق تطور مبادرت تسوية الصراع الاهلي في سوريا، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، 1 كانون الاول 2015، متوفرة على الرابط الاتي : http://rawabetcenter.com/archives/15749.

وتحدد جدولاً زمنياً وعملية لصياغة دستور جديد، ويدعو هذا القرار الأطراف إلى السماح الفوري للوكالات الإنسانية بالوصول السريع والآمن ودون عوائق إلى جميع أنحاء سوريا، والسماح للمساعدات الفورية والإنسانية بالوصول إلى جميع المحتاجين، ولاسيما في كل المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، وإطلاق سراح أي شخص محتجز بشكل تعسفي، وبخاصة النساء والأطفال. ويدعو المجموعة الدولية لدعم سوريا إلى استخدام نفوذها فوراً لتحقيق هذه الغايات، ويطالب بالتنفيذ الكامل للقرارات (2139) لعام 2014، و (2165) لعام 2014، و (2191) لعام 2014، وأية قرارات أخرى قابلة للتطبيق. ويطالب جميع الأطراف أن توقف على الفور أي هجمات ضد المدنيين والأهداف المدنية على هذا النحو، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والموظفين، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف والقصف الجوي، ويطالب القرار كذلك بأن تمتثل جميع الأطراف فوراً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، ويؤكد القرار الحاجة الماسة إلى بناء الظروف للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين داخلياً إلى ديارهم وإعادة التأهيل للمناطق المتضررة، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام المعمول بها في الاتفاقية والبروتوكول المتعلق بمركز اللاجئين، والأخذ بعين الاعتبار مصالح تلك البلدان التي تستضيف اللاجئين[31].

وفي نهاية يناير 2016 تم عقد الجولة الاولى من المفاوضات في جنيف، إذ تم عقد ثلاث جولات من المفاوضات غير المباشرة بين النظام السوري والمعارضة، خلال الفترة من مارس إلى

---

[31]قرار مجلس الامن الدولي رقم 2254، مرأة سورية الاخباري، 20/ 12/ 206، على الرابط الالكتروني : http://syrian-mirror.net/ar

ابريل 2016 وانتهت دون احراز اي تقدم ملموس، ولم يتفق الطرفان على آليات الانتقال، كما تواجها حول انتهاك وقف اعمال القتال الذي توصلت اليه الولايات المتحدة وروسيا[32]

إن كل الجولات السابقة من (جنيف1) الى (جنيف3) بين النظام السوري والمعارضة انتهت بالفشل، دون تحقيق اي اختراق في حل الازمة السورية، وفي 23 فبراير 2017 التقى وفدا النظام والمعارضة في جنيف في جولة جديدة، تطلع العالم ان ينتج عنها بصيص امل لإنهاء الأزمة الدامية في سوريا، والتي تحولت الى اصعب ازمة في المنطقة العربية والعالم، وقد طرأت على الازمة السورية متغيرات عدة في (جنيف 4) منها: المعطيات العسكرية على الارض بعد استعادة النظام السوري لحلب ودخوله مدينة بردى، فضلاً عن تراجع الدور الاميركي في الازمة السورية وتقدم القوى الاقليمية (تركيا – ايران)، ويجمع المراقبون ومن بينهم المعارضة السورية ان روسيا اصبحت اللاعب الدولي الاول في سوريا، في حين يذهب معارضون الى ابعد من ذلك، بالقول ان الولايات المتحدة فوضت روسيا بالملف على العكس من الجولات السابقة التي كان فيها زخم اوروبي اميركي اقليمي [33]

وبعد مرور 9 ايام من محادثات (جنيف4) والتي لم تتضمن مواجهة مباشرة بين وفد المعارضة السورية والاسد، انتهت المحادثات دون تحقيق نتائج ملموسة([34] .)واعلنت الامم المتحدة عن عزمها عقد جولة خامسة من المفاوضات في جنيف في نهاية مارس2017 ، واشار الى ان

---

[32]سميحة عبد الحليم، مصدر سبق ذكره.

[33]عبد الله رجا، ازمة سوريا .. هل من فرصة للحل؟، البيان، 2017/2/21، متوفرة على الرابط الاتي : http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2017-02-21-1

[34]جنيف4 تنتهي دون نتائج ودعوات لجولات جديدة، العين الاخبارية، 2017/3/3، متوفرة على الرابط الاتي : http://al-ain.com/amp/article/syria-convention-and-the-geneva-talks-istana .

الاطراف اتفقت على مناقشة اربعة قضايا في الجولات القادمة من المفاوضات، هي: وضع صيغة للحكم في سوريا، اعداد دستور خلال ستة اشهر، اجراء انتخابات حرة وديمقراطية تحت اشراف الامم المتحدة خلال 18 شهر، ووضع استراتيجية لمحاربة الارهاب [35]

والى الان لم تتمكن الامم المتحدة من عقد جلسة تفاوض مباشرة واحدة، حيث ان الوفود لم تلتف وجهاً لوجه، الا في الجلسة الافتتاحية، وفي 23 اذار/ مارس 2017، بدأت في جنيف الجولة الخامسة من المفاوضات التي دعت لها الامم المتحدة، وفي سياق هذه الجولة التقت الوفود بصورة منفصلة مع المبعوث الدولي للامم المتحدة، للبحث عن حل سياسي ينهي الازمة في البلاد [36] .

وخلال ثمانية ايام من المفاوضات كان الركود سائداً على الجولة، إذ تم الاستماع الى الاطراف التي تطرح ما تشاء من الملفات الاربعة التي سبق ادراجها على جدول الاعمال، إذ ركز وفد النظام السوري على ملف مكافحة الارهاب، في حين ركز وفد المعارضة على بند الحكم الانتقالي وبعث بقية الملفات ضمن هذا البند[37]، واشارت الامم المتحدة الى ان كل الوفود المشاركة ناقشت بكثير من التفصيل جدول الاعمال خلال هذه الجولة، إذ ان المطلوب من وفدي المعارضة والحكومة هو التقدم نحو الجوهر من اجل التوصل الى اتفاق سياسي، وان كافة

[35] انتهاء جولة محادثات جنيف الرابعة حول سوريا ودي ميستورا يدعو الى خامسة، عربي3 .BBC مارس / اذار 2017، متوفرة على الرابط الاتي http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39151312 :

[36] جنيف5 تبدأ اليوم لمناقشة القضايا الاساسية، الجزيرة، 23/3/2017 ، متوفرة على الرابط الاتي :
http://www.aljazeera.net/amp/news/arabic/2017/3/22/

[37] دي ميستورا يجري لقاداته الاخيرة في جنيف5، 31/3/2017 ، متوفرة على الرابط الاتي :
http://www.aljazeera.net/amp/news/arabic/2017/3/31

الاطراف ابدت استعدادها للعودة الى جنيف لاجراء جولة جديدة من المفاوضات، يتحدد موعدها بعد اجتماعه مع مجلس الامن الدولي [38].

الخاتمة

بعد مضي ست سنوات على الازمة السورية، عانت خلالها سوريا من اوضاع شديدة القسوة وتحملت خسائر كبيرة في كافة المجالات الاقتصادية والانسانية والعسكرية، فإن الظروف والاوضاع لا توحي بوجود حل يلوح في الافق للأزمة التي تعصف بالبلاد، ومنذ اندلاع الازمة تدخلت الامم المتحدة في الازمة واضطلعت بدور مهم في التوسط بين اطراف الازمة، حيث عينت الامم المتحدة ثلاثة مبعوثين دوليين للعمل في سوريا وتمكن المبعوثين الثلاثة من رعاية خمس جولات للمفاوضات ابتداءاً من (جنيف1 ولغاية (جنيف5) بين وفدي المعارضة والنظام السوري، إلا أن هذه الجولات باءت بالفشل ولم تتمكن من تحقيق اي اختراق في حل الازمة السورية، حيث اخفقت الامم المتحدة ومبعوثيها الدوليين في جمع الفرقاء وحلفائهم الاقليميين على طاولة حوار مثمر، ومنذ) جنيف1) وحتى (جنيف5)، تم الاتفاق على العديد من التفاهمات الاولية التي لم يتم الالتزام بها، ولم تلعب الامم المتحدة دور الضامن لاحترامها، إلا أنه يمكن القول ان بيان جنيف الذي اصدرته مجموعة العمل من اجل سوريا في 30 يونيو 2012، والذي اقترح توافقاً دولياً ممكناً يدعم نهاية تفاوضية للحرب الاهلية في سوريا وانتقالاً سياسياً يبقى هو الوثيقة ذات المغزى الاهم حول النزاع السوري، فعقدة الحل في سوريا تكمن في بيان جنيف الذي وضع شروط، لحل الازمة السورية دون ان يتطرق الى مصير الرئيس (بشار الاسد) واكتفى ببند

---

[38] اختتام جنيف5 لمفاوضات سوريا وسط اتهامات متبادلة، الجزيرة، 2017/4/1، متوفرة على الرابط الاتي:
http://www.aljazeera.net/amp/news/arabic/2017/3/31/

المرحلة الانتقالية، فهذه البنود ما زالت تشكل المسار الاساسي للأزمة السورية وكل القرارات الدولية الاخرى تم استنباطها من هذه البنود.

ويمكن التوصل الى عدد من الاستنتاجات حول الاحداث في سوريا، اهمها :

1. للازمة السورية ابعاداً دولية اكثر من كونها ازمة شرعية نظام داخلية او مطالبة شعبية بالتحول الديمقراطي، وان كانت تلك المطالب ذات قيمة لا يُستهان بها، لاسيما مع ما يجري في المنطقة العربية من تحولات وتطورات، لا يمكن ان تكون سوريا في منأى عنها .
2. إن التوجه الأممي اليوم حيال الملف السوري متوافق على أولوية مكافحة الإرهاب الداعشي أو ذاك المرتبط بثقافة تنظيم القاعدة بشكل عام، هذا بالإضافة إلى تيقنه من ضرورة الحل السياسي وليس العسكري من خلال تأكيده على مرجعية بيان جنيف للحل السياسي في سوريا.
3. إن القرارات التي صدرت حتى الأن هي بمعظمها تعالج مسائل تقنية لوجستية ضمن الصراع وليس الصراع بحد ذاته .فإذا إستثنينا القرارين 2118 و 2170 فإن بقية القرارات تتعلق بإجراءات عمل كفتح معابر وإيصال مساعدات إنسانية أو إتلاف مخزون سلاح كالسلاح الكيميائي.
4. ضرورة ايجاد السبل المناسبة لحماية المدنيين من الانتهاكات اليومية المتكررة من اي طرف كان، وبشكل رئيس من النظام السوري باعتباره المرتكب الاكبر لما يزيد عن 92% من مجموع الانتهاكات، تليه التنظيمات الاسلامية المتشددة .

5. تطبيق قرارات الامم المتحدة التي اصدرتها حول سوريا بما فيها بيان جنيف1، لأن حفظ الامن والسلام الاهليين في سوريا مسؤوليته المباشرة، واستخدام جميع الاجراءات الضرورية لتحييد المدنيين في سوريا، وفك الحصار عن المناطق المحاصرة، والافراج عن المعتقلين السياسيين، وايقاف استخدام الاسلحة الكيميائية، وكل ذلك وردَّ في قرارات خاصة بسوريا، لكن التطبيق على ارض الواقع، لم يتغير قبل وبعد هذه القرارات، إذ استمرت وتيرة الانتهاكات ليومنا هذا .

6. نجد من إعداد مشاريع القرارات وإجراءات التصويت عليها أن المجتمع الدولي لا زال مقسوماً في طريقة تعاطيه مع الحرب الدائرة على الأرض السورية علماً أن بنود القرارات التي صدرت حتى الأن وطريقة ديباجتها توحي بأنها تكتب في محاولة لإرضاء جميع الأطراف الدولية، فمن السهل ملاحظة التردد في صياغة البنود، كما من الواضح أن حتى ما يتم الإتفاق عليه كمحاربة الإرهاب الداعشي أولاً ودعم الحل السياسي وبيان جنيف تجري أمور البيع والشراء بهما. فما من بند يراد به التأكيد على محاربة الخطر الداعشي أولاً إلا ويرفق بدباجة أو تلميحات تتحدث عن الإنتهاكات التي تقوم بها جميع الأطراف المتحاربة، وما من فقرة أرادت دعم الحل السياسي وبيان جنيف إلا وأرفقت بديباجة أو تلميحات عن سيادة الجمهورية العربية السورية وعن هيئة الحكم الإنتقالي دون غيرها من فقرات.

المصادر

1) ابتسام محمد العامري، البعد الاقليمي في الازمة السورية، المجلة السياسية والدولية، العدد (28 – 29)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2015.
2) اتفاق جنيف 1، موقع الجزيرة، 2014/1/26، متوفرة على الرابط الاتي : http://www.aljazeera.net/amp/news/reports and inter views/2014/1/26/
3) اختتام جنيف5 لمفاوضات سوريا وسط اتهامات متبادلة، الجزيرة، 2017/4/1، متوفرة على الرابط الاتي: http://www.aljazeera.net/amp/news/arabic/2017/3/31/
4) انتهاء جولة محادثات جنيف الرابعة حول سوريا ودي ميستورا بدعو الى خامسة، عربي BBC. 3مارس/ اذار 2017، متوفرة على الرابط الاتي : http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39151312
5) التقرير السنوي لعام 2016، الشبكة السورية لحقوق الانسان، 18/ 1/ 2017. على الرابط الالكتروني: http://sn4hr.org/arabic/category
6) التقرير السنوي لعام 2016، الشبكة السورية لحقوق الانسان، 18/ 1/ 2017. على الرابط الالكتروني: http://sn4hr.org/arabic/category
7) جنيف4 تنتهي دون نتائج ودعوات لجولات جديدة، العين الاخبارية، 2017/3/3، متوفرة على الرابط الاتي : http://al-ain.com/amp/article/syria-convention-and-the-geneva-talks-istana.
8) جنيف5 تبدأ اليوم لمناقشة القضايا الاساسية، الجزيرة، 2017/3/23، متوفرة على الرابط الاتي:http://www.aljazeera.net/amp/news/arabic/2017/3/22/
9) جين دندون، جاير فاندر لين، عمليات السلام الجديدة في عام 2012، في كتاب: التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي، 2013، ط1، ترجمة: عمر سعيد الايوبي وايمن سعيد الايوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر 2013.
10) خلود محمد خميس، الازمة السورية واستراتيجية التدخل الروسي في المنطقة العربية، مجلة دراسات دولية، العدد (60)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2015.
11) دي ميستورا يجري لقاداته الاخيرة في جنيف5، 2017/3/31، متوفرة على الرابط الاتي: http://www.aljazeera.net/amp/news/arabic/2017/3/31
12) سميحة عبد الحليم، الازمة السورية .. مراحل ومواقف، مواقف، موقع اخبار مصر، 2016/10/24، متوفرة على الرابط الاتي: http://www.egynews.net/1118027/
13) صحيفة الشرق الاوسط العدد (12405) بتاريخ 14/ 11/ 2012 .
14) صحيفة الشرق الاوسط العدد (12419) بتاريخ 28/ 11/ 2012 .
15) عبد الله رجا، ازمة سوريا .. هل من فرصة للحل؟، البيان، 2017/2/21، متوفرة على الرابط الاتي : http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2017-02-21-1

16)عزمي بشاره، سورية: حرب الالم نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الودحة، بلا سنة .

17)غالي ابراهيم، الحسم الوشيك: مؤشرات رحيل بشار الاسد، السياسة الدولية، العدد (191)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2013.

18)قرار مجلس الامن الدولي رقم 2254، مرأة سورية الاخباري، 20/ 12/ 206، على الرابط الالكتروني: http://syrian-mirror.net/ar

19)قرار مجلس الامن رقم 2165، اللجنة السورية لحقوق الانسان، الانترنيت: http://www.shrc.org/?p=19061

20)قرار مجلس الامن رقم 2209، اللجنة السورية لحقوق الانسان، الانترنيت: http://www.shrc.org/?p=21029

21)قرار مجلس الامن رقم 2235، اللجنة السورية لحقوق الامسان، الانترنيت: http://www.shrc.org/?p=22668

22)مباحثات السلام السورية يجب ان تضمن رفع القيود المفروضة على دخول المساعدات الانسانية، الشبكة السورية لحقوق الانسان، 23 / 1 / 2017. الانترنيت: http://sn4hr.org/arabic/category

23)مجلس الامن الدولي يتبنى قرار 2139، جريدة الغد الاردنية، 22 فبرير 2014، على الرابط الالكتروني: http://www.alghad.com/articles/505007-2139

24)مجلس الأمن الدولي يدين استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا ويؤيد إعلان جنيف، مركز انباء الامم المتحدة: http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=19511#.WX2rDISGPIU

25)مجلس الأمن يتبنى القرار 2170 الذي يدعو إلى الامتناع عن دعم إرهابيي داعش وجبهة النصرة، على الرابط الالكتروني: http://shamfm.fm/ar/article/52445

26)مجموعة الازمات الدولية، الصراع وتحولاته في سورية، تقرير الشرق الاوسط رقم (128)، اب اغسطس 2012. على الرابط الالكتروني: www.crisisgroup.org

27)مستقبل سوريا: ازمة الاطفال اللاجئين، المفوضية السلمية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، نوفمبر/ تشرين الثاني 2013.

28)منى مصطفى محمد، وساطات الداخل والخارج: بالوثائق تطور مبادرت تسوية الصراع الاهلي في سوريا، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، 1 كانون الاول 2015، متوفرة على الرابط الاتي: http://rawabetcenter.com/archives/15749.

29)نص القرار 2042 بنشر مراقبين دوليين في سوريا، على الرابط الالكتروني: http://un-report.blogspot.com/2012/04/2042.html

30)Un. Security Council, Resolution 2042 (2012) Adopted By The Security Council At Its 6751st Meeting On 14 April 2012, General (S/RES/2042) (2012), 14 April 2012.

31) Un. Security Council, Resolution 2043 (2012) Adopted By The Security Council At Its 6751th Meeting On 21 April 2012, General (S/RES/2043) (2012), 21 April 2012,.

ظاهرة عمّالة أطفال اللاجئين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية

د. ظاهر لفا عافت النويران*

ملخص الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في معالجة ظاهرة عمّالة أطفال اللاجئين السوريين في الاردن وتهدف الدراسة إلى معرفة أسباب انتشار هذه الظاهرة من وجهة النظر التربوية والنفسية والإجتماعية ، ووجهة نظر الأطفال العاملين انفسهم ، وما هي الحلول المقترحة للحد من هذه الظاهرة من وجهة النظر التربوية والنفسية والإجتماعية ؟

وتقع الدراسة ضمن الدراسات الوصفية واتبع الباحث فيها المنهج المسحي بشقيه الوصفي والتحليلي للإجابة على أهداف الدراسة ، ومشكلتها ,وأهميتها.

وتتمثل عينة الدراسة في عينة من أطفال اللاجئين السوريين في الأردن المتواجدين في محافظة الزرقاء و محافظة المفرق والبالغ عددهم (156) فرداً و عينة من المختصين في مجال التربية وعلم النفس وعلم النفس من جامعتي الهاشمية وجامعة الزرقاء الخاصة , ووزارة التنمية الإجتماعية ، ومؤسسة إنقاذ الطفل في الأردن .

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: معالجة مشكلة فقر الأسرة والبطالة وبناء شبكة آمان إجتماعي فاعلة، ومعالجة مشكلات التعليم، وبناء موقف إجتماعي مناهض لعمل الأطفال، وإقامة نظام قانوني وتنظيم إداري فاعلين في السعي للحد من عمل الأطفال.

* - **الدكتور ظاهر لفا عافت النويران:** دكتوراة بتقدير إمتياز في الإدارة المالية، بجامعة الزعيم الأزهري، في جمهورية السودان العربية، محاضر في جامعة البلقاء، والجامعة الهاشمية، وجامعة الزرقاء الخاصة، ومدير شركة رودس للخرسانة مسبقة الصب، ومدير مركز البادية للدراسات والابحاث بالأردن، شارك في العديد من المؤتمرات العلمية، ونشر أكثر من عشرة أبحاث في مجلات علمية محكمة.

وتوصي الدراسة بضرورة إجراء مسح شامل وبناء قاعدة معلومات متكاملة عن عمل أطفال اللاجئين السوريين في الاردن ، ورصد الحالات التي تخص عمل الأطفال في الاماكن الخطرة ، متابعة التسرب الدراسي، كما واوصت الدراسة، الحكومة بالعمل على إيجاد مشاريع وصناعات صغيرة لخلق فرص عمل جديدة للاجئين السوريين ، وحصولهم على دخل ثابت، وبزيادة قيمة الغرامات على مشغلي الأطفال، واتخاذ معايير أكثر صرامة مع أصحاب العمل المخالفين في خطوة قد تمثل رادعاً مناسباً للحد من توظيف الأطفال .

المقدمة.

"نحن لا نعرف كيف كان شكل عمّالة الأطفال في سوريا. ولكن واجبنا حماية الطفولة، بغض النظر إن كان المجتمع يقبل عمّالة الأطفال أم لا."

تُعد عمّالة الأطفال إحدى أكثر نتائج الأزمات خطورة لما لها من منعكسات سلبية إجتماعية وإقتصادية وتربوية على المجتمعات والدول، وهي كظاهرة تجتاح المنطقة العربية حالياً حيث تعصف بالمنطقة موجة من الصراعات والحروب ، الأمر الذي يستدعي دق ناقوس الخطر من قبل الجهات الحكومية والناشطين والفعاليات الرسمية والمجتمعية والمنظمات الدولية وذلك لإرتباط تلك المشكلة بحقوق الإنسان عموماً والطفولة خصوصاً.

ولا شك أن مفهوم عمل الأطفال يشتمل: أي نشاط اقتصادي يؤدي نتيجة ممارسته لضرر بصحة الطفل الجسدية والنفسية والعقلية والأخلاقية، مستغلاً ضعف الطفل بالدفاع عن حقوقه، باعتبار أن الطفل كفئة عمرية لم يتجاوز الثامنة عشر عاماً من عمره سواء ذكر أو أنثى ولم يبلغ سن الرشد بعد.

إن الاخفاق الذي أصاب كل الجهود التي بذلت للحد من ظاهرة عمل الأطفال يرجع إلى أن هذه الجهود توجهت إلى الظاهرة بذاتها وليس إلى أسبابها التي تتحكم في وجودها وتحديد حجمها واتجاهاتها ، وبهذا خابت هذه الجهود في تحقيق النتائج المستهدفة ، لأن أسباب الظاهرة ظلت تفعل فعلها بعيداً عن أي مؤشرات تحد من فاعليتها.

ولهذا عمل الباحث على جمع المعلومات الخاصة بهذا الدراسة من خلال الزيارات الميدانية لأماكن عمل الأطفال في مناطق مختلفة ضمن محافظة المفرق ومحافظة الزرقاء ، وإلى الإلتقاء بالأطفال العاملين أنفسهم وبعائلاتهم، إضافة إلى أرباب العمل المشغلين فضلاً عن التواصل مع الجهات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة بعمل الأطفال اللأجئين ،ومنها وزارة العمل الأردنية ، والمفتشين الرسميين ، ومنظمة الامم المتحدة

للطفولة) اليونيسف) ، ووكالة الأنروا ، إضافة إلى تحليل ومقارنة الإحصائيات المختلفة الصادرة عن الجهات الرسمية في هذا السياق للوصول إلى إقرب صورة دقيقة عن أعداد وحجم وطبيعة ظاهرة عمّالة الأطفال اللأجئين من سوريا في الأردن ، وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه الظاهرة وما يعانية هؤلاء الأطفال من إنتهاكات خلال ممارستهم للعمل ، وإلى رصد دور الحكومة الأردنية , والمنظمات الدولية الرسمية في الحد من عمّالة الأطفال السوريين ومتابعة الانتهاكات التي يتعرضون لها أثناء ممارستهم للعمل ، بهدف معالجة الخلل ودفعها إلى الوقوف عند مسؤولياتها في هذا الإطار بموجب التزاماتها الدولية ولغرض بناء إستراتيجية وطنية تهدف إلى الحد من ظاهرة عمل الأطفال.

مشكلة الدراسة .

تتلخص مشكلة الدراسة في معالجة ظاهرة عمّالة أطفال اللاجئين السوريين في الاردن ، وهي من أخطر المشكلات التي تواجهها مجتمعات اليوم والتي تتميز بتحديات متعددة المصادر وياتي في مقدمتها الحرب الدائرة في سوريا التي ادت إلى لجؤ اكثر من مليون لاجئ سوري إلى ارض المملكة الأدرنية الهاشمية ومن ثم الفقر والعوز والحاجة إلى المال.

إن هذه الظاهر التي ينصب عليها إهتمام الباحث تشير إلى نشاطات تقع خارج نطاق قوانيين العمل وشروطة الإجتماعية ، كما أنها تتعارض مع التزامات وشروط ضرورية ومهمة تعليمية ، وصحية ، ونفسية ، واجتماعية تقع في اغلب الاحيان خارج الضوابط الإجتماعية الرسمية وغير الرسمية ، وتتعارض مع المضمون الأساسي لعملية التنمية الإجتماعية .

ولذلك يجب مواجهة هذه الظاهرة قبل فوات الآوان فكل تأخير او تقصير للتصدي لهذه الآفة الإجتماعية يجعل الحلول صعبة المنال أو مستحيلة ويدفع الطفل والمجتمع الثمن غالباً . ومن هذا المنطلق جاء إهتمام الباحث بهذا الموضوع إحساساً بالمشكلة لمعرفة أسبابها ووضع الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة.

أهمية الدراسة .

تعد مرحلة الطفولة مرحلة مهمة من حياة الانسان تستوجب الرعاية والتوجية اللازمين كي ينشأ الطفل نشأة صحيحة تشكل ملامح شخصيته المستقبلية ، وتعد الأسرة أهم المؤسسات الإجتماعية التي يمكن ان تقوم بهذا الدور وخاصة الاب والام ، لذلك فان فقدان الوالدين أو التفكك الاسري سيؤدي إلى حرمان الطفل من التنشئة الإجتماعية السليمة التي هي أساس تكوين الشخصية الإنسانية .

عمّالة الأطفال ظاهرة منتشرة في مختلف المجتمعات البشرية وتتخذ اشكالاً وأساليباً من مجتمع إلى آخر بحسب مراحل تطور تلك المجتمعات ولها أسباب عديدة ومتداخلة .

لقد تحول بعض أطفال اللاجئين السوريين في الأردن وللأسباب عديدة إلى قيامهم باعمال لا يكاد يتحملها الكبار لذا على الجهات ذات العلاقة أن تكون بمستوى المسؤولية وأن تنهض كل المؤسسات سواء كانت حكومية أو مؤسسات المجتمع المدني لتتبنى خططاً إستراتيجية تنبثق من الواقع الحالي دون اللجؤ إلى الشعارات ، وأن تتظافر كل الجهود الخيرة كل من موقعة بإنتشال الطفولة من هذا الواقع المؤلم وبالتعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية والإنسانية والتنسيق بينهما من أجل وضع الحلول والضوابط التي تسهم في الحد من هذه الظاهرة.

أهداف الدراسة . تهدف الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية .

1. ما هي أسباب إنتشار ظاهرة عمّالة الأطفال اللاجئين السوريين في الأردن من وجهة النظر التربوية والنفسية والإجتماعية ؟
2. ما هي أسباب أنتشار ظاهرة عمّالة الأطفال اللاجئين السوريين في الأردن من وجهة نظر الأطفال العاملين انفسهم ؟
3. ما هي الحلول المقترحة للحد من هذه الظاهرة من وجهة النظر التربوية والنفسية والإجتماعية ؟

حدود الدراسة .

إقتصرت الدراسة الحالي على عينة من المختصين في مجال التربية وعلم النفس والأرشاد التربوي، وكذلك على عينة من الأطفال الذين يعملون في أماكن مختلفة والذي تبلغ اعمارهم من (10-15) سنة في

محافظتي الزرقاء والمفرق للعام (2017م) وعينة من العاملين بوزارة التنمية الإجتماعية الأردنية المختصين في مجال علم النفس والأرشاد التربوي , وعينة من العاملين بمؤسسة إنقاذ الطفل في الأردن المختصين في مجال علم الاجتماع والأرشاد التربوي.

الفصل الأول . الإطار النظري.

المبحث الأول . خلفية – وضع اللاجئين السوريين في الاردن .

منذ تفجر الأزمة في سوريا في آذار (مارس 2011) ، تحملت دول الجوار السوري (لبنان والأردن وتركيا (العبء الأكبر من اللاجئين السوريين ، الذي وصل عددهم إلى ما يزيد عن 4.9 مليون لاجئ، استقبلت الأردن منهم ما يقارب 1.6 مليون ، منهم 638.633 لاجئاً سورياً لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

وبلغ تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن ذروته في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2013 ، حيث بلغ متوسط عددهم حوالي 50 ألف لاجئ شهرياً ، واستمر التدفق حتى نهاية عام 2014 ؛ حيث أغلقت السلطات الأردنية حدودها البرية مع سوريا بشكل نسبي ، ولم تسمح إلا بمرور الحالات الإستثنائية بحكم (الأوضاع غير المستتبة).[1]

ويقطن 20% من اللاجئين السوريين في الأردن في مخيمات اللجوء وهي : مخيم الزعتري (ثاني أكبر مخيم في العالم وأكبر مخيمات اللاجئين في الشرق الأوسط) ، ومخيم مريجب الفهود , والأزرق[2] . في حين يتمركز تواجد اللاجئين السوريين في مدن وقرى شمال الأردن ، وبدرجات أقل في مناطق الوسط[3] . كما تعيش بعض العائلات حالة من عدم الأستقرار نتيجة لتنقلهم الموسمي بين منطقة الاغوار في الشتاء ومناطق الشمال في الصيف وفقاً لمواسم العمل – الزراعي غالباً – ودرجات الحرارة حيث يسكنون الخيام ونتيجة لعدم كفاية المساعدات الدولية الممنوحة لهم , يعاني معظم اللاجئون السوريون في الأردن من ظروف معيشية صعبة للغاية.[4]

---

[1] تقرير تقييم استجابة اليونيسف الطارئة في مجال الدعم النفسي – اجتماعي للأطفال السوريين في الأردن 2013-2014 , إعداد اليونيسف ، ص19.

[2] http://syrianrefugees.eu/?page_id=87

[3] ورقة تقدير موقف حول عمل الأطفال في الأردن ، إعداد المرصد العمالي الأردني , مركز الفنيق للدراسات الإقتصادية والإجتماعية بالتعاون مع مؤسة فريدريتش ابرت , حزيران 2015 ، ص2.

[4] تقرير مركز تمكين للدعم والمساندة ، عمل الأطفال بين اللاجئين السوريين في الأردن وخطر الاستغلال ، 2015 و ص 5-6.

وفيما يتعلق بحق العمل للاجئين السوريين في الأردن , فإنه ينطبق عليهم شروط العمل للأجانب العاملين في الأردن ، حيث يجب عليهم الحصول على تصاريح عمل ، وفقط ضمن المهن المسموح العمل بها للعمّالة الوافدة إلى الأردن .[5]

حيث تُعدّ المهن التعليمية ، والطبية ، والإدارية , والمكتبية ، والمحاسبية من المهن المغلقة أما غير الأردنيين، حيث بلغ مجموع المهن المغلقة أما العمّالة الوافدة إلى الأردن 11 قطاعاً عام 2016 .[6]

المبحث الثاني . إحصاءات عمّالة أطفال اللاجئين السوريين في الاردن.

يزيد عدد الأطفال من اللاجئين السوريين في الأردن عن النصف (51.4 %)[7] , إي بمجموع قرابة 668 ألف طفل . وتبلغ نسبة الإناث من هؤلاء حوالي (48.6 %) في حين تبلغ نسبة الذكور (51.4%بمعنى آخر فإن (25 %) من مجموع اللاجئين السوريين في الأردن هم من الأطفال الإناث و (26.4 %) هم من الأطفال الذكور ، ونسبة البالغين (48.6 %) من مجموع اللاجئين السوريين في الأردن .

وعلى الرغم من وجود القوانين الدولية والمحلية التي تحظر عمّالة الأطفال ، إلا أن ظاهر عمل الأطفال اللاجئين من سوريا لا تزال ظاهرة ومتزايدة في الشارع الأردني ، ورغم أن آخر دراسة إحصائية في الأردن بخصوص عمّالة الأطفال كانت عام 2007 ، أي قبل الأزمة السورية بمدة ، فقد كان هناك 33 ألف طفل عامل في الأردن وفقاً للإحصائية . ومع موجة اللجوء السوري إلى المملكة ، فإن هذه الأرقام قد تفاقمت مع دخول الكثير من الأطفال السوريين سوق العمل في الأردن.[8]

وترجع العديد من التصريحات الحكومية أن نسبة عمّالة الأطفال السوريين تشكل 70% من مجموع عمّالة الأطفال في الأردن ، مؤكدة أن هناك حوالي 60 ألف طفل سوري قد انخرطوا بسوق العمل.[9]

المبحث الثالث . أسباب عمل الأطفال.

---

[5] تقرير مركز تمكين للدعم والمساندة ، عمل الأطفال بين اللاجئين السوريين في الأردن وخطر الاستغلال ، 2015 و ص 14.

[6] 10) http://www.worldakhbar.com/middle-east/jordan/47215.html).

[7] http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107).

[8] تقرير وكالة الأنروا . انظر
http://www.unrwa.org/sites/default/files/2016_syria_ea_branded_version_arabic_draft_2.pdf

[9] تقرير مركز تمكين للدعم والمساندة ، عمل الأطفال بين اللاجئين السوريين في الأردن وخطر الاستغلال ، 2015 و ص 20.

تلعب العديد من الاسباب دوراً فاعلاً في اتساع حجم ظاهرة عمل الأطفال ومن هذه الاسباب : [10]

1- إرتفاع معدلات النمو السكاني الذي يؤدي إلى إرتفاع في معدلات البطالة , ويزيد من معدل الاعالة.

2- السياسات المالية والنقدية التي ينتج عنها معدلات عالية من التضخم وإنخفاض القدرة الشرائية للنقود.

3- التغير في السياسات الحكومية وتحولها نحو سياسات اقتصاد السوق , وتخليها عن سياسات الدعم المحقق لغايات إجتماعية لصالح محدودي الدخل .

4- ما ينشأ من آثار الأزمات المالية والاقتصادية ، مثل الكوارث الطبيعية , والأزمة الآسيوية عام 1997م ، والإضطرابات الأهلية والنزاعات الداخلية ، وثورات الربيع العربي.

5- نظام التعليم . ويأتي بالمرتبة الثانية من الأسباب الفاعلة في وجود ظاهرة عمل الأطفال . حيث تقوم علاقة مباشرة بين وجود هذا النظام وفاعليته وطبيعته والخدمات التي يقدمها للمستفيدين وبين توجه الأطفال في سن مبكر إلى سوق العمل .

يبتعد الأطفال عن المدرسة ويتوجهون إلى العمل في هذه السن لأسباب عديدة من أهمها :

1- الفشل الدراسي . وهذا الفشل تكمن مسبباته في الطفل ذاته ، حيث يفتقد إلى عنصرين أساسيين للإنجاز الدراسي وهما الرغبة في الدراسة ، والقدرة على الوفاء بمتطلباتها الذهنية ، فيجد الطفل نفسه عاجز عن تحقيق قدر مقبول من الإنجاز فيضطر إلى ترك الدراسة والتوجه مبكراً إلى سوق العمل .

2- البيئة المدرسية الطاردة . تكون البيئة المدرسية طاردة للتلاميذ عندما لا تتوفر فيها المستلزمات الدنيا لحياة مدرسية ملائمة ، أو عندما تستعمل فيها أساليب تربوية غير ملائمة .

3- عجز الأسرة عن تحمل تكلفة التعليم . شهدت الكثير من الدول تحولاً جوهرياً في سياسات الدولة الخاصة بالتعليم فتخلت عن التعليم المجاني أو شبة المجاني فأدى ذلك ان عجزت أعداد كبير من الأسر عن تمكين أولادها من الالتحاق بالمدارس ، أو انها اضطرت إلى الدفع بهم إلى ترك الدراسة في مراحل مبكرة جداً والتوجه إلى سوق العمل .

[10] كاظم . سميرة .2012، عمّالة الأطفال في العراق " الأسباب والحلول " مجلة البحوث التربوية والنفسية ، العدد الثلاثون ، جامعة بغداد ، العراق . ص171.

وترتب على ما تقدم ، نتائج بالغة الخطورة على حاضر ومستقبل مجتمعات الدول التي عانت من مشكلة ظاهرة عمل الأطفال ، وأبرز هذه النتائج :

الأولى . ارتفاع معدلات الأمية . بسبب عدم التحاق أعداد كبيرة من الأطفال – في عمر الدراسة – بالمدارس ، أو تسربهم منها بعد التحاقهم بها لفترة قصيرة ، نتيجة عدم قدرة الأسرة على تحمل تكلفة دراسة أطفالها .

الثانية . حرمان الفتيات – بنسبة أعلى من الصبيان – من فرص التعليم نتيجة لعدم تمكن الأسرة من تحمل تكلفة تعليم جميع أطفالها , فتميل إلى اعطاء الفرصة للصبيان دون الاناث .

الثالثة . إن عدم تمكن الأسرة من تحمل تكلفة تعليم أطفالها، قد يضطرها إلى اختيار التحاقهم بمؤسسات التعليم (الارخص تكلفة(لتناسب قدرتها المالية القليلة.

4-حاجة الأسرة الإقتصادية إلى الدخل المتحقق من عمل الطفل . والسبب لأن الأسرة لا تمتلك دخلاً يحقق لها الوفاء بأدنى متطلبات معيشتها. وقد تلعب الكثير من الأسباب – الطارئة – على الأسرة دوراً في خلق هذه الحاجة ، كحالات فقدان دخل الأب المفاجئة نتيجة الوفاة ، إذ تزايدت هذه الحالات في زمن الحروب والاضطرابات الأهلية والنزاعات المسلحة. أو في حالة عجز الأب عن العمل مع الإفتقار إلى مظلة حماية إجتماعية تضمن دخلاً بديلاً للأسرة.

5 – الموقف الإجتماعي من تعليم الأطفال . يبنى هذا الموقف السلبي عادة على مقدمات تفترض عدم الجدوى الإقتصادية لتعليم الأطفال وخاصة كلما أرتفعت الشرائح غير المتعلمة في مراتب سلم الدخل في المجتمع متفوقة في ذلك على الشرائح المتعلمة.[11]

المبحث الرابع . دوافع عمّالة الأطفال اللاجئين من سوريا في الأردن .

[11]الياس ، يوسف (2008) ، عمل الأطفال و أسبابة ، آثارة وسبل الحد منه ، مجلة العمل والمجتمع ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / المركز الوطني للبحوث والدراسات، العدد الرابع ص 52-54.

هناك مجموعة من الأسباب الرئيسية التي يمكن إعتبارها عوامل أساسية ساهمت في دفع العائلات السورية اللاجئة في الأردن إلى الزج باطفالهم في سوق العمل ، أو دفعت الأطفال أنفسهم للأنخراط في العمل ، ومن أهم هذه العوامل :

1- غلاء تكاليف المعيشة.

بسبب الأعداد الكبيرة من اللاجئين ، تعجز المنظمات الدولية ، ولا سيما المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR-)، وهي المسؤولة عن تقديم المساعدة للاجئين من حملة الجنسية السورية في الأردن –عن القيام بواجباتها ، فبحسب بيانات المفوضية لم تتمكن من تقديم مساعدات نقدية سوى ل 25 ألف عائلة سورية في الأردن في العام . 2015 [12] بمعنى انه على إفتراض ان كل عائلة تتكون من 5 أفراد في المتوسط ، فهذا يعني أن المساعدات النقدية شملت 125 ألف سوري , يعني قرابة 10 % من مجموع السوريين الموجودين في الأردن .

وفي ظل عدم كفاية المساعدات الممنوحة من قبل المنظمات الدولية لسد احتياجات الحياة الرئيسية للاجئين السوريين في الأردن ، بعد غياب الدخل الكافي وأرتفاع أسعار المعيشة من أهم الأسباب التي تدفع الأطفال اللاجئين من سوريا إلى العمل ، من أجل تمكينهم من دفع إيجارت منازلهم ، وتسديد الفواتير , وتوفير الحاجات الأساسية الأخرى للأسرة ، خصوصاً مع وصف العاصمة الأردنية عمّان , بأنها الأغلى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ، حسب التقرير السنوي لوحدة الإستخبارات الإقتصادية (EIU)التابعة لمجلة " ايكونومست " البريطانية لعام 2015 .

2- صعوبة الالتحاق بالمقاعد الدراسية.

يوجد حالياً 60 ألف طالب سوري غير قادرين على الالتحاق بالمدرسة , بسبب عدم وجود مقاعد دراسية كافية في المدارس الأردنية بحسب ما ذكرة مسؤول برنامج حماية الطفولة في منظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسف في مقابلة خاصة مع الباحث ، إذ تؤدي صعوبة التحاق الأطفال السوريين بمقاعد الدراسة في الأردن إلى دفع الأطفال باتجاة البديل الذي يتمثل في سوق العمل .

ووفقاً لتصريحات وزير التربية والتعليم الأردني ، فأن وزارة التربية والتعليم تقوم بإنفاق حوالي 250 مليون دينار أردني سنوياً (قرابة 352 مليون دولار) ووفقاً لتقديرات عام 2015 من اجل تقديم الخدمات التعليمية للسوريين ، قامت ببناء خمسة الآف غرفة صفية منذ بداية اللجوء السوري إلى الأردن , وزدادت نسبة المدارس ذات الصفوف المكتظة إلى 46% خلال عام 2015 بحيث تم استيعاب 126 ألف طفل سوري بالمجمل في المدارس الأردنية ، وذكر إيضا أن وزارة التربية والتعليم قامت بتحويل 98

---

[12] تقرير لمفوضية العليا لشؤون اللاجئين انظر http://www.unhcr.org/ar/53787ec96.html :

مدرسة إلى نظام الفترتين خلال عام 2015 ، وستقوم بتحويل 100 مدرسة أخرى خلال عام 2016 ، ضمن اتفاقية الوزارة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والأتحاد الأوروبي .

غير ان مشكلة التحاق الأطفال السوريين بالمدارس في الأردن لا تتوقف عند نقص البنى التحتية المؤهلة والتحديات التي تواجه الحكومة الأردنية في هذا المجال ، بل تعود إلى أن بعض العائلات السورية غير قادرة على تغطية التكاليف التي تتبع التحاق أطفالهم بالمدارس . وعلى الرغم من أن الحكومة الأردنية تعامل الطلبة السوريين معاملة الطالب الأردني ، مما يعني انهم لا يدفعون أي رسوم سوى 25 ديناراً للطلاب في المرحلة الثانوية ، إضافة إلى أن المفوضية العليا للشؤون اللاجئين توفر الفرص التعليمية للأطفال المقيمين في المخيمات [13] ,غير أن نسبة المتواجدين في هذه المخيمات هي حوالي 10 % فقط من مجموع اللاجئين السوريين في الأردن مما يعني أن معظم الأطفال من اللاجئين السوريين لا تطالهم البرامج التعليمية التي تقوم بها المنظمات الدولية داخل مخيمات اللجوء.

ويضاف إلى ما سبق ، ان حالة عدم الأستقرار والتنقل الموسمي لبعض العائلات بين الأغوار وشمال الأردن أدى إلى عجز الكثير من الأطفال اللاجئين السوريين عن الالتحاق بالمدارس النظامية.

3 - رغبة أرباب العمل .

يفضل كثير من أرباب العمل تشغيل الأطفال السوريين ، بدلا من تشغيل البالغين ، لأنهم يقبلون باجر أقل مقابل ساعات عمل أطول ، مع رغبة بعض الأسر في تشغيل أطفالها مقابل أجر يتم الأتفاق علية مع صاحب العمل.

المبحث الخامس: ظروف عمل أطفال اللاجئين السوريين في الأردن.

اولاً . ساعات عمل طويلة .

يعاني الأطفال السوريون في الأردن من العمل لساعات طويلة . وفي دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عام 2014 على محافظات عمّان والمفرق وإربد , تبين أن حوالي 80% من عينة الدراسة يعملون ما بين 6-7 أيام في الأسبوع ، أي بدون إجازات بشكلٍ عام . وفيما يتعلق بعدد ساعات العمل ، فقد أوضحت الدراسة أن 46% من الأطفال السوريين الذكور يعملون أكثر من 44 ساعة في الأسبوع ،

---

[13] قرير وكالة الأنروا . انظر
http://www.unrwa.org/sites/default/files/2016_syria_ea_branded_version_arabic_draft_2.pdf

أي بمعدل 6.5 ساعة في اليوم.[14] وتسبب ساعات العمل الطويلة الإرهاق للأطفال العاملين ، عدا عن تأثيرات صحية وجسدية بعيدة المدى . وقد أشارت دراسة منظمة العمل الدولية المذكورة إلى ان 63% من الأطفال السوريين الذين تم مقابلتهم أكدوا أنهم يشعرون بالأرهاق والتعب الشديدين بسبب ساعات العمل الطويلة بشكل يومي.[15]

ثانياً . أجور متدنية .

على الرغم من ساعات العمل الطويلة ، فأن معظم الأطفال السوريين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور المنصوص عليها في القانون الأردني (190 دينار) شهراً للعامل الأردني و 150 دينار شهرياً للأجانب . كما يعاني الأطفال السوريون العاملون من تأخير موعد استلام أجورهم لمدة قد تصل إلى 20 يوماً من تاريخ الإستحقاق. ويتعرض العديد من الأطفال للخداع والاستغلال من قبل بعض أرباب العمل الذين يحرمونهم من أجورهم بعد انتهاء العمل .[16]

ثالثاً . ظروف عمل خطرة .

يعمل الأطفال السوريون في مختلف القطاعات التي توفر لهم فرصة عمل ، مثل : المحلات التجارية و المطاعم ، المزارع ، المصانع، الميكانيك، مواقع الإنشاءات، غيرها. وتغيب معدات السلامة العامة والصحة المهنية عن معظم هذه القطاعات، ما يشكل بيئة خطرة على الأطفال العاملين ويعرضهم إلى إصابات عمل جسدية قد تسبب إعاقات مستديمة أو حالات وفاة .

وفيما يتعلق بالأطفال العاملين في القطاع الزراعي تبين أن الأطفال العاملين هناك عرضة للأذى الجسدي، وأنهم يتعرضون إلى درجات حرارة مرتفعة طوال اليوم تجعلهم عرضة للإصابة بضربات شمس أثناء عملهم في المزارع , وتعرضهم للدخان والغبار المستمر يؤثر على سلامة التنفس ، والعمل بمعدات خطرة ، وإيضاً فهم عرضة للمبيدات الكيماوية الخطرة.[17]

المبحث السادس .التأثيرات السلبية لعمّالة الأطفال.

---

[14] Report of the rapid assessment on Child Labour in the Urban Informal Sector in three governorates of Jordan (Amman, Mafraq and Irbid) , ILO ,2014 ,p.30

[15 15] Report of the rapid assessment on Child Labour in the Urban Informal Sector in three governorates of Jordan (Amman, Mafraq and Irbid) , ILO ,2014 ,p.51

[16] Baseline Assessment of Child Labour among Syrian Refugees in Za'atari camp in Jordan, UNICEF And Save the child, November 2014, pg. 47).

[17] Baseline Assessment of Child Labour among Syrian Refugees in Za'atari camp in Jordan, UNICEF And Save the child, November 2014, pg. 48).

يوجد أربع جوانب أساسية يتاثر بها الطفل الذي يستغل أقتصاديا بالعمل الذي يقوم به وهي :[18]

1- التطور والنمو الجسدي . تتأثر صحة الطفل من ناحية التناسق العضوي والقوة نتيجة الجروح والكدمات الجسدية ، والوقوع من أماكن مرتفعة ، والخنق من الغازات السامة وغيرها .

2- التطور المعرفي : فالطفل الذي يترك المدرسة ويتوجه إلى العمل تنخفض قدراته على القراءة والكتابة والحساب ويقل إبداعة .

3- التطور العاطفي يتاثر التطور العاطفي عند الطفل العامل فيفقد إحترامة لذاته وإرتباطة السري وتقبلة للآخرين بسبب بعدة عن الأسرة ونومة في مكان العمل وتعرضة للعنف من قبل صاحب العمل أو من قبل زملائه .

4- التطور الإجتماعي والأخلاقي . يقل شعور الطفل العامل بالإنتماء للجماعة ، والقدرة على التعاون مع الآخرين، والقدرة على التمييز بين الصح والخطأ وأن يصبح الطفل كالعبد لدى صاحب العمل . (وكيبيديا , الموسوعة الحرة ،الانترنت).

المبحث الخامس .عمّالة الأطفال اللاجئين السوريين في الأردن مشكلة إجتماعية إقتصادية وسيكولوجية .

أن قانون العمل الأردني يحظر عمل الأطفال تحت سن الـ16، فيما حدد أعمالاً معينة لعمل الأطفال بين سن الـ16 والـ18، كما حدد القانون 29 مهنة خطرة يحظر على الأطفال العمل بها، وسن عقوبات على من يخالف القانون.[19]

ووفقًا لأحكام المادة 73 من قانون العمل الأردني،[20] وللاتفاقية الدولية للحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل فإنه لا يجوز بأي حال تشغيل الحدث الذي لم يكمل عامه السادس عشر بأي صورة من الصور. وبحسب اتفاقية حقوق الطفل التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989 فإن

[18] كاظم . سميرة ,2012. عمّالة الأطفال في العراق " الأسباب والحلول " مجلة البحوث التربوية والنفسية ، العدد الثلاثون ، جامعة بغداد ، العراق . ص175.

[19] قانون العمل الأردني , رقم 8 لسنة 1996 , ورقم 29 لسنة 2002 .

[20] المادة 73 , قانون العمل الأردني .

الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، وربط الحد الأدنى لسن العمل بسن إتمام الطفل تعليمه الإلزامي، بحسب الاتفاقية الدولية للحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل .

أقرت وزارة العمل الأردنية أن الحد الأدنى لسن العمل هو ستة عشرة سنة، بينما تكون الأعمال التي يمكن لمن هم بين السادسة عشر والثامنة عشر العمل فيها محددةً وفق معايير مدروسة للتأكد من أن طبيعتها وعدد ساعاتها لا تشكل خطراً على صحتهم وسلامتهم.

وقامت وزارة العمل الأردنية بتفعيل الخط الساخن الخاص بالوزارة والذي عن طريقه تستقبل البلاغات والشكاوي بخصوص تشغيل من هم دون السن القانوني، حيث سيكون الخط مفتوحاً على مدار الساعة لتلقي الاتصالات من المواطنين.

وبينت وزارة العمل الأردنية أنه منذ بدء تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن زادت حالات ضبط تشغيل الأطفال إزدياداً ملحوظاً ، حيث أن ذلك زاد من استغلال الأطفال في العمل وخصوصاً الأطفال السوريين,[21] ويعمل أكثرهم بالزراعة، التي تشكل خطورةً كبيرةً على صحتهم.

إذ أن وزارة العمل الأردنية تعمل حالياً على الحد من ظاهرة عمل الأطفال؛ حيث أنه وإضافةً لإصدار مخالفات بحق من يقوم بتشغيل الأطفال فإنه سيتم إغلاق مؤسسات على إثر تشغيل من هم دون السن القانونية وستبقى مغلقةً إلى حين تصويب أوضاعها بشكلٍ قانوني.

ويرى الباحث أنه لابد من إقامة مشاريع متعددةٌ للعمل على حل المشكلة من جذورها، ويبدأ حل المشكلة من اكتشاف جذورها برصد الأسباب التي تدفع الطفل لدخول سوق العمل وأهمها الفقر وبطالة رب الأسرة، وهذا ما تعاني منه معظم الأسر والعائلات السورية التي يعمل أطفالها وحالياً نرى هذه الحالة منتشرةً بين العائلات السورية التي يشترط بعضهم على رب العمل أن يعمل أطفالهم معهم حتى يتمكنوا من توفير دخل مناسب للعائلة لتعيش منه.

ورغم أن وزارة التعليم الأردنية تعامل الطالب السوري معاملة الطالب الأردني وتقدم له التعليم الأساسي بشكل مجاني تقريباً، إلا أن عدد الأطفال السوريين المتخلفين عن الدراسة بلغ 90 ألف طفل.[22] بحسب تقديرات منظمة العمل الدولية .

---

[21] Rapid Assessment on Child Labour Agricultural Sector in Jordan/ Mafraq & Jordan Valley, ILO Jordan, February 2014. Pg. 52

[22] Rapid Assessment on Child Labour Agricultural Sector in Jordan/ Mafraq & Jordan Valley, ILO Jordan, February 2014. Pg. 53

في دراسة مسحية حول عمّالة الأطفال أجرتها منظمة العمل الدولية[23] في الأردن عام 2014، تبين من خلالها أن 70% من الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر تعيش تحت خط الفقر، بينما وصلت نسبة السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر في الاردن نحو 90 % وهو الواقع الذي دفع بالعديد من الأسر إلى إخراج أبنائها من المدارس ودفعهم للعمل في بيئة تستغل فقرهم، وبخاصة في ظل تراجع المساعدات الاقتصادية الدولية للأسر السورية .

تؤكد منظمة العمل الدولية، إن الأطفال أكثر عرضة من الكبار لمخاطر الإيذاء الجسدي والعاطفي والجنسي، حيث يعانون من أضرار نفسية مدمرة جراء معيشتهم وعملهم في بيئة مهينة ومسيئة ومضطهدة لهم. وغالبًا ما يعانون من سوء المعاملة والإساءة والإهمال على يد أرباب عملهم .

ولاحظ الباحث من خلال المقابلة لبعض العائلات السورية إستغلال أصحاب المزارع حاجة العائلات السورية إلى العمل وإلى المكان فيقومون بتشغيل عائلات سورية كاملة في مزارعهم مقابل تقديم خدمات أساسية كالماء والكهرباء .

ولاحظ الباحث من خلال المقابلة لبعض أرباب العمل أنهم يفضل تشغيل الأطفال السوريين على الأردنيين لأنهم أقل تكلفة وأقل تذمرًا

وفي مقابلة اجرها الباحث مع مديرة وحدة مكافحة عمّالة الأطفال بوزارة العمل الأردنية بأن السبب الاقتصادي هو الذي دفع بالأطفال السوريين إلى سوق العمل بالأردن.

وأكدت مديرة وحدة مكافحة عمّالة الأطفال بوزارة العمل الأردنية أن الوزارة تحاول مكافحة عمّالة الأطفال عبر زيادة الزيارات التفتيشية، حيث تم رفع عدد المفتشين في وزارة العمل إلى نحو 220 مفتشًا، علمًا بأنه لا يوجد مفتشون متخصصون بعمّالة الأطفال بالوزارة.

وترى مديرة وحدة مكافحة عمّالة الأطفال بوزارة العمل الأردنية أنه من غير المجدي تجاهل الجوانب الثقافية في مسألة عمّالة الأطفال السوريين في الإردن، إذ تقول إن بعض العائلات والأطفال السوريين لا يقدرون أهمية التعليم، لذا يتسربون من الدراسة من أجل العمل، كما أنهم في الأصل كانوا يتسربون من الدراسة من أجل العمل في سوريا.

[23] Rapid Assessment on Child Labour Agricultural Sector in Jordan/ Mafraq & Jordan Valley, ILO Jordan, February 2014. Pg. 55

المرصد الأورومتوسطي[24] لحقوق الإنسان أعد تقريراً متخصصاً حول عمّالة الأطفال السوريين في الأردن دعا فيه وزارة العمل إلى زيادة المفتشين للكشف عن حالات عمّالة الأطفال ومحاصرة هذه الظاهرة بالإضافة إلى تكثيف الزيارات التفتيشة إلى قطاع الزراعة بالتحديد .

وطالب المرصد بتعديل نظام المخالفات بقانون العمل وفرض عقوبات رادعة بحق صاحب العمل الذي يشغل الأطفال، كما طالب بإصدار أرقام إحصاءات سنوية حول عمّالة الأطفال من أجل تسهيل متابعة مدى تطور أزمة عمّالة الأطفال في الأردن، أما وزارة التربية فطالبها بتهيئة البنية التحتية في المدارس وزيادة الغرف الصفية من أجل توفير مقاعد دراسية لجميع الطلبة من اللاجئين السوريين.

ودوليًا طالب التقرير منظمة اليونسيف بزيادة السعة التعليمية، ورفع الدعم المادي المقدم من أجل تغطية تكاليف الطفل ضمن أسرته، بما فيها تكاليف التحاقه بالمقاعد الدراسية.

المبحث السابع . الحد من ظاهرة عمّالة الأطفال .

إن الاخفاق الذي اصاب كل الجهود التي بذلت للحد من ظاهرة عمل الأطفال يرجع إلى أن هذه الجهود توجهت إلى الظاهرة بذاتها وليس إلى أسبابها، وبهذا خابت هذه الجهود في تحقيق النتائج المستهدفة,

ولغرض بناء إستراتيجية وطنية تهدف إلى الحد من ظاهرة عمل الأطفال لابد من التركيز على الدعامات الأساسية والتي تتمثل بما يلي : [25]

أولاً – معالجة مشكلة فقر الأسرة وهذا يقتضي ما يلي :

1- معالجة مشكلة البطالة . وتتوقف بالأساس على مدى قدرة الاقتصاد الوطني خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل .
2- معالجة مشكلة تدني مستوى الدخل الفردي . وهذه المشكلة اقتصادية اجتماعية معقدة تتوقف معالجتها على مدى النجاح في زيادة مقدار الدخل القومي للدولة من ناحية ، واعتماد نهج العدالة بتوزيع الدخل توزيعاً عادلاً على المواطنين .

---

[24] دراسة المرصد الاورومتوسطي لحقوق الانسان ، عمالة اطفال سوريا اللاجئين في الأردن . ايار 2016 م .

[25] كاظم . سميرة ,2012. عمّالة الأطفال في العراق " الأسباب والحلول " مجلة البحوث التربوية والنفسية ، العدد الثلاثون ، جامعة بغداد ، العراق . ص175.

3- بناء شبكة آمان اجتماعي فاعلة تضمن للأسرة الحصول على دخل بديل في الحالات التي تنعدم قدرتها على كسب دخل من العمل لأي سبب .

ثانياً . معالجة مشكلات التعليم . ولهذا الغرض يقتضي عمل ما يلي :

1- اعتماد سياسة تعليم وطنية تكفل التعليم المجاني ، أو بكلف رخيصة تتلائم مع قدرات الاسر الفقيرة مالياً .

2- الارتقاء بالبيئة المدرسية لتصبح بيئة (جذب) للتلاميذ من خلال معلمين أكفاء تحفزهم دخولهم المرتفعة على تقديم خدمات تعليمية جيدة ، وتطوير المناهج , وتحسين أساليب التدريس .

3- بناء موقف إجتماعي مناهض لعمل الأطفال من خلال :

أ – التوعية بمخاطر العمل المبكر على حاضر الأطفال ومستقبلهم والمضار الصحية والذهنية والنفسية عليهم .

ب – الارتقاء بالنظرة الإجتماعية إلى التعليم ومؤسسات التعليم ورسالتها ودورها في بناء حاضر الدولة ومستقبلها، وتحفيز الاسر على تمكين أطفالهم من التعلم إلى أبعد مدى ممكن .

جـ - تنقية العقل الجمعي من المفاهيم الخاطئة والقناعات المستقرة بشان عمل الأطفال بما في ذلك قناعات أصحاب العمل التي ترى أن تشغيل الأطفال الفقراء ينطوي على نوع من عمل البر والاحسان

4 – إقامة نظام قانوني وتنظيم إداري فاعلين في السعي للحد من عمل الأطفال .

الفصل الثاني . الإطار العملي (الميداني) التحليلي.

إجراءات الدراسة .

عينة الدراسة.

1 – عينة الثبات . اختار الباحث (20 فرداً) من المختصين في مجال العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية .

2 – العينة الاساسية وتشمل .

أ – عينة من أطفال اللاجئين السوريين في الأردن المتواجدين في محافظة الزرقاء . والبالغ عددهم (113) فرداً باعمار من (10-15) سنة , ومن محافظة المفرق والبالغ عددهم (43) فرداً باعمار من (10-15) سنة وبذلك يصبح عدد الأطفال العاملين (156) فرداً . والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

الجدول رقم (1 (يوضح توزيع عينة من أطفال اللاجئين السوريين في الأردن المتواجدين في محافظة الزرقاء والمفرق.

ت	المهنة	محافظة الزرقاء				محافظة المفرق			
		ذكور	%	اناث	%	ذكور	%	اناث	%
1	قطاع الزراعة	46	51.6%	18	75%	14	50%	11	73.4%
2	قطاع الصناعة	12	13.5%			3	10.7%		
3	قطاع الخدمات	17	19.2%	6	25%	7	25%	4	26.6%
4	قطاع التجارة	14	15.7%			4	14.3%		
المجموع		89	78.7%	24	21.3%	28	65.1%	15	34.9%
المجموع الكلي		113				43			
		156							

ب – عينة من الأساتذة المختصين في مجال علم النفس والأرشاد التربوي والبالغ عددهم (12) فرداً من جامعتي الهاشمية وجامعة الزرقاء الخاصة .

جـ – عينة من العاملين بوزارة التنمية الإجتماعية الأردنية المتخصصين في مجال علم النفس والأرشاد التربوي والبالغ عددهم (12) فرداً .

د – عينة من العاملين بمؤسسة إنقاذ الطفل في الأردن المتخصصين في مجال علم النفس والأرشاد التربوي والبالغ عددهم (6) أفراد .

منهج الدراسة. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي للاجابة على أهداف الدراسة ومشكلة الدراسة واهميتها.

أداة الدراسة . تعتمد الدراسة على ما يلي .

1. الإستبانة كأداة لجمع المعلومات المطلوبة ، اذ تم أعدادها من قبل الباحث بالإعتماد على الأدبيات والمراجع العلمية الخاصة في هذا المجال وعلى البحوث والدراسات الميدانية .
2. المقابلات الشخصية للأطفال العاملين، والأسر العاملة ،وارباب العمل، وصناع القرار في وزارة العمل الأردنية، والمنظمات والهيئات الدولية .

صدق الأداة .

من اجل معرفة الصدق الظاهري للاداة تم التوزيع على عدد من الخبراء المختصين في مجال علم النفس والأرشاد التربوي لتقدير صلاحية الفقرات التي تضمنتها الاداة ، وتم قبول الفقرات التي كانت نسبة الاتفاق عليها من قبل المحكمين 87% فأكثر .

ثبات الأداة .

للتأكد من ثبات الأداة قام الباحث بتوزيعها على (10) أفراد من المختصين مجال علم النفس والأرشاد التربوي، وبعد مضي اسبوعين اعيد توزيعها على نفس العدد ، وقد ظهر بأن معامل الارتباط بين الاجابات في المرة الاولى والثانية يساوي (95%) وهو معامل إرتباط عالي مما يدل على ثبات الأداة وبذلك تم التحقق من ثبات الأداة واصبحت جاهزة لتوزيعها على العينة الاساسية .

الوسائل الاحصائية . اعتمد الباحث في تحليل النتائج عموماً على الحاسب الآلي باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية , (SPSS) وتتلخص الأساليب الإحصائية التي استخدمت في هذه الدراسة لاستخلاص نتائجها في الأساليب التالية :

- المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية .
- اختبار (T) للعينات المستقلة . (T-test)

عرض النتائج وتحليلها . يتضمن هذا الفصل عرض النتائج التي توصل لها الباحث في دراسة وتحليلها ومناقشتها وفق الأهداف التي حددت في الدراسة .

الهدف الأول . تحقيقاً للهدف الأول والمتضمن الإجابة عن السؤال التالي .

1- ما هي أسباب إنتشار ظاهرة عمّالة الأطفال اللاجئين السوريين في الأردن من وجهة النظر التربوية والنفسية والإجتماعية ؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية ، والإنحرافات المعيارية للإستجابات (أفراد العينة) عن عبارات الإستبانة ، وفق الترتيب التنازلي ، والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول (2) المتوسطات والإنحرافات المعيارية والرتب لإستجابات أفراد العينة عن عبارات الإستبانة.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التأثير
1	يعتبر فقدان المعيل) فقدان الوالدين أو أحدهما (من أهم الأسباب لعمل الطفل.	8.5	1.43	3	كبيرة
2	الحرمان الثقافي للأسرة بسبب اللجوء في الاردن .	8.4	1.46	4	كبيرة
3	إنخفاض مستوى دخل الاسرة من أهم أسباب عمل الأطفال.	8.9	1.34	1	كبيرة
4	الصراعات والنزاعات والحروب التي تتعرض لها الدولة السورية.	8.6	1.71	2	كبيرة
5	ضعف الدور الرقابي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية.	8.4	1.54	5	كبيرة
6	التفكك الأسري الذي يعيشة الطفل.	7.6	2.06	11	كبيرة
7	تعتبر الأضرار الجسدية والإنحراف الإخلاقي من أهم الآثار السلبية الناتجة عن عمل الأطفال .	6.9	1.82	15	كبيرة
8	الفقر هو الدافع الأكبر لعمل الطفل.	8.4	2.05	6	كبيرة
9	أن وجود الجمعيات الخيرية والمنظمات الدولية يساهم في التخفيف من حدة مشكلة عمل الأطفال يؤدي دورا فعالا لحل هذه المشكلة.	7.1	1.97	14	كبيرة
10	وجود أطفال بدون اسر تحميهم وترعاهم .	7.4	1.94	13	كبيرة
11	التقصير الدراسي والتسرب من المدرسة سبب لعمل الأطفال.	8.3	1.87	7	كبيرة
12	شعور الطفل بمسؤولية تجاة اسرته .	8.1	1.94	8	كبيرة
13	رغبة الاهل الشديدة في عمل الطفل .	6.4	1.77	17	متوسطة
14	كبر حجم الأسرة.	8.0	2.05	9	كبيرة
15	تقليد الآخرين من الأطفال.	6.6	2.18	16	متوسطة
16	الوراثة المهنية (تعلم الطفل مهنة ابيه.)	6.2	2.23	18	متوسطة
17	إرتفاع أجور السكن للبيوت المستاجرة.	7.7	2.11	10	كبيرة
18	المعاملة القاسية من قبل الاهل.	4.6	1.94	25	متوسطة
19	عقاب الأهل للطفل .	3.9	1.89	27	متوسطة
20	العنف ضد التلاميذ من قبل المعلمين.	4.4	1.71	26	متوسطة
21	إعتقاد الأهل بان عمل الطفل جزء من التنشئة الإجتماعية.	6.0	2.19	19	متوسطة

22	غلاء المعيشة وإرتفاع الأسعار .	7.6	1.67	12	كبيرة
23	حاجة الطفل للمال لشراء بعض إحتياجاتة.	3.8	1.97	28	متوسطة
24	رغبة الأطفال بالعمل لتعويض مشاعر الحرمان.	4.7	1.78	24	متوسطة
25	التشدد في تنفيذ قانون الزامية التعليم يشكل أحد الحلول الممكنة لهذه الظاهرة.	5.8	1.88	20	متوسطة
26	جهل الأهل وتخلفهم دور في عمل الأطفال.	5.5	2.45	21	متوسطة
27	رفاق السوء دور في إتجاه الولد للعمل.	4.9	1.91	23	متوسطة
28	يتعرض الأطفال العاملون للإنحراف وممارسة العادات السيئة وغير الحميدة.	5.1	2.07	22	متوسطة
المتوسط الموزون		6.7	1.89		

ولغرض بناء إستراتيجية وطنية تهدف إلى الحد من ظاهرة عمل الأطفال و التركيز على الدعامات الأساسية, ومن خلال الجدول رقم (2) ناقش الباحث وحلل الفقرات الأولى التي حصلت على أعلى متوسط حسابي ودرجة تأثير عالية وهي كما يلي :

1. إنخفاض مستوى دخل الأسرة .

نجد أن الفقرة (3) والتي تنص على (أنخفاض مستوى دخل الإسرة من أهم أسباب عمل الأطفال) جاءت بالمرتبة الأولى بدرجة تأثير كبيرة بلغ متوسطها الحسابي (8.9) درجة , وإنحرافها المعياري (1.34) ؛ ومرد ذلك يعود إلى تدني مستوى الدخل الفردي للأسرة السورية اللاجئه في الأردن , و الفقر الشديد، وغياب الأمان الاجتماعي الذي يتعلق بالجانب المالي لعائلاتهم، وحاجة الأسرة الإقتصادية إلى الدخل المتحقق من عمل الطفل ووجود عائلات لا تستطيع تأمين بيئة تعليمية لأبنائها، لذا تلحقهم بسوق العمل في ظل وجود رغبة لبعض أصحاب العمل الأردنيين بتشغيل أطفال سوريين، لتدني أجورهم . .والسبب لأن الاسرة لا تمتلك دخلاً يحقق لها الوفاء بأدنى متطلبات معيشتها .

2. الصراعات والنزاعات والحروب التي تتعرض لها الدولة السورية .

نجد أن الفقرة (4) والتي تنص على (أن الصراعات والنزاعات والحروب التي تتعرض لها الدولة السورية من أهم الأسباب لعمل الأطفال) جاءت بالمرتبة الثانية بدرجة تأثير كبيرة بلغ متوسطها الحسابي (8.6) درجة , وإنحرافها المعياري (1.71) ؛ و يعود ذلك إلى أن الصراعات والنزاعات والحروب التي تتعرض لها الدولة السورية هي السبب الرئيسي للجوء الأسر السورية

للأردن ، فهذه الصراعات والنزاعات حصدت الكثير من الرجال وتركت أسرهم بلا معيل مما دفع بصغارهم للعمل لأعالة أسرة . وترك المدارس واللاالتحاق بسوق العمل لتحسين دخل أسرهم .

3. فقدان الوالدين أو أحدهما .

نجد أن الفقرة (1) والتي تنص على انه (يعتبر فقدان المعيل) فقدان الوالدين أو أحدهما) من أهم الأسباب لعمل الأطفال) جاءت بالمرتبة الثالثة بدرجة تأثير كبيرة بلغ متوسطها الحسابي (8.5) درجة ، وإنحرافها المعياري (1.43) ؛ مما يدل على أن فقدان المعيل الرئيسي في الأسرة الدافع الأساسي لعمل الطفل وتركة للدراسة من أجل مساعدة الأسرة على تحسين مستواهم الاقتصادي . إذ تزايدت هذه الحالات في زمن الحروب والاضطرابات الأهلية والنزاعات المسلحة . أو في حالة عجز الأب عن العمل مع الإفتقار إلى مظلة حماية إجتماعية تضمن دخلاً بديلاً للأسرة .

4. الحرمان الثقافي للأسرة بسبب اللجوء في الاردن .

نجد أن الفقرة (2) والتي تنص على أن (الحرمان الثقافي للأسرة بسبب اللجوء في الاردن.من أهم الأسباب لعمل الأطفال) جاءت بالمرتبة الرابعة بدرجة تأثير كبيرة بلغ متوسطها الحسابي (8.4) درجة , وإنحرافها المعياري (1.46) ؛ مما يدل على أن وضع الأسرة الثقافي يلعب دورا مهماً وأساسياً في ظاهرة عمل الأطفال فإن إنخفاض مستوى دخل الأسرة السورية يدفع بالأسرة الى السماح لأبناءهم بالعمل معهم خاصة في قطاع الزراعة وبما أن المناطق الزراعية في الارياف الأردنية بعيدة نوعاً ما عن المناطق السكنية التي تتوفر فيها المدارس نجد عزوفاً من الأهل للتحاق أبنائهم بالمدارس القريبة منهم بسب ارتفاع تكلفة المواصلات وكذلك هناك بعض الاسر التي تعمل في قطاع الزراعة في محافظة المفرق في فصل الربيع تضطر في فصل الشتاء التنقل إلى محافظة البلقاء وبالتحديد إلى مناطق الأغوار للعمل في الزراعة وللهرب من البرد إلى المناطق الأكثر دفئًا لتوفير مصاريف التدفئة، وأن تنقلهم بين المحافظتين يجعل من الصعوبة بقاء أبنائهم في مدرسة طول السنة لذلك يضطر الأطفال إلى ترك مدارسهم واللاالتحاق بالعمل في القطاع الزراعي مع الأسرة. ضعف الدور الرقابي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية .

نجد أن الفقرة (5) والتي تنص على (ضعف الدور الرقابي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية من أهم الأسباب لعمل الأطفال(جاءت بالمرتبة الخامسة، بدرجة تأثير كبيرة بلغ متوسطها الحسابي (8.4) درجة , وإنحرافها المعياري (1.54)؛ ويعود ذلك إلى ان ضعف الدور الرقابي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية وغياب دور المنظمات الدولية التي تقدم المساعدة والعون للأسر السورية ، يزيد من ظاهرة

عمل الأطفال . فلابد من تفعيل دور وزارة العمل الأردنية إلى زيادة المفتشين للكشف عن حالات عمّالة الأطفال بالإضافة إلى تكثيف الزيارات التفتيشة إلى قطاع الزراعة بالتحديد، وتعديل نظام المخالفات بقانون العمل وفرض عقوبات رادعة بحق صاحب العمل الذي يشغل الأطفال ، بزيادة قيمة الغرامات على مشغلي الأطفال، واتخاذ معايير أكثر صرامة مع أصحاب العمل المخالفين في خطوة قد تمثل رادعا مناسبا للحد من توظيف الأطفال.

الهدف الثاني . تحقيقاً للهدف الثاني والمتضمن الإجابة عن السؤال التالي.

ما هي أسباب انتشار ظاهرة عمّالة الأطفال اللاجئين السوريين في الأردن من وجهة نظر الأطفال العاملين انفسهم ؟

ووفقاً للدراسة يتركز عمل الأطفال السوريين عينة الدراسة في قطاعات عدة أهمها، قطاع الزراعة بنسبة (%.57) ، ثم قطاع الخدمات) الخدمة في المطاعم، فنادق) بنسبة , (21.8%) ثم قطاع التجارة بنسبة , (11.%) ثم قطاع الصناعة بنسبة (9.6 %)، مشيرة الى أن غالبيتهم لا يتقاضون أجراً عادلا، ويدفع لهم أقل من الحد الأدنى للأجور البالغ 190 دينارا للأردنيين و150 دينارا للعمال المهاجرين، إضافة إلى عملهم لساعات طويلة دون تعويضهم عن ذلك.

وبينت الدراسة أن عمل الأطفال يتركز بين الذكور أكثر من الاناث إذ بلغت نسبة الذكور حسب العينة نسبة (75 %) ، وبلغت نسبة الاناث الربع (25 %).

وكشفت الدراسة أن غالبية الأطفال العاملين الذين تتجاوز أعمارهم السادسة عشرة، يعملون بظروف عمل غير قانونية، ويغيب عنها العمل اللائق، مع وجود أطفال تتراوح أعمارهم بين 5-15 عاماً بكثرة في سوق العمل ويواجهون ظروف عمل سيئة.

ولاحظت الدراسة أنه جرى فرض 500 دينار أردنيٍّ غرامات على نحو 50 بالمئة من أرباب العمل المخالفين.

وأكدت الحالات التي قابلها الباحث لغايات الدراسة وجود استغلال بشكل متكرر، ومنها، أن يطلب من الطفل العمل لساعات طويلة للغاية، إضافة إلى تدني أجورهم أو عدم تسلمها على الإطلاق، أو العمل تحت تهديد العنف، أو سوء المعاملة من أصحاب العمل.

واشارت الدراسة إلى أن ساعات العمل الطويلة يمكن أن تكون لذوي الخبرة من الأطفال من مختلف الأعمار، مع عدم وجود نمط واضح تجاه الأطفال الأكبر أو الأصغر سنا.

وتبلغ أجور الأطفال العاملين بين 3-5 دنانير، أما أجور الأطفال السوريين فتبلغ 2-3 دينار يومياً، أي أن أجورهم الشهرية تتراوح بين 60- 90 دينارا، ما يشير إلى أن عددا كبيرا من الأطفال العاملين السوريين يعملون لأقل من الحد الأدنى للأجور.

ويمكن تفسير قبول الأسر لأجور متدنية بسبب حصولهم أسرهم على مساعدة مالية من المفوضية العليا للاجئين والمنظمات غير الحكومية الأخرى.

ويستغل بعض أصحاب العمل قبول الأسر السورية لأجور متدنية، ما يزيد الإقبال على توظيفهم، والضغط تجاه خفض الأجور أكثر من المطلوب ما يدفع إلى مزيد من الانخفاض في مستويات الأجور.

ويعد قطاع الزراعة من القطاعات التي تشكل خطراً على الأطفال، نظرا لإمكانية العمل مع المبيدات الخطرة، والتعامل مع المعدات والآلات الخطرة ونقل الأحمال الثقيلة.

الهدف الثالث . تحقيقاً للهدف الثالث والمتضمن الإجابة عن السؤال التالي.

ما هي الحلول المقترحة للحد من هذه الظاهرة من وجهة النظر التربوية والنفسية والإجتماعية ؟

وكانت إجاباتهم كالتالي .

1- زيادة دخل الاسرة السورية اللاجئة في الاردن .
2- الحد من ظاهرة عمل الأطفال من قبل الجهات المسؤولة .
3- تفعيل فرق التفتيش التابعة لوزارة العمل الاردنية .
4- تواصل الجهود في الدعم المادي والمعنوي من قبل مؤسسات المجتمع المدني.
5- تفعيل دور المرشدين التربويين في المدارس .
6- تلبية حاجات الطفل إن امكن من قبل الأسرة من الاكل والشراب والملبس .
7- فتح مشاريع إستثمارية وصناعية لتشغيل أعداد من الشباب العاطلين عن العمل .
8- ايجاد فرص عمل بسيطة لمن اعمارهم تجاوزت 16 عاماً وبموافقة الوالد واشراف من وزارة العمل .
9- التنسيق بين وزارة العمل ووزارة الداخلية لمحاربة ظاهرة عمل الأطفال ومحاسبة كل من يجبر الأطفال على العمل
10- تفعيل دور قسم حماية الاسرة لحماية الأسرة من العنف الاسري .

11- توفير فرص عمل للمعاقين من أرباب الاسرة أو ذوي الاحتياجات الخاصة بتقديم منح مجانية لاقامة مشاريع انتاجية وضمن قدراتهم الجسدية .

12- تنمية الوعي المجتمعي لدى أسر اللاجئين السوريين بقضايا عمل الأطفال من خلال المحاضرات التثقيفية الميدانية .

النتائج والتوصيات.

نتائج الدراسة . ولغرض بناء إستراتيجية وطنية تهدف إلى الحد من ظاهرة عمل الأطفال لابد من التركيز على النتائج التالية والتي تتمثل بما يلي :

أولاً - معالجة مشكلة فقر الأسرة وهذا يقتضي ما يلي :

1- معالجة مشكلة البطالة.

2- معالجة مشكلة تدني مستوى الدخل الفردي .

3- بناء شبكة آمان اجتماعي فاعلة تضمن للأسرة الحصول على دخل بديل في الحالات التي تنعدم قدرتها على كسب دخل من العمل لأي سبب .

ثانياً . معالجة مشكلات التعليم . ولهذا الغرض يقتضي عمل ما يلي :

1- اعتماد سياسة تعليم وطنية تكفل التعليم المجاني .

2- الإرتقاء بالبيئة المدرسية لتصبح بيئة (جذب) للتلاميذ من خلال معلمين أكفاء تحفزهم دخولهم المرتفعة على تقديم خدمات تعليمية جيدة ، وتطوير المناهج و تحسين أساليب التدريس .

3- بناء موقف إجتماعي مناهض لعمل الأطفال من خلال :

أ – التوعية بمخاطر العمل المبكر على حاضر الأطفال ومستقبلهم والمضار الصحية والذهنية والنفسية عليهم .

ب – الارتقاء بالنظرة الإجتماعية إلى التعليم ومؤسسات التعليم ورسالتها ودورها في بناء حاضر الدولة ومستقبلها ، وتحفيز الاسر على تمكين اطفالهم من التعلم إلى أبعد مدى ممكن .

جـ - تنقية العقل الجمعي من المفاهيم الخاطئة والقناعات المستقرة بشان عمل الأطفال بما في ذلك قناعات أصحاب العمل التي ترى أن تشغيل الأطفال الفقراء ينطوي على نوع من عمل البر والاحسان

د- إقامة نظام قانوني وتنظيم إداري فاعلين في السعي للحد من عمل الأطفال .

التوصيات . أستناداً إلى نتائج الدراسة يوصي الباحث ببعض التوصيات المهمة وهي كما يلي:

1- إجراء مسح شامل وبناء قاعدة معلومات متكاملة عن عمل أطفال اللاجئين السوريين في الاردن .
2- رصد الحالات التي تخص عمل الأطفال في الأماكن الخطرة أو المواد المستخدمة في العمل والتي تلحق الضرر بصحتهم من خلال تفعيل دور فرق التفتيش في وزارة العمل الاردنية .
3- متابعة التسرب الدراسي من خلال إدارت المدارس وبالتنسيق مع الأسرة والأجهزة الأمنية .
4- الإهتمام بالصحة النفسية للطفل من قبل الأسرة والمدرسة .
5- ضرورة إجراء بحوث ودراسات ميدانية واسعة لمعرفة حجم الظاهرة .
6- زيادة أعداد المفتشين والجولات التفتيشية في وحدة مكافحة عمل الأطفال التابعة إلى وزارة العمل الاردنية ، ما يساعد بالكشف عن التجاوزات والإساءات.
7- يجب على الحكومة العمل على إيجاد مشاريع وصناعات صغيرة لخلق فرص عمل للاجئين السوريين ومساعدة الأسر الفقيرة في الحصول على دخل ثابت ، ما يؤدي إلى تقديم قدراتهم الإنتاجية للدولة المضيفة وفي الوقت ذاته لا تزيد نسب البطالة بين الأردنيين.
8- زيادة قيمة الغرامات على مشغلي الأطفال، واتخاذ معايير أكثر صرامة مع أصحاب العمل المخالفين في خطوة قد تمثل رادعا مناسبا للحد من توظيف الأطفال بالمقام الأول، أو تحسين ظروف العمل التي يعملون بها في الوقت الحالي على أقل تقدير.

المراجع:

- تقرير لمفوضية العليا لشؤون اللاجئين انظر http://www.unhcr.org/ar/53787ec96.html :
- تقرير وكالة الأنروا . انظر http://www.unrwa.org/sites/default/files/2016_syria_ea_branded_version_arabic_draft
- دراسة المرصد الاورومتوسطي لحقوق الانسان , **عمّالة اطفال سوريا اللاجئين في الأردن** . ايار 2016 م
- الضبع ، عبدالرؤوف (2009,) **المشكلات الاجتماعية ، دراسات سوسيومترية** , الدار العالمية للنشر والتوزيع .
- فهمي و محمد سيد (2007 ,) **أطفال في ظروف صعبة** , دار الوفاء للطباعة والنشر ، الاسكندرية و ط1 .
- قانون العمل الأردني رقم 8 لسنة 1996 ورقم 29 لسنة 2002 .
- كاظم . سميرة .2012, **عمّالة الأطفال في العراق " الأسباب والحلول "** مجلة البحوث التربوية والنفسية ، العدد الثلاثون ، جامعة بغداد , العراق .
- مركز تمكين للدعم والمساندة , 2015 **,تقرير عمل الأطفال بين اللاجئين السوريين في الأردن وخطر الاستغلال.**
- مركز تمكين للدعم والمساندة, 2012 **,حقوق منسية ، ظروف عمل ومعيشة اللعمال المهاجرين في القطاع الزراعي في الأردن .**
- مركزالفنيق للدراسات الأقتصادية والإجتماعية , 2015, **ورقة تقدير موقف حول عمل الأطفال في الأردن** , إعداد المرصد العمالي الأردني ، بالتعاون مع مؤسة فريدريتش ابرت , حزيران.
- منظمة العمل الدولية . 2014. **تقرير عن التقييم السريع لعمل الأطفال في القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية في ثلاث محافظات في الأردن (عمان المفرق واربد .)**
- منظمة العمل الدولية . 2014. **تأثير ازمة اللاجئين السوريين على العمل في الاردن تحليل اولي.**
- المهتار و بسام عاطف(2008 ,) **استغلال الأطفال (تحديث وحلول** ,) منشورات الحلبي الحقوقية و ط1 .

- موسى ، احمد محمد(2009 ,) **اطفال الشوارع / المشكلة – طرق العلاج** , المكتبة العصرية للنشر والتوزيع و المنصورة ، ط1 .
- الياس ، يوسف (2008 ,)**عمل الأطفال و أسبابة ، آثارة وسبل الحد منه** , مجلة العمل والمجتمع ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / المركز الوطني للبحوث والدراسات و العدد الرابع.
- اليونيسف 2013-2014 ، **تقرير تقييم استجابة اليونيسف الطارئة في مجال الدعم النفسي – اجتماعي للأطفال السوريين في الأردن** .

المراجع الاجنبية

1. Baseline Assessment of Child Labour among Syrian Refugees in Za'atari camp in Jordan, UNICEF And Save the child, November 2014.
2. ILO (2014) Report of the rapidassessment on child labour in the urbaninformalsector in threegovernorates of Jordan (Amman, Mafraq and Irbid).
3 . http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php).

4 . http://syrianrefugees.eu/?page_id=87).
5 . http://www.worldakhbar.com/middle-east/jordan/47215.html).
6 . http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107).
7 . Report of the rapid assessment on Child Labour in the Urban Informal Sector in three governorates of Jordan (Amman, Mafraq and Irbid) , ILO ,2014 ,p.30.
8 . Rapid Assessment on Child Labour Agricultural Sector in Jordan/ Mafraq & Jordan Valley, ILO Jordan, February 2014. Pg. 51 .

آليات تفعيل المعاهدات المتعلقة بحقوق الأطفال اللاجئين السوريين

الباحث: شلال عواد سليم العبيدي*

مقدمة:

على الرغم من إن المجتمع الدولي لم يغفل الاهتمام بالأطفال و بحاجاتهم للحماية و الرعاية لكن ما تنقله لنا وسائل الإعلام وما نشاهده في أنحاء عديدة من العا لم من انتهاكات لحقوق الطفل شي يدعو إلى الحزن العميق . فنشاهد أطفال جياع هنا وآخرين مشردين هناك و أطفال يتعرضون لأسوء أنواع الاستغلال المنظم الموجه ضد طفولتهم البريئة .

بيد إن أكثر الانتهاكات وأشدها خطر على الإطلاق هي التي تحدث للأطفال من جراء اندلاع الحروب والنزاعات، و التي تخلف وراءها أعداد كبيرة من الضحايا يكون معظمهم من الأطفال . والمشكلة تكمن في التغير الذي طرأ في طبيعة هذه النزاعات ونطاقها فمنازعات اليوم داخلية أساسا و كثير ما يدور رحاها بين جماعات مسلحة شبه مستقلة داخل حدود الدولة ، وفي هذه الحالة تتجاهل هذه الأطراف وحتى جيوش الحكومات قواعد القانون الدولي الإنساني المعمول به في وقت الحرب .

والمثال على ذلك ما حصل ويحصل في سوريا حيث نزح الملايين من الشعب في داخل البلد و خارجه، وكان اللجوء إلى دول الجوار أمر قد لا يقل صعوبة من الحرب التي تطحن رحاها الأخضر واليابس حيث إن من بين اللاجئين من هو مصاب ومن هو طفل ومن هو مسن ومن هو مريض ومن ترك خلفه جزء من عائلته أو فقدها. أمام هذا المشهد المحزن الكئيب يجب أن نعرف بان نسبة الأطفال اللاجئين تصل إلى 60 % من مجموع اللاجئين.

وتوزع اللاجئين السوريين بين عدة دول مجاوره هي ، الأردن، تركيا، لبنان ، العراق ، مصر و تجاوز عددهم الخمسة ملايين وهو عدد غير مؤكد لان اغلبهم لم يتم تسجيلهم لحد الآن ،وتفتقر المخيمات التي يقيمون فيها إلى ابسط أنواع الخدمات، كذلك الحال بالنسبة للاجئين الحضريين الذين سكنوا مع مجتمع هذه البلدان ، حيث يعاني اغلبه من سوء التغذية واغلب الأطفال تركوا التعليم بل أنهم اتجهوا إلى العمل بأعمال شاقة و في جو غير امن لهم وهم بهذا السن و مقابل اجر زهيدة لإعالة أسرهم.

---

*–**الباحث: شلال عواد سليم العبيدي**: مدرّس في جامعة كركوك بالعراق، الاختصاص القانون العام، الاختصاص الدقيق القانون الدستوري، حاصل على الماجستير عام 2012م، الآن طالب دكتوراه في مرحلة الكتابة، ومشترك في عدة مؤتمرات محلية.

ويحصل هذا الإخفاق أو التقصير في حماية حقوق الطفل في اللجوء بالرغم من وجود القانون الدولي و القانون الدولي الإنساني و الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدول مختارة و بإرادتها و منها اتفاقيات حقوق الإنسان العامة التي تحمي كل إنسان و منهم الأطفال و الاتفاقيات المتعلقة بالأطفال حصرا . لذا كان علينا أن نبحث في وسائل واليات من اجل تفعيل هذه الاتفاقيات لتقدم أفضل ما يمكن من حماية لحقوق الأطفال السوريين اللاجئين .

الأهمية : تكمن أهمية بحثنا في محاولتنا إيجاد أفضل حماية لحقوق الأطفال اللاجئين السوريين من خلال التوصل إلى آليات لتفعيل المعاهدات المتعلقة بحقوق هؤلاء الأطفال ، حيث إن الواقع يثبت وجود ملايين من الأطفال السوريين لاجئين داخل سوريا وخارجها ، يعانون ظروف معيشة صعبة وقاسية جدا تتمثل في نقص عام في الخدمات والخدمات الصحية ،ويعاني كثير منهم من الإصابات والمرض والاستغلال وحرمان من التعليم وسوء التغذية كل هذا بالرغم من وجود قانون دولي تحكمه معاهدات دولية قد نظمت حقوق اللاجئين الأطفال من جراء النزاعات المسلحة ، وان المجتمع الدولي بأسره قد قبل بأحكام هذه المعاهدات وانظم إليها بإرادته وبذلك أصبحت ملزمة لجميع الدول برضائها ولا يمكنها التنصل من التزاماتها إزاء هذه الشريحة الضعيفة في المجتمع (الأطفال اللاجئين).

أهداف البحث

يهدف البحث إلى إيجاد وسيلة لحماية حقوق ألأطفال اللاجئين السوريين و ذلك من خلال القانون الدولي ذلك إن القانون الأخير مصدره الأول و الأهم المعاهدات الدولية وسبيلنا في ذلك إيجاد الآليات لتفعيل هذه المعاهدات و التي هي كافية لحماية الأطفال في ظروف السلم و الحرب و ضمان حقوقهم .

إشكالية البحث

تتجسد إشكالية البحث في الأسئلة التالية ما هي الحماية التي توفرها اتفاقيات حقوق الإنسان بصورة عامة للأطفال اللاجئين أثناء المنازعات المسلحة ؟ وما هي الحماية التي توفرها اتفاقية حقوق الطفل للأطفال بصورة خاصة ؟ وعندما تكون هذه الحماية على ارض الواقع ضعيفة أو ليس بالقدر الذي نصت عليه الاتفاقيات ، ما هي الآليات التي يمكن أن تفعل هذه الاتفاقيات لتقوم كل الأطراف الدولية بالتزاماتها ؟ وبعبارة أدق ما هي الآليات التي تمكنا من الوصول إلى أفضل حماية لحقوق الأطفال اللاجئين السوريين بموجب الاتفاقيات الدولية لوضع المجتمع الدولي أمام التزاماته القانونية؟

فرضية البحث

تفترض الدراسة وجود حماية للأطفال اللاجئين السوريين من خلال اتفاقيات حقوق الإنسان وذلك لان الطفل إنسان أولا ، و وجود حماية للأطفال بموجب اتفاقية حقوق الطفل ، وبالرغم من النص على هذه الحماية في الاتفاقية لا يتمتع الطفل اللاجئ السوري بأبسط الحقوق المقررة له . كما تفترض الدراسة وجود أجهزة وهيئات ملحقة بالاتفاقيات تعد أجهزة تنفيذية لها ،تعد آليات لتفعيل هذه المعاهدات يمكن مطالبتها بتنفيذ هذه الاتفاقيات.

منهجية البحث

سنتبع المنهج التحليلي أسلوبا بحثيا لدراستنا حيث نقوم بتحليل مضمون النصوص الواردة في الاتفاقيات لتعرف على الحقوق الواردة فيها و مدى شمولها للأطفال في مثل وضع الأطفال السوريين ،و مدى فاعلية وحماية هذه الاتفاقيات للطفل اللاجئ السوري ومن ثم نتخذ المنهج المقارن للمقارنة بين الاتفاقيات التي تتعلق بحقوق الطفل اللاجئ والتعرف على خصوصية كل معاهدة.

خطة البحث

سنتناول بحثنا بمقدمة يتبعها أربعة مطالب ، المطلب الأول سنتناول فيه اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، وسنخصص المطلب الثاني لدراسة معاهدات حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة ، و نخصص المطلب الثالث لدراسة المعاهدات المتعلقة بالأطفال المعاقين و ذوي الاحتياجات الخاصة ، إما المطلب الرابع فسنتعرف من خلاله على مضمون المعاهدات المتعلقة باستغلال الأطفال

وخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات والاقتراحات التي توصلنا إليها

المطلب الأول : اتفاقية حقوق الطفل عام 1989م

لقد كانت الحاجة ملحة لعقد اتفاقية خاصة بحقوق الطفل ، والدافع إلى ذلك مادامت حقوق الإنسان تتطلب مجموعة تشريعات دولية مترابطة ومتكاملة يعترف بها عالميا وتصدر بها اتفاقيات محددة وملزمة فإن الدفاع عن حقوق الأطفال يجب أن يعتمد أيضا على مجموعة قوانين دولية ملزمة ومعترف بها . من ناحية أخرى فأن إعلانات حقوق الطفل رغم تعلقها مباشرة بالأطفال ، إلا إنها جاءت خالية من الآثار القانونية الملزمة ، حيث تعد بمثابة توصية لا تلزم الدول المخاطبة بها من الناحية القانونية ، أما الاتفاقية إذا ما دخلت حيز التنفيذ بعد التصديق عليها من الدول أصبحت مصدرا لقواعد قانونية ملزمة

للدول التي صادقت عليها . بحيث يمكن مسائلتها قانونيا عند مخالفتها لإحكامها ، ومعنى هذا إن الاتفاقية تنتقل بحقوق الطفل من دائرة الاختيار إلى دائرة الإلزام . ولدراسة ماهية هذه الاتفاقية وما تشتمل عليه من حقوق للطفل واليات لتنفيذ هذه الاتفاقية . سوف نتناول في الفرع الأول مضمون الاتفاقية ومبادئها الرئيسية وفي الفرع الثاني آليات وإجراءات تنفيذ الاتفاقية .

الفرع الأول : مضمون الاتفاقية ومبادئها الرئيسية

من الجدير بالذكر ان اتفاقية حقوق الطفل اعتمدت وعرضت للتوقيع والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25/44 المؤرخ في 20 تشرين الثاني 1989م ، ودخلت حيز النفاذ في 2 أيلول 1990م وفقا للمادة (49) .

وتعد الاتفاقية فريدة من نوعها إذ إنها تجمع في نظام شامل كل المواد القانونية التي تتعلق بحقوق الطفل ، والتي كانت سابقا مبعثرة في عدة اتفاقيات دولية[1] .

والاتفاقية مؤلفة من 54 مادة والتي تمثل " شرعة حقوق " للطفل تجعل مصالح الطفل الفضلى الهدف الأساسي لها . وتتخذ الاتفاقية نهجاً يقسم بالايجابية والتطلعية ، فتهيب بالدول التي تصادف عليها أن تهيئ الظروف التي تتيح للطفل المشاركة على نحو فعال ومبدع في الحياة الاجتماعية والسياسية في بلدانها [22] .

وتنطبق الاتفاقية على جميع الأطفال الذين هم دون سن الثانية عشرة عدا أولئك الأطفال الذين يصلون إلى سن الرشد قبل ذلك السن ، وفقا لما تحدده القوانين الوطنية لبلدانهم ، والحقوق الواردة في الاتفاقية تطبق على جميع الأطفال دون تميز[3]

ومواد الاتفاقية (54) مادة وهذه المواد تنقسم بدورها إلى ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول : يتناول مجموعة الحقوق المقررة للطفل والالتزامات الجوهرية المترتبة على الدول الإطراف التي تصادق على الاتفاقية (المواد ،41:1)

الجزء الثاني : يتعلق بإنشاء آلية دولية من اجل مراقبة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقية وهي لجنة حقوق الطفل ، وبيان اختصاصها وطريقة عملها (المواد ، 45:42)[4].

---

[1]- ، ماهر جميل أبو خوات ، الحماية الدولية لحقوق الطفل ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2008 ، ص48 .

[2]- وسيم حسام الدين الأحمد ، حماية حقوق الطفل في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية، ط1،منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، 2009 ، ص76 .

[3]-ينظر The state of the world's children (unicef) 1990, P ,6

[4]- للاطلاع على النص الكامل للاتفاقية ، انظر ، حقوق الطفل ، صحيفة الوقائع رقم 10، مركز حقوق الإنسان ، جنيف 1997 ،ص16-49 .

ويوجد ضمن الاتفاقية اربعة مواد وهي (2،3،6،12) اعتبرتها لجنة حقوق الطفل خلال دراستها للمفهوم الحقيقي لحقوق الطفل بمثابة مبادئ أساسية او عامة للاتفاقية[5] . والمبادئ الأربعة الأساسية التي أبرزتها لجنة حقوق الطفل في دورتها الأولى المعقودة عام 1991م وهي :

1- حق الطفل في المساواة (عدم التمييز)

بشكل مبدأ عدم التمييز واحد من الأسس المستقرة لفلسفة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، وقد جاءت المواثيق الدولية والإقليمية لتؤكد في صدر نصوصها على الحق في المساواة بين الناس جميعا دون أي تمييز أو استثناء ، وبالمثل فأن حق الطفل في المساواة ، يعتبر من المبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل ، حيث تنص الاتفاقية على ذلك في المادة الثانية منها ، بالقول ينبغي على الدول الإطراف أن تضمن لجميع الأطفال الذين يخضعون لولايتها التمتع بحقوقهم دون أي نوع من أنواع التمييز ، بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو جنسيتهم أو لغتهم أو ديانتهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصله القومي أو ألاثني أو الاجتماعي أو ثروتهم أو عجزهم أو مولدهم أو أي وضع آخر .

ومن هذا يتضح إن الطفل اللاجئ يتمتع بجميع الحقوق مع أطفال الدولة التي يقيم عليها دون تمييز . حيث ينبغي أن يمنح أطفال اللاجئين والأطفال من أصل أجنبي وأطفال الفئات الأصيلة أو الأقليات الحقوق نفسها الممنوحة لسواهم جميعاً .

2- تحقيق المصلحة العليا للطفل :

تجسد اتفاقية حقوق الطفل مبدأً أساسيا هو مبدأ (الأطفال أولا) ويعني هذا المبدأ أن تكون مصلحة الطفل العليا من الاعتبارات الأولى عند اتخاذ سلطات الدولة أية قرارات تتعلق بالأطفال

ولقد كرست المادة الثالثة من الاتفاقية هذا المبدأ العام الذي تقوم عليه الاتفاقية حيث تقرر " في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال . سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة ، أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية يولى الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى [6] .

---

[5] - Philip Alston – the best interests of the child . Reconciling culture and human rights .A.J.I .vol .89 ,no.4 ,1995,P,854 .

[6] - بهي الدين حسن ، حقوق الطفل في إطار حقوق الإنسان ، " الناشر امديست " 1999م ، ص61 .

وتشير العديد من المواد الأخرى الواردة في الاتفاقية إلى هذا المبدأ ، للتأكيد على الأولوية لمصالح الطفل العليا عند النظر في اتخاذ أي إجراء وأيا كانت طبيعته[7] . ولو إن هذا المبدأ قد تم غرسه في ضمائر الحكومات والمجتمع الدولي ، فأن الوضع سوف يختلف بالنسبة للملايين من أطفال العا لم .

3- المحافظة على حق الطفل في البقاء والنماء

من المبادئ الرئيسية التي أكدت عليها اتفاقية حقوق الطفل هو مبدأ المحافظة على حق الطفل في الحياة والذي أقرته جميع مواثيق حقوق الإنسان[8] . لان هذا الحق هو الذي يضمن للطفل التمتع بكافة الحقوق الأخرى الممنوحة له بموجب الاتفاقية ، ولذلك فقد نصت الاتفاقية على انه " تعترف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقاً أصيلا في الحياة "[9] إن اتفاقية حقوق الطفل قد أوجبت على الدول الأطراف أن تضمن إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه ، وهذا يعني أن حق الطفل في الحياة لا يتمثل فقط في المحافظة على هذا الحق ، بل وفي توفير الظروف الملائمة لبقاء الطفل ونموه . وينبغي تفسير كلمة "النمو" في هذا السياق بمعناه الواسع ، على أن يضاف إليها بعد نوعي آخر هو انه ليس المقصود بالنمو الصحة البدنية فحسب ، بل أيضا النمو العقلي والإدراكي والعاطفي والاجتماعي والثقافي[10] .

4- احترام آراء الأطفال

ينبغي أن يكون للأطفال حرية الرأي في جميع المسائل التي تؤثر عليهم وايلاء الاعتبار الواجب لهذه الآراء . وفقاً لسن الطفل ونضجه والفكرة الكامنة من وراء هذا المبدأ هي أن يكون للطفل الحق في أن يستمع إليه وفي حمل أرائه محمل الجد في أية ميادين تشمل أي إجراءات قضائية أو إدارية أو اجتماعية تتعلق بحياة الطفل . لكي يتم حقل شخصية الطفل والمساهمة في نموه الذهني ، يجب أن يتمتع بحرية تكوين أرائه والتعبير عنها بحرية وبأي وسيله يختارها بنفسه ، ضمن حدود النظام العام والآداب العامة ووفقاً لسنه و درجة نضجه.

7- من هذه المواد : مادة 1/9 ، 3/9 ، 1/18 ، 37 (ج) ، 3/40 . من الاتفاقية .
8- ينظر report ,the state of the world's children , unicef 1990 , P, 7,8
9- مادة : 6 من الاتفاقية .
10- ينظر: The right of the child . fact sheet . no 10 , (Rev.1) centre for human right . Geneva .1997 . P5.

وبهذا يتضح لنا إن اتفاقية حقوق الطفل أول اتفاقية تضمن جميع حقوق الطفل وإنها ملزمة للدول الأطراف على العكس من الإعلانات والتي يكون دورها التوجيه والإرشاد فقط ، كما رسخت الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل من حيث مقدار هذه الحقوق لكل طفل في العالم . وكذلك شموليتها وعدم تمييزها في كون الطفل في دولته أو خارجها حيث تحمي حقوق الطفل اللاجئ والمهاجر أيضا[11] .

الفرع الثاني : آليات وإجراءات تنفيذ الاتفاقية .

أوجبت المادة (43) إنشاء لجنة معنية بحقوق الطفل ، مهمتها دراسة نسبة كل التقدم تحقيقاً للالتزامات التي تعهدت بتنفيذها ، وفي المادة عينها يرد تفصيل لطبيعة اللجنة واليات عملها والوظائف التي تضطلع بها ، وان أهم ما ورد في هذه البنود أن تتألف اللجنة من عشرة خبراء من ذوي المكانة الخلقية الرفيعة والكفاءة المشهود لها في موضوع هذه الاتفاقية ، وان يجري الانتخاب الأول لعضوية اللجنة بعد ستة أشهر كحد أقصى من تاريخ نفاذ الاتفاقية ، وبعد ذلك مرة كل سنتين ، وان ينتخب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات ، مع جواز إعادة انتخابهم إذا ما تم ترشيحهم مرة جديدة ، وان تعقد الاجتماعات العادية للجنة في مقر الأمم المتحدة[12] .

المطلب الثاني : المعاهدات المتعلقة بحماية الأطفال اللاجئين

الفرع الأول : حماية اللاجئين في أطار اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949م والبروتوكولات الإضافية لسنة 1977م.

إن الغاية من القانون الدولي الإنساني هي الحد من المعاناة البشرية ودرؤها وقت النزاع ، وتشكل اتفاقيات جنيف لب هذا القانون وجوهره . ففي 12 أغسطس 1949م اجتمعت الدول في جنيف وهي لا تزال متأثرة بفضائع الحرب العالمية الثانية في مؤتمر دبلوماسي لوضع اتفاقات دولية لحماية ضحايا الحرب الذي دعا إليه مجلس الاتحاد السويسري بصفته راعيا لاتفاقات جنيف . وبعد المداولات المعمقة

[11]- مادة (22) تتخذ الدول الإطراف في هذه الاتفاقية التدابير الملائمة لتكفل للطفل الذي يسعى للحصول على مركز لأجيء ، او الذي يعتبر لاجئاً وفقاً للقوانين والإجراءات الدولية أو المحلية المعمول بها ، سواء صحبة أو لم يصاحبه والده او أي شخص آخر ، تلقي الحماية والمساعدة الإنسانية المناسبتين في التمتع بالحقوق المنطبقة الموضحة في هذه الاتفاقية وفي غيرها من الصكوك .

[12]- هاشم محمد الحرك ، المبادئ العامة لحقوق الطفل و إدماجها في المناهج التربوية ،متاح على الموقع . http://www.assakina.com/rights/childrens-rights/24380.html

توصل المؤتمر إلى اعتماد اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في 2 أغسطس 1949م .

تقوم هذه الاتفاقيات على فكرة أساسية هي كفالة الاحترام للفرد وعدم المساس بكرامته . فالأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال الحربية ، أو الذين أصبحوا عاجزين على ذلك بسبب المرض أو الإصابة أو الوقوع في الأسر يجب احترامهم وحمايتهم من آثار الحرب . كما يجب مساعدة المنكوبين ورعايتهم دون تمييز ، ويتعين حماية خاصة لأفراد الخدمات الطبية ومعدات الصليب الأحمر .

لكن نشوب النزاعات المسلمة وتطورها منذ عام 1949م اظهر أن اتفاقيات جنيف الأربع سمحت منذ قرابة عدة قرون بإنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح البشرية واتضح إنها لا تكفي لضمان حماية قانونية كافية لجميع الضحايا خاصة المدنيين بما فيهم اللاجئين ، فكان من اللازم تكميلها وتطويرها بنصوص جديدة .

وفي 8 جوان 1977م تبنى مؤتمر دبلوماسي يتعلق بتطوير القانون الدولي الإنساني المطبق في النزاعات المسلم والتأكيد عليه ، عقد في جنيف بروتوكولين أضافيان لاتفاقيات جنيف الأربع .

الفرع الثاني : الحماية المقررة للاجئين وفق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة لحماية المدنين لعام 1949م في النزاعات التي تنشب في العالم ، تشن الحكومات والجماعات المسلحة هجمات على المدنين بشكل اعتيادي . و تقترف جرائم حرب وانتهاكات فضيعة لحقوق الإنسان ولكن حتى في الحروب ثمة قواعد ملزمة قانونياً لجميع الأطراف ، يتعين عليها التقيد بها ، فوضع القانون الدولي الإنساني المعروف بقانون النزاعات المسلمة قوانين تهدف إلى تخفيف آثار مثل هذه النزاعات ، بتحدد الوسائل والأساليب المستخدمة في الحرب[13] .

اللاجئون هم الأشخاص المهجرون والمشتتون ، الذين يتمتعون بحماية اتفاقية جنيف الرابعة 1949م . فاللاجئ نوع خاص من الأجانب وهو الذي يضطره النزاع المسلح للجوء إلى دولة أخرى[14]، ويعد اللاجئ محمياً بوصفه شخصاً مدنياً سواء كان أجنبيا على ارض دولة طرف في النزاع أو كواحد من سكان الأرض المحتلة[15] .

13- د. محمد الطراونه ، آليات الحماية الدولية للاجئين ومصداقيتها ، بوابة فلسطين القانونية ، ، ص1، مزيد من التفصيل راجع الموقع التالي http//:www.pal-lp.org .

14- د.احمد أبو الوفا ، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني (في القانون الدولي والشريعة الإسلامية) ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2006 ، ص54

15- احمد بو رزق ، حماية المدنين أثناء الحرب (دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية و القانون الإنساني) ، رسالة الماجستير في العلوم الإسلامية ، كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر ، الخروبة، 2006 ، ص48-121 .

كما أوردت المادة 78 من البرتوكول الإضافي الأول حماية خاصة للأطفال الذين يحتاجون إلى مساعدة أهمها حق التعليم والتربية .. الخ ، ومن جهة أخرى فأنهم يتمتعون بأحكام القانون الدولي للاجئين الذي يظل ينطبق عليهم رغم قيام النزاع شأنهم شأن اللاجئين الآخرين[16]

1- الوضع القانوني للاجئين خلال النزاعات المسلحة .

تعتبر النزاعات المسلحة الدولية أو الداخلية من اخطر النزاعات التي عرفها العالم وما زال يعرضا إلى يومنا هذا بشكل متطور ، والتي تؤدي إلى وقوع فئات من الأشخاص ضحايا لها وفي قبضة العدو . فالمدنيون هم أكثر الأشخاص تضرراً بسببها لما ينتج من معاناة و قساوة وانتهاكات ماسة بحقوق الإنسان عامة والقانون الدولي الإنساني خاصة .

وفي حالة نشوب نزاع مسلح دولي او داخلي يتمتع مواطنو أية دولة بعد فرارهم من الأعمال العدائية واستقرارهم في بلد آخر بالحماية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة . وتطلب هذه الاتفاقية من البلد المضيف معاملة اللاجئين معاملة تفضيلية و الامتناع عن معاملتهم كأجانب على أساس جنسيتهم نظراً لأنهم لا يتمتعون كلاجئين بحماية أية حكومة .

2- الوضع القانوني للاجئين في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي .

يشهد العالم حاليا العديد من النزاعات ذات الطابع غير دولي التي تقع بين قوات مسلحة منظمة لدولة وجماعات مسلحة ثائرة أو متمردة أو منفصلة ، نتجت عنها ضحايا معظمهم مدنين

وإذا فر السكان المدنيون من موطنهم بسب نزاع مسلح غير دولي . فأنهم يصبحون موضع حماية مشابهه للحماية المنصوص عليها في حالة نشوب نزاع مسلح دولي . والمبادئ الأساسية لهذه الحماية واضحة تماماً لأنه ينبغي التسلم بأن القواعد لم تحدد بما فيها الكفاية .

ولما كانت هذه النزاعات أكثر شيوعا اليوم فهناك قواعد تحكمها تتمثل في أحكام المادة الثالثة المشتركة من اتفاقات جنيف الأربع . وإذا كانت دولة اللجوء أو الملجأ غير طرف في النزاع المسلح الدولي مما ينبغي أنها في حالة نزاع داخلي ، فاللاجئون الذين يتواجدون على إقليم الدولة لهم الحق في الحماية وفق أحكام البروتوكول الثاني .

---

[16]- فرانسواز كريل ، أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من اجل اللاجئين ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، ع2،1988م ،ص120 .

أ : حماية حقوق ألاجئين حسب أحكام المادة الثالثة المشتركة من اتفاقات جنيف الأربع 1949م.

تطبق المادة الثالثة المشتركة من اتفاقات جنيف الأربع في حال نشوب نزاعات مسلحة غير ذات طابع دولي ، إلى جانب البروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977 م.

فتنص المادة الثالثة المشتركة على أن " في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي احد الأطراف السامية المتعاقدة يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية ..."[17]

بما إن القانون الدولي الإنساني اعتبر الأشخاص اللاجئين وعديمي الجنسية المدنيين مشمولين بالحماية أثناء نشوب نزاعات مسلحة غير دولية وفق أحكام المادة الثالثة المشتركة من اتفاقات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977م . فأورد لهم حماية خاصة عبر هذه الاتفاقات[18] .

إن المادة الثالثة المشتركة من اتفاقات جنيف هي حجر الزاوية لتلك الحماية إذ تتضمن بصورة مقتضبة بعض المبادئ الأساسية ، فبعدما ذكر فيها الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية ينبغي أن يعاملوا في جميع الأحوال معاملة إنسانية دون أي تمييز كأن يقوم على اللون ، الجنس ، الدين أو المعتقد .. الخ من طرف إطراف النزاع ، وهذا ما ينطبق على الأشخاص اللاجئين وعديمي الجنسية لأنها ذكرت بصفة ضمنية الأفعال المسندة إليهم دون أن تخصهم بتسميتهم .

كما يندرج اللاجئون في هذه الحالات بصورة أساسية في فئة الأشخاص النازحين داخل بلدانهم مادام الأمر يتعلق بنزاع غير دولي . فهنا اللاجئون لم يعبروا حدود دولتهم ، وهؤلاء الأشخاص تحميهم الضمانات الأساسية المتعلقة بمعاملة الأشخاص الذين لا يشتركون في الأعمال العدائية .

ب : حماية حقوق اللاجئين وفق أحكام البروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية .

يهتم البروتوكول الإضافي الثاني بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية 1977م فتنص المادة الأولى (الفقرة الأولى) منه على أن (يسري هذا البروتوكول الذي يطور ويكمل المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقات جنيف الأربع 1949 م دون أن يعدل الشروط الراهنة لتطبيقها على جميع النزاعات المسلحة التي لا تشملها المادة الأولى من البروتوكول الأول . والتي تدور على إقليم احد الأطراف السامية المتعاقدة بين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى تمارس تحت قيادة

---

[17]- انظر ، النص الكامل للمادة الثالثة المشتركة من اتفاقات جنيف الأربع لعام 1949م .

[18] - ادريس بوكرا ، مبدأ التدخل في القانون الدولي المعاصر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، (د..ط) ، الجزائر ،1990،ص 407.

مسؤلة على جزء من إقليمه من السيطرة ما مكنها القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة وتستطيع تنفيذ هذا البروتوكول[19] .

الفرع الثالث : النظام القانوني الدولي للاجئين في ضوء اتفاقية 1951م .

رغم الدور الفعال الذي قامت به الدول و المنظمات الدولية في إطار القانون الدولي الإنساني في مجال حماية حقوق اللاجئين من خلال الاتفاقيات السابقة ، إلا انه أمام زيادة ظهور لاجئين جدد عبر العالم ، وتفاقم مشاكلهم بحثاً عن الأمان لسبب معاناتهم جراء النزاعات المسلحة الحديثة . وعت الدول إلى ضرورة وضع قانون دولي للاجئين الذي تضمن العديد من الاتفاقيات من اجل الاهتمام أكثر بمشاكل هذه الفئات .

حتى السنوات الأولى من نشاط منظمة الأمم المتحدة لم يكن يوجد نظام قانوني دولي للاجئين ، ولهذا السبب إلى جانب النقاط المشتركة بين اللاجئين وعديمي الجنسية التي تجعلهم في وضع أسوء بكثير عن غيرهم من الأجانب العاديين . دفع بالمجتمع الدولي إلى وضع اتفاقات دولية خاصة تمنح حماية دولية خاصة لكلا الفئتين ، وتضع نظاماً قانونياً خاصاً بهما يفرقهما عن الأجانب الآخرين . فتم اعتماد اتفاقية جنيف المتعلقة بوضع اللاجئ التي تهدف إلى تجذير القانون الدولي المنفذ في مجال حمايتهم وتوسيع مضمون الحماية وفق البروتوكول الإضافي للاتفاقية .

– النظام القانوني للاجئين في ضوء اتفاقية 1951م والبروتوكول الملحق بها عام 1967م .

تعتبر اتفاقية جنيف 1951م أهم وثيقة دولية في مجال حماية اللاجئين ورعاية شؤونهم فهي حجر الزاوية في الحماية الدولية بعد تنقيح وتوحيد الاتفاقات الدولية سابقة الذكر المتعلقة بوضع اللاجئين ، ما دامت قد احتوت على مجموعة من الحقوق والامتيازات لصالح اللاجئين فوق أراضي الدول الأعضاء ، لكنها وضعت نظاما حمائيا محدوداً للمركز القانوني للاجئين الذين قصدتهم بأحكامها ، وتلتزم الدول تطبيقه دون تميز بينهم بسبب العنصر أو الدين أو بالنظر إلى دولتهم الأصلية .

وأكدت هذه الاتفاقية في ديباجتها على مجموعة من المبادئ كمبدأ تساوي الجميع في التمتع بالحقوق والحريات الأساسية ، ومبدأ التضامن الدولي من اجل تقاسم الأعباء التي يشكلها اللاجئون خاصة بالنسبة لبعض الدول ، كما تحدد الأشخاص المستفيدين من أحكامها من خلال وضع تعريف للاجئ . ولكن تجب الإشارة إلى إن هذا التعريف قد تم تعديله بموجب بروتوكول 1967م الخاص

[19]- شريف عتلم ومحمد ماهر عبد الواحد ، موسوعة اتفاقات القانون الدولي الإنساني ، ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ،ط6، جنيف، 2005، ص 353 .

بوضع اللاجئين .

واهم ما جاء في هذه الاتفاقية هي تلك الضمانات الممنوحة للاجئين فيما يخص عدم جواز إبعادهم أو طردهم إلى البلد الذي يخشى فيه اضطهادهم ، إضافة إلى مجموعة الحقوق التي يتمتع بها اللاجئون داخل بلد الملجأ .

وجاء بروتوكول 1967م ليوسع مجال تطبيق أحكام الاتفاقية لتشمل كل اللاجئين

حماية اللاجئ بموجب اتفاقية 1951م .

إن الهدف الأساسي الذي ترمي إليه الاتفاقية هو تحديد النظام القانوني للاجئ .إذ قررت عدة مزايا وحقوق وضمانات لصالح اللاجئين . وفي هذا العدد تعتبر اتفاقية جنيف 1951م أهم وثيقة قانونية أبرمت لصالح اللاجئين لإتمامها بالعموم فهي الوثيقة الدولية الأم فيما يتعلق بالمركز القانوني للاجئ . كما تعطي في الوقت نفسه تعريفا للاجئ ونضع نظاماً لحمايته . وهذا يعتبر ثمرة تطور تاريخي وقانوني طويل و أول خطوة تجب الإشارة إليها من خلال أحكام الاتفاقية هي تعريف اللاجئ قبل تحديد النظام القانوني . فلا ينطبق هذا النظام إلا على أولئك الأشخاص الذين يشملهم هذا التعريف . ويتمتع كل من اللاجئين وعديمي الجنسية بمركز قانوني مهم في القانون الدولي ، لكنهما يختلفان عن بعضهما البعض فعديم الجنسية هو الشخص الذي لا تعتبره أية دولة من رعاياها وفقاً لتشريعاتها بالتالي فهو أجنبي عن كل الدول . أما اللاجئ ، فهو الشخص الذي هرب من دولته بسبب الاضطهاد[20] . إلا انه من الناحية العملية فالحالتان تتقاربان إلى درجة كبيرة لكون كلا الفئتين لا تتمتعان بالحماية التي تمنحها كل دولة لرعاياها[21] .

وقد أوردت اتفاقية جنيف 1951م و بروتوكول 1967م مبدأ مهماً بالنسبة للاجئين ، وهو مبدأ التمتع بالحد الأدنى من المعاملة للاجئ . حيث تفترض معظم الحقوق المضمونة في الاتفاقية للاجئ وجود هذا الأخير على إقليم الدولة المانحة لها ، وهذا يتحقق إما بصورة قانونية أو يكون مقيما بصورة نظامية وذلك حسب (المواد 15،17،19،23،24،25،28) من الاتفاقية نفسها .أو يكون موجود بصورة نظامية حسب (المواد 4،18،26،27،32) أو بصورة غير نظامية حسب المادة 31 .

يمكن أن نستخلص الحقوق المضمونة للاجئين هي حقوق مدنية أساسية معترف بها دوليا حقوق اقتصادية واجتماعية كمنحهم مساعدات مادية ضرورية كالطعام، المأوى، والتسهيلات الصحية اللازمة،

20- فؤاد سروجي ، مختارات من أدوات حقوق الإنسان الدولية ، دار الأهلية ، عمان ، 2007 ، ص188

21- حورية ابن قاسي ، حقوق الأجانب ودور الأمم المتحدة في حمايتها ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان ، كلية العلوم القانونية والإدارية ، جامعة تيوني وزو ، 2002 ، ص48 .

العمل لاحترام وحدة العائلة ، ايلاء حماية خاصة للأطفال القصر بتوفير الرعاية الصحية والتعليم لهم ، تسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية للحصول على التجنس .

وتنص المادة (7) من اتفاقية 1951م على أن تعامل الدولة المتعاقدة اللاجئ بالمثل مع الأجانب دون تمتعهم بمعاملة أفضل ، وعليه يتمتع اللاجئ على الأقل بالحد الأدنى من المعاملة المقررة للأجنبي عموماً ، دون الحاجة إلى اشتراط مبدأ المعاملة بالمثل في حقه .

وتتمثل أهم الحقوق التي يتمتع بها اللاجئ فيما يخص هذا المبدأ في :

– معاملة اللاجئ معاملة لا تقل عن تلك المقررة فيها للأجانب بصفة عامة : تتمثل في حق اللاجئ في ملكية الأموال المنقولة والعقارية (م13) الانتماء إلى الجمعيات غير السياسية والتي لا تقصد تحقيق الربح، حقه في الانضمام إلى النقابات العمالية (م15) العمل مقابل اجر (م16) القيام بألاعمال الزراعية أو الصناعية أو التجارية لحساب الشخص نفسه ، وتكوين الشركات الصناعية أو التجارية (م18) مزاولة المهن الحرة (م19) الإسكان (م21) التعليم (م22 فقرة 25) حرية التنقل واختيار مكان الإقامة داخل الإقليم (م26)

معاملة مساوية لتلك المقررة لرعايا الدولة التي يتواجدون على إقليمها .

يحق للاجئ ممارسة الشعائر الدينية ، وحرية اختياره التعليم الديني للأبناء (م4) حق الملكية الأدبية والفنية والصناعية (م14) حق التقاضي والتمتع بالمساعدة القضائية والإعفاء من الرسوم (م16) حق التعليم الأولي (م22) تطبيق نظام توزيع بعض السلع طبقاً لنظام الحصص (م20) نظام العمل والتأمينات الاجتماعية (م24) نظام الضرائب والرسوم (م29) نظام الإعانات الاجتماعية (م23)

المطلب الثالث : المعاهدات المتعلقة بحقوق الأطفال المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة

بدأ الاهتمام الدولي بالأشخاص المعاقين مع مطلع القرن العشرين ، حيث بدأت منظمة العمل الدولية إعطاء عناية إلى المعاقين نتيجة حوادث العمل ، وتشكلت في عام 1922م منظمة التأهيل الدولية وهي منظمة غير حكومية للاهتمام بالمعاقين ، ثم اخذ الاهتمام الدولي بالمعاقين بالاتساع[22] .

اما اتفاقيات حقوق الطفل فأنها لم تفعل هذه المسألة الهامة . ففي إعلان جنيف 1924م وردت إشارة إلى المعاقين من الأطفال في المادة الثانية حيث إنها نصت على وجوب تشجيع الطفل المتخلف .

أما إعلان حقوق الطفل لعام 1959م فقد نص في المادة الخامسة على وجوب إحاطة الطفل المعاق بالمعالجة والتربية والعناية الخاصة التي تقتضيها حالته .

[22]- غسان الجندي ، القانون الدولي لحقوق الإنسان ، مطبعة التوفيق ،عمان ،1989،ص78.77 .

وفي اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989م جاء نص المادة الثالثة والعشرون منها في تكريس الحماية الخاصة للطفل المعاق . وطبقا لهذه المادة تعترف الدول بحق الطفل المعاق في التمتع برعاية ومساعدة خاصتين ، وتكفل له مساعدة تتلاءم مع حالته وظروف والديه أو غيرهما ممن يرعونه بهدف ضمان حصول الطفل على التعليم ، والتدريب وخدمات الرعاية الصحية وخدمات أعادة التأهيل . والإعداد لممارسة عمل . والفرص الترفيهية وتلقيه ذلك بصورة تؤدي إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي للطفل ونموه الفردي والثقافي والروحي على أكمل وجه ، وعلى إن يكون كل ذلك بالمجان ما أمكن . بالإضافة إلى إقرار الاتفاقية بوجوب تمتع الطفل المعاق بحياة كاملة وكريمة في ظروف تكفل له الكرامة والاعتماد على النفس ، وتيسر مشاركته الفعالة في المجتمع[23] .

وقد تزايد الاهتمام الدولي في إصدار إعلانات خاصة تنص على حقوق المعاقين ومن ابرز تلك الإعلانات : الإعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقلياً والذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 كانون الأول 1971م . والإعلان الخاص بحقوق المعاقين الذي أيضا أصدرته تلك الجمعية في 9 كانون الأول 1975م[24] . ويشتمل الإعلان الأول على ديباجه وسبعة مبادئ تؤكد فيها على إن للمعاق نفس ما لسائر البشر من حقوق ، وعلى حقه في العلاج والرعاية والتعليم والتدريب والتوجيه والتأهيل ، وحقه في العمل بحسب قدراته ، وحقه في العيش مع أسرته مع حقها في الحصول على مساعدة ، بالإضافة إلى حقه في الوصاية عليه ، ومعاملته بكرامة .

إما الإعلان الثاني فقد اشتمل على ديباجه وثلاث عشره ماده . في المادة الأولى منه عرف المعاق بأنه (أي شخص عاجز عن أن يؤمن لنفسه بصورة كلية أو جزئية ضرورات حياته الفردية والاجتماعية العادية بسبب قصور خلقي أو غير خلقي في قدراته الجسمانية أو الفعلية[25] . وأما بقية المواد الأخرى فقد جاءت مطابقة لما في الإعلان السابق مع زيادة التفعيل .

1- حالات القصور الوظيفي .

تتمثل التحديات التي يواجها من يعانون القصور الذاتي في التكيف مع بيئة جديدة في غياب الدعم الأسري والمجتمعي الذي اعتادوا عليه وعدم تمكنهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية والمتخصصة، حيث إن ذوي الإعاقات الفعلية يواجهون التحديات الأكثر صعوبة، وبغياب الصورة الواضحة عن أعداد الأشخاص المتأثرين بالقصور الوظيفي يصعب بطبيعة الحال على المنظمات

---

[23]- منال منصور بو حيمد ، المعوقون ، ط1 ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت ، 1983 ، ص193 .

[24]- حقوق الإنسان ، مجموعة صكوك دولية ،ص 213-225 .

[25]- انجيلا جاف ، حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة ، رام الله ، الحق ، 1995 ،ص 23 .

الاستجابة بفاعليه.

2- فئة المصابون .

الإصابات الناتجة عن النزاع من أهم ملامح الأزمة السورية الملاحظة ، حيث أن واحد من كل (15) لأجيء سوري في الأردن و واحد من بين كل (30) لأجيء في لبنان أصيب جراء الحرب ، وتبين تحاليل الفئات العمرية و الجندر إن الرجال ممن هم في سن العمل يعانون تعرضهم لخطر الإصابة ، وتعود بعض أسباب ذلك إلى دورهم في القتال من جهة و لمسؤوليتهم في جلب الغذاء والماء من جهة إضافة إلى انه بعض الشباب كانوا مضطرين للعودة إلى سوريا لتفقد ممتلكاتهم هناك ، وكثير من الأشخاص المتأثرين بالإصابة لا يتلقون الرعاية الكافية[26] وتتطلب هذه الإصابات برامج طويلة المدى لإعادة التأهيل الفيزيائي والدعم النفسي ، إضافة إلى حاجة المصابين بقصور وظيفي دائم إلى الرعاية مدى الحياة .

3- الإمراض المزمنة .

وهم الأشخاص الذين يعانون من الظروف الصحية المزمنة . وقد تؤدي محدودية الوصول الى الرعاية والتقطع المتكرر في تقديم الرعاية الصحية إلى مضاعفات خطيرة وارتفاع في مستويات المرض والوفيات .

4- الصحة النفسية .

نصف اللاجئين المصابين بقصور وظيفي أو إصابة أو مرض غير سارٍ ثبت تعرضهم لعلامة واحدة متكررة على الأقل من علامات التوتر النفسي المتمثل في التغيرات العاطفية أو السلوكية أو المعرفية او في العلاقات مع الغير . وتتأثر فئة المسنين تأثرا كبير حيث أن 65% منهم يتعرضون لتلك العلامات في مستوى أعلى ثلاث مرات من المستويات التي يتعرض لها عموم مجمع اللاجئين[27] .

المطلب الرابع: المعاهدات المتعلقة باستغلال الأطفال

سنتناول في هذا المطلب الحماية من بعض حالات الاستغلال للطفل وهي الحماية من إساءة المعاملة والاستغلال(الفرع الأول) . **حماية الطفل من العمل** (الفرع الثاني) ، **الحماية من العنف الجنسيّ والإساءة والاستغلال** (الفرع الثالث) .

---

[26]- الأزمة السورية والتهجير والحماية ، نشرة الهجرة القسرية 47 ص4،متاح على الرابط http://www.fmreview.org/ar.html .

[27]- المصدر ذاته أعلاه ، ص 41 .

الفرع الأول : الحماية من الإساءة والاستغلال

يمكن أن يتعرّض الأطفال والمراهقون اللاجئون والنازحون إلى مخاطر إساءة واستغلال أكبر لأسباب عديدة: وقد تشمل هذه الانفصال عن أسرهم، وعدم الوصول إلى التعليم، والحاجة إلى الاضطلاع بمسؤوليّات البالغين مثل رعاية الأشقّاء. كما أنّ الفقر والتفاوت الاجتماعيّ عوامل مهمّة في تحديد عمل الأطفال ونوع العمل وظروفه. بالإضافة إلى ذلك، قد تزيد النزاعات المسلّحة من مستوى مخاطر أن يصبح الأطفال ضحايا العنف الجنسيّ والاستغلال الجنسيّ.

إنّ اتفاقيّة حقوق الطفل تمنح الطفل حقّ الحماية من الإساءة والإهمال والاستغلال. وتوجد أحكام قانونيّة لحماية الأطفال والمراهقين من الاستخدام الذي يمكن أن يعرّضهم للخطر أو يعيق تعليمهم أو يضرّ بنموّهم. وتوجد أيضاً أحكام لحماية الأطفال من العنف الجنسيّ والاستغلال وإساءة المعاملة، فضلاً عن الاتجار بهم وبيعهم واختطافهم.

الحماية من إساءة المعاملة والاستغلال

إنّ المادّة 19 من اتفاقيّة حقوق الطفل تمنح الطفل حقّ الحماية "من كافّة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنيّة أو العقليّة والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسيّة، وهو في رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصيّ (الأوصياء) القانونيّ أو أي شخص آخر يتعّهد رعاية الطفل"

وتطبّق هذه الحماية بدون أي تمييز من أي نوع. ويشكّل الاعتداء البدنيّ على الطفل إساءة للطفل. ومن واجب الحكومات حماية الأطفال من الإساءة والإهمال، بما في ذلك الإساءة التي تحدث ضمن الأسرة، فضلاً عن بيئات الرعاية الأخرى. وبهذا المعنى لا تتوافق العقوبات البدنيّة، سواء أكانت داخل الأسرة أم المؤسّسات، مع حقّ الطفل في السلامة البدنيّة. كما أنّ المادّة 37 تحمي الطفل من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيّة أو المهينة. ويجب أن تمنح الرعاية للأطفال العاجزين الذين يتعرّضون على وجه الخصوص للإساءة بسبب صعوبات التواصل معهم ووضعهم في المؤسّسات.

وفي كل حالات الإساءة والإهمال والاستغلال، تلحظ المادّة 39 من اتفاقيّة حقوق الطفل أنّ على الدولة واجب ضمان حصول الأطفال الضحايا على العلاج الملائم من أجل التأهيل النفسيّ وإعادة الاندماج الاجتماعيّ.

الفرع الثاني: حماية الطفل من العمل

تدعو المادّة 32 من اتفاقية حقوق الطفل الدول الأطراف إلى أن تعترف بحقّ الطفل في الحماية من

الاستغلال الاقتصاديّ ومن أداء أيّ عمل يرجّح أن يكون خطيراً أو يمثّل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارّاً بصحّة الطفل أو بنموّه البدنيّ أو العقليّ أو الروحيّ أو المعنويّ أو الاجتماعيّ. ويؤكّد العهد الدوليّ للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة على المبادئ نفسها في مادّته 10(3).

وتدعو اتفاقيّة حقوق الطفل في المادّة 32 الدول الأطراف إلى اتخاذ كل التدابير المناسبة لوقاية الأطفال من استخدامهم في الإنتاج غير المشروع للموادّ المخدّرة وتهريبها. ووفقاً للمادّة 35، تتخذ الدول الأطراف كل التدابير الملائمة لمنع اختطاف الأطفال أو بيعهم أو الاتجار بهم لأي غرض من الأغراض أو بأيّ شكل من الأشكال.

والمادّة 24 من الاتفاقيّة الخاصّة بوضع اللاجئين لسنة 1951، التي تشمل البالغين والأطفال على السواء، تؤكّد على الواجبات المتعلّقة بعمل الأطفال، وتنصّ "على أن تمنح اللاجئين المقيمين بصورة نظاميّة في أراضيها نفس المعاملة الممنوحة للمواطنين فيما يخصّ... الحدّ الأدنى لسنّ العمل.."

وتقدّم اتفاقيّة منظّمة العمل الدوليّة الخاصّة بالحدّ الأدنى للسنّ لسنة 1973 المبادئ التي تنطبق على كلّ قطاعات النشاط الاقتصاديّ فيما يخصّ الحدّ الأدنى لسنّ الاستخدام. وعلى الدول المصدّقة عليها أن تعدّل الحدّ الأدنى المسموح لقبول الاستخدام أو العمل، وتتعهّد بإتباع سياسة وطنيّة مصمّمة لضمان الإلغاء الفعّال لعمل الأطفال والرفع التدريجيّ للحدّ الأدنى لسنّ قبول الاستخدام أو العمل إلى مستوى يتلاءم مع النموّ البدنيّ والعقليّ للشبّان. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، دخلت اتفاقيّة منظّمة العمل الدوليّة الخاصّة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والعمل الفوريّ على إلغائها. وهي تنطبق على كل الشبّان دون سنّ الثامنة عشرة، وتعرّف، من بين ما تعرّف، التجنيد الإجباريّ للأطفال لاستخدامهم في النزاعات المسلّحة بأنّه أحد أسوأ أشكال عمل الأطفال (المادّة 3).

الفرع الثالث : الحماية من العنف الجنسيّ والإساءة والاستغلال

تطلب المادّة 19 من الدول حماية الأطفال من كافّة أشكال العنف البدنيّ أو العقليّ ويذكر بشكل خاصّ الاستغلال والإساءة الجنسيّة. ويجب أن يُفهم أنّ الإساءة الجنسيّة ليست الاعتداء الجنسيّ العنيف فحسب، وإنّما الأعمال الجنسيّة الأخرى أيضاً، بما في ذلك الملامسة غير المناسبة، حيث لا يفهم الطفل ذلك تماماً. وتتعامل المادّة 34 من اتفاقيّة حقوق الطفل مع الاستغلال الجنسيّ والإساءة الجنسيّة بالتفصيل. وهي تنصّ على أن تتعهّد الدول الأطراف بحماية الطفل من كل أشكال الاستغلال الجنسيّ والإساءة الجنسيّة وأن تتخذ بوجه خاصّ كل التدابير الملائمة لمنع حمل الطفل أو إكراهه على تعاطي أيّ نشاط جنسيّ غير مشروع، بما في ذلك الاستخدام الاستغلاليّ للأطفال في الدعارة وفي العروض أو الموادّ

الداعرة.

لقد أدّى القلق بشأن الممارسة الواسعة للسياحة الجنسيّة، وتوفّر الموادّ الداعرة للأطفال على الإنترنت، وتزايد الاتجار الدوليّ بالأطفال، إلى تبنّي بروتوكول اختياريّ لاتفاقيّة حقوق الطفل خاصّ ببيع الأطفال ودعارة الأطفال والموادّ الداعرة للأطفال في سنة 2000 يهدف إلى توسيع التدابير التي تتخذها الدول الأطراف من أجل ضمان حماية الطفل.

وتحث اتفاقيّة منظّمة العمل الدوليّة الخاصّة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والعمل الفوريّ على إلغائها ، اشتملت عبارة "أسوأ أشكال العمل" على استخدام الطفل في الدعارة أو استمالته إليها أو عرضه، أو في إنتاج الموادّ الداعرة أو في العروض الداعرة.

ويحظر القانون الإنسانيّ الدوليّ في أوضاع النزاع المسلّح العنف الجنسيّ ويحمي المدنيّين، بمن فيهم الأطفال، من العنف الجنسيّ والإساءة الجنسيّة (المادّة 72 من اتفاقيّة جنيف الرابعة الخاصّة بحماية المدنيّين في زمن الحرب، والمادّة 4(2) (هـ) من البروتوكول الثاني لحماية ضحايا النزاعات المسلّحة غير الدوليّة لسنة 1977).

الخاتمة

الاستنتاجات :

1- يوجد تنظيم قانوني دولي أنساني يتعلق بموضوع اللجوء وهو عبارة عن مجموعة اتفاقيات ، قسم منها يتعلق بحقوق الإنسان بصورة عامة وقد تطرقت هذه الاتفاقيات إلى حق الإنسان في اللجوء في المنازعات المسلحة الدولية والداخلية ، وهي بذلك تضمن حق الطفل باللجوء كما تضمن حق البالغ بذلك .

2- تعد اتفاقية حقوق الطفل الوثيقة الأكثر حماية لحقوق الطفل ، حيث إنها بالإضافة لنصها على أن يولى الاهتمام الأول في حالة اللجوء ، فهي تنظم حقوق الطفل كلها بصورة شاملة وعلى ارض أي دولة ، حيث نصت على مبادئ أساسية مثل عدم التميز ، والشمولية ، وعالمية حقوق الطفل ،والمصالح الفضلى للطفل .

3- إلى جانب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والطفل يوجد وكالات تخصصيه مثل اليونسكو واليونيسيف والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة .

4- يتبع كل اتفاقية وجود لجنة خاصة بها تشرف على تطبيقها ومراقبة الإجراءات من قبل الدول

الإطراف .

5- وجود دور كبير للمنظمات المختصة غير الحكومية (المجتمع المدني) في التحقق والتعاون في سبيل تطبيق الاتفاقيات وحماية حقوق الطفل .

6- وجود الطفل على ارض دولة ما يلزمها بحماية جميع حقوقه أسوة بأطفال الدولة المذكورة علماً بنصوص اتفاقية حقوق الطفل ، وهذا يعني انه إجراء رديف لاتفاقيات اللجوء حيث قد تكون الدولة غير طرف في اتفاقيات حقوق الإنسان المتعلقة باللجوء .

الاقتراحات :

1- المطالبة بحقوق الأطفال اللاجئين السوريين بموجب اتفاقية حقوق الطفل لعام1989 م وذلك لان هؤلاء الأطفال يتمتعون بحماية الاتفاقية المذكورة بمجرد كونهم أطفال ناهيك عن كونهم لاجئين وهذا يرتب التزام ثاني أخر على الدول ويلزمهم بالقيام في التزاماتهم الدولية بموجب اتفاقيات اتفاقية حقوق الطفل بالإضافة إلى التزاماتهم بموجب اتفاقيات اللجوء ، حيث أن اتفاقية حقوق الطفل تضمن حماية اشمل لحقوق الطفل و وتفرض على الدول حماية حقوقه، بمجرد وجود الطفل على أرضها دون تمييز بين الأطفال اللاجئين وأطفال تلك الدولة بمجرد وجوده على أراضي دولة طرف في الاتفاقية المذكورة وهذا يلزمها بأن توليه ذات الحماية المقررة لأطفالها دون تمييز .

2- المطالبة بحقوق الطفل اللاجئ السوري بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان باعتبار الطفل إنسان أولا وله الأولوية كونه إنسان ضعيف غير مكتمل النمو .

3- إيصال الطلبات المتعلقة بحماية حقوق لطفل اللاجئ السوري إلى اللجان التابعة والمشرفة على تطبيق الاتفاقيات .

4- التنسيق مع الدول المضيفة للأطفال اللاجئين وذلك لتضمين تقاريرهم إلى اللجان الخاصة بالاتفاقيات و إلى الأمين العام للأمم المتحدة والى المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، للتعريف بأوضاع الأطفال اللاجئين السورين ونقل معاناتهم وإدراج بيانات واقعية حقيقة عن حالتهم الصحية و أعداد الذين تركوا التعليم والذين يمارسون العمل الشاق و المهين، و أعداد المصابين و المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة .

5- التنسيق والمطالبة من الوكالات التخصصية الحكومية الدولية كاليونيسيف واليونسكو و الوكالات . وذلك لنقل معاناة الطفل السوري اللاجئ إلى الدول الإطراف في الاتفاقيات والأمم المتحدة

وكذلك لتقديم اكبر دعم أنساني ممكن .

6- التنسيق مع الوكالات المختصة غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني) لتقوم بدورها بنقل معاناة الطفل السوري اللاجئ وكذلك لتقديم اكبر دعم من المساعدات الإنسانية .

7- مفاتحة المفوض السامي لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة ، ورؤساء لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وذلك يتم بكل الوسائل الممكنة ، من أجل تقديم عون أكبر وتوفير قدر ملائم من الحماية لحقوق الطفل السوري اللاجئ .

8- المطالبة بالدعم الإعلامي العربي والدولي لإيصال قضية الطفل اللاجئ السوري بغية تحقيق اقوي ضغط على الدول الإطراف في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل لتقوم بالتزاماتها بأفضل وجه ، وكذلك لاستنهاض دور الأمم المتحدة و الوكالات التخصصية الحكومية والوكالات المختصة غير الحكومية لتقديم اكبر دعم ممكن .

المصادر العربية:

1. احمد أبو الوفا النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني (في القانون الدولي والشريعة الإسلامية) ، ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،2006 ، ص54 .
2. احمد بو رزق ، حماية المدنين أثناء الحرب (دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية و القانون الإنساني) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية ، كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر ، الخروبة ،2006 ، ص48-121 .
3. إدريس بوكرا ، مبدأ التدخل في القانون الدولي المعاصر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، (د..ط) ، الجزائر ،1990،ص 407.
4. انجيلا جاف ، حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة ، رام الله ، الحق ، 1995 ،ص 23.
5. بهي الدين حسن ، حقوق الطفل في إطار حقوق الإنسان ، " الناشر امديست " 1999م ، ص61 .
6. حورية ابن قاسي ، حقوق الأجانب ودور الأمم المتحدة في حمايتها ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان ، كلية العلوم القانونية والإدارية ، جامعة تبوني وزو ، 2002 ، ص48.
7. حقوق الإنسان ، مجموعة صكوك دولية ، ص 213-225.
8. شريف عتلم ومحمد ماهر عبد الواحد ، موسوعة اتفاقات القانون الدولي الإنساني ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ،ط6، جنيف ،2005، ص 353
9. غسان هشام الجندي ، القانون الدولي لحقوق الإنسان ، مطبعة التوفيق ، 1989 عمان

،ص78.77

10. فؤاد سروجي ، مختارات من أدوات حقوق الإنسان الدولية ، دار الأهلية ، عمان ، 2007 ، ص188.
11. فرانسواز كريل ، أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من اجل اللاجئين ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، ع2،1988م ،ص120.
12. ماهر جميل أبو خوات ، الحماية الدولية لحقوق الطفل ، دار النهضة العربية ، 2008 ، ص48 .
13. محمد الطراونه آليات الحماية الدولية للاجئين ومصداقيتها ، بوابة فلسطين القانونية ، ، ص1، مزيد من التفصيل راجع الموقع التالي http//:www.pal-lp.org
14. منال منصور بو حيمد ، المعوقون ، ط1 ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت ، 1983 ، ص193 .
15. هاشم محمد الحرك ، المبادئ العامة لحقوق الطفل و إدماجها في المناهج التربوية ،متاح على الموقع http://www.assakina.com/rights/childrens-rights/24380.htm.
16. وسيم حسام الدين الأحمد ، حماية حقوق الطفل في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2009 ، ص76.
17. الأزمة السورية والتهجير والحماية ، نشرة الهجرة القسرية 47 ، ص4، متاح على http://www.fmreview.org/ar.html.

المصادر الأجنبية :

1-The state of the world's children (unicef) 1990,

2- Philip Alston – the best interests of the child . Reconciling culture and human rights .A.J.I .vol .89 ,no.4 ,1995 .

3-report ,the state of the world's children , unicef 1990 ,

4- The right of the child . fact sheet . no 10 , (Rev.1) centre for human right . Geneva .1997 . P5.

المواثيق الدولية:

1- اتفاقية حقوق الطفل 1989.

2- اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة 12 أغسطس عام 1949 .

3- اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام 1999 بشان حظر أسوا أشكال عمل الأطفال والعمل الفوري مناجل القضاء عليها .

4- البروتوكول لاختياري لاتفاقية حقوق الطفل .بشان اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة 2000 .

5- البروتوكول الثاني لعام 1977 .

6- البروتوكول الأول لعام 1977 .

7- العهد الدولي لعام 1966 الخاصة بالحقوق المدنية و السياسية .

8- ميثاق الأمم المتحدة 1945 .

9- الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية لسنة 1966 .

10- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 .

11- إعلان الطفل الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1951 .

12- إعلان حقوق الطفل 1959 .

13- البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف .

14- اتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين .

15- البروتوكول الملحق باتفاقية جنيف 1951

16- إعلان جنيف لعام 1924 .

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(3), February 2018

تعليمُ السُّوريين في دولِ الجوار (دول اللجوء)

أ.د. زكريَّا ظلَّام*

ملخص البحث :

تم في هذا البحث تحديد أعداد الطلاب السوريين من هم في سن الدراسة في كل دولة من دول اللجوء، كما تم تحديد اعداد الطلاب الملتحقين في المدارس واعداد الطلاب غير الملتحقين. ونظرا لضخامة أعدادهم ولانعكاس ذلك على مستقبل الشباب السوري، فقد تم تحديد أسباب عدم التحاق الطلاب السوريين في كل دولة من هذه الدول واقتراح الحلول الممكنة.

ونظرا لضخامة اعداد اللاجئين السوريين في كل من تركيا ولبنان والأردن، فقد تم اقتصار الدراسة في هذا البحث عليها.

ختم البحث بتوصيات هامة سيؤدي اعتمادها الى تخفيف معاناة الشعب السوري بشكل عام، والشباب السوري بشكل خاص، كما سيؤدي الى عودة مئات الاف الطلاب السوريين الى مقاعد الدراسة.

مقدمة :

أدَّت الجرائم التي ارتكبها النِّظام بحقِّ المدنيين السُّوريين، إلى هجرة ولجوء الملايين إلى الدول المجاورة، هرباً من الموت وللحفاظ على حياة ومستقبل أبنائهم. يبلغ عدد الأطفال السُّوريين اللاجئين في الدُّول المجاورة ومصر 2,3 مليون طفل.

يعدُّ التَّعليم من أهم المشاكل التي واجهت السُّوريين في دول اللجوء بعد لقمة العيش.

فبالعلم وحده يبنى مستقبل هؤلاء الأطفال والشَّباب، وبالعلم وحده سيبنون سوريا الحديثة إن شاء الله.

للوقوف على أحوال التَّعليم في دول اللجوء، تابعنا في مؤسسة تعليم بلا حدود / مداد، تطور عمليات تعليم السُّوريين في كل من تركيا ولبنان والاردن.

---

*– **الأستاذ الدكتور زكريَّا ظلَّام**: من مواليد سورية_ حلب_ عام 1951م، دكتوراه في الفيزياء من جامعة موسكو عام 1979م، تعيَّنَ في جامعة حمص عام 1980م، وترقّى إلى مرتبة أستاذ عام 1993م، له عديد الكتب في الفيزياء، عمل في الجزائر وليبيا والسعودية، وأشرف وحكَّمَ العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه، وكان عضواً في لجنة افتتاح جامعة حلب في المناطق المحررة.

نعرض في الجدول التالي، الدراسة الإحصائية لأعداد الطُّلَّاب الملتحقين بالمدارس وغير الملتحقين، مع ذكر الجهات الداعمة في كل دولة. [المراجع 1-2-9-10].

دولة اللجوء	عدد اللاجئين السُّوريين	عدد الطُّلَّاب الملتحقين	عدد الطُّلَّاب غير الملتحقين	عدد الطُّلَّاب الكليّ	عدد الطُّلَّاب الملتحقين في التَّعليم الجامعي	الجهة الداعمة
تركيا	2,969,000	491,346	529,252	1,020,598	19000	اليونيسف من خلال الحكومة التُّركيَّة
لبنان	1,100,000	235,000	255,000	490,000	10,000	الأمم المتحدة عبر الحكومة اللبنانية وأبواب الخير الكويتية وبعض الناشطين السُّوريين
الأردن	800,000	128,000	57,000	185,000	3,200	اليونيسيف وعدة منظمات في المخيَّمات فقط
العراق	233,000	65,000	25,000	90,000	7,000 كردستان	اليونيسيف وعدة منظمات في المخيَّمات
مصر	140,000	42,000	1,000	43,000	14,000	اليونيسيف
المجموع	5,242,000	961,346	867,252	1,828,598	52200	

اشكاليات البحث :

نلاحظ من الجدول ضخامةَ أعداد الطُّلَّاب السُّوريين غير المسجّلين بالمدارس، حيث بلغت نسبتهم 47%. وإذا علمنا أنَّ عدد السُّوريين الذين تتراوح أعمارهم ما بين ال 19 – 24 عاماً والموجودين في دول اللجوء هو 650 الف شاب سوري (نصفهم في سنِّ التَّعليم الجامعي)، فأنَّ نسبة الملتحقين في التَّعليم الجامعي لا تتجاوز 16%. [المرجع 9].

أهمية البحث :

تنذر أعداد الطلاب السوريين غير الملتحقين بالمدارس والجامعات بكارثةٍ إنسانيَّة لجيلٍ كامل، وربمَّا لأجيال قادمة،

فلا بد من تحديد الأسباب الكامنة وراء ذلك واقتراح الحلول التي يمكن ان تزيل تلك المعوقات.

أهداف البحث :

1- تحديد الأسباب العامَّة والمشتركة في جميع دول اللجوء.
2- تحديد الأسباب الخاصة في كل دولةٍ من الدُّول، والتي ترتبط بأنظمتها وقوانينها وطريقة معاملة السُّوريين فيها.
3- اقتراح الحلول الممكنة في كل دولةٍ من الدُّول.
4- اقتراحات عامة يمكنها المساهمة في زيادة اعداد الطلاب الملتحقين في المدارس.

منهج البحث :

اعتمدنا في البحث المنهج الاحصائي التحليلي، حيث تم ربط المعطيات الإحصائية التي حصلنا عليها من المؤسسات الرسمية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني مع الواقع الاجتماعي للأُسر السورية والعقبات التي تقف عائقا امام التحاق الطلاب في المدارس.

محاور البحث :

نظراً لتشعب المناطق الجغرافية التي يهتم بها البحث فقد تم تقسيم الى عدة محاور هي :

1- الأسباب العامَّة التي نلاحظها في جميع دول اللجوء.
2- واقع تعليم السوريين في تركيا والمعوقات والحلول.
3- واقع تعليم السوريين في لبنان والمعوقات والحلول.
4- واقع تعليم السوريين في الأردن والمعوقات والحلول.

المحور الاول :

بعد دراسة واقع الأسر السورية في دول اللجوء والأسباب التي تمنع التحاق الشباب السوري من الالتحاق بالمدارس، لاحظنا وجود أسباب عامَّة مشتركة في جميع دول اللجوء أهمها:

1) حاجة الأسر المادِّية، مما يدفعهم إلى تشجيع أبنائهم على العمل عوضاً عن دفعهم إلى الذهاب للمدرسة. وقد نجد هذا مبرراً إذا علمنا أنَّ 85 % من السُّوريين يعيشون تحت خطِّ الفقر. [المرجع 1].

2) عدم وجود برامج لاستيعاب متأخري ومنقطعي التسلسل التَّعليمي.

3) عدم كفاية المدارس المخصَّصة لاستقبال الطُّلَّاب السُّوريين.

4) ضخامة أعداد الطُّلَّاب السُّوريين الَّلاجئين في سن التَّعليم (من 5 إلى 18 عاماً).

5) غياب دور السُّوريين في الرَّقابة والإشراف على المدارس المخصَّصة لتعليم الطُّلَّاب السُّوريين.

6) عدم وجود تصاريح الإقامة.

7) عدم توفُّر الوثائق المطلوبة للاعتراف بالتَّعليم السَّابق.

8) ارتفاع كلفة التَّعليم العالي.

المحور الثاني :

واقع تعليم السوريين في تركيا والمعوقات والحلول

يبلغ عدد اللاجئين السُّوريين في تركيا 2,969,000 سوري، وفقاً للإحصائيات الرسميَّة التُّركيَّة. يتوزع 2,710,429 سوري في مختلف الولايات التُّركيَّة، ويسكن 258,571 سوري في المخيَّمات. [المرجع 4 و 9].

بدأ نشاط تعليم اللاجئين السُّوريين في تركيا منذ العام الأولى للتهجير عبر مؤسسات تعليمية خاصَّة، وبدعم من منظَّمات سوريَّة. فقد سمحت التسهيلات التُّركيَّة للسُّوريين، بتوصيفهم كضيوف في تركيا، بممارسة نشاطِهم التَّعليمي، ولم تضع امامهم عراقيل كما وُضعت في دولٍ أخرى – كتصديق الوثائق من

حكومة النِّظام –حيث اكتفت بتصديق الوثائق والشهادات الصَّادرة من وزارة التَّعليم في الحكومة السُّوريَّة المؤقَّتة، كما اعترفت بشهادات الثَّانويَّة العامَّة الصادرة عنها.

إضافة إلى ذلك، أقامت وزارة التَّعليم التُّركيَّة امتحانات ثانويَّة عامَّة خاصَّة للسُّوريين، والتي عُرفت بالامتحان المعياري. فقد تقدم لهذه الامتحانات 8,500 طالبا عام 2015 نجح منهم 3,500 طالباً، بينما تقدم للامتحان المعياري 6,350 طالباً عام 2016 نجح منهم 3,783 طالباً. وقد تم قبول تسجيل حملة هذه الشَّهادة في الجامعات التُّركيَّة وفقاً لدرجاتهم التي حصلوا عليها.

لم تكن المدارس التي أشرف عليها السُّوريُّون بحالةٍ مُرضية، فقد حصلت بعضُ التجاوزاتِ الماليَّة والإداريَّة في العديد من المدارس.

مع بداية العام الدراسي / 2015-2016م / نظَّمت الحكومة التُّركيَّة عمليَّة تعليم السُّوريين وحصرت العمل من خلال وزارة التَّربية التُّركيَّة، حيث خصَّصت (401) مدرسة (مدارس التَّعليم المؤقت) للسُّوريين موزعةً ضمن 81 ولايةٍ تركيَّة، بالإضافة إلى (31) مدرسة في المخيَّمات. يدرُسُ في هذه المدارس معلمون سوريون وبالمنهاج السُّوري المعدَّل، وتُدفع رواتبُهم من اليونيسيف عبر الحكومةِ التُّركيَّة. يتقاضى حالياً المدرِّس (1,300 ليرة تركية) شهريَّاً، أي ما يُعادلُ حوالي (360$). يُدَرِّسُ في هذه المدارس 14,742 مدرساً من أصل 19,700 مدرساً خضعوا لدوراتٍ تدريبية.

اتخذت وزارةُ التَّعليم التُّركيَّة قراراً بدمج الطُّلَّاب السُّوريين في المدارسِ التُّركيَّة، وقد علَّلت هذا القرار بما يلي:

أ- حصول الطَّالب السُّوري على شهادةٍ ثانويَّة معترفٍ بها دُوليًا، تخوله دخول أي جامعة في العالم.

ب- ضرورة إتقان اللغة التُّركيَّة قبل دخول الطُّلَّاب إلى الجامعات التُّركيَّة.

ت- في الحقيقة واجه تعليم السُّوريين خارج نظام التَّعليم الرسمي تحدياً كبيراً في اعتماد الشهادات الممنوحة، لذلك لجأت الدول المضيفة لفرضِ مناهجها والإشرافِ الكاملِ على العمليَّة التَّعليميَّة.

في سعي الحكومة التُّركيَّة لدمج الطُّلَّاب السُّوريين في المدارس التُّركيَّة، اتخذت وزارة التَّعليم التُّركيَّة في أواخر عام 2016 خطوات عملية للبدء بتنفيذ هذا البرنامج:

1- رُفدت مدارسُ التَّعليم المؤقت في مختلف الولايات التُّركيَّة بـ 2,500 مدرسٍ تركيٍ لتدريسِ اللغة التُّركيَّة، في جميعِ مدارسِ التَّعليم المؤقَّت.
2- تم دمج طلاب الصَّف الأوَّل والصَّف الخامسِ والصَّف التاسعِ، مع الطُّلَّاب الأتراك في المدارسِ التُّركيَّة.

فوفقاً للخطة الموضوعة من وزارة التَّعليم التُّركيَّة سيتم بعد عامين من الآن دمج جميع الطُّلَّاب السُّوريين في المدارس التُّركيَّة.

لاقت هذه الخطَّة بعض الصُّعوبات والعقبات عند تنفيذها على أرض الواقعِ، وتسبَّبت بإشكالياتٍ لكثيرٍ من الطُّلَّاب السُّوريين يمكن تحديدها بما يلي:

1- كثرة الحصص باللغة التُّركيَّة، فقد أقرَّت وزارة التَّعليم التُّركيَّة 15 حصَّة أسبوعيَّة، يتعلَّم خلالها الطَّالب اللغة التُّركيَّة. و هذا ما شكَّل صعوبةً وضغطاً على الطَّالب الذي يدرس لغةً أجنبيَّة ثانيةً بهذه الكثافة.
2- ضعف خبرة المعلِّمين الأتراك بالأساليب التَّعليمية والتربويَّة، فمعظمهم – إن لم يكن كلُّهم – خِريجون جُدد، وليس لديهم سابقُ معرفةٍ وخبرةٍ في تعليم اللغة التُّركيَّة للناطقين بغيرها.

3- عدم رغبة كثير من الطُّلَّاب السُّوريين في تعلُّم اللغة التُّركيَّة، ما يشكِّل عائقًا أمام المدرِّس التركي.

4- وقد وصلَ الأمر أحياناً إلى عدم مقدرة بعض المدرسين على ضبط الصَّف إلا بعد الاستعانة بمدرِّسين سوريِّين.

5- لجوء بعض الأساتذة إلى استعمال العنف مع الطُّلَّاب في المرحلة الابتدَائيَّة، ما أوجد حاجزًا نفسياً أمامَ الطَّالب في محبَّته للغة التُّركيَّة، وبالتَّالي تعلُّمها.

6- ارتفاعُ نصابِ المدرِّسِ التركي، حيث وصل إلى 30 حصَّة أسبوعياً، وهذا الأمر أدَّى إلى انخفاض أداء المدرِّس بشكلٍ ملحوظٍ، فهو لا يجد الوقت اللازم لتحضير دروسه، بل تشعر أنَّ نفسيتَهُ محبطةٌ لكثرةِ الدُّروس.

7- عدم وجود (أو ضعف) التوجيهِ والتَّخطيطِ العام لتدريس اللغةِ التُّركيَّة، فعدد الساعاتِ الفصلية يبلغ 300 ساعة في الفصل، في حينِ أنَّ المنهاج هو عبارةٌ عن كتابٍ واحدٍ لا يتجاوزُ الـ 100 صفحة.

8- الضَّعف الشديد في الوسائل التَّعليمية والإيضاحية والتشجيعية.

9- تخوفُ الأهلِ على مستقبلِ تعلمِ أبنائهم للغة الأم (اللغة العربية)، وتأثير ذلك على انتمائهم الوطني.

10- تم توزيع طلَّاب الصَّفين الخامس والسَّادس السُّوريين بأعدادٍ قليلة (ما بين 5-8 طلاب) ضمن الصَّفوف التُّركيَّة، فوجدوا أنفسهم قلةً ولا يستطيعون مجاراةَ زملائهم الأتراك. [المرجع 3].

11- أُجبر طلَّاب المرحلة الثَّانويَّة على الالتحاق بالتَّعليم المهني. وهذا أدَّى إلى عدم التحاق الكثيرين بالمدارس، وخاصةً الإناث.

للتخفيف من هذهِ الآثار السلبيَّة، لقرار دمج الطُّلَّاب السُّوريين مع زملائهم الأتراك يمكن اتخاذ بعض الإجراءات أهمها:

1- تعيين مرشدين نفسيِّين سوريِّين إلى جانبِ المرشدين الأتراك، ريثما تتم إزالة حاجز اللُّغة.

2- تعيين موجِّهين اختصاصيِّين في تعليم اللغة التُّركيَّة للناطقين بغيرها، بحيث يقومون بالإشراف على المدرِّسين الأتراك الجُدد.

3- إقامة دوراتٍ حقيقيَّةٍ وفاعلةٍ في اللُّغة التُّركيَّة للمعلِّمين السُّوريين لإشراكهم مع زملائِهم الأتراك بتدريسِ اللغة التُّركيَّة للطُّلابِ السُّوريين.

4- إقامةُ ندواتٍ لأولياءِ أمورِ الطُّلَّاب – بشكلٍ خاص – وللسوريين بشكلٍ عام، لتوضيح الاهتمام الذي توليه وزارة التَّعليم التُّركيَّة لتدريسِ الطُّلَّاب السُّوريين لغتهم العربيَّة في المدارس التُّركيَّة ، حيثُ يتم تدريس:

أ- مادة اللغة العربية بمعدل 4 ساعات أسبوعياً في المرحلة الابتدَائيَّة، عدى الصَّف الأول.

ب- في مرحلة التَّعليم الأساسي سيتم إضافة مادَّة أخرى هي مادَّةُ الثَّقافة الشَّعبيَّة -(بمعدل 2 ساعة أسبوعياً) - لطلاب الصَّفين السَّادس و السابع.

ت- أمَّا في مرحلة التَّعليم الثَّانوي، فسوف تضاف مادَّة الأدبِ العربي بمعدل ساعتين أسبوعياً، عوضاً عن مادة الثَّقافة الشَّعبيَّة.

وبذلك يكون عدد السَّاعات التي سيدرسها الطَّالب السُّوري في المدارس التُّركيَّة في الصَّف السَّادس والسَّابع، والمرحلة الثَّانويَّة هو (6) ساعات أسبوعياً. [المرجع 4].

قد لا يكون عدد ساعات تدريس اللغة العربية كافياً، لذلك علينا أيضاً التوجه إلى أولياء الأمور في جميع دولِ الاغتراب، بما فيها تركيا، بأنه يتوجب علينا نحن السُّوريُّون بذل جهدٍ مضاعفٍ لتدريس أبنائنا اللغة العربيَّة وتاريخنا المجيد. ولنا في القرآن الكريم مرجعاً أساسياً للحفاظ على الهوية والانتماء الوطني والدين الاسلامي. ويمكن ان يتم هذا عبر التَّعليم الرديف في المساجد والمراكز الثقافية.

يقدر عدد الأطفال والشباب السُّوريين الذين هم في سن الدراسة (أعمارهم ما بين5 الى 18 سنة) ب 1,020,598 سوري. [المرجع 9].

يدرس في مدارس التَّعليم المؤقت 300,346 طالب، ويدرس في المدارس التُّركيَّة 191 ألف طالب.

أي أن عدد الطُّلَّاب السُّوريين الملتحقين بالمدارس هو 491,346 طالب، وبذلك تكون نسبة الطُّلَّاب الملتحقين في المدارس تبلغ 48% من عدد من هم في سنِّ الدِّراسة. [المرجع 4].

بالرغم من الجهودِ والتسهيلاتِ التُّركيَّة، فقد بقي عددٌ كبيرٌ من الطُّلَّاب خارج المدارسِ، حيث بلغَ عددهم 529,252 طالب – بحده الأدنى –. أي تبلغ نسبة الطُّلَّاب غيرِ الملتحقين بالمدارسِ إلى عددِ الشَّباب السُّوريين المسجّلين رسمياً والذين هم في سنِّ الدِّراسة 52%.

بمتابعة نسب التحاق الطُّلَّاب في كلِّ مرحلةٍ من المراحل الدِّراسيَّة وجدنا ما يلي : [المرجع 8 و 9].

1- تبلغ نسبة الطُّلَّاب الملتحقين بمدارس المرحلة الابتدَائيَّة حوالي 94 % من الأعداد التي تتوافق أعمارهم مع هذه المرحلة.
2- تبلغ نسبة الطُّلَّاب الملتحقين بمدارس المرحلة المتوسِّطة حوالي 43 % التي تتوافق أعمارهم مع هذه المرحلة.
3- تبلغ نسبة الطُّلَّاب الملتحقين بمدارس المرحلة الثَّانويَّة حوالي 18 % التي تتوافق أعمارهم مع هذه المرحلة.

فما هي الأسباب التي أدَّت إلى عدم متابعة 52 % – بحده الأدنى – من الأطفال والشباب السوري لتعليمهم.

إضافة للأسباب العامَّة المشتركة بين دول اللجوء، والتي ذكرناها سابقاً، يمكن حصر هذه الأسباب بما يلي:

1- من هم القضايا التي يعاني منها السُّوريُّون في تركيا وغياب من يمثلهم أمام المؤسسات التُّركيَّة. ومن هذه القضايا موضوع التَّعليم. حيث يتم التَّواصل مع الإخوة الأتراك عبر منظَّمات المجتمع المدني بشكلٍ إفرادي، وكثيراً ما تكون القرارات التُّركيَّة بعيدةً كل البعدِ عن مجرياتِ تبادل الآراء:

أ – بعد أن نوقشت طريقة احتساب درجات الطَّالب في الثَّانويَّة العامَّة لدخول الجامعة، حيث تم الحديث عن حصر الدَّرجات بما حصل عليه في الصَّف الحادي عشر. صدر قرار باحتساب الدَّرجات اعتباراً من الصَّف التَّاسع إلى الصفِّ الحادي عشر.

ب – عندما أقامت وزارة التَّعليم التُّركيَّة الامتحان المعياري للطُّلاب السُّوريين، تم قبولهم في الجامعات التُّركيَّة بناء على الدَّرجات التي حصلوا عليها. تفاجئونا الوزارة الآن بوجوب خضوع الطَّالب لامتحانٍ عامٍ لخمسةِ مواد باللغة التُّركيَّة، يجب على الطَّالب النجاح باثنتين منها على الأقل لدخول الجامعة.

ت – القرار المفاجئ الذي اتخذته مديريَّة التَّعليم في مرسين بدمج جميع الطُّلَّاب السُّوريين وبكافة المراحل والصَّفوف في المدارس التُّركيَّة مع بداية العام الدراسي القادم.

2- عدم معرفة أولياء الأمور والطُّلَّاب بآليات تسجيل أبنائهم في المدارس، وبالقرارات الجديدة التي تصدرها وزارة التَّعليم التُّركيَّة. لذلك يجب إيجاد طريقةٍ مناسبةٍ لحلِّ هذه المسألة. فكثيرون من أولياءِ الأمورِ لا يعلمون انه يمكن ان يسجِّلوا أبناءهم في مدارس التَّعليم المؤقت بعد إجراءِ اختبار سبر المعلومات بالمدرسة مباشرةً، وكثيرون لا يعلمون أنَّه يمكن للطالب الذي يفرضُ عليه التسجيل في الصَّف التاسع التَّعليم المهني أو المسلكي، يمكن أن ينتقل في الصَّف العاشر إلى التَّعليم العام. ويمكن أن يتم هذا عبر النت، ويحقُّ للطالب اختيار ثلاث مدارس.

3- التَّوزع غير المتناسب للمدارس المخصَّصة مع كثافة تموضع السُّوريين.

4- عدم القدرة المالية للأهل على تحملِ أعباءِ التنقلات.

5- اختلاف العادات والتَّقاليد، واختلاف الثَّقافة التَّعليميَّة، ما يدفع الأهل لعدم إرسال أبنائهم للمدارس – خصوصاً للإناث.

6- غياب برامج استيعاب متأخري ومنقطعي التَّسلسل التَّعليمي، والذين تجاوزت أعمارهم المرحليَّة التَّعليميَّة التي وصلوا اليها.

7- عدم كفاية الرَّقابة والإشراف العلمي والتربوي على مدارس التَّعليم المؤقت السُّوريَّة، وعدم إشراك السُّوريين في ذلك.

8- توقف أو تأخر إصدار بطاقات التعريف الشخصية (الكيملك).

9- يلعب عاملُ اللغة دوراً معيقاً، ونرى هذا بوضوحٍ من انخفاضِ نسب أعداد الطُّلَّاب الملتحقين في المرحلة المتوسِّطة مع نسبة أعداد طلاب المرحلة الابتدَائيَّة، والانخفاض الكبير بنسبة طلاب المرحلة الثَّانويَّة مع المرحلة المتوسِّطة.

التَّعليمُ الجامعي والدِّراسات العليا:

أمَّا في مجال التَّعليم العالي والدِّراسات العليا، فلا بدَّ من الإشارة إلى ما قدَّمه مجلسُ التَّعليم العالي (اليوك) للطلاب السُّوريين. فبالإضافة لاعترافه بالشَّهادة الثَّانويَّة الممنوحة من وزارة التَّربية والتَّعليم في الحكومة السُّوريَّة المؤقَّتة، وإقراره برنامج التدريس باللغة العربية، والموافقة على قبول تسجيل الطُّلَّاب المستجدين، فقد سمح مجلس التَّعليم العالي للطُّلَّاب السُّوريين الذين تركوا جامعاتهم هرباً من ظلم النِّظام وبطشه بإتمام دراستهم في الجامعات التُّركيَّة.

يبلغ عدد السوريين الذين تقع أعمارهم ما بين 18- 24 عاما 450,378 شاب، نصفهم بحاجة الى التعليم الجامعي. فإذا علمنا أن عدد الطُّلَّاب السُّوريين المسجَّلين في الجامعات التُّركيَّة للعام الدراسي 2017/2016 قرابة 19 ألف طالبٍ وطالبة، فإن نسبتهم حوالي 8% من عدد الطُّلَّاب المؤهلين لدخول الجامعات. [المرجع 10].

حصل أكثر من 3000 طالب منهم على منحٍ دراسية. إضافة إلى هذا العدد يدرس حوالي ألفي طالبٍ سوري في جامعاتٍ تركيةٍ خاصةً. تعد ولايتي اسطنبول وغازي عينتاب أكثر الولايات احتضاناً للطُّلاب السُّوريين، حيث استوعبت جامعات اسطنبول 1927 طالباً، بينما استوعبت جامعة غازي عينتاب 1680 طالباً، وكانت الجامعة الأولى التي افتتحت برنامج التدريس باللغة العربية. أما بقيَّة الطُّلَّاب فقد تمَّ استيعابهم في عددٍ من الجامعاتِ التُّركيَّة هي: قره بوك – مرسين – قهرمان مراش – إينونو – جوقر أوفا، بالإضافة لـ 35 جامعة وقفية تستقبل كل منهم خمسين طالباً على الأقل. أما عدد الطُّلَّاب

المسجَّلين في الدِّراسات العليا فبلغ 1500 طالباً، منهم 1150 طالباً في مرحلة الماجستير و 350 طالباً سجَّلوا للحصول على درجة الدكتوراه. [المرجع 8].

لم تقتصر التَّسهيلات التي قدمها مجلس التَّعليم العالي على الطُّلَّاب السُّوريين فقط، بل تجاوزها لتطال الأكاديميين السُّوريين، حيث سمح لهم بالتَّدريس في الجامعات التُّركيَّة. فيبلغ عدد الاكاديميين الذين يدرسون في الجامعات الحكومية التُّركيَّة 327 أكاديمياً، بينما يبلغ عدد الأكاديميين المدرِّسين في الجامعات الخاصة 65 أكاديميا.

المحور الثالث :

واقع تعليم السوريين في لبنان والمعوقات والحلول

وفقاً لتقرير هيومن رايتس ووتش الصادر عام 2017 ، فان لبنان يستضيف 1.1 مليون لاجئ سوري مسجَّلين رسمياً. ويوجد بينهم 500 ألف طفل سوري لاجئ مسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية)، تتراوح أعمارهم ما بين 3 و18 سنة، أي في سن الدِّراسة حسب النِّظام التَّعليمي اللبناني. لكن بحسب وزارة التَّربية اللبنانيَّة، فإن عدد الأطفال "غير اللبنانيين" المسجَّلين في المدارس اللبنانية للعام الدراسي 2016 – 2015 لم يتجاوز 158 ألف طفل، أغلبهم من السُّوريين، بالإضافة إلى 87 ألف غير لبناني في المدارس الخاصَّة وشبه الخاصَّة. إضافةً إلى هؤلاء المسجَّلين، يوجد عدد غير معلوم من الأطفال خارج المدارس من ضمن الـ 400 ألف سوري غير المسجلين في بيانات المفوَّضيَّة. التي أوقفت التَّسجيل في مايو/أيار 2015 بطلبٍ من الحكومة اللبنانيَّة.

إذا افترضنا أن معظم المسجَّلين في المدارس اللبنانيَّة من غير اللبنانيين هم سوريون، فإن عدد الطُّلَّاب السُّوريين المسجَّلين في المدارس اللبنانية لا يتجاوز 245 ألف طالب. أي أن عدد الأطفال السُّوريين غير المسجَّلين في المدارس يزيد عن 255 الف طالب.

سمح لبنان للاجئين السُّوريين بالالتحاق بالمدارس الحكوميَّة مجَّاناً، وفتح دواماً ثانياً "بعد الظُّهر" للسُّوريين في 238 مدرسة في العام الدِّراسي 2015 - 2016.

أعلنت وزارة التَّربية اللبنانيَّة في سبتمبر/أيلول عن خطة لتسجيل 200 ألف لاجئ سوري في المدارس الحكوميَّة بدعم دولي، كجزءٍ من سياسةِ "توفير التَّعليم لكل الأطفال" المتبناة في يونيو/ حزيران عام 2014. [المرجع 2]

إضافة للمدارس الرسمية، يوجد في لبنان حوالي (100) مدرسة خارج النطاق الرسمي، معظمها مدعومة بشكل جيد من منظمات انسانية، مثل مؤسسة السنكري الانسانية، و منظمة أبواب الخير الكويتية، إلا أنه يوجد (16) مدرسة من هذه المدارس غير مدعومة نهائيا، مثل (مدرسة أجيال الغد – مدرسة نحن راجعون – مدرسة الأزهر)، أو تتلقَّى دعماً رمزياً مثل (مدرسة براعم الشام – مدرسة أبناء الشهداء – براعم النور – براعم البنيان). يعمل في هذه المدارس (غير المدعومة والمدعومة جزئيا) بشكل شبه تطوعي قرابة (350) إدارياً و مدرساً، و هم بحاجةٍ إلى دعمٍ من منظماتٍ إنسانيَّة.

ما هي الأَسباب التي أدَّت إلى وجود أكثر من 255 ألف طالب سوري خارج المدارس اللبنانية؟

1- أدى إصرار وزارة التَّربية اللبنانية على أن تكونُ وثائق الطُّلَّاب مصدَّقة من حكومة النِّظام، إلى عدم تسجيل الكثير من الطُّلَّاب الذين فقدوا وثائقهم الرسميَّة.
2- مع أنَّ وزارة التَّربية اللبنانية أعطت توجيهات إيجابية لقبول الطُّلَّاب السُّوريين، إلا أنَّ بعضَ المدارسِ لا تلتزم بالقرار، وتضع عراقيلاً غير قانونيَّة لعدم تسجيل الطُّلَّاب السُّوريين. كإجراء اختباراتٍ صعبةٍ جداً.
3- بالرغم من أن عدد الأماكن المخصصة للأطفال السُّوريين في المدارس الحكومية شهد ارتفاعا متواصلاً منذ بداية الأزمة عام 2011، إلى أن وصل عام 2016 إلى 200 ألف مكان، خصصه المانحون للأطفال السُّوريين. إلا أن عدم تخصيص الأماكن المتاحة في المناطق المحتاجة، بالإضافة إلى وجود عراقيل أخرى واجهت الأطفال السُّوريين. أدى إلى بقاء 50 ألف مكان شاغر.
4- أدَّت شروط الإقامة المجحفة، التي تمنع أغلب اللاجئين من الحصول على إقامة شرعية، إلى هدم سياسات لبنان السَّخية لإلحاق الأطفال السُّوريين بالمدارس.
5- عدم استيعاب المدرِّسين السُّوريين لتدريس الطُّلَّاب السُّوريين، وهذا أدى إلى بطالتهم من جهة، وإلى التغير المفاجئ لطريقة وأسلوب شرح الدروس بالنسبة للطلاب، من جهةٍ أخرى.
6- الاختلاف الثقافي والفكري وحتى اللغوي بين المنهاج السُّوري والمنهاج اللبناني الذي يعتمد اللغة الفرنسية ومصطلحاتها في تدريس الرِّياضيات والعلوم.
7- عدم إمكانيَّة تسجيل الطُّلَّاب متأخري ومنقطعي التَّسلسل التَّعليمي.

8- الضَّغط الكبير على قدرة الاستيعاب الطُّلَّابي في المدارس اللبنانيَّة، لضخامة عدد الأطفال السُّوريين اللاجئين في لبنان مقابل أعداد الطُّلَّاب اللبنانيين أنفسهم.

المحور الرابع :

واقع تعليم السوريين في الأردن والمعوقات والحلول

وفقاً لإحصائيَّات منظمة اليونيسيف المعلنة ضمن مؤتمر دولي للتعليم، ووفق اجتماعات دورية قامت بمتابعتها المنظمة، فقد وصلت عدد اللاجئين السُّوريين في الأردن إلى (800,000) سوري. يبلغ عدد من هم في سن التَّعليم حوالي 185,000 طفلاً. [المرجع 1].

يدرس الطُّلَّاب السُّوريُّون اللاجئون في الأردن ضمن المخيَّمات التي يعيشوا بها بشكل أساسي، ومع انتشار أعداد من اللاجئين السُّوريين خارج المخيَّمات، فقد تم افتتاح 120 مدرسة من المدارس الرسميَّة في كافَّة أنحاء المملكة الأردنيَّة، لاستيعاب الطُّلَّاب السُّوريين بدوامٍ مسائي. إلا أنَّ هذه المدارس لا تتَّسع لجميع الطُّلَّاب السُّوريين، لذلك بقي الكثيرون منهم على قوائم الانتظار، ولم يُتَّخذ تجاههم أي إجراء منذ عامين. كمدارس عين الباشا والبقعة، وبعض التجمعات الأخرى.

تخضع جميع المدارس (النِّظامية والتي ضمن المخيَّمات) في الأردن لوزارة التَّربية الأردنية، من حيث الإدارة والمنهاج.

بلغ عدد الطلاب السوريين الملتحقين في المدارس النظامية والمخيمات 128 الف طالب. وبلغ عدد الطُّلَّاب الذين لم يلتحقوا بالمدارس 57,000 طالباً، منهم 19,500 طالبً على قوائم الانتظار، لعدم استيعابهم في مدارس وزارة التَّربية، بالإضافة إلى 33,734 طالباً ليسوا على قائمة الانتظار وهم غير مسجلين.

ماهي الأسباب وراء عدم التحاق هؤلاء الطُّلَّاب بالمدارس؟

تبلغ نسبة الطُّلَّاب الذين لم يلتحقوا بالمدارس لعدم استيعاب المدارس الأردنيَّة الرسمية لهم (المفرق – إربد – الزرقاء – عمان) حوالي 27%. [المرجع 5].

1- تسرُّب أعداد من الطُّلَّاب المقبولين بالمدارس بسبب بعد المدارس عن اماكن سكنهم.

2- تسرُّب العديد من الطُّلَّاب نتيجة العنف المدرسي، أمَّا من المدرِّسين، أو من زملائهم الطُّلَّاب الأردنيين، نتيجة عدم الانسجام.

3- خلل في العملية التَّعليمية بالدوام المسائي المخصص للطُّلاب السُّوريين في المدارس الأردنية، (مثل عدم إتمام المنهاج، وعدم التزام المدرِّسين الاردنيين بالدَّوام، والنَّجاح التلقائي للطُّلاب بدون امتحان).

4- تسرب 6% من الطُّلَّاب، بسبب ضعف مستواهم التَّعليمي نتيجة الانقطاع عن الدِّراسة لمدَّة سنتين أو أكثر.

5- هناك أعداد كبيرة من الطُّلَّاب لم تسمح لهم القوانين الأردنيَّة بالالتحاق بالمدارس لانقطاعهم عن الدراسة لسنتين أو أكثر وتجاوزهم العمر المسموح به للالتحاق بالمدارس الأردنيَّة الرَّسميَّة، فهم لن يعودوا إلى المقاعد الدِّراسيَّة إلا باجتياز امتحان يُجرى لهم بعد التَّسجيل في وزارةِ التَّربية الأردنية دون استقبالهم في المدارس.

6- لم يتمكن الكثير من الطُّلَّاب السُّوريين التسجيل في المدارس لإصرار التَّربية الأردنية على ان تكون وثائقهم مصدقة اصولا من حكومة النِّظام السوري.

7- تنصُّ القوانين الأردنية على أنَّ قبول الطُّلَّاب السُّوريين في التوجيهي الأردني (الثَّانويَّة العامَّة)، فقط لمن هم بعمرٍ مناسب، ويتم هذا بموجب وثيقة الحادي عشر السوري المصدقة حسب الأصول. أما الطُّلَّاب الذين تجاوزوا العمر المحدد، فلا يُقبلوا الا بموجبِ تسلسلٍ دراسي يتضمن رسوبهم في امتحانات (الثَّانويَّة العامَّة).

8- أدى عدم تمكن الطُّلَّاب السُّوريين من تصديق الوثائق أصولاً من سوريا، إلى عدم التسجيل في امتحانات التوجيهي الأردني. كما أن أعداداً كبيرةً من الطُّلَّاب الذين تمكنوا من تصديق وثائقهم لم يتمكنوا من التسجيل في التوجيهي الأردني (شهادة الثَّانويَّة العامَّة)، وذلك لانقضاء عامين أو ثلاث على انقطاعهم عن الدراسة، ولأن معظمهم لم يتقدم أصلاً لامتحانات شهادة الثَّانويَّة العامَّة في سوريا.

10- وجود حوالي 10 % من اللاجئين السُّوريين، طلَّاب جامعيين منقطعين عن دراستهم الجامعية، أو حائزين على شهادة الثَّانويَّة العامَّة ولم يستطيعوا التسجيل في الجامعات.

التدريس في مخيَّم الزعتري:

يبلغ عدد سكان مخيَّم الزعتري حوالي 80,100 سورياً يتزايدون يوميا بحدود 15 طفلاً، و تبلغ نسبة الطُّلَّاب في سن الدراسة في المخيَّم 33 % من العدد الكلي. نسبة كبيرة من الأطفال يعملون ويدرسون في آنٍ واحد. [المرجع 6 و7].

وفقاً لتصريح مسؤولة التَّعليم باليونيسيف في الأردن، فإنه يوجد في مخيَّم الزعتري 29 مدرسة ضمن 12 تجمعاً، موزعين جغرافياً على جميع قطاعات المخيَّم.

يبلغ عدد الطُّلَّاب من هم في عمر الدراسة في المخيَّم 26,700 طالباً، ويبلغ عدد الطُّلَّاب الملتحقين بالمدارس 22,150 طالباً وطالبة (نسبة الذكور فيهم 49 %).

وبذلك يكون عدد الطُّلَّاب غير الملتحقين نهائياً في التَّعليم هو 4500 طالباً.

من العوامل المؤدية إلى عدم الالتحاق بالمدارس:

1- عمالةُ الأطفالِ.

2- الزَّواج المبكّر للإناث.

3- الانقطاع عن الدراسة لأعوامٍ، ما خلق فارقاً علمياً بينهم وبين أقرانهم.

4- عدم شعور الأهالي بأولويةِ وأهميةِ التَّعليم.

5- شعور الكثير من السُّوريين بقرب العودة إلى الوطن.

6- شعور أولياءُ الأمور والطُّلَّاب بأن التَّعليم هو نوعٌ من العبثِ، لعدم وجود آفاق لمتابعة التَّعليم الجامعي. إلاأن توفر المنح الجامعية أدَّى إلى الحدِّ من هذه الظاهرة ودفع بالكثير من الطُّلَّاب لمتابعة دراستهم.

للحد من عدد الطُّلَّاب غير الملتحقين في التَّعليم ضمن المخيَّم، استحدثت اليونيسف برنامج استدراكي للأطفال ما بين 9 إلى 12 سنة وهو معتمد من وزارة التَّربية الأردنيَّة. ولديهم خطة مستقبليَّة لبرنامج استدراكي للشَّباب من 13 إلى 18 عاماً. [المرجع 6].

وفقا لتصريح المتحدث الرسمي باسم المفوضية السامية بشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، فان عدد الطُّلّاب غير الملتحقين بالمدارس قد انخفض هذا العام (2016) بنسبة 4 % عما كان عليه في العام الماضي. [المرجع 5].

الحلول المقترحة:

1- تشكيل لجانٍ لإحصاء الطُّلّاب السُّوريين خارج المدارس و الجامعات في الأردن، لأن أعدادهم غير محدَّدة تماماً.

2- مشاركة مشرفينَ سوريينَ بالإشراف على المدارس الأردنية في الدوام المسائي، و يمكن أن يتم الحصول على الموافقة عن طريق وزارة التَّربية الأردنية، أوعن طريق منظمة اليونيسف، أو منظمة إنقاذ الطفل، المسؤولة عن تعليم السُّوريين في الأردن.

3- العمل على إقامة دوراتٍ تقويةٍ للطُّلاب السُّوريين المنقطعين كي لا يتأخر مستواهم التَّعليمي، وخاصة طلاب الدراسة المنزلية الذين لم يتم قبولهم في المدارس الرسميَّة، والمسجلين في الامتحان الوزاري.

4- يمكن أن يتم هذا بتفعيل التَّعليم المنزلي ضمن التجمعات السَّكنية المتجاورة.

5- التنسيق مع وزارة التَّربية الأردنيَّة عبر المنظَّمات الدُّوليَّة، لقبول وثائق التَّسلسل الدِّراسي المصدَّقة حسب الأصول

(وثيقة النجاح في العاشر والحادي عشر)، دون الحاجة للحصول على وثيقة الرسوب في امتحاناتِ الثَّانويَّة العامَّة.

الخاتمة والتوصيات:

بعد هذا العرض لواقع التَّعليم داخل سوريا وفي دول اللجوء، لاحظنا وجود سماتٍ عامةٍ تعيقُ التحاق مئاتِ الآلافِ من الطُّلّاب السُّوريين بالمدارس. سيؤدي حلها إلى إنقاذ الجيل القادم من الانجراف إلى التطرف، أو الانحراف إلى الجريمة والتشرُّد، كما سيؤدي إلى ضمان مستقبلٍ أفضل لأبناء سوريا ليكونوا فاعلين في بناء سوريا الجديدة.

من الطبيعي ان لا تكون لمثل هذه الأبحاث نتائج ملموسة، فالنتائج متعلقة بمدى استجابة الجهات العامة والدولية للاقتراحات المقدمة والتي بنيت اعتمادا على دراسات واقعية.

سنوجز فيما يلي اهم التوصيات التي سيؤدي تنفيذها حتما الى إعادة مئات الاف الطلاب السوريين الى مقاعد الدراسة:

1- يلعبُ ضعفُ الحالةِ المادِّية للأسرِ السُّوريَّة دوراً كبيراً في عدم التحاق الكثيرين من ابنائهم بالمدارس (عمالة الأطفال – الزواج المبكر).

لتجاوز هذه العقبة يجب زيادة دعم المنظَّمات الدوليَّة للاجئين، وتخصيص مبالغ نقدية بسيطة تصرف للطلاب شهرياً لتغطية نفقات الدِّراسة والتَّنقُّلات.

2- تسهيل شروط حصول السُّوريين على الإقامة الرسمية في دول اللجوء. وهذا يتطلب تدخلاً من المنظَّمات الدوليَّة الرَّاعية لحقوق الإنسان والمنظَّمة الدُّوليَّة للهجرة.

3- إشراك السُّوريين بالإشراف على عمليات تعليم أبنائهم في دول اللجوء.

4- استحداث قناة للتواصل بين مؤسسات التَّعليم في دول اللجوء وأولياء الأمور، للاطلاع على حقوق أبنائهم وواجباتهم.

5- إلغاء التعقيدات المرتبطة بتصديق الوثائق أصولاً من النِّظام السوري، فكثيرٌ من الطُّلَّاب وأوليائهم مطلوبون أمنياً،
ولا يمكن أن يحصلوا عليها.

6- وضع برامج تعليمية خاصة لاستدراك السوية العلمية لمنقطعي التسلسل الدراسي. فهم أكثر شريحةٍ معرضةٍ للضياع.

7- زيادة فرص التَّعليم الجامعي أمام الطُّلَّاب السُّوريين في دول اللجوء، مما يشكل لهم حافزاً قوياً يدفعهم لمتابعة دراستهم في المرحلة الثَّانويَّة. ويمكن أن يتم هذا بزيادة المنح الجامعية للطلاب السُّوريين.

8- زيادة التنسيق والتكامل بين الجهات الدَّاعمة والمهتمة بتعليم السُّوريين لتلبية الاحتياجات التَّعليمية في دول اللجوء. ويحتاج هذا إلى إقامة مؤتمرات دولية برعاية الأمم المتحدة.

المراجع :

1- تقرير اليونيسف (أطفال تحت القصف) عام 2017.

2- تقرير هيومان رايتس ووتش (حول تعليم السُّوريين في لبنان) عام 2017.

3- استبيان من مدارس التَّعليم المؤقت للسوريين في تركيا.

4- محاضرة مستشار وزير التَّعليم الوطني التركي عن تعليم السُّوريين في تركيا عام 2017.

5- تقرير ممثل الحكومة السُّوريَّة المؤقتة في الأردن عام 2016.

6- مقابلة مع السيد محمد الحوالي المتحدث الرسمي باسم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأردن (تلفزيون أورينت).

7- مقابلة مع السيدة شروق الفاخوري مسؤولة التَّعليم باليونيسف في الأردن (تلفزيون أورينت آذار 2017).

8- تقرير تعليم مؤتمر بروكسل. – نيسان 2017.

9- تقرير المديرية العامة لإدارة الهجرة في وزارة الداخلية التركية بتاريخ 2107/7/03.

10- تصريح السيد مستشار التعليم الوطني التركي ارجان دميرجي حول اعداد الطلاب السوريين في الجامعات التركية.

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518

Volume 5(3), February 2018

أساليب التعليم المتبعة بفنلندا ونظرة جديدة لتعليم اللاجئين السوريين

أ.د.عبد الرحمن حسين* ، والباحث المهندس: ياسر عليوي**

ملخص البحث

يهدف بحثنا هذا لتسليط الضوء على تجربة التعليم الفنلندي بمراحله المختلفة ولفئات مختلفة من الطلاب العاديين أو غير الناطقين باللغة الأم أو ذوي الاحتياجات الخاصة. والاستفادة من هذه التجربة في تعليم الطلاب من اللاجئين السوريين.

يصنف نظام التعليم الفنلندي أيضاً بأنه الأفضل عالمياً، فنتائج الامتحانات الدولية تضع فنلندا في طليعة الدول في التحصيل وفي ضآلة الفروق بين المدارس والطلاب. تنأى فنلندا بنفسها لتركز اهتمامها على تطوير النظام التعليمي في بلادها واستطاعت أن تبني استرتيجية يحتذى بها دولياً.

ويعزو البعض القفزة النوعية التي حققها نظام التعليم في فنلندا إلى كفاءة المعلمين واستقلاليتهم، في حين يعيد آخرون الفضل إلى فلسفة التعليم نفسها.

بيّنا في هذا البحث أنه من مهام عملية التعليم الأساسي تنمية قدرات التلاميذ على التقييم الذاتي. والغرض من ذلك هو دعم نمو مهارات معرفة الذات ومهارات الدراسة، وذلك لمساعدة التلاميذ على تعلم كيفية إدراك عملية التعلم وما حققوه من تقدم.

---

* أ.د.عبد الرحمن حسين:

Prof. Dr. Abdul Rahman Hussian. Istanbul University, Turkey, 2017. University of Aleppo, (1991-2013). Doctor of Sciences (A. control), Silesian University of Technology - Polytechnic Śląska, Gliwice (Poland), 1991. abdul.hussian@istanbul.edu.tr

** المهندس: ياسر عليوي:

Yaser ALAIWI received his B.S., M.S. degrees from Aleppo University, 2007,2010, respectively. He is currently working as an Expert at Istanbul University. yaser.alaiwi@istanbul.edu.tr

وناقشنا دَوْر المعلّمين واستقلاليّتهم في التعليم وتطبيق المناهج، وعلاقتهم مع بعضهم في مدارسهم وخارج مدارسهم وما تنتجه هذه العلاقات من اثراء متبادل للخبرات وليس تنافس للوصول للمراكز الادارية في المؤسسات التعليمية.

وقمنا بمراجعة أساليب التدريس المتبعة في مدارسنا في ظل النظام وفي ظل الثورة.

ودرسنا خلال البحث قضية الامتحانات وما تسبّبه من قلق وهلع لدى الطلاب.

وكذلك مناقشة مدى حريّة الطلاب وإشراكهم في القرارات وفي العمليّة التعليميّة التعلّميّة.

قمنا خلال هذه الدراسة بتحليل أهم الاساليب وقدمنا الحلول للافادة منها على مستوى المناهج والمدرسين والطلاب.

استخلصنا من الدراسة الخطوات اللازم اتباعها للنهوض بالتعليم في ظل واقع السوريين المهجرين والإمكانيات المتاحة لهم.

مقدمة

فنلندا هي إحدى دول الشمال تقع شرقي شبه جزيرة اسكندنافيا، هي دولة محايدة. يطلق عليها أرض البحيرات والغابات. حصلت على استقلالها من روسيا عام 1917، وعاد الروس لاحتلالها عام 1941 ثم تحررت بعد الحرب العالمية الثانية.

واستولى الروس على عشر مساحتها، تحتفظ بعلاقات طيبة مع الشرق والغرب.

يبلغ عدد سكان دولة فنلندا المعروفة رسمياً بإسم جمهورية فنلندا بحسب آخر إحصائية لعدد السكان بتاريخ 2/ مارس/2016 حوالي (5,500,699) نسمة تقريباً . غالبية السكان فنلندين 92% فيها اقلية تركية هي التي نقلت الاسلام لفنلندا.

تبلغ المساحة الجغرافية الكُلية لدولة فنلندا والمعروفة رسمياً بإسم جمهورية فنلندا مقدرة بالكيلو متر مربع حوالي (338,135 كم^2) تقريباً. عاصمة دولة فنلندا هي مدينة هلسنكي[1,2].

يعتبر التعليم في فنلندا تجربة فريدة وعلامة مميزة تستحق الاطلاع عليها، وتستحق أن نقف لها احتراماً وتقديراً لما وصل إليه الفنلنديون في هذا المجال. فذلك البلد الذي أنهكته الصراعات السياسية والحروب العالمية، حقق قفزات هائلة في مجال التعليم غيرت ملامحه تماماً.

التعليم بفنلندا:

كانت فنلندا بلد يعتمد اقتصاده على الزراعة إلى حد كبير، ثم تحولت بعد ذلك إلى بلد ذو اقتصاد معرفي متقدم، وذلك بفضل التعليم الذي شكّل أهم ركيزة في هذا التحول.

يتميز التعليم في فنلندا بأن جميع المدارس حكومية ومجانية، ولا توجد مدارس متفوقة على أخرى، كلها تقدم جودة التعليم ذاتها، وفق مبدئي العدالة في التعليم والمساواة في الفرص، ولأن معلم الابتدائي يمكث مع طلابه سنوات دراسية طويلة فإنه يدرك مكامن ضعفهم وتفوقهم.



التعليم في المرحلة الإبتدائية

استطاعت فنلندا تحقيق نهضة شاملة، حيث بدأت بالاهتمام بالأطفال وتعليمهم، لذلك بدأ اتجاه تطوير التعليم في ستينات القرن الماضي وأطلقت حملة تحت شعار "لن ننسى طفل" وذلك لتشجيع جميع الأطفال على التعليم ونتيجة لذلك بلغت نسبة الفنلنديين الذين أنهوا التعليم الإلزامي 99%. وأطلقوا شعار التعليم مجاني للجميع بما في ذلك الأجانب!



التعليم مجاني للجميع

التعليم إلزامي:

يفرض القانون الفنلندي تعليماً إلزامياً على جميع المواطنين في مرحلة التعليم الأساسي، كما يلزم الدولة بضمان مجانية التعليم في جميع المراحل بما في ذلك المرحلة الجامعية بغض النظر عن الخلفية المجتمعية أو السن أو الوضع المادي أو مكان الإقامة لكل مواطن. كما تلتزم الدولة في مرحلتي التعليم قبل الابتدائي والتعليم الأساسي بتوفير الكتب الدراسية، والوجبات اليومية، ووسائل النقل للطلاب المقيمين بعيداً عن المدرسة بأكثر من 3 كيلومترات[1,9,10].

كذلك انطلاقاً من مبدأ المساواة في التعليم، يتم توفير التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة جنباً إلى جنب مع التعليم النظامي، وينص مبدأ المساواة أيضاً على دمج جميع الطلاب سواء كانوا يعانون من صعوبات في التعلم أو كانوا ينتمون إلى خلفيات اجتماعية متنوعة.

لا يلتزم الأطفال بارتداء زي موحد، ويسمح لهم بخلع الأحذية، وارتداء أشياء مريحة لهم في القدم. وينص القانون على ألا يتم اختبار الطفل حتى يصل عمره إلى 11 عاماً. ويدرس الطلاب عدد ساعات أقل من كثير من دول العالم كالولايات المتحدة وفرنسا، كما ينص القانون أيضاً على أن الواجب المنزلي لا يجب أن تتجاوز مدة أدائه وحلّه نصف ساعة فقط يومياً.

المعلم:

في فنلندا ليس من السهل أن تصبح معلماً إذ أن خريجي الجامعات حديثي العهد لا يُرسلون لتشكيل عقول الأطفال مباشرة بعد التخرج، بل يجب على كل المعلمين (باستثناء معلمي الروضة) أن يكملوا برنامج ماجستير عالي التنافسية وتعد أكثر انتقائية من كليتي القانون والطب كما أن برامج تعليم المعلم مدعومة بالكامل من الدولة. هناك اختبارات قبول دقيقة لاختيار المعلم [4].

إذ يتم اختيار المدرسين بعناية شديدة، فلا بد أن يكونوا ذوي كفاءة عالية وأن يكونوا حاصلين على درجة الماجيستير كماذكرنا، ويتم قبول 11% فقط من المتقدمين لشغل وظيفة المعلم، وهذا يضمن أن المتقدمين الموهوبين والأكثر حماسة هم من يستحقون شغل تلك الوظيفة[8,3] .

صحيح أن المعلم في فنلندا يخضع لتأهيل علمي وتدريب شاق قبل التدريس، إلا أن الأمر يستحق في مقابل ما يحصل عليه من مكانة وتقدير ووسائل تساعده على إتمام رسالته بنجاح. حيث يقضي المعلم في المتوسط 4 ساعات يومياً في الفصل وهو ما يعطيه وقتاً أطول لتخطيط الدروس، وتزويد الطلاب بالمساعدة الإضافية، والمشاركة في متطلبات تطوير المعلم الأسبوعية.

ساعات عمل أقل وراحة أكثر:

تركز سياسة التعليم في فنلندا بشكل أساسي على العمق في المضمون المدروس، بدلاً من زيادة المضمون والتعامل معه بسطحية، والمعلمون يعملون في الفصول لمدة 4 ساعات يوميا و20 ساعة أسبوعياً، نصف هذه الساعات يقوم فيها المدرس بإعداد المنزاهج الدراسية وتقييم الطلاب، ومع تقلص ساعات الدراسة تزداد فترات الراحة نسبيا لتصل 75 دقيقة موزعة على اليوم الدراسي[1].

مراحل التعليم:

المدارس الابتدائية الفنلندية صغيرة جداً فقد تتكون المدرسة من عدد قليل من الطلاب يبدأ بعشر طلاب إلى حد أقصى قدره 300 طالب، ينتقل الطلاب إلى المدرسة الإعدادية في سن 12 أو 13 سنة للبدء في الصف السابع وحتى التاسع، ومعظم المدارس الثانوية الدنيا ذات كثافة منخفضة أقصاها 250 طالب في المدرسة كما في التعليم الابتدائي. ويجتمع المعلمون مع طلاب التعليم الأساسي لدراسة

مشاكلهم ومساعدتهم في محاولة التغلب عليها، وترتيب مواعيد للحصول على أي مساعدات إضافية خلال أو بعد انتهاء اليوم الدراسي، كما أن أقل من 3 في المائة من التلاميذ في التعليم الأساسي في مدارس خاصة. والمؤسسات الخاصة والعامة تحت إشراف وزارة التربية والتعليم والثقافة.

لا فصل بين الطلاب على أساس مستواهم التعليمي:

يعتمد هذا الشعار الذي تحول إلى واقع في فنلندا على تصعيد المستوى التعليمي للأطفال المتأخرين دراسياً، وعدم عزل الطلاب وفقاً لمستواهم التعليمي، حتى يصلوا إلى المستوى التعليمي المتوسط والسائد بين زملائهم، وهو ما جعل فنلندا تمتلك أصغر فجوة بين الطلاب الأقوى والأضعف في مستوياتهم التعليمية على مستوى العالم وفقاً لدراسة أجرتها مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية.

المساواة بين الطلاب:

ويعد هذا الشعار الأكثر أهمية في التعليم الفنلندي وتتفق جميع الأحزاب السياسية من اليمين واليسار على ذلك. وتطبيق هذا الأمر يجعل الطلاب الفنلنديين سواء كانوا في مناطق ريفية أو حضارية، فقيرة كانت أو غنية يحصلون على جودة تعليم متساوية، ويتم توزيع المال بالتساوي على المدارس إلى حد كبير، كما أنه لا يوجد تصنيفات وترتيبات ومنافسة بين المدارس، فجميعها تعمل وفقاً لأهداف قومية واحدة.

ارتفاع نسبة المقبلين على الجامعة:

تصل نسبة الفنلنديين المتخرجين في المدارس العليا بفنلندا لتصل إلى 93% وهي نسبة متزايدة بشكل كبير، ما جعل فنلندا تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد بـ 17.5%، بالرغم من أن فنلندا تنفق على الطلاب المقبلين على الجامعة بنسبة 30% أقل مما تنفقه أمريكا.

تقسم مراحل التعليم إلى عدة مراحل:

أولاً: مرحلة التعليم ما قبل المدرسي:

عبارة عن سنة واحدة فقط قبل التعليم المدرسي في مراكز الرعاية النهارية. المشاركة في هذه المرحلة عمل تطوعي، وينص قانون التعليم الأساسي أن كل طفل لديه الحق في التعليم ما قبل الابتدائي، والسلطات المحلية ملزمة بتوفير ذلك النوع من التعليم.

تهدف هذه المرحلة إلى تحسين قدرة الطفل على التعلم من خلال الممارسة العملية والتي تكسبه مهارات جديدة عن طريق اللعب.

تتم دراسة عدد الولادات في كل عام ويتم توقع اعداد التلاميذ في كل سنة، ويتم على اساس ذلك احتساب متطلبات اعداد المعلمين والمدارس والكثير من متطلبات التعليم فلا تحدث لديهم حالات غير متوقعة من عدد التلاميذ عرفتهم المسبقة بالبيانات وتوزعها في المناطق المختلفة [5].

ثانياً: مرحلة التعليم الأساسي:



التعليم في المرحلة الأساسية

مرحلة إجبارية تبدأ عند سن السابعة وتستمر 9 سنوات ويدرس فيها الطلاب المواد الآتية:

اللغة الأم (الفنلندية أو السويدية)، والأدب، واللغة الثانية (اللغات الأجنبية)، والدراسات الاجتماعية، والتثقيف الصحي، والدين والأخلاق، والموسيقى، بالإضافة إلى العديد من المواد العلمية كالرياضيات والفيزياء والكيمياء.

في هذه المرحلة لا توجد اختبارات عامة للطلاب، وعوضاً عن هذه الاختبارات، يقوم المدرسون بعملية تقييم للمواد الخاصة بهم بناءً على الأهداف المحددة في المنهج الدراسي، وذلك عن طريق اختبار 10% من كل شريحة عمرية لإجراء الاختبارات عليها، وتحتفظ المدارس بالنتائج بكل سرية حتى يطلبها مجلس التعليم الوطني بغرض تحسين التعليم.

ثالثاً: مرحلة التعليم الثانوي:



منظر لمدرسة ثانوية

تبدأ هذه المرحلة بعد التعليم الأساسي، وينقسم التعليم الثانوي في فنلندا إلى ثانوي عام وثانوي مهني وفني، ويذهب حوالي 60% من الطلاب إلى الثانوي العام بينما يذهب 40% إلى الثانوي المهني والفني.

أ- التعليم الثانوي العام:

تستمر هذه المرحلة 3 سنوات ويمكن اختصارها أو تمديدها وفق تقييم المدرسة للطالب. هذه المرحلة أكثر مرونة من المراحل الأخرى إذ يُسمح للطالب باجتيازها في أقل من 3 سنوات بشرط أن يجتاز الحد

الأدنى 75 دورة دراسية بمعدل 3 ساعات لكل منهم، و 47-51 دورة إجبارية، أما باقي الدورات فتشتمل على التخصصات المختلفة حسب رغبة الطالب.

ب- مرحلة التعليم المهني:

التعليم الثانوي المهني يحتوي على سبع مؤهلات مختلفة هي: الإدارة والأعمال، التكنولوجيا والنقل، التغذية والعلوم المنزلية، العلوم الاجتماعية والصحية، الترفيه والرياضة، والثقافة والموارد الطبيعية.

بعد الانتهاء من السنوات الثلاث الأساسية يمكن للطلاب التقدم بطلب للحصول على مكان في إحدى الجامعات أو معاهد العلوم والفنون التطبيقية.

رابعًا: مرحلة التعليم العالي



مكتبة جامعة هليسنكي بفنلندا

يوجد في فنلندا 20 جامعة تشكل شبكة التعليم العالي في البلاد، والتي تعد واحدة من أفضل شبكات التعليم العالي في أوروبا.. تنقسم الجامعات إلى 3 جامعات للتكنولوجيا، 3 للاقتصاد وإدارة الأعمال، 4 أكاديميات للفنون، ويوجد 29 معهداً تطبيقياً في تخصصات مختلفة.

النتائج:

1 –أصبحت فنلندا أفضل دول العالم في كفاءة النظام التربوي وفقا لآخر تقييمين لعامي 2003 و 2006 تم اجراؤهم من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

2 – نسبة التهرب من التعليم الإجباري انخفضت إلى 0.5% فقط.

3 – نسبة الرسوب في الصف تساوي 2% فقط.

4 –احتل التعليم الفنلندي المرتبة الأولى عالمياً طبقا لتصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي.

5 – في مجال البحث العلمي، حصلت فنلندا عام 2005 على المرتبة الرابعة من حيث نصيب الفرد من المنشورات العلمية في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وفي عام 2007 سجلت 1801 براءة اختراع.



إلغاء المواد: فنلندا تواصل إبهار العالم

أطفال في مدرسة فنلندية

في مطلع العام الحالي أعرب المسؤولون عن التعليم في فنلندا عن نيتهم إلغاء الاعتماد على المواد الدراسية، والاستعاضة عنها بـ"موضوعات"، وأوضح الداعمون للفكرة أنها ستمثل ثورة في طرق التعلم في فنلندا، حيث لن يحتاج الطالب لتلقي ساعة كاملة في مادة التاريخ على سبيل المثال، ثم تليها حصة بنفس المدة لمادة الكيمياء مثلاً، بل سيتم التركيز على موضوع معين من خلاله يمكن للطالب أن يحصل على مجموعة من المعلومات المرتبطة بعدة مواد في نفس الوقت.

فإذا كان الموضوع حول كيفية تقديم الخدمات الفندقية مثلاً، سيتضمن معلومات عن الحساب واللغات ومهارات التواصل، وإذا كان عن الاتحاد الأوروبي سيتضمن معلومات عن التاريخ والاقتصاد والجغرافيا واللغات.

مهام عملية التعليم الأساسي تنمية قدرات التلاميذ على التقييم الذاتي:

أمّا طرائق التدريس المتّبعة فهي متنوّعة مراعاة للتمايز والتباين بين الطلاب، ومراعاة لتعدّد الذكاءات، ويحرص المعلّمون على دمج وسائل التكنولوجيا الحديثة من الآيباد والحاسوب والتلفزيون والأفلام وأجهزة الإسقاط والأقراص المدمجة، لذلك يستغني الطلاب في فنلندا عن الحقائب الثقيلة المضرّة!

يبتعد التعليم في فنلندا عن أساليب التلقين والحفظ والإيداع، بل يهتمّ بتعليم الطلاب المهارات الأساسيّة، وتنمية التفكيروالإبداع والنقد، وإكساب مهارات التعلّم الذاتيّ لمواجهة ظاهرة انفجار المعرفة وتراكمها وتقادمها، من هنا حاجة المتعلّم للتعلّم الذاتيّ، وللبحث والتمحيص والغربلة، واتخاذ المواقف والأحكام، وللتعلّم الدائم بعد التخرّج.

ولا يُثقل المعلّمون على الطلاب، فلا اختبارات ولا امتحانات معياريّة خارجيّة مُرهقة ومزعجة، ولا وظائف بيتيّة مملّة – إلّا ما ندر ولوقت محدود جدًّا – ودور المعلّمين هو تشخيص الطلاب ومعرفة قدراتهم ومستواهم ليلائموا لهم المواد والمضامين التي تتناسب مع التشخيص.

دَوْر المعلّمين واستقلاليّتهم في التعليم وتطبيقه:

يتمتّع المعلّمون بالاستقلاليّة في التدريس وبالمشاركة الفعّالة في إعداد المناهج الدراسيّة وبلورتها، وفي اختيار المضامين التي تلائم طلابهم.

يتّصف المعلّمون بالحرفيّة/المهنيّة في عملهم، ويعتبرون التدريس رسالة ومسؤوليّة وطنيّة، ويتحلّون بالدافعيّة والحماس في ممارسة عملهم، ولا يشعرون بالملل والإحباط، وغالبًا ما يستمرّون في وظائفهم حتّى الخروج للتقاعد.

أمّا علاقة المعلّمين ببعضهم – داخل مدارسهم أو مع معلّمين خارجها – فهي علاقة ودّيّة وتعاون وانفتاح ممّا يثريهم ويرقى بمعارفهم وأدائهم.

أمّا علاقتهم بالطلاب وتعاملهم معهم فتعكس الاحترام والاحتواء والتشجيع والتوجيه والإرشاد، فنراهم يراعون "الإيقاع" الخاصّ لكلّ طالب، فلا يكلّفونه فوق طاقته، ولا يتهرّبون من واجبهم تجاه كلّ طالب في المدرسة ليلجؤوا إلى إعطاء دروس خصوصيّة – خارج المدرسة –كما هو حاصل في دول أخرى!

يتم إعدادا المعلمين اعداداً جيداً بكونهم محل ثقة ومهنيين يتمتعون بحرية كبيرة في صفوفهم. (تشير الأبحاث إلى أن استقلالية المعلم ترتبط مع السعادة في العمل والحفاظ على المربين في مهنة التدريس).

المعلمون مرتاحون لمنح الطلاب حرية واسعة، مثل تعيين المشاريع المفتوحة العضوية. لم تشجع هذه الممارسة على الإبداع فقط، ولكنها حثت أيضاً الطلاب على تطوير مهارات قوية للتفكير الحرج.

أساليب التدريس:

التعليم فى فنلندا له الأولوية دائماً ولا يتأثر بالسياسة ولا يخضع مساره للتغيرات السياسية فهناك اجماع وطنى على ذلك. وشددت على أن أحد أهم عناصر نجاح تجربة فنلندا فى التعليم هو نظام متكامل أساسه مبدأ المجانية والمساواة الحقيقية فى فرص التعليم بحيث يكون لدى جميع أطفال البلاد فرص تعليم متساوية بغض النظر عن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أسرهم فالتعليم بالمجان فى كل المدارس والتعليم الالزامى الاساسى يمتد حتى سن ١٦ عاماً، وفي الوقت نفسه يمتد مبدأ المساواة للمدارس ايضا حيث لا يوجد ترتيب بين المدارس حفاظا على ان يكون مستواها متقارباً فى وقت يتعين على الشخص أن يكون حاصلاً على شهادة ماجستير للعمل في وظيفة مدرس وهى وظيفة يحصل صاحبها على راتب مرتفع.

ضرورة أن يظل الطلبة دائماً شغوفين بالتعلم والدراسة. ومن المؤكد أن فنلندا بسكانها الذين يناهز عددهم خمسة ملايين ونصف المليون تقف على مفترق طرق للحفاظ على تفوقها التعليمي والحفاظ على تفوق تلاميذها خاصة في الرياضيات والعلوم.

الطالب الفنلندي هو الأقل حصولاً على الواجبات المدرسية حول العالم بما لا يتجاوز نصف ساعة في الليلة الواحدة. كما أن الطلاب الفنلنديين لا يحتاجون إلى دروس خاصة بعد المدرسة. يقوم التلاميذ بواجباتهم داخل المدرسة، ويعتقد المعلمون أن هذا كافي جدا. الطلاب أيضا يأخذون هذه العملية بمنتهى الجدية ويجتهدون لإنهاء واجباتهم داخل الفصول.

التعليم المريح:

يبدأ الطلاب يومهم الدراسي في فنلندا بين الساعة الـ9 والـ9:45 صباحاً، ويعتمد النظام التعليمي في ذلك على دراسات تثبت أن المراهقين يحتاجون للنوم جيدا في الصباح. وفي المقابل ينتهي اليوم الدراسي بين الـ2 والـ2:45 ظهراً. وفي أغلب الأحوال لا يحصل الطلاب إلا على 3 أو 4 ساعات دراسية، تتخللها فترات متعددة للراحة. فهذا النظام المريح يتيح للطالب بذل أقصى استفادة ممكنة من التعليم [4].

الترفيه للمعلمين أيضاً:

المعلمون أيضا يحظون بساعات عمل أقل. وطبقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن معدل عمل المعلم في فنلندا يساوي 600 ساعة سنوياً، وهو نصف عدد الساعات المعتمدة للمعلمين في أمريكا والتي تعدل 1.080 ساعة سنوياً [10].

وكل من المعلم والطالب غير ملزم بالحضور إلى المدرسة في غير ساعات الحصص، فعلى سبيل المثال إذا كانت الحصة الأولى تبدأ في 11 صباحا، فإن الطلاب والمعلمين غير ملزمين بالقدوم في الـ9 صباحا. والأمر كذلك بالنسبة لانتهاء اليوم الدراسي. هذا الأمر يتيح للمعلم الوقت الكافي ليطور أساليبه في التعليم ويبكتر الوسائل الجديدة التي تخرج بها العملية التعليمية في أفضل شكل.

معلم واحد كل 6 سنوات:

كل معلم يكون مسئولاً عن عدد معين من الطلاب لا يتجاوز العشرين طوال المرحلة الابتدائية التي تمتد لـ6 سنوات. وهذا النظام يمكن المعلم من متابعة كل تلميذ على حدة، ومعرفة مراحل تطوره وتقدم مستواه التعليمي أو نقاط ضعفه والتركيز على متابعتها، بالإضافة إلى معرفة أسلوب كل طالب في التعلم والطريقة المثلى لتحفيزه. فالمعلم يعتبر طلابه مشروعه الخاص طيلة الست سنوات، يراه ينجح أمامه ويحقق أهدافه عاماً بعد آخر. بعض المدارس في فنلندا تجعل لكل 3 سنوات في المرحلة الابتدائية معلماً، إلا إذا كان المدرس الأول لا يزال في استطاعته إفادة الطلاب بنفس القدر [8,9].

يقضي التلاميذ فترات الراحة خارج الأبنية سواء كان الجو مشمسا أو ممطرا. فالتواجد في الهواء الطلق يعطي الفرصة لعقولهم لاستيعاب ما درسوه في الحصص بالإضافة إلى تجديد نشاطهم البدني. فالدراسات تؤكد أن الخمول البدني يؤدي إلى الخمول العقلي وعدم التركيز.

المعلمون يحصلون أيضا على نفس القدر من الراحة حتى يعملوا بكامل كفاءتهم. في مدارس فنلندا يوجد غرفة استراحة للمعلمين. يتمكنون فيها من تناول القهوة أو أخذ بعض الراحة أو الحديث مع بعضهم البعض، لاستعادة نشاطهم قبل حصتهم التالية.

الامتحانات:

فنلندا لا تعرف نظام الامتحانات الوطنية فى كل مدارس الدولة طوال سنوات الدراسة. كما أن هدف فنلندا هو أن يصبح كل مواطنيها يملكون اسس المعرفة والعلم ويواكبون العصر وان تكون لديهم مهارات تمكنهم من تحقيق معدلات نمو اقتصادي كبيرة.

في المرحلة الابتدائية لا وجود للامتحانات في مدارس فنلندا؛ فهي مرحلة يكتسب فيها الطفل المهارات الأساسية للتعلم والتعامل مع الحياة. هذا النظام يزيل عن الطفل التوتر والضغط النفسي، ويترك لعقله الفرصة للانفتاح على الحياة والتعليم؛ دون أن يشعر بالمقارنة بينه وبين زملائه أو أن يفقد الثقة في نفسه.

وليس معنى ذلك أن يترك الطفل بلا متابعة، فالمعلم يتابع الطفل ويحدد أهدافا في العملية التعليمية ويتأكد من اكتسابه مهارات معينة أو يضع مشروعا ينفذه مع الأطفال بما يتناسب مع مهاراتهم. وقد

تضع بعض المدارس امتحانات كل فترة لكن تبقى نتيجتها سرية، والهدف منها معرفة مدى تطور الطلاب ووضع خطة لرفع مستواهم التعليمي.

حريّة الطلاب وإشراكهم في القرارات:

التعليم في فنلندا يهدف إلى تنمية شخصيّة الطالب المتكاملة في جوانبها وأبعادها المختلفة: العقليّة والبدنيّة والنفسيّة والروحيّة والاجتماعيّة والجماليّة[2,7,8,9,10,11].
وتؤكّد الرؤيا، كذلك، على إكساب منظومة قيم إيجابيّة للطلاب تتمثّل في غرس قيم الاستقامة والعدل والتسامح والتعدديّة وقبول الآخر والانتماء والعطاء.

يحق لكل تلميذ وطالب الحصول على دعم تعليمي
تنشغل فنلندا حالياً بالتفكير في طريقة لزيادة إمكانيات كل تلميذ ولذلك يعتبر التوجيه التعليمي عاملاً أساسياً، يهدف التوجيه والإرشاد إلى توفير الدعم، والمساعدة، والتوجيه للتلاميذ والطلاب حتى يتمكنوا من تقديم أفضل أداء ممكن في دراستهم ويتمكنوا من اتخاذ قرارات صحيحة وملائمة فيما يتعلق بحياتهم الدراسية والمهنية.

ينظر إلى التوجيه والإرشاد على أنهما مهمة جميع الكوادر التعليمية. ومن ثم فإن المدرسين مطالبين بالتعامل مع الأطفال والشباب كأفراد مستقلين ومساعدتهم على تحقيق التقدم وفقاً لقدراتهم الخاصة. كما يجب أن يشعر المتعلمون بالنجاح ومتعة التعلم. يحق لجميع التلاميذ والطلاب في الوقت الحالي الحصول على الدعم التعليمي. وقد يكون هذا الدعم في صورة تعليم علاجي أو دعم للاحتياجات الخاصة بالتلاميذ.

التعلم مدى الحياة:

لا يتوقف نظام التعليم الفنلندي عند مرحلة معينة. يمكن للمتعلمين دائماً متابعة دراستهم إلى مراحل تعليم أعلى، أياً تكن الاختيارات التي تتم في تلك الفترة. وقد تم وضع أسس للتعرف على المستوى التعليمي الذي يتمتع به الطالب لتجنب دراسة مواد لا تتلاءم معه.
تتميز فنلندا بتاريخ طويل من المشاركة والترويج لتعليم الكبار .حيث تم إنشاء أول مدرسة ثانوية شعبية فنلندية في عام ١٨٨٩ . وتعليم الكبار شائع جداً، ونسبة المشاركة مرتفعةً أيضا على المستوى الدولي .

إن الأهداف الرئيسية لسياسة تعليم الكبار تضمن توفر وكفاءة القوى العاملة، وتوفير فرص تعليمية لجميع السكان البالغين، وتعزيز الترابط الاجتماعي والمساواة. يجب أن تدعم تلك الأهداف الجهود الرامية لإطالة الحياة المهنية، وزيادة معدل التوظيف، وتحسين الإنتاجية، وتطبيق الأوضاع المناسبة للتعلم مدى الحياة وتعزيز تعدد الثقافات.

اللاجئون السوريون والتعليم:

تبدأ المعاناة من وجود أشخاص دخلوا مجال التعليم في المدارس السورية معتبرين مهنة المعلم هي مهنة من لا مهنة لديه!! تشير بعض البيانات إلى أن نقابة المعلمين السوريين بتركيا مثلاً تمكّنت من كشف أكثر من 250 شهادة جامعية مزورة، من أصل 4 آلاف متقدم لامتحانات دورات تأهيل المعلمين في مدينة "أورفا" التركية.

حيث أن المعلمين اللذين يحملون شهادات مزورة يمكن تصنيفهم في 4 أقسام: (حملة الشهادة الثانوية، طالب جامعي، تاجر، خريج ولا يستطيع الحصول على مصدقته الجامعية). يقدر عدد المعلمين بأكثر من 22 ألف مدرس سوري في تركيا فقط!

إن جامعة غوتنغن في ألمانيا مثلاً أنشأت برنامجاً خاصاً لمساعدة اللاجئين، بحيث تفتح لهم الأبواب للتدريب والتأهيل والتعلم.

تحتاج مناهج التعليم وطرائق التدريس لتوضع بأسلوب يتناسب مع الوضع الحالي للاجئين السوريين وخصوصاً موضوع حرمانهم من مرحلة الطفولة بسبب الحرب والمخيمات أو قلة موارد الأهل. وأن تكون المناهج فيها حرية ومساواة وسهولة والابتعاد عن التوتر.

الخطوات اللازم اتباعها للنهوض بالتعليم:

التعليم مجانيّ للجميع، والكلّ يحظى بوجبات الطعام المجانيّة، والسفر مجّانا لكل من يسكن 3 كم بعيدًا عن المدرسة، والكلّ، حتّى بداية المرحلة الثانويّة، يحظى بالكتب والقرطاسيّة مجّانًا.

والصفوف واسعة مريحة وغير مزدحمة أو مكتظّة، فالروضة لا يزيد عدد طلابها عن 12طالبًا، والصفوف الابتدائيّة الأساسيّة عدد طلابها لا يتجاوز 25 طالبًا، وأحيانًا يقسّم الصفّ نفسه لمجموعات صغيرة (6 – 7 طلاب) مع معلّم/مرشد لكلّ مجموعة.

وعدد ساعات مكوث الطلاب في الصفوف للتعلّم قليل وقد لا يزيد عن ثلاث ساعات في اليوم، وبقيّة اليوم لفعاليّات ممتعة مثرية، والاختيار أمام الطلاب واسع!

فلا امتحانات مخيفة ثقيلة ولا وظائف منزليّة مملّة – إلّا ما ندر ولوقت قصير جدًّا– والتركيز على التشخيص ومعرفة مستوى كلّ طالب لاختيار ما يناسب هذا التشخيص. يتمتّع الطلاب بحرية كبيرة، وبحقّ المشاركة في القرارات واختيار ما يروق لهم،

وهم لا يلتزمون بارتداء زيّ موحد، كذلك يسمح لمن أراد بخلع حذائه، ويُتاح لمعظمهم الاشتراك في حركات الشبيبة التي تنمّي المهارات الاجتماعيّة، وتعزّز روح الانتماء والعطاء. في فنلندا، يطبّقون شعار: ''إنّ كلَّ تلميذٍ يعتبرُ مُهمًّا'' .

كما يجب إعداد المعلمين إعداداً خاصاً ومؤهلاً لمهنة التعليم بما يتناسب مع طرائق التعليم الحديث. كما يجب نبذ طرق التعليم القديمة وإعادة النظر فيها من جديد.

يمكن أن تجري دورات تعليمية لممارسة التدريس والنظر في الدروس التي لم يحقق الطلاب الأهداف المطلوبة، وكذلك

دورات في ممارسة التدريس ولا تقتصر فقط على آخر مرحلة جامعية اصبح فيها المعلم مؤهلاً لعمله بل تتكرر هذه الدورات في كل فترة فالتعليم ممارسة وطرائق متغيرة ترتبط بالفئة المتعلمة والمناهج على أن ينتشر التدريب في جميع المراحل التعليمية بحيث يمكن توفير المعلمين الأكفاء بشكل مستمر [6,11].

التوصيات:

لا يُمكن تطبيق تجربة فنلندا بحذافيرها في جهاز التربيّة في مجتمعاتنا، ولكن نستطيع استلهام بعض التوجّهات والأفكار من هذه التجربة، نذكر بعضًا منها:

العمل الجادّ – بعد الاطّلاع الواعي – على بلورة رؤيا/فلسفة تربويّة لمدارسنا تكون أصيلة منبثقة من ظروفنا وواقعنا وطموحاتنا وغير مقتبسة أو مستعارة من مصادر خارجيّة!

مراجعة سياسة القبول للكلّيات والجامعات للمرشّحين لمهنة التعليم وهذا من أهم الأمور، وتشجيع قبول المتفوّقين المتميّزين مع بحث إيجاد سبل لدعم الملتحقين بهذه الأقسام ماديًّا ومعنويًّا.

المطالبة من الجهات المسؤولة في الدولة والسلطات المحليّة – وبدون تخاذل- بتغيير وتحسين البنيّة التحتيّة لمدارسنا بحيث تلائم متطلّبات التعليم والتربيّة والمساواة فيما بينها سواء على مستوى المحافظات أو الأرياف.

مراجعة أساليب التدريس المتبعة في مدارسنا وقضية الامتحانات وما تسبّبه من قلق وهلع لدى الطلاب.

مراجعة دَوْر المعلّمين واستقلاليّتهم في التعليم وتطبيق المناهج بعد تهيئتهم جامعياً بشكل سليم، وعلاقتهم مع بعضهم في مدارسهم وخارج مدارسهم بحيث نؤكّد على التعاون والمشاركة والإثراء المتبادل وليس على التنافس والمحسوبية.

مناقشة مدى حريّة الطلاب وإشراكهم في القرارات وفي العمليّة التعليميّة التعلّميّة.

مواجهة الثغرة في إعداد المعلمين المؤهلين من خلال بناء قدرات المعلمين السوريين ووضع الاستراتيجيات التربوية والتوجيهية وإبعاد غير القادرين منهم على اجتياز تأهيل المعلمين من سلك التعليم، لتوفير كفاءات ترى أن التعليم مهنة تتطلب مؤهلات أعلى من الطب والهندسة والاقتصاد.

ستة أحرف لوصف الملامح الرئيسية للتعليم الفنلندي. إنه SIMPLE معقول، ومستقل، ومتواضع، مسلي، ومنخفض التوتر، وعادل.

المراجع:

[1]. التربية المقارنة، رنا الشويعر، سهام العصيمي 2016

[2]. تفعيل دور الإدارة المدرسية في تحقيق جودة العملية التعليمية دراسة وصفية تحليلية، عبد الواسع إسحاق ناصر الدين، & وان مات بن الحاج سليمان. (2017) Arrasikhun Journal، 2(2).

[3]. سر النجاح في فنلندا إعداد المعلمين، باسي سالبيرج، 2016

[4]. نبذة مختصرة عن التعليم الفنلندي.pdf وزارة التعليم والثقافة 2012

[5]. An insight Perspective of Finland's Educational System. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, *180*, 104-112. Popa, C., Laurian, S., & Fitzgerald, C. (2015).
[6]. Return to education in Finland, Roope Uusitalo.
[7]. Teacher training system in Finland and comparisans related to Turkey. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, *83*, 1073-1076. Baskan, G. A., Yıldız, E. P., & Tok, G. (2013).

مواقع الانترنيت:

[8]. http://www.new-educ.com

[9]. http://www.sasapost.com/7-reasons-why-finland-is-first-for-education/

[10]. http://www.paaet.edu.kw/mysite/Default.aspx?tabid=8343&language=en-US

[11]. https://finland.fi/ar/alheatt-walmjtma/sr-njah-alamtt-almdars-fe-fnlnda/

التَّعلُّم والتَّعليم العالي للمُهجَّرين: مشاكله وحلوله

(برنامج جامعة طرابلس اللبنانية والكُلِّيات المُفتَتَحة باللغة العربية

في جامعة مارين الحكومية نموذجاً)

د. حسن الخطاف*

مُلخَّص

تُعَدُّ الأزمة السورية من أكبر الأزمات في العالم بعد الحرب العالمية، وقد خلَّفت ملايين من المغتربين نتيجة للظلم، والكثير من هؤلاء طلاب جامعات وأكاديميون، وقد ظهرت مشاكل جمّة أين يدرس الطالب ؟ ومن يعترف بشهادته؟ وماذا يفعل من بقيت عليه بعض المواد؟ وكيف يميز في هذه السوق بين الجامعات الرسمية المعتمدة وبين المحتالين الذين يترصدون أبناءنا؟ ومن أين يأتي بالنفقات ؟وما ذا يفعل الأكاديمي الذي درَّس سنوات في الجامعات السورية ولايجد مكانا له في ظل مشاكل اللغة والتّحكم بالأجور وكثرة النفقات ومتطلبات الحياة ...هذه جزء المشاكل التي حاول البحث رصدها ورصد الحلول لها، من خلال تجربة اتحاد خريجي العلوم الشرعية مع جامعة طرابلس والكليات المفتتحة باللغة العربية في جامعة ماردين.

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد فإنَّ السوريين يعيشون في دول اللجوء أزْمةً حادّة ونقصا في كل متطلبات الحياة الكريمة، وهذا النقص يتفاوت بحسب وجودهم في الدول المهاجَر إليها، إلا أنَّ أكثر احتياجاً يراه الباحث هو في الجانب التعليمي ولاسيما في المرحلة الجامعية التي هي مرحلة التكوين.

وهذا الاحتياج يمكن أنْ يُسَد من قِبَل الأكاديميين السوريين المهجرين، فضياع الطلاب المتعلِّمين ، وعدم الاهتمام بالاكاديميين المعلِّمين يحوّل السوريين في بلدان الاغتراب إلى يَدٍ عاملة، ومِنْ ثَمَّ يصعب بناء

---

*– **الدكتور حسن الخطاف**: دكتوراه في العقيدة الإسلامية من جامعة الزيتونة في تونس، نائب عميد كلية الشريعة بجامعة حلب سابقاً، رئيس اتحاد خريجي العلوم الشرعية في سورية سابقاً، وحالياً أستاذ مشارك بجامعة آرتقلو ماردين، شاركت في عدد من المؤتمرات الداخلية والخارجية مع بعض البحوث المحكمة المنشورة في مجلات وطنية وعالمية.

بلدنا التي تحتاج إلى كفاءات عالية لإعادة إعمارها.نحاول في هذا البحث تسليط الضوء على مشاكل الطلاب في المرحلة الجامعية ومشاكل الأكاديميين وكيفية التغلب على هذه المشاكل وإيجاد الحلول.وقد رأى الباحث في تجربة اتحاد خريجي العلوم الشرعية مع جامعة طرابلس وفي الكليات المفْتتحة باللغة العربية في جامعة ماردين نموذجا يمكن أنْ يُعوَّل عليه في التَّخلص من هذه المشاكل أو على الأقل التخفيف منها.

مع ملاحظة أنَّ التعليم الجامعي في سورية كان مُضيّقا عليه إذا ما قورن الأمر في دول الجوار

إشكالية البحث:

الإشكالية تتمثل في كيفية الاستمرار بين أقطاب متنازعة:

* الاستمرار في التَّعليم والتَّعلُّم من جهة، والسعي لتأمين الاحتياجات المعاشية واليومية من جهة أخرى.

* بذل الجهد والإنفاق في التَّعليم والتَّعلُّم على حساب مُتطلبات الحياة والتّخوف من عدم اعتماد الشهادات من جهة أخرى.

* السعي للتعليم والتّعلُّم في الجامعات المعتمدة الموثوقة ، والقدرة في ذات الوقت على تشخيص وضبط الجامعات والمؤسسات التي تسعى لاصطياد الطلاب من جهة أخرى. من جهة والقُدرة على ضبط.

* تقديم الدعم المالي والإغاثي للاجئين السوريين من قبل المنظمات والأشخاص، في حين التناسي والتغاضي عن التعليم العالي والاهتمام به.

حدود البحث:

–الحد الموضوعي: التَّعلُّم والتَّعليم الجامعي للمُهجَّرين المشاكل والحلول، وعليه فإنّنا منهجيا هنا لانذكر الإيجابيات؛ لأنّ الغرض هنا هو ضبط المشاكل وإيجاد الحلول، وإلا فإنَّ الانصاف يقتضي أن نقول إن الإيجابيات كثيرة جدا، ويمكن إجمالها بـ (الاستقبال والاحترام، والسعي لحل المشاكل والتعاطف السياسي والشعبي ، وتسهيل الدخول والخروج إلى سورية ، وتقديم الخدمات العلاجية والطبية ...فهي أكثر من أنْ تُحصى لكنّ التخطيط المنهجي يقتضي أنْ نضبط المشاكل ونجد الحلول.

ثم إذا سلطنا الضوء على المشاكل يصبح كل ما لم يُذكر من الإيجابيات هو من السلبيات.

-**الحد المكاني**: المهجَّرون في تركيا سواء أكانوا في المخيَّمات أم في غيرها، وسواء أكانوا طلابا أم أكاديميين

-**الحد الزماني**: من بداية الثورة السورية وحتى الآن

أسباب الاختيار:

تعود أسباب الاختيار **في التعليم دون غيره** بحكم اختصاصي حيث كنت أستاذاً مشاركا بجامعة حلب ونائب عميد كلية الشريعة فيها كما أني درَّست في عدد من الجامعات السورية.

أهمية البحث وأهدافه :

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على مشاكل الأكاديميين والطلاب والبحث عن الحلول، ومن أبرز الأهداف تشجيع الجامعات التركية الحكومية لاسقبال أكبر قدر ممكن من السوريين وإقامة جامعات خاصة معتمدة وموثقة وبذلك نتجاوز أكبر المشاكل للأكاديميين والطلاب.

خِطة البحث:

قسمت الدَّراسة إلى مبحثين :

المبحث الأول: هموم الأكاديميين والطلاب

المبحث الثاني: الحلول "جامعة طرابلس والكُلِّيات المفتتحة باللغة العربية في جامعة مارين الحكومية نموذجا"

وكلُّ مبحثٍ من هذين المبحثين قسَّمته إلى مطلبين.

المبحث الأول: الأكاديميون والطلاب

أ .المطلب الأول هموم الأكاديميين:

الأكاديميون على نوعين:

أ. أكاديميون يشتغلون في الجامعات التركية:

هؤلاء لهم همومهم منها:

1.عدد ساعات إضافية 24 ساعة أسبوعية.

مُعدَّل الساعات التي يعطيها أغلب المدرسين السوريين هي 24 ساعة درسية في الأسبوع الواحد، وهذا شيء عُرفي تتعامل به الجامعات التركية، وليس ذلك منصوصا عليه في العقد، وهذا ثقيل بالنسبة للأكاديمي التي تتراوح ساعاته عادة من 10 ساعات حتى 14 ساعة بحسب رُتبته العلمية [1] والذي يحصل فيما رأيته وسمعته كتطبيق عملي أنَّ الجامعات التركية لا تُفرِّق بين الرُّتب العلمية أبداً.

فنصاب حامل الإجازة كنصاب الأستاذ المشارك [2]، وهذا في واقع الأمر يشكل ضغطا على المدرس لأنه نصاب لايتماشى مع الأعراف الأكاديمية، كما أنه يشكل عِبئا صحيا لاسيما من زاد عمره على الخمسين سنة.

2.عائق اللغة:

اللغة كانت عائقا حتى عندما تكون الكليات 100% بالعربي ككلية العلوم الإسلامية في جامعة ماردين، وهذا العائق أنك تضطر لتعلم بعض الطلاب الذين مستواهم مُتدنٍ، وبعض الطلاب يقولون إنكم تعلموننا العربي وأنتم لا تتعلمون لغتنا، كما أنه كان محرجا في التعامل مع الإدارة مما يضطرنا للاتصال مع بعض الإخوة من أجل الترجمة.

أما في السُّوق وبعض المعاملات ولاسيما البريدية والبنكية وطلبات الإقامة، فكانت المشكلة أكثر، وربما تُوقِّع عَقْدا للهاتف أو آجار البيت تجهل مضمونه.

3. الإجازات نادرة.

فيما يتّصل بالإجازات هناك مشكلة عند الأكادميين، فالجامعات التركية لا تعطي إجازة إلا بعد مضي سنة من التعاقد، وهذه الإجازة مُحَدّدة بعشرين يوما في السنة، وإذا ما أراد السوري أنْ يسافر لبلده فعليه أنْ يُقدّم إجازة قبل 15(خمسة عشر يوما) وفي الصيف ليس عليه أن يغادر مكان عمله بشكل رسمي إلى أي مكانٍ من غير أنْ يأخذ إذنا، وهذه مشكلة، وموطن المشكلة أنَّه إنْ أخذ إذنا فالمدة قصيرة، وقد

---

[1] حددت المادة 39 من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالمرسوم250 الأنصبة التدريسية بما يلي: نصاب الأستاذ 8 ساعات والأستاذ المساعد 9 ساعات والمدرس 10 ساعات ووقع التعديل عليه لاحقا بحيث أصبح الأستاذ 10 ساعات والأستاذ المساعد 12 ساعة والمدرس 14 ساعة. وقد حدد في المادة 45 عدد الساعات المطلوبة في التدريس والمقابلات ... 36 ساعة إلا أنَّ هذا لم يُنفّذ. وبقيت الساعات تُكتب على أنه 36 فقط.

[2] وهذا ما تتعامل به جامعة ماردين

يحتاجها لسببٍ ما، وإنْ لم يأخذ إذنا ويخرج فهو مُعرَّض للمساءلة، وتزداد المشكلة أكثر عندما يعمل في عمل يبعد مسافة بعيدة عن الحدود السورية، أو عن أقربائه الموجودين في تركيا، من ذلك مثلا البعض ممن نعرفهم يشتغل في جامعة يلوا المسافة بينهم وبين سورية 1200كم.وبعضهم على الحدود الإيرانية مثلا ؟

وأما الحل:

أ.السعي لزرع الثقة أكثر بين الإدارة والمدرس السوري.

ب.عرض المشكلة على الإدارة وإقناعهم بضرورة بحلها

ج.تفعيل دور وزارة التعليم السوري الموجودة في تركيا من خلال وجود نقابة أو زيارات متكرِّرة من قبل الوزارة لرؤساء الجامعات الأكثر احتواء للأكاديميين السوريين .

4.منافسة الشهادات غير الحقيقية لأصحاب الشهادات الحقيقية.

هذه أهمُّ المشاكل بالنسبة لحملة الإجازات إذ إنّ اعدادهم كثيرة ومن الصعوبة الطعن بالشهادة ومكانها وهذه المشكلة قليلة فيما يتصل بالأكاديميين لأسباب عدة منها:

1.أغلب الأكاديميين يعرفون بعضهم وبالتالي يصبح التزوير وادِّعاء الحصول على الشهادة العليا أو أنه درَّس في الجامعة الفلانية قليلا .

2.الجهات التي تمنح شهادة تعليم عالي غير موثوقة هي قليلة .

وفي هذا السياق لابد من فضح كل الجامعات التي تسعى لمنح شهادات تدعي أنها رسمية، وعندما نبحث عن القائمين عليها نجد بعضهم نكِرات أو لانجد لها اعتمادا وهذه جريمة لا ينبغي السكوت عليها، وقد لاحظنا بعض الجامعات نشطت وأعلنت عن برامج محدّدة وليس لها أي اعتماد أكاديمي، فالحذر الحذر من هؤلاء.

ومما يؤسف في هذا السياق أيضا أنّ بعض المؤسسات التي أشبه ما تكون بالدَّكاكين يعلنون عن دبلوم دراسات عليا في تخصصٍ ما، مقابل عشرين أو ثلاثين جلسة وتكون من خلال التواصل عن بُعْد ، وغالب هؤلاء يستغلون شبابنا وطموحهم لطلب العلم.

5. منافسة أصحاب الشهادات الحقيقة الذين يعيشون في بلدان أخرى طمعا في التدريس أو التجنيس مع أصحاب الشهادات الذين خرجوا في الثورة.

عرضْنا لهذه المشكلة لا يتنافى مع القول إنّ الرزق بيد الله تعالى، من المشاكل التي أثَّرت على الأكاديميين هو قدوم بعض الأساتذة ولاسيما من دول الخليج ممن جلس سنوات عديدة ويريدون بحثا عن التجنيس أو استكمال التدريس حتى يسجل في سيرته العلمية أنه درس في بعض الجامعات وبذلك ينافسون الأكاديميين الذين خرجوا في الثورة وبحثوا عن سُبُل الرزق.

وهذه المنافسة للأسف لا تقف عند الأكاديميين بل تتعداهم إلى منافسة أبناء الثورة من الطلاب السوريين الذين يعيشون في تركيا، فعلى سبيل المثال الطلاب السوريون الذين يدرسون في دول الخليج معدلاتهم عالية جدا، فالقليل منهم دون 97% وهؤلاء يبحثون عن فُرَص عالية تتمثل في الطب والصيدلية وبعض الفروع الهندسية، وهؤلاء منافسون حقيقيون لطلابنا لأنَّ هذا المعدَّل ليس من السهولة الحصول عليه في تركيا ، كما أنَّ الطالب السوري مُطالب بإقامة برامج (سات ، يوس) حتى يستطيع الدخول إلى الجامعات التركية.

6. الصعوبة في تعديل الشهادات في وزارة التعليم العالي التركية.

بداية نقول إنّ تعديل الشهادات أمر مهم جدا لأسباب عدة من أبرزها :

أ.الفرز بين الشهادات الموثَّقة والشهادات المزوَّرة

ب.صيانة الحق المادي والمعنوي فيما لو أراد أحدٌ ما أنْ يُشكِّك بشهادتك وأنت على رأس عملك.

بعد هذه المقدمة يمكن القول إنَّ الأكاديميين في تركيا يعانون من قضية تعديل الشهادات فمنهم من له أكثر من ثلاث سنوات، وأنا على سبيل المثال قدمت أوراقي بتاريخ 26/1/ 2015[3] والأوراق حتى الآن في وزارة التعليم العالي، وهذه القضية وصلت لأغلب المسؤولين ولاسيما وزارة التعليم العالي التركيا ، وقد عقدت الوزارة بالتعاون مع بعض الجامعات لاستكشاف مشاكل السوريين أربع ورشات [4] فكان التعديل على رأس المطالب، وفي الواقع الوزارة تتعامل ببطء في هذا الملف وفقدت تركيا كثيرا من الأكاديميين جزء من ذلك بسبب هذا الملف.

---

[3] المصدر كتاب صادر من قبل البريد التركي

[4] في أنقرة واستانبول وماردين وعنتاب

وبعض المشاكل التي تعرض لها الأكاديميون هو أن بعض الأكاديميين فقد شهاداته الأصلية نتيجة الحرب، فهناك من دُمِّر بيته بالكامل، وهناك من أحرِق بيته، وهناك من تم تشليحه الوثائق الرسمية كاملة [5]

الحلول:

هناك حلول عدة منها :

1. الشهادات الممنوحة قبل الثورة والمختومة من قبل وزارة الخارجية السورية ومن قِبَل وزارة خارجية أية دول يجب أنْ يمر التعديل بسرعة. فمثلا الكثير من الزملاء في الشريعة على سبيل المثال هم أعضاء هيئة تدريسية منذ أكثر من 15 سنوات وحصلوا على الشهادات من مصر والمغرب والسعودية، وأنا واحد من الذين حصلوا على شهادة الدكتوراه من تونس من سنة 2004 فلِم يتوقف مثل هذا الملف هذا التعديل؟
2. أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السورية هؤلاء يُفترض أنهم لايحتاجون لمعادلة والثبوتيات عندهم.
3. يمكن لوزارة التعليم العالي التركي إيجاد وسيط دولي يكون بين وزارة التعليم العالي في حكومة النظام في سورية وبين وزارة التعليم العالي في تركيا وعلى ضوئها يُعرَف أصحاب الشهادات الصحيحة.

7.مشكلة الإقامات للعائلة وارتباطها بجواز السفر:

هناك مزاجية من قبل بعض الموظفين، أحيانا يطلبون منك ترجمة دفتر العائلة وأن يكون ذلك مُصدَّقا من قبل القنصلية السورية ، وهذا ما حصل معي في أمنيات ماردين، كما أنَّ انتهاء الجواز للعائلة يسبب مشاكل، فالإقامة للعائلة مرتبطة بالجواز ، والجواز امامك له مصدران :

إما أن تحصل عليه من النِّظام وهذا كسر للنفوس وذل وإهانة أنْ تركض وراء النظام الذي كان سببا في تهجيرك أن تركض وراءه من أجل الجواز ، ومع الإهانة التي لاحدود لها تهدر الكثير من الوقت والمال ...

---

[5] هذه حصلت لأحد أقربائي واسمه خلق الدروش حيث تم أخذ كل الوثائق منه من قبل السلطات اليونانية بما في ذلك الوثائق الرسمية والحاسب وبذلك فقد شهادته الأصلية ومنها وثيقة الانتهاء من دبلوم الدراسات العليا في كلية الشريعة وكشف الدرجات وقد حصل له هذا الأمر بتاريخ ؟؟؟؟ أثناء الدخول إلى تركية

وإما أن تحصل عليه من الحكومة المؤقتة والذي علمتُ أنَّ النظام استطاع أنْ يؤثر من خلال مخالبه ليكون هذا الجواز الحاصل من الحكومة المؤقتة عديم النفع، وربما يُسجن الشخص بتهمة التزوير ...

والحل: أن تتواصل وزارة التعليم المؤقتة مع وزارة التعليم العالي التركية لتذليل ذلك، ولو كانت عندنا نقابة لأعضاء الهيئة التدريسية لساهمت في حل المشكلة

ب. أكاديميون يشتغلون في المؤسسات الأخرى:

وهؤلاء لهم همومهم منها:

1.قلة الراتب :

قلة الراتب الذي لا يتناسب مع المجهود في حال كان الراتب مقطوعا، أو تدنِّي أجرة الساعة الدَّرسية فعلى سبيل المثال الساعة الدَّرسية في جامعة طرابلس التي يشرف عليها اتحاد خريجي العلوم الشرعية أجرة الساعة لحامل الدكتوراه هي (35) ليرة تركية في التدريس لمرحلة الإجازة ، و(45) خمسة وأربعون ليرة في التدريس بالدراسات العليا.

ونحن هنا لا نتهم هذه المؤسسة بالتقصير، فلكل مؤسسة ظروفها المالية ونفقاتها الإدارية، ولكن هذا هو الواقع، فإذا كان الأستاذ يأخذ أجر ة الساعة 35 ليرة تركية ، سيدرس 12 ساعة وغالبا لايستطيع تجاوز ذلك باعتبار أنَّ التدريس محصور في يومي السبت والأحد، فهذا يعني أن أجرته الأسبوعية 35×12=420 ليرة تركية ، وعليه يكون الشهر 420× 4=1680 ليرة تركية. فماذا ستكفي هذه الأجرة؟

مع ملاحظة أمرين أساسيين :

الأول: هو انقطاع هذه الأجرة في الصيف.

الثاني: أنّ هذا هو للساعة الفعلية، فعندما يكون هناك تغيب أو عطلة سينقص المبلغ، ولكن مع قلة هذا المبلغ، فهو في واقع الأمر حلَّ جزءا من مشكلة الأكاديمي، والميزة في هذا أن بقية أيام الأسبوع التي هي الدوام الرسمي في تركيا يمكن أنْ يُمارس عملا آخر ، وهذا غالبا هو الذي يحصل.

ففي المحصل أنّ هذا الأجرة لا تتناسب مع المصاريف والمتطلبات لكنَّها في الواقع حلَّت جُزءا من المشكلة.

2.مُعرَّضون للفصل.

من المشاكل التي يتعرض لها الأكاديميون السوريون في المؤسسات الخاصّة أنّه لا يعرف متى ينفصل وأنّ قرار استمراريته في العمل مرتبط بجملةٍ من الشروط: منها مسايرة صاحب المؤسسة في توجهاته ونقاشاته، فرضى صاحب المؤسسة مُهمٌّ جدا للاستمرارية فهو يخشى من شكوى الطلاب عليه ،ومن شكوى الإداريين، ومن المناقشة في الجلسات العلمية، وهذا للأسف واقع، فالتّبعية الفكرية والتزكية المسبقة شيء مُهمٌّ للتدريس والاستمرار في العمل في المؤسسات الخاصة.

وليس هناك أي ضاغط على إدارة المؤسسة التعلمية فيما لو قررت الإدارة فصل الأكاديمي، وللأسف بعض المؤسسات التعليمية تفتقر إلى مفهوم المؤسسة، فالقرار غالبا بيد شخص أو شخصين، وهذا ما يجعل الأكاديمي العامل في المؤسسة مُتوجسا وخائفا.

4.مشكلة الإقامة والرعاية الصحية:

الإقامة والرعاية الصحية في بلدٍ مثل تركيا مُهمّة جدا، فمن خلال الإقامة تستطيع التنقل والزيارة وقد يسهل عليك الخروج والدخول إلى سورية، كما يسهل عليك الاستئجار .

والرعاية الصحية أكثر أهمية في ظل غلاء التطبيب والعلاج في تركيا، ففي حيث يدفع من عنده ضمان صحي مايقارب (35) % من قيمة العلاج ويدخل جميع المشافي التركية حتى ولو كانت في ولاية أخرى، يبقى من يعمل في المؤسسة الخاصة هو وعائلته محروما من كل هذا.

5.غياب المعايير الأكاديمية في التوظيف بتأثير المعرفة والتزكية والانتماء للجماعة.

يُعَدُّ غياب أو شبه غياب المعايير الأكاديمية في التوظيف عائقا وهمّا للأكاديمي السوري في المؤسسات الخاصة، فمن المعلوم أنّ التخصص الأكاديمي والمرتبة العلمية هي أبرز المعايير، فليس لي إنْ كنتُ أستاذا مشاركا بتخصص العقيدة أنْ أدرس في القسم العربي، كما أنّ مَن رتبته أستاذ دكتور وسيرته الذاتية والثورية تشهد على ذلك فهو أولى من غيره.

للأسف بعض هذه المعايير ليست موجودة في بعض مؤسساتنا التعليمية، فالتزكية المسبقة والانتماء للجماعة هي الأمر المقدّم على كل شيء، فربما رئيس قسم يكون في بعض المؤسسات وهو حامل

ماجستير، ويكون رئيس قسم في غير اختصاصه مثلا ، ويوجد من يحمل ليس فقط دكتوراه بل رتبة علمية لا يُلتفت إليه والسبب هو الرضى ومباركة الجماعة ، وهذا شيء واقع في بعض المؤسسات التعليمية السورية.

يعني بعض المؤسسات هي أشبه ما تكون ببعض المدارس السورية التي يكون فيها الأب مديرا والابن أمين سر والزوجة موجهة للبنات وزوج البنت مُستخدما ...

ب.المطلب الثاني. هموم الطُّلاب:

الطلاب على نوعين منهم طلاب دراسات ومنهم طلاب إجازة (لسانس) وهؤلاء منهم من يدْرس في الجامعات التركية ومنهم من يدرس في الجامعات الخاصة، وهؤلاء أيضا منهم المستجدون ومنهم المنقطعون.

أ.الطلاب المستجدون في الجامعات التركية في مرحلة اللسانس والدراسات العليا، لهؤلاء هموم منها:

1.مشكلة اللغة:

تُعَد اللغة عائقا أمام الطلاب سواء أكانوا في مرحلة الإجازة أو في مرحلة الدراسات العليا، فالجامعات التركية تشترط الحصول في مرحلة الإجازة على شهادة 2B أو ما يعادلها ، وبعض الجامعات تجعل ذلك شرطا مسبقا ، والبعض يجعلها شرطا لمناقشة الماجستير ومن ذلك جامعة دجلة في ديار بكر وقد حصل هذا مع الطلاب الأجانب وكنتُ واحدا من الطلاب الذين حصل معهم هذا الأمر[6].

بينما أقامت جامعة ماردين دروسا متماشية مع دروس الماجستير وذلك لمن لاي حمل شهادة B 2 وفي المحصلة لابد من شهادة 2B [7] وأما التسجيل في شهادة الدكتوراه فتشترط جامعة

---

[6] جامعة دجلة في ديار بكر اشترطت ذلك ويمكن النظر إلى موقع الجامعة http://www.dicle.edu.tr/

[7] انظر موقع جامعة آرتقلو في ماردين http://www.artuklu.edu.tr/

دجلة أن يكون حاصلا على شهادة G1 كحد أدنى [8] ولاشك انَّ هذا يسبب ضغطا على الطلاب ولاسيما أنَّ الأوضاع النفسية والمالية للطلاب السوريين ليست مهيئة للقيام بذلك.

والمشكلة الأكبر من هذه أنّ الدراسة في تركيا هي باللغة التركية ويُستثنى من ذلك البرنامج العربي لبعض الكليات وهو لا يغطي سوى القليل من احتياجات السوريين من حيث عددها و توزعها الجغرافي، فهي فقط موجودة في بعض الجامعات التركية الجنوبية وتحديدا في عنتاب وأورفا وماردين والبرنامج العربي في جامعة دجلة في ديار بكر الذي لايتجاوز عدد المقاعد فيه عن عشر طلاب. هذه السنة سيأخذون فقط طالبين فيما يخص التسجيل بشهادة الدكتوراه قسم اللغة العربية.[9].

2.مشكلة تعديل الثانوية السورية وارتباطها ببعض البرامج :

من الصعوبات التي يتعرَّض لها الطلاب السوريون الحاصلون على شهادات ثانوية في تركية أنَّ الشهادة الثانوية الممنوحة لهم من قبل التربية التركية، والتي هي ضمن البرنامج العربي لأغلب المواد أنَّ الطالب يضطر بعد الثانوية(البكالوريا)الجلوسَ سنة أخرى ليدرس برنامج (السات أو اليوس) فالتعويل في الدخول إلى الجامعات التركية هو الاعتماد على هذا البرنامج أكثر من غيره، فعلى سبيل المثال جامعة حران اعتمدت على معدل الثانوية للسنة قبل الماضية بنسبة 30% فقط .

وهذا يعني أن الطالب الذي حصل على معدل 90% في الثانوية سيرجع في نهاية المطاف إلى 30% والباقي التي هي 70% تعتمد على اليوس.

هذا الوضع كانت له مشاكل في اتجاهين:

الأول: أن الطالب سينتظر سنة أخرى لدراسة برنامج السات أو اليوس وهو برنامج مدته ليست أقل من (6) ستة أشهر ويحتاج إلى تفرغ من الطالب.

---

[8] انظر: جامعة دجلة: http://www.dicle.edu.tr/

[9] انظر: جامعة دجلة: http://www.dicle.edu.tr/

الثاني: أنه سيسجّل في معهد من معاهد السوريين المنتشرة في تركيا والتي تُدرِّس هذا البرنامج، ومما يؤسف له أن بعض هذه المعاهد كان الهمُّ له هو جمع أكبر عدد من الطلاب للحصول على أكبر كمية من المال ، وبعد أنْ يُسجل الطالب عندهم لا يجد متابعة من الإدارة.

وهناك مشكل أخرى أن بعض الأماكن ولاسيما في الولايات النائية في تركية أو في بعض الأقضية (المناطق)التابعة للولايات قد لا تجد معهدا في الأصل، مما يدفع الطالب في هذه المرحلة للرحيل إلى ولاية يجد فيها معهدا.

كما أن بعض هذه المعاهد لا يوجد فيما بينها تنسيق، ويسعى بعض المعاهد بالطعن بغيره إظهارا بأنه الأفضل.

3.مشكلة الدَّوام والبُعد والسَكن.

من المشاكل التي يتعرض لها الطلاب السوريون هي مشكلة الدوام والبُعد وذلك أنَّ الطلاب عادة يلجؤون إلى المفاضلة وأغلبهم لا يكون له نصيب في المدينة التي يسكن فيها، مما يضطر للانتقال إلى المدينة التي قُبَل فيها، والذي يدفعه إلى ذلك هو أنّ الدوام في تركيا إلزامي إذ يتوجب على الطالب ان يحقق نسبة دوام لا تقل عن 80% .

ولو أخذنا جامعة آرتقلو في ماردين لوجدنا نسبة الطلاب السوريين الذي هم من خارج مدينة ماردين تزيد على 90% وأغلب هؤلاء الطلاب هم ممن يعيش اهلهم في المدن الحدودية مع سورية كأورفا وعنتاب وكلس وأضنة وانطاكيا ...

فالدوام يدفع الطالب للانتقال إلى المدينة، والانتقال له آثاره منها السّكن ونفقات المعيشة والانتقال، مما يوقع الطالب وأهله في ضائقة مالية ممن ليست عندهم منحة تركية.

ب.الطلاب المنقطعون في الجامعات التركية في مرحلة اللسانس والدراسات العليا، وهؤلاء لم يكملوا نظرا للظروف، وهؤلاء لهم هموم منها :

1.صعوبة الحصول على كشف بالدرجات:

من أبرز المشاكل التي تواجه الطلاب السوريين المنقطعين للتسجيل في الجامعات التركية هو صعوبة الحصول على كشف علامات من الجامعات السورية ممن ليس لديه كشف مُسبق، وهذا يدفع الطالب إلى أمرين:

الأول: أنه يضطر للتواصل مع بعض السماسرة لجلب كشف درجات له، وهذا قد ينفع وقد يعجز ، وحتى في حالة القدرة على الحصول على كشف درجات فإن الطالب يدفع مبالغ مالية قد تصل إلى 500$ دولار ويزداد ذلك بحسب الفرع، فكلما كان الفرع أكثر رغبة في سورية كفروع الطب والصيدلية والهندسات يكون الدفع أكثر.

الثاني: إنْ عجز عن الأول يضطر إلى المغامرة والتخلي عن كشف الدرجات السابقة مما يضطر للعودة إلى السنة الأولى وربما يكون هو في السنة الثالثة أو الرابعة وبقي عليه بعض المواد للتخرج.

2.صعوبة الاعتراف بالمقررات نظرا لاختلاف المنهاج:

من المشاكل التي يتعرض لها الطلاب السوريون المنقطون عن الدراسات الراغبون في الإكمال هو اختلاف طبيعة المنهج، فلا يكفي ليكون عندهم كشف درجات أنْ يلتحقوا بالكليات التركية المناظرة للكليات التي خرجوا منها من سورية.

فعلى سبيل المثال نسبة الاختلاف في مقررات كليات الإلهيات الموجودة في تركيا مختلفة عن مقررات كليات الشريعة بنسبة لا تقل عن 70% إذ أغلب مقررات كليات الإلهيات في تركيا هي في علم الكلام والفلسفة وفيها مقررات علم الاجتماع الديني وعلم النفس الديني بينما هذه المقررات ليس لها وجود سوى بعض المقررات المتصلة بالعقيدة الإسلامية وتاريخ الأديان[10].

ج.الطلاب المستجدون والمنقطعون في مرحلة اللسانس والدراسات العليا، المسجلون في الجامعات الخاصة ، لهؤلاء هموم منها:

1.عدم الوثوق بالشهادة واعتمادها.

أكبر همّ يواجه طلابنا هو عدم الوثوق في الشهادات وبعض المراكز التي تم افتتاحها في الداخل السوري، أو في تركيان، فكان طلابنا أشبه بمن وقع في مَصيدة ، وأذكر عندما زرت دكانا من

[10] يمكن المقارنة بين منهاج كلية الإلهيات في جامعة ماردين و هي أفضل حالاً من الكليات الأخرى مع برنامج كلية الشريعة في حلب.

هذه الدكاكين في مدينة أورفا، وقد كان الإعلام لها والترويج مالئا صفحات النت ولكل الاختصاصات، فعندما وصلتُ هناك لم أجد وجوه أكاديمين فسألتُ عن المناهج فقال العميد: نحن بكل صراحة مكتب خدمي لتسيير معاملات الطلاب وكان القائم على ذلك المركز ضابطا منشقا.

هذا يحتم علينا جميعا أنْ نفضح هذه المؤسسات كما يحتم الأمر على الحكومة السورية المؤقتة أنْ لا تسكت عن هذا، وذلك من خلال التواصل مع السلطات التركية، أو من خلال ذكر بعض المؤسسات التي لها اعتماد علمي على موقع الوزارة.

ينبغي أنْ نحمي طلابنا من بعض المصائد التي لا تخاف الله تعالى، والتي يهمها في النهاية تحقيق الربح على جهد ووقت ومال أولادنا.

2.التّكاليف المالية الكبيرة.

التكاليف الجامعية للجامعات الخاصة مرتفعة إذا ماقارناه بوضع السوريين ، ولكنَّه منخفض جدا إذا تمت مقارنته بدول الجوار وسنأخذ نموذجا هنا هو جامعة طرابلس

ثانيا: جامعة طرابلس:

وها انا أنقل رسوم جامعة طرابلس التي تم التعاقد معها من خلال اتحاد خريجي العلوم الشرعي الذي يضم أكثر من 130 متخصص في العلوم الإسلامية منهم أكثر من 40 من حملة الدكتوراه.

أولا . رسوم مرحلة الإجازة :

رسوم مرحلة الإجازة 650 $ على فصلين يدفع للجامعة 300$ والباقي أجور مدرسين وخدمات إدارية ومقرات

ثانيا. رسوم دبلوم الدراسات العليا (تمهيدي الماجستير)

رسوم دبلوم الدراسات العليا (تمهيدي الماجستير) هي (1350$) ويكون منها 50دولار رسم تسجيل غير مسترد عند تقديم الأوراق، و 650 رسم فصل أول عند بدء الدوام 650 +رسم فصل ثاني عند بدء الدوام.

ثالثا.رسوم الماجستير (الرسالة):

الرسم الإجمالي:للماجستير هو ألفان ومئتا دولار أمريكي (2200$) ، تشمل الآتي –:رسوم التسجيل لمدة سنتين +رسوم الإشراف والمناقشة، ويكون الدفع : 1. (100$) مائة دولار غير مستردة، تدفع عند تقديم الأوراق وخطط البحث.2. (800 $) ثمانمائة دولار عند التسجيل للسنة الأولى بعد قبول خطة البحث. 3 . (800 $) ثمانمائة دولار في بداية السنة الثانية. 4.الباقي (500$) دولار تدفع عند جهوز الرسالة للمناقشة، وقبيل تعيين موعد المناقشة.

إضافات المالية الأخرى:

1-يضاف إلى ما سبق رسم (100$) دولار عن كل مادة يكلف بها طالب الماجستير، تدفع قبل تقديمه للمادة في أثناء إعداد الرسالة.

2- يضاف إلى ما سبق تكاليف تنقلات المناقشين في حال حاجتهم إلى ذلك بحسب مكان المناقشة الذي يُتَّفَقْ عليه مع الطالب.

3- في حال بقاء الطالب إلى السنة الثالثة وما بعد يدفع رسم سنوي (700$) دولار إضافة إلى ما سبق.

رسوم الدكتوراه:

الرسم الإجمالي للدكتوراه هو أربعة آلاف دولار أمريكي (4000$) ، تشمل الآتي: –رسوم التسجيل لمدة سنتين+ –رسوم الإشراف والمناقشة، ويدفع (100$) مائة دولار غير مستردة، تدفع عند تقديم الأوراق وخطط البحث+ (900$) تسعمائة دولار عند التسجيل للسنة الأولى بعد قبول خطة البحث+ 1000$ ألف دولار في بداية السنة الثانية+ الباقي وهو (2000$) دولار تدفع عند جهوز الأطروحة للمناقشة، وقبيل تعيين موعد المناقشة.

إضافات المالية الأخرى:

يضاف إلى ما سبق رسم (100$) دولار عن كل مادة يكلف بها طالب الدكتوراه من المواد الأربعة المطالب بها، تدفع قبل تقديمه للمادة في أثناء إعداد الأطروحة+ تكاليف تنقلات المناقشين في حال حاجتهم إلى ذلك بحسب مكان المناقشة الذي يُتَّفَقْ عليه مع الطالب، يضاف إلى ذلك حال بقاء الطالب إلى السنة الثالثة يدفع رسم تسجيل للسنة الثالثة (800$) دولار إضافة إلى ما سبق.

وأما في حال بقاء الطالب إلى السنة الرابعة وما بعد فعليه أنْ يدفع الطالب رسم (600$) دولار عن كل سنة

منحة حسم من الرسوم:

لطلاب الداخل السوري واللاجئين نظراً لظروفهم الصعبة التقدم بطلب لحسم نسبة من الرسوم، ما بين (10% إلى 20 %) وفق الآتي:

1- الحسم يحسب فقط من الرسوم الأساسية (رسوم السنتين 4000.($).

2- طلب الحسم يقدم إلى المجلس العلمي في اتحاد خريجي العلوم الشرعية، مع توضيح وضع الطالب، وبعد دراسة الأمر يقرر المجلس ما يراه مناسباً.

3- تقتطع نسبة الحسم من الرسوم المترتبة على تحديد موعد المناقشة، ويبقى المطلوب تسديده في السنة الأولى والثانية على حاله.

4- لا يشمل الحسم رسوم السنة الثالثة وما بعد[11].

ملاحظة مهمة أبناء المخيمات معفوون من الرسوم بشكل كامل ويدفعون فقط 50$ رسم تسجيل.

وهذه الرسوم إذا ما قورنت بالدول الأخرى فهي قليلة بل إنَّ هذه الرسوم هي أقل من الرسوم التي يدفعها الطالب فيما لو سجّل في لبنان، ونسبة التخفيض تصل إلى 60$ مقارنة بالطالب الذي يسجل في

[11] انظر موقع اتحاد خريجي العلوم الشرعية http://sumasonline.net/article/1089

جامعة طرابلس في لبنان، لكن مع هذا تبقى هذه الرسوم فوق طاقة الطالب السوري الذي يعاني في الأصل من وضع مادي صعب.

3.التوزّع الجغرافية لهذه الجامعات وعدم مناسبتها للكثيرين.

مما يعانيه الطلاب أيضا هو التوزع الجغرافي، فالتركيز يقع في استانبول والمناطق الجنوبية من تركيا مثل أورفا وعنتاب وكلس وأنطاكيا ، وأصحاب المؤسسات التعليمة والتي بعض منها هو خدمي وليس ربحيا معذورون في ذلك، إذ لابد للمشروع في النهاية أنْ يحمل نفسه، لكن ما ذنب من يعيش في الوسط التركي أو في الشمال الشرقي أو الغربي ؟

4.ضعف الكادر التدريسي وعدم وضوح المناهج مسبقا:

تعاني بعض المؤسسات التعليمية من فقرٍ في الكوادر التدريسية مع أنهم موجودون، لكن يتم الانتقاء أحيانا وفق المعرفة والتزكية والانتماء للجماعة والتوجه، وهذا الفقر يجعل بعض من يحمل إجازة وربما لم يتخرج منها يدرس في هذه المؤسسة، وهذا شيء ثابت، كما أنَّ عدم وضوح المناهج مسبقا تجعل الطلاب في حيرة، وعدم وضوح المناهج راجع لأسباب عدّة من أبرزها افتقار المؤسسة التعليمية للمفهوم المؤسساتي الأكاديمي المبني على الأقسام وتفعيل دورها وانتقاء الكفاءات لها.

المبحث الثاني: الحلول "جامعة طرابلس والكُلِّيات المفتتحة باللغة العربية في جامعة مارين الحكومية نموذجا"

المطلب الأول: **حلول خاصّة للأكاديميين وللطلاب**

أ. **جامعة طرابلس نموذجا:**

- تم الاتفاق بين اتحاد خريجي العلوم الشرعية في سورية والذي يضم في صفوفه 44 أربعة وأربعين من حملة الدكتوراه ومن الأكاديميين السابقين 12 أكاديميا كانوا على رأس عملهم في كليتي الشريعة بجامعة دمشق وحلب، وقد انطلق هذا المشروع في تركيا للعام الدراسي 2014-2015 ، وجامعة طرابلس هي جامعة معتمدة من قِبَل وزارة التعليم العالي التركية، كما أنّ شهادتها مُعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي في سورية، وقد بدأت بداية الاتصالات معي

باعتبار كنتُ رئيسا للاتحاد، وفي هذا السياق لابدّ أنْ نشكر وقفة القائمين على هذا المؤسسة من اللبنانيين مع الثورة السورية وتسهيل إجراءات التعامل الأكاديمي وتخفيض الرسوم .

- **ما الذي قدمته جامعة طرابلس للأكاديميين والطلاب؟**

مع الرسوم التي ذكرناها سابقا والتي تبدأ 650$ دولار للسنة الواحدة، إلا أنّ هذا المشروع على الصعيد المالي هو مشروع خاسر وتتم المساعدات له من بعض الأعضاء ومن بعض المانحين، بحدود 60% مما يدفعه الطالب يصلح للجامعة مع أن هذه الرسوم هي أقل مما يدفعه اللبناني أو غيره لو سجّل مباشرة في لبنان، وبعض هذه الفروع في الواقع تحمل بعضها، فإذا نظرنا إلى فرع أورفا بحد ذاته من حيث عدد المسجلين فهم (15) خمسة عشر طالبا في الدراسات العليا و(15) وخمسة عشر طالبا في السنة الأولى[12] ، مع ملاحظة أن (8) ثمانية من طلاب السنة الأولى هم من أبناء المخيمات وهذا يعني أن الثمانية يدفعون 400$ باعتبار أن طالب المخيم معفو من الرسوم، ففي المحصلة هذا الفرع خاسر ، ولا يحمل نفسه من جهة مصاريف الاستئجار والموظف الإداري وأجرة الساعات، ولكن يُخفف عنه فرع انطاكيا حيث يضم 60ستين طالبا في السنة الأولى والثانية + 20 طالبا في الدراسات العليا[13]

فهو يقدم خِدمة من حيث الرسوم المخفضة ومن حيث التوزع الجغرافي(أورفا، عنتاب، كلس، أنطاكيا، استانبول) هذا من حيث المرحلة الجامعية .

اما من حيث مرحلة الدراسات العليا فهو متوزع على ((أورفا، عنتاب، انطاكيا، استانبول))، وفي كل مركز من هذه المراكز يوجد قسمان للدراسات العليا: قسم الفقه وأصوله وقسم الدراسات العليا

أبرز ما قدمه مشروع الاتحاد من خلال جامعة طرابلس هو :

–أن الشهادة معتمدة

– الرسوم مخفضة

–إعفاء لطلاب المخيمات

[12] إدارة الاتحاد في فرع أوفا

[13] إدارة الاتحاد في فرع أنطاكية .

-التوزع الجغرافي في خمس مناطق في تركيا

– تأمين عمل لبعض الأكاديميين حيث يشتغل فيها 30 حامل دكتوراه .

– حلت مشاكل الطلاب المكملين الذين خرجوا من سورية وعليهم بعض المقررات

وهذا جدول صادر من قبل إدارة الاتحاد:

1.بداية المشروع في العام الجامعي 2014-2015

2.عدد الطلاب المتخرجين حتى الفصل الماضي من سنة 2016 هو 16 طالب وطالبة

3.عدد المرشحين للتخرج في هذا الفصل 11 إحدى عشر طالبا وطالبة

4.عدد طلاب اللسانس المسجلين للفصل الأول شريعة إسلامية سنة أولى هو 153 طالب وطالبة

5.عدد طلاب اللسانس المستجدين للفصل الأول شريعة إسلامية سنة ثانية هو 57 طالب وطالبة.

6.عدد الطلاب المنقطعين المسجلين في الشريعة الإسلامية الفصل الأول هو 58 طالب وطالبة.

7.عدد طلاب السنة الأولى لغة عربية 15 خمسة عشر طالب وطالبة.

8. عدد الطلاب المنقطعين لغة عربية هو 10 عشر طلاب.

9.عدد طلاب المخيمات الحاصلين على إعفاء كامل من الرسوم هو 50 خمسون طالبا.

10.عدد طلاب تمهيدي ماجستير (شعبة الفقه وأصوله+ الدراسات الإسلامية) 85 خمسة وثمانون طالب .

11.عدد رسائل الدكتوراه التي نُوقِشت هي 7 سبع رسائل

12.عدد رسائل الماجستير التي نوقشت هي 3 ثلاث رسائل .

13. عدد الفروع هو 5 خمسة فروع.

14. عدد المدرسين في الشعب 35 خمسة وثلاثون مدرسا ومدرسة

15.عدد الطلاب الإجمالي في الفروع الخمسة هو360 ثلاثمئة وستون طالبا[14].

---

[14] المرجع كتاب من اتحاد خريجي العلوم الشرعية صادر بتاريخ 2017/5/2.

هذا المشروع في الواقع هو مشروع رائد وهناك بعض المشاريع الرائدة في مجال تعليم العلوم الإسلامية، لكن ما نحتاجه اليوم لكليات أخرى مثل الكليات الطبية والهندسية والفروع العلمية، وهذه وإنْ كان بعضها موجودا لكن ذكرنا المشاكل والعوائق التي تعترض الطلاب مثل البُعد وقضية الرسوم...

ماذا سيحصل لو أنّ عشر جامعات اشتغلت على غرار جامعة طرابلس التي قام اتحاد خريجي العلوم الشرعية بهذا المشروع من خلال كليات متنوعة سيتضاعف العدد إلى عشر مرات وبذلك يكون هناك شيء من الحلول لمشاكل الطلاب

ب. **الكُلِّيات المُفتتحة باللغة العربية في جامعة مارين نموذجا:**

يُعَد مشروع جامعة ماردين هو المشروع الرائد في تخفيف المعاناة عن اللاجئين من الأكاديميين والطلاب السوريين، كما أنَّه يُقدِّم خدمات وفوائد لتركيا من حيث تأهيل وتخريج الطلاب، وقد سعى رئيس جامعة ماردين البرفسور أحمد أغيرقجة جزاه الله كل خير بافتتاح (4) أربع كليات في السنة الماضية 2016 يكون التعليم فيها باللغة العربية 100% وبسعر مخفَّض للطلاب سنويا هو (500) ليرة تركية، وزيادة على هذا كانت كلية العلوم الإسلامية التي استقطبت بعض الطلاب والأساتذة السوريين.

أولا.عدد الأكاديميين في جامعة آرتقلو ماردين :

عدد الأكاديميين في جامعة آرتقلو ماردين هو (38) ثمانية وثلاثون أستاذا من السوريين فقط، وهناك أساتذة من العراق وفلسطين ومصر والأردن، وهؤلاء السوريون يتوزعون على الكليات في الجامعة حسب التالي :

-علوم إسلامية: 6 ستة أساتذة وهم في العقيدة والحديث والتفسير وأصول الفقه والقراءات

- اللغة العربية: 18 ثمانية عشر أستاذا منهم حملة دكتوراه وماجستير وإجازة وأغلبهم إجازة

-علم اجتماع: أربعة أساتذة، - إدارة :ثلاثة أساتذة، وفي التاريخ أستاذنا وعلوم سياسية ثلاثة أساتذة، وهذا العدد لم أجد له مثيلا في كل الجامعات التركية، فهناك جامعات تركية كبيرة وقديمة

والعدد أقل من ذلك ، فمن أكبر الجامعات التي تستقبل السوريين بعد جامعة ماردين هي جامعة مرمرة والعدد فيها في كل الاختصاصات هو 15 أستاذا

ونختار بعض الجامعات:

اسم الجامعة	العدد الكلي للأساتذة في كل الاختصاصات
جامعة ماردين	38 أستاذا
جامعة عنتاب	15أستاذا
جامعة مرمرة	15 أستاذا
جامعة مرعش بالقسم العربي + التركي	12 أستاذا
جامعة حران في أورفا	10 أساتذة
جامعة سليمان ديميريل في اسبارطا	5 أساتذة
جامعة كلس	4 أربعة أساتذة
جامعة دجلة	2 أستاذان
جامعة بنكول	3 ثلاثة أساتذة

من الملاحظ الفرق بين جامعة ماردين وبعض الجامعات التركية التي أخذتها بشكل عشوائي.

بعد هذا لو أنَّ عشر جامعات تركية فعلت كما فعلت جامعة ماردين لكان عدد المدرسين هو 38 ×10 = 380 مدرسا يعني يمكن الجزم أنّها تستوعب كل الأكاديميين السوريين.

ثانيا. عدد طلاب الدراسات العليا في جامعة آرتقلو ماردين :

فتحت الجامعة هذه السنة وكان نصيب السوريين فيها هو الأكثر وذلك وفق الجدول التالي

اسم التخصص	العدد
لغة عربية	6 ستة طلاب
فقه	4
كلام	2
تفسير	4
حديث	3

هذا العدد لم نسمع به في الجامعات التركية ، وحصيلة هذا لو أنّ عشر جامعات تركية قامت بهذا الأمر لكان عدد طلاب الدراسات العليا التي تستقبلهم الجامعات التركية هو 19× 10= 190 مائة وتسعون طالبا وطالبة وفي هذا حل كبير لمشكلة السوريين.

ثالثا. عدد طلاب المرحلة الجامعة الإجازة في جامعة آرتقلو ماردين :

ذكرنا سابقا ان الجامعة افتتحت أربع كليات باللغة العربية بحيث تكون سبة العربية فيها 100%وقد تم الافتتاح في السنة الماضية 2016-2017 وهذه الكليات هي : كلية التاريخ، كلية القانون والعلوم السياسية، كلية الإدارة، كلية علم الاجتماع وقد كان عدد الطلاب في الكليات، بالإضافة إلى كلية العلوم الإسلامية التي استقطبت عدد محدودا من السوريين وفق الجدول التالي:

اسم الكلية	عدد الطلاب
كلية التاريخ	20 طالبا
كلية القانون والعلوم السياسية	30 طالبا
كلية الإدارة	45 طالبا
علم الاجتماع	12 طالبا
كلية العلوم الإسلامية	8 طلاب

هذا يعني أنَّ عدد الطلاب الإجمالي هو 115 طالبا حتى نهاية العام الدراسي 2016-2017 ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد بمرتين خلال العام الدراسي القادم 2017-2018. حيث من المتوقع ان تستقبل كلية الإدارة لوحدها 100 طالب وذلك بالتعاون مع الجامعة العالمية للتجديد والتي مقرها في استانبول .

فلو أخذنا الرقم الحالي وهو 115 طالبا وطالبة فهذا عدد جيد بالمقارنة مع الجامعات الأخرى، فلو أن 10 عشر جامعات تركية قامت بمثل هذا الأمر لكان العدد هو 1150 طالبا وطالبة فقط بالأقسام العربية.

ومن المهم جدا أننا نتحدث عن الأقسام العربية التي تخفف عن الطلاب مؤنة التكلفة ومشاكل اللغة، ولا نتحدث عن الكليات الأخرى التي تعلم باللغة التركية.

الخاتمة:

يمكن من خلال الدراسة السابقة أن نضبط ونختصر المشاكل ونضع لها الحلول المناسبة.

أولا.مشاكل الأكاديميين وحلولها:

تبين من خلال البحث انَّ أكبر مشكلةٍ يعاني منها الأكاديميون هو قضية تعديل الشهادات في تركيا التي أخذت وقتا طويلا، واقتربت من أربع سنوات عند البعض، وكان لهذا التأخر سبب ما في هجرة بعض الأكاديميين، ويمكن أن يكون الحل بفرز من حصل على شهادة قبل الثورة وبعدها، أو اللجوء إلى مؤسسات خاصة لتكون وسيطا بين وزارة التعليم العالي في تركيا، ووزارة التعليم في سورية فهو جزء من الحقوق، ومشكلة غياب المعايير في الجامعات الحكومية والخاصة مشكلة أخرى، فالكثير من الجامعات التركية لاتُفرِّق بين الرُّتب العلمية، بل بعضهم لايفرق بين حامل الدكتوراه والماجستير والإجازة، وهذا ليس تكبُّرًا بل هو بحث في الواقع، والكثير من الجامعات التركية تعطي الراتب نفسه للجميع، هذا فيما يتصل بالجامعات الحكومية.

وغياب هذه المعايير في الجامعات والمؤسسات التعليمية الخاصة واضح؛ فالمعرفة والوساطة لازالت تشتغل مع الأسف.

والمشكلة التي يعاني منها الأكاديمي في الجامعات الخاصة هو خوف الفصل من التعليم ولذا يبقى البعض منهم متوجسا في طرح الرأي والمناقشة، كما أنَّ قضية الإقامة والتأمين الصحي من أبرز المشاكل.

استطاعت الجامعات الخاصة مثل جامعة طرابلس أنْ تحُل بعض المشاكل فيما يتعلق بالعمل لكنَّ قلة الرواتب كحالة واقعية نظرا إلى كون الجامعة ليست ربحية جعل حلولها قليلة.

من هنا تكون الجامعات الحكومية مُهمة جدا على غرار جامعة آرتقلوا في ماردين التي استطاعت أنْ تخطو خطة كبيرة جدا في مجال توظيف الأكاديميين السوريين .

المعوَّل عليه أنْ تخطو بعض الجامعات الحكومية الأخرى لتسير في نفس الاتجاه لكن من خلال التوسع في المجالات والتخصصات العلمية التي يحتاجها أبناؤنا كتخصصات الطب والصيدلة والهندسة ...

لم نلحظ دورا واضحا لوزارة التعليم في الحكومة المؤقتة في التواصل مع الجامعات التركية وفي جمع الأكاديميين وهذا على المستوى التركي، مع العلم أنَّ للوزارة في عهدها الجديد اتجاه واضح تُشكَر عليه في الداخل، ولعل عدم النشاط السابق يجعل الحمل ثقيلا عليها.

هناك مشاكل أخرى تواجه الأكاديمي السوري منها الإجازات والزيادة في عدد الساعات وتدني الرواتب في المؤسسات الخاصة، وحلُّ بعض هذه المشاكل يمكن من خلال نقابة رسمية للأكاديميين تُنتَخب بشكل موضوعي دقيق بعيدا عن اتفاقات وتشاورات مسبقة ، تكون تحت مظلة الحكومة المؤقتة ، ويكون التنسيق بينها وبين وزارة التعليم في الحكومة المؤقتة ، يمكن لهذه النقابة أنْ تبني علاقات جيدة مع وزارة التعليم ومع رؤساء الحكومات التركية في تجاوز بعض المشاكل التي يعاني منها الأكاديمي.

ثانيا.مشاكل الطلاب وحلولها:

يمكن الجزم بانَّ أبرز عائق ظهر أمام الطلاب هو تشتت الطالب وعدم وجود مرجعية فكرية يهتدي إليها، فمشاكل عدة لا يعرف الطالب أين يلجأ لحلها، ولا يعرف مَنْ يستشير لتجاوزها، وعلى رأس هذه المشاكل ظهور بعض الجامعات الوهمية التي تستغل حاجة السوري ورغبته للتعلم ولاسيما طلاب الدراسات العليا الذين انقطع بهم السُّبُل قبل المناقشة أو في مرحلة الدبلوم أو أثناء الرسالة، ومن هنا يتحتم فضح هذه الجامعات ، وهو واجب ديني وأخلاقي ووطني.

وهذا في رأيي واجب ينبغي أنْ تقوم به النقابة فيما لو تمّ تشكيلها بالتنسيق مع وزارة التعليم في الحكومة المؤقتة، فإنْ ترددت النقابة أو الوزارة في فضح هؤلاء فعلى الأقل أنْ تُنبيّن للطلاب الجامعات المعتمدة.

ومن الضروري جداً أن يكون هناك تنسيق بين هذه الجامعات المعتمدة والتي ستُفتح مستقبلا وبين وزارة التعليم في الحومة المؤقتة .

وفي هذا السياق كانت جامعة طرابلس نموذجا للحل كون الجامعة مُعتمدة والرسوم مخفضة قياسا على غيرها، لكن مع هذا ماتزال الرسوم عالية نظرا لوضع السوريين، مما يستدعي الأمر وجود مانحين وداعمين للطلاب.

ومن الغريب جدا جدا أنَّه يتم الدعم الغذائي والإغاثي وبكميات كبيرة ولا يتم تخصيص جزءٍ من المبالغ لدعم الطلاب، لأننا من خلال هذه الجامعات الموثوقة ومن خلال كوادرها نستطيع أقل شيء أنْ نساهم في إبعادهم عن الغلو من خلال التعليم الشرعي المنهج،كما أننا نبعدهم عن الوقوع في شباك المؤسسات الوهمية.

لكنّ الحاجة ماسة إلى أنْ تكون عندنا جامعات خاصّة في التّخصصات العلمية كالطب والصيدلة والهندسة فبلدنا في قابل الأيام تحتاج إلى مثل هذه التخصصات.

على أنَّ كل هذه الحلول في الجامعات الخاصة تبقى قاصرة إذا ما قورن الأمر في الجامعات الحكومية التركية التي لا تعاني من دعم مالي، وبهذا الخصوص نؤكد على أنَّ التجربة الماردينية في جامعة آرتقلو هي تجربة رائدة في استقبال طلاب الدراسات العليا وطلاب المرحلة الجامعية، فالشهادة موثوقة، والرسوم مخفّضة جدا (500) ليرة تركية سنويا، كما أنّها استطاعت أنْ تجلب الكفاءات، ولذا ينبغي التعريف بالتجربة الماردينية على وسائل الإعلام وتشجيع القائمين عليها، ونخص بالذكر الأستاذ الدكتور أحمد أغيرقجة صاحب هذا المشروع والمتحمّس له، وننتظر من الجامعة الأخرى الاقتداء بجامعة ماردين وفتح تخصصات علمية ببرامج عربية.

ولا ننسى أنّ من أبرز المشاكل للطلاب المكملين الذين لم يُتَح لهم الإكمال في سورية وانقطعوا عن الإكمال هو عدم القدرة على حصولهم على كشف الدرجات الذي يثبت وصولهم إلى أي مرحلة، لَهَفُ الطلاب على ذلك وهو حق لهم أوقعهم في أيدي بعض السماسرة الذين يأخذون أموالا طائلة مقابلة الحصول على هذه الكشوفات وذلك بالتنسيق مع بعض الموظفين في الكلية.

وما ذكرناه سابقا ليس هو ختام المشاكل للطلاب السوريين، فقلة الموارد المالية وبُعد أماكن التدريس عن أماكن السكنى هي من المشاكل التي تحتاج إلى اهتمام.

ومن تلك المشاكل قيام بعض المعاهد السورية التي تستهدف الربح وتروج للخدمات حتى إذا ما بدأ الطالب بالدراسة عندهم في برنامج اليوس أو السات الذي يُعَد ضروريا للدخول إلى الجامعات التركية تجد بعض هذه المعاهد تتخلى عن مسؤوليتها الأخلاقية في المتابعة مع الطالب.

المصادر:

من الملاحظ أنّ البحث كان ميدانياً ولهذا افتقر إلى مصادر كشأن البحوث النظرية ومع هذا كانت المصادر في نظري كافية للقيام بمثل هذا البحث، والمصادر كانت الكترونية ومن خلال بعض الزملاء الذين دونت أسماءهم في الأسفل زيادة في الوضوح.

1. إدارة الاتحاد في فرع أنطاكية
2. إدارة الاتحاد في فرع أوفا
3. قانون تنظيم الجامعات السوري تاريخ 2006 الصادر بالمرسوم بالمرسوم250 .
4. كتاب صادر من قبل البريد التركي احتفظ بنسخة منه
5. كتاب من إدارة اتحاد خريجي العلوم الشرعية الفرع المركزي في استانبول ،صادر بتاريخ 2017/5/2.
6. موقع اتحاد خريجي العلوم الشرعية http://sumasonline.net/article/1089.
7. موقع جامعة دجلة http://www.dicle.edu.tr/
8. موقع جامعة آرتقلو في ماردين http://www.artuklu.edu.tr/

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(3), February 2018

التعليم العالي للمهجرين السوريين في تركيا – غازي عنتاب نموذجاً (دراسة مسحية ميدانية)

د. عبد العزيز محمد الخلف*

الملخص:

بعد أن اندلعت ثورة الكرامة في سوريا عام 2011 لجأت أعداد من السوريين إلى دول الجوار؛ الأردن ولبنان وتركيا، وكان لتركيا النصيب الأكبر، حتى قاربت على ملايين ثلاثة.

كان من بين أولى المشاريع التي اهتمت بها الحكومة التركية والأكاديميين السوريين التعليم الجامعي العالي للسوريين، فنشأ عن ذلك أربع مؤسسات اهتمت بذلك هي: جامعة غازي عنتاب، وجامعة الزهراء، وجامعة طرابلس لبنان، ومعهد مكة.

وقد اعترضت هذه العملية جملة من المعوقات أهمها:

المعوقات الاجتماعية: تمثلت هذه المعوقات بالانشغال بتأمين متطلبات الحياة عن الدراسة الجامعية، وضعف الأمل بالمستقبل لدى الطلاب، وقلة الوعي لديهم، إضافة إلى قلة أعداد السوريين بسبب الهجرة.

المعوقات العلمية: تمثلت بعدم الاعتراف بالشهادات الممنوحة، وقلة الكوادر العلمية المؤهلة، ونظام القبول الجامعي في الجامعات التركية.

المعوقات الاقتصادية: الرسم السنوي، وضعف الحالة المالية للعائلة السورية، ومستلزمات الحياة اليومية، وضبابية نظام المنح. وقد حاول البحث أن يصف هذه المؤسسات عن قرب، وأن يبين الكليات التي تضمها هذه المؤسسات، وأعداد الطلاب والأكاديميين، والرسوم الجامعية.

كما يعطي البحث حلولاً لكل تلك المشكلات، وأن يرسم المقترحات التي تسهم في تخفيف حدة هذه المعوقات أو إلغائها نهائياً.

الكلمات المفتاحية: جامعة – تعليم عالي – غازي عنتاب – مؤسسات – أكاديميين – مشكلات – حلول.

---

* – **الدكتور عبد العزيز محمد الخلف:** سوري الجنسية، من مواليد منبج 1981م، متزوج ولديه ثلاثة أولاد، مقيم في مدينة غازي عنتاب، مدرِّس بجامعة حلب سابقاً، ومدرِّس بجامعة غازي عنتاب حالياً، وعضو المجلس العلمي بمعهد مكة المكرمة.

Özet

Türkiye'nin Gaziantep İlinde Suriyeli Multeciler İçin Yüksek Öğrenim

Saha Araştırması

Suriye'de 2011'de başlayan savaş sonrasında çok sayıda Suriyeli komşu ülkeler, Ürdün Lübnan ve Türkiye'ye iltica etmiştir. Bu çerçevede üç milyon kişiye yaklaşan nüfus Türkiye'ye sığınmıştır. Türkiye Hükümetinin önemli projelerden biri de Süriyelilere üniversite egitimi fırsatını sunmaktır. Bunun için Gaziantep'te bulunan dört kurum belirlenmiştir. Bunlar Gaziantep Üniversitesi, Zehra Üniversitesi, Trablus-Lübnan Üniversitesi ve Mekke Enstitüsü"dür. Ancak, bu süreç bir takım problemlerle karşılaşmıştır. Bunlar; Sosyal Promlemler: Günlük hayatın temini için yapılan çalışmaların eğitimi olumsuz etklemesi yanısıra geleceğe dair beklentilerin düşük olması, eğitime az sayıda kişinin başvurması ve dil farkından dolayı anlama güçlüğüdür. Bilimsel Problemler: Verilen diplomaların tanınmaması, akademik kadroların eksikliği ve Türk Üniversitelerinin üniversite giriş sistemi olarak ortaya çıkmaktadır. Ekonomik Promlemler: Yıllık harç ücreti ve Suriyeli ailelerin maddi durumunun zayıflığı, günlük yaşamın temini için çalışma zorunluluğu ve burs sisteminin karmaşıklığıdır. Araştırmada bu kurumların daha yakından tanınmasına bu kurumlardaki öğrenci, akademisyen sayısının belirlenmesine ve üniversite ücretinin saptanmasına çalışılmış, bu problemlere çözüm yolları önerilmiştir.

ANAHTAR KELİMELER: Üniversitesi – Yüksek öğrenim – Gaziantep - Akademisiyenler – Sorunlar – Çözümler.

Summary

Higher Education for displaced Syrians in Turkey- Gaziantep sample

Field survey

After that erupted dignity revolution in Syria in 2011 resorted numbers of Syrians to neighboring countries; Jordan, Lebanon and Turkey, and .Turkey had the largest share, even nearing three million

One of the first projects that the Turkish government focused on their academics Syrians higher university education for the Syrians, Venco about it four institutions that are concerned with: University of Gaziantep, and Zahra University, the University of Tripoli, Lebanon, and .the Institute of Mecca

:This process has objected to a number of obstacles, including

Social obstacles: By engaging these constraints represented life insurance requirements for university study, and the weakness of hope for the future of the students, and lack of awareness have, in addition to .the small number of Syrians because of immigration

Scientific obstacles: consisted of non-recognition of diplomas granted, and the lack of qualified scientific personnel, the system of university .entrance in Turkish universities

Economic constraints: the annual fee, and the weakness of the financial situation of the Syrian family, and requirements of daily life, blurry grants system. The research has tried to describe these institutions closely, and that shows colleges that comprise these institutions, and the .number of students, academics, and university fees

Search also gives solutions for all these problems, and that paints proposals that contribute to alleviating these constraints or definitively .canceled

Keywords: University - higher education - Gaziantep - institutions - academics - Problems - Solutions

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فمنذ أن اندلعت ثورة الكرامة في سوريا مطلع عام 2011 بدأت هجرة السوريين إلى دول المهجر، وقد كان للجارة تركيا الحظ الأوفر، ففي 29 نيسان عام 2011 دخلت أولى قوافل المهَجَّرين إلى تركيا، إذ دخل 252 مهاجراً إلى تركيا، وتوالت هجرة السوريين بعدها حتى قارب عددهم في منتصف عام 2016 على الثلاثة الملايين.

وقد كان من بين المهاجرين كثير من الطلبة الذين حصلوا على الثانوية العامة أو ما يعادلها، وبدأت رحلة بحثهم عن جامعات تقبل بهم لمتابعة مشوارهم التعليمي، كما بدأت تظهر جهود لبعض السوريين الذين حاولوا الإسهام في تلبية هذا المطلب الملح للطلبة السوريين، فنشأت مؤسسات تعليمية تعنى بهذا الشأن.

وسنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على أهم المؤسسات التعليمية التي عنيت بتعليم السوريين في مدينة غازي عنتاب، وهذه المؤسسات هي:

1- جامعة غازي عنتاب (البرنامج العربي).
2- جامعة الزهراء.
3- جامعة طرابلس (فرع تركيا – شعبة غازي عنتاب).
4- معهد مكة المكرمة للعلوم الشرعية.

وقد تم اختيار غازي عنتاب نموذجاً تطبيقياً لهذا البحث للأسباب الآتية:

1- كونها أكبر تجمع للسوريين، حيث بلغ عدد السوريين فيها قرابة 325000 سوري وفق الإحصاءات الرسمية التركية.
2- كانت لمدينة غازي عنتاب قصب السبق في مشاريع التعليم العالي للسوريين، ففيها أولى المؤسسات التي اختصت بهذا الأمر.
3- انفراد جامعة غازي عنتاب عن بقية المدن التركية بالبرنامج العربي لتعليم السوريين ضمن الجامعات الحكومية، وهو الأمر الذي لا مثيل له في مدنٍ أخرى.

منهج البحث:

يعتمد البحث على مسح الواقع أداة بحثية تمكنه من سبر أغوار الواقع لمعرفة أبعاد القضية بغية تحليلها فتوصيفها بشكل دقيق.

ويقوم البحث على استقراءٍ تامٍ لكل جوانب القضية المدروسة.

كما يقوم على تحليل المعطيات المتحصلة من عمليتي المسح والاستقراء، ومن ثم الخلوص إلى النتائج ذات الصلة.

وقد استعان البحث باستبيان (مرفق نسخة عنه) قام به على طلاب البرنامج العربي في جامعة غازي عنتاب.

خطة البحث:

تم تنظيم البحث وفق ثلاثة محاور رئيسة هي:

المحور الأول: واقع التعليم العالي للسوريين في غازي عنتاب.

المحور الثاني: المشكلات التي تعاني منها المؤسسات التعليمية.

المحور الثالث: الحلول المقترحة لمعالجة الواقع والمشكلات.

ثم خاتمة لأهم نتائج البحث وتوصياته.

والله أسأل أن يتقبل هذا العمل ويجعله في حرز القبول عنده، إنه القادر على كل شيء، هو حسبنا ونعم الوكيل.

المحور الأول: **واقع التعليم العالي للسوريين في غازي عنتاب**.

المبحث الأول: **جامعة غازي عنتاب** (**البرنامج العربي**).

جامعة غازي عنتاب من الجامعات التركية الحكومية العريقة، وقد تأسست عام 1973 للميلاد، وقد كانت من أولى الجامعات التي فتحت أبوابها للطلبة السوريين.

وقد قبلت الجامعة كثيراً من الطلاب السوريين الذين يدرسون جنباً إلى جنب مع إخوتهم من الطلاب الأتراك في مختلف الكليات والتخصصات.

ويدرس الطلاب السوريون في كليات الجامعة المختلفة باللغتين التركية والعربية، وقد بلغت أعدادهم خلال السنوات الخمس الماضية بضعة آلاف وفق نظامي التعليم المعتمدَين في الجامعة: التعليم الصباحي، وهو تعليم مجاني، والتعليم المسائي، وهو تعليم مأجور، وهم بذلك أسوة بالطلاب الأتراك في كلا النظامين.

ولن نسهب في الحديث عن الطلاب السوريين في البرنامج التركي، لأنه مشترك بينهم وبين غيرهم من الطلاب بمختلف جنسياتهم، وسنقصر حديثنا على البرنامج العربي في جامعة غازي عنتاب، لأنه مختص بالطلبة السوريين ومن هم في حكمهم من الطلبة العرب.

أ. تاريخ المشروع:

أصدر مجلس التعليم العالي التركي (YÖK) قراراً يتضمن اعتزام ثماني جامعات تركية حكومية فتح أبوابها للطلبة السوريين ضمن برامج خاصة تتيح لهم الاستفادة من الأبنية الجامعية وتجهيزاتها بما لا يتعارض مع جودة العملية التعليمية للطلبة الأتراك.

وجاء هذا القرار بعد توصية من السيد رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان، حيث عُقِد اجتماع بحضوره بتاريخ 2015/01/07 وذلك مع رؤساء الجامعات التالية: (جوكور أفا (أضنة) – غازي عنتاب – سجو آمام (كهرمان مرعش) – كلس 7 أراليك - حران – مرسين – مصطفى كمال أتاتورك (هاتاي)– كوركوت عطا عثمانية).

وقد نص القرار على أن تكون لغة التعليم في هذا البرنامج هي اللغة العربية أو الإنكليزية، بغية تسهيل الدراسة على الطلاب السوريين.

وقد عُهد إلى رئاسة جامعة غازي عنتاب مهمة التنسيق والإشراف على البرنامج[1].

وقد تولت وزارة التربية والتعليم في الحكومة المؤقتة عن الجانب السوري مهمة التنسيق مع الجانب التركي.

ولكن المشروع لم يكتب له أن يرى النور إلا في جامعة غازي عنتاب، حيث افتتحت ثماني كليات طبقت البرنامج، بينما اقتصر الأمر في جامعة حران في أورفا على عدد حدود من الطلاب في كلية الإلهيات.

ب. الكليات التي كان من المقرر افتتاحها:

كانت جامعة غازي عنتاب –بوصفها المنسق العام للمشروع– سباقة في هذا المجال، حيث أعلنت عن عزمها افتتاح 26 كلية ومعهد لتدريس الطلاب السوريين باللغة العربية[2]، وهذه الكليات هي:

---

[1] http://www.yok.gov.tr/web/guest/duyurular و http://syriaig.org/syr14/index.php/minstmenu/edu-mnu/3688-2015-01-13-08-10-10

أولاً: الكليات:

الهندسة الفيزيائية. الهندسة الصناعية. الهندسة الميكانيكية. هندسة الكهرباء والالكترون. الهندسة الغذائية. الهندسة المدنية. اللغة التركية والأدب التركي. التاريخ. علم الاجتماع. الرياضيات. علم الأحياء. إدارة الأعمال. الاقتصاد. التجارة الدولية والخدمات اللوجستية. كلية العمارة. الشريعة. كلية التعليم قسم معلم صف.

ثانياً: المدارس المهنية / العلوم التقنية

قسم معالجة الأغذية. قسم التكنولوجيا المدنية. برمجة الكمبيوتر. قسم التكنولوجيا الإلكترونية. قسم الميكاترونيك. قسم البث التلفزيوني والإذاعي. قسم المنتجات الحيوانية والحليب.

ثالثاً: المدارس المهنية / العلوم الاجتماعية

التسويق. تنمية الطفل. إدارة المكاتب والمساعدة التنفيذية.

إلا أنه نتيجة للمعوقات التي واجهت البرنامج فإنه لم يفتتح إلا ثمان كليات هي:

1- كلية الإلهيات (الشريعة).
2- كلية الهندسة المعمارية.
3- كلية الهندسة الكهربائية والإلكترونية.
4- كلية الهندسة المدنية.
5- كلية الهندسة الغذائية (وقد تم إلغاء هذه الكلية لاحقاً، وإلحاق طلابها بكليات أخرى).
6- كلية الاقتصاد.
7- كلية إدارة الأعمال.
8- كلية التربية (معلم صف).

[2] http://gul6.bim.gantep.edu.tr/~internationalstudents/arabicprogram/faculties.html

ج. عدد الطلاب:

كانت الخطة التي وضعتها جامعة غازي عنتاب تنص على أنها ستقبل 975 طالباً وطالبة في جميع كليات ومدارس البرنامج في السنة الأولى[3]، ولكن، وبسبب المعوقات التي سنذكرها، تم قبول 250 طالباً في السنة الأولى.

وقد انقضت السنة الأولى على هذا الواقع، وبدأت السنة الثانية دون تعديل يذكر على هذا الواقع، حيث التحق بالبرنامج في دورته الجديدة قريب من هذا العدد في ذات الكليات الثمانية.

د. الأكاديميون المستفيدون من البرنامج:

لو قدّر الله وسار المشروع وفق خطته فإنه كان من المتوقع أن يستوعب البرنامج أكثر من 50 أكاديمي، ولكن تعثر البرنامج جعل هذا العدد ينخفض كثيراً، إضافة إلى أن نوعية التعاقد اختلفت، فقد كان المأمول أن يكون التعاقد سنوياً بينما آل الحال إلى التعاقد بنظام الساعات، وهو نظام لا يساعد على استقرار الأكاديمي فضلاً عن استقرار البرنامج ذاته.

هـ. الرسوم الجامعية والجهات الداعمة:

تراوحت الرسوم الجامعية السنوية للالتحاق بهذا البرنامج بين 1750$ و2500$ يدفعها الطالب خلال كل سنة دراسية[4].

وقد قدّمت عدد من الجهات المانحة منحاً دراسية للطلاب الملتحقين بالبرنامج تتضمن 75% من الرسم الجامعي، وقد كان على رأس هذه الجهات:

1- منظمة سبارك الهولندية.
2- مؤسسة الزعبي.

---

3 http://gul6.bim.gantep.edu.tr/~internationalstudents/arabicprogram/acceptance.html
4 http://gul6.bim.gantep.edu.tr/~internationalstudents/arabicprogram/fees.html

المبحث الثاني: جامعة الزهراء

أ. الكليات والطلاب والمدرسون:

بجهود بعض الأكاديميين السوريين تم إنشاء جامعة الزهراء التي رأت النور بأربع كليات هي:

1- كلية الشريعة.
2- كلية التربية.
3- كلية هندسة المعلومات.
4- كلية الاقتصاد.

وقد بدأ دوام الطلاب في هذه الكليات عام 2014، حيث التحق قرابة 90 طالباً وطالبة بهذه الكليات الأربع في السنة الأولى من انطلاقة الجامعة.

ثم أضيف إلى هذه الكليات الأربع عدد من الكليات الأخرى هي:

5- كلية الإعلام.
6- كلية الآداب (قسم اللغة الإنكليزية).

وصل عدد الطاب مع بداية العام الدراسي الثالث لكل الكليات في السنوات كافة قرابة 450 طالباً وطالبةً.

أما الكادر التدريسي فيقدر بـ 25 أستاذاً جامعياً يعملون في الجامعة كلياً أو جزئياً[5].

ب. الرسوم الجامعية:

تفرض الجامعة على الطلاب رسوماً جامعية سنوية تتراوح بين 1000$ و2500$، وتستقبل الجامعة بعض المنح من جهات مانحة تقدمها للطلاب وفق نظام منح محدد[6].

ج. الاعتماد العلمي:

عندما انطلقت جامعة الزهراء لم تكن قد حصلت على اعتماد علمي من أي جهة تعليمية، لكنها ما لبثت أن وقّعت مع جامعة أفريقيا العالمية في السودان على اتفاق علمي يقضي باعتبارها تابعة لها

[5] المعلومات مأخوذة من أمين جامعة الزهراء الأستاذ أسامة مسلم.
[6] المصدر السابق.

ومعترفاً بها من قبلها في كليات ثلاث هي: الشريعة والتربية والإدارة والاقتصاد، الأمر الذي منحها مشروعية علمية لهذه الكليات المعترف بها[7].

المبحث الثالث: جامعة طرابلس (فرع تركيا – شعبة عنتاب)

في بداية عام 2013 شكّل مجموعة من الأكاديميين السوريين من حملة الشهادات الشرعية منظمة تعنى بشؤون المتخرجين، أطلقوا عليها اسم: (اتحاد خريجي العلوم الشرعية)، وقد ضمّت هذه المنظمة عدداً كبيراً من حملة الدكتوراه والماجستير[8].

ومع استقرار بعضهم في تركيا، ونتيجة للحاجة الشديدة لإيجاد مؤسسة تُمَكِّن الطلاب السوريين –الذين انقطعوا عن جامعاتهم قبل التخرج– من متابعة دراستهم والحصول على شهادة جامعية معترف بها، فقد قام اتحاد الخريجين بالتواصل مع عدد من الجامعات لافتتاح مركز لها في تركيا لهذه الغاية، وقد وجد الاتحاد في جامعة طرابلس لبنان غايته، فوقع معها على اتفاق يقضي بتمكين الطلاب المنقطعين عن الدراسة قبل التخرج من متابعة دراستهم من حيث توقفوا، كما يسمح الاتفاق بافتتاح صفوف للمستجدين، وشمل الاتفاق أيضاً الدراسات العليا، الأمر الذي مكّن من مناقشة بعض الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه) التي أنجزها أصحابها ولم يتمكنوا من مناقشتها في الجامعات السورية نتيجة ظروف الحرب التي تمر بسورية، وقد تمكن ثلاثة من طلاب الدكتوراه من مناقشة رسائلهم وأجيزوا بها بعد انقطاع وحرمان[9].

الكليات والطلاب والمدرسين:

ابتدأ التدريس في جامعة طرابلس – فرع تركيا مع بداية العام الدراسي 2016/2015، ويتوزع الطلاب في كل من غازي عنتاب واسطنبول وأنطاكيا ومرسين[10].

واقتصرت جامعة طرابلس في تركيا في عامها الأول على كلية الشريعة، وأضيف إليها في العام الثاني 2017/2016 كلية اللغة العربية.

وقد بلغ طلاب مرحلة الليسانس في غازي عنتاب قرابة 50 طالباً وطالبة، وبلغ عدد طلاب الدراسات العليا قرابة 20 طالباً وطالبة.

---

[7] موقع جامعة الزهراء على الأنترنت: http://alzahraa-university.com/ar/article
[8] موقع اتحاد خريجي العلوم الشرعية على الأنترنت: http://sumasonline.net
[9] http://sumasonline.net/article/289 وفيه بنود الاتفاق العلمي بين الطرفين.
[10] http://sumasonline.net/article/1442

كما بلغ عدد الطلاب المنقطعين الملتحقين بالجامعة قريباً من هذا العدد.

يدرس في الجامعة قرابة عشرة أستاذةٍ جامعيين يعملون في الجامعة كلياً أو جزئياً.

يدفع الطلاب في مرحلة الليسانس قرابة 650$ سنوياً، ويخفض هذا المبلغ كثيراً للطلاب المقيمين في المخيمات[11].

المبحث الرابع: معهد مكة المكرمة للعلوم الشرعية:

في عام 2016/2015 افتتحت رابطة العلماء السوريين معهداً لتدريس العلوم الشرعية، أطلقت عليه اسم (معهد مكة للعلوم الشرعية) غايته الأساس تقديم التثقيف الشرعي لكوادر الرابطة من مدرسي القرآن، ولكن مسيس الحاجة إلى التعليم العالي جعل هذا الهدف يتسع ليشمل كل راغب بالالتحاق بالمعهد من غير أعضاء الرابطة أو العاملين بها.

وقد اعتمد أن تكون الدراسة في المعهد سنتان دراسيتان بأربعة فصول دراسية[12].

الطلاب والمدرسين:

انطلق المعهد في العام الدراسي 2016/2015 في كل من غازي عنتاب وأورفا وكيليس ومرسين إضافة إلى تسعة مخيمات من مخيمات السوريين في تركيا.

وقد بلغ عدد الطلاب في كل فروع المعهد في سنته الأولى قرابة 700 طالب وطالبة، منهم 100 طالب وطالبة في مدينة غازي عنتاب، وأضيف إلى هذا العدد مثله في العام الثاني للمعهد.

يدرس في فرع عنتاب في السنة الأولى والثانية قرابة 15 أكاديمياً، ما بين حاملٍ للدكتوراه أو حاصل على الماجستير وبعض حملة الإجازة الجامعية[13].

---

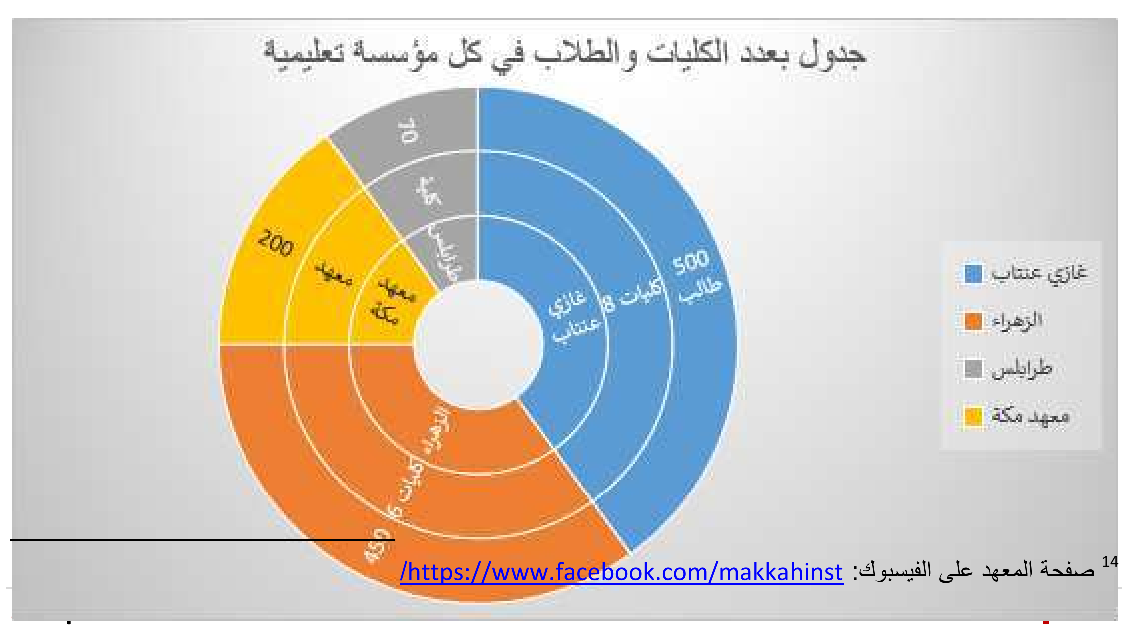
[11] المعلومات مستقاة من التواصل مع إدارة الجامعة، ومن موقعها على الأنترنت: http://sumasonline.net
[12] لقاء مع د. عماد كنعان مدير مكتب التربية والتعليم في رابطة العلماء السوريين، والمسؤول عن انطلاقة المعهد.
[13] الباحث عضو في المجلس العلمي في المعهد، ومعلوماته مباشرة.

الاعتراف العلمي:

لما انطلق المعهد كان قد وقّع اتفاقاً علمياً مع معهد مكة المكرمة بجدة في المملكة العربية السعودية، ثم تطوّر الأمر إلى توقيع اتفاق علمي مع جامعة السودان المفتوحة. ولا يزال الأمر بحاجة إلى بعض الجهود لإتمام هذا الاتفاق وترجمته على أرض الواقع[14].

وهذا جدول بأهم المعطيات الرقمية التي مرت في البحث:

الرقم	الجامعة	عدد الكليات	عدد الطلاب في غازي عنتاب	عدد المدرسين	الرسوم الجامعية بالدولار
1	غازي عنتاب	8	500	25	2500 – 1750
2	الزهراء	6	450	25	2500 -1000
3	طرابلس	1	70	10	650
4	معهد مكة	1	200	15	لا يوجد



[14] صفحة المعهد على الفيسبوك: https://www.facebook.com/makkahinst/

المحور الثاني: المشكلات التي تعاني منها المؤسسات التعليمية.

نتيجة الظروف الاستثنائية التي وُلِدت فيها هذه المؤسسات التعليم فقد عانت من بعض الصعوبات والمعوقات التي حالت أو أثرت في الحصول على النتيجة المرجوة، ويمكن تقسيم هذه المشكلات إلى:

1- مشكلات اجتماعية.
2- مشكلات علمية.
3- مشكلات اقتصادية.

أولاً: المشكلات الاجتماعية والنفسية:

نتيجة لظروف الحرب التي عاشتها سوريا وما زالت تعيشها فإن ذلك خَلَّف عدداً من المشكلات الاجتماعية والنفسية التي كان لها دوراً بارزاً في التأثير سلباً على جودة التعليم العالي وحتى على كمِّه، ومن أبرز هذه المشكلات:

1- **الانشغال بتأمين متطلبات الحياة وأسباب الرزق عن متابعة التحصيل العلمي**: حيث أدى إلزام الطلاب بتحقيق نسبة عالية من الدوام في بعض الجامعات كجامعتي غازي عنتاب والزهراء إلى عُزوفِ كثير من الطلبة عن الالتحاق بهما نتيجة انشغالهم بالسعي وراء تأمين متطلبات الحياة الشاقة والصعبة في تركيا، فدوام خمسة أيام في الأسبوع بواقع ست ساعات يومية يحول دون إيجاد عمل مناسبٍ يمكنه أن يسهم في تأمين بعض لوازم المعيشة. ومع أن أغلب الطلاب هم من شريحة العازبين فإن غلاء المعيشة في تركيا اضطر كثيراً من العائلات إلى أن يعمل أغلب أفرادها حتى يتمكنوا من سد رمقهم وتأمين احتياجاتهم.

2- **ضعف الأمل**: فكثير من الشباب بدأ يرى الحياة بلونٍ أسود، ولا يرى نهاية لهذا السواد في آخر النفق، فهو وإن درس وأتم دراسته فإن فرص العمل لن تكون بانتظاره، فلا هو قادرٌ على العودة إلى بلده سوريا حتى يعمل فيها، ولا سوق العمل التركية قادرة على استيعابه، مما يجعله يحجم عن المضي قدماً في دروب العلم.

3- **قلة الوعي**: عدم إدراك أهمية التعليم الجامعي من الأهل أو الطلاب، وقلة خبرتهم في النظم الجامعية في القبول والتسجيل في الجامعات التركية، والتذبذب في الرغبات، والركض وراء بريق الحياة في أوروبا، كل ذلك ناتج عن قلة وعي أدت إلى ضعف الإقبال على التعليم الجامعي.

4- **قلة الشباب**: فبالرغم من ارتفاع أعداد السوريين في تركيا عموماً وفي غازي عنتاب خصوصاً إلا إن أعداداً كبيرة منهم قد سلكت أحد طريقين؛ إما الهجرة إلى أوروبا والاستقرار فيها نظراً لما تقدمه تلك الدول من مغريات تجذب أولئك الشباب، وإما أنه عاد إلى سوريا -ولو بشكل غير نظامي- واستقر فيها، إنْ مجاهداً في سبيل الله مدافعاً عن أرضه وعرضه ودينه، وإنْ باحثاً عن حياة أسهل في بلده.

5- **ضعف الاندماج**: فلا تزال هناك فجوة كبيرة بين الطلبة السوريين وأقرانهم من الطلبة الأتراك.

ثانياً: المشكلات العلمية: حيث يعترض الطلاب بعض المشكلات ذات الطابع العلمي، والتي تؤدي إلى ضعف الإقبال على التعليم العالي، كما تعترض بعض المؤسسات مشكلات علمية تؤدي إلى ضعف الأداء، وأهم هذه المشكلات:

1- **الاعتراف العلمي بالشهادات الممنوحة**: فمع أهمية العلم وتحصيله، ومع التشجيع على طلب العلم في الظروف كافة، إلا أن الانخراط في أي مؤسسة تعليم يستلزم أن تكون الشهادة التي تمنحها هذه المؤسسة ذات صدقية تؤهل الحاصل عليها من الدخول في سوق العمل، وهذا يتطلب أن تكون الجامعة مسجلة أصولاً في إحدى الاتحادات الجامعية الرسمية؛ اتحاد الجامعات العربية أو الإسلامية أو الدولية. وهذا الأمر متحقق في جامعتي غازي عنتاب وطرابلس ابتداءً، ولكنه في طور الإيجاد في جامعة الزهراء ومعهد مكة، فمع توقيع جامعة الزهراء على مذكرة تفاهم علمي مع جامعة أفريقيا العالمية، ومع توقيع معهد مكة على مذكرة تفاهم علمي مع جامعة السودان المفتوحة إلا أن الاعتراف التام ما زال يحتاج جهوداً أكبر. وقد أدى هذا الأمر إلى نتيجتين اثنتين:

أ. ضعف إقبال الطلاب على هذه المؤسسات.

ب. عدم انضباط بعض هذه المؤسسات بالضوابط العلمية أو الأكاديمية المرعية في كثير من الجامعات المعترف بها. مما ولد ضعفاً في إقبال الكوادر التعليمية، وهي المشكلة الثانية التي سنتولاها بالدراسة.

2- **قلة الكوادر العلمية المؤهلة:** بعد أن استقر في تركيا كثير من الأكاديميين الهاربين من بطش النظام الأسدي وإجرامه لم يلبثوا أن بدؤوا يبحثون عن مكان آخر يقصدونه لتأمين متطلبات الحياة المعيشية والأكاديمية، حيث لم يجد أغلبهم في تركيا -سواء في الجامعات الحكومية أو الخاصة- فرصة عملٍ تمكنه من متابعة دوره الأكاديمي، فبدأ هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج (إلى أوروبا وأمريكا تحديداً)، الأمر الذي أدى إلى قلة هذه الكفاءات، ولذلك فإن بعض المؤسسات لا تجد حين تبحث عن الكوادر التعليمية المؤهلين للقيام بالعملية التعليمية، فتلجأ إلى تخفيض مستوى الطلبات، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض جودة التعليم المقدم، فعدما تلجأ هذه المؤسسات إلى حملة الماجستير وأحياناً تكتفي بالإجازة فقط للقيام بتدريس الطلاب، لا شك أن هذا سيؤدي إلى انخفاضٍ حادٍ في الجودة، إذ المطلوب أن لا يدخل الصف الدراسي إلا من يحمل درجة الدكتوراه مع ممارسة طويلة للمهنة، فكيف بمن لم يدخل صفاً قبلُ. كما أن قلة الكوادر قد تلجئ بعض المؤسسات -وهذا يشمل المؤسسات الأربعة- إلى الابتعاد عن التخصص، فيحاضر على الطلاب أساتذة في غير اختصاصاتهم العلمية الدقيقة، وهذا ينعكس أيضاً على جودة الأداء والتعليم.

3- **نظام القبول والتسجيل بالجامعات التركية:** هذا النظام الذي يضطر الطالب إلى أن يقدم أوراق إلى ثلاث كليات يختارها من بين كليات الجامعة يجعله حائراً بين الكليات، وقد خسر بعض الطلاب فرصهم في الدراسة نتيجة الجهل بهذا النظام، وعلى سبيل المثال فقد تقدم 80 طالباً للدراسة بكلية الإلهيات بجامعة غازي عنتاب، ظناً منهم أن الكلية قادرة على استيعاب كل المتقدمين، بينما الواقع أن الكلية قبلة 10 طلاب في التعليم الصباحي المجاني و10 آخرين في التعليم المسائي المأجور، فالتحق طلاب الصباحي واستنكف طلاب المسائي. فكانت النتيجة أن 70 طالباً من أصل 80 ظلوا خارج الكلية بسبب جهلهم بنظام القبول.

ثالثاً: المشكلات الاقتصادية:

ترمي المشكلات الاقتصادية بثقلها على العملية التعليمية، ويتجلى ذلك بالأمور الآتية:

1- **الرسوم الجامعية:** حيث فرضت رسوم دراسية على الطلاب السوريين، ومع أن هذه الرسوم تعد قليلة بالمقارنة مع الجامعات الخاصة في تركيا إلا أن الحالة المادية المتردية للسوريين تجعلهم يعجزون عن تأمين هذه الرسوم.

2- **ضعف الحالة المادية للعائلة السورية:** وهذا الأمر يدفع الشاب السوري الذي هو بعمر الدراسة أن يفاضل بين مدّ يد العون لأسرته وبين دراسته، فيقدّم الإسهام في سد بعض احتياجات أسرته على الدراسة، لاسيما وأن نظام الدراسة الجامعية يحرم الطالب في أغلب الأحيان من إمكانية الجمع بين الدراسة والعمل.

3- **مستلزمات الحياة اليومية:** فبعض الطلاب يقيم مع أسرته في أحد المخيمات التركية المخصصة للسوريين، فإذا حصل على قبول جامعي في مدينة تركية فإن سيضطر إلى مغادرة المخيم والإقامة في المدينة، وهذا يستدعي تأمين سكنٍ ومستلزمات حياة يومية، الأمر الذي يعجز عنه كثيرون، فيحرمهم هذا من حقهم في التعليم الجامعي.

4- **ضبابية نظام المنح:** تقدم بعض الجهات منحاً للطلاب السوريين، تتمثل هذه المنح بـ:

أ. نسبة من الرسوم الجامعية، حيث تقدم كل من سبارك والزعبي للطلاب السوريين الملتحقين بالبرنامج العربي 75% من الرسم السنوي، كما تقدم بعض الجهات لطلاب جامعة الزهراء كامل الرسم السنوي. وتقدم بعض الجهات الأخرى إعفاء لبعض الطلاب السوريين الملتحقين بالجامعات التركية.

ب. معونات مالية شهرية تقدم للطالب في بداية كل شهر، وتتنوع هذه المعونات من جهة إلى أخرى، وهي تتراوح بين 100 – 1200 ليرة شهرياً.

ولكن هذه المنح تخضع لنظام غير منضبط، حيث يحصل الطالب عليها في سنة دون إلزام بأن تستمر إلى سنة لاحقة، مما يولد اضطراباً لدى الطلبة وخوفاً من احتمال عدم استمراريتها، الأمر الذي يدفعه إلى البحث عن جهات آمنة مستقرة، وهذا سبب رئيس في إحجام الطلاب عن الالتحاق بالجامعة الخاصة أو البرنامج العربي في جامعة غازي عنتاب.

هذه هي أهم المشكلات التي تعترض العملية التعليمية للمهجرين السوريين في تركيا.

المحور الثالث: الحلول المقترحة لهذه المشكلات

بعد أن استعرضنا أهم المشكلات التي تعترض العملية التعليمية الجامعية في تركيا عموماً وفي مدينة غازي عنتاب بشكل خاص لا بد من أن نحاول تلمس بعض الحلول والمقترحات التي يمكنها أن تخفف من هذه المشكلات، وأهمها:

1- إنشاء جامعة متخصصة بتعليم الطلاب السوريين: تحوي على تخصصات علمية متنوعة، تعتمد نظاماً واضحاً في القبول، وتعفي الطلاب من الرسوم الجامعية السنوية، وتكون ذات اعتمادية علمية واضحة. وهذا الأمر يخفف العبء عن الجامعات التركية ويجلب الراحة للطلاب السوريين.

2- إلزام الجهات المانحة بأن تكون المنح المقدمة من قبلهم شاملة لكل السنوات الدراسية للطالب الممنوح له، وبذلك يستقر الطالب ولا يبقى عرضة للخوف من انقطاع المنحة كل سنة.

3- تعديل نظام القبول والتسجيل بالجامعات، فالطريقة التقليدية في القبول تجعل الطالب عرضة للضياع، ولو عُدِّلت الطريقة إلى الشكل الإلكتروني المركزي لجلبت الراحة للطلاب والجامعات على حد سواء، بحيث يفاضل الطلاب على كل المقاعد المتاحة في كل الجامعات التركية بمختلف الولايات، ويوضع في المكان الذي يؤهله له معدله، مع منحه فرصة تعديل الوضع بما يتلاءم مع مكان سكنه. فإن كانت المركزية التامة صعبة، فلا أقل من المركزية ضمن الجامعة الواحدة.

4- إنشاء مراكز أهلية وجمعيات مجتمع مدني تعنى بنشر الوعي بين الطلاب، وتثقيفهم، وإرشادهم إلى ما فيه خيرهم وصلاحهم، وبيان المخاطر التي تنطوي عليها بعض المغامرات التي يقوم بها الطلاب.

5- إنشاء مراكز خدمة واستشارة طلابية، تقوم على إرشاد الطلاب إلى قواعد التسجيل والقبول في مختلف الجامعات، وإرشادهم إلى أنفع الاختصاصات وأقربها إلى ميولهم واستعدادهم ودرجاتهم العلمية.

6- اعتماد نظام التعليم المفتوح للطلبة غير المتفرغين، بحيث يكون دوامهم في أيام تعطيلهم عن العمل فقط، وهذا يحقق للطالب العلم والعمل بآنٍ واحدٍ، مما يجعله يعيل أسرته ويتابع تعليمه. ونظام التعليم المفتوح أحد الأنظمة المعتمدة في كثير من الجامعات العالمية.

7- إنشاء مراكز الدعم النفسي والصحة المدرسية، فكثير من أبنائنا الطلاب بحاجة إلى دعم ومساعدة نفسية تريهم الضوء في آخر النفق، وتزيل عن عيونهم الغشاوة المتولدة عن حالة اليأس التي يمر بها كثير من أبناء الشعب السوري.

8- الاستفادة من الكفاءات السورية العلمية، فكثير من الأكاديميين السوريين المقيمين في تركيا لا يعمل في اختصاصه العلمي، بل كثير منهم لا يجد عملاً يغطي به احتياجاته اليومية، وهذا ما دفع الكثيرين منهم إلى الهجرة إلى دول أوروبا وأمريكا حيث تتكفل له الدولة هناك براتب شهري يغطي به احتياجاته اليومية.

9- إنشاء بنك للخبرات السورية، توضع فيه السير الذاتية والعلمية لكل الأكاديميين السوريين مبيناً فيها اختصاصاتهم ووسائل التواصل معهم، حيث لاحظ البحث أن بعض المؤسسات تبحث عن الكفاءات فلا تجدها، وكثير من الكفاءات تبحث عن العمل فلا تجده، والسبب الأغلب لذلك هو انقطاع وسائل التواصل بينهما، ولو أوجد هذا البنك المختص بالخبرات لساعد كلاً من الطرفين على تحقيق مراده.

10- العمل على ترخيص المؤسسات السورية المهتمة بالشأن التعليمي العالي ومنحها الحق في مزاولة هذا العمل المقدس ضمن الأراضي التركية، مع إلزامها بالمعايير الأكاديمية الجامعية المتعارف عليها في أغلب بلدان العالم، وهذا يساعد على انتشارها، ويحد من أخطائها، ويجعلها تحمل العبء مع الجامعات التركية.

هذه هي أهم الحلول التي يقترحها البحث للنهوض بالواقع التعليمي العالي للطلبة السوريين المهجرين في تركيا، وهي وإن لم تستطع أن تقضي على المشكلة من جذورها إلا إنها تسهم بشكل كبير في التخفيف منها.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث لا بد من التذكير بأهم ما مر فيه وأهم نتائجه:

- منذ أن اندلعت ثورة الكرامة في سوريا مطلع عام 2011 بدأت هجرة السوريين إلى دول المهجر.
- كان للجارة تركيا الحظ الأوفر، حيث قارب عدد اللاجئين السوريين في منتصف عام 2016 على الثلاثة الملايين.
- كان من بين المهاجرين كثير من الطلبة الذين حصلوا على الثانوية العامة أو ما يعادلها، وبدأت رحلة بحثهم عن جامعات تقبل بهم لمتابعة مشوارهم التعليمي، كما بدأت تظهر جهود لبعض السوريين الذين حاولوا الإسهام في تلبية هذا المطلب الملح للطلبة السوريين، فنشأت مؤسسات تعليمية تعنى بهذا الشأن.
- أهم المشاريع التعليمية هي: جامعة غازي عنتاب، وجامعة الزهراء، وجامعة طرابلس لبنان، ومعهد مكة المكرمة.
- تضم هذه الجامعات قرابة 16 كلية بمختلف التخصصات.
- يدرس في هذه المؤسسات باللغة العربية قرابة 1200 طالب سوري.

- الدراسة في هذه المؤسسات ليست مجانية – عدا معهد مكة – وهي تتراوح بين 650 $ وحتى 2500 $ للسنة الدراسية الواحدة.
- يعاني اللاجئون السوريون الذين يدرسون في هذه المؤسسات من مشكلات اجتماعية وعلمية واقتصادية.
- أهم المشكلات الاجتماعية تتمثل بـ: الانشغال بتأمين متطلبات الحياة وأسباب الرزق عن متابعة التحصيل العلمي، وضعف الأمل، وقلة الوعي، وقلة الشباب بسبب الهجرة إلى أوروبا، وضعف الاندماج مع الطلبة الأتراك.
- أهم المشكلات العلمية تتمثل بـ: الاعتراف العلمي بالشهادات الممنوحة، وقد أدى هذا الأمر إلى نتيجتين اثنتين: ضعف إقبال الطلاب على هذه المؤسسات. عدم انضباط بعض هذه المؤسسات بالضوابط العلمية أو الأكاديمية المرعية في كثير من الجامعات المعترف بها. مما ولد ضعفاً في إقبال الكوادر التعليمية.

والمشكلة الثانية: قلة الكوادر العلمية المؤهلة، والثالثة: نظام القبول والتسجيل بالجامعات التركية.

- أهم المشكلات الاقتصادية: الرسوم الجامعية، وضعف الحالة المادية للعائلة السورية والسعي وراء تأمين مستلزمات الحياة اليومية، وضبابية نظام المنح.

وقد توصل البحث إلى جملة من الحلول التي يقترحها لحل مشكلات تعليم اللاجئين السوريين في تركيا، وأهم هذه النتائج:

- إنشاء جامعة متخصصة بتعليم الطلاب السوريين: تحوي على تخصصات علمية متنوعة، تعتمد نظاماً واضحاً في القبول، وتعفي الطلاب من الرسوم الجامعية السنوية، وتكون ذات اعتمادية علمية واضحة.
- إلزام الجهات المانحة بأن تكون المنح المقدمة من قبلهم شاملة لكل السنوات الدراسية للطالب الممنوح له.
- تعديل نظام القبول والتسجيل بالجامعات.
- إنشاء مراكز أهلية وجمعيات مجتمع مدني تعنى بنشر الوعي بين الطلاب، وتثقيفهم، وإنشاء مراكز خدمة واستشارة طلابية، تقوم على إرشاد الطلاب إلى قواعد التسجيل والقبول في مختلف الجامعات.

- اعتماد نظام التعليم المفتوح للطلبة غير المتفرغين.
- إنشاء مراكز الدعم النفسي والصحة المدرسية.
- الاستفادة من الكفاءات السورية العلمية.
- إنشاء بنك للخبرات السورية.
- العمل على ترخيص المؤسسات السورية المهتمة بالشأن التعليمي العالي ومنحها الحق في مزاولة هذا العمل المقدس ضمن الأراضي التركية.

هذه هي أهم نتائج هذا البحث، والله أسأل أن نكون قد وفقنا لبيان أبعاد هذه المشكلة المهمة التي تؤرق الكثيرين، وأن نكون قد وفقنا لتقديم حلول مناسبة لها، فإن حالفنا التوفيق فهذا محض فضل من الله تعالى، وإلا فإن الخطأ والزلل منا ومن الشيطان.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مراجع البحث

http://gul6.bim.gantep.edu.tr/~internationalstudents/arabicprogram/faculties.html

http://gul6.bim.gantep.edu.tr/~internationalstudents/arabicprogram/acceptance.html

http://gul6.bim.gantep.edu.tr/~internationalstudents/arabicprogram/fees.html

http://www.yok.gov.tr/web/guest/duyurular

http://syriaig.org/syr14/index.php/minstmenu/edu-mnu/3688-2015-01-13-08-10-10

صفحة المعهد على الفيسبوك: https://www.facebook.com/makkahinst/

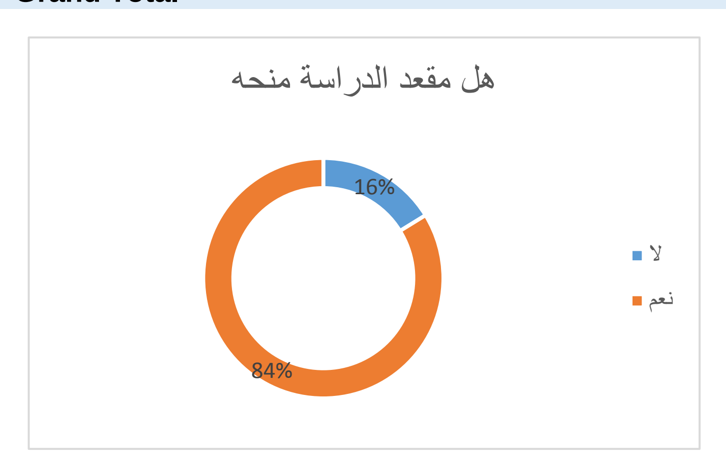
موقع اتحاد خريجي العلوم الشرعية على الأنترنت: http://sumasonline.net

موقع جامعة الزهراء على الأنترنت: http://alzahraa-university.com/ar/article

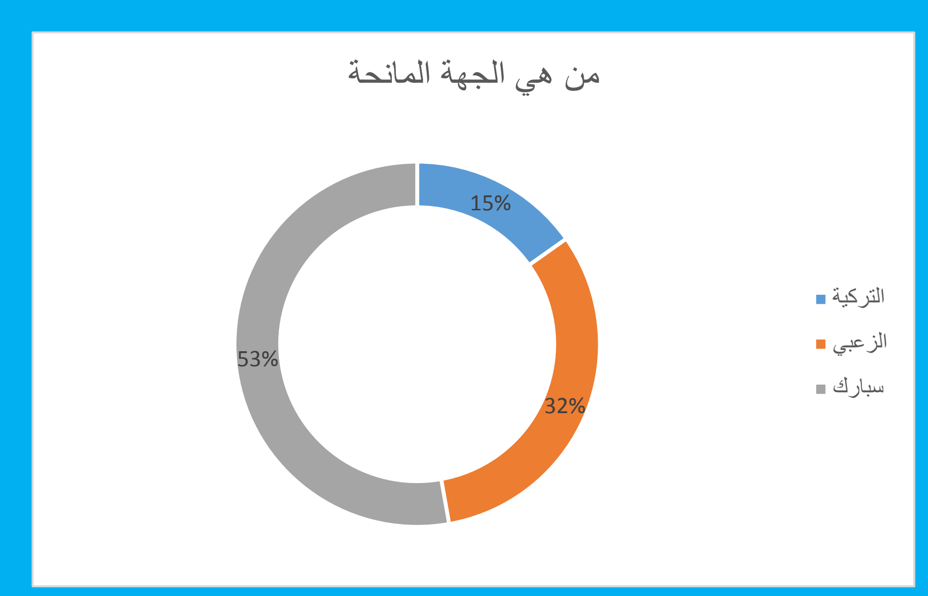
الاستبيان الذي أجري مع طلاب البرنامج العربي في جامعة غازي عنتاب.

ونتائج الاستبيان.

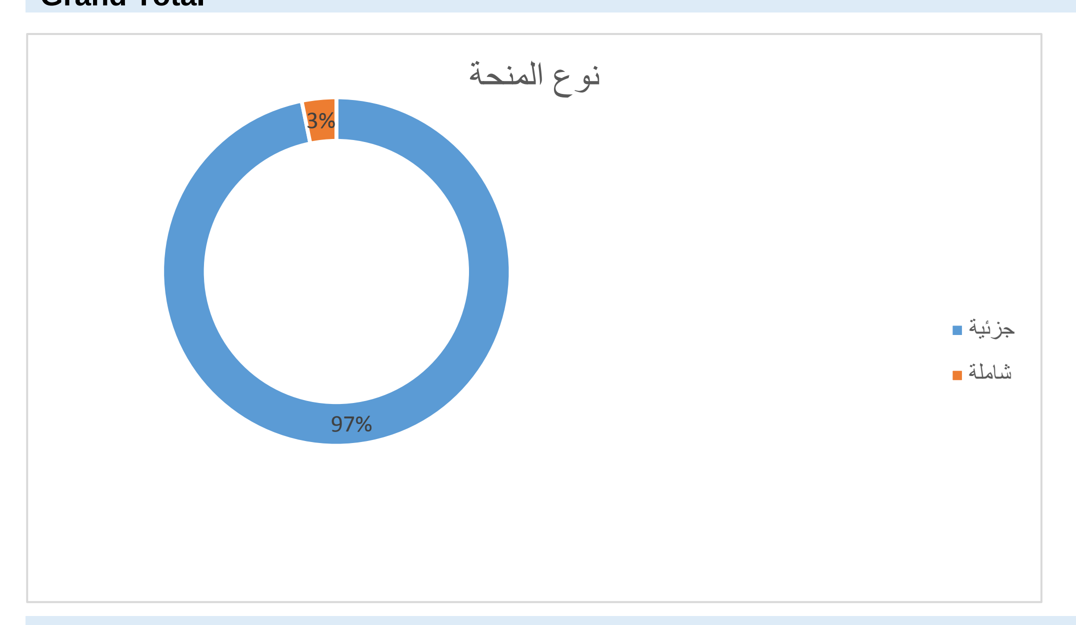
Row Labels
لا
نعم
Grand Total



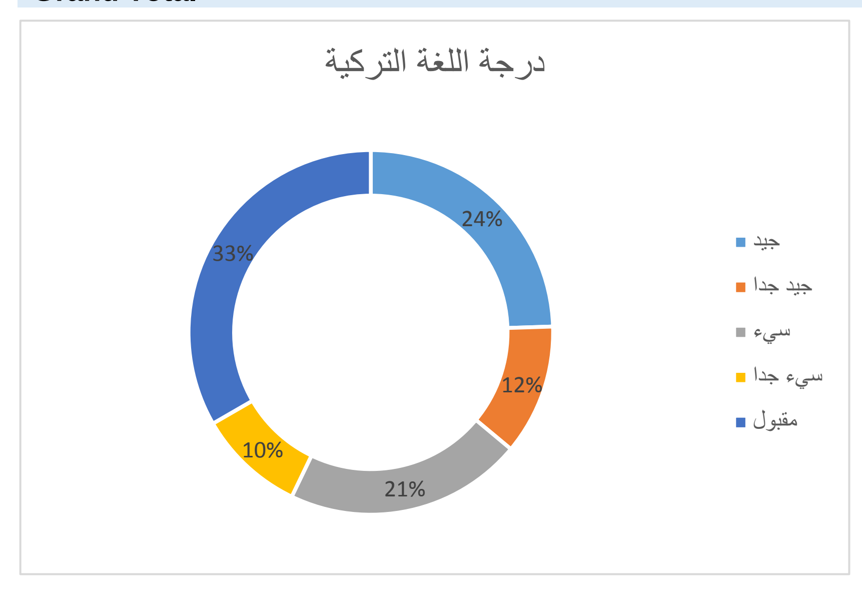
Row Labels	Count of من هي الجهة المانحة
التركية	15%
الزعبي	32%
سبارك	53%
Grand Total	100%



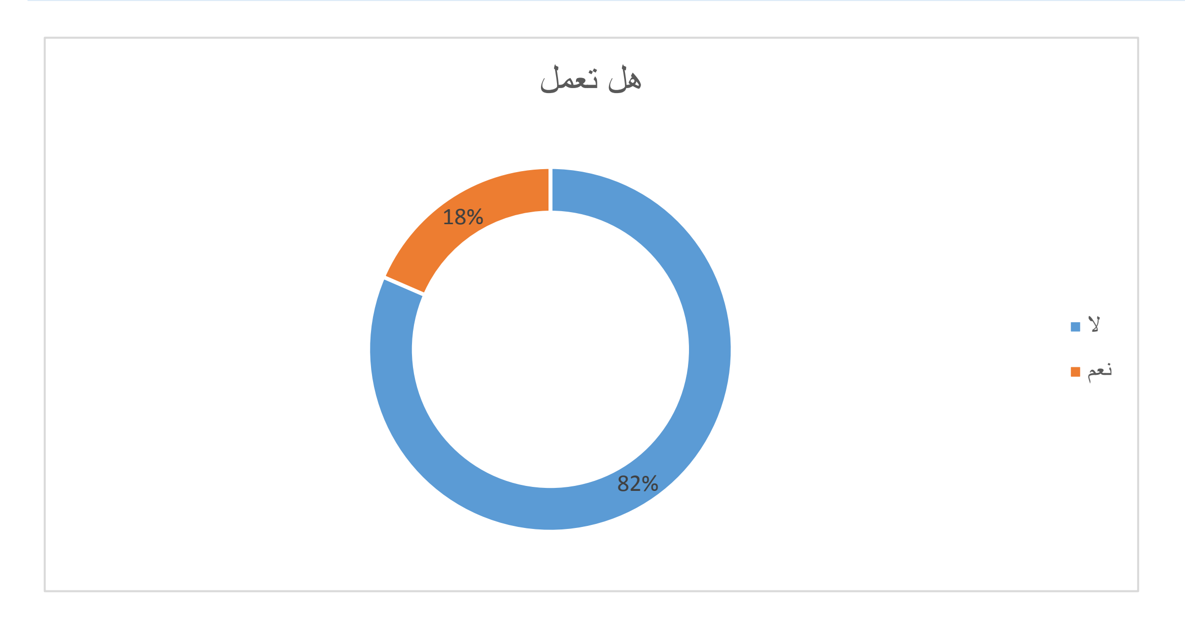
Row Labels
جزئية
شاملة
Grand Total



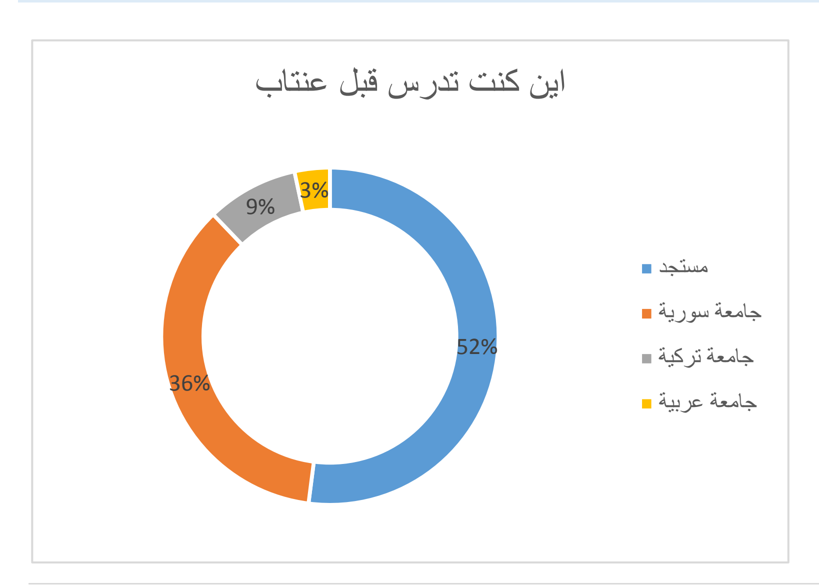
Row Labels
جيد
جيد جدا
سيء
سيء جدا
مقبول
Grand Total



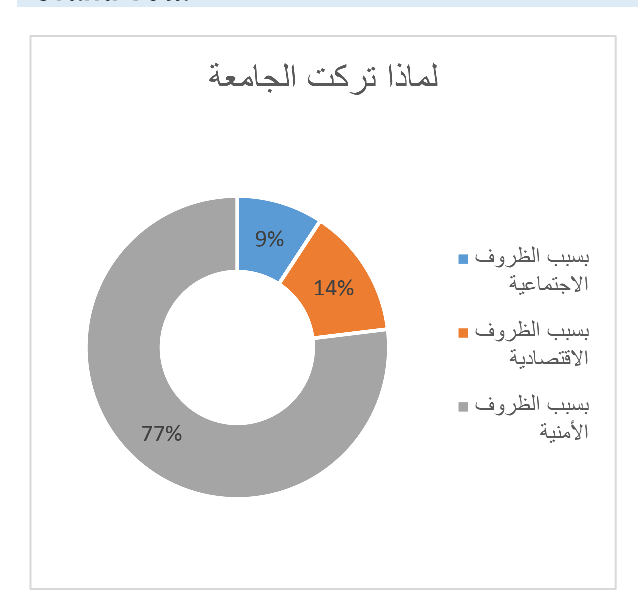
Row Labels
لا
نعم
Grand Total



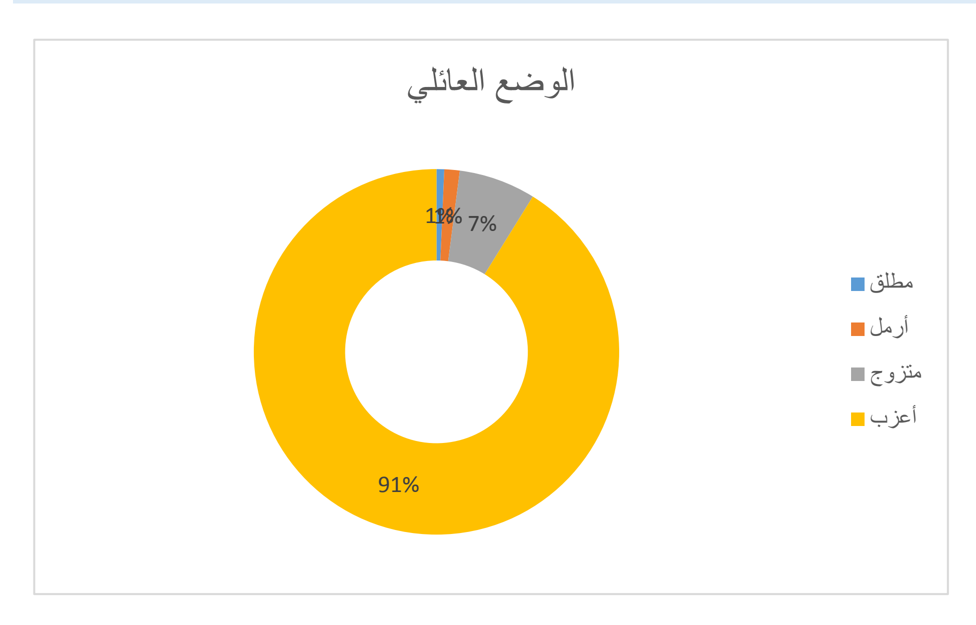
Row Labels
مستجد
جامعة سورية
جامعة تركية
جامعة عربية
Grand Total



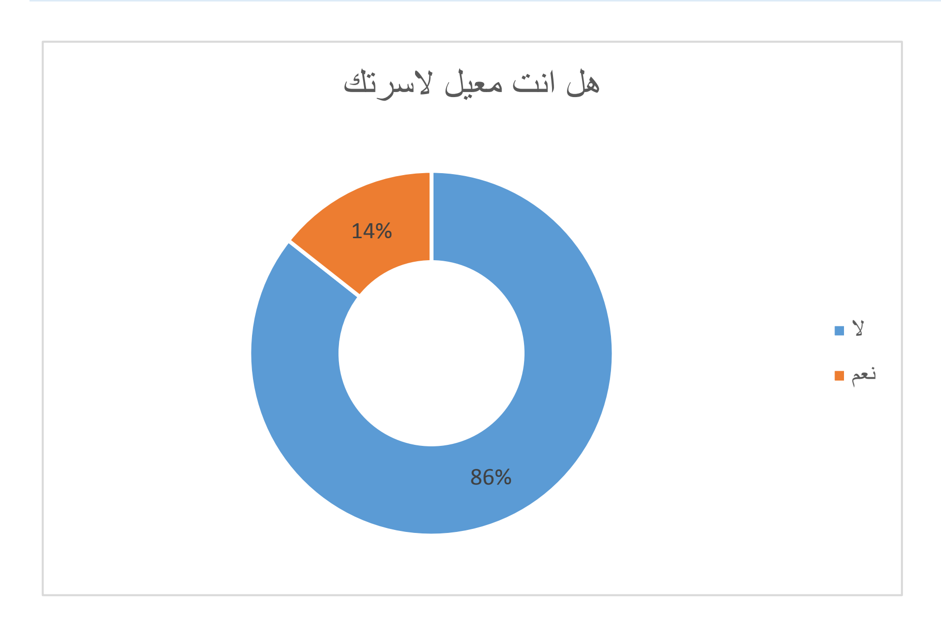
Row Labels
بسبب الظروف الاجتماعية
بسبب الظروف الاقتصادية
بسبب الظروف الأمنية
Grand Total



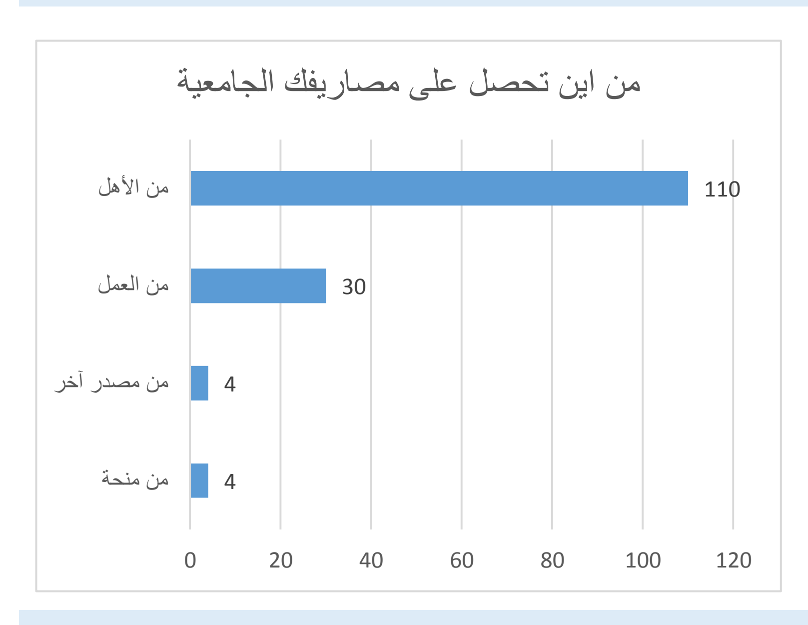
Row Labels
مطلق
أرمل
متزوج
أعزب
Grand Total



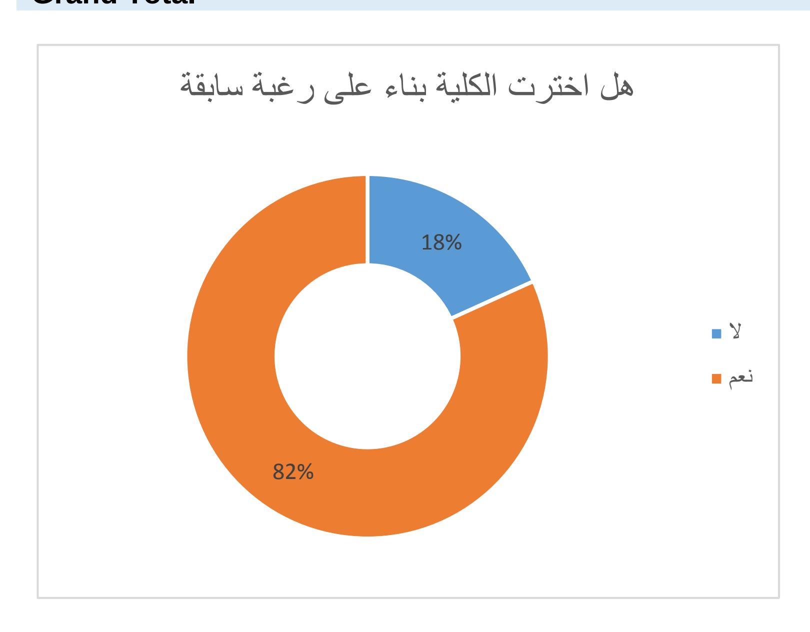
Row Labels
لا
نعم
Grand Total



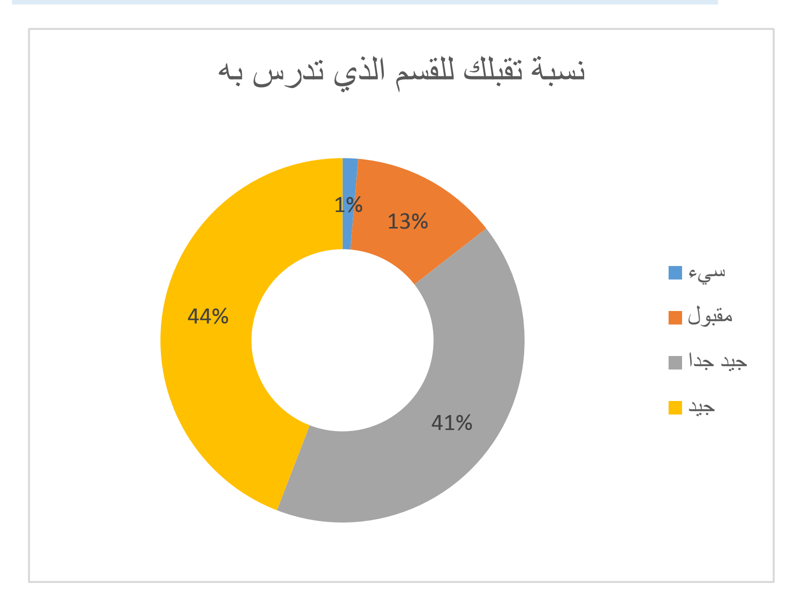
Row Labels	Count of من أين تحصل على مصاريفك الجامعية
من منحة	
من مصدر آخر	
من العمل	
من الأهل	
Grand Total	



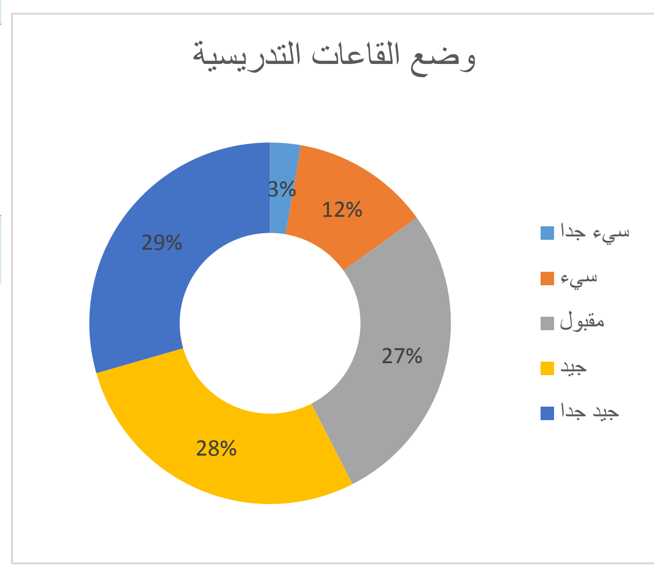
Row Labels
لا
نعم
Grand Total



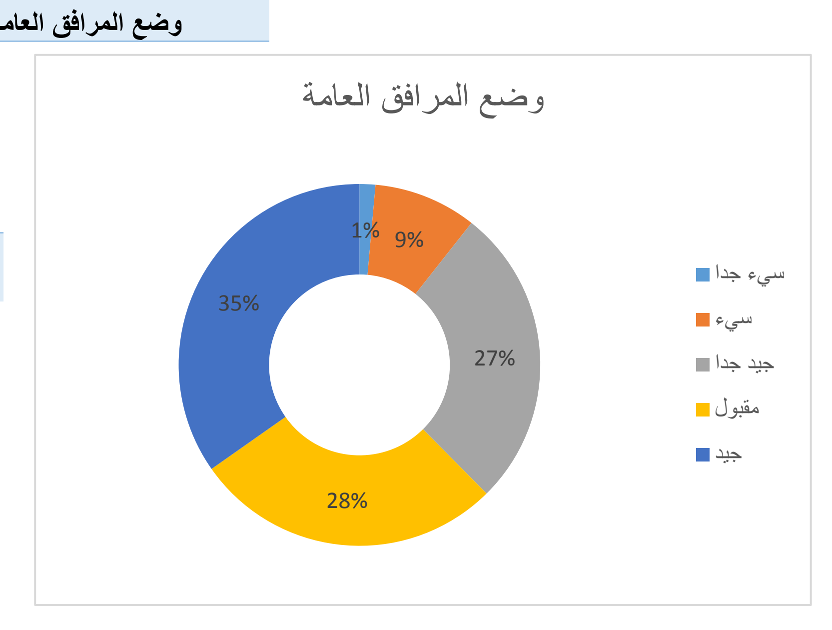
Row Labels	Count of نسبة تقبلك للقسم الذي تدرس به
سيء	1%
مقبول	13%
جيد جدا	41%
جيد	44%
Grand Total	**100%**



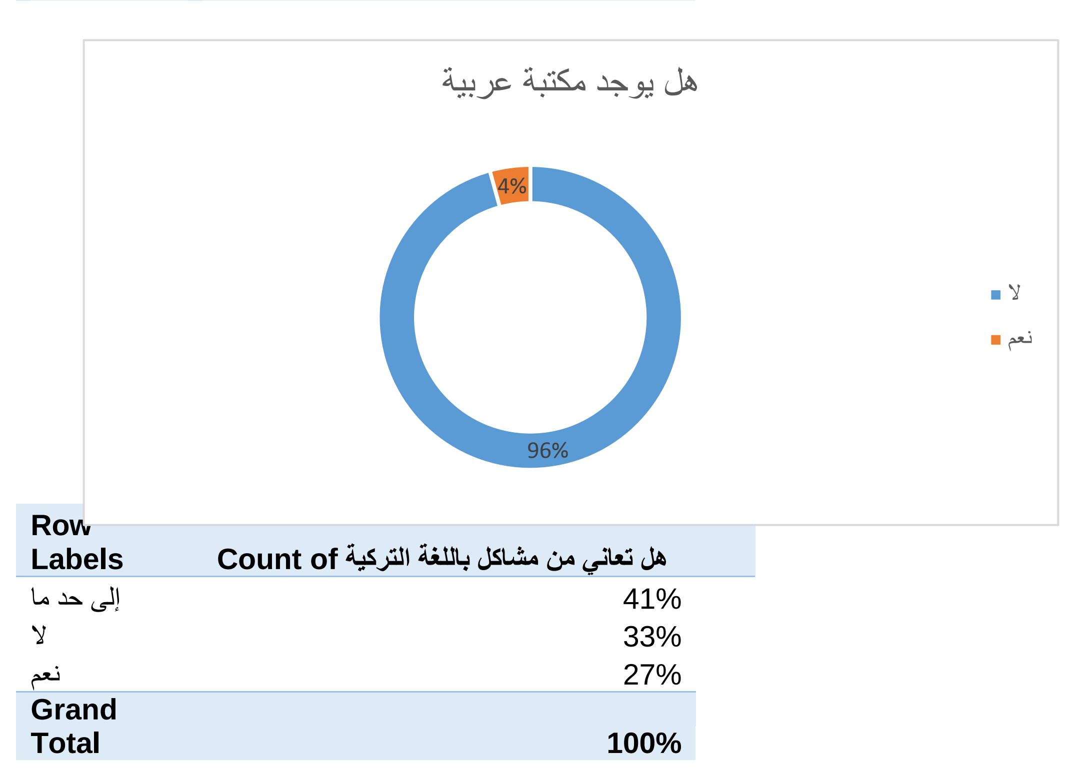
Row Labels	Count of وضع القاعات الدراسية
سيء جدا	3%
سيء	12%
مقبول	27%
جيد	28%
جيد جدا	29%
Grand Total	**100%**



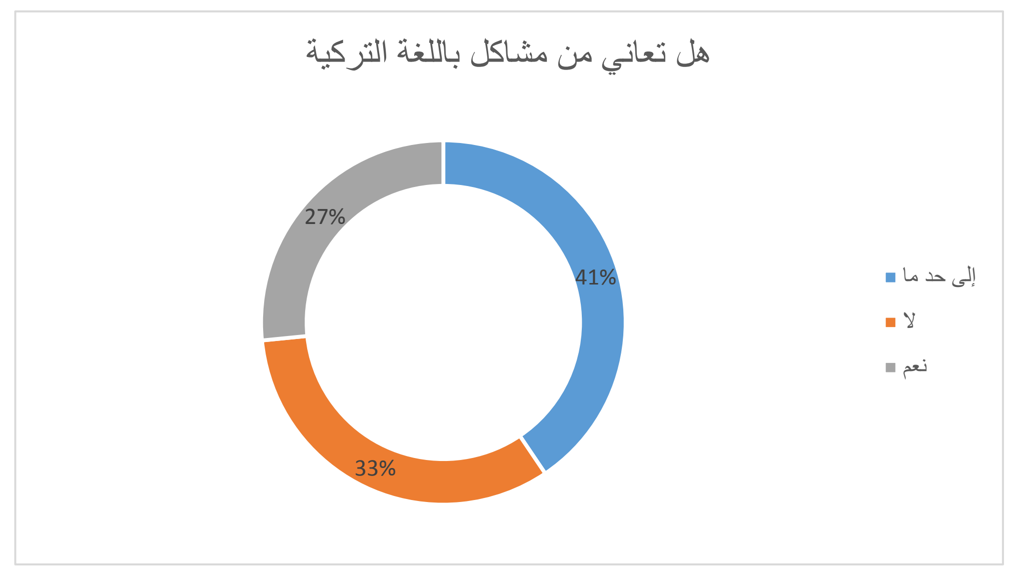
Row Labels	Count of وضع المرافق العامة داخل الكلية
سيء جدا	1%
سيء	9%
جيد جدا	27%
مقبول	28%
جيد	35%
Grand Total	**100%**



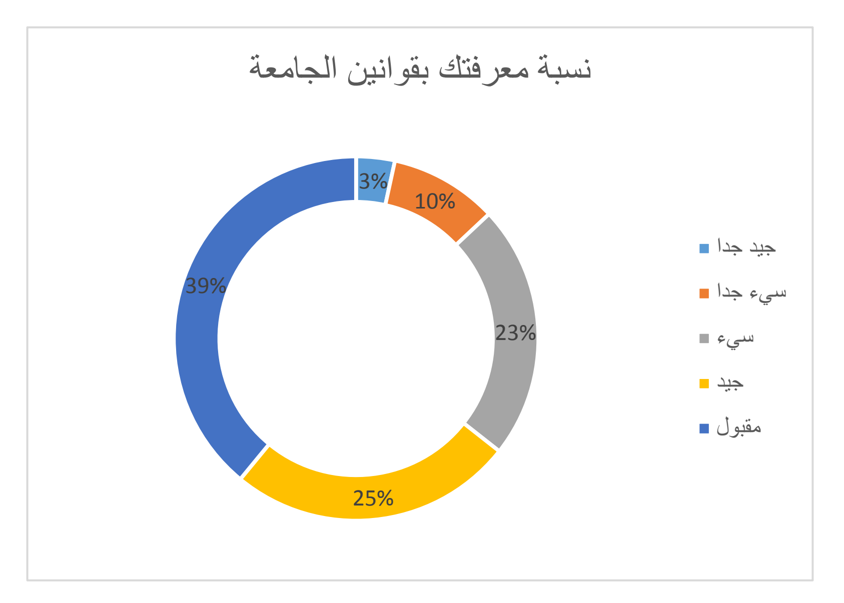
Row Labels	Count of هل توجد مكتبة عربية أو مراجع عربية تستفيد منها
لا	96%
نعم	4%
Grand Total	**100%**

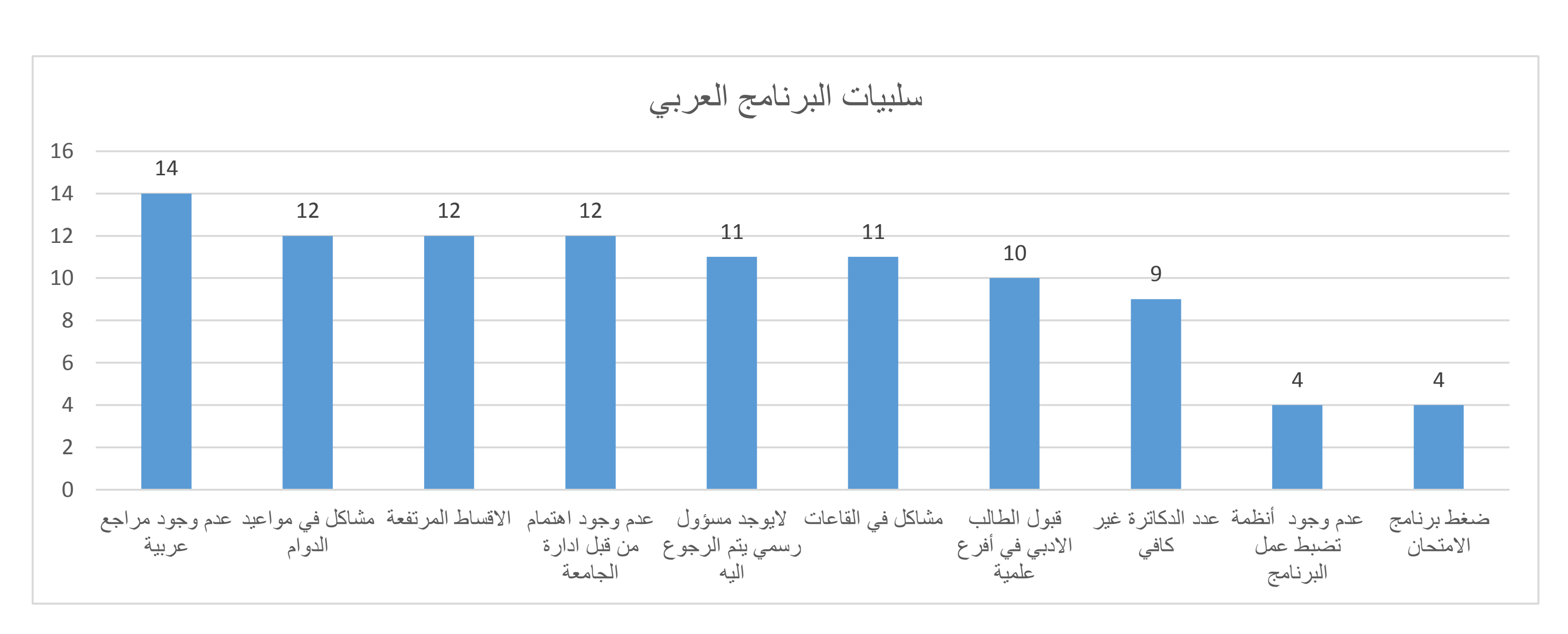


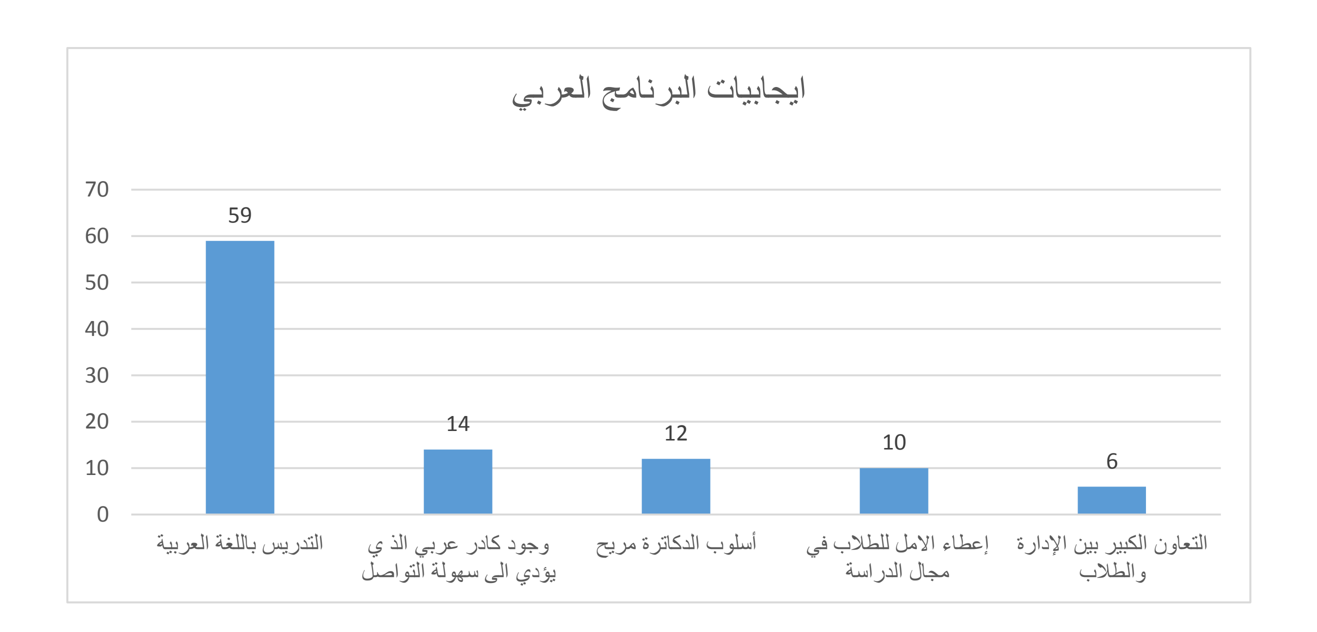
Row Labels	Count of هل تعاني من مشاكل باللغة التركية
إلى حد ما	41%
لا	33%
نعم	27%
Grand Total	**100%**

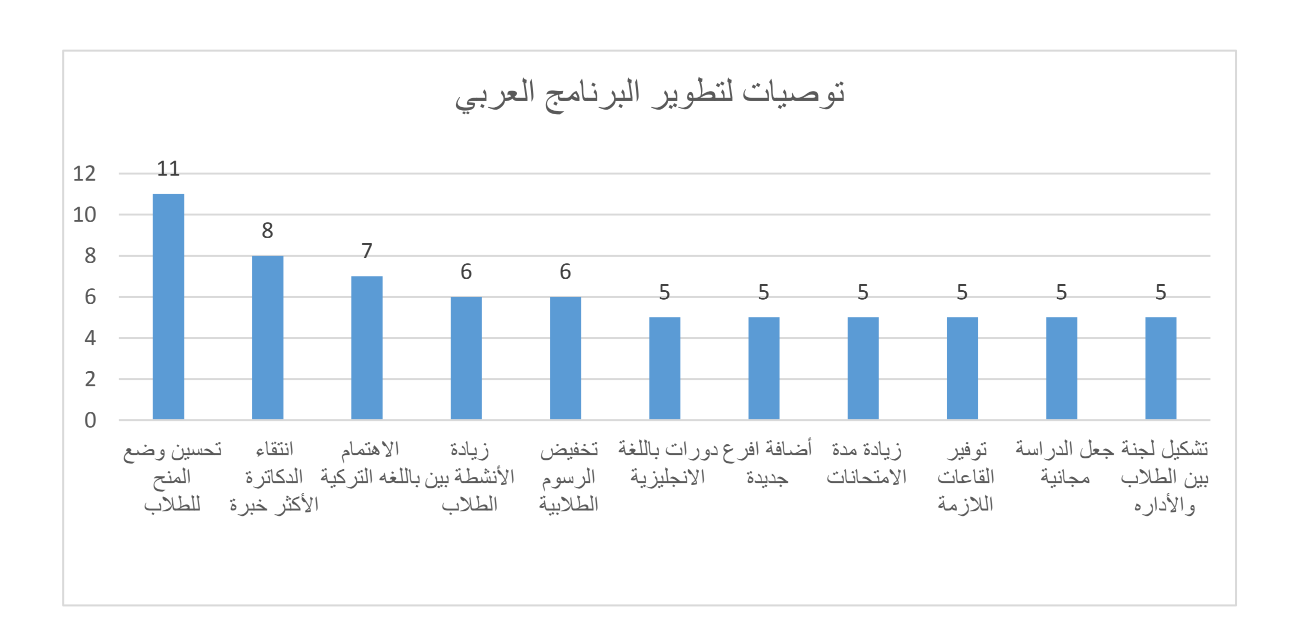


Row Labels	Count of نسبة معرفتك بقوانين الجامعة
جيد جدا	3%
سيء جدا	10%
سيء	23%
جيد	25%
مقبول	39%
Grand Total	**100%**






ايجابيات البرنامج العربي
70
60
50
40
30
20
10
0
59
14
12
10
6
التدريس باللغة العربية
وجود كادر عربي الذ ي يؤدي الى سهولة التواصل
أسلوب الدكاترة مريح
إعطاء الامل للطلاب في مجال الدراسة
التعاون الكبير بين الإدارة والطلاب


توصيات لتطوير البرنامج العربي
12
10
8
6
4
2
0
11
8
7
6
6
5
5
5
5
5
5
تحسين وضع المنح للطلاب
انتقاء الدكاترة الأكثر خبرة
الاهتمام باللغه التركية
زيادة الأنشطة بين الطلاب
تخفيض الرسوم الطلابية
دورات باللغة الانجليزية
أضافة افرع جديدة
زيادة مدة الامتحانات
توفير القاعات اللازمة
جعل الدراسة مجانية
تشكيل لجنة بين الطلاب والأداره

أهمية التعليم عن بُعد في المراحل دون الجامعية والحاجة الملحّة له للطلبة السوريين

الدكتور المهندس خالد بكرو*

الخلاصة:

لم يعد التّفاعل المباشر بين المعلم والطّالب والكتاب المدرسي هو الوسيلة الوحيدة الفعّالة إلى تلقّي المعرفة، وإنما تعدّدت مصادر المعرفة بتعدّد وسائل الاتّصال وتميّز الخبرات الشّخصية، وبالتفاعل مع الزّملاء ومع المعلمين عبر أجهزة الحاسب، فلم يعد الطالب في حاجة إلى حمل حقيبة المدرسة مليئة بالكتب، وقد لا يكون ضرورياً حتى أن يأتي إلى المدرسة، وإنما يكفيه أن يملك حاسباً يحتوي على مقرّراته، واتصالاً شبكياً يتيح له التّواصل مع معلمه، والانفتاح على مصادر المعرفة المختلفة على شبكة المعلومات الدّولية التي تزوّده بمئات الألوف من المصادر التعليمية كالكتب والفيديو التعليمي والدورات والوسائل الداعمة.

نسعى من خلال البحث لعرض سريع يحدد مفهوم التعليم عن بعد ويعرض أنواعه وعناصره وطرقه وأساليبه، ومن ثم تلخيص أهم مزاياه وفوائده وصفاته مع ذكر بعض معوقاته. لننتقل لنعرض أهم مشكلات العملية التعليمية عند الطلبة السوريين في المرحلة ما قبل الجامعية، والأخطار الناتجة عن تركهم الدراسة، مقترحين حلاً يستخدم أحد أنواع منظومات التعليم عن بعد وما تتطلبه من تهيئة مسبقة لضمان نجاح واستمرار هذه المنظومة.

إن أهم أهداف البحث تتجلى في توضيح أهمية وضرورة استخدام التعليم عن بعد لمعالجة معظم المشكلات التعليمية لطلاب المرحلة قبل الجامعية ووضع تصور لاستراتيجية تمد القائمين على العملية التعليمية بمعلومات ومقترحات مبنية على معطيات ودراسات وتطبيقات، تساعدهم في تصميم نظم تعليمية تفاعلية تخدم الطالب والمعلم، مع عرض نماذج ناجحة مطبقة يمكن الاستعانة بها وتطويرها.

الكلمات المفتاحية: التعليم عن بعد في المراحل دون الجامعية، التعليم الالكتروني، عناصر التعليم عن بعد، أنواع التعليم عن بعد، أهمية التعليم عن بعد.

* – **الدكتور المهندس: خالد بكرو**: الجنسية :سوري، من مواليد الكويت 1977م، حاصل على الدكتوراه في هندسة الحواسيب من جامعة حلب – سوريا، باحث في: المعالجة الآلية للغة العربية، معالجة اللغات الطبيعية، معالجة الصورة الرقمية، التعليم الالكتروني، باحث في الإعجاز العلمي في القرآن الكريم.

1- مشكلة البحث Research Problem

استخدمت العديد من المؤسسات التعليمية في مختلف أنحاء العالم وسائل التعليم عن بعد بصورها المختلفة وعملت على تحويل عملية التعليم التقليدية التي تتم وجهاً لوجه إلى برامج التعليم عن بعد التي أصبحت من الطرق الآخذة في النمو السريع في مجال الحوسبة وذلك لفاعليتها، ولحلها كثير من مشاكل التعليم التقليدي، فما هي أهمية صيغ التعليم عن البعد مقارنة بالنظم التعليمية النظامية للمرحلة ما قبل الجامعية، وما هي ضرورات استخدام التعليم عن بعد لحل بعض مشكلات التعليم والتعلم عند الطلبة السوريين في مناطق الحروب، وفي بلدان اللجوء.

2- أهمية وأهداف البحث Research Importance and Objectives

غالبا ما يكون التحول المنهجي هو القوة الدافعة لاستحداث التطورات في عالم التقنية، والتي من شأنها أن تفرض علينا تغيير أسلوب تفكيرنا أو تناولنا – تلقاء تصميم وتقديم حلول لا تستند على الإمكانات التي يمكن تنفيذها، بل تقوم على ما يريد المستخدمون منها أن تنفذه – فبمقدورنا تمكين المتعلمين باستخدام مناهج وأساليب تترك أثراً حقيقياً على حياتهم، وتعطيهم حرية اختيار ما يناسبهم، عقلاً وزماناً ومكاناً، ويتجاوز مشكلاتهم الناتجة عن أزمات قد تكون مادية بسيطة إلى أزمات حروب ولجوء أو نزوح كبرى.

نسعى من خلال البحث لعرض سريع يحدد مفهوم التعليم عن بعد ويعرض أنواعه وعناصره وطرقه وأساليبه، ومن ثم تلخيص أهم مزاياه وفوائده وصفاته مع ذكر بعض معوقاته. لننتقل لنعرض أهم مشكلات العملية التعليمية عند الطلبة السوريين في المرحلة ما قبل الجامعية، والأخطار الناتجة عن تركهم الدراسة، مقترحين حلاً يستخدم أحد أنواع منظومات التعليم عن بعد وما تتطلبه من تهيئة مسبقة لضمان نجاح واستمرار هذه المنظومة.

يكتسب البحث أهمية يمكن تجسيدها بالآتي:

- ❖ اظهار أهمية التعليم عن بعد في حل معظم المشكلات التعليمية لطلاب المرحلة قبل الجامعية.
- ❖ اظهار الوضع المأساوي وأهم المشكلات التي تعانيها منظومة التعليم بالنسبة للطلبة السوريين.
- ❖ وضع مقترح للتغلب على معظم المشاكل السابقة.
- ❖ دراسة أحد النماذج المطبقة للتعليم عن بعد الكترونياً.

إن أهم أهداف البحث تتجلى في توضيح أهمية وضرورة استخدام التعليم عن بعد لمعالجة معظم المشكلات التعليمية لطلاب المرحلة قبل الجامعية ووضع تصور لاستراتيجية تمد القائمين على العملية

التعليمية بمعلومات ومقترحات مبنية على معطيات ودراسات وتطبيقات، تساعدهم في تصميم نظم تعليمية تفاعلية تخدم الطالب والمعلم، مع عرض نماذج ناجحة مطبقة يمكن الاستعانة بها وتطويرها.

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال جمع البيانات حول الموضوع وملاحظة الظواهر المرتبطة به، لنصل إلى مجموعةٍ من الاستنتاجات القائمة على الملاحظات، والتقديرات، والتجارب.

3- مقدمة Introduction

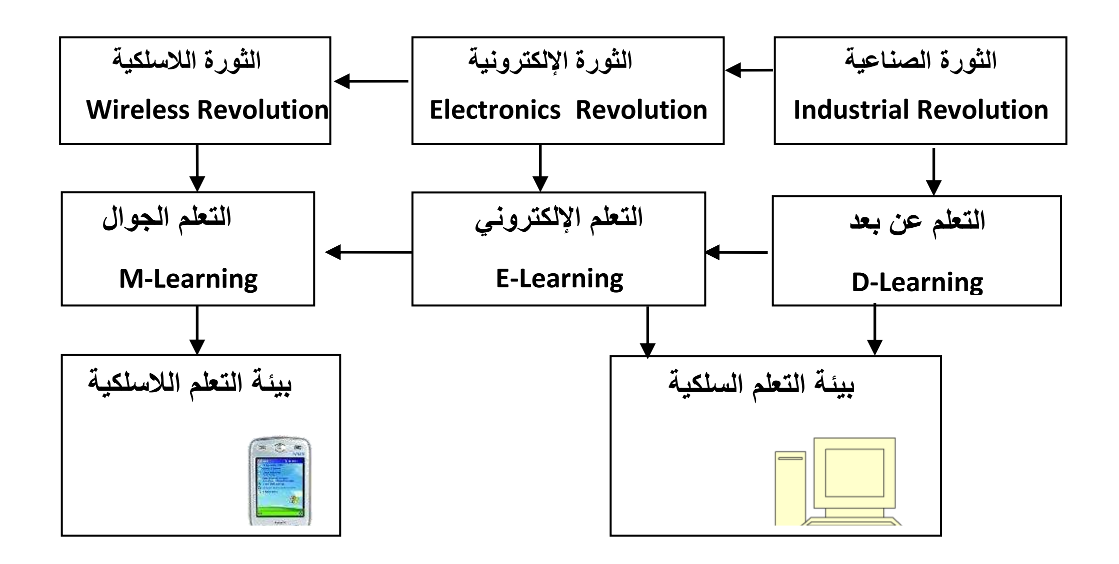
يواجه التعليم العالي في عصرنا هذا عصر الثورة المعرفية تحديات مختلفة نتيجة الانجازات الهائلة والتسارع الكبير في مجال تقنية المعلومات، أدت إلى تلاشي الحدود بين الدول وجعل العالم قرية صغيرة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي، مما أوجد تنافس محموم بين المؤسسات التعليمية في تأهيل وبناء الإنسان الذي أصبح رأس المال الحقيقي في عصر الاقتصاد المعرفي الرقمي الجديد، ونتج عن ذلك عولمة التعليم الذي أخذ أشكالاً جديدة كالتعليم عن بعد والتعليم المفتوح والتعليم الإلكتروني وغيره، وسنتحدث عن جوانب التعليم الإلكتروني المختلفة لأهميتها وعلاقتها الوطيدة بالدراسة.

يعتبر التعليم عن بعد أسلوباً مهماً للتغيير في حياتنا، والمعرفة الحديثة لم تعد مقتصرة على الأنماط التقليدية مثل الكتب والدوريات، بل إن هنالك تحولاً من الكتاب كوحدة متكاملة، والمعلم كناقل للمعلومة وشارح لها، لتقنية المعلومات كمصدر دائم مستمر للمعلومة، يمكن الحصول عليها في أي زمان ومكان، ومن المهم استخدام أحدث التقنيات لإعداد جيل بمواصفات هذا العصر، وبناء نظم تعليمية حيوية تستخدم التقصي والتحليل والاستنتاج وصولاً إلى حل المشكلات.

مر العالم بعدة ثورات كان لها تأثيرًا كبيراً على جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكان لتلك الثورات الثلاث تأثيرًا كبيراً على العملية التربوية (بكرو، 2009):

- فكان للثورة الصناعية والتطور التقني الذي لازمها الفضل في ولادة نموذج جديد هو التعلم عن بعد (Distance Learning, D-Learning)
- وكان للثورة الإلكترونية في الثمانينات الفضل في استخدام الحاسبات وشبكات الاتصال المحلية والعالمية في التعليم فظهر نموذج Electronic Learning التعليم الإلكتروني(E-Learning) الذي ساعد في جعل التعلم عن بعد وجها لوجه أمرا ممكناً.
- وأدت الثورة اللاسلكية إلى ظهور نموذج جديد هو التعلم الجوال أو التعلم المتنقل(Mobile Learning M-Learning)، الذي يعتمد على استخدام التقنيات اللاسلكية في التعلم والتدريب عن بعد مثل الهاتف المحمول/الذكي، والمساعد الرقمي الشخصي، والحاسبات اللوحية

المصغرة مما أدى إلى التحول من بيئة التعلم السلكية إلى بيئة التعلم اللاسلكية والشكل (1) يوضح تأثير الثورات الثلاث على عملية التعلم.



الشكل (1) تأثير الثورات الثلاث على التعليم

4- التعليم عن بعد Distance Learning

4-1 مفهوم التعليم عن بعد Distance Learning Concept

توجد العديد من المصطلحات الإنجليزية المتعارف عليها التي تستخدم للتعبير عن التعليم عن بعد distance learning ,distance education, distributed learning.

تعرف الجمعية الأمريكية للعليم عن بعد بأنه توصيل مواد التدريس أو التدريب عبر وسيط نقل تعليمي الكتروني الذي قد يشمل الأقمار الصناعية، أشرطة الفيديو، الأشرطة الصوتية، تقنية الوسائط المتعددة، أو غير ذلك (العمري، 1423، 71).

ويمكننا أن نعرف التعليم عن بعد بأنه: نظام تعليمي يعتمد على تقنية المعلومات يهدف لنقل المحتوى التعليمي للطالب في أي زمان ومكان، يساعد على التخلص من معظم مشكلات التعليم التقليدي، وإيجاد فرص لكافة طبقات المجتمع للنهل من معين العلم والمعرفة.

يعتمد المفهوم الأساسي للتعليم عن بعد على وجود المتعلم في مكان يختلف عن المصدر الذي قد يكون الكتاب أو المعلم أو حتى مجموعة الدارسين.

إن قوة هذا النوع من التعليم تكمن خلال النظر من زوايا ثلاث (الدباسي، 1423هـ، 440):

- من منظور الدارس: يعني التحرر من قيود الزمان والمكان والعمر.
- من منظور رب العمل: يعني توفير فرص لتدريب وتطوير العاملين ومهاراتهم مما يؤدي لزيادة الإنتاجية والجودة.
- من منظور الدولة: تحقيق ديمقراطية التعليم وزيادة عدد الدارسين.

وتأتي أهميته لعدد من الأسباب أهمها:

- الحاجة لتخفيض كلفة التعليم.
- إتاحة وإيصال التعليم للجميع في زمان ومكان.
- الحاجة لاكتساب مهارات جديدة.
- مواكبة التقنية الحديثة.

4-2 الصفات الأساسية للتعليم عن بعد D-learning Specifications

يحدد (مهران وآخرون، 2003م) و (العمري، 1423هـ) و (زيتون، 1422هـ، 385)، بعض الصفات الأساسية التي يجب أن يتصف بها التعليم عن بعد وهي:

1- وجود مسافة بين المعلم والمتعلم، (نعني بالمسافة فصول دراسية مختلفة في نفس الدراسة، أو مواقع مختلفة يفصلها بعد جغرافي).
2- أن يتم التعليم عن طريق وسيلة اتصال كالحاسب أو الهاتف الذكي.
3- توفير وسط ثنائي الاتجاه بين المعلم أو المؤسسة التعليمية والمتعلم.
4- التحرر الكامل من العقبات التي يفرضها النظام التقليدي كالانفتاح في القبول ومستوى المناهج، وحرية الاختيار للطالب بما يتناسب مع قدراته وامكاناته.
5- اعتماد أسلوب خاص في إعداد المادة التعليمية، تتوافر فيه شروط في بنية المقرر وعناصره الشكلية وأساليب عرضه.

4-3 أهم مزايا وفوائد التعليم عن بعد D-learning Features

إن عصر المعلومات الذي نعيشه يحقق إتاحة المعلومات وفرص التدريب لكل من يتطلع إليهما دون التقيد بزمان أو مكان ويخلق من إنسان هذا العصر، المواطن الفعال القادر على صقل مهاراته وتنمية قدراته المعرفية على نحو متواصل.

لا شك أن ظهور التعلم عن بعد فوائد ومزايا متعددة أدت إلى انتشاره وتسارع المؤسسات التعليمية إلى تطبيقه، ويمكن عرض أهم فوائد ومزايا التعليم عن بعد فيما يلي:

- التأثير والفاعلية عندما تكون الأساليب والتقنيات المستخدمة متناسبة مع العملية التعليمية وهناك تفاعل بين الطلاب فيما بينهم، ومع المعلم.
- هو أسلوب تعليم مرتكز على الطالب، يحول التعليم إلى تعلم.
- التخلص من مشكلة المكان والزمان والعمر في عملية التعلم.
- الاسهام في رفع المستوى الثقافي والعلمي والاجتماعي لدى أفراد المجتمع.
- توفير مصادر تعليمية متنوعة ومتعددة مما يساعد على تقليل الفروق الفردية بين المتدربين.
- ذاتية التعليم فالمتعلم يحصل على ما يريد من معلومات ويتعلم بالطريقة الملائمة.
- تنوع الأساليب، فالتقنية الحديثة تتيح للمعلم استخدام العديد من أساليب العرض.
- حرية الاختيار من بدائل وطرق وأساليب تعليمية مختلفة.
- البدائل المقدمة للأشخاص غير القادرين على مواصلة التعليم التقليدي في المدارس.
- الاعتماد على النفس بجعل الطالب قادراً بشكل كبيراً على اختيار من الكورسات ما يناسب وضعه وعقله وطريقته المفضلة في التعليم.
- توافر المعلومات بشكل دائم.
- قبول أعداد كبيرة من المتعلمين بغض النظر عن العمر والدرجات أو مصدر الشهادة ومستواها.
- مراعاة ظروف الدارسين، من فروق فردية وعدم تمكن من الحضور والظروف المادية وغيرها.
- تبادل الخبرات بربط الطلاب من خلفيات اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة ويتيح فرصة تبادل الخبرات فيما بينهم.
- استقطاب كفاءات عالية بإمكانية باستضافة محاضرين من خارج المؤسسة التعليمية والاستفادة من خبراتهم.
- يساعد في التغلب على مشكلة قلة المعلمين.
- التعليم للجميع بإتاحة التعليم لكافة فئات المجتمع دون أي تمييز.
- إمكانية الجمع بين الدراسة والتدريب والعمل.
- احتوائه على عدد من مبادئ التعلم الإنساني الحديثة كتوافر الدافعية والمرونة في بيئة التعليم، ومراعاة أساليب التعليم عند الأفراد، والارتباط بحاجات الفرد وامكاناته ورغباته واهتماماته.
- برامج متميزة: إذ تخضع عملية إعداد برامج التعليم عن بعد لدراسات عدة لإعدادها، ويشرف عليها مختصون من كافة التخصصات.

- خلق بيئة تعليمية تفاعلية تؤدي لزيادة التفاعل بين أطراف العملية التعليمية من خلال تقنيات إلكترونية جديدة والتنوع في مصادر المعلومات والخبرة.
- تنظيم إدارة عمل المؤسسات التعليمية من خلال استخدام أنظمة إدارة التعلم وأنظمة إدارة محتوى التعلم.

4-4 معوقات التعليم عن بعد D-learning Obstacle

إن دعم العملية التعليمية يتطلب إيجاد مناخ تعليمي مناسب يعي ويستوعب الإمكانيات الحديثة لأسلوب التعليم عن بعد وتقنية الوسائط المتعددة والمعامل الافتراضية، والمكتبات الإلكترونية لتحسين المتغيرات المستقبلية لمنظومة التعليم، وذلك لمواكبة العصر وتحقيق التنمية الشاملة، وهذا يصادف أحياناً بعض المعوقات ومن أهمها:

- التكلفة العالية.
- نظرة المجتمع إلى هذا الاسلوب من التعلم.
- نظرة المتعلم إلى أن الفرص الوظيفية لا يمكن الحصول عليها عن طريق هذا النمط من التعليم.
- عدم الاعتراف بالتعليم عن بعد من قبل وزارات التعليم العالي في بعض الدول العربية خصوصاً.
- عدم وضوح أهمية وأهداف التعليم عن بعد.
- المستوى الثقافي والعلمي والاجتماعي لدى أفراد المجتمع.
- ضعف البنية التحتية التقنية المتوفرة.
- قلة الكوادر المدربة والخبيرة.

4-5 طرق وأساليب التعليم عن بُعد D-learning Method

يعتبر **التعلم عن بُعد** واحداً من أكثر طرق التعلم نجاحاً في العصر الحديث كما سبق وأن ذكرنا، وقد تعددت الصور التي ظهر عليها ذلك النوع من التعليم بداية من نشأته وحتى وقتنا الحالي، ومن أساليب التعليم عن بعد:

(1) **التعلم بالمراسلة:** يقوم المعلم بإرسال المادة العلمية إلى الطالب عن طريق البريد، بحيث يقوم المتعلم أو الطالب في إضافة كافة انواع التعليقات حول المعلومات المرسلة إليه، ومن ثم إعادة إرسالها للمعلم، واستبدل اليوم بالبريد الإلكتروني.

(2) **الوسائط المتعددة:** يعتمد على القيام بتسجيل المادة العلمية أو الكورس المراد تدريسه من خلال التسجيلات السمعية أو البصرية.

(3) **الأقراص المدمجة:** تُعتبر من أهم الوسائل الحديثة والجيدة، ويكمُن تميز تلك الطريقة في تخزين أكبر قدر من المعلومات ومن ثم إعادة تشغيلها مرة أخرى.

(4) **التعليم التفاعلي عن بُعد:** ويعتمد ذلك النوع من التعليم على القيام بالتفاعل بين المعلم والمتعلم من خلال قنوات البث المختلفة ومن أهمها الأقمار الصناعية والإنترنت.

(5) **المواد المطبوعة:** ويُعتبر ذلك النوع من الأنواع التي اعتمدت عليه أغلبية النُظم التعليمية تقريباً من خلال الكتب الدراسية المطبوعة.

(6) **المؤتمرات المرئية:** يكون للمعلم والمتعلمين القدرة على رؤية بعضهم البعض من خلال الإنترنت بحيث يستطيع الطلاب توجيه الأسئلة للمعلم ويستطيع الأخير الإجابة عليهم.

4–6 عناصر التعليم عن بعد D-learning Elements

حدد كل من (الدباسي، 1423هـ، 446) و (وليز، 1995م) عناصر أو الأطراف الرئيسة للتعليم عن بعد بالآتي:

- الطلاب: هم أساس أي برنامج تعليمي.
- مهارات وقدرات الهيئة التدريسية.
- المنسقين الوسطاء بين الطالب والمعلم.
- الموظفون المساعدون ويكون عملهم تقديم الخدمات الداعمة.
- الإداريون وهم أكثر من مجرد أناس يقدمون الأفكار، فهم صناع القرار والمحكمون.

بالإضافة إلى:

- منظومة تقنية حديثة مزودة ببرامج متخصصة.
- مصادر تعليمية تفاعلية.

4–7 فاعلية التعليم عن بعد D-learning Efficiency

تشير الأبحاث التي تقارن بين التعليم عن بعد وبين التعليم التقليدي إلى أن التعليم والتعلم عن بعد يمكن أن تكون لها نفس فاعلية التعليم التقليدي ويمكن أن تزيد عليه، وخصوصاً عندما تكون الوسائل والتقنيات المتبعة ملائمة لموضوع التعلم (لويز 1995م).

إن فاعلية التعليم عن بعد المعتمد على وسائل التقنية الحديثة وبرامجها التفاعلية التي تعطي المتعلم حافزاً وتشجيعاً ومرونة، وتزوده بأحدث المواد العلمية والتقنيات التفاعلية الداعمة التي تعزز من المعلومة وتنمي المعرفة، تكون أكثر منها في التعليم التقليدي.

4-8 مفهوم الجودة في التعليم عن بعد Quality in D-learning

تطور مفهوم الجودة في التعليم بشكل عام وفي التعليم الإلكتروني عن بعد خاصة، من امتلاك الكفاءة Efficiency إلى امتلاك الكفايات Competences إلى امتلاك النوعية Quality Assurance إلى امتلاك اقتصاد المعرفة والمعلوماتية Information Technology& Knowledge Economy، ولا شك أن نوعية التعليم تتوقف على طبيعة المنتج والغاية من وجوده والشروط التي يجب أن تتوافر فيه ومع أن الجودة في التعليم مسألة قد تكون جدلية، إلا أنها تتطلب ثلاثة شروط أساسية وهي (بكرو، 2009م):

- ضمان النمو الحقيقي في شخصية وسلوك المتعلم.
- المواءمة مع احتياجات المجتمع في الظروف القائمة.
- توفر الخصائص العلمية والمهنية للمؤسسة.

5- مشكلات منظومة التعليم عند الطلبة السوريين المهجرين

Learning System problems for the displaced Syrian students

تنقسم حالات الطلبة السوريين إلى:

- طلبة في الداخل يعانون من تدمير جزء كبير من الأبنية المدرسية وظروف الحرب القاسية التي يعيشونها من تنقل مستمر بحثاً عن مكان آمن، إلى تأمين وسائل النقل أو مستلزمات العلمية التعليمية وغيرها.
- طلبة في الخارج (في المخيمات، أو يتوزعون في مناطق جغرافية متباعدة)، يعانون من قلة اهتمام بالتعليم من الذين يفترض أن يؤدوا هذا الدور أو من ضعف الإمكانيات، أو البعد الجغرافي من المدارس الموجودة.

عند تلخيص أهم المشاكل التي تعاني منها منظومة التعليم عن الطلبة السوريين المهجرين نجد أهمها مايلي:

- عدم توافر مقومات العلمية التعليمية.
  - عدم توفر المدارس.
  - عدم توافر المصادر التعليمية.
  - عدم توفر الأدوات والمواد التعليمية.
  - عدم توفر الموارد المالية للإنفاق على التعليم.

❖ زيادة أعداد الطلبة في الصفوف الموجودة.

- تردي نوعية التعليم التقليدي الموجود

❖ انخفاض مستوى الأداء (أداء عناصر العملية التعليمية وأداء المؤسسات التعليمية).

❖ انخفاض المستوى المهاري وذلك بسبب اختلاف مستوى إعداد أو تعليم المتخرجين والمهارات الأساسية اللازمة للمجال العلمي بعد التخرج، وذلك بسبب التطور في تقنية المعلومات.

- الانقطاع عن التعليم

❖ نسيان المعارف التي درسها الطالب من قبل.

❖ التعود على عدم الارتباط بالدراسة.

❖ عدم الاكتراث بالتعليم وأهميته.

❖ تنوع واختلاف مستويات الطلاب يؤدي لصعوبة تحديد المستوى الملائم لكل طالب.

- التأثر بالأحداث التي عايشها الطلاب.

❖ المعاناة أو الإعاقة الجسدية.

❖ الاكتئاب والحزن.

❖ الحاجة والحرمان من أساسيات الحياة الكريمة.

- مشاكل جغرافية وسياسية

❖ التباعد بين الأماكن.

❖ صعوبة التنقل بين الأماكن.

❖ وجود تنظيمات تتحكم بالمناطق وحركة التنقل.

- مشاكل مالية

❖ عدم تواجد المال للإنفاق طوال فترة الدراسة.

❖ ارتفاع تكاليف الإقامة والتنقل.

- أسباب ثقافية

❖ هناك من يعارض استمرار تعليم الإناث.

❖ كمنع تنقل الإناث لأماكن بعيدة نسبياً.

6- ضرورات التعليم عن بعد للطلبة السوريين المهجرين

D-Learning is Necessary Need for the displaced Syrian students

يواجه النظام التعليمي التقليدي في ظل الأزمات الإنسانية والحروب تحديات جسيمة، ساعدت ثورة المعلومات وما حملته من تغيرات تقنية سريعة على حل معظمها، وبالتالي هذا يفرض عليه تغيير أساليبه ومفاهيمه لتلبي حاجات المتعلمين، وتوجب عليه البحث عن حلول لاستمرار العلمية العملية التعليمية. ومن هنا تأتي أهمية اعتماد التعليم عن بعد لحل بعض من مشاكل هذه الأزمات، ناهيك عن تجاوزه مشاكل النظام التعليمي التقليدي.

إن الظروف التي يعيشها السوريون تفرض علينا التفكير بشكل مختلف، وأصبح لزاماً حتمياً البحث عن أفضل البدائل والحلول لمعاناة السوريين نتيجة الوهن في منظومة التعليم القائمة ككل، تحقق النتائج المرجوة، فالطرق التقليدية في مثل هذه الحلول دائماً تبوء بالفشل، فالواقع يفرض العمل على تعويض النقص التربوي والمعرفي الذي يعانون منه نتيجة لظروفهم، من هذه الحلول التعليم عن بعد الكترونياً كحل متكامل يلبي متطلبات جميع النواحي التعليمية، فهو يربط كل أطراف العملية التعليمية ببعض، المدرسة بالطالب بالمعلم من خلال شبكة افتراضية خاصة لكل مدرسة، بحيث يسهل عملية التواصل بينهم، وبالتالي أصبح تطبيق التعليم عن بعد حلاً ضرورياً مطلوباً، يكون حلاً أساسياً يطبق في مكان، ورديفاً لما هو موجود في أماكن أخرى.

ومن أهم الحلول الإسعافية التي يقدمها التعليم عن بعد الكترونياً ما يلي:

- التغلب عن مشكلة قلة المعلمين.
- تقديم مادة علمية بجودة عالية.
- تجاوز قيود الزمان والمكان بإيصال التعليم لجميع طالبيه في أي مكان.
- تقديم محفزات للطلبة للعودة إلى التعليم.
- محاولة محو الآثار النفسية عند الطلبة.

7- منظومة التعليم عن بعد المقترحة هي المدرسة الافتراضية

Virtual School is Proposal System for D-learning

من أجل التغلب على معظم المشاكل السابقة تم اقتراح المدرسة الافتراضية والتي يعتبر تبنيها السبيل المناسب والأوفر حظًا لمعالجة بعض مشاكل التعليم التي تنتج عن الأزمات والحروب، وأيضاً لمواكبة التطورات العلمية والتقنية والمعلوماتية التي يشهدها العالم. فحتى نتمكن من تطوير أفكاراً ورؤى

واضحة عما يحتاج إليه المتعلمون في العصر الحديث، علينا أن نستكشف بعض الاتجاهات الرئيسة التي ظهرت مؤخرا على ساحة التعليم الحديث، ومنها المدرسة الافتراضية التي تعتبر أحد صيغ الأنظمة الافتراضية التي تقوم بتوفير فصول دراسية عبر الانترنت، والتي تنجز عن طريق تطور الجانب المعرفي الذي تمتلكه هذه المؤسسات وتوظيف امكانات تقنية المعلومات لانجاح المحاولات التي تهدف الى محاكاة التفكير الانساني والذاكرة الإنسانية، والاستعانة بهندسة المعرفة لتمثيل المعرفة التي تمتلكها هذه المؤسسات. وتوفير بيئة تعتمد على تصميم تطبيقات وتسهيلات واتصالات تربوية وتعليمية بين الطلبة والمعلمون معتمدة على تقنية المعلومات .

إن التقدم العلمي والمعرفي يشكل حافزاً تقنياً لتطوير النظم التعليمية، ومن ذلك تطوير نظم التعليم عن بعد بتقليص المسافات الجغرافية وتقارب المعارف بين طلابها مهما نأوا عنها، ثم توسيع القاعدة بين المستفيدين من التعلم دون أن يلجأ هؤلاء الملتحقون إلى مغادرة مراكز علمهم (الشرهان، 1422هـ 139).

تزايدت حاجة المنظمات الى هذا النوع من التعليم نتيجة لما يوفره من فصول دراسية تتيح الفرصة للعاملين التعلم المستمر او ما يطلق عليه احيانا التعلم مدى الحياة ويفسح المجال لهم لاكتساب معارف ومهارات جديدة.

لقد فرضت تطورات الأزمة في سورية وضع الخطوات الأولى لدراسة مثل هذه المدارس والاحاطة بخصائصها وأبعادها، وتحديد متغيرات أخرى تؤثر عليها وتتفاعل معها، كالاستعانة بهندسة المعرفة لبناء النظم الخبيرة وتهيئتها بأساليب يمكنها تمثيل المعرفة التي تمتلكها هذه المدارس من اجل خزنها وتراسلها ومشاركتها مع المتحالفين والمتشاركين والمتعاملين معها.

7–1 المدارس الافتراضية Virtual School

هي مؤسسات تقوم بتدريس المناهج والمقررات عبر الإنترنت، سواء كان ذلك بصورة كلية أو جزئية. ويتنوع التعلم في المدارس الافتراضية إلى نوعين:

- متزامن يشير إلى دخول كل المشاركين في بيئة التعلم الافتراضية في وقت واحد– على غرار الحضور المتبع في الفصل التقليدي– باستخدام منصة بث مباشرة.
- غير متزامن: وهو التعليم غير المباشر الذي لا يحتاج إلى وجود المتعلمين والمدرس في نفس الوقت أو في نفس المكان.

تتقاسم المدارس الافتراضية نفس الهدف الذي تسعى المدارس التقليدية إلى تحقيقه، إلا أن المدارس الافتراضية تختلف عن المدارس التقليدية في عدة أمور جوهرية، منها أن التعلم المباشر عبر

الإنترنت يتيح بقدر غير مسبوق اتباع أساليب تدريس أكثر تركيزا على الطالب على المستوى الفردي، حيث تكون العلاقة ثنائية بين الطالب والمعلم، مما يتيح برامج تعليمية مخصصة لكل طالب على حدى، كما أن كل الطلاب يشعرون بأنهم يجلسون في المقعد الأمامي نظرا للاهتمام منقطع النظر الذي يتلقونه من قبل المعلم، ومن هنا يتمكن كل طالب من متابعة حياته التعليمية بالأسلوب والسرعة والمرونة التي تناسبه في أي زمان ومكان.

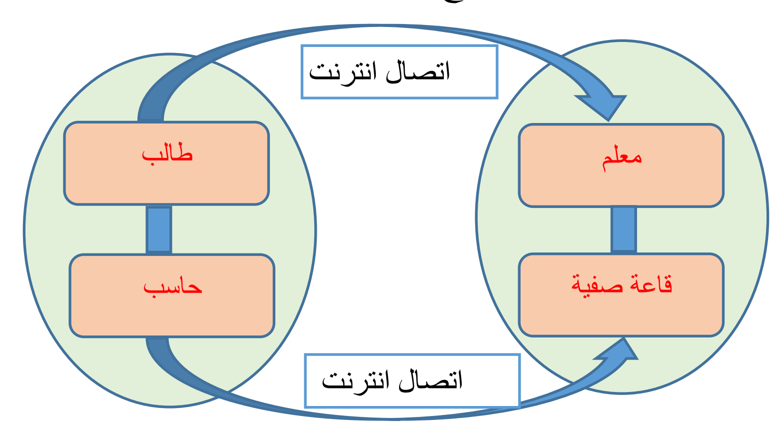
توفر المدارس الافتراضية أنشطة زائدة على المنهج الدراسي وتقوم بتنظيم رحلات ميدانية واجتماعية لطلابهم الافتراضيين والقيام بأعمال تطوعية. وتتوقف جودة المحتوى والمستوى التعليمي في المدارس الافتراضية على المدرسة نفسها، ومن ثم تلتزم تلك المدارس بنفس المعايير التعليمية المطبقة على المدارس التقليدية بالإضافة إلى معايير فعالية وكفاءة المحتوى التعليمي الإلكتروني.

يمكن أن تكون المدارس الافتراضية أفضل خيار تعليمي أمام الطلاب في الحالة السورية، وهم الموزعون في مناطق مختلفة متباعدة جغرافياً، مع صعوبة وصول من هم قريبين جغرافياً، وهي مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة حيث توفر محتوى تعليمي مخصص لكل الفئات الطلابية على النحو الذي يناسب حاجات كل طالب على حده.

عناصر منظومة التعليم البعد المقترحة وهي المدرسة الافتراضية تكون:

- قاعة صفية.
- معلم.
- طالب.
- جهاز حاسب لوحي (تابلت Tablt).
- اتصال بالانترنت.

يوضح الشكل (2) هذه العناصر.



الشكل (2) عناصر منظومة التعليم عن بعد المقترحة (المدرسة الافتراضية)

من أجل تطبيق منظومة تعليم عن بعد خاصة بالحالة السورية، لا بد من تهيئة بنية متكاملة بشكل يحقق ضمان نجاح واستمرار هذه المنظومة، هذه التهيئة يمكن أن تكون على أربع مستويات:

❖ الأول يتعلق بتهيئة البنية التحتية من مدارس وشبكة ووسائل وذلك من خلال:

- تهيئة الأبنية التعليمية.
- توفير شبكة داخلية تربط قاعات البناء التعليمي.
- توفير اتصال بالانترنت عالي الكفاءة ليخدم العمل بشكل ناجح.
- توفير أجهزة عرض وسبورات ذكية تفاعلية (Smart boards) في الصفوف الدراسية وربطها بالانترنت.
- استخدام مخدم (server) بشكل مستقل لإدارة المحتوى وتخزينه وإرساله في أي وقت وبسعة غير محدودة.
- اعتماد منصة تواصل اجتماعي تربط جميع المستخدمين ببعض.

❖ الثاني يتعلق بتهيئة الكادر البشري المؤهل، وذلك من خلال:

- تدريب المعلمين على التعامل مع الأدوات والأنظمة التعليمية الحديثة.
- توفير فريق الدعم التقني الكفؤ.

❖ الثالث يتعلق بإعداد المحتوى العلمي التفاعلي وذلك من خلال:

- إعداد ومعالجة المادة العلمية طبقا للمعايير العالمية والأساليب التربوية.
- اعتماد استراتيجيات التعلم النشط، بما يثري وينشط عقول المتعلمين ويفتح أمامهم آفاق التفكير العلمي البناء.
- إثراء المادة بالعديد من صيغ التقييم التلقائي، بالإضافة إلى بنك أسئلة تثير دافعية الطالب على التعلم.
- توفير مكتبة تفاعلية تحتوي عناصر داعمة مختلفة للمادة، ملفات صوتية، فيديو، صور، تجارب معملية، خرائط، ألعاب تفاعلية هادفة ..الخ.
- اعتماد الكتب الالكترونية الذكية الذي من شأنه توفير نفقات طباعة وتخزين الكتب الورقية، وتسهيل مهمة الحفاظ على المصادر التعليمية على الطلاب والمعلمين وتلفها أو ضياعها نظراً للظروف الصعبة التي يعيشها الطلاب، بالإضافة إلى مزايا الكتب استخدام الكتب الإلكترونية يمكن تلخيصها بما يلي:
  - سهولة توصيل المحتوى التعليمي للطالب.

- سهولة تعديل وتحديث المحتوى في أي وقت.
- سهولة الاتصال من داخل المحتوى بين جميع أطراف العملية التعليمية.
- سهولة مراقبة ومتابعة النشاط التعليمي للمعلمين والطلاب.
- تكوين ملف الطالب بشكل تراكمي تلقائي بدون الحاجة لمجهود كبير من المعلم.
- الاستفادة من التراكم المعرفي الناتج من حفظ أسئلة وملاحظات الطالب والمعلمين المسجلة داخل النظام الالكتروني.

❖ الرابع يتعلق بالأداة التعليمية المستخدمة وهي حاسب لوحي يستخدم نظام عليه مصادر تعليمية ونظام إدارة محتوى تعليمي يلبي جميع حاجات العملية التعليمية من خلال:

- استخدام أفضل التقنيات والبرامج وأحدثها لضمان وصول المحتوى.
- استخدام واجهات بأحدث المواصفات العالمية، كمواصفات "Design Material" التي تتبناها «جوجل» (Google). وهي لغة بصرية للمستخدمين تجمع بين المبادئ التقليدية للتصميم الجيد والابتكار وإمكانات التقنية والعلوم.
- تأمين المحتوى للحفاظ على سرية حسابات المستخدمين، باستخدام تقنيات عالمية.
- استخدام تقنيات الحوسبة السحابية.

8- دراسة منظومة ديمة(منت) للتعليم عن بعد Study of E-learning Dima System

تبنت إحدى المؤسسات الخيرية تمويل مشروع تعليمي للاجئين السوريين، من خلال مشروع ديمة (منت) للتعليم الالكتروني، حيث قامت المؤسسة بتبني مشروع المدرسة الافتراضية واستخدام التقنية في التعليم التفاعلي، من خلال حل متكامل لتلبية متطلبات جميع النواحي، وتم بناء منظومة تعليم الكتروني تفاعلي تتبنى أسلوب شبكات التواصل الاجتماعي لتحقيق مفاهيم التعلم عن بعد والتعلم الذاتي وذلك كما يلي:

- تجهيز أماكن تعليمية (مدارس) لتلبية احتياجات المنظومة التعليمية، وأهمها شبكة خاصة لربط جميع أطراف العملية التعليمية بها، وربطهم بالإنترنت.
- ربط كل صف دراسي بمعلمي الصف.
- تدريب القائمين على المنظومة من إداريين وتعليميين لتأهيلهم للتعامل مع الأدوات والبرامج المستخدمة.

- تأمين جهاز حاسب لوحي لكل طالب عليه المصادر التعليمية، الشكل (3).
- اعداد مناهج تفاعلية مليئة بالفيديوهات التعليمية والأنشطة التفاعلية وألبومات الصور، والأسئلة التفاعلية، مع مراعاة جميع الضوابط والمعايير التربوية العالمية.
- تأمين برنامج إدارة وتنظيم العملية التعليمية في كافة المدارس.
- تأمين برنامج إدارة محتوى تعليمي يلبي جميع احتياجات العملية التعليمية (تطبيق ديمة الذكي).

8-1 خصائص التعليم الإلكتروني في منظومة «ديمة»

E-learning specifications in Dima System

- التعلم في أي وقت وفي أي مكان؛ بفضل تنوع أنظمة التطبيقات، وإمكان الاستخدام بدون الحاجة للإنترنت.
- إمكان التواصل مع المعلمين والزملاء بوسائل عدة، مما يتيح انتقال المعلومات بسهولة.
- تبني أسلوب شبكات التواصل الاجتماعي، لتحقيق مفاهيم التعلم عن بُعْد والتعلم الذاتي.
- تحويل المناهج التعليمية كافة إلى مصادر رقمية بالكامل، بدلًا من المصادر الورقية.
- توفير وحدة تقويم قوية واسعة الإمكانات تتيح للمعلمين الإبداع في وسائل الاختبار والتقييم.
- مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب في التدريس والتقويم من خلال ميزة مساحات التعلم المرنة.



الشكل (3) جهاز لوحي يحتوي على المصادر لكل طالب

2-8 مميزات منظومة «ديمة» التقنية Technique Features of Dima System

- **المحتوى التفاعلي Interactive Content**: تحتوي مصادر التعلم على عدد كبير من العناصر التفاعلية، وأساليب التقييم لكل محتوى تعليمي وعند الانتهاء من كل جزء من مصادر التعلم يؤدي الطالب اختبار هذا الجزء، والتغذية الراجعة للطالب والمدرس تمكن المدرس من معرفة نقاط ضعف الطالب وتغيير مسار التعلم لشرح المعلومة بطريقة أخرى وعرض محتوى بديل لفهم أكثر. الشكل (3).
- **الواجهة Interface**: تم استخدام واجهات تطبيق بِناء على أحدث المواصفات العالمية، والتي يتبناها عملاق التقنية العالمي «جوجل» (Google) وهي مواصفات "Design Material".



الشكل (3) تحتوي منظومة ديمة على عدد كبير من العناصر التفاعلية

- **البنية التحتية المخدم Server**: تتكوَّن البنية التحتية من عدة خوادم بإمكانيات عالية، يقوم كل منها بمهمة حيوية بشكل منفرد، ولكن بتناغم كامل مع بقية الخوادم، وجميع الخوادم موجودة داخل منصة مايكروسوفت (Microsoft) لخدمات الحوسبة السحابية.
- **التواصل Communication:** التواصل بين المستخدمين، والتي تشبه طرق منصات التواصل الاجتماعي الشهيرة، مثل «فيسبوك» و«تويتر». وتوفر هذه الميزة قدرًا كبيرًا من التراكم المعرفي، حيث يشارك جميع أطراف العملية التعليمية بما لديه من خبرات ومعلومات، ليستفيد منها أعضاء الشبكة، ويستطيع الطالب التواصل مع المدرسين وطرح الأسئلة وتلقي الإجابات ونشر ملاحظاته والتعليق على ملاحظات أقرانه، ويستطيع المعلم نشر أي محتوى جديد لجميع الطلاب، وتقوم

الإدارة بمتابعة أداء ومستوى الطلاب وأنشطة المعلمين من خلال تقارير الواجبات المنزلية والاختبارات الأسبوعية.

- **لوحة التحكم Control Panel**: تُمكِّن لوحة التحكم مدير المنصة من إمكان إضافة مدارس جديدة ومستخدمين جدد في كل مدرسة، مع إمكان القيام بأي تعديلات في أي وقت.
- **تقارير الاستلام Delivery Reports**: يستخدم تطبيق «ديمة» أفضل الآليات وأحدثها؛ لضمان وصول المحتوى من مستخدم لآخر في وقت قياسي، معتمدًا على نفس تقنية برنامج المحادثة الشهير "Whats app".
- **تشفير المحتوى Coding**: تقوم منصة «ديمة» بتشفير كل أنواع المحتوى منذ انطلاقه من المستخدم الرئيس حتى وصوله إلى المستخدمين النهائيين، وذلك لحماية حقوق الملكية الفكرية للمحتوى. بالإضافة إلى تشفير كلمات السر الخاصة بالمستخدمين مواكبة للمعايير العالمية، وذلك للحفاظ على سرية حسابات المستخدمين.
- **النسخ الاحتياطي backup**: يتم عمل نسخ كامل للبيانات كافة بشكل يومي على خوادم احتياطية، لإمكان استرجاع أي من المعلومات والمحتويات في أي وقت.
- **الامكانية Capability**: يستطيع تطبيق «**ديمة**» استيعاب أكثر من مائة ألف (100000) مستخدم بإمكاناته الحالية، مع سهولة ترقية مواصفات الخوادم لاستيعاب أي عدد في المستقبل.
- **جدولة الاستخدام Scheduling**: يُمكن من خلال لوحة التحكم إحكام السيطرة على أجهزة المستخدمين، وذلك عن طريق تحديد جدول الأوقات التي يمكن للمستخدم فيها فتح برامج أخرى غير «**ديمة**».
- **تقارير الاستخدام Usage Reports**: تتيح لوحة التحكم عدة أنواع من التقارير عن استخدام المنصة، ومعلومات دقيقة عن المستخدمين، والمدارس، واستخدام المحتوى، ونتائج الاختبارات، وغيرها.
- **استخدام الحوسبة السحابية Cloud Computing**: إنشاء حسابات لجميع المستخدمين، من معلمين، وطلاب، ومديرين، ومشرفين، على السحابة الإلكترونية لـ «**ديمة**»، وتحميل أي محتوى مخصص للصفوف الدراسية على السحابة الإلكترونية.
- **مزايا أخرى Other Features**: يمكن إضافة مجموعات من المستخدمين بشكل كتل مرة واحدة، وأيضًا التحكم في المساحات التعليمية والمحتوى المضاف لها.

- **الرؤية والهدف Objective:** تسعى منظومة «ديمة» لتكون النظام المثالي المعتمد للتعليم في المِنْطقة بشكل عام، ولتعليم أبناء اللاجئين في أي مكان بشكل خاص.
- **التطوير Development &Update:** ما يزال العمل على تطوير المنظومة مستمرًّا، ويهدف إلى لاستيعاب أكبر عدد من الطلاب، وتوفير محتوى تفاعلي يشمل جميع الصفوف الدراسية لمرحلة التعليم الأساسي، وتوفير مكتبة من العناصر التعليمية التفاعلية تحتوي أكبر عدد ممكن من العناصر التفاعلية. وأيضًا توفير بنك أسئلة يغطي جميع جوانب المناهج الدراسية المختلفة، يقوم على إعداده نخبة من المعلمين الذين تم اختيارهم بعناية شديدة.

9- النتائج والمقترحات Results and proposals

إن بناء الإنسان وربطه بخالقه طاعةً وامتثالاً هدفان أساسيان للعملية التّعليمية أيًّا كانت وسائلها، فالعقل والقلب، والروح والجسد، والقيم الروحية والقيم الاجتماعية، والعلم والمعرفة، ثنائيات منسّقة ومتكاملة في الفكر التّربوي التّعليمي المعاصر الذي يواجه في عصر الثّورة المعرفية تحدّيات مختلفة نتيجة الانجازات الهائلة في مجال تقنيّة المعلومات والاتّصالات، من أجل تأهيل وبناء الإنسان الذي أصبح رأس المال الحقيقي في عصر الاقتصاد المعرفي الرقمي الجديد، الذي من نتاجه عولمة التّعليم الذي أخذ أشكالاً جديدة كالتّعليم عن بعد والتّعليم المفتوح والتّعليم الإلكتروني وغيره.

لا يمكن التأكيد قطعا على أن نظام التعليم عن بعد التي تقوم على مستحدثات تقنية والتي تم استخدامها ستنفي طرق التعليم قبلها، كما لا يمكن القول أن التعليم التقليدي القائم على الاتصال المباشر بين المعلم والمتعلم لابد من زواله، إن البحوث التربوية لم تؤكد حقيقة هذا الأمر، وعلينا أن نعرف أن المستحدثات التقنية ما هي إلا مجموعة من الوسائل التي ابتدعها الإنسان، وسيظل يبدع غيرها في تحسين التعليم. تخلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن التعليم عن بعد ليس بديلاً عن التعليم النظامي ولا كل المشاكل التي تعاني منها المنظومة التعليمية.
- أصبح لزاماً حتمياً البحث عن أفضل البدائل والحلول لمعاناة السوريين التعليمية تحاول العمل على تعويض النقص التربوي والمعرفي الذي يعانون منه نتيجة لظروفهم.
- يعد التعليم عن بعد الكترونياً حل متكامل يلبي متطلبات الوضع التعليمي الحالي ويمده بطريقة اسعافية عاجلة ريثما يتم تهيئة الظروف المناسبة لاعادة هيكلته.
- يعد تطبيق التعليم عن بعد ضرورياً مطلوباً ويكون حلاً أساسياً يطبق في مكان، ورديفاً لما هو موجود في أماكن أخرى.

- تعتبر المدرسة الافتراضية السبيل المناسب والاوفر حظًا لمعالجة بعض مشاكل التعليم التي تنتج عن الأزمات والحروب، وأيضاً لمواكبة التطورات العلمية والتقنية والمعلوماتية التي يشهدها العا لم.
- فرضت التطورات (في سورية) اعتماد المدارس الافتراضية بعد الاحاطة بخصائصها وابعادها وتحديد متغيرات اخرى تؤثر عليها وتتفاعل معها كالاستعانة بهندسة المعرفة لتمثيل المعرفة التي تمتلكها هذه المدارس من اجل خزنها وتراسلها ومشاركتها مع المتحالفين والمتشاركين والمتعاملين معها.
- من أجل تطبيق منظومة تعليم عن بعد خاصة بالحالة السورية، لا بد من تهيئة بنية متكاملة بشكل يحقق ضمان نجاح واستمرار هذه المنظومة، التهيئة يمكن أن تكون على أربع مستويات: تهيئة البنية التحتية-تهيئة الكادر البشري المؤهل، إعداد المحتوى العلمي التفاعلي-توفير الأداة التعليمية المستخدمة.
- يمكن الاستعانة بتجارب ناجحة مطبقة كمنظومة ديمة للتعليم عن بعد الكترونياً.

10- المراجع References

1- الشرهان، د. جمال بن عبد العزيز، الكتاب الإلكتروني المدرسة الإلكترونية والمعلم الافتراضي، مطابع الحميضي، الرياض 1422هـ.

2- العمري، علاء الدين، التعليم عن بعد باستخدام الانترنت، مجلة المعرفة، العدد 91، شوال 1423هـ، ديسمبر 2013 ص 66-76.

3- الدباسي، صالح بن مبارك، العولمة والتربية، مطبعة السفير، الرياض، ط 1، (1423هـ، 2002م).

4- بكرو، د. خالد، تطبيق معايير الجودة على التعليم الالكتروني، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2009.

5- زيتون، كمال عبد الحميد، تقنية التعليم في عصر المعلومات والاتصالات، عا لم الكتب، القاهرة، (1422هـ، 2002م).

6- مهران، محمد حلمي و هاشم، محمد و طه، محمد وطه، أحمد، تصميم وتطبيق برنامج باللغتين العربية والإنجليزية للإدارة والتعليم عن بعد من خلال شبكة الإنترنت، ورقة مقدمة إلى الندوة الإقليمية حول توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات في التعليم، والتعليم عن بعد بدمشق خلال الفترة 15-17 يوليو 2003. متوفر على الموقع http://ituarabic.org/E-Education.

7- وليز، باري، سلسلة من الأدلة التي تلقي الضوء على المعلومات المفصلة في كتب الدكتور ويلز (Willis) التعليم عن بعد – الاستراتيجيات والأدوات – والتعليم عن بعد -الدليل العلمي، 1995م. تعريب موقع المدرسة العربية. www.schoolarabia.net.

8- منظومة ديمة (منت) للتعليم الالكتروني، تقرير عن المنظومة، مجموعة إشراق للتعليم، 2015.

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(3), February 2018

تعليم اللاجئين السوريين: الصعوبات والمشاكل

د. يسرية موسى أحمد جمال الدين*

مستخلص:

فى خضم النزاع ، غالباً ما يعتبر تعليم اللاجئين الذين يصارعون من أجل إيجاد الطعام والمساعدة من الكماليات . لكن التعليم حق أساسي وضروري لإعادة الأمل والكرامة للأشخاص الذين هُجروا من منازلهم ، وهو يساعدهم على الوقوف مجدداً على أقدامهم وبناء مستقبل أفضل . لذا جاْت هذه الورقة التى تناولت تعليم اللاجئين ، الصعوبات والمشاكل .

إن اللاجئين المتسلحين بتعليمهم قبل كل شيء هم الذين يتولون أدوار القيادة أثناء النزوح وعند إعادة بناء المجتمعات التى تتعافي من النزاع ، ويرتبط الأمن المستقبلي للأفراد والمجتمعات إرتباطاً وثيقاً بانتقال المهارات والمعرفة والقدرات التى يجرى إكتسابها عبر التعليم .

هدفت هذه الدراسة الى توضيح كيف يمكن لاطفال اللاجئين الوصول الى التعليم فى ظل نقص عدد المقاعد الدراسية وصعوبات الترحيل والنقل واللغة إضافة الى عمالة الاطفال والزواج المبكر والرسوم الدراسية ، مع توضيح كيف سيتم التخطيط لتعليم اللاجئين وكيفية إستيعابهم ضمن البرامج التعليمية فى البلدان المختلفة مع توضيح الدور الذى يلعبه التعليم فى التأسيس لمجتمع ينعم بالاستقرار والازدهار ، مع العمل على تعزيز جودة التعليم المقدم للاجئين مع إعطاء الأولوية للتمويل لدعم التعليم النظامي حتى يستوعب الاعداد الوافدة من اللاجئين .

كما أن للمجتمعات المضيفة دور رئيسي فى خلق نوع من التدامج داخلها عبر دمج الاطفال فى المدارس وإصدار الشهادات التعليمية لضمان وصولهم الى سوق العمل أو حصولهم على شهادات أعلى وتحسين سبل العيش للتخفيف من عمالة الأطفال أو الزواج المبكر والسماح للأطفال بتلقي التعليم وكيفية تولي المدارس والمعلمين إدارة حاجات الأطفال الاجتماعية والنفسية .

من المؤمل أن تؤدى الدراسة الى تقديم الحلول والمقترحات حول قضية تعليم الأطفال اللاجئين .

---

* – **الدكتورة: يسرية موسى أحمد جمال الدين:** دكتوراة الفلسفة في التاريخ الحديث 2014م، من جامعة الخرطوم، بالسودان، وأستاذ مساعد، بجامعة كردفان في كلية التربية، لها عدة أوراق منشورة ومشاركة في عدة مؤتمرات دولية ومحلية، **تلفون:** 00249912850492/00249122040597 الإيميل: yosreyamusa@gmail.com

تمهـــيد :

كارثة إنسانية لم تشهدها سورية منذ مئات السنين. تحوّل المجتمع السوري من مجتمع مستقر ومستقبل للاجئين إلى دولة طارده لسكانها بسبب حالة العنف المستشري في الواقع السوري. بدأ المشهد مع بداية الانتفاضة السورية وتعامل الحكومة السورية بشكل عنيف ومفرط للقوة مع الحراك الشعبي، وبالمعنى السببي، تتحمل الحكومة السورية كافة أعباء ونتائج هذه الأزمة الإنسانية التي حلت بالشعب السوري .

هجرت الحرب الأهلية السورية نصف سكان سوريا، فنزح المدنيون إما داخلياً أو إلى بلدانٍ أخرى. فتحت الدول المجاورة، لاسيما لبنان وتركيا والأردن والعراق ومصر، أبوابها أمام اللاجئين برحابة صدر تلبيةً لتلك الحاجة الإنسانية الكبيرة، كما استجابت وكالات المعونة الدولية لهذه الحاجة. تمتد الأزمة السورية اليوم إلى أوروبا. وتشكل مسألة تربية أطفال اللاجئين وتعليمهم مصدر قلقٍ بشكل خاص، نظراً لأهميتها علىصعيد مستقبل المجتمع السوري ومجتمعات البلدان المستضيفة.

لا توجد أرقام دقيقة للنازحين داخل سورية ولا للاجئين خارجها لكن هناك أرقام وضعت بشكل تقريبي ومن مصادر عدة، أرقاما نسبية لهذا العدد ، ففي معطيات متقاطعة مع اكثر من طرف سواء من قبل الحكومة السورية أو من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، فقد قدرت المفوضية السامية أن عدد النازحين يتجاوز المليون ونصف المليون وهم ينتشرون في كافة أنحاء سورية ، أما اللاجئين خارج سورية فيقدر العدد بنحو 311500 الف لاجئ في كل من تركيا والأردن ولبنان والعراق وهي البلدان الثلاثة التيّ تضم أكبر عدد من اللاجئين السوريين ، إضافة الى 22 ألف لاجئ فى مصر و30 ألف لاجئ ينتشرون فى دول أخرى (وفق احصائيات 2012) [1].

يستضيف الأردن 103488 ألف لاجئ مسجل لكنه يعتقد أن عدد اللاجئين الاجمالي في **الأردن** يبلغ 250000 ألف لاجئ وأعلن ان 65 %من اللاجئين السوريين يعيشون في المناطق

[1] – النازحون فى سورية والاجئون السوريون فى لبنان والاردن ، تركيا ، العراق ، مصر : ناصر الغزالى ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الانسان بالتعاون مع حركة شباب 17 نيسان للتغير الديمقراطي ، 2012م .

الحضرية والباقي في المعسكرات الذي أعدتهم الحكومة الأردنيه. وبلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين والذين ينتظرون التسجيل في **لبنان** 80800 لاجئ سوري وحسب المصدر نفسه يذكر أن الحكومة اللبنانية أعلنت أن هناك عشرات الآلاف الآخرين دخلوا إلى لبنان لا يعرف عددهم، ولم يعودوا إلى ديارهم بعد. كما يتواجد في **تركيا** أكثر من 93500 لاجئ مسجلين لدى الحكومة التركيا ويتلقون المساعدة من الحكومة في المخيمات ، إضافة إلى عدة ألاف من المقيمين خارج المخيمات البالغ عددها 13 مخيما وقد وصل العدد مؤخراً لأكثر من 2.7 ملايين سوري مسجل يعيشون بغالبيتهم في المناطق الحضرية، وحوالي 260,000 شخص يقيمون في الـ 23 مخيماً للاجئين المنتشرة في محافظات هاتاي وغازي عنتاب وكيليس وسانليورفا [2]. أما في **العراق**، فقد تم تسجيل 33704لاجئ سوري منهم 28000 لاجئ كردي سوري وصلوا إقليم كردستان، وجنوباً في محافظة الأنبار 5600 لاجئ سوري[3].

وفق إحصاء للحكومة السورية فى تقريرها عن أعداد الاجئين السوريين فى دول الجوار والعالم ، وصل العدد حوالى خمسة مليون ويتجاوزها قليلاً وفق إحصاء 2015م ، فى تركيا وصل العدد حوالى 2,407 مليون ، لبنان 1,70 مليون ، الأردن 633,466 ألف ، العراق 244,527 ألف ، مصر 123,6 ألف ، باقي الدول العربية 26,800 ألف ، أروبا 550 ألف ، شمال أريقية 24ألف لاجئ[4].

وقد وصل عدد الاجئين فى إحصاء 2016م للمفوضية العامة لشؤن اللاجئين السوريين بلغ العدد 6,573,34 مليون لاجئ حتى يونيو من نفس العام[5].

أما فى اروبا فقد وصل العدد 406,000الف فى كل أنحاء اروبا ، وفرت ألمانيا 300الف سكن للأجئيين على أراضيها ، بلغ عدد الواصليين 295الف لاجئ من أصل 406,000 سورى منحو حق اللجؤ فى دول الإتحاد الأروبي خلال العام 2016م بينما إستقبلت بلدان مثل فرنسا

---

[2] ـ النازحون فى سوريا واللاجئون فى لبنان وتركيا والاردن : ناصر الغزالي . المرجع السابق
[3] ـ نفس المرجع .
[4] ـ اللجنة السورية لحقوق الإنسان www.shre.org
[5] ـ إحصائيات جديدة لاعداد اللاجئين : www.hala.jo

وبريطانيا بضعة آلاف فقط ، بريطانيا 1850لاجئ أقل من المانيا بنسبة 160مرة ، تأتى السويد ثانى دوله أروبية بعد المانيا إذ إستقبلت 44,509 ألف لاجئ[6] .

كما يتواجد عدة آلاف من اللاجئين السوريين في **مصر** أغلبهم وصلوا بطريقة رسمية ، إضافة إلى الالاف من السوريين الذين هربوا إلى مناطق في العالم .وأعلنت المفوضية أن هناك خطة للاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين يشارك بها 12منظمة إنسانية. وأضافت إن هذه المنظمات غير الحكومية في طليعة الجهات التي تقوم بإيصال المساعدات الإنسانية للاجئين، واعتبرت الاردن ولبنان وتركيا والعراق ضربت المثل من حيث الإبقاء على حدودها مفتوحة للسوريين الفارين من العنف، وهذا يتطلب التضامن الدولي مع هذه الدول للاستجابة لمتطلبات هؤلاء اللاجئين [7].

1/ التعليم فى ظل الأزمة :

خلقت الحرب الأهلية السورية أزمة تعليمية في الشرق الأوسط . تقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR أن أقل من 40% من أطفال اللاجئين السوريين يتابعون تعليما نظاميا [8] . فما هو على المحك ليس إمكانية وصول أطفال اللاجئين السوريين إلى التعليم فحسب، بل أيضاً مستقبل المجتمع السوري ومجتمعات البلدان المستضيفة إذ سيعتمد استقرار المنطقة وازدهارها على الحرص على توفير التعليم الذي يحتاج إليه الأطفال في سن الدراسة ليتحلّوا بالمرونة وبالقدرة على التكيف مع الظروف التي تواجههم ولإعالة أنفسهم وعائلاتهم . فيما يعتمد مستقبل سوريا على أطفالها فهي تشهد ولادة جيل ضائع .

يجد السوريون في الدول المجاورة أنه من الصعب بشكل متزايد إعالة أنفسهم ومن ثم تخطي الكثير منهم فترات وجودهم على المستوى الاقتصادي والقانوني في هذه الدول وأصبحوا في بعضها مقيمين غير شرعيين، معرضين أنفسهم لخطر الاحتجاز أو الترحيل كما أن أطفالهم يكونون غالبا إما غير قادرين على دخول المدارس أو أن المدارس نفسها مزدحمة للغاية بحيث لايمكنها قبول تلاميذ جدد، وربما سمحت بعض الدول للسوريين بالإلتحاق بالمدارس الخاصة ولكن معظم العائلات ليس بمقدورها القيام بذلك، إضافة للظروف القاهرة لهؤلاء في عمليات السكن والصحة. إن توفير هذه القضايا يؤدي بالضرورة إلى

---

[6] ـ آخر إحصائية للاجئين فى أروبا www.souriali.net
[7] ـ المفوضية العامة لشؤون اللاجئين ،
[8] ـ UNHCR— United Nations High Commissioner for Refugees.

توفير الاستقرار والعمل في المستقبل خلال وقت الأزمات ، كما يقدم الحماية ضد الاستغلال وسوء المعاملة .

الوضع التعليمي فى الأردن : تم استقبال (14) ألفا طالب سوري موزعين على المدارس الحكومية و(700) طالب على المدارس الخاصة منذ اندلا ع الأزمة وقدرت تكلفة دراسة الطالب الواحد ما بين (850-1000) سنويا في عام 2011 وبالتالي فإن التكلفة الإجمالية لعام 2011 هي (3.257.100) مليون دينار، أما بالنسبة لعام2012 فإن الحكومة ستتحمل كلفة (25) ألف طالب بكلفة إجمالية (10.968.000) مليون دينار وهو عبء إضافي على قطاع التعليم . إضافة الى ذلك تواجه المدارس مشكلة إستيعاب العدد المتزايد فكان أن فتح دوام مسائي فى العديد من المدارس[9] .

الوضع التعليمي فى لبنان : إن وجود نسبة طلاب تشكل 60% من اللاجئين السوريين تقريبا، يعتبر أولوية لكثير من اللاجئين، وأعلنت وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان أنها ستسمح لأطفال اللاجئين السوريين بالالتحاق بالمدارس الرسمية اللبنانية مجاناً . شكل هذا راحة لدى اللاجئين السوريين الذين تمت مقابلتهم في لبنان، وشكل دافعا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبالتعاون مع اليونسيف ومنظمة إنقاذ الطفولة والمجلس الدانمركي للاجئين للعمل بشكل جاد مع الحكومة اللبنانية لتنظيم وتوفير المدارس الخاصة باللاجئين . وحسب المفوضية انها اجتمعت مع كثير من مديري المدارس اللبنانية لتنظيم هذا الأمرمما أدى الى فتح دوام مسائى فى حوالى 70 مدرسة موزعة على مختلف مناطق لبنان[10].

الوضع التعليمي فى تركيا : قامت الحكومة التركية بتوزيع بطاقات بنكية على الأجئين يتم وضع مبلغ شهرى من قبل الحكومة التركية ، بالإضافة الى مبالغ خاصة موسمية (مبلغ خاص ملابس الشتاء ومبلغ خاص لاحتياجات المدارس) وهى بادرة تعتبر الأولى من نوعها فى تاريخ التعامل مع اللأجئين فى العا لم[11]، وقد سمحت لهم بإقامة مدارس خاصه والتى تدرس المنهج السورى المعدل ، ففي الريحانية قامت الحكومة بإحضار المناهج السورية وطلبت من السوريين المقيمين في البلدة ممن لديهم إجازات جامعية ويرغبون بالتدريس أن يسجلوا أسماؤهم لكي يتم إعطاؤهم مدرسة من الصف الأول وحتى العاشر

[9] ــ المؤتمر الدولي لكلية الشريعة وكلية القانون ،جامعة آل البيت : محمد على سميران ، مفلح علي سميران : اللجؤ السورى على الأردن ، 17-2017/18م .

[10] ــ النازحون فى سوريا واللاجئون فى لبنان وتركيا والاردن ومصر العراق ناصر الغزالى ، المرجع السابق .

[11] ــ نفس المرجع .

الثانوي ووفقاً للمناهج السورية وبمرتب حوالي 150إلى250 دولاراً شهرياً [12]. كما تم في مخيم بيلاداغي افتتاح مدرسة لتعليم العلوم الدينية بتمويل جمعية كويتية ولكن بعد فترة تم إغلاقها [13].

الوضع التعليمي فى العراق : منذ بداية قدوم اللاجئين السوريين إلى العراق تم إجراء تشكيل مجموعات عمل فرعية لتنسيق الجهود والاستجابة والمساعدة للاجئين السوريين عملا بما تم الاتفاق علية في الاجتماع الذي تم بين وكالات الأمم المتحدة مع الدوائر الرسمية ذات العلاقة والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الغير حكومية بتاريخ 13مايو/ ايار عام 2012م وتم الاتفاق على مهمة هذه المجموعات بما فيها تنسيق أعمال توزيع المساعدات الغذائية وقطاع التعليم والرعاية الصحية و تأمين مياه الشرب وتنظيم البنية التحتية للسكن من صرف صحي ودورات مياه ، إضافة للمأوى والحماية والخدمات الاجتماعية وتم الاتفاق أن تشرف على هذه المجموعات الوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة ذات العلاقة والمؤسسات والدوائر الرسمية المختصة وأيضاً المنظمات الدولية الغير حكومية [14].

الوضع التعليمي فى مصر: وهي من الدول الموقعة على اتفاقية جنيف لعام 1951م واتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام 1969م ، السماح للاجئين السوريين بالعمل بدون تصريح عمل كما تحد من استفادتهم بالخدمات التي تقدمها الدولة ويعجز اللاجئون السوريون عن العمل بشكل شرعي، كما أن القرارات الحكومية تمنع اللاجئين السوريين من إلحاق أطفالهم بمدارس الدولة، يجد اللاجئين انفسهم امام مشكل اقتصادية جمة في تسجيل أطفالهم في المدارس الخاصة، رغم ان الحكومة المصرية سمحت للطلاب السوريين بالالتحاق بالجامعات المصرية الا أنه مازال هناك بعض القيود التي تتعلق بالطلاب الذين كانوا في الجامعة ويريدون الاستمرار في نفس الكليات والسنة الدراسية [15].

2/ مشاكل اللاجئين التعليمية :

1/ مشكلة الوصول الى التعليم :تشكل النسبة المنخفضة لوصول اللاجئين السوريين إلى التعليم أزمة كبرى فيما يعتمد كل من لبنان وتركيا والأردن سياسات تسمح للاجئين السوريين بالوصول إلى التعليم العام، فإن نسبة التسجيل منخفضة ونسبة الارتياد الفعلي للمدارس غير محددة. وما يزال الكثيرمن

---

[12] ـ اللجنة السورية لحقوق الإنسان www.shre.org

[13] ـ النازحون فى سوريا واللاجئون فى لبنان وتركيا والاردن ومصر العراق ناصر الغزالى ، المرجع السابق .

[14] ـ نفس المرجع .

[15] ـ نفسه.

الأطفال خارج المدارس لعدة سنوات نظراً إلى انقطاع التعليم في سوريا والى انعدام الوصول الثابت إلى التعليم في البلدان المستضيفة. إن نسبة الوصول إلى التعليم النظامي منخفضة، وتختلف بحسب الموقع والبيئة المحيطة مخيمات أو مجتمعات مستضيفة ويصعب تحديدها بصورة دقيقة . بلغت نسبة الأطفال السوريين المسجلين والذين يعتبرون في سن الدراسة والملتحقين بالتعليم النظامي في هذه البلدان الثلاثة 44% لغاية آذار(مارس) 2015مهذه النسبة أقل من المعدل العالمي لالتحاق اللاجئين بالمدارس الإبتدائية 76% وبالمدارس الثانوية 36% [16].

تبين الدراسات أن إمكانية الوصول إلى التعليم تبدو ضعيفة جداً ، حيث يشكل تحديد نسب الوصول بدقّة وأسباب عدم الوصول إحدى التحديات الخاصة، علماً أن هذه النسب تشكل بيانات مهمةً للتخطيط وحل المشاكل. يصعب التوصل إلى هذه النسب لأسباب عدة.

أولاً: لا يزال تدفق اللاجئين مستمراً مما يصعب من تحديد الاحصائيات بدقة ، ثانياُ ، لم يسجل جميع اللاجئين لدى السلطات المختصة أو لدى منظّمات إنسانية دولية، مما يجعل عدد اللاجئين الإجمالي في كل بلد غير معروف بصورة موكدة . ثالثاً: سعت الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ومنظّمات غير حكومية بصورة فاعلة إلى تسجيل أطفال اللاجئين . رابعاً، فيما نجد بيانات حول التسجيل في المدارس في كل بلد، لحظ أشخاص أجريت معهم لقاءات النقص في المعلومات المجمعة حول الحضور الفعلي للطلاب المسجلين [17].

2/ التمويل : تواجه المجتمعات المضيفة نقصاً دائماً فى التمويل وإنخفاضاً فى المساعدات المقدمة من الجهات المانحة ، ولا يحصل الأغلبية على المساعدات النقدية فيغرغون فى الديون لذلك يلجاء الناس الى استراتيجيات تعامل سلبية ، بما فيها عمالة الناس والتسول أو الزواج المبكر ، وبسبب ضعف التمويل تنعدم فرص التعليم وكل الخدمات الأخرى [18].

---

[16] – Dryden-Peterson, Sarah, Refugee Education: A Global Review, Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees, 2011. As of January 14, 2015: http://www.unhcr.org/4fe317589.pdf

[17] ـ تعليم اللاجئين السوريين وإدارة الازمة فى تركيا وسوريا ولبنان : شيلي كالبرتسون ولؤي كونستانت ، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا .2015م.

[18] ـ المفوضية العامة لشؤون اللاجئين .

3/ صعوبات الإقامة : صعوبة الحصول على الإقامات حولت اللأجئ السوريين الى لاجئ دائم الحركة من دولة الى أخرى، وفي خضم هذه المسألة تضيع فرص تعليم الابناء وإنتسابهم الى مدارس بعينها فى دولة ما [19].

4/ ندرة فرص التعليم : ضيف فرص التعليم والنقص فى عدد المقاعد مثل مشكلة حقيقة بالنسبة للأجئين فى كثير من الدول ، وفى ظل إنخفاض مستوي دخل الأسرة وضعف التمويل المقدم لجأ الاطفال الى العمل والزواج المبكر للفتيات [20]. تعتبر عمالة الأطفال والزواج المبكر مؤشرين على أن تأمين لقمة العيش تأتي قبل التعليم الذى يأتي في المرتبة الثانية من حيث الأولوية مقارنةً بالطعام والمأوى والصحة يشغل الأطفال وظائف متعددة، بما فيها بيع البضائع والتسول والإنتظار في الصفوف لتلقّي المساعدات والعمل في مجال البناء أو التنظيف [21].

5/ صعوبات تتعلق بالمنهج : يجد الاطفال فى بعض الاحيان صعوبة فى التعامل مع المناهج الجديدة فى ظروف عدم الإستقرار أو العمل بعد الدوام من أجل إعالة أسرهم كما يفوت الشباب فرص اتحاقهم بالتعليم العالي ويفقدون بالتالي أملهم فى المستقبل [22]. تسهم الاختلافات على مستوى اللغة والمنهج التعليمي في زيادة نقص المقاعد الدراسية ، إذّ إن سياسات تعليم اللاجئين وميل السوريين يصب في اتجاه تسجيلهم في مدارس تدرس باللغة العربية (فى تركيا) ، علماً أن عدد هذه المدارس ضئيل بالنسبة إلى عدد السوريين [23].

تشكل اللغة والمنهج التعليمي بالفعل، على مستوى تعليم اللاجئين، مسألةً متنازعاً عليها في الأزمات الأخرى التي تخص اللاجئين ويعتبر البعض أن تعليم اللاجئين يجب أن يتم بلغة بلدهم الأم وفق المنهج التعليمي المتّبع فيه [24]. ويؤيد آخرون دمج اللاجئين في النظام التعليمي الخاص بالبلد المستضيف

---

19 ـ مشاكل تعليمية ونفسية بين ابناء المهاجرين العرب فى المانيا ، www.m.dw.com

20ـ المفوضية العالمة لشؤون اللاجئين .

21 ـ تعليم اللاجئين السوريين وإدارة الازمة فى تركيا وسوريا ولبنان : شيلي كالبرتسون ولؤي كونستانت . المرجع السابق.

22 ـ المفوضية العامة لشؤون اللاجئين .

23ـ تعليم اللاجئين السوريين وإدارة الازمة فى تركيا وسوريا ولبنان : شيلي كالبرتسون ولؤي كونستانت ، المرجع السابق .

24 – Sinclair, Margaret, "Education in Emergencies," in Jeff Crisp, Christopher Talbot, and Daiana B. Cipollone, eds., Learning for a Future: Refugee Education in Developing Countries, Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees, 2001. As of March 19, 2015:

في حالة إقامة اللاجئين في مجتمعات مستضيفة، حتّى إن عنى ذلك تعليمهم بلغة جديدة ووفق منهج جديد. ويشجع البعض الآخر إتخاذ مثل هذا القرار بالإستناد إلى السياق[25].

5/ مشكلة التنميط الإجتماعي .

6/ مشاكل صحية .

7/ مشكلات أمنية .

8/ مشاكل تربوية تؤثر فى منظومة القيم التى نشأت عليها كتفشى ظاهرة العنف وعدم إحترام القانون وإنتشار ظاهرة التطرف والأصولية[26].

6/ مشاكل تعليمية ونفسية بين أبناء المهاجرين[27]:

1/ تتعلق بالإقامة بصورة غير شرعية تؤدى الى التخوف من الالتحاق بالمدرسة حتى لا ينكشف أمر وجودهم بلا إقامات فيتم ترحيلهم .

2/ الشعور بعدم الاطمئنان والخوف من الطرد وهو إحساس يثقل كاهل الأطفال مما ينعكس على قدرتهم على إستيعاب اللغة ومن ثم مستوي التحصيل وبالتالى التعثر فى التعليم .

3/ تدني مستوى الوعي وتفشي ظاهرة الأمية ، يساهم فى إهمال متابعة الابناء فى المدارس وعدم إعطاء التعاون بين البيت والمدرسة أى إهتمام .

4/ يتوقف تعليم الابناء وإدماجهم فى المجتمع يتطلب تعلم اللغة وطالما يجدون صعوبة فى تعلم اللغة فهذا يؤثر سلباً فى تحصيلهم وبالتالي يؤخر قدرتهم علي الإندماج فى المجتمع .

5/ التنقل والإقامة المؤقتة فى بعض البلدان وعدم معرفة الأسر لمصيرها ينعكس على حياة الأبناء مما يصيبهم بالإحباط طالما أنهم غير متاكدين من إتمام هذه السنة أو لا[28].

---

http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/home/opendocPDFViewer.html?docid=4a1d5ba36&query=Education%20in%20Emergencies

[25] – Dryden-Peterson, Sarah, Refugee Education: A Global Review, Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees, 2011. As of January 14, 2015: http://www.unhcr.org/4fe317589.pdf

[26] ـ تقرير اللجنة السورية لحقوق الإنسان ، www.shre.org

[27] ـ مشاكل تعليمية ونفسية بين ابناء المهاجرين العرب فى المانيا ، www.m.dw.com

[28] ـ تعليم اللاجئين السوريين وإدارة الازمة فى تركيا وسوريا ولبنان : شيلي كالبرتسون ولؤي كونستانت . المرجع السابق

6/ **التكاليف** أو تقديرهم للتكاليف من بين الأسباب المحتملة التي تمنع الأطفال من ارتياد المدرسة، وتشمل هذه التكاليف الأقساط المدرسية والتكاليف المتعلقةّ بالزي المدرسي والنقل والطعام. فيماّ تقدم وكالات الأمم المتحدة أو المنظّمات غير الحكومية دعماً لهذه المصاريف في بعض الحالات، لايعلم بعض اللاجئين بوجود هذا الدعم أو يتعذر عليهم الوصول إليه [29].

7/ قد تشكل **البيئات المدرسية** أيضاً عوائق . أشار بعض الأهل، في إطار جلسات استقصائية، إلى وجود بعض التوتّرات في المدارس بين الطّلاب السوريين والطّلاب الآخرين وفريق عمل البلد المستضيف. وترد تقارير حول (التنمر) المضايقات بين بعض السوريين أنفسهم، ، كما وبين السوريين وأطفال البلد المستضيف. واجه الأطفال السوريون أحداثاً صادمةً وقد يأتون من مناطق سورية تشهد توتّرات. قد يكون اللاجئون ضعفاء بسبب وضعهم على وجه الخصوص ويحتمل أن يعتبرهم بعض المواطنين عبئا [30].

8/ إن **تعيين الصفوف** صعب في هذه الظروف. قد تشمل بيئة الصف أطفالاً بمستويات دراسية مختلفة. قد يجد بعض الأطفال الذين تركوا المدرسة لبضع سنوات حرجاً إن وجدوا أنفسهم في الصف نفسه معٍ أطفال أصغر سناً. تمنع وزارة التربية الأردنية الأطفال الذين تركوا المدرسة لثلاث سنوات أو اكثر من الإلتحاق بالنظام الدراسي النظامي. سيتم تصميم برامج خاصة بالأطفال الذين فاتتهم سنوات دراسية على النطاق المطلوب في أي بلد [31].

3/ الإستراتيجيات لحل أزمة اللاجئين التعليمية :

نظراً إلى تزايد أعداد أطفال اللاجئين السوريين الذين لا يتلقون تعليماً نظاميا ولقدرات البلدان المستضيفة المنهكة وللاعتبارات السياسية وللمخاطر التي يتعرض لها الأطفال والمجتمع بشكل عام، تبرز الحاجة الملحة للتخفيف من حدة هذه الحالة عبر إستراتيجيات تعليمية لتنسيق الجهود وتبادل المعرفة وإتخاذ قرارات مستندة إلى الأدلة وتحسين الكفاءة والفاعلية وطلب الموارد. وتعتمد هذه

---

[29] ـ نفس المرجع .

[30] – United Nations Children's Fund, Shattered Lives: Challenges and Priorities for Syrian Children and Women in Jordan, Amman, Jordan, June 2013a. As of July 2014: http://www.unicef.org/infobycountry/files/Shattered_Lives_June10.pdf

[31] ـ تعليم اللاجئين السوريين وإدارة الازمة فى تركيا وسوريا ولبنان : شيلي كالبرتسون ولؤي كونستانت، المرجع السابق.

الاستراتيجيات على عدة إعتبارات تتعلق بكيفية الوصول للتعليم، وإعتبارات تتعلق بالادارة فى حكومات البلدان المستضيفة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة .

1/ الإعتبارات الخاصة بسياسات الوصول الى التعليم :

يشكل الوصول المحدود إلى التعليم أزمةً في البلدان التي تستضيف اللاجئين. لا يتلقّى أكثر من 542,000 طفل سوريٍ لاجئ في لبنان وتركيا والأردن تعليماً نظامياً. وتشمل عوائق الوصول إلى التعليم نقص المساحات في المدارس واللغة والمناهج التعليمية والنقل وعدم اكتمال المستندات المطلوبة من الأهل وعمالة الأطفال والزواج المبكر والرسوم المدرسية والسلامة. بهدف معالجة مشكلة عدم قدرة المدارس على الاستيعاب، أضيفت مناوبات جديدة في المدارس الحكومية القائمة في لبنان والأردن، مع تقصير المناوبة الصباحية للطّلاب المواطنين واللاجئين. في تركيا، افتتح مجتمع اللاجئين السوريين ومنظّمة الأمم المتحدة للطفولة،اليونيسف UNICEF مدارس لأطفال اللاجئين. بذلت جهود لبناء مدارس جديدة، لكنها لم تكن كافية. في ما يلي اعتبارات سياسات تحسين الوصول إلى التعليم . **إن تطوير إستراتيجية منسقة لمعالجة وصول الاطفال الذين لا يرتادون المدارس الى التعليم** ، وهو مايمثل التحدى الاكبر فى كيفية وصول 542.000 طفل سوري لاجئ لا يرتاد المدرسة ، يمكن أن يتم ذلك عبر[32]:

1/تطوير خطّة لاستعمال المساحات المدرسية المتاحة بشكل استراتيجي

تتوافر مساحات مدرسية إضافية في أنظمة المدارس الحكومية. قد يسمح نظام معلومات جغرافية يوفّر خرائط حول تمركز اللاجئين بالنسبة إلى المدارس، إلى جانب خطّة نقل، باستعمال هذه المساحات بصورة أكثر فاعلية[33].

2/ تطوير بدائل تعليميةّ نظامية مرخص لها بدوام كامل وذات نوعية جيدة

قد يشمل ذلك برامج تمويل مبتكرة واشراك الحكومات أو وكالات الأمم المتحدة أو أوساط الأعمال التجارية أو اللاجئين السوريين أو المنظّمات غير الحكومية أو غيرها من الهيئات. تتطلّب هذه النماذج

---

[32] ــ تعليم اللاجئين السوريين وإدارة الازمة فى تركيا وسوريا ولبنان : شيلي كالبرتسون ولؤي كونستانت، المرجع السابق.
[33] ــ نفس المرجع .

تطوير الجودة والإشراف على إطار العمل والبرامج النظامية على نطاق واسع بالنسبة للأطفال الذين فوتو سنوات عدة من التعليم [34].

3/ **خلق مناوبات تعليمية إضافية في المدارس الرسمية مع التركيز بصورة أكبر على الجودة .**

يمكن للمناوبات أن توفّر بسرعة مساحات إضافية للتعليم النظامي الحكومي أوالبديل. كماّ قد تعوض زيادة الأيام الدراسية عن تقليص الدوام الدراسي الذي يتطلّبه اعتماد مناوبتين في المدارس مقاربة لإصدار الشهادات [35].

4/ **تحليل نطاق عوائق الوصول إلى التعليم وتطوير خطط لمعالجتها .**

مقارنة أهمية الأسباب التي تدفع الأطفال إلى عدم الإلتحاق بالمدرسة وتطوير خطط لحل هذه المشاكل .

5/ **متابعة خطة بناءة لتمويل المدارس وبنائها .**

يجب أن تتضمن خطة بناء مدرسة تسهيل السيناريوهات القصيرة والطويلة الأمد (قدر الإمكان) وتطويع المباني لأغراض أخرى وبناء مدارس إضافية والتمويل الابتكاري، والتزامات تمويل عالمية وإقليمية طويلة الأجل .

6/ **الدمج اللغوي لأطفال اللاجئين السوريين .**

هو مشروع المجلس الثقافي البريطاني يشارك في تمويله الاتحاد الأوروبي. يأتي هذا المشروع رداً على طلب تقدمت به وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان لدى المجلس الثقافي البريطاني والمعهد الفرنسي في لبنان للعمل معاً على مساعدة النظام المدرسي اللبناني على التعامل مع الدفق الواسع لأطفال اللاجئين السوريين ممّن هم في سنّ الدراسة، من خلال تقديم دورات تدريبية للمعلّمين تشمل 1500 معلّم بين العامين 2013م و2016م [36].

2/ **الاعتبارات الخاصة بسياسات الإدارة :**

إن الحكومات المستضيفة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة واللاجئين أنفسهم معنيون بتوفير التربية والتعليم، وبالمرافق واللوازم الدراسية وبتوفيرالمعلّمين وتدريبهم، والإشراف

[34] ـ تعليم اللاجئين السوريين وإدارة الازمة فى تركيا وسوريا ولبنان : شيلي كالبرتسون ولؤي كونستانت ،المرجع السابق.

[35] ـ نفس المرجع .

[36]ـ تعليم اللاجئين السوريين وإدارة الازمة فى تركيا وسوريا ولبنان : شيلي كالبرتسون ولؤي كونستانت ، المرجع السابق.

على التعليم ومراقبته والاطّلاع عليه ووضع سياسات شاملة وتوفير الموارد اللازمة، ودعم الوظائف. يشكل توفير التعليم لمثل هذه الأعداد الضخمة من اللاجئين مهمة إدارية معقّدة تتطلّب حلولاً قصيرة الأمد ووضع خطط على المدى الطويل وإثباتات تتّخذ القرارات على أساسها. تواجه المجتمعات المضيفة نقصاً دائماً في التمويل وإنخفاض المساعدات المقدمة.

1/ **زيادة خطط تطوير طويلة الأمد إضافةً إلى استجابات إنسانية** . تتوجه الاستجابة عموماً لوضع اللاجئين حتى تاريخه نحو الحالات الطارئة، مركزةً على الحلول القصيرة المدى. وبما أن الأزمة بدأت منذ أكثر من أربع سنوات، يجب أن يتم التخطيط لاستجابة تنموية طويلة الأمد تتضمن توفير موارد أكثر وزيادة بناء قدرات وزارات التعليم الوطنية (أو الأنظمة البديلة التي تتمتّع بمعايير للجودة وتشرف عليها،) لكي يكون للبلدان نظام يمكن إدارته مع الوقت[37] .

2/ **إعطاء الأولوية للتمويل لدعم التعليم النظامي** . بما أن التمويل محدود ويحتمل أن يتراجع أكثر في المستقبل، يتوجب وضعه في سلّم الأولويات إلى جانب إلتزامات الجهات المانحة الطويلة الأمد لدعم التعليم النظامي، خلافًا لمجموعة برامج الدعم القصيرة الأمد التي يتمّ إعتمادها حالياً[38].

3/ **الإستثمار في بناء قدرات الحكومات لإدارة الأزمة في المستقبل** تحتاج الحكومات إلى تحسين أنظمة الإدارة لتلبية مسؤولياتها المتزايدة في ما يتعلق بتعليم اللاجئين .

4/ **تحسين البيانات والمعلومات لتعزيز إدارة تعليم اللاجئين** . إن المعلومات المتعلّقة بالتعليم غير كافية لتعزيز عملية إتخاذ القرار والتخطيط. يمكن تحسين المعلومات عبر جمع بيانات تتعلق بأسئلة رئيسة وتطوير مجموعة متناغمة من الموشرات وبناء قدرات الحكومات على إدارة البيانات وتمكين جهات فاعلة عدة من المساهمة في أنظمة البيانات[39].

5/ **تحسين فاعلية الاستجابة لحاجة اللاجئين إلى التعليم عبر إستخدام التكنولوجيا بصورة خلاّقة** . تشكل الهواتف المحمولة وأنظمة البيانات وخدمة الإنترنت وتطبيق يوتيوب كلّها فرصاً لتحقيق ذلك .

[37]ـ نفس المرجع .
[38]ـ نفس المرجع .
[39] ـ نفس المرجع .

6/ حماية السوريين وتوفير الأمن والسلامة لهم وتتمثل أهم العناصر الخاصة بحماية السورين الذين يصلون إلى الدول المجاورة كلاجئين فيمايلي[40] :

1/توفير الأمن .

2/ ضمان عدم ترحيلهم.

3/إتاحة المساعدات الانسانية لهم.

4/إتاحة المساعدات الإنسانية للشريحة الضعيفة وبشكل خاص المرأة والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة .

5/عدم معاقبتهم بتهمة الدخول غير الشرعي .

6/السماح لهم بالإقامة المؤقته وفقاً لظروف معيشية مقبوله .

7/البحث عن حلول قوية، بما في ذلك من خلال إعادة التوطين، حتى يتاح لهم العودة الطوعية لوطنهم.

8/ دعم مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ مشاريع خاصة تساعد اللاجئين والنازحين على حد سواء على تحمل مسؤولياتهم لإدارة أمورهم الخاصة .

النتائج والتوصيات :

وقد خرجت العديد من الدراسات التى أجريت حول اللاجئين وأوضاعهم الاجتماعية وخاصة الجانب التعليمي **بالنتائج** الآتية[41]:

1/ التعليم الالزامي والمجاني للمرحلتين الاعدادية والثانوية .

2/ توفير التعليم الثانوي للبالغين في دول اللجوء .

3/ دعوة حكومات الدول التي يتواجد بها اللاجئون السوريين إلى الالتزام بفاعلية تجاه تأمين التعليم المجاني وتوفير المستلزمات الدراسية ورواتب المعلمين .

4/ العمل على إيجاد كادر تعليمي متخصص ومدرب على الطرق التدريسية وحقوق الطفل.

5/ تفادي فرض المناهج المحلية على أطفال اللاجئين .

[40] ـ تعليم اللاجئين السوريين وإدارة الازمة فى تركيا وسوريا ولبنان : ناصر الغزالي ، المرجع السابق .
[41] ـ نفس المرجع .

6/ توفير أماكن لاستيعاب الأطفال تضم لعباً وادوات للرسم .

7/ الحد من كل ما من شانه منع الاطفال من الالتحاق بالمدارس مثل التكلفة والشهادات والوثائق .

8/ ينبغي على كافة الاطراف أن يعملوا على تعزيز وتوسيع برامج حماية ومساعدة الاطفال للنازحين داخل سورية واللاجئين في الدول المجاورة، خاصة الاطفال المنفصلين عن ذويهم والشباب والفتيات غير الملتحقين بالمدارس وغيرهم ممن يواجهون مخاطر أكبر من العنف والاستغلال وسوء المعاملة والاهمال .

9/ تعاني أغلب الدول المضيفة من نقص كبير في توفير المدارس لاستيعاب العدد الكبير من الطلاب اللاجئين .

10/ التكلفة الكبيرة المترتبة على كل طالب يلتحق بالدراسة وخاصة في لبنان والاردن بشكل نسبي.

11/ عدم وجود مدارس في بعض مخيمات اللاجئين مما يؤدي لخسارة الطالب سنة من عمره الدراسي.

12/ ضعف في الكادر التعلمي ونقص في عدد المعلمين في أغلب اماكن اللجوء.

13/ تضارب المناهج التعليمية في بعض مواقع اللجوء فمنهم من يتبع المناهج السورية والاخر المناهج المحلية للطلاب .

14/ تسرب قسم من الطلاب من المدارس للبحث عن عمل لمساعدة الأهل وعدم وجود قواعد إلزامية للمرحلتين الابتدائية والاعدادية.

15/ التكدس للطلاب في الصف الواحد في أغلب مواقع اللجوء إذ يغلب على هذه الصفوف وجود ضعفي العدد الواجب لكل صف.

16/ الزام الطلاب في بعض مواقع اللجوء وخاصة في لبنان بالدوام المسائي وذلك بسبب عدم وجود شاغر لهم في الدوام الصباحي .

17/ عدم وجود مساحات خاصة للعب ولهو للاطفال في أغلب المدارس المخصصة للاجئين السوريين.

18/ الغلاء الفاحش لمستلزمات الدراسة من كتب وقرطاسية وحقائب والبسة .

اما التوصيات :

1/ ضرورة قيام المجتمع الدولي بمسئولياته التضامنيه بصورة أفضل تجاه اللاجئين .

2/ ضرورة بذل جهد أكبر من كافة المنظمات الحقوقية المحلية والدولية على توثيق الانتهاكات التى يتعرض لها الأجئون فى مختلف الدول والتركيز اكثر على معانات الأطفال والنساء والجرحي وكبار السن .

3/ تنفيذ مشاريع إنمائية وتعليمية موجهة للأجئين خاصة الأطفال منهم من أجل إكسابهم خبرات ومهارات حياتية تساعدهم على استثمار فترة الجؤ بشكل إيجابي .

المصادر والمراجع :

1/ ناصر الغزالى : النازحون فى سورية والاجئون السوريون فى لبنان والاردن ، تركيا ، العراق ، مصر ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الانسان بالتعاون مع حركة شباب 17 نيسان للتغير الديمقراطي ، 2012م .

2/ شيلي كالبرتسون ولؤي كونستانت : تعليم أطفال اللاجئين السوريين وإدارة الأزمة فى تركيا ولبنان والأردن ، مؤسسة راند ، سانتا مونيكا ، كاليفورنيا 2015م . www.rand.org

3/ عبده جميل المخلافي : مشاكل تعليمة ونفسية بين المهاجرين العرب فى المانيا .
www.m.dw.com

4/ دراسة عن عدد اللاجئين السوريين فى تركيا سيتجاوز ال 3 ملايينwww.turkpress.com

5/ تقرير www.alghurairfundation.org

6/ تقرير إحصائية جديدة لاعداد اللاجئين السوريين www.souriali.net

7/ تقرير أعداد وإنتشار اللاجئين السوريين فى دول الجوار والعالم www.alhayat.com

8/ أنطوني ليك : التعليم في وقت الأزمة ، www.aljazeera.net

9/ تقرير www.alghurairfoundation.org

10/ تقرير اللجنة السورية لحقوق الانسان www.shrc.org

11/ أبرز التحديات التي تواجه الطلبة اللاجئين www.ultrasawt.com

12/ تقرير Carnegie.oec.org

12/ تقرير عن أخر إحصائية www.hala.jo.com

13/ علاء المصيلاتى : مشاكل تواجة الطلبة اللاجئين فى أروبا www.ultrasawt.com

14/ تقرير عن اليونسيف : أوضاع اللاجئين السوريين فى الاردن httis://data.unthcr.org

15/ إبراهيم دراجي : مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها ، جامعة نايف للعلوم الأمنية . كلية العلوم الإستراتيجية ، الملتقى العلمي ، 3-2011/10/4م الرياض .

16/ محمد علي سميران : اللجؤ السورى وأثره على الاردن ، المؤتمر الدولي لكلية القانون جامعة ال البيت ، (الإغاثة الانسانية بين الاسلام والقانون الدولي واقع وتطلعات) 17-2014/6/18م .

17/ United Nations Children's Fund, *Shattered Lives: Challenges and Priorities for Syrian Children and Women in Jordan*, Amman, Jordan, June 2014: 2013a. As of July http://www.unicef.org/infobycountry/files/Shattered_Lives_June10.pdf

18/ UNHCR— United Nations High Commissioner for Refugees.

19/ Dryden-Peterson, Sarah, *Refugee Education: A Global Review*, Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees, 2011. As of January 14, 2015: http://www.unhcr.org/4fe317589.pdf

20/ شيلي كالبرتسون ولؤي كونستانت : تعليم اللاجئين السوريين وإدارة الازمة فى تركيا وسوريا ولبنان، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا. 2015م.

21/ Sinclair, Margaret, "Education in Emergencies," in Jeff Crisp, Christopher Talbot, and Daiana B. Cipollone, eds., *Learning for a Future: Refugee Education in Developing Countries*, Geneva: United Nations High Commissioner for 2001. As of March 19, 2015: Refugees, cgi-http://www.unhcr.org/

bin/texis/vtx/home/opendocPDFViewer.html?docid=4a1d5ba36&query=Education%20in%20Emergencies

22/ Dryden-Peterson, Sarah, *Refugee Education: A Global Review*, Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees, 2011. As of January 14, 2015: http://www.unhcr.org/4fe317589.pdf

23/ United Nations Children's Fund, *Shattered Lives: Challenges and Priorities for Syrian Children and Women in Jordan*, Amman, Jordan, June 2013a. As of July 2014: http://www.unicef.org/infobycountry/files/Shattered_Lives_June10.pdf

الأوضاع التعليمية لطلبة اللجوء السوري في الأردن من (2012 – 2016 م)

د. هيفاء عبد الهادي الدلابيح*

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الكشف عن الأوضاع التعليمية لطلبة اللجوء السوري في الأردن عاما ، وفي محافظة المفرق خاصا من (2012 – 2016) وانبثقت الدراسة عن المحور الثاني لمؤتمر (اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول) ضمن فرع (التلاميذ والطلبة اللاجئون) وتناولت الدراسة الوضع التعليمي لطلبة اللجوء السوري من خلال المراحل الأتية :

أولا : التعليم النظامي الرسمي لطلبة اللجوء السوري في المفرق ، وتضمنت:-

- دمج طلبة اللجوء السوري في المدارس الحكومية الأردنية .
- طلبة الفترة المسائية (الدوام المزدوج) لطلبة اللجوء السوري في المدارس الحكومية الأردنية .

ثانيا : التعليم غير الرسمي لطلبة اللجوء السوري .

ثالثا : البرامج التعليمية الإضافية المخصصة لطلبة اللجوء السوري .

أهمية الدراسة :

- تبرز أهمية الدراسة من مكان إجراء الدراسة ، وهو محافظة المفرق والتي تعتبر من اكبر المحافظات الأردنية ذات الحدود المشتركة مع سوريا وبالتالي المكان الأكثر تدفق لحركة اللجوء اثناء الازمة السورية .
- ارتفاع عدد اللاجئون السوريون في محافظة المفرق حيث بلغ العدد (100) الف لاجئ سوري حسب إحصائية المفوضية السامية لعام(2016) .[1]
- ارتفاع نسبة الأطفال اللاجئون ، حيث بلغت 51،6% من نسبة اللاجئين السوريين ، وانطلاقا من أهمية توفير فرص التعليم لتلك الفئة جاءت هذه الدراسة .

- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (2016) ، صحيفة الدستور الأردنية .

هيكل الدراسة :

(ملخص الدراسة باللغة العربية والانجليزية ، المقدمة ، مشكلة الدراسة ، عرض الدراسة ، الخلاصة ، التوصيات)

---

*– **الدكتورة: هيفاء عبد الهادي حمدان الدلابيح**: مواليد المفرق / الأردن 1974م، حاصلة على درجة الدكتوراه في مناهج الدراسات الاجتماعية وأساليب تدريسها من جامعة اليرموك، أستاذ مساعد في كلية العلوم التربوية قسم المناهج والتدريس بجامعة آل البيت.

المقدمة:

يعتبر اللجوء بكافة أشكاله من الموضوعات الهامة وذات الخطورة البالغة والتي يواجها العالم، وذلك لأثاره السياسية والاجتماعية والأمنية و الاقتصادية والديموغرافية. إضافيا للانتهاكات المتعلقة بحقوق الأنسان وقد الزمت العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات والمعاهدات الإقليمية والمحلية على ضرورة التعامل مع قضايا اللاجئين بصورة إنسانية بعيداً عن المصالح السياسية والخلافات الاقتصادية .

وتعد الازمة السورية ولاجئوها الأكثر تعقيدا على الاطلاق منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية من حيث الأعداد والدول المضيفة ، حيث تعتبر الأردن من الدول الأكثر ضررا من الأزمة السورية فبعد الحرب السورية أصبح وضع الجميع في خطر ، فقد تسببت بمأساة إنسانية غير مسبوقة أدت الى تشريد ملايين السوريين ممن لجأوا الى دول الجوار (اليونسكو ، 2016) .[1] حيث وصل إعداد اللاجئين السوريين في الأردن حسب إحصائية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (2016) [2] إلى 657.334 ألف لاجئ، أما فيما يتعلق بنسبة أعداد اللاجئين السوريين في محافظة المفرق حيث وصل العدد لعام (2016) إلى 100 ألف لاجئ، وهو رقم يفوق أعداد السكان الأصليين في محافظة المفرق، حيث تعتبر محافظة المفرق من أكثر المحافظات تأثراً بالأزمة السورية وذلك نتيجة لطبيعة الحدود المشتركة مع سوريا التي تعتبر الأطول. وتشير الإحصاءات المنبثقة عن اليونسكو بأن نصف اللاجئين السوريين هم من فئة الأطفال والشباب ضمن عمر المدرسة (UNICEF,2016). [3] ويعاني غالبيتهم _ وفقا لروايات العاملين معهم من ظروف صحية ونفسية سيئة ، حيث يتحدث الأطفال السوريين عن مشاهد الحرب باستمرار ، ويفزعون من أقل الأصوات ، ويتذكرون مشاهد وفاة أحد الوالدين أو الأشقاء .

وفيما يتعلق بأعداد الطلبة السوريين في محافظة المفرق واللذين تم دمجهم في المدارس الحكومية(طلبة الدمج) وفقاً لإحصاءات مديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق التابعة لقصبة المفرق والبادية الشمالية الغربية لعام 2016/2017 إلى (3189)(وزارة التربية والتعليم ، 2017)[4] في حين بلغ أعداد الطلبة السوريين الملتحقين بالفترة المسائية في المدارس الحكومية التابعة لقصبة المفرق إلى (8247).حيث تم تقسيم فترة الدوام في المدارس التابعة للمناطق المضيفة للاجئين إلى فترتين في نهاية 2013. (Human Rights watch, 2016) [5] وبالتالي إتاحة الفرصة[6] لأكبر عدد من الطلبة السوريين للالتحاق بالمدارس اعتبرت مدارس الفترتين الأداة الرئيسة لتوفير التعليم ومحاجة الضرر للأطفال السوريين في الدول المضيفة حيث وصل عدد المدارس ذات الفترتين في محافظة المفرق لعام (2014) 98 مدرسة. (Tran, 2014)[7] وبناءً على ما تم عرضه، فقد أصبح الاستثمار في التعليم على جميع المستويات ضرورة ملحة لتحقيق الاستقرار والسلام الدائم

---

[1] - استجابة اليونسكو التعليمية للأزمة السورية ، اليونسكو ، (2016).

[2] - المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، صحيفة الدستور الأردنية ، (2016) .

[3] - UNICEF, (2016) **No Lost Generation 2015 Syria Crisis Update**, February 10, 2016.

[4] - وزارة التربية والتعليم ، مديرية التربية والتعليم لقصبة المفرق والبادية الشمالية الغربية ، (2017) .

[5] - Human Rights Watch ,(2016) 978-1-6231-33979

[7] Mark Iran,(2013) Syrian Refugees put strain on Jordan Schools amid fears for lost Generation

مشكلة الدراسة:

بدأت الأسر السورية بالقدوم إلى أراضي الأردنية عبر مركز حدود جابر وبطرق مشروعة، وأخرى غير مشروعة وذلك لوجود وعلاقات اجتماعية واقتصادية وتاريخية بين سكان محافظة حمص السورية، وسكان محافظة المفرق الأردنية . (سميران ، 2017) [1] . حيث نعتبر الأردن من أكثر الدول العربية المضيفة للاجئين السوريين، حيث أشارت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بأن نسبة اللاجئين السوريين في الأردن واللذين تتراوح أعمارهم بين 59.18 عاما قرابة 44.8% من إجمالي عدد اللاجئين السوريين والبالغ عددهم 657.334 ألف لاجئ وأن معظمهم قدموا من درعا وحمص، في حين وصل عدد اللاجئين السوريين في قصبة المفرق زهاء 100 ألف لاجئ، وهو رقم يفوق عدد السكان الأصليين بالمحافظة (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين – 2016) [2]. وتأثر قطاع التعليم ومؤسساته من حيث توافد الأعداد الكبيرة من الطلبة السوريين للدراسة بالمدارس الحكومية سواء بالفترة الصباحية (طلبة الدمج) أو في الفترة المسائية. حيث بلغ أعداد الطلبة السوريين في الفترة الصباحية والفترة المسائية حسب إحصائية مديرية التربية والتعليم لقصبة المفرق والبادية الشمالية الغربية إلى 11436 (مديرية التربية والتعليم قصبة المفرق، 2017) [3].

وبناءً على ما سبق، تعتبر محافظة المفرق من أكثر المحافظات تأثراً بالأزمة السورية وحركات اللجوء، واستناداً علي نتائج الإحصائيات المعروضة في الدارسة الحالية والتي حددت نسبة الأطفال اللاجئين في 51.6 % من نسبة اللاجئين السوريين وهم من فئة الأطفال والشباب ضمن عمر المدرسة وباعتبارهم من أكثر فئات اللاجئين ضرراً ، حيث لا يمكن حصر هذه المشكلة والتغلب عليها الا من خلال توفير فرص التعليم لهم ، فنحن مدركين أن التعليم ينقذ الحياة ويبقيها مستمرة ، وأن مستقبل الأطفال في المنطقة يعتمد على ما نقوم به اليوم وأن حصولهم على تعليم جيد هو مجرد حجر الزاوية في التصدي لمخاطر اللجوء .

واستناداً على المحور الثاني للمؤتمر العلمي الدولي الثاني "اللاجئون السوريون والتعليم " ضمن فرع " التلاميذ والطلبة اللاجئون " سيتم عرض الأوضاع التعليمية لطلبة اللجوء السوري في الأردن من 2012- 2016 وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيسي التالي (ما هي الأوضاع التعليمية لطلبة اللجوء السوري في الأردن من عام 2012وحتى عام 2016وسيتم عرض مشكلة الدراسة بالمحاور التالية :

المحور الأول : التعليم النظامي الرسمي لطلبة اللجوء السوري في المفرق ، ويتضمن :-

- دمج طلبة اللجوء السوري في المدارس الحكومية الأردنية .
- طلبة الفترة المسائية (الدوام المزدوج) لطلبة اللجوء السوري في المدارس الحكومية الأردنية .

المحور الثاني : التعليم غير الرسمي لطلبة اللجوء السوري .

المحور الثالث : البرامج التعليمية الإضافية المخصصة لطلبة اللجوء السوري .

---

[1] - سميران، محمد وسميران، مفلح (2014)، اللجوء السوري وأثره على الأردن، المؤتمر الدولي لكلية الشريعة وكلية القانون، جامعة آل البيت، المفرق.

[2] - المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، صحيفة الدستور الأردنية ، (2016) .

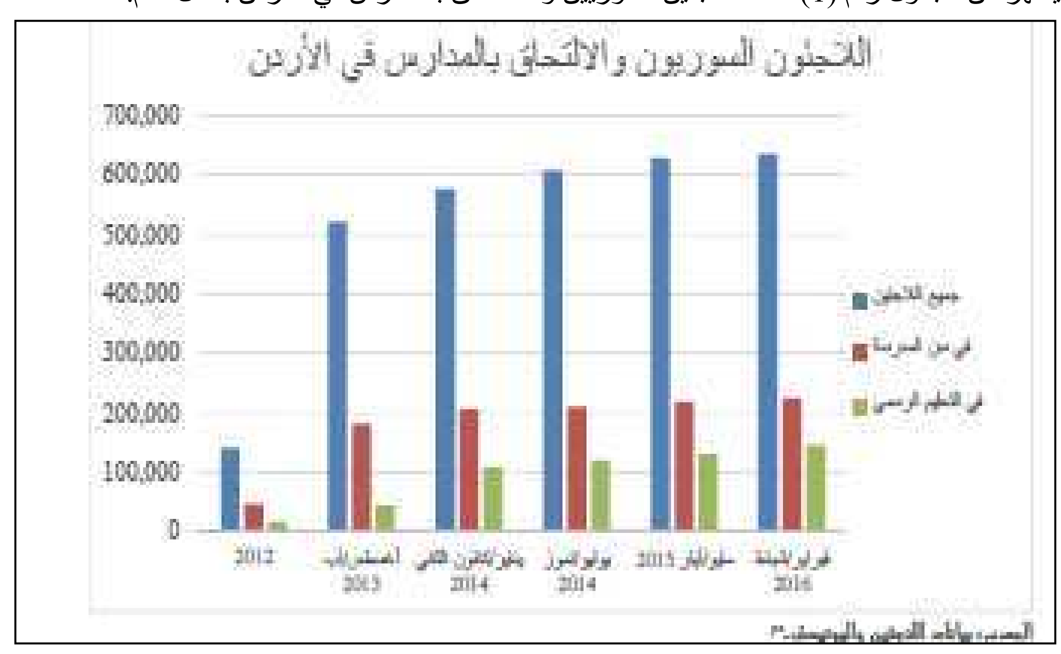
[3] - وزارة التربية والتعليم الأردنية ، مديرية التربية والتعليم لقصبة المفرق ، (2017) .

أولا :- التعليم النظامي الرسمي

- **عملية دمج الطلبة السوريين في مدارس المديريات التابعة لمحافظة المفرق وهي (مديرية قصبة المفرق، مديرية البادية الشمالية الغربية).**

منذ بداية النزاع السوري، منح الأردن اللاجئين الذين معهم الأوراق المطلوبة حق ارتياد المدارس العامة مجاناً في المناطق المضيفة للاجئين (وزارة التربية والتعليم الأردنية، 2016) [1] كما تم فتح مدارس عامة معتمدة للاجئين في مخيم الزعتري 2012 ومخيم الأزرق 2014، والمخيم الإماراتي

ويظهر من الجدول رقم (1) عدد اللاجئين السوريين والالتحاق بالمدارس في الأردن بشكل عام.



المصدر: بيانات اللاجئين واليونيسف (2016)

ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن مرحلة دمج الطلبة السوريين في المدارس الحكومية امتد منذ بداية 2012 واستمر لنهاية 2016 حيث يشير الجدول (1) إلى أدنى نسبة التحاق السوريين في المدارس كان في عام 2012.

ويمكن تفسير ذلك إلى عاملين رئيسيين الأول: زيادة عدد اللاجئين السوريين بعد 2012، وتأزم الوضع السوري وعدم تمكن اللاجئين السوريين بالتسجيل الفوري لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

العامل الثاني : البدء بتقسيم فترة الدوام في المدارس التابعة للمناطق المضيفة للاجئين إلى فترتين، في نهاية 2013. (Human Rights Watch, 2016)[2] وبالتالي إتاحة الفرصة لأكبر عدد من الطلبة السوريين للالتحاق بالمدارس.

---

[1] - وزارة التربية والتعليم الأردنية ، تأثير الأزمة السورية على التعليم في الأردن والتسريع بإتاحة التعليم الرسمي الجيد للأطفال السوريين اللاجئين ، (2016) .

[2] - Human Rights Watch ,(2016) 978-1-6231-33979

وينطبق ذلك على مديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق، حيث بلغ أعداد الطلبة السوريين المدمجين بالمدارس التابعة لقصبة المفرق – حسب إحصائيات مديرية قصبة المفرق (2017)[1] كما هو موضح في جدول (2).

جدول (2)

أعداد الطلبة السوريين المدمجين بالمدارس التابعة لمديرية قصة المفرق

الفترة الصباحية طلبة الدمج

السنة الدراسية	عدد الطلبة
2015/2014	1256
2016/2015	1200
2017/2016	1180

وفيما يتعلق بعدد الطلبة السوريين المدمجين بالمدارس التابعة لمديرية البادية الشمالية الغربية للعام الدراسي 2015/2016 حيث بلغ العدد (2009) طلبة وفقاً لإحصائية مديرية التربية والتعليم للواء البادية الشمالية الغربية (2017)[2].

– **مدارس الدوام المزدوج في المديرات التابعة لمحافظة المفرق وهي (مديرية قصبة المفرق، مديرية البادية الشمالية الغربية).**

سعت وزارة التربية والتعليم في عام 2013 إلى استيعاب أعداد الطلبة السوريين المتزايدة في المناطق المضيفة للاجئين، عن طريق تقسيم اليوم في بعض المدارس إلى فترتين، طول كل منهما نصف يوم وبحلول إبريل/ نيسان 2014 كانت هناك 98 مدرسة بفترتين في المناطق المضيفة للاجئين وأصبحت مدارس الفترتين "الأداة الرئيسية لتوفير التعليم للأطفال السوريين. (Tran, 2013)[3].

والجداول رقم (3) و(4) و(5) توضح أعداد الطلبة السوريين الملتحقين بالفترة المسائية وأعداد المدارس المشمولة بالفترة المسائية، وأسماء هذه المدارس وفقاً لإحصائيات مديرية قصبة المفرق (2017) [4].

---

[1] - وزارة التربية والتعليم الأردنية ، مديرية قصبة المفرق ، (2017) .

[2] - وزارة التربية والتعليم الأردنية ، مديرية البادية الشمالية الغربية ، (2017)

[3] - Mark Iran,(2013) Syrian Refugees put strain on Jordan Schools amid fears for lost Generation

جدول (3)

مديرية التربية والتعليم للواء قصبة المفرق

إحصائية أعداد الطلبة اللاجئين المقبولين في مدارس المملكة بالفترة المسائية المخصصة للطلبة السوريين للعام الدراسي 2014/ 2015

اسم المدرسة	عدد الطلاب	الصف الأول	الصف الثاني	الصف الثالث	الصف الرابع	الصف الخامس	الصف السادس	الصف السابع	الصف الثامن	الصف التاسع	الصف العاشر	الأول الثانوي الأدبي	الأول الثانوي العلمي	الثاني الثانوي الأدبي	الثاني الثانوي العلمي	المجموع
الفدين الأساسية المختلطة	عدد الطلاب	132	171	89	46	32	36	23	18	8	0	0	0	0	0	555
بلعما الثانوية للبنات	عدد الطلاب	47	74	59	43	12	15	15	9	9	9	0	0	0	0	292
جعفر الطيار الأساسية للبنين	عدد الطلاب	0	0	0	135	147	62	76	66	57	57	25	23	20	20	688
حي الضباط الأساسية المختلطة	عدد الطلاب	70	115	125	70	43	40	30	30	20	30	0	0	0	0	573
الربيع الأساسية المختلطة	عدد الطلاب	190	248	238	115	69	64	48	40	49	69	0	0	0	0	1130
أم عطية الأساسية المختلطة	عدد الطلاب	64	66	70	58	50	24	12	20	12	10	0	0	0	0	386
حي العليمات الثانوية للبنات	عدد الطلاب	193	201	170	68	43	37	30	20	22	0	0	0	0	0	784
المفرق الثانية الأساسية للبنين	عدد الطلاب	80	74	112	180	112	66	65	45	37	27	0	0	0	0	798
المجموع		776	949	863	715	508	344	299	248	214	202	25	23	20	20	5206

جدول (4)

مديرية التربية والتعليم للواء قصبة المفرق

إحصائية أعداد الطلبة اللاجئين المقبولين في مدارس المملكة بالفترة المسائية المخصصة للطلبة السوريين للعام الدراسي 2015/ 2016

اسم المدرسة	عدد الطلاب	الصف الأول	الصف الثاني	الصف الثالث	الصف الرابع	الصف الخامس	الصف السادس	الصف السابع	الصف الثامن	الصف التاسع	الصف العاشر	الأول الثانوي الأدبي	الأول الثانوي العلمي	الثاني الثانوي الأدبي	الثاني الثانوي العلمي	المجموع
الفدين الأساسية المختلطة	عدد الطلاب	142	130	135	45	33	28	19	6	8	0	0	0	0	0	546
بلعما الثانوية للبنات	عدد الطلاب	44	65	48	38	23	14	10	7	6	4	0	0	0	0	259
جعفر الطيار الأساسية للبنين	عدد الطلاب	0	0	0	150	97	75	59	58	49	39	16	38	18	21	620
حي الضباط الأساسية المختلطة	عدد الطلاب	83	73	174	111	55	54	40	40	0	0	0	0	0	0	630
الربيع الأساسية المختلطة	عدد الطلاب	182	233	200	88	59	58	45	36	38	47	0	0	0	0	986
أم عطية الأساسية المختلطة	عدد الطلاب	84	75	72	64	58	23	12	22	16	11	0	0	0	0	437
حي العليمات الثانوية للبنات	عدد الطلاب	187	222	163	64	41	39	29	18	18	0	0	0	0	0	781
المفرق الثانية الأساسية للبنين	عدد الطلاب	112	80	117	127	91	66	47	45	33	23	0	0	0	0	741
المجموع		834	878	909	687	457	357	261	232	168	124	16	38	18	21	5000

جدول (5)

مديرية التربية والتعليم للواء قصبة المفرق

إحصائية أعداد الطلبة اللاجئين المقبولين في مدارس المملكة بالفترة المسائية المخصصة للطلبة السوريين واللاجئين للعام الدراسي 2016/ 2017

الرقم	اسم المدرسة	جنس المدرسة	عدد الطلبة السوريين الحاصلين على بطاقة أمنية				عدد الطلبة السوريين غير الحاصلين على بطاقة أمنية ويحملون وثيقة لجوء				عدد الطلبة السوريين غير الحاصلين على بطاقة أمنية ولا يحملون وثيقة لجوء			
			أساسي		ثانوي		أساسي		ثانوي		أساسي		ثانوي	
			إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
1	حي الإسكان الأساسية المختلطة	مختلطة	77	64	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2	الدجنية الأساسية المختلطة	مختلطة	47	63	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
3	أبو عبيدة عامر بن الجراح الأساسية للبنين	ذكور	0	218	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
4	علي بن أبي طالب الأساسية للبنين	ذكور	0	106	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
5	الحي الهاشمي الأساسية المختلطة	مختلطة	110	85	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
6	حمزة بن عبد المطلب الأساسية للبنين	ذكور	0	119	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
7	الربيع بنت معوذ الأساسية المختلطة	مختلطة	552	197	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
8	حي الضباط الأساسية المختلطة	مختلطة	680	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
9	الفدين الأساسية المختلطة	مختلطة	365	155	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
10	أم عطية الأنصارية الأساسية المختلطة	مختلطة	246	64	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
11	بلعما الثانوية المختلطة	مختلطة	122	77	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12	حي العليمات الأساسية المختلطة	مختلطة	700	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
13	جعفر الطيار الأساسية للبنين	ذكور	0	590	0	83	0	0	0	0	0	0	0	0
14	المفرق الأساسية الثانية	ذكور	0	732	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
15	رحاب الأساسية المختلطة	مختلطة	53	58	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع الكلي			2952	2528	0	83	0	0	0	0	0	0	0	5563

ونلاحظ من البيانات المتضمنة في الجداول السابقة الذكر ما يلي:

1- بلغ عدد المدارس المشمولة بالفترة المسائية الخاصة بالطلبة السوريين حسب إحصائية شهر 2015/2014/9 (8) مدارس. حيث بلغ مجموع الطلبة السوريين الملتحقين فيها (5206) ومجموع الطلبة السوريين بالفترة الصباحية (1250).

2- بلغ عدد المدارس المشمولة بالفترة المسائية الخاصة بالطلبة السوريين حسب إحصائية شهر 2016/2015/2 (8) مدارس، أي أن عدد المدارس كما هو للعام السابق، وبلغ مجموع الطلبة السوريين الملتحقين فيها (5000) حيث انخفض عدد الطلبة عن العام السابق، ومجموع الطلبة السوريين بالفترة الصباحية بلغ (1200) مما يدل على انخفاض أعداد طلبة الفترة الصباحية (طلبة الدمج).

3- ارتفع عدد المدارس المشمولة بالفترة المسائية الخاصة بالطلبة السوريين حسب إحصائية 2017/2016 ليصل إلى (15) مدرسة، حيث تم إضافة (7) مدارس لتشمل الفترة المسائية. وبلغ مجموع عدد الطلبة السوريين الملتحقين منها (5563) طالباً أي زيادة عدد الطلبة عن العام السابق بـ (563) طالباً وانخفاض عدد الطلبة السوريين بالفترة الصباحية (طلبة الدمج) ليصل إلى (1180).

4- انخفاض أعداد الطلبة السوريين بالفترة المسائية بمرحلة التعليم الثانوي بشكل واضح مقارناً بمرحلة التعليم الأساسي. ويمكن تفسير ذلك الانخفاض لإحساس الطلبة وأولياء الأمور السوريين بعدم جدوى التعليم إذ أن أملهم في فرص المستقبل جداً محدود، واهتمام الأهل بانخراط أبناءهم بالأعمال المهنية والحرة.

وفيما يتعلق بمديرية تربية البادية الشمالية الغربية، بلغت عدد المدارس المشمولة بالفترة المسائية للطلبة السوريين (3) مدارس فقط للعام الدراسي 2014 / 2015، ونفس العدد بالنسبة للعام الدراسي 2016/2015 ، اما بالنسبة للعام الدراسي 2017/2016 ارتفع عدد المدارس الى (12) مدرسة والجدول رقم (6) يوضح أعداد الطلبة السوريين بالفترة المسائية للعام الدراسي 2016 /2017، وأعداد المدارس وأسماءها، وفقاً لإحصائيات مديرية البادية الشمالية الغربية (2017)[16].

جدول (6)

مديرية التربية والتعليم للواء البادية الشمالية الغربية

إحصائية أعداد الطلبة اللاجئين المقبولين في مدارس المملكة بالفترة المسائية المخصصة للطلبة السوريين للعام الدراسي 2016/ 2017

الرقم	اسم المدرسة	الصف س.1	الصف س.2	الصف س.3	الصف س.4	الصف س.5	الصف س.6	الصف س.7	المجموع
1	أسماء بنت بنت أبي بكر / س / م	220	150	176	163	0	0	0	360
2	مغير السرحان / س / م	15	30	24	34	13	13	0	358
3	الحمراء / س / م	103	98	96	92	33	18	0	409
4	الخالدية / ث / بنات	112	73	96	62	43	13	0	285
5	سما السرحان / س / م	20	32	23	31	10	10	6	187
6	منشية السلطة / ث / بنات	21	20	26	23	4	6	4	120
7	الباعج / ث / بنات	25	43	28	18	15	10	7	111
8	ثغرة الجب / ث / بنات	26	18	33	27	8	3	0	127
9	المنصورة / ث / بنات	46	44	23	27	21	10	6	195
10	الزعتري / س / بنين	0	0	0	88	50	28	4	178
11	المبروكة/ ث / بنات	36	26	31	22	11	4	6	103
12	الزعتري / ث / بنات	0	0	183	68	0	0	0	251
									2684

[16] - وزارة التربية والتعليم الأردنية ، مديرية البادية الشمالية الغربية ، (2017) .

ونلاحظ من الجدول السابق أن عدد المدارس ارتفع ارتفاعاً واضح لتصل عدد المدارس إلى (12) مدرسة حيث بلغ عدد الطلبة السوريين بالفترة المسائية (2684) طالباً، وجميعهم بمرحلة التعليم الأساسي، حيث لم يشير الجدول إلى وجود طلبة بمرحلة التعليم الثانوي.

ثانيا :-التعليم غير النظامي غير الرسمي:

يعتبر مشروع " مكاني " من أهم برامج التعليم غير النظامي غير الرسمي تقدمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة " اليونيسيف "و يهدف لإعادة تأهيل الطلبة السوريين والاردنيين للعودة للمدارس عن طريق تقديم الدعم النفسي و الاجتماعي والتعليم غير الرسمي والمهارات الأساسية للحياة للأطفال المعرضين للخطر . وتساهم محافظة المفرق في دعم هذا المشروع من خلال تعاون الجهات الرسمية وتوفير 8 مراكز منتشرة بالمحافظة.

وإضافة لذلك توجد عدد من المنظمات المجتمعية والدينية الخيرية في المناطق المضيفة للاجئين في محافظة المفرق تقدم حملة من البرامج غير الرسمية، وعلى سبيل المثال، هناك مدرسة تديرها منظمة أنشأها إمام مسجد بمدينة المفرق، تقدم 3 فصول أسبوعياً للطلبة غير القادرين على الالتحاق بالمدارس العامة، وتدرس المقرر المدرسي الأردني، حيث أشار آباء سوريون في مناطق أخرى أن الأطفال يستفيدون من البرامج غير رسمية لتحفيظ القرآن، ودروس في اللغة العربية.

ثالثا :-البرامج التعليمية الإضافة المنبثقة عن مديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق وتشمل الآتي:

1- مدارس برنامج النظام الاستدراكي للطلبة وتشمل (5) مدارس في قصبة المفرق، حيث تقدم للطلبة السوريين والبالغ أعمارهم من 9-12 سنة واللذين لم يلتحقوا بالدراسة، فرص الالتحاق بالمدارس الرسمية بالفترات المسائية بعد خضوعهم لامتحانات مستوى بالمهارات الأساسية (القراءة، الكتابة، الحساب).

وتشمل الدراسة على مستويين:

* المستوى الأول ويتضمن:
الفصل الدراسي الأول: ويعادل الصف الأول الأساسي.
الفصل الدراسي الثاني: ويعادل الصف الثاني الأساسي.
* المستوى الثاني ويتضمن:
الفصل الدراسي الأول: ويعادل الصف الثالث الأساسي.
الفصل الدراسي الثاني: ويعادل الصف الرابع الأساسي. (إحصائية مديرية قصبة المفرق، 2017)[17]

2- برامج المتسربين:

[17] - وزارة التربية والتعليم الأردنية ، مديرية التربية والتعليم لقصبة المفرق ، (2017) .

وتشمل ثلاثة مراكز بالمحافظة وهي (مركز بلعما، ومركز المنشية، مركز الأميرة بسمة) وأعمار الطلبة السوريين المشمولين لهذه المراكز من 13-20 سنة وتبلغ مدة الدراسة فيه سنتين، يتم تأهيل الطلبة للتدريب المهني، لتوفير فرص عمل بالمجال المهني.(إحصائية مديرية قصبة المفرق، 2017) [18]

* مدارس الدوام المزدوج بالمخيمات (مخيم الزعتري/ المخيم الإماراتي):

تدير وزارة التربية والتعليم والمتمثلة بمديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق المدارس الممولة من برامج اليونيسف وهي مخصصة فقط للطلبة السوريين وبواقع بفترتين، الفتيات في الصباح والذكور في المساء.

حيث بلغت عدد المدارس وأعداد الطلبة في هذه المخيمات بالآتي:

1- مخيم الزعتري: حتى شهر 4 نيسان/ 2016 بلغت عدد المدارس 9 مدارس رسمية، وعدد الطلبة (20771).

2- المخيم الإماراتي: حتى شهر تشرين الأول 2015 حيث بلغ عدد الطلبة (2000).

[3] Human Rights Watch (2016)

الخاتمة :

الأوضاع التعليمية لطلبة اللجوء السوري في الأردن من 2012 -2016

وبناءً على ما تم عرضة في الدراسة الحالية، من ارتفاع أعداد اللاجئين السورين في محافظة المفرق والبالغ عددهم 100الف لاجئ سوري حيث بلغت نسبة الأطفال 51% من أعداد اللاجئين وتأثير ذلك على الاستنزاف غير المسبوق لموارد المحافظة وسط ثبات الإمكانيات ، وباعتبار قطاع التعليم الأكثر ضرراً بين الخدمات التي تقدمها المحافظة للاجئين السوريين .

حيث أشار كل من مدير التربية والتعليم للواء قصبة المفرق الدكتور يعقوب شديفات ، ومدير التربية والتعليم للواء البادية الشمالية الغربية المهندس فائز جويعد ، أن ارتفاع اعداد اللاجئين السوريين شكل عبئاً كبير على قطاع التعليم ، وأثر ذلك على الوضع التعليمي للطلبة الأردنيين والسوريين بشكل واضح من خلال ظهور مجموعة من المشاكل والأثار السلبية الأتية :

اولاً : استنزاف البنية التحتية للمباني المدرسية التابعة لمديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق

نتيجة لزيادة الضغط على مدارس المحافظة بسبب زيادة اعداد الطلبة السوريين للفترة الصباحية في جميع مدارس المحافظة ، والعمل بنظام التعليم المزدوج (الفترة المسائية) والمطبق في 27 مدرسة تابعة للمحافظة حيث أصبحت مدارس الفترة المسائية الأداة الرئيسية لتوفير التعليم ، ويمكن تحديد الاثار الناجمة عن هذا العامل كالاتي :

[18] - Human Rights Watch ,(2016) 978-1-6231-33979

1- اكتظاظ الغرف الصفية ، حيث تجاوز اعداد الطلبة في الصف الواحد للمراحل الأساسية بغالبية مدارس المحافظة 40 طالب.

2- زيادة استهلاك واستنزاف موارد المدراس من المياه والكهرباء والمرافق الصحية وخاصة لمدراس الدوام المزدوج (الفترتين).

3- استنزاف مصادر التعلم نتيجة الشراء الزائد للمواد المستهلكة بسبب زيادة الأعداد (قرطاسية ولوازم مدرسية)

ثانياً : جودة التعليم

ويمكن تحديد الأثار المتعلقة بهذا العامل كالاتي :

1- تدني مستويات تحصيل الطلبة الأردنيون والسوريين خاصة في مدارس الفترة الصباحية عامة ومدراس الفترتين خاصة .

2- تقصير الفترة الزمنية للحصص الدراسية في مدارس التعليم المزدوج (الفترتين) ، مما أثر ذلك على نوعية التعليم في هذه المدراس وانعكاس ذلك على تحصيل الطلبة .

التوصيات

- **توفير المتطلبات اللازمة لإجراء عمليات الصيانة للمدارس ، وخاصة المدارس التي تعمل بنظام الفترتين .**
- **إنشاء مدارس خاصة بالطلبة السوريين لتخفيف الضغط على مدارس مديريات التربية والتعليم لمحافظة المفرق .**
- **عقد دورات إرشادية وتثقيفية للكوادر البشرية العاملين بمديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق حول آليات التعامل مع الطلبة السوريين في المجال التعليمي.**
- **أبراز أهمية التعليم لدى الطالبات السوريات من خلال عقد برامج التوعية والإرشاد والتثقيف.**
- **توسيع وتطوير المدارس المهنية للطلبة السوريين، وخاصة مدارس الذكور لتعنى بالتعليم الفني والتقني لتهيئتهم إلى سوق العمل ، وذلك نتيجة تدني نسبة التحاق الطلبة السوريين بالمرحلة الثانوية في المحافظة ، وذلك لإحساس الطلبة السوريين وأولياء الأمور بعدم جدوى التعليم اذ أن أملهم في فرص المستقبل جداً محدودة .**

المراجع العربية :

* الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان (2013)، **التقرير السنوي عن أوضاع حقوق الإنسان في الأردن**.

* اليونسكو (2016)، **استجابة اليونسكو التعليمية للأزمة السورية**.

* سميران، محمد وسميران، مفلح (2014)، **اللجوء السوري وأثره على الأردن**، المؤتمر الدولي لكلية الشريعة وكلية القانون، جامعة آل البيت، المفرق.

* المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (2016) ، صحيفة الدستور الأردنية .

* وزارة التربية والتعليم الأردنية (2016)، **تأثير الأزمة السورية على التعليم في الأردن والتسريع بإتاحة التعليم الرسمي الجيد للأطفال السوريين اللاجئين**.

* وزارة التربية والتعليم الأردنية(2017) ، **إحصائيات مديرية التربية والتعليم لقصبة المفرق**.

* وزارة التربية والتعليم الأردنية (2017) ، **إحصائيات مديرية التربية والتعليم لواء البادية الشمالية الغربية لمحافظة المفرق** .

<u>المراجع الأجنبية :</u>

* Mark Iran,(2013) **Syrian Refugees put strain on Jordan Schools amid fears for lost Generation.**

* UNICEF, (2016) **No Lost Generation 2015 Syria Crisis Update**, February 10, 2016.

* Human Rights Watch ,(2016) 978-1-6231-33979 .

اللاجئون السوريون والتعليم – التعليم سلاح السلام

(لبنان نموذجاً)

د. نادين مصطفى الكحيل*

مقدمة:

يعتبر العلم أساس الحياة العلمية والتعليمية التي يتم من خلالها انتقال المعلومات، والافكار، والاتجاهات، والمهارات من خلال الوسائل المختلفة.

فالتعليم هو عملية يتم من خلالها بناء الفرد ومحو الأمية في المجتمع، وهو المحرك الأساسي في تطور الحضارات ومحور قياس تطور ونماء المجتمعات.

وهناك عدة أساليب للتعليم (النظامي، التلقائي، غير الرسمي)، أما أنواع التعليم فتقسم الى (التعليم العام، والتعليم الفني أو المهني)، بالاضافة الى ان هناك أنواع أخرى للتعليم تشمل تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، ويسمى بالتعليم الخاص، كما هناك برامج تعليم الكبار لمحو الامية.

ان الازمة السورية انعكست على لبنان من خلال تدفق اعداد هائلة من اللاجئين الذين هربوا من الحرب ليلقوا الامان في بلدنا، بالاضافة الى نسبة الولادات المرتفعة لديهم التي مازالت في ارتفاع، ومشكلة عشرات الآلآف من الشباب السوريين الذين توقفوا عن متابعة تعليمهم الجامعي فجأة، وقضى على مستقبلهم وآمالهم.

مما دفع لبنان الى القيام بوضع برنامج تعليم شامل بالتعاون مع الجهات الاجنبية لمساعدتهم على تحصيل علمهم،

فخلال العامين المنصرمين، أحرز تقدم كبير نحو زيادة التحاق اللاجئين السوريين بالتعليم النظامي في لبنان، وتستحق وزارة التربية والتعليم العالي التنويه على الدور البارز الذي أدته في هذا المجال.

فمن خلال الدعم من المانحين الدوليين لاسيما الاتحاد الاوروبي، والوكالة الاميركية للتنمية الدولية ووزارة التنمية الدولية البريطانية والعديد من وكالات الامم المتحدة أطلقت استراتيجية "توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان" في العام 2014، حدد هذا البرنامج الذي يمتد على ثلاث سنوات، أهدافاً طموحة، منها تسجيل 200،000 لاجيء سوري في المدارس الرسمية واعتماد التعليم القائم على المجتمع لتلقين نحو 45،000 طالب المهارات الاساسية للقراءة والرياضيات، من جملة أهداف أخرى.

---

*– **الدكتورة نادين مصطفى الكحيل**: كاتبة وباحثة لبنانية، من مواليد بيروت 1980/11/15م، ناشطة اجتماعية في منظمات وجمعيات المجتمع المدني، مدربة معتمدة في مجال التنمية البشرية، وموظفة إدارية في وزارة التربية والتعليم العالي، ومستشارة بالعلاقات الدبلوماسية، حاصلة على العديد من شهادات التقدير والشكر وأوسمة ودروع وميداليات، ومحاضرة في العديد من المؤتمرات والندوات وورشات العمل.

فمن خلال الدعم من المانحين الدوليين لاسيما الاتحاد الاوروبي، والوكالة الاميركية للتنمية الدولية ووزارة التنمية الدولية البريطانية والعديد من وكالات الامم المتحدة أطلقت استراتيجية "توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان" في العام 2014، حدد هذا البرنامج الذي يمتد على ثلاث سنوات، أهدافاً طموحة، منها تسجيل 200،000 لاجىء سوري في المدارس الرسمية واعتماد التعليم القائم على المجتمع لتلقين نحو 45،000 طالب المهارات الاساسية للقراءة والرياضيات، من جملة أهداف أخرى.

وقد حقق البرنامج نجاحاً فقد انخفضت نسبة اللاجئين الذين لا يرتادون المدارس من 78% في العام 2014 الى 49% في تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

ان وزارة التربية والتعليم العالي في الجمهورية اللبنانية تضطلع بالدور الاول في ضمان الجودة وادارة التعليم غير النظامي، ولكن الاستراتيجية لاتحصر مهمة تأمين التعليم الغير نظامي بالحكومة اللبنانية، بل تفوض هذا الدور بدرجة كبيرة الى المجتمع الاهلي.

من أجل سد هذه الثغرات، تؤمن العديد من المنظمات الأهلية التعليم غير النظامي في شكل دروس استلحاقية او استدراكية.

كما ان اليونسكو عززت قدرة وزارة التربية وشركائها من خلال توفير التدريب على التعليم الجيد في حالات الطوارىء.

ان هذا الوضع يعكس الى حد كبير مدى طبيعة الازمات الانسانية التي قد تستمر لسنوات، وتفرض أعباء اضافية على بعض البلدان لتستطيع تأمين متطلبات الحياة للاجئين، مما يشكل تحدياً جديداً في عصر الحروب المستقبلية، فعلينا جميعنا أن نتكاتف من أجل مواجهة الازمات بمشاريع تؤمن حقوق الانسان الاساسية.

المبحث الأول: اللاجئين السوريين بين الحرب والتعليم.

لاجئو الحرب السورية أو اللاجئون السوريون، مواطنون سوريون فرَوا من سوريا مع تصاعد الأزمة السورية، بحلول عام 2015 تم تسجيل أكثر من ستة مليون لاجىء سوري في دول الجوار وخصوصاً الأردن ولبنان وتركيا والعراق، وعلى الارجح توجد عشرات الآلآف الأخرى من اللاجئين غير المسجلين، ويقدر عدد من ينتظرون التسجيل بحوالي 227 ألف شخص.[1]

وفي خضم حروب الكبار، يبقى الصغار هم الضحية ويبقى مستقبلهم هو الثمن الذي يدفعونه، ولعل أكبر متضرر من الأزمة السورية والحروب الدائرة اليوم، هم الاطفال الذين خسروا منازلهم وأحلامهم وها هم يواجهون خطر خسارة دراستهم ومستقبلهم.

أولاً: اللاجىء والحرب.

لا تحمل الحروب سوى الموت والألم والمعاناة للأنفس البريئة، وخصوصاً ما نشاهده من صور مؤلمة، لا يمكن للأثر النفسي أن يمحوه الزمن.

[1]- الموقع الالكتروني www.wikipedia.org:

إن غالبية المتخصصين يؤكدون أن أخطر آثار الحروب، هو ما يظهر بشكل ملموس لاحقاً في جيل كامل سيكبر من ينجو منه وهو يعاني من مشاكل نفسية تتراوح خطورتها بقدر استيعاب ووعي الاهل لكيفية مساعدة الطفل على تجاوز المشاهد التي انطبعت في ذاكرته.

قال " كاريل دي روي" أحد ممثلي الأمم المتحدة " إن أكثر من نصف مليون طفل عراقي ولبناني يرجح أنهم سيكونون بحاجة إلى علاج نفسي من جراء الصدمة النفسية التي تعرضوا لها خلال الحرب"[2]. كيف بالأحرى بالاطفال السوريين الذين عايشوا الحرب وشهدوا ويلاتها ومآسيها وعنفها وجرائمها، وخاصة بعدما اصبحوا لاجئين في الشتات.

أ- تعريف اللاجيء:

هو الشخص الذي يهرب من بلده إلى بلد آخر خوفاً على حياته، أو خوفاً من السجن أو التعذيب، وبتعدد أسباب اللجوء (الحرب، الارهاب والفقر) تتشكل أنواع اللجوء (السياسي، الديني، الانساني).

وبتعريف آخر، اللاجيء هو شخص قد أجبر على ترك بلاده، والغير قادر على العودة إلى هناك في المستقبل المنظور. عادة ما يهرب الناس من مخيم للاجئين أو مركز مدني في بلد مجاور لطلب اللجوء والحماية والمساعدة.[3]

بعد إتفاقية جنييف يحق للاجيء الذي يهرب " لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، من البلاد التابع لجنسيتها"، هؤلاء الناس الذين اعترف بهم كلاجئين بموجب اتفاقية جنييف للاجئين 1951.

ب- تعريف الحرب:

الحرب هي نزاع مسلح تبادلي بين دولتين أو أكثر من الكيانات غير المنسجمة، حيث الهدف منها هو إعادة تنظيم الجغرافية السياسية للحصول على نتائج مرجوة ومصممة بشكل ذاتي[4].

قال المنظر العسكري البروسي كارل فون كلاوزفيتش في كتابه عن الحرب أنها " عمليات مستمرة من العلاقات السياسية ولكنها تقوم على وسائل مختلفة". وتعد الحرب هي علامة عن تفاعل بين اثنين أو أكثر من القوى المتعارضة والتي لديها "صراع على الرغبات"، ويستخدم هذا المصطلح أيضاً كرمز للصراع غير العسكري مثل الحرب الطبقية[5].

لا تعد الحرب بالضرورة أن تكون احتلالاً أو قتالاً أو إبادة جماعية بسبب طبيعة المعاملة بالمثل كنتيجة العنف، أو الطبيعة المنظمة للوحدات المتورطة.

---

[2]- رسالة دبلوم تأثير الحرب على التحصيل المدرسي (نموذج حرب تموز 2006)، عبير عبد الله اسماعيل، الجامعة اللبنانية، 2008 ، ص 40.

[3]- الموقع الالكتروني:www.wikipedia.org

[4]- الموقع الالكتروني:www.wikipedia.org

[5]- الموقع الالكتروني: mawdoo3.com

منع الحرب وبدائلها	آثار الحرب
- السلام - انعدام العنف - المقاومة غير العنيفة - الحياد - الدبلوماسية - التسويات التفاوضية - العقوبات الدولية - سياسة الاحتواء - الحوار - التفهم وحساب التكاليف والمخاطر المترتبة على الانخراط في الصراع.	- الموت والجرحى والدمار في الممتلكات - الاضرار البيئية والاضرار بالبنى التحتية - المجاعات - الامراض - التأخر العلمي - التأثيرات النفسية السلبية على الافراد - استنزاف الموارد (الاقتصادية والاولية والبشرية) - تشريد اللاجئين في البلدان المستسلمة بسبب الصراع.

وهناك أشكال وأنواع للحروب لا حصر لها، وأبرزها الحروب (الاستباقية، القذرة، الشاملة، الدفاعية، الباردة، الاهلية، النفسية، التحررية، الاقتصادية، النووية، الكيمياوية والجرثومية، الطائفية، الوقائية، بالنيابة، الحرب على الارهاب، المياه...).

والحروب الحديثة من أكثر الخبرات الانسانية التي تؤدي إلى حدوث تأثيرات واسعة الانتشار على الانسان، بل إن للحروب أقوى الآثار وأشدها على حياة الانسان وعلى حضارته ومنجزاته عبر التاريخ، كما تشكل أقوى المؤثرات الفاعلة على ثقافة الانسان، فتتبع خلالها النزاعات العدوانية للافراد، فإذن الحرب في الانسان هي وليدة الظروف البيئية المحيطة به[6].

ثانياً: ما بين سلاح الحرب وسلاح السلام.

إن الحرب والسلام هما المسألة الأساسية في الأزمنة الحديثة، ففي عصر الصواريخ والاسلحة النووية الحرارية صارت المسألة الفلسفية هي أن نحيا أو لا نحيا وهل نعمل من أجل الحياة أو من أجل الموت[7].

السلاح سيف ذو حدين، فإن الجهل والتخلف والامية هي أسلحة الحروب التي تتغذى من عدم الوعي والمعرفة فتتغلغل الافكار الهدامة والمتطرفة فتكون بذلك البيئة الحاضنة للارهاب...

أما التعليم والتوعية والحوار فهي أسلحة السلام التي من خلالها نهدم صروح الجهل والتخلف والامية ونبني مجتمع منفتح متقبل لرأي الاخر يحاوره ليصل معه إلى مساحة مشتركة ليعيشوا بسلام...

فإن التعليم ليس مجرد تعلم القراءة والكتابة والحساب، إن أصل الكلمة في اللغات المنحدرة من اللاتينية معناه " يقود شخصاً إلى الخارج "، إن الحق في التعليم يشمل فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي، ومع الاقرار بأن الحق في التعليم أوسع نطاقاً تركز هذه

---

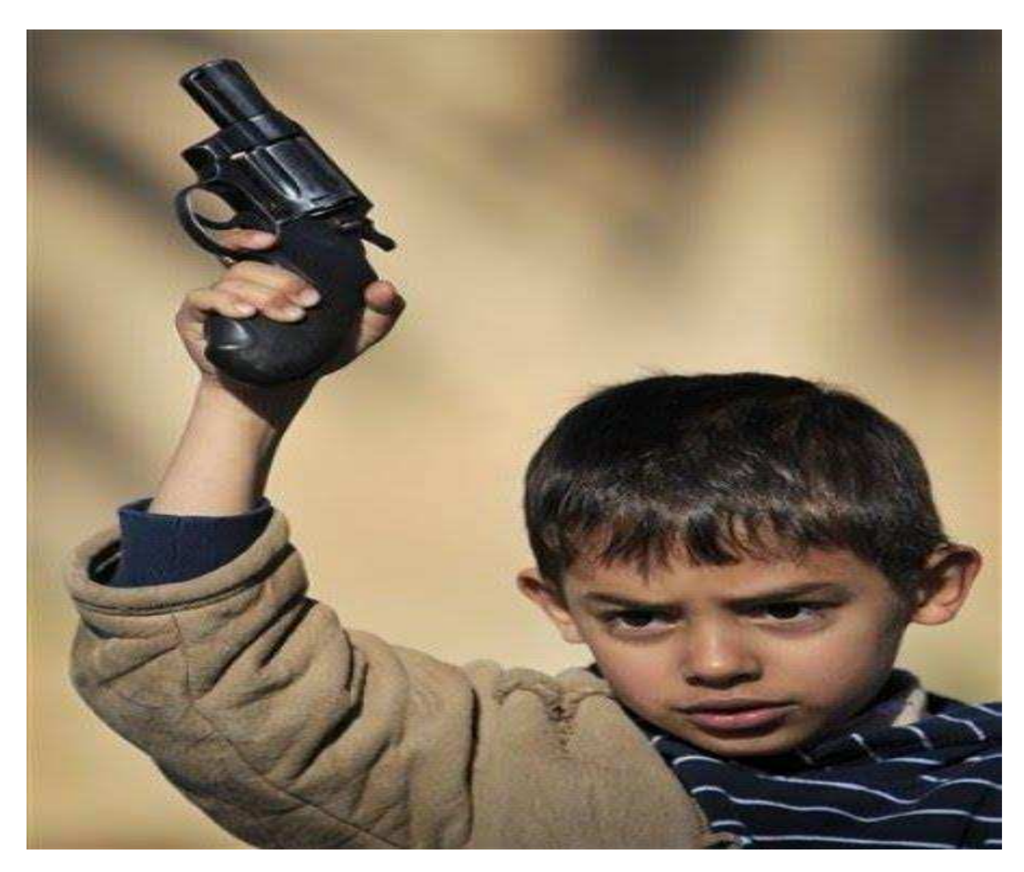
[6]- رسالة دبلوم بعنوان "تأثير الحرب على التحصيل العلمي" (نموذج حرب تموز 2006)، عبير عبد الله اسماعيل ، مرجع سابق، ص 37.

[7]- المعجم الشامل المصطلحات الفلسفية، عبد المنعم الحفني، ط1، 1990، ص 285

الوحدة التعليمية من الكتاب على التعليم الابتدائي أو الاساسي بما أن أعداداً كبيرة من الناس محرومون حتى من أسس رحلة التعلم مدى الحياة[8]

أ-سلاح الحرب:

إن الجهل والفقر يقود الانسان الى فعل اي شيء من أجل الحصول على الطعام والشراب وتأمين حاجاته، وتعد الحرب البيئة الحاضنة والخصبة لاستقطاب هؤلاء الشباب فيحملون



السلاح ويخوضون الحروب والمعارك بهدف الحصول على الأموال وما يعزز انخراطهم أكثر فأكثر بالحروب الجهل حين يسيطر الخطاب الديني فيغسل عقولهم بأفكار واجتهادات لا تمت للدين بصلة، ويصبحون فريسة سهلة تحمل السلاح وتقاتل دون اي مبدأ أو هدف أو قضية في أغلب الاحيان. فالجهل والامية والفقر هم أسلحة الحروب.

فكانت الحروب وما زالت موضع كراهية الشعوب ونتيجة الطغيان والقهر والاستغلال والتعايش السلمي هو البديل للحرب، فالحروب غالباً لا تقع بسبب الصراع الحضاري أو الثقافي وإنما في الواقع لأسباب عرقية وإقتصادية.[9]

[8]- الموقع الالكتروني: www.etc_ graz.at

[9]- المعجم الشامل المصطلحات الفلسفية، مرجع سابق، ص 286.

ب- سلاح السلام:

كما أن المقصود بسلاح السلام هو "التعليم" من خلال وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الانسانية، والحس بكرامتها والى توطيد احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

وهي متفقة كذلك مع وجوب استهداف التربية والتعليم وتمكين كل شخص من الاسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الاثنية أو الدينية، ودعم الانشطة التي تقوم بها الامم المتحدة من أجل صيانة السلم"[10]

إن إنكار حق الاشخاص في التعليم وانتهاكاته يضر بقدرتهم على تطوير شخصياتهم ورعاية وحماية أنفسهم وأسرهم والمشاركة على نحو ملائم في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.



يقول تشرشل : " بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية... الحرب انتهت وضعتنا أمام الحرب الأخرى التي بدأت وستكون أشد وأعنف حرب إزالة حرب السلاح... ولعل النتائج غير المنظورة النفسية منها هي الارهاب والأشد كالخراب والدمار[11].

فعلى صعيد المجتمع برمته إن الحرمان من التعليم يسيء إلى قضية الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وبالتالي إلى السلام العالمي والأمن البشري. إن حق كل فرد في معرفة حقوقه

[10]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 13.
[11]- واقع الحرب وإنعكاساته على الطفل، جروس برس، لبنان، ط1، 1991، ص 65.

الانسانية من خلال تعليم حقوق الانسان وتعلمها من شأنه أن يسهم إسهاماً جوهرياً في استتباب الامن البشري.

فالمواطن الرشيد الصالح هو المواطن الذي يؤمن بالقيم والمبادىء الانسانية العليا كالحرية، والاخاء، والمساواة، والتعاون، هذه جميعاً هي السبل المؤدية الى تحقيق السلام والوئام بين الشعوب قاطبة.

فإذا أردنا للتعليم أن يكون في خدمة السلام، وجب أن نقيم هذا التعليم على أسس صالحة تهدف إلى تحقيق هذا السلام[12].

المبحث الثاني: المناهج التعليمية للاجئين السوريين في لبنان.

إن الحق في التعليم له اساس متين في القانون الدولي لحقوق الانسان فهو منصوص عليه في العديد من وثائق حقوق الانسان العالمية والاقليمية. ومن الأمثلة على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الانسان (المادة 26)، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة 10)، إتفاقية حقوق الطفل (المادتان 28 و 29)، وعلى الصعيد الاقليمي نذكر الاتفاقية الاوروبية الخاصة بحقوق الانسان وحرياته الاساسية (المادة 2 من البروتوكول الاول)، الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان (المادة 13 من البروتوكول الاضافي للاتفاقية الاميريكية لحقوق الانسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) والميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب (المادة 17).

كما نص الدستور اللبناني في المادة 10 على ما يلي :" التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية".[13]



[12]- التعليم في خدمة السلام، محمد ابراهيم نبهان، دار الكرنك، القاهرة، ص 11.
[13]- الدستور اللبناني، أسامة إسماعيل عجروش، منشورات زين الحقوقية، ط 2، 2007، ص 7.

ينطوي الحق الاساسي في التعليم على حق جميع الافراد في عدد من التصرفات من قبل حكوماتهم، فالدول عليها أن تحترم وتلتزم حماية الحق في التعليم واحترامه وأعماله، كما يضمن قانون حقوق الإنسان الدولي والذي اعتمد عام 1948 الحق في التعليم للجميع دون تمييز، وينص الاعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة 26 على أن "لكل شخص الحق في التعلم".

ومنذ ذلك الحين، أُعترف بالحق في التعليم على نطاق واسع وطورته عدد من الصكوك المعيارية الدولية التي وضعتها الأمم المتحدة، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم.

تمثل المؤسسات التربوية وسيطاً بين التعلم وعملية التعلم لما لها من أدوار مؤثرة في سلوك الناشيء والاخذ بيده نحو تحقيق أهداف التربية [14]، لذلك لا بد من إعادة النظر في بعض الاطلاقات التربوية والتي من شأنها المساهمة في مكافحة الازمات والحروب وظاهرة العنف والارهاب.

يقتضي ذلك تضافر جميع عناصرها بدء من المناهج بعناصرها الاربعة (الاهداف/ المحتوى/ الانشطة/ التقويم) مروراً بالمعلم والمتعلم والسلم التعليمي والتحويل والارادة [15].

وأعيد التأكيد عليه في المعاهدات الأخرى التي تغطي فئات محددة (النساء والفتيات والمعوقين والمهاجرين واللاجئين والسكان الأصليين، الخ) أو سياقات أخرى (التعليم أثناء النزاعات المسلحة)، كما وأدرج في مختلف المعاهدات الإقليمية، وكُفل كحق في الغالبية العظمى من الدساتير الوطنية.

أولاً: التحديات والصعوبات.

ان أسباب التخلف العلمي في الوطن العربي اليوم، أسباباً سياسية وثقافية وإجتماعية واقتصادية... كما كان للاستعمار وللحروب المتعددة واستغلال الموارد الطبيعية أثارها في زيادة التخلف وإفقار الشعوب العربية لفترات طويلة من الزمن، أضف إلى ذلك مشكلة اللجوء.

ويعتبر التعليم حقاً أساسياً من حقوق الانسان التي نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 واتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجىء.

وبحسب تقرير المفوضية، يفوق احتمال عدم ذهاب اللاجئين إلى المدرسة المعدل العام بخمسة أضعاف. ولا يحصل الاطفال اللاجئون على التعليم الابتدائي سوى بنسبة 50% وذلك مقارنة بالمعدل العام الذي يتخطى الـ 90%. وتتسع الفجوة مع تقدم هؤلاء الاطفال في السن، حيث لا يحصل سوى 22% من المراهقين اللاجئين على التعليم الثانوي مقارنة بالمعدل العام الذي يساوي 84% وعلى المستوى التعليم العالي يرتاد اقل من 1% من اللاجئين الجامعات مقارنة بالمستوى العالمي البالغ 34%. إن عدم الحصول على فرصة الدراسة، ستجعل جيل بكامله معرضاً للخطر.

[14]- علم النفس الحربي، عبد الرحمن محمد العيسوي، دار الراتب الجامعية، 1999، ص 57.
[15]- المرجع نفسه، ص 48.

فالتعليم يعتبر ضرورياً في أوقات النزوح، فهو يمكن أن يعزز التماسك الاجتماعي ويقدم الفرصة للوصول الى المعلومات المنقذة للحياة ويلبي الاحتياجات النفسية والاجتماعية ويوفر بيئة مستقرة وآمنة للاشخاص الذين يحتاجون الى ذلك بصورة ملحة، وهو يساعد الافراد أيضاً على إعادة بناء مجتمعاتهم والسعي لعيش حياة ذات معنى يكونون فيها منتجين[16].

لذلك لا بد من عرض التحديات والصعوبات من خلال تحليل المعطيات الديوغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

أ-العامل الديموغرافية:

تشكل المعطيات السكانية ركيزة لوضع التوجهات والسياسات المستقبلية لخطة التعليم للجميع. إن نحو نصف اللاجئين السوريين الموجودين في لبنان، أي ما يزيد على نصف مليون شخص هم من الاطفال، فغالبية الاطفال السوريين الذين يتعلمون في المدارس اللبنانية يعانون من آثار نفسية جراء الحرب التي تنهش بلادهم منذ عام 2011، منهم من عانى الفقر ورأى الاسلحة وعاش القصف.

الكثير منهم لم يتوجهوا للمدرسة منذ سنوات، حتى أن بعضهم لم يذهبوا الى المدرسة مطلقا من قبل.

ومنذ ثلاثة أعوام تعمل معظم المدارس الحكومية اللبنانية بداومين من اجل استقبال الاطفال السوريين . من السابعة والنصف صباحا حتى الثانية ظهرا تستقبل المدرسة الاطفال اللبنانيين وبعض الاجانب من جنسيات اخرى يفترض نظريا ألا تتجاوز نسبتهم 50 بالمئة، ثم من الثانية ظهرا حتى السابعة مساء تفتح المدرسة أبوابها للأطفال السوريين.

وبفضل هذا النظام المدرسي، تم هذه السنة تسجيل 158 ألف لاجىء مجانا في المدارس الحكومية، وبحسب الاحصاءات، هناك طفل سوري ضمن كل ثلاثة أطفال في المدارس اللبنانية، وهو رقم قياسي لا نجده في أي بلد آخر ويعكس حجم اللاجئين السوريين بين سكان لبنان.

وأول تحدي يواجهه الاطفال السوريون في المدارس اللبنانية هو اللغة، فالمواد العلمية تدرس في لبنان باللغة الفرنسية أو الانكليزية، فيما تدرس كل المواد باللغة العربية في سوريا.

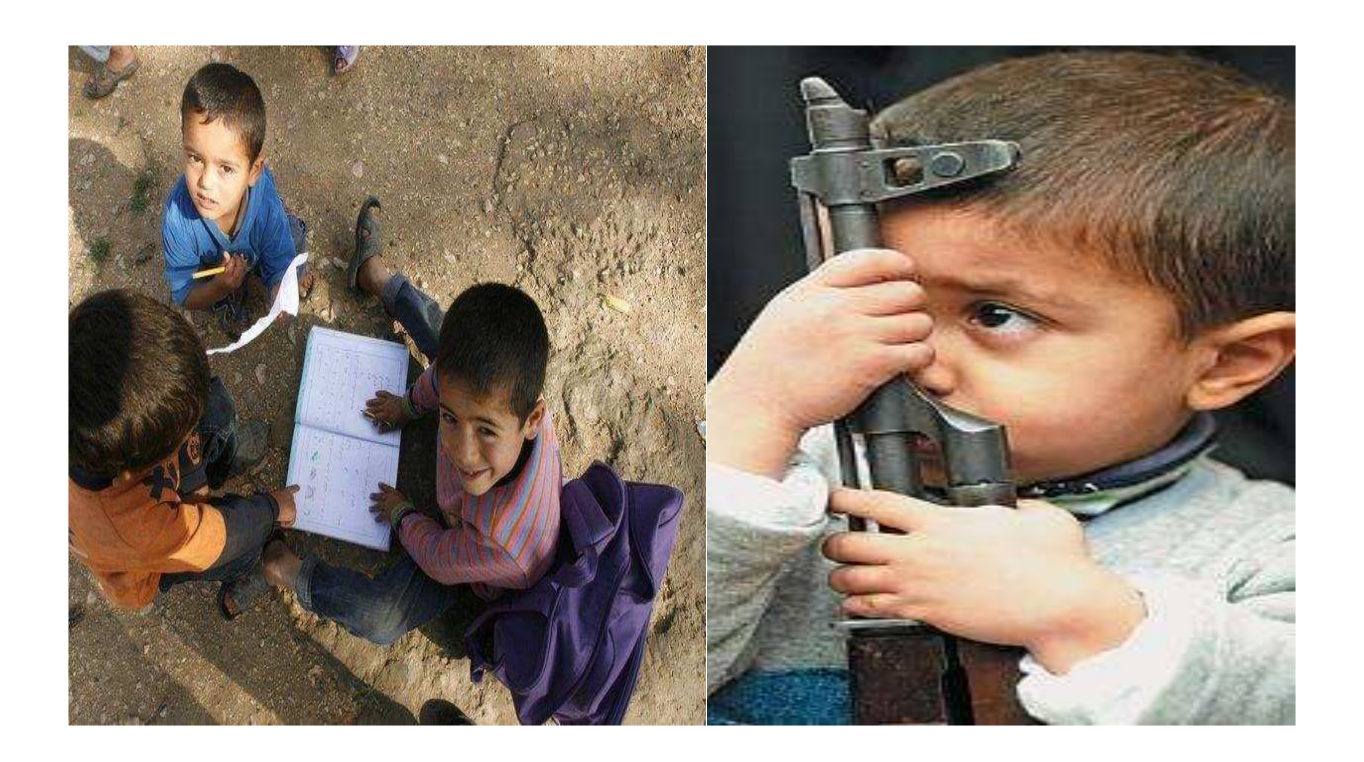
وعلى المستوى البشري، إن معظم الوحدات في وزارة التربية والمؤسسات التابعة لها، كانت تشكو من نقص في العناصر البشرية على مستوى المراكز الشاغرة العديدة وعلى مستوى الكفاءة والقدرة[17]

بعض الاطفال السوريين يقصدون مدارس " غير رسمية"، لكن من الصعب معرفة عددهم. وهذه المدارس اسسها اللاجئون أنفسهم أو المجتمع المدني او المنظمات غير الحكومية. ويبلغ عدد هذه المدارس نحو مئة على كامل الاراضي اللبنانية، ويتولى فيها التدريس اساتذة لاجئون يعلمون مناهج تعليم سورية في خيمة او متطوعون اوربيون أتوا تحت مظلة منظمة دولية او أئمة يقدمون دروسا دينية. وجميع الشهادات التي تمنحها هذه المدارس لا تعترف بها وزارة التربية اللبنانية ولا قيمة لها.

---

[16]- الموقع الالكتروني: WWW.UNHCR.ORG

[17]- مشروع خطة العمل الوطنية للتعليم للجميع(2004-2015)، وزارة التربية، ص 11.



وتتسع الفجوة مع تقدم هؤلاء الأطفال في السن، ان نحو خمسين في المئة من اللاجئين السوريين الذين تتراوح أعمارهم من 5 إلى 17 عاماً في لبنان، أو أكثر من 180,000 طفل، لا يرتادون المدارس كانوا، في العام 2015 قدم المانحون الدوليون أكثر من 1،1 مليار دولار للبنان من أجل مساعدته على التعامل مع أزمة اللجوء السوري منها 61,3 مليون دولار لوزارة التربية والتعليم العالي والمدارس الرسمية اللبنانية، و260,7 مليون دولار لمنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) التي تمرر هذه المساعدات الى وزارة التربية والتعليم العالي ومجموعة من المنظمات الاهلية الشريكة مثل جمعية إنقاذ الطفل.

لكن مع تدفق كل هذه المبالغ الى البلاد، غالباً ما تتنافس الحكومة والمجتمع الاهلي على الموارد، ويرى البعض في الاستجابة لأزمة اللاجئين فرصة للحصول على التمويل. لقد حرمت هذه المنافسة وزارة التربية من الخبرة الفنية والفوائد التشغيلية التي يمكن أن تقدمها المنظمات الاهلية المحلية والدولية.

إن خفض معدلات محو الامية وتحسين مستوى التكافؤ بين الجنسين، هما خير مؤشر على التقدم صوب توفير التعليم للجميع.

ان الارتفاع المتزايد في عدد المنح الدراسية للاجئين السوريين لم يترجم ازدياداً في نسب الالتحاق بالتعليم العالي في لبنان، فبعدما كانت النسبة قد وصلت الى 26% قبيل الحرب في الجامعات السورية، انخفضت بعد اللجوء الى ما يقارب 2,57% في الاردن، و 4,5% في تركيا، و 0,57% في اقليم كردستان في العراق.

اما في لبنان[18]، فقد التحق نحو 6% فقط من السوريين الذين تبلغ أعمارهم بين 18 و 24 عاماً، بالتعليم العالي، فمن أصل 101,892 ألف لاجىء في هذه السن، تسجل 7072 طالباً في الجامعات في العام الدراسي 2015/2014 وانخفض العدد الى 5860 طالباً في عام 2016/2015.

ولعل السبب الرئيسي في هذا الانخفاض يعود الى ان الشباب يعيلون اسرهم، اضف الى ذلك الوضع القانوني لهم واشتراط حصولهم على اقامة سارية المفعول واعتراف البلدان المضيفة بالدرجات والشهادات الاكاديمية.

بالنسبة للتوظيف، هناك معوقات لعملهم منها منعهم من الانضمام الى 25 نقابة مهنية.

ورغم تهافت منظمات وطنية ودولية على تقديم منح دراسية بهدف دعم الطلاب المؤهلين من اللاجئين السوريين، أظهرت بعض الفرص غير المقتنصة.

من الضروري تطوير الجامعات لتصبح مؤسسات متعددة الابعاد، عبر اضافة طرق تدريس جديدة وممارسات تربوية ديناميكية تلامس احتياجات المتعلم من خلال اساليب تعلم فاعلة وتفاعلية وتجريبية[19].

ب-العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

إن لبنان بحكم موقعه الجغرافي المتميز ونظامه الاقتصادي الليبرالي وحرية حركة الرساميل والنظام المصرفي المتطور، لعب لبنان دوراً هاماً على صعيد الاقتصاد وكان له مكانة عالمية كمركز تجاري.

أما اليوم وبالرغم من الازمات التي يمر بها والاوضاع الاقليمية السائدة فإنه ما زال يتمتع نسبياً بمستوى متقدم من التطور الاجتماعي وذلك عبر الدور النشط الذي يقوم به القطاع الخاص خصوصاً على صعيد التعليم والصحة والاعلام... وبالرغم من ذلك فإنه يواجه تحديات كبيرة في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية ضاغطة، ويحاول لبنان استعادة دوره عبر تحسين وتطوير أدائه وتفعيل شراكاته، وعلى صعيد التربية تعتبر من أولويات السياسات الوطنية وتعمل الدولة جاهدة على تحقيق الانماء المتوازن وتحسين نوعية التعليم في المناطق كافة.

فيمكن أن يعوق نقص الموارد الإعمال الكامل للحق في التعليم، كما هو الحال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، وبالتالي لا يمكن أن يتحقق إلا بعد فترة من الزمن، خاصة في البلدان قليلة الموارد، وهذا هو السبب الذي يجعل بعض التزامات الدولة تقدمية، مثل جعل التعليم الثانوي والعالي مجانيان[20].

وهناك أمور أخرى منها:

- على المستوى المالي: بإعتبار أن ما كان يخصص للتربية لم يكن كافياً لتسيير الاعمال العادية في الوزارة.

---

[18]- الدولة والتعليم في لبنان، الكتاب السنوي الأول، منير بشور، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، 1999، ص 325.

[19]- جريدة الاخبار، التعليم العالي للسوريين حق وليس ترفاً، هناء الغوالي، العدد 3181 ، تاريخ 2017/5/22.

[20]- الدولة والتعليم في لبنان، منير بشور، مرجع سابق، ص 335.

- على المستوى السياسي: بإعتبار أنه لم يكن للسياسيين المعنيين بالامر القناعة الكافية لوضع التربية في سلم الاولويات[2].
- غياب التخطيط بإعتبار أن المشاريع التي كانت تتحقق لا تستكمل بسبب تغيير الوزراء وعدم وجود خطة واحدة للعمل التربوي.
- التقنين في الانفاق على النمو التربوي واعطاء الاولوية لمشاريع انمائية اخرى.
- جمود البرامج، لا تراعي متطلبات العصر والاحداث[21]

أوضحت مديرة وحدة برنامج التعليم الشامل في وزارة التربية والتعليم العالي السيدة صونيا الخوري في مقابلة مع جريدة النهار بتاريخ 16 /2015/9 ما يلي:

"ان كلفة التعليم بدوام قبل الظهر تتكفل به الدولة اللبنانية لأنه من ضمن النظام التعليمي او المنهاج اللبناني المعتمد، وبذلك قد تسدد المنظمات المانحة عن كل تلميذ غير لبناني مبلغ 100 دولار بدل تسجيل لصندوق المدرسة و 60 دولار تذهب لصندوق مجلس الاهل. في حين تتحمل الدولة اللبنانية مقابل 60 دولاراً كان يسددها الاهل حتى العام الفائت".

ومع تأزم الازمة السورية في البلد باتت تشكل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً على كاهل الاهل، لا تسمح لهم بتغطيتها، فأوعز الوزير السابق الياس بو صعب للجهات المانحة بتغطية هذا المبلغ.

تقدر كلفة تعليم التلميذ غير اللبناني بدوام مسائي بـــ 600 دولار مثبتة من قبل الجهات المانحة، ويقسم هذا المبلغ بطريقة مدروسة بين كلفة الكادر التعليمي والاداري في المدرسة، الى الكلفة التشغيلية، كاستهلاك المبنى واستنزافه".

كما أن مسألة تأمين الكتب المدرسية، توفرت السنة الماضية مجاناً للتلامذة اللبنانيين وغير اللبنانيين على نفقة "وكالة التنمية البريطانية"، وتؤكد الخوري بينما سيمول هذه السنة World Bank[22].



[21]- المرجع نفسه، ص 336.
[22]- الموقع الالكتروني: www.annahar.com

ورغم ذلك، ومهما كانت الموارد محدودة، فلدى جميع الدول التزامات فورية لتنفيذ الجوانب التالية من الحق في التعليم:

- **ضمان الالتزامات الأساسية الدنيا لتلبية المستويات الأساسية للحق في التعليم**، والتي تتضمن حظر التمييز في الحصول على التعليم، وضمان التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي للجميع، واحترام حرية الآباء في اختيار المدارس لأبنائهم غير تلك التي أنشأتها الحكومة، وحماية حرية الأفراد والهيئات في إنشاء المؤسسات التعليمية وإدارتها.

- **اتخاذ الخطوات المناسبة** للإعمال الكامل للحق في التعليم باستخدام أقصى حد تسمح به مواردها المتاحة. لا يمكن أن يبرر الافتقار إلى الموارد التقاعس عن العمل أو تأجيل التدابير لإعمال الحق في التعليم لأجل غير مسمى . يجب أن تثبت الدول أنها تبذل كل جهد ممكن لتحسين التمتع بالحق في التعليم، حتى إذا ما كانت الموارد شحيحة.

- **عدم اتخاذ تدابير هدّامة**، وهذا يعني أن لا تتخذ الدولة خطوات تراجعية أو تدابير من شأنها أن تلغي الضمانات الموجودة للحق في التعليم، مثلا فرض رسوم مدرسية للتعليم الثانوي بعدما كانت بالمجان من شأنه أن يعد تدبيرا رجعيا[23].

وسيتطلب تحقيق التعليم للجميع بما فيها اللاجئين دعماً مالياً اضافياً من البلدان، فضلاً عن قيام الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الاطراف بتقديم المزيد من المساعدات الانمائية وبتخفيف اعباء الديون لصالح التعليم[24].

تقول اليزابيت بوكز دومينيك سبنسر " من شأن زيادة التنسيق بين المانحين الدوليين والقطاع العام والمجتمع الأهلي أن تساهم في سد الثغرات في الخدمات التعليمية للاجئين السوريين في لبنان".

ثانياً: الحلول والبدائل.

يشغل التعليم مكاناً مركزياً في مجال حقوق الإنسان ويُعتبر أمراً أساسياً لضمان ممارسة حقوق الإنسان الأخرى. ويعزز التعليم الحريات والقدرات الفردية، ويعود بفوائد إنمائية مهمة. بيد أن ملايين الأطفال والكبار لا يزالون محرومين من الفرص التعليمية، ومن بين هؤلاء كثيرون لا يتمتعون بهذه الفرص نتيجة الفقر. فثمة أسباب وجيهة تدعو الى زيادة الاستثمار في تحسين نوعية التعليم. من خلال الفوائد والمكاسب التي يؤمنها. إن تحسين نوعية التعليم يؤثر تأثيراً كبيراً على الايرادات الفردية، والنمو الاقتصادي والخصوبة والصحة. فتوفر نوعية تعليم أفضل تتيح

---

[23]- مشروع خطة العمل الوطنية للتعليم للجميع(2004-2015)، وزارة التربية، ص 12.
[24]- دليل التخطيط لاعداد الخطة الوطنية،مكتب التربية العربي لدول الخليج،مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية، 2002، ص 148.

للاشخاص ان يعيشوا حياة أكثر انتاجية، ويوسعوا من حرياتهم، ويعززوا من قيمتهم، وينوعوا خياراتهم في الحياة[25].

وقد تحدث انتهاكات للحق في التعليم من خلال التطبيق المباشر للدول الأطراف (خطة العمل) أو من خلال فشلها في اتخاذ الخطوات المطلوبة بموجب القانون (التقصير في التطبيق).

بالرغم من أن الغالبية العظمى من الدول صادقت على المعاهدات الدولية التي تعترف بالحق في التعليم، فلا يزال الملايين في جميع أنحاء العالم محرومون منه نظرا لنقص الموارد والقدرة والإرادة السياسية، ولا تزال هناك بلدان لم تدمج الحق في التعليم في الدستور الوطني أو توفر الأطر التشريعية والإدارية لضمان إعمال الحق في التعليم وتطبيقه في الواقع العملي، يصنف معظم الأطفال والبالغين الذين لا يتمتعون بالحق في التعليم كاملا ضمن أكثر الفئات حرمانا وتهميشا في المجتمع والتي غالبا ما همشت في السياسات الوطنية.

أ-على الصعيد الوطني:

إن ضمان الحق في التعليم هو من واجب الدولة بالأساس، ولكن هناك جهات فاعلة أخرى تلعب دورا رئيسيا في تعزيز هذا الحق الأساسي وحمايته.

إن مقومات التعليم وأساليبه وسبله وأهدافه، إنما تتباين وتختلف وفقاً لتباين واختلاف المجتمعات والتراث الفكري والتقاليد والعادات والفلسفات السياسية والاجتماعية والثقافية[26].

فالإعداد لخطة تربوية هو عملية تهدف إلى تحديد أفضل نهج لمعالجة الموضوعات والمشكلات التربوية، وكذلك وضع الاهداف والمقاصد ذات الاولوية، كما أن عملية التخطيط توفر أساساً لتخصيص للموارد على أفضل نحو ممكن، وتتكون عملية إعداد الخطة من سلسلة مراحل تشتمل على ما يلي:

1- ايجاد الوقائع (تحليل للقطاع)
2- التخطيط للمستقبل أي تحضير الخطة
3- تصميم العمل للتنفيذ
4- اعتماد الخطة
5- تنفيذ الخطة ومراقبة التنفيذ
6- تقويم الخطة[27]

وتستخدم نتائج التقويم في رفع مستوى عملية التخطيط وصياغة السياسات في الخطط التالية، واستراتيجيات. منها:

- تطوير سياسة وطنية للبحث العلمي والتطوير التقني، تنسجم مع المتغيرات الاقتصادية والديناميكية.

---

[25]- التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، مرجع سابق، ص 140.
[26]- التعليم للجميع (دليل التخطيط لإعداد الخطة الوطنية)، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 2002، ص 22 و23.
[27]- استراتيجيات العلوم والتعليم في اسرائيل والوطن العربي ودورها في بناء الدولة، عبد الحسن الحسيني، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2007، ص 276.

- انشاء نظام تعليمي جديد، وتغيير أساليب التعليم والتركيز على التفكير المنطقي والنقدي وعلى احترام القيم الاجتماعية والثقافية والاخلاقية.
- زيادة الانفاق الحكومي على البحث العلمي وربط المشاريع الحكومية والدراسات.
- التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص على تطوير البرامج والمناهج لتتناسب مع حاجات سوق العمل والانتاج المحلي[28]
- مساعدة التلميذ على أن يكون عضواً كاملاً في الاسرة والمجتمع.
- تدريب النشىء على الحكم الديمقراطي.
- تدريب المدرسين والعاملين بالشأن التربوي على احترام فردية النشىء وعلى احترام ما بين ميولهم وذواتهم من تباين واختلاف .
- اخضاع المدارس ودور التعليم لنظم صارمة مشابهة تجعل من البرامج الدراسية وطرق التدريس نسيجاً واحداً متكاملاً، بصرف النظر عما تقضيه الفوارق واسباب التباين البيئية، من اعتبارات انسانية[1].
- تنفيذ دورات تدريبية لتأهيل المعلمين.
- اطلاق عملية تعزيز التجهيزات التكنولوجية ووسائل التعليم في المدارس ولاسيما في المرحلة الابتدائية.

وقد شهد لبنان عملية جديدة لمواكبة التطور التكنولوجي، حيث رعى وزير التربية والتعليم العالي الحالي الاستاذ مروان حماده، إطلاق تطبيق Edu App 4 Syria في مدرسة الاورغواي الرسمية في بيروت بمشاركة سفيرة النروج وسفير اوستراليا وممثلين عن الوكالة الاميركية للتنمية الدولية واليونيسيف ومنظمة الرؤية العالمية ومديرة مشروع التعليم الشامل، ويهدف التطبيق المبتكر الذي يحتوي على ألعاب مسلية تعليمية تساعد الأطفال الذين لديهم صعوبة في الوصول الى التعليم الرسمي بسبب الازمات والحروب. وهناك نحو 2,3 مليون طفل سوري في سوريا والدول المجاورة خارج المدرسة.

ويمثل هذا التطبيق Edu App 4 Syria طريقة مبتكرة للوصول الى الاطفال النازحين واللاجئين بغض النظر عن مكان اقامتهم، والنسخة العربية للألعاب في هذا التطبيق قد تكون البداية فقط. ولقد أصبح التطبيق متوفراً للعموم ابتداء من 2016/3/20، ومنذ ذلك التاريخ تم تنزيل التطبيق أكثر من 20,000 مرة، هذا رقم مهم اذا اعتبرنا ان التوعية والتواصل باللغة العربية من خلال المنظمات الدولية الانسانية واجهزة الخليوي بأ مؤخراً. وتزايد الاهتمام الدولي لاهمية التعليم خلال الازمات[29]

ب- على الصعيد الاقليمي والدولي:

تحدد الوثائق التقنينية للأمم المتحدة واليونسكو الالتزامات القانونية الدولية المتعلقة بالحق في التعليم. وتعزز هذه الوثائق وتطور حق كل شخص في الانتفاع بتعليم جيد النوعية، بدون تمييز أو استبعاد. وتدل هذه الوثائق على الاهتمام الكبير للدول الأعضاء والمجتمع الدولي بالعمل التقنيني من أجل تطبيق الحق في التعليم. وأن على الحكومات أن تفي بالتزاماتها القانونية

[28]- التعليم في خدمة السلام، مرجع سابق، ص 8 و 10.

[29]- الموقع الالكتروني: www.mehe.gov.lb

والسياسية على السواء فيما يتعلق بتوفير تعليم للجميع يتسم بالجودة، وأن تقوم بتنفيذ ومراقبة الإستراتيجيات التعليمية على نحو أكثر فعالية[30].

فيُمثل التعليم أداة قوية تتيح انتشال الكبار والأطفال المهمشين اجتماعياً واقتصادياً من الفقر بحيث يُمكن لهم المشاركة الكاملة كمواطنين.





أوجدت كاتارينا توماشيفسكي، أول مقرر خاص معني بالحق في التعليم للأمم المتحدة، السمات الأربعة والتي اعتمدتها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 13 بشأن الحق في التعليم. ويجب أن تكون هذه السمات المترابطة والأساسية موجودة في التعليم بجميع أشكاله وعلى جميع المستويات ليكون التعليم حقا فعليا، وهذه السمات هي:

- **إمكانية القبول** -أن يكون محتوى التعليم وثيق الصلة بالموضوع وغير متحيز ومناسب ثقافيا، وذو جودة عالية، وأن تكون المدارس آمنة والمعلمين مهنيين.
- **قابلية التكيف** – أن يتطور التعليم مع احتياجات المجتمع المتغيرة وأن يتصدى لعدم المساواة، مثل التمييز بين الجنسين؛ وأن يتكيف التعليم ليناسب احتياجات وسياقات محددة محليا.
- **التوافر** - أن يكون التعليم مجاني وأن توجد بنية تحتية كافية ومعلمين مؤهلين قادرين على دعم تقديم الخدمات التعليمة.
- **إمكانية الالتحاق** -أن يكون النظام التعليمي غير متحيز ومتاح للجميع، وأن تتخذ خطوات إيجابية لتضمين أكثر الفئات تهميشا[31].

---

[30]- الموقع الالكتروني: www.unesco.org
[31]- الموقع الالكتروني: carnegieendowment.org



ينص القانون أنه على الدول الالتزام باحترام الحق في التعليم وحمايته وإعماله عند مصادقتها على المعاهدة التي تضمن الحق في التعليم، وقد تكون بعض هذه الالتزامات فورية التطبيق، وقد تكون بعضها تدرجية.

وهناك مسؤوليات خاصة بكل منظمة أوجهة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- لدور **الوكالات الحكومية الدولية متعددة الأطراف**، مثل اليونسكو ومفوضية حقوق الإنسان، واليونيسيف، أهمية خاصة في إعمال الحق في التعليم من خلال تقديم المساعدة التقنية والمالية.
- ينبغي **للمؤسسات المالية الدولية** أن تولي اهتمام أكبر لحماية الحق في التعليم في سياساتها وفي معاملات الائتمان وبرامج التكيف الهيكلية والتدابير المتخذة استجابة لأزمة الديون.
- **للشركات الخاصة** أيضا مسؤولية احترام حقوق الإنسان وتجنب التعدي على حقوق الآخرين.
- يلعب **المجتمع المدني** دورا حاسما في تعزيز الحق في التعليم ومساءلة الدولة عن الإيفاء بالتزاماتها.
- وبالإضافة إلى ذلك، فإن على **الآباء** مسؤولية التأكد من أن يلتحق أطفالهم بالتعليم الإلزامي وليس لديهم الحق في حرمان أطفالهم من الحصول على التعليم.[32]

وكثيرا ما يتم التعبير عن حقوق الإنسان العالمية، وتضمن، بواسطة القانون وفي شكل معاهدات، والقانون الدولي العرفي، ومبادئ عامة، أو بمصادر القانون الدولي الأخرى. ويرسي القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات على الحكومات بالعمل بطرق معينة أو الامتناع عن

---

[32]- الموقع الالكتروني: www.right-to-education.org

أعمال معينة، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بالأفراد أو الجماعات.

خاتمة:

إن حقوق الإنسان حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر. إن لنا جميع الحق في الحصول على حقوقنا الإنسانية على قدم المساواة وبدون تمييز. وجميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة.

في أوضاع النزاعات والطوارىء ثمة توجه لعدم إعطاء أولوية كبرى للتعليم. بيد أن التعليم بالغ الاهمية للأطفال في مثل هذه الأوضاع لأن بوسعه أن يمدهم بالاستقرار والامل. فالحروب لطالما رافقت الانسان في مسيرته ولطالما كانت سبباً في العديد من الكوارث، وعنصراً مهدداً ومسبباً ورئيسياً لمشاكل عديدة، فالنزاعات المسلحة والازمات لها تأثير واضح في الوضع السلوكي والنفسي لدى الاطفال مما يجعلهم يعيشون في حالات (الاكتئاب، والتراجع الاكاديمي).

فينبغي التركيز على أنشطة التعلم وعلى المعرفة التي يمكنها أن تساعد الاطفال على التعامل ذهنياً وجسدياً مع الضغط، وفي الوقت ذاته بناء القيم والسلوكيات التي تعزز السلام. ومن العناصر الرئيسية التي تغذي الشعور بالامان والرفاه الشخصي نذكر الالعاب والرياضة والانشطة الثقافية الآمنة، والتركيز بشدة على الصحة والغذاء والمرافق الصحية والتوعية من أخطار الالغام وغيرها من أنواع المعلومات المتعلقة بالامان، وتطوير مهارات التفاوض والاتصال والتواصل باعتبارها اساساً لوجود مجتمع آمن وسلمي[33].

فالتربية هي عنصر ثابت في المجتمع وتشكل الهوية الشخصية للفرد، والتعليم هو حق من حقوق الانسان وليس امتيازاً، ويساهم في التنمية الكاملة لشخصية الانسان.

فإن الدين الاسلامي كرم العلم والعلماء، قال تعالى: "...قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون..."[34]

فقد نص الإعلان العالمي حقوق الإنسان في البند 26 على:

"لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.

وتشكل التربية من أجل التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية والسياسية التحدي الاكبر أمامنا في هذا القرن كما تعتبر الضمانة للاجيال الحالية والقادمة، غايتها الانسان بمختلف مكونات شخصيته وأبعادها.

[33]- التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، ضرورة ضمان الجودة، اليونسكو،2005، ص 146.
[34]- القرآن الكريم، سورة الزمر، الآية 9.

يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.“

فهو حق أساسي للتنمية البشرية والتطوير الاجتماعي والاقتصادي وهو عنصر أساسي لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة، بل وهو أيضا أداة قوية في تطوير الإمكانات الكاملة للجميع وتعزيز الرفاهية الفردية والجماعية.

إن التربية بمفهومها الفلسفي الشامل العميق لا يمكن أن تقتصر على اكتساب العلوم والفنون والمهارات فحسب، ولا يمكن حصرها بين جدران الصحف وأسوار المدرسة. قد تكون التربية كل هذه، ولكنها في أساسها أعمق جذوراً وأوسع آفاقاً وأكثر طموحاً مما رسم لها من حدود تقليدية مصطنعة. التربية الحقيقية تغوص في أعماق أعماق الانسان لتكتشف طاقاته فتغذيها وتنميها الى اقصى حدود الانماء. آفاقها تتعدى العلاقة بين الطالب والاستاذ وتتخطى الروابط بين الآباء والبنين. إنها تمثل "المواطنة" بكل ما في هذه الكلمة من معان. لا بل إنها أكثر طموحاً من ذلك لأنها تحاول بناء الانسان المجتمعي الحضاري المتكامل"[35].

فعلينا إصلاح وتطوير نظام تربوي تعليمي قادر على تلبية متطلبات التنمية وتحديات المستقبل، وتشكيل اتحاد تربوي عربي للأزمات، يواكب العملية التربوية أثناء الحروب والصراعات ويراقب آثارها بعد انتهاء النزاعات.

وفي الختام يستذكرني قول لنابليون:

" طالما أن الأطفال لم يتعلموا أن يكونوا جمهوريين أو ملكيين فإن الدولة لا تصبح أمة".

المصادر والمراجع.

أولاً - الكتب:

1-القرآن الكريم، سورة الزمر.

2-استراتيجيات العلوم والتعليم في اسرائيل والوطن العربي ودورها في بناء الدولة، عبد الحسن الحسيني، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2007.

3-التعليم في خدمة السلام، محمد ابراهيم نبهان، دار الكرنك، القاهرة.

4-التنمية والتعليم وجهاً لوجه، حسن علي ابراهيم، ط 1، 1989.

5-الدستور اللبناني، اسامة اسماعيل عجروش، منشورات زين الحقوقية، ط 2 ، 2007.

6-الدولة والتعليم في لبنان، الكتاب السنوي الاول، منير بشور، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، 1999.

[35]- التنمية والتعليم وجهاً لوجه، حسن علي الابراهيم، ط1، 1989، ص 70.

7-علم النفس الحربي، عبد الرحمن محمد العيسوي، دار الراتب الجامعية، 1999.

8-واقع الحرب وانعكاساته على الطفل، جروس برس، لبنان، ط 1 ، 1991.

ثانياً ـ المجلات والتقارير:

1- مشروع خطة العمل الوطنية للتعليم للجميع (2004 -2015)، وزارة التربية والتعليم العالي.

2- التربية من أجل التنمية المستدامة، وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والانماء،2009.

3- التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، ضرورة ضمان الجودة، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونيسكو 2005.

4- التعليم للجميع، دليل التخطيط لاعداد الخطة الوطنية، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، مكتب اليونيسكو الاقليمي للتربية في الدولة العربية، الرياض، 2002.

5- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

6-جريدة الاخبار، التعليم العالي للسوريين حق وليس ترفاً، هناء الغوالي، العدد 3181.

ثالثاً: رسائل جامعية:

1-رسالة دبلوم تأثير الحرب على التحصيل المدرسي (نموذج حرب تموز 2006)، عبير عبد الله اسماعيل، الجامعة اللبنانية، 2008

ثالثاً ـ المواقع الالكترونية:

1-www.wikipedia.org
2- www.mawdoo3.com
3- www.mehe.gov.lb
4- www.unesco.org
5- carnegieendowment.org
6-www.right-to-education.org
7-www.annahar.com
8-www.unhcr.org

جيل بلا تعليم (اللاجئون السوريون نموذجاً)

الباحثة رمضاوي مليكة* والباحثة بوسكران فاطمة الزهراء**

ملخص:

أصبحت عملية تطوير الإستراتيجيات المنسقة التي تضمن وصول اللاجئين السوريين للدراسة ولتفادي ظاهرة التسرب المدرسي حاجة ملحة وضرورية، خاصة على مستوى التعليم الأساسي، لأننا سنجد أمامنا جيلا من الأطفال يكبر دون أن يصل إلى تعليم ذي جودة عالية.

الكلمات المفتاحية:

اللجوء، التسرب المدرسي، التعليم.

Abstract :

The process of developing coordinated strategies; That guarantee Syrian refugees access to study, In order to avoid the phenomenon of school dropout, there is an urgent and necessary , Especially at the level of basic education, Because we will find a generation of children to grow up without access to high quality education.

Keywords

Asylum, School dropout, Education

محاور الدراسة:

المحور الأول: تعريف التسرب.

المحور الثاني: أسباب التسرب الدراسي.

المحور الثالث: آثار التسرب المدرسي على الأطفال.

المحور الرابع: خطط تجاوز عوائق التعليم.

---

* – **الباحثة رمضاوي مليكة:** متحصله على شهادة "ماستر " علوم سياسية تخصص دراسات جيوبولتيك كلية الحقوق والعلوم السياسية "الجزائر"، سنة ثالثة دكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية "المنار تونس".

** – **الباحثة بوسكران فاطمة الزهراء:** أستاذة مساعدة درجة "ب" بجامعة غليزان –الجزائر-، باحثة سنة ثالثة دكتوراه علوم تخصص علوم السياسية وعلاقات دولية، تخصص دقيق: دراسات سياسية مقارنة بجامعة الجزائر.

مقدمة:

تشهد المنطقة العربية منذ 2011 تحولات وتطورات وثورات مضادة، رغم وجود اختلاف في الأسباب من دولة إلى أخرى إلا أن الهدف واحد وهو تحقيق الديمقراطية، ومن الدول التي مازالت تشهد هذا الصراع نجد سوريا، التي تطور الوضع فيها من ثورة شعبية سلمية على الحكم إلى صراع دامي، وتحول البلد إلى ركام وإلى كارثة إنسانية .

أبدت الدول المجاورة رحابة ملحوظة تجاه اللاجئين السوريين، حيث تمت هجرة أكثر من نصف سكان سوريا ومنهم عشرات الآلاف من الأطفال والشباب الذين توقفوا عن مواصلة تعليمهم، هذا العدد الهائل يفرض متطلبات كثيرة في مختلف المجالات قد يفوق طاقة هذه الدول مما يؤدي إلى مجموعة من الضغوطات من زيادة الأعباء وثقل كاهل ميزانية الحكومات، خصوصا وأن الواقع يظهر لنا أن وجدود اللاجئين السوريين في الدول المجاورة وغيرها سيكون على مدى متوسط أو طويل وبهذا فإن المدة لن تقل عن عشرين سنة ، لذا وجب وضع خطط تأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي يعاني منها كل من اللاجئ و الدول المضيفة، ونخص في هذه الدراسة مجال التعليم لما له من أهمية وتأثير على مستقبل مجتمع بأكمله، فإن لم نتوصل إلى حلول مناسبة سنصل إلى نتيجة واحدة وخطيرة وهي جيل بلا تعليم يسوده مجموعة من الظواهر كالأمية، الجهل، الفقر و البطالة....وغيرها.

ومن هذا المنطلق نتوصل إلى إشكالية الدراسة والمتمثلة في: ما هي إستراتيجية الحد من العوائق التي تقف أمام اللاجئ السوري لمواصلة دراسته؟

و للإجابة على هذه الإشكالية نطرح الفرضيات التالية لمعالجة مشكلة التسرب الدراسي، إذ يجب دراسة وتحليل الأسباب الأساسية لانتشار هذه الظاهرة.

إن الطريقة الفعالة لتخطي خطر انقطاع السوريين عن الدراسة هو وضع خطط على المدى المتوسط وإعطاء التعليم الأولوية بالنسبة للمشاكل الأخرى.

أسباب اختيار الموضوع يوجد عدة اعتبارات تدفعنا للاهتمام بهذا الموضوع، منها الوقوف على أسباب التسرب ومعالجتها، ليساهم ذلك في إيقاف نزيف التدهور المعرفي.

الهدف من هذه الدراسة يتمثل الهدف الأساسي لهذه الورقة البحثية هو إيجاد حل لظاهرة التسرب المدرسي لضمان حق الطفل السوري في التعلم.

تتمثل **أهمية الدراسة** في الإضافة المعرفية المتوقعة لها، خاصة فيما يتعلق بعوامل تسرب للطلاب، فمن شأن هذه الدراسة أن تلقي الضوء على الأسباب التي تؤدي إلى التسرب المدرسي من أجل إيجاد الحلول المناسبة لتخطي هذه الأزمة لما لها من تأثير سلبي على العملية التربوية وانعكاسات على المجتمع.

المحور الأول: تعريف التسرب:

توجد عدت تعريفات للتسرب الدراسي وهو يأخذ أشكالاً متعددة منها التسرب الفكري – شرود ذهني – من جو الحصة، أو الغياب عن المدرسة أو الانقطاع عن الدراسة.

عرفت (اليونسيف) التسرب عام 1992 : (بعدم التحاق الأطفال الذين هم بعمر التعليم بالمدرسة أو تركها دون إكمال المرحلة التعليمية التي يدرس فيها بنجاح ، سواء كان ذلك برغبتهم أو نتيجة لعوامل أخرى، وكذلك عدم المواظبة على الدوام لعام أو أكثر)[(1)].

هو الانقطاع المبكر عن الدراسة، أو الامتناع والرفض والعزوف عن الدراسة في وقت مازال فيه التلميذ له الحق في متابعة تعليمه.

هو العزوف الكلي أو عدم الالتحاق بالمؤسسة التعليمية لأسباب ذاتية أو موضوعية مرتبطة بالتلميذ أو بمحيطه[(2)].

هو الانقطاع الكامل عن مواصلة التعليم حتى نهاية المرحلة وهو بذلك لا يضم حالات الهروب عن المدرسة أياما أو أسابيع أو الانتقال من تعليم لآخر [(3)].

[1]: التسرب الدراسي، صلاح حمودة، مقال صادر عن قسم الأبحاث العلمية والثقافية، 2017، http://vb.elmstba.com/t207396.html.

[2]: التسرب المدرسي –أسبابه– النتائج الناجمة عنه–الإجراءات الوقائية و العلاجية لهذه الظاهرة-olomtec.blogst.com/2016/03/blog-post-2-html#wsig4t4.Mg

أما **تعريف المتسرب** الذي تستخدمه الحكومة الفدرالية للولايات المتحدة الأمريكية، هو الطالب الذي يترك المدرسة لأي سبب غير الموت، قبل أن يكمل دراسته ويحصل على شهادة الدبلوم، ولا ينتقل إلى مدرسة أخرى، يعتبر الطالب متسربا بغض النظر عن وقت حدوث التسرب [4].

إن من الحقوق التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (26): (لكل شخص حق في التعليم، ويجب أن يوفر التعليم مجاناً، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية، ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً، ويكون التعليم الفني والمهني متاحاً للعموم، ويكون التعليم العالي متاحاً للجميع تبعا لكفاءتهم).. وحق الطفل بالتعليم نصت عليه المادتان (28) (29) من اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة.. فالتعليم حسب المادة (29) هو (الذي يعمل على تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها وتنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ..[5]

المحور الثاني: أسباب الانقطاع الدراسي.

إن ظاهرة التسرب المدرسي من المشاكل الصعبة التي يعاني منها اللاجئون السوريون، لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية تؤثر على تقدم المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا كل هذا يجعلنا أمام مجتمع به خليط من فئة متعلمة وأخرى بدون تعليم مما يؤدي إلى عدم توافق في المجتمع الواحد وارتباك في بنيته[6].

إن الأسباب الأساسية للتسرب من المدرسة متنوعة ومتداخلة، ولا يمكن إرجاع الظاهرة إلى سبب واحد فقط بل يوجد العديد من العوامل تلعب دوراً في ذلك.

---

[3]: الخصائص الاجتماعية للمتسربين دراسيا وعلاقتهما بالتسرب الدراسي، سعد بن محمد علي الهميم، دراسة اجتماعية لطلاب المرحلة الثانوية في محافظة حوطة بني تميم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010،ص 24.

[4]: السياسات والإدارة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، أنيس الحروب، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت، نوفمبر 2011، ص10.

[5]:تعليم الأطفال اللاجئين السوريين إدارة الأزمة في تركيا ولبنان والأردن، شيلي كاليرتسون و لؤي كولستان، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كليفورنيا، 2015، ص 23

[6]: التسرب المدرسي –أسبابه– النتائج الناجمة عنه–الإجراءات الوقائية و العلاجية لهذه الظاهرة–olomtec.blogst.com/2016/03/blog .post-2-html#wsig4t4.Mg

1- أسباب ذاتية:

إن التغيير الذي يطرأ على التلميذ –تغيير بيئته- قد يجعله يعاني من ضعف المستوى ولا توجد لديه القدرة على مواكبة البرنامج الدراسي فيتجه نحو الغياب المتكرر كنوع من أنواع الهروب من فشله الدراسي. هذه الغيابات المتكررة مع عدم رقابة الوالدين قد تدفعه إلى اتخاذ قرار خطير يتمثل في الانقطاع عن الدراسة نهائيا لإنهاء معاناته من هذا الواجب الثقيل على نفسه وعلى قدرته الذهنية والفكرية.

- تدني التحصيل الدراسي وصعوبة التعلم نظرا لاختلاف البرنامج الدراسي
- بالإضافة إلى اختلاف اللغة وهذا يأتي في المرتبة الأولى بالنسبة للاجئين السوريين في الدول الغربية، والاختلاف في اللكنة بالنسبة للسوريين الموجدين في الدول العربية التي تستعمل اللغة المحلية دون اللغة العربية الفصحى.
- ضعف قابلية التعلم لدى التلميذ: إن اختلاف التلاميذ من الناحية الاقتصادية والاجتماعية قد يؤثر في التلميذ ويجعله ينفصل عن الدراسة، وإحساس التلميذ بأنه لا ينتمي إلى هذا المجتمع وأنه غريب عنه.
- جلب قوت اليوم، لأن المعاناة المادية التي تعيشها الأسرة السورية تدفع بالأطفال إلى الخروج للعمل و قيامهم بوظائف تشغلهم طول اليوم أو التسول في الشوارع.
- الشعور بعدم جدوى التعليم،الشعور باليأس والإحباط.
- الانشغال بأعمال أخرى خارج المدرسة.

2- أسباب تعود إلى الأسرة:

- عدم الاستقرار الأسري
- عدم اهتمام الأسرة بالتعليم، ففي الظروف التي تعيشها الأسرة السورية وكثرة المعاناة يعتبر التعليم ليس من أولوياتها.
- عدم قدرة الأسرة على دفع نفقات التعليم، رغم أن العديد من العائلات السورية تبدوا مستعدة للتضحية من أجل تعليم أولادها إلا أنه يبقى الكفاح من أجل البقاء هدفها الأساسي.

3- أسباب تعود إلى المدرسة:

- النفور من المدرسة لعدم شعور التلميذ بالانتماء إليها وعدم التكيف مع جو المدرسة
- التمييز بين التلاميذ.

- تولد الخوف لدى الطالب من نيله الشهادة الجامعية ومنعهم من ممارسة مهنهم[7].
- بعد المدرسة عن مكان الإقامة و عدم توفر المواصلات
- قلة المدارس في منطقة إقامة التلميذ.

4- **أسباب نفسية:**

تتمثل هذه الأسباب في تعرض الطفل إلى اضطرابات نفسية مثل القلق والتوتر اللذين تسببهما المشاكل من عدم استقرار، تغير البيئة والمستوى المعيشي وحتى طريقة العيش، فبعد أن كان يعيش في سلام بسوريا وسط أهله وأقاربه وأصدقائه تغير كل شيء، مما يؤدي إلى كثرة الشرود ويقل تركيزه، بالإضافة إلى عدم الاستيعاب وكثرة الغيابات مما يضعف مستواه الدراسي فتكون النتيجة النهائية الانقطاع النهائي عن الدراسة للتخلص من الضغوطات، وهذا يعتبر شكلاً من أشكال الهروب من الواقع [8].

كل هذه الأسباب كان لها دخل بشكل أو بآخر في ظاهرة التسرب الدراسي، لكن دون أن ننسى السبب الرئيس في ذلك هو الأزمة السياسية التي تعرضت لها سوريا،عبر عن هذا دانييل أوبست، نائب رئيس شؤون الشراكات الدولية في معهد التعليم الدولي في نيويورك، قائلا: "جراء الحروب، يصبح التعليم كالطفل اليتيم. إذ دائما ما يأتي التعليم في ذيل قائمة اهتمامات المنظمات الإنسانية"[9].

المحور الثالث: آثار التسرب المدرسي على الأطفال.

لقد أثارت ظاهرت التسرب المدرسي لدى السوريين قلق الحكومات والسياسيين والمثقفين، لما لها من آثار سلبية ليس على المتسربين فقط بل على المجتمع السوري ككل وعلى الدول المضيفة لهم.

إن الانقطاع عن الدراسة إراديا أو إجباريا نتيجة للمشاكل التي تعيشها الأسرة السورية في الخارج يؤدي إلى آثار سلبية، ففي الوقت الذي يخرج فيه الطفل من التعليم قد يرجع إلى الأمية التي أتى منها، وينجم عنها مجموعة من المشاكل النفسية والاجتماعية والاقتصادية[10].

---

[7]: التسرب المدرسي -أسبابه- النتائج الناجمة عنه-الإجراءات الوقائية و العلاجية لهذه الظاهرة-olomtec.blogst.com/2016/03/blog post-2-html#wsig4t4.Mg

[8]: أسباب الانقطاع المبكر عن الدراسة، ناجية المالكي 04 جانفي 2014، www.alchourouk.com/32864/56/11

[9]: تعليم-اللاجئين-التعلّم-تحت-وطأة-الأزمات-http://alghurairfoundation.org/content1

[10]: التسرب المدرسي -أسبابه- النتائج الناجمة عنه-الإجراءات الوقائية والعلاجية لهذه الظاهرة-olomtec.blogst.com/2016/03/blog post-2-html#wsig4t4.Mg

1- الآثار الاقتصادية:

- ضعف إنتاجية المتسرب نتيجة لضعف نضجه الاجتماعي والتربوي.
- اعتبار المتسربين من الدراسة عاطلين عن العمل، مما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة.

2- الآثار الثقافية:

إن عدم إنماء الفكر بالدراسة والتعلم يؤدي إلى تدهوره في المجتمع وإلى الأمية كذلك، خاصة بالنسبة إلى المتسربين في الطور الابتدائي.

3- الآثار الاجتماعية:

إن التسرب المدرسي يشكل عبئا كبيرا وخسارة فادحة لموارد الدول وإمكاناتها المادية، كما أنه إهدار للعنصر البشري والجهد والزمن، فالطالب الذي انقطع عن الدراسة أهدر الأموال ورجع إلى الأمية، فلا يفيد نفسه ولا مجتمعه، ويقف سدا منيعا في طريق تلبية حاجات المجتمع وتطوره، يحد من تطلعات الإنسان في تحقيق أكبر مردود من وراء الجهد التعليمي، لمواجهة تحديات العصر والوفاء بمتطلبات المستقبل المأمول(11).

عدم التعلم يجعل من أبناء السوريين غير ناضجين اجتماعياً مما يجعلهم فريسة سهلة للانحراف بشتى أنواعه فيصبحون أداة هدم المجتمع.

بالإضافة إلى الوضع الاجتماعي للتلميذ فهو يلعب دورا فعالا في تدعيم العملية التربوية نظرا لأهميته، أن العائلات التي تعاني من الحرمان تدفع بأبنائها إلى ترك الدراسة وتضطرهم للعمل لمد يد العون لها دون التفطن إلى النتائج النفسية الوخيمة التي ترافق هذا التحول المبكر في حياة الطفل والمراهق(12).

يؤدي التسرب المدرسي إلى حرمان المجتمع من الأشخاص المؤهلين والمطلوبين في مختلف المجالات، من خلال إعاقة الفرد من إفراز أي تقدم علمي ويعيق النمو السليم للشباب .

أما من **الجانب السياسي** فهذا يجعل منهم أداة للمساس بثوابت الأمة ومقوماتها ويؤثر على إدراك الأخطار التي تحيط بهم وتجعلهم فريسة سهلة أمام الخطر الخارجي(13).

---

[11]:الخصائص الاجتماعية للمتسربين دراسيا وعلاقتها بالتسرب الدراسي، محمد علي هيثم، دراسة اجتماعية لطلاب المرحلة الثانوية في محافظة حوطة بني تميم، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الاجتماعية، الرياض، 2010، ص 6.

[12]:الانقطاع المبكر-عن الدراسة-العوائق الهيكلية والحلول المرتقبة، منصوري هيفاء، 27 أكتوبر 2016، Jamaily.org

ومن نتائج التسرب المدرسي نجد

إن العائلات السورية اتخذت قرار الخروج من سوريا باتجاه دول أخرى لحماية أطفالها، لكنها واجهت مشكلاً آخر وهو خطر ضياع مستقبل هؤلاء الأطفال.

- تعاطي المنشطات غير المشروعة.
- إفراز شرائح مجتمعية غير مؤهلة.
- صعوبات الولوج إلى فرص العمل
- التوجه إلى سوق العمل لمساعدة العائلة في المصاريف اليومية
- انعدام وجود قاعدة تعليمية تتميز بالجودة.
- تأثير على نفسية الطفل والتي قد تنجم عنها عقد وأمراض نفسية.
- العزلة الاجتماعية والحرمان.

المحور الرابع: خطط تجاوز عوائق التعليم.

إن التسرب المدرسي أصبح يشكل عدة مشاكل، تتعدى الفرد لتشمل المجتمع، فهو يؤدي إلى انتشار الأمية، البطالة، الجريمة ويهدر الموارد المالية في المجتمع، لذلك مثل إيجاد حلول لهذه الأزمة هاجسا لدى مختلف المجتمعات، هذه بعض المقترحات لتخطي ظاهرة التسرب المدرسي لدى الأطفال السوريين.

- تنمية الشراكة والتعاون بين جميع الفاعلين والمسئولين.
- قيام المدرسة بالمزيد من الجهد للتواصل مع الأهل من أجل تشكيل شراكة قوية يمكن أن يساهم إيجابياً في تطوير علاقات إيجابيا بين العائلات والمدارس في إحساس الطالب بالدعم والتشجيع، لذلك وجب ترتيب مواعيد اجتماعات المدرسين والأهل بحيث يتناسب مع مواعيد عمل الأهل، من أجل توعية الأهل بضرورة تعليم أطفالهم [14].

---

[13] : التسرب المدرسي –أسبابه– النتائج الناجمة عنه–الإجراءات الوقائية و العلاجية لهذه الظاهرة olomtec.blogst.com/2016/03/blog-post-2-html#wsig4t4.Mg

[14] : السياسات والإدارة في المخيمات اللاجئين الفلسطينيين، أنيس الحروب، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت، نوفمبر 2011، ص32.

- تفعيل دور المرشد التربوي في المساعدة في حل مشكلاتهم التربوية وإن أمكن حتى غير التربوية في التعاون مع الجهاز التعليمي وأولياء التلاميذ.
- عدم التمييز بين التلاميذ
- تغطية النفقات وتوفير كل المستلزمات الدراسية.
- نشر الوعي وتثقيف الأسر بقيمة التعليم وأهميته، والمخاطر الناجمة عن تسرب الأطفال(15).
- بذل الجهد من طرف الخبراء على البرنامج التعليمي في وضع نماذج تمكن الدولة من اتخاذ إجراءات لاحتواء أكبر عدد ممكن من اللاجئين إلى المدارس من خلال النظر في رصد لإعانات اجتماعية ودمجهم بسهولة العقبات الإدارية ودمج من لم يتسن لهم ذلك في الحياة الاجتماعية عبر آليات تكوينية تشغيلية(16).
- تنويع برامج التكوين حسب متطلبات السوق.
- تفعيل دور مجلس المؤسسات التعليمية.
- وضع استراتيجيات تعليمية، لتنسيق الجهود واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الكفاءة والفاعلية .
- وضع برامج منظمة في المدرسة تلبي حاجات الطلاب النفسية والاجتماعية بالإضافة إلى ذلك تدريب المعلمين من أجل التعامل مع الحاجات الخاصة باللاجئين (17).
- وضع منهج مدرسي له علاقة بالطالب السوري.
- توفير برامج دعم لغوي، خاصة للأطفال في سن المرحلة المتوسطة أو المرحلة الثانوية.
- على الوزارة – بدعم من المانحين – تحسين تدريب المعلمين، وزيادة توظيف المدرّسين السوريين المؤهلين(18).
- من الملاحظ أن التمويل في مجال التعليم محدود، ويحتمل أن يتناقص في المستقبل، لذا يتوجب إعطاؤه أولوية إلى جانب التزامات الجهات المانحة ببرامج طويلة الأمد في مجال التعليم، خلافا لمجموعة من البرامج قصيرة الأمد التي يتم اعتمادها حاليا(19).

---

[15]: التسرب المدرسي –أسبابه– النتائج الناجمة عنه–الإجراءات الوقائية و العلاجية لهذه الظاهرة-olomtec.blogst.com/2016/03/blog post-2-html#wsig4t4.Mg

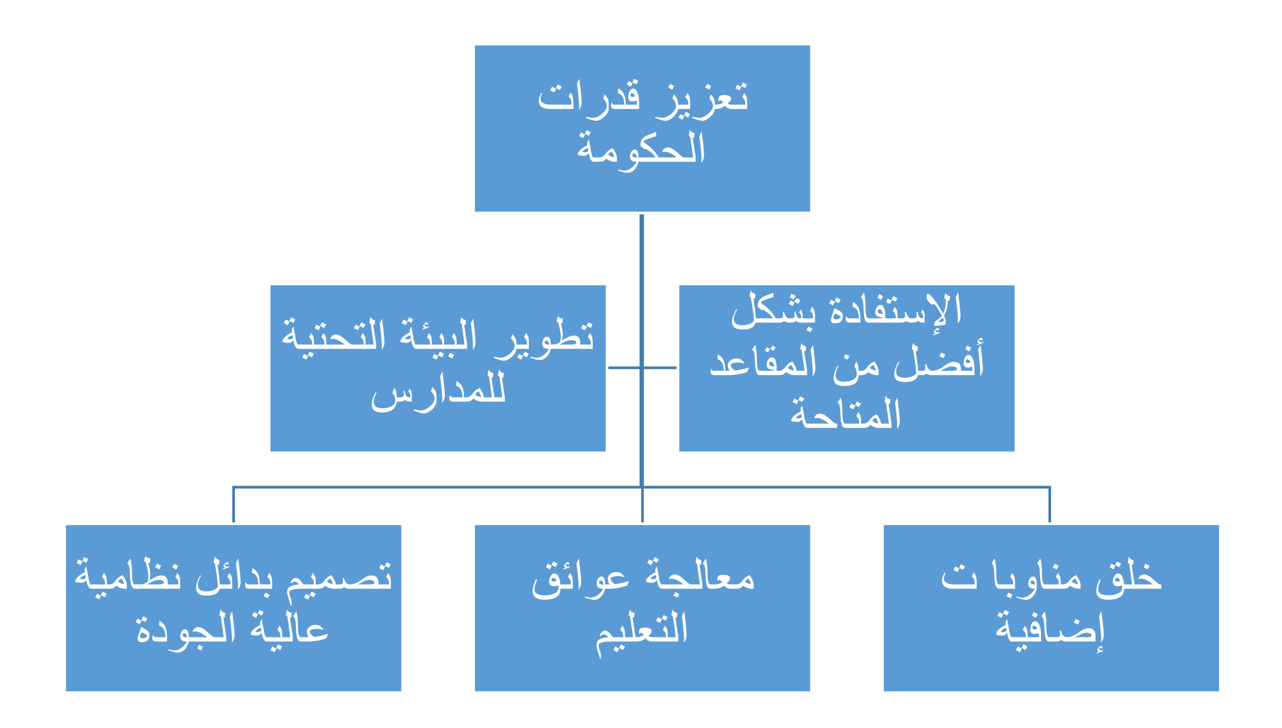
[16]: الانقطاع المبكر عن الدراسة –العوائق الهيكلية و الحلول المرتقبة، منصوري هيفاء، الانقطاع المبكر عن الدراسة –العوائق الهيكلية و الحلول المرتقبة/Jamailyorg/2016/10.

[17]: تعليم الأطفال اللاجئين السوريين إدارة الأزمة في تركيا ولبنان والأردن، شيلي كاليرتسون و لؤي كولستان، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كليفورنيا، 2015، ص 14

[18]: ما يتعين على المانحين والدول المضيفة القيام به لتعليم الأطفال السوريين اللاجئين،https://www.hrw.org/ar/news/2017/06/01/304479

[19]: شيلي كاليرتسون و لؤي كولستان، المرجع السابق، ص 11.

الشكل رقم 01 : الخيارات الاستراتيجية لوصول الاطفال السوريين إلى التعليم.



المصدر: تعليم الأطفال اللاجئين السوريين إدارة الأزمة في تركيا ولبنان والأردن، شيلي كاليرتسون و لؤي كولستان، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كليفورنيا، 2015، ص 23.

الخاتمة

أنتجت الحرب الأهلية السورية إحدى أضخم الأزمات الإنسانية و أكثرها تعقيدا، إذ تهجر أكثر من نصف السكان، وبذلك أصبحوا يشكلون ثاني أضخم مجتمع لاجئ في العالم بعد الفلسطينيين[20].

[20]: تعليم الأطفال اللاجئين السوريين إدارة الأزمة في تركيا ولبنان والأردن، شيلي كاليرتسون و لؤي كولستان، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كليفورنيا، 2015، ص 19

ورغم الجهود المبذولة من طرف الدول المضيفة للاجئين، من بناء مدارس جديدة بدعم من عدة جهات وإقامة مناوبات جديدة مسائية لاستيعاب العدد الهائل من الأطفال، إلا أنها تبقى محدودة بالمقارنة مع عدد اللاجئين السورين، أدى هذا إلى انتشار ظاهرة التسرب الدراسي والتي أصبحت من المشكلات المثيرة للقلق ومن الواجب على كل الجهات المعنية دراستها والبحث عن أسبابها والعوامل التي أدت لظهورها بهذا الشكل الكبير لما لها من آثار مدمرة على المجتمع وكذلك إهدار لموارد الدولة المالية والبشرية.

و من أهم التوصيات:

- تعاون وتضافر جهود المدرسة والمجتمع المدني في إيجاد حلول عملية لمشكلة الانقطاع عن الدراسة.
- إجراء دراسات ميدانية لرصد حجم مشكلة التسرب المدرسي.
- تعاون الدول وبذل الجهود لتخطي المشكلة.
- الاتجاه نحو التركيز على المضامين، المعايير، الأفكار والبرامج الثرية أهم من التركيز على الأشكال والمظاهر والأرقام والإحصائيات والشعارات.
- وضع دروس لتقوية فهم الطفل على مستوى مادة الدراسة وكذلك على مستوى التثقيف الاجتماعي.
- التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع تعاونا ومحبة وإخاء وإيثاراً للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

قائمة الملاحق:

✓ **الكتب:**

1- تعليم الأطفال اللاجئين السوريين إدارة الأزمة في تركيا ولبنان والأردن، شيلي كاليرتسونو لؤيكولستان، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كليفورنيا، 2015.

2- السياسات والإدارة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، أنيس الحروب، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت، نوفمبر 2011.

✓ **الرسائل الجامعية:**

1- الخصائص الاجتماعية للمتسربين دراسيا وعلاقتها بالتسرب الدراسي، محمد علي هيثم، دراسة اجتماعية لطلاب المرحلة الثانوية في محافظة حوطة بني تميم، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الاجتماعية، الرياض، 2010.

✓ **مواقع الانترنت:**

1- الانقطاع المبكر عن الدراسة –العوائق الهيكلية والحلول المرتقبة، منصوري هيفاء، الانقطاع المبكر عن الدراسة –العوائق الهيكلية والحلول المرتقبة/2016/10/27Jamailyorg/2016/10.

2- التسرب الدراسي، صلاح حمودة، قسم الأبحاث العلمية والثقافية، 2017، http://vb.elmstba.com/t207396.html

3- التسرب المدرسي -أسبابه- النتائج الناجمة عنه-الإجراءات الوقائيةو العلاجية لهذه الظاهرة-olomtec.blogst.com/2016/03/blog-post-2 html#wsig4t4.Mg

4- تعليم–اللاجئين–التعلّم–تحت–وطأة–الأزمات– http://alghurairfoundation.org/content1

5- ما يتعين على المانحين والدول المضيفة القيام به لتعليم الأطفال السوريين اللاجئين، https://www.hrw.org/ar/news/2017/06/01/304479، 1 يونيو، 2017

أسباب الانقطاع المبكر عن الدراسة، ناجية المالكي 04 جانفي 2014، www.alchourouk.com/32864/56/11

تقييم واقع مدارس اللاجئين السوريين وسبل تطويرها من وجهة نظر الطلبة اللاجئين وأولياء أمورهم في الأردن

د.حمزة عبدالكريم الربابعة*

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تقييم واقع مدارس اللاجئين السوريين في الأردن وسبل تطويرها من وجهة نظرعينة تكونت من (103) طالباً وطالبة و(103) من أولياء الأمور، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير مقياس لتقييم واقع مدارس اللاجئين تكون من (30) فقرة، وزعت على ثلاثة مجالات هي: النفسي، والمادي، والإداري، إضافة إلى سؤال مفتوح للكشف عن سبل تطوير مدارس اللاجئين من وجهة نظر عينة الدراسة.

أظهرت النتائج وجود اتفاق في مستوى تقيم الطلبة وأولياء أمورهم لواقع مدارس اللاجئين السوريين، حيث كان تقييمهم للمقياس ككل بمستوى متوسط، أما على مستوى المجالات فقد جاء المكون النفسي أولاً بمستوى مرتفع، ثم المكوني الإداري، والمادي بمستوى متوسط. كما بينت النتائج عدداً من المقترحات لتطوير مدارس اللاجئين السوريين في الأردن جاءت مرتبة تنازلياً وفقاً لتقدير عينة الدراسة ككل كالآتي: زيادة عدد مدارس اللاجئين، وتحسين مستوى البنية التحتية، وإعادة توزيع المدارس جغرافياً، وتوفير معلمين من اللاجئين السوريين، ومراعاة الفروق في المناهج والنظام التعليمي، والعمل على تفعيل المدرسة الإنتاجية، والحديث عن تاريخ وثقافة المجتمع السوري، ودمج الطلبة اللاجئين مع العاديين، وزيادة عدد الأنشطة اللامنهجية.

الكلمات المفتاحية: اللاجئون السوريون، مدارس اللاجئين، الطلبة، أولياء الأمور.

---

* – **الدكتور حمزة عبدالكريم الربابعة**: أستاذ علم النفس التربوي، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن، انجاز العديد من المؤلفات والأبحاث العلمية المحكمة والمتخصصة في مجال علم النفس التربوي؛ التعلم والنمو الإنساني.

Abstract

Assessing the status of Syrian refugees schools in Jordan and methods for improving them, from students and parent perspective

This study aimed at assessing the status Syrian refugees schools in Jordan and methods for improving them from the perspective of a sample consisting of (103) male and female students, and (103) parents. To achieve the study goals a scale for assessing Syrian refugees schools status, consisting of (30) items, was developed and it covered three domains: psychological material, and administrative, as well as an open ended question to reveal methods for improving refugees school from the study sample perspective.

Results showed an agreement in students and parents level of assessment of Syrian refugees schools status, where their assessment at the school as a whole was moderate, however on the level of domains assessment, psychological component was ranked first and was assessed high, followed by the administrative and materialistic components with a moderate level. The study also revealed a number of suggestions to improve these schools and were as follows: increasing the number of refugees schools, improving their infrastructure, reallocating schools position geographically, providing teachers from the refugees, considering differences in both curricula and educational system, working on the enactment of the productive school, talking about Syrian society history and culture, inclusion of refugees students with Jordanian and increasing noncircular activities.

Keywords: Syrian refugees, refugee's schools, students, parent.

المقدمة

تعد عملية الاهتمام بالنظام التعليمي بكافة مكوناته وتطويرها من أهم مؤشرات التقدم الإنساني والوعي المجتمعي، إلا أن ما شهدته بعض دول العالم من أزمات سياسية واقتصادية أثرت سلباً على مختلف جوانب الحياة الإنسانية، وقد تعد البيئة المدرسية واحدة من أكثر مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتربوية ضرراً وتأثراً بالأزمات والأحداث الطارئة كأزمة اللجوء.

بالوقت الذي تصنف فيه المدرسة من أولى المنظمات أهمية في حياة الأفراد والمجتمعات؛ لما لها من دور فعال في تيسير حركة البناء والنهضة الحياتية الشاملة. كما أنها تمثل أداة المجتمع في تربية الأجيال، حيث تتكون البيئة المدرسية من مجموعة العناصر المادية والنفسية والتنظيمية التي تسهم في تحقيق أفضل مستويات النمو والتعلم الإنساني، وتشكيل اتجاهات الطلبة ونظرتهم نحو الذات والآخرين. كما تعدّ البيئة المدرسية إحدى العوامل المتنبئة بمستوى تحصيل الطلبة ومدركاتهم المعرفية، ونوعية سلوكياتهم اليومية [(1)].

كما تمثل المدرسة مؤسسة اجتماعية مساندة لدور الأسرة في بناء شخصية الطلبة وتحقيق تكيفهم الإيجابي، بالإضافة إلى توفيرها المساحة المناسبة لبناء الصداقات والتفاعلات الداعمة لحاجاتهم النفسية والاجتماعية. حيث تعد حاجة الطلبة اللاجئين للشعور بالأمان والإحساس بثقافة السلام من أكثر الحاجات الاجتماعية والنفسية ضرورة داخل المدرسة، والتي يمكن تحقيقها من خلال ترسيخ قيم الاحترام المتبادل والمساواة والإحساس بتقدير الذات، والوعي بثقافة التعددية؛ مما قد يجعل من المدرسية بيئة مناسبة لحل مشكلات الطلبة اللاجئين وتقديم الرعاية اللازمة للحد من الآثار السلبية لأزمة اللجوء[(2)].

وتنبثق أهمية المدرسة من احتضانها لأكثر مراحل النمو الانساني أهمية في حياة المتعلم كالطفولة والمراهقة؛ مما يجعلها أحد محددات النمو الإنساني وتعلمه، كما أنها تمثل اختباراً حقيقياً لنمو شخصية المتعلم وسلوكاته بشكل مستقل عن البيئة الأسرية؛ مما يسهم في تطوير الذات الاجتماعية، ومهارات التواصل الاجتماعي. إضافة إلى دور المدرسة في دعم تحقيق أهداف مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى والتكامل معها، إلا أنها مطالبة بشكل رئيس في نشر الثقافة والمعرفة، والقضاء على الجهل، وتحصين الأفراد من الفساد المعرفي[(3)].

[(1)] The Relationship Between Student's perceptions of classroom environment and their Academic Achievement in Korea. Beak, S., choi. H. (2002).

[(2)] Peace Education for Sustainable Security and Development; Envisioning the Way Forward. Mojekeh, M. (2013).

[(3)] سيكولوجية الطفولة والمراهقة، الرابعة، حمزة (2015).

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي يمكن أن تقدمه المدرسة في مجال رعاية الطلبة اللاجئين، إلا أن هناك عدد من المعوقات التي يمكن أن تؤثر سلباً على نوعية الرعاية المدرسية للاجئين كالمعوقات البشرية، من خلال الزيادة في أعداد الطلبة اللاجئين مقابل النقص بأعداد المعلمين. ومعوقات مادية مرتبطة بتدني مستوى البنية التحتية للمدارس. إضافة إلى معوقات إدارة مرتبطة بصعوبة تنظيم وتوزيع الطلبة اللاجئين تبعاً للصفوف والمدارس؛ نتيجة التوزيع العشوائي للطلبة اللاجئين في مناطق البلدة المستضيفة للاجئين[4].

ويمكن تقييم واقع مدارس اللاجئين من خلال عدد من المكونات الأساسية للبيئة المدرسية والمسؤولة عن تحسين مستوى الرعاية التعليمية المقدمة للطلبة اللاجئين، منها:

أولاً: الإدارة المدرسية

تمثل الإدارة مفتاح العملية التعليمية، وعليها يعتمد مدى نجاح تحقيق الأهداف التربوية أو فشلها، كما يقع على عاتق الإدارة المدرسية تطبيق رؤية النظام التعليمي ورسالته، وتحديد أبعاد الخطط الاستراتجية والشاملة للمدرسة، وتهيئة البيئة المناسبة للتعلم، وتوفير المواد والأدوات اللازمة، إضافة إلى الدور الأساسي في حل المشكلات التي تواجه الطلبة والمعلمين خلال اليوم الدراسي واتخاذ القرارات الهادفة، ومتابعة تنفيذ الخطط وتوجيهها[5].

ثانياً: المعلم

يعد المعلم روح العملية التعليمية، والنموذج العملي لمعنى التعلم والأقرب إلى واقع التعليم، والمسؤول عن كسر جمود البيئة الصفية التقليدية. في الوقت الذي أصبح فيه المعلم مطالباً بالقيام بالعديد من الأدوار معرفياً وإنسانياً واخلاقياً أكثر من أي وقت سابق في ظل تعدد مصادرالمعرفة وانعكاساتها العملية. حيث ترتبط قدرة المعلم على القيام بأدواره بنجاح بمدى فاعلية مكوناته الشخصية، وكفاءته المهنية، ومنظومته القيمية والأخلاقية[6].

ثالثاً: البنية التحتية

تشكل البيئة المادية للمدرسة الإطار العام والحاضن الأساسي للعملية التعليمية، إذ لا تقل أهمية المكون المادي للمدرسة عن المكون المعرفي والنفسي، بل إن حدود البيئة المدرسة المادية هي ما يميز

---

[4] مشكلات المعلمات في مدارس الذكور بوكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة وسبل التغلب عليها، السكني، هبة (2011).

[5] علم النفس المدرسي، محمود، محمد (2011).

[6] مجتمعات التعلم: نموذج لتحسين الممارسات المهنية في المدارس، الصغير، أحمد (2009).

العملية التعليمية الرسمية عن غيرها من التجمعات العشوائية. حيث تؤثر مرافق المدرسة وتصميمها في سلامة التفاعلات الاجتماعية والحركية للمتعلمين داخل أسوار المدرسة[7].

رابعاً: المنهاج الدراسي

على الرغم من تعدد مصادر المعرفة وتطورها نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية، إلا أنّ المنهاج المدرسي يعدّ مصدراً رئيساً للمعرفة لا غنى عنه في التعليم المدرسي، فهو بمثابة الداعم المعرفي لمفاهيم الطلبة وخبراتهم، والمحفز لتفكيرهم وإبداعهم، والمرشد لقيمهم. كما يعد المنهاج وسيلة للتواصل بين المعلم والمتعلم، ولا يمكن للمنهاج المدرسي أن يحقق أهدافه إلا إذ تم إعداده وتطويره وفقاً للمعايير النفسية والتربوية المعاصرة[8].

خامساً: البيئة الصفية

تمثل البيئة الصفية المكان المناسب لمعنى التعليم الرسمي والحاضن لعمليات التفاعل المنظم اجتماعياً وأكاديمياً. كما تعد البيئة الصفية بمكونيها المادي والنفسي إحدى أهم المتغيرات الأساسية لتحديد مستوى الذات الأكاديمية وكفاءتها لدى المتعلمين؛ لذلك تحظى بأهمية خاصة في حياة المتعلمين؛ كونها تشكل خبرة جديدة لاكتشاف ذواتهم وتحقيقها، حيث تلعب دوراً كبيراً في تنمية قدراتهم المعرفية ومهاراتهم العملية، وتنمية قيمهم واتجاهاتهم[9].

سادساً: الأنشطة المدرسية

تقدم المدرسة مجموعة من الأنشطة والبرامج المنهجية واللامنهجية؛ بهدف ترسيخ القيم والمعتقدات الدينية والثقافية، وتحسين اتجاهات الطلبة نحو البيئة المدرسية بصورة عملية مشوقة بعيداً عن روتين المدرسة التقليدية. كما تهدف الأنشطة المدرسية إلى تعميق روح الولاء والانتماء، وتعزيز العلاقات الاجتماعية والانفعالية داخل السياقات المدرسية، إضافة إلى فتح المجال أمام الطلبة للتعبير عن مهاراتهم وقدراتهم، وممارسة هواياتهم[10].

سابعاً: المرشد النفسي أو الأخصائي الاجتماعي

انطلاقا من أهداف النظام التعليمي بالمحافظة على سلامة المتعلمين صحياً ونفسياً تم العمل على توفير المرشد النفسي أو الأخصائي الاجتماعي لحل مشكلات الطلبة ومساعدتهم على التكيف.

---

[7] مشكلات المعلمات في مدارس الذكور بوكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة وسبل التغلب عليها، السكني، هبة (2011).

[8] الجودة الشاملة في المناهج وطرق التدريس، الحريري، رافدة (2011).

[9] The classroom: Exploring its effects on student persistence and satisfaction. Demaris, M., & Kritsonis, W. (2008).

[10] الأنشطة المدرسية، الحميد، آلاء (2007).

ويعد الطلبة اللاجئون أكثر فئات الطلبة حاجة للدعم النفسي والاجتماعي؛ نتيجة للآثار السلبية لأزمة اللجوء، حيث يواجه اللاجئون العديد من المشاكل الحياتية الصعبة اجتماعياً ونفسياً، إضافة إلى خبرات مؤلمة من العنف والقلق والإحباط؛ مما قد يؤثر سلباً على قدرتهم على إكمال مسيرتهم الأكاديمية، وتدني مستوى تكيفهم النفسي والاجتماعي مع البيئات التعليمية الجديدة[11].

مما يتطلب ضرورة توفير الدعم الكافي لضمان دمج الطلبة اللاجئين في المؤسسات التعليمية لمساعدتهم على إعادة التكيف النفسي والاجتماعي، حيث يعد النجاح المدرسي وإتقان المهمات التعليمية من العوامل الأساسية في مساعدة الطلبة اللاجئين على التكيف العام[12].

وقد أظهر الطلبة اللاجئون الذين توفرت لهم مصادر الدعم الاجتماعي والمساندة النفسية من مؤسسات المجتمع المحلي كالمدرسة قدرة أكثر على الاندماج والتفاعل الإيجابي مع الثقافة الجديدة، كما أظهروا مستوى أفضل من التعايش والاستقرار والأمان، مما يتطلب توفير برامج مساعدة للطلبة اللاجئين، وتحديد احتياجاتهم وإشباعها[13].

ومن أهم الحاجات التي يجب استهدافها في مجال رعاية الطلبة اللاجئين بالإضافة إلى الحاجات الاجتماعية والنفسية هي الحاجات التعليمية، من حيث تحديد مدى قدرتهم على التكيف مع بيئات التعلم الجديدة، وتشخيص مستوى خبراتهم التعليمية السابقة ومدى توافقها مع الخبرات التعليمية اللازمة للنجاح في المناهج الدراسية الجديدة، إضافة إلى مدى قابليتهم للتفاعل مع الأنشطة المدرسية والصفية[14].

ويمكن أن تقدم المدرسة مجموعة من الخدمات التعليمية للطلبة اللاجئين، منها[15].

1. المساعدة الأكاديمية: تتمثل بإكساب الطلبة الخبرات المعرفية، وزيادة قدرتهم على حل مشكلاتهم اليومية والحياتية، وتحسين مستوى تفكيرهم وتحفيزهم نحو الإبداع.
2. المساندة الاجتماعية والنفسية: من خلال تفعيل دور المرشد النفسي والأخصائي الاجتماعي، إضافة إلى بناء الألفة والمحبة مع الطلبة، حيث تعد فئة الطلبة اللاجئين من أكثر الفئات حاجة للدعم النفسي والاجتماعي.

---

[11] Ethnic identity, resettlement stress and depressive affect among southeast, Asian Refugees. Beiser, M. & Hou, F. (2006).
[12] Iraqi refugee children's quest for education in Jordan. Qumri, Samia (2012).
[13] Toward an understanding of resilience. Kaplan, H. B. (1999).
[14] Creating a safe haven in schools: refugee and asylum-seeking children's and young people's mental -health. Dutton, Carl (2012).
[15] **ثقافة الخدمة التعليمية العامة**، الحملاوي، صالح (2009).

3. استثمار أوقات الفراغ: كفتح أبواب المدرسة أمام الطلبة اللاجئين أثناء العطلة الرسمية للاستفادة أكثر في مجال تطوير مهاراتهم وقدراتهم وتوظيفها بالاتجاه الصحيح.
4. الدعم المادي: من خلال توفير المواد والأدوات اللازمة للتعلم، وإقامة الأنشطة والبرامج التدريبية المجانية، إضافة إلى توفير فرصة الاستفادة من مرافق المدرسة لإعداد الواجبات المدرسية والمشاريع البحثية وإنجازها، كالاستفادة من مختبرات المدرسة والمكتبة.
5. التأهيل المهني: كالكشف عن قدرات الطلبة المهنية والعمل على تنميتها وتوجهها نحو مراكز العمل، أو من خلال التعاون مع المؤسسات الاقتصادية والمصانع وتدريب الطلبة على الحرف والأعمال اليدوية والمهنية المناسبة لخصائصهم النمائية، وبما يعزز مستواهم الاقتصادي.

بناءً على ما تقدم حاولت العديد من الدراسات السابقة البحث في مكونات المدرسة البشرية والمادية والنفسية ودورها في تحسين مستوى النتاجات التعليمية وعلاقتها بجوانب النمو الإنساني وتعلمه، معرفياً واجتماعياً وانفعالياً وأخلاقياً وسلوكياً.

الدراسات السابقة

بحث بيك وكوي (Beak, Choi, 2002) في دور البيئة الصفية بالتحصيل الدراسي لدى عينة تكونت من (1012) طالباً وطالبةًمن المرحلة الثانوية في كوريا، وقد تم تحديد أبعاد البيئة الصفية (بالتنافس، وتطبيق القواعد، وتوجيه المهمة، ودعم المعلم، والتنظيم والتنسيق، ومشاركة الطالب، والانهماك والاندماج). أظهرت النتائج وجود علاقة طردية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين جميع أبعاد البيئة الصفية والتحصيل الدراسي[(16)].

كما هدفت دراسة لي، شين (Li- chen, 2005) إلى تقييم مقدار تأثير الدعم الأكاديمي المقدم من المعلمين والوالدين والأقران في التحصيل الدراسي والتكيف الأكاديمي لدى عينة تكونت من (270) طالباً وطالبةً من المدارس الثانوية في هونج كونج. كشفت النتائج أن تقديرات الطلاب لمصادر الدعم الأكثر تأثيراً في التحصيل الدراسي والتكيف الأكاديمي جاءت مرتبة تنازلياً كالآتي: المعلم، ثم الوالدين، يليهما الأقران، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية إيجابية بين مقدار الدعم المقدم من المعلم والوالدين والأقران في التحصيل الدراسي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، خاصة في زيادة التفاعل والمشاركة الصفية[(17)].

[(16)] The Relationship Between Student's perceptions of classroom environment and their Academic Achievement in Korea. Beak, S., choi. H. (2002).
[(17)] Relation of Academic support from parents, teachers and peers to Hang Kong Adolescent's Academic Achievement: the Mediating role of Academic Engagement. Li- chen, j. (2005).

وحاول كل من ستروفاين ودوشي وجانسينز (Struyven, Dochy Janssens, 2008) تقييم مدركات وتفضيلات الطلاب لما يحبون، وما يكرهون من المواقف التعليمية داخل الغرفة الصفية وأثرها في تحصيلهم الدراسي، وتوافقهم الأكاديمي لدى عينة تكونت من (578) طالباً من المرحلة الثانوية. كشفت نتائج التقييم تفضيل الطلبة لاستراتيجيات التدريس وأساليبه المتمركزة حول المتعلم، حيث كان لها أثر إيجابي في تحصيلهم الدراسي وتوافقهم الأكاديمي. كما أظهرت النتائج تفضيل الطلبة للمعلمين ذوي العلاقات الإنسانية والاجتماعية الإيجابية، حيث كان لها دور إيجابي في دعم المعلم والتفاعل الإيجابي بين المعلم والطلاب داخل الغرفة الصفية[18].

وهدفت دراسة السكني (2011) إلى تقييم واقع عمل المعلمات في مدارس وكالة الغوث الدولية وسبل تطويرها لدى عينة تكونت من (242) معلمةً في مدارس غزة. أظهرت النتائج أن أكثر المشكلات التي تواجه المعلمات في مدارس وكالة الغوث كانت مرتبة تنازلياً كالآتي: المشكلات التي مصدرها الطلبة، ثم المشكلات المرتبطة بإدارة المدرسة، وأخيراً المشكلات التي مصدرها المعلمات انفسهن. كما بينت النتائج أن أهم السبل لتطوير مدارس وكالة الغوث الدولية هو تأهيل المعلمات وتدريبهن، وتقليل عدد الطلبة داخل الغرفة الصفية، وتخفيض نصاب المعلمات من الحصص الدراسية، ووضع دستور أخلاقي بمهنة التدريس[19].

كما قامت قمري (Qumri, 2012) بالكشف عن مستوى التكيف الأكاديمي والنفسي لدى الطلبة اللاجئين العراقيين في الأردن تكونت عينة الدراسة من (148) طالباً وطالبةً من المدارس المتوسطة والثانوية في عمان. أظهرت النتائج وجود مستوى متوسط من التكيف الأكاديمي والنفسي لدى الطلبة اللاجئين. كما بينت النتائج وجود فروق في مستوى التكيف النفسي تعزى إلى الجنس ولصالح الذكور، في حين لم تظهر النتائج وجود فروق في مستوى التكيف الأكاديمي تعزى للجنس[20].

وهدفت دراسة أبو طبنجة (2015) إلى الكشف عن مستوى الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة اللاجئين السوريين من وجهة نظر عينة تكونت من (175) معلماً ومعلمةً من محافظة إربد في الأردن. أظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع من الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة اللاجئين السوريين.

[18] Students' likes and dislikes regarding student- activating and lecture- based Educational settings: Consequences for student's perceptions of the learning environment, students learning and performance. Struyven, K., Dochy, F., & janssens, S. (2008).

[19] مشكلات المعلمات في مدارس الذكور بوكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة وسبل التغلب عليها، السكني، هبة (2011).

[20] Iraqi refugee children's quest for education in Jordan. Qumri, Samia (2012).

كما بينت النتائج أن الخدمات التعليمية تمثلت بتوفير معلمين ذوي كفاءة، وبيئة مادية مناسبة، وأنشطة منهجية ولا منهجية داعمة للنتاجات التعليمية[21].

وهدفت دراسة الغرايبة وطشطوش (2016) إلى الكشف عن مستوى التكيف النفسي والاجتماعي لدى عينة تكونت من (282) طالباً وطالبةً من اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري في الأردن. أظهرت النتائج وجود مستوى متوسط من التكيف النفسي والاجتماعي لدى الطلبة اللاجئين. كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التكيف النفسي والاجتماعي لدى الطلبة تعزى لمتغير الجنس ولصالح الطالبات في حين لم تظهر النتائج وجود فروق في مستوى التكيف النفسي والاجتماعي تعزى لمتغيرات مدة الإقامة، وعدد أفراد الأسرة، وموت أحد أفراد الأسرة[22].

يلاحظ من نتائج الدراسات السابقة الاهتمام في مجال البحث بمكونات البيئة المدرسية؛ بهدف الكشف عن دورها في تحقيق أفضل النتاجات التعليمية. حيث أظهرت نتائج الدراسات وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين مستوى التحصيل الدراسي والتكيف الأكاديمي مع كل من مقدار الدعم المقدم من المعلمين والأقران (li-Chen, 2005) ومكونات البيئة الصفية المادية والنفسية[23].

كما اهتمت الدراسات السابقة بالبيئة المدرسية الخاصة بالطلبة اللاجئين، حيث كشفت نتائج دراسات (الغرايبة وطشطوش، 2016؛ Qumri, 2012) عن وجود مستوى متوسط من التكيف النفسي والاجتماعي والأكاديمي لدى الطلبة اللاجئين، في حين أظهرت نتائج دراسة (أبو طبنجة، 2015) وجود مستوى مرتفع من الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة اللاجئين السوريين في الأردن، كما أظهرت نتائج دراسة (السكني، 2011) وجود عدد من التحديات في مدارس اللاجئين كزيادة أعداد الطلبة داخل الغرفة الصفية، والمشكلات الإدارية.

يلاحظ من نتائج الدراسات السابقة تباين نتائجها باختلاف محدداتها الزمانية والمكانية والموضوعية؛ مما دفع إلى إجراء الدراسة الحالية بهدف الكشف عن تقييم واقع مدارس اللاجئين السوريين في الأردن من وجهة نظر الطلبة اللاجئين وأولياء أمورهم التي تعد الأولى بأهدافها – بحدود اطلاع الباحثين –.

---

[21] دور المدرسة في تحسين الخدمات التعليمية للطلبة اللاجئين السوريين في مدارس محافظة إربد من نظر المعلمين، أبو طبنجة، هديل(2015).

[22] مستوى التكيف النفسي والاجتماعي لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا للاجئين السوريين في مخيم الزعتري (الأردن) في ضوء بعض المتغيرات، الغرايبة، سيف؛ طشطوش، رامي(2016)،

[23] Students' likes and dislikes regarding student- activating and lecture- based Educational settings: Consequences for student's perceptions of the learning environment, students learning and performance. Struyven, K., Dochy, F., & janssens, S. (2008).

مشكلة الدراسة:

تعد المدرسة من أهم مكونات النظام التعليمي التي تحتاج إلى عملية التطوير والتحسين بشكل مستمر؛ نظراً لما تواجهه المدارس العربية من مشكلات وتحديات داخلية وخارجية، إضافة إلى مؤشرات ضعف المخرجات التعليمية، وعدم قدرتها على تحمل أعباء التنمية والتطوير المجتمعي، وعدم قدرتها على مواكبة التغيرات العالمية المعاصرة (الصغير، 2009) [24].

كما تواجه مدارس الطلبة اللاجئين، تحديداً جملة من المشكلات كنقص الكتب المدرسية، وتدني البنية التحتية للمرافق المدرسية، وقلة الكوادر التعليمية، ومشكلات النقل والمواصلات، وازدياد أعداد الطلبة[25]. حيث ألحقت أزمة الثورة السورية العديد من الآثار السلبية على مختلف مجالات حياة الطلبة، وقد تعد الحاجات التعليمية والنفسية للازمة السورية أكثرها شدةً وتأثيراً على الطلبة؛ كونها تعد مؤثرات خفية مقارنة مع الآثار الاقتصادية والسياسية، كما أنها تحتاج إلى تدخل مبكر وأدوات فعالة لمعالجتها، إضافة إلى إمكانية استمرارها لفترة زمنية طويلة في حياة الطلبة؛ مما يتطلب توفير بيئات داعمة لنمو الطلبة وتعلمهم؛ لذلك جاءت الدراسة الحالية للكشف عن واقع مدارس الطلبة اللاجئين وسبل تطويرها من وجهة نظر الطلبة وأولياء أمورهم. وتحديداً تهدف الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مستوى تقييم واقع مدارس اللاجئين السوريين في الأردن من وجهة نظر الطلبة ؟
2. ما مستوى تقييم واقع مدارس اللاجئين السوريين في الأردن من وجهة نظر أولياء أمور الطلبة ؟
3. ما سبل تطوير واقع مدارس اللاجئين السوريين من وجهة نظر الطلبة اللاجئين وأولياء أمورهم ؟

التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

- **واقع المدارس**: الظروف الحالية لمستوى الرعاية والخدمات التعليمية التي تقدمها مدارس اللاجئين السوريين للطلبة نفسياً ومادياً وإدارياً. وتعرف إجرائياً بأنها: المجموع الكلي للدرجات التي يقدرها المشارك على مقياس تقييم واقع مدارس اللاجئين السوريين في الأردن، وعلى كل مجال من مجالات المقياس.
- **سبل التطوير** : الاقتراحات المستقبلية والحلول العملية التي يمكن أن تسهم في حل مشكلات مدارس اللاجئين وتحسن من مستوى الرعاية والخدمات التعليمية المقدمة للطلبة. وتعرف إجرائياً

---

(24) مجتمعات التعلم: نموذج لتحسين الممارسات المهنية في المدارس، الصغير، أحمد (2009)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

(25) دور المدرسة في تحسين الخدمات التعليمية للطلبة اللاجئين السوريين في مدارس محافظة إربد من نظر المعلمين، أبو طبنجة، هديل(2015).

بأنها: مجموعة الحلول التي يقدمها الطلبة وأولياء أمورهم في الدراسة الحالية لتحسين مستوى الخدمات التعليمية لمدارس اللاجئين السوريين في الأردن.

حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية**: تحددت الدراسة الحالية بالخصائص السيكومترية لأداة الدراسة الحالية، التي هدفت إلى تقييم واقع مدارس اللاجئين السوريين وسبل تطويرها من وجهة نظر الطلبة وأولياء أمورهم.
- **الحدود المكانية**: أقتصرت الدراسة الحالية على مدارس اللاجئين السوريين التابعة لمنطقة مديرية تربية وتعليم إربد الأولى شمال الأردن.
- **الحدود الزمنية**: تحددت الدراسة باستجابات الطلبة وأولياء أمورهم المسجلين في مدارس اللاجئين السوريين في منطقة إربد الأولى للفصل الدراسي الثاني للعام 2017/2016م.
- الحدود البشرية: اقتصرت عينة الدراسة الحالية على مجموعة من الطلبة اللاجئين في المرحلة الأساسية العليا وأولياء أمورهم.

أهمية الدراسة

تنبثق أهمية الدراسة الحالية من خلال تناولها لواحدة من أكثر قضايا المجتمع الإنساني المعاصر خطورة متمثلة بأزمة اللجوء. حيث تظهر أهمية الدراسة بجانبيها النظري والعملي، أما الأهمية النظرية فإنها تكمن في محاولة تشخيص واقع المدارس اللاجئين السوريين بمكوناتها النفسية، والمادية، والإدارية والتنظيمية، إضافة إلى توفير قدر كافي من الإطار النظري والدراسات العلمية السابقة المتخصصة في مجال مدارس الطلبة اللاجئين. أما الأهمية العملية فتظهر بالنتائج العملية للدراسة الحالية التي قد تزود صانعي القرار السياسي والتربوي والقائمين على رعاية الطلبة اللاجئين بالمعلومات العلمية العملية القادرة على تحسين مستوى واقع مدارس اللاجئين ورفع مستوى الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة، والاستفادة من الحلول والاقتراحات التي قدمتها نتائج الدراسة الحالية لتطوير واقع مدارس اللاجئين من وجهة نظر الطلبة أنفسهم وأولياء أمورهم؛ كونها الفئات الأكثر دراية بواقع مدارس اللاجئين وحاجاتها.

الطريقة والإجراءات

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (206) مشاركاً من الطلبة وأولياء الأمور، كان توزيعهم كالآتي:

جدول(1): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس

الأفراد	الذكور	الإناث	المجموع
الطلبة	61	42	103
أولياء أمور الطلبة	44	59	103
المجموع الكلي للعينة		206	

المعالجة الإحصائية

تعد الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية المسحية، وللإجابة عن أسئلتها تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للكشف عن درجة تقييم واقع مدارس اللاجئين، إضافة إلى حساب التكرارات والنسب المئوية لمناقشة نتائج مقترحات تطوير مدارس اللاجئين.

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية تم إعداد مقياس للكشف عن درجة تقييم واقع مدارس اللاجئين السوريين في الأردن، من خلال الرجوع إلى العديد من الدراسات السابقة والأدب النظري مثل دراسات (السكني، 2011؛ أبو طبنجة، 2015). حيث تكون المقياس من (30) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي: النفسي، والاداري، والمادي. وبمعدل (10) فقرات لكل مجال، إضافة الى توجيه سؤال مفتوح لأفراد عينة الدراسة عن سبل تطوير واقع مدارس اللاجئين السوريين.

الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة

صدق المحتوى: تم عرض المقياس على عشرة محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجالات: علم النفس، وعلم الاجتماع، وقد تم الأخذ بملاحظاتهم، وإجراء التعديلات المناسبة وفقاً لها.

صدق البناء: تم التحقق منه عن طريق حساب معامل ارتباط الفقرة مع المقياس والمجال،كما في جدول (2).

جدول (2): قيم معاملات ارتباط الفقرة مع المجال الذي تنتمي إليه ومع المقياس ككل

الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع المقياس ككل	الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع المقياس ككل
1	0.25	0.41	**16**	0.43	0.24
2	0.52	0.41	**17**	0.55	0.55
3	0.49	0.37	**18**	0.30	0.32
4	0.50	0.45	**19**	0.41	0.48
5	0.51	0.45	**20**	0.37	0.36
6	0.49	0.41	**21**	0.39	0.50
7	0.27	0.32	**22**	0.34	0.30
8	0.35	0.59	**23**	0.57	0.61
9	0.27	0.44	**24**	0.53	0.38
10	0.30	0.33	**25**	0.42	0.47
11	0.31	0.43	**26**	0.56	0.53
12	0.29	0.26	**27**	0.63	0.55
13	0.30	0.34	**28**	0.54	0.50
14	0.29	0.24	**29**	0.41	0.42
15	0.38	0.48	**30**	0.31	0.49

يلاحظ من جدول(2) أنّ قيم معاملات ارتباط الفقرات مع المقياس ككل تراوحت ما بين (0.24) و(0.61) في حين تراوح ارتباط الفقرات مع المجالات ما بين (0.25) و(0.63).

الثبات: تم تحقيقه من خلال حساب ارتباط بيرسون(Test- Retest)، والاتساق الداخلي "كرونباخ ألفا". كما في الجدول(3)

جدول(3): معاملات ارتباط بيرسون وكرونباخ ألفا لثبات مقياس تقيم واقع مدرس اللاجئين ومجالاته

المجال	ارتباط بيرسون	كرونباخ ألفا
المكون النفسي	0.81	0.79
المكون الاداري	0.77	0.75
المكون المادي	0.76	0.79
المقياس ككل	0.78	0.82

طريقة تصحيح الأداة

تم تصحيح المقياس وفقاً لتدريج ليكرت الخماسي كالآتي (1= تنطبق بدرجة منخفضة جدًا، 2= تنطبق بدرجة منخفضة، 3= تنطبق بدرجة متوسطة، 4= تنطبق بدرجة عالية، 5= تنطبق بدرجة عالية جدًا). لذا فقد تراوحت درجات المقياس ما بين (30 – 150) درجة، ولتحديد مستوى التقييم فقد تم تصنيف المتوسطات الحسابية إلى ثلاث فئات كالتالي: (1- 2.33) درجة منخفضة، (2.34- 3.66) درجة متوسطة، (3.67- 5) درجة مرتفعة.

إجراءات تطبيق الدراسة

- بعد تحديد هدف الدراسة وعينتها، تم إعداد أداة الدراسة وتحقيق خصائصها السيكومترية وفقاً للمنهجية العلمية، ثم تم توزيعها على عينة الدراسة المستهدفة، بالتعاون مع إدارة مدارس اللاجئين السوريين بحيث تضمن نموذجاً خاصاً للطالب وآخر لولي الأمر.
- بعد جمع البيانات من عينة الدراسة، تم إجراء المعالجة الإحصائية المناسبة للكشف عن النتائج التي تم التوصل إليها ومناقشتها، وتقديم التوصيات بناءً عليها.

نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: حول "ما مستوى تقييم واقع مدارس اللاجئين السوريين من وجهة نظر الطلبة؟". للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات على المقياس ككل، ومجالاته. كما يوضحها جدول (**4**).

جدول (4):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تقييم مدارس اللاجئين السوريين من وجهة نظر الطلبة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة
أولاً: المكون النفسي	**3.84**	**0.49**	أولاً
أشعر بالألفة والمحبة داخل المدرسة	3.98	1.41	4
تتقبل المدرسة الطلبة اللاجئين بشكل غير مشروط	4.11	1.17	1
يشارك العاملين في المدرسة الطلبة اللاجئين بأفراحهم وأحزانهم	3.89	1.01	10
تتفقد المدرسة غياب الطلبة وتطمئن عليهم	3.68	1.07	17
يظهر العاملون في المدرسة سلوكيات نفسية واجتماعية كالمصافحة والابتسامة	4.00	1.35	3
تحقق المدرسة العدالة الأكاديمية والاجتماعية بين الطلبة	3.84	1.06	13
يراعي العاملون في المدرسة الفروق الفردية بين الطلبة	3.83	1.07	14
تحرص المدرسة على التواصل مع أولياء أمور الطلبة وعقد اللقاءات معهم	3.91	1.22	6
توفر المدرسة المرشدين النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين لمساعدة الطلبة	3.70	1.19	16
تعزز المدرسة إنجازات الطلبة ونشاطاتهم	3.55	1.13	20
ثانياً: المكون الإداري	**3.59**	**0.53**	**ثانياً**
تحافظ المدرسة على النظام العام والضبط المدرسي	4.01	1.01	2
تطبق المدرسة أساليب إدارية قائمة على الديمقراطية	3.85	0.79	12
تقوم إدارة المدرسة بكافة واجباتها اتجاه الطلبة اللاجئين	3.96	0.99	5

تعمل أدارة المدرسة وفق خطة واضحة وثابتة	3.57	1.04	18
تشارك المدرسة الطلبة في عملية التخطيط	3.26	1.06	24
تمنح المدرسة الطلبة حرية الاختيار لنشاطاتهم	3.57	1.18	19
توزع مدارس اللاجئين بأماكن مناسبة وقريبة	3.05	0.81	29
العمل الإداري الحالي سيحسن من مستقبل عمل مدارس اللاجئين السوريين	3.53	1.03	21
تقوم إدارة المدرسة بحل مشكلات الطلبة	3.90	1.08	7
سهل النظام الاداري أيام وساعات الدراسة بصورة مناسبة للطلبة	3.19	1.03	26
ثالثاً: المكون المادي	**2.88**	**0.56**	ثالثا
تحظى المدرسة بمستوى عالٍ من النظافة والسلامة العامة	3.90	1.34	8
المقاعد الدراسية كافية ومريحة داخل الغرفة الصفية	3.32	1.28	23
يوجد في المدرسة الملاعب الرياضية المناسبة	2.85	1.16	11
تتيح ساحات المدرسة حرية الحركة وسلامتها	3.10	1.11	27
يسهل التعامل مع أبواب المدرسة ونوافذها	3.49	1.15	22
يوجد في المدرسة مكتبة غنية بالمؤلفات	2.89	1.27	9
تزود المدرسة بالمواد والوسائل التعليمية اللازمة	3.20	1.20	25
توفر المدرسة وسائل التبريد والتدفئة الأمنة	3.08	1.13	28
توفر المدرسة عدد كافي من أجهزة الحاسوب	3.71	1.10	15
تحتوي المدرسة على مختبر للعلوم وتطبيق التجارب العلمية	2.92	1.27	30
المقياس ككل	**3.44**	**0.51**	

يظهر الجدول (4) نتائج تقييم الطلبة اللاجئين السوريين لواقع مدارسهم حيث جاءت درجة التقييم على المقياس ككل بمستوى متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.44) وبانحراف معياري (0.50)، في حين جاء تقييم المجالات مرتب تنازليا كالآتي: المكون النفسي بمستوى مرتفع (3.84)، ثم المكون الإداري بمستوى متوسط (3.59)، وأخيرًا المكون المادي بمستوى متوسط (2.88).

أما على مستوى الفقرات فقد كان أعلى تقييم لصالح فقرة (تتقبل المدرسة الطلبة اللاجئين بشكل غير مشروط) بمتوسط حسابي بلغ (4.11) وانحراف معياري (1.17). في حين كانت أقل فقرة تقديراً(تحتوي المدرسة على مختبر للعلوم وتطبيق التجارب العلمية) بمتوسط حسابي بلغ (2.92) وانحراف معياري (1.27). كما يظهر الجدول ترتيب جميع فقرات المقياس وفقا للمتوسطات الحسابية لتقدير الطلبة لها.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: حول " ما مستوى تقييم واقع مدارس اللاجئين السوريين من وجهة نظر أولياء أمور الطلبة ؟". للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات على المقياس ككل، ومجالاته. كما يوضحها جدول(5)

جدول (5):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تقييم مدارس اللاجئين السوريين من وجهة نظر أولياء الأمور

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة
أولاً: المكون النفسي	**3.69**	**0.42**	أولاً
أشعر بالألفة والمحبة داخل المدرسة	3.81	1.21	7
تتقبل المدرسة أولياء أمور الطلبة اللاجئين بشكل غير مشروط	3.90	1.25	4
يشارك العاملين في المدرسة اللاجئين بأفراحهم وأحزانهم	3.89	1.21	5
تتفقد المدرسة غياب الطلبة وتطمئن عليهم	3.58	1.17	12
يظهر العاملون في المدرسة سلوكيات نفسية واجتماعية كالمصافحة والابتسامة	3.93	1.26	2
تحقق المدرسة العدالة الأكاديمية والاجتماعية	3.82	1.25	6
يراعي العاملون في المدرسة الفروق الفردية بين أولياء الأمور	3.63	1.17	10
تحرص المدرسة على التواصل مع أولياء الأمور وعقد اللقاءات معهم	3.43	1.03	16
توفر المدرسة المرشدين النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين	3.52	1.31	13
تعزز المدرسة مبادرات أولياء الأمور ونشاطاتهم	3.45	1.13	15
ثانياً: المكون الإداري	**3.38**	**0.51**	ثانياً
تحافظ المدرسة على النظام العام والضبط المدرسي	3.97	1.14	1
تطبق المدرسة أساليب إدارية قائمة على الديمقراطية	3.79	1.31	8
تقوم إدارة المدرسة بكافة واجباتها اتجاه أولياء أمور اللاجئين	3.69	1.18	9
تعمل أدارة المدرسة وفق خطة واضحة وثابتة	2.85	1.08	28
تشارك المدرسة أولياء الأمور في عملية التخطيط	2.75	1.22	30
تمنح المدرسة أولياء الأمور حرية الاختيار	3.00	1.19	21
توزع مدارس اللاجئين بأماكن مناسبة وقريبة	3.37	1.33	17
العمل الإداري الحالي سيحسن من مستقبل عمل مدارس اللاجئين السوريين	3.51	1.06	14
تقوم إدارة المدرسة بحل مشكلات أولياء أمور الطلبة اللاجئين	3.92	1.20	3
سهل النظام الاداري تواصل أولياء الأمور بصورة مناسبة	2.96	1.25	23
ثالثاً: المكون المادي	**2.99**	**0.59**	ثالثاً
تحظى المدرسة بمستوى عالٍ من النظافة والسلامة العامة	3.58	1.14	11
المقاعد الدراسية كافية ومريحة داخل الغرفة الصفية	2.95	1.29	24
يوجد في المدرسة الملاعب الرياضية المناسبة	2.86	1.23	26

ترتيب الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
25	1.25	2.88	تتيح ساحات المدرسة حرية الحركة وسلامتها
19	1.26	3.02	يسهل التعامل مع أبواب المدرسة ونوافذها
22	1.20	2.96	يوجد في المدرسة مكتبة غنية بالمؤلفات
29	1.22	2.78	تزود المدرسة بالمواد والوسائل التعليمية اللازمة
18	1.07	3.05	توفر المدرسة وسائل التبريد والتدفئة الأمنة
20	1.30	3.00	توفر المدرسة عدد كافي من أجهزة الحاسوب
27	1.19	2.85	تحتوي المدرسة على مختبر للعلوم وتطبيق التجارب العلمي
	0.48	**3.35**	**المقياس ككل**

يبين الجدول (5) تقييم أولياء أمور الطلبة لواقع مدارس اللاجئين السوريين في الأردن، حيث كانت درجة التقييم للدرجة الكلية للمقياس بمستوى متوسط بلغ متوسطه الحسابي (3.35) وانحراف معياري (0.48) أما فيما يتعلق بتقييم المجالات فقد جاءت مرتبة تنازليا كالآتي: المكون النفسي بمستوى مرتفع (3.69)، ثم المكون الإداري بمستوى متوسط (3.38)، وأخيرًا المكون المادي بمستوى متوسط (2.99).

أما على مستوى الفقرات فقد جاء أعلى تقدير لصالح الفقرة (تحافظ المدرسة على النظام العام والضبط المدرسي) بمتوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (1.14) بالمقابل جاءت أقل فقرة تقديراً (تشارك المدرسة أولياء الأمور في عملية التخطيط) بمتوسط حسابي (2.75) وانحراف معياري (1.22). كما يظهر الجدول ترتيب جميع فقرات المقياس مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسطات الحسابية لتقدير أولياء الأمور.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: حول " ما سبل تطوير واقع مدارس اللاجئين السوريين من وجهة نظر الطلبة اللاجئين وأولياء أمورهم ؟". للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات على المقياس ككل، ومجالاته. كما يوضحها جدول(6).

جدول (6)سبل تطوير مدارس اللاجئين السوريين مرتبة تنازلياً وفقاً لمعدل تكرارها لدى عينة الدراسة ككل

الرقم	الفقرة	الطلبة		أولياء الامور		العينة ككل	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
1	زيادة عدد مدارس اللاجئين السوريين	74	%71.8	65	%63.1	139	%67.4
2	تحسين مستوى البنية التحتية	69	%66.9	63	%61.1	132	%64.0
3	إعادة توزيع المدارس جغرافيا بما يسهل عملية التنقل والمواصلات	61	%59.2	71	%68.9	132	%64.0
4	توفير معلمين من اللاجئين السوريين قدر الإمكان.	64	%62.1	63	%61.1	127	%61.6
5	مراعاة الفروق في المناهج الدراسية والنظام التعليمي ومجموع النقاط ودرجة الاختبارات وعددها بين ما كان عليه الطلبة في الأردن وسوريا .	60	%58.2	65	%63.1	125	%60.0
6	تفعيل فكرة المدرسة الإنتاجية لمساعدة الطلبة وأسرهم على التغلب المشكلات الاقتصادي وتنمية مهارات الطلبة المهنية	45	%43.6	77	%74.7	122	%59.2
7	الحديث عن تاريخ وثقافة المجتمع السوري	52	%50.4	64	%62.1	116	%56.3
8	دمج الطلبة اللاجئين مع الطلبة العاديين	53	%51.4	62	%60.1	115	%55.8
9	زيادة عدد الأنشطة اللامنهجية والترفيهية	68	%66.0	38	%36.8	106	%51.4

يظهر الجدول (6) سبل تطوير مدارس اللاجئين السوريين من وجهة نظر الطلبة وأولياء أمورهم حيث قدموا (9) مقترحات كحلول عملية للتغلب على التحديات التي تواجه مدارس اللاجئين السوريين. حيث كانت أعلى المقترحات تكراراً هي : (زيادة عدد مدارس اللاجئين السوريين) بمعدل تكرار (139) وبنسبة مئوية (%67.4) في حين كان أقلها تكراراً مقترح (زيادة الأنشطة اللامنهجية والترفيهية) بمعدل تكرار (106) وبنسبة مئوية (%51.4).

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

أظهرت النتائج وجود مستوى متوسط للدرجة الكلية لمقياس تقييم واقع مدارس اللاجئين السوريين في الأردن من وجهة نظر الطلبة اللاجئين. وتفسر هذه النتيجة مقدار الجهود المبذولة من الدولة الأردنية المستضيفة للاجئين، وحرص الجهات القائمة على رعاية مدارس الطلبة اللاجئين السوريين على توفير البيئة المدرسية المناسبة الداعمة لتحقيق أهدافها التعليمية والإنسانية. إلا أنّ نتيجة التقييم المتوسطة تعكس مقدار الحاجة إلى تحسين مستوى مدارس الطلبة اللاجئين السوريين، وزيادة حجم الدعم المقدم لها للوصول إلى مستويات مرتفعة من واقع مدارس اللاجئين السوريين.

حيث إن أداء الطلبة داخل المدرسة من حيث التكيف الأكاديمي والنفسي من عدمهما يتأثر بعدد كبير من المتغيرات، كالعوامل الشخصية للمتعلم، وقدراته الذاتية، وسلامته الجسمية والنفسية. إضافة

إلى العلاقات الأسرية الآمنة، ومقدار الدعم الاجتماعي والنفسي والمادي، وطبيعة مكونات البيئة الدراسية وتنظيمها، من حيث المناخ المدرسي وأساليب ادارته، ومدى كفاية المعلمين، وطبيعة المنهاج، وفاعلية السياسات والقرارات التربوية[26].

كما أظهرت النتائج المتعلقة بمجالات واقع مدارس اللاجئين تقييم الطلبة للمكون النفسي بمستوى مرتفع، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج دراسات (الغرايبة وطشطوش، 2016؛ Qumri, 2012) التي أظهرت وجود مستوى متوسط من التكيف النفسي والاجتماعي لدى الطلبة اللاجئين. وتعزى هذه النتيجة إلى اهتمام القائمين على رعاية مدارس الطلبة اللاجئين والعاملين فيها على ضرورة إشباع الحاجات النفسية واحترامها لدى الطلبة اللاجئين، على اعتبار أنها من الحاجات الأساسية لبناء السياقات التعليمية الداعمة لنمو الطلبة وتعلمهم بما يحقق إنسانية التعلم. كما يفسر المستوى المرتفع لتقيم المكون النفسي إلى روح التعاطف الكبير مع ظروف الطلبة اللاجئين والحرص على تقديم أعلى مستويات الدعم النفسي لهم؛ لمعالجة الآثار السلبية لأزمة اللجوء على الحياة الدراسية للطلبة. وقد يكون للمشاعر الإنسانية والعوامل المشتركة دينياً وقومياً وروابط الجيران دوراً كبيراً في تعزيز الروابط النفسية مع الطلبة اللاجئين السوريين في الأردن.

وكشفت النتائج وجود مستوى متوسط من تقيم الطلبة للمكون الإداري. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Beak, Choi, 2002) التي أظهرت وجود علاقة طردية إيجابية بين أبعاد البيئة الصفية (تطبيق القواعد، التوجه نحو المهمة، ودعم المعلم ومشاركة الطالب) والتحصيل الدراسي المرتفع، إلا أن نتيجة الدراسة الحالية تكشف عن مدى حاجة مدارس الطلبة اللاجئين إلى تفعيل أساليب إدارة تربوية أكثر إيجابية تتوافق مع حاجات وظروف مدارس الطلبة اللاجئين؛ مما يدعو إلى إعادة تأهيل وتدريب المدراء والمعلمين على أساليب الإدارة المبنية على معرفة أكثر بخصائص الطلبة اللاجئين الانفعالية والاجتماعية والسلوكية وكيفية التعامل معها بطريقة مختلفة عن طبيعة الإدارة الصفية مع الطلبة العاديين؛ للوصول إلى مستوى مرتفع من المكون الإداري لواقع مدارس اللاجئين.

كما أظهرت النتائج تقييم المكون المادي بمستوى متوسط. وتختلف هذه النتيجة مع ما كشفت عنه نتائج دراسة (أبو طبنجه، 2015) التي أظهرت وجود مستوى مرتفع من الخدمات المقدمة للطلبة اللاجئين السوريين في الأردن. وقد يعزى تقييم المكون المادي بمستوى متوسط إلى التدفق الكبير للطلبة اللاجئين السوريين بمعدل فاق القدرة الاستيعابية لهم، بالوقت الذي تعاني فيه الأردن بالأصل من نقص بأعداد المدارس، وزيادة بأعداد الطلبة نتيجة استقبال الأردن لأعداد كبيرة سابقة من الطلبة اللاجئين من

---

[26] **علم النفس المدرسي**، محمود، محمد(2011)، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ط1.

فلسطين والعراق وليبيا؛ مما شكل ضغطاً وعبءاً إضافياً على المدارس الأردنية، مما أثر سلباً على مستوى الخدمات المادية فيها كالمرافق العامة وتوفير الأدوات التعليمية والمختبرات التجريبية؛ لذا فقد تم استقبال تلك الأعداد المتزايدة من الطلبة اللاجئين في المدارس الأردنية بشكل طارئ ودون استعداد مسبق. بالوقت الذي كان يأمل فيه الطلبة اللاجئين من توفير بيئة مدرسية مادية غنية بالمواد والمرافق الداعمة لتعلمهم والقادرة على تعويض الخبرات الدراسية المفقود نتيجة الظروف الصعبة لأزمة اللجوء؛ مما يتطلب تضافر الجهود لزيادة تقديم الدعم لمدارس اللاجئين.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

أظهرت النتائج وجود مستوى متوسط للدرجة الكلية لتقييم واقع مدارس اللاجئين السوريين في الأردن، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج السؤال الأول؛ مما وجود اتفاق بين درجة تقييم الطلبة وأولياء أمورهم لواقع مدارس اللاجئين. وقد يعزى ذلك إلى مدى متابعة أولياء الأمور وحرصهم على توفير أفضل السياقات التعليمية للطلبة اللاجئين لمحاولة تحسين مستوياتهم التعليمية وتعويضهم عن الخبرات الدراسية الماضية.

أما على مستوى المجالات فقد قيم أولياء الأمور المكون النفسي بمستوى مرتفع؛ مما يفسر حرص إدارة مدارس اللاجئين والعاملين فيها على التواصل الإيجابي مع أولياء أمور الطلبة واعتبارهم جزءاً هاماً وشريكاً حقيقياً في تحسين مستوى تعليم ونمو الطلبة اللاجئين، حيث أظهرت نتائج دراسة (Li-chen, 2005) أهمية الدعم المقدم من الوالدين في تعزيز التكييف الأكاديمي وزيادة التفاعل الإيجابي والمشاركة الصفية.

كما قيم أولياء الأمورالمكون الإداري بمستوى متوسط؛ مما يفسر الحاجة أكثر إلى تحسين مستوى أساليب الإدارة المدرسية في التعامل مع أولياء أمور الطلبة اللاجئين والانفتاح أكثر على تصوراتهم ومشاركتهم في عملية التخطيط والتنظيم والمتابعة في كل ما يتعلق بمدارس الطلبة اللاجئين بالوقت الذي يجب على إدارة مدارس اللاجئين معرفة حاجات أولياء أمور الطلبة في مجال توجيه مسار تعليم أبنائهم، وتقدير مدى حرصهم على متابعة ومراقبة مستقبل تعليم أبنائهم، حيث إن لأولياء أمور الطلبة اللاجئين حاجات ودوافع إدارية مختلفة عن حاجات أولياء أمور الطلبة العاديين.

كما أظهرت النتائج تقييم المكون المادي بمستوى متوسط؛ مما يعزى إلى حاجة أولياء أمور الطلبة إلى مستوى أفضل من الخدمات المادية المقدمة في مدارس اللاجئين حتى تصل إلى مستوى تقييم مرتفع، إلا أن حقيقة الأمر أن مدارس الطلبة اللاجئين السوريين في الأردن هي ذاتها مدارس الطلبة

الأردنيين؛ مما يدعو إلى زيادة تضافر الجهود لتقديم مزيد من الدعم المادي المحلي والعالمي لمدارس الطلبة اللاجئين في الدول المستضيفة لهم.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

أظهرت النتائج وجود جملة من المقترحات لتحسين واقع مدارس اللاجئين السوريين في الأردن، كان أكثرها تكرار (زيادة عدد مدارس اللاجئين) و(تحسين مستوى البنية التحتية) و(إعادة توزيع المدارس جغرافياً بما يسهل عملية التنقل والمواصلات) و(توفير معلمين من اللاجئين السوريين) و(مراعاة الفروق في المناهج الدراسية والنظام التعليمي).

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (السكني، 2011) التي أظهرت وجود عدد من المقترحات لتحسين العمل في مدارس اللاجئين كتقليل إعداد الطلبة داخل الغرفة الصفية، وإعادة تأهيل المعلمين.

ويرى الباحث أن مقترحات أفراد عينة الدراسة الحالية لتطوير واقع مدارس اللاجئين السوريين جاءت منسجمةً مع واقع المشكلات والتحديات التي تواجهها مدارس اللاجئين وفقاً لنتائج التقييم، حيث إن أكثر المقترحات تكرارًا التي قدمها أفراد الدراسة هي ذات علاقة بالمكون المادي للبيئة المدرسية بالوقت الذي كان فيه المكون المادي أقل مجالات المقياس تقييماً في الدراسة الحالية لدى كل من الطلبة وأولياء أمورهم؛ مما يفسر واقعية المقترحات وإمكانية العمل بها من قبل صانعي القرار التربوي والسياسي القائمين على رعاية مدارس الطلبة اللاجئين والاهتمام بها.

كما تضمنت المقترحات بعداً اقتصادياً مهماً يعزز مفهوم (الاقتصاد المعرفي)، من خلال دعوة أفراد الدراسة إلى مقترح (المدرسة الإنتاجية) مما يؤكد الآثار الاقتصادية السلبية لأزمة اللجوء، والعلاقة بين البيئة التعليمية والبيئة الاقتصادية.

التوصيات:

1. العمل على تحسين مستوى الخدمات المادية والبنية التحتية لمدارس اللاجئين السوريين في الأردن، حيث أظهرت النتائج تدني مستوى المكونات المادية لمدارس اللاجئين.
2. ضرورة إعادة النظر في القرارات الادارية والتربوية لمدارس الطلبة اللاجئين، من حيث أوقات الدوام الدراسي وإعداد الطلبة في الصف الواحد وتوزيع المدارس بصورة تسهل عملية التحاق الطلبة بها، حيث أظهرت النتائج وجود درجة متوسطة من المعوقات الإدارية.

3. العمل على دمج الطلبة اللاجئين مع الطلبة العاديين قدر الإمكان؛ لأن ذلك من شأنه أن يعمل على معالجة الكثير من مشكلات الطلبة، كعملية التكيف النفسي والأكاديمي، حيث أظهرت النتائج وجود درجة متوسطة من المعوقات الإدارية.
4. كما توصي الدراسة الباحثين وصانعي القرار التربوي والسياسي بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث الإجرائية المتعلقة بحاجات الطلبة اللاجئين السوريين وعلاقتها بمتغيرات نفسية وتربوية آخرى كالتكيف الأكاديمي والنفسي، والحاجة إلى المعرفة.

المراجع العربية:

- الأنشطة المدرسية، الحميد، آلاء (2007)، دار اليازوري، عمان، ط1.
- ثقافة الخدمة التعليمية العامة، الحملاوي، صالح (2009)، دار وائل، عمان، ط1.
- الجودة الشاملة في المناهج وطرق التدريس، الحريري، رافدة (2011)، دار المسيرة، عمان، ط1.
- دور المدرسة في تحسين الخدمات التعليمية للطلبة اللاجئين السوريين في مدارس محافظة إربد من نظر المعلمين، أبو طبنجة، هديل(2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- سيكولوجية الطفولة والمراهقة، الرابعة، حمزة (2015)، مكتبة الرافدين، الاردن، ط1.
- علم النفس المدرسي، محمود، محمد(2011)، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ط1.
- مجتمعات التعلم: نموذج لتحسين الممارسات المهنية في المدارس، الصغير، أحمد (2009)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ط1.
- مستوى التكيف النفسي والاجتماعي لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا للاجئين السوريين في مخيم الزعتري (الأردن) في ضوء بعض المتغيرات، الغرايبة، سيف؛ طشطوش، رامي(2016)، المجلة الدولية للبحث في التربية وعلم النفس، 4 (1)، 141-165.
- مشكلات المعلمات في مدارس الذكور بوكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة وسبل التغلب عليها، السكني، هبة (2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

المراجع الأجنبية

Creating a safe haven in schools: refugee and asylum-seeking children's and young people's mental -health. Dutton, Carl (2012). Child Abuse Review, 21, 219 .226

Ethnic identity, resettlement stress and depressive affect among southeast, Asian Refugees. Beiser, M. & Hou, F. (2006). Social Science and Medicine, 63(1), 137- 150.

Iraqi refugee children's quest for education in Jordan. Qumri, Samia (2012). Journal of Social Justice, 24, 195- 201

Peace Education for Sustainable Security and Development; Envisioning the Way Forward. Mojekeh, M. (2013). Rearview of Higher Education and Self – Learningi (RHESL). 21 (6), 189-199.

Relation of Academic support from parents, teachers and peers to Hang Kong Adolescent's Academic Achievement: the Mediating role of Academic Engagement. Li- chen, j. (2005). Genetic social monographs. 13(2), 77-127.

Students' likes and dislikes regarding student- activating and lecture- based Educational settings: Consequences for student's perceptions of the learning environment, students learning and performance. Struyven, K., Dochy, F., & janssens, S. (2008). European Journal of psychology of education, 23(3), 296-317.

The classroom: Exploring its effects on student persistence and satisfaction. Demaris, M., & Kritsonis, W. (2008). Focus on Colleges, Universities, and Schools, 2(1),1-9.

The Relationship Between Student's perceptions of classroom environment and their Academic Achievement in Korea. Beak, S., choi. H. (2002). Asia Pacific education Review, 3(1), 125-135.

Toward an understanding of resilience. Kaplan, H. B. (1999). A critical review .of definitions and models. In M. D Glantz and J. L. Johnson (Eds.) Resilience and development: Positive life adaptations (pp 17-83). New York: Kluwer .Academic/Plenum Publishers

السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين

(حالة دراسية: الأردن)

الباحثة: ساجدة وجيه الحاج*

الملخص

يتناول البحث موضوع السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن القائم على تنفيذ برامجها العديد من المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية تحت اطار تنسيقي من قبل المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة. تطرح الباحثة المشكلة التعليمية الخاصة باللاجئين السوريين والتي تتمثل على صعيد مستويين الاول هو نسبة 40% حتى عام 2016 من اللاجئين السوريين بلا تعليم والثاني هو ضعف جودة التعليم الذي يتلقاه الأطفال السوريين.

تسعى الباحثة الى طرح السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن والعمل على دراستها وتحليلها وصولا الى تقييم السياسة لمعرفة نقاط القوة وأوجه القصور المصاحبة لها والتي قد تكون احدى أسباب وجود نسبة كبيرة من الأطفال السوريين من دون تعليم، وتهدف أخيرا من هذا البحث الى الخروج بنتائج وتوصيات تتعامل مع نقاط ضعف السياسة التعليمية وتساهم في ايجاد الحلول اللازمة للتعامل مع المشكلة.

توصلت الباحثة الى معرفة المشكلة التعليمية وأسبابها بشكل دقيق، الى جانب النتائج المتعلقة بالسياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين حيث استنتجت أن السياسة التعليمية سياسة فعالة على مستوى الحاق الأطفال السوريين في المدارس وفقا للأهداف المتعلقة بالبرامج الخاصة بذلك ولكن لم تكن السياسة فعالة وقريبة من تحقيق الأهداف المتعلقة بالبرامج المسئولة عن جودة التعليم.

أخيرا ، خرجت الباحثة بنتائج وتوصيات تهدف الى التعامل مع المشكلات المتعلقة بنقاط ضعف السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين وذلك سعيا نحو العمل الى الحاق المزيد من الاطفال السوريين في مؤسسات التعليم الرسمي والعمل على تحسين جودة الخدمات التعليمية للأطفال السوريين الذين هم جزء من المجتمع الأردني والمجتمعات الأخرى بشكل مؤقت وهم مستقبل سوريا الذي سيعود لوطنه في يوم من الأيام لاعادة بناءه واعماره ولن يكون ذلك من دون جيل سوري متعلم.

---

* **الباحثة ساجدة الحاج:** 24 عام/فلسطينية، حاصلة على درجة الماجستير في التعاون الدولي من معهد الدوحة للدراسات العليا، وبكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة غزة. مهتمة في مجال البحث العلمي خاصة قضايا اللاجئين الفلسطينيين والسوريين بالإضافة إلى الخبرة العملية في المنظمات الدولية والوطنية.

المقدمة

شهد القرن الواحد والعشرين أحداث دامية لم يشهدها العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، أبرزهذه الأحداث "الحرب السورية" التي تمثل أزمة العصر الحالي. تسببت الحرب في سوريا بعدد من الضحايا يقدر ب200 ألف قتيل وأكثر من مليون جريح (SRRP.2015, 3RP2015) بالاضافة الى تهجير أكثر من نصف السورين البالغ عددهم 23 مليون نسمة. نزح 7.5 مليون سوري داخل سوريا الى أماكن أكثر أمانا بالاضافة الى أكثر من 4 مليون سوري أصبحوا لاجئين في الدول المجاورة، وصلت أعدادهم في كل من تركيا 1.5 مليون، لبنان1.1 مليون، الأردن 657 ألف، العراق 3.250 ألف، مصر 130 ألف لاجئ سوري(Rand.2015)

كانت الأردن وما زالت احدى الدول التي تفتح أبوابها دائما لاستقبال اللاجئين، منذ اندلاع الثورة السورية استقبلت المملكة الأردنية الهاشمية حسب الاحصاءات الصادرة عن الجهات الحكومية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي) ما لا يقل عن 1.4 مليون سوري، 657 ألف فقط مسجلين كلاجئين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة (Human rights watch). يعيش 20% من هؤلاء في المخيمات الخاصة باللاجئين(141 ألف لاجئ) أما المعظم يتواجد في المدن المستضيفة بحيث تتركز أماكن تواجدهم في المدن الرئيسية عمان، اربد والمفرق بأعداد تتجاوز 516 ألف لاجئ سوري(Shateiwi, Walsh, Klassen.2014).

يعاني اللاجئين السوريين سواء في مخيمات اللاجئين أو المدن المستضيفة واقع صعب ومؤلم، تمدد آثار تواجدهم وأعدادهم الكبيرة لتؤثر على المواطنين في البلاد بحيث زاد عدد السكان في الأردن حتى عام 2016 (10%) (Rand.2016) الى جانب التزايد الملحوظ لمعدلات البطالة وارتفاع تكلفة ايجارات البيوت والازدحام في الخدمات العامة المرتبطة بالتعليم والصحة وغيره.

يعتبر التعليم احدى التحديات الكبيرة أمام اللاجئين السوريين في الأردن، نلاحظ ذلك عند التمعن في النسب والأعداد المرتبطة باللاجئين أنه لغاية عام 2016، 50% من أعداد اللاجئين عبارة عن أطفال (220 من 660 ألف أطفال في سن المدرسة) ممن يلوذ بهم أهاليهم من أهوال وكوارث الحرب بالاضافة الى التحدي الأكبر المرتبط بتعليم الأطفال وهو النسبة التي تشكل 40% من الأطفال غير ملتحقين لحتى الآن بمؤسسات التعليم الرسمية التابعة للدولة.

يعتبر هؤلاء الأطفال مستقبل سوريا الذي سيعود الى وطنه في يوم من الأيام لاعادة اعماره وبناءه، أما حاليا فهم جزء من المجتمعات التي تستضيفهم والتي نستطيع ان نلاحظ فيها زيادة النسب المرتبطة بالزواج المبكر وعمالة الأطفال، من هنا تكمن اهمية هذا البحث والذي يتناول قضية تتعلق بمستقبل ملايين من الاطفال اللاجئين السوريين حول العالم، وفي الدول المجاورة لسوريا على وجه الخصوص . تحاول الباحثة طرح المشكلة ومعرفة أسبابها ونتائجها وأثارها في الأردن، للوصول الى حل يساهم ولو بشكل بسيط في التخفيف من معاناة اللاجئين السوريين المرتبطة بالتعليم وذلك انطلاقا من سؤال البحث **"ما مدى استجابة السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين للمشكلات التي تحول دون الحاق الأطفال اللاجئين في التعليم الرسمي الجيد في الأردن؟"**

أهداف الدراسة:

تحاول الباحثة في هذه الدراسة الوصول الى سياسة تعليمية مقترحة تضمن حق الأطفال اللاجئين السوريين في التعليم، نجحت السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين الحالية في ادماج نصف الأطفال السوريين في مؤسسات التعليم فيما يعاني النصف الآخر من خطر عدم ارتياد المدارس وحرمانه من حقه في التعليم. تهدف الدراسة الى دراسة وتحليل السياسة الحالية ومعرفة ما هي أوجه القصور التي تحول دون ادماج معظم الاطفال السوريين في النظام التعليمي والمساهمة في ايجاد الحلول والبدائل للذلك.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تظهر أهمية البحث العلمية كونه بحث يتعلق بمجال السياسات العامة، المجال الذي يفتقر وطننا العربي المليء بالصراعات والمشاكل لهذا النوع من الأبحاث، هذا ويطرح احدى أهم قضايا الوطن العربي في وقتنا الحالي (الأزمة السورية)، نحاول الاستفادة من حقل السياسات العامة لتحليل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السورين ومعرفة أوجه القصور المصاحبة لها للوصول أخيرا الى سياسة مقترحة تغطي نقاط الضعف في السياسة التعليمية الحالية وتبرز نقاط أخرى مهمة لا تتضمنها.

الأهمية العملية: يتعلق موضوع البحث باللاجئين السوريين، أي أننا نناقش مشكلة واقعية نرى عواقبها يوميا، ليس فقط على السوريين بل تمتد آثار الأزمة السورية الى الدول المستضيفة، تطرح الباحثة قضية تعليم اللاجئين حيث فئة الأطفال التي تغلب على الفئات الأخرى من اللاجئين وذلك ايمانا بأهمية التعليم لأطفال سوريا والذين هم جزء من المجتمعات المستضيفة بشكل مؤقت، ومستقبل سوريا الذي سيعود لوطنه لاعادة بناءه وتعميره الذي لن يكون الا بسلاح العلم.

اشكالية الدراسة:

تكمن اشكالية الدراسة الأساسية في نصف العدد من اللاجئين هم أطفال ونسبة 40% من هؤلاء الأطفال حتى عام 2016 غير ملتحقة بمؤسسات التعليم الرسمي بالاضافة الى ضعف جودة التعليم التي يتلقاها الأطفال الملتحقين بالمدارس نظرا لأعداد اللاجئين السوريين الكبيرة، هذا وتتطرق الباحثة الى معرفة أسباب المشكلة والبحث في التحديات التي تحول دون الحاق الاطفال في المدارس الأردنية الى جانب تحليل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السورين التي تعمل عليها مفوضية اللاجئين بالتنسيق مع الحكومة الأردنية ومعرفة ما أوجه القصور التي تصاحبها للوصول بالنهاية الى سياسة شاملة تضمن حق أطفال ومستقبل سوريا في التعليم.

أسئلة البحث:

سؤال البحث الرئيسي:

ما مدى استجابة السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السورين للمشكلات التي تحول دون الحاق الأطفال اللاجئيين السوريين في التعليم الرسمي الجيد؟

<u>الأسئلة الفرعية:</u>

ما هي السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن ؟

ما هي التحديات التعليمية التي تحول دون ادماج الاطفال السوريين في المدارس ؟

ما هي السياسة التعليمية المقترحة للتغلب على أوجه القصور المصاحبة للسياسة التعليمية الحالية ؟

محددات الدراسة:

تقتصر الدراسة على طرح موضوع السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن كحالة دراسية ،وذلك على مدى خمس سنوات 2012-2016 وتستهدف فئة الأطفال من اللاجئين السوريين ممن هم بين 6-17 عام.

تصميم البحث:

ينقسم البحث الى ثلاث فصول. يتناول الفصل الاول نبذة عن موجات اللجوء الى الأردن وصولا الى اللجوء السوري بدايات عام 2011 ليتسنى لنا لاحقا الحديث بشكل خاص عن الأطفال اللاجئين وأعدادهم وتوزيعاتهم بشكل سنوي، يتضمن الفصل الاول أيضا مفاهيم عامة تتعلق بحقل السياسات العامة وذلك تمهيدا للحديث عن السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين وصناع القرار في الفصول اللاحقة. أما الفصل الثاني فنتحدث عن منهجية الدراسة بشكل مفصل والفصل الثالث من هذا البحث يتناول السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين التي تعمل عليها مفوضية اللاجين ثم عملية تحليل للسياسة قيد الدراسة التي تنتهي بتقييم السياسة وملاحظة نقاط الضعف للوصول الى سياسة مقترحة تضمن حق الأطفال السوريين في التعليم.

الفصل الأول

مراجعة الأدبيات

1.1 اللجوء في الأردن:

تعتبر الأردن دولة متوسطة الدخل ذات تعداد سكاني يبلغ 6.6 مليون نسمة لها حدود مشتركة مع كل من سوريا، فلسطين، العراق والمملكة العربية السعودية أما اقتصاديا فتعتبر دولة محدودة الموارد وذات قدرات ضعيفة على على الصعيد الامني. أدت جميع هذه العوامل الى جانب عناصر أخرى الى التزام الحكومة الأردنية بالمواقف الحيادية والدبلوماسية في جميع العلاقات الخارجية للأردن حيث يغلب على الدولة قوة

علاقاتها الدبلوماسية كوسيلة للتعامل مع ضعف النواحي الاقتصادية والأمنية للدولة (الشعراوي،2016) (فرانسيس،2015)

بالرغم مما سبق ذكره، حتم الموقع الجغرافي للأردن والذي يتوسط ثلاث دول عربية اسلامية ذات أوضاع أمنية غير مستقرة (فلسطين، سوريا، العراق) الاستجابة الانسانية للصراعات والنزاعات التي تحدث في الدول المذكورة والتي ترتبط ارتباطا اقتصاديا وثيقا بالأردن حيث التبادل التجاري الى جانب العلاقات الاجتماعية وروابط النسب والمصاهرة بين هذه البلاد حيث تقارب الثقافة بينهم (الحمود،2015). منذ احتلال فلسطين التاريخية 1948 حيث تهجير ما يقارب 726,000 فلسطيني (مبيض،2010)، نسبة 10% لجأو الى الأردن والتي فتحت أبوابها أمام اللاجئين الفلسطينين حتى عام 1967 وباحتلال ما تبقى من أراضي فلسطين وتهجير العديد من الفلسطينين الى الدول المجاورة، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينين في الأردن حسب احصائيات أخيرة 1.951.490 لاجئ حيث أكبر جالية للفلسطينين والذين تجاوزت أعدادهم أعداد الأردنين وأصبحوا جزء من المجتمع الأردني بمنحهم الجنسية الأردنية(مبيض،2010).

هذا الى جانب استقبال المملكة الأردنية الهاشمية اللاجئين العراقيين الذين كانوا نتيجة للحرب العراقية- الايرانية (1979) بالاضافة الى اللاجئين نتيجة الحرب العراقية- الكويتية (1990، استقبال ما يقارب 300 ألف فلسطيني وأردني من الكويت) (المحمود،2015)، أما موجة اللجوء الأضخم خلال هذه الفترة كانت نتيجة احتلال العراق عام 2003 حيث يبلغ تعداد اللاجئين العراقيين في الأردن 500ألف لاجئ (دراجين2011). يساعدنا هذه المرور السريع لتاريخ الأردن مع اللجوء وقضايا اللاجئين على فهم مواقف الحكومة الأردنية من الأزمة السورية واستيعاب مدى استجابة الأردن للاجئن السوريين منذ بداية الأزمة السورية عام 2011 واستقبال الأردن 1.3 مليون سوري حسب تقديرات جهات حكومية لعام 2016 .(Human rights watch.2016)

أثبتت الحكومة الأردنية أمام العالم والمجتمع الدولي بشكل خاص قدرتها على اجتياز أزمات اللاجئين على مر التاريخ بالرغم من موارد الدولة المحدودة، وحتى اليوم تقدم الدروس والعبر في مجال اغاثة الملهوف ودفع الضرر عن المنكوبين وذلك بمساندة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الجهة المسئولة عن تلبية احتياجات اللاجئين الانسانية على صعيد كافة القطاعات بالمشاركة مع المئات من وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية ومحلية أخرى وسنتناول في هذا البحث على وجه الخصوص قطاع التعليم.

2.1 اللجوء السوري في الأردن:

اندلعت بدايات الشرارة الأولى للثورة السورية في مارس/2011، اشتدت وتيرة النزاع المسلح والذي أودى بحياة عشرات الأشخاص في ذلك الحين وتهجير الآلاف الى دول الجوار بحيث وصل ما يقارب ال2600 لاجئ الى الأردن (Shteiwi, Walsh, Klassen, 2014)،مع دخول الأزمة السورية عامها الثاني 2012 وامتداد النزاع الى العديد من المحافظات في سوريا وبالتالي أثر النزاعات امتد ليطول العديد من السوريين باختلاف

طوائفهم وفئاتهم فوصل عدد اللاجئين عام 2012 في الأردن 238.800 لاجئ سوري، عندئذ اضطرت الأمم المتحدة الى اتخاذ عدد من الاجراءات(Shteiwi, Walsh, Klassen, 2014)يمكن تلخيصها ب:

1-صدور تصريحات رسمية عن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوصف ما يحدث في سوريا ب"الحرب الأهلية".

2-ارسال مراقبين وخبراء دوليين لمراقبة وتقييم الأوضاع السورية

3-مسئولية المفوضية السامية للأمم المتحدة عن المتضررين من الحرب السورية في دول الجوار واعتبارهم "لاجئين"

4-البدء بانشاء المخيمات السورية، مخيم الزعتري/ 29/يوليو/2012

5-البدء باعداد السياسات الهادفة الى تقديم المساعدات الانسانية، خطة الاستجابة الاقليمية لعام 2012

بانشاء مخيم الزعتري الذي صمم بناءه ليستوعب 113 ألف لاجئ زاد تدفق اللاجئين السوريين نحو الأردن حتى بلغ عددهم الى غاية عام(2013) 586.300 لاجئ ومن ثم بعد ذلك تم انشاء مخيم الأزرق في محافظة الزرقاء عام 2014. زادت احوال اللاجئين في المملكة سوء بالتزامن مع تزايد الضغوطات والأعباء الواقعة على الحكومة الأردنية والتي تبذل جهودها لتلبية احتياجات اللاجئين والاستجابة الانسانية لحقوقهم، وذلك بدعم وتمويل من الجهات الدولية والاقليمية الممثلة بشكل رئيسي بالوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والغير حكومية، تمثل هذه الاستجابة على شكل خطة استراتيجية سنوية صادرة عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين المسئولة عن التنسيق للاستجابة بحيث تتضمن الخطة سياسات على صعيد كافة القطاعات المختلفة (تعليم، صحة، مأوى ...) وموضوع البحث هو السياسة التعليمية.

استمرت هذه الخطة حتى عام 2014 لكن بزيادة الوضع المرتبط باللجوء السوري تعقيدا وامتداد أثره الى المواطنين الأردنيين بحيث وصل عدد اللاجئين السوريين حتى عام 2016 الى 657 ألف لاجئ مسجل و1.4مليون سوري بما يشمل الغير مسجلين لدى مفوضية اللاجئين (Rand.2015). أدى ذلك الى تطوير خطة الاستجابة لعامي 2015 و 2016 ودمجها في وثيقة واحدة، بالاضافة الى اعداد الحكومة الأردنية خطة وطنية خاصة بها (الخطة الاقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2014-2016) تهدف الى تعزيز قدرة المجتمع الأردني على الاستجابة للأزمة السورية ودعم المواطنين الأردنين خاصة الموجودين في المدن التي يتركز فيها تواجد السوريين، يشترك في اعداد هذه الخطة أكثر من 200 شريك تابع لجهات اقليمية ودولية ويعتبر ذلك أضعاف عدد الجهات التي ساهمت في اعداد الخطط للسنوات الأولى ولذلك نستطيع أن نقول أن الازمة السورية تجاوزت جميع قدرات وخبرات واختصاصات الدول والجهات المعنية بالاستجابة اليها.

3.1 الاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين في الأردن:

باستعراض ما سبق نتوقع التزام الحكومة الأردنية بالاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين نظرا لهذه الأعداد التي تستقبلها وتقوم بالاستجابة الانسانية تجاهها، الا أنه وفي حقيقة الأمر لم توقع المملكة الأردنية الهاشمية على أي من الاتفاقيات المتعارف عليها دوليا والتي تنص على حقوق اللاجئين (اتفاقية جينيف1949، الاتفاقية الدولية الخاصة باللاجئين1951، بروتوكول الأمم المتحدة الخاص باللاجئين1967)، أي أنه ليس هناك ثم ما يلزم الحكومة الأردنية بالاستمرار في استقبال للاجئين السوريين أو غيرهم، هذا وبالاضافة الى أن حقوق اللاجئ في الأردن تختلف عن حقوق اللاجئ في الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات والتي تكون ملزمة بتوفير السكن والعمل والخدمات التعليمية والصحية كحقوق أساسية للاجئين (فرانسيس،2015).

تسمح الأردن للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالدخول الى الحدود الأردنية للاستجابة الانسانية للاجئين وذلك بناء على ما هو منصوص عليه ب"مذكرة التفاهم" التي وقعتها مع الأمم المتحدة عام 1998 بل وتقوم الحكومة الأردنية أيضا بالمشاركة في هذه الاستجابة وتحاول توفير أقصى ما يمكن من احتياجات اللاجئين. للذلك يمكن أن نعتبر موقف الأردن تجاه اللاجئين وبشكل نسبي موقف تقدمي حيث أن الحكومة الأردنية ما زالت تفتح أبوابها أمام اللاجئين رغم موارد لدولة المحدودة وملتزمة بمبدأ أساسي منصوص عليه بالاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين وهو عدم الاعادة القسرية لأي لاجئ الى الحدود والأقاليم حيث تكون حياته أو حريته مهددة.

بما يتعلق بالأزمة السورية على وجه الخصوص في الأردن فان الأردن تستجيب لاحتياجاتهم الانسانية بموجب مذكرة التفاهم والتي تم التعديل عليها 2014 بحيث تناسب متطلبات اللاجئين السوريين(الحمود،2015). تتمثل استجابة المملكة الأردنية الهاشمية مع الأزمة السورية بالخطة الاستراتيجية السنوية التي وضعتها بالمشاركة مع مفوضية اللاجئين وجهات معنية أخرى وتشتمل السياسة على سياسات عامة على صعيد كافة القطاعات التي تمتثل باحتياجات اللاجئين الأساسية والانسانية، وكما ذكرنا لم توقع المملكة الأردنية الهاشمية على الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين لكنها تحترمها، وعدم التوقيع عليها يتيح للحكومة درجة أكبر من التأثير في استجاباتها على مستوى السياسات الخاصة باللاجئين أما السياسة قيد البحث فهي السياسة التعليمية والتي تتناول المشكلة السورية على صعيد قطاع التعليم.

2. مدخل الى حقل السياسات العامة

شهد القرن العشرين أحداث عالمية غيرت العالم وقلبت موازين القوى للدول،ساهمت تلك الأحداث مثل أزمة الكساد الكبير والحرب العالمية الاولى والثانية في تغيير الخارطة السياسية والعسكرية والبنية الاجتماعية للدول بالاضافة الى ازدياد دور الدولة التدخلي لانقاذ ما تبقى من البلاد نتيجة الحرب والتوجه نحو اعادة الاعمار. برز ذلك على وجه الخصوص لدى الدول التي خرجت منتصرة من الحرب والتي سعت وما زالت الى البقاء دائما في كفة الميزان الأرجح، وبالتالي يحتاج بناء الدولة واعادة هيكلتها وتوزيع ثرواتها من

جديد الى التطوير على الصعيد العلمي وليس فقط الجانب العملي، من هنا برزت الحاجة الى حقل جديد يهدف الى صياغة سياسات لحل المشكلات والأزمات التي تعاني منها البلاد، فكانت البداية الاكاديمية الفعلية لظهور حقل السياسات العامة كحقل منفصل يندرج تحت العلوم الاجتماعية عام 1951 في الولايات المتحدة الأمريكية.

يعتبر العالم الأمريكي لا زويل (Harold Lasswel) صاحب البداية الأكاديمية الفعلية لحقل السياسات العامة وذلك باصدار كتابه "علوم صنع السياسات العامة" مع الدكتورالأمريكي ليدنر (Dr.Ledner)، صرح لازويل بضرورة لنظر الى السياسات العامة كحقل علمي مستقل حيث أن أسس العلوم الاجتماعية غير كافية لاستيعاب مفهوم السياسات العامة وعملية صياغة السياسة العامة بالاضافة الى قصورها على الالمام بالمهارات المهمة التي يجب أن يتصف بها صانع السياسات العامة، رغم ذلك كانت المنهجية التي وضعها العالم لازويل للتعامل مع ذلك منهجية ذات طابع وصفي غير كافية لتوضيح مدى تجاوز السياسات العامة الحدود التخصصية للعلوم الاجتماعية. (الحسين،2002)

كان ذلك وصف العالم دوروور (Yakzil Douror) لمنهجية العالم الأمريكي لازويل، والذي تابع مسيرة لازويل في العمل على تطوير منهجية السياسات العامة كحقل مستقل عن العلوم الاجتماعية لذلك عمل بشكل أكثر على الجانب الكمي من المنهجية بالاستعانة بالعلوم الطبيعية ووضع أسس متينة لحقل السياسات العامة المتعلقة بالمفاهيم، عملية صياغة وتحليل السياسة العامة، بالاضافة الى المهارات اللازمة لصانعي السياسات العامة، وبالرغم من الانتقادات التي وجهت من البعض لمنهجية دوروور ومحاولتهم للتعديل عليها الا أنه وبشهادة العديد من جامعات الدراسات العليا وغيرها والمؤسسات الحكومة ومراكز الأبحاث تعتمد بشكل أساسي على اسهامات دوروور في عملية تحليل السياسات وأشهر هذه المؤسسات مؤسسة راند الأمريكية (Rand Corporation, 1948) التي كان دوروور أحد مؤسسيها والعاملين فيها. (الحسين،2002)

تجدر الاشارة هنا الى أن تحليل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين جزء أساسي من هذا البحث حيث تسعى الباحثة الى معرفة أسباب المشكلة الأساسية المتعلقة بالقطاع التعليمي وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول المشكلة ومن ثم دراسة السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين وتقيم مدى ملائمة المشاريع والبرامج التي تندرج تحت السياسة مع مسببات المشكلة وذلك سعيا لايجاد الحلول التي تخفف من معاناة الأطفال اللاجئين، هذا وكانت الأبحاث الصادرة عن مؤسسة راند المتعلقة بالاجئين السورين والسياسة التعليمية بشكل خاص تجاههم كثيرة وقيمة وكانت مراجع أساسية في أجزاء كثيرة من البحث.

1.2 مفهوم السياسة العامة

السياسة العامة: خطة الدولة الاستراتيجية التي تمثل برامج الحكومة على صعيد قطاعات الدولة المختلفة لتحقيق أهداف وغايات عامة الى جانب المشاريع والأنشطة التي تتضمن قرارات تنفذها الحكومة استجابة لمشاكل العامة من الناس (الفهداوي،2001).

2.2صياغة السياسة العامة:

- تستندالخطوة الأولى في عملية صنع سياسة معينة الى وجود مشكلة عامة ما، والمقصود بالمشكلة العامة هو مشكلة فعلية تمس شريحة كبيرة من الناس وتحتاج رد فعل حكومي لايجاد حل لها ويختلف رد فعل الحكومة بناء على مدى تأثير هذه المشكلة وحجم الضغط الواقع على الحكومة من قبل الأطراف المختلفة لادراجها ضمن أولاويات أجندة الحكومة السياسية (أندرسون،2002).
- صياغة السياسات والبدائل المناسبة لتتعامل مع القضية أو المشكلة العامة ومن ثم اختيار السياسة الأنسب والأفضل ، وتكون السياسة عبارة عن خطة تمثل برنامج له أهداف محددة يتم الوصول اليها عن طريق تنفيذ مجموعة من المشاريع.
- تبني السياسة العامة المناسبة للتعامل مع المشكلة المطروحة وذلك بعد الحصول على التمويل المناسب والمصادقة القانونية على السياسة من قبل الجهات المعنية.
- بدء الجهاز الاداري والتنفيذي التابع للحكومة بتنفيذ السياسة مع الحرص على تحقيق الأهداف والغايات المرجوة.
- الخطوة الأخيرة هي تقييم السياسة لتأكد من مدى نجاح السياسة في مرحلة التنفيذ من تحقيق أهدافها.

المرجع: (أندرسون،2002)

3.2 صانعوا السياسة العامة:

تختلف صناعة السياسة العامة الحكومية عن السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن التي تعمل عليها مفوضية اللاجئين والتي سنتناولها لاحقا، لكن حتى تكون الامور أمامنا أوضح وتكون الصورة كاملة بما يتعلق بماهية السياسة العامة سنلقي الضوء بشكل سريع على صانعوا السياسة العامة وأنواعهم:

صانعوا السياسة العامة الرسميين:

الأشخاص الذين يتمتعون بالصلاحيات القانونية لرسم السياسات العامة للدولة والممثلين للسلطات الدولة الثلاث الرئيسية (السلطة التشريعية، التنفيذية، والسلطة القضائية)، بالاضافة الى الأفراد الاداريين داخل أجهزة الحكومة الادارية المسئولين عن عملية تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بها (أندرسون،2002).

السلطة التشريعية: تعد السلطة التشريعية من المنظمات الرسمية الحكومية المسئولة عن تشريع اللوائح والأنظمة والقوانين ووضع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها في الدولة.

السلطة التنفيذية: تضم الأفراد العاملين بالمؤسسات والهيئات واللجان والأجهزة الادارية والحكومية المتنوعة، والتي يقع على عاتقها مسئولية تنفيذ السياسات العامة، غير أن دورها في رسم السياسات العامة لا يمكن اخفاءه بأي حال من الأحوال اذ ان الشعوب تعيش عصر يمنة السلطة التنفيذية بسبب الاعتماد بشكل كبير على القيادة التنفيذة في عملية رسم السياسات العامة وتنفيذها.

السلطة القضائية: محاكم الدولة على مستوى الدولة أو على مستوى اقليم معين أو ولاية، وتكون معنية بصياغة وتفسير النصوص القانونية ودى مطابقة السياسة العامة المطروحة للأنظمة واللوائح والقوانين في الدولة. (أندرسون، 2002)

صانعوا السياسة العامة غير الرسمين:

مجموعة الأفراد والهيئات التي لا تمتلك السلطة القانونية والتشريعية الرسمية التي تمكنهم من عملية رسم وصناعة السياسات، لكنهم يمتلكون المعلومات حول المشاكل المطروحة والقدرة على الضغط والتأثير على صناع السياسة الرسميين للسير نحو اتجاه معين (الحسين،2002).

جماعات المصالح: تتمثل جماعات المصالح بتنظيمات تخدم جماعات معينة مثل النقابات وتساهم بشكل كبير في التأثير على صناع السياسات ويبرز ذلك بشكل أكبر في المجتمعات الديمقراطية. تقدم جماعات المصالح مطالب سياسية متعلقة في مجال معين وبدائل للنشاط الحكومي المتعلق بذلك المجال، بالاضافة الى تقديم معلومات غالبا ما تكون فنية عن طبيعة السياسة ونتائجها.

الأحزاب السياسية: الأحزاب السياسية هي التنظيمات السياسية الت يتهدف الى المشاركة في الانتخابات للوصول الى الحكم وهذا ما يميزها عن غيرها من صانعوا السياسات الذين لا يسعون الى الوصول الى السلطة أو السيطرة على عملية صنع السياسات بصورة مباشرة ولكنها تهدف الى التأثير على صناع السياسات والقرارات.

المواطنون: يساهم المواطن في عملية صنع السياسات عن طريق الانتخابات التي يختار من خلالها الشخص أو الحزب الذي يرى فيه من يحقق أهداف ويلبي تطلعاته المجتمعية. (الحسين،2002)

3.الدراسات السابقة

ساهمت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية في تعميق الفهم حول تعليم الأطفال اللاجئين السوريين في الأردن وما هي السياسات العامة المتبعة من قبل الحكومة الأردنية والجهات الدولية المعنية لتوفير الخدمات التعليمية للاجئين السوريين، أما دراسة **"تعليم أطفال اللاجئين السوريين" ادارة الازمة في تركيا ولبنان والأردن، شيلي كالبرتسون ولؤي كونستانت، مؤسسة راند 2015**والتي تعتبر مؤسسة غير ربحية تساعد على تحسين السياسات وعمليات اتخاذ القرار من خلال البحث والتحليل،توفر هذه الدراسة الاستطلاعية التي مولها مركز السياسات العامة في الشرق الاوسط التابع لمؤسسة راند لمحة عامة عن تعليم أطفال اللاجئين السوريين في لبنان وتركيا والأردن (وهي البلدان الثلاث التي تستقبل أعداد اللاجئين السوريين) ووصفت أهم المعيقات والمشاكل التي تواجه الأطفال السوريين مثل وثائق التسجيل والمشاكل النفسية وتقدم توصيات عملية واعتبارات متعلقة بالسياسات الواجب الأخذ بها وذلك بناء على التحديات ومعوقات التعليم الواردة في تقارير ودراسات وردت عن الحكومات ووكالات الامم المتحدة ومنظمات غير حكومية في تركيا والأردن ولبنان.

وفي دراسة أخرى لمنظمة هيومن رايتس ووتش**"حواجز تعليم الاطفال السوريين اللاجئين في الأردن" هيومن رايتس ووتش، 2016**وهي منظمة دولية تعنى بحماية حقوق الانسان وكفالة الحقوق الأساسية أثناء الحرب والنزاعات، ويستند هذا التقرير الى بحوث أجريت في أكتوبر/ تشرين الأول 2015 بمناطق مضيفة للاجئين ومخيمات مثل الزعتري ومخيم الأزرق. أجرى باحثو هيومن رايتس ووتش مقابلات مع 105 لاجئين وطالبي لجوء من سوريا تم تحديد العائلات التي أجريت معها مقابلات بمساعدة منظمات غير حكومية محلية ودولية ومعارف داخل تجمعات اللاجئين السوريين في كل مدينة من المدن. ويناقش البحث بشكل مفصل مشاكل السوريين التعليمية والعوائق أمام التحاق الاطفال السوريين في المدارس بالاضافة الى السياسات الأردنية التعليمية والسياسات الدولية تجاه التعامل مع المشكلة التعليمية التي يواجهها الاطفال السوريين. تطرح الدراسة اهم المعيقات الأساسية التي تعترض مسيرة الاطفال اللاجئين التعليمية وتشير الى التحديات المتعلقة باكتظاظ المدارس والعنف وقاعدة الثلاث سنوات التي منعت الالاف من الاطفال من الالتحاق بالمدارس هذا الى جانب الاحصاءات المذكورة المتعلقة بأعداد الأطفال داخل وخارج المدارس وتوزيعاتهم ودى تأثير هذه المشاكل على النسب المتعلقة بأعداد الطلبة الغير ملتحقين بالتعليم.

الى جانب ذلك تطرح دراسة مركز كارنيغي للشرق الأوسط **"أزمة اللاجئين في الأردن" ألكساندرا فرانسيس** والذي يعتبر مركز علمي يجمع بين المعرفة المعمقة والتحليل المقارن الثاقب لدراسة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الاستراتيجية في العالم العربي. ومن خلال الدراسات القطرية المفصلة واستكشاف المواضيع الرئيسية الشاملة، يقدم برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، بالتنسيق مع مركز كارنيقي للشرق الأوسط، تحليلات وتوصيات مبنية على فهم عميق وآراء واردة في المنطقة. يهدف التقرير الى فهم الاستجابة

الأردنية لنتائج الأزمة السورية وتطبيقها للقانون الدولي ويستعرض قصور الحكومة الأردنية في بعض الخدمات التي تقدمها للاجئين ومن ضمنها التعليم.

وفي دراسة لـAlice Beste، **Education provision for Syrian refugees in Jordan, Lebanon and Turkey Preventing a "Lost Generation" Alice Beste**التي تطرح المشكلة التعليمية التي يعاني منها الاطفال السوريين في الدول المجاورة لسوريا وتتناول بعض القضايا المهمة المتعلقة بأعداد الفتيات والصبية والفروقات التعليمية بينهم وتوزيعاتهم في المخيمات والمدن المستضيفة بالاضافة الى قضايا الزواج المبكر وعمالة الاطفال والتميز ضد الفتيات وتعطي نتائج وتوصيات للجهات المعنية بحقوق الطفل والمؤسسات المسئولة عن تعليم الأطفال في حالات الطواري الى جانب ابراز دور الحكومة الأردنية في تعليم الأطفال اللاجئين السوريين.

وهناك دراسة أخرى لمؤسسة راند سابقة الذكر، **"Evaluation of the emergence education response for Syrian refugee children and host communities in Jordan" Rand corporation**تهدف هذه الى تقييم الاستجابة التعليمية لكل المساهمين في صنعها سواء مفوضية اللاجئين أو الحكومة الأردنية بالاضافة الى غيرهم من الشركاء. تم استخدام بيانات نوعية وكمية لمعرفة أعداد الأطفال اللاجئيين السوريين الملتحقين بالتعليم الرسمي وغير الرسمي والأطفال الغير ملتحقيين لحتى الآن بالتعليم،يتبع التقييم معايير محددة وحتى يتم العمل عليه بالشكل المناسب تم اجراء مقابلات مع أشخاص من الحكومة الأردنية وآخرين تابعيين لأحد وكالات الأمم المتحدة والمانحيين والمنظمات غير الحكومية وأخيرا الخروج بنتائج وتوصيات للجهات المعنية للوصول الى استجابة أشد فعالية واستدامة بما يتعلق بالخدمات التعليمية المقدمة للاطفال من اللاجئين السوريين والاردنين أيضا، توصلت الدراسة الى نجاح الفاعلون في الحاق الاطفال السوريين في التعليم الرسمي لكن هناك بعض القصور المصاحب للسياسة التعليمية مثل عدم تحقيق الأهداف المتعلقة بمعايير جودة الخدمات التعليمية المقدمة.

الاطار المنهجي للبحث:

بعد ملاحظتنا للمشكلة ومراجعة معظم التقارير التي تتناولها، ولأن البحث يتناول موضوع يتمحور حول ثلاث فئات أو جهات مهمة وهم الأطفال، اللاجئين، التعليم ويعنى بهم العديد من المنظمات وصناع القرار حول العالم، استندت الباحثة الى عدد من المنهجيات التي تساعد في وصف المشكلة وتحليلها والمحاولة في ايجاد الحلول للتعامل معها :

1-المنهج الوصفي التحليلي : تسعى الباحثة من خلال هذا المنهج الى وصف المشكلة بشكل دقيق والتي تعتبر احدى خطوات تحليل السياسة العامة الاساسية، عن طريق مراجعة التقارير الصادرة عن مفوضية اللاجئين والتي تتعلق بالقطاع التعليمي الخاص باللاجئين السوريين تم تحديد المشكلة ومعرفة أسبابها وملاحظة التغيرات المصاحبة للعوامل المرتبطة بها بشكل سنوي لمعرفة مدى مساهمة السياسة التعليمية

تجاه اللاجئين السوريين في التخفيف من حدة المشكلة وايجاد حلول للتعامل معها حيث الحاق أكبر عدد ممكن من الاطفال اللاجئين السوريين بالتعليم الرسمي الجيد.

2-منهج دراسة الحالة: نظرا لاتساع موضوع اللاجئين السوريين وتوزيعهم على أكثر من دولة وحتى نكون محددين أكثر اقتصرنا في هذا البحث على دولة واحدة (الأردن) حيث احدى الدول الاكثر استقبالا للاجئيين السوريين مقارنة بعدد السكان بالاضافة الى تجاربها السابقة مع لاجئين سابقين. تناولت الباحثة التقارير المتعلقة بتعليم اللاجئين السوريين في الأردن الصادرة عن مفوضية اللاجئين والحكومة الأردنية والمنظمات المعنية بحقوق الأطفال واللاجئين والتعليم ومقارنة الأرقام والاحصاءات المتعلقة بالأهداف العامة لخطة اللاجئين التعليمية الصادرة عن المفوضية السامية بالأرقام ولاحصاءات الموجودة بتقارير أخرى تناولت المشكلة التعليمية ودرستها بشكل واقعي عملي لملاحظة مدى استجابة مفوضية اللاجئين للمشكلة التعليمية على أرض الواقع.

3-منهج تتبع الحالة: ستقوم الباحثة بتتبع أوضاع اللاجئين بشكل عام في الأردن وأوضاع الاطفال التعليمية بشكل خاص وعلى نحو مفصل، بحيث ستتم عملية المراجعة السنوية لجميع التقارير التعليمية الصادرة بشكل سنوي عن مفوضية اللاجئين وتعتبر هذه التقارير الخاصة بالخطة التعليمية السنوية جزء من خطة تتضمن سياسات وبرامج للاستجابة للازمة السورية في الأردن على صعيد كافة القطاعات، التعليمية وغيرها. وتعتمد الباحثة في هذه الدراسة على تقارير أخرى سيتم تتبعها بشكل سنوي بحيث تتناول هذه التقارير ما تم انجازه بشكل فعلي على ارض الواقع من الاهداف المتعلقة بخطة مفوضية اللاجئين التعليمية والذي سيساعد في معرفة أوجه القصور المتعلقة بالخطة التعليمية والتي أدت الى وجود نسبة 40% من الاطفال اللاجئين السوريين غير ملتحقين بالتعليم الرسمي.

استعرضنا في الفصل السابق لمحة عن اللجوء في الأردن، وذلك تمهيدا للحديث عن اللجوء السوري الذي يغلب عليه عدد الاطفال على نحو من التفصيل، وتناولنا أيضا مدخل الى حقل السياسات العامة والمفاهيم المرتبطة به بغرض دراسة السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن وتحليلها. سنعتمد في هذه الدراسة على هذه المنهجيات السابق ذكرها لتحقيق الغرض من البحث والذي يهدف الى تحليل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن، تمر عملية تحليل السياسة بشكل عام في عدة خطوات ونظرا لأن السياسة قيد الدراسة تم العمل عليها من قبل جهة معينة وتنفيذها فسنتبع خطوتين من ضمن الخطوات العلمية المتبعة لتحليل السياسة :

1- **تحديد المشكلة**

2-**تقييم السياسة**

سيتناول البحث المشكلة التعليمية التي وضعت السياسة التعليمية للتعامل معها وذلك بشكل متسلسل على مدار عدة سنوات لملاحظة مدى تطورها خلال السنوات المصاحبة للأزمة السورية وتأثيرها على الوضع

التعليمي في الأردن وذلك عن طريق المؤسسات المعنية بالأطفال والتعليم مثل التقارير الصادرة عن اليونيسيف واليونيسكو بالاضافة الى التقارير الصادرة عن مفوضية اللاجئين والتي تتضمن الخطة التعليمية والتقارير الصادرة عن المؤسسات الأردنية الحكومية وغير الحكومية. أما عملية التقييم والتي نهدف من خلالها الى معرفة مدى تحقيق السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن أهدافها المتعلقة بالحاق أكبر عدد ممكن من التعليم الرسمي الجيد، سيكون ذلك عن طريق مقارنة هذه الأهداف بالنتائج الفعلية على أرض الواقع والتي تناولتها تقارير لمؤسسات أخرى غير مفوضية اللاجئين التي وضعت التعليمية وسنستند في ذلك الى عدة تقارير:

1-جميع التقارير الصادرة بشكل سنوي عن مفوضية اللاجئين والتي تتناول الخطط الاستراتيجية المتعلقة باللاجئين السوريين (SRRP.2012, SRRP.2013, SRRP.2014, SRRP.2015 & 3RP2016)

2-التقرير الصادر عن منظمة حقوق الانسان هيومن رايتس ووتش لعام 2016

3-التقارير الصادرة عن المؤسسة المتخصصة بتحليل السياسات العامة Rand Corporation لعام 2015، 2016

تشتمل تقارير مفوضية اللاجئين السنوي على الأهداف التعليمية المراد تحقيقها نهاية كل سنة، أما التقارير الصادرة عن المؤسسات الحقوقية ومؤسسات السياسات العامة فتتضمن ما تم انجازه بشكل فعلي على ارض الواقع. ستساهم عملية الدراسة للسياسة التعليمية والتقييم لمدى تحقيق الأهداف في معرفة مدى استجابة السياسة التعليمية التي ساهم في وضعها مئات المنظمات حول العالم تحت مظلة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لالحاق أكبر عدد ممكن من الأطفال السوريين في التعليم الرسمي الجيد وأيضا لمعرفة أسباب المشكلة التي يتناولها البحث وهي ما هي مسببات وجود نسبة 40% من الاطفال السوريين اللاجئين لحتى الآن من دون تعليم.

ستتم عملية تقييم السياسة بناء على أساسين الاول مدى تحقيق السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين أهدافها التي تضح بالخطة الاستراتيجية السنوية، أما الأساس الثاني سيتم تقييم مدى ملائمة البرامج السياسية للتعامل مع مسببات المشكلة أي هل كانت البرامج لمطروحة والتي تنعكس في الخطة الاستراتيجية شاملة بالقدر الكافي لمسببات المشكلة التي توصلنا اليها في الجزء الأول من عملية التحليل أم لا.

نود أن ننوه هنا أنه سيتم التركيز على خطة الاستجابة الاقليمية السورية لعام 2014 (Syria regional response plan.2014) وهي آخر خطة يتضح بها الاهداف الاستراتيجية السنوية المتعلقة بالسياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين بالاضافة الى البرامج والمشاريع التي تندرج تحت هذه الأهداف (شكل.1) أما الخطط لعام 2015-2016 تم دمجهم بتقرير واحد مختصر (2015 Syria response plan

and 2015-2016 regional refugee and resilience plan) لا يتضمن الخطة الأستراتيجية وأهدافها أو البرامج والمشاريع المتعلقة بها وبالتالي لن نكون قادرين على دراسة السياسة أو تحليلها أو تقييمها.

الفصل الثالث

المبحث الأول:السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين

المبحث الثاني: صياغة السياسة التعليمية/ صانعوا السياسة

المبحث الثالث: تحليل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين

المبحث الأول: السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن

تحدثنا خلال الفصل الثاني من البحث عن اللاجئين السوريين في الأردن وأوضاعهم بشكل عام وسريع، سنتناول في هذا الجزء من البحث وبشئ من التفصيل فئة الاطفال من اللاجئين وقطاع التعليم من ضمن القطاعات الاخرى التي تمثل احتياجات اللاجئين الانسانية. كما أسلفنا، بلغ تعداد اللاجئين حتى عام(2016) 657 ألف لاجئ سوري مسجل من بينهم 220 ألف طفل في سن المدرسة أو بعمر المدارس (Unicef,2016)، 40% من هؤلاء الأطفال لم يلتحق لحتى الآن بالتعليم الرسمي(Rand.2015) .

يتعرض الأطفال السورين الى العديد من الظروف القاسية التي تعيق مستقبل آمن لهم، وتعاني فئة كبيرة منهم من المشاكل النفسية وأخرى تتعلق بالعنف وانعدام الفرص (يونيسيف،2014). تعتبر فئة الأطفال فئة ذات احتياجات مختلفة عن الفئات الأخرى من اللاجئين بالاضافة الى أنها الفئة الأكبر بين أعداد اللاجئين، وعند دراسة أوضاع الأطفال السوريين سواء في الأردن أو الدول الأخرى المستضيفة للاجئين نجد وبلا شك أن أحد الأولويات الرئيسية والحقوق الأساسية لحماية مستقبل أطفال سوريا هو التعليم.

تتبع المملكة الأردنية الهاشمية سياسة فتح الأبواب والتعليم المجاني والالزامي للأطفال السوريين داخل الحدود الأردنية، تتيح الحكومة الأردنية الفرص التعليمية للأطفال الموجودين في المدن المستضيفة في حال استيفائهم لبعض الأوراق الرسمية الثبوتية (شهادة طالب لجوء من مفوضية اللاجئين، وثيقة خدمة من وزارة الداخلية الأردنية).أما اللاجئين الموجودين في المخيمات فتوجد مدارس رسمية خاصة بهم (Human rights watch.2016). تنفق المملكة الأردنية الهاشمية 12% من اجمالي الناتج القومي ضعف النسبة التي تنفقها دول مثل الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة (Human rights watch.2016)بالرغم من ذلك تعاني الأردن من نظام تعليمي يحتاج العديد من الاصلاحات والتغير من فترة تسبق الأزمة السورية، ولكن منذ 2011 وتدفق أعداد اللاجئين داخل الحدود الأردنية والتي يغلب عليها أعداد الاطفال أثر ذلك بشكل كبير على المسيرة التعليمية في الأردن وزاد من الضغوطات على النظام التعليمي.

أدت جميع هذه العوامل الى عدم قدرة النظام التعليمي الأردني الى الاستجابة لاحتياجات مئات آلاف الأطفال السوريين التعليمية ومن هنا برزت حاجة الحكومة الأردنية لسياسة تعليمية خاصة باللاجئين

السوريين تساعد على الحاق أكبر عدد ممكن من الأطفال السوريين بالتعليم وتضمن حقهم بتعليم جيد. عملت مفوضية اللاجئين بالتنسيق مع الحكومة الأردنية على اعداد سياسة تعليمية تتمثل بخطة استراتيجية سنوية تهدف الى اتاحة التعليم الجيد للأطفال السوريين وكانت أول هذه الخطط عام 2012.

السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن: الخطة الاستراتيجية التعليمية السنوية التي تضعها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين السورين وذلك لتقديم الخدمات التعليمية والتعامل مع جميع المشاكل التي تعترض مسيرة الأطفال السوريين اللاجئين التعليمية.

كانت الاستجابة التعليمية ووضع مفوضية اللاجئين السياسة المناسبة التي تضمن حق الأطفال اللاجئين في التعليم متزامنة مع سياسات مفوضية اللاجئين على صعيد القطاعات الأخرى التي تكفل حقوق اللاجئين واحتياجاتهم الأساسية (SRRP.2014). تم العمل على تطوير السياسة التعليمية سنة عن أخرى بحيث تم التوصل اخيرا الى أهمية وضع سياسة تعليمية ذات أهداف استراتيجية طويلة الامد وادراك أن القضايا المتعلقة باللاجئين وحسب التجارب السابقة للاجئين تستمر لعقود وليس لبضعة سنوات (Rand,2015)، للذلك تم تجاوز فكرة السياسة التعليمية التي تهدف الى الاستجابة الطارئة المؤقتة وتسخير الجهود والموارد نحو أهداف أشمل وحسب خطة الاستجابة للأزمة السورية لعام (2014) **الأهداف التعليمية الرئيسية هي: (شكل.1)**

1-العمل بشكل متواصل على ابقاء أبواب المدارس مفتوحة حيث التعليم المجاني والحاق أكبر عدد ممكن من الأطفال بالتعليم الرسمي

2-العمل على تعزيز جودة التعليم وتوفير الخدمات والاحتياجات المعنوية والمادية التي تضمن التعليم الجيد للاجئين

تجاوزت الأزمة السورية ومحاولات الجهات الفاعلة المعنية بشؤون اللاجئين والأطفال والتعليم حدود موارد المنظمات الانسانية وخبراتها وقدراتها واختصاصاتها (3RP.2015,2016) ويتم العمل على التطوير والتعديل المستمر على السياسات المتعلقة باللاجئين حيث أن أعداد اللاجئين غير ثابتة وتزداد سنة عن الاخرى بشكل غير مسيطر عليه للذلك تضع مفوضية اللاجئين خطط ذات أهداف سنوية تسعى الى تحقيقها ولأن هذه الاهداف أهداف ذات بعد استراتيجي وتتعلق بفئات معينة ذات عدد كبير تلجأ مفوضية اللاجئين الى اتباع عدد من الوسائل المختلفة للوصول الى تحقيق الهدف، **لتحقيق أهداف السياسة التعليمية تلجأ مفوضية اللاجئين الى الوسائل الآتية:**

1-وسائل التعليم الرسمية النظامية

أ- **المدارس العامة:** وسيلة توفير التعليم الرئيسية للأطفال السوريين في المجتمعات المستضيفة، تتيح الحكومة الأردنية مدارس الدولة العامة أمام الأطفال السوريين وتوفر التعليم المجاني لهم في حال استيفائهم بعض الأوراق الرسمية المطلوبة (Human rights watch.2016). ويكون ذلك بتقسيم الدوام

الرسمي الى فترتين صباحية ومسائية بحيث يداوم الاطفال السوريين فترة المساء وحتى عام 2014 تم توفير التعليم الفترتين في 98 مدرسة استوعبت 121 ألف طفل سوري الى جانب المدارس في المخيمات(Unicef.2014).

ب-مدارس المخيمات: تحتوي مخيمات اللاجئين في الأردن مدارس رسمية معتمدة لتقديم الخدمات التعليمية المدعومة من مفوضية اللاجئين بالتنسيق مع الحكومة الأردنية للأطفال السوريين وتعتمد هذه المدارس نظام الفترتين أيضا بحيث تكون الفتيات خلال الفترة الصباحية والصبية خلال الفترة المسائية، يبلغ عدد المدارس في مخيم الزعتري 9 مدارس تضم 20.771 طفل مسجل، أما المدارس في مخيم الأزرق تضم 3000 طفل من ضمن 15.336 طفل بحاجة الى الالتحاق بالمدارس، والمدارس في المخيم الاماراتي تضم 2000 طفل من بين 2300 طفل بحاجة الى الالتحاق بالتعليم الرسمي(Human rights watch.2016).

2-وسائل التعليم غير الرسمية:

ساهمت وسائل التعليم الرسمية في توفير واتاحة التعليم الى نصف عدد الأطفال السوريين تقريبا، أما الأعداد المتبقية من الغير ملتحقين بالتعليم الرسمي (95.000 طفل) فتحاول عدد من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الاطفال والتعليم توفير واتاحة وسائل بديلة تتيح الفرص التعليمية للأطفال الغير قادرين على الالتحاق بالتعليم الرسمي لأسباب تجعلهم غير مؤهلين على التسجيل والتي تتعلق بعدم امتلاكهم الوثائق الرسمية اللازمة للتسجيل أو لأسباب أخرى سنتحدث عنها في الفصل التالي من البحث (Human rights watch.2016).

تتنوع هذه البرامج بين ترفيهية، رياضية، برامج خصوصية لمساعدة الأطفال الذين فاتهم مراحل دراسية في التأقلم مع المراحل الدراسية الجديدة أو اللحاق بمستوى صفهم بالاضافة الى برامج التدريب على المهارات الحياتية وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال، لكن تعتبر جميع هذه البرامج غير رسمية بحيث لا تمنح شهادات مدرسية للأطفال ولا تتيح لهم الالتحاق بالمراحل الدراسية القادمة أي أنها برامج مكملة للتعليم الرسمي وليست بديلة (Rand.2016).

أ-التعليم غير الرسمي (Informal education): البرامج التعليمية التي تقدمها اليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) والتي تهدف الى توسيع فرص التعليم والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الغير مؤهلين للالتحاق بمؤسسات التعليم الرسمي أو المؤهلين لكن غير قادرين على الوصول الى المدارس العامة لأسباب تتعلق بازدحام المدارس أو بعدها عن مكان السكن بحيث تم الحاق 35.000 طفل سوريا بالتعليم غير الرسمي من ضمن 97.000 طفل سوري غير ملتحق بالمدارس أشهر هذه البرامج هو مركز "مكاني" للتعليم العلاجي (Rand.2016).

ب_ التعليم غير النظامي النظامي (Non formal education):برامج تعليمية تعتمد مناهج وزارة التربية والتعليم لكنها غير نظامية. أي أن الجهات التي تقدم هذه الخدمات التعليمية جهات غير حكومية مثل

بعض المنظمات أو النشاطات الفردية وذلك لابقاء الأطفال السوريين على اطلاع بالمناهج الدراسية على أمل أن يكونوا مهيأيين للالتحاق بالمدارس الرسمية في المستقبل، يعتبر التعليم غير الرسمي وغير النظامي غير معتمد بشهادات رسمية من قبل وزارة التربية والتعليم الأردنية والاطفال الذين ينتهون من هذه البرامج لا يستحقون الالتحاق بالمدارس الرسمية العامة.

Objective 1. Children and youth have sustained access to appropriate education opportunities.									
Output	Targeted population by type (individuals) in 2014			Location (s)	Detailed requirements from January - June 2014				Partners
	SYR in camps	SYR in urban	Other affected pop		Total requirements (US$)	Life-saving or preventing immediate risk of harm (US$)	Preventing deterioriation of vulnerabilities (US$)	Capacity Building / Resilience (US$)	
Output 1.1 School aged Syrian boys and girls benefit from formal education (primary and secondary)	50.000	100.000	7.505	Country Wide (Amman, Aqaba, Irbid, Karak, Ma'an, Mafraq, Tafileh, Zarqa)	12.137.292	12.077.292	60.000		ACTED, DRC, IRD, RI, TDHI, UNICEF, WarChild UK, WVI (MoE, MercyCorps, Save the Children Jordan)
Output 1.2 Out-of-school boys and girls including adolescents and youth (6-24 years) benefit from alternative education services such as informal, non-formal education, and basic life skills activities.	6.000	18.000	6.000	Country Wide (Amman Aqaba, Azraq, Emirati Jordanian Camp (EJC), Irbid, overnorate, Karak, Ma'an Mafraq, Tafileh, Zaatari Camp, Zarqa)	12.129.727	11.620.927		508.800	ACTED, AVSI, Caritas, DRC, FCA, Global Communities, JRS, NICCOD, NRC, RI, Save the Children, Save the Children Jordan, Taghyeer, TDHI, UNESCO, UNICEF, WarChild UK, WVI, (Yarmouq Baqa, East Amman Charities, SCJordan)
Output 1.3 Boys and girls (3-6 years) have access to pre-primary education services	4.300	2.060	840	Country Wide (Ajlun, Amman, Irbid, Zaatari Camp, Zarqa)	1.220.520		1.132.320	88.200	Caritas, IOCC, JRS, Save the Children International, WarChild UK, WVI
Output 1.4 Children with specific needs access educational and psychosocial services	500	1.000	500	Country Wide (Amman, Irbid)	5.220.000	4.980.000	240.000		Caritas, Mercy Corps, UNHCR, UNICEF (MercyCorps)

شكل.1 خطة الاستجابة السورية Syrian regional response plan.2014

المرجع: UNHCR.2014.SRRP

Objective 2. Children and youth benefit from a learning environment that promotes quality education, protection and well-being.									
Output	Targeted population by type (individuals) in 2014			Location (s)	Detailed requirements from January - June 2014				Partners
	SYR in camps	SYR in urban	Other affected pop		Total requirements (US$)	Life-saving or preventing immediate risk of harm (US$)	Preventing deterioriation of vulnerabilities (US$)	Capacity Building / Resilience (US$)	
Output 2.1 Boys and girls benefit from activities that support psychosocial development and resilience in public schools	5.000	5.000	5.000	Country Wide (Amman, Irbid, Zarqa)	1.206.600		1.206.600		MADRASATI, UNICEF, WarChild UK (Madrasati, East Amman Charities, Yarmouq Baqa, Relief International)
Output 2.2 Quality of teaching is ensured through training of education service providers such as teachers, school supervisors, and counsellors	1.250	70	2.450	Country Wide (Amman, Irbid, Mafraq and Camps (EJC and Zaatari))	1.115.081			1.115.081	ILO, NRC, Save the Children International, Taghyeer, UNESCO, UNHCR, UNICEF (Cader, MoE, **All agencies doing education train their own teachers be in in formal or non-formal education)
Output 2.3 Children receive essential learning materials including basic stationery and other education supplies	50.000	40.000	40.000	Country Wide (Amman, Aqaba, Azraq, Irbid, Jarash, Ma'an, Mafraq, Tafileh Zarqa, and Camps (EJC, and Zaatari))	3.840.211		3.840.211		ADRA, DRC, JHAS, LWF, MA, NICCOD, NRC, TDHI, UNICEF, WarChild UK (Save the Children Jordan)
Output 2.4 Jordanian public schools supported with additional learning spaces	40.000	40.000	20.000	Country Wide (Amman, Azraq Irbid, Mafraq, Zarqa, and Camps (EJC, and Zaatari))	8.970.035		8.970.035		ACTED, JEN, LWF, MA, MADRASATI, NRC, Save the Children International, UNHCR, UNICEF (UNICEF, Madrasati)
Objective 2					**15.131.927**		**14.016.846**	**1.115.081**	

المرجع: UNHCR.2014.SRRP

Sector indicators*	Target
# of boys and girls, parents, community members provided with information relevant for education and assisted with referral services	335.360
# of school aged Syrian boys and girls registered in Jordanian public schools	151.000
# of school aged boys and girls who attend remedial and catch-up classes	21.050
# of children and youth benefiting from alternative education service such as informal education and life skills	138.266
# of children and youth benefiting from alternative education service such as non-formal education	13.281
# of boys and girls with specific needs provided with inclusive education and psychosocial services	3.290
# of boys and girls benefitting from psychosocial development course in public school setting including extra-curriculum activities, recreation activities ans sports.	17.300
# of boys and girls provided with individual education kits (school bags and stationery)	165.210
# of schools provided with furniture, equipment, etc to support formal education	151
# of schools provided with prefab classrooms, double-shifted, rented space, etc to support formal education	252
* these are just a sample of the total indicators being monitored under the RRP6 Jordan	

EDUCATION - Summary Requirements					
	Requirements Jan-June 2014				Indicative requirements Jul-Dec 2014
	Total Requirements (US$)	Life-saving or preventing immediate risk of harm (US$)	Preventing deterioriation of vulnerabilities (US$)	Capacity Building / Resilience (US$)	Requirements (US$)
SECTOR GRAND TOTAL	51.790.265	28.678.219	16.049.166	7.062.881	34.526.844

المرجع: UNHCR.2014.SRRP

المبحث الثاني: صانعوا السياسة التعليمية

مع بدء التصريحات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة خلال العام 2012 ووصف ما يحدث في سوريا بالحرب الأهلية واعتبار الفارين والنازحين من سوريا "لاجئيين" بدأت الاستجابة الدولية بالتنسيق مع الحكومات المحلية المستضيفة للاجئين لتلبية احتياجات اللاجئين الأساسية وذلك عن طريق تأسيس لجنة مسئولة عن شؤون اللاجئين "المفوضية السامة لشؤون اللاجئين" بحيث تتمثل الاستجابة بخطة استرتيجية سنوية تتضمن أهداف استراتيجية على مستوى جميع القطاعات من صحة وتعليم وغيره

كانت أولى هذه الخطط عام 2012 تم وضعها بمشاركة عشرات (34 شريك) المؤسسات الدولية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الغير ربحية المحلية والدولية حيث تم تأطير قطاعات الاحتياجات الاساسية

للاجئين والبدأ بعمليات التمويل (SRRP.2015, 3RP2016)، بارتفاع عدد اللاجئين من 220-550 ألف في عام 2013 عملت الجهات المعنية على زيادة طرق التمويل الى حد وصل عدد المنظمات والوكالات المتبنية لخطة الاستجابة والتي تعمل تحت اطار تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية الى 100 منظمة 30 منهم منظمات غير ربحية ووكالات تابعة للأمم المتحدة جديدة (A review of the response to Syrian refugees in Jordan,2014).

يزداد عدد المنظمات والجهات المعنية بالاستجابة الى الأزمة السورية نظرا لعدم توقف تدفق أعداد اللاجئين داخل حدود الدول المستضيفة التي بلغت الملايين، بالمرور خلال 2015 و2016 حيث خطة اللاجئين الاقليمية وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات بلغ عدد الجهات المسئولة عن لسياسات المتعلقة بالاجئين بما فيهم السياسة التعليمية أكثر من 200 شريك في الاستجابة للأزمة السورية بحيث يتم العمل على مبادرة فريدة ومنسقة تهدف الى توسيع المساعدة الانمائية والانسانية المستندة الى تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والاستقرار من اجل التكيف مع الأزمات ونشير هنا الى أن اليونيسيف (مؤسسة الأمم المتحدة للطفولة) احدى أبرز الجهات التي تنفذ البرامج والمشاريع المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية للسياسة التعليمية المنشودة وذلك بمشاركة منظمات ومؤسسات محلية ودولية أخرى.

تجاوزت الأزمة السورية محاولات الدول المانحة والجهات المعنية للاستجابة الى نتائج وعواقب الحرب في سوريا بالرغم من كل الجهود والموارد والقدرات والخبرات التي تتصف بها هذه الجهات والتي سخرت للاستجابة الى الأزمة السورية، يجب أن تكون الاستجابة ومحاولات مساعدة وتوفير الاحتياجات اللازمة للاجئين طويلة الأجل وبشكل اوسع. وهذا ما يتم العمل عليه من قبل الجهات الفاعلة الانمائية والشركاء الثنائيين والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص للتصدي للضرر الهيكلي الهائل بحيث تسعى الى استجابة أشد فعالية وأكثر استدامة و تهدف الأنشطة الى مساندة أولويات الحكومات وتتكيف مع استراتيجية الاستجابة حسب السياق الوطني.

المبحث الثالث/ تحليل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين

يتمحور مفهوم تحليل السياسة العامة حول ايجاد منهجية معينة لجمع المعلومات المتعلقة بمشكلة ما بحيث تكون هذه المشكلة مشكلة عامة تتعلق بفئة كبيرة من أفراد المجتمع، ومن ثم العمل على ايجاد الحلول والمقترحات التي تهدف الى التعامل مع المشكلة المطروحة وايجاد سياسات وحلول للتعامل معها. تدخل عملية تحليل السياسة العامة في صميم كل مرحلة من مراحل صناعة السياسة العامة و بما أننا نتحدث هنا عن السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين اي أن السياسة المراد تحليلها موجودة فاننا سنحتاج الى اتباع الخطوتين التاليتين:

أولا:تحديد المشكلة

تعنى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتوفير كافة احتياجات اللاجئين على صعيد كافة القطاعات، وحسب الاحصاءات الصادرة عن مفوضية اللاجئين فان أكثر من 50% من اللاجئين السورين عبارة عن أطفال(Unesco.2015)، أي أن أعداد الاطفال مقارنة بأعداد الفئات الاخرى من اللاجئين هي الأكبر، وبالتالي حظي قطاع التعليم دونا عن القطاعات الأخرى بأهمية ودعم كبير خاصة أن الاهداف الاستراتيجية للسياسة التعليمية التي وضعتها مفوضية اللاجئين لا تقتصر على عدد الاطفال السوريين الملتحلقين بالمدارس سنويا، بل تتعدى ذلك باستراتيجيات تهدف الى ضمان جودة التعليم ودعم الاطفال نفسيا وماديا.

بدأت أزمة الأطفال السوريين التعليمية مع بدأ الأزمة السورية التي تسببت بتهجير 652 ألف لاجئ سوري(Human rights watch,2016) من بينهم 220ألف طفل بعمر المدرسة(Unicef.2016)،ت 40% منهم لحتى الآن بلا تعليم(Rand,2016) حتى عام 2016، اقتصرت المشكلة التعليمية بشكل أساسي خلال الاعوام الاولى من اللجوء 2013/2012 على أهمية العمل على الحاق أكبر عدد ممكن من الاطفال السورين بمؤسسات التعليم الرسمي التي تضمن حقهم في تعليم يأمن لهم مستقبلهم لكن، بازدياد أعداد اللاجئين التي يغلب عليها أعداد الاطفال أصبحت المشكلة التعليمية أكبر وأكثر تعقيدا.

امتدت مشكلة الاطفال السوريين والمتعلقة بالقطاع التعليمي لتشمل فئات أطفال لها احتياجات خاصة منهم من هم بذوي احتياجات خاصة متعلقة بطبيعتهم الخلقية وعلى نحو آخر أطفال تشكلت لديهم نتيجة الحرب، نضيف الى ذلك الى تجاوز أزمة السورين التعليمية مجرد أرقام مرتبطة بالتسجيل في المدارس بل امتدت لتشمل مشاكل معنوية تتعلق بدعم الاطفال نفسيا وروحيا الى جانب الدعم المادي المتعلق ببناء المدارس وتدريب المدرسين على التعامل الخاص مع الأطفال اللاجئين وتعيين مدرسيين جدد كحاجة لاتباع المزيد من نظام الفترتين الدراسيتين في المدارس، من هنا نستنتج المشكلة الأساسية التي تضع مفوضية اللاجئين سياسة شاملة لاحتوائها بأبعادها المختلفة وتتمثل بجميع المشاكل المتعلقة بالأطفال اللاجئين السوريين والتي تندرج تحت **قطاع التعليم**.

حتى يتسنى لنا اكمال عملية تحليل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين ولاكمال كافة الخطوات التي تلي هذه الخطوة يتوجب علينا توضيح **أسباب المشكلة التعليمية وما هي العوامل التي أدت الى ظهورها:**

1-الوثائق ومتطلبات التسجيل: يتطلب وضع اللاجئ وثائق وأوراق خاصة تساعده في عملية الحصول على الخدمات من مفوضية اللاجئين في المخيمات وعملية الاندماج في المدن المستضيفة، تختلف هذه الاوراق عن الأوراق الرسمية الثبوتية التي كان يحتاجها في بلده وان كان البعض منها ضروري حتى في بلد اللجوء مثل جواز السفر لكبار السن أو شهادة الميلاد للأطفال وصغار السن فانهم لا يملكونها بسبب الظروف المرتبطة بالحرب واللجوء (Kirk.2014).

وانه وبناء على تقرير صادر عن جامعة(Oregon) الأمريكية،يلزم اللاجئ في المخيمات في الأردن أن يحصل على "شهادة طالب لجوء" حتى يتسنى له الاستفادة من المساعدات من مفوضية اللاجئين أما في المدن المستضيفة فيجب أن يمتلك "وثيقة خدمة" يتم اصدارها عن طريق وزارة الداخلية الأردنية تسمح له بالحصول على الخدمات التعليمية والصحية وتشترط عملية الحصول عليها خاصة منذ منتصف عام 2014 وجود كفيل أردني وبشروط معينة، ساهمت هذه الوثائق القانونية اللازمة للاجئ حتى يحصل على الخدمات العامة بمنع مئات الآلاف من السوريين من تحصيلها والتي تتضمن الخدمات التعليمية (Kirk.2014).

2-اكتظاظ المدارس: تتبع الحكومة الاردنية سياسة فتح التعليم المجاني أمام الأطفال السوريين في حال استيفائهم بعض الأوراق والوثائق،وبناء على تقرير صادر عن مؤسسة تحليل السياسات "Rand" أدى ذلك الى تسجيل أعداد كبيرة من السوريين في المدارس العامة الأردنية بشكل سنوي وبالتالي الضغط على البنى التحتية للمدارس والتأثير على جودة التعليم التي يتلقاها الطلبة الاردنيين، يعاني الكثير من الأطفال في الأردن خاصة في المناطق المضيفة للاجئين من ازدحام المدارس والصفوف الدراسية حيث اتباع نظام الفترتين في أكثر من 98 مدرسة استجابة للازمة التعليمية السورية بالاضافة الى تجاوز عدد الطلاب ال50 في الفصل الدراسي الواحد (Rand.2015).

3-قاعدة الثلاث سنوات: نظام متبع بوزارة التربية والتعليم الأردنية للحفاظ على جودة التعليم، يمنع القانون يمنع أي طفل سواء أردني أو سوري من الالتحاق بالمدارس في حال تجاوز عمر أقرانه في الصف الدراسي ثلاث سنوات .وحسب التقارير الصادرة عن مؤسسة راند السابقة الذكر فكان لهذا القانون سبب في منع عشرات الآلاف من الأطفال السوريين (70.000 طفل) من الالتحاق بالمدارس الرسمية (Rand.2016) بحيث لا يوجد استثناء لأوضاعهم كلاجئين ،أنه من الطبيعي أن يكون هناك عدد كبير من الأطفال الذين قضوا ثلاث سنوات متتالية من دون الالتحاق بالمدارس وذلك نتيجة لعدم الاستقرار والأمان المرتبط بحياة الحرب واللجوء.

4-مشاكل الأطفال النفسية: تشير التقارير التي تمت مراجعتها وتتبعها الى مدى سوء الوضع النفسي للأطفال السوريين وأهمية توفير الدعم النفسي والاجتماعي واعادة تأهيل هؤاء الأطفال الذين اضطروا الى ترك بلادهم وبيوتهم بحثا عن الأمن والاستقرار،حسب تقرير صادر عن اليونيسيف (مؤسسة الأمم المتحدة للطفولة) تعرض العديد من أطفال سوريا الى مواقف ومشاهد القصف والقتل والتدمير وجزء كبير منهم فقدوا بيوتهم وبعض أفراد عائلاتهم وأقاربهم بحيث يعاني الأطفال السوريين من أعراض الصدمة والكآبة والشعور بالوحدة والعزلة والتهميش وتحاول مؤسسات مثل اليونيسيف وغيرها الى توفير الدعم النفسي الكافي لأوضاع الأطفال السوريين النفسية الصعبة (Unicef.2014).

5-العنف: لا يخلو المشهد السوري في الأردن من التعرض لبعض المضايقات والتصرفات العنصرية، يتعرض العديد من الاطفال الى سلوكيات وألفاظ بذيئة تنم عن جهل وعنصرية البعض تجاه أزمة السوريين هذا

وبالاضافة الى العنف الجسدي (العقاب البدني) من قبل بعض المدرسين الذي لم يتلقى كثير منهم دورات تدريبية للتعامل مع الأطفال اللاجئين بحيث يلجأ معظمهم الى معاقبة الأطفال بالضرب وبطرق غير مسموح بها تؤثر على نفسية الأطفال وتعزز فكرة التسرب من المدرسة وتركها(Baste.2015).

6-عمالة الأطفال والزواج المبكر: مع تدفق الأعداد الهائلة من اللاجئين الغير مسيطر عليها من قبل الحكومة الأردنية مما يجعلها تضطر الى وضع قيود على عمل السوريين خاصة بوجود الكثير من السوريين الذين يدخلون البلاد بطريقة غير رسمية وبالتالي،استناد الى تقرير لمؤسسة United Nations University يحتاج السوري الى اجراءات كثيرة حتى يكون قادر على العمل مثل استصدار تصريح عمل مقابل مبلغ مالي وامتلاكه لجواز سفر سوري وغيرها من الاجراءات المعقدة التي تجعل الاهالي مضطرين لارسال أطفالهم الى العمل والذي يؤثر على وضع الأطفال التعليمي بالاضافة الى دفع هذه الضغوط الاقتصادية الآباء الى تزويج بناتهم في سن مبكر كوسيلة للتكيف مع ظروف الفقر وعدم الأمان بالرغم من منع السلطات الأردنية الزواج قبل سن ال18 سنة الا أن السوريين أو بعضهم لا يقوم بتسجيل الزواج في المحاكم الشرعية .(Baste.2015)

7-المواصلات: يواجه اللاجئون السوريين صعوبات في وسائل النقل سواء في المخيمات أو في المدن المستضيفة، حيث يشير تقرير مؤسسة راند لتحليل السياسات ال أنه البعض من اللاجئون يعيشون في مناطق بعيدة عن المدارس، يحتاجون الى دفع المال مقابل خدمات المواصلات حيث لا يوجد خدمات مواصلات مجانية أو بأسعار رمزية أو حافلات خاصة بطلاب المدارس وبالتالي حياة الأطفال معرضة للخطر سواء اعتمدوا على المواصلات الخاصة للذهاب الى المدرسة أو حتى مشيا على الأقدام نظرا لبعد المسافات وعودتهم في ساعة متأخرة لأن دوامهم يكون فترة مسائية حسب ما ورد عن تقرير مؤسسة راند التي أصدرت أكثر من تقرير متعلق بالسياسات التعليمية الأردنية تجاه الأطفال من اللاجئين السوريين.(Rand.2016)

ثانيا:-تقييم السياسة:

تهدف السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين وكما فصلنا سابقا الى الحاق الاطفال السوريين في التعليم الرسمي الجيد، أي الحاق أكبر عدد ممكن من الاطفال السوريين في المدارس الأردنية العامة مع ضمان جودة الخدمات التعليمية التي يتلقونها. شرحنا المشكلة التعليمية في الجزء السابق من عملية التحليل وتعرفنا على مسببات المشكلة التعليمية المتعلقة باللاجئين السوريين والتي تسببت في 40% (97.000طفل) من الاطفال السوريين غير ملتحقين في مؤسسات التعليم الرسمي (Rand.2016). من هنا سيتم تقييم السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين بناء على أساسين:

1-مدى تحقيق السياسة التعليمة تجاه اللاجئين السوريين أهدافها (شكل.1)

تحدثنا عن السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الفصل الرابع واستعرضنا الأهداف السنوية المتعلقة بخطة الاستجابة عام 2014 والوسائل التعليمية التي تلجأ اليها مفوضية اللاجئين والحكومة

الاردنية للتعامل مع مشكلة اللاجئين السوريين التعليمية، سنناقش في هذا الجزء الأول من عملية التقييم أهم السياسات التي تم العمل عليها ضمن الخطة الاستراتيجية التعليمية لالحاق أكبر عدد ممكن من الأطفال السوريين في التعليم الجيد :

1.1الحاق الأطفال اللاجئين السوريين في المدارس:

عند الحديث عن السياسة التعليمية المتعلقة بالأطفال اللاجئين والسعي في تقيمها، أول ما يخطر الى أذهاننا هو أعداد ونسب فئة الأطفال من اللاجئين بالاضافة الى الأعداد المرتبطة بالمتعلمين والغير ملتحقين بمؤسسات التعليم الرسمي حتى وقتنا هذا. بزيادة مدى سوء الأزمة السورية يزداد معها أعداد اللاجئين المتدفقة الى داخل الحدود الأردنية واتي يغلب عليها أعداد الأطفال ويرجع ذلك الى ابقاء المملكة الأردنية الهاشمية حدودها مفتوحة أيضا للاستجابة الانسانية مع الازمة السورية.

تتمثل استجابة الحكومة الأردنية لأزمة الأطفال اللاجئين السوريين التعلمية باتباع سياسة الوصول المجاني والالزامي الى التعليم حتى سن 17 عام على الأقل وتتبع الحكومة الاردنية عدة اجراءات وصولا الى هذه الغاية، بالاطلاع على التقارير الصادرة عن الحكومة الأردنية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي) والتقارير الخاصة بموضية اللاجئين (SRRP.2014) اضافة الى التقارير التي تصدرها منظمات أخرى مثل اليونيسيف استطعنا ان نحصل على الأرقام التالية (جدول.1) والتي تتعلق بأعداد الاطفال اللاجئين السنوية والأعداد المرتبطة بالمتعلمين والغير المتعلمين منهم علاوة على النسب المرتبطة بتعليم الأطفال والتي زادت من 12-64% منذ 2012حتى2016. (Human rights watch.2016).

جدول.1 أعداد الأطفال السوريين اللاجئين الملتحقين بالتعليم والنسب المرتبطة بهم

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
عدد اللاجئين	238.800	585.300	619.777	633.539	657.000
عدد الأطفال	46.700	181.000	209.315	219.281	220.000
عدد المتعلمين	56040	44098	121.402	130.000	145.000
نسبة المتعلمين	%12	%24	%58	%59	%64

المرجع: (Sheteiwi, Walash, Klassen.2014. Unicef.2016. Human rights watch.2016. 3RP.2016 & (SRRP.2015

نلاحظ من الجدول السابق باستنتاج الأرقام من عدة تقارير الاستجابة الايجابية للهدف الرئيسي من السياسة التعليمية وهو الحاق أكبر عدد ممكن من الأطفال الاجئين في المدارس، بدأت السياسة باستجابة 12% ووصلت حتى عام 2014 الى 58% (Human rights watch.2016) وحسب خطة الاستجابة لنفس العام (شكل.1) كان الهدف هو الحاق 151 ألف طفل سوري في المدارس العامة الأردنية(SRRP.2014) وتم الحاق ما يقارب 121 ألف طفل(Rand.2016) أي أن الاستجابة قريبة من تحقيق الهدف. وصولا حتى عام

2016 وصلت نسبة الحاق الأطفال الى 64% (Human rights watch.2016) وهي نسبة جيدة نوعا ما وتدل على استمرار محاولات مفوضية اللاجئين والحكومة الأردنية حتى بلوغ الهدف الأكبر بالحاق جميع الأطفال السوريين بالمدارس.

الى جانب الاستجابة الجيدة وتحقيق الهدف المتعلق بالحاق الأطفال السوريين في التعليم الرسمي ما زال هناك 97.000 (Rand.2016) طفل سوري لم يلتحق لحتى الآن في المدارس، وبالتالي يجب على الحكومة الأردنية أن تخفف من القوانين والضغوطات التي تفرضها على اللاجئين السوريين حيث يكون مستقبل بعض الأطفال السوريين التعليمي ضحية لها بالاضافة الى وجوب التزام مفوضية اللاجئين بالوعود المرتبطة بالدعم والتمويل المتعلق ببناء المدارس والعمل على زيادة القدرة الاستيعابية للفصول الدراسية لمزيد من الطلاب الى جانب خلق بدائل رسمية عالية الجودة ملائمة للتعليم الذي توفره الحكومة وتطوير بدائل تعليمية نظامية مرخص لها بدوام كامل.

1.2بناء المدارس، دوام نظام فترتين، زيادة المساحة الاستيعابية للفصول الدراسية، تعيين وتدريب المدرسين:

حتى تكون الأمور أكثر وضوحا وللعمل على أن تكون عملية التقيم دقيقة سنحاول شرح الامور المتعلقة بهذه العوامل التي ساعدت الجهات المعنية بالحاق الأطفال السوريين بالتعليم الرسمي حيث أنها جزء من برامج السياسة التعليمية والاهداف الاستراتيجية المتعلقة بها. كما ذكرنا سابقا باتباع الحكومة الأردنية سياسة فتح الأبواب امام اللاجئين السوريين وبشكل مجاني في حال استيفاء الطلاب شروط وأوراق محددة الى أنه وبالاعتماد على التقارير التي تمت مراجعتها لم تتبنى الحكومة الأردنية سياسة بناء المدارس سوى في المخيمات والتي بالرغم من ذلك تعتبر نسبة التحاق الأطفال بالتعليم الرسمي في المخيمات 51%(طفل23.227) أقل منه في المجتمعات المستضيفة 63% (طفل106.115) (Rand.2016) التي يتبع فيها سياسة دوام الفترتين.

كانت البرامج البديلة لدعم بناء مدارس لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الاطفال السوريين والحاقهم بالتعليم النظامي هي سياسة اتباع الدوام نظام الفترتين الدراسيتين في المدارس الأردنية حيث يكون دوام الطلبة السوريين في الفترة المسائية بعد دوام الطلبة الأردنية وتم اتباع دوام الفترتين في 98 مدرسة من المدارس الأردنية، وكان عدد الطلاب السوريين من بين الملتحقين بالتعليم الرسمي الذين يتبعون نظام الفترتين 46.049 طفل و 60.066 طفل يلتحقون بالتعليم نظام فترة واحدة بالاضافة الى 23.227 طفل ملتحق بمدارس المخيمات(Rand.2016).

أثر الدوام نظام الفترتين على التعليم الذي يتلقونه الاطفال حيث عدد الحصص الدراسية الأقل عددا وزمنا (25-30 دقيقة بدلا من 40-45 دقيقة) والضغط على البنية التحتية للمدارس بالاضافة الى حرمان الأطفال من فسحة دراسية في منتصف الدوام واكتظاظ الصفوف الدراسية التي تتجاوز 50 شخص في

الفصل الواحد والذي يصعب على المدرسين الغير متلقيين للتدريب والدعم الكافي التعامل مع الاطفال والمشاكل التي يعانون منها حيث العنف والحاجة الى الدعم النفسي(Human rights watch.2016).

عملت الجهات المخولة بتنفيذ البرامج والسياسات التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن على اتباع اجراءات معينة لزيادة المساحة الاستيعابية للصفوف الدراسية بالمدارس وذلك لالحاق الاطفال السوريين وتوفير الخدمات التعليمية لهم،كان ذلك في 65 مدرسة والذي أدى الى اكتظاظ الصفوف الدراسية وتدني مستوى الطلاب وضعف القدرات الاستيعابية لديهم الى جانب الضغط على طاقة وقدرات الكوادر التعليمية من المدرسيين والمعلمين الذي يواجهون صعوبات في توصيل المعلومة لعدد كبير من الطلاب (Rand.2016).

تتطلب جميع هذه العناصر سواء بناء المدارس أو اتباع نظام الفترتين والعمل على زيادة القدرة الاستيعابية للفصول الدراسية الى تعيين مدرسيين جدد مدربين على التعامل بشكل سليم مع الأطفال اللاجئين المتعرضين لظروف الحرب والموت والصدمات التي تفوق قدراتهم على التحمل الى جانب توفير العمل على اعطاء المدرسيين الجدد حقوقهم كاملة وعدم التميز بينهم وبين المدرسيين الآخرين والالتزام بدفع الرواتب والالتزامات المالية تجاههم.

بناء على ما هو موجود بالخطة الاستراتيجية للاستجابة للأزمة السورية لعام 2014 أي أهداف السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن لعام 2014 ومقارنة ذلك بما تم انجازه فعليا على أرض الواقع وكما هو منصوص عليه في التقارير الحقوقية والخاصة بدراسة وتحليل السياسات فان مفوضية اللاجئين والمنظمات التي تعمل تحت مظلتها استجابت لعدد 98 مدرسة تعمل بدوام الفترتين لالحاق الأطفال السوريين بالتعليم الرسمي وكان ذلك في المناطق التي يتركز فيها اعداد اللاجئين على وجه الخصوص (Unicef.2016) و65 مدرسة مجهزة بصفوف ذات قدرة استيعابية أكبر لعدد من الاطفال (Rand.2016) في حين أنه وبحسب الخطة الاستراتيجية لعام 2014 (شكل.1)كانت الأهداف المرتبطة بعدد المدارس الواجب اتباع دوام الفترتين بها والعمل على زيادة مساحة الفصول بنفس الوقت هو 252 مدرسة.

نضيف الى ذلك قيام اليونيسيف ومنظمات أخرى مشاركة بتأثيث الفصول وتوفير المستلزمات التعليمية التي تسمح بالحاق عدد أكبر في الفصول ذات المساحة الدراسية الأكبر في 69 مدرسة (Rand.2016) وذلك من ضمن 151 حسب ما هو وارد بالخطة الاسراتيجية (Syrian regional resilience plan 2014)، أما فيما يتعلق بتعيين مدرسيين وتدريبهم وتوظيف مرشدين لدعم الاطفال نفسيا واجتماعيا فلا توجد احصاءات بشكل دقيق سواء في تقارير المفوضية أو غيرها من التقارير لكن في تقرير لمؤسسة راند يتناول فيه تقييم للسياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن يذكر أنه تم توفير عدد 2.100 (Rand.2016)من المدرسيين والمرشديين للدعم النفسي للأطفال وهو أيضا رقم قليل مقارنة بالهدف الموجود في الخطة الاستراتيجية (شكل.1)

من خلال مما سبق حيث أهم العوامل التي تساهم في حل مشكلة البحث المطروحة بالاضافة الى المشاكل التعليمية المتعلقة باللاجئين السوريين التي وضعت من أجلها السياسة التعليمية قيد الدراسة، نلاحظ أن

السياسات الأردنية والدولية تجاه هذه العوامل غير فعالة بشكل كبير بحيث لا يوجد بناء مدارس في أماكن غير المخيمات أما على صعيد البرامج المتعلقة بالدوام نظام الفترتين وزيادة القدرة الاستيعابية للصفوف الدراسية وتعيين وتدريب المدرسين كانت الأرقام المرتبطة بأعداد المدارس والصفوف نصف الأعداد المفترض تحقيقها أو الوصول لها حسب الخطة الاستراتيجية وبناء على ذلك نضع جملة من **التوصيات والاقتراحات**:

- أشارت بعض التقارير الصادرة عن المؤسسات الحكومية الأردنية الى الحاجة لبناء 74 مدرسة جديدة للاستجابة التعليمية الناتجة عن الازمة السورية (Human rights watch.2016) وفي تقرير آخر بأن بناء عدد 102 من المدارس قادر على استيعاب 50 ألف طفل (نصف العدد من الأطفال الغير ملتحقيين بالتعليم)(Human rights watch.2016)، وبالتالي أولى الاقتراحات والسياسات الواجب اتباعها من قبل الجهات المعنية بتعليم الأطفال اللاجئين السوريين هي اتباع سياسة بناء المدارس في المجتمعات المستضيفة التي يتركز بها أعداد اللاجئين بشكل خاص، وستكون هذه السياسة خطوة نحو البدء الفعلي بالاتجاه نحو السياسات التعليمية طويلة الأمد.

- على صعيد نظام دوام الفترتين، السياسة المؤقتة التي تتبعها الحكومة الأردنية تجاه الاطفال اللاجئين السوريين والتي تأتي على حساب جودة التعليم في المدارس الأردنية، يجب على وزارة التعليم الأردنية الى جانب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع جهات دولية أخرى زيادة فعالية نظام الفترتين في عدد أكبر من المدارس وتوفير الوسائل والخدمات والكوادر التعليمية المناسبة للمحافظة على جودة التعليم التي تضمن عدد حصص وفترات زمنية متساوية بين الفترتين وتتيح للأطفال فرص الاستفادة من مرافق المدرسة الترفيهية وغيرها وممكن اتباع سياسات مؤقتة الى جانب سياسة نظام دوام الفترتين مثل استئجار بعض المباني القريبة من الاماكن التي يتركز بها أعداد اللاجئين وتهيأتها بحيث تستقبل عدد من الأطفال لالحاقهم بالتعليم الرسمي النظامي.

- تبعا لسياسات مؤقتة أخرى مثل العمل على زيادة القدرة الاستيعابية للفصول الدراسية في المدارس الأردنية حيث يوجد نسبة 47% منها مكتظة نتيجة الأزمة السورية (Human rights watch.2016)، يتطلب ذلك تجاوب على نحو آخر بتهيأة هذه الفصول واسجابة لأعداد الطلاب بتقديم المستلزمات التعليمية والقرطاسية الى جانب تعيين عدد أكبر من المدرسين والمرشدين والمستشاريين لتقديم خدمات الدعم النفسي للأطفال وتخصص بعض المرافق التي تساعد عدد من الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بالالتحاق بالتعليم.

- يجب على الجهات الداعمة للسياسة التعليمية تجاه الاجئين السوريين الالتزام بالتمويل السنوي اللازم الذي يساعد الحكومة الأردنية على الوصول الى تحقيق الأهداف بما يتضمن ذلك تعيين مدرسيين جدد مدربين على التعامل مع الاطفال وتلبية احتياجاتهم النفسية والاجتماعية حيث

معظم المعلمين الذين يتم تعينهم هم من الخريجين الجدد الذيم لا يمتلكون الخبرة اللازمة بالمجال التعليمي هذا الى جانب ضرورة استغلال الحكومة الأردنية للسوريين اللاجئين ذوو الخبرة في المجال التعليمي وتعينهم كمدرسيين في الفترات المسائية التي يداوم فيها الاطفال السوريين واعطائهم كافة حقوق المعلمين مثل التأمين الصحي والاجازات وباقي الامتيازات الأخرى.

1.3الدعم النفسي

ذكرنا سابقا أن الوضع النفسي والسيكولوجي للأطفال السورين يحتاج الى الكثير من الدعم والعلاج حيث أنه واحد من أكثر المعيقات التي تسببت بعدم التحاق الأطفال السوريين بالمدارس، في احدى الدراسات الاستقصائية47% من الأطفال قد اختبروا وفاة أشخاص يقربونهم، تعرض 50% منهم الى ست أحداث صادمة أو أكثر، أظهر حوالي 60% من الاطفال عوارض كآبة وأصيب 45% منهم باضطراب ما بعد الصدمة وأظهر 22% منهم عدائية وبدت 65% عوارض جسدية ونفسية تسببت بتخفيض مستوى آداء الاطفال بشكل خطير كما عانى بعض الأطفال مشكلتين أو أكثر من هذه المشاكل (Rand.2015).

أخذت مفوضية اللاجئين تتعامل مع هذه المعضلة بأكثر من منحى، عند مراجعة التقارير السنوية للخطط الاستراتيجية نلاحظ أن الدعم النفسي يتمثل في أكثر من قطاع،مثلا قطاع حماية اللاجئين بالاضافة الى قطاع التعليم وهذا يدل على أهمية وضع سياسات خاصة بالدعم النفسي والاجتماعي للاجئين السوريين ووجوده بأكثر من قطاع معين يتيح الفرصة أمام عدد اكبر من الجهات المعنية في تقديم الخدمات وتحقيق أهداف الخطط الاستراتيجية.

مراجعة وتتبع التقارير حيث أعداد الأطفال الذين هم بحاجة للدعم النفسي وأعداد المستهدفين منهم للعلاج بالاضافة للأعداد والاحصاءات المرتبطة بما تم تحقيقه من الأهداف بشكل فعلي فاننا نلاحظ اختلاف وعدم تتطابق في التقارير الصادرة عن مفوضية اللاجئين مثل SRRP.2014 و Annual report.2014 ، بالاضافة الى عدم اشارة التقرير الأخير الى الأرقام المتعلقة بما تم تحقيقه من أهداف الدعم النفسي (N\A not available) كما تتم الاشارة دائما بما يتم تحقيقه من الاهداف المتعلقة بالبرامج الأخرى، الا أنه وفي تقرير صادر عن مؤسسة راند تم الاشارة الى تحقيق مفوضية اللاجئين 30% فقط من أهدافها المتعلقة بالدعم النفسي لعام 2014 (Rand.2016).

لن يكون باستطاعة الأطفال السوريين تحمل جميع الضغوط النفسية والاجتماعية والتعليمية علاوة على ظروف الحرب والتهجير العالقة في ذاكرتهم، ساهمت جميع هذه العوامل بشكل مباشر على أعداد الاطفال الذين يرتادون المدارس وكما لاحظنا النسب التي توضح مدى سوء الأوضاع النفسية للأطفال وبنفس الوقت لم تصرح المفوضية عن ما تم تحقيقه من الأهداف المتعلقة ببرامج الدعم النفسي ومدى المساهمة في التعامل مع مشاكل الأطفال النفسية، وبالتالي نقدم **الاقتراحات والتوصيات التالية** :

- تدريب المدرسيين الجدد والقدامى على كيفية التعامل مع الاطفال السوريين والعمل على توفير البرامج العلاجية والحصص الترفيهية والأنشطة البدنية الى جانب المرشديين العلاجيين والمتخصصين في كيفية تخليص الأطفال الاجئين من حالات الصدمة والعنف والتهميش والشعور بالخوف والعزلة.
- ضرورة استغلال طاقات السوريين التعليمية المتمثلة بمعلمين سوريين لديهم خبرة في هذا المجال، ستعمل هذه السياسة على سرعة ادماج الاطفال السوريين وتأقلمهم مع المدارس الأردنية والمناهج المختلفة تمهيدا الى تأقلمهم مع المجتمع الأردني. الى جانب توظيف العلمين السوريين وسعيا الى التوفيق بين المسألة الانسانية المتعلقة بالحاق الاطفال في المدارس وبين مسائل الترابط الاجتماعي على المدى الطويل يجب أن تكون هناك محاولات لعدم التمييز بين الأردنيين والسوريين في فترات الدوام الصباحية والمسائية يؤدي التمييز في أغلب الأحيان الى التباعد والتفكير النمطي والعزلة الاجتماعية ويقلل من القدرة على التأقلم.
- السعي الى تعزيز وسائل الدعم والتمويل من قبل المؤسسات المعنية بالدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين من الكوارث الانسانية بحيث يتم توفير حملات تهدف الى تخفيف آثار الحرب على الاطفال الى جانب مشاركتهم مع مؤسسات دولية وأردنية تهدف الى العمل على أنشطة للمشاركة الوطنية في بناء المجتمع بين الأردنين والسوريين.
- ضرورة تكثيف الجهود الهادفة الى تخليص الأطفال السوريين من المشاكل التي قد تكون عائق أساسي في عدم ارتيادهم المدارس خاصة أن عدد من الأطفال السوريين يتعرضون للعنف اللفظي والجسدي في المدارس من قبل المعلمين أو الطلاب الاردنيين وبالتالي يجب العمل على حملات توعية تستهدف الأردنين والسوريين بالمشاكل التي يواجهها الأطفال والتي يستغلها بعض الاهالي ويضطرون بسببها الى تفضيل عمالة أطفالهم أو تعريض فتياتهم للزواج المبكر عن خيار ارسالهم الى المدارس وذلك لعدم وجود وعي بكيفية التعامل مع هذه المشاكل التي تحتاج جهات وأشخاص معينين ومختصيين للتعامل معها.
- استمرار حالة اللاجئين على المدى الطويل وضرورة وضع خطط طويلة الأمد باتت ملحة، وبناء على دراسات سابقة مثل دراسة راند لعام 2015 فان قصص اللجوء والسنوات التي يقضيها اللاجئين خارج بلادهم لا تقل عن بضعة عقود وهذا يحتم على الجهات المعنية ضرورة ايجاد الحلول اللازمة للدعم النفسي والاجتماعي لهؤلاء الاطفال المرتبط مستقبلهم بمستقبل المجتمعات المستضيفة وهم جزء من بناء هذه المجتمعات أو هدمها.

1.4الظروف الاقتصادية:

تؤثر الظروف الاقتصادية الصعبة للعائلات السورية بشكل مباشر أو غير مباشر على معدلات الحاق الأطفال السوريين بالتعليم، يشترط لعمل السوريين في المدن الأردنية المستضيفة التزامهم بعدة اجراءات والذي يتطلب منهم امتلاك ما يسمى ب"تصريح العمل"، يتطلب تصريح العمل للاجئ السوري أن يكون تحت كفالة شخص معين وبشروط معينة أيضا هذا بالاضافة الى دفع مبلغ مالي معين شهريا كأحد متطلبات الحصول على تصريح عمل للعمل بشكل قانوني داخل المدن المستضيفة (International labor organization.2015). يؤدي عدم التزام اللاجئ السوري بهذه الاجراءات القانونية الي توقيفه من قبل الدوائر الحكومية المعنية واعادته الى المخيمات حيث تم ارجاع 10 آلاف لاجئ الى مخيم الأزرق بسبب عدم الالتزام باجراءات العمل القانونية(Human rights watch.2016).

لا يقتصر الأمر على ما سبق، في احصاءات صادرة عن مؤسسات اعلامية أشارت أن نسبة 90% من العائلات السورية في الأردن تعيش تحت خط الفقر بواقع 95$ شهريا (الناطور،2016) بالاضافة الى أن ثلث اللاجئين السوريين مدينون لأصحاب المساكن التي يقيمون بها، ساهمت جميع هذه العوامل بالضغط على العائلات السورية واجبارهم على ارسال أطفالهم الى العمل بدل من ارسالهم الى المدارس حيث 90% من العائلات السورية تعتمد في دخلها بشكل اساسي على عمالة الأطفال (Tamkeen fields for aid,2015)) حيث يكونوا أقل عرضة للتوقيف والمسائلة، الأمر الذي أدى الى خطر تسرب ما يقارب 10.000 طفل سوري من المدرسة حسب تقرير صادر عن المنظمة الحقوقية هيومن رايتس ووتش (Human rights watch.2016).

ساهمت جميع هذه الضغوطات الى اضطرار العائلات السورية الى استغلال أطفالهم للعمل بدل العلم واستغلالهم أيضا من قبل أرباب العمل الذين يضعوا الأطفال في ظروف غير انسانية ويعطوهم مقابل وأجور جدا متدنية، نستنج في هذا الجزء من البحث الارتباط بين الظروف الاقتصادية والتعليمية المتعلقة باللاجئين السوريين وأن الأمر غير مقتصر فقط على عمالة الأطفال والزواج المبكر بل يصعب على بعض الاهالي السوريين توفير مستلزمات المدرسة من قرطاسية وزي مدرسي وغيره هذا الى جانب مشكلة المواصلات التي يعاني منها عدد من الاطفال السوريين حيث لا خدمات المواصلات العامة في الأردن والخطر الناتج عن لجوء الأطفال الى اتباع وسائل مواصلات أو المشي لمسافات بعيدة التي قد تعرض حياتهم للخطر.

سياسات مفوضية اللاجئين الى جانب الجهات الداعمة الاخرى حول الدعم الاقتصادي والمالي للاجئين السوريين موجود لكن تحت قطاعات أخرى غير قطاع التعليم، تركيزنا في هذا البحث على السياسات والبرامج المتعلقة بالتعليم، بمساندة من منظمة العمل الدولية تلجأ الجهات المانحة الى محاولات لدعم وتوفير المستلزمات التعليمية التي تساعد وتشجع الاطفال السوريين على ارتياد المدارس وتقليل نسب عد الالتحاق الى أنه وفي احصاءات لمؤسسة راند تم الاستجابة الى توفير المواد التعليمية والقرطاسية ل 86.767 طفل (Rand.2016) من ضمن 164.210 طفل كهدف في الخطة الاستراتيجية لعام 2014 (SRRP.2014).

مما سبق نستنج تأثير الأوضاع الاقتصادية على النواحي التعليمية المتعلقة باللاجئين اضافة الى مناحي أخرى عديدة بحياة اللاجئين السوريين في الأردن، حتى لا نتوغل كثيرا في البحث لن نناقش العوامل الاقتصادية وكيفية استجابة المفوضية للمشاكل المتعلقة بها ولكن من ناحية تعليمية فان الاستجابة الأردنية والدولية لم تكن على نحو مناسب، وكما لاحظنا أن توفير المواد اللازمة للاطفال في المدارس لم يكن قريبا من الهدف هذا الى جانب مشكلة كبيرة يعاني منها اللاجئين السوريين ولم توضع سياسات للتعامل معها وهي مشكلة المواصلات، بناء على ذلك نقدم جملة من **الاقتراحات والتوصيات** :

- يجب على الحكومة الاردنية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والمجتمع المدني مراجعة انظمة العمل القانونية بما يتيح للاجئين السوريين فرصا حقيقية للحصول على تصاريح عمل معقولة المتطلبات، والبدء بتطوير خطط طويلة الامد تسمح بعمل السوريين أو مناطق تنمية خاصة بهم تسمح لهم بممارسة أعمالهم التجارية التي تتيح لهم اعالة أنفسهم وأطفالهم بالاضافة الى امكانية استفادة الحكومة الاردنية من الضرائب الناتجة عن هذه المشاريع والتخفيف من تأثير عمالة السوريين خاصة الاطفال منهم على مستوى الاجور في الأردن.
- التزام الجهات المانحة بدعم المستلزمات التعليمية للأطفال السوريين التي تعمل على تشجيع بقائهم في المدرسة وتخفيف الأعباء والضغوط الاجتماعية والاقتصادية الواقعة عليهم والتي تجعلهم دائما عرضة للتسرب وترك المدرسة.
- تطوير برامج نقل ومواصلات (حافلات مدرسة) خاصة بالسوريين في المناطق التي يتركز بها اللاجئين والعمل على حشد الوسائل والتدابير اللازمة لعدم وسائل المواصلات الخاصة بالطلاب والتي تأمن حياتهم ومستقبلهم بالتعليم الى حين اتخاذ الاجراءات اللازمة لبناء مدارس تكون قريبة لاستيعاب أعداد الاطفال من اللاجئين.
- العمل على انفاذ تدابير حماية قانون العمل الخاص بالأطفال حيث يمكن اعتبار ما يتعرض له الاطفال السوريين في الاردن من ممارسات بأنها تنتهك القوانين الدولية حيث يتم استغلالهم بأجور متدنية وتعريض حياتهم للخطر.

2-مدى شمولية السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين برامج ومشاريع للتعامل مع مسببات المشكلة:

2.1- وثائق التسجيل:

يصحب وضع اللاجئين وضع خاص يتطلب اجراءات مختلفة عن وضع الناس الذين يعيشون حياة طبيعية، يتطلب وضع اللاجئ بأي دولة وحتى الأردن أن يمتلك ما يسمى بوثيقة لاجئ أو "شهادة لجوء" يجب أن يمتلكها طالما هو بحاجة المساعدات والخدمات التي تقدمها المفوضية المسئولة عن وضعه كلاجئ. الى جانب ذلك تشترط الحكومة الأردنية على اللاجئين السورين في المخيمات في حال ما رغبوا الانتقال الى المدن

المستضيفة أن يلتزموا بنظام الكفيل، نظام الكفيل يعني ألا يغادر أي لاجئ سوري المخيم الى اذا كان هناك (المدن المستضيفة) من يكفله من الأردنين وبشروط معينة كأن يكون هذا الكفيل فوق 35 عاما، في حال طبق هذا النظام على اللاجئ فانه بامكانه يحصل على "شهادة لجوء" في المدينة بالاضافة الى وثيقة الخدمة الصادرة عن وزارة الداخلية الأردنية لتلقي الخدمات الصحية والتعليمية العامة. (Human rights watch.2016)

لم تتطلب الأعوام الأولى من اللجوء السوري هذه الاجراءات المعقدة لكنه وبعد تموز/2014 ونظرا لظروف أمنية قامت الحكومة الأردنية بتطبيق هذه الاجراءات بصرامة، حيث قيدت استصدار وثيقة الخدمة التي تسمح للاجئين بالحاق أطفالهم بالمدارس بعملية الكفيل وبالحصول على أوراق صعب امتلاك اللاجئين لها مثل شهادة الميلاد للأطفال بالاضافة لشهادة تثبت تجاوزه للعام الدراسي السابق من مدرسة سورية رسمية هذا بالاضافة الى تقييد مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين باعطاء السوريين شهادات اللجوء.

تسببت هذه الاجراءات باضطرار الحكومة الأردنية الى ارجاع 11 ألف لاجئ سوري في المدن المستضيفة بشكل قسري الى المخيمات هذا بالاضافة الى 200 ألف سوري ما زالو بالمدن يعانون من صعوبة استيفاء الأوراق التي تسمح لهم بالحصول على ما يسمى بوثيقة الخدمة التي تتيح لهم الحاق أطفالهم بالمدارس العامة حيث أن 40% من الأطفال السوريين اللاجئين لا يمتلكون شهادات ميلاد. Human rights watch.2016)

يمكن ملاحظة مدى تأثير هذه الاجراءات على الوضع التعليمي للاطفال السوريين في المجتمعات الأردنية المستضيفة في حين أننا ندرس السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين ومدى استجابتها لالحاق أكبر عدد ممكن من الاطفال السوريين في التعليم الرسمي الجيد، أثرت الاجراءات المتعلقة بالوثائق والاوراق على حياة عشرات الآلاف من اللاجئين التعليمية والصحية وزادت من الضغوط الاقتصادية ولم تتضمن السياسات المطروحة على صعيد قطاع التعليم أي برامج تهدف الى التخفيف من الأعباء القانونية والأمنية وكما لاحظنا من خلال ما سبق ظروف اللاجئين غير المستقرة والتي تهدد مستقبل أطفالهم خاصة بعد عام 2014 بحيث اضطرت الحكومة الأردنية الى تعقيد هذه الاجراءات لظروف أمنية وترحيل آلاف السوريين الى المخيمات ووضع عوائق أمام من بقوا في المدن الأردنية قيدت امكانية وصول أطفالهم الى المدارس،

التوصيات والاقتراحات:

- ترتبط المشاكل المتعلقة بوثائق التسجيل بسياسات الحكومة الأردنية وليست الجهات الدولية المانحة، وبالتالي يجب أن تسعى الحكومة الأردنية وبدعم من الجهات والحومات المانحة الى تخفيف الضغوطات والاعباء القانونية والامنية على اللاجئين السوريين ووضع سياسات تضمن قدرة اللاجئين على تسجيل تواجدهم في المناطق المضيفة وتنمع ترحيلهم القسري الى المخيمات ذات الظروف القاسية.

- يحق للملكة الأردنية الهاشمية وضع القوانين التي تحفظ أمنها واستقرارها وتبذل الحكومة الأردنية جهود كبيرة للتوفيق بين هذا وبين اعطاء اللاجئين حقوقهم في نفس الوقت وبالتالي يجب أن تسعى الحكومة الأردنية الى فرض نظم تسجيل وتوثيق مرنة تسمح للعائلات السورية الحاق أطفالهم بالتعليم واستصدار شهادات ميلاد وأوراق رسمية لهم.
- محاولة الجهات الحكومية في الأردن من وضع قوانين تحمي حقوق السوريين في المجتمعات المستضيفة الصحية والتعليمية وتسمح لهم بالاستفادة من هذه الخدمات المحرومين من تلقيها لعدم استيفائهم الاوراق والاجراءات القانونية الهادفة الى تنظيم أوضاع اللاجئين وحماية أمن البلاد.
- الكف عن سياسة توقيف واعادة الأفراد قسرا الى مخيمات اللاجئين أو ترحيلهم الى سوريا، فيما يخص السوريين غير القادرين على اثبات مغادرتهم المخيمات دون اتباع الاجراءات الرسمية مثل الكفالة ومن ثم توقيفهم بسبب العمل دون تصريح.
- ضمان التمويل المستدام لتوفير الدعم بشكل متسق للاجئين وتفادي التقلب في كفالة المساعدات، بما يشمل الدعم الانساني للاجئين في المناطق المضيفة ممن لم يتمكنو من التسجيل.

2.2-قاعدة الثلاث سنوات:

قاعدة الثلاث سنوات هي احدى القوانين المتبعة في النظام التعليمي الأردني بحيث تمنع أي طفل يتجاوز عمر أقرانه في الصف الدراسي المنشود بثلاث سنوات من الالتحاق بالمدارس وذلك للمحافظة على جودة التعليم(Rand.2016). تطبق هذه القاعدة من قبل أزمة اللجوء السوري بحيث تشمل الاطفال السوريين والأردنيين ولا يوجد استثناء للأطفال اللاجئين بحيث أنه ومن الطبيعي أن يكون هناك الكثير من الأطفال الذين قضوا ثلاث سنوات بعيدا عن المدارس نتيجة الظروف المرتبطة بالحرب وحياة اللجوء الغير مستقرة والغير آمنة على حق هؤلاء الأطفال بالحياة والتعليم(Human rights watch).

تشير التقارير التي تم مراجعتها الى أن هذا السبب من ضمن أحد الأسباب الرئيسية التي منعت عدد كبير من الاطفال من الالتحاق بالتعليم خاصة الأطفال من سن 6-11 عام فمعظم أعدادهم الغير ملتحقة لحتى الآن بالتعليم الرسمي سببها قاعدة الثلاث سنوات(Human right watch. 2016). أشارت الاحصاءات الى انه ما يقارب ال60-77 ألف طفل منذ 2013 حتى 2014 لم يلتحقوا بمؤسسات التعليم الرسمي بسبب هذا القانون ولا تستهدف برامج التعليم حتى الغير رسمية منها التعامل مع هذه المشكلة بشكل جاد وفعلي (Human rights watch2016)(Rand.2016).

تؤثر قاعدة الثلاث سنوات وبشكل كبير على معدلات التحاق الاطفال السوريين في المدارس بل وتعتبر أحد الاسباب الأساسية التي منعت عشرات الآلاف من الأطفال من التسجيل بالمدارس الرسمية، وبنفس الوقت لا يوجد سياسات حكومية للتعامل مع هذه المشكلة ولو بشكل خاص مع الطلبة السوريين الذين يحتم

عليهم وضع اللجوء أن يكونوا فقدوا ثلاث سنوات من حياتهم دون ارتياد المدارس، بناء على ما سبق نقدم ما يلي من **الاقتراحات والتوصيات** :

- تسعى الحكومة الأردنية من وراء هذا القانون الى المحافظة على جودة التعليم لكن يجب أن يتم استثناء الاطفال السوريين من هذا القانون وتقديم التسهيلات لهم لأن أثر هذه القاعدة على عدد الملتحقيين بالمدارس الرسمية بالأردن سيكون أكبر من الآثار المترتبة على جودة التعليم.
- تصميم برامج تعليمية رسمية مكثفة تهدف الى اجتياز الأطفال السوريين منهجيين دراسيين بسنة واحدة ثم تسمح لهم بالالتحاق بمستواهم التعليمي فور اتمام هذه البرامج، يتطلب ذلك اتلزامات مالية محددة من قبل الجهات الداعمة.
- صياغة سياسات تتضمن برامج تعمل على ادخال الطلاب السوريين اختبارات تحديد مستوى تتيح لهم الانضمام الى السنة الدراسية التي تعادل مستواهم الدراسي.
- العمل قدر الامكان على وضع سياسات وقوانين تسهل الحياة التعليمية للاطفال السوريين بدل من عرقلة مساعيهم نحو التعليم حيث الظروف الصعبة والضغوطات والاعباء فوق طاقاتهم.

النتائج والتوصيات:

تنفق المملكة الأردنية الهاشمية 12% من الناتج القومي الاجمالي على التعليم، ضعف ما تنفقه دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة البريطانية وذلك للنهوض بالنظام التعليمي الأردني حيث تم وضع سياسات وخطط على مستوى التعليم القائم على اقتصاد المعرفة الى أن النظام التعليمي الأردني كان وما زال مثقل بالأعباء خاصة بعد أزمة الاجئين السوريين.

تتبع المملكة الأردنية الهاشمية سياسة فتح الابواب أمام اللاجئين السوريين وسياسة الدخول المجاني الى المدارس أمام الأطفال اللاجئين وتسخر كافة جهودها للتعامل مع معاناة السوريين التعليمية حيث تم زيادة معدلات الالتحاق من 12% عام 2012 الى 64% عام 2016(Human rights watch.2016) ولكن يوجد بعض الاجراءات والقوانين الرسمية التي تضطر الحكومة الأردنية اتباعها للحفاظ على الامن والاستقرار في البلاد.

تتبع الحكومة الأردنية والجهات المعنية بصنع السياسات التعليمية لحتى الآن سياسات مؤقتة للتعامل مع المشكلة التعليمية السورية، تشير التقارير أن معدل حالات اللجوء وحسب تجارب سابقة هو 17 عام أي انه فيما لو تم الوصول الى تسوية في سوريا ليس بالضرورة أن يعود السوريون الى بلادهم بعضهم تم تدمير بيوتهم والبعض الآخر سيكون اتجه نحو الاندماج في المجتمعات التي استقبلته، للذلك يجب وضع سياسات طويلة الأمد تضمن استقرار السوريين وتأمن مستقبل أبنائهم. يجب على الحكومة الأردنية والجهات المعنية بالسياسة التعليمية الاتجاه من الاعتماد فقط على الحلول المؤقتة المتعلقة بالدوام نظام الفترتين الى حلوع

طويلة الأمد تشمل بناء المدارس واستغلال السوريين ممن لديهم خبرة في مجال التعليم لتعليم الأطفال السوريين بالاضافة الى دعم المستلزمات التعليمية والكتب الدراسية والعمل على المساواة في نظام الفترتين بين الطلاب الأردنين والطلاب السوريين من حيث عدد الحصص ومدتها والخدمات التعليمية والترفيهية المتعلقة بها. أودت الحرب السورية بحياة 10 آلاف طفل حتى عام 2013 على الأقل(Human rights watch.2016)، حسب آخر احصائيات متوفرة ويعاني الاطفال كثير من الظروف الصعبة والضغوطات النفسية الناتجة عن الصدمة من الواقع الذي عاشوه ويعيشونه منذ صغرهم والذي قد يؤثر على مستقبلهم اذا لم يتم توفير الدعم النفسي الكافي والسيات التي تهدف الى مشاركة ودمج هؤلاء الأطفال في كافة النشاطات المجتمعية والتنموية في الأردن.

من خلال تحليل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين نستنتج أن هناك فجوات كبيرة في تحقيق مفوضية اللاجئين أهدافها الاستراتيجية التعليمية خاصة التي تتعلق بجودة الخدمات التعليمية وليس فقط الحاق الأطفال السوريين في التعليم الرسمي، يصحب ذلك عدة أسباب منها عدم التزام الجهات المانحة بالتمويل اللازم لتنفيذ السياسات والبرامج الهادفة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، في عام 2014 تم توفير 53% فقط من الدعم المالي المطلوب (SRRP.2015.3RP.2016).

لا تقتصر المشكلة التعليمية القائمة لحتى الآن بقوانين الحكومة الأردنية أو الدعم المالي من الحومات الدولية، تساهم عوامل أخرى في استمرار وجود أعداد من الأطفال السوريين اللاجئين حتى الآن من دون تعليم مثل عدم التنسيق بين الجهات الدولية واتفاقهم على أهداف واضحة ومحددة وأشرنا سابقا الى أن عدد هذه الجهات بلغ 200 جهة تعمل للاستجابة للأزمة السورية حتى عام 2016 (SRRP,2015-3RP,2016).

نحو سياسة تعليمية مقترحة ...

بداية يجب أن نسلط الضوء على قضية نسبة الأطفال التي تغلب على أعداد اللاجئين، تحدثنا خلال البحث على نسبة الأطفال ضمن 652 لاجئ سوري فقط أي في حال تم الأخذ في الاعتبار العدد الفعلي لسوريين في الأردن 1.4 مليون ستكون أعداد الأطفال أكبر، من هنا جاء التركيز في هذا البحث على اهمية الاستجابة للسياسة التعليمية ليس فقط من أجل مستقبل سوريا بل هؤلاء الأطفال جزء من المجتمع الأردني حاليا بالاضافة الى تأثير تواجد أعدادهم الكبيرة في المدارس الأردنية على الطلبة المواطنين.

تجاوزت الأزمة السورية ومحاولات الدول والجهات المعنية للاستجابة مع نتائجها حدود موارد المنظمات الانسانية وخبراتها وقدراتها واختصاصاتها، يجب أن تكون الاستجابة ومحاولات مساعدة وتوفير احتياجات اللاجئين طويلة الأجل وبشكل اوسع وهذا ما يتم العمل عليه من قبل الجهات الفاعلة الانمائية والشركاء الثنائيين والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص للتصدي للضرر الهيكلي الهائل لهذه الأزمة.

يجب على المعنين بالسياسة التعليمية الهادفة الى الحاق أكبر عدد ممكن من الأطفال السوريين في التعليم الرسمي الجيد أن تتجه تدريجيا نحو سياسات طويلة الأمد وبالتالي البدء باتباع سياسات بناء مدارس بدل من الاعتماد فقط على نظام دوام الفترتين الذي يجهد الطلبة والمدرسين والبنية التحتية للمدارس الى جانب الالتزام بالوعود المالية المتعلقة بتوفير مستلزمات الأطفال التعليمية وحافلات لنقلهم الى المدارس بشكل مؤقت حتى يتم بناء مدارس تضمن مستقبل هؤلاء الأطفال على المدى البعيد.

تبذل الحكومة الأردنية وتسخر جهودها في عملية الاستجابة الانسانية للأزمة السورية وذلك بالتنسيق مع مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لكن يجب توحيد وتسخير هذه الجهود والعمل جميعا نحو الأهداف المحددة والواضحة للسياسة التعليمية ولغيرها من السياسات حيث أن سوء التنسيق بين المئات من الجهات المعنية بلايستجابة الى الأزمة السورية سبب أساسي للتقدم بشكل بطي في تحقيق الأهداف المتعلقة بالسياسات.

ضرورة التزام الجهات المانحة والحكومات بالالتزامات المالية التي تساعد الحكومة الأردنية الى استجابة أشد فعالية وأكثر استدامة حيث أن وثائق التسجيل وقوانين مثل القانون المرتبط بقاعدة الثلاث سنوات لها تأثير كبير على حياة السوريين العامة أو على الوضع التعليمي بشكل خاص، وبالتالي بوجود الدعم المالي اللازم سيدفع بالحكومة الأردنية الى التنازل عن بعض القوانين التي تعيق الاجئين أو حتى تستثني السوريين منها.

العمل على تحسين أوضاع السوريين الاقتصادية بحيث يتم دعم وتوسيع الفرص المولدة للدخل واللازمة لتجاوز المشاق المالية عن طريق مناطق تنمية خاصة لعمل السوريين أو طرق أخرى تساهم في عدم ترك المدارس أو التوجه نحو عمالة الأطفال والزواج المبكر والعودة الى سوريا تحت هذه الظروف.بالاضافة الى ضرورة ربط الخطط الاستراتيجية للسوريين مع الأهداف الوطنية التي تعمل عليها الحكومات المستضيفة وأخذ اعتبارات نحو السوريين على انهم جزء من المجتمعات ولهم القدرة على التنمية والتطوير.

الخلاصة:

بعد طرحنا للسياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين والالمام بأهدافها والوسائل المتعلقة بها لتحقيق هذه الأهداف سنوجز في هذا الجزء أهم الاستنتاجات المرتبطة بالسياسة التعليمية والملاحظات التي توصلنا اليها نتيجية تقيم السياسة التعليمية وعملية المقارنة للأهداف مع النتائج على أرض الواقع وبالتالي نستنتج ان السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن سياسة فعالة على مستوى الحاق الأطفال اللاجئين في المدارس الرسمية لكنها غير فعالة على مستوى البرامج والسياسات الهادفة الى المحافظة على جودة التعليم والتي ترتبط بعدة عناصر مثل تحسين ظروف البيئة المدرسية والدعم النفسي وغيره مما تم مناقشته سابقا.

ومن هنا نجاوب على السؤال البحثي المتعلق بمدى استجابة السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين للمشكلات التي تحول دون الحاق اللاجئين السوريين في مؤسسات التعليم الرسمي الجيد، حيث تحرص مفوضية اللاجئين على الحاق أكبر عدد ممكن من الاطفال السوريين اللاجئين في مؤسسات التعليم الرسمي بغض النظر عن جودة التعليم الرديئة والتي تنعكس آثارها على الطلاب سواء الأردنيين أو السوريين.

ساهمت عملية الطرح والتحليل والتقييم للسياسة التعليمية تجاه اللاجئيين السوريين في الأردن أيضا بالتعرف على مشكلة البحث المطروحة، ما هي أسباب ودوافع وجود نسبة 40% من الأطفال السوريين في الأردن حتى عام 2016 من دون تعليم ؟ فمن خلال عملية التحليل استنتجنا ان مفوضية اللاجئين والحكومة الأردنية والجهات المعنية لم يحققوا أهداف على صعيد العديد من البرامج والتي أثرت بشكل كبير على ارتياد الطلبة السوريين المدارس هذا بالاضافة الى تجاهل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين مشاكل أساسية منعت عشرات الآلاف من الاطفال السوريين من حقهم في ارتياد التعليم الرسمي مثل وثائق التسجيل وقاعدة الثلاث سنوات بالاضافة الى مشاكل عديدة لم نتطرق اليها في البحث بالتفصيل مثل العنف والتميز ضد الفتيات والعنصرية تجاه السوريين وغيرها.

أخيرا، تبذل الحكومة الأردنية الى جانب الجهات الدولية المعنية باللاجئين السوريين جهود كبيرة للاستجابة للأزمة السورية التي تجاوزت قدرات جميع هذه الجهات ولكن يوجد العديد من المشاكل المتعلقة بالجهات الحكومية والدولية مثل اوضاع المملكة الاردنية الهاشمية الغير مستقر وموارد وثروات الدولة المحدودة هذا بالاضافة الى بعض القوانين الصادرة عن الحكومة، أما الجهات الدولية تصحبها مشاكل تتعلق بشكل أساسي بعدم دفع الالتزامات المالية حيث وصل أحد السنوات (2014) الى 53% من الميزانية المطلوبة(SRRP,2015.3RP,2016)، نضيف الى ذلك ضرورة التنسيق بين الجهات المعنية بالقضايا التعليمية وتوحيد الجهود نحو اهداف محددة متفق عليها من قبل الجميع.

الخاتمة

ناقش البحث احدى الأولويات المتعلقة باللاجئين السوريين في الاردن حيث يقوم المجتمع الدولي بالاستجابة لاحتياجات اللاجئين التعليمية عن طريق خطة استراتيجية تشتمل على سياسات على مستوى الحاق الأطفال اللاجئيين السوريين بالتعليم بالاضافة الى ضمان جودة الخدمات التعليمية التي يتلقونها الأطفال. يعاني اللاجئيين السوريين في الاردن واقع صعب ومؤلم وتغلب نسبة الأطفال على أعدادهم ويوجد ما يقارب 40% من الأطفال غير ملتحقيين بالتعليم الرسمي حتى عام 2016

باستعراض أوضاع اللاجئين السوريين في الأردن بشكل عام واحتياجاتهم على صعيد كافة القطاعات المختلفة لتي تضمن حقوقهم الانسانية والتي تستجيب الها مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بالمشاركة مع جهات أخرى لاحظنا أن الجهات المعنية تعكل على تسخير وتوحيد كافة الجهود للاستجابة الانسانية للأزمة السورية الى أنها تجاوزت كافة قدرات واختصاصات وخبرات المنظمات والجهات الدولية وتعتبر عملية ايجاد وسائل تمويل ضخمة وكافية تحدي كبير أمام الحكومة الاردنية والجهات المسئولة.

كان الدعم المالي سبب أساسي في قصور السياسة التعليمية تجاه الاجئين السوريين في تحقيق أهدافها هذا الى جانب عدم التنسيق الجيد بين الجهات المعنية بشؤون اللاجئين والتي تجاوز عددها 200 منظمة خلال العام 2016، وكما لاحظنا بتحليل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين وجدنا أن السياسة نجحت في الوصول الى بعض الأهداف والبعض الآخر حققت نصف ما تم التخطيط له ويوجد بعض المشاكل التي كانت سبب أساسي في عدم الحاق الاطفال اللاجئين السوريين في التعليم الرسمي لم تتناولها السياسة التعليمية أصلا.

يتناول البحث عملية شرح وتحليل وتقييم السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن وما هي الأهداف المرتبطة بها على مستوى البرامج والمشاريع التعليمية وتم توضيح نقاط القوة والضعف في هذه السياسة وصولا الى معرفة الأسباب التي قد تكون سبب في وجود نسبة 40% من الأطفال اللاجئين السوريين لحتى الآن بلا تعليم سعيا لطرح سياسة وايجاد نتائج وتوصيات تركز على سلبيات وايجابيات السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين والعمل على ايجاد الحلول التي قد تنقذ مستقبل جيل من الأطفال السوريين في الأردن.

تقع على عاتق الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة مسئولية اعداد سياسات شاملة والتنسيق وتوفير الموارد والدعم القانوني. كما تولت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة لصياغة خطط الاستجابة الاقليمية والوطنية لأزمة للاجئين. وتعتبر اليونيسيف المسئولة عن الجزء الأكبر من الاستجابة لأزمة التعليم وتمويل عمل المنظمات غير الحكومية وتمويل مدارس اللاجئين في المخيمات.كما اعتبرت وكالات الامم المتحدة مسئولة عن هيكليات التنسيق في ما بينها على مستوى التعليم في الاردن كبلد مستضيفة للاجئين.

المصادر والمراجع باللغة العربية:

أندرسون جيمس، (1999).صنع السياسات العامة. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة
الحسين أحمد، (2002) .مدخل الى تحليل السياسات العامة. المركز العلمي للدراسات السياسية.
الشعراوي طارق ، (2016) .الوضع العام للأردن في ظل الأزمة السورية. مركز برق للأبحاث.
الفهداوي فهمي، (2001).السياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
المحمود وضاح، (2015). أوضاع اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
الناطور عز الدين، (2016). الاطفال السوريون العاملون في الأردن: ضحايا الحرب واللجوء. مؤسسة حبر
دراجي ابراهيم، (2011). مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها. جامعة نايف للعلوم الامنية.
فرانسيس ألكساندرا ، (2015). أزمة اللاجئين في الأردن. مركز كارنيغي للشرق الأوسط.
مبيض هبة، (2012).اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي دراسة حالة مخيم بلاطة.جامعة النجاح الوطنية.
هيومن رايتس ووتش، (2016). حواجز تعليم الأطفال السوريين الاجئين في الأردن
يونيسكو، (2015-2016). سد الثغرات التعليمية لدى الشباب

المصادر والمراجع باللغة الانجليزية:

Culbertson ,S. Ling,T. Henham, M. Corbett, J. Karam,R. Pankowska, P. Saunders,C. Bellasio,J. Baruch,B. (2016). *Evaluation of the emergence education response for Syrian refugee children and host communities in Jordan*. Rand corporation.

Culbertson ,S. Constant, L. (2015). *Education of Syrian refugee children.* Rand Corporation

International labour organization, (2015). *Work permits for Syrian refugees in Jordan*

Kirk ,K. (2014). *Late registration: problems affecting the access to education for Syrian refugees in Amman, Jordan.* University of Uregon

Regional refugee resilience plan (2015-2016)

Sheteiwi, M, Walsh, J. & Klassen, C. (2014). *A review of the response to Syrian refugees in Jordan*. Center for strategic studies.

Syrian regional response plan (2015).Regional refugee resilience plan (2016)

Syrian regional response plan (2015).Regional refugee resilience plan (2016)

Syrian regional response plan (2014).

Tamkeen fields for aid, (2015). *Syrian Refugee Child Labour in Jordan and the Risk of Exploitation.*

Unicef, (2014). *An evaluation of Unicef's emergency Phsycosocaial support response for Syrian Children in Jordan*

Unicef, (2014). Syria crisis *annual situation report.*

Unicef, (2014). *No lost generation.*

طلاق اللاجئات العراقيات والسوريات: الأسباب والمعالجة

أ.د. بيرك فارس حسين الجبوري* أ.د.ساجدة عبدالكريم خلف التميمي**

المقدمة

الانسان هو عماد الحياة، وعماد حياة الانسان الزواج، فمنذ بدء الخليقة... خلق الله سبحانه وتعالى ادم عليه السلام وخلق معه حواء لتكون بذلك الحياة الزوجية الاولى ومنذ ذلك الحين ولازالت تلك الرابطة هي اسمى الروابط واكثرها متانة، من حيث تكوينها والاثار المترتبة عليها، لكن تلك الرابطة السامية وان كان التأبيد من شروطها، الا انها قد تنتهي قبل وفاة احد طرفيها لأسباب عدة ناجمة عن الظروف التي تحيط بالزوجين، وتعد الحروب وويلاتها من ابرز تلك الاسباب وما يرافقها في الغالب من التهجير والنزوح عن مناطق النزاعات المسلحة مما يعني اضطرار الزوجين الى ترك منزلهما وفقدان مورد الدخل فيكونان بلا مأوى وبلا مصدر رزق، مما ينعكس سلبا على صفو الحياة الزوجية ويجعلها عرضة للعصف بها وانقضاء تلك الرابطة الابدية حسبما كان يفترض، ومن هنا كان للحروب التي عصفت بالمنطقة وما نجم عنها من نزوح وتهجير النصيب الاوفر في تعاظم اسباب الطلاق في سوريا والعراق.

ومما تقدم يتجلى بوضوح الاهمية الكبيرة لموضوع البحث في موضوع طلاق اللاجئات العراقيات والسوريات وذلك بالوقوف اسباب تلك الظاهرة والبحث عن سبل معالجتها للوصول الى العدف الاهم وهو الحفاظ على كيان الاسرة ووحدتها في هذه الفترة الحرجة التي تمر بها شعوبنا وبلداننا.

ان نطاق ومنهج هذه الدراسة سيكون مستوحيا من رحم المجتمع الذي عانى من الويلات الحروب والنزوح وما ترتب عليها من اثار سلبية قصمت الكثير من عرى واواصر العلاقات

---

*– **الأستاذ الدكتور بيرك فارس حسين الجبوري**: تولد العراق 1979م، أستاذ القانون المدني ورئيس فرع القانون الخاص بجامعة تكريت– كلية الحقوق في العراق.

– **الأستاذ الدكتور ساجدة عبدالكريم خلف التميمي: تولد العراق 1973م، أستاذ الأدب الحديث والنقد الادبي بجامعة تكريت كلية الاداب في العراق.

الزوجية، مسلطين الضوء على ما تيسر لنا من اسباب غير عادية للطلاق باحثين عن سبل لمعالجة تلك الظاهرة غير مقيدين بما هو تقليدي من تلك الاسباب والمعالجات.

وستتم دراسة الموضوع في فصلين، الاول عن الحقوق الاجتماعية للمرأة في بعض المجتمعات، والفصل الثاني سيكون عن اسباب تنامي ظاهرة الطلاق في ظل الظروف الاجتماعي التي نعيشها

المبحث الاول
حقوق المرأة الاجتماعية

في هذا المبحث نتحدث عن غمط اغلب الحقوق الاجتماعية التي يجب ان تتمتع بها المرأة اذ يعرف الجميع ان اغلب تلك الحقوق كانت مغبونة وقد غبنها الرجل سواء أكان ذلك في اطار البيت ام في اطار المجتمع.

ولأهمية الموضوع فقد الفت فيه كتب كثيرة و كتبت بحوث عديدة مما يقتضي ان لا نسهب في شرح ذلك، لأننا و بلا مبالغة لن نأتي بجديد، و لكن الذي يكفينا الان و نحن نتحدث عن حقوق المرأة الاجتماعية ان نشير الى ذلك إشارات موجزة و مركزة ليكون ذلك الايجاز و التركيز مدخلاً الى مطالب اخرى نتحدث عنها في هذه الدراسة.

كان المجتمعان (العراقي والسوري) على حد سواء – و نحن نتحدث عن حقوق المرأة الاجتماعية فيه – يعامل المرأة بكل قسوة و يشدد عليها كل التشديد، مما ادى الى فقدانها حرية التفكير و ابداء الرأي حتى من ابسط حقوقها و اخص الخصوصيات التي تمس صميم حياتها الشخصية حتى وصل بها الحال الى انها لا تستطيع ابداء رأيها حتى في شريك حياتها الذي ستقضي معه عمرها كله بحلوه و مره، فلا يسمع لها صوت في رفض أي متقدم للزواج منها اذا تمت موافقة اسرتها على ذلك، مهما كان مستوى ذلك المتقدم لطلب يدها من حيث الخلق و السلوك و الصفات و الطبائع .

والذي يثير الدهشة ان ذلك ليس مقتصر على الفتيات الصغيرات فقط، بل إن الزوجات وحتى الامهات لا يسمع لهن اي رأي فيما يتعلق بوضع الاسرة التي هي جزء لا يتجزأ منها فالرأي وحده للرجال وحدهم لا للنساء.

ذلك من حيث حرية المرأة، اما من حيث التعليم فان المجتمع لم يكن ليسمح بتعليمها حتى مبادئ القراءة والكتابة.

تلك هي القاعدة العامة و طبعا لكل قاعدة شذوذ، فهناك اسر قليلة، و قليلة جدا تعلم بناتها – التعليم البدائي- و لكن تلك المتعلمات لا يمثلن في المجتمع النسائي الا نسبة ضئيلة جدا ربما لا تتعدى الواحد من الالف.

ان ذلك التضييق الاجتماعي على المرأة يمشي معها و يصاحبها منذ ولادتها حتى اخر يوم في حياتها، حيث كانت النظرة المشؤومة اليها تحدق بها و تطوقها – عند اغلب الاسر- منذ ان تفتح عينيها على نور الحياة فكم من اب اذا علم ان زوجته ولدت له بنتا تقوم قيامته ولا تقعد، ولا ينظر الى تلك المولودة البريئة الا بعين الازدراء و الاحتقار.

أما في اثناء طفولتها فأنها تعامل ليس كما يعامل الذكور و بعد ذلك حين تصل الى مرحلة اليفاعة تفرض عليها قيود اشد فهي لا تخرج من البيت حتى في الزقاق الذي يقع فيه مسكن اسرتها، ثم اذا هي كبرت و صارت فتاة تقارب مرحلة النضج يفرض عليها المجتمع قيوداَ اكثر شدة و اشد قسوة و ذلك ان لا تخرج الام مع افراد اسرتها و هي مثقلة بأشد انواع الحجاب التي تتعدى حدود الحجاب الاسلامي .

هذه الصورة عن حياة المرأة الاجتماعية في (المدن)، اما في الريف فحياة المرأة الاجتماعية تمثل العجب العجاب، لما ينطوي عليه ذلك من التناقض فهي فضلا عن قيامها بكل اعمال البيت فأنها تشارك الرجل في اغلب اعماله حيث ترعى معه الماشية وتساعده في الحرث والبذر و السقي و الحصاد و مع ذلك كله فهي لم تلق عند الرجل التقدير والاحترام اللائق بها و بجهودها فلا يسمع لها رأي في اي شأن من الشؤون العامة و حتى الخاصة، فزواجها مثلا يتم في عملية ربما تكون اقرب الى عمليات البيع و الشراء [1] .

وبقيت المرأة (العراقية و السورية) في - بلاد الشام ووادي الرافدين – على تلك الحال تعيش اضطهاد التقاليد البالية و تتلقى تحت سياط التسلط الاجتماعي الموجع الى ان بدأت تباشر في النهضة الحديثة في اخريات القرن التاسع عشر و اوائل القرن العشرين ، فكما مما نادت به تلك النهضة الدعوة الى تحرير المرأة من صنوف التخلف بإعطائها حقوقها المشروعة التي من ابرزها التعليم و السفور الشرعي و احترام آرائها فيما يتعلق بشؤونها الخاصة او بالشؤون

[1] ينظر :- المعارك الادبية حول الدعوة الى تحرير المرأة : ص 3-10

العامة)[2]، لتأخذ المرأة دورها اللائق بها الذي يتناسب مع طبيعتها زوجة صالحة و اما حنونا تمثل نصف المجتمع الذي لا يتم صلاحه الا بصلاحها و تقدمه إلا بتقدمه.

وفي حقيقة الامر ان النواميس الطبيعية تساوي بين الرجال والنساء فهم شركاء في بناء المجتمع فهذا ذكر و تلك انثى و هذا رجل و تلك امرأة، وعلى عاتق الجميع تلقى مسؤولية تقدم الاسرة و المجتمع فان الله سبحانه و تعالى خلق المجتمع من رجال و نساء و على كل فرد منهم واجبات معينة يؤدي القيام بها الى ازدهار ذلك المجتمع، لكن من باب الجهل ان طمست معالم حقوق المرأة الاجتماعية، فسجنت في البيت الذي يؤدي الى شلل نصف المجتمع لان المرأة هي التي تمثل ذلك النصف بالتمام و الكمال.

وفي نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين نشطت حقوق المرأة الاجتماعية سواء كان ذلك في اطار البيت و المجتمع، و من ابسط تلك الحقوق المشروعة هو احترام رايها فيما يتعلق بشؤونها الخاصة او العامة و اهمية تعليمها .

وما تصدي الكتاب و الادباء و حرصهم بالدفاع عن حقوقها المهضومة إلا صورة واقعية عن ايمانهم العميق بمكانتها لتأخذ دورها اللائق بها و الذي يتناسب مع طبيعتها زوجة صالحة و اما حنوناً تمثل نصف المجتمع الذي لا يتم صلاحه و تقدمه الا بصلاحها و تقدمها .

المبحث الثاني

اسباب الطلاق وسبل المعالجة

قبل ان نبدأ الحديث عن (الطلاق)[3] لا بد ان نعود خطوة الى الوراء و نلقي الضوء على (الزواج) لأنه سنة الله الطبيعية لتكوين المجتمعات البشرية و نموها نموا سويا متكاملا ، لقد

---

[2] المعارك الادبية حول الدعوة الى تحرير المرأة : ص45 ، و ينظر – تطور الفكرة و الاسلوب في الادب العراقي في القرنين التاسع عشر و العشرون د.داود سلوم ، مطبعة المعارف بغداد ، 1959 : ص 27 .

[3]وفق المادة الرابعة والثلاثون فقرة (1) و (2) من قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959 يُعرف الطلاق على انه (رفع قيد الزواج بإيقاع من الزوج او من الزوجة ان وكلت به او فوضت او من القاضي، ولا يقع الطلاق الا بالصيغة المخصوصة له شرعا) ينظر الوجيز في الاحوال الشخصية و تعديلاته : 127/1 .

(اقتضت ارادة الله سبحانه ان يكون مبدأ هذا الخلق يكون من ذكر و انثى، ما لم يتم التلاقح بين هذين العنصرين لا يتحقق النسل ولا يتم التكثير بين المخلوقات البشرية و غيرها من كافة الفصائل الحيوانية ، لذلك يبحث الرجل عن المرأة ليجد منها ما يحقق له الشيء الذي يبتغيه من شريك في حياته، و تبعته المرأة لأنها مخلوقة له فهي نصفه المنشود و كان من ثمرة هذا اللقاء " البنون " الذين هم زينة الحياة الدنيا) [4] .

هذا الارتباط الذي دعا اليه الدين الحنيف و القران الكريم بقوله تعالى ((و من آياته أن خلق لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا اليها و جعل بينكم مودة و رحمة)) [5] .

هذا الارتباط المقدس، الاساس الرصين الذي يقوم عليه كيان الاسرة، (فحضن الاسرة هو البيت هو المدرسة التي يتلقى فيها الجيل الصاعد تعاليمه و فيها يهيأ للأفراد ان يكونوا اعضاء صالحين ينتفع بهم المجتمع او يكونوا فاسدين ينخرون في كيانه و اذا كان البيت هو المدرسة الاولى فان الزوجين هما نواة الهيئة التعليمية في تلك المدرسة الحياتية الكبرى) [6] و كان من اهم ما جاء به الدين الحنيف انه (اعطى المرأة الحرية في اختيار الزوج و ليس لاحد ان يغصبها عليه حتى لو كان احد ابويها ، كما جعل لها حق فسخ العقد اذا اتضح فيما بعد انها اكرهت عليه و خدعت فيه) .

فقد فسخ الرسول الاعظم (ص) زواج خنساء بنت حذام الانصارية لان اباها اكرهها على ذلك[7] .

و من ذلك قول الرسول (ص) : ((امروا النساء في انفسهن فان الثيب تعرب عن نفسها و اذن البكر صمتها)) [8]

لكن ما يحدث اليوم ان المرأة قد سلبت في كثير من المجتمعات ما منحها الاسلام من حقوق ، فلم تعد تملك حق التصرف في ابسط حقوقها كحق اختيار شريك حياتها .. او حق الاستمرار او ترك هذا الشريك ان بعد بمستوى احلامها و طموحاتها .. فتلجأ الى حل (الطلاق) [9] .

---

[4] الطلاق ابغض الحلال الى الله : عزالدين بحر العلوم ، طبع بغداد ، 1988 : ص32

[5] سورة الروم : 21

[6] الطلاق ابغض الحلال الى الله : ص45

[7] الاسلام و تنظيم الاسرة ص 93

[8] البخاري : 2556/6 ، و ينظر – كتاب المصنف : لعبدالرزاق ، القسم الثاني : 162/6 .

بلا شك ان (الطلاق) من اعقد المشاكل الاجتماعية التي تؤدي الى تفكك الاسرة و هدمها و تترتب عليه اثار سيئة ، بالغة الخطورة ، لذلك جاء في الحديث النبوي الشريف ((ابغض الحلال الى الله الطلاق))[10] ، و قال الرسول (ص) (تزوجوا ولا تطلقوا فان الطلاق يهتز منه العرش)[11] وورد في الاثر : ((و ما من شيء ابغض الى الله عز و جل من بيت يفرق في الاسلام بالفرقة – يعني الطلاق-)[12] .

و إنما اباحت الشريعة الطلاق على ضوء هذه الاحاديث الشريفة عند الضرورة القصوى حينما تتعذر الحياة السوية بين الزوجين و يكون الوئام بينهما مستحيلا ، اما لتنافر الطباع بينهما بحيث يستحيل التقاء بعضهما ببعض و اما بسبب التناقض الاخلاقي الذي لا يسمح لهما بالعيش تحت سقف واحد.

واليوم و في عصرنا الحديث تحديدا ، انضم الى تلك الاسباب الجوهرية سبب جديد انبعث من واقع حياة اللاجئات او النازحات بسبب الحروب و الغزوات و الهجرات فبات يهدد واقع حياة المرأة اولا و الاسرة ثانيا .

هذا الانفصال و الفراق الذي اصطلحت عليه الشريعة اسم (الطلاق) [13] و هو و ان احلته الشريعة في نطاق ضيق و محدود جدا و دعت الى بذل كل الجهود الممكنة من الزوجة و الزوج معا لتحاشيه و تلافيه بل دعت اهلهما و اقاربهما و من يتعلق بهما لان يحلوا كل المشاكل التي وقفت عقبات كأداة في استمرار الحياة الزوجية بالحسنى [14] – كل ذلك صيانة لحقوق الزوجة و رعاية لمصلحة الابناء لئلا يحصل خلل و ارتباك في تربيتهم يؤدي الى تشردهم- اما اذا بانت جهود الجميع بالفشل الذريع و اصبحت الهوة التي بين الزوجين يتعذر ردمها ، فعند

---

[9]الطلاق لغة : يعرف اللغويون الطلاق بانه الترك و الارسال و التخلية ، فيقال طلقت القوم اي تركتهم . و اذا قلت ناقة طالق اي انها مرسلة ، و في المصطلح الفقهي : عرفوا الطلاق بانه –ازالة قيد النكاح بصيغة طالق ، نقلا عن كتاب : مواهب الجليل : 18/4 من كتاب الطلاق ابغض الحلال الى الله ، و ينظر – الزواج و الطلاق في الاسم : زكي الدين شعبان ، الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1964 : ص 81 .

[10]سنن ابي داود: رقم الحديث (1863) كتاب الطلاق : و سنن ابن ماجة : 373/1 رقم الحديث (2028) باب الطلاق.

[11]سنن ابن ماجة رقم الحديث (2018).

[12]الوسائل : 267/15

[13](لم يكن - الطلاق – من التشريعات التي اختص بها الاسلام بل عرف التاريخ مسيرة الطلاق منذ الاف السنين عبر التشريعات السماوية و الوضعية التي سبقت رسالة الاسلام) ينظر – الطلاق ابغض الحلال الى الله : ص27 ، و ينظر للتوسع – المجتمع الانساني في ظل الاسلام : محمد ابو زهرة ، بيروت ، ط2 ، 1970 ، ص87 .

[14]كما قال الله سبحانه و تعالى : ((و ان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله و حكما من اهلها ان يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما)) سورة النساء : 35 .

ذلك يصبح الطلاق مباحا و محللا في الشريعة الاسلامية بل و ربما يكون (دواء لابد من تجرعه و لو كان مرآ شرعه الله لإنهاء الخلاف بين الزوجين)[15]. و لكنه و كما اشرنا اليه في الحديث الشريف يبقى ذلك الشيء المباح و المحلل هو ابغض الحلال عند الله ، لما يؤدي اليه من تشتت الاسرة و ضياعها ، و بالتالي يكون ذلك التشتت و الضياع مدعاة لتخلخل النظام الاجتماعي باسره لما يخلقه من مشاكل عويصة و معقدة لا عد لها و لا حصر ، تعود على المجتمع باسره بأوخم العواقب و اسوأ النتائج و أوجع العلل التي يصعب و ربما يتعذر شفاؤها.

ولقد استغل كثير من الجهلة تلك الاباحة و ذلك التحليل الذي سمح به الشارع المقدس عند الضرورات و العقبات التي تعجز كل الوساطات عن حلها و تذليلها ، فجعلوا من ذلك التحليل اداة من ادوات اللهو بمقدرات الزوجة التي هي شريكة حياتهم فيقدم على الزواج برضاه و رغبته و لكنه سرعان ما يسترد ذلك الرضا و يسحق تلك الرغبة فيلفظ الزوجة من حياته كما يلفظ الاكل النواة من فمه و يا لفظاعة و سوء ذلك التصرف المهين المشين ، و كل ذلك بدوافع من الجهل و اللامبالاة، و لبعدهم عن وحي السماء و حكمة الانبياء ، فيتحول سكن الود و الرحمة الى نكد الخصام و النقمة، لذا فقد (وقف الاسلام وجه الرجل ليحد من تعسفه و ليخفف من قسوته و ليأخذ للمرأة حقها، و ليجعلها في مكانها اللائق بها كشريكة حياة وربة بيت لا يستغني الرجل عنها في جميع المراحل فلا فضل للرجل من حيث هو رجل على المرأة ولأفضل للمرأة من حيث كونها مرأة على الرجل الا في بعض الاحكام الخاصة و الحقوق الشرعية والتي تنبع من طبيعة الرجل وما يتميز به من قوة و صلابة و طبيعة المرأة و ما تتحلى به من ليونة و عطف و الا فهما شيء واحد.. غرس لنبتة واحدة و ثمرة لشجرة واحدة)[16] ومن الاستخفاف المشين بحقوق الزوجة المقدسة ان يجلس الرجل مع اصحابه اثناء مزاحه ، او خلال تعامله حتى بأتفه القضايا مع الناس و حين يختلف معهم يقسم لهم بطلاق زوجته ثلاثا لا رجعة فيها ، بدافع من حماقته و رعونته وجهله ، و المسكينة في بيته لا علم لها بكل ذلك او ربما تكون في تلك اللحظات التي اقدم فيها على تلك الفعلة الشنيعة تهيء له الطعام او تقوم بغسيل ملابسه او ترضع طفله البريء .

---

(15)الطلاق ابغض الحلال الى الله : ص85 .

(16)الطلاق ابغض الحلال الى الله : ص 18.

كلها نماذج من واقع حياة اليمة تجسد الرعونة و الحماقة لدى الجهلاء و على كثرة قصص الطلاق المؤلمة التي تمزق النفوس و توجع القلوب فأننا لا نستطيع ان نثقل بحثنا بنماذج اخرى منها بل نقف عند طلاق اللاجئات فقد يكون له بواعث و اسباب و بالتالي يؤدي الى نتائج وخيمة اولها تفتت الأسرة و هدمها و ضياعها و من ثم يكون ذلك مدعاة لتخلخل النظام الاجتماعي بأكمله .

نحن لا نريد أن نلقي اللوم على جانب واحد او ركن واحد من اركانها هما الزوج أو الزوجة، بل سنخوض غمار الاحتمالين ، فإن كان الطلاق متأت من جانب الزوج وحده و ذلك ما اسهبنا الحديث عنه في بداية البحث – موضوع الدراسة – و هنا نقول – للزوج – نعم اباحته الشريعة الاسلامية لكنه بقى محددا في نطاق ضيق و ذلك عندما تصبح الحياة بين الزوجين متعذرة لذا دعت الزوج و الزوجة الى تحاشيه و تلافيه و ذلك صيانة لحقوق الزوجة و رعاية لمصلحة الابناء فلا يحصل ارتباك في تربيتهم ربما يؤدي الى تشردهم كونه هدم لعالم الاسرة بأكمله هذا من جانب و من جانب اخر إن كان سبب الطلاق متأت من قبل الزوجة لأسباب عدة قد يكون اولها اخلال الزوج بمصداقيته بعدم (توفير بيت الزوجية المناسب) [17] و تحقيقه جزء من الامان و الاستقرار اللذين كانت تحلم بهما قبل الزواج ذلك بالنزوح عن ارض الوطن و هنا سنعاتب الزوجة لان هذه الامور خارجة عن حدود ارادته و تدخل في إطار – الارادة الدولية – و ما عليها – للحفاظ على اسرتها و أولادها - الا الصبر فهو ضحية مثلها تماما، و ذلك تطبيقا لقوله تعالى : ((و لينفق ذو سعة من سعته و من قدر عليه رزقه فلينفق مما اتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما اتاها سيجعل الله بعد عسر يُسرا)) . و هنا يأتي دور (الدولة) فهي المسؤول الاول و الاخير في طلاق اللاجئات السوريات و العراقيات – على حد سواء - ، و أخص السوريات بالذكر لان قضية النزوح عن البلاد القسري طال أمده و كثرت ضحاياه ... فعلى الدولة ان تحد من هذه المشكلة بأمور عدة .. على سبيل المثال لا الحصر :

---

[17] وهذا يعد من عناصر النفقة وفق المادة (الرابعة و العشرون) فق (2) من القانون و التي تشمل (الطعام و الكسوة و السكن و لوازمهما و أجرة التطبيب بالقدر المعروف و خدمة الزوجة التي يكون لأمثالها معين) ينظر – الوجيز في شرح الاحوال الشخصية و تعديلاته : د. احمد الكبيسي ، ج1 (الزواج و الطلاق و اثارهما) ، المكتبة القانونية ، بغداد ، 1990 ، ص100 .

- متابعة العوائل النازحة و وجهتها، و توفير سكن بديل في مكان آمن كبناء بيوتات صغيرة على شكل تجمعات سكانية او حتى كرفانات او مخيمات تتوفر بها الحد الادنى لأسباب المعيشة .
- توفير رعاية صحية لهذه العوائل و توزيع مأونات غذائية عبر المنظمات العالمية كمنظمة الهلال الاحمر و منظمة اليونسكو و ..... الخ .
- محاولة خلق فرص عمل مناسبة لاحدهما و لكلاهما ــ الزوج او الزوجة - .
- توفير المناخ الدراسي المجاني للأولاد كما يحصل في المخيمات التي اقامتها الامارات العربية المتحدة حين وفرت به كل اسباب الحياة البسيطة للمواطن السوري، في حين ان الحكومة السورية وقفت مكتوفة الايدي و اكتفت بدور المتفرج .
- تثقيف المجتمع والتوجيه بان تكون النظرة ايجابية نحو من اضطروا مكرهين لترك ديارهم ومنازلهم باعتبارهم ضحايا للنزاعات والحروب ولم يختاروا او كان لهم دور بما حل بهم.
- تسهيل اجراءات التنقل واقامة من نزحوا وهجروا الى المناطق الامنة داخل بلدهم والسفر لمن يرغب الى بلد اخر.

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذا البحث لابد من الوقوف على اهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلاله وبيان اهم المقترحات المتعلقة بموضوع الدراسة.

اولا: **النتائج**:

1. هناك تضييق اجتماعي على المرأة يمشي معها و يصاحبها منذ ولادتها حتى اخر يوم في حياتها، حيث كانت النظرة المشؤومة اليها تحدق بها و تطوقها – عند اغلب الاسر- منذ ان تفتح عينيها على نور الحياة فكم من اب اذا علم ان زوجته ولدت له بنتا تقوم قيامته ولا تقعد، ولا ينظر الى تلك المولودة البريئة الا بعين الازدراء و الاحتقار.
2. بقيت المرأة (العراقية و السورية) في - بلاد الشام ووادي الرافدين تعيش اضطهاد التقاليد البالية و تترنح تحت سياط التسلط الاجتماعي الموجع الى ان بدأت تباشر في

النهضة الحديثة في اخريات القرن التاسع عشر و اوائل القرن العشرين ، فكما مما نادت به تلك النهضة الدعوة الى تحرير المرأة من صفوف التخلف بإعطائها حقوقها المشروعة التي من ابرزها التعليم و الميراث الشرعي و احترام آرائها فيما يتعلق بشؤونها.

3. ان النواميس الطبيعية تساوي بين الرجال والنساء فهم شركاء في بناء المجتمع فهذا ذكر و تلك انثى و هذا رجل و تلك امرأة، وعلى عاتق الجميع تلقى مسؤولية تقدم الاسرة و المجتمع فان الله سبحانه و تعالى خلق المجتمع من رجال و نساء و على كل فرد منهم واجبات معينة يؤدي القيام بها الى ازدهار ذلك المجتمع، لكن من باب الجهل ان أطمست معالم حقوق المرأة الاجتماعية، فسجنت في البيت الذي يؤدي الى شلل نصف المجتمع لان المرأة هي التي تمثل ذلك النصف بالتمام و الكمال.
4. ان اهم ما جاء به الدين الحنيف انه (اعطى المرأة الحرية في اختيار الزوج و ليس لاحد ان يغصبها عليه حتى لو كان احد ابويها ، كما جعل لها حق فسخ العقد اذا اتضح فيما بعد انها اكرهت عليه و خدعت فيه) .
5. ان الطلاق من اعقد المشاكل الاجتماعية التي تؤدي الى تفكك الاسرة و هدمها و تترتب عليه اثار سيئة لا حصر لها، و إنما اباحت الشريعة الطلاق عند الضرورة القصوى حينما تتعذر الحياة السوية بين الزوجين و يكون الوئام بينهما مستحيلا ، اما لتنافر الطباع بينهما بحيث يستحيل التقاء بعضهما ببعض و اما بسبب التناقض الاخلاقي الذي لا يسمح لهما بالعيش تحت سقف واحد، و لقد استغل كثير من الجهلة تلك الاباحة و ذلك التحليل الذي سمح به الشارع المقدس عند الضرورات و العقبات التي تعجز كل الوساطات عن حلها و تذليلها ، فجعلوا من ذلك التحليل اداة من ادوات اللهو بمقدرات الزوجة التي هي شريكة حياتهم.

ثانيا: **المقترحات:**

1. متابعة العوائل النازحة و وجهتها، و توفير سكن بديل في مكان أمن كبناء بيوتات صغيرة على شكل تجمعات سكانية او حتى كرفانات او مخيمات تتوفر بها الحد الادنى لأسباب المعيشة .
2. توفير رعاية صحية لهذه العوائل و توزيع مأونات غذائية عبر المنظمات العالمية كمنظمة الهلال الاحمر و منظمة اليونسكو و ..... الخ .
3. محاولة خلق فرص عمل مناسبة لاحدهما و لكلاهما ــ الزوج او الزوجة ــ) .

4. توفير المناخ الدراسي المجاني للأولاد كما يحصل في المخيمات التي اقامتها الامارات العربية المتحدة حين وفرت به كل اسباب الحياة البسيطة للمواطن السوري، في حين ان الحكومة السورية وقفت مكتوفة الايدي و اكتفت بدور المتفرج .
5. تثقيف المجتمع والتوجيه بان تكون النظرة ايجابية نحو من اضطروا مكرهين لترك ديارهم ومنازلهم باعتبارهم ضحايا للنزاعات والحروب ولم يختاروا او كان لهم دور بما حل بهم.
6. تسهيل اجراءات التنقل واقامة من نزحوا وهجروا الى المناطق الامنة داخل بلدهم والسفر لمن يرغب الى بلد اخر.

المصادر

1. المعارك الادبية حول الدعوة الى تحرير المرأة
2. تطور الفكرة و الاسلوب في الادب العراقي في القرنين التاسع عشر و العشرون د.داود سلوم ، مطبعة المعارف بغداد ، 1959 .
3. طلاق ابغض الحلال الى الله : عزالدين بحر العلوم ، طبع بغداد ، 1988
4. الزواج و الطلاق في الاسم : زكي الدين شعبان ، الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1964
5. سنن ابي داود: رقم الحديث (1863) كتاب الطلاق
6. سنن ابن ماجة : 373/1 رقم الحديث (2028) باب الطلاق.
7. الوسائل : 267/15
8. المجتمع الانساني في ظل الاسلام : محمد ابو زهرة ، بيروت ، ط2 ، 1970.
9. الوجيز في شرح الاحوال الشخصية و تعديلاته : د. احمد الكبيسي ، ج1 (الزواج و الطلاق و اثارهما) ، المكتبة القانونية ، بغداد ، 1990 .

موقف المرأة السورية من تداعيات الحرب وأثره على أوضاعها الاجتماعية

د. نرجس أسعد كدرو*

مخطط البحث:

أولاً: المقدمة

ثانياً: العرض ويتضمن

أ: تعريف بالأزمة السورية وموقف المرأة منها

ب: العنف الأسري ضد المرأة وتأثيراته النفسية

ج: الزواج المبكر لدى المرأة السورية وتأثيره على المجتمع

د: حرمان المرأة من التعليم وتداعياته المستقبلية

هـ: المرأة والاستغلال الجنسي والزواج بالإكراه

و: دخول المرأة سوق العمل

ز: الحلول والتوصيات

ثالثاً: الخاتمة.

المقدمة:

يعيش العالم العربي والإسلامي في عصره الحديث تغيرات مفصلية كبيرة؛ ولعل من أصعب وأهم الأحداث التي تعصف به هي أزمة الحروب، التي تعتبر من أقسى وأمر الأزمات، لما تحدثه الحروب من تغيرات كبيرة، اقتصادية، واجتماعية، وسياسية ، وتاريخية، والتي أحدثت تغييراً في معالم المجتمع، وخاصة عندما نرى المشهد السوري بأحداثه الدامية مما يولد الشعور بالأسى لما يحدث.

فسوريا هي بلد الحضارات، وثقافتها من أعظم الثقافات التي مرت في تاريخ البشرية، وفيها كان صرح العلم ممتداً منذ آلاف السنين، فهي عاصمة الأمويين الذين قدموا الكثير للحضارة الإسلامية. وأمام هذه الصورة المشرقة عن سورية تتراءى الصورة المؤلمة التي ولدتها الحرب القاسية؛ فقد تم احتراق هذا المجتمع في

*- **الدكتورة نرجس أسعد كدرو:** عضو هيئة تدريسية سابق في جامعة حلب، قسم التاريخ باختصاص الحضارة العربية والإسلامية، حاصلة على الدكتوراه من جمهورية مصر العربية، عضو هيئة تدريسية في جامعة ماردين آرتقلو بتركيا.

ظل ظروف الحرب، وأهم اختراق للمجتمع السوري كان عن طريق تفتيت الأسرة، التي تعتبر العمود الفقري لأي مجتمع، وأساس ذلك العمود المرأة ولا شك أن للمرأة دوراً كبيراً في المجتمع فهي الأم والأخت والزوجة، لكن حقوقها تتعرض للانتهاكات وخاصة خلال الحرب السورية، والذي يضع المجتمع في مأزق كبير، لأنها عماد المجتمع وصاحبة الكيان الرئيسي فيه، والذي إن تهدد أو تعرض لأي خطر فستكون تأثيراته السلبية عميقة وسيئة جداً على مجتمعاتنا العربية والإسلامية، التي قد تؤدي إلى تشوه المجتمع وتحطمه أمام العوائق والقيود التي تمر بها أمتنا، لذلك فإن عدم السير بهذه المنظومة الاجتماعية على أسس سليمة سيؤدي إلى تفكك المجتمع وفساده ووقوعه في المخاطر.

وقد تناولت كثير من المقالات مأساة النساء السوريات وسلطت الأضواء على كثير من الحالات المؤلمة والصور القاسية التي تعرضت لها في ظل ظروف الحرب، **وتكمن أهمية** البحث في شرح وتفصيل هذه الأحداث وكيف أصبحت المرأة كسلعة تعرض في سوق النخاسة وتباع بأرخص الأثمان، مقابل الحاجة الماسة للحصول على المال، وكيف استغلت كثير من الدول العربية حاجة الأهل للمال للزواج من نساء صغيرات لم يكن ذنبهم سوى أنهم عاشوا في ظروف الحرب، وتحولت كثير من النساء أيضاً إلى سبايا تدفع كثمن للحصول على بعض المستلزمات الضرورية، وأدى أيضاً موت كثير من الرجال أو اضطرارهم إلى اللجوء إلى دول العالم أن تصبح المرأة مسؤولة عن إعالة أسرة بكاملها، فدخلت سوق العمل واضطرت إلى مجابهة كافة الظروف القاسية لتساعد أطفالها أو أهلها للخروج من دائرة العوز والفاقة، فكانت المرأة بحق هي أخت الرجال التي لم ترضى الضيم والذل والهوان، وهناك كثير من الصور المشرقة للمرأة السورية وكيف كانت بالفعل قائدة تدير شؤون الحياة وتتخذ كثير من القرارات المصيرية بحق أسرتها.

أما أهداف البحث فتتضمن معالجة كثير من المشكلات التي تعاني منها المرأة السورية وطرح الحلول المناسبة التي تتلاءم مع طبيعة المجتمع السوري، وتشجيع المنظمات الإنسانية على استغلال الطاقة الكامنة عند كثير من النساء ومساعدتهنّ في استكمال دورهنّ الفاعل في المجتمع، وإنقاذهنّ من التعرض لكافة أنواع الذل من خلال تأمين فرص العمل المناسبة لكل فئة من النساء حتى لا يكُنّ عرضة للبيع والشراء.

أ- التعريف بالأزمة السورية وموقف المرأة منها:

مرّت بعض شعوب العالم العربي في أواخر 2011م، بحراك شعبي كبير، سمي بالربيع العربي، وقد حصل نتيجة لأسباب كثيرة منها تردي الأوضاع الاقتصادية لتلك الدول، وانتشار البطالة بشكل كبير، إضافة إلى أسلوب القهر والقمع الذي مارسته بعض الأنظمة العربية على شعوبها، والذي استمر لعقود طويلة، فكانت هذه الأساليب بمثابة بركان هائل انفجر في المنطقة العربية مخلفاً الكثير من الويلات والأزمات.

ولاشك أن التغييرات التي جرت في العالم العربي في مستهل2011م، قد فرضت نفسها على الأوضاع في سورية، فكان قيام الثورة السورية منذ منتصف مارس/ آذار 2011م (1)، وقد واجه النظام السوري هذا الحراك الشعبي الذي طالب بالحرية والعدالة الاجتماعية وبالمساواة، بكل قسوة، كما واجهه بالعنف وحوله إلى نزاع مسلح مفتوح وصعب الاحتواء، لايزال المدنيون السوريون هم الهدف الأول للأعمال العدوانية ويشكلون النسبة الأكبر من الضحايا ويدفعون وحيدين ثمن هذا العنف الذي وصل إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية(2) ، وقد دفعت هذه الحرب الملايين من البشر التي أرغمها البوس، والعنف الاجتماعي على الهروب، مشردة على الطرقات، أو في مخيمات اللاجئين، وكثير منهم نزل من أعلى السلم الاجتماعي إلى أدناه، وأصبحوا يعيشون تغييرات جغرافية وسوسيو- ثقافية تدمرهم أكثر مما تدخلهم في الحداثة(3)، وفي ظل تلك الظروف يصبح الإنسان بلا روابط تمكنه من التعايش مع المجتمع الحديث، بل وعليهم أن يشكلوا بأنفسهم ما يشاؤون من روابط تمكنهم من التفاعل مع بقية العالم البشري مستعينين بمهاراتهم وبراعتهم(4)، كما أصبح الإنسان اللاجئ في ظل سيولة الأوضاع الاجتماعية، وتزايد ضعف الروابط الإنسانية والخوف الواضح والسائب الذي لا يرسو في مكان، مطرود من بيته، ويعيش خارج حدود بلاده، لقد دُفِع اللاجئون إلى "أطراف الجرف" الذي قد يكون دائماً أو مؤقتاً، وحتى إن كان مؤقتاً فإنهم في حالة حراك لن يكتمل، لأن هدفهم وصولهم أو عودتهم يظل غير واضح، فاللاجئون هم الغرباء حتى العظم(5).

إضافة إلى ذلك فإنه في زمن الحرب تكون الفئات الضعيفة من شيوخ وأطفال ونساء هم من أكبر الضحايا المتضررين وتصبح هذه الفئات الهشة أكثر عرضة للمعاناة والتضحية. وتتعرض المرأة إلى نوع من العنف الذي يمارس عليها ويعرف هذا النوع من الإيذاء بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، ويؤدي إلى إلحاق الأذى بها، ويحد من حرياتها الأساسية في المساحتين العامة والخاصة(6).

كما تتعرض النساء للقتل ليس من قبل العدو فقط، بل من قبل قوات صديقة وذلك لقيام المرأة بمهام خارجة عما تعتبره هذه القوات مخالفاً للعرف والتقليد المجتمعي، كما أن المرأة تعاني في ظل الحرب من

---

[1] – مجموعة من الباحثين: سورية تاريخ وثورة، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص94.

[2] – الانتهاكات الواقعة على النساء في سوريا والأثر المجحف للنزاع عليهنّ، تقرير المنظمات غير الحكومية الاستعراض الدوري الشامل للجمهورية العربية السورية، تشرين الثاني 2016م، ص5.

[3] – آلان تورين: براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، ط1، مركزات الوحدة العربية، بيروت، 2011م، ص30.

[4] – زيغمونت باومان: الحب السائل، تحقيق: حجاج أبو الخير، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2016م، ص27.

[5] – زيغمونت باومان: الأخلاق في عصر الحداثة السائلة، ترجمة: سعد البازعي، ط1، هيئة أبو ظبي للثقافة، 2016، ص61- 62.

[6] – علي الجرباوي وعاصم خليل: النزاعات المسلحة وأمن المرأة، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ط1، سلسلة دراسات استراتيجية 20، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008م، ص15.

أعباء كبيرة فعليها المحافظة على كينونة العائلة، وتقوم في المناطق التي تقوم فيها النزاعات المسلحة بالأعمال التقليدية التي تتركز حول الاعتناء بأفراد العائلة، وتصريف شؤون الأسرة لانخراط الرجل في تلك النزاعات، وتضطر في كثير من الأحيان لاقتحام سوق العمل لتأمين احتياجات أسرتها، والقيام بأعمال مضنية وشاقة، ومضرة بالكرامة الإنسانية، مما يدفع بعضهن إلى مبادلة الجنس بالطعام، أو العمل بالدعارة لتوفير متطلبات استمرار الحياة(7).

ب- العنف الأسري ضد المرأة وتأثيراته النفسية:

العنف لغة هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به، عنُف به وعليه يعنُفُ عنفاً، وهو الشدة والمشقة، وكل ما في الرفق من الخير ففي العنف من الشر مثله(8)، وحدد معظم باحثي علم النفس العنف على أنه أي سلوك يفضي إلى إلحاق الأذى بأحد الكائنات الحية، أو لإفساد كائنات غير حية وتحطيمها، وقد حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلانها العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الصادر عام 1993م، في مادته الأولى أن العنف" هو أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس، ينجم عنه، أو محتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة بدنيين أو جنسيين أو نفسيين للمرأة"(9)، والعنف الأسري هو أحد أنواع الاعتداءات اللفظية أو الجسدية أو الجنسية الصادرة من قبل الأقوى في أفراد الأسرة ضد فرد أو أفراد منها(10)، وإن صورة المرأة المستعملة كسلعة جنسية والخاضعة للعنف الذكوري تنطوي، بالرغم من بعض المبالغات، على قسط وافر من الحقيقة، ولم يعد بالإمكان الطعن في الاتهامات النسائية الموجهة ضد تواتر العنف الحالي بالنساء وخطورته(11).

والعنف ضد المرأة لا يقتصر على ثقافة معينة، أو إقليم معين، أو بلد معين، أو مجموعة معينة من النساء في المجتمع، غير أن مظاهر هذ العنف المختلفة والخبرة الشخصية للمرأة بها، تتشكل بفعل عوامل كثيرة من بينها الحالة الاقتصادية، والعرق، والاثنية، الطبقة، والسن، والتوجه الجنسي، والإعاقة، والقومية، والدين والثقافة(12). ويترك العنف الأسري آثاراً عميقة وبعيدة المدى على الأسرة والمجتمع، فهو يؤدي إلى تفكك الأسرة، وفقدان الاحترام المتبادل بينها، بل يدفع بعضهم للكذب والانحراف أحياناً(13) .

[7] - علي الجرباوي وعاصم خليل: المرجع السابق، ص20-22.

[8] - ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم): لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت، ج9، ص257، حنان قرقوتي: عنف المرأة في المجال الأسري، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، 2015م، ص9.

[9] - حنان قرقوتي: المرجع السابق، ص10.

[10] - محمد حسين: أسباب العنف الأسري ودوافعه، دار الإفتاء الفلسطينية، 2012م، ص4.

[11] - آلان تورين: المرجع السابق، ص128.

[12] - دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة، تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الحادية والستون، 2006م، ص36.

[13] - حنان قرقوتي: المرجع السابق، ص124.

وتعتبر الحرب من أهم المخاطر التي تتسبب في زيادة العنف ضد المرأة؛ لأنها تزيد من التوتر بين العائلة، نتيجة ظروف الحياة الصعبة، فيلجأ الشخص إلى العنف نتيجة عدم رضاه عن الواقع الذي يعيش فيه. ويعتقد الكثيرون أن العنف يزداد ويتفاقم خلال النزاعات المسلحة كونها تنتج أجواءً وأنماطاً سلوكية عدائية ناجمة عن انتشار ثقافة عسكرية، تضفي الشرعية على استباحة الكثير من القيود الناظمة للحياة المجتمعية، والدولية وقت السلم، وبالتالي تصبح الفئات المدنية أكثر انكشافاً وعرضة لانتهاكات الجنود والمسلحين، وعندما يحصل ذلك فإن النساء ليس فقط لكونهن مدنيات، وإنما بسبب التمييز المسبق الواقع عليهن أصلاً في أوقات السلم أيضاً يكُّن أول وأكثر المتعرضين لهذه الاستباحة والمعانين من جرائها(14)، ولذلك فقد تأثرت النساء بهذه الأزمة بشكل كبير، ففي أوقات النزاع يتأثر الجميع بالعنف، إلا أن النساء والفتيات على الخصوص يكُنّ أكثر عرضة لخطر العنف ، وخاصة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك بسبب غياب الحماية الاجتماعية ، والافتقار إلى الوصول الآمن إلى الخدمات، هناك اعتراف واسع النطاق بأن العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات يزيد أثناء النزاع بما في ذلك العنف المنزلي، والعنف الجنسي، والاستغلال الجنسي وزواج الأطفال(15).

كما يؤثر العنف في نفسية المعنفة، فتعيش المعنفة بقلق دائم نتيجة المخاوف التي عانتها في فترة تعنيفها، والآثار النفسية التي تعاني منها المعنفة كثيرة منها:

1- النقص في مهارات التواصل مع الآخرين لتحيا حياة طبيعية مع سيطرة عقدة النقص تجاه الآخرين عليها.

2- فقدان الثقة بالنفس (فقدان تقدير الذات) وفقدان الثقة بالآخرين ممن هم حولها في محيط الأسرة أو الزملاء أو المجتمع.

3- الشعور بالإذلال والمهانة والاحباط والاكتئاب والعجز عن اتخاذ القرارات.

4-سلوك مسلكيات مؤذية تؤثر على الصحة كتناول الكحول والإفراط في التدخين وتناول المهدئات(16).

مما تقدم نصل إلى نتيجة هامة وهو الاهتمام بالمرأة، وإعطائها دوراً متساوياً مع الرجل، دون إلغاء الدور التقليدي لها، لنصل إلى مجتمع متكامل تحقق فيه المرأة استقلاليتها، وتضمن لنفسها العيش بكرامة دون أن تخضع لأي شكل من أشكال العنف.

---

[14] - علي الجرباوي وعاصم خليل: المرجع السابق، ص16.

[15] - الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأزمة السورية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مركز الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية، 2016م، ص2.

[16] - حنان قرقوتي: المرجع السابق، ص111-112.

إضافة إلى الاهتمام بها أثناء النزاعات المسلحة، وتعزيز مكانتها أيضاً وقت السلم، لتتحرر من الخوف وتعيش بكرامة، من أجل الحفاظ على السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي، وإن تحقيق أمن المرأة لم يعد يقتصر فقط على تأمين الحماية والمساعدة لها، بل أصبح شرطاً ضرورياً لتحقيق أمن المجتمع، وإن تمكين المرأة وتعزيز دورها يعزز من الأمن القومي لدولها، وذلك لأن تحقيق الأمن الإنساني ضروري لتحقيق الأمن القومي، ولإشعاع حالة السلم والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي أيضاً(17).

ج- الزواج المبكر لدى المرأة السورية وتأثيراته على المجتمع

استغل العالم العربي مأساة السوريات واحتياجهن للأمان والمال، فزادت معدلات زواج القاصرات من سوريات بحُجة أن الزواج من سورية لا يُكلّف الشاب مُتطلبات مادية كالتي يطلبها أهل الفتاة التي من نفس جنسيته(18)، وأكدت المنظمة العامة لليونسيف أن الأزمة التي تعرضت لها سورية أرغمت طفلة من بين خمسة على الزواج المبكر، كما أشارت المنظمة إلى أن الحرب حرمت صغار سوريا من كل أوجه طفولتهم(19)، والزواج المبكر والقسري للفتيات، والذي كان يمثل مشكلة في بعض المجتمعات السورية حتى قبل نشوب الحرب، تستخدمه الآن بعض الأسر "لحماية" الفتيات بشكل أفضل في غياب أفراد الأسرة الذكور(20).

وبالمقابل أيضاً اضطرت كثير من العائلات السورية لتزويج بناتهنّ خوفاً عليهنّ من مجتمع غريب قد يودي ببناتهنّ إلى الرذيلة نتيجة الفقر والحاجة، إضافة إلى تقاليد مجتمع آخر يغري كثير من الفتيات للتفلت من قيود مجتمعية كانت الأسرة مرتبطة بها وفقدتها بعد الحرب.

فقد ذكرت الجزيرة نت عدة تقارير حول زواج اللاجئات السوريات بتركيا على أنه اضطرار وقلق(21)، كما أشارت عدة تقارير إلى حدوث زيجات أطفال في مخيمات اللجوء في الأردن وتركيا تتم عبر مكاتب خاصة تبررها فتاوي دينية(22)، ويبرز في هذا الموضوع الشباب السعودي، وأحيانًا الشيوخ المتزوجون كذلك، تتولّى إحدى سيدات المخيم مهمة الوساطة بين الفتاة والرجل العربي الذي يطلبها للزواج، وتؤمّن دفع المال اللازم لأهل الفتاة على أن يكون لها عمولة منه، إذ أصبح هذا المجال من أهم

---

17 – علي الجرباوي: المرجع السابق، ص10.

18 – لن أبيع ابنتي: مأساة زواج القاصرات السوريات، 26 أغسطس 2015م، نون بوست https://www.noonpost.org

19 – جورج ميالة: التعليم زمن الحرب،(التعليم في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، الدراسة تحت القصف والحصار وفوضى المناهج)، مجلة صور، صادرة عن مجلة المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا، ص3.

20 – الكلفة المخفية للحرب في سوريا القائم على نوع الاجتماعي ابريل 2013م Global Protection Clustr

21 – العربية: النساء ضحايا الحروب، صحيفة الرياض،22 أغسطس 2015م، ص1.

22 – الانتهاكات الواقعة على النساء في سوريا، ص8.

مجالات العمل الحر لكسب الرزق داخل المخيم بالنسبة لكثير من السيدات، تقول إحدى الوسيطات لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة UNCHR؛ إن بعض الشيوخ السعوديين المتزوجين من أكثر من امرأة يأتون راغبين في زواج الفتاة القاصرة، وتشير بأنها صادفت رجلًا في الستين من عمره يرغب في الزواج من فتاة بعمر الثلاث عشرة سنة ، بعض الوسيطات يرفضن تلك الحالات من البداية قبل عرض المال، إلا أن بعض العائلات توافق على هذا الطلب لتكون ابنتهم في أمان بعيد عن حياة الحرب والمخيم(23)، إضافة إلى ذلك فإن الغالبية العظمى من النازحين عاطلون عن العمل ويعتمدون على مدخرات الأسرة، فإن الوضع الاقتصادي المتدهور يضع ضغوطاً إضافية على الأسر للحد من عدد الأفراد المعالين والاستفادة من مال العروس(24)، إضافة إلى أن 60 ٪. من الأفراد الذين كانوا يرفضون الزواج المبكر سابقاً، قد أعربوا عن قبولهم به بعد الحرب، خصوصاً في مخيمات اللجوء(25). ولهذا الزواج أسباب كثيرة كما ذكرنا من قبل ومن أهم الأسباب التي تدفع الأهل لتزويج ابنتهم هو حالة الفقر التي يعيشونها داخل مخيمات اللجوء، والتي تضطر الأهل على التخلص من العبء المادي لأحد أفراد الأسرة، وتكون البنت هي الضحية، وأيضاً يكون مهرها سبيلاً لعيش الأسرة في بحبوحة مادية لفترة من الزمن ولهذا نجد أن زواج القاصرة صار تجارة مربحة يلجأ إليها الأهل في بعض الأحيان وخصوصاً في المخيمات، والسبب الآخر الذي يدفع الأهل لتزويج ابنتهم القاصرة هو العادات والتقاليد التي تدفع بكثير من الأسر لتزويج ابنتهم خوفاً عليها من أن تفقد فرصتها في الزواج لو كبرت قليلاً، إضافة إلى سبب آخر هو الجهل والأمية التي تعيشها بعض العائلات، كل هذه الأسباب مجتمعة مع حالة الحرب المخيفة التي تضع كثير من العائلات في حالة قلق دائم على مصير بناتهنّ تكون سبباً لتزويج البنت القاصرة.

وفي هذا السياق، من الثابت أن تعرض القاصرة في منزل ذويها للضغط النفسي والمعنوي بغية الزواج في سن مبكرة تخلصاً من نفقات معيشتها، أو الضغط عليها اقتصادياً بغية حثها على العمل في سن مبكرة بعد إرغامها على ترك المدرسة، أو حتى الضغط عليها عبر حرمانها من أدنى حقوقها الإنسانية كحقها في اللعب والراحة، وحقها في العناية الصحية والتربوية وغيرها؛ كلها أمور تشكل إحدى صور العنف الأسري الممارس من أفراد عائلة القاصرة عليها، كما أن زواج القاصرات يخفي في حقيقة الأمر متاجرة بالفتاة وهذا أمر في غاية السوء والخطورة(26). فمن المألوف جدًا في مصر أن ترى لافتة لإحدى

---

[23] – لن أبيع ابنتي: المرجع السابق.

[24] – الكلفة المخيفة للحرب في سوريا،

[25] – الانتهاكات الواقعة على النساء في سوريا، ص20.

[26] – فوزي خميس وأرليت تابت:حماية القاصرات من الزواج المبكر الواقع والمرتجى، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، الجامعة اللبنانية الأميركية، بيروت، 2014م، ص20

الجمعيات الخيرية مُعلقة على الجدار تفيد بأن ليس للجمعية الخيرية أي علاقة بتزويج السوريات من المصريين ولا يمكنها لعب دور الوساطة بينهم، إذا توّلت العديد من الجمعيات الخيرية هذا الموضوع في مصر لمساعدة من تحتاج يد المساعدة من السوريات ولمساعدة الشاب المصري الذي لا يستطيع تحمّل تكاليف الزواج من مصرية، إلا أن العديد من الجمعيات الرافضة لهذا المبدأ ترى بأنه استغلال للأوضاع المضطربة للسوريين، ولا تراه مساعدة إنسانية بل من الممكن أن يندرج تحت عنوان الإتجار بالبشر(27).

وللزواج المبكر تأثيرات صحية كبيرة على المرأة حيث تعاني اللاجئات والنازحات من عدم توفر خدمات الصحة الإنجابية، حيث تقيم أغلب اللاجئات في مخيمات عشوائية، كما يعانين من صعوبة الوصول إلى مقدمي الخدمات، إما بسبب عدم معرفة تواجدها، أو عدم توفر وسائل نقل، أو منع الأزواج لهنَّ من الذهاب إلى هناك(28)، كما إن الطفلة المتزوجة قد تتعرض لمشكلات جسدية بدنية ناجمة عن عدم استعداد جسدها لخوض تجربة من هذا النوع، فقد تعاني من تأخر الحمل، والولادة المبكرة، وزيادة حالات الإجهاض بين تلك الفئة من المتزوجات، وارتفاع مخاطر الإصابة بهشاشة العظام نتيجة نقص الكلس، وفقر الدم ومشاكل التغذية، وزيادة العمليات القيصرية نتيجة تعثر الولادة(29).

ورغم انتشار زواج القاصرات بشكل كبير كما ذكرنا من قبل نتيجة الحرب وما تجره من خوف الأهل على بناتهم، إلا أن هناك نساء كثيرات رفضنّ أن يزوجن بناتهن في عمر صغيرة آملين في تأمين مستقبل أفضل لبناتهن، ففي الأردن وقفت بعض النساء السوريات ضد ذلك، حيث صرخت إحدى الأمهات في وجه رجل من الأردن أراد دفع 140 دينار أردني للزواج من ابنتها ذات الـ 14 عامًا، تقول الأم "لا يمكنك شراء ابنتي، لن أبيع ابنتي إلى أن أموت"، حيث ذكرت أن ابنتها تستحق حياة أفضل من ذلك، وأنها لازالت صغيرة على مسؤولية الزواج، وقالت: يجب أن أعطيها حقها في طفولة آمنة وتعليم مناسب، حتى ولو كنا لاجئين هنا(30).

كما سأل مراسل قناة France 24 في أحد تقاريرها عن الزواج القصري للسوريات إحدى الأمهات التي تقبل بزواج ابنتها القاصرة عن شعورها حيال ذلك، قالت له أخبرني كيف يكون شعورك عندما يبكى ابنك من الجوع وأنت لا تستطيع أن تطعمه، إذا أخبرتني كيف يكون شعورك، سأخبرك ما هو شعوري(31). ومن هنا نؤكد على ضرورة التوعية للأسرة والفتاة على مخاطر الزواج المبكر وتأثيراته

---

[27] – لن أبيع ابنتي: المرجع السابق.

[28] – الانتهاكات الواقعة على النساء في سوريا،ص21.

[29] – فوزي خميس: المرجع السابق، ص27- 28.

[30] – لن أبيع ابنتي: المرجع السابق.

[31] – لن أبيع ابنتي: المرجع السابق.

الاجتماعية، فهذا الزواج قد يؤدي في كثير من الأحيان لحدوث حالات الطلاق، نتيجة عدم نضج الفتاة ووعيها لمفهوم العائلة وبالتالي سيساهم في تكوين أسرة مفككة تؤثر بسلبياتها على المجتمع.

د: حرمان المرأة من التعليم وتداعياته المستقبلية:

يعتبر التعليم من أهم الركائز الأساسية لتطور المجتمع وتقدمه، وبه يقاس مدى تطور الأمم، وقد تأثر التعليم سلباً بشكل كبير بعد حدوث الأزمة السورية، وهذا شيء طبيعي يحدث أثناء الحروب. حيث أنه أثناء الحروب والنزاعات يحرم آلاف الأطفال من حقهم في التعليم الأساسي، مما يؤدي إلى نشوء أشخاص من الأجيال غير متعلمين، الذين كثيراً ما يُغفلون في السياسات الإنمائية(32).

ونتيجة الوضع الراهن في سوريا فإن ما مجموعه 5.4 مليون طفل وشاب سوري، تتراوح أعمارهم بين(5 إلى 17 سنة) داخل سوريا، و1.4 مليون طفل وشاب لاجئ سوري، تتراوح أعمارهم بين (5 إلى 17 سنة) في الدول الخمس المضيفة هم بحاجة إلى مساعدة تعليمية ، فهناك جيل من الشباب في خطر فقدان الأمل، والتعليم هو المفتاح لنجاتهم وتمهيداً لإعادة بناء سوريا سليمة(33).

كما فقد النظام التعليمي أثناء الأزمة الكثير من المدارس من جراء الأضرار أو التهديم، كما استخدمت كثير من المدارس كمراكز إيواء للاجئين، إضافة إلى انقطاع كثير من المعلمين العاملين خارج مناطقهم لأسباب عدة، ووصلت نسبة الأطفال غير الملتحقين بالتعليم الأساسي من إجمالي عدد الأطفال في هذه الفئة العمرية إلى 51.18 في المئة(34)، ومع وجود الآلاف من الأطفال أو غير الملتحقين، أو غير القادرين على وصول المدارس، فإن مستقبل الجيل الشاب في خطر، وفي هذا السياق كانت الفتيات هي الأكثر عرضة للعنف وانعدام الأمن، وتأثر معدل التحاقهن بصورة كبيرة بمستوى الأمن الإنساني المتدهور، وبالتالي سيهدد ذلك الفرصة المستقبلية لمشاركة النساء في الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية(35)، حيث يعتبر التعليم من وجهة نظر الخبراء التنمويين أحد أهم ركائز العملية التنموية، ويمكن القول إن التعليم للمرأة له نكهة خاصة كونه يحقق مكاسب إضافية لابد ستلقي ظلالها على التمكين الذاتي للمرأة والأسرة كما المجتمع، ومن بين تلك المكاسب هو إطلاق الطاقات الإبداعية لديهنّ، كما تشمل زيادة الانتاجية الاقتصادية لديهن(36)، والذي حد من قدرة الفتيات أيضاً عن الالتحاق بالمدارس هو الخطورة الكبيرة التي تتعرض لها الفتاة نتيجة انتشار الأسلحة المتفجرة،

---

32 – إعادة التفكير في التربية والتعليم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو، 2015م، ص16.

33 – ورقة استراتيجية: التعليم في الأزمة السورية، مؤتمر لندن، 2016م، ص1.

34 – طلال المصطفى: مصائر المرأة السورية في ظل الحرب في المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام، مركز الحرمون، يوليو، 2017م، ص8.

35 – سورية هدر الإنسانية: تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، المركز السوري لبحوث السياسات، أيار، 2014م ، ص44.

36 – اعتدال الحريري، فداء البرغوثي: المرأة والتعليم، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010م، ص2.

وقد يؤدي ذلك إلى انتهاكات تبعية كالزواج المبكر، حيث رصد أحد مراكز منظمة النساء الآن من أجل التنمية في الشمال حالات من هذا القبيل، منها فتاة تبلغ من العمر خمسة عشر عاماً تركت المدرسة بسبب القصف مما اضطر والدها لتزويجها بعد فترة لتعود مطلقة بعد ستة أشهر، كما يؤدي حرمان الفتاة من التعليم إلى جعلها عرضة للاستغلال الجنسي والاستغلال الاقتصادي، ويؤثر اقتصادياً ومعنوياً بشكل مباشر على الكوادر التعليمية من الإناث ، خاصة أولئك اللواتي أصبحن معيلات لأسرهن(37). وهنا لابد من التأكيد على أن للمستوى العلمي التأثير الأكبر على الزواج المبكر للقاصرات، ذاك أنه كل ما قل المستوى العلمي ساعد ذلك على ازدياد حالات الزواج المبكر خصوصاً زواج القاصرات، وكلما زاد الوعي العلمي قلت حالاته، وذلك لما للتعلم من أثر في توعية المرأة ورفع مستوى تفكيرها وقدرتها على اتخاذ القرارات السليمة التي تخص حياتها الاجتماعية، إن الوسيلة الأولى التي بإمكانها تأمين الحماية الاجتماعية للقاصرة تكمن في تعليمها وتثقيفها بغية تمكينها من إدراك حقوقها وفهمها. ويعد تعليم الإناث من العوامل المؤثرة في التنمية، لأن التعليم لا يعني فقط تزويد الشخص بمهارات القراءة والكتابة بل يتعدى ذلك الى إنماء الإنسان من كل الجوانب، وبالتالي أن يشارك بصورة فعالة في صنع التنمية(38).

إن التعليم كقيمة لها دلالاتها ويجب أن ترسخ في وعي النساء ؛ كأداة لتعزيز صمودهم وتثبيت هويتهم، وتعليم المرأة ضروري لتقليل فجوة النوع الاجتماعي القائم على المشاركة في سوق العمل والأجور والمهن والوظائف والقطاعات التي تشكل في مجموعها محطات للتمييز بين النساء في العملية التنموية، يجب أن يسبقها تأهيلاً كافياً على المستوى التعليمي ونوعيته وماهيته(39).

كما أدت ممارسات الحكومة السورية في الجامعات والمؤسسات التعليمية بحق الطلاب والطالبات المعارضين سلمياً، إلى امتناع أعداد كبيرة من الطلاب وخاصة الفتيات من الذهاب إلى الجامعات خشية التعرض لمضايقات، أو تحرش، أو احتجاز، وخصوصاً الفتيات القادمات من المناطق الخارجة عن سيطرة قوات الحكومة(40)، لذلك ينبغي علاج كل هذه المشكلات التي تعيق عملية التعليم وخاصة للفتيات، لأن التعليم يتيح للفتيات والنساء المطالبة بحقهنّ في الصحة لأنفسهنّ، ولأسرهنّ، ويمكن أن يزيد من

---

[37] - الانتهاكات الواقعة على النساء في سوريا، ص29.

[38] - فوزي الخميس: المرجع السابق، ص24- 25.

[39] - اعتدال الحريري: المرجع السابق، ص10.

[40] - الانتهاكات الواقعة على النساء في سوريا، ص29.

الوعي بالآليات القانونية والقضائية لحماية المرأة من انتهاكات الحقوق بما في ذلك الاستغلال الجنسي، والعنف المنزلي(41).

مما تقدم نجد أن للتعليم أهمية كبيرة للفتاة فهو سلاح يحميها من مخاطر عديدة، فهو يحميها من التعرض للعنف بكل أشكاله، كما يساعد التعليم المرأة على حمايتها من الزواج المبكر وما يجره من مخاطر كبيرة، حيث أن التعليم يساعد على تأخير سن الزواج للفتاة لفترة متأخرة وبالتالي يجعلها أكثر نضجاً في التعامل مع المشكلات التي قد تواجهها، ويساعدها التعليم أيضاً في الحصول على فرص عمل أكثر أماناً بما يحقق لها حريتها وكرامتها، كما يساعدها التعليم في صنع قرارها على أسس سليمة.

هـ: المرأة والاستغلال الجنسي:

أكدت العديد من التقارير الدولية والوطنية ازدياد جرائم العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء والفتيات بينها تقارير لجنة الإنقاذ الدولية الذي وصف الاغتصاب بأنه سمة بارزة ومقلقة في الحرب السورية(42)، وهذا النوع من الإيذاء الذي تتعرض له المرأة يكون أكثر الأمر في النزاعات المسلحة كونه ينتهك إنسانيتها وخصوصيتها وجسدها ونفسيتها، وهذا العنف الموجه ضد النساء يمكن أن يحدث في أماكن متنوعة، وظروف متعددة، فقد يحدث في المنزل، وحتى أمام أفراد العائلة، أو في الأماكن العامة، أو على الحواجز، أو في السجون ومعسكرات الاعتقال، أو عند عبور الحدود، أو في مخيمات اللجوء(43)، وعادة ما يكون الضغط على المرأة التي أصبحت معيلة لأسرتها –بعد وفاة زوجها في الحرب أو إصابته، أو غيابه لأجل القتال– أعلى منه على الرجل بسبب التمييز المنهجي ضد المرأة في سوق العمل ، وبسبب العادات الذكورية في المجتمعات المحلية، في ظل أثر مضاف ناجم عن فقدان الأمن، وهذا ما يجعلها عرضة للاعتداءات الجسدية والاستغلال الجنسي، مقابل تأمين الحاجات الأساسية والحماية، وقد ذكرت منظمة العفو الدولية أن اللاجئات من نساء وفتيات يواجهنّ عوائق تحول دون قيامهنّ بالإبلاغ عن هذه الجرائم خشية تبعات عدم توفر تصاريح إقامة سارية(44)، وأيضاً بسبب الخوف من وصمة العار أو الإقصاء الاجتماعي أو جرائم الشرف أو الانتقام. ويمثل هذا الخوف عائقاً رئيسياً أمام حصول الناجين على الدعم الذي يمكن من إنقاذ حياتهم(45)، وخصوصاً أنه أثناء النزاع المسلح يعتبرها البعض

[41] – أدوه بحق إنهاء أزمة تعليم الفتيات: تقرير تم إعداده من قبل الحملة العالمية للتعليم وصندوق Results التعليمي، ص10.

[42] – العنف ضد المرأة في سوريا: الخروج من الصمت، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، كانون الأول، 2012م ، ص10، الانتهاكات الواقعة على النساء في سوريا، ص7.

[43] – علي الجرباوي وعاصم خليل: المرجع السابق، ص25- 26.

[44] – الانتهاكات الواقعة على النساء في سوريا، ص20.

[45] – الكلفة المخفية للحرب في سوريا.

ظاهرة مبررة ضمن حالة فوضى الحرب، وبالتالي يمكن التغاضي عنها، بحيث تمر دون إيقاع عقاب قاسي على مرتكبيها(هذا في حال وقع العقاب أصلاً)، بصيغة أخرى، فإن مرتكبي هذا العنف يعتقدون بيسر القيام به وعدم التعرض للعقاب بسببه، كما تستهدف المرأة من قبل الأطراف المعادية ليس فقط للاستمتاع الجنسي، وإنما أيضاً لأرسال رسالة تتمثل بازدرائها، وازدراء قومها، إذ أن تلطيخ شرف المرأة تعني في معظم المجتمعات تلطيخ شرف العائلة والقوم والوطن، ويعتبر أكبر إهانة بين الطرفين المتنازعين، وبالتالي تصبح أجساد النساء ساحات حرب بين الطرفين المتنازعين(46).

كما تستهدف النساء بالاعتداءات الجنسية من قبل عائلاتهن وأزواجهن، وذلك باستخدامها كوسيلة لدفع نفقات الرجل إذا وقع في مأزق أو عائق مادي، فهناك شهادة لإحدى النساء السوريات، وهي أم لأربعة أطفال تبلغ من العمر 30 عامًا، هربت من أهوال الحرب في سورية مع عائلتها في وقت مبكر من العام الماضي، ولكن عندما نفد مال زوجها أثناء الرحلة، ولم يتبق معه ما يكفي ليدفع للمهربين في بلغاريا، عرض زوجته كوسيلة للدفع بدلًا من ذلك، ولمدة ثلاثة أشهر، تعرضت للاغتصاب بشكل شبه يومي لتدفع أجرة متابعة سفر عائلتها. وبعد وقت قصير أصبح زوجها يسيء إليها أيضًا، "إنه منطق ملتوٍ"، قالت السيدة هونه، وتابعت: "فالأمر الذي أجبرها زوجها على فعله، أصبح في النهاية يلطخ شرفه، لقد أصبحت هي الطرف المذنب في النهاية"(47).

لقد اعترفت الجهات الكبرى المقدمة للمعونات مثل المفوضية الأمم المتحدة للاجئين بأن الاغتصاب وغيره من الأشكال العنف الجنسي (مثل الزواج بالإكراه) يمثل ظاهرة هامة تؤثر على مجتمعات اللاجئين والنازحين، وتتطلب من برامج المساعدات أن تتعامل معها بطرق عملية كجزء من صلاحياتها للحماية . وبناءً على ذلك تم إيلاء الاهتمام إلى بعض الأمور مثل تصميم المعسكرات، وإضاءتها، وتوفير الخدمات والدعم للنساء المغتصبات، كما حدث للاجئين السودانيين والصوماليين في كينيا وهذا الذي مازلنا نفتقده في مخيمات اللاجئين السوريين(48).

و: دخول المرأة سوق العمل:

من أبرز مظاهر الحرب السورية هي زيادة نسبة المعيلات، لكي تغطي العجز الحاصل في ميزانية الأسرة، ثم إن حالات فقر المرأة وصلت إلى معدلات غير مسبوقة مع تزايد عدد الأرامل في المجتمع السوري، فضلاً عن تعرض كثيرات منهنّ إلى البطالة أو التشرد وأحياناً بسبب أوضاع تلك الحرب التي

---

[46] – علي الجرباوي وعاصم خليل: المرجع السابق، ص27.

[47] – كاترين بنهولد: محاولات الهجرة توقع السوريات فريسة للاستغلال الجنسي، ترجمة وتحرير نون بوست http://www.noonpost.org

[48] – مزنة دريد: النوع والنزوح: عن وضع المرأة اللاجئة، 19 مايو، 2014،

كان لها آثارها الواضحة والكبيرة في الوضع الاقتصادي للمرأة عموماً، وحقوقها ووضعها التنموي خصوصاً(49).

والذي دفع المرأة إلى دخول سوق العمل هو تلبية حاجات أسرتها، نتيجة الظرف القاسي التي تعرضت له سورية، ففيما انخرط ذكور الأسرة في العمل السياسي في بداية الحراك وما نجم عنه من مخاطر الاعتقال والتخفي والهرب، فإن جل المسؤوليات والأعباء الاجتماعية وقعت على عاتق المرأة، وأولاها مسؤولية استمرار الأسرة وبقائها، وهذا ما يفسر ربما كثرة أعداد النساء اللاجئات والعاملات في مجتمع اللجوء قياساً بالرجال(50)، وبقدر ما تفرض التحديات نفسها أمام عمل المرأة في تركيا، بقدر ما تحولت في مجملها إلى اختبار حقيقي برعت الكثيرات منهنّ في تخطيه(51)، ودخلت المرأة السورية في أعمال جديدة كانت مقتصرة على الرجال، بمثل العمل في المطاعم، والبيع على العربات المتجولة في الشوارع(52)، وبذلك خاضت المرأة العمل في ميادين جديدة لربما كان العرف يحول دون مزاولتها في الداخل السوري مسبقاً(53).

وبذلك أصبحت المرأة في كثير من الأحيان عرضة لمخاطر كبيرة، نتيجة لتواجدها لساعات طويلة خارج البيت، وهذا بالتأكيد يؤثر على الوضع الاجتماعي للأسرة خصوصاً إن كانت المرأة متزوجة لأن ذلك الأمر سيحرم الأطفال من وجود الأم التي تعتبر الركن الرئيس في الأسرة وعليها يقع عاتق التربية، مما يؤدي إلى تفكك الأسرة وتشرد الأطفال، أما إن كانت المرأة غير متزوجة فهذا سيجعل الأهل في حالة قلق دائم لخروج ابنتهم لوقت طويل مما يؤدي إلى مشكلات كبيرة تتعرض لها الأسرة من العائلات المحيطة بها، إضافة إلى أنه سيؤثر على مستقبل الفتاة التي سيعزف عنها كثير من الشباب نتيجة لعملها الطويل خارج البيت وفي أماكن لا تليق بها في غالب الأحيان.

لكن ذلك لا يمنع أن هناك مهن كثيرة برعت بها المرأة وحفظت لها كرامتها وخصوصيتها، فهناك كثير من النساء برعنَ في المشروعات الصغيرة والحرف اليدوية، حيث لجأت النساء القادرات على العمل إلى المشروعات الصغيرة والحرف اليدوية باحثات في طول البلاد وعرضها عن أسواق لتصريف المنتوجات، كانت هذه المشروعات الحل الوحيد أمام بعض النساء في إيجاد مصدر دخل للعائلة، كما عملت بعض المنظمات والفعاليات الأهلية على تعليم النساء اللواتي نزحن من بلدات الريف إلى المدن الكبرى، المهن

---

[49] – طلال مصطفى: المرجع السابق، ص3.

[50] – خليل الحاج صالح: واقع المرأة السورية العاملة في مدينة الريحانية التركية، مركز الحرمون، أيار، 2017م، ص7.

[51] – مصطفى محمد: رغم التحديات المرأة السورية تثبت نفسها في سوق العمل، العربي الجديد، 18 تموز، 2017.

[52] – طلال مصطفى: المرجع السابق، ص3.

[53] – مصطفى محمد: المرجع السابق.

اليدوية كالحياكة ومنسوجات البروكار والخياطة، وكان يجري تسويق المنتجات في أسواق لبنان وتركيا(54).

وهنا نذكر بأن كثير من النساء قبل الحرب،كانت تعمل في المنزل فقط. لكنهن خرجن من منازلهن، عندما نشبت الحرب، وأوضحن قدراتهن، وأسهمت الحرب جزئياً في تبيان أن النساء يمكن أخذهن بجدية وأن بمقدورهن القيام بعديد من الأشياء. لقد جعلت الحرب الناس يدركون أن النساء قادرات على تغيير المجتمع، ويمكننا أن نعتبر بعض هذه التغيُرات في مجال " التمكين " تطورات إيجابية للنساء(55).

ز: الحلول والتوصيات:

يواجه المجتمع السوري في المرحلة المقبلة استحقاقات كبيرة تتمثل في وقف العنف، فاستمرار العنف يهيئ عوامل جديدة كفيلة باستمرار تهتك النسيج الاجتماعي وإن كبح جماح العنف، وإيقاف التردي المتسارع في مستويات المعيشة والتعليم والصحة، وإعادة إعمار المدن المنكوبة، وترميم البنية التحتية، وتخفيف الحرمان والفقر بحاجة إلى عمل استثنائي يقوم به المجتمع السوري الذي غُيّب دوره من قبل قوى التسلط المتحاربة. ويتطلب ذلك إعادة بناء المؤسسات على أسس العدالة والمواطنة والديمقراطية وحكم القانون والتشاركية والمساءلة، وإطلاق الحريات العامة وحرية التعبير وإنتاج المعرفة، وحل القضايا الملحة كقضية المعتقلين والمغيبين قسرياً واستغلال النساء والأطفال(56).

كما يجب اتخاذ التدابير للوقف الفوري لجميع أشكال العنف ضد النساء بما فيها العنف الجنسي، والإفراج عن جميع المحتجزين تعسفاً بما فيهم النساء والأطفال دونما تأخير، وتقديم العلاج الطبي والنفسي للضحايا والاحترام الكامل للقانون الدولي المنطبق فيما يخص حقوق وحماية السيدات والفتيات، لاسيما المدنيات، بما يتفق مع قرار مجلس الأمن 1325 وما تلته من قرارات(57).

كما يجب إيجاد حلول جديدة لموضوع إثبات نسب الأطفال المولودين من طفلات أجبرن على التزويج المبكر "القسري" وأعداد خطة توعية فعالة للحد من هذه الظاهرة(58).

ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات لضمان التزام جميع أطراف النزاع في سوريا بمبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وحماية السكان المدنيين، وضمان الوصول الآمن إلى المساعدات

---

[54] – بيسان سارة: كيف تحيا المرأة السورية خلف سياج الحرب، شبكة المرأة السورية، 2016/1/7م، http://swnsyria.org

[55] - شارلوت ليندسي: نساء يواجهن الحرب، إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول أثر النزاعات المسلحة على النساء،2002م https://www.icrc.org

[56] – راميا إسماعيل ومجموعة باحثين: أثر النزاع في رأس المال الاجتماعي التصدع الاجتماعي في سوريا، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، 2017م، ص70

[57] – العنف ضد المرأة في سوريا : الخروج من الصمت، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ص18.

[58] – الانتهاكات الواقعة على النساء في سوريا: المرجع السابق، ص7.

والرعاية الطبية، وينبغي على قادة المجتمع وقادة الدين أن يلعبوا دوراً إيجابياً في تعزيز القيم الاجتماعية والسلوكيات الواقية ومكافحة الممارسات الضارة بشكل فعال، وينبغي أيضاً إنشاء أماكن آمنة لزيادة إحساس النساء والفتيات بالأمان والتمكين، وخلق شبكات دعم في أوساط المجتمع المحلي، وكذلك تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وعقد دورات تدريبية حول الصحة الإنجابية ومحو الأمية وسبل العيش، وينبغي زيادة التواصل مع القيادات الدينية وإشراكهم لمنع الزواج المبكر ونشر رسائل منع العنف المنزلي أو العنف داخل الأسرة(59).

كما ينبغي على الدول الاعتراف بأن زواج الأطفال، هو انتهاك لحقوق الإنسان، وأن يكون للفتيات الحق في التعليم بغض النظر عن صفتها زوجة أو أم(60).

الخاتمة:

من الصعب في ظل هذه الحروب الدامية التي تعيشها بلادنا والتي تزداد يوماً بعد يوم، إعطاء تصور واضح عن مستقبل المرأة السورية، ففي ظل هذه الظروف القاسية تزداد صعوبة الحياة لدى المرأة، وخصوصاً في حالة عدم الأمن والاستقرار الذي يعانيه اللاجئون السوريون، وذلك يعود لعدم الاستقرار في مكان واحد والذي يجعلهم يعيشون في حالة من السيولة تُصعب عليهم الاندماج مع المجتمعات المحيطة بهم، وبالتالي ممارسة دورهن الفاعل في المجتمع نتيجة القيود الكثيرة التي فرضت عليهم، سواء داخل سورية، أو في دول اللجوء، لذلك ينبغي على الدول الداعمة والمهتمة بالقضية السورية، التعامل مع ملف السوريين بطريقة أكثر جدية من خلال إطلاق المشروعات ذات المدى الطويل والتي تعطي مساحة من الأمان للاجئين بشكل عام، والنساء بشكل خاص، وتفعيل وتمكين دور المرأة وإشراكها في عملية التنمية التي يحتاجها السوريون في المستقبل، كما ينبغي احترام كيانها ووجودها ومنحها حقوقها كاملة كحق التعليم ، وحقها في العمل الذي يناسب طبيعتها الخاصة ويحفظ به كرامتها، ووضع قيود ضابطة أمام تزويج القاصرات الذي أصبح مشكلة تهدد المجتمع السوري، إضافة إلى وقف العنف ضد المرأة بكل أشكاله، ووضع العقوبات الصارمة ضد محاولات الاتجار بالمرأة واستغلالها جنسياً نتيجة الفقر والحرمان الذي تعانيه بعض النساء، والذي لا يدع لها وسيلة سوى اللجوء إلى هؤلاء التجار الذين يستغلون حاجتها.

كما نتمنى من الدول الحاضنة للاجئين السوريين وخاصة في تركيا التي احتضنت السوريين بكل محبة، فكانت بالفعل كما وصفها الكثيرون عندما شبهوا العلاقة بين الأتراك والسوريين بعلاقة الأنصار

[59] – الكلفة المخيفة للحرب في سوريا.

[60] – أدوه بحق إنهاء أزمة التعليم، ص30.

بالمهاجرين الذين قاسموا السوريين في كل شيء، بكل شفافية وصدق، ففتحوا حدودهم لإخوتهم في الوقت الذي قام به الكثيرون بإغلاق الحدود أمامهم، وشاركوا في زيادة الظلم والقهر ضد السوريين، أن يمنحوهم حياة أفضل وذلك من خلال منح حرية أكبر للنساء من خلال إصدار بعض القوانين التي تعاقب من ينتهك حقوقها، إضافة إلى إصدار قوانين بمنع تزويج الفتاة القاصرة وخصوصاً في المخيمات، إضافة إلى منحها فرص عمل مناسبة بما يضمن لها إعالة أسرتها، وخاصة أن كثير من النساء أصبحن أرامل نتيجة الحرب القاسية، وأيضاً إصدار قوانين تتيح لهم تسجيل الزواج، والطلاق، وتسجيل الأولاد في محاكم مخصصة للسوريين، لأن تلك القضية باتت مشكلة خطيرة حيث حرمت كثير من النساء من أخذ حقوقها نتيجة عدم تثبيت الزواج بشكل رسمي.

قائمة المصادر والمراجع:

1- المصادر:

ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم): لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت، الجزء التاسع.

2- المراجع:

1- اعتدال الحريري، فداء البرغوثي: المرأة والتعليم، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010م.
2- آلان تورين: براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، ط1، مركزات الوحدة العربية، بيروت، 2011م.
3- أدوه بحق إنهاء أزمة تعليم الفتيات: تقرير تم إعداده من قبل الحملة العالمية للتعليم وصندوق Results التعليمي.
4- الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأزمة السورية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مركز الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية، 2016م.
5- إعادة التفكير في التربية والتعليم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو، 2015م.
6- بيسان سارة: كيف تحيا المرأة السورية خلف سياج الحرب، شبكة المرأة السورية، 2016/1/7م. http://swnsyria.org

7- جورج ميالة: التعليم زمن الحرب،(التعليم في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، الدراسة تحت القصف والحصار وفوضى المناهج)، مجلة صور، صادرة عن مجلة المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا.

8- حنان قرقوتي: عنف المرأة في المجال الأسري، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، 2015م.

9- خليل الحاج صالح: واقع المرأة السورية العاملة في مدينة الريحانية التركية، مركز الحرمون، أيار، 2017م.

10- دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة، تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الحادية والستون، 2006م.

11- راميا إسماعيل ومجموعة باحثين: أثر النزاع في رأس المال الاجتماعي التصدع الاجتماعي في سوريا، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، 2017م.

12- زيغمونت باومان: الحب السائل، تحقيق: حجاج أبو الخير، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2016م.

13- زيغمونت باومان: الأخلاق في عصر الحداثة السائلة، ترجمة: سعد البازعي، ط1، هيئة أبو ظبي للثقافة، 2016م.

14- سورية هدر الإنسانية: تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، المركز السوري لبحوث السياسات، أيار، 2014م.

15- شارلوت ليندسي: نساء يواجهن الحرب، إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول أثر النزاعات المسلحة على النساء،2002م. https://www.icrc.org

16- طلال مصطفى: مصائر المرأة السورية في ظل الحرب في المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام،مركز الحرمون، يوليو، 2017م.

17- علي الجرباوي وعاصم خليل: النزاعات المسلحة وأمن المرأة، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ط1، سلسلة دراسات استراتيجية 20، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008م.

18- العربية: النساء ضحايا الحروب، صحيفة الرياض،22 أغسطس 2015م،

19- العنف ضد المرأة في سوريا : الخروج من الصمت، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، كانون الأول، 2012م.

20- فوزي خميس وأرليت تابت:حماية القاصرات من الزواج المبكر الواقع والمرتجى، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، الجامعة اللبنانية الأميركية، بيروت، 2014م.

21- كاترين بنهولد: محاولات الهجرة توقع السوريات فريسة للاستغلال الجنسي، ترجمة وتحرير نون بوست.

22- الكلفة المخفية للحرب في سوريا القائم على نوع الاجتماعي ابريل 2013م Global Protection Cluster

23- لن أبيع ابنتي: مأساة زواج القاصرات السوريات، 26 أغسطس 2015م، نون بوست https://www.noonpost.org

24- محمد حسين: أسباب العنف الأسري ودوافعه، دار الإفتاء الفلسطينية، 2012م.

25- مجموعة من الباحثين: سورية تاريخ وثورة، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

26- مزنة دريد: النوع والنزوح: عن وضع المرأة اللاجئة، 19 مايو، 2014، http://www.noonpost.org

27- مصطفى محمد: رغم التحديات المرأة السورية تثبت نفسها في سوق العمل، العربي الجديد، 18 تموز 2017م.

28- الانتهاكات الواقعة على النساء في سوريا والأثر المجحف للنزاع عليهنّ، تقرير المنظمات غير الحكومية الاستعراض الدوري الشامل للجمهورية العربية السورية، تشرين الثاني 2016م.

29- ورقة استراتيجية: التعليم في الأزمة السورية، مؤتمر لندن، 2016م.

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518

Volume 5(3), February 2018

السبل القانونية الجنائية لحماية المرأة السورية اللاجئة

(دراسة في مظاهر الاستعباد والاضطهاد ذات الطابع الجنسي وسبل مواجهاتها)

د. محمد رشيد حسن محمد رشيد الجاف*

الملخص:

لا مراء من القول ان حجم المعاناة والأسى الناجم عن التهجير له أثر بالغ و عميق في نفسية الانسان المهجر لذاته، وتزداد الامور سوءً وتعقيداً إذا كان التهجير والنزوح مقترناً بالاضطهاد والحرمان والموت والابتعاد عن جذور الارض. ومن اللازم القول ان المشكلة لا تنتهي عند هذا الحد بل اننا سنكون أمام حالة عاطفية و إنسانية أُخرى تتمثل في إمكانية تعرض الضحية النازحة تحديداً الى جرائم أخرى، وكأن إستئصالها من بيتها وبيئتها و إماتة ابنائها وذويها وقصف منزلها لا تكفيها ألماً فيتضاعف المعاناة ذات الطابع الجنائي الاشد من خلال تعرضها لابشع أنواع التعرض الجسدي و النفسي والاستغلال و الاضطهاد ليس لكونها لاجئة فحسب بل لكونها أُنثى أيضاً. فالنزوح بحد ذاته معاناة و ما يزداد المعاناة أثراً كينونة النوع المعرض للتهجير و النزوح . ان الابعاد الانسانية في هذا الامر مهم و إذا ما أردنا ان نضع إطاراً قانونيا لبعض من معاناة اللاجئات السوريات فاننا و غيرنا مدعوون الى تسليط الضوء في سياق قانوني على الكم الهائل من الجرائم الدولية ذات الطابع الجنسي تحديداً بحق المرأة و بالاخص جريمتي الاستعباد الجنسي و الاضطهاد على أساس النوع كون الجريمتين نمطين مستحدثين من انماط الجرائم ضد الانسانية و الوثائق و الوقائع تؤكد إرتكابها في إطار غير محدود بحق اللاجئات السوريات و غيرهن في نزاعات الشرق الاوسط المتفاقمة و المتجددة أسفاً . و عليه فان من المهم ان نركز على تشخيص العلاج القانوني كجزء من تقليل المعاناة لان العنف الجنسي دائماً ما كان جزءً من مخططات الحروب و النزاعات المسلحة ، و لا يكاد يخلو أي نزاع مسلح منها في تأريخ الحروب وجزء منه ينبع من انعدام العدل في التعامل بين الجنسين .

---

* – **الدكتور محمد رشيد حسن محمد رشيد الجاف**: مواليد بغداد 1982م، أستاذ مشارك، حاصل على دكتوراه فلسفة في القانون العام، القانون الجنائي من كلية القانون والسياسة في جامعة السليمانية 2012م، في أطروحته: (الإطار القانوني لمشاركة المجني عليه في الإجراءات الجنائية الدولية)، وله كتاب: (مبادئ العدالة الجنائية الدولية في قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا)، مشارك في عديد الندوات والمؤتمرات الدولية.

إن من المسلمات أن التقتيل و التحطيم و التدمير المادي جزء أساسي من مخلفات الحروب، إلا اننا يجب أن لا يقتصر تركيزنا على هذا الجانب، بل يجب التركيز على الجانب الاكثر تأثيرا على المدى البعيد و هو صور الاغتصاب و الاكراه على البغاء و الزواج القسري لان الابعاد النفسية لها تمتد ، و الخطوة الاولى في التصدي لهذا البؤس المستمر هو التقاضي، فانصاف الضحية اللاجئة المضطهدة المستعبَدة تقتضي المحاكمات للوصول الى الحقيقة و العدالة . و الافرازات الانسانية للثورة السورية كرست مختلف انواع ضحايا الحروب، فنوع الضحايا و جنسهم و مرجعياتهم الدينية و العقائدية يعد عاملاً مهما في تحديد طبيعة النزاع ، و لكن الاكيد ان معاناة الضحايا النساء اعمق ، و هذا ما سنسعى الى ابراز تطلع قانوني مقترن بأمل المحاسبة للمتهمين المباشرين و المتسببين عن الكوارث الناجمة عن الجرائم محل الدراسة ، و أُمنية انصاف الضحايا و ذويهم و تأهيلهم في مجتمع ما بعد الصراع . وبناءً على ذلك فان دراستنا هذه للمؤتمر منصب على اعطاء الدلالة القانونية العميقة لهذه الجرائم و مع بيان الحل القضائي السليم بصددها لكي تكون جزءً و وسيلة من مقتضيات الالتئام الذي يحتاجه جميع افراد الشعب السوري و تحديداً فئة النساء و الاطفال .

اهمية الدراسة و سبب إختيارها/ إرتباطاً بالحق في معرفة الحقيقة و إيماناً بان الجريمة الدولية فعل شنيع يقتضي رد فعل قانوني و إيماناً بحق الضحايا الاحياء من جرائم الاستعباد الجنسي و الاضطهاد على أساس النوع في العدالة الجنائية ، و عطفاً على ضرورة مناهضة التكريس المنظم و المستمر للعنف الجنسي في النزاع في سوريا ، و اعتقاداً بضرورة اعادة الاعتبار لهن و تأهيلهن لاحقا و علاجهن من اثار الصدمة النفسية من هذه الحالات الاجرامية فاننا اخترنا هذا الموضوع أساساً لدراستنا لقلة الدراسات القانونية الهادفة في التعاطي معها من جهة ، و من جهة أُخرى للإيمان بمستلزمات التأسيس لعدالة جنائية تحترم النوع الاجتماعي و الخصوصيات الجنسية و تعتد بمعاناة المرأة في النزاعات المسلحة من جهة أُخرى .

إشكالية الدراسة/ ان الاشكالية الحقيقية لدراستنا قائمة على الصعوبات التي تعترض تطبيق العدالة الجنائية الدولية و الوطنية بنفس الوقت و صعوبات التعاطي مع هذا الكم الهائل من الفضاعات و الجرائم ، فمن جهة نشهد أنماط متنوعة وعديدة من الجرائم ضحاياها بالالاف خصوصاً في الصراعات الممتدة على طول خريطة الشرق الاوسط و بالاخص في سوريا و العراق يقوم بها تنظيمات إرهابية و الدول أحياناً (الحكومة السورية نموذجاً) . و من جهة أُخرى نلحظ صمتاً مريباً من أجهزة العدالة الدولية في حماية ضحايا الجريمة و اللاجئين من ضمنهم التي لو أُرتكبت في ايةً منطقة أُخرى في العالم لما كانت

تمر دون العقاب و المحاسبة . و في خضم هذا المعاناة و الاحباط الناتج عن الواقع نبرز هذه الدراسة عسى ولعلها تكون إستذكاراً بالمعاناة و الاسى و تضع الية مناسبة للانتصار للضحايا المهجرين والمضطهدين في سوريا.

أهداف الدراسة/ اننا من خلال هذا البحث نثير عدة مواضيع و تهدف الى جملة من الاسباب

1- تحديد المقصود بجريمة الاستعباد الجنسي و مدى إنعكاسها على اللاجئات في سوريا .

2- تحديد المقصود بجريمة الاضطهاد بناءً على النوع و هل تجلت ارتكاب هذه الجريمة ضد النساء في الثورة السورية

3- بيان الاليات القضائية المتبعة في زجر الجرائم الجنسية الدولية.

4- بيان الانسب للمقاضاة عن هذه الجرائم وغيرها من الجرائم الدولية.

منهجية الدراسة/ إعتمدنا في هذه الدراسة المنهج عدة مناهج منها المنهج التأريخي و المنهج التحليلي و المنهج المقارن. أما بالنسبة للمنهج التأريخي فاننا سنستتبع مراحل تطور الاليات القانونية الجنائية الدولية تحديداً في الانتصار للانثى و حقوقها و بالتحديد في حالة تعرضها للجرائم محل الدراسة . اما المنهج التحليلي فيتسم بتحليل النصوص القانونية المكونة لعناصر الجرائم هذه مع تتبع الموقف القضائي الجنائي الدولي و كيفية التعاطي مع النمط المستحدث من هذه الجرائم مع مقتضى التخريج بالطريقة القانونية السليمة المتأملة في التصدي لهذه الجريمة. و كل ذلك من خلال المقارنة في التطبيقات القضائية و النصوص القانونية في الانظمة الاساسية للمحكمة الجنائية الدولية.

الخطة المتبعة في الدراسة / سنقسم هذه الدراسة الى مبحثين نتناول في المبحث الاول التاصيل القانوني لجرائم الاستعباد الجنسي و الاضطهاد على اساس النوع و ذلك في ثلاثة مطالب نخصص المطلب الاول للتاصيل التأريخي لتطور التعاطي مع الجرائم الجنسية الدولية و نتناول في المطلب الثاني جريمة الاستعباد الجنسي و تجلياتها ضد اللاجئات السوريات اما المطلب الثالث فنتناول فيه جريمة الاضطهاد على اساس النوع و مدياتها ضد النساء في مخيمات اللاجئين . اما المبحث الثاني فنبحث فيه السبل القانونية للمقاضاة عن الجرائم المذكورة في المبحث الاول و ذلك في مطالب عدة نبحث في كل مطلب خيار قانوني معين و نختم البحث بخاتمة نضمن فيه أهم الاستنتاجات و التوصيات التي سنتوصل اليها .

المبحث الاول

التاصيل القانوني لجرائم الاستعباد الجنسي و الاضطهاد على اساس النوع

سيتم تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب نبحث فيها في المطلب الاول التاصيل التأريخي لتطور التعاطي مع الجرائم الجنسية الدولية و نخصص المطلب الثاني للحديث عن جريمة الاستعباد الجنسي و تجلياتها ضد اللاجئات السوريات و نتناول في المطلب الثالث جريمة الاضطهاد على اساس النوع و مدياتها ضد النساء السوريات في مخيمات اللاجئين.

المطلب الاول

التأصيل التأريخي لتطور التعاطي القانوني مع الجرائم الجنسية الدولية

قبل الخوض في غمار البحث من الضروري و المهم إستقراء قواعد القانون الدولي الانساني والقانون الدولي الجنائي بخصوص تقدير الموقف القانوني لهذه الجرائم . فالمقتضى ضرورة إدراج العمق التأريخي لتجريم هذه الافعال وتطورها القانوني سواء من خلال الاتفاقيات الدولية و القضاء الجنائي الدولي و بلورتها في صيغتها الحالية لان هذه المقدمة المبنية على الارث القانوني الماضي مهم و حيوي للبناء القضائي القوي للتقاضي المستقبلي المأمول.

وعلى أساس من تلك الفكرة و إنسياقاً وراء تلك الاعتبارات المذكورة مجتمعةً فان من لوازم القول ان العنف على اساس النوع [1] ضد النساء كان جزءً من الحروب و النزاعات المسلحة

---

[1] – مصطلح العنف يشير يقصد به الاستخدام المتعمد للقوة أو السلطة أو التهديد به ضد احد الاشخاص أو ضد مجموعة معينة او ضد المجتمع ككل و الذي يترتب عليه او من المحتمل أن يترتب عليه الاصابة بالجروح او الموت او الضرر النفسي أو الحرمان ، أما مصطلح النوع فليس مصطلحا مرادفاً للجنس حيث عُرِفَ من قبل المستشار الأممي الخاص لقضايا النوع الاجتماعي بان المراد بالنوع التفاوت الاجتماعي المترتب على على كينونة الشخص سوا أكان ذكراً ام أُنثى و العلاقة بينهما) و في نطاق النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية يُنظر الى للنوع على انه يشمل التعامل مع الجنسين ضمن نطاق المجتمع و عندما يُثار التساؤل بخصوص الوضع القانوني في الحروب أو اثناء إرتكاب جريمة الابادة الجماعية او هجوم واسع النطاق أو منظم ضد السكان المدنيين فانه يتبادر الى الذهن مباشرة جريمة الاغتصاب ، في حين أن جرائم العنف الجنسي أوسع نطاقاً و أشمل من الاغتصاب فهي تشمل الاكراه على البغاء ، الحمل القسري ، الاكراه على الزواج ، الاستعباد الجنسي ، أو أية صورة أُخرى من صور العنف الجنسي التي تحمل طابع القسوة ضد النساء و الرجال و الاطفال أيضاً سواء أُرتكبت اثناء النزاع النزاعات أو ما بعدها أو في أوقات التحول السياسي او التي لها اتصال مباشر مع التحول السياسي . و العنف الجنسي محل الدراسة هو العنف المنظم و الذي يُرتَكب تنفيذاً لغرض تعزيز الكراهية و تحقيق الترويج للقاتلين و لاهداف التطهير العرقي و المذهبي . للتفاصيل انظر

Leila Nadia Sadat ((Forging a convention for crimes against humanity)) , Cambridge
Valerie Osterveld, ((Gender -based crimes against humanity)), in university press :2011 p 78.

ولفترات عديدة على مر العصور وحتى اليوم في بعض المجتمعات التي ما زالت النظرة الدونية للمرأة هي السائدة ، بل ان البعض[2] يشير الى إستخدام مصطلح الحق في الاغتصاب بالنسبة للطرف المنتصر ، و ينظر اليهن كجزء من حصاد الحرب و مكتسباته[3]. أضف الى ذلك ان إرتكاب هذا النمط من الجرائم قد يكون مرده تضحية النساء بأنفسهن و تعريض أنفسهن لهذه الجرائم[4] مقابل حماية ازواجهن و هذه تمثل اغلى درجات الايثار من أجل الزوج ، و قد يكون في الامر غرضاً آخر يتمثل بالامتهان و التقليل من الشأن كما حدث في النزاع في سوريا حيث قامت القوات الحكومية أو المليشيات التابعة لها باغتصاب البنات أمام الوالد و الوالدة و اجبروهما على النظر اليهن وقت الاغتصاب و بعد ذلك قاموا باغتصاب الوالد امام البنات المغتصبات أصلاً[5] . و التساؤل هنا هل يُقبل أن تمر هذه الممارسات دون عقاب يحترم فيه الضمانات القانونية؟

وعليه فبالرغم من إن النزاعات المسلحة في العصور القديمة و الوسيطة و حتى ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت سمة بارزة في العلاقات الدولية، فان الاهتمام كان متضائلاً بتجريمها فقد كانت النظرة اليها مقززة إلا أنها لم تكن معاقب عليها في بادئ الامر حيث كانت النظرة اليها

Dr **Iur Ambrosie Bulambo** ((Sexual violence against women in DRC: understanding the motivation of crime against humanity)), US-CHAINA law review Vol13 No 2 p 570571mm

[2] *- See : **Prof J Le ROUX** and **Yves Muhire** , ((The statues of acts of sexual violence in international criminal law)), SACJ criminal law review No 1 2009 p 70.*

[3] – أُبرزت العديد من البواعث المؤدية الى اللجوء للعنف الجنسي من قبل الاطراف المتنازعة أوقات الصراع حيث قيل بصدد الدافع الى إرتكابها ان من يقدم عليها يهدف الى توظيفه كسلاح لارهاب الطرف المقابل و الحط من قدر افراد المجتمع المستهدف ، و قيل ان العنف الجنسي وسيلة من وسائل الضغط النفسي ليس على النساء فحسب بل على عموم أفراد المجتمع و هي وسيلة كذلك من وسائل التطهير العرقي . و لا مراء من ان التهديد بافعال الاغتصاب و الاسترقاق الجنسي أو الاقدام عليها هي من أبرز الوسائل المؤدية الى التطهير العرقي يهدف الى إمتهان و اهانة الفئة التي ينتمي اليها الضحية فهي وسيلة لاخضاع الجماعات العرقية و الدينية و المعارضين السياسيين و الاخلال بحق الانسان في الكرامة للتفاصيل انظر
Dr. Iur Ambrosie Bulambo ((Sexual violence against women in DRC: understanding the motivation of crime against humanity)), US-CHAINA law review Vol 13 No 2 p 570571mm

[4] *- See : **Kai Ambos**, ((Treaties on international criminal law)) Vol II The crimes and sentencing, Oxford university press, 1st edition 2014 p92.*

[5] ***- See :**Lisa Davis **,((ISIL The Syrian conflict , sexual violence and the way forward : Syrian women's inclusion in the peace processes))** **New York University Journal of International Law and Politics, Vol 48 2016 p 1175.***

انها جرائم ترتكب على نطاق فردي و ليس على نطاق واسع و ممنهج و هي بذلك لا تخالف قواعد القانون الدولي الانساني[6]. و مرحلة التقنين الاولى لقواعد القانون الدولي الانساني تضمنت القليل من القواعد القانونية ذات الصلة بالانثى ، حيث أشارت المادة 46 من اتفاقية لاهاي لعام 1907 على حماية شرف أفراد العائلة من ضمن العديد من الامور الواجب حمايتها مثل المعتقد الديني و حياة أفراد الاسرة و الممتلكات الخاصة و هذا ما يعد تحريماً ضمنياً للاعتداء على الاناث في أوقات النزاع المسلح . و لم يتضمن الميثاق الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية العسكرية لمحاكمة قادة الالمان بعد الحرب العالمية الثانية(محكمة نورمبيرغ) ، و لا النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب في الشرق الاقصى (محكمة طوكيو) تنظيماً قانونياً لتجريمه . أما الاتفاقية الدولية الخاصة بشؤون اللاجئين عند تعريفها لمفهوم اللاجئ أشار ضمناً الى الامر كونه الشخص الذي تتوافر لديه مخاوف حقيقية من تعرضه للاضطهاد لاسباب ترجع الى العرق و الدين أو الجنس أو عضوية جماعة إجتماعية أو إعتناقه مذهباً سياسياً و يلعب العنف الجنسي دوراً مزدوجاً بالنسبة للاجئين و النازحين فهو سبب من اسباب عمليات اللجوء و النزوح الجماعي[7] و في المقابل ان المراة التي هربت من موطنها حماية لخصوصياتها قد تتعرض في لجوئها الى العنف الجنسي و هذا الامر موثوق في الصراع الدائر في سوريا . و مع ذلك فان المحكمة الدولية في طوكيو قد أدانت عدة جنود يابانين من منطلق مخالفة قواعد و أعراف الحرب و المساس بشرف العائلة لان النظام الاساسي للمحكمة المذكورة قد جرمت المعاملة اللانسانية و الاعتقال التعسفي باعتبارها مخالفة لقواعد القانون الدولي العرفي[8]. لاحقاً تضمنت اتفاقيات جنيف العديد من الاسس القانونية لما يسمى اليوم القانون الدولي الانساني (هذه القواعد تعني حصرا بتنظيم قواعد الحرب و الافرازات الانسانية الناجمة عنها) . و تتضمن المادة الثالثة المشتركة كيفية التعامل مع غير المشاركين في العمليات العسكرية في النزاعات المسلحة الداخلية و يمكن القول بان حماية المرأة من إرتكاب الجرائم بحقها قد أُدرجت ضمناً فيها من خلال عبارة (الاعتداء على الكرامة الشخصية) و تحديداً الاهانة و التحقير و المعاملة القاسية ، و هذا يعني

---

[6] - See : ***Solange Mouthaan*** , *((The prosecution of gender based crimes at the ICC ; Challenges and Oppurtinities))International criminal law review Vol 11 , 2001 p 776.*

[7] – يُنظر : د. حامد سيد محمد حامد ، العنف الجنسي ضد المرأة في القانون الدولي ، إطلالة موجزة عن مكافحته طبقاً لاحكام الشريعة الاسلامية ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة 2016 الطبعة الاولى ص 69، 70.

[8] *- See : Irma Hodzic , ((Adjudicating of gender based crimes against women in international criminal courts and tribunals)) Master thesis submitted to the Lund university in International human rights law .*

ان افعالاً مثل الاغتصاب و الاكراه على البغاء و الاستعباد الجنسي ضد اللاجئات السوريات إرتباطاً بالنزاع في سوريا و في المخيمات قد تصل الى مصاف الاخلال بالمادة الثالثة المشتركة، كما ان البروتوكول الثاني اكد مجدداً على ما جاء في المادة الثالثة المشتركة حيث نصت المادة الرابعة ثانياً(انتهاك الكرامة الشخصية و بوجه خاص المعاملة المهينة و المحطة من قدر الانسان والاغتصاب و الاكراه على الدعارة وكل ما من شأنه خدش الحياء) و قد عُدت هذه المادة تركيزا مباشراً أوضح لحماية المرأة في النزاعات المسلحة[9] . واللافت في النصوص القانونية المذكورة انها تركز على مفاهيم الشرف و الاعتبار و تحدد التجريم بالاثر دون أن تكون المرأة لذاتها غاية مباشرة للحماية الجنائية ولا تجسد حقيقة معاناة المرأة أوقات النزاع المسلح و لا تؤسس التجريم على أساس مساواة الرجل بالمرأة [10]. و إرتباطاً بما يحصل في سوريا فان القانون الدولي الانساني بحاجة الى مراجعة شاملة لان العديد من العوامل لعبت دوراً في عدم تغطية هذه القواعد للمترتبات القانونية والانسانية على النساء فالتكنولوجيا و تطورها وتسخيرها في الحرب ضاعفت من الضحايا النساء والاطفال كما ان القانون الدولي الانساني لا تأخذ بنظر الاعتبار إشكاليات

---

[9] - هذا بخلاف العديد من الفقرات القانونية الاخرى الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة و تحديداً المادة 27 الخاصة بحماية شرف المرأة بقولها ان النساء يجب أن يُحتَرَمن ضد أي إعتداء ضد شرفهن و تحديداً ضد الاغتصاب و الاكراه على البغاء أو أي اعتداء اخر) و ركز البروتوكول الاضافي الاول لاتفاقيات جنيف على نفس الموضوع و تحديداً المادة 75 التي حددت القواعد الدنيا لوضع الانثى في النزاع المسلح حيث نصت : (يعامل معاملة إنسانية في كافة الأحوال الأشخاص الذين في قبضة أحد أطراف النزاع ولا يتمتعون بمعاملة أفضل بموجب الاتفاقيات أو هذا اللحق "البروتوكول" وذلك في نطاق تأثرهم بأحد الأوضاع المشار إل -2 تحظر الأفعال التالية حالاً واستقبالاً في أي زمان ومكان سواء ارتكبها معتمدون مدنيون أم عسكريون يها في المادة الأولى من هذا اللحق "البروتوكول". ويتمتع هؤلاء الأشخاص كحد أدنى بالحماية التي تكفلها لهم هذه المادة دون أي تمييز مجحف يقوم على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الآراء السياسية أو غيرها من الآراء أو الانتماء القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر أو على أساس أية معايير أخرى مماثلة. ويجب على كافة الأطراف احترام جميع هؤلاء الأشخاص في شخصهم وشرفهم ومعتقداتهم وشعائرهم الدينية ، ب) انتهاك الكرامة الشخصية وبوجه خاص المعاملة المهينة للإنسان والمحطة من قدره والإكراه على الدعارة وأية صورة من صور خدش الحياء) .

[10] – لا يمكن –لحد كتابة هذا البحث – وصف ما يدور في سوريا من مجازر و جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية بانها جرائم مرتكبة في نزاع مسلح دولي رغم مشاركة العديد من الدول الكبرى و الاقليمية في الصراع الدائر و الوصف الدقيق المنطبق عليه ان ما زال محتفظاً بطابعه غبر الدولي . فالنزاع المسلح الداخلي يمكن تعريفه بانه أعمال عدائية مسلحة واسعة النطاق مختلفة عن الاضطرابات و التوترات الداخلية أو اعمال الشغب أو اعمال العنف المعزولة أو المتقطعة بين سلطات الدولة و المتمردين أو بين إثنتين أو أكثر من الجماعات المسلحة داخل الدولة) و قد يتحول النزاع المسلح الداخلي الى نزاع مدول في حال قامت الدول الاجنبية بعدم الاكتفاء بالمساعدات المالية للقوات الموجودة على الارض بل ان الدول قد تكون لها دور في التنظيم و التخطيط و التنسيق للعمليات العسكرية و يجب التنويه ان الدولة السورية قد صادقت على الاتفاقية الرابعة لجنيف الا انها لم تصادق على البروتوكول الثاني الاضافي و ان عدم المصادقة تجعلها رغماً عنها مسؤولة عن جميع الجرائم المرتكبة ضد أبناء شعبها و من ضمنهم النساء من استعباد و اضطهاد و جرائم محاصرة المدنيين و استخدام الغازات السامة ، لانه هذه الافعال جزء من القانون الدولي العرفي التي تلزم جميع الدول بصرف النظر عن الانضمام اليها من عدمها.للتفاصيل انظر

Siege warfare in Syria : prosecution the starvation of civilians))m Amsterdam law forum journal **Power Susan** ,vol. 8 No 2p6.

وضع المرأة في مرحلة ما قبل النزاع و التي تتجلى في وقت النزاع ، فالنظرة الدونية للمرأة واغتصابها المستمر واضطهادها في السجون السورية من قبل السلطة الحاكمة في سورية قبل الثورة هي التي مهدت الى حد ما في تفاقم و إزدياد نسبة الجرائم بحقها في وقت الثورة .

ومروراً بالتأصيل التأريخي– والذي قد يفيدنا لاغراض المقاضاة في الجرائم الدولية المرتكبة بحق المرأة السورية في هذه الحرب القاسية – فان المحكمتين الجنائيتين الدوليتين في رواندا و يوغسلافيا المشكلتين بموجب قرارين من مجلس الامن للمقاضاة عن الجرائم التي حصلت في يوغسلافيا السابقة و رواندا على التوالي في تسعينيات القرن الماضي قد لعبتا دوراً حاسماً في تطوير التعامل القانوني السليم مع الضحايا النساء خصوصاً النساء البوسنيات اللواتي تعرضن لعمليات إغتصاب منظم و الحمل القسري لغرض تغيير المكون الديني للمسلمين في البوسنة و كذلك عديد الجرائم المرتكبة بحق النساء المنتميات الى قبلية التوتسي و للواتي تعرضن بدورهن الى عمليات الفيميسايد (إبادة الانثى) من قبل مسلحين منتمين الى قبيلة الهوتو كل ذلك و أكثر أدت بالمحكمتين المذكورتين الى إصدار إجتهادات قضائية مهمة بخصوص هذه الجرائم حيث فصلت بين هذه الجرائم باعتبارها مساساً بالشرف و العائلة و الكرامة كما كان عليه إتفاقيات جنيف في و بروتوكولاتها مع التركيز على الاضرار الاجتماعية و النفسية و الثقافية المترتبة على هذه الجرائم ، و ركزت هذه المحاكم في عديد قراراتها و جسدت صراحة ان الضحية هي الانثى لذاتها و ليس إرتباطاً بمفاهيم الشرف و العائلة. ففي قضية المتهم Akayesu امام المحكمة الدولية لرواندا ان الاغتصاب شكل جلي من أشكال الاعتداء و ان الافعال الجنسية قد يستخدم في لتحطيم الضحية و مجتمعها[11] . اما محكمة يوغسلافيا و في قراره لها في قضية المتهم Kunarac على ان المتهم ارتكب جرائم ضد النساء لكونهن إناث و ليس لغرض المساس بالشرف و الاعتبار[12]. وقد أدين بجريمة الاسترقاق الجنسي (الاستعباد الجنسي) كجريمة من جرائم العنف الجنسي .

أما المحكمة الجنائية الدولية الدائمة المؤسسة بموجب نظام روما الاساسي بإعتبارها اول موسسة قضائية جنائية دولية دائمة فقد أبدت تعاملاً متكاملاً مع جرائم العنف الجنسي ضد المرأة، حيث شرعت بالإضافة الى النظام الاساسي وقواعد الاجراءات وجمع الادلة الخاصة بها ما

[11] - See ICTR - ICTR case 96-4 prosecutor v. Akaeysu , Trial chamber Judgment of 2 , September 1998

[12] - See :ICTY , case IT-96-23 prosecutor v. kunarac trial Chamber judgment of 22 Feb 2001 .

يصطلح عليه أركان الجريمة الدولية و عناصرها و عرفت العديد من الجرائم الجنسية الدولية كالاغتصاب و الاستعباد الجنسي و الاكراه على البغاء و الحمل القسري و التعقيم القسري باعتبار كل هذه الجرائم إما جرائم ضد الانسانية أو جرائم حرب حسب شروط كل جريمة من هذه الجرائم التي لا جدال في تحقق خصائصها في سوريا سواء كجرائم ضد الانسانية أو كجرائم حرب كما أسلفنا. والمحكمة المذكورة وحدت القواعد القانونية الجنائية الموضوعية في حال إرتكاب أي جريمة من هذه الجرائم وأوضحت خصائصها و تعطي احساساً بالاطمئنان للضحايا في تحقق المحاسبة(13). و يجب أن لا يفوتنا ان تجريم هذه الافعال باعتبارها افعالاً لا تتعلق بالضحايا فقط و لا تسبب ضرراً لهم ، بل ان تجريمها في نظام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة جزء من القواعد الامرة في القانون الدولي و التي لا يجوز التنازل عنها او تعديلها إلا بقاعدة لاحقة لها ذات الطابع و التي هي متفق عليها من قبل المجتمع الدولي. و عطفاً على ما ثبتناه ان إرتكاب اية جريمة ضد الانسانية ضد اية إمرأة سورية أو إرتكاب أية جريمة من جرائم الاغتصاب و الاتجار والاعتداء الجنسي ضد المرأة السورية اللاجئة تعد جريمة دولية ثابتة وفق المبادىء العامة للقانون لادولي لان فيها خرقاً للقيم الانسانية التي تؤكد وجهة نظرنا المتعلقة بالحاجة الى المقاضاة.

المطلب الثاني

جريمة الاستعباد الجنسي وتجلياتها ضد اللاجئات السوريات

على الرغم من إرتكابها على نطاق واسع في الحروب و النزاعات المسلحة ، إلا تقنين هذه الجريمة البشعة لم تؤخذ بنظر الاعتبار في القانون الدولي لحين النص على تجريمها في النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية كجريمة ضد الانسانية و كذالك كجريمة حرب وفق المادة8 من النظام الاساسي مع ضرورة عدم إغفال حقيقة قانونية ان هذه الجريمة قبل إستقلالها كجريمة جنائية ببنيانها القالنوني الخاص فانها كانت محظورة كنمط من انماط الرق و تجريمها كان جزءً من قواعد القانون الدولي العرفي(14) . و إرتباطاً بذلك فاننا سنقسم هذا المطلب الى فرعين نخصص الفرع الاول لبيان ماهية الجريمة و نخصص

---

[13] - See :***Elena Gekker***, *((Rape , sexual violence m and forced marriage at the International criminal court : how Katanga utilizes a ten -year old rule but overlooked new jurisprudence)) Hasting Women s law journal vol 25 No 1 2016 p 120, 121.*

[14] - ***Diane Lupig*** *, ((Investigation and prosecution of sexual and gender based crimes before the international criminal court)) , Journal of Gender ,social policy and the law Volume 17 issu2 2 2009 p431.*

الفرع الثاني لتمييزها هن بعض الصور الاخرى التي تمت ممارستها ضد اللاجئات السوريات و التي تصل بدورها الى مصاف الجرائم ضد الانسانية .

الفرع الاول

ماهية جريمة الاستعباد الجنسي

إن جريمة الاستعباد الجنسي تم إدراجها في المادة 7 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية و تم تحديد عناصرها في أركان الجرائم المعتمدة من قبل جمعية الدول الاطراف في ايلول 2010 في المادة 1/7 /ز كجريمة ضد الانسانية و المادة 8 /2/هـ6-4 كجريمة حرب في النزاع المسلح غير الدولي الدولي و العنصرين الاولين في تعرف الاستعباد الجنسي كجريمة ضد الانسانية و كجريمة حرب هي واحدة و الفرق الوحيد بينهما يكمن في إختلاف طبيعة الجريمتين أي جريمتي الحرب و ضد الانسانية . وفق ذلك فالاستعباد الجنسي يقصد به ((1- أن يمارس مرتكب الجريمة إحدى أو جميع السلطات المتصلة بالحق في ملكية شخص أو أشخاص كان يشتريهم أو يبيعهم أو يعيرهم أو يقايضهم أو ان يفرض عليهم ما مثل ذلك من معاملة سالبة للحرية 2- أن يدفع مرتكب الجريمة ذلك الشخص أو أولئك الاشخاص الى ممارسة فعل أو أكثر من الافعال ذات الطابع الجنسي .

والمستنتج من هذا التعريف ان الاستعباد الجنسي هو جزء من جريمة الرق التي هي جريمة ضد الانسانية ايضاً و إستناداً الى التعريف الخاص بالرق فان الاستعباد نوع من الرق المتعلق بممارسة حق الملكية على الضحية و من الامثلة على ذلك إلقاء القبض عليها و بيعها أو التبديل لاغراض إجبارهن للتعرض للرق مجدداً أو إعارتهن أو جعلهن بدل قرض أو أي سلوك آخر يمارس بموجبه الجاني جميع صور الملكية على الضحية فالعنصر الاول من تعريف الاستعباد الجنسي هو نفسه العنص ر الاول من جريمة الاسترقاق ، إلا ان المميز في هذه الجريم هي عنصرها الثاني ، حيث يجبر الجاني ضحيته على الارتباط بفعل جنسي معين أو عدة أفعال ذات طبيعة جنسية ، اي ان الجاني يسيطر على الخصوصية الجنسية للضحية و يوجهها الوجهة التي يريده ويسيطر على القدرة الجنسية لها . و يجب عدم إغفال حقيقة قانونية مهمة في هذه الجريمة ان لا يعتد برضا الضحية في هذه الجريمة بمعنى ان المرأة السورية اللاجئة التي تقبع في المخيمات أو التي تقبع في السجون السورية للنظام أو التنظيمات الارهابية حتى و إن وافقت

على هذه الممارسات بحقها – و هي لن توافق أصلاً – فان رضاها لا يُعتد بها و لعل السبب في ذلك عدة أمور منها :

أولاً / إن القول بانعدام الرضا و إنتفائها يعني ضمناً ان قبول الضحية و خضوعها للاستعباد يُستنتج من سكوتها وهذا أمر ينافي الجريمة فلا يصح القول انها ساكتة أي انها راضية، لان ظروف إرتكاب الجريمة الدولية بانواعها المختلفة لا يصح أصلاً أن يُستنتج منه هذا الامر .

ثانياً / إن سؤال الضحية عن رضاها من عدمها تجعلها في موضع صعب و تجعلها عرضة للاهانة و التحقير مجدداً و تبعث فيها الحزن مجدداً بإستذكار الوقائع في ذهنها بشكل مهين و جارح عند توجيه اسلؤال اليها بهذا الخصوص.

ثالثاً/ ان تضمين عنصر إنعدام الرضا في جرائم الاستعباد الجنسي يزيد من مهمة الادعاء و يصعب من مهمته فحينها يكون ملزماً بعبء إثبات إنعدام رضاها و هذا ما يدعوه الى مراقبة سلوك الضحية فيما إذا كانت راضية من عدمها[15]. بل على الادعاء العام ان يُثبت أن أن المتهم أجبرالضحية على الارتباط بعلاقات جنسية و الذي يشكل مع أفعال الاسترقاق الاخرى جريمة الاستعباد الجنسي ، كما ان الادعاء غير ملزم برضا الضحية لان الرق بذاته عنصر كافٍ لاستظهار عدم الرضا . و من العوامل التي تساعد على إستنباط الجريمة و عناصرها كجريمة من الجرائم ضد الانسانية، إعطاء حبوب مخدرة للضحية للممارسة الضغوط عليها، كما يتم إثبات الاستعباد الجنسي حتى و إن لم يتم الضغط مباشرةً عليها بل من خلال خلق جو من الرعب و الفزع و إشاعته بحيث تخشى الهرب و هذا كفيل بتحقق الاستعباد الجنسي[16] . و من العوامل المساعدة في إستنباط هذه الجريمة أيضاً السيطرة الجسدية على حركة المرأة المراد إستعبادها ، و السيطرة النفسية عليها أي تخصيصها بمعاملة قاسية ، و كذلك إتخاذ الاجراءات بحقها لمنعها من السفر و الحركة أو الهرب ، السيطرة على الخصوصية الجنسية ، الاجبار على

---

[15] - See. ***Agnieszka Szpakm*** *((Sexual slavery before AD HOC international criminal tribunals and the international criminal court))m European scientific journal , June 2013 No 16 p 322.*

[16]- ***SCSL Case*** *SCSL 04-15- The prosecutor vs. Sesay Kallon and Gboo RUF , trial chamber judgment of 2 March 2009..*

العمل اي بيعها و شرائها[17]. و لعل من المفيد جدا أن نشير الى تطبيقات قضائية حديثة جداً أمام المحكمة الجنائية الدولية بخصوص جرائم الاستعباد الجنسي في حالات نزاع مسلح مشابهة للوضع في سوريا. فمثلاًفي قضية جيرمان كاتانغا أكدت اغلبية القضاة في دائرة ما قبل المحاكمة في قضية كونغو الديمقراطية ان المتهم مسؤول بجريمة الاستعباد الجنسي و هو زعيم مليشيا عرقية لانه أمر باحتجاز النساء و البنات من القرى و المناطق المحاصرة و هددهن بتزويجهن من افراد مليشياته و اجبرهن على العمل في المخيمات و خدمة جنوده و كذلك إجبارهن على الطبخ و التنظيف و اجبارهن على الاقتران بعلاقات جنسية مع المسلحين و غير المسلحين . كما أكدت الدائرة ان ان هناك اسباب معقولة بالقول بإرتكاب الاستعباد الجنسي كجريمة حرب لان الادعاء أكد ان الجنود أخذوا النساء عنوةً للمخيمات العسكرية و أجبروهن على العمل و تكررت عمليات الاغتصاب بحقهن من قبل الجنود و القيادات العسكرية[18] . و التقارير تؤكد إرتكاب هذه الجرائم في سوريا فالاستعباد الجنسي كانت وسيلة السلطة القمعية في سوريا لتدمير الهوية و الكرامة و أداة للترهيب[19] . كما كانت وسيلة السلطة في تدمير بنية العائلة السورية . كما و تكررت هذه الممارسات الجنائية ضد النازحين من قبل القوات العسكرية للنظام السوري و المليشيات التي تعمل تحت إمرة النظام و التي تسمى الشبيحة[20] . و التقارير الاممية ثبتت في انها قدمت العلاج لحوالي 38 الف من ضحايا العنف الجنسي فقط في العام 2013 و عالجت حالات العديد منهن في حوالي 17 مستشفى و مركز علاج في لبنان حوالي 1200 من المهجرين من ضحايا العنف الجنسي و الاستعباد و الاغتصاب مع صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة خشية العار الذي يلحق بهن جراء النشر [21]

---

*[17] - See: **Vallerie Osterveld** .,, ((Sexual slavery and the international criminal court)) Michigan journal of international law , Vol 25, Issue 3 p 647.*
[18] - ICC Case ICC- 01/04-01 The prosecutor v.German Katanga and Mathiew. Ngudjolo CHUI Decision on the confirmation of charges of 26 Sep 2008 para 434.
[19] - UN News center m Displacement in Syria giving away for serious gender -based crimes warns , (Feb, 26, 2013)available at www.un.org/apps/ news/story asp.
[20] - UN GENERAL ASSEMBLY , 22 Session Report of the Independent international commission of inquiry on the Syrian Arab republic 106-111-un doc .
[21] - Seeking Accountability and Effective response for Gender -based violence against Syrian women, Womens inclusion in peace processes produced by MADRE and the international women ,s human rights clinic the city university of New York school of law in March 2013 .

إن هذه الارقام و ان صحت نصفها فانها أدلة لا جدال في انها توصل بالمعاناة لناجمة الى مصاف جرائم الحرب و الجرائم ضد الانسانية . و هذا يعزز قناعتنا بموجبات المحاسبة الجنائية عن هذه الافعال.

الفرع الثاني

التمييز بين الاستعباد الجنسي والزواج القسري

من الانماط الاجرامية التي تشهدها النزاعات المسلحة ما يُصطلَح عليه اليوم في الفقه القانوني جريمة الزواج القسري و بموجبه يقوم أفراد من القوات المسلحة لجهة معينة باتخاذ الاجراءات اللازمة لاجبار النساء من الزواج منهن دون أن تكون للضحايا الارادة في ذلك اي دون أن تكون للنساء دور في ذلك. ومن المهم القول ان أول قرار محكمة أشارت الى ماهية هذه الجريمة هي المحكمة المختلطة في سيراليون[22]

وقد عرفت الدائرة الاستئنافية في المحكمة المذكورة بان الزواج القسري حالة يقوم فيها الجاني من خلال اقواله و تصرفاته أو من خلال تاثيره في شخص ثالث له سطوة على الضحية باجبار الانثى سواء بالقوة أو بالتهديد أو أية وسيلة جبرية أُخرى بإخضاع أنثى في علاقة زواج (رباط زوجي) مما يترتب عليه معاناة نفسية ، جسدية و عاطفية للضحية التي تعد منعدمة الرضا ، كما أن الضحية تقع عليها مجموعة من الالتزامات الاخرى مثل العلاقات الجنسية المنتظمةمع زوجها الغاصب ، العمل المنزلي اليومي كالتنظيف والطبخ و الزراعة و الاخلاص لزوجها[23] . و إرتباطاً بنفس القرار فان الدائرة الاستئنافية عدت الزواج القسري هذا في النزاعات المسلحة و ضد المهجرين من النساء و ضحايا الحروب من الاناث نوعاً من (الاعمال اللانسانية الاخرى) كصورة من صور الجرائم ضد الانسانية[24] .

---

[22] – تم إنشاء هذه المحكمة بموجب اتفاقية بين منظمة الامم المتحدة و دولة سيراليون لمحاكمة المتسببين في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الانساني و قوانين دولة سيراليون و المرتكبة في هذا الاقليم منذ 3- نوفمبر 1996 و من مميزات هذا النوع من المحاكم انها مختلطة في كل شيئ من القضاة الى الادعاء و المحامين و كذلك تكون تكاليف المحكمة من الناحية المالية مشتركة بين الامم المتحدة و دولة سيراليون و قد تكررت تطبيقات هذا النموذج القضائي في محاكم كمبوديا و تيمور الشرقية و حتى المحكمة الدولية الخاصة باغتيال رفيق الحريري قد تصنف في هذا الاطار .

[23] *-SCSL , Case SCSL -04-16 The prosecutor vs. Brima, Kamara and Kanu (AFRC case) appeal chamber judgment of 22 Feb 2008 para 196.*

[24] – يعد الافعال اللانسانية الاخرى آخر نمط من انماط الجرائم ضد الانسانية و تشمل أية افعال ضد الكرامة الانسانية و التي لا يمكن تغطيتها في الصور السابقة من صور الجرائم ضد الانسانية كالتعذيب و القتل و الاغتصاب و السجن و الترحيل و الفصل العنصري و الاضطهاد و يُشترط في الافعال اللانسانية الاخرى ما يُشتَرط من أُطر عامة في الجرائم ضد الانسانية ، إلا أن الجاني يجب أن يقوم أولاً سلوك جنائي يتسبب في معاناة نفسية أو جسيدة للضحية يعد هجوما و انتهاكاً للكرامة الانسانية وثانياً يجب ان يكون هذا الانتهاك تحمل نفس الدرجة من الفضاعة كما فيالصور السابقة

ولعل السبب في عده جزءً من الافعال اللانسانية الاخرى و ليس نمطاً من أنماط العنف الجنسي يرجع الى ان هذه الجريمة ليست لها طابع جنسي فحسب ، بل ان الضحية عليه أن تقوم ببعض الافعال التي لها طابع غير جنسي كما أسلفنا، كما ان هذه الجريمة تختلف عن بعض الجرائم الجنسية الاخرى لان ما يميزها مسألة الزواج غير الرضائي و الذي يعني أن المراة سُلِبت من خصوصياتها و ذاتيتها الجنسية و إختياراتها و تقرير مصيرها بنفسها و لهذا فالزواج القسري أكثر تعقيداً من الاسترقاق و الاغتصاب لطابعها المؤلم و المستمر حيث تدخل في عداد الجرائم المستمرة.

وللطبيعة القضائية المرنة في المحاكم الجنائية الدولية و للطابع القضائي في القانون الدولي الجنائي فقد تراجعت الدائرة الابتدائية في محكمة سيراليون عن هذا التوجه و في حيث عدت الزواج القسري نمطاً دقيقاً من أنماط الاستعباد الجنسي و الذي قد يُسمى العلاقة الاستعبادية منها الرباط الزوجي الاجباري، حصرية العلاقة بين الجاني و الضحية ، العمل اليومي القهري ، و عليه فهذا حسب المحكمة المذكورة التي أبدت رأياً في قضية المتهم تشارلز تايلور ان هناك دليل دليل على إستعباد جنس بحيث ان الجاني يمارس سلطات على الزوجة المقهورة ومنها. [25] يترتب حرمانها من الحرية

ونحن لا يمكننا الذهاب مع هذا الرأي الصادر في قضية تشارلز تايلور ، الى ان الزواج القسري يختلف عن الاستعباد الجنسي فالاستعباد قد يكون مقدمة لحصول الزواج القسري و الضحية قد تُختطَف و يتم سبيها لاحقاً و تزويجها فيما بعد و لهذا يصح القول إبتداءً ان كلتا الجريمتين تتضمنان عناصر مشتركة منها العلاقة الجنسية غير الرضائية بين الجاني و زوجها ، إلا ان العنصر المميز للزواج القسري هو عنصر الخصوصية و في العلاقة بين المتهم و الضحية[26] . و يبدو لنا في خلاصة الاراء المعروضة انه على الرغم من تعدد التكييفات القانونية بخصوص هذه الجريمة ، إلا ان الاكيد انها جريمة دولية و نمط دقيق من أنماط الجرائم ضد الانسانية و برأينا انها صيغة مختلفة من صيغ الاستعباد الجنسي يمكن أن

في الجرائم ضد الانسانية و ثالثاً يجب أن يكون فعل الجاني بقصد الحاق الاذى الجسدي او النفسي بالضحية و بمجتمعها أو جماعتها و أخيراً يجب أن يعي الجاني بان سلوكه جزء من هجوم واسع النطاق ضد السكان المدنيين و التي قد يترتب عليها هذا الاسى . للتفاصيل حول هذا الموضوع يُنظر :

Gideon Boas , **James** L. **Bischoff** and ***Natalie*** L.***Reid*** ,((International criminal law practitioner library Volume II elements of international crimes under international law .Cambridge university press 2008 p 100, 101, 102>

[25] *-See: **Iris Haenen** , ((The parameter of enslavement and the Acts of forced marriage)) International criminal law review Vol 13 , 2003 p 901.*

[26] *-See: **Neha Jain** ((Forced marriage as a crime against humanity , problems of definition and prosecution)), Oxford journal of international criminal justice Vol 6 Issue 5 ,2008 p 1021 .*

نسميه الاستعباد الجنسي الخاص لان الجاني يختص باستعباد الانثى زوجته دون غيره و هذا توصيف نراه دقيقاً للحالة الجنائية محل الدراسة .

وفي ضوء هذه الارضية القانونية المعروضة فانه أن لنا أن نتساءل عن مدى إرتكاب هذه الجريمة ضد اللاجئين السوريين وقبلهم ضد النساء السوريات من قبل التنظيمات الارهابية خصوصاً تنظيم داعش حيث إرتكب هذا النوع من الجرائم في المناطق التي وقعت تحت سيطرته . و اصبح لا مراء فيه –كما جسده التقارير الحقوقية من مخيمات اللاجئين– ان نسبة غير قليلة من النساء اللاجئات قد اصبحن موضوعاً للزواج القسري لاسباب متعددة منها: ان هذا الزواج وسيلة لحماية الشرف ووسيلة لحل المشاكل المالية ، كما انه وسيلة لحماية النساء من الحياة غير الامنة في مخيمات اللاجئين ، و اخيراً ان هذا الزواج تطبيق للعرف الاجتماعي السائد الضارب في عمق التأريخ[(27)]. و عطفاً على ذلك فان الشواهد التوثيقية الحقوقية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بان هذه الجرائم جميعها و غيرها أُرتكبت و ما زالت تُرتَكب على نطاق واسع في سوريا، فتنظيم الدولة الاسلامية أخضع النساء للعديد من الانتهاكات مثل الضرب و الرجم و الزامهن بلبس الملابس التي يفرضها التنظيم و البيع و الاتجار بهن ، كما أن القوات الحكومية مارست أعتى أنواع العنف الجنسي ضد العديد من النساء مما أجبرهن و ذويهن الى اللجوء الى مخيمات اللاجئين و العديد من اللاجئات اكدن الامر في مقابلاتهن الشخصية فعلى سبيل المثال فقط في شهر تشرين الاول من العام 2012 قامت القوات الحكومية بدخول منزل في قرية قرب حلب و هددوا صاحبة البيت بقتلها ان لم تبح بمكان زوجها و عندما رفضت ذلك قاموا بالاعتداء عليها جنسياً و قُتلت أمام اطفالها الستة ، و في كرم الزيتون أجبرت النساء من قبل المليشيات الحكومية على المشي عاريات[(28)] . كل هذه الحقائق نماذج لجزء مضاعف من ذكريات اللاجئين المعرضين الى هذه الانواع من الاعتداءات الجنسية و الاسترقاق و الاستعباد التي ما زالت ضحاياه يئنون تحت خشية إستذكار الماضي و الخوف من المستقبل .

المطلب الثاني

جريمة الاضطهاد على اساس النوع و مباشرتها ضد اللاجئات السوريات

من المصطلحات التجريمية المعاصرة في عالم القانون اليوم جريمة الاضطهاد. إذ بعد ان كان لهذا المصطلح مغزى إجتماعي وسياسي إلا ان هذه الصورة من الجريمة دخلت الى عالم القانون وغدت جزءً

[27] *-We just keep silent, Gender based violence amongst Syrian Refugees in Iraq , Peace and security UN women April 2014 p 32. .*

[28] *-See:Lisa Davis , op.cit p 1175.*

مهماً وعنصراً و صورةً من صور الجرائم ضد الانسانية فقد يتعرض سكان بلدة أو جماعة تنتمي الى هوية محددة لاسباب سياسية أو عرقية أو دينية أو إثنية أو متعلقة بنوع الجنس للاضطهاد و يقصد بالاضطهاد لاغراض القانون الدولي الجنائي حرمان سكان بلدة ما أو جماعة من السكان حرماناً متعمداً شديداً من الحقوق الاساسية بما يخالف القانون الدولي العام ، و ذلك بسبب هوية الجماعة أو المجموع[29]. وعليه فان الاضطهاد ليس لذاته جريمة بل هو القيام بافعال أو الامتناع عن القيام بأفعال معينة، وعلى هذا عُدت هذه الجريمة نمطاً تجريمياً إحتياطياً للجرائم ضد الانسانية الاخرى[30] . و قد تصدى القضاء الجنائي الدولي لبيان خصائص هذه الجريمة في العديد من تطبيقاتها. فالمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا عرفت الاضطهاد بانه خرق أو إنكار على أساس تمييزي من الحقوق الاساسية المتجذرة في القانون الدولي العرفي أو القانون الدولي الاتفاقي و التي تصل الى نفس درجة الجسامة الثابتة في الجرائم الاخرى من الجرائم ضد الانسانية[31]. و هي من جرائم القصد الخاص بمعنى أن الجاني يستهدف الجماعة المعينة و يضطهدهم لا لذواتهم بل لانتمائهم المذهبي أو الاثني أو النوعي او السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ، أي انه يهدف الى تحقيرهم و الازدراء منهم و تهجيرهم و قتلهم حتى ليس لسبب إلا لانتمائاتهم المذكورة. ان هذا القول يوحي لنا بالتقارب التكييفي بين الاضطهاد و الابادة الجماعية، إلا ان الفرق الاساسي الذي يميز الجاني في جريمة الاضطهاد هو أنه لا يهدف الى الافناء أو بعبارة أُخرى لا تتوافر لديه نية التدمير الكلي أو الجزئي و ان كانت نتائج أفعاله قد تكون نفسها نتائج جريمة الابادة الجماعية [32] . ان النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية أضافت أسباب أخرى لكي تقع الاظطهاد على أساسها وأشترطت ان تُرتكب جريمة الاضطهاد بالارتباط مع جرائم أُخرى دولية أي ان إرتكابها لوحدها لا يستوجب التقاضي ما لم يكن مرتبط بهجوم واسع النطاق ضد المدنيين أو ما

---

[29] – يُنظر : القاضي أنطونيو كاسيزي ، القانون الجنائي الدولي ، المنشورات الحقوقية صادر ، 2015 بيروت الطبعة الاولى ص 196.

[30] -See: ***Kai Ambos*** *((Treaties on international criminal law)) Vol II : The Crimes and sentencing , Oxford university press First edition , 2014 p104, 105 .*

31 *-See: Naletilec et al (IT-98-34-T) JUDGMENT 31 March 2003. Para 634*

.

32 *-See: William Schabas ((The UN international criminal tribunals the former Yuogoslavia ,Rwanda and Siera leone)), Cambridge university press, 2006 1s t edition p216*

لم يكن مرتبط بجريمة حرب مرتبط بنزاع مسلح [33]. فعلى سبيل المثال ان تهجير مئات الالاف من السوريين و السوريات من مناطقهم الى مخيمات اللاجئين هي أبسط تجسيد و أوضح توكيد لارتكاب جريمة الاضطهاد بحقهم لان الجريمة جاءت إرتباطاً بإرتكاب جرائم ضد الانسانية أخرى و جرائم حرب أخرى مثل الحصار و التجويع و الضرب بالاسلحة الكيمياوية من قبل النظام و عصاباته. و ما يهمنا في دراستنا هذه الاضطهاد على أساس النوع و يتحقق هذه الجريمة عندما يتم إستهداف الرجال و النساء بناءً على نوعهم الاجتماعي مثل الاعتداء على الرجل لكونه ذكراً و الاعتداء على المرأة لكونها أنثى[34]،. بمعنى ان جنسها و حالتها الاجتماعية هي التي بعث في الجاني الاقدام على ضربها و اهانتها، ومن قبيل الاضطهاد بناءً على النوع قتل المرأة في السجون بطريقة وحشية و كذلك الاعتداء عليهن جنسياً بصورة متكررة و تزويجهن دون إرادتهن كلها حالات من جريمة جنائية دولية –منسية في القضية السورية– لا حصر لها. وعطفاً على جميع ما ذُكر بامكاننا ان نستنتج وجود جريمة الاضطهاد إستناداً الى العناصر الاتية:

العنصر الاول: ان ياتي سلوك الاضطهاد في إطار هجوم واسع النطاق أو منظم ، و هذا له مغزً و اضح في القضاء الدولي الجنائي ، أي ان الاضطهاد يجب أن لا يكون عملاً جنائياً فردياً و يقصد بذلك أن أفعال الاضطهاد لا يجوز ان يكون بمعزل عن الخطة الواسعة و المنظمة، أي ان هناك مقتضى قانوني لكي يأتي في إطار هجوم واسع النطاق و أن يستهدف عدد كبير من المدنيين . و قد عرف الادعاء العام في المحكمة الجنائية الدولية ضد سيف الاسلام القذافي مفهوم الهجوم الواسع حيث جاء في حيثياته (أن هجومه على المعارضين كان واسع النطاق لانه إستهدفَ المدن الامنة و هناك إعتقاد راسخ بان مئات المدنيين قد قُتِلوا و المئات أصيبوا بجروح بليغة و الالاف قد أُعتقلوا من قبل القوات الامنية) [35].

33 -See: Fausto Pocar , ((Persecution as a crime under international criminal law)) Journal of national security and policy)) Vol 2 p 363.

34 -See: Otto Triffterer and Kai Ambos ((The Rome statues of international criminal law , A commentary)) 3d edition , C.H BECK HART Nomo's 2016 p 225.

35 -Prosecutor v Gaddafi Case No ICC-01 /11-12 Decision on the prosecutor application pursuant to Article 58 as to Muammar Mohammed Abu Minyar Gaddafi , Saif al-Islam Gaddafi and Abdullah al- senussi JUNE 27 2011 .

اما المقصود بالهجوم المنظم فقد تم بيان المقصود به في قضية الادعاء العام ضد المتهم لورينت غباغبو في الصراع الدائر في كينيا بان الهجوم المنظم يُستنبط من خلال عدة معايير منها: تنوع أفعال الاعتداء ، إستهداف عدد كبير من الضحايا ، استمرارية الهجوم و تكراره (الزمن الممتد) ، تدمير بنية المدينة و طرد الالاف من سكانها[36] .

العنصر الثاني : القصد الجنائي الخاص للجاني أي أنه يعلم ان فعله الاجرامي جزء من مشروع إجرامي أكبر موجه ضد السكان المدنيين، و علم الجاني بطبيعة و ماهية أفعاله عنصر أساسي في تحقق المسؤولية الجزائية، الى جانب الارادة الحرة المختارة .و هنا يجب أن يعلم الجاني أن افعاله المؤدية الى إضطهاد إحدى الفئات المذكورة يأتي في إطار هجوم واسع النطاق و ممنهج و بناءً على ذلك فان وجود سياسة من قبل الجهة الاجرامية المقدمة على العمل الجنائي هوعنصر في الجريمة و كذلك عامل مهم لاستنباط الهجوم و طبيعته و نطاقه .

العنصر الثالث: أن يترتب على الفعل اي فعل الاضطهاد حرمان شديد من الحقوق الاساسية المقررة في القانون الدولي. والملاحظ في هذه النقطة أن الفقه القانوني لم يحسم محددات المقصود بالحقوق الاساسية فحسب البعض[37] ان عديداً من هذه الحقوق أُدرِجَت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان مثل الحق في الحياة و الحق في الحرية و الحق في الامان الشخصي و الحق في عدم التعرض للتعذيب و الاسترقاق. و في قضية الادعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية ضد المتهم كينياتا بخصوص الصراع في كينيا أكدت الدائرة التمهيدية في الجنائية الدولية إن القتل الممنهج و و الترحيل و التعذيب و الحاق الاذى الجسدي و التسبب في الاذى النفسي يُعَد حرماناً شديداً من الحقوق الاساسية ، كما ان الحرمان الشديد من الحقوق الاساسية قد يُستَنتَج من حجم الضحايا الذين تعرضوا **للحرمان من جهة** ، **و من**

---

[36] - *Laurent Gbagbo Case No ICC -20-/ 11-01/11 Decision on the confirmation of charges against Laurent Gbagbo JUNE ,12 , 2014 .*

[37] *-See : **Emily Chertoff** , ((Prosecuting Gender-based persecution : The Islamic state at the ICC)) The Yale law journal No 126 p1105 .*

جهة أُخرى حجم وشدة الحرمان و جسامته و الموجهة الى الفرد لا بصفته الشخصية بل بصفته في الجماعة[38] .

العنصر الرابع : أن يكون سبب فعل الاضطهاد مرده الى الانتماء المذهبي أو العرقي أو السياسي او الاجتماعي أو النوعي للضحية أي ان الحرمان مرتبط بمجموعة أو جماعة، أي ان المشروع الاضطهادي يستهدف الجماعة و لكن من خلال فردٍ منتمٍ الى هذه المجموعة المستهدفة . و هذا يعني ان أمر إثبات الجريمة لا يرتبط بإثبات فعل الاضطهاد و النتائج المترتبة عليه ، بل يجب إثبات ان الجاني لديه نية تمييزية في ارتكاب الافعال هذه أي انه استهدفهم بسبب هوياتهم او انتماءاتهم الدينية أو المذهبية أو لمعارضتهم السلطة ، أو قد يكون استهدافهم نابعاً من كونهم ساعدوا أفراد المعارضة .

وابتناءً على كل ما تقدم فإنه يمكن القول بان الاضطهاد على اساس النوع ضد المرأة اللاجئة السورية يشكل جريمة من جرائم ضد الانسانية إذا توافرت الشروط الاخرى ، فالاضطهاد على اساس النوع نمط من أنماط التمييز ضد المرأة و إن كان التمييز يأخذ طابعاً خاصاً في حين أن الاضطهاد يأخذ طابعاً ممنهجاً و عاماً[39] . وإرتباطاً بالاضطهاد المرتكب ضد السوريات من قبل الحكومة السورية[40] ومليشياتها و الارهابيين ايضاً ، فانه يمكن القول ان الاضطهاد هو سبب جلي لحدوث اللجوء لديهن فهو سبب من أسباب النزوح ،و العديد منهن قد تعرضهن الى هذا الامر[41] . أضف الى ذلك انه نتيجة في ذات الوقت لأنهن قد تعرضن الى نفس هذه الجريمة داخل مخيمات اللاجئين فأي إخلال

---

[38] - *Prosecutor v. Kenyatta Case No .ICC -01/09-31 , prosecutor application pursuant to article 58 as to Francis Karimi muthaura kenyatta (Dec , 15 ,2010) .*

[39] - *See: **Valerie Oosterveld** , ((Gender , persecution and The International criminal court: Refugee laws relevance to the crime against humanity of gender based persecution)) Duke journal of comparative and international law, Vol 17 ,2006 p 54.*

[40] - *See: ((Violence against women in Syria: breaking the silence)) briefing paper based on FIDH assessment mission in Jordan in Dec 2012 .*

[41] - *See: **Omar** Al **Khataibeh** and **Firas** Al- **Labady** , ((Guarantees the protection of the rights of Syrian refugees in Jordan)), Journal of politics and law vol 7 No 4 .2014 P`14 .*

بسيط بحق اساسي من حقوقهن إرتباطاً بمركزهن يشكل بلا شك جريمة إضطهاد موجب للمقاضاة و المحاسبة و حسبي ان هذه الحالات من الاضطهاد لم تأخذ مداها و لم تجد تأطيراً قانونياً لها في الفكر القانوني السوري المستقصي عن الجرائم المرتكبة بحق اللاجئين.

ويقيناً منا ان هذه الجرائم و غيرها المرتكبة ضد اللاجئات السوريات و غيرهن من ابناء الشعب السوري تشكل بلا أدنى جدل جرائم حرب و جرائم ضد الانسانية و مخالفة لجميع الاعراف القانونية الدولية و التقنين الدولي الانساني و القانون الدولي لحقوق الانسان، و أن إجراء المحاكمة عنها تشكل ركيزة من ركائز العدالة الانتقالية السليمة مع غيرها من العناصر. وإيمانا منا بان اية عملية عدالة إنتقالية صحيحة يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار معاناة اللاجئين و بالاخص معاناة المرأة اللاجئة التي تعرضت الى هذه الجرائم و أصناف أخرى من الجرائم الدولية .فاننا نشخص أبرز السياقات القانونية و القضائية المناسبة لانصاف الضحايا المهجرين و النازحين الذين تعرضوا لاصناف عديدة من هذه الجرائم .

المبحث الثاني

السبل القانونية للمقاضاة عن الجرائم المرتكبة بحق اللاجئات السوريات

إن أية عملية مقاضاة جنائية في الجرائم محل الدراسة يجب أن يكون المراد منها: الوصول الى الحقيقة فعلى المحكمة أن توثق الاحداث المأساوية ، و إستجلاء حقيقة ما حصل لان البحث عن الحقيقة هو إحدى أهم غايات المرحلة الانتقالية المتصلة بمجال العدالة الجنائية . كما ان هذه المحكمة يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار تحقيق العدالة لضحايا و كذلك المتهمين فمن خلال إعمال حقوق المتهم و معاييره سستتجنب توصيفها ب(عدالة المنتصر) و ستتنجب الاشكالات و المآخذ المسجلة على الاليات القضائية المتبعة بحق النظام البعثي في العراق أثناء محاكمتهم في العراق من قبل المحكمة الجنائية العراقية العليا[42]. كما ان هذه الهيئة القضائية يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار تحقيق الردع العام و منع تكرار أحداث مماثلة في المستقبل ، و هي فرصة لادماج قواعد القانون الدولي الانساني بالتشريع الجنائي السوري و هي ستكون وسيلة لتعزيز القضاء الجنائي السوري المنهك و إنتعاشه و التطبيق الصحيح

---

[42] - *See: . Alex Schank, ((Sectarianism and transitional justice in Syria : resisting international trials)), George town journal of international law, Vol 45. Issue 2 , 2015 p561.*

.

لاحكام القانون الدولي الانساني و القانون الدولي الجنائي سيعزز على تعزيز إحترام حقوق الانسان و تحقيق الاستقرار السياسي و تحقيق السلم الاهلي كلها غايات مهمة بامكاننا أن نحققها إذا إتبعنا الالية القضائية للمقاضاة في إنصاف الضحايا المهجرين و غيرهم . و إرتباطاً بهذه الاهداف و هذه الوقائع فاننا سنشخص أبرز السيل القانونية و القضائية الممكنة في ضوء الواقع القضاء الجنائي الوطني و الدولي و نختار اكثرها تحقيقاً للاهداف المذكورة و ذلك في مطلبين على التوالي .

المطلب الاول

السبيل القضائي الدولي في المقاضاة

ونبرز اهم الاليات القضائية في فرعين حيث ندرس خيار اللجوء الى المحكمة الجنائية الدولية في مقاضاة النظام السوري والمنظمات الارهابية من أمثال تنظيم الدولة الارهابي ، و كذلك خيار إنشاء محكمة دولية خاصة و كذلك سنتولى تأصيل و تقييم هذه المِكَن القانونية في فرعين نخصص الاول لخيار اللجوء الى المحكمة الجنائية الدولية الدائمة و نتعاطى في الثامي مع خيار المحكمة الدولية المؤقتة.

الفرع الاول

المحكمة الجنائية الدولية الدائمة كخيار لمقاضاة الجرائم المرتكبة بحق اللاجئين السوريين

تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بموجب اتفاقية دولية اعتمدتها الامم المتحدة و شارك فيها مندوبون من 120 دولة ودخل قانون هذه المحكمة التي مقرها لاهاي بهولندا حيز التنفيذ في ايلول 2002 ويسري اختصاصها على جرائم الابادة الجماعية ، و الجرائم ضد الانسانية و جرائم الحرب و جرائم العدوان . واختصاصها اختصاص تكميلي بمعنى انها مكملة للقضاء الوطني ، و لكن هذه المحكمة تستطيع ممارسة اختصاصاتها في حالتين فقط دون الاعتداد بموقف القضاء الوطني :الحالة الاولى انهيار النظام القضاء الوطني و ثانياً عند رفض أو فشل النظام القضائي الوطني في القيام بإلتزاماته القانونية بالتحقيق والمحاكمة

للأشخاص المشتبه بهم في ارتكابهم الجرائم التي تدخل باختصاص المحكمة[43] . و هي مؤسسة قائمة على معاهدة ملزمة فقط للدول الاعضاء فهي ليست كياناً فوق الدول بل هي مكملة لها ، ولها صفة الدوام ، و ليست منشأة لغرض خاص أو فترة محددة[44] . و ارتباطا بجرائم الحرب في سوريا فان التساؤل الطبيعي هنا هو هل بإمكان الجنائية الدولية أن تتولى المقاضاة عن هذه الجرائم المرتكبة ضد اللاجئين ؟

للإجابة على هذا التساؤل لا بد من القول أولاً ان المحكمة الجنائية الدولية تتولى المقاضاة في الحالات الاتية :

الحالة الاولى / إذا وقع الفعل الاجرامي في إقليم دولة مصادقة للنظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

الحالة الثانية / إذا وقع الفعل الاجرامي الخاضع لاختصاص المحكمة من قبل مواطن لدولة مصادقة على النظام الاساسي بصرف النظر عن مكان ارتكابها .

الحالة الثالثة / من خلال إصدار قرار من مجلس الامن الدولي إذا هددت الحالة الامن و السلم الدوليين بصرف النظر عن مكان ارتكابها سواء أكان في إقليم دولة مصادقة أم لا .

الحالة الرابعة / قبول الدولة للاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية وذلك بإصدار إعلان دون الحاجة للمصادقة على النظام الاساسي[45] .

وعند التأمل في هذه الخيارات وفق نهج الجنائية الدولية فان من الضروري القول ان الخيار الاول أي الحالة الاولى يُعد مستبعداً ، لان الجرائم المرتكبة في سوريا ارتكبت في إقليم دولة غير مصادقة على النظام

43– يُنظر : د. اشرف محمد لاشين ، النظرية العامة للجريمة الدولية ، دراسة تحليلية تأصيلية ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة 2012 ط1 ص 685.

44– يُنظر : مؤلفنا المقاضاة عن الجرائم الدولية امام القضاء الجنائي ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة 2017 ، الطبعة الاولى ص 18 .

45 - See: . **Gerald Waltman** , ((prosecuting ISIS))m Mississipi ;aw journal Vol 85 Issue 3 2017 p 838.

.

الاساسي ، و هذا يفتح المجال أمام الخيارات الاخرى إما بسقوط النظام في سوريا أو تغييره حيث يفتح هذا الباب أمام السلطة الجديدة بقبول الاختصاص دون تصديق النظام الاساسي.

اما الخيار الثاني المتمثل بمقاضاة مواطني الدول المصادقة على النظام الاساسي اي الارهابيين الذين قدموا من الدول الاوروبية و ارتكبوا مجازر بحق المواطنين السوريين فان هذا الخيار مسموح بالنسبة للجرائم المرتكبة من قبل تنظيم الدولة الارهابي لان العديد من أعضائها قد يكون بينهم من يحملون جنسيات دول صادقت على النظام الاساسي. و لكن هذا الخيار قد رُفض تطبيقه من قبل رئيسة الادعاء العام العام في الجنائية الدولية حين قالت أن فلسفة المحاكمة و العدالة في الجنائية الدولية قائمة على محاكمة الرؤساء و القيادات الكُبرى دون قيادات الصف الوسط أو صغار مجرمي الحرب و من هؤلاء يتكون الارهابيين المنتمين الى الدول المصادقة للنظام الاساسي[46]. و هذا الطرح غير مقبول من قبلنا لعدة أسباب لعل من أبرزها انه لا يمكن أن نجد أساساً قانونياً لموقف رئيسة الادعاء العام ، لان العبرة في طبيعة الافعال ، كما إن الادعاء تبنت في 2016 ورقة تسمى ورقة سياسات اختيار القضايا حيث جاء فيها انه أحياناً هناك موجبات لمقاضاة محاكمة المتهمين من القيادات الوسطى في حال توافر الادلة الكافية لارتكابهم الجرائم ، كما تحدثت الورقة عن إمكانية إحضار صغار مجرمي الحرب أمامها إذا تميزت أفعالهم بالقسوة و الوحشية[47] ، و هذا يعني أن التركيز على طبيعة الفعل و ليس على شخصية الفاعل . و اللافت ان العديد من هؤلاء عادوا الى بلدانهم دون أن تتخذ الجنائية الدولية و لا دولهم إجراءات محددة بحقهم تثبت مشاركتهم في جرائم الحرب المرتكبة ضد السوريات اللاجئات و غيرهن[48] .

وفي نفس السياق و ارتباطا بإحالة القضية الى المحكمة الجنائية الدولية من قبل مجلس الامن الدولي أي الخيار الثالث فان هذا التصور ممكن من الناحية النظرية ، إلا انه يواجه بالمعارضة و استخدام الفيتو

[46] - See: .*Emily Chertoff* , *op.cit p 1089.*

[47] - See: .***Coman Kenny*** , *((prosecuting Crimes of International concern: Islamic state at the ICC)), Utrecht journal of international and European law .*

[48] – يمكننا تصور التأطير القانوني لهذه الحالة من خلال قيام الادعاء العام بإتباع أحكام المادة 15 من النظام الاساسي حيث يبدأ تحقيقاً أولياً و يتولى جمع المعلومات من الدول و الهيئات و المنظمات الدولية و من الامم المتحدة و من أية جهة أُخرى يراه مناسباً ، و قد يتضمن المصادر هذه شهادات و وثائق و بعد تجميع المعلومات إذا إقتنع الادعاء العام بان هناك أسباب معقولة للتحقيق فانه يطلب موافقة الدائرة التمهيدية لبدء إجراءات التحقيق و إذا اقتنع الدائرة التمهيدية فإنه يسمح بذلك .

من قبل روسيا و الصين ، أي انها محكومة بعوامل غير قانونية رغم الحقيقة الثابتة بان الجرائم المرتكبة بحق السوريين تهديد صريح للأمن و السلم الدوليين .

لم يبق لنا إلا الخيار الرابع المتمثل بقبول الاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية من قبل الدولة السورية وهذه الفرضية صعبة في الوقت الحالي لان ذلك يتطلب نظاماً جديداً و هذا ما يجب أن يكون مطلباً لجميع الفعاليات السورية بعد تغيير نظام الحكم أو شخوصه في سورية . و يذهل البعض – ونحن معه– إن المحكمة الجنائية الدولية الدولية ليست لها القابلية و القدرة على المحاسبة عن هذا الكم الهائل من لجرائم المرتكبة من استخدام الغاز الكيماوي الى و جريمة الحصار و التجويع للمدنيين و و الاعتداءات القائمة على التمييز المذهبي لطائفة معينة ضد طائفة أخرى تمثل الاكثرية[(49)] .وما يعزز هذا التصور ان هذه المحكمة منذ إنشائها و حتى لحظة كتابة هذا البحث نظرت في 22 قضية و 9 حالات فقط و في قضايا معينة و حالات ضيقة بحيث لا ترقى الى مستوى طموح المجتمع الدولي لها ، و ركزت دوماً على مقاضاة كبار المجرمين دون التركيز في المقاضاة على المقدمين على ارتكاب جرائم من غير الرؤساء و القادة العسكريين .

الفرع الثاني

إنشاء محكمة دولية خاصة مؤقتة

عطفاً على ما جاء في الفرع الاول فإن إنشاء محكمة دولية للمقاضاة عن الجرائم المرتكبة من قبل النظام السوري و أعوانه و تنظيمات إرهابية أخرى له طابع رمزي أكثر و لها شرعية أكبر، ولان حجم الجرائم و نطاقها و للتوظيف العالمي التي يتم لإنصاف السوريين و رمزيته فيما لو تم المقاضاة في محكمة دولية ؟

فمن بين الصيغ القانونية التي طرحت لمحاكمة قادة النظام البعثي في سوريا إنشاء محكمة دولية على غرار المحكمتين الدوليتين في رواندا و يوغسلافيا ، ويتم ذلك من خلال استصدار قرار من مجلس الامن الدولي.

---

[49] - See: .**Beth Van Schaack** , *((Mapping war crimes in Syria)), journal of International legal studies Vol, 92 2016 p 332.* .

وهذا النوع من المحاكم لها أثر رجعي على الجرائم التي ارتكبت قبل نفاذه و إنشائه ، و هذه الصيغة من التقاضي قد تشجع الضحايا على الحضور و خصوصاً اللاجئات[50] . و قد أوصت اللجنة التحقيقية الخاصة بسوريا بهذا النمط من المحاكمات حيث ترى الاستاذة كارلا ديل بونتي ان قيام مجلس الامن باستصدار قرار دولي بإنشاء محكمة جنائية دولية للخروقات الجسيمة التي حصلت في سوريا يكون خياراً مفضلاً ، لان المحكمة المؤقتة تكون أكثر فعالية و أكثر حسماً للقضايا و اتصافا لهم . كما ان خيار المحكمة الدولية المؤقتة تساعد و تسمح للمجتمع الدولي استذكار جرائم الحرب و توثيق الحقائق بشكل أفضل مقارنةً بالمحاكم الوطنية[51] . إلا ان هذا التصور القانوني دائماً ما كان يُجابه بالرفض –على غرار الاحالة الى الجنائية الدولية الدائمة– من قبل سوريا و الصين و هذا يعد بحق عائقاً قانونياً يجعلنا مستبعدين لهذا الخيار أيضاً. اضف الى ذلك إن التأصيل التأريخي لهذه المحاكم علمتنا أن هذا النوع من المحاكم تُنشأ بعد انتهاء النزاع و بالتالي ان وظيفة الردع المنشودة في هذه الحالات لا تتحقق و بالصيغة المطلوبة فالأسلم و الانجع ان نتصدى لبناء الية العدالة و ما زال الارهاب متفشياً سواء من قبل السلطة أو الارهاب في سوريا .

الفرع الثالث

انشاء محكمة جنائية مختلطة

المحاكم المختلطة أو الهجينة تمثل خياراً قضائياً مستحدثاً في القضاء الجنائي الدولي و تمثل صيغة وسطية بين المحاكم الدولية والمحاكم الوطنية ، فهي تتضمن من جهة خصائص المحاكم الوطنية من جهة ، و من جهة أخرى فهي تحاول أن تجمع بين خاصيتي شرعية القضاء الوطني و إقليمية القانون الجنائي و موجبات تطبيقها في اماكن ارتكاب الجريمة . و من جهة أخرى تجمع خصائص المحكمة الدولية المتمثلة بنزاهة القضاء الدولي و كفاءة القضاة و الموظفين و وفرة الامكانات[52] . وعادة ما تتألف من هيئات قضائية مختلطة من قضاة دوليين و وطنيين . و تتنوع صيغ إنشاء هذه المحاكم فمنها ما يتم إنشائها

50– يُنظر : مؤلفنا : **المحكمة الجنائية العراقية العليا دراسة في مبادئ العدالة، ، مطبوعات حمدي ، السليمانية العراق ، 2012** ص 17.

51 - See: .***Andrew Solis*** *m ((Only ____ can judge : Analyzing which court have jurisdiction over ISIS)) Southern Illinois university law journal , Vol 40 2016 p 85.*

52 - *See: .Andrew Solis , op.cit p 79..*

بموجب إتفاقية بين الدولة المعنية بالانتهاكات التي حصلت و الامم المتحدة على غرار تشكيل المحكمة المختصة في كمبوديا و سيراليون حيث تمت إجراء معاهدة بين الدول المذكورة و منظمة الامم المتحدة لتشكيلهما . أما الطريقة الاخرى في إنشاء هذه النوعية من المحاكم فهي تشكيلها من قبل الادارات التابعة للأمم المتحدة مثل إنشاء غرفة او وحدة جرائم الحرب في تيمور الشرقية. و برأينا ان هذه الصيغة فيها بعد منطقي اوضح و تمثل فرصة للقضاء في سوريا لكي يتعيد عافيته . إلا ان العديد من العوائق الاخرى قد تعترض سبيلها و بحاجة الى الحل منها ان مدى استعداد سوريا المستقبل في الدخول في مفاوضات من هذا القبيل ، و مدى استعداد منظمة الامم المتحدة نفسها في الدخول في هكذا مفاوضات لوجود العديد من التضاربات المتصلة بفلسفة و تطبيق القانون الجنائي على مجرمي الحرب و لعل من أبرزها عقوبة الاعدام .و مدى قناعة منظمة الامم المتحدة بوجود نظام قضائي كفوء يمكن أن يتولى الادارة القضائية في مرحلة ما بعد التغيير.

المطلب الثاني

محكمة وطنية بمساعدة دولية

بعد استعراض وسرد وتقييم التصورات القانونية و السبل القضائية في مقاضاة أركان النظام السوري و التنظيمات الارهابية، وبيان المعوقات القانونية و غير القانونية التي تشكل عقبة في هذا السبيل . فعلى الرغم من من أن النظام القضائي السوري قد عانى كثيراً خلال عقود خلت و هي بأمس الحاجة الى إعادة التأهيل و البناء ، وما يزيد الخشية ان التجربة القضائية الوطنية في العراق للمقاضاة عن الجرائم الدولية كانت تجربة فاشلة بكل المقاييس القانونية و القضائية لتعرضها للتسييس و الضغط السياسي و لم تتجلى فيها مظاهر إنصاف المتهمين[53] . مع هذه الحقائق إن إنشاء محكمة وطنية تختص بالنظر في الجرائم الدولية يجد له سند في القانون الدولي و الاتفاقيات الدولية حيث نصت المادة السادسة من اتفاقية مناهضة الابادة الجماعية و العقاب عليها لعام 1948 على انه(يحاكم الاشخاص المتهمون بارتكاب الابادة الجماعية أو أي فعل من الافعال الاخرى في المادة الثالثة أمام محكمة مختصة من محاكم الدولة التي أُرتكب الفعل على أراضيها) ، و هناك مجموعة أخرى من المعاهدات الدولية التي تلزم الدول

[53] - See: .. **Gerald Waltman op.cit 836** .

بتجريم بعض الافعال و المقاضاة على أساسها فهناك بالإضافة الى الاتفاقية المذكورة اتفاقية الفصل العنصري و منعها و إتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة اللانسانية الاخرى لعام 1984، و كذلك العديد من إتفاقيات مناهضة الارهاب و افاقيات جنيف الاربع التي صادقت سورية على بعض منها[54] . و الخطوة الاولى في طريق المقاضاة الوطنية تكمن في تضمين تشريعي لهذه الاتفاقيات ثم يجب أن يليها هيكلة القضاء الوطني و تأهيله مع ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار إستحقاقات النساء في المشاركة كقضاة و مدعيات و خبيرات في جل العملية القضائية . و قد إقترح مجموعة من الخبراء الدوليين هذا التصور القانوني بحيث فضلوا إنشاء محكمة وطنية تكون مقرها الرئيسي دمشق ،كما لم يستبعدوا تفعيل و إنعاش القضاء المدني و العسكري بعد التغيير لكي يتم محاكمة صغار مجرمي الحرب بجانب المحكمة الوطنية المدولة التي تتولى مقاضاة كبار مجرمي الحرب . وهذا الخيار يعطي شرعية دولية للمحكمة و كذلك يوفر القضاة و الخبرات القانونية اللازمة. كما إن الاعتداد بالخبرات القانونية الوطنية يوحي للرأي العام الوطني ان المحكمة وسيلة لانصافهم و ليست وسيلة لتصفية الحسابات الدولية[55] .

وبخلاف هذه المكنة القانونية فان هناك صيغة قانونية أخرى يجب أن لا نغفلها تكمن في التجارب القضائية لبعض الدول الاوروبية مثل فرنسا وسويسرا و بلجيكا والتي حاكمت أشخاص عُرفوا في البداية أنهم لاجئين في حين تبين انهم إرتكبوا جرائم بحق اللاجئين و تسببوا في لجوء الاخرين و الاساس القانوني في ملاحقتهم قضائياً كان الاختصاص القانوني العالمي بشرط تواجد المتهم على أراضيها . ان هذا يسمح لنا بالقول بان حضور عدد هائل من اللجئين السوريين الى أوروبا و إخبارهم عن هذه الجرائم يتيح لهذه الدول ممارسة الاختصاص القضائي عن الجرائم المرتكبة بحقهم . و فرنسا من ضمن الدول التي أجازت فتح التحقيق القضائي إستناداً الى المادة من 689-2 من قانون العقوبات عن جريمة تعذيب المهاجرين بشرط تواجد المتهم على أراضي الجمهورية الفرنسية . نفس المحتوى القانوني نجده في ألمانيا حيث يسمح نظامها القانوني بممارسة الاختصاص القضائي العالمي في جرائم التعذيب و هذا يعني ان

---

[54] - See: .. **Gabriele Olivi**, ((The role of national courts in prosecution . international crimes new perspectives))m Sri lanka journal of international journal

[55] - See: **Annika Jones** , ((Seeking international criminal justice in Syria)), international legal studies journal ,vol89 2013 p 805.

القضاء الالماني باماكنه –نظرياً– أن تحاسب المسؤولين السوريين عن الجرائم المرتكبة بحق اللاجئين حتى دون حضور المسؤولين السوريين الى أراضيها ، وهذا يعتمد في النهاية على التقدير القضائي للادعاء العام الالماني[56].

خلاصة القول انه لا سلم بدون عدالة و لا عدالة بدون تجسيدها للحقيقة . وهذا هو المراد النهائي من العملية القضائية فالنظام الجديد في سوريا عليها أن تأخذ هذه الحالة على محمل الجد و يضعه ضمن اولى أولوياته و تحديداً الجرائم المرتكبة بحق اللاجئات و معاناتهن المستمرة .و نحن نعتقد أنه لا يمكن أن نعتمد على صيغة معينة من الصيغ المذكورة فكل منها تحمل إيجابيات و سلبيات و نعتقد بضرورة تنويع هذه المجالات للتقاضي و إن كنا نرجح آليتين للمقاضاة و ذلك كالاتي:

الالية الاولى/ إنشاء محكمة وطنية تحت إشراف هيئة الامم المتحدة بحيث تتولى تهيئة و تدريب القضاة و المدعيين السوريين بحيث يتم إطلاعهم على القانون الدولي الجنائي و القانون الدولي الانساني و التطورات القانونية في القضاء الجنائي الدولي كيفية محاكمة مجرمي الحرب و إنصاف الضحايا و فهم معاناتهم ، و كذلك كيفية التعامل مع حقوق المتهم وفق المعايير الدولية ، و يجوز أن تتألف هذه المحكمة من عدة دوائر و غرف بحيث تكون الاولوية أن تكون داخل الاراضي السورية و انه لا مانع من أن تكون جزء من هذا الكيان القضائي في تركيا أو في الاردن ، لان العديد من اللاجئين الذين يعدون ضحايا و شهود في هذه الدول و يفيدون القضية في بعده الجنائي.

الالية الثانية/ إنشاء محكمة مختلطة بمساعدة الامم المتحدة في سوريا تحت إشراف بعثة الامم المتحدة في سوريا و بمشاركة قضاة سوريين مشهود لهم بالكفاءة و النزاهة و الحياد و الخبرة. ولا ضير من الاستعانة بالكفاءات القانونية السورية الاكاديمية في الخارج لكي يكونوا جزءً من هذه المعادلة القضائية .

هذا تصورنا بخصوص إنصاف اللاجئات السوريات لابشع أنواع الجرائم دون أن نغفل تعرضهن لابشع أنواع الجرائم و دون أن نغفل جميع السبل القانونية الاخرى .

---

56 - See: .: ***Stephen*** *J.* ***Raap*** *m ((Overcoming the challenges to achieving justice for Syria)), Emory international law review Vol 30 p 166.* .

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذه الدراسة فقد آثرنا أن نبرز جملة من الاستنتاجات و التوصيات على الشكل الاتي:

اولاً **الاستنتاجات/**

1- لقد وصلنا الى قناعة تامة بان الجرائم المذكورة محل الدراسة لم تأخذ حيزاً و تأطيراً قانونياً لدى النخب القانونية و غير القانونية التي تتعاطى مع معاناة اللاجئات السوريات رغم إرتكابها على نطاق واسع خصوصاً ضدهن في المخيمات وقبل ذلك في أماكن سكناهن قبل الترحيل سواء من قبل الحكومة السورية و مليشياتها و من قبل التنظيمات الارهابية الاخرى .

2- لقد استنتجنا بان التعامل القانوني و القضائي السليم ستأخذ بعداً أدق لو تم الاعتداد بمعاناة اللاجئات السوريات و لو تم التكريس القضائي لمعاناتهن، و التجريم المرتكب بحقهن.

3- إرتباطاً بالنقطة السابقة فان فان الجرائم المرتكبة والتي هي محل الدراسة لم تأخذ الاهتمام المطلوب بها من قبل الفعاليات القانونية السورية و لعل هذه الدراسة جاءت في سياق التنوير القانوني المطلوب .

4- ان القضاء الجنائي الدولي و في إجتهادات قضائية حديثة له حاول أن يحدد الرسم القانوني لهذه الجرائم و هذا ما ثبتناه في الدراسة – لان الرمزية و البعد المعنوي الذي يحملة إنصاف ضحايا التهجير المعرضين للاضطهاد و الاسترقاق حدا بالقائمين على القضاء الجنائي الدولي بصيغه المختلفة على الاخذ بنظر الاعتبار هذه الخصوصيات.

5- بينا بالتفصيل الخصوصيات القانونية لكل من جرائم الاستعباد الجنسي و الزواج القسري و الاضطهاد الممارس ضد المرأة اللاجئة و عرجنا على أركان كل جريمة من هذه الجرائم و قسناها على

الواقع المرير للمرأة السورية اللاجئة و تيقننا انه لا شك ان هذه الجرائم تصل الى مصاف الجرائم الدولية التي يقتضي العقل و العدل و الاخلاق و الانصاف أن لا تمر دون عقاب.

6- وعطفاً على فكرة العقاب عن الجرائم المذكورة فقد إستخلصنا تعدد صور التقاضي عن هذه الجرائم. فالعدالة الجنائية الدولية رغم عار صمتها على معاناة السوريين و مسلسل القتل المستمر بحقهم افرز لنا و في العديد من مناطق العالم أشكالاً و أنماطاً عديدة حاولنا تشخيصها و تقييمها و البحث عن مدى مواءمتها و ملائمتها مع الحالة المجسدة لمعاناة ضحايا العنف الجنسي.

ثانياً/ التوصيات

1- تبني فكرة مشاركة حقيقية و فعلية للنساء في جميع الفعاليات القانونية هو المدخل الصحيح لنجاح العملية القضائية فالاخذ بنظر الاعتبار بالعنصر النسوي و تحديداً اللواتي عشن تجربة التهجير المريرة عامل حيوي و هام في عملية المحاسبة من لحظة التوثيق الى الاستماع الى الشهادات و الافادات ، لان كل ذلك يحتاج الى فعم عميق لخصوصية المرأة و إستيعاب أعمق للاثار المترتبة على نوعية الجرائم محل الدراسة و لا يمكن إستدراك ذلك دون إبراز مشاركة المراة في أي إستحقاق قانوني ذات صلة بموضوع الدراسة

2- ضرورة وضع برامج تأهيلية شاملة لانصاف ضحايا التهجير من النساء من تعويض و الاهتمام بعلاجهن من آثار الصدمة النفسية المتولدة لديهن من جراء الجرائم لان الانصاف لا يقتصر على المقاضاة فحسب ، بل تمتد الى وسائل أخرى مثل جبر الضرر و التشغيل و اتباع جميع الوسائل التي تقلل من اثار الماضي المرير.

1- المقاضاة عن هذه الجرائم واجب قانوني و مقتضى أخلاقي ، لذا فانن نقترح اليتين تجسدان الحل الامثل و الواقعي في ضوء العديد من الخيارات المطروحة لاننا ثبتنا انه لا حسلم بدون عدالة و لا حقيقة بدون عدالة فبناء السلم الاعلي يحتاج الى إلتئام الجروح و المبتدى في هذا الالتئام هو إتباع احدى الاليتين الاتيتين في المقاضاة :

الالية الاولى/ إنشاء محكمة وطنية تحت إشراف هيئة الامم المتحدة بحيث تتولى تهيئة و تدريب القضاة والمدعيين السوريين بحيث يتم إطلاعهم على القانون الدولي الجنائي و القانون الدولي الانساني و التطورات القانونية في القضاء الجنائي الدولي كيفية محاكمة مجرمي الحرب و إنصاف الضحايا و فهم معاناتهم ، وكذلك كيفية التعامل مع حقوق المتهم وفق المعايير الدولية ، و يجوز أن تتألف هذه المحكمة من عدة دوائر و غرف بحيث تكون الاولوية أن تكون داخل الاراضي السورية و انه لا مانع من أن تكون جزء من هذا الكيان القضائي في تركيا أو في الاردن ، لان العديد من اللاجئين الذين يعدون ضحايا و شهود في هذه الدول و يفيدون القضية في بعده الجنائي.

الالية الثانية/ إنشاء محكمة مختلطة بمساعدة الامم المتحدة في سوريا تحت إشراف بعثة الامم المتحدة في سوريا وبمشاركة قضاة سوريين مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والحياد والخبرة. ولا ضير من الاستعانة بالكفاءات القانونية السورية الاكاديمية في الخارج لكي يكونوا جزءً من هذه المعادلة القضائية .

قائمة المصادر

أولاً – قائمة المصادر باللغة العربية

1- : **د. اشرف محمد لاشين** ، النظرية العامة للجريمة الدولية ، دراسة تحليلية تأصيلية ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة 2012 ط1

2- **القاضي أنطونيو كاسيزي**، القانون الجنائي الدولي ، المنشورات الحقوقية صادر ، 2015 بيروت الطبعة الاولى

3- **د. حامد سيد محمد حامد**، العنف الجنسي ضد المرأة في القانون الدولي ، إطلالة موجزة عن مكافحته طبقاً لاحكام الشريعة الاسلامية ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة 2016 الطبعة الاولى

3- **4- د. محمد رشيد حسن**، المقاضاة عن الجرائم الدولية امام القضاء الجنائي ، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة 2017 ، الطبعة الاولى .

5- **د. محمد رشيد حسن**، المحكمة الجنائية العراقية العليا دراسة في مبادئ العدالة، ، مطبوعات حمدي ، السليمانية العراق ، 2012

المصادر باللغة الإنكليزية

A- Books and Journal articles

1- Leila Nadia Sadat ((Forging a convention for crimes against humanity)) , Cambridge university

: .

2-Dr **Iur Ambrosie Bulambo** ((Sexual violence against women in DRC: understanding the motivation of crime against humanity)), US-CHAINA law review Vol 13 No 2 2016

*3-: **Prof J Le ROUX** and **Yves Muhire** , ((The statues of acts of sexual violence in international criminal law)), SACJ criminal law review No 1 2009*

4-Dr **Iur Ambrosie Bulambo** ((Sexual violence against women in DRC: understanding the motivation of crime against humanity)), US-CHAINA law review Vol 13 No 2 2017.

*5- **Kai Ambos**, ((Treaties on international criminal law)) Vol II The crimes and sentencing, Oxford university press, 1st edition 2014 .*

*6-:**Lisa Davis** ,((ISIL The Syrian conflict , sexual violence and the way forward : Syrian women's inclusion in the peace processes))* New York University Journal of International Law and Politics, Vol 48 2016 p 1175.

*7- **Solange Mouthaan** , ((The prosecution of gender based crimes at the ICC ; Challenges and Oppurtinities))International criminal law review Vol 11 , 2001 p 776.*

*8-: **Irma Hodzic** , ((Adjudicating of gender based crimes against women in international criminal courts and tribunals)) Master thesis submitted to the Lund university in International human rights law .*

9- **power** susan, ((Siege warfare in Syria : prosecution the starvation of civilians))m Amsterdam law forum journal , vol 8 no 2p6.

*10 -**Elena Gekker**, ((Rape , sexual violence m and forced marriage at the International criminal court : how Katanga utilizes a ten -year old rule but overlooked new jurisprudence)) Hasting Women s law journal vol 25 No 1 2016.*

*11- **Diane Lupig** , ((Investigation and prosecution of sexual and gender based crimes before the international criminal court)) , Journal of Gender ,social policy and the law Volume 17 issu2 2 2009 .*

*. 12-**Agnieszka Szpakm** ((Sexual slavery before AD HOC international criminal tribunals and the international criminal court))m European scientific journal , June 2013 No 16 .*

*13- **Vallerie Osterveld** .,, ((Sexual slavery and the international criminal court)) Michigan journal of international law , Vol 25, Issue 3.*

14-Gedeon Boas , **James** L. **Bischoff** and ***Natalie*** L.***Reid*** ,((International criminal law practitioner library Volume II elements of international crimes under international law .Cambridge university press 2008

*15- **Iris Haenen** , ((The parameter of enslavement and the Acts of forced marriage)) International criminal law review Vol 13 , 2003*

*16- **Neha Jain** ((Forced marriage as a crime against humanity , problems of definition and prosecution)), Oxford journal of international criminal justice Vol 6 Issue 5 ,2008*

.

17- ***Kai Ambos*** *((Treaties on international criminal law)) Vol II : The Crimes and sentencing , Oxford university press First edition , 2014*

.

18- : ***William Schabas*** *((The UN international criminal tribunals the former Yugoslavia ,Rwanda and Sierra Leone)), Cambridge university press, 2006 1s t edition*

.

19- ***Fausto Pocar*** *, ((Persecution as a crime under international criminal law)) Journal of national security and policy)) Vol 2*

.

20- ***Otto Triffterer and Kai Ambos*** *((The Rome statues of international criminal law , A commentary)) 3d edition , C.H BECK HART Nomo's 2016*

21- ***Emily Chertoff*** *, ((Prosecuting Gender-based persecution : The Islamic state at the ICC)) The Yale law journal No 126 .*

*22-**Valerie Oosterveld** , ((Gender , persecution and The International criminal court: Refugee laws relevance to the crime against humanity of gender based persecution)) Duke journal of comparative and international law, Vol 17 ,2006.*

.

.

*23-**Omar** Al **Khataibeh** and **Firas** Al- **Labady** , ((Guarantees the protection of the rights of Syrian refugees in Jordan)), Journal of politics and law vol 7 No 4 .2014*

.

24- ***Alex Schank****, ((Sectarianism and transitional justice in Syria : resisting international trials)), George town journal of international law, Vol 45. Issue 2 , 2015*

.

*25-**Gerald Waltman** , ((prosecuting ISIS))m Mississipi ;aw journal Vol 85 Issue 3 2017 .*

*. 26- **Coman Kenny** , ((prosecuting Crimes of International concern: Islamic state at the ICC)), Utrecht journal of international and European law .*

*. 27-**Beth Van Schaack** , ((Mapping war crimes in Syria)), journal of International legal studies Vol, 92 2016 . .*

*. 28- **Andrew Solis** m ((Only ____ can judge : Analyzing which court have jurisdiction over ISIS)) Southern Illinois university law journal , Vol 40 2016 . .*

.

*29-**Gabriele Olivi**, ((The role of national courts in prosecution . international crimes new perspectives))m Sri lanka journal of international journal*

*30 -**Annika Jones** , ((Seeking international criminal justice in Syria)), international legal studies journal ,vol89 2013*

.

*31-**Stephen** J. **Raap** m ((Overcoming the challenges to achieving justice for Syria)), Emory international law review Vol 30*

B- international courts and tribunals decisions

31-ICTR - ICTR case 96-4 prosecutor v. Akaeysu , Trial chamber Judgment of 2 , September 1998

: 32- ICTY , case IT-96-23 prosecutor v. kunarac trial Chamber judgment of 22 Feb 2001 .

*33- **SCSL Case** SCSL 04-15- The prosecutor vs. Sesay Kallon and Gboo RUF , trial chamber judgment of 2 March 2009..*

33-ICC Case ICC- 01/04-01 The prosecutor v.German Katanga and Mathiew. Ngudjolo CHUI Decision on the confirmation of charges of 26 Sep 2008 .

34- Prosecutor v. Kenyatta Case No .ICC -01/09-31 , prosecutor application pursuant to article 58 as to Francis Karimi muthaura kenyatta (Dec , 15 ,2010) .

35- SCSL , Case SCSL -04-16 The prosecutor vs. Brima, Kamara and Kanu (AFRC case) appeal chamber judgment of 22 Feb 2008 .

*36- **Naletilec** et al (IT-98-34-T) JUDGMENT 31 March 2003. Para 634*

*37-Prosecutor v **Gaddafi** Case No ICC-01 /11-12 Decision on the prosecutor application pursuant to Article 58 as to Muammar Mohammed Abu Minyar Gaddafi , Saif al-Islam Gaddafi and Abdullah al- senussi JUNE 27 2011 .*

*38-**Laurent Gbagbo** Case No ICC -20-/ 11-01/11 Decision on the confirmation of charges against Laurent Gbagbo JUNE ,12 , 2014 .*

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518

Volume 5(3), February 2018

زواج اللاجئة السورية وطلاقها

د. محمد نور حمدان*

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين:

بعد مرور ست سنوات من اللجوء باتت مشكلة الزواج، وفسخ العقد، والطلاق ظاهرة معقدة تحتاج إلى حلول شرعية فكل يوم ترد الأسئلة الكثيرة من اللاجئين على المؤسسات والروابط والشخصيات الشرعية لإيجاد مخرج شرعي لهن فبعض النساء فقدن أزواجهن وانقطعت أخبارهم، وبعض الرجال تعسف في استعمال الحق بسبب عدم وجود ملاحقات قانونية ويريد الانتقام من زوجته فلا يطلقها ويضر بها مما يدفع المرأة في ظل هذا الواقع المتردي إلى القيام بأعمال جنونية كالانتحار أو الهرب، والمؤسسات والروابط عاجزة عن الحل لغياب السلطة القضائية.

فهذا البحث يرصد هذه المشكلة وآثارها على المرأة اللاجئة ويقترح حلولاً تأصيلية فقهية من خلال:

المبحث الأول- رصد مشكلة الزواج والطلاق بالنسبة للاجئين:

1- مشكلة الزواج والصعوبات فيها بالنسبة للاجئين (تتضمن أمثلة واقعية).

2- مشكلة الطلاق والصعوبات والمشاكل فيها (تتضمن أمثلة واقعية).

المبحث الثاني- الحكم الشرعي في هذه المسائل ويتضمن:

المطلب الأول- حالات الزواج في بلاد اللجوء وحكمها الشرعي ويتضمن (الزواج بدون ولي- زواج القاصرات- زواج المجهولين...).

---

*- **الدكتور محمد نور حمدان:** مواليد حلب 1983م، دكتوراه في الفقه الإسلامي، مدرّس في جامعة الزهراء الخاصة، وأمين سر مجلس الأكاديميين السوريين الأحرار، ونائب رئيس اتحاد خريجي العلوم الشرعية، وعضو الجمعية العمومية في المجلس الإسلامي السوري، **من مؤلفاته:** جريمة الاعتداء على الشعائر الدينية في الفقه الإسلامي، الحماية الجنائية للمعلومات في البورصة، والعديد من المقالات منها (المواطنة- الحركات الإسلامية والمشروع السياسي- الحركات الإسلامية والحاضنة الشعبية- مصطلحات سياسية معاصرة...).

المطلب الثاني- حالات الطلاق والفسخ في بلاد اللجوء وحكمها الشرعي ويتضمن (كيفية الطلاق والفسخ والمخالعة- طلاق المفقود ...). ثم ضوابط وتوصيات مقترحة تقدم للجهات والروابط الشرعية المسؤولة.

المبحث الأول: **رصد مشكلة الزواج والطلاق بالنسبة للاجئين:**

أ- مشكلة الزواج والصعوبات فيها بالنسبة للاجئين.

من خلال الاطلاع على واقع المهجرين والاستفسار حول المشاكل التي تخص هذا الموضوع تبين عندنا أن أهم المشاكل:

1- عزوف الكثير من الشباب عن الزواج بسبب الواقع المادي السيء في بعض بلاد المهجر وضغوط العمل الكثيرة وإعالة الشباب للأهل.
2- انعدام وجود الاستقرار والتنقل بين بلاد كثيرة .
3- التباعد الأسري وجود الشاب في بلاد المهجر ووجود الأب والأم في مناطق النظام.
4- التفسخ الاجتماعي والأفكار الوافدة إلى الشباب مما أدى إلى تفضيل العلاقات غير المشروعة على الزواج.
5- عدم الاستقرار الفكري بسبب التعرض الشباب لتيارات فكرية متناقضة بدءا من الغلو إلى العلمانية والإلحاد.
6- انعدام الثقة وعدم وجود ضمانات قانونية للزواج كتسجيل الزواج في المحاكم الشرعيه.
7- الخوف من المستقبل المجهول بالنسبة للأولاد بسبب البعد عن الوطن.
8- التواصل غير المشروع والعلاقات الاجتماعية غير المشروعة في بلاد الغربة.

ب- مشكلة الطلاق والصعوبات والمشاكل فيها (تتضمن أمثلة واقعية).

1- ابتعاد الأهل عن الزوجين مما أدى إلى عدم وجود المرشد والمصلح للزوجين.
2- فقد المحاكم الشرعية التي يمكن اللجوء إليها لتحصيل حقوق الزوجية.
3- عدم وجود دوائر للإصلاح بين الزوجين في بلاد الغربة قبل اللجوء إلى الطلاق.

4- هجر الرجل لزوجته مدة من الزمن دون تطليق.

5- التباعد بين الزوجين وجود الرجل في سوريا للعمل أو للجهاد والمرأة في بلاد المهجر والعكس وجود الرجل في بلاد المهجر والمرأة في سوريا.

6- الخلافات السياسية بين الزوجين كأن تكون المرأة مؤيدة للنظام والرجل معارض أو العكس أو أن يكون الرجل في مناطق داعش والمرأة في مناطق أخرى أو العكس.

7- فقد الرجل دون معرفة مصيره هل هو حي أم ميت.

8- غياب الرجل مع معرفة مصيره كأن يكون أسيرا عند داعش أو عند النظام .

9- الوضع الاقتصادي السيء في بلاد المهجر.

10- تفسخ العلاقات الاجتماعية في بلاد المهجر مع تغير الأعراف والتقاليد والقوانين في بلاد المهجر.

11- استقلال المرأة في الجانب المادي كتخصيص راتب لجوء لها وشعورها بالقوة لحماية القوانين لها في بلاد المهجر كلاجئة.

12- ضعف الجانب الأخلاقي والوازع الديني في بلاد المهجر.

المبحث الثاني- الحكم الشرعي في هذه المسائل ويتضمن:

المطلب الأول- حالات الزواج في بلاد اللجوء وحكمها الشرعي ويتضمن (الزواج بدون ولي- زواج القاصرات- زواج المجهولين- المهر ...):

من خلال الاطلاع على المشاكل في موضوع الزواج نجد أن المشاكل تترتب قبل عقد الزوج وذلك من خلال عزوف الشباب عن الزواج لأسباب كثيرة أهمها الوضع المادي ويمكن حل هذه المشاكل من خلال القيام ببرامج توعوية على الشباب في الحث على الزواج وابتغاء الولد وكثرة النسل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء "[1] .

---

(1) البخاري، صحيح البخاري : باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة ، 1806 ، 2\673 – مسلم، صحيح مسلم : باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ، 1400، 2\1018

وقال صلى الله عليه وسلم : " من أحب فطرتي فليستن بسنتي ومن سنتي النكاح "[2] .

ولقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمتنع المسلم عن النكاح بغير عذر بحجة الزهد والانقطاع لعبادة الله تعالى وهو التبتل نهياً شديداً ويقول : " تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة"[3] .

وشجع الإسلام إنكاح غير المتزوجين ولو كانوا فقراء، قال الله تعالى : " وَأَنكِحُوا الْأَيَامَى مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِن يَكُونُوا فُقَرَاء يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ" (سورة النور: 32). ففي تشجيع القرآن على تزويج الفقراء تشجيع لتزايد الأسر وكثرة الإنجاب ونماء الأمة.

ومن المشاكل الوقائية التي يمكن تجنبها في الحياة الزوجية هو حسن الاختيار فالرجل يبحث عن المرأة صاحبة الدين والخلق عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " تُنْكَحُ المَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ، تَرِبَتْ يَدَاكَ "[4]. وكذلك المرأة تختار الرجل صاحب الدين والخلق عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ خُلُقَهُ وَدِينَهُ فَزَوِّجُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِيضٌ»[5].

وعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَخَيَّرُوا لِنُطَفِكُمْ، وَانْكِحُوا الْأَكْفَاءَ، وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِمْ»[6] .

فحسن الاختيار يقلل من الوقوع في المشاكل المستقبلية ويخفف من نسبة الطلاق فحسن الاختيار يعتبر عامل وقائي لتجنب المشاكل.

---

(2) البيهقي، سنن البيهقي الكبرى : باب الرغبة في النكاح ، 132229،7\77 - مصنف عبد الرزاق : باب وجوب النكاح وفضله ، 10378، 6\169

(3) البيهقي، سنن البيهقي الكبرى : باب استحباب التزوج بالودود الولود ، 13254، 7\81 – ابن حبان، صحيح ابن حبان : ذكر العلة التي من أجلها نهي عن التبتل ، 4028 ، 9\338

4 البخاري، صحيح البخاري: 5090- 7/7.

5 ابن ماجه، سنن ابن ماجه- 1967- 632/1.

6 ابن ماجه، سنن ابن ماجه- 1968- 633/1.

ومن باب حسن الاختيار:

1- معرفة الرجل ونسبه وأهله وقد انتشر اليوم الزواج من جنسيات مختلفة فلا بد من الحرص في تغير العادات والتقاليد وانعدام الانسجام الذي يؤدي إلى الخلاف المستقبلي ويؤدي إلى الطلاق.

2- الزواج من المجهولين القادمين من بلاد مختلفة إلى سوريا بهدف الجهاد فهؤلاء المجاهيل لا يعرف تاريخهم ولا تعرف حقيقتهم فيتزوج المرأة السورية فترة من الزمن ثم يتركها ويهاجر إلى بلاده بالرغم من أن النبي صلى الله عليه وسلم أكد على أهمية اختيار الرجل لذلك اشترط جمهور الفقهاء شرط الكفاءة في اختيار الأزواج. والكفاءة عند الفقهاء: هي المماثلة بين الزوجين دفعاً للعار في أمور مخصوصة، وهي عند المالكية: الدين، والحال (أي السلامة من العيوب التي توجب لها الخيار). وعند الجمهور: الدين، والنسب، والحرية، والحرفة (أو الصناع)، وزاد الحنفية والحنابلة: اليسار (أو المال)[7].

فانتظام المصالح بين الزوجين لا يكون عادة إلا إذا كان هناك تكافؤ بينهما؛ لأن الشريفة تأبى العيش مع الخسيس، فلا بد من اعتبار الكفاءة من جانب الرجل، لا من جانب المرأة؛ لأن الزوج لا يتأثر بعدم الكفاءة عادة، وللعادة والعرف سلطان أقوى وتأثير أكبر على الزوجة، فإذا لم يكن زوجها كفئاً لها، لم تستمر الرابطة الزوجية، وتتفكك عُرى المودة بينهما، ولم يكن للزوج صاحب القوامة تقدير واحترام. وكذلك أولياء المرأة يأنفون من مصاهرة من لا يناسبهم في دينهم وجاههم ونسبهم، ويعيرون به، فتختل روابط المصاهرة أو تضعف، ولم تتحقق أهداف الزواج الاجتماعية، ولا الثمرات المقصودة من الزوجية[8].

وقد استدلوا على ذلك بعدة أدلة منها حديث علي رضي الله عنه أن النبي صلّى الله عليه وسلم قال له: «ثلاث لا تؤخر: الصلاة إذا أتت، والجنازة إذا حضرت، والأيم إذا وجدت لها كفئاً»[9].

[7] الدسوقي، حاشية الدسوقي: 248/ 2، البهوتي، كشاف القناع: 72/ 5، الشربيني، مغني المحتاج: 164/ 3، ابن عابدين، حاشية ابن عابدين: 436/ 2- الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته: 6735/9.

[8] الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته: 6740/9.

[9] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل: 728- 197/2-

قال الشافعي: أصل الكفاءة في النكاح حديث بريرة، فقد خيرها النبي صلّى الله عليه وسلم، لما لم يكن زوجها كفئاً لها بعد أن تحررت، وكان زوجها عبداً.

وقال الكمال بن الهمام: هذه الأحاديث الضعيفة من طرق عديدة يقوي بعضها بعضاً، فتصبح حجة بالتضافر والشواهد، وترتفع إلى مرتبة الحسن، لحصول الظن بصحة المعنى، وثبوته عنه صلّى الله عليه وسلم، وفي هذا كفاية.

من خلال ما تقدم يتبين لنا أن الكفاءة شرط في اختيار الرجل فذلك أدوم للألفة والوفاق بين الرجل والمرأة وقد سمعنا اليوم عن عدد من الحالات من النساء اللواتي تزوجن من رجال مجهولين قادمين من بلاد أخرى ثم هاجر الرجل وترك هذه المرأة وحيدة ولم يبت في أمرها فلم يراعوا أدنى شرط من شروط الكفاءة وهو معرفة الرجل وتاريخه وأصله نسبه.

3- زواج القاصرات: والقاصر هي التي لم تتجاوز سناً معينة حددها القانون بخمس عشرة عاماً وفي قوانين أخرى بثماني عشرة عاماً فالزواج مسؤولية وبناء أسرة فلا بد أن تكون المرأة رشيدة حتى تستطيع تحمل هذه المسؤولية ولا يكتفى ببلوغها الجسدي بل لا بد من اكتمال عقلها لتستطيع مواجهة الحياة الجديدة وتحمل مسؤولياتها وتزويج القاصرات ينبني عليه مفاسد كثيرة من أهمها كثرة المشاكل والنزاعات بين الزوجين وعدم القدرة على حل هذه المشاكل مما يؤدي إلى الطلاق إضافة إلى انتشار الجهل والأمية بسبب تسرب القاصر من المدرسة وبسبب هذه المفاسد الكثيرة ذهب عدد من العلماء المعاصرين كالشيخ القرضاوي وابن عثيمين إلى وجوب تحديد سن معينة وطالبت الكثير من منظمات المجتمع المدني بتجريم تزويج القاصرات وقد استدل العلماء بضرورة التحديد بعدة أدلة من الكتاب والسنة وآثار الصحابة.

أ- قوله تعالى: "وَابْتَلُواْ الْيَتَامَى حَتَّىَ إِذَا بَلَغُواْ النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ" . والمقصود من قوله عز وجل بلغوا النكاح هو صلاحية كل من الزوج والزوجة للزواج وتحمل مسؤولياته وتبعاته وهذا ما عبر عنه بالرشد، وهذا ما ذهب إليه العديد من المفسرين يقول الرازي:" بيّن بهذه الآية متى يؤتيهم أموالهم، فذكر هذه الآية وشرط في دفع

أموالهم إليهم شرطين: أحدهما: بلوغ النكاح، والثاني: إيناس الرشد، ولا بد من ثبوتهما حتى يجوز دفع مالهم إليهم"[10].

فإن كان دفع الأموال لا يكتفى فيه بالبلوغ بل لا بد من الرشد فالنكاح من باب أولى.

ب– من السنة النبوية الشريفة:

1- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي أنه قال: «لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا الثيب حتى تستأمر فقيل يا رسول الله كيف إذنها؟ قال: إذا سكتت»[11].
واستدلوا بهذا الحديث على أنه لا يجوز تزويج القاصر التي لم تبلغ خمس عشرة سنة، فلابد أن تكون بالغة راشدة حتى يتسنى أخذ إذنها ومشورتها، وذلك لا ينطبق على من لم تبلغ خمس عشرة سنة.

2- ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"[12].
استدل العلماء على هذا الحديث فقالوا: إن الشرع أتاح لولي الأمر اتخاذ كل ما فيه إصلاح لشأن الرعية، وفعل ما هو ادعى لحفظ المصلحة العامة، بشرط ألا يتعارض ذلك مع نص صريح في الكتاب أو السنة، فيحق له إصدار قانون بتحديد سن معينة، والحكم بعدم تزويج الصغار والقاصرات لانعدام المصلحة في الغالب، وذلك من باب السياسة الشرعية، كما وأن الواجب على الرعية السمع والطاعة لولي الأمر، لقوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ }.(سورة النساء: 59).

ج– آثار الصحابة :

فقد استدل العلماء على أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أسقط حد السرقة عن السارق في عام المجاعة، نظرا لتغير الحال ومجاراة للواقع الذي يعيشونه، فقال رضي الله عنه "لا يقطع في عذق، ولا في عام سنة."

---

[10] الرازي، تفسير الرازي: 497/9.
[11] البخاري، صحيح البخاري: 6968- 25/9.
[12] البخاري، صحيح البخاري: 2409- 120/3.

وهذا ليس من قبيل إنشاء حكم شرعي جديد، يحرم الحلال ويحل الحرام، بل هو من قبيل مراعاة تغير الفتوى بتغير الحال[13].

وبناء على المفاسد المترتبة على زواج القاصرين فلا بد من منعه بالنسبة للمرأة السورية وقد شهدنا الكثير من حالات الشقاق بين الزوجين بسبب أن المرأة قاصر لا تحسن تدبير منزلها بالإضافة إلى حالات الابتزاز، واستغلال المرأة القاصرة، وذلك بسبب حاجة الأهل في تزويجها، والتخفيف من الأعباء المادية المترتبة عليهم بسبب ظروف الحرب إلا أنهم سرعان ما يتشكل عليها أعباء كثيرة من الخلافات، والشقاقات، وهجر الرجل لزوجته، وإرسالها إلى أهلها.

ويجب على منظمات المجتمع المدني العمل على نشر التوعية بين الأهالي ببيان أضرار زواج القاصرات وأضراره على المرأة والأسرة .

4- **الزواج بدون ولي**: إن وجود الولي للفتاة عند الزواج أمر ضروري فالمرأة يغلب عليها العاطفة وبسبب غلبة العاطفة قد تكون عرضة للرجال السيئين مما يؤدي إلى خداعها لذلك اشترط جمهور الفقهاء وجود الولي عند تزويج الفتاة البكر لأن الولي هو أخبر بحال الرجال من هذه الفتاة التي لم تخالط الرجال ولم تتعرف عليهم خلافاً للمرأة الثيب والتي خالطت الرجال وتستطيع أن تحصل على حقوقها وتميز الرجل السيء من الرجل الصالح فمهمة الولي في الزواج هو اختيار الرجل الأنسب للفتاة والأصلح لها.

لذلك يرى جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) أن النكاح لا يصح إلا بولي، ولا تملك المرأة تزويج نفسها ولا غيرها، ولا توكيل غير وليها في تزويجها، فإن فعلت ولو كانت بالغة عاقلة رشيدة، لم يصح النكاح، وهو رأي كثير من الصحابة كابن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم. وإليه ذهب سعيد بن المسيب والحسن وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد والثوري وابن أبي ليلى وابن شبرمة وابن المبارك، وعبيد الله العنبري وإسحاق وأبو عبيدة رحمهم الله تعالى[14].

وأدلتهم: أولاً . حديث عائشة وأبي موسى وابن عباس: «لا نكاح إلا بولي»[15] وغيرها من الأحاديث.

---

[13] http://www.feqhweb.com/vb/t18999.html#ixzz4npmGwKRN

[14] الشربيني، مغني المحتاج: 147/ 3 ، البهوتي، كشاف القناع: 49/ 5 وما بعدها، ابن قدامة، المغني: 449/ 6.

[15] الترمذي، سنن الترمذي- 1101- 399/3.

ثانياً . إن الزواج عقد خطير دائم ذو مقاصد متعددة من تكوين أسرة، وتحقيق طمأنينة واستقرار وغيرها، والرجل بما لديه من خبرة واسعة في شؤون الحياة أقدر على مراعاة هذه المقاصد، أما المرأة فخبرتها محدودة، وتتأثر بظروف وقتية، فمن المصلحة لها تفويض العقد لوليها دونها[16].

وأما الحنفية فلم يشترطوا وجود الولي وأجازوا أن تزوج المرأة نفسها بدون وليها وينفذ نكاح حرة مكلفة (بالغة عاقلة) بلا رضا ولي، فللمرأة البالغة العاقلة أن تتولى عقد زواجها، وزواج غيرها، لكن إذا تولت عقد زواجها، وكان لها ولي عاصب، اشترط لصحة زواجها ولزومه أن يكون الزوج كفئاً، وألا يقل المهر عن مهر المثل. فإذا تزوجت بغير كفء، فلوليها حق الاعتراض على الزواج ويفسخه القاضي، إلا أنه إذا سكت حتى ولدت أو حملت حملاً ظاهراً، سقط حق الولي في الاعتراض على الزواج[17].

واستدلوا على ذلك بحديث ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا»؟ قَالَ: نَعَمْ[18].

والأيم: التي لا زوج لها، بكراً كانت أو ثيباً، فدل على أن للمرأة الحق في تولي العقد.

ثانياً . للمرأة أهلية كاملة في ممارسة جميع التصرفات المالية من بيع وإيجار ورهن وغيرها، فتكون أهلاً لمباشرة زواجها بنفسها؛ لأن التصرف حق خالص لها.

وبالرغم من اشتراط الولي عند الجمهور إلا أنه لا بد من رضاها فلا يجبرها الولي على الزواج من شخص لا ترغب به عملاً بالحديث السابق.

وإن نظرنا إلى حال المرأة السورية في بلاد اللجوء نجد أن اشتراط الولي أمر مهم بالنسبة لها خصوصا مع وجود أنواع من الرجال في بلاد اللجوء من بلاد مختلفة، ووجود الأطماع الكثيرة فوجود الولي إلى جانب المرأة يقلل من المفاسد الكثيرة التي قد تنشأ، ويساعدها على حسن الاختيار وقد تبرر بعض النساء انعدام وجود الولي في بلاد اللجوء، أو فقدانه أو أَسره فيمكن في هذه الحالة أن تولي أمرها رجلاً مجتهداً معروفاً في دينه وعلمه، وخبرته ليزوجها يقول الشربيني في مغني المحتاج: "نعم لو عدم الولي والحاكم فولت مع خاطبها

---

[16] الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته: 6700/9.
[17] الشوكاني، فتح القدير: 391 /2 ، ابن عابدين، الدر المختار: 407 /2.
[18] مسلم، صحيح مسلم: 1421- 1037/2.

أمرها رجلا مجتهدا ليزوجها منه صح؛ لأنه محكَّم والمحكم كالحاكم، وكذا لو ولت معه عدلاً صح على المختار وإن لم يكن مجتهدا لشدة الحاجة إلى ذلك، وهذا ما جرى عليه ابن المقري تبعا لأصله. قال في المهمات: ولا يختص ذلك بفقد الحاكم، بل يجوز مع وجوده سفراً وحضراً بناء على الصحيح في جواز التحكيم كما هو مذكور في كتاب القضاء. قال الولي العراقي: ومراد المهمات ما إذا كان المحكم صالحا للقضاء. وأما الذي اختاره النووي أنه يكفي العدالة، ولا يشترط أن يكون صالحا للقضاء فشرطه السفر وفقد القاضي".[19]

المطلب الثاني– حالات الطلاق والفسخ في بلاد اللجوء وحكمها الشرعي ويتضمن (كيفية الطلاق والفسخ والمخالعة– طلاق المفقود ...):

من خلال رصد الواقع نجد الارتفاع الكبير في حالات الطلاق والهجر بين الزوجين بالإضافة إلى حالات فقد الرجل وغيابه دون معرفة خبره، وتبقى المرأة معلقة لا تعرف هل هي مطلقة، أم هي في ذمة الرجل بالإضافة لرغبة المرأة أن تفسخ نكاحها ولا تعرف ماذا تفعل بسبب عدم وجود المحاكم الشرعية التي تلجأ إليها وسنسلط الضوء على هذه المشاكل وحكمها الشرعي.

الطلاق نوع من أنواع الفراق وهو ملك للزوج وحده، ذلك أن الرجل يملك مفارقة زوجته إذا وجد ما يدعوه إلى ذلك بعبارته وإرادته المنفردة، كما تملك الزوجة طلب إنهاء علاقتها الزوجية إذا وجد ما يبرر ذلك، كإعسار الزوج بالنفقة، وغيبة الزوج، وما إلى ذلك من أسباب اختلف الفقهاء فيها توسعة وتضييقا، ولكن ذلك لا يكون بعبارتها، وإنما بقضاء القاضي، إلا أن يفوضها الزوج بالطلاق، فإنها في هذه الحال تملكه بقولها أيضا.

فإذا اتفق الزوجان على الفراق، جاز ذلك، وهو يتم من غير حاجة إلى قضاء، وكذلك القاضي، فإن له التفريق بين الزوجين إذا قام من الأسباب ما يدعوه لذلك، حماية لحق الله تعالى، كما في ردة أحد الزوجين المسلمين – والعياذ بالله تعالى – أو إسلام أحد الزوجين المجوسيين وامتناع الآخر عن الإسلام وغير ذلك. إلا أن ذلك كله لا يسمى طلاقا سوى الأول الذي يكون بإرادة الزوج الخاصة وعبارته[20].

---

[19] الشربيني، مغني المحتاج 243/4، النووي، روضة الطالبين 7 / 50، 51..

[20] ابن عابدين، حاشية ابن عابدين: 242/3.

والدليل على أن الطلاق هذا حق الزوج خاصة قول النبي – صلى الله عليه وسلم –: "إنما الطلاق لمن أخذ بالساق"[21] .

وسنتكلم عن الحالات التي قد تتعرض لها اللاجئة السورية في بلاد المهجر وهو التفريق للغيبة بأن يكون الرجل غائباً أو التفريق للفقد بأن يكون الرجل مفقوداً أو التفريق للحبس بأن يكون الرجل أسيراً.

أولاً– التفريق للغيبة والفقد والحبس:

الغائب هو: من غادر مكانه لسفر ولم يعد إليه، وحياته معلومة، فإذا جهلت حياته فهو المفقود، أما المحبوس فهو: من قبض عليه وأودع السجن بسبب تهمة أو جناية أو غير ذلك[22].

وقد اختلف الفقهاء في زوجة الغائب والمفقود والمحبوس إذا طلبت التفريق لذلك، هل تجاب إلى طلبها؟ على أقوال بيانها فيما يلي:

1– التفريق للغيبة: اختلف الفقهاء في جواز التفريق للغيبة على أقوال مبناها اختلافهم في حكم استدامة الوطء، أهو حق للزوجة مثل ما هو حق للزوج؟

فذهب الحنفية، والشافعية، والحنابلة في قول، إلى أن دوام الوطء قضاء حق للرجل فقط، وليس للزوجة فيه حق، فإذا ما ترك الزوج وطء زوجته مدة لم يكن ظالما لها أمام القاضي، سواء أكان في ذلك حاضرا أم غائبا، طالت غيبته أم لا؛ لأن حقها في الوطء قضاء ينقضي بالمرة الواحدة، فإذا استوفتها لم يعد لها في الوطء حق في القضاء، وعلى هذا فإذا غاب الزوج عن زوجته مدة ما مهما طالت، وترك لها ما تنفق منه على نفسها، لم يكن لها حق طلب التفريق لذلك، إلا أن الحنابلة في قولهم هذا قيدوا عدم وجوب الوطء بعدم قصد الإضرار بالزوجة، فإذا قصد بذلك الإضرار بها عوقب وعزر، لاختلال شرط سقوط الوجوب.

وذهب الحنابلة في قولهم الثاني وهو الأظهر إلى أن استدامة الوطء واجب للزوجة على زوجها قضاء، ما لم يكن بالزوج عذر مانع من ذلك كمرض أو غيره، وعلى هذا فإذا غاب الزوج عن زوجته مدة بغير عذر، كان لها طلب التفريق منه، فإذا كان تركه بعذر لم يكن لها ذلك[23].

---

[21] الدارقطني، سنن الدارقطني: 3992- 67/5.
[22] الموسوعة الفقهية الكويتية (29/ 62)
[23] ابن قدامة، المغني 7 / 234، ابن عابدين، الدر المختار 3 / 202 – 203، ، قليوبي وعميرة، حاشيتا قليوبي وعميرة 4 / 51.

أما المالكية، فقد ذهبوا إلى أن استدامة الوطء حق للزوجة مطلقا، وعلى ذلك فإن الرجل إذا غاب عن زوجته مدة، كان لها طلب التفريق منه، سواء أكان سفره هذا لعذر أم لغير عذر، لأن حقها في الوطء واجب مطلقا عندهم[24].

فعند المالكية والحنابلة يجوز للمرأة طلب التفريق من القاضي عند غياب زوجها وقيده الحنابلة إن كان غيابه لعذر.

شروط التفريق للغيبة عند من يقول بها:

يشترط في الغيبة ليثبت التفريق بها للزوجة شروط، وهي:

أ – أن تكون غيبة طويلة، وقد اختلف الفقهاء في مدتها: فذهب الحنابلة إلى أن الزوج إذا غاب عن زوجته مدة ستة أشهر فأكثر كان لها طلب التفريق عليه إذا تحققت الشروط الأخرى[25].

وذهب المالكية في المعتمد عندهم، إلى أنها سنة فأكثر، وفي قول للغرياني وابن عرفة أن السنتين والثلاث ليست بطول، بل لا بد من الزيادة عليها، وهذا مبني منهم على الاجتهاد والنظر.

ب – أن تخشى الزوجة على نفسها الضرر بسبب هذه الغيبة، والضرر هنا هو خشية الوقوع في الزنى كما نص عليه المالكية، وليس اشتهاء الجماع فقط إلا أن هذا الضرر يثبت بقول الزوجة وحدها، لأنه لا يعرف إلا منها، إلا أن يكذبها ظاهر الحال.

ج – أن تكون الغيبة لغير عذر، فإن كانت لعذر كالحج والتجارة وطلب العلم لم يكن لها طلب التفريق عند الحنابلة.

أما المالكية فلا يشترطون ذلك كما تقدم، ولهذا يكون لها حق طلب التفريق عندهم إذا طالت غيبته لعذر أو غير عذر على سواء.

د – أن يكتب القاضي إليه بالرجوع إليها أو نقلها إليه أو تطليقها ويمهله مدة مناسبة، إذا كان له عنوان معروف، فإن عاد إليها، أو نقلها إليه أو طلقها فبها، وإن أبدى عذرا لغيابه لم يفرق عليه عند الحنابلة

---

[24] الدسوقي، حاشية الدسوقي 2 / 339. الموسوعة الفقهية الكويتية (29/ 63)

[25] ابن قدامة، المغني 7 / 235.

دون المالكية، وإن أبى ذلك كله، أو لم يرد بشيء وقد انقضت المدة المضروبة، أو لم يكن له عنوان معروف، أو كان عنوانه لا تصل الرسائل إليه طلق القاضي عليه بطلبها.

ومن خلال هذه الشروط يتبين لنا أن المرأة إن كانت في المناطق المحررة، أو بلاد اللجوء، وزوجها غائب عنها وكان في مناطق النظام مثلا أو بلد آخر فإنه يحق لها أن ترفع طلباً للقضاء للتفريق بعذر أم بغير عذر عند المالكية ويجب على القاضي أن يجيب طلبها، ويفرق بينهما، ويعتبر تفريق القاضي بين الرجل والمرأة مشروعاً.

واعتبر الحنابلة أن هذا التفريق يعتبر فسخاً وتترتب عليه آثار الفسخ وأما المالكية يعتبرونه طلاقاً[26].

2- **التفريق للفقد**: إذا غاب الزوج عن زوجته غيبة منقطعة خفيت فيها أخباره، وجهلت فيها حياته، فهل لزوجته حق طلب التفريق عليه؟

الفقهاء في ذلك على مذاهب تقدم بيانها في الغائب، ذلك أن المفقود غائب وزيادة، فيكون لزوجة المفقود ما لزوجة الغائب من أمر التفريق عليه.

فإذا لم تطلب زوجته المفارقة، فهل تكون على زوجيته عمرها كله؟

في هذا الموضوع أحوال وشروط، اتفق الفقهاء في بعضها، واختلفوا في بعضها الآخر على أقوال بيانها فيما يلي:

أ – إذا كان ظاهر غيبة الزوج السلامة، كما إذا غاب في تجارة أو طلب علم، ولم يعد، وخفيت أخباره وانقطعت، فقد ذهب أبو حنيفة، والشافعي في الجديد، وأحمد إلى أنه حي في الحكم، ولا تنحل زوجيته حتى يثبت موته بالبينة الشرعية أو بموت أقرانه، وهو مذهب ابن شبرمة، وابن أبي ليلى.

وذهب الشافعي في القديم إلى أن الزوجة تتربص في هذه الحال أربع سنين من غيبته، ثم يحكم بوفاته، فتعتد بأربعة أشهر وعشر، وتحل بعدها للأزواج.

ب – وإن كان ظاهر غيبته الهلاك، كمن فقد بين أهله ليلا أو نهارا، أو خرج إلى الصلاة ولم يعد، أو فقد في ساحة القتال. . . فقد ذهب أحمد في الظاهر من مذهبه، والشافعي في القديم إلى أن زوجته

---

[26] ابن قدامة، المغني 7 / 235- الدسوقي، حاشية الدسوقي 2 / 339.

تتربص أربع سنين، ثم يحكم بوفاته فتعتد بأربعة أشهر وعشر، ثم تحل للأزواج، وهو قول عمر، وعثمان، وعلي، وابن عباس رضي الله عنهم، وغيرهم.

وذهب الحنفية، والشافعي في الجديد، إلى أنها لا تتزوج حتى يتبين موته بالبينة أو بموت الأقران، مهما طالت غيبته، كمن غاب وظاهر غيبته السلامة على سواء.

وللمالكية تقسيم خاص في زوجة المفقود، هو: أن المفقود إما أن يفقد في حالة حرب أو حالة سلم، وقد يكون فقده في دار الإسلام، أو دار الشرك، وقد يفقد في قتال بين طائفتين من المسلمين، أو طائفة مسلمة وأخرى كافرة، ولكل من هذه الحالات حكم خاص بها عندهم بحسب ما يلي:

أ – فإذا فقد في حالة السلم في دار الإسلام، فإن زوجته تؤجل أربع سنين، ثم تعتد عدة الوفاة، ثم تحل للأزواج، هذا إن دامت نفقتها من ماله، وإلا طلق عليه لعدم النفقة.

ب – وإذا فقد في دار الشرك، كالأسير لا يعلم له خبر، فإن زوجته تبقى مدة التعمير أي موت أقرانه، حيث يغلب على الظن عندها موته، ثم تعتد عدة الوفاة، ثم تحل للأزواج، وقدروا ذلك ببلوغه السبعين من العمر، وقيل: الثمانين، وقيل غير ذلك، وهذا إن دامت نفقتها، وإلا طلقت عليه.

ج – فإن فقد في حالة حرب بين طائفتين من المسلمين، فإنها تعتد عقب انفصال الصفين وخفاء حاله، وتحل بعدها للأزواج.

د – وإن كانت الحرب بين طائفة مؤمنة وأخرى كافرة، فإنه يكشف عن أمره، ويسأل عنه، فإن خفي حاله أجلت زوجته سنة، ثم اعتدت للوفاة، ثم حلت للأزواج[27].

وإذا لم يرفع المفقود للقاضي من قبل زوجته أو أحد ورثته أو المستحقين في تركته، فهو حي في حق زوجته العمر كله بالاتفاق.

فإذا رفع إلى القاضي وقضى بموته، بحسب ما تقدم من الشروط والأحوال والاختلاف، انقضت الزوجية حكما من تاريخ الحكم بالوفاة، وبانت زوجته واعتدت للوفاة جبرا، وهي بينونة وفاة، لا بينونة طلاق أو فسخ.

---

[27] ابن قدامة، المغني 8 / 94، الدسوقي، حاشية الدسوقي والشرح الكبير 2 / 479 - 483، 441، والشربيني، مغني المحتاج 3 / 397، ابن عابدين، الدر المختار 2 / 656- الموسوعة الفقهية الكويتية (29/ 66).

هذا ولا بد لحلول هذه الفرقة من قضاء القاضي بموته، وإلا فهي زوجته العمر كله، وقد نص المالكية على أنه يحل محل القاضي في الحكم بالوفاة هنا عند الحاجة الوالي، وجماعة المسلمين.

فإذا ظهر المفقود حيا بعد الحكم بوفاته، فإن كانت زوجته لم تتزوج غيره بعد عدتها فهي له، وإن تزوجت غيره، فإن كان الزواج غير صحيح، أو كان الزوج الجديد يعلم بحياة الأول، فكذلك، وإن كان الزواج صحيحا، ولا يعلم الزوج الثاني بحياة الأول، فهي للثاني إن دخل بها، عند الجمهور، وإلا فهي للأول أيضا.

يظهر لنا من خلال هذه المسائل السابقة بالنسبة للمفقود أن زوجته يحق لها أن ترفع أمرها للقاضي وتطالب بالتفريق لأن المفقود كالغائب وزيادة وعند المالكية يحق للمرأة في الغيبة أن تطالب بفسخ زواجها بعذر أو بغير عذر أما إن لم ترفع أمرها للقاضي فقد اختلف الفقهاء في المدة التي تمكث فيها بعد فقده والراجح من ذلك أنها تنتظر مدة أربع سنين ثم يتم التفريق بينهما كالمذهب الشافعي.

والمدة فيها اجتهاد وللقاضي أن يجتهد في ذلك كما أشار قرار مجمع الفقه الإسلامي:

القرار الثاني: مدة انتظار المفقود

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه؛ وبعد:

فإن المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي في دورته الحادية والعشرين المنعقدة بمكة المكرمة في المدة من 24-28 محرم 1434هـ التي يوافقها 8-2012/12/12م نظر في مدة انتظار «المفقود».

وهو: «الذي انقطع خبره فلا تعلم عنه حياة ولا موت».

وتترتب على القول بحياته أو مماته آثار تتعلق بأسرته، وأمواله.

وبعد الاطلاع على البحوث المقدمة في هذا الموضوع والمناقشات التي دارت حوله تبين للمجلس أن هذه المسألة اجتهادية لم يرد فيها نص خاص بها في الكتاب والسنة، وقد صحت فيها بعض الآثار عن الصحابة الكرام رضوان الله عليهم

وبناءً على ذلك، وإعمالاً للمقاصد العامة للشريعة الإسلامية التي تحفظ الدين والنفس والعرض والنسب والمال، وقاعدة رفع الحرج، ودفع الضرر، والاحتياط في الأبضاع والأنساب؛ قرر المجمع ما يأتي:

أولاً: ينتظر في المفقود، فلا يحكم بموته حتى يثبت ما يؤكد حاله من موت أو حياة.

ويترك تحديد المدة التي تنتظر للمفقود للقاضي بحيث لا تقل عن سنة ولا تزيد على أربع سنوات من تاريخ فقده؛ ويستعين في ذلك بالوسائل المعاصرة في البحث والاتصال، ويراعي ظروف كل حالة وملابساتها، ويحكم بما يغلب على ظنه فيها.

ثانياً: بعد انتهاء المدة التي يقررها القاضي يحكم بوفاة المفقود، وتقسم أمواله، وتعتد زوجته، وتترتب آثار الوفاة المقررة شرعاً.

ثالثاً: للزوجة إذا تضررت من مدة انتظار زوجها المفقود أن ترفع أمرها للقاضي، للتفريق بينها وبين زوجها المفقود للضرر. وفق الشروط الشرعية لهذا النوع من التفريق.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

3- **التفريق للحبس**: إذا حبس الزوج مدة عن زوجته، فهل لزوجته طلب التفريق كالغائب؟ الجمهور على عدم جواز التفريق على المحبوس مطلقا، مهما طالت مدة حبسه، وسواء أكان سبب حبسه أو مكانه معروفين أم لا، أما عند الحنفية والشافعية فلأنه غائب معلوم الحياة، وهم لا يقولون بالتفريق عليه كما تقدم، وأما عند الحنابلة فلأن غيابه لعذر.

وذهب المالكية إلى جواز التفريق على المحبوس إذا طلبت زوجته ذلك وادعت الضرر، وذلك بعد سنة من حبسه، لأن الحبس غياب، وهم يقولون بالتفريق للغيبة مع عدم العذر، كما يقولون بها مع العذر على سواء كما تقدم[28].

من خلال العرض السابق نخلص إلى النتائج الآتية:

1- زوجة الغائب وهو الذي غاب عن زوجته فترة من الزمن يحق للزوجة أن ترفع أمرها للقاضي وتطالب بالتفريق عند المالكية.

2- زوجة المفقود وهو الذي انقطعت أخباره فلا ندري أحي هو أم ميت لا يحكم بموته حتى يثبت ذلك وإن تضررت الزوجة يحق لها أن ترفع أمرها للقضاء وقد اختلف الفقهاء في

---

[28] الموسوعة الفقهية الكويتية (29/ 66).

تقدير المدة لكن من الممكن أن يجتهد القاضي في المدة على أن لا تكون أقل من سنة أو أكثر من أربع سنوات ويستعين بالوسائل الحديثة كما قرر مجمع الفقه الإسلامي.

3- زوجة الأسير أو المحبوس كالغائب تماما.

ثانياً- الطلاق عند فقد الإمام وغياب القاضي:

إن هذه المسألة هي من أهم المسائل التي أشكلت على السوريين في بلاد المهجر وذلك بسبب غياب السلطة الشرعية التي يمكن التحاكم إليها في بلاد اللجوء فالتفريق بسبب الغياب والفقد يحتاج إلى قاضي يصدر قرار التفريق باتفاق الفقهاء وفي بلاد اللجوء لا يوجد قاضي لذلك وقعت المرأة السورية في بلاد المهجر والتي غاب عنها زوجها أو فقد بل وحتى إن أرادت الانفصال عنه في عسر شديد حتى اضطرت بعض النساء إلى الاعتماد على رجل علم شرعي أو محام لإصدار أمر التفريق.

والتفريق بهذه الطريقة قد يسبب مشاكل كبيرة أهمها أنها قد تتزوج من رجل آخر ويكون الرجل الأول لم يطلقها بعد وكذلك قد تتضارب آراء رجال العلم أو المحامين فقد يقرق أحدهم دون الآخر والسلطة الشرعية التي تخول القاضي هذا الإجراء هي مفقودة ومنعدمة ولا بد من وجود حل شرعي لهذه المعضلة.

وقد أشار الجويني إلى هذه المسألة (مسألة فقد الحاكم والقاضي) في كتابه غياث الأمم في التياث الظلم فقال:" وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَوْ خَلَا الزَّمَانُ عَنِ السُّلْطَانِ فَحَقٌّ عَلَى قُطَّانِ كُلِّ بَلْدَةٍ، وَسُكَّانِ كُلِّ قَرْيَةٍ، أَنْ يُقَدِّمُوا مِنْ ذَوِي الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى، وَذَوِي الْعُقُولِ وَالْحِجَا مَنْ يَلْتَزِمُونَ امْتِثَالَ إِشَارَاتِهِ وَأَوَامِرِهِ، وَيَنْتَهُونَ عَنْ مَنَاهِيهِ وَمَزَاجِرِهِ ؛ فَإِنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ، تَرَدَّدُوا عِنْدَ إِلْمَامِ الْمُهِمَّاتِ، وَتَبَلَّدُوا عِنْدَ إِظْلَالِ الْوَاقِعَاتِ"[29].

فعند فقد الحاكم فالواجب على أهل كل بلدة أن يجتمعوا فيختاروا الأصلح لتولي هذه المهام فيلتزمون إشارته ويخضعون لكلامه.

ثم تناول مسألة غياب القاضي كيف يتعامل الناس في التزويج والتفريق فيقول" - وَمِمَّا يَجِبُ الِاعْتِنَاءُ بِهِ أُمُورُ الْوِلَايَاتِ الَّتِي كَانَتْ مَنُوطَةً بِالْوُلَاةِ كَتَزْوِيجِ الْأَيَامَى، وَالْقِيَامِ بِأَمْوَالِ الْأَيْتَامِ، فَأَقُولُ:

[29] الجويني، غيات الأمم في التياث الظلم، 387.

ذَهَبَ بَعْضُ أَئِمَّةِ الْفِقْهِ إِلَى أَنَّ [مِمَّا] يَتَعَلَّقُ بِالْوِلَايَةِ تَزْوِيجَ الْأَيَامَى، فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – وَطَوَائِفَ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْحُرَّةَ الْبَالِغَةَ الْعَاقِلَةَ لَا تُزَوِّجُ نَفْسَهَا، وَإِنْ كَانَ لَهَا وَلِيٌّ زَوَّجَهَا، وَإِلَّا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ.

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلِيٌّ حَاضِرٌ، وَشَغَرَ الزَّمَانُ عَلَى السُّلْطَانِ، فَنَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ حَسْمَ بَابِ النِّكَاحِ مُحَالٌ فِي الشَّرِيعَةِ، وَمَنْ أَبْدَى فِي ذَلِكَ تَشَكُّكًا، فَلَيْسَ عَلَى بَصِيرَةٍ بِوَضْعِ الشَّرْعِ، وَالْمَصِيرِ إِلَى سَدِّ بَابِ الْمَنَاكِحِ يُضَاهِي الذَّهَابَ إِلَى تَحْرِيمِ الِاكْتِسَابِ، كَمَا سَيَأْتِي الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ فِي الرُّكْنِ الْأَخِيرِ فِي الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

وَهَذَا مَقْطُوعٌ بِهِ لَا مِرَاءَ فِيهِ، فَلْيَقَعِ النَّظَرُ وَرَاءَ ذَلِكَ فِي تَفْصِيلِ التَّزْوِيجِ، فَأَقُولُ:

558 – إِنْ كَانَ فِي الزَّمَانِ عَالِمٌ يَتَعَيَّنُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ فِي تَفَاصِيلِ النَّقْضِ وَالْإِبْرَامِ وَمَآخِذِ الْأَحْكَامِ، فَهُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى الْمَنَاكِحَ الَّتِي كَانَ يَتَوَلَّاهَا السُّلْطَانُ إِذْ كَانَ.

وَقَدِ اخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَنَّ مَنْ حَكَّمَ مُجْتَهِدًا فِي زَمَانِ قِيَامِ الْإِمَامِ بِأَحْكَامِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فَهَلْ يَنْفُذُ مَا حَكَمَ بِهِ الْمُحَكَّمُ؟ فَأَحَدُ قَوْلَيْهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ – رَحِمَهُ اللَّهُ –، أَنَّهُ يَنْفُذُ مِنْ حُكْمِهِ مَا يَنْفُذُ مِنْ حُكْمِ الْقَاضِي الَّذِي يَتَوَلَّى مَنْصِبَهُ مِنْ تَوْلِيَةِ الْإِمَامِ.

وَهَذَا قَوْلٌ مُتَّجَهٌ فِي الْقِيَاسِ، لَسْتُ أَرَى الْإِطَالَةَ بِذِكْرِ تَوْجِيهِهِ .

وَغَرَضِي مِنْهُ [أَنَّهُ] إِذَا انْقَدَحَ الْمَصِيرُ إِلَى تَنْفِيذِ أَمْرِ مُحَكَّمٍ مِنَ الْمُفْتِينَ فِي اسْتِمْرَارِ الْإِمَامَةِ، وَاطِّرَادِ الْوِلَايَةِ وَالزَّعَامَةِ، مَعَ تَرَدُّدٍ وَتَحَرٍّ وَاجْتِهَادٍ وَتَأَخٍّ.

فَإِذَا خَلَا الزَّمَانُ وَتَحَقَّقَ مِنْ مُوجَبِ الشَّرْعِ عَلَى الْقَطْعِ وَالْبَتِّ اسْتِحَالَةُ تَعْطِيلِ الْمَنَاكِحِ، فَالَّذِي كَانَ نُفُوذُهُ مِنْ أَمْرِ الْمُحَكَّمِ مُجْتَهِدًا فِيهِ فِي قِيَامِ الْإِمَامِ يَصِيرُ مَقْطُوعًا بِهِ فِي شُغُورِ الْأَيَّامِ، وَهَذَا إِذَا صَادَفْنَا عَالِمًا يَتَعَيَّنُ الرُّجُوعُ إِلَى عِلْمِهِ، وَيَجِبُ اتِّبَاعُ حُكْمِهِ "[30].

فواضح من كلام الإمام الجويني أنه عند فقد القاضي يجب على الناس اختيار رجل عالم ثقة يولونه أمرهم في التزويج والتفريق وهذا العالم يستمد شرعيته من اختيار الناس له.

[30] الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم، 390.

وهذا ما أشارت إليه الموسوعة الفقهية نقلا عن المذهب الحنفي والمالكي والحنبلي ورد في الموسوعة الفقهية:" وإذا لم يكن سلطان ولا من يجوز التقلد منه، أو تعذر الوصول إليه فقد اختلف الفقهاء في ذلك، فذهب الحنفية إلى أنه يجب على أهل البلد أن يتفقوا على واحد منهم يجعلونه واليا فيولي قاضيا، أو يكون هو الذي يقضي بينهم.

ويرى المالكية أنه إذا تعذر وجود الإمام أو الاتصال به، يتم عقد التولية من ذوي الرأي وأهل العلم والمعرفة والعدالة لرجل منهم كملت فيه شروط القضاء، ويكون عقدهم نيابة عنه للضرورة الداعية إليه.

وذهب الحنابلة إلى أنه إذا خلا البلد من قاض، فاجتمع أهل البلد وقلدوا قاضيا عليهم، فإن كان الإمام مفقودا صح ونفذت أحكامه عليهم، وإن كان موجودا لم يصح، فإن لم يكن فتجدد بعد ذلك، لم يستدم هذا القاضي النظر إلا بعد إذنه، ولا ينقض ما تقدم من حكمه[31].

وأما المذهب الشافعي ففيه تفصيل ذكرته سابقا نقلا عن الجويني في غياث الأمم.

ختاماً- أذكر بعض النماذج المعمول بها بالنسبة لزواج المرأة السورية وطلاقها في المهجر:

1- مبادرة المجلس الإسلامي السوري في تشكيل مكاتب في عدد من الولايات التركية (عنتاب- استانبول- مرسين- انطاكية) ويتم تعيين قاض فيها وهذا القاضي يستمد شرعيته من اختيار المجلس الإسلامي السوري له وذلك لأن المجلس الإسلامي يمثل المرجعية الشرعية للسوريين من خلال ضمه لأكثر من 150 عالماً سورياً.

2- مبادرة بعض الهيئات المشكلة في بعض المدن التركية كمرسين وأورفا من خلال فض المشاكل بين الزوجين والقيام بالصلح إلا أن هذه المبادرات لم يتم تفعيلها وذلك بسبب تخوفهم من انعدام السلطة الشرعية لهم ومن الممكن إعادة تفعيلهم كما نص على ذلك الجويني من خلال اختيار أهل البلدة لهم.

3- مبادرة بعض المكاتب في الريحانية من خلال التعامل مع الهيئات الشرعية في الداخل فهذه المكاتب تكون صلة الوصل بين صاحب العلاقة والمحكمة في الداخل إلا أن هذه الطريقة فيها من التعقيد والصعوبة بسبب عدم فتح المعابر وصعوبة التواصل .

---

[31] الموسوعة الفقهية الكويتية (33/ 296) – الشوكاني، فتح القدير 5 / 461 - ابن قدامة، المغني 9 / 106

من خلال النظر في هذا الموضوع يمكن الاعتماد على طريقة الفقهاء وذلك باختيار الناس المقيمين في بلد معين لهيئة وهذه الهيئة تستمد شرعيتها من المجلس الإسلامي وتمارس عملها في هذا البلد بحيث تستطيع البت في المشاكل والقيام بإجراءات الزواج والتفريق بين الزوجين ولو كان الزوج غائبا أو مفقودا وهذه الطريقة يمكن تعميمها في جميع بلاد اللجوء سواء كانت تركيا أو غيرها من الدول التي لجأ إليها السوريون.

الخاتمة:

أهم النتائج والتوصيات في البحث:

1- إن مقدمات الزواج لها دور كبير في التقليل من مشاكل الطلاق مثل حسن اختيار الزوج والزوجة ووجود الولي والإشهار في عقد النكاح.
2- الابتعاد عن تزويج المجهولين فلا بد أن يكون الرجل معروفاً في دينه وأمانته وحسبه ونسبه وهذا هو معيار الكفاءة.
3- عند انعدام وجود الولي للزوجة تختار المرأة رجلاً ثقة أميناً وتوليه عقد تزويجها حتى يقوم بدور الناصح لها.
4- تفعيل منظمات المجتمع المدني في نشر التوعية بين المجتمع ومنع تزويج القاصرات.
5- زوجة الغائب والمفقود والأسير يحق لها أن ترفع أمرها للقاضي لطلب التفريق وعلى القاضي أن يقدر الضرر الذي أصاب المرأة ومن الممكن أن يفرق بينهما أن كان غيابه طويلاً والقاضي هو الذي يقدر مدة الغياب على ألا يكون أقل من سنة أو أكثر من أربع سنوات.
6- عند فقد القاضي والإمام فلأهل كل بلدة أن يجتمعوا ويختاروا رجلاً كفئاً للقيام بمهمة التزويج والتفريق ويكون قراره بمثابة قرار القاضي الملزم.
7- المجالس والهيئات الشرعية والمراكز الإسلامية المشكلة في بلاد المهجر أن تقوم بدورها ومسؤوليتها من خلال اعتماد هيئة في كل بلد وتقوم بدور التفريق وتثبيت ذلك في سجلات حفاظاً للحقوق ويعتبر قرار الهيئة ملزماً لا يحق للرجل إبطاله بعد ذلك.
8- على منظمات المجتمع المدني أن تقوم بدور الإصلاح بين الزوجين وتثقيفهم ونشر التوعية بينهما.

ونسأل الله أن يعيد المهجرين إلى بلادهم وبفك أسرى المأسورين والحمد لله رب العالمين

فهرس المصادر والمراجع

1- ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل- أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل- المحقق: شعيب الأرنؤوط – الناشر: مؤسسة الرسالة- الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.

2- ابن عابدين، حاشية ابن عابدين رد المحتار على الدر المختار- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر – الناشر: دار الفكر-بيروت- الطبعة: الثانية، 1412هـ - 1992م.

3- ابن قدامة، المغني أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة – الناشر: مكتبة القاهرة

4- ابن ماجه، سنن ابن ماجه- أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني- تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي- الناشر: دار إحياء الكتب العربية- بيروت.

5- البخاري، صحيح البخاري- محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي- المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر- الناشر: دار طوق النجاة – الطبعة: الأولى، 1422هـ.

6- البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع- منصور بن يونس البهوتي- الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

7- البيهقي، سنن البيهقي الكبرى – أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي – المحقق: محمد عبد القادر عطا- الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م.

8- الترمذي، سنن الترمذي- محمد بن عيسى الترمذي- تحقيق أحمد محمد شاكر – الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر- الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م.

9- الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم- عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني- المحقق: عبد العظيم الديب- الناشر: مكتبة إمام الحرمين- الطبعة: الثانية، 1401هـ.

10- الدار قطني، سنن الدارقطني- أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني – حققه: شعيب الارنؤوط- الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2004 م.

11- الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير- محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي – الناشر: دار الفكر- بيروت.

12- الرازي، تفسير الرازي- أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي – الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت- الطبعة: الثالثة – 1420 هـ

13- الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته – أ. د. وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ- الناشر: دار الفكر - سوريَّة — دمشق – الطبعة: الرَّابعة .

14- الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج- محمد بن أحمد الخطيب الشربيني – الناشر: دار الكتب العلمية- الطبعة: الأولى، 1415هـ - 1994م.

15- الشوكاني، فتح القدير – محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني – الناشر: دار ابن كثير- دمشق- الطبعة: الأولى - 1414 هـ.

16- قليوبي وعميرة، حاشيتا قليوبي وعميرة- أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة- الناشر: دار الفكر — بيروت- 1415هـ-1995م.

17- مسلم، صحيح مسلم- مسلم بن الحجاج – المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي- الناشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت.

18- الموسوعة الفقهية الكويتية- زارة الأوقاف والشئون الإسلامية — الكويت.

19- النووي، روضة الطالبين – يحيى بن شرف النووي- تحقيق: زهير الشاويش- الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت- الطبعة: الثالثة، 1412هـ / 1991م.

العنف ضد المرأة السورية اللاجئة

د. حسن محمد أحمد محمد*

تتركز فكرة هذا البحث وتنحصر في موضوع اللجوء واللاجئين الفارين من جحيم حرب استعر أوارها في بلد غال وعزيز على الوطن العربي (سورية)، فالعنف الناجم عن تلك الحرب المستعرة، بين الإخوة السوريين قد تسبب في تشريد أعداد كبيرة وضخمة من المستضعفين السوريين، وتمثل شريحة النساء والأطفال الذين تشردوا، بسبب العنف، النسبة الأعلى من اللاجئين والنازحين داخليًا[1]، فهي الفئة المستضعفة والمستهدفة من بين الفئات التي تعاني الكثير من الاهمال والتشريد؛ لقلة الحيلة وضعف البناء الجسدي، وربما لا يقف الألم عند ذلك الحد، وإنما يضاف إليه أمر آخر، أشد فتكًا وضراوة، وهو إنهيار الروح المعنوية، وهي سمة تلازم المرأة، أكثر من الأطفال، لما تتميز به من وعي وادراك لفداحة المصيبة وهول الموقف الذي تمر به وتدرك الكثير من أبعاده وما سيتمخض عنه. فالمرأة، مع ما تعاني منه من سوء الحظ في هذه الحياة فهي، تمثل الضحية المستهدفة في الحروب والنزاعات القبلية والسياسية، وقد نالت نصيب الأسد من العنف والاضطهاد؛ حيث تعتبر المرأة الأكثر تحملاً لفاتورة الحروب والنزاعات المسلحة التي نشبت في بعض دولنا العربية عقب ثورات الربيع العربي؛ مما ألجأها إلى معسكرات ومخيمات اللاجئين؛ غير أن المرأة عانت مر المعاناة في تلك الأماكن غير المناسبة لحياة إنسانية كريمة، وأيضًا بسبب صعوبة العيش هناك، وعدم قدرتها على التواؤم مع تلك الظروف المعيشية القاسية، خاصة وأن العنصر النسوي يمثل ما نسبته 50% من المقيمين بمعسكرات اللجوء[2]، فأصبحوا بين نازح ولاجئ، إذ تقدر أعدادهم بحوالي 1200000 (اثنا عشر مليون شخص) منهم أربعة مليون سوري لجأوا إلى الدول المجاورة: تركيا، الأردن، لبنان، العراق... وغيرها[3].

* – **الدكتور حسن محمد أحمد محمد**: أستاذ مساعد (غير متفرغ)، التخصص: علم النفس والفلسفة، الدولة: السودان، الجامعة: أم درمان الإسلامية.

[1] /http://www.rescue.org/sites/default/files/resource-file/IRCReportMidEast20130114.pdf

[2] / نجوى درديري: ماذا فعلت الجامعة العربية للمرأة اللاجئة وأطفالها المشردين؟، العرب: ص: 20، 2017/3/17م.

[3] / تقرير الاستراتيجية الإقليمية للأزمة السورية في السويد 2016-2020م (مترجم عن تقرير باللغة السويدية).

وفي هذه الأوضاع البالغة الخطورة تصبح المرأة معرضة للتهديدات المختلفة التي تطال أمنها وسلامة أسرتها وقدرتها على المشاركة الفاعلة في مجتمعها. من هذا المنطلق رأى الباحث أن مشكلات المرأة، لاسيما العنف ضد المرأة اللاجئة، تعتبر مشكلة تستحق البحث والدراسة، من هنا انبثقت فكرة هذه الورقة، لعلها تساهم في إيجاد حل لمشكاة العنف ضد النساء السوريات اللاجئات. فالمرأة تمثل اللبنة الأساسية في البناء الأسري المتماسك؛ فهي صانعة المستقبل وزارعة الأمل؛ وذلك من خلال عنايتها بالناشئة، قال الشاعر:

وإذا النساء نشأن في أمية * رضع الرجال هالة وخمولا

بيد أن الواقع المشاهد لأحوال المرأة ينبئ عن سوء حالها، فمستقبلها يكتنفه الغموض والضبابية، في ظل انتشار النزاعات المسلحة، وهي الأكثر عرضة للظلمً والمعاناة، التي تتمثل في أن المرأة اللاجئة تكون مسئولة عن حماية أطفالها؛ بسب غياب العائل الذي ربما قُتل أو تشرّد؛ مما يضعها في موقف لا تحسد عليه. وتؤكد إحصاءات مكتب الأمم المتحدة أن ربع النساء في الدول الصناعية المتقدمة قد تعرضن للضرب، وفي الدول النامية، مع عدم توفر الإحصائيات، فالنسبة تتجاوز ال66%.[4] كما تبين الإحصاءات أن امرأة من بين خمسة أو سبع نساء تعرضت للاغتصاب في حياتها، وتشير الدراسات التي أجريت في كل من: بنجلاديش، البرازيل، كندا، كينيا تايلاند، وغينيا الجديدة؛ إلى أن ما يزيد عن نصف جرائم القتل التي ترتكب ضد النساء تأتي من أناس معروفين، وفي تقرير، آخر، للأمم المتحدة ذكرت فيه أن نسبة العنف ضد النساء، في الأردن، قد بلغت86%[5]، وأشارت دراسة للبنك الدولي إلى أن النساء اللواتي يتعرضن للضرب يلجأن للانتحار بنسبة تفوق غيرهن بنسبة12%[6]. ويمثل العنف درجة من درجات سوء المعاملة، الجسدية أو النفسية، وفيها يتم الاعتداء اللفظي الجارحة للمشاعر والأحاسيس والخادش لحياء الأنثى، حيث ورد في تقرير المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين 1988م: أن النساء اللاجئات يعانين من العنف العائلي من جراء الاحباطات التي تسود مجتمعهن المحلي، كما أنهن يقاسين الأمرين في سبيل الحصول على حقوقهن القانونية. من هذا الباب تتأتى أهمية دراسة سيكولوجية العنف

---

[4]/ المرأة وحقوق الإنسان، عادل أبو زهرة، ص: 27.

[5]/ نجوى درديري: ماذا فعلت الجامعة العربية للمرأة اللاجئة وأطفالها المشردين؟، العرب: ص: 20، 2017/3/17م.

[6]/ الشخصية، ريتشارد لازاروس، مترجم، ص: 96.

التي أضحت أحد أبرز اهتمامات الإنسان اليوم، وفي شتى مناحي الحياة ...، وقد أصبح إنشاء المؤسسات المتخصصة لدراسة ظاهرة حالات العنف، من أكبر هموم المجتمعات الإنسانية[7].

لعل في ما أوردناه آنفًا إشارة واضحة إلى ما تعاني منه النساء من شتى صنوف العنف، ويقع ذلك العنف دون وجود حروب أو نزاعات سياسية، كانت، أو قبلية، فكيف يكون حال المرأة، إذًا، في حالات الحروب والنزاعات السياسية المسلحة!!؟، لا شك في أن الحروب والنزاعات هي مدعاة وسبب أكيد ليرتفع، بموجبها، مؤشر العنف وليبلغ أعلى درجاته ضد النساء، اللائي يمثلن الخلقة الأضعف، وأيضًا، الأطفال هم الأكثر عرضة للاعتداءات والتحرشات الجنسية أثناء الاضطرابات أو التقلبات السياسية والحروب، وقد ذكرت بعثة السوق الأوربية المشتركة، أن أكثر من عشرة ألف امرأة تعرضن للاغتصاب في البوسنة.

ــ سورية الحضارة والتاريخ:

يروي لنا تاريخ سورية القديم أنها قد خضعت لحقب سياسية متعاقبة ومتتالية؛ ولعل السبب، في ذلك، لا يخفى على أحد، وهو موقعها الجغرافي (الشرق الأوسط) الذي يتوسط العالم؛ مما جعلها هدفا ومطمعًا لكثير من الغزاة اللذين تعاقبوا على اخضاعها لسياستهم، حيث قدم إليها السومريون، الحيثيون، الأكاديون (2300ق.م)، والبابليون (1728- 1685ق.م)، كما خضعت سورية لحكم الفراعنة: تحتمس الثالث (1490-1436ق.م)، وأمنحوتب الثاني (1438-1412ق.م)، والرابع (1366-1349ق.م)، فضلاً عن الحوريين (1500-1330ق.م)، الذين أعقبهم الكلدانيون إبان عهد نبوخذ نصر (604-562ق.م)، وخلفهم الآشوريون إبان عهد نجلات بلاسر (746-728ق.م.)، ثم الكلدانيون مرة أخرى إبان عهد نبوخذ نصر الثاني (597- 586ق.م)، حيث ظلت سوريا خاضعة لهم حتى مجيئ الفرس 539ق.م، الذين تعرضوا لهزيمة قاسية على يد الحاكم اليوناني الاسكندر الأكبر، وجاء الرومان، عقب ضعف اليونانيين، ومن بعد خضعت المنطقة بكاملها لحكم المسلمين على مختلف مشاربهم[8]. وربما لا يخالجنا أدنى شك في أن تلك الشعوب، التي تتالت وتناوبت على السيطرة على سورية، وهي جزء من منطقة الشام (فلسطين، شرق الأردن، لبنان)، قد أسست حضارات تليدة وعريقة، فقد أسس الكنعانيون المدن والممالك مثل مملكة عبلاء (ايبلاء)، ومملكة يمحاض في حلب،

---

[7]/ مدخل إلى الطب النفسي، عباس الزين عمارة، ص: 59.

[8]/ موسوعة الحضارة العالمية، أحمد محمد عوف، ص: 193.

ومملكة أوغاريت قرب اللاذقية، كما أقام الفينيقيون مراكز تجارية ومستعمرات على ساحل البحر المتوسط، وبلغوا حتى قرطاج في تونس سنة 814ق.م، وعملوا على تصدير أخشاب الأرز والمنسوجات والزجاج والتوابل والعطور، وكان لحضارتهم تأثير في بلاد فارس، وأسهموا في بناء القوة البحرية الفارسية وأسس الأموريون (العموريون) مدنًا مثل مدينة ماري في تل الحريري وهي عاصمتهم في الشمال، وكذلك أسس الآراميون مدنًا وممالك مهمة، وانتشرت لغتهم وأبجديتهم التي اعتمدوا فيها الأبجدية الفينيقية[9].

ـــ ما هو العنف؟:

العنف، لغة، ما كان ضد الرفق واللين، يقول رسولنا الكريم، صلى الله عليه وسلم،: (يا عائشة ارفقي فإن الرفق لم يكن في شيء قط إلا زانه ولا نزع من شيء قط إلا شانه)[10]. والشخص العنيف هو، الشخص الذي تكون فيه غلظة والرقة ليست من طباعه ولا من سمات سلوكه، والسلوك العنيف صفة مذمومة ومستقبحة. وفي المعاجم، العُنْفُ: ضدُّ الرفق، والعَنيفُ: الذي ليس له رِفْقٌ بركوب الخيل؛ والجمع عُنُفٌ. واعْتَنَفْتُ الأمر: إذا أخذتَه بعنف...[11]. وعند ابن منظور، العُنْف الخُرْقُ بالأَمر وقلّة الرِّفْق به وهو ضد الرفق عَنُفَ به وعليه يَعْنُفُ عُنْفاً وعَنافة وأَعْنَفه وعَنَّفه تَعْنيفاً وهو عَنِيفٌ إذا لم يكن رَفيقاً في أَمره واعْتَنَفَ الأَمرَ أَخذه بعُنف وفي الحديث إن اللّه تعالى يُعْطِي على الرِّفْق ما لا يُعطي على العُنف، وهو الشدة والمِشَقّة وكلُّ ما في الرفق من الخير ففي العنف من الشرّ مثله...[12]

ـــ من هو اللاجئ؟:

اللاجئ، هو ذلكم الشخص الذي أضطر إلى الفرار من موطنه وموضع اقامته واستقراره الأصلي طلبًا للأمان في موضع آخر. والأسباب التي تجبر اللاجئين على مغادرة ديارهم كثيرة ومتعددة، غير أن نيران الحروب المستعرة تعد من أبرز أسباب اللجوء والتشرد؛ فأغلب اللاجئين يتركون أوطانهم بسببها، وبسبب أوضاعهم المأساوية التي يفتقرون فيها إلى أهم مقومات الحياة الإنسانية الكريمة، من مأكل ومشرب ...، وغير ذلك مما يسهم في تحقيق الاستقرار لهم. قال تعالى: (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ) قريش:3-4؛ وذلك لأن توفر الغذاء والطمأنينة والأمان

9/ الموسوعة العربية العالمية، اصدار: 2004م.

10/ سنن أبي داود ج3/ص:3.

11/ معجم مختار الصحاح، الجوهري، مادة: ع.ن.ف.

12/ لسان العرب، ابن منظور، مادة: عنف.

مجلبة للاستقرار. وقد لا يغيب عن الأذهان، الفطنة، أن الأسباب التي تفرض على الفرد أو الجماعة ترك موطن الإقامة، الدائم، قسرًا، وتجبره على المغادرة والرحيل؛ قديمة وضاربة في القدم؛ ولكن مصطلح لاجئ أو مبعد/منفي عن وطنه، لم يصبح رمزًا وعلمًا يشير إلى الملايين من المشردين وطالبي المأوى والحماية في غير ديارهم؛ إلا أثناء الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها (1945م)، وظل، المصطلح، متداولاً منذ ذلك التاريخ، وإن هناك ما يشير إلى وجود مسئول عن اللاجئين عينته عصبة الأمم كمبعوث خاص لمساعدة اللاجئين، وهو: العالم النرويجي، فريد جون نانش، الذي توفي في العام 1930م، وفي العام نفسه أنشئ المكتب الدولي للاجئين لمجابهة الأعداد المتزايدة منهم، فمع نهاية الحرب 1945م كان عدد اللاجئين، في أوربا وحدها، قد فاق الاثني عشرة مليونًا.

ـــ المشكلات التي يعاني منها اللاجئون:

هناك العديد من المشكلات تقف حجر عثرة في طريق اللاجئين السوريين الذين اضطرتهم ظروف الصراع المسلح الدائر في بلادهم إلى اللجوء إلى دول الجوار، وتتمثل تلك المشاكل في:

1- ضيق فرص العمل: وهذا يعني، بالضرورة، قلة الدخل مما يعرضهم لأبشع صور الاستغلال؛ وهم، بجانب ذلك، يعانون من انخفاض الأجور وارتفاع تكاليف السكن؛ مما خلق قدرًا من توترات بين اللاجئين والسكان المحليين.
2- عدم توفر حرية التنقل: أسهم المناخ السياسي، في دول اللجوء، في فرض القيود المفروضة على حرية التنقل والإقامة.
3- الأوراق الثبوتية: يعاني اللاجئ السوري من صعوبة، وربما استحالة، الحصول على أوراق ثبوتية تساعده في قضاء احتياجاته من: تعليم، وحرية تنقل، العمل، ... وغيرها.
4- عمل الأطفال: وهو أبشع صور العمل اللاإنساني واللاأخلاقي، حيث يتم استغلال براءة الطفولة من أجل كسب وتوفير لقمة العيش.
5- الانقطاع عن التعليم: كثيرًا ما يكبر الصغار دون أن يحصلوا على فرصة للتعليم؛ بسبب سوء أوضاع اللاجئين وما يحملونه من أعباء وهموم توفير لقمة العيش؛ لأن البطن الخاوية لا عقل لها.

6- العنف: بشتى صوره وصنوفع وأنواعه؛ إلا أن أبشع تلك الصوره تتمثل في استغلال ضعف النساء والأطفال، الذين يتعرضون لأسوء أنواع الاستغلال الجنسي والجسدي، وهي صورة تأباها النفوس الكريمة ويرفضها الطبع العربي الأبي.

7- التمييز: وهو يمثل صورة أخرى من صور البشاعة اللاإنسانية التي يمارسها الإنسان ضد أخيه الإنسان؛ حيث يتم التمييز، بين البشر، على أساس النوع/الجنس، أو على أساس المعتقد الديني، أو اللون، العرق، والهوية، والمذهب الفكري... إلى آخر وتلك الممارسات التي نهانا الله تعالى عنها حين قال:

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) الحجرات:13.

وقال:

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) النساء:1.

ـــ العنف ضد اللاجئة السورية:

لقد ارتفعت وتيرة العنف الجنسي أي العنف ضد النساء السوريات بشكل حاد، وكذلك في البلدان المجاورة التي لجأن إليها، فأصبح الاغتصاب، وغيره من أشكال العنف الجنسي يستخدم بشكل منتظم من قبل الأطراف المتنازعة في سورية، كسلاح فعال وكنوع من الكتكتيك القتالي؛ كذلك ارتفع العنف الأسري، ومن ذلك مثلًا ازدياد عملية زواج الأطفال[13].

لقد صنف تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر(يوليو2012م)، النزاع في سورية على أنه صراع داخلي؛ وبناءً عليه يجب تطبيق مبادئ القانون الإنساني على حالة النزاعات المسلحة في سورية؛ الأمر الذي جعل من النساء هدفًا ومسرحًا تمارس فيه العديد من أنواع العنف اللاإنساني واللاأخلاقي ضد المستضعفين من النساء، غير أن الأمر الغريب واللافت للنظر، هو أن المرأة السورية، في بلادها، قد أضحت بين حجري الرحى، فالحكومة من جهة والمعارضة من جانب آخر، والمرأة تقف في وسط حرب تدور رحاها وتطالها نيرانها دون أن تجد لها، في ذلك الموقف العصيب، معينًا أو مساندًا، فتعرضت للمحاكمات والاعتقالات، والاختفاء القسري، والتعذيب النفسي والجسدي، والاحتجاز كرهينة لتغدو هدفًا للابتزاز والاستغلال الجنسي والاغتصاب...، وغير ذلك من المصائب والأهوال، فانطلقت تبحث

[13]/ المصدر السابق.

لها عن مأوى وملجأ يحميها من تلك الكوارث، فكانت كالمستجير من الرمضاء بالنار، فهي بين أمرين أحلاهما علقم لابد من تجرعه، فأين الملاذ وأين الملجأ؟؟، إذ تشير التقارير إلى أن هناك 5400عنصر نسائي، بينهن 1200 طالبة جامعية، قد تم اعتقالهن من قبل الحكومة السورية، ووفقًا لإحصائيات مركز التوثيق، فإن 766 امرأة و34فتاة قاصرهن رهن الاحتجاز، أما عن تقديرات منظمات حقوق الإنسان، فهي تسير إلى أن أعداد المختفين والمفقودين تقدر بحوالي 60ألف شخص، من بينهم عدد غير محدد من النساء[14].

ويترَكز العنف ضد النساء اللاجئات، في معظمه، في الجانب الجنسي، بدءًا بالتحرش اللفظي ومرورًا باللمس دون الوطأ، وانتهاءً بممارسة الجنس عنوة (الاغتصاب)، وقد لا يتوقف العنف الجنسي عند حد ارتكاب جريمة الاغتصاب، بل ويتعداه إلى ارتكاب جريمة أخرى هي أفدح وأعظم عند الله تعالى، وتعد من أشنع ما يمكن أن ترتكبه أيد البشر، ألا وهي جريمة القتل العمد، وهي جريمة نهى الله، تعالى، عنها ارتكابها، فقال تعالى:

(مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ) المائدة: 32.

وحذرنا من عواقبها حين قال:

(وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا) النساء: 93.

وقد لاحظت السلطات في الأردن، لاحظت، عقب إقامة مخيم الزعتري مباشرة، أن النساء يتعرضن لأنواع مختلفة من العنف، لا سيما وأن أكثر من 80 % من سكان المخيم نساء وأطفال، وحوالي 40% منهم نساء معيلات وحيدات[15]، وتشير الأخبار إلى وقوع حوادث مميتة لحوالي 20% من جملة حوادث التحرش الجنسي والاغتصاب التي تم التبليغ عنها، ولعل في هذا إشارة واضحة الدلالة على وجود أيد خفية وراء تلك الجرائم المميتة، فمنذ العام 2011م، تشير الإحصاءات إلى مقتل 4000امرأة و1500 فتاة. وقد لا يداخلنا الشك في أن عدد الجرائم والاعتداءات الجنسية المبلغ عنها أقل بكثير مما هو متوفر في السجلات الرسمية، ولعل السبب لا يخفى على أحد فطبيعة المجتمعات الشرقية أنها تولي مسألة العفة والشرف النسوي الكثير من الاهتمام والتركيز بحسب الأعراف والتقاليد

[14]/ موقع المركز الكردي لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان (غيتانا).

[15]/ تقرير وضع اللاجئات والنازحات بالدول العربية: المرأة في خضم الصراعات، منة الله عمر الطاهر وآخرون ، ص:22.

الاجتماعية، وقد ورد في تقرير الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان: ما زال من الصعب للغاية قياس مجال جرائم العنف الجنسي أو الوصول إلى استنتاجات عن أنماط هذه الجرائم، لا سيما بسبب حالة الوصم المحيطة بهذه الجرائم. غير أن جميع من قابلنا أفدن بأنهن شهدن على أو سمعن بحالات عنف جنسي وقلن إن الخوف من التعرض للاغتصاب دفعهن إلى اتخاذ قرار مغادرة سوريا. أدلت عدة سيدات تمت مقابلتهن بروايات غير مباشرة عن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي التي ارتكبتها قوات موالية للحكومة أثناء عمليات تفتيش المنازل، وإثر التوقيف لدى نقاط التفتيش ورهن الاعتقال. هناك أيضاً روايات عن ارتكاب الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة مثل هذه الجرائم[16]، كذلك تفرض فكرة وثقافة العار والرفض من قبل المجتمع؛ على اللائي تعرضن للاغتصاب أو التحرش الجنسي التزام الصمت وكبت مشاعرهن وعدم التحدث عن تلك التجربة المريرة، حتى لا تثار لديهن الآلام النفسية؛ الأمر الذي قد يسهم، بشكل كبير، في عدم تلقيهن للعلاج النفسي والدعم المعنوي. كما لا يتم تدوين بلاغ ضد الجاني وبالتالي لا يتعرض المجرم للمساءلة أو العقاب، ولذلك يعاني الباحثون في مجال العنف ضد المرأة، ولاسيما العنف الجنسي على وجه الخصوص، من صعوبات جمة في هذا المضمار؛ وذلك لعدم تمكنهم من تأكيد جرائم العنف الجنسي ضد النساء في سورية، إذ إن اللائي مررن بتلك التجربة يلذن بالصمت خشية العار الذي سيلحق بهن[17]؛ لذلك كان حديثهن عن أخريات، أما عن تجربتهن المباشرة؛ فقد ذكرن، على استحياء، تعرضهن للتحرش فقط، من هنا جاءت قلة البيانات المتعلقة بجرائم العنف الجنسي ضد النساء، وقد أشارت العديد من المنظمات والأفراد إلى الصعوبات ذاتها، حيث أشار مشروع نساء تحت الحصار إلى أن البيانات عن هذا النوع من أنواع العنف يصعب للغاية الوصول إليه؛ لأن الناجيات كثيراً ما يقمن بالفرار من المنطقة أو يلتزمن الصمت ببساطة، خشية العار. مما جعل من الصعب للغاية جمع شهادات مباشرة بسبب ثقافة الصمت التي تحول دون الإبلاغ عن الانتهاكات[18].

وتعد وصمة العار، كثقافة مجتمعية منتشرة في الوطن العربي، شديدة الوطأة على كل من مرّ/ت بتجربة الازلال المرتبط بالعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف الجندري، وقد أشار الاختصاصيون النفسيون

---

[16]/ تقرير الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، العنف ضد المرأة في سوريا: (الخروج عن الصمت)، ديسمبر2012م.

[17] /Mental health and psychosocial support for conflict-related sexual violence: 10 myths", WHO, 2012: http://www.who.int/reproductivehealth/ publications/violence/rhr12_17/en/index.html

[18]/http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/PeriodicUpdate11March2013_en.pdf

والباحثون الاجتماعيون إلى عدم عثورهم على حالات اغتصاب بالمعنى الواضح للحرفي للفظ[19]؛ غير أنه من المؤكد أن هناك العديد من تلك الحالات المسكوت عنها، بسبب شعور المرأة بالذنب من ناحية ومن ناحية ثانية هناك سيطرة الثقافة المجتمعية التي تحمل الوزر للمرأة، دون مراعاة للظروف القاهرة والوضع المذري الذي تخضع له، فلا تملك من أمرها إلا الاستسلام للأمر الواقع، تمسكًا بالحياة وهي غريزة لا يملك المرء لها دفعًا.

وهناك سبب آخر، يمنع من الحديث عن هذا النوع من الجرائم، ومن ثم تقل البلاغات في السجلات الرسمية، وهو أن هذه البلاغات موجهة إلى الجنود والعساكر، الذين يجدون الحماية من الجهات التي يعملون لصالحها، سواء أكانت النظام أو المعارضة؛ وبالتالي لابد أن توفر تلك الجهات القطاء اللازم لتمنع يد القانون من أن تطالهم[20]، إلا أن القانون الدولي يعتبر الجرائم التي ارتكبت، بشكل منظم ومتعمد من قبل المهاجمين، جرائم ترقى إلى مستوى جرائم حرب، وبالتالي تخضع للملاحقة القضائية والقانونية باعتبارها جرائم ارتكبت ضد الإنسانية.

وقد ورد في كتب الحديث: (عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه قال أخذ المشركون عمار بن ياسر فلم يتركوه حتى سبَّ النبي صلى الله عليه وسلم وذكر آلهتهم بخير ثم تركوه فلما أتى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: ما وراءك؟ قال: شر يا رسول الله، ما تركت حتى نلت منك وذكرت آلهتهم بخير. قال: كيف تجد قلبك؟ قال: مطمئن بالإيمان. قال: إن عادوا فعد)[21]، وفي هذا الصدد أنزل الله تعالى قوله: (إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ) النحل: 106، ولاشك أن دلالة الآية، هنا، واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، وهي العفو عن المستكره عفوًا كاملاً، بل ربما نال الأجر والثواب على ذلك؛ لأنه حافظ على حياته.

وقد ذكرت تقارير لجان التحقيق بأن التمسك بالعقيدة والعادات والتقاليد الاجتماعية قد أسهم بشكل كبير وواسع في انتحار ضحايا الاغتصابات؛ مما شكل عقبة كأداء أمام بلاغات النساء اللائي تعرضن للاغتصاب أو لأي أنواع العنف الجنسي، وكذلك أدى هذا إلى مساعدة المجرم على الإفلات من العقاب، ومن جانب آخر فقدت الاحصائيات بشكل عام ناهيك بالدقيق منها، وطبقاً لأعضاء رابطة المرأة السورية الذين قابلتهم لجان التحقيق الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، لا توجد امرأة سورية تجرؤ على الكشف أو حتى مناقشة ما تعرضت له من عنف جنسي؛ فالنساء لا يتحدثن عادة عن

[19]/ التقرير الأول للجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2011م.
http://www.ohchr.org/Documents/Countries/SY/A.HRC.S-17.2.Add.1_en.pdf

[20]/ موقع الشبكة الأوربية المتوسطية لحقوق الإنسان.

[21]/ المستدرك على الصحيحين، محمد عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، ج2/ص389.

الانتهاكات التي تعرضن لها[22]، وفي حديث لناشط سوري قال: يكاد لا توجد سيدات يتقدمن بشكاوى من مثل هذه الجرائم أو حتى يتحدثن عنها. إذا عُرف بتعرض سيدة للاغتصاب، فلن يرغب أحد في الزواج منها. كما وثقت بعض الدراسات والبحوث لحالات قام فيها ذوو المعتقلة بقتلها بعد خروجها من السجن خشية أن تنالهم ألسن المجتمع بالحديث عما حدث لواحدة من نسائهم، وتلافيًا للعار الذي سيحملون وزره طويلاً[23].

وعلى الرغم من حديثنا عن صمت المرأة وقلة وندرة النساء اللائي يمكن أن يروين ما حدث معهن من عنف جنسي (اغتصاب)؛ إلا أن هناك من تجرأن على الحديث عن تلك التجربة المريرة، وسنورد، وبتحفظ شديد، في هذه الدراسة نموذجين للاجئتين ترويان ما تعرضن له من عنف جنسي مباشر (اغتصاب كامل)[24]، ولكن قبل أن نورد النموذجين؛ لابد من أن نورد أسباب التحفظ:

1- لقد ذكرت كل من الضحيتين اسمهما، وهو أمر مستبعد في مثل هذا الظرف العصيب.
2- البحث الذي وردت فيه الروايتان خلا من اسم الباحث.
3- ركز الباحث حديثه حول العنف الممارس من قبل الدولة، دون أي ذكر للمعارضة.

ومع ذلك، فأننا سنورد تجربتي نور وفوزية في هذه الدراسة، فلسنا على يقين من ثبوت الواقعتين فربما كان حديثهما صحيحًا وصادقًا.

. أولاً، نور:

تقول: هي ذكريات مؤلمة لا أستطيع نسيانها مطلقًا، أحاول أن أتناسي ما حدث معي وأحمد الله أني ما زلت على قيد الحياة ...، وأثناء اعتقالي تعرضت لمختلف أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، وأكثر ما يؤلمني أن جميع الانتهاكات الجسدية كانت أمام أطفالي، وأثناء اغتصابي أغمي علي فظن طفلي، وعمره ثلاثة سنوات، أنني قد توفيت وهو لا يزال يعتقد ذلك ويحسب أني أمًا أخرى، أما أمه القديمة فقد ماتت، وبقي فترة طويلة لا يتكلم إلا بالإشارة، نعم كان الاغتصاب مؤلمًا لحالتي الصحية وأجريت عمليات جراحية في جهازي التناسلي ومع ذلك فقد ترك عاهة مستديمة، حيث استخدموا معي، أثناء التعذيب، عصا خشبية عن طريق ادخالها وتحريكها بوحشية داخل رحمي وشرجي.

ثانيًا: فوزية:

[22] /http://arabwomenspring.fidh.net

[23]/ مركز بحوث للدراسات: المرأة السورية (الألم اليومي والأمل الذي لا يغيب)، ص:9.

[24]/ مركز بحوث للدراسات: المرأة السورية (الألم اليومي والأمل الذي لا يغيب)، ص: 7.

تقول: بدأت المجزرة في حزيران 2012م واستمرت حوالى أربع ساعات من الساعة 3:30بعد الظهر وحتى الساعة7 مساءً، كان هناك ألف جندي من كلابهم هجموا علينا من أربع قرى مجاورة ... وكانوا بكامل أسلحتهم النارية، منزلي يقع وسط الحارة التي اجتاحها الجنود ...، اقتربوا من المزرعة بقرب بيتنا وبدأوا بقتل الأغنام والكلاب وأنا أشاهدهم وكنت أظن أنهم لا يريدون الاقتراب منا، وكانت منازل أقرباء زوجي ملاصقة لبعضها البعض، فدخلوا على أقرباء زوجي وقتلوا مئة وسبعين شخصًا وهم من عائلة عبد الرازق، وشاهدت الجثث مكومة فوق بعضها البعض وكان بينها نساء وأطفال وأنا أشاهد ذلك من منزلي ... والتفت حولي وشاهدت الجنود كلهم في منزلي وكان عددنا أربعة وعشرون شخصًا، قاموا بجمعنا في زاوية واحدة من المنزل وانهالوا علينا بالضرب بأخمص الرشاش والبنادق ثم بدأوا باغتصاب بناتي الأربع وقتلهم، وآخر شيئ أتذكره من تلك المجزرة الوحشية عندما جاء واحد من كلابهم وأمسك ابنتي من صدرها وضربها في فرجها وقام باغتصابها أمام أبيها وعندما حاول والدها الدفاع عنها رشوه بالبندقية ومات، واستيقظت بعد ساعات وشاهدت الدماء إلى الكعبين ونظرت وأيقنت أنني قد اغتصبت وأنا بالقميص الداخلي الممزق وفوقي أشلاء بناتي وزوجي، اعتقد الكلاب أنني مت، نظرت فشاهدت ابنتي الصغيرة وهي ترقد بجانبي وتخفي في نظراتها صيحات الخوف والعذاب، وأول ما فعلته بعد أن نهضت، ولم أكن بكامل وعيي، فأخذت صينية مملوءة بالدم كانت في الغرفة كنا نأكل منها قبل قدوم الجنود ثم ذهبت إلى المطبخ لأغسلها فانتبهت على نفسي وخرجت من المنزل أصرخ لطلب النجدة والمساعدة.

هناك سؤال، كثيرًا طرأ على ذهني، وهو: لماذا يمارس العنف الجنسي ضد النساء، لاسيما القصر من البنات والبنين على السواء؟

للإجابة عن هذا التساؤل لابد من النظر إلى مرتكبي جريمة الاغتصاب من عدة جوانب فهم يفتقرون إلى الوازع الإنساني الذي يتضمن، العقيد الدينية، والتربية الأخلاقية، الإعداد الروحي والنفسي، والقيم الاجتماعية والإنسانية، وفوق هذا وذاك هناك غياب العقل سواء أكان ذلك بفعل تعاطي المخدرات والخمور، أو بسبب طغيان الغريزة الجنسية، وربما كان الدافع للعنف الجنسي هو الازلال والانتقام ... وغير ذلك مما يفقد المغتصب عقله الواعي ويحيله إلى حيوان ضار، لا يرعى إلاً ولا زمة. إن العديد من النساء تعرضن، منذ اللحظة الأولى للصراعات، لكثير من العنف النفسي والجسدي، وفي كثير من الأحيان يكون العنف ضد النساء المستضعفات ممنهجًا ومنظمًا ومتعمدًا؛ لاسيما أثناء الفرار من لهيب الحرب ...، حيث يتم قتل الرجال وأخذ الأطفال إلى المعسكرات، أما النساء فقد أصبحن عرضة للاغتصاب والاسترقاق والبيع والشراء...؛ مما جعلهن يعاملن بقسوة بالغة، فتعرض صغار الفتيات

لاغتصاب متكرر، فتكونت لديهن حبرات نفسية مؤلمة ربما لا تزول حتى بين الناجيات منهن. كذلك تضاف صورة العنف الأسري إلى مختلف أنواع العنف التي تتعرض لها المرأة نسبة لضعفها والطمع فيها، فتقع ضحية لضعاف النفوس من عصابات الاتجار بالبشر، وتحت كل الظروف فإن المرأة تصبح فريسة ضغوط نفسية كبيرة، فدائما هي من يتحمل مسئولية الجميع، فالأم يمزقها القلق على الأطفال الذين تعرضوا لصدمات نفسية قاسية تحولت لدى بعضهم إلى اضطرابات نفس جسدية...، وتظل المرأة هي القوة التي تحاول أن تستوعب الجميع وتتحمل الكثير من الألم من أجل حماية الأسرة[25].

لقد خلق الله تعالى الإنسان وكرمه وفضله على كثير من مما خلق، قال تعالى:

(وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) الاسراء:70.

وهذا التكريم الإلهي، بلا شك، يشمل الجنسين من ذكر وأنثى، على حد سواء، كما أن الخالق، جلت قدرته، قد خصّ كلا النوعين بخصائص وسمات تميز كل منهما عن الآخر، دون أن يكون هناك مزية أو أفضلية لذكر على أنثى، وهي حكمة ربانية وعدالة إلهية اقتضتها طبيعة الحياة البشرية في هذا الوجود. غير أن الناظر والمتأمل لطبيعة العلاقة بين الطرفين (الذكور والإناث) يجد أن المرأة، في العديد من المجتمعات وبسبب الأعراف والتقاليد، تتحمل الوزر والعبء الأكبر من الظلم والاضطهاد؛ مما ساهم في تعرضها لأنواع من العنف الجسدي والنفسي، وهي كثيرة بحيث لا يتسع المجال للخوض فيها هنا،

لومن الصعوبات التي واجهت الباحث، أثناء إعداد البحث، الفشل في الحصول على بيانات موثقة من مفوضية اللاجئين بالسودان التي تكرر ذهابي إليها أكثر من مرة، ولكن المسئولين، فيها، لم يتكرموا علي بشئ يفيدني في مجال بحثي، فسعيت إلى إجراء بعض المقابلات الشخصية مع عدد من الأفراد والأسر التي لجأت إلى السودان؛ وبالرغم من حديث الأشقاء السوريين الطيب عن السودان وما وجدوه من معاملة ممتازة من شعبه؛ إلا أني قد استشفيت من خلال تفرسي في لغة الجسد، التي كانت توحي وتقول الكثير، بالإنابة عن الكلمات، فعبرت عما لم يعبر عنه اللسان، فحكت ملامح الوجوه، العيون، الإشارات واللفتات.... عن مرارة المشاعر والأحاسيس المؤلمة، لقد كانت اللغة والكلمات خجولة ومتحفظة بشدة، خاصة من النساء، اللائي فضلن الصمت واستعصمن به في كثير من الأحيان، ولا شك في أن الصمت، أبلغ في التعبير من الكلام في مثل تلك المواقف التي تثير الشجون وتهيج كوامن الذكريات، وكأن لسان حالهم يردد قول الشاعر المصري أحمد شوقي:

---

[25]/ تقرير: وضع اللاجئات والنازحات بالدول العربية: المرأة في خضم الصراعات، منة الله عمر الطاهر وآخرون، ص: 24.

وطني ولو شغلت بالخلد عنه * نازعتني إليه في الخلد نفسي

أو قول ابن الرومي:

ولي وطن آليت ألا أبيعه * وأن لا أري غير له الدهر مالكا

ـ الآثار النفسية السالبة للعنف ضد المرأة:

تساعد طبيعة المرأة الفسيولوجية وتركيبتها النفسية في أن تجعلها أكثر عرضة للإصابة ببعض الاضطرابات النفسية والعصبية أكثر من الرجال، كالاكتئاب والقلق النفسي، والانهيار العصبي، تقول فاطمة الكتاني: إن المرأة أكثر عرضة للانهيار العصبي والذي هو عبارة عن حالة هستيرية تصيب الشخص بسبب الضغوط النفسية عليه مما يتسبب له في حالة انفعال هستيري (انهيار عصبي)[26]، وأيضًا الجوع العصابي من أشهر الاضطرابات النفسية التي تصيب النساء أكثر من الرجال، و يكثر شيوعه بين النساء بنسبة 1:10، ويعد اضطراب الاكتئاب من الأمراض النفسية التي تصيب النساء أكثر من الرجال (1:2) لاسيما في سن الثلاثينيات من العمر وترتفع نسبة الإصابة حتى تصل إلى ما بين 10% إلى 15% بين النساء في العالم، فالمرأة لا تعبر عن مشاعرها الحزينة بلسانها، وإنما تعبر بلغة الجسد، وتزداد الشكوى النساء كلما شعرت بالضعف. ولعل السبب في ذلك هو:

أ/ حياة المرأة أكثر صعوبة من حياة شقيقها الرجل وأن المرأة في كثير من الأحيان تكون أكثر تعباً وإرهاقا من الرجل ، إذ أنها تواجه خبرات حياتية صعبة ومؤلمة أكثر مما يواجهه الرجل.

ب/ المرأة كتلة من المشاعر والعواطف الجياشة فهي بالتالي ربما تكون أكثر عاطفة من الرجل، مما يجعلها عرضة لكثير من حالات القلق والاكتئاب.

ج/ المرأة تعمل بلا إجازة أو عطلة طالما أنها ربة منزل ولها زوج وأطفال فهي لا تستطيع أن تمنح نفسها عطلة من عمل المنزل.

فإذا كان هذا هو حال المرأة في الظروف الطبيعية؛ فكيف هو حالها حينما توضع في المعتقلات، ظلمًا وعدوانًا، وحينما تضطر إلى اللجوء بسبب النزاعات واندلاع الحروب!؟؟، لابد أنها ستعاني الأمرين في تلك الظروف القاسية التي لا ترحم ضعف جسدها وقلة حيلتها. تقول إحدى ناشطات الحقل الصحي، والتي تعمل في مجال التواصل المباشر مع المعتقلات في السجون: أما عن المعتقلات، فإن الاعتقال يخلف أثاره النفسية عليهن بعد خروجهن للمجتمع؛ حيث تبقى المعتقلة، السابقة، تعاني من

---

[26]/ المرأة والإدمان، رشا عبد الفتاح، ص: 76

مضاعفات جسدية ونفسية ... على الرغم مما يبدو، للوهلة الأولى، أنهن قد تجاوزن أثار الأزمة التي مررن بها، إلا أن تفاصيل تلك الفترة تظل قابعة ومحفورة في اللاوعي لديهن؛ مما يتسبب لهن في ظهور أعراض اضطرابات نفسية، كعدم القدرة على النوم، الكوابيس المزعجة، الانهاك الجسدي، عدم القدرة على الانتباه والتركيز، الانسحاب من المجتمع ... وغيرها من الاضطرابات النفسية والعصبية[27]، وتعاني المعتقلات السابقات، بشكل كبير، من اضطراب ما بعد الصدمة الذي يدفعهن إلى العزلة ويسيطر عليهن الشعور بالقلق وتظهر لديهن أعراض الاكتئاب، ولا تتوقف الآلام عند ذلك الحد، فبالاضافة إلى ما تعاني منه المعتقلة السابقة من آلام نفسية مبرحة، هناك عدم الاستجابة لبرامج العلاج النفسي، وإن وجدت فهي استجابة محدودة، والسبب في ذلك يعود إلى جملة أسباب:

- طول فترة علاج الاضطرابات النفسية والعصبية، فحن نعلم أن علاج الاضطرابات النفسية واعادة تأهيل المريض قد تطول بحسب نوع الاضطراب النفسي ونوع العلاج وكذلك تأهيل وتدريب المعالج النفسي.
- يحتاج علاج الحالات النفسية والعصبية إلى كثير من الدعم المعنوي والنفسي، من حيث توفر الاحنان والعطف والدفئ الأسري.
- بافضافة إلى طول فترة العلاج؛ هناك التكلفة المالية العالية التي لا تتوفر لدى الكثيرات ممن يعانين من اضطرابات نفسية؛ مما يسهم في تفاقم الأزمات النفسية لدى المرضى.
- يلعب المجتمع الدور الرئيس في عدم تحقق العلاج النفسي أو تأخره، والسبب هو العادات والتقاليد الاجتماعية التي لا تعرف الرحمة أو الشفقة بالمرأة التي مرت بتجربة الاعتقال. وهذا يعني أن عذاب المرأة المعتقلة لا ينتهي بالخروج من الحبس، وإنما تبدأ المرأة، بعد خروجها، مرحلة عذاب أمر وأصعب مما كانت تعاني منه داخل السجون والمعتقلات، والسبب هو النظرة الاجتماعية الظالمة والمجحفة بحق النساء المستضفات؛ مما قد يلجئ الكثيرات إلى محاولة الانتحار وقد ينجحن في انهاء حياتهن فرارًا من العذاب النفسي[28].

لقد وثقت العديد من المنظمات الحقوقية والإنسانية للوضع المأساوي المؤلم لمئات الآلاف من اللاجئين الذين يعانون أشد المعاناة ويتألمون أشد الألم، ولعل الأمر الأكثر ألما ومأساوية هو ما تعاني منه المرأة وصغارها، فقد أشارت الإحصائيات إلى أن النسبة الغالبة والأكثرية من النساء اللائي يشهدن معاناة مضاعفة كونهن الأكثر هشاشة بوجه عام. والحقيقة إن أوضاع المرأة في أوقات الحروب والكوارث

---

[27] /http://www.yemennation.net/news15744.html

[28]/ مدخل إلى سيكولوجية المرأة، محمد حسن غانم، ص: 43.

تتصل اتصالا وثيقا بأوضاعها في وقت السلم، لذلك، وفي حالات النقص الشديد في الخدمات وارتفاع وتيرة العنف، تكون المرأة هي الأشد تأثرًا على الإطلاق. وقد التقت منظمة المرأة العربية بعدد من النساء اللائي تعرضن للجحيم في سبيل الحفاظ على كيان أسرهن في تلك الظروف الاستثنائية ولمست وعيهن بتطورات الأحداث وخشيتهن من انحراف الجيل الجديد، المحروم من التعليم، من فتيان وفتيات، إلى مستقبل مظلم له تأثيره السلبي الكبير على مستقبل الأمة العربية بأسرها. فالحروب والنزاعات، غالبًا، ما تلقي العبء الأكبر من المسئولية على عاتق المرأة التي لم تكن قد أعدت من قبل لمجابهة تلك الظروف القاسية؛ والتي ينوء بحملها العتاة من الرجال، لتخرجها ويلات الحروب من العزلة التي كانت تعايشها وتلقي بها في مهاوي الردي؛ لتجد نفسها واقفة في عين العصفة بلا معين ولا سند، لتواجه مسئوليات لم تعتد عليها من قبل، والأسوأ، في مثل تلك اللحظات العاصفة، هو الاضطرار إلى النزوح أو اللجوء إلى بلد آخر في سبيل البحث عن الأمان لها ولأسرتها. وتتنوع الآثار الواقعة على المرأة من آثار جسدية إلى نفسية وصحية واقتصادية واجتماعية، لاسيما وأن الحروب والنزاعات، دائمًا، تقترن بالمرأة حيث تتفشى ظاهرة العنف ضد المرأة سواء في المجال الخاص والعام، إلى جانب التهديدات العامة التي تصيب المرأة والرجل على حد سواء، فهناك نوع آخر من التهديدات التي تقع على المرأة بسبب النوع/الجنس، فكثيرًا ما تتعرض المرأة في أوقات النزاعات المسلحة إلى اشكال كثيرة من الاعتداءات الجنسية كالاغتصاب الذي يستخدم كسلاح حرب بطريقة ممنهجة ومنتظمة. إذًا وفي ظل النزاعات المسلحة التي تقطي مساحة قد تكون واسعة في المنطقة العربية؛ كان من اللازم أن يتم تركيز الضوء وتسليطه على الإطار والوضع القانوني المعني بالمرأة، خاصة، في أوقات تفشي النزاعات المسلحة، في محاولة، من المسئولين، لفهم استمرار واقع المعاناة اليومية التي تعايشها المرأة تحت نيران الحروب ولهيبها، فمن الملاحظ أن أغلب ضحايا النزاعات المسلحة، على مستوى العالم، هم من المدنيين العزل، ولكن اللافت للنظر هوأن حوالي 80 % من بين المتضررين من ويلات الحرب هم من النساء والاطفال باعتبارهم من الفئات المستضعفة والأكثر عرضة للتهديد.

مما سبق من حديث، اتسم بشئ من الاسهاب، نخلص إلى أن هناك الكثير من الأسباب والدوافع التي أسهمت في خروج اللاجئين والنازحين من ديارهم وأوطانهم باحثين عن مأوى آمن لهم ولأسرهم؛ غير أن ذلك المأوى الآمن الذي خرجوا من مناطقهم، طلبًا له، لم يتوفر لهم في العديد من دول اللجوء ولا في مناطق النزوح، حيث لم يتحقق حلم الشعور بالأمان بالكامل؛ وربما يعود ذلك إلى العديد من الأسباب والظروف، والتي نجملها فيما يلي:

1- صعوبة إجراءات الحصول على الإقامة في بعض الدول؛ عرّضت اللاجئين للملاحقات الأمنية باستمرار، وباتوا يحجمون عن التنقل أو الخروج من أماكن سكنهم خوفا من التوقيف عند نقاط التفتيش.

2- إن جانبًا كبيرًا من التهديد الذي يتعرض له اللاجئون في البلد المضيف يرتبط بفقرهم وهشاشتهم الاجتماعية والاقتصادية التي تجعلهم هدفًا لأنماط مختلفة من العنف النفسي والاستغلال المادي، واللاجئات بوجه خاص، كونهن فقيرات يسكنَّ في مناطق نائية ربما تغيب عنها سلطات الدولة وخدماتها كخدمة الأمن والحماية، ولكونهن غريبات ولا يتمتعن بحماية تقليدية كالحمايات القبلية أو العائلية أوالمجتمعية بالبلد المضيف، يصبحن مطمعا أكثر من غيرهن من جانب الخارجين عن القانون، وذوي النفوس الضعيفة بوجه عام من أرباب العمل وملاك السكن وغيرهم.

3- وقد تتأتى المشكلة الأمنية من خشية اللاجيء أو النازح من امكانية استمرار الملاحقة له من قبل عناصر ارهابية حتى في منطقة اللجوء.

ولا ينحصر نوع العنف ودرجته على العنف الذي تواجهه اللاجئات من قبل أناس، لا يمتون لهن بصلة، من ضعاف النفوس الذين يستغلون هشاسة وضع اللاجئات، سواء أكان القانوني أو الاجتماعي. ولكن هناك صور أخرى من العنف يمارسه ذوو القربى (العنف الأسري)، الذي يقوم به ذكور الأسرة ضد نساءها وفتياتها، ولا شك في أن ظلم ذوي القربى أشد مضاضة وأكثر ألمِا، بالإضافة إلى ما تعاني منه اللاجئات من اضهاد ومشكلات، نفسية، اجتماعية، اقتصادية، صحية تعليمية ...، وغير ذلك من صنوف العنف مما لا يتسع له المجال، هنا، غير أن معظم، أو ربما كل أنواع العنف التي تتعرض لها النساء في مجتمع اللجوء، تنبع من استضعافهن وعدم توفر وسائل حمايتهن وقد يتطور الأمر فيصبحن ضحايا لعصابات الاتجار بالبشر.

وخلاصة ما يمكن أن نتوصل إليه هو أن النساء أصبحن فريسة لضغوط نفسية وعصبية كبيرة، فدائمًا هن من يمثلن العنصر الذي يتحمل المسئولية الكاملة، فالأم، مثلاً، تتجاذبها وتتنازعها الكثير من مشاعر القلق النفسي تجاه نفسها وتجاه صغارها الذين تعرضوا، هم أنفسهم، لكثير من الصدمات النفسية القاسية؛ مما يجعل كلًا من الأم والأطفال في أمس الحاجة إلى توفير الإرشاد النفسي، وإن استدعى الأمر يجب أن يتحول برنامج الإرشاد النفسي إلى برنامج يقدم العلاج النفسي وربما العصبي، في ظل تلك الظروف المأساوية والكارثية التي يعاني، بسسبها، الكثير من اللاجئين من صدمات نفسية تجعل من

برنامج العلاج النفسي ضرورة ملحة؛ من هذا المنطلق يجب ألا تقتصر الخدمات الطبية، المقدمة للجئات، على العلاج البدني/العضوي، بل لابد من توفير الكوادر المؤهلة في مجال العلاج النفسي، بالإضافة إلى تصميم وإعداد برامج علاجية وتأهيلية تعنى بعلاج الاضطرابات النفسية التي نجمت عن الصدمات النفسية التي تعرض لها اللاجئون، وخاصة النساء، من هول ما شهدنه من مجازر تسببت لهن في مآس لن تمحي من ذاكرتهن، وإن تقادم العهد وتطاول الزمن.

* الجدول التالي يوضح بالأرقام الإحصائية، أنواع العنف ضد اللاجئة السورية. والجدول منقول من بحث بعنوان: المرأة السورية، الجرح النازف والأمل الذي لا يغيب[29].

البيانات		المصدر
نسبة النساء السوريات من القتلى	%9	الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
عدد القتلى من النساء	7534	الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
نساء مجهولات المصير	155	الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
القتلى من النساء في مجزرتي البيضا، ورأس النبع	71	الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
المعتقلات الموثقات	4500	الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
اللائي تم اغتصابهن	600	تقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
اللائي تعرضن للعنف الجنسي	7500	الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
اللاجئون السوريون في دول الجوار	3000000	المفوضية السامية لشؤون اللاجيئن.
النازحون	6500000	المفوضية السامية لشؤون اللاجيئن.
المصابون من النساء والأطفال	1100000	الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
نساء سوريات يعلن أسر	145000	المفوضية السامية لشؤون اللاجيئن

ـ قصص وحكايات مأساوية:

لقد انفطر فؤادي وتحدر الدمع مدرارًا وسال حتى بللني، لقد جللتني مشاعر الحزن والألم، وأنا أطالع تلك المآسي التي لحقت باللاجئة السورية، إنها مآس من الألم تفتت الصخر الأصم. وإني لعلى يقين تام من أن تلكم المآسي، والتي أوردنا بعضًا منها في هذه الدراسة، لا تمثل سوى قيض من فيض،

[29] / مركز بحوث للدراسات: المرأة السورية (الألم اليومي والأمل الذي لا يغيب)، ص: 36

أو قطرة من محيط، مما تعرضت له اللاجئة السورية[30]. ولم يتدخل قلمي ليضيف أو ليحزف، وإنما تركت لسانهن يعبر عن حالهن فهن أجدر وأقدر على التعبير عن مآسيهن:

1/ سعاد من الرقة، أربعون عامًا:

خرجنا من بيوتنا لأن النظام يقصف علينا من الجو ولأنه صار عندنا داعش على الأرض،صاروا يضيقون علينا كل شيء، الدخول والخروج، صرنا مأسورين داخل بيوتنا، لا يمكن للمرأة أن تخرج للأسواق ولا أن تشتري احتياجات المنزل... خرجت أيضا خوفا على ابني، وابني في عمر السادسة عشر، اعتقلوه أكثر من مرة ثم أطلقوه ولكن المشكلة أنه أصبح يريد الانضمام إليهم وكأنه أعجب بهم عندما كان محتجزا لديهم... اعتقلوه 5 أو 6 مرات بسبب التدخين فأصبح يريد الانضمام اليهم... ولذلك خفت عليه هو وأخيه الذي يبلغ 15 عاما ولذلك قال لي زوجي أخرجوا إلى لبنان، وزوجي ظل بالرقة لفترة ثم اعتقل من جانب داعش لعدة أشهر ثم خرج بعدها إلى لبنان ليلحق بنا... أنا مسجلة مع المفوضية بلبنان ولكني أريد الشكوى لحماية ابني، كان يلعب الكرة مع أصدقاء ولكن تعرض له بعض الشباب وسرقوه وأخذوا كل أوراقه الثبوتية وضربوه ضربا مبرحا... ثم بعد أيام قليلة وضعت أوراقه الثبوتية على الفايسبوك على أساس انها مفقودة وتم العثور عليها ويطلبون من صاحبها التواصل معهم لاستعادتها، وعندما تم الاتصال معهم وجدنا أنهم يريدون بيعنا الأوراق ب300 دولار... للأسف أضطريت أن أدفع المبلغ لاستعيد الأوراق لأنهم هددونا إذا ما دفعنا سيدرجون اسم ابني ضمن ضبط تفجير إرهابي وسيدرجون اسمه على الحدود ليتم تعقبه... ولذا خفت كثيرا أنا وزوجي على ابني... ولذا جئت أشتكي للمفوضية وأطلب حماية ابني لأنه يفكر أيضا بالهروب إلى تركيا ومن ثم يذهب عبر البحر إلى ألمانيا... يريد الهروب مني ومن كل شئ إلى ألمانيا ويؤثر أيضا على أخيه الآخر... أحد أقربائنا وصل منذ أسبوع فقط إلى ألمانيا عبر القوارب بالبحر، عمره 13 عاما، من دون أبيه أو أمه، فقد بقى أهله هنا بلبنان... يداوم الاتصال بهم ليطمئنوا عليه ولكن كيف يمكنهم الاطمئنان وهو بعيد عنهم، أنا أخشى على أبنائي إذا ما فكروا باللحاق به... أسكن مع إخواتي لأن زوجي لم يلحق بنا من سوريا مباشرة، بل ظل سنة حتى لحق بنا لأنه اعتقل من قبل داعش، ولذا سكنت مع إخواتي وهم تكفلوا بالإيجار لأنهم يعملون، والآن جاء زوجي وبدأ بالعمل ولازلت حتى الآن مقيمة معهم حتى نجد بيت بأجر قليل يمكن السكن به دون تحمل أعباء مادية كبيرة.

[30]/ جميع القصص والحكايات مستنسخة من تقرير منظمة المرأة العربية حول وضع اللاجئات والنازحات في الدول العربية (المرأة في خضم الصراعات)، 2016م.

2/ لطيفة من دير الزور في الأربعينات من العمر:

خرجت من سورية منذ عام ونصف، خرجت أولا من منطقتي، دير الزور، قرب الفجر كانت هناك اشتباكات على الطريق قرب الموحسن، كنا على الطريق أكثر من سيارة بها العديد من الأسر والأفراد، نحن عبرنا الطريق بسلام الحمد لله لكن السيارة التي كانت خلفنا مباشرة أصابها صاروخ، لكننا مررنا سريعا من الطريق ووصلنا إلى دمشق ومن دمشق انطلقنا إلى هنا، لبنان... الآن زوجي يأس من الحياة هنا ويلح علي منذ شهرين للعودة إلى سوريا، يريد العودة إلى الضيعة وضيعتنا لا يمكن دخولها أصلا بدير الزور، نحن الآن في خلاف مستمر هو يريد العودة وأنا أخشى من العودة... لا يوجد سبيل للعيش هنا بلبنان بعد قطع المساعدات الغذائية، كانت تساعدنا في العيش بالكاد، الآن بعد قطعها لا يمكننا العيش إطلاقا، عند أول مجيئنا إلى لبنان لم أكن أعلم اننا يجب أن نسجل بالمفوضية، ولكن بعد عدة أشهر سجلنا بالمفوضية، سكنا بغرفة صغيرة كان يسكن بها قريب لزوجي بمفرده وعرض استضافتنا وخرج هو من الغرفة وتركها لنا، أنا عندي 6أولاد وحامل بالسابع، ولذا ترك لنا الشاب الغرفة لنسكن بمفردنا. استمر هذا مدة أربعة أشهر فقط ثم طلب منا المغادرة ليعود للغرفة. لم نكن نعلم أين نذهب وكيف نسكن، وجدنا مبنى صغير غير مكتمل البناء، فقررنا المكوث به، وقمت بتنظيفه لجعله قابلا للسكن خاصة بالنسبة للأولاد الصغار، جاء صاحب المنزل ليطلب منا إيجار، وطلب 350 دولار و50 دولار شهريا مقابل خدمات الماء والكهرباء، كانت مساحتها ثلاث غرف ولكنها غير مكتملة البناء وغير صالحة أصلا للسكن... اكتشفنا فيما بعد أن السقف يمرر المياه عبره إذا ما بدأ موسم المطر، وليست مجهزة بصرف صحي، لأنه لم يكتمل تركيبه وتوصيله على شبكة الصرف. حتى اليوم نحن نسكن بهذا المكان وبهذا السعر رغم أنه غير صالح للسكن، أول ما سكنا بهذا المنزل تعرضت لصدمة كهربائية بسبب عدم اكتمال الخدمات بالمبنى، فالكهرباء تمر إلى المبنى عبر سلك متدلٍ من النافذة، حيث لمسني السلك أثناء قيامي بنشر الملابس المبللة، واضطررت للعلاج لمدة 9 شهور حتى اليوم بسبب هذه الإصابة... البيت به أثاث بسيط، عندي أدوات طبخ بدائية والجيران تبرعوا لنا بكنبة للجلوس، لكن بالشتاء نتعرض لمياه المطر، فمياه المطر تمر من السقف إلى داخل البيت مباشرة ويجب أن نضع كرتون تحتنا أثناء النوم كي لا نبتل، ويجب أن نغير هذا الكرتون باستمرار لأنه يشرب المياه بعد فترة... كل ما أطلبه هو غرفة صغيرة لكن تكون مكتملة البناء والسقف لا يمرر مياه المطر حتى أتمكن من الولادة بها ويعيش فيها طفلي الصغير، الغرفة حيث نسكن الآن لا تصلح لإقامة طفل رضيع... لكن لا يوجد أحد ليسمعنا... أنا أريد أن يأتوا من المفوضية ليروا وضعي ووضع السكن وإذا وجودني بحاجة لسكن لائق يعطونا... أنا لا أطلب شئ أكثر من حقي وحق ولادي في سكن لائق.

3/ يُمنى من ريف دمشق، في الأربعين من العمر:

أنا بالأساس من ريف دمشق من أكثر المناطق المنكوبة التي تتعرض لقصف النظام باستمرار، كنت من أوائل الذين شاركوا بالثورة، كنت أخرج لأغطي المسيرات لكوني صحفية بالأصل، كنت أحمل كاميرتي وأصور المسيرات وما يرفعه الناس من شعارات للحرية... تعرضت للاعتقال لأول مرة بعد أيام من خروج المظاهرات المطالبة بالحرية لأني تواجدت بالصدفة في موقع المظاهرة فصورتها بكاميرتي الخاصة بالعمل، وكنت أعمل وقتها مراسلة لإحدى الجهات الإعلامية القريبة من النظام... اعتقلوني لمدة 12 ساعة ثم أطلقوا سراحي لأنني من عائلة كبيرة في المنطقة حيث أسكن... وبالتالي فرع الأمن أطلق سراحي سريعا خوفا من تزايد السخط في المنطقة من اعتقالي بسبب انتمائي لعائلة كبيرة... واصلت المشاركة في المظاهرات وتغطيتها إعلاميا وتصويرها وفي سبيل ذلك اتخذت اسما مستعارا لأراسل به المواقع والقنوات الإخبارية لنقل أحداث الثورة إلى العالم وذلك خوفا من تعقب النظام لي مرة أخرى... ومع ذلك تعرضت للاعتقال مرة أخرى في المنطقة حيث كنت أسكن وحينها اعتقلت لمدة ثلاثة أيام وخرجت بعدها، فقررت الرحيل من منطقة ريف دمشق إلى داخل دمشق هربا من تعقب الأمن لي والمداهمات المستمرة لبيتي... ولكن عندما استقريت في دمشق مع عائلتي، داهمت الشرطة بيتي مرة أخرى ولم أكن به وقتها، ولكنهم قالوا للجيران ليبلغونا بضرورة المغادرة لأن أهل ريف دمشق لا يحق لهم السكن في دمشق، وهي من اجراءات النظام التي اتبعها للتضييق على أهل ريف الشام لأنهم كانوا سباقين بالثورة... فكرنا بالخروج إلى مصر، وبالفعل توجهنا إلى مصر من خلال الطيران عبر لبنان، حيث استقريت بمصر مع ابني وابنتي منذ حوالي سنتين ونصف، ولكن زوجي بقى في سوريا على أمل أن يلحق بنا بعد ذلك ثم تعقدت اجراءات الدخول إلى مصر ولم يتمكن من المجيء... القصف المتكرر لمنطقتنا أفقدني الكثيرين من أبناء عائلتي... حيث كنا نسكن في بيوت من أكثر من طابق وفي كل بيت تسكن العائلة بأكملها، فحينما يباغتنا القصف وتسقط الصواريخ والبراميل المتفجرة على المباني يقتل العائلة بأكملها إلا من كان حينها خارج البيت، وهكذا فقدت العشرات من عائلتي خلال الأعوام الماضية... تجديد جواز سفري عبر السفارة السورية بالقاهرة كان مهمة شبه مستحيلة، لأني عندما ذهبت إلى هناك كانوا بانتظاري، أقصد الأمن، يعلمون أنني سأضطر لتجديد جوازي وكانوا بانتظاري، وطلبوا مني الدخول إلى السفارة دون غيري من المنتظرين بالصف، وأخذوا جوازي فشعرت أنني سأكون بخطر فتحايلت عليهم وسحبت جوازي وهربت منهم... كنت أعلم أنهم يتعقبونني وأنني مطلوبة من النظام... لكن بعد فترة حاولت أن أجدد جوازي ودفعت رشوة لأحد الذين يعملون بالسفارة لتجديد الجواز وتجاوز كون أني مطلوبة للنظام وبالفعل تم تجديد الجواز.

5/ حلا من دير الزور، في الثلاثينات من العمر.

تنقلت داخل سوريا في حوالي ثمان مناطق، ثم خرجت إلى لبنان، في آخر أربع سنوات سكنت بحوالي 25 بيتا بين سوريا ثم لبنان. أنا مسيحية، ومن غير الممكن أن أعود إلى دير الزور وقد سيطرت عليها داعش، فيما سبق كنا نعيش بسلام مع المسلمين دون أية مشكلات، لكن بأول الثورة بدأت المشكلات للأسف. زوجي طبيب كان يعمل ذات يوم بعيادته، فتم مهاجمة عيادته وحرقها بينما أنقذ الناس زوجي بآخر لحظة. قلنا يومها أن هذا من تدبير بعض الزعران وأن الأمر ليس متعمدا. لكن تكرر الأمر مرة أخرى بيوم كان زوجي في عطلة بالبيت، وجيران العيادة اتصلوا بزوجي وأخبروه أن العيادة قد تم حرقها مرة أخرى، حينها قلنا أن الأمر متعمد، رغم أن زوجي طبيب معروف والجميع يحبه. عندما ذهب زوجي ليشتكي لدى الشرطة، قالوا له أن الرسالة واضحة وأنهم متربصين بنا كوننا أقلية، فطلبنا منهم الحماية بسبب زيادة الطائفية ولم نجد أي حماية. ذات يوم خرجنا من البيت لنجد سيارتنا مصابة بعدة رصاصات، رغم أن منطقتنا كانت لاتزال هادئة ليس بها أية اشتباكات، بعدها ثبتنا كاميرات خوفا من الهجوم القادم. زوجي أصبح يخاف أن يخرج إلى عمله ويتركنا بالبيت مع أولادي بمفردنا – ابني الكبير كان 3 سنوات والصغير كان عمره شهرين فقط آنذاك. رأينا الطائفية بأعيننا، وهذا ما أخرجنا من منطقتنا، ذات يوم ضربوا علينا رصاص ونحن بالسيارة في شارع أهل زوجي، وأقولها مرة أخرى لم تكن بالمنطقة اشتباكات، كنا نحن المقصودين بهذا الهجوم، بدليل أنه عندما خرج الناس من بيوتهم ومحلاتهم ليروا ماذا حدث وحاوطونا ليطمئنوا علينا توقف ضرب الرصاص فورا. بعدها قررنا الخروج من دير الزور نهائيا، وذهبنا إلى أرياف القامشلي، لم نشعر بالأمان هناك أيضا فانتقلنا إلى حلب بمنطقة تابعة للنظام، ظننا أنها ستكون آمنة. وسكننا هناك لمدة شهرين، بعدها حدث تفجير كبير بالمنطقة بسيارتين مفخختين في 2012م، تصادف حينها ذهاب زوجي بإبني إلى المدرسة، فطار ابني من يد زوجي لعدة أمتار وأصيب زوجي في عنقه بشظايا... بقيت مع الأولاد بمفردنا دون أي أهل. العيش هنا بمفردي صعب للغاية خاصة أن الأمم المتحدة أخبروني أنني فُصلت من المساعدات الغذائية، كيف لي أن أوفر الطعام لأبنائي.. حتى عندما أردت أن أجدد الإقامة تم استغلالي أسوء استغلال، كيف لي أن أعيش وأوفر أسباب العيش لأبنائي؟ من شدة ما رأوه من تفجيرات وصوت رصاص، أصبحوا لا يستطيعون النوم، ويستيقظون ليلا يبكون أو يتبولون بثيابهم. أهلي كان عندهم بيت بريف الشام بالغوطة الشرقية، ففكرنا أن ننتقل إلى هذا البيت، وذهبت أختي التي كانت تسكن بريف الشام لتفقد البيت مع جارنا هناك، دخل عليهم ثماني رجال وأغتصبوا أختي تحت تهديد السلاح، الثمانية اغتصبوها، الجار كان كبير بالعمر لم يتمكن من حمايتها وأصيب بجلطة من جراء ما حدث وتوفي بعدها بفترة قصيرة. هذه المنطقة

لم تكن حينها تحت سيطرة النظام، كانوا من الجيش الحر أو من جبهة النصرة، أختي عانت كثيرا بسبب هذه الواقعة وصارت مريضة وواهنة. ثم خرجت عن طريق الأمم المتحدة إلى كندا لتلقي العلاج جراء هذه الواقعة. بعدها فكرنا بالخروج إلى لبنان للتقديم على الهجرة لدى أي سفارة أجنبية، كان طريق الخروج صعبا للغاية من حلب لأنها كانت محاصرة، الطريق إلى لبنان استغرق 4 أيام ولم يكن معنا إلا صندوقين خبز زاد الطريق. عند وصولنا إلى لبنان حاولنا أن نقدم طلب هجرة بأربع سفارات غربية لكن كل الطلبات رُفضت، فقررنا الخروج بتأشيرة سياحية إلى إحدى هذه الدول، لكن الأمن استوقفنا بالمطار وتم حبسنا لأننا دخلنا لبنان بشكل غير شرعي. وتم ترحيل زوجي إلى تركيا ومنها سافر زوجي بالتهريب عبر البحر إلى ألمانيا وبقيت أنا هنا مع الأولاد بمفردنا دون أي أهل.

5/ رضوى من حمص، في العرينات من العمر:

بداية الأزمة هربنا من القصف بحمص وسكننا بريفها، حينها بدأ القصف يمتد إلى الريف خاصة القصير، كنا نسكن بجانب قاعدة عسكرية للجيش النظامي، كان يتم استهداف مساكننا وبساتيننا بالقنص طوال الوقت، أحيانا برمضان كنا لا نسمع آذان المغرب من شدة صوت الرصاص المستمر، خرجنا إلى دمشق حوالي ثلاثة أشهر ولكن لا يمكن العيش بدمشق من شدة الاجراءات الأمنية وتقطيع الشوارع بالحواجز، فعدنا مرة أخرى إلى ريف حمص، فوجدنا المنطقة التي كنا نسكن بها مليئة بالقذائف في كل الشوارع، استقرينا بمنطقتنا لمدة شهر تقريبا رغم انقطاع الخدمات الأساسية، عشنا أياما طويلة بدون ماء ولا كهرباء ولا حتى خبز والوضع يزداد سوءا يوما بعد يوم. العيش بمنطقتنا كان مستحيلا خاصة مع اشتداد القصف، لأننا كنا نسكن قرب قاعدة عسكرية لا تهدأ، بعدها خرجنا إلى القلمون حيث تم اعتقال زوجي عدة مرات على الحواجز التي كانت منتشرة في هذه المنطقة، ويشتبهون به وبأقاربه ويحققون معه لعدة أيام. في هذه الفترة كانوا يدققون كثيرا على الحواجز ويسألون أين زوجك ولا أستطيع أن أجيب بأنه معتقل، بعدها خفت كثيرا وقررت الخروج من ريف حمص، كنت وحدي مع ابني وابنتي أعمارهم 4 سنوات و 3 سنوات، لم يكن معنا أقاربنا وخرجنا بسيارة أجرة، وفي الطريق وقعت قذيفة بالقرب منا، ومن شدة القذيفة انقلبت السيارة وتدحرجت عدة مرات، وبعدها فقدت الوعي. سائق السيارة أسعفنا وطلب لنا المساعدة ولم نستطع أن نبلغ المشفى الرئيسي بالمنطقة لأنه تحت سيطرة النظام وخفنا من الملاحقة والاعتقال، فتم إسعافنا بشكل بدائي ثم نقلونا إلى لبنان للعلاج. دخلنا حينها إلى لبنان بطريقة غير شرعية، وفور تلقي العلاج قررت الخروج من لبنان إلى سوريا مرة أخرى، لأنني لا أريد أن أبقى بطريقة غير نظامية. عدت مع أولادي إلى سوريا واستقريت لدى أهلي بدمشق، الحياة هناك كانت صعبة لأن المنطقة شهدت في هذه الفترة تفجيرات وأصيب العديد من

جيراننا. بعدها علمت أن زوجي خرج إلى لبنان، فذهبت إلى بيت أهل زوجي بريف حمص مرة أخرى ولكن القصف على هذه المنطقة كان مكثفا، خاصة خلال ثاني رمضان بعد الأحداث، فخرجنا إلى حلب على أمل أن نخرج إلى تركيا. في حلب الوضع كان سيئا للغاية، قد نصادف حواجز للنظام وحواجز للمعارضة وحواجز لداعش، كانوا دائما يسألون عن زوجي وهل له علاقة بأحد الأطراف الأخرى. ظللت بحلب شهر ونصف في منطقة قريبة جدا من القتال، لم نستطع أن نعبر إلى تركيا من شدة القتال، كنا على أطراف جبهة ساخنة، وعلى تخوم منطقة مدمرة بالكامل مع شدة القصف. اضطررنا أن نخرج مرة أخرى بسبب اقتراب القتال من المنطقة التي كنا نسكنها، خرجنا إلى حمص، وفي الطريق مررنا من منطقة مدمرة بالكامل وبيوتها محروقة والجثث ملقاة بالشوارع، كنت أحاول أن أخفي رؤوس أبنائي بحضني خوفا من أن يروا هذا المشهد أو أن تصيبهم رصاصة طائشة. استقريت بريف حمص لفترة حتى تم قصف بيت أهل زوجي، نزل برميل في منتصف البيت ونجونا بأعجوبة وأصيب الكثير من الجيران، حينها خرجنا إلى لبنان وبقينا 10 أيام فقط ثم عدنا إلى سوريا، لأني لا أريد أن أترك بلدي رغم كل شيء. ولكن لم يبق لنا مكان نسكن به، عدنا إلى يبرود وكانت محاصرة من قوات النظام من كل الاتجاهات، كان القصف متواصل ليلا نهارا. ومن شدة الحصار لم نكن نجد خبزا، كان الخبز والأكل يأتي من لبنان. ظللنا محاصرين في يبرود لفترة، لم نكن قادرين على العبور إلى ريف حمص، كانوا يعتقلون الجميع على الحواجز، اعتقلوا سيدات كُثر من أقاربنا على الحواجز وأختفين للأبد. لم يكن لدينا خيار آخر إلا الخروج إلى لبنان، وحينها سكننا بمخيم، لم أكن أريد أن نسكن بالمخيم ولكن لم يكن معي مال لاستئجار بيت، فسكننا بالمخيم.

6/ زهراء من حمص، في الأربعينات من العمر:

أنا أم لثلاثة، بنتين وصبي، لم يكن لدينا إرهاب، لا تقولوا لدينا إرهاب، كل شبابنا كانوا ثوارا، كنا ندافع عن أنفسنا وعرضنا، لأن لا أحد يرضى، لا مسلم ولا أي طائفة ترضى أن يتم تجريد النساء من ملابسهن في منتصف الطريق... جردوا النساء من ملابسهن وضربوهن بالشوارع، من يرضى بهذا؟ ولذلك تسّلح أهالي المنطقة وتسّلح الشعب، لا أعلم من أين جاء السلاح ولكنهم تسلحوا، ولذا بعد أن تم تجريد النساء من ملابسهن وضربهن بالشارع قرر زوجي ورجال الشارع أن يحملوا البنادق لكي يحموا الشارع كي لا يهاجم أحد نسائهم. كنا نسكن بمنطقة كلها علويين، نعيش معا في سلام، نتبادل الطعام ونحضر أعراسهم ويحضروا أعراسنا ولم يكن هناك أية مشكلات، لا أعلم من أين بدأ القتل، إحدى قريباتي تم ذبحها داخل بيتها مع أولادها في لحظة كانت تصلي فيها، دخلوا المنطقة وذبحوا الناس ببيوتهم، ماذا فعلت قريبتي لتقتل بهذه الطريقة؟! كنا جيران ومن ثم بدأوا في تقتيلنا لا أفهم لماذا؟! زوجي

تم اعتقاله بإحدى المداهمات، ثم أخبرونا أنه أُعدم ميدانيا، ثم رأيت صورته على الانترنت، في إحدى صفحات الجيش الحر باعتباره معتقلا لدى النظام، لم أتبين صورته بالبداية، لأن شعره شاب للغاية، زوجي حين اعتقل كان شاباً، كيف شاب في بضعة أشهر؟ مما رأه بالتأكيد. والدة زوجي وأخوه قُتلوا ببيتهم، بعدها قررنا الخروج، ليس خوفا من الموت، لأننا متنا بالفعل، متنا من رؤية الموت، متنا من رؤية القتل، متنا من اللجوء. لا أفهم أين حقوق الإنسان؟ منذ أربع سنوات حتى اليوم ماذا تحقق؟ لا شيئ سوى أن لدينا رقم ملف بمفوضية اللاجئين. لا أحد يهتم لأمرنا، والأمن يلاحقنا باستمرار. حققوا لنا الأمن بسوريا حتى لا نظل لاجئين للأبد. أين حقوق الطفل، لا نجد لأطفالنا حليب ولا نجد الطعام إلا بصعوبة شديدة. بنتي تسألني كل الأطفال يأتي آباؤهم ليأخذوهم من المدرسة وأنا أبي لا يأتي أبدا، أقول لها أبوك بالجنة.

7/ ريحانة من حمص، في الثلاثينات من العمر:

أنا أم لست أولاد، أكبرهم بنت عمرها 15 سنة، أنا بالأساس تزوجت صغيرة، عندما شعرنا بالخطر خرجنا من منطقتنا ولكن لم أخرج فورا إلى لبنان بل نزحت داخل سوريا، أنا وأولادي شهدنا مجازر كثيرة نجانا الله منها. لكن ذات مرة عندما كنا نمر من حاجز أنا وزوجي وأولادي تم اعتقال زوجي، رغم أننا كنا معه وأخذوه من بيننا بعد ما رأى أولادي الجنود وهم يضعون البنادق برأس أبيهم ويقيدون يديه ويغطون عينيه. ظل زوجي معتقلا سنة وثلاثة أشهر لدى النظام لا نعرف أي شئ عنه، لا نعرف حتى إذا كان ميتا أو حيا، ولم أستطع الخروج إلى لبنان إلا بعد أن أطمئننت على زوجي، عشت هذه الفترة بريف حمص، القرى والضيع بريف حمص كانت آمنة نسبيا. وعندما خرج زوجي من المعتقل كان مريضا للغاية، تم تعذيبه بشدة ويده متضررة للغاية وبها التهابات مزمنة حتى اليوم. مكثنا بخيمة كنا ندفع لها إيجار 100 دولار بالشهر ... مجرد قماش إيجاره 100 دولار بالشهر. إصابة زوجي بيده أعاقته عن العمل، ولذلك قمت أنا بتثبيت الخيمة وتجهيزها، كنت أنا الأم والأب في ذات الوقت، أولادي الست لم يتعلموا سواء بسوريا أو هنا خرجت إلى لبنان مع زوجي وأولادي، لكن استوقفونا واعتقلوه مرة أخرى قبل بلوغنا الحدود النظامية، وظل بالمعتقل حوالي الأسبوع يشهد الكثير من التعذيب داخل السجن سواء له أو للمعتقلين الآخرين، كان يخبرني بأن الدماء في كل مكان. ولذلك خفنا أن نخرج من الحدود النظامية، فخرجنا إلى لبنان بطريقة غير شرعية عبر الجبال، خوفا من أن يتم استيقافنا مرة أخرى. ابنتي الكبيرة عمرها 15 عاما، يأتيها الخُطاب ليتزوجوا منها، ولكني لن أزوجها بهذا العمر أبدا. إذا كنت أنا قد ظُلمت فلن أظلم ابنتي أبدا وأزوجها بهذا العمر الصغير. وفوق ذلك كله لا نشعر بالأمان داخل خيمتنا بسبب المداهمات الأمنية بشأن الإقامة.

8/ بسمة من ريف دمشق، في الثلاثينات من العمر:

دمشق تعتبر المدينة الوحيدة الخالية من الدمار، ولكن يوجد بها الكثير من الحواجز الأمنية حيث يُوقفون السيارات لاخذ الشباب للتجنيد بالجيش. فمثلاً لأننا مثبت ببطاقة هويتنا من ريف دمشق عندما نصل إلى الحاجز يطلبون منا أن ننزل من السيارة. ويقولون لنا أنتم قتلتم أصدقائنا وإخواننا وقد يحتجزون الرجال للانتقام منهم. فمن تكون هويته من الريف مهدد بالملاحقة أو بالاعتقال. زوج ابنة أختي اعتقلوه من الحاجز وظل معتقلا إلى أن مات تحت التعذيب. وأيضا حفيد خالتي أيضاً مات تحت التعذيب بالمعتقل، وكانت تهمتهم فقط أنهم من الريف. أخي أيضاّ ظل مُحتجزا ثمانية أشهر بفرع الأمن ثم تم نقله إلى السجن لثلاثة أشهر ولم نكن نعرف مكان احتجازه إلا بعد مساعدة أكثر من وسيط، وكل وسيط كان يوفر لنا المعلومة مقابل المال. ولكنه لم يقم بأي شئ غير قانوني يُحاكَم بسببه. أما أنا فقد تهدم بيتي، حيث كنت أنا وأولادي بالبيت حين تم قصفه بالطائرة. وكان ابني آنذاك يبلغ من العمر ثلاث سنوات وكان يلعب مع أخته في ساحة البيت وقال لها لقد تهدم بيتنا، ابني لم يكن قد ذهب للمدرسة بعد ليتعلم الحديث بالفصحى ولكنه كان يشاهد الرسوم المتحركة بالفصحى فتعلم الحديث بها ثلاث سنوات وكان يلعب مع أخته في ساحة البيت وقال لها 'لقد تهدم بيتنا'، ابني لم يكن قد ذهب للمدرسة بعد ليتعلم الحديث بالفصحى ولكنه كان يشاهد الرسوم المتحركة بالفصحى فتعلمالحديث بها. وطبعاً تهدم كل شئ ولم يبق أي شئ بالبيت ونجونا بسبب أن الطائرة قصفت جانب من البيت فقط. لولا أننا تحركنا من أماكننا قبل القصف بقليل، لكان الزجاج سقط علينا. تم تدمير كل شئ لدرجة أننا لم نستطع حتى أن نري أصبعنا وهو مرفوع أمامنا بسبب الغبار والدمار. وتركنا مدينتنا تحت القصف والضرب والطائرات تمر من فوقنا. ورأينا بعض الناس قد فقدوا سياراتهم بسبب سقوط الأحجار عليها واضطروا أن يخرجوا مشيا على الأقدام، عندما وجدنا سيارتنا سليمة ركبناها وخرجنا فوراً. وكنا نمر على كميات كبيرة من الزجاج المتكسر خفنا كثيرا أن تُتلف الإطارات ويتم احتجازنا بالمكان. انتقلنا إلى الشام حيث مكثنا لمدة ٥ أشهر وبعد ذلك جاء لزوجي عرض عمل فانتقلنا كلنا إلى مصر. وحين كنا بالريف كنا نرى المداهمات العشوائية وكانت الدبابات تقف تحت المنازل وينزل منها العساكر ويبدأون في إطلاق النار العشوائي. كانوا يدخلون البيوت، يأخذون الشباب على الساحات الخالية ويقومون بإطلاق النيران عليهم وقتلهم، خاصةً لأن كان بمنطقتنا عناصر من الجيش الحر وانصرف. بقيت بالصحراء دون مال ولا هاتف ولا أي شئ، حتى مرت إحدى السيارات فخفت عندما بدأت الحرب كنا رافضين الخروج من مناطقنا، نحن نشعر أن هناك من يريد أن يخرجنا من بلدنا، ولكن البراميل المتفجرة والناس التي كانت تموت أمامنا أخرجتنا بنهاية المطاف، ركبت مع سائق بمفردي، وطلبت منه بعض المال

فأعطاني، ثم انتظرت على الطريق حتى ركبت بإحدى المواصلات الجماعية المارة. توجهت إلى فرع الشرطة لكي اشتكي ولكن الضابط قال أنه لا يمكن أن يخدمني بشيء، وطلب مني الرحيل خوفا عليّ من أن يعود سائق التاكسي ذاك ويجدني، حينها أدركت أنه يعمل معهم ولن يفعلوا شيئا من أجلي ضده. خرجت من الفرع واستخدمت أول هاتف صادفته لكي اتصل بأهلي وعدت للمنزل. بعد هذه الواقعة صار زوجي مطلوبا لدى الأمن، لا أعلم إذا كان للأمر صلة بهذه الحادثة خاصة أن هويتي كانت بالحقيبة وأصبحوا يعرفون كل شيئ عني. خرجت عن طريق لبنان وقتها كنت حاملا وكانت الرحلة صعبة للغاية، ولكن زوجي لم يتمكن من الخروج معي، لأن اسمه كان مطلوبا على الحواجز، خاف أن يتم اعتقاله... لو تحسنت الأمور بسوريا سأعود بالتأكيد... لا أريد ان أبقى بعيدة عن وطني وعن زوجي... أختي قد تفكر في السفر بالبحر لأنها وحدها مع أبنائها بعد وفاة زوجها ولكني لي زوج لايزال بسوريا أريد أن أعود إليه... الحمل ثقيل علينا وكثيرا لا نتمكن من توفير مصاريف علاج أبي وأمي، بالكاد نوفر الإيجار والغذاء للأطفال.

9/ نهى من ريف حمص، في الثلاثينات من العمر:

زوجي حاول أن يعمل كسائق وليس معه سوى الشهادة السورية للقيادة ولكنهم لا يقبلونها، وهو مريض ولا يستطيع أن يعمل بعمل شاق ولذلك يُفضل القيادة، ولكن لاستخراج شهادة قيادة مصرية يلزمه أموال كثيرة والتعليم مشكلة أن الأولاد مسجلين بالمدارس المصرية ولكنهم لا يفهمون لهجة المعلمين المصريين، كان لابد أن نسجلهم بمدارس سورية موازية ولكنها بمصاريف إضافية، وزوجي قد يعمل يوما ولا يعمل الآخر، فكيف لنا أن ندبر المال لتعليم الأولاد لا أدري... فالأطفال يداومون في المدرسة السورية الخاصة ثم يقدمون الامتحانات بالمدرسة المصرية الحكومية.

10/ فتون من حلب، في العشرين من العمر:

أنا أصلاً معلمة لغة عربية. أحببت ان أُدَرِّس هنا بمدرسة بمصر فطلبوا مني تصريح عمل، واستخراجه مكلف جدا. مع إني حققت مستوى جيد جداً بامتحانات القبول. قالوا لي يمكنك العمل ولكن بعد توفير تصريح عمل، في النهاية عندما علمت أن الراتب سيكون ٧٠٠ جنيه صرفت نظر تماما، خاصة أن تصريح العمل يكلف نحو 5 أو 6 آلاف جنيها ولابد من تجديده كل فترة. مع العلم بأني قد اجتزت دورة تدريبية مقدمة من إحدى المؤسسات الأهلية الدولية لتأهيل المعلمين السوريين على تدريس المنهاج المصري والعمل بالمدارس الحكومية المصرية. وكان من المفترض أن نحصل على شهادات بذلك عليها ختم النسر ولكننا لم نحصل على أي شيء حتى الآن.

ـــ توصيات ومقترحات:

لقد اطلع الباحث على مخرجات الاستراتيجية الإقليمية للأزمة السورية في السويد (2016–2020م)[31]، التي سعت، في اطارها، إلى تقديم المجموعة من الحلول التي ربما تسهم؛ بشكل فعال في حل مشكلات النازحين واللاجئين السوريين الذين لجأوا إلى دول الجوار وغيرها من الدول العربية والغربية على السواء. فعمل الباحث، هنا، على الاستفادة من تلك المخرجات، في صياغة وتقديم توصيات ومقترحات بحثه التي تتلخص في النقاط التالية:

- تعزيز القدرة على التكيف، أي المقاومة والمرونة والقدرة على التوافق مع المجموعات السكانية االسورية المستضعفة والأكثر تضررا من النزاع.
- تعزيز الديمقراطية والمساواة واحترام حقوق الإنسان في سوريا وفي دول اللجوء.
- تحسين فرص كسب الرزق المستدامة للنساء والرجال، مع التركيز على النساء.
- التركيز على زيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية.
- توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للاجئين السوريين بيسبب الأزمة السورية.
- العمل على خفض العنف الجنسي، أي العنف الذي يستهدف النساء على أساس نوعي.
- دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال العمل التطوعي.
- تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني السورية والمحلية، ودعوتها للمشاركة في الحوار والمساهمة في بناء السلام والدولة السورية.
- تمكين وسائل الإعلام السورية من أجل نشر مفهوم الشفافية، لتحقيق قدر أكبر من المساءلة في مجال العمل العام.
- العمل على نشر الوعي المعرفي بحقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة والطفل.
- السعي إلى اغلاق الطرق والمنافذ المؤدية إلى التطرف.
- التأسيس لمشاريع تنموية لخلق فرص عمل جديدة، لتحقيق الأمن الاقتصادي.
- استبعاد الأهواء والمصالح الخاصة من قبل الدول المانحة والداعمة للاستقرار في سوريا.
- العمل على تمكين النساء من أجل القيام بدورهن في صنع السلام والأمن، من خلال تفعيل دور المرأة في السلطة السياسية التنفيذية، بالمشاركة الحقيقية والفعالة، بناءً على قرارات مجلس الأمن: 1325، 2122والتي تدعو إلى: تفعيل دور المرأة وزيادة مشاركتها في إدارة مفاوضات

[31]/ الاستراتيجية الإقليمية للأزمة السورية في السويد 2016–2020م (مترجم عن تقرير باللغة السويدية).

السلام وحل الأزمات، كما دعا لحماية النساء من العنف الجنسي باعتباره جريمة ضد الإنسانية، حتى لا يفلت المذنب من العقاب، وأن تتمتع المرأة بكامل حقوقها.

- توفي خدمات العلاج والارشاد النفسي لجميع اللاجئين، وخاصة المرأة والطفل.
- تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة وسائل يمكن للمجتمع أن يفيد منها في مجال توعية مواطني دول اللجوء بأن يتقبلوا هؤلاء المستضعفين من الرجال والنساء والولدان؛ وذلك من خلال:

1- دور العبادة (مساجد/كنائس): يجب استغلالها لاستثارة المشاعر الدينية واستعطاف المواطن تجاه اللاجئين وقضاياهم.
2- وسائل الإعلام: يجب أن تسهم هذه الوسائل الإعلامية في عرض وحل مشكلات اللاجئين، مع التركيز الكبير على الفئة المستضعفة من النساء والولدان.
3- القانون: لابد من تقديم خدمات ارشادية قانونية للمواطن من جانب، وللاجئ من جانب آخر؛ لتبصير كل منهما بدوره في التعاون في مجال تقديم الخدمات للاجئين.
4- المنظمات المدنية: يمكنها أن تلعب الدور الأبرز والأكبر في تقديم خدمات إنسانية للاجئين واللاجئات: الغذاء، الكساء، العلاج، التعليم، المأوى، الدعم النفسي والمعنوي، تبصير اللاجئ بحقوقه القانونية، وتبصيره بثقافة دولة اللجوء وعادات وتقاليد الدولة المضيفة، وغير ذلك مما يمكن أن يخدم قضية اللاجئين ويسهم في خلق بيئة توافقية بين المواطن واللاجئ.



ألسنة خرساء وجوه ناطقة: الصورة تعبر عن مرارة ألم الانتظار في وجوه الأطفال

ثبت المصادر والمراجع:

كتب:

1- المرأة والإدمان، رشا عبد الفتاح.

2- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعب السجستاني.

3- المرأة وحقوق الإنسان، عادل أبو زهرة.

4- مدخل إلى الطب النفسي، عباس الزين عمارة.

5- الشخصية، ريتشارد لازاروس، مترجم.

6- مدخل إلى سيكولوجية المرأة، محمد حسن غانم.

7- المستدرك على الصحيحين، محمد عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري.

8- ماذا فعلت الجامعة العربية للمرأة اللاجئة وأطفالها المشردين؟، نجوى درديري.

موسوعات:

أ- موسوعة الحضارة العالمية، أحمد محمد عوف.

ب- الموسوعة العربية العالمية، اصدار: 2004م.

ت- معجم مختار الصحاح، الجوهري.

ث- لسان العرب، ابن منظور، مادة: عنف.

تقارير:

- تقرير الاستراتيجية الإقليمية للأزمة السورية في السويد 2016-2020م (مترجم عن تقرير باللغة السويدية).

- تقرير وضع اللاجئات والنازحات بالدول العربية: المرأة في خضم الصراعات، منة الله عمر الطاهر وآخرون.

- تقرير الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، العنف صد المرأة في سوريا: (الخروج عن الصمت).

- التقرير الأول للجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا.

- مركز بحوث للدراسات: المرأة السورية (الألم اليومي والأمل الذي لا يغيب).

- مركز بحوث للدراسات: المرأة السورية (الألم اليومي والأمل الذي لا يغيب).

- مركز بحوث للدراسات: المرأة السورية (الألم اليومي والأمل الذي لا يغيب)، ص: 36

مواقع:

- موقع الشبكة الأوربية المتوسطية لحقوق الإنسان.

- موقع المركز الكردي لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان (غيتانا).

- Mental health and psychosocial support for conflict-related sexual violence: 10 myths", WHO, 2012: http://www.who.int/reproductivehealth/.
- publications/violence/rhr12_17/en/index.html.
- http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/PeriodicUpdate11March2013_en.pdf.
- http://www.rescue.org/sites/default/files/resource-file/IRCReportMidEast20130114.pdf.
- http://www.ohchr.org/Documents/Countries/SY/A.HRC.S-17.2.Add.1_en.pdf
- http://arabwomenspring.fidh.net.

http://www.yemennation.net/news15744.html

ثنائية العنف واللجوء وأثرها على المرأة السورية

د. ازهار عبدالله حسن الحيالي* والباحثة: مريفان مصطفى رشيد محي الدين**

الملخص:

إن واقع المرأة السورية اليوم في تراجع كبير نسبيا، فرغم حضورها الكبير في كل منعطفات الثورة السورية ومحاولتها تغيير الوضع القائم والتّضحية مقابل ذلك بكلّ ما تستطيعه من خلال مشاركتها الرّجل بكلّ فعاليّاتها، غير انها لم تنل سوى القتل والاعتقال والتعذيب بل وفاقت الرّجال مأساةً بتعرّضها إلى أقسى أشكال العنف والاضطهاد كالقتل والإصابة والإعاقة والتعذيب والاستهداف بالأسلحة، فضلا عن التفكك الاجتماعي والاقتصادي وغيرها من الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان التي تعرضت لها أثناء الحروب أو الصراعات المسلحة، والتي اضطرتها في أغلب الأحيان الى ترك موطنها والهروب إلى بلد آخر كوسيلة للحصول على الأمان، وعملية مغادرة البلد المنشأ وعبور الحدود الدولية تجعل الشخص يصبح لأجئ، وغالبية اللآجئين وبالأخص في الدول النامية هم من النساء والأطفال حيث تشكل نسبة النساء والأطفال 80% من ملايين اللآجئين على مستوى العالم. غير ان ما يزيد من جسامة وضع المراة السورية هو ان أعمال العنف السافرة هذه في الغالب تستمر حتى في بلد اللجوء، فكثيرًا ما تعرضهن عملية اللجوء للمزيد من الأذى والعنف كالعنف القائم على الجنس(الاغتصاب، الزواج القسري، الإجهاض القسري، التعذيب، الاتجار، الامتهان الجنسي)، ويمكن التسليم جدلاً بأن اللآجئات بشكل عام يكونن في أشدّ حالآت الاستضعاف أثناء مرحلة الفرار وبعد الوصول الى بلد اللجوء، عليه تكون النساء هن ضحايا الإبادة الجماعية والعمل القسري بشكل خاص وتعرض للعديد من إنتهاكات حقوق الإنسان خلال جميع مراحل اللجوء. ومع ان الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد النساء يعرف في مادته الأولى العنف ضد النساء بأنه " أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة ". وبهذا الشكل فأن أي فعل من أفعال العنف القائم على النوع الاجتماعي ويؤدي إلى أذى بدني أو جنسي أو نفسي للنساء والفتيات تعد افعالاً موجهة ضد المرأة بسبب كونها امرأة أو تؤثر على النساء بصورة غير متناسبة.

* – **الدكتورة ازهار عبدالله حسن الحيالي**: دكتوراه كلية العلوم السياسية جامعة النهرين عام 2006م، الاختصاص العام والدقيق: علوم سياسية، السياسة الدولية، أستاذ مساعد في كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة كركوك.

** – **الباحثة**: **مريفان مصطفى رشيد محي الدين**: مدرِّسة في كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة كركوك، حاصلة على ماجستير كلية القانون والعلوم السياسية من جامعة بيروت العربية بلبنان عام 2014م، الاختصاص العام والدقيق: قانون عام، قانون جنائي.

أهمية البحث :

تنبع اهمية موضوع البحث من تسليطه الضوء على ان العنف ضدّ المرأة في النّزاعات من أبشع الصّور، كونها تعاني من أوضاع نفسيّة واجتماعيّة خطيرة، بما تحمله من خصوصيّة منطلقة من مكانتها الاجتماعيّة وقيم العرض والشّرف النّبيلة، بالتالي فان الإنتهاكات العديدة التي تتعرض لها خلال المراحل المختلفة في تجربة اللجوء تجعلها الأكثر تضرراً، لأن العبء الأكبر يقع على كاهلها فمن فقدان الرجل إلى ألم المصيبة وآثارها النفسية وما يتبعها من نتائج تُرتب على المرأة مسؤوليات وأعباء، إضافة للمعاناة التي تعيشها بعد اضطرارها وعائلتها للنزوح عن بيتهم واللجوء إلى أماكن غير مناسبة للعيش وما يرافق ذلك من مصاعب، ازدادت مع الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار واختفاء العديد من الضرورات المعيشية، وهو ما اثقل كاهل المراة السورية فاضطرها إلى مزاولة مهن غير لائقة اجتماعياً. بالتالي كان لابد من تأمين الدعم للمراة السورية وتأكيد دورها مشاركتها الفعلية في كل النشاطات للنهوض بالمجتمع بالشكل الصحيح والمتكامل، وهذا لا يقلل من ضرورة البدء حالياً بخطوات وإجراءات هامة تحمي النساء، وخصوصاً النازحات، من أي استغلال، وتؤمن لهن ولأسرهن بدائل آمنة للسكن، إلى حين حل مشكلتهن والعودة إلى بيوتهن وإعادة إعمار المدمر منها، وتأمين مستلزمات العيش الضرورية لهن والمتضررين من العنف خاصة، لتخفيف العبء عن النساء المتكفلات بإعالة أسرهن. وذلك من أجل منع هذه الإنتهاكات ووضع ما يناسبها من التدابير والإجراءآت التي تضمن حفظ حقوق اللآجئات .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تجربة المرأة السورية في العنف واللجوء، تختلف عن تجربة الرجال، كما أن آثار اللجوء عليها تختلف عن آثارها على الرجال ولا يمكن الإفتراض بأن مشاكلهم واحتياجاتهم متطابقة، فالمرأة السورية في ظلّ الثّورة أصبحت عرضة للعديد من الانتهاكات كالاعتقال والتعذيب وأدت إلى إصابتها بأمراض نفسية وصحية زادت بعملية اللجوء الى الدول المجاورة وهو ما جعلها معرضة بصورة خاصة للمخاطر بالنظر لوضعها الاجتماعي بالإضافة إلى جنسها، فغالباً ما تكنّ عرضة للعنف والاستغلال الجنسي في سبيل الحصول على حق المرور إلى الملجأ، وبما انه خلال مراحل اللجوء ينفصل أفراد الأسرة عن بعضهم البعض، فكثيراً ما تجد المرأة نفسها امام مسؤوليات جديدة وكبيرة وقد تضطلع بأدوار جديدة وإضافية في سبيل إعالة أسرهن مع تضاؤل فرصة الانتفاع بالخدمات، وفضلاً عن ذلك فإن الصراع وإنهيار القانون والنظام في كثير من البلدان يجعلها معرضة للمزيد من الإخطار.

أهداف البحث :

يهدف البحث الى طرح جملة من التساؤلات التي سيحاول الاجابة عليها في المتون لتحقيق اهدافه ولاثبات صحة فرضيته وكالاتي :

- ما المقصود بالعنف واللجوء؟ وما هي المفاهيم المتداخلة معهما؟
- ما هي انواع العنف واسبابه ؟
- ما هي دوافع اللجوء ومحفزاته ؟
- ما هي الاثار المباشرة والغير مباشرة لثنائية العنف واللجوء على المراة السورية ؟
- ما هي ابرز الوسائل والطرق السليمة لمواجهة ثنائية العنف واللجوء على المراة السورية؟

منهجية البحث :

لغرض الاجابة على الأسئلة اعلاه فقد اعتمد البحث المنهج التحليلي النظمي في دراسة وتحليل ظاهرتي العنف واللجوء والتعرف على أسبابها وآثارها المحتملة على المرأة السورية .

هيكلية البحث :

لقد ارتأينا تقسيم البحث الى مبحثين يسبقها المقدمة، حيث تناول المبحث الاول مدخل تمهيدي تضمن المطلب الاول :ما هية العنف واللجوء ، بينما تضمن المطلب الثاني: أسباب العنف واللجوء، اما المبحث الثاني فتناول دور الثورة السورية في ثنائية العنف واللجوء ومعالجاتها المنهجية، حيث تضمن المطلب الأول: دور الثورة السورية في ثنائية العنف واللجوء، بينما تضمن المطلب الثاني طرق المعالجات المنهجية لظاهرة العنف واللجوء ، وانهينا بحثنا بخاتمة وجملة التوصيات.

المبحث الأول: تأصيل مفاهيمي لظاهرتي العنف واللجوء

يعد العنف ضد المرأة ظاهرة قديمة قدم البشرية ولها جذورها في ثقافات شعوب العالم منذ أقدم العصور، بالتالي فهي ليست مستحدثة، اما اللجوء فقد انتشر في الآونة الأخيرة وانعكست على دور المرأة السورية وعرقلة مسيرتها، وهو ما سنعمد الى تناوله على النحو التالي:

المطلب الأول: ما هية العنف واللجوء

ان التعنيف هو استخدام القوة غير المبررة أو الاعتداء على شخص او عدة أشخاص ويسيء اليهم دون وجه حق وبما ان اللجوء هو نتيجة من نتائج العنف غير المبررة وعليه يتم تقسيم هذا المطلب إلى الفرعين التالين:

الفرع الأول: مفهوم العنف

يعرف العنف بأنه "السلوك الذي يتضمن استخدام القوة عبر الاعتداء على شخص آخر دون إرادته، أو الإتيان أو الإمتناع (عن فعل أو قول) من شأنه ان يسئ إلى ذلك الشخص وأن يسبب له ضرراً جسمانياً أو نفسياً أو اجتماعياً"[1]. كما يعَّرف العنف بأَن: "مؤدّاه مساس بسلامة جسم المجني عليه يكون من شأنه إلحاق الإيذاء والتعدي عليه، وهذا المساس والإيذاء هو الحد الأدنى للعنف الذي قد يصل إلى الجرح والقتل وهو أقصى مدى له وهذا هو المفهوم المعتاد للعنف ومن اكثر شرائح المجتمع السوري التي تأثرت بالعنف هى المرأة السورية والاطفال"[2].

وقد عَّرف الدكتور مأمون محمد سلامة العنف بأنه: "تجسيد الطاقة أو القوى المادية في كل مساس بسلامة جسم المجني عليه من شأنه إلحاق الإيذاء أو التعدي أو التهديد به". على أن الفرق بين العنف المادي والمعنوي – في نظر الفقه التقليدي — هو أَن العنف المادي يتفّق والإكراه المادي، الذي يشير إلى العنف الحادث عن طريق قوى مادية أو طبيعية، أما الإكراه المعنوي فهو يشير إلى العنف الحادث عن طريق التهديد، وهذه النظرية هي التي لها حظ السيادة في الفقه المعاصر[3].

أما الاستاذ (إحسان محمد الحسن) فقد عرف العنف بأنه "الإستخدام المنظم للتهديد والوعيد والتحذير والهدم والقتل والتصفية ويقوم به أفراد أو جماعات منظمة نتيجة توافر عوامل اجتماعية أو سياسية ذاتية أو موضوعية من أجل تخويف الأفراد والجماعات والحكومات؛ بغية التأثير في إراداتها

---

(1) وقف الدين من العنف ضد المرأة في ضوء الكتاب والسنة، نوري عبد الرحمن إبراهيم، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ج2، المجلد1، العدد خاص، جامعة كركوك، 2012، ص133.

(2) العنف داخل الأسرة بين الوقاية والتجريم والعقاب، أبو الوفا محمد أبو الوفا، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص10.

(3) إجرام العنف، مأمون محمد سلامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص7-10.

وحملها على الإستسلام والخضوع لما يريده مستخدمو العنف وبغية تحقيق أهدافهم ومآربهم وأطماعهم الضيقة، التي تتناقض أو تتقاطع مع القوانين والتشريعات التي يرتضيها المجتمع ويقرُّها"[4].

وعليه يقع العنف في إطارين هما: العنف المقنَّن والعنف غير المقنَّن[5]. ويميل البعض إلى التفرقة بين شكلين أساسيين من العنف: العنف الرسمي والعنف غير الرسمي[6].

وقد قسّم العنف من حيث مشروعيته الى العنف المشروع والعنف غير المشروع[7].وتقسيم اخر يرى ان العنف نوعان معنوي وعنف مادي، فيعرف العنف المادي بأَنه: "النشاط المادي الخارجي الذي يمسّ جسم المراة محدثاً بها العنف المادي الإيذاء والألم، وغالباً ما يترك الآثار الواضحة على المكان المصاب بالعنف"[8]. ويتطلب توافر شرطين أولهما: أن يكون الفعل مقصودا مما يعني: توافر القصد الجنائي لدى مرتكب الفعل أما الشرط الثاني: فمؤداه أن يترك الفعل آثاراً على جسم الضحية كالكدمات والجروح

---

[4] وبطبيعة الحال يتّخذ العنف أشكالاً متعددة تظهر في المدرسة وفي الجامعة وفي السجون وفي الحياة العامة وفي الأندية الرياضية والأحزاب السياسية والدينية. علم النفس الجنائي، عبد الرحمن محمد العيسوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص217. علم اجتماع العنف والإرهاب، إحسان محمد الحسن، دار وائل للنشر، عمّان، 2008، ص27.

[5] الأول هو الذي تمارسه الدولة أو العائلة أو المؤسسة الاقتصادية أو الدينية المعترف بوجودها اجتماعياً، أمّا الثاني فهو العنف الذي يمارسه الأفراد أو الجماعات التي تتحرك ضد العنف المفروض عليها في حين أن هذه الحركة تمثل خروجاً على الإرادة الجماعية المقننة. علينا أن نميز إذن بين العنف الذي يمثل الاستعمال غير المقنن لوسائل القسر البدني (أو المادي) من أجل الوصول إلى غايات شخصية أو جماعية؛ وبين القوة الجماعية التي معها السند القانوني، والتي تعبّر عن نفسها في ممارسة الضغط المادي المباشر والضغوط الإجتماعية الأكثر فاعلية. ويبلغ مفهوم القوة الجماعية أعلى صوره في الدولة فالدولة لها حق استخدام القسر المادي وتهديد وإرهاب المواطنين؛ ومن ثم فالعنف أحد المظاهر الأساسية التي تستخدمها سلطة الدولة. وإن سلمنا بالعنف الفردي والعنف الجماعي فإن هذا أدعى إلى التسليم بدور كل من الفرد والمجتمع معاً في خلق ظاهرة العنف. المدخل إلى الأنثروبولوجيا، محمد عباس إبراهيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص303-304.

[6] يقصد بالأول: العنف غير المجرّم الذي لا يعاقب عليه القانون المحلي أو الدولي مثل: عنف الدولة ومؤسساتها السياسية والإقتصادية والثقافية في عدم تحقيقها لإشباعات إنسانية للحاجات الأساسية لأبنائها، أما الثاني فهو: العنف المجرّم كنموذج يعبر عن رد فعل الآخر على أشكال العنف المقنّن أو الرسمي الموجّه من قبل الأقوى. ثقافة العنف بالمناطق العشوائية، غادة شحاته، دار الفكر العربي، القاهرة، 2012، ص21-22.

[7] الأول هو: العنف الذي يستند إلى أساس من المشروعية: كالعنف الذي يستخدم للدفاع عن الوطن والمحارم والعرض، وهذا النوع من العنف قد يستخدمه رجال الشرطة في أداء مهامهم في الدفاع عن حقوق الناس وحفظ أمنهم وسلامتهم ضد من يحاولون الإعتداء على هذه الحقوق أو الإخلال بالأمن والنظام، أما الثاني فهو: العنف الذي لا يستند إلى سند مشروع - والذي يخالف القوانين والنظم والقيم والأعراف والعادات والتقاليد - وبالجملة هو السلوك العنيف غير السوي الذي جاوز حدود التسامح المجتمعي ومثاله: الضرب والقتل والإيذاء، وهذا النوع يشمل جميع أنواع العنف. العوامل الإجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية، فهربن علي عبد العزيز الطيّار، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص32.

[8] العنف ضد المرأة بين النظرية والتطبيق، شهبال دزيي، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، القاهرة، 2010، ص73.

والكسور[9].اما من حيث أشكال العنف المادي (الجسدي والجنسي) نجد ان أبرز أنواع العنف يتعلق بالأذى الجسدي واستخدام القوة وقد يتراوح من أبسط الأشكال إلى أخطرها وأشدها (الضرب وشدّ الشعر والصفع والدفع والمسك والدهس ... إلخ)[10]. أمّا العنف الجنسي: فيقوم على كل سلوك أو تصرف جنسي من دون اتفاق ورضا كامل من المرأة، ويشمل حوادث الإغتصاب الذي طال المرأة العربية حيث تعرضت لأبشع الاستغلال الجنسي وبنسبة كبيرة منها النساء السوريات.

كما يمكن إجمال بعض حالات الشبه والإختلاف العنف المادي والمعنوي وعلى النحو الآتي:

أ- من حيث الإعتداء: فكليهما يهدفان إلى التعدي على حقوق الآخرين.

ب- من حيث ارتباطهما ببعض: إذ عادة ما يسبق العنف اللفظي العنف الفعلي أو الجسدي[11]. وذلك لأن العنف المعنوي لا يقلّ جسامة عن العنف المادي حيث قد يكون الأول نتيجة طبيعية للثاني، وتكون عاقبته وخيمة على صحة المرأة ونفسيتها [12].

كما ان هناك الكثير من المصطلحات التي تختلط بالعنف والتي يستوجب بيانها ك(التعصب والتمييز،الترويع، التهديد، العدوان[13]، القوة، الإرهاب) [14].

---

(9) المعالجة التشريعية لجرائم العنف الأسري، كشاو معروف سيده البرزنجي، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة كركوك، 2014، ص30.

(10) ومن أشكاله أيضاً: 1-الإجهاض التمييزي: الذي يتمثل في إزالة الأجنة في الأناث وهذه المشكلة قائمة في الهند والصين وكوريا الجنوبية فعلى رغم حظر القانون في البلدان لهذا النوع من الإجهاض إلا أنه من الصعب ضبط الموضوع من التواطؤ الصامت بين الأهل والطبيب. 2- جريمة الشرف: وهي الجريمة التي تذهب ضحيتها إمراة متزوجة أو عزباء بسبب انحرافها الذي يمكن أن يكون واقعياً أو مفترضاً ويرتكبها أخ او أب او إبن أو عم أو ابن عم المنحرفة زاعماً إنقاذ شرف العائلة. العنف الأسري، نهى عدنان القاطرجي، المؤسسة اللبنانية للإعلان، بيروت، 2011، ص16.

(11) العوامل الإجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية، مصدر سبق ذكره، ص30.

(12) جريمة العنف المعنوي ضد الزوجة، نوزاد أحمد ياسين الشواني، مجلة القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، العراق، السنة10، العدد12، كانون الأول، 2012، ص566.

(13) العنف ضد المراة زكيفية مواجهته، رشدى شحاته ابو زيد، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2011، ص30-31.

(14) فالمشرع العراقي فقد عرف الإرهاب في قانون خاص هو قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لعام 2005 في المادة الأولى منه بأنه(كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدفت فرد اً أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أو وقع الإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار أو الوحدة الوطنية أو إدخال الرعب والخوف والفزع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيق اً لغايات إرهابية.) فالعنف والارهاب يلتقيان في عدة مواضيع: فكليهما ينطوي على استخدام القوة او التهديد باستخدامه كما انهما يبتغيان تحقيق اهداف محددة باستخدام وسائل لأيقاع الرهبة في نفوس الاخرين، اما الفوارق بين الارهاب والعنف السياسي فهي: غالباً ما تهدف العمليات الارهابية تحويل الانظار الى قضية تهم الارهابيين فتحاول اثارت الانتباه اليها، بينما العنف السياسي يسعى القائمون الى تحقيق اهداف مغايرة ليس بالضرورة اثارة الراي العام ولفت انتباهة، فالعنف وسيلة او اداة بينما الارهاب ناتج العنف، وفي كثير من الاحيان يكون العنف السياسي ذا اهداف محددة وربما ضيقة بينما

وهذا فأن عنف العلميات الحربية والقطعات العسكرية والعنف الذي يحصل في مناطق القتال المأهولة بالسكان مما يتسبب في إيقاع الضحايا بالمدنيين فتصاب العوائل السوريات بالنكبات بفقدان ابناؤها وخاصة الام الذي يفزعها موت ابناؤها او فقدهم او ارتكاب الجرائم ضد الممتلكات كالبيوت والاموال فتجد الام نفسها بدون مأوى يحميها مع اطفالها، هي من انواع العنف كونه يسبب صدمات مرعبة تترك اثرها السيئة على المراة نتيجة عدم القدرة على التربية او جمع شمل العائلة وبالتالي تتدهور احوال المرأة الاجتماعية والمعاشية والأمنية والذي يترك اثاره على المجتمع ككل

الفرع الثاني: مفهوم اللجوء

يعرف اللاجئ (Refugee): هو ذلك الشخص الذي يطلب اللجؤ والاقامة من بلد اخر غير موطنه لأسباب كثيرة منها الحرب والارهاب والفقر([15])، وهكذا اذاً فأن اللاجئ هو " كل إنسان تتعرض حياته أو سلامته البدنية أو حريته للخطر خرقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعندئذ يكون له الحق في طلب الملجأ[16]"

ومن هنا فان الشرط الاساسي لاعتبار الاجنبي لاجئ هو التعرض بديهية للمطاردة والاضطهاد والخطر في بلده الاصلي[17] ، ورغم ان اللاجئين والمهاجرين غالباً ما يستخدمون الوسائل نفسها في التنقل غير ان احتياجات الحماية تختلف بين هاتين الفئتين، كما ان اللاجئون لا يشكلون سوى نسبة ضئيلة من التحركات السكانية العالمية، فغالباً ما يسافرون جنباً الى جنب مع المهاجرين العاديين، وجزءاً كبيراً من هذه التحركات غير نظامية تتم دون الوثائق المطلوبة ومن خلال معابر حدودية غير رسمية او عن طريق مهربين[18]، واللجؤ والهجرة كلاهما يخضع لأحكام خاصة وان اشتركا في بعض المظاهر، فطالب اللجؤ هو انسان مجبر على الهجرة لاسباب خاصة به كانه يكون مهدداً في حياته وأمنه من أجهزة حكم بلاده او بسبب قيام حرب فوق ارض وطنه او مكان اقامته تهدده بشكل جدي.

الارهاب يهدف الى توجيه رسالة او الايحاء الى طرف اخر من اجل ثنيه عن اتخاذ قرار او الرضوخ الى مطالب الارهابيين اي ان الارهاب يتعدى الهدف المباشر الذي وقع عليه الارهاب. العنف العائلي، زينب وحيد دحام، المركز القومي للأصدارات القانونية، مصر، 2012، ص51-52.

[15] أنواع اللجوء :منشور على الربط التالي http://asyl.3arabiyate.net/t5-topic

[16] القانون الدولي العام: النظريات والمبادئ العامة، أبوهيف :علي صادق، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1900، ص249. مبادئ القانون الدولي العام، غانم محمدي حافظ، ط2، دار النهضة، القاهرة، مصر، 1959، ص549.

[17] اللجوء واللجوء السياسي، منشور على الرا بط التالي/ https://refugee.wordpress.com

[18] اللجوء والهجرة، منشور على الرابط التالي: http://www.unhcr arabic.org/pages/4be7cc2765f.html

ويمكن القول ان الفرق الجوهري بين اللجوء والهجرة غير الشرعية يكمن في الوضع القانوني للأجئ على عكس المهاجر غير القانوني، فوفقاً لاتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 بأن اللاجئ هو "كل شخص يوجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للأضطهاد بسبب عرقه او جنسه او دينه او جنسيته او انتمائه الى فئة اجتماعية معينة او ارائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع او لا يريد بسبب ذلك الخوف ان يستظل بحماية ذلك البلد او كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد وتعرف اقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الاحداث، ولا يستطيع او لا يريد بسبب ذلك الخوف من ان يعود الى ذلك البلد"[19] . وفي هذا السياق يحاول المهاجر السري عادة ان يقدم طلب اللجوء باعتبارها وسيلة من الوسائل من اجل تسوية وضعيته في الدولة المستقبلة، كما يتجلى الفرق بينهما في الدوافع، فالأساس في الهجرة السرية يعود الى الدافع الاقتصادي على عكس اللجوء الذي يسببه الخوف من الحالات سالفة الذكر، فالمهاجر يكون له مركز قانوني في الدولة الجديدة على عكس اللاجئ [20].ولا يعتبر لاجئ وفقا للاتفاقية الدولية للاجئين أي شخص خارج وطنه يقول ان لديه خوف معقول بتعرضه للاضطهاد او الخطر بصفة عامه، لكن يجب ان يرتبط هذا الخطر او الاضطهاد ارتباطا سببيا يرجع الى احد الأسباب الخمسة التي حددتها الاتفاقية الدولية على سبيل الحصر وهي العرق او الدين او الجنسية او الانتماء لجماعة اجتماعية معينة او تبنيه رأيا سياسيا معينا[21].

أما النازحين: فهم الاشخاص اللذين لا يعبرون أي حدود دولية بحثاً عن ملاذ آمن وإنما يبقون داخل بلدانهم الأصلية (نزوح داخلي) ، حتى وإن كانت أسباب فرارهم مماثلة لتلك التي تدفع اللاجئين إلى مغادرة بلدانهم بسبب (النزاعات المسلحة ، عنف معمم والذي قد يكون سياسي أو طائفي ، انتهاكات والاعتداءات الصارخة لحقوق الإنسان أوالاضطهاد بسبب عرقه أو مكانته الاجتماعية أو

---

[19] ينظر: نص المادة (1) الفقرة /2 من الاتفاقية: الوثائق العالمية والاقليمية، محمود شريف بسيوني واخرون حقوق الانسان، دار العلم للملايين المجلد الاول، بروت، 1988، ص344.

[20] مفهوم اللجوء والهجرة في القانون الدولي وتطبيقاتها على هجرة العراقيين والسوريين، علي حميد العبيدي، مجلة كلية المامون الجامعة/ قسم القانون، العدد السابع والعشرون 2016، ص204.

[21] مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، وليم نجيب جورج، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2008، ص364. ورقة عمل عن الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية ، مصر :النيابة العامة : مكتب النائب العام : مكتب التعاون الدولي ، بلا ، ص 11. إشكالية الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والأسباب والحلول، جمال دوبي بونوة ، مجلة معارف ، قسم العلوم القانونية ، السنة السابعة ، العدد 14 ، 2013 ، ص10.

معتقداته الدينية أو ولائه لجماعة معينة أو بسبب مواقفه الفكرية والسياسية أو بسبب الاحتلال بسبب قوى ارهابية مثل داعش) ، إلا أن النازحين يبقون من الناحية القانونية تحت حماية حكومتهم – حتى لو كانت هذه الحكومة هي سبب فرارهم. ويحتفظ النازحون كمواطنين بكامل حقوقهم، بما في ذلك الحق في الحماية القانونية ، وفقاً لقوانين حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقوانين الوطنية المعينة عليه فان نقطة التقاء النازحين داخليا مع اللاجئين في ان كلاهما يترك محل سكنه وينتقل الى مكان اخر بسبب توترات او صراعات او الاضطهاد، الا أنهما يختلفان في الجانب المكاني أي نقطة الوصول فالنازح داخليا يتحرك في أطار الدولة الواحدة، اما اللاجئ فانه ينتقل من حدود دولته الى دولة أخرى مما يتطلب ان يتمتع اللاجئ بنظام قانوني غير الذي يثبت للنازح داخليا لان الأخير كما بينا سابقا يمارس حقوق ألمواطنه داخل الدولة والذي حصل تغير مكاني وليس تغير في المركز القانوني على عكس اللاجئ الذي يتغير مركزه القانوني في دولة اللجوء(22) . وعادة ما توفر دولة ثانية للاجئ حديث الوصول مكاناً آمناً، وغذاء، ومأوى. ويتم توفير الحماية للاجئين بمقتضى مظلة متعارف عليها جيداً من القوانين والمعاهدات الدولية. وتعمل المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية بالعمل الإنساني في حدود هذا الإطار الشرعي لمساعدة اللاجئين على بدء حياتهم مرة أخرى في دولة جديدة، أو العودة في نهاية المطاف إلى أوطانهم.

المطلب الثاني: أسباب العنف واللجوء: يتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين وكما مدرج أدناه

الفرع الأول: الأسباب المباشرة (الآنية)

إن موضوع اللجوء بدأ يؤرق المجتمعات الأوروبية لان هذه المجتمعات بدأ واضحاً انها قلقة وخائفة امنياً وتشعر بانها مهددة في هويتها القومية وفي نمط عيشها لذا هي تحاول ان تضع الحلول الناجعة للحد من هذه الظاهرة. وتتعدد اسباب المباشرة للجوء وتتنوع بتعدد اللاجئين حيث تكون لسبب قاهر خارج عن ارادته، قد يكون هذا السبب سياسي، او بسبب الحروب الدائرة في موطنه، أو التمييز العنصري ضده سواء للونه أو دينه او جنسه، الاقتصادية، الاجتماعية والامنية مما يعرض حياته للخطر اذا استمر في العيش في تلك البلاد، فيطلب اللجوء الى بلد آخر طلباً للأمن والامان

(22) للمزيد انظر: Building Accountability, Legitimacy, and Peace: Refugees, Internally Displaced Persons, and the Right to

لنفسه او له ولاسرته[23] ، كذلك يعتبر الشخص لاجئ حسب اتفاقية جنيف 1951 اذا تواجد خارج البلد الذي كان مواطن فيه نتيجة تعرضه للمطاردة والاضطهاد بسبب العرق، القومية، الاصل، الانحدار الطبقي، أو بسبب الاعتقاد الديني أو السياسي ولم يحصل او يتمتع بحماية بلده او هو يرفض حماية بلده نتيجة للخوف أو عدم الثقة[24]. ومنها لأسباب مختلفة كل حسب ظروفه التي ادت الى سلوكه لهذا النوع من اللجؤ ولا يغيبنا بان اللجوء هو نتيجة لأستخدام العنف ضد المرأة السورية وسائر شرائح المجتمع الأخرى.

اذاً ان أسباب اللجوء يتنوع حسب نوع التهديد:(اللجوء الديني: نتيجة المضايقات العرقية والدينية والطائفية والمذهبية. اللجوء السياسي: وغالبا ما يكون للشخصيات المشهورة او قادة الجيش. اللجوء الإنساني: بسبب الحروب والكوارث. اللجوء الاقتصادي: بسبب الفقر. وأكثر هذه الأنواع استعمالاً هو اللجوء السياسي والديني. مثل اللاجئون الذي شاهدناهم قبل فترة قريبة عبر البحار من سوريا والعراق الى اليونان واوربا فبعض الدول طردتهم ولم تعطيهم صفة اللجوء. اما المهاجرون: يعني ان يترك الشخص لبلده ويتوجه الى بلد اخر بقصد الاستقرار فيه والاقامة لتكون فترة بقائه فيه اطول من فترة النزوح مثل العراق الى تركيا.

الفرع الثاني: الأسباب غير المباشرة والتي تتمثل بالاتي:

- الأسباب الاجتماعية للعنف واللجوء: ويتضمن الفكرة التي يصنعها المهاجر في مخيلته عن المكان المستقبل كونه مهيأ بكل ظروف المعيشة السهلة والآمنة رغم مخالفة الواقع لذلك ، كما يدخل ضمنه عامل التفكك الاسري وضعف العلاقات الاجتماعية وعدم التوافق مع التقاليد والعادات واخيرا يمكن اعتبار عامل الزيادة السكانية وصعوبة الحصول على فرص عمل بالنظر لزيادة المعروض منهم في سوق العمل من عوامل العنف واللجوء[25].

(23) ما هو اللجؤ الإنساني، حمد محمد: منشور على الرابط التاليhttp://mawdoo3.com.

(24) المادة (1) الفقرة (الف/2) الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، عام، 1951.

(25) ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول مجلس التعاون وأسلوب أدارتها ومواجهتها، صباح عبد الرحمن الغيص، مركز الأعلام الامني : أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الامنية ، 2012 ، ص4

- الأسباب النفسية للعنف واللجوء: ويتمثل بعامل الرغبة في حب المعرفة والاطلاع على الحضارات والامم المتقدمة مهما كانت الطرق المستخدمة للوصول لها من جهة ، فضلا عن حالة الفراغ التي يعاني منها الشباب نتيجة البطالة والتي تسبب لهم نوع من الضيق والاكتئاب النفسي تدفعهم للبحث عن حياة أفضل في هذه الدول من جهة أخرى للتخلص من التعسف في استخدام القوة والعنف ضد المرأة السورية [26] .
- الأسباب والدوافع الجغرافية للعنف واللجوء والتي تتمثل بالكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والجفاف والتمييز العنصري والطائفي والتي تسهم بدورها في تزايد وتيرة اللجوء والعنف.

وبقدر تعلق الامر بالحالة السورية، نجد ان كم هائل من المجاميع البشرية السورية قد أضطروا إلى التخلي عن ديارهم وأماكن إقامتهم العادية والتماس الأمان في إماكن أخرى هرباً من الاضطهاد والصراع المسلح والعنف السياسي والطائفي وانتهاكات حقوق الانسان فضلاً عن ان عصابات الارهاب (داعش) قد سيطرت على مساحات شاسعة من اراضي السورية، وما صاحبها من عمليات (قتل وسلب ونهب وتدمير وضرب وسبي واستعباد للنساء وتسبب الأذى بمختلف أشكاله وصولاً الى التهجير والنزوح الجماعي الكبير) كل ذلك أدى الى تهديد كبير للسلم الاجتماعي حيث مرّت المجتمعات في تلك المدن بتغيرات ديموغرافية وتحولات اجتماعية وثقافية، وانعكس ذلك على كافة المعاملات والسلوكيات الانسانية داخل المجتمع السوري والمجتمعات التي لجأو اليها . وإذا ما تأملنا في مختلف حالات اللجوء في العا لم ، لوجدنا أن ما من إنسان يختار أن يكون لاجئاً بمحض إرادته بل أن الظروف القاسية هي التي تدفع به إلى أن يترك منزله وارضه وذكرياته ووطنه بحثاً عن الأمان في مكان اخر، مع ما في ذلك من المجازفة والمخاطر، وقد تعرضت المرأة السورية الى معاناة شديدة من جراء الابتعاد عن اهلها واقاربها حيث كان البعض منهم محتجز لدى العصابات الارهابية (داعش) أو في مخيمات النزوح .

المبحث الثاني: دور الثورة السورية في ثنائية العنف واللجوء ومعالجاتها المنهجية

بدأت الثورة السورية وكانت تهدف الى التخلص من الحكم الدكتاتوري الطائفي والتخلص من الظلم والتهميش وتهدف الى تغيير الأوضاع السيئة والتطلع نحو الديمقراطية والاستقرار وعدم الهجرة الى

---

[26] إشكالية الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والأسباب والحلول، مصدر سبق ذكره، ص21 .

الخارج ولكن النظام قمع الثورة بالحديد والنار فاضطرت العائلات السورية الى الهجرة القسرية، وعليه يتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين وعلى النحو التالي:

المطلب الأول: دور الثورة السورية في ثنائية العنف واللجوء

إن الأحداث التي شهدتها سوريا عام 2011 وما تمخض عنها من نتائج وتداعيات اثرت بشكل مباشر على المواطن السوري عموما والمرأة بشكل خاص، التي اخذت تعاني من ظاهرتين مترافقتين الا وهما العنف واللجوء وهو ما سنعمد الى تناوله كالاتي:

الفرع الاول: بدايات الثورة السورية وتجلياتها

انطلقت الثورة السورية في ظل واقع جيو استراتيجي معقد، فأهدافها لم تتوضح في الاسابيع الاولى لانطلاقها اذ طغت مطالب الاصلاح عليها–انذاك– والمطالبة بالتغيير الديمقراطي بقيادة النظام نفسه، لكن ما لبثت ان اتسعت الحركة الاحتجاجية وارتفع سقف شعاراتها الى المطالبة باسقاط النظام الذي فشل في التعاطي ايجابيا مع المطالب السياسية وفضل الحل العسكري والقمع الذي أسهم في سقوط الكثير من الضحايا المدنيين. فأمام الحل العسكري وأساليب القمع واصرار الشعب السوري على الاستمرار في الثورة بدأت مظاهر اللجوء في الأشهر الأولى للثورة عندما قامت السلطات السورية باستعمال العنف المفرط تجاه المناطق المدنية، واستخدم الأسلحة الثقيلة في اللاذقية ودرعا في نيسان/أيار2011، مما اضطر الأهالي إلى الانتقال إلى أماكن أخرى داخل محافظتهم أو إلى محافظة مجاورة[27].

بيد أن استمرار العنف وتزايده أدّى إلى تشكيل أول حالات اللجوء إلى خارج سوريا نحو الأراضي اللبنانية مع بداية شهر مايو/أيار 2011، عندما بدأت قوات الجيش السوري هجومها الواسع على مدينة تلكلخ الحدودية، فانتقلت مئات من العائلات السورية إلى منطقة وادي خالد اللبنانية، والمحاذية

[27] التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات، بيروت، ط1، 2014، ص32.

لتلكلخ، ومع ان عدد تلك العائلات لم يحدد، نظراً لأنّ السلطات اللبنانية لم تقم بالإعلان عن أعداد هؤلاء اللاجئين، فضلا عن كونهم غير مسجلين كلاجئين في أي منظمة دولية[28].

لكن أول حالات اللجوء التي سجلت كانت في 2011/6/7 إلى الأراضي التركية على اثر وصول 122 سوري بطريقة غير قانونية من مدينة جسر الشغور إلى قرية كربياز كيو في محافظة هاتاي جنوبي تركيا، تزامناً مع الحملة الموسعة التي قادها الجيش آنذاك على المدينة، ومع نهاية الأسبوع الثاني من شهر حزيران 2011 كان عدد اللاجئين في تركيا قد وصل إلى 8500 شخص. ولم تكن الاردن افضل حال فقد شهدت هي الاخرى لجوء نحو 3000 سوريا خلال شهر أيار– تشرين الأول 2011، وتحديداً من درعا، على اثر الهجوم الكبير الذي شنّته القوات الحكومية على المدينة. وفي عام 2012 تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين الى الأردن عبر الحدود الشمالية بطريقة مشروعة، أو غير مشروعة. وهكذا نجد ان ظاهرة اللجوء قد شهدت تزايد كبير بدافع البحث عن الأمن والأمان وبغرض العلاج للجرحى والمصابين خلال الأحداث التي اندلعت في سوريا.

كما ان عامل فقدان الأمل بحل سياسي للأزمة السورية وعدم قدرة البنية التحتية في سوريا للتعامل مع أعداد النازحين الداخليين الذين تجاوز عددهم ثمانية ملايين، وتوقف الدورة الاقتصادية في معظم المناطق بسبب استمرار القتال وغياب الامن، ولد ضغوطا إضافية على المواطنين، ودفع كثيرا منهم إلى الهرب بعد سنوات من الصمود والصبر بانتظار حل الأزمة وعودة الاستقرار ليزيد بالتالي من ظاهرة اللجوء ويضاعفها.

ومع ان حال اللاجئين في دول اللجوء لم يكن بافضل من دولتهم فحسب التقارير الدولية إن معظم اللاجئين السوريين في بلدان الجوار يعيشون بأقل من نصف دولار يوميا للشخص الواحد، وتزداد معاناتهم من جهة نتيجة قوانين بعض الدول التي تمنع تشغيلهم، وأخرى ترى فيهم كتلة تغير الواقع الديمغرافي وطبيعة البلاد. ومن جهة اخرى فان تراجع حجم المعونات الدولية، وخفض المساعدات الغذائية لعشرات الألوف من اللاجئين وحرمان عدد مماثل من الدعم النقدي. كما ان للظروف المناخية

---

[28] وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار: الوقائع –النتائج– المقترحات، اوتيون اورخان، مؤسسة السورية الثلاثاء 22 يوليو / تموز، 2014 : http//www.alsourria.net

الصعبة دور في زيادة معاناتهم اذ اسهمت في وفاة المئات، ففي الشتاء غطى الثلج معظم المخيمات وبيوت الصفيح أو الخيام في بلدان الجوار مع عدم وجود الوقود اللازم للتدفئة، وتحولت أرض بعض المخيمات إلى مستنقعات مائية، ومجرى للسيول، ولم يكن الصيف أفضل حالا مع الارتفاع غير المسبوق لدرجات الحرارة وهبوب العواصف الرملية التي سببت حالات اختناق كثيرة[29].

وفي ضوء ما تقدم ، نجد ان الثورة السورية بكل تجلياتها ونتائجها اسهمت بشكل مباشر في تفعيل ظاهرة اللجوء لتصبح واحداً من أكثر الظواهر الإنسانية خطورة في العالم، نظراً للأبعاد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية الخطيرة التي تتركها على مجتمع اللاجئين وعلى ذويهم من غير اللاجئين، فضلا عن آثارها المماثلة على الدول المستقبلة، لتعطي بالتالي بُعداً دولياً وإقليمياً، بخلاف بقية الانتهاكات التي يجري تجاهلها من المجتمع الدولي، والتي ينحصر أثرها على الإنسان السوري بصورة أساسية.

الفرع الثاني : أثر ظاهرتي العنف واللجوء على المرأة السورية

لقد طالت الحرب المجالات المختلفة للحياة في سوريا بشكل خاص، وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، بحيث اصبحت ظاهرة العنف المترافقة مع اللجوء مشكلة اقليمية ودولية لا يمكن الفصل بينهما. فظاهرة اللجوء بحجمها الكمي غير المسبوق في العصر الحديث مثلت مُحصّلة لبقية الانتهاكات، وأُظهرت مستوى العنف الذي يتعرض له الشعب السوري، والذي دفع ملايين الأشخاص للتخلّي عن بيوتهم والعيش في أماكن لا يصلح بعضها للعيش البشري. ومع ان استعمال السلطات السورية للعنف المفرط في التعامل مع المناطق التي شهدت احتجاجات ضد النظام كانت السبب الاساسي في لجوء وفرار الاهالي إلى مناطق أخرى في داخل مناطقهم أو في محافظات أخرى، أو اللجوء إلى دول الجوار.الا ان انتهاكات أخرى تمّ ممارستها بشكل ممنهج ساعدت في زيادة موجات اللجوء بشكل كبير، ولعل من أبرزها[30]:

---

[29] وقف الحرب مفتاح حل أزمة اللاجئين السوريين، سامر الياس، شبكة المعلومات والانترنت: http//arabic.rt..com/world

[30] اللاجئون السوريون: ملف ثقيل وتعاطٍ دولي خجول، اللجنة السورية لحقوق الإنسان، 25-تشرين ثاني، 2013، شبكة المعلومات والانترنت: http//www.shcr.org/wp-cotent/uploads/2013/11/25/html

– العنف المفرط تجاه المناطق التي تشهد احتجاجات على الحكومة، حيث تم استخدام القصف العشوائي، واستخدام الأسلحة الثقيلة بكل أنواعها منذ الشهر الثاني للثورة، وما زال استعمالها مستمراً حتى اليوم، وبشكل مضطرد، وقد ارتبط اللجوء بشكل مباشر مع حجم العنف المستخدم ومدى استمراريته، حيث أدّى القصف المتواصل إلى وقوع خسائر مستمرة في صفوف المدنيين بشكل عشوائي، كما أدّى إلى تدمير الكثير من البيوت، ولم تعد صالحة للسكن، كما أصبحت الكثير من العمارات مهددة بالسقوط.

– سياسة المجازر المنهجة، حيث أدّت المجازر التي ارتكبت في محيط مدينة حمص ودرعا وحلب إلى موجات من النزوح في المناطق المجاورة لها، تحسباً من مجازر مشابهة.

– سياسة الحصار المنهج، والتي بدأ استخدامها منذ الشهر الثاني للثورة، عندما فُرض الحصار على مدينة درعا في 2011/5/4، تلاه الحصار على مدينة بانياس، ثم الرستن وتلبيسة، ثم استخدم على نطاق واسع بعد ذلك في حمص وريف دمشق وحلب. وقد دفعت هذه السياسة إلى زيادة معاناة المدنيين المعيشية، ودفعتهم للبحث عن مخرج من هذه المناطق المحاصرة.

– سياسة الاغتصاب المنهج، وخطف الفتيات، والتحرّش الجنسي من قبل عناصر الأمن والشبيحة، وهي سياسة تم استخدامها بشكل ممنهج في عدة مناطق، خلال عامي 2011 و2012، مما دفع عدداً كبيراً من العائلات لمغادرة سورية خوفاً من وقوع هذه الانتهاكات على أحد من أفراد أسرتهم، لما لهذا الأمر من حساسية بالغة في السياق الاجتماعي السوري.

– سياسة التجنيد الإلزامي، واستدعاء الاحتياط، خاصة بعد صدور المرسوم رقم 104 لعام 2011، مما دفع عدداً كبيراً من الأسر للخروج من البلد خشية استدعاء أبنائها الذكور إلى الخدمة الاحتياطية، والتي أصبحت تشكل خطراً على حياة أولادهم من جهة، أو عدم رغبة آخرين بالخدمة في جيش يوجّه بنادقه نحو شعبه.

– الوضع الاقتصادي العام، والذي دفع الكثيرين إلى مغادرة بلدهم دون وجود خطر مباشر على حياتهم، نتيجة لتوقف حركة الاقتصاد بشكل عام، ووصول نسبة البطالة إلى 80% تقريباً، بالتوازي مع الارتفاع الكبير في الاسعار، وتوقف الخدمات العامة.

وفي ضوء ما تقدم، تعدت مشكلة اللجوء والعنف المجتمع السوري والشرق الأوسط لأنها شكلت مآساة القرن على الصعيد الإنساني، فأكثر ما تضرر منه السوريون هو البعد الإنساني حيث فقد مئات ألالاف حياتهم ، ونحو 3 مليون مواطن سوري اضطر إلى الهجرة خارج بلده. كما أن هناك 6 ملايين اضطروا إلى ترك منازلهم والنزوح إلى أماكن أخرى آمنة داخل سوريا. بالتالي فإن هناك نحو 10 مليون سوري تضرر من الحرب".. ولا يمكن أن يكون الحال في دعم دول الجوار التي نزح إليها السوريين فقط[31]. وبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن أكثر من أربعة ملايين سوري سجلوا لديها في بلدان الجوار منذ اندلا ع الأزمة السورية في مارس/آذار 2011. وفي المقابل فإن نحو 430 ألف سوري قدموا طلبات لجوء إلى أوروبا في الفترة ذاتها[32].

وبقدر تعلق الامر بالمراة السورية فأن وضع المرأة في سوريا تدهور بصورة خطيرة منذ اندلا ع احداث الثورة السورية وما يزال يتدهور بصورة تنذر بالخطر وقد ارتفعت وتيرة هذا التدهور والانتهاكات لحقوق المرأة من خلال المئات من الأدلة ومنها ما وثقته منظمة العفو الدولية والمنظمات غير الحكومية المحايدة، وهذه الانتهاكات مخالفة صريحة للدستور والقوانين والالتزامات الدولية يتحمل المسؤولية فيها الحكومة والمعارضة[33].

فمع ان الانتهاكات الواقعة على المرأة في سوريا لم تبدأ مع بدء النزاع المسلح، فقد واجهت النساء في سوريا العديد من الانتهاكات والتمييز في القوانين والتطبيق لعقود طويلة بدون جهود حثيثة من الحكومة لتحسين اوضاعهن ورفع التمييز والظلم والعنف الواقع عليهن، غير ان الممارسات القمعية والعنف

---

[31] وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار: الوقائع –النتائج– المقترحات، اوتيون اورخان، مؤسسة السورية نت الثلاثاء 22 يوليو / تموز 2014: http//www.alsourria.net

[32] وقف الحرب مفتاح حل أزمة اللاجئين السوريين، سامر الياس، شبكة المعلومات والانترنت: http//arabic.rt..com/world

[33] حقوق المراة في الاتفاقيات الدولية، دريدي نريمان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيذر–بسكرة– الجزائر، 2015، ص30-44.

المسلح لذي شهدته سوريا منذ السنوات القليلة الماضية اثر بشكل مجحف على النساء اللواتي خسرن بشكل مضطرد أمنهن وبيوتهن وحياتهن وأفراد من عائلاتهن ومكانتهن الاجتماعية في ظل الاستهداف الممنهج للمدنيين وانتشار السلاح وانهيار النظام القانوني.

ولقد شهد عام 2012نتيجة للأزمة السورية زيادة في عدد اللاجئين السوريين لتصل 4,6 مليون لاجئ مسجل، علما أن هذا الرقم اخذ بلازدياد حسب تواتر الاحداث، حيث نزح ٧،٦مليون شخص على الاقل داخل سوريا ٥٠،٧% منهم كان من النساء ، وبحسب تقرير مفوضية اللاجئين (نساء بمفردهن) تدير ربع النساء اللاجئات بيوتهن بمفردهن، في حين ان٥٥% من اللاجئين هم من الاطفال دون الثامنة عشر ذكورا وإناثا.

كما انه باستمرار النظام السوري والجماعات المسلحة المقاتلة في سوريا استخدام الحصار وتجويع المدنيين كسلاح في الاعمال القتالية، ويتجلى ذلك اما بضرب الحصار الخانق كذلك الذي يعيشه أكثر من ٢٠الف مدني في بلدة مضايا منذ شهر تموز ٢٠١٥والذين مات منهم العشرات نتيجة سوء التغذية او بأساليب أخرى كمنع او عرقلة وصول الامدادات الاغاثية والصحية او مصادرتها، او منع المرضى والجرحى من التماس العناية الطبية ، وتقدر الامم المتحدة أن نحو ٠ 40 ألف شخص يعيشون دون إمكانية الحصول على المواد الاغاثية التي من شأنها أن تنقذ حياتهم، موزعين على ١٥موقع تحت الحصار في مختلف أنحاء سوريا .

كما وصلت أعداد المدنيين في المناطق التي يصعب الوصول اليها الى ٤،٥مليون شخص ويؤثر الحصار بشكل إضافي ومجحف على النساء، فقد أثر نقص الغذاء والرعاية الطبية تأثير سلبي على صحة الحوامل والمرضعات، فضلا عن مساهمته في ارتفاع معدل وفيات الرضع ، فضلا عن ان اغلبية النساء الحوامل في المناطق المحاصرة تعاني من فقر الدم، وازدادت بصورة ملحوظة حالات الاجهاض العفوي والعيوب الخلقية ، وتشير الدراسات أنه كان من الممكن تفادي ٨٠٪من وفيات النساء أثناء الحمل والولادة عند توافر إمكانية الوصول الى الخدمات الصحية، كما تقوم النساء بالغالبية العظمى من أعمال البحث عن الطعام الشحيح وإعداده ومع هذا يبقين آخر من يأكل وأقل من يأكل وهو ما يؤثر على صحتهن ،

بالاضافة الى ذلك تزداد صعوبة تأمين الغذاء والدواء على النساء اللاتي تحولن الى معيلات لاسر بسبب غياب المعيل مع ازدياد الحصار الخانق والمنافسة على موارد الطعام القليلة.

ان للعنف المترافق مع ظاهرة اللجوء أثره الكبير على المرأة إذ يعمل على تدميرها وتحطيمها نفسياً وجسدياً، وإنَّ هذا التصرف الذي قد يعتبر سلوكاً عادياً ومقبولاً عند البعض هو في الحقيقة عنف مرفوض، لما ينتج عنه من آثار سلبية شديدة الوطأة على نفسية المرأة. كما إن إجبارها على حبس مشاعرها وعدم إبدائها لرأيها في أَي موضوع وتقييد حريتها، كل ذلك يعمل على تدمير شخصيتها، وينعكس على تقديرها لذاتها وما يصاحبه من أذىً نفسي لها[34]. فمِن شأن العنف أَن يتسبَّب في نشوء العقد النفسية لديها، التي غالباً ما تتطور مع ازدياد حالات العنف، وتتفاقم إلى حالات مرضية أو سلوكيات عدائية أو إجرامية لديها[35].أما عن تأثير العنف على الصحة الجسدية للمرأة فيتضح من خلال ما تتعرض له من عنف جسدي: قد يتخذ أشكالاً متعددةً منها: الضرب والإغتصاب والختان وجرائم الشرف.

كما يؤثر ظاهرتي العنف واللجوء على المرأة السورية تأثيراً شديداً على صحة المرأة، إذ يسبب لها المرض والعجز، وخاصةً في سِنيِّ العمر فيما بين (15-44) سنة، وان ممارسة الإيذاء المستمر للمرأة يسبب لها حدوث مشاكل صحية عديدة منها: إصابتها بحالة الإكتئاب؛ بما ينتج عنه من تداعيات سلوكية شائنة وخطيرة قد تنحرف بها عن الطريق الصحيح ينتج عنها إصابتها بأمراض معينة نتيجة لذلك كمرض الزهري والآيدز. وقد تتأزَّم الحالة النفسية لدى المرأة مما يدفعها ذلك إلى محاولات الإنتحار[36]، وهكذا نجد أنه نتيجة للألم الجسمي وزيادة أعراض الإكتئاب لدى المرأة المعنَّفة، تلجأ هذه المرأة للهروب من الواقع المرير تعيشه، إلى إدمان المخدرات والخمور ويترتّب على ذلك تعرضها للأمراض المختلفة الناتجة عن إدمانها للممنوعات، وقد أظهرت العديد من المقابلات التي تمَّ إجراؤها في بعض الدراسات أن النساء المعنّفات هن بالتأكيد أكثر ميلاً للإكتئاب وأكثر انخفاضاً في تقدير الذات[37].

كذلك فإنَّ للعنف واللجوء آثاراً تنعكس على المستوى الاقتصادي: ومن ذلك أن تقوم المرأة السورية بترك منزلها والذهاب للعمل في أماكن رخيصة الأجر من أجل العيش، ولقد أشارت "روث فيني هيورد" إلى قصة امرأة في ولاية هندية تركت بيت الزوجية وأصبحت من العمال المهاجرين بعد أن طردها

---

[34] نساء يواجهن العنف، عزة شرارة بيضون، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2010، ص50-51.

[35] العنف الأسري وأثره على الفرد والمجتمع، محمد أحمد حلمى الطوابى، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2013، ص47.

[36] العنف الأسري، محمد سيد فهمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص72.

[37] إجرام المرأة في المجتمع، مزوز بركو، المكتبة العصرية، المنصورة، 2010، ص202.

والد زوجها[38]. ولعل إجبار المرأة الاجئة (السورية) على الزواج - في سنٍّ مبكرة — للتخفيف عن كاهل الاسرة يعتبر ذلك من قبيل العنف الواقع عليها، ومسبباً لها حرمانها من حقوقها وحريتها في الحياة، كحرمانها من حق التعليم[39]، وهذا عدا عن المشاكل الصحية التي يحتمل ان تتعرض لها، والمتمثلة بحالة حملها قبل الأوان مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة وفيات الأمهات و الأَجنة لفتيات بين سن (13-19)، أما في حالة رفض الفتاة (السورية) للزواج المذكور فهي تتعرض للعنف والعقاب من قبل أسرتها ذلك بتوبيخها وذمها وتوجيه الألفاظ المسيئة إليها، أو ربما تكون الحالة أشد فتتعرض للقتل وهذا ما يسمى ب (جرائم الشرف) لدى الأسرة.

كذلك لا يقتصر تأثير ظاهرتي العنف واللجوء على المرأة ذاتها فقط؛ وإنما قد تتعدى آثاره السلبية إلى الغير، من خلال قيام المرأة التي مورس بحقها العنف بانتهاج سياسة العنف نفسها التي عانت منها ضد امرأة أخرى؛ بهذا فالعنف الذي يأتي من الضحية (المرأة) لم تكن هي مصدره بل الفاعل الرئيسي له هو الشخص الذي ارتكب العنف ضدها فنتج عنه بأن سبَّبتْ ضحيته الضرر لنفسها وللآخرين. وأن الزوجة في هذه الحال تعود لتمارس نفس هذا السلوك العنيف ضد ابنتها أو جارتها لا بل قد يعود العنف بالرد إلى مصدره وهي أم الزوج التي اضطهدتها بالتواطؤ مع الزوج أو دون علمه.

وان تسليط الضوء على (الآثار السلبية للعنف وللجوء على المرأة السورية) وكيف انعكست على حياتهم، وفق الأوضاع الراهنة سواء الصحة النفسية والحالة السلوكية والتعليمية لهذه الشريحة الهامة، حيث ان ظروف حياة القاسية الصعبة تترك اثار نفسية سلبية عميقة في نفوس اللاجئين ولا سيما شريحة النسوية فمحنة الهرب بعد ان داهمهم الخطر ومشاهدة القتل والاغتصاب واصوات اطلاق الرصاص وفقد الأحبة كل هذه تعد معطيات تسهم في نشوء امراض نفسية قاسية فضلا عن زيادة العنف والعدوانية عند بعضهم ، والشعور بالاكتئاب.

وما من شك ان عملية اللجوء وما رافقها من احتلال العصابات الاجرامية - الارهابية - على مناطق اللاجئين كان لها آثار اقتصادية وخيمة على كل الاصعدة سواء:

- **على اللاجئيين انفسهم** : فالارهابين دمروا عدد كبير من المنازل وسلبوا ونهبوا الممتلكات للدور والمحلات لذا فقد خسر الكثير من الاشخاص لمآواهم واشيائهم البعض منها قد يكون له ذكرى

---

(38) العنف الأسري، محمد سيد فهمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص73.

(39) نصَّتْ المادة الثانية من قانون مناهضة العنف الأسري في إقليم كردستان- العراق رقم (8) لسنة2011 المنشور في جريدة وقائع كردستان العدد132 بتاريخ 2011/8/11 على انه "أولاً: يحظر على أي شخص يرتبط بعلاقة اسرية ان يرتكب عنفاً اسرياً ومنها العنف البدني والجنسي والنفسي في اطار الاسرة، وتعبر الافعال الاتية على سبيل المثال عنفاً اسرياً: ... 9- أجبار الاطفال على العمل والتسول وترك الدراسة".

عزيزة في النفوس فضلاً عن ان الكثير منهم أصبح يفتقد تماماً لفرص عملهم الحر، واصبحوا في مناطق اللجؤ بلا ادنى مردود مالي وهذا ما انعكس سلبا على المرأة حيث يتوجب ان يكون حد ادنى من الاموال لتغطية مصاريفه من مأكل ومشرب ودواء ومستلزمات دراسية وغيرها من الأمور الضرورية .

- **أو على سكان المناطق التي لجاو اليها** : يعد العراق احد هذه الدول التي لجاء اليها الشعب السوري اليوم، غير انه يعاني من بطالة كبيرة في ظل انخفاض اسعار النفط وازدياد تفشي ظاهرة سرقة المال العام ، وازاء ما سبق فإن توفير فرص عمل تؤثر على الوضع المعيشي الصعب، لاسيما فيما يتعلق بالمنافسة للحصول على فرصة العمل وقيمته، ومن هنا نجد ان هنالك عدد من النساء السوريات اللاجئات اللواتي يسعينه للحصول على مورد مالي بعد ان ضاقت بهن فرص الحصول على المال خاصة وان هناك العديد من المناطق التي ترزخ تحت سيطرة العصابات الاجرامية ومن هنا أضحت تعاني من ضغوط العمل والعنف الى جانب ضغوط الاغتراب والابتعاد عن الاهل والاحبة .

المطلب الثاني : آليات الحماية الدولية وسبل المعالجة

أصبحت ظاهرة العنف المترافقة مع اللجوء حقيقة وواقع مرير مفروض على المجتمع الدولي بصورة عامة وعلى سوريا بشكل خاص، عليه كان لابد من التعرف على ابرز آليات الحماية الدولية للاجئين بشكل عام وللنساء اللاجئات بشكل خاص خلال فترة لجوئهم في الدول المستقبلة او أثناء عودتهم الى مناطقهم الأصلية، مع التطرق الى افضل المعالجات المنهجية المقترحة. وهو ما سنعمد الى تناوله كالاتي :

الفرع الأول: آليات الحماية الدولية

ان الحماية العامة للمدنيين يراد بها " الحماية الممنوحة لجميع السكان المدنيين وبغض النظر عن اختلاف ظروفهم وأوضاعهم وحالتهم الصحية والجسدية وبغض النظر عن جنسهم، وسواء كانوا من السكان المدنيين في أراضي محتلة، ام ساكنين في أراضي غير محتلة " [40].اما الحماية الدولية فيراد بها" مجموعة من التدابير والاجراءات المنصوص عليها في القوانين الدولية والواجب تطبيقها لضمان وحماية

[40] القانون الدولي الانساني وتطبيقاته في النزاع المسلح العراقي الايراني، فنر زين حسن الناصري، دار الكتب والوثائق، بغداد، 1998، ص50.

حقوق الافراد بشكل كامل ووفقا للنصوص والقوانين، ومحاولة التخفيف والحد من الانتهاكات الخطيرة التي تتعرض لها حقوقهم" [41]. وهكذا فان توفير الضمانات الاساسية للحماية يكون من خلال اصول وقواعد راسخة في القانون الدولي الانساني، تالي فأن انتهاك تلك الحقوق لا يعزى الى ضعفها بقدر ما يعزى إلى عدم احترامها والاهتمام بها من قبل اطراف النزاع [42].

وبقدر تعلق الامر بالمراة فقد كفل القانون الدولي الانساني الحماية لها من خلال قواعده والمبادئ التي أرستها اتفاقيات جنيف الاربعة لعام 1949، والبروتوكولين الاضافيين الملحقين بها لعام 1977، حيث قررت حماية خاصة للنساء في اثناء النزاعات المسلحة وذلك بنصها" يجب حماية النساء بصفة خاصة ضد أي اعتداء على شرفها لاسيما الاغتصاب والاكراه على الدعارة وهتك لحرمتهن" [43]. وهذا دليل على ان العنف الجنسي والجسدي الذي تتعرض له النساء من المظاهر الاكثر انتشارا خلال مراحل اللجوء .

كما منحت النساء ضمانات اخرى لحمايتها إثناء النزاع المسلح ومن بين ذلك، ما نصت عليه المادتين (89) و(91) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 وايضا المادة (76) الفقرة الثانية من البروتوكول الأول والمتمثل بعدم جواز أن تكون النساء بصفتهن مقاتلات أو بصفتهن مدنيات محلاً للهجوم أسوة بالسكان والأشخاص المدنيين. لذا فأن اهم ما تحتاجه النساء ذوات الحالات الخاصة، كالنساء الحوامل والمرضعات والنساء في حالة الوضع وأمهات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سبع سنوات هو تجنيبهن من مخاطر النزاعات المسلحة[44].

---

[41] الحماية الدولية للمهجرين قسريا داخل دولهم دراسة في ضوء القانون الدولي الانساني، مالك منسي حسين، مجلة الحقوق، جامعة المستنصرية، مجلد3، العدد17، 2014، ص1-3.

[42] القانون الدولي الانساني، نزار العنبكي، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص126.

[43] المادة (27) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

[44] المادة89/91 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

بيد أن الوفاء بهذا الالتزام الذي قررته الاتفاقية بوجوب منح النساء غير المشتركات في العمليات العدائية حماية ورعاية خاصة ومتميزة وطيله الوقت الذي يبقين فيه غير مشتركات في النزاع يتطلب الإلتزام بالقواعد التالية [45]:ـــ

أ ــ يجب عدم تحميل النساء بإعباء الاشغال العامة التي تهدف الى دعم المجهود الحربي، أو تعزيز القدرات العسكرية لبلادهن في اوقات النزاع المسلح، ويراعى بقدر الامكان درءاً لمخاطر الهجمات والقصف الجوي، أن يتم توزيع النساء الحوامل وأمهات الأطفال الذين يقل عمرهم عن سبع سنوات في المستشفيات أو المناطق المأمونة.

ب ــ اوجب القانون الدولي الإنساني على اطراف النزاع تأمين حرية مرور معونات وشحنات الإغاثة الإنسانية للسكان المدنيين وعلى وجه الخصوص السكان المحاصرين، وفي الإطار ذاته اوجب القانون على اطراف النزاع تأمين حرية وصول الشحنات الخاصة من المواد الغذائية الأساسية والملبوسات والمقويات اللازمة للأمهات الحوامل وحالات الولادة، كما يتوجب شمولهن كذلك بالاسبقية في تلقي المساعدات وطرود الإغاثة الإنسانية للإعتبار الخاص بجنسهن.

ج ــ اوجب القانون الدولي الإنساني على طرفي النزاع المسلح أن يمنحان النساء الحوامل والنساء في حالة الوضع معاملة مماثلة لتلك المعاملة الواجبة للجرحى والمرضى، مع مراعاه أن هؤلاء النساء وأن لم تكن محتاجات بالضرورة الى تلك الرعاية ولكن حالتهن تجعل من هذه الرعاية مطلوبة في آي وقت وبشكل عاجل.

د ــ بغيه درء مخاطر النزاع عن النساء في حالة الوضع، يراعى بشأن ذلك، نقلهن اسوة بالجرحى والمرضى والعجزة والأطفال والأشخاص المدنيين إلى مناطق أمنة في حال عقد اتفاقات محلية بين المتحاربين بشان ذلك.

---

[45] الحماية القانونية للنساء في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني، ياسر سمير عباس، الحوار المتمدن: 2015 / 10 / http//www.m.ahewar.org/indeix.asp?cid=15112

إن الضمانات اعلاه لحماية النساء تطبق في حال كون النساء غير مشتركات في العمليات العدائية وبخلاف ذلك فإنهن يخرجن من النطاق المادي لتلك المواد، لكن ذلك لا يعني حجبهن عن كل حماية بل إن القانون الدولي الإنساني قد منحهن حماية خاصة ومعاملة متميزة عن الرجال تتلائم مع مقتضى احوالهن، وذلك في حاله كونهن جريحات، أو اسيرات، أو مرضى، وعلى العموم يتوجب على كل من طرفي النزاع المسلح منح النساء على الاقل معاملة مساوية لتلك المعاملة التي يتلقاها الرجال[46]. وهكذا نجد ان اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 قد احرزت تقدما كبيرا في مجال حماية النساء من خلال النص على المبادئ الاساسية والمعايير القانونية .

أما بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951(إتفاقية اللآجئين) والمتعلقة بوضع اللآجئين وكذلك إتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 والتي تحكم المسائل الخاصة باللآجئين في إفريقيا، فاننا نجد انها لم تشير إلى النوع على أنه أحد الحيثيات التي يمكن على أساسها إعتبار الفرد لآجئاً ومن ثَم تقديم الحماية اللازمة له. فتعريف اللآجئ في هذه الإتفاقيات يعمم الاضطهاد على الجنس من غير تحديد للنوع فيه، فهي لم تتناول صراحة أعمال الاضطهاد المتعلقة بنوع الجنس. فهناك أشكال متعددة من الاضطهاد ضد المرأة لمجرد أنها إمرأة أي بسبب النوع. وهذا ما يعد من وجهة نظر الكثيرين أساساً لتهميش المرأة، وهو ما حدا بالبعض للدعوة إلى إعادة صياغة تعريف اللآجئ في هذه الإتفاقيات لإدراج مفهوم نوع الجنس، جنباً إلى جنب مع العنصر والجنسية والديانة والفئة الإجتماعية والرأي السياسي.

الفرع الثاني: سبل المعالجة المقترحة

لقد أثبتت التجربة أن القوانين الوضعية لم تتمكن من إعطاء المرأة حقوقها وحمايتها، وإن كانت ترفع الشعارات لصالحها وهو ما جعل واقع المرأة السورية بالتحديد في تراجع نسبي كبير، يمثل مجمل التراجع في تقدم المجتمع المدني العربي بالتالي لا يمكن ان نتوقع حل ظاهرة اللجوء والعنف أو علاجها آنيا وبفترة قصيرة، وإنما لابد من ان يكون حلا تدريجيا وجذريا من أجل القضاء عليها أو العمل على إنقاصها بأكبر قدر ممكن ، كما ان العجز عن فهم الأزمة السورية من حيث مداياتها واجراءاتها وقدرات ونوايا

[46] الحماية القانونية للنساء في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني، ياسر سمير عباس، مصدر سبق ذكره، ص2.

اطرافها ستكون معالجته لمشكلة اللجوء والعنف بالضرورة ناقصه او قاصرة خاصة وان الخطوات العملية التي تم تبنيها في استقبال وتأمين الحماية والإغاثة للاجئين السوريين كانت غير مدروسة[47]. فظاهرة العنف ضد المراة السورية والمترافقة مع اللجوء يعتبر عنف ضد الإنسانية عموماً وضد المجتمع والحياة الطبيعية، ولقد استشرى بطرق فظيعة حول العالم بالتالي فان الاجحاف ضد المرأة السورية قد يكبر ويزداد إذا لم يحد من مصادره الكثيرة وهو ما يستوجب جملة معالجات منهجية ومقترحات موضوعية لحل هذه الثنائية والنهوض بواقع المراة ودورها ومسؤولياتها في المجتمع وكالاتي[48]:-

- ينبغي عدم فصل مشكلة اللجوء عن المسببات الأساسية التي دعت هؤلاء اللاجئين لمغادرة بيوتهم واللجوء إلى دول الجوار وبقية الدول، فلابد من معالجة هذه المسببات من خلال وقف النظام المتسبب بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في داخل سوريا فإنّ مشكلة اللجوء سوف تبقى في تزايد مستمر من جهة، كما ان وقف الحرب في سوريا ، والوصول إلى حل سياسي من جهة اخرى سيسمح بعودة امنة وكريمة وطوعية بضمانات دولية تؤمن الحد الادنى من الامن ووقف الانتهاكات التي ادت الى خروج المواطنين من بلادهم .

- ضرورة قيام المجتمع الدولي بمسؤولياته التضامنية بصورة أفضل تجاه اللاجئين، خاصة وأنّه يتحمل المسؤولية عن تصاعد الانتهاكات الخطيرة التي أدّت إلى أزمة اللجوء، من خلال تجاهل المجتمع الدولي لهذه الانتهاكات، وعجزه عن القيام بأي موقف حقيقي وفعّال لوقفها.

---

[47] ازمة اللاجئين السوريين: اقتراح للخروج من المأزق: http//www.nchr.org.jo/arabic/

[48] اللجنة السورية لحقوق الإنسان، التدابير والإجراءآت لحماية اللآجئات من إنتهاكات الحقوق، 2015/11/23 ينظر ايضا:

- شبكة المراة السورية، نوال نور الدائم العجيمي، سودانيل يوم 25 – 10 – 2010. وضع المرأة في فترات النزاعات المسلحة والحروب، سمر محفوض، صحيفة المثقف ، العدد(3901) ، مؤسسة المثقف العربي ، 11 - 05 – 2017. http//www.almuthqef.com/

- إدراك تام ان المرأة السورية هي قوة أساسية فاعلة في مجالات القيادة والتنمية وحل النزاعات وتعزيز السلام الدائم والمستدام، بالتالي لا يمكن وقف النزاع والنهوض بوضع المدنيين والمرافق المدنية إلا بمشاركة فعالة وجادة من قبلها على مختلف الصعد التشريعية والتنفيذية والقضائية ، مع العمل على دعم وتأهيل المبادرات النسوية المحلية والتأكيد على مشاركة النساء الحقيقية في العملية السياسية .

- تعديل القوانين والتشريعات وتطبيق الاجراءات المتكاملة لمنع ممارسة العنف ضد المرأة والحد منه، وكذلك تحديث وتطوير هذه القوانين بما ينسجم مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإصدار قانون مدني للاسرة يضمن حقوق أفرادها، ويكرس المساواة الفعلية بين المرأة والرجل، ويوفر الحماية للنساء من العنف، مع السعي لزيادة الوعي والتثقيف المجتمعي للحد من هذه الظاهرة التي تتنافى كلياً مع المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان، والعمل على معالجتها قبل وقوعها من خلال التنشئة الاجتماعية الصحية، ونشر ثقافة احترام وتقدير المرأة التي تشكل نصف المجتمع بل غالبيته وهو ما يساهم بالتالي في الحد من التقاليد والعادات البالية التي تعيق مساهمتها في بناء مجتمع متحرر وعصري وديمقراطي .

- ضرورة القيام بتحسين اوضاع المخيمات وإمكانياتها وشروطها في جميع الدول المستقبلة بغية تقديم خدمات أفضل للاجئات السوريات وتخصيص موارد أكثر لتحسين ظروفهم المعيشية، مع العمل على إيجاد أماكن إيواء لضحايا العنف من اللاجئات ، والسعي الى تكوين مؤسسات تهتم بشؤون الاسرة توفر اماكن للمعنفين الذين لا يقبل اهاليهم الرجوع اليهم ويكون بهذه المؤسسات اخصائيون اجتماعيون ونفسيون للعلاج وقانونيون لتوضيح حقوقهم القانونية والدفاع عنهم، كما لابد ان يكون لهذه المؤسسات فروع مكاتب للارشاد والتوجيه في مجال الاسرة وتعمل على نشر الوعي بين الاهالي لاهمية استقرار الاسرة.

- يجب إعداد دراسات وأبحاث تهدف إلى تسهيل عملية التأقلم والانسجام للاجئين السوريين مع الأهالي المحليين، وعدم النظر إلى موجات اللجوء على أنها ظاهرة تؤثر بشكل سلبي فقط على الدول التي ظهرت بها بل يجب النظر إلى الجوانب الإيجابية أيضاً التي أضافها السوريين في البلاد

التي نزحوا إليها. حيث أن العلاقة الجيدة التي ستقام بين دول الجوار في حالة تحقيق الانسجام والتوافق بين الشعبين ستساهم في خلق حالة من التعاون السياسي والاقتصادي بين كلا الطرفين على المدى البعيد والتي ستساهم بدورها في تقوية العلاقات الاجتماعية بينهم. هذا بالإضافة إلى الجوانب الإيجابية التي أحدثها السوريين على اقتصاد البلاد التي نزحوا إليها مثل قيام رجال الأعمال السوريين بنقل استثماراتهم إلى البلاد التي نزحوا إليها.

- التاكيد على أهمية دور الحركات النسائية والمنظمات غير الحكومية على النطاق العالمي لدعم وحماية حقوق المرأة وتعزيز آليات الحماية الدولية لها وتضخيم العقوبة في المخالفات والجرائم المرتكبة ضدها مع دعم توجهات مؤسسات المجتمع المدني المهتم بقضايا المرأة وبالذات اللاجئات منهن للربط ما بين قضايا صحة المرأة والعنف الموجه ضدها.

- ضرورة بذل جهد أكبر من قبل المنظمات الحقوقية المحلية والدولية كافة، لتوثيق الانتهاكات التي تتعرّض لها اللاجئات السوريات في مختلف دول العالم، والظروف الحياتية التي تتعرّض لها، مع العمل على توثيق شهادات شفهية لهن من أجل توثيق الانتهاكات التي تعرّضوا لها في سوريا او في المخيمات، وهنا يبرز دور وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة في تسجيل وبث العديد من هذه الانتهاكات لتسليط مزيد من الضوء على معاناتهن ومعرفة حجم الضرر التي تعرّضن له.

- تنفيذ مشاريع إنمائية وتعليمية موجّهة للاجئات السوريات، من أجل إكسابهن خبرة ومهارة حياتية تساعدها على استثمار فترة اللجوء بشكل إيجابي، وتقدّم لها أدوات لتجاوز هذه المرحلة لاحقاً، اذ لا يمكن تحقيق تقدم في قضية المرأة طالما ظل مجتمعها قبليا في بنائه وعلاقاته، ويحرمها من الحقوق السياسية المتساوية ومن فرص النمو والتعليم والتقدم في تطوير قدراتها الخاصة ووعيها، ومشاركتها في عملية التنمية الإنسانية والاقتصادية لمجتمعها.

- ينبغي على الدول والمنظمات الدولية أن تُضمّن منظور نوع الجنس في سياساتها وبرامجها حتى يمكن للآجئين وملتمسي اللجوء التمتع بكل حقوقهم. كما يجب علي الدول التي تستضيف

نساء من ملتمسات اللجوء، أن تعاملهن وفقاً للمعايير الدولية. ولذلك فإنه يتعين علي الدول الأطراف في صون حقوق الإنسان إتخاذ كافة التدابير المناسبة لحماية النساء اللاجئات وملتمسات اللجوء من انتهاكات حقوقهن وتجنب التمييز ضدهن. ويجب على الدول إلغاء أية حواجز قانونية واجتماعية قد تمنع النساء أو تثنيهن عن ممارسة حقوقهن القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية على قدم المساواة مع الرجال. وبعبارة اخرى، فإن المعايير الاجتماعية والثقافية والتقليدية والدينية والقوانين التي تؤثر على النساء في بلد المنشأ ينبغي تقييمها بالمقارنة بصون حقوق الإنسان التي توفر إطارًا للمعايير الدولية من أجل تحديد احتياجات الحماية للنساء.

- ويجب على الدول الأطراف في إتفاقيات حقوق الإنسان إتخاذ كافة التدابير الضرورية للقضاء على الحواجز الثقافية المتعلقة بنوع الجنس. كالعمل على توفير نساء يقمن بإجراء المقابلات والترجمة وذلك لتقليص العقبات الثقافية المتصلة بنوع الجنس، فالنساء قد يشعرن بالخجل عند مناقشة تفاصيل دعاواهن مع المسئولين من الذكور خاصة إذا كن من ضحايا العنف الجنسي. كذلك يجب التأكيد على أن ملتمسات اللجوء واللآجئات يمكن أن يحصلن على وثائق إثبات هوية شخصية مستقلة عن أقاربهن من الذكور وبأسمائهن الشخصية. كذلك يتعين على الدول الأطراف أن تمتنع عن إعادة أي إمرأة إلى بلد قد تكون هناك أسباب قوية للإعتقاد بأنها ستتعرض فيه للتعذيب أو غيره من سوء المعاملة.

الخاتمة (استنتاجات ومقترحات)

سنعرض هنا اهم نتائج هذه الدراسة ، ثم التوصيات التي نوصي بها على النحو التالي-:

أولاً: الاستنتاجات

1- أوجدت ظاهرة العنف كثيراً من التداعيات والإضرار على واقع المرأة السورية لفترة طويلة والتي ازدادت مع ظاهرة اللجوء.

2- أسهمت ظاهرة اللجوء في تردي حال المرأة السورية فكثرت حالات التسول والاغتصاب بسبب الوضع المعيشي المتردي وتحول المرأة الى معيلاً لأسرتها لكونها فقدت المعيل وبالتالي انعكس ذلك على حالتها النفسية والصحية.

3- فيما يتعلق بالواقع التعليمي للمرأة السورية فلم يكن أحسن حال كون ان ظاهرتي (العنف واللجوء) قد أوجدت امرأة متخلفة (تعليمياً) أن صح التعبير لما خلفته ظروف اللجوء واختلاف القوانين والانظمة للدول المستقبلة للاجئين فاغلب الأسر أرتأت أبقاء بناتهن بعيداً عن التعليم.

4- رغم الاثار الايجابية للجوء سواء بالنسبة لدول المنشأ والمقصد على حد سواء ، الا ان لها ابعاد سياسية سلبية لا يمكن اغفالها سواء من ناحية زعزعة الاستقرار السياسي للدولة وانتشار العصابات الاجرامية كالنصب والسرقة وترويج المخدرات والكسب غير المشروع، او من خلال تجنيد عملاء وعناصر للنشر والترويج للأفكار المتطرفة ضد الدولة بهدف زعزعة الامن والاستقرار فيها .

ثانياً: التوصيات

وفيما يخص التوصيات فقد تم تناولها في الفقرة الخاصة بالمعالجات المنهجية في المبحث الثاني/ الفرع الثاني من المطلب الثاني.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- إجرام العنف، مأمون محمد سلامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

2- إجرام المرأة في المجتمع، مزوز بركو، المكتبة العصرية، المنصورة، 2010.

3- التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات، بيروت، 2014.

4- العنف الأسري وأثره على الفرد والمجتمع، محمد أحمد حلمى الطوابى، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2013.

5- العنف الأسري، محمد سيد فهمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012.

6- العنف الأسري، محمد سيد فهمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012.

7- العنف الأسري، نهى عدنان القاطرجي، المؤسسة اللبنانية للإعلان، بيروت، 2011.

8- العنف العائلي، زينب وحيد دحام، المركز القومي للأصدارات القانونية، مصر، 2012.

9- العنف داخل الأسرة بين الوقاية والتجريم والعقاب، أبو الوفا محمد أبو الوفا، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

10- العنف ضد المرأة بين النظرية والتطبيق، شهبال دزيي، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، القاهرة، 2010.

11- العنف ضد المراة زكيفية مواجهته، رشدى شحاته ابو زيد، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2011.

12- القانون الدولي الانساني وتطبيقاته في النزاع المسلح العراقي الايراني، فنر زين حسن الناصري، دار الكتب والوثائق، بغداد، 1998.

13- القانون الدولي الانساني، نزار العنبكي، دار وائل للنشر، عمان، 2010.

14- القانون الدولي العام: النظريات والمبادئ العامة، أبوهيف علي صادق، الاسكندرية، مصر، منشأة المعارف، 1900.

15- المدخل إلى الأنثروبولوجيا، محمد عباس إبراهيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

16- ثقافة العنف بالمناطق العشوائية، غادة شحاته، . دار الفكر العربي، القاهرة، 2012.

17- ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول مجلس التعاون وأسلوب أدارتها ومواجهتها، صباح عبد الرحمن الغيص، مركز الأعلام الامني : أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الامنية ، 2012.

18- علم اجتماع العنف والإرهاب، إحسان محمد الحسن، دار وائل للنشر، عمّان، 2008.

19- علم النفس الجنائي، راجع:عبد الرحمن محمد العيسوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.

20- مبادئ القانون الدولي العام، غانم محمدي حافظ، ط2، دار النهضة، القاهرة، مصر، 1959.

21- مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، وليم نجيب جورج، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2008.

21- نساء يواجهن العنف، عزة شرارة بيضون، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2010.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1- العوامل الإجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية، فهربن علي عبد العزيز الطيّار، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.

2- المعالجة التشريعية لجرائم العنف الأسري، كشاو معروف سيده البرزنجي، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة كركوك، 2014.

3- حقوق المراة في الاتفاقيات الدولية، دريدي نريمان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيذر-بسكرة- الجزائر، 2015.

ثالثاً: البحوث والدوريات:

1- إشكالية الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والأسباب والحلول، جمال دوبي بونوة، مجلة معارف ، قسم العلوم القانونية ، السنة السابعة ، العدد 14 ، 2013.

2- الحماية الدولية للمهجرين قسريا داخل دولهم دراسة في ضوء القانون الدولي الانساني، مالك منسي حسين، مجلة الحقوق، جامعة المستنصرية، مجلد3، العدد17، 2014.

3- الوثائق العالمية والاقليمية، محمود شريف بسيوني واخرون حقوق الانسان، دار العلم للملايين المجلد الاول، بيروت، 1988.

4- جريمة العنف المعنوي ضد الزوجة، نوزاد أحمد ياسين الشواني، مجلة القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، العراق، السنة10، العدد12، كانون الأول، 2012.

5- مفهوم اللجوء والهجرة في القانون الدولي وتطبيقاتها على هجرة العراقيين والسوريين، علي حميد العبيدي، مجلة كلية المامون الجامعة/ قسم القانون، العدد السابع والعشرون 2016.

6- وقف الدين من العنف ضد المرأة في ضوء الكتاب والسنة، نوري عبد الرحمن إبراهيم، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ج2، المجلد1، العدد خاص، جامعة كركوك، 2012.

رابعاً: المواقع الالكترونية:

1- ازمة اللاجئين السوريين: اقتراح للخروج من المأزق: http//www.nchr.org.jo/arabic/

2- الحماية القانونية للنساء في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني، ياسر سمير عباس، الحوار المتمدن: http//www.m.ahewar.org/indeix.asp?cid=15112 / 10 / 2015

3- اللاجئون السوريون: ملف ثقيل وتعاطٍ دولي خجول، اللجنة السورية لحقوق الإنسان، 25-تشرين ثاني،2013،شبكة المعلومات والانترنت:
http//www.shcr.org/wp cotent/uploads/2013/11/25/html

4- اللجنة السورية لحقوق الإنسان، التدابير والإجراءآت لحماية اللآجئات من إنتهاكات الحقوق، 2015/11/23 ينظر ايضا: شبكة المراة السورية، نوال نور الدائم العجيمى، سودانيل يوم 25 – 10 – 2010. وضع المرأة في فترات النزاعات المسلحة والحروب، سمر محفوض، صحيفة المثقف ،

العدد(3901)،مؤسسة المثقف العربي، 11-05 – 2017.
http//www.almuthqef.com/

5-اللجوء والهجرة، منشور على الرابط التالي:
http://www.unhcrarabic.org/pages/4be7cc2765f.html

6-اللجوء واللجوء السياسي، منشور على الرابط التالي https://refugee.wordpress.com

7- أنواع اللجوء :منشور على الربط التالي: http://asyl.3arabiyate.net/t5-topic

8- ما هو اللجوء الإسابي، حمد محمد: منشور على الرابط التالي: http://mawdoo3.com

9- وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار: الوقائع –النتائج- المقترحات، اوتيون اورخان، مؤسسة السورية الثلاثاء 22 يوليو / تموز، 2014 : http//www.alsourria.net

10- وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار: الوقائع –النتائج- المقترحات، اوتيون اورخان، مؤسسة السورية، الثلاثاء 22 يوليو / تموز :2014 http//www.alsourria.net

11-وقف الحرب مفتاح حل أزمة اللاجئين السوريين، سامر الياس، شبكة المعلومات والانترنت: http//arabic.rt..com/world

12- وقف الحرب مفتاح حل أزمة اللاجئين السوريين، سامر الياس، شبكة المعلومات والانترنت:
http//arabic.rt..com/world

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(3), February 2018

فاعلية الخدمات المقدمة للاجئات السوريات في وقف العُنف الموجه ضدهم من وجهة نظرهن ووجهة نظر المهنيين في جمهورية ألمانيا الاتحادية "مدينة فرايبورغ أنموذجاً"

الباحثة: منال القيسي* والأستاذة: غدير عزم**

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى التعرف على البرامج والخدمات المقدمة للاجئات السوريات اللواتي تعرضن للعنف المبني على النوع الاجتماعي في مدينة فرايبورغ الألمانية من وجهة نظر اللاجئات أنفسهن والمهنيين العاملين في المجال، وكيف يُقيم المبحوثون فاعلية هذه الخدمات، ومدى ملائمتها في الحد من العنف الذي تعرضت له اللاجئات السوريات في المانيا، كما هدفت الدراسة الى التعرف على اقتراحات المبحوثين وتوصياتهم بشأن تحسين جودة هذه الخدمات لتلائم الاحتياجات القائمة للاجئات السوريات. استخدمت الدراسة المنهج الكيفي من خلال مقابلة المبحوثين وجها لوجه. أجريت الدراسة على عينة بلغت عشر لاجئات سوريات تعرضن للعنف على أيدي أحد أفراد أسرهن مثل الزوج، الأخ، زوج الأخت، اضافة الى خمسة أشخاص مهنيين يعملون في مهنة الخدمة الاجتماعية والمجالات الانسانية المختلفة منها حقوق الانسان.

* – **الباحثة منال محمود القيسي**: عضو هيئة تدريس وباحثة في جامعة القدس المفتوحة بفلسطين، ومديرة قسم لخدمات وبرامج كبار السن / دائرة الرفاه الاجتماعي، ومدربة معتمدة لدى المجلس الثقافي البريطاني لبرامج تمكين المرأة، شاركت بالعديد من المؤتمرات العربية الدولية، ولها العديد من الأبحاث المنشورة، وناشطة في مجال العمل التطوعي: عضو هيئة إدارية في جمعية Act للوساطة والتحكيم، وعضو هيئة إدارية في مركز الدراسات النسوية، ومؤسسة منتدى أيادي للعمل التطوعي.

** – **الأستاذة غدير محمد عزم**: أخصائية اجتماعية ومترجمة للاجئين في مدينة فرايبورغ الألمانية، ومديرة حضانة وروضة للأطفال، وناشطة في مجال العمل التطوعي: من مؤسسي الجمعية العربية الألمانية، والمشاركة بتنظيم فعاليات مع اللاجئين، شاركت في دورات عديدة حول اللاجئين، وحول القانون الألماني والعمل الاجتماعي.

أشارت أبرز نتائج الدراسة الى توافر العديد من الخدمات التي تُقدم للمرأة المعنفة في مدينة فرايبورغ الألمانية، وهي نفسها الخدمات التي تُقدم للاجئة السورية المعنفة(اضافة الى مرافقة دائمة لمترجم/ة فورية للاجئة السورية تؤمنه بلدية فرايبورغ). من أبرز هذه الخدمات ما يلي: مركز العائلة والذي يُقدم خدمات حماية و مأوى منفصل ومنعزل للمرأة المعنفة وأطفالها من أجل حمايتهم من المعتدي، خدمات دعم وتمكين للاجئة المعنفة من خلال أخصائي/ة نفسي/ة، كما يُوفر مركز العائلة والعديد من المنظمات الحقوقية دورات توعوية حقوقية لتُعرف اللاجئة على حقوقها في المجالات المختلفة ومنها العنف الموجه للمرأة، كما يؤمن المركز دورات مجانية للأم والطفل مثل: رسم، طبخ...الخ، اضافة الى أنشطة ترفيهية للأطفال تتناسب مع عمر الطفل. من الجدير بالذكر أيضا أن هناك قرار ابعاد للشخص المعنف عن الضحية، وعن البيوت المحمية تحددها المحكمة بالتعاون مع مركز العائلة وفقا لاعتبارات معينة، وفي حالات مُعينة يتم سجن المعتدي.

تشير النتائج أيضا الى توفر العديد من الخدمات الداعمة والمساندة لعمل الحكومة الألمانية وبلدية فرايبورغ(بحيث تتوافر هذه المنظمات أينما يتواجد اللاجئون وفقا لما أكدت عليه السيدة "م" حيث تشارك هذه المنظمات في تقديم خدماتها للاجئين بشكل فاعل مثل منظمة الصليب الأحمر ومؤسسة الكاريتاس.

من جانب اخر تُؤكد جميع المبحوثات أن خدمات الحماية والرعاية الألمانية خدمات ذا جودة عالية في ظل دولة يروها متحضرة ديمقراطية تُعامل بها النساء باحترام كبير وبشكل مساوي للرجال، هذه الخدمات ساهمت بشكل كبير في وقف العنف الموجه ضدها الأمر الذي لم تستطع أن تقوم بعمله حكومتها الأم أو مجتمعها المحلي. ومع ذلك وُجهت بعض الملاحظات على هذه الخدمات ومنها: محدودية أعداد البيوت المحمية التي تحمي المرأة المعنفة في ظل تزايد أعداد النساء المعنفات بشكل عام واللاجئات بشكل خاص، مما يتطلب انتظار المرأة المعنفة في بعض الأحيان لدورها في تلقي الحماية والرعاية المطلوبة، مما أدى في بعض الحالات الى تراجع اللاجئات عن تقديم الشكوى. وهذا ما أكده أيضا بعض أفراد العينة من المهنيين.

وأخيرا فان الدراسة توصي بأهمية ايجاد وسائل اعلامية ودعائية من أجل حث اللاجئات المعنفات على التبليغ عن العنف بشكل أكبر، (حيث العُنف المعلن عنه أقل بكثير مما هو موجود بالحقيقة). كما وتوصي الدراسة بأهمية التوسع في مجال خدمات الحماية بشكل خاص ليلائم التزايد والتزاحم من قبل النساء المعنفات على طلب الحماية والرعاية لهن ولأطفالهن، ومنها البيوت الامنة.

Abstract

This study aims to identify the programs and the services provided to female Syrian refugees who experienced gender-based violence in Freiburg city, from the point of view of the refugees themselves and the professionals working in this field. Additionally, it aims to find out how they evaluate these services, and to what extent they are suitable to decrease the gender-based violence among female Syrian refugees in Germany. Moreover, The study aims at identifying the suggestions of the respondents and their recommendations regarding improving the quality of these services to suit the needs of Syrian refugee women.

The study used the qualitative method by interviewing the respondents face-to-face. It was conducted on a sample of ten female Syrian refugees who were subjected to violence by a member of their family such as their husband, brother, sister's husband, it was also conducted on a sample of five professionals working in the social work, human services such as human rights fields.

The most prominent results of the study indicated that there are several services, which are offered to abused female Syrian refugees (but of course accompanied by a translator for the Syrian refugees provided by the municipality of Freiburg), and which are the same as the services offered to the abused German women, for instance: the family center provides protection services and a separate and isolated shelter for battered women and their children in order to protect them, to separate the violent person from the victim and in certain

cases to imprison him, in addition to support and empowerment services for women and children, such as; raising awareness courses, painting courses, cooking, recreational services for children and other different activities for each child according to his age.

It is also noteworthy that there are many associations and organizations that support and participate in the provision of services to refugees such as the Red Cross and the Caritas Foundation.

Besides, regarding the evaluation of the services, all respondents assert that German welfare and care services are of high quality in a civilized and democratic state such as Germany, where women are treated with great respect. Fortunately, these services have contributed significantly to the cessation of violence against them, which their mother-government or local community had not made it previously.

However, a number of observations have been made regarding these services, including the increasing numbers of abused women in general and refugee women in particular, who seek protection, which is reflected in the waiting of abused women to receive the required protection and care, which in some cases has led refugee women to retreat to submit the complaint, similarly, this is emphasized by the sample of professionals.

In conclusion, the study recommends enhancing media and advocacy tools to encourage more women to report violence, since in fact, the reported violence is less than the actual huge number of abused women. The study also recommends expanding services to accommodate the growing and overcrowding number of battered women in order to protect both themselves and their children. Such as, increasing the number of safe shelters near their refugees.

خلفية الدراسة ومشكلتها

مقدمة

لا شك بأن جمهورية ألمانيا الاتحادية كان لها الدور الأبرز والأكبر بين كل دول اوروبا في استقبال الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين في اظل الأزمة السورية، والذين بلغ تعدادهم حتى اللحظة مئة وخمسة الاف لاجئ حسب الدائرة الاتحادية للهجرة واللاجئين الالمانية. فقد فتحت المانيا ابوابها للاجئين النازحين من الحرب السورية الى ان تجاوزت اعدادهم الحد المعقول، ليزداد بذلك الضغط على أنجيلا ميركل المستشارة الالمانية في هذا الخصوص في الحد من هذه التدفق، التي بدورها تحاول قدر الامكان احتواء هذه المشكلة بتقديم الدعم المادي لدول الجوار لاستقبال اللاجئين وفي نفس الوقت البحث مع تركيا سبل الحد من موجة اللاجئين المتدفقة الى أوروبا[1]. وواجهت الحكومة الألمانية أعدادا متزايدة من اللاجئات السوريات المعفنات اللواتي عايشن تجربة العنف في سوريا، ولاحقتهن التجربة الأليمة في فترة اللجوء وبعده مع اختلاف المعنفين وظروف العنف. وكان لا بد للحكومة الألمانية مواجهة الاحتياجات المتزايدة لهن يوما بعد يوم في ظل نظام من برامج الحماية والرعاية بُنيت أساسا للنساء المعنفات الألمانيات ووفقا لاحتياجاتهن، وبما يلائم المجتمع الألماني وثقافته .من هنا جاءت مشكلة الدراسة والتي تسعى الى التعرف على واقع وطبيعة هذه الخدمات المقدمة للاجئات السوريات من وجهة نظرهن ووجهة نظر المهنيين العاملين في المجال، وكيف يُقيم المبحوثين خدمات الحماية والرعاية وسبل تطويرها لتكون أكثر ملائمة لاحتياجات اللاجئة السورية المعنفة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية الى التعرف على:

- واقع برامج وخدمات الحماية والرعاية المقدمة للاجئات السوريات اللواتي تعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مدينة فرايبورغ من وجهة نظرهم و المهنيين العاملين في المجال.

[1] حاضر ومستقبل اللاجئين السوريين في المانيا, شوقي طروة, ٢٠١٦, أورينت نت

- ☐ تقييم اللاجئات السوريات والمهنيين العاملين في المجال لجودة هذه الخدمات، وملائمتها للحد من تجربة اللاجئات مع العنف الموجه لهن وفقا لوجهة نظرهم.
- ☐ التعرف على اقتراحات وتوصيات المبحوثين بشأن خدمات و برامج الحماية والرعاية المقدمة للاجئات السوريات من أجل الحد من العنف الموجه لهن.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة مما يلي:

الأهمية النظرية:

تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في التعرف على واقع وطبيعة خدمات الحماية للاجئات السوريات المعنفات في مدينة فرايبورغ الألمانية، لتشكل مرجعا للمهتمين والباحثين في ظل النقص في هذا النوع من الدراسات عن اللاجئات السوريات المعنفات.

الأهمية التطبيقية:

تأمل الباحثان في ايصال اقتراحاتهن وتوصياتهن للمسؤولين وذوي القرار في بلدية فرايبورغ حول نتائج الدراسة، بحيث يتم الاستفادة منها من قبل الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيون الميدانيين والمؤسسات الاجتماعية والقانونية لتطوير برامج للتدخل النفسي والاجتماعي للحد من العُنف القائم على النوع الاجتماعي للاجئات السوريات من وجهة نظرهن، بهدف التخفيف من المعاناة النفسية والاجتماعية لهن.

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الاجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هي الخدمات والبرامج المقدمة للاجئات السوريات اللواتي تعرضن لعنف قائم على النوع الاجتماعي في مدينة فرايبورغ ؟
2. كيف تُقييم اللاجئات السوريات والمهنيين العاملين في المجال لجودة هذه الخدمات، وملائمتها للحد من تجربتهن مع العنف وفقا لوجهة نظرهم ؟

3. ما هي اقتراحات المبحوثين وتوصياتهم بشأن تطوير وتحسين جودة هذه البرامج لملائمتها لاحتياجات اللاجئة السورية المعنفة؟

الإطار النظري والدراسات السابقة

في هذا الجزء من الدراسة تستعرض الباحثتان أبرز الأدبيات ذات العلاقة بأهداف الدراسة والتي تسنت لنا مراجعتها، والتي تتضمن الأدبيات النظرية إضافة إلى الدراسات السابقة.

الإطار النظري

منذ بداية الأزمة السورية في اذار 2011 تراجعت حقوق الانسان بشكل ملحوظ، هذه الأزمة التي تصاعدت معها المخاطر يوما بعد يوم على جميع فئات المجتمع المختلفة، وعلى الرغم من أن الفئات المختلفة عانت ولا تزال من اثار العنف المدمر في سوريا، الا أنه تبقى النساء والأطفال هم الفئات الأكثر تضررا في النزاعات.

مفهوم العُنف المبني على النوع الاجتماعي في زمن النزاعات والحروب

هناك اعتراف واضح لا مجال فيه للشك أو الانكار أن العُنف القائم على النوع الاجتماعي يتضاعف في فترة النزاعات والحروب، منها العُنف المنزلي والأسري بكافة أشكاله(الجسدي، النفسي، الجنسي...الخ) وتزويج الأطفال ....الخ غالبيتها جاءت من أقارب من الدرجة الأولى على رأسها الشريك. يؤكّد خطاب المساعدات الإنسانية دوماً أن النساء والأطفال هم أكثر الفئات عرضة للعنف. وفي هذا المجال تشير الدراسات الى أن 80% من أشكال العنف التي تعرضت لها اللاجئات السوريات تمت على يد الشريك الحميم[2]. وعلى الرغم من أن العنف هو واحد، سواء لحق بأي نوع اجتماعي، من رجال أو نساء أو غير ذلك، غير أن حدّة العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة يبرز بروزاً واضحاً ومضخّماً خلال أزمنة الحروب ومنها (تحرش وإتجار واغتصاب)، اضافة الى التزويج المبكر(مع أنَّ تزويج البنات المبكر كان من العادات الشائعة في سوريا قبل بدء النِّزاع، الا أن التقارير تشير إلى ارتفاع ذلك كاستراتيجية من استراتيجيات مواكبة

[2] صندوق الأمم المتحدة للسكان- مركز الاستجابة الاقليمية للأزمة السورية، 2016

الظروف إما لحماية الشابات أو لتخفيف الضغوط على الموارد المالية الأسرية .[3] فالمرأة بشكل عام تختبر العنف من خلال جسدها.

وفي تقييم سريع أجرته لجنة الإنقاذ الدولية بالتعاون مع مركز الموارد للمساواة بين الجنسين عام 2012، قدّم المركز تقييماً لتعرض النساء والبنات المتزايد إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي قبل عبور الحدود وبعد ذلك في المجتمعات المضيفة. في أغلب الأحيان، تتعرض كثير من النساء في مراكز الاستقبال أو الاحتجاز في بلد اللجوء للتمييز، ويحرمن من الحصول على كثير من الخدمات مثل المأوى، والملبس، والخدمات الصحية والتعليم، وقد لا يحصلن على خدمات وإجراءات صحيحة. وتعاني كثير من النساء من الاعتداء أو العنف الجنسي كمقابل للجوئهن أو لخدمات أخرى. وبالنسبة لفرص اللجوء، فإن النساء لا يمنحن فرصاً مساوية للتي تمنح للرجال في تقديم طلبات لجوئهن أثناء إجراءات تحديد وضع اللاجئ. وفى حالات كثيرة لا تعطى النساء فرصة لتقديم طلباتهن بمعزل عن أفراد الأسرة من الذكور والقيام بإجراءات اللجوء. كما أنه وفي أغلب الأحيان لا ينظر إلى طلبات لجوئهن بطريقة تراعي نوع الجنس والأسباب الخاصة التي دفعت بهن إلى اللجوء. وحتى لو سمح لهن بالحديث، فغالباً ما يقوم الذكور بإجراءات تحديد وضع اللاجئ، مما يخلق وضعاً يصعب معه على بعض النساء الحديث بصراحة مع من يجري معهن الحديث من الذكور، أو عن طريق مترجم من الذكور، خاصة إذا كانت بعض جوانب طلباتهن للجوء تشمل العنف الجنسي أو مسائل تمس الشرف. على صعيد اخر كانت دولة ألمانيا أحد ابرز الدول الأوروبية التي استقبلت لاجئين سوريين منذ بداية الأزمة السورية فعلى سبيل المثال تعتبر ألمانيا وجهة اللاجئين الرئيسية في عام 2015، فمن بين 270 ألف لاجئ سوري قدموا لجوء إلى أوروبا هناك 98 ألفا و783 لجأوا في ألمانيا أي بنسبة 36% وهي الأعلى بين دول الاتحاد الأوروبي. نشر موقع "دويتشه فيليه" الألماني وبيانات المكتب الاتحادي

[3] لجنة الإنقاذ الدولية بالتعاون مع مركز الموارد للمساواة بين الجنسين عام 2012

للنصف الأول من العام 2015 فإن السوريين شكلوا النسبة الأكبر من عدد طالبي اللجوء في ألمانيا بنسبة 20.3 بالمئة، بواقع حوالي 32 ألف لاجئ، من أصل 160 ألفاً من جميع الجنسيات، وبذلك احتلوا المركز الأول بين اللاجئين من الجنسيات الأخرى في ألمانيا. ويشير موقع الجزيرة حول تفضيل اللاجئين السورين لدولة ألمانيا دون سواها فيعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى السياسة الألمانية المرحبة باستقبال المهاجرين، كالتسهيلات المقدمة للاجئين السوريين في الرعاية والحقوق والحماية الإنسانية، بالإضافة إلى تعليقها العمل باتفاقية دبلن وقبولها طلبات لجوء للاجئين لهم بصمات في دول أوروبية أخرى. وقد جاء تعاطيها مع أزمة اللاجئين السوريين وفق معطيات موضوعية مرتبطة بمفهوم المصلحة القومية، حيث أظهرت سياستها ارتباطها بأسباب تتعلق بالبنية المجتمعية الألمانية التي تعاني عجزا مستمرا في السكان والعمالة، وهذا ما وجدته بنوعية المهاجر السوري، خاصة بعد إخضاع اللاجئين لجملة إجراءات تتعلق بالنوع ومدى التأقلم مع الثقافة والهوية الألمانيتين. ومن ناحية المهاجرين السوريين فقد رأوا أن ألمانيا بلد يحقق لهم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي الذي افتقدوه في بلدهم. وفقا لما جاء في تقرير الجزيرة[4].

وكاستجابة للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي للاجئات السوريات(في بلد يتعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي بجدية كبيرة) الى التركيز على العديد من برامج الوقاية والحماية وباستخدام المنهج الشمولي متعدد القطاعات وفقا لرؤيتهم المهنية وخبراتهم في التعامل مع هذا النوع من العُنف. ويغطي ذلك المنهج نطاقاً من الخدمات، مثل: الخدمات القانونية وتوفير المعلومات ورفع الوعي والخدمات الصحية والنفسية وغيرها. لكنَّ تلك الخدمات غير مركزية ومبعثرة في شتى المناطق وتختلف الجهات التي تقدمها من مكان لآخر، ولذلك، يمثل الاضطرار إلى الذهاب إلى أمكان مختلفة للحصول على الخدمات عائقاً (إما لأسباب مادية أو ثقافية) أمام قدرة الناس على الحصول على الخدمات التي يرغبون بها. من هنا جاءت مشكلة الدراسة والتي تسعى الى التعرف على واقع وطبيعة هذه الخدمات المقدمة للاجئات السوريات، وهل ترى اللاجئات السوريات أن هذه الخدمات ملائمة لثقافتهن واحتياجهن، وهل هذه الخدمات هي فعلا درع حقيقي وواقي لحمايتهن ووقايتهن من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

---

[4] تقرير قناة الجزيرة، 2015

لا شك بآن جمهورية ألمانيا الاتحادية كان لها الدور البارز والأكبر بين كل دول اوروبا في استقبال الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين في الاشهر الاخيرة، والذي بلغ تعدادهم حتى اللحظة مئة وخمسة الاف لاجئ حسب الدائرة الاتحادية للهجرة واللاجئين الالمانية، فقد فتحت المانيا ابوابها للاجئين النازحين من الحرب السورية الى ان تجاوزت اعدادهم الحد المعقول، ليزداد بذلك الضغط على أنجيلا ميركل المستشارة الالمانية في هذا الخصوص في الحد من هذه التدفق ،التي بدورها تحاول قدر الامكان احتواء هذه المشكلة بتقديم الدعم المادي لدول الجوار لاستقبال اللاجئين وفي نفس الوقت البحث مع تركيا سبل الحد من موجة اللاجئين المتدفقة الى أوروبا. ولكن ليس فتح المانيا ابوابها للنازحين السوريين هو السبب الرئيسي في وجود تلك الأعداد الهائلة من مقدمي طلبات اللجوء في المانيا، بل ان اللاجئ نفسة يمر بعدة دول اوروبية قاصدا المانيا لا غيرها من الدول لما يرى فيها من بلد ذات سمعة اقتصادية على مستوى اوروبا والعالم ولما سمع عنها من الرخاء الاقتصادي واسواق العمل الواسعة فيعتقد بذلك انه سيبدأ حياة جديدة لا يسودها فقط الأمن والأمان بل الرخاء الاقتصادي ايضا ، ومن هذا المنطلق كان لا بد من الحديث حول حاضر ومستقبل اللاجئ السوري في المانيا. وللحديث عن حاضر اي لاجئ سوري في المانيا يجب الحديث اولا عن وضعة الاقتصادي هناك والذي يشكل العمود الفقري لجميع جوانب حياته[5].

عند تقديم طلب اللجوء يجب على مقدم الطلب المكوث في الاشهر الاولى في ما يسمى "ارست اوفنامي اينريشونق (Erstaufnahmeeinrichtung)" وهي عبارة عن مخيمات مزودة بالحماية ومعدة بجميع الحاجات الأساسية، يمكث فيها مقدم الطلب لثلاثة اشهر تقريبا حتى يتم فرزة على ولاية ومدينة اخرى ،وفي هذه الفترة (بحسب ما ينص علية القانون الرابع للخدمات الحديثة في سوق العمل"Hertz VI" في القانون المدني الألماني"BGB") يتقاضى طالب اللجوء البالغ حوالي ١٤٣ يورو شهريا كمصروف شخصي وبعد الفرز على منطقة اخرى يتقاضى مبلغ من ٢٨٧ الى ٣٥٩ يورو شهريا، بالإضافة لدفع اجار مسكنة ومنحة بطاقة مواصلات شهرية او سنوية عدا عن اعطائه دورات لغة مجانا ،وعند منحة تصريح العمل وايجاد عمل مناسب تقطع عنة هذه الخدمات فيصبح يمول نفسة بنفسة. من هذا يتبين لنا ان اللاجئ السوري في المانيا يعيش

[5] شوقي طروة، 2016/2/14 ، حاضر ومستقبل اللاجئين السوريين في المانيا، اورينت نت

حياة جيدة ان لم تكن جيدة جدا وقد تكون ممتازة اذا ما قورنت بحياته الاولى في بلدة الاصلي، لأنه يجد مصروفة الشخصي ومستلزماته الاساسية متوفرة سواء كان لدية عمل ام لا. الا ان هذا بدوره اثار موجة صخب وغضب في بعض الاوساط الالمانية والاوربية وبالتحديد الحزب الوطني الديمقراطي الألماني وحزب "باجيدا (Pegida)" اليميني اللذان يقفان ضد وجود اللاجئين في المانيا بشكل خاص وضد المسلمين بشكل عام لما ترى هؤلاء الاحزاب بآن اللاجئ يتقاضى المال مما يدفعه العامل والموظف الالماني من الضريبة، وتقف ضد المسلمين بشكل عام لوقف المد الاسلامي في المانيا ومنع اسلمة الأوروبيين ،ولهذا قامت عدة مجموعات متطرفة ممن تقف ضد وجود الاجانب في المانيا واوروبا بشكل عام بالحرق والاعتداء اكثر من مرة على مقرات وجود اللاجئين ،ناهيك عن فقدان الكثير من اطفال العائلات النازحة من سوريا والعراق في المانيا بسبب عمليات الخطف ،عدا على بعض اشكال العنصرية التي تمارس ضد الاجانب في الاماكن العامة، وما زاد الامر حدة احداث فرنسا الاخيرة واحداث كولونيا، فبعد هذه الاحداث اشتدت وتيرة الممارسات العنصرية ضد اللاجئين وزاد التحريض اكثر واكثر من الحركات والاحزاب المعادية بما فيها الإعلام واشتد الهجوم اكثر على انجيلا ميركل ،مما جعل سياسة المانيا في قبول طلبات اللجوء اكثر حدة وصرامة.[6] اذا وكما رأينا انه الرغم من ميزة الدعم المادي وتلبية الحاجات الاساسية الا ان اللاجئ يقف امام عائق اجتماعي قد يتحول عنده مع الوقت الى عائق نفسي، فبما ان هناك بعض العنصرية وبعض التضييق الذي يمُارس ضدة، وشعوره كعالة على هذا المجتمع فهذا يحول دون الاندماج في المجتمع الالماني ودون ممارسة حياته الطبيعية مما قد يؤدي بنهاية المطاف الى سئم هذه الحياة والبحث عن مكان اخر للإقامة به يحترم كرامته قبل ان يحترم حقوقه. وكما تحدثنا بالأعلى عن الدوافع التي تجعل الفرد قاصدا ألمانيا دون غيرها يجب ان نتحدث أيضا عن الدوافع التي تجعل ألمانيا ترحب بهؤلاء اللاجئين وتدعمهم ماديا وتوفر لهم الحماية رغم كل الضغوطات والظروف لآن بيان هذه الدوافع سيبين بلا شك نوعا ما كيف وأين سيكون هذا اللاجئ في المستقبل.

---

[6] شوقي طروة، 2016/2/14 ، حاضر ومستقبل اللاجئين السوريين في المانيا، اوريئت نت

بعيدا عن الدوافع الانسانية لاستقبال اللاجئين الفارين من الحرب وحمام الدم في سوريا يبقى هذا الدافع جزء من الدوافع الاخرى كالدافع الاقتصادي والدافع السكاني لأنه لو كان هذا هو الدافع الوحيد لتوجب ان يعود اللاجئين الى أوطانهم بعد انتهاء الحرب ولا أعتقد ان المانيا في نواياها استرجاع جميع اللاجئين الى اوطانهم رغم تصريح ميركل بذلك فالملايين التي تنفق عليهم والمراكز الواسعة لتعلم اللغة الالمانية بالمجان التي تم افتتاحها لهم والإسكانات الضخمة التي بنيت لتسكينهم وغيرها من الخدمات المقدمة تدل على ان المانيا لديها خطط اقتصادية وسياسية لاستغلال تلك القوة العددية في المستقبل .فنسبة المواليد اليوم في المانيا تتدنى باستمرار وترتفع مقابلها نسبة الوفيات ناهيك عن هجرة الألمان الى بلدان اخرى رغم مشاريع التوعية في زيادة النسل لكي تحافظ قدر الامكان على الاستقرار الديموجرافيا. فقد سجلت المانيا ادنى معدل مواليد في العالم في عام ٢٠٠٨ و ٢٠١٣، فيما رجحت تقارير نشرت في عام ٢٠١٣ ان عدد سكان المانيا سوف ينخفض بمقدار ١٢ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٦٠ فيما اذا بقى الوضع على حاله ، ووفقا لشركة التدقيق الألمانية "بي دي أو" (BDU) فقد صرحت بأنه من المتوقع ان تنخفض نسبة الأيدي العاملة بين سن ال٢٠ و ال ٦٥ من ٦١% الى ٥٤% بحلول عام ٢٠٣٠ وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا لاقتصاد المانيا ودورها في المشهد التنافسي العالمي. مما سبق يستطيع المرء ان يستنتج ان تحديد مستقبل مقدمي اللجوء في المانيا يكتنفه بعضا من الغموض، فهناك عدة سيناريوهات تطرح بهذا الشأن ، فحالات التحريض التي تزداد يوما بعد يوم ضدهم لا أحد يعلم ماذا ستكون نهايتها ، وإمكانية وجود حركات وأحزاب جديدة تنادي بطرد اللاجئين كبيرة ، وامكانية تغيير سياسة المانيا ضد اللاجئين وذلك بتغير الحكومة كبيرة ايضا ، ولكن وفي نفس الوقت هناك ايضا نظرة إيجابية تطرح في هذا الخصوص، فهناك إمكانية الاندماج والتعايش جنبا الى جنب وهي تبقى فقط مسألة وقت، ولا يجب الاستبعاد ايضا ان تصبح هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين قوة اقتصادية فعلا تدفع بعجلة ألمانيا الاقتصادية الى الأمام.

مفهوم اللاجئ: هو الشخص الذي يهرب من بلده إلى بلد آخر خوفًا على حياته، أو خوفا من السجن أو التعذيب، وبتعدد أسباب اللجوء تتشكل أنواع اللجوء الحرب، الإرهاب والفقر.

اللاجئ هو عبارة عن شخص قد أجبر على ترك بلاده، والغير قادر على العودة الى هناك في المستقبل المنظور. عادة ما يهرب الناس الى مخيم للاجئين أو مركز مدني من بلد مجاور لطلب اللجوء والحماية والمساعدة. أكثر من 60٪ من اللاجئين و 80٪ من المشردين داخليا يعيشون في المراكز المدنية. بعد اتفاقية جنيف يحق للاجئ الذي هرب "لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، من البلاد التابع لجنسيتها ". هؤلاء الناس الذين اعترف بهم كلاجئين بموجب اتفاقية جنيف للاجئين، ويشار اليهم أيضا ب لاجئي الاتفاقية.

أنواع اللجوء

اللجوء السياسي: يتم منحه للشخصيات المشهورة، والقادة المنشقين عن جيوشهم أو حكوماتهم ، وللناشطين السياسيين. اللجوء الديني:هو أن يقوم الشخص باللجوء إلى دولة أخرى بسبب تعرضه للاضطهاد بسبب الدين أو المعتقدات الدينية. و اللجوء الإنساني: اللجوء إلى دولة أخرى داخل أو خارج الوطن بسبب الحروب أو النزاعات الاثنية أو العرقية، وهناك دول تعيد اللاجئين إلى بلدهم الأم بعد انتهاء هذه الصراعات، ودول أخرى تبقيهم على أرضها. اللجوء الغذائي أو الاقتصادي وهو اللجوء من دولة لأخرى بسبب الكوارث البيئية التي تسبب المجاعات، وهو غالبا غير معمول به حاليا[7]

الدراسات سابقة

دراسة طلال، مصطفى، 2016

هدفت الدراسة الى التعرف على انعكاس الأزمة السورية على الأوضاع المعيشية للأسر المهجرة (الواقع الغذائي، الصحي، التعليمي، والسكني)، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وطريقة المسح الاجتماعي بالعينة، حيث بلغ حجم العينة 97 أسرة مهجرة، أشارت أبرز نتائج الدراسة الى ما يلي: انخفاض حجم استهلاك الأسر من السلع الغذائية(مثل لحوم، فواكه)، والسلع المعمرة (مثل تلفاز، غسالة، سيارة .... الخ) اضافة الى تراجع عدد الوجبات اليومية من ثلاث وجبات الى اثنتان، ارتفاع عدد الأزواج العاطلين عن العمل، الأمراض النفسية لدى أفراد

[7] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الأسر المهجرة هي الأكثر انتشارا بينهم اضافة الى أمراض القلب والضغط. وأوصت الدراسة بضرورة توفر الخدمات النفسية للأسر المهجرة.

دراسة علام، رابحة، 2016

هدفت الدراسة الى التعرف على أهم مظاهر العنف التي تتعرض لها النساء السوريات والعراقيات والتي تجبرهن الى النزوح من مناطقهن الى مناطق أكثر أمانا داخل نفس البلد أو بلد اخر، اضافة الى التعرف على أهم التحديات التي تواجه أمنهن وسلامتهن في مناطق النزوح، أجريت الدراسة على عينة بلغ عددها 200 لاجئة ونازحة من سوريا والعراق، أشارت أبرز نتائج الدراسة الى أن العُنف المسلح وانعدام الأمن هو السبب الأبرز للنزوح واللجوء، اضافة الى غياب مؤسسات الدولة النزيهة التي من الممكن اللجوء اليها التي توفر الحماية لهن، وأشارت الدراسة الى وقوع عُنف مضاعف على اللاجئة السورية والعراقية يطالها كامرأة الى جانب كونها انسانا عالقا داخل الصراع، كما أشارت الدراسة الى أهمية التمييز بين ثلاثة أشكال من العنف تتعرض له اللاجئة السورية والعراقية: عُنف النظام الحاكم، وعنف المجموعات المتطرفة والعنف الذي تواجه المرأة في المناطق الأكثر أمنا سواء في وطنها أو خارجه هروبا من مناطق الصراع، حيث القيود المفروضة على هذه المخيمات بشكل كبير جدا، اضافة الى العُنف النفسي من خلال المداهمات الليلية لمخيمات اللجوء، حرمان أبسط الحقوق المعيشية وعدم قدرة على دفع اجار السكن ومستلزمات المنزل مما يعرضهن للعنف والاستغلال من قبل صاحب المنزل أو صاحب الأرض التي نصبن فيهن خيامهن، السكن المشترك مع أسر أخرى مما دفع كثير من الأسر خاصة الريفية منها الى تزويج بناتهن بسن مبكرة حيث يعتقد الأب أن ذلك يُخفف عليه تكاليف الانفاق، وهذا أدى بدوره الى مشكلات كثيرة منها المشكلات الصحية والقانونية، اضافة الى انتشار شبكات الاتجار الجنسي والدعارة التي تنتهز فقر النساء وعوزهن لإخضاعهن لممارسات مشبوهة، ومازال توثيق هذا النوع من العنف مقيدا تبعا لخوف الضحية من وصمة العار ورفض المجتمع وخوفها من انتقام المعتدي سيما اذا كان صاحب نفوذ.

دراسة الحوراني، محمد، 2016

هدفت الدراسة الى الكشف عن الأدوار الطارئة للمرأة السورية اللاجئة من خلال التركيز على ثلاثة أدوار: الدور الاعاشي الانتاجي، الدور الجندري والدور العاطفي، أجريت الدراسة على عينة قصدية بلغت 61 امرأه سورية لاجئة ممن يقمن خارج مخيم الزعتري، واستخدمت الدراسة المقابلة المعمقة كأداة للدراسة، أظهرت نتائج الدراسة الى بروز أدوار جديدة للاجئة السورية بعد اللجوء، حيث انتقلت اللاجئة السورية من الدور التقليدي الى دور العاملة المنتجة التي تدر دخلا من خلال الاطار العام، كما انتقلت من الخضوع الجندري الى تقلد السلطة الذكورية واتخاذ القرار، كما أظهرت الدراسة على أن اللاجئة السورية تمارس عملا عاطفيا من خلال ادارة مشاعرها، وإخفاء المها واستيائها أمام أسرتها، وخلص الباحث الى أن أدوار اللاجئة السورية الطارئة تعتبر عبئا اضافيا يُضاف الى أدوارها الاعتيادية، ويعكس جهودا مُضنية للاجئة السورية بالتظاهر بعكس مشاعرها الحقيقية، مما يزيد من حجم العبء والمعاناة للاجئة السورية.

المفتي، أمجد، 2015

هدفت الدراسة الى التعرف على أبرز الاحتياجات والأوضاع المعيشية المختلفة للاجئة الفلسطينية في مخيمات اللجوء للفلسطينيين، أشارت نتائج الدراسة الى الأوضاع الكارثية للمرأة الفلسطينية اللاجئة في مخيمات اللجوء، حيث البطالة والفقر، وسوء التغذية والأمراض المختلفة، اضافة الى سوء العلاقات الاجتماعية والنظرة الدونية والتهميش للمرأة اللاجئة، وتزوجيها مبكرا بادعاء الخوف عليها والتخلص من نفقاتها، مما أدى الى ضعف ثقتها بذاتها وشعورها بالدنو والخوف والاحباط مما أدى الى تدني رضاها عن الحياة عموما. وأكدت الدراسة على أهمية رفع مستوى الخدمات للاجئة الفلسطينية سيما في المجال الصحي والنفسي الاجتماعي اضافة الى المساعدات الاقتصادية والتنموية. وأكدت الدراسة على أهمية تح بيوت امنة للاجئات المعنفات من أجل تقديم الخدمات والرعاية لهن .تعقيب على الدراسات السابقةبداية لا بد من التأكيد على قلة الدراسات العلمية ذات العلاقة بموضوع وأهداف الدراسة الحالية(وفق ما تسنى للباحثتين من الاضطلاع عليه).

- تناولت الدراسات التي تم عرضها سابقاً إلى ثلاثة محاور أساسية:

- المحور الأول: يتطرق إلى فحص الأوضاع المعيشية للاجئات السوريات بشكل عام، ومن ضمنها تم التطرق الى موضوع العنف التي الذي تتعرض لها المرأة على أساس النوع الاجتماعي كما في دراستي(المفتي،2015) و(طلال، 2016).

- المحور الثاني : يتطرق إلى الأدوار الطارئة للمرأة السورية اللاجئة كما في دراسة (حوراني،2015)

- المحور الثالث: يتطرق إلى أهم مظاهر العنف التي تتعرض لها النساء السوريات والعراقيات والتي تجبرهن الى النزوح من مناطقهن الى مناطق أكثر أمانا داخل نفس البلد أو بلد اخر كما في دراسة (علام،2016). وهذا المحور يتشابه مع موضوع وأهداف دراستنا مع الاختلاف في عينة الدراسة، و منهجيتها، حيث دراسة علام اعتمدت عينة مختلطة من اللاجئات السوريات والعراقيات، اضافة الى اعتماد الدراسة على المنهج الوصفي الكمي، وفي هذا تختلف عن منهجية دراستنا التي تعتمد المنهج الكيفي ن خلال المقابلة وجها لوجه مع اللاجئات السوريات المعنفات.

- إن ما يميز دراستنا الحالية أنها – أولا: تشبه الدراسات التي صنفت في المحور الثالث فهي تسلط الضوء على فاعلية الخدمات المقدمة للاجئة السورية المعنفة في مدينة فرايبورغ الألمانية والمقدمة بشكل خاص من الحكومة الألمانية اضافة الى الجمعيات الخاصة الأخرى. كما ترى الباحثتان أهمية المقابلة المعمقة مع اللاجئات لما في ذلك من اضافة معرفية كيفية حول الموضوع من أجل اثراء المكتبة العربية حول هذا الموضوع اضافة الى مساعدة ذوي الاختصاص والقائمين على البرامج في صياغة أفضل البرامج للاجئة السورية المعنفة، وهنا تكمن خصوصية الدراسة.

- فيما يتعلق بعينة الدراسة فهي عينة مختارة ومختلفة نوعا ما عن الدراسات التي تم تناولها هنا، حيث العينة كانت لاجئات سوريات، عراقيات، وفلسطينيات نزحن أو لجأن الى دول عربية كما في دراسة ((الحوراني، 2016)،(علام،2016)،(طلال،2016)، (المفتي،2015))، بينما الدراسة الحالية تركزت على اللاجئات السوريات في الدولة الأوروبية وبالتحديد مدينة فرايبورغ الألمانية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

مقدمة

في هذا الجزء من الدراسة تقدم الباحثتان توضيحا لمنهجيتها، بما في ذلك مجتمع الدراسة وعينتها، اضافة الى أدوات الدراسة

منهج الدراسة

سوف تستخدم الباحثتان المنهج الكيفي للوصول الى أهداف الدراسة والاجابة على أسئلتها من أجل الحصول على أكبر قدر من المعلومات المعمقة من أجل تحقيق أهداف الدراسة، حيث سيتم مقابلة المبحوثات وجها لوجه، ترى الباحثتان أن هذا المنهج هو الأكثر ملائمة لأهداف الدراسة وموضوعها، ويتيح للباحثتين بالحصول على قدر أعمق وأشمل من المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة. اضافة الى أن هذه الدراسة هي دراسة أولية استطلاعية(وفقا لما تسنى لنا فحصه مع الجهات الحكومية والخاصة في مدينة فرايبورغ الألمانية لا يوجد دراسات علمية عن الموضوع).

مجتمع الدراسة

يتشكل مجتمع الدراسة من اللاجئات السوريات اللواتي تعرضن للعنف بمختلف أشكاله، اضافة الى الأشخاص المهنيين العاملين في مجال العنف الموجه للمرأة سواء مهنيين يعملن في بلدية فرايبورغ أو في الجمعيات والمنظمات الأهلية والخاصة.

خصائص عينة الدراسة

تم مقابلة عشرة لاجئات سوريات ممن لجأن الى مدينة فرايبورغ الألمانية، يقطن في مخيم اللاجئتين في مدينة فرايبورغ، تراوحت أعمار المبحوثات ما بين التاسعة عشر والنصف وما بين الثالثة والخمسين، اثنتان منهن عزباوات، أربعة منهن متزوجات، اثنتان منفصلات بدون طلاق، واثنتان منهن تطلقا بعد اللجوء الى مدينة فرايبورغ، المتزوجات لديهن اولاد ما بين 1-5 أطفال، تراوح مستواهن التعليمي ما بين المرحلة الاعدادية،

وجامعيات يحملن اللقب الأول في الاعلام، جميع المشاركات هن مُعنفات تعرضن لمختلف أشكال العنف الجسدي، النفسي، والجنسي ....الخ على أيدي أقارب من الدرجة الأولى مثل زوج، أخ، أب.

أما المبحوثين من المهنيين فقد تراوحت أعمارهن ما بين الثمانية والعشرون والخمسة وخمسين عاما من جنسيات مختلفة مثل: الألمانية، الفلسطينية، واللبنانية، يحملن لقب أول في الخدمة الاجتماعية، علم النفس وبرمجة الكمبيوتر، يُذكر ان واحد من المبحوثين يقوم بعمله مع اللاجئين السوريين بشكل تطوعي بحت.

أدوات الدراسة

استخدمت الباحثتان المقابلة المعمقة مع المبحوثين وجها لوجه، كأداة للدراسة في عملية جمع البيانات، وُجهت للمبحوثين عددا من الأسئلة شملت ما يلي: معلومات أولية مثل الجنس، العمر، مكان السكن، الحالة الاجتماعية، السنة الدراسية والمنطقة التعليمية، إضافة إلى أسئلة ذات العلاقة بأهداف وأسئلة الدراسة، حيث تركزت على ماهية خدمات الحماية والرعاية للنساء المعنفات في مدينة فرايبورغ، وتقييم المبحوثين لهذه الخدمات وسُبل تحسينها.

حدود الدراسة

حدود الدراسة هي:

- الحدود الزمانية: تحددت بالسياق الزمني من شهر 2017/5 وحتى نهاية شهر 2017/7
- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على مدينة فرايبورغ الألمانية
- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على عينة من اللاجئات السوريات القاطنات في مدينة فرايبورغ الألمانية واللواتي تعرضن للعنف المبني على النوع الاجتماعي

التعريفات الإجرائية

شملت الدراسة الحالية على عدد من التعريفات الإجرائية ،وتمثلت بما يلي:

اللاجئة السورية: النساء اللواتي يحملن صفة اللجوء بجمهورية ألمانيا الاتحادية منذ بداية الأزمة السورية

العنف ضد المرأة والمبني على النوع الاجتماعي: أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه، أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة ، بما في ذلك

التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الاكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أم الخاصة")[8]

نتائج الدراسة وتحليلها

في هذا الجزء من الدراسة تعرض الباحثتان نتائج الدراسة المتعلقة بأسئلة الدراسة والتي طبقت على عينة الدراسة من خلال المقابلات المعمقة.

بداية يؤكد جميع المبحوثين من المهنيين واللاجئات السوريات المِعنفات في مدينة فرايبورغ الالمانية على انه و منذ بداية العام 2015 هناك تزايد بشكل ملحوظ في أعداد اللاجئات اللواتي يتوجهن الى مركز العائلة والشرطة لطلب الحماية من اعتداءات الزوج وأفراد الأسرة من الذكور، هذا العنف اما بدان و عايشنه في بلداتهن الأصلية، أو أثناء هروبهن، أو في مؤسسات استقبال اللاجئين، وفي مساكنهم(مخيمات اللجوء)، ومن أبرز أنواع العنف تُذكرر السيدة "م" من مركز العائلة الاغتصاب والزواج القصري، والاعتداءات الجنسية المختلفة اضافة الى الضرب والايذاء النفسي.

يؤكد ايضا جميع المبحوثين من المهنيين واللاجئات السوريات ان العنف بكافة اشكاله الموجه لهم من الشعب الالماني يكاد لا يذكر مقارنة بذاك الذي يتعرضن له من قبل افراد اسرهن من الذكور, قد يكون هناك عدد محدود جدا من الالمان يتظاهرون ضد سياسة الحكومة باستقبال وافدين ولاجئين من الجنسيات المختلفة الى جمهورية المانيا الاتحادية وليس بشكل خاص ضد السوريين.

تقول السيدة "س" تعرضت للعنف من زوجي منذ اللحظة الأولى لزواجنا، بدأ بالعنف النفسي مثل شتم بكلام بذيء، ايذاء نفسي والتقليل من قيمتي، ومؤخرا تجرأ في ألمانيا على ضربي حيث أصابته حالة من الجنون أعتقد أنها تعود لكل ما مرينا به من قلق وتوتر ومعاناة مع اللجوء، كنت على وشك الموت خنقا بين يديه لولا تدخل الشرطة الألمانية ، وبعدها أخذت قرارا بالانفصال عنه، فلا يوجد هنا من ألجا له سوى الحكومة الألمانية حيث الدعم النفسي الفردي والجماعي للمُعنفات، تقديم المشورة

---

[8] المؤتمر السابع لحقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1993، (48/A/RES / 104).

نتائج أسئلة الدراسة بناءا على أداة المقابلة

نتائج السؤال البحثي الأول والذي نصه: ما هي أشكال العنف المختلفة التي تعرضت لها، وكيف قمت سابقا بمواجهته ؟

نتائج السؤال البحثي الثاني والذي نصه: ما هي الخدمات المقدمة من الحكومة الألمانية للاجئات السوريات المعنفات؟

هناك نوعين من الخدمات التي تُقدم للاجئة السورية المعنفة:

الخدمات التي تقدمها الحكومة الألمانية عن طريق بلدية فرايبورغ وهي:

- مركز عائلة يُقدم خدماته للعائلة والمرأة والطفل من بينها قهوة الصباح والظهيرة بإشراف الأخصائية الاجتماعية التي تُقدم الدعم والتوعية للاجئات، حيث يتم تداول مواضيع حقوقية مختلفة للاجئة وأسرتها، مثل حقوق الطفل وحمايته، المرأة والمرأة المعنفة، والخدمات التي تقدم الحماية والرعاية لها.

- مجموعات عمل علاجية جماعية للنساء المعنفات بهدف التقوية والدعم والتمكين الجماعي, اضافة الى العمل الفردي معهن.

- مأوى مُنعزل (لا يعلم مكانه أحد الا الأشخاص المهنيين ذوي العلاقة بحماية المرأة المعنفة) من أجل حماية المرأة المعنفة وأطفالها يراعى فيه قواعد الأمان والسلامة مثل غرف خاصة ومنفردة لكل مُعنفة مُحكمة الاغلاق تُشعرها بالأمان مع غرف اخرى متصلة اذا كان لديها أطفال، مُعدات وتجهيزات صحية، مُترجمة فورية، الاتصال بموافقة مسؤولة الاتصالات لدواعي هامة.

- نشرة باللغة العربية موضح فيها جميع الخدمات التي تُقدم للمرأة المعنفة، وحقوقها وما يُسمى بأنظمة النجدة في ألمانيا، مُوضح بأسفل النشرة الخط المجاني للتبليغ عن حالت العُنف الموجه للمرأة. اللافت للنظر أن هناك عدد من الشعارات التي كُتبت في أعلى الصفحة للتأكيد على أهميتها للمرأة المعنفة ومنها: " لا يوجد تسامح مع حالات العُنف في الدولة: حقوقك! "، و " من يضرب فعليه الرحيل، "متاحون 365 يوما في العام وعلى مدار الساعة" تبقى الضحية في الشقة" هذه قاعدة شاملة منصوص عليها في قانون حماية المرأة من العنف. حيث ينص القانون على طرد المعنف من الشقة، وقد تُقرر الشرطة ابعاده لعدة شهور عن منزل الضحية سيما عند

تقديم الضحية طلب للمحكمة الابتدائية للحماية من العنف، من الجدير بالذكر ووفقا للقانون المدني يحق للضحية تعويض المادي للضحية عن الأضرار والخسائر التي تعرضت لها اضافة الى الام النفسية والجسدية.

- خط اتصال مباشر ومجاني(ما يُعرف في ألمانيا بنجدة الهواتف) مُتاح للمرأة المعنفة و المعنيين سواء أفراد أسرتها أو أصدقاء، جيران...الخ من أجل التواصل مع اختصاصيات في المجال النفسي والاجتماعي ومستشارات بموضوع العنف ضد المرأة، مع ضمان لمبدأ السرية. تُدم للمتصلات كل الدعم النفسي والمعلومات الحقوقية ذات الصلة بموضوع الاستشارة. ضافة لذلك توفر الحكومة مُترجمة ب 15 لغة من بينها اللغة العربية، الانجليزية والفرنسية. تقول السيدة "س": قُمت بالاتصال بالخط الدافئ ردت علي سيدة شعرت من صوتها الانساني براحة هدأت من روعي كثيرا وحاولت الفحص معي عن البدائل الممكنة، الى أن طلبت منها توجيهي الى كيفية الاتصال بمركز العائلة ، ونجحت في وقف العنف الموجه ضدي لسنوات عدة، تقول السيدة "س" كان زوجي يطفئ على جسمي سجائره اموت احتراقا نفسيا قبل جسديا حتى أرشدتني لاجئة عراقية تعرت للعنف بما يجب عمله بهذا الخصوص.
- بوابة معلومات الكترونية عن البيوت المحمية للنساء، اضافة الى معلومات عن مراكز تقديم المشورة للمرأة المعنفة.
- صفحة حركة "شبكة قوية ضد ممارسات العنف" بشكل عام للاتحاد الألماني الرياضي الاولمبي مزودة بكافة المعلومات عن الحركة ونشاطها في محاربة العنف على مستوى ألمانيا، اضافة الى عروض لدورات للدفاع عن النفس.

خدمات جمعيات ومؤسسات خاصة تعمل في مجال الأسرة والمرأة من أجل مساندة وتدعيم خدمات بلدية فرايبورغ منها:

- الصليب الأحمر في كل مخيم للاجئين السوريين في ألمانيا هناك مكتب اغاثة لمنظمة الصليب الأحمر، تعمل به عددا من الأخصائيات الاجتماعيات والمستشارين الحقوقيين لتحصيل حقوق اللاجئين في المجالات المختلفة. ويوجد في المنظمة عددا كبيرا من المتطوعين ، أبرز خدماتها الإنقاذ والعناية الصحية اضافة الى الدعم التنموي.

- الكاريتاس: منظمة انسانية، تهتم بشكل خاص بمعاملات اللاجئين وملاحقة حقوقهم أمام الحكومة الألمانية مثل: لم شمل العائلة، مشاكل الاقامة، المساعدات الاجتماعية والتأمينات ومشكلات السكن.

- مكتب ساجا للدفاع عن حقوق الانسان: هو مكتب جميع أعضائه من المتطوعين يُقدم خدماته بشكل مابي، مهمته الدفاع والمطالبة بحقوق اللاجئين، وأبرزها قضايا السكن، حيث ينظر أن للاجئ الحق منذ اللحظة الأولى التي يدخل فيها ألمانيا المعاملة كمواطن به الحق في السكن بالشقق السكنية العادية كما الألمان، وليس ضمن اطار مخيمات اللاجئين المكتظة التي يعاني فيها اللاجئين انعدام الظروف الانسانية، حيث تقطن في الغرفة الواحدة في كثير من الأحيان ثلاث عائلات.

- مؤسسة سونت فنت: لمساعدة اللاجئين ودعمهم بتعلم اللغة الألمانية منذ اللحظة الألى لدخولهم فرايبورغ، اضافة الى برامج صحية توعوية حول صحة الطفل، وبرامج وترفيهية للأطفال والشباب مثل ركوب الخيل. أيضا هناك استضافة نساء عربيات يقطن في المانيا للحديث عن تجربتهن وكيف تعايشن مع المجتمع الألماني بالرغم من اختلاف العادات والتقاليد، اضافة الى استضافة نساء ألمانيات ومنح اللاجئة فرصة للتعايش وتبادل الخبرات بتربية الأطفال، الطبخ...الخ. هناك أيضا برامج ترفيهية مختلفة للمرأة والأطفال لأماكن ترفيهية من أجل دعم المرأة وأطفالها نفسيا، مثل اوروبا بارك، اضافة الى زيارة أماكن أثرية في ألمانيا للتعريف بالمدينة التي يلجأ اليها اللاجئ.

نتائج السؤال البحثي الثاني والذي نصه: كيف تُقيم اللاجئات السوريات المعنفات الخدمات المقدمة لهن؟

- هناك اجماع كامل من قبل المبحوثات على جودة خدمات الحماية والرعاية التي تُقدمها الحكومة الألمانية للاجئات، مستوى عال وشامل من الخدمات، مستوى جيد من الاستجابة للمشورة والعلاج، التفهم والدعم الكامل من قبل المهنين بكافة المستويات والعاملين في الدوائر المختلفة لعلاج العنف.

"خدمات ذا فائدة كبيرة للمرأة المعنفة وأولادها لقينا فيها كل الدعم، لا تمييز بين المعنفة الألمانية واللاجئة" تقول السيدة "ع" ، السيدة " م" تؤكد أن فرايبورغ مدينة فتحت أبوابها وذراعيها لنا،

لم أجد تفهما للعنف الذي تعرضت له بأي مكان حتى داخل أسرتي الصغيرة التي شهدت يوميا معاناتي مثل التفهم الذي رأيته من الأخصائية الاجتماعية في البيت المحمي، كم من المرات لجأت ال أهلي مع كدمات ووضع نفسي سيء الا أنهم كانوا يُجبروني على العودة لزوجي، بادعاء لا ابنة في عائلتنا تطلب الطلاق"

" هنا المرأة (تقصد فرايبورغ) تُحترم لها حقوق مثل الرجل تماما، العنف مرفوض حتى لو بكلمة، وأخيرا نجحت في قول لا والف لا لأخي الذي يصغرني بثلاث سنوات ولكنه دوما يُعنفني ويضربني بموافقة أبي" هذا ما تقوله الانسة "ن" عن تجربتها مع العنف لرفضها الزواج من شخص الا تحبه بحجة الخوف عليها بعد اللجوء.

- من جانب اخر تؤكد السيدة "س" على تضامن اللاجئات الجماعي داخل المخيم للرد على عنف الرجل العربي والمبني على عادات وتقاليد بالية، مما جعلهن يتضامن سويا لأنهن في بلد يحمي حقوق المرأة .

- أبدت بعض اللاجئات بعضا الملاحظات على خدمات الحماية بشكل خاص، و التي تُقدم للاجئة السورية المعنفة، حيث أعداد النساء المتزايدة واللواتي يكشفن عن تعرضهن للعنف في تزايد مستمر سيما بين اللاجئات، واللواتي يرون في جمهورية ألمانيا الاتحادية مكانا امنا للكشف عن العنف الموجه ضدهم، الا أن سرعة الاستجابة في الحماية في بعض الأحيان كنتيجة لهذه الأعداد قد تمنع بعض اللاجئات من تقديم شكوى ضد المعتدي، أو سحب الشكوى ان كانت قد قدمت وذلك خوفا من انتقام المعتدي، ومن جانب اخر فان هناك عدد من اللاجئات المعنفات ينقلن الى بيوت امنة في مدينة اخرى لاكتظاظ البيت الامن في مدينتها. تُشير السيدة "ع" أن صديقتها تعرضت للقتل على يدي زوجها بعد تقديمها بلاغ شكوى ضده حيث اجراءات الحماية في البيت المحمي لم تكن كافية، و كانت قد أبعدت الى بيت حماية في مدينة أخرى حيث بيت الحماية في مدينتها كان ممتلئ بالنساء المعنفات، وتم نقلها اليه وكات النتيجة المؤسفة وهي القتل مما حذا ببعض اللاجئات الى التراجع عن تقديم الشكوى.

- من جانب اخر يبقى الخوف على الاسرة سيما الاطفال والانتماء لها احد ابرز العوامل في تراجع النساء عن التبليغ اعتقادا منهن بان التبليغ يؤدي الى تشيت الاسرة، لذا تستمر في

التعايش مع تجربتها مع العنف الذي بالعادة يزداد يوما بعد يوم, حين يرى الزوج ان الزوجه او الاخت لا مكان لها للجوء اليه لوقف العنف الموجه ضدها.

لجأت الى ألمانيا مع أختي المتزوجة وزوجها وأولادها، ضربني زوج أختي ضربا مبرحا لتدخله في طريقة معاملته القاسية لأولاده وزوجته، لجأت الى احدى العائلات السورية والتي لجأت لألمانيا قبلي بأشهر كثيرة ليرشدوني ماذا أفعل هل ألجأ الى الشرطة أو مكتب الشؤون الاجتماعية في المدينة، لكنهم نصحوني بألا أفعل خوفا من سجنه، خوفي على أختي وأطفالها دفع بي الى الصمت ولكن لا أعلم الى متى؟

يصب جام غضبه علي وعلى الأولاد، وكأنني أنا المسؤولة الأولى والأخيرة عما حدث في بلدي، و ترتب على الحرب السورية فقدان زوجي لعمله، لم أعد أحتمل اهاناته وضربه لي، احداهن قالت لي ما الذي يُجبرك على تحمل "قرفه"، أنت في ألمانيا وهنا الكل يحمي النساء، كنت اهم بتقديم الشكوى واتراجع عشر خطوات للوراء خوفا على اولادي, كنت كل مرة اسامحه فيها يزداد الامر سوءا, الى ان نصحتني احدى الصديقات من اجل اطفالي, ذهبت واياها مترددة خائفة تائهة لأتحدث مع الأخصائية الاجتماعية، ولكنه كان هذا الحل الأمثل لإيقاف العنف، لم يضع أمامي خيارا اخر بعد أن ضربني وحاول ترهيبي بسكين أمام أعين ولديه سببت لي جرحا طفيفا، أنا الان أفضل حالا وفي تحسن لكن مازال شبحه يطاردني وصراخه في أذني لا أستطيع اسكاتهما، هي شهادة أخرى حية للسيدة "ر" .

خاتمة وتوصيات

لا شك أن معاناة اللاجئة السورية تحملها معها الى دول المهجر، سواء أكانت الى دولة عربية شقيقة أم الى دولة أوروبية، فهي تحمل معها الحنين والفراق الى الوطن والأهل وذكريات كثيرة بحلوها ومرها، وللجوء لدولة أوروبية يحمل في جعبته وجهين أحدهما ضد الاخر فعلى الرغم من قساوة اللجوء والتهجير القسري الا أنه يعطي اللاجئة السورية في دولة ديمقراطية تؤمن بحقوق المرأة وتساويها بالرجل أملا من نوع اخر تقدره مثيلاتها من اللاجئات المعنفات ألا وهو وقف العنف الموجه ضدها، والذي مُورس بحقها سنوات وسنوات من القهر و الاستعباد والاستغلال

بكافة أشكاله، بشرعية كبيرة من مجتمع أباح العنف الموجه للمرأة بحجة تأديبها، وحمايتها من الفقر والعوز واستغلال الآخرين.

التوصيات:

فيما يلي عرض سريع لأبرز التوصيات التي يوصي بها الباحثتان:

- زيادة عدد البيوت الامنة والمحمية والتي تتلاءم مع الأعداد المتزايدة للنساء المعنفات بشكل عام واللاجئات السوريات المعنفات بشكل خاص.
- مراجعة اليات الحماية للبيوت الامنة منعا لاختراقها واقتحامها من قبل المعنِفين.
- أخذ دور توعوي أكبر مما هو عليه الان من أجل حث اللاجئات السوريات عن التبليغ عن العنف الموجه ضدهم من خلال حملات اعلامية مُكثفة حول الموضوع.
- أن تشمل الحملة الاعلامية تقديم ضمانات امنة للاجئة المعنفة التي تقوم بالتبليغ عن العنف الواقع عليها، حيث كثير من النساء المعنفات يتحفظن عن التبليغ بسبب خوفهن من الشخص المعنَف بإيذائهن بعد التبليغ عنه.
- ان يكون هناك دورات تأهيلية للأخصائيين /ات الذي يتعاملون مع عنف اللاجئات السوريات لاضطلاعهم على الثقافة العربية لإبداء مزيد من التفهم للاجئة ومشاعرها.
- تبادل الخبرات بين اللاجئات السوريات الممكنات باللاجئات المعنفات من أجل تقديم الدعم والمساندة لهن لإكمال طريقهن في محاربة العنف الموجه ضدهم.
- وأخيراً تدعيم بناء مجموعات المساعدة الذاتية للنساء المعنفات من أجل تقوية بعضهن البعض.

قائمة المراجع

- الادوار الطارئة للاجئة السورية في الاردن، استدراك على نظرية الدور وتعديلاتها، مجلة العلوم الاجتماعية – الكويت، الحوراني، محمد عبد الكريم، مجلد 44، عدد2، 2016، ص 142-177.
- احتياجات ومشكلات اللاجئة الفلسطينية بالمخيمات الفلسطينية، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مصر، المفتي، أمجد محمد حسن، عدد 53، ص 37-59.
- حاضر ومستقبل اللاجئين السوريين في المانيا، شوقي طروة، 2016/2/14 ، اورينت نت
- http://orient-news.net/ar/news_show/102904/
- تحسين الرضا عن الحياة للمرأة اللاجئة في المخيمات الفلسطينية من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مصر، المفتي، أمجد محمد حسن، عدد53، ص 17-35.
- المؤتمر السابع لحقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة،1993، (48/A/RES /104).
- الأوضاع المعيشية للأسرة المهجرة في ظل الأزمة السورية، دراسة استطلاعية في مراكز الاقامة المؤقتة الايواء في مدينة دمشق، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب-الاردن، مصطفى، طلال عبد المعطي، مجلد13، عدد1، 2016، ص 145-170.
- يوميات نساء سوريا والعراق مع الصراع: الهروب من عنف الى عنف اخر، مجلة لديمقراطية، وكالة الاهرام مصر، علا، رابحة سيف، مجلد16، عدد 61، 2016، ص 66-71.
- لجنة الإنقاذ الدولية بالتعاون مع مركز الموارد للمساواة بين الجنسين عام 2012
- لاجئات سوريات يتعرضن لعنف جسدي، تم نشره في الثلاثاء 29 نيسان/ أبريل 2014،رانية الصرايرة، صحيفة الغد الاردني، http://www.alghad.com/articles/519630
- لاجئون سوريون وأوهام الحياة الرغيدة في ألمانيا- الحياة - يارا وهبي – برلين 2015/6/18
- الهجرية القسرية، غيداء عناني، 2016/9
- العنف ضد اللاجئات السوريات، البنك الدولي عا لم خال من الفقر ، بسام سبتي بتاريخ الأربعاء 2016/20/04
- https://blogs.worldbank.org/voices/ar/researching-violence-against-syrian-refugee-women
- المؤتمر السابع لحقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1993، (104 / .) A/RES/48

زواج اللاجئة السورية: المشكلات والحلول – لبنان نموذجاً

الباحثة: سناء العجمي*

المقدمة:

هل هذا الإنسان لاجئ بخيار شخصي أم بسبب الحرب ؟ ما يضعه أمامه كل أنواع العنف والإساءة والأذى الجسدي و/أو النفسي . هناك أولا" مسألة الانسلاخ عن البيت والأرض والوطن والتي تشكل ضررا" معنويا" للمرأة السورية ، ويترتب عليها كلّ أنواع العنف المعنوي.

في حكاياتهن وجع ، وفي صمتهن صرخات قد لا يسمعها ولا يحسسها إلا من ذاق وجع النزوح والخوف من وحشية الإنسان في زمن الحروب.

قد يصح القول بأنّ للحرب قوانينها ، لكن الثابت أنّه في هذه الحرب تدفع النساء السوريات الثمن أكثر من غيرهن : اغتصاب ، تحرش ، عنف معنوي أو جسدي ... والمأساة لا تقف عند هذا الحد.

أنّ العديد من النساء السوريات تعرضن للاغتصاب في التهديد أو التشويه أمام أزواجهن أو أولادهن مما دفعهن إلى اللجوء إلى لبنان ، حيث واجهن أنواعا" من التمييز الظاهر والمبطن وكذلك العنصرية والحرمان من أبسط الحقوق.

وقد حددت لجنة الإنقاذ الدولية ثلاثة تحديات رئيسية تواجهها المرأة والفتاة السورية اللاّجئة: أولا"، واقع الاستغلال الجنسي والتحرش اليومي . ثانيا" ، ارتفاع وتيرة حوادث العنف المنزلي، الأمر الذي يفقد المرأة الشعور بالأمان داخل

منزلها . وثالثا" ، الزواج المبكر والقسري في سياق النزوح وتناقص الموارد . السوريات يواجهن استغلالا" في العمل وعدم دفع أجورهن بالإضافة إلى انتهاكات جنسية وصدمات نفسية.

إن المدارس باتت أفضل وسيلة لحماية الفتيات السوريات من التشرد إضافة" إلى مراكز للتدريب المهني للفتيات .يتم تعليم النساء كيفية التعامل مع العنف والإبلا غ عنه.

---

*– **الباحثة**: **سناء العجمي**: لبنانية حاصلة على ماجستير في العلوم الإجتماعية من الجامعة اللبنانية، وباحثة في مجال العلوم الإجتماعية، وناشطة اجتماعية في منظمات وجمعيات المجتمع المدني، ومدربة في مجال التنمية البشرية، وموظفة إدارية في وزارة الشؤون الاجتماعية، وعضو في جمعية جاد ضد المخدرات، وحاصلة على العديد من شهادات التقدير والشكر وأوسمة ودروع، ومحاضرة في العديد من المؤتمرات والندوات وورشات العمل.

المبحث الأول : اللاجئة السورية

غالبا"ما تؤدي الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال العسكري إلى تدهور الخدمات الصحية والتعليمية والإقتصادية والإجتماعية وتعليق البرامج الإنمائية . وتهجير أعداد كبيرة من المدنيين . وبسبب ما يسود من عدم المساواة بين الجنسين ، تعاني المرأة أكثر من الرجل من آثار تلك النزاعات وتزداد المشكلة تفاقما" نتيجة عدم إيلاء قضايا المرأة ما تستحق من إهتمام.



أولا: المرأة والحرب[1]

تضطر المرأة إلى تحمل أعباء إضافية ضمن عائلتها وأسرتها جراء الإنعكاسات السلبية للحرب على الأسرة نفسها ، كما تضطر على العمل المنتج إقتصاديا" لإعالة الأسرة ، ما يزيد مسؤولياتها وفي الوقت نفسه تزداد الضغوط عليها.

([1])سبل تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام،د. محمود السيد أبو النيل، مركز الإسلامي الثقافي ص 16 .

لا يزال المجتمع اللبناني يعاني أزمات الحروب الداخلية والخارجية ويتأثر بنتائجها ، ولم يستطع لأسباب تتصل بنظامه السياسي القائم على المحاصصة الطائفية ، تجاوز "مجتمع الحرب " . وفي جو التشنج السياسي بين الطوائف هذا تغيب كليا مطالب الفئات المهمشة ، وخاصة مطالب النساء .



أ - الآثار النفسية على المرأة أثناء الحرب .

هناك تأثير واضح على النساء فالتركيز على النساء والنوع لأنه وطالما كانت ظروف النساء تختلف اقتصاديا واجتماعيا" عن ظروف الرجال . وهكذا فإن أي تغيير اجتماعي في معظم حالات الحروب تعاني النساء والأطفال رغم أنهم لا يشتركون مباشرة في القتال ، من الموت والإصابة والاغتصاب والخطف والاعتداءات الجنسية والتفكك الأسري والنزوح وغقدان الملكية . ويعانون من الخوف والاضطرابات النفسية والإحساس بفقدان الأمل ويعيشون كنازحين في أوضاع تغيب عنها الحاجات والخدمات الأساسية والشريحة الأكثر تأثرا"من السكان بهذه الأوضاع هم النساء والأطفال إذا" تتحمل النساء عموما" مسؤولية رعاية الأطفال والمسنين علاوة عن المعانة بسبب الحرب فيشهدن موت أطفالهن وأزواجهن وأقاربهن .

ومن بين التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للنزاعات المسلحة على النساء الآثار الصحية حيث تتفاقم المشكلات الصحية أثناء الحروب والنزاعات المسلح وتكون الأوضاع الصحية بمناطق النزاع غالبا" في أوضاع صعبة حتى قبل نشوب النزاع المسلح وغالبا" ما تكون أكثر عرضة للإصابة بالأمراض الجنسية وتحتاج إلى رعاية صحية خاصة أثناء الحمل والولادة ولتنظيم الأسرة والحماية من العنف الجنسي والأمراض التي تنتقل تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي .

وتعد النساء والأطفال أهدافا" في الصراعات المسلحة لاسيما المعاصرة ويشكّلون غالبية الضحايا إجمالا".كما يشكل الأطفال والنساء أغلبية اللاجئين في العالم والغالبية من المشردين داخليا".

وقد أشارت لجنة الأمم المتحدة حول وضع المرأة ، في تقريرها المقدم إلى الأمين العام أنه " يجري أحيانا" على نحو منتظم تجاهل القانون الدولي الإنساني الذي يحظر الاعتداء على المدنيين بصفتهم تلك ، كما أن حقوق الإنسان غالبا" ما تُنتهك في حالات النزاعات المسلحة ، مما يؤثر على السكان المدنيين ، وخاصة النساء والأطفال وكبار السن والمعوقين "[2].

ب - حق المرأة في السلم

تعد قضية دور المرأة في تحقيق السلام واحدة من أهم القضايا النظرية والعملية التي تشغل بال المفكرين السياسيين والمثقفين على حد سواء . حيث تم النظر للمرأة في هذا الجانب على أنها شريك أساسي في تدعيم قيم السلام في المجتمع . وكيفية الاستفادة من المرأة باعتبارها عنصرا" مهما" من عناصر المجتمع في تدعيم قسم السلام ، كالتضامن ، والتعاون ، ونبذ العنف ، والتسامح ، والتشبث بالتعاليم الدينية السماوية التي تدعو لهذه القيم وغرسها في الشباب ، وذلك من خلال توعيتها بهذه القيم وإرشادها لكيفية استخدامها في توجيه أبناءها ، من خلال المنظمات الحكومية وغير الحكومية[3] .

([2])سبل تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام،د. محمود السيد أبو النيل، مركز الإسلامي الثقافي ص 69 .

([3])الزّواج من أجنبيات وأثره على أبناء الخليج العربي ،الدكتور يوسف عبد الفتاح محمد، دار الوسام ص 9 .



ثانيا" : اللاجئة السورية والزواج

موضوع الزواج من أجنبيات وأثره على شخصية الأبناء يمكن أن يدخل ضمن العناصر الدخيلة في ثقافة ما والذي عالجه علماء الانتربولوجيا وعلم النفس وعبر الحضاري على أعتبار أن هذه العناصر الدخيلة من حضارة أعلى إلى حضارة أدنى.

كما أن الزواج من أجنبيات يمكن أن ينظر اليه على أساس أنه نوع من أنواع الغزو الثقافي . ويمكن أن ينظر للجوانب السلبية للزواج من أجنبيات في اطار الصراع الذي يقع فيه الأبناء والناتج من وقوعهم أمام توجهات مختلفة من كلا الوالدين تلك التوجهات التي تعكس قيم وتقاليد الأب من ناحية أخرى . أما النواحي الإيجابية التي يمكن النظر لها فتمثل أساسا" في ضرورة وجود أرضية مشتركة ، بين حضارة الأب ، وحضارة الأم في اللغة والدين والقيم والمعايير الإجتماعية السائدة وفي إطار ذلك يكون زواج العربي من عربية لا من غير الوطن العربي متوقعا" له النجاح والتوافق النفسي والإجتماعي للأبناء(4).

(4)التزويج المبكر للفتيات في ظل الإنتقال الديمقراطي والنزاعات المسلحة ، منظمة أبعاد والمعهد العربي لحقوق الإنسان 2015، ص 48 .





المبحث الثاني : الأوضاع الإنسانية للاجئة السورية في لبنان

الجدير ذكره أن أزمة اللاجئين السوريين في لبنان قد تفاقمت منذ خمس سنوات ، على خلفيّة أوضاع مأساوية ، حيث رأى اللاجئون السوريون في لبنان ملجأ" ومخرجا" من الحرب بالسلاح والقنابل ، ليجدوا أنفسهم أمام حرب في المعيشة ، والحصول على الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية داخل بلد عربي جار .

أن اللاجئين السوريين في لبنان يمثلون فئة فتيّة ، إذ أن 54 المئة منهم تحت سن العشرين ، 18 بالمئة منهم ولدوا بعد الأزمة السورية .

فيما 46 بالمئة متزوجون ، فيما تتوزع أقلية بين مطلقين وأرامل ، و29 بالمئة منهم تتمثل في الزواج المبكر .



أولا :المشاكل و المعوقات

أحدثت دورة العنف في لبنان متغيرات أساسية في بنية المجتمع اللبناني تاركة آثارها المباشر وغير المباشر في كل مدينة وقرية وشارع .

الدوافع والأسباب التي دفعت للزواج

تتعدد الدوافع والأسباب التي تدفع الفتاة للتفكير والرغبة واللجوء لهذا الزواج ، وتدور أغلبها حول الدوافع الإقتصادية مثل :

فقر الأسرة وقلة إمكانياتها المالية ، مع عدم وجود مورد رزق ثابت

زيادة عدد أفراد الأسرة وخاصة البنات مما يدفع الفتاة " للتضحية بنفسها " وتوافق على زواج الصفقة من أجل أخواتها .

أ - الوضع القانوني



على غرار المرأة اللبنانية ، تصطدم المرأة السورية بضعف الإطار القانوني في لبنان لحماية النساء من العنف القائم على النوع الإجتماعي ، الأمر الذي يسمح للمرتكبين بممارسة العنف ضد المرأة من دون خوف من أي عقاب ، سواء من الدولة أو من المجتمع نفسه .

هكذا لا تزال تجربة لبنان فيما يخص تطبيق قوانين الحماية للنساء أثناء النزاعات في بدايتها . ةيمكن الزعم أن عدم إلتزامه بالمواثيق الدولية ، بالرغم من توقيعه عليها ، عائد إلى الموقع المتدني الذي لا تزال النساء تشغله في مواقع صنع المرأة .

قوانين الأحوال الشخصية اللبنانية

في لبنان تتعدد قوانين الأحوال الشخصية بتعدد الطوائف البالغة 18 طائفة ولكل منها قانونها الخاص .

فلا يوجد بالتالي قانون موحد للزواج بحيث يطبق على كل فتاة قانونا" مختلفا" تبعا" للطائفة التي تنتمي اليها، وإن بعض الطوائف حددت سن الزواج بأقل من 15 سنة والبعض الآخر سمحت بتزويج الصغيرة البالغة من العمر تسع سنوات .

لا يوجد في لبنان إحصاءات دقيقة وواضحة بشأن زيجات القاصرات إلا أن هذه الممارسات منتشرة خصوصا" في المناطق الريفية مثل عكار والبقاع.

وإن الحرب الأهلية في سوريا ونزوح أكثر من 1.3 مليون سوري إلى لبنان أدى إلى تفاقم هذه الظاهرة ، وكانت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة الإجتماعية قد أعدّت مشروع قانون محدد الأطر القانونية لزواج القاصرات والذي ينص على وجوب استشارة قاضي الأحداث للإستحصال على أذونات لزواج القاصرات وفي حال الرفض لا يصبح الزواج باطلا" بل يتوجب على العائلة وعلى الجهة التي أنجزت الزواج دفع غرامة مالية .

ونظرا" إلى تعدد قوانين الأحوال الشخصية وعدم وجود سن زواج موحد في لبنان يبقى أمر إقرار هذا القانون مسألة صعبة ومعقدة [5].

ب - الوضع الديني

بموجب القانون اللبناني ، أن الزواج الذي يحتفل به في لبنان يجب أن يكون مسجلا" لدى المديرية العامة للأحوال الشخصية .

أن تسجيل الزواج يسمح لك ب :

الحصول على وثيقة زواج رسمية

تسجيل ولادة أطفالك واعطائهم هوية قانونية

في حال حصول حالة وفاة في العائلة ، يضمن الحصول على الميراث وخاصة حق ملكية واستخدام بيت العائلة وأملاك أخرى في سوريا. الحفاظ على حقوق الحضانة والوصاية على أطفالك في حالة الطلاق .

---

(5)سبل تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام ،د. محمود السيد أبو النيل ، مركز الإسلامي الثقافيص 7 .

يجب أن يتم الزواج في لبنان من قبل السلطة الدينية التي تتولى عقد الزواج ويجب أن يتم تسجيله لدى المديرية العامة للأحوال الشخصية في أقرب وقت ممكن . قبل أن تتزوج ، يجب عليك الإتصال بالمرجع الديني الأقرب إلى مكان سكنك للحصول على الإذن بالزواج .

بعد اتمام الزواج من قبل السلطة الدينية علنا" وأمام الشهود ، تتضمن إجراءات تسجيل هذا الزواج مع السلطات اللبنانية.

تسجيل وثيقة الزواج في سجل وقوعات الأجانب التابع لمصلحة النفوس في المديرية العامة للأحوال الشخصية .

يجب أن تعلم المفوضية في حال حصول أي تغيير في وضعك العائلي ! من المهم بالنسبة للمفوضية وشركائها أن يكون لديها سجلات دقيقة عن تكوين عائلتك [6].



[6]مسح الجمهورية العربية السورية حول صحة الأم أهم النتائج والتوصيات .جامعة الدول العربية ص 88 .

ثانيا" : الحلول و البدائل

أ – توصيات موجهة للحكومات

توقيع الإتفاقياتالدولية الخاصة بحماية النساء والطفلات ولا سيما اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (**سيداو**) من قبل الدول غيرالموقعةوتحديدا" الصومال والسودان ، ودعوة الدول الموقعة إلى رفع التحفظات وتوقيع البروتوكولات الملحقة بهذه الإتفاقيات .

تطوير التشريعات المحلية وبما يتلاءم مع المواثيق والمعاهدات والبروتوكولات الدولية التي تضمن حماية الطفلات وتمكينهن من العيش بكرامة . وجعل الإتفاقيات الدولية تسمو فوق التشريعات المحلية .

رفع إجبارية ومجانية التعليم حتى إنهاء الصفوف المدرسية ، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة الإلتزام بذلك ، وتطوير المناهج التعليمية والتربوية بما يكرّس مبدأ المساواة التامة والفعلية وفق المعايير الدولية المتعارف عليها .

تطوير البرامج والخدمات الصحية المجانية ونشر التثقيف الصحي ورصد الموازنات الكافية لذلك .

توفير الحماية الكافية للاجئات والنازحات والمهجرات .

ب – توصيات موجهة للمنظمات الدولية والإقليمية

تفعيل ومراقبة إلتزام الدول بالتفاقيات والمواثيق الموقعة ، وحث الدول غير الموقعة على التوقيع ، ورفع التحفظات .

تحديد وإعلان حملة دولية سنوية للقضاء على تزويج الطفلات في العا لم أسوة بالحملة العالمية لمناهضة العنف

المسلط على النساء . وتحديد يوم عالمي للطفلات أسوة باليوم العالمي للمرأة .

إنشاء منصب خاص في الأمم المتحدة " مقرر/ة خاص لحماية الطفلات في مناطق الإحتلال والنزاعات المسلحة ."

تحميل جامعة الدول العربية مسؤوليتها الكاملة في توفير وسائل الحماية وتطوير الإستراتيجيات لتمكين اللاجئات وتوفير سبل الوقاية والحماية لهن، ومراقبة ومنع الإتجار بهن، وتمكينهن إقتصادياً وإجتماعياً" .

ج – توصيات موجهة للمنظمات النسوية والحقوقية والنقابية والإعلامية

العمل مع وسائل الإعلام المختلفة وتطوير قدرات العاملين والعاملات فيها فيها لرصد الإنتهاكات الخاصة بتزويج والإتجار بالطفلات ، والتوعية حول مخاطرها .

السعي إلى ربط علاقات تبادل وتعاون مع التنظيمات النسوية والحقوقية والنقابية والإعلامية بين كافة البلدان العربية بما يضمن تمكين النساء من إبلا غ صوتهن عبر وسائط إعلام حرة ومستقلة.

تفعيل دور الشبكات العربية والإقليمية في مراقبة ورصد الإنتهاكات الخاصة بتزويج والإتجار بالطفلات وتنظيم الحملات الخاصة للضغط على الحكومات لتحمّل مسؤولياتها تجاه حماية الطفلات والنساء اللاجئات بشكل خاص.

العمل مع اللاجئات لتوعيتهن بحقوقهن وبكيفية الوصول إلى الموارد اللازمة لمساعدتهن على تخطي الصعوبات والمخاطر التي تواجههن [7].



[7] التزويج المبكر للفتيات في ظل الإنتقال الديمقراطي والنزاعات المسلحة ، منظمة أبعاد والمعهد العربي لحقوق الإنسان 2015، ص 29 .

الخاتمة

في النهاية ، فالمأساة لن تنتهي ما دامت الأزمة السورية حية ترزق حتّى اللّحظة . "هربنا من الموت لنعيش بالذلّ"،

عبارة تختصر معاناة النازحات من سوريا إلى لبنان . فوضع النساء اللاجئات الهش يجعلهن عرضة للخداع ، إذ تأتي الفتاة من سوريا بلا تجارب أو خبرة في الحياة ، وتدخل في مأزق كبير لا تعرف الخروج منه . وفي أغلب الأحيان

تكون هؤلاء النساء قد تعرضن للإستغلال الجنسي من خلال تشغيلهن من جانب أحد أفراد أسرهن ، أو عبر استقطابهن من شبكات دعارة . ثمة أعداد كبيرة من النساء السوريات اللواتي يتم المتاجرة بهن جنسيا" ، هذا فضلا" عن ترويجهن المخدرات والمتاجرة بها .

وتتطلب من جهات الإغاثة بشكل خاص سواء على المستوى الوطني أو الدولي توفير حماية خاصة للنساء والفتيات وتأمين أماكن اللجوء بالشكل الذي يبعث الاطمئنان لدى الأهل ، وتجريم قضايا الاتجار بالفتيات والنساء واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحمايتهم من ذلك .وهذا يتطلب أيضا" من المنظمات الدولية وضع برامج خاصة وبعثات تقصي خاصة لمتابعة ذلك ، ووضع برامج تمكين اقتصادي للنساء المعيلات للأسر والفتيات بالشكل الذي لا يضطرهن للبحث عن حلول تكون على حساب الفتيات بشكل خاص ، وتوفير خدمات التعليم والخدمات الصحية الضرورية المجانية[8].

لائحة المصادر والمراجع

1- التزويج المبكر للفتيات في ظل الإنتقال الديمقراطي والنزاعات المسلحة ، منظمة أبعاد والمعهد العربي لحقوق الإنسان 2015

2- الزّواج من أجنبيات وأثره على أبناء الخليج العربي ،الدكتور يوسف عبد الفتاح محمد، دار الوسام.

(8)مجلة العلوم الإجتماعية ، المجلد الثامن عشر – العدد الأول – ربيع 1990، ص 141 .

3- سبل تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام ،د. محمود السيد أبو النيل ، مركز الإسلامي الثقافي .

4- مسح الجمهورية العربية السورية حول صحة الأم أهم النتائج والتوصيات .جامعة الدول العربية .

5- مجلة العلوم الإجتماعية ، المجلد الثامن عشر – العدد الأول – ربيع 1990.





القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة ودورها في تحقيق التعايش الإيجابي بين السودانيين واللاجئين السوريين في السودان

أ.د. عبدالعاطي أحمد موسى قدال*

مستخلص البحث

هدف هذا البحث الموسوم ب" القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة ودورها في تحقيق التعايش الإيجابي بين السودانيين واللاجئين السوريين في السودان "إلى تعريف القيم الاجتماعية، والثقافية، ومصادرها، وتصنيفها، كذلك مفهوم التعايش الإيجابي، وخلفية عن اللاجئين السوريين في السودان، واستنباط تلك القيم المشتركة' والتي تحقق التعايش الإيجابي بينهم.

استخدام البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي، كما استخدم البحث المنهج المقارن، ومن ثم توصل البحث إلى النتائج التالية :-

1. أن هنالك تطابق وتقارب بين القيم الاجتماعية والثقافية عند كل من السودانيين واللاجئين السوريين في السودان، وهي بدورها أدت إلي تحقيق مفهوم التعايش الإيجابي بينهم.
2. إن من القيم الاجتماعية المنشودة والتي تحقق ذلك التعايش الإيجابي أخوة الدين، الكرم، قيم الشعائر التعبدية، التسامح، الصدق، الحياء، الصبر، التواضع، والزواج.
3. إن من بين القيم الثقافية التي تحقق التعايش الإيجابي، تشابه العادات والتقاليد ،اللغة العربية، والثقافة الغذائية، ثقافة الأفراح والأتراح، الزى القومي ،الأدب والفنون وغيرها.
4. إن هذه القيم خير معين لتحقيق التعايش الإيجابي في المجتمع المسلم.
5. أنصهر الأخوة السوريون في المجتمع السوداني بحكم هذه القيم فظهروا بأعمالهم ,ومهنهم المختلفة .

وأخيراً توصل الباحث إلي توصيات ومقترحات تنهض بهذا الموضوع في المستقبل.

---

*- أ.د. **عبدالعاطي أحمد موسى قدال**: أستاذ أصول التربية-كلية التربية جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم-السودان، له عدة بحوث محكمة ومنشورة في مجلات عالمية، اشترك في العديد من المؤتمرات في السودان وخارجه.

المبحث الأول

الإطار العام للبحث:

مقدمة:-

إن المجتمع المسلم مجتمع مترابط متراحم تربطه مع بعضه قيم تربوية إسلامية، ومبادئ نبيلة مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، هذه القيم وهذه المبادئ جعلت ذلك المجتمع يتعايش مع بعضه وينسى القبلية والعصبية الضيقة، مما أدى ذلك إلى أن تحتضن دولة الإسلام في صدرها الأول ليس العرب بقبائلهم وعاداتهم فقط بل تعدى ذلك إلى غيرهم من فرس، وروم، وأحباش، وساد التسامح وأخوة الدين بينهم بفضل تعاليم الإسلام وقيمه الزاخرة العادلة .

- إن القيم الاجتماعية والثقافية هي قيم متأصلة في المجتمع المسلم، المجتمع الذي لا يعرف الحدود الجغرافية بين الدول، لاسيما وأن الشعب السوداني يزخر بهذه القيم، فهي قد لعبت دوراً بارزاً في تمتين النسيج الاجتماعي. وبما أن الدولة السودانية تحتضن عدداً هائلاً من اللاجئين السوريين وهم بدورهم شعب ذو قيم اجتماعية وثقافية لا ياستهان بها وشعب ذو حضارة ورقي، كل ذلك حدا بالباحث أن ينقب ويستنبط دور هذه القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة في تحقيق التعايش الإيجابي بين السودانيين وهؤلاء اللاجئين السوريين في السودان.

مشكلة البحث:-

- إن الأمة الإسلامية ((أمة الخيرية)) هي دائماً في حالة ابتلاء واختبار أمة تنتابها النكبات والمصائب قال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ [1]، ولكن تتدخل القيم التربوية الإسلامية خاصة الاجتماعية والثقافية منها في رتق نسيجها الاجتماعي، وتكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:-
- ما دور القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة في تحقيق التعايش الإيجابي بين السودانيين واللاجئين السوريين في السودان؟ **و تتفرع** منه الأسئلة التالية:-

1. ما مفهوم كل من القيم الاجتماعية والثقافية؟ ما تصنيفها؟ ومصادرها؟
2. ما مفهوم التعايش الإيجابي ؟ وما أنواعه ؟ وكيف يتحقق على أرض الواقع؟
3. ما عدد اللاجئين السوريين في السودان؟ وما أماكن تواجدهم؟ وما مشاكلهم؟ وما الخدمات التي تقدم لهم على المستوى الرسمي والشعبي؟

[1] سورة محمد: الآية (31)

4. ما القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة التي تعمل على تحقيق التعايش الإيجابي بين السودانيين واللاجئين السوريين؟

أهمية البحث:-

- تكمن أهمية البحث في أنه يتطرق لموضوع في غاية الأهمية، وهو دور القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة في تحقيق التعايش الإيجابي بين السودانيين واللاجئين السوريين والعمل علي تفعيل تلك القيم الإسلامية في الحياة العملية وتجسدها على أرض الواقع ، لينسى اللاجئ السوري المحنة التي ألمت به.
- البحث أيضاً يعمل على الاستفادة من الموروث الاجتماعي والثقافي بين الشعبين في رتق نسيج الأمة الإسلامية، الأمة الواحدة ذات الرسالة الخالدة،كما وأن البحث يضيف جديداً للمكتبة العلمية يمكن الاستفادة منه في حل مثل هذه الأزمات في المستقبل - كما تظهر أهمية البحث في عدم وجود دراسات سابقة حسب علم الباحث وتقصيه تبحث عن أهمية هذه القيم ودورها في تحقيق التعايش الإيجابي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلي تحقيق الأتي:-

1- تعريف مفهوم القيم الاجتماعية والثقافية وتصنيفها ومصادرها.
2- توضيح حقيقة التعايش، وأهدافه، وأنواعه، وكيفية تحقيقه.
3- إلقاء الضوء علي اللاجئين السوريين في السودان، عددهم، أماكن تواجدهم ، المشكلات التي تواجههم وحلولها المقترحة، والخدمات التي تقدم لهم على الصعيد الرسمي والشعبي .
4- استنباط القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة بين اللاجئين السوريين والتي تعمل على تحقيق التعايش الإيجابي بينهم.

منهج البحث :-

يستخدم البحث المنهج الوصفي، وهو منهج يقوم على وصف الظاهرة في بيئتها وجمع البيانات وتحليلها وتفسدها.[2]

كما يستخدم المنهج الاستنباطي وذلك باستنباط القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة بين السودانيين واللاجئين السوريين التي تحقق التعايش الإيجابي .

- كما يستخدم البحث المنهج المقارن، وذلك بمقارنة تلك القيم بين الشعبين.

---

[2] أصول البحث ومناهجه- أحمد بدر -المكتبة العلمية - القاهرة ط ق- 2008 -ص 428

حدود البحث :-

القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة بين السوريين واللاجئين السوريين في السودان.

مصطلحات البحث:-

- القيم: القيمة هي التمثيل العقلي لمبدأ أو مفهوم ، وأيضاً لموقف على أساس جاذبيته وقيمته ومعناه الإيجابي ، والقيمة هي دافع عقلي يتحول إلى عامل مثير ذي استمرارية نسبية[3].
- التعايش: إن كلمة التعايش هي مصدر لفعل تعايش ، أي عاشوا على الألفة والمودة والتعايش الإيجابي منسوب على الإيجاب مصدر لفعل أوجب إيجاباً[4].
- اللاجئ ورد في المادة [2] من قانون تنظيم اللجوء لسنة 1974م ، وهو التشريع القومي الذي ينظم وضع اللاجئين في السودان تعريف كلمة (لأجيء) لتشمل كل شخص يترك القطر الذي ينتمي إليه بجنسيته خوفاً من الاضطهاد ، أو الخطر بسبب العنصر ، أو الدين أو عضوية أي جماعة سياسية أو اجتماعية، أو خوفاً من العمليات الحربية أو الاعتداء الخارجي أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو الاضطرابات الداخلية و لا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى قطره أو كان لا جنسية له، ولكنه ترك القطر الذي يقيم فيه[5].

السودان:-

رسمياً (جمهورية السودان) دولة في شمال شرق أفريقيا تحدها من الشرق أثيوبيا وارتريا والبحر الأحمر، ومن الشمال مصر وليبيا، ومن الغرب تشاد وأفريقيا الوسطي، ومن الجنوب دولة جنوب السودان. وهي ثالث أكبر بلد في أفريقيا، والديانة السائدة في السودان هي الإسلام.

- عدد السكان (33.419.625) نسمة.
- يتكون السودان من ثماني عشر ولاية هي:- ولاية الخرطوم – الشمالية – نهر النيل – البحر الأحمر – كسلا – القضارف – الجزيرة – سنار – النيل الأزرق – النيل الأبيض – شمال كرد فان – جنوب كرد فان – غرب كرد فان – شمال دارفور – جنوب دارفور – غرب دارفور – شرق دارفور – وسط دارفور.

---

[3] التربية الأخلاقية في رياض الأطفال- تأليف بيوكنيكتي –ترجمة فوزي محمد عيسي –تقديم كاميليا عبدالفتاح –دار الفكر
[4] التعايش الإيجابي وعلاقتهما بالنهوض- صالح بن سليمان الوهيبي –مسفر بن علي القحطاني –ص2
[5] معتمدية اللاجئين-اللجنة القومية لدراسة أوضاع اللاجئين بالسودان 1988م-ص32م

هيكل البحث :-

يتكون هذا البحث من أربعة مباحث هي:-

- المبحث الأول : الإطار العام للبحث.
- المبحث الثاني: مفهوم القيم الاجتماعية والثقافية والتعايش الإيجابي .
- المبحث الثالث: اللاجئين السوريين في السودان .
- المبحث الرابع: القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة التي تحقق التعايش الإيجابي بين السودانيين واللاجئين السوريين في السودان.

***

- النتائج والتوصيات المقترحات
- قائمة المصادر والمراجع والدوريات

المبحث الثاني:

مفهوم القيم الاجتماعية والثقافية والتعايش الإيجابي:

***مفهوم القيم:-**

لغة:- القيمة: واحدة القيم، وأصله الواو لأنه يقوم مقام الشيء، والقيمة ثمن الشيء بالتقويم، وفي الحديث (لو قمت لنا، فقال النبي ﷺ الله هو المقوم)[6]. أي لوسعت لنا، وهو من قيمة الشيء[7].

والاستقامة:-الاعتدال، يقال استقام له الأمر، وقوله ﴿فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ﴾[8]، أي في التوجه دون الآلهة، وقومت الشيء فهو قويم إي مستقيم[9].

اصطلاحاً:- القيمة هي مقياس أو معيار نستهدفه في سلوكنا ونسلم بأنه مرغوب فيه أو مرغوب عنه، ورغم أنها ذات ثبات واستمرارية فهي قابلة للتغير نتيجة التفاعل المستمر بين الفرد والبيئة[10].

-وعرف البعض القيم الإسلامية بأنها مبادئ تحث على الفضيلة وموجهات السلوك الإنساني لصالحه وصالح مجتمعه ، وتستمد أصولها بالأمر والنهي من القرآن الكريم وسنة النبي ﷺ، وهي تذكر بصورة

[6]- كنز العمال– علاء الدين علي المتقي- موسوسة الرسالة –بيروت-1993م-حديث رقم(9741)
[7]- لسان العرب- ابن منظور- دار صادر –بيروت –(د\ت)-500/12
[8]- سورة فصلت الآية(6)
[9]- الصحاح- إسماعيل الجوهري –ط2-(د\ت)-1402هـ 5\217
[10]- تطورات في قيم الطلبة- محمد إبراهيم كاظم- مكتبة الانجلو-القاصرة-1962-ص4

صريحة في النص، أو قد تكون متضمنة في قصة تدعو للكرم مثلاً دون أن تذكر كلمة مباشره في النص[11] .

-فالقيمة بالمعنى الأوسع هي بنية الواقع التي تلازم عملنا، أو أنها طراز الشروع في العالم ووسمه بسمات مطالبنا الدائمة أو الموقوتة، وتبدو القيمة حاضرة، في سلوكنا الإنساني فهي التي تحدد اتجاه ذلك السلوك وترسم مقوماته وتعين بنياته[12] .

أهميتها:-

تبدو أهمية القيم الدينية في حياة الفرد والمجتمع لأنها تمثل ركناً أساسياً في العلاقات بين الأفراد، وتسهم بشكل فعال في تحديد طبيعة ذلك تتفاعل بينهم، إضافة إلى أنها تشكل معايراً وأهدافاً لتنظيم سلوك الجماعة وتوجيهه[13] .

-كما تبدو أهمية القيم في نظر الإسلام في أنها تعتبر تنفيذ عملي لفلسفة التربية الإسلامية وتحويلها إلى واقع عملي في ميدان تكوين الإنسان وتنشئته وتشكيله وتطبيعه بطابع شخصيه الفلسفة الإسلامية ليمثل الفرد المسلم شخصية الإسلام في ذاته وفي سلوكه وفي مظهره ومخبره في كل الظروف والأحوال[14] .

مفهوم القيم الاجتماعية:-

تؤكد كثيراً من الدراسات أن هنالك أساساً فطرياً للحياة الاجتماعية حيث إن الإنسان يحتاج إلى غيره من بني البشر لسد حاجاته الأساسية وإشباعها، وأن تلك الحاجات لا يمكن أن يحققها لوحده، وهذا شأن بقية الناس، أنهم جميعاً يحتاجون بعضهم إلى بعض لإشباع حاجاتهم، وهذا لا يتحقق إلا من خلال السلوك الاجتماعي التفاعلي[15] .

-فالقيم الاجتماعية:- هي مجموعة من الاتجاهات التي تكون فيما بينها جهازاً مقنناً يستخدمه الإنسان في قياس وتقدير المواقف الاجتماعية[16] .

فالقيم الاجتماعية التي يحملها المواطنون تؤثر في سلوكياتهم وتقودهم في مسارات معينة وتتميز بالإيجاب أو السلب تبعاً لنوعية وطبيعة القيم التي يحملونها[17] .

---

[11]- القيم الإسلامية- محمد وجيه الصاوي- حوليات كلية التربية-جامعه قطر السنة(7)-العدد(7)-1990-ص261

[12]- أزمة القيم في العالم العربي– مروان القدومي- مجلة التربية –جامعة قطر- عدد(116)-(د.ت)-ص 204

[13] تنمية القيم الخاصة بمادة التربية الإسلامية لتلميذات المرحلة الثانوية بدولة قطر- وضحي السويدي -دار الثقافة-الدوحة-ط(1)-1409هـ -ص 75-76.

[14] التربية الأخلاقية الإسلامية- مقداد يالجن- مكتبة الخانجي-مصر-ط(1)-1397هـ-1977م –ص6

[15] علم النفس الاجتماعي- أحمد عد اللطيف وحيد- دار الميسرة-عمان-2001م-ص29

[16] أسس القياس النفسي الاجتماعي- سعد عبد الرحمن–مكتبة القاهرة الحديثة-القاهرة-1966-ص30

[17] التراث القيمي في المجتمع العربي بين الحاضر والماضي – إحسان محمد الحسن- دراسات عربية- العدد (9)-تموز 1990-ص89

تصنيف القيم الاجتماعية:–

تصنف القيم الاجتماعية إلي تصنيفات كثيرة كلها تعمل على تحقيق وحدة المجتمع وتماسكه، فمنها قيم الصدق، الإيثار، التضحية الكرم، السخاء، الحياء، البذل، التعاون، التعاضد، التكافل، الترابط الاجتماعي، بر الوالدين، الإحسان إلى الجيران، وهذه كلها قيم استنبطها الباحث من الترابط الاجتماعي في المجتمع الإسلامي.

والقيم الاجتماعية بحكم انتشارها في المجتمع المسلم المتخلق بأخلاق القرآن الكريم قضت إلي كتمان كظم الغيظ –العطف–حب الوطن، حب الأسرة–حب الجنس، الصبر، التواضع، قواعد السلوك، الكرم، التسامح[18].

مفهوم القيم الثقافية:–

تعتبر الثقافة هي مجمل ما يفعله الإنسان أو يفكر فيه أو يشعر به، وتشمل العادات والتقاليد والقيم وأساليب المعيشة والفنون أو كل ما يصنعه الإنسان. وللثقافة دور مهم في توحيد مفاهيم الناس وأفكارهم وأساليب عيشهم واستجاباتهم المكتسبة وإشباع حاجاتهم،كما أنها تميز المجتمعات بعضها عن بعض[19].

– ولكن الباحث يعتقد أن أشمل تعريف للثقافة هو الذي جاء في المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية الذي عقد في مدينة مكسيكو سيتي سنة1982م، حيث ورد فيه (أن الثقافة يمكن أن تعرف بأنها مجموع السمات المركبة التي يتميز بها مجتمع من المجتمعات أو أي مجموعة اجتماعية روحياً ومادياً وفكرياً وعاطفياً، وهي لا تشمل الفنون والآداب وحدها، ولكن أيضاً تشمل أساليب الحياة وحقوق البشر الأساسية وموازين القيم والتقاليد والمعتقدات)[20].

– فالقيم الثقافية تستمد من الثقافة نفسها وهي كما يقول أحمد أبو زيد: مجموعة التراث الاجتماعي لبني البشر، وهي تشمل جميع ما ورثناه من خبرة أسلافنا بما في ذلك أساليب العيش والألعاب والعلوم والفنون والآداب والنظام الاجتماعي، وجميع ما يستخدمونه من وسائل وأدوات[21].

والقيم الثقافية تكون الشعور بالانتماء والولاء بين أفراد الوطن الواحد وتميزهم عن غيرهم، ويتولد هذا الشعور لدي الفرد نتيجة لوجود لغة مشتركه بينهم، اللغة الأم وهي التي تغرس فيهم قيم وعادات وتقاليد واحدة تجمعهم وترسخ عندهم بحكم المواطنة.

[18] تنمية القيم الخاصة بمادة التربية الإسلامية- وضحي السويدي- ص(19-21)

[19] أصول التربية العامة- أحمد عمر عبيد الله-عثمان عوض السيد محمد- منشورات جامعة السودان المفتوحة-الخرطوم-ط(2)-2005-ص92

[20] (اليونسكو وتثقيف العالم)- لويس عوض-جريدة الأهرام-في 1988/4/9م

[21] أصول التربية العامة- أحمد عمر عبيد الله-عثمان عوض السيد محمد- ص115.

تصنيف القيم الثقافية:-

يمكن أن نميز بين ثلاثة مستويات متصاعدة للثقافة، وفي المستوى الأول يتحتم على كل إنسان، أياً كان مستواه الفكري أو العلمي أو الاجتماعي، ممارسة حياته من خلال نطاق شمولي يضمن سلوكيات الأكل والقيم والعادات السائدة والزى القومي. أما المستوى الثاني فهو مستوى المهن ،كالطب، والهندسة، والمحاسبة، وتشمل الصفوة من الناس. والمستوى الثالث مثل العلماء ورجال الفكر والأدب والفن[22].

ومن أصنافها كذلك اللغة، الفنون، التقانة، أساليب العيش، المعتقدات، القيم[23].

مصادر القيم الاجتماعية والثقافية:-

بما أن القيم الاجتماعية والثقافية في المجتمع المسلم مشتقة من التربية الإسلامية، والتربية الإسلامية حتمية لتحقيق الإسلام كما أراده الله أن يتحقق، وهي بهذا المعني تهيئ النفس البشرية لتحمل هذه الأمانة –وهذا يعني أن تكون مصادر الإسلام هي مصادر التربية الإسلامية، وأهمها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة[24].

(1) فالقرآن الكريم قد اهتم بالجوانب الاجتماعية والثقافية، لأنه حاوي لكل هذه القيم قال تعالى: ﴿وَقَالُوا هَٰذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَن نَّشَاءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَامٌ لَّا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءً عَلَيْهِ سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾[25].

2-السنة النبوية هي المصدر الثاني الذي تستقى منه القيم الاجتماعية والثقافية، مبادئها، وموجهاتها، ومحدداتها، فنجد السنة النبوية على سبيل المثال اهتمت بصلة الرحم، وبر الوالدين، وآداب الأكل والشرب، وكيفية كسب المعيشة، وكل ماله علاقة بالجوانب الاجتماعية، قال ﷺ: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين، وعضو عليها بالنواجذ)[26].

3-الإجماع: وهو اتفاق المجتهدين من أمة محمدﷺ بعد وفاته في عصر من العصور على حكم شرعي[27]. فالمجتهدين كانوا موفقين في استنباط القيم الاجتماعية والثقافية من مصادرها الأصلية، قال ﷺ: (لا تجتمع أمتي على خطأ)[28].

---

[22] التربية والعولمة- مجدي عزيز غنيم- عالم الكتب-القاهرة-(د!ت)-ص185
[23] أصول التربية العامة- أحمد عمر عبيد الله –عثمان عوض السيد محمد- ص 118،119
[24]- أصول التربية الإسلامية وأساليبها- عبد الرحمن النحلاوي- دار الفكر-دمشق ط(2)-1983م –ص 21
[25]سورة الأنعام الآية (138).
[26]سنن الترمذي- محمد بن عيسي الترمذي- دار الكتب العلمية-بيروت (د!ت)-5/44 حديث رقم 2676
[27] الوجيز في أصول الفقه– عوض أحمد إدريس- مطبعة جامعة النيلين –الخرطوم-ط(6)-2000م-ص16
[28] مسند الإمام أحمد- أحمد بن حنبل- الطبعة الميمنيه –القاهرة-1313هـ6/396

4-القياس: وهو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه للاشتراك في علة الحكم[29].

فسلف هذه الأمة كانوا يلحقون الأشياء المستحدثة في القيم الاجتماعية والثقافية، وليس هناك نص على حكمها بأشياء مشتركة معها في الحكم ، نص على حكمها، مثل ثقافة شرب النبيذ وحكمه، كقول القائل:كل مسكر حرام، وكل نبيذ مسكر، إذن كل نبيذ حرام.

-وعادة علماء التربية الإسلامية يعتبرون الإجماع والقياس مجرد تراث فكري تربوي.

مفهوم التعايش الإيجابي:-

التعايش الإيجابي يعني العيش مع الآخرين مما يعود عليهم بالخير والنفع، بعيداً عن الشر والمضرة[30].

أهداف التعايش الإيجابي:

يمكننا أن نذكر بعضاً من أهداف التعايش الإيجابي في النقاط التالية[31]:-

1-تكوين الإنسان الصالح الذي يعرف حق ربه ونفسه وحق مجتمعه.

2-الالتزام بالشريعة الإسلامية، فقد سعدت المجتمعات التي ألتزمتها وعملت بموجبها، ساد فيها الحق والخير، وانتشر العدل والأمن، وشاع الإخاء والحب، وعم الرخاء والازدهار.

3-إنشاء الأسرة المستقرة المتحابة المتراصة، والأقارب المتساندون في السراء والضراء.

4-إقامة العدل بين الناس، فلا عدل بين الناس إذا لم يكن هنالك تعايش بينهم .

5-إقامة مجتمع لا يعرف الفوارق ولا الطبقات ،حتى العبيد الذين أبقى الإسلام عليهم، لاعتبارات معروفة، في أضيق نطاق كانوا يعتبرون بمثابة أعضاء في الأسرة التي يعيشون فيها وفي الحديث (إخوانكم خولكم)[32].

6-التكافل الاجتماعي الشامل -تكافل بين أبناء الأسرة والعشيرة وامتثالاً لأمر الله بصلة الأرحام ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾[33].

---

29 الوجيز في أصول الفقه- عوض أحمد إدريس -ص43-44

30 التعايش الإيجابي وخدمة المجتمع وعلاقتهما بالنهوض- صالح بن سليمان الوهيبي-مسفر بن علي القحطاني- مؤتمر سبل النهوض بالجاليات الإسلامية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي -بيونس ايرس الأرجنتين-1433هـ-2012م

31 شريعة الإسلام- يوسف القرضاوي -الدوحة-ط3-1403هـ-1983-ص45-49-57

32 رواه أحمد والشيخان وأبو داوود والترمذي وابن ماجة عن أبي ذر.

33 سورة الأحزاب: الآية(6).

أنواع التعايش:-

ينقسم التعايش إلى ثلاثة أنواع هي[34]:

1-التعايش الديني: وهو تعايش المسلمين مع غيرهم من الديانات الأخرى سواءً داخل الدولة الإسلامية أو غيرها

2-التعايش العرقي واللغوي: وهو تعايش الأعراق في الدولة الواحدة مع اختلافهم في اللغات.

3-التعايش المذهبي: لاشك أن في كل دين مذاهب وفرق قد تجتمع في دولة واحدة.

-ونسبه لطبيعة هذا البحث ومن خلال عنوانه فالباحث يقسم التعايش أيضاً إلى قسمين:-

1-التعايش الإيجابي: وهو العيش مع الآخرين بما يعود عليهم بالخير والنفع بعيداً عن الشر والمضرة[35].

2-التعايش السلبي: وهو عكسه العيش مع الآخرين بما يعود عليهم بالشر والضر بعيداً عن الخير والمنفعة.

شروط تحقيق التعايش الإيجابي: من شروط تحقيقه:

1-المساواة لقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾[36].

2-احترام عقائد المتعايشين مع بعض، وعدم التعرض لها بالاستفزاز أو التهكم أو الاستهزاء، وأن لا يجبر أحد الآخر في دخول دين البعض بالقوة[37].

3 -احترام حرية الرأي وحرية النقد وتشجيع لغة الحوار، والتسامح، وثقافة الاختلاف بين مكونات المجتمع الواحد، بغض النظر عن اللون أو الجنس أو اللغة.

4-الابتعاد عن العصبية والقبلية والأنانية قال ﷺ: (دعوها فإنها منتنة)[38].

5-تقليص الفوارق الطبقية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي والإحسان إلى الفقراء والمساكين لقوله ﷺ: (ليس منا من بات شبعان وجاره إلى جانبه جائع، وهو يعلم)[39].

6-إقامة العدل بين الناس،لقولة تعالى: ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[40].

---

[34] نقلا عن: (التعايش، مفهومه، أنواعه، ضوابطه، نماذج تطبيقية) مجموعة من طلاب قسم الثقافة الإسلامية –جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- إشراف د.ناصر التويم (بتصرف وجيز).

[35] التعايش الإيجابي وخدمة المجتمع وعلاقتهما بالنهوض- صالح بن سليمان الوهيبي-مسفر بن علي القحطاني- ص2

[36] سورة الحجرات: الآية(13).

[37] مختصر سيرة النبي ﷺ - ابن هشام- دار الندوة الجديدة-بيروت-1407هـ- ص 218

[38] أخرجه البخاري- كتاب التفسير- باب سورة المنافقون- (1861/4) برقم(4622).

[39] السلسلة الصحيحة -1 /149

[40] سورة المائدة: الآية (8)

المبحث الثالث

اللاجئون السوريون في السودان

توطئة:-

إن السودان باعتباره أحد الدول العربية الإسلامية وأن الإخوة السوريين هم من دولة عربية وإسلامية ،فالسودان يعامل السوري علي أراضيه معاملة مواطن من الدرجة الأولى، أسوة بقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾[41] ، وامتثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم: (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)[42].

والجدير بالذكر أن السودان أولى الدول التي فتحت موانيها الجوية والبحرية لهؤلاء السوريين.

عددهم وأماكن تواجدهم:-

معتمدية اللاجئين تقوم بدور مباشر تجاه اللاجئين السوريين في خطوات تبدأ بالتسجيل واستلام البطاقة لاستلام الخدمات (التعليم والعلاج والدعم المادي) .

حتى يوم 18يونيو2017م فإن الحالات المسجلة كالآتي:-

- الأسر: 3,638 أسرة.   الأفراد: 9,620 فرداً.
- أماكن تواجدهم، فنسبة كبيرة جداً منهم يتمركزون في ولاية الخرطوم، أما البقية القليلة نجدهم في بعض ولايات السودان[43] .

الخدمات التي تقدم لهم من قبل الجهات الرسمية والشعبية:-

- بخصوص الخدمات من قبل الجهات الرسمية نجد على سبيل المثال خدمات التعليم وخدمات الصحة، لا سيما والسودان بلد الكرم والضيافة . تقدم الخدمات الصحية لهم في المستشفيات والمراكز الصحية، ولا غرابة في ذلك فالسودان بلد سباق لعمل الخير على المستوى الرسمي والشعبي بشهادة الجميع، و يعتبر أخوة الدين والعروبة أخوة من الدرجة الأولى، فقد لاحظ الباحث وجود التأمين الصحي وديوان الزكاة من ضمن من يقدم ذلك العلاج من خلال ملاحظة الباحث للمطويات المعلقة على جدران الحائط عند زيارته لجمعية دعم العائلات السورية.
- كذلك تقدم الدولة لهم الإيواء والإسكان والرعاية والتأمين، وبمعاملة طيبة وخلق نبيل، وهذه شيم يتصف بها السودانيون حكومة وشعباً.

---

[41] سورة الحجرات: الآية (10)
[42] صحيح مسلم بشرح النووي- باب البر والصلة والأدب– 107/16 برقم (2586)
[43] معتمدية اللاجئين – مكتب الحماية البرية – الخرطوم.

- وهنالك منظمات شاركت في تقديم الخدمات المختلفة مثل منظمة المشكاة الخيرية، وذي النورين الخيرية، و منظمة مجددون، وكذلك منظمة إنسان العالمية للتنمية البشرية، خاصة مشروع سلة الصائم، والأضاحي، وغيرها من الخدمات الأخرى. وهذا ما لاحظه الباحث من خلال اللافتات لهذه المنظمات موثقة بالصور خلال زيارته لجمعية دعم العائلات السورية بالخرطوم .
- منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الوطنية لمفوضية العون الإنساني تقدم وما زالت تقدم الخدمة لهؤلاء العائلات والأفراد السوريين، جاء ذلك من خلال المقابلة التي أجراها الباحث مع الأستاذة فاطمة سا لم التوم بمكتبها بالخرطوم[44].
- أما في جانب التعليم فهؤلاء السوريين تقدم لهم خدمات التعليم، لا سيما التعليم الجامعي، فإن الطالب السوري بالجامعات السودانية يعامل أسوة بالطلاب السودانيين، جاء ذلك حسب توجيه السيدة وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي لمدراء الجامعات الحكومية السودانية وفق توجيه السيد رئيس الجمهورية: المشير عمر حسن أحمد البشير بالرقم(9) لسنة 2015م[45].
- والجدير بالذكر أن عدد الطلاب السوريين مرحلة البكلاريوس في الجامعات السودانية (758) طالباً وطالبة، موزعون على أكثر من ثلاث و خمسين مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي[46] .

المشكلات التي تواجههم وحلولها:-

حسب علم الباحث وتقصيه تتمثل المشكلات التي تواجههم في خدمات الإقامة، والسكن، والتعليم، والصحة، وخدمات الإعاشة. كما ذكر الباحث من خلال زياراته الميدانية لأماكن تواجدهم، أن السلطات الرسمية والشعبية قدمت ومازالت تقدم يد العون والمساعدة لهؤلاء الإخوة السوريين، لاسيما والدولة السودانية قد رحبت بهم من أول يوم واستقبلتهم بكل حفاوة وترحاب، وهذا ليس بالغريب على أمة السودان حكومة وشعباً.

- وبما أن البحث حول القيم الاجتماعية والثقافية التي تحقق التعايش الإيجابي، فإن الباحث قد اكتفى بهذه المعلومات لطبيعة هذا البحث، وحتى لا يحدث الإسهاب فيه ويفقده منهجيته.

المبحث الرابع

القيم الاجتماعية والثقافية التي تحقق التعايش الإيجابي بين السودانيين واللاجئين السوريين:

إن القيم الإسلامية عبارة عن مبادئ تحث على الفضيلة وموجهات السلوك الإنساني، وأن من أسس نجاح الأمة المسلمة في تنمية قواها البشرية والمادية ارتباط القيم المبدئية بالمجالات التطبيقية، ولعل هذه العلة التي يشكو منها مجتمع المسلمين اليوم[47].

---

[44] مقابلة شخصية مع الأستاذة فاطمة سالم التوم– نائب مدير إدارة المنظمات الوطنية لمفوضية العون الإنساني ـورئيسة المتابعة والتنفيذ بمكتبها بالخرطوم يوم الثلاثاء 18/رمضان 1438هـ – 2017/6/13م الســـــاعة 10صباحا

[45] توجيه السيد رئيس الجمهورية بالرقم (9) لسنة (2015م)

[46] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – الخرطوم- الإدارة العامة للعلاقات الخارجية- إدارة الطلاب الوافدين

[47] وحدة أهل القبلة (المؤتمر الوطني– أمانة الشؤون الاجتماعية– سلسلة إصدارات الوعي الاجتماعي (5))- محمد البشير محمد عبدالهادي– الخرطوم -1429هـ –ص39

وبما أن القيم الإسلامية كثيرة فقد ركز الباحث على القيم الاجتماعية والثقافية لارتباطها بهذا البحث. فالقيم الاجتماعية والثقافية تعتبر القواسم المشتركة بين المسلمين وتحتل نسبة عالية ومرتبة رفيعة، لأنها متعلقة بالأصول التي كان رسول الله ﷺ مركزاً عليها في مكة المكرمة حوالي ثلاثة عشر عاماً، وفي المدينة المنورة عشرة أعوام، والباحث قد صنف هذه القيم، فكان لها عظيم الأثر في التعايش الإيجابي بين السودانيين واللاجئين السوريين.

***القيم الاجتماعية المشتركة بين السودانيين واللاجئين السوريين والتي تعمل علي تحقيق التعايش الإيجابي بينهما:-**

- تظهر أهمية القيم الاجتماعية المشتركة في تحقيق التعايش الإيجابي من خلال السيرة النبوية؛ تربية الرسول ﷺ للرعيل الأول من أصحابه ومن جاء بعدهم بإحسان فقد جعل النبي ﷺ هدفه الأول أن يصنع رجالاً لا أن يلقي مواعظ، وأن يصوغ ضمائر لا أن يدبر خطباً، وأن يبني أمة لا أن يقيم فلسفة، وأما الفكرة نفسها فقد تكفل بها القرآن، وكان عمل محمد ﷺ أن يحول الفكرة المجردة إلى رجال تلمسهم الأيدي وتراهم العيون[48].

تلك القيم الاجتماعية التي جعلت ذلك الجيل يجلس القاضي بينهم سنتين ولا يتقاضى إليه اثنان. ولماذا يتخاصمون وبين أيديهم القرآن وسنة النبي ﷺ؟ ولماذا يختلفون وهم يحبون لإخوانهم ما يحبون لا نفسهم ؟ ولماذا يتباغضون والإسلام يأمرهم بالمحبة والإخاء ويحثهم علي التضحية والإيثار. وبما أن هنالك تشابهاً بين المجتمع السوداني والسوري في هذه القيم، فإن الباحث استطاع أن يحصي أكثر من أحد عشر قيمة اجتماعية تحقق التعايش الإيجابي بين السودانيين واللاجئين السوريين وهي:-

1. قيم الترابط الاجتماعي من خلال الشعائر التعبدية ورسالة المسجد، فشعيرة الصلاة مثلاً نجدها أكبر قيمة تحقق ذلك التعايش بين السودانيين واللاجئين السوريين، فهذا شيء ملاحظ في المساجد في أحياء المدن التي انتشر فيها أولئك السوريون فالكل يتفقد بعضهم البعض بحكم الجيرة، يقول عمر رضي الله عنه: (تفقدوا إخوانكم في الصلاة فإذا فقدتموهم فإن كانوا مرضى فعودوهم، وإن كان على غير ذلك فعاتبوهم)[49].
2. أخوة الدين، وهي أقوي من أخوة النسب، وهي أقوى رابط للتعايش الإيجابي، امتثالاً لقوله ﷺ: (لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا ولا يبيع بعضكم على بعض وكونوا عباد الله إخواناً)[50].

---

[48] تربية الأولاد في الإسلام – عبدالله ناصح علوان– دار السلام – حلب –ط (3) -1981 ص(4)
[49] أحياء علوم الدين – أبو حامد الغزالي –دار الفكر – بيروت – 1409هـ – 226/1
[50] أخرجه مسلم في كتاب البر و الصلة والأدب باب (7) برقم (6332)

3. الكرم والسخاء والبذل والعطاء والإيثار والتضحية، فهذه قيم مشتركة، فالكل يعرف أن السودانيين من خلال ملاحظة الباحث هم أهل لهذه القيم سالفة الذكر مع من خالطهم من دول الجوار، كذلك الأخوة اللاجئون السوريون من خلال ملاحظة الباحث لهم هم أهل لهذه القيم، قال تعالى: ﴿ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ﴾[51]، فأي قيم أكبر من هذه تشعر وحدة القلوب والأبدان، فكثير من السودانيين تكفل بنفقة إخوانه من السوريين بدفع قيمة العلاج وإيجار السكن والمعيشة .
4. التسامح وهي قيمة مشتركة تحقق التعايش الإيجابي بصورة طيبة، وهذا كان منهج النبي ﷺ في تعامله حتى مع الأعداء بالسماحة والتعايش السلمي ورعاية حسن الجوار مع اليقظة لمكرهم وغدرهم[52].
5. الصدق والحياء وهي قيمة مستمدة من مصادر التشريع الإسلامي فكان لها القدح المعلى في تحقيق التعايش الإيجابي.
6. الصبر والتواضع، فمعروف أن شعب السودان صبور ومتواضع منذ القدم، وما الانتصارات التي تحققت على أرض الواقع من نهضة زراعية وثورات علمية إلا عن طريق هذا الصبر والتواضع، كذلك نجد هذه القيم منطبقة تماماً في اللاجئين السوريين والرسول ﷺ يقول: (وما أعطي أحد عطاء خيراً وأوسع من الصبر)[53]، وفي حديث آخر: (وما تواضع رجل إلا رفعه الله تعالى)[54].
7. قواعد السلوك، فهنالك أساليب الضبط الاجتماعي المشتركة بين اللاجئين السوريين والسودانيين، وهذه الأساليب والقواعد أدت إلى تحقيق التعايش الإيجابي المنشود، ومن هذه القواعد استنكار كل ما يشين السلوك ويشوهه، كالسرقة والغيبة والدعوة إلى العصبية، قال ﷺ: (ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية)[55].
8. الكتمان والعطف والشفقة والرحمة كان هنالك ومازال أن هذه القيم يتصف بها السوريون عامة وقد لوحظت من قبل الطلاب السودانيين الذين درسوا في الجامعات السورية، كما وأن هذه القيم اتصف بها المجتمع السوداني بدرجة عالية مع من هم لاجئون من دول الجوار للسودان،

---

[51] سورة الحشر الآية (9)
[52] منهجية النبي ﷺ في بناء وحدة الأمة– أحمد المجتبي – سعد الدين منصور –مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أفريقيا العالمية – السنة (2) – العدد(4) –جمادى الآخرة 1425هـ –(159)
[53] أخرجه أبو داوود في الزكاة – باب الاستعفاف برقم (1644)
[54] صحيح مسلم برقم (2588) من حديث أبو هريرة.
[55] سنن أبي داوود – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد- دار الفكر –بيروت – كتاب- 332/4 برقم (5121)

فصارت هذه القيم مشتركة بين السودانيين واللاجئين السوريين، مما كان لها أثرها الواضح في التعايش الإيجابي .

9. حب الوطن والكل يحب وطنه، فهذه قيمة مشتركة ساعدت على تحقيق التعايش الإيجابي المنشود، قال ﷺ عندما خرج من مكة متوجهاً إلى المدينة المنورة مهاجراً فقال: (أنت أحب بلاد الله إلى الله، وأنت أحب بلاد الله إليّ، ولولا أن المشركين أخرجوني لم أخرج منك)[56].
10. حب الأسرة والشوق والحنين للأهل، فهذه قيمة ملاحظة في اللاجئ السوري يشده الحنين إلى لقاء أسرته وعشيرته،كما أن السوداني في أرض المهجر يشده ذلك الحنين إلى لقاء أسرته وعشيرته، فصارت قيم مشتركة تحقق التعايش الإيجابي.
11. ومن أكبر القيم الاجتماعية التي تحقق التعايش الإيجابي المنشود قيمة الزواج، لا سيما وهو يربط الأسر والعشائر مع بعضها البعض، وينشي الألفة والمودة والرحمة، قال تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[57]. فكثير من السوريين متزوجون من سودانيا، والعكس، وهذا نتج نتيجة لتقارب القيم الاجتماعية والثقافية بين الشعبين.

القيم الثقافية المشتركة التي تحقق التعايش الإيجابي :-

- إن القيم الثقافية تدخل فيها العادات والتقاليد – وهذا الطرح الإسلامي هدف إلى تحقيق وحدة إنسانية ذات بؤرة استقطابية للبشرية جمعاء، ذات قبلة واحدة، تؤمن بتعدد الثقافات والعادات والأجناس والأعراق، إيمانا بتقدير الحكيم الخبير، مما أثر إيجاباً على محاربة السخرية والاستهزاء والتفاضل باللون والجنس والقبيلة، وكافة ألوان الهدم للبناء الوحدوي، وهذا ما مكن لأمة الإسلام أن تتجاوز كل العقبات في عهد النبي ﷺ[58].
- وبما أن السودان بلد ذو تباين ثقافي أي تتعدد فيه الثقافات،كذلك نجد أن المجتمع السوري ذو تباين ثقافي، فهذه في حد ذاتها قيم مشتركة، والباحث قد استطاع أن يحصي أكثر من تسع قيم ثقافية مشتركة تحقق التعايش الإيجاب، نذكر منها:-

1. اللغة العربية: تعتبر اللغة أهم أدوات الثقافة وأعظم عناصرها خطراً –أن قوة اللغة وقدرتها على التعبير الدقيق وتوليد المصطلحات يمثل عنصر قوة ثقافية[59]. ولأن اللغة

---

[56] صححه الألباني في صحيح الجامع (5536)
[57] سورة الروم: الآية (21)
[58] منهجية النبي ﷺ في بناء وحدة الأمة– أحمد المجتبي – وسعد الدين المنصور – ص(157،156)
[59] الثقافة- ذلك السهل الممتنع- محمد الرميحي –مجلة العربي- العدد484-الكويت-ص58

تجمع الخواطر والثقافات والتفكير، وتلم شمل الأمة على سبيل واحد، وهذه أكبر قيمة مشتركة تحقق التعايش الإيجابي، ثم من هذه اللغة انبثقت لهجات محلية للتخاطب بين الناس، فبينما في السودان نجد كلمة (يا زول)، وهي تطلق على الرجل، نجد وسط اللاجئين السوريين كلمة (يا زلمة)، وكلمة (اللخو) في السودان تطلق على (الأخ) بالعامية نجد وسط السوريين تطلق كلمة (خيوي). وكثير من الكلمات بالعامية التي يعجز الباحث عن حصرها والتي لها دور في الترابط الاجتماعي والتعايش الإيجابي.

2. الثقافة الغذائية: إن لكل مجتمع من المجتمعات ثقافة غذائية خاصة به، ولكن نجد بعض الوجبات تتداخل بين الشعوب خاصة بين السودانيين واللاجئين السوريين مثل وجبة الفول، الفاصوليا، الحمص، خض الحليب "الروب في السودان" يقابله "المأمونية" في سوريا. العصيدة في السودان وهي وجبة شعبية مفضلة، تقابلها عصيدة الطحين في الريف السوري، كذلك العصائر والمشروبات والحلويات هي عبارة عن ثقافة غذائية مشتركة تحقق التعايش الإيجابي.

3. ثقافة الأفراح والأتراح: ففي الأفراح ونسبة لطبيعة الإبداع والفنون والدور الفعال للغناء والموسيقى متمثلة في الآلات والإيقاعات الشعبية والرقص والحركات التعبيرية التي تصاحبها، والتي ظلت تؤديها وتمارسها المجموعات القبلية ضمن الموروثات الثقافية وبطريقة حرة وتلقائية يلعب فيها الطابع الجماعي، فلها دورها في ترسيخ القيم الاجتماعية الموروثة[60]، ففي السودان في مناسبة الزواج نجد العرضة[*] بالسيف أو العصا ونجد عند السوريين الدبكة[*] مثلا كذلك في السودان ضرب النقارة والزغرودة والكوراك[*]، هي أيضاً نجد بعضها عند الشعب السوري. كذلك نجد الأغاني الوطنية تشكل وجدان الشعبين، وهي قيمة ثقافية مشتركة، خاصة الأغاني والأناشيد الوطنية في أعياد الاستقلال "اليوم الوطني"، فالحوار الغنائي بين المجموعات هو الأكثر عمقاً وأثراً من أي حوار آخر، لأنه يساعد على نشر الوعي القومي بثقافة المجموعة[61]. كذلك في الأتراح "الوفيات" نجد البكاء عند النساء وبعض من الرجال، والتعزية، وهذه قيم ثقافية مشتركة بين السودانيين واللاجئين السوريين.

[60] الأغنية الشعبية وثقافة السلام في السودان- ثريا الشيخ أبوبكر –الماحي سليمان العوض– ص5
[*] العرضة : هي عبارة عن رياضة :قفزة يقوم بها الرجل ممسكاً العصا أو السيف بيده في الفرح
[*] الدبكة: أحداث صوت عال من الرجال بعد تشابك أيديهم مع بعض وهم في شكل دائرة يلتفون ويمرحون
[*] الكوراك : أحداث صوت عال عند وضع اليد اليمنى علي الفم بصورة مستمرة
[61] الأغنية الشعبية وثقافة السلام في السودان– ثريا الشيخ أبوبكر-الماحي سليمان العوض- ص4

4. ثقافة المهن "أساليب كسب العيش" فنجد مثلاً مهنة الرعي عند الشعب السوداني وهي متأصلة في جميع ولايات السودان لاسيما وهي مهنة الأنبياء لقوله ﷺ: (ما بعث الله نبيا إلا رعي الغنم. فقال أصحابه :وأنت؟ فقال: نعم، كنت أرعاها على قراريط لأهل مكة[62]، وهذه المهنة نجدها كذلك في الأرياف السورية وخاصة منطقة دير الزور. كذلك نجد مهنة الحدادة والبرادة والزراعة، والأثاثات والديكور، مما جعل الكثير من السوريين يمتهنون بعض هذه المهن في السودان.
5. ثقافة الزى القومي: وهو أحد دعائم القيم الثقافية المشتركة التي تحقق التعايش الإيجابي، قال ﷺ: (هم أخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن جعل الله أخاه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس)[63]. فالسودانيين قاسموا إخوتهم اللاجئين السوريين الملبس والمطعم للتقارب في الزى والطعام بينهما، فنجد الزى عند الرجال السوداني العراقي[*] والسروال، ونجد عند السوري اللبسة السورية المشهورة عراقي وسروال. العمامة عند السودانيين تقابلها القطرة والشماغ بل العقال عند بعض السوريين،كذلك العباءة والزى القومي عند النساء نجد فيه تشابهاً كثيراً، فهذه القيم جعلت اللاجئ السوري ينصهر وسط الشعب السوداني في زيه ومطعمه. مما كان له أثر واضح في التعايش الإيجابي.
6. الأدب والفنون: يقول الرميحي: إن الفنون نمت بأشكالها المختلفة وتطورت من خلال فائض الموارد، وتشكل تلك الفنون: الموسيقى، النحت، التمثيل، الرسم، وأصبح للفن سوق فيه للأفضل، وصارت له مدارس لفهمه وتذوقه وأصبح له خبراء لتقييمه[64]، فنجد مثلاً الموسيقى والنحت والتمثيل والرسم، هذه القيم الثقافية عند السودانيين نجدها عند اللاجئين السوريين بل بصورة أجمل وكم من رسام ونحات وممثل من الشعبين شارك في معارض دولية، وهذا بدوره يقود إلى تحقيق التعايش الإيجابي على أرض الواقع بين السودانيين واللاجئين السوريين. لا سيما وكثير من السوريين لهم مجال تجاربه لمثل هذه المواهب في كثير من المدن السودانية. فالفنون الشعبية بأنواعها

---

[62] أخرجه البخاري في كتاب الإجارة (2) ،باب رعي الغنم على قراريط-541/4 برقم (2262)
[63] صحيح البخاري-كتاب الأدب المفرد-2248/5 برقم(5702)
[*] العراقي:عبارة عن قميص ذو جيبين وأقصر من الجلباب
[64] الثقافة –ذلك السهل الممتنع – محمد الرميحي– ص22

وإشكالها تلعب دوراً مهماً في تشكيل شخصية الفرد من الناحية النفسية والجسمانية والاجتماعية، وتعرف بواقع المجتمع وتدعم السلوك الإيجابي[65].

7. كذلك نجد فن العمارة والبنيان وهي قيم ثقافية مشتركة، فنجد مثلاً فن العمارة في حلب أو دمشق أو غيرها من المدن السورية هو مشابهة لفن العمارة في المدن السودانية بل حتى في الريف نجد القطية والخيمة والراكوبة، وغيرها من القيم الثقافية المشتركة التي تحقق التعايش الاجتماعي بين الشعبين.

8. لعب الأطفال: لقد شجع الإسلام على الألعاب التي تتخذ وسيلة لتنمية الشعوب بالأخوة والمساواة والمودة بين الأطفال، ولأنه ينمي الشعور بالمساواة الإنسانية ويحول دون تكوّن الشعور بالتمايز بين أبناء الشعب الواحد[66]، ولهذا نجد الإسلام يشجع على هذه القيم الثقافية بطريقة مباشرة، إذ كان الرسول ﷺ يترك أحفاده يلعبون مع صبيان أفراد الأمة، فقد روى أسامة بن زيد أنه (كان رسول الله ﷺ يأخذه على فخذه ويقعد الحسن بن علي على فخذه الآخر، ثم يضمهما ويقول: اللهم ارحمهما فإني أرحمهما)[67]. فلا غرابة أن نجد أبناء اللاجئين السوريين في المدن والأحياء السودانية التي يتمركزون فيها يلعبون مع أطفال تلك الأحياء السودانية، وهذا يعني تحقق للتعايش الإيجابي تماماً، ومن باب ذلك تقديم الهدايا لهؤلاء الأطفال في تلك الميادين والحدائق العامة من قبل منظمات المجتمع المدني والخيرين من أبناء الشعب السوداني قال ﷺ: (تهادوا تحابوا)[68].

9. كذلك نجد الأناشيد الشعبية في مواسم الحصاد والنفير*، وأبو مروة* هي ثقافة في السودان نجدها أيضا عند السوريين، مما أدى كله لترسيخ التعايش الإيجابي بين السودانيين واللاجئين السوريين، وسادت علاقات حميمة وروح تكافلية.

---

[65] الأغنية الشعبية وثقافة السلام في السودان– ثريا الشيخ أبوبكر-الماحي سليمان العوض- ص4

[66] التربية الأخلاقية الإسلامية- مقداد يالجن- مكتبة الخانجي- القاهرة-ط(1)-1397هـ-1977م-ص815

[67] فتح الباري بشرح صحيح البخاري-كتاب الأدب-40/13

[68] رواه البخاري في الأدب المفرد

* النفير:هو العمل الجماعي في المناسبات مثل الزراعة، البناء وغيرها

* أبو مروة: كلمة تطلق للاستغاثة عند حدوث الشدائد، فيهرع الناس لمكان الحدث لنجدة المحتاج لتلك الاستغاثة

النتائج والتوصيات والمقترحات

أولا النتائج:

بعد الدراسة المستفيضة لموضوع البحث الماثل، خلص الباحث إلى النتائج التالية:-

1. أن هنالك تقارب وتطابق بين القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة، والتي تحقق التعايش الإيجابي بين السودانيين واللاجئين السوريين.
2. إن من القيم الاجتماعية التي تحقق التعايش الإيجابي نجد أخوة الدين، الكرم، السخاء والعطاء، والإيثار والتضحية، والتسامح، والصدق والحياء والصبر والتواضع، قواعد السلوك العامة والكتمان والعطف والشفقة والرحمة، حب الوطن ،وحب الأسرة، الزواج "المصاهرة".
3. إن من القيم الثقافية التي تحقق التعايش الإيجابي نجد تشابه العادات والتقاليد، واللغة العربية، الثقافات الغذائية، وثقافة الأرواح والأتراح، الأغاني والأناشيد الوطنية، ثقافة المهن، الزى القومي، الأدب والفنون، فن العمارة والبنيان، لعب الأطفال، الأناشيد الشعبية في مواسم الحصاد.
4. كذلك استنتج الباحث أن (اللاجئين) السوريين تقدم لهم خدمات على المستوى الرسمي للدولة والشعبي من خلال منظمات المجتمع المدني والخيرين من أبناء الشعب السوداني.
5. إن القيم الاجتماعية والثقافية هي خير معين لتحقيق التعايش الإيجابي للمجتمعات المسلمة وفق أخوة الدين.
6. إن الأخوة السوريين في السودان بحكم القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة بينهم والشعب السوداني قد انصهروا في المجتمع السوداني ببعض منهم بأعمالهم ومهنهم المختلفة.

ثانيا التوصيات :

في خلاصة هذا البحث يطلق الباحث مجموعة من التوصيات وهي :

1. لطلاب البحث العلمي في كل تخصصاتهم، البحث في الخدمات التي تقدم لهؤلاء السوريين وتحليل مضمونها ومقصدها، وحلول العقبات التي تواجههم وفق أخوة الدين.
2. لمنظمات المجتمع المدني واللجان الشعبية في المدن والأحياء ابتكار آلية تقوي التعايش الإيجابي والترابط الاجتماعي بين الأخوة السودانيين والسوريين .
3. لوزراء الإعلام بالمركز والولايات توثيق مايقدم للأخوةالسوريين من خدمات رسمية وشعبية.
4. للخيرين من أبناء الشعب السوداني مزيداً من الدعم والعطاء للإخوة السوريين لينسوا محنتهم.

ثالثاً: المقترحات:

1. إجراء بحوث ودراسات في (الخدمة الاجتماعية التي تقدم للعجزة والمسنين من هؤلاء السوريين).
2. الحالة النفسية والتربوية التي تواجه اللاجئ السوري وأثرها في التكيف الاجتماعي.
3. أثر القيم التعبدية في الترابط الاجتماعي.

ثبت المصادر والمراجع والدوريات

أولا: المصادر

- القرآن الكريم:

1. إحياء علوم الدين- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي- دار الفكر-بيروت-1409هـ.
2. الجامع الصحيح- محمد بن إسماعيل البخاري – تحقيق مصطفى ديب البغا- دار ابن كثير-اليمامة-ط(3)-1987م.
3. سنن أبي داوود- سليمان بن الأشعث أبو داوود- تحقيق محمد محي الدين عبدالمجيد-دار الفكر-بيروت-(د!ت).
4. سنن الترمذي– محمد بن عيسى الترمذي–دار الكتب العلمية-بيروت-(د.ت).
5. الصحاح- إسماعيل الجوهري- ط(2) –(د!ت).
6. لسان العرب- جمال الدين بن مكرم بن منظور- دار صادر-بيروت-(د!ت).
7. مختصر سيرة الرسول ﷺ- ابن هشام- دار الندوة الجديدة-بيروت-1407هـ.
8. المسند- أحمد بن حنبل- المطبعة اليمنية- القاهرة-1313هـ.

ثانياً: المراجع العربية:

9. أسس القياس النفسي والاجتماعي- سعد عبد الرحمن- مكتبة القاهرة الحديثة-القاهرة-1966م.
10. أصول البحث العلمي ومناهجه- أحمد بدر- المكتبة العلمية-القاهرة-ط(1)-2008م.
11. أصول التربية الإسلامية وأساليبها- عبد الرحمن النحلاوي –دار الفكر-دمشق-ط(2)-1983م.
12. أصول التربية العامة – أحمد عمر عبيد الله –عثمان عوض السيد محمد- منشورات جامعة السودان المفتوحة- الخرطوم-ط(2)-2005م.

13. التربية الأخلاقية الإسلامية- مقداد يالجن- مكتبة الخانجي- القاهرة-ط(1)-1397هـ1977م.
14. تربية الأولاد في الإسلام – عبدالله ناصح علوان –دار السلام-حلب-ط(3)-1981م .
15. التربية والعولمة – مجدي عزيز غنيم –عالم الكتب- القاهرة-(د!ت).
16. تطورات في قيم الطلبة- محمد إبراهيم كاظم- مكتبة الانجلو-القاهرة-1962م
17. تنمية القيم الخاصة بمادة التربية الإسلامية لطالبات المرحلة الثانوية بدولة قطر- وضحى السويدي- دار الثقافة-الدوحة-ط(1)-1409هـ.
18. شريعة الإسلام- يوسف القرضاوي- الدوحة-ط(3)-1403هـ1983م.
19. علم النفس الاجتماعي- أحمد عبد اللطيف وحيد- دار المسيرة-عمان-2001م.
20. كنز العمال- علاء الدين علي المتقي الهندي- مؤسسة الرسالة- بيرون- 1993م.
21. معتمدية اللاجئين-اللجنة القومية لدراسة أوضاع اللاجئين في السودان-1988م.
22. الوجيز في أصول الفقه- عوض أحمد إدريس –مطبعة جامعة النيلين- الخرطوم-ط6-2000م.
23. وحدة أهل القبلة (المؤتمر الوطني-أمانة الشئون الاجتماعية –سلسلة إصدارات الوعي الاجتماعي(5))- محمد البشير محمد عبدالهادي- الخرطوم-1429هـ.
24. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (بالخرطوم) –الإدارة العامة للعلاقات الخارجية-إدارة الطلاب الوافدين .

ثالثاً: المراجع المترجمة للعربية:

25. التربية الأخلاقية في رياض الأطفال- بيوكنيكتي- ترجمة فوزي محمد عيسي تقديم كامليا عبدالفتاح-دار الفكر العربي –القاهرة-1992م

رابعاً: المجلات والبحوث والجرائد والمؤتمرات:

26. (التعايش، مفهومه، أنواعه، ضوابطه، نماذج تطبيقه)- مجموعة من طلاب قسم الدراسات الإسلامية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- إشراف د.ناصر التويم.
27. (اليونسكو وتثقيف العالم) – لويس عوض- جريدة الأهرام-في1988/4/9م.
28. أزمة القيم في العالم العربي- مروان القدومي – مجلة التربية-جامعة قطر-عدد(116)-(د!ت).

29. الأغنية الشعبية وثقافة السلام في السودان- ثريا الشيخ أبوبكر والماحي سليمان العوض- مجلة العلوم الإنسانية-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا-(2014م).

30. التراث القيمي في المجتمع العربي بين الحاضر والماضي- إحسان محمد الحسن- دراسات عربية-العدد(9)-تموز1990م.

31. التعايش الإيجابي وخدمة المجتمع وعلاقتهما بالنهوض- صالح بن سليمان الوهيبي ومسفر بن علي القحطاني- مؤتمر سبل النهوض بالجاليات الإسلامية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي- بيونس أيرسي 1433هـ-2012م.

32. القيم الإسلامية- محمد وجيه الصاوي. حوليات كلية التربية-جامعة قطر-السنة(7)-العدد(7)-1990م.

33. لثقافية- ذلك السهل الممتنع – محمد الرميحي– مجلة العربي –العدد(484)-الكويت.

34. منهجية النبيﷺ في بناء وحدة الأمة- أحمد المجتبي وسعد الدين منصور- مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية-جامعة إفريقيا العالمية-السنة(2)-العدد(2)-جمادى الآخرة1425هـ.

خامساً: المواقع الالكترونية:

35. https://aw.wikipedia-org/wiki السودان.

سادساً: المقابلات الشخصية:

36. مقابلة مع الأستاذة فاطمة سالم التوم-نائب مدير المنظمات الوطنية لمفوضية العون الإنساني ورئيس قسم المتابعة والتنفيذ-بمكتبها بالخرطوم-الثلاثاء 18رمضان 1438هـ الموافق 2017/6/13م الساعة 10 صباحاً.

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(3), February 2018

واقع الهجرة والتكيف بالمجتمعات بين الماضي والحاضر
(هجرة المسلمين وتهجير السوريين)

أ.د. عبدالرحمن حسين* د. عبدالجبار الزيدي**

ملخص البحث:

يهدف بحثنا لدراسة موضوع اللاجئين السوريين والتكيف الاجتماعي مع المجتمعات التي لجأوا اليها خلال فترة الثورة السورية.

قمنا بدراسة واقع الهجرة والتهجير بين الماضي والحاضر، وما هي حالة المجتمعات التي وصل اليها المهاجرين بعد الهجرة وما هو واقع المهاجرون؟.

الأصل أن الأرض كلها لله يورثها من يشاء لعباده.

مشروعية الهجرة إذا اشتد الظلم والضغط ومكاره الحياة وتأييد ذلك من نصوص الكتاب والسنة، وواقع الجيل الأول متمثلاً في هجرة المسلمين بعد الحصار غلى الحبشة، وإلى المدينة بعد ذلك.

أوجه الشبه بين واقع الناس اليوم وحال الناس في زمن النبي عليه الصلاة والسلام.

بيان الفارق بين الهجرة إلى البلدان الاسلامية، والهجرة إلى بلاد الكفر، والآثار الناتجة عن ذلك.

ضرورة إرشاد المهاجرين إلى ما فيه صلاحهم وخيرهم على المدى القصير والمدى البعيد.

قمنا من خلال ما ذكرناه بدراسة مقارنة وتحليلية تبين اسباب وحالات الهجرة الاسلامية في الماضي واندماجهم بالمجتمعات ونشر الدعوة وواقع هجرة السوريين وتأقلم المهاجرين مع المجتمعات في بلدان اللجوء.

نبين من خلال الدراسة أثر الواقع الديني في التكيف الاجتماعي بين حالات مجتمعات اسلامية أو غير ذلك.

---

* – **أ.د. عبد الرحمن حسين**: دكتوراة جامعة سيليسيا التقنية – اختصاص تحكم آلي–قسم الحاسوب والتحكم والالكترونيات– بولونيا 1991م، إجازة في الهندسة الكهربائية – اختصاص الكترون 1981م، الآن أستاذ بجامعة إسطنبول في كلية الهندسة الكهربائية والالكترونية، قسم التحكم والقيادة، وأستاذ بالجامعة العثمانية باسطنبول تركيا.

** – **الدكتور عبد الجبار الزيدي**: عضو الأمانة العامة للمجلس الإسلامي السوري، رئيس لجنة الفتوى في الهيأة العامة للعلماء المسلمين في سورية، وأستاذ الحديث والثقافة الأسلامية والفقه والسيرة النبوية وأصول البحث العلمي في عدد من الجامعات العربية والإسلامية، وحالياً: رئيس جامعة العثمانية – بتركيا.

مقدمة:

الهجرة بالتعريف هي خروج الناس من ديارهم تاركين أرزاقهم وأعمالهم وأهاليهم خشية حاكم ظالم أو خشية اعتداء أو قتل أو غير ذلك بحثاً عن ملاذٍ آمن. وهي حركة الأفراد التي يتمّ فيها الانتقالُ بشكلٍ فرديّ أو جماعيّ من موطنهم الأصليّ إلى وطن جديد، وعادةً ما توجدُ ظروفٌ عديدةٌ تُؤدّي إلى الهجرة، مثل انتشار الحروب الأهليّة أو الخارجيّة في الدّول، أو سوء الأوضاع الاقتصاديّة والتي تُعتبرُ من المُحفّزات للهجرةِ. وتحرصُ دول المَهجر على تطبيقِ مجموعةٍ من الآليات القانونيّة والتشريعيّة، والتي تَضمن حماية واحترام كامل حقوق المُهاجرين.

وتقسمُ الهجرةُ إلى مجموعةٍ من الأنواع، ومنها: **الهجرة الداخليّة:** هي هجرةُ السُكّان مِن منطقةٍ إلى أُخرى في نفس وطنهم؛ أي في داخلِ حدود الدّولة، ومن الأمثلة عليها الهجرة مِنَ الرّيف إلى المدينة. وانتشر مفهوم الهجرة الداخلية ليشمي نزوح المواطنين من المناطق غير الأمنة للمناطق الأمنة في ظل الحروب والثورات. **الهجرة الخارجيّة:** هي هجرةُ الأفراد مِنْ وطنهم؛ أي خارج حدود الدّولة إلى دولةٍ أُخرى قريبة أو بعيدة عن دولتهم الأصليّة. **الهجرة السريّة:** هي من أخطرِ أنواع الهجرة؛ إذ تعتمدُ على الهروب السريّ من دولةٍ إلى أُخرى دون استخدام وثائقٍ ثبوتيّة، أو أيّ أوراقٍ رسميّة، وغالباً ينتجُ عن هذا النّوع من الهجرة العديدُ من النّتائج السلبيّة على المُهاجرين، مثل: القبض عليهم، أو تعريض حياتهم للخطر، والذي قد يُؤدّي بهم في النّهايةِ إلى الموت. وقد تكون ضمنها حالات انشقاق الافراد العسكريين والمدنيين عن الحكومات في ظل الحروب والثورات.

الهجرة أيام الرسالة المحمدية:

الهجرات في التاريخ كثيرة وكانت اسبابها البحث عن معيشة أفضل أو رزوق أوفر أو خوفاً من ظلم قائم. فعندما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت خشية النبي على اصحابه من ظلم قريش. فالهجرة عبادة عظيمة ندب إليها ربنا ونبينا صلى الله عليه وسلم..

فما الهجرة ؟

الهجر ضد الوصل. والهجرة مفارقة أرض إلى أرض. وهجرت الشيءَ إذا تركته[1].

وأما الهجرة في الاصطلاح: فترك دار الكفر إلى دار الإسلام[2].

وقال ابن حجر: الهجرة "ترك ما نهى الله عنه"[3].

الأمر بها:

قال تعالى: {يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ} (العنكبوت: 56).

قال ابن كثير - رحمه الله -: "هذا أمر من الله لعباده المؤمنين بالهجرة من البلد الذي لا يقدرون فيه على إقامة الدين، إلى أرض الله الواسعة، حيث يمكن إقامة الدين، بأن يوحدوا الله ويعبدوه كما أمرهم"[4].

وعن الحارث الأشعري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «وَأَنَا آمُرُكُمْ بِخَمْسٍ اللَّهُ أَمَرَنِي بِهِنَّ: السَّمْعُ، وَالطَّاعَةُ، وَالْجِهَادُ، وَالْهِجْرَةُ، وَالْجَمَاعَةُ»أخرجه الإمام أحمد في المسند والترمذي في الجامع.

[1] انظر لسان العرب (5/250)، مادة (هجر).
[2] التعريفات للجرجاني (256).
[3] الفتح (1/16).
[4] تفسير القرآن العظيم (6/290).

فضل الهجرة:

الإيمان الصادق:

قال تعالى: {وَٱلَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَـاهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ آوَواْ وَّنَصَرُواْ أُولَـئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقّاً لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ} (الأنفال:74).

الأجر الجزيل:

فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي فاطمة الضَّمْري رضي الله عنه: «عليك بالهجرةِ؛ فإنه لا مثْلَ لها» رواه النسائي.

الرزق:

قال تعالى: {وَمَن يُهَاجِرْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلأَرْضِ مُرَاغَماً كَثِيراً وَسَعَةً وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَـاجِراً إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلىَ ٱللَّهِ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً} (النساء:100).

"والظاهر -والله أعلم- أن المراغم التمنّع الذي يُتَحصَّن به، ويراغم به الأعداء. قوله: {وَسَعَةً} يعني: الرزق. قاله غير واحد، منهم: قتادة، حيث قال في قوله: {يَجِدْ فِي الأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً} إي والله، من الضلالة إلى الهدى، ومن القلة إلى الغنى"[5].

ومن ذلك أن الله سبحانه يعوضهم خيراً مما تركوا، ومن ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه..

قال تعالى: {وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلأَجْرُ الآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} (النحل: 41).

قال الطبري رحمه الله: "لنسكننهم في الدنيا مسكناً يرضونه صالحاً"[6].

وقد تعقب الإمام الطبري رحمه الله من قال إن المراد: لنرزقنهم في الدنيا رزقا حسناً الحسن بقوله: "التبوء في كلام العرب الحلول بالمكان، والنزول به"(6).

الرحمة:

قال تعالى: {إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ} (البقرة:218).

المغفرة:

قال تعالى: {ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِن بَعْدِ مَا فُتِنُواْ ثُمَّ جَاهَدُواْ وَصَبَرُواْ إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ} (النحل:110).

ولما أراد عمرو بن العاص رضي الله عنه أن يشترط على النبي صلى الله عليه وسلم عند بيعته، قال له نبي الله صلى الله عليه وسلم: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ، وَأَنَّ الْهِجْرَةَ تَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلِهَا، وَأَنَّ الْحَجَّ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ» رواه مسلم.

الجنة:

قال تعالى: {فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُواْ وَقُتِلُواْ لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلأَنْهَارُ ثَوَاباً مِّن عِندِ اللهِ والله عِندَهُ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ} (آل عمران:195).

[5] السابق (2/391).
[6] تفسير الطبري (17/ 205).

وقال: {الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ. يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُقِيمٌ} (التوبة: 20-21).

وقال: {وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوْ مَاتُواْ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقاً حَسَناً وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ الرازِقِينَ} (الحج:58).

قال ابن كثير :" }ثُمَّ قُتِلُواْ{ أي: في الجهاد. {أَوْ مَاتُوا}، أي: حتف أنفسهم، أي: من غير قتال على فرشهم. فقد حصلوا على الأجر الجزيل، والثناء الجميل"[7].

وفي سنن النسائي عن فَضالة بن عُبيد رضي الله عنه ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَنَا زَعِيمٌ لِمَنْ آمَنَ بِي، وَأَسْلَمَ، وَهَاجَرَ بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ[8] الْجَنَّةِ، وَبِبَيْتٍ فِي وَسَطِ[9] الْجَنَّةِ».

وعن سبرة بن الفاكه رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الشيطان قعد لابن آدم بطريق الإسلام، فقال: تسلم وتذر دينك ودين آبائك! فعصاه فأسلم، فغفر له. فقعد له بطريق الهجرة، فقال له: تهاجر وتذر دارك وأرضك وسماءك! فعصاه فهاجر. فقعد بطريق الجهاد، فقال: تجاهد فتقاتل فتقتل فتنكح المرأة ويقسم المال! فعصاه فجاهد. فمن فعل ذلك فمات كان حقا على الله أن يدخله الجنة، وإن غرق كان حقا على الله أن يدخله الجنة، وإن وقصته دابة كان حقا على الله أن يدخله الجنة» رواه النسائي، وابن حبان في صحيحه، والبيهقي.

أنواع الهجرة:

يمكن تقسيم الهجرة إلى نوعين أفصح عنهما سلطان العلماء العز بن عبد السلام رحمه الله بقوله: "الهجرة هجرتان: هجرة الأوطان، وهجرة الإثم والعدوان. وأفضلهما هجرة الإثم والعدوان؛ لما فيها من إرضاء الرحمن، وإرغام النفس والشيطان"[10]. ولعلَّ العزَّ - رحمه الله - قصد أن هذه الهجرة متجددة، بخلاف ترك الوطن فإنه يكون مرة غالباً؛ والمتجدد أكثر أجراً، وإلا فإن الأولى لا يقارن بها شيء، والعلم عند الله تعالى.

فالهجرة هجرتان: معنوية، وحسية.

المعنوية: هي الهجرة من الكفر إلى الإسلام، ومن البدعة إلى السنة، ومن الشرك إلى توحيد الله، ومن المعصية إلى الطاعة.

ثبت في سنن أبي داود أنه قيل للنبي صلى الله عليه وسلم: أي الهجرة أفضل؟ فقال: «من هجر ما حرم الله» رواه أبو داود.

وفي صحيح البخاري، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ».

وأما **الهجرة الحسية فهي أربعة أنوع:**

الأول: الهجرة إلى النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة، وهذه أشرف الهجرات وأفضلها على الإطلاق. وهذه خصَّ الله – تعالى - بها ساداتِ الأولياء من المهاجرين - رضي الله عنهم وأرضاهم -.

وتأمل هذا الحديث لتعرف عظيم قدرهم..

عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ الطُّفَيْلَ بْنَ عَمْرٍو الدَّوْسِيَّ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ فِي حِصْنٍ حَصِينٍ وَمَنْعَةٍ؟ حِصْنٌ كَانَ لِدَوْسٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ فَأَبَى ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِلَّذِي ذَخَرَ اللَّهُ

---

[7] تفسير القرآن العظيم (5/443).
[8] في جانبها وطرفها بداخلها.
[9] متوسطها.
[10] شجرة المعارف والأحوال وصالح الأقوال والأعمال (383).

لِلْأَنْصَارِ. فَلَمَّا هَاجَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَدِينَةِ هَاجَرَ إِلَيْهِ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو وَهَاجَرَ مَعَهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَاجْتَوَوْا[11] الْمَدِينَةَ، فَمَرِضَ، فَجَزِعَ، فَأَخَذَ مَشَاقِصَ[12] لَهُ فَقَطَعَ بِهَا بَرَاجِمَهُ[13]، فَشَخَبَتْ يَدَاهُ[14]حَتَّى مَاتَ. فَرَآهُ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فِي مَنَامِهِ، فَرَآهُ وَهَيْئَتُهُ حَسَنَةٌ، وَرَآهُ مُغَطِّيًا يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: مَا صَنَعَ بِكَ رَبُّكَ؟ فَقَالَ: غَفَرَ لِي؛ بِهِجْرَتِي إِلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[15]. فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكَ مُغَطِّيًا يَدَيْكَ؟! قَالَ: قِيلَ لِي: لَنْ نُصْلِحَ مِنْكَ مَا أَفْسَدْتَ. فَقَصَّهَا الطُّفَيْلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «اللَّهُمَّ وَلِيَدَيْهِ فَاغْفِرْ» رواه مسلم.

الثاني: الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام.

ويأتي الكلام عن حكمها وأنواعها.

الثالث: هجرة أرض السوء إلى أرض الصلاح.

ودليلها قصة قاتل المائة نفس[16].

قال النووي رحمه الله: "قال العلماء: في هذا استحباب مفارقة التائب المواضع التي أصاب بها الذنوب، والأخدان المساعدين له على ذلك، ومقاطعتهم ما داموا على حالهم، وأن يستبدل بهم صحبة أهل الخير والصلاح والعلماء والمتعبدين والورعين ومن يقتدى بهم، وينتفع بصحبتهم، وتتأكد بذلك توبته"[17]. وقال الحافظ :" ففيه إشارة إلى أن التائب ينبغي له مفارقة الأحوال التي اعتادها في زمن المعصية، والتحول منها كلها والاشتغال بغيرها"[18].

الرابع: الهجرة إلى الشام في آخر الزمان عند ظهور الفتن.

فعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «سَتَكُونُ هِجْرَةٌ بَعْدَ هِجْرَةٍ، فَخِيَارُ أَهْلِ الْأَرْضِ أَلْزَمُهُمْ مُهَاجَرَ إِبْرَاهِيمَ، وَيَبْقَى فِي الْأَرْضِ شِرَارُ أَهْلِهَا، تَلْفِظُهُمْ أَرْضُوهُمْ، تَقْذَرُهُمْ نَفْسُ اللَّهِ، وَتَحْشُرُهُمُ النَّارُ مَعَ الْقِرَدَةِ وَالْخَنَازِيرِ»[19].

حكم الهجرة:

أما الهجرة المعنوية **فواجبة** على كل أحد.

وأما الهجرة **الحسية** فالناس فيها **أربعة** أقسام:

القسم **الأول**: من تجب عليهم ويأثمون بتركها.

وذلك في حق من يقدر عليها ولا يمكنه إقامة واجبات دينه في ديار الكفر. قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا} (النساء: 97).

[11]قال النووي: "هُوَ بِضَمِّ الْوَاو الثَّانِيَة ضَمِير جَمْع، وَهُوَ ضَمِير يَعُود عَلَى الطُّفَيْل وَالرَّجُل الْمَذْكُور وَمَنْ يَتَعَلَّق بِهِمَا، وَمَعْنَاهُ: كَرِهُوا الْمُقَام بِهَا؛ لِضَجَرٍ، وَنَوْع مِنْ سَقَم. قَالَ أَبُو عُبَيْد وَالْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرهمَا: اِجْتَوَيْت الْبَلَد إِذَا كَرِهْت الْمُقَام بِهِ وَإِنْ كُنْت فِي نِعْمَة. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَأَصْله مِنْ الْجَوَى وَهُوَ دَاء يُصِيب الْجَوْف".

[12]المشقص: نصل سهم طويلٌ عريض.

[13]مفاصل الأصابع، وواحدتها: بُرْجُمَة.

[14]اندفع الدم منهما بشدة.

[15]وهنا سؤال أتوجه به لكل شيعي مبغض للصحابة رضي الله عنهم: إذا كان هذا حال من هاجر ولم يحفظ له شيء في نصرة النبي صلى الله عليه وسلم، وقتل نفسه، فما ظنك بمن هاجر، نصر الله به دينه، ونبيه صلى الله عليه وسلم، ولم يقتل نفسه!؟ أين عقولكم يا مبغضي صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟!!

[16]انظر صحيح مسلم 4/2118.

17شرح صحيح مسلم (17/82).

18فتح الباري (6/517-518).

19أبو داود وصححه الألباني.

ففي سنن أبي داود والترمذي، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهُرِ الْمُشْرِكِينَ، لا تَرَاءَى نَارَاهُمَا»[20].

القسم **الثاني**: من تجب عليهم، لكنهم معذورون في عدم القيام بها.

قال تعالى: }إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا. إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا. فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا{ (النساء: 97-99).

القسم **الثالث**: من يتمكن من إظهار دينه ولا يضيق عليهم، وهذا تستحب في حقه، ولا تجب عليه.

القسم **الرابع**: من كان بقاؤهم في دار الكفر أولى من هجرتهم.

جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية –بعد ذكرها للأقسام السابقة-: "وزاد الشّافعيّة قسماً رابعاً: وهو من يقدر على إظهار دينه في دار الحرب، ويقدر على الاعتزال في مكان خاص، والامتناع من الكفّار، فهذا تحرم عليه الهجرة ، لأنّ مكان اعتزاله صار دار إسلام بامتناعه، فيعود بهجرته إلى حوزة الكفّار، وهو أمر لا يجوز ، لأنّ كلّ محلّ قدر أهله على الامتناع من الكفّار صار دار إسلام".
ومن هؤلاء السفراء، فإن مكثهم فيها متعين؛ للقيام على شؤون رعايا بلادهم من المسلمين.

ومنهم العيون الذي يبعثون بالأخبار إلى الدولة المسلمة.

ومنهم الدعاة، والقائمين على أمر الجاليات المسلمة.

وطالب علمٍ لا يتأتى له أن يتعلمه في بلاد المسلمين. والله أعلم.

إشكال وجوابه:

لو قيل: كيف نوفِّق بين الحديثين: حديث الشيخين: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا»، وحديث: «لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها» الذي رواه أحمد وأبو داود.

فالجواب: أنَّ الهجرة المنقطعة هي الهجرة من مكة إلى المدينة، أو الهجرة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث لنصرته والجهاد معه، وأما الهجرة الباقية فهي الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام.

الهجرة السورية الصغرى:

عندما قام الشعب السوري في الثمانينيات بالثورة الأولى ضد النظام النصيري والبطش الذي قام به النظام اضطر الكثير من السوريين إلى الهجرة الأولى خوفاً على حياتهم من الظلم الذي اتبعه النظام ومن قام وقتها بالهجرة توجه إلى بلاد المسلمين بحثاً عن الأمان واندمج السوريين مع هذه المجتمعات من خلال العمل بالعلم والتجارة والصناعة والحرفية واستقر الحال بالكثيرين منهم في تلك البلدان وكانت المؤشرات تدل على عدم الرجوع لسورية في ظل الحكم القائم هنا عمل الناس بجد للعيش مع الواقع الجديد وكانت هذه الهجرة لعينة من السوريين الذين رفضوا الظلم والخضوع لنظام طائفي. هنا كانت اسباب الاندماج بالمجتمعات الجديدة قراراً لا بد منه حيث لم يكن بالمكان العودة بأي حال من الأحوال. هنا نلاحظ ما يلي:

- المهاجرون السوريون كانوا نخبة من رجال الدين والعلم ومن التجار والصناعيين.
- الفئات التي هاجرت وقتئذ كانت صفة مشتركة بينهم وهي التمسك بالدين الحنيف.
- خرج السوريون المهاجرون من بلادهم بغية العمل من جديد وتقديم خبراتهم للمجتمعات الجديدة

---

[20] أبو داود والترمذي.

- المجتمعات التي وصل إليها المهاجرون كانت مساندة للسوريين القادمين وكانت قوانين تلك البلدان تسمح لهم بالاستقرار.
- لم توضع قوانين في تلك البلدان حول عزل السوريين في معسكرات والمتاجرة بهم طلباً للمعونات
- أعداد المهاجرين كانت محدودة والعينات المهاجرة كانت ذات كفاءات في غالبيتها.

الهجرة السورية الكبرى:

بعد انتصار النظام النصيري على الثورة الأولى تعلم دروس جديدة في اخضاع السوريين فقام على تمكين زمام الحكم في طائفته واعتمد على فئة من السوريين خارج الطائفة من خلال تنظيمات حزب البعث والشبيبة والطلائع واصبح هؤلاء اكثر ولاء له من الطائفة نفسها واعتمد على نشر الفساد بينهم حتى لا يبقى فيهم شخصاً يستطيع أن يدعى الطهارة.

ومع بدء الثورة السورية الكبرى ضد الحكم النصيري لم يصدق القائمين على النظام الأمر فقد كانوا ظانين أن تجربة الثورة الأولى أنهت التفكير في عمل ثوري ضده وكانت الشرارة الأولى من أطفال سوريين بدأت بكتابات على الجدران.

وسرعان ما تحركت الثورة في مختلف المحافظات السورية، وبدأ النظام كعادته بالقمع والاعتقال والقتل وهنا بدأت الهجرة السورية الكبرى حيث خرج آلاف السوريين نحو البلدان المجاورة طلباً للأمان أو هرباً من الاعتقال أو الموت أو فرص الحياة الأفضل! هنا لم تكن الهجرة لفئات مميزة من السوريين اختلط الحابل بالنابل وبدأت الناس تتدفق على الدول المجاورة بأعداد ضخمة. لم تكن القوانين لاستقبالهم واضحة وبدأت تجارة الدول لاستغلال اللجوء وتدفق الأعداد باتجاه الدول الاسلامية وغير الاسلامية.

هنا بدأت الدول غير الاسلامية باستدراك الوضع ووضعت قوانين اللجوء واستغلت الامر للتعويض عن التناقص السكاني في بعض البلدان وحاجتهم لقوى عاملة جديدة.

التكيف الإجتماعي Social Accommodation:

التكيف بمعناه الواسع: هو قدرة الأنسان على البقاء حياً في ظل أقسى الظروف الطبيعية والبايولوجية والأجتماعية. أما التكيف الإجتماعي فهو عملية اجتماعية وظيفتها تقليل أو تجنب الصراع بين القادمين والمستوطنين. أما المضمون النفسي للتكيف الاجتماعي فيشير إلى السلوك الفردي أو الجماعي لتقليل مواقف الصراع، من خلال تجنب مظاهر العداء، حيث تقوم الحكومات بتقديم بعض المساعدات كتعويضات اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية للقادمين أو اللاجئين.

والفرق واضح بين التأقلم والتكيف، حيث أن التأقليم يشير لتلاؤم السلوك الانساني مع ظروف البيئة الطبيعية. أما التطيف فيرتبط مع ظروف البئة الاجتماعية.

اللاجئين السوريين والتكيف الاجتماعي مع المجتمعات:

خلق الله تعالى الإنسان وجعله ضمن مجتمع من البشر، فالانسان لا يستطيع العيش بمعزل عن باقي البشر في مجتمعه، فكما قال عزوجل في كتابه الكريم: "وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ "، وجعل له القدرة على التكيّف مع جميع الظروف المحيطة به، ومن هذه الظروف المجتمع والبيئة التي يعيش فيها، حتى يستطيع تحقيق ما يسمى التكيّف الاجتماعي، ليحقق الغاية من وجوده على الأرض، ألا وهي إعمار الأرض .

مظاهر التكيّف للتكيّف مع المجتمع عدة مظاهر، فعندما توجد هذه المظاهر في أي شخص نستطيع القول بأنه متكيّف مع مجتمعه، ومن هذه المظاهر : الراحة النفسية والقدرة على التغلب على جميع العقبات والمشاكل التي تواجه الفرد في حياته . تفوق الفرد في عمله . عدم إصابة الفرد بأي مرض ناتج عن المشاكل النفسية، مثا : أمراض القلب والسكري وضغط الدم . تحديد الفرد لأهداف واقعية، وبذل جهده لتحقيق هذه الأهداف . القدرة على إدراك عواقب الأمور وضبط الذات . القدرة على تكوين علاقات مع الآخرين قائمة مبنية على الثقة المتبادلة . قدرة الفرد على تحمل المسؤوليات الموكلة إليه . حب الآخرين والسعي لخدمتهم والتضحية من أجلهم.

كيف يستطيع الفرد تحقيق التكيّف الاجتماعي حتى يتكيّف الإنسان مع المجتمع الذي يعيش فيه عليه سلوك ما يلي:

الحرص الدائم على التفاعل مع الآخرين، والشعور الدائم بالحاجة إلى الآخرين وحاجتهم إليه، والإحساس بعدم القدرة على الإستغناء عنهم . تفهم الآخرين ومشاعرهم وأفكارهم واتجاهاتهم، واحترامهم . التواضع للآخرين، وعدم التكبر والتعالي عليهم . عدم الإكثار بالحديث عن الذات والقدرات والعلم الذي يمتلكه الفرد . حب الخير للآخرين وعدم ايذائهم . السير وراء الشعار " والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين "، فالصفح والعفو عن الآخرين والتماس الأعذار لهم يقربهم منك أكثر . الصبر على ما تكرهه من الآخرين، وليكن ذلك ابتغاء مرضاة الله عز ّوجلّ . البدء بالسلام والسؤال عن الآخرين.

التكيّف الأجتماعي في ظل المجتمعات الجديدة

يمكن القول أن للتكيف عاملان أساسيان: **العامل الأول:** الاستيعاب أي المقدرة على استيعاب البيئة الجديدة من قوانين وأنظمة ونظم اجتماعية وتعليمية وقانونية، ومقدرة الفرد على فهمها وتنظيمها مع تاريخه السابق في ظل قوانين أخرى ومثال على ذلك استيعاب الفردية التي تمنحها بعض المجتمعات لأفراداها كالإستغلال المسموح به للأولاد، أو التوافق ما بين العمل لساعات طويلة والدراسة بنفس الوقت، أو موضوع وادب دفع الفواتير والضرائب في أوقاتها[21,22].

العامل الثاني: هو التمثيل ويقصد به قدرة الفرد على تفسير استيعابه وفهمه بشكل صحيح وإعادة بثه للبيئة الجديدة بشكل سلوكي مقبول للمجتمع الجديد. مثال ذلك التمثيل في سلوك الاحترام للقوانين المدنية أو قوانين المرور يصنف بعض الباحثين التكيف لعدة انواع نشير اليها فيما يلي:

1- **التكيف البيئي**: أي قدرة الفرد للتكيف مع متغيرات البيئة الطبيعية، كاختلاف درجات الحرارة بين بيئة المهاجرين وبيئة المجنمعات الجديدة. قد تنعكس حالات عدم التأقلم البيئية من ايعازات الجسم كحالات عصبية أو حالات نفسية كألام في المفاصل والقولون أو الخمول والكسل؟

2- **التكيف الغذائي:** ونعني بذلك طبيعة المأكولات وكميات اللحوم أو أنواعها واختلاف المشاريب فبعض المتمعات تبيح تناول الخمور والبعض الاخر لا يتقبل بسبب تعاليم دينه تقبل ذلك، فقد لا يستطيع المهاجر التأقلم مما يسبب اضطرابات غذائية مثل ارتفاع الكوليسترول والتهاب المفاصل.

3- **التكيف اللغوي:** اللغة امر ضروري للتفاهم، لذلك يقوم المهاجرون بتعلم لغة المجتمعات الجديدة وتظهر الصعوبة لدى كبار السن وينعكس ذلك على صعوبة توفير مصدر الرزق والعمل بدون اللغة.

4- **التكيف المدرسي:** يرتبط ذلك بفئة الاطفال والشباب ولسهولة الاندماج بالمجتمعات الجديدة من الضروري التأقلم مع نوعية التعليم واندماج الاطفال والشباب مع اطفال وشباب المجتمعات الجديدة. تمنح المدارس فرصة التعلم والاختلاط مع المجتمعات الجديدة والتكيف السريع للجيل الناشئ من المهاجرين مع المجتمعات التي هاجروا إليها. وعدم اللجوء لفتح مدارس خاصة بهم والاصرار على عدم التكيف بالتعليم يبقى حجر عثرة على أمل أن يعودوا لمجتمعاتهم السابقة إن تمطنوا من العودة.

5- **التكيف الاجتماعي:** ويعد أوسع وأشمل التصنيفات عادة يتهيب المهاجرون الاختلاط مع المواطنين الجدد، ويتطلب التكيف الاجتماعي التبادل الاجتماعي كالشراء والبيع والتزاوج والقاء التحية على الجيران، تقوم الاسر المهاجرة بارضاء المجتمع الجديد من خلال كسبها لبعض العادات المقبولة لدى الطرفين.

فالتكيف لا يقتصر على فئة عمرية دون أخرى، فقد تكون سريعة عند فئة أكثر من غيرها، عليه نذكر أهم العوامل التي تساعد الافراد المهاجرين للتكيف مع المجتمعات الجديدة:

الرغبة الحقيقية في الانتماء وهذه ناحية مهمة لتخطي مشاعر الغربة وعتبار المجتمع الجديد هو مجتمعهم وهي عملية اعادة التوطين.

الذكاء الفردي والاجتماعي مهم في تخطي المعوقات من خلال استخدام العقل في حل المشكلات التي قد يسببها بعض الافراد سواء من المهاجرين أو المواطنين.

متابعة التحصيل العلمي ورفع الكفاءات فالمجتمعات الجديدة ترحب بذوي الخبرات من العلميين أو المهنيين.

الشعور بالامان والاطمئنان وهذا من اهم الامور التي يسعى اليها المهاجرون من خلال تيسير موضوع وثائقهم وعدم استغلال حاجتهم للثبوتيات ومنحهم اقامات طولة الأمد أو التجنيس مما يوطد عملية التكيف وخدمة المجتمع الجديد.

الانخراط في الدراسة الاكاديمية وهذا يعطي صورة عن ثقافة وتفكير المجتمعات الجديدة وطموحاتها غي البناء والتقدم والحضارة.

البحث عن فرص غمل مناسبة فالعمل يتيح فرصة التواصل بالآخرين وتبادل المودة والاحترام.

حب الاستطلاع والتعرف على المجتمع الجديد يعد مهماً نحو التكيف.

تكوين صداقات وعلاقات اجتماعية مع الافراد الاصليين مهم للغاية ضمن موضوع التكيف.

يلعب الاعلام بكافة اشكاله دوراً مهماً للغاية في موضوع التكيف والتوطين.

أوجه الشبه بين واقع الناس اليوم وحال الناس في زمن النبي عليه الصلاة والسلام.

الهجرة الأولى في احداث حماة قد تتشابه مع الهجرة في زمن النبي، الهجرة الثانية خرج فيها كثير من السوريين بطوائفهم المتعددة وغاياتهم المختلفة والمتباينة كذلك اختلفت اسباب هجرتهم.

بيان الفارق بين الهجرة إلى البلدان الاسلامية، والهجرة إلى بلاد الكفر.

الأصلُ في السّفرِ والانتقالِ مِن بلاد الشّام إلى البلاد غير الإسلامية في الظّروف الحالية هو: **المنع**، ويُستثنى مِن ذلك المضطرُّ الذي لا يجد بلدًا مِن بلاد المسلمين يعيشُ فيها، فيجوز له الانتقالُ للعيش في بلاد الكفارِ على أنْ ينتقلَ منها متى ارتفعت ضرورتُه، وكذلك التجنّسُ بجنسيةِ الدُّولِ غير الإسلامية **لا يجوز إلا لمن اضطر إلى ذلك**، وبيانُ ذلك في النّقاط التّالية:

أولاً: الواجبُ على المسلم المضطر للخروج مِن بلده: البحثُ عن بلادٍ إسلاميةٍ يأمن فيها على دينه ونفسه وماله، ويختار مِن هذه البلاد أسلمَها لدينه، وأحفظَها لعرضه .

قال تعالى: (وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً) (النساء: 100)

قال الطبري في" تفسيره ":"ومن يُفارق أرضَ الشرك وأهلَها هربًا بدينه منها ومنهم، إلى أرض الإسلام وأهلها المؤمنين... يجد هذا المهاجر في سبيل الله مهربًا ونجاةً، ورحاباً فسيحة)." بتصرف يسير.

وكما اسلفنا فقد جاء في حديث توبة قاتل المئة نفسٍ :انْطَلِقْ إِلَى أَرْضِ كَذَا وَكَذَا، فَإِنَّ بِهَا أُنَاسًا يَعْبُدُونَ اللهَ فَاعْبُدِ اللهَ مَعَهُمْ، وَلَا تَرْجِعْ إِلَى أَرْضِكَ، فَإِنَّهَا أَرْضُ سَوْءٍ (متفق عليه، واللفظ لمسلم).

ولا شكّ أنَّ العيشَ في بلاد المسلمين له أثرٌ ظاهرٌ على الإنسان في طاعته وعبادته، وتربية أبنائه.

ويجتنب المسلمُ السّفرَ، والهجرة إلى البلاد التي ينتشر فيها الكفرُ، ويكثر فيها الفسادُ والفتنُ - بلاد الغرب– لما في ذلك مِن مخاطرَ كثيرةٍ، منها:

1 -الفتنةُ في الدّين بسبب حال تلك المجتمعات مِن الفساد الدّيني، والانحلال الخُلُقي في مختلف مجالاتِ الحياةِ، والأماكنِ الخاصة والعامة، ووسائلِ الإعلامِ وغيرها.

2 -الخشيةُ على مستقبل الأبناء، لنشأتهم في مجتمعٍ لا يراعي الدّينَ والأخلاق في المدارسِ، وأنظمة التّعليم، وجميع مرافق المجتمع، مما يُنذر بخطرِ انحرافهم، وربّما انسلاخهم من الدين بالكلية.

3 -ما تحويه قوانينُ تلك البلدانِ مِن أحكام مخالفةٍ للشريعةِ تُخل بقيام الرجل على أسرته، وتتيح للدولة انتزاعَ الولاية على الزوجة والأبناء، وتوكِلُ أمرَ رعايتهم وتربيتهم لأُسرٍ أو مؤسسات.

5-عدمُ القدرة على القيام ببعضِ شعائرِ الإسلامِ في بعض تلك البلاد.

6 -خطرُ الافتتان بالكفار، أو الوقوع في محبتهم، أو الرِّضى بدينهم، أو منكراتهم، أو موالاتهم، وإعانتِهم على المسلمين؛ بسبب طول المعاشرة، وكثرة المخالطة.

ثانياً: يختلف حكمُ الإقامة في بلاد الكفر بحسب أحوال الإنسان[27]، والظروف المحيطة به:

1 -لا تجوز الإقامةُ في تلك البلادِ، واللجوءُ إليها إذا خشي المسلمُ الفتنةَ في دينه، سواء كان ذلك مِن قبيل الشُّبهات، أو الشَّهوات، أو كان مستضعَفًا لا يتمكّن مِن إقامةِ الشّعائرِ الإسلاميةِ، أو لا يأمنُ على نفسِه، أو مالِه، أو عِرضِه؛ لأنَّ اللهَ تبارك وتعالى توعّد الذين يتركون الهجرةَ مِن بلاد الكفر إلى دار الإسلام، وهم على هذه الحال، فكيف بمن هاجر إليها؟! قال سبحانه: إنّ الذين توفّاهمُ الملائكةُ ظالمي أنفسِهمْ قالوا فيمَ كُنتم قالوا كنّا مستضعفينَ في الأرضِ قالوا ألم تكنْ أرضُ اللهِ واسِعةً فتُهاجروا فيها فأولئك مَأواهُم جَهنَّمُ وساءتْ مَصيراً. (النساء: 98)

قال ابنُ كثيرٍ في "تفسيره": "هذه الآيةُ الكريمةُ عامّةٌ في كلِّ مَن أقام بين ظهراني المشركين، وهو قادرٌ على الهجرةِ، وليس متمكّنًا مِن إقامةِ الدّين، فهو ظالمٌ لنفسِه، مرتكبٌ حرامًا بالإجماع، وبنصِّ هذه الآية."

وقال النّووي في روضة الطالبين" :المسلمُ إنْ كان ضعيفًا في دار الكفر لا يقدِرُ على إظهار الدّين، حرُمَ عليه الإقامةُ هناك، وتجب عليه الهجرةُ إلى دار الإسلام."

وقد بايع النبي -صلى الله عليه وسلم- عدداً مِن الصحابة على الإسلام، واشترط عليهم عدمَ الإقامة بين المشركين، ففي حديث بَهْزَ بنِ حَكيمٍ، عن أبيه، عن جَدّه : أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- قال له: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ مُشْرِكٍ بَعْدَمَا أَسْلَمَ عَمَلًا، أَوْ يُفَارِقَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ (رواه النسائي، وابن ماجه).

قال ابنُ حجر في" فتح الباري "عن هذا الحديث وما جاء في معناه مِن الأحاديث: "وهذا محمولٌ على مَن لم يأمن على دينه."

2 -يجوز السّفرُ إلى بلادِ الكفرِ الآمنةِ للمضطرِ إذا لم يجد بلدًا مسلمًا آمنًا يقيم فيه، أو يلجأ إليه، ويتقي الله في دينه ما استطاع، كما هاجر المسلمون المستضعفون إلى بلاد الحبشة؛ لأنّ فيها ملِكًا عادلاً، لا يُظلم عنده أحدٌ، وتقييدُه بالمضطر؛ لما سبقت الإشارةُ إليه مِن المفاسد الكثيرة في الإقامة بينهم، التي إن سلم مِن بعضها فلا يسلم مِن بعضها الآخر.

قال ابنُ حزمٍ في" المحلى" :"وأمّا مَن فرّ إلى أرض الحربِ؛ لظلمٍ خافه، ولم يحارب المسلمينَ، ولا أعانهم عليهم، ولم يجدْ في المسلمين مَن يُجيره، فهذا لا شيءَ عليه؛ لأنه مضطرٌ مُكرَهٌ."

ومما يلحق بالضّرورة، أو الحاجة التي تنزّلُ منزلتَها في الظّروف الحالية عدمُ القدرة على الوصول إلى بلادٍ إسلامية، أو عدمُ سماحها له بالإقامة فيها، أو الحاجةُ إلى علاج لا يتوفر إلا فيها، ونحو ذلك، ويسعى جُهدَه في حفظ نفسِه، ومَن ولاه الله أمرَهم.

ومَن سافر إلى تلك البلاد مضطرًا فعليه أنْ ينويَ الرّجوعَ والانتقالَ لإحدى البلاد الإسلامية متى زالت الضرورةُ، وقدَر على ذلك.

ولا ينبغي للمسلم أنْ يتساهلَ في الإقامة بين الكفّار لغير ضرورة، كفضول التكسُّب، أو الترفُّه في المعيشة، بل يصبر نفسَه مع المسلمين، ويحتسب ذلك عند الله تعالى؛ صونًا لدينه وذريته، ولا يعرّض نفسَه للبلاء والفتن.

ثالثاً: ويتأكّد المنعُ في حال اللاجئين السّوريين إذا نُظر إلى ما يكتنف هذا اللجوءَ والإقامةَ مِن مخاطرَ عظيمةٍ أودت بحياة الكثيرن، ومفاسدَ كثيرةٍ، ومنها:

-عدمُ أمن الطرق، وغلبةُ احتمال الهلاك، كما في السّفر بالزوارق البحرية عن طريقِ التّهريب.

-التكاليفُ المادّية الباهظة، وما يصاحبُ ذلك مِن احتيالٍ، وتزويرٍ يتحمّل المسافرُ تبعتَه عند اكتشافه.

-فَقْدُ البلادِ الشّاميّةِ فلذاتِ أكبادِها، وخيرةَ أبنائها، وهجرةُ نُخَبِها، وأصحابِ العقول فيها وهي أحوجُ ما تكون إليهم؛ ليرابطوا على ثغورها في مختلف المجالات العسكرية، والإغاثية، والإعلامية، والتربوية، وغيرها.

-مساعدةُ النّظامِ في تحقيقِ أطماعِه في تهجير أهلِ السّنة، وتفريغِهم مِن مناطقِهم واستبدالهم، وصولًا إلى تغيير تركيبة السُّكّانِ في البلادِ.

رابعاً: في التجنس قدرٌ زائد على مجرد الإقامة بالخضوع والتبعية للدّولة صاحبة الجنسية، والتّعهد بالحفاظ على نُظمِها السّياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والاستعدادَ للدِّفاعِ عنها، وقد يؤدي للولاء لها، ومسألةُ التّجنُّس مِن النوازل التي اختلفت فيها أنظارُ المفتين بحسب الأحوال والصّور.

والذي يترجح :تحريمُ التجنّسُ بجنسية الدُّولِ غيرِ الإسلاميّةِ، إلا في حال الضّرورة، كمَن فقد جنسيتَه بسبب الاضطهاد في بلده، أو ضُيِّق عليه بسببِها، أو عجَز عن استخراج الأوراق الثبوتية اللازمة، ولم يستطع أنْ يحصل على جنسية بلدٍ مِن بلاد المسلمين.

قال الشيخ علي الطنطاوي في" فتاواه" :"ومِن الممنوعِ على المسلم أنْ يأخذَ جنسيةَ دولةٍ غير مسلمةٍ؛ لأنه يكون حينئذٍ ملتزمًا بإطاعةِ أوامرِها، واتّباع قوانينِها، بحيثُ لا يجوزُ له مخالفتُها، أو الخروجُ عليها، إلا إذا اضطُرّ إلى ذلك اضطراراً، ولم يعمل ما ينافي شرعَ الله."

وقال الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي الدولي الشيخ محمد الحبيب ابن خوجة في بحثه المنشور في مجلة المجمع الفقهي[27]:

"التجنُّسُ بالجنسياتِ غيرِ المسلمةِ سواءً كانت أمريكيةً، أو أوربيةً، أو غيرها، قد تكونُ جائزةً إذا دعت الضرورة إليه، لا حباً للتشبهِ بأهلِ الكفرِ والتَّسمي بأسمائِهم، أو الاتصافِ بصفاتهم، بشرطِ أن لا يؤديَ هذا التَّجنُّس إلى تعطيلِ أو نقصِ شيءٍ من أمورِ دينه، أو يَجُرُّه إلى موالاةِ أعداءِ الله، وإلا فلا، قال تعالى:{إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ إلخ الآية}. أمّا إنْ كان التّجنُّس يتضمن موالاةً تامّةً للكافرين، أو الرّضى عن دينِهم، أو تفضيلَ القوانينِ الجاهليةِ على أحكام الشّريعة، أو الرضى بها: فهذا مِن الرّدّة، والعياذ بالله.

وأخيراً:

ينبغي على مَن اضطُرَّ للخروج مِن سورية -وخاصّةً اللاجئين إلى بلادٍ أجنبيةٍ، أو بعيدة- الاستمرارُ في مناصرة إخوانهم في سورية، ودول اللجوء، بالإعانة المادّية المختلفة، والدَّعْم المعنوي: بالتواصُل والتثبيت والتّصبير، والمُشاركة في الفعاليات الدّعوية، والاجتماعية والسياسية وغيرها لنصرة الشعب المجاهد، وبذل المستطاع للتواصل مع المفكّرين والكُتّاب والصحفيّين، مِن أجل إبراز القضيَّة للنَّاس في البلد الذي يعيشون فيه، والحِرص على قول الحقيقة.

أثر الواقع الديني في التكيف الاجتماعي

تعد الأديان من أقدم المؤسسات الفكرية الاجتماعية عبر التاريخ الإنساني، وهـي موجودة في كل المجتمعات الإنسانية لتسد احتياجات مهمة لإفراد هذه المجتمعات مـن الناحيـة الاجتماعيـة والنفسية، فالدين يدفع الأفراد إلى تغليب مصلحة الجماعة على المصلحة الخاصة وتغذي بـذلك مـا يـسمى بالعاطفة الجماعية [23] يتميز الدين الإسلامي بهذا المجال لما يتمتـع بـه مـن المرونـة والعقلانية والبحث والاقتناع بالحقيقة، وهو دين يدعو إلى المعرفة والحقيقة والانفتاح على العـالم والتطـور والحوار المستمر والتواصل وتأصيل لغة التعايش

مع الأخر [24] وتعد حالة الانفصام بين الدين والتمدن الذي يعشه الغرب من اهم الاسباب لكثير من الاضطرابات النفسية والدخول في الدين الاسلامي.

إن تراكم مجموعة من التأثيرات السلبية على المجتمع السوري وابتعاده عن الدين في ظل اباحة الرشوة والمحسوبيات والفساد الاخلاقي والخلقي جعل الكثير منهم يعاني من صعوبات للتأقلم مع المجتمعات التي وصلو اليها كمهاجرين حيث تود معظمهم على تسهيل الامور بالرشوة أو التحايل على القانون أو ادخال هذه المفاهيم للمجتمعات الجديدة. والتي انعكست سلباً على موضوع التكيف الاجتماعي فظهرت حالات فردية رافضة للتكيف مع أي قوانين. كما أن متابعة المهاجرين إلى الدول الاوربية واصطدامهم بالقوانين وصعوبة تطبيق ما تعودوا عليه خلال السنسن الماضية بتجاوز القوانين الضابطة اصاب العديد منهم بالصدمة ومنهم من عاد لبلده بسبب ذلك[22,23,24,25,26].

تشير دراسة اجريت على عينة من (200) طالباً وطالبة منهم (100) من الذكور، و(100) من الاناث، عن وجود تأثير جوهري لاتجاه الطلاب نحو الالتزام الديني في مستوى تكيفهم النفسي والاجتماعي[21].

أهمية الدين أوالتوحد مع النظام الديني

بدأت حديثاً اتجاهات بين بعض علماء النفس تنادي بأهمية الدين أوالتوحد مع النظام الديني في بناء الصحة النفسية والتكيف النفسي والاجتماعي للإفراد، مما يساعدهم في حل مشكلات الحياة ويجنبهم القلق الذي يتعرض كثير منهم، وبخاصة إنهم يعيشون في عصر يسيطر عليه الاهتمام الكبير بالحياة المادية، والتنافس الشديد في المصالح والمغريات الاجتماعية والاقتصادية، ويفتقر في الوقت نفسه إلى الغذاء الروحي مما انعكس على حياة هؤلاء الأفراد سلباً وأصبحوا عرضة للإصابة بالأمراض والاضطرابات النفسية والأزمات الاجتماعية، حتى أصبح يعرف هذا العصر بعصر القلق والاضطراب النفسي.

يزود الدين الفرد بنسق من القيم والمبادئ والمعايير والعلاقات الاجتماعية التي توفر له التكيف مع المجتمعات الجديدة، حيث أن سلوك الإنسان لا يضطرب لوجود القيم والمعايير الأخلاقية الضابطة كما يدعي البعض وإنما يضطرب عندما يبتعد الفرد عن هذه المعايير وعن فطرته التي خلقه الله تعالى عليها[27].

1. إن الدين فطري لدى الإنسان قد تساعد على ظهوره عوامل التنشئة الاجتماعية.
2. إن الدين علاقة وجدانية روحية بين الفرد وخالقه هذه العلاقة لها صدى في ضمير الفرد ووجدانه وتصبح المحرك الأساسي لسلوكه ومعاملاته وأخلاقه.
3. يعتبر الدين ذو طبيعة داخلية لدى الفرد.
4. الدين يعطي الفرد المتدين قوة يستمدها من قوة عليا داخلياً وخارجياً ويخلصه ذلك من مشاعر الذنب واليأس والقنوط وينمي لديه الخصائص النفسية الايجابية كالصبر والإيثار والتسامح والمودة.
5. إن يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الناس وتنظيم حركة الحياة على مستوى الفرد والمجتمع.
6. يقلل الالتزام بالدين وتعاليمه من مشاعر الصراع والإحباط داخل النفس.
7. يدعو الدين إلى التكامل بين السلوك الظاهري والضمير الداخلي.

التوصيات

- دعوة الشباب المسلم للتمسك بالدين الإسلامي الحنيف المعتدل بعيداً عن التطرف والتعصب لأن الالتزام بهذا الدين هو السبيل للوصول لتحقيق الذات والاكتفاء النفسي والاجتماعي.

- دعوة المؤسسات التربوية والتعليمية في المراحل المختلفة إلى تكثيف الجهود لتوجيه وإرشاد الأطفال والشباب لتعاليم الدين ومبادئه السمحة، ويكون ذلك عن طريق زيادة مواد الثقافة الإسلامية التي تتضمن تعريف الطالب بنظم الإسلام الاجتماعية، والاقتصادية، والإدارية، والسياسية.
- توفير المرافق والمؤسسات والمراكز الترفيهية المناسبة والملائمة لتعاليم الدين لرعاية الشباب والمراهقين لمساعدتهم على قضاء وقت الفراغ لديهم وتدريبهم على المسلكيات الاجتماعية وتنمية روح المشاركة والتعاون لديهم.
- التوجه نحو الإرشاد الديني في إرشاد الشباب ومعالجة مشكلات الزواج لديهم، وحالات القلق من المستقبل والاستقرار، والشعور بالذنب، والكآبة والمشكلات الجنسية والإدمان، وذلك بهدف تحرير الفرد من مشاعر الاثم والخطيئة ومساعدتهم على تقبل ذواتهم وإشباع حاجاتهم للأمن والاستقرار النفسي.
- ضرورة العمل على نشر الثقافة الدينية بين المراهقين بالاستعانة بتعاليم الدين في مختلف مجالات الحياة من مثل مشكلات الشباب والتعليم والأسرة.
- دعم الجهات اتي تعمل على توفير التعليم للاجئين وعدم ترك الجيل الناشئ دون تعليم أو ارشاد وتوفير فوص العمل لهم.
- الاهتمام بتعليم الأفراد منذ الطفولة تعاليم الدين وذلك حرصاً على أن يخرج للحياة وقد تمكن من السيطرة على انفعالاته ونزعاته بشكل يساعده على التكيف الحسن مع نفسه ومع الآخرين.
- اتخاذ الوسائل الكفيلة بدعم مناهج التربية الدينية العامة والمتخصصة في مراحل التعليم المختلفة وتطويرها باستمرار لتتناسب مع تطور الحياة وتطور المجتمع، من خلال ربطها بمشكلات الأفراد وحياتهم، واستخدام الأساليب المبتكرة لتدريسها.

المراجع:

[1]. انظر لسان العرب (5/250)، مادة (هجر).
[2]. التعريفات للجرجاني (256).
[3]. الفتح (1/16).
[4]. تفسير القرآن العظيم (6/290).
[5]. السابق (2/391).
[6]. تفسير الطبري (17/ 205).
[7]. تفسير القرآن العظيم (5/443).
[8]. في جانبها وطرفها بداخلها.
[9]. متوسطها.
[10]. شجرة المعارف والأحوال وصالح الأقوال والأعمال (383).

[11]. قال النووي: "هُوَ بِضَمِّ الْوَاو الثَّانِيَة ضَمِير جَمْع، وَهُوَ ضَمِير يَعُود عَلَى الطُّفَيْل وَالرَّجُل الْمَذْكُور وَمَنْ يَتَعَلَّق بِهِمَا، وَمَعْنَاهُ: كَرِهُوا الْمَقَام بِهَا؛ لِضَجَرٍ، وَنَوْع مِنْ سَقَم. قَالَ أَبُو عُبَيْد وَالْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرهمَا: اِجْتَوَيْت الْبَلَد إِذَا كَرِهْت الْمَقَام بِهِ وَإِنْ كُنْت فِي نِعْمَة. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَأَصْله مِنْ الْجَوَى وَهُوَ دَاء يُصِيب الْجَوْف".

[12]. المشقص: نصل سهم طويلٌ عريض.

[13]. مفاصل الأصابع، وواحدتها: بُرْجُمَة.

[14]. اندفع الدم منهما بشدة.

[15]. وهنا سؤال أتوجه به لكل شيعي مبغضٍ للصحابة رضي الله عنهم: إذا كان هذا حال من هاجر ولم يحفظ له شيء في نصرة النبي صلى الله عليه وسلم، وقتل نفسه، فما ظنك بمن هاجر، نصر الله به دينه، ونبيه صلى الله عليه وسلم، ولم يقتل نفسه!؟ أين عقولكم يا مبغضي صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟!!

[16]. انظر صحيح مسلم 4/2118.

[17]. شرح صحيح مسلم (17/82).

[18]. فتح الباري (518-6/517).

[19]. أبو داود وصححه الألباني.

[20]. أبو داود والترمذي.

[21].الاتجاه نحو الالتزام الديني وعلاقته بالتكيف النفسي والاجتماعي لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، د. زياد بركات، 2006

[22].الحوار المتمدن، لبنى الجادري -العدد: 3053 - 2010 / 7 / 4 - 09:41 المحور: الفلسفة، علم النفس، وعلم الاجتماع.

[23].التداعيات النفسية والاجتماعية لظاهرة التعصب. الشبكة العالمية للمعلومات، البصري، سعد 2003

[24].نحن والأخر: الانفتاح أو التعصب. النبأ، م. 6 ، ع . 48، السادة، مصطفى 2000

مواقع انترنيت:

[25]. http://www.annabaa.org/naba56/tdaiaat.htm

[26]. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/SocAccom/sec01.doc_cvt.htm

[27]. http://islamicsham.org/fatawa/2441

القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة ودورها في تحقيق التعايش الإيجابي في تركيا (أدیامان أنموذجًا)

أ.د.عبد الرحمن الأغبري*

ملخص البحث:

تناول البحث قضية التعايش الإيجابي وضرورته للاجئين في تركيا – البلد المضيف – مشيرًا إلى مقومات التعايش، كالتعارف، والتعاون، والرحمة، وأهمية التعليم للاجئين، وتَعَلم لغة القوم، والإلمام بمعرفة العادات والتقاليد ونظام البلد وقوانينه حتى لا يقع اللاجئ في مخالفة أيًّا مما سبق.

كما أبرز البحث أهمية دور القيم الاجتماعية والثقافية في تعزيز التعايش الإيجابي.

وخلص الباحث إلى نتائج عدة منها:

1- أن من أساسيات التعايش ومقوماته هي؛ التعارف والتعاون والرحمة.

2- تلعب القيم دورًا أساسيًّا في تحقيق التعايش الإيجابي؛ لذلك لا بد من غرس القيم في النشء والشباب وتكثيف التوعية في هذا الجانب من خلال المؤسسات التعليمية والإعلامية والحكومية.

3- ضرورة معرفة اللاجئ للغة المجتمع المضيف؛ فهي جسر التواصل والتعايش مع المجتمع.

4- كما أن على اللاجئين الإلمام بمعرفة أنظمة البلد وقوانينها، وحاجته للتعرف على عادات وتقاليد البلد المضيف لضرورة التعايش الإيجابي والحد من مشكلات قد تظهر لعدم معرفته بما سبق ذكره.

5- رغم المشكلات التي قد يعاني منها اللاجئون في تركيا؛ إلا أنهم بالمقارنة بغيرهم ممن لجأوا إلى البلدان الإسلامية والعربية يمارسون حياتهم في أمن وطمأنينة وحرية.

---

* – **الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الأغبري**: من اليمن الشقيق، يعمل حاليًا في تركيا جامعة أدیامان كلية التربية شعبة اللغة العربية، عمل في هذا المجال منذ ما يزيد على عشرين عامًا، وشارك في عديد المؤتمرات والندوات العلمية وكذا ورش علمية مصاحبة، أعدّ جملة من البحوث المحكمة، وأشرف على رسائل علمية، وشارك في مناقشات أخرى، وكذلك قام بتحكيم عدد من البحوث في مجلات علمية محكمة.

وأما التوصيات:

فقد أشرت في نهاية بحثي على النخب ومن بيدهم القرار؛ بأهمية وجود برنامج في التوعية القِيَمِيَّة؛ خاصة في الجانب الاجتماعي والأخلاقي للاجئين والمضيفين على حد سواء للحد من مشكلات قد تنشأ بين الطرفين.

كما أن طرح خطة استراتيجية في هذا الجانب تسير عليها المؤسسات الحكومية والتعليمية والدينية والإعلامية ضرورة ملحة للقيام بدور فعال ودائم في التعايش الإيجابي.

المقدمـة:

تعتبر قضية اللاجئين السوريين قضية محورية مهمة على المستويات الثلاثة المحلي والإقليمي والعالمي، فكم نتج عن الحرب من نزوح وتهجير ولجوء، وكم ترتب عليها من مشكلات، ومنها قضية التعايش والانسجام والتكيف مع الشعب المضيف أيًّا كان. غير أني أهدف من ورقتي هذه اقتراح حلول عملية لهذه المشكلة، ولكن في أديامان تركيا كنموذج.

مشكلة البحث:

لما كانت القيم أساس بناء المجتمعات؛ بل هي أداة تحكم أفراده، وتحدث بينهم التفاعل المستمر، فإنها لا تنشأ من فراغ، وإن أعظم موجهاتها هي ثقافة المجتمع، فما القيم الاجتماعية كالتسامح والتعاون والمحبة والرحمة والأخذ بالحق والعدل والقوة الإيجابية إلا دليلاً على ثقافة المجتمع المتأصلة فيه، والتي يتلقاها الفرد والمجتمع جيلاً عن جيل، وبها يتعايش المجتمع ويبقى في وئام.

وبنظرة منصفة للشعبين التركي والسوري نجد أنه يمكن أن تجمعهما روابط عدة: كالدين والتاريخ المشترك والجوار والثقافة المشتركة والقيم والعادات والتقاليد – وليس ثمة فرق كبير بين الشعبين من وجهة نظري، فلقد كانت حلب والشام كلها في فترة من التاريخ جزءًا من الدولة العثمانية؛ بل كانت حلب ضمن المجتمع العثماني–. لهذا لا بد وأن هناك قيم مشتركة ناتجة عن الدين الواحد والتاريخ المشترك والجوار، وأن هذه القيم يكون لها أثر بيِّن، وبصمات واضحات لتَقَبُّل البعض، والتعايش الإيجابي المثمر؛ خاصة في وقت الأزمات التي يتعرض لها أحد الشعبين.

وهنا أجدني مضطرًّا لطرح تساؤلات مهمة يجب أن نبحث لها عن إجابات تساهم في حل المشكلة.

تساؤلات البحث:

هل لمس اللاجئون أثرًا للقيم الاجتماعية والثقافية أثناء المحنة العصيبة التي تعرضوا لها ولا يزالون؟ هل كان المجتمع التركي متعاونًا معهم بالمجمل؟، هل قدمت الحكومة إليهم ما يحتاجونه من مستلزمات الإيواء والصحة والملبس والمأكل والمشرب؟ هل شعر اللاجئون وأحسوا بتلك القيم الاجتماعية والأخلاقية والثقافية التي يتحلى بها الشعب التركي المضيف؟ كيف وجد اللاجئون استقبال الشعب التركي لهم عندما لجأوا إليه؟ وهل يمكن أن تلعب القيم دورًا ما يحقق للاجئين العيش ضمن مجتمع جديد يتجه نحو التكيف؟ وما الدور الذي يمكن أن تلعبه تلك القيم لتحقيق التعايش الإيجابي والتوجه نحو الانسجام بينهم وبين المجتمع الذي لجأوا إليه؟ هذه الأسئلة وغيرها أطرحها في هذه الورقة لبيان العلاج والحلول الممكنة رجاء أن تساهم في خلق نوع من التعايش الإيجابي ولو في أدنى الحدود.

أهمية البحث:

تتضح أهمية الدراسة كونها تساهم في اقتراح حل إحدى أهم مشكلات اللاجئين في تركيا، من خلال تجلية دور القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة في تحقيق التعايش الإيجابي بين اللاجئين والشعب المستقبل لهم، (الأتراك)، وتبين أن التمسك بالقيم واجب إنساني، وضرورة اجتماعية للطرفين؛ حتى يستمر الوئام والتعايش الإيجابي والانسجام.

أهداف البحث:

- بيان وضع اللاجئين السوريين داخل تركيا عمومًا وفي أدیامان خصوصًا.
- بيان أهمية التعايش الإيجابي وضرورته، ومقوماته وأسسه التي يمكن أن تساهم في حياة إيجابية للاجئين مع الشعب المضيف.
- إبراز دور القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة في تحقيق التعايش الإيجابي.

منهج البحث: المنهج الاستقرائي الوصفي.

وعلى ذلك قسمت الموضوع إلى محاور أربعة:

المحور الأول: مفهوم القيم.

المحور الثاني: تجلية القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة للمجتمع التركي واللاجئين.

المحور الثالث: مفهوم التعايش

المحور الرابع: دور تلك القيم في تحقيق التعايش الإيجابي

ثم الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات.

المحور الأول: مفهـوم القـيم:

أولاً: من الناحية اللغوية:

إنّ كلمة قيم مشتقة من القيمة، والتي تعني الشيء الثمين، وتعني القدر، والمنزلة ومن معانيها: العزم والملازمة والمحافظة والإصلاح والوقوف والثبات والدوام والاستقامة والاعتدال، وقوام الأمر نظامه وعماده ومِلاكُه الذي يقوم به[1]. وفي المعجم الوسيط: ((القيمة) قيمة الشيء: قدره. وقيمة المتاع: ثمنه . . . ويقال: ما لفلان قيمة: ماله ثبات ودوام على الأمر[2].

وعرفت القيم في قاموس المعجم الوسيط، واللغة العربية المعاصر: "بالفضائل الدينية والخلقية والاجتماعية التي تقوم عليها حياة المجتمع الإنساني"[3].

ثانيًا من الناحية الاصطلاحية:

ليس ثمة فرق كبير بين مفهوم التعريف الاصطلاحي للقيم والمفهوم اللغوي، وقد عرفت القيم بعدة تعريفات منها على سبيل المثال:

ما جنح إليه المختصون في علم النفس الاجتماعي وهو:

"القيمة معيار اجتماعي ذو صيغة انفعالية قوية وعامة، تتصل من قريب بالمستويات الخلقية التي تقدمها الجماعة ويمتصها الفرد من بيئته الاجتماعية الخارجية ويقيم منها موازين

---

[1] - ابن منظور محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، لسان العرب، دار صادر بيروت، (498/12) ط1414/3هـ المكتبة الشاملة (المعجم الوسيط 768/2)، و الجوهري في الصحاح في اللغة (2/ 102)، (مادة قوم).

[2] - إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ج2 ص 768.

[3] - معجم المعاني الجامع، المعجم الوسيط، واللغة العربية المعاصر، معجم عربي عربي ص1.
http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

يبرر بها أفعاله، ويتخذها هاديا ومرشدا"[4]. فالمعيار في هذا التعريف الصفة الخلقية التي تدفع صاحبها إلى أن يزن أفعاله متوخيًا فيها ما يتسق وقيم المجتمع الذي استقاها منه.

ويشير الدكتور رضوان زادة حال تعريفه للقيم من الناحية الاجتماعية إلى تميز الفرد في المجتمع وإقامة علاقات اجتماعية يتحرك من خلالها لخدمة المجتمع بالعمل التطوعي والبذل والعطاء فلا يبخل بوقته ولا بماله عند الحاجة إليه. فيقول: "هي مجموعة القيم التي تميز الفرد باهتماماته الاجتماعية، وبقدرته على عمل علاقات اجتماعية، والتطوع لخدمة الآخرين، ويتميز الفرد بقدرته على العطاء من وقته وجهده وماله لخدمة المجتمع، ويغلب على سلوكه الود والشفقة والإيثار"[5].

وأما علماء أصول التربية فقد ركزوا على الأمر الحسن عموما، وذات القيمة والرغبة فيها، والسيئ عموما والنفرة عنه، وعرفوا القيمة فقالوا هي: "محطات ومقاييس نحكم بها على الأفكار والأشخاص والأشياء والأعمال والموضوعات والمواقف الفردية والجماعية من حيث حسنها وقيمتها والرغبة بها، أو من حيث سوئها وعدم قيمتها وكراهيتها، أو من منزلة معينة ما بين هذين الحدين"[6].

وهناك فئة تنظر إلى القيمة كمعيار أو مقياس يحدد به الشخص تصرفه وسلوكه وفكره وأي عمل يقوم به، فجاء تعريفه على النحو التالي: القيمة هي: "مستوى أو مقياس أو معيار نحكم بمقتضاه ونقيس به ونحدد على أساسه المرغوب فيه والمرغوب عنه"[7]. وذهب إلى مثل هذا التعريف الدكتور حامد زهران إلا أنه جعل المعيار معيار الشرع فقال: القيمة: "حُكم يصدُره الإنسان على شيءٍ ما، مُهتديًا بمجموعة المبادئ والمعايير التي ارتضاها الشرع، مُحددًا المرغوب فيه والمرغوب عنه مِن السلوك"[8].

[4] - صالح بن عبد الله بن حميد وآخرون، نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم، دار الوسيلة للنشر والتوزيع جدة، (ط4ج77/1 المكتبة الشاملة موافق للمطبوع). عن فؤاد البهي السيد، علم النفس الاجتماعي، ص94.

[5] - زادة د. رضوان، وأوتول د. كيفن حية، (صراع القيم بين الإسلام و الغرب) بي دي إف، نشر شباب لعصر المعرفة، دار الفكر - دمشق - البرامكة، ط1(1431ه-2010م)، ص35.

[6] - المرجع السابق،(78/1)، عن ماجد الكيلاني، فلسفة التربية الإسلامية، ص 299.

[7] - المرجع نفسه، عن محمد إبراهيم كاظم، التطور القيمي وتنمية المجتمعات الدينية، ص111.

[8] - انظر مجلة البحوث الإسلامية، تصفح برقم المجلد86/ص270- الإصدار: من ذي القعدة إلى صفر لسنة 1429هـ 1430هـ، ضوابط قيم السلوك مع الله عند ابن قيم الجوزية، التعريف بمصطلحات البحث الأساسية،

ومنهم من يرى أن القيم هي الدين، وهو رأي قيّم وموجه، ذلك أن القيم تستقى من الفكر الناتج عن العقيدة التي يعتقدها الإنسان، وهذا هو رأي الدكتور طايل فهو يرى أن (القيم الإسلامية هي الدين) معللاً رأيه بأن فقهاء المسلمين لم يفردوا للقيم أبواباً خاصة؛ باعتبارها حسب رؤيته أنها "الجامع للعقيدة والشريعة والأخلاق ، والعبادات والمعاملات ، ولمنهاج الحياة، والمبادئ العامة للشريعة ، وهي العُمُد التي يقام عليها المجتمع الإسلامي ؛ فهي ثابتة ثبات مصادرها"، بل ينظر إليها على أنها "معيار الصواب والخطأ ، بها يميز المؤمن الخبيث من الطيب ، ويرجع إليها عند صنع القرارات واتخاذها .. وهي التي تحدث الاتصال الذي لا انفصام له بين ما هو دنيوي وما هو أخروي في كل مناحي الحياة")[9].

وذهب مركز القيم للتنمية الشاملة والدراسات إلى أن معيار القيمة هو ما يحدد المرغوب والصحيح والجيد من الصفات، والتي تنبثق من ثقافة المجتمع. وعلى ذلك فهي: "الخصائص أو الصفات المرغوب فيها من الجماعة وتوجه سلوكهم، وهي المعيار الأساسي الذي يوضح الفرق بين الحلال والحرام أو الصحيح والخاطئ والجيد والسيئ ويفصل بينهما، والتي تحددها الثقافة القائمة مثل التسامح والحق والعدل والأمانة والجرأة والتعاون والإيثار والقوة وهي أداة اجتماعية للحفاظ على النظام الاجتماعي والاستقرار بالمجتمع"[10].

كما يتمثل مفهوم القيمة في الضمير الأخلاقي والشعور بالواجب الذي يصوغ أساليب السلوك وأنواع التصرف الإنساني.

ويبرز مفهوم القيمة في أسلوب الانسان في تلبية مطالبه العضوية من مأكل ومشرب وحاجاته الكمالية، ثم نزعاته الدينية والأخلاقية والإبداعية، والقيمة بذلك تمثل التحديد لاتجاه سلوك الانسان لكي ترسم مقوماته وتعين بنيانه[11].

القيم، عن علم النفس الاجتماعي – للدكتور حامد زهران، عالم الكتب، القاهرة،(ط4/1977م ص132). رابط المجلة:
http://www.alifta.net/Fatawa/FatawaChapters.aspx?languagename=ar&View=Page&PageID=12482&PageNo=1&BookID=2

[9] - طايل فوزي محمد: كيف نفكر استراتيجيًا ، مركز الإعلام العربي ، القاهرة 1997 ، ص 30 – 31.

[10] - ينظر مركز قيم للتنمية الشاملة والدراسات، مقال نشر بتاريخ2013/5م،
www.facebook.com/CenterValues

[11] - مجدي رسلان ، فلسفة القيم ، تقديم د.هالة محجوب ، دار المنار للطباعة مصر 2011 ، ص 5

ويرى مجدي رسلان أن القيمة لا تبقى محصورة في ذات الفرد؛ بل تنعكس بشكل إيجابي في التفاعل مع أخيه الإنسان، بقيم التعاون والتسامح والتكافل وغيرها من القيم الخلقية النبيلة، ثم تمتد هذه الإيجابية التفاعلية إلى الكون والقيام بتعميره وإصلاحه، حيث إنه مستخلف فيه ومكلف بتعميره وإصلاحه. وهكذا يسير الإنسان بقيمه مستحضرًا الهدف الذي وجد في الحياة لأجله.

وبالتالي فالقيمة من وجهة نظره وفق المفهوم الإسلامي: "هي محددات سلوكية وخلقية ومعايير وضوابط اجتماعية مستمدة من الشريعة الإسلامية يستطيع الفرد من خلالها التفاعل مع نفسه والآخرين أو مع الإنسان والكون والحياة في كل زمان ومكان، وهذه المحددات تؤهله لاختيار كل أهدافه وتوجهاته وسلوكياته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة".[12]

وربما تعرضت القيم للأدلجة والتسييس والتحريف عن مفهومها الصحيح وبالأخص من جهتي الإعلام والتعليم، اللذان قد يسيطران على الأفكار ويحرفانها عن مسارها، وعلى هذا الأساس عرفت القيم إجمالاً بأنها: " مجموعة من المبادئ والمقاييس والمؤشرات، التي يتمّ من خلالها السيطرة على الأفكار والمعتقدات والاتجاهات، إضافةً للأشخاص أنفسهم وميولهم وطموحاتهم وسلوكهم، ومواقفهم سواء الفردية أو الاجتماعية، بغض النظر أكانت صالحة أو سيئة."[13]

وبعد معرفتنا لمفهوم القيم وتعريفها اجتماعيًّا وثقافيًّا، فما هو المشترك القِيَمي الذي يمكن أن يجمع الشعبين التركي والسوري ممثلاً باللاجئين ليكون أساسًا للتعايش الإيجابي؟

المحور الثاني:

القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة لدى المجتمع التركي واللاجئين:

أولاً القيم المستندة إلى الدين:

لما كان الشعبان التركي والسوري كلاهما ينتميان بالجملة إلى دين واحد، – الإسلام بالطبع – فقد كان هو المصدر الأساس والأول لقيمهما الاجتماعية والثقافية، "والأتراك

---

[12] - ينظر المبيض د. محمد أحمد، موقع نداء الروح، http://rasaelnoor.blogspot.com.tr/2012/05/blog-post_292.html

[13] - ينظر مركز قيم، مرجع سابق.

بالطبع أمةٌ متدينة لطيفة التدين، ومما يميز الشعب التركي بخاصة؛ انتماؤه العرقي لشعوب ذات ثقافة رعوية"[14]. أضف إلى ذلك أنهم اصطبغوا بقيم إسلامية بالفطرة، فهم يستشعرون قيمة التكاتف والتعاون بالمعنى الواقعي، كمبدأٍ إسلاميٍّ أصيل، وأمر إلهي جليل ومن ثم الوقوف بجانب إخوانهم عند تعرضهم لأزمة ما، عملاً بقوله تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) [المائدة: 2]، وقوله تعالى: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) [آل عمران: 103]. وامتثالًا لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (مَثَلُ الْمُؤْمِنِيْنَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ، إِذَا اشْكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى)[15]، وقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضاً وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ)[16]. وقيم أخرى إنسانية راقية حملت المجتمع التركي على مساعدة إخوانهم من اللاجئين السوريين؛ ما جعل الطرف الأخير يحظى بالقبول من طرف الإخوة الأتراك.

وطالما اتكأ السياسيون الأتراك على مثل هذه القيم بالتحديد في خطبهم الجماهيرية عندما يتكلمون عن اللاجئين السوريين، مشجعين شعبهم على الاحتفاء بإخوانهم، واعتبارهم ضيوفًا[17] –قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه)[18]– بل مهاجرين، والأتراك أنفسهم هم الأنصار، في إشارةٍ مشحونةٍ بالعاطفة

---

[14] - مصعب الحمادي – أورينت نت.2014/9/6م-http://www.orient-news.net/ar/news_show/81000

[15] - البخاري: الأدب المفرد (6011) ، ومسلم: البر والصلة والآداب (2586) ، وأحمد (270/4).

[16] - صحيح البخاري،كِتَاب الْأَدَبِ، باب تَعَاوُنِ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضِهِمْ بَعْضًا البخاري،(5594) و أربعون حديثًا من مسند بريد عن أبي بردة رقم(19).

17 - على سبيل المثال ينظر كلمة السيد رئيس الجمهورية طيب أردوغان، عن موقع ترك برس، في كلمة ألقاها أمام اللاجئين السوريين في المخيم المقام بقضاء "إصلاحية" بولاية غازي عنتاب وتهنئتهم بالعيد وذلك بتاريخ 0214/10/7م، ومما جاء فيها أنه:(أعرب عن سروره وفخره باستضافة تركيا للاجئين السوريين منذ قرابة 4 أعوام، واصفاً إياهم بالمهاجرين الذين أُرغموا على ترك وطنهم، وأن الشعب التركي هم الأنصار، مبيناً أن الدولة التركية سخّرت كافة إمكانياتها من أجل اللاجئين).http://www.turkpress.co/node/2384

[18] - صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، رقم (5672).

الإيمانية لقصة المهاجرين والأنصار في التاريخ الإسلامي"[19].

ثانيًا القيم الإنسانية المستندة إلى التراث الثقافي:

إضافة إلى ما سبق فإن المجتمع التركي يتأثر بشدة بما يتلقاه الأفراد جيلاً بعد جيل من مضمون بعض الأمثال والحكم والأقوال المأثورة الخاصة والمشهورة الصادرة عن شخصيات مشهورة، وقدوات بالنسبة لهم مهمة لعبت دورًا كبيرًا في تشكيل الإطار العام للمجتمع التركي وقيمه، كجلال الدين الرومي (604هـ -672هـ الموافق 1207م – 1273م) ويونس إمره (تـ 720هـ المافق 1322م) ، و حجي باكتاش الولي، والسلطان عبد الحميد الثاني آخر سلاطين الدولة العثمانية (1842م – 1918م)[20]، وغيرهم الكثير من الشخصيات التي رفدت الأتراك بمجموعة من القيم المرتبطة كما أسلفنا بالحكم والأمثال، فانعكس ذلك على شخصية المجتمع التركي الذي يتصف أصالة بالشهامة والمروءة وحسن الأخلاق.

وقد تجلت هذه القيم إبان موجات الهجرة الجماعية وأفواج اللاجئين السوريين إليهم، إذ اعتبروهم –كما أشرنا بادئ الأمر ضيوفًا، ما جعلهم يعاملونهم معاملة كريمة نالت إعجاب الأعداء قبل الأصدقاء، حيث احتفوا بهم، وأكرموهم وأحسنوا استقبالهم، ومدوا لهم يد العون والغوث، ولم يكتفوا بذلك بل سارعوا إلى بناء مخيمات الإيواء لهم، المجهزة بما يكفل لهم العيش الآمن والانخراط في الحياة الجديدة.

وقد نشرت الجزيرة في موقعها مقالًا يشير إلى جودة مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا إذا ما قورنت بغيرها من المخيمات في البلدان الأخرى، ما جعل القيم الاجتماعية والثقافية في التعامل من الجانب التركي تبدو جلية لإخوانهم اللاجئين السورين وبالذات حينما ننظر إلى جاهزية مخيمات أعدت بكل وسائل البنية الأساسية – مدرسة – مشفى – مياه شرب

---

[19] - ينظر الحمادي مصعب، مقال في أورينت نت، بتاريخ 2014/9/6م-http://www.orient-news.net/ar/news_show/81000

[20] - سلمى جلال، وصايا مأثورة عن حكماء أتراك نشر بتاريخ 2015/11/6م، مشاركة خاصة بترك برس http://www.turkpress.co/node/14800 وينظر أ.م.د.محمود أولوكوتوك وآخرون، الانسجام الاجتماعي من الماضي المشترك إلى المستقبل المشترك، ترجمة مصطفى حمزة وآخرون.عن جمعية مركز البحوث العلمية والتربوية والثقافية، ص87.

نظيفة – تجهيزات لفصل الشتاء – والتي تضمن حياة إنسانية لهؤلاء اللاجئين[21].

وأضافت الجزيرة في المقال: أن "مخيم نزيب القريب من مدينة غازي عنتاب التركية، وعلى بعد حوالي 30 كيلومتر من الحدود السورية على شاطئ نهر الفرات، يعيش اللاجئون هناك في مساكن سابقة التجهيز مزودة بالكهرباء والمياه الساخنة والمراوح والمدافئ وأجهزة التلفزيون"[22].

كما جهز المخيم – وهو أنموذج لمخيمات أخرى أقيمت في هاطاي، وقهرمان مرعش – بمشفي يقدم الخدمات الصحية للمحتاجين على مدار الساعة وفيه المدارس التي تقدم المناهج الدراسية باللغتين العربية والتركية.

والأكثر من ذلك، فإنه إذا أرادت أسرتان تزويج اثنين من أبنائهما فإن الحكومة التركية توفر سيارة الزفاف وتمنح العروسين هدية زواجهما[23].

---

[21] - ينظر ديلي نيشن كينيا، تعامل تركيا مع اللاجئين السوريين الأفضل أوروبيا مقال نشر بتاريخ 2016/6/22م عن موقع الجزيرة
http://www.al-jazirah.com/2016/06/22/wp3.htm

[22] المرجع نفسه.

[23] - المرجع السابق، وينظر مقال نشر في صحيفة الغارديان في 15 فبراير/شباط 2015م، و فيه: ادعى صاحب المقال أن تركيا فتحت حدودها للاجئين السوريين لكنها لم تفعل أكثر من ذلك للترحيب بهم؛ بل زعم الكاتب أن مخيمات اللاجئين في تركيا في وضع مزرٍ وأن السوريين اضطروا للتسول في المدن الداخلية، وجاء الرد على ألسنة الغربيين أنفسهم كشهادة رائعة ردًّا على كاتبه (جيهان توغال)، وأنا أستسمح القارىء لأنقل له معظم ما جاء فيه لتتضح الصورة: ".. قال رئيس دائرة شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة في 18 يونيو/تموز 2015م: " يجب على الدول الغربية أن تتبع النموذج التركي في استضافة اللاجئين السوريين. " وذلك أنه وغيره رأوا ولاحظوا التعامل بالقيم الإنسانية الراقية وما يُقدم للاجئين من الطعام والخدمات الصحية والخدمات الأمنية والخدمات الدينية والخدمات التعليمية والمرافق الاجتماعية. بالإضافة إلى أن كل المخيمات في تركيا تحتوي على مستشفيات وأماكن لإقامة الدورات ومساحات للنشاطات الرياضية ورياض أطفال ومدارس. وأُنشئت المرافق كنظام الصرف الصحي ونظام التزويد بالمياه والمراحيض الجاهزة وأماكن الاستحمام ووحدات غسل الأواني والملابس وصالات التلفاز والانترنت والبقالات وأماكن العبادة في المخيمات. ومع توزيع المساعدات المالية في المخيمات كل شهر، يتمكن جميع السوريين من شراء الأطعمة ومستلزمات النظافة التي يحتاجونها من البقالات. وتقدم للراشدين دورات الحياكة وتسريح الشعر والخياطة واستخدام الكومبيوتر والحرف اليدوية وتعلم كتابة وقراءة اللغات التركية والعربية والإنجليزية في المخيمات. وقد زار كلٌ من المفوض السامي لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس والمبعوثة الخاصة للأمم المتحدة أنجلينا جولي المخيم في أونجو بينار (أحدى المعابر بين تركيا وسوريا) في 13 سبتمبر/أيلول 2012م، وبشأن المخيم قالت جولي أن " كرم الحكومة التركية وقدرتهم على تمويل مخيمات كتلك ليسا عاديين، إنه أمرٌ يثير الإعجاب للغاية. وكما قال السيد غوتيريس " إننا نتمنى أن يكون هنالك ما يكفي من التمويل والقدرة في جميع أنحاء العالم لرعاية كل العائلات الفارة من الصراع ومتابعة هذا النهج. ذلك غير عاديٍّ تماماً وأنا لم أشاهد أبداً شيئاً مماثلاً لهذا. " وزار الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مخيماً للاجئين في 7 ديسمبر/كانون الأول 2012م وشكر تركيا على مساعدتها السخية. وفي 21 يونيو/تموز 2015م زار المفوض السامي أنطونيو غوتيريس المخيم في سروج وشكر تركيا على الحماية والمساعدة المقدمتان. وقال رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك: " زرت

وتشجع الحكومة التركية زواج اللاجئين في المخيمات؛ إيمانًا منها – بحسب كاتب المقال على موقع الجزيرة – إلى أن زواج السوريين في المخيمات يحيي قيمة الأمل والعفاف لدى هؤلاء اللاجئين. وتعمل السلطات التركية على إحياء قيمة العمل للاجئين، وذلك بتسهيل إجراءات العمل والاستثمار على أراضيها على عكس مراكز استقبال اللاجئين في أوروبا، لذلك فإن أكثر من 90% من اللاجئين في تركيا يعيشون في مدن مثل «غازي عنتاب» حيث فتحوا مشروعاتهم الخاصة وتعلموا كيفية الاندماج مع السكان المحليين.

ولم تأل الحكومة التركية في بذل ما يمكن لتذليل الصعوبات أمام اللاجئين؛ فأصدرت بطاقات تعريف اللاجئين، تساعدهم على الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، إضافة إلى إذن العمل الذي يسهل لهم الحصول على مهنة شريفة تجعل اللاجئ السوري رافدًا للاقتصاد التركي لا خصمًا عليه، بهذا استطاع كثير منهم رجالاً ونساءً يحصلون على أعمال ولو بأجور متدنية ولكنها أحسن من انتظار الصدقات. واستطاع كثير منهم فتح مشاريع خاصة، واستطاع رجال الأعمال السوريون أن ينقلوا أعمالهم إلى تركيا، ونجحوا في تسويق منتجاتهم في السوق المحلية، ووفروا فرص عمل كثيرة لإخوانهم اللاجئين، مع الأخذ في الاعتبار حاجتهم للموظفين الأتراك حتى يسهل ذلك من عملية دخولهم السوق التركي[24].

وقد كان للاجئات السوريات حضور ملفت حيث دفعت بغضهن الحاجة للعمل في مشاغل الحياكة بما يوفر لهن مصروفًا يكفي بالكاد حاجاتهن، مع مواجهتهن لبعض الصعوبات كالتسويق مثلاً، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية الخاصة بالحصول على الرخصة

أحد المخيمات ويمكنني الشهادة بأنها حقاً مثيرة للإعجاب. " وقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالاً يصف مخيماً للاجئين في تركيا بالـ" مثالي ". وقد نشر مركز جامعة هاجيتيبي للبحوث السياسة والهجرة تقريراً حول دمج السوريين في تركيا في ديسمبر/كانون الأول 2014م، حيث أُجري استطلاع على 1,500 مواطن تركي من مختلف المحافظات ومقابلات مفصلة مع سوريين خارج المخيمات. وخلص الاستطلاع إلى أن مستوى التقبل الاجتماعي للسوريين من قبل الأتراك عالٍ، ونسبة 64,6 % من المواطنين الأتراك أيدوا اقتراحاً بقبول " السوريين بدون أي تمييز فيما يتعلق بلغتهم أو دينهم أو خلفياتهم العرقية كواجب إنساني من ناحيتنا. " وأعرب السوريون الذين أجريت معهم المقابلات عن رضاهم ببقائهم في تركيا وأن الأتراك استضافوهم بشكل جيد جداً، وقالوا إنهم يرغبون في الحصول على الحق بالعمل كي لا يكونوا عبئاً على تركيا وقتاً أطول. وفيما يتعلق بقضية " المتسولون السوريون "، عبر السوريون الذين أجريت معهم المقابلات عن أن هؤلاء المتسولين ليسوا الفقراء القادمين إلى تركيا، بل هم تلك العصابات المنظمة التي كانت تتسول في سوريا كذلك حتى قبل الحرب، وأفصحوا أيضاً عن عدم ارتياحهم تجاه المتسولين المؤثرين على استيعاب السوريين في تركيا".

[24]- http://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople
إضافات اللاجئين السوريين للاقتصاد التركي مقال في الجزيرة، 2014/11/27م،

الضريبية وغيرها إضافة إلى الحصول على أجور متدنية[25].

وإن كن قد واجهن صعوبات في بعض المناطق؛ إلا أنهن أثبتن نجاحهن وتميزهن في مناطق أخرى كمدينة كليس على سبيل المثال حين واتتهن الفرصة، فقد وجدت العديد من الأمهات اللاجئات فرصا حقيقية لتأمين مستقبلهن بالعمل بأيديهن وعرق جبينهن بعد ان أمنت مؤسسات خيرية كويتية مشاغل للخياطة خدمة للمرأة السورية اللاجئة في تركيا[26]. ولم يقتصر تميزهن على تركيا؛ بل تميزن في غير ما مكان خارج تركيا[27].

أضف إلى ذلك أن الحكومة اليوم فتحت ذراعيها للتجنيس[28] خاصة لذوي الكفاءات والقدرات والنخب العلمية وهي تعمل بجد لاحتوائهم. ومع ذلك فالصورة ليست وردية تماما[29]. والحقيقة الباقية هي أن هؤلاء الناس لاجئون ويتطلعون إلى العودة لبيوتهم في

---

25 - المرجع نفسه.

26 - ينظر المشاغل الكوتية للخياطة بتركيا. تأمين مستقبل اللاجئات السوريات بتاريخ2016/12/4
http://7ssry.com/69051

27 - فقد أشار إلى هذا التميز تقرير أعدته دراسة بريطانية عن مركز استارش للأبحاث أشادت بنجاح المرأة السورية اللاجئة وأنها استطاعت (أن تضرب أنموذجًا حيًّا للتعايش ومواجهة الصعاب والتغلب على النظرة المجتمعية لها في بلدان اللجوء، فمنهن التي واجهت أصحاب الإسلاموفوبيا في الغرب، وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية، على طريقتها الخاصة، ومنهن من واجهت النظرة الذكورية في المجتمعات العربية ونجحت في تحقيق ذاتها مُتحدية تلك النظرة وما تفرضها من عقبات. وراحت تبدأ تجاربها الخاصة، كالمطاعم المنزلية التي ذاع صيتها بشكل واسع –لاسيما في مصر- وأيضًا المشغولات اليدوية والتي احتضنتها العديد من المعارض التي كانت شاهدة على إبداع السوريات اللاتي لجأن لكسب رزقهن بالحلال متحديات الظروف الطاحنة التي تواجهن.كما أشار التقرير إلى نجاح المرأة السورية في الأردن وأفادت بأن المرأة السورية نجحت في التعايش مع المجتمعات التي وفدت إليها، وتعاملت بجدية وإخلاص في العمل فكانت جديرة بثقة تلك المجتمعات وأهلها، ونجحت في أن تشكل صورة ذهنية إيجابية عن المرأة السورية) ينظر مقال (أنموذج في التعايش ومواجهة الصعاب)، محمد فرج، عن موقع أنا برس

http://www.anapress.net/ar/articles

28 - وقد وعدت الحكومة التركية في أكثر من مناسبة بعزمها على تجنيس السوريين، وأنها تعتبرهم إخوة، وهذا مثال واحد يوضح توجه الحكومة فعلاً لتنفيذ هكذا مشروع، في سياق خطبة للسيد أردوغان رئيس تركيا:" نقلت عنه وسائل الإعلام قوله خلال خطاب ألقاه في محافظة كليس، على الحدود مع سوريا، خلال الإفطار "سأزف إليكم خبرا سارا، سنساعد أصدقاءنا السوريين من خلال منحهم الفرصة إذا كانوا يرغبون في الحصول على الجنسية التركية". وتابع أردوغان أمام مجموعة من اللاجئين السوريين "نعتبركم إخواننا وأخواتنا، لم تبتعدوا عن وطنكم لكن فقط عن منازلكم وأراضيكم لأن تركيا هي أيضا وطنكم". وتقول تركيا إنها تستقبل نحو 2.7 مليون نازح سوري فروا من الحرب الطاحنة في بلادهم، وهؤلاء ليسوا لاجئين بالنسبة لتركيا، من الناحية القانونية، لكنهم "ضيوف".ينظر مشروع لمنح اللاجئين السوريين الجنسية التركية، عن موقع الجزيرة في 2016/7/3م

http://www.aljazeera.net/news/international

29 - إذ لا نزال نسمع بين الحين والآخر حوادث مؤلمة كما حدث مؤخرًا من اغتصاب وقتل لامرأة سورية حامل وطفلها الرضيع من جار تركي في سكاريا مستعينا بمجرم آخر لإتمام فعلته النكراء وقد كان الأولى به رعاية حق الجوار واللجوء والضيافة، وهي اليوم حديث الصحافة، وقد استنكرتها الحكومة وشريحة عريضة من الشعب التركي المضياف بشدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى خروج الأتراك بكثرة ملفتة في تشييع جنازتها والمطالبة بإعدام الجناة رغم - عدم وجود قانون ينص عليه - وقد وعدت الحكومة باتخاذ إجراءات صارمة ضد كل من يسيء للاجئين.

يوم ما[30].

وفي الوقت ذاته نجد أن اللاجئين في تركيا لم يكونوا أبدًا سلبيين حيال ما يقدم إليهم؛ بل قابلوا القيم بالقيم، فحرص الكثير منهم على التمسك بقيمة العلم والتعَلُّم وتحصيله بالطرق الممكنة، وانخرطوا في سلك التعليم رجالاً ونساءً وشبابًا وأطفالاً، وبادر آخرون إلى تعلم اللغة التركية ليتمكنوا من إيجاد فرصة عمل مناسبة، وهنا نلاحظ قيمة العمل تبرز ويتوق إليها اللاجئ بوضوح، وقيم أخرى اجتماعية كالتعاون والتكاتف والتآلف أبدتها طائفة منهم اتجهت نحو العمل الطوعي، سواء في جمعيات خاصة بهم كجمعية النهضة العلمية في أديامان – التي تنظم هذا المؤتمر– أو التوجه للعمل في جمعيات منظمة المجتمع المدني التركية، كمنظمة "أفاد التركية"، ومنظمة "هيومن رايتس" وباندماج مجموعات منهم في هذا العمل أو ذاك، فقد أحيوا قيما أخرى مهمة كالتسامح والمودة والمحبة والإخاء وغيرها من القيم الحية، ومن هنا لم يشعر الأتراك بالمجمل بأن مجاميع اللاجئين كانوا عالة عليهم أو متطفلين؛ بل أثبتوا بالفعل أنهم يتحلون بقيم، جعلت الآخر ينظر لهم بتقدير واحترام، وأنهم شعب عملي لا ينتظر الصدقات أو المؤن، فهم أصحاب حرف ومهن، وكثيرًا ما نجدهم يبحثون عن مصادر يستغنون به عن مد اليد، ويصونون بها وجوههم من السؤال، ولهذا وجد أن الكثير منهم اتجهوا كما سبق وأشرنا إلى عمل مشاريع خاصة لأنفسهم، كالدكاكين الصغيرة، والمطاعم ذات النكهة الخاصة، والعبق الشامي، وهنا قد يتبادر إلى الذهن أن مجاميع

30- ينظر تعامل تركيا مع اللاجئين السوريين الأفضل أوروبيا عن موقع الجزيرة ،مرجع سابق بتصرف، ولم يقتصر هذا الأنموذج على مخيمات مدينة غازي عنتاب؛ بل يوجد نموذج مشابه في مدينة كليس المحاددة للأراضي السورية، فقد ذكر راديو سوى عن محمد عوض مراسل قناة الحرة الأمريكية مقالاً مشابهًا لما ذكر عن مخيم غازي عنتاب نشر بتاريخ2013/6/11م، وللاستزادة فعنوان الموقع أسفل ، أقتبس منه شهادة للتاريخ من المقال ما يلي :" خلال زيارتي - والقول لصاحبب المقالة- لمخيم كيليس على الحدود التركية السورية لاحظتُ أن المخيمات التركية للاجئين السوريين هي أفضل المخيمات إذ أنها مجهزة بالمدارس[القيمة التعليمية] والمساجد[القيمة الدينية] والمراكز التجارية [القيمة الاقتصادية] والأمنية [القيمة الأمنية]والصحية [القيمة الصحية]، والوحدات الإعلامية [القيمة الإعلامية] وساحات لعب الأطفال وصالات مشاهدة التلفاز [القيمة الترفيهية] ومخازن الماء ومراكز تصفية الماء ومحولات التيار ومولدات الكهرباء، وتقدم في المخيمات ثلاث وجبات للطعام يوميا".
ويضيف الكاتب قوله: " يحتوي مخيم كيليس على مدرسة يديرها مدير تركي ومجلس من المعلمين السوريين المتطوعين وتتراوح أعمار الطلاب فيها بين خمسة إلى ثمانية عشر عاماً. ورغم أنه ليس هناك حتى الآن أي نظام مدارس ابتدائية وثانوية ولا تعليم إلزامي في مخيمات اللجوء، فإن معلمين سوريين قاموا بتقسيم أربعة خيام كبيرة الحجم إلى فصول، من الصف الأول إلى الثانوية العامة وذلك على فترتين يومياً لاستيعاب جميع الأطفال. وهناك فصول تعليم حرفي للنساء [شملت القيمة التعليمية حق المرأة اللاجئة في التعلم] وفصول تعليم اللغة التركية مرتين في الأسبوع لمن يرغب"[حتى يتكيف اللاجىء ويستطيع التعايش مع إخوته الأتراك].
https://www.radiosawa.com/a/syrian-refugees-in-turkish-camps/225395.html

الشحاذين هم من جملة اللاجئين الذين يقلقون الأتراك كثيرًا، وربما سببوا حرجًا للاجئين عمومًا، ولكن بالبحث في هذه المعضلة وجدنا الإجابة من السوريين أنفسهم أن طبقة الشحاذين ليسوا بالأصل من اللاجئين الذين هُجِّروا قسرًا؛ وإنما هم شرذمة قليلة اعتادت العمل ذاته(أي الشحاذة) حتى في سوريا بلادهم الأصلية، ويطلقون عليهم مجموعة الغجر، ولا يزالون يمارسون مهنة التسول وهي ديدنهم وربما يتوارثونها، أما اللاجئون فلم يكونوا ليمتهنوا عادة التسول إطلاقًا، فهم لم يتربوا على مثل تلك العادة أبدًا، بل تربوا على القيم السامية وحب العمل وبناء الوطن، لذا وجدنا الكثير منهم بين منخرط في سلك التعليم إما معلمًا أو متعلما أو في سلك العمل عاملاً أو متطوعًا، فهم إما يد تعمل أو فكر يربي أو عقل يُعلِّم، ومع ذلك، فهم لا يزالون يحلمون بالرجوع إلى بلدهم، ولا زالت أعينهم تتطلع إلى وطنهم رغم ما تعرضوا له من أذى في الأنفس والأموال، وفقدان أدنى مقومات الحياة في وطنهم.

ولم يكن اللجوء في خَلَدِهم إلا مسألة وقت، وما الملجأ إلا مأوىً موقتًا، ولكن لما طال الأمد عليهم وبات الأمر مؤكدًا لديهم أن القضية قد تطول وقد تزداد سوءًا، أدرك الكثير منهم أنه يجب توطين أنفسهم على البقاء، ولا بد من البحث عن أعمال يزاولونها ويتعايشون من خلالها مع المجتمع المضيف رغم ما يجدونه في أنفسهم من لوعة وشوق وأسى على ما فقدوه، كأن لم يكن شيء، فصاروا يقيمون حياتهم على هذا الأساس، وصارت الأمور على هذه الوتيرة فترة لا بأس بها. فهل نجحوا في التغلب على مآسيهم وتهيأوا للأخذ بأسباب التعايش الإيجابي ومقوماته مع إخوانهم الأتراك؟ وما التعايش الإيجابي الذي نرجو أن يستتب ونرنو إليه؟ ما مفهومه؟ وما مقوماته؟

المحور الثالث التعايش الإيجابي:

المطلب الأول مفهوم التعايش:

التعايش لغة[31]:

كلمة التعايش هي مصدر لفعل تعايَشَ؛ ومعنى تعايشوا: أي عاشوا على الألفة والمودة. وأما الإيجابي فهو منسوب إلى الإيجاب، والإيجاب مصدر لفعل أوجب إيجاباً، وهو حالة من الموافقة.

التعايش الإيجابي اصطلاحًا:

التعايش الإيجابي يعني العيش مع الآخرين بما يعود عليهم بالخير والنفع بعيداً عن الشر والمضرة[32].

ويمكن أن نسميه التعايش السلمي وهو تعبير يراد به خَلْقُ جَوٍّ من التفاهمِ بين الشعوب بعيدًا عن الحرب وَالعنف.

المطلب الثاني: مقومات التعايش الإيجابي:

بحسب إحصاءات رسمية جديدة لقد (بلغ إجمالي عدد اللاجئين السوريين في الأراضي التركية، 3 ملايين و49 ألف و879 لاجئا، شكّل الذكور النسبة الأكبر منهم بـ مليون واحد و631 ألف و626 لاجئاً، في حين وصل عدد الإناث إلى مليون و418 ألف و253 لاجئة)[33]. إن أعداد اللاجئين الكبيرة والمتعاظمة شهرًا بعد شهر؛ تجعل اللاجئ بأمس الحاجة للتعايش نتيجة لوضعه غير الطبيعي، وفي بلد جديد بالنسبة له قَدِمَ إليها مكرهًا، خاصة في ظل الفوارق اللغوية، وبعض العادات والتقاليد الطارئة عليه، وكذلك الحالة القانونية التي يمر بها، وقوانين وأعراف البلد ونظامه التي يجب أن يوليها احترامً وتقديرًا حتى يوفر لنفسه ولمن يعيش معهم سبل الراحة والأمن والسلام.

ولذا فإنه يجب أن يعرف اللاجئ جملة من المقومات ربما تساعده على التعايش في البلد

---

[31] - ينظر معجم المعاني الجامع، وقاموس المعجم الوسيط، اللغة العربية المعاصر.
[32] - المرجع نفسه.
[33] - عن موقع ترك برس،تركيا تنشر إحصاءات جديدة عن أعمار اللاجئين السوريين على أراضيها، نشر بتاريخ 2017/7/4م،
http://www.turkpress.co/node/36461

المضيف ومن تلك المقومات على سبيل المثال العناصر التالية:

أولاً: التعارف:

إن من أساسيات التعايش الإيجابي التعارف، فالتعارف أساس لتشكيل الوعي بقضايا الإنسانية؛ فضلاً عن قضايا المسلمين، والتطلع إلى تحقيق العدل والأمن والسلام.

وبالتعارف تتكون الصداقات وتبنى جسور الثقة والتعاون في الأعمال وتترسخ عرى المحبة والعيش بسلام. قال تعالى مخاطبًا البشرية:﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [سورة الحجرات آية13].

ثانيًا: التعاون:

لا يستطيع الإنسان أن ينجز كثيرًا من الأعمال بمفرده، ولكن بالتعاون تتحقق تلك الأعمال وتنجز بأقل مجهود، وفي أحسن صورة، وتنشأ على إثره العلاقات بين الناس وتتقوى أواصر الأخوة والمحبة بينهم، قال سبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [سورة المائدة:آية 2]. قال ابن كثير: (يأمر تعالى عباده المؤمنين بالمعاونة على فعل الخيرات، وهو البرُّ، وترك المنكرات وهو التَّقوى، وينهاهم عن التَّناصر على الباطل، والتَّعاون على المآثم والمحارم).[34] وقال القرطبيُّ: (هو أمرٌ لجميع الخَلْق بالتَّعاون على البرِّ والتَّقوى، أي ليُعن بعضكم بعضًا، وتحاثُّوا على ما أمر الله تعالى واعملوا به، وانتهوا عمَّا نهى الله عنه وامتنعوا منه، وهذا موافقٌ لما رُوِي عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم أنَّه قال: ((الدَّالُّ على الخير كفاعله))[35]. وقال الماورديُّ: ندب الله سبحانه إلى التَّعاون بالبرِّ، وقرنه بالتَّقوى له؛ لأنَّ في التَّقوى رضا الله تعالى، وفي البرِّ رضا النَّاس، ومَن جمع بين رضا الله تعالى ورضا النَّاس فقد تمَّت سعادته، وعمَّت نعمته).[36] وحضَّ النبي صلى الله عليه وسلم على التعاون، ورغب فيه في غير ما حديث من ذلك قوله عليه الصلاة

[34] -ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون– بيروت،ط1(1419هـ).

[35] - ينظر القرطبي شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر،تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة،ط2(1384هـ - 1964م)، عن المكتبة الشاملة، موافق للمطبوع.

[36] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

والسلام: " والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه"[37]

ثالثًا: الرحمة (الإنسانية):

وهي خُلُق عظيم يجعلها الله فيمن شاءَ من خَلقِه، وما يُحرمها إلا شقي، وقد رغَّب الإسلامُ في التخلُّق بالرحمة، ووعد الله على الرحمة الأجر الكريم، والسعادة الدنيوية والأُخروية. قال تعالى في شأن نبيّنا محمد صلى الله عليه وسلم وفي أمّته: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ [الفتح: 29]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: 9][38]. والواجب الإنساني يحتم في وقت الأزمات على من عنده مقدرة مشاركة الآخرين آلامهم ومصائبهم، ولذا فإن مما يوجب رحمة الله بعباده هو تراحم الخلق فيما بينهم، فالذي لا يَرحم، لا يُرحم، والراحمون يرحمهم الرحمن، فعن عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما – عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: "الرَّاحِمون يرحمُهم الرحمن، ارحَموا من في الأرض يرحمْكم من في السماء"[39].

رابعًا: عامل اللغة:

يشكل عامل اللغة حاجزًا مهمًّا أمام اللاجئين يحول بينهم وبين تعايشهم مع المجتمع المضيف، فمن استطاع منهم اجتياز هذا الحاجز سهلت أمامه الصعاب وفتحت له الأبواب للولوج إلى سوق العمل والتعليم وتذلل له إمكانيات كثيرة أفضل من غيره ممن لا يحسن اللغة.

خامسًا: المصاهرة:

ولعلاقات النسب والمصاهرة دور آخر لا يقل أهمية عن دور اللغة، وهو شكل مهم من أشكال التعايش والانسجام، ويعتبر من أقوى وسائل التعايش التي لا تقتصر على زمن الهجرة واللجوء؛ بل ربما تترسخ جذورها وتمتد عبر الأجيال القادمة.

---

[37] - صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، رقم الحديث(2074).

[38] - خلق الرحمة عن موقع السكينة2013/9/14م، http://www.assakina.com/alislam/27917.html

[39] - سنن الترمذي البر والصلة، رقم الحديث(1924)، وسنن أب داود الأدب رقم الحديث(4941).

سادسًا: التعليم:

يعتبر التعليم حق أساسي لكل إنسان، وواجب على القادرين، ويعظم هذا الحق للاجئين وخاصة شريحة الأطفال والشباب، حيث تحيط بهم ظروف صعبة، وقد تشكل بيئة الجهل لديهم مرتعًا خصبًا للاضطرابات العقلية والأمراض النفسية والنزاعات الطائفية، وبالفقر والجهل تصبح البيئة مستنقعًا خصبًا للتطرف والإرهاب، كما أن الفراغ قد يجر الشباب إلى المخدرات وتشكيل عصابات للسرقات والاعتداءات وأعمال العنف. وسنكون في منأى عن هذا كله بوسيلة التعليم ونشره في بيئة اللاجئين، فهي مقوم أساس للتعايش الإيجابي والإنتاج المثمر.

سابعًا: إقامة فعاليات اجتماعية وثقافية ورياضية مشتركة بين الأتراك والسوريين:

ولم يكن مشروعًا بهذا الحجم بعيدًا عن تفكير الحكومة التركية؛ فلقد" أطلقت وزارة الشباب والرياضة التركية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) مشروعاً أطلقت عليه اسم (أعطني يدك أخي) بهدف تحقيق الاندماج والانسجام الاجتماعي بين الشباب الأتراك والسوريين في عدة ولايات"[40]. مثل هذه الفعاليات إذا سارعت المدارس والمعاهد والجامعات، والأندية، في تركيا لتطبيقها، وأرفدتها بالرحلات وإقامة الأنشطة المتنوعة؛ فإنها حتمًا ستؤدي إلى تحقيق قدر كبير من التعايش والاندماج بين الأتراك وإخوانهم اللاجئين.

ومع أن هذه المقومات لم يكن معظمها مفقودًا؛ إلا أننا لاحظنا ظهور مشكلات بين الحين والآخر يعاني منها إخواننا اللاجئون ما سبب لهم حرجًا كبيرًا، وربما شعروا بالتغير في التعامل السلبي نحوهم من قبل إخوانهم الأتراك!! فما الذي حدث؟ وما هو سبب التغيُّر المفاجئ والمؤلم بحقٍّ لكلا الطرفين اللاجئ والمستقبل؟ - أو إن جاز التعبير (الضيف والمضيف المهاجر والأنصاري)؟- وهنا تبرز القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة بدورها لوضع الأسس والمبادئ في التعايش الإيجابي.

ولكن قبل تجلية هذا الدور للقيم لا بد من البدء بالبحث عن جذور المشكلات التي قد تشكل حاجزًا في التعايش الإيجابي من قبل اللاجئين في البلد المضيف.

---

[40] - عن موقع السورية نت بتاريخ،19شوال1438، https://www.alsouria.net/content

ماا لسبب الرئيس لها، وما العمل من أجل إيجاد حلول مناسبة لها؟، فما الذي حدث؟ وما سبب هذا التغيُّر؟ وكيف حصل ذلك؟ وما مصدر المشكلات التي حالت دون التعايش السلمي الإيجابي؟

ولننظر أولاً إلى التغير الحاصل من جهة اللاجئين، ثم إلى التغير من جهة المجتمع التركي، فقد نصل إلى شيء من الحقيقة.

المطلب الثالث: معوقات التعايش:

أولًا التغير الحاصل من قبل اللاجئين:

لقد حاولت البحث في هذه المشكلة واستقصائها، وذلك بتوجيه مجموعة من الأسئلة لنحو من عشرين أسرة كعينة عشوائية من إخواننا اللاجئين المتواجدين في أديامان ومخيمها الخاص بهم حول كيفية تعامل المجتمع التركي معهم عند قدومهم لاجئين بادئ الأمر، وهل لا يزال التعامل يجري على تلك الوتيرة، وبنفس الزخم الذي كان عليه سابقًا؟ أم حصل نوع من التغيُّر في المعاملة نحوهم من قبل الأتراك؟ فإن كانت المعاملة قد تغيرت عن ذي قبل فما هي الأسباب التي أدت إلى التغير في التعامل من وجهة نظر اللاجئين؟

وكانت الأسئلة على النحو التالي:

كيف وجدتم استقبال الشعب التركي لكم عندما لجأتم إليه؟ هل كان متعاونًا معكم؟ وهل قدَّم لكم مستلزمات الإيواء؟ هل شعرتم بقيمة الأخوة؟ وحسن المعاملة؟ وكرم الضيافة؟ هل أحسستم بالأمان في المجتمع الجديد؟ هل شعرت بطيبة الناس هنا؟ هل لا زالت المعاملة مستمرة على وتيرتها من يوم قدمتم إلى هذا البلد؟ فإذا كان الجواب بالنفي فما الأسباب من وجهة نظرك؟ هل شعرت وغيرك بفرق بين ما كان وما هو حاصل اليوم؟ وإلى من يرجع السبب؟ إلى اللاجئين أم إلى المجتمع التركي نفسه؟ وما العلاج الذي تقترحه؟ وهل لهذا التغيُّر تأثير على اللاجئين في الأراضي التركية؟

ولم تكن الإجابات مفاجئة بل كانت في مجملها إيجابية فستة عشر فردًا منهم أجابوا بنعم لحسن الاستقبال و نعم لحسن التعامل وأنهم شعروا بالأخوة والاحترام والتقدير وكرم الضيافة وأن التعامل الحسن لا زال مستمرًّا، غير أنه لم يبق على ما كان عليه في السابق، وذلك

لأسباب أكثرهم يرجعها إلى المندسين والمخربين من الطرفين، وأن العلاج يكمن من وجهة نظرهم في البحث عن الأسباب التي أدت إلى التدهور في التعامل، والقيام بعلاجها بالتعاون مع الأتراك، وحول التأثير على اللاجئين جراء هذا التغير؛ فإن معظم هذه الفئة متفائلة والسبب يرجع بعد الله إلى وقوف حكومة تركيا (البلد المضيف) معهم.

أما الفئة الأخرى وهي تمثل نسبة 30% فغلب عليها التشاؤم، فكانت إجاباتهم تتجه نحو السلبية في عمومها، وهذه النسبة ليست بالقليلة بالنسبة للمجموعة المبحوثة، أي أن هناك مشكلة حقيقية تحتاج إلى الوقوف عندها بجدية لمعرفة أسبابها ومحاولة القيام بحلها؟ فما حقيقة المشكلة إذن؟ وما هو الممكن الذي نستطيع تقديمه كحل لجزء من المشكلة على الأقل؟

والحقيقة التي لا يمكن إنكارها أولًا: طول أمد الحرب في سوريا، و ما نتج عنها من نزوح ولجوء أعداد كبيرة من السوريين، واجتيازهم الحدود التركية، حيث فتحت الأخيرة أبوابها إما اضطرارًا بسبب حدودها الشاسعة مع سوريا، -وهذا في رأيي أمر مستبعد إذ لو كان اضطرارًا لرد كثير منهم قسرًا كما حدث للاجئين إلى أوروبا- أو لمسألة إنسانية وهذا ما يجب أن نرجحه، فتركيا لا يمكنها ردّ من يَقصِدُها في الأزمات، فثقافتها وقيمها تحتم عليها فعل الخير والعمل الإنساني. ومن هنا عملت الدّولة التركية على استيعاب أكبر عدد ممكن منهم مع سعيها لتأمين كافّة احتياجاتهم[41].

وعندما سألنا المجموعة المستهدفة في البحث عن أسباب التغير الحاصل في التعامل كانت أكثر الإجابات حوالى 60% أن السبب الرئيسي هو طول مدة البقاء في تركيا، وذلك لطول أمد الحرب في بلادهم؛ ومن الأسباب التي أبدتها هذه المجموعة: هو قبول اللاجئين للأعمال اضطرارًا بأجور متدنية؛ ما سبب انزعاجًا كبيرا لبعض الأتراك الذين شعروا بفقدانهم وظائف كانوا هم أحق بها من وجهة نظرهم؛ لولا وجود هذا المنافس الغريب (يعنون اللاجئين)، بالإضافة – والكلام للمجموعة نفسها - إلى وجود أناس من الطرفين يعملون بحسب وصفهم على تكدير السكينة العامة ما يؤدي إلى زعزعة التعايش والانسجام، ومن ثم

[41]-ينظر أولوطاش أوفوق، نظرة المجتمع التركي تجاه اللاجئين السوريين، صحيفةأكشام،2015/11/2م–ترجمة وتحرير ترك برسKhttp://www.turkpress.co/node/5358

التخريب على اللاجئين لإلصاق التهمة بهم عمومًا وأن وجودهم سبب المشكلات في هذا البلد.

وقد يكون لهذا الجواب ما يبرره؛ إلا أننا لا يمكن أن نبرئ ساحة اللاجئين، وأن جذور المشكلة في سوء التعامل مشتركة، فمن جهةٍ بدرت تصرفات مشينة من بعض اللاجئين – لسوء أخلاقهم، ونتيجة للظروف النفسية التي يعيشونها ويشاهدونها وما حصل بهم – خاصة "بعد أن فاضت بهم دول الجوار، وتفاقمت بهم مآسي التشرد وضياع مستقبل أطفالهم وأبنائهم"[42].

ومن جهة أخرى نجد أن بعض الأتراك لعب دورًا في القضية من حيث يدري ومن حيث لا يدري، وهذا ما سيتم التركيز عليه في المحور التالي.

ثانيًا التغير الحاصل في التعامل من الأتراك تجاه اللاجئين:

يمكن فهم النظرة السلبية التي يبديها بعض الإخوة الأتراك حيال السوريين –أحياناً– أنها قد يكون لها ارتباط بالماضي، وربما يكون لها ما يبررها في الخلفية التاريخية والوجدان الجمعي التركي، وكذلك النزعة نحو العزلة وعدم الاختلاط إلا لحاجة، فالاختلاط كان له قبل مئتي سنة محاذير قاتلة، أدى لتقويض السيادة التركية على العالم، وتحويل تركيا إلى مجرد بلدٍ من بلدان العالم الثالث يصارع باجتهادٍ اليوم كي يكسب لنفسه مكاناً تحت الشمس، ويؤمّن لأبنائه حياةً تساوي على الأقلّ حياة الشعوب التي كانت بالأمس القريب تحت سيطرته، وأصبحت تبزّه اليوم في كل الميادين.

ولسنا بصدد البحث عن ماض لم نشهد فصوله، وإنما هي توطئة للموضوع، والذي يجب علينا التركيز عليه هو ما يعانيه إخواننا اللاجئون من مشكلات تواجههم في حياتهم اليومية بسبب التغير الذي حصل عليهم وطول بقائهم في وطن اللجوء.

والحقيقة أن هناك فئة من الشعب التركي تنظر إلى اللاجئين بارتياب، وأنهم تركوا وطنهم وما كان ينبغي لهم ذلك؛ بل كان يجب عليهم أن يبقوا فيه للدفاع عنه أو للتصالح مع النظام، فقدومهم إلى تركيا من وجهة نظر هذه الفئة سبب قلاقل للبلاد واستجلب عليها الأعداء،

---

[42]- ينظر غول محمد زاهد الرؤية التركية لأزمة اللاجئين مع أوروبا، 2016/4/5م، عن http://www.alquds.co.uk/?p=510990

وأصبحت موطنًا – بحسب زعمهم – ومرتعًا للإرهاب.

ولا بد أن نعترف أن جزءًا من المشاكل قد تسبب به بعض اللاجئين جراء تصرفات فردية كما أسلفنا، والذين تناسوا أنهم ضيوف، حيث بدرت من البعض تجاوزات فردية، دفعت الأتراك إلى الارتياب من عموم اللاجئين، إما في المظهر العام لبعضهم، أو ربما في التعامل معهم في العمل، أو حال استئجارهم بيوت الأتراك، وامتناع أحدهم عن تسليم ما يترتب عليه من استحقاقات للمؤجر إما نتيجة العوز والفقر، أو عدم وجود المال في الوقت المناسب، ما أدى إلى نشوء مشكلة بين المؤجر والمستأجر ومن ثم وبعد فشو الخبر وانتشاره، تم تعميمه على بقية المستأجرين وهو ما جلب عليهم النظرة السلبية والخوف من التأجير لهم تحت هذه الذريعة[43].

كما أن "هناك حالاتٍ حدثت وهي جدا نادرة، وتمثلت بقيام عائلة سورية منذ فترة باستئجار منزل مفروش في منطقة ما وبعد مدة قامت هذه العائلة بسرقة المفروشات"[44]. ومع أن الحالة نادرة؛ لكنها عممت هي الأخرى على الآخرين.

وقد يكون من الأسباب التي دفعت بعض الأتراك إلى الانزعاج من تواجد السوريين "ظاهرة التحرش" – والتي لم تكن ظاهرة – حيث قام شاب سوري بالتحرش بفتاة تركية عبر اللحاق بها، ومحاولة التحدث معها لتقوم الفتاة بالصراخ عليه الأمر الذي دفع بشبان أتراك بالهجوم عليه وضربه ثم أخذوه إلى قسم الشرطة.

والملاحظ إلى الآن أن جميع الحوادث فردية إلا أن السيئة قد تعم عند النظر بعين الريبة.

وعين الرضى عن كل عيب كليلة   ولكن عين السخط تبدي المساوئ.

وقد تكون مثل هذه الحادثة تكررت من ثلة من الشباب شوهوا سمعة اللاجئين في بعض المناطق.

واعتبر بعض من أجري معهم مقابلة (سامر) مثلاً وهو أحد الناشطين الذي كانوا في داخل سوريا، وكان حديث عهد باسطنبول إذ قدم إليها منذ عدة أشهر أن هناك بعض

---

[43] - إدلبي محمد، عن موقع أورينت نت، 2014/9/9م، http://orient-news.net/ar/news_show/81068

[44] - المرجع نفسه.

الشباب السوريين الذين يشوهون سمعة الجالية السورية في اسطنبول بشكل مريب، عبر قيامهم بتصرفات لا تمت للأخلاق بصلة[45].

وتابع (سامر): "للأسف نشاهد في بعض الأحيان شباب سوريين يتحرشون بفتيات سوريات – من بنات جلدتهم –، فهؤلاء القلة يجب أن تتم محاسبتهم والتبليغ عليهم، وأشار أن الحل يكمن في إنشاء رابطة تجمع السوريين في كل منطقة تتألف من عدة اشخاص يتواصلون مباشرة مع الحكومة التركية في حال حدوث أي مشكلة".

ومما يلاحظ أحيانًا عدم المبالاة من قبل بعض الشباب السوريين في الأماكن العامة والصخب في الحديث مع بعضهم البعض، ومما لاحظ البعض عليهم أنهم يسهرون لوقت متأخر من الليل في بيوتهم مع رفع صوت الأغاني والتحدث بصوت عال ما يدفع جيرانهم الأتراك لطلب الشرطة نتيجة الإزعاج الذي يتسببون به[46]. وهنا يأتي دور القيم الاجتماعية والثقافية في تحقيق التعايش الإيجابي، فما هو الدور الذي ينبغي أن يناط به من يحمل في نفسه جملة من الفضائل والقيم الأخلاقية، والاجتماعية والثقافية ويستطيع على ضوئها أن يتعايش بها ويؤدي دورًا إيجابيًّا في الانسجام والتعايش والحياة مع الآخر؟

المحور الرابع: دور القيم الاجتماعية والثقافية في تحقيق التعايش الإيجابي:

أولًا: طول مدة الأزمة واستفحالها:

ابتداءً لم يكن أحد يعلم أو حتى يتوقع أن أزمة اللاجئين السوريين ستطول وتتفاقم معاناتهم ومأساتهم الإنسانية ذات الأبعاد المتنوعة، وقد كان في حسبان الحكومة التركية أنّ هذه الأزمة قد يصل أعداد اللاجئين فيها إلى ما يقرب من عشرات الآلاف، وأن مدتها قد تنتهي قريبًا جدًا، ولم يكن متوقعاً أن الأزمة ستصل لخمس سنوات، وأن أعداد اللاجئين قد يصل إلى ثلاثة ملايين –وربما هي مرشحة لمزيد من الوقت، وقد لا تنتهي عند هذا الحد–. فما لبثت أن أدركت الحكومة التركية مأساة اللاجئين وتفاقمها من سنة لأخرى في معاناة إنسانية قلَّ أن تجد لها مثيلا في الوقت الراهن أولاً، وفي كلفتها الاجتماعية والاقتصادية

[45] المرجع السابق بتصرف.
[46] - المرجع السابق بتصرف.

والسياسية لتركيا ثانياً، وكيف أنّ المجتمع الدولي لا يقوم بحق بمسؤولياته الإنسانية المنوطة به ثالثاً، ولا بواجباته القانونية في حماية شعب يُقتل بشكل مباشر رابعاً.[47]

إن استفحال أزمة اللاجئين وطول أمدها، أدى بطبيعة الحال إلى شيء من التغيُّر في التعامل بين اللاجئين والمجتمع التركي، وبالتالي من الطبيعي أن تظهر كثير من المشكلات في المجتمع، والتي أثرت بدورها على اللاجئين كما تأثر بها الأتراك، ولم يكن ذلك التغير من جانب واحد وإنما كان من جانب اللاجئين أولاً ومن جانب المضيفين ثانيًا.

ثانيًا القيم الأخلاقية والحل الأمثل:

وليس من سبيل للحد من هذه المشكلات إلا بالتعامل بالقيم والأخلاق فهي أساس بناء المجتمعات، وهي الحل الناجع للتعايش الإيجابي، فالأخلاق النبيلة تخفف حدة التوتر حتى مع العدو، فكيف مع الأخ، والصديق. قال تعالى:﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾[سورة فصلت، آية (34)]، وبالخلق الحسن والقول الحسن والكلمة الطيبة، نصنع سدًّا منيعًا يحول بيننا وبين الشيطان، فلا يجد سبيلًا للتحريش بين الإخوة، قال تعالى﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا﴾[سورة الإسراء، آية (53)] ، وقال تعالى﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾[سورة البقرة، آية:(83)].

فعندما يواجه الإنسان وخاصة اللاجئ الضيف مشكلة ما عليه أن يكظم غيظه، ويمتص الصدمة، ويكتم غضبه، ويصون لسانه، ويحفظ ماء وجهه، ويواجه الخصم ما استطاع باللين والتسامح وحسن القول وعليه أن يتذكر أن الخلق الحسن والقيم الأخلاقية ترفع صاحبها عند الله وبين الناس فيحبه الله، ويجعل محبته في خلقه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الرجل ليبلغ بحسن خلقه درجة الصائم القائم"[48].

---

[47] - ينظرغول د.محمد زاهد، الرؤية التركية لأزمة اللاجئين مع أوروبا، 2016/4/5م عن موقع http://www.alquds.co.uk/?p=510990

[48] - سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في حسن الخلق، رقم الحديث (4978)، ومسند الإمام أحمد بن حنبل من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن المؤمن ليدرك بحسن خلقه درجة الصائم القائم". وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَالتِّرْمِذِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنهما قَالَ " لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَاحِشًا وَلَا مُتَفَحِّشًا ، وَكَانَ يَقُولُ إِنَّ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحْسَنَكُمْ أَخْلَاقًا " . وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ " مَا

هذا من جهة، ومن جهة أخرى على (المضيف) ألا يصدق كل ما ينمى إليه عن أخيه (الضيف)، وأن يستشعر معنى قوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ [سورة الحجرات، آية:6]، و عليه أن يحسن الظن بأخيه، قال تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ ﴾[سورة الحجرات، آية:(12)] و يجب عليه ألا يقلل من شأنه ولا يحتقره قال تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾[سورة الحجرات، آية:11] .

وفي هذا السياق من التوجيهات النبوية التي تحي فينا قيم المودة والمحبة والألفة وحسن التعايش والإخاء الشيء الكثير أسوق منه على سبيل المثال هذا التوجيه الشريف من حديث ابن عمر رضي الله عنه، أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: ((المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يسلمه، ومَن كان في حاجة أخيه، كان الله في حاجته، ومَن فرَّج عن مسلم كربةً، فرج الله عنه كربةً مِن كربات يوم القيامة، ومَن ستر مسلمًا، ستره الله يوم القيامة))[49]

قال ابن بطَّال في شرح هذا الحديث: (... وباقي الحديث حضٌّ على التَّعاون، وحسن التَّعاشر، والألفة، والسِّتر على المؤمن، وترك التَّسمع به، والإشهار لذنوبه)[50]

روى الإمام أحمد في مسنده عن فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع: ((ألا أخبركم بالمؤمن؟ من أمنه الناس على أموالهم وأنفسهم، والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله، والمهاجر من هجر الخطايا والذنوب)). هذه التوجيهات إذا تمسك بها المسلم؛ فإنها بمثابة الموجه لسلوكه، وتصرفاته، على ضوئها يقيم علاقته بمن حوله وما حوله، فيأمن الناس من شره، ويأمنون على أنفسهم ورعاية أموالهم، ويصدق في التعامل معهم، وإذا أراد أن يحقق معنى الإسلام فعليه أن يحفظ لسانه من الكلام في أعراض الناس، وألا يمد عينيه متطلعًا لما

شَيْءٌ أَثْقَلُ فِي مِيزَانِ الْمُؤْمِنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ خُلُقٍ حَسَنٍ ، وَإِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَذِيَّ " قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ لَهُ " وَإِنَّ صَاحِبَ حُسْنِ الْخُلُقِ لَيَبْلُغُ بِهِ دَرَجَةَ صَاحِبِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ " .

[49] - أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب باب تحريم الظلم، رقم الحديث (2580)،

[50]-ينظر الدُّرر السَّنِيَّة، موسوعة الأخلاق، المشرف العام علوي بن عبد القادر السقاف
http://www.dorar.net/enc/akhlaq/280

عندهم من رزق، وبالتالي فلا يمد يده لأخذ حقوقهم، والاحتيال عليها، وعليه بعد ها كله أن ينشغل بإصلاح نفسه بطنًا وظاهرًا، و أن يتقن ما كلف به من عمل ديني أو دنيوي.

الخاتمة:

أولًا: النتائج:

1- أن من أساسيات التعايش ومقوماته هي؛ قيم التعارف، والتعاون، والرحمة.

2- ضرورة معرفة اللاجئ للغة؛ فهي جسر التواصل والتعايش مع المجتمع.

3- كما أن على اللاجئين الإلمام بمعرفة أنظمة البلد وقوانينها، وحاجته للتعرف على عادات وتقاليد البلد المضيف لضرورة التعايش الإيجابي والحد من مشكلات قد تظهر لعدم معرفته بما سبق ذكره.

4- يعيش اللاجئون في عموم تركيا بأمن وسلام وعيش آمن في ظل ما وفرته لهم الدولة التركية.

5- توجد مشكلات يعاني منها اللاجئون، ويتأثر به الأتراك، ولكنها قليلة بالمقارنة بغيرها من الدول، كما أنها تعرض بشيءٍ من المبالغة والتعظيم من قبل المغرضين.

6- من أهم الحلول للحد والتخفيف من المشكلات؛ تطبيق القيم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية المشتركة.

ثانيًا: التوصيات:

يوصي الباحث النخب العلمية والسياسية –خاصة من بيدهم القرار – بأهمية وجود برنامج في التوعية القِيَمِيَّة؛ خاصة في الجانب الاجتماعي والأخلاقي للاجئين والمضيفين على حد سواء للحد من مشكلات قد تنشأ بين الطرفين.

لا بد من طرح خطة استراتيجية في هذا الجانب تسير عليها المؤسسات الحكومية والتعليمية والدينية للقيام بدور فعال ودائم للتعايش الإيجابي.

يؤكد الباحث توصية الجهات الرسمية باعتماد برامج توعوية مكثفة من خلال الوسائل الإعلامية، والتعليمية، والدينية، والثقافية، والرياضية مهمتها الرئيسة؛ غرس القيم النبيلة بين اللاجئين في المخيمات أو المدارس والمعاهد، وفي وسط الشعب التركي.

على الجهات المسؤولة أن تعين أكفاء وقدوات فيما يخص استقبال اللاجئين وإيوائهم

واحتوائهم.

وفي الأخير لا يمكن الوصول إلى الكمال فيما نصبو إليه، ولكن لا بد من السعي بما لدينا من أسباب نحو الكمال البشري.

المراجع:

أولًا: المعاجم:

1 – ابن منظور محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، لسان العرب، دار صادر بيروت، (498/12) ط1414/3هـ المكتبة الشاملة

2 – (المعجم الوسيط 768/2).

3– الجوهري في الصحاح في اللغة.

4 – إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية.

5– معجم المعاني الجامع، المعجم الوسيط، واللغة العربية المعاصر، معجم عربي عربي.
http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

ثانيًا:كتب التفسير:

– القرطبي شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر،تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة،ط2(1384هـ - 1964م)، عن المكتبة الشاملة، موافق للمطبوع.

–ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحيقق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت،ط1(1419هـ).

ثالثًا: كتب الحديث:

– البخاري: الأدب المفرد

– الدُّرر السَّنِيَّة، موسوعة الأخلاق، المشرف العام علوي بن عبد القادر السقاف.
http://www.dorar.net/enc/akhlaq/280

– سنن أبي داود.

– سنن الترمذي.

- صحيح البخاري
- صحيح مسلم.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل

رابعًا: الكتب المتنوعة:

1- - صالح بن عبد الله بن حميد وآخرون، نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم، دار الوسيلة للنشر والتوزيع جدة، (ط4ج1/77 المكتبة الشاملة موافق للمطبوع). عن فؤاد البهي السيد، علم النفس الاجتماعي.

2 - زادة د. رضوان، وأوتول د. كيفن حية، (صراع القيم بين الإسلام و الغرب) بي دي إف، نشر شباب لعصر المعرفة، دار الفكر - دمشق - البرامكة، ط1(1431هـ-2010م).

3- ماجد الكيلاني، فلسفة التربية الإسلامية، ص 299.

4 - محمد إبراهيم كاظم، التطور القيمي وتنمية المجتمعات الدينية، ص111.

5 - طايل فوزي محمد: كيف نفكر استراتيجيًّا ، مركز الإعلام العربي ، القاهرة 1997

6 - ضوابط قيم السلوك مع الله عند ابن قيم الجوزية.

خامسًا: المجلات والتقارير والمواقع الاكترونية:

- سلمى جلال، وصايا مأثورة عن حكماء أتراك نشر بتاريخ 2015/11/6م، مشاركة خاصة بترك برس http://www.turkpress.co/node/14800
- إدلبي محمد، عن موقع أورينت نت، 2014/9/9م، http://orient-news.net/ar/news_show/81068
- المبيض د. محمد أحمد، موقع نداء الروح، http://rasaelnoor.blogspot.com.tr/2012/05/blog-post_292.html
- أولوطاش أوفوق، نظرة المجتمع التركي تجاه اللاجئين السوريين، صحيفةأكشام،2015/11/2م–ترجمة وتحرير ترك برس Khttp://www.turkpress.co/node/5358
- تقرير:أنا برس، محمد فرج، لسنا عالة على أحد،2017/4/7م

http://www.anapress.net/ar/articles

– ديلي نيشن كينيا، تعامل تركيا مع اللاجئين السوريين الأفضل أوروبيا مقال نشر بتاريخ 2016/6/22م عن موقع الجزيرة http://www.al-jazirah.com/2016/06/22/wp3.htm

– غول د.محمد زاهد، الرؤية التركية لأزمة اللاجئين مع أوروبا، 2016/4/5م عن موقع http://www.alquds.co.uk/?p=510990

– مجدي رسلان ، فلسفة القيم ، تقيدم د.هالة محجوب ، دار المنار للطباعة، مصر 2011

– مركز قيم للتنمية الشاملة والدراسات، مقال نشر بتاريخ12013/5م، www.facebook.com/CenterValues

– مجلة البحوث الإسلامية، تصفح برقم المجلد86/ص270– الإصدار: من ذي القعدة إلى صفر لسنة 1429هـ 1430هـ.

http://www.assakina.com/alislam/27917.html

– التعريف بمصطلحات البحث الأساسية، القيم، عن علم النفس الاجتماعي – للدكتور حامد زهران، عالم الكتب، القاهرة،(ط1977/4م ص132). رابط المجلة:

http://www.alifta.net/Fatawa/FatawaChapters.aspx?languagename=ar&View=Page&PageID=12482&PageNo=1&BookID=2

–الحمادي مصعب،مقال في أورينت نت، بتاريخ 2014/9/6م

http://www.orient-news.net/ar/news_show/81000

– مقال في الجزيرة، إضافات اللاجئين السوريين للاقتصاد التركي، 2014/11/27م.

http://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople

مقال نشر في صحيفة الغارديان في 15 فبراير/شباط 2015م.

من الاغتراب الثقافي للذات اللاجئة إلى الانتشار الثقافي
(اللاجئون السوريون أنموذجاً)

د.نعيمة رحماني*

الملخص

إن ظاهرة الاغتراب ليست وليدة الحاضر بل هي قديمة قدم الإنسانية، ولكنها عرفت تزايداً في العصر الحالي جعلها تخرج من سمتها الفردية الى سمة جماعية يعاني منها مجتمع بأكمله، مثال ذلك بعض اللاجئين السوريين الذين يعيشون حالة من الاغتراب في مختلف الميادين، في ظل التوترات التي تعرفها المنطقة. ولكننا إذ نحاول دراسة هذه الظاهرة نسعى الى الاستفادة من اللجوء وتجليات الاغتراب فيه لجعله منبعا لنشر الثقافة السورية في البلدان التي لجأ اليها الفرد السوري، ليصبح هو الفاعل بدل المتلقي لثقافة الغير.

مقدمة

الاغتراب ظاهرة إنسانية معروفة من القدم عاشتها مجتمعات كثيرة، واتخذت اشكالا مختلفة بدا باغتراب سيدنا آدم عن موطنه الأصلي الجنة، ثم الاغتراب الطبقي الذي يبرز جليا في انتفاضات العبيد، فوصولا الى مظاهر أخرى أكثر تعقيدا في عصرنا الحالي استدعت اهتمام المفكرين والباحثين. حيث يشعر الفرد بانه يعيش في عالم لا يستجيب لرغباته واحتياجاته، فيصبح انتماؤه في إطار محدود جدا.

سنحاول في هذا البحث التعرض لاغتراب وحدة بشرية عن ثقافتها وبيئتها التي ترعرعت فيها لتجد نفسها لاجئة في مجتمعات متنوعة ذات ثقافات وعادات وتقاليد مختلفة عنها، قد تنجح في التكيف مع تلك البيئات او قد تصاب بالاغتراب جراء اختلال تبني الثقافات الأخرى.

وسنركز أكثر على الاغتراب الناتج عن لجوء الذات السورية الى وطن آخر بسبب الحرب.

---

*– **الدكتورة نعيمة رحماني**: أستاذة بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان – الجزائر، متحصلة على شهادة الدكتوراه تخصص أنثروبولوجيا، مهتمة بقضايا الأسرة والتراث المادي واللامادي، والتاريخ العثماني.

1- **مفهوم الاغتراب، مظاهره، انواعه ودوافعه:**

لم يرد في المعاجم كلمة اغتراب كما هي الان بل وردت كلمة غربة التي تدل على البعد عن الوطن، حيث جاء في لسان العرب الغرب: الذهاب والتنحي عن الناس...والغربة: البعد...والتغريب: النفي عن البلد....[1]

وجاء في تاج العروس، الغرب: النزوح عن الوطن كالغربة... والاغراب والتغرب: البعد...[2]

لمصطلح الاغتراب استخدامات متنوعة بسبب تنوع الاتجاهات الفكرية من سوسيولوجية الى سيكولوجية الى سياسية واقتصادية وثقافية تناولت الظاهرة بمفاهيم عديدة.

الغربة إحساس داخلي بان الفرد معزول عن مجتمعه، خاصة ما تعلق منه بالعادات والتقاليد وطراز الحياة الذي الفه في مجتمعه، واللغة وغيرها...[3]

وتتجلى **مظاهر** الاغتراب في [4]

*انعدام القوة وشعور الفرد بانه غير قادر على التأثير في المواقف الاجتماعية التي تحيط به

* فقدان المعنى من خلال عجز الفرد عن اتخاد القرار بخصوص ما يقوم به

* العزلة وانفصال الفرد عن مجتمعه وعدم قدرته على مسايرة الأوضاع

* فقدان المعايير من خلال لجوء الفرد الى استخدام اساليب غير شرعية من اجل تحقيق أهدافه

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مج5، 1997، ص17

[2] مرتضى الزبيدي، تاج العروس دار الفكر، بيروت، مج2، 1994، ص179،

[3] يوسف عز الدين، قديم لا يموت جديد لا يعيش، دار الابداع، الحديث للنشر والتوزيع، ص249.

[4] مجدي احمد محمد عبد الله، الاغتراب عن الذات والمجتمع وعلاقته بسمات الشخصية، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، 2001، ص8

* غربة الذات وإدراك الفرد بانه مغترب حتى عن ذاته.

هناك **أنواع** مختلفة واتجاهات كثيرة للاغتراب ولكنها تنطوي كلها داخل نوعين أساسيين هما، الاغتراب داخل الوطن: وهو شعور الفرد بالانفصال عن مجتمعه من خلال انفصاله عن قيمهم واعرافهم وعاداتهم وعن السلطة الحاكمة. والاغتراب خارج الوطن، وهو الموضوع الذي يهمنا في بحثنا هذا.

وللاغتراب **دوافع** كثيرة من بينها الهجرة طلباً للرزق، او بسبب فقدان الأهل الذي يجعل الفرد يحس بغربة شديدة حتى داخل وطنه، كذلك الزهد في الدنيا واعتزال البشر من أجل غربة روحية مختارة وليست مفروضة. إضافة إلى النفي من البلاد، أو الأسر في الحروب، وأيضاً اللجوء والهجرة بسبب الحروب.

2- **مفهوم النظرية الانتشارية:**

هي النظرية التي تعتمد الأصل الثقافي الحضاري المتعدد المراكز، ومن دعاة هذه النظرية فريتز جراينوز، ووبليم شميت. [5]

فالانتشار عملية تقوم من خلالها السمات الثقافية بالانتشار من منطقة الى أخرى حتى تعم العالم بأكمله.

وقد يكون الانتشار عبر الأجيال داخل المجتمع أو قد يتعدى ذلك ليصل إلى درجة الانتشار من مجتمع إلى آخر عبر عامل المكان.

3- **اغتراب الذات السورية اللاجئة:**

للاغتراب علاقة وطيدة بوجودية الفرد الواقعية والملموسة، لان اختياراته الحرة تحدد مصيره. فالاغتراب في الحقيقة مشكلة وجودية للذات اللاجئة التي نقصدها في هذا البحث، أي اغتراب الذات خارج مجتمعها.

[5] عيسى الشماس، مدخل الى علم الانسان، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2004، ص52

ويتجلى اغتراب الذات اللاجئة السورية في؛

***اللامعيارية:**

حيث تنهار المعايير عند الذات اللاجئة السورية، تلك المعايير التي كانت توجه سلوكها وتنظمه، فتصبح تلك الذات رافضة للقيم والمعايير التي تسود المجتمع الجديد الذي انتقلت اليه وذلك راجع الى عدم ثقتها في ذلك المجتمع.

***العزلة الاجتماعية:**

تحصل هذه العزلة عندما تشعر الذات اللاجئة السورية بالوحدة والفراغ وتفتقد الامن والأمان بسبب البعد عن الأحباء والاقارب. وهذه العزلة تؤدي بالذات اللاجئة الى الرفض الاجتماعي والانغماس في عزلة عن المجتمع.

***سلب الحرية:**

يعد سلب حرية الذات اللاجئة السورية وسلب معرفتها نوعا من الاغتراب الذي تحدث عنه هيجل Higel [6] الامر الذي يؤدي الى اغتراب الخضوع حيث تكون الذات منفصلة عن توجيهها الخاص وخاضعة للتوجيه العام.

***التمرد والرفض:**

حيث تقوم الذات اللاجئة السورية بالتمرد على عادات وتقاليد المجتمع الجديد، ولا تلتزم بها لأنها تعيش ثورة داخلية تحسسها بالرغبة في التغيير. وهذا التمرد يكون على الذات نفسها او على المجتمع المستقبل.

[6] السيد علي شتا، نظرية الاغتراب، مؤسسة شباب الجامعةن الإسكندرية، 1993، ص 01

***التشيؤ:** [7]

أين تحس الذات اللاجئة أنها شيء فقد الإحساس بهويته وانتمائه ولا جذور له.

***اللاهدف:**

تشعر الذات اللاجئة بأنها لا تملك أهدافاً واضحة في هذه الحياة فتفقد كل طموح لها.

***العجز:**

وعدم شعور الذات اللاجئة بانها تستطيع التأثير في المواقف التي تواجهها ولا تستطيع اتخاد القرارات وتقرير مصيرها.

فعندما تتخلى الذات اللاجئة عن حقها في تقرير مسلكها لشخص آخر تصبح سلطتها الذاتية مغتربة، وهذا ما تحدث عنه هوجو جروتيوس Hugo Grotius من خلال تغريب الأشياء أي كما يمكن نقل ملكيتها لشخص آخر يمكن نقل السلطة السيادية. [8]

كما تتجلى في اسقاط حق الذات اللاجئة في أي شيء مما يعني تجريدها من حريتها وهذا يحول دون استفادتها من حقها.[9]

***الاغتراب عن الدين:**

اغتراب الذات اللاجئة السورية عن دينها قصراً أو رغبة منها، من خلال عملية التنصير، وهنا يكون الاغتراب عن الدين اغتراباً عن جوهر الانسان الحقيقي. وأعتقد أن الاغتراب الديني هو أساس كل الاغترابات.

---

[7] أبو العينين، عطيات فتحي، علاقة الاتجاهات نحو المشكلات الاجتماعية المعاصرة بمظاهر الاغتراب النفسي لدى طلاب الجامعة في ضوء المستوى الاقتصادي والاجتماعي، مجلة علم النفس، العددان 40-41، 1997، ص160.

[8] ريتشارد شاخت، الاغتراب، ترجمة، كامل يوسف، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1980، ص 71

[9] المرجع نفسه، ص 72

***الاغتراب عن العمل:**

اغتراب الذات اللاجئة عن العمل وقد تحدث عن هذا الأمر ماركس Marx الذي يرى أن العامل لا يقوم بأعمال تعكس شخصيته أو اهتماماته، وأعماله خالية من العفوية والتوجيه الذاتي، بل هو عمل مفروض وهنا تنفصم الصلة بين العامل وعمله ليصبح عملاً قصرياً وقهرياً لا مفر منه.[10]

***التبعية:**

كما أن الاغتراب يصبح مرادفاً للتبعية عندما تتحكم فيه إرادة خارجية عنه.[11]

***الاغتراب عن الذات:**

اغتراب الذات اللاجئة عن ذاتها وهذا ما يسمى بالاغتراب عن النوع الإنساني او الاغتراب عن الطبيعة البشرية الإنسانية. فكل تلك الاغترابات تؤدي بالضرورة الى اغتراب الذات اللاجئة عن ذاتها. أي اغتراب الانا بمفهوم فرويد Freuid

تؤدي كل هذه المظاهر بالذات اللاجئة السورية الى الإحساس بالألم والحزن في بيئة غريبة عنها، قد تتحملها الذات لفترة او قد يتأزم الوضع ليصبح مرضا نفسيا ملازما لتلك الذات.

4- من اغتراب الذات اللاجئة الى انتشار سماتها الثقافية:

يقوم الفرد بنشر سماته الثقافية في المجتمع المستقبل. وهنا ينتقل الفرد وتنتقل معه سماته الثقافية. خاصة عندما تكون هجرة الى منطقة أخرى فهنا يحدث انتقال وحدات ثقافية كبيرة. ولكن الأهم ان يكون هناك تقبل لهذه السمات الثقافية من قبل المجتمع المستقبل.

---

[10] ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل مختار هواري، سعد عبد العزيز ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 48

[11] حسن محمد حسن حماد، الاغتراب عند ايريك فروم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1995، ص46

وتحدث عملية الانتشار احتكاكا ثقافيا وعملية انتشار غير مقصودة لبعض السمات الثقافية والعادات والتقاليد.

وهنا وجب على الذات اللاجئة ان تتحد مع الزمن ومع الفكرة ليحدث اتحاد مع الذات نفسها من خلال العقل والطبيعة والتعادل بينهما. فيتطابق وجود الذات اللاجئة مع الزمن والفكرة، الامر الذي يمنع التناقض مع النفس ومع العالم، ويمنع التشتت والتمزق الذي يصيب الذات المغتربة.

وعلى الذات اللاجئة ان تنتقل من الحرية السلبية المرتبطة بالعجز والهروب والعيش في الوحدة الى الحرية الإيجابية التي تجعلها تتحد مع العالم الخارجي والذات الأخرى دون تنازل طبعا. وهذا يساعد على قهر الاغتراب

وقهر الاغتراب لن يتأتى الا باسترداد الذات اللاجئة السورية المغتربة للصفة التي فقدتها، وإعادة التكامل لشخصيتها التي سلبت منها أجزاء وتشتت. كما ان الوعي بالاغتراب يؤدي الى التغلب عليه مع وجود الامل والاستعداد للتغيير.

وفي هذه اللحظة عندما تعي الذات اللاجئة أهمية وجودها في المجتمع المستقبل تقوم بعملية الانتشار المقصود لسماتها الثقافية، فتحدث انتقالا فاعلا لعاداتها وتقاليدها من لباس وطعام وموسيقى وادب وكل ما يمكن نقله الى المجتمع المستقبل بطريقة منظمة هدفها ابعاد الاغتراب واحلال التكيف الثقافي بدله.

فتصبح الذات اللاجئة ناقلة للقيم والتراث المادي واللامادي بشكل أكثر دقة. وتصبح أيضا ذاتا فاعلة لا مستقبلة، حرة إيجابية غير متناقضة مع نفسها ومع غيرها، تتحكم في رغباتها وتحدد أهدافها بما يتماشى مع قوانين المجتمع المستقبل، الذي يتقبل اثراء ثقافته باحتكاكها مع سمات ثقافية أخرى يراها ممثلة أحسن تمثيل من قبل الذات اللاجئة السورية الهادفة.

خاتمة:

الاغتراب ظاهرة متعددة الابعاد تنتشر عندما تتوفر الظروف المناسبة لها، أسبابها مختلفة تؤدي الى سوء التكيف مع المجتمع. لكن حسن تسيير وتوجيه تلك الذات المغتربة يجعل منها ذاتا إيجابية ناقلة للقيم والسمات الثقافية وفاعلة في المجتمع بشكل لافت يحترمه الجميع ويقدره أصحاب المجتمع المستقبل.

المراجع:

1- أبو العينين، عطيات فتحي، علاقة الاتجاهات نحو المشكلات الاجتماعية المعاصرة بمظاهر الاغتراب النفسي لدى طلاب الجامعة في ضوء المستوى الاقتصادي والاجتماعي، مجلة علم النفس، العددان 40-41، 1997

2- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مج5، 1997

3-حسن محمد حسن حماد، الاغتراب عند ابريك فروم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1995

4-ريتشارد شاخت، الاغتراب، ترجمة، كامل يوسف، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1980

5-السيد علي شتا، نظرية الاغتراب، مؤسسة شباب الجدامعةن الإسكندرية، 1993

6-عيسى الشماس، مدخل الى علم الانسان، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2004

7-مجدي احمد محمد عبد الله، الاغتراب عن الذات والمجتمع وعلاقته بسمات الشخصية، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، 2001

8-مرتضى الزبيدي، تاج العروسن دار الفكر، بيروت، مج2، 1994

9-ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، نرجمة عادل مختار هواري، سعد عبد العزيز ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999

10-يوسف عز الدين، قديم لا يموت جديد لا يعيش، دار الابداع، الحديث للنشر والتوزيع.

تحديات التكيف الاجتماعي للاجئين السوريين في المجتمع المصري وسبل مواجهتها في ضوء بعض المتغيرات

د.أسماء جابر علي مهران*

أولاً : مقدمة ومدخل لتحديد مشكلة الدراسة :

في أواخر عام 2010م مطلع عام 2011م شهدت دول عربية مختلفة حالة من الاحتجاجات والثورات الشعبية على أنظمة الحكم فبدأت ثورات الربيع العربي في تونس وتبلورت في مصر ، وقامت في ليبيا ، وبسطت شعاراتها الثورية في اليمن والبحرين وعمان، فحصلت بعض هذه الدول على مطالبها بالصورة السلمية والبعض الآخر كان لابد له من الكفاح المسلح والحروب الدامية ، لإصرار الشعوب على نيل حقوقها، وتحقيق مطالبها ومحاولة الأنظمة الحاكمة قمع الثورات الشعبية وإخمادها ، مما أدى إلى نزوح وتشرد العديد من أفرادها الذين أخذوا يبحثون عن أماكن تضمن لهم الآمن والسلام حتى انتهاء حالة انعدام الأمن في بلدانهم.

وفي الآونة الأخيرة بدأت الثورة السورية وتحديدًا في مارس – آذار 2011م الأمر الذي أدى إلى زعزعة أمن المواطنين فأخذوا ينزحون إلى المناطق الأكثر أمنًا والأقرب مكانًا[1].

هذا وقد أطفأت الأزمة السورية شمعتها السادسة منذرة بعام جديد لا يختلف عما مضى إلا بمزيد من الشتات واللجوء ، أزمة يحيي ذكراها اللاجئون السوريون في العالم للعام السادس على التوالي وسط آمال بالية بالعودة إلى بلادهم ، ولا جديد يلوح في الأفق سوى الأسوأ .

* – **الدكتورة أسماء جابر علي مهران:** مدرس علم الاجتماع الجنائي، بجامعة أسيوط، جمهوريه مصر العربية، ليسانس الآداب في علم الاجتماع بتقدير جيد جدًا مع مرتبة الشرف عام ٢٠٠٥، ماجستير في الآداب في علم الاجتماع البيئة بتقدير ممتاز عام ٢٠٠٨، دكتوراه في الآداب في علم الاجتماع الجنائي بمرتبة الشرف الأولى عام ٢٠١١م، التدرج الوظيفي :معيد في قسم علم الاجتماع اعتباراً من 2005/12م، ثم مدرس مساعد اعتباراً من 2008/4م، ومدرس اعتباراً من 2011/11م.

(1) تأثير اللاجئين السوريين على الأمن الاجتماعي في مدينة الرمثا : سحر عبد الله خليل الرشايدة : رسالة ماجستير غير منشورة (الأردن : جامعة اليرموك : كلية الآداب ، 2014م) ، ص 4.

ولا مبالغة من القول بأن الأزمة السورية تمثل أكبر تحدي سياسي وإنساني وإنمائي في زماننا الحاضر ، فقد حصدت العديد من الأرواح، وتسببت في دماء واسع، وأجبرت أعداد هائلة على النزوح وأعادت عجلة التنمية إلى الوراء ، وهددت أجيالاً في سوريا والبلدان المجاورة لها ، كما أنها تحدت المجتمع الدولي تحديًا يحمله على أن يحذو في استجابته الجماعية حذوا مختلفًا في التفكير والعمل[2].

هذا وتعد مشكلة اللاجئين نموذجًا كاشفًا لحالة الخلل الهيكلي في النظام الدولي ، وعلى الرغم من مسارعة الأمم المتحدة لإنشاء منظمة اللاجئين الدولية **(IRO)** عام **1946**م ثم حلت محلها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين **(UNHCR)** عام **1949** إلا أن هذه المؤسسات التي أنشأتها الأمم المتحدة كان الهدف منها إدارة شئون اللاجئين وليس معالجة أزمة اللاجئين وإنهائها أو محاسبة المتسبب فيها ، أو تحميل من دمر حياة الشعب والبشر ، وخلعهم من أرضهم وتركهم يهيمون في الأرض – مسئولية أفعاله ، أن أزمة اللاجئين هي أنموذج القانون المنتصر الذي يخلق المشكلة ويلزم الآخرين بتحمل تبعاتها [3].

إن ظاهرة اللجوء وقضية اللاجئين هي نتائج لإنكار حقوق الأفراد والجماعات والشعوب.

وإذا كانت قضايا حقوق الإنسان تمثل لدى المهتمين بها أهمية خاصة فإن اللجوء واللاجئين تمثل أهمية أكبر بسبب تزايد ظاهرة انتهاك حقوق الأفراد والجماعات، واتساع دائرة بؤر صراع السلطة، والصراعات ، والحروب الإقليمية التي نتج عنها تشرد الملايين من البشر الذين أخذوا يتدفقون على البلدان المجاورة بهدف الحصول على لجوء آمن[4] .

ومن ثم تبقى حماية المدنيين، والأشخاص المحرومين من حريتهم، من أهم الأولويات الواجبة على الحكومة السورية، والمؤسسات المدنية، والدينية، والأهلية لكي لا يصبحوا المدنيون طرفًا في الصراعات، وضحايا للانتهاكات المتكررة للقانون الإنساني الدولي ، وتعد مشكلة حماية المدنيين في سوريا كبيرة ومعقدة لذلك يجب على كافة المؤسسات الوطنية والدولية حل هذه

([2]) مأساة اللاجئين السوريين : عام جديد وآمال بالية : حسين عبد المطلب الأسرج (القاهرة : مجلة شئون عربية: العدد 165 ، 2016م) ص 160 .

([1]) مشكلة اللاجئين : ماذا لو أهتم العالم بأسباب وليس بنتائجها . نصر محمد عارف (القاهرة : مجلة الديمقراطية المجلد (16) ، العدد (16) ، يناير 2016م) ص 54 .

([2]) حقوق الإنسان : القانون الدولي الإنساني : فيصل شطناوي ، ط 3(عمان : دار ومكتبة الحامد للطباعة والنشر ، 2001م) ص 234 .

المشاكل لوقف الانتهاكات الصارخة بحق المواطن السوري، فهي كارثة إنسانية لم تشهدها سوريا منذ مئات السنين ، فقد تحول المجتمع السوري من مجتمع مستقر ومستقبل للاجئين إلى دولة طاردة لسكانها بسبب حالة العنف المستشرى في الواقع السوري ، بدأ المشهد مع بداية الانتفاضة السورية وتعامل الحكومة السورية بشكل عنيف ومفرط مع الحراك الشعبي، وبالمعنى السببي تتحمل الحكومة السورية كافة أعباء ونتائج هذه الأزمة الإنسانية التي حلت بالشعب السوري [(5)] .

هذا ويعد ملف اللاجئين من أكثر الملفات الإنسانية خطورة في الأزمة السورية وذلك نظرًا للأبعاد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية الخطيرة التي يخلقها اللجوء.

حجم المشكلة:

تمتعت القاهرة عبر التاريخ بمكانتها كمدينة ينجذب إليها مختلف الجنسيات من مختلف بلدان العالم ، وتمثل مصر وجهة جذابة مقارنة بأكبر برامج إعادة التوطين في العالم من خلال المفوضية وبرامج الكفالة الخاصة إلى كندا واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا .

ويمثل عدد اللاجئين في مصر أهمية كبرى وخاصة هؤلاء الذين لم يتم منحهم وضع اللاجئ، فبدون الحصول على الوضع القانوني، والحماية في مصر، وعدم القدرة أحيانًا على الرجوع إلى بلدانهم الأصلية ، يعيش هؤلاء الناس ويكافحون لتأمين سبل معيشهم كغرباء داخل المجتمع المصري سواء اقتصاديا أو اجتماعيًا أو سياسيًا [(6)] .

وتواصل جمهورية مصر العربية استضافة اللاجئين السوريين بسخاء رغم عدم وجود حدود برية لها مع سورية، واعتبارًا من سبتمبر **2016**م يوجد (**117350** لاجئًا وملتمس لجوء سوريون) من بينهم (**50,697** طفلاً) مسجلون لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في مصر.

وتوسع مصر نطاق قدراتها بكل وسيلة ممكنة لدعم السوريين الذين يعيشون حاليًا وسط الشعب المصري ، حيث لا توجد مخيمات لاجئين في مصر، فاللاجئون السوريون يعيشون في

([3]) تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في (لبنان – الأردن – تركيا – العراق – مصر) : ناصر الغزالي (دمشق : اللجنة العربية لحقوق الإنسان ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، 2013م) ص 5 .

([1]) من سألهم (اللاجئين) في المقام الأول : حقوق اللاجئين في مصر وسياساتهم ورفاهيتهم ، كاترزينا جرابسكا (جامعة ساسكس : مركز الهجرة والعولمة والفقر للأبحاث والتنمية ، يوليو 2006م) ص 14.

مصر في المناطق الحضرية بين المواطنين المصريين في جميع أنحاء البلاد والمحافظات الأكثر تأثرًا هي الجيزة والقاهرة الكبرى والإسكندرية ودمياط والقليوبية .

هذا وتمثل مصر نموذجًا فيما يتعلق بمسألة الإدماج الاجتماعي حيث تستضيف حاليًا ما يقرب من نصف مليون لاجئ سوري يعيشون جنبًا إلى جنب مع المصريين في مختلف المناطق ، ويتقاسمون الخدمات العامة والموارد ، والعديد من الامتيازات الممنوحة للمواطنين ، وقد يشكل هذا عبئًا على البلاد التي واجهت وضعًا اقتصاديًا صعبًا خلال السنوات الأخيرة في أعقاب الربيع العربي والاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به ، وتواجه مصر في الوقت الحالي ظروفًا صعبة على صعيد اقتصادها الكلي ، إذ إنه يشهد إصلاحًا كليًا وارتفاعًا في معدلات التضخم التي من شأنها أن تؤثر بشدة على حياة الفئات المستضعفة الفقيرة بما في ذلك اللاجئون ، وقد واصل معدل الفقر زيادته منذ عام **2011**م ليصل إلى **27,8٪** وبنسبة **65٪** للاجئين ، كما أن معدلات البطالة لا تزال مرتفعة في الوقت الذي تلعب فيه مؤسسات الدولة ، دورًا رئيسًا في دعم احتياجات الحماية والتعليم والصحة للاجئين السوريين ، إلا إنها لا تزال تحتاج إلى مزيد من الدعم لتوفير خدمات واسعة النطاق وجيدة لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة ، بالإضافة إلى ذلك هناك حاجة متزايدة إلى توسيع نطاق الدعم فيما يتصل بتعزيز فرص العمل، وتحقيق الاكتفاء الذاتي لدى كل من اللاجئين والمجتمعات المحلية المصرية والتي من المرجح أن تواجد ضغوطًا متزايدة خلال العامين المقبلين (7).

وقد شهدت هذه السنوات بروز قضية اللاجئين السوريين فهم يشكلون الآن أكبر مجموعة من اللاجئين في العالم ، فقد زادت أعدادهم مما فرض تحديًا خطيرًا على كل الأطراف المعنية سواء كانت بلدانًا مستقلة أو حتى منظمات دولية معنية بالتعامل مع هذه القضية .

ويعاني اللاجئون السوريون من أوضاع إنسانية صعبة وتحديات ضخمة ولديهم احتياجات إنسانية جدية يتعين تلبيتها ، فإن البلدان المضيفة هي الأخر تحمل على عاتقها عبء الأزمة وهي في حاجة إلى المساندة وخاصة في ظل أزمة طال أمدها وإقامة اللاجئين في مجتمعات محلية مضيفة بدلا من المخيمات (8).

---

(2) خطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة لعام 2017 – 2018 ، مصر ، ص 4 .

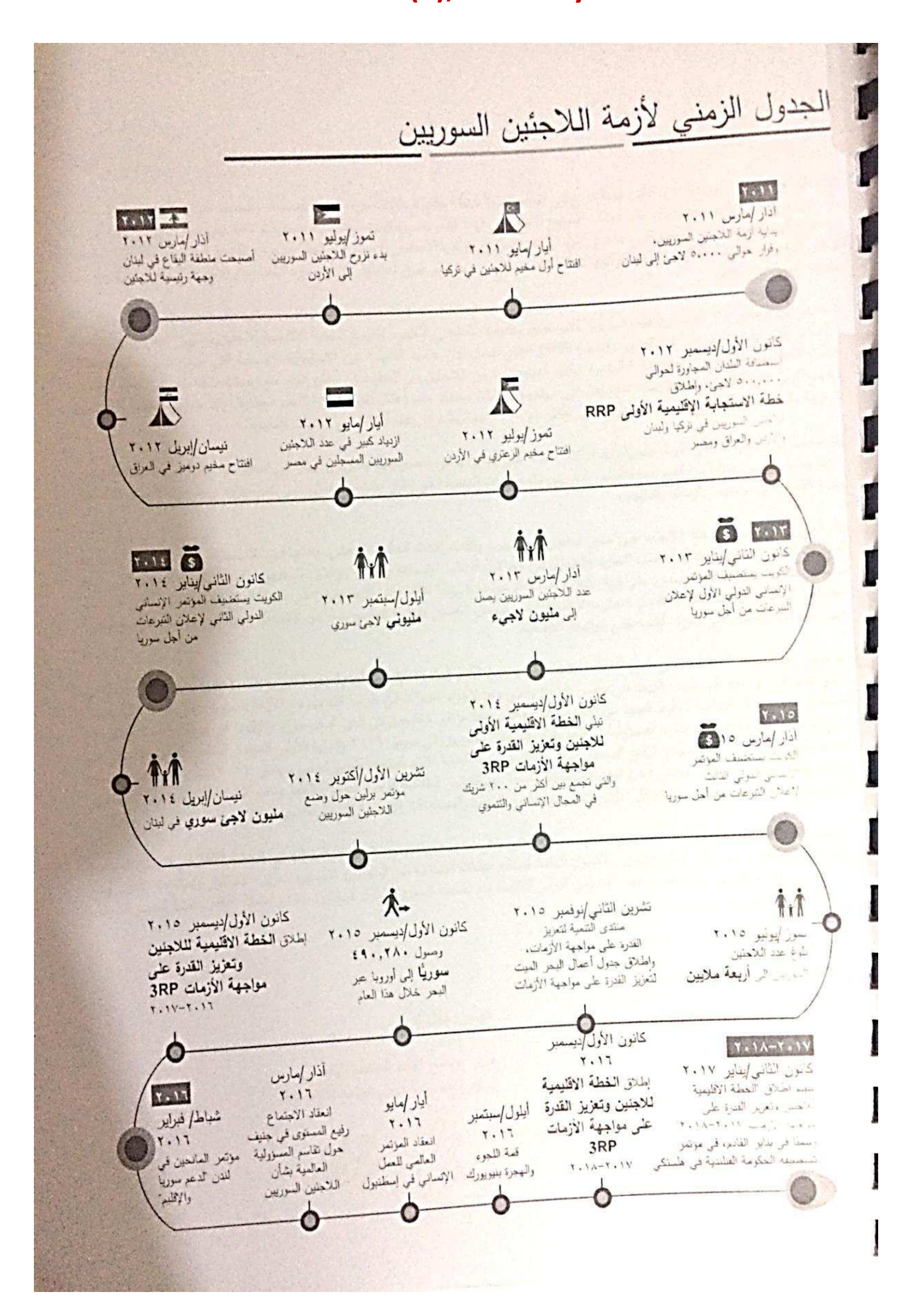
(1) مأساة اللاجئين السوريين : عام جديد وأمال بالية . حسين عبد المطلب الأسرج – مرجع سابق ، ص 161 ، 162.

ولأن هناك ثلاثة أنماط من السياسات للتعامل مع مشكلة اللاجئين هي الدمج المحلي في المجتمع المضيف ، والتوطين في بلد ثالث ، والترحيل للبلد الأم .

قامت الباحثة باختيار النمط الأول وهو الدمج في المجتمع المحلي لإعداد دراسة تهدف إلى تسهيل عملية تأقلم وانسجام اللاجئين مع الأهالي في المجتمع ومواجهة الأزمات والمشكلات التي تواجههم والتعافي من آثارها لديهم .

ولتعزيز التكيف والتعافي وتخفيف الأعباء الواقعة على اللاجئين جاءت فكرة هذه الدراسة وهي دراسة تحديات التكيف الاجتماعي للاجئين السوريين وسبل مواجهتها ، وذلك بغية الوقوف على الأطر السليمة لإدماج واستيعاب قضايا اللجوء السوري في المجتمع المصري، والتعامل معها خاصة إذا كانت الأزمة السورية ليست قصيرة الأمد بل هي أزمة لن تنتهي في أفضل التوقعات خلال السنوات العشر القادمة .

هذا واعتمدت الدراسة الراهنة على نظرية جوردن (Gordon) في التكيف وذلك لكونها أكثر انسجامًا مع أهداف الدراسة ، وتشتمل النظرية على خمسة مجالات تمثلت في التكيف السلوكي (الثقافي) ، التكيف البنائي (الاقتصادي) ، والتكيف الزواجي (الأسري) ، والتكيف الاتجاهي (القانوني) التكيف الانتمائي (السياسي) وأضافت عليهم الباحثة مجالات أخرى هي التكيف الاجتماعي ، النفسي ، التعليمي ، والأمني ، وذلك لمحاولة رصد هذه التحديات المختلفة والعوامل التي تعوق تكيف اللاجئين السوريين في المجتمع المصري من أجل التوصل إلى سُبل لمواجهتها والقضاء عليها.


الجدول الزمني لأزمة اللاجئين السوريين
٢٠١١
آذار/مارس ٢٠١١
بداية أزمة اللاجئين السوريين،
وفرار حوالي ٥،٠٠٠ لاجئ إلى لبنان
أيار/مايو ٢٠١١
افتتاح أول مخيم للاجئين في تركيا
تموز/يوليو ٢٠١١
بدء نزوح اللاجئين السوريين
إلى الأردن
٢٠١٢
آذار/مارس ٢٠١٢
أصبحت منطقة البقاع في لبنان
وجهة رئيسية للاجئين
نيسان/إبريل ٢٠١٢
افتتاح مخيم دوميز في العراق
أيار/مايو ٢٠١٢
ازدياد كبير في عدد اللاجئين
السوريين المسجلين في مصر
تموز/يوليو ٢٠١٢
افتتاح مخيم الزعتري في الأردن
كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
استضافة البلدان المجاورة لحوالي
٥٠٠،٠٠٠ لاجئ، وإطلاق
خطة الاستجابة الإقليمية الأولى RRP
والعراق ومصر
٢٠١٣
كانون الثاني/يناير ٢٠١٣
الكويت يستضيف المؤتمر
الإنساني الدولي الأول لإعلان
التبرعات من أجل سوريا
آذار/مارس ٢٠١٣
عدد اللاجئين السوريين يصل
إلى مليون لاجيء
أيلول/سبتمبر ٢٠١٣
مليوني لاجئ سوري
٢٠١٤
كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
الكويت يستضيف المؤتمر الإنساني
الدولي الثاني لإعلان التبرعات
من أجل سوريا
نيسان/إبريل ٢٠١٤
مليون لاجئ سوري في لبنان
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤
مؤتمر برلين حول وضع
اللاجئين السوريين
كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
تبني الخطة الاقليمية الأولى
للاجئين وتعزيز القدرة على
مواجهة الأزمات 3RP
والتي تجمع بين أكثر من ٢٠٠ شريك
في المجال الإنساني والتنموي
٢٠١٥
آذار/مارس ١٥
لإعلان التبرعات من أجل سوريا
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥
منتدى التنمية لتعزيز
القدرة على مواجهة الأزمات،
وإطلاق جدول أعمال البحر الميت
لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات
كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
وصول ٤٩٠،٢٨٠
سوريًا إلى أوروبا عبر
البحر خلال هذا العام
كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
إطلاق الخطة الاقليمية للاجئين
وتعزيز القدرة على
مواجهة الأزمات 3RP
٢٠١٦-٢٠١٧
٢٠١٦
شباط/ فبراير
٢٠١٦
مؤتمر المانحين في
لندن لدعم سوريا
والإقليم
آذار/مارس
٢٠١٦
انعقاد الاجتماع
رفيع المستوى في جنيف
حول تقاسم المسؤولية
العالمية بشأن
اللاجئين السوريين
أيار/مايو
٢٠١٦
انعقاد المؤتمر
العالمي للعمل
الإنساني في إسطنبول
أيلول/سبتمبر
٢٠١٦
قمة اللجوء
والهجرة بنيويورك
كانون الأول/ديسمبر
٢٠١٦
إطلاق الخطة الاقليمية
للاجئين وتعزيز القدرة
على مواجهة الأزمات
3RP
٢٠١٧-٢٠١٨
٢٠١٧-٢٠١٨
كانون الثاني/يناير ٢٠١٧

ثانياً : الدراسات السابقة :

1 ـ الدراسات العربية :

ـ دراسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار حول اللاجئون في مصر 2010م[9] :

هـدفت الدراسـة إلـى التعـرف علـى أوضـاع اللاجئـين فـي مصـر وخصائصـهم وظـروف ملابسـات لجوؤهم والمشـكلات التي يعـانون منهـا بالإضـافة إلى التعـرف على الإطـار القـانوني المنظم لعملية اللجوء والسياسات الرسمية نحو اللاجئين بمختلف فئاتهم .

وقـد كشـفت النتـائج عـن تـدني الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعيـة لهـم، وكـذلك تـدني المستوى التعليمي والصحي، خاصة للاجئ أفريقيا ، كذلك تعرض اللاجئين لعدد من المشكلات داخل المجتمع المصري تمثلت في مشكلات خاصة بالعمل فهناك الكثير من القيود على تشغيل اللاجئـين فـي سـوق العمـل المصـري ، ومشـكلات خاصـة بـالتعليم والحصـول علـى الخـدمات التعليمية ، ومشكلات خاصة بالسكن، وقصور في تقديم الخدمات والرعاية اللازمة للاجئين من قبل المنظمات المدنية، حيث أن غياب التنسيق والاقتصار في بعض الأحيان على تقديم خدماتها لفئـات دون الأخـرى والبيروقراطيـة فـي الإجـراءات، والافتقـار للمـوارد الماديـة الثابتـة لتمويـل المشـروعات التي تبنتاها يعد من أكثر المشـكلات التي تواجهها تلك المنظمات وفيما يتعلق بطبيعة سياسة الحكومة المصرية تجاه اللاجئين الموجودين، فرغم أن مصر صدقت على كثير من القـوانين والاتفاقيـات التـي تلزمهـا بحمايـة اللاجئـين إلا أنهـا محاطـة بعـدد مـن القيـود القانونيـة والاقتصـادية والثقافيـة والسياسـية التي تمنـع من تنفيـذ هـذه الالتزامـات على أرض الواقـع بشـكل صحيح ومتكامل.

ـ دراسة (شامية 2015م) حول أثر الأزمة السورية في دول الجوار ومشكلات اللاجئين[10] :

وقد كشـفت نتـائج الدراسـة عن أن اللجـوء السـوري يعـد من أسـوأ الكـوارث الإنسـانية فـي الوقت الحالي وتداعياته كثيرة ومتنوعة منها : أمنية بارتباط أفراد سوريين ومجموعات سورية لاجئة بجماعات متطرفة في سورية، وتطرف عناصر ومجموعات لاجئة وتنفيذها عمليات إرهابية داخل الدول المضيفة أو انطلاقاً منها .

([1]) اللاجئون في مصر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برنـامج الوصايا الاجتماعيـة (القاهرة : مجلس الـوزراء ، مايو 2010م) ص 10 .

([2]) أثر الأزمـة السـورية فـي دور الجـوار ومشـكلات اللاجئـين : فـادي شـامية (تركيـا : مركـز سـنـنا للدراسـات السياسـية والاقتصادية والاجتماعية : مجلة روى تركية، المجلد (4) العدد (2) 2015م) ص 83 .

وتداعيات اقتصادية : تمثلت في التراجع الحاد للتبادل التجاري مع سورية بل توقف مع كثير من الدول، والتضخم الناتج عن وجود أعداد كبيرة من السوريين في دول الجوار المقارنة بعدد السكان .

وتداعيات اجتماعية : من خلال استقطابات مذهبية وعرقية داخل دول الجوار واندماج كتل بشرية وافدة داخل المجتمعات المضيفة وهذا يسبب تغيرات اجتماعية في التركيبة السكانية إضافة إلى التسبب في خلل ديموغرافي مذهبي في البلدان الصغيرة ذات الحساسية الطائفية كلبنان .

ـ دراسة (الفقيه 2015م) حول التكيف الاجتماعي المفهوم والأبعاد : دراسة نظرية سوسيولوجية[11]:

وتعرضت هذه الدراسة إلى مفهوم التكيف الاجتماعي من حيث أهميته وأسسه وأبعاده وأنواع التكيف الاجتماعي وخطواته وملامح التكيف السليم والعوامل الأساسية المؤثرة فيه ونظريات التكيف ومعوقاته .

والتكيف يتخلص في تلك العملية التي يقوم بموجبها الفرد بتعديل سلوكه ليصل إلى مرحلة التوازن بينه وبين بيئته الاجتماعية والطبيعية بحيث يتحقق الشعور بالأمان ، كما أن تحقيق التوازن يدفعه إلى زيادة الدافعية للعمل والإنجاز ومن ثم تحقيق النجاح الذي يدفعه إلى تكوين علاقات ناجحة مع المحيطين به وبالتالي الوصول إلى أعلى درجات التكيف المتاحة .

ـ دراسة (القضاه 2016م) حول الأخصائي الاجتماعي في الأزمات : دراسة اجتماعية حول التكيف الاجتماعي للاجئين السوريين مع المجتمع المحلي[12]:

وقد هدفت الدراسة إلى تحديد كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين وقت الأزمات ، وخاصة عملية التكيف لدى اللاجئين السوريين والمجتمع المحلي ، حيث اعتمد الباحث على المنهج الكمي والنوعي عن طريق المسح الشامل للأخصائيين الاجتماعيين والمجتمع المحلي مع

([1]) التكيف الاجتماعي : المفهوم والأبعاد : دراسة نظرية سوسيولوجية : عبد العاطي فرج على الفقيه (ليبيا : جامعة بنغازي كلية التربية : المجلة الليبية العالمية ، العدد (4) ديسمبر 2015م) ص 18 .

([2]) الأخصائي الاجتماعي في الأزمات : دراسة استطلاعية حول التكيف الاجتماعي للاجئين السوريين مع المجتمع المحلي : طلال القضاه (الأردن : مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية: المجلد (43) ملحق (6) ، 2016م) ص 2581.

اللاجئين السوريين المشاركين ببرنامج التكيف المجتمعي في مركز التنمية المحلي حيث بلغ حجم مجتمع البحث (20 أخصائيًا) اجتماعيًا ومن المجتمع المحلي واللاجئين (80) مشاركًا .

وقد كشفت نتائج الدراسة حسب رأي المجتمع المحلي والأخصائيين الاجتماعيين أن كفاءة الأخصائي جاءت أهميتها مرتفعة ، وأشار (3,81٪) من المنتفعين الذين تم تدريبهم وتأهيلهم على أهمية ذلك لدور ، وبلغت نسبة الأسر التي استفادت من البرامج من المركز (3,91٪) وبينت (5,97٪) من الأسر من المجتمع بأنها تعامل اللاجئين كأحد أبناء المجتمع المحلي وبشكل دائم ، كما أنها تساعد ما أمكن في بناء العلاقات الاجتماعية معهم وهذا ما أشار إليه (8,93٪) من الأسر ، كذلك أكدت (8,88٪) من الأسر أنهم يقدمون خدمات التوجيه والإرشاد للاجئين بالتعاون مع المؤسسات والجمعيات ذات العلاقة بشكل دائم ، كما أن غالبية الأسر تلجأ وبشكل دائم إلى الأخصائي الاجتماعي للمشوره في التعامل مع اللاجئين وكل حسب منطقته.

2 ـ الدراسات الأجنبية :

ـ دراسة (Bircon 2015) [13]:

وتناولت الدراسة الوضع في تركيا كبلد مضيف للاجئين السوريين ، حيث تعيش تركيا التغيير الديموغرافي، وأصبح تعليم اللاجئين ذات أولوية قصوى حيث أورد التقرير العالمي في تعليم اللاجئين في تركيا أنه قد وصل إلى مستوى حرج ، وتركز هذه الدراسة على وجه الخصوص على اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات ، والهدف الرئيسي هو وضع التقييم التربوي الحالي للأطفال اللاجئين السوريين في تركيا .

وتشير النتائج إلى حاجة عدد كبير من الأطفال اللاجئين إلى التعليم على جميع المستويات ، وتوصي الدراسة بالتعاون بين الشركاء المقيدين في القطاع العام والخاص وعلى المستوى المحلي والوطني والمستويات الدولية لإنقاذ اللاجئين وتحسين مستواهم التعليمي.

ـ دراسة (O'Rourke 2015) [14]:

وقد عرضت الدراسة الدول المستضيفة للاجئين بعد مشكلة الحرب في سوريا حيث يعتبر الأردن من أكثر الدول استقبالاً للسوريين بدخول أراضيها مجانًا وتقديم الرعاية الصحية

([1]) Educational Assessment of Syrian Refugess in Turkey; Bircan, Tuba. Sunata, Ulas Migration Letters, Vol : 12, No: 3 , September 2015, pp 226 – 237.

([2]) Education of Syrian refugees : the Failure of Second generation human rights during extraordinary Crises; O'Rourke, Joseph, Albany law Review – Vol 78. No. 2.

والطبية وخدمات التعليم مجانًا ، وقد اتخذت الحكومة الأردنية عدة إجراءات لحل مشكلة التعليم للاجئين وعدة إجراءات خاصة بالرعاية الصحية .

واستعرضت الدراسة التجربة التركية لاستضافة اللاجئين حيث استضافت تركيا عام 2013م ما يقدر بنحو (600 ألف لاجئ) نقل منهم إلى المخيمات (200ألف) والباقي سكن مع المجتمعات التركية .

حيث أنفقت الحكومة التركية أكثر من 2 مليار ، وشملت الخدمات التعليمية إنشاء المراكز المجتمعية التي تقدم دروسًا تفي اللغة التركيبة ، اللغة الإنجليزية ، ومهارات الحاسب ، والطبخ وغيرها .

ومع ذلك فإن المواطنون الأتراك يشعرون بالقلق إزاء تدفق اللاجئين خوفًا من تأثير النازحين على الاقتصاد القومي.

- **دراسة (Yazgan 2015)** [15] :

وقد قامت الدراسة بتحليل البعد الاجتماعي للاجئين ، وناقشت الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للاجئين وكيفية مساهمة هذه الأنشطة في التحضر لمخيمات اللاجئين من خلال التركيز على مخيم (الذعتري) في الأردن ، وقامت الدراسة بتسليط الضوء على كيفية تزويد اللاجئين السوريين بالمهارات لتمكنهم من الوصول إلى سوق العمل.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

بحوث اللاجئين هي الإجراءات التي يتم القيام بها لإنتاج المعارف الجديدة أو توليد معارف من ما هو موجود من معارف حول الموضوع عن طريق الملاحظة أو المقارنة أو غير ذلك من الأساليب والأدوات ، وتقع ظاهرة اللاجئين موقع القلب من قضايا السياسة الدولية ، وبالتالي هي جزء رئيسي من قطاع العلاقات الخارجية ، وما يستتبعه الوجود البشري للاجئين في أي بلد يوثق رباط الظاهرة بقطاعات أخرى كالخدمات والجهاز القضائي ومؤسسات إنقاذ القانون ، وهذا كله مما يزيد الأمر تعقيدًا [16].

([1]) Editoricel Syrian Crisis and rnigration Yazgan , Pinar; Migration Letters Vol 12 , No: 3 , 2015, pp 181 – 192 .

([2]) أبحاث اللاجئين : إطار مفاهيمي ومنهجي : خالد محمد دفع الله (المغرب : مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد (14) ، يوليو 2016م) ص 21 .

أ ـ الأهمية العلمية (النظرية) للدراسة :

[1] تكتسب الدراسة أهميتها من خلال دراسة قضية التكيف الاجتماعي لمجموعة من الأفراد (اللاجئون السوريون) الذين بلا شك يواجهون نوعًا من عدم الإدماج والتكيف والصراع الاجتماعي في كل المجالات وتعارضًا بين ثقافة المجتمع المضيف وثقافة المجتمع الأم .

[2] تسعى الدراسة إلى تعميق الفهم لقضايا اللاجئين ومدى استقرارهم وتكيفهم ومدى تأثرهم وتأثيرهم بشكل عام في المجتمع المضيف .

[3] تكتسب الدراسة أهميتها لأنها من الدراسات السوسيولوجية القليلة التي تتناول جانب هامًا في ملف اللاجئين وهو التكيف الاجتماعي وقد حاولت الدراسة الراهنة تغطية هذا الجانب من كل الزوايا بالإضافة إلى محاولة التوصل إلى حلول لمواجهة تحديات التكيف الاجتماعي لهم .

[4] تكمن أهمية الدراسة في كونها تبحث إحدى المشكلات الاجتماعية المركبة التي نتجت عن الحرب في سورية وانعكاساها على أوضاع المجتمع السوري بشكل عام والأسر بشكل خاص مما ترتب عليه تركهم لوطنهم وأصبحوا لاجئين في مختلف الدول ، وأصبحوا يعانون من ثمة مشكلات وتحديات اجتماعية مختلفة ومتعددة .

ب ـ الأهمية العملية (التطبيقية) :

[1] تتميز لدراسة الراهنة بالنزوع إلى منهجية تحليلية ميدانية شاملة تسعى من ورائها إلى تحليل وجهات نظر عينة الدراسة من اللاجئين في التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للتكيف في البلد المضيف .

[2] من الأهمية العملية للدراسة إنها تختبر بشكل ميداني مؤشرات التكيف في نظرية (جوردن) لتكيف اللاجئين وذلك عن طريق حقل ميداني وبيئة بحثية تمثلت في المجتمع المصري .

[3] تفيد الدراسة الميدانية الراهنة في إلقاء الضوء على تحديات التكيف الاجتماعي للاجئين في مصر حيث تظهر أضخم وأضعف التحديات التي تعوق اندماج وتكيف اللاجئين في المجتمع المضيف (مصر) .

[4] تأمل الباحثة أن تكون هذه الدراسة تغذية راجحة مفيدة للمؤسسات الاجتماعية والإنسانية تساعدهم على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتقديم أوجه الرعاية والمساعدة لأسر اللاجئين وعمل البرامج الملائمة لهم .

[5] نأمل أن تكون النتائج المتوصل تطرح أسئلة جديدة لدراسات قادمة تناول مستويات التكيف الاجتماعي .

رابعاً : أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في : الكشف عن تحديات التكيف الاجتماعي للاجئين السوريين في المجتمع المصري ، وسُبل مواجهتها في ضوء بعض المتغيرات.

- الأهداف الفرعية :

[1] التعرف على الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية اللاجئين السوريين في المجتمع المصري.

[2] التعرف على تحديات التكيف للاجئين السوريين في المجتمع المصري ويتفرع منه:

(أ) التعرف على تحديات التكيف الاجتماعية للاجئين السوريين.

(ب) الكشف عن تحديات التكيف البنائية (الاقتصادية) للاجئين السوريين.

(ج) التعرف على تحديات التكيف الثقافية (السلوكية) للاجئين السوريين .

(د) الكشف عن تحديات التكيف الزواجية (الأسرية) للاجئين السوريين.

(ه) التعرف على عن تحديات التكيف التربوية (التعليمية) للاجئين السوريين.

(و) الكشف عن تحديات التكيف الإنتمائية (السياسية) للاجئين السوريين.

(ز) التعرف على تحديات التكيف الاتجاهية (القانونية) للاجئين السوريين .

(ح) الكشف عن تحديات التكيف النفسية للاجئين السوريين .

(ط) التعرف على تحديات التكيف الأمنية للاجئين السوريين .

[3] الكشف عن آليات مواجهة تحديات التكيف الاجتماعي للاجئين السوريين في المجتمع المصري.

[4] الكشف عن تأثير متغيرات (النوع – العمر – مكان الإقامة – الحالة الاجتماعية – المستوى التعليمي – مدة الإقامة – حجم الأسرة) على تحديات التكيف وآليات مواجهتها

خامساً: تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الراهنة الإجابة عن التساؤلات الآتية :

[1] ما الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين السوريين في المجتمع المصري ؟

[2] ما هي تحديات التكيف للاجئين السوريين في المجتمع المصري ؟ :

(أ) ما هي تحديات التكيف الاجتماعية ؟ (ب) ما تحديات التكيف البنائية (الاقتصادية ؟

(ج) ما تحديات التكيف الثقافية (السلوكية) ؟ (د) ما تحديات التكيف الزواجية (الأسرية ؟

(هـ) ما تحديات التكيف التربوية (التعليمية) ؟ (و) ما تحديات التكيف الانتمائية (السياسية ؟

(ز) ما تحديات التكيف الاتجاهية (القانونية) ؟ (ح) ما تحديات التكيف النفسية ؟

(ط) ما تحديات التكيف الأمنية ؟

[3] ما آليات مواجهة تحديات التكيف الاجتماعي للاجئين السوريين في المجتمع المصري؟

[4] هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لتحديات التكيف وآليات مواجهتها لدى اللاجئين السوريين في المجتمع المصري تبعًا لمتغيرات (النوع – العمر – مكان الإقامة – الحالة الاجتماعية – المستوى التعليمي – مدة الإقامة – حجم الأسرة ؟

سادساً: مفاهيم الدراسة:

1 ـ مفهوم التكيف الاجتماعي:

فالتكيف الاجتماعي هو الطريقة التي بواسطتها تحدث الجماعات الصغيرة تعديلاً في سلوكها أو في أساليب حياتها مع الظروف الاجتماعية الطبيعية ، فهو يشير إلى الجماعة أو المنظمة التي في طريقها لإحداث تحول في سلوكها ليتلائم مع محيطها بهدف تحقيق أهدافها الأساسية .

ويرتبط التكيف الاجتماعي بعملية التكيف الثقافي والتي تعني العملية الاجتماعية التي يكتسب الفرد بواسطتها العادات الفردية والخصائص الفعلية التي تجعله صالحًا لأن يمثل مكانًا في الحياة الاجتماعية وتمكنه من المشاركة في أوجه نشاطها[17] .

2 ـ التكيف البنائي:

ويقصد به قدرة الشخص على الانخراط والنفاذ إلى الجماعات المختلفة والمؤسسات المختلفة في المجتمع المضيف فكلما امتلك الفرد القدرة على الانتساب والمشاركة بفاعلية إلى

([1]) موسوعة علم الاجتماع : إحسان الحسن (بيروت : الدار العربية ، 1999م) ص 6 .

تلك الجماعــات بحسب أهدافها كلما كان ذلك مؤشرًا على اندماج وتكيف الشخص مع البناء الرسمي وغير الرسمي[18] .

أما (جوردن) فيرى أن التكيف البنائي يحدث عندما يلتحق المهاجر وأحفاده ويصبحون متكاملين في المؤسسات الثقافية الاقتصادية والسياسية الرسمية للبلد المضيف ويعملون على تكوين علاقات ثانوية ويطورون الصداقات الشخصية مع أعضاء المجتمع[19] .

3 ـ **التكيف الثقافي**:

ويعني قدرة الإنسان على التطابق مع المجتمع وثقافته فالإنسان كثيرًا ما يجد صعوبات في التكيف مع ثقافات مختلفة عن ثقافته وينتج عن هذا التكيف القدرة على إيلاف البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد[20].

4 ـ **التكيف الزواجي**:

ويرى جوردن أن هذا التكيف يتحقق عندما يحصل الزواج بين الاثنيات المختلفة داخل المجتمع المضيف [21] .

5 ـ **التكيف التعليمي**:

إن التعليم هو الذي يفسر درجة ومدى التكيف الاجتماعي وشكله الدقيق من أي عامل آخر، ويعني التكيف التعليمي أنه من الواجب أن يحصل اللاجئ على الدرجة العلمية أو يجتاز الاختبارات المهنية باللغة غير المألوفة ويستدعي الأمر مزيدًا من الانتباه إلى الحاجة إلى معرفة القراءة والكتابة ، إذا ما أريد تحقيق الاستفادة الكاملة من التدريب والخبرة السابقة للاجئ[22] .

6 ـ **التكيف الانتمائي (السياسي)** :

ويعرفه جوردن بأنه تكوين إحساس وشعور مشترك مع أفراد المجتمع الجديد .

([2]) التكيف الاجتماعي وآثره على التحصيل العلمي : حسن مفتاح بونصيره ، رسالة ماجستير غير منشورة (طرابلس – جامعة الفاتح ، 2009م) ص 32 .

([3]) Assimilation in American Life ; Gordon, M oxford; University press p. 38.

([4]) التكيف الاجتماعي وأثره على التحصيل العلمي ، مرجع سابق ، ص 32 .

([5]) Assimilation in Amrican life . op. cit.

([6]) التكيف الاجتماعي والثقافي والصراع في البلدان المستقبلة للمهاجرين : انتوني رتيشموند : ترجمة حسن حسنين شكري : (اليونسكو : المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد (60) ، 1985م) ص 108 .

7 ـ التكيف الاتجاهي (القانوني) :

ويحدث هذا التكيف عندما يغيب الصراع في التفرقة العنصرية والقيم [23].

8 ـ التكيف النفسي :

يعتبر التكيف النفسي أحد أبعاد التكيف والذي يشير إلى قيام الفرد بإحداث تغيير في سلوكه ليصل إلى الانسجام مع نفسه [24].

ويعرف بأنه قدرة الأفراد على استخدام مجموعة من مصادرهم النفسية من أجل تجاوز المشكلات والمعوقات التي يواجهونها في حياتهم، وتتكون من عدة متغيرات أهمها نوعية الحياة، وارتفاع مستوى تقدير الذات ، والقدرة على تحمل الظروف النفسية المختلفة ، كما أنه يتضمن شعور الفرد بالأمان النفسي والقدرة على إشباع حاجاته النفسية مما يقوده إلى الإحساس بقيمته الذاتية وبالتالي خلوه من الأمراض العصبية [25] .

9 ـ التكيف الأمني :

ويعني كافة الإجراءات والقواعد والنظم التي تكفل حماية الأفراد وحريتهم وتحقيق الأمن والآمان لهم .

اللاجئ :

تعود جذور كلمة اللاجئ **(Refugee)** إلى الكلمة الفرنسية **(Refugié)** التي تشير إلى شخص خرج من بيته بحثًا عن ملجأ أو مأوى [26].

ويعرف اللاجئ بأنه : «الشخص الذي لم يعد تحت حماية دولة جنسيته إذا كان مواطنًا أو تحت حماية دولة إقامته الدائمة ، إذا كان عديم الجنسية والذي يوجد خارج تلك الحدود ، ويسعى للحصول على ملجأ في بلد آخر »[27].

([1]) Assimilation in Amircan life . op . cit. .

([2]) الصحة النفسية : دراسة في سيكولوجية التكيف : نعيم الرفاعي (دمشق : المكتبة الجديدة ، 1982م) ص 18.

([3]) Acaemic and Social adjustment of University students with Visual Impairment; Nitsan Almog; Submitted to the senate of Bar llan university

([4]) عن اللاجئين وملتمسي اللجوء ووضع الحماية المؤقتة نحو فهم أوضاع المواطنين السوريين في تركيا : كان أي موتلو (القاهرة : مجلة الديمقراطية ، المجلد (16) ، العدد (61) 2016م) ص 73 .

([5]) الوضع القانوني والاقتصادي والاجتماعي للعراقيين المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية : أحمد الشايب وآخرون (الأردن : جامعة اليرموك ، 2009م) ص 34 .

إن مصطلح اللاجئ يجب أن ينظر إليه في سياق تجارب بلد المنشأ والتي تؤدي إلى هروب فرد أو مجموعة مع إحساسهم بالخسارة ، فيما يتعلق بالحماية أو الشبكات الاجتماعية أو الملكية المادية ، وبالأحرى يجب أن يؤخذ في الاعتبار الجانب الفعال لتجربة اللاجئ ، حيث أن الشخص لا يصبح لاجئًا فقط عن طريق الهروب خشية العنف والاضطهاد ، وعبور حدود دولته ، ولكن أيضًا من خلال تخطيه عملية طلب اللجوء كجزء من العلاقات والشبكات المتطورة والتنمية الشخصية .

إن تصنيف لاجئ يشير إلى أزمة والوضع المصاحب لها من فقر وتهميش وبالتالي فإن الارتباط بالنهج القائم على الاحتياجات مع المساعدة الإنسانية يجعل التصنيف ينطوي على عبء ويفترض اعتماد راسخ ، كما أنه يثبت حقوقًا وتخويلات مضمونة تحت مظلة حقوق الإنسان العالمية والقانون الدولي ومن ثم فإن من يعترف بهم كلاجئين يحق لهم الحصول على هذه الحقوق [28] .

اللاجئين السوريين في مصر :

هم أشخاص عبروا حدودًا دولية ومعرضون لخطر الاضطهاد في بلدهم الأصلي أو وقعوا ضحية له [29]

سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

1 ـ نوع الدراسة :

تعد الدراسة الراهنة من الدراسات والبحوث الوصفية المفاهيمية لأنها تركز على الأسباب والتحديات وهي تلك المتعلقة بالتكيف الاجتماعي للاجئين السوريين في محافظة أسيوط ومحاولة التوصل إلى آليات لمجابهة تلك التحديات لتحقيق وتفعيل إدماجهم داخل المجتمع .

2ـ منهج الدراسة :

تقوم الدراسة الراهنة على استخدام المناهج النوعية **(Qualitative)** لأنها تهتم بشكل أساسي بتطوير وتفسيرات الظاهرة المستهدفة بشكل آخر ، بمعنى أنها تهدف لمساعدتنا على فهم ظاهرة اللجوء بشكل جوهري من حيث الحصول على إجابات على أسئلة مثل: لماذا

---

(1) من سألهم (اللاجئين) في المقام الأول ؟ حقوق اللاجئين في مصر وسياستهم ورفاهيتهم ، مرجع سابق ، ص 10 – 11.

(2) اللاجئون والنازحون : اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، 2013م .
http: // www. Icrc. org /ara/war- and- law / protected – persons/ re Fugees- displaced – persons / Index. ISP.

يفضل بعض اللاجئين من نفس الشريحة الثقافية من دولة محددة العودة التطوعية؟ بينما يفضل آخرين من نفس الجماعة الاندماج المحلي ؟ أو كيف يوفق اللاجئين من حيث المحافظة على ثقافتهم والتأقلم مع المجتمع المحلي؟

فهدف البحوث النوعية بشكل عام هو التعمق في الظاهرة وفهمها عن طريق إجراء تحليل معمق وذو حساسية ودرجة عالية من الوعي بالموضوع لدى المشاركين في الدراسة الراهنة .

كما تستعين الدراسة الراهنة بمنهج المسح الاجتماعي بأسلوب الحصر الشامل على اللاجئين السوريين المتواجدين داخل محافظة أسيوط .

3- أدوات الدراسة:

استعانت الدراسة الراهنة بـ (استمارة الاستبيان) للاجئين القاطنين داخل محافظة أسيوط وذلك للتعرف على تحديات التكيف الاجتماعي التي تواجههم داخل المجتمع وسبل مواجهتها لتحقيق اندماجهم وتكيفهم في المجتمع المحلي .

4- عينة الدراسة :

أ - إطار المعاينة :

توجد صعوبة في التحديد الدقيق لأعداد اللاجئين في مصر ويرجع ذلك إلى عدة أسباب رئيسية وهي تعدد الجهات المعنية بشئون اللاجئين والتي تتفرع ما بين جهات محلية حكومية وغير حكومية وأخرى دولية وإقليمية ، وعادة ما تقتصر البيانات الصادرة على عدد اللاجئين المسجلين بها ويلقون مساعدتها ويشكل تزايد أعداد اللاجئين عامًا بعد آخر يعد عبئًا حقيقيًا على الاقتصاد المصري والخدمات الاجتماعية الموجهة للسكان المصريين عمومًا بالإضافة إلى العبء الناتج من زيادة الضغط على الخدمات المجانية المتاحة للفقراء وأصحاب الدخول المحدودة من المصريين [30] .

هذا كما أنه لا يوجد قانون محلي يتعلق باللاجئين في مصر ، ولا توجد جهة حكومية تتعامل بشكل شامل مع قضايا اللاجئين ، إذ أن السلطات الوزارية التي تتعامل مع قضايا اللاجئين مباشرة هما لجنة شئون اللاجئين بوزارة الخارجية ووزارة الداخلية ، كما توجد هيئات محلية غير

([1]) اللاجئون في العالم العربي : الواقع والتحديات ، صافيناز أحمد محمد ، (مجلة السياسة الدولية ، العدد (179) ، يناير 2010م) ، ص 158 .

حكومية تتولى رعاية اللاجئين مثل الهلال الأحمر المصري ، ومنظمات إقليمية كالمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمات دولية حكومية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين والتي تقوم بعمليات التسجيل والتوثيق وتحديد حالة اللاجئين وفقًا للاتفاق التي وقعته مع الحكومة المصرية ، كما توجد منظمات وهيئات دولية غير حكومية مثل (بتر ديز أوم) وهيئة الإغاثة الإسلامية وكاريتاس مصر (31).

ب ـ تقدير حجم العينة :

استعانت الباحثة بعينة كرة الثلج وهي تقع ضمن أنواع العينات الغير احتمالية هي أسلوب للوصول إلى وحدات الدراسة حيث أن (شخص) يعطي الباحث اسم شخص (ثاني) وحده دراسة أخرى والذي بدوره يعطي الباحث اسم شخص ثالث ، بمعنى أن الباحث يتعرف على فرد من المجتمع الأصلي يقوده لأفراد آخرين ... وهكذا .

وقد لجأت الباحثة لهذا النوع هذه العينات بسبب وجود صعوبة في الوصول إلى اللاجئين السوريين داخل المحافظة نظرًا لعدم وجود قوائم تحمل أسمائهم في منطقة الدراسة .

وقد تكونت عينة الدراسة الاستطلاعية من (60) مفردة من الذكور والإناث وكان الهدف منها التحقق من صدق وثبات الاستبيان .

أما عينة الدراسة الأساسية من اللاجئين السوريين داخل محافظة أسيوط فقد بلغت (87) مفردة .

ونظرًا لعدم دقة البيانات والإحصاءات لم تستطع الباحثة تحديد إطار المعاينة .

5 ـ مجالات الدراسة :

أ ـ المجال الجغرافي (المكاني) : هو محافظة أسيوط .

ب ـ المجال البشري : تمثل المجال البشري في هذه الدراسة في اللاجئين السوريين ، وقد بلغ عددهم (87) مفردة داخل محافظة أسيوط .

ج ـ المجال الزمني : استغرقت فترة جمع بيانات الدراسة في الفترة من 10 يناير 2016 إلى 26 مارس 2016م.

([2]) مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين : دليل الإحالة للاجئين ومقدمي الخدمات (القاهرة : مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين، 2011م) ص 3 – 11 .

ثامناً : التوجه النظري للدراسة :

هناك ثلاثة اتجاهات لتفسير العلاقة بين التكيف ومعوقاته، اتجاه يعتبر الضغوط الناتجة عن الإعاقة أو المرض متغير مستقل، وهي صاحبة التأثير في المتغيرات الأخرى ، وهناك اتجاه آخر يفسرها تفسير تابع يتأثر بغيره من المتغيرات الأخرى ، واتجاه ثالث يرى أن الضغوط وليدة علاقة خاصة بين الفرد والبيئات حيث يؤثر كل منهما في الآخر ، هذا الاتجاه هو الاتجاه الانفعالي الذي يرى أن هناك عوامل يمكن أن تتوسط بين الفعل ورد الفعل وهي المصادر التي يمكن للفرد استخدامها لمواجهة الضغوط ، ويتم النظر إلى أنماط التعامل على أنها استجابات تكيفية [32] .

1 ـ نظرية جوردن في التكيف :

وتختبر الدراسة الراهنة نظرية (جوردن **Gordon**) باعتبارها من أكثر النظريات ملائمة لموضوع الدراسة لأنها توضح مدى تكيف اللاجئين داخل المجتمع المُضيف ، كما أنها متماشية مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها ، خاصة وأن الباحثة حددت تحديات التكيف لأسر اللاجئين بناء على ما حددته النظرية ، وهما [التكيف البنائي (الاقتصادي) – التكيف الثقافي(السلوكي) – التكيف الزواجي (الأسري) – التكيف الانتمائي (السياسي) – التكيف الاتجاهي (القانوني)] وأضافت عليهم الباحثة مستويات وتحديات أخرى وهي [التكيف الاجتماعي – التكيف التربوي – التكيف النفسي – التكيف الأمني].

ويرى جوردن أن مكافآت التكيف تتمثل في فرص الحياة والتي تندرج في (التعليم – العمل – القبول الاجتماعي – التكيف السكني – تكوين أصدقاء – الزواج من الإثنيات والحوافز المادية)[33]. ومن النظريات الأخرى التي تناولت قضية التكيف:

2 ـ النظرية المعرفية :

يرى المعرفيون أن تكيف الأفراد يعتمد على الطريقة التي يفسروا بها المواقف والحوادث التي يتعرضون لها في البيئة ، فالفرد الذي يهتم بالتكيف يتمتع بمهارات مناسبة لحل المشكلات ولديهم استراتيجيات معرفية جيدة في مواجهة المواقف المحيطة ، أما الأفراد الغير قادرون على

([1]) التكيف الاجتماعي : المفهوم والأبعاد : دراسة نظرية سوسيولوجية : عبد العاطي فرج على الفقيه ، مرجع سابق ، ص 14

([1]) Assimilation in American life , op cit .

التكيف فهم يفقدون الأمل بسهولة ولا يستجيبوا بفعالية لمطالب الحياة ولا يستخدمون استراتيجيات معرفية تساعدهم على مواجهة الضغوط النفسية التي تعترض سير حياتهم .

3 ـ **النظرية الواقعية** :

وفقًا لهذا الاتجاه فإن الشخص المتكيف هو الشخص القادر على تحمل المسئولية وإشباع حاجاته دون الاعتداء على حاجات الآخرين كما أنه قادر على الوصول إلى الاستقلالية الذاتية مركزًا في ذلك على سلوكياته بدلاً من مشاعره وحاضره وبدلاً من مستقبله إضافة إلى قدرته على الاختبار والاندماج مع البيئة المحيطة ومواجهة الواقع كما هو [34] .

وتتوافق هذه النظريات مع الدراسة الراهنة حيث أن هناك الكثير من التوترات والصراعات والتحديات التي تواجه اللاجئين السوريين في المجتمع المصري ، وبالتالي لتحقيق عملية التكيف والاندماج يجب مواجهة تلك التحديات، والقضاء على الصراعات، حتى تسهل عليه انخراطهم مع مختلف الانساق والنظم الاجتماعية في المجتمع المُضيف .

تاسعاً : **تحليل نتائج الدراسة** :

الهدف الأول : التعرف على الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين السوريين في المجتمع المصري :

جدول (1)

الخصائص الديموجرافية للعينة الدراسة ن=(87)

		العدد	**النسبة المئوية**	**المجموع**
النوع	ذكور	46	%52,9	87
	إناث	41	%47,1	
فئات العمر	من20 عام فاقل	34	%39,1	87
	من 21عام إلى 40عام	22	%25,3	
	من 41 عام فأكثر	31	%35,6	
الحالة الاجتماعية	أعزب	28	%32,2	87
	متزوج	32	%36,8	
	مطلق	11	%12,6	
	أرمل	16	%18,4	

([2]) مستوى التكيف النفسي والاجتماعي لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا للاجئين السوريين في مخيم الذعتري (الأردن) في ضوء بعض المتغيرات : سيف الدين مصطفى الغرايبة ، رسالة ماجستير غير منشورة (الأردن : جامعة اليرموك : كلية التربية ، 2014م) ص 11

الحالة التعليمية	امي	26	%29,9	87
	يقرأ ويكتب	32	%36,8	
	تعليم أساسي	17	%19,5	
	تعليم جامعي	12	%13,8	
الدخل الشهري	اقل من 2000	21	%24,1	87
	من 2000إلى اقل من 3000	27	%31	
	من 3000إلى أقل من 4000	24	%27,6	
	من 4000فأكثر	15	%17,2	
حجم الأسرة	من 5 أفراد فاقل	30	%34	87
	من 6-9 أفراد	40	%46	
	من 10 أفراد فأكثر	17	%19,5	
مدة الإقامة بمصر	من 3 سنوات فاقل	33	%37,9	87
	من 4- 7سنوات	30	%34,5	
	من 8-10 سنوات	24	%27,6	

تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة من الذكور بنسبة (52,9٪) ، وأن النسبة الأكبر تقع في الفئة العمرية 20 عامًا فأقل بنسبة (39,1٪) ، في أن حالتهم الاجتماعية متزوجين بنسبة (36,8٪) وأن الأكبر منهم يقرأ ويكتب بنسبة (36,8٪) ، كما أن الدخل الشهري يتراوح ما بين 2000 إلى أقل من 3000 جنيه بنسبة (31٪) وتتكون الأسرة من (6 -9) أفراد بنسبة (46٪) وأن مدة الإقامة في مصر تتراوح من (3 سنوات فأقل) بنسبة (37,9٪) .

الهدف الثاني:التعرف على التحديات التي يواجهها اللاجئين السوريين بالمجتمع المصري ، وللتحقق من صحة هذا الهدف استخدمت الباحثة حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لعينة الدراسة، والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول (2)

جدول يوضح التحديات التي يواجهها اللاجئين واكثرها واقلها تحدي مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي ن= (87).

رقم البعد	المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري
8	البعد الثامن: تحديات التكيف النفسية	38,1379	15,00140
1	البعد الأول: تحديات التكيف الاجتماعية	19,9425	4,6714
6	البعد السادس: تحديات التكيف السياسية	15,5517	3,38519

3	البعد الثالث: تحديات التكيف الثقافية	14,5632	4,58436
2	البعد الثاني: تحديات التكيف الاقتصادية	13,3563	3,82457
5	البعد الخامس: تحديات التكيف التعليمية	12,5172	3,40267
4	البعد الرابع: تحديات التكيف الزواجية	10,0920	2,42387
7	البعد السابع: تحديات التكيف القانونية	9,2644	2,00267
9	البعد التاسع: تحديات التكيف الامنية	7,4138	2,61726

يتضح من الجدول السابق رقم (2) وجود تحديات مختلفة يواجهها اللاجئين السوريين بالمجتمع المصري، وكانت اكثر التحديات التي يواجهها اللاجئين هي تحديات التكيف النفسية حيث كان متوسط هذا البعد (38,1379) وبانحراف معياري قدره (15,00140)، وكان اقل التحديات التي يواجهها اللاجئين وفق للمتوسط هي تحديات التكيف الأمنية حيث كان المتوسط الحسابي لهذا البعد (7,4138) وانحرافه المعياري قدره (2,61726).

الهدف الثالث: التعرف على آليات مواجهة التحديات ، وللتحقق من صحة هذا الهدف استخدمت الباحثة حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لعينة الدراسة ، والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول (3)

جدول يوضح الآليات التي يستخدمها اللاجئين في مواجهة التحديات واكثرها واقلها استخداما مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي ن- (87).

الفقرة	المتغيرات (الفقرات)	المتوسط	الانحراف المعياري
2	توليد الفرص الوظيفية اللائقة للاجئين للحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة.	1,5287	0,72879
8	توفير الأدوية ومستلزمات الوقاية من الأمراض.	1,4598	0,81846
3	توفير الدعم النفسي والرعاية النفسية.	1,4368	0,75792
4	توفير التوعية والتصدي للعنف الجنسي.	1,3908	0,68804
1	زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وخاصة الابتدائية وابقاء الأطفال بالدراسة.	1,3448	0,66170
5	لابد من وجود تشريعات تمنح لهم الحق في منع وتجريم نشر دعاية تثير الكراهية والعنف ضد اللاجئين السوريين.	1,3448	0,62557
9	تحسين ظروف المسكن من تهوية واضاءة بأسعار مناسبة.	1,2989	0,66673
10	توفير خدمات الصحة النفسية.	1,2989	0,66673
11	لابد أن تقوم أجهزة الأعلام بنقل صورة طيبة عن اللاجئين السوريين.	1,2989	0,66673
6	سن التشريعات والقوانين واللوائح اللازمة من أجل تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن اللاجئين السوريين.	1,1494	0,38966
7	حماية الأطفال والدفاع عن حقوقهم.	1,0690	0,25486

يتضح من الجدول السابق رقم (3) أن الآليات التي أشار إليها اللاجئين من اجل التكيف بالمجتمع المصري، وهي الآلية رقم (2)وهي توليد الفرص الوظيفية اللائقة للاجئين للحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة، حيث كان متوسط هذه الآلية (1,5287) وانحرافها المعياري قدره (0,72879)، وكان اقل

الآليات التي يستخدمها اللاجئين في مواجهة التحديات المختلفة هي الآلية رقم (7) وهي حماية الأطفال والدفاع عن حقوقهم، حيث كان المتوسط الحسابي لهذه الآلية قدره (1,0690) وانحرافها المعياري قدره (0,25486)، في حين تساوت في المتوسط آليات زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وخاصة الابتدائية وابقاء الأطفال بالدراسة، وآلية لابد من وجود تشريعات تمنح لهم الحق في منع وتجريم نشر دعاية تثير الكراهية والعنف ضد اللاجئين السوريين، حيث كانت متوسطهما الحسابي (1,3448)، في حين تساوت الآليات الثلاثة التالية من حيث الاستخدام وهي (تحسين ظروف المسكن من تهوية وإضاءة بأسعار مناسبة، توفير خدمات الصحة النفسية، لابد أن تقوم أجهزة الأعلام بنقل صورة طيبة عن اللاجئين السوريين)، حيث كان المتوسط الحسابي (1,2989) والانحراف المعياري (0,66673).

الهدف الرابع : الفروق بين أفراد عينة الدراسة في الدرجة الكلية لقياس التحديات وأبعادها الفرعية وآليات مواجهها في ضوء بعض المتغيرات .

[**أ**] الفرق بين أفراد العينة في الدرجة الكلية لمقياس التحديات وإبعاده الفرعية، وكذلك آليات مواجهتها في ضوء متغير النوع، وللتحقق من ذلك استخدمت الباحثة اختبار **T. Test** ، وكانت النتيجة كما بالجدول التالي:

جدول (4)

الفروق بين الذكور والإناث في الدرجة الكلية للتحديات والأبعاد الفرعية وكذلك الآليات، باستخدام اختبار T. Test (**ن**=87)

البعد	المجموعة	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة الإحصائية
البعد الأول	الذكور	46	19,4565	4,44075	1,028	غير دال إحصائيا
	الإناث	41	20,4878	4,91489		
البعد الثاني	الذكور	46	13,5217	4,03727	0,425	غير دال إحصائيا
	الإناث	41	13,1707	3,61180		
البعد الثالث	الذكور	46	14,1304	4,51963	0,932	غير دال إحصائيا
	الإناث	41	15,0488	4,66343		
البعد الرابع	الذكور	46	10,0870	2,37418	0,020	غير دال إحصائيا
	الإناث	41	10,0976	2,50804		
البعد الخامس	الذكور	46	12,2391	3,36772	0,806	غير دال إحصائيا
	الإناث	41	12,8293	3,45617		
البعد السادس	الذكور	46	14,9130	3,35874	1,892	غير دال إحصائيا
	الإناث	41	16,2683	3,30926		
البعد السابع	الذكور	46	9,1739	1,91258	0,444	غير دال إحصائيا
	الإناث	41	9,3659	2,11844		
البعد	الذكور	46	37,3261	14,62578	0,525	غير دال إحصائيا

الثامن	الإناث	41	39,0488	15,83027		
البعد التاسع	الذكور	46	7,5652	2,63862	0,569	غير دال إحصائيا
	الإناث	41	7,2439	2,61515		
الدرجة الكلية للتحديات	الذكور	46	13,8410	32,72619	0,706	غير دال إحصائيا
	الإناث	41	14,3560	35,24276		
الدرجة الكلية للآليات	الذكور	46	14,8478	2,13924	0,996	غير دال إحصائيا
	الإناث	41	14,3659	2,37441		

يتضح من الجدول السابق رقم (4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث لدى عينة الدراسة من اللاجئين السوريين، في كل من الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية للتحديات وكذلك الآليات، حيث كانت قيمة (ت) غير دالة إحصائيا.

[ب] الفروق بين أفراد العينة في الدرجة الكلية لقياس التحديات وابعاده الفرعية، وكذلك آليات مواجهتها في ضوء متغير مكان الإقامة:

[ج] الفروق بين أفراد العينة في الدرجة الكلية للتحديات والأبعاد الفرعية لها وكذلك الآليات في ضوء متغير الفئات العمرية، وللتحقق من صحة ذلك الهدف استخدمت الباحثة تحليل التباين الأحادي، وكانت النتيجة كما بالجدول التالي:

جدول (5)

تحليل التباين الاحادي لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية لدي عينة الدراسة في ضوء متغير الفئات العمرية في الدرجة الكلية للتحديات والأبعاد الفرعية وكذلك الآليات المستخدمة في مواجهتها، **ن**= (87)

البعد	المجموعات	ن	المتوسطات	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة الإحصائية
البعد الأول	من 20 عام فأقل	34	20,5588	4,73025	10,668	دال إحصائيا عند 0,001
	من 21- 40	22	22,6364	5,09477		
	من 41عام فأكثر	31	17,3548	2,66519		
البعد الثاني	من 20 عام فأقل	34	13,0000	3,20983	4,195	دال إحصائيا عند 0,001
	من 21- 40	22	15,2727	4,28932		
	من 41عام فأكثر	31	12,3871	3,72986		
البعد الثالث	من 20 عام فأقل	34	15,4412	4,32884	12,028	دال إحصائيا عند 0,001
	من 21- 40	22	17,0909	3,70211		
	من 41عام فأكثر	31	11,8065	4,07774		
البعد الرابع	من 20 عام فأقل	34	9,08824	2,30631	5,137	دال إحصائيا عند 0,001
	من 21- 40	22	11,4091	2,68433		
	من 41عام فأكثر	31	9,3871	2,02776		

البعد الخامس	من 20 عام فأقل	34	13,1471	3.10554	7,430	دال إحصائيا عند 0,001
	من 21- 40	22	13,9545	3.07799		
	من 41عام فأكثر	31	10,8065	3.31078		
البعد السادس	من 20 عام فأقل	34	16,6471	3,16115	10,670	دال إحصائيا عند 0,001
	من 21- 40	22	16,7273	3,19496		
	من 41عام فأكثر	31	13,5161	2,83867		
البعد السابع	من 20 عام فأقل	34	9,4118	1,72535	7,257	دال إحصائيا عند 0,001
	من 21- 40	22	10,3182	2,41792		
	من 41عام فأكثر	31	8,3548	1,56095		
البعد الثامن	من 20 عام فأقل	34	38,9412	14,53719	9,293	دال إحصائيا عند 0,001
	من 21- 40	22	47,3182	20,34555		
	من 41عام فأكثر	31	30,7419	3,98303		
البعد التاسع	من 20 عام فأقل	34	7,2353	2,25709	5,151	دال إحصائيا عند 0,001
	من 21- 40	22	8,8182	2,97027		
	من 41عام فأكثر	31	6,6129	2,38994		
الدرجة الكلية للتحديات	من 20 عام فأقل	34	14,4260	32.72596	13,526	دال إحصائيا عند 0,001
	من 21- 40	22	16,3550	39.43739		
	من 41عام فأكثر	31	12,0970	14.67988		
الدرجة الكلية للآليات	من 20 عام فأقل	34	14.7941	2.37129	0,811	غير دال إحصائيا
	من 21- 40	22	14.0909	2.04495		
	من 41عام فأكثر	31	14.8065	2.27185		

يوضح الجدول السابق رقم (6) نتائج تحليل التباين الاحادي لإيجاد الفروق ذات الدلالة الإحصائية، لدي عين الدراسة من اللاجئين السوريين بالمجتمع المصري في ضوء متغير الفئات العمرية، وذلك في الدرجة الكلية للتحديات والأبعاد الفرعية وكذلك الآليات، وجاءت النتيجة موضحة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الدرجة الكلية للتحديات والأبعاد الفرعية لها في ضوء متغير الفئات العمرية، وكان جميعها دال عند مستوى دلالة إحصائية 0,001 وفي اتجاه الفئة العمرية من (21- 40)عام فقط، كما يوضح الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ترجع لمتغير الفئات العمرية المختلفة في الآليات المستخدمة في مواجهة تلك التحديات.

[د] الفروق بين أفراد العينة في الدرجة الكلية للتحديات والأبعاد الفرعية لها وكذلك الآليات في ضوء متغير الحالة الاجتماعية، وللتحقق من صحة ذلك الهدف استخدمت الباحثة تحليل التباين الاحادي، وكانت النتيجة كما بالجدول التالي:

جدول (6)

تحليل التباين الاحادي لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية لدي عينة الدراسة في ضوء متغير الحالة الاجتماعية في الدرجة الكلية للتحديات والأبعاد الفرعية وكذلك الآليات المستخدمة في مواجهتها. ن= (87)

البعد	المجموعات	ن	المتوسطات	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة الإحصائية
البعد الأول	أعزب	28	19,8571	5,09694	0,035	غير دال إحصائيا
	متزوج	32	20,1250	4,68870		
	مطلق	11	20,0000	4,09878		
	أرمل	16	19,6875	4,6435		
البعد الثاني	أعزب	28	13,2857	2,67854	0,790	غير دال إحصائيا
	متزوج	32	14,0625	4,62767		
	مطلق	11	13,0000	3,97492		
	أرمل	16	12,3125	3,71876		
البعد الثالث	أعزب	28	14,3929	4,89398	0,841	غير دال إحصائيا
	متزوج	32	15,4375	4,03163		
	مطلق	11	14,3636	4,50051		
	أرمل	16	13,2500	5,17043		
البعد الرابع	أعزب	28	10,3214	3,07985	1,029	غير دال إحصائيا
	متزوج	32	9,5312	1,88345		
	مطلق	11	10,8182	1,72152		
	أرمل	16	10,3125	2,46897		
البعد الخامس	أعزب	28	13,0357	3.16792	1,994	غير دال إحصائيا
	متزوج	32	12,7812	3.09770		
	مطلق	11	13,0909	3,75379		
	أرمل	16	10,6875	3,82481		
البعد السادس	أعزب	28	15,8571	3,42879	1,103	غير دال إحصائيا
	متزوج	32	16,0938	3,13523		
	مطلق	11	14,8182	3,42982		
	أرمل	16	14,4375	3,72324		
البعد السابع	أعزب	28	9,5714	1,95180	2,343	دال إحصائيا عند 0,05
	متزوج	32	9,3750	1,82721		
	مطلق	11	7,8182	2,04050		
	أرمل	16	9,5000	2,16025		

البعد الثامن	أعزب	28	42,7857	18,38550	1,383	غير دال إحصائيا
	متزوج	32	35,4688	11,21343		
	مطلق	11	35,1818	15,32852		
	أرمل	16	37,3750	15,05933		
البعد التاسع	أعزب	28	7,9286	2,73426	0,971	غير دال إحصائيا
	متزوج	32	7,4062	2,19764		
	مطلق	11	6,3636	3,07482		
	أرمل	16	7,2500	2,86356		
الدرجة الكلية للتحديات	أعزب	28	14,7040	40,13263	0,569	غير دال إحصائيا
	متزوج	32	14,0280	26,88234		
	مطلق	11	13,5450	33,57488		
	أرمل	16	13,4810	35,87426		
الدرجة الكلية للآليات	أعزب	28	15,2857	2,35478	1,689	غير دال إحصائيا
	متزوج	32	14,5938	2,25559		
	مطلق	11	13,7273	1,79393		
	أرمل	16	14,1250	2,18708		

يوضح الجدول السابق رقم (7) لتحليل التباين الاحادي، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدى عينة الدراسة من اللاجئين السوريين بالمجتمع المصري في ضوء متغير الحالة الاجتماعية، وذلك في كل من الدرجة الكلية للتحديات وابعادها الفرعية وكذلك الآليات المستخدمة في مواجهتها، باستثناء البعد السابع من التحديات كان له دلالة إحصائية عند 0,05 وفي اتجاه الحالة الاجتماعية للأعزب.

[هـ] الفروق بين أفراد العينة في الدرجة الكلية للتحديات والأبعاد الفرعية لها وكذلك الآليات في ضوء متغير المستوى التعليمي، وللتحقق من صحة ذلك الهدف استخدمت الباحثة تحليل التباين الاحادي، وكانت النتيجة كما بالجدول التالي:

جدول (7)

تحليل التباين الاحادي لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية لدي عينة الدراسة في ضوء متغير المستوى التعليمي في الدرجة الكلية للتحديات والأبعاد الفرعية وكذلك الآليات المستخدمة في مواجهتها، ن= (87)

البعد	المجموعات	ن	المتوسطات	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة الإحصائية
البعد الأول	امي	26	20,1538	4,88010	2,394	دال إحصائيا عند 0,05
	يقرأ ويكتب	32	20,7500	4,31800		
	تعليم أساسي	17	17,3529	3,95192		
	تعليم جامعي	12	21,0000	5,25703		

البعد الثاني	امي	26	12,8846	3,22896	3,301	دال إحصائيا عند 0,001
	يقرأ ويكتب	32	13,2188	3,59869		
	تعليم أساسي	17	12,2353	3,61472		
	تعليم جامعي	12	16,3333	4,79267		
البعد الثالث	امي	26	15,2308	4,44799	3,254	دال إحصائيا عند 0,01
	يقرأ ويكتب	32	15,1562	4,20529		
	تعليم أساسي	17	11,5882	4,78355		
	تعليم جامعي	12	15,7500	4,35107		
البعد الرابع	امي	26	10,4615	2,43690	0,662	غير دال إحصائيا
	يقرأ ويكتب	32	10,1875	2,40212		
	تعليم أساسي	17	9,4118	2,42536		
	تعليم جامعي	12	10,0000	2,55841		
البعد الخامس	امي	26	12,5769	3,27625	1,674	غير دال إحصائيا
	يقرأ ويكتب	32	13,0938	3,28594		
	تعليم أساسي	17	10,9412	3,84822		
	تعليم جامعي	12	13,0833	2,99874		
البعد السادس	امي	26	15,8846	3.60363	1,738	غير دال إحصائيا
	يقرأ ويكتب	32	16,2812	2.95378		
	تعليم أساسي	17	14,1765	3.64409		
	تعليم جامعي	12	14,8333	3.29830		
البعد السابع	امي	26	9,6923	1,76112	2,665	دال إحصائيا عند 0,01
	يقرأ ويكتب	32	8,8125	2,07034		
	تعليم أساسي	17	8,7059	1,72354		
	تعليم جامعي	12	10,3333	2,26969		
البعد الثامن	امي	26	41,3846	16.21870	1,097	غير دال إحصائيا
	يقرأ ويكتب	32	35,5000	14,95153		
	تعليم أساسي	17	35,6471	11,91082		
	تعليم جامعي	12	41,6667	17,02049		
البعد التاسع	امي	26	8,0000	2,29783	3,279	دال إحصائيا عند 0,01
	يقرأ ويكتب	32	6,9375	2,79328		
	تعليم أساسي	17	6,3529	2,34364		
	تعليم جامعي	12	8,9167	2,42930		
الدرجة الكلية	امي	26	14,6270	36,51691	1,733	غير دال إحصائيا

للتحديات	يقرأ ويكتب	32	13,9940	31,72456		
	تعليم أساسي	17	12,6410	29,97720		
	تعليم جامعي	12	15,1920	35,33337		
الدرجة الكلية للآليات	امي	26	14,5769	2,43595	3,471	دال إحصائيا عند 0,001
	يقرأ ويكتب	32	14,1875	2,00704		
	تعليم أساسي	17	16,0588	2,19290		
	تعليم جامعي	12	13,8333	1,85047		

يتضح من الجدول السابق رقم (8) من تحليل التباين الاحادي وذلك لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية في الدرجة الكلية للتحديات وابعادها الفرعية وكذلك آليات مواجهة هذه التحديات، لدى عينة الدراسة من اللاجئين السوريين، فيوضح لنا ذلك الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية في (البعد الثالث، والسابع، والتاسع من التحديات) عند مستوى دلالة إحصائية 0,01وفي اتجاه التعليم الجامعي، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية ترجع لمتغير المستوى التعليمي في البعد الثاني من التحديات وذلك عند مستوى دلالة 0,001 وفي اتجاه التعليم الجامعي، كما توجد فروق تعود لمتغير المستوى التعليمي عند مستوى دلالة إحصائية 0,05 على البعد الأول وفي اتجاه التعليم الجامعي، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية ترجع لمتغير المستوى التعليمى عند مستوى 0,01 وذلك في الآليات المستخدمة في مواجهة التحديات لدى اللاجئين وفي اتجاه التعليم الأساسي، ويوضح الجدول عدم وجود فروق لدى أفراد العينة وفق متغير المستوى التعليمي في البعد(الرابع، والخامس، والسادس، والثامن من التحديات، وكذلك الدرجة الكلية للتحديات التي يواجهها اللاجئين السوريين بالمجتمع المصري.

[و] الفروق بين أفراد العينة في الدرجة الكلية للتحديات والأبعاد الفرعية لها وكذلك الآليات في ضوء متغير مدة الإقامة، وللتحقق من صحة ذلك الهدف استخدمت الباحثة تحليل التباين الاحادي، وكانت النتيجة بالجدول التالي :

جدول(8)

تحليل التباين الاحادي لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية لدي عينة الدراسة في ضوء متغير مدة الإقامة بالمجتمع المصري في الدرجة الكلية للتحديات والأبعاد الفرعية وكذلك الآليات المستخدمة في مواجهتها، ن= (87).

البعد	المجموعات	ن	المتوسطات	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة الإحصائية
البعد الأول	من 3سنوات فأقل	33	20,5152	4,74421	1,906	غير دال إحصائيا
	من 4-7 سنوات	30	20,5667	4,95277		
	من 8-10 سنوات	24	18,3750	3,97615		
	اكثر من ذلك	—	———	———		

البعد الثاني	من 3سنوات فأقل	33	14,0000	4,11552	0,770	غير دال إحصائيا
	من 4-7 سنوات	30	12,8667	3,87506		
	من 8-10 سنوات	24	13,0833	3,34816		
	اكثر من ذلك	ـــــــ	ـــــ	ـــــــــــ		
البعد الثالث	من 3سنوات فأقل	33	15,4242	4,40901	0,984	غير دال إحصائيا
	من 4-7 سنوات	30	13,8667	5,50068		
	من 8-10 سنوات	24	14,2500	3,40396		
	اكثر من ذلك	ـــــــ	ـــــــ	ـــــــ		
البعد الرابع	من 3سنوات فأقل	33	9,9394	2,17858	1,868	غير دال إحصائيا
	من 4-7 سنوات	30	10,7333	2,33317		
	من 8-10 سنوات	24	9,5000	2,75049		
	اكثر من ذلك	ـــــــ	ـــــ	ـــــــ		
البعد الخامس	من 3سنوات فأقل	33	12,8788	3,26686	0,923	غير دال إحصائيا
	من 4-7 سنوات	30	11,8333	4,22703		
	من 8-10 سنوات	24	12,8750	2,23242		
	اكثر من ذلك	ـــــــ	ـــــــ	ـــــــ		
البعد السادس	من 3سنوات فأقل	33	15,8788	3,27641	0,344	غير دال إحصائيا
	من 4-7 سنوات	30	15,1667	4.16126		
	من 8-10 سنوات	24	15,5833	2,39414		
	اكثر من ذلك	ـــــ	ـــــ	ـــــ		
البعد السابع	من 3سنوات	33	9,5758	2,13644	0,806	غير دال إحصائيا

	فأقل					
	من 4-7 سنوات	30	8,9333	2,04995		
	من 8-10 سنوات	24	9,2500	1,75078		
	اكثر من ذلك	—	—	—		
البعد الثامن	من 3سنوات فأقل	33	38,3333	14,48203	0,367	غير دال إحصائيا
	من 4-7 سنوات	30	39,6000	16,25996		
	من 8-10 سنوات	24	36,0417	14,98544		
	اكثر من ذلك	—	—	—		
البعد التاسع	من 3سنوات فأقل	33	7,4848	2,57538	0,292	غير دال إحصائيا
	من 4-7 سنوات	30	7,1333	2,75097		
	من 8-10 سنوات	24	7,6667	2,58199		
	اكثر من ذلك	—	—	—		
الدرجة الكلية للتحديات	من 3سنوات فأقل	33	14,4030	32,47834	0,328	غير دال إحصائيا
	من 4-7 سنوات	30	14,0700	39,39994		
	من 8-10 سنوات	24	13,6620	28,67784		
	اكثر من ذلك	—	—	—		
الدرجة الكلية للآليات	من 3سنوات فأقل	33	14,1212	2,36851	8,767	دال إحصائيا عند 0,001
	من 4-7 سنوات	30	13,9667	1,58622		
	من 8-10 سنوات	24	16,1250	2,17321		
	اكثر من ذلك	—	—	—		

يوضح لنا الجدول السابق رقم (9) من تحليل التباين الاحادي لايجاد الفروق ذات الدلالة الإحصائية لدى عينة الدراسة من اللاجئين السوريين بالمجتمع المصري، في كل من الدرجة الكلية للتحديات والأبعاد الفرعية لها

وكذلك الآليات المستخدمة في مواجهتها وذلك في ضوء متغير مدة الإقامة بالمجتمع المصري، فيتضح من ذلك الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ترجع لمتغير مدة الإقامة بالمجتمع المصري لدى عينة الدراسة في الدرجة الكلية للتحديات وابعادها الفرعية، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى عينة الدراسة من اللاجئين السوريين في الآليات المستخدمة في مواجهة هذه التحديات وذلك عند مستوى دلالة 0,001 وفي اتجاه مدة الإقامة من (8– 10) سنوات.

[ز] الفروق بين أفراد العينة في الدرجة الكلية للتحديات والأبعاد الفرعية لها وكذلك الآليات في ضوء متغير حجم الأسرة، وللتحقق من صحة ذلك الهدف استخدمت الباحثة تحليل التباين الاحادي، وكانت النتيجة كما بالجدول التالي:

عاشراً : نتائج الدراسة :

في ضوء نتائج الدراسة استخلصت الباحثة ما يلي :

1 – هناك العديد من التحديات التي يواجهها اللاجئين السوريين في المجتمع المصري .

2 – أن التحديات التي يواجهها اللاجئين السوريين مرتبة ترتيبًا تنازليًا كالآتي :

(أ) تحديات التكيف النفسية بمتوسط حسابي (38,13) وانحراف معياري (15,001) .

(ب) تحديات التكيف الاجتماعية بمتوسط حسابي (19,94) وانحراف معياري (4,67) .

(ج) تحديات التكيف (الانتمائية) السياسية بمتوسط حسابي (15,55) وانحراف معياري (3,38) .

(د) تحديات التكيف (السلوكية) الثقافية بمتوسط حسابي (14,56) وانحراف معياري (4,58) .

(هـ) تحديات التكيف البنائية) الاقتصادية بمتوسط حسابي (13,35) وانحراف معياري (3,82) .

(و) تحديات التكيف التعليمية بمتوسط حسابي (12,51) وانحراف معياري (3,40) .

(ز) تحديات التكيف الزواجية بمتوسط حسابي (10,09) وانحراف معياري (2,42) .

(ح) تحديات التكيف (الاتجاهية) القانونية بمتوسط حسابي (9,26) وانحراف معياري (2,02) .

(ط) تحديات التكيف الأمنية بمتوسط حسابي (7,41) وانحراف معياري (2,61) .

3 – وفيما يتعلق بأبعاد تحديات التكيف فقد كشفت نتائج الدراسة عن:

(أ) إن تحديات التكيف الاجتماعي التي تواجه اللاجئين السوريين في المجتمع المصري فقد جاء في المرتبة الأولى تحدي عدم استطاعة ممارسة الشعائر الدينية وتوفير التربية الدينية للأبناء بمتوسط حسابي (2,58) وانحراف معياري (0,69) بينما جاءت أقل التحديات في ارتفاع رسوم استهلاك الماء والكهرباء بمتوسط حسابي (1,24) وانحراف معياري (0,60).

(ب) تمثلت تحديات التكيف (البنائية) الاقتصادية فقد جاء في المرتبة الأولى تحدي انتشار البطالة في المجتمع المصري بمتوسط حسابي (1,75) وانحراف معياري (0,93) بينما جاء في الترتيب الأخير تحدي عدم وجود شراكة أو تنسيق بين المنظمات العاملة في مجال رعاية اللاجئين بمتوسط حسابي (1,17) وانحراف معياري (0,37) .

(ج) أظهرت نتائج تحديات التكيف (الثقافية) السلوكية أن تحدي الاختلاف بين عادات المصريين وعادات اللاجئين السوريين والمتمثلة في المأكل والملبس وأساليب الترفيه بمتوسط حسابي (2,37) وانحراف معياري (0,82) بينما جاءت أقل التحديدات في عدم الالتزام بالقيم الإسلامية قد ساهم في أوضاع قاسية عانى منها اللاجئون السوريون في مصر بمتوسط حسابي (1,70) وانحراف معياري (0,86) .

(د) أما تحديات التكيف (الزواجية) الأسرية فقد احتل المرتبة الأولى تحدي رفض أعضاء المجتمع المصري (الإناث) الزواج من الذكور السوريين بمتوسط (2,63) وانحراف معياري (0,61) بينما جاء في المرتبة الأخيرة تحدي ارتفاع مصاريف تكاليف الزواج في مصر يحد من الارتباط بالمصريين بمتوسط حسابي (1,51) وانحراف معياري (0,69) .

(هـ) أما تحديات التكيف التعليمية فقد أظهرت النتائج أن تحدي عدم معاملة المعلمون في المدارس الأطفال اللاجئين كغيرهم من التلاميذ بمتوسط حسابي (2,54) وانحراف معياري (0,67) وفي المرتبة الأخيرة جاء تحدي غياب التأهيل والتدريب الفني والمهني بممارسة حرفة أو مهنة يؤدي إلى خيبة الأمل بمتوسط حسابي (1,77) وانحراف معياري (0,77) .

(و) فيما يتعلق بتحديات التكيف (الانتمائية) السياسية فقد جاء في المرتبة الأولى تحدي الوضع السياسي والأحداث السياسية في المجتمع المصري تؤثر على أوضاع اللاجئين بمتوسط حسابي (2,20) وانحراف معياري (0,91) وفي المرتبة الأخيرة جاء تحدي عدم الالتزام السياسي تجاه قضية اللاجئين بمتوسط حسابي (1,06) وانحراف معياري (0,25).

ز) أظهرت النتائج أن أهم تحديات التكيف (الاتجاهية) القانونية فقد جاء في المرتبة الأولى عدم الاعتراف بالوثائق القانونية التي يحملها اللاجئون بمتوسط حسابي (2,51) وانحراف معياري (0,81) بينما جاء في المرتبة الأخيرة تحدي عدم وجود قانون محلي يتعلق باللاجئين بمتوسط حسابي (1,19) وانحراف معياري (0,45) .

ح) بينت النتائج فيما يتعلق بتحديات التكيف النفسية فقد جاء في المرتبة الأولى الشعور بنظرة سلبية من قُبْل أعضاء المجتمع المصري تجاه اللاجئين، بمتوسط حسابي (2,13) وانحراف معياري (0,83) ، بينما جاء في المرتبة الأخيرة تحدي أن عدم التكيف واللجوء يقلل من فرص تحديد الأهداف بمتوسط حسابي (1,22) وانحراف معياري (0,64) .

ط) وختامًا فقد أوضحت النتائج أن أهم تحديات التكيف الأمنية التي تواجه اللاجئين السوريين هي مواجهة النساء والفتيات مخاوف أمنية وضغط مجتمعي، بمتوسط حسابي (2,20) وانحراف معياري (0,91) ، وفي المرتبة الأخيرة جاء تحدي الاعتداءات اللفظية والتهديدات والتحريض على العنف ضد اللاجئين في وسائل الإعلام، بمتوسط حسابي (1,58) وانحراف معياري (0,80).

4 – أظهرت نتائج الدراسة أن أهم آليات مواجهة تحديت التكيف التي يواجهها اللاجئين السوريين بالمجتمع تمثلت في توليد الفرص الوظيفية للحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة بمتوسط حسابي (1,52) وانحراف معياري (0,72) ، بينما جاءت أقل سُبل المواجهة هي حماية الأطفال والدفاع عن حقوقهم بمتوسط حسابي (1,69) وانحراف معياري (0,25) .

حادي عشر: توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة بما يلي :

1 – السعي نحو عمل الدورات والبرامج التربوية والإرشادية من قبل الهيئات والمنظمات المعنية لزيادة درجات التكيف النفسي لدى اللاجئين السوريين في المجتمع المضيف ، وتوفير مراكز نفسية متخصصة لتقديم خدمات الإرشاد النفسي لهم .

2 – هناك حاجة ماسة إلى زيادة المساعدات الإنسانية وتوفير الخدمات الأساسية للاجئين السوريين في مجالات التعليم والعمل وزيادة الدعم الصحي والمساندة الاجتماعية ، والأمن والسلامة والقدرة على تحمل التكاليف والتيسير والقدرة على التكيف والمساواة وعدم التمييز والاستدامة ، وتكافؤ الفرص في المعاهد التعليمية وشئون العمل ، وينبغي أن يتم

في إطار من التعاون والتشبيك بين المنظمات المحلية والإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية حتى تتم عملية الاندماج وتحقق التكيف الاجتماعي لهم داخل المجتمع المضيف .

3 – يجب ضمان وحماية الكرامة الإنسانية والشخصية للاجئ السوري من خلال منحهم الحقوق الكاملة والأساسية له والتزاماتهم والقواعد إلى تحكم حياتهم الجديدة في المجتمع المضيف حتى يخرج منها .

4 – على الدول المضيفة للاجئين السوريين بشكل عام ، والمجتمع المصري بشكل خاص أن يوازن بين استضافة اللاجئين واحتياجاتهم وحسن معاملتهم وبين مسئولياتها وواجباتها تجاه شعوبها حتى لا تضار شعوب المجتمع من اللجوء وما يترتب عليه من آثار .

5 – توسيع مشاركة اللاجئين السوريين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالخدمات المقدمة لهم داخل الدول المستقبلة ، وتشجيعهم على تشكيل لجان تتابع أمورهم وشئونهم ، وإجراء تقييمات حول الخدمات وجودتها ومستوى فاعليتها لمعرفة مستوى التكيف ومتطلبات الاندماج الاجتماعي .

6 – يحتاج اللاجئون السوريون إلى الحماية القانونية والتي لا يمكن عزلها عن الخدمات المقدمة لهم سواء اقتصاديًا أو دعاية اجتماعية أو نفسية لإعادة تكيفهم في المجتمع المضيف .

7 – التزام مصر الكامل تجاه اللاجئين السوريين المتواجدين داخل المجتمع المصري في الحصول على كافة الحقوق الإنسانية الواردة في الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مصر (حقوق الإنسان – حقوق اللاجئين) .

8 – وختامًا أن اختيار الدول المضيفة لسياسة الدمج المحلي للاجئين له شروطه القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمعنى توفير كافة الفرص التي تتيح الحياة الكريمة للاجئين في سياق اقتصادي يسمح لهم بالاعتماد على أنفسهم وإطار قانوني متكامل وإطار ثقافي يقبل التنوع .

ثاني عشر: قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

[1] أبحاث اللاجئين : إطار مفاهيمي ومنهجي : خالد محمد دفع الله (المغرب : مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد (14) ، يوليو 2016م).

[2] أثر الأزمة السورية في دور الجوار ومشكلات اللاجئين : فادي شامية (تركيا : مركز سننا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية : مجلة روى تركية، المجلد (4) العدد (2) 2015م).

[3] الأخصائي الاجتماعي في الأزمات : دراسة استطلاعية حول التكيف الاجتماعي للاجئين السوريين مع المجتمع المحلي : طلال القضاه (الأردن : مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية: المجلد (43) ملحق (6) ، 2016م)

[4] تأثير اللاجئين السوريين على الأمن الاجتماعي في مدينة الرمثا : سحر عبد الله خليل الرشايدة : رسالة ماجستير غير منشورة (الأردن : جامعة اليرموك : كلية الآداب ، 2014م).

[5] تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في (لبنان – الأردن – تركيا – العراق – مصر) : ناصر الغزالي (دمشق : اللجنة العربية لحقوق الإنسان ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، 2013م).

[6] التكيف الاجتماعي : المفهوم والأبعاد : دراسة نظرية سوسيولوجية : عبد العاطي فرج على الفقيه (ليبيا : جامعة بنغازي كلية التربية : المجلة الليبية العالمية ، العدد (4) ديسمبر 2015م).

[7] التكيف الاجتماعي وآثره على التحصيل العلمي : حسن مفتاح بونصيره ، رسالة ماجستير غير منشورة (طرابلس – جامعة الفاتح ، 2009م).

[8] التكيف الاجتماعي والثقافي والصراع في البلدان المستقبلة للمهاجرين : انتوني رتيشموند : ترجمة حسن حسنين شكري : (اليونسكو : المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد (60) ، 1985م).

[9] حقوق الإنسان : القانون الدولي الإنساني : فيصل شطناوي ، ط 3(عمان : دار ومكتبة الحامد للطباعة والنشر ، 2001م).

[10] خطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة لعام 2017 – 2018 ، مصر.

[11] الصحة النفسية : دراسة في سيكولوجية التكيف : نعيم الرفاعي (دمشق : المكتبة الجديدة ، 1982م).

[12] عن اللاجئين وملتمسي اللجوء ووضع الحماية المؤقتة نحو فهم أوضاع المواطنين السوريين في تركيا : كان أي موتلو (القاهرة : مجلة الديمقراطية ، المجلد (16) ، العدد (61) 2016م).

[13] اللاجئون في العالم العربي : الواقع والتحديات ، صافيناز أحمد محمد ، (مجلة السياسة الدولية ، العدد (179) ، يناير 2010م).

[14] اللاجئون في مصر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برنامج الوصايا الاجتماعية (القاهرة : مجلس الوزراء ، مايو

2010م).

[15] اللاجئون والنازحون : اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، 2013م .

[16] مأساة اللاجئين السوريين : عام جديد وآمال بالية : حسين عبد المطلب الأسرح (القاهرة : مجلة شئون عربية: العدد 165 ، 2016م).

[17] مستوى التكيف النفسي والاجتماعي لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا للاجئين السوريين في مخيم الذعتري (الأردن) في ضوء بعض المتغيرات : سيف الدين مصطفى الغرايبة ، رسالة ماجستير غير منشورة (الأردن : جامعة اليرموك : كلية التربية ، 2014م).

[18] مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين : دليل الإحالة للاجئين ومقدمي الخدمات (القاهرة : مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين، 2011م).

[19] من سألهم (اللاجئين) في المقام الأول : حقوق اللاجئين في مصر وسياساتهم ورفاهيتهم ، كاترزينا جرابسكا (جامعة ساسكس : مركز الهجرة والعولمة والفقر للأبحاث والتنمية ، يوليو 2006م).

[20] موسوعة علم الاجتماع : إحسان الحسن (بيروت : الدار العربية ، 1999م).

[21] الوضع القانوني والاقتصادي والاجتماعي للعراقيين المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية : أحمد الشايب وآخرون (الأردن : جامعة اليرموك ، 2009م).

ثانياً : المراجع الأجنبية:

[1] Acaemic and Social adjustment of University students with Visual Impairment; Nitsan Almog; Submitted to the senate of Bar llan university .

[2] Assimilation in American Life ; Gordon, M oxford; University press.

[3] Editoricel Syrian Crisis and rnigration Yazgan , Pinar; Migration Letters Vol 12 , No: 3 , 2015.

[4] Education of Syrian refugees : the Failure of Second generation human rights during extraordinary Crises; O'Rourke, Joseph, Albany law Review – Vol 78. No. 2.

[5] Educational Assessment of Syrian Refugess in Turkey; Bircan, Tuba. Sunata, Ulas Migration Letters, Vol : 12, No: 3 , September 2015.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

http: // www. Icrc. org /ara/war– and– law / protected – persons/ re Fugees– displaced – persons / Index. ISP.

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(3), February 2018

التطرف العقدي وآثاره في تفكك القيم الأخلاقية الاجتماعية الإسلامية
(حرب سوريا نموذجاً)

د. مريم خضر عبد العظيم بابكر*

الخلاصة:

يتأتى رفضنا للتطرّف العقدي من خلال إدراكنا ووعينا عبر تاريخنا الإنساني الطويل لما تركه من آثار تعّبِر بعمق عن وحشية انعكاساته السلوكية على كل الأصعدة الحياتية لدرجة أننا قد نشعر بالخجل والخزي والعار عندما نشعر وندرك أننا نعيش ونكتب لأجيالنا القادمة تاريخاً يخيب آمالهم فينا، تاريخاً كُتب بدماء آدمية لا تملك إلا صوراً لتلك الجثث والخراب والتشرد ورائحة الدماء البشرية التي تخنق أنفاس الإنسانية جمعاء المحبة للسلام والأمن والاستقرار التي في أصلها قواسم مشتركة بيننا كبشر متساوين في الحقوق. فالتطرّف العقدي يتنافى مع مبدأ الرحمة الإلهية التي رسخت للقيم والمبادئ العليا التي من خلالها تتجلى عظمة الله في خلق الكون وتسخيره للإنسان لتبدأ مسؤولية الاستخلاف. وضمنياً يتنافى مع مبدأ حرية المعتقد القائمة على المبدأ القرآني (لا إكراه في الدين) أيّ عدم استخدام أي نوع من أنواع الضغط الذي يفسد القيمة العليا لنشر قيم التعايش السلمي من محبة وأخوة بين البشر، فهو يؤسس لمجتمعات التعصب التي ديدنها عدم قبول الحق في نفوس معتقديها بناءً على ميل يعتمد على الإفراط نحو جانب آخر يرتبط بمفاهيم كالتميز العنصري والديني والجنسي والطائفي والطبقي بجانب العنف الذي يتخذ صوراً متعددة تظهر في جميع أنحاء العالم. قد تبدو في مجرد الضرب بين شخصين يسفر عنه إيذاء بدني، وقد ينتهي بالحروب التي هي بصمة تستحي منها جميع الأجيال المتصالحة مع نفسها. ولنا في طغاة التاريخ وقفات قد تصل إلى حّدِ اللعن الذي هو من أسوأ الحالات التي توصلنا إلى فقدان إنسانيتنا على اعتبار أن اللعنة ترجع لصاحبها كما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً نازعته الريح ردائه على عهد الرسول عليه الصلاة والسلام فلعنها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تلعنها فإنها مأمورة وإنه من لعن شيئاً ليس له به أهل رجعت اللعنة عليه)[1]، فالحروب تفكك كل القيم الإنسانية، بكل ما تحمله من مآسي وضغوط توصلنا إلى الإبادات الجماعية.

---

*– **الدكتورة: مريم خضر عبد العظيم بابكر**: السودان – أستاذ مساعد جامعة الجزيرة – معهد إسلام المعرفة وأستاذ مادة مصادر المعرفة الإسلامية، ورئيس قسم الدراسات الإنسانية وأستاذ مادة فلسفة الجمال جامعة جوبا سابقاً.

---

[1]- سنن أبي داؤود ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1394هـ ، رقم الحديث 6452 .

وأضف إلى ذلك فأن التطرّف العقدي يؤسس لمجتمعات إرهابية جعلت من الإرهاب وسيلة من وسائل الإكراه في المجتمع المحلي والدولي أدت إلى خلق أجواء من الخوف والقلق موجهاً ضد أتباع جماعات دينية أو طائفية تعزز كل أنواع العنف غير المشروعة وحروب تديرها جماعات وتنظيمات إجرامية تفرض قوانينها اللاإنسانية.

وعليه فأن التطرّف العقدي يؤدي إلى آثار سلبية على كل المجتمعات الإنسانية لما له من آثار عملت على تشويه صورة الإسلام وهي لا تمتّ بأدنى صلة به ، فديننا دين رحمة وأخوة فقد جاء مكملاً للشرائع السماوية الأخرى، ومستوعباً لكل قضايانا وحاجاتنا الإنسانية لا لشيء غير أنه دين الفطرة السليمة.

ووفقاً لهذا، تهدف هذه الورقة إلى نقد التطرف العقدي من خلال ممارساته الوحشية اللاإنسانية، متخذة المنهج التحليلي النقدي المقارن.

ويمكن حل معضلة التطرّف عن طريق نشر قيم التعايش السلمي التي تعتمد على القوانين الوضعية العالمية الهادفة التي تمكن للقيم الإنسانية الرفيعة، ووضع قوانين تستند إلى المزج بين مفهومي(الحرية والشريعة)، فالإسلام قد جاء لإكمال مكارم الأخلاق وإتمامها كما جاء في قوله ﷺ: (إنما بعثت لأتمّم صالح الأخلاق)[2].

توطئة:

تعددت مظاهر التطرّف العقدي في الحرب السورية المعاصرة لدرجة تبعث بالقلق على مستقبل سوريا " إنسانياَ، ديمغرافياً، جغرافياً وحضارياً"، فقد عمل هذا التطرف العقدي على تدمير وإبادة معظم الجماعات المكونة للنسيج الاجتماعي ، مخالفاً كل قيم التعايش السلمي الذي يعتمد على مبدأ العيش معاً بمودة ومسالمة، والقبول لمختلف الأديان والأيدولوجيات الفكرية والطائفية والمذهبية وغيرها من العوامل التي يمكن أن تشكل مبدأ اللا تعايش والصراع أو التحالف السلبي.

فقد بدأت ثورة سلمية، وبعد سنوات انتهى بها الحال إلى أزمة عسكرية لم تَعُدْ سوريا بشكل كامل فقد دفع النظام الأمور دفعاً عسكرياً مستعيناً بحلفائه من الخارج وفي المقدمة روسيا بجانب التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، بالإضافة إلى توسع النفوذ الإيراني عبر اتباعه لسياسة التغيير الديمغرافي للمناطق التي تسيطر عليها إيران، ممّا قد يؤدي إلى تقسيم سوريا تقسيماً

[2]- أحمد بن حنبل ، المسند ، تحقيق أحمد محمد شاكر ،دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1416هـ، رقم الحديث 8729

ديمغرافيا عقدياً يشتمل على كل جماعات عقدية أخرى " شيعة " حزب الله، دروز "، سنة ، علويون ، يزيدون"

الحرب السورية تعد من أقذر وأخطر الحروب الإنسانية وأكثرها دموية فهي مثالاً حياً لتراجيديا واقعية وتكمن خطورتها _بجانب تدميرها وتشريدها وقتلها وإبادتها الشعب السوري _ في صعوبة الوصول لحلول حاسمة تعيد الأمن والاستقرار والطمأنينة للإنسانية جمعاء والسوريين بشكل خاص.

فهي حرباً عقدية من الداخل " الفصائل المتحاربة في سوريا " ، وأيدلوجية استعمارية " من الخارج" تسعى إلى استغلال والهيمنة واستغلال الثروات الطبيعية بهدف المصالح.

ويناقش هذا الموضع في النقاط التالية:

أولاً: التطرّف العقدي (المعنى والأسباب والمظاهر).

ثانياً: القيم مدخل تعريفي في اللغة والاصطلاح، والمنظور القرآني خصائصها وأهميتها

ثالثاً: الأخلاق في اللغة والاصطلاح.

رابعاً: الاجتماع في الاصطلاح، وأهمّيّة القيم الأخلاقية الاجتماعية في تكوين المجتمع.

خامساً: حرب سوريا النشأة ، الفصائل المتناحرة (المكوّن الأساسي للتطرف العقدي داخل المجتمع السوري ومعتقداتها).

التطرف العقدي (المعنى والأسباب والمظاهر)

أولا: المدخل التعريفي :

تعريف التطرّف العقدي في اللغة والاصطلاح:

يقال " تَطرَّفَ" أتى الطرَّف ، ويقال تطرفت الشمس : دنت للغروب ، ومنه : تنحى ، وفي كذا جاوز الحدّ والاعتدال ولم يتوسط.[3]

ونجد أيضاً أن الغلو تجاوز الحد كما جاء في قوله تعالى: ﴿لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾[4] والشديد والمتشدد البخيل قال تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾[5] وعليه فإن التطرف يعني التفريط أو التقصير

3- إبراهيم أنيس ورفقائه، المعجم الوسيط ج1، الطبعة الثانية ، ب،ت ، ص555.

4- سورة النساء آية 171

5- سورة العاديات آية 8

على حد سواء كما يعني التشدد أو الغلو ، وهذا المعنى يخالف مبدأ الوسطية الذي هو أساس عقيدتنا الإسلامية السمحاء كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا ﴾[6] وقوله تعالى : ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[7]

فالتطرّف إذن هو الميل إلى أحد الطرفين اللذين يشكلان عنصري معادلة الحياة الإنسانية السوية، بما يترتب على ذلك من الإسراف في الانحياز، والإمعان في التشدد، والوقوف موقف التزمت والجمود اللذان يطفئان شعلة العقل، ويحرمان الإنسان من التمتع بنعمة التفكير في مصلحته أولاً، ثم في مصلحة من هم في الدائرة الأقرب إليه، ثم في مصلحة عشيرته وأهله ووطنه، ثم في مصلحة الإنسانية جمعاء والعالم حوله. وإبطال نعمة التفكير في عواقب الأفعال التي يرتكبها الشخص الذي آل أمره إلى التطرّف، هو جحود لفضل الله على الإنسان ونكران لنعمه التي أنعم بها – سبحانه وتعالى – عليه

العقيدة في اللغة والاصطلاح :

العقيدة لغة: وصل طرفي الحبْلِ ونحوِه: أي وصَلَ أحَدهما بالآخَرِ بعُقْدَةٍ تُمْسِكُهُما فأحكم وصلَهُما، والبناء: ألصقَ بعضُ حجراته ببعض بما يمسكها فأحكم إلصاقها[8].

العقيدة اصطلاحاً: هي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، والإيمان بالقدر خيره وشره[9] وهي الحكم الذي لا يقبل الشك فيه لدى معتقده وفي الدين ما يقصد الاعتقاد به دون العمل به كعقيدة وجود الله وبعثة الرسل[10] .

والتطرّف في الدين كما يقول محمد عمارة : "الذي هو الغلو في الدين ، وككل ألوان الغلو، ومنها الغلو اللاديني، هو : تجاوز الحد الذي هو الوسطية الإسلامية الجامعة لعناصر الحق والعدل من الأقطاب المتقابلة والمتناقضة ، أقطاب الغلو الإفراط والتفريط. ففي العقلانية –مثلاً– غلو إفراط، يؤلّه العقل، وينكر أن يكون الوحي علماً أو مصدراً من مصادر العلم، ويرفع شعار التنوير الوضعي الغربي العلماني (لا سلطان على العقل إلا العقل وحده) ويقابل غلو الإفراط ويناقضه غلو التفريط ويتنكر للنظر

---

[6]- سورة الإسراء آية 29.

[7]- سورة الأعراف آية 31.

[8]- إبراهيم أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط ج ، الطبعة الثانية، ب، ت،ص 613، 614.

[9]- د. صالح بن فوزان عبد الله الفوزان، عقيدة التوحيد وبيان ما يضادها من الشرك الأكبر والأصغر والتعطيل والبدع وغير ذلك ، دار القسم للنشر والتوزيع ،ص46

[10]- إبراهيم أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط ، مرجع سابق، ص 614.

العقلي، ويفرط في الاحتكام إلى نعمة العقل التي أنعم الله بها على الإنسان، والتي هي جوهر الإنسان ومعيار تميزه على غيره من المخلوقات، ويكتفي أصحاب الغلو بالوقوف عند ظواهر النقل[11]

ففي مجال التطرّف الديني فإن الفرد يبدأ متديناً عادياً يأخذ نفسه بتعاليم الإسلام ومبادئه ويدعو الناس إلى الأخذ بذلك. وهو حتى هذه اللحظة يدعو إلى شئ لا يملك المجتمع إزاءه إلا التعبير عن الرضا والتشجيع، إلا أن هذا الداعية غالباً ما يواصل مسيرته منهجاً نحو التشدد مع نفسه أولاً ومع الناس ثم يتجاوز ذلك إلى إصدار أحكام قاطعة بالإدانة على من لا يتابعه في مسيرته أو دعوته . يتجاوز ذلك إلى اتخاذ موقف ثابتٍ ودائم من المجتمع ومؤسساته وحكومته، ويبدأ هذا الموقف عادة بالعزلة والمقاطعة المبني على إصدار حكم فردي على ذلك المجتمع بالردة أو الكفر والعودة إلى الجاهلية ثم يتوقف هذا الموقف الانعزالي عن البعض إلى موقف إيجابي عدواني يرى معه المتطرّف أن هدم المجتمع ومؤسساته هو نوع من التقرب إلى الله وجهاد في سبيله، لأن هذا المجتمع – في نظر المتطرّف – هو مجتمع جاهل منحرف لا يحكم بما أنزل الله. وهنا يتدخل المجتمع لوضع حد لهذا التطرّف ومصادرة أي نشاط يصل بصاحبه بالاصطدام بالعديد من القواعد الاجتماعية والقانونية . فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد أساء هؤلاء استخدام تفسيرها ودعاهم هذا إلى الاعتداء على حقوق ليست لهم وإلى تهديد أمن الأفراد وحرياتهم وحقوقهم[12] .فالتطرّف يولّد العنف بانواعه المتعددة ، فهنالك عنف سياسي يُقابله عنف جرمي، وعنف فردي يأخذ مظهر العنف الجرمي ويُقابله عنف جماعي لتحقيق أغراض معينة وعنف منظم يعتمد التدريب والتوقيت يُقابله عنف عشوائي غير منظم، وعنف علني يُقابله عنف سري، وعنف صريح يُقابله عنف كامل، وعنف فطري يُقابله عنف مكتسب، وعنف مقنع يأخذ شكل السلوك الرضوخي ويُقابله عنف رمزي يأخذ شكل الاعتداء على القوانين وتحطيم الضوابط والاستهانة برموز السلطة، وعنف رافض يأخذ شكل التمرد ويُقابله عنف اضطهادي[13]. وهنا يظهر تداخل ما بين العنف والارهاب فالارهاب يهدف في الاغلب لتكوين دعاية لقضية، وهو خلاف ما يهدف إليه العنف من إلحاق الاذى الجسدي أو المعنوي في الإنسان، والارهاب هو الصورة الوحيدة من صور العنف السياسي التي يحرص الفاعلون من فعلهم إياها على تجاوز نطاق وحدود الهدف المباشر للعنف، والعمل الارهابي يرتكز في العادة على التأثير في عقول قلوب الجماهير. فالقائم بالعمل الارهابي يُنظر إليه على أنه

---

[11]- محمد عماره مقالات الغلو الديني واللاديني ، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2004م، ص7.

[12]- د.علي عبد الرازق جلبي ، د. السيد عبد العاطي السيد ، د. محمد أحمد بيومي ، د.محمد علي محمد البدوي،علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية 2000م، ص 422 .

[13]- عبد الرضا الطعان، مفهوم الثورة، بغداد، دار المعرفة، 1908م،160، 161. بتصرف.

مرتكب لجرم عادي، أما مرتكب العنف السياسي فهو منتم وسياسي وعقائدي، ويحظى بشرعية ثورية أو اجتماعيه[14]، ونحن إذا أردنا أن نحدد صانعو الارهاب في عالمنا المعاصر نجد أنهم قد عملو على تدمير كل اللبنات الاجتماعية الإنسانية بسبب تشددهم وتطرفهم العقدي الفكري، أما عن المصدر فظاهرة العنف قديمة نشأت مع الإنسان، أما الارهاب فهو ظاهرة عالمية تختلف من مكان لآخر، ومن زمن إلى زمن آخر، وتُجمع الدراسات والبحوث التي صدرت حول ظاهرة الارهاب أن معظم دوافعها تَكمُن في العوامل السياسية، ومنها إنعدام الديمقراطية، وعدم احترام الرأي الأخر، والاضطهاد الذي تمارسه السلطات الحاكمة ورفضها فكرة التعددية في العمل السياسي، إضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تتجلى في الغلاء والبطالة، والتفاوت الطبقي بين قلة الاغنياء، وكثرة الفقراء في المجتمعات، وعدم قدرة الدول أو الحكومات القُطرية على حل المشكلات الاجتماعية والنفسية، الناتجة عن استفحال الأزمة الاقتصادية[15]، وعليه فإن ما نراه من تطرّف وما نتج عنه من عنف وارهاب يمكن أن يُعتبر ردة فعل لأنظمة دكتاتورية، صنعته وتعمل على تغذيته وبالوقت ذاته تذوق لظاه ومرارته.

أسباب التطرّف:

للتطرف العديد من الأسباب يمكن إيجازها في النقاط التالية :

1- الجهل والفهم "الخاطئ للدين ومبادئه وأحكامه وظروفه .
2- الافتقار للمثل العليا التي يجب الإيمان بها في سلوك المجتمع أو ساسة الحكم ." القدوة الحسنة " الأسرة، المجتمع والحكام "
3- الخطأ في إدراك حقيقة المثل العليا وطبيعة المجتمعات الإنسانية وأسلوب الإصلاح .
4- الفصل بين العقيدة والسلوك التطبيقي للفرد والجماعات .
5- شيوع القهر والقمع – بدلاً من الطمأنينة والحوار والاقناع سواء على مستوى الأسرة أو المدرسة أو المجتمع أو الدولة.
6- غياب الحوار المفتوح من قبل رجال الفكر الديني لكل الأفكار "الواردة" أو المتطرفة ومناقشة بعض الجوانب التي تؤدي إلى التطرف في الرأي خاصة ما يتعلق "بالأمانة" والاجتهاد والجهاد والعلاقة بين الدين والسياسة عن طريق فتح باب الاجتهاد للبحث عن كيفية محاربة التطرف عن طريق الحكمة والموعظة الحسنة حتى لا نقع في شباك الإكراه دونما

---

[14]- حسن طوالبة، العنف والارهاب من منظور الإسلام السياسي (مصر والجزائر نموذجاً) ط1،2005م،إربد، عالم الكتب الحديث، ص 57، بتصرف.

[15]- حسن طوالبة ، مرجع سبق ذكره، ص 263، بايجاز.

قصد . وإضافة لغياب المراكز البحثية التي تهتم بالنشر الإعلامي لأفكار المذاهب والفرق الهدامة فكرياً وعقدياً وسلوكياً لتعريف المجتمع بالممارسات الوحشية التي تعمل على تشويه صورة الإسلام ، مع محاولة الاهتمام بالدراسات النفسية التي تساعد على استيعاب الجوانب النفسية للمتطرّف .فمن صفات المتطرّف " سرعة الانفعال والتوتر وسرعة التصديق لما يسمع وليست للمتطرّف القدرة على التحليل أو التعليل[16]

مظاهر التطرّف:

1- إن أول مظهر من مظاهر التطرّف هو "التعصب" للرأي تعصباً لا يعترف للآخرين برأي، وهذا يشير إلى جمود المتعصب على فهم ما لا يسمح له برؤية مقاصد الشرع ولا ظروف العصر ولا يسمح لنفسه بالحوار مع الآخرين، فالمتطرف يرى أنه وحدَهُ على الحق ومن عداه على الضلال وكذلك يسمح لنفسه بالاجتهاد في الحق وأدق القضايا الفقهية ولكنه لا يجيز لغيره.

2- التشدد في القيام بالواجبات الدينية ومحاسبة الغير على النوافل والسنن كأنها فرائض والاهتمام بالجزئيات والفروع والحكم على إهمالها بالكفر والإلحاد.

3- وهناك مظهر آخر من مظاهر التطرّف وهو العنف في التعامل والخشونة في الأسلوب والغلظة في الدعوة .

4- ومن مظاهر التطرّف ولوازمه سوء الظن بالآخرين والنظر إليهم نظرة تشاؤمية لا ترى أعمالهم الحسنة وتضخم من سيئاتهم . فالأصل عند المتطرف هو الاتهام والإدانة وقد يكون مصدر هذه الثقة الزائدة في النفس التي تؤدي في مرحلة لاحقة بالفرد إلى تدمير غيره.

5- يبلغ هذا التطرّف مداه حينما يستبيح دماءهم وأموالهم وهم بالنسبة له متّهمون بالخروج عن الإسلام. ولذا تصل دائرة التطرف مداهاٍ في حكم الأقليّة على الأكثرية بالكفر والإلحاد. وهذه الظاهرة متكررة ليست وليدة العصر بل قديم قدم المجتمعات الإنسانية . وذلك على اعتبار أن التطرّف العقدي هو انغلاق فكري، ويتسم هذا الأسلوب بنظرة المعتقد التي تقوم وتعتمد على ما يلي:

- أن المعتقد صادقاً صدقاً أبديا، يصلح لكل زمان ومكان. لا محاولة لمناقشة ولا بحث عن أدلة تؤكده أو تنفيه.
- المعرفة كلها بمختلف قضايا الكون لا تستمد إلا من خلال هذا المعتقد.

---

[16]- راشد المبارك ، التطرف ... الثقافة، مجلة الكلمة العدد 48 تصدر عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، 2005م، ص106.

- إدانة كل اختلاف عن معتقده.
- الاستعداد لمواجهة الاختلاف في الرأي أو التفسير بالعنف.
- فرض المعتقد على الآخرين ولو بالقوة[17]

ثانياً : القيم مدخل تعريفي في اللغة والاصطلاح ومن المنظور القرآني خصائصها وأهميتها:

المعنى في اللغة: يقول الفيروزآبادي: في قوله فلان ماله قيمة إذا لم يدم على شيء[18].
ويقول الزمخشري: القيمة ثبات الشيء ودوامه[19] .

وعلى هذا فإن المعنى اللغوي للقيم يدل على أن القيمة هي ما يقوم مقام الشيء، بمعنى أنها تدلّ على ما يساويه، كأن يكون هنالك شيء ما يدفع له ما يقابله (أي شيء مقابل شيء آخر) ويدل أيضاً على أن القيمة ترد بمعنى الأمر الذي يحافظ عليه الإنسان. ويستمر في مراعاته، غير أن المعنى الأول هو الأكثر وضوحاً فقيمة الشيء تكمن في ما يقابله، فهنالك قيم للأشياء، وقيم للتوحيد تنعكس علي القيم التربوية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والجماليّة والطبيّة، وهي التي تقوم مقام الشيء وتساويه مادياً أو معنوياً عاجلاً أو آجلاً في شكل ثواب أو عقاب.

ثالثاً : تعريف القيم من المنظور القرآني:

هي مجموعة من المعايير والأحكام ، النابعة من تصورات أساسية عن الكون والحياة والله كما صورها الإسلام، تتكون لدى الفرد من خلال التفاعل مع المواقف، والخبرات الحياتية المختلفة، بحيث تمكنه من اختيار أهداف وتوجيهات لحياته مع إمكانياته، وتتجسد من خلال الاهتمامات والسلوك العملي بطريقة مباشرة وغير مباشرة .

رابعاً : خصائص القيم من المنظور القرآني:

1- تصدر من مصادر الإسلام ذاته، أي أنها تستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، حيث يعتبران الأساسين اللازمين، وتكون فيهما الأوامر والنواهي .
2- الشمول والتكامل ؛ أي أنها تراعي عالم الإنسان طبقاً للتصور الإسلامي، كما تحدد أهداف حياة الإنسان وغايتها وما فيها طبقاً للتصور الإسلامي ؛ أي تحدد أهداف الحياة وغايتها

---

[17]- سمير نعيم، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني،حالة مصر، مجلة المستقبل العربي، المجلد 12، مركز دراسات الوحدة العربية 1989، 1990م ، ص111.

[18]- مجد الدين محمد يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط ج3، طبعة بيروت 1437هـ ، ص23

[19]- جار الله أبو القاسم الزمخشري ، أساس البلاغة ، دار صادر، بيروت 1979م ، ص 134

وما وراءها، ومن ثم تكون قيمة أي إنجاز بشري في تقدير حسابه ، وجزائه في الدار الآخرة، مع عدم إهمال الحياة الدنيا ، وهذا التكامل الذي يخلق من المسلمين أمة لا تعرف التفرقة اللونية أو العرقية ، ولا تفضل أو تَفْصِل بين الناس بمقوماتهم المادية ، وهذا يقضي على الصراع بين الإنسان ونفسه، والإنسان والطبيعة،والإنسان والجماعة.

3- جامعة لكافة مناشط الإنسان وتوجيهاته، وتستوعب حياته كلها في جميع جوانبها[20].

4- تقوم على مبدأ التوحيد باعتباره النواة التي تجتمع حولها اتجاهات المسلم وسلوكياته حتى يصل لأهدافه، وتكون لحياته معنى ووظيفة كما جاء في قوله تعالى في وصية لقمان لابنه ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[21] ، وقوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا﴾[22] .

5- تتميز بالاستمرار، والعموم لكل الناس في كل زمان ومكان كما جاء في قوله تعالى ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾[23].

6- الوسطية؛ وذلك لأنها لم تعمل على إلغاء الطبيعة البشرية، بل عملت على توجيهها ؛ فالإنسان مطالب بالتوسط في الاعتقاد والإنفاق ، كما أنها وجهت مطالب الجسد والروح كما جاء في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾[24]، وقوله تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[25].

ويقول يوسف القرضاوي: (فلا فيه إفراط ولا تفريط، ولا غلو ولا تقصير، بل هو يقوم على قوى ومؤشرات متساوية، لا يطغى جانب منها على الآخر، يتيح للفرد وللجماعة تحقيق حاجاتهم، وإشباعها في ظل هذا التوازن، وفي ظل شرعية التعبير عن هذه الحاجات رسم الإسلام حدودها بنظام الواجب والحرام والمستحب والمكروه والمباح)[26] .

---

[20]- د . ضياء زاهر،القيم في العملية التربوية ،مؤسة الكتاب للنشر، 1996م، ص 26، 27.
[21]- سورة لقمان آية 13.
[22]- سورة النساء آية 48.
[23]- سورة الفرقان آية 1.
[24]- سورة الإسراء آية 29.
[25]- سورة البقرة آية 143.
[26]- يوسف القرضاوي ، الخصائص العامة للإسلام، الطبعة الأولى ،القاهرة 1977م ، ص 200 بتصرف.

7- الربط بين الجزاءين الدنيوي والأخروي ؛ لذا وجد الوعد والوعيد كما جاء في قوله تعالى ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾[27]، وقوله تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾[28].

8- تقوم على أساس الضبط والتوجيه والتنمية والتربية، لذا فإن أهداف التربية في أي مجتمع إنما تنبعث من هذه القيم التي تهتم بجوانب الإنسان المختلفة بصورة متكاملة، فسلطان القيم منبسط على كافة أوجه النشاط الإنساني، لا يشذ عنها عمل تربوي، ولا يتفاوت في حكمه أي نشاط، سواء كان بدنياً أو عقلياً، أو فنياً، أو أدبياً، أو روحياً[29].

9- تجمع بين الثبات والمرونة، فهناك قيم عليا ثابتة لا تقبل الاجتهاد، أو التغيير، أو التبديل كالقيم العقدية، وقيم العبادات، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي تلك القيم التي تستند إلى دليل ونص قطعي لا يجوز فيه التغيير والتبديل، أما القيم الأخرى فهي تعتمد على الدلالة الظنيّة، ومجال الاختيار فيها أوسع، كما أنها مرنة مرونة كافيةً لمواجهة لما يتولّد في حياة الناس من مواقف وأحداث، وما تصير إليه الأمور في المجتمعات، وهي تحتاج إلى نظر وتأمل واستنباط.

فالقيم والقواعد القطعية والواجبة لا يجوز فيها التبديل، أما ما يستحدث من مواقف، وما يجوز فيه الاجتهاد، ويستجد من قيم يحسب اقتضاءً للمصلحة زماناً ومكاناً، فتلحقها المرونة والحركة.

وبهذه الميزة استطاعت القيم الإسلامية الحفاظ على المجتمع الإسلامي على الرغم من المتغيرات التي أصابته وواجهته على مّر الزمان.

10- الوسطية الانتقائية ولا التلفيقية ؛ فقد عمد الإسلام إلى القيم الخيرة عند العرب فأبقاها وضبطها والإضافة إليها، وقد زود الإنسان بقيم لعالمه المادي والمعنوي في توازن دقيق بين الدنيا والآخرة، ولهذا كان معبراً تعبيراً صحيحاً عن الفطرة الإنسانية، والطبيعة البشرية[30].

تلك الوسطية التي تتميز بها القيم الإسلامية تُعَدَّ عملية انتقائية، وفي نفس الوقت تُعَدَّ توفيقاً دقيقاً جداً بين الوحي وقدرات الإنسان الأرضية، وهو ضروري لأنه يولّد لدى الإنسان حيوية الاجتهاد

---

[27]- سورة الزلزلة الآيات 7 ، 8

[28]- سورة المدثر آية 38.

[29]- محمد عبد الله دراز ، دراسات إسلامية في العلاقات الاجتماعية والدولية ، الكويت ،دار القلم، 1980 م ، ص 123، 124

[30]- محمد عبد الله دراز، دستور الأخلاق في القرآن الكريم، الطبعة السادسة، بيروت، 1985م ، ص 126

والالتزام بهما، وبالتالي ينتج في النهاية عملاً يتسم بالصدق في المظهر ؛ بخلاف عملية التلفيق التي لا تحمل أي دلالة نفسية للإصلاح والتقوى[31].

خامساً: أهمية دراسة القيم:

إن دراسة القيم ضرورية، ولازمة على المستويين الفردي والجماعي.

أولاً : المستوى الفردي:

نجد أن المرء في حاجة ماسة في تعامله مع الأشخاص والمواقف والأشياء إلى نسق، أو نظام للمعايير والقيم يكون له بمثابة موجهات لسلوكه ، وطاقته ودوافعه ونشاطه ، وبَدَيهيّ أنه إذا اختلت هذه القيم أو تضاربت فإن الإنسان يغترب عن ذاته وعن مجتمعه ، ويفقد دوافعه للعمل ويقل إنتاجه ويضطرب.

ثانياً : المستوى الجماعي:

إن أي تنظيم اجتماعي في حاجة إلى نسق للقيم يكون بمثابة تلك الأنساق القيمية الموجودة لدى الأفراد، يتضمن أهدافه ومثله العليا التي عليها تقوم حياته ونشاطاته وعلاقاته، فإذا ما تضاربت هذه القيم فإنه سرعان ما يحدث الصراع القيمي الاجتماعي الذي يدفع بالتنظيم الاجتماعي إلى التفكك والانهيار، وفي ضوء هذه الأهمية تصبح دراسة القيم ضرورةً من الضرورات اللازمة للتربية بمؤسساتها، والسعي نحو مناقشتها وتدعيمها لدى الأفراد والجماعات على اعتبار أن التربية في تحليلها الذاتي مجهود قيم مخطط ، يستهدف تحليل القيم وغرسها ونقدها[32].

من هنا تأتي أهمية دراسة القيم، لأنها تنعكس على جميع مناحي الحياة الإنسانية على المستوى الفردي والجماعي.

ثالثا: الأخلاق في اللغة والاصطلاح:

في اللغة :جمع خَلْق، والخلق رسم الإنسان وطبيعته التي خلق بها، وهو مأخوذ من مادة " خ ل ق" التي تدل على تقدير الشيء الخلق، يقول ابن فارس في هذا المعنى: (أي تقدير الشيء) والخلق هو السجية، لأن صاحبه قد قدر عليه، ويقال فلان خليق بكذا أي قادر عليه وجدير به، وأخلق بكذا أي

[31]- جابر قميحة، المدخل إلى القيم الإسلامية ، القاهرة، دار الكتاب المصري، ص 78 .

[32]- ضياء زاهر، القيم في العملية التربوية، مرجع سابق، ص 8،9

ما خلقه المعني هو ممن يقدر فيه ذلك، والخلاق النصيب لأنه قدر لكل أحد نصيبه[33]، ويقول الراغب: (الخَلْق والخُلق الكلمتان من أصل واحد، ولكن خص الخَلْقَ بالهيئات والأشكال والصور المدركة، وخص الخُلُق بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة)[34] ، وقال تعالى ﴿وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[35] والخلق العظيم كما يقول الطبري: (الأدب العظيم ؛ وذلك لأن أدب القرآن الذي أدبه الله به هو الإسلام وشرائعه).

في الاصطلاح: يذهب الجاحظ إلى أن الخُلق هو حال النفس، بها يفعل الإنسان أفعاله بلا روية ولا اختيار ، والخلق قد يكون في بعض الناس غريزة وطبع ، وفي بعضهم لا يكون إلا بالرياضة والاجتهاد كالسخاء ؛ قد يوجد في كثير من الناس من غير رياضة ولا تعلُّم ، وكالشجاعة و الحلم والعفة والعدل وغير ذلك من الأخلاق المحمودة[36] .

ويعرِّف ابن مسكويه (ت. 421 هـ) الأخلاق بأنها حال للنفس، داعيةٌ لها وإلى أفعالها من غير فكر، ولا روية وفي هذه الحالة تنقسم إلى قسمين: منها ما يكون طبيعياً من أصل المزاج، كالإنسان الذي يحركه أدنى شيء، ويهيج من أقل سبب، وكالإنسان الذي يجبن من أيسر شيء، أو كالذي يفزع من أدنى صوت يطرق سمعه، ومنها ما يكون مستعاراً بالعادة والتدرب، وربما يكون مبدؤه الروية والفكر، ثم يستمر أولاً فأول حتى يصير ملكةً وخلقاً[37] وقد عرف بعض الباحثين الأخلاق من نظرة الإسلام، بأنها مجموع المبادىء، والقواعد المنظمة للسلوك الإنساني التي يحددها الوحي، لتنظيم حياة الإنسان، وتحديد علاقته، على نحو يحقق الغاية من وجوده في هذا العالم وعلى أكمل وجه[38] .

الاجتماع في الاصطلاح: هو العلم الذي يعني دراسة عمليات التجمع ودراسة القواعد العضوية الاجتماعية وتحليل بنية العلاقات الاجتماعية كما يكونها التفاعل الاجتماعي[39].

ويدل هذا التعبير علي الصور والنماذج المختلفة والمؤكدة لبناء اجتماعي معين، وما يتعقب عليه من تغيرات وعمليات اجتماعية ناتجة عن التفاعل الاجتماعي أي تفاعل الأفراد فيما بينهم وبين البعض من جهة وتفاعلهم مع الوسط الاجتماعي من جهة أخرى .

---

[33]- ابن فارس، مقياس اللغة ج2، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، بيروت، 1996م، ص 214.
[34]- الراغب الأصفهاني ، المفردات في غرائب القرآن ، تحقيق محمد سعيد الكيلاني، الطبعة الأولى، بيروت، ص 214.
[35]- سورة القلم آية 4.
[36]- عمرو بن بحر الجاحظ، تهذيب الأخلاق، دار الصحافة والتراث، ط1، 1989م، ص 12.
[37]- ابن مسكويه، تهذيب الأخلاق في التربية، دار الكتب العربية، بيروت، 1981م، ص 4.
[38]- د . توفيق الطويل، فلسفة الأخلاق نشأتها وتطورها، القاهرة، (ب،ت)، ص27 .
[39]- د. معن خليل العمر،معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2006م، ص 390، بتصرف.

وعلى هذا فإن تعريف الاجتماع في الاصطلاح متعدد العناصر، واسع المجال فهو يشمل مختلف جوانب الحياة الإنسانية التي تتعلق بالنواحي الاجتماعية في أي زمان ومكان.

أهمية القيم الأخلاقية الاجتماعية من المنظور القرآني في تكوين المجتمع:

أن القيم الأخلاقية من المنظور القرآني قيم مترابطة مع بعضها البعض تبدأ بتوحيده تعالى ثم التأدب مع رسوله وهنا تظهر أهمية القيم الاجتماعية ، فالقرآن قد عمل على موازنة متطلبات الإنسان في حياة قبل مماته بدأ بالفرد وانتهى بالجماعة بدأ بالدنيا وانتهى بالآخرة، وكل ذلك في قالب يتميز كما ذكرنا بالمرونة والواقعية والوسطية البعيدة عن الإفراط والتفريط، ففي القيم الاجتماعية يكفينا موعظة ما قدمه الرسول صل الله عليه وسلم في مجتمعه الأول بالمدينة في أول عمل قام به وهو المؤاخاة فهي القيم الاجتماعية الأولى التي دعا لها الرسول "ص" بعد الإيمان بالله ورسوله والمساواة والتعاون والمحبة تلك القيم التي بدأ بها دعوته في مكة، فالدعوة القرآنية بدأت بالأسرة ثم القبيلة ثم العشيرة ثم العالمية، وهنا تظهر قيمة الجماعة في المنظور القرآني .

يقول د .محمد ضيف الله: (تبدو من ملاحظة سمات الاتجاه عند الفرد والجماعة، أن القرآن عندما خاطب الإنسانية، توجه بالخطاب إلى الجماعة باعتبارها ولتعدد وحداتها أكثر ثباتاً واعتدالاً وجعل إليها القوام فبالتقوى يقول تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[40] . وفي العبادة يقول ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[41] . وفي إتباع شرع الله ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾[42] . وفي الصلاة والزكاة يقول ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[43] وفي الصيام ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[44]. وفي الحج ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ فَمَنْ كَانَ

[40]- سورة النساء آية 1.
[41]- سورة البقرة آية 21
[42]- سورة الأعراف آية 3
[43]- سورة البقرة آية 43.
[44]- سورة البقرة الآيات 183،184.

مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[45] . وفي القصاص (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فاتباع بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[46] . وفي المعاملات ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[47] .

وهذا الوصف يعطي الجماعة بُعداً فكرياً ويحدد هويتها ويشدها إلي منهج في الحياة يحكمها وتحتكم إليه مما يزيد الاتجاه عند الجماعة ثباتاً واستقراراً، ويقل معه احتمال التعدي على الحقوق وهو أعطى الفرد أن يساهم في تعزيز الجماعة، ويقدم لها ما يملك في حالة غناه، فإننا نجد الجماعة تقدم للفرد وتعطيه في حالة فقره وقصور الوسائل عن سداد حاجاته كما جاء في قوله تعالى ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾[48] .

فالمجتمع هو الأساس الذي تقوم عليه الدولة وتتكوّن منه الأمة فإذا أُحكم بناؤه ورسخت دعائمه على أسس قوية ظلت دولته قوية ثابتة ؛ وأفراد الأمة هم لَبِنات هذا البناء، فإذا كانت اللبنات سليمةًُ بقي المجتمع سليماً قوياً .

من أجل ذلك وجه الإسلام العناية إلى الفرد أولا لأنه اللبنة التي يبني عليها المجتمع ثم وجه العناية إلى المجتمع بما فيه من أفراد وجماعات، وإذا كان المجتمع ضرورياً للإنسان فإن الأنظمة التي تسير هذا

45- سورة البقرة آية 196.

46- سورة البقرة آية 178

47- سورة البقرة آية 282.

48- سورة الذاريات آية 9.

المجتمع وترسم خطاه وتوجه أفراده وجماعاته ضرورية أيضا وإلا صار المجتمع مجتمعاً حيوانياً تسيطر عليه الشهوات وتسيره الأهواء.

لهذا كان لابّدَّ من النظام الذي يحدد سير المجتمع ويضع الضوابط العامّة التي يسير عليها الناس في سلوكهم لكي تتسم الحياة بالأمن والاستقرار ؛ وإذا كان النظام ضرورياً لبناء المجتمع فلا بد أن يكون لهذا النظام قواعد ثابتة ، وأسسُ متينة ، يقوم عليها صلاح المجتمع ، لأن الصلاح والفساد في المجتمع يتبع صلاح أنظمته وفسادها . وهي عوامل تساعد علي بناء الفرد وهدمه ، لأن الفرد هو الذي يسعد بصلاح النظام ويشقى بفساده وبما أن الأمر مهم جداً فلا بد من البحث عما يحقق السعادة البشرية في الدارين، وقد وفر الإسلام على الإنسان جهود البحث عن أنظمة يبني عليها مجتمعه فأنزل الله تعالى في كتابه أسسا وقواعد ثابتة لا تتغير ولا تتبدل يقوم عليها صلاح المجتمع[49] .

وعليه فأن أهمية القيم الأخلاقية الاجتماعية من المنظور القرآني في تكوين المجتمع تعبر عن منظومة تركز على كل مناحي الحياة" تربوية، اجتماعية، سياسية ،اقتصادية ، طبية ،وجمالية " بل واتسعت إلى مجالٍ أوسع ألا وهو مجال العلاقات الخارجية في حالتي السلم والحرب ويلخصها عبد الله دراز في الآتي:

أولاً: في حالة السلم:

1- الاهتمام بالسلام العام كما جاء في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾[50].

2/ مجادلة أهل الكتاب بالتي هي أحسن كما جاء في قوله تعالى : ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ۖ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾[51].

3/ عدم إكراه أحد على الإسلام كما جاء في قوله تعالى: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ...﴾[52].

49- د. محمد ضيف الله، الحياة الاجتماعية في صدر الإسلام، دار الكندي، الأردن، الطبعة الثانية 1997، ص 81 ، 86 بإيجاز

50- سورة التوبة آية 128.

51- سورة العنكبوت آية 46

52- سورة البقرة آية 256.

4/ عدم إثارة الأحقاد والكراهية كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ... ﴾[53] .

5/ ترك الاستبداد والإفساد في الأرض كما جاء في قوله تعالى : ﴿تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الأَرْضِ وَلا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾[54] .

(6) الحفاظ على آمن المحاربين كما جاء في قوله تعالى : "﴿... فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾[55] .

6/ حسن الجوار ، وإقامة العلاقات الدولية على أساس من العدالة والبر كما جاء في قوله تعالى ﴿لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾[56]

ثانياً: في حالة الحرب: وتتجلى في النقاط التالية:

1/ ترك المبادرة بالشر والعدوان كما جاء قوله تعالى : ﴿...وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا ۘ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ... ﴾[57] .

2/النهي عن القتال في الأشهر الحرم ، والأماكن المحرمة كما جاء في قوله تعالى :﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ۚ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ... ﴾[58] ، وقوله تعالى : ﴿.. ۚ لا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ...﴾[59] .

3/ عدم التعرض للمدنيين والأمر بقتال المقاتلين وحدهم كما جاء في قوله تعالى : ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾[60] .

---

[53]- سورة الأنعام آية 108.
[54]- سورة القصص آية 83 .
[55]- سورة النساء آية 90
[56]- سورة الممتحنة آية 8.
[57]- سورة المائدة آية 2.
[58]- سورة التوبة آية 36.
[59]- سورة البقرة آية 191.
[60]- سورة البقرة آية 190.

4/ الوفاء بجميع الالتزامات كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ...﴾[61] . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ... ﴾[62] .

5/ مراعاة الأخوة الإنسانية لأنها رابط مقدّس يسمو على الأجناس كما جاء في قوله تعالى :﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ... ﴾[63] ، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ... ﴾[64].

6/دعوة المحاربين من المسلمين إلى التحلي بالصبر ودعوتهم إلى الوحدة والثبات وعدم الخوف من ملاقاة الأعداء مهما كثروا كما جاء في قوله تعالى :﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[65].

خامساً: حرب سوريا النشأة ، الفصائل المتناحرة (المكون الأساسي للتطرف العقدي داخل المجتمع السوري ومعتقداتها) :

أولاً: الحرب في اللغة والاصطلاح:

لغة: هي القتال بين دولتين أو جيشين[66] .

اصطلاحاً: هي حالة القتال الناشب بين دولتين لتحقيق مقاصد سياسية بقوة السلاح ولا يُلجأ إليها إلا بعد أن تفشل جميع الوسائل الأخرى[67].

وقد قدم ابن خلدون تفصيلاً يقول: (أن الأول من أنوع الحروب أكثر ما يجري بين القبائل المتجاورة والعشائر المتناظرة ، والثاني هو العدوان أكثر ما يكون من الأمم الوحشية الساكنين بالقفر لأنهم جعلوا أرزاقهم في رماحهم ومعاشهم فيما بأيدي غيرهم ومن دافعهم عن متاعه آذنوه بالحرب، ولا بُغية لهم في ما وراء ذلك من رتبة ولا ملك، والثالث هو المسمى في الشريعة بالجهاد والرابع هو حروب الدول

---

[61]- سورة النحل آية 91.

[62]- سورة المائدة آية 1.

[63]- سورة النساء آية 1 .

[64]- سورة الحجرات آية 13.

[65]- سورة آل عمران آية 200.

[66]- جبران مسعود ، الرائد ، ج 1 ، دار العلم للملايين ، ط6، 1990م ص 559.

[67]- العقيد محمد صفا، الحرب ، دار النفائس ، ط2، 1987م ص 11.

مع الخارجين عليها والمانعين لطاعتها، فهذه أربعة أصناف من الحروب، الصنفان الأولان منها حروب بُغي وفتن والصنفان الأخيران حروب جهاد وعدل)[68].

ثانياً : النشأة : مع تزايد الأطراف المتصارعة في الحرب المندلعة في سوريا منذ أكثر من خمس سنوات شعر البعض بحيرة حول جهة الصراع إذ إن الجماعات السورية المعارضة المختلفة تتصارع مع بعضها البعض والنظام السوري في وقت معاً، ويطلق عليها الحرب الأهلية السورية أو الثورة السورية أو الأزمة السورية وهي نزاع مسلح مستمر في سوريا بين حكومة الرئيس بشار الأسد وحلفائه من جهة ومختلف القوى المعارضة له ، وقد نشأت القلاقل في سوريا وهي جزء من موجة أوسع من احتجاجات الربيع العربي 2011م من السخط إزاء حكومة الأسد وتصاعدت إلى نزاع مسلح بعد أن قمعت الاحتجاجات الداعية إلى رحيله بعنف ، وتخوض الحربَ العديدُ من الفصائل ضدّ الحكومة السورية وحلفائها

ثالثاً: الفصائل المتناحرة: (المكون الأساسي للتطرف العقدي داخل المجتمع السوري ومعتقداتها):

*نظام الأسد، النظام السوري: لا يزال يسيطر على مقاليد الحكم في سوريا بقيادة بشار الأسد الذي ينتمي للطائفة النصيرية والتي يطلق عليها العلوية، أو العلويين، وأنصار هذا النظام هم الإيرانيون وميلشيات حزب الله اللبنانية الذي يشارك في الحرب السورية بدعم من إيران المصنف من العديد من الدول العربية والغربية كمنظمة إرهابية بعد استشهاد عباس الموسوي عام 1992م بيد الصهاينة وأصبح حسن نصر الله أميناً عامّاً للحزب من تاريخه لحدّ الآن[69].

وقد تحدثت المعارضة الإيرانية عن تشكيلات إيرانية في سوريا تضم بشكل إجمالي حوالي 5000 عنصر من الحرس الثوري، فضلا عن عناصر حزب الله اللبناني.

وأوضحت تلك المعارضة في بيان صادر عن لجنة الأمن ومكافحة الإرهاب في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، أن طهران أرسلت إلى سوريا أسماء عسكرية وازنة إلى سوريا.

وتحدثت وسائل إعلامية عن وجود أكثر من خمسة آلاف عنصر من الحرس الثوري الإيراني، يوجدون ضمن تشكيلات مسلحة بسوريا يغلب عليها الطابع الطائفي، ومنها:

---

[68]- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة ، دار الفكر بيروت، 1408هـ ص 334 ، 335 ، بتصرف

[69]- http://ar.m.wikipedia.org. السبت 23 يونيو 2017 ، الساعة 10:30 صباحاً.

-كتائب" عصائب أهل الحق "و"فيلق بدر" و"حزب الله"، التي قاتلت في العراق ثم انتقل كثير من عناصرها بتوجيه إيراني إلى سوريا.

-حزب الله اللبناني، وهو من أكثر الفصائل قرباً من النظامين السوري والإيراني معاً، ويعد الأفضل تسليحا وتدريبا، والقوة الأكثر رمزية بعد الحرس الثوري الإيراني.

-ألوية أبو الفضل العباس: وهي حركة شيعية مسلحة يُعتقد أنها تتبع للتيار الصدري في العراق. برزت خلال مشاركتها في الحرب الدائرة في سوريا إلى جانب نظام بشار الأسد بدعوى حماية المراقد المقدسة.

-كتائب سيد الشهداء وذو الفقار: بدأت في العراق، وانتقلت إلى سوريا بالتوجيه نفسه.

-فرقة "فاطميون" وفرقة "زينبيون" قالت المعارضة الإيرانية إن طهران شكلت الفرقة الأولى من السجناء الأفغان الذين أفرج عنهم شريطة القتال في سوريا، وشكلت الثانية من باكستانيين شيعة قاطنين بإيران.

-فيلق "ولي الأمر": مكلف أساساً بحماية المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي وقادة النظام الإيراني. لكنه أرسل عدداً من أفراده –لهم تكوين عال – لسوريا وتحديداً إلى حلب.

وفي المحصلة، تجاوز عدد الفرق والتشكيلات الإيرانية بسوريا 12 على الأقل تحت إشراف الحرس الثوري.

وذكرت تقارير إعلامية أن تلك التشكيلات والفرق ركزت معركتها على المعارضة السورية المسلحة وخاصة جيش الفتح وقبله الجيش الحر، ولم تدخل في حرب مع تنظيم الدولة الإسلامية[70].

يقول الشهرستاني عن الشيعة: (أن هذه الجماعة ذهبت إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم عين علياً ليكون خليفةً عنه وأن الخلافة من ثَمَّ تكون فيه وفي عقبة دون غيره بالوصية والتعيين، وأن الخلفاء الذين تولوا الخلافة قبله قد سلبوا علياً هذا الحق، ويضيف بأن الشيعة هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته[71] ، ومنهم الشيعة الغلاة الذين اتخذوا من التشيّع ستارة، ومن حب آل البيت وسيلة إلى نشر أفكارهم وعقائدهم الباطلة.

---

[70]- المصدر : وكالة الأناضول، الجزيرة بتاريخ 2017/7/23م الساعة 2:30

[71]- أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني،الملل والنحل ج1، تحقيق محمد سد كيلاني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي 1378هـ، 1967م ، ص 146 بإيجاز.

ومن ثم أصبح التشيع كما يقول أحمد أمين مأويً يُلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد، ومن كان يريد إدخال تعاليم أبائه من يهودية ونصرانية وزرداتشية، ومن كان يريد استغلال بلاده والخروج عن مملكته، كل هؤلاء كانوا يتخذون حب آل البيت ستاراً يضعون وراءه كل ما شاءت أهواؤهم[72] . ويصف الشهرستاني هؤلاء الغلاة بأنهم هم الذين غلوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخلقية وحكموا عليهم بالأحكام الإلهية، فربّما شبّهوا الواحد من الأئمة بالإله وربما شبّهوا الإله بالخلق[73] والهدف من ذلك هدم العقيدة الإسلامية من ناحية وإبطال الشرع وعدم الالتزام به من ناحية أخرى كما عملوا على إبادة وتدمير من يخالفهم في عقيدتهم .

*__التحالف الأجنبي بقيادة روسيا:__ بدأ السلاح الجوي الروسي بتوجيه ضربة جوية على الأراضي السورية في تاريخ 3 سبتمبر 2015م وهذا بعد أن طلب الرئيس السوري بشار الأسد دعماً عسكرياً من موسكو من أجل كبح الثورة السورية ووافق الاتحاد الروسي على تفويض من الرئيس فلاديمير بوتين باستخدام القوات المسلحة الروسية خارج البلاد[74] .

*__الجماعات السلفية:__ وتضم (تنظيم الدولة الإسلامية ، جبهة النصرة ، جند الأقصى ، الحزب الإسلامي التركستاني ، لواء شهداء اليرموك ، حركة المثنى) كما هو موضح في الجرافيك رقم (1).

فتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" : وهو المسؤول الرئيسي عن الإرهاب الدولي بسبب الهجمات الدموية التي ينفذها داخل سوريا والدول العربية، وهو اسم لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي يعرف اختصاراً بداعش وهو تنظيم سلفي إرهابي مسلح يوصف بالإرهاب، يتبنّ القسم العسكري منه الفكر السلفي الجهادي، ويتبع تفسيراً متشدداً للإسلام ويشجع على العنف باسم الدين معتبراً مخالفيه في معتقداته وتفسيراته للإسلام كفاراً ومرتدين ويعتبر التنظيم الشيعة مرتدين لابُدّ من قتلهم لتشكيل هيئة نقية من الإسلام يهدف أعضاؤه حسب اعتقادهم إلى إعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة، ينتشر بشكل رسمي في العراق وسوريا مع أنباء بوجوده في مناطق دول أخرى (جنوب اليمن، ليبيا، سيناء، أزواد، الصومال، شمال وشرق نيجيريا وباكستان)[75].

---

[72]- أحمد أمين، فجر الإسلام ، مكتبة النهضة المصرية ، مصر ، ط10 ، 1965م ، ص 276.

[73]- الشهرستاني، أبي الفتح محمد عبد الكريم ،الملل والنحل ج1 تحقيق محمد سيد الكيلاني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي 1378هـ-1967م ،ص 173 ، 175 ، بتصرف

[74]- http://ar Wikipedia.org.com . 23 يوليو 2017م الساعة 2:50 ظهراً

[75]- جمع في يوم 19 يونيو 2015م . WWW.Wikipedia.org.com

***الوحدات الكردية**: يحصل الأكراد على دعم الولايات المتحدة الأمريكية وقد تحالف الأكراد في الماضي مع النظام السوري للقضاء على تنظيم داعش الإرهابي غير أن الوضع اختلف الآن فبات الأكراد في صراع مع النظام السوري، فالنسبة لتركيب الاكراد هم خصم لها، وأن وحدات حماية الشعب الكردية هي امتداد لتنظيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي في سوريا، كم تشعر تركيا بالقلق تُجاه تقدم الأكراد شمالي سوريا فتركيا لا ترغب في إقامة دوله كردية مستغلة في حدودها الجنوبية.

***جيش الفتح**: هو أحد التشكيلات المعارضة الكبرى التي تجمع بين الجماعات المعتدلة والراديكالية، وجيش الفتح الجهادي هو أحد التنظيمات التي تضم بداخلها جيش الفتح وأحرار الشام ولواءه، والجيش السوري الحر كما تدعم قطر والمملكة العربية السعودية بعض العناصر داخل هذا التنظيم.

***جبهة فتح الشام**: هي جبهة النصرة سابقاً و هي امتداد لتنظيم القاعدة، قد أعلنت في نهاية يونيو من العام 2016م مواصلة نشاطها تحت اسم جبهة فتح الشام وتضاف جبهة فتح الشام لتنظيم إرهابي تحمل بعض الصفات التي تشبه تنظيم داعش الإرهابي، تُعَدُّ إحدى الجبهات الإسلامية المتطرّفة القوية في سوريا، ولكنها أكثر برجماتية مما جعلها أقل تطرفاً من تنظيم القاعدة، ويعد تنظيم القاعدة منظمة إرهابية متعددة الجنسيات تدعو إلى الجهاد الدولي ومعتقداتها ترتكز على أن هدفها رفع كلمة الله والانتصار لدينه وتهدف لإنهاء النفوذ الأجنبي في البلدان الإسلامية وإنشاء خلافة إسلامية وتعتقد القاعدة أن هناك تحالفاً مسيحياً يهودياً يتآمر لتدمير الإسلام، فقد تطوّرت الحركة الإسلامية عموماً، والقاعدة خصوصاً خلال فترة الصحوة الإسلامية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، وقد ذهب البعض إلى أنه بدون كتابات سيد قطب لما وجدت القاعدة، فقطب قال أنه بسبب عدم تطبيق الشريعة في العالم الإسلامي لم يعد إسلامياً وعاد إلى الجاهلية[76]. فرؤية سيد قطب أن المجتمعات تعيش في جاهلية، لذلك فإن مهمتنا الأولى هي تغيير هذا المجتمع وهذا الواقع الذي يصطدم اصطداماً أساسياً بالمنهج الإسلامي أو التصور الإسلامي، إن أولى الخطوات في طريقنا هي أن نستعلي على هذا المجتمع الجاهلي وقيمه وتصوراته[77].

غير أننا لا نتفق مع هذا الرأي الذي أرجع فكرة الحاكمية لله التي نادت بها القاعدة إلى سيد قطب، ولكنّنا نتفق مع عماد عبد الغني الذي يرى أن مفهوم الحاكمية شهد ولادته الأولى على يد

[76]- Www-Wikipedia.org.com. 19 يونيو 2015م.

[77]- سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام ، ط2 ، دار الشروق ، بيروت، 1995م ، ص 21، 22 بإيجاز.

(الخوارج) يوم خروج هؤلاء من الصفوف في موقعة صفين رافضين تحكيم الحاكمين ومكفرين القائلين به ومعلنين صيحتهم المشهورة (لا حكم لغير الله) وفي الواقع دخل مفهوم الحاكمية في الاستخدام المعاصر مع الداعية الهندي أبو الأعلى المودودي 1903 – 1979م ثم انتقل إلى الاستخدام في العالم العربي في الستينات مع التيار الجديد في تنظيم الأخوان المسلمين ويرى أن البيئة السياسية التي عاشها المودودي أثّرت على فهمه للإسلام وأعطت هذا الفهم أبعادا خاصة ، ففي ظل موجة الاستعمار ومواجهة قهر الأقلية الهندوسية وحملات التقريب وتذويب الهوية والشخصية الإسلامية بدأ استخدام مفهوم الجاهلية الجديدة والحاكمية لله بكثافة من قبل المودودي[78].

*الجيش السوري الحر: ويضم (الجبهة الشامية، تجمع فاستقم، جيش المجاهدين، حركة نور الدين زنكي، جيش النصر، جيش العزة، فيلق حمص، فيلق الرحمن، الجبهة، الفرقة الأولى الساحلية) كما هو موضح في الجرافيك رقم (1) هو في الواقع ليس جيشاً وليست له إدارة مركزية فهو يتألف من الجماعات المختلفة. كما تشارك في الحرب جماعات إسلامية معتدلة وتضم (جيش الشام، فيلق الشام، حركة أحرار الشام، جيش الإسلام، أجناد الشام، كتائب أنصار الشام) كما موضّح في الجرافيك رقم (1)

رابعاً: الآثار: من خلال تحليلنا لواقع الحرب الأهلية السورية وللجرافيكس المرفقة فإن الحرب السورية قد عملت على تدمير كل البنيات التحتية لسوريا كما عملت على قتل وتشريد كل الجماعات الإنسانية المكونة للنسيج الاجتماعي مما أدى إلى انهيار كل اللبنات الأساسية للقيم الأخلاقية الاجتماعية وفيما يلي سنتناول هذه اللبنات في النقاط التالية:

لبنة التكافل الاجتماعي ومظاهره الثلاث:

أولا: التكافل بين الفرد ونفسه: ويظهر في أن يُلزم الإنسان نفسه طريق الهداية ويحميها من أسباب الردى لكي يفوز بالدنيا والآخرة، وبذلك يكون في حمى نفسه مما يرديها قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى * وَآَثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾[79]، وقد رسم المولى للإنسان طريق الصلاح والفلاح وبيّن له طريق الهدى والضلال فقال تعالى: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾[80]

---

[78]- عماد عبد الغني، حاكميه الله وسلطان الفقيه قراءة في خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة، ط1 ،دار الطليعة ، بيروت ، 1997م ،ص 58.

[79]- سورة النازعات الآيات 37 ، 39.

[80]- سورة الشمس الآيات 7 – 8.

﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾[81] ، وحذره من الوقوع في المهالك قال تعالى ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[82] ، وقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[83] ، وبذلك كله يقف الإنسان من نفسه موقف الرقيب يهديها إن ضلت ويمنحها حقوقها المشروعة، ويحاسبها إن أخطأت ، ويتحمل تبعة إهماله لها[84] .

ثانياً: التكافل الروحي بين الفرد وأسرته: وقيمة هذا التكافل في محيط الأسرة أنه قوامها الذي يمسكها، فالأسرة هي اللبنة الأولى للمجتمع فهي تميل إلى الفطرة الإنسانية، والعواطف والرحمة والمودة، ومقتضيات الضرورة والمصلحة، فالتكافل هنا يسهم في بناء كيان قوي مؤسس على الخير والحق لصالح المجتمع بأسره[85] .

ثالثاً: التكافل بين الفرد والمجتمع: على الفرد والجماعة حقوق وتبعات، والإسلام يبلغ في هذا التكافل التوحيد بين المصلحتين وحد الجزاء والعقاب على تقصير أيهما في النهوض بتبعاته في شتى مناحي الحياة المعنوية والمادية فكل فرد مكلف أن يُحسن في أداء عمله، لأن ذلك من العبادة، ولأن ثمرة هذا العمل الذي يقوم به الفرد ملك للجماعة وعائد عليها بالمنفعة. ويدلّ على هذا قوله تعالى ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[86] ، يقول الشوكاني : (أن الآية فيها تخويف وتهديد بمعنى أن أعمالكم لا تخفى على الله ولا على الرسول ولا على المؤمنين فسارعوا إلى أعمال الخير، وأخلصوا في أعمالكم لله عز وجل وفيه أيضا ترغيب فأنه من علم أن عمله لا يخفى إن كان خيراً أو شراً رغب في عمل الخير وابتعد عن الشر)[87].

وعليه فإن التطرّف العقدي قد عمل على تفكيك القيم الأخلاقية الاجتماعية في سوريا بسبب الحرب الدائرة.

81- سورة البلد آية 1.

82- سورة البقرة آية 195.

83- سورة التحريم آية 6.

84- د. مصطفى عبد الواحد ، المجتمع الإسلامي أهدافه ودعائمه وخصائصه فب ضوء الكتاب والسنة ،القاهرة1974م،ص 158.

85- سيد قطب ، العدالة الاجتماعية في الإسلام،مرجع سابق، ص 65.

86- سورة التوبة آية 105.

87- محمد الشوكاني، تفسير فتح القدير ج 2،مكتبة مصطفى الحلبي،القاهرة، 1994م،ص 400

الخاتمة :

مما سبق تبين لنا أن التطرّف العقدي داخل سوريا قد عمل على تفكيك كل القيم الأخلاقية الاجتماعية مما أدى إلى تشويه صورة الإسلام على النطاق الإقليمي والدولي، فأسس إلى تكوين جماعات إرهابية مبدأها الإكراه في الدين وهو مبدأ يتنافى مع مبدأ الرحمة الإلهية التي رسخت وجمّلت قيمنا الأخلاقية السلوكية التعبديّة، فالجماعات المتطرفة داخل سوريا ومن خلال ممارساتها الوحشية فقد عملت على تدمير سوريا تدميراً متكاملاً فأسقطت حق الشعب السوريَّ في سعيه في تغيير نظام حكمه فقد بدأت ثورة سلمية بيد أنها سرعان ما تحولّت المتآمرين على الشعب السوري من أتباع نظام الأسدي وقوى الشر العالمي، إلى حرب أثّرت على كل دول العالم فهي حرب عقدية مذهبية .

قد تؤدي إلى تقسيم سوريا ديمغرافياً تبعاً للأيدلوجيات العقدية المذهبية الطائفية التي تعمل على زعزعة كلّ دول المنطقة العربية والإسلامية لتشكل فصائل متناحرة داخل سوريا مما أدى إلى تدمير كل اللبنات التحتية والحضارية، فعملت على رسم خريطة دينية بشرية متمثلة في أقليات دينية مذهبية " سنة، مسيحيين، دروز، شيعة إسماعيلية وعلو يون، " وأقليات قومية عرقية " الأشوريون، الأرامين " السريان والكلدان ".

مما أدّى إلى انهيار كل البّنات الأساسية للقيم الأخلاقية الاجتماعية من خلال لبنات التكافل الاجتماعي ومظاهره الثلاثة " بين الفرد ونفسه وبين الفرد وأسرته وتكافل الفرد ومجتمعه.

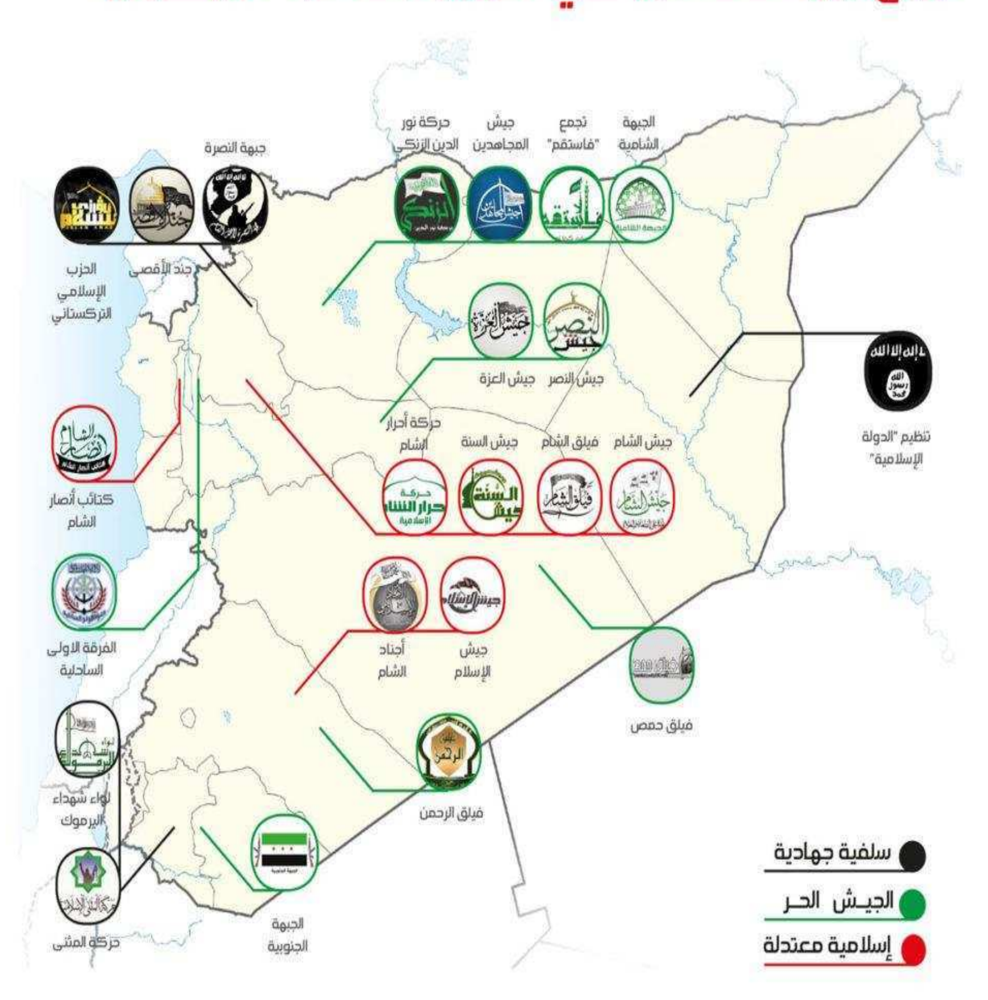
التوصيات :

من خلال الورقة البحثية توصلت الباحثة إلى هذه التوصيات وهي على النحو الآتي:

1- وضع قوانين تعزز لمبدأ المساواة وتعزز لحرية ممارسة الشعائر الدينية .
2- الإقرار بحق الأديان عامة مع رفض مبدأ الإكراه في الدين والاحترام المتبادل للمقدسات الدينية وجعل الحوار وسيلة للتواصل بين المكونات الاجتماعية والأديان .
3- التركيز على مبدأ التعايش السلمي بين كافة المجموعات المذهبية والفكرية والطائفية لمحاربة كل الذرائع التي تودي إلى التطرف العقدي .
4- دعم المراكز البحثية التي تهتم بنشر الأفكار التي تهتم بنشر الأفكار البنّاءة التي تهتم وتحذّر من نشر الأفكار الهدّامة عقدياً وسلوكياً والتي عملت على تشويه صورة الإسلام وفتح باب الاجتهاد الفكري للبحث عن كيفية محاربتهم فكرياً وعملياً.

5- توضيح صورة الإسلام الحقيقية وقيمه الفاضلة من خلال مشاركة وسائل الإعلام ورجال الدين والفكر والحكماء .

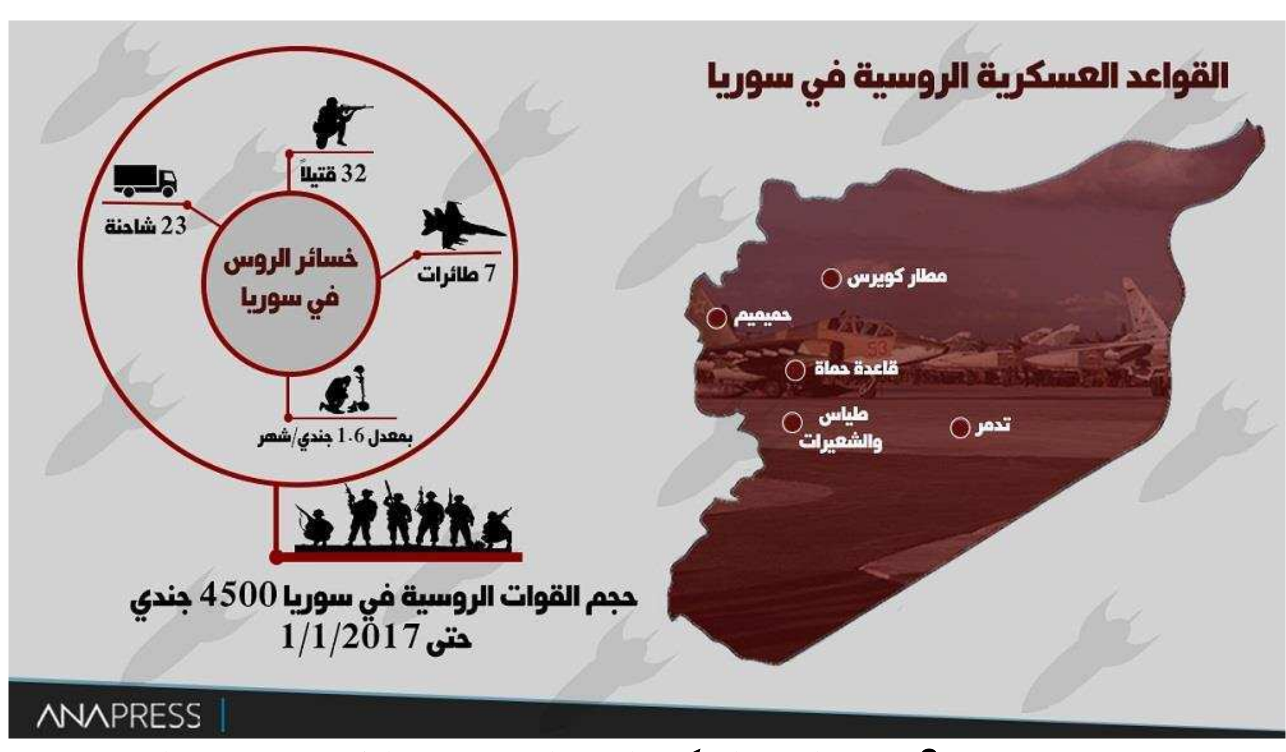
6- الحتمية القيمية الأخلاقية لتنحي نظام الأسد وأن توقف دول التحالف دعمها للنظام السوري الإرهابي المجرم، وبما أن قوانين سوريا تنصّ على أن الجمهورية العربية السورية علمانية دستورياً فلأ بدُّ من أن تكون علمانية مذهبية طائفية.



جرافيك رقم (1)



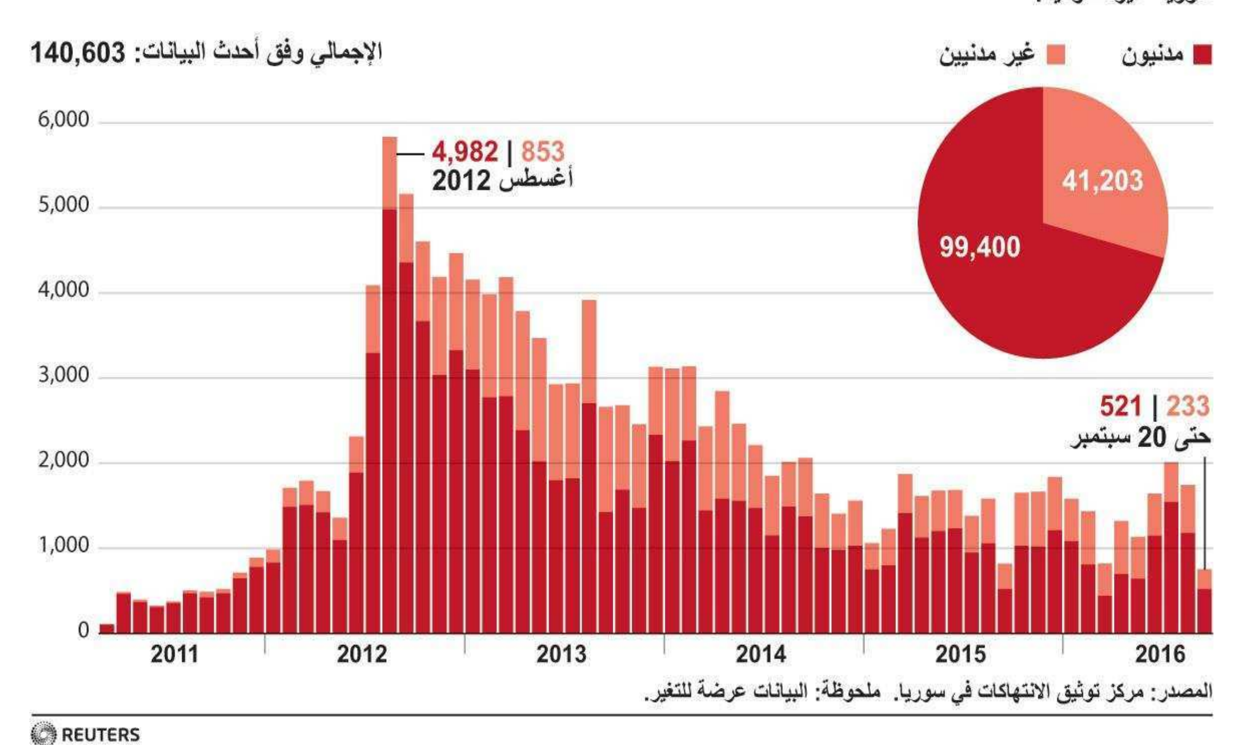
جرافيك (2) يوضح اثر التطرف العقدي على النسيج الاجتماعي السوري



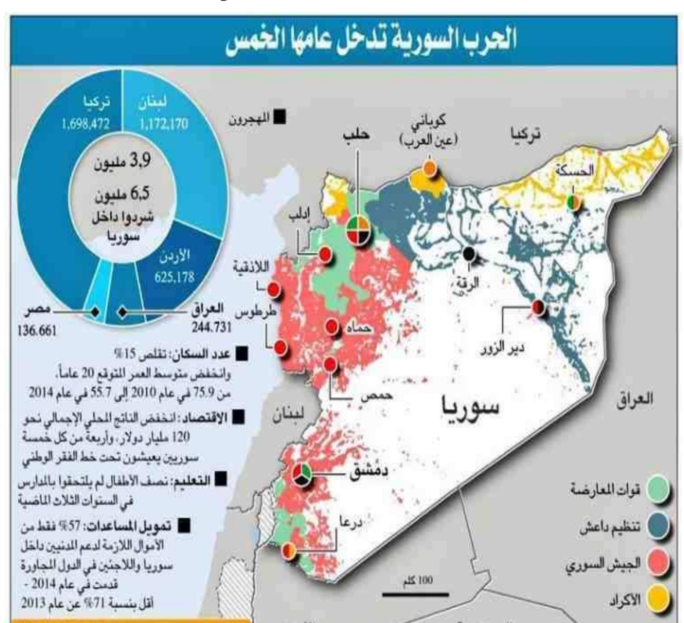
جرافيك (3) يوضح التدخل العسكري الروسي الذي استعان به النظام في قتل وتدمير السوريون ويوضح مدى خطورة الحروب على المجتمعات.



جرافيك (4) يوضح أثر التطرف العقدي على الأطفال في سوريا



جرافيك (5) يوضح الوفيات جراء التطرف العقدي في سوريا وتأثيرها علي المنظومة الديمغرافية والإنسانية من تدمير وتشرد وقتل



جرافيك (6) يوضح الفصائل المتناحرة المختلفة عقدياً وسلوكياً أدى إلى تفكك منظومة القيم الاجتماعية داخل النسيج السوري.

المصادر والمراجع

1 – القرآن الكريم
2- ابن مسكويه، تهذيب الأخلاق في التربية ،دار الكتب العربية ،بيروت 1981م .
3- أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل ج1 ، تحقيق محمد سيد الكيلاني ،مطبعة مصطفى البابي الحلبي 1378هـ ، 1967م .
4- أبو جعفر الطبري ، جامع البيان في تفسير القرآن ج29 ، الطبعة الأولى ، المطبعة الأميرية
5- أبي داؤود ، سنن أبي داؤود ،دار الكتب العلمية ، بيروت 1394هـ .
6- أحمد أمين ، فجر الإسلام ، مكتبة النهضة المصرية ، مصر ، ط10 ، 1965م ،
7- أحمد بن حنبل ،المسند ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الحديث ،القاهرة ، الطبعة الأولى 1416هـ.
8- جابر قميحة ، المدخل إلى القيم الإسلامية ، القاهرة ، دار الكتاب المصري (ب.ت).
9- جار الله أبو القاسم الزمخشري ، أساس البلاغة ،دار صادر ،بيروت، 1979م .
10- جبران مسعود ، الرائد ، ج 1 ، دار العلم للملايين ، ط6، 1990م .
11- حسن طوالبة، العنف والارهاب من منظور الإسلام السياسي (مصر والجزائر نموذجاً) الطبعة الاولى ،2005م.
12- د . ضياء زاهر ، القيم في العملية التربوية، مؤسة الكتاب للنشر، 1996م .
13- د. إبراهيم أنيس ورفقائه، المعجم الوسيط ج1، الطبعة الثانية ، (ب–ت) .
14- د. صالح بن فوزان عبد الله الفوزان، عقيدة التوحيد وبيان ما يضادها من الشرك الأكبر والأصغر والتعطيل والبدع وغير ذلك ، دار القسم للنشر والتوزيع.
15- د. مصطفى عبد الواحد، المجتمع الإسلامي أهدافه ودعائمه وخصائصه فب ضوء الكتاب والسنة ،القاهرة، 1974م.
16- د. معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2006م.
17- د.توفيق الطويل ، فلسفة الأخلاق نشأتها وتطورها، القاهرة ، (ب.ت).
18- د.علي عبد الرازق جلبي ، د. السيد عبد العاطي السيد ، د. محمد أحمد بيومي ، د.محمد علي محمد البدوي ، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية – دار المعرفة الجامعية 2000م
19- دمحمد ضيف الله ، الحياة الاجتماعية في صدر الإسلام ، دار الكندي ،الأردن، الطبعة الثانية.
20- راشد المبارك ، التطرّف ... الثقافة– مجلة الكلمة العدد 48 تصدر عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث– 2005م.
21- الراغب الأصفهاني ،المفردات في غرائب القرآن ، تحقيق محمد سعيد الكيلاني ، الطبعة الأولى ، بيروت .
22- سمير نعيم ،المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني ، حالة مصر،مجلة المستقبل العربي ،المجلد 12، مركز دراسات الوحدة العربية 1989، 1990م
23- سيد قطب ، العدالة الاجتماعية في الإسلام ، ط2 ، دار الشروق ، بيروت، 1995م.

24- عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدمة ، دار الفكر بيروت ، 1408هـ
25- عبد الرضا الطعان، مفهوم الثورة، بغداد، دار المعرفة، 1908م
26- عقيد محمد صفا ، الحرب ، دار النفائس ، ط2، 1987م.
27- عماد عبد الغني، حاكميه الله وسلطان الفقيه قراءة في خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة ، ط1 ،دار الطليعة ، بيروت ، 1997م.
28- عمرو بن بحر الجاحظ ، تهذيب الأخلاق ، دار الصحافة والتراث ،الطبعة الأولى، 1989م.
29- مجد الدين محمد يعقوب الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ج3 ، طبعة بيروت 1437هـ .
30- محمد الشوكاني، تفسير فتح القدير ج 2، مكتبة مصطفى الحلبي ، القاهرة ،1994م.
31- محمد عبد الله دراز ، دراسات إسلامية في العلاقات الاجتماعية والدولية ، الكويت ،دار القلم، 1980م.
32- محمد عبد الله دراز ، دستور الأخلاق في القرآن الكريم ،الطبعة السادسة ، بيروت، 1985م.
33- محمد عماره مقالات الغلو الديني واللاديني ،القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية 2004م.
34- يوسف القرضاوي ، الخصائص العامة للإسلام ، الطبعة الأولى ،القاهرة 1977م.

المصادر من شبكة الانترنت:

35- 1http:://ar.m.wikipedia.org. – الاثنين 17 يوليو 2017م الساعة 1:40 صباحاً
36- جمع في يوم 19 يونيو 2015م . WWW.Wikipedia.org.com
37- Www-Wikipedia.org.com. 19 يونيو 2015م.
38- جورج لدر – سوريا م / مركز الجزيرة للدراسات الجزيرة – أغسطس 2012 م و جريدة الشرق الأوسط 11/ يونيو 2012م. www.asakina.com. ، جمع يوم 27/يوليو/2017م السـ10:30ـاعة صباحاً
39- http://ar Wikipedia.org.com . 23 يوليو 2017م الساعة 2:50 ظهراً
40- http:://ar.m.wikipedia.org. السبت 23 يونيو 2017 ، الساعة 10:30 صباحاً.
41- المصدر : وكالة الأناضول- الجزيرة بتاريخ 2017/7/23م الساعة 2:30

الدين ودور مؤسساته في التكيّف الاجتماعي للاجئين السوريين بتركيا

د. كريمة بومعاز*

لقد أضحت قضية اللجوء والنزوح من أعوص المشكلات التي باتت تؤرق بال المجتمع الدولي، خصوصا مع تزايد الحروب والنكبات. وفكرة هذا العرض تنصب على أزمة اللاجئين السوريين باعتبارهم الضحية الكبرى للعدوان الغاشم الذي مارس أبشع أنواع السادية في حق المدنيين العزل والنساء والأطفال في ضرب سافر لحقوق الإنسان. وسأحاول التركيز على أهمية الدين ودور مؤسساته في التخفيف من أزمة اللاجئين السوريين، وكيف يمكن لهذا المدخل أن يسهم في تسهيل عملية الاندماج والتكيف الاجتماعي في ضوء ما انطوت عليه تعاليم الإسلام عقيدة وشريعة وسلوكا، وفي ظل الرهانات الحالية والمستقبلية. وذلك من خلال خطة البحث التالية:

مقدمة

المطلب الأول: الواقع الديني للسوريين والتركيين والمشترك الإنساني

المطلب الثاني: خصوصيات الدين الإسلامي عقيدة وشريعة في حل مشكلة التكيف الاجتماعي للاجئ

المطلب الثالث: حلول عملية لتفعيل دور المؤسسات الدينية في حل مشكلة التكيف الاجتماعي

خاتمة وأهم التوصيات.

* – **الدكتورة: كريمة بومعاز**: أستاذة حاصلة على دكتوراه في العقيدة والفكر من كلية أصول الدين بتطوان، جامعة القرويين، ومدربة معتمدة في التنمية البشرية والكوتشينج، لها مقالات ومشاركات في مؤتمرات وطنية ودولية محكمة.

الدين ودور مؤسساته في التكيف الاجتماعي للاجئين السوريين بتركيا

في ظل تزايد عدد اللاجئين السوريين في تركيا، فإن الحديث عن عملية التكيف الاجتماعي أصبحت من الأهمية بمكان، إذ تطرح كثيرا من التساؤلات عن قدرة اللاجئ السوري على الاندماج بالمجتمع التركي الذي يمتاز بخصوصيات ثقافية ودينية وسياسية واجتماعية تستدعي من اللاجئ مراعاتها، في مقابل ما يجب على الدولة المحتضنة توفيره من رعاية أمنية ونفسية واجتماعية واقتصادية، الأمر الذي ليس بالهين إدارته خصوصا مع طول مدة الأزمة وارتفاع عدد اللاجئين، إذ أضحت الضيافة عبئا على تركيا التي يشهد لها العالم مواقفها البطولية في احتواء أزمة اللاجئين رغم تقاعس العديد من البلدان عن مد يد العون لهم.

ولعل أهم المداخل التي قد تسهل عملية التكيف الاجتماعي وتسريع الاندماج، هو المدخل الديني، إذ إن الدين الإسلامي الذي يعتنقه أغلب سكان البلدين كفيل بضمد الجراح وتعزيز ثقافة الانفتاح لما يتميز به من عقيدة ثابتة في إدارة الأزمات، وشريعة مرنة في التعامل مع قضايا العصر ومستجداته. فما هو الواقع الديني لكل من تركيا واللاجئين السورين؟ وكيف يمكن اهتبال المشترك الديني في تسهيل عملية التكيف عقيدة وشريعة؟ وما هو دور المؤسسات الدينية في هذه العملية واقعا واستشرافا؟

المطلب الأول: الواقع الديني للسوريين والتركيين والمشترك الإنساني

لا يستطيع الإنسان أن يغالب فطرة فطره الله عليها، وإن قاومها وجحدها بلسان المقال والأفعال، والدين نزعة فطرية في النفوس؛ قال تعالى﴿**فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ**﴾[1] بل إن من أنكر هذه الفطرة تجده في وقت الشدة والكرب دون تفكير متضرعا إلى الله تعالى. قال تعالى﴿**وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُوراً**﴾[2] لذلك فرغم السياسة العلمانية التي انتهجتها الدولة التركية منذ تأسيسها سنة 1923، والتي حاولت التضييق على

---

[1] –الروم:30.
[2] – الإسراء:67.

الدين الإسلامي إلى خنقه من خلال إغلاق التكايا والزوايا، وحظر الطرق الصوفية، وإلغاء المحاكم الشرعية، ومنع الحجاب، وإغلاق أي مدرسة تدرس الدين...وغير ذلك مما يعد من مظاهر الدين الإسلامي، فإن هذا الأخير ظل متغلغلا في صدور أغلب الشعب التركي. وسرعان ما استجاب الكثير ممن غُرِّب إلى نداء الفطرة بعدما انقشع الظلام، يقول الدكتور أحمد نوري«الإسلام كان ولقرون طويلة وما يزال جزءا لا يتجزأ من التكوين الطبيعي والنفسي لتركيا، حيث الأشعار متأثرة بالإسلام ومطبوعة به، والعادات والأقاليم والأرياف بقيت إسلامية صحيحة»[3] ولا شك في ذلك فنحن –في أقصى بلاد المغرب– ترعرعنا على الاعتزاز بأهم حضارة عرفتها الأمة الإسلامية وهي الإمبراطورية العثمانية، ولا يمكن أن تندثر هذه الحضارة في نفوس شعبها بسهولة، لأنها جذور تاريخية ثابتة عميقة يعسر اقتلاعها، فهي هوية كل مواطن تركي، وفخر كل مسلم، ورمز للتعايش مع مختلف الملل. ويضيف الدكتور نوري راصدا الواقع الحالي:«وقد أصبح الآن من المسلم به في تركيا أن العلمانية لم تعد من المسائل الجدلية التي فيها أخذ ورد، غير أن الجدل استمر حول العديد من الأمور التي لها علاقة بالإسلام، وقد اشتملت الإجراءات الهادفة إلى رفع مستوى الموظفين الدينيين على إقامة بعض المدارس لتدريب الأئمة والواعظين، وتأسيس كلية جديدة باسم "كلية الإلهيات" في جامعة إسطنبول، والهدف منها أن تكون المركز بشكل عصري وعلمي وجديد للتعليم الديني، وأن تكون أكثر ملائمة لجمهورية علمانية غربية الطراز»[4]

أضحى الاهتمام متزايدا بتعليم وتعلم الدين الإسلامي في العقود الأخيرة، فانتشرت المدارس القرآنية لتحفيظ القرآن وعلومه، وتعلم اللغة العربية، وتضاعف عدد ثانويات الأئمة والخطباء في كثير من المدن التركية، وأسست سنة2012م كلية العلوم الإسلامية بجامعة السلطان محمد الفاتح بإسطنبول. ومن مظاهر الصحوة الإسلامية أنه «بين عامي 2002 و2013 تم بناء 17000 مسجد في أنحاء تركيا وترميم عشرات الآلاف من الحقبة العثمانية. ورفع حظر ارتداء النساء للحجاب في المؤسسات والمكاتب الحكومية والمدارس والجامعات.»[5] وحسب الإحصاءات الأخيرة،«هناك 90 في المائة من السكان يعتنقون الطائفة السنية، أما السكان الذين يعتنقون الطائفة الشيعية يقدر عددهم 10في المائة من إجمالي

---

[3] –الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، حاضرها ومستقبلها، للدكتور أحمد نوري النعيمي، دار البشير، الأردن، سنة 1992(ص6)

[4] – الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا(ص7-8)

[5] – مقال للدكتور إبراهيم حمامي بعنوان: تركيا والهوية الإسلامية.موقع ترك بريس:http://www.turkpress.co/node/29821

السكان، وهناك حوالي 0.04 في المائة من اليهود، ويقدر عددهم23000، وأغلب اليهود التركيين هاجروا إلى إسرائيل.»[6]

أما بالنسبة لسوريا، فلا تقل عراقة وأصالة عن الدولة التركية فهي من الدول السباقة إلى الإسلام، عاصمة المسلمين في العهد الأموي، ومنجبة أشهر علماء الإسلام، وعنوان السمو الحضاري بين مختلف الطوائف والنحل. ظلت أربعة قرون تحت حكم الإمبراطورية العثمانية إلى أن تم الانسحاب منها في أعقاب الثورة العربية الكبرى والحرب العالمية الأولى في أكتوبر 1918. فهي إلى عهد قريب كانت منضوية تحتها، تتقاسم الإرث نفسه. بل ظلت لفترات طويلة ملاذا آمنا للاجئين الفارين من اضطهاد سياسي أو غير ذلك، آخرها استقبالها مئات الآلاف من الفلسطينيين واللبنانيين أيام الحرب الأهلية، والعراقيين بعد الغزو الأمريكي الغاشم.

وحسب الإحصاءات المعاصرة فإن «حوالي 90 في المائة من المسلمين، و10 في المائة المسيحيين، بين المسلمين74في المائة هم من السنة. وتنقسم البقية بين المذاهب الإسلامية، ولاسيما العلويين(تمثل10 في المائة من مجموع السكان) والدروز6 في المائة، ولكن أيضا على عدد صغير من الإسماعيلية غير الدروز والشيعة...وابتداء من2006 هناك ما يزيد عن مئة يهودي تركوا في سوريا»[7] هذا التعايش الثقافي والفكري جعل سوريا في مصاف الدول التي تُشَدُّ إليها الرحال. لكن للأسف فإن الأزمة أسفرت عن بروز تيارات تعادي بعضها بعضا عادت بظلامها الدامس إلى عصور العصبية والجاهلية، وامتطت داعش صهوة أتونها، وتدخلت أطراف في تعقيد الأزمة. فخلف ما لا يخفى على القاصي قبل الداني من دمار شامل لمدن بالكامل، وما نتج عن ذلك من قتلى وجرحى وأرامل ويتامى بالملايين. منهم من حالفه الحظ باللجوء إلى دولة أخرى، ومنهم ما زال يكتوي بنيران الصواريخ ويرتعش من صوت القذائف تحت مرأى ومسمع العالم. وإلى الله المشتكى.

وبحكم القرب الجغرافي، والمشترك التاريخي والديني والإنساني، فإن تركيا شكلت على العموم أكبر ملاذ للاجئين السوريين منذ اندلاع الأزمة إلى غاية اليوم، دون تفريق ديني ولا مذهبي ولا عرقي ولا جغرافي كما هي رسالة الإسلام العالمية في بعدها الإنساني باعتبارها رحمة للعالمين.

---

[6] – مقال بعنوان "عدد المسلمين في تركيا" في المجلة الإلكترونية "موضوع"

[7] – مقال بعنوان " الديانات في سوريا "في2017.06.30 ComeToSyria

المطلب الثاني: خصوصيات الدين الإسلامي عقيدة وشريعة في حل مشكلة التكيف الاجتماعي للاجئ

تعد العقيدة الإسلامية صمام الأمان النفسي والاجتماعي للأفراد والجماعات، وبر الأمن الدنيوي والأخروي. قال تعالى﴿**الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ**﴾[8] ومن بركات هذه العقيدة أنها تغذي الوجدان، وتمنحه الراحة والطمأنينة، والحياة الطيبة. قال تعالى﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾[9] فهي تربط المخلوق بالخالق، ليقر بعظمته، ونعمه التي أسبغها عليه، فيستحضر مراقبته في السر والعلن؛ لأنه يؤمن أن هناك ملائكة تكتب حسناته وسيئاته، وأخرى تحفظه من أمر الله﴿**لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ**﴾[10]. ويعلم أن من اتبع هدى الأنبياء فائز بالدارين قال تعالى:﴿**فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى. وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى**﴾[11] فيحرص على العمل الصالح، ويجتنب ما نهاه الله عنه؛ لأنه يؤمن بيوم ستعرض عليه حسناته وسيئاته،﴿**فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ * وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ * فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ**﴾[12]

ومن ثمرات الإيمان أيضا اليقين بأن الله يدفع عن المؤمنين جميع المكاره، ويحفظهم من مكر الأعداء، قال تعالى﴿**إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾[13] فتطمئن نفوسهم بأن الظلم ماحق، وأن دعوة المظلوم مستجابة. قال تعالى﴿**وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ**﴾[14] فما يقع لهم من خير أو شر هو محض ابتلاء، جعله الله تعالى سنة كونية؛ قال

[8] – الأنعام:82
[9] – النحل: 97
[10] – الرعد:11
[11] – طه:123-124
[12] – القارعة:6-7
[13] – الحج:38
[14] – إبراهيم:42

تعالى:﴿**وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً**﴾[15] وقال تعالى﴿**أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ * وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ**﴾[16] فمن صبر واحتسب اجتاز الامتحان بتفوق، قال تعالى:﴿**وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوفْ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمَوَالِ وَالأنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ**﴾[17] هذه العقيدة إذا رسخت عند الإنسان أكسبته قوة ورباطة جأش تجاه المحن والمصائب والهموم والغموم، خاصة إذا فقد الأمن في بلده، وابتلي بفقد أهله وولده، وماله ومجده. وهذا حال إخواننا السوريين الذين تعرضوا إلى أبشع جرائم التاريخ، وأعتى أنواع الاضطهاد والتعذيب والتهجير. ورغم هذا الابتلاء تجدهم صابرين محتسبين مؤمنين بقضاء الله وقدره؛ يعلمون أن ما أصابهم لم يكن ليخطئهم، وما أخطأهم لم يكن ليصيبهم، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**عجبا لأمر المؤمن. إن أمره كله خير، وليس ذاك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر، فكان خيرا له، وإن أصابته ضراء، صبر فكان خيرا له.**»[18] فالمؤمن في جميع الأحوال فائز بالخيرية، مأجور في السراء والضراء. قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى﴿**مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾[19] «أي ومن أصابته مصيبة فعلم أنها بقضاء الله وقدره، فصبر واحتسب، واستسلم لقضاء الله، هدى الله قلبه، وعوضه عما فاته في الدنيا هُدًى في قلبه، ويقينا صادقا، وقد يخلف عليه ما كان أخذ منه، أو خيرا منه»[20] ومن حكمته تعالى أن جعل الدعاء بابا من أبواب رد القضاء. قال صلى الله عليه وسلم:«**لا يرد القضاء إلا الدعاء**»[21] يقول الإمام الغزالي:«فاعلم أن من القضاء رد البلاء بالدعاء، فالدعاء سبب لرد البلاء واستجلاب الرحمة، كما أن الترس سبب لرد السهم، والماء سبب لخروج النبات من الأرض، فكما أن الترس يدفع السهم

---

15 – الأنبياء:35

16 – العنكبوت:2-3

17 – البقرة:155

18 – رواه مسلم في الصحيح: كتاب الزهد والرقائق، باب المؤمن أمره كله خير(رقم2999، 2295/4) والطبراني في المعجم الأوسط (153/4)

19 – الحديد: 11

20 – تفسير ابن كثير(137/8)

21 – أخرجه الترمذي في الجامع: : أبواب القدر، باب ما جاء لا يرد القدر إلا الله:(رقم2139، 16/4) وقال عنه: حديث حسن غريب من حديث سلمان. والطبراني في المعجم الكبير(251/6)

فيتدافعان، فكذلك الدعاء والبلاء يتعالجان.»[22] وقد أظهرت دراسات كثيرة على أن المؤمنين بالقضاء والقدر هم أقل الناس قلقا واكتئابا وأكثرهم رضا، وأقربهم تماثلا للشفاء، وأكثرهم حسن ظن بالله تعالى؛ ففي الحديث القدسي:«**أنا عند ظن عبدي بي، فليظن بي ما شاء**»[23] فلو فهم العبد هذا الحديث حق فهمه، لانشرحت نفسه وتخلص من كل همه لأن هناك مدبر حكيم، وعد أن مع العسر يسرا، ودعاك لاختيار أحسن المقادير بسعيك لا إلقاء اللوم على الظروف، أو الانحراف عن الطريق السوي. قال القاضي ابن العربي:« لا تطلب الفوائد في أمر الله وحكمه على مقتضى أغراض البشر، وإنما فوائد أمر الله وجودها على مقتضى المشيئة. ولم يطلعنا على ما يناسب مفهومنا في أنفسنا، لأنه ليس كمثله شيء في ذات ولا صفات ولا فعل.»[24]

إن من محاسن هذا الدين أيضا، شريعته السمحة التي راعت الجانب الاجتماعي في مقاصدها، فالصلاة إن كانت اتصالا روحيا بينك وبين خالقك، فقد جعل الله فضل صلاتها جماعة تفضل صلاة الفذ سبعة وعشرين مرة، حرصا على تقوية روح الجماعة، وارتباطها بوشائج الصلة بين أفرادها. وجعل الحج موسما دوليا لتعارف الأمة والتقائها على أمر واحد هو عبادة الله تعالى وتوحيده. وجعل من مقاصد الصيام أن يحس الغني بالفقير، وعدّ الزكاة نوعا من العدالة الاجتماعية في توزيع الأموال؛ لتأمين الحاجات الدائمة والطارئة، قال تعالى﴿**كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ**﴾[25] وشجع على الصدقات التطوعية والوقف، وجعل الكفارات بابا من أبواب الإنفاق تشجيعا لروح التكافل والتضامن الاجتماعي. تحقيقا لقول الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم« **مَثَلُ المؤمنين في توادِّهم وتراحمهم وتعاطفهم، مَثَلُ الجسد، إذا اشتكى منه عضو، تَدَاعى له سائر الجسد بالسَّهر والحمَّى**»[26]

---

[22] – إحياء علوم الدين(329/1)

[23] – أخرجه البخاري في الصحيح: كتاب، باب قول الله تعالى﴿**ويحذركم الله نفسه**﴾[آل عمران: 30](رقم9،121/7405) ومسلم في الصحيح: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب الحث على ذكر الله تعالى(رقم2675، 2061/4)

[24] – عارضة الأحوذي(300/8)

[25] – الحشر:7

[26] – أخرجه البخاري في الصحيح: كتاب الأداب، باب رحمة الناس والبهائم (رقم8،10/6011)ومسلم في الصحيح: كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم(رقم4،1999/2586)

ولعل الاهتمام باللاجئ يعد من أعظم الشيم وأرقاها في الإسلام، وكلمة لاجئ يقابلها في القرآن "مستجير"، قال تعالى ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ**﴾[27] أي الذي يطلب الأمان من اضطهاد أو ظلم يهدده، وكذلك كلمة "الإيواء"قال تعالى:﴿**وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِنَصْرِهِ**﴾[28] وقال تعالى﴿ **إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ**﴾[29] وأحيانا تأتي كلمة الهجرة بمعنى الخروج الاضطراري هربا أو خوفا من اضطهاد أو ضرر قال تعالى﴿**وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً**﴾[30]

وقد وضع لنا القرآن دستورا للتعامل مع اللاجئين، خاصة من المسلمين من خلال قصة المهاجرين والأنصار، قال تعالى:﴿**وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[31] وهو المبدأ الذي سارت عليه تركيا. يقول السيد غورميز- رئيس الشؤون الدينية التركي-: «إن تركيا تتعامل مع اللاجئين السوريين الذين أرغموا على مغادرة بلدانهم وفقا لمبدأ الأنصار والمهاجرين»[32] وهذا القانون القرآني يقوم على الركائز التالية:

- ✓ التركيز على البعد النفسي في استقبال اللاجئين؛ وأشار القرآن إلى لفظ المحبة، لأنه قد يستقبل اللاجئ على مضض وتسليم للواقع، مما يجعل هذا الأخير يحس بغربة أكثر، فخاطب القرآن الجانب النفسي للاجئ حتى يحس بالاطمئنان والراحة. كما يتجلى هذا البعد أيضا في تمهيد البلد المضيف- المدينة المنورة- أن يكون من عقيدة المضاف؛ لأن هذه الرابطة من شأنها أن تمتص مخاوف اللاجئ فيحس بأنه آمن مع من تربطه معهم أخوة الدين. واثق من سلامة صدورهم من أي إحن أو أحقاد أو تمييز. وهذا المبدأ لا يلغي من ضرورة منح اللجوء لكل من يطلبه بغض النظر عن دينه، فالآية

---

[27] - التوبة:6
[28] - الأنفال :26
[29] - الكهف:10
[30] - النساء:100
[31] - الحشر:9
[32] - موقع تركيا بوست:http://www.turkey-post.net/p-206933 /

السابقة أمر الله تعالى فيها بإعطاء المشرك الأمان إذا طلبه، فيصبح مكفول الحقوق. ولنا في رسول الله الإسوة الحسنة حين أجارت أم هانئ رجلا مشركا، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم:«**قد أجرنا من أجرت**»[33]، وأعطى النجاشي وهو ملك مسيحي الأمان لمن هاجر إليه من المسلمين، ولم يسلمهم إلى وفد قريش.

- ✓ البر بهم والإيثار نحوهم مهما كانت الظروف، فالخصاصة لم تمنع الأنصار من مد يد العون إلى المهاجرين. وهذا تشجيع على التكافل الاقتصادي والاجتماعي. وإغاثة اللهفان ونجدة المحتاج من فطرة النفس الإنسانية السليمة، تباهت بها العرب في أشعارها، وشجعها الإسلام دون أن يفرق بين مسلم وغير مسلم، قال تعالى﴿**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً**﴾[34]
- ✓ إعطاء الأمان بمثابة عقد بين المتعاقدين، لا يجوز الإخلال ببنوده من كلا الطرفين، فالمستجار به يُمْنَعُ من تسليم اللاجئ إلى عدوه، أو النظام الحاكم الذي فر من بطشه، أو معاملته بشكل غير لائق، أو إكراهه على تغيير دينه حتى يبلغ مأمنه. والمستجير يلزمه احترام نظام البلد المجير وأعرافه. وللبلد المستضيف الحق في تأمين حدوده وفرض رقابة شديدة تجاه كل من قد يشكل خطرا على أمنه.
- ✓ ربط حسن إيواء وكفالة اللاجئ وتأمينه من كل تهديد بالإيمان الحق تشجيعا على هذه المبادرات الإنسانية، وبيانا لعظمة هذا الدين. فقد آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار، وتقاسم الأنصار الأموال معهم إشعارا بمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الطرفين باعتبار الكل مجتمعا واحدا.
- ✓ تمتع اللاجئين بحقوقهم المدنية، كالحق في التعليم، وقد سن الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك حين جاءه وفد عبد القيس «أمر بكل رجل منهم رجلا من المسلمين ينزله عنده، ويقرئه ويعلمه الصلاة.»[35] وكالحق في الإنصاف من القضاء في حال تعرضه لاعتداء على نفسه أو ماله أو عرضه...

[33] -أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفا به(رقم357، 80/1)
[34] -سورة الإنسان: الآية 8
[35] – كنز العمال، كتاب الحدود، (532/5)

- ✓ تحقق ولاية بعضهم البعض مصداقا لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾[36]

المطلب الثالث: حلول عملية لتفعيل دور المؤسسات الدينية في حل مشكلة التكيف الاجتماعي

لقد حرص المسلمون منذ فجر الإسلام على توفير مراكز إسلامية لتعليم الدين وتبليغ الدعوة وضمان الألفة والتعاون فيما بينهم، فاختار النبي صلى الله عليه وسلم دار الأرقم بن أبي الأرقم كمحضن أول لتنشئة الرعيل السباق الذي سيحمل على عاتقه المسؤولية الكبرى في نشر الإسلام وحفظ أواصره. وفي ذلك أبلغ إشارة إلى أهمية المؤسسات الدينية التي تعددت أنواعها واختلفت أشكالها وتوسعت أهدافها لخدمة المقصود الأعظم وهو عبادة الله تعالى وعمارة الأرض. ومن هذه المؤسسات نجد:

أ- المسجد:

بيت لله، وأول مؤسسة بناها النبي صلى الله عليه وسلم حينما وطئت أقدامه الشريفة أعتاب المدينة المنورة، حرصا منه على وحدة وتآلف المسلمين روحيا واجتماعيا، وقد كان للمسجد وما يزال أدوار كثيرة فضلا عن الصلاة والعبادة، فهو أول مدرسة انبثقت منها التعاليم المحمدية. وتعد خطب الجمعة فرصة للتذكير بحقوق اللاجئ في الإسلام، واستمالة الجموع نحو تمثل قيم الرحمة والإحسان والتكافل والتعايش، وترك التمييز أو الاستعلاء على الآخر. وذلك من خلال استحضار معاملة النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته والسلف الصالح لهذه الفئة المضطهدة. وكمثال على ذلك ما أشار إليه الأئمة الأتراك في إحدى الخطبات الموحدة في كافة المساجد بتركيا بقولهم:" الشعب التركي يعد أنصارا لمهاجرين على مر العصور اقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم وصحبه الكرام، ففتح أبواب قلبه للاجئين دون تمييز من حيث الدين واللسان والعرق، ووقف بجانب المظلوم واليتامى والمساكين أينما كانوا."[37] كما حذروا

---

[36] - الأنفال:72

[37] - مجلة ترك برس الإلكترونية.www.turkpress.co/node/36579

الشعب التركي من" الادعاءات الباطلة التي تطال اللاجئين والتي تعمل على إثارة مشاعر الحقد والكراهية، وإفساد وحدة الشعب وأمنه."[38]

من جهة أخرى يعد المسجد مؤسسة تضامنية مع الفقراء والمعوزين وعابري السبيل؛ إذ تعتبر صناديق الزكاة والصدقات موردا مهما للتخفيف من أزمة اللاجئين السوريين، فهم أحوج إلى ذلك؛ لأنه ينطبق عليهم وصف عابري السبيل، وحالتهم المادية أبين من أن توصف، تركوا أوطانهم وأموالهم وأصبحوا عرضة للتشرد. وإسهاما في اقتصاد الدولة، يستحسن خلق فرص عمل من خلال استثمار أموال الزكوات والصدقات والنذور والكفارات وسائر التطوعات في مشاريع صغيرة تضمن العيش الكريم لهذه الفئة بما يصون لهم ماء وجوههم عن التشرد والتسول. كما يمكن استثمار هذه الأموال في بناء دور الأيتام وإعالة الأرامل وذوي الاحتياجات الخاصة والشيوخ الكبار في السن. يقول لاوند أوجقان إمام وخطيب مسجد "حسن باشا" التاريخي في منطقة "قاضي كوي" في إسطنبول –والذي برهن بتجربته في تحويل المسجد إلى مركز للأنشطة الاجتماعية والتعليمية والتوعوية–:«يوجد في تركيا أكثر من 87 ألف مسجد. إذا جعلنا هذه الأماكن مخصصة فقط للمصلين وإقامة الصلوات الخمس، فلن نستطيع الحصول على إنتاجية أكبر تنعكس بشكل إيجابي على المجتمع. إننا بحاجة إلى تحويل المساجد إلى مراكز للنشاط الاجتماعي وجعلها فعالة أكثر بين أبناء المجتمع. المساجد ليست أماكن للعبادة وحسب، بل هي مؤسسات علم وعمل.»[39] وما أحوج تركيا اليوم إلى توسيع هذه المبادرات لاحتواء أزمة اللاجئ السوري.

ب– هيئة الشؤون الدينية التركية:

لقد بذلت هذه المؤسسة جهودا كبيرة في خدمة اللاجئين السوريين منذ بداية معاناتهم. يقول رئيسها غورماز:«نرغب في الاستفادة من الإمكانات العلمية والخبرات المتوفرة لدى إخوتنا السوريين، لذا قمنا بتوظيف العديد منهم في دور الإفتاء وفي الجامعات المختلفة»[40] وهذه الفكرة من الأهمية بمكان، وتشجيعها يضمن للمؤسسات الدينية استثمار جهود الكفاءات العلمية الوافدة على البلاد في تعليم أبناء تركيا أمور دينهم، وتشجيع البحث العلمي. ويكفل للطرف الآخر الكرامة والعيش الكريم.

[38] - المصدر السابق
[39] - موقع Daily Sabah تركيا. مقال بتاريخ2017/07/26
[40] – موقع تركيا بوست:http://www.turkey-post.net/p-206933 /

كما أن دور الإفتاء لها دور كبير في إقناع المسلمين بالضرورة الاستعجالية للتبرع بالزكوات والصدقات لفائدة اللاجئين باعتبارهم أولى بالاستحقاق من غيرهم.

ت- **وقف الديانة التركي:**

وهي مؤسسة دينية أنشئت سنة1975 بهدف دعم نشاطات رئاسة الشؤون الدينية التركية، وتمتلك نحو ألف فرع في تركيا. وقد امتدت أعمالها(توزيع مساعدات غذائية، بناء المساجد، توزيع المصاحف، تعليم الدين...) لتشمل دولا أخرى. ولهذه المؤسسة اليد البيضاء في مساعدة اللاجئين السوريين منذ نشوب الأزمة.

ث- الجامعات الإسلامية

لا يمكن إغفال الدور الريادي الذي تقوم به الجامعة الإسلامية في تنوير عقول الأمة وبناء المجتمع بتخريج كوادر علمية تأخذ على عاتقها تنمية الثقافة الإسلامية وتجديد تراثها، وحفظ الفكر الإسلامي من كل دخيل شاذ كالفكر الإرهابي. ويمكن اهتبال هذه القناة كما سبق أن أشرت في تشغيل أساتذة جامعيين من اللاجئين السوريين نظرا لقوة مؤهلاتهم العلمية التي تلقوها في بلدهم سوريا قبل المحنة. مع السماح للطلبة السوريين بإكمال مشوارهم الدراسي وخلق تحفيزات لهم خاصة مع بروز ظاهرة التسرب والهدر نتيجة الظروف المضطربة التي يمر بها الطالب السوري المهجر.

ج- **الجمعيات الخيرية**

تعد هذه الجمعيات القلب النابض للحياة بفعل المجهودات التطوعية التي تقوم بها، قال صلى الله عليه وسلم: «**المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرّج عن مسلم كربة، فرّج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة، ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة**»[41] ومن بين هذه الجمعيات: جمعية أيادي الخير، جمعية التضامن مع طالبي اللجوء والمهاجرين، جمعية الصداقة السورية التركية، الجمعية السورية للإغاثة الإنسانية والتنمية في إسطنبول، جمعية إكرام لرعاية أسر الشهداء والجرحى وغيرها من الجمعيات التي تعمل جاهدة للتخفيف من أزمة

---

[41] - أخرجه البخاري في الصحيح: كتاب المظالم والغصب، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه، (رقم2442، 128/3) وأخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم(رقم2580، 1996/4)

اللاجئ السوري من خلال إمدادهم بالمواد الغذائية، الملابس، وأغطية للتدفئة، وتقديم الخدمات الصحية، وتوزيع الكتب والأدوات المدرسية...

ومن أجل الرفع من جهود هذه المؤسسات، ينبغي :

- ✓ إطلاق حملات جمع التبرعات، من خلال استغلال وسائل الإعلام الحديثة، وإشراك أفراد المجتمع المدني والنخب المشهورة للترويج لها. وهنا أستحضر مبادرة " أنا بحاجة إليك" التي نظمها عدد من المنظمات الإنسانية العاملة بتركيا سنة2014، والتي أشركت فرقا رياضية للتحسيس بوضعية اللاجئ ومعاناته. فيمكن اهتبال الأنشطة الثقافية والفنية من أجل جمع التبرعات.
- ✓ توسيع نطاق هذه الحملات خارجيا لتحفيز البلدان الغنية في المساهمة بتقديم المعونات، والتشجيع على إقامة شراكات واتفاقات تعاونية لتيسير هذه العملية.
- ✓ توفير قيّمين دينين يراقبون العملية التعليمة للتلاميذ السوريين تفاديا لفرض رؤى سياسية لتيارات محددة أو هيمنة مرجعيات معينة، فالتركيز على عبودية الله تعالى وغرس القيم الإسلامية النبيلة لابد أن يكون من أولى الأولويات في المنهاج الدراسي نبذا لأي شكل من أشكال التعصب، وتعزيزا للسلوكات المدنية والمهارات الحياتية.كما يجب توفير الدعم المدرسي وتوزيع منح على الطلبة والباحثين منهم. وتخصيص دورات مجانية لتعليم اللغة التركية، ويمكن الاستفادة بالمقابل من اللاجئين السوريين المتعلمين لتدريس اللغة العربية للأتراك، وتحفيظهم القرآن.
- ✓ إنشاء مراكز للتأهيل والدعم النفسي وتنمية الفرد تنمية إسلامية متوازنة متشبعة بالوسطية والانفتاح على الآخر وقبوله بعيدا عن التطرف والغلو؛ تقدم فيها حصصا دراسية لتعلم أمور الدين، واكتساب القيم الإسلامية. مع اعتماد تقنية التثقيف بالنظير لأهميتها في ترسيخ القيم والمعارف.
- ✓ تنظيم مؤتمرات وندوات للتحسيس بمشكلة اللاجئ، وإشراك هذا الأخير بدوره في التفكير في حلول جدية للخروج من أزمته، مع استغلال وسائل الاتصال الحديثة في نقل معاناتهم وإسماع صوتهم للعالم.
- ✓ تأسيس لجان مكونة من العلماء الراسخين في الدين من السوريين والتركيين تهتم بفقه اللاجئ، وتعد مرجعا يعود إليه في أموره الحياتية العامة والأمور المستجدة.كما تعمل على التوعية بأهمية توثيق الزيجات التي تقع في مخيمات اللاجئين السوريين ضمانا لحقوق المرأة والأبناء، وتنادي بتيسير الإجراءات القانونية

التركية لهذه العملية. والتحذير من الزواج العرفي الذي يتنافى مع جوهر دين الإسلام، أو زواج القاصرات الذي يزيد معاناة المرأة السورية بلة. مع ضرورة احترام قوانين البلد المستضيف.

- ✓ خلق جمعيات تعنى بمراقبة أوضاع الأطفال السوريين وتوعيتهم ضد مخاطر الانحراف، وتحميهم من أي استغلال، وتنوب عنهم في الدفاع عنهم قضائيا ضد كل أنواع الاستغلال والامتهان.
- ✓ التشجيع على كفالة اليتيم باستحضار قوله صلى الله عليه وسلم«أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا. وأشار بالسبابة والوسطى»[42] وبحمد الله هناك الكثير من الجمعيات والدور تعمل على ذلك في تركيا لكنها تحتاج لدعم أكبر من حيث الموارد المالية والبشرية.
- ✓ إشراك المرأة السورية في الحياة العملية من خلال توظيف مؤهلاتها العلمية في القطاع المناسب. وتعليم الحرف اليدوية لأخريات واستثمار جهودهن في إطار تعاونيات، ومدهن بقروض صغيرة لتمويل مشاريع كتربية النحل لإنتاج العسل، أو استخراج زيوت نباتية، أو نسج الزرابي، أو صناعة الحلويات الشامية...والتشجيع على اقتناء منتجاتهن.

ويجب على الدولة المستضيفة التفكير في القوانين الناظمة لعمل النساء اللاجئات تفاديا للتعرض للاستغلال أو مماطلة أرباب العمل.

- ✓ إشراك أفراد المجتمع من أجل التكافل مع اللاجئين. وقد مدح النبي صلى الله عليه وسلم صنيع الأشعريين على تعاونهم وتكافلهم في الشدائد، فقال صلى الله عليه وسلم:« إنَّ الأشعرِيِّين إذا أرملوا في الغزو، أو قلَّ طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثمَّ اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسَّويَّة، فهم منِّي، وأنا منهم.»[43] لذلك يجب أن يحرص الأهالي على تمثل هذه القيم وتعزيزها من خلال إحياء المناسبات الدينية المشتركة كالأعياد ورمضان(شراء كسوة العيد، إفطار الصائم...) وهنا تلعب الطرق الصوفية المنتشرة في تركيا دورا كبيرا في تقريب الهوة بين الشعبين وزيادة ارتباطهما روحيا من خلال حلقات الذكر وتعاليم الإسلام التي تهذب النفوس وتمتن الروابط.

---

[42] –أخرجه البخاري في الصحيح: كتاب الطلاق، باب اللعان، (رقم5304. 53/7) والترمذي في الجامع: أبواب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة اليتيم وكفالته(رقم1918، 385/3)

[43] – أخرجه البخاري في الصحيح: كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض(رقم3،138/2489) ومسلم في الصحيح: كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل الأشعريين رضي الله عنهم(رقم4،1944/2500)

✓ توفير الرعاية الصحية للمرضى والجرحى والمصابين، وزيارتهم وتفقد أحوالهم. قال النبي صلى الله عليه وسلم:« مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُودُ مُسْلِمًا غُدْوَةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِنْ عَادَهُ عَشِيَّةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ ، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ فِي الْجَنَّةِ»[44] والاهتمام بالمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

خاتمة وأهم التوصيات

خلاصة القول إن الدين الإسلامي بعقائده وشرائعه وقيمه قمين أن يخفف من الأزمة النفسية التي يمر بها اللاجئ السوري ويضمد جراحه، وكفيل أن يوفر له عيشة كريمة في البلد المضيف، خاصة إذا كان هذا الأخير يتقاسم معه الدين نفسه والتاريخ والمشترك الإنساني بصفة عامة. وتبرز أهمية المؤسسات الدينية والخيرية في الدور الذي تقوم به دعوة وتبليغا وتحسيسا بمشكلة اللاجئ، فضلا عن الدعم النفسي والاجتماعي والتعليمي الذي تقوم به. بل إن المؤسسات الوقفية تعد موردا ماليا مهما في توفير العيش الكريم لهذه الفئة، لكن مع تزايد عدد اللاجئين تبقى الجهود التي تبذلها الدولة التركية وهذه المؤسسات قاصرة إذا لم يتفاعل معها المجتمع الدولي بشكل جدي. فاللاجئ مسؤولية الجميع وفق القوانين والاتفاقيات الدولية. كما يجب أن لا ننسى الفئة التي بقيت محاصرة داخل سوريا ولم يحالفها الحظ في الهجرة.

من هنا أقترح بعض التوصيات:

✓ وجوب تحمل دول العالم المسؤولية في التفكير في حل مشكلة اللاجئ السوري من جذورها بدل سياسة النعامة التي تنهجها كثير من الدول في خرق سافر لحقوق الإنسان.

✓ تصعيد الحملة الإعلامية لاستنفار دول العالم على مساعدة الدول المستضيفة للاجئين ماديا لأن الطاقة الاستيعابية لهذه الدول أصبحت تضعف مع كثرة النازحين واللاجئين. مع وجوب إصدار فتوى تدعو إلى تخصيص البلدان الإسلامية قسطا من أموال الزكوات والصدقات والأوقاف التابعة

---

[44] – أخرجه الترمذي في الجامع: أبواب الجنائز ، باب ما جاء في عيادة المريض(رقم969، 292/2)

لها، لإرسالها إلى الدول المستضيفة، ويمكنها تتبع عمليات صرفها لضمان الاستفادة منها بكل نزاهة وشفافية.

- ✓ فتح الدول –خاصة الخليجية– معابرها للاجئين بعد التأكد من هوياتهم من خلال وضع آليات وصفية تعرّف باللاجئ. وخلق جمعيات تهتم بأمورهم، مع تشجيع الأهالي على مد يد العون إلى هذه الفئة، فقضية اللاجئ قضية أمة إسلامية.
- ✓ التفكير في سبل منح الجنسية للاجئين السوريين في حال استمرار الوضع، وتعديل الوضع القانوني الرسمي لهم بما يضمن لهم الاندماج بالمجتمع المستضيف لهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

لائحة المصادر والراجع

- القرآن الكريم
- إحياء علوم الدين للإمام الغزالي، دار المعرفة، بيروت.
- الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، حاضرها ومستقبلها، للدكتور أحمد نوري النعيمي، دار البشير، الأردن، سنة 1992
- صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، سنة1422ه
- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- عارضة الأحوذي للقاضي ابن العربي المعافري، دار الكتب العلمية، بيروت
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي، تحقيق بكري حياني- صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط5، سنة1401ه/1981م
- المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق طارق بن عوض الحسيني، دار الحرمين، القاهرة
- المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2تفسير ابن كثير، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط2، سنة1420ه/1999م

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518

Volume 5(3), February 2018

عوائق التكيف والاندماج الاجتماعي للاجئين السوريين في تركيا وسبل تذليلها

د. موفق عبدالله العوض* – رابطة العالم الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المقدمة :

إن تسليط الضوء على موضوع الاندماج الاجتماعي والتكيف البيئي الجديد للاجئين يبدو من الضرورة بمكان بعد تأخر عودة السوريين إلى بلادهم وامتداد أعوام الأزمة السورية وتوجه الآلاف إلى التقدم بطلبات اللجوء إلى الدول الأوروبية ، هربًا من واقع مجتمعي وإنساني قاس، يمد بأصابع الاتهام إلى اللاجئين أنفسهم كلما اندلعت أو ظهرت بوادر أزمات اقتصادية أو اجتماعية أو حتى سياسية في البلد المضيف، والحديث عن الظواهر الاجتماعية يغلفه نوع من الحساسية ؛ وذلك لتناوله أطرافًا متعددة قد تكون متصادمة في كثير من النواحي، كما أن البحث في هذا المجال يتطلب الاطلاع على الكثير من الدراسات الميدانية وغيرها، والتي من شأنها في الوقت ذاته أن تساعد الحكومات على وضع سياساتها وتطويرها بما يعالج هذه الظواهر، وكنتيجة لذلك فإن خبرة الدولة مع تقادم هكذا تقييمات تسمح لها فيما بعد بالتعامل مع الظاهرة الاجتماعية بمرونة إذا ما اعترضتها مستقبلا، في ظل اندلاع الحروب والأزمات السياسية المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط.

يسعى الباحث إلى إبراز أهم المعوقات والتسهيلات الاجتماعية التي أثرت ولازالت تؤثر في عملية اندماج اللاجئين السوريين في الدول المضيفة لهم متناولا تركيا أنموذجًا، مع اختلاف العادات والتقاليد بين المجتمعين السوري والتركي، ومع دخول الثورة السورية عامها السادس تزداد يوما بعد يوم الدعوات إلى توطين اللاجئين تارة وإيجاد حل يخرج سوريا من أزمتها ويعيد اللاجئين إلى وطنهم تارة أخرى .

---

*– **د. موفق عبدالله العوض**: دكتوراه في الدعوة والاحتساب، الجنسية :سوري، مكان العمل: رابطة العالم الإسلامي، العمل الحالي: رئيس تحرير سلسلة دعوة الحق، تصدر من رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة، مقيم في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية، متعاون في كلية الحرم المكي.

ويتناول الباحث بداية مفهوم الاندماج الاجتماعي والمؤثرات التي تلعب دورا في عملية دمج المجتمعات المختلفة، ثم يتطرق قليلا إلى الإحصائيات التي سجلت أخيرا لأعداد اللاجئين السوريين في تركيا، وذلك تزامنا مع ازدياد التعقيد في الملف السوري والذي تسبب كنتيجة طبيعية بزيادة أعداد اللاجئين العابرين بطرق رسمية وغير رسمية إلى تركيا . كما يوضح البحث المعوقات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة لعملية الاندماج هذه، التي تتطلب خلق جو اجتماعي مناسب لدمج مجتمعين مختلفين أو متشابهين في كثير من النواحي مع بعضهما.

ومن تجارب الاندماج الناجحة يتناول الباحث بعضا من جوانب التجربة التركية التي نجحت في احتواء اللاجئين اقتصاديا على الأقل، على الرغم من الخلافات السياسة الواضحة وموقف تركيا المناهض لنظام الأسد في سوريا من جهة ، واختلاف العادات والتقاليد وحتى طقوس الدين من جهة أخرى، إلا أن تركيا لم تسيس ملف اللاجئين كما فعل غيرها من الدول المجاورة .(مركز بحوث الدراسات، 6،2015)

المبحث الأول :مفهوم التكيف والاندماج الاجتماعي

مفهوم التكيف : The concept of adaptation

تتمثل عملية التكيف في مواصلة الفرد للقيام بالاستجابة لتلبية متطلباته الخاصة ومتطلبات البيئة المحيطة واستجابة للتغيرات التي تحدث في هذه البيئة، ومن هنا فإن التكيف يظهر في توفير نوع من التوازن بين حاجات الفرد من جهة والمؤثرات البيئة من جهة أخرى، وبذلك تصبح عملية التكيف عملية نشطة ومستمرة وديناميه من أجل المحافظة على هذا التوازن) ،(بركات، 10)

مفهوم الاندماج الاجتماعي: The concept of social integration

هو مفهوم ينشئه كل مجتمع وكل جماعة بهدف انتقال الافراد والجماعات من حالة المواجهة والصراع الى حالة العيش، أو هو يعني مجموعة التدابير التي يتبناها المجتمع والجماعة لقبول عضو جديد في صفوفه وتسهيل عملية القبول معا .

هذه الآلية تمر بثلاث مراحل :

– التضامن الاجتماعي solidarite وهو شبكة الروابط الاجتماعية التي تشد افراد المجتمع الى بعضهم البعض.

– التكيف الاجتماعي adaptation هو آليات لانخراط الفرد داخل الجماعة و المشاركة في

قيمتها، آراءها و مواقفها.

الاندماج الاجتماعي integration(سبق التعريف به).

(إستراتجية التدخل والدمج، 2012/2/16)

المبحث الثاني :متطلبات اندماج اللاجئ مع البيئة الجديدة

1-لظاهرة الاندماج شروط أساسية لابد من تحقيقها وتوفرها للوصول إلى بيئة اجتماعية صحية، واللاجئ السوري في تركيا يجب أن يحظى بهذه الأساسيات على أرض الواقع بغالبيتها إن لم ت إن لم تتوافر جميعها حتى يستطيع تكوين حياة اجتماعية شبيهة بتلك التي حظي بها في بلده .

قد تعتمد هذه المتطلبات في نجاح تطبيقها قبل كل شيء على شخصية اللاجئ نفسه ومهارته في إدارة ذاته وقوة إرادته التي تمكنه من العيش في البيئة الجديدة إلى حين انتهاء الأزمة أو في حال طالت مدة إقامته في البلد المضيف، فكلما زادت مرونة الشخص زادت قدرته على التكيف مع البيئة ومتغيراتها وظروفها الجديدة (ويتس،2013)

أولى هذه المتطلبات تكمن في إشباع الحاجات الذاتية بطريقة لا تتعارض مع إشباع حاجات الآخرين، فالفرد إذا لم يستطع إشباع حاجاته الأساسية يشعر بالتوتر الذي يزداد كلما ازدادت مدة حرمانه من الإشباع، ويجب أن يتحلى المهاجر أو اللاجئ بالصمود أمام الشدائد، فالتكيف النفسي سب رئيسي في الاندماج الاجتماعي فيما بعد وهذا يعني أن يكون اللاجئ مرتاحا نفسيا في الأوقات العادية، ويستطيع مواجهة الأزمات وحل المشكلات بطريقة ترضاها نفسه ويقرها مجتمعه، أم الشخص غير المتوافق نفسيًا فإنه قد يكون في الأوقات العادية غير مرتاح نفسيا (يشعر بالقلق الشديد أو الاكتئاب)(ويتس، 2013)

2-بحسب ما وثق أ.نور بن بلقاسم فإن شروط إدماج اللاجئين في المجتمعات الجديدة تتضمن إعطاء الفرد دورا في الحياة الاجتماعية .بحيث يجعل له ذلك مكانة تشعره با،ه فاعل في بناء المجتمع وبقائه، لأن الإنسان بطبعه عدائي للمنظومة التي ليس له حظ فيها (بن بلقاسم،9،2014) ، وهذا أول شرط يدفع اللاجئ إلى الاطمئنان بأن مكانه محفوظ أينما حل وارتحل، وهذه المسؤولية تقع على عاتق المنظمات المدنية بعد الحكومية والمعنية بالأعمال التنموية المهتمة بتطوير الفرد، ومن ثم إشراكه في الإنتاج بمختلف المجالات .

3- السلام الاجتماعي:

مفهوم السلام الاجتماعي Social Peace.

يتكون كل مجتمع من مجموعة من البشر، مختلفون بالضرورة عن بعضهم البعض، سواء في انتمائهم

الديني، أو المذهبي، أو موقعهم الاجتماعي، أو الوظيفي، ولكن يجمعهم جميعا ما يمكن أن نطلق عليه "عقد اجتماعي"، أي التزام غير مكتوب بينهم، يتناول حقوق وواجبات كل طرف في المجتمع. الخروج علي هذا العقد يمثل انتهاكا لحقوق طرف، وإخلالا بالتزامات طرف آخر مما يستوجب التدخل الحاسم لتصحيح الموقف. فيتحقق السلام الاجتماعي إذا كان العقد الاجتماعي يجري على أرض الواقع دون أية مشكلات، ولكن يتوتر، ويضطرب، وينحرف مساره إذا لم يجر احترام العقد الاجتماعي علي أرض الواقع.(**مركز ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان ... نشر في 4 – 4- 2010**)

لذلك لإقناع اللاجئ بضرورة الاندماج لابد من توفير السلام الاجتماعي، وهذا يعني حلق حلقات الوصل بين جميع فئات ومكونات المجتمع الواحد، الأسرة نفسها وأفراد البلد المضيف والحكومة، وهذا يرتبط بتطبيق المنظومة ا لقانونية على جميع المقيمين على أرض الدولة، ما يخلق ارتياح لدى اللاجئ بأنه محمي ومسؤول قانونيا لا يتعدى على حقوق أحد ولا يهضم أحد حقه .

أما الشرط المكمل لما سبق فهو إقرار إعلام واع ذو خطاب بعيد عن تغذية الضغينة في نفوس المواطنين الأصليين، بل يكون له الدور الفاعل في جذب الأطراف المندمجة ، فيحتاج المجتمع إلي إعلام تعددي، يساعده على ممارسة التعددية من ناحية، ويكشف الأمراض الاجتماعية والسياسية والثقافية بهدف معالجتها، والنهوض بالمجتمع. .

أما أبعاد الاندماج الاجتماعي للاجئين :

لاشك أن لكل ظاهرة اجتماعية في المجتمع أبعادا تؤثر فيها سلبًا وإيجابا على حد سواء ، بالتالي فإن هذه الأبعاد ستؤثر على اللاجئ بشكل مباشر ، ثم ينتقل أثرها على البيئة المحيطة حتمًا . تحدثت الكثير من الدراسات الغربية عن ضرورة التركيز على الآثار والأبعاد الاجتماعية والتي تظهر غالبا بعد مضي فترات طويلة من موجات النزوح السورية إلى الدول التي استقبلتهم (أرثر،2014) ، وتكمن هذه الأهلية بالدرجة القصوى في إمكانية تقييم سياسة الدولة ومنهجيتها في معالجة هكذا أزمات وتراكم الخبرات التي تساهم لاحقا في حل أزمات مشابهة .

وحيث إن موجة لجوء السوريين كثيفة ومتسارعة، شكل ذلك تحديا للحكومة التركية ، التي لم يكن لها تجربة سابقة بشكل واضح ، ومع ذلك فاقت غيرها في إدارة الملف السوري الشائك .

وعلى الصعيد المحلي أدى هذا اللجوء غير المنظم إلى إرباك وصدمة في آن واحد للمجتمعات المستقبلة ، مما انعكس بشكل مباشر وغير من النمط والسلوك التقليدي لهذه المجتمعات ، والمقصود هنا المجتمعات المحلية التي لم تكن قد استعدت سكيولوجيا لاحتواء هذا التدفق ، خصوصا أنها لم تكن تلتقط أنفاسها من تدفقات اللجوء السابقة خصوصا الأزمة العراقية ، فارتبكت ولم تستطع تنظيم ذاتها

بشروطها الذاتية فخضعت لفوضى الاستقبال وانتهجت بعض الأسر أنماطا محددة من أشكال الدفاع الذاتي عن مستقراتها السلوكية ، أي التقوقع والانعزال التام عن الأزمة (الارتداد الى الداخل) ، وأخرى اندمجت دونما تحصين مع عملية الاندماج (العطي،2014) ويمكن فرض هذه النظرية على الجانب اللبناني أكثر من الجانبين التركي والأردني .

المبحث الثالث :مظاهر ومساوئ عدم تكيف الفرد مع ما حوله

أولا: مظاهر التكيف الحسن:

1- توفر علاقة صحية بين الفرد وذاته من حيث فهم هذه الذات، وتقبلها وتطويرها.

2- المرونة: بمعنى محاولة الفرد بإيجاد الحلول والبدائل باستمرار لمشكلاته.

3- الشعور بالأمن: إن يشعر الفرد المتمتع بالصحة النفسية والتكيف الحسن بالأمن والاستقرار والطمأنينه.

4- التناسب: بمعنى إن يعطي الفرد الموقف ما يستحق من انفعال دون مبالغة.

5- الواقعية: أي أن يفهم الفرد الواقع الذي يعيش فيه ويتفهم شروطه وظروفه، وان لا يكون لديه تقديرات خاطئة لهذا الواقع.

6- الإفادة من الخبرة: أن يستفيد الفرد من خبراته السابقة ويستخدمها في التكيف مع المواقف الجديدة.

7- ضبط الذات: أن يمتلك الفرد قدرة فائقة على التحكم بسلوكه وانفعالاته في المواقف المختلفة.

8- القدرة على بناء علاقات اجتماعية فاعلة وناجعة: وهنا لا بد للفرد أن يبقى على اتصال فعال مع الآخرين وان يشعر بالانتماء لجماعته ومجتمعه، وان ينشأ علاقة ايجابية فعالة مع أفراد هذه الجماعة وهذا المجتمع.

9- القدرة على مواجهة الإحباط: بمعنى أن يستطيع الفرد تحمل أعباء الحياة ويتحمل مسؤولياته دون أن يلجأ إلى الهروب أو اليأس والقنوط، وان يستطيع تجاوز المحن والمصاعب التي تواجهه.

10- النجاح المستمر: يعتبر النجاح مؤشر للتكيف الحسن وبخاصة أن النجاح هو إشباع لحاجة مهمة هي حاجة الإنجاز والمعرفة، إذ لا بد للفرد من امتلاك دافع مرتفع نحو هذه الحاجة حتى يصل للاتزان الانفعالي الذي يؤدي إلى التحصيل والمثابرة.

11- اتخاذ القرارات المسؤولة: أن يكون الفرد قادر على اتخاذ القرارات السليمة في المواقف المختلفة وفي مراحل حياته المتتابعة، في ظل أنظمة وقوانين وأعراف وتقاليد ومعايير المجتمع الذي يعيش

فيه.

12- القدرة على العطاء والإيثار: أن يمتلك الفرد رغبة أكيدة في تقديم الخدمة للآخرين وتنمية مجتمعه بإخلاص بعيداً عن المصلحة الذاتية، حيث يستطيع الفرد أن يولي المصلحة العامة على مصلحته الخاصة.

ثانياً : مظاهر ومساوئ عدم تكيف الفرد مع ما حوله:

1- التعاسة الشخصية: شعور الفرد بعدم الرضا والضيق والتعاسة المستمرة وهو مؤشر لإصابته بالاضطراب النفسي.

2- العزلة: وتظهر نتيجة لفشل الفرد ببناء علاقات اجتماعية فاعلة وعدم الشعور بالانتماء للجماعة وفقدان الاهتمام بطموحات وآمال الجماعة.

3- عدم فهم الفرد لذاته: يعتبر فهم الذات من المعايير المهمة والأساسية للتكيف فإذا فشل الفرد في معرفة ذاته بموضوعية وواقعية وحمل فكرة خاطئة عن هذه الذات يصبح عرضة للتكيف السيئ.

4- رفض الذات : وهو تعبير عن شعور الفرد بالدونية أو النقص وهو مظهر مهم من مظاهر سوء التكيف يظهر على شكل عدم احترام الذات واحتقارها .

5- الجمود: عدم القدرة على التعامل مع المشكلات التي تواجه الفرد بمرونه، أي فشل الفرد في استخدام وسائل واساليب متنوعة وفاعلة لهذه المشكلات.

6- عدم تحمل المسؤولية: ويشير هذا المظهر إلى فشل الفرد في اتخاذ القرارات الصائبة مما يجعله عرضة للارتباك والشك والحيرة والتردد أمام المواقف الحياتية المختلفة حتى البسيطة منها، وبالتالي يعجز عن تحمل أعباء الحياة وتضعف قدرته على الشعور بالاستقلالية في اتخاذ القرارات.

7- الاضطراب الانفعالي: وهنا يقوم الفرد بإظهار اضطراب لا يوازي المواقف المثيرة سواء بالانفعال الزائد عن اللزوم أو بالانفعال المنخفض الذي يعبر عن البلادة والبرودة في التعامل مع المواقف المثيرة.

8- التقنيع أو الشخصنة: بمعنى أن الفرد يظهر أنماطاً سلوكية بعيدة عن واقعه النفسي والاجتماعي، ويكون بذلك فجوة بين طموحاته وقناعاته وقدراته وبين ما يظهر من أنماط سلوك للآخرين، وهذه الفجوة كلما اتسعت كلما أصبح الفرد أكثر تعاسة و شقاءً واضطراباً.

9- عدم الشعور بالأمن والاستقرار: وهو شعور الفرد بعدم الراحة النفسية والخوف والتردد وعدم الاستقرار في عمله وفي تعامله مع الآخرين.

10- الأنانية: وهو تغليب الفرد لمصلحته الشخصية على مصلحة الجماعة حيث يصبح الفرد

أكثر نزوعاً نحو الفردانية والانطواء والانزواء عن الآخرين ولا يستطيع الانخراط في علاقات اجتماعية ناجعة وفاعلة معهم.(بركات، 11)

المبحث الرابع :معوقات الاندماج الاجتماعي للاجئين السوريين في تركيا

المطلب الأول: المعوق الاجتماعي

ويشمل ذلك عدة أمور منها : إقامة اللاجئين في المخيمات وعدم السماح لهم بالتجوال والخروج إلى المدن والإقامة فيها إلا من خلال ضمانات وشروط وغير ذلك من الإجراءات المتخذة حيال ذلك .

أما اللاجئ الذي يقيم في المدن والقرى فحاله أفضل وخياراته أوسع وأرحب، حيث يتاح له الاختلاط بالمجتمع المحيط، وقد يكون عائق اللغة في تركيا يشكل صعوبة في عملية التواصل مع الآخرين، وبالأخص العاصمتين أنقرة واسطنبول اللتين ينتشر فيها اللاجئون السوريون.

المطلب الثاني: المعوق الاقتصادي

ففي تركيا لم تعتمد الحكومة التركية على المساعدات التي تقدم لها من الدول الأوربية والمنظمات الدولية(دانيال،2014) ، بل كان الدفع الإيجابي باتجاه تطوير القدرات والإمكانات الاقتصادية تحسبًا لكل طارئ ، وهو سياسة واضحة وصفت بها الحكومة التركية التي صنفت كواحدة من أكبر 20 قوة اقتصادية عالمية، فهنا لم يكن هناك تعد من قبل اللاجئ السورية على حقوق المواطن التركي أو يقتص جزءا منها، إنما السياسة الاقتصادية التركية اقتضت أن يدعم اللاجئ السوري من خلال مشاريع خاصة مستقلة بعيدا عن المساس بحق المواطن التركي .

إذن، يمكن أن يكون اللجوء السوري تجاوز مفهوم اللجوء إلى الهجرة، نتيجة توفير الإقامة والعمل في المجالات التي لايشغلها الأتراك، والنهضة التي تشهدها البلاد بعد إعادة الإعمار، كل هذه كانت عوامل ساعدت الأتراك على تقبل اللاجئين وحالت دون أن تغدو حالة اللجوء السوري مشكلة تطفو على السطح (صلال، 2014) .

المطلب الثالث: المعوق القانوني

عندما دخل السوريون تركيا للمرة الأولى في 2011، اعتبروا "ضيوفًا " وكان هذا التصنيف القانوني قد جرى استخدامه من قبل للتعامل مع اللاجئين الأكراد الذين فروا من تركيا إلى شمال العراق أواخر القرن الماضي، وبهذا التصنيف اعتقدت الحكومة التركية أنها لن تصبح مضطرة إلى تطبيق المعايير الدولية لحماية اللاجئين وفقا لتعريف مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الذي يوفر الأساس القانوني لبقاء اللاجئين في البلاد ويضمن ألا يجبروا على العودة إلى بلدانهم، ولكن الحكومة التركية اضطرت في نوفمبر (تشرين الثاني) 2011 إلى تغيير مسارها ومنحت وضع الحماية المؤقتة للاجئين

السوريين (سالوجا وكيرسي 2014).

وفي أبريل (نيسان)2013، اتخذت أنقرة خطوة إضافية ومررت قانونا جديدا شاملاً للهجرة يضع نظاما قانونيا جديدا لحماية ومساعدة راغبي اللجوء في تركيا ، ففي السابق تعاملت الحكومة مع راغبي اللجوء دون أي ضمانات أو إجراءات قانونية موضوعية مثل الرقابة القضائية على القرارات الإدارية ووفقا للقانون، سوف تتعامل مؤسسة حكومية جديدة هي المديرية العامة لإدارة الهجرة مع اللاجئين السوريين وتشرف على تنفيذ هذه القواعد القانونية الجديدة وكان القانون، الذي كانت الحكومة تدرسه قبل اندلا ع الأزمة السورية من خلال مشاورات مستمرة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وجماعات المجتمع المدني، قد حظي بتأييد تلك المنظمات باعتباره نموذجا لكيفية حماية حقوق اللاجئين (سالوجا وكيرسي ، 2014).

لكن الحماية المؤقتة وكذلك القانون الجديد للجوء مازالا يتركان العديد من السوريين في وضع مزر حيث لايطبق القانون على نحو عادل، كما لا يجد اللاجئون الموارد إذا ما رفضت الدولة منحهم وضع الحماية المؤقتة ولا تعالج الإصلاحات القانونية الوضع غير القانوني للاجئين بالمدن التركية والتي لانعلم احتياجاتهم الحقيقية بدءا من الغذاء وصولا إلى الملجأ والتعليم والأهم من ذلك، فإن وضع الحماية المؤقتة لايسمح للسوريين بالعمل بسهولة في تركيا فوفقًا لمسح أجرته الحكومة مؤخرًا للسوريين الذين يعيشون خارج معسكرات اللاجئين فإن نحو 77في المائة من المجيبين على المسح يبحثون عن وظيفة ويجري استغلال حاجة السوريين إلى العمل في استغلالهم كقوى عاملة رخيصة وهو ما اتضح من الانخفاض المستمر لأجور العمال في صناعات مثل البناء والنسيج والصناعات الثقيلة والزراعة، وفي كيليس ، انخفضت المعدلات اليومية لهذا النوع من العمالة مما يقدر بنحو 60ليرة تركية (نحو 28دولار) قبل وصول هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين إلى 20ليرة (نحو9دولارات) ....وقد أوصت الغرفة التجارية لغازي عنتاب بأن يمنح السوريون تصاريح عمل رسمية قصيرة المدى بالإضافة إلى التدريب المهني واستحقاقات الضمان الاجتماعي، وتضمن اقتراح الغرفة التجارية تخصيص كوتة للاجئين السوريين في كافة المشروعات المحلية وإنشاء مناطق صناعية على مقربة من الحدود بالشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكنها تشغيل اللاجئين السوريين وإنتاج البضائع التي يمكن بيعها في سوريا، لكن هذا الطرح مازال في مراحله الأولى (سالوجا، وكيرسي2014).

ويظهر من خلال تجارب الاندماج للاجئ السوري، أن موجات اللجوء إلى تركيا والأردن خلقت ضغطا سياسيا واقتصاديا وفي بعض الأحيان أمنيًا على عاتق الحكومتين والمجتمعين، ورغم كل ما يتداول عن بعض الحالات الفردية هنا وهناك، تبقى الظاهرة العامة هي الاحتواء والتنظيم بشقيه الحكومي والمحلي

وتركيا بشكل خاص (صلال،2014) ولا شك أن الحكومة والإعلام هما الطرفان الأساسيان اللذان يعلبانالدور الأكبر في عملية الاندماج.

ومن الناحية العملية يمكن تلخيص أهم المصاعب العاجلة التي يواجهها السوريون في تركيا بخمسة محاور:

المحور الأول: الدخول ،إلى تركيا والإقامة فيها وهذه تقسم إلى ثلاث نقاط:

أ- مشاكل الكملك بالنسبة للاجئين السوريين الخاضعين لقانون الحماية المؤقتة الصادر عام ٢٠١٢،والذين دخلوا الى تركيا عن طريق البر، أو السوريين الذين دخلوا تركيا بشكل نظامي ووفق جوازات سفر نظامية عن طريق البحر او الجو واعطوا كملك سابقا:

1-توقف جزئيا اعطاء الكملك للسوريين الذين دخلوا تركيا عن طريق البر في اخر عام ٢٠١٤في بعض المحافظات، وكليا في محافظات اخرى، وفي بعض المحافظات امتنعت ادارة الهجرة عن اعطاء الكملك للسوريين لمجرد انهم يحملون جوازات سفر، وهذا ما تسبب بمشكلات اجتماعية كبيرة، كما ان البعض اعطوا وصل تســـجيل يمكن ان يبدل بورقة دور للكملك بعد عدة اشهر، ثم بعدها بأشهر اخرى يعطى الكملك، مع ملاحظة ان وصل التسجيل غير مفيد في التعليم او الطبابة او العمل، ويفيد فقط في الحصــول على اذن الســفر، اما الذين لم يحصــلوا على الكملك نهائيا، بالرغم من دخولهم تركيا عن طريق البر وبجوازات سفر نظامية، فقد اصبحوا مقيمين في تركيا بصفة غير شرعية بمجرد مرور تسعين يوما على تواجدهم على الارض التركية.

2-تم الغاء اعطاء السوريين الكملك لمن دخلوا الى تركيا عن طريق الجو او البحر وباثر رجعي، بحجة ان من دخلوا عن طريق الجو او البحر جاؤوا من خلال بلد ثالث، وانهم بهذا لا يخضــعون لقانون الحماية المؤقتة، الذي يشترط ان يكون القادم من السوريين الى تركيا عن طريق البر حصرا، مع العلم ان كثيرا من اللاجئين السـوريين الذين وصلوا الى تركيا عن طريق الجو او البحر وصلوا مضـطرين الى هذه الطريقة بسـبب ظروف الحرب، وتكلفوا الكثير من المبالغ حتى وصلوا، ونجم عن مثل هذه الحالات ان تُرك كثير من الســوريين واولادهم بدون وثائق، وتم حرمان أولادهم من استلام الشهادات الدراسية، وكذلك من مراجعة المستشفيات.

3- ليس متاحاً بسهولة الحصول على إذن سفر لمن يريد ان يسافر بين المحافظات التركية، ومن ليس لديه

كملك لا يستطيع السفر مطلقا، كما ان اي سوري لديه كملك ويغادر احدى المحافظات الجنوبية الى احدى المحافظات الشــمالية وينقل الكملك اليها لا يحق له العودة الى المحافظات الجنوبية على الاطلاق،

كما ان إمكانية الحصول على كملك محافظة اخرى شمالية صعبة جدا الا بوجود عقد عمل في نفس المحافظة أو عقد اجار، وقد تسبب التشدد في نقل الكملك من ولاية الى اخرى في افتراق الازواج، فقد يكون الزوج حاصلا على كملك مدينة اسطنبول والزوجة من افيون، ولا يتم قبول نقل كملك الزوجة الى اسطنبول بسبب عدم تمكن الزوج من جلب الوثائق التي تثبت زواجه في سورية بسبب اوضاع الحرب، او عدم تمكن الرجل ممن يملك كملك في اسطنبول مثلا من الزواج بفتاة معها كملك من ولاية اخرى، لأنهم يشترطون لتثبيت الزواج ان يكون معها كملك من نفس ولاية الرجل.

4- بالنسبة للاشخاص الذين تم الغاء الكملك لهم وباثر رجعي، نتيجة دخولهم لتركيا عن طريق الجو، أجبروا إما على مغادرة البلاد او عمل اقامة سياحية مكلفة، مع الاشتراط على بعضهم شرط الخروج والعودة بفيزا، كما تم اعتبارهم متواجدين في تركيا بطريق غير شرعي، حتى ولو كان لديهم كملك اذا تجاوزت مدة اقامتهم ٩٠ يوما، واجبروا على دفع غرامة مقدارها ٤٠٠ ليرة تركية عند مغادرة تركيا، وقد يوضع لهم حرمان العودة الى تركيا لمدة ٥ سنوات، لانهم عوملوا على أنهم سائحون وليسو تحت الحماية المؤقتة رغم أنهم اعطوا الكملك من قبل.

5- من غير المفهوم ايضا عدم اعطاء الفيزا للسوريين الذين حصلوا على اللجوء في اوروبا وحصلوا على وثائق سفر اوروبية، فلماذا يمنعون من العودة وزيارة تركيا بحجة ان معظم هؤلاء كان مقيما على الاراضي التركية وغادرها .

6-تقوم السفارات والقنصليات التركية في الخارج باستيفاء رسوم الفيزا سلفا، وهي رسوم عالية تصل الى ٢٤٠ دولارا للفيزا الواحدة، ولا يعاد هذا المبلغ الى مقدم طلب الفيزا في حال رفض الفيزا، كما يلاحظ ان الرد على طلب الفيزا سلبا او ايجابا يتاخر كثيرا لمدة تزيد على الشهر، وفي كثير من الاحيان لا يعلم طالب الفيزا برفض طلبه الا بعد مرور ثلاثة أشهر.

7- هناك اشتراط قبل التقدم بطلب الفيزا، وهو الحصول على تذكرة سفر وحجز فندقي، وهذان الشرطان جعلا الفرصة للفساد من قبل اصحاب المكاتب عالية، اذ أنهم يؤمنون حجز طيران وحجز فندق وهمي مقابل مبلغ من المال، وهذا مما يزيد العبء على طالب الفيزا، كما انتشرت ظاهرة وجود السماسرة والمحتالين، الذين يدعون القدرة على تامين الفيزا للسوريين مقابل مبالغ كبيرة.

8-يتلقى السوريون تفسيرات متعددة ومختلفة من موظفين مختلفين لقانون الحماية المؤقتة وتطبيقاته، وقلما تجد موظفين اثنين متفقين على تفسير واحد لاحدى مواد هذا القانون، كما ان تخصيص الرقم ١٥٧ للاجابة عن الاسئلة وبلغات متعددة لم يحل المشكلة، والبعض يعزو ذلك الى عدم وجود قانون واحد واضح، يتم من خلاله التعامل مع السوريين، وان كثرة الاستثناءات للقانون التي

تحاول ايجاد حلول جزئية للمشكلات تزيد الامر تعقيدا، كما ان بعض القرارات الشفهية تتسبب في الكثير من الارتباك الاداري، والمطلوب اعادة النظر بقانون الحماية المؤقتة وايضـاح الغموض الذي ينتاب كثيرا من مواده.

9-هناك الكثير من العوائل (الآباء والامهات) لا يملكون الكملك، في حين ان الابناء يملكون الكملك نتيجة ولادتهم في المشافي، او بسبب دخولهم الى المدارس، مع ملاحظة ان كثيرا من الابناء الذين ولدوا في البيوت خارج المستشفيات اصبحوا بلا هوية، نتيجة لعدم وجود اساس قانوني يمكنه من تسوية أوضاعهم....

المحور الثاني:قانون العمل بالنسبة للسوريين وفرص الاستثمار والتجارة.

المحور الثالث:محور التعليم

المحور الرابع:محور الصحة

المحور الخامس:موضوع السيارات وشهادات السواقة .

ونختم ونقول : بالرغم من كل هذه الصعوبات، نقول شكرًا للأخوة في تركيا على كل ما قدموه للسوريين طيلة السنوات الماضية .

(انظر لزيادة التفصيل :(**مركز الدراسات الاستراتيجية، مصاعب السوريين العاجلة في تركيا**).حيث ذكر الكاتب عدة محاور نكتفي بذكرها تعدادًا :

المبحث الخامس:العوامل التي تساعد على نجاح عملية الإدماج الاجتماعي للاجئين السوريين.

أولاً:تشابه العادات والتقاليد

يبدو أن اللاجئ السوري في تركيا أكثر اختلافًا عن المواطن التركي ، نظرا للاختلاف الواسع في العادات والتقاليد، وقبل كل شيء فاللغة لها الدور الأهم في هذا المجال، حيث يجد اللاجئ الصعوبة الأكبر في التواصل مع الطرف الآخر، والمتابع لسياسة الحكومة التركية، يلحظ اهتمامها بتعليم اللاجئين اللغة التركية كخطوة أولى على طريق دمجهم في المدن الجنوبية في تركيا والتي تبدو أكثر قربًا للاجئ(مركز البحوث،23)

ثانيًا :الدعم النفسي للاجئ

يركز علماء الاجتماع وعلم النفس على شخصية الإنسان كركن أساسي للانطلاق نحو معيشة أفضل وحياة تشاركية تفاعلية .

في هذا العالم الخبير بالحروب والهجرات يجب أن تكون هناك فرق عمل وإغاثة وفرق تدخل سريع

ودعم نفسي وهذا من أهم الأمور التي يحتاجها اللاجئون، وغير الموجودة غالبا ؛ لذلك لايمر النازح بالأدوات العلاجية والتأهيلية الجيدة والسليمة التي توفرها الدول الغربية والمتقدمة للاجئين، أما دعم اللاجئ لنفسه بنفسه ؛ فهناك شخصيات قادرة على التكيف أكثر من غيرها، وهناك شخصيات قادر على الغفران والمقصود هنا غفران المرحلة وليس الشخوص، أي يغفر لنفسه أنه مر بتلك الفترة فهي ليست ذنبه، فإذا تعمل في ذهن الشخص أنه كان في مكان وزمان خطأ حدث بسببها هذا النزوح أو اللجوء فإن هذا الغفران قد يسهل عليه عملية الاندماج، واللاجئ القادر على استشعار أنه يستطيع إعادة صياغة حياته لأنه يمتلك مواصفات شخصية معينة قادر على الاندماج أكثر من غيره، وبالتالي لو تعمقت عند اللاجئين فكرة "أنا قادر على المعيشة مهما كان زماني ومكاني " فهذا مدخل لاندماج اجتماعي جيد (حباشة، 2012).

وتدريجيا على اللاجئ أن يدخل في المجتمع المحلي المضيف بشكل محدود ، بحيث يكون لديه اختلاط بعائلتين أو أشخاص معينين يعرفهم كأشخاص مرجعيين في حياته وينطلق من هذه النواة إلى المحيط ككل ، كما يجب أن يعرف نفسه بأن هذه المرحلة مؤقتة ولن تبقى في هذا الإطار، وعليه أيضًا أن لايعود ويجتر الماضي فهو من الأشياء القاتلة والتي تعيق عملية التكيف والاندماج الاجتماعي، لذلك من المهم أن يعرف كيف يتعامل مع المعطيات الحالية الموجودة بين يديه، وبإمكانه أن يدعم نفسه بعدم التفكير كثيرًا في المستقبل لأن ذلك لن ينجده بقدر ما سيشعره بالقلق (حباشنة،2012) .

ثالثاً:الخطط والدراسات التي تسهل الاندماج

التخطيط والاستعداد الحكومي والمدني خطوة هامة لاحتواء أزمة اللجوء وتحويلها إلى استثمار اجتماعي واقتصادي.

قبل الشروع بحل أي مشكلة فإن التخطيط الجيد يعتبر قطع الشوط الأول من الحل، وهذا الأمر يقع بالدرجة الأولى على عاتق مؤسسات الإحصاء والتوثيق والمراقبة الاجتماعية ومراكز الاستبيان، والتي من المفترض أن تنشئ غرفة عمليات لإدارة الأزمة الاجتماعية كأزمة اللجوء السوري، ومن الأهمية بمكان فهم تركيبة اللاجئين الاجتماعية وعددهم في الدولة وطرق دخولهم وماهية أوضاعهم الاقتصادية وحتى توجهاتهم السياسية، وكل ذلك يفضي إلى وضع السياسات المناسبة لحل الأزمة والتعامل معها بأفضل الطرق.

وكما يشير د.خالد خير الله فإنه قد يكون من الصعب اختيار عينة من اللاجئين والقياس عليها نظرا لتعدد الاختلافات بين اللاجئين أنفسهم وتنقلهم المستمر حتى داخل المخيم الواحد أو ما بين المخيمات، وقد يشكل استخدام نظم المعلومات الجغرافية GISوخرائط جوجل لتحديد التجمعات

الفرعية لهؤلاء اللاجئين حلا مثاليا لتحديد مواقعهم، وتطبيق هذا النهج سهل عندما يتعلق الأمر بدراسات تقييم الاحتياجات، كما يعد إنشاء نظام المعلومات الصحية HIS لمتابعة حالات معينة من اللاجئين، هو الحل الأفضل لتجنب الازدواجية في الخدمات الاجتماعية، إضافة إلى أن هذا النظام يسمح بإجراء دراسات المتابعة ودراسة الأتراب .

وبغض النظر عن التصميم المستخدم للدراسة، أو الحاجة الحقيقية لأية دراسة تجرى بما يخص اللاجئين، فإنه يجب النظر إلى الفئة السكانية المرجعية وعملية اختيار العينة وكيفية استخدام النظم المعلوماتية، كل هذه الأدوات يمكن أن تسهم في عملية وضع القاعدة الأساسية التي من شأنها أن تمهد للعملية الرئيسية وهي الاندماج، فهكذا خطط اجتماعية لا بد لها من دراسات ونظم وجمع بيانات مكثفة لتبنى على أسس صحيحة تكفل الخروج بنتيجة إيجابية (خير الله، 2014) .

رابعًا:الدعم الاقتصادي :

عن الحديث عن الاندماج يتبادر إلى الذهن مباشرة الانطلاق نحو المجتمع، لكن ذلك لا يكتمل الا الركن الأساسي الرئيس وهو الكفاية المادية وتأمين الدعم الاقتصادي والعمل للاجئ حتى يتمكن فيما بعد من الانطلاق نحو المجتمع، ويمكن أن يكون الاندماج الاقتصادي مدخلا للاندماج الاجتماعي (مركز بحوث للدراسات، 25) .

وفي تركيا: تكلفت الحكومة التركية خلال الثلاث سنوات الأولى بما يقارب 45مليار دولار، بينما كانت المساعدات الدولية للنازحين السوريين في تركيا لا تزيد عن 200 مليون دولار، لكن تركيا ستتحمل ضيوفها مهما بلغت التكاليف (جول،2014) .

إلا أن المشاكل التي تواجهها تركيا ليست في الجانب الاقتصادي والمبالغ المالية الكبيرة فقط، بل في الجوانب الاجتماعية والبيئية والصحية والأخلاقية والتعليمية وغيرها، فالمشكلة الأكبر هي في الجانب الإنساني المتعلق بالنازحين أولا، وبالمجتمع التركي ثانيا، وما صدر عن منظمة العفو الدولية بتاريخ 2014/11/20 ومفاده أن (قدرات الدولة التركية على استقبال اللاجئين إليها قد نفذت) يؤكد ذلك (جول، 2014) .

لا شك أن المجتمع التركي يواجه العديد من التحديات، ومن المهم أن تتناول المؤتمرات الدولية وغيرها التي تبحث في ملف اللاجئين حالهم في تركيا والواقع الاجتماعي للطرفين وأيضا التطرق إلى خطط الحكومة التركية التي يمكن أن تصب في محاولات الاستيعاب والدمج الاقتصادي للاجئين (جول، 2014)

وهنا لابد من التنبه، بأنه لا يمكن الفصل بين الجانبين الاقتصادي والسياسي، فالصورة الآنفة الذكر

والتي تشكلت على مدى سنوات الأزمة السورية، حولت اللجوء واللاجئ إلى ورقة سياسية بامتياز واقتصادية في الوقت ذاته، يسعى الكثير من الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين إلى توظيفها في استراتيجياتهم التي يلعب الإعلام الاجتماعي أحد أهم أدواتها (الحسبان، 2014) .

خامسًا :التمثيل القانوني

الاندماج ليست عملية اجتماعية منعزلة عن باقي المؤثرات التي صاحبت أو ظهرت بعيد موجات اللجوء، فالتمثيل القانوني يسهل هذه العملية، وبما أن أزمة اللجوء ليست بالمسألة الطارئة على القانون الدولي بشكل عام، فإن الكثير من الدعوات الدولية جاءت لتؤكد على ضرورة تنظيم وقوننة الأزمات السياسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، في محاولة لتجنب أكبر قدر ممكن من الخسائر، ونتيجة لذلك ظهر القانون الدولي الإنساني، وكانت نتيجة ذلك شرعنة اتفاقيات جنيف الأربع، والبروتوكولات الملحقة بها، التي لاتزال سارية المفعول(عزام، 2014).

وفي هذا الإطار فإنه من الأهمية توفير العمل للاجئ او سد احتياجاته المعيشية، إلا أن تشغيل العمالة الأجنبية ...(خصاونة،2014).

سادسًا :التكافل الاجتماعي:

لابد من خلق تشاركية بين الدولة والمجتمع في حل الأزمات الاجتماعية تحديدا كاللجوء السوري، وبدون هذا التكافل يغدو تعدد الأطراف والفوضى واضحة على الساحة، وتضيع البوصلة ويفقد الحل (مركز بحوث للدراسات،2015)

ففي تركيا بعد شهرين من انطلاقة الثورة السورية، بدأت موجات اللاجئين السوريين بالتوجه إلى تركيا حيث بدأ رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان يتحدث عن أوصاف إسلامية مثل المهاجرين والأنصار في كلامه عن اللاجئين، وأصدر عدد من الجهات الأكاديمية توصيات للشعب التركي بخصوص التهيئة النفسية في حال تم صدور قرار بتوطين قرابة مليون سوري لجأوا إلى تركيا ، والمراقب لوسائل التواصل الاجتماعي يلمح ترحيب المجتمع التركي لهذا التوطين، على غرار الدول الاوربية .

وانطلاقة من هذه التهيئة عملت عدد من المؤسسات التركية على المبادرة بجذب الطرفين، فشركات الاتصال مثلا بدأت باستحداث آلية الرد باللغة السورية، وعمدت شركات الطيران وطواقم المطارات التركية للبدء بدورات تعليم اللغة العربية لتسهيل التعامل مستقبلا مع السوريين، وهذا نموذج واحد من الأمثلة الكثيرة التي شهدتها الساحة التركية .

وفي الختام ، ننقل ملخصاً من كلام الباحث أردال تاناس كاراغول في مقاله بصحيفة يني شفق

"ينبغي أن نتحدث عن آليات انسجام اللاجئين السوريين داخل المجتمع التركي".

عرضت بعض التقارير الصحفية مسألة منح السوريين الجنسية التركية من ناحية قبول أو رفض الأتراك لذلك، وغفل بعضها عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للقضية، الأمر الذي عالجه الباحث أردال تاناس كاراغول في مقاله بصحيفة يني شفق "ينبغي أن نتحدث عن آليات انسجام اللاجئين السوريين داخل المجتمع التركي". أشار كاراغول في مقالته المنشورة بتاريخ 14 تموز/ يوليو الجاري إلى أن سياسة الباب المفتوح تغيّرت بشكل جذري خلال السنوات الثلاث الأخيرة، فبينما كان الجميع يتحدث، في البداية، عن قضية قبول أو عدم قبول هذا الرقم الهائل من السوريين، أصبح الحديث يتمحور حول الآليات الممكنة لدمج اللاجئين السوريين بعد أن بلغ عددهم ثلاثة ملايين وبدأ يلوح في الأفق أن إقامتهم طويلة أو شبه دائمة. ورأى كاراغول أن طرح مشروع التوطين برهن التغيّر الأكيد في تناول الرأي العام التركي لقضية اللاجئين السوريين المقيمين في تركيا. معايير الحصول على الجنسية تطرق كاراغول إلى المعايير المتعلقة بالجنسية التركية، موضحًا أن الحديث عن منحها لثلاثة ملايين لاجئ يعد أمرًا غير عقلاني، مضيفًا أن رئاسة الوزراء أوضحت عددًا من المعايير التي على أساسها سيُمنح اللاجئون السوريون الجنسية التركية. وكان رئيس الوزراء بن علي يلدرم ووزير الداخلية إفكان ألا قد صرحا بأن "الجنسية ستُمنح لأصحاب المؤهلات والاستثمارات ومن يُتوقع أن يفيدوا تركيا". وعن دمج اللاجئين السوريين بالمجتمع التركي، نوّه كاراغول إلى أن هذه العملية بدأت قبل فترة من الزمن من خلال أعمال إدارة الكوارث والطوارئ آفاد ومؤسسات حكومية ومنظمات مجتمع مدني تهتم بالتأهيل الاقتصادي والاجتماعي للاجئين السوريين، مشيرًا إلى أن وزارة التربية والتعليم دمجت الطلاب السوريين بجميع مراحلهم التعليمية في المدارس والجامعات التركية منذ اللحظة الأولى لقدومهم إلى تركيا، وهناك الآن أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين على دراية باللغة والثقافة التركية. وحسب كاراغول، فإن عملية الدمج المشار إليها أعلاه شملت التأهيل الاجتماعي والاقتصادي ولكنها لم تشمل التأهيل المؤسساتي المتعلق بتسهيل الإجراءات الإدارية والحكومية لإقامة اللاجئين السوريين واستثماراتهم وعملهم في المؤسسات الحكومية بمؤهلاتهم وكفاءاتهم. ورأى كاراغول أنه مع اكتمال التأهيل المؤسساتي بعد إقرار الداخلية التركية التفاصيل النهائية للعملية فإن معظم اللاجئين السوريين سيكونون قد اندمجوا بشكل تلقائي، فالمقيم هنا منذ 3 أو 5 سنوات لا يحتاج وقتًا طويلًا لينسجم مع مجتمع آخر. وعن الفائدة الاقتصادية لدمج اللاجئين السوريين المثمرين في المجتمع التركي، أشار موقع "سوبر خبر" التركي إلى أن مؤسسة الإحصاءات التركية كشفت أن السوريين هم من أكثر الأجانب الذين أدخلوا على تركيا عملة أجنبية، إذ بلغ رأس المال السوري الذي دخل تركيا في أيار/ مايو المنصرم فقط 14 مليون و612 ألف ليرة، كما

قام اللاجئون السوريون بتأسيس 124 شركة خلال الشهر المذكور. وأضاف الموقع أن السوريين احتلوا المرتبة الثالثة بعد الألمان والأذربيجانيين من حيث تأسيس الشركات الأجنبية الكبرى، ملمحًا إلى أن مشاريع الاستثمار المباشر التي ينشئها السوريون في تركيا عادت وستعود عليها بالفائدة الاقتصادية الكبيرة والدائمة من حيث رفع ضرائب الدخل للحكومة ورفع مستوى التجارة الخارجية وتخفيض حجم البطالة وغيرها من الثمار الاقتصادية. وقد سد السوريون فراغ الأيدي العاملة في عدة قطاعات كانت تعاني من نقصها مثل قطاعي الإعمار واستخراج المعادن وغيرهما، كما أن دمج السوريين للوصول إلى منحهم الجنسية يعني تحول المساعدات الإنسانية التي بلغت ما يقارب 9 مليار دولار إلى ضرائب تدفع بشكل شهري للحكومة، بحسب ما أورد سوبر خبر. وخلص سوبر خبر إلى أن عملية دمج اللاجئين السوريين الذين يتبعون ثقافة وعادات الشرقية ويتبعون الدين الإسلامي ستعود بفائدة اقتصادية هائلة وستكون سلسلة وليس بالصورة المعقدة التي تصورها بعض وسائل الإعلام.

المزيد: http://www.souriat.com/2016/07/26618.html موقع سوريات

النتائج المتوقعة :

1-الاندماج عملية تحتاج إلى وقت فهي ناتجة عن حالة اللجوء المفاجئة .

2- عزلة اللاجئ السوري نفسه عن المجتمع المضيف هي أحد عوائق الاندماج .

3- العوامل التي تساعد على نجاح عملية الإدماج الاجتماعي للاجئين السوريين هي :

أولا: تشابه العادات والتقاليد يساعد في عملية الاندماج.

ثانيا: الدعم النفسي للاجئين ودعم اللاجئ لنفسه .

ثالثا: الخطط والدراسات اللازمة لتسهيل عملية الاندماج .

رابعًا: الدعم الاقتصادي للاجئين وكفايتهم المادية .

خامسا: التمثيل القانوني (الحماية القانونية) للاجئين السوريين في البلد المضيف .

سادسا: تكافل المجتمع والدولة (الحكومة) لمواجهة الأزمة .

المراجع:

- أبو الحمام ، عزام ، الإعلام والمجتمع ، عمان ، أسامة، 2011.
- الجبور، سناء، الإعلام الاجتماعي ، عمان ، أسامة، 2010.
- الجرباوي وأخرون، ندوة مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات، عمان، 2003.
- دراسة تفصيلية عن وضع السوريّين في تركيا
13 يناير2015أجرت مؤسّسة الدّراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية (TESEV) بالتّعاون مع مركز البحوث الاستراتيجية في الشرق الأوسط (ORSAM) .
- الدليمي، حميد، علم اجتماع الإعلام رؤية سوسيولوجية مستقبلية، عمان ، الشروق ، 2002.
- القضاة ، طلال، الأخصائي الاجتماعي في الأزمات _ دراسة اجتماعية.
- مركز الدراسات الاستراتيجية ، للدبلوماسية الإنسانية وحل النزاعات، مصاعب السوريين العاجلة في تركيا.
- التآلف السوري التركي ، دراسة حول تآلف السوريين مع الأتراك في غازي عنتاب ،مركز سبر للدراسات الإحصائية والسياسات العامة ، شبكة تنمية الشرق الأوسط(مدن)
- مركز ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان ... نشر في 4 – 4- 2010
- مركز بحوث الدراسات 2015، اندماج اللاجئين السوريين في مجتمعات اللجوء بين القبول والرفض.
- المغلس، هاني، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد1، عدد4، الشروق،2002.
- بن بلقاسم، نور الدين، أعمال الندوة العلمية، الإدماج والاندماج – الرهانات والاستراتيجيات والمرجعيات، 2014.
- خضور، أديب، الإعلام والأزمات، الجزائر، الأيام، 1999.
- القليب، انتصار ، مشاكل المهاجرون العرب وإشكالية الاندماج الاجتماعي في البلدان الغربية 2007، طرابلس – ليبيا.
- أحمد صلال، اللاجئون السوريون في تركيا: لن نكن عالة ونريد العمل بشرف،2014.على الموقع:
- https://orient-newsnet/?page=news_show&id=80535
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، إحصائيات، 2014، على الموقع :

- http://wwwunhcr-arabicorg/cgi-bin/texis/vtx/home
- التكيف الاجتماعي، موسوعة مقاتل الصحراء، 2013.على الموقع:
- http://wwwmoqatelcom/openshare/Behoth/Mnfsia15/SocAccom/sec01doc_cvthtm
- ردينة العطي، المؤثرات الاجتماعية للأزمة السورية على المجتمع الأردني ، 2014، على الموقع:
- http://wwwjornewscom/indexphp?option=com_categoryblock&view=article&Itemid=58&id=41180
- سالوجا وكيرسكي، هل تستطيع تركيا دمج المهاجرين السوريين ؟، 2مايو 2014، الموقع:
- http://wwwmajallacom/arb/2014/05/article55250955
- شربول ، منال ، التداعيات الإقليمية والدولية لمشكلة اللاجئين في ظل تطور النزاع السوري 2016-2017،
- الاندماج الاجتماعي ، استراتيجية التدخل والدمج ، الخميس، 16 فبراير، 2012
- جيلان بغينسو، اللاجئون السوريون في تركيا يحصلون على بطاقات هوية، 2كانون الثاني 2015.
- يوسف الشريف، دراسة تركية تدعو إلى الاستعداد نفسيا لاحتمال توطين السوريين،2014/12/23. الموقع:
- http://orient-newsnet/indexphp?page=news_show&id=83692

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

التكيف الاجتماعي بين السوريين و الأتراك

مدينة أديامان أنموذجاً

الباحث محمد نور النمر*

المقدمة

أولاً– محددات التكيف الاجتماعي.

ثانياً– سمات المجتمع السوري في أديامان.

ثالثاً – موانع التكيف الاجتماعي.

رابعاً – المقترحات.

مقدمة

ترك زلزال الحرب السورية أثره العميق على البنية الاجتماعية السورية كما ترك أثره على غيرها – وربما أكثر – من البنى السياسية والاقتصادية والفكرية وغيرها، وأدى هذا الزلزال إلى انهيارات اجتماعية متسارعة قل نظيرها في التاريخ المعاصر، لعل أهم مظاهرها، تلك الهجرات القسرية – تجاوز عدد المهاجرين خمسة ملايين لاجئ – التي رافقت تطورات الحرب السورية، والتي أصبحت حديث الساعة في الآونة الأخيرة 2015 و2016م.

اتجهتْ أغلبيةُ الفارين من الحرب إلى تركيا، لأسباب كثيرة منها: تركّز جزء كبير من المعارك في الشمال السوري المحاذي للحدود التركية الجنوبية، فضلاً عن تساهل الحكومة قانونياً، وحسن استقبالها لهم، وهو ما يحب الأتراك تسميته بسياسة "الباب المفتوح".

ومع وصول أول دفعة لاجئين نيسان 2011، تم تجهيز مخيمات خاصة لاستقبالهم، وتزايدت أعدادهم بازدياد العنف الذي مارسته قوات النظام وتطورات القضية السورية، وقد فضّل أغلبيتهم العيش خارج المخيمات، وخصوصًا في المدن الجنوبية من الحدود التركية، ولعل ما منعهم من الوصول إلى مدن

---

*– **الباحث محمد نور النمر**: ماجستير في الفلسفة المعاصرة من جامعة دمشق، وهو طالب دكتوراه في الفلسفة الإسلامية في جامعة شوكوروا – آضنة، يعمل حالياً في جامعة أديامان التركية، من مؤلفاته: قضايا فلسفية واجتماعية ونفسية – كتاب مدرسي للبكلوريا الأدبي، تأليف مشترك، وزارة التربية السورية، وتاريخ الفلسفة من حيث هو مشكلة فلسفية – مقاربة نقدية، دار كتابوك، فرنسا، والمواطنة في المناهج الدراسية السورية – كتاب دراسات اجتماعية في مرحلة التعليم الأساسي تحديداً – دراسة تقويمية، دار ميسلون، عنتاب، شارك في عديد المؤتمرات الدولية، وله عدة أبحاث محكمة منشورة.

العمق في الوسط التركي، أو شماله، هو الخوف من المجهول في تلك المدن، أو قلة المعرفة، والخبرة بها، لكن بعد مضي خمس سنوات على وصول أول دفعة لاجئين – عام 2011، وصل اللاجئون السوريون إلى كل المدن التركية والتي بلغت إحدى وثمانين ولاية، طبعًا مع اختلاف نسبة وجودهم بين مدينة وأخرى، وتركز أغلبيتهم في المدن الحدودية.

تعد تركيا الحاضن للعدد الأكبر للاجئين السوريين ما يقارب 733، 2 مليون، وإقامة أغلبيتهم في المدن الحدودية مع سوريا، وعلى الرغم من تركز أغلب المخيمات في الحدود مع سوريا تقريباً 25 مخيمًا بلغ عدد سكانها ما يقارب 256 ألف لاجئ هم سكان المخيمات – حسب إحصائية مركز الهجرة التركي — أما النسبة الباقية، وهي الأكبر تعيش خارجها، والتي يصح أن نسيمها بـ "المجتمع السوري" في تركيا.

ساهم في نشوء المجتمع السوري المتكوّن على عجل خلال الخمس السنوات الماضية، عوامل عديدة منها: منح الحكومة التركية الحماية المؤقتة لهم، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الصحية والتعلمية مجانًا، وأخيرًا "إذن العمل" للدخول بشكل رسمي في سوق العمل التركي.

إنّ وجود المجتمع السوري الجديد في المدن التركية يفرض علاقات تواصل اجتماعية مع المجتمع التركي، أهمها: علاقات العمل، والحياة اليومية، وعلاقات الأقارب والتزاوج، وغيرها، خصوصًا أن وجود اللاجئين أحيانًا يتجاوز نسبة السكان الأصليين كما في كلس، وقرى اسكندرون.

من هنا يبدو من المهم دراسة طبيعة العلاقة بين اللاجئين السوريين والأتراك، وأثرها على حاضر المجتمعين، ومستقبلهما، والوقوف على طبيعة المشكلات المتصلة بها، والوصول إلى علاقات اجتماعية سليمة، أو ما يسمى التكيف الاجتماعي.

أولاً – محددات التكيف الاجتماعي:

ليس الخوضُ في مفهوم التكيف الاجتماعي أو غيره من المفاهيم ذات الصلة به ــ من مثل الانسجام الاجتماعي أو حتى الاندماج الاجتماعي ــ ترفًا فكريًا، فهو يحتل مكانة الصدارة أيضًا في حقل الدراسات التي تهتم بشؤون اللاجئين، كما أنه المفهوم الأكثر تداولًا إعلاميًا في الآونة الأخيرة بحيث تحول إلى ضرورة اجتماعية فرضتها المتغيرات التي تصيب عالمنا المعاصر، إحدى أهم هذه المتغيرات: هي تلك التي فرضتها الحروب، وما خلفته من هجرات قسرية، أنتجت مشكلة اللاجئين التي تحولت إلى قضية نقاش عالمية؛ وذلك لما لها من أهمية كبيرة في تغيير البنى الاجتماعية التقليدية في كل الدول المضيفة للاجئين، حتى إن بعض الدول المضيفة للاجئين سعت إلى وضع سياسات، وبرامج

منظمة تكسر الحواجز النفسية التي تعيق تأقلمهم وتؤهلهم مهنيًا؛ كي يكونوا مشاركين فاعلين في الحياة الاجتماعية الجديدة.

إن أهمية البحث في التكيف الاجتماعي للاجئين السوريين في تركيا تأتي من أهمية بناء علاقة سليمة وطويلة الأمد بين السوريين والأتراك، بالإضافة إلى البحث عن السبل المنهجية الكفيلة ببناء علاقة صحيحة لأمد طويل، وعلى الرغم من خطورة الموضوع وأهميته، فإنها لم تنل الاهتمام الكافي على مستوى سياسات الحكومة التركية، أو على مستوى منظمات المجتمع المدني بكل أشكاله من نقابات، أو جمعيات، أو غيرها[1].

ولما كانت دراستنا تحاول الكشف عن وجود التكيف الاجتماعي من عدمه بين اللاجئين، والبيئة الحاضنة لهم، فإنه من المهم وضع تصور حول المحددات التي – نعتقد – أنها تؤثر في عملية التكيف وتسهل حدوثه، وهي كالآتي:

عامل اللغة: للغة دورٌ كبيرٌ في عملية التكيف الاجتماعي، وتعد أحد موانعه[2]، ولا يخفى على أحد أن نسبة من السوريين والأتراك هم ثنائيّو اللغة، أي اللغة التركية والعربية، والأمر نفسه ينطبق على الكردية والتركية.

---

[1]– هذا لا ينفي وجود بعض المحاولات القليلة على المستوى الحكومي مثل: "أعطني يدك أخي"، مشروع أعدته وزارة الشباب والرياضة التركية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف"، بهدف تحقيق الاندماج والانسجام الاجتماعي بين الشباب الأتراك والسوريين في 16 ولاية تركية. أما على مستوى المجتمع المدني هناك جمعيات مثل "بلبل زادة"" في عنتاب التي عملت من خلال فريق بحثي على تأليف كتاب خاص بهذا الامر: الانسجام الاجتماعي من الماضي المشترك إلى المستقبل المشترك، كان الهدف منه – حسب مقدمة الكتاب – تسهيل تكيف اللاجئين السوريين مع الحياة التركية، وتأهيلهم لمواجهة المشكلات النفسية، والتغلب عليها. ص11.

ما نريد التأكيد عليه هو أن التكيف الاجتماعي لم يتحول إلى قضية أساسية في سياسة تعامل الاتراك مع اللاجئين السوريين سواء على المستوى الحكومي أو مستوى المجتمع المدني رغم أهمية هذه المشكلة وضرورتها على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

[2]- تؤكد ذلك، الدراسة الميدانية الإحصائية الموسومة بـ التآلف السوري التركي: دراسة حول تآلف السوريين مع الأتراك في مدينة غازي عنتاب، – حيث توصلت إلى أن أكثر ما يعيق العلاقة مع الاتراك هي مسألة اللغة حيث وصلت نسبتها 43 %، ثم جاء في الدرجة الثانية التصرفات الفردية 10%. التآلف السوري التركي: دراسة حول تآلف السوريين مع الأتراك في مدينة غازي عنتاب، مركز سبر للدراسات الإحصائية والسياسيات العامة وشبكة تنمية الشرق الأوسط، 2015، ص13.

وعدّت الأمم المتحدة عامل اللغة أمراً أساسياً في حالات اللاجئين، حيث يمكن للبلدان المضيفة أن تطلب من مدراس اللاجئين الامتثال لمعاييرها. بما في ذلك استخدام اللغة ومنهاجها ... كما ينبغي توفير الفرص للمتعلمين لتعلم لغة المجتمع المحلي أو البلد المضيف[3].

عامل الدين والمذهب: يلعب الدين الدور الرئيس في تكوين بنية التصورات القيمية الاجتماعية والأخلاقية والتربوية لشعوب الشرق الأوسط، لذلك كانت المقولة الدينية الأثيرة "الأنصار والمهاجرين" حاضرة في استقبال اللاجئين السوريين.

عامل العادات والتقاليد: تنهض العاداتُ والتقاليد بدورٍ مهمٍ في التكيف الاجتماعي، وتأتى ذلك، من كونها التعبير الفعلي عن ثقافة هذا المجتمع، وبنية قيمه الاجتماعية .

العمل: يمثل هذا العامل مكانة جوهرية في حياة الانسان، ويلعب دورًا أساسيًا في التكيف؛ نظرًا لما تمثله تلك الطبقة العاملة أي الشباب، واحتكاكه الميداني مع المجتمع الحاضن؛ لذلك يعد مقياسًا رئيسًا في جودة عملية التكيف الاجتماعي أو عدمها.

التزاوج: تعد علاقات القرابة والمصاهرة أقوى أشكال التكيف الاجتماعي؛ وذلك لما تمثله من تجسيد حقيقي لعملية الاندماج الاجتماعي، والعلاقات الآمنة لأمد طويل.

التعليم: لا تتأتى أهمية التعليم من الأهمية المركزية له في حياة الإنسان الأساسية فحسب، إنما تتضاعف أهميته في حياة اللاجئين، وخصوصاً دوره في حقل التكيف الاجتماعي، على اعتبار أن الهدف الأساسي للتعليم عموماً هو خلق الإنسان الواعي والفاعل في حياته وفي كل النواحي العلمية والتربوية والأخلاقية والاجتماعية، كما تنبع أهمية التعليم الخاصة بالنسبة للاجئين السوريين في تركيا من النسبة التي يمثلها الطلاب حوالي مليون طالباً أي ثلث اللاجئين، هذا فضلاً عن أعمارهم ومستواهم التعليمي.

---

[3]– الحد الأدنى لمعايير التعليم – الجهوزية، الاستجابة، التعافي، منسق "آيني" للحد الأدنى لمعايير التعليم، اليونيسف، قسم التعليم، 2014، ص18.

ثانياً – سمات المجتمع السوري في اديامان:

نقصد بالمجتمع السوري في مدينة اديامان التركية، المجتمع الذي تشكل جراء لجوء عدد من السوريين إلى مدينة اديامان التركية، وأصبح مجتمعًا قائمًا بمكوناته، وتفاصيل حياته الاجتماعية، وقد أضحى لهذا المجتمع ملامح وخصائص تميزه عن غيره من أنماط المجتمع السوري الأخرى سواء كانت في الداخل أم في دول الجوار، ومن هذه الملامح:

1–مجتمع ريفي: إن غالبية أصول اللاجئين السوريين في مدينة اديامان، هي من ريف المدن الشمالية السورية، وبالتحديد ريف مدينة حلب وإدلب، ومع نسبة قليلة من المدن السورية الأخرى، وقد لعبت هذه الأصول الدور الرئيس في تشكيل هذا المجتمع، حيث ما زالت القيم الريفية الاجتماعية، والفكرية، والأخلاقية تحكم منظومة قيم هذا المجتمع.

وما يدلل على ذلك هو أن علاقات القرابة لعبت الدور الأساس في اختيار اللاجئين لهذه المدينة، وتلعب الدور ذاته في اختيار المسكن الذي يكون في غالب الأحيان قريبًا من أماكن سكن أقاربهم، وهذا فضلًا عن تواجدهم في أماكن العمل الواحد.

وقد ساعدت بنية المدينة المضيفة (اديامان)، وهي بيئة شبيهة نوعًا ما بالبيئة التي قدم منها اللاجئون السوريون، أقصد البنية الريفية، وهذا ما يفسر الانسجام الجيد بين الأتراك والسوريين في هذه المدينة.

2– مجتمع عائلي: السمة البارزة للمجتمع السوري في اديامان أنه مجتمع عائلي، فالعلاقة الأسرية على الرغم من اختلاف مستوياتها: أخوة، أو أبناء، أو علاقات قرابة من الدرجة الأولى أو الثانية، لا تلعب دوراً كبيرًا في اختيار هذه المدينة، أو مكان الحي، أو البيت كما ذكرنا آنفًا فحسب، وإنما تلعب الدور الأهم في بناء حياتهم الاجتماعية بشكل عام بما فيها علاقات التواصل، أو المصاهرة، أو المناسبات الاجتماعية المختلفة.

3–مجتمع آني: لا تعني صفة الآني في هذا العنوان الجزم بأن السوريين لن يستمروا في البقاء في هذه المدينة، وهي بالضرورة لا تعني العكس. إنما المقصود هنا وصف الصبغة التي تطغى على جوانب حياة السوريين المختلفة في مدينة أديامان الذين ما زال أغلبهم يتعاطى مع وجوده في تركيا بوصفه حالة

موقتة[4]، لا يتجلى ذلك فحسب في اختيارهم المؤقت لطريقة حياتهم من سكن، وأثاث، ونمط من العلاقات الاجتماعية سواء مع السوريين، أم الأتراك، إنما أيضًا التفكير في العودة إلى سوريا، أو السفر خارج تركيا إن توفرت الفرصة.

4- مجتمع غير منخرط اقتصاديًا ومنكفئ اجتماعيًا: ساهمت أسباب عديدة في وجود هذه السمة، منها أن المدينة المضيفة صغيرة، وهي ومدينة غير صناعية، فضلًا عن أن معظم القادمين إليها من بيئة ريفية فقيرة، وهو سبب جعل انخراط السوريين مقتصرًا على أعمال مؤقتة في أغلبها في البناء، أو عمال في مصانع صغيرة، أو افتتاح بقاليات سورية لا يعرفها إلا السوريون.
وتشكل اللغة التركية إحدى موانع الانسجام الاجتماعي بين السوريين والأتراك في هذه المدينة، على الرغم من وجود بعض حالات الزواج بين الأتراك والسوريين التي اقتصرت على زواج الرجال الأتراك من السوريات وبنسبة قليلة وصلت 40 حالة زواج[5]، وتكاد تكون معدومة حالات زواج السوريين من التركيات.

ثالثاً – موانع التكيف الاجتماعي:
يعرف التكيف بأنه: عملية اجتماعية هدفها تقليل الصراع، وتجنبه، أو عملية تلاؤم اجتماعي تؤدي إلى وقف الصراع بين الجماعات من خلال تأكيد التفاعل السلمي المؤقت أو الدائم.

الصورة النمطية: عاشت تركيا والعالم العربي تحت سقف الدولة العثمانية لمدة أربعة قرون، وهو ما أنتج خصوصية ثقافية، وسياسية، واجتماعية بين السوريين والأتراك، إلا أن هذه الخصوصية لا تنفي وجود صورة نمطية متبادلة في أغلبها سلبية، ونستطيع أن نتحدث عن صورتين نمطيتين، الأولى صورة نمطية تاريخية تعود جذورها إلى ما بعد الدولة العثمانية، نتيجة لانقطاع العلاقات السياسية بعد الحرب العالمية الأولى وصولًا إلى بدايات الألفية الثالثة، تشكلت صورة نمطية سلبية متبادلة بين الطرفين العربي والتركي، حيث تقوم الصورة النمطية التركية على أن صورة العربي – كما تصورها وسائل الإعلام الغربية التي شوهتها أفلام هوليوود: بدوي، غدار، لا يوثق به، زير نساء، غير متعلم، غير ديموقراطي وخانع . وهذه الصورة

4- اتجاهات المستقبل عند السوريين اللاجئين في غازي عناب التركية بحث ميداني، سلطان جلبي، إشراف حسام السعد، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2017، ص 10.

5- حسب إحصائية مأخوذة من دائرة الزواج – بلدية مدينة أديامان.

تتواتر يومياً من خلال تلك الأفلام، ووقوع وسائل التركية تحت تأثير وكالات الأنباء الغربية القوية والمؤثرة التي تقوم بتزويد الصحف التركية بأنبائه[6]، لوم تختلف الصورة النمطية الحالية التي تربط العربي بالخيانة، أو اللون الأسود فضلًا عن الأكل باليد، والزواج المتعدد، وغيرها من الصفات السلبية، وقد كرست هذه الصيغة السياسية الوسائل الإعلامية، والأفلام، والمسلسلات العربية والتركية، كما قابلتها صورة نمطية عربية سلبية بالضرورة تربط التركي بالمحتل الغاصب، أو تربطه بالتوحش.

أما الصورة النمطية الجديدة فقد تشكلت بعد لجوء السوريين إلى تركيا عام 2011؛ إذ ارتبطت الصورة النمطية الجديدة بأن السوري هو الخائن لبلده والمتخاذل في الدفاع عنه، أو الهارب من واجبه الوطني في الدفاع عن بلده، أو أحكام وتصنيفات مسبقة حيث تلتصق بهم تهم الإجرام والتطرف والإرهاب بطريقة اعتباطية[7]، وتظهر هذه الصورة النمطية السلبية في وقت المشكلات التي تظهر بين الفينة والأخرى بينهما مثل مراش، وقيصري، وعينتاب، وأورفا، كما يضاف إلى هذه الصورة النمطية السابقة شكل اجتماعيّ يربط السوري بالفقر والتسول، أو علاقته ببعض العادات الاجتماعية غير المناسبة مثل عدم احترام الجيران، وإزعاجهم بالصوت المرتفع، وهي العادة التي أضحت مقترنة بالعائلات السورية لدى بعض الأتراك، ومن هنا تقع على عاتق اللاجئين السوريين مهمة إثبات عكس هذه الصورة النمطية السلبية.

حاجز اللغة: من بديهيات أدبيات التكيف الاجتماعي أن تُعد اللغة الوسيلة الأهم في صناعة تكيف اجتماعي سليم، وعلى الرغم من أن الدول الأوربية – الرائدة في المجال – تجتهد في ربط تعلم اللغة بمسائل المساعدات والإقامات وغيرها، فإن تركيا لم تفعل مثلها؛ لأن المقولة الأساسية في استقبال السوريين في تركيا "الأنصار والمهاجرون"، أو الضيوف، وذلك على الرغم من الجهود التي تقدمها مؤسسات حكومية في تعليم اللغة التركية للاجئين السوريين مثل مراكز التعليم الشعبي (المراكز الثقافية)، أو مؤسسات المجتمع المديني الناشط بقوة في هذا المجال.

على الرغم من كل هذه الجهود المبذولة من الطرف التركي، فضلًا عن العيش في وسط المجتمع التركي، وهو ما يوفر وسطًا لغويًا كاملًا ومتعاونًا في هذه المسألة، إلا أن السوريين حتى الآن لم تحظ لديهم قضية

---

[6]- صورة العرب لدى الاتراك في العصر الراهن، فاروق بوزكوز، جامعة دجلة كلية اللآداب والفنون، قسم اللغات الشرقية وآدابها ديار بكر، تركيا، ص15-16.

[7]- فرص وتحديات تكيف اللاجئين السوريين في تركيا، عبد الله التركماني، http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=524444&r=0&cid=0&u=&i=0&q=.

تعلم اللغة التركية بالمكانة الأساسية كما يجب أن تكون عليها بعدها عنصرًا جوهريًا في عملية تحقيق تكيف اجتماعي سليم، وطويل الأمد.

الجهل بالقوانين: يعد الجهل بالقوانين التركية للاجئين السوريين الذين يعيشون على الأراضي التركي، سواء تلك القوانين التي تخص الحياة العامة بمختلف أشكالها، أم تلك القوانين التي تخص الأجانب، فمعرفة القوانين لا تشكل عاملًا رئيسًا في تحقيق تكيف على المستوى القانوني – الحماية- فحسب، وإنما تمثل كذلك خطورة تعرضه لأشكال من الاستغلال، أو التورط في قضايا يحظرها القانون التركي، وهذا ينطبق على الأحوال الشخصية كما هو قضايا القوانين الجزائية.

الجهل بالعادات والتقاليد: لا شك أن لكل مجتمع عاداته وتقاليده الاجتماعية، من هنا يعد الإدراك العميق لطبيعة العادات والتقاليد للسوريين عنصرًا رئيسًا في التكيف الاجتماعي؛ إذ تلعب حساسية هذه العادات دورًا في عملية أي تكيف ناجح؛ لأن الأخير يقوم بالأصل على فكرة تقبل اختلاف هذه القيم الاجتماعية واحترامها.

أخيرًا يقع على عاتقنا نحن السوريين المقيمين في تركيا عمومًا، ومنها مدينة أديامان مهام كبيرة، منها خلق أفضل العلاقات مع الأتراك من خلال السعي نحو تكيف اجتماعي صحيح، وطويل الأمد لمنع حصول أي مشكلات أو صدامات اجتماعية محتملة بين السوريين والأتراك على غرار المدن التركية الأخرى، والسعي إلى تشكيل رأي عام تركي بشكل أكبر - مما عليه الآن – داعم للثورة السورية في تحقيق أهدفها في الحرية، والكرامة، والحياة الكريمة لكل السوريين.

مقترحات:

لا تتعلق أهمية موضوع التكيف الاجتماعي في حياة اللاجئين السوريين كما هو حال المجتمع المضيف فحسب، إنما ايضاً خطورة هذا الموضوع بالنسبة لطرفيه السوريين والأتراك، فبين الفينة والأخرى تطالعنا وسائل الاعلام بمشكلات خطيرة بينهما في عدد من المدن التركية، تصل هذه المشكلات حد تهديد الأمن العام لتركيا، وبناء عليه نقترح بعض المقترحات نراها أساسية في هذا الموضوع:

- تبني الحكومة التركية من خلال البلديات برامج خاصة بالتكيف الاجتماعي في كل المدن التركية التي يتواجد فيها السوريون.
- أن تقوم منظمات المجتمع المدني التركي بدورها الأساسي في وضع برامج التكيف الاجتماعي في خططها التي تستهدف السوريين والأتراك.
- أن تنهض منظمات المجتمع المدني السوري بدورها الأساسي في وضع برامج التكيف الاجتماعي في خططها التي تستهدف السوريين.
- العمل على إزالة الصورة النمطية السلبية المتبادلة بين السوريين والأتراك، من خلال التركيز على الأمور الاجتماعية والثقافية والعلمية التي تثبت وهمية هذه الصورة وخطرها على حاضرنا ومستقبلنا، من خلال التوجه إلى الإعلام التركي لمخاطبة الرأي العام التركي حول ثقافة السوريين وعاداتهم، والأهم عدالة قضيتهم وحقهم في الحرية والكرامة..
- العمل على برامج تستهدف تعليم اللغة التركية للسوريين وفي مختلف المراحل العمرية، من خلال الاستفادة من المراكز المختلفة الخاصة بهذا الأمر.
- إقامة فعليات مشتركة اجتماعية وثقافية وعلمية من خلال منظمات المجتمع المدني السورية والتركية، وذلك لتحقيق التفاعل والتكيف اللازم بين السوريين والأتراك، ولأبعاد خطر تكوين مجتمع سوري منعزل داخل المجتمع التركي.
- أن يكون للتكيف الاجتماعي مكانة مهمة في البرامج التعليمية، ليس فقط في تضمينه المناهج الدراسية فحسب، إنما التصدي صراحة "للقضايا المتعلقة بالنزاع، والمواطنة، والتماسك الاجتماعي" لمحاربة المخاطر المحتملة لتعليم اللاجئين والمواطنين جنبا إلى جنب،

والاستفادة من "إمكانيات الاندماج الاجتماعي الهامة الكامنة فيه[8]، إنما أيضاً أن يكون الطلاب صلة الوصل بين اللاجئين السوريين والمجتمع المضيف، وخصوصاً بعد قرارات دمج السوريين (طلاباً ومعلمين) في المدارس التركية.

- العمل على إقامة ندوات ومحاضرات توعوية وتثقيفية للأتراك والسوريين يكون هدفها الرئيس تعرف الطرفين على ثقافة البلدين وعاداتهم وتقاليدهم.
- العمل على نشر كتب باللغة العربية للاجئين السوريين تتضمن التعريف بالقوانين التركية الخاصة بالحياة العامة وخصوصاً تلك القوانين التي تتعلق بالأجانب أو باللاجئين.
- تفعيل دور الشباب السوري في عملية التكيف الاجتماعي، والاستفادة من طاقاتهم ومواهبهم، من خلال تنفيذ برامج وفعاليات شبابية رياضية واجتماعية وعلمية سورية تركية.

---

[8]– موانع تعليم اللاجئين السوريين في تركيا، منظمة هيومن رايتس ووتش، 2015.

المراجع المستخدمة في البحث:

1- اتجاهات المستقبل عند السوريين اللاجئين في غازي عناب التركية بحث ميداني، سلطان جلبي، إشراف حسام السعد، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2017.

2- الانسجام الاجتماعي من الماضي المشترك إلى المستقبل المشترك، فريق بحثي، إشراف محمود أولوتوك، مركز البحوث العلمية والتربوية والثقافية، جمعية بلبل زادة، عنتاب، 2016.

3- فرص وتحديات تكيف اللاجئين السوريين في تركيا، عبد الله التركماني، http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=524444&r=0&cid=0&u=&i=0&q=.

4- موانع تعليم اللاجئين السوريين في تركيا، هيومن رايتس وتش، 2015.

5- صورة العرب لدى الاتراك في العصر الراهن، فاروق بوزكوز، جامعة دجلة كلية اللآداب والفنون، قسم اللغات الشرقية وآدابها، دياربكر / تركيا.

6- الحد الأدنى لمعايير التعليم – الجهوزية، الاستجابة، التعافي، منسق "آيني" للحد الأدنى لمعايير التعليم، اليونيسف، قسم التعليم، 2014، ص18.

7- التآلف السوري التركي: دراسة حول تآلف السوريين مع الأتراك في مدينة غازي عنتاب، مركز سبر للدراسات الإحصائية والسياسيات العامة وشبكة تنمية الشرق الأوسط، 2015.

المهاجر السوري في رواية (عائد إلى حلب) لعبد الله مكسور

أ.د. خليل عودة*

مقدمة:

يعد موضوع المهاجرين السوريين من الموضوعات البارزة التي تناولها الكتاب والسياسيون والأدباء والفنانون، وجاء هذا الاهتمام بسبب عمق المأساة الإنسانية التي تشكلت فصولها في مساحات مكانية وزمانية واسعة، وشكلت تداعياتها هماً إنسانياً على المستوين العربي والعالمي، وقد تكون تركيا من أكثر الدول التي تحملت عبء المهاجرين العرب بسبب قربها الجغرافي من مواقع الأحداث، فقد "أكد غويتريش أن تركيا تستضيف حالياً أكثر من 4 ملايين و100 ألف لاجئ من مختلف الجنسيات، وهو الرقم الأكبر مقارنة مع الدول الأخرى، معظم هؤلاء اللاجئين من العراقيين والسوريين."(1)

وإذا كانت الصحف تناولت واقع المهاجرين السوريين في تركيا من خلال حقائق وتقارير، فإن الكتاب والفنانين قد تناولوا هذا الموضوع من زاوية إبداعية، واستطاعوا إيصال صورة المهاجرين السوريين من خلال أعمال فنية تقدم الصورة بشكل أكثر تأثيراً وهذا ما فعله عبدالله المكسور في روايته عائد إلى حلب واستطاع من خلالها تقديم صورة مفعمة بالأحاسيس والمشاعر عن واقع المهاجرين السوريين في داخل الوطن وخارجه، وكانت مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا أحد المحطات الرئيسة في الرواية، واستطاع من خلالها أن يعكس تداعيات المكان،

---

*– أ.د. **خليل عودة**: دكتوراة لغة عربية من جامعة القاهرة، يعمل في جامعة النجاح الوطنية بفلسطين، يحمل رتبة أستاذ، عمل عميداً لكليتيّ الآداب والدراسات العليا في الجامعة، وله العديد من الأبحاث العلمية المحكّمة المنشورة في داخل فلسطين وخارجها، ويُشرف على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه.

---

[1] - جولة بين خيام اللاجئين في تركيا: عبد الرحمن ضاحي، البيان، لندن، ع341، 2015، ص61.

وواقع المخيمات، وأثر الحياة الجديدة على الواقع النفسي والاجتماعي والاقتصادي، ويستعرض البحث هذه المتغيرات، ومدى قدرة الكاتب على إيصال صورة مؤثرة لواقع المهاجرين السوريين ومعاناتهم الحقيقية بعيداً عن الوطن.

عتبة العنوان:

تشكل رواية عائد إلى حلب واحدة من الروايات التي تناولت المأساة السورية بكل أبعادها وتفاصيلها، وتتمحور الواجهة الإعلامية للرواية في دلالات العنوان الذي اختاره الكاتب وشكل من خلاله محور الفكرة الرئيسة، إذ جمع العنوان بين دلالتين مباشرتين الاولى (العودة) والثانية (حلب) وفي الدلالة الأولى تجمع كلمة العودة بين بعدين أساسيين المنفى والعودة، لأن الذي يطلب العودة بالتأكيد هو بعيد عن وطنه، وطلب العودة لا يكون إلا إذا كان المنفى جبرياً، لأن الذي يملك إرادة العودة لا يطلبها، وكلمة (عائد) تتضمن حتمية العودة، والتأكيد عليها، والكاتب يربط العودة بمدينة حلب، ربما لأن حلب احتلت حيزاً واسعاً من الأخبار التي أظهرت قسوة الحرب، وكثرة الضحايا المدنيين الذين سقطوا على أرض حلب، وأيضاً لان حلب شكلت في إرثها التاريخي والجغرافي نقطة مركزية في الحرب الدائرة في سوريا، ولهذا يخصص الكاتب العودة إلى حلب دون غيرها من المدن السورية، وكأن العودة إلى حلب تعني بداية النهاية للمأساة السورية.

وقد يكون تخصيص حلب بالعودة راجع إلى دائرة أضيق تخص الكاتب كونها مدينة الكاتب الذي ينتمي إليها في فكره وأصوله، تماماً كما فعل غسان كنفاني في روايته عائد إلى حيفا، وهنا قد يكون التناص الأسلوبي واضحاً بين عنواني الروايتين اللتين جاءتا من كاتبين مهاجرين قسراً عن بلادهما، وكلاهما يسعى إلى العودة ويرى حتميتها من خلال استخدام اسم الفاعل الذي

يعكس أمراً قائماً وآتياً، ثم تكون العودة مخصصة بالجزء الذي يدل دلالة واضحة على الكل، في رواية المكسور الكل السوري، وفي رواية غسان كنفاني الكل الفلسطيني. فرواية غسان كنفاني تعالج من خلال عنوانها قضية اللجوء والعودة، وهي تعد "واحدة من أكثر الروايات إثارة لمسألة النزوح ومآسيها ومسألة العودة ومغرياتها، والمخاطر والتضحيات التي تتطلبها."[2]

وبهذا العنوان البسيط استطاع المكسور اختراق الوضع السياسي والعسكري واختصار المسافة بين اللجوء والعودة، واستطاع أيضاً أن يضيئ طريق القارئ إلى الموضوع الذي تناولته الرواية بما فيه من مأساة الحرب، وقسوة التهجير، ورغبة العودة إلى الوطن الذي يشكل هماً قائماً في نفس المهاجر، ومن هنا تشكلت عتبة العنوان "بوصفه المدخل أو العتبة التي يجري التفاوض عليها لكشف مخبوءات النص الذي يتقدمه ذلك العنوان" [3]

تداعيات المكان:

تظهر في رواية المكسور المفارقة الواضحة في تداعيات المكان بين المكان الموجود، والمكان المفقود، وقد جاء الإشعار الأول في عنوان الرواية (عائد) مما يعني رغبة الكاتب في الانتقال من المكان الموجود إلى المكان المفقود، والرواية تتنقل بين الامكنة في أحداثها، وترسم صورة واضحة لغربة المكان وغربة الإنسان، فالمكان في الرواية ليس مجرد معالم جغرافية أو عمرانية أو أثرية، وإنما واقع إنساني يعكس تفاصيل الأحداث التي تصاحب المكان وتخلق عالماً آخر ممزوجاً بأحداث وذكريات ودلالات ملتصقة في وجدان وعقل صاحبه "إن دراسة تشكيل المكان تقوم على

---

[1]- غسان كنفاني، ثنائية الخروج والعودة، رواية عائد إلي حيفا انموذجاً: سمير حماد، الموقف الأدبي سوريا، م41، ع 495، 2012، ص181.

[2]- العنوان في الشعر العراقي المعاصر أنماطه ووظائفه: ضياء الثامري، مجلة جامعة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، م9، ع2، 2010، ص13.

استخراج مقاطع الوصف الموجودة للأشياء الطبيعية منها والمادية، ومما تضيفه على عنصر الرواية من دلالات وظلال نفسية وفكرية لها علاقة مباشرة بحالة الشخصية ورؤيتها للمكان الذي تقيم فيه سواء أكانت إقامة اختيارية أم جبرية" (4)

والوطن دائماً إن كان حاضراً أم غائباً، لا يغيب عن ذهن الإنسان، لان الإنسان ليس فقط يعشق المكان، وإنما هو يندمج فيه بكل أحاسيسه ومشاعره، وإذا كانت الحرب تمزق الوطن، وتفصل الإنسان عنه فأنه يبقى فيه كياناً قائماً ولو على مستوى الكلمات "إنها الحرب يغدو الوطن جملاً تصطف ليحكي قصة الوجع المكابر"(5)

والإنسان لا يغيب عن المكان، لأنه جزء أصيل من تكوينه النفسي، ورمز لهويته وبقائه "إن إدراك الإنسان للمكان مباشر وحسي، وصراعه معه ما هو إلا تأكيد لذاته وتأصيل لهويته، فبقدر إحساس الشخص بالمكان، تكمن أهمية وجوده، ولا تكتسب الذات أهميتها إلا من خلال تفاعلها مع المكان الموجود فيه."(6)

وإيماناً من الكاتب في توظيف المكان من خلال مساحات مكانية متنوعة تغطي مجمل الأحداث الحاصلة في المكانين الموجود والمفقود، فقد حاول التركيز على المكان بكل تفاصيله وإيحاءاته، وحاول أيضاً نقل المشاهد المكانية في حركة مصاحبة للأحداث لأن "الانتقال من مكان إلى مكان يصاحبه تغير في الشخصية ، أما الانغلاق في مكان واحد دون التمكن من

---

[1]- أهمية خصوصية المكان في الرواية "الرواية الفلسطينية نموذجاً" : صبحية عودة محمد، مجلة المسار، تونس، ع 54، 2001، ص28.

[5]- عائد إلى حلب: عبدالله ياسر مكسور، ط دار مضاءات للنشر والتوزيع – عمان الأردن 2013، ص7.

[3]- أهمية خصوصية المكان في الرواية: الرواية الفلسطينية نموذجاً: صبحية عودة محمد، ص 28.

الحركة، فإن هذه الحالة تعبر عن العجز وعدم القدرة على الفعل أو التفاعل مع العالم الخارجي"(7)

فالوطن بلا شك قطعة من إنسانية الإنسان، وحب الوطن لا يحتاج إلى ثقافة خاصة "إنه إحساس رهيب أن نحب الأوطان أن نحمل في قلوبنا تلك العاطفة لتراب وشجر وبيوت وأنهار وبقايا صور" (8) فالوطن هو الأمان، وهو الكرامة للإنسان، وترك الوطن يعني الذل والهوان "فالعربي أينما ذهب متهم ومدان دون الحاجة لدليل، حتى دون الحاجة لتقديم اعتذار له"(9)

ويبقى البعيد عن وطنه غريبا، وإن جمعته الجغرافيا بأرض قريبة من وطنه، لقد شكلت مدن الشتات ومخيمات اللجوء مساحات مكانية ضيقة يعيش فيها اللاجئ السوري الذي يشعر بالغربة القاسية الممزوجة أحياناً بالذل والمهانة "في الريحانية* تتشابه الجغرافية بين تركيا وسوريا، وبعض العائلات انقسمت إلى قسمين، فمنهم التركي ومنهم السوري، تتشابه وجوههم وطباعهم وعاداتهم وأساليبهم في الغش والحب، أمر واحد فقط يفترقون فيه هو أن السوري بات ضيفاً منذ عامين تقريباً على أرض متصلة بأرضه وجذور تتقاطع مع جذوره"(10)

والمهاجر السوري عندما يقطع الحدود متنقلاً بين الوطن والمنفى يشعر بغربة المكان، وعدم القدرة على التأقلم مع الحالة الجديدة التي تفرض عليه، وقد تكون صورة العابرين على الحدود من الصور المثيرة التي تجعل الإنسان غير قادر على التمييز بين الوطن في حدوده بين الداخل والخارج، أو بين الموجود والمفقود "في مواجهة الوطن لا تستطيع أن تميز مشاعرك،

---

[7] - بناء الرواية: أحمد سيزا قاسم، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب 1984، ص77.
[8] - عائد إلى حلب: عبدالله مكسور، ص13،14.
[2] - المرجع نفسه، ص15.
* الريحانية هي احدى مدن اسكندرون المتنازع عليها بين سوريا وتركيا.
[10] - المرجع نفسه، ص15، 16.

فمـن علـى هـذه البوابـات مـر غيـرك منـذ عشـرات السـنين بطـريقتين متعاكسـتين، وكلاهمـا لـم يسـتطع – ربمـا – أن يميـز بـين الأرض خلـف الحـدود مـن جهتـين، فظل السؤال قائماً أي أرض هي الغربة"[11]

ويحـاول المكسـور مـن خـلال سـرد أحـداث الغربـة والسـفر، أن يسـتجمع ذاكرتـه الأدبيـة، فيقفـز بعيـداً إلـى شـعر الحـلاج الـذي يغـازل فيـه المحبوبـة التـي تنـدمج مـع الـوطن فـي صـورة عنـاق أبـدي، ويبـدو الارتبـاط بينهـا واضـحاً مـن خـلال عبـارات الحـب التـي تغـري المكسـور بعنـاق الحبيبـة داخـل أسـوار الـوطن.[12] وهـو بـذلك يـدرك تمامـاً مـدى الصـلة الوثيقـة بـين الإنسـان والمكـان، فالإنسان جزء من المكان الذي يعيش فيه.

ودائمـاً نجـد فـي روايـة المكسـور عبـارة "فـي مواجهـة الـوطن"، فـالوطن مكـان ينفصـل عـن الكاتـب أحيانـاً عنـدما يكـون فـي الغربـة، ويـندمج فيـه عنـدما يكـون فـي داخلـه، والمواجهـة هنـا تعنـي الحـد الفاصـل بـين داخـل الـوطن وخارجـه، والكاتـب يصـور حـالتين متناقضـتين فـي مواجهـة الـوطن، حالـة الانـدماج والأمـان عنـدما يكـون الانسـان داخـل الـوطن، وحالـة الخـوف والمـوت والعـذاب فـي خارجـه، ومـا قيمـة الانسـان خـارج الـوطن هـو مجـرد حقيبـة صـغيرة، لأنـه فـي مواجهـة الـوطن لا يملـك شـيءاً إلا بعـض أوراقـه الثبوتيـة، واشـيائه الخاصـة "فـي مواجهـة الـوطن أقـف وحقيبتـي الصـغيرة"[13]، هـذه الحقيبـة الصـغيرة هـي كـل مـا يملـك المهـاجر السـوري الـذي يقـف دائمـاً علـى أعتـاب الـوطن ينتظـر العـودة "فمـاذا بيـد واقـف علـى بوابـة الـوطن، لا شـيء معـه فـي مواجهـة الـدمار سوى حقيبة صغيرة"[14]

---

[11] - عائد إلى حلب: عبدالله مكسور، ص17.
[12] - المرجع نفسه، ص21.
[13] - المرجع نفسه، ص23.
[14] - المرجع نفسه، ص26.

وفـي خضـم الأحـداث المتلاحقـة يفقـد المكـان عنصـر الأمـن والأمـان ويصـبح مكانـاً غيـر مـأهول، يحـاول الإنسـان أن يفـر منـه إلـى المجهـول، وتفقـد الأمكنـة قيمتهـا، ويصـبح المكـان مثـل اللامكـان تمامـاً "أحـاول أن أتخلـص مـن هـذه المشـاهد، ولكـن كيـف السـبيل وكـل مـن حـولي يهـرب منهـا إلـى اللامكـان"[15] فالمكـان أصـبح مجهـولاً، والمهـاجر السـوري لا يعـرف السـبيل إلـى المكـان وهـو فـي محاولـة انفصـال عنـه ، ويتحـول إلـى المكـان الـذي لا يريـده، ولا يـرى فيـه خصوصية المكان الذي ينتمي إليه، أو الذي تأصل في ذاكرته.

تداعيات الهجرة:

حـاول المكسـور فـي روايتـه فلسـفة تـداعيات الهجـرة وأسـبابها ومسـبباتها مـن خـلال اسـتنطاق الشخصـيات التـي وضـعها فـي مواجهـة الأحـداث الصـعبة التـي مـرت بهـا سـوريا، فـالهجرة لـم تكـن فـي يـوم مـن الأيـام هجـرة طوعيـة، وإنمـا فرضـت علـى الصـغار والكبـار الـذين لـم يجـدوا سـبيلاً آخـر سـوى تـرك وطـنهم والبحـث عـن مكـان آمـن، أو يعتقـد أنـه آمـن مقارنـة مـع مشـاهد المـوت والـدمار التـي تمـلأ المكـان الـذي خرجـوا منـه، واسـتطاع الكاتـب مـن خـلال رسـم المشـاهد الحيـة المتحركـة أن يقـدم نموذجـاً لاشـكال الهجـرة القسـرية التـي فرضـت علـى السـوريين "كـان الأطفـال يتحسسـون ثيـاب أمهـاتهم، يمشـون خلـف ظـل أبـيهم، الرائحـة وحـدها تطـاردهم، رائحـة المـوت والـدمار"[16] ويحـاول الكاتـب أن يسـوغ هجـرة السـوريين عـن أوطـانهم، ويعـود بهـا إلـى أسـباب الحـرب التـي فرضـت علـيهم، وإذا كـان الكبـار لا يسـتطيعون تبريـر سـبب هجـرتهم، أو أنهـم يخـافون الحـديث عنهـا، فـإن الجيـل الناشـيء لا يخشـى ذلـك، ويعطـي التفسـير الصـحيح لهـذه الحـرب التـي فرضـها الجيـل القـديم علـيهم "يقطـع مشـاهدتي نـزار

---

15 - عائد إلى حلب: عبدالله مكسور ،ص24.

16 - المرجع نفسه، ص42.

ليصرخ بهم: لا تبكون أرضاً تركتوها وهربتم، لا يجيب أحد، خلا طفل واحد لم يتجاوز عمره عشر سنوات، وبعنف اكتسبه خلال الأشهر الأخيرة – لو كنت زلمة روح خليك تحت القصف... لو إنك زلمة ليش متخبي هون؟!"[17]

إذن هو الهروب من أجل الحياة، أو هو الهروب بعيداً عن الموت، وهذا المشهد يذكرنا تماماً بمشاهد الهجرة الفلسطينية عام 1948، والتي تمت بسبب عمليات القصف والقتل التي مارستها عصابات الهاجانا الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، وكذلك القصف بالطائرات، وربما كانت التهمة نفسها للفلسطينيين الذين تركو أرضهم، أو اللوم نفسه، ولكن الجواب يكون من الجيل الجديد الذي لا يوجه لوماً للآباء والأجداد، لقد واجهوا الموت، وخرجوا بحثاً عن سبل جديدة للحياة.

والنتيجة لذلك كله خيام هنا وهناك على الحدود التركية السورية والحدود السورية الأردنية، تماماً كما حدث في خيام الفلسطينيين بعد الهجرة، خيام على حدود لبنان وسوريا ومصر والأردن، والمأساة تتكرر هنا من جديد، ولكن ليس في فلسطين وإنما في سوريا "مشاهد ممتعة كفيلم سينيمائي قصير لتلك الخيام التي انتشرت في الزعتري على حدود الأردن، وأخرى في كلس على الحدود التركية، حالة من العدم مصير هؤلاء"[18] إذن هي المشاهد الدرامية للحالة السورية المتمثلة في مخيمات اللاجئين على الحدود الأردنية والتركية.

---

[17] - عائد إلى حلب: عبدالله مكسور ، ص42.
[18] - المرجع نفسه ، ص43.

صورة المخيم:

المخيم هو نفسه المخيم، فلا يختلف واحد من المخيمات عن الآخر إلا في التسمية فقط، والمهاجر أياً كانت جنسيته ليس أمامه إلا المخيم والخيام، وعليه أن يرضى به وطناً جديداً بديلاً عن وطنه الأصلي الذي فقده، أو فقد منه.

وفي المخيم بغض النظر عن الاسم الذي تحمله، لا توجد كرامة للإنسان، يفقد الإنسان فيه إنسانيته، فمخيم الكرامة أو ما اصطلح عليه بهذا الاسم، لا يحمل من معاني الكرامة إلا الاسم الذي سمي به "إذاً هو المخيم عشرات الخيام على الأرض منصوبة هناك على بعد ما يقارب خمسة كيلومترات، طرقات ليست كالطرقات، معابر للمياه ليست محفورة بعد، أخشاب ستكون أوتاداً بعد قليل، أغطية مرصوصة بالعشرات، ولا شيء أبدا سوى أن تبدأ كل عائلة بالسطو على خيمة في هذا الوطن الجميل"[(19)] والكاتب يستخدم هنا كلمة وطن للمخيم، وكأن المخيم أصبح الوطن الجديد، أو البديل عن الوطن الأصلي، وهذا يعني أن المهاجر السوري، ليس أمامه سوى هذا الخيار الذي فرض عليه، ولا يملك أمامه سوى الاستسلام له، والقبول به.

فالمخيم كما وصفه الكاتب هو الهروب من كل المكان إلى اللامكان، وربما كانت عبارته أصدق تعبير لوصف المخيم، لأن المكان الذي يوفر لساكنيه مقومات الحياة، وفي المخيم لا مقومات للحياة، والناس يعيشون حياة قاسية ينتظرون فيها الموت، وهنا ينتقل الكاتب من الأسلوب القصصي القائم على تقديم الحدث، إلى الوصف المباشر لحالة المخيم، مما يعكس انفعاله الشخصي إزاء المشاهد التي يصورها، ويخرج في وصفها عن كونه أديباً، أو حتى صحفياً، ليعبر عن مشاعر خاصة، وانفعالات ذاتية،

---

[19] -عائد إلى حلب: عبدالله مكسور ، ص45، 46.

"في المخيم لا مقومات للحياة اطلاقاً، فقط هناك انتظار للموت القادم وكثير من القصص التي ينتظر صاحبها فرصة من الوقت كي يرويها لمن يلقي السمع، إنها قصص الثورة التي لم تكتمل بعد، قصص الموت والسرقة وقطع الطرقات، قصص تسكن في العيون ولا ترحل إلا بأمر حاملها ولو شاء لبقيت مدفونة إلى الأبد، ولكن كلهم ينتظرون فرصة للبوح"[20]

ففي المخيم كثير من الآلام المكبوتة التي تنتظر البوح، وكثير من العسر الذي ينتظر الفرج، وإذا كان الناس العاديون لا يستطيعون البوح، فإن الروائي يستطيع أن يقتنص اللحظات المناسبة ويعبر عن حالات غير مرئية، لا يستطيع الناس العاديون رؤيتها أو البوح بها، ومن هنا جاءت روايته المباشرة عن حالات الاغتصاب والتعذيب، وفي أروقة الخيام المتناثرة على عدة كيلومترات تختلط المشاعر والأفكار لدى الكاتب، وتكون عملية تجميع لقصص متناثرة هنا وهناك.

والحياة في المخيم لها طعم خاص تختلف تماما عن الحياة خارجه، لأن المخيم فيه معاناة غير موجودة في الحياة العادية، والمهاجر يتقبل هذه الحياة، إذ لا بديل عنها "أتململ على الأرض فأمد يدي وانتزع حجرة من تحت بطانية نامت مثلي على التراب مباشرة، أبتسم وأتذكر كل تلك الأسرة المريحة التي نمت عليها في بلدان الخليج والقاهرة واشبيلية وباريس وبغداد، كلها لا تعادل في جماليتها هذه البطانية الممدودة على تراب المخيم الذي ينعم فيه الإنسان بأعلى درجات الحرية... ولكن هل الحرية تغني عن الخبز"[21]

إذاً هي الحياة التي لا بد أن تستمر مهما كانت الظروف والأحوال، ففي المخيم أناس يعيشون ويحلمون ويفكرون، ولكن المخيم يظل هو المخيم،

---

[20] - عائد الى حلب: عبدالله مكسور ، ص47.

[21] - المرجع نفسه، ص56.

رمـز المعانـاة والمأسـاة الإنسـانية التـي تتكـرر فصـولها فـي كـل أرجـاء الـوطن العربـي الـذي فـرض علـى سـاكنيه أن يكونـوا ضـحايا الحـروب الداخليـة والخارجيـة، فـاللاجئون السـوريون يتـذكرون هجـرات الـدول المجـاورة لهـم "ولغة اللجـوء هـي وحـدها التـي تسيطر علـى كـل شـي، لعنـتهم يرسـلونها إلـى كـل شـيء، يتـذكرون كيـف استضـافوا العـراقيين بعـد نيسـان مـن عـام 2003، وكيـف استضـافوا اللبنـانيين بعـد تمـوز مـن عـام 2006، يتـذكرون وفـي قلـوبهم غصـة من بلاد العرب التي ترفض أن تعطي أبناءهم فيزا لزيارتها والعمل بها"[22]

إنـه الحصـار الشـامل مـن العـرب الـذين يريـدون تكـريس وجـود المخـيم وعزلـه عـن محيطـه العربـي والإنسـاني، ليبقـى اللاجـئ تحـت رحمـة المسـاعدات الخارجيـة التـي تأتيـه من هنـا أو هنـاك، ويظـل اللاجـئ عالـة حتـى علـى نفسـه. لقد كـان الخـروج مـن حلـب خروجـاً قسـرياً، بسـبب مجريـات الحـرب التـي فرضـت نفسـها علـى المدينـة وأهلهـا، وكـأن الرحيـل هـو الحـل الأمثـل والأفضـل "كـان اقتراحـاً صـائباً أن نرحـل مـن هنـاك بعـد أن توجـه الجميـع إلـى الحـدود التركيـة ليلتحقوا بمئات غيرهم"[23]

وتكـون العـودة إلـى حلـب الأمـل الـذي يـداعب خيـال الكاتـب، ويريـد ترسـيخه علـى أرض الواقـع، إنهـا عـودة محفوفـة بالمخـاطر والصـعوبات، ولكـن العـود الأحمـد الـذي يسـعى إليـه المهـاجر السـوري، إنهـا حلـب الـذاكرة والتـاريخ، وحلـب الـوطن والأهـل، والكاتـب عنـدما يـدخل حلـب يـذكرنا تمامـاً بـدخول غسـان كنفـاني حيفـا، فكلاهمـا يبحـث عـن قطعـة مـن وطنـه أصـبح غريبـاً عنهـا، وأصـبحت غريبـة عنـه، هنـاك اليهـود الـذين يحتلـون الأرض والتـاريخ والهويـة،

---

[22] - عائد الى حلب: عبدالله مكسور ، ص57.

[23] - المرجع نفسه، ص58.

وهنا جبهة النصرة وآلاف المقاتلين من جنسيات مختلفة يحتلون التاريخ أيضاً، والهوية.

وقد تكون مواجهة الموت في الوطن أهون على الإنسان من مواجهة الموت والذل خارج الوطن، ولهذا يحلم المهاجر دائماً بالعودة إلى وطنه "عندما أمطرت السماء وفاض المخيم بالماء غادرت أغلب الأسر إلى تركيا مباشرة، وبعضها عاد إلى قريته، فالموت في الوطن كان أخف ألماً من الموت في الغربة ضمن مرارة الذل واللجوء"[(24)]

فالمهاجر السوري أمام خيارين إما أن يستمر في الهروب إلى الأمام بعيداً عن وطنه، وإما أن يعود إلى الخلف حيث بقايا الوطن وكلا الخيارين أمامه صعب، ولكنه لا يملك خيارا ثالثاً.

المنفى بين الوطن واللاوطن:

نظراً لقسوة الحرب الدائرة في مناطق مختلفة من سوريا، فقد انقسم المواطنون السوريون باتجاه خيارين صعبين لا ثالث لهما، فإما البقاء حيث هم مع احتمالية الموت في كل لحظة، وهنا يكون الخيار الأول الذي يعكس تمسك المواطن السوري بأرضه وبيته واشيائه الخاصة والعامة، وإما أن ينصرف إلى الخيار الثاني، وهو ترك الوطن والانتقال إلى مخيمات اللجوء، وهو خيار فيه شيء من الأمان، ولكنه محفوف بقسوة الحياة وذل العيش.

واستطاع المكسور أن يعكس هذين الخيارين في رسم الشخصيات التي تعاملت مع موضوع البقاء في الوطن أو الرحيل عنه، وجاء ذلك في حوار سلس وهادئ مع شخصية اختارها ليرسم صورة لمشهدين متعارضين يمثلان واقع الحياة السورية في ظل الحرب الدائرة.

---

[24] - عائد الى حلب: عبدالله مكسور ، ص66.

وقد جاء المشهد الإيجابي أولاً مع شخصية أبي نزار الذي حاوره الكاتب

- أما في البناية غيرك يا عم؟؟
- لا... الكل رحلوا من هنا منذ زمن

يلاحظ اندهاشي، وبدون أن أسأله قال:

أنا لا أخرج من بيتي إلا إلى القبر، اللي جاي من العمر مو أكثر من اللي راح.(25)

هذا موقف فريق من السكان في حلب الذين يرفضون الخروج، ولا بأي ثمن، ويفضلون الموت على الرحيل، ثم يواصل أبو نزار حديثه مستعرضاً واقع السوريين في ظل الأحداث الجارية "كل السكان طلعوا من بداية الأحداث بحلب.. ما ضل حدا .. شي راح على حماه، وشي على طرطوس، وشي على الشام، وشي على الخليج قبل ما يوقفوا الفيزا لهنيك، واللي ما معو مصرات (نقود باللهجة الحلبية) طلع على تركيا"(26)

إذن هي الهجرة القسرية التي فُرضت على السوريين، وجعلتهم يغادرون الوطن إلى منافي الوطن، أو إلى المنافي خارج الوطن، وقصة المنفى قصة تثير المشاعر فيتولد عنها الشعر، ويتولد عنها الإبداع، لأن المنفى يثير غصة في النفس لا تتوقف "في المنفى لا تتوقف الغصة إطلاقاً، وفي الوطن أيضاً ثمة تقاطع مخيف بينهما، يناديك المنفى وأنت في الوطن لتكتب الأشعار فيه، ويناديك الوطن لتعود من منفاك فتبكي أطلالاً عرفتها ولم تعرفها بمنفى لم يحترم يوماً وطنك المنفي أيضاً من تاريخه"(27)

والمنفى لا يقتصر فقط على مخيمات اللجوء خارج الوطن، بل ربما يكون المنفى داخل الوطن، عندما لا يعرف الإنسان في وطنه أين وكيف يشعر

25 - عائد الى حلب: عبدالله مكسور ، ص112.
26 - المرجع نفسه: ص112.
27 - المرجع نفسه: ص115.

بالأمان، ولهذا يلح على الكاتب سؤال لا ينتهي "هل يغدو المنفى وطناً؟؟"[28]

والسؤال يتردد كثيراً عن اللاجئين السوريين، هل يصبح المنفى وطناً، هل ترك الفلسطينيون وطنهم، ليعيشوا في وطن بديل، وهل أصبح المنفى وطناً للفلسطينيين؟

إنها حالة اللجوء التي تتقاطع فيها حالات اللجوء، ولا يكاد يختلف المشهد كثيراً بين اللاجئ السوري أو الفلسطيني أو العربي بشكل عام، وربما كان المشهد الفلسطيني أقرب المشاهد الحزينة إلى ذاكرة المكسور، وهو يتابع من خلال مهنته أخبار حرب غزة عام 2008 مع المخرج سليم الفلسطيني البعيد عن وطنه، والمشاهد تتشابه في الحالتين ولكن المشهد المؤلم الذي يبرز من بين حالات الموت المتكررة عبر شاشات التلفاز، هو الحالة الإنسانية للمخرج سليم الفلسطيني الذي يتابع أخبار الحرب على غزة "في تلك الليلة كان سليم ينقل للعالم أجمع عبر شاشة إحدى الفضائيات موت شعبه كي تتفتح العيون كل العيون على المأساة التي جاوزت كل الحدود، وكنت أجلس إلى جواره كمنتج أول للنشرة الرئيسة، ليلتها، حين وصلتني بعض المقاطع الجديدة للموت، فوضعتها فوراً كمشاهد حين تتم إضافتها بين خبرين، أو خلال استضافة معلق عبر العواصم العربية ليحكي عن الموت الدائر هناك، فيندد ويشجب ويستنكر لا أكثر، أذكر أني مررت ورقة لسليم عن وجود الصور المرفوعة كي يضعها في الخبر التالي، ولم أكن أدري أني أنقل له خبر موت أمة."[29]

[28] - المرجع نفسه: ص116.
[29] - عائد الى حلب: عبدالله مكسور ، ص159.

خاتمة:

تشكل رواية عبدالله مكسور واحدة من الأعمال الأدبية التي تناولت مأساة المهاجرين السوريين بشكل خاص، والمأساة السورية بشكل عام. واستطاع الكاتب من خلال عمله الروائي تقديم صورة واضحة لحال السوريين المهجرين بشكل خاص على الحدود التركية واستطاع من خلال أسلوبه الأدبي أن يجعل الصورة أكثر حضوراً وتأثيراً بشكل خاص عندما عرض علاقة المهاجر السوري بالأرض والوطن، وكذلك تداعيات الهجرة على حياة السوريين في مخيمات اللجوء، والصورة المأساوية التي رسمها الكاتب للمخيم الذي يفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الإنسانية.

لقد استطاع الكاتب من خلال عمله الأدبي أن يخرج من إطار العالم المتخيل، إلى العالم الواقعي بكل تداعياته وتفاصيله، واستطاع أن يمزج بشكل واضح بين عمله الصحفي الذي يتابع مجريات الأحداث، وبين كونه كاتباً يسجل الأحداث تسجيلاً فنياً وينقل مشاهداته للقارئ بشكل يتجاوز فيه المشهد الصحفي المكشوف إلى المشهد الأدبي الذي يغوص إلى عمق الأحداث ويتابع المدلولات غير المكشوفة التي تختفي خلف الدلالات التي يراها عامة الناس.

مراجع البحث:

1- أهمية خصوصية المكان في الرواية "الرواية الفلسطينية نموذجاً" : صبحية عودة محمد، مجلة المسار، تونس، ع 54، 2001.
2- بناء الرواية: أحمد سيزا قاسم، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب 1984.
3- جولة بين خيام اللاجئين في تركيا: عبد الرحمن ضاحي، البيان، لندن، ع341، 2015.
4- عائد إلى حلب: عبدالله ياسر مكسور، ط دار مضاءات للنشر والتوزيع – عمان الأردن 2013.
5- العنوان في الشعر العراقي المعاصر أنماطه ووظائفه: ضياء الثامري، مجلة جامعة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، م9، ع2، 2010.
6- غسان كنفاني، ثنائية الخروج والعودة، رواية عائد إلي حيفا انموذجاً: سمير حماد، الموقف الأدبي سوريا، م41، ع 495، 2012.

دور منصات ومواقع التواصل الاجتماعي في نقل واقع اللاجئين السوريين

د.ابراهيم بعزيز*

ملخص:

يحاول الباحث من خلال هذه الورقة أن يبرز دور مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة في تسليط الضوء على واقع اللاجئين السوريين، وذلك من خلال تبيان تأثير الإعلام الجديد وتطبيقات شبكة الانترنت في تنوير الرأي العام وفي نقل الصورة الحقيقية التي يحجم الإعلام التقليدي عن نقلها في كثير من الأحيان لأسباب عديدة، إذ أن هذه المواقع التواصلية قد أتاحت الفرصة للأفراد لنقل مختلف انشغالاتهم وهمومهم للعالم، وهو ما يمكن أن يستغله اللاجئون السوريون لخدمة قضيتهم ولتقديم تغطيات ومواد إعلامية تعكس فعلا الواقع المعيش، وتدفع نحو خلق رأي عام دولي يدعم مشاريع وآليات لإيجاد حلول تخفف من معاناتهم، وتحل مشاكلهم وانشغالاتهم التي يعيشونها يوميا.

ويحاول الباحث كذلك أن يبين أهم التطبيقات والمنصات التواصلية التي يمكن أن توظف في إطار نقل واقع اللاجئين السوريين، وتحسيس الرأي العام العالمي أو العربي-الإسلامي من أجل التحرك لإيجاد مخارج لحل المشاكل والعقبات العديدة التي يواجهونها.

علاوة على توظيف هذه المواقع الالكترونية كذلك لتمكين اللاجئين السوريين من التأقلم مع واقعهم الجديد، ومحاولة مساعدة أفراد عائلاتهم على التكيف النفسي في هذا الواقع الاجتماعي، وتغيير نمط حياتهم بشكل يجعلهم يتعايشون بشكل إيجابي وبشكل يجعلهم أفرادا منتجين ويخلقون فرصا في بلدان اللجوء، كي لا ينظر إليهم كعالة على المجتمع المستقبل.

الكلمات الدالة: اللاجئون السوريون، مواقع التواصل، الانترنت.

---

* - **الدكتور إبراهيم بعزيز**: أستاذ الإعلام بكلية الإعلام والاتصال في جامعة الجزائر، دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال بتقدير مشرف جداً، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، فيفري2014م، ودكتوراه في اقتصاد علم المكتبات والتوثيق، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر2، مارس2017م، يجيد عدة لغات منها: اللغة الألمانية والفرنسية، أشرف وناقش العديد من الرسائل والأطروحات الجامعية، شارك في عديد المؤتمرات الدولية، له عدة مؤلفات من أهمها: تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية، والتضليل الإعلامي: كيف تقوم وسائل الإعلام بتسطيح ثقافة الأفراد وتغييب الوعي.

- **مقدمة:**

يعيش الملايين من السوريين منذ مطلع سنة 2011م ظروفا مزرية في العديد من البلدان التي هاجروا أو لجئوا إليها، ولا شك أن هذه المعاناة لها عدة جوانب (مادية، اجتماعية، نفسية...).وهذا ما يجعل أزمة اللاجئين السوريين من أكبر وأعقد الأزمات الإنسانية الحالية، فهناك 12 مليون شخص مسته الأزمة بشكل مباشر[1].فقد تسببت الأزمة السورية في نزوح حوالي 04 مليون لاجئ إلى غاية 2015م[2].

ويتوزع اللاجئون السوريون في العديد من الدول المجاورة (العراق، لبنان، الأردن، تركيا...) ، كما يوجد آخرون توزعوا في أوربا (ألمانيا، اليونان، إيطاليا...) وفي أمريكا وكندا.ولكن إلى غاية الآن لا تزال أغلب نسبة موجودة في تركيا[3]، التي تواجه أكبر موجة تدفق لاجئين في الشرق الأوسط منذ الماضي[4].

وقد اجتمعت أسباب المعاناة وفواعلها على اللاجئين السوريين، فبين معاناة نفسية وألم داخلي على خراب بلدهم، وبين حسرة على ضياع ممتلكاتهم وبيوتهم، وبين تيهان وضياع وخوف من المستقبل المجهول، ومن الوضع الذي ستؤول إليه أحوالهم.وتعددت التشريعات والقوانين في مختلف البلدان التي دخلوها، والتي تتقاذف مصيرهم بشكل جعلهم في حالة تخوف دائم وترقب مستمر، لما يمكن أن تصدره هذه البلدان من قوانين وقرارات يمكن أن تحدد مصيرهم ومستقبلهم.فما أصدرته بعض البلدان من قرارات كغلق الحدود، وعدم استقبال اللاجئين، أو منعهم من بعض الحقوق كالعمل والتجنس وغير ذلك، مع ما كان يتداوله الإعلام من أخبار حول اللاجئين، كإمكانية طردهم، أو عدم منحهم وثائق إقامة وعمل ودراسة...الخ، هذه كلها عوامل جعلت اللاجئين يعيشون اضطرابا دائما، زاد من ألم مغادرتهم لبلدانهم قسرا، ومن ألم فقدانهم لبعض أفراد أهاليهم وعائلاتهم.

---

[1] Crimson Hexagon, « **The Syrian refugee crisis on social media**“, report, p2,(http://pages.crimsonhexagon.com/WC2016-03-31-EB-SyrianRefugeeCrisisonSocialMedia_Registration.html).(20-5-2017)

[2] Joseph Guay, **Social cohesion between Syrian Refugees and Urban Host Communities in Lebanon and Jordan**, world vision, 2015,p.5, (www.preparecenter.org/sites/.../social-cohesion-clean-10th-nov-15.pdf).(25-7-2017)

[3] Ayhan Kaya , Aysu Kıraç, « **VULNERABILITY ASSESSMENT OF SYRIAN REFUGEES IN ISTANBUL** » Istanbul :*Support to Life, 2016 , (* www.data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=13065),).(25-7-2017)

[4] „**Syrian refugees in Turkey challenges to and opportunities for longer-term integration**“ , workshop, (https://www.saferworld.org.uk/.../c4p-turkey-briefing-final.pdf), 24-7-2017)

ورغم قيام العديد من البلدان المضيفة بإصدار قوانين واتخاذ قرارات لصالح اللاجئين، إلا أن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية، وحتى الحالة النفسية والمزاج العام للاجئ، تبقى رهينة عدد من العوامل، ولاسيما الإعلام، فهو قادر على تحسين أوضاعهم من خلال إيصال همومهم ومشاكلهم للمعنيين وللهيئات الرسمية والمنظمات الإغاثية، كما يمكن أن يوجه الرأي العام توجيها إيجابيا للتعاطف والتضامن معهم، والتحرك للقيام بأنشطة وأعمال لخدمة قضيتهم.

ولا شك أن هذا الدور لا تؤديه كل وسائل الإعلام ولاسيما التقليدية منها، فهناك الكثير من الوسائل الإعلامية التي تلعب دورا عكسيا، من خلال التحريض ضد المهاجرين وتصويرهم بأسوأ الأشكال.وهذا بسبب ارتباط هذه الوسائل بأجندات مالكيها وقناعاتهم وإيديولوجياتهم مواقفهم.علاوة على التأثير الذي يحدثه ممولو هذه المؤسسات الإعلامية وحتى المعلنون فيها. ولعل هذا ما يفتح المجال لوسائل الاتصال الجديدة لتغطية هذا الفراغ الإعلامي، ومواجهة التضليل الإعلامي والتوجيه السلبي للرأي العام، الممارس من طرف الإعلام التقليدي، فوسائل الاتصال الجديدة مستقلة نسبيا عن كل الارتباطات السابقة الذكر، مما يجعلها حرة وذات مصداقية إلى حد ما، فالكثير من المدونات وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي يمتلكها في الغالب أفراد ومواطنون، همهم الوحيد هو إيصال رسالتهم، ونقل واقعهم المعاش للرأي العام.

وهذا ما جعلنا نطرح في هذه المداخلة موضوع مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي في نقل الوضع الحقيقي لما يعيشه اللاجئون السوريون في مختلف البلدان.

- **إشكالية الدراسة:**

أصبحت وسائل الإعلام الاجتماعي من أكثر الوسائل استخداما في وقتنا الحالي، مما جعلها تنال القسط الأوفر من نسبة التأثير في الرأي العام، وفي التأثير على الأفراد، سواء في حياتهم وسلوكياتهم أو في أفكارهم ومواقفهم.فهي تسهم في تنوير الرأي العام بشكل كبير حول مختلف القضايا والمشاكل التي يعيشها مختلف الأفراد، في مختلف مناطق العالم، إذ أن الكثير من الأزمات والأحداث التي أحجمت وسائل الإعلام التقليدية عن تغطيتها وتناولها، أو مارست دورا تضليليا حيالها، قامت وسائط ومنصات التواصل الاجتماعي بتغطية هذا الفراغ ومواجهة هذا التهميش والحصار الإعلامي المفروض.من خلال مختلف المشاركات والمنشورات التي يقوم بها الأفراد، أو من يطلق عليهم الصحفيون المواطنون.

والأكيد أن ما حصل في العديد من الدول العربية من أحداث منذ مطلع سنة 2011م يعد أبرز مثال على ذلك، حيث شهدنا تلاعبا كبيرا من طرف وسائل الإعلام المنتمية لمختلف التيارات والتوجهات السياسية،حيث تم قلب الحقائق بشكل كلي وتزييف الوقائع والأحداث، مما أدى إلى تشويه الصورة وتغليط الرأي العام المحلي والدولي.

ومن المعروف أن هذا الواقع هو ما دفع الأفراد إلى إزالة هذه الوساطة التي كانت تقوم بها وسائل الإعلام، فأسسوا فضاءاتهم الخاصة للنشر والتواصل والتفاعل، عبر المدونات الالكترونية ومواقع التشبيك الاجتماعي ومواقع بث وتحميل تسجيلات الفيديو، ومواقع الويكي وغيرها.فأصبحوا ينقلون الأحداث والوقائع اليومية من مكان الحدث، دون وساطة من أحد، مما جعلهم مصدرا ليس فقط للأفراد المهتمين بأحداث هذه المناطق في كل دول العالم، وإنما مصدرا أيضا حتى لوسائل الإعلام التقليدية التي لا تملك مراسلين في المنطقة أو لا تملك مادة إعلامية بخصوص هذه الأحداث.

وغني عن القول أن الأزمة السورية كانت من أكثر الأزمات التي تم تغطية غالبية أحداثها من طرف المواطنين، مما جعل مواقع التواصل الاجتماعي تعج بالمضامين المختلفة (فيديوهات، نصوصا، تعليقات...) حولها.ولاشك أن أبرز ما ترتب عن الأزمة السورية من أزمات فرعية، هي أزمة اللاجئين، فقد نزح الملايين من السوريين نحو البلدان المجاورة منذ الأشهر الأولى للأزمة، مما جعلها تنال قدرا معتبرا من التغطية الإعلامية.

ولكن المثير للانتباه في هذه التغطية أنها كانت موجهة في كثير من الأحيان، ولا تعكس الواقع الفعلي للاجئين، ممارسة بذلك دورا تضليليا قلب الحقائق وشوه الصورة الفعلية لما يحصل على الأرض.

ومن هذا المنطلق فقد حاولت إشكالية هذه الدراسة أن تركز على الدور الفعلي لمواقع ومنصات التواصل الاجتماعي في نقل واقع اللاجئين السوريين، وفي تنوير الرأي العام حول حقيقة ما يعيشونه من معاناة وألم.

– **أهداف الدراسة**: تحاول هذه الدراسة أن تحقق مجموعة من الأهداف التي يمكن ذكرها فيما يلي:

-إبراز دور مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة في تسليط الضوء على واقع اللاجئين السوريين.

– تبيان تأثير الإعلام الجديد وتطبيقات شبكة الانترنت في تنوير الرأي العام وفي نقل الصورة الحقيقية التي يحجم الإعلام التقليدي عن نقلها.

- يبين أهم التطبيقات والمنصات التواصلية التي يمكن أن توظف في إطار نقل واقع اللاجئين السوريين، وتحسيس الرأي العام العالمي أو العربي-الإسلامي من أجل التحرك لإيجاد مخارج لحل المشاكل والعقبات العديدة التي يواجهونها.

- كيف يمكن لمواقع التواصل الاجتماعي أن تخدم قضية اللاجئين وتقدم تغطيات ومواد إعلامية تعكس فعلا الواقع المعاش، وتدفع نحو خلق رأي عام دولي يدعم مشاريع وآليات لإيجاد حلول تخفف من معاناتهم، وتحل مشاكلهم وانشغالاتهم التي يعيشونها يوميا.

-كيف يمكن توظيف هذه المواقع الالكترونية لتمكين اللاجئين السوريين من الاندماج والتأقلم مع واقعهم الجديد، ومحاولة مساعدة أفراد عائلاتهم على التكيف النفسي في هذا الواقع الاجتماعي، وتغيير نمط حياتهم بشكل يجعلهم يتعايشون بشكل إيجابي وبشكل يجعلهم أفرادا منتجين ويخلقون فرصا في بلدان اللجوء، كي لا ينظر إليهم كعالة على المجتمع المستقبل.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول أهم أزمة إنسانية في العصر الحالي وأعقدها على الإطلاق، وهي أزمة اللاجئين السوريين، التي تتشعب أبعادها الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية...الخ، مما يجعل دراسة أي جانب من هذه الجوانب يكتسي أهمية بالغة، خاصة إذا ما تناولت الدراسة زاوية تمكن من خلالها إيجاد حلول معينة أو اقتراح توصيات قد تفيد في تخفيف الأزمة.

ولا شك أن الجانب الإعلامي لهذه الأزمة يحظى بالأهمية القصوى، وهو ما يكسب هذه الدراسة أهميتها، فهي تحاول أن تبرز كيفية توظيف الإعلام الاجتماعي لخدمة قضية اللاجئين السوريين، ونقل الواقع الحقيقي لمعاناتهم ومأساتهم للرأي العام العربي أو الدولي.

1.مواقع التواصل الاجتماعي وأزمة اللاجئين السوريين:

تشير العديد من الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها، إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي لعبت دورا كبيرا بالنسبة للاجئين السوريين، وذلك سواء أثناء مسارهم ورحلتهم التي لجئوا فيها إلى بلدان أخرى، أو أثناء تواجدهم في بلدان اللجوء.

فتشير مثلا دراسة "كوتشر وليزا ماري" إلى أن الكثير من اللاجئين يعتبرون أن التواصل الدائم بالانترنت عموما ومواقع التواصل خصوصا له أهمية قصوى، فمنهم من يعتبرها ذات أهمية تعادل أهمية الغذاء[5]، نظرا لكونها قد تساعدهم في تامين حياتهم من خلال معرفة طريقهم ومسارهم، والحصول على الأخبار والمعلومات حول بلدان اللجوء وإجراءاتها الإدارية والقانونية.

وتفيد كذلك دراسة ماري وآخرون سنة 2015م أن الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والهواتف النقالة لعبت دورا هاما أثناء رحلة اللاجئين السوريين لأوربا، فقد أفاد 53 بالمئة أنهم اعتمدوا عليها في رحلتهم[6]، لكونها تسمح لهم بمعرفة الطريق والموقع الذي يتواجدون فيه.كما تسمح لهم بترجمة لغة البلد المضيف، ومعرفة بعض الإجراءات الإدارية.وتشير نفس الدراسة إلى أن موقع فايسبوك يعد أكثر المواقع استخداما من طرف اللاجئين، ويليه تويتر وواتسأب وسنابشات.ويتم في صفحات عبر الفايسبوك نقاشات تهمهم، وتنشر أخبار عن سوريا، وإجراءات اللجوء، وتفاصيل رحلاتهم وخبراتهم[7].

وبالتالي يحتاج اللاجئون بشكل كبير لتكنولوجيات الاتصال وشبكة الانترنت والهواتف النقالة، سواء للتواصل مع ذويهم أو للحصول على الأخبار، وهو ما جعل هيئات الإغاثة تهتم بهذا الأمر، من أجل تحسين حياة اللاجئين[8]، ومن أجل تسهيل حل مشاكلهم اليومية التي يعيشونها. ولهذا فإن مواقع التواصل لا تساعد فقط اللاجئين من خلال نشر المعلومات الخاصة بهم، وإنما تمنح أيضا الناس الذين يريدون مساعدة اللاجئين آليات القيام بذلك[9]، فهي تحرك الأفراد وتحفزهم للمساعدة من خلال نقل بعض الصور والقصص التي تعبر عن حجم المعاناة التي يعيشها اللاجئون.

---

[5] Nadia Kutscher , Lisa-Marie Kreß, « **Internet ist gleich mit Essen :Empirische Studie zur Nutzung digitaler Medien durch unbegleitete minderjährige Flüchtlinge** », *Universität Vechta* ,Dezember 2015, (https://images.dkhw.de/.../Studie...digitale_Medien/Studie_digitale. **Medien_und_Fluechtlingskinder_Langversion.pdf**.) ,(24-7-2017)

[6] Marie Gillespie et al., **Mapping Refugee Media Journeys Smartphones and Social Media Networks**, Research Report, The Open University/ France Médias Monde, 2016, p031

[7] Marie Gillespie et al., op.cit., p056

[8] GSMA, « THE IMPORTANCE OF MOBILE FOR REFUGEES: A LANDSCAPE OF NEW SERVICES AND APPROACHES », january 2017, (https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2017/02/The-Importance-of-mobile-for-refugees_a-landscape-of-new-services-and-approaches.pdf.).(24-7-2017)

[9] ShareAmerica, « **5 ways social media helps Syrian refugees**", 2016, (https://share.america.gov/5-ways-social-media-helps-syrian-refugees/), (24-7-2017)

وقد لعبت منصات التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في إبراز الواقع الفعلي للأزمة السورية[10]، خاصة مع تراجع دور وسائل الإعلام التقليدية، التي غابت بشكل ملحوظ عن تغطية الكثير من الأحداث.علاوة على قيامها بدور تضليلي فيما قامت بتغطيته.

فوسائل الإعلام يمكن أن تقدم صورة اللاجئ السيئ كما يمكن أن تسوق لصورة اللاجئ الجيد، وهذا يبدوا عبر المصطلحات المستخدمة والصور الذهنية المرسخة وكيفية تناول الأخبار والأحداث المرتبطة بهم[11].

ومن دون شك أن ما يؤلم اللاجئين السوريين ليس فقط أنهم تركوا بلدانهم وأراضيهم وممتلكاتهم، وأنهم في بلد آخر قد يتغير تعامله معهم في أي لحظة، ولكن نظرة مواطني البلد المضيف لهم ونظرة وسائل الإعلام كذلك لها تأثيرها ووقعها المؤلم إذا ما كانت سلبية، فالواقع المزري الذي تعيشه شعوب البلدان المجاورة لسوريا، وحتى الأحداث التي تعيشها البلدان الأخرى كتركيا وألمانيا (تفجيرات، عنف)، تجعل اللاجئين السوريين تحت ضغط رهيب مخافة الربط بين تواجدهم وحصول هذه الأحداث، خاصة إذا ما حصلت بعض الأحداث السلبية الأخرى ذات الارتباط باللاجئين(سرقة أو اعتداء مثلا)، مع تركيز بعض وسائل الإعلام عليها، وهو ما يؤدي بشكل واضح إلى تغيير نظرة الناس وتغيير الرأي العام تجاههم.

وعلى العكس من ذلك فإن وسائل الإعلام إذا أدت دورها باحترافية وموضوعية فإنها تلعب دورا كبيرا في توجيه الرأي العام بشكل إيجابي حيال اللاجئين، وعلى الأقل التخفيف من حدة ووطأة الحملات المعادية والمحرضة ضدهم.

ولهذا تعد وسائل الإعلام من أكثر الأدوات التي يمكن أن تخدم وتساعد اللاجئين وتخدم قضيتهم وتنقل أوضاعهم، خاصة عبر منصات التواصل الاجتماعي، حيث أنها تنقل واقعهم وتعلم الجمهور العالمي بوضعهم المؤلم والمأساوي[12].

ولعل هذا ما دفع بالكثير من الناشطين والمتعاطفين مع اللاجئين السوريين بالاعتماد على منصات التواصل الاجتماعي لمساعدتهم بمختلف الأشكال (جمع تبرعات، كشف حقائق، التعبير عن

---

[10] Teresa Salvadoretti, “**The role of social media in the Syrian Crisis**”, (http://www.asfar.org.uk/the-role-of-social-media-in-the-syrian-crisis/).(24-7-2017)

[11] Marta SZCZEPANIK, « **The ‘Good’ and ‘Bad’ Refugees? Imagined Refugeehood(s) in the Media Coverage of the Migration Crisis** », *Journal of Identity and Migration Studies*, Volume 10, number 2, 2016 , pp.23-33

[12] JEFFREY GHANNAM, « Media as a Form of Aid in Humanitarian Crises », WASHINGTON, Center for International Media Assisstance, April 2016, (www.med-media.eu/wp-content/uploads/2016/10/CIMA-Insights_MENA-Crisis-Reporting_Web.pdf.), (26-7-2017)

التضامن...).فامتلأت صفحات التواصل بأعداد لا متناهية من التسجيلات والنصوص والتعليقات والهاشتاغات والتغريدات.

وتشير بعض المصادر أنه ومنذ بداية 2011 إلى غاية 2015م، كان هناك حوالي 20 مليون تغريدة بالانجليزية عبر تويتر حول الأزمة السورية، 70 بالمئة منها تخص أزمة اللاجئين[13].أما بخصوص نوع التغريدات العربية، فقد مثلت التغريدات حول الدعم والمبادرات الإيجابية للاجئين 461827 تغريدة[14].

وازدادت كذلك المواقع والصفحات التي يؤسسها السوريون أنفسهم لخدمة قضيتهم، فمثلا نجد "ما يفوق تقريبا 500 مجموعة وصفحة أنشئت عبر فايسبوك من طرف اللاجئين، ويناقش فيها قضايا الهجرة، الحياة في أوربا، كيفية تنقلهم، وضعية بلدانهم وبلدان اللجوء"[15].

ويزداد عدد هذه الصفحات والهاشتاجات بشكل ملحوظ يوميا، فمنها ما يقدم مساعدات، معلومات، كتب ودروس لتعلم اللغة، توجيهات ونصائح...الخ.

ومن أهم صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة باللاجئين[16] نذكر:

صفحة المرصد السوري لحقوق الإنسان(Syrian Observatory for Human Rights)، https://www.facebook.com/syriahroe?fref=ts

- صفحة أخبار سورية(Syria News): https ://www.facebook.com/syrianewsofficial
- صفحة الحقيقة السورية(Syrian Truth): https://www.facebook.com/Syrian.Truth ?fref=ts-
- صفحة اللاجئون السوريون في العالم (Syrian refugees in the world): www.facebook.com/groups/568808176470929/
- صفحة اللاجئون السوريون (Syrian refugees 2011): www.facebook.com/groups/131971436882270

[13] Crimson Hexagon, op.cit., p3

[14] Ibid, p17

[15] UNHCR, « **Discourse of Arabic speaking and Afghan refugees and migrants on social media from March to December 2016** », April 2017, (http://www.unhcr.org/5909af4d4.pdf.),(26-7-2017)

[16] Marie Gillespie et al., op.cit.,, p057

2. وسائل الإعلام الاجتماعية وتسهيل اندماج اللاجئين:

من بين القضايا الأساسية ذات الارتباط بأزمة اللاجئين، قضية الاندماج (integration) أو التأقلم مع ظروف الحياة الجديدة في مجتمعات ذات واقع مختلف (دينيا، ثقافيا، اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا...).وهذا لا يمثل انشغالا فقط لدى اللاجئين أنفسهم، وإنما يشغل حتى الحكومات والبلدان التي يتواجد فيها هؤلاء اللاجئون.

فنجد الكثير من دول اللجوء، أكثر ما يهمها ويؤرقها بخصوص قضية اللاجئين، هو كيفية اندماجهم في المجتمع[17]، فهذا أمر أساسي يبين مدى نجاح هذا البلد في عمله ومبادرته الإنسانية لإيواء واستقبال هؤلاء اللاجئين، كما أنه يبين كذلك مدى نجاح اللاجئين في الدخول في نمط الحياة الجديدة والاندماج بشكل جيد، من خلال تعلم لغة البلد المضيف، والقيام بتكوين ملائم، وخاصة إيجاد عمل مناسب.

فالنجاح المادي أو الاقتصادي للاجئ من خلال إيجاد عمل مناسب، هو ما يسهل عليه القيام بالأمور الأخرى(الدراسة، التنقل، الزواج...). علاوة على أنه "يساعده في الحصول على الاعتراف والقبول الاجتماعي (soziale Anerkennung) والاندماج الاجتماعي (soziale Integration) وهذا ما يؤدي بدوره إلى تحقيق التناغم أو التجانس الاجتماعي (soziale Kohärenz)[18] في المجتمع الذي يعيش فيه اللاجئون.

كما لا يمكن أن ننسى كذلك أن "نجاح اللاجئين في بلدان اللجوء يرتبط بشكل واضح بمدى التناغم الاجتماعي القائم فيما سبق بين الشعبين"[19]، فالتقارب الثقافي والاجتماعي...الخ، خاصة في البلدان العربية (الأردن، لبنان...) أو البلدان الأخرى المجاورة (تركيا)، قد يساعد بشكل فعلا على الاندماج السريع.

---

[17] Sin Yi Cheung, Jenny Phillimore, **Social networks, social capital and refugee integration**, Research Report for Nuffield Foundation April 2013,(www.nuffieldfoundation.org/sites/default/files/files/Phillimore%20Refugree%20Integration%20Report.pdf..), (19-7-2017).

[18] Dietrich Thränhardt , „**Die Arbeitsintegration von Flüchtlingen in Deutschland, Humanität, Effektivität, Selbstbestimmung** », Bertelsmann Stiftung , p.35 (/www.bertelsmann-stiftung.de/fileadmin/files/Projekte/28_Einwanderung_und_Vielfalt/Studie_IB_Die_Arbeitsintegration_von_Fluechtlingen_in_Deutschland_2015.pdf.) , (19-7-2017)

[19] Sansom Milton et Al., « **A Field Study Report The Case of Syrian Refugees in the Za'atari Refugee Camp, Jordan** », The University of York, , York , *6-18 December, 2012, p25.*

وحتى في البلدان الأوربية المختلفة (دينيا، ثقافيا، سياسيا...)، يمكن أن تسهم عدة عوامل في خلق هذا التقارب والتجانس، والذي يسهل عملية الاندماج، والأكيد أن الإعلام يؤدي جزء هاما من هذه العملية الإدماجية، بفضل قدرته الإقناعية والتأثيرية في المجتمع، وبفضل دوره في تشكيل الرأي العام والاتجاهات نحو مختلف القضايا.فيمكن للإعلام أن يهيئ الرأي العام لاستقبال اللاجئين بشكل جيد، وتقبلهم في المجتمع ومساعدتهم، كما يقوم بنشر صور نمطية إيجابية تجاههم، وهو ما يقلل من حملات العداء تجاههم (التي يحركها أحزاب اليمين المتطرف والحركات والجمعيات المعادية للأجانب...).كما يمكن لوسائل الإعلام أن تقدم دعما نفسيا للاجئين، من خلال كيفية معالجتها لقضاياهم ومشاكلهم، بشكل يفضي إلى تقديم حلول وتوجيهات تخفف عنهم وطأ أزمتهم ومعاناتهم.

ولا شك أن وسائل الإعلام التقليدية تؤدي دورا معتبرا ليس فقط في اندماج اللاجئين في البلدان المستقبلة[20]، وإنما هي تساعد كذلك على حل مشاكل اللاجئين، وتحفيز المجتمع المدني لمعاونتهم من خلال ما تنشره من أخبار ومضامين إيجابية[21]، كما أنها يمكن أن تثير نقاشات مجتمعية وسياسية حول اللاجئين وقضاياهم ومشاكلهم، وكيفية إدماجهم والتضامن معهم[22].

ويزداد هذا الدور أهمية مع وسائل الإعلام الاجتماعية بحكم نسبة انتشارها المرتفعة بين الأفراد، وتوفرها لديهم في كل مكان تقريبا(عبر هواتفهم غالبا)، وسهولة استخدامها من طرف اللاجئين، علاوة على خصائصها (التفاعلية، الآنية...).فهي تجعل اللاجئ على اطلاع دائم بظروف البلد المضيف، وقوانينها وإجراءاتها المعمول بها.وذلك من خلال العديد من الصفحات والمجموعات عبر مواقع التواصل، سواء تلك التي يؤسسها اللاجئون أنفسهم، أو الهيئات والجمعيات الموجودة في البلد المضيف.وهي تتيح معلومات مفيدة تؤدي بشكل ملحوظ إلى تغيير حياة اللاجئ، فقد تساعده على إيجاد تكوين مناسب، وعمل، ومكان مأوى، ومواصلة الدراسة وتعلم اللغة.

---

[20] Die Beauftragte der Bundesregierung für Migration, Flüchtlinge und Integration, « **Der Nationale Integrationsplan Neue Wege – Neue Chancen** », Berlin : Presse- und Informationsamt der Bundesregierung,2007, p.157

[21] Karl-Heinz Meier-Braun, „**Migration und die Rolle der Medien**“, (https://jungkbibliothek.files.wordpress.com/2016/12/meier-braun.pdf.), (28-7-2017).

[22] Ricarda Drüeke, Katharina Fritsche, « **Geflüchtete in den Medien – Medien für Geflüchtete** », *Medien Journal* 4/2015 • Flucht, Migration und politische Kommunikation, pp.12-18

وتعد هذه الأمور كلها ذات أهمية قصوى في تسهيل وتسريع اندماج اللاجئين، فالحصول على تكوين مناسب وتعلم لغة البلد المضيف، ومواصلة الدراسة والحصول على عمل ملائم، كلها أمور أساسية في عملية الإندماج.

3. مواقع التواصل كبديل للإعلام التقليدي في تغطية أزمة اللاجئين:

نلاحظ في تغطيات الكثير من الوسائل الإعلامية للمواضيع المرتبطة بأزمة اللاجئين السورية أنها تنقلها بشكل خاطئ مقصود في غالبية الأحيان، فتقوم في مرات بتهوين هذه الأحداث والوقائع، وفي مرات أخرى تقوم بتهويلها وتضخيمها لتأدية وتحقيق غايات معينة.

ولا شك أن ما تقوم به بعض هذه الوسائل الإعلامية(قنوات، صحف...) من تهويل بعض الأحداث المرتبطة باللاجئين وتصويرها بشكل مأساوي (*Dramatisierung*)[23] هو ما يزيد من العداء تجاههم، ويكثف حملات الاعتداء عليهم والتحريض ضدهم.

فهناك صورة سلبية تنشرها وسائل الإعلام التقليدية وحتى بعض صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، حول مواطني الشرق الأوسط، مفادها أنهم مصدر العنف والإرهاب وبأنهم خطيرون[24]، كما تسببت أزمة اللاجئين وبعض التفجيرات الأوربية في الغرب في إثارة شعور الكره ومعاداة المسلمين واللاجئين في أوربا[25].

وتقدم وسائل الإعلام الألمانية مثلا صورا نمطية سلبية حول اللاجئين، حيث تصفهم غالبا بالعنف والإرهاب والأجانب[26]، ونفس الشيء نجده في بعض وسائل الإعلام الفرنسية والأمريكية خصوصا، ووسائل الإعلام الغربية عموما، وحتى العربية كذلك، والتي تمارس تضليلا واضحا بخصوص الأزمة السورية، وهذا خدمة لأصحاب هذه الوسائل ومن يقفون ورائها.كما أن هناك نقصا في الأخبار والمعلومات الدقيقة خاصة في ظل الاتهامات المتبادلة بين مختلف الأطراف المحلية الإقليمية والدولية.ولكن

---

[23] Ruhrmann Georg, Songül Demren, « **Wie Medien über Migranten berichten** »,p.5, in Schatz, Heribert/ Holtz-Bacha, Christina/ Nieland, Jörg-Uwe: **Migranten und Medien. Neue Herausforderungen an die Integrationsfunktion von Presse und Rundfunk**.Wiesbaden 2000. S. 69-81.

[24] Jill Walker Rettberg & Radhika Gajjala, « **Terrorists or cowards: negative portrayals of male Syrian refugees in social media** », Feminist Media Studies, 16. 1., (2016), P.179

[25] Jan Hanzelka, Ina Schmidt, « **Dynamics of Cyber Hate in Social Media: A Comparative Analysis of Anti-Muslim Movements in the Czech Republic and Germany** », *International Journal of Cyber Criminology*, Vol 11 Issue (1 January – June 2017), pp.143-144

[26] Elisabeth Addicks et al., **Stereotype Berichterstattung über ethnische Gruppen in deutschen Tageszeitungen** , Thüringen :Friedrich-Ebert-Stiftung, 2012, Pp.24-25

مع مواقع التواصل الاجتماعي التي ينشر عبرها عدد كبير من النصوص والمقاطع والفيديوهات على المباشر، لا يمكن إخفاء الحقيقة أو تجاهلها[27].

ولهذا فإن نقصان الثقة في الإعلام التقليدي يدفع الأفراد إلى مزيد من الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي.والتي تستخدم من أجل جمع المعلومات، حول الوجهة، والأوضاع.كما يتم تبادل الصور.ومن أكثر هذه التطبيقات والمنصات الاجتماعية استخداما موقع فايسبوك وفايبر وواتسأب[28].

ولاشك أن الأفراد يلجئون لمواقع التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار والمعلومات التي تخفيها عليهم وسائل الإعلام التقليدية، فهذه الأخيرة موجهة من طرف الكثير من الجهات (الحكومات، المؤسسات المالكة والممولة والمعلنة، الأحزاب...)، في حين أن مواقع التواصل الاجتماعي وما ينشا من صفحات ومجموعات، متحررة في الغالب من هذه الأطراف، لأنها ملك لمواطنين هم في الأصل أصحاب هذه القضية، فهم الذين يعانون منها وهم الذين يتواجدون في قلب الحدث، وهذا ما يكسبهم مصداقية أكثر يجدها الجمهور مغيبة في الإعلام التقليدي.

4. استفادة اللاجئين من خدمات مواقع التواصل الاجتماعي:

نظرا للحاجة الماسة للاتصال والحصول على المعلومات والأخبار لدى اللاجئين[29]، فإنهم يجدون ضالتهم في مواقع التواصل الاجتماعي.فهي توفر لهم خدمات عديدة يستفيدون منها، فهي تجعلهم مثلا على تواصل دائم مع بلدهم الأم من خلال معرفة أخباره وأوضاعه، وعبر التواصل مع العائلة والأصدقاء هناك، كما تسمح لهم ببناء علاقات جديدة، وتوجههم في البلد المضيف، من خلال معرفة مواقعهم والطرق التي يسلكونها[30]، كما توفر لهم معلومات حول كيفية حل مشاكلهم، على غرار طرق وأماكن تعلم لغة البلد المضيف، وإيجاد تكوين مناسب وعمل.كما أن هناك صفحات عديدة ترشدهم حول الإجراءات المختلفة، كإجراءات الإقامة والجنسية والدراسة.

---

[27] Hasna Askhita, « **Disinformation in news reporting in the current crisis of Syria** »,2016, (http://blogs.sub.uni-hamburg.de/ifla-newsmedia/wp-content/uploads/2016/04/Askhita-Disinformation-in-News-Reporting-in-the-Current-Crisis-of-Syria.pdf), (29-7-2017).

[28] Carola Richter, Martin Emmer, Marlene Kunst, **Wie Geflüchtete Medien nutzen Eine Expertise für den Mediendienst Integration**, Institut für Publizistik- und Kommunikationswissenschaft, Freie Universität Berlin, 2016, p.4

[29] Theodora Hannides, Nicola Bailey and Dwan Kaoukji, « **VOICES OF REFUGEES : INFORMATION AND COMMUNICATION NEEDS OF REFUGEES IN GREECE AND GERMANY** », RESEARCH REPORT, JULY 2016, london : BBC Media Action,2016, pp.15-17

[30] Nadia Kutscher , Lisa-Marie Kreß, op.cit., p.1

وبالتالي هناك فعلا حاجة ماسة لدى اللاجئين السوريين للوصول إلى مصادر المعلومات والأخبار عبر الوسائط الجديدة، وذلك إما لتسهيل تواصلهم بينهم، أو مع الهيئات الإغاثة، أو تسهيل تنقلاتهم وحصولهم على الأدوية[31].

كما تساعد مواقع التواصل الاجتماعي اللاجئين السوريين في الحصول على مناصب الشغل والتعرف على المناصب الشاغرة، ويقدم لهم أصدقاء عبر مواقع التواصل معلومات وأخبار حول التشغيل والمناصب. كما يمكنهم التواصل مع غيرهم للتنفيس عبر النقاش حول مشاكلهم وهمومهم[32].

على سبيل المثال تم في مخيم الزعتري بالأردن، إطلاق صفحتين عبر فايسبوك،(Za'atari Camp Coordination) من طرف شباب، يتم فيهما نشر الأخبار والتعليقات حول المخيم وأهم الأشياء، ويتواصل حتى مكتب الأمم المتحدة للإغاثة معهم ليقدم معلومات حول أنشطته وخدماته[33].وعليه فإن منصات التواصل تحفز كذلك المنظمات والجمعيات والمتطوعين على مساعدة اللاجئين، وهذا ما يبدوا في عدد من الصفحات المخصصة لجمع تبرعات أو دعم اللاجئين بمختلف الطرق والأشكال.

ولهذا ترى الكثير من المنظمات الأممية أن تكنولوجيا الاتصال والانترنت يمكن أن تساعدهم في تحسين أوضاع اللاجئين في العالم، من خلال تمكينها من التواصل معهم ومعرفة احتياجاتهم، وتقديم الخدمات الإنسانية لهم.فكلما كان اللاجئون في حالة تواصل دائم كلما استفادوا اجتماعيا وسياسيا وتربويا وثقافيا واقتصاديا. فتكنولوجيا الاتصال تسمح للمجتمعات التي تؤويهم أن تساعدهم، وكذلك الجمعيات والشبكات الإنسانية.وتخلق لهم فرصا للتواصل مع عائلاتهم وأصدقائهم[34].

كما أن مواقع التواصل الاجتماعي أسهمت في تنقل اللاجئين السوريين الأوائل إلى البلدان المجاورة، ثم لعبت دورا كذلك في التحاق ذويهم وأفراد آخرين، من خلال منحهم معلومات وأخبار حول الطرق المثلى والبلدان التي تقدم حق اللجوء، ولعبت دورا في اختزال التكاليف والابتعاد عن الخطر.وقد مكنت

[31] Janine di Giovanni et al., « **Lost: Syrian Refugees and the Information Gap** » internews,november 201 3, (www.internews.org/sites/default/files/resources/Internews_Lost_SyriaReport_Nov2013_web.pdf.), (30-07-2017).

[32] UNHCR, « **Arbeitsmarktintegration : Die Sicht der Flüchtlinge und vorläufig Aufgenommenen in der Schweiz** », Dezember 2014,(www.unhcr.org/dach/wp-content/uploads/.../UNHCR-Integrationsstudie_CH_web.pdf) p.44

[33] Alexander Betts, Louise Bloom, Nina Weaver, « **Refugee Innovation Humanitarian innovation that starts with communities** », Humanitarian Innovation Project, University of Oxford, July 2015, P.24

[34] UNHCR The UN Refugee Agency , « **CONNECTING REFUGEES How Internet and Mobile Connectivity can Improve Refugee Well-Being and Transform Humanitarian Action** », (www.unhcr.org/connectivity-for-refugees)

من تشكيل شبكة اتصال دولية بين المهاجرين، وسلسلة من المهاجرين المتتابعين (migration chains).كما خلقت شبكات من العلاقات الجديدة سواء بين المهاجرين أنفسهم أو بينهم وغيرهم من المواطنين في دول اللجوء[35].كما تسمح لهم بمعرفة أماكن تواجدهم (موقعهم)، التواصل مع عائلاتهم، والتواصل مع الحقوقيين والمنظمات غير الحكومية والصحفيين، إيجاد الناس الآخرين، لتقديم تفاصيل رحلتهم للآخرين، والحصول على صحبة لاجئين آخرين في رحلتهم، استعراض الفرص والمخاطر، وأين يتحصلون على مساعدة قانونية وطبية، أي المدن توفر فرصا للعمل، وحماية ومأوى، وتعليم اللغة[36].هذا وتستخدم كذلك في الترجمة أو لمعرفة الطريق أو معرفة أماكن توفر الحاجات الضرورية (الغذاء، الدواء...).ولكن لا يمكن إغفال الجانب السلبي لهذه المواقع التواصلية، التي يمكن أن توفر لهم معلومات غير موثوقة وتعرض حياتهم للخطر[37].

5. منصات التواصل الاجتماعي وتغيير الرأي العام (الإقليمي والدولي):

تؤدي وسائل الإعلام الجديدة والتقليدية دورا في تشكيل تصورات ومواقف الناس حيال مختلف الأزمات[38]، وتعد الأزمة السورية من أكثر الأزمات والنزاعات التي تناولتها مضامين منصات التواصل الاجتماعي (most socially mediated civil conflict)، فهناك حجم استثنائي مما يعرفه العالم الخارجي حول سوريا مصدره الفيديوهات والتحليلات والتعليقات المنشورة عبر مواقع التواصل[39]، سواء كانت تسجيلات فيديو عبر يوتيوب، أو نصوص وتعليقات وتغريدات[40].

ولا شك أن هذه المضامين المنشورة عبر وسائل التواصل تؤدي دورا هاما في تحسيس الرأي العام بواقع اللاجئين السوريين، وحثهم على التحرك من أجل مساعدتهم والقيام بما يمكن أن يساعدهم على تغيير حياتهم للأفضل.

---

[35] Zümrüt Sönmez , « **THE ROLE OF SOCIAL NETWORKS IN THE MOVEMENT OF SYRIAN REFUGEES TO NEIGHBOURING COUNTRIES** », *research 35*, (march 2017), p.2

[36] Marie Gillespie et al., op.cit., p19-13

[37] Ibid. p05

[38] ALEXANDER CALLUM HARRISON, « **Mediations of 'the Refugee Crisis': The (Ir)reconciliation of Ideological Contradictions in Fortress Europe** », *Networking Knowledge* 9(4), p.4.

[39] Marc Lynch, Deen Freelon, Sean Aday, **SYRIA'S SOCIALLY MEDIATED CIVIL WAR**, (washinton : United States Institute of Peace, 2014).

[40] Alexandra Siegel, **Social Media and Political Participation Lab**, New York University, Syrian Refugee Crisis Data Report , September 16, 2016.

وقد جلبت مواقع التواصل انتباه الرأي العام الدولي عامة والمواطنين الغربيين المتعاطفين مع اللاجئين خصوصا بداية 2015م، ولاسيما الأوربيون المتضامنون معهم[41]، وهناك أمثلة عديدة تبين تأثير منصات التواصل على الرأي العام وجعله يتحرك، وتغيير نظرته لما يحدث من وقائع.

ومن بين المضامين المنشورة التي حركت الرأي العام الدولي عبر مواقع التواصل الاجتماعي نذكر:



- **صورة اللاجئ عبد الحليم العطار:**



وهي صورة التقطت له في بيروت وهو يبيع الأقلام حاملا ابنته ذات الأربع سنوات على كتفيه، حيث نشرت له الصورة عبر تويتر من طرف الناشط السويدي Gissur Simonarson وتلاها إطلاق وسم "اشتر الأقلام"، وبعدها قام بفتح حساب جمع من خلاله 200000 دولار لعائلة العطار،

---

[41] Jill Walker Rettberg & Radhika Gajjala, « **Terrorists or cowards: negative portrayals of male Syrian refugees in social media** », *Feminist Media Studies*, 16. 1., (2016), P178

الذي قام بفتح ثلاث محلات بهذه الأموال، وشغل 16 لاجئا آخر[42].وقد أدت هذه الصورة إلى تحريك الرأي العام الدولي بشكل ملحوظ، فأثارت موجة من التعاطف والتضامن مع اللاجئين السوريين بشكل غير مسبوق، وهو ما تبين في إقبال الناس من كل دول العالم على التبرع بهذا المبلغ في وقت وجيز.

وقد صرح اللاجئ فيما بعد بأنه "الآن قادر على إرسال ابنتيه إلى المدرسة بهذا المال"[43]، وهذا ما يبين كما قلنا سابقا أن مضامين مواقع التواصل الاجتماعي قد تغير مجرى حياة اللاجئين كلية إذا ما حسن استخدامها.

– صورة الطفل أيلان:



وقد انتشرت الصورة يوم وفاة الطفل في 2 سبتمبر 2015م، مما خلق صدمة مزلزلة لدى الرأي العام حول اللاجئين[44]، ورغم أن الصورة نشرتها عديد وكالات الأنباء ووسائل الإعلام إلا أنها في البداية لم تثر اهتمام الرأي العام، وبعد أن نشرت في موقع تويتر وأطلقت بعض الهاشتاغات حولها، بدأ سيل التعليقات والمشاركات ينهمر، بشكل أثار زوبعة إعلامية وسياسية، فأصبحت كل وسائل الإعلام

---

[42] ShareAmerica, « 5 ways social media helps Syrian refugees", 2016, (https://share.america.gov/5-ways-social-media-helps-syrian-refugees/)

[43] Salma Abdelaziz , « **Social media finds Syrian refugee, provides dad a new start** » ,31 08 2015, (http://edition.cnn.com/2015/08/28/middleeast/social-media-and-syrian-refugee/index.html), (30-7-2017)

[44] Mike Thelwall, « **undermining Aylan: LessThan Sympathetic International Responses** », in Vis, F., & Goriunova, O. (Eds.). ,The Iconic Image on Social Media: A Rapid Research Response to the Death of Aylan Kurdi, 2015, p.31

التقليدية والجديدة تركز على الصورة ورمزيتها ودلالاتها[45]، وقد حركت فضاءات شبكة الانترنت كمواقع التواصل ومحركات البحث، حيث أن الصورة جعلت شهر سبتمبر الذي نشرت فيه يمثل أكبر نسبة بحث عن موضوع اللاجئين والهجرة في تاريخ الموقع[46].

وقد حركت صورة الطفل أيلان المنشورة الرأي العام الدولي بشكل كبير، مما أثار زوبعة إعلامية وجدلا سياسيا، حول كيفيات هجرة هؤلاء اللاجئين، وأثارت النقاش حول المهربين والجماعات المستفيدة والمستغلة لأزمة الهجرة.

كما أنها حركت مشاركات الأفراد عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتعليقاتهم ومنشوراتهم حول هموم اللاجئين وأوضاعهم المزرية[47]، مما غير بشكل واضح نظرة المواطنين الغربيين للاجئين، وقد شهدنا في هذه الفترة تزايد عدد حملات ومبادرات التضامن مع اللاجئين، ونظمت وقفات وتجمعات شعبية لمطالبة حكوماتهم بالقيام بإجراءات لتسهيل قدوم مزيد من اللاجئين، وتوفير الإمكانيات اللازمة لإيوائهم وإدماجهم.

- **صور السفن التي تقل اللاجئين الأوربيين الهاربين من جحيم الحرب العالمية:**



---

[45] Francesco D'Orazio," Journey of an Image: From a Beach in Bodrum to Twenty Million ScreensAcrossthe World", in Vis, F., & Goriunova, O. (Eds.), The Iconic Image on Social Media: A Rapid Research Response to the Death of Aylan Kurdi, 2015, p.12-18

[46] Simon Rogers ,« **What Can Search Data Tell UsAbout How the Story of Aylan KurdiSpread Around the World?** » in Vis, F., & Goriunova, O. (Eds.), The Iconic Image on Social Media: A Rapid Research Response to the Death of Aylan Kurdi, 2015, p.20.

[47] Alexandra Siegel, op.cit.

وقد أدت هذه الصور والتعليقات التي صاحبتها إلى إيقاظ الضمير الأوربي وتذكيره بما مر عليه في الأزمات والحروب السابقة، حينما كان في نفس وضعية السوريين اليوم وبقية الهاربين من الحروب والأزمات.كما أدت إلى تغيير رأي الكثير من الأوربيين المعارضين لاستقبال اللاجئين، وبرز هذا في تراجع محسوس لحركات وتجمعات معارضة اللاجئين.

كما أن هذه الصور جعلت جميع الأفراد والشعوب والدول تدرك أن الأزمات والكوارث والحروب يمكن أن تطال أي منطقة من العالم في أي وقت، وبالتالي قد يعيشون في نفس من الأيام نفس الظروف المزرية التي يعيشها اللاجئون، ويطرقون أبواب البلدان التي يمكن أن تؤويهم وتستقبلهم.ولعل هذا ما جعل الكثير من الأصوات تتعالى لتطالب بضرورة استقبال اللاجئين واحترامهم من مبدأ إنساني قبل كل شيء مهما كانت ديانتهم وأصولهم وعاداتهم ولغاتهم.

- **صور اللاجئين الغرقى:**





لم يغرق السوريون..
إنما غرقت الإنسانية..

#غرق_200_مسلم_سوري_في_البحر

View translation



وقد غيرت هذه الصور وما صاحبها من تعليقات صادمة ومحركة فعلا مشاعر الأفراد المتلقين، كما غيرت نظرة العالم تجاه اللاجئين، فغرق هؤلاء الهاربين من جحيم الموت، يعني أن الإنسانية فشلت في إنقاذهم فعلا من الموت، فقد هربوا من الموت ووقعوا فيه على أبواب هذه البلدان الأوربية. ولهذه الصور دلالة كبيرة ورمزية عميقة، فهي تعبر عن عمق الأزمة التي يعيشها السوريون، فمن يمكن أن يغامر بحياته بهذا الشكل، أكيد أنه كان يعيش وضعا لا يقل تأزما ومأساوية، لدرجة أنه قد يرى في المغامرة بعائلته ويعبر البحر في رحلة مجهولة العواقب، مخرجا له مما يعيش فيه.

- صور حول طريقة التعامل مع اللاجئين:



@kanatsizmelek83 انجي صائب · 17 Oct 2015

الفرق بين الجندي التركي وخفر السواحل اليوناني!!
#تركي_الثقفي #اليونان #سوريا #لاجئون_إلى_أين

وتبين الكثير من هذه الصور المنشورة تعامل أعوان الأمن وحراس الحدود مع اللاجئين، سواء من كان منهم حيا أو من كان ميتا، وفي هذه الصورة على سبيل المثال يبدو الفرق واضحا بين اليونانيين والأتراك في تعاملهم. فالتعامل الإنساني مع اللاجئين في الكثير من الدول كان أمرا فارقا، وأمرا يعكس بوضوح سياسة ذلك البلد حيال اللاجئين، وهذا ما يبدو واضحا في الميدان، فالتعامل الجيد مع اللاجئين من طرف تركيا وتوفير الظروف الملائمة أمر يعترف به حتى الأمريكيون في تقرير صادر عن مؤسسة براند[48].

ولهذا فإن هذه الصورة قد أثرت في الرأي العام الغربي بشكل جعل الكثير من الدول تغير في تشريعاتها وقراراتها الخاصة باللاجئين، وحتى على المستوى الشعبي كانت هناك تحركات ومطالبات لتحسين التعامل مع المهاجرين واللاجئين.

---

[48] انظر الصفحة 16 من التقرير:

William Young et al., **Spillover from the Conflict in Syria An Assessment of the Factors that Aid and Impede the Spread of Violence**,)RAND Corporation, 2014, ()www.rand.org/t/rr609(

6. توظيف مواقع التواصل الاجتماعي لتصحيح الصور الذهنية الخاطئة حول اللاجئين:

أسهمت العديد من الوسائل الإعلامية التقليدية، سواء كانت عربية أو غربية، في خلق صور ذهنية سلبية تجاه اللاجئين السوريين.

على سبيل المثال أشارت دراسة محمود السماسيري ، رانيا محمد أن "أبرز ملامح الصورة الذهنية للاجئين السوريين والتي تشكلت بفعل وسائل الإعلام الأردنية، أن وجودهم كان سببا في غلاء الأسعار وإيجارات الشقق، وأنهم يضيقون فرص العمل على الأردنيين"[49].

ونفس النظرة السلبية نجدها لدى الكثير من مواطني الدول التي تعيش أزمات أوضاعا صعبة، فليس من السهل أن لا يربط هؤلاء بين أزماتهم الداخلية وتواجد اللاجئين في بلدانهم، سواء كان ذلك واقعيا أو غير واقعي.ونجد هذا التيار أو الرأي منتشرا بالخصوص في الدول الأوربية التي تعرف في السنوات الأخيرة صعودا وانتشارا ملحوظا في الساحة.

ولذلك فإن وسائل الإعلام الجديدة ومنصات التواصل يمكن أن تغير الأفكار الخاطئة والصور النمطية السلبية تجاه اللاجئين السوريين، خاصة مع بعض الأحداث الإرهابية الحاصلة في الغرب[50]، أين يتعرض اللاجئون لاعتداءات وحملات ضدهم من طرف المواطنين الذين يرفضون تواجدهم.

وعليه فإن الكثير من المعلومات الخاطئة حول اللاجئين، وحول طبيعة وشخصية المواطنين العرب، التي نشرتها ورسختها منذ عقود وسائل الإعلام التقليدية، جاءت مواقع التواصل لتكشف حقيقتها وتوضح زيف المضامين التي كانوا يتلقونها سابقا.

7. تحفيز الأفراد لمساعدة اللاجئين:

تحفز وسائل الاتصال الجديدة الأفراد بشكل كبير للقيام بالعديد من المبادرات التطوعية في المجتمع، ويبرز ذلك في العديد من الكوارث الطبيعية، والأزمات والحروب والنزاعات المسلحة.ولعل أزمة اللاجئين

---

[49] محمود السماسيري ، رانيا محمد احمد النمس، **"دور وسائل الإعلام الأردنية في تشكيل الصورة الذهنية لدى المواطن الأردني عن اللاجئين السوريين :دراسة ميدانية"**، أبحاث المؤتمر الدولي الثاني :اللاجئون في الشرق الأوسط. الأمن الإنساني :التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة" مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، 2017 ص330

[50] Cléa Desjardins, « **Fear-mongering or friendly: how social media shapes attitudes towards refugees** ”, 2016, (http://www.concordia.ca/cunews/main/releases/2016/09/14/fear-mongering-or-friendly-how-social-media-shapes-attitudes-towards-refugees.html..)

السوريين كانت من أكثر الأزمات التي تناولتها مواقع التواصل الاجتماعي، بشكل يدفع الأفراد للتحرك والقيام بما يقدرون عليه من أنشطة وأعمال لمساعدة هؤلاء اللاجئين.

ولعل أكثر الصفحات شهرة، صفحة Humans of New York التي دعمت الكثير من اللاجئين، فمثلا نشرت منشورا حول الأطفال اللاجئين في اليونان، فأطلقت إثر ذلك حملة (One Refugee Child) في أمريكا، وقد أصبحت منظمة لنساء يقمن بمساعدة الأطفال اللاجئين[51].

علاوة على الكثير من المدونات الالكترونية والمواقع التي تقدم مساعدات بأشكال مختلفة للاجئين، على غرار صفحات تعليم اللغات (الألمانية والانجليزية)، صفحات تقديم النصائح حول الإجراءات الإدارية، المتعلقة بكيفيات الحصول على وثائق الإقامة أو اللجوء أو العمل...الخ.

8. أهم المنصات التواصلية التي يمكن أن تخدم أزمة اللاجئين السوريين:

رغم أن اللاجئون يستخدمون بدرجة أساسية مواقع التشبيك الاجتماعي (خصوصا فايسبوك) لنقل واقعهم المزري، إلا أن هناك الكثير من المواقع والتطبيقات الأخرى التي يمكن أن توظف في هذا الإطار ونذكر منها:

-**مواقع الويكي**: وهي من المواقع السهلة الاستخدام، والتي تتيح للمستعمل نشر النصوص حول مختلف المواضيع، ويمكن له أن يقوم بتعديلها وتغييرها، ومن أشهر مواقع الويكي موسوعة ويكيبيديا.ومما يجعل هذه المواقع مهمة لخدمة أزمة اللاجئين، أنها تلعب دورا توثيقيا يدوم لمدة أطول من مضامين مواقع التواصل الاجتماعي.فما يكتب فيها قد يكون مصدر معلومات في الوقت الحالي وحتى في السنوات القادمة، وبالتالي فإن الجانب الإعلامي والاتصالي لأي أزمة مهم جدا، فهو الذي يشكل الرأي العام ويحدد مواقف وآراء الناس تجاهها.خاصة أن الكثير من الأفراد والقراء يعتمدون عليها في بحثهم عن المعلومات المختلفة، مما يجعل من يحسن توظيفها يخدم قضيته ويوفر مصادر حولها، تتناول قضيته بالشكل الذي يراه مناسب.

-**المدونات الالكترونية**: من أكثر المواقع التي تشكل ما يسمى بالفضاء العمومي الافتراضي المدونات الالكترونية، فهي لا تكتسب أهميتها فقط من حيث طبيعة جمهورها (الذي يعتبر في الغالب من المثقفين والقراء ذوي الإطلاع)، وإنما كذلك من حيث سعة انتشارها بين الأفراد وكذلك نسبة تأثيرها.ونجد على

[51] ShareAmerica,op.cit.

سبيل المثال كثير من المدونات التي عرفت في مجالات عديدة (سياسية، ثقافية، علمية...)، وفاقت شهرتها شهرة العديد من الصحف والدوريات الموجودة من عقود.

ويمكن توظيف المدونات لخدمة اللاجئين السوريين، مثلا في نشر الدروس والكتب الخاصة باللغات الأجنبية، وتقديم النصائح للاجئين الجدد حول الإجراءات الإدارية وطرق الحصول على وثائق الإقامة والعبور والسكن والجنسية...الخ. علاوة على إمكانية استخدام المدونات في نشر أهم الأخبار التي يمكن أن تهم اللاجئين، سواء في المخيمات وأماكن السكن، أو المنتشرين في مختلف المدن والمناطق الموجودة في بلدان اللجوء.

-مواقع بث وتحميل تسجيلات الفيديو: وهي مواقع لنشر وتحميل مقاطع صوتية ومسموعة، ويمكن خلالها تأسيس قنوات خاصة بالمستعملين.ومن أشهر المواقع موقعي يوتيوب ودايلي موشن.ومما يجعل هذه المواقع مهمة لقضية اللاجئين السوريين، أنها تحمل وتنشر مضامين بالصوت والصورة، ومن المعروف أن هذه المضامين تؤثر بدرجة أكثر من النص المكتوب على الجمهور، فإمكانية استخدام المؤثرات الصوتية والبصرية تجعل هذا النوع من المضامين أكثر تأثيرا في نفسيات الأفراد، كما أنها سهلة الاستخدام من طرف كل الأفراد مهما كان مستواهم.

وحتى من حيث المصداقية، فإن المضامين السمعية البصرية أكثر مصداقية لدى الجمهور من المضامين المكتوبة.وهذا ما يجعل هذه المواقع بمثابة قنوات خاصة يمكن للاجئين استخدامها بما يخدم قضيتهم، ويحسن أوضاعهم.ومن أهم المجالات التي يمكن استخدامها فيه، تعلم اللغات السائدة في بلدان اللجوء، فهي تسمح للاجئين بالتعلم مجانا وبفعالية أكثر، علاوة على التواصل مع المتعلمين الآخرين.

-مواقع التشبيك الاجتماعي(social networking sites): من المعروف أن مواقع التشبيك الاجتماعي كانت ولازالت من أكثر المنصات الالكترونية المستخدمة (على غرار فايسبوك وتويتر)، وذلك يعود لأنها ظهرت قبل التطبيقات الأخرى تقريبا واشتهرت قبلها، علاوة على سهولة استخدامها ولخدماتها العديدة.

ومهما يكن فإنها تبقى لحد الآن من أكثر منصات التواصل تأثيرا في الرأي العام، ومن أكثرها لفتا لانتباه الجمهور نحو مختلف القضايا.ولذلك فإن أزمة اللاجئين السوريين يمكن أن تخفف العديد من جوانبها، فلها العديد من الخدمات التفاعلية المفيدة للاجئين.

–تطبيقات الواتسأب والسنابشات والانستغرام...الخ: ورغم أن هذه التطبيقات لم تنتشر بنفس درجة انتشار مواقع التشبيك (فايسبوك وتويتر ومايسبايس) في البيئة العربية، إلا أنها بدأت في السنوات الأخيرة تعرف زيادة ملحوظة في عدد مستخدميها.وإن كانت تركز هذه التطبيقات بالدرجة الأولى على الصور، فإنها مهمة كذلك للتأثير في الرأي العام، وتقديم صور فعلية حول واقع اللاجئين في مختلف أماكن تواجدهم.خاصة ونحن نعيش في عصر الصورة، إذ أن الصورة لها تأثير كبير ويمكن أن تغير وجهة نظر الأفراد في ظرف وجيز. وكما يقول المثل الصيني "صورة واحدة خير من ألف كلمة".فكثيرا ما كانت صور تنشر عبر مختلف وسائل الإعلام، أكثر تأثيرا من العديد من الكتابات والحصص والتحقيقات والبرامج الإعلامية.

ولذلك فإن هذه التطبيقات يمكن أن توظف لخدمة قضية اللاجئين السوريين من خلال تحريك الرأي العام وتنويره بالحقائق الفعلية، وكشف الصور المزيفة العديدة التي تتناقلها وسائل الإعلام الأخرى.

– **خاتمة:**

من الأكيد أن أزمة اللاجئين السوريين تعد من أكثر الأزمات الإنسانية تعقيدا، نظرا لعدد الأشخاص الذين مستهم، ونظرا لطول هذه الأزمة (دخلت عامها السادس).كما أنها من أكثر الأزمات التي لعبت فيها مختلف وسائل الإعلام دورا واضحا، يختلف باختلاف مالكي الوسيلة وباختلاف أصحاب المصلحة في تعقد هذه الأزمة وتعفنها. ولا شك أن منصات التواصل الاجتماعي قد لعبت دورا كبيرا كذلك، من خلال "التعاون الذي حصل بين الصحفيين المحترفين والصحفيين المواطنين من أجل نقل أصوات السوريين إلى العالم، بسبب العراقيل والصعوبات التي يواجهها الصحفيون المحترفون في التغطية الميدانية لما يحصل.فهذه أول حرب يقوم الشهود العيان والمدنيون بتغطيتها إعلاميا عبر مواقع التواصل الاجتماعي.لكن على الصحفيين المحترفين أن يؤدوا دور حراس البوابة، بمعنى غربلة المضامين المرسلة من طرف المواطنين أو الشهود العيان للتحقق منها.فهناك خط رفيع بين ما يقدمه الصحفيون المواطنون والدعاية، والذي يعود سببه إلى تقليل الثقة فيهم من طرف بعض الإعلاميين المحترفين"[52].

ورغم ذلك تبقى منصات التواصل الاجتماعي من أكثر الوسائل المؤثرة في الرأي العام العربي والإقليمي والدولي، وهذا ما يجعلها ذات أهمية بالغة، بخصوص توظيفها للتخفيف من معاناة اللاجئين السوريين بمختلف الأشكال والطرق.

---

[52] Madeline Storck, **Streaming the Syrian War: A case study of the partnership between professional and citizen journalists in the Syrian Conflict,** MSc Dissertation in Media, Communication and Development, Department of Media and Communications, London School of Economics and Political Science, August 2013.

- **قائمة المصادر والمراجع:**

- محمود السماسيري ، رانيا محمد احمد النمس، **"دور وسائل الإعلام الأردنية في تشكيل الصورة الذهنية لدى المواطن الأردني عن اللاجئين السوريين: دراسة ميدانية"**، أبحاث المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئون في الشرق الأوسط. الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة" مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، 2017 .

- Alexander Betts, Louise Bloom, Nina Weaver, « **Refugee Innovation Humanitarian innovation that starts with communities** », Humanitarian Innovation Project, University of Oxford, July 2015, P.24
- ALEXANDER CALLUM HARRISON, « **Mediations of 'the Refugee Crisis': The (Ir)reconciliation of Ideological Contradictions in Fortress Europe** », *Networking Knowledge* 9(4), p.4.
- Alexandra Siegel, **Social Media and Political Participation Lab**, New York University, Syrian Refugee Crisis Data Report , September 16, 2016.
- Ayhan Kaya , Aysu Kıraç, « **VULNERABILITY ASSESSMENT OF SYRIAN REFUGEES IN ISTANBUL** » Istanbul :*Support to Life, 2016 , (* www.data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=13065),).(25-7-2017)
- Carola Richter, Martin Emmer, Marlene Kunst, **Wie Geflüchtete Medien nutzen Eine Expertise für den Mediendienst Integration**, Institut für Publizistik- und Kommunikationswissenschaft, Freie Universität Berlin, 2016, p.4
- Cléa Desjardins, « **Fear-mongering or friendly: how social media shapes attitudes towards refugees**", 2016, (http://www.concordia.ca/cunews/main/releases/2016/09/14/fear-mongering-or-friendly-how-social-media-shapes-attitudes-towards-refugees.html..)
- Crimson Hexagon, « **The Syrian refugee crisis on social media**", report, p2,(http://pages.crimsonhexagon.com/WC2016-03-31-EB-SyrianRefugeeCrisisonSocialMedia_Registration.html).(20-5-2017)
- Die Beauftragte der Bundesregierung für Migration, Flüchtlinge und Integration, « **Der Nationale**

Integrationsplan Neue Wege – Neue Chancen », Berlin : Presse- und Informationsamt der Bundesregierung,2007, p.157

- Dietrich Thränhardt , „**Die Arbeitsintegration von Flüchtlingen in Deutschland, Humanität, Effektivität, Selbstbestimmung** », Bertelsmann Stiftung , p.35 (/www.bertelsmann-tiftung.de/fileadmin/files/Projekte/28_Einwanderung_und_Vielfalt/Studie_IB_Die_Arbeitsintegration_von_Fluechtlingen_in_Deutschland_2015.pdf.), (19-7-2017)
- Elisabeth Addicks et al., **Stereotype Berichterstattung über ethnische Gruppen in deutschen Tageszeitungen** , Thüringen :Friedrich-Ebert-Stiftung, 2012, Pp.24-25
- Francesco D'Orazio," **Journey of an Image: From a Beach in Bodrum to Twenty Million ScreensAcrossthe World**", in Vis, F., & Goriunova, O. (Eds.), **The Iconic Image on Social Media: A Rapid Research Response to the Death of Aylan Kurdi**, 2015, p.12-18
- GSMA, « **THE IMPORTANCE OF MOBILE FOR REFUGEES: A LANDSCAPE OF NEW SERVICES AND APPROACHES** „„ january 2017, (https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2017/02/The-Importance-of-mobile-for-refugees_a-landscape-of-new-services-and-approaches.pdf.).(24-7-2017)
- Hasna Askhita, « **Disinformation in news reporting in the current crisis of Syria** »,2016, (http://blogs.sub.uni-hamburg.de/ifla-newsmedia/wp-content/uploads/2016/04/Askhita-Disinformation-in-News-Reporting-in-the-Current-Crisis-of-Syria.pdf), (29-7-2017).
- Jan Hanzelka, Ina Schmidt, « **Dynamics of Cyber Hate in Social Media: A Comparative Analysis of Anti-Muslim Movements in the Czech Republic and Germany** », *International Journal of Cyber Criminology*, Vol 11 Issue (1 January – June 2017), pp.143-144
- Janine di Giovanni et al., « **Lost: Syrian Refugees and the Information Gap** » internews,november 201 3, (www.internews.org/sites/default/files/resources/Internews_Lost_SyriaReport_Nov2013_web.pdf.), (30-07-2017).
- JEFFREY GHANNAM, « Media as a Form of Aid in Humanitarian Crises », WASHINGTON, Center for International Media Assisstance, April 2016, (www.med-media.eu/wp-content/uploads/2016/10/CIMA-Insights_MENA-Crisis-Reporting_Web.pdf.), (26-7-2017)
- Jill Walker Rettberg & Radhika Gajjala, « **Terrorists or cowards: negative portrayals of male Syrian refugees in social media** », Feminist Media Studies, 16. 1., (2016), P.179

- Jill Walker Rettberg & Radhika Gajjala, « **Terrorists or cowards: negative portrayals of male Syrian refugees in social media** », *Feminist Media Studies,* 16. 1., (2016), P178
- Joseph Guay, **Social cohesion between Syrian Refugees and Urban Host Communities in Lebanon and Jordan**, world vision, 2015,p.5, (www.preparecenter.org/sites/.../social-cohesion-clean-10th-nov-15.pdf).(25-7-2017)
- Karl-Heinz Meier-Braun, „**Migration und die Rolle der Medien**“, (https://jungkbibliothek.files.wordpress.com/2016/12/meier-braun.pdf.), (28-7-2017).
- Madeline Storck, **Streaming the Syrian War: A case study of the partnership between professional and citizen journalists in the Syrian Conflict,** MSc Dissertation in Media, Communication and Development, Department of Media and Communications, London School of Economics and Political Science, August 2013.
- Marc Lynch, Deen Freelon, Sean Aday, **SYRIA'S SOCIALLY MEDIATED CIVIL WAR**, (washinton : United States Institute of Peace, 2014).
- Marie Gillespie et al., **Mapping Refugee Media Journeys Smartphones and Social Media Networks**, Research Report, The Open University/ France Médias Monde, 2016, p031
- Marta SZCZEPANIK, « **The 'Good' and 'Bad' Refugees? Imagined Refugeehood(s) in the Media Coverage of the Migration Crisis** », *Journal of Identity and Migration Studies*, Volume 10, number 2, 2016 , pp.23-33
- Mike Thelwall, « **undermining Aylan: LessThan Sympathetic International Responses** », in Vis, F., & Goriunova, O. (Eds.). ,**The Iconic Image on Social Media: A Rapid Research Response to the Death of Aylan Kurdi**, 2015, p.31
- Nadia Kutscher , Lisa-Marie Kreß, « **Internet ist gleich mit Essen :Empirische Studie zur Nutzung digitaler Medien durch unbegleitete minderjährige Flüchtlinge** », *Universität Vechta* ,Dezember 2015, (https://images.dkhw.de/.../Studie...digitale_Medien/Studie_digitale. **Medien_und_Fluechtlingskinder_Langversion.pdf**.) ,(24-7-2017)
- Ricarda Drüeke, Katharina Fritsche, « **Geflüchtete in den Medien – Medien für Geflüchtete** », *Medien Journal* 4/2015 • Flucht, Migration und politische Kommunikation, pp.12-18
- Ruhrmann Georg, Songül Demren, « **Wie Medien über Migranten berichten** »,p.5, in Schatz, Heribert/ Holtz-Bacha, Christina/ Nieland, Jörg-Uwe: **Migranten und Medien. Neue**

Herausforderungen an die Integrationsfunktion von Presse und Rundfunk.Wiesbaden 2000. S. 69-81.

- Salma Abdelaziz , « **Social media finds Syrian refugee, provides dad a new start** » ,31 08 2015, (http://edition.cnn.com/2015/08/28/middleeast/social-media-and-syrian-refugee/index.html), (30-7-2017)
- Sansom Milton et Al., « **A Field Study Report The Case of Syrian Refugees in the Za'atari Refugee Camp, Jordan** », The University of York, , York , *6-18 December, 2012, p25.*
- ShareAmerica, « **5 ways social media helps Syrian refugees**", 2016, (https://share.america.gov/5-ways-social-media-helps-syrian-refugees/), (24-7-2017)
- ShareAmerica, « 5 ways social media helps Syrian refugees", 2016, (https://share.america.gov/5-ways-social-media-helps-syrian-refugees/)
- Simon Rogers ,« **What Can Search Data Tell UsAbout How the Story of Aylan KurdiSpread Around the World?** » in Vis, F., & Goriunova, O. (Eds.), **The Iconic Image on Social Media: A Rapid Research Response to the Death of Aylan Kurdi**, 2015, p.20.
- Sin Yi Cheung, Jenny Phillimore, **Social networks, social capital and refugee integration**, Research Report for Nuffield Foundation April 2013,(www.nuffieldfoundation.org/sites/default/files/files/Phillimore%20Refugree%20Integration%20Report.pdf..), (19-7-2017).
- „**Syrian refugees in Turkey challenges to and opportunities for longer-term integration**" , workshop, (https://www.saferworld.org.uk/.../c4p-turkey-briefing-final.pdf), 24-7-2017)
- Teresa Salvadoretti, "**The role of social media in the Syrian Crisis**", (http://www.asfar.org.uk/the-role-of-social-media-in-the-syrian-crisis/).(24-7-2017)
- Theodora Hannides, Nicola Bailey and Dwan Kaoukji, « **VOICES OF REFUGEES : INFORMATION AND COMMUNICATION NEEDS OF REFUGEES IN GREECE AND GERMANY** », RESEARCH REPORT, JULY 2016, london : BBC Media Action,2016, pp.15-17
- UNHCR The UN Refugee Agency , « **CONNECTING REFUGEES How Internet and Mobile Connectivity can Improve Refugee Well-Being and Transform Humanitarian Action** », (www.unhcr.org/connectivity-for-refugees)
- UNHCR, « **Arbeitsmarktintegration : Die Sicht der Flüchtlinge und vorläufig Aufgenommenen in der Schweiz** », Dezember 2014,(www.unhcr.org/dach/wp-content/uploads/.../UNHCR-Integrationsstudie_CH_web.pdf) p.44

- UNHCR, « **Discourse of Arabic speaking and Afghan refugees and migrants on social media from March to December 2016** », April 2017, (http://www.unhcr.org/5909af4d4.pdf.),(26-7-2017)
- William Young et al., **Spillover from the Conflict in Syria An Assessment of the Factors that Aid and Impede the Spread of Violence**, RAND Corporation, 2014, ()www.rand.org/t/rr609)(
- Zümrüt Sönmez , « **THE ROLE OF SOCIAL NETWORKS IN THE MOVEMENT OF SYRIAN REFUGEES TO NEIGHBOURING COUNTRIES** », *research 35*, (march 2017), p.2

دور الصورة الكاريكاتيرية في معالجة قضية اللاجئين السوريين

*دراسة تحليلية سيميولوجية لعينة من كاريكاتيرات الجرائد العربية

د. عبدالنور بوصابة*

ملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة أن نبحث في الأدوار التي يلعبها الكاريكاتير الصحفي في معالجة القضايا الهامة التي تشغل الرأي العام، ونركز على قضية اللاجئين السوريين كمحور الدراسة، وذلك باختيار عينة معتبرة من الصور الكاريكاتيرية الصادرة في بعض الصحف العربية، في الفترة الراهنة، ونقوم بتحليل هذه الكاريكاتيرات وفق منهج التحليل السيميولوجي، وذلك بتطبيق مقاربة الباحثة الفرنسية "مارتين جولي"، ونسعى لتفكيك رموز الصور الكاريكاتيرية ودلالاتها وإيحاءاتها، مع تقديم قراءة نقدية موضوعية للمضامين التي تتناولها تلك الكاريكاتيرات، ومعرفة مدى مساهمة الفنانين والرسامين الكاريكاتيريين في التعبير عن قضية اللاجئين السوريين، وكذا الدفاع عنها وإيصالها إلى الرأي العام العربي والعالمي.

الكلمات المفتاحية:

الصورة الكاريكاتيرية عن اللاجئين السوريين- تحليل الكاريكاتير الصحفي- منهجية تحليل الكاريكاتير- أهداف الكاريكاتير في دعم قضية اللاجئين السوريين- الكاريكاتير –اللاجئين السوريين.

* – **الدكتور عبدالنور بوصابة:** أستاذ محاضر أ من جامعة مولود معمري بالجزائر، مهتم بمجال سيميولوجية الصورة والكاريكاتير، ومدرس لهذه المادة منذ العام 2010، له عدة مقالات ومنشورات أهمها كتاب "أساليب الإقناع في الإشهار التلفزيوني دراسة سيميولوجية"، يشغل حاليا منصب نائب رئيس قسم العلوم الإنسانية، ورئيس فرع علوم الإعلام والاتصال بجامعة مولود معمري.

مقدمة:

يعد الكاريكاتير نوعاً صحفياً بارزاً، ينتشر في مختلف الصحف والمجلات في العالم، فتتنافس مختلف العناوين الصحفية في اختيار الكاريكاتير المتميز الذي ينقل الأحداث والقضايا الهامة في قالب هزلي وساخر، ويستقطب بذلك أكبر عدد ممكن من شرائح الجمهور المختلفة، ولا يعالج الكاريكاتير حدثا دون آخر، ولا قضية دون سواها، بل يهتم بمختلف الأحداث والقضايا التي تمس المجتمع، من أحداث سياسية واجتماعية، اقتصادية وثقافية وغيرها، ولعل قضية اللاجئين السوريين طفت على المواضيع التي تصدرت وسائل الإعلام في الآونة الأخيرة، ووجدت لنفسها مساحة معتبرة في العناوين الصحفية، وكذا في الرسومات الكاريكاتيرية التي تنشرها، خاصة في الوطن العربي باعتبارها قضية تمس اللاجئين السوريين، بصفتهم ينتمون إلى بلد عربي ومسلم، وهو ما جعلنا نتوقف بعين ناقدة للكاريكاتير الصحفي الذي تناول هذه القضية من خلال عدد من الصحف العربية، ونظرا للأهمية البالغة التي يحتلها الكاريكاتير، رأينا أنه من الضروري تقديم المنهجية العلمية التي يمكن اتباعها لتحليل الكاريكاتير الصحفي، وذلك بتطبيقها على عدد من الرسومات الكاريكاتيرية المنشورة في الصحف، وتقديم تحليلا منهجيا وموضوعيا لها، باتباع منهج التحليل السيميولوجي، وفق مقاربة الباحثة مارتين جولي.

تعريف الكاريكاتير:

الكاريكاتير كلمة إيطالية أصلها لاتيني (carica) بمعنى حشو، وتعرّفه موسوعة (universalis) على أنّه التعبير الصحيح،[1] وحسب قاموس لاروس فالكاريكاتير هو تصوير هجائي وساخر عن شخصية أو موضوع أو شيء،[2] وهو تمثيل مشوّه للحقيقة، فينتج رسما مضحكا أو موحشا لكن دون أن يخفي التشابه الموجود بين الرسم والشخصية الحقيقية،[3] وحسب سوزي ليفي "Suzy Levy": الكاريكاتير هو فن من الرسوم الهجومية لإحدى الطاقات المتطرفة،[4] أما "جون قران كارتري" " John Grand Carterets " يرى بأنّ الكاريكاتير هو سلاح لإعارة الضحك، ينتج ذلك من خلال الأشياء بطريقة

[1] - L'encyclopédie Universalise, corpus, volume N° 04, Paris France, 1990, p 955.
[2] - **Petit Larousse illustré**, librairie Larousse, Paris VI, dictionnaire encyclopédique, p 96.
[3] - **Dictionnaire d'histoire de l'art**, Jean Pierre, Maraudant, Presse universitaire de France, p p 82- 83.
[4] - **Les mots dans la caricature**, Suzy Levy, communication et langage, N ° 102, 4ème trimestre, 1994, p62.

لاذعة وشائكة،[5] ويمكن القول بأنه يزيل حواجز وعوائق اللّغة بين الناس، بحيث يتمكن كل واحد من قراءة العلامات التي تحتويها، ومن ثم تتحول الصورة إلى نص بصري قابل للقراءة والتأويل بغض النظر عن لغته.[6]

نظرة تاريخية على فن الكاريكاتير:

يعتقد الرسام الكاريكاتيري "**تولندي ينس**" أن الكاريكاتير دخل ميدان الممارسة بإيطاليا عام 1480،[7] ودخل إلى أوروبا مع عصر النهضة،[8] وتعود بداياته مع رسومات "دافينشي" سنة 1504 ،[9] ليعرف بعد ذلك الانتشار عبر مختلف بلدان أوروبا وأمريكا وكذلك البلدان العربية، ويرى "جاك ليتيف" Jacques Letheve في هذا الشأن : " أن الكاريكاتير يخضع لتاريخ معقّد كونه يتعلق بالجمال،[10] لهذا يصعب إرجاعه إلى تاريخ محدد، فهذا الفن ولد مع فنون الحضارات القديمة، ثم أعيد بعثه وإحيائه مع عصر النهضة.[11]

وظهر الكاريكاتير لأول مرة في الوطن العربي بمصر منذ الحضارة الفرعونية، وبرعت الصحافة المصرية في تقديم هذا الفن لقرائها عبر عدة عناوين كمجلة "أبو نظارة زرقاء" منذ 1878 مع الكاريكاتيري "يعقوب صنوع"،[12] وعرفت منطقة الخليج العربي الكاريكاتير في فترة متأخرة مقارنة بغيرها من الدول العربية، فاشتهرت بالرسام القطري "سليمان الملك" الذي برع اسمه من خلال رسوماته اللاذعة،[13] وفي الجزائر ظهر الكاريكاتير لأول مرة بعد الاستقلال في جريدة "**المجاهد**" في أكتوبر 1962، للكاريكاتيري والصحافي الفرنسي "سيني"،[14] ويذكر أن أول فنان جزائري ظهرت رسوماته في الصحافة هو محمد إسياخم، وأثّرت الفترة الدموية التي مرت بها الجزائر على معظم الرسامين مما أرغمهم على مهاجرة البلاد،

---

[5] - **Les mœurs et la caricature en France**, John Grand Carteret , France, 1888, p 11.

[6] - **سيمياء صورة الكاريكاتير، الأنظمة العربية أنموذجا**، أمحمد عزوي، الملتقى الدولي السادس السيمياء والنص الأدبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، بين 18و20 أفريل 2011، ص 693.

[7] - **La caricature art et manifeste, du XVIe siècle à nos jours,** Ronald Searle et autres, éditeur. Genève, Skira, 1974, p 25.

[8] - **الفنون الزخرفية**، محي الدين طالو، دار دمشق سوريا، 1999، ج 2، ط 1، ص 227.

[9] - **فن الكاريكاتير، لمحات عن بداياته وحاضره عربيا وعالميا**، كاظم شمهود طاهر، عمان، 2003، ط1، ص 24.

[10] - **La caricature et la presse sous la III ème République,** Jacques Letheve, France, 1961, p 05.

[11] - **الإسلام والفنون**، إحسان السيد، مجلة البصيرة، ، دار الخلدونية، العدد 04، السداسي الثاني، 1999، ص 189.

[12] - **فن الإخراج الصحفي**، شريف درويش اللبان، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ط1، ص 132.

[13] - **ظاهرة الإرهاب في الجزائر من خلال رسومات كاريكاتورية – دراسة تحليلية سيميولوجية لصور أيوب وديلام خلال الفترة الممتدة من جانفي 1997 إلى جانفي 2001**، آمال قاسيمي، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2009، ص 38.

[14] - **الأبعاد الرمزية للصورة الكاريكاتيرية في الصحافة الوطنية دراسة سيميولوجية لعينة من الرسومات في جريدتي اليوم والخبر**، نشادي عبد الرحمان، رسالة ماجيستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2001 ، ص 40.

وبعد التعددية ظهرت لأول مرة صحيفة هزلية ساخرة ناطقة بالفرنسية ضمت عدة رسامين، وهي صحيفة "المنشار"El Manchar وذلك سنة 1990،[15] وبدأت عدة صحف تهتم بعد ذلك بالكاريكاتير من خلال تخصيص مساحات ضمن صفحاتها.[16]

نظرة على واقع اللاجئين السوريين:

تشير الأرقام المتوفرة أنّ عدد السوريين الذين فرّوا من الحرب من بلادهم تجاوز الخمسة ملايين لاجئ، فيما وصفت بأكبر أزمة للاجئين في العالم، حسب ما أعلنته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأكد المفوّض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **"فيليبو جراندي"**، أنه يجب على الدول خارج الشرق الاوسط، استقبال المزيد من السوريين، في إطار برامج إعادة توطين طويل المدى، وقال :"لا يزال أمامنا طريق طويل علينا أن نقطعه في مجال التوسّع في إعادة التوطين"،[17] وبلغ عدد اللاجئين السوريين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أقل بقليل من 5 ملايين لاجئ منذ منتصف عام 2016، وسجلت تركيا منذ فيفري 2017، حوالي 47 ألف سوري، معظمهم فرّوا من قبل لكن لم يتم تسجيلهم، ويشار إلى أن تركيا هي أكبر دولة مضيفة للاجئين السوريين، الذين وصل عددهم إلى حوالى 3 ملايين أثناء الحرب الدائرة منذ ست سنوات، فيما يستضيف لبنان أكثر من مليون سوري، والأردن حوالي 700 ألف آخرين، ويتوزع الباقون في العراق ومصر ودول أخرى في شمال افريقيا، كما أفاد موقع المفوضية عن تسجيل أكثر من 250 ألف لاجئ سوري إضافي في الأشهر الثلاثة الأولى من 2017 من دون توضيح أسباب هذا الارتفاع.[18]

أما في أوروبا فبلغ عدد اللاجئين السوريين وطالبي اللجوء ما بين أفريل 2011 وديسمبر 2015 حوالي 897,645 توزعوا على حوالي 37 دولة أوروبية 59% ، في صربيا وألمانيا و 29% منهم بين السويد وأستراليا وهنغاريا والدنمارك، أما الباقي فقد شكلوا حوالي 12% وتوزعوا في بقية دول الاتحاد الأوروبي، وصنّف الإحصاء الأخير نسبة اللاجئين السوريين إلى عشرة في المئة لجئوا إلى المخيمات أي ما يعادل

---

[15] – **الصحافة الجزائرية المستقلة، دراسة سيميولوجية لصحيفتي الخبر وليبيرتي**، كهينة سلام، رسالة ماجستير في علوم والاتصال، جامعة الجزائر، 2004، ص 68.

[16] – **الصحافة الجزائرية بين مظاهر الانتصار وهواجس الانتحار**، عبد القادر يحياوي، العالم السياسي، 01 جوان 1999، ص 10.

[17] – جريدة أخبار الآن، عدد يوم 30 مارس 2017، متاح على الرابط التالي: (تاريخ الزيارة 15 جويلية 2017، على الساعة 13.40) http://www.akhbaralaan.net/news/arab-world/2017/3/30

[18] – جريدة رأي اليوم، عدد يوم 30 مارس 2017، متاح على الرابط التالي:(تاريخ الزيارة 15 جويلية 2017، على الساعة 13.30.) http://www.raialyoum.com/?p=647739

475,000 لاجئ بلغت نسبة الاناث فيهم حوالي 49% والذكور حوالي 51% ، أما ال90 في المئة أي ما يعادل 4 ملايين ومئتين وأربعين ألف لاجئ توزعوا بين مناطق ريفية ومناطق مدنية.[19]

اللاجئون السوريون في الصحافة العربية:

تعرف قضية اللاجئين السوريين تركيزا إعلاميا بين حين وآخر، حيث نقرأ في كل مرة عناوين ومضامين تحمل أخبارا وأرقاما عن هؤلاء، وفي أحيان كثيرة نجد رسومات كاريكاتيرية تعبّر عن أوضاع اللاجئين السوريين، خاصة المتواجدين في العالم العربي وأوروبا، فنقرأ على سبيل المثال في جريدة الشروق الجزائرية، "رئيس حركة مجتمع السلم، عبد الرزاق مقري يحمّل الغرب مسؤولية المأساة التي يعيشها اللاجئون السوريون"، ونجد مقالات أخرى كثيرة تنشرها صحيفة "الخبر" وبعض الجرائد خاصة الناطقة باللغة الفرنسية، ورسوم كاريكاتيرية معتبرة يرسمها الفنان علي ديلام بجريدة **"**ليبيرتي**"**، وتخصص الصحف التركية مساحات معتبرة لنقل أوضاع اللاجئين في بلدها، فنقرأ في جريدة **"**ترك بريس**"** مثلا أن اللاجئين السوريين في أنقرة يرغبون بالبقاء في تركيا، وأن أردوغان يحمّل الدولة الغربية معاناة اللاجئين السوريين،[20] وكانت صورة الطفل "أيلان" الكردي صادمة للرأي العام العالمي أكثر بكثير من أخبار موت مئات اللاجئين السوريين في عرض البحر المتوسط، انعكست هذه الصورة على مقالات الرأي في الصحف الخليجية، فنقرأ في جريدة الوطن الإلكترونية "داعش" يهدد بزيادة عدد اللاجئين السوريين لثمانية ملايين مهاجر، وفي الدستور: العالم يفتح عينه على آلاف اللاجئين الى أوروبا ويغمضها عن مئات الآلاف في الأردن،[21] وتنشر الصحف الأردنية عناوين ومضامين تحمل طابعا سلبيا في معظم الأوقات، مما يؤثر على التعامل والعلاقات بين اللاجئين والمواطنين الأردنيين في الحياة اليومية.

ويحدث أن ترد معلومات وأرقام مغلوطة في مقالات يتم تداولها بشكل واسع في وسائل التواصل الاجتماعي وترافقها تعليقات متوترة، فقالت الصحفية الأردنية "هبة عبيدات" لموقع الجزيرة نت إن التغطية الإعلامية تجاه اللاجئين السوريين عبر الصحف الأردنية أفرزت ضحايا هم المواطن الأردني واللاجئ السوري، بسبب وجود خطاب كراهية في بعض الصحف والمواقع الإلكترونية، وأثيرت إشكالية تعامل الإعلام الأردني مع قضايا اللاجئين في جلسة نقاش في العاصمة عمّان نظمتها مؤسسة "**حبر**" الإعلامية، وتطرقت لكيفية تغطية قضايا اللاجئين بحقائق مؤكدة ودون تحريض، حتى لا يكونوا ضحايا

---

[19] – عن موقع ميلبريس، على الرابط التالي:(تاريخ الزيارة 16 جويلية 2017 على الساعة 16.20)
http://www.milletpress.com/Detail_AR.aspx?Jiamre=10855&T=

[20] - http://www.turkpress.co/node/30196 (تاريخ الزيارة 2017/07/23 على الساعة 19.40)

[21]- http://www.asharqalarabi.org.uk/أزمة-اللاجئين-السوريين-مسؤولية-من--7-9-2015 (تاريخ الزيارة 23 /2017/07- 19.30)

مرتين، ضحايا حرب اضطرتهم لمغادرة بلدهم وضحايا مقالات مضلّلة،[22] ومهما قيل من كلام ومهما نشر من صور، يبقى الإعلام مجبرا على مواصلة الحديث والتعبير عن اللاجئين السوريين، لأنه المنبر الوحيد الذي يتنفس من خلاله هؤلاء، والموصل لصوتهم للعالم أجمع.

المنهج السيميولوجي لقراءة الصورة الكاريكاتيرية:

يعتبر المنهج السيميولوجي الطريقة العلمية التي تجعلنا نفسّر الأبعاد الضمنية للصورة، وحسب الباحثة "مارتين جولي" على المحلل السيميولوجي أن يرتكز في قراءته للصورة على مجموعة من الخطوات، تتمثل أساسا في:

أولا- الوصف:

يعتبر الوصف مرحلة أولى بسيطة، لكنه أمر أساسيّ لأنّه يشكّل ترجمة للمدركات البصرية بلغة لفظية،[23] والوصف يوظّف في توفير المعلومات الكافية التي تساعد على إبراز السمات والخصائص المميزة للموضوع.

ثانيا- المستوى التعييني:

ونقوم من خلاله بقراءة الرسالة التشكيلية والأيقونية واللّسانية والتي سنقوم بشرحها فيما يأتي:

تتألف الرسالة البصرية من علامات مرئية من بينها العلامات التشكيلية، ونقصد بها كل المعلومات التي تتوفر لدينا عن طريق الرؤية، أي حصر مجموعة الدلائل التي توضح معنى الرسالة البصرية، وتتمثل العلامات التشكيلية أساسا في العناصر التالية:[24] الإطار والتأطير وزاوية النظر، بالإضافة إلى الأشكال والألوان والإضاءة، وتعتبر الألوان عنصرا ذي مدلول ثقافي غاية في الأهمية، تحمل مجموعة من المعاني، فلا يمكن مقاربة لون إلا من وجهة نظر المجتمع والحضارة التي نشأ فيها،[25] هذا وعلى الباحث أن يدرس أيضا الرسالة الأيقونية، والتي ترتكز على مبدأ التشابه بين الدال والمدلول كالشبه السمعي في (إنتاج صوت ما) والشبه البصري في (الرسم أو الصورة الفوتوغرافية)، وذلك على عكس الوحدات المميزة (كالأحرف والأصوات) التي هي دلائل لغوية اعتباطية، لا تحتوي على أية علاقة شبهية،[26] وفي هذا

---

[22] -http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews//2016/3/7/قضايا-اللاجئين-السوريين-في-الإعلام-الأردني (تاريخ الزيارة 2017/07/23- 19.35)

[23]- **مدخل إلى تحليل الصورة**، مارتين جولي، ترجمة علي أسعد، دار الينابيع، دمشق سوريا، 2011، ط1، ص 98.

[24]- نفس المرجع السابق، مارتين جولي، ترجمة علي أسعد، ص ص 129-130.

[25]- **التصوير والخطاب البصري، تمهيد أولي في البنية والقراءة**، محمد الحجابي، مطبعة الساحل، الرباط، 1994، ط1، ص 175.

[26]- **اللسانيات والسيميولوجيا والسيميوطيقا، دراسة إبستيمولوجية وتصنيف مختلف الدلائل**، محمود إبراقن، مطبوعة محاضرات بمعهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، ص 25.

المجال يقول الباحث"ك.موريس" "C.Morris" أن الدليل كي يكون أيقونيا يجب أن يشتمل على بعض خصائص الشيء،[27] ويرى الباحث **"شارل ساندرس بيرس"** أنّ الأيقونية هي دلائل لها علاقات الشبه مع المرجع،[28] أي كل دليل يشبه موضوعه، أو يوحي إليه بفضل سمات خاصة يمتلكها، وقد يكون أي شيء أيقونة لأي شيء آخر، سواء كان هذا الشيء صفة أو كائنا أو قانونا شريطة أن تتحقق علاقة الشبه بينهما،[29] إذ تتدخل عناصر كثيرة يتطلب بحثها لتحديد درجة التشابه أو الدرجة الأيقونية وهي الدرجة التي تسمح لنا بالتعرّف من خلال صورة كاريكاتيرية مثلا على علاقة معيّنة يشترك في إدراكها فرد أو عدة أفراد من الجماعة.[30]

وننتقل فيما بعد إلى الرسالة اللّسانية التي تعمل على بحث الدلائل اللّغوية المتمثلة في الكلمات والجمل التي تحملها الصورة، ويتألف الدليل اللّغوي حسب **"فرديناند دي سوسير"** من مضمون وهو (المدلول) ومن تعبير صوتي وهو(الدال) أي أنه يشمل مفهوما وصورة صوتية.[31]

ثالثا: المستوى التضميني.

تعتبر الرسالة التضمينية أعمق مستوى في قراءة الصورة والتي تكون حسب قيم ودوافع الشخص المتلقي، إذ أن الوصول إلى المعنى الحقيقي العميق للصورة يتم على مستوى فهم المدلول أو الدلالة التضمينية، وهو ما أكّده العديد من الباحثين السيميائيين، ويتم في هذا المستوى تقديم القراءة النقدية التحليلية للصورة كما يراها ويفهمها الشخص المحلّل، الذي يمكن أن يقدم أيضا وجهة نظره الشخصية، أو المعنى الذي فهمه من الصورة، والذي قد يتقبله المتلقي لقرب وجهات نظرهما، أو يتعرض أيضا للنقد لاختلاف طريقة فهم الصورة.

تحليل نماذج من الصور الكاريكاتيرية الصادرة في الصحف العربية:

برغم الكم الهائل من الكاريكاتيرات التي صوّرت واقع اللاجئين السوريين في الصحافة العربية، إلاّ أنّه وقع اختيارنا على عينّة من هذه الكاريكاتيرات، وذلك لمجموعة من الأسباب يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

من البديهي أن الباحث لا يمكنه تحليل كل مجتمع البحث فعليه أن يقوم باختيار عينة من مفردات ذلك المجتمع، وهو الأمر في دراستنا، ولكن صادفتنا في اختيار الصور مجموعة من العوائق جعلتنا نختار مجموعة

---

[27] - **la sémiologie des messages visuels,** Umberto Eco, in communication et langues, n 15, Paris, 1970, p 13.

[28] - **La sémiologie la sémiotique du timbre**, David Scott, communication et langue, n 120, 04 trimestre 1999, p 83.

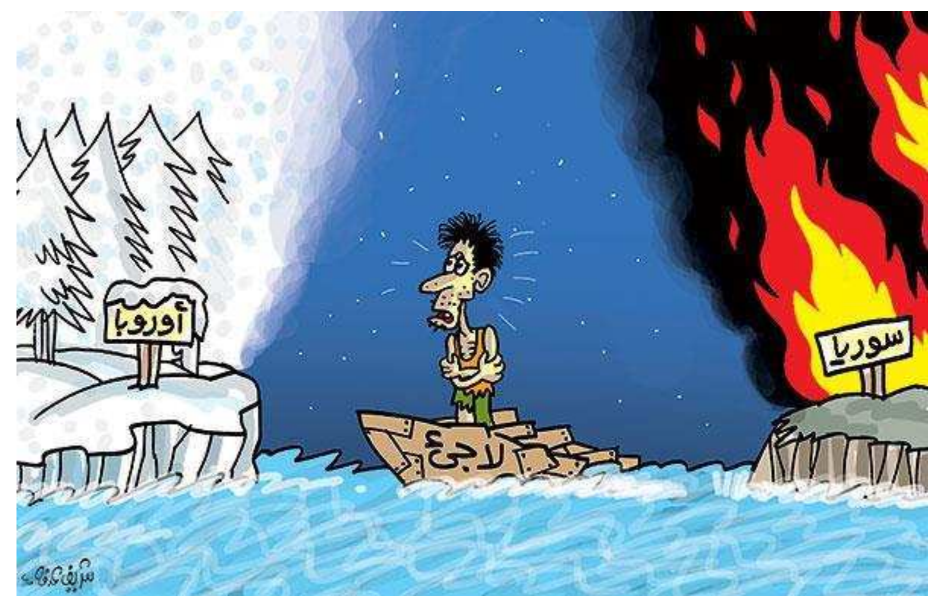
[29] - Op-cit, Martine Joly, p 62.

[30] – **اللسانيات والسيميولوجيا والسيميوطيقا، دراسة إبستيمولوجية وتصنيف مختلف الدلائل**، محمود إبراقن، مرجع سبق ذكره، ص26.

[31] – **المبادئ البنيوية السوسورية وتطبيقاتها على مختلف أنظمة الاتصال، دراسة حالة خصائص الدليل**، محمود إبراقن، المجلة الجزائرية الاتصال، العدد 06 و 07 ، خريف 1992، ص 178.

من الصحف دون غيرها، حيث كان من الصعب البحث في أرشيف معظم الصحف نظرا لعدم توفرها على اختيارات البحث المسهلة للوصول إلى الموضوع المرغوب فيه، عن طريق وضع كلمات مفتاحية، كما أن بعض الصحف لا تقدم تصنيفات أرشيفها لتسهيل العودة إليه، فوقع اختيارنا على مفردات العينة نظرا لإتاحتها عبر البحث في أرشيف الصحف أولاّ، ونظرا أيضا لأنها قُدّمت بلغة فصيحة واضحة، يفهمها كل القراء، في حين لم ندرس بعض الصحف نظرا لاستخدامها للهجات محلية، حيث من الصعب على باحث لا ينتمي إلى تلك المنطقة فك شفرات كل الرسائل اللّغوية المقدمة، بينما وجدنا سهولة في دراسة الصور المنشورة في بعض الصحف العربية مثل "**الاتحاد**" و"**العربي الجديد**" و"**القدس العربي**" و"**اليوم الجديد**" نظرا لاعتمادها على اللّغة العربية الفصحى، وبالتالي فهي قابلة للفهم لدى كل القراء، وقمنا باختيار صحف من بلدان مختلفة لتحقيق عنصر التنوع، فاخترنا صحيفة إماراتية ومصرية، وجزائرية وغيرها، لتقديم قراءات لتوجهات وانتماءات مختلفة للصحف، وقمنا باختيار مجموعة من الصحف الجزائرية، كصحيفة "**الرائد**" و"**الوطن**" و"**ليبيرتي**" نظراً لانتمائنا الجغرافي للبلد الذي تصدر فيه، وفهمنا لثقافة البلد وبالتالي إمكانية تفسير وتحليل الصور بشكل مستفيض، كما أنّ اختيار عينة الدراسة راعى تنوع زوايا معالجة الموضوع، فقمنا باختيار صور تركّز على الظروف المناخية للاجئين، وظروفهم الاجتماعية المزرية في البلدان التي فرّت إليها، بالإضافة إلى معاناة اللاجئين الفارين عبر البحر ووفاتهم غرقاً، وأولئك العالقين في الحدود، كما تطرقنا للموضوع من زاوية مواقف الدول العربية إزاء قضية اللاجئين، وكذا لموضوع شبكات الاتجار باللاجئين، ونكون بذلك محاطين بالموضوع من كل جوانبه.

تحليل الصورة الأولى: (**من صحيفة الاتحاد–الإماراتية**)



نشرت بصحيفة "**الاتحاد**" الإماراتية بتاريخ 12 ماي 2017

يظهر في الصورة رجل يمثل لاجئ سوري يرتدي ألبسة ممزقة، واقف على قارب يمشي على المحيط، يبدو أنه يرتعش من البرد، ونرى أيضا لافتتين مكتوب على الأولى "سوريا" وراءها نيران كثيفة، وفي اللافتة الثانية نقرأ "أوروبا" واليابسة التي فوقها مغطاة بالثلوج، وفي أسفل الصورة نجد إمضاء صاحب الصورة.

وفي تحليلنا للصورة الكاريكاتيرية نرى أنّ اللاجئ السوري في حالة فرار، وهو يركب قاربا صغيرا، وعلامات الخوف والقلق باديتان على وجهه وجسمه، حيث رحل عن بلده الذي تمثله اللافتة **"**سوريا**"**، والذي ألهبته نيران الحرب، وهو فار إلى الجهة المقابلة من العالم، والمتمثلة في **"**أوروبا**"** حسب ما تمثله اللافتة الثانية، ولكن المؤسف أنّ ظروف العيش لا تبدو أحسن من التي تركها في بلده، حيث نجد البرد والثلوج وقساوة الجو في انتظاره، لذلك هو يرتعش بردا وخوفا من مصير ليس أقل قساوة من الظروف التي تركها في سوريا، فإذا كان اللاجئ السوري يعيش تحت نيران الحرب في بلده، وإذ به يجد المناخ تغيّر، وإذا تعوّد على المقاومة بألبسة ممزقة ورثة، فإن الحال يتغير في الضفة الأخرى، لأنّ البرد يستلزم ارتداء ألبسة كثيرة، الأمر الذي لا يمتلكه هذا اللاجئ البائس، وهو ما يعبّر عنه تثبيت يديه في ذراعيه، والارتعاش إضافة إلى علامات القلق من البرد والمصير المجهول.

وركّز الفنان الكاريكاتيري على اللاجئ السوري، وذلك عندما جعله يتواجد في مركز الصورة، يتوسط أربع حالات مناخية مختلفة، حالة النار والحرب على أرض سوريا، وحالة الطقس المتجمد والبارد في اليابسة الأوروبية، وكذا حالة البحر الهائج الذي يمشي عليه قارب الموت المقل للاجئ، وأخيرا حالة السماء التي تتلون بالرماد أحيانا، وبألوان الطبيعة المتجمدة القاسية في أحيان أخرى، وبالنسبة للألوان المستعملة في الصورة، نجد الفنان مزج بين الألوان الباردة والدافئة، حيث استعان بأربع ألوان تدل كلها على النار والحرب، وهي الأصفر والأحمر والأسود والرمادي، وهي تختصر أحوال الدمار والحرب وفتيل الفتنة الذي تعرفه سوريا، بينما نجد اللونين الأبيض والأسود للدلالة على صور الثلج والبرد والمناخ القاسي، وهي طبيعة الأرض الأوروبية، وتظهر حالة ضعف اللاجئ السوري من خلال ملابسه التي لا تتعدى بعض الأقمشة الخفيفة والبالية، والقارب الذي صُنع من بقايا بعض الألواح الخشبية، وبالتالي نجد حالة اللاجئ النفسية متوترة، وتعبر عن المصير المجهول الذي ينتظره، ورغم أن الصورة توضح لاجئا سوريا واحدا إلا أنها تعبّر عن حالة كل اللاجئين السوريين.

تحليل الصورة الثانية: (من صحيفة العربي الجديد)



نشرت بصحيفة "**العربي الجديد**" بتاريخ 06 أفريل 2016

نشرت صحيفة "العربي الجديد" كاريكاتيراً حول معاناة اللاجئين السوريين، يصوّر الفنان شخصاً ضخماً في جيبه أوراق نقدية معتبرة، ويحمل بيديه خيمتين صغيرتين يظهر من خلالهما مجموعة من الأشخاص وهم اللاجئون، وعيناه مغطيتان بحاشية سوداء، وكُتب على إحدى الخيام "شبكات دعارة"، والأخرى "تهريب لاجئين" مع رمز المفوضية الأممية السامية لشؤون اللاجئين، ونرى مجموعة خيام أخرى متواجدة خلف الرجل، ووضع الرسام عنوان للصورة كالتالي: "شبكات الاتجار بمعاناة اللاجئين السوريين".

يظهر الرجل الضخم في مركز الصورة وكأنه رئيس عصابة أو شبكة إجرامية، وعلامات القوة والهيمنة والسيطرة بارزة، حيث يبدو في شكل غير طبيعي يفوق الأشكال البشرية الأخرى الموجودة في الصورة، والمتمثلة في اللاجئين، والخيام التي يحملها في يديه، وهذا دلالة على نفوذه الواسع، وأن يداه تسيطران على كل اللاجئين، وبالرغم من أنّ الخيام الظاهرة في الصورة تمثل تلك التي تمنحها المفوضية الأممية السامية لشؤون اللاجئين، إلا أن العبارات المكتوبة بخط أحمر تبرز أن هذه الخيام حوّلها هؤلاء الناشطون في الشبكات الدولية إلى مواد أو سلع تهرّب، فهي تارة تستعمل لتهريب البشر، وتارة أخرى للاتجار بالجنس، وهذه جوانب أخرى من معاناة كثيرة يعيشها آلاف اللاجئين السوريين في مختلف البلدان،

حيث يعبّر العنوان عن تنامي الشبكات الدولية التي تتاجر في معاناة هؤلاء المغلوب عليهم، فيغتنمون حاجات هؤلاء اللامتناهية، ويستعملونهم في أمور غير مشروعة، كتوظيفهم في الدعارة والاتجار بالبشر بمختلف الطرق، ويبدو أن هذه الشبكات تدر أرباحا طائلة، ويدل على ذلك تلك الأوراق النقدية التي لم يظهر منها سوى القليل، لتوحي إلى أن الأموال التي يجنيها هؤلاء لا تحصى ولا تعد، ويبدو أن أرضية الاستثمار وفيرة، حيث يوجد آلاف اللاجئين الذين يستعملون في هذه المهن الخاصة، ويدل على ذلك امتلاء الخيمتين باللاجئين، وتواجد خيمات أخرى في الصورة ظهر بعضها خلف الرجل ، وبرغم حجم وأهمية هذه الشبكات وخطورة نشاطها، إلا أنها تزاول نشاطها في السر بعيدا عن الرقابة، ويؤكد على ذلك الرباط الأسود الذي وضعه ذلك الرجل على عينيه، والذي يوحي إلى اختفاء هؤلاء المجرمين تحت أقنعة مختلفة، وبمساعدة جهات وهيئات كبرى، ولكن لا أحد يستطيع وضع حد لأعمالهم.

تحليل الصورة الثالثة: **(من صحيفة الرائد الجزائرية)**

نشرت في صحيفة الرائد الجزائرية في أفريل 2015

يظهر في الصورة رجل يرتدي قميص الفريق الوطني الجزائري، يمسك بيده قفة خبز، ويردّد عبارة ألسنية: " أنا وراني حاس روحي مواطن غير شرعي"، بمعنى "حتى أنا أشعر بأني مواطن غير شرعي" بالإضافة إلى عنوان الصورة: عشرون ألف مهاجر غير شرعي مقيمون في الجزائر، مع إمضاء الرسام الكاريكاتيري "بن سعيد"

نلاحظ أنّ الشخص الظاهر يمثل مواطنا جزائريا، بصدد مواجهة ظروف الحياة، وهو يحمل قوت أولاده المتمثل في كيس من الخبز، ويبدو أنه مواطن يحب وطنه حتى النخاع، وهو ما يبرزه ارتداءه لقميص الفريق الوطني الجزائري، الذي لوّن بالألوان الوطنية المتمثلة في الأخضر، وهو لون الأرض الجزائرية بحقولها، والأحمر الذي يرمز إلى دماء مليون ونصف مليون من شهداء الثورة الجزائرية، بالإضافة إلى الأبيض الذي يرمز للحرية والسلام، برغم أنّ عنوان الصورة يعبّر عن إحصائيات عدد المهاجرين غير الشرعيين المقيمين بالجزائر، إلا أننا لا نلاحظ أي شخص يمثل هؤلاء المهاجرين، ولكن يريد الرسام أن يعطينا إحساس المواطن الجزائري، وردة فعله أمام هذه الأرقام التي تقدمها السلطات الجزائرية، حيث نقرأ العبارة الألسنية " عشرون ألف مهاجر غير شرعي مقيمون في الجزائر"، وهو رقم يدعو للذهول، حيث أضحى عدد المهاجرين في تزايد مستمر، مع أوضاع الحروب واللاستقرار في دول الجوار، ونلاحظ أن الرسام اعتبر كل لاجئ أو مهاجر شخصا غير شرعيا، وهذه صفة غير مرغوب فيها، لأنّ هؤلاء المهاجرين بما فيهم الأفارقة والسوريين وغيرهم يعتبر وجودهم غير مشروع، وبالتالي غير مرغوب فيه، وهوما نقرأه في ردة فعل المواطن الجزائري، الذي يردّد قائلا: " حتى أنا أحس وكأني مواطن غير شرعي"، وهي عبارة أخرى لا تقل خطورة عن العبارة السابقة، حيث أن المواطن الجزائري يعترف بكونه شخصا غير شرعيا، معنى ذلك عدم تمتعه بكامل حقوقه، وفقدانه للعيش الرغيد في بلد مليء بالخيرات والثروات الطبيعية، فإذ به يقول ذلك للتأكيد على أنّه مادام يوجد الكثير من المواطنين الجزائريين لا يعتبرون أنفسهم سكاناً شرعيين، فكيف بنا أن نعتبر كل مهاجر أجنبي إنسانا مرغوب فيه، وكيف لسلطة لا توفر لمواطنيها أدنى شروط الحياة، أن تتكفل بمواطنين أجانب وتمنحهم كل ما يحتاجون إليهم، خصوصا وأنهم هربوا إليها من جحيم الحروب، ومن ويلات الدمار والفتن، إنها فعلا صورة معبرة جدا، وتؤكد فعلا عدم وجود خطة إنسانية لاستقبال المهاجرين الفارين من بلدانهم، وعدم وجود نية من السلطات الجزائرية للتكفل بهؤلاء، من وجهة نظر المواطن الجزائري المغلوب عليه، والتي صورها الرسام الكاريكاتيري "بن سعيد"، هذا ويشد انتباه المتنقل بين شوارع العديد من المدن الجزائرية، وفي الطرقات السريعة وغيرها من الأماكن عشرات المهاجرين الذين يتسولون، ويطلبون من كل مواطن أن يساعدهم في كسب رزق يومهم، وهذه صورة أخرى قاتمة لأوضاع

اللاجئين الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم، في حين تعبّر السلطات عن محاولاتها لإيواء هؤلاء، وتؤكد على أنّ اللاجئين هم من لا يريدون البقاء في المخيمات التي خصصت لهم.

تحليل الصورة الرابعة: (من صحيفة الوطن الجزائرية)



نشرت بجريدة الوطن الجزائرية يوم 29 سبتمبر 2015

نشاهد في الصورة سيارة إسعاف يسوقها رجل، وهي متوقفة بانتظار ركوب مجموعة أفراد من عائلة سورية، يحملون حقائبهم وأغراضهم، ونجد أحد هؤلاء طرح استفهاما: أتمنى أن لا تكون السيارة من نوع" فولكسفاكن"؟ !!J'espère que c'est pas une Volkswagen ?، مع عنوان الصورة "ألمانيا تواصل التكفل باللاجئين السوريين" l'Allemagne continue de prendre en charge les réfugiés syriens''.

تتحدث الصورة الصادرة بجريدة الوطن الناطقة بالفرنسية El watan عن لجوء ألمانيا إلى الاستمرار في استقبال اللاجئين السوريين في بلدها، وتم التعبير عن ذلك من خلال سيارة إسعاف ألمانية لا يظهر اسم علامتها، يسوقها رجل يدعو اللاجئين السوريين للركوب، ولكن نلاحظ أنّ هؤلاء الأشخاص متخوفون، ويظهر ذلك من خلال تساؤل أحدهم" أتمنى أن لا تكون السيارة من نوع" فولكسفاكن"؟، والقارئ قد لا يفهم لماذا تم طرح هذا السؤال، ولكن العائد إلى تاريخ الأحداث يسترجع الضجة الإعلامية التي وقعت زمن نشر الصورة، الذي يعود إلى سبتمبر 2015، على خلفية فضيحة غش شركة "فولكس فاغن" الألمانية في اختبارات انبعاثات عوادم سيارات الشركة في الولايات المتحدة، واتهمت وكالة الحماية

البيئية الأميركية الشركة الألمانية بتزويد سيارات الديزل ببرنامج سمح بانبعاث مواد ملوثة أعلى من المسموح به أثناء سيرها على الطرق، لكن مع تقليل الانبعاثات أثناء إجراء اختبارات العادم،[32]، وتم فتح تحقيق معمق من طرف وزير النقل الألماني آنذاك، واتسع نطاق التحقيق بشأن ذلك الغش ليمتد إلى آسيا وأوروبا،[33] وهو ما هدد صورة العلامة فولكسفاغن، وبالتالي نفهم من هذه الصورة أن الرسام يعالج موضوعين مختلفين يتعلق الأول بأزمة اللاجئين السوريين الفارين إلى ألمانيا، والثاني يخص أزمة شركة فولكسفاغن للسيارات، وهي أكبر شركة أوروبية تُعرف بنوعيتها وخبرتها، وينذر ذلك بعدم الاستقرار في ألمانيا، إلى درجة أنه حتى اللاجئين السوريين يشككون في نوعية السيارات التي تقلهم، ولكن القارئ يفهم أن هؤلاء اللاجئين إذن يتدلعون، ويشترطون أن يكون نقلهم في وسائل أمينة وفاخرة، وهذا يوحي إلى كون هؤلاء اللاجئين الذين يقصدون ألمانيا هم ليسوا كبقية اللاجئين، بل يبدو أنهم ميسورون، ويدل على ذلك شكل حقائبهم الفاخرة، الملونة بلون جذاب، مع اللون الأصفر الذي يظهر على أغراضهم، ومعروف أن دلالة اللون الأصفر هي الثراء وهو لون الذهب، وبالتالي فإنّ ألمانيا تستهوي المزيد من اللاجئين الأثرياء، وأراد الرسام في هذه الصورة أداء رسالة من خلال تضخيم الواقع، حيث تم توظيف عنصر السخرية، التهكم والنكتة،[34] بالحديث عن موضوع قضية شركة فولكسفاغن، والإحالة إلى موضوع آخر وهو موضوع لاجئين سوريين من نوع خاص.



تحليل الصورة الخامسة: (من صحيفة اليوم الجديد المصرية)



---

[32] - http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/9/22/ اتساع-فضيحة-الغش-التجاري-لفولكس-فاغن
تاريخ الزيارة 27 جويلية2017/الساعة 15.00

[33] - http://ar.le360.ma/monde/63761/ تاريخ الزيارة 27 جويلية 2017، على الساعة 15.05/

[34] - **Caricature et société,** Hifzi Topuz, collection medium (S .L), maison Mame, 1974, p 54.



نشرت بيومية اليوم الجديد المصرية بتاريخ 04 سبتمبر 2015

تظهر في الكاريكاتير الخامس صورتان مختلفتان، تحوي كلاهما اللاجئ السوري الطفل "أيلان" الذي لقي حتفه على عرض البحر، حيث يظهر في الصورة الأولى وهو نائم على سرير فاخر، وفي غرفة نوم تطل على البحر، بينما نجده في الصورة الثانية وهو يتوسط قاعة اجتماعات جامعة الدول العربية.

لقد انتشرت صورة الطفل "ايلان" اللاجئ السوري الأصغر الذي لقي حتفه غرقاً، عندما هرب مع عائلته في عرض البحر، وهزت الرأي العام الدولي، وتناقلتها وسائل الإعلام المختلفة في صائفة 2015، وخصصت له صحيفة "اليوم الجديد" هذا الرسم الكاريكاتيري الذي من خلاله يظهر الطفل المتوفي في وضعيتين مختلفتين، فيظهر في الصورة الأولى وكأنه نائم على سرير فاخر وجميل، داخل غرفة هادئة

ويوحي إلى ذلك الستار المفتوح على واجهة البحر، وتلك الأشكال المضيئة على هيئة مصابيح بضوء خافت، وبألوان الراحة والسكينة المتمثلة أساسا في الأزرق والأخضر، والغرفة تطل على بحر جميل تحت سماء زرقاء صافية، وكل هذه القرائن توحي إلى الحياة التي كان يحلم بها اللاجئ الصغير أيلان، ومثله من الأطفال السوريين، الذين لم تترك لهم الحرب والدمار الفرصة للاستمتاع بنوم هادئ، في محيط مستقر وآمن، وكأنّ الرسام يريد القول أن كل هذه الراحة المفقودة سوف يلقاها الطفل السوري في الحياة الآخرة بعد الموت، فالقدر شاء أن يموت الأبرياء في ظروف قاسية ولا إنسانية، وربما سوف يكتب لهم أن يعيشوا في ظروف أحسن ولكن ليس في الدنيا، مادام أنّ الحكام سلبوا منهم كل شيء، وحتى الحق في العيش في سقف الوطن الآمن، ونفس الطفل "أيلان" نجده جرفه البحر إلى وسط مقر جامعة الدول العربية، وهو نائم نومة خالدة أمام الحكام العرب، هؤلاء الذين لم يحركوا ساكنين، ولم يفعلوا شيئا لإنقاذ البراءة من الموت المحتوم، ولمالا لإخماد نار الفتنة المشتعلة في سوريا، لقد حضر إذن كل رؤساء الدول العربية، ولكن وبرغم حجم المأساة التي صورها الرسام في جسم الطفل الضخم، إلا أن عيون الحكام العرب لا ترى الأشياء، أو أنها لا يعنيها الواقع العربي السوري، هي فعلا صورة معبرة عن التخاذل العربي، والصمت الرهيب أمام المعاناة الجمة للاجئين السوريين، هؤلاء الذين لم يسلم منهم الكبير ولا الصغير، لا المرأة ولا المسن، وشعار الرسام هو قضية الإنسانية في سوريا لا تعني الحكام العرب، وبالفعل تمكن الكاريكاتيريست من إعطاء نظرة خاصة للموت المؤلم للطفل "أيلان" الذي يمثل في الحقيقة آلاف الأطفال السوريين الذين يموتون يوميا بقساوة، جراء الفرار من موت ليست أقل قسوة.

تحليل الصورة السادسة: (من صحيفة ليبيرتي الجزائرية)



نشرت بجريدة **"ليبيرتي"** الجزائرية بتاريخ 19 سبتمبر 2015

يظهر في الصورة الكاريكاتيرية رجل في هيئة حاكم عربي، وهو يقابل ظهره للطفل السوري "أيلان" الذي قذفته المياه في المحيط، ويتواجد الحاكم في خلفية سوداء مظلمة، وهو يمسك بعقد التسبيح(السبحة)، وفي عنوان الصورة Les pays arabes tournent le dos aux réfugiés syriens" أي " الدول العربية تدير ظهرها للاجئين السوريين"، مع إمضاء صاحب الصورة الرسام الكاريكاتيري الشهير" ديلام".

الرسالة التي يريد إيصالها الفنان "علي ديلام" عبر جريدة "ليبيرتي- liberté " هي تخاذل الحكام العرب، الذين يمثلهم في الصورة الرجل بلباسه الخليجي، وهو أحد حكام الخليج العربي، الذي نراه يحاول إظهار جانب من السلوكات الإسلامية، فيقوم بالتسبيح بمساعدة السبحة التي لا تفارق المصلين في المسجد، ولكن شعار "الدين المعاملة" الذي ينص عليه الدين الإسلامي لا نرى أثره، حيث أدار الحاكم ظهره للطفل الذي يمثل "ايلان" البرعم السوري الذي توفي في قارب الموت، ولم يعر له أي اهتمام، وعلامات اللامبالاة بادية من خلال القطرات التي تتطاير على وجه الحاكم، وهو ينظر في الجدار الأسود المظلم، على أن لا يرى الواقع المتمثل في مأساة اللاجئين السوريين، وهو ما يعبر عنه عنوان الصورة "

الدول العربية تدير ظهرها للاجئين السوريين"، وهي المأساة التي لم يحن لها أي أحد، وبقي السوريون يصارعون الموت دون التفاتة أحد.

تحليل الصورة السابعة: (من صحيفة القدس العربي)

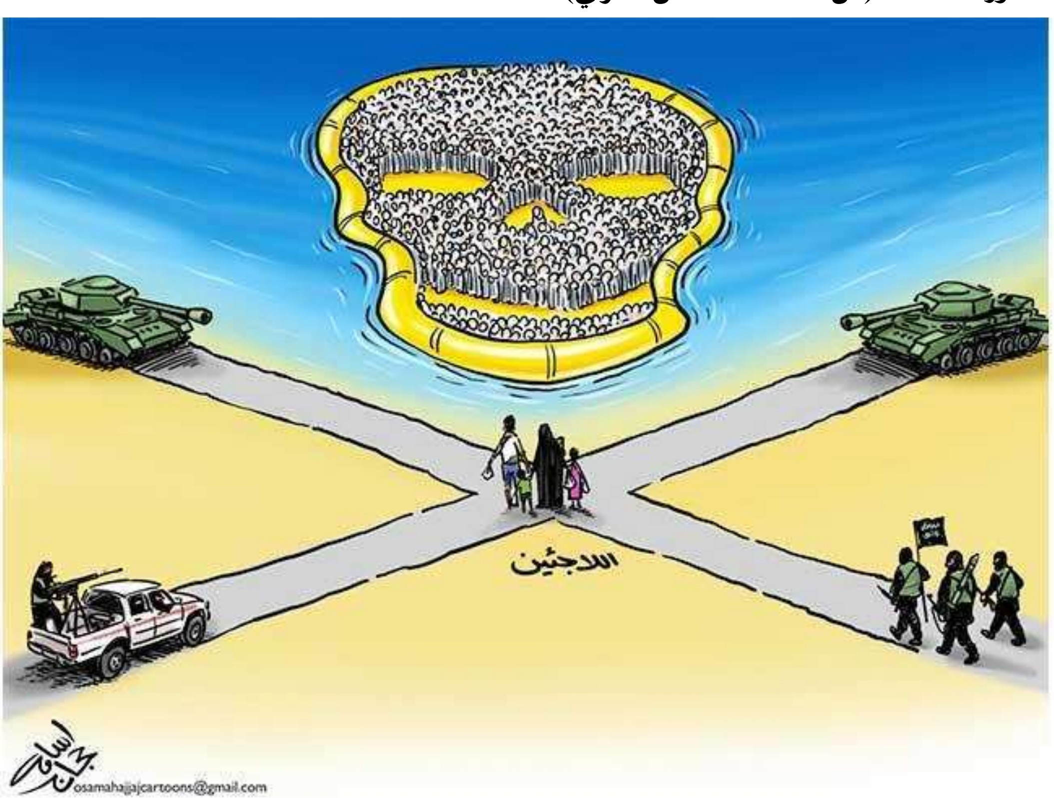


نشرت بجريدة "القدس العربي" بتاريخ 06 مارس 2016

يظهر في الصورة رجل يمثل لاجئ سوري، ساقط في حفرة كبيرة متمسكا بحبل مرسوم بكلمة "الحدود"، والحفرة تشكلت عن انقسام يابستين وهما العالم العربي والعالم الغربي، وعنوان الصورة هو "اللاجئون السوريون".

نفهم من خلال كاريكاتير جريدة "القدس العربي" أنّ اللاجئين السوريين تائهون، ولا أحد فتح لهم الحدود بشكل لائق، فنجدهم عالقون في الحدود، وهو ما يمثله تشبث اللاجئ في حبل رسم من كلمة الحدود، أي أن اللاجئ عالق في الحدود السورية، فلا العالم العربي ولا الغربي فتح حدوده مع هذا البلد الذي يعيش أبناؤه الويلات، ونفهم أيضا أن الحدود السورية نفسها ليست آمنة، فهي باللغة الكاريكاتيرية ممزقة، ويشير إلى ذلك وشك الحبل على التمزق من جهة يد اللاجئ السوري المتشبث فيه، وهذه صرخة لاجئ لكنها تمثل الكل، فهي نداء استغاثة من جميع اللاجئين السوريين العالقين في الحدود.

تحليل الصورة الثامنة: (من صحيفة القدس العربي)



نشرت بجريدة القدس العربي بتاريخ 22 جانفي 2016

نرى على الصورة عائلة سورية تبحث اللجوء، وهي في مفترق الطرق، ويقابلها من كل مكان مختلف المخاطر من مدرعات حربية، وعناصر إرهابية وأسلحة بينما الطريق إلى البحر للهرب من الأخطار تبدو غير موجودة.

والصورة معبرة عن الحالة التي يتواجد عليها اللاجئون السوريون، فهم بالفعل في مفترق الطرق، أينما حاولوا الهرب وجدوا أمامهم الخطر، سواء من عناصر النظام التي تترصدهم بمختلف الأسلحة والمدرعات، وكذا من خطر تنظيم داعش الإرهابي، ففي ملتقى الطرق الأربع لا طريق خامسة للهرب، ونلاحظ أن طريق الهرب عبر البحر غير متاحة لهم، رغم أن القارب الموجود في الصورة يعج باللاجئين، ولا مكان للمزيد من طالبي اللجوء، وإن يبدو أنّ الهروب عبر قارب على البحر هو طريق النجاة حسب تصوّر اللاجئين، إلا انّ هذا غير صحيح حسب ما أكّده الرسام الذي رسم القارب في شكل هيكل رأس رجل ميت، وهي دلالة على أن الهروب بحرا ليس حتما هو هروب إلى بر الأمان، بل قد يكون نحو موت محتومة، ويدل لون القارب المتمثل في الأصفر إلى الذبول والسقم والمرض، وبالتالي الموت البطيء.



تحليل الصورة التاسعة: (من صحيفة الرائد الجزائرية)



نشرت بجريدة الرائد سنة 2017

يظهر في الصورة رجل متسوّل بثياب رثة وممزقة، يمسك ورقتين نقديتين، وهو يخاطب متسولة من جنسية مالية مع ابنها، ومتسول آخر من جنسية سورية، مرددا عبارة ألسنية: " نعطيكم مية مية واخطوا التريتوار نتاعي.."، أي أعطيكم ألف دينار جزائري لكل واحد منكما، وارحلا عن رصيفي هذا.."، وأعطى عنوانا للصورة: "التسوّل متعدد الجنسيات".

تبرز الصورة المنافسة المحتدمة بين المتسولين على احتكار الأرصفة لامتهان التسول، حيث انزعج المتسوّل الجزائري من تواجد منافسين من دول أخرى، أبرزها مالي وسوريا، ويرى أنهما يهددان وضعيته، فنجده بصدد طردهما ولكن بطريقة خاصة، من خلال عرضه عليهما ورقتين نقديتين من فئة ألف دينار جزائري لكل واحد منهما، بشرط إخلاء الرصيف الذي يحتكره، فنفهم أن فقراء الجزائر مهددون مع تزايد اللاجئين والمهاجرين الأجانب في الجزائر، وعنون الرسام صورته بالتسوّل متعدد الجنسيات، ليقول أنه في الجزائر لم يعد للمتسوّل جنسية واحدة، بل تختلف وتتعدد وتتمثل أساسا في الجنسية المالية والسورية، نظرا لكون معظم اللاجئين ينحدرون من هذين البلدين، وهي إشارة إلى أن المواطن الجزائري يعاني الفقر وظروف معيشية متدنية، فكيف له أن يجد فقراء من جنسيات أخرى ينافسونه في طلب لقمته في الشارع، ولكن نفهم من خلال منح المتسوّل الجزائري للورقتين النقديتين، للمتسولين الآخرين أنه متسوّل من الدرجة الأولى، بما أنه سمح في مبلغ مالي معتبر بقيمة 2000 دينار، فإنه ينتظر أن يجني مبالغ طائلة

عندما يحتكر لوحده الرصيف، بينما نرى المتسوّل السوري والمتسوّلة المالية ينظران إليه باستغراب، وكأنهما يرفضان هذا العرض الذي قدمه لهما الجزائري، وكأنهما أيضا يؤكّدان على حقهما في التسوّل بكل حرية في الجزائر، وبالتالي قضية حرية اللاجئ مفتوحة للنقاش.

أهم نتائج الدراسة:

– يوجد اهتمام معتبر من طرف الصحافة العربية لفئة اللاجئين السوريين، وهوما لمسناه من تنوع الصور الكاريكاتيرية التي عالجت عدة جوانب من أوضاع هؤلاء اللاجئين.

– عالجت الصحف وكمثال جريدة "الاتحاد" الإماراتية الظروف المناخية القاسية للاجئين في أوروبا، فإذا كان اللاجئ السوري يعيش تحت نيران الحرب في بلده، فإن الحال يتغير في الضفة الأخرى، لأن البرد هو سيد الموقف.

– ركّزت الصحف العربية وعلى رأسها صحيفة "العربي الجديد" على جوانب أخرى من معاناة كثيرة يعيشها آلاف اللاجئين السوريين في مختلف البلدان، ترتبط بتنامي الشبكات الدولية التي تتاجر في معاناة اللاجئين، وذلك بتوظيفهم في الدعارة والاتجار بالبشر بمختلف الطرق.

– عالجت صحيفة "الرائد" الجزائرية ازدياد أرقام المهاجرين نحو الجزائر، وقدمت صورة معبرة جدا تؤكد على عدم وجود خطة إنسانية لاستقبال المهاجرين الفارين من بلدانهم، وعدم وجود نية من السلطات الجزائرية للتكفل بهؤلاء، من وجهة نظر المواطن الجزائري المغلوب عليه، والذي يعاني هو أيضا من ظروف قاسية.

– عالجت صحيفة "الوطن" الجزائرية موضوعين مختلفين يتعلق الأول بأزمة اللاجئين السوريين الفارين إلى ألمانيا، تحت عنوان "ألمانيا تواصل استقبال اللاجئين السوريين"، والثاني يخص أزمة شركة فولكسفاغن للسيارات، على خلفية قضية الغش المتداولة سنة 2015، وينذر ذلك بعدم الاستقرار في ألمانيا، إلى درجة أنه حتى اللاجئين السوريين يشككون في نوعية السيارات التي تقلهم، ولكن الصورة عالجت قضية اللاجئين لإيصال بعض الأزمات التي كانت تعيشها ألمانيا تلك الفترة.

– خصصت عدة صحف عربية مساحات معتبرة لحادثة غرق الطفل "أيلان" اللاجئ السوري الصغير والتي هزت الرأي العام الدولي، وتناقلتها وسائل الإعلام المختلفة في صائفة 2015، وخصصت له صحيفة اليوم الجديد رسما كاريكاتيريا يحاكي مأساة كل طفل سوري لا ذنب له سوى أنه هرب من جحيم الحرب.

– تمت معالجة مواقف الدول العربية الغائبة بخصوص مأساة اللاجئين السوريين، وهو ما يعبر عنه عنوان صورة جريدة "ليبيرتي" الجزائرية، " الدول العربية تدير ظهرها للاجئين السوريين"، وهي المأساة التي لم يحن لها أي أحد، وبقي السوريون يصارعون الموت دون التفاتة أحد.

– تناولت بعض الصور الكاريكاتيرية قضية فتح الحدود أمام اللاجئين السوريين، حيث نجد في صحيفة "القدس العربي" مثلا صورة تظهر اللاجئ السوري العالق في الحدود السورية، وعدم فتح العالم العربي والغربي لحدوده أمام هؤلاء، ما جعل معاناتهم تستمر.

– تركّز بعض الصحف على كون فرار اللاجئين السوريين عبر البحر وإن كان هو الحلّ بالنسبة لهم، فهو في الحقيقة ليس إلا مجازفة ولا يوصل إلى بر الامان في كل الأحوال، ولكن يبقى هو السبيل ولو كلّفهم ذلك فقدان حياتهم.

– تعالج الصحف الجزائرية ظاهرة استفحلت في الآونة الأخيرة وهي تسول المهاجرين إليها، حيث نجدهم عبر الشوارع والأزقة والأرصفة، ويقاطعون سائقي المركبات في الطرق السريعة، دون اعتبار الأخطار المحدقة بهم، فتركز العديد من الصحف على تسوّل اللاجئين، وهو ما تعبر عنه صورة جريدة الرائد الجزائرية، التي ترى أن التسوّل لم يعد يعني المواطن الجزائري فقط، بل يتنافس فيه أيضا المهاجرون متعددو الجنسيات، ومنهم اللاجئون السوريون.

– بالرغم من كون الكاريكاتير يقدم الوقائع والمواضيع بشكل فكاهي وساخر، إلا أنه استطاع أن يعالج قضايا جد مهمة وحساسة، ولعل قضية اللاجئين السوريين ومعاناتهم لا تقل أهمية، وتمكّن العديد من الرسامين من نقلها للرأي العام المحلي والعالمي، مع التركيز على الجانب الإنساني وإيصال المواقف المتعددة بشأن الحلول لمعضلات اللاجئين في مختلف أقطار العالم.

خاتمة:

أصبح الكاريكاتير فنا صحفيا متميزا في تناول مختلف القضايا والمواضيع الجد هامة، فتوظفه الصحف العربية للتعبير عن آهات بلدانها وآلامها، ونجد معظم الصحف الصادرة في الوطن العربي تخصص حيّزا متسعا للكاريكاتير لمعالجة قضايا اللاجئين السوريين، فتنقل معاناتهم وظروف عيشهم أحيانا، ومأساتهم في رحلة البحث عن الاستقرار المفقود، وبذلك نقول أنّ الصحف العربية تهتم إلى حد كبير بفن الكاريكاتير الذي يعد نوعا صحفيا متميزا، حيث يتمكن الرسام من خلاله من نقل العديد من الآراء والمواقف قد يعجز عن التعبير عنها عبر الأنواع الصحفية كالمقال والتقرير والعمود وغيرها، ولكن يجب على الصحف أن تواصل في الاهتمام بمعاناة اللاجئين، مادامت ظروفهم تزداد سوءا يوم بعد يوم، نظرة لتزايد عددهم، وعدم قدرة البلدان على احتواء تدفقهم الهائل.

قائمة المراجع والمصادر:

1-الكتب:

[1]- **فن الإخراج الصحفي**، شريف درويش اللبان، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ط1.

[2]- **فن الكاريكاتير، لمحات عن بداياته وحاضره عربيا وعالميا**، كاظم شمهود طاهر، عمان، 2003، ط1.

[3]- **مدخل إلى تحليل الصورة**، مارتين جولي، ترجمة علي أسعد، دار الينابيع، دمشق سوريا، 2011، ط1.

[4]- **التصوير والخطاب البصري، تمهيد أولي في البنية والقراءة**، محمد الحجابي، مطبعة الساحل، الرباط، 1994، ط1.

[5]- **اللسانيات والسيميولوجيا والسيميوطيقا، دراسة إبستيمولوجية وتصنيف مختلف الدلائل**، محمود إبراقن، مطبوعة محاضرات بمعهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.

[6]- **الفنون الزخرفية**، محي الدين طالو، دار دمشق سوريا، 1999، ج 2، ط 1.

2-الرسائل والأطروحات الجامعية:

[1]- **ظاهرة الإرهاب في الجزائر من خلال رسومات كاريكاتورية – دراسة تحليلية سيميولوجية لصور أيوب وديلام خلال الفترة الممتدة من جانفي 1997 إلى جانفي 2001**، آمال قاسيمي، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2009.

[2]- **الأبعاد الرمزية للصورة الكاريكاتيرية في الصحافة الوطنية دراسة سيميولوجية لعينة من الرسومات في جريدتي اليوم والخبر**، عبد الرحمان نشادي ، رسالة ماجيستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2001 .

[3]- **الصحافة الجزائرية المستقلة، دراسة سيميولوجية لصحيفتي الخبر وليبيرتي**، كهينة سلام، رسالة ماجستير في علوم والاتصال، جامعة الجزائر، 2004.

3-المجلات والمقالات:

[1]- **الإسلام والفنون**، إحسان السيد، مجلة البصيرة، ، دار الخلدونية، العدد 04، السداسي الثاني، 1999.

[2]- **المبادئ البنيوية السوسورية وتطبيقاتها على مختلف أنظمة الاتصال، دراسة حالة خصائص الدليل**، محمود إبراقن، المجلة الجزائرية الاتصال، العدد 06 و 07 ، خريف 1992.

4-الجرائد:

[1]- **الصحافة الجزائرية بين مظاهر الانتصار وهواجس الانتحار**، عبد القادر يحياوي، العالم السياسي، 01 جوان 1999.

2- جريدة أخبار الآن، عدد يوم 30 مارس 2017.

3- جريدة رأي اليوم، عدد يوم 30 مارس 2017.

5-الملتقيات العلمية:

1- **سيمياء صورة الكاريكاتير، الأنظمة العربية أنموذجا،** أمحمد عزوي، الملتقى الدولي السادس السيمياء والنص الأدبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، بين 18و20 أفريل 2011.

المصادر والمراجع باللغات الأجنبية:

1– livres :

[1] - **Caricature et société,** Hifzi Topuz, collection medium (S .L), maison Mame, 1974.
[2] - **La caricature et la presse sous la III ème République,** Jacques Letheve, France, 1961.
[3] - **Les mœurs et la caricature en France**, John Grand Carteret, France, 1888.
[4] - **La caricature art et manifeste, du XVIe siècle à nos jours,** Ronald Searle et autres, éditeur. Genève, Skira, 1974.
[5]- **Les mots dans la caricature**, Suzy Levy, communication et langage, N ° 102, 4ème trimestre, 1994.

2–Revues :

[1] - **La sémiologie la sémiotique du timbre**, David Scott, communication et langue, n 120, 04 trimestre 1999.
[2] - **la sémiologie des messages visuels,** Umberto Eco, in communication et langues, n 15, Paris, 1970.

3– Dictionnaires :

[1] - **Dictionnaire d'histoire de l'art**, Jean Pierre, Maraudant, Presse universitaire de France.
[2] - L'encyclopédie Universalise, corpus, volume N° 04, Paris France, 1990.
[3] - **Petit Larousse illustré**, librairie Larousse, Paris VI, dictionnaire encyclopédique.

مواقع الأنترنت:

[1] - **http://www.turkpress.co/node/30196**
[2]- **http://www.asharqalarabi.org.uk/2015-9-7--**أزمة-اللاجئين-السوريين-مسؤولية-من
[3]-**http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews//2016/3/7/**قضايا-اللاجئين-السوريين-في-الإعلام-الأردني
[4]- **http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/9/22/**اتساع-فضيحة-الغش-التجاري-لفولكس-فاغن
[5]- **http://ar.le360.ma/monde/63761/**
6- http://www.milletpress.com/Detail_AR.aspx?Jiamre=10855&T=

التغطية التلفزيونية للفضائيات السورية لقضايا اللاجئين في تركيا من وجهة نظر الطلبة السوريين (دراسة مسحية ميدانية)

د. عبد الله لبابيدي*

المبحث الأول: مدخل إلى الدراسة

أولًا: مقدمة البحث:

يعتبر الإعلام المرئي المتمثل في الفضائيات من أهم الوسائل التي شهدها العالم ولا يزال يشهدها حتى يومنا هذا، إذ يعتبر بمثابة الأداة الأساسية التي يمكن للأفراد عن طريقها التعرف على مختلف المعلومات والأخبار الخارجية لمجتمعهم، كما تعتبر الوسيلة الهادفة التي تتم فيها عملية الاتصال بين الأفراد والجماعات.

ويمثل اللاجئون السوريون أحد الفئات المهمة التي هي بحاجة ماسة للاستفادة من الإعلام المرئي، مثلها مثل غيرها من الفئات الأخرى في المجتمع.

ثانيًا: أهمية البحث:

1- دراسة اتجاهات التغطية الإخبارية التلفزيونية للاجئين السوريين المتواجدين على الأراضي التركية من وجهة الطلبة السوريين في جامعة الزهراء.

2- الإسهام في تقديم معلومات إعلامية أكاديمية لصانعي القرار في وسائل الإعلام المرئية حول أهمية التغطية الإعلامية لقضايا اللاجئين السوريين في تركيا.

ثالثًا: أهداف البحث:

1- محاولة الخروج برؤية واضحة وآليات عملية مقننة تمكن القائمين على الوسائل الإعلامية من إعداد مواد إعلامية تلبي حاجات اللاجئين وتشبع تطلعاتهم.

2- الكشف عن واقع التغطية الإعلامية لقضايا اللاجئين السوريين في القنوات الفضائية.

---

* - **الدكتور عبد الله لبابيدي**: سوري مواليد 1977م من حلب، أستاذ مساعد في جامعة الزهراء ورئيس قسم الإعلام بها، دكتوراه في الإعلام الإسلامي بتقدير ممتاز وعنوان الرسالة (الإعلام وإدارة الأزمات في ضوء السنة النبوية)، ماجستير إعلام إسلامي بتقدير جيد جداً وعنوان الرسالة (الأساليب الإعلامية والتواصل في لسيرة النبوية)، ليسانس إعلام تخصص إذاعة وتلفزيون، ليسانس دراسات إسلامية.

رابعًا: مشكلة البحث:

نظرًا لأهمية الإعلام وما يمكن أنْ يحدثه من تأثير على اللاجئين السوريين في تركيا، تتصدى هذه الدراسة وتستهدف الإجابة على مجموعة من التساؤلات من أهمها:

1- هل يأخذ موضوع اللاجئين السوريين في تركيا حصته من التغطية التلفزيونية؟

2- ما أنواع المواضيع المعالجة في هذه الفضائيات؟

3- كيف تتم التغطية الإعلامية لقضايا اللاجئين السوريين في تركيا؟

خامسًا: الدراسات السابقة:

هدفت دراسة السرحان[1] (2015) إلى التعرف إلى تغطية الصحف الأردنية اليومية لقضية اللاجئين السوريين خلال الفترة الممتدة من 2013/9/1 إلى 2014/3/1 ،بالاعتماد على منهج تحليل المضمون، لصحيفتي الرأي والسبيل، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها: أن الصحف الأردنية اليومية (المدروسة) قد أولت اهتماماً كبيراً للموضوعات المتعلقة بقضية اللاجئين السوريين، استخدمت الصحف الخبر الصحفي الذي استأثر باهتمام الصحافة الأردنية اليومية وتقدم على كافة الأنماط الصحفية الأخرى، كما ساهمت الصحف في إبراز الجهود الأردنية والدولية تجاه اللاجئين السوريين كما كشفت ميل الصحف المدروسة في استخدام الأطر والاستمالات العقلانية لموضوعات اللاجئين السوريين بشكل لافت.

وهدفت دراسة علي محمد مهيرات[2] (2014) إلى التعرف على قضايا اللاجئين السوريين التي عرضت في التلفزيون الرسمي وقناة رؤيا الخاصة من وجهة نظر العاملين في قطاع الأخبار واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة بحثية للحصول على البيانات والمعلومات من المبحوثين وكان من جملة النتائج أن القضايا السياسية جاءت في المرتبة الأولى من حيث التكرارات في التلفزيون الأردني تلتها القضايا الاجتماعية فالاقتصادية، وأن التلفزيون الأردني وقناة رؤيا يتعاملان مع قضايا اللاجئين السوريين التي طرحت في الأخبار بحيادية في بعض القضايا وبعضها تم التعامل معها بدون حيادية.

التعليق على الدراستين السابقتين:

---

(1) **التغطية الصحفية لقضية اللاجئين السوريين في الصحف الأردنية اليومية: دراسة تحليلية لصحيفتي الرأي والسبيل**، غازي أحمد السرحان، رسالة غير منشورة، جامعة اليرموك، 2015م.

(2) **التغطية الإخبارية التلفزيونية لقضايا اللاجئين السوريين في الأردن من وجهة نظر القائمين على الأخبار (دراسة تطبيقية)**، علي محمد مهيرات، رسالة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2014م.

-ركزت الدراستان السابقتان بشكل عام على التغطية الإعلامية والأزمة السورية واهتمت غالبيتها بدراسة الجمهور ذي الطبيعة الخاصة وهم اللاجئون السوريون في الأردن.

-اتفقت الدراستان السابقتان مع الدراسة الحالية باعتمادها على منهج المسح الإعلامي كمنهج للدراسة.

-تمثلت الاستفادة في بلورة أهمية الدراسة، واختيار الأدوات، وتحديد مجالات الدراسة.

سادسًا: نوع الدراسة

يعد هذا البحث من البحوث المسحية التي تهدف الكشف والتعرف على ظاهرة معينة، أو مجموعة من الظواهر لإلقاء مزيد من الضوء عليها.

سابعًا: مجتمع البحث وعينته:

قام الباحث باختيار مجتمع الطلبة السوريين في جامعة الزهراء كنموذج لهذا البحث، لأنه يمكن تحديدهم واختيار عينة ممثلة لهم بطريقة علمية.

ثامنًا: هيكل البحث:

يضم البحث مقدمة عن البحث تضم: الأهداف، الأهمية، المشكلة البحثية، نوع الدراسة، العينة، ومن ثم الحديث عن الفضائيات واللاجئين السوريين في تركيا، ومن ثم نتائج الدراسة المسحية الميدانية والتوصيات مع ملحق استبانة الدراسة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

تمهيد

يعتبر التلفزيون من أهم الوسائل الاتصالية التي من خلالها يستطيع الفرد اكتشاف مختلف الأخبار والمعارف داخل مجتمعه وعبر محيطه الخارجي أو العالمي، كما يعتبر من أهم الوسائل التي تحاول خلق التوازن داخل المجتمع، بتطرقه لمختلف القضايا الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، وذلك من خلال طرحها لبعض العوائق، وإعطاء مختلف الحلول الإيجابية وتسهيل التفاهم بين الجماعات، كما يتيح للفرد نقل المعلومات والمعارف.

وإن دراسة التغطية التلفزيونية لأزمة اللاجئين السوريين في تركيا، في رأينا دراسة ذات أهمية علمية، ومهما كانت جوانب القصور في هذه الدراسة، إلا أنها تمثل تشخيصًا دقيقًا لواقع تغطية قضايا اللاجئين السوريين في تركيا، وقراءة واضحة ودقيقة لما ينبغي أن تقوم به هذه الفضائيات خدمة للاجئين السوريين في تركيا.

أقسام القنوات الفضائية العربيّة

"تنقسم القنوات الفضائية من حيث الملكية إلى: قنوات حكومية، وأخرى خاصة، ومن حيث نوع البرامج إلى: قنوات عامة، وأخرى متخصصة تسعى لمخاطبة جمهور محدد، ومن حيث أسلوب البث: قنوات مفتوحة، وقنوات مشفرة وتعتمد معظم القنوات على نظام البث المفتوح، كما أن هناك قنوات تبث بالعربية، وأخرى باللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية والإسبانية والفارسية، أما من حيث التغطية الجغرافية تنقسم الفضائيات إلى: قنوات تغطي المنطقة العربية، وقنوات تغطي المنطقة العربية ويمتد إرسالها إلى مناطق عالمية أخرى، أما من حيث مركز البث فهناك قنوات تبث برامجها من خارج المنطقة العربية وأغلب القنوات تبث برامجها من داخل المنطقة"[3].

"ويعد التلفزيون وسيلة الإعلام الجماهيري الأولى والمفضلة للحصول على معلومات لمعرفة ما يحدث في المجتمعات المعاصرة، والوسيلة الأوسع انتشارًا والتي أصبح نظامها بفضل البث الفضائي يشمل الكون بأسره، وأصبحت جماهيرها تشمل سكان المعمورة"[4].

وساهمت الأزمة السورية في كشف وسائل الإعلام الرسمية وكشفت مدى ضعفها وانحسار مصداقيتها فعلى الرغم من أنها الوحيدة المحتكرة للعمل الميداني في سورية، ورغم التغطية الواسعة والحيز الإعلامي الكبير المخصص للأزمة إلا أن ذلك لم يجعل منها مصدرًا موثوقا للمعلومات، ولا عنصرًا فاعلًا في تقديم رواية مقنعة للمتلقي، لا بل على العكس فقد تم تجاهلها والتشكيك بها والاستعاضة عنها بروايات الناشطين والمواطنين العاديين الذين عملوا كمراسلين صحفيين وناقلين للأخبار بأدوات بسيطة.

وقد سارعت الفضائيات العربية لتبث أخبار الأزمة السورية ومنها الفضائيات السورية التي تم تأسيسها في الثورة السورية، "وكان هذا تعويضًا للمتلقي السوري مما دفعه إلى الإمعان في مقاطعة إعلامه الرسمي ليبقى الأخير معزولًا ومحرومًا من أي جماهيرية تذكر، إلا أن الانقلاب الحقيقي بدأ بدخول التكنولوجية الحديثة من هاتف محمول وإنترنت إلى حياة السوريين، مما فتح لهم آفاقًا جديدة نقلتهم من موقع المتلقي السلبي إلى موقع المشارك والمتفاعل، وتحول المواطن السوري من مُصغٍ ساكن لقصص

([3]) **الفضائيات العربية في عصر العولمة: الفرص والتحديات–الواقع والطموحات**، حسن نيازي الصيفي، القاهرة، دار الهندسية، 1431هـ/2010م، 34.

([4]) **الإعلام والإرهاب، التغطية الإعلامية للميلشيات الإرهابية**، محمد أديب خضور، دمشق، المكتبة الإعلامية، 1430هـ/2009م، 161.

الحكواتي (التلفزيون السوري) الذي يبدأ وينهي القصة متى وكيفما يشاء، إلى كاتب فاعل ومحاور منفتح ومساهم في بناء روايته الخاصة وقناعاته المختلفة"[5].

ومع هذه الثورة المعرفية والتدفق الهائل للمعلومات لم يعد بإمكان النظام السوري عزل المواطن عما يجري حوله من أحداث وقضايا، فنشأت الفضائيات السورية المحسوبة على الثورة وهي تكافح وتجاهد لنقل الصورة الحقيقية رغم الإمكانيات المتواضعة، ويرى الباحث أن الفضائيات السورية تسعى وهي في غربتها لخلق بيئة مناسبة لدفع المتلقي نحوها وللتفاعل معها كما تعمل على تحقيق استراتيجية محددة لتوصيل الرسائل وتحقيق وتنفيذ أجندتها وسياستها والتأثير على عقول المتلقين والسيطرة عليهم، فكانت قنوات حلب اليوم ودار الإيمان والجسر ممن يملكون استديوهات بث لهم على الأراضي التركية تسهيلًا ومساندة من الحكومة التركية لهم وفيما يلي نبذة مختصرة عن القنوات الثلاث موضوع الدراسة.

قناة حلب اليوم الفضائية

تم الإطلاق في يناير، 2012 م، وهي مؤسسة إعلام مجتمعي سورية مستقلة غير ربحية، تلتزم بالمبادئ المهنية، وتموّل من التبرعات الغير مشروطة، وتهدف إلى إيصال الوقائع والمعلومات بمصداقية للناس عمومًا وللمجتمع السوري خصوصًا.

رؤية مؤسسة حلب اليوم:

مجتمع سوري منسجم ومتعايش ضمن قيم التسامح والعدل واحترام الحريات وحقوق الإنسان.

أهداف مؤسسة حلب اليوم

- أن تكون المصدر الأول لأخبار سوريا.
- أن تلعب دورًا فعالًا في التنمية الشاملة لسوريا جديدة حرة، من خلال تزويد المجتمع السوري بأكبر قدر من المعلومات.
- أن تساهم في توفير المعرفة للمساعدة في بناء وعي المجتمع السوري.
- أن تساهم في نقل واقع وصوت المجتمع السوري.

الشريحة المستهدفة

- الجنس: الرجال والنساء.
- العمر: من عمر 10 –64 سنة.

([5]) **الشعب يريد، تأملات فكرية في الربيع العربي**، عبد الحسين شعبان، بيروت، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، 1433هـ/ 2012م، 45.

- ديموغرافيًا: السوريون داخل وخارج سوريا، وغير السوريين المهتمين بالشأن السوري.
- الثقافة والمستوى المادي: من الشرائح B C1 C2 والتي تشمل من شريحة الثقافة والغنى الجيد حتى شريحة دون الوسط من ناحية الثقافة والغنى(6).

قناة الجسر

هي قناة سورية انطلقت في العام 2015م، لتقدم أخبارها وفق ما يناسب نبض الشارع السوري، الذي ثار على نظام الأسد جراء عقود من الظلم والإقصاء والبطش.

تنأى القناة بنفسها عن الفكر المتطرف والمتشدد بكل أنواعه اليمينية واليسارية، وتؤمن بحق الشعب السوري في سعيه للوصول إلى نظام الحكم الرشيد، تحت ظل دولة مدنية يتساوى فيها الجميع أمام القانون، وتوجِّه اهتمامها بالدرجة الأولى نحو ترسيخ مفهوم "إنسانية الإنسان" في ظل الحروب والصراعات بالمنطقة.

تنقل القناة مجرياتِ الأحداث الميدانية والإنسانية في سوريا إضافة إلى مجمل التطوُّرات السياسية والحراك الدبلوماسي الحاصل حولها.

تُعدُّ الأخبار الميدانية والإنسانية في الداخل السوري، المادةَ الرئيسية للأخبار التي تقدمها القناة وتتابعها في نشراتها ومواجيزها، وتحرِص في تغطيتها على اعتبار المدنيين مَقصِدًا وهدفًا أولَ في الخبر.

يغطي موقع قناة الجسر في أخباره الشأن العربي، ولا سيما الملفاتُ ذاتُ الصلة بالمِلفِّ السوري، إضافة إلى الأخبار العالمية المهمة(7).

قناة دار الإيمان

تم الإنشاء في 15 مارس، 2014م.

تقديم برامج مميزة بجودة فنية عالية في مختلف المجالات السياسية والأسرية والدعوية والترفيهية والشبابية والتربوية والإنسانية والإغاثية والتنموية، بالإضافة إلى النشرات والتقارير الإخبارية المتخصصة، وكلها برؤية وسطية، وفهم شرعي واقعي متزن لتخدم قضايا الأمة بشكل عام والقضية السورية بشكل خاص.

وتهدف القناة إلى توضيح الواقع السوري، وخدمة قضايا الشعب السوري في محاولة لدعم صمودهم وتوفير الحلول الإغاثية والإنسانية لهم، وذلك باستخدام أحدث الوسائل الفنية والتقنيات العالمية الممكنة في بيئة عمل مميزة والتي تقوم عليها كوادر من الكفاءات والمختصين في مختلف المجالات الفنية والإعلامية

---

(6) https://www.facebook.com/pg/HalabTodayTV/about/?ref=page_internal
(7) http://jisrtv.com/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86/

ضمن انضباط أخلاقي إعلامي، ليكون ملاذًا آمنًا للأسرة والمجتمع، ومكانًا للباحثين عما يشبع فضولهم للمعرفة ويحترم عقولهم، ويصل إلى قلوبهم بوسطية دون غلو أو استهتار[8].

اللاجئون السوريون:

"شهدت بداية عام (2011) موجات عديدة من الثورات والاحتجاجات الشعبية في عدد من الدول العربية معلنة بداية ما عرف "بالربيع العربي" وقد عزى البعض أن أسباب تلك الثورات والاحتجاجات يعود لانتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية للشعوب والتضييق السياسي وغيرها من الأمور التي لم تتحملها الشعوب"[9].

"ويبلغ إجمالي عدد اللاجئين السوريين في الأراضي التركية، 3 ملايين و49 ألف و879 لاجئًا، شكّل الذكور النسبة الأكبر منهم بـ مليون واحد و631 ألف و626 لاجئة، في حين وصل عدد الإناث إلى مليون و418 ألف و253 لاجئة"[10].

ولأهمية قضية اللاجئين السوريين وما لها من آثار مختلفة تتعلق باللاجئين أنفسهم من حيث مدى توفير الحقوق الإنسانية لهم في بلد اللجوء ما جعل قضية اللاجئين السوريين تحظى باهتمام من مختلف وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية، وهنا برزت أهمية الإعلام السوري المتواجد على الأراضي التركية وضرورة تغطية نشاطات السوريين المختلفة، وتشخيص مشكلاتهم وأبعادها وتداعياتها على مختلف القطاعات.

التغطية التلفزيونية

وهي عملية نقل الأحداث من موقعها بحيث يعيش المشاهد الموضوع بكل تفاصيله، وتمر التغطية التلفزيونية بالمراحل الآتية:

أولًا: مرحلة جمع المعلومات والتفاصيل

"يجب على القائمين على الأخبار أن يعرفوا أين يذهبون ليتحصلوا على الأخبار، فهم لا يستطيعون الجلوس في مكاتبهم والاتكال على الخدمة المكتبية لكي يمسكوا بأيديهم بالقصص الإخبارية، ويجب عليهم الذهاب إلى المصدر وحرث الأرض إن كان ضروريًا، ولكل وسيلة إعلامية أو محطة تلفزيونية في الوقت الحاضر مصدران لجمع المادة الإخبارية، الأول المصادر الذاتية وهي تلك المصادر التي تعتمد فيها المؤسسة على هيئة تحريرها في الحصول على المادة الإخبارية مثل المندوب والمراسل الخارجي،

---

(8) https://www.dar-aliman.tv/

(9) **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**، وهبي أحمد، وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، 1433هـ/ 2012م،93.

(10) http://www.turkpress.co/node/36461

والثاني المصادر الخارجية وهي تلك المصادر التي تعتمد عليها المؤسسة من غير هيئة تحريرها مثل وكالات الأنباء والإذاعات المحلية والأجنبية والصحف والمجلات المحلية والأجنبية والمؤتمرات والنشرات والوثائق وغيرها"[11].

ثانيًا: مرحلة تقويم المادة الإخبارية

"بعد الانتهاء من جمع المعلومات تأتي مرحلة تقويم المادة الإخبارية من خلال تقرير إذا ما كانت المعلومات التي حصل عليها الصحفي مؤهلة للنشر، ومدى حاجتها للتنقيح والتعديل لكي تخرج في قالب مقبول.

وهناك مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها تقويم المادة الإخبارية، وتقييم مدى صلاحيتها للنشر، ومن هذه المعايير نجد:

-القيم الإخبارية: حيث تلعب القيم أهمية كبرى في انتقاء الأخبار، وتؤثر على ترتيبها وأولويات عرضها ويمكن تحديد مجموعة من القيم في هذا الإطار: الجدة، أو الحالية، والفائدة، والتوقيت، والضخامة، والتشويق، والصراع، والمنافسة، والتوقع، والغرابة، والشهرة، والاهتمامات الإنسانية، والأهمية، والإثارة"[12].

-السياسة التحريرية: وهي ثاني معيار بحيث انه يتطلب نشر الخبر توافقه مع الخط الافتتاحي لوسيلة الإعلام، فحتى مع نيل الخبر لجميع القيم الممكنة في الخبر إلا أن أيديولوجية وسياسة التحرير الضمنية العرفية الغير مكتوبة تلعب دور في انتقاء الأخبار وتقديمها للجمهور"[13].

ثالثًا: مرحلة تحرير المادة الإخبارية

"ويقصد بها صياغة المادة الإخبارية في شكل قالب فني مناسب، فهي العملية التي بواسطتها يتم تهذيب المادة الصحفية، من خلال تصويب الأخطاء الإملائية والنحوية، وتجنب الوقوع في السب والقذف وتفادي الوقوع في مشاكل المتابعات القانونية"[14].

ويلعب المحررين دورًا كبيرًا في تحقيق التوازن بين الالتزام والإثارة، من خلال اختيار القوالب الفنية المناسبة لتحرير الأخبار.

([11]) **الإعلام التلفزيوني**، سليم عبد النبي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 1431هـ/2010م، 25.

([12]) **الخبر في وسائل الإعلام**، عبد الرزاق محمد الدليمي، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1433هـ/ 2012م، 35-41.

([13]) **مناهج كتابة الأخبار الإعلامية وتحريرها**، محمد سلمان الحتو، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 1433هـ/2012م، 197.

([14]) **مناهج كتابة الأخبار الإعلامية وتحريرها**، محمد سلمان الحتو، 198-203.

ومن أبرز القوالب الفنية التي تستجيب للجدية وتحقق الإثارة والذوق العام نجد:

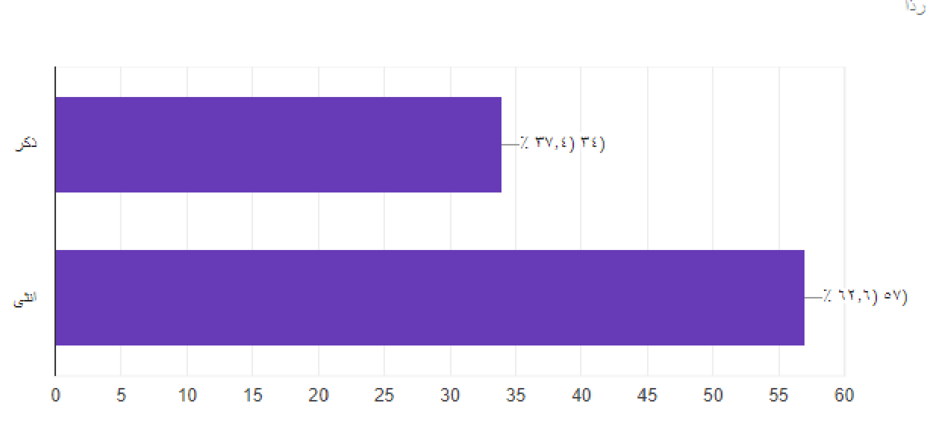
قالب الهرم المعكوس، قالب الهرم المتدرج، قالب الهرم المعتدل، قالب التتابع الزمني، القالب التشويقي، قالب السرد المباشر، القالب التجميعي، القالب الماسي.

رابعًا: مرحلة مراجعة المادة الإخبارية

"بعد الانتهاء من تحرير المادة الإخبارية يتم مراجعة "المعلومات التي حصل عليها وهل اجابت عن الاستفهامات الخمسة بالإضافة إلى السؤال التفسيري "كيف" التي تدور في أذهان القراء...؟"[15] فإذا وجد "أنه توجد نقطة لم تستكمل بياناتها أو معلوماتها فعليه –الصحافي–محاولة استكمال هذا النقص حتى لا يخرج الموضوع وبه ثغرات إعلامية في حاجة إلى ما يسدها" [16]، فإن مثل هذا النقص أو التقصير في حالة تكراره سيدفع الجمهور إلى البحث عن وسائل إعلامية أخرى تشبع رغبته في معرفة ما جرى وتوضح له ما يتعلق بما حدث.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة وتحليل البيانات

توزيع العينة حسب النوع: الجدول رقم (1)



(15) **الصحافة الإخبارية**، مرعي مدكور، دار الشروق، القاهرة، 1422هـ/2002م، 121.

(16) **علم التحرير الصحفي وتطبيقاته العملية**، إجلال خليفة، دار العلم للملايين، بيروت، 1382هـ/1962م، 114.

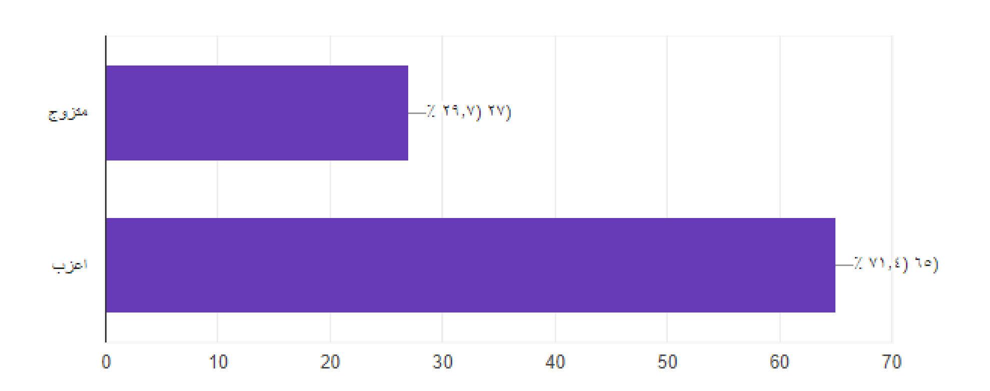
يلاحظ من الجدول رقم (1) أن نسبة من شملتهم هذه الدراسة من الذكور 34.4 % ومن الإناث 62.6 % بالتساوي وجميعهم من طلبة جامعة الزهراء ومجموعهم 91 طالبًا وطالبة.

الحالة الاجتماعية: الجدول رقم (2)

معلومات شخصية عامة :

الحالة الاجتماعية

٩١ ردًا

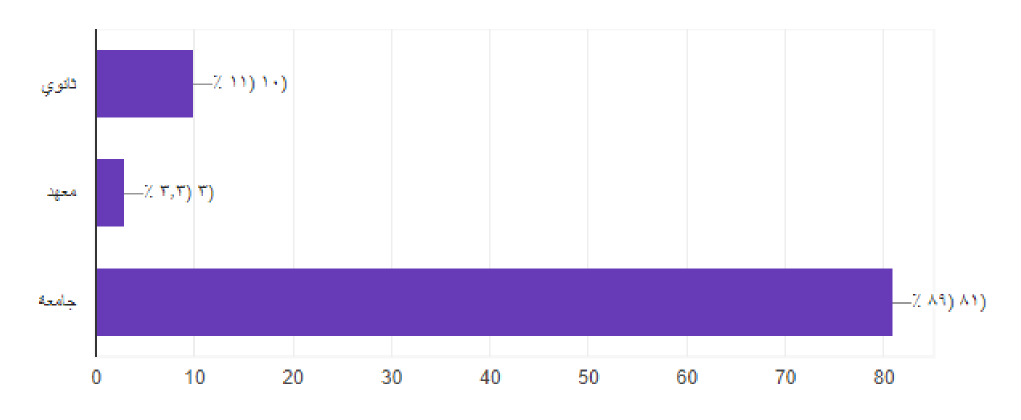


يبين الجدول رقم (2) الحالة الاجتماعية لعينات البحث فكانت نسبة العزاب الأكثر تمثيلًا (71,4%) تلاها المتزوجون بنسبة (29,7%)

التحصيل الدراسي جدول رقم (3)

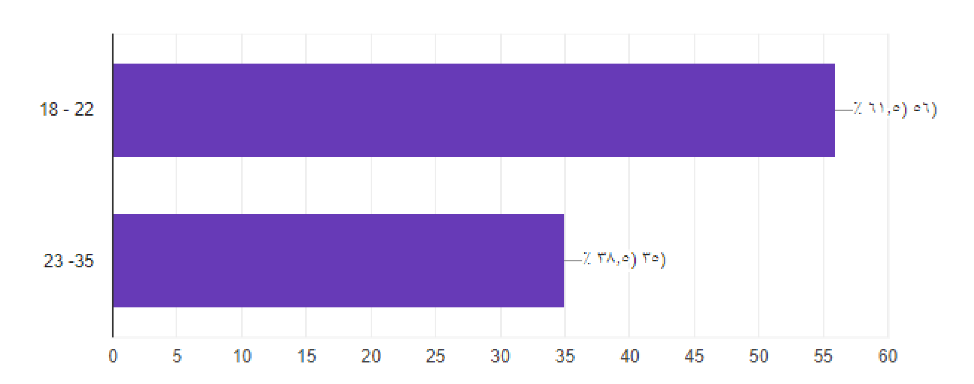
التحصيل الدراسي

٩١ ردًا



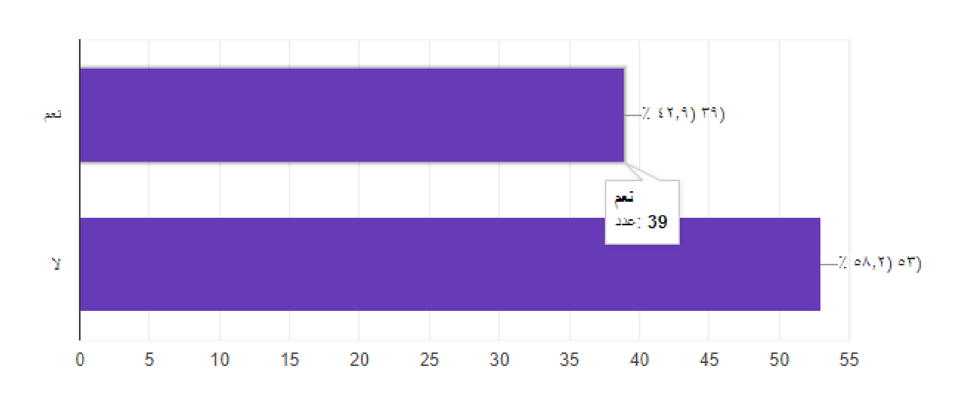
من السمات الديموغرافية في الجدول رقم (3) أنّ معظم المبحوثين هم من المرحلة التعليمية الجامعية (89%) تلتها مرحلة الثانوية (11%) وفي المرتبة الثالثة المعهد بنسبة (3,3%).

توزيع العينة حسب العمر: الجدول رقم (4)



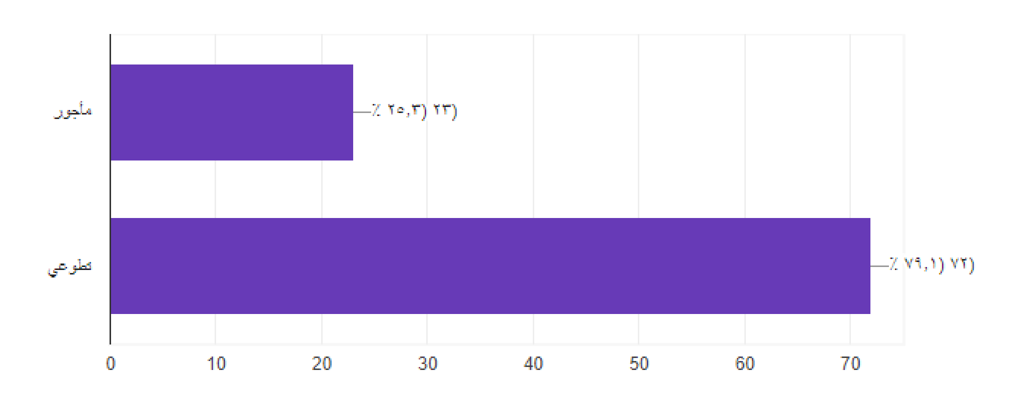
يوضح الجدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة العمرية حيث شملت الدراسة على فئتين عمريتين وأكثر هذه الفئات تمثيلًا كانت الفئة الأولى من 18 حتى 22 بنسبة 61,5 % تلتها الفئة الأخرى من 23 حتى 35 بنسبة 38,5%.

الحالة العملية: الجدول رقم (5)



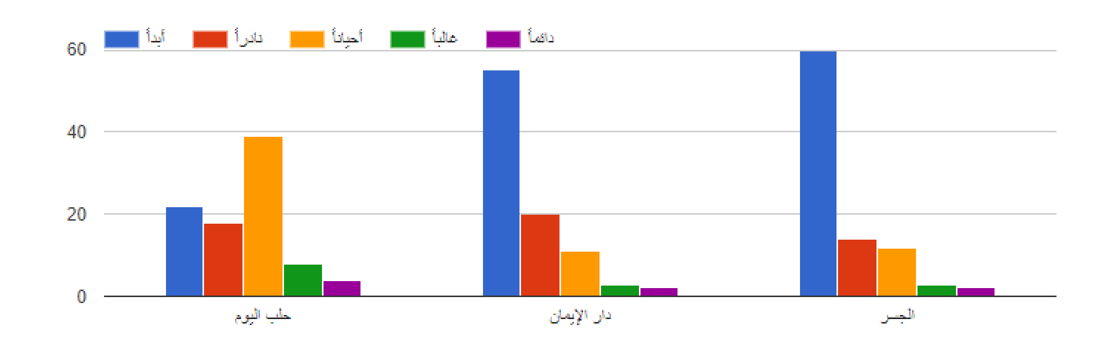
يوضح الجدول رقم (5) أن (58,2%) من أفراد العينة لا يعملون و(42,9%) من أفراد العينة يعملون.

توزيع العينة حسب نوع العمل جدول رقم (6)



يتبين من الجدول رقم (6) أن 79,1% من أفراد العينة يعملون تطوعًا وأن 25,3% من أفراد العينة يعملون بأجر.

هل تتابع القنوات الفضائية الآتية جدول رقم (7)



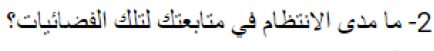
تبين من الجدول رقم (7) أن نسبة الذين يتابعون قناة حلب اليوم أحيانًا بلغت 39 شخصًا فقط وأن أربعة أشخاص يتابعونها دائمًا وأن 22 شخصاً لا يتابعونها أبدًا وأن 18 شخصًا يتابعونها نادرًا وأن 8 أشخاص يتابعونها غالبًا وذلك من مجموع 91 عدد أفراد العينة.

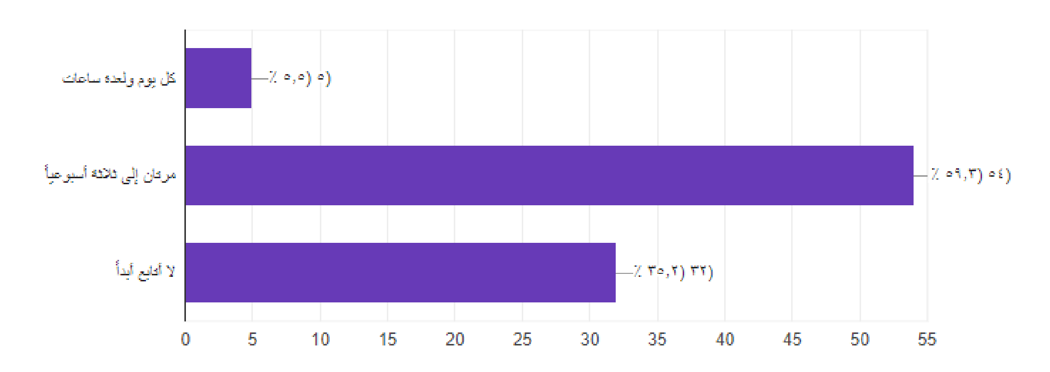
وأن نسبة الذين يتابعون قناة دار الإيمان أحيانًا بلغت 11شخصًا فقط وأن شخصين فقط يتابعونها دائمًا وأن 55 شخصاً لا يتابعونها أبدًا وأن 20 شخصًا يتابعونها نادرًا وأن 3 أشخاص يتابعونها غالبًا وذلك من مجموع 91 عدد أفراد العينة.

وأن نسبة الذين يتابعون قناة الجسر الفضائية أحيانًا بلغت 12 شخصًا فقط وأن شخصين فقط يتابعونها دائمًا وأن 60 شخصاً لا يتابعونها أبدًا وأن 14 شخصًا يتابعونها نادرًا وأن 3 أشخاص يتابعونها غالبًا وذلك من مجموع 91 عدد أفراد العينة.

وبالتالي على القائمين على هذه الفضائيات مراجعة خططهم وبرامجهم حول جمهورهم الموجود على الأراضي التركية وذلك نظرًا لقلة متابعة هذه الفضائيات.

ما مدى متابعتك لهذه القنوات جدول رقم (8)





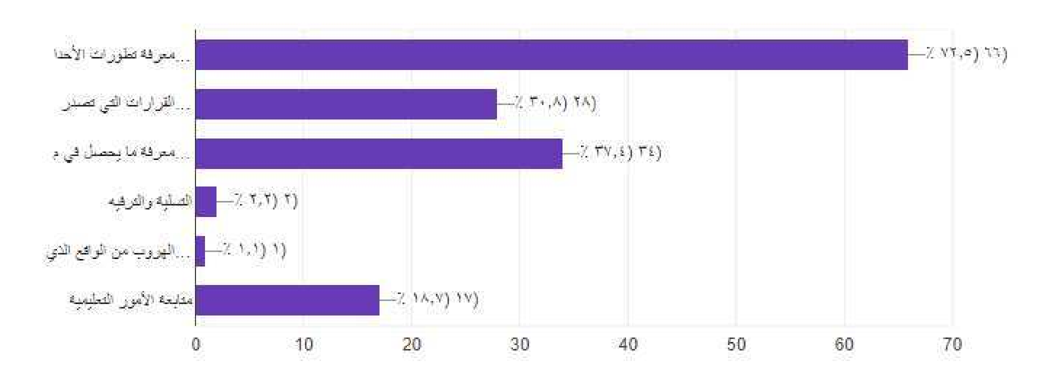
يتبين من الجدول رقم (8) أن نسبة 59,3 % من المبحوثين يتابعون هذه الفضائيات من مرتين إلى ثلاثة أسبوعيًا، تلتها نسبة 35,2 % لا يتابعون هذه الفضائيات أبدًا ومن ثم نسبة 5,5% يتابعون هذه الفضائيات كل يوم ولعدة ساعات فقط.

ونستنتج مما سبق قلة الانتظام في متابعة الفضائيات محل البحث ونسبة 59,3 % تعتبر نسبة قليلة في متابعة هذه الفضائيات مرتان إلى ثلاثة أسبوعيًا مما سيزيد دافعية القائمين بالاتصال على هذه الفضائيات لدراسة أسباب ابتعاد الجمهور عن متابعتهم.

الأسباب التي تدفعك إلى متابعة هذه الفضائيات جدول رقم (9)

3- ما الأسباب التي تدفعك إلى متابعة هذه الفضائيات؟

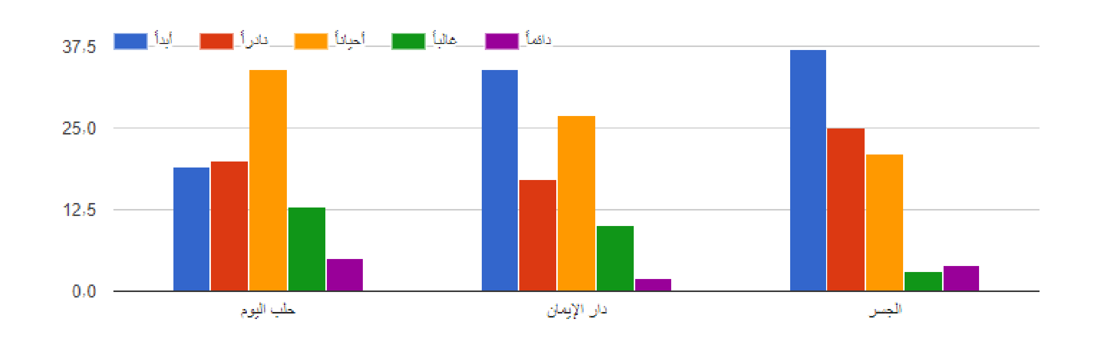
٩١ ردًا



رغم قلة المتابعة عمومًا إلا أن المبحوثين يتابعون هذه الفضائيات لمعرفة تطورات الأحداث في سورية بنسبة 72,5% تلتها معرفة ما يحصل في بنسبة 37,4% ومن ثم لمعرفة القرارات التي تصدر بنسبة 30,8 % وحازت متابعة الأمور التعليمية على المرتبة الرابعة بنسبة 18,7%.

هل تعتقد أن هذه القنوات تقدم برامج موجه للسوريين في تركيا جدول رقم (10)

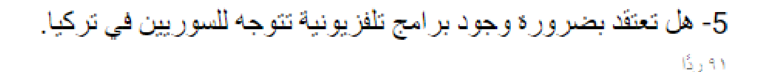
4- هل تعتقد أن هذه القنوات تقدم برامج موجه للسوريين في تركيا؟

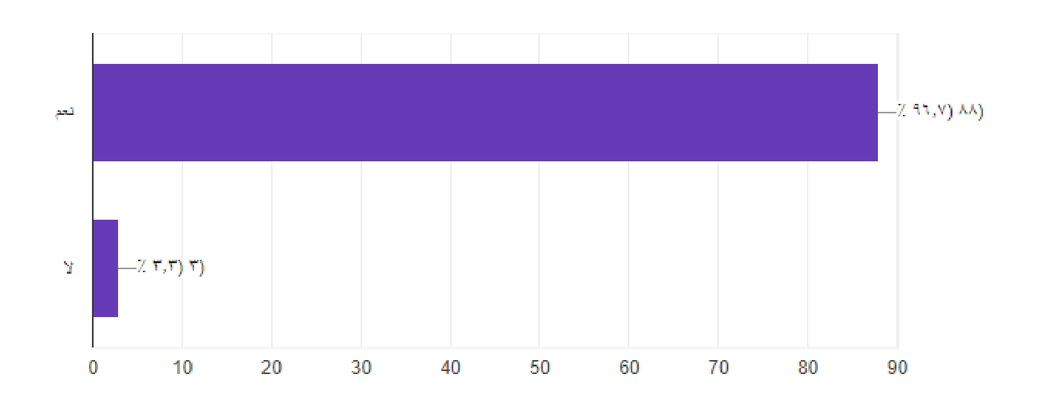


يتبين من الجدول رقم (10) أن القنوات محل البحث تقدم برامج قليلة جدا موجه للسوريين في تركيا وهذا الجدول جواب عن هدف من أهداف البحث وهو الكشف عن واقع التغطية الإعلامية لقضايا اللاجئين السوريين في القنوات الفضائية في تركيا حيث تبين أن 37 مبحوثًا قالوا بعدم وجود

برامج تقدم للسوريين في تركيا على قناة الجسر الفضائية 35 مبحوثًا قالوا كذلك عن قناة دار الإيمان و19 مبحوثًا قالوا ذلك أيضًا عن قناة حلب اليوم.

هل تعتقد بضرورة وجود برامج تلفزيونية تتوجه للسوريين في تركيا جدول رقم (11)



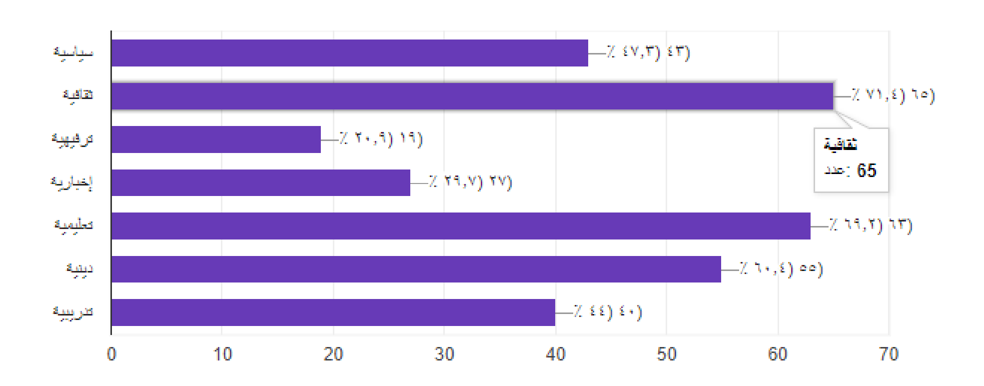


يتبين من الجدول رقم (11) أن نسبة 96,7% من عينة البحث تعتقد بضرورة وجود برامج تلفزيونية موجه للسوريين في تركيا تعالج قضاياهم وتحل مشاكلهم وفي هذا السؤال جواب عن هدف من أهداف البحث وهو ضرورة الخروج برؤية واضحة وآليات عملية مقننة تمكن القائمين على الوسائل الإعلامية من إعداد مواد إعلامية تلبي حاجات اللاجئين وتشبع تطلعاتهم.

ما المضامين التي ترغب أن تركز عليها هذه البرامج؟ جدول رقم (12)

6- ما المضامين التي ترغب أن تركز عليها هذه البرامج؟

٩١ ردًا

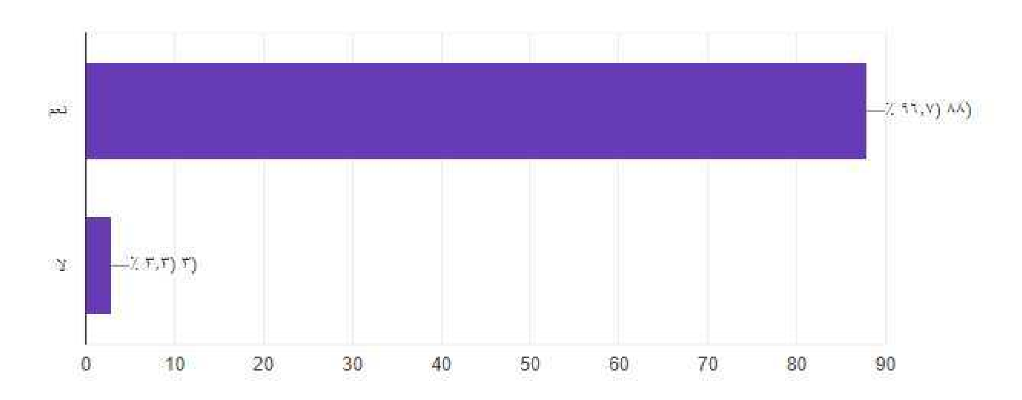


يتبين لنا من الجدول رقم (12) أن المبحوثين على درجة عالية من الوعي بضرورة انتشار البرامج الثقافية والتعليمية التي تهم اللاجئين السوريين في تركيا حيث جاءت البرامج الثقافية بنسبة 71,4 تلتها البرامج التعليمية بنسبة 69,2 ومن ثم البرامج الدينية بنسبة 60،4 ومن ثم البرامج السياسية بنسبة 47،3.

هل هناك مشكلات وقضايا معينة يجب أن تركز عليها هذه المضامين. جدول رقم (13)

7- هل هناك مشكلات وقضايا معينة يجب أن تركز عليها هذه المضامين.

٩١ ردًا

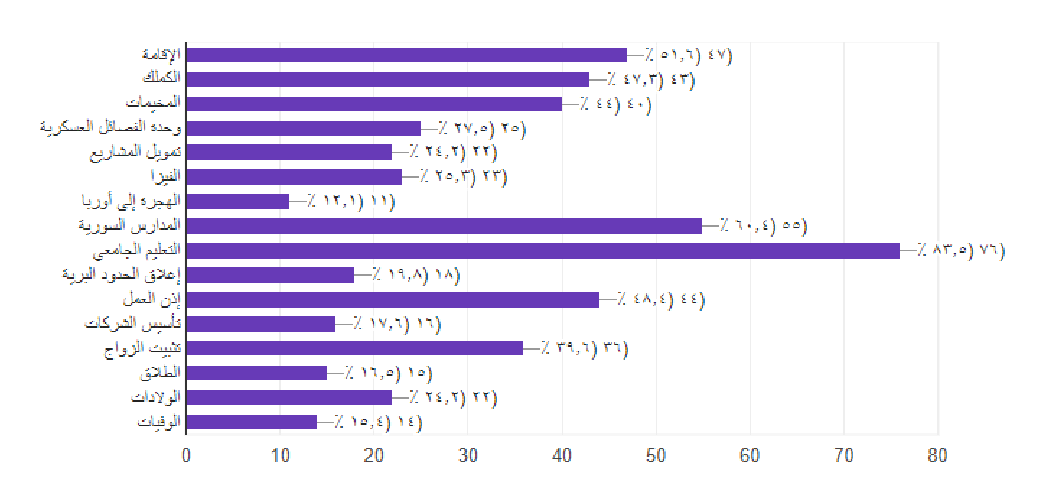


يتبين لنا من الجدول رقم (13) على وجود مشكلات وقضايا كثيرة لم يعالجها الإعلام السوري الموجود في تركيا وقد أجمع معظم المبحوثين على وجود هذه المشكلات بنسبة 96,7.

ما المشكلات والقضايا التي يجب أن تركز عليها الفضائيات المذكورة؟ جدول رقم (14)

8- ما المشكلات والقضايا التي يجب أن تركز عليها الفضائيات المذكورة؟





يتبين لنا من الجدول رقم (14) على أن أبرز القضايا والمشكلات التي ينبغي على هذه الفضائيات معالجتها هي مشكلات التعليم الجامعي بنسبة 83،5 % والتعليم دون الجامعي (المدارس السورية) بنسبة 60،4 % ومن ثم الإقامة بنسبة 51,6 % ومن ثم وعلى الترتيب اذن العمل، الكملك، المخيمات، تثبيت الزواج، وحدة الفصائل العسكرية.....

أما السؤال الأخير فكان عبارة عن سؤال مفتوح ومساحة حرة للمبحوث لكتابة ما يشاء حول موضوع البحث وأنا أضعها هنا ملخصة بما يلي:

- أتمنى أن تحتوي هذه الفضائيات على برامج تساهم في دمج المجتمعين السوري والتركي والتركيز على النقاط المشتركة بين الشعبين كما أتمنى وجود برامج تتحدث عن الأمور القانونية بخصوص اللاجئين والعمل وبرامج تساهم في إعادة القيم والأخلاق العامة التي بدأت في الزوال من الشباب السوري للأسف.
- لا توجد أي صلة أو أي علاقة بين تلك الفضائيات السورية والشعب السوري في أي مكان مطلقًا، حسب السوق بسوق ولكيلا ننكر عملهم فهم في بعض الأحيان يتناولون بعض الأفكار العامة عندما يزداد تكرار ذكرها في الشوارع العامة وبين الناس، شعبنا زفت والله يهدينا.
- يجب الانتباه أي امور تفيد الشعب السوري والطلاب الجامعين التركيز على قضايا الشباب في العمل والتعليم حيث لا يتم طرح هذا الموضوع الا نادرًا.
- تسليط الضوء على المعاملات الرسمية للسوريين من زواج وطلاق وجوازات سفر.
- التفرقة بين السوريين والاتراك، المرتبات المجحفة بحق الشعب السوري.
- سمعة الشعب السوري النقية والطيبة التي شوهت لأسباب مختلفة.
- كيفية التعامل مع الأتراك. إظهار ثقافتنا بالطريقة التي تجذب انظار الجميع بالشكل الايجابي... اظهار صورة ديننا الاسلامي الحنيف بعيدا عن التعصب.
- يجب التوضيح أكثر بخصوص واقعنا في تركيا ويجب التركيز على حل المشاكل والقضايا التي ذكرت في الأعلى فهي تحصل معنا دائما مثل الكملك وتثبيت الزواج وحالة الولادات وغيرها ... وشكرًا لكم.
- إعطاء دافع للاجئين باستمرار الحياة والأمل بالعودة ومحاولة اندماج السوريين مع الشعب التركي من خلال تعلم اللغة التركية أولاً وتبادل العادات والثقافات.
- اقترح وضع بعض القرارات التي تساعد السوريين على قبولهم الجامعي واقامتهم الدائمة واعطائهم كروت مول مثلا شهريا وتخفيض من اجور المنازل.

- عمالة الأطفال اللاجئين.
- السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. من الأمور المهمة التي يجب التركيز عليها التعليم والبناء وزرع القيم والأخلاق في المجتمع عامة وفي الجيل الناشئ (الأطفال) خاصة، ومن الأمور المهمة التي يجب متابعتها تعليم الأطفال اللغة العربية للحفاظ عليها وعدم نسيان الأجيال القادمة لها.
- النظر في موضوع التعليم بشكل أكبر.
- التركيز على أمر مهم جداً وهو نشر الثقافة التركية بين المجتمع السوري الموجود في تركيا وانا مستعد للمساعدة في هذا الأمر.
- الطلبة السوريين وخاصة الجامعيين الذين لجؤوا الى تركيا بقصد استكمال دراستهم ولم يتمكنوا من الحصول على أوراقهم وثبوتياتهم مثل كشف درجات وغيره. قد لحق بهم الظلم من هذه الناحية فلا أحد يقف معهم او يجد حلولًا لهم. فقدوا جامعاتهم بسبب الحرب ولم تستوعبهم جامعات اخرى. يترحمون على جامعاتهم وتمر السنوات وهم ينتظرون.
- أغلب الطلاب الجامعيين السوريين الذين كانوا في سوريا يدرسون الطب والهندسة ولجؤوا لتركيا لاستكمال دراستهم. وفقدوا اوراقهم الجامعية أو لم يستطيعوا استخراجها من جامعاتهم. هم اليوم مضطرون للعمل ليعيشوا. فلا جامعات تستوعبهم ولا جهات مسؤولة تيسر امورهم. اقرانهم في جامعات سوريا تخرجوا. وهم يتمنون الدراسة في افرعهم ولو من البداية ولا يجدون.
- أتمنى أن تسلطوا الضوء على موضوع الكمليك الذي أصبح كابوسًا وعقدت الطالب على وجه الخصوص فلا يستطيع أن يقبل بأي جامعة إذا لم يمتلك الكمليك ولا تعدل شهادته الثانوية والسنين تمر ولاو أحد يساعدك ويشعر بوجعك وكم أنت خسرت في ظل سنين ضائعة منك فأتمنى أن تلتفتوا لطلاب الجامعات السوريين فإنهم ظلموا ظلما لا يعلمه إلا الله.
- نتمنى منكم تسليط الضوء والالتفات للطلاب السوريين والمنقطعين منذ سنين عن دراستهم بسبب الأحداث الجارية في سوريا عليكم ألا تنسوا أن هناك آلاف الطلاب الجامعيين المنقطعين عن دراستهم منهم من كان في سنته الأول ومنهم من كان في سنته الأخيرة من لهم هؤلاء إن لم تبحثوا لهم عن حل. منهم من أتى إلى تركيا متأملاً أن يكمل دراسته الجامعية ولكن لا أحد يعترف بك بلا أوراق ثبوتيه وشهادتك لا تعدل بدون كمليك 99 والسنين تمر.
- تغطية كاملة عن اللاجئ السوري في المخيم.

الخاتمة

أجريت هذه الدراسة الاستطلاعية على عينة عشوائية من اللاجئين السوريين في جامعة الزهراء بمدينة غازي عينتاب التركية، وتكونت العينة من 91 مبحوثاً وتتركز أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- تبين من نتائج البحث ومن خلال الجدول رقم (7) أن ثمانية طلاب فقط هم من يتابعون هذه الفضائيات دائما بينما 62 طالبًا يتابعون هذه الفضائيات أحيانا وبالتالي على القائمين على هذه الفضائيات كما ذكرت سابقا مراجعة سياستهم تجاه جمهورهم في تركيا.
- جاءت المتابعة مرتان إلى ثلاثة أسبوعيًا في المرتبة الأولى حيث يتابع 54 شخصًا فقط هذه الفضائيات وهي نسبة قليلة جدا بينما يتابعها كل يوم ستة أشخاص فقط مما يتطلب على هذه الفضائيات والقائمين عليها دراسة أسباب ابتعاد الجمهور السوري في تركيا عن متابعتهم.
- كان هناك شبه اجماع بضرورة وجود برامج تلفزيونية تتوجه للسوريين في تركيا بنسبة 96،7 % مما يدل على أن هذه القنوات لا تقدم برامج موجه للسوريين في تركيا ومما يؤكد هذه النسبة هو ربطها مع الجدول رقم (11) من حيث قلة المتابعة اليومية لهذه الفضائيات.
- في حال استجابة القائمين على هذه الفضائيات بضرورة وجود برامج موجه للسوريين في تركيا فإن المضامين التي يرغب الجمهور أن تركز عليها هذه البرامج هي المضامين الثقافية أولًا تليها المضامين التعليمية.
- بالنسبة للمشكلات والقضايا التي ينبغي أن تركز عليها هذه المضامين فهي مشكلات التعليم العالي والمدارس السورية.

التوصيات

بناء على النتائج السابقة يقترح الباحث التوصيات الآتية:

- ضرورة دعم الفضائيات السورية الموجودة على الأراضي التركية عبر تخصيص برامج موجه للسوريين في تركيا ومُمولة ببرنامج دعم تركي خاص بهذه الفضائيات.
- تؤكد هذه الدراسة على أهمية الاهتمام بالجمهور السوري في تركيا ضمن أولويات السياسات والخطط والبرامج التي تتبناها الفضائيات محل البحث في تركيا من أجل تلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم.
- إعطاء مزيد من التركيز على القضايا التي تهم السوريين في تركيا وأهمها قضايا التعليم والثقافة.
- ضرورة التنويع في تناول القضايا التي تهم الجمهور السوري في تركيا من قبل الفضائيات محل البحث.

- إجراء مزيد من الدراسات حول اللاجئين السوريين في تركيا تلبية لاحتياجاتهم الإعلامية وعلى عينات أكبر وفي مناطق مختلفة أكثر.

وأخيرا أحمدك رب على أن يسرت لي إتمام هذا العمل والبحث العلمي وأرجوا أن تكون النتائج قد أجابت على الأهداف والتساؤلات بدرجة عالية من الموضوعية والشفافية، وأن تكون النتائج التي توصلت إليها ذات فائدة للقائمين على الفضائيات الثلاث محل البحث حتى يتحقق الهدف المنشود، وهو خدمة اللاجئين السوريين في تركيا وخدمة تطلعاتهم نحو الاهتمام بهم وبقضاياهم.

المصادر والمراجع

1- **الفضائيات العربية في عصر العولمة: الفرص والتحديات–الواقع والطموحات**، حسن نيازي الصيفي، القاهرة، دار الهندسية، 1431هـ/2010م.

2- **الإعلام والإرهاب، التغطية الإعلامية للميلشيات الإرهابية**، محمد أديب خضور، دمشق، المكتبة الإعلامية، 1430هـ/2009م.

3- **التغطية الصحفية لقضية اللاجئين السوريين في الصحف الأردنية اليومية: دراسة تحليلية لصحيفتي الرأي والسبيل**، غازي أحمد السرحان، رسالة غير منشورة، جامعة اليرموك، 2015م.

4- **التغطية الإخبارية التلفزيونية لقضايا اللاجئين السوريين في الأردن من وجهة نظر القائمين على الأخبار (دراسة تطبيقية)**، علي محمد مهيرات، رسالة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2014م.

5- **الشعب يريد، تأملات فكرية في الربيع العربي**، عبد الحسين شعبان، بيروت، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، 1433هـ/ 2012م.

6- **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**، وهبي أحمد، وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، 1433هـ/ 2012م.

7- **الإعلام التلفزيوني**، سليم عبد النبي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 1431هـ/2010م.

8- **الخبر في وسائل الإعلام**، عبد الرزاق محمد الدليمي، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1433هـ/ 2012م.

9- **مناهج كتابة الأخبار الإعلامية وتحريرها**، محمد سلمان الحتو، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 1433هـ/ 2012م.

10- **الصحافة الإخبارية**، مرعي مدكور، دار الشروق، القاهرة، 1422هـ/2002م.

11- **علم التحرير الصحفي وتطبيقاته العملية**، إجلال خليفة، دار العلم للملايين، بيروت، 1382هـ/1962م.

https://www.facebook.com/pg/HalabTodayTV/about/?ref=page_internal

/http://jisrtv.com/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86

/https://www.dar-aliman.tv

http://www.turkpress.co/node/36461

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(3), February 2018

غربة الأنا وصدمة المكان في رواية "مترو حلب"

للروائية مها حسن

د.ميس أبو زيادة*

الملخص:

تهدف الدراسة إلى النظر في قضية اللجوء من خلال التركيز على بنية المكان ومالها من دلالات نفسية على الشخصيات الروائية التي عانت ألم الغربة في المنفى، وتعتمد الدراسة المنهج الاستقرائي المبني على الاستنباط من خلال ملاحظة علاقات تقابل المعطيات المكانية والزمانية وأبعادها النفسية وتصاعدها وتكرارها، وعلاقاتها الداخلية من ناحية، وصلتها بطبيعة تكون الشخصيات والمواقف التي تمر بها من ناحية أخرى.

وبينت الدراسة أن النص قد تحول إلى فضاء عكس نتائج اللجوء من خلال معايشة اللاجئ للمنفى وما يعانيه من تناقض بين الماضي والحاضر، وبين ما كان وما هو آت، وبين الحلم والحقيقة التي يعيشها السوري في المنفى، لقد استطاعت الرواية موازنة الفكري مع الفني دون الوقوع في الشعارات، واستطاعت أن تخرج الفني إلى عالم الواقع؛ لتجعل الفن وسيلة من وسائل الإضاءة والتنوير، وبذلك حققت الرواية هدفين أساسيين: العالم الافتراضي المتخيل الذي يسيطر على خيال القارئ، والعالم الواقعي الذي يعكس حقيقة المأساة التي يعيشها اللاجئ السوري في مناطق اللجوء.

الكلمات المفتاحية: الرواية، اللجوء، البعد النفسي، المنفى، مترو حلب، غربة الأنا، صدمة المكان.

*- **الدكتورة ميس أبو زيادة:** أستاذ مساعد في جامعة الاستقلال بفلسطين، درست البكالوريس والماجستير في جامعة النجاح الوطنية، وحصلت على شهادة الدكتوراة من جامعة عين شمس تخصص دقيق "نقد وبلاغة"، لديها العديد من الأبحاث العلمية منها: المنهج الأسلوبي في تحليل الخطاب الإبداعي، وظواهر من العدول الأسلوبي في شعر الخنساء – التشبيه أنموذجاً، وجماليات التضاد في شعر الخنساء، ولديها كتاب منشور بعنوان: تأصيل الأسلوبية في الموروث النقدي والبلاغي (كتاب مفتاح العلوم للسكاكي نموذجاً).

The alienation of the ego and the shock of the place in the novel "Aleppo Metro"

Written by novelist Maha Hassan

Dr. Mays Abu Ziadeh
Al–Istiqlal University – Palestine

Abstract:

This study aims to examine asylum issue and its psychological connotations of the novelist characters who suffered the pain of exile, by focusing on the structure of the place. The study depends on the inductive approach. This approach rely on the deduction, by observing corresponding relationships of the spatial and temporal data and their psychological dimensions. In order to observe when they escalate and when they will be repeated. And to observe their Interior relationships from one hand, and their relevance to the nature of the characters and how they face those attitudes on the other hand.

The study revealed that the text converted to space unlike asylum results and what the contradiction that the Syrian refugee faced in the exile. This contradiction ranges from: (the past & present, what was happened & what will happen, the dream & the reality). The novel was able to balance the intellectual with the artistic without falling into mottos. The novel was able to bring artistic side to the world of reality; in order to make art a means of lighting and enlightenment. The novel achieved two main goals: the imagined virtual world that controls the imagination of the reader, and the real world that reflects the reality of the tragedy experienced by the Syrian refugee in the areas of asylum.

Keywords: novel, asylum, psychological dimension, exile, Aleppo metro, the alienation of the ego, the shock of the place.

المقدمة:

يشكل اللجوء قضية إنسانية تعكس عمق المأساة السورية الناتجة عن ترك الوطن بسبب الحرب، وما نجم عنها من أزمة الانتماء والاضطراب النفسي حول المنفى المفاجئ للسوريين الذين عاشوا ثنائية الحرب في الوطن، وغربة المكان في المنفى.

وفي هذا الصدد تضافرت جهود الكتاب في رصد هذه الظاهرة الإنسانية المتمثلة في ضياع الإنسان السوري في الشتات، وما تبعه من آثار نفسية خلفتها الحرب التي تركت دمغات متشابهة على النتاج الروائي السوري بشكل عام، وروايات مها حسن بشكل خاص والتي تمثلت في رواية "مترو حلب"، حيث تعد هذه الرواية نموذجاً لملايين المهاجرين السوريين الذين تحولوا إلى غرباء بدون وطن، وبدون جذور، فهي تعكس الأوضاع السورية وتحديداً مدينة حلب التي عاشت فيها الكاتبة قبل رحيلها، مما يعكس خطوطاً مشتركة بين حياة البطلة والكاتبة التي انتصرت للحياة في مواجهة الحرب والموت والخيانات.

تقدم الدراسة تحليلاً للعلاقة بين المنفى والعودة للوطن في ظل وجود بطلة تعاني إحساس الاغتراب بسبب الحرب، حيث تتخذ الروائية من كلمة (مترو) فضاء ثالثاً بين المنفى والوطن، عاكسةً رحلة من الجمال والألم والترحال والانتقال.

تعدّ الحرب وذعر المنافي والاغتراب وألفة الأماكن وعبثية الحياة محاور متعددة تتقاطع عندها رواية "مترو حلب"، لذلك تحاول الدراسة معتمدةً البعد النفسي الكشف عن ظلال هذه المحاور من خلال تحليل المتون السردية التي سارت في محورين، الأول النوسطلجي العاطفي المستقى من الماضي والذاكرة، والثاني الذهني الواقعي المستمد من الحاضر في حبكة روائية تقوم على الأحلام والكوابيس واليوميات والرسائل التي تعكس تفاصيل الحياة السورية الراهنة، وهنا تتداخل الأمكنة والأزمنة في خلق رؤية مستقبلية إزاء قضية إنسانية تمثل اللجوء.

لقد عبرت الرواية عن التحديات والأزمات التي يعيشها اللاجئ السوري، فكانت صورة صادقة تعكس عمق المعاناة لا سيما أن " الرواية هي الطريقة التي يخاطب بها المجتمع نفسه... وبخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الارتباط الوثيق بين كتابة الرواية والظروف التي يعيش المجتمع في ظلها." [1]، لقد عبرت الكاتبة عن هذه التحديات والصراعات بأساليب سردية وتقنيات متنوعة، لم تعكس من خلالها رؤية

(1) الرواية العربية، روجر ألن، ترجمة: حصة إبراهيم، الشمروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1997، ص58.

فردية وإنما رؤية جماعية لشريحة من اللاجئين دون أن نلمح تحيزاً عنصرياً، أو انتماء حزبياً، فكانت الكاتبة صاحبة قضية قدمتها برؤية ايديولوجية تلاءمت مع الأحداث السياسية معبرة عن قضية مصيرية من خلال استخدام الجانب الفني المعتمد على آليات تقنية بحيث " تبدع هذه الآليات زمن عالم الرواية، ولغات الشخصيات المتمايزة، وخصوصيات أمكنة تواجدهم وعلائق عيشهم ورموز معاناتهم الكبرى". [(2)] مماحافظ على شكل الرواية وهيكلتها.

على عتبة العنوان:

يعد العنوان تذكرة سفر إلى الرواية، وهو المؤثر الأول في استقبال النص وفتح المجال للتأويل، فهو إشارة سيميائية تبعث رسائل متعددة، ويعدّ أول العتبات التي تقع عليه أعين القراء من خلال علاقة الدال والمدلول.

ويشير عنوان الرواية إلى علاقة الإنسان بالمكان، كاشفاً اللثام عن منفى مفاجئ للسوريين، واصفاً حالة الذعر التي وصلت إليها الأنا بسبب اللجوء والبعد عن الوطن، لقد تجاوزت دالة المكان (حلب) ووسيلة التنقل (المترو) المعنى المباشر لتشكل رمزية فنية لمصير شعب يعاني من ويلات اللجوء، وينطبق على توظيف الكاتبة للأغراض المكانية هنا قول بوتور " إن لكل غرض وظيفته المباشرة الواضحة، ولكننا حين ننظر إليه من الناحية الفنية، فإن هذا الغرض يتعدى وظيفته الأولى ويكتسب وظيفة أخرى غير التي صنع من أجلها." [(3)]

وبذلك تخرج دالة المترو عن الغرض الحقيقي لتشكل جسراً طويلاً بين مدينتي حلب وباريس من خلال رصد تفاصيل المأساة السورية في جانبها الإنساني المتعلق باللجوء والفقد بسبب الحرب، حيث شكل المترو ثنائية المنفى والوطن، الماضي والحاضر، الهوية القديمة والهوية الجديدة بين الشرق والغرب، مقلباً الذاكرة عبر صور قديمة مرتبطة بالمكان المتحرك والمتغير بين باريس وحلب، في محطات المترو التي تسير في خطوط ذهنية ونفسية مغلفة بالحنين رافضة التأقلم مع الوضع الجديد في المنفى، ساخطة على الحرب التي قضت على أحلام العودة، لقد مرّ مترو باريس في خيال البطلة وأحلامها عابراً لأحياء حلب

(2) بنية الحكاية (في النص الروائي المغاربي الجديد)، عبد القادر بن سالم، دار الأمان، ط1، 2015، ص25.

(3) بحوث في الرواية الجديدة، ميشال بوتور، ت فريد أنطونيوس، منشورات عويدات، ط3، بيروت، 1986، ص53.

وضواحيها،" كلما مرّ المترو فوق السين أو المدينة، تخيّلت أنني سأنظر من النافذة، لأرى قلعة حلب أو سوق الهال أو حي التل ..." [4]

صورة اللاجئ السوري في الرواية:

لقد شكلت رواية مترو حلب مفارقة من خلال رصد شخصيات غير متوقعة خرجت عن خط المألوف، شخصيات هاجرت بإرادتها لأسباب متنوعة منها: البحث عن الشهرة، الزيارات العائلية، تأمين المستقبل، ...، وأثناء الهجرة تباينت مواقفها من المنفى وتغيرت أهدافها " إن حياة الشخصيات الداخلية تصبح تحت مجهر مكبر أثناء الرحيل." [5] فتتكشف مكنوناتها، لم تكن هذه الشخصيات تقليدية في رصد المعاناة السورية، إذ لم تهاجر إلى المنفى هجرة قسرية بل اختيارية على خلاف معظم اللاجئين الذين يعيشون في بلدان ضعيفة اقتصادياً، أو اللاجئين الذين يعيشون التهميش أو عدم الاعتراف على الحدود، ويعانون من إغلاق المعابر، تتحدث الرواية عن شخصيات عاشت ظروفاً اقتصادية وسياسية جيدة، ووجدت – في بعض الأحيان – قبولاً في استيعابهم ودمجهم في المجتمع، وبعد فترة لم تتمكن الشخصيات من العودة إلى الوطن بسبب تصاعد وتيرة الحرب، وبقيت في المنفى تعيش ألم الغربة وحلم العودة.

رصدت الرواية شرائح متعددة لشخصيات متنوعة عاشت في المنفى الأوروبي وأصبحت خليطاً متعدد الأفكار والمذاهب، ولكنها تفاوتت في نسبة الاندماج مع هذا المنفى، فكل لاجئ فيها حمل في جعبته تجارب وحكايات تريد أن تخرج للعلن، ويمكن رصد صورة اللاجئ السوري من خلال استنطاق بعض الشخصيات المنفية في مكان النفي على النحو الآتي:

أولاً: صورة اللاجئ الذي يرفض المنفى ويعيش حلم العودة:

مثلت هذه الشريحة من اللاجئين الشخصية البطلة في هذه الرواية (سارة)، التي هاجرت حلب في مصادفة قدرية إلى باريس، فهي لم تكن هاربة من الحرب بل تركت الوطن بتأثير حروب عائلية خفية توجب عليها دفع ضريبتها، وبعد اندلاع شرارة الحرب بات من المستحيل العودة إلى الوطن، فاستقبلها المنفى (باريس) كما مئات الآلاف غيرها، ومنحها أوراقاً نظامية، وجعلها تعيش حياة حرة، ومع ذلك

---

(4) مترو حلب، مها حسن، دار التنوير للطباعة والنشر، ط1، القاهرة،، 2016، ص45.

(5) The Short Story, Valerie Show, London: Longman,1983, P:135.

ظلت البطلة تعاني من مشكلة التأقلم فالكرامة منقوصة، والهوية مفقودة، ومن هنا بدأت رحلة الصراع بين البقاء في المنفى، أو الرجوع إلى الوطن.

وبين فترة وأخرى تواسي البطلة نفسها بأنها اختارت حياة المنفى لأنه لا يوجد أمان ولا مستقبل في سوريا بل دمار وقتل، ولكن هذا الأمان الوهمي كان يشعرها بالغربة في بلاد باردة لا تشبه ضجيج الوطن ولا حيويته، فالمنفى فرض عليها صراعات نفسية وتعقدات اجتماعية فانصهرت ذاتها في بوتقة العدم والانهيار حيث الوحدة والغربة.

ورغم أنها شعرت في الوطن بغربة الإبداع وحرمت من الغناء بسبب التقاليد الصارمة إلا أن الفطرة النقية اتجاه الوطن جعلتها تعيش حالة هذيان للوطن وأيام الطفولة، فهي لم تنسلخ عن الوطن رغم عذاباته، ولم تنصهر بالمنفى رغم ملذاته.

طيف الوطن/ صورة الوطن المفقود:

رغم ملذات المنفى ألا أن لعنة المكان حلت باللاجئ الذي لم يستطع أن ينسى وطنه، عاشت سارة تحلم بعالمها الأسري الدافئ من خلال سلسلة من الأحلام والكوابيس تنقلت من خلالها بين باريس وحلب، لتعيش صراعات نفسية داخلية كرفض واعٍ للمكان البديل، فحلب الحاضر الغائب في ذهن البطلة بكل ما تعنيه المدينة من قيمة نفسية وتاريخية وجغرافية.

تحضر "حلب" بقوة عبر مذكرات الشخصيات ورسائلهم ولا سيما بطلة الرواية " سارة "، وفي هذا الحضور رسالة لكل من تمنى أن يترك الوطن ليعيش حياة الرفاهية والأمان أن النفس تتوق للوطن لأسباب غير معروفة فهناك روابط غير مرئية تحبك العلاقة الفطرية، روابط تغلبت على المشاعر البشرية، فاللقاء القصير بالخالة أمينة، والتي اكتشفت أنها والدتها فيما بعد جعلها تستعيد ترتيب العلاقات، لتكتشف أن كل العلاقات البشرية مزيفة فخالتها (أمينة) هي أمها، وأمها (هدهد) هي خالتها، وغيرها من الأمور المتشابكة، فكل ما حولها هامشي سوى عودتها إلى حلب.

سارة لا تعلم شيئاً عن المنفى لا تستطيع رسم ملامحه بدقة، لا تستطيع تحديده إلا عندما تقيس تفاصيله وتقارنه بحلب، فحلب هي المعيار الدقيق للتعامل مع تفاصيل الحياة في المنفى فهي المسيطرة

عليها، " فأنا أعرّف المكان الجديد بالاستناد إلى صورة المكان الذي أعرفه من قبل. كأنني أطبق صورتيَ المكانَيْن، ثم أجري المقارنات الخفيفة، لأستوعب الجديد." [6]

باريس صورة انعكاس لحلب فكل شيء في باريس هو في حلب، أصبح الشانزليزيه سوقاً من أسواق حلب، المقاهي الباريسية تطل على حلب، "باريس تنزلق محل حلب في كلامي، وحلب أيضاً تأخذ مكان باريس...أنا في باريس. أكرر هذا كل صباح لنفسي، كي أنتبه إلى مكاني"[7]، فالمترو مهما انطلق وتحرك في محطات باريس فإن محطته الأخيرة والمحسومة هي حلب" الإقامة والاستقرار في المكان ترف لا نمتلكه نحن أبناء الحرب. نسعى من محطة إلى محطة من هذه المنافي حاملين معنا محطتنا الأساسية." [8].

إن صدمة المكان وذعر المنافي جعل سارة تعيش الذاكرة هروباً من يأس الحاضر، فهي ترفض إقامة علاقة مع المكان الجديد لأنها تجهز نفسها للعودة إلى الوطن "كنت لا أريد أن أشعر بأن هذا مكاني لا أريد روابط مع المكان...هذا يتطلب أن أتابع عدة دورات تدريبية أي أن أهيئ نفسي للعيش طويلاً هنا... وهذا ما لا أريده"[9] بذلك تكون حلب هي الذاكرة التي لا تُنسى، فرغم محسوسيتها وأبعادها المختلفة ليست المكان المسافة أو المساحة أو مجرد فضاء تتكدس فيه الأشياء والبشر، وإنما هي المكان الدلالة، القيمة، والرمز، إن إدراك البطلة للمكان والتعايش معه والصراع الذي ينشأ منه وسيلة لإثبات الوجود، وتجذير الهوية، وعنوان البقاء، فحلب عنصر رئيس لتمثل الأحداث، إذ يمكن النظر إليها بوصفها " شبكة من العلاقات والرؤيات ووجهات النظر التي تتضامن مع بعضها لتشييد الفضاء الروائي الذي ستجري فيه الأحداث." [10].

ثانياً: صورة اللاجئ المنتمي إلى الوطن البديل:

لقد مثلت هذا الاتجاه (أمينة) الأم البيولوجية لسارة لكنها تخلت عنها وهي طفلة لم تتم عامها الأول ورحلت إلى باريس تبحث عن الشهرة، ادعت بأنها خالتها وضحت بكل شيء من أجل شهرتها وتوجهت صوب المنفى الاختياري.

([6]) مترو حلب، ص127.
([7]) المرجع السابق، ص9.
([8]) المرجع السابق، ص254.
([9]) المرجع السابق، ص63.
([10]) بنية الشكل الروائي (الفضاء، الزمن، الشخصية)، حسن بحراوي، المركز الثقافي العربي، ط1،، بيروت، 1990، ص32.

أزال المنفى عند أمينة كل الحواجز المخيفة وفتح المجال لها للإبداع دون خوف أو قلق، عاشت أمينة شعور الانتماء إلى الوطن البديل، وما عادت تنتمي إلى سورية بل أصبحت كمن غير جلده ليصبح شخصاً آخر، " أنا فرنسية لأنني أحقق شخصيتي...أنا هنا، لأنني أحسّ بحريتي، أفشل حين أريد، وأنجح حين أريد." [11]

أمينة لا تؤمن بالصداقة ولا الحب ولا العائلة ولا الوطن، اختارت فرنسا وطناً بديلاً وقطعت كل الأسباب التي تصلها بسوريا، إيمانها الوحيد محصور بالفن والعالمية المتجسدة في المسرح والجمال، " أنا لا أؤمن بالصداقة، كما لا أؤمن بالحب، كما لا أؤمن بالعائلة، كما لا أؤمن بالوطن...أنا لا أؤمن إلا بالفن. وبناء على إيماني هذا بالفن، أنا فرنسية. لأن هذه البلاد حققت لي أحلامي وطموحاتي كممثلة."[12]

ثالثاً: اللاجئ السوري والثورة:

عبرت الكاتبة عن مختلف وجهات نظر السوريين بعد مرور أكثر من خمس سنوات على انطلاق الثورة السورية، لقد أدانت الكاتبة النظام ولم تبرئ الثورة بسبب التغيرات التي طرأت عليها، وعبرت عن ذلك من خلال استخدام أسلوب النقد اللاذع في الجانب الموجه للشخصيات المتذبذبة التي تتعامل مع الروح الثوري بمنطق الحسابات والربح والخسارة. فقد كان يفترض من الثورة أن تزيح ظلماً واستبداداً لكنها تحولت إلى نزاعات وتناحرات وشعارات وهمية.

أصبحت فكرة الثورة في المنفى في حالة تشرذم مزمنة في ظل وطأة الصراعات وغياب المرجعية التي حرمت الشعب السوري من صموده في المنفى، لذلك رفضت البطلة التواصل مع معارضين استفادوا من الثورة، وهتفوا بها من بعيد، بينما الثوار الحقيقيون ماتوا في الوطن، " أشعر بالاختناق حين أرى أحد هؤلاء الذين يصرخون بوجه العالم ويوبّخونه، هذه النخب المتعالية، هؤلاء المنافقون، المتصنعون، البعيدون عن براءة طارق وكل الذين يعيشون الألم والموت..." [13]، تتعجب سارة من هتافات النصر التي يرددها المتظاهرون، فهي لا ترى في الثورة نصراً ، " لم أفهم انتصارهم ذاك. على ماذا انتصروا وعلى من؟ نصف

---

(11) مترو حلب، ص25.
(12) المرجع السابق، ص24.
(13) المرجع السابق، ص60.

الشعب السوري صار نازحاً وربعه مات تحت نيران النظام، كما تحت نيران المعارضة. أين الانتصار وسط ذلك الخراب؟"[14]

قررت سارة أن تتخذ عزلة اختيارية؛ لأنها لم تجد قدرة نفسية في التواصل معهم، فهم يهتفون باسم الثورة ولا يعيشون أحداثها، " يعيشون في باريس ويريدون صنع ثورة!!" [15]، لقد كانت سارة شاهداً حياً على مرحلة قاتمة من عمر الثورة التي آمنت بها ثم خاب ظنها بها، حالها حال آلاف اللاجئين السوريين الذين فقدوا الثقة بالثورة والثوريين.

رابعاً- صورة اللاجئ الباحث عن مستقبل عائلته:

عرضت الرواية صورة اللاجئ السوري الذي يعاني الشقاء متنقلاً من مكان إلى آخر في الدول الغربية باحثاً عن مستقبل أطفاله، ولقمة عيشه، مما يجعله يعيش حياة المنفى بين ثنائية القبول والرفض، فهو في نظر الآخر هارب من وطنه جاء ليشاركه لقمة العيش وفرصة العمل، يعيش تحت رحمة القبول من الآخر والالتزام بقوانينه وأنظمته من أجل مستقبل أطفاله الذين حرموا الأمن والأمان والتعليم، " لكن أوروبا هي الوجهة المفضلة من أجل أولادي... مع تمنياتي الدائمة ألا تكون وجهة نهائية. أولاد سوريا قتلت الحرب مدارسهم وصفوفهم ومناهجهم، ويجب ألا تقتل مستقبل الذين فروا ونجوا من الحرب." [16]

إنها صورة اللاجئ الذي يعزي نفسه باختيار حياة آمنة؛ لأنه لا يوجد أمان ولا مستقبل في سورية بل دمار وقتل، ومع ذلك يشعر بقلة الأمن في المنفى وبالوحشة والتوجس من الحاضر والمستقبل، مما قد سيؤثر سلباً على هوية وانتماء الأبناء خصوصاً مع انشغال الوالدين في الكسب المادي الأمر الذي سينعكس على هوية الأبناء وعاداتهم وتقاليدهم في المنفى، وستختفي لديهم كل المدخلات الصحيحة للانتماء والمواطنة التي تدفع المرء للتضحية عن الوطن مما يجعل قضية الوطن في غياهب النسيان.

خامساً- صورة اللاجئ الضحية:

في خضم الحروب والاقتتالات الدموية يتركز اهتمام الناس على النجاة بأرواحهم لمنطقة آمنة بعيداً عن ساحات الحرب، فيلجؤون إلى وسائل متعددة للهروب من الوطن فيقعون ضحية لتجار اللجوء الذين يستغلون تفاقم الأوضاع الأمنية والسياسية فيتاجرون بالهاربين عن طريق الحصول على وثائق سفر

([14]) المرجع السابق، ص52.

([15]) المرجع السابق، ص52.

([16]) مترو حلب، ص76.

زائفة ومزورة "تابع الآخرون طريقهم إلى أوروبا عبر جوازات سفر مزورة يدفعون ثمنها مبالغ كبيرة لمافيات برعت في تزوير الوثائق وإرسال السوريين إلى أوروبا." [17]، هكذا هرب اللاجئ السوري من الحرب الدائرة على الأرض السورية على أمل أن يحظى بشيء من الأمن والاستقرار لهم ولعائلاتهم، لكنهم في الحقيقة وقعوا ضحية تجار القضية نتيجة الظروف الأمنية غير المستقرة والأوضاع الاقتصادية المتردية.

اللاجئة السورية بين إثبات الذات وتحدي الواقع:

تعدّ المرأة اللاجئة هي جزء من قضية اللاجئين ومعاناتهم، لقد دفعتها الظروف إلى البحث عن عمل في مجالات الحياة المختلفة لإثبات ذات ذاتها وتوفير حياة كريمة تؤمن من خلالها حياتها، لقد كانت المرأة حاضرة في الرواية حضوراً لافتاً، بل طغى حضورها على الرجل الذي لم يتعد دوره في الرواية دور المساند لإظهار شخصية المرأة، فكانت الرواية في مجملها العام رصد لحال اللاجئين وعلى الأخص اللاجئة السورية، لقد لعبت المرأة في الرواية دوراً هاماً في رصد معاناة اللجوء من خلال الشخصيات النسوية التي ظهرت في الرواية فهي المفعلة للأحداث، المحركة للمواقف والتفاصيل.

فسارة مثلت اللاجئة الملتزمة بتقاليد التنشئة الاجتماعية المبنية على ضرورة الالتزام، لقد امتلكت سارة صوتاً جميلاً حرمت من إظهاره في حلب بسبب منعها من الغناء، وعندما انتقلت إلى باريس بلد الفن والحرية احتفت بالمبادئ رغم حبها الشديد للغناء، فقد كبحت جماح صوتها المؤهل للغناء، عكس خالتها أمينة التي هجرت كل شيء من أجل الفن.

لقد تحملت سارة تناقضات الحياة حيث واجهت الصدمات لوحدها حتى تستعيد ذاتها المسلوبة المتشبثة بحلب، لقد دخلت سارة ميدان العمل لتؤمن لقمة العيش فعملت مربية لطفلة ومعلمة للغة العربية.

إن اختيار البطلة لتدريس اللغة العربية في المنفى كونها لغة الذات والهوية، إذ لها هيبة خاصة وسلطة خاصة على القلوب والذاكرة، ويبقى التمسك بها تحدياً للمنفى، إن استخدام اللغة العربية وتدريسها في المنفى هو امتداد لثنائية الذات والآخر " دروس اللغة العربية هي جسري صوب الآخر في فرنسا، جسري المهزوز." [18]

---

[17] المرجع السابق، ص75.

[18] مترو حلب، ص32.

لقد كانت سارة مثالاً حياً لأنموذج المرأة اللاجئة الملتزمة بالعادات، المثابرة، المكافحة، العاملة، وقد حاولت جاهدة أن تعطي صورة إيجابية للعرب عكس الصورة الإرهابية التي طبعت في أذهان الغرب.

أما أمينة فهي مثال اللاجئة المتمردة شخصية نسوية خرجت عن طور التقليدية في بناء الشخصية النسوية في الرواية العربية، لقد استطاعت أن تستغني عن وطنها وابنتها دون الشعور بالندم وهذا ما لم نألفه سابقاً لا سيما أن غريزة الأمومة علاقة تميز المرأة وتجعل لها قدسية خاصة، لقد اختارت أمينة المنفى وسيلة للشهرة واستبدالا للوطن، فقد وجدت في المنفى مساحة حرة، وتشجيعاً من الآخرين، وكان هذا الدافع الأكبر على الإبداع ومحفز من أجل إطلاق الطاقات الكامنة التي بداخل اللاجئين، لقد مثلت أمينة المرأة التي تهرب بذاتها من التقييد الاجتماعي والفكري للوصول إلى تحقيق أهدافها ملقية خلف ظهرها الماضي الكئيب، والذاكرة المقيدة.

سناء مثال اللاجئة المثقفة والروائية التي تعرضت للقمع والقهر من قبل الجماعات الإرهابية فقررت الهجرة من أجل الحرية الفكرية لتجد نفسها أسيرة المنفى الذي قيد ملكتها، وحدّ من أفكارها، اختارت الإقامة في بيروت إلا أنها شعرت بإعاقة فكرية، ثم تأزمت نفسيتها عندما رفضت بلجيكا الفيزا للإقامة سنة ككاتب زائر ، لقد عاشت سناء صدمة الأنا بسبب تهميشها والنظر إليها وكأنها مواطنة من الدرجات الدنيا "إذا كنت أنا الكاتبة التي لها كل هذه الصداقات تعيش هذا الوضع، ما حال أولئك الذين يعيشون في المخيمات وفي المنافي؟ "[19]، هذا يعكس معاناة المبدع السوري الذي يعاني الإجحاف في حقه، فهو مهمش وإبداعه مقيد يشعر بأنه خارج السرب يبحث عن بريق أمان يعوضه الإحساس في الغربة، لقد عكست سناء أزمة المبدع السوري بصورة عامة، والأديب على وجه الخصوص الذي يعاني القمع والاستبداد الفكري مما يفرز ليس أزمة مثقفين فحسب، وإنما أزمة ثقافة.

سوسن مثال اللاجئة التي لم تجد مجال عمل في تخصصها لم تستطع أن تفتح عيادة لأن أموالها تبخرت في الحرب فرضيت أن تعمل بأي عمل من أجل تأمين لقمة العيش " أخيراً رضيت بعمل مكتبي تجيده أي صبية غير حاصلة على البكالوريا حتى. من أجل دفع إيجار البيت، الغرفة...الحياة مكلفة ويمكن ضربها بأربعة أو خمسة أضعاف كلفة الحياة في سوريا." [20]

([19]) مترو حلب، ص68.

([20]) المرجع السابق، ص78.

هالا مثال اللاجئة النشيطة سياسياً، المشاركة في المظاهرات السلمية رغم أن المشاركة محفوفة بالمخاطر والخوف والتضحيات ومع ذلك كانت تشارك في المظاهرات، وتبحث عن الخونة، تبحث عن الحقائق لتصل إلى النتائج " هي هالا، التي تحبّ النهايات الواضحة، ولا تمرّ من قرب الحوادث، من دون تدخل." [21]

لقد شاركت المرأة الرجل وكانت صنوه منذ بدء الحراك السوري في المنفى، لقد أبرزت الكاتبة دور اللاجئة في الحراك الثوري، والنضال السلمي من خلال كتابة اللافتات، وإيواء المتظاهرين، وتعريض حياتها للخطر، مطالبة بالحرية والحقوق العامة، والعدالة للمجتمع السوري.

وبذلك تكون اللاجئة السورية واكبت قضية الوطن، حيث مثلت من خلال هذه الرواية محوراً مهماً من حيث المضمون الفكري، إن ربط صورة المرأة بالمناخ السوري الذي ظهرت فيه، يوضح لنا كيف تعكس الكاتبة موقف المرأة من المنفى ومعالجتها لهذه القضية بطريقة فنية تظهر من خلالها العلاقة الوثقى التي تربط الشكل بالمضمون، والمضمون بالفكر الذي تعبر عنه.

خيوط مشتركة بين الكاتبة والبطلة:

هناك تشابه مشترك ونقاط التقاء بين الكاتبة والبطلة من حيث الإقامة في حلب ومن ثم الهجرة إلى باريس، فقد الأم التي رفضت المنفى وآثرت الموت في بلد الحرب بدلاً من ترف المنفى ، لقد قتلت الكاتبة أم سارة في انعكاس مماثل لموت والدتها التي تخلصت من ذعر المنافي الذي سيكون عبئاً عليها إن عاشته، وكأن المرحلة الحالية من الصراع تشير إلى أن التمسك بالوطن يعني الموت، على أمل أن المستقبل سيكون بالرجوع إلى الوطن، والعيش فيه.

لقد اختارت الكاتبة مدينة حلب كبؤرة صراع نفسي، فدالة المكان لها صلة ورابط بالشخص الذي يقطنه، لأنها إسقاط للحالة النفسية أو الفكرة على المحيط الذي هو فيه مما يجعل المكان دالة تتجاوز الدور المألوف بوصفه حيزاً مادياً، فالمكان " امتداد لصاحبه فهو تعبير مجازي عن الشخصية."[22]، ومن هنا فإن دالة حلب في الرواية هي امتداد لشخصية الكاتبة وتجربتها الحقيقة التي عاشتها ومثلتها من خلال نصها الأدبي، وقد انعكس هذا الأمر على البطلة (سارة) التي كانت ترجمة لفكر الكاتبة وتمثيل لرؤيتها في علاقته مع المكان.

([21]) المرجع السابق، ص214.

([22]) نظرية الرواية، رينيه ويليك، ، ترجمة: حسام الخطيب، ط2، 1972، ص288.

لقد قدمت الكاتبة واقعاً مشحوناً بالألم النفسي جاء دليلاً على تجربة عاشتها، فقد مدت جسوراً بين ما تكتبه وما تعيشه، من خلال صور طبعت في ذاكرتها من مأساة ومعاناة رصدتها بتكنيك محكم، يقول مارك شورر:" إن الفرق بين المضمون، أو التجربة، والمضمون المحقق، أو الفن هو التكنيك"[23]، والتكنيك ليس محض اختيار، فالفنان يمر بأنواع من التجارب وذاكرته لا تستطيع الاحتفاظ بكل شيء" ولكنها تحتفظ بالصور التي تحفر عميقاً في نفس الإنسان، وهذه الصور تصبح بدورها مسؤولة عن اختياره للتكنيك الفني." [24]

إن الذاكرة عند الكاتبة تشير بوضوح إلى أن الصور التي حفرت عميقاً في نفسها هي الحرب وكوارثها، فالحرب المحور الأساسي الذي تتقاطع عنده الرواية، فما عاشته الكاتبة في حياتها الخاصة أصبح أمراً واقعياً ظهر جلياً من خلال بطلتها سارة التي أصبحت وحيدة في المنفى بعد أن اندلعت الحرب في وطنها، لقد كانت الخطوط بين الكاتبة والبطلة متشابكة من حيث الخوف من الحرب، والألم النفسي من قسوة المنفى، والحنين إلى الوطن، وقد تكون هذه الخيوط المتشابكة مجرد مصادفات درامية في هذا العمل الفني، فقد " يضع الكاتب مصادفات في عمله لا لخلق مناسبة لربط أجزاء الحبكة، بل لتأكيد رؤية معينة تتخلل أعماله." [25]، فقد عكست هذه المصادفات رؤية عميقة عبرت من خلالها الكاتبة عن مأساة شعب عاشت تفاصيله وهمومه فجعلت الحدث الدرامي أكثر واقعية ومصداقية.

موقف الدول الغربية من اللاجئ السوري:

أثارت أعداد اللاجئين السوريين الذين وصلوا الدول الأوروبية ردود فعل متباينة من حكومات الدول التي استضافتهم، فإذا ما احتضنت الدولة المستضيفة هؤلاء اللاجئين رفعت معنوياتهم، وإلا تعاظمت الجروح في نفوسهم، وقد رصدت الكاتبة هذا التباين من خلال الأحداث السردية التي حدثت مع شخصياتها، ومن أبرز هذه المواقف ما يلي:

1- ترحيب لافت يلقاه اللاجئ السوري، وتسهيلات سريعة في الدول الغربية، تعد هذه التسهيلات – في بعض الأحيان– خطة خبيثة غرضها سرقة الكفاءات والكوادر السورية وتسهيل التغيير الديموغرافي في

---

[23] "Technique as Discovery", in Myth and Method,Mark Schorer, ed, James E. Miler, Jr.(Lincoln: Univ.of Nebraska Press,1960), p: 88.

[24] الروائي والأرض، عبد المحسن طه بدر، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1979، ص29. ويتفق الكثيرون مع رؤية بدر. انظر تلخيصاً لبعض الآراء في : فلسفة الفن: رؤية جديدة، علي عبد المعطي محمد، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص227-234.

[25] انظر: تأملات في عالم نجيب محفوظ، محمود أمين العالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1970، ص3، 7، ومواضع أخرى.

البلاد وتجديد دماءها بالشباب السوري، كما حصل مع أمينة التي هاجرت إلى فرنسا فاحتضنها المسرح الفرنسي واستطاعت أن تصبح نجمة مشهورة ولإضافة الصبغة الأوروبية غيرت اسمها بما يتناسب مع نجوميتها فأصبح (أمينة دو داماس)، " أنا فرنسية. لأن هذه البلاد حققت لي أحلامي وطموحاتي كممثلة [26]..وهبني المسرح الفرنسي ذلك الثراء الفاخر. منحني ترف أن أكون عدة نساء في وقت واحد"[27].

2- فرض إجراءات صارمة تتمثل بالنبذ والرفض واعتبار اللاجئ السوري نكرة وعبئاً على الدولة، كما حصل مع سناء الكاتبة والروائية السورية المشهورة التي رفضت السفارة البلجيكية منحها الفيزا بعد أن وصلتها دعوة من جمعية القلم في بلجيكا للإقامة سنة ككاتب زائر، " رفض الفيزا، جعلني أحس بأننا صرنا نحن السوريين كائنات يُنظر إليها كخطر على هذا العالم، أو يتعامل معنا كما لو أننا كائنات متخلّفة، ليست بمستوى مواطنيها." [28]، " الآن مجرد أن أحدنا سوري هي تهمة ونبذ مسبق. ثقيلة هي صفة اللاجئ التي تدمغنا"[29]

3- الشفقة على حال اللاجئ السوري والتضامن معه، كما حصل مع دارلين الفرنسية التي تعرضت بلادها لعمليات إرهابية ومع ذلك كانت لديها القدرة للتمييز بين اللاجئ المستضعف واللاجئ الإرهابي، تقول مخاطبة سارة " أحس بألمك... هؤلاء الإرهابيون الذين يقتلون أهلك هناك، جاؤوا يقتلوننا هنا." [30]

اللجوء وإشكالية الهوية:

تشير الهوية إلى "المبدأ الدائم الذي يسمح للفرد بأن يبقى (هو هو)، وأن يستمر في كائنه، عبر وجوده السردي، على الرغم من التغييرات التي يسببها أو يعانيها"[31]، لقد تشكلت هوية الشخصيات في الرواية من خلال علاقتها بالمكان الذي أعطاها الإحساس بالذات، فمنها من وجدت هويتها في المنفى، ومنها من وجدت أن الهوية الحقيقية لا تكون إلا بالرجوع إلى الوطن، " ومن هنا كان ارتباط

([26]) مترو حلب، ص24.
([27]) المرجع السابق، ص25.
([28]) المرجع السابق، ص76.
([29]) المرجع السابق، ص65.
([30]) المرجع السابق، ص237.
([31]) معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، سعيد علوش، دار الكتاب اللبناني، بيروت، والدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985، ص225.

البحث عن الهوية بالبحث عن المكان؛ فالذات البشرية لا تكتمل داخل حدود ذاتها، بل تنبسط خارج هذه الحدود حيث المكان الذي يمكنها أن تتفاعل معه." [32]

ومع تنوع أدوار الشخصيات في الرواية إلا أن معظمها عكس هوية الانتماء للوطن مما يشير إلى انتماء النسبة الأعلى من السوريين إلى وطنهم، فمثلاً العمة نزهة عمة سارة اضطرت أن تهاجر سوريا بسبب الحرب انتظرت زوجها في عمان حتى يحصل على الإقامة في السويد، لقد مثلت من خلال عمرها المتقدم الماضي العريق والهوية السليمة، فكانت علاقتها بالمكان علاقة ملازمة ،"كنت أشعر بالأمان في حلب، رغم الحرب، هناك لديَّ بيتٌ يحتويني، حين كنت أدخل العمارة، ما إن أصعد الدرج حتى أشعر أن هذا المكان لي، هويتي، حتى درج البناية أنتمي له، أنتمي للشوارع للمحلات للباعة للفرن ... هنا أنا غريبة، لا أعرف الشوارع ولا الناس .. أحس بالخوف والقلق، وحين أتخيّل أنني سألتحق بزوجي في السويد أشعر بغصّة في القلب، كأني سأدخل قبرًا ضيقًا..." [33]، وفي المقابل هناك من تخلى عن هوية الوطن لتصبح هوية الأنا هي المنفى بكل تفاصيله " صار نصف الشعب السوري أوروبي. تخيلي شوفير السرفيس، أبو عبدو زوج فاطمة، صار معاه جواز سفر ألماني، وبيقول: عندنا في ألمانيا"[34].

إن قطبي التضاد " الوطن/ المنفى" قد تمثلتلا بصورة جلية من خلال الشخصيتين الرئيسيتين (سارة / أمينة)، فدائماً يحركهما سؤال الهوية والانتماء، لقد تحركت الشخصيتان بينهما داخل نسيج روائي متشابك الخيوط كمركزين متعارضين في فضاء واحد في بنية مكانية معقدة إذ نجد في المكان الواحد انشطارات متضادة.

أمينة وجدت المنفى داخل الوطن الذي تناقضت معه من خلال القيم والاستقرار والانسجام والتناقض بينها وبين أهدافها، عانت أمينة من إشكالية في الهوية، فهي ترى بأنها فرنسية الهوية والكيان، " أنا فرنسية، أشعر بهذا بعمق، ويخيل إليّ أحياناً، أنّ ثمة من سرقني من فرنسا، وأخذني إلى سوريا، ثم استعدت حياتي الحقيقية حين غادرت." [35]، لقد وجدت في فرنسا بلد الثقافة التي تعطي كل ذي حق حقه، وتمنح الذات الحرية والجرأة لتجاوز التقاليد والعقد والحواجز النفسية، إن فرنسا بالنسبة إليها وسيلة الهروب من الذاكرة ومن الذات إلى هوية جديدة.

---

(32) فن القص في النظرية والتطبيق، نبيلة إبراهيم، مكتبة غريب، ط1، د.ت، ص140
(33) مترو حلب، ص123.
(34) المرجع السابق، ص76.
(35) مترو حلب، ص23.

أما سارة فقد احتفظت بهويتها واعتبرت المنفى ورطة مؤقتة، رغم أن أهلها في حلب يشجعونها على عدم العودة إلى الوطن فقد تحولت حلب إلى مدينة التلاشي والدمار، والمنفى بالنسبة إليهم المستقبل المشرق والحياة اليسيرة، لكن سارة رأت المنفى بطريقة مختلفة، "فرنسا هي المكان الطارئ، الموقت، الإسعافي، الذي جئت إليه، وأنتظر انتهاء الحرب لأغادره. فرنسا كلها الآن، بالنسبة لي، مجرد فندق أو مشفى أو جسر بين جبلين، محطة هنا أنتظر فيها القطار الذاهب إلى بلدي هناك... أنتظر استعادة حياتي. إعادة نسخة سارة إلى الأصل. أنتظر أن تنزلق قدمي في كل لحظة فرنسية، لتأخذني إلى حلب." [36]، فقد واجهت سارة هذا الاغتراب بكل طاقاتها وتغلبت عليه من خلال تأسيس مدن حالمة ومحاولة إحياء الماضي، إن الوعي الذي عاشته سارة لمرحلة الاغتراب أعطى الأشياء فلسفتها الحقيقية، ودفع العقل إلى التحرر والبحث عن الحلول من أجل تجاوز الواقع وتبديله، إن هذا الاغتراب سائر نحو البناء والتغيير، ونحو تجاوز الاغتراب نفسه إلى الانتماء الأصيل والحفاظ على الهوية المهددة.

إن علاقة الشخصيتان بالهوية علاقة يمكن تلخيصها بالانتماء والتنافر، الانتماء من خلال تداخل شخصية سارة مع المكان " الوطن"، وتنافر من خلال انسلاخ أمينة عن المكان " الوطن" فكرياً ونفسياً، لقد كان المنفى عند سارة خارج الوطن والمنفى عند أمينة داخل الوطن.

اللجوء والاضطرابات النفسية:

استطاع المنفى أن يخلق كثيراً من الاضطرابات النفسية التي صبغت حياة اللاجئ بهالة من التوتر الدائم، وجعلته يعيش في صراع دائم بين العودة والبقاء، فكان لهذا الصراع تبعات سكيولوجية، ومن هذه الاضطرابات مرض **السكيزوفرينيا**، فقد استطاع المنفى أن يؤثر بالبطلة سارة من خلال صدمة الأنا، حيث عاشت مرحلة انشطار ذاتي، وانفصام في الشخصية وتشظي الأنا إلى ذوات أخرى متقابلة ومتعارضة " أحس بأنني اثنتان، واحدة تحاول السيطرة على الثانية، أرى انشطاري أمامي. أعيش السكيزوفرينيا. أراني مقطوعة إلى سارتين: سارة التي تريد أن تصنع فناً تحلم به، وأخرى مقهورة تريد البكاء على أطلال العالم." [37].

أما الاضطراب النفسي الثاني الذي ذكرته الكاتبة فهو مرض **خلل المنافي**، "هذا ليس مرض الألزهايمر، فأنا لا أزال شابة على الألزهايمر. أُسمي مرضي: خلل المنافي." [38]، لقد وجدت سارة نفسها

([36]) المرجع السابق، ص15- 16.
([37]) المرجع السابق، ص216.
([38]) مترو حلب، ص9.

في المنفى المفاجئ لتعيش غربة الأنا، وأزمة الانتماء، وتبدأ بالاضطراب النفسي لأنها لا تعلم هل ستبقى في باريس أم ستعود إلى حلب؟ حالها حال آلاف المواطنين السوريين الذين يعيشون المنفى ولا يستطيعون العودة بسبب الحرب والعنف، فيعيشون حالة الصدمة وعدم اليقين من المكان، وكأنهم مرضى نفسيين.

ومن الاضطرابات النفسية أيضاً **فوبيا الحرب** (**ثنائية الحرب بين الاعتياد والرفض**)، فقد تغير مفهوم الحرب لدى اللاجئ السوري البعيد عن وطنه فأصبحت الأحداث المتعلقة بالحرب السورية مقتصرة على بعض المظاهرات السلمية أو مشاهدة الأحداث على التلفاز ومتابعة نشرات الأخبار، ليصبح مع مرور الوقت ابن معركة أخرى هي المنفى.

لكن هذا الاعتياد الروتيني في التعامل مع مظاهر الحرب كان له في بعض الأحيان بعض الاضطرابات النفسية، فقد كان اللاوعي ستديو تحميض لصور الحرب، فالصورة البصرية للحرب وما ينتج عنها من دمار وقتل انعكس في الأذهان، فأصبحت الشخصية تعاني الوساوس القهرية، وعدم الثقة والرهبة كما حصل مع سارة التي عانت من فوبيا الحرب عن طريق الخوف من الطائرات ورجال الأمن فعاشت حياة مضطربة متناقضة، فحتى عندما كانت في المنفى كانت تعيش حالة هذيان لا حالة أمان، ولم تستطع أن تفرق بين طائرات الأمن في فرنسا وطائرات الحرب في حلب" لا يمكنني أن أبعد عن رأسي صور الطائرات وهي تقصف المدنيين في حلب. صرت أشعر بالخوف من مرور الطائرات فوقي أو من مجرد سماع أصواتها.... يا إلهي الطائرات في بلدي تقتل الناس، وهنا في هذا المتحف أراها تنقذ الناس. "(39).

وقد انعكس الأمر نفسه على رجال الأمن الذين أصبحوا دالة على الخوف والذعر، "استغرق الأمر طويلاً، منذ وصولي إلى فرنسا، لأكف عن الشعور بالذعر حين أرى رجلاً أو امرأة من الشرطة. لم أتوصل حتى الآن إلى الربط بين الأمان الذي يحققه رجال ونساء البوليس هنا، وبين سلب الأمان الذي يتسبب به (البوليس) في بلدي." (40)

إن الاضطرابات النفسية التي خلفتها الحرب جعلت حياة سارة مليئة بالتناقضات نتيجة الصراعات النفسية، والهلوسات، والازدواجية والتشتت بين الأمن والخوف فعاشت صراعاً داخلياً،

(39) المرجع السابق، ص9، 12.
(40) المرجع السابق، ص12.

وسيطرت عليها مشاعر الرهبة وعدم الثقة مما يشير إلى أن خطر الحرب يتعدى حدود الدمار والقتل ويتجاوز الخطر السياسي والاقتصادي ليصل إلى الدمار النفسي الذي هو أشد وأبلغ.

ومن جانب آخر تطرقت الرواية إلى الاضطرابات النفسية التي تؤثر بها الحرب على الأطفال السوريين، إذ يعيش الأطفال السوريون الذين يعانون من فقدان حقوقهم الموت في كل لحظة جراء القصف والقذائف والاشتباكات، وقد انعكست هذه الأزمة السورية على الوضع النفسي والسلوكي للأطفال النازحين، لذلك جعلت الكاتبة للطفل السوري اللاجئ مساحة في روايتها فرغم قصر هذه الزاوية إلا أنها اخترقت نفس اللاجئ الطفل وما يدور بداخله من صراعات نفسية ومشاعر متناقضة، فلم تركز الكاتبة على الوصف الخارجي بل دخلت في مكنون الشخصية لرصد مخاوفها مما يدل على " قيمة الوصف وتأثيره الحيوي في الكشف عن التضاريس النفسية للشخصية؛ حيث لا يكتفي الواصف برصد الملامح الخارجية وإنما ينفذ إلى عالمها الداخلي؛ مستنبطاً مشاعرها النفسية وكاشفاً أسرارها ومتابعاً لها في نموها ومواجهتها للموقف ومشاركتها بفعالية في تطور الصراع الدرامي"[41]

لقد اختارت الكاتبة الطفل رامي الذي تعرض منذ عامه الأول إلى سقوط بيته في حلب وإصابة والده الذي قرر اللجوء إلى ألمانيا بحثاً عن الأمن والأمان، ولأجل هذه الأحداث أصبح الطفل رامي يعيش ظاهرة غامضة وهي حب النظر إلى مشاهد القتل وسماع أصوات القصف، " أراه يضحك بمتعة أمام فيلم يوتيوب أخاف أنا في هذا العمر من مشاهدته: جثث محروقة ودماء متيبسة على الجثث...أعتقد بأن رامي وجيله، لن يستطيعوا عيش حياة من دون حرب." [42].

لم يعبر رامي عن شعوره وحالته النفسية التي اختزلها عقله بطريقة مألوفة، فبدلاً من الصراخ أو الغضب، أو الانزواء عاش حالة من التأقلم مع مشاهد العنف، وحب الخوف، مما جعل عنده تشوه في المشاعر فصدمة الأنا عنده جاءت بالتعلق مع المتناقضات فكان ضحية الحرب وقد تهيأ للجوء وهو يحمل مرضه النفسي الذي جعل منه طفلاً مشوهاً نفسياً غير قادر على التأقلم مع الحياة بصورة طبيعية.

إن الحرب السورية رغم قساوتها أصبحت تفصيلاً جانبياً أمام أحداث المنفى وقصص اللاجئين التي تراوحت بين الغربة والحنين والرغبة في الانتقام والتضحية فقد بررت الشخصيات هذه المشاعر

([41]) الأسلوب القصصي عند يحي حقي، عبد الفتاح عثمان، مكتبة الشباب، القاهرة، 1990، ص72.
([42]) مترو حلب، ص72.

النفسية كل حسب موقعه من السياق الحكائي، لقد تركت الحرب بصمتها على مصائر الأبطال فما الحروب النفسية إلا نتاج موضوعي للحرب الحقيقية.

ومن الاضطرابات النفسية التي تطرقت إليها الرواية **التأرجح بين ثنائية الضياع والغربة**، إن التأرجح عند الكاتبة مثل الحياة بين ثنائيتين الصعود والهبوط، الوجود واللاوجود، الداخل والخارج، بين صورة الوطن الجميل وما فيه من أمن وطمأنينة، وبين ذعر المنفى وما فيه من خوف وتشرد، إن التأرجح الذي تعيشه الكاتبة وتخافه ما هو إلا مظهر من الاستعارة الكبرى لحالة السوريين الذين تتأرجح حياتهم بين الخوف وعدم الأمان .

إن التأرجح كان نتيجة الصدمة بواقع المنفى الذي طالما رسم له السوري صوراً مثالية، وحلم به كبديل عن الألم والمعاناة ، لكنه وجد حياة غير التي حلم بها فبدأ السير في رحلة طويلة للبحث عن الذات من خلال سؤال " من أنا وأين أنا وماذا أفعل هنا وما هو بلدي الحقيقي ومن هم أهلي؟ الكثير من الأسئلة العالقة، التي تضطرب في داخلي وتفقدني الوعي بنفسي وبالعالم..." [43]

لقد تواجهت شخصية أمينة المضادة لشخصية سارة في التعبير عن التأرجح، أمينة تعيش لذة التأرجح والانتقال من مكان إلى مكان، عاشت طفولتها تحب الأرجوحة وتنام عليها، تحب الارتفاع عن الأرض والصعود إلى أعلى، في رمزية إلى الانتقال من الوطن إلى المنفى واتخاذ المنفى بوابة للشهرة، أما سارة تكره التأرجح وتحب الاستقرار والثبات، تحب اليقين والاستقرار تكره المنفى وتحب الوطن، لقد رأت المنفى بأنه " الأرجحة بين الوجود واللاوجود.." [44]، ورغم الكره للتأرجح عاشته سارة رغماً عنها، لقد ساد شعور التأرجح عند سارة مغلف بخيوط حزينة لقد كان التأرجح بين القلق والشعور بالغربة، والرغبة في العودة إلى الوطن، لقد عاشت تفاصيل باريس بما يذكرها بحلب في حالة من التأرجح بين الحلم واليقظة، ظلت الذاكرة تستعيد الأمكنة وتعيد بناءها من جديد، فلم تستطع سارة أن تتخلى عن ذكرياتها في وطنها فكانت تتأرجح لتصل ولو في أحلامها إلى أيام عاشتها في حلب، مما يؤكد مقولة غاستون باشلار " الذكريات ساكنة وكلما كان ارتباطها بالمكان أكثر تأكيداً أصبحت أوضح." [45]، لقد كانت معالم حلب واضحة لدرجة أن سارة عكست مظاهر باريس وأسماء شوارعها على حلب، فكل مشهد في باريس له مثيل في حلب، حتى المترو الموجود في باريس رسمت له مخططاً مثيلاً وتفصيلياً

([43]) مترو حلب، ص199.

([44]) المرجع السابق، ص43.

([45]) جماليات المكان، غاستون باشلار، ترجمة: غالب هلسا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط3، بيروت، 1987، ص39.

لكل مواقعه ومحطاته "كنت من غير وعي أخطط ما يشبه رسماً تخطيطياً لمترو حلب." [46]، لقد عكس هذا التأرجح المكاني الإحساس بقسوة المنفى، وتصدع الذات وافتقار الهوية.

لقد وصل التأرجح ذروته في الفصل الخامس من الرواية، إذ عانت سارة من الغربة والقلق المستمر الذي تأرجح بين الوعي وغياب الوعي، عبرت فيه الكاتبة عن حالات الخوف والرهبة والضياع، فتجلت أزمة التأرجح من الجانب النفسي حين تتوه سارة في عربة المترو، فما إن ينطلق حتى تجد نفسها في نهاية الخط والعكس وتتحول إلى فتاة متشردة في عربات المترو لتصعد وتهبط من دون أن تتذكر عنوان المحطة التي تقصدها للذهاب إلى بيتها في نوبة تشرد مجنونة مما يعكس الاغتراب الداخلي والفرار من الواقع عبر التشرد والتأرجح في دروب مجهولة حتى يتم نسيان الغربة والتلاشي، فالضياع الجسدي في المترو هو انعكاس لضياع داخلي.

لقد استعارت الكاتبة الأرجوحة لتعكس حالة التأرجح الذي تعيشه الشخصيتين المتضادتين (أمينة / سارة)، والأرجوحة شاهد على " التوتر الدرامي بين الهوائي والأرضي"[47]، وهو توتر يحول ثنائية العالي والمنخفض إلى رمز يستعمل في حب عدم الاستقرار والثبات كما حصل مع أمينة التي كانت تعشق الأرجوحة التي تشعرها بنشوة التحرك والانتقال من مكان إلى آخر، وهذا ما يتعارض مع سارة التي تكره الأرجوحة وتميل إلى الاستقرار.

إن ثنائية العالي والمنخفض ثنائية لم تظهر في الرواية بشكل مباشر على مستوى البنية السطحية، بل ظهرت بشكل ضمني على مستوى البنية العميقة لتشير في رمزيتها إلى اللاجئ السوري الذي يعيش حالة من التأرجح الإرادي واللاإرادي حسب ما يحمله من فكر، وما يؤمن به من مبدأ.

ولم يقتصر الأمر على هذه الاضطرابات النفسية، فمن خلال ترصد عبارات الرواية نجد أن الكاتبة استخدمت أكثر من مصطلح يوحي بالأزمة النفسية التي يتعرض لها اللاجئ السوري، مثل : إعاقة نفسية، الشلل النفسي، الارتجاج النفسي والغربة، التهتك النفسي... [48]، مما يعكس واقعاً نفسياً عانى منه اللاجئ السوري وجعله يعيش حالة ضياع، وتشتت واضطراب نفسي.

([46]) مترو حلب، ص82.
([47]) جماليات المكان، ص59.
([48]) انظر: مترو حلب، ص 30، 32، 213، 215.

بارقة أمل تلوح في الأفق:

لم تستطع الشخصيات اللاجئة في الرواية من العودة إلى الوطن بسبب التغيير الذي يطرأ على الأشخاص أنفسهم وعلى وطنهم، إذ تعتبر شخصيات الرواية نموذجاً لملايين من اللاجئين الذين تحولوا إلى غرباء بدون وطن وبدون جذور، وقد استثنت الكاتبة من هذا الوضع العام موقف سارة التي ختمت الرواية بقرار عودتها إلى الوطن، لقد اخترقت المتوقع لترسم رؤية مصيرية وأملاً لمستقبل واعد، لقد اخترقت سارة حدود المكان الواقعي لترسم فضاء متخيلاً شكلته حسب رؤيتها وأحلامها، إذ " لا يتشكل المكان إلا باختراق الأبطال له" (49).

حاولت الكاتبة أن تخرج الضحية من إطار الجلوس في كهف المظلومين واللطم والندب لاستعطاف القرّاء، فأخرجت الضحية من الهامش إلى المركز لتحول الألم إلى فكرة جمالية، لقد كانت سارة هي الضحية وهي في الوقت نفسه محرك السرد فقد منحت صوتها إلى من لا صوت لهم من اللاجئين المبعثرين في أنحاء العالم معبرة عن وجودها وكينونتها بعد أن تغلبت على مخاوفها وتحررت من قيودها، لقد رفضت البكاء والعويل وآمنت برجوع حلب مما يعطينا أملاً مشرقاً بأن حلب ستبقى، " نفضت رأسي بكبرياء وهمست لنفسي: لن أبكي، لن أبكي... ستعود حلب كما عادت باريس...باريس أيضاً كانت قد تحولت إلى أنقاض يوماً ما." (50)

ومع أن الكاتبة جعلت النهاية مفتوحة من خلال وضع يدها على الجرح دون أن تضمده، إلا إنها انتصرت للحياة في مواجهة الحرب والخيانات والموت، فاختيار الكاتبة الخاتمة من خلال عودة سارة للوطن تترك الأفق مفتوحاً لوعد غامض لمن سيواصلون الطريق، ولعل هذه العودة تجعل في الأفق أملاً لكل من يؤمن بأمل العودة، وحلماً في مواجهة الواقع المرّ الذي يصطدم الأحلام، ويقضي على الآمال.

الخاتمة:

في هذه الرواية نستقرئ أزمات الإنسان العربي عامة، والسوري بخاصة، ذلك أن البحث عن الذات شيء طبيعي في وطن مزقته الحروب ونهشته مخالب المتآمرين، وقد اتخذت الكاتبة من المنفى موضوعاً لبحث العلاقة التي تربط الجانب النفسي بالذات الإنسانية، من خلال استخدام الذاكرة والسرد الذاتي، فنجحت في تحويل موضوع المنفى ومأساة الحرب إلى فن ممزوج بالإرادة، ومبشر بميلاد غد جديد.

---

(49) بنية الشكل الروائي (الفضاء، الزمن، الشخصية)، ص26.

(50) مترو حلب، ص 35.

اعتمدت الكاتبة على تقنية سردية تعتمد على التداخل والتضارب، فتماهي الأمكنة الباريسية مع الحلبية خلط بين الماضي والحاضر، هي في الوقت ذاته تعكس حالة من عدم الثبات في دالة رمزية إلى حالة الوطن الذي يسكن النفس والوجدان رغم الغربة والاغتراب، لقد استطاعت الكاتبة أن تعكس صورة اللاجئ السوري في المنفى، من خلال علاقة اللاجئ بالمنفى وطريقة التكيف معه، وبناء على ذلك تباينت نسبة الاندماج مع المنفى حسب الانتماءات والايديولوجيات الفكرية.

بينت الكاتبة أن النسبة الأعلى من اللاجئين يعانون عدم التكيف مع المنفى؛ لأن ثمة تغيرات اجتماعية وفكرية اصطدم بها اللاجئ السوري، وبذلك تكون الرواية تعبيراً عن معاناة الحياة الإنسانية في المنفى مركزة على النواحي النفسية والفكرية، كما بينت الكاتبة معاناة اللاجئ السوري من خلال معاناته إشكالية الهوية، فمنهم من ذابت ذاته واضمحلت هويته؛ لأنه وجد في المنفى المجال الخصب للخيال والتجدد والانعتاق من الإيدولوجيات الضيقة، ومنهم من تحدى المنفى لإثبات الوجود، فالإنسان في النهاية هو صانع هويته، وقد تلخصت علاقة الإنسان بالهوية من خلال تيارين متضادين هما الانتماء والتنافر.

إن النص السردي كشف عن معاناة عاشها اللاجئ السوري، متمثلة بالاضطرابات النفسية التي أثرت على الصحة والأمن النفسيين نتيجة المعاناة، وصعوبة التكيف والتأقلم مع المنفى ومن هذه الأمراض: السكيزوفرينيا، خلل المنافي، فوبيا الحرب، ونتيجة ذلك كله تعددت المسارات لتلتقي في خط واضح هو التأرجح والضياع.

عكست الرواية الأوضاع السورية في المنفى، فهي صرخة في مواجهة الحرب وانقسام الهويات والضياع بين المنافي، وقد وضعت تصوراً لخلجات النفس السورية، وما طرأ عليها من اضطرابات نفسية في محاولة لإعادة صياغة الواقع، ومن خلال تلمس جزيئات السرد نجد أن غربة الأنا وصدمة المكان كانت ذات هيمنة شاملة على الذات وعلى المكان بكل أشكاله، إلا أن ذاكرة اللاجئ السوري كانت أقوى من هيمنة المنفى.

وأخيراً نلمس في هذا العمل خيوطاً مشتركة بين حياة البطلة والكاتبة، فهي توضح مدى التفاعل بين التجربة الذاتية عند الكاتبة والتجربة الجماعية عند السوريين، فقد تبيت الكاتبة مكامن الوجع الجمعي العميق مما يعكس وعياً عميقاً بمتن المشكلة وجوهرها، ويجعل الرواية انعكاساً واقعياً لحياة اللاجئ السوري.

قائمة المراجع العربية:

1. الأسلوب القصصي عند يحي حقي، عبد الفتاح عثمان، مكتبة الشباب، القاهرة، 1990.
2. بحوث في الرواية الجديدة، ميشال بوتور، ت فريد أنطونيوس، منشورات عويدات، ط3، بيروت، 1986.
3. بنية الحكاية (في النص الروائي المغاربي الجديد)، عبد القادر بن سالم، دار الأمان، ط1، 2015.
4. بنية الشكل الروائي (الفضاء، الزمن، الشخصية)، حسن بحراوي، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 1990.
5. تأملات في عالم نجيب محفوظ، محمود أمين العالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1970.
6. جماليات المكان، غاستون باشلار، ترجمة: غالب هلسا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط3، بيروت، 1987.
7. الروائي والأرض، عبد المحسن طه بدر، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1979.
8. الرواية العربية، روجر ألن، ترجمة: حصة إبراهيم، الشمروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1997.
9. فلسفة الفن: رؤية جديدة، علي عبد المعطي محمد، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
10. فن القص في النظرية والتطبيق، نبيلة إبراهيم، مكتبة غريب، ط1، د.ت.
11. مترو حلب، مها حسن، دار التنوير للطباعة والنشر، ط1، القاهرة،، 2016.
12. معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، سعيد علوش، دار الكتاب اللبناني، بيروت، والدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985.
13. نظرية الرواية، رينيه ويليك، ، ترجمة: حسام الخطيب، ط2، 1972.

المراجع الأجنبية:

1. The Short Story, Valerie Show, London: Longman,1983.
2. "Technique as Discovery", in Myth and Method,Mark Schorer, ed, James E. Miler, Jr.(Lincoln: Univ.of Nebraska Press,1960).

السياسة الإعلامية الخارجية للجزائر ودورها في التأثير على واقع اللجوء السوري

الباحثة: فضيلة حاج محمد*

إن اتصال الثقافة العربية بالثقافات الأخرى– قديمًا وحديثًا– والتفاعل معها يأتي ضمن وعي الأمة بأهمية التكامل الفكري مع الأمم الأخرى؛ للخروج من مأزق القصور الثقافي والحضاري الذي يخلفه الانغلاق على ذاتها وقطع الاتصال بالآخر. وقد كانت المناهج العلمية واحدة من سبل التواصل في هذه العملية، وهي أداة مهمة في عملية المثاقفة بينها وبين الأمم الأخرى، فمنها تنطلق في فهم ما تنتجه من فكر، ومنها تطوِّره لترقى به إلى عالمية الفكر.

أضحت الأجهزة الاعلامية الخارجية في الجزائر ، تولي أهمية بالغة بأنشطتها المختلفة خلال العقدين الأخيرين ،ويرجع ذلك للعديد من العوامل ، منها التطورات الحاصلة التي لحقت بالقضايا الأمنية ذاتها ، التي فرضت على الأجهزة الأمنية أن تتعامل معها بأسلوب أكثر حداثة . وتساير الوضع بسياسات أمنية وأساليب ووسائل وتقنيات متطورة، ودون أن نغفل مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ... التي تشهدها وتعيشها الجزائر، فضلا عن التطورات التي حدثت في تقنيات الإعلام والاتصال الأمر الذي أدى إلى ازدياد أهميتها النسبية في كافة مجالات الحياة بما في ذلك الاعلام الخارجي. وتتعاظم سطوة و دور وسائل الإعلام عامة، و تأثيرها المباشر على فكر و سلوك الأفراد و الجماعات.

وبما للإعلام من قوة مؤثرة أثبتتها العديد من الدراسات ، يؤهله لأداء أدوار مساندة و مهمة في مكافحة الظواهر الشاذة في المجتمع ، استندت إليه الأجهزة الأمنية لتحقيق غاياتها المنشودة . وفي ظل هذه المعطيات نحاول تسليط الضوء على العوامل التي أدت لازدياد الاهتمام بالجوانب الإعلامية لظواهر اللجوء السوري.

---

*– **الباحثة: فضيلة حاج محمد:** الوظيفة: أستاذة جامعية بجامعة معسكر في الجزائر، الرتبة:. أستاذة مساعدة."أ"، مشاركة في المؤتمرات داخل الجزائر و خارجها، ماجستير في الدراسات الأورومغاربية، وسنة سادسة دكتوراه في نفس التخصص.

الاشكالية:

ما واقع تطبيق تخطيط السياسة الإعلامية الخارجية للجزائر في نقل واقع اللجوء السوري؟

أهمية الدراسة: تنبع اهمية الدراسة من كونها تتناول موضوعا هاما ألا وهو الاعلام الخارجي الجزائري والسياسة الإعلامية الخارجية الجزائرية، هذه الاخيرة التي بدأت تطرح نفسها بإلحاح في الآونة الاخيرة، مع الانتشار الواسع والكبير لوسائل الاعلام والاتصال والتي كانت متراجعة ومنعدمة الى حد ما .

وأثيرت إشكالية تعامل الإعلام الجزائري مع قضايا اللاجئين في أي بلد كان، وكيفية تغطية قضايا اللاجئين بحقائق مؤكدة ودون تحريض، حتى لا يكونوا ضحايا مرتين، ضحايا حرب اضطرتهم لمغادرة بلدهم وضحايا مقالات مضللة.

وايضا لما يمكن ان تحققه هذه الدراسة من نتائج يمكن الاستفادة منها وعليه ترجع اهمية الدراسة الى مايلي:

- تقديم تفسيرا ت منطقية وواقعية لإشكالية البحث المطروحة
- تعتبر هذه الدراسة كمرجع موجه للباحثين والدارسين المهتمين بهذا الجانب
- تستمد هذه الدراسة اهميتها خاصة وانها مرتبطة بالسلطة الرابعة والتي تعني بنقل واقع اللجوء السورى في غير بلدانهم و باختلاف توجهاتهم .
- تجنيد كل وسائل الاعلام للنهوض بالمجتمع، امر مهم والاهم من ذلك هو التخطيط الجيد لحملات التوعية والاعلام بما فيها تلك الموجهة الى الخارج .

منهجية الدراسة:

المنهج المتبع :الوصفي التحليلي من خلال أسلوب الاستنباط الذي يقوم علي استنتاج أفكار معينة من ظاهرة عامة ،بمزج التحليل الواقعي بين التشخيص و المعالجة ،و تمّت الاستعانة

بالعديد من الدراسات و البحوث و التقارير و المراجع المختلفة التي ساعدتنا في تحليل الأفكار و ربطها مع بعضها البعض بصورة منطقية و علمية ،و التي أوصلتنا إلي خلاصات و نتائج علمية.

–المنهج الواقعي: وهي التي تبدا من استقرا ء واقع اللجوء السوري ودرا سته على ضوء الحقائق القائمة فيه من اجل الحصول على نتائج علمية، يمكن أن تشكل تعميمات فكرية يستفاد منها في تقويم الاداء وتصحيح الخطأ وتقديم مبادئ واراء مستخلصة من ذلك الواقع، اي الانتقال من الخاص الى العام

– المنهج المسحي: يعرف المسح بأنه محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي او جماعة او بيئة معينة، فهو ينصب على الموقف الحاضر وليس اللحظة الحاضرة كما انه يهدف الوصول الى بيانات يمكن تفسيرها وتصنيفها وتعميمها، وذلك للاستفادة منها في المستقبل

فالمنهج المسحي هو معرفة آراء الناس ازاء احدى القضايا الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية فإننا نلجأ الى استجوابهم أو مساءلتهم بشان آرائهم في تلك القضية، والدراسات المسحية هدفها جمع المعلومات لعدد كبير من الحالات بقصد تشخيص واقعها أو جانب من ذلك الواقع على أن يتم جمع البيانات في وقت محدد ومنطقة جغرافية محددة، وهي قد تكون تقويمية تشترط وجود معيار للقياس أو تكون مقارنة بهدف الحصول على معلومات، تمكن الباحث من تقرير أي من الحالات هي الافضل وتصنف الى:

- المسح المدرس: يستخدم أداة الاستبيان لجمع المعلومات
- تحليل العمل: تحليل نشاط الانسان أو عمله
- تحليل المحتوى: محتوى الكتب أو الصحف أو الاعلان من فكرة أو كلمة أو جملة أو عبارة أو موضوع
- مسح الرأي العام: يستخدم الاستبيان أو المقابلات.

مقاربة الموقف: وهو يتعلق بالفرد، وفي كل مجتمع نجد "أدوارا" و "مراكزا" ولكن أساس تكوينها وصيغها تختلفان من ثقافة إلى أخرى، وفي كل مركز اجتماعي هناك علامات تؤدى إلى قيام السلوك العادي، و معنى ذلك أن الموقف ليس مجرد فعل و لكنه في واقع الأمر توقعات للفعل، ذلك لأنه عندما نشترك في أي موقف اجتماعي طبيعي فإننا نتوقع مقدما للسلوك الذي يصدر عن الآخرين ولذلك فإن توجيه هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة كوحدة بين مجموعة من الدول " وحدات " تعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي.

*نظرية الدور الوظيفية :(functional role theory) وتقوم على أنّ الأدوار تفهم التوقعات المعيارية المشتركة التي تصف تلك السلوكيات، ويجب على الفواعل التي في النظام الاجتماعي أن يتعلموا تلك المعايير ويطابق سلوكهم معها والسلوكيات المميزة للأشخاص الذين يحتلون مكانة اجتماعية ضمن نظام اجتماعي مستقر .

*نظرية الدور التفاعلية الرمزية: وفي هذه النظرية يتحول الاهتمام من التوقعات المعيارية في ثقافة ما إلى التركيز على أداء الفواعل الفردية، وتطور الأدوار، ومختلف المفاهيم المعرفية التي يمكن من خلالها أن يفهم الفاعلون الاجتماعيون سلوكياتهم ويؤولونها وهذا يتم عبر التفاعل الاجتماعي.

*نظرية الدور البنيوية:لا تعطي اهتمام كبير لسلوك الفرد و تحرره من القيود التي تفرضها منظومة القيم والمعايير الثقافية ولا تهتم بتحليل الأدوار الفردية، بل تهتم بعملية التحليل أي المقترب البنيوي يهتم بتحليل أدوار مختلف المجموعات الاجتماعية، فهو يفترض أن كل مجموعة اجتماعية تتشكل من أدوار يجب أن تؤدي دورها لتتمكن من البقاء والتطور.

*نظرية الدور التنظيمية(التمايز): ساهمت في تطوير نمط جديد من التفكير ، يركز على النظم الاجتماعية، فالأدوار هنا محددة بالوضعيات الاجتماعية (المكانة). ولكن ومع تعدد مصادر المعايير، يكون الأفراد في حالة دائمة من صراع الأدوار، ويجب أن يحلّ هذا الصراع ليكون الفرد مستقرا ومتزنا، وحتى يتطور التنظيم أي التكيف مع التغيرات في المكانة الاجتماعية.

* نظرية الدور المعرفية: تولي الاهتمام للظروف الاجتماعية التي تؤثر في تحديد التوقعات وأثرها على السلوك الاجتماعي، وأثر تلك الإدراكات على سلوك الشخص.

مقدمة:

يحتل الاعلام في العصر الحديث اهمية كبرى بحيث اصبح بمقدور أي انسان ان يعرف ما يحدث في جميع انحاء العالم والكثير عما يدور حوله وكانه في قلب الحدث، وانطلاقا من اهمية الاعلام وتعاظم دوره فإن جميع الدول وخاصة الكبرى منها تحاول وبكل السبل ان تكون لها الريادة بل الهيمنة الاعلامية على هذه الوسائل، ومن تم فهي ترصد ميزا نية ضخمة وتضع سياسات وخطط طموحة لتحقيق غاياتها منها التأثير في الغير وتحقيق مصالح الهيمنة.

فالجزائر بصفتها جزء من هذا العالم عاشت مراحل صعبة لم يكن الاعلام الموجه للخارج بارزا وواضحا ذلك نظرا لظروفها وامكانيات البلاد والقائمين بالاتصال والاعلام خاصة في مرحلة الثورة التحريرية، فانطوى هذا النوع من الاعلام تحت ما يسمى بالدبلوماسية والسياسة الخارجية الجزائرية.

1/ الإطار المفاهيمي للدراسة:

- **السياسة الخارجية** : هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول والتخطيط للسياسة الخارجية هو أمر ضروري بالنسبة للدولة الحديثة ،فهي أولا عضو في المجتمع الدولي لا تستطيع العيش إلا بالمشاركة فيه وثانيا لأن القوة السياسية في المجتمع الدولي هي قوة ليست بالمركزية و إنما هي قوة موزعة بين الدول بنسب غير متكافئة و مع أن تخطيط السياسة الخارجية يشبه في البعض أوجهه تخطيط شؤون حياتها الأخرى إلا أن تخطيط الدولة لشؤونها الخارجية يختلف عن تخطيطها لشؤونها الداخلية في كون سيطرة كاملة بينما هي ليست كذلك بالنسبة للخارج[1].

[1]بلحبيب عبد الله، <u>**السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1992 / 1997**</u>،ط 1 ، عمان: دار الرواية للنشر والتوزيع، 2012،ص37.

وعليه يعتبر الاعلام بشكل عام والخارجي بشكل خاص عاملا مساندا للسياسة الخارجية، "فمنذ اقدم العصور استخدمت الأداة الاعلامية في نطاق التحرك السياسي الخارجي وقد اختلف أسلوب استخدام هذه الأداة تبعا لدرجة التطور في وسائل الاعلام ومنذ الحرب العالمية الثانية ومع بدا التطورات في تقنية الأعلام، ومع ظهور الراديو ازدادت اهمية الاعلام كأداة من أدوات السياسة الخارجية «فالإقرار بأهمية البعد الاعلامي في السياسة الخارجية وتنفيذها اصبح متفقا عليه بين مختلف الدول[2].

كما وأصبحت الدول توكل مسؤولية الاعلام الخارجي إلى الاجهزة الحكومية أو من في حكمها وذلك انطلاقا من ان "الاعلام قد اصبح عنصرا مؤثر ا في تشكيل العلاقات الدولية ومتصلا بصورة أو بأخرى بخدمة السياسة الخارجية للدول للمجموعات الدولية، فالسياسة الاعلامية في كل دول العالم تتطابق الى هذا الحد أو ذاك مع السياسة الخارجية بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي القائم فيها".

- **السياسة الاعلامية :**مجموعة المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم أشكال الاتصال المختلفة و ادارتها، ورقابتها، وتقويمها، ومواءمة نظمها، وعلى الأخص منها وسائل الاتصال الجماهيري من أجل تحقيق افضل النتائج الاجتماعية الممكنة في إطار النماذج السياسية والاجتماعية والاقتصادية الذي تأخذ به الدولة .

فالسياسة الاعلامية هي مجموعة الاستراتيجيات والمناهج المتبعة في مجموعة من الميادين وهذه المناهج تخضع لدراسات علمية دقيقة حتى تكون ناجعة وتؤدي الى نتائج ايجابية.

ومع تشابك الانترنت مع التلفزيون وتدفق المعلومات عبر الوسائط الاعلامية المختلفة خلق واقعا جديدا يجب الانتباه الى خصائصه التي تشكل ماهية أي سياسات اعلامية وهذه الخصائص هي[3]:

* سرعة الانجاز التقني لفعل الاتصال

---

[2]– سليم السيد محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، ط 2 ،القاهرة: مكتب النهضة المصرية، 1998،ص08.

[3]– خالد فاروق، **الاعلام الدولي والعولمة الجديدة**، ط 1 ، عمان: دار اسامة للنشر، 2009،ص18

* سرعة تتابع مراحل الاتصال

* التركيز على الصورة في مجال الاتصال

* اختزال الاتصال عن بعد "المكان" في الاتصال الوجيز"الزمن"[4].

ان العبرة ليست بالتشريعات والقوانين وكثرة عدد المرافق الاعلامية، في كل الاحوال بالممارسة الفعلية التي تجد روح هذه التشريعات وتحدد تحقيق اهداف السياسة الاعلامية فهذه الاخيرة هي الاطار العام الرسمي الذي يحدد اهداف الاعلام في المجتمع و طرق رقابته وتقييمه وهي جزء من السياسة العامة للدولة ، فالمقصود بالسياسة الاعلامية نستطيع اختصاره في ثلاثة نقاط:

– جملة ممارسات السلطة في مجال الاعلام

– التشريعات والقوانين الصادرة في المجال الاعلامي.

– أو خطة الاعلام لدولة ما في مرحلة ما او فترة زمنية ما[5].

***اللجوء:** مفهوم قضائي قديم يقضي بإعطاء الشخص الذي يتعرضّ للاضطهاد بسبب آرائه السياسية أو المعتقدات الدينية في بلده والتي قد تكون محمية من قبل سلطة أخرى ذات سيادة أو بلد أجنبي الفرصة

له للتعبير عن آراءه[6].

–ينبغي عدم الخلط بين اللجوء السياسي وقانون اللاجئين الحديث، والذي يتعامل مع التدفق الهائل من السكان إلى البلدان الأخرى، فحق اللجوء هو حق يختص باهتمامات الأفراد، ويقدمّ في كل حالة على حدة.

[4]–حسن حمدي، **مقدمة في دراسة واساليب الاتصال**، القاهرة: دار الفكر العربي،1989،ص41.

[5]–الدليمي محمد عبد الرزاق، **التخطيط الاعلامي**، ط 1 ، د ب ن:دار المسيرة، 2012،ص45

[6]الفاز محمد جمال، **المعجم الاعلامي**، الاردن: دار اسامة للنشر والتوزيع ، 2010،ص177.

–واللاجئ هو الشخص الذي يهرب من بلده إلى بلد آخر خوف على حياته، أو خوفا من السجن أو التعذيب، وبتعدد أسباب اللجوء تتشكل أنواع اللجوء الحرب، الإرهاب والفقر.

*اللجوء السياسي يتم منحه للشخصيات المشهورة، والقادة المنشقين عن جيوشهم أو حكماء وللناشطين السياسيين.

*اللجوء الديني (اللجوء الديني هو أن يقوم الشخص باللجوء إلى دولة أخرى بسبب تعرضه للإضطهاد بسبب الدين أو المعتقدات اللادينية.

*اللجوء الإنساني (اللجوء إلى دولة أخرى داخل أو خارج الوطن بسبب الحروب أو النزاعات الاثنية أو العرقية، وهناك دول تعيد اللاجئين إلى بلدهم الأم بعد انتهاء هذه الصراعات، ودول أخرى تبقيهم على أرضها.

*اللجوء الغذائي أو الاقتصادي وهو اللجوء من دولة لأخرى بسبب الكوارث البيئية التي تسبب إعانات، وهو غالبا غير معمول به حاليا[7].

مسالة اللجوء واللاجئين هي واحدة من أهم المسائل الحاضرة والضاغطة على المشهد في عالم القانون الدولي اليوم، وأزمة اللجوء واللاجئين هي من الأزماتِ العابرةِ للحدود ولها تداعياتِها سواء على اللاجئين أنفسهم أو على المجتمعات المستضيفة لهم أو على المجتمع الدولي ككل.

- **مصادر العامة لحقوق اللاجئين:** هي تلك المصادر التي تُعنى بحقوق الانسان عموماً مثل الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 ، وكذلك اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984 ، وكذلك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان لعام 1950 ، وغيرها من الاتفاقيات الأخرى التي ترتب الحقوق للإنسان بصفته الإنسانيةِ وبغض النظر عن أي اعتبار تمييزي[8].

[7] المرجع نفسه،ص181.
[8] المرجع نفسه.

2/السياسة الاعلامية الخارجية للجزائر خلال فترة 2000 – 2017:

نستطيع القول بان التعددية الاعلامية في الجزائر تشبه الى حدما التعددية السياسية، بحيث انها جلبت خير كبير للبلاد حقيقة لا ينكرها الا جاحد، اوحيانا لم تواكب التطورات العميقة بالصور اللازمة بما يجب ان يسوق له خاصة في ظروف كانت الجزائر بأمس الحاجة إلى تحسين صورتها.. فالتعددية الاعلامية جاءت فعلا بحرية التعبير وحرية ابداء الراي وحرية الكتابة وحرية كل ما هو مرئي ومكتوب. لذلك البحث فيها خلال هذه المرحلة موضوعا لا يستدعي الانتباه لاقتصارها على اهداف ظرفية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوضع الداخلي المتأزم.

وفي الحديث ايضا على المستوى القاري فقد سعت الجزائر الى اقامة هيئات جديدة على غرار مجلس الامن والسلام، تأسيس البرلمان الافريقي وكذا اتمام مسار ادماج هيئة النيباد ضمن تنظيماتها وكان رئيس الجمهورية من ابرز الفاعلين ولاسيما في اطار لقاءاته مع قادة مجموعة الدول الثمانية والمنظمة الاوروبية للتعاون والتنمية من اجل تقديم الدعم للقارة الافريقية للتذكير عندما تفعل الدولة دبلوماسيتها بطريقة تخدم مصالحها ومصالح سمعتها الدولية فهي بذلك تمارس سياسة الإعلام بكل ما تحمله البلد من مميزات"، كما في19 مارس 2007 أُسست اذاعة الجزائر الدولية فانطوت على اربعة اهداف رئيسية وهي[9]:

*ايصال صوت الجزائر الى الخارج.

* التعريف بالجزائر من مختلف النواحي الاقتصادية والثقافية والتنموية..

* التعريف بموقف الجزائر اتجاه القضايا والاحداث الجارية في العالم

* تحليل القضايا الدولية بصوت المحللين الجزائريين وفق ما يتناسب والسياسة الخارجية الجزائرية حتى لا تبقى الجائر واعلامها في موقف المتفرج على الاحداث[10].

---

[9]مليكة مواقف، **الدبلوماسية الجزائرية الثابتة كرست مكانة الجزائر الدولية**، عن الموقع الالكتروني www.djazairess.com/alseyassi/15745

[10]المرجع نفسه.

فالجزائر عرّفت بنفسها من خلال مواقفها الثابتة تجاه قضايا مختلفة ومتنوعة منها:

-2جوان 2006 : مالي تطلب وساطة الدبلوماسية الجزائرية للتدخل في حل ازمة الطوارق

-13 جوان 2010 : بريطانيا تطلب من الجزائر ان تكون وسيطا بينها وبين ايران وذلك لحثهما على التوقف عن مشروعها النووي...حيث كانت الصحب ووسائل الاعلام تنقل أخبار ومستجدات القضية مؤيدة في ذلك مواقف الجزائر الخارجية .

-اوت 2011 : الجزائر تعلن الحياد عما يجري في ليبيا وكان الموقف الذي اخذته راجع لكونها اعربت عن املها في ان تسوى القضية الليبية، عن طريق السلم ودون تدخل اطرا ف

وقوى اجنبية وهذا ما اكدته ايضا وكالة الانباء الجزائرية وبعض الصحف الجزائرية بلسان كمال بلاني الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الجزائرية ان الجزائر ومنذ بداية لازمة التزمت بالحياد التام .

-17فيفري 2013 : الامارات العربية المتحدة تطلب وساطة الجزائر مع ايران حول الجزر المتنازع عليها بين البلدين ومحاولة تليين موقف طهران حيال المسالة .. مستغلة الجزائر الفرصة للتعريف بالجزائر وسياستها المبنية على السلم والامن في حل النزاعات وهذا ما ادى فيما بعد البحث في تعزيز العلاقات الثنائية مع البلدين في جميع المجالات[11].

-مارس 2013 : الدبلوماسية الجزائرية تتحفظ على منح مقعد سوريا في جامعة الدول العربية للمعارضة حيث ارجع الوزير مدلسي آنذاك ذلك للفوضى وعليه فقد واكبت جميع وسائل الأعلام ولاتصال موقف البلد المعارض لاكتساب ولو مؤقتا مقعد سوريا في الجامعة العربية.

-ابريل 2013 : مملكة البحرين تطلب مساعدة الجزائر دبلوماسيا كوسيط بينها وبين

ايران حول تهدئة الاوضاع المتوترة بين البلدين

---

[11]وكالة الانباء الجزائرية، **يوقرة يؤكد على دور الاعلام في العمل الدبلوماسي**، عن الموقع الالكتروني www.djazairess.com/aps/324548

-4 ابريل 2013 : دمشق تطلب وساطة الجزائر مع المعارضة السورية لوقف الحرب وايجاد ارضيات اتفاق بين الاطراف المتنازعة.

-14 جوان 2013 : الولايات المتحدة الامريكية تعلن دعمها لموقف الخارجية الجزائرية في سبيل مكافحة الارهاب.

-21 جوان 2013 : شخصيات سياسية مصرية تنصح بإدخال الجزائر كطرف وسيط بين مصر واثيوبيا حول ازمة مياه نهر النيل.

-25 جوان 2013 : مدلسي يؤكد موقف الخارجية من ازمة سوريا:" استقرار سوريا يقف على عاتق السوريين مع اعتماد مبدا الحوار والج ا زئر تؤيد تسوية الازمة السورية على اساس اتفاقات جنيف والمبادرة الروسية الامريكية"[12].

لقد وجد الآلاف من اللاجئين السوريين من الكرم والسخاء لدى المجتمع الجزائري، حيث فتحت لهم أبواب بيوت الجزائريين على مصرعيها، مما جعلهم يجدون ضالتهم عند العائلات الجزائرية من حسن الاستقبال وحفاوة الترحيب، ضف الى ما تعمل عليه السلطات الجزائرية بنظرة أكثر انسانية من مسالة اللاجئين السوريين المتواجدين على ترابها، من خلال المجهودات الجبارة التي ظهرت ملامحها على أرض الواقع، من خلال وضع مخططات عملية للتكفل بهم على غرار توفير الرعاية الصحية وفتح مراكز الايواء الى جانب التكفل النفسي بضحايا العنف خاصة الأطفال والنساء[13].

حيث وفرت الحكومة الجزائرية طواقم متكونة من اخصائيين نفسانيين واجتماعيين من أجل المساعدة في العلاج النفسي للأطفال والنساء ضحايا الاغتصاب والعنف في الحرب السورية[14].

---

[12]المرجع نفسه.

[13]فواز أيوب المومني، محمد فؤاد الحوامدة، **المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئون في الشرق الأوسط الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة**، جامعة اليرموك: مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية،2017.

[14]بوشوخ هاجر، **دور المجتمع المدني في رسم السياسة الاعلامية الجزائرية سنة2005**، مذكرة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوف والعلوم السياسية، تخصص: اعلام واتصال وعلاقات عامة2012/2013،ص81.

ومن المعلوم أن الجزائر تحولت منذ اندلاع الأزمة السورية الى واحدة من أبرز البلدان التي يفضلها، اللاجئون السوريون هروبا من نار الاقتتال التي تعرفها بلادهم، وخاصة بعد تبخر أحلامهم للوصول إلى

القارة الأوروبية في رحلة محفوفة بالموت والاستغلال من قبل تجار البشر[15].

فلقد بلغ عدد السوريين الذين دخلوا الجزائر بأكثر من 55 الف لاجئ موزعين على مختلف ولايات البلد، حسب ما كشفت عن وزاره التضامن والأسرة الجزائرية، وهذا تأكيدا للقرارات السيادية التي أصدرها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في تعليماته إلى الحكومة بعدم التعرض للاجئين السوريين أو طردهم، وأيضا التكفل التام بكل اللاجئين وتسهيل عملية إدماجهم وفتح أبواب المدارس والايواء والرعاية الصحية والنفسية، وهذا سمح بجعل هؤلاء يمارسون حياتهم بصورة عادية، وسهل عملية اندماجهم في المجتمع الجزائري بحكم اللغة والدين والتقاليد المشتركة[16].

فكانت الجزائر الدولة الوحيدة في شمال القارة الأفريقية السباقة لاحتواء تدفق موجات اللاجئين السوريين على اعتبار أن أراضيها مفتوحة لهم والدخول إليها لا يتطلب اجراءات معقدة ولا يتم التضييق عليهم من طرف الأجهزة الأمنية الجزائرية، بخلاف الدول الأوروبية.

ولتشجيع تحسين التشريعات الوطنية لفائدة اللاجئين السوريين تحملت الدولة الجزائرية عبء العمل السياسي والدبلوماسي والتنسيق مع الدول العربية ،كما يستلزم القيام بعمل دبلوماسي واتصالات مع كل الأطراف الدولية والأممية المعنية بالأزمة السورية للعمل على تحقيق إنهاء الحرب الدائرة في سوريا والشروع في عملية انتقال سياسي في مرحلة أولى، ثم المشاركة في مؤتمرات وبرامج لإعادة الإعمار لاحقا وتقديم الدعم اللازم لذلك من أجل توفير الأرضية اللازمة للاجئين للعودة[17].

---

[15] المرجع نفسه.

[16] محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الاعلام**، بيروت: دار ومكتبة الاهلال، 2009، ص 53.

[17] المرجع نفسه،ص55.

من خلال التعاون مع الهيئات الأممية والإنسانية الناشطة في مجال إغاثة اللاجئين وتلك المعنية بتوثيق جرائم الحرب ومرتكبيها. وساهمت الجزائر في عملية إحصاء اللاجئين ضمن قاعدة بيانات في تسهيل مراقبتهم وحمايتهم من المتاجرين بالبشر وتجار الأعضاء البشرية الذين قد يستغلون ظروفهم المادية والإنسانية لاستغلالهم. بالإضافة يجب على السلطات الامنية الجزائرية الاخذ في الحسبان مسألة تنظيم الدخول ومعرفة هويات وبيانات من يسمح لهم باللجوء داخل التراب الجزائري مهما كانت جنسياتهم خاصة الافارقة، حتى يمكن السيطرة على العملية والحيلولة دون تسرب جماعات متطرفة إلى البلاد، كما أن عملية دمج الأفراد ذات الخلفية الثقافية المختلفة داخل المجتمع الجزائري من شأنها أن تقلل من ظهور ظاهرة الإرهاب داخل المنطقة المغاربية فنتيجة ، لما يعانيه البعض من تهميش واضطهاد وعنصرية يتجهون إلى الاشتراك والانضمام لمنظمات إرهابية[18] .

اذن صنعت الدبلوماسية الجزائرية تميزها من خلال تمسكها بمبادئ ثابتة لا يمكن المفاضلة فيها على غرار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ووقوفها الدائم مع حق الشعوب في تقرير مصيرها ومرافعتها من اجل حل القضايا العادلة في العالم دون التخلي عن لعب دور فاعل في الازمات الدولية خاصة الاقليمية والعربية منها وهذا ما منحها نجاحا حتى قبل الاستقلال و أكد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية **مجيد بوقرة** بمناسبة احياء يوم الدبلوماسية الجزائرية على دور الاعلام في العمل الدبلوماسي: ان الاعلام والاتصال يوجدان في قلب الدبلوماسية التي لا يمكن ان تحقق دون هاذين الوسيلتين حيث يجب على كلا الجانبين ان يشكلا بينهما علاقة تكاملية ولما لا شراكة بالمعنى الحقيقي[19].

اما بخصوص ما حدث في الدول العربية من بينها مصر تونس ليبيا سوريا والدول المجاورة منها النيجر مالي المغرب الصحراء الغربية. أكد السيد عبد العزيز بلخادم:"ان الانسان اكيد يتأثر

---

[18]الفويحي بن سلطان عبد العزيز، **التخطيط الاعلامي ودوره في مواجهة الكوارث والازمات**، رسالة ماجستير في العلوم الادارية غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،ص37(بتصرف الباحثة).

[19]الخلايلة عواد سالم عواد، **السياسة الاعلامية الاردنية من خلال رؤية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين للإعلامي**، رسالة ماجستير في الاعلام غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، كلية الآداب، قسم الاعلام، سنة 2009،(بتصرف الباحثة).

بالجوار وكل جوار الجزائر متوتر من طبرقة في الحدود الجزائرية التونسية الى السعيدية في الحدود الجزائرية المغربية.

3–الجانب الميداني للدراسة:

يعتبر الجانب الميداني من اهم جوانب البحث في العلوم الانسانية أو الطبيعية على حد سواء لأنه يقوم بربط الجانب النظري مع الواقع الفعلي للدراسة ، فبعد انتهائنا من عملية الجمع سنجد انفسنا اما معطيات خام قد تكون هذه المعطيات عبارة عن تسجيلات لمقابلات استمارات مملوءة غير ان تقديمها في شكلها الاولي هذا لا يجعلها قابلة للتحليل ولتصبح كذلك لا بد اولا من تنظيمها وترتيبها باللجوء الى اجراءات الترميز والتحقق والتحويل.

–تحليل بيانات الاستبيان:

سنقوم بتحليل الاستبيان ، بمدى صحتها وخطئها بالاعتماد على التحليل الكمي والكيفي للأسئلة المطروحة. حيث تمثلت في" كلما زاد التخطيط الاستراتيجي والخبرة في مجال الاعلام زاد من فعالية السياسة الاعلامية الموجهة للخارج من نقل وقائع كل مجريات الازمة السورية و التأثير في الواقع لنقل حياة اللاجئين السوريين و معاناتهم"، اذن لا يمكننا تحليل هذا الطرح مباشرة دون استطلاع رأي العينة حول مفهوم السياسة الاعلامية ومفهوم الاعلام الخارجي الذي يعتبر جزء من هذه السياسة.

الجدول رقم 01 يوضح نتائج اراء المستجوبين حول اهم وسائل الاعلام والاتصال[20]:

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية
صحافة مكتوبة	43	38.7
التلفزيون	85	76.6
إذاعة	24	21.6
مواقع التواصل الاجتماعي	62	55.9
اجابات مختلفة	/////////	///////

[20] الاستبيان و الجدول من اعداد الباحثة.

يعد التلفزيون من اكبر العناصر السابقة انتشارا حيث انه في متناول الجميع اتضح من خلال الجدول اعلاه انه احتل المركز الاول من بين الوسائل التي يملكها الناس ويستعملونها بنسبة% 76.6تليها مواقع التواصل الاجتماعي، هذه الاخيرة التي اصبحت تشهد انتشارا كبيرا في الآونة الاخيرة بنسبة 55.9 %، كما ان العينة في المرتبة الثالثة تعتمد على الصحافة المكتوبة بنسبة بنسبة 38.7 %، لتأتي في المرتبة الاخيرة الاذاعة بنسبة 21.6 %، هذه النتائج تدل على ان العينة تعتمد على وسائل الاعلام المختلفة لمتابعة الاخبار والبرامج وما يحدث عبر العالم.

الجدول رقم 02 يوضح نتائج اراء المستجوبين حول ماذا تعني السياسة الاعلامية و كيف تؤثر على وقع اللجوء السوري بالنسبة لعينات ما:

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية
التشريعات و القوانين الصادرة في المجال الإعلامي	43	38.7
نشاط يخص جميع أفراد المجتمع	28	25.2
خطة الإعلام لدولة ما في مرحلة آو فترة زمنية ما	45	40.5
جملة ممارسات السلطة في مجال الإعلام	47	42.3

من خلال الجدول اعلاه نجد ان السياسة الاعلامية تعني جملة ممارسات السلطة في مجال الاعلام بنسبة 42.3 %، اي 47 شخص افادوا بهذه الاجابة، اما نسبة المجيبين بان السياسة الاعلامية ان السياسة الاعلامية تعني خطة الاعلام لدولة ما في مرحلة او فترة زمنية ما هي 40.5 %، كما ان نسبة 38.7 %منهم اقروا بانها تعني التشريعات والقوانين الصادرة في مجال الاعلام، لتأتي في المرتبة الاخيرة نسبة 25.2 %الذين يعتبرون السياسة الاعلامية في نشاط يخص جميع افرا د المجتمع، فالإجابات الصحيحة احتوت على اكبر النسب 40.5 %، 42.3 %، وهذا يدل على انهم ملمين فعلا بماهية السياسة الاعلامية و مدى نقل واقع اللجوء السوري في مختلف البلدان العربية أو الاوروبية.

الجدول رقم 03 يمثل نتائج أراء المستجوبين حول اهمية وضع وتحديد السياسات الاعلامية ذات الابعاد والمرتكزات والاهداف الواضحة في التأثير على واقع اللجوء السوري[21]:

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	77	69.4
لا	34	30.6
المجموع	111	100

فمن خلال الجدول اعلاه اتضح لنا ان اغلبية افرا د العينة اجابوا بنعم بنسبة 69.4 %، اي ان معظمهم يدرك اهمية وضع وتحديد السياسات الاعلامية ذات الابعاد والمرتكزات والاهداف الواضحة فيما يخص نقل واقع اللجوء السوري و التأثير فيه هذه اجابة ايجابية بخصوص فرضية المحور اما نسبة 30.6 %اجابوا بلا، هذه النسب توضح اذن فهم افراد العينة لمعنى السياسة الاعلامية حقا وذلك من خلال تأكيدهم على اهمية وضع وتحديد السياسة الاعلامية ذات الابعاد والمرتكزات والاهداف الواضحة في اي بلد كان.

الجدول رقم 04 يمثل نتائج أراء المستجوبين حول مدى اهتمام افرا د العينة بالسياسة الاعلامية المتبعة من قبل الدولة للتأثير على واقع اللجوء السوري:

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	56	50.5
لا	51	45.9
لا ادرى	4	3.6
المجموع	111	100

يوضح الجدول اعلاه ان النسب كانت متقاربة بين نعم ولا ولا ادري فكانت النسبة الاكبر لأفراد العينة المجيبين نعم اي لديهم اهتمام بهذه السياسة الاعلامية المتبعة من قبل الدولة ب 50.5

[21] من اعداد الباحثة.

%، اما نسبة الذين لا يبدون اي اهتمام بالسياسة الاعلامية المتبعة من قبل الدولة هي 45.9 %، لتبقى نسبة3.6%للذين اجابوا بلا ادري ،فنسبة 50.5 %هي نسبة ايجابية تؤكد في نفس الوقت على انه فعلا العينة هي ملمة بالسياسة الاعلامية الخارجية للجزائر و مدى تأثيرها على واقع اللجوء السوري.

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	94	84.7
لا	3	2.7
لا ادرى	14	12.6
المجموع	111	100

ان النسب متفاوتة جدا بحيث ان النسبة الاكبر من العينة اجابوا بنعم بنسبة 84.7 %، اي في رأيهم يمكن اعتبار الاعلام الخارجي اداة من ادوات السياسة الخارجية، ونسبة 2.7 % منهم اجابوا بلا وهي نسبة ضعيفة جدا، هذا ما يدل على ان الاجابات متفائلة وواعية بأهمية الاعلام الخارجي ودوره كأداة من ادوات السياسة الخارجية، لتأتي في الاخير نسبة 12.6 %للذين أجابوا لا ادري.

الجدول 5: يمثل نتائج أراء المستجوبين حول اهم الوسائل المستعملة للإعلام بالقضية الشعب السوري:

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية
الصحف	67	60.4
التلفزيون	77	69.4
الاذاعة	6	5.4
السياسة الاعلامية الخارجية	57	51,4
لا ادرى	//////////////////////////	////////////////
أكثر من اجابة		

وضح الجدول اعلاه ان الوسيلة الاكثر استعمالا في الاعلام بالقضية السورية هي التلفزيون بنسبة 69.4%لتليها الصحف بنسبة 60.4 %،كما احتلت في المرتبة الثالثة عمل الدبلوماسية الجزائرية (السياسة الاعلامية الخارجية) بنسبة % 51.4لتأتي في المرتبة الاخيرة نسبة 5.4 % للإذاعة ، النتائج ادلت اذن بان اكثر واهم الوسائل المستعملة للإشهار بالقضية السورية هي الصحف والاذاعة و الاعلام الخارجي.

الجدول 06 يمثل نتائج أراء المستجوبين حول اهمية دور الاعلام الخارجي سواء الممارس من طرف الاشخاص الرسميين تحت ما يسمى بالسياسة الخارجية او من طرف الشعب في اعادة جدولة قضية اللجوء السوري في المحافل الدولية فكانت النتائج كالاتي:

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	91	82
لا	6	5.4
لا أدرى	14	12.6
المجموع	111	100

أفادت النسبة الاكبر من العينة فعلا من خلال الجدول اعلاه بأهمية الاعلام الخارجي سواء الممارس من طرف الاشخاص الرسميين تحت ما يسمى بالسياسة الخارجية او من طرف الشعب في اعادة جدولة قضية اللجوء في المحافل الدولية بنسبة 82.0 %، بالمقابل نفت نسبة 5.4 %من العينة دور الاعلام الخارجي في ذلك وتأتي في المرتبة الاخيرة 12.6 %الذين اجابوا بلا ادري، نتائج اذن تدل على ان للإعلام الخارجي دور هام وفعال سواء كان الاعلام عن طريق وسائل الاعلام والاتصال او عن طريق العمل الدبلوماسي ومواقف البلدان الخارجية تجاه قضية اللجوء السوري[22].

[22]من اعداد الباحثة.

الخاتمة:

وفي سياق البحث عن الدوافع والاليات والاساليب المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية بهدف توظيفها في سبيل تحقيق التواجد الفعال على المستوى الدولي فإن الإعلام الخارجي الجزائري ليس محايدا وحرا بشكل كاف، وهو يلتزم بالخط العام الذي تريده الحكومة، و أن الحصول على المعلومات بالنسبة للصحفيين يشكل عقبة حقيقية. وزيادة على ذلك فان اللجوء السوري في أي من الدول العربية أو غيرها له جوانب سلبية وإيجابية، وهناك مشكلة لدى من لا يريد أن يرى الإيجابيات، بالإضافة إلى التفاوت في الأرقام التي تنشر عن أعداد السوريين اللاجئين، و شيطنة تفاصيل الواقع المأمول بسبب عدم الوضوح.

ومن جانب اخر اصبح التعامل مع اللاجئين السوريين طابعا سياسيا، وإن الاعلام الخارجي و تخطيط السياسة الاعلامية الخارجية للجزائر تتفاوت في موقفها بحسب توجهاتهم السياسية وموقفهم من النظام السوري ومعارضيه، وأن وسائل الاتصال باختلافها التي لا تخضع للرقابة تصل أحيانا لحد اعتبار السوريين تهديدا للهوية في لأي بلد مستضيف و أن وسائل الإعلام الخارجية تركز بشكل ضعيف على مشكلة اللجوء وآثارها على الدول المستضيفة، ولا تتحدث عن أسباب اللجوء، وهذا غير إنساني من ناحية إعلامية، فقلما يسمع عن مآسي السوريين وما حدث لهم في بلدهم.

واختم هذه الدراسة بقول مسؤول الاتصال والتواصل في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة محمد الحواري، إن "الإعلام ينقل حجم المأساة وحجم الاحتياج لهذا اللاجئ الذي هو إنسان له قصة وليس مجرد رقم، ويبين حقيقة ما نقوم به على الأرض، ويُري الناس كيف يجب التعامل مع هذه الأزمة".

توصيات:

- إن ضبط أهداف وتوجهات الاعلام الجزائري الموجه الى الخارج لا يأتي الا من خلال ضبط الجمهور المستهدف والمضامين التي تلبي رغباته

- ضرورة التخطيط للعملية الاعلامية الموجهة للخارج وخاصة في مجال السياسة الاعلامية.
- ضرورة الاعتماد على نتائج الدراسات الجامعية في مجال الاعلام والاتصال وذلك بغية التعرف على مدى اتصال المؤسسة الدبلوماسية بالمؤسسة الاعلامية من خلال نتائج دراسات اكاديمية علمية
- العمل من اجل تثمين وحدة الشعب السوري والصمود باستغلال جميع الميادين، وتحسيس الشعب بالخطر الذي يحوم حول بلده.
- تسخير الاعلام عموميا وليس حكوميا، يكون وسيطا بين السلطة والمواطن وليس اعلاما يغطي نشاط الوزراء.
- عدم اهمال الطاقات الموجودة في الجالية الجزائرية ويجب الاستثمار فيها في اطار التسويق للسياسة الجزائرية الخارجية ما بين الاعلام الوطني ومهارات وكفاءات لدى الجالية الجزائرية.

وعليه أن السياسة الاعلامية الخارجية الجزائرية وفي سياق البحث عن الدوافع والاليات والاساليب

المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية بهدف توظيفها في سبيل تحقيق التواجد الفعال على المستوى الاقليمي والدولي.

محاولة من الجزائر التصدي للتدخل الاجنبي واحتواء المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والامنية وغيرها التي كانت تقف حاجزا امام بروز السياسة الخارجية للجزائر بقوة على المستوى الخارجي بصفة عامة..

وعليه فمحاولة الجزائر الى تفعيل سياستها الاعلامية واسترجاع مكانتها الدولية والاقليمية يعود الى عدة عوامل عدة ابرزها طغيان النزعة الخارجية للنشاط السياسي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة بشكل مميز وخاص وذلك راجع الى خبرته وتأثره بالمهام السياسية التي تقلدها سابقاً "وزيرًا للشؤون الخارجية" حيث كانت له ثلاثة وعود من بينها استرجاع الجزائر مكانتها بين الأمم .

قائمة المراجع:

1- الدليمي محمد عبد الرزاق، التخطيط الاعلامي، ط 1 ، د ب ن:دار المسيرة، 2012.
2- الفاز محمد جمال، المعجم الاعلامي، الاردن: دار اسامة للنشر والتوزيع ، 2010.
3- فواز أيوب المومني، محمد فؤاد الحوامدة، المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئون في الشرق الأوسط الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة، جامعة اليرموك: مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية،2017.
4- بلحبيب عبد الله، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1992 / 1997،ط 1 ، عمان: دار الرواية للنشر والتوزيع، 2012.
5- حسن حمدي، مقدمة في دراسة واساليب الاتصال، القاهرة: دار الفكر العربي،1989.
6- خالد فاروق، الاعلام الدولي والعولمة الجديدة، ط 1 ، عمان: دار اسامة للنشر، 2009.
7- سليم السيد محمد، تحليل السياسة الخارجية، ط 2 ،القاهرة: مكتب النهضة المصرية، 1998.
8- محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الاعلام، بيروت: دار ومكتبة الاهلال، 2009.
9-الخلايلة عواد سالم عواد، السياسة الاعلامية الاردنية من خلال رؤية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين للإعلامي، رسالة ماجستير في الاعلام غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، كلية الآداب، قسم الاعلام، سنة 2009.
10- الفويحي بن سلطان عبد العزيز، التخطيط الاعلامي ودوره في مواجهة الكوارث والازمات، رسالة ماجستير في العلوم الادارية غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.
11-بوشوخ هاجر، دور المجتمع المدني في رسم السياسة الاعلامية الجزائرية سنة2005، مذكرة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوف والعلوم السياسية، تخصص: اعلام واتصال وعلاقات عامة2012/2013
12-مليكة مواقف، الدبلوماسية الجزائرية الثابتة كرست مكانة الجزائر الدولية، عن الموقع الالكتروني www.djazairess.com/alseyassi/15745
13-وكالة الانباء الجزائرية، بوقرة يؤكد على دور الاعلام في العمل الدبلوماسي، عن الموقع الالكتروني www.djazairess.com/aps/324548
14-الدراسة الميدانية من إعداد الباحثة.

دور الإعلام المسموع وأثره في واقع اللاجئين السوريين
(راديو فجر نموذجاً)

الباحث: علاء الدين حسو* مساعدة وتدقيق: ضياء الخطيب

الفصل الأول: المدخل إلى البحث

مقدمة:

يعتبر الإعلام مرآة الواقع والأداة الأقوى، من أجل التأثير وإحداث التغيير في المجتمعات المختلفة، بفضل تنوع وسائله وسهولة وصوله إلى أكبر شرائح المجتمعات وبلغات مختلفة.

ومما لا شك فيه أنه يتحلى بسمات إيجابية عديدة، تزيد من ثقافة المجتمعات ومعارفه وتعطيه وقتاً للمرح والترويح عن النفس، وله أيضاً العديد من السلبيات التي قد تؤذي بعض الناس. وفي ظل التغيرات التي جرت في البلدان العربية مؤخراً، كان للإعلام دورٌ رئيس في سير الأمور ونقل مآسي الواقع، ولكن الناس بشكل عام تتساءل: هل من المعقول أن يكون لهذا النشاط الإعلامي الضخم بكافة أنواعه فوائد؟

في هذا البحث، سوف نجيب عن هذا التساؤل، بمثال بسيط؛ فقد أثر الإعلام في شريحة من الناس وعمل على توجيه سلوكهم، ومن خلال الإعلام، استطعنا أن نتعرف على بعض ما يعانيه النازحون في البلاد التي لجأوا إليها. فمن أهم التحديات التي تواجه اللاجئ الذي لجأ إلى دولة ما، مشكلة الانسجام أو الاندماج مع المجتمع الذي لجأ إليه، دون أن يخسر ذاته. وهي إشكالية وقضية من القضايا الكبرى التي تواجه اللاجئ والمجتمع الذي تم اللجوء إليه. وتزداد درجة التعقيد كلما كانت الفجوة واسعة بينه وبين ذلك المجتمع. وتتعقد أكثر، وفي كل المجالات والجوانب الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، حين يكون اللجوء جماعياً. فالأمر يكون أبسط على المستوى الفردي، حيث يضطر اللاجئ إلى التوافق والانسجام والاندماج، ويتقبل ذلك المجتمع دون قلق يُذكر. ولكن حين يكون اللجوء بأعداد كبيرة، تبرز المشكلة، وتصبح أزمة تواجه كلا الطرفين، المجتمع الذي حضن اللاجئين من جهة، والمجتمع اللاجئ الذي تقل فرص اندماجه من جهة أخرى، لأسباب منها ما يتعلق بالبيئة التي نقلها معه، وبالصعوبات التي ستزداد من حيث تأمين مسكنه ودخله وحياته، حيث إن اللجوء الجماعي يكرس مفهوم "الغيتو" لدى المهاجرين، ويعيق تفاعلهم مع الوسط الجديد.
من الطبيعي أن يستنفر كلا الطرفين، المجتمع اللاجئ، والمجتمع الملتجأ إليه، للبحث عن حلول آنية، وإسعافية، من خلال تأمين السكن، والطعام، والكساء، والتعليم، وتأمين فرص العمل بطريقة ما، ولكن يبقى التحدي الأكبر هو قضية الاندماج أو الانسجام دون نسيان قضيته التي خرج من أجلها: قضية التغيير المجتمعي، وتغيير مفاهيم

---

*– **الباحث علاء الدين حسو**: مواليد حلب 1968، حاصل على إجازة الهندسة الإلكترونية من جامعة حلب عام 1992، صدرت له مجموعة قصصية بعنوان (عمى ألوان) من دار نون بحلب عام 2011م، وكتابان في الترجمة (المعرفة والوعي) لتورغاي آلدمير ، عن دار تيره عام 2015م، وكتاب (وعي الآخرة) لحسين اوزحازار عن دار تيره عام 2016م، له رواية ومجموعة من المقالات والمسرحيات والقصص المنشورة ف. فاز بالمركز الثاني في مسابقات للقصة القصيرة ثلاث مرة عام 1990و1992و2006م، انتقل إلى عنتاب بعد الثورة السورية عام 2012م، وهو حالياً عضو في هيئة التحرير في جريدة إشراق التي تصدر عن منظمة منبر الشام، ومدير إذاعة فجر التي تبث بالغات العربية والتركية والكردية من عنتاب إلى داخل الأراضي السورية والمخيمات والمدن الحدودية.

الحرية، والتعرف على أشكال وأنماط جديدة لتنظيم الحياة، في ظل دولة مدنية، ترعى حقوق الإنسان وترتب عليه واجبات، وبالوقت نفسه، الاستفادة من تجارب المجتمعات التي لجأ إليها، لتنظيم نفسه، والتفكير بتأصيل مناخات تُعينه على تأسيس دولته في المستقبل، والتفكير والتصرف عن قناعة بأن المعارك العسكرية ليست كل شيء.

هنا يأتي دور الإعلام في تذليل هذا التحدي وتحويله إلى فرصة إيجابية تحقق الفائدة والمنفعة والمتعة لكلا الطرفين، كي لا تتحول إلى أزمة مزمنة. وأحد تعريفات الأزمة هو تعريف ألستار بوخان، كما جاء في كتابة (إدارة الأزمات): "تحدي مرتب من طرفين أو عدة أطرف يحاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه"[1] وتزداد خطورة وصعوبة الإعلام وسط هذا التطور الهائل لوسائط التواصل الاجتماعي التي حولت المجتمعات غير المتوافقة إلى مجتمع افتراضي، يتواصل مع بعضه البعض دون أن يعرف بعضه البعض. وقد ازدادت أهمية الإعلام ودوره "بشكل خاص من الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال والإعلام معاً في توجيه الرأي العام من خلال الإرشاد والتثقيف، وهذه تعتبر من الوظائف المحورية لوسائل الاتصال والإعلام"[2].

هناك قاعدة متعارف عليها بين التقنين العاملين في مجال التحكم الآلي، تقول: "تزداد المشاكل كلما ازدادت التكنولوجيا" فالسيارة كلما زادت فيها التقنيات كانت مشاكل الصيانة فيها أعقد. وهنا تبرز صعوبة الإعلام التقليدي، المكتوب والمسموع والمرئي، المتحكم به وفق منهجية ومؤسساتية أمام الإعلام الحديث، المتمثل بالإنترنيت، ووسائط التواصل الاجتماعي، كالفيس بوك والتوتير واليوتيوب والانستغرام، وقنوات التواصل على الهواتف الذكية، كالواتس آب والتلغرام وغيرها.

رأينا دور الإعلام في التأثير في إفشال انقلاب 15 تموز في تركية، ولا شك أن للشعب التركي دوراً كبيراً وأساسياً في إفشال انقلاب 15 تموز، وأن هذا الالتفاف حول السلطة السياسية للبلاد لم يكن وليد اللحظة، وإنما حصاد التغير المجتمعي وتفهم الدولة حاجات مجتمعها؛ فالدولة التي "لا تقدر الإنسان قدره، وتقصي أبناءها وتميز بين مواطنيها، وتنسج حول نفسها سياجاً ضد مواطنيها، إنما هي دولة عاجزة عن تقديم الخدمات لمواطنيها، وعن ضمان حقوقهم، وعن النمو والتقدم وتحقيق الاستقرار والرفاهية"[3]. لقد فشل الانقلاب، نتيجة مرور تركيا بتجربة استثنائية (2002-2012) تعززت فيها الديمقراطية وحقوق الإنسان[4]. وشهدنا كيف حاول الانقلابيون السيطرة، وسيطروا على أهم وسيلة إعلامية (TRT) ولكن ظهور رئيس الجمهورية، عبر وسائط الميديا، بالتعاون مع وسيلة إعلامية كانت تعتبر مناهضة لسياسته إلى حد كبير، غيّر من المعادلة وحرك الشعب، وهذا ما نقصده في أهمية ودور الإعلام التقليدي، والحديث في التغيير والتغلب على الأزمات الكبرى.

لا شك في أن هذه التجربة تعتبر تجربة ناجحة ومثالية بين السلطة والشعب والإعلام، في حين تعثرت هذه التجربة مع نجاحها النسبي في ثورات الربيع العربي، وهذا يحتاج إلى بحث خاص لا يتسع له المجال هنا، وإن ما نريد أن نشير إليه هو أهمية دور الإعلام التقليدي والحديث في توجيه وتوعية المجتمع، وكيف كانت وسائط التواصل الاجتماعي عاملاً مساعداً في تجنيب مجتمع من أزمة أو كارثة، وباعتبار أن اللجوء الجماعي هو أمر كبير وقضية كبرى، قد تكون أزمة طارئة، ولكن إن لم تعالج فستتحول إلى أزمة كبرى ومزمنة، وهدف البحث هو: كيف يمكن أن يكون للإعلام المسموع دور في معالجة هذه الإشكالية.

---

[1] ص 51 من كتاب (الإعلام وإدارة الأزمات) تاليف د. شهرزاد لمجد. دار اسامة للنشر والتوزيع، طبعة أولى 2012م

[2] ص 97 من كتاب (الإعلام الأمني) تأليف أ. بسام عبد الرحمن المشاقبة – دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة أولى 2012م.

[3] رجب طيب اردوغان من مقدمة كتاب (الثورة الصامتة، حصاد التغيُّروالتحول الديمقراطي تركيا 2002-2012)، ص 7، إصدار مستشارية النظام العام والأمن، الطبعة الأولى 2013م.

[4] ص11، من المرجع السابق(4).بشير أطالاي، نائب رئيس وزراء تركيا.

تعتبر الإذاعة وسيلة تخاطبٍ مهمة، بالرغم من المنافسة الشديدة لباقي الأدوات العصرية، ولديها جمهور خاص حافظت عليه، ويرى البعض أنها "من أقوى وسائل التأثير للوصول إلى المستمع، فهي تخاطب كل مستويات الجمهور"[5].

لذا سنحاول في هذا البحث أن نتناول دور الإعلام المسموع، وفرصه وخدماته وميزاته وطبيعة الشرائح المستهدفة عبره، ونقدم لمحة عن الإعلام بشكل عام والمسموع في زمن الثورة، قبل ظهور إذاعة (فجر)، ومن ثم نتحدث عن إذاعة (فجر) الرؤية والأهداف، وهل هي تراعي الرؤية العامة للإعلام المسموع والسياسة الإعلامية ومساهمتها في تشكيل رابطة للخياطين في عينتاب وكلس، وتأسيس عمل نقابي مهني لشريحة مهمشة وبعيدة عن العمل التنظيمي النقابي والمدني. ومساهمتها في تحفيز وتأهيل وتدريب الشباب في مجال الإعلام والفكر والأدب والعلوم. ونأمل أن تكون الخاتمة قد فتحت باب الحوارات أو أجابت عن إشكاليات المقدمة والافتراضات التي شكلت دافعاً، لإجراء هذه الدراسة.

أودّ أن أشير في نهاية المقدمة إلى نقطتين، الأولى: تم إغفال التوسع في تعريف اللجوء وتاريخ اللجوء والتحديات والصعوبات المختلفة، وركز على دور الإعلام المسموع، كما أشرت إليه في المقدمة. والنقطة الثانية: أن هذا البحث يدين إلى فريق إذاعة (فجر) الذي ساهم في تقديم المعلومات، وأخص بالذكر الشاب عباس عاقولة الطالب المتدرب الذي كان له دور في الاستبيان، حول دور الإذاعة، وكذلك الآنسة ضياء الخطيب التي شاركت في إخراج هذا البحث، وإلى رابطة الخياطين الذين سمحوا لنا باستخدام المعطيات لديهم في هذا البحث، كما نشكر منظمة (مدني) ممثلة برئيسها المهندس علاء الدين الزيات الذي لم يبخل علينا بالمعلومات التي كانت قد أعدتها المنظمة بالتعاون مع التحالف المدني السوري (تماس) ومؤسسة (حنطة) الإعلامية، قبل ولادة إذاعة (فجر) حول المشهد الإعلامي السوري، من بداية الثورة حتى 2016م.

مشكلة البحث:

يعاني المجتمع السوري من كثرة الأعباء التي تثقل كاهله وتدمي قلبه وتشغل تفكيره، ورغم كل الجهود المبذولة والتي يبذلها الأفراد من مختلف الجنسيات والأعراق ما زالت آلام المجتمع السوري موجودة وجروحه تسيل، ويلعب الإعلام بكافة أنواعه دوراً كبيراً في تسليط الضوء على الواقع السوري، ويحاول أن يقدم له العون ما أمكن، وتسعى إذاعة (فجر) بشكل خاص لأن تترك أثراً في الشباب السوري يدفعه نحو الأمام، وتشجع إنجازاته الرائدة، ومنه (رابطة الخياطين)، ونأمل أن يكون القادم أفضل.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في الأمور التالية:

1. فئة المجتمع السوري وأهمية معرفة حاجاته ومساعدته.
2. قلة الأبحاث التي تناولت أثر الإذاعة المسموعة على اللاجئين.
3. مساعدة الجهات المعنية في أمور اللاجئين بمعرفة أهمية تأثير الإعلام المسموع على الواقع السوري.
4. ربط الإعلام بالواقع.

أهداف البحث:

1. يهدف البحث إلى التعريف بأهمية الإعلام المسموع بالواقع السوري.
2. يهدف البحث إلى التعريف بنشاطات إذاعة (فجر) وتأثيرها على اللاجئين السوريين.

[5] ص 294 من كتاب (الإعلام الأمني) تأليف أ. بسام عبد الرحمن المشاقبة – دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة أولى 2012م.

مصطلحات البحث:

1. **اللاجئين**: اللاجئ هو الشخص الذي يهرب من بلده إلى بلد آخر، خوفاً على حياته، أو خوفاً من السجن أو التعذيب، وبتعدد أسباب اللجوء، تتشكل أنواعه: الحرب، الإرهاب، والفقر.
2. **الإعلام المسموع**: يعتمد بشكل أساسي في نشر الإعلام على التواصل السمعي القائم بين الجمهور وبينه، ويكون ذلك من خلال سماع الجمهور والمستمعين لصوت المذيع.
3. **الإعلام**: مصطلح يطلق على أي وسيلة أو تقنية أو منظمة أو مؤسسة تجارية أو أخرى غير ربحية، عامة أو خاصة، رسمية أو غير رسمية، مهمتها نشر الأخبار ونقل المعلومات.
4. **إذاعة (فجر)**: وسيلة إعلامية مسموعة، تعتمد بشكل أساسي في نشر الإعلام على التواصل السمعي القائم بين الجمهور وبينه، تقدم الكثير من المحتويات الإعلامية، نذكر منها: برامج تفاعلية ودينية وثقافية وسياسية واجتماعية وشبابية.
5. **رابطة الخياطين**: مجموعة من الخياطين السوريين أسسوا فيما بينهم رابطة خاصة بهم، في مدينتي غازي عينتاب وكلس التركيتين، تهدف إلى تعزيز التواصل والتعاون فيما بينهم، وبين الخياطيين الأتراك، وتعمل على تأمين العمل وتأهيل العاطلين والمشردين والعاجزين وتعليمهم هذه المهنة.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: يجري البحث في الفترة 2017.

الحدود المكانية: يجري البحث في البيئة التركية الحاضنة لمجتمع السوري.

الحدود الموضوعية: يجري البحث حول موضوع "دور الإعلام المسموع وأثره في واقع اللاجئين السوريين (راديو فجر نموذجاً)".

الحدود البشرية: يجري البحث على المجتمع السوري اللاجئ في تركية.

منهج البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره طريقة في البحث عن الحاضر، تهدف إلى تجهيز بيانات لإثبات فروض معينة تمهيدا للإجابة عن تساؤلات محددة سلفا بدقة تتعلق بالظواهر الحالية، والأحداث الراهنة التي يمكن جمع المعلومات عنها في زمان إجراء البحث، وذلك باستخدام أدوات مناسبة.

الفصل الثاني: الإطار النظري:

فرص الإعلام المسموع وخدماته وميزاته وطبيعة الشرائح المستهدفة عبره:

أحدث ظهور الراديو ثورة في عالم الاتصالات، أواخر القرن التاسع عشر، وفتح المجال للاتصال اللاسلكي، ولعب دوراً هاماً، في بدايات القرن العشرين، في الحد من الكوارث والتقليل من الضحايا والمخاطر[6].

ظهرت أول محطة إذاعية تجارية في 2 نوفمبر عام 1920 باسم KDKA في مدينة بيتسبرغ بواسطة شركة ويستنغهاوس، وانطلق في نفس العام أول بث نظامي[7]، ومع نهاية عام 1922 كانت هناك أكثر من 576 محطة إذاعة تجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم بيع أكثر من مائة ألف جهاز استقبال في نفس العام، ومع حلول العام 1925 كان هناك 5.5 مليون جهاز استقبال في أمريكا وحدها[8].

مع اختراع الترانستور عام 1952م، حدثت نقلة نوعية، إذا كان جهاز الاستقبال يسمى بالتلفون اللاسلكي[9]، بات جهاز الراديو في كل بيت، وتحول من جهاز جماعي إلى جهاز فردي يمكن استخدامه في كل مكان[10]. ومع تطور التكنولوجيا وتطور علم الاتصالات وظهور الموجات القصيرة جداً، تطورت تقنيات البث الإذاعي، وتنوعت المحطات، وتعددت خدماته. وأسهم في تطوير المجتمع، من خلال تقديمه خدمات متنوعة وغنية، من حيث توفيره نقل المعرفة، وتوصيل المعلومات واستخدامها، و نشر الأفكار السياسية والمعرفية على جمهور واسع، بنشرات الأخبار والبرامج والندوات السياسية، والبرامج الدينية التي ما تزال دائمة الحضور، والبرامج التعليمية، بموضوعاتها المتنوعة كاللغات والتاريخ والموسيقى والعلوم، والبرامج الترفيهية والفنية، حتى الكثير من محطات البث الإذاعي لها فِرقها الموسيقية الخاصة ومطربون متعاقدون معها، إلى جانب البرامج المرتبطة بالجوانب الثقافية المختلفة، من مؤلفات وندوات ومسرح وغيرها. إضافة إلى كونها كما ذكرنا وسيلة الإعلام المعتمدة في حالات الطوارئ والكوارث، كالهزات الأرضية على سبيل المثال، من أجل إبلاغ المواطنين بالتعليمات وبمراكز الإسعاف وبنقاط التجمع.

لقد أدركت الدول أهمية الإذاعة ليس فقط من ناحية الخدمات وتوصيل المعلومة، بل قدرتها في التأثير على الرأي العام، واستخدمتها سلاحاً فتاكاً في مواجهة العدو، لا يقل خطورة عن الأسلحة التقليدية، ففي مقال نشر في مجلة السياسة politico magazine لجميس غلاسمان، صباح الجمعة 20 شباط 2015 م[11]. تحت عنوان "أخيراً يأخذ أوباما الإسلام المتطرف على محمل الجد" (Finally, Obama’s Taking Radical Islam Seriously) تحدث فيه كاتب المقال، بأنه آن الأوان لكي يتم اتخاذ استراتيجية مشابهة للاستراتيجية التي اتبعت للقضاء على المشكلة الشيوعية في خمسينيات القرن الماضي. وأنه يجب أن تبدأ حرب فكرية بالتوازي مع الحرب العسكرية. وهذا ما يتطلب إيجاد قادة رأي –لا سلطة- أمثال الكاتب اليهودي ابراهام بوميروغ الذي وظفته وكالة الإعلام الغربية عام 1952م، ليرأس تحرير مجلة تواجه مشاكل الشيوعية، وأمثال الإذاعي الشهير

---

[6] في كندا انطلق أول بث نظامي عام 1920، وفي أستراليا افتتحت أول محطة في ملبورن عام 1921، وفي بريطانيا أُحدثت شركة البث البريطانية BBC عام 1922، وفي فرنسا بدأ أول بث منتظم وكان من برج إيفل في العام نفسه، وتزامن ذلك أيضاً مع بداية البث في الاتحاد السوفييتي السابق، ومع نهاية عام 1923 كانت قد أسست محطات بث إذاعي في كل من بلجيكا وتشيكوسلوفاكيا السابقة وألمانيا وإسبانيا، ثم في فنلندة وإيطالية في عام 1924 والنرويج وبولونيا والمكسيك واليابان في عام 1925 والهند في عام 1927، ثم بقية الدول تباعاً. ص23(المدخل إلى الإذاعة والتلفزيون، اعداد: أ.د أمجد عمر صفوري، كلية اكسفورد للعلوم).

[7] ص22(المدخل إلى الإذاعة والتلفزيون، اعداد: أ.د أمجد عمر صفوري، كلية اكسفورد للعلوم).

[8] عرف المذياع او جهاز الاستقبال للإذاعة في فترة النشأة بالتلفون اللاسلكي TSF (Telephone Sans Fils) ولم تعمم لفظة الراديو إلا في الثلاثينات من القرن الماضي، وكان الاستماع للإذاعة في البداية جماعيا في أماكن محددة وانتشار أجهزة الاستقبال الراديو محدودة. ص22(المدخل إلى الإذاعة والتلفزيون، اعداد: أ.د أمجد عمر صفوري، كلية اكسفورد للعلوم).

[9] أتاح اختراع الترانستور إلى امتلاك أغلبية الناس لجهاز الراديو، حيث قلل من كلفة تصنيعه، وبالتالي من أسعار البيع، وبالتالي فإن هذه المرحلة شكلت الانتشار الأوسع والأكبر للإذاعة في العالم كوسيلة إعلامية رغم ظهور التلفزيون في نفس الحقبة ومنافسته الشديدة ص 23 (المدخل إلى الإذاعة والتلفزيون، إعداد: أ.د أمجد عمر صفوري، كلية اكسفورد للعلوم).

[10] ص32 (المدخل إلى الإذاعة والتلفزيون، إعداد: أ.د أمجد عمر صفوري، كلية اكسفورد للعلوم)

[11] ماذا نفهم من قمة واشنطن لمكافحة التطرف العنيف؟، علاء الدين حسو، مجلة الحرمل، العدد 1،2015/10/25م، الصفحة 10.

ادوارد مورو الذي لعب دوراً هاماً في الحرب العالمية الثانية[12]. وكيف لعب ذلك الإذاعي دوراً هاماً في أيام الحرب الباردة[13].إذا لعبت الإذاعة دوراً كبيراً في التأثير على الجماهير، حيث شهد في تلك الفترة تطور لعلم الجماهير من الاهتمام بالحركات الاجتماعية كالفتنة والهياج الشعبي والإضرابات والتنظيمات النقابية والعمالية، إلى الاهتمام بظاهرة جماهير السياسة المؤطرة[14]. وباتت الإذاعات متنوعة تخاطب شرائح مختلفة، وكل شريحة حسب ثقافتها ووعيها وطبيعتها.

إن أهم ما يميز الإذاعة هو المرونة، وهذه ميزة تحسب لها، فالتلفاز يقيد حركة الإنسان، ويربطه بالمقعد، يمنعه أن ينشغل بأمر آخر، وكذلك الصحيفة الورقية، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعية والتطبيقات الإلكترونية. فالإنترنت هو وسط بين الصحيفة الورقية والمرئية (التلفاز)، بينما في الراديو الأمر مختلف، تستطيع أن تعمل وأنت تسمع، لا يقيد حركتك، تقود سيارة، تطبخ، تتصفح، تمشي، أي لا يحتاج منك إلى استعمال أصابعك، وهذه ميزة كبيرة[15]، والميزة الثانية هي تميزها في المجال المحلي، تجدها أقرب إلى المنطقة التي تخاطبها، وبالتالي يكون تأثيرها أعمق، ومن هنا يكون عملها سهلاً وصعباً في آن واحد. وسنتوسع في هذه النقطة في المباحث اللاحقة.

التطورات التكنولوجية، وخاصة في علم البرمجيات والاتصالات، كانت عاملاً إيجابياً على الإذاعة، إذ تغلبت على أهم نواحي القصور في الإذاعة، ولم يعد وسيلة من طرف واحد كما كان في السابق، يقول الدكتور عباس مصطفى صادق في مقدمته التمهيدية: "فبعد ظهور الإنترنيت وجملة التطبيقات الاتصالية التي نعيشها الآن نتيجة لها اندفعت الكثير من المؤسسات الإعلامية إلى بناء إدارات للإعلام الجديد، لتتولى تفعيل حالة التواصل بين الصحافة الإلكترونية والمطبوعة والتلفزيونية والإذاعية والهاتفية وجملة التطبيقات الإعلامية غير المسبوقة"[16].يشير د. عباس مصطفى صادق في كتابه[17] إلى أن التطبيقات الصوتية والإذاعية مع دخول عصر الراديو الرقمي، والراديو الفضائي، والاتصال الهاتفي عن طريق الإنترنيت والمؤتمرات البعدية الصوتية ونظم نقل الملفات الصوتية عبر الشبكة ومشغلات الموسيقى الرقمية، استطاعت تلبية الرغبات والأذواق المختلفة، وبالتالي تم التغلب على قصور الإذاعات التقليدية، بحيث باتت أكثر مرونة وتجمع بين الذوق المحلية والمعلومات والأخبار العالمية.

لمحة عن الإعلام بشكل عام والمسموع في زمن الثورة:

لقد "لعب إعلام النظام دوراً كبيراً في حشد الرأي العام الشعبي لرؤية النظام للثورة السورية على أنها أزمة، ومع بوادر حل سياسي، وفق منظور بيان جنيف الصادر في العام 2012، وقرار مجلس الأمن 2118، في (27 أيلول، سبتمبر 2013)، بالإضافة إلى القرارين، 2168، 2336، وقرار 2254 لمجلس الأمن بتاريخ 18 كانون الأول، ديسمبر 2015، وتشكيل الهيئة العليا للمفاوضات، ومشاركتها في الجلسة الثانية لمؤتمر جنيف للحل السياسي، والتحضير لانطلاق جنيف 3 في مسار العميلة التفاوضية مع النظام السوري، أقدمت وزارة الإعلام السوري، بمساندة الحكومة على إيقاف قناتين سوريتين تلفزيونيتين، ومحطة إذاعية، وتطرح قائمة الكوادر الفائضة عن استيعاب الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في قائمة تصل إلى أكثر من"5000"[18].

---

[12]http://www.politico.com/magazine/story/2015/02/obama-countering-violent-extremism-115332

[13]During the Cold War, the U.S. government took ideas seriously. The Soviet Union may have been bristling with nuclear weapons, but to defeat its brand of imperialism, we needed to blunt and undermine its ideology. We did it, with institutions like Brumberg's journal and Radio Free Europe, with conferences and organizations, with speeches and books, and with smart leaders like Edward R. Murrow, who headed USIA under President Kennedy

[14]ص 13، سيكولوجيا الجماهير، غوستاف لوبون، ترجمة هاشم الصالح، دار الساقي، طبعة أولى، 1991م.

[15]Medya ve iletişim,hıkmet gök, gazete haberciliği ve radyo, Anadolu platformu,2012 s:37

[16]ص9(الإعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات، د. عباس مصطفى صادق، دار الشرق للنشر والتوزيع، 2008م).

[17] (الإعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات، د. عباس مصطفى صادق، دار الشرق للنشر والتوزيع، 2008م).

[18] الإعلام السوري بين النظام والمعارضة، بسام سفر، مجلة رؤية سورية، 14 آذار

في الطرف المقابل كانت المعارضة السورية حاضرة إعلامياً، ولكنها كانت متعثرة، وتواجه تحديات وعراقيل جعلته في وضع صعب، ففي دراسة تمت مؤخراً، من قبل فريق تشكل نتيجة تعاون بين التحالف المدني السوري – تماس ومؤسسة (حنطة) الإعلامية ومنظمة (مدني)، بهدف إجراء مسح وقراءة للمشهد الإعلامي السوري منذ بداية الثورة السورية حتى بداية عام 2016م، شملت 343 وسيلة إعلامية، حيث شكلت المجلات (43%) من الوسائل التي تم مسحها (149 مجلة أسبوعية، نصف شهرية، شهرية، غير دورية)، فيما شكلت الصحف (21%) من هذه الوسائل (71 صحيفة) منها (صحيفتان يوميتان)، والباقي توزع بين (أسبوعي، نصف شهري، شهري). وحجزت المواقع والمجلات والمدونات الإلكترونية (18%) من هذه الوسائل (62 وسيلة)، فيما شكلت الإذاعات (10%) من هذه الوسائل (34 إذاعة) - لم تكن إذاعة (فجر) من ضمنها- وحازت وكالات الأنباء بنسبة (47 %) تقريبا من الوسائل (15 وكالة أنباء)، وأخيراً أتت المحطات التلفزيونية لتشكل أيضاً حوالي (4 %) من مجموع الوسائل الممسوحة (12 محطة تلفزيونية)[19].

على أن هذه الفورة بدأت تتراجع مع مرور الزمن، إذ إن (52 %) من هذه الوسائل التي شملها المسح توقفت، منها توقف (72 %) ذي التوجيه الديني، وبالمقابل توقفت (35 %) من الوسائل ذات التوجه المدني، وكذلك توقفت (7 %) من الوسائل الإعلامية الموالية للنظام، فيما توقفت (58 %) من الوسائل الإعلامية لدى المعارضة[20].

يلحظ التقرير أن الوسائل الإعلامية الموالية للقوى المسيطرة في مناطقها مثل: (النظام، الدولة الإسلامية وجبهة النصرة) أكثر قابلية للاستمرار من الوسائل غير التابعة لأحد أو الصادرة في مناطق متنازع عليها، وأن (91 %) عند النظام، و(37 %) عند داعش والنصرة. ويضيف التقرير أن الوسائل الإعلامية الصادرة في بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، مصر، السعودية توقفت تماماً، بينما نصف الوسائل الصادرة في الإمارات العربية المتحدة، والأردن، وألمانيا، وفرنسا توقفت، فيما استمرت الوسائل الصادرة في أقاليم كردستان العراق (3)، وفي لبنان (4)، وفي قطر (1). أما في تركيا فيبدو الوضع أكثر استقراراً، فقد توقفت (26 %) من الوسائل، أما في الداخل السوري، فقد كانت نسبة التوقف (59 %)[21].

---

[19]ص8 المشهد الإعلامي السوري، من 2011 إلى بداية 2016م (تقرير مشترك صدر عن التحالف المدني السوري-تماس ومؤسسة حنطة الإعلامية ومنظمة مدني)

[20]المرجع السابق (20). ص 27.

[21]المرجع السابق (20). ص 10.



مخطط يظهر القوى المسيطرة على الوسائل الإعلامية

ويشير التقرير إلى "تفوق الإذاعات بشكل كبير في قدرتها على الاستمرار مقارنة ببقية الوسائل بنسبة تفوق 91 % تليها الوسائل الالكترونية 89 % ثم المحطات التلفزيونية 75 %." ويشير التقرير إلى أن سبب استمرار الإذاعات يعود إلى أنها انطلقت أساسا بتمويل أكبر من المطبوعات، وأنها أكثر استقراراً، وأن "حسابات الجهات الداعمة للإذاعات كانت تقدر مسبقاً التكلفة الكبيرة لها، كما أن تطور التقنيات الحديثة منح الإذاعات مرونة وقدرة على التكييف مع الظروف الطارئة وتخفيض النفقات". وأن "عدد الإذاعات المعارضة كانت حوالي 34 إذاعة معارضة موزعة أغلبها في الداخل السوري وقسم منها في الخارج، منها راديو (روجافا اف ام) في أربيل، و(روزنة) من باريس، و(أورينت) من الأردن". وبأن "أغلب الإذاعات التي كانت تبث من الداخل توقفت لأسباب عديدة، تتعلق بالتمويل والاستقطاب وطبيعة الخطاب وقمع الحريات وروح الهواة"[22].
كانت هذه الدراسة أو المسح قبل أن تنطلق إذاعة (فجر)، والتي بدأت بثها بشكل فعلي مع نهاية إعداد هذا المسح، ويوجد الآن في عينتاب عدد من الإذاعات النشطة مثل، راديو (نسائم سوريا)، ومكتب لراديو (روزنه)، راديو (صوت دمشق)، راديو (فجر)، راديو (ليوان). وفي إسطنبول يوجد راديو (الكل)، (ألوان). وفي بورصة راديو (سمارت). وتختلف طبيعة التغطية لها، فمنها ما يبث عبر الإنترنيت مثل راديو (ليوان)، ومنها ما يبث من تركية في تركية والأراضي السورية المتاخمة مثل راديو (فجر) ونسائم (تورك) التابع لراديو (نسائم).
من الصعب جداً أن نحدد مدى تأثير وفعالية الإذاعات، من دون وجود مراكز مهنية لقياس نسب الاستماع للمحطات الإذاعية، وهي تتطلب شركات متخصصة في مجال قياس نسب الاستماع إلى الإذاعات، حيث تجري القياس من خلال استجوابات هاتفية مع عينة تمثيلية من السكان، بأعمار مختلفة، وفي ساعات مختلفة، وعلى مدار أيام الأسبوع، وعبر هواتف ثابتة ومحمولة، بهدف الوصول إلى كل مكونات الشريحة المستهدفة، وأن يجرى الاستطلاع عدة مرات في السنة، فعلى سبيل المثال هناك مركز (سيراد) في المغرب العربي، وهو مجموعة اقتصادية يتكون أعضاؤها المؤسسون من محطات الإذاعات الخاصة والعامة، ووكالات الدعاية والإعلان الخاصة بهم، وجمعية المعلنين بالمغرب (GAM) واتحاد وكالات الإشهار (UACC). وتم إنشاؤه في دجنبر 2010 بهدف قياس نسب الاستماع للمحطات الإذاعية بالمغرب.

فحسب دراسة أنجزها معهد "إبسوس" لحساب المركز المهني، لقياس نسب الاستماع للمحطات الإذاعية بالمغرب (سيراد) بين 16 يناير ومارس 2016، أجريت على عينة من 8538 شخص. وسجلت الدراسة أن 15 مليون مغربي (56,65 في المئة من الساكنة) استمعوا، ما بين شهر يناير وشهر مارس/آذار من تلك السنة، إلى الإذاعة كل يوم، مقابل 14,8 مليون ما بين أكتوبر وديسمبر 2015[23].

[22] المرجع السابق(20)
[23] المزيد: http://www.akhbarona.com/culture/167089.html#ixzz4nGoMnK7l

وبالتي لا يمكن أن يكون لأي وسيلة إعلامية أن تحقق أهدافها إن لم تحافظ على الاستمرارية، وهنا تبرز صعوبة المشهد السوري، وقد لاحظنا من التقرير الموضح في السطور السابقة، أن هناك جملة أسباب عرقلت هذه الوسائل، منها ما يتعلق بالتمويل، ومنها ما يتعلق بطبيعة الخطاب والاستقطاب، وكذلك قمع الحريات، والتطرف، وروح الهواة وعدم المهنية، وهو ما يمنع أن يجعل الإعلام فاعلاً حقيقياً في التحول الديمقراطي المنشود. أي أن يلعب دوراً في التغيير المجتمعي.
لا يمكن أن ننكر أن الإعلام المعارض للنظام استطاع أن ينقل ما يحدث في سورية، وما يعانيه اللاجئ في دول اللجوء، بصورة أو أخرى، ولكن هل استطاع كسب التعاطف الدولي والعالمي؟ وهل استطاع أن يقنع العالم بقضيته، ويكسب التعاطف الشعبي؟ ومع الأخذ بعين الاعتبار للتوصيات التي قدمها فريق العمل المعد للتقرير ليكون يلعب الإعلام دوراً حقيقياً في التحول الديمقراطي المنشود، أي حتى يلعب دوراً فعالاً في التغيير المجتمعي عليه أن يتخلص من العقبات، كأن يكون الدعم متدرجاً ومبرمجاً ومشروطاً بمدى قدرته للوصول إلى الشريحة المستهدفة، والعمل بشكل مؤسساتي، وتجاوز الخطاب العام وتجاوز الاستقطاب، والالتزام بالمعايير المهنية وتأمين الحماية للعاملين. فإن غياب الاستراتيجية العامة والإعلامية بشكل خاص، لعبت دوراً مهماً في عدم تحقيق الإعلام دوره المنشود إلى حد ما، وبالتالي صعوبة الإجابة الدقيقة على الأسئلة التي طرحت في المقدمة من ناحية: هل كان الإعلام عامة والمسموع خاصة متفهما لفكرة التغيير المجتمعي؟ وهل عكست سياساته التحريرية القدرة على عكس مفاهيم التنوع الحرية والحيادية المهنية؟

راديو (فجر) الرؤية والأهداف وهل هي تراعي الرؤية العامة للإعلام المسموع والسياسة الإعلامية؟

إذاعة (فجر) هي إحدى الإذاعات الثلاث التابعة لميديا الشرق الأوسط (إذاعة (فجر) بالعربية، وشفق بالتركية، وشفق بالكردية) التي تشرف عليها جمعية بلبل زادة التركية، بالتعاون مع منظمة (منبر الشام)، وهي أول إذاعة ناطقة بالعربية في تركية في مدينة عينتاب يديرها سوريون، تبث عبر موجات الموجة القصيرة إف إم وموجه للسوريين في الداخل وفي عينتاب وكلس والمناطق الحدودية.



بدأ البث التجريبي من عينتاب في خريف عام 2015م، وانطلقت فعلياً في ربيع عام 2016م، وهي تغطي مساحة واسعة من الشمال السوري، وكذلك مدينة عينتاب وكلس، عبر الأثير وأيضاً عبر الإنترنيت، تبث 22 ساعة باللغة العربية، وساعة باللغة الكردية، وساعة باللغة التركية. تستهدف كافة فئات المجتمع السوري ومع تركيز خاص على فئة الشباب الذكور والإناث على حد سواء وتحديداً الفئة العمرية 25-34 وهي الفئة العمرية الأكثر إنتاجاً واستهلاكاً.

مدة البث 24 ساعة (10 ساعات مباشر سترتفع قريباً إلى 12 ساعة بث مباشر) 22 ساعة عربي وساعة باللغة التركية وساعة باللغة الكردية. وتبث داخل سورية والمناطق الحدودية على تردد 97.4 وفي داخل عينتاب

130.2. وعبر النت عن طريق الرابط WWW.FECRRADYO.COM، وعبر صفحات التواصل الاجتماعي عبر الروابط التالية:

https://www.facebook.com/minbersham
https://www.youtube.com/channel/UCv0ri62rELZfmguoS7P7Jg/feed
https://www.twitter.com/fecrradyo

الرؤية

- **تؤمن بالعمل التشاركي، محافظة اجتماعياً وإنسانياً، وتلتزم بالعمل في إطار نظام مدني ديمقراطي. تتبنى الإذاعة خطاباً عصرياً مستنداً إلى قيم المجتمع السوري وثقافته، وتؤمن بتمكين الشرائح الاجتماعية المختلفة، ولا سيما المرأة والشباب، ومفتوحة لجميع مكونات المجتمع السوري.**

الهدف

- **تهدف الإذاعة إلى إعادة تشكيل الثقافة الفكرية والوعي الاجتماعي والتربوي والسياسي، في بيئة محلية وإقليمية وعالمية تعترف بالآخر وتنبذ الصراع. وتسعى إلى تحقيق توافق وانسجام اجتماعي مع المجتمع التركي، لتعزيز الروابط المشتركة من التاريخ المشترك إلى المستقبل القريب.**

هل هي تراعي الرؤية العامة للإعلام المسموع والسياسة الإعلامية؟

حين يكون الحديث عن الرؤية العامة والسياسة الإعلامية، هذا يعني طرح السؤال التالي: هل هناك استراتيجية إعلامية لراديو (فجر)؟ ومن المعروف أن مفهوم الاستراتيجية مصطلح متداول في العلوم العسكرية والاجتماعية، ويخلص الأستاذ بسام عبد الرحمن المشاقبة في كتابه (الإعلام الأمني) بالقول إلى أن "الاستراتيجية بشكل عام هي الخطة التي تضعها السياسة العامة لتحقيق الأهداف المرسومة بالوسائل المتوفرة اللازمة والمناسبة"[24]، و يرى الاستراتيجية على أنها "ميكانزيم لتحقيق الأهداف السياسية المرسومة"، ولهذا فإن الاستراتيجية "تركز على الأساليب والأدوات دون الأهداف، وإنها علاقة ما بين الماضي والحاضر والمستقبل"، لأنها تحدد المناهج والأدوات على ضوء رؤية مستقبلية للأهداف ونظرة فلسفية للتطور[25]، وهذا يعني أن تتمثل بالرؤية، ووضوح الأهداف، وأن تكون الأهداف واقعية، وتتمتع بالاستقلالية، والإبداع، والابتكار، والاعتماد على الذات، وأن تتسم بالعقلانية والديمومة والاستمرارية وتتصف بالمرونة[26].

في بداية عمل الإذاعة، كان لا بد من تحديد مكونات ومحددات، ولم يكن ذلك واضحاً في البداية، بالمعنى الأمثل، فجمعية بلبل زادة التركية، وجمعية منبر الشام اتفقتا على إنشاء إذاعة، مكوناتها الاستراتيجية تتسم بالحرية والموضوعية والمصداقية، وأن تكون محدداتها الاستراتيجية تتصف ببعد إنساني وبعد اجتماعي وجماهيري وفكري وثقافي، ولم تضع البعد التجاري في حسبانها، وكان الهدف ببساطة أن تكون إذاعة موجهة للسوريين، تنقل إليهم المعلومة الصحيحة، ضد الميوعة والتطرف، وحاضنة للجميع، وتكون صوتاً لكل سوري حر، ومساهمة لبناء مجتمع مدني قادر على كسب إرادته.

كان هناك حاجة إلى تأسيس منصات إعلامية جديدة قادرة على تجاوز حالة الاستقطاب الشديد الموجود في المشهد السوري، حيث إن غالبية الوسائل الإعلامية تتوجه إلى جمهور سياسي معين، أو تحاول استقطاب الجمهور الحيادي إلى جانب جهة سياسية معينة. والحاجة إلى أن يكون التركيز على النوعية، وألا يكون الدعم مشروطاً ومحسوباً لجهة سياسية معينة، وكان لا بد لمنظمات المجتمع المدني أن تتوجه إلى دعم مشاريع من هذا

---

[24] ص 142 من كتاب (الإعلام الأمني) تأليف أ. بسام عبد الرحمن المشاقبة – دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة أولى 2012م.

[25] المرجع السابق، صفحة 146.

[26] المرجع السابق، صفحة 147

النوع، ولكنها كانت أغلبها تهتم بالجانب الآني والخدمي والإغاثي والتعليمي والصحي، وهو ضروري، ولكن لا بد من ملء هذا الفراغ، ووجدنا جمعية بلبل زادة منفتحة وحاضنة لمثل هذا المشروع[27] .

يقول السيد تورغاي ألدمير رئيس جمعية بلبل زادة، في حوار أُجري معه حديثاً، في مجلة الإلهيات الأكاديمية التي تصدرها كلية الإلهيات بجامعة غازي عينتاب التركية في عددها الخاص باللجوء والدين: "هناك خدمات جادة وفعالة وكبيرة، ولكن أغلبها محصور ضمن الغذاء 70 بالمئة، و15-20 بالمئة للخدمات الصحية. ولا توجد نسبة للتعليم، ولا للثقافة، ولا للفن ولا للعمران ولا حتى للسينما". ويدعو منظمات المجتمع المدني إلى التوجه نحو هذا المجال ويؤكد على ضرورة تجاوز المساعدات المادية من غذاء وصحة، والتوجه بالأعمال والنشاطات إلى الفكر والعقل والثقافة والعقدية وإعطاء أولية لذلك. ويعقب بقوله: "نحن نقدم لهم مساعدات غذائية والغرب يقدم لهم الكتب، نحن نُشبع بطونهم والغرب يُشبع أفكارهم. نحن لم نستطع الوصول إليهم حين تنتهي الحرب سيكون الغرب قد سيطر على أفكارهم"[28]. ويذكر في الحوار سبب إنشاء إذاعة (فجر)، لإيجاد رؤية مشتركة بين الأتراك والسوريين والتي كانت حتى زمن قريب تحت دولة واحدة، وكانت الفروقات بينهم غناء، تشرح للمستمعين مفهوم الأمة المشتركة، وتشرح معنى التقاسم الإنساني، وأن الأمانات الخمس الأساسية هي الروح والنسل والعقل والدين والمال[29].

وهكذا انطلقت إذاعة (فجر)، بخطط آنية ولكنها مدروسة بحيث تنصب في الخطة الاستراتيجية، فلم تكن تهتم بالأخبار الآنية والمستجدات اللحظية -وسط كم هائل من الوسائل الورقية والمرئية والصوتية والإلكترونية- بشكل كبير بحيث لا يكون متسع لبرامج أخرى، ولم تهمل البرامج الترفيهية، ولم تزد فيها بحيث تشغل الإنسان عن قضيته وعن حياته، وكذلك راعت توزع البرامج الدينية، بحيث لا تتحول إلى مركز ديني أو دعوي أكاديمي، في سياستها راعت الجميع، وبدأت تقدم برامج ثقافية واجتماعية وترفيهية ودينية، مستهدفة كافة الشرائح.

فعلى سبيل المثال، بدأت بتقديم برنامج ليوان، وهو برنامج أسبوعي، حواري، يستضيف شخصيات سورية وعربية وتركية مؤثرة في الساحة السورية والمنطقة، ويمكنهم من نقاش رؤيتهم لمستقبل بلادهم. ويعتمد أسلوب البرنامج على الحوار والفواصل والمؤثرات الفنية (موسيقى وشعر وغناء)، حيث يستضيف البرنامج في كل حلقة شخصية ويحاوره عن حياته وأفكاره ونشاطه وأحلامه. فاستضاف خلال عام أغلب الشخصيات السورية المارة أو المتواجدة في عينتاب، نذكر منها على سبيل المثال المفكر التركي رمضان قايان، والإعلامي كمال أوزتورك والأديب محمود وهب، والشاعر محمد علي الشريف، والأديبة ابتسام شاكوش والشاعرة سميرة بدران.

كما قدم برنامجاً يتعلق بالمرأة والأسرة، كان اسمه (صوتك) ثم أصبح (شقائق الرجال)، وهو برنامج أسبوعي، حواري، يعرض قضايا المرأة والأسرة والمجتمع، بهدف زيادة وعي المرأة لتعرف ذاتها وتعمل على تطويرها بما تعيه من إمكانيات كامنة لديها، ولإيصال الافكار والانتشار والتأثير في المستمع.

كما قدم برنامجاً سياسياً أكثر قرباً، استضاف فيه شخصيات فاعلة وعاملة في الساحة السورية، منهم على سبيل المثال الدكتور عزام التميمي، والدكتور زهير سالم، والأستاذ ميشيل كيلو، والعقيد عبد الجبار عكيدي، والدكتور أحمد طعمة، والأستاذ يحيى عقاب، ورئيس الائتلاف السابق السيد أنس العبدة، إضافة إلى أغلب السياسيين في مدينة عينتاب.

---

[27] انظر صفحة 218 (Göç ve din,ilahiyat akademi, sayı4,2016

[28] كان الفكرة تأسيس إذاعة، وصحفية، وتم انشاء صحيفة باسم اشراق يرأس تحريرها الاستاذ صبحي دسوقي وهي قائمة تسير على التوازي مع الإذاعة.

[29] مرجع 27



إضافة إلى البرنامج الصباحي المنوع الذي كنا نخاطب فيه الشريحة العاملة والشريحة العطالة عن العمل في عينتاب وكلس، ونراعي فيه الداخل السوري، حيث كان تواقاً لمعرفة ما يجري في الخارج، مع تقديم معلومات له خاصة في المناطق التي يتعذر فيها الحصول على وسيلة إعلامية أخرى.

وكان الهدف الثاني هو تحفيز وتأهيل وتدريب الشباب، في مجال الإعلام والفكر والأدب والعلوم. وبدأنا بإعداد وتقديم برامج متنوعة مهتمة بالشباب، فنياً وسياسياً وفكرياً، فقدمنا برنامجاً أسبوعياً "حكي شباب"، استقبلنا فيه شباناً وشابات موهوبين يحبون أن يعبروا عن مكنوناتهم في الفن، ثم قدمنا برنامج "تغريده عالمسا" وهو أيضاً أسبوعي يهتم بالشباب، تفاعلي، حواري، ويعرض ويناقش تغريدات الشباب، وأهم التغريدات لكبار المفكرين وقادة الرأي وصانعي القرار، ويهدف إلى رفع مستوى الوعي الفكري لدى الشباب، ويبلور رؤيتهم ومشاركتهم في بناء المستقبل. وكذلك برنامج "أسبوعك بيوم" يعده ويقدمه طلاب إعلام تدربوا عندنا، وقدموا برامج تهتم بشؤونهم.

قطاعات الاستهداف – التنافسية مع الوسائل الأخرى – تجارب ناجحة (تحليل) تجارب فاشلة (تحليل)

بدأت الإذاعة بطريقة تقليدية، عدة أشهر، ثم سرعان ما وجدت نفسها بحاجة إلى التواصل مع الجمهور، وأنها لا تستطيع أن تؤدي حقوق الجمهور، كما وردت في ميثاق حقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948م بأن لكل شخص الحق في الرأي والتعبير وحرية اعتناق الآراء دون تدخل[30]، وأن الوسيلة الإعلامية كلما كانت مراعية لأخلاقيات العمل الإعلامي وحقوق الإنسان كانت أقرب من الإنسان، فهي -كما أسلفنا- لا تقتصر على النقل الخبري والترفيه والتسلية، وإنما تتعدى ذلك إلى مهمة بناء الفرد والمجتمع[31].

كنا ندرك أن النوعية، مع المحافظة على الخصوصية، واحترام الجمهور، وتقديره، هي الأوراق التي ستجعل إذاعتنا المتواضعة، بطاقمها الصغير، تنافس وسائل أخرى، يعمل فيها ثلاثة إلى عشرة أضعاف طاقمنا[32].

في البداية، وجدنا صعوبة في زيادة عدد الفريق، كون الداعم لنا جمعية مدنية لديها التزامات أخرى، وكانت ترى أن كثيراً من الإذاعات التركية المحلية بموظف واحد فقط، ولكن عملنا مختلف، وجمهورنا متنوع، ولهذا قمنا بتلافي ذلك النقص عبر أسلوبين على التوازي:

---

[30] ص154 حقوق الإنسان والإعلام، بين تكاملية المعايير وانتقائية المضامين، د.حسين الزويني –م زهراء كبة، دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، 2015م

[31] انظر ص 24 من كتاب الاستعمار الالكتروني والإعلام، عبير شفيق الرحباني، نبلاء ناشرون موزعون، طبعة أولى 2015م

[32] يقدر عدد العاملين في راديو حارة التي تبث من عنتاب حوالي ال35، وفي مكتب روزنة حوالي ال15، وكذلك في راديو نسائم سورية.

1- الأسلوب الاول:
هو اعتماد التدريب التطوعي، أي أن ندرب متطوعاً لفترة، ويقدم عندنا برامج لفترة حتى يجد فرصة في مكان آخر. وحققنا بذلك تنوعاً في الأفكار والأصوات والبرامج، وحققنا أحد أهداف الإذاعة وهو التدريب والتأهيل، واليوم هناك أكثر من متطوع كان يعمل لدينا وأصبح إعلامياً في إذاعات أخرى.

2- الأسلوب الثاني:
هو الانفتاح على الإعلام الجديد، بأنواعه، سواء عبر الإنترنيت أو عبر الهواتف النقالة، لهذا فتح باب الحوار مع الجمهور، بشكل مباشر وغير مباشر، مباشر بدعوة مستمع مميز إلى الاستوديو، وغير مباشر عبر الإنترنيت وصفحات التواصل الاجتماعي كـ فيسبوك وتوتير ويوتيوب وأيضا عبر الهواتف الذكية، من خلال برامج الواتس آب والماسنجر والسكايب، إضافة إلى الهاتف التقليدي، فتوسعت وتنوعت مصادر المعرفة والتواصل والضيوف.

في الإذاعة زادت ساعات البث المباشر نتيجة الاهتمام، وتعددت فترات البث المباشر من خمس ساعات يومياً إلى تسع ساعات، وعلى ثلاث فترات، الفترة الصباحية والفترة المسائية وفترة الظهيرة، وتنوعت البرامج، من مباشرة جامدة باتجاه واحد، إلى برامج تفاعلية مع الجمهور عبر وسائط الإعلام الجديد، وخاصة شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك والتي تعتبر من أبرز الشبكات قوة في التأثير، وكما تعتبر تلك الشبكة أداة من أدوات الإعلام الجديد[33].

وهكذا وجدنا أن عملية التغيير المجتمعي تمر (من تطوير الشخصية الإنسانية من شخصية جامدة خائفة منغلقة إلى شخصية مفكرة ومتحركة وفعالة ومغامرة ومنطلقة ومنفتحة على مجتمعها وعلى المجتمعات الأخرى)[34]، وبدأنا بطريقة تقليدية، استهداف الشرائح الثقافية، ولم يكن في حساباتنا الشرائح المهمشة، كنا نظن أن النخب أسهل، نستخدم نفس اللغة والأدوات، لهذا كانت البرامج النوعية سواء السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية أو حتى الدينية تخاطب كتلة معينة، فبدأنا كما ذكرنا ببرنامج ثقافي (ليوان) وبرنامج اجتماعي (شقائق الرجال) وبرنامج (حكي شباب) خاص بالشباب. ولم نهمل البرامج الدينية، وخاصة التي تلامس الحياة، كبرنامج (شريعتنا والواقع) وهو برنامج أسبوعي، حواري، قيمي، يناقش عدداً من الموضوعات، والقضايا، بزاوية قيمية معاصرة، منطلقة من بعدها الشرعي، ومتفاعلة مع واقعها المعيش، مستعرضاً مسارات متنوعة وأحاديث متفرقة. ويعتمد على الحوار، ويستضيف البرنامج في كل حلقة، أحد الباحثين الإسلاميين، ومناقشة الواقع الإسلامي والواقع السوري.

---

[33] ص 295 المرجع السابق

[34] يقول السيد تورغاي الدمير في المقابلة التي اجريت معه حول اللجوء (الدولة صرفت كثيراً في المخيمات في حين تسعة من أصل عشرة من السوريين يعيشون في المدن. كما أن هناك ثلاثة مليون سوري خارج الحدود نهتم بهم. أي في الحقيقة نحن نهتم بستة ملايين سوري.وعدد السكان على الحدود يتضاعف وتركية تؤمن احتياجاتهم، هناك خدامات جادة وفعالة وكبيرة، ولكن أغلبها محصور ضمن الغذاء 70بالمئة، و15-20بالمئة للخدمات الصحية. ولا توجد نسبة للتعليم، ولا للثقافة، ولا للفن ولا للعمران ولا حتى للسينما.) Göç ve din,ilahiyat akademi, sayı4,2016,



نماذج من برامج (فجر) الأسبوعية

بالنسبة إلى البرامج السياسية، استطاع برنامج (حديث عينتاب) جذب المستمعين بنقل تحليلات ورؤى رجال السياسة والمهتمين بالقضايا السياسية، وهو برنامج شبه يومي، أربعة أيام في الأسبوع، يتناول أهم الأحداث السياسية التي تجري في مدينة عينتاب، ولها صلة بالشعب السوري، كما يستضيف شخصيات سياسية ومهتمة بقضايا المنطقة، عبر الهاتف أو في الأستوديو، لمناقشة أهم القضايا والأحداث الأساسية التي تجري في المنطقة.

ولم نكتف بذلك، بل بدأنا بتنظيم ندوات فكرية وسياسية وثقافية بالتعاون مع جمعية (منبر الشام) أو جمعيات أو مؤسسات أخرى تهتم بالثقافة، وكان لنا برنامج أسبوعي اسمه (سهرة الخميس)، ينقل نقاشات حول موضوع محدد بين نخبة ثقافية مع فواصل طربية، تهدف إلى إمتاع المستمع ورفع سويته الثقافية. وبرنامج خاص اسمه (ندوات راديو فجر) ينقل ندوة أو محاضرة فكرية –ثقافية- سياسية تقام في مدينة عينتاب، تتيح للمستمع الذي لا يتمكن من حضور الندوات والأنشطة أن يطلع على النشاطات التي تجري في مدينة عينتاب، ولها صلة بالقضية السورية والمجتمع السوري وتساهم في رفع الوعي لدى المستمع.


ندوة مفهوم المواطنة (ندوات راديو فجر)

منهجية الاستهداف

هناك صعوبة -كما ذكرنا في المبحث الثاني- في تقييم أثر العائد على أداء الإذاعة من خلال انطباعات بعض المتابعين سواء كان بالرفض أو القبول، وكان من الضروري معرفة أثر ذلك، بعد فترة من الزمن، لمعرفة أين وصلنا في استراتيجيتنا، وهل نحن في الطريق الصحيح الذي سيأخذنا إلى أهدافنا في المساهمة في إحداث التغيير المجتمعي إضافة للتدريب وتأهيل الشباب. اكتشفنا، بعد فترة، أننا نخاطب كتلة لا تقل عن 6 مليون، 3 منها في تركية و3 خارج تركية، أي داخل سورية، فقد كان قسم منهم يأتي ويذهب إلى تركية، وله علاقة ورابط في تركية، ويحب أن يطلع على ما يجري في تركية[35].

فالكتلة المستهدفة متنوعة، وتمثل شرائح مختلفة، وكان لا بد من وضع خطة استكشافية تقوم على الماضي والحاضر والمستقبل والعلاقة التناغمية القائمة بينهم، فمستقبلنا نرسمه في حاضرنا، وحاضرنا كان مستقبل ماضينا[36]، ولهذا كنا في حاجة إلى تطوير خطتنا البدائية، لهذا نوعنا وطورنا البرامج، واعتمدنا وسائل الإعلام الجديد في تحقيق منهجنا الاستهدافي وقياس الأثر ووسائل التغذية الراجعة، وذلك على شكل ردود فعل، وعلى التفاعل، وعلى عدم نسيان الماضي وعلى عدم تجاهل الأسباب الموضوعية التي ربما تتدخل لتغيير مسار المستقبل؛ فقمنا بتقديم البرامج المتنوعة الموضحة بالأشكال التالية.

منهجية قياس الأثر ووسائل التغذية الراجعة

[35] يقول السيد تورغاي الدمير في المقابلة التي اجريت معه حول اللجوء (الدولة صرفت كثيراً في المخيمات في حين تسعة من أصل عشرة من السوريين يعيشون في المدن. كما أن هناك ثلاثة مليون سوري خارج الحدود نهتم بهم. أي في الحقيقة نحن نهتم بستة ملايين سوري. وعدد السكان على الحدود يتضاعف وتركية تؤمن احتياجاتهم، هناك خدامات جادة وفعالة وكبيرة، ولكن أغلبها محصور ضمن الغذاء 70بالمئة، و15-20بالمئة للخدمات الصحية. ولا توجد نسبة للتعليم، ولا للثقافة، ولا للفن ولا للعمران ولا حتى للسينما.) Göç ve din,ilahiyat akademi, sayı4,2016,

[36] (من أجل ذلك علينا أن نُعرّف هذه المفاهيم حسب قضايانا وتحركاتنا الاجتماعية. ماهي الهجرة؟ ماهي الاستضافة؟ ماذا تعني لنا هذه الحدود؟ هل هي شرعية بالنسبة إلينا؟ لذا علينا نحن -المسلمين- مناقشة هذه المسائل. وفي الجهة الأخرى رأينا كيف انصدم هؤلاء الناس القادمون من مقاربات تعمل على صهرهم، تحت اسم الانسجام والدمج) تورغاري ألدمير المرجع السابق.

الفيس بوك واليوتوب

يلعب الإعلام الجديد [37] (الإنترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الالكترونية) وخاصة الفيس، دوراً كبيراً في إشعال ثورات الربيع العربي وساهم في نشرها، وكان قائداً لتوجيه التغيير في العالم العربي، وكيف اضطر الإعلام القديم إلى أن يطور نفسه باستخدام وسائل الإعلام الجديد، وكان التحدي كيف يمكن أن نحقق مصداقية الإعلام التقليدي مع كسب ثقة المستمع مع مراعاة أخلاقية العمل المهني الذي يفتقد إليه الإعلام الجديد إلى حد ما. ولهذا كان الفيس بوك المرجع الأساسي لنا، من خلال تفاعل المستمع معنا، ومعرفة ما يحتاجه، وما الذي يجب أن يقدم إليه لتحقيق التغيير المنشود دون الخضوع لتوجه ما وكان علينا معرفة التفاعل والأثر، من خلال التحليلات التي تقدمها لنا صفحة الفيسبوك أو قناة اليوتيوب[38].

من خلال التحليلات المقدمة من صفحة الفيس بوك، يلاحظ بأن البرنامج التفاعلي الصباحي والمسائي يصل يومياً إلى أكثر من 2500 مستمع، ويتفاعل معه حوالي 126 مستمع. فعلى سبيل المثال البرنامج التفاعلي الصباحي يحقق تفاعلاً وتعليق لا يقل عن 120 مستمع، إضافة إلى الاتصالات الهاتفية. فبرنامج (يسعد صباحك) الصباحي 2600 مستمع و125 معلق. والبرنامج المسائي التفاعلي المباشر يصل إلى 2400 مستمع ويشارك في التعليق 115 مستمع.

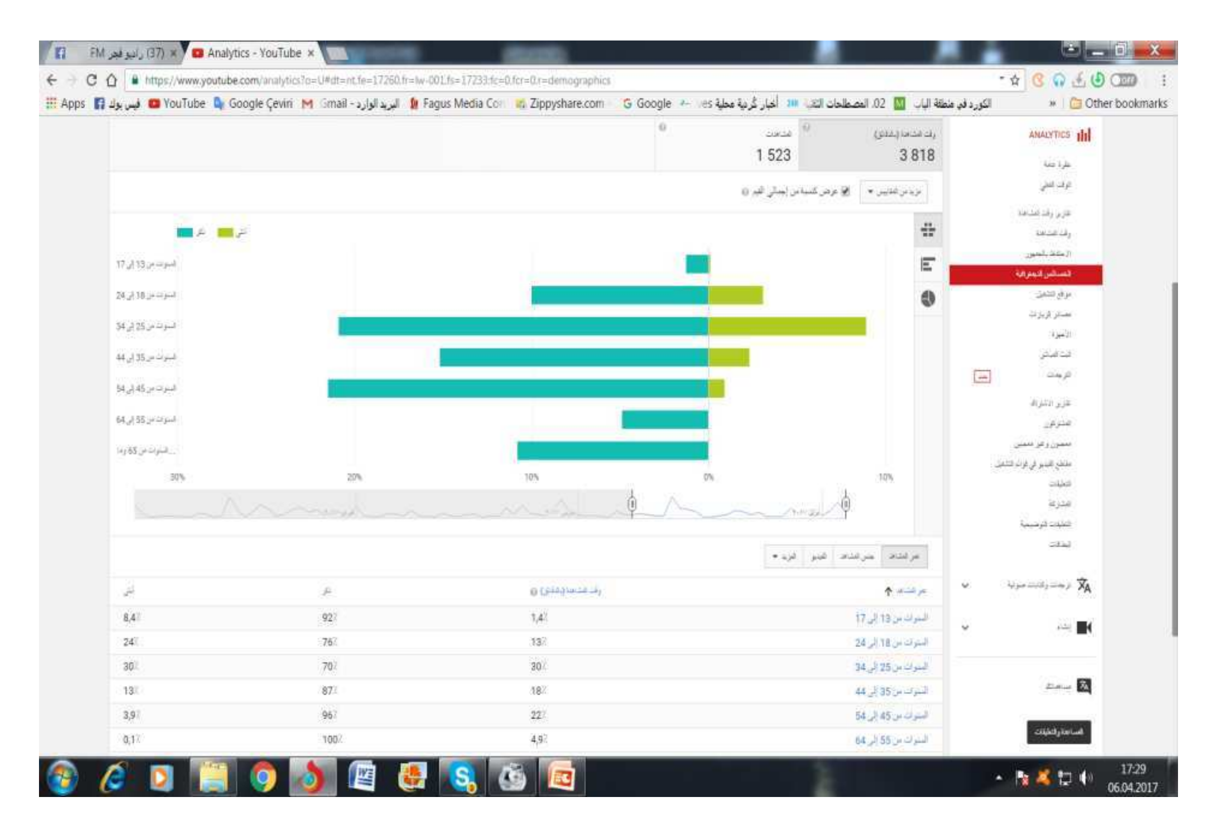


من صفحة الإذاعة على الفيس بوك

ويلاحظ من قناة اليوتيوب، مع أنها محدثة وقيد التطوير، بأن الفئات العمرية التي تتابعنا مختلفة من 13 -65 ولكنها أكثر فئة هي الفئة العاملة من 25 إلى 44، والفئة الواعية التي غالباً لا تعمل من (45-54).

[37] انظر ص 34-37 من كتاب الاستعمار الالكتروني والإعلام، عبير شفيق الرحباني، نبلاء ناشرون موزعون، طبعة أولى 2015م

[38] انظر موقعنا وصفحة الاذاعة على الفيس وقناة اليوتوب



من قناة اليوتيوب الخاصة بالإذاعة

نموذج الاستبيان الالكتروني

قدمنا نموذج استبيان سريع -تم وضعه أثناء اعداد البحث- وشارك فيه حوالي 75 مستمعاً، كانت أسئلتنا الأساسية هي كالتالي راعينا فيها البساطة وعدم إخافة المستمع أو تشويش فكره. وحيث لوحظ بأن أكثر المتفاعلين مع الاستبيان هم من العاملين في مهنة الخياطة.

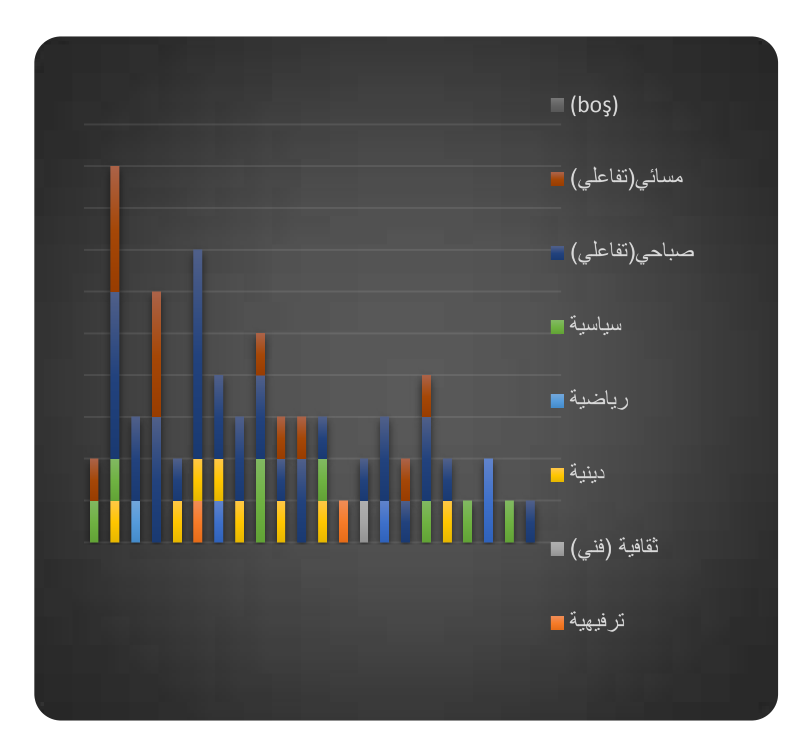
1- فترة الاستماع إلى الراديو
2- البرامج التي يفضلها
3- رأيه في الإذاعة من ناحية التأثير (وجهة نظر)
4- رأيه في الإذاعة من ناحية السلوك (تغير السلوك)
5- رأيه بنشاط الإذاعة.

وكان عدد المشاركين في الاستبيان حوالي 75 مستمع، كانت النتائج تظهر بأن النسبة الساحقة أبدت أنها غيرت وجهة نظرها وسلوكها من خلال الإذاعة.

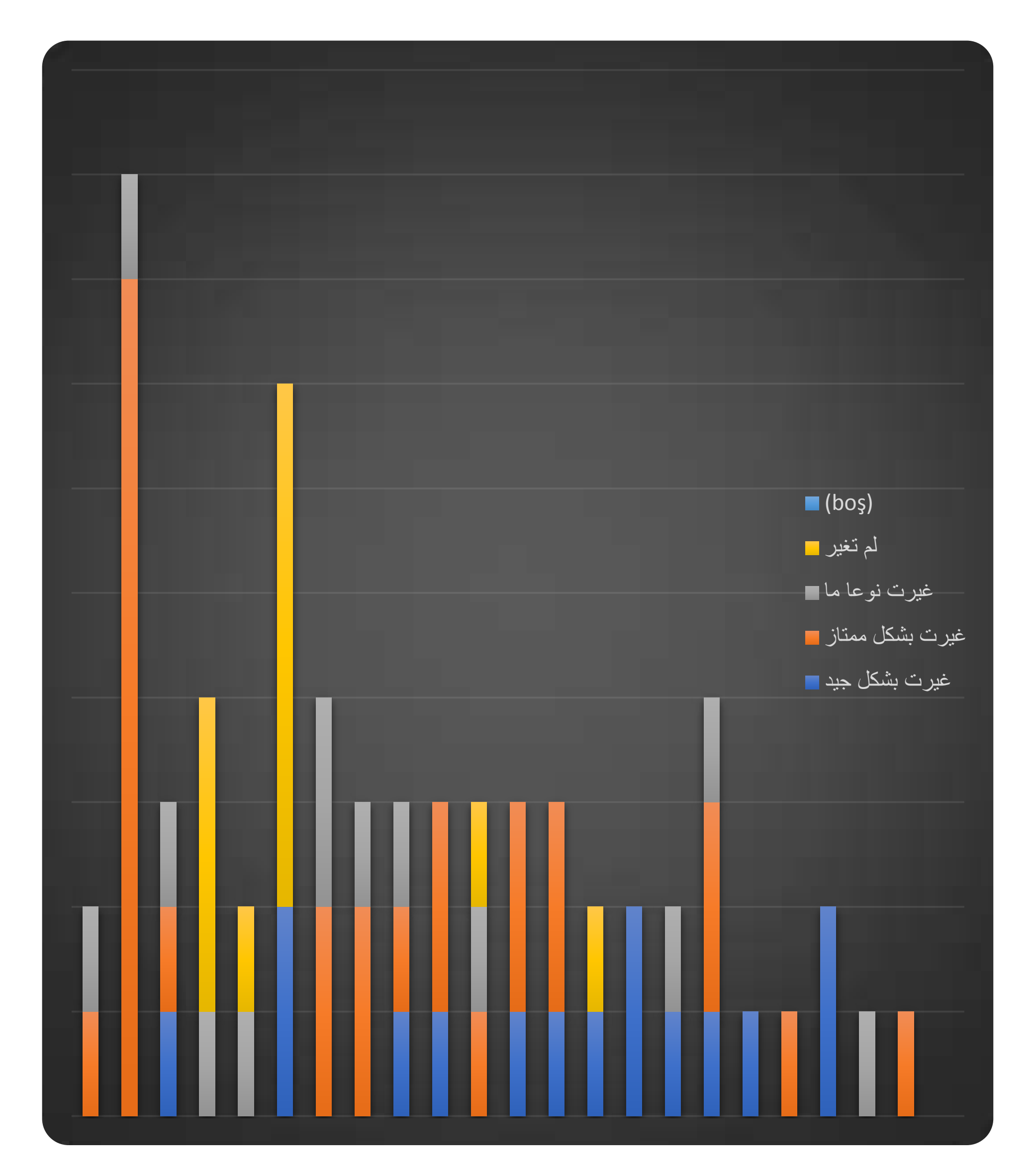
وكان عدد المشاركين حسب الفئة العمرية يراوح من 17-50 سنة، وحسب المهنة كانت النسبة الغالية هي فئة الخياطين حوالي 40 %، تليها فئة العاملين في مجال الأحذية والي 30%، والمهن المختلفة حوالي 25%، و4% طلبة و1% طالب ماجستير. وبحسب المدينة كانت النسبة الكبرى عينتاب نسبة حوالي 70 % ثم كلس 20%، و5% داخل درع الفرات، 5% في دول الغرب.

وتبين من خلال الاستبيان أن فترة الاستماع إلى الراديو أن الفترة الصباحية (9-12) تحظى بأعلى نسبة استماع إلى أعلى نسبة 60 %، تلتها الفترة الليلية حتى الصباح الباكر (24-08) بنسبة 16.9%، ثم الفترة المسائية (16-19) بنسبة 12.7%، ثم الفترة (12-16) بنسب ة7%، وكانت النسبة الاخيرة هي الفترة (19-24) بنسبة 2% ولا شك هي فترة المشاهدة التلفزيونية.

وحول نسبة الاستماع للبرامج، كان البرنامج الصباحي التفاعلي الأفضل بنسبة 47.8%، تلتها الفترة المسائية بنسبة 17.4%، وكان نصيب البرامج السياسية والدينية متعادلا بنسبة 11.6%، وحظيت البرامج الترفيهية الفنية 2% والثقافية والرياضية 1%.



يلاحظ أن البرامج التفاعلية الصباحية والمسائية، حققت أعلى نسبة مشاركة، وكما يلاحظ أن نسبة المشتركين في البيان هم من الذين يعلمون وقادرون على الاستماع في الراديو، وحين كان السؤال عن تأثير الإذاعة من ناحية تغير وجهة النظر، تبين أن 34.3 % غيرت بشكل ممتاز، و31.3% غيرت بشكل جيد، و17.9% غيرت بشكل مقبول، بينما 16.7% أفادوا أنها لم تغير شيء. وكانت النسبة متطابقة تقريباً حين الإجابة على سؤال تأثير الإذاعة في تغير السلوك، أبدت نسبة 40% بأنها غيرت بشكل ممتاز، و23.1 % غيرت بشكل جيد، 20% غيرت بشكل جيد جدا، بينما 16.9% قالت إنها لم تغير شيئاً.



تفاعل المستمع مع البرامج

مساهمة إذاعة (فجر) في تشكيل رابطة للخياطين في عينتاب وكلس

رابطة الخياطين:

مجموعة من الخياطين السوريين أسسوا فيما بينهم رابطة خاصة بهم، في مدينتي غازي عنتاب وكلس التركيتين، تهدف إلى تعزيز التواصل والتعاون فيما بينهم، وبين الخياطيين الأتراك، وتعمل على تأمين العمل وتأهيل العاطلين والمشردين والعاجزين وتعليمهم هذه المهنة.

كيف تشكلت الرابطة:

لقد اكتشفنا بعد فترة قصيرة أن ثمة كتلة من السوريين العاملين في عينتاب في مهنة الخياطة، شكلت فيما بينها مجموعة من الشباب السوريين، على اختلاف مشاريعهم، وهوياتهم العرقية، على موقع الفيس بوك، مجموعة باسم محبي راديو (فجر)، وأنهم تعرفوا على بعضهم البعض، من خلال مشاركاتهم في البرامج الصباحية المباشرة، فعملنا على فكرة "المستمع المميز" حيث نستضيف أكثر المشاركين فاعلية في حلقة من حلقات البرنامج الأسبوعي كل أسبوعين مرة.

وتطورت الفكرة إلى دعوتهم تأسيس رابطة خاصة بهم ترعى مصالحهم وتطورهم مهنياً وثقافياً، من خلال الرامج التفاعلية والشبابية والثقافية، وإلى ضرورة فهم المجتمع التركي الذي حضنهم، وضرورة فهم عاداتهم وتقاليدهم واحترامها وهي اصلا ليس بعيدة عنا، فثمة تاريخ مشترك بيننا يمتد لألف عام، ومن دون ان ننسى هويتنا وثقافتنا السورية، وحين تم المناقشة معهم، تم ترحيب الكثير منهم، وخلال فترة قصيرة تم تشكيل هذه الرابطة من خلال الأعضاء النشيطين.



أنيس عيس العامل في مهنة الخياطة (لبرنامج المستمع المميز) والذي أصبح من مجلس إدارة رابطة الخياطين

كانت الغاية من الاجتماع مع الخياطين هي التعارف، ومعرفة مشاكلهم في العمل، وما هي احتياجاتهم، وكيف يمكن أن يكونوا فاعلين أكثر في المجتمع التركي، وكيف يمكنهم مساعدة أنفسهم بشكل مؤسساتي. وتم قبول الفكرة والترحيب بها بحماس كبير



أول اجتماع مع الخياطين حول فكرة تأسيس الرابطة

لذا عملنا فوراً وبالتعاون مع منظمة منبر الشام، على استضافة السيد علاء الدين زيات رئيس منظمة (مدني)، الخبير في المجتمع المدني، وتقديم محاضرة مبسطة حول أهمية العمل المدني والنقابي والتحرك بشكل مؤسساتي.



من محاضرة الأستاذ علاء الدين زيات حول العمل المدني والنقابي

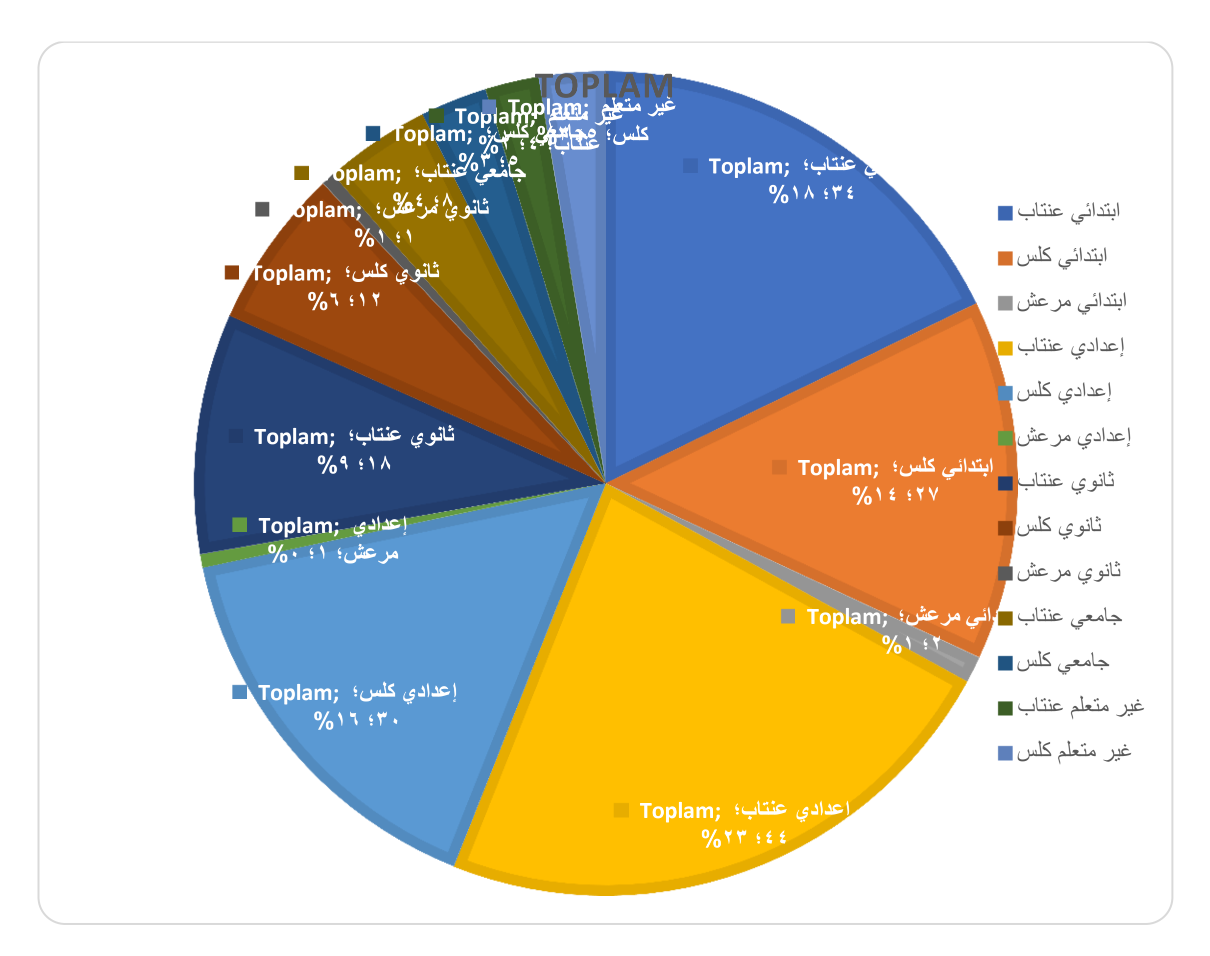
بدأت مجموعة الخياطين تنظم نفسها وتفكر بتطوير أداوتها وذاتها، وكان لها رد فعل إيجابي إذ شجعت العاملين في ذات المهنة في مدينة كلس أن تنضم إليها وتشكل رابطة لها في كلس. وشكلوا فيما بينهم مجلس إدارة مؤقت، وذهبوا إلى كلس وعقدوا اجتماعاً مماثلاً هناك.



اجتماع رابطة الخياطين في كلس

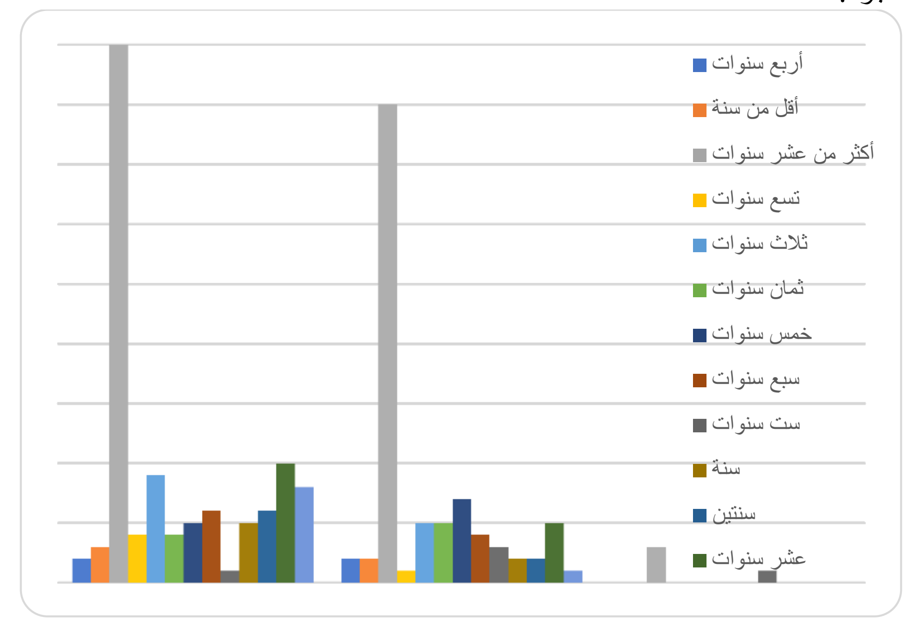
وهكذا بدأت أولى خطوط العمل النقابي، من خلال البدء بالتعاون فيما بينهم في تأمين فرص العمل، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك من خلال اللقاءات التي تمت بشكل دوري. وتم إنشاء موقع للانتساب، وانتسب حوالي 120 عاملا في هذه المهنة.

وتبين لنا من خلال التواصل مع مجلس إدارة الرابطة وحسب البيانات بأن نسبة الجامعيين حوالي 23% بالمئة. و16% اعدادي، 9% في عينتاب هم من يحملون الشهادة ال ثانوية43، وهذا طبيعي نتيجة ظروف الحرب وقلة فرص العمل. وكان مهنة الخياطية من المهن التي استطاعت حضن هو الشباب لتأمين بل العيش لهم ولأسرهم.



مخطط يوضح السوية العلمية للخياطين

ويظهر خبرة العاملين في هذه المهنة تتراوح من 0- 10 سنوات وهذا يدل على العالين ليسوا جميعا من أصحاب المهنة قبل اللجوء.



مخطط يوضح الخبرة في مهنة الخياطة

صدى الرابطة:

انتشر خبر إنشاء الرابطة في كل الصحف المحلية والرئيسية التركية والسورية، كما نشرت أخبارهم قنوات تلفزيونية كالغد والتركية الحلية. وجاء الخبر في (ترك برس): "قام 120 خياطاً سورياً بتأسيس غرفة للخياطين في ولاية غازي عينتاب جنوب تركيا بهدف زيادة التعاون والتنسيق فيما بينهم، حسبما ذكرت وكالة الأناضول. وصرح رئيس الغرفة حسن خليل بأن هناك عدد كبير من الخياطين السوريين في غازي عينتاب، وأن الغاية من تأسيس الغرفة هي السعي لإيجاد حلول للمشاكل التي يعانون منها. وتابع خليل قائلاً: "رغم حداثة الغرفة فإنها تضم 120 خياطاً، ونقوم عبر الغرفة بالتواصل والتعاون مع الخيّاطين الأتراك، وبدأنا بتوفير عمّال سوريين لهم، والهدف الأسمى لمشروعنا هذا، هو توفير فرص عمل لأولئك الأطفال الذين يتسولون في الشوارع، وتعليمهم مهنة الخياطة"[39].

مساهمة إذاعة (فجر) في تحفيز وتأهيل وتدريب الشباب في مجال الإعلام والفكر والأدب والعلوم.

ومن أهم المسالك التي انتهجتها الإذاعة هو تمكين الشباب في اتخاذ القرار، ومن المعروف بأن اتخاذ القرار يعود إلى تأثر الإنسان بمؤثرات ثلاث، معرفية وانفعالية وسلوكية[40]. وللإعلام دور كبير من خلال نشر القيم والأخلاقيات والسلوكيات[41].

الاهتمام بالشباب

بدأت الإذاعة الاهتمام بالشباب، واستقطابها، واتخذت الخطوات التالية:

1- **جمع الطلاب وفتح باب الحوار معهم:**

جمعنا طلاباً من فروع متنوعة، طلبة هندسة، علوم اجتماع، إعلام، وقمنا بفتح باب الحوار وإجراء مناقشات معهم، وتم تصوير ذلك ونشره عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فقدمنا لطلاب الهندسة سبل نشر إبداعاتهم، وكذلك طلبنا منهم المشاركة في ندوات (فجر)، وشارك طالبان في ندوة مفهوم المواطنة، وقدمنا طلاباً وشباناً مهتمين بالشعر والأدب في الأمسيات الأدبية التي كانت تقام بالتعاون مع منظمة منبر الشام. ولكن المشاكل الاقتصادية كانت الهم الأكبر للطلاب.



حلقة إذاعية مصورة حول مشكلات الشباب

[39] انظر الرابط http://www.turkpress.co/node/31271
[40] للمزيد انظر صفحة 153، من كتاب مناهج الأخبار وتحريرها، علي عبد الفتاح كنعان، دار الايام للنشر والتوزيع، 2014، عمان
[41] للمزيد انظر كتاب الأبداع في الكتابة الصحفية، د. حسام محمد إلهامي، دار اسامة للنشر والتوزيع، ط1ن 2013م. عمان

2- برنامج خاصة بالشباب

وتم اتخاذ الخطوات التالية:

1- تخصيص برامج تهتم بالشباب وتحاول استثارة موضوع ما ومحاولة معالجته من خلال رؤية الشباب، وكان برنامج تغريده علمسا للشباب وكومنت علمسا للبنات، وهو برنامج أسبوعي، تفاعلي، حواري، ويعرض ويناقش تغريدات الشباب وأهم التغريدات لكبار المفكرين وقادة الرأي وصانعي القرار، ويهدف لرفع الوعي الفكري لدى الشباب، ويبلور رؤيتهم ومشاركتهم في بناء المستقبل.
2- اعتماد أسلوب متوافق مع الشباب وإدراج مداخلات بالهاتف وعبر التوتير مع مؤثرات صوتية وموسيقي شبابية، وكان له صدى كبير، حيث استطعنا فيه تحقيق رغبة الدمج بين وسائط الإعلام الجديد، والإعلام التقليدي



برنامج كومنت عالمسا

3- تعريف هؤلاء الشباب ومن الجنسين بكيفية تحويل هذا الإعلام الحديث من مستعمِر إلى مستعمَر. أي من أداة تسيطر على العقول البشرية من حيث التفكير والسلوكيات إلى الاستفادة منها في نشر أفكارها والتعبير عن سلوكياتها.
4- منح فرصة لخطاب مختلف عن الخطاب الذي ينقل إليهم.
5- إتاحة الإذاعة فرصة للتدريب وتطبيق أفكارهم.

3- تدريب طلبة الإعلام

تم قبول مجموعة من طلبة الإعلام ومن الجنسين واعتمدنا معهم الخطوات التالية:

1- عدم تقديم مناهج نظري.
2- تدريبهم بشكل عملي.
3- تأهيلهم لتقديم برنامج إذاعي من إعدادهم وتقديمهم وإخراجهم.



استضافة وتدريب مجموعة من الطلبة والمهتمين من الشباب مجال الإعلام

قلنا لهم إن الإذاعة هي مكان للتطبيق، فلم نشرح لهم الجانب النظري، وأن يعتمدوا على المنهاج النظري الذي يتلقونه في كلياتهم. ولكنا قدمنا لهم أسساً عملية ومهنية لكيفية إعداد الخبر الإذاعي مثلا.
وخلال فترة قصيرة، بدا الطلاب يميزون ما الذي يميز الصحافة المسموعة عن المرئية أو المكتوبة، وأن لغة الإذاعة تختلف، وأنها يمكنها أن تدمج بين لغة العامة واللغة الفصحى، وأن الخبر يذاع ليسمع، وهو أقصر من الخبر التلفزيوني، لأن الصورة تحل مكان الكلمة، وأنه هنا الأداة فقط هي الصوت، وأن هناك فرقاً بين الخبر والتقرير والافتتاحية والتعليق والاستطلاع والتحقيق والحوار. وخلال فترة قصيرة، بدأ قسم من هؤلاء الطلبة بالاستعداد لتقديم برنامج شبابي خاص بهم.



بوست برنامج أسبوعك بيوم إعداد وتقديم الطالبان في جامعة الزهراء هادي ومصطفى

الخاتمة (النقاش والتوصيات)

من خلال هذه التجربة، يمكنني القول إن الإذاعة تلعب دوراً هاماً في تطوير المجتمع، من حيث توفيره نقل المعرفة والمعلومات واستخدامها، ومرتبطة بتفاعل الناس معها، وقد لاقت بعض الموضوعات اهتماماً خاصاً في البث الإذاعي لطبيعتها ومنها القضايا السياسية والدينية والثقافية والفنية، وهي وسيلة مهمة لنشر الأفكار السياسية والمعرفية على جمهور واسع مختلف الشرائح، وتملك ميزة تفتقدها الوسائل الأخرى التي تقيد المتابع، حيث تتطلب منه التركيز الكامل، فالصحيفة الورقية والتلفاز وحتى الإنترنيت يربط الإنسان، بينما الإذاعة تتيح له الحرية، فيمكنك الاستماع إليها وأنت تقود السيارة، وأنت تطبخ، وأنت تعمل. ولعل هذه الميزة كانت العامل المؤثر والحافز المباشر الذي دفع شريحة مهمشة، وهم العاملون في مهنة الخياطة، لتنظيم نفسها، وهذه الشريحة التي لا تملك أدنى أداوت المعرفة والتجربة في التجمع المدني.

كانت الإذاعة بمثابة منبر لهم. وكان دورنا مساعدتهم في تكوين رابطتهم، وبدأت الرابطة تنشط على الفيس وعلى الواتس حيث بدأت **أولى الأعمال النقابية**، من حيث تقديم المساعدات لبعضهم البعض في إيجاد فرص عمل أو تقديم العون لبعضهم البعض، ولم يكن مقتصراً على العمال فقط، بل كان هناك أصحاب ورش صغيرة، و بدأت لقاءات واجتماعات دورية فيما بينهم و التواصل مع منظمات أخرى تركية أو سورية لإيجاد فرص تحسين العمل ولا يمكن أن نقول إنها وصلت إلى درجة عالية ولكنها اليوم تنشط وتطرح ذاتها، حتى باتت حديث الإعلام، إذ سلطت الأضواء على قسم من المعاقين الذي يعملون في هذه الورش، ودفعتهم بشكل مشترك ومؤسساتي إلى تشكيل كيان يهتم بمصالحهم، وبدأت تعي مفهوم العمل المدني والمجتمع المدني ودوره الذي كان مغيباً في البلاد. ويطرح السؤال المهم لماذا هذه المهنة بالذات تقدمت لتنظيم العاملين فيها؟ وكيف يمكن تدعيم مبادرات مشابهة لقطاعات أخرى.

وتهدف الخطة القادمة للإذاعة إلى:

1- تطوير البرامج وزيادة عددها النوعي.
2- دراسة طرق أكثر فعالية في مخاطبة باقي الشرائح والمهن.
3- إيجاد تعاون وداعم مادي ومعنوي للارتقاء بمهنية البرامج.
4- تفعيل البث المباشر عبر الفيس واليوتوب والتوتير.
5- زيادة برامج الفترة الليلة وتنويعها.

وفي نهاية البحث، نختم ببعض التوصيات التي نراها تفيد في تعميم تجربة الخياطين على مهن أخرى:

1- إن كانت ظاهرة اللجوء هي أزمة مؤقتة، فإن إداراتها والتغلب عليها تحتاج إلى أدوات، ومن أهم هذه الأدوات الإعلام المسموع، وليس المقصود الإعلام المسموع فقط هو إذاعة ومحطة واستديو وهوائي، وإنما تمكن الاستفادة من أي تجمع، وإطلاق الرسائل المطلوبة، مركز تسوق، مخيمات، في الندوات والمحاضرات حتى في وسائل النقل العامة.
2- أن تكون بعيدة كل البعد عن أي خطاب أيديولوجي أو سياسي يراعي فئة معينة ويقصي الفئات الأخرى.
3- أن تراعي معايير أخلاقيات العمل الإعلامي بشكل عام.
4- دعم المشاريع المشابهة، بيث تشمل كافة الناس بكل الوسائل.
5- تعميم تجربة الإذاعة في مدن أخرى، تحظى بكثافة سكانية عالية.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية

1- الإبداع في الكتابة الصحفية، د. حسام محمد إلهامي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1ن 2013م. عمان
2- (الإعلام وإدارة الأزمات) تأليف د. شهر زاد لمجد. دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة أولى 2012م.
3- (الإعلام الأمني) تأليف أ. بسام عبد الرحمن المشاقبة – دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة أولى 2012م.
4- مجلة رؤية تركية الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، خريف 2016/3م.
5- مناهج الأخبار وتحريرها، علي عبد الفتاح كنعان، دار الايام للنشر والتوزيع، 2014، عمان
6- الثورة الصامتة، حصاد التغير والتحولالديمقراطي تركيا 2002-2012)، إصدار مستشارية النظام العام والأمن، الطبعة الأولى 2013م.
7- (المدخل إلى الإذاعة والتلفزيون، إعداد: أ.د أمجد عمر صفوري، كلية اكسفورد للعلوم.)
8- سيكولوجيا الجماهير، غوستاف لوبون، ترجمة هاشم الصالح، دار الساقي، طبعة أولى، 1991م.
9- (الإعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات، د. عباس مصطفى صادق، دار الشرق للنشر والتوزيع، 2008م).
10- الإعلام السوري بين النظام والمعارضة، بسام سفر، مجلة رؤية سورية، 14 آذار 2017
11- المشهد الإعلامي السوري، من 2011 إلى بداية 2016م (تقرير مشترك صدر عن التحالف المدني السوري-تماس ومؤسسة حنطة الإعلامية ومنظمة مدني)
12- حقوق الإنسان والإعلام، بين تكاملية المعايير وانتقائية المضامين، د. حسين الزويني –م زهراء كبة، دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، 2015م
13- الاستعمار الالكتروني والإعلام، عبير شفيق الرحباني، نبلاء ناشرون موزعون، طبعة أولى 2015م
14- مجلة الحرمل، العدد 1، 2015/10/25م.

المراجع التركية

1- Göç ve din, ilahiyat akademi, sayı4,2016,
2- Medya ve iletişim,hıkmet gök, gazete haberciliği ve radyo, Anadolu platformu,2012

الإنترنيت

http://www.politico.com/magazine/story/2015/02/obama-countering-violent-extremism-115332
http://www.turkpress.co/node/31271
http://www.akhbarona.com/culture/167089.html#ixzz4nGoMnK7l
https://www.youtube.com/channel/UCv0ri62rELZfmguoS7P7Jg/feed
https://www.facebook.com/minbersham

الشراكة بين الحكومة التركية والهلال الأحمر التركي لحماية حقوق اللاجئة السورية (دراسة من منظور النوع الاجتماعي)

أ.د. عبد الكريم كيبش* والباحثة: شوفي أسماء**

ملخص الورقة:

نتج عن الحرب الأهلية السورية مع أواخر العام ،تدفق موجة من اللاجئين،حيث بلغت أعدادهم أكثر من مليون نسمة من اللاجئين السوريين،وبالمقارنة مع الأزمات الإنسانية الأخرى،نجد أن أعداد المواطنين السوريين الذين فروا من ديارهم،كانت أكثر من أولئك الفارين من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في البوسنة،وتشكل النساء معظم اللاجئين السوريين الذين التمسوا المأوى في تركيا والأردن ولبنان والعراق ومصر،ومن بين جميع الدول التي استضافت وتستضيف اللاجئات السوريات،فإن تركيا هي الدولة الوحيدة التي قامت حتى الآن بالتمرد على الأمم المتحدة للإشراف على شؤون المخيمات وإدارتها،وقيادة الجهود الداخلية لرعاية السوريين الذين يبحثون عن الأمان،وتمثل النساء75 ٪ أو أكثر من اللاجئين السوريين بتركيا.

واجهت المرأة السورية العديد من الانتهاكات التي ارتبطت بحقوقها كإنسان،فهناك أشكال متعددة من الظلم والاضطهاد الذي تتعرض له،بسبب النوع لمجرد كونهن نساء، كالعنف الجنسي والاغتصاب المنظم، والإكراه على البغاء وغيره،وقد عملت الحكومة التركية بالاشتراك مع منظمة الهلال الأحمر التركي على الحد من هذه الانتهاكات،وعملت على توفير بيئة ملائمة للاجئة السورية،وتوفير كافة الحقوق الأساسية التي تثبت لها لمجرد كونها إنسانا كالحق في الحياة والتعليم والاحترام والحامية.

---

*– أ.د. **عبد الكريم كيبش**: أستاذ التعليم العالي (بروفسور)، متحصل على شهادة دكتوراه من جامعة لوكانستر بريطانيا، رئيس مشروع دكتوراه دراسات أمنية واستراتيجية بجامعة قسنطينة03–الجزائر–

– **الباحثة شوفي أسماء: باحثة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية واستراتيجية جامعة قسنطينة03–الجزائر–، متحصله كذلك على شهادة ليسانس في العلوم القانونية والإدارية، حازت على شهادة تفوق من كلية العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية، لحصولها على المرتبة الأولى على مستوى الدفعة، لها عديد المشاركات في الندوات والملتقيات الدولية، وعدة أبحاث منشورة.

Partnership between the Turkish Government and the Turkish Red . Crescent to protect the rights of Syrian refugees – A study from a gender perspective –

Dr. A-Kibesh Abdel-Karim.
A / choufi Asma

Abstract:

As a result of the Syrian civil war at the end of the year, a wave of refugees inflamed more than one million Syrian refugees. Compared to other humanitarian crises, the number of Syrian citizens who fled their homes was more than those fleeing genocide and disinfection The majority of Syrian refugees who sought refuge in Turkey, Jordan, Lebanon, Iraq and Egypt. Of all the host countries hosting Syrian refugees, Turkey is the only country that has so far rebelled against the United Nations to oversee the affairs of the camps And lead internal efforts to care for Syrians seeking safety. Women represent 75% or more of the Syrian refugees in Turkey.

Syrian women have faced many violations related to their rights as human beings. There are many forms of injustice and persecution to which they are subjected, because of their gender simply because they are women, such as sexual violence, systematic rape, forced prostitution, etc. The Turkish government, together with the Turkish Red Crescent, These violations have provided a suitable environment for the Syrian refugees and provide them with all the basic rights that they are entitled to as a human being such as the right to life, education, respect and protection.

مقدمة:

تعتبر الأزمة السورية الأزمة الإنسانية للقرن الواحد والعشرين،حيث تشكل مثالا آخر على الحرب الحديثة التي يكون فيها المدنيون الضحايا الأصليين لها،فبعد أكثر من ثلاث سنوات من بدء الحرب في سوريا هناك ما يقارب 2.999.091 لاجئ سوري منتشرين في مختلف الدول المجاورة لاسيما تركيا التي تعتبر أكبر مستضيف للاجئين السوريين.

تشكل فئة النساء ما نسبته 50.5٪ من بين جميع اللاجئين السوريين،هذه الفئة الحساسة،التي واجهة وتواجه العديد من التحديات والصعوبات،بدءا من الابتعاد عن المنزل ومواجهة عدم اليقين بشأن المستقبل،وهو ما ثر عليهن نفسيا واجتماعاي وجسديا،كما أن النزاع المتصاعد أثر مباشرة على توفير الموارد الطبية وتشغيل الطاقم الطبي،بالإضافة إلى القضايا الصحية الأخرى،لطلك فإن معاناة اللاجئة السورية تظهر بشكل واضح،حيث تظهر عمليات تقييم الاحتياجات الصغيرة مستويات عالية من العنف الجنسي والجنساني،بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء والتحرش والعنف،والزواج المبكر والحمل في سن صغيرة والبغاء،ذلك أصبحت انتهاكات حقوق اللاجئة السورية المبنية بالأساس على النوع الاجتماعي من الشواغل الرئيسية على المستوى الدولي والمحلي.

وتسعى الحكومة التركية بالاشتراك مع منظمة الهلال الأحمر التركي لمواجهة وتخفيف انتهاكات حقوق اللاجئة السورية،ولذلك فإن هذه الورقة تسعى لتسليط الضوء على الإشكالية التالية:**إلى أي مدى تمكنت الحكومة التركية من خلال الشراكة التي أقامتها مع منظمة الهلال الأحمر التركي من مواجهة مختلف انتهاكات حقوق اللاجئة السورية والمبنية بالأساس على النوع الاجتماعي أو على الأقل التخفيف من حدتها؟؟**

وتكمن **أهمية** هذه الورقة في كونها تسلط الضوء على الكيفية التي تتعامل بها الحكومة التركية بالشراكة مع منظمة الهلال الأحمر التركي،ونهجها لتوفير الاحتياجات الفريدة والمتأثرة بالصراع لدى النساء السوريات،نظرا لأعدادهن العالية في المخيمات الواقعة في المناطق الحدودية القريبة من سوريا

والبالغ عددها 20 مخيما،بالتركيز على العوامل المهمة المساعدة على تحسين ظروف اللاجئات السوريات على أرض الواقع،دون فصلها عن تحقيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 125 بشأن المرأة والسلام والأمن.

أما عن **الأهداف** المراد تحقيقها من خلال هذه الورقة فيمكن إجمالها في:

- دراسة قضية الجندر وعلاقاتها بانتهاك حقوق اللاجئة السورية،إذا أضحت اليوم قضية حقوق الإنسان قضية تطرح على مستوى أعلى الهيئات وأهم المؤتمرات الدولية والإقليمية وحتى المحلية،ولكن مع ذلك لا تزال قضية انتهاكات حقوق المرأة باعتبارها إنسانا تعاني إهمالا وعدم اهتمام،وما دفعنا للبحث في هذا الموضوع،رغبتنا في تسليط الضوء على أحد المواضيع التي في رأينا تتطلب مزيدا من الاهتمام الأكاديمي والسياسي.
- البحث في أهم الانتهاكات التي تتعرض لها اللاجئة السورية،سواء تلك المتمركزة في مخيمات اللاجئين بتركيا،أو المنتشرة في المدن الحضرية الموجودة بتركيا،وهذه الانتهاكات متعددة ومتنوعة لكننا سنحاول تسليط الضوء على الانتهاكات المتعلقة بكونها امرأة مثل الاعتداء الجنسي،التحرش،الزواج في سن صغيرة أو زواج القاصرات،الضرب،....وغيرها من انتهاكات حقوقها.
- رصد جهود الحكومة التركية والهلال الأحمر التركي من أجل وضع حد أو على الأقل التقليل من هاته الانتهاكات،فمن المعلوم اليوم بأن تركيا أكبر بلد يضم اللاجئين السورين ومن ضمنهم ما يقدر بحوالي50٪ نساء أو فتيات،فتركيا تبدل اليوم بالشراكة مع الهلال الأحمر التركي جهودا جبارة لا يمكن إنكارها من أجل توفير حياة آمنة ورغيدة للاجئين الذين تفضل تسميتهم باسم الضيوف.
- وضع مجموعة من التدابير والإجراءات لحماية اللاجئات السورية من انتهاك حقوقهن،وهي في الحقيقة عبارة عن اقتراحات أو توصيات لابد من الاستعانة بها من أجل حماية هذه الفئة الهشة من اللاجئين،التي عانت ويلات الحرب والقهر،ولا زالت تعاني لكن هذه المرة في دولة غير دولتهم.

ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة أعلاه تم تقسيم هذه الورقة على النحو التالي:

- **المحور الأول**:علاقة الجندر بانتهاكات حقوق اللاجئة السورية.
- **المحور الثاني**:انتهاكات حقوق اللاجئة السورية.
- **المحور الثالث**:جهود الحكومة التركية والهلال الأحمر التركي لمنع هذه الانتهاكات.
- **المحور الرابع**:التدابير والإجراءات لحماية اللاجئات السورية.

المحور الأول:علاقة الجندر بانتهاكات حقوق اللاجئة.

وضعت تعريفات عدة لمفهوم الجندر منذ انتشاره،بشكل واضح في أوساط التسعينات من القرن الماضي،إذ تطور مفهوم الجندر من مصطلح لغوي ليصبح نظرية اديولوجية كحركة نسوية واضحة المعالم في معظم المجتمعات المتحضرة تدعىGender Feminism،فالجندر كلمة تنحدر من أصل لاتيني،وتعني في الإطار اللغوي القاموسي الجنس،من حيث الذكورة والأنوثة،وهي مصطلح لغوي يستخدم لتصنيف الضمائر والأسماء والصفات،أو يستخدم كفعل مبني على خصائص متعلقة بالجنس في بعض اللغات.[1]

يشير مفهوم الجندر إلى الهويات الاجتماعية،الخصائص والأدوار للمرأة والرجل،فعبارة جندر غير قابلة للتعويض أو للتبادل مع مصطلح المرأة،إذ يشير هذا المصطلح إلى الاختلافات البيولوجية التي تؤدي إلى علاقات هرمية بين الرجل والمرأة،ففي توزيع القوة والحقوق والسلطة يفضل الرجل على المرأة،ويتأثر هذا الوضع الاجتماعي للمرة والرجل بالعوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية الاديولوجية وحتى البيئية.[2]

من هذا المنطلق كان من المهم تحليل القانون الدولي لحقوق الإنسان من منظور جنساني،لان التحليل الجنساني يساعدنا على فهم كيفية تعرض المرأة والرجل لانتهاكات حقوق الإنسان بشكل مختلف،فهو يسلط الضوء على العلاقات والأدوار الهرمية غير المتكافئة بين الذكور والإناث فيما

[1]– "الجندر وانتهاكات حقوق الإنسان في تأصيل المفهوم"، علي وتوت،**مجلة كلية التربية الأساسية**،العدد48،2006،ص269.

[2] – **women's rights are humain rights**.uneted nations humain rights.office of the high commission,new york and geneva,2014,p35.

بينها،والقيمة غير المتكافئة التي تعطى لعمل المرأة،وعم تكافؤ فرص حصول المرأة على القوة والمساهمة في صنع القرار،فلا عن الممتلكات والموارد.[3]

فالمساواة بين الجنسين أصبح في صميم حقوق الإنسان وقيم الأمم المتحدة،والمبدأ الأساسي لميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمده زعماء العالم في عام 1945 هو"المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة"،وحماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها تقع على عاتق جميع الدول،وتعهدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مؤخرا بأن تكون في جنيف لجنة معنية بالمسائل الجنسانية،تلتزم بتعزيز المساواة بين الجنسين في المفوضية والمحافل الدولية،ومع ذلك لا تزال ملايين النساء في جميع أنحاء العالم يتعرضون للتمييز:[4]

- القوانين والسياسات التي تحضر المساواة بين الرجل والمرأة في الحصول على الأرض والممتلكات والسكن.
- يؤثر العنف القائم على النوع الاجتماعي في 30٪ على الأقل من النساء على الصعيد العالمي.
- تحرم النساء من حقوقهن في الجنسية والإنجابية.

اعتمدت الأمم المتحدة قرار مجلس الأمن رقم 1325 في أكتوبر2000،والذي يدعو إلى:"**زيادة تمثيل المرأة في صنع القرار على الصعيد الوطني،ولاسيما منع نشوب الصراعات وحلها،وإدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام،والدعم المالي اللوجستي الجديد للأبعاد الجنسانية وبناء السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع،وزيادة النظر في النساء والفتيات في برامج إعادة التوطين وإعادة التأهيل والتشريع واحترام حقوق المرأة،ووضع حد للإفلات من**

[3] – Ibid,p36.

[4] – **women's humain rights and gender equality**. United nations humain rights office of the high commissioner.on : www.ohchor.or/En/issues/women/wrgs/pages/wrgsindex/aspx.

العقاب على الجرائم المرتكبة ضد المرأة،وبذل جهود جديدة لمكافحة العنف الجنسي في الصراعات المسلحة،وزيادة المشاورات مع الجمعيات النسائية المحلية والدولية".[5]

يمثل هذا الجهد أو اعتراف رئيسي متعدد الأطراف بأن المرأة تتعرض للخطر،حيث الآثار المترتبة على الصراع بالنسبة للمرأة تاريخيا أكثر وضوحا،وهو ما يتجلى في الكوارث الإنسانية التي تقتل فيها الأسر وتضطر إلى الانتقال،وفي كثير من الحالات يفضي التميز البيولوجي البسيط المتمثل في كونه ذكرا أو أنثى إلى اختلافات حقيقية في الحصول على الموارد،وما ينتج عنها من مواطن ضعف وقدرات،وتاريخيا فإن النساء اللواتي أصبحن لاجئات في بلدان أخرى وجدن حقائق جديدة واختلافات حادة لاسيما في الحساسيات الثقافية الحادة في المجتمع المضيف،والتنقل داخل المخيمات وخارجها،والشواغل المتعلقة بالسلامة البدنية وغيرها.[6]

ولمواجهة هذه الثغرات المستمرة يدعو الممارسون وصانعوا السياسية لإعطاء الأولوية لمنع اغتصاب الفتيات داخل مخيمات اللاجئين وخرجها،وتوسيع برامج كسب العيش والصحة والتعليم،وإشراك النساء اللاجئات في اتخاذ القرار بشان هذه القضايا.

المحور الثاني:انتهاكات حقوق اللاجئة السورية.

تاريخيا كان عدد قليل من اللاجئين السوريين،يلجأون إلى تركي قبل الحرب،ووفقا للاحصاءات الحكومية التركية بين عامي 1995-2013، لم يكن سوى 635 طلبا لجوء من المواطنين السوريين مقارنة بأكثر من 48 ألف إيراني و24 ألف عراقي،وحوالي 29 ألف أفغاني،وقد تغيرت هذه الصورة بشكل كبير بعد أفريل 2011،وتتركز الأغلبية الساحقة في 05 مقاطعات مجاورة لسوريا[7]،حيث هناك العديد من مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا،ومن أهمها مخيم أونجو بينار على الحدود السورية التركية

---

[5]– **the government of turkey and syrian refugees : a gender assessment of humainitarian assistance programming**,Amanda Jessen,.george town institute for women,peace and security,wachington,p08.

[6] – Ibid,p09.

[7]– **Syrian refugees and Turkey's challenges :beyond the limits of hospitality**.Kemal Kirisci,Wachington :brookings,May2014,P11.

في ولاية كليس،الذي تأسس عام 2012ويضم نحو 14 ألف لاجئ،ومخيم الإصلاحية في غازي عنتاب الذي تأسس في العام ذاته،أما مخيم عثمانية فتجري حاليا عملية استبدال الخيام فيه،ووضع منازل خشبية جاهزة مكانها لإيواء أكثر من 16 ألف لاجئ،وقد افتتح مخيم نصيبين في ولاية ماردين عام 2014 للاجئين من الأكراد الإزيدين،في حين يقيم لاجئون آخرون بمخيمات جيلان بينار في ولاية شانلي أورفا وكاركاميس،وفي قرية كجاكالية وفي مخيم قهرمان مرعش.[8]

تواجه اللاجئات السوريات الصغيرات خاصة في هذه المخيمات،العديد من الصعوبات وانتهاك حقوقهن،بما في ذلك الزواج المبكر وإساءة المعاملة وحتى البغاء،حيث أجبرت العديد من الفتيات السوريات على الزواج من رجال أتراك أكبر سنا مقابل المال،ويحدث هذا أساسا في الأسر التي لا يوجد فيها أب أو أخ أكبر لدعمهن ماديا،خاصة في المخيمات والقرى أين تضطر العديد من الفتيات التي تتراوح أعمارهن ما بين 15-16 عاما على الزواج لأنه يوفر الاستقرار المالي والحماية.[9] سنحاول في هذا المحور التركيز على انتهاكات حقوق اللاجئة السورية في المخيمات التركية مع التركيز على العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي،ففي ظل غياب بيانات شاملة عن العنف القائم على الجنس أو النوع الاجتماعي بين اللاجئات السوريات،فإننا سنركز على 03 جوانب رئيسية وهي:[10]

- الزواج في سن صغيرة.
- الاتجار بالبشر والبغاء والرق الجنسي.
- التحرش الجنسي.

[8] - **اللاجئون السوريون بتركيا...هموم المخيم والمدينة**، خليل مبروك،نقلا عن: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/2/1/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-

[9] - **Syrian women refugees humiliated exploited in turkey** ,Brenda Stoter,on : www.al-monitor.com/pulse/pt/originals/2014/syrian-refugee-women-exploitation-harassment.html .

[10]- **Syrirn refugees in turkey :gender analysis,commitment,transparency,diversity and credibility** ,Muhammet Muheisen,,London,2015,p14.

ومن المهم هنا توضيح مفهوم العنف الجنساني القائم على النوع الاجتماعي،إذ يشير إلى العنف القائم على النوع البدني والعقلي أو العاطفي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي والجنسي القائم على نوع الجنس،ويتم ذلك دون موافقة الضحية سواء كان ذلك بالقوة أم لا،ويمكن أن يشمل العنف القائم على نوع الجنس،حالات الزواج القسري وزواج الأطفال والتحرش الجنسي والحرمان من الحرية،والغذاء والتعليم والعزل.

في معظم الحالات تتردد النساء عن الإبلاغ عن حالات العنف،ولاسيما العنف الجنسي الذي يمارس ضدهم،حيث يشعرن بالخجل من الحديث عن العنف الجنسي والعنف القائم على الجنس،حيث يعتقد أنه يجلب العار للمجتمع والأسرة،وفي تركيا حالات العنف الممارسة ضد المرأة سواء تلك التي يرتكبها الأتراك أو السوريين لا يتم التبليغ عنها،على سبيل المثال:النساء اللواتي يتعرضن للضرب من قبل أسرهن يقلن:"**نحن لا نشتكي لأن هؤلاء هم إخواننا وأزواجنا...نيتهم ليست إلحاق الأذى بنا،بل حمايتنا من كل ما نقوم به**".

أولا/– الزواج في سن مبكرة:

حضي موضوع زواج الأطفال بين اللاجئين السوريين،باهتمام عالمي واسع النطاق،ومع ذلك، لم يتم معالجة أسباب هذه الظاهرة،وقد أثبتت الظروف المعيشية للاجئين السوريين شديدة القسوة،أن الأسر التي تعيش تحت خط الفقر لاسيما النساء والفتيات،ويتم التستر على هذا العنف بأن زواجهم وسيلة لحماية شرف الأسرة وإنقاذ العرائس من الفقر والتشرد في بعض الحالات،وهذه الظاهرة ليست جديدة،فقد تم الإبلاغ عن حالات زواج الأطفال بشكل غير مسجل وغير قانوني،وفي مقابلة مع إحدى اللاجئات السوريات،امرأة اسمها **ريحانة** قالت:[11]"**زوجت جارتي ابنتها لرجل تركي،حيث كانت تبلغ من العمر 14 سنة وكان عمره 40 عاما،أخذها لمدة شهرين ثم أعادها إلى عائلتها**."هي الآن امرأة مطلقة لا تملك أية حقوق،لأن الزواج لم يكن مسجلا لدى السلطات،حيث تمنع تركيا تعدد

[11] - Muhammet Muheisen,opcit,p p14-15.

الزوجات،لذلك يلجأ الرجال الأتراك المتزوجون للاجئات السوريات للتزوج ثانية دون تسجيل الزيجات الجديدة رسميا.[12]

يمكن القول بأن زواج القصر أو الفتيات السوريات الصغيرات قد كثر في أنتيب،كيليس،هاتاي،أورفا،وباتمان،حيث يعيش اللاجئون بكثافة،ويقال أن سعر الزوجات تتغير بين 2-10 ألاف ليرة تركية،وهناك مبالغ أعلى لعينات محددة،ويشار أيضا إلى أنه لاسيما الفتيات التي تتراوح أعمارهن بين 15-20 سنة،ويشترط الرجال الأتراك ضرورة توافر الظهر البدني الجيد،الظروف الصحية الجيدة.[13]

ثانيا/-فرض الراديكالية:

تتعرض كذلك النساء للاستغلال الاديولوجي من قبل العديد من الجهات،بما في طلك أولئك الذين يفترض أنهم يقدمون لهم الدعم،وقد ذكرت العديد من النساء بعض القصص حول كيفية عمل العاملين في مجال الإغاثة لبعض المنظمات المحلية،حيث يتم توزيع المساعدات بطريقة اديولوجية إسلامية جذرية،كما أوضحت بعض النساء أن بعض موزعي المعونة لا يعطونهم أي معونة إذا لم يتم تغطية شعرهن بالكامل.

يدفع الفقر بالعديد من النساء السوريات لاستيعاب مطالب الجماعات الراديكالية،وعلى المدى القصير،يضع هذا الوضع المرأة في مواضع ضعيفة غير قادرة على قول لا،نظرا لحاجتها للغداء أو المأوى،ويمكن أن يمهد ذلك على المدى الطويل الطريق لخلق أرضية خصبة للتطرف.

ثالثا/- التحرش الجنسي:

تتعرض اللاجئات السوريات خاصة اللواتي يعشن خارج المخيمات،ولا يملكن قيد تسجيل،للتحرش الجنسي باستمرار لكن غالبية اللاجئات لا يتكلمن عن التحرش الذي يتعرضن له،فمن

[12] - Ibid,p14.

[13] - **the report on syrian women refugees living out of the comps**,mazlumder women studies group,may,p33.

بين 72 امرأة 06 نساء فقط تحدثا وروينا قصص التحرش التي تعرضن لها،والتي كانت غالبيتها في مراكز وأماكن العمل.[14]

رابعا/- الاتجار بالبشر والبغاء والرق الجنسي:

تستغل عصابات الإجرام والمافيا ظروف الحرب القاسية،حيث تجعل من النساء عبيد جنس واستغلال جنسي،وهناك إدعاءات بأن البغاء مرئي في جميع المدن التي استقر فيها اللاجئون السوريون،وعادة ما تحصل المرأة على أجور منخفضة،وتستخدم النساء كعبيد جنس خاصة أولئك اللواتي لا يملكن جواز سفرّ أو يعبرون الحدود بصورة غير شرعية،ووفقا للمعلومات التي جمعت من مهربي اللاجئين،فإنهم يأخذون اللاجئين الذين يعبرون الحدود التركية بشكل غير قانوني إلى مراكز كيليس في مقابل 20-15 ليرة تركية.

لقد أصبح تهريب السوريين قطاعا يحقق أرباحا جيدة،حيث تمنح 1-2 ألف ليرة تركية لرجال الشرطة pl,لأتراك الذين يسيئون استخدام وظيفتهم،مقابل إغلاق عيونهم عن هذه الحوادث،وعادة تبلغ أعمار النساء اللواتي يقعن ضحية للاتجار بالبشر من 15-18 سنة،ويمكن أن تنخفض إلى 13 عاما.

في بعض الحالات يستخدم الزواج لتغطية أعمال الجنس،من خلال عقود زواج قصيرة الأجل،مقابل مبلغ مالي ليعيدها فيما بعد،وقد أفادت 06 أسر على الأقل أنه عندما تفشل الأسر في دفع لإيجار،يطلب أصحاب المنازل ممارسة الجنس مع إحدى نساء المنزل،مقابل السماح لهم بالإقامة لشهر واحد،مما سبق يمكن القول بأن الزواج من اللاجئات السوريات أصبح جزءا من صناعة الجنس المنظمة،التي تخدم الرجال الأتراك.[15]

المحور الثالث:جهود الحكومة التركية والهلال الأحمر التركي لمنع هذه الانتهاكات.

منذ بداية النزاع الأهلي أو الأزمة السورية فر 2.7 مليون لاجئ إلى تركيا،التي أصبحت تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين في العالم،وعلى الرغم من دعم تركيا لاستضافة اللاجئين

15Muhammet Muheisen,opcit,p – [14]

Muhammet Muheisen,opcit p31.–[15]

السوريين،لا تزال هناك حاجة لبذل جهود تكامل طويلة الأصل بينها وبين الهلال الأحمر التركي لضمان إعادة توطين اللاجئين،ففي عام 2015 قدرت الحكومة التركية أنها أنفقت أكثر من 450 مليون يورو شهريا لتغطية الاحتياجات الإنسانية للاجئين مثل:المرافق التعليمية،المراكز الصحية،والخدمات الطبية،وعلى الرغم من تركيز الاستجابة التركية على إنشاء المخيمات والحفاظ عليها،إلا أن الأدلة تظهر أن اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات قد ازداد بشكل كبير.[16]

تستضيف تركيا اللاجئين في 22 مخيما تديرها الحكومة في 10 مقاطعات،وقد بلغ عدد اللاجئين في هذه المخيمات ما بين 508-832 لاجئ،في حين بلغ عدد اللاجئين خارج المخيمات حوالي 300ألف لاجئ سوري يعيشون في المناطق الحضارية،وتبلغ عدد اللاجئات السوريات في تركيا ما نسبته 49.2٪ ،مع ما يقارب 40 ألف امرأة حامل.وقد حاولت الحكومة التركية بالتعاون مع الهلال الأحمر التركي حماية اللاجئة التركية من مختلف أشكال التمييز القائم على الجنس،والتي شمل قطاعات أهمها:[17]

أولا/- الرعاية الصحية للاجئات السوريات:

نجحت الحكومة التركية اعتبارا من 2013 بالتعاون مع الهلال الأحمر التركي في إدخال تغيرات في النظام الصحي،وحققت تغطية شاملة،حيث كانت هناك جهود كثيفة لتوفير المستشفيات الميدانية داخل المخيمات،واعتبارا من 01 نوفمبر 2014 تم إنشاء أكثر من 2.8 مليون مستوصف لخدمة اللاجئين السوريين،ويخدم ما مجموعه 104 أطباء (84 طبيب تركي و20لاجئ)في 21 مركزا طبيا،ويمكن القول بأن 03 أرباع الإناث أو أقاربهن قد تحصلن على خدمات الرعاية الصحية.

---

[16]- **the evolving approch to refugee protection in turkey :assessing the practical and political neesd**,çorabtir Metin,migration policy institute,2016,p18.

[17] - **the reponse to Syrian refugee women's health needs in Lebanon,Turkey and** Goleen Samari, ,on : **Jordan and recommendatios for improved practic**, http://www.humanityinaction.org/knowledgebase/583-the-response-to-syrian-refugee-women-s-health-needs-in-lebanon-turkey-and-jordan-and-recommendations-for-improved-practice.

يمكن الإشارة هنا إلى أن ما يمثل 91٪ قد استفادوا من الخدمات الصحية،مقارنة بـ59٪ من النساء داخل المخيمات أكدوا على أنهن لا يواجهن أي صعوبات في الحصول على الدواء،أما عن الولادة والنساء الحوامل فقد تم إجراء 34.792 ولادة،منذ بداية الاضطرابات في 2011 إلى غاية 01 نوفمبر 2014،وهذا الرقم يساوي عدد سكان منطقة صغيرة الحجم بتركيا.[18]

وعلى الرغم من التحسينات المتوصل إليها في مجال الخدمات الصحية،إلا أن اللاجئة السورية تواجه عدم المساواة،فهناك وبصورة عامة نوع من عدم المساواة في تقديم هذه الخدمات،أضف إلى ذلك هناك العديد من العوامل التي تساهم في ضعف صحة اللاجئات السوريات أهمها:عدم حصولها على وسائل الراحة اللازمة للنظافة الصحية الأساسية،بما في ذلك نقص مياه الشرب والحصول على منتجات النظافة النسائية،مياه الغسيل،...[19]

ثانيا/–الأمن المادي والبنية التحتية:

إن الانطباع الأول حول المخيمات من منظور مادي بأغلبية ساحقة، هو إيجابي،فقد أكد مسئولو وزارة الخارجية ،الذين زاروا معسكر كيليس أنه من "فئة خمسة نجوم"،في لجودة أين تتوفر مياه الشرب والتلفزيونات مسطحة الشاشة،فضلا عن إمكانية الوصول إلى مرافق غسل الملابس.وفي معظم المخيمات خصص للنساء مراكز للتدريب المهني في مجال الخياطة وصنع السجاد،كما يمكن للفتيات الوصول إلى دروس اللغة التركية ومواصلة الدراسة في المدارس الابتدائية باللغة العربية،كما وفرت في المخيمات مراكز للأمن تتضمن مجموعة من الحارسات من أجل منع الشعور بالا أمن بين اللاجئات السوريات،لكن هذه الأوضاع تختلف في بعض المخيمات مثل مخيمات مقاطعة غازي وعنتاب،حيث تشير بعض التقارير إلى أن موظفي المخيم،يلعبون على وتر الحساسية الثقافية،وهو ما خلق شعور بالتوتر والاستياء لدى بعض السوريات.[20]

---

[18] – **Syrian women in turkey**,Fuat Oktay.raport was prepared by the prime ministry disaster and emerging managment authority,2014,p p 60-61.

[19] – Amamnda Jessen,opcit,p14.

[20] – Amamnda Jessen,opcit,, p15.

ثالثا/– الأمن الغذائي:

من أجل رعاية اللاجئات السوريات عمدت الحكومة التركية بالتعاون مع الهلال الأحمر التركي وبرنامج الأغذية العالمي،برنامجا يتيح للأسر السورية شراء المواد الغذائية،التي تمت الموافقة عليها مسبقا من البائعين المشاركين داخل المخيمات والمدن القريبة،حيث يتلقى كل شخص داخل العائلة قسطين من 40 ليرة تركية على بطاقة إلكترونية كل شهر،ويشترط هذا البرنامج المساواة في القدرة التفاوضية بين الرجل والمرأة،حيث يخصص هذا البرنامج المرتبات الغذائية الشهرية لكل من البالغين المسجلين في المخيمات،والموارد المخصصة لهم كنظرائهم من الذكور،وينشط هذا البرنامج حاليا في 14 مخيما.[21]

وقد قامت منظمة الهلال الأحمر التركي بالتعاون مع هيئة إدارة الكوارث والطوارئ التابعة لرئاسة الوزراء التركية،بتوزيع "بطاقات الهلال الأحمر"،وهي نوع من بطاقات السحب الآلي بمبالغ مختلفة تبعا لحجم العائلة اللاجئة،وقد قال كيرك كينيك رئيس الهلال الأحمر التركي:"تم منح 200 ألف بطاقة لضيوفنا،نحن نفضل أن نسميهم ضيوفنا بدلا من اللاجئين"،وتقدم منظمة الهلال الأحمر التركي دعما إنسانيا متعدد الأبعاد،بما في ذلك الغذاء والملابس،....[22]

رابعا/– التعليم:

أصبح الحصول على التعليم أكثر تعقيدا بالنسبة للاجئين الذين يعيشون في المخيمات،حيث ظهرت العديد من الحالات أين منعت الفتيات من الحضور للدروس،حيث تعطي بعض العائلات السورية أهمية أكبر لتعليم الأولاد على البنات،وقد قدمت مسودة مبكرة لتقييم الاحتياجات التي أنجزها استشاري العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي خلال زيارته لمعسكرين في قاطعة غازي عنتاب يشير إلى أن العديد من النساء غير قادرات على الاستفادة من دورات تعلم الكبار،لأن أزواجهن

---

[21] - Ibid, p15.

[22]- **Turkish red crescent,volunteers esctend welcoming hand to refugees**,Huscia,on : News.scinhuanet.com/english/2016-05/21/c-1353776.htm.

لا يسمحن لهن بالمشاركة،رغم الجهود التي قات بها الحكومة التركية في مجال التعليم وتقريب المدرسة من اللاجئات.[23]

المحور الرابع:التدابير والإجراءات لحماية اللاجئات السورية.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951(اتفاقية اللاجئين) والمتعلقة بوضع اللاجئين لا تشير إلى النوع على أنه أحد الحيثيات التي يمكن على أساسها اعتبار الفرد لاجئاً ومن ثَم تقديم الحماية اللازمة له. إن تعريف اللاجئ في هذه الاتفاقية يعمم الاضطهاد على الجنس من غير تحديد للنوع فيه. فهذه الاتفاقية لم تتناول صراحة أعمال الاضطهاد المتعلقة بنوع الجنس. فهناك أشكال متعددة من الاضطهاد ضد المرأة لمجرد أنها امرأة أي بسبب النوع. وهذا ما يعد من وجهة نظر الكثيرين أساساً لتهميش المرأة، وهو ما حدا بالبعض للدعوة إلى إعادة صياغة تعريف اللاجئ في هذه الاتفاقيات لإدراج مفهوم نوع الجنس، جنباً إلى جنب مع العنصر والجنسية والديانة والفئة الاجتماعية والرأي السياسي.

– ينبغي على الدول والمنظمات الدولية أن تُضمّن منظور نوع الجنس في سياساتها وبرامجها حتى يمكن للاجئين وملتمسي اللجوء التمتع بكل حقوقهم.كما يجب علي الدول التي تستضيف نساء من ملتمسات اللجوء، أن تعاملهن وفقاً للمعايير الدولية. ولذلك فإنه يتعين علي الدول الأطراف في صكوك حقوق الإنسان اتخاذ كافة التدابير المناسبة لحماية النساء اللاجئات وملتمسات اللجوء من انتهاكات حقوقهن وتجنب التمييز ضدهن.

ويجب على الدول إلغاء أية حواجز قانونية واجتماعية قد تمنع النساء أو تثنيهن عن ممارسة حقوقهن القانونية،الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية على قدم المساواة مع الرجال. وإذا ما قامت إحدى الدول بتوفير السلع أو الخدمات للوفاء بهذه الحقوق، فإنها يجب أن تقوم بهذا دون تمييز بين الرجال والنساء من اللاجئين.من أجل أخذ الاحتياجات الخاصة للنساء اللاجئات في الحسبان ينبغي أن تتاح لجميع من يتخذون القرارات الخاصة بوضع اللاجئين فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بأحوال حقوق الإنسان والأدوار الاجتماعية التي تؤثر على النساء في بلد المنشأ. وبتعبير آخر، فإن المعايير

[23]- Amamnda Jessen,opcit,p15.

الاجتماعية والثقافية والتقليدية والدينية والقوانين التي تؤثر على النساء في بلد المنشأ ينبغي تقييمها بالمقارنة بصكوك حقوق الإنسان التي توفر إطارًا للمعايير الدولية من أجل تحديد احتياجات الحماية للنساء.

– ويجب على الدول الأطراف في اتفاقيات حقوق الإنسان اتخاذ كافة التدابير الضرورية للقضاء على الحواجز الثقافية المتعلقة بنوع الجنس. وقد يتطلب ذلك مثلاً توفير أشخاص من النساء يقمن بإجراء المقابلات والترجمة وذلك لتقليص العقبات الثقافية المتصلة بنوع الجنس، حيث إن النساء قد يشعرن بالخجل عند مناقشة تفاصيل دعاواهن مع المسئولين من الذكور خاصة إذا كن من ضحايا العنف الجنسي.

كذلك يجب التأكيد على أن ملتمسات اللجوء واللاجئات يمكن أن يحصلن على وثائق إثبات هوية شخصية مستقلة عن أقاربهن من الذكور وبأسمائهن الشخصية. كذلك يتعين على الدول الأطراف أن تمتنع عن إعادة أي امرأة إلى بلد قد تكون هناك أسباب قوية للاعتقاد بأنها ستتعرض فيه للتعذيب أو غيره من سوء المعاملة.

خاتمة:

وفي الأخير ومن خلال ما تم تقديمه في هذه الورقة يمكن الإشارة إلى مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليه لعل أبرزها:

- ارتفاع عدد اللاجئين السوريين بتركيا،بحيث تعتبر هذه الأخيرة أكبر مستضيف للاجئين السوريين بما فيهم النساء أو اللاجئات السوريات.
- ضخامة إجمالي إنفاقات الدولة التركية على اللاجئين في المخيمات وخارجها.
- تعرض اللاجئات السوريات لاسيما خارج مخيمات اللاجئين للعديد من أشكال العنف المبنية بالأساس على النوع الاجتماعي،كالتحرش الجنسي،وزواج القاصرات،والاعتداء،....
- لا يكمن إغفال الجهود التي بدلتها الحكومة التركية والهلال الأحمر التركي في تقديم الخدمات للاجئين السوريين،ومحاولة إدماجهم في المجتمع التركي.

- اهتمام الحكومة التركية والهلال الأحمر التركي باللاجئة السورية على وجه الخصوص،حيث يمكن القول بأنها قطعت شوطا كبيرا في مجال ضمان وحماية حقوق اللاجئة السورية بمجرد كونها امرأة، لاسيما ما تعلق بمجال الصحة والأمن الغذائي والأمن المادي،وبنسبة قليلة ميدان التعليم،ومرد ذلك ليس تقاعس الحكومة التركية ولكن محدودية تفكير بعض الأسر السورية التي لا يزال يغلب عليها الطابع الأبوي المبني على هيمنة وسلطة الرجل على المرأة.
- رغم الجهود التركية المبذولة في مجال حماية اللاجئة السورية،تبقى الانتهاكات التي تتعرض لها اللاجئة وأخص بالذكر هنا العنف الجنسي المسلط عليها أخطر هاته الانتهاكات ورغم المحاولات الجبارة المبذولة من الحكومة التركية فإن عدم التبليغ على حالات الانتهاكات الجنسانية والتحرش الجنسي التي تتعرض لها بعض الفتيات السوريات يبقى أهم سبب في عدم مقدرة تركيا على قمع هذه الظاهرة.

انطلاقاً من **النتائج** المتوصل إليها يمكن وضع مجموعة من التوصيات فيما يتعلق بموضوع حماية اللاجئة السورية من منطلق النوع الاجتماعي، وذلك على النحو التالي:

- سن قوانين صارمة فيما خاصة بزواج الرجال الأتراك من القاصرات السوريات الموجودات في مخيمات اللاجئين وخارجها،والسهر على منع مثل هذه الزيجات التي هي في غالب ستار أو غطاء للبغاء،فبالرغم من أن القانون التركي يحرم زواج القاصرات ويمنع تعدد الزوجات،إلا أن مثل هذه الجرائم لازالت ترتكب بشكل خفي.
- دعم مشاركة اللاجئة السورية في الحياة اليومية من خلال توفر مناصب شغل،تتلاءم كفاءة وخبرة كل لاجئة سورية،وضرورة توفير المحيط الوظيفي الآمن،لمنع التحرش الجنسي.
- تأمين الحدود التركية لمنع أي محاولة لتهريب اللاجئات واستغلالهم كرق للبغاء وتجارة الجنس.
- زيادة عدد نساء الأمن في المخيمات،لمنح اللاجئة السورية شعورا أكبر بالأمن والاستقرار.
- منع أي محاولة لاستغلال الظروف القاهرة التي تعيشها اللاجئات السوريات،من أجل تجنيدهن لخدمة أهداف إرهابية راديكالية.
- إقامة دروس أو دورات توعوية للاجئة السورية،من أجل مدها بالقوة اللازمة للتبليغ عن حالات التحرش والاعتداء التي تتعرض لها،أو حالات إرغامها على الزواج.
- فرض عقوبات قاسية على كل من يعتدي أو يتحرش باللاجئة السورية.

قائمة المراجع:

- الحنجر وانتهاكات حقوق الإنسان في تأصيل المفهوم"، علي وتوت،**مجلة كلية التربية الأساسية**،العدد2006،48،
- **اللاجئون السوريون بتركيا...هموم المخيم والمدينة**، خليل مبروك،نقلا عن:
- http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/2/1/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-
- **Syrian refugees and Turkey's challenges :beyond the limits of hospitality**.Kemal Kirisci,Wachington :brookings,May2014,P11.
- **Syrirn refugees in turkey :gender analysis,commitment,transparency,diversity and credibility** ,Muhammet Muheisen,,London,2015
- **Syrian women in turkey**,Fuat Oktay.raport was prepared by the prime ministry disaster and emerging managment authority,2014.
- **Syrian women refugees humiliated exploited in turkey** ,Brenda Stoter,on :

www.al-monitor.com/pulse/pt/originals/2014/syrian-refugee-women-exploitation-harassment.html.

- **the report on syrian women refugees living out of the comps**,mazlumder women studies group,may.
- **the evolving approch to refugee protection in turkey :assessing the practical and political neesd**,çorabtir Metin,migration policy institute,2016.
- **the government of turkey and syrian refugees : a gender assessment of humainitarian assistance programming**,Amanda Jessen,.george town institute for women,peace and security,wachington.
- **the reponse to Syrian refugee women's health needs in Lebanon,Turkey and Jordan and recommendatios for improved practic**, Goleen Samari, ,on :

http://www.humanityinaction.org/knowledgebase/583-the-response-to-syrian-refugee-women-s-health-needs-in-lebanon-turkey-and-jordan-and-recommendations-for-improved-practice.

- **Turkish red crescent**,**volunteers esctend welcoming hand to refugees**,Huscia,on :

News.scinhuanet.com/english/2016-05/21/c-1353776.htm.

-**women's humain rights and gender equality**. United nations humain rights office of the high commissioner.on : www.ohchor.or/En/issues/women/wrgs/pages/wrgsindex/aspx.

- **women's rights are humain rights**.uneted nations humain rights.office of the high commission,new york and geneva,2014.

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(3), February 2018

اللاجئون السوريون في المنطقة المغاربية:
بين عزوف السلطات الحاكمة وعجز المجتمع المدني عن المرافعة

أ.د صالح زياني*

مقدمة:

لقد أفضت موجة الربيع العربي لحركة هجرة سورية عابرة للحدود قل ما شهدها العالم العربي من قبل، وشملت حركة الهجرة هذه عدة اتجاهات سواء لدول الجوار مثل تركيا ولبنان وبقية البلدان المشرقية أو المغاربية وصولا لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وبقية البلدان التي تتميز بالأمن.

لعل من ابرز أسباب هجرة السوريين بأعداد كبير خارج وطنهم حالة العنف الغير مسبوق وكذا الاضطهاد الذي أخذ أبعادا انتقامية درامية وتسبب في سقوط أعداد هائلة من الضحايا في ظل شلل من قبل المجتمع الدولي لوضع حد لحالة العنف والفوضى التي أصبحت السمة والمشهد الأكثر بروزا في هذا البلد.

رغم ضآلة عدد اللاجئين السوريين بالمنطقة المغاربية (اقصد هنا كلا من الجزائر والمملكة المغربية وتونس) مقارنة بدول جوار سوريا كتركيا ولبنان (حوالي مليوني لاجئ في تركيا وحوالي مليون ونصف لاجئ في لبنان) في مقابل ستين ألف لاجئ مع بداية سنة 2017 في المنطقة المغاربية، إلا أن الاهتمام بوضع هؤلاء له أهميته بحكم ما يطرحه تواجدهم من إشكالات تستدعي الدراسة والتحليل.

اعتمادا على مقاربة أساسها المقارنة، سأحاول من خلال ورقتي التي اقترحها للمؤتمر العلمي أن استعرض طبيعة أداء السلطات المغاربية في كل من تونس والجزائر والمغرب مع ملف اللاجئين السوريين.

---

* – **أ.د صالح زياني**: ماجستير من جامعة بريستول، بريطانيا 1990، دكتوراه الدولة من جامعة باتنة، الجزائر 2004، أستاذ التعليم العالي قسم العلوم السياسية جامعة باتنة 1 الجزائر، مدير مختبر الأمن في المتوسط، مدير المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مجالات الاهتمام: السياسات العامة، التكامل المغاربي، النظام السياسي الجزائري، الأمن في حوض المتوسط، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، أستاذ التعليم العالي ومدير مخبر: الأمن في منطقة المتوسط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1 الجزائر.

إذ رغم وجود بنية تحتية معتبرة في كل هذه البلدان وهي بنية يمكنها أن تستوعب العدد المتواضع للاجئين، هذا بالإضافة للإمكانيات الدبلوماسية لدول المنطقة والتي يمكن الاستعانة بها لاستمالة منظمات الإغاثة والمساعدة الدولية وحتى المحلية، لكن للأسف ظل أداؤها محتشما. لقد اثر تجاهل السلطات المغاربية لهذا الملف على مكانتها الدولية في مجال تقديم يد المساعدة للاجئين، بل وعلى خلاف أداء الحكومات ،أصبح المواطن وكذا المجتمع المغاربي بروحه التضامنية مع الوافدين الجدد محل تقدير من قبل المهتمين بشأن اللاجئين السوريين .

سأقوم من خلال نفس الورقة بمساءلة دور منظمات المجتمع المدني المغاربي في المرافعة عن الملف المذكور أعلاه. فرغم وجود نسيج معتبر من المنظمات الأهلية في البلدان الثلاثة إلا أن ما يلاحظ هو عدم تخصيصها ما يكفي من العناية والمرافعة عن مأساة اللاجئين السوريين. إذ باستثناء بعض التقارير الدورية عن الوضع المزري للوافدين السوريين، لكن وبسبب العجز الوظيفي لهذه المنظمات غير الحكومية فإن أداءها لا يزال يتسم بالضعف، فلم تستطع لحد الساعة إدراج مأساة اللاجئين السوريين في أجندات السياسات الحكومية في المنطقة المغاربية بممارستها ما يكفي من الضغط على حكوماتها سواء تعلق الأمر بتونس أو الجزائر أو المملكة المغربية. فمثلا لم ترافع وتضغط بجدية قصد منح صفة اللاجئ للوافدين السوريين مما يحرمهم من حقوق كثيرة.

مما سبق ستتمحور إشكالية مداخلتي حول مساءلة منهجية تعاطي كلا من الحكومات المغاربية وكذا المؤسسات الأهلية (المجتمع المدني) في المنطقة مع قضية اللاجئين السوريين.

1) في أسباب لجوء السوريين للمنطقة المغاربية

تؤكد معظم التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية، بل وحتى منظمات المجتمع المدني في المنطقة المغاربية أن اللاجئين السوريين (أو النازحين بالتعبير السائد في المغرب العربي) يعيشون أوضاعا مأساوية بسبب عدم الاهتمام الكافي للتكفل بهم من قبل السلطات في هذه المنطقة. فقد وصل عدم اللامبالاة من قبل هذه السلطات حد الإحجام عن تخصيص ما يكفي من الجهد ولو بإحصاء عدد اللاجئين السوريين بما يمكن من تحديد حاجياتهم ويخفف من معاناتهم. لقد ساهم هذا التجاهل في بروز عدة ظواهر لا تليق وتتوافق والتقاليد العريقة لهذه البلدان في مجال حسن الضيافة والإغاثة. ولعل من ابرز تلك الظواهر تعميق مأساة الكثير منهم، بحيث أصبحوا فريسة في

أيدي عصابات التسول، كما يتم استغلالهم في ورشات العمل التي لا تحترم في عمومها معايير التشغيل المتعارف عليها دوليا.

من ابرز دواعي اختيار بعض اللاجئين السوريين للمنطقة المغاربية نجد العلاقات العائلية وعلاقات الصداقة والدواعي المهنية وحتى الدينية و توفر الظروف الأمنية وهي عوامل كان لكل منها نصيب في الدفع باللاجئين السوريين للاستقرار في هذه المنطقة وذلك في ظل زيادة حدة مآسيهم وغموض مستقبلهم في بلدهم الأصلي.

فمع اندلاع الأحداث وتفاقم الوضع في سوريا اضطر عدد من السوريين التوجه لبلدان المغرب العربي سيما الجزائر في ظل استمرار الرحلات الجوية بين البلدين وإعفاء مواطني هذا البلد من التأشيرة وهو ما يفسر إقبال اللاجئين السوريين على الوجهة الجزائرية. في مقابل ذلك فإن عدد هؤلاء في تونس كان ضئيلا سيما عقب انقطاع العلاقات بين البلدين في سنة 2012، وعدم منح التأشيرات للمواطنين السوريين على اثر ذلك.

لقد اختار بعض السوريين اللجوء إلى المملكة المغربية لاعتبارات معينة وعلى رأسها الاستقرار السياسي الذي يتميز به هذا القطر المغاربي، وإعلان السلطات في المملكة عن إمكانية تسوية وضعية المهاجرين القادمين إليها. كما أن قرب المملكة من أوروبا وما يعنيه ذلك من إمكانية الوصول إلى القارة العجوز مثل بدوره حافزا لبعض اللاجئين السوريين اختيار هذه الوجهة كمرحلة انتقالية بقصد المرور نحو الضفة الشمالية من المتوسط. وتجدر الإشارة هنا أن العديد من اللاجئين السوريين الذين دخلوا للمملكة بطرق سرية، خاصة عبر الحدود الجزائرية تمثل هدفهم في استخدام أراضي المملكة ليس بهدف الإقامة الدائمة بالضرورة ولكن كمنطقة عبور لأوروبا ، وهذا ما يفسر وجود عددا من اللاجئين بالمناطق الشمالية كطنجة والناظور مثلا. ويبدو أن هؤلاء اللاجئين استفادوا من خبرة وتجارب وحيل المهاجرين الأفارقة في كيفية العبور نحو أوروبا التي يرى فيها هؤلاء اللاجئين أفضل ملاذا لهم ولأبنائهم مقارنة بظروف الاستقبال في معظم البلدان العربية.[1]

لعل من أبرز ما يلاحظ في المواقف والسياسات المغاربية تجاه قضية اللجوء السوري للمنطقة هو غياب التنسيق بينها. في واقع الأمر عوض تبني مقاربة مشتركة تساهم في التخفيف من معاناة

[1] Alilat farid et Dahmani Farida, "Réfigiés Syriens, Quand le Maghreb devient Syrophobe", Jeune Afrique, Nro. 2938, 30 au 07 Avril 2014.

اللاجئين السوريين تحولت هذه القضية إلى مصدر لتعميق الخلافات بين دول المنطقة وخصوصا بين الجزائر والمملكة المغربية.

فقد اتسعت حدة هذه الخلافات بين البلدين مع بروز قضية انتقال اللاجئين السوريين عبر الحدود المشتركة بين البلدين في نوفمبر 2014 لكنها تعمقت أكثر مع بداية شهر أفريل 2017 إثر تبادل الاتهامات بين السلطات الجزائرية والمغربية. ففي الوقت الذي اتهمت فيه المملكة المغربية الجزائر بتسهيل انتقال 54 لاجئ سوري غير شرعي عبر الحدود الجزائرية لمدينة فجيج المغربية واعتبرته كنوع من إثارة للاضطرابات الأمنية على الحدود، نفت الجزائر من جهتها مسؤوليتها عن تسلل المهاجرين السوريين واعتبرته كمناورة مغربية بقصد الإساءة للجزائر. وفي خضم تبادل الاتهامات بين البلدين بقي اللاجئ السوري الخاسر الأكبر في نهاية المطاف. وببساطة تعبر قضية اللاجئين الذين علقوا بالحدود وتم توظيف قضيتهم للابتزاز والمساومات السياسية عن عمق الفجوة في سياسات الأقطار المغاربية تجاه هذه القضية الإنسانية.[2]

2) اللاجئون السوريون في المملكة المغربية

أ) الجهود الحكومية الرسمية (أولوية المقاربة الأمنية على المقاربة الإنسانية)

تعد المملكة من بين البلدان العربية التي سارعت لمساعدة الشعب السوري في محنته من خلال المساهمة في تجهيز مستشفى في مخيم الجعفري بالمملكة الأردنية، كما عملت المملكة على تسهيل منح التأشيرات للمواطنين السوريين الهاربين من جحيم العنف الذي شهدته سوريا سيما مع بداية الأزمة.

لقد ساعد وجود بعض أفراد الجالية السورية المقيمة في المملكة في الفترة السابقة لاندلا ع الأزمة السورية، وهي جالية متخصصة في نشاطات عديدة كمقاولات البناء وخدمات الإطعام وكذا حفر الآبار، في مساعدة بعض اللاجئين سواء بإيجاد مناصب عمل لهم، أو مساعدتهم في الحصول على المأوى وكذا تخفيف وطأة الغربة والألم جراء خروجهم القسري من جحيم العنف.

ومع كل ذلك ظل اللاجئون السوريون في المملكة يعانون من عدة مشكلات وعراقيل كتلك المتعلقة بتمدرس أبنائهم، بحيث لا يتم السماح لهم بدخول المؤسسات المغربية بسبب الوضعية غير القانونية للكثير من أوليائهم، كما يعد تعلم اللغة الأجنبية الأولى في المغرب وهي اللغة الفرنسية معضلة

[2] Chanoui Zahra, L'Algerie Accepte d Acceuillir les Syriens Bloqués à sa Fronteire Avec le Maroc Depuis Six Semaines" Le Monde du 02/06/2017.

أخرى بحكم أن اللغة الثانية في سوريا بعد اللغة العربية هي اللغة الانجليزية. لقد افرز عدم انخراط أبناء اللاجئين السوريين في المنظومة التعليمية المغربية واقعا معقدا، من ابرز مظاهره مرافقة أطفال اللاجئين أولياءهم في نشاطات التسول أمام المساجد والساحات التجارية. ورغم هذا الوضع الإنساني المعقد لم تبادر السلطات المغربية لإنقاذ الكثير من هؤلاء الأطفال بهدف حفظ طفولتهم بما تمليه كل التشريعات والمواثيق الدولية بهذا الخصوص.

رغم انخراط بعض اللاجئين في مهن ونشاطات اقتصادية متنوعة لكن الكثير منهم سيما النساء والأطفال يمتهنون التسول وهذا ما أثبتته معظم الدراسات الميدانية التي أجريت على الواقع المعيشي للاجئين في المملكة المغربية. تؤكد هذه الأبحاث على الواقع المزري لهؤلاء، مثل تعرضهم للاستغلال والإحباط جراء الوضعية التي يعيشونها والخوف من مستقبلهم الغامض سيما وان الأزمة في بلدهم تزداد سوءا.[3]

رغم مرارة وضعيتهم استطاع العديد من اللاجئين نسج علاقات طيبة مع المغاربة بسبب قدرتهم السريعة في الاندماج، وهي خاصية جعلتهم يحظون بتعاطف وتضامن مجتمعي استثنائي مقارنة باللاجئين من جنسيات أخرى، لكن ذلك لم يمنع حدوث استثناءات تتعلق بشكل خاص بعدم رضا بعض المغاربة من المنافسة التي يفرضها عليهم السوريون في العديد من النشاطات التي يتقنونها بشكل جيد وساعدتهم في تحسين وضعيتهم المعيشية وتوفير فرص التدريس لأبنائهم في المؤسسات المغربية التربوية الخاصة.

من بين الصعوبات التي تعرض لها اللاجئون عند وصولهم للملكة رفض السلطات المغربية السماح والترخيص لهم بتشييد ملجأ لهم بقصد التخفيف من مشكلة دفع الإيجارات الباهظة التي تثقل كاهلهم، سيما وان الإيجار في المملكة مرتفع جدا.

في ظل وجود معاهدات دولية تتعلق بالهجرة وكذا اللجوء والتي صادقت عليها البلدان المغاربية، وفي ظل توصيات منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية تجتهد المملكة المغربية وكبقية البلدان المغاربية قصد الاستجابة لهذه التوصيات. فقد تبنت المملكة ومن خلال مجلسها الوطني لحقوق الإنسان ما يعرف بمقاربة "من أجل سياسة جديدة للجوء والهجرة". وقد أعلنت السلطات المغربية عن سياسة جديدة

[3] راجع مثلا دراسة:
Bouchra Sidi Hida, Migration au Maroc et Fait du Printemps Arabe: cas des syriens, Centre Jacques Berques, 2015.

للهجرة بدفع عدة وزارات لوضع إطار قانوني للهجرة. سمحت هذه السياسة بتسوية وضعية العديد من اللاجئين السوريين في المملكة، لكن هذه التسوية لم تشمل الكثير منهم ففي سنة 2015 مثلا تمت تسوية طلبات حوالي 400 لاجئ فقط من مجموع 1100 طلب تم تقديمها للجهات المكلفة بإدارة هذا الملف. فضآلة العدد لا يحجب دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تسوية وضعية العديد من اللاجئين السوريين. فقد ساهم بشكل واضح مثلا في الدفاع عن وضعية اللاجئين السوريين الذين لم يتم الرد على ملفاتهم التي قدموها بقصد الحصول على صفة لاجئ.[4]

ومع كل ذلك فإن مصادقة المملكة المغربية على معاهدة جنيف 1951 المتعلقة باللاجئين لم يساهم كما ينبغي في الدفع بهذا البلد أن يتمتع من الناحية الواقعية بمنظومة إجرائية فعالة للتعاطي مع مشكلة اللجوء، ولعل هذا ما جعل المفوضية العليا للاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة هي من يتولى تحديد وضبط ومساعدة اللاجئين في هذا البلد.

عادة ما يتم تبرير مشكلة البطء في تسوية ملفات طلب اللجوء من قبل السلطات المغربية لضرورات التحقيقات الأمنية حول هوية اللاجئين وهي إجراءات إدارية تأخذ الكثير من الوقت، ومع ذلك فإنه يلاحظ أن تصريحات السلطات المغربية تؤكد أنها تبدي مواقف لينة تجاه اللاجئين الذين لم يتم تحديد هوياتهم لاعتبارات إنسانية. كما ظلت تلك التصريحات تؤكد انه يتم تصنيف المهاجرين السوريين الفارين من الحرب كلاجئين رغم أنهم لم يسو وضعياتهم على اعتبار أنهم قادمون من بلد يعاني من وضع متدهور للغاية.

في واقع الأمر لم تحجب تلك التصريحات واقعا غير مريح لبعض هؤلاء اللاجئين. فطول مدة تسوية وضعية هؤلاء اللاجئين دفعتهم لتنظيم وقفات احتجاجية عديدة تجاه المفوضية العليا للاجئين بعاصمة المملكة، الرباط أين طالبوا بضرورة الإسراع في تسوية وضعياتهم وكذا تقديم طلبات المساعدة الإنسانية الضرورية.

عموما تظل المملكة المغربية تواجه إشكالية معقدة وهي في كيفية التوفيق بين الاستجابة لمبادئ إنسانية كحق اللجوء في مقابل مراعاة الجوانب الأمنية عندما يتعلق الأمر بالتحقق من هوية طالبي اللجوء. وربما هذا ما جعل الموقف المغربي يتعرض للنقد أحيانا عندما يتعلق الأمر بطرد الوافدين المقيمين بشكل غير قانوني كما حدث في شهر مارس 2014 عندما تم طرد 15 لاجئا سوريا لتركيا، وهو القرار

---

[4] Menager Alice, "Pourqoui le Maroc Doit Adopter les Lois Relatives à l Asile et l Immigration", HuffoPost Maroc, 17/06/2016.

الذي انتقدته المفوضية العليا للاجئين. وعليه تواجه المملكة صعوبة تبني سياسة متجانسة يتم فيها احترام حقوق اللاجئين في ظل مناخ امني يتطلب عدم التساهل مع الوافدين الجدد بسبب وجد فرضية اندساس عناصر إرهابية بينهم بقصد زعزعة امن المملكة.[5]

رغم المخاوف الآنفة الذكر لكن يلاحظ أن التنسيق يسير بوتيرة جيدة بين المفوضية العليا للاجئين والسلطات المغربية خلال المدة الأخيرة سيما بعد تبني المملكة لسياستها الجديدة للجوء والهجرة ابتداء من سنة 2014 والتي تشمل جوانب متنوعة تخدم اللاجئين كالتعليم والصحة والرياضة والترقية الاجتماعية والتكوين والشغل.

ب) محدودية مرافعة المجتمع المدني المغربي حول اللاجئين السوريين

تعد المملكة المغربية من البلدان العربية القلية التي تتميز بوجود نسيج هائل من مؤسسات المجتمع المدني النشيطة في مجالات متنوعة خاصة الحقوقية منها. ولقد زادت وتيرة هذه الحركة منذ اندلاع ما يعرف بثورات الربيع العربي والتي غذت أكثر نفوذ وقوة الروح المطلبية للناشطين الذين يرافعون عن قضايا مختلفة من خلال مؤسسات المجتمع المدني هذه.

رغم السجل الجيد للمملكة المغربية في مجال التعاطي مع اللاجئين والمهاجرين المنحدرين من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء إلا انه عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع ملف اللاجئين السوريين يمكن تسجيل بعض المآخذ. لعل هذا ما دفع العديد من منظمات المجتمع المدني سواء محليا أو دوليا توجيه بعض النقد للسلطات المغربية بخصوص ما يتعلق بما يعرف بقضية اللاجئين السوريين العالقين بالحدود المغربية الجزائرية (من منتصف أفريل إلى بداية جوان 2017).

إن تردد السلطات المغربية استقبال هؤلاء اللاجئين العالقين على الحدود على اعتبار أنهم في الأراضي الجزائرية دفع ناشطي المجتمع المدني وعلى رأسها المنظمات الحقوقية التحرك والمطالبة بتغليب الجوانب الإنسانية على الخلافات السياسية القائمة بين البلدين، لقد دفع تردد السلطات هذه أن وصل الأمر بالنشطين المغاربة وكذا السوريين المقيمين في المملكة لطرح تساؤل حول الدوافع والخلفيات التي تقف وراء تقديم المملكة الأولوية للوافدين الأفارقة غير الشرعيين باعتماد خطة حكومية لتسوية وضعيتهم وإدماجهم اقتصاديا في مقابل فرض قيود على اللاجئين السوريين خصوصا خلال السنوات الأخيرة ومنها العراقيل المتعلقة بتجديد وثائق إقامة البعض منهم وكذا عدم توفير مقاعد الدراسة لأبنائهم في

[5] Schneider Frédréc, "Le Maroc Expulse des Refigiés Syriens Perturbateurs", Afric.com, 25 Mars 2014.

معظم أطوار التعليم. لقد وصل الأمر بهؤلاء النشطين لدرجة توجيه اتهامات للسلطات المغربية مفادها أن التساهل مع الوافدين الأفارقة والسعي لإدماجهم يدخل في سياق صفقة سياسية مع الاتحاد الأوروبي بهدف التقليل من تدفق هؤلاء نحو أوروبا.[6]

حتى وان اتفق ناشطوا المجتمع المدني في المملكة على بعض الممارسات السيئة للوافدين السوريين كالتسول والسرقة، لكنها تبقى حالات شاذة لا يقاس عليها ولا ينبغي جعلها كمسوغات للتضييق على بقية اللاجئين.

عقب الخلاف الذي نشب بين السلطات المغربية والجزائرية حول اللاجئين العالقين بالمناطق الحدودية، أبدى نشطاء المجتمع المدني في المملكة رغبة كبيرة في مساعدتهم رغم منعهم من قبل السلطات الوصول إليهم لأسباب رأتها موضوعية وعلى رأسها أن الخمسين لاجئي سوري (معظمهم نساء وأطفال) متواجدون على الجانب الأخر من الحدود، أي في الأراضي الجزائرية. ومع ذلك لم يتوقف ناشطي المجتمع المدني عن تقديم نداءات استغاثة باستخدام العديد من الوسائل كالاتصال المباشر بالمسئولين الحكوميين والاستعانة بوسائط التواصل الاجتماعي والإعلام وكذا تنظيم وقفات احتجاجية للتنديد باستمرار الوضع المأساوي للاجئين السوريين ومطالبة السلطات في المملكة بالإسراع في استقبالهم وتخليصهم من معاناتهم مع ضرورة تغليب الجوانب الإنسانية على الحسابات السياسية بين كل من المملكة وجارتها الجزائر في هذه القضية ذات البعد الأخلاقي.[7]

3) اللاجئون السوريون في الجزائر.

أ/ الأداء الحكومي بين التعاطف الشعبي ومحدودية إستجابة السلطات

تعد الجزائر البلد المغاربي الأكثر استقبالا للاجئين السوريين مقارنة بجيرانها. ففي البدايات الأولى للأزمة لوصول اللاجئين إلى الجزائر حاولت القوى المعارضة للنظام السوري استخدام ورقتهم كأداة للتفاوض من اجل رحيل الأسد وذلك مع البلدان المغاربية ومنها الجزائر، لكنها لم تنجح في استخدام هذه الورقة لاعتبار أساسي وهو تواضع عدد المهاجرين في المنطقة. لم تتمكن قوى الثورة السورية استخدام ورقة اللاجئين للضغط على الجزائر التي بقيت متحفظة في موقفها تجاه الحراك الذي شاهدته

[6] "اللاجئون السورين العالقون بين الجزائر والمغرب." العربية نت ، تم تصفح الموقع يوم 9 جوان 2017.
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2017/04/30/

[7] "جماعة العدل والاحسان تندد برفض السلطات المغربية دخول اللاجئين السوريين العالقين على الحدود" القدس العربي، يوم 08 ماي 2017. عدد 8849.

سوريا. فلقد ظل الاعتقاد السائد لدى المعارضة السورية أن توافد اللاجئين سوف يعزز من إقحام دول مثل الجزائر ولبنان والعراق في الصراع ودفعها لتبني مواقف داعمة للثورة السورية، لكن مع مرور الوقت وفي ظل جمود المواقف الدولية التي لم تستطع تحقيق إجماع حول إسقاط نظام الأسد في سوريا، وكذلك في ظل الانشقاقات الحادة التي عرفتها المعارضة السورية سيما بين جناحها العسكري والسياسي تم إسقاط قضية اللاجئين كورقة للضغط من أجندة القوى المعارضة لنظام الأسد على معظم البلدان التي شهدت نزوحا للرعايا السوريين بما فيها الجزائر.

من ابرز الإشكاليات التي واجهتها السلطات الجزائرية مع بداية تدفق النازحين من سوريا صعوبة تحديد من يستحق صفة اللاجئ من عدمه. فاستخدام حجة الهروب من الأوضاع الأمنية لم تكن دائما صحيحة في تقدير السلطات الرسمية الجزائرية. فبحسبها وبحسب حتى تصريحات بعض ممثلي الجالية السورية في الجزائر فإن لعديد من هؤلاء اللاجئين كانوا مجرد متسولين ودليلهم أن العديد من هؤلاء يرفضون المساعدات التي تعرضها عليهم الحكومة الجزائرية، وهو الأمر الذي يثبت أن نوايا البعض منهم ليست الهروب من الأوضاع الأمنية وإنما لحسابات أخرى. فقد شجب ممثلي الجالية السورية فإن لجوء بعض هؤلاء للتسول مسيء لسمعة الشعب السوري الذي يبقى غير معني بالهجرة الاقتصادية لهذه الفئة.[8] ومع ذلك حاولت السلطات الجزائرية والشعب الجزائري أن يقدما الدعم للعائلات السورية التي استقرت في الجزائر.

تميز الأداء الحكومي بالتخبط خلال السنوات الأولى للأزمة السورية. فمع ازدياد تدفق اللاجئين السوريين قررت الجزائر أنه ليس بإمكانها منح حق اللجوء لهؤلاء وعليه تم تصنيفهم كبقية الرعايا الأجانب، بمعنى إخضاعهم للاتفاقيات الثنائية بين الجزائر وسوريا، وعليه فإن الرعايا السوريين أصبحوا مجبرين بمغادرة الجزائر بعد ثلاثة شهور من وصولهم. لكن وبحكم تدهور الأوضاع في سوريا تم السماح لهم بتجاوز تلك الفترة.

مع تدفق اللاجئين السوريين على الجزائر بدأت مظاهر الاستياء تبدو على الكثير منهم. فقد استهجنوا كيفية تعامل السلطات الجزائرية معهم. فبحسبهم، فإن الجزائر وان فتحت أبوابها ظاهريا لهم، لكن ذلك يخفي الكثير من التضييق عليهم بسبب الإجراءات التي يتم إخضاعهم لها وكذلك الوثائق التي

[8] Abbes Zineb,"Le Représentant des Refugies Syries à Alger Déplore le Refus de ses Concitoyens de Réjoindre les centres d acceuil", Algerie1.com (accessed on 6/7/2017) https://www.algerie1.com/actualite/le-representant-des-refugies-syriens-a-alger-deplore-le-refus-de-ses-concitoyens-de-rejoindre-les-centres-daccueil

ينبغي عليهم تجديدها كل ثلاثة أشهر. وعليه فإنهم عادة ما يقضون شطرا هاما من هذه المدة في إعداد هذه الوثائق التي تعبر عن بيروقراطية معقدة سيما وأن إمكانية الحصول على الإقامة الدائمة لهم يعد أمرا بعيد المنال. فحتى وان رحب الكثير من هؤلاء اللاجئين بتعاطف الشعب الجزائري معهم، لكن البعض منهم لم يستحسن معاملة الحكومة الجزائرية لهم. فمثلا من بين الصعوبات التي يواجهها هؤلاء اللاجئون تلك المتعلقة بإجراءات الإيواء التي تعد معقدة بحسبهم والتي تتطلب طلبات للإيواء، تصاريح خطية وكفالة المواطن الجزائري. فمثلا يتعين على القادم من سوريا أن يحمل معه مبلغ 1000 دولار وبطاقة الإيواء التي يؤمنها له مواطن جزائري من أحد أقسام الشرطة، أو ان يكون له حجزا بأحد الفنادق ومبلغ أربعة آلاف دولار عند دخوله للجزائر بدون ورقة إيواء. إضافة لذلك تعد مشكلة السكن والإيجار من المشكلات العويصة التي تواجه اللاجئ السوري سيما في المدن الكبرى أين يكون سعر الإيجار مرتفعا للغاية ويتم دفعه مقدما وهو ما يرهق كاهل القادمين الجدد بشكل خاص.[9]

لقد دعمت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية استياء بعض اللاجئين السوريين في الجزائر. وتؤكد العديد من تقاريرها المهتمة بوضع اللاجئين السوريين في الجزائر انه توجد مفارقة مهمة وهي انه في الوقت الذي يحظى فيه هؤلاء اللاجئين بترحيب وتعاطف من قبل الشعب الجزائري، لكن في مقابل ذلك يلاحظ وجود العديد من أوجه القصور تتعلق بالتعاطي الرسمي الحكومي مع هؤلاء اللاجئين ضمن جوانب عديدة تتعلق بالإقامة والعمل والتمدرس وغيرها.

من بين الصعوبات التي واجهها اللاجئون مع قدومهم للجزائر صعوبات تتعلق بالعمل والاستثمار في هذا البلد. بالنسبة للعمل، يجد اللاجيء السوري صعوبة في الحصول على عمل لأن القوانين الجزائرية تمنع العمل لمن لا يتمتع بحق الإقامة، وعلية فالكثير من السوريين اللاجئين في الجزائر يشتغلون بشكل غير قانوني وهو ما قد يعرضهم لعقوبات في حال اكتشاف أمرهم. فيما يتعلق بالاستثمار يشتكي اللاجئون أصحاب الأموال من انعدام التسهيلات للمستثمرين السوريين في الجزائر ولعل هذا ما دفع بالبعض منهم الانتقال لوجهة أخرى. فبالإضافة لمناخ الاستثمار غير المحفز، يمنع على اللاجئين الحصول على السجل التجاري، إذ لتفادي هذه العقبة القانونية يتم الاتفاق مع المواطنين الجزائريين بقصد الحصول على سجلات تجارية بأسمائهم وليس بأسماء هؤلاء اللاجئين.[10]

---

[9] Benrahal Djemai, "Réfugiés Syriens en Algerie, Ils Sont Confrontés à un Probleme de Papeirs", InfoSoir 25/02/2015.

[10] Tsa Algerie,"Ces réfugies Syriens qui Reussissent en Algerie" (accessed on :12/7/2017) http://www.pageshalal.fr/actualites/ces_refugies_syriens_qui_reussissent_en_algerie_-fr-15934.html

لقد دفعت هذه الصعوبات الكثير من النازحين السوريين ليطرحوا تساؤلا هاما فحواه لماذا تضع الحكومات العربية ومنها الجزائر كل هذه العراقيل في مقابل تقديم الدول الأوروبية تسهيلات لأولئك الذين استطاعوا الوصول إليها. يرى هؤلاء النازحون أن التفسير المناسب لذلك هو معاقبة هؤلاء النازحين بسبب وقوفهم ضد نظام الأسد الذي يمارس كل أشكال الاضطهاد ضد شعبه.

رغم التحفظات والانتقادات التي تم توجيهها لطريقة تعاطي السلطات الجزائرية مع اللاجئين السوريين لكن وبعد مرور عدة سنوات من تدهور الوضع في سوريا، تؤكد هذه السلطات أنها وعلى خلاف بقية البلدان المغاربية تعد البلد الذي يستقبل اكبر عدد من اللاجئين السوريين، وهو البلد الوحيد في المنطقة الذي لا يطبق تلك الحزمة من الإجراءات الأمنية على اللاجئين السوريين مقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة. وتؤكد نفس السلطات أنها لطالما غضت الطرف وتسامحت مع العائلات السورية التي تلجأ للتسول مراعاة لظروفها الخاصة، كما تؤكد أنها لم تستغل اللاجئين السوريين كما حدث في مناطق أخرى.[11]

يمكن القول انه بعد تجاوز السنوات الأولى من لجوء السوريين في الجزائر بدأت مرحلة جديدة في التشكل خلال الفترة الأخيرة وهي استيعاب السلطات الجزائرية لهؤلاء اللاجئين واندماج الكثير منهم في نمط حياتهم الجديد سيما وان الحكومة الجزائرية أبدت ليونة ومرونة كبيرتين مع هؤلاء اللاجئين فيما يتعلق بإجراءات الإقامة والشغل والرعاية الصحية والتمدرس. ومن المهم أن أشير هنا أن التشدد الذي أبدته السلطات الجزائرية في بداية الأزمة السورية لا يعود بالدرجة الأولى لتعاطفها مع النظام القائم في سوريا بقدر ما يعود لحالة التوجس من تداعيات الثورة السورية وموجة الربيع العربي التي اكتسحت العديد من البلدان العربية وأحدثت حراكا ولو متواضعا في الجزائر. زادت حدة التوجس عقب العثور على جوازات سفر مزورة بحوزة بعض اللاجئين تم الحصول عليها من تركيا.[12] ورغم كل ذلك فإنه ومع مرور الوقت تم السماح لمعظم اللاجئين التنقل بحرية والاستثمار وشراء مساكن وشقق لميسوري الحال، كما سخرت السلطات الجزائرية العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل وفق أجندتها للمساهمة في التخفيف من معاناة اللاجئين السوريين.

[11] Soufiane Farid, "La Détresse des Syriens en Algerie", Le Jeune Independant, 15 Mars 2015.

[12] Gioua Ikram "Alerts dans les Aeroports Internationaux" L Expression, 13/10/2016.

ب/ المجتمع المدني وغياب مقاربة فعالة تجاه محنة اللاجئين السوريين

حاولت العديد من مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر المرافعة والدفاع من أجل القضايا التي تهم اللاجئين السوريين. من بين هذه المؤسسات ما يعرف باللجنة الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان. فقد دعت هذه الأخيرة السلطات لتبني مقاربة أكثر وضوحا تجاه اللاجئين السوريين الذين يمثلون ملفا إنسانيا يتعين معالجته بعناية. بل وأن البعض من هذه الجمعيات استهجن إخفاق السلطات الجزائرية في الوفاء بالتزاماتها الدولية سواء على المستوى الأخلاقي أو القيمي أو السياسي تجاه هذه المأساة الإنسانية.

لقد تجاوبت بعض جمعيات حقوق الإنسان الجزائرية مع دعوة المنظمة العربية لحقوق الإنسان التي شجبت التنسيق الأمني بين السلطات الجزائرية والحكومة السورية من خلال رفض استقبال بعض اللاجئين وكذلك تسليم الجزائر لبعض اللاجئين السوريين للحكومة السورية مع بداية الأزمة. فقد رأت في القرار الجزائري خطرا محدقا على أمنهم وسلامتهم، وعليه دعت لضرورة ان تحترم الجزائر التزاماتها القانونية وان تتقيد بمعايير حقوق الإنسان التي تحظر تسليم اللاجئين لبلدانهم التي فروا منها.[13]

انتقدت هذه المنظمات والجمعيات الواقع المزري للكثير من اللاجئين، خاصة الخوف من الترحيل لخارج الجزائر بعد انقضاء آجال الإقامة المسموح لهم بها في الجزائر والتي تعني فيما تعنيه تحولهم إلى مهاجرين غير شرعيين. فقد ضغطت هذه الجمعيات في اتجاه منح صفة لاجئي للنازحين السوريين. ووصل الأمر حد تقديم طلب لرئيس الجمهورية قصد التدخل لإيجاد حل لهذه القضية. أدركت هذه الجمعيات أن إعطاء ومع صفة لأجيء لهؤلاء سيترتب عنه جلب المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بقصد المساهمة في تقديم المساعدة الإنسانية لهؤلاء اللاجئين.

من جهتها حاولت العديد من الجمعيات التدخل لحماية هؤلاء اللاجئين خاصة الأطفال والنساء من خلال السعي لتوفير المأوى ولإطعام والرعاية الصحية والتمدرس. ومن بين اهم الجمعيات التي نشطت ولا زالت تنشط ضمن هذا السياق شبكة ندى، جمعية التويزة، جمعية ناس الخير، جمعية ستار شباب وكذلك الكشافة الإسلامية. كما سعت بعض هذه الجمعيات توسيع جهودها بإشراك منظمات حكومية وغير حكومية دولية وعلى رأسها المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة.

[13] "الجزائر تسلم لاجئين سوريين لنظام بشار الأسد" دنيا الوطن. (تم تصفح الوقع في 23 جوان 2017).
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/11/11/333101.html2012/11/11

فيما يخص المنظمات وجمعيات المجتمع المدني التي ترتبط بالسياسة العامة للدولة الجزائرية مثل الهلال الأحمر الجزائري فقد تلقت تعليمات من السلطات بضرورة احتضان السوريين الهاربين من جحيم الحرب والظروف الحياتية القاسية، سيما وأن هؤلاء السوريون أبدوا قدرة على الاندماج في المجتمع الجزائري مقارنة باللاجئين الأفارقة بحكم وجود قواسم مشتركة كالدين واللغة والتقاليد.

لقد ساهم الهلال الأحمر الجزائري بالتنسيق مع السلطات الجزائرية في مساعدة اللاجئين السوريين من خلال توفير مراكز الاستقبال لهم، إلا أنه واجه صعوبة رفض الكثير من اللاجئين السوريين الالتحاق بمراكز الاستقبال هذه وهو ما صعب عملية إحصاء هؤلاء اللاجئين سيما الأطفال الذين هم في حاجة للتمدرس.

من بين المجالات العديدة التي تدخل فيها الهلال الأحمر الجزائري مساعدة اللاجئين في استخراج الوثائق الضرورية المتعلقة بإقامتهم، إضافة لتزويد ابناء اللاجئين بمستلزمات الدراسة بل وحتى تخصيص أقسام لتقديم الدروس الإضافية بهدف تقريب تسهيل استيعاب أبناءهم للمنهاج الدراسي الجزائري. هذا بالإضافة لتقديم الدعم للعائلات السورية خلال المناسبات والأعياد مثل إدراج العديد من الأطفال السوريين في عمليات الختان الجماعي لأطفال العائلات الجزائرية الفقيرة.[14]

4) اللاجئون السوريون في تونس

أ/ فعل حكومي متواضع ومنظومة تشريعية واعدة للجوء في الأفق

لتونس تجربة ثرية في استقبال اللاجئين، وهي تجربة كانت محل تقدير العالم لما استقبل هذا البلد المتواضع في إمكانياته مئات الآلاف من الليبيين عقب الحراك الشعبي ضد نظام القذافي سنة 2011. لقد منحت هذه التجربة وكذا الوضع حرفية وخبرة وثقة كبيرة للسلطات التونسية للتعاطي مع اللاجئين.

تقدر تقارير المنظمات الإنسانية بتونس أن عدد السوريين في هذا البلد يقارب أربعة آلاف لاجئ، وتقر انه لا توجد معطيات أو إحصائيات دقيقة عن أوضاعهم في تونس، ولا عن كيفية قدومهم إليها ولا عن ظروف عيشهم ولا الصعوبات التي يواجهونها.

[14] عويمر إيمان، " اللاجئون السوريون: الجزائر في القلب لكن المستقبل في أوروبا" الشروق اونلاين، 2015/09/06 (تم تصفح الموقع في 2017/06/28).

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/254254.html

دخل العديد من اللاجئين لتونس عبر الحدود الليبية والجزائرية لتتحول إقامة البعض منهم إلى كابوس حقيقي. فبعد هروبهم من جحيم الحرب الأهلية من ليبيا طمعا في كرم الشعب التونسي وتضامن الدولة التونسية حظي الكثير منهم بتعاطف التونسيين لكن على المستوى الرسمي حدث تجاهل تجاههم. فقد أوضحت السلطات التونسية مع بداية تدفق اللاجئين السوريين أن تونس ليس بإمكانها وليست قادرة على استقبال أعدادا كبيرة من اللاجئين بسبب أوضاعها الاقتصادية غير المريحة.[15]

لقد كانت طريقة الوصول إلى تونس محفوفة بالمخاطر. فبحكم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وكذا غياب خط جوي مباشر بينها وصل معظمهم للأراضي التونسية عن طريق البر، وهذا ما جعل الكثير منهم يسقطون في فخ عصابات التهريب والإجرام أين تم استغلال أوضاعهم المأساوية أبشع استغلال. كما تعرضت النساء والفتيات السوريات للاستغلال من خلال الاستعانة بهن كخادمات في البيوت مقابل الأكل والمبيت. كما وقع العديد من الأطفال السوريين في أيدي عصابات التسول سيما في المدن الكبرى.

مما عقد أوضاع السوريين في تونس قطع العلاقات بين البلدين منذ شهر نوفمبر 2011. اعتبر اللاجئون السوريون أن قطع العلاقات بين البلدين وإغلاق السفارة السورية في تونس عقابا لهم وليس انتقاما من النظام السوري. فغياب التمثيل الدبلوماسي بين البلدين عقد كثيرا من وضع السوريين خاصة ما تعلق بتجديد وثائقهم أين يضطرون للسفر للجزائر لأجل ذلك. ومما زاد الطين بلة حالة التعطيل والتماطل من قبل السلطات التونسية بخصوص إجراءات الإقامة التي تدوم لفترات طويلة تتجاوز السنة أحيانا. ضمن هذا السياق تؤكد العديد من الجمعيات الحقوقية التونسية ومنها جمعية الكرامة والحرية فإنه، وبسبب الأوضاع السابقة، يتم استغلال اليد العاملة السورية في العديد من الحرف السوري كالحدادة والنجارة والصناعات التقليدية، ومع ذلك لا يتقاضى العامل السوري سوى ثلث أو ربع ما يتقاضاه العامل التونسي، هذا بالإضافة لحرمانه من خدمة الضمان والتأمين الاجتماعي، سيما وأن الكثير منهم فقدوا وثائقهم أو انتهت مدة إقامتهم في الأراضي التونسية.[16]

في واقع الأمر يمكن القول أنه رغم تعاطف المواطنين التونسيون مع اللاجئين السوريين وهو التعاطف الذي يمكن ملاحظته بشكل خاص من خلال فضاءات التواصل الاجتماعي التي تم الاستعانة

[15] الصابري بلقاسم " تونس ليست قادرة على استقبال أعدادا كبيرة من اللاجئين" الثورة نيوز، 2015/09/15.

[16] "سوريو تونس: لاجئو الخلسة والتسول" العربي الجديد، 2015/03/15.

https://www.google.dz/?gws_rd=cr&ei=TdhtWab9N4bSUZGwlvAM#q

بها لمطالبة المسؤولين الحكوميين بتوفير الحماية لهم بل وحتى فتح الحدود لهم، لكن في مقابل ذلك يلاحظ عزوف السلطات للتعاطي بشكل مقنع وفعال مع ملف اللاجئين السوريين. لعل هذا ما دفع العديد من المنظمات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني أن توجه نقدها للسلطات التونسية التي لم تبد ما يكفي من الاهتمام لدرجة اللامبالاة. فبحسب هذه المنظمات فقد وصلت هذه اللامبالاة للحد الذي لم تقم فيه هذه السلطات حتى بإحصائهم بشكل دقيق بقصد تحديد حاجياتهم والتخفيف من معاناتهم.

من المفارقات التي ينبغي الإشارة إليها هنا، انه على عكس الفعل الحكومي المتواضع شهد العمل التشريعي بخصوص قصية اللجوء في تونس ديناميكية متميزة خلال السنوات الأخيرة. فقد أكد الدستور الجديد (2013) لفترة ما بعد الثورة التونسية على حق اللجوء، بل وأن هذا البلد، ومن خلال وزارة العدل التونسية، أعد مشروع قانون خاص يتعلق باللجوء والذي تأخرت المصادقة عليه لكنه سيساهم في دعم المد التضامني الذي قامت به تونس سنة 2011 مع اللاجئين الليبيين. كما سيحول ما جاء في الدستور التونسي إلى تشريع هام يضمن حماية حقيقية للاجئين وفي حال اعتماده سيجعل من تونس أول بلد عربي يعتمد على هذا القانون المتناغم مع التشريعات الدولية، أي أنه يتماشى مع مقتضيات القانون الدولي للجوء، وبالأساس اتفاقية جنيف 1951.[17] وقد تم إعداد مشروع هذا القانون مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتونس. فالمشروع في نسخته النهائية ينص على مجموعة من المبادئ الأساسية، ويوفر إطارا لتعريف اللاجئ حسب الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وجوانب تتعلق بالحماية إضافة إلى واجبات اللاجئين، كما ينص على إنشاء هيئة وطنية للجوء. ويبقى أنه في حال اعتماده سيكون الأول من نوعه في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.[18]

بحسب مشروع القانون الجديد الخاص باللجوء فإنه يحق لطالبه البقاء في التراب التونسي إلى أن تبت الهيئة المختصة في طلبه، ويستفي حقه في ممارسة الطعون التي يكفلها هذا القانون. كما يؤكد نص هذا المشروع على تساوي اللاجئين مع المواطنين التونسيين في عدة حقوق من بينها حرية المعتقد والحق في التعليم الأساسي، والتقاضي، كما يتساوون مع الأجانب في حقوق الملكية والتنقل داخل البلاد وإلى خارجها وفي الشغل وفي الضمان الاجتماعي.[19]

---

[17] قانون اللجوء في تونس محور لقاء بين يوسف الشاهد ورئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، في مجلة المصدر ليوم 10 /02/ 2017.

[18] "مشروع قانون يتعلق بحق اللجوء في تونس" جريدة الصباح التونسية يوم 2014/06/25.

ar.webmanagercenter.com/2017/02/10/175 165

[19] "تونس تعزز منظومتها الحقوقية بمشروع لأول قانون عربي للجوء" صحيفة بغداد بوست، يوم 10 جوان 2017.

ب/ المجتمع المدني التونسي الأنشط مغاربيا في المرافعة عن اللاجئين السوريين

رغم التصريحات الإيجابية للسلطات التونسية مع بداية توافد اللاجئين السوريين على هذا البلد هربا من جحيم الحرب في وطنهم، لكن عدم ترجمة تلك التصريحات في قرارات ملموسة دفعت المجتمع المدني التونسي للضغط على الحكومة بقصد دفعها للمشاركة في المجهود الدولي لاستقبال اللاجئين السوريين على أراضيها. وأشير هنا أن مؤسسات المجتمع المدني التونسي تعد من أنشط المؤسسات على المستوى المغاربي، فقد أبدى استماتة ونشاط متميز في الدفاع عن هؤلاء اللاجئين.

انتقدت العديد من المنظمات الحقوقية التونسية عزوف واستقالة السلطات التونسية وكذلك عدم وفائها بالتزاماتها الدولية التي صادقت على العديد منها. فعلى عكس احتضانها للآلاف الليبيين الفارين من جحيم الحرب في ليبيا، وهو ما أعطى لتونس تجربة فريدة من نوعها مقارنة بالتجارب المغاربية الأخرى في احتضان اللاجئين، وفي قدرتها على استنفار المنظمات المهتمة بالإغاثة لمساعدة اللاجئين السوريين. لقد فضلت السلطات التونسية عدم الانخراط في هكذا مسعى لاعتبارات لا يمكن تحديدها بشكل دقيق، مع أن بعض منظمات المجتمع المدني التونسي توعز ذلك كون هؤلاء اللاجئين محسوبين على النظام القائم في سوريا والذي لا يحظى بقبول من قبل سلطات ما بعد الثورة في تونس.

من جهته ساهم ولا يزال يساهم الهلال الأحمر التونسي بالتنسيق مع المفوضية العليا للاجئين في التعاون ضمن مجالات عديدة. فمثلا تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تونس بقبول مطالب اللجوء ودراستها وتصحيح وضعيات أصحابها وبعدما تقوم بتسليم مطالب اللجوء إلى الهلال الأحمر التونسي المتواجد في العديد من المحافظات التونسية. كما تقوم كلتا الهيئتين بزيارات ميدانية لضبط حاجيات اللاجئين السوريين وتقديم المساعدات لهم.

ساهمت مؤسسة الهلال الأحمر بمساعدة الكثير من أبناء اللاجئين في للتمدرس في المؤسسات التربوية التونسية، وتخصيص حصصا إضافية للاستدراك سيما في اللغة الفرنسية التي يجهلها أطفال اللاجئين السوريين. كما ساعدت في إدخال أبناء اللاجئين الذين لا يتمتعون بالأوراق الثبوتية للمؤسسات التعليمية، إذ في حالة عجز اللاجئ عن تقديم شهادة الإقامة، أو غياب الأوراق الثبوتية للطفل التي تحدد سنه ومستواه الدراسي يتم اعتماد وثيقة التصريح على الشرف كإجراء لعديم تفويت الفرصة على تمدرس أبناء اللاجئين.

خاتمة واستنتاجات

للأسف، كبقية البلدان العربية افتقدت البلدان المغاربية التي شملها هذا البحث وهي تونس والجزائر والمملكة المغربية لسياسة واضحة تخص استقبال اللاجئين السوريين على أراضيها. ويلاحظ غياب رؤية موحدة وواضحة تجاه هذه القضية. فالإجراءات والسياسات التي اتخذتها اتسمت بالعشوائية والتخبط، كما اتسمت بالمناسباتية والظرفية.

من المفارقات المهمة التي ينبغي التأكيد عليها في نهاية هذه الورقة أن التعاطي الشعبي الوجداني مع مأساة اللاجئين السوريين على المستوى المغاربي اختلفت كل الاختلاف عن التعاطي الرسمي. ففي الوقت الذي أبدت كل الشعوب المغاربية ترحيبها وتعاطفها مع اللاجئين السوريين، في مقابل ذلك اتسم التعاطي الرسمي بالعديد من أوجه القصور وظلت المقاربة والهاجس الأمني الأكثر حضورا في صياغة رؤى الحكومات المغاربية تجاه مأساة السوريين.

بالانتقال لدور المجتمع المدني، فإنه وكبقية المؤسسات الأهلية في العام العربي وبغض النظر عن بعض الجمعيات التي حاولت ان ترافع وتدافع عن مأساة الشعب السوري، فإن بقية التنظيمات أبدت تقصيرا تجاه اللاجئين السوريين. فرغم كثرة عددها إلا أن الكثير منها التزم الصمت بذريعة ضبابية الوضع السياسي في سوريا.

من بين أبرز وجوه تقصير المجتمع المدني المغاربي في المرافعة عن محنة اللاجئين السوريين، عدم قدرته على مقاربة ظاهرة اللجوء باعتبارها كارثة إنسانية. كما أبان عن فقر واضح في تبصير الرأي العام في المنطقة بحجم معاناة السوريين وحاجتهم للإغاثة العاجلة. إضافة لكل ذلك يلاحظ وقوع العديد من مؤسسات المجتمع المدني المغاربي في فخ الحسابات السياسية الضيقة وهو منطق يتنافى والأرضية الأخلاقية التي تستند عليها نشاطات هذه المؤسسات، وما يعنيه ذلك من تضامن إنساني وأخلاقي مع محنة بشرية، تضامن بعيدا كل البعد عن الحسابات السياسية الأنانية، مرجعيته الوحيدة إنسانية الإنسان.

مراجع المداخلة:

- "تونس تعزز منظومتها الحقوقية بمشروع لأول قانون عربي للجوء" صحيفة بغداد بوست، يوم 10 جوان 2017.
- "الجزائر تسلم لاجئين سوريين لنظام بشار الأسد" دنيا الوطن. تم تصفح الوقع في 23 جوان 2017.

https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/11/11/333101.html2012/11/11

- "جماعة العدل والاحسان تندد برفض السلطات المغربية دخول اللاجئين السوريين العالقين على الحدود" القدس العربي، يوم 08 ماي 2017. عدد 8849.
- الصابري بلقاسم "تونس ليست قادرة على استقبال أعدادا كبيرة من اللاجئين" الثورة نيوز، 2015/09/15.
- عويمر إيمان، "اللاجئون السوريون: الجزائر في القلب لكن المستقبل في أوروبا" الشروق اونلاين، 2015/09/06 تم تصفح الموقع في 2017/06/28.

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/254254.html

- "اللاجؤون السورين العالقون بين الجزائر والمغرب." العربية نت (تم تصفح الموقع يوم 9 جوان 2017).

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2017/04/30/

- "سوريو تونس: لاجئو الخلسة والتسول" العربي الجديد، 2015/03/15.

https://www.google.dz/?gws_rd=cr&ei=TdhtWab9N4bSUZGwlvAM#q

- قانون اللجوء في تونس محور لقاء بين يوسف الشاهد ورئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، في مجلة المصدر ليوم 10 /02/ 2017.
- "مشروع قانون يتعلق بحق اللجوء في تونس" جريدة الصباح التونسية يوم 2014/06/25.

ar.webmanagercenter.com/2017/02/10/175 165

Abbes Zineb,"Le Représentant des Refugies Syries à Alger Déplore le Refus de ses Concitoyens de Réjoindre les centres d acceuil", Algerie1.com (Accessed on : 6/7/2017)

https://www.algerie1.com/actualite/le-representant-des-refugies-syriens-a-alger-deplore-le-refus-de-ses-concitoyens-de-rejoindre-les-centres-daccueil

Alilat farid et Dahmani Farida, "Réfigiés Syriens, Quand le Maghreb devient Syrophobe", Jeune Afrique, Nro. 2938, 30 au 07 Avril 2014.

Benrahal Djemai, "Réfugiés Syriens en Algerie, Ils Sont Confrontés à un Probleme de Papeirs", InfoSoir 25/02/2015.

Bouchra Sidi Hida, Migration au Maroc et Fait du Printemps Arabe: cas des syriens, Centre Jacques Berques, 2015.

Chanoui Zahra, L'Algerie Accepte d Acceuillir les Syriens Bloqués à sa Fronteire Avec le Maroc Depuis Six Semaines" Le Monde du 02/06/2017.

Gioua Ikram "Alerts dans les Aeroports Internationaux" L Expression, 13/10/2016.

Menager Alice, "Pourqoui le Maroc Doit Adopter les Lois Relatives à l Asile et l Immigration", HuffoPost Maroc, 17/06/2016.

Schneider Frédréc, "Le Maroc Expulse des Refigiés Syriens Perturbateurs", Afric.com, 25 Mars 2014.

Soufiane Farid, "La Détresse des Syriens en Algerie", Le Jeune Independant, 15 Mars 2015.

Tsa Algerie,"Ces réfugies Syriens qui Reussissent en Algerie" (Accessed on : 12/7/2017) http://www.pageshalal.fr/actualites/ces_refugies_syriens_qui_reussissent_en_algerie_-fr-15934.html

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(3), February 2018

الوقف وأثره في مواجهة الأزمات.. أزمة اللاجئين السوريين (أنموذجًا)

د. عماد حمدي إبراهيم*

المقـدمة:

الحمد لله رب العالمين، وصلاةً وسلاماً على خير خلقه أجمعين وبعد:

فإن مشكلة اللاجئين السوريين تعد واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية التي يشهدها العالم منذ كوارث الحرب العالمية الثانية؛ ذلك أن عدد اللاجئين بدول الجوار وغيرها من الدول الأخرى؛ قد تجاوز الخمسة ملايين لاجئ، يعيشون حياة في منتهى القسوة، ويواجهون أوضاع إنسانية بالغة الصعوبة.. وقد أرهقت هذه الأزمة الحكومات وأثقلت كاهلها، وأضافت إليها أعباءاً جديدة؛ فكان لابد من قيام الشعوب العربية والإسلامية بدورها؛ ذلك الدور الذي وجه إليه المصطفى (صلى الله عليه وسلم) بقوله: " مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى " [1].

وإذا كان نظام الوقف يشكل إحدى صيغ العمل الاجتماعي التنموي؛ التي تمنح الفرصة للتقرب إلى الله (عز وجل) وتلبي حاجات متعددة للمجتمع.. فإن هذا البحث يعد محاولة لتسليط الضوء على دور مهم وجديد للوقف، ووظيفة محورية من الوظائف التي يمكن أن يقوم بها هذا النظام العبقري؛ ألا وهي مواجهة المحن والأزمات وتخفيف الآلام والابتلاءات التي تعانى منها الشعوب أثناء وعقب حالات الصراعات والمعارك والحروب، لاسيما أولئك الذين أجبرتهم ويلات الحرب على الفرار وأضطرتهم ترك الأوطان بحثا عن الأمن والأمان.

علاقة البحث بمحاور المؤتمر:

يندرج البحث ضمن عناصر المحور السادس والذي يناقش دور المنظمات والمؤسسات في تحسين أوضاع اللاجئين السوريين.

* – الدكتور: **عماد حمدي إبراهيم**: من مواليد مصر، حاصل على الدكتوراه في إدارة الأزمات، له العديد من البحوث والدراسات المنشورة في المؤتمرات الدولية والمجلات العلمية المحكمة، حاصل على جائزة المجلس الأعلى للثقافة في موضوع : " ثقافة الاختلاف وقبول الآخر".

1) أخرجه مسلم، في صحيحه (1999/4) حديث (2586).

أهمية البحث:

ترجع أهميته إلى تسليط الضوء على واحدة من أهم الآليات التي يمكن استخدامها في مواجهة أزمة اللاجئين.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف؛ ولعل من أبرزها:

- لفت الأنظار للدور الذي يمكن أن يقوم به الوقف في مواجهة أزمة اللاجئين.
- بيان سبل الاستفادة من الصيغ الوقفية المعاصرة في تحسين أوضاع اللاجئين.

هيكل البحث:

- مقـــــدمة:
- تمهــــيد: لمحة سريعة عن أوضاع اللاجئيين.
- المبحث الأول: مقاصد الأوقاف في الشريعة الإسلامية.
- المبحث الثاني: سبل الاستفادة من الصيغ الوقفية المعاصرة في تحسين أوضاع اللاجئين.
- الخـــــاتمة.

لمحـــــة سريعة عن أوضاع اللاجئين.

" فر أكثر من خمسة ملايين شخص من سوريا منذ عام 2011 بحثاً عن الأمان.." [2]. وهربا من الموت والقتل والمذابح والمجازر وحالات الاغتصاب والتهجير الطائفي، والأسلحة الكيماوية والبراميل المتفجرة ..إلخ .

ولا يمكن تصور دخول هذه الأعداد الهائلة من اللاجئين إلى دول الجوار وغيرها من مواطن اللجوء، في صورة لاجئين بلا مال ولا عمل، ومعظمهم من النساء والأطفال وكبار السن والمحتاجين إلى الرعاية.. دون وقوع مشاكل بين السوريين أنفسهم من ناحية؛ وبينهم وبين أبناء المجتمعات التي يعيشون فيها كلاجئين؛ لاسيما في تلك التي يكثرون فيها وتتزايد أعدادهم فيها بشكل كبير.. الأمر الذي جعل وجودهم، وسوء أوضاعهم وأحوالهم الإقتصادية والاجتماعية والصحية يشكل أزمة إنسانية كبيرة ..

---

2) الموقع الرسمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين http://www.unhcr.org/ar

تباين المواقف الدولية في التعامل مع الأزمـــة:

وعلى الصعيد الدولي فقد تباينت المواقف الدولية حول أزمة اللاجئين واختلف بشكل كبير ففي الوقت الذي تفتح فيه دول الجوار (تركيا – لبنان – الأردن – العراق) [3]. أبوابها على مصراعيها وتتحمل العبء الأكبر من الأزمة، وتقف إلى جانب الشعب السوري في محنته ..

نجد على النقيض دولاً أخرى تتهرب من القيام بدورها الإنساني، وتتنصل من تحمل مسئوليتها التاريخية تجاه اللاجئين الفارين من ويلات الحرب؛ بل وتنفق مليارات الدولارات لمنع وصولهم إلى أراضيها ".. فقد أنشأت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي أكثر من 235 كيلومترا من السياجات الحديدية على طول الحدود الخارجية للاتحاد بتكلفة تجاوزت (175 مليون يورو) بُغْـية منع تدفق اللاجئين السوريين إلى أراضيها، وتبنت أسبانيا في مارس 2015م تشريعاً جديداً يهدف إلى تقنين عمليات صد المهاجرين التى يقوم بها الحرس المدني الإسباني في مدينتي (سبتة ومليلة) وهما مدينتان إسبانيتان تحاذيان المغرب وذلك لمنع اللاجئين من الدخول إلى أراضيها، وأنشأت المجر مناطق عازلة على حدودها مع صربيا بهدف إعادة طالبي اللجوء من حيث أتوا .." [4].

طبيعة ونوعية المشكلات التى تواجه اللاجئين السوريين في مواطن اللجـــوء:

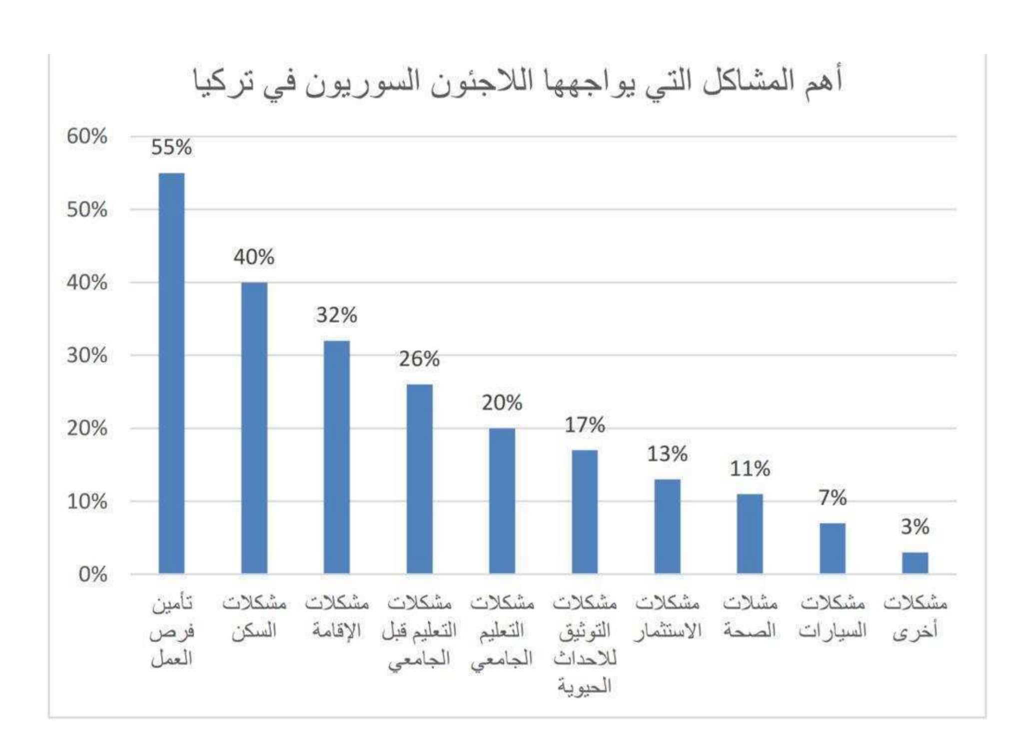
من الطبيعي أن يكون هناك تباين واختلاف بين حجم و طبيعة ونوعية المشكلات التى يتعرض لها اللاجئون السوريون من دولة لأخري في مواطن اللجوء - وذلك بحسب طبيعة وظروف كل مجتمع، وإمكاناته المادية والاقتصادية وعدد اللاجئين الموجودين فيه.. إلخ؛ إلا أنه لابد من وجود قاسم مشترك بين تلك المشكلات أو إن صح التعبير؛ لابد من وجود مشكلات مشتركة يتعرض لها اللاجئون في مواطن اللجوء، وقد أُجريت دراسة علمية حول طبيعة ونوعية المشكلات التى تواجه اللاجئين السوريين في مدينتى غازي عنتاب، وكيليس في الجمهورية التركية [5]. وتبين الآتي:

---

3) ولعل نزوح عدد كبير من اللاجئين السورين إلى العراق مما يثير السخرية ، إن لم يكن ضرباً من ضروب العبث كالمستجير من الرمضاء بالنار ، وذلك نظراً لتدهور الأوضاع الأمنية في هذا البلد في ظل الصراع الطائفي ، واعتداءات تنظيم الدولة ؛ مما اضطر العراقيين أنفسهم إلى اللجوء

4) اللاجئون السوريون ومعاناة الهجرة، د: أحمد إسماعيل حسن ، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي الأول حول : (اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول) والذي عقد في رحاب جامعة أديامان، بالاشتراك مع جامعة النهضة العلمية، تركيا، في الفترة من (13-2016/5/14م). ص18- 21.

5) يذكر أن تركيا: من أكثر الدول التى حملت على عاتقها مواجهة أزمة اللاجئين السوريين؛ حيث فتحت لهم أبوابها وأراضيها وسخرت لخدمتهم وتخفيف آلامهم طاقاتها وإمكاناتها، فتمكنت من مد يد العون وتقديم المساعدة لأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ سوري[مقدمة كتاب المؤتمر العلمي الدولي الأول عن اللاجيئن السوريين بين الواقع والمأمول، ص4].



وبغض النظر عن مدى دقة هذه الأرقام والإحصاءات التى أوردتها الدراسة [(6)]. إلا أننا وعند النظر لهذه المشكلات التى يواجهها اللاجئون (في مواطن اللجوء) نلحظ أن أغلبها يتعلق بتوفير فرص العمل، والاستثمار، وتوفير السكن، والتعليم، والرعاية الصحية.. ولا يخفى أن هذه المشكلات تُشكل – مجتمعة — أزمة إنسانية كبيرة تحتاج إلى أموال طائلة حتى يمكن مواجهتها والتصدي لها والتخفيف من وطأتهاوآثارها الكارثية.

وإذا أضفنا إلى ذلك ما يقوله السيد (**فيليبو غراندي**) المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين :" إن سوريا هي أكبر أزمة إنسانية وأزمة لجوء في عصرنا، وهي سبب مستمر لمعاناة الملايين، وينبغي أن تُحشد لها موجة من الدعم من كافة أنحاء العالم "[(7)].

وانطلاقا مما سبق؛ فإنه يمكن القول بأن النجاح في توفير مصادر بديلة للدعم المالي والتمويل؛ يمكن أن يسهم بشكل فاعل في مواجهة جانب كبير من جوانب أزمة اللاجئين، والتصدي لأغلب

6) أزمة اللاجئين السوريين في تركيا.. التحديات وسيناريوهات الحل المقترحة، د: عبد الله حمادة، المنتدى الاقتصادي السورى، نسخة إليكترونية، ص4.

7) الموقع الرسمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين http://www.unhcr.org/ar

مشكلاتهم..وتخفيف العبء عن الحكومات في مواطن اللجوء؛ لاسيما وأن هذه الأزمة تفرض نفسها، وتلقي بظلالها في الوقت الذي تواجه فيه تلك الحكومات؛ أزمات إقتصادية طاحنة، وعجز في موازنات تلك الدول، وديون داخلية وخارجية.. لاسيما دول الجوار (لبنان ، الأردن ، العراق..).

وإيماناً من الباحث بأن حال آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أولها، وانطلاقاً من حديث النعمان بن بشير (رضي الله عنه) أن رسول الله (ﷺ) قال: " مثل المؤمنين في توادهم، وتراحمهم، وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه شيء، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " (8). كان التفكير في أن تقوم الشعوب العربية والإسلامية بدورها الطبيعي في مواجهة هذه الأزمة؛ وذلك من خلال (**نظام الوقف**) هذا النظام الإسلامي العبقري، وكيف يمكن للوقف أن يلعب دوراً رائعاً، ويحدث أثرا بالغاً في مواجهة هذه الأزمة الإنسانية التى أرّقت العالم بأسره.

8) مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1(1421 هـ – 2001 م) (323/30) حديث (18372) وقال الشيخ : الأرنؤوط :" إسناده صحيح على شرط الشيخين" .

المبحـــــث الأول:
مقاصد الأوقاف في الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول
حقيقة الوقف ، وموقعه في النظام الاقتصادي الإسلامي:

أولاً : حقيقة الوقف:

الوقف لغة: هو الحبس والمنع، قال تعالى: ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ ﴾[9]. وفي الحديث:" إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها " [10]. " وكلُّ شيءٍ وقَفَهُ صاحِبُهُ من نَخْلٍ أو كَرْمٍ أو غيرِها يُحَبَّسُ أصْلُهُ، وتُسَبَّلُ غَلَّتُهُ فهو وقف، والحَبيسُ من الخيْلِ: المؤقوفُ في سَبيلِ اللهِ " [11].

الوقف إصطلاحاً: للوقف في الاصطلاح تعريفات كثيرة؛ فقد عرفه الحنفية بأنه: " حَبْسِ الْمَمْلُوكِ عَنْ التَّمْلِيكِ مِنْ الْغَيْرِ " [12]. وعرفه المالكية بأنه :" جَعْلُ مَنْفَعَةِ مَمْلُوكٍ ولو بِأُجْرَةٍ أَوْ غَلَّتِهِ لِمُسْتَحِقٍّ مُدَّةَ مَا يَرَاهُ الْمُحَبِّسُ " [13]. وعرفه الشافعية بأنه :" حَبْسُ مَالٍ يُمْكِنُ الِانْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ بِقَطْعِ التَّصَرُّفِ فِي رَقَبَتِهِ عَلَى مَصْرِفٍ مُبَاحٍ " [14]. ولعل أفضل التعاريف التي تُبيِّن حقيقة الوقف بشكل جامع مانع هو تعريف صاحب المغني حيث عرفه بأنه :" تَحْبِيسُ الْأَصْلِ وَتَسْبِيلُ الْمَنْفَعَةِ "[15].

---

9) سورة الصافات [24].

10) أخرجه مسلم في صحيحه، (1255/3)(1632).

11) القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: 817هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ، ط8 (1426 هـ - 2005 م) (537/1) .

12) المبسوط، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: 483هـ) دار، المعرفة، بيروت، ط (1414هـ - 1993م) (27/12) .

13) بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير ، لأبي العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (المتوفى: 1241هـ) دار المعارف، ط.د.ت (97/4) .

14) أسنى المطالب في شرح روض الطالب ، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: 926هـ) دار الكتاب الإسلامي، ط.د.ت (457/2) .

15) المغني لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ) مكتبة القاهرة ، ط (1388هـ - 1968م) (5/6).

ثانياً: موقع الوقف في النظام الاقتصادي الإسلامي:

لعل من الضروري حتى نتمكن من إبراز وتحديد مقاصد الأوقاف في الشريعة الإسلامية أن نبين موقع الوقف في النظام الاقتصادي الإسلامي؛ ذلك أن :

" الوقف ليس مؤسسة حكومية عامة، كما أنه ليس جزءًا من القطاع الخاص الذي يستهدف الربح في المقام الأول؛ وإنما هو مؤسسة تسعى لتحقيق المصالح العامة، والنهوض بحاجات الناس المشروعة، ومساعدة المحتاجين، ومن ألجأتهم الجوائح والأزمات والظروف الطارئة، وتحقيق التكافل بين المسلمين.. كل ذلك لغرض أولي هو تحقيق المثوبة والأجر للواقف؛ لأن ذلك كله عمل من أعمال البر والخير؛لكن ليس معنى ذلك أن الأوقاف لا تهدف إلى تحقيق الربح بمعناه المحاسبي؛ أي الفرق بين الإيرادات والنفقات، بل يلزم أن تحقق ذلك؛ وإلا فكيف لها أن تتمكن من الوفاء بأغراض الوقف وتحقيق أهدافه ومقاصده ؟!! بل يجب على الناظر أن يحرص على زيادة هذا الفائض، والعمل على تحقيق أكبر قدر من كفاءة الإدارة لهذا الغرض، وهنا يظهر الموقع الفريد للوقف في النظام الاقتصادي الإسلامي؛ فهو يشبه في طبيعته وسبل إدارته القطاع الخاص المستهدف للربح، لكنه شبيه في أغراضه ومراميه ومقاصده وغاياته ..بالقطاع العام الذي يهدف لتحقيق المصالح العامة " [16].

16) نحو دور جديد للوقف في حياتنا المعاصرة، د: محمد على القري، بحث مقدم إلى منتدى الفقه والاقتصاد الإسلامي، والذي عقد برعاية دائرة الشئون الإسلامية والعمل الخيري، دبي (22-24مارس 2015م) ص18.

المطلب الثاني
المقاصد والمنافع التي يمكن للأوقاف تحقيقها

أكد كثير من العلماء على الوقف ليس من الأمور التعبدية التي لا يعقل معناها؛ بل هو معقول المعنى، وهو مما أسماه العلماء بالمصلحي، فهو نوع من الصدقات والصلات والهبات " ولا يُصحِّحُ الشرعُ من الصدقات إلا المشتمل على المصالح الخالصة والراجحة " [17].

ومن ثم فالعلاقة وثيقة الصلة بين الأوقاف ومقاصد التشريع الحكيم " ذلك أن الوقف وهو أحد عقود التبرعات التي تقوم على أساس المواساة بين أفراد الأمة، والتي تخدم معنى الأخوة، وهي مصلحة حاجية جليلة، وخلق إسلامي رفيع؛ فبها – أي الأوقاف – حصلت مُساعفة المعوزين، وإغناء المقترين، وإقامة الجم من مصالح المسلمين.." [18].

وعلى هذا فإن الوقف الخيري الذي يُراد به التصدق ابتغاء مرضاة الله (ﷻ) فهو وإن كان من باب التعبد؛ إلا أنه معقول المعنى، وتظهر منه المصالح المعتبرة واضحة جلية للعاجل والآجل؛ من دفع للجوائح، وعلاج للمرضى، وتخفيف لآلام ونكبات المنكوبين..

وانطلاقا مما سبق يمكن القول بإن: هناك العديد من الحكم والمقاصد السامية، والمصالح والمنافع المعتبرة التي يمكن تحقيقها والحصول عليها من خلال نظام الوقف، ولعل من أهم تلك المقاصد والمصالح:

أولاً :تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة:

ذلك أن المجالات التي يمكن أن يكون للوقف فيها دور مؤثر كثيرة ومتعددة، إذا أمكن تطوير صيغ الوقف ومؤسساته، وكذا القوانين التي تنظم إداراته وأنشطته ".. وتقدم فكرة (**الوقف المؤقت**) إمكانيات باهرة لجمع وتوفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات والأعمال والنشاطات النافعة التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة في المجتمعات المسلمة، لاسيما التي تتعرض منها للمحن والكوارث والأزمات.. والوقف المؤقت هو صيغة لها مشروعيتها التي تقوم على وقف الأصول وبخاصة النقدية منها لمدة محددة وليست على سبيل التأبيد، وبناءاً على ذلك يمكن للفرد أن يودع ما فاض عن حاجته الوقتية في الصناديق الوقفية – مثلاً – [19] لأشهر أو لسنوات ثم يسترد ذلك

---

17) الذخيرة، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: 684هـ) تحقيق: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط1(1994م) (302/6).

18) مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور، دار السلام ، القاهرة ، ط2(1428هـ – 2007م) ص186.

19) هنالك العديد من الصيغ الوقفية المعاصرة من ؛ صناديق وقفية ، وأسهم وصكوك ..وسيأتى الحديث عنها بالتفصيل لاحقا بإذن الله تعالى.

عند نزول الحاجة به، بعد أن يكون الصندوق قد استفاد منها في تحقيق أغراض ومقاصد وغايات الوقف من أعمال البر والخير وتخفيف آلام وهموم الناس.. فيُضحى الصندوق الوقفي بذلك برنامجاً إدخارياً ينتفع به كثير من الناس في دنياهم وآخرتهم.."[20].

ثانياً: تغليب جوانب المصلحة الاجتماعية في الاستثمار التنموي:

" ذلك أن مصادر التمويل في أي مجتمع معاصر هي الحكومة أو القطاع الخاص، أما الثاني فهو يسعى إلى تحقيق الأرباح، ولذا فقد مضت سنة المستثمرين على اعتماد الجدوى الاقتصادية الخاصة في المشاريع، والسعي نحو أكبر قدر ممكن من العائد.. فأُهملت في كثير من الدول معايير المصلحة الاجتماعية بمعناها الواسع [21].. وأما الأول وهو: القطاع الحكومي فهو يرجح المصلحة الاجتماعية في مشروعاته الاستثمارية؛ إلا أن مشكلة الأنظمة الحكومية هي: تدني مستوى كفائتها الإدارية بصفة عامة؛ الأمر الذي يزيد من تكاليف الإنتاج بدرجة يستغرق معها المشروع الحكومي موارد اقتصادية كان يمكن توجيهها لما هو أجدى وأنفع .. ولهذا فقد اتجهت الكثير من الحكومات إلى ترك مسألة الاستثمار والانتاج إلى القطاع الخاص، واكتفت بإصدار القوانين والنظم، واستحداث نظام الضرائب وغيره من الحوافز المادية والمعنوية لتوجيه القطاع الخاص نحو مزيد من الاهتمام والالتزام بالمصلحة الاجتماعية.. إلا أن ذلك له حد لا تستطيع هذه القوانين بعده إحداث الأثر المطلوب[22].. **ولذلك يأتي الوقف بموقعه المتوسط بين القطاع الحكومي، والقطاع الخاص**[23]. فهو خاصٌ في إدارته

20) نحو دور جديد للوقف في حياتنا المعاصرة، د: محمد على القري، ص41.

21) فالربح هو مقياس النجاح في المشاريع الخاصة ، وعليه المعول في اختيار المستثمر للمشاريع بصفة عامة ، وليس هذا الأمر منافيا للطباع السليمة أو الفطرة ؛ بل هو أمر مقبول حتى من الناحية الإسلامية ، لكن بشرط أن تخلو عملية الاستثمار من الحرمات ؛ ذلك أن غرض التجارة هو الرح وليس الخسارة.

22) ولعل السر في ذلك يرجع إلى أن الاتجاه العالمي للانفتاح الاقتصادي يجعل الخيارات المطروحة أمام القطاع الخاصفي مجال الاستثمار كثيرة ومتنوعة ، وهي على المستوى العالمي لا المحلي؛ بحيث يمكن للقطاع الخاص حينئذٍ إذا ضاقت عليه السبل ، وقلت أمامه الخيارات المتاحة أن يتجه إلى الاستثمار خارج البلاد .

23) كما سبقت الإشارة إلى ذلك أثناء الحديث عن موقع الوقف في النظام الاقتصادي الإسلامي، ص8 .

وفعالياته.. عامٌ في مقاصده و أهدافه، فيمكن له عندئذٍ أن يضع في اعتباره في مجالات الاستثمار المصالح الاجتماعية، وأن يستنبط في قرارات اختيار المشاريع تحقيق الربح؛ لكن ضمن إطار يسعى إلى النهوض بأهدافه العامة، وتحقيق مقاصده النبيلة.. " [24].

ثالثاً: حصول المنفعة للواقف والموقوف عليهم والمجتمع:

أما منفعة الواقف: فتتحقق من خلال : (**فتح باب المساهمة في الوقف**) بحيث يُشارك كل فرد من أفراد المجتمع بما زاد عن حاجته، سواء كان الفائض قليلاً أم كثيراً؛ فيفوز بأجر الصدقة الجارية التي لا تنقطع بالوفاة، بل تستمر باستمرار مشروع الوقف.." [25].

أما منفعة الموقوف عليهم: " فتتحقق من خلال: (**توفير الدعم والتمويل**) اللازمين لعدد كبير من أرباب الحرف والمهن والصناعات، وكذا طلاب العلم والعجزة والمرضى، والفقراء والمعوزين وغيرهم من ذوي الحاجات؛ فضلاً عن أولئك الذين سطت عليهم عادية الزمان، وقست عليهم صروف الدهر؛ فألجأتهم الصراعات والحروب والمعارك إلى الفرار والهرب من ويلاتها وبأسها؛ فتركوا منازلهم وأوطانهم هائمين على وجوههم في الأرض لا سكن ولا مأوى.. فيجدون في الوقف غيثا مِدْرارا، ومعينا فيّاضاً لا ينضب، يُحْيِي مواتهم، وينقع غُلَّتَهُم، ويبرئ عِلَّتَهُم.." [26].

أما مصلحة المجتمع: " فإنه يجد في الوقف (**مِرْفقا إجتماعيا واقتصادياً**) وداعماً قويا لتحريك الاقتصاد من حالة الركود، فضلاً عن خلق الكثير من الوظائف وفرص العمل؛ وذلك من خلال إنشاء المشاريع الاستثمارية في شتى المجالات الزراعية والصناعية والخدمية .." [27].

---

24) نحو دور جديد للوقف في حياتنا المعاصرة، د: محمد علي القري، ص38-39.

25) الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل برامج التأهيل وأصحاب المهن والحرف، د: محمد إبراهيم نقاسي، جامعة العلوم الإسلامية ، ماليزيا، بدون دار نشر، ص19.

26) روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية ، د: راغب السرجاني، دار نهضة مصر، القاهرة، ط4(2012م) ص18.

27) الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية.. ، د: محمد إبراهيم نقاسي، ص19.

المبحث الثاني:

سبل الاستفادة من الصيغ الوقفية المعاصرة
في تحسين أوضاع اللاجئين.

المطلب الأول:

بعض الصيغ الوقفية المعاصرة والتى يمكن أن تساهم بشكل كبير
في مواجهة أزمة اللاجئين

الصيغة الأولى : صناديق وقفية لرعاية اللاجئين:

الصندوق الوقفى: " هو عبارة عن وعاء تجتمع فيه أموال موقوفة تستخدم لشراء عقارات وممتلكات وأسهم وأصول متنوعة؛ تُدار على صفة محفظة استثمارية لتحقيق أعلى عائد ممكن ضمن مقدار المخاطر المقبولة، ويبقى الصندوق الوقفى ذا صفة مالية؛ حيث إن شراء العقارات والأسهم والأصول المختلفة، وتمويل العلمليات التجارية.. لا يغير من طبيعة هذا الصندوق؛ لأن كل ذلك إنما هو من قبيل الاستثمار لتحقيق العوائد المالية للصندوق، فليست العقارات والأسهم وحدها هي الوقف؛ ومن ثم فإن محتويات هذا الصدوق ليست ثابتة، بل تتغير بحسب سياسة إدارة الصندوق، ويعبر عن الصندوق دائماً بالقيمة الكلية لمحتوياته، تلك التى تمثل في مجملها مبلغا نقدياً، وهذا المبلغ هو الوقف، وهو العين التى جري تحبيسها.."[28].

الموارد المالية لصناديق للوقفية:

يمكن أن تتألف المورادِ المالية للصناديق الوقفية لرعاية اللاجئين مما يلي:

- ما يُخصص للصندوق من ريع الأوقاف السابقة، والموارد الأخرى من قبل الهيئات والوزارت والمؤسسات المسئولة عن إدارة الأوقاف وتنميتها واستثمار أموالها داخل كل دولة تنشأ مثل هذه الصناديق، لاسيما تلك الدول التي يكثر تواجد اللاجئين على أراضيها كتركيا ولبنان والعراق والأردن.. إلخ.
- ريع الأوقاف الجديدة التي تدخل أغراضها – التي حددها الواقفون – ضمن أهداف وأغراض ومقاصد الصندوق الوقفي.
- ما قد يُحصِّلُه الصندوق من أموال مقابل أنشطته وخدماته.

28) روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية ، د: راغب السرجاني، ص155.

- الهبات والوصايا والتبرعات؛ مما لايقترن بشروط تتعارض مع طبيعة الوقف، أو سياسات الصندوق، وأغراضه ومقاصده" [29].

حتمية التنسيق بين الصناديق الوقفية لرعاية اللاجئين وبين غيرها من المؤسسات الوقفية:

" من الضروري أن يتم التنسيق بين الصناديق الوقفية لرعاية اللاجئين، وبين الهيئآت والمؤسسات المعنية بإدارة وتنظيم أمور القطاع الوقفي (وزرات – مجالس عليا – أمانات .. إلخ) في تلك الدول التي تنشئ مثل هذه الصناديق؛ وذلك لتسهيل عمل تلك الصنايق، والمساعدة على رفع مستوى أدائها، وتحقيق أغراضها بأيسر السبل، وأقل التكاليف؛ فضلا عن منع وجود التضارب فيما بينها.." [30].

كما ينبغي أن يكون هناك نوع من التنسيق بين الصناديق الوقفية وبعضها البعض، وذلك للأسباب السابقة، فضلاً عن تبادل الخبرات فيما بينها، والاطلاع على تجارب بعضها البعض، وكذا دراسة الظواهر والمشكلات المشتركة، واقتراح الحلول المناسبة لها .." [31].

الصيغة الثانية: صكوك وقفية لتمويل المشروعات التي تخدم اللاجئين:

الصَّــكُّ لغـــةً: " الضَّرب، أَي يُضْرَبُ كَثِيرًا لاسْتِضْعافِه، والصَّك: الكِتابُ مُعَرَّبٌ، وَهُوَ بالفارِسِيَّةِ جكّ، والجمع: صُكُوكٌ، وصِكاكٌ، وَكَانَت الأَرْزاقُ تُسَمَّى: صِكاكًا، لأَنَّها كانَتْ تُخْرَجُ مَكْتُوبَةً" [32]. **واصطـــلاحاً**: " هو الكتاب الذي تكتب فيه المعاملات والأقارير ووقائع الدعوى" [33].

فكرة الصكوك الوقفية:

الصكوك الوقفية هي عبارة عن:" وثائق أو شهادات خطية متساوية القيمة، قابلة للتداول تمثلُ المال الموقوف، وتقوم على أساس عقد الوقف" [34].

---

29) نظام الوقف في التطبيق المعاصر.. ، محمود أحمد مهدي، ص101.

30) المصدر السابق، ص102.

31) المصدر السابق، ص103.

32) تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: 1205هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، ط.د.ت (243/2).

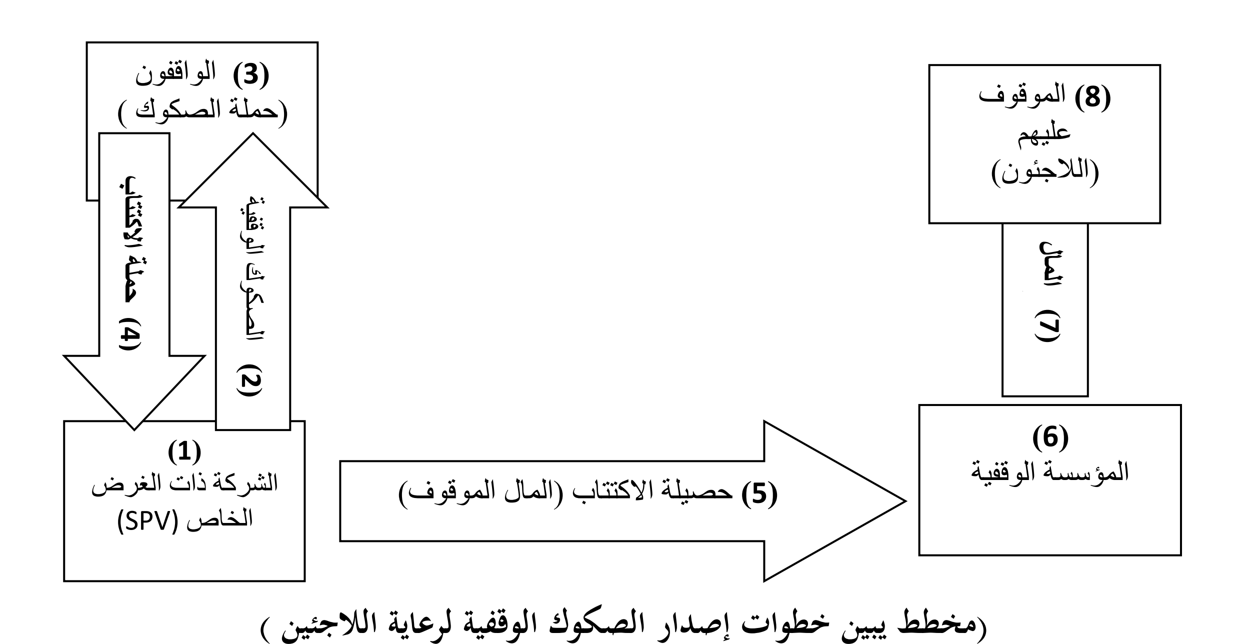
33) الفتاوى الهندية ، تأليف: لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي الناشر: دار الفكر، ط2 (1310 هـ) ،. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت: 1004هـ) الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: ط (1404هـ/1984م) (321/8) كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى (ت: 1051هـ) دار الكتب العلمية (367/6) .

34) الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية ،. د: محمد إبراهيم نقاسي، ص11.

خطوات إصــدار الصكــوك الوقفية:

إذا أرادت المؤسسة الوقفية، في إحدى الدول التي يتنشر اللاجئون فوق أراضيها إنشاء مشروع وقفي لتمويل برامج تأهيل اللاجئين، وأصحاب المهن والحرف منهم؛ فيمكنها إتباع الخطوات التالية:

- تحديد الأصول السائلة التي اللازمة لتنفيذ المشروع الوقفي، فمثلاً قد يكون المبلغ المطلوب عشرين مليون ريال .
- تقوم المؤسسة الوقفية (وزارة – أمانة عامة – مجلس أعلى ..) بإنشاء شركة ذات غرض خاص (Special Purpose Vehicle) مهمتها إصدار الصكوك الوقفية، وإدارة محافظ الصكوك، والمشروع الوقفي نيابة عن المؤسسة الوقفية، وإعداد نشرة الإصدار التي تضم وصفاً مفصلاً عن الصكوك الوقفية، وأهدافها، والموقوف عليهم (اللاجئون) وشروط الاكتتاب..
- تقوم الشركة ذات الغرض الخاص بإصدار الصكوك الوقفية المتساوية القيمة، والتي تَعْدل مجتمعةً المبلغ المطلوب لإنشاء المشروع الوقفي – سالف الذكر– وتكون قابلة للتداول في الأسواق الثانوية.
- ثم تقوم الشركة ذات الغرض الخاص بطرح تلك الصكوك الوقفية في السوق الأولية للإكتتاب العام، وتتسلم المبالغ النقدية حصيلة الاكتتاب في الصكوك من المكتتبين، فالمكتتبون هم: الواقفون، والمال المتجمع من حصيلة الاكتتاب هو المال الموقوف " [35].



(مخطط يبين خطوات إصدار الصكوك الوقفية لرعاية اللاجئين)

35) المرجع السابق، ص12- 13.

الصيغة الثالثة: الأسهم الوقفية لرعاية اللاجئين :

فكرة الأسهم الوقفية : " يقصد المساهم من شراء الأسهم الوقفية: الاشتراك في وقف الأسهم في مشروع وقفي معين، أما معالم فكرة وقف الأسهم عن طريق الاكتتاب العام فتتجلى في الآتي:

- أن تتبنى جهة أو مؤسسة خيرية أو إدارة حكومية، كوزارة الأوقاف، أو حتى فرد معين فكرة إنشاء مشروع وقفي خيري خاص أو عام يخدم المجتمع بأي نوع من الخدمات الخيرية أو مشروع استثماري يصرف ريعه في وجوه البر، معينة أو عامة.
- دراسة هذا المشروع أو ذاك دراسة وافية بالتخطيط له وتقدير تكلفته، ومن ثم تحديد رأس المال اللازم لهذا المشروع الوقفي، وأخذ الأذن اللازم لإقامته من جهات الاختصاص.
- إصدار أسهم وقفية على غرار الأسهم في الشركات المساهمة وعلى غرار صكوك الاستثمار، يوزع عليها رأس المال، لتصبح هذه الأسهم ذات قيم اسمية متساوية.
- يعرف عامة الناس بهذا المشروع عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وعن طريق إصدار نشرة اكتتاب تعرف الناس بالمشروع وأهدافه وطبيعته، ومصرفه، وطريقة إدارته، وطريقة الاكتتاب فيه، وتحديد الجهة المعنية لتلقي طلبات الاكتتاب من العامة.. إلخ.
- تبدأ الجهة المعنية باستقبال المساهمات العامة، وتعطي المساهمين إيصالات بقدر أسهمهم.
- يُدعى بعد ذلك جميع المساهمين لاجتماع تأسيسي لتكوين مجلس إدارة، وتعيين مدير عام لهذا المشروع الوقفي عن طريق الاختيار (الانتخاب). ويُنتخب من يلزم للقيام بمهام هذا المجلس، كنائب للمدير أو الرئيس، وأمينًا للمجلس، وممثلاً مالياً... الخ.

ومن ثم يتولى مجلس الإدارة ورئيسه مهمة إقامة المشروع واستثماره، وتوزيع غلته في مصارفه المحددة، بالوكالة عن المساهمين، وعلى هذا فالعلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة علاقة وكالة، كونه وقفاً خيرياً، إلا أنه يمكن أن تنشأ علاقة مضاربة بين ناظر الوقف الذي هو رئيس مجلس الإدارة وبين مؤسسةٍ

أخرى أو شخصٍ آخر لاستثمار الوقف أو جانب منه، إذا كان من النوع الاستثماري الذي يقصد ريعه لتوزيعه في مصارف الوقف[36].

كيفية إصدار الأسهم:الوقفية

يمكن أن يتولى مهمة إصدار الأسهم الوقفية واحد من هؤلاء:

- جهة حكومية، كوزارة الشؤون الإسلامية، أو وزارة الأوقاف، أو الأمانة العامة للأوقاف..
- جهة خاصة، كمؤسسة أهلية، أو جمعية خيرية.
- فرد، بحيث يدرس شخص ما فكرة إنشاء مشروع وقفي على النحو السابق، ويخطط له ويدعو للاكتتاب فيه، ثم يدعو المساهمين إلى اجتماع لتوكيله أو توكيل غيره للقيام بتنفيذ المشروع والنظارة عليه، أو تكوين مجلس إدارة للقيام بذلك [37].

المطلب الثاني:
أهمية استخدام الصيغ الوقفية المعاصرة
في مواجهة أزمة اللاجئين

بعد النظر فيما كتب وطرح حول أصل هذه الصيغ والأفكار الوقفية المعاصرة، وبعد الدراسة والتأمل تتبين أهميتها وشدة الحاجة إليها، في مواجهة هذه الأزمة، التي تطبق فكيها على شريحة كبيرة من أبناء الشعب السوري، ولعل أهمية هذه الصيغ الوقفية تعود إلى:

- أن السواد الأعظم من أفراد المجتمع الإسلامي المعاصر هم من الموظفين، وصغار التجار، وأصحاب المهن والحرف الصغيرة، ولا يتوافر لهؤلاء الأموال الكثيرة والثروة التي تمكنهم من إنشاء الأوقاف (**في صيغها التقليدية**) من المدارس والمستشفيات والمعاهد والجامعات .. إلخ؛ إلا أنهم في ذات الوقت يتمتعون بمستوي جيد من المعيشة، ودخول منتظمة، ويمكنهم ادخار نسبة من دخولهم الشهرية، وهم كسائر المسلمين في كل عصر ومصر يحبون فعل الخيرات، لاسيما مد يد العون لإخوانهم المنكوبين من اللاجئين والفارين من ويلات الحرب

---

36) الوقف الإسلامي.. تطوره إدارته تنميته، د: منذر قحف، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط2 (2006م) . ص265-277، سندات الوقف مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر، أ.د. محمد عبد الحليم عمر، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية د: ص16ومابعدها ، وقف النقود والأوراق المالية، د: عبد الله عمار ص101-102.

37) إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية، د: أسامة عبد المجيد العاني، بحث منشور ضمن أعداد سلسلة : كتاب الأمة القطري، عدد(135) (المحرم1431هـ –يناير2010م) ص 130

والصراع، فكان لابد أن تتاح لهم فرصة القيام بهذا الواجب وذلك من خلال الوقف؛ لكن بطريقة تمكنهم من جهة من المساهمة بمبالغ قليلة تجتمع لتصبح كبيرة مؤثرة، ومن جهة أخرى أن يساهموا مساهمات مستمرة عبرة الزمن ومنتظمة كانتظام دخولهم من وظائفهم وأعمالهم"[38].

- أن الصيغ الوقفية المعاصرة تُمَكِّن من إحكام الرقابة الشعبية والحكومية على الأوقاف؛ ذلك أن سبل المراجعة المحاسبية وطرائق وأساليب الضبط في الأعمال المالية والمصرفية قد تطورت تطورت عظيما في العصر الحديث، كما أن القوانين المنظمة لعمل المصارف والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار والمؤسسات العامة المشرفة على نشاطها يمكن أن تكون أنموذجاً يحتذي به، ومن المعلوم أن ضعف الرقابة العامة، بل وانعدامها في كثير من الأحيان؛ كان هو السبب الأهم وراء تدهور المؤسسة الوقفية، والباعث لإساءة استخدامها، بل وإساءة سمعتها، كما أن الرقابة على الأوقاف في صيغها القديمة والتقليدية يعد من الأمور بالغة الصعوبة، عالية التكاليف؛ لذا فإن هذه الصيغ الوقفية المعاصرة تُعد نقلة نوعية ذات بال في تطور العمل الوقفي، وخطوة كبيرة نحو تحقيق المقاصد التي شرع الوقف لأجلها " [39].
- إن تبني مشروعات وقفية وطرحها لعامة الناس للاكتتاب يفتح الآفاق لإقامة مشروعات وقفية كبيرة تسهم إسهامًا فاعلاً في سد حاجات المجتمع المختلفة، لاسيما في المجالات غير المدعومة بالشكل المناسب[40].
- كما أن في العمل بهذه الصيغ الوقفية المعاصرة؛ إحياء لسنة الوقف بتجديد الدعوة إليه؛ وذلك من خلال إنشاء مشاريع ذات أبعاد إنسانية تنموية، تكون قريبة من نفوس الناس، وقادرة على تلبية رغباتهم واحتياجاتهم، لا سيما المنكوبين والملهوفين منهم.
- تجديد الدور التنموي للوقف وفق إطار تنظيمي، يحقق التكامل بين المشارع الوقفية، ويراعي الأولويات وينسق بينها.

---

38) نحو دور جديد للوقف في حياتنا المعاصرة، د: محمد على القري، ص36.

39) المرجع السالبق، ص37.

40) نظام الوقف في التطبيق المعاصر.. نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، محمود أحمد مهدي، البنك الإسلامي للتنمية (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب) جدة، ط(1423هـ) ص100.

- في العمل بهذه الصيغ الوقفية المعاصرة؛ تنظيم للتبرعات الصغيرة، والتي يمكن من خلالها إنشاء مشروعات كبيرة قادرة على تلبية حاجات المجتمع المختلفة، (لاسيما لهذه الفئة المنكوبة من أبناء الشعب السوري).
- إن إقامة هذه المشروعات على النحو المطروح أبعد عن تلاعب المتلاعبين بالأوقاف، الباحثين عن مصالحهم الشخصية؛ لأنه حيث إن هذه المشروعات الوقفية تسند النظارة الوقف فيها إلى مجلسٍ يُختار من المساهمين، ولا شك أن النظرة الجماعية ليست كالفردية [(41)].
- إفساح المجال أمام المشاركة الشعبية لتقف بجوار الجهود الحكومية والرسمية في مواجهة أزمة اللاجئين السورين وتخفيف آلامهم ومعاناتهم، وتلبية متطلباتهم، وتوفير إحتياجاتهم.

المطلب الثالث:
سبل الاستفادة من الصيغ الوقفية المعاصرة في تحسين أوضاع اللاجئين

يمكن للمؤسسة الوقفية استخدام الأموال الموقوفة في تحسين أوضاع اللاجئين؛ وذلك من خلال السعي لتوفير فرص عمل لهم عن طريق تمويل المشروعات الصغيرة لذوي المهن والحرف، أو إعادة تأهيل من ليس لهم خبرة في عمل معين منهم، بالإضافة لإنشاء المشاريع الخدمية التي تحسن من الأوضاع الإنسانية للاجئين؛ وفيما يلي محاولة لإلقاء الضوء على سُــبُل تنفيذ هذه الغاية السامية، والمقصد النبيل:

السبيل الأول: محاولة خلق وتوفير فرص عمل لأصحاب المهن والحرف من اللاجئين :

إن خلق فرص عمل للاجئين السوريين في مواطن اللجوء أمر ليس من السهولة بمكان؛ فلا يخفى أن هؤلاء اللاجئين قد فروا من ويلات الحرب، تاركين الأوطان والأموال، وخرجوا من بلادهم صفر اليدين لا مال لهم ولا متاع .. ولكي تتمكن المؤسسات الوقفية من توفير فرص عمل لهم؛ فلابد من تشجيعهم على إنشاء المشروعات الصغيرة – لاسيما أصحاب المهن والحرف والمهن – ولكي يتم هذا الأمر لابد من تقديم الدعم والتمويل اللازم لإنشاء هذه المشروعات؛ وذلك التمويل يمكن أن يتم باستخدام أسلوبين:

41) إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية، د: أسامة عبد المجيد العاني، ص 128، وقف النقود والأوراق المالية، د: عبد الله عمار ص102-103.

الأسلوب الأول: التمويل بالقرض الحسن:

" .. ذلك أن الإقراض الخيري، غير الربوي (**القرض الحسن**) يعد من أهم أساليب الإفادة من وقف النقود.." [42]. والقرض هو :" هو دفع المال لمن ينتفع به على أن يرد بدله" [43]. وقد ورد ذكر القرض الحسن في التنزيل الحكيم قال تعالى: ﴿ **مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ** ﴾ [44].

" وتسميته: (**بالحسن**) من قبيل: الترغيب في أعمال البر والإنفاق في سُبُلِ الخير، بألطف كلام وأبلغه، وتسمته: (**قرضاً**) من قبيل: التأكيد على استحقاق الثواب به، إذ لا يكون قرضا إلا والعوض مستحق به.. "[45].

ومن خلال هذه القروض يمكن توفير خدمات كبيرة، وإشباع حاجات معينة للموقوف عليهم (**من اللاجئين**) من أصحاب المهن والحرف؛ حيث يتم تمويلهم بهذه القروض، لإنشاء المشروعات المناسبة لهم.

ومن الجدير بالذكر :" أن القروض الحسنة التي يمكن أن تقدمها المؤسسات الوقفية؛ جديرة بتقوية أواصر الأخوة وإشاعة المحبة بين القلوب، بل والمساعدة في تفريج المحن والكروب، وإطفاء لهيب الحاجات الملحة، ومواجهة الأزمات.. كما أن فيها تعزيز لقيم الشهامة والمروءة وإغاثة الملهوفين، ونجدة المنكوبين.. "[46].

وفي الحديث عن عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) قَالَ: « المسْلِمُ أَخُو المسْلِمِ لاَ يَظْلِمُهُ وَلاَ يُسْلِمُهُ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرُبَاتِ يَوْمِ القِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ القِيَامَةِ »[47].

---

42) وقف النقود في الفقه الإسلامي، د: محمود أحمد أبوليل، بحث منشور بمجلة الشريعة والقانون ، بجامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد (12) (ذو القعدة 1419هـ – فبراير 1999م) ص41.

43) معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء ، دنزيه حماد، دار القلم، دمشق، ط1(1429هـ – 2008م) ص360.

44) سورة البقرة [245].

45) أحكام القرآن، لعلي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري، الملقب بعماد الدين، المعروف بالكيا الهراسي الشافعي (ت: 504هـ) ، تحقيق: موسى محمد علي، وعزة عبد عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1405 هـ) (221/1).

46) وقف النقود في الفقه الإسلامي، د: محمود أحمد أبوليل، ص41.

47) أخرجه البخاري في صحيحه، (128/3)حديث (2442).

"كما أن في تيسير مثل هذا النوع من القروض لأصحاب المهن والحرف من اللاجئين يجنبهم الاضطرار إلى طريقة البيوع الآجلة والتي كثيراً ما يزاد فيها الثمن، وتستنزف مواردهم المحدودة، وتعرض أصحابها للمديونية المستمرة، كما تحميهم من تلمس البدائل الربوية التي أصبحت شائعة وميسورة في هذا العصر لمن يكن له عاصم من دينه وورعه.." [48].

الأسلوب الثاني: التمويل بالصيغ التجارية المباحة

يقوم التمويل بالصيغ التجارية المباحة على أساس الإئتمان التجاري؛ كالبيع بالأجل، وبيع السلم، أو على أساس المشاركة في الربح والخسارة؛ كالمضاربة والمساقاة، ويمكن للمؤسسة الوقفية استخدام هذا الأسلوب لتمويل الموقوف عليهم من أصحاب المهن والحرف (**من اللاجئين**) لشراء أدوات العمل والإنتاج من المعدات والآلات لممارسة مهنهم وحرفهم؛ ولعل من أبرز الأمثلة لصيغ التمويل على أساس الإئتمان التجاري؛ ما يعرف (**بالتأجير التمويلي**) [49].

السبيل الثاني: إعادة تأهيل الفئات التي تفتقر إلى الخـــبرة والمهارة والقدرة على العمل:

" حيث تقوم المؤسسة الوقفية بتمويل وإقراض الموقوف عليهم (**من اللاجئين**) الذين لا خبرة لهم بمهنة، ولا يحسنون حرفة، لكن لديهم قابلية للتعلم واكتساب المهن والحرف؛ كالنجارة وصيانة الأجهزة الإلكترونية.. فيتم إعادة تأهيلهم، في المعاهد الفنية والحرفية المتخصصة، وبعد تأهيليهم تقوم المؤسسة الوقفية بتوفير التمويل اللازم، لشراء المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج لإنشاء المشروعات المناسبة لهم" [50].

ولنا في مشروع (**من كسب يدي**) وهو أحد أبرز مشاريع الصندوق الوقفي للتنمية العلمية والاجتماعية في مجال الأسرة والذي تشرف عليه الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، أسوة حسنة، ونموذج يمكن الاحتذاء به في إعادة تأهيل شريحة كبيرة من اللاجئين؛ حيث يهدف المشروع إلى تدريب وتأهيل الفئات التي تتقاضى المساعدات الاجتماعية من وزارة الشئون الاجتماعية (من مطلقات، وأرامل.. إلخ) وإكسابهم المهارات اللازمة للعمل في الميادين المختلفة، من خلال الانتساب إلى الدورات التدريبية التي يعدها المشروع في مجالات مختلفة (السكرتارية، الحاسب، التصوير الفوتوغرافي، التسويق،

---

48) وقف النقود في الفقه الإسلامي، د: محمود أحمد أبوليل، ص41.

49) الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية.. ، د: محمد إبراهيم نقاسي، ص19. والتأجير التمويلي: هو : " أحد وسائل التمويل التي تلعب دورا بارزا في تمويل الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالصناعات المتوسطة والصغيرة الراغبة في شراء المعدات والآلات وما إلى ذلك من مستلزمات النشاط الصناعي مع تمويلها على عدة سنوات للتقليل من التكلفة الاستثمارية للبدء في النشاط.. " [الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية : https://www.efsa.gov.eg]

50) الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية.. ، د: محمد إبراهيم نقاسي، ص24.

صياغة الحلي .. إلخ) وبعد ذلك القيام بتسويقها عبر المعارض والأسواق والجمعيات التعاونية.. وبالتالي مساعدتهم على إقامة مشاريعهم الخاصة، وتحويلهم تدريجياً من طاقات سلبية معطلة إلى طاقات إيجابية فاعلة ومؤثرة.." [51].

ولا يفوتنا ونحن بصدد الحديث عن تأهيل الفئات التي تفتقر إلى الخبرة والمهارة والقدرة على العمل، أن نشير مشروع (**البرامج التأهيلية لأسر القُصَّـــــــر**) وهو أيضا أحد المشاريع البارزة التي ينفذها الصندوق الوقفي للتنمية العلمية والاجتماعية في مجال الأسرة والذي تشرف عليه الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت.

" حيث يهتم هذا المشروع بمساعدة الأسر التي يتعرض أفرادها إلى مشكلات اجتماعية وتربوية نتيجة الغياب المفاجئ لرب الأسرة، إما بسبب الوفاة، أو القتل، أو السجن.. أو غير ذلك، وقد تمت من خلال هذا المشروع صياغة برامج تأهلية متكاملة، لجميع أفراد الشريحة المستهدفة، بالاستعانة بالمتخصصين، ومؤسسات الدولة المختلفة، ويجري تنظيم حلقات نقاش في هذا الصدد، ويدعى لها مجموعة من المتخصصين والمعنيين بالشأن الأسري والنفسي والاجتماعي والاقتصادي.. " [52].

السبيل الثالث: إنشاء المشروعات الخدمية لتحسين الأوضاع الإنسانية للاجئين :

إن العمل على مواجهة أزمة اللاجئين، ومحاولة تحسين أوضاعهم؛ لا تقف عند مجرد توفير فرص عمل لهم، وإعادة تأهليهم وتدريبهم؛ بل إن هناك أهداف وأغراض ومقاصد أخرى يمكن للوقف تحقيقها، ومجالات كثيرة يمكن للوقف أن يلعب دورا كبيرا في النهوض بها، وسد الخلل الواقع فيها.

ولعل من بين ذلك:

- دعم المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والمهنية التي تفتح أبوابها للاجئين، وإقامة المكتبات العامة والمتخصصة.
- رعاية وتنمية الجوانب الثقافية والفكرية للاجئين، وذلك من خلال دعم مؤسسات البحوث العلمية والإسلامية، والعمل على رفع قدراتها، وتحسين مستوى أدائها.
- بناء المساجد في مخيمات اللجوء، وتأثيثها، وإمدادها بالكتب والمصاحف ، وغيرها والإنفاق على خدمتها، وإمامتها، ومدرسيها، وسائر نفقاتها.

---

51) دور الوقف الإسلامي في رعاية الأسرة بين التراث والمعاصرة، د/أبو القاسم محمد أبو شامة نجاة، بحث منشور بالمجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة سوهاج ، عدد (41) (أكتوبر 2016م) ص54.

52) مشروع البرامج التأهيلية لأسر القصر، الموقع الرسمي للأمانة العامة للأوقاف في الكويت *www.awqaf.org.kw*

- رعاية الأيتام والأرامل والعجزة والمعاقين، ومساعدة المرضى، والفئات الخاصة من اللاجئين، وتقديم الدعم اللازم للمؤسسات التي تقوم على خدمتهم.
- حماية الأمومة والطفولة ، ورعاية أسر اللاجئين.
- مساعدة الفقراء والمساكين وسائر ذوي الدخول المحدودة من اللاجئين.
- تقديم الخدمات العامة؛ من ماء، وكهرباء، وصرف صحي، وإنارة الشوارع والطرقات، والارتقاء بمستوى الرعاية والخدمات الصحية لأسر اللاجئين.
- حماية البيئة في مخيمات اللجوء، والعمل على تطبيق نظم وقائية للحد من انتشار الأوبئة والأمراض داخل مخيمات اللجوء. [53].

الخاتمة

أولا النتائج:

تمخض البحث في هذا الموضوع عن مجموعةٍ من النتائج ولعل أبرزها:

- أن الأوضاع الإنسانية للاجئين بالغة السوء، وأن مشكلاتهم في مواطن اللجوء كثيرة ومتنوعة؛ وإن كان أغلبها يرجع إلى نقص الموارد المالية اللازمة لمواجهة تلك المشكلات والتصدي لها.
- تباين المواقف الدولية واختلافها بشكل كبير في التعاطي مع أزمة اللائين السوريين.
- أهمية الوقف في النظام الاقتصادي الإسلامي، وأنه يحتل موقعاً فريداً للوقف في هذا النظام فهو يشبه في طبيعته وسبل إدارته القطاع الخاص المستهدف للربح، لكنه شبيه في أغراضه ومراميه ومقاصده وغاياته ..بالقطاع العام الذي يهدف لتحقيق المصالح العامة
- أن القطاع الوقفي ممثلاً في الصيغ المعاصرة (الصناديق– الأسهم – الصكوك..) يمكنه أن يلعب دورا كبيراً، ويحدث أثراً بالغاً في مواجهة الأزمات الإنسانية بشكل عام، وأزمة اللاجئين السوريين بشكل خاص.

ثانياً: التوصيات المقترحة:

- العمل على محو الاعتقاد الخاطئ بأن الأوقاف، ما هي إلا إدارة حكومية تعنى بشئون المساجد وموظفيها من الأئمة والمؤذنين، وأنها لا صلة لها بالعمل الأهلي والخيري، أو بالمؤسسات والأنشطة الاجتماعية والإغاثية.

53) نظام الوقف في التطبيق المعاصر.. ، محمود أحمد مهدي، ص104.الوقف الإسلامي، منذر قحف ص157.

- ضرورة قيام وسائل الإعلام المختلفة بالترويج الجماهيري لهذه الصيغ الوقفية المعاصرة، وإبراز مشروعاتها، وبرامجها، والخدمات التي يمكن أن تقدمها للاجئين، وتشجيع الناس ودعوتهم إلى الوقف على أغراضها النبيلة.
- ضرورة قيام الجهات الحكومية والهيئات الشرعية المعنية بالقطاع الوقفي؛ بدعم القائمين على إدارة الصيغ الوقفية المعاصرة (صناديق- أسهم – صكوك..) وما تقوم به من مشروعات تنموية واستثمارية، وما تنفذه من برامج إغاثية، وأنشطة خيرية.. وذلك من خلال تقديم الاستشارات الشرعية والقانونية والمالية والإدارية والفنية والإعلامية اللازمة.
- كما يتوجب على الجهات الحكومية والهيئات الشرعية المعنية بالقطاع الوقفي؛ أن تقوم بمتابعة الأجهزة القائمة على هذه الصيغ الوقفية .. والرقابة على أعمالها للتأكد من التزامها بالأنظمة واللوائح المقررة.
- محاولة الإفادة من خبرات وتجارب الدول الإسلامية في مجال الأوقاف، والتعاون فيما بينها من أجل تحقيق الدور التنموي والإغاثي للوقف.
- تعميق الوازع الديني، والتشجيع على الإحسان في نفوس رجال الأعمال والموسرين من أبناء الشعوب الإسلامية؛ لوقف جزء من ثرواتهم لمواجهة أزمة اللاجئين السوريين.
- توجيه الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية في البلدان المستضيفة للاجئين؛ إلى ضرورة التنسيق بينها وبين المؤسسات الوقفية في هذه البلدان؛ وذلك حتى تتضافر الجهود الأهلية والسلطات الرسمية في مواجهة أزمة اللاجئين، وتبني قضيهم.
- العمل على إنشاء مؤسسة عالمية للأوقاف على غرار (الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) وذلك بغرض التنسيق والمتابعة، وعقد اللقاءات وعمل الندوات، والبحث عن أفضل السبل والصيغ لاستثمار أموال الأوقاف.

فهرس المراجع

1) أحكام القرآن، لعماد الدين علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري، المعروف بالكيا الهراسي الشافعي (ت: 504هـ) تحقيق: موسى محمد علي، وعزة عبد عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1405 هـ).

2) إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية، د: أسامة عبد المجيد العاني، بحث منشور ضمن أعداد سلسلة : كتاب الأمة القطري، عدد(135) (المحرم1431هـ – يناير2010م) .

3) أزمة اللاجئين السوريين في تركيا.. التحديات وسيناريوهات الحل المقترحة، د: عبد الله حمادة، المنتدى الاقتصادي السورى، نسخة إلكترونية.

4) أسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: 926هـ) دار الكتاب الإسلامي، ط.د.ت .

5) بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير ، لأبي العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (ت: 1241هـ) دار المعارف، ط.د.ت .

6) تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: 1205هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، ط.د.ت.

7) دور الوقف الإسلامي في رعاية الأسرة بين التراث والمعاصرة، د/أبو القاسم محمد أبو شامة نجاة، بحث منشور بالمجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة سوهاج ، عدد (41) (أكتوبر 2016م)

8) الذخيرة، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: 684هـ) تحقيق: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1(1994م).

9) روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية، د: راغب السرجاني، دار نهضة مصر، القاهرة، ط4 (2012م) .

10) سندات الوقف مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر، أ.د. محمد عبد الحليم عمر، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، راجع الموقع الرسمي لموسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي/http://iefpedia.com

11) صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ط1 (1422هـ).

12) صحيح مسلم، للإمام: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط.د.ت.

13) الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل برامج التأهيل وأصحاب المهن والحرف، د: محمد إبراهيم نقاسي، جامعة العلوم الإسلامية، ماليزيا ، بدون دار نشر.

14) الفتاوى الهندية، تأليف: لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، دار الفكر، ط2 (1310 هـ) .

15) القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: 817هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط8 (1426 هـ - 2005 م).

16) كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى (ت: 1051هـ) دار الكتب العلمية.

17) اللاجئون السوريون ومعاناة الهجرة، د: أحمد إسماعيل حسن ، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي الأول حول : (اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول) والذي عقد في رحاب جامعة أديامان، بالاشتراك مع جامعة النهضة العلمية، تركيا، في الفترة من (13-2016/5/14م).

18) المبسوط، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: 483هـ) دار، المعرفة، بيروت، ط (1414هـ - 1993م).

19) المسند ، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1
(1421 هـ - 2001 م) .

20) معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دنزيه حماد، دار القلم، دمشق، ط1 (1429هـ – 2008م).

21) المغني لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: 620هـ) مكتبة القاهرة، ط (1388هـ - 1968م).

22) مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور، دار السلام، القاهرة، ط2 (1428هـ – 2007م) .

23) الموقع الرسمي للأمانة العامة للأوقاف في الكويت **www.awqaf.org.kw**

24) الموقع الرسمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين **http://www.unhcr.org/ar**

25) الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية: **https://www.efsa.gov.eg]**

26) الموقع الرسمي لموسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي/**http://iefpedia.com**

27) نحو دور جديد للوقف في حياتنا المعاصرة، د: محمد على القري، بحث مقدم إلى منتدى الفقه والاقتصاد الإسلامي، والذي عقد برعاية دائرة الشئون الإسلامية والعمل الخيري، دبي (22-24مارس 2015م).

28) نظام الوقف في التطبيق المعاصر.. نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، محمود أحمد مهدي، البنك الإسلامي للتنمية (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب) جدة، ط(1423هـ).

29) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت: 1004هـ) دار الفكر، بيروت، ط (1404هـ- 1984م) .

30) الوقف الإسلامي.. تطوره إدارته تنميته، د: منذر قحف، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط2 (2006م) .

31) وقف النقود في الفقه الإسلامي، د: محمود أحمد أبوليل، بحث منشور بمجلة الشريعة والقانون، بجامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد (12) (ذو القعدة 1419هـ – فبراير 1999م).

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(3), February 2018

الجمعيات التي تعنى باللاجئين السوريين في ماليزيا
(الواقع والتحديات والمأمول)

د. علاء الدين إسماعيل* د. خالد محمد عبدالله**

الملخص:

لم تكن ماليزيا قبل عشرة أعوام معروفة للمواطن السوري فقد كان عدد السوريين فيها لا يتجاوز المئات وأغلبهم من الطلاب الذين أتوا من دول الخليج، ومع بداية الثورة السورية وإغلاق أغلب البلاد الإسلامية أبوابها بوجه السوريين وجد كثيرٌ من السوريين أنفسهم أمام خيار ماليزيا التي بقيت إلى الآن تقبل دخول السوريين دون تأشيرة دخول مسبقة وكان عددٌ كبيرٌ من هؤلاء القادمين فقيراً معدماً نتيجةً لفقدانهِ كل شيء وبدأ بعض السوريين بالتعاون مع بعض الماليزيين الذين كان أغلبهم قد درس في سوريا مدة من الزمن ببعض الجهود الفردية لتأمين ما يستطيعونه لهؤلاء اللاجئين وزاد عدد اللاجئين كثيراً، مما حدى بالحكومة الماليزية العمل على تنظيم عمل المؤسسات الخيرية التي تعنى بشؤون السوريين، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد السوريين قد وصل إلى قرابة خمسين ألفاً هاجر أغلبهم وزاد عدد الجمعيات التي تعنى بشؤون اللاجئين السوريين فبدأت الحكومة بتنظيم عملهم بعد أن أصبح هذا المجال مورداً لبعض أصحاب النفوس المريضة ووصل عدد الجمعيات المرخصة في ماليزيا إلى قرابة أحدَ عشرَ جمعيةً يديرها الماليزيون وتأتي هذه الدراسة لتبرز بعضاً من الأعمال التي تقوم بها هذه الجمعيات ومدى نجاح تلك الجمعيات والتحديات والصعوبات التي تواجه الجمعيات التي تعنى بشؤون اللاجئين السوريين وما هي الملاحظات على عمل تلك الجمعيات في ضوء ما تقدمه من معونات للاجئين السوريين.

والحمد لله رب العالمين

الكلمات المفتاحية: اللجوء– ماليزيا– سوريا– الجمعيات الخيرية– المساعدات.

---

* – **الدكتور علاء الدين محمد إسماعيل**: سوري الجنسية ولد في دمشق سنة 1982م، حصل على الماجستير في قسم العقيدة بعنوان (وحدة الأديان وموقف العقيدة الإسلامية منها)، والدكتوراه بعنوان (إنجيل متى ومرقص النشأة والتدوين وموقف المدارس النصرانية منهما دراسة مقارنة بإنجيل برنابا) من جامعة أم درمان، يعمل الآن أستاذاً مساعداً في قسم أصول الدين وقسم الحديث وكلية الدراسات العليا في جامعة السلطان أزلن شاه في ماليزيا، أصدر قرابة عشرة كتب تأليفاً وتحقيقاً.

** – **الدكتور خالد محمد عبد الله**: دكتوراه في الفقه وأصوله من جامعة ملايا بماليزيا، له عدة أبحاث وإجازات علمية.

تعريف اللجوء:

لغة: من مصدر الفعل لجأ من لجأ إلى الشيء قال ابن فارس اللام والجيم والهمزة كلمة واحدة وهي لجأ والملجئ المكان يلتجأ إليه يقال: لجأت والتجأت.[1]

ويقال ألجأت أمري إلى الله أي أسندت ةألجأه إلى الشيء اضطره وألجأه: عصمه والملجأ المعقل والملاذ[2]

قال تعالى: {لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ}[3]

اصطلاحاً: هو كل إنسان تتعرض حياته أوسلامته البدنية أوحريته للخطر خرقاً لمبادىء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعندئذ يكون له الحق في طلب الملجأ[4]

أنواع اللجوء:

اللجوء الإنساني: وهو الهروب إلى دولة أخرى بسبب الحروب والنزاعات أو التفرقة العنصرية باختلاف أنواعها. وينتهي هذا اللجوء بانتهاء السبب الذي بدأ به.

اللجوء السياسي: هو الحماية التي تمنحها الدولة فوق أراضيها أو فوق مكان تابع لسلطتها لفرد طلب منها هذه الحماية، والهدف منه هو إنقاذ حياة أشخاص أو حريتهم يعتبرون أنفسهم مهددين في بلادهم[5].

فكل شخص هجر موطنه الأصلي أو أبعد عنه بوسائل التخويف والإرهاب أو الاضطهاد لأسباب سياسية أو عنصرية أو مذهبية ولجأ إلى إقليم دولة أخرى طالباً للحماية أو العيش لحرمانه من العودة إلى وطنه الأصلي يسمى لاجئاً سياسياً في مفهوم القانون الدولي[6].

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ج5 ص235.
[2] لسان العرب ج1 ص152، القاموس المحيط ص65.
[3] التوبة :57.
[4] القانون الدولي العام، علي صادق أبو هيف ص 249، حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، صلاح فرج، مجلة الجامعة الإسلامية العدد 17 ، 2009 ص162.
[5] القاموس السياسي، ص 1043 أبو الخير أحمد عطية، الحماية القانونية للاجئ في القانون الدولي ص82.

وقد عرفه الدكتور محمد الزحيلي بأنه: (حق الانتقال من بلد إلى بلد لا يعرف جنسيتها، وذلك لأهداف سياسية ينادي بها، ويضطهد من أجلها، أو يلاقي العنت والمشقة والمضايقة بسببها)[7]

حكم اللجوء في الشريعة الإسلامية

إن مفهوم الأرض في القرآن الكريم ومن يحق له أن يعيش فيها تنطلق من حقيقة أن الأرض هي ملك لله عز وجل ويورثها من يشاء من عباده وأن الأرض هي لنا اليوم ولغيرنا غداً بناء على سنة الاستخلاف التي جعلها الله في الدنيا قال تعالى:{ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ }[8]

قوله تعالى: {قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ}[9]

وروي في الخبر أن مسيلمة الكذاب كتب إلى النبي صلى الله عليه وسلم كتابًا من مسيلمة رسول الله إلى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد.
فإن الأرض بيني وبينكم نصفان إلا أن العرب قوم يظلمون الناس فكتب إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم:((مِنْ مُحَمَّد رَسُولِ الله إلى مُسَيْلِمَةَ الكَذَّابِ. أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الأرْضَ لله يُورِثُها مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ))[10]

منحت الشريعة الإسلامية حق اللجوء لكل طالب له ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل وفرت له الحماية والأمن وأطلق على هذا العمل في الجاهلية (الإجارة) وتعني الإجارة: هو المنع يقال استجار من فلان أي

---

[6] انظر :محمد الغزالي ، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، 1963 ،ص189.
[7] محمد الزحيلي، حقوق الإنسان في الإسلام.
[8] الأنبياء: 105.
[9] الأعراف: 128.
[10] أبو داود: (2761)، أحمد : (16032) والحاكم ج2 ص155 والحديث حسن.

منعه[11] فيقول طالب اللجوء يا فلان أنا في جوارك فيجيبه المجير: قد أجرتك فيصبح المجار في حماية المجير والمجتمع فلا يمس بأذى ويكرم كما لو أنه من أبناء المجير.

وبعدها طبق هذا الحق وسمي بعدها بعقد الأمان فقد استخدم هذا الحق المسلمون عندما دخلوا إلى مكة المكرمة فقد نادى مناد ((من دخل المسجد الحرام فهو آمن ومن دخل بيت أبا سفيان فهو آمن. ..))[12] ويمكن اعتبار الهجرة وحالة ابن السبيل[13] أيضاً نوعاً من أنواع اللجوء وقد أقرت الشريعة الإسلامية بحق اللجوء ولو لبلاد الكفر واعتمد القائلون بهذا القول على عدد من الأدلة منها

1- دخول النبي صلى الله عليه وسلم في جوار المطعم ابن عدي، وكان كافراً .

2- دخول أبي بكر رضي الله عنه في جوار ابن الدغنة وكان كافراً .

3- هجرة الصحابة رضي الله عنهم إلى الحبشة ودخولهم في جوار النجاشي وكان يومها كافراً[14]

قوله تعالى: { يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ }[15].

قال سيد قطب في تفسير هذه الآية:" أنتم عبادي وهذه أرضي وهي واسعة ، فسيحة تسعكم فما الذي يمسسكم في مقامكم الضيق الذي تفتنون فيه عن دينكم ، ولا تملكون أن تعبدوا الله مولاكم ؟ غادروا

---

[11] انظر: لسان العرب ج1ص723.
[12] صحيح مسلم: (1780).
[13] انظر: القرضاوي، فقه الزكاة، ج1 ص67.
[14] انظر: مناقشة جعفر رضي الله عنه للعمرو رضي الله عنه والنجاشي رحمه لله في مسند الإمام أحمد حديث رقم 1740 قال أحمد شاكر: وإسناده صحيح، وصحيح السيرة النبوية ص 101.
[15] سورة العنكبوت:56.

هذا الضيق يا عبادي إلى أرضي الواسعة، ناجين بدينكم أحراراً في عبادتكم فإياي "فاعبدون" وما دامت كلها أرض الله فأحب بقعة منها إذاً هي التي تجدون فيها السعة لعبادة الله وحده دون سواه" [16]

يقول ابن حزم : "وأما من فرَّ إلى أرض الحرب لظلم خافه ، ولم يحارب المسلمين ، ولا أعانهم عليهم ، ولم يجد في المسلمين من يجيره ، فهذا لا شيء عليه لأنه مضطر مكره"[17]

أوضاع اللاجئين السوريين في ماليزيا

دخل إلى ماليزيا في فترة الثورة السورية قرابة خمسين ألفاً لكن لم يستقر بها إلا القليل فعدد السوريين الموجودين حالياً في ماليزيا (5000) سوري (2000) منهم لديهم إقامة طالب أو تاجر و(3000) يعدوا لاجئين سجل أغلبهم في مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[18] في حين أن عدد الجالية السورية في ماليزيا قبل الحرب لم يكن يتجاوز العشرات نصفهم أو أقل طلاب في جامعات ماليزيا، فماليزيا لم تكن معروفة للسوريين قبل الثورة السورية، لكن دفعت الحرب في سوريا والقصف الممنهج الذي تقوم به القوات الموالية للأسد إلى نزوح ملايين السوريين إلى البلدان المجاورة –كما ذكرنا سابقاً– لكن إغلاق الحدود أمام السوريين في لبنان والأردن والعراق وفرض تأشيرات على السوريين في البلدان الأخرى فرض على اللاجئين إيجاد مأوى آمن آخر فاختار بعضهم اللجوء إلى دول أوروبا والبعض فضل اللجوء إلى ماليزيا لعدة اعتبارات أهمها:

العامل الديني: فكثير من الأسر وتخاف على أبنائها من الضياع في دول الغرب ووجدت في ماليزيا البديل المناسب فهي دولة إسلامية تتمتع بسمعة جيدة في مجال الحرية الدينية وبها الكثير من الجامعات الإسلامية والذي يأتي إلى ماليزيا يتشكل لديه انطباع أولي من أن مملكة ماليزيا دولة متقدمة في مجال الحريات الدينية وفي إيلاء الدين الإسلامي عناية خاصة ففي كل حي تجد مسجداً أو أكثر وفي كل

---

[16] في ظلال القرآن ج5ص2749.
[17] في المحلى ج 12ص125.
[18] هذا عدد الموجودين في ماليزيا بتاريخ 2017/7/25 وهذه الاحصائية حصل الباحث عليها من قبل مديرية الجوازات الماليزية بواسطة الأستاذ عبد الرحمن مقري.

مدينة توجد مدرسة دينية أو أكثر بل إن الحكومة الماليزية تشترط على أصحاب المتاجر الكبرى والأبنية البرجية أن يخصصوا مكاناً للصلاة في تلك الأماكن كل ذلك كان في الحقيقة عامل جذب ليس فقط للاجئين السوريين بل لكثير من حملة الجنسيات الأوروبية فكثير منهم يفضل الاستقرار في ماليزيا بعد أن كبر أبناؤه وصعب معها حمايتهم من إغراءات الغرب المتعددة.

العامل الاقتصادي: يأمل بعض السوريين ببدء حياة جديدة بعدما دمرت القوات الحكومية بيته ومصدر رزقه وماليزيا كبلد منفتح اقتصادياً جالب للاستثمارات فيه العديد من التسهيلات لأصحاب رؤوس الأموال جعل من هذا البلد مكاناً مفضلاً للعديد من الباحثين عن الاستقرار وبخاصة في وجود نظام (ماليزيا بيتي الثاني) الذي يتيح للمستفمرين الحصول على إقامة تمتد لعشر سنوات.

العامل الاجتماعي: حيث يعرف عن شعوب الملايو بأنها شعوب مسالمة ومحبة لغيرها من الأعراق الإسلامية فلا تظهر أمراض العنصرية والتعصب العرقي الذي قد تشتهر به بعض الدول مما يشكل عبئاً نفسياً على اللاجيء زائداً عن معاناته ومأساته، ومن هنا فضّل كثير من السوريين الإقامة في ماليزيا.

التسهيلات الحدودية: فماليزيا ما زالت ضمن الدول القليلة التي لا تطلب من السوريين تأشيرة دخول بل تتيح للسوري الحصول على إقامة لمدة تسعين يوماً وهي قابلة للتمديد لمدة تتجاوز الشهرين في بعض الحالات وهذه الميزة بالذات جعلت الكثيرين ممن تقطعت بهم السبل يغامروا بالقدوم إلى ماليزيا بعد إغلاق المنافذ أمامهم.

الجمعيات الخيرية المختصة بتقديم العون للاجئين السوريين

كما ذكرنا سابقاً اهتمت الجمعيات الماليزية بقضية اللاجئنن السوريين وقد أنشئ بعضها بعد الثورة السورية بغرض تقديم العون للسوريين في ماليزيا وخارجها ويوجد أربع جمعيات خيرية مختصة بالسوريين في ماليزيا كما يوجد العشرات من الجمعيات الماليزيا التي تقدم العونن للسوريين في ماليزيا وخارجها منها جمعيات تهتم بالجانب الإجتماعي والمادي ومنها جمعيات تهتم بالجانب التعليمي.

الجمعيات التي تعنى بالجانب الاجتماعي والإغاثي

1- **جمعية سيريا كير الخيرية**: تأسست سنة 2012، بعد توسع أعمالها وترأسها حالياً السيدة سكينة بنت ميور عمر باقي وللجمعية عدد من الأنشطة وهي من أوائل الجمعيات التي تعنى بجمع التبرعات للداخل السوري كما تعنى بتعريف الماليزيين بالشأن السوري عموماً وينحصر نشاطها في الداخل السوري في ستة أماكن وهي جنوب دمشق وإدلب وحمص وحلب وريف اللاذقية وريف دمشق ولا تقدم المساعدات للائين السوريين في ماليزيا وقد أرسلت الجمعية عدداً من القوافل الإغاثية إلى المخيمات في تركيا وحلب وإدلب وإلى غيرها من مناطق اللجوء السوري[19] وتقوم الجمعية سنوياً بحملة إفطار في المناطق المحاصرة كالغوطة والشمال السوري المحرر.

2- **جمعية برسيدام** Persidam : Pertubuhan Sinar Damsyik (Malaysia) (جمعية نور الشام دمشق) وقد تأسست الجمعية سنة 2004 على يد عددٍ من السوريين الذين درسوا في المعاهد الشرعة في دمشق وتعدّ الجمعية من أنشط الجمعيات الخيرية التي تعنى بشؤون السوريين في ماليزيا حيث أرسلت عدداً من القوافل الإغاثية إلى الداخل السوري وتنشط بالتعريف بالقضية السورية فقد استضافوا عدداً من العلماء السوريين كالشيخ كريم راجح والشيخ محمد علي الصابوني وغيرهم وهي الجمعية الوحيدة في ماليزيا التي تقدم معونات طبية للاجئين فقد أجرت عدداً من العمليات الجراحية وقدمت منحاً تعليمية لعشرة طالبات سوريات في ماليزيا بالتعاون مع الجامعة الإسلامية العاليمة[20].

3- **جمعية ماليزيا لايف لاين فور سيريا**:(malaysia lifeline for Syria) هي جمعية متخصصة بالشأن السوري وقد قامت الجمعية بعدد من المشاريع لصالح الداخل

[19] زودني بهذه المعلومات الأستاذ ريزال انظر: أنشطة الجمعية من خلال موقعهم باللغة المالايوية *www.syriacare.org.my*

[20] حصلت على هذه المعلومات من الأستاذ عبد الرحمن المقري المسؤول عن القوافل الإغاثية.

السوري فكل سنة تعلن عن مشروع الأضاحي في الشمال السوري والغوطة الشرقية وافتتحت أخيراً مدرسة ياسمين الشام في كوالالمبور[21]

4- **جمعية ماي كير**: مؤسسة الرعاية الانسانية ماليزيا My Care يدير المؤسسة الأستاذ أحمد ثابت هي جمعية خيرية ماليزية تعنى بالشأن الماليزي عموماً وبعد الثورة السورية بدأت أنشطتها في الداخل السوري[22].

5- **جمعية مسلم كير ماليزيا**: هي جمعية ماليزية كانت من أوائل الجمعيات التي اعتنت باللاجئين السوريين وتنشط الجمعية في المخيمات السورية في تركيا وفي الداخل السوري وقد افتتحت الجمعية ست مدارس في المناطق المحررة في إدلب بالتعاون مع جمعية إي هاها التركية وتضم هذه المدارس (1600) طالب وطالبة[23].

6- **جمعية إكرام**: هي جمعية خيرية ماليزية عريقة تنشط في عدد من البلدان الإسلامية تهتم بالتعليم الشرعي في ماليزيا وبالإغاثة في العالم الإسلامي ونشطت في الآونة الأخيرة بالعمل الخيري لصالح اللاجئين السوريين فقدمت مواد إغاثية للاجئ السوري في ماليزيا وسيرت قوافل إغاثية للمخيمات السورية على الحدود مع تركيا [24].

7- **جمعية إماريت**

8- **جمعية محار**: جمعية الإغاثة والمساعدة الإنسانية محار (Malaysian Humanitarian Aid and Relief MAHAR Malaysia) وتهتم الجمعية بشكل أساسي بتقديم تسهيلات في مسألة الإقامة للسوريين حيث تمنح السوريين إقامة لمدة سنة قابلة للتجديد وخصائص هذه الإقامة:

مدة الإقامة سنة واحدة ويتم تجديدها حتى انتهاء الحرب في سوريا وإمكانية الرجوع إليها بسلام كامل في كافة مدنها وأراضيها.

تأمين صحي لمدة ٦ أشهر فقط

---

[21] انظر: www.malaysia4syria.org.

[22] انظر: *www.mycare.org.my*

[23] انظر: *www.muslimcaremalaysia.com/syria*

[24] حصلت على بعض المعلومات من الأستاذ شاذلي المسؤول في الجمعية، انظر: *www.ikram.org.my*

إتاحة التسجيل في المدارس الماليزية الحكومية لكافة الصفوف من الابتدائي للثانوي برسوم رمزية.

يستطيع من يحصل على هذه الاقامة أن يسجل في الجامعات بدون أن يتم إلزامه بالحصول على إقامة من الجامعة

من يحصل على هذه الإقامة يسمح له بالعمل في أي مكان يجد فيه فرصة عمل ضمن الشركات المحلية أو الأجنبية في ماليزيا.

من يحصل على هذه الإقامة ويضطر للسفر يمكنه أن يطلب إذن سفر للمكان الذي يريد ويحصل على إذن سفر ثم يسافر ويعود.

ليس هناك لحامل هذه الإقامة راتب شهري أو منزل أو أي شيء آخر.

هذا البرنامج مقدم من الحكومة الماليزية ويتم تنفيذه بإدارتها وإشرافها ورعايتها

وتعطى الإقامات لمن تنطبق عليه الحالات التالية:

مقيم في ماليزيا ويحمل اقامة سياحية مدتها شهر أو مدتها ٩٠ يوم ولم يخالف ولا يزال عنده أيام في الفيزا.

مقيم في ماليزيا وكان يحمل فيزا سياحية وانتهت الفيزا والآن يقيم في ماليزيا وهو مخالف (مدة المخالفة غير محددة)

طالب يحمل إقامة دراسية وهو في السنة الاخيرة من دراسته.

طالب انتهت دراسته وبدأ المخالفة .

يحمل فيزا عمل واقترب وقت نهايتها ويعجز عن تجديدها

كان عنده فيزا عمل وانتهت والآن بدأ في المخالفة.

وقد قدمت الجمعية حتى الآن إقامة ل(450) سوري وستقدم (600) إقامة في كل شهر حتى يصل العدد هذه السنة (2250) شخص وهذا يمثل غالبية السوريين المخالفين في ماليزيا.

كما أن هناك بعض الجمعيات الماليزية الأخرى التي لها مساهمات في إعانة اللاجئين السورين في ماليزيا وخارجها **كجمعية مابيم وجمعية أبيم وجمعية جلوبال بيس**.

الجمعيات التي تعنى بالجانب التعليمي

خلال الخمسين سنة الماضية أهمل التعليم من قبل الحكومة السورية حيث وصلت نسبة الأمية في سوريا في بعض الإحصائيات إلى 31%[25] وهذه النسبة ليست قليلة في بلد كان قديماً منارة للعلم يحوي أول أبجدية عرفها التاريخ وتتربع على أرضه أقدم مدينة مأهولة في العالم وفيه أُنشأ أول مجمع للغة العربية والمطلع على حال السوريين تعليمياً في ظل حكم البعث يجد أن أكثر القطاعات تأثراً بشكل سلبي هو قطاع التعليم فالبعثات الخارجية تقلصت إلى حدها الأدنى، وهي مقتصرة على أبناء المسؤولين في الحكومة، والدراسات العليا بقسميها الماجستير والدكتوراه هي المتضرر الأكبر من التضييق على التعليم ففي الجامعات السورية التعليم العالي كان مقتصراً على عدد معين من الأقسام فعلى سبيل المثال لم يكن في جامعة دمشق ماجستير ودكتوراه في الإعلام والجعرافيا والهندسة وغيرها من الأقسام العلمية والأدبية فكان حملة الدكتوراه من السوريين أقل بكثير من أشقائهم العرب فنفقة الماجسيتر والدكتوراه تفوق قدرة أكثر الأسر السورية ولم يكن في ماليزيا أكثر من (176)[26] طالب سوري في شتى المجالات 20% منهم فقط طلاب دراسات عليا وهذا ما أثر سلباً على عدد أساتذة الجامعات السوريين العاملين في الجامعات الماليزية فلم يكن في ماليزيا سوى ثلاثة محاضرين[27].

وبعد أن بدأت رحلة اللجوء فَكَّر الكثير من الحاصلين على الثانوية العامة بالدراسة في جامعات ماليزيا، ولا سيما وقد أجرت بعض الجامعات تسهيلات كثيرة للسوريين[28] مما أتاح الفرصة لكثير من السوريين أن يكملوا دراستهم في الجامعات الماليزية، فازداد عدد الطلاب السوريين بشكلٍ لافتٍ، فبعد أن كان عدد الطلاب في ماليزيا قرابة (176) طالباً أصبح عدد الطلاب السوريين في المرحلة الجامعية قرابة(

---

[25] موقع عكس السير الإخباري بتاريخ 3 تموز 2012 وقد نقل التقرير عن المكتب المركزي للإحصاء وهو يعطي إحصائيات عن السكان بعد سن 15 سنة. فيما أوصلتها بعض الإحصائيات المتفائلة إلى 16% انظر: الصفحة الرسمية لوزارة التخطيط، وهي النشرة التي أصدرتها لعام 2010.

وأظن أن الأمية أكثر من ذلك بكثير وبخاصة الآن في المحافظات البعيدة التي تصل نسبة الأمية فيها إلى أكثر من 60%.

[26] هذا العدد أفادني به رئيس اتحاد طلبة سوريا الأستاذ محمد أبو زيد مرفقاً بقائمة بالأسماء والتفاصيل الكاملة حول الطلاب.

[27] وهؤلاء الثلاثة كانوا من المبعدين في أحداث 1982م.

[28] كما فعلت الجامعة الإسلامية العالمية حيث أعلنت عن تخفيض لكافة الطلاب السوريين وتسهيلات في الدفع أيضاً.

850) طالب[29] فعلى سبيل المثال الجامعة الإسلامية العالمية كان عدد الطلاب السوريين فيها لا يتجاوز عشرة طلاب أصبحت أعدادهم بالمئات وكذا في جامعة الملايا كما أصبح عدد طلاب الماجستير والدكتوراه في ماليزيا بالمئات ويعمل بالجامعات الماليزية قرابة خمسة عشر محاضراً في شتى التخصصات كما يعمل في قطاع التعليم عدد لا بأس به من المدرسين السوريين ففي مدرسة البصيرة الدولية على سبيل المثال يعمل سبعة مدرسين سوريين وفي المدرسة السعودية يعمل سبعة مدرسين سوريين بعد أن كان عدد المدرسين صفر قبل الثورة.

ومع التزايد الملحوظ بعدد اللاجئين السوريين اتجه اهتمام بعض المؤسسات الخيرية للعمل الخيري التعليمي فالمدارس الخاصة تثقل كاهل اللاجئ وكذا الجامعات وقد لجأ الطلاب السوريين إلى المدارس العربية التي ترعاها الحكومات كالمدرسة السعودية والليبية واليمنية ووجهت الحكومات في تلك المدارس إلى تسهيل قبول الطالب السوري ومساعدته لإكمال دراسته فكانت المتنفس الوحيد للطلاب لكن عدد المقاعد في تلك المدارس لا يكفي إلا لقبول جزء يسير من الطلاب السوريين فنشأت عدة مبادرات من إخوة ماليزيين وسوريين لسد النقص الحاصل في هذا الجانب ومن هذه المؤسسات:

1- **مؤسسة علم**: (**الهيئة السورية للتربية والتعليم**) وهي فرع لمؤسسة علم في تركيا[30] أسسها في ماليزيا عدد من الأكاديميين السوريين منهم الدكتورة بنان الطنطاوي يقول المؤسسون للفرع : " ونظراً لتزايد عدد السوريين في ماليزيا يوماً بعد يوم، تقوم الهيئة بوضع خطة عاجلة لمساعدة ودعم الطالب السوري في ماليزيا في كافة مراحله الدراسية بدءاً من الصفوف التمهيدية الأولى وصولاً إلى المراحل الجامعية والدراسات العليا، و تشمل الخطة مشاريعاً تهدف لحل المشكلة المتعلقة بتوقف الدراسة عند الكثير من الطلاب السوريين، الأطفال منهم والدراسات المتوسطة والجامعيين، وتسعى هذه المشاريع لتحقق الرؤى المرجوة

---

[29] قد أفادني بهذا العدد أحد الإخوة في قسم الجوازات.

[30] مسجلة في الجمهورية التركية تحت الرقم 34-155/190، بتاريخ 5-2- 2013، هدفها السعي لإنقاذ الوضع التعليمي المتدهور للطالب السوري في الداخل والخارج، وتقديم مابوسعها للنهوض بالحالة التعليمية لجميع السوريين وفقاً لأفضل المعايير المهنية والإنسانية.

لبناء جيل متعلم مثقف يبني ويعمر ما انهدم في وطنه، وكذلك ونشر الثقافة والمعرفة لكافة أبناء الجالية السورية

وقد قدمت الهيئة عدداً من الخدمات للسوريين في ماليزيا منها

أولاً: توفير منح دراسية للطلاب في عدد من الجامعات الماليزية .

ثانياً: عقد اتفاقيات تعاون مع المؤسسات التعليمية في ماليزيا لوضع حلول عاجلة للطلاب السوريين وتقديم الدعم المادي واللوجستي لهم لمتابعة المسيرة التعليمية وفقاُ للإمكانيات والخطة المقررة .

ثالثاً: إنشاء مدرسة خاصة للسوريين تقوم إضافة إلى هدفها التعليمي بتوفير فرص عمل لبعض السوريين من خلالها .

رابعاً: عقد اتفاقيات تعاون مع الهيئات الخيرية لفتح صناديق تبرعات لدعم مشاريع الهيئة .

خامساً: ورؤى مستقبلية قريبة للتعاون مع المؤسسات التعليمية في باقي المناطق في شرق آسيا[31].

2- **مدرسة (العائلة السورية):** تأسست في ماليزيا في مدينة شاه علم على يد بعض السوريين[32] وتولى إدارتها الشيخ سمير السقا لكن لم تستمر المدرسة أكثر من عام واحد وبعدها أغلقت لعدد من الأسباب أهمها قلة الدعم المادي وعدم الاستعانة بالمتخصصين السوريين في سلك التعليم.

3- **مدرسة ياسمين الشام:** Jasmine Ash Sham : أنشأتها جمعية ماليزيا لايف لاين فور سيريا بدعم من الحكومة الماليزية لرعاية الطلاب السوريين في المرحلتين الإعدادية والثانوية ويرأسها الأستاذ هزرول شازلي وبدأت المدرسة عملها في سنة 2017 وتتقاضى رسوم رمزية من الطالب السوري[33] وهي المدرسة الوحيدة من نوعها في ماليزيا حالياً والمدرسة تسد جانباً مهماً لدى السوريين فلا بد من تعميم تجربة مدرسة ياسمين الشام وفتح فروع أخرى في باقي الولايات الماليزية.

---

[31] انظر: الموقع الرسمي للهيئة السورية للتعليم (علم) *www.syreducom.org*

[32] https://www.facebook.com/syrian.f.m

[33] لا تتجاوز الرسوم عشر دولارات في الشهر متضمنة الكتب واللباس.

التحديات التي تواجه الجمعيات التي تعنى باللاجئين السوريين:

لدى حديث الباحث مع عددٍ لا بأس به من العاملين في المجال الإغاثي في ماليزيا تبين للباحث أن التحديات والمشكلات التي تواجه الجمعيات كثيرةٌ وتحاول الجمعيات التغلب على تلك العقبات وقد حاول الباحث ذكر أهم التحديات التي تواجه اللاجئ السوري والجمعيات الخيرية التي تعنى بهذا الجانب وهي:

1- **نقص الدعم المادي للجمعيات الخيرية:** فالاحتياجات المتزايدة للاجئين السوريين تجعل من المستحيل على الجمعيات تلبية حاجات اللاجئين حيث تعمل تلك الجمعيات على أكثر من جانب فهي ترسل مساعدات عينية ومادية للمناطق المنكوبة وتحاول العناية باللاجئين السوريين في ماليزيا ولا تتلقى هذه الجمعيات سوى مساعدات فردية من المحسنين في ماليزيا وهذه المساعدات لا تغطي إلا جزءاً يسيراً من الاحتياجات المتزايدة فلا بد من تكاتف الجهود الدولية والمحلية لسد العجز الحاصل في تلك الجمعيات ولا بد من مشاركة بعض الدول الغنية بهذه الجهود.

2- **فقدان الأمن في كثيرٍ من المناطق التي تنشط بها تلك الجمعيات**: فالمناطق التي تحتاج إلى إغاثة تكون في الغالب عرضة للقصف من قبل قوات نظام الأسد والجيوش المساندة له أو من قبل التحالف الدولي أو تكون مناطق توتر بين الثوار وميليشيات الأسد وقد تنشط فيها عصابات الخطف والقتل وقد جرت بعض الحوادث مع منتسبي عدد من الجمعيات لدى دخولهم للمناطق المنكوبة حيث اختطف عددٌ من الماليزيين العاملين في الجمعيات الخيرية لدى دخولهم إلى تلك المناطق.

3- **عدم القدرة على تلبية كافة حاجيات اللاجئين السوريين في ماليزيا** نتيجةً لغلاء المعشية وارتفاع أجار البيوت وبخاصة في كوالالمبور وسلانغور وارتفاع أسعار الدواء وزيارات المشافي في ماليزيا بالنسبة للأجنبي وقد حاولت بعض الجمعيات المساعدة في هذا الجانب حيث خصصت عيادات مجانية للاجئين السوريين وجرى أخيراً اتفاق بين جمعية محار وبين

الحكومة الماليزية لمعالجة اللاجئين السوريين الذين يحملون بطاقة محار بتخفيضات تصل إلى 50%.

4- **عدم تعاون بعض الحكومات العربية مع الجمعيات الخيرية لإيصال المساعدات:** فالمساعدات تمر بالضرورة من المعابر في لبنان والأردن والعراق وتركيا وقد وضعت بعض الدول العربية قيود وعوائق أمام إدخال هذه المعونات وفي بعض الأحيان تتوقف القوافل الإغاثة أياماً حتى يسمح لها بالدخول إلى المناطق المنكوبة مما يتسبب بتلف المواد الغذائية وازدياد التكلفة على الجمعيات الخيرية وقد سمعت من بعض العاملين في مجال الإغاثة أن بعض الدول أصبحت تطلب رسوماً على دخول القوافل الإغاثية عبر أراضيها.

5- **عدم وجود قوانين تنظم عمل اللاجئين السوريين في ماليزيا:** وربما تكون هذه هي كبرى مشكلات اللاجئ السوري في ماليزيا فعندما يصل اللاجئ السوري إلى ماليزيا يصطدم بواقعٍ مريرٍ لا يساعده على المدى البعيد فمملكة ماليزيا لم توقع كغيرها من الدول على اتفاقية جنيف للاجئين[34] فهي غير ملزمة بأي شكل من الأشكال بحماية اللاجئين أو توفير السكن والتعليم والعمل المناسب لهم. فعند انتهاء الأشهر الثلاثة التي تمنحها الحكومة للاجئ تبدأ فصول المعاناة بالنسبة له ولأسرته وبخاصة إذا كان صاحب أسرة وأبناء في المدارس فيلجأ السوري في الغالب إلى مكتب الأمم المتحدة وأقصى ما يمكن أن يعمله المكتب له هو تحديد موعد لإجراء مقابلة وقد يكون الموعد بعد سنة أو أكثر والبطاقة التي تمنحها الأمم المتحدة لا تحمي اللاجئ في أكثر الأحيان والمكتب يعترف بذلك تقول ليا سعيد –مديرة المعهد الماليزي للدراسات الاجتماعية–[35] "إن أقصى ما يمكن أن نقدمه للاجئ من الناحية القانونية هو أن يتم إخراجه من الحجز لدى السلطات إذا تعرض للاعتقال لعدم حصوله على الوثائق المطلوبة." أن ما يقدم للاجئين السوريين في ماليزيا هو أقل مما يحتاجون بكثير، حيث يقتصر الأمر على تقديم بعض المعونات الغذائية والخدمات الصحية الأولية، وبعض برامج الترفيه والتعارف "لكننا لا نستطيع توفير أي نوع

---

[34] وهذه الاتفاقية جرت سنة (1951م) ووقعت عليها 130 دولة في العالم

[35] وهو مركز حكومي ينظم العلاقة مع مكتب شؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة.

من الحماية لهم سواء أمام السلطات أو لدى أرباب العمل"[36]. وتتحمل العبئ الأكبر الجمعيات الخيرية الماليزية التي تحاول تأمين ما تستطيع للسوريين وغيرهم من المهجرين لكنها لا تستطيع سد أغلب احتياجات اللاجئين، وقد حاولت الجمعيات الخيرية إيجاد حل لمسألة عدم وجود ورقة إقامة تحمي السوري من الاعتقال في ماليزيا وقد بدأت الحكومة بإيجاد حل لهذه المشكلة عبر جمعية محار المشار إليها سابقاً وقد حصل على قرابة ثلاثمئة سوري على الإقامة ووعدت الحكومة أن تمنح ثلاثة آلاف لاجئ سوري لكن على فترات.

6- وجود بعض العاملين في جانب الجمعيات الخيرية **من أصحاب النفوس الضعيفة** ممن اقتات على المتاجرة بقضية الشعب السوري مما أثر سلباً على ثقة المتبرع الماليزي بالجمعيات حيث حاولت الدولة شاكرة الحد من هذه الظاهرة عبر حصر جمع التبرعات بالجمعيات المرخصة والمراقبة من قبل الدولة ومكافحة ظاهرة التسول باسم السوريين.

7- **لا تغطي الجمعيات رسوم جوازات السفر وتسجيل الأولاد:** وهذه الأمور ليست بالهينة بالنسبة للاجئ السوري حيث تعتبر رسوم الجواز السوري من أغلى الرسوم في العالم فكل دول العالم تعتبر السوري خارج سوريا لاجئ في حين أن نظام الأسد يعتبر اللاجئ مغترب لابد من الاستفادة منه مادياً حيث يبدأ السعر من (400) دولار ويصل حتى (800) دولار وأي أسرة لديها بالحد الأدنى ثلاثة أولاد مما يعني ان اللاجئ سيدفع ألفي دولار على الأقل لتجديد جواز السفر وهذا المبلغ مرهق لغالبية اللاجئين وقد لاحظ الباحث في الآونة الأخيرة أن كثيراً من الأسر لم تعدد تجدد جوازاتها ولهذا تبعات سيئة على اللاجئ وأبنائه.

8- **عدم وجود مظلة جامعة للسوريين في ماليزيا:** فحتى الآن لا يوجد أن رابطة للسوريين ولا مجلس للجالية مثل كل الجاليات المقيمة في ماليزيا وهذا يشكل عبئاً إضافياً على الجمعيات الخيرية حيث يتعذر معرفة صحة المعلومات التي يقدمها البعض من مصدر

[36] موقع الجزيرة نت بتاريخ 2013/7/6.

مستقل وموثوق فقد أخبرني أحد الأفاضل من العاملين في تلك الجمعيات بوجود حالات كثيرة من سوريين يحصلوا على إعانة من أكثر من جمعية وفي المقابل بعض الأسر المتعففة لا يعلم بها أحد.

9- **جهل السوريين باللغة الماليزية وجهل الماليزيين باللغة العربية:** فجهل أغلب السوريين اللاجئين باللغتين الإنجليزية والماليزية وجهل أغلب الماليزيين العاملين بمجال الإغاثة باللغة العربية يشكل عبئاً كبيراً ومانعاً من التواصل بين اللاجئ والجمعية وفي بعض الأحيان يصل الأمر إلى سوء فهم من الجانبين مما يصعب عملية اندماج العائلات السورية بالعائلات الماليزية فأغلب من أعرفهم من السوريين تكاد تكون العلاقات الاجتماعية بينهم وبين الماليزيين مقطوعة لعدم وجود لغة للتواصل بين تلك العائلات.

النتائج والتوصيات

1- اللجوء هو مأساة إنسانية فيها الكثير من المساوئ قد يتعرض لهذه المحنة أي شعب من الشعوب ولكن الإنسان العاقل هو من يجد من قلب المحنة منحة ينفض عنه غبار تلك المحنة.

2- وجدت الدراسة أن كثيراً من الشعوب تتكاتف في بلاد الغربة وبخاصة في ظل وجود مأساة كمأساة الشعب السوري.

3- قد يكتشف الإنسان خلال رحلة اللجوء الشاقة ذاته ومهارات لم تكن بالحسبان فضغط ترك الأوطان دون معين يحتم على الإنسان استخدام كل الطرق للعيش وقد يجرب فيها الإنسان اللاجئ ما لا يجرؤ على تجربته حال الأمن والرخاء.

4- في رحلة اللجوء يتعلم الفرد من عادات البلاد التي لجأ إليها ويتقمص في بعض الأحيان طريقة عيشها وبخاصة إذا كان ذلك الشعب يتمتع بحضارة.

5- إن من أكبر المشاكل التي تعوق الجمعيات الخيرية هي قلة الدعم المادي لهذه الجمعيات واقتصار الدعم على الأفراد وهذا يحرم في كثيرٍ من الأحيان اللاجئ من الاستفادة من الجمعية كما يمنع القائمين على الجمعيات من أداء واجبهم نظراً لقلة ذات اليد.

6- لابد من إيجاد حل لمشكلة تعليم اللاجيء السوري فالمدارس الماليزية لا تسمح لغير الماليزي بالدراسة في المدارس الماليزية فيضطر اللاجئ إلى وضع أولاده في المدارس الخاصة التي تثقل كاهله.

7- لابد من حل جذري لمشكلة إقامات العمل للاجئ السوري وذلك عن طريق الأمم المتحدة ةالمنظمات التابعة لها والتي تعنى بشؤون اللاجئين فأغلب اللاجئين لم يحصلوا إلى الآن على إقامة عمل تخولهم العمل في ماليزيا.

8- من الأفضل إجراء محاضرات للاجئين الجدد تعينهم على فهم طبيعة البلد وعاداته الاجتماعية مما يسهل على اللاجئ الاندماج بسرعة ولا بد من تشجيعه على أن يبدأ حياةً جديدةً ولا يعتمد على ما تقدمه الجمعيات فقد تطول فترة وجوده في ماليزيا وغيرها من البلدان.

9- إيجاد حل لمشكلة تجديد جوازات السفر للاجئين وذلك بالضغط على الدول المتحكمة بالقرار في دمشق والنظر إلى السوري خارج الوطن على أن لاجئ وليس مغترب.

10- لا بد من إيجاد صيغة لتسفير السوريين المقيمين في ماليزيا إلى كندا أو ألمانيا وإعطاء هؤلاء الأولوية بالهجرة فالعدد القليل للسوريين في ماليزيا يجعل من السهل تسفيرهم بأغلاق ملف اللجوء في ماليزيا.

11- تثقيف السوريين بضرورة تعلم اللغة الماليزية للتواصل مع الماليزيين.

12- إيجاد مظلة إجتماعية تجمع السوريين يكون بمثابة اتحاد للجالية يكون بعيداً عن السفارة السورية المرتبطة بنظام الأسد في كوالالمبور وبعيدة عن التجاذبات السياسية.

13- تخصيص مبلغ سنوي من الأمم المتحدة لتمويل مدرسة في ماليزيا للسوريين فكثيرٌ من الأطفال تسربوا من المدارس نتيجة لعدم قدرة الأهل على تأمين رسوم المدارس.

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- أحمد بن حنبل الشيباني، مسند الإمام أحمد، تحقيق أحمد شاكر.

3- ابن حزم علي بن أحمد بن جزم الأندلسي الظاهري (456هـ)، المحلى بالآثار، دار الفكر،د.ت.

4- القاموس السياسي،

5- أبو الخير أحمد عطية، الحماية القانونية للاجئ في القانون الدولي ص82.

6- ابن الأثير محمد بن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مكتبة أنصار السنة المحمدية، ط1 ، 1963.

7- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار إحياء التراث العربي.

8- ابن كثير عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم،

9- ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، لسان العرب

10- أبو هيف علي صادق، القانون الدولي العام النظريات والمبادئ العامة أشخاص القانون الدولي والنطاق الدولي، القلاقات الدولية والحرب والحياد، منشأة المعارف، مصر، 1990.

11- فرج صلاح، حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول ، 2009

12- القاموس المحيط .

13- القرضاوي يوسف، فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1981.

14- الزحيلي محمد، حقوق الإنسان في الإسلام، دار الكلم الطيب، ط2، 1997.

15- ابو داود، سنن أبي داود،

16- الغزالي، محمد، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، 1963

17- قطب، السيد، في ظلال القرآن، دار الشروق.

18- مسلم أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994.

المواقع على الشبكة العالمية

1- موسوعة ويكيبيديا العالمية.
2- موقع الجزيرة نت الأخباري
3- موقع عكس السير.
4- موقع وزارة التخطيط.
5- موقع سيريا كير www.syriacare.org.my
6- الموقع الرسمي للهيئة السورية للتعليم (علم) www.syreducom.org.
7- الموقع الرسمي لجمعية إكرام www.ikram.org
8- الموقع الرسمي لجمعية محار mahar.my
9- الموقع الرسمي لجمعية ماي كير *www.mycare.org.my*

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(3), February 2018

سياسة تركيا إزاء ملف اللاجئين السوريين.. الطبيعة والتفاعلات

أ.م.د. مثنى فائق مرعي* أ.م.د. محمد شطب عيدان**

المقدمة

مثلت منطقة الشرق الأوسط ومنذ بداية القرن الماضي مركزاً للعديد من القضايا، الأزمات، والمشكلات الداخلية والإقليمية والدولية، مثل القضية الفلسطينية-الاسرائيلية، الحروب في العراق، وغيرها، ومن أحدث هذه القضايا ، ما يسمى بـ "الربيع العربي" الذي تمثّل بحراك مجتمعي وشعبي على نحو واسع في مجموعة من الدول العربية يطالب بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها، جوبه بالاستجابة في بعض الدول (تونس) وقوبل بالرفض والقوة في دول أخرى (ليبيا وسوريا)، مما أدى إلى نشوب حروب أهلية في بعض هذه الدول ومنها سوريا، التي أدت الحرب الطاحنة الدائرة فيها إلى خراب كبير، نتج عنه فرار ومغادرة الملايين من المواطنين السوريين لأراضيهم وطلب اللجوء إلى مختلف المناطق في العالم، وكان نصيب تركيا كبيراً من موجات اللجوء هذه، وهو ما دعا إلى الاهتمام بهذا الموضوع وجعل موضوع هذا البحث يهتم بالسياسة التي اتبعتها تركيا في التعامل مع ملف اللاجئين السوريين.

أهمية البحث

تتجسد الأهمية العلمية للموضوع في محاولة تفسير السياسة العامة المخصصة لموضوع اللاجئين السوريين، وكيفية التعامل مع هذه الأزمة ومسبباتها وطبيعتها وطبيعة العوامل المتداخلة فيما بينها، فيما تظهر الأهمية العملية للبحث في تسليط الضوء على مراحل التعامل التركي مع ملف اللاجئين السوريين والجهود المبذولة لتخفيف معاناتهم وبيان ذلك إلى الرأي العام وصانعي القرار المحليين والإقليميين .

---

*– أ.م.د. **مثنى فائق مرعي**: أستاذ العلوم السياسية المساعد –كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت – العراق، ولي العديد من الكتب والبحوث والمقالات في القضايا والاحداث العراقية والعربية والدولية وازمات العنف والارهاب .

– أ.م.د. **محمد شطب عيدان: أستاذ مساعد دكتور في النظم السياسية والسياسات العامة في جامعة تكريت، مقرر فرع الفكر السياسي، مواليد 1982م.

إشكالية البحث

أن البحث في موضوعات الأزمات الإنسانية عموماً وأزمة النازحين السوريين بشكل خاص، تتطلب فهماً دقيقاً ومنطقياً لتعقيدات شديدة ومتشابكة، شابت الأزمة السورية ولا تزال، وألقت بظلالها على حياة اللجوء للمواطنين السوريين، وبذلك فإن تحدي سبر أغوار السياسة التي تعاملت فيها تركيا ولا تزال مع ملف إدارة شؤون ما يزيد عن 3 ملايين لاجئ تمثل إشكالية جديرة بالاهتمام والبحث.

منهجية البحث

تم اعتماد مقتربات منهجية وصفية تحليلية لشرح جذور الأزمة ومحددات التعامل معها والمعطيات والسياسات التي رافقت إدارتها من قبل تركيا، وكذلك استعمال الإحصاء لبيان تطور أعداد اللاجئين وأماكن انتشارهم وما يعنيه ذلك، ومن ثم استعمال مقترب استشرافي مستقبلي لتخمين سيناريوهات المستقبل بما يتعلق واتجاهات السياسة التركية إزاء هذا الملف .

هيكلية البحث

انتظم البحث في ستة أقسام وخاتمة ، تناول الأول منها جذور ملف اللاجئين السوريين في تركيا، فيما ناقش الثاني التفاعل التركي مع الأزمة السورية، ليشخص الثالث محددات التعامل التركي مع أزمة اللاجئين، ويليه الرابع باحثاً في آليات ووسائل المؤسسات الرسمية التركية في إدارة ملف اللاجئين، فيما اختص الخامس في بيان معطيات السياسة التركية وانعكاسها على اللاجئين، ليتناول السادس سيناريوهات المستقبل .

أولاً : جذور ملف ازمة اللاجئين السوريين

ظهرت الملامح الاولى للأزمة السورية مع انطلاق الاحتجاجات الشعبية في منتصف آذار/مارس 2011 في عدد من المدن والبلدات السورية سرعان ما انتشرت الى عموم البلاد ورفعت شعار المطالبة بالحرية والكرامة ، وبالمقابل جاء رد النظام السوري باستخدام العنف المفرط ضد المحتجين خلال العام الاول للثورة وارتكاب عشرات المجازر راح ضحيتها نحو 8500 مدني من ابناء الشعب السوري وحملات

من الاعتقالات وزج الآلاف من المحتجين في السجون . وتفاقمت الازمة وبدأت تأخذ منحى العسكرة عندما ظهرت اولى التصدعات في الجيش السوري بإنشقاق مجموعة من الضباط ومن ثم تشكيل الجيش السوري الحر وتحولت المواجهات بين قوات النظام والمحتجين الى مواجهات مسلحة[1].

انجرفت البلاد الى حرب اهلية واحتدم الصراع بين قوى المعارضة المسلحة والقوات المولية للنظام وامتد القتال ليصل الى العاصمة دمشق وحلب عام 2012 وتواصل النظام بارتكاب العشرات من المجازر تلو الاخرى واستخدمت قوات النظام الاسلحة الكيمياوية ضد المدنيين والمعارضين على السواء منذ العام 2013[2]. واستمر احتدام الصراع في سوريا بشكل غير مرشح للإنتهاء على المدى القريب ، لا سيما في ظل حالة الاستقطاب الواضح بين القوى الاقليمية والدولية بشأن آليات معالجة هذهِ الازمة ، وكذلك في ظل التدخل المباشر لعدد من الدول الاقليمية والدولية وبشكل خاص التدخل الايراني والتدخل العسكري الروسي المباشر لدعم نظام بشار الاسد ، وبالمقابل الدعم الخليجي والتركي لقوى المعارضة السورية . فأدت اجواء الصراع هذه الى استمرار المعدلات المرتفعة لتدفق اللاجئين الى دول الجوار حتى بلغت اعداد هؤلاء اللاجئين الى اكثر من 5 ملايين لاجئ سوري[3].

ويعود ظهور وتطور ازمة اللاجئين السوريين الى عدة اسباب اهمها :-

1- الصراع المسلح ، إذ ادت عسكرة الثورة وادخال الجيش السوري في اتون المواجهة مع المحتجين واستخدام الاسلحة الثقيلة والطائرات بالضد من المتظاهرين ونشوء وتشكل الجماعات المعارضة المسلحة والدخول في صراع مسلح بين النظام والجماعات المسلحة الموالية له ، وقوى المعارضة السورية بالإضافة الى ظهور الجماعات الارهابية والانفصالية والدخول بصراع متعدد الابعاد

---

[1] – اياد جبر ، مراحل تطور الثورة السورية ، مجلة البيان ، متاح على الرابط :
http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=4733 (24/7/2017)

[2] – BBC Arabic ، قصة الصراع السوري منذ بدايته ، متاح على الرابط :
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/03/140314_syria_conflict_8_chapters (24/7/2017)

[3] – منى مصطفى محمد ، الادماج الصعب : تحديات ازمة اللاجئين السوريين في تركيا ، متاح على الرابط :
http://cutt.us/k54O9 (2017/7/24)

والاهداف ، وكانت المواجهات تتم في المدن والبلدات السورية مما يضطر اهاليها لمغادرة الى اقرب دولة يمكن ان يتحقق لهم فيها نوع من الاستقرار[(4)].

2- استخدام العنف المفرط من قبل قوات النظام ، استخدمت قوات نظام الاسد وبدعم من حلفاءه مختلف انواع القوة والعنف بالضد من المدنيين والمعارضة على السواء ، فكان تهجير المدنيين احد غايات النظام الاساسية ، من خلال توجيه الضربات بشكل عشوائي مما ادى الى ازهاق الارواح وتدمير البنية التحتية وتخريب الابنية والممتلكات والمساكن مما يدفع الناس العزل الى اللجوء القسري تحت وطئة استهداف المدنيين واعتقال البعض منهم ، وتم توجيه الاتهام الى المدنيين الذين يعيشون في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام وعدم توفير الحماية لهم وعدّهم من المعارضة أيضاً ، كما قام النظام بملاحقة اهالي المقاتلين المنشقين أو من حملوا السلاح وتم اعتقالهم واتخاذهم رهائن للضغط على المعارضين ، وفي مرحلة لاحقة في سياق التسويات التي جرت ، يتم اجبار الاهالي المدنيين على مغادرة مناطق سكناهم ، مع المسلحين او نقلهم الى اماكن خاصة بهم ، وادى الاعتقال على الهوية المناطقية او الدينية دوراً مؤثراً في زيادة عدد اللاجئين خوفاً من الاعتقال من دون سبب سوى الانتماء لعائلة او منطقة ما خرجت عن سيطرة النظام[(5)].

3- انهيار البنى التحتية ، بسبب استمرار الحرب والصراع فأدى ذلك الى انهيار البنى التحتية والخدمات والمرافق الاقتصادية المتمثلة في المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق والجسور وشبكات الاتصالات ، ما يجعل العديد من المناطق غير صالحة للحياة فيها[(6)] وبالتالي اضطرار سكانها لمغادرتها بحثاً عن مكان ملائم للعيش.

4- عدم سماح قوات نظام الاسد للمهجرين والنازحين بالعودة الى مناطقهم التي اعادت السيطرة عليها.

---

[4] – زينب محمد محمد حسن ، المحددات المفسرة لتغير سياسات الدول ازاء ازمة اللاجئين السوريين دراسة حالة "تركيا والمانيا" ، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط :
http://democraticac.de/?p=33839 (24/7/2017)

[5] – المركز السوري للدراسات والابحاث القانونية ، تأثير العامل السياسي على اللاجئين ، متاح على الرابط :
http://www.sl-center.org/news/71?language=arabic (2017/7/24)

[6] – زينب محمد محمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص8 .

5- التجنيد الاجباري ، اصدر النظام تعليماته بإجبار الشباب على الانضمام الى صفوف "لجان الدفاع الوطني" وجيش النظام كضمانة للولاء له ، الامر الذي يضع السوريين في موضع الاقتتال بينهم خدمة لنظام الأسد الذي يرفضونه وثاروا ضده[7].

6- الصراع الاقليمي والدولي في سوريا ، برز جلياً التدخل الاقليمي والدولي في الصراع السوري اذ دعمت ايران وروسيا نظام الاسد ، بينما دعمت تركيا وقطر والسعودية والولايات المتحدة الامريكية قوى الثورة السورية ، ما تسبب في اطالة امد الصراع وعدم التوصل الى حل ينهي الازمة السورية ، وزاد الامر من معاناة الشعب السوري وازمة لجوئه[8].

ثانياً : التفاعل التركي مع الازمة السورية

ابدت تركيا اهتمامها بتطورات الازمة السورية منذ انطلاقتها عبر الاحتجاجات الشعبية في منتصف آذار / مارس 2011 ، وانعكست هذهِ التطورات على الساحة التركية بشكل كبير ومعقد حتى ان هناك من رأى ان هذهِ الازمة أشبه بأزمة تركية داخلية بسبب التداعيات الناتجة عنها والتي انعكست بدورها على مختلف الصعد في تركيا . وقد اعتمد تركيا سياسة التدرج في تفاعلها مع تطورات الازمة السورية في مستوياتها الداخلية والاقليمية والدولية[9].

اعتمدت تركيا في البداية على اسلوب الضغط على النظام السوري للقيام بإجراء اصلاحات سياسية استجابة لمطالب المحتجين ، وهذا الموقف متأتياً من اعتبارات عدة ارتكزت عليها تركيا في تفاعلها مع الازمة السورية اهمها الدعم التركي السابق للحراك الشعبي في عدة دول عربية مثل تونس ومصر وليبيا ، والعلاقات الجيدة مع سوريا ما قبل عام 2011 والخشية من انزلاق الاحداث نحو الفوضى والاحتراب الاهلي الذي يضر بالمنطقة كلها وبتركيا ومشروعها التواصلي والتكاملي مع العالم العربي . وبذلك فقد جرت اتصالات هاتفية بين المسؤولين الاتراك والسوريين وتمت عدة زيارات لوزير الخارجية التركية – آنذاك– احمد داوود اوغلو ، ورئيس جهاز المخابرات التركية ، واستمرت تركيا بالدعوة الى القيام

---

7 – المركز السوري للدراسات والابحاث القانونية ، مصدر سبق ذكره .

8 – زينب محمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص8 .

9 – مثنى فائق مرعي ، مبادئ السياسة التركية في ظل تطورات "الربيع العربي" ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 1 ، السنة 5 ، العدد 19 ، (تكريت : جامعة تكريت ، كلية القانون 2013) ، ص351.

بالإصلاحات الدستورية والتغيير السلمي ، وانتقل الموقف التركي سريعاً من ابداء الثقة بنظام الاسد بإجراء الاصلاحات الى حثه على الاسراع في تنفيذها[10].

ولكن بعد مرور عدة اشهر على بدء الازمة اثبتت التطورات ان نظام الاسد لم يستجب لاحد واستخدم كل وسائل العنف لقمع المحتجين وظهرت ملامح عسكرة الثورة في سوريا حينها انتقل الموقف التركي الى مستوى آخر من التفاعل مع الازمة في سوريا بالاعتماد على بعض الادوات السياسية والاقتصادية للضغط على نظام الاسد للإستجابة لمطالب الشعب . مثلما انتقل الى مستوى اخر اعتمدت فيه تركيا على التشاور مع جامعة الدول العربية والدول الخليجية ومع الحلفاء الدوليين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الامريكية لمعالجة هذهِ الازمة ، حتى وصل الحال الى ان عدت تركيا ان نظام الاسد قد فقد شرعيته وبلغت التصريحات والتهديدات التركية مستوى عالي جداً ضد نظام الاسد[11]، خلال ذلك دعمت تركيا قوى الثورة والمعارضة السورية سياسياً واقتصادياً واعلامياً واغاثياً وحتى عسكرياً وان كان بشكل غير معلن ، وحاولت تركيا ان تكون اكثر تأثيراً في تحديد نتيجة الصراع في سوريا، ولكن بدا ان الحكومة التركية لم تمتلك استراتيجية شاملة وواضحة للتعامل مع التهديدات والتطورات التي نتجت عن هذهِ الازمة ، مثلما تأثرت بالمحددات الاقليمية والدولية (ايران وروسيا) في تفاعلها معها وتحددت خيارات صانع القرار التركي بالنسبة للمسألة السورية[12] ، ولكن بالمقابل كان الدعم المباشر والقوي يتلقاه نظام الاسد وحلفاءه من قبل اطراف عدة أهمها ايران .

اخذ الموقف التركي بالتحول في تموز / يوليو 2015 عندما قصفت القوات التركية لأول مرة مناطق خاضعة لتنظيم داعش في سوريا ، واعلنت عن بدء استخدام القوات الامريكية لقاعدة "انجرليك" الجوية في اطار حملتها ضد التنظيم ، ومن ثم جاء الاعلان عن انضمام تركيا للتحالف الدولي والمباشرة بشن الحملات الجوية على مواقع داعش ، ونشر القطعات العسكرية والاسلحة الثقيلة بالقرب من الحدود التركية السورية[13].

---

10 – سعيد الحاج ، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا ، (اسطنبول : مركز ادراك للسياسات والاستشارات ، اذار 2016) ، ص10 .

11 – علي حسين باكير ، تركيا والثورة .. الاطر الحاكمة ، المسلم نت ، متاح على الرابط : http://www.almoslim.net/node/168354 (24/7/2017)

12 – وحدة تحليل السياسات ، خيارات تركيا الصعبة في الشمال السوري ، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 23 فبراير، 2016)، ص 2 .

13 – انقرة تتدخل عسكريا في سوريا ضمن التحالف الدولي ، صحيفة العرب ، 2015/8/30 ، ص4 .

ولعل المحطة الابرز في التفاعل التركي مع الازمة السورية شهدها العام 2016 في ظل متغيرات عديدة ومهمة تمثلت بالانقلاب العسكري الفاشل على الحكومة التركية يوم 15 تموز / يوليو 2016 ، والتطورات الميدانية السورية والتدخل الروسي في سوريا وعودة العلاقات التركية الروسية الى مرحلة التحسن ، فجاء قرار التدخل العسكري التركي المباشر في سوريا عبر عملية "درع الفرات" في آب / اغسطس 2016 ، بناءً على اولويات الامن القومي التركي والرغبة التركية في وأد "فكرة الدويلة الكردية" في الشمال السوري ، وبسبب عدم التوصل لرؤية تركية متكاملة عن سوريا بسبب تشتت المعارضة والتدخل الروسي وتبدل الموقف الدولي من الضغط على النظام الى التركيز على مواجهة تنظيم داعش[(14)]. جاءت الانتقالة التركية هذهِ في المبادرة الميدانية بالتدخل في الصراع السوري من أجل تحقيق اهداف عدة اهمها : السيطرة على المسافة بين جرابلس واعزاز وصولاً الى الباب لمنع التواصل بين المناطق التي يسيطر على عناصر "وحدات حماية الشعب" الكردية للقضاء على فرصة انشاء كيان كردي في شمال سوريا يمتد من القامشلي الى كفرين ، كما اوجدت تركيا مكاناً لها على الارض السورية لتفرض نفسها طرفاً في الصراع وطرفاً في حله، بعد هذا التدخل وتلك المتغيرات انخرطت تركيا في المؤتمرات والمبادرات الخاصة بالأزمة السورية ومنها اجتماع موسكو في 21 كانون الاول / ديسمبر 2016 الذي ضم وزراء خارجية روسيا وتركيا وايران وتمت الدعوة الى عقد مؤتمر في العاصمة الكازاخية استانة مطلع العام 2017 وصارت كل من تركيا وروسيا ضامنتين لوقف اطلاق النار في سوريا الذي بدأ في 30 كانون الاول/ديسمبر 2016 وعانى من مختلف انواع الخروقات[(15)]. فضلاً عن مشاركة تركيا في مؤتمرات استانة المتعددة فيما بعد .

يضاف الى هذا التطور في التفاعل التركي مع الازمة السورية ان تركيا تعاملت مع عدد من الملفات التي شملتها الازمة السورية وكل ملف منها كان لتركيا رأي خاص عنه وموقف يتناسب وما تمليه عليها مصالحها فيه ، ولعل اهمها :

14 – سعيد الحاج ، تركيا والازمة السورية .. ملامح مرحلة جديدة ، الجزيرة نت ، متاح على الرابط : http://cutt.us/RJihv (23/7/2017)

15 – انظر : وحدة دراسة السياسات ، السياسة التركية الجديدة وتأثيراتها في القضية السورية ، (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، شباط/فبراير 2017) ، ص5-6.

1- ملف قوى المعارضة السورية ، تبنت تركيا مبدأ دعم قوى المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري وعلى صعد وابعاد عديدة ، سياسياً واعلامياً ومادياً واغاثياً ولوجستياً ، وعسكرياً لم يكن معلناً ، بحيث استضافت تركيا معظم القيادات السياسية للمعاضة السورية وعقدت الكثير من المؤتمرات، ورافقت مختلف مراحل تكوين وتشكيل المعارضة من المجلس الوطني الى ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية، ودعم والمشاركة في اجتماعات "مجموعة اصدقاء سوريا" ، والمساهمة في تشكيل اعتراف دولي بالمعارضة السورية السياسية التي دعمتها تركيا وتحدثت بإسمها في المنابر والمحافل الدولية، واستضافت اكثر من ثلاثة ملايين لاجئ سوري ضمن "سياسة الباب المفتوح" ، كما قدمت الدعم لفصائل الجيش الحر ابتداءً من بداية تشكله عن طريق مجموعات من الضباط المنشقين في بداية الثورة السورية ، وساهمت بتدريب وتسليح العديد منهم[16]. وصولاً الى التدخل العسكري المباشر الى جانب فصائل الجيش الحر في اغسطس/اب 2016 .

2- الموقف من نظام الاسد، على الرغم من تقديم النصح والضغط التركي –في بداية الامر- لنظام الاسد بأهمية اجراء الاصلاحات والاستجابة لمطالب المحتجين ، بيد ان عدم استجابة الاسد لهذا الامر دفعت الى تحول الموقف التركي الى مطالبته بالتنحي عن السلطة كونه قد فقد الشرعية بحسب التصور التركي وان لا دور له في مستقبل سوريا وعلى هذا الاساس صاغت تركيا سياستها وسعيها بالعمل على الاطاحة به وصار هذا الامر احد مرتكزات تفاعل تركيا مع الازمة السورية.

3- ملف المناطق الآمنة ، كثيراً ما يتردد في تصريحات القادة الاتراك مقترح انشاء "المناطق الآمنة" و"مناطق حظر الطيران" في المناطق الحدودية السورية ، بحيث يمنع طيران نظام الاسد من الوصول الى هذهِ المناطق من اجل حماية الشعب السوري من قصف هذهِ الطائرات والحفاظ على سلامة ارواحهم[17]. وانشاء هذهِ المناطق هي من الخيارات التي تتبناها تركيا في تعاطيها مع الازمة السورية ، وقد دعت حلف شمال الاطلسي وحلفاءها الدوليين اخرها بعين الاعتبار[18]. كونها تسهم في حماية الحدود التركية وتضمن عودة الكثير من اللاجئين السوريين

---

[16] – سعيد الحاج ، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء تركيا ، مصدر سبق ذكره ، ص11 .

[17] – سمير صالحة ، الازمة السورية في المشهد الانتخابي التركي ، متاح على الرابط : /http://www.lebanon24.com/ext/articles/print/1431182783888262400 (23/7/2017)

[18] – أرول جبجي وقادر أوستُن ، سياسة تركيا تجاه الازمة السورية ، متاح على الرابط : (23/7/2017) http://cutt.us/setWx

الى وطنهم واعمار المدن والبلدات التي ستكون ضمن "المناطق الآمنة" وضمان عدم تأسيس ادارات ذاتية للأكراد السوريين فيها .

4- ملف اكراد سوريا ، تعمل تركيا على الحفاظ على هيكل سوريا الموحد وتعارض ظهور اي ترتيبات انفصالية ضمن الداخل السوري وبشكل خاص التوجهات والنزعات الانفصالية لحرب الاتحاد الديمقراطي في الشمال السوري[19]، وظهر القلق الرفض التركي جلياً من ما تحقق من الاستقلال الذاتي لأكراد سوريا في المناطق التي يسيطرون عليها والتي من الممكن ان تضع حجر اساس لتأسيس كيان كردي اكبر في المنطقة مستقبلاً مما يعزز الميول الانفصالية للأكراد في تركيا والعراق وايران ، فضلاً عن ارتباط "وحدات حماية الشعب" الكردية السورية بحزب العمال الكردستاني المصنف منظمة ارهابية تركياً وامريكياً من جهة ، وتحالفهم مع نظام الاسد من جهة اخرى[20].

هذا الامر حدا بتركيا على التدخل العسكري المباشر لمنع قوات "وحدات حماية الشعب" من استكمال مشروعها بالاستقلال وفرض الامر الواقع في سوريا عبر عملية "درع الفرات" والتواجد المباشر على الارض السورية ، وتكمن خطورة هذهِ القوات في المنظور التركي بتواجدها في المناطق السورية المحاذية لمناطق تواجد الاكراد في تركيا ، وتتنامي نشوة النزعة القومية بسيطرة هذهِ القوات على العديد من المناطق واقامة ادارة ذاتية فيها ، ما تعدّه تركيا تهديداً لأمنها القومي يتوجب عليها مواجهته بحزم[21].

ثالثاً : محددات التعامل التركي مع ازمة اللاجئين السوريين

يؤثر على التعامل التركي مع ازمة اللاجئين السوريين عدد من المحددات ، لعل اهمها ما يمكن ايجازه بما يأتي :

19 – غالب دالاي ، رغم التحديات .. سياسة تركيا تجاه سوريا لم تتغير ، نون بوست ، متاح على الرابط : (23/7/2017) http://cutt.us/kBZ3O

20 – عماد قدورة ، تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود ، تحليل سياسات ، (الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، اكتوبر 2014) ، ص2 .

21 – التدخل العسكري التركي في سورية ، (اسطنبول : مركز برق للدراسات والدراسات ، 2016) ، ص 7 .

1- موقف احزاب المعارضة التركية ، يشكل موقف احزاب وتيارات المعارضة التركية من اللاجئين السوريين عامل تأثير لا يمكن تجاهله في مسار التعامل التركي معهم ، اذ تبنى احزاب المعارضة موقفاً بالضد من سياسة الحكومة التركية في مجال فتح الحدود واستقبال اللاجئين السوريين ومنحهم الحقوق والامتيازات ، وهناك عدد من الاحزاب والتجمعات السياسية والنقابية المعارضة ، ولا سيما اليسارية والقومية ، تظهر تأييدها ودعمها لنظام الاسد ووقوفه في وجه الثورة الشعبية ، واستمرت هذهِ الاحزاب بتنظيم زياراتها الى دمشق منذ الايام الأولى للثورة[22]. وبالتالي فهي بالضد من وجود اللاجئين السوريين على الاراضي التركية وغالباً ما تصدر تصريحات منهم تثير مؤيدي هذهِ الاحزاب ضد اللاجئين ، وكانت اكثر السياسات جدلاً في اوساط المعارضة التركية هي اعلان الرئيس التركي رجب طيب اردوغان عن ان احد الخيارات المطروحة هو منح الجنسية لمن يرغب من اللاجئين السوريين ، فقد اتفقت احزاب المعارضة الرئيسة الثلاث حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطي وحزب الحركة القومية على رفض خطة اردوغان هذهِ ، وان كان الرفض لأسباب واهداف تتباين فيما بينهم الا انهم يجتمعون على ان خطوة اردوغان هذهِ تهدف الى زيادة القاعدة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية الحاكم[23] .

2- وجود تيار شعبي معارض لوجود السوريين ، ظهر للعلن وجود خطاب معاد للسوريين على المستوى الشعبي التركي تجلى في جانب منه بتوجيه الاتهامات الى السوريين بأنهم يدعمون الحكومة في مرحلة الانتخابات ، وقد ظهرت تخوفات لدى السوريون من تراجع حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الاخيرة لأنه شكّل الضمانة لهم في تركيا في ظل معارضة احزاب المعارضة لوجودهم ، كما تعرض اللاجئين السوريين لممارسات عنصرية على خلفية ارتفاع ايجارات السكن وصعوبة العثور على مساكن للسكان المحليين بسبب وجود السوريين ، فضلاً عن منافسة الايدي العاملة السورية الرخيصة للعمال

---

[22] – ياسين السويحة ، اللاجئون السوريون وتقلبات بلدان اللجوء ، الجمهورية نت ، متاح على الرابط : http://aljumhuriya.net/26793 (2017/7/23)

[23] – BBC Arabic ، هل اعطاء الجنسية التركية للاجئين السوريين ينهي معاناتهم؟ ، متاح على الرابط : http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2016/07/160711_comments_syrian_refugees_turkey_citizenship (23/7/2017)

الاتراك وتأثيرها على تدني اجور العمال المحليين ، حتى ان هناك من ينظر للسوريين على انهم مساكين ينتظرون العون من غيرهم بدلاً من النظر اليهم كشعب يكافح من اجل الحرية[24] .

ونظم اتراك في عدد من المدن تظاهرات ضد الوجود السوري في تركيا ، اثارت هذهِ المظاهرات المخاوف لدى اللاجئين السوريين ، كما شكلت عامل تأثير على الحكومة التركية التي تقف بين اعلان التزامها بمساعدة اللاجئين السوريين الذين اسمتهم بـ "الضيوف" ويتزايد عددهم بشكل مستمر ، وبين مطالب المحتجين ورغبتهم بترحيل السوريين من مدنهم[25]. وظهرت خطابات شعبية معادية للسوريين في وسائل الاعلام وقنوات التواصل الاجتماعي تدعو الى اعادة السوريين الى بلادهم وتحاول اظهار "التصرفات السلبية للسوريين" في اطار تعميمي يجعل من السوريين جميعاً في موضع الاتهام[26].

3- المحددات الامنية ، تؤثر هذهِ المحددات على التعامل التركي مع ازمة اللاجئين السوريين في تركيا من خلال:

- ادى الصراع مع تنظيم داعش في سوريا وتضييق الخناق على عناصره مؤخراً الى محاولة فرار وتسلل اعداد منهم الى تركيا من خلال وجودهم بين اللاجئين وامكانية تشكيلهم خلايا نائمة او قيامهم بأعمال ارهابية في تركيا .
- ادى اتساع رقعة الصراع ولا سيما في مناطق الشمال السوري التي يتواجد فيها الاكراد الى نزوح العديد منهم ولجوئهم الى تركيا التي ابدى فيها صناع القرار قلقهم من امكانية تأثير هؤلاء على اكراد تركيا في مجال التأثير على التركيبة السكانية من جهة ، والترويج "للنزعة الانفصالية" في اوساطهم من جهة اخرى .
- ادى تواجد السوريين في المناطق الجنوبية من تركيا ولا سيما مدينة هاتاي التي يقطنها علويين اتراك الى حصول توترات ومخاطر داخلية بين السكان العلويين واللاجئين السوريين السنة[27].

---

[24] - المركز السوري للدراسات والابحاث القانونية ، تأثير العامل السياسي على اللاجئين، مصدر سبق ذكره .

[25] - رنا ابراهيم ، تظاهرات تركيا تقلق الحكومة واللاجئين السوريين ، صحيفة الحياة ، 22 يوليو /تموز 2014.

[26] - تويتر التركي يطفح عنصرية ضد اللاجئين السوريين ، صحيفة العرب ، العدد 10682 ، 2017/7/5 ، ص19 .

[27] - زينب محمد محمد حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص 13 .

4- المحددات الاقتصادية ، على الرغم من ان تركيا عزمت على تحمل تكاليف الاحتياجات والمساعدات الانسانية التي يحتاجها اللاجئين السوريين في بداية الازمة الا ان اطالة أمد الصراع وتزايد اعداد اللاجئين السوريين على اراضيها وازدياد حجم وقيمة المساعدات المقدمة لهم ، دفعها ذلك الى مطالبة المجتمع الدولي بمشاركتها في تحمل اعباء تواجد اللاجئين السوريين على اراضيها ، فقامت الحكومة التركية بإشراك بعض المنظمات الدولية التي تعمل في المجال الانساني والاغاثة والصحة والهجرة في تقديم المساعدات لهؤلاء اللاجئين المتواجدين على الاراضي التركية ، ومنها منظمة الهجرة الدولية ومنظمة الصحة العالمية والمفوضية السامية التابعة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[28]. ويحتاج تزايد اعداد اللاجئين بشكل مستمر في تركيا الى كلف عالية نتيجة كثرة الخدمات والمساعدات الانسانية والاغاثية التي يحتاجونها ، ويؤدي ذلك بحسب تقديرات الى تهديد الوضع الاقتصادي والاجتماعي ما لم يتم التعامل مع مسألة اللاجئين وفقاً لخطة مكثفة ومتكاملة ، ووصلت نسبة البطالة في تركيا الى 10.1% وهي نسبة عالية ، في حين تجاوزت نسبة البطالة في الولايات الجنوبية التي يتركز فيها السوريين معدلها في البلاد منذ عام 2011[29]. كل ذلك يجعل من الحكومة التركية تأخذ العامل الاقتصادي بعين الاعتبار في تعاملها مع موضوع اللاجئين السوريين.

5- المحدد الاوروبي ، تشكل توجهات وسياسة الاتحاد الاوروبي محدداً مؤثراً في التعامل التركي مع ملف اللاجئين السوريين ، اذ عقد الاتحاد الاوروبي اتفاقاً مع تركيا في آذار / مارس 2016 ، تقوم تركيا بموجب هذا الاتفاق بمعالجة مشكلة اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين[30]، واستقبال اللاجئين الواصلين بشكل غير شرعي بعد 20 اذار/ مارس الى الجزر اليونانية ، وعلى الرغم مما واجهه هذا الاتفاق من عقبات الا انه تم توقيعه وهو الاول من نوعه ، وقد تمكنت تركيا من خلاله اعادة تفعيل مسيرة الحصول على عضوية الاتحاد الاوروبي بفتح فصل جديد مع وعود بفتح فصول اخرى ، وكذلك يلتزم الاتحاد

---

[28] – المصدر نفسه ، ص9-10.

[29] – دراسة : عدد اللاجئين السوريين في تركيا سيتجاوز 3 ملايين ، ترك برس ، متاح على الرابط :
http://www.turkpress.co/node/16131 (2017/7/23)

[30] – تركيا : انقرة تقايض اللاجئين السوريين بـ 3 مليارات دولار سنوياً ورفع التأشيرة عن مواطنيها ، انا برس ، متاح على الرابط :
http://cutt.us/RNnFK (2017/7/23)

الاوروبي بتقديم مساعدات للاجئين السوريين في تركيا بقيمة 6 مليارات يورو ، ووعود بإلغاء تأشيرة الدخول لفضاء شينجن عن المواطنين الاتراك[31].

رابعاً : آليات ووسائل المؤسسات الرسمية التركية في إدارة ملف اللاجئين

تُعد تركيا اكثر دولة تأثراً بالأزمة السورية منذ اشهر الازمة الاولى في مجال ملف اللاجئين السوريين ، لان تدفق اللاجئين كان اول ما بدأ الى تركيا التي اعلنت مساندتها لهم ورفضت ان تغلق حدودها امامهم او تمنعهم من الفرار الى اراضيها[32] ، وارتأت الحكومة التركية اطلاق تسمية "ضيوف" بدلاً عن كلمة لاجئين على السوريين الذين لجئوا الى تركيا[33] ، واقرت الحكومة التركية ان يكون "قسم إدارة الكوارث والطوارئ" التابع لرئاسة الوزراء هو الجهة المسؤولة عن تنسيق الأعمال المتعلقة باللاجئين السوريين ، وينسق ويتعاون مع كل من وزارات الداخلية، والخارجية، والصحة، والتعليم، والزراعة والشؤون الريفية، والمواصلات، والمالية، والشؤون العامة، ورئاسة الشؤون الدينية، وهيئة الجمارك، ومنظمة الهلال الأحمر ، لإدارة ملف اللاجئين في تركيا وتولي شؤونهم[34] ، بيد ان الاعداد الكبيرة والمتزايدة لهؤلاء اللاجئين تتطلب اجراءات ومتطلبات سياسية وقانونية واجتماعية واقتصادية وثقافية من اجل تحقيق ادماجهم في المجتمع التركي أو على اقل تقدير تخفيف عبء تواجدهم في تركيا .

وازاء ملف اللاجئين السوريين اعتمد تركيا مجموعة من السبل والآليات للتعامل مع هذا الملف ، ففي بداية الازمة اعتمدت تركيا على **آلية** او "سياسة الباب المفتوح" أمام حركة اللاجئين القادمين إليها من سوريا[35]، بحيث جرى فتح الحدود امام العابرين السوريين من دون قيد او شرط ، حتى ان كثيرون دخلوا الى تركيا من دون وثائق اثبات شخصية مثل جواز السفر او بطاقة الهوية ، ورافق هذا الاجراء الرسمي

---

31 – باسم دباغ ، تركيا وعصر اللجوء السوري استثمار في السياسة الخارجية ، العربي الجديد ،متاح على الرابط : http://cutt.us/T1wEb (2017/7/23)

32 – محمد زاهد جول ، الموقف التركي من ازمة اللاجئين السوريين ، صحيفة القدس العربي ، متاح على الرابط : http://www.alquds.co.uk/?p=402317 (24/7/2017)

33 – نور مارتيني ، اللاجئون السوريون في تركيا من رمضاء الموت الى نار المفوضية ، اورينت . نت ، متاح على الرابط : http://www.orient-news.net/ar/news_show/6140 (23/7/2017)

34 – نجاة طاشتان ، أزمة اللاجئ السوري في تركيا ، مكتب الشرق الأوسط لمؤسسة هينرش بُل ، متاح على الرابط : https://lb.boell.org/ar/2013/12/29/zm-lljy-lswry-fy-trky (27/7/2017)

35– Feyzi Baban, Suzan Ilcan & Kim Rygiel, Syrian refugees in Turkey: pathways to precarity, differential inclusion, and negotiated citizenship rights, Journal of Ethnic and Migration Studies, 08 Jun 2016, on : http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/1369183X.2016.1192996

تعاطف واحتضان شعبي تركي لهؤلاء السوريين[36] . وادى استمرار الصراع السوري وتعقد الاوضاع المحلية والاقليمية والدولية من دون التوصل الى حل هذا الصراع ، الى استمرار ظاهرة لجوء السوريين الى خارج بلدهم وبخاصة الى تركيا ، فكانت اعدادهم تأخذ بالتزايد المستمر طوال امد الازمة السورية ، ويبين الجدول رقم (1) تصاعد عدد اللاجئين السوريين إلى تركيا منذ بداية الأزمة عام 2011 كما يلي :

الجدول رقم (1) أعداد اللاجئون السوريون المسجلون في تركيا نهاية كل عام للمدة (2011-2017)

السنة	عدد اللاجئين
2011	8000
2012	170912
2013	560129
2014	1622839
2015	2503549
2016	2814631
*2017 *العدد حتى تاريخ 2017/07/06	3079914

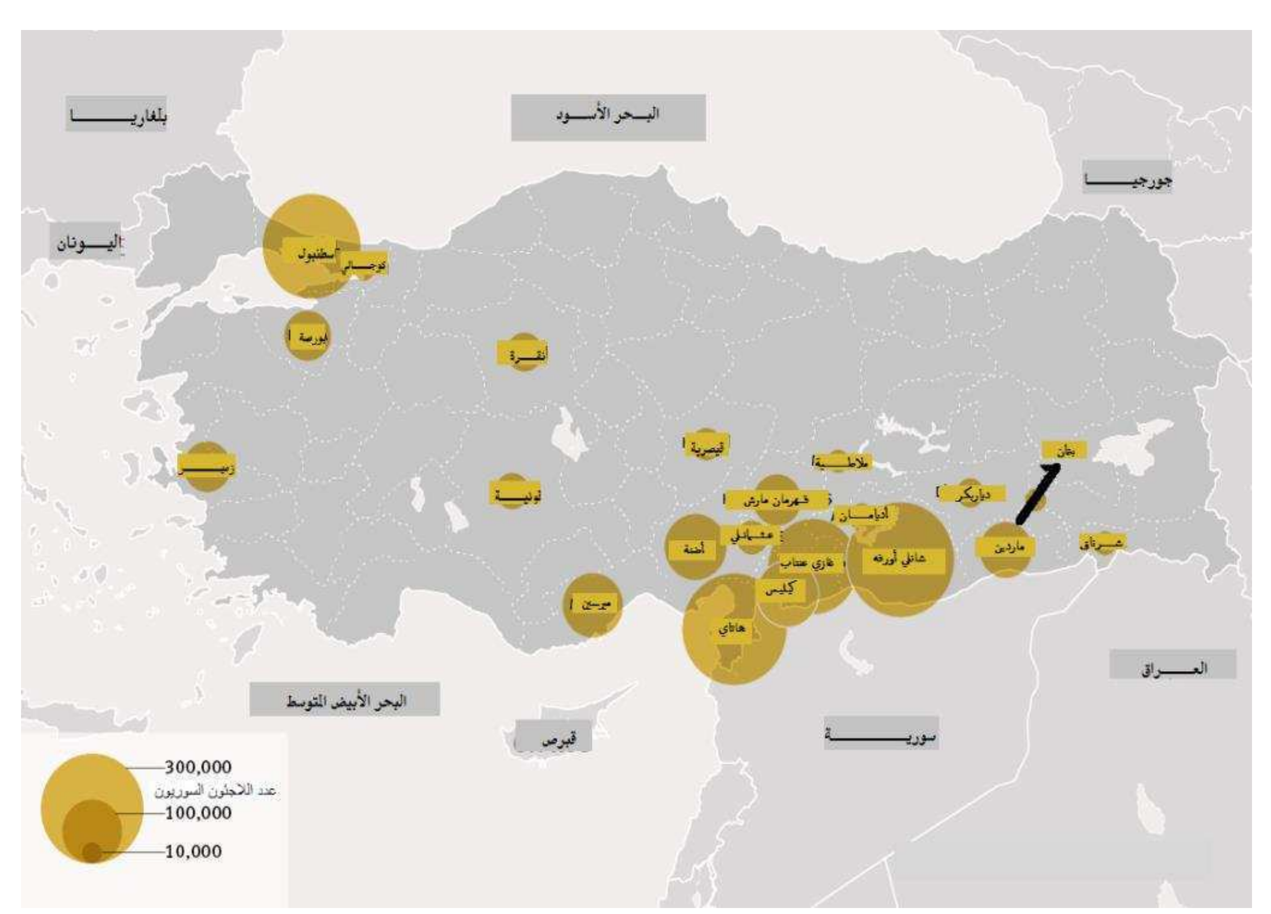
المصدر: موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR ، متاح على الرابط : http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=224# (18-7-2017)

36 – فايز سارة ، مستقبل السوريين في تركيا ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد 13736 ، 7 يوليو 2016 .

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن حالات اللجوء بدأت مع أول أعوام الأزمة السورية 2011، ووصل عدد اللاجئين فيها إلى 8000، ليفوق هذا العدد ضعفه في عام 2012، ويستمر في الارتفاع ليصل إلى 560129 عام 2013، ويرتفع بشكل كبير عام 2014 متجاوزاً المليون ونصف لاجئ، وتستمر وتيرة التصاعد حتى منتصف عام 2017. الذي يتخطى العدد فيه حاجز الثلاثة ملايين لاجئ ويصل إلى 3079914.

خريطة انتشار اللاجئين السوريين في تركيا[37] .

يتضح من خلال الخارطة إن أكثر مناطق تواجد اللاجئين هي المجاورة إلى الحدود السورية، وخاصة



ولايات شانلي أورفا وهاتاي وغازي عنتاب وكيلس، وهو ما شكّل عبئاً على هذه المناطق بسبب حاجات اللاجئين للعمل والسكن وغيرها.

---

[37] - موقع Human Rights Watch، متاح على الرابط : https://www.hrw.org/ar/report/2015/11/09/283260 (17-7-2017)

جدول رقم (2)يوضح عدد مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا موزعة حسب محافظاتها ونسبة تواجد اللاجئين داخلها عام 2013		
الولاية	عدد المخيمات	نسبة اللاجئين %
شانلي أورفا	3	36.6
غازي عنتاب	4	16.3
كيليس	2	13.6
هاتاي	5	7.7
قهرمان مارش	1	7.5
أدیامان	1	4.9
أضنة	1	4.9
عثمانلي	1	4.1
ملاطية	1	3.2
ماردين	1	1.2
المجموع	20	100
المصدر: AFAD, Syrian Refugees in Turkey 2013: Field Survey Results, Ankara,2013, P17 .		

ويظهر من خلال الجدول رقم (2) أن ولاية شانلي أورفا كانت الأكثر استيعاباً لعدد لاجئي المخيمات بنسبة 36%، تليها غازي عنتاب بنسبة 16.3 ومن ثم باقي الولايات، كما ضمت ولاية هاتاي الحدودية أكبر عدد من المخيمات بواقع 5، تليها غازي عنتاب وشانلي أورفا وباقي الولايات الأخرى.

ومن الجدير بالذكر إن عدد اللاجئين السوريين خارج المخيمات كان أكبر من عدد اللاجئين داخل المخيمات، إذ بلغت النسبة 85% ممن هم خارج المخيمات[38] .

اعتمدت تركيا **آلية ثالثة** في التعامل مع ملف اللاجئين السوريين تتمثل بإقرار قانون "الحماية المؤقتة" الصادر عن البرلمان التركي في نيسان / ابريل 2013 وتم اقرار تفاصيله من قبل مجلس الوزراء في تشرين الاول / اكتوبر 2014 ، ويؤمن القانون الحماية لكل من يُهجر من بلاده ويلجأ الى تركيا بسبب ظروف تهدد حياته وتمنعه هو وعائلته من العودة الى بلادهم ، وتمنح السلطات التركية بموجبه اللاجئ

38- Population Profile: Syrian Refugees, November 2015, on: http://www.peelnewcomer.org/site/peel_newcomer_strategy_group___new/assets/pdf/ensyrian populationprofile.pdf (27-7-2017)

حق البقاء في تركيا الى ان يقرر بنفسه العودة الى بلاده من دون أي اكراه ، وتكفل الحكومة للمشمولين بالقانون حق التعليم والرعاية الصحية والحصول على المساعدات[39] .

ويتضمن قانون الحماية المؤقتة اجراءات تلجأ اليها الدول لتنظيم وضع تعدّه استثنائياً ومؤقتاً ، يختص بمنح الحماية لفئة محددة من الاجانب دون التقيد بالأحكام المتعلقة بالأجانب ، وتماشت الحكومة التركية بهذا الاجراء مع المعايير الدولية للتعامل مع الزيادة الكبيرة والمفاجئة لأعداد للاجئين الذين يعبرون الحدود اليها من سوريا ، ويضمن منح الاقامة غير المحدودة في تركيا والحماية من الاعادة القسرية[40] .

فضلاً عن هذه الاقامة التي اقرها قانون الحماية المؤقتة لعموم اللاجئين السوريين تمنح الحكومة السورية اقامات للسوريين ايضاً من نوح آخر تتمثل بـ :

1. إقامة سياحية للسوريين مدتها عام لكن بموجب عدة شروطه أهمها، أن يكون اللاجئ السوري يملك وثائق سفر رسمية وجواز سفر دخل به إلى الأراضي التركية، إضافة لوجود عقد منزل مصدق من البلدية لمدة عام كامل، وأن يملك تأميناً صحياً لمدة عام يدفع بموجبه 800 ليرة تركية سنوياً ، على أن يتم تقديم جميع هذه الأوراق إلى مركز الأمنيات، لكن هذه الإقامة لا تخول للسوريين العمل على الأراضي التركية.
2. إقامة مستثمر تمنح لرجال الأعمال السوريين الذين يستثمرون أموالهم داخل الأراضي التركية[41].

الآلية الاخرى تتمثل بتنسيق الحكومة التركية مع منظمات الاغاثة المحلية والدولية مثل جمعية الهلال الاحمر التركية ومنظمة العفو الدولية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين لهيئة الأمم ، من اجل تقديم المساعدات الى اللاجئين السوريين[42] .

39 – عقيل كوباني ، بعد القوانين التركية الجديدة .. مستقبل اللاجئين السوريين بين التضييق والتحسين ، رحاب نيوز ، متاح على الرابط : (23/7/2017) /http://rihabnews.com/271581-2

40 – عمر كوش ، الجدل التركي حول تجنيس السوريين ، الجزيرة نت ، متاح على الرابط : (2017/7/23) http://cutt.us/66SzJ

41 – ثلاثة أنواع من الإقامات "المشروطة" للاجئين السوريين في تركيا ، أورينت نت، متاح على الرابط : (17-7-2017) -http://www.orient-news.net/ar/news_show/80976

42 – زينب محمد محمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص 9 .

يضاف الى تلك الآليات سعي الحكومة التركية إلى تشكيل إجراءات تجنيس بعض الفئات من المجتمع السوري، خاصة أصحاب الكفاءات العلمية ورجال الأعمال[43] .

ويتضح من خلال إجراءات السياسة التركية إزاء ملف اللاجئين وما نتج عنها من معطيات إن الهدف الرئيس كان يتمثّل في مجموعة من النقاط، تتمثل بما يأتي:

1. السعي إلى عدم غلق الأبواب بوجه اللاجئ السوري القادم إلى تركيا وتقديم ما أمكن من خدمات له .
2. محاولة بذل العديد من المساعي لتخفيف وطأة اللجوء ومحاولة الحكومة لدمج اللاجئين في المجتمع التركي اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.
3. محاولة توزيع اللاجئين في أكثر من منطقة والحيلولة دون تركزهم في منطقة معينة، وهو ما قد يتنج مشكلات تتعلق بنمط التفاعلات المجتمعية بين اللاجئين والسكان الترك في المجتمعات المحلية .
4. محاولة تطبيع الوجود السوري في تركيا وتجنيس البعض من اللاجئين، خاصة من الكفاءات العلمية .

معطيات السياسة التركية وانعكاسها على اللاجئين

خامساً : انعكاسات السياسة التركية على اللاجئين السوريين

يمكن ان من الطبيعي أن تطرأ الكثير من الانعكاسات على حياة اللاجئين السوريين في تركيا نتيجة للسياسات التركية المتبعة ازائهم والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية والثقافية التي تتشكل منها البيئة العامة المحيطة بهم ، وبذلك يمكن تلخيص هذه الانعكاسات بما يأتي :

1. الانعكاسات الاجتماعية ، على الرغم من وصف بعض السوريين لتركيا بأنها الأقرب إلى سوريا في طريقة العيش والطبائع المتعلقة بأسلوب الحياة والعمل وأسلوب السكن وبعض المظاهر العمرانية وغيرها[44]، إلا أنه يمكن تأشير العديد من الاختلافات الاجتماعية والمشكلات المرافقة للنزوح

---

[43] – ينظر: أردوغان: بدأنا بمرحلة تجنيس اللاجئين السوريين المقيمين في بلادنا، تركيا الآن 21-9-2016، متاح على الرابط : http://cutt.us/XuaPx (28-7-2017)

[44] – أحاديث مباشرة للباحث مع بعض السوريين داخل الأراضي التركية خلال الأعوام 2013 و2016 .

كمشكلات الفقر ومتطلبات الضبط الاجتماعي وعمل الأطفال والعنف الأسري وغيرها[45]، وكذلك النظرة إلى اللاجئ السوري بأنه قادم من وسط مليء بالحروب والجماعات المسلحة وميدان مكافحة الإرهاب، ومعضلة الاندماج مع الواقع التركي غير العربي لغوياً وثقافياً على الرغم من وجود عنصر الترابط الأهم وهو الاسلام، وتعد سلوكيات وعادات خرق القانون وصعوبة التعلم[46] .

1. الانعكاسات الاقتصادية ، وتتجسد في مشكلات فقدان الوظائف الأصلية والبطالة، وعدم القدرة على الدخول إلى سوق العمل والحصول على أذونات قانونية لممارسة النشاطات الاقتصادية، وعدم القدرة على مواكبة المعايير الوظيفية للسوق التركية، من أهم المعضلات التي واجهت اللاجئ السوري[47] ، وعلى الرغم من اصدار الحكومة التركية قراراً في بداية 2016 يتضمن تسهيل إلتحاق السوريين بسوق العمل المحلي، إلا أنه خص في الأساس اللاجئين السوريين ممن هم تحت الحماية المؤقتة، وعلى الرغم من أن القرار وفّر 7.700 وظيفة للاجئين السوريين إلا أن عدد السوريين الحاصلين على تصاريح لا يزال أقل من المتوقع، إذ تشير التقديرات إلى أن عدد السوريين المؤهلين لسوق العمل سيبلغ 750 ألف سوري إذا تمكن السوريون من المشاركة في سوق العمل بنفس معدلات فترة ما قبل الحرب في سوريا[48] . ولكن بالمقابل بسبب توافد الأثرياء السوريّين إلى مدينة مرسين المطلة على البحر الأبيض المتوسط، فقد وصل عدد الشّركات السورية في هذه المدينة إلى 279 مع حلول عام 2014، بعد أن كان هذا الرّقم بحدود 25 شركة خلال العام 2009[49] .

---

[45]– للمزيد انظر:

- ORSAM, Effects of The Syrian Refugees on Turkey, Report No: 195, January , Ankara, 2015 p.16

[46] – عبد الله التركماني، فرص وتحديات تكيّف اللاجئين السوريين في تركيا، متاح على الرابط : http://cutt.us/uRtar. (26/7/2017)

[47]– International Rescue Comitte, Economic Impacts of Syrian Refugees: Existing Research Review & Key Takeaways, on: https://www.rescue.org/sites/default/files/document/465/ircpolicybriefeconomicimpactsofsyrianrefugees.pdf(27-7-2017) .

[48]– Timur Kaymaz and Omar Kadkoy, Syrians in Turkey – The Economics of Integration, 6 September 2016, Al Sharq Forum, on : http://sharqforum.org/2016/09/06/syrians-in-turkey-the-economics-of-integration/ (27-7-017)

[49] – انظر:

2. الانعكاسات السياسية–الأمنية ، إن الأمن الذي حصل عليه اللاجئ السوري داخل الأراضي التركية، وحرية التعبير عن الرأي دون خوف المنافسين داخل الوطن، عكّرته بعض الظواهر، وتعد أبرزها المشكلة الأمنية التي شكلها بعض "المنحرفين" من اللاجئين من الذين تورطوا في أعمال منافية للقانون وأثر ذلك سلباً على النظرة العامة للاجئين السوريين، كذلك قضايا نشاطات تنظيمات مسلحة ناشطة داخل الحدود السورية مثل تنظيم داعش ، والحركات الكردية مثل حزب العمال الكردستاني PKKوغيرها مما تعده تركيا تهديداً خطيراً لأمنها القومي، وتجارة اللاجئين وتهريب البعض إلى أوروبا[50] ، الامر الذي ادى الى اعتماد الجهات التركية المختصة لعدد من الآليات والسبل لمعالجة هذه القضايا بالشكل الذي ينعكس على حياة اللاجئين السوريين .
3. انعكاسات الرعاية الصحية، بحيث بلغ عدد حالات الدّخول إلى المستشفيات التركية من المخيّمات فقط، ما يزيد على 500 ألف حالة مرضية، كما تجاوز عدد المرضى الذين خضعوا لعمليّةٍ جراحية الـ 200 ألف حالة، بالإضافة إلى أكثر من 35 ألف حالة ولادة جديدة[51] .

إن انعكاسات السياسة التركية تجاه اللاجئين السوريين بقدر ما حملت نتائج مهمة وحيوية للاجئ السوري، متمثلة بالحماية الأمنية والمعيشية وغيرها، إلا إنها لا تمثل حلاً دائماً لأزمة إنسانية تعد الأبرز في التاريخ المعاصر، والتي انعكست آثارها السلبية التي لا يمكن إنكارها على واقع المجتمع والدولة في تركيا، وهو موضوع لا تتسع صفحات البحث لذكرها .

سادساً : سيناريوهات المستقبل

يتضح من خلال استعراض السياسات التركية في التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين مجموعة من المعطيات المؤثرة في مستقبل تعاطي السياسة التركية مع هذا الملف، التي ينبغي الإشارة إليها كما يأتي:

أ- تُعد تركيا حالياً طرفاً مهماً من أطراف الصراع الدائر في سوريا، وعليه فإن لا مندوحة في انعكاس نتائج الصراع على مجمل السياسات التركية العامة، ومنها ملف اللاجئين السوريين، الذي يحمل

- AFAD, Syrian Refugees in Turkey 2013: Field Survey Results, Op; Cit, P 8 .

50 – عبدالله تركماني، مصدر سبق ذكره .

51 – للمزيد ينظر:

- AFAD, Syrian Refugees in Turkey 2013: Field Survey Results, Op; Cit, P-P6-9 .

بعدين داخلي وخارجي مؤثر على بيئة السياسة التركية والعملية السياسية والحياة العامة في الدولة ومن ثم السياسة الخارجية .

ب- إ ن لمجريات التفاعلات السياسية الداخلية التركية الأثر المهم على اتجاهات السياسة التركية إزاء ملف اللاجئين السوريين، إذ لا يحدد كيفية تعامل الحكومة التركية رغبات القوى السياسية الحاكمة وحسب، بل تمارس المعارضة دوراً مؤثراً في ذلك .

ت- يعد العامل الدولي والأوروبي خاصة، محدداً مهماً تأخذ تركيا توجهاته وآراءه محمل الجد في حساباتها، خاصة وأن أزمة اللاجئين السوريين لم تقتصر على حدود تركيا فقط، وانما امتدت بشكل كبير إلى حدود القارة الأوروبية، التي باتت في قلق متزايد من كثافة توافد اللاجئين السوريين إلى أراضيها، إذ بلغ عددهم ما يقارب مليون لاجئ[52] .

ث- تحدي اندماج اللاجئين بالمجتمع التركي والانسجام مع طبيعته الثقافية والاجتماعية والقانونية لهذا المجتمع غير العربي، الذي ينتمي إليه معظم اللاجئين السوريين .

وبناءً على ذلك تبرز ثلاث سيناريوهات رئيسة لتوقع وضع اللاجئين السوريين في تركيا تتجلى بـ :

1. سيناريو اعادة اللاجئين السوريين الى بلدهم

إن سعي تركيا لإقامة مناطق آمنة في سوريا يُعد مرتكزاً أساسياً لعملية نقل ملف اللاجئين من الدول المستضيفة ومن ضمنها تركيا ، وهو ما يجعل هذا الملف بيد منظمات إنسانية على رأسها الأمم المتحدة داخل سوريا، مع بقاء الدعم الدولي عن طريق هذه المنظمات للاجئين، إذ ستمثل هذه المناطق الآمنة ملاذا مثالياً لإعادة اللاجئين إلى سوريا مادامت بعيدة عن المعارك وتم إعادة بنيتها التحتية وسلطاتها المدنية التي تدير شؤون الحياة العامة فيها[53] . ناهيك عن التوجه الامريكي مؤخراً لدعم مشروع "المناطق الامنة" وكذلك الطرح الروسي لمشروع "المناطق منخفضة التصعيد" ، ما يرجح اعادة تأهيل واعمار هذه المناطق من اجل عدة السكان اليها .

52- Syrian Refugees: A Snapshot of The Crisis – in The Middle East and Europe, September, 2016, on: http://syrianrefugees.eu/(28-7-2017) .

53- للمزيد انظر: صابرين زهو، ماذا يمكن أن يجلب مقترح "المناطق الآمنة" لسوريا؟، عربي 21، 04 مايو 2017، متاح على الرابط : http://cutt.us/j0ATg (24/7/2017)

ويُشكل ارتفاع تكاليف إعانة اللاجئين عاملاً أساسياً يدعم فرضية تراجع سياسة أية دولة إزاء ملف اللاجئين ومنها تركيا بطبيعة الحال، خاصة إذا كانت المساعدات الدولية المقدمة لدعمهم لا تتناسب مع الاحتياجات العاجلة لهم لمدد زمنية طويلة ممتدة من 2011 حتى الآن .

وبالإضافة إلى مما سبقت الإشارة إليه من عوامل أخرى كالاختلافات الاجتماعية والسلوكية بين اللاجئين والمجتمع التركي، تدفع جميعها إلى ترجيح سيناريو سعي السياسة التركية من اجل اعادة اللاجئين السوريين الى بلدهم .

2. سيناريو التقدم ، وتدعمه مجموعة من العوامل، أهمها:

أ- سعي تركيا إلى الاستمرار في لعب دور أساسي في الأزمة السورية واستعادة دورها التاريخي في تفاعلات المنطقة العربية، والاستعداد لدورها المستقبلي الذي تطمح إلى تبوئه إقليمياً ودولياً .

ب- المسؤولية الانسانية والقيمية التي تشعر بها القيادة التركية ومعظم الشعب التركي إزاء معاناة السوريين، خاصة وأن هنالك مجموعات سكانية سورية تشترك مع المجتمع التركي بعوامل عرقية وقومية وثقافية، إضافة إلى العامل الديني الذي يربط غالبية مكونات الشعبين .

ت- رغبة تركيا في بناء علاقات إيجابية مع الشعب السوري، وهو ما يمكن أن يدفع تركيا إلى الذهاب أبعد من موضوع فتح الباب لاستقبال اللاجئين وهو تجنيس بعض الفئات السورية الراغبة بالحصول على الجنسية التركية، خاصة وأن سوريا يمكن أن تشكّل تهديداً لتركيا مع سعي منظمات كردية إلى إقامة كيانات وحركات سياسية وعسكرية معادية لتركيا .

ث- عوامل أخرى تتعلق بالحياة السياسية التركية والملفات الانتخابية وغيرها من الموضوعات التي تدفع الحكومة التركية باتجاه تحقيق إنجازات مهمة على صعيد دعم ملف اللاجئين السوريين كونه ملفاً إنسانياً يستحق الدعم .

3. سيناريو الاستمرار

إن استمرار الوضع الراهن هو ضرب من العبث في حركية الظواهر السياسية التي يعد التغيير والتبدّل السمة الرئيسة لها، وإن اختلفت سرعة هذا التغيير، وعليه فإن افتراض استمرار الحال على ما هو عليه

أمر بعيد الحصول بشكل كبير، خاصة مع تغير المواقف السياسية المرافق للتطورات التي تشهدها كل من الساحة السورية والإقليمية والدولية المحيطة بها .

الخاتمة

مثّل الصراع في سوريا بيئة طاردة للمواطنين السوريين المدنيين، الذين لم يجدوا إلا مغادرة الوطن سبيلاً للنجاة بحياتهم، ليكونوا جزءً من سياسات دول مضيفة لهم، كانت تركيا أحدها، والتي أبدت اهتماماً وتفاعلاً متزايداً مع متغيرات الصراع السوري، خاصة بعد أن وصم الأحداث الطابع العسكري، وازدادت معاناة المدنيين السوريين، فاعتمدت تركيا سياسة الباب المفتوح تجاه اللاجئين السوريين وفاق عدد اللاجئين الثلاثة ملايين منذ بداية الصراع في 2011 حتى الآن، وحكمت السياسة التركية إزاء ملف اللاجئين السوريين مجموعة من المحددات الداخلية والإقليمية والخارجية، وإتسمت الوسائل والإجراءات بالتنوع، إذ قامت تركيا بإقامة المخيمات من جهة، وفتحت مدنها لمن يرغب بالعيش داخل المجتمع التركي (وهو العدد الأكثر)، واستقر أغلب اللاجئين في الولايات القريبة من الحدود السورية، وقامت تركيا بتنظيم وجودهم عبر مجموعة إجراءات، وانعكست هذه السياسات إيجابياً في العديد من الاتجاهات وسلبياً في اتجاهات أخرى، ونتج عن وجود اللاجئين السوريين بعض الظواهر التي تحتاج إلى معالجة وتقليل آثارها السلبية على اللاجئ السوري والمواطن التركي .

ويبقى مستقبل تفاعل تركيا مع ملف اللاجئين السوريين مرهوناً بنتائج الصراع السوري وترتيبات القوى المؤثرة فيه، ومن ثم تطورات الأحداث داخل تركيا نفسها، وآلية إعادة صياغة أهدافها العامة، التي تصاغ وفقها السياسات الساعية إلى تحقيقها حاضراً ومستقبلاً .

قائمة المصادر والهوامش:

- انقرة تتدخل عسكريا في سوريا ضمن التحالف الدولي ، صحيفة العرب ، 2015/8/30 .
- تويتر التركي يطفح عنصرية ضد اللاجئين السوريين ، صحيفة العرب ، العدد 10682 ، 2017/7/5 .
- رنا ابراهيم ، تظاهرات تركيا تقلق الحكومة واللاجئين السوريين ، صحيفة الحياة ، 22 يوليو /تموز 2014.
- التدخل العسكري التركي في سورية ، (اسطنبول : مركز برق للدراسات والدراسات ، 2016) .
- سعيد الحاج ، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا ، (اسطنبول : مركز ادراك للسياسات والاستشارات ، اذار 2016)
- فايز سارة ، مستقبل السوريين في تركيا ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد 13736 ، 7 يوليو 2016 .
- مثنى فائق مرعي ، مبادئ السياسة التركية في ظل تطورات "الربيع العربي" ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 1 ، السنة 5 ، العدد 19 ، (تكريت : جامعة تكريت ، كلية القانون 2013) .
- عماد قدورة ، تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود ، تحليل سياسات ، (الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، اكتوبر 2014) .
- وحدة تحليل السياسات ، خيارات تركيا الصعبة في الشمال السوري ، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 23 فبراير 2016).
- وحدة دراسة السياسات ، السياسة التركية الجديدة وتأثيراتها في القضية السورية ، (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، شباط/فبراير 2017) .
- أرول چبچي وقادر أوستُن ، سياسة تركيا تجاه الازمة السورية ، متاح على الرابط : (23/7/2017) http://cutt.us/setWx
- اياد جبر ، مراحل تطور الثورة السورية ، متاح على الرابط : http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=4733 (24/7/2017)
- أردوغان: بدأنا بمرحلة تجنيس اللاجئين السوريين المقيمين في بلادنا، تركيا الآن 21-9-2016، متاح على الرابط :

http://cutt.us/LXoEl (28-7-2017)

-باسم دباغ ، تركيا وعصر اللجوء السوري استثمار في السياسة الخارجية ، متاح على الرابط :
http://cutt.us/T1wEb (2017/7/23)

-BBC Arabic ، قصة الصراع السوري منذ بدايته ، متاح على الرابط :
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/03/140314_syria_conflict_8_chapters (24/7/2017)

-تركيا : انقرة تقايض اللاجئين السوريين بـ 3 مليارات دولار سنوياً ورفع التأشيرة عن مواطنيها ، متاح على الرابط :
http://cutt.us/RNnFK (2017/7/23)

-دراسة : عدد اللاجئين السوريين في تركيا سيتجاوز 3 ملايين ، متاح على الرابط :
http://www.turkpress.co/node/16131 (2017/7/23)

-زينب محمد محمد حسن ، المحددات المفسرة لتغير سياسات الدول ازاء ازمة اللاجئين السوريين دراسة حالة "تركيا والمانيا" ، متاح على الرابط :
http://democraticac.de/?p=33839 (24/7/2017)

-منى مصطفى محمد ، الادماج الصعب : تحديات ازمة اللاجئين السوريين في تركيا ، متاح على الرابط :
http://cutt.us/k54O9 (2017/7/24)

-المركز السوري للدراسات والابحاث القانونية ، تأثير العامل السياسي على اللاجئين ، متاح على الرابط :
http://www.sl-center.org/news/71?language=arabic (2017/7/24)

- علي حسين باكير ، تركيا والثورة .. الاطر الحاكمة ، متاح على الرابط :
http://www.almoslim.net/node/168354 (24/7/2017)

سعيد الحاج ، تركيا والازمة السورية .. ملامح مرحلة جديدة ، متاح على الرابط : (23/7/2017)
http://cutt.us/RJihv

BBC Arabic ، هل اعطاء الجنسية التركية للاجئين السوريين ينهي معاناتهم؟ ، متاح على الرابط :
http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2016/07/160711_comments_syrian_refugees_turkey_citizenship (23/7/2017)

- غالب دالاي ، رغم التحديات .. سياسة تركيا تجاه سوريا لم تتغير ، متاح على الرابط : (23/7/2017)
http://cutt.us/kBZ3O

سمير صالحة ، الازمة السورية في المشهد الانتخابي التركي ، متاح على الرابط : http://www.lebanon24.com/ext/articles/print/14311827838882624000/(23/7/2017)

- موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR ، متاح على الرابط : http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=224#(18-7-2017)

- محمد زاهد جول ، الموقف التركي من ازمة اللاجئين السوريين ، صحيفة القدس العربي ، متاح على الرابط : http://www.alquds.co.uk/?p=402317 (24/7/2017)

- نور مارتيني ، اللاجئون السوريون في تركيا من رمضاء الموت الى نار المفوضية ، اورينت . نت ، متاح على الرابط: http://www.orient-news.net/ar/news_show/6140 (23/7/2017)

- نجاة طاشتان ، أزمة اللاجئ السوري في تركيا ، مكتب الشرق الأوسط لمؤسسة هينرش بُل ، متاح على الرابط : https://lb.boell.org/ar/2013/12/29/zm-lljy-lswry-fy-trky (27/7/2017)

- ياسين السويحة ، اللاجئون السوريون وتقلبات بلدان اللجوء ، متاح على الرابط : http://aljumhuriya.net/26793 (2017/7/23)

- خليل مبروك ، اللاجئون السوريون بتركيا.. هموم المخيم والمدينة، موقع الجزيرة ، متاح على الرابط : http://cutt.us/Dx3e8 (23/7/2017)

- عقيل كوباني ، بعد القوانين التركية الجديدة .. مستقبل اللاجئين السوريين بين التضييق والتحسين ، رحاب نيوز ، متاح على الرابط : /http://rihabnews.com/271581-2 (23/7/2017)

- عمر كوش ، الجدل التركي حول تجنيس السوريين ، الجزيرة نت ، متاح على الرابط : (2017/7/23) http://cutt.us/66SzJ

- ثلاثة أنواع من الإقامات "المشروطة" للاجئين السوريين في تركيا ، أورينت نت، متاح على الرابط : -http://www.orient-news.net/ar/news_show/80976 (17-7-2017)

- صابرين زهو، ماذا يمكن أن يجلب مقترح "المناطق الآمنة" لسوريا؟، عربي 21، 04 مايو 2017، متاح على الرابط: http://cutt.us/j0ATg (24/7/2017)

-عبد الله التركماني، فرص وتحديات تكيّف اللاجئين السوريين في تركيا، متاح على الرابط : (26/7/2017)
http://cutt.us/uRtar

- موقع Human Rights Watch، متاح على الرابط :
https://www.hrw.org/ar/report/2015/11/09/283260
- موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR ، متاح على الرابط :
http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=224#

- **المصادر الاجنبية :**
- AFAD, Syrian Refugees in Turkey 2013: Field Survey Results, Ankara,2013 .
- ORSAM, Effects of The Syrian Refugees on Turkey, Report No: 195, January , Ankara, 2015 .
- Feyzi Baban, Suzan Ilcan & Kim Rygiel, Syrian refugees in Turkey: pathways to precarity، differential inclusion, and negotiated citizenship rights, Journal of Ethnic and Migration Studies, 08 Jun 2016, on : http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/1369183X.2016.1192996
- Turkey's spending on Syrian refugees reach $25bn, government officials say, BİRGÜN DAİLY 23.03.2017, on: http://www.birgun.net/haber-detay/turkey-s-spending-on-syrian-refugees-reach-25bn-government-officials-say-152279.html(27-7-2017) .
- Population Profile: Syrian Refugees, November 2015, on: http://www.peelnewcomer.org/site/peel_newcomer_strategy_group___new/assets/pdf/ensyrianpopulationprofile.pdf (27-7-2017)
- International Rescue Comitte, Economic Impacts of Syrian Refugees: Existing Research Review & Key Takeaways, on:

https://www.rescue.org/sites/default/files/document/465/ircpolicybriefeconomicimpactsofsyrianrefugees.pdf(27-7-2017)

- Timur Kaymaz and Omar Kadkoy, Syrians in Turkey – The Economics of Integration, 6 September 2016, Al Sharq Forum, on : http://sharqforum.org/2016/09/06/syrians-in-turkey-the-economics-of-integration/ (27-7-017)

Syrian Refugees: A Snapshot of The Crisis – in The Middle East and Europe, September, 2016, on: http://syrianrefugees.eu/(28-7-2017)

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518

Volume 5(3), February 2018

اللاجئون السوريون في الخليج
(الإمارات والسعودية نموذجاً)

د. سليمان محمد حسين*

تقرر مناهج البحث الحديثة وأدبيات البحث العلمي أن من أهم سمات البحث العلمي وشروطه الالتزام بالموضوعية العلمية التامة والأمانة العلمية؛ والالتزام بمنهج البحث الذي يعتمد توصيف الواقع وتصنيف مكوناته وترتيبها وفق الأولويات وتبويبها ضمن الحقول التي تحوي خصائصها؛ وعدم الاتكاء على الآراء الذاتية والمشاعر الشخصية أو العواطف الخاصة. ولكن العنوان الذي نتوجه إليه في هذا المؤتمر ونقدم أبحاثنا تحت عنوانه وهو مسالة اللاجئين السوريين الذين نشأت مأساتهم وتراكمت وتعقدت وتراكب بعضها فوق بعض وتداخلت مكوناتها وعناصرها وأشكلت أسبابها ونتائجها، وتداخلت مناطقها الإنسانية والبشرية والنفسية والاقتصادية والديموغرافية والسكانية والإناسية الأنثروبولوجية؛ إلى درجة أننا بات علينا أن نجافي هذا المنهج العلمي التقليدي ونطرح مجموعة من التساؤلات الحائرة والمحيرة في الوقت ذاته؛ أولها وأهمها: ما العنوان المنطقي المناسب الذي يمكن أن يُظهّر المسألة السورية ويُعطيها أبعادها الحقيقة ويقدمها في هيكيلية واضحة حقيقية صحيحة مفهومة لتوجه العقل نحوها؛ إذ يمكنه الإحاطة بأطراف الخريطة الواقعية للحدث السياسي السوري.

هل يمكن أن نطلق على هذا الحدث: **إعياء منطق التاريخ** والوقوف باستلاب أمامه عاجزين عن إدراك كنهه والولوج إلى تفاصيله وفهم حقائقه ودقائقه أم نطلق عليه حدث **سيطرة منطق الطفرات** إذ لا يمكن أن يكون تطوراً طبيعياً لسيرورة الأحداث السياسية والاجتماعية التي ألمت بالحياة السورية منذ

* – **الدكتور سليمان محمد حسين**: من مواليد سوريا عام 1963م (محافظة القنيطرة)، فلسطيني الأصل ، دكتوراه في النقد الأدبي والدراسات الأدبية من جامعة دمشق، عضو الهيئة التدريسية في جامعة العلوم الإبداعية – الإمارات العربية المتحدة – الرتبة العلمية: أستاذ مساعد، كاتب وناقد وباحث – شاعر وقاص – خطاط ونحات، له عدة مؤلفات صادرة عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق قبل عام 2000، وعدة مؤلفات صادرة عن دور النشر السورية، وبحوث ومقالات في الفكر السياسي والحوار الحضاري والدراسات المستقبلية والنقد الأدبي والدرسات اللغوية والتربوية وفن الخط العربي والفن التشكيلي النحت على وجه الخصوص، وعضو في العام الدولي للتطوع – متطوع سابق مع جمعية رعاية المكفوفين بدمشق.

تشكل ما أطلق عليه الدولة السورية؛ وما ألم بالمجتمع السوري وبالتكوين الاجتماعي والسياسي السوري منذ ما يسمى نشوء الدول القومية في العصر الحديث الذي أعقب الحرب العالمية الثانية.

أم يمكننا أن ندعو ما يحدث (**إنهاك النفس الحضارية للإنسان**) للإنسان عامة وللإنسان العربي خاصة؛ فقد سيطرت على البشرية حالة من الرضى المذهل بالقتل والتدمير وحز الرقاب وشهوة التذبيح وإلغاء الآخر وسيطرة الطائفية؛ مما أدى إلى اندحار القيم الإنسانية وتهافت سلم القيم الذي حاول الإنسان بناءه عبر الزمن؛ وليست هذه الحالة بجديدة على السيرورة التاريخية للبشرية فقد مرت البشرية بمثل هذه المفاصل الجرمية بحق الإنسان؛ ولكن الذي يميز هذه المأساة الجديدة أن هناك تضارباً في تناولها والنظر إليها ومتابعتها وتضارباً وتناقضاً في مكونات الصراع والمتصارعين.

فإذا كانت الدراسات المستقبلية تتحدث عن أن (التاريخ ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لن يكون كما قبله) فإنه يمكننا أن نقول: (إن التاريخ ما بعد الأزمة السورية لن يكون كما كان ما قبلها) إذ تبلورت الأقطاب التي كانت غائمة بين الشرق والغرب وفي المنطقة العربية أو ما يدعى بالشرق الأوسط سواء أكانت هذه الأقطاب دولية أم إقليمية. يضاف إلى ذلك بروز قوى جديدة لم تكن موجودة وقوى كانت موجودة ولكن وجودها أخذ منحى أكثر حضوراً وأثراً في تطورات الأحداث.

ومن نتائج هذه المأساة أن تحول أكثر من نصف الشعب السوري إلى لاجئين في شتى أنحاء العالم إلى درجة أن هناك دولاً أو مدنا لم يكن السوري قد سمع بها في جغرافيا العالم؛ وإذا به يجد نفسه مقيماً في هذه البلد أو هذه المدينة.

لذلك إيماناً بضرورة الوصول إلى صورة واضحة جلية حول وضع الإنسان السوري المعاصر في بلدان الهجرة والشتات وسعياً إلى رسم صورة تمكن الباحثين من استشراف المستقبل الذي ستؤول إليه القضية السورية والأمل في التخلص من الآثار السلبية الخطيرة المدمرة التي لحقت بالبنية التحتية وبالبنية المجتمعية والبنية النفسية للإنسان السوري والأمل في إعادة بناء الدولة والمجتمع وترميم العلاقات الاجتماعية المتضررة والوصول إلى مجتمع سوري معافى من جميع النواحي الإنسانية والاجتماعية وبناء مجتمع يحترم حق التجاور الإنساني والدولي سعيت للقيام ببحث حول وضع المهاجرين السوريين في الخليج واخترت الإمارات والسعودية نموذجاً للبحث نظراً لأنني مقيم في الإمارات ونظراً إلى أنني لا أستطيع التنقل بين دول الخليج بسهولة؛وقد استطعت أن أجري وذلك للمشاركة بهذه الورقة البحثية في المؤتمر الذي تعقده جامعة أديامان التركية حول وضع اللاجئين السوريين في جميع دول العالم وسبل مساعدتهم وسبل

استشراف المستقبل المنظور للإنسان السوري وللدولة السورية في ظل الظروف الدولية والإقليمية المؤثرة في الوضع السوري وفي ظل الظروف السورية الداخلية والمتغيرات المتسارعة في هذا المجال.

- **مشكلة المصطلح :**

العنوان المطروح في مؤتمرنا هذا يستخدم مصطلح (اللاجئون) ولكننا إذا ما أردنا أن ننظر في دلالة هذا المصطلح وتوافقه مع حالة السوريين الذين قدموا إلى الإمارات العربية المتحدة والسعودية فإننا لا نستطيع أن نقبل هذه الدلالة فمن المعروف أن هاتين الدولتين ليستا من الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين عم 1951 ومن المعلوم أيضاً أنهما تستقبلان الوافدين ضمن ما يعرف بالإقامة القانونية المحددة زمنياً يضاف إلى ذلك أن عدداً كبيراً من السوريين يقيمون فيهما وفق قانون الإقامة القانونية هذا منذ زمن طويل وقد يكون بعضهم قد منح الجنسية أو جواز سفر إحدى الدولتين التي يقيم فيها؛ لذلك لا يمكننا أن نتحدث عن لجوء سوري في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في المملكة العربية السعودية. ومن هنا تتأتى مشكلة التوصيف والبحث والتعامل مع وضع السوريين في الإمارات إذ لا نستطيع أن نطبق عليهم ما يمكن تسميته (اللجوء) .

- منذ نشوء دولة الإمارات العربية المتحدة ومنذ عقود من الزمن في المملكة العربية السعودية فإنهما كانتا تستقطبان عدداً مهماً لابأس به من السوريين الذين كانوا يفدون إليهما للعمل والإقامة وقد شكل السوريون جالية فاعلة في الحياة الإماراتية والسعودية في شتى المجالات الاستثمارية والتربوية والفنية والتكنولوجية وكان لهذه الجالية دور كبير وسمعة جيدة في سوق العمل الإماراتي والسعودي؛ فاليد السورية العاملة والعقل السوري العامل كانا مطلوبين ومرغوبين في هاتين الدولتين . ومع نشوب الأزمة السورية وتفاقمها أصبحت الإمارات والسعودية وغيرهما من بلدان الخليج مقصداً مهماً للسوريين الذين بدؤوا يبحثون عن القدوم إليهما بشتى الوسائل والسبل وقد وفق كثير منهم بأعداد كبيرة في الحصول على الإقامة القانونية بعد نشوب الأزمة.

- وفيما يأتي سنحاول استشراف واقع السوريين في بلدان الخليج من خلال تركيز الضوء على دولتين مهمتين من بلدان الخليج هما الإمارات والسعودي نظراً لأنني استطعت أن أحصل على استبيانات مباشرة من سوريين يعيشون في هاتين الدولتين.

1_ الاستجابة الإماراتية والسعودية لمساعدة (اللاجئين السوريين)

يمكننا الحديث مطولاً عن استجابة دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لمساعدة اللاجئين السوريين وهنا لابد من الدخول في الاستجابة الداخلية والخارجية إذ لا يمكننا الفصل بينهما وما أقصده بالاستجابة الداخلية أس مساعدة السوريين المقيمين داخل هاتين الدولتين ؛ والخارجية مساعدة اللاجئين السوريين في دول اللجوء الأخرى وخصوصاً دول الجوار السوري التي لجأ إليها معظم اللاجئين السوريين وأقيمت لهم مخيمات ومناطق عزل.

وسيكون الاعتماد الكبير في تصوير هذا الواقع على التصريحات الرسمية التي صدرت عن هاتين الدولتين في تقدير حجم المساعدات التي قدمت للاجئين السوريين.

أ‌- الاستجابة الإماراتية:

«أعلنت دولة الإمارات عن تقديم 503 ملايين درهم إماراتي (137 مليون دولار) مساعدة جديدة للتخفيف من معاناة السوريين، وذلك خلال مشاركة الدولة في المؤتمر الرابع للمانحين للأزمة الإنسانية السورية، والذي عقد في العاصمة البريطانية لندن، بحضور ومشاركة العديد من رؤساء الدول والحكومات والعديد من رؤساء وممثلي المنظمات الإنسانية الدولية. وقالت الشيخة لبنى القاسمي وزيرة التنمية والتعاون الدولي، رئيسة اللجنة الإماراتية للمساعدات الإنسانية الخارجية، والذي ترأست وفد الدولة للمؤتمر فإن دولة الإمارات تعلن تجديد التزامها، بتقديم مبلغ 137 مليون دولار . وقالت : مع دخول الأزمة السورية في عامها الخامس، أصبح مواصلة عقد مثل هذه المؤتمرات التي نحصد ثمارها يوماً تلو الآخر، ضرورة حتمية لأجل الحد من وطأة المعاناة وصون الكرامة الإنسانية للأشقاء السوريين. حيث سارعت دولة الإمارات للاستجابة لتقديم الدعم والمساعدات الإنسانية للنازحين داخل سوريا إلى جانب اللاجئين في الدول المجاورة. حيث تخطت المساعدات الإنسانية الإماراتية للمتضررين السوريين، منذ العام 2012 وحتى نهاية عام 2015، 2.200 مليار درهم، ما يعادل 600 مليون دولار أمريكي، وبما يشكل ما نسبته 0.15% من الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات».
فيما بلغت قيمة المساعدات التي قدمتها دولة الإمارات للدول المجاورة لسوريا والمستضيفة للاجئين ملياري دولار أمريكي.» (1)



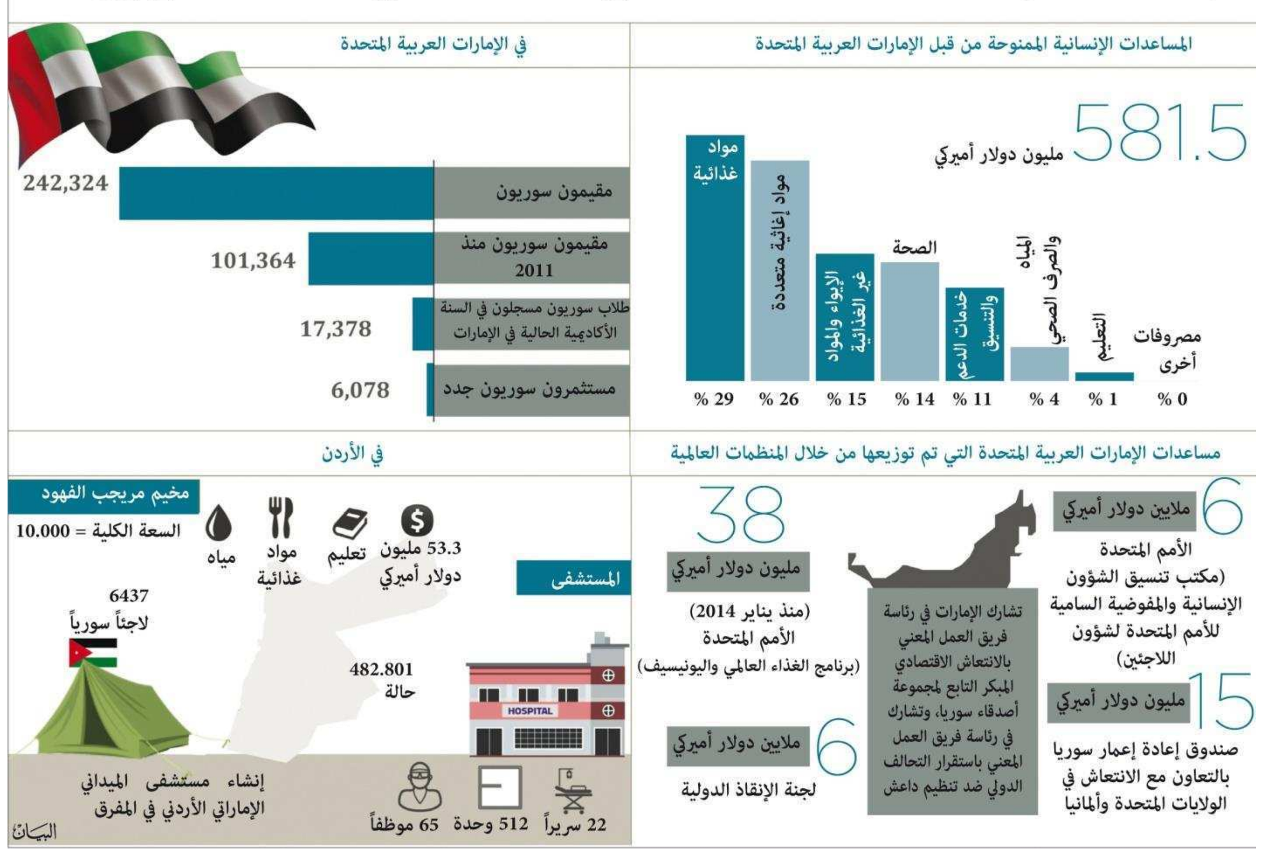
الإمارات تقدم / ٥٠٣ / ملايين درهم لتخفيف الأزمة الإنسانية في سوريا خلال مؤتمر لندن للمانحين.

- وقد «أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات أن دولة الإمارات العربية المتحدة قدمت مساعدات للسوريين بأربعة مليارات درهم، وأنها استقبلت نحو ربع مليون **لاجئ سوري** على أراضيها، بينما بذلت الدولة جهوداً كبيرة للتخفيف من معاناة السوريين داخل الدولة وخارجها.
- وأن الأزمة السورية تمثل هما رئيسيا للسياسة الخارجية الإماراتية، ويأتي ذلك من إدراك واضح لانعكاسات الأزمة على سوريا ومحيطها العربي، مشيرا الى أن أزمة اللاجئين السوريين تأتي متفرعة عن الأزمة السياسية والأمنية لتشكل مأساة إنسانية عميقة وأولوية قصوى لدولة الإمارات.
- وأشار إلى أن حكومة دولة الإمارات استقبلت –منذ اندلاع الأزمة في عام 2011– 101 ألف و364 مواطنا سوريا من كل أطياف المجتمع السوري وطوائفه ومنحتهم تصاريح للإقامة في أرضها ليرتفع بذلك إجمالي عدد السوريين المقيمين في الدولة إلى 242 ألفاً و324 سورياً.
- وأضاف معاليه إنه وإدراكاً منها للظروف الحالية الصعبة أظهرت حكومة دولة الإمارات تعاضدا كبيرا عبر **السماح لعشرات الآلاف من السوريين الذين انتهت إقامتهم أو وثائق سفرهم بتعديل أوضاعهم مما يمكنهم من البقاء في الدولة**.. حيث تنعم العائلات السورية المتواجدة في الدولة

بحياة طبيعية وكريمة.. مشيرا الى أن عدد الطلاب السوريين الجدد والمسجلين في مدارس الإمارات منذ بداية الأزمة في وطنهم بلغ 17378 طالبا وطالبة، كما بلغ عدد المستثمرين السوريين الجدد في الدولة 6087 مستثمرا، مما يشير وبكل وضوح إلى ممارسة هذه الأسر لحياتها الطبيعية في بيئة الإمارات الآمنة والمرحبة.

- وأكد الوزير قرقاش أن دولة الإمارات تعد إحدى أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنسانية والتنموية للاجئين السوريين داخل سوريا والدول المحيطة، إذ وصل إجمالي المساعدات الإماراتية المتراكمة منذ بداية الصراع في سوريا إلى أكثر من 4 مليارات درهم إماراتي (حوالي 1.1 مليار دولار).. وقد شملت هذه المساعدات 581.5 مليون دولار في هيئة مساعدات إنسانية استفاد منها اللاجئون السوريون بشكل مباشر، بالإضافة الى أكثر من 420 مليون دولار أميركي للتصدي لإرهاب داعش في سوريا والعراق ونتائجه من تهجير داخلي ودعم إغاثي وإنساني للنازحين.
- كما خصصت وقدمت دولة الإمارات ستة ملايين دولار لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك لدعم جهود التنسيق من قبل موظفي الأمم المتحدة في عدد من مخيمات اللاجئين،
- وتتعاون دولة الإمارات أيضا مع حكومات المملكة المتحدة والنرويج لتوفير التعليم والتدريب وتأهيل الأطفال اللاجئين لاستكمال تعليمهم حيث أنفقت دولة الإمارات حتى الآن 53.3 مليون دولار إضافية على المخيم وتكاليفه اليومية.
- أنشأت دولة الإمارات وبالتعاون مع كل من ألمانيا والولايات المتحدة صندوق إعادة إعمار سوريا في العام 2013 الذي يهدف الى دعم جهود إعادة الإعمار ما بعد الأزمة، حيث قدمت دولة الإمارات 15 مليون دولار لمشاريع الصندوق في سوريا. كما أن دولة الإمارات رئيس شريك لمجموعة العمل المعنية بإعادة بناء وتنمية الاقتصاد السوري .»(2)

نبذة عن مساعدات دولة الإمارات لسوريا



2- الاستجابة السعودية :

وفيما يتعلق بالسعودية فقد تم التصريح عن المساعدات التي قدمتها السعودية وفق ما يأتي:

« تستضيف السعودية ملايين اللاجئين وتعد أكبر مانح للمساعدات الإنسانية إلى اللاجئين اليمنيين والسوريين، بما في ذلك المساهمة في البرامج التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة.

وقال سفير السعودية لدى روما، الدكتور رائد القرملي، في بيان أمس إن السعودية «تستضيف ملايين اللاجئين من الدول الأخرى مشيرا إلى أن «ما بين 35 و40 في المائة من مجموع سكان السعودية هم من غير المواطنين». وأوضح أن «هذه الأعداد تضم 1.5 ملايين يمني وأكثر من 500 ألف سوري.

وتابع السفير السعودي أن هؤلاء **لا يسمون لاجئين** لأنهم يتمتعون بالإقامة القانونية، ما يسمح لهم بالوصول الكامل إلى المدارس والمستشفيات والسكن وفرص العمل. وأضاف أنه منذ اندلا ع أزمتي سوريا واليمن، أعطت السعودية لمواطني هذين البلدين الحق في الحصول على الإقامة القانونية استثناء من المتطلبات والشروط في مثل هذه الحالات».(3).

3– استجابات المجتمع المدني:

وفي هذا السياق فقد أنشأ السوريون في الإمارات صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي لتقديم الخدمات الممكنة للجالية السورية في الخليج وكان أهمها ما تم إنشاؤه على موقع (الفيس بوك: face book) وتطبيق (الواتس أب: whatsapp) وعلى (تويتر: Twitter)

وكان لهذه الصفحات والتطبيقات دور كبير في مساعدة السوريين المقيمين في الإمارات والسعودية وفي حل كثير من مشكلاتهم التي تلخصت فيما يأتي:

الإعلان عن الحاجة إلى مساعدات مالية لبعض الأشخاص أو الأسر لتأمين احتياجات منزلية أو لدفع أجرة منزل يضاف إلى ذلك طلب البحث عن الوظائف وتأمين عمل أو وظيفة وإعلانات عن مساعدات عينية بوساطة بوسترات و فيديوهات و إعلانات وقد ابتكر السوريون عيادات طبية الكترونية بالتواصل المباشر مع طبيب يقدم الخدمات والاستشارات الطبية وقد اضطلعت هذه الصفحات بتقديم المساعدات الإدارية ومتابعة الأوراق الرسمية و تعقيب المعاملات يضاف إلى ذلك تقديم الخدمات الاجتماعية بالبحث عن عناوين أشخاص مجهولي العنوان وطلب نقل أدوية فردية لا تتوافر في سورية بوساطة المسافرين إلى سوريا ومحاولة تأمين قبولات جامعية إضافة إلى الخدمات التعليمية وقد طورت هذه الصفحات ذاتها فشكلت منصة لإحياء التراث السوري وإحياء التاريخ السوري الحديث والقديم و عرض صور الحياة اليومية للسوريين في سورية وعرض بعض المسلسلات التلفزيونية للأطفال التي كانت تبث سابقاً على الشاشة السورية .
وفيما يأتي عرض لبعض هذه الصفحات وما عرضته من محتويات:

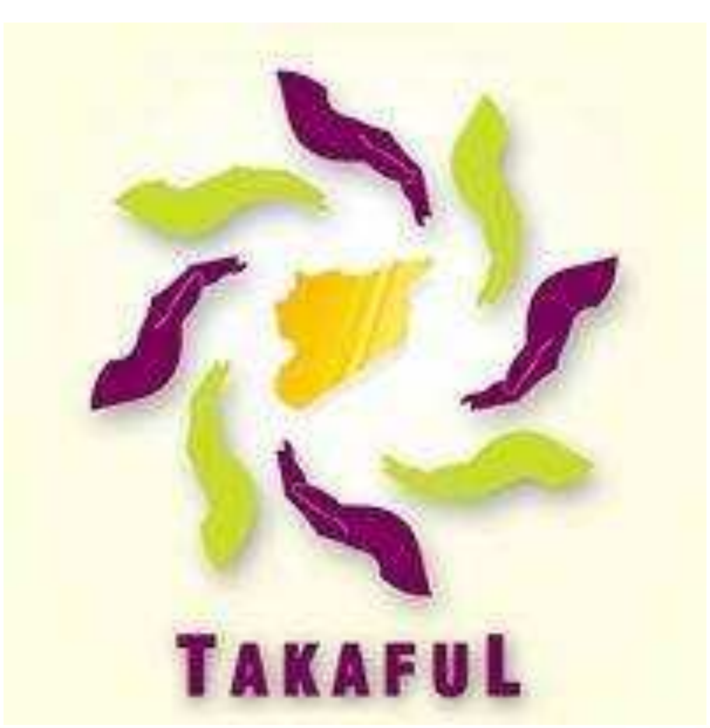
أ– صفحة تكافل السوريين في الإمارات: (4)

@TakafulAlsoreenFeeAlemara

جاء في تعريف هذه الصفحة :

- تكافل السوريين صفحة فردية تهدف إلى مساعدة كافة السوريين الجدد في الإمارات أو الذين يسعون للقدوم إليها. وقد خصصت هذه الصفحة مجموعة من الخدمات تقوم بها على النحو الآتي :أخبار متنوعة – الزاوية القانونية – حالات إنسانية – سؤال وجواب – شخصيات سورية – عقارات – فاعل

خير – فرص للاستثمار – قضية للنقاش – لك سيدتي – مطلوب من ابن بلدي – معلومات من التكافل.






تكافل السوريين في الإمارات
تكافل السوريين في الإمارات


TAKAFUL
syria


TAKAFUL
SyriA
اسمَك نَازِلْ
ونَازِلْ
تكافل السوريين في الإمارات / +971506263122 / www.takafulsy.com
TAKAFUL
SyriA


TAKAFUL SyriA
مَطْلُوبْ مِنْ ابِنْ بَلَدِيْ
تكافل السوريين في الإمارات / +971506263122 / www.takafulsy.com
TAKAFUL SyriA


TAKAFUL
فاعل خير
تكافل السوريين في الإمارات / +971506263122 / www.takafulsy.com
TAKAFUL SyriA


TAKAFUL
Q
?
سُؤَالْ وَجَوَابْ..
سؤال بحاجة إلى أجوبتكم..
تكافل السوريين في الإمارات / +971506263122 / www.takafulsy.com
TAKAFUL SyriA



ب- صفحة (السوريون في الإمارات) (5)



ج- الجالية السورية في الإمارات (6)



د- سوريين في السعودية (7)



مما سبق يلاحظ أن النشاط على وسائل التواصل الاجتماعي للسوريين في الإمارات أكبر بكثير منه في السعودية على الرغم من توفر هذه الوسائل في البلدين بنفس المستوى.

الإمارات تجتذب الطبقة السورية الميسورة(واقع وآفاق مستقبلية)

- **أجواء دمشقية تعويضية في الشارقة ودبي(معاينة شخصية):**

أينما توجه المرء في مراكز التسوق في دبي أو في أسواقها فإن لهجة معهودة تطرق أسماعه خصوصاً في إمارة الشارقة التي تعج أسواقها ومراكزها بالمتسوقين السوريين وكذلك بالمستثمرين السوريين وأصحاب المحلات التقليدية الدمشقية كمحلات الحلويات والمطاعم والبضائع التقليدية والمأكولات الدمشقية والسورية وتنظر حولك فتجد أسماء مثل مطعم ريف دمش ومطعم بلاد الشام والقرية الدمشقية ومحلات أفاميا لبيع البضائع والأطعمة والكونسروة السورية عموماً والدمشقية خصوصاً... مستثمرون عمروا الأسواق ومتسوقون ملؤوها حركة ففي الصيف تخلو الأسواق من أغلب الوافدين نظراً إلى سفرهم إلى بلدانهم ويبقى أكثر السوريين في الإمارات يملؤون أسواقها واقتصادها حيوية وحركة. وحتى في دبي التي كنا لا نكاد نسمع فيها سوى اللغات الآسيوية والأوربية وعلى وجه الخصوص الإنجليزية أصبحنا في كل وقت وفي كل أوان نسمع اللهجة السورية وخصوصاً اللهجة الدمشقية أو ما يسمى اللهجة الشامية.

وإذا تساءلنا عن الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها أكثر هؤلاء أو أغلبهم فإننا سنجد أنهم غالباً ما ينتمون إلأى الفئة الميسورة التي وفدت إلى الإمارات إما بحثاً عن استثمار وإما بحثاً عن عمل تتابع به حياتها ..

- « في (أبوظبي) :في مطعم "سوق الحميدية"، رجال ونساء يدخنون الشيشة ويلعبون الطاولة او يسكبون الشاي من الأباريق النحاسية. هذه اجواء دمشق القديمة، لكن موقعها هو منطقة مرسى دبي الراقية على ساحل دبي.
- وقال وليد ايوب، وهو احد زبائن المطعم، ان "هذا المطعم يجذبنا لانه يشعرنا باننا في دمشق."واضاف "ان المكان يقربنا من سوريا" ومطعم سوق الحميدية يستعيد بهندسته الداخلية السوق المسقوف والكراسي الخشبية والطاولات المزخرفة بالصدف، وهو واحد من عدة مطاعم سورية مشابهة انتشرت في الإمارات في السنوات الثلاث الاخيرة.
- وقال مالك المطعم حازم خياط الذي وصل الى دبي قبل سنة، إن الزبائن يؤكدون له انهم يأتون إليه "لكي يتنشقوا رائحة دمشق."
- وافتتَحت مطاعمُ معروفة في سوريا فروعاً لها في الإمارات، خصوصاً خلال السنوات الأخيرة، وهي تستقطب "اللاجئين" السوريين الميسورين الذين تعد الإمارات ودبي خصوصاً، وجهتهم المفضلة.
- وفي الواقع، من الصعب جداً بالنسبة للسوريين الفقراء أن يقيموا في الإمارات بسبب ارتفاع كلفة المعيشة والإقامة.
- وعلى عكس مئات آلاف السوريين الذين لجؤوا إلى الدول المجاورة لسوريا مثل لبنان والأردن وتركيا حيث يقيمون خصوصاً في مخيمات للاجئين، يبدو السوريون في الإمارات وكأنهم يتمتعون بمستوى حياة جيد حيث يتسوقون في المراكز التجارية ويمضون وقتاً في المقاهي والمطاعم.
- وقد قام بعض السوريين بفتح مشاريع تجارية خاصة بهم.
- وفي إمارة الشارقة، تنتشر على جانبي طرقات رئيسية لافتات لمحلات سورية تحمل أسماء مثل "مخبز الشام" و"زيتون الشام" و"سهل الزبداني" في اشارة الى المدينة القريبة من دمشق.
- ومن بين المتاجر السورية في الإمارة، محلات نبيل نفيسة للحلويات، وهو من أشهر متاجر الحلويات في العاصمة السورية.
- وقال مدير الفرع عبدالهادي نفيسة "مع تردي الأوضاع الأمنية في سوريا وفي ظل تنامي اعداد السوريين هنا منذ العام 2011، قررنا ان نفتح فرعا في الشارقة."

- وأغلقت سلسلة محلات نفيسة عدة فروع في سوريا خصوصا الفروع الواقعة "في المناطق الساخنة وفي ريف" دمشق.
- وما زالت محلات نفيسة مفتوحة داخل العاصمة السورية.
- وفيما تشتهر محلات نفيسة في دمشق بطوابير الزبائن القادمين لتذوق الكنافة الشهيرة، يبدو المحل في الشارقة هادئا.
- وقال عبدالهادي نفيسة ان الحصول على المكونات نفسها المستخدمة في سوريا كان صعبا، وكان لا بد من اجراء بعض التعديلات على بعض الوصفات.
- وقال احد الزبائن السعداء بافتتاح فرع للمتجر الدمشقي في الشارقة "أشعر انه بات لدينا قطعة من الوطن ... نفيسة هو من أول المحلات التي نفكر بزيارتها في دمشق."
- وعلى بعد كيلومترات قليلة، فتح رجل الأعمال أنس مستت فرعا لمطعم "طربوش" الذي كان من أشهر المطاعم في مدينة حلب التي دمرها النزاع.
- وتختلط روائح الكباب الحلبي مع اللهجة الحلبية في هذا المطعم لدرجة يخيل للزائر انه ليس في الشارقة بل في حلب.
- وعندما وصل مستت إلى الإمارات مع عائلته لم يكن يفكر بالأعمال قط.؛ لكنه يقول إنه "مع استمرار النزاع فتحنا فرعا للمطعم هنا" للحصول على مدخول.
- وبينما تجرى أعمال عدد كبير من السوريين بشكل جيد في الإمارات، إلا أنهم "خسروا الكثير" كما يقول محمد إدلبي، مؤسس مبادرة (دوبارة) التي تسعى الى مد الجسور بين رجال الاعمال السوريين الذين غادروا سوريا بعد بدء النزاع.
- وقال إن السوريين ليس لديهم معرفة كافية بالسوق الإماراتية وبقوانينها التجارية فيما تشكل كلفة المعيشة المرتفعة عقبة إضافية أمامهم.
- وبحسب إدلبي، فإن "الاستثمار في دبي مغامرة كبيرة بالنسبة للسوريين وهي ليست مغامرة جيدة دائما."
- وأضاف :إن "نصف الميسورين السوريين الذين قدموا إلى الإمارات باتوا الآن في الطبقة الوسطى بعد أن انفقوا مدخراتهم في استثمارات فاشلة أو على تكاليف الحياة."
- أما مستت الذي يقر بأنه من الذين خسروا مادياً، فيؤكد انه سيعود "بالتاكيد" إلى سوريا إذا ما تحسنت الأوضاع، إلا أنه لن يتخلى عن الفرع الذي افتتحه في الإمارات».(7)

- هذه الصورة التي رأيناها في الفقرات السابقة أكدها سوريون مقيمون في الإمارات ينتمون إلى فئات اجتماعية ومهنية وثقافية متعددة تأرجحت بين أستاذ جامعي وعميد لكلية جامعية ومفتش تربوي واقتصادي ومستثمر وطبيب متخصص في شتى الاختصاصات وصيدلاني وعضو مجلس شعب سابق ومدير مدرسة متقاعد ومهني وتاجر وموظف وغيرهم ممن يمكن وصفهم بنخبة المجتمع السوري وقد تم ذلك في استبيان قمت به ووزعته على مجموعة من المستفتين وقد واجه الاستبيان عدة عقبات كان أهمها **عدم الثقة**؛ أي أن من يطلب منه الإجابة عن بعض الأسئلة كان يحجم ويرفض تحسباً من أن يكون للاستبيان أهداف غير بحثية وغير علمية مع أنني طلبت إغفال الاسم والتصريح فقط بالمهنة والدرجة العلمية والمنصب المهني وشرحت في مقدمة الاستبيان أن جميع الأجوبة لن تستخدم في أي مجال آخر غير البحث وتحاشيت أي سؤال يمكن أن يثير الإشكال من الناحية السياسية أو الاجتماعية ومع ذلك فقد جاءت الأجوبة مختزلة جداً ومتخوفة تنم في بعض الأحيان عن عدم الجدية وعدم الاكتراث ولكن النتيجة النهائية تمثلت في الخلاصات الآتية:

1- الرغبة في العودة إلى البلد الأم سورية بعد انتهاء الأزمة وتحقق قدر جيد من الأمان يستطيع فيه الإنسان السوري العمل والعيش بكرامة يحققها له ولأولاده والأجيال القادمة من بعده.
2- الرغبة الشديدة بالاستثمار في إعادة إعمار سوريا بعد انتهاء الحرب وقد أجمع المستفتون جميعاً على ذلك ولا يقتصر الاستثمار في مجالات إعادة الإعمار العقارية وإنما قدم الجميع إمكانية الاستثمار في جميع المناحي التربوية والتعليمية والإنسانية والطبية والعقارية والتجارية والتكنولوجية. وإعادة بناء البنى التحتية، الطبابة، التربية في المجال المدرسي أو الجامعة، التنمية الثقافية أو التراث، ألخ)، وفي قطاعات معينة من المجتمع كقطاع المرأة والأطفال و ذوي الإعاقة.....) وقد وضع كثير من السوريين خططاً للاستثمار المستقبلي وحددوا المجالات التي سيخوضونها في مسيرة إعادة الإعمار المادي والمعنوي والبشري.
3- وقد وجد كثير من السوريين أن العوامل التي ستحدد قرار العودة للاستثمار في سوريا؛ أو للعودة إلى سوريا؛ أو أو لتقديم شيء ما بشكل أو بآخر لسوريا تتركز في تحقق الأمن وبناء المؤسسات الحقيقية والنزاهة في هذه المؤسسات ويأتي نوع الحل السياسي في المرتبة الأخيرة من هذه العوامل.
4- وقرر كثير منهم أن الذي يشجعهم على اتخاذ قرار العودة والاستثمار الذي هي المنشورات إخبارية وظهر ذلك في الفئة الطبية والتربوية ولم يذكر أحد المؤسسات العالمية أو المستشارين،

أو المؤسسات الوسيطة، أو المؤسسات خاصة ويبدو أن مرجع ذلك يعود إلى انعدام الثقة بالمؤسسات الخارجية أو الوسيطة أو الدولية.

5- وقد تأكد عدم الثقة من الإجابة عن السؤال: هل هناك مؤسسات معيّنة تثق بها لإيصال دعمك من خلالها وتضمن استعماله للغاية التي أردتها ؟ وكانت هذه الإجابة غالباً بالنفي نظراً إلى التجربة الواقعية التي عاشها المواطن السوري أو التي يعيشها حالياً في علاقته بالمؤسسات التي تقدم الدعم

6- أجمع المستفتون بالاعتزاز بجواز السفر السوري الذي يحملونه وقال أغلبهم : إنهم مازالوا يحملونه وأنهم لن يتخلوا عن هذا الجواز حتى لو حصلوا على اللجوء في أي بلد من بلدان العا لم مهما يكن بلداً متقدماً أو غنياً. ويعود ذلك إلى أن الأكثرية الساحقة التي دخلت الإمارات وحصلت على الإقامة لابد لها من الاحتفاظ بجوازها نظراً إلى أن الحصول على الإقامة لا يمكن أن يتم دون جواز سفر ساري المفعول لمدة زمنية جيدة لا تقل عن ستة أشهر وإلى أن أغلب السوريين المقيمين لم يفقدوا جوازات سفرهم كما حدث للذين هربوا أو هُربوا عبر الحدود إلى الدول الأخرى إلى درجة أن بعضهم تخلص من جوازه ليسهل عليه الحصول على إعادة التوطين في الدول التي هرب إليها وهذه الحالة منتفية فيما يتعلق بالإمارات أو السعودية.

7- وبناء على البند السابق فإن كثيراً من السوريين من هذه الفئة مازالوا يقومون بزيارات إلى سورية خصوصاً في المناطق التي يمكنهم السفر إليها وليست مناطق ساخنة على الدوام كمدينة دمشق على سبيل المثال وقد يتعرض بعضهم للتوقيف المؤقت في المطار كما حدث مع كاتب هذا البحث بحجة تشابه الاسم مع أسماء مطلوبين لمحكمة قضايا الإرهاب أو التوقيف بشكل آخر إذا كان هناك أي إشكال مع هذا الشخص.

8- أجمع المستفتون على أن اهتمامهم بالشأن السوري من كافة النواحي قد ازداد وتضاعف بعد 2011 من خلال القيام بتقديم دعم ما خلال هذه الفترة، سواء أكان هذا الدعم من خلال مبادرة شخصية أم كان جزءاً من مبادرة جماعية ولكن المبادرات الفردية كانت هي السائدة نظراً إلى أنماط الحياة الاجتماعية التي يعيشها السوريون في المهجر ونظراً إلى القوانين التي يمتثلون لها في البلد المضيف.

9- وهذا يعني أن أشكال التضامن الجديدة بين أفراد المجتمع السوري في المهجر بعد تدهور الوضع عام 2011 قد تعددت بين مساعدات:

أ- مساعدات مالية : كانت في أغلبها تتم على شكل حوالات مالية إلى الأهل والأقارب في سورية أو في تركيا أو في مصر أو في لبنان أو في أي بلد آخر يقيم فيه هؤلاء الأقارب. يضاف إلى ذلك المساعدات التي يقدمها السوريون داخل الإمارات لبعضهم بعضاً ممن يحتاج إليها .

ب - مساعدات عينية : جلها يذهب إلى المقيمين في الإمارات أو السعودية ممن يحتاجون إلى بعض الأشياء العينية من ملبس ومأكل وتأثيث منزل وما شابه ذلك ولم يكن تقديم المساعدات العينية ممكناً للأقارب أو للسوريين داخل سورية نظراً إلى أن إمكانية نقل هذه المساعدات غير متوفرة وإذا توفرت بشكل ما فإنها مكلفة تفوق تكلفتها أسعار المساعدات التي ترسل لذلك لا يتم إرسالها.

ج- تأمين عمل أو مساعدات من الجمعيات : وهذه مساعدات كان يقوم بها أغلب الذين يملكون مؤسسات إنتاجية أو مؤسسات أو شركات يمكن العمل فيها ويقومون بتسهيل عمل السوريين القادمين للإقامة؛ أو يقوم بها بعض الموظفين الذين يعملون في بعض الشركات ويرشدون من يبحث عن العمل إلى هذه الشركات والمؤسسات.

وبهذا أسهم المهاجرون بتخفيف وطأة الحرب على إخوانهم السوريين سواء أكان ذلك بتحويل الأموال أو بالخبرات (تعيم وتدريب).

10- وقد أجمع المستفتون على أن الأولويات التي يجب أن يتبناها المغتربون السوريون لمساعدة سوريا تكمن في إعادة تكوين الدولة وبناء المؤسسات الحقيقية التي تخدم المواطنة وتنتفي فيها الممارسات غير الإنسانية والممارسات الطائفية ويكون الولاء فيها للوطن وليس لأي اتجاه آخر.

11- أبدى المستفتون استعدادهم لتقديم المساعدات لسوريا في مرحلتها الانتقالية: التي تستطيع أن تقدمها كالمساعدات المالية وفق قدراتهم وإمكاناته ، والكفاءات المهنية، والثقافية والطبية والإدارية. دون النظر إلى المعاير المعايير الماثلة في المجتمع السوري الحالي بعد الأزمة والمعايير التي خلقتها الأزمة وعدم الأخذ بالحسبان في قرار مساعدة السوريين سوى معيار المواطنة وانتفاء الفساد.

12- ومن المستغرب وقد يكون من المتوقع أن يجمع المستفتون على تفضيل العمل مع المجتمع المدني وعدم العمل مع الحكومة المركزية، أو السلطات المحلية، أو القطاع الخاص.

13- لأن الثقة بالمجالس المحلية لإدارة المساعدات بطريقة رشيدة كما أسلفنا منتفية

14- أما العوامل التي من شأنها أن تجمّد المساعداتالتي يقوم بها السوريون أو تحول دونهاليست إلا الفساد وانتفاء الأمن والأمان وانتشار الفضى وعدم الثقة في وصول هذه المساعدات إلى مستحقيها.

هذه صورة بسيطة عن وضع الجالية السورية في بعض بلدان الخليج ولا بد من الاعتراف بأن هذه الصورة ليست مكتملة نظراً إلى عدم القدرة على الإحاطة الشاملة التامة بأوضاع السوريين في هذه البلدان على المستوى الفردي لباحث واحد وإنما يحتاج إلى مؤسسات متخصصة للقيام بمثل هذا العمل للوقوف على الوضع الحقيقي والأكثر دقة في الواقع.

وقد حاولت جهدي أن أقدم هذه الصورة وفق الشكل الأمثل الذي أستطيعه

وفي الختام أشكر جميع الذين قدموا لي المساعدة لإنجاز هذه الورقة وأخص بالذكر والشكر عينة المستفتين الذي تكرموا بالإجابة عن أسئلتي لتقديم صورة واقعية حقيقيةعن واقع الإنسان السوري في مهاجرة.

والحمد لله والله ولي التوفيق.

الهوامش:

1- http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/8ecd6cc7-d072-4bfe-a3a8-18280590bea8f

الاستجابة الإماراتية للأزمة السورية تاريخ النشر: 2016/02/05

2- http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2015-09-17-1.2461077

3- «الشرق الأوسط»

الخميس - 27 ذو القعدة 1436 هـ - 10 سبتمبر 2015 مـ رقم العدد [13435]

4- https://www.facebook.com/TakafulAlsoreenFeeAlemarat/posts/749811605034997

5- https://www.facebook.com/syriansinuae/

6- https://www.facebook.com/SyrianCommunityUae/photos/a.117127345098135.27852.117119905098879/715872298556967/?type=1&theater

http://elaph.com/Web/News/2014/6/912205.html

دور الهيئة الأممية في حماية حقوق اللاجئ السوري

الباحث: فريد برق* والباحثة: سميحة برق**

الملخص:

نتج عن التحولات البنيوية التي شهدتها الأزمة السورية بعد 2011 تنامي وتيرة الحراك الديموغرافي للنازحين داخليا واللاجئين السوريين، فمعايشة هؤلاء لمختلف مظاهر التهديد البنيوي والمادي في الدول المضيفة استوجب تدخل مختلف فواعل المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية ومحاولة إدماجهم مجتمعيا واقتصاديا، إن توفير الحماية الدولية لهؤلاء اللاجئين استوجب تدخل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين *UNCHR* لتقديم المساعدات الإنسانية والاستفادة من الدعم المادي للمؤسسات المانحة في مجال تعليم الأطفال وتوفير دورات تكوينية للشباب قصد تحريرهم من الخوف والحاجة، لذلك حاولنا من خلال دراستنا رصد مراحل التطور الكرونولوجي لازمة اللجوء السوري، التهديدات اللاتماثلية التي يعانيها اللاجئون في الدول المضيفة (المجاورة والأوروبية)، طريقة احتواء المفوضية السامية لهذه الأزمة والمعيقات التي تواجهها في أداء مهامها الأمر الذي يفرض عليها تطوير نهج مجتمعي يمكن من إدارة شؤون اللاجئين السوريين ومساعدتهم ذاتياً.

---

* – **الباحث: فريد برق**: تاريخ الازدياد ومكانه: 18 سبتمبر1989، ولاية: خنشلة/ الجزائر، طالب سنة ثالثة دكتوراه تخصص حقوق جامعة فرحات حشاد –مجمع المنار– تونس.

** – **الباحثة: برق سميحة**: تاريخ الازدياد ومكانه: 23 ديسمبر1992م، ولاية: خنشلة بالجزائر، باحثة دكتوراه بجامعة فرحات حشاد –المنار– تونس تخصص علوم سياسية، متحصلة على شهادة الماستر تخصص دراسات أمنية من جامعة عباس لغرور خنشلة –الجزائر– للموسم الدراسي 2015/2016م.

English summary :

Structural transformations resulted in Syrian crisis after 2011 growing pace of demographic mobility for IDPs and refugees are experiencing these various manifestations of structural and material threat in host States necessitated a different intervention now bereft of the international community led by the United Nations to provide humanitarian aid and try to integrate them socially and economically, To provide international protection to refugees necessitated the intervention of UNHCR High Commissioner for refugees, UNCHR to provide humanitarian aid and benefit from the financial support of donor institutions in the field of education and training courses for young people intended to free them from fear and need, so we tried through our monitoring of development stages Syrian asylum crisis, asymmetric threats affecting refugees in host countries (neighboring and European), a way to contain this crisis and, UNCHCR obstacles faced in performing which forces them to develop a community approach can manage Syrian refugees and help them.

مقدمة:

أسفر النزاع في الدولة السورية بعد2011 الذي تقوده القوات الحكومية بالتنسيق مع الجماعات التي تدعمها ضد المليشيات المسلحة عن تحطيم البنى التحتية، هشاشة الحياة الاقتصادية والقيام بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تعرض هذه الدولة لمشاريع الانقسام والتنافس الدولي والإقليمي كلها عوامل دفعت بالمدنيين للنزوح داخليا أو طلب اللجوء في الدول المجاورة (الأردن، لبنان وتركيا) والأوروبية بحثا عن حياة أفضل، لكن معايشتهم لظروف معيشية سيئة وتعرضهم للعنف المجتمعي داخل الدول المضيفة استوجب تحرك المجتمع الدولي بمختلف فواعله وبقيادة من الأمم المتحدة لتقديم الاحتياجات الأساسية، الاهتمام بالجانب الصحي، التعليمي والاقتصادي، إلا أن وجود العديد من المعيقات البيروقراطية، المالية والمؤسساتية حال دون توفير الحماية الدولية لهم، وعليه نطرح الإشكالية التالية: ما مدى فعالية دور الأمم المتحدة في توفير الحماية الدولية للاجئين السوريين؟

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية سنطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تطورت أزمة اللاجئين السوريين؟
- فيما تكمن المخاطر والتهديدات التي يواجهها اللاجئون السوريون في الدول المضيفة؟
- هل تمكنت المفوضية السامية UNCHRمن إدارة أزمة اللاجئين السوريين؟

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية سنقدم الفرضيات التالية:

ــ بقدر تخلي الدول الممولة لوكالات الأمم المتحدة عن سياسات المساعدة الانتقائية وازدواجية المعايير من جهة وإبداء الدول المضيفة والمنظمات غير الحكومية الرغبة والإرادة السياسية الفعلية لتقديم المساعدة فان ذلك يسهل على الهيئة ابتكار خطة إستراتيجية شاملة لإعادة دمج اللاجئين السوريين مجتمعيا واقتصاديا.

1- من أسباب تطور وتيرة اللجوء السوري الأعمال الوحشية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تقوم بها المليشيات المسلحة المدعومة من طرف النظام الحاكم.

2- كلما زاد تدفق موجات اللاجئين السورين زاد ذلك من صعوبة تحقيق الدول المضيفة للاستقرار داخل المخيمات ما يجعلهم عرضة لمختلف أشكال الإجرام المنظم، تدني مستوى المعيشة والفقر البنيوي كون المجتمعات المحلية المضيفة تعتبرهم كمصدر تهديد.

3- بقدر تقديم المفوضة السامية لشؤون اللاجئين أسرع استجابة في تاريخها للاجئين السورين لكنها تبقى في حاجة لاستجابة دولية فعالة تمكنها من تطوير النهج المجتمعي لإدماج

اللاجئين اقتصاديا، تعزيز فرص العمل، التعليم وتوفير الاحتياجات الإنسانية على أوسع نطاق.

وللإجابة على الإشكالية والفرضيات المطروحة تم تقسيم دراستنا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: كرونولوجيا تطور اللجوء السوري

أولا: مقاربة مفاهيمية لدراسة ظاهرة اللجوء

ثانيا: تطور ظاهرة اللجوء السوري

المحور الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي يواجهها اللاجئون في الدول المستقبلة

أولا: في دول الجوار (تركيا أنموذجا)

ثانيا: في دول الاتحاد الأوروبي (ألمانيا أنموذجا)

المحور الثالث: الآليات المعتمدة من طرف الأمم المتحدة لحماية اللاجئين السوريين

أولا: تدخل الهيئة الأممية لتقديم المساعدات وتحسين أوضاع اللاجئين السوريين

ثانيا: آفاق تطوير فعالية الهيئة لحماية اللاجئين السوريين

المحور الأول: كرونولوجيا تطور اللجوء السوري

مرت ظاهرة اللجوء السوري بالعديد من المراحل التي تزامنت وتعدد النتائج السياسية، الاقتصادية والهوياتية التي وجهت المدنيين نحو تبني ذلك كوسيلة للبحث عن الاستقرار والأمن في دول العالم لذلك سنقوم من خلال هذا المحور بتوضيح مفهوم اللجوء ورصد مختلف المراحل التي مر بها قصد بناء تصور متكامل حول الظاهرة محل الدراسة.

أولا: مقاربة مفاهيمية لدراسة ظاهرة اللجوء

سنحاول من خلال هذا العنصر عرض مجموعة من التعاريف الفقهية والدولية لمصطلح اللجوء والعلاقة التي تربط هذا الأخير بغيره من المصطلحات التي تتشابك من حيث المفهوم.

تعريف اللاجئ

_يعرف اللاجئ بكونه ذلك "الشخص الذي وقع تحت ضغط اضطره إلى ترك وطنه وأصبح محتاجا لرعاية الأخريين أي يشمل أي شخص ترك بلده وانتقل على دولة أخرى من اجل حمايته بسلطانها"[1]

_كما يعرف على انه" كل شخص هجر موطنه الأصلي أو ابعد عنه بوسائل التخويف فلجا إلى إقليم دولة أخرى طلبا للحماية أو لحرمانه من العودة إلى موطنه الأصلي"[2]

الملاحظ على التعريفين هو التركيز على دوافع الخوف، الاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان التي تجعل مواطني بلد معين يهجرونه بشكل قسري بحثا عن الحماية الدولية من طرف الهيئات المختصة أو الدول المجاورة الأمر الذي يجعل مسالة العودة للبلد الأم غير واردة.

يمكن إعطاء تعريف إجرائي للاجئ على انه شخص غير القادر على العيش في بلده نتيجة الخطر والتهديد الذي يعانيه بسبب النزاعات أو الحروب الأهلية فيرفض الحماية القانونية لدولته ويتجه لأقاليم أخرى للتحرر من الخوف والحاجة دون إبداء الرغبة بالرجوع لوطنه.

المركز القانوني للاجئ في المواثيق الدولية:

اعتبر اللاجئون فئة من الناس نزحوا لدولة أخرى نظرا لظروف أمنية حالة دون بقائهم في مواطنهم الأصلي فعدم انتفاعهم بحماية حكوماتهم وغياب رغبتهم في العودة لها جعلهم محط أنظار المجتمع الدولي لدرجة استحداث قانون خاص بهم يسمى بالقانون الدولي للاجئين يعنى بمجموع القواعد القانونية والإجراءات ذات البعد الدولي والإقليم والمحلي التي تنظم عملية اللجوء باعتباره حقا للأفراد والتزاما من قبل الدول والمجتمع الدولي للذين اضطهدوا إلى أن يغيروا محل سكناهم في بلدانهم نازحون أو يلتمسون اللجوء في بلد آخر لاجئون[3]

---

[1] عبد الحليم بن مشري، " ماهية الهجرة غير الشرعية"، مجلة المفكر، العدد السابع، (د س ن)،ص101.

[2] صلاح الدين طلب فرج، "حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد الأول،2009، ص162.

[3] مظهر الشاكر، القانون الدولي للاجئين دراسة قانونية تحليلية قراءة في حق اللاجئ، (بغداد: (د د ن)، 2014، ص45).

اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين 1951:

عرفت هذه الاتفاقية في مادتها الأولى اللاجئ على انه" كل شخص يوجد نتيجة لأحداث وقعت قبل أول افريل1951 وبسبب تخوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع لعرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية خارج دولة إقامته ولا يستطيع ولا يريد لذلك الخوف أن ستظل بحماية ذلك البلد"

ارتئ الفقهاء أن هذه الاتفاقية ركزت على الشرط الزمني لتحديد مفهوم اللاجئ حيث جاءت لتحل مشكلة اللاجئين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية ما جعل منها اتفاقية إقليمية تخص لاجئي أوروبا كما لم تنص هذه الاتفاقية على المعنى الحقيقي للجوء حيث ركزت على الأسباب السياسية، الاقتصادية والدينية بشكل فردي متجاوزة التحرك الجماعي نتيجة التهديد والخوف الذي يعانيه المواطنون جراء النزاعات والحروب الأهلية كنموذج رواندا 1945والأزمة السورية بعد2011.

تدارك البروتوكول الإضافي للاتفاقية سابقة الذكر سنة1967الوضع الخاص باللاجئين حيث أكدت على ضرورة تعاون الهيئة الأممية مع السلطات الوطنية، ينطبق لفظ اللاجئ الوارد في المادة الأولى من الاتفاقية ليصبح تعريف اللاجئ يشمل كل من تنطبق عليه شروط الأخرى دون تحديد المدة الزمنية وعبارة(بنتيجة تلك الأحداث) يعاب على هذه الاتفاقية تناول موضوع اللجوء الخاص بالأفراد وليس الجماعات[4].

تضمنت الاتفاقية وجود أربع شروط يمكن من خلالها تحديد المركز القانوني للاجئ سنقوم بإجمالها في الأتي[5]:

- ضرورة توفر حالة خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد.
- يجب أن يكون الاضطهاد قائما على أساس العرق، الدين، الجنس أو الانتماء إلى فئة اجتماعية أو أراء سياسية.
- يجب أن يكون خارج البلد الذي يحمل جنسيته أي في حالة عديمي الجنسية وهو خارج بلد إقامته.
- لا يرغب في حماية بلده الأصلي ولا العودة إليه بسبب الخوف.

---

[4] مرجع نفسه، ص55.

[5] سنان طالب عبد الشهيد، "حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، (د س ن)، ص304.

علاقة مصطلح اللجوء بغيره من المفاهيم

يرتبط اللجوء كأحد الأزمات التي شهدها العالم بعد الحرب الباردة بالعديد من المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة التي سنوضح مواطن الارتباط بينها.

الهجرة غير النظامية Illegal Immigration

يقصد بالهجرة غير الشرعية "الركود السري، الهروب والمرور بأية وسيلة غير شرعية وغير قانونية للخروج من البلاد وذلك لوضع حد للمتابعات القضائية والإدارية أو كحل وحيد للتخلص من المشاكل التي يتخبطون فيها كما تعني أيضا المعيشة في الخارج دون وثائق قانونية"[6]

توضح الهجرة غير الشرعية حركة انتقال الأشخاص بدخولهم دولة أجنبية بهدف العمل أو الإقامة لمدة زمنية دائمة أو طويلة بحثا عن وضع اقتصادي، سياسي واجتماعي أفضل بشكل سري ومخالف للقانون، اعتبرت رهانا امنيا اتخذ الطابع المؤمنن باعتباره تهديدا للهوية الوطنية(تصادم الهويات الحضارية)حيث تترجم مسالة اندماج المهاجرين على سبيل المثال في المجتمعات الغربية أزمة متعددة الثقافات تؤثر على البرامج التنموية ما يزيد من تنامي مظاهر العنف واستعمال السلاح[7].

يكمن وجه التشابه بين المصطلحين من حيث الدوافع القهرية التي كان يعيشها المهاجر غير الشرعي في بلده وهو ما يعيشه اللاجئ في بلده من انتهاكات لحقوق الإنسان، الاضطهاد والعنف، في حين يمكن التفريق بينهما من حيث تقديم طلب اللجوء عند أول دولة ينزل بها اللاجئ حيث يصبح هذا الأخير مهاجرا غير شرعي في حالة عدم تقديم هذا الطلب وانتقل إلى دولة أخرى مجاورة وطلب فيها اللجوء، كما يوجد وضع آخر يعتبر فيه اللاجئ مهاجرا غير شرعي تتمثل في عدم ترك الدولة المستقبلة إذا ما رفضت هذه الأخيرة استمارة طلب اللجوء[8].

---

[6] محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014، ص23).

[7] بشرى قسبوط،"تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، متحصل عليه من: http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=277:-immmih-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10

[8] عبد الحليم بن مشري،مرجع سابق، ص 101.

النزوح الداخلي Internal Displacement

يعرف النازح على انه "كل فرد وجد نفسه مضطرا نتيجة الاضطهاد أو الظرف القاهر الواقع عليه أو الذي من الممكن أن يقع عليه، لان يغير.محل سكناه أو إقامته داخل بلده لسبب واحد أو عدة أسباب من أهمها(العرق،الدين،الجنسية، الانتماء إلى فئة اجتماعية أو دينية معينة، الآراء السياسية، الإرهاب، الحرب الخارجية والحرب الأهلية والعدوان،الحرمان.والظلم،النظام البيئي المتدهور في بلده أو نتيجة حصول كوارث طبيعية أو صناعية)[9].

النازحون داخليا هم الأشخاص والمجموعات الذين اجبروا على أو اضطروا إلى الفرار وترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة كنتيجة أو سعيا لتفادي آثار النزاع المسلح وحالات العنف المعمم وانتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو البشرية والذين لم يعبروا حدود الدولة المعترف بها.

وعليه يمكن القول أن النازحين داخليا أشخاص اجبروا على مغادرة منازلهم بشكل قسري مع بقائهم داخل حدود مواطنهم حيث تكون الحكومات مسؤولة عن حمايتهم قانونيا عكس اللاجئين الذين يعبرون الحدود الوطنية لدولهم ولا يتمتعون بحمايتها، يمكن الاختلاف أيضا في مكان الإقامة فالنازحون داخليا يقيمون في أماكن مؤقتة أثناء عملية الترحيل او يحلون ضيوفا على اسر مضيفة بينما يعيش اللاجئون في المخيمات[10].

ثانيا: تطور ظاهرة اللجوء السوري

اتسمت أولى مراحل اللجوء السوري بهرب مجموعات كبيرة من الأشخاص خوفا من القصف والعنف الذي بدا بعد وقت قصير من اندلا ع الأزمة السورية سنة 2011حيث دخل بعض اللاجئين منطقة هاتاي في تركيا وشمال لبنان للبحث عن ملجأ في بلدات وادي خالد وطرابلس، كما دفع الحصار العسكري المفروض على شمال غرب سوريا الآلاف لعبور الحدود حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين المقيمين في مخيمات على الحدود السورية التركية 7,000 لاجئ التشرد خلال هذه المرحلة الأولى من النزاع تركيا المجاورة بسبب القصف والقتال الثقيلة[11].

---

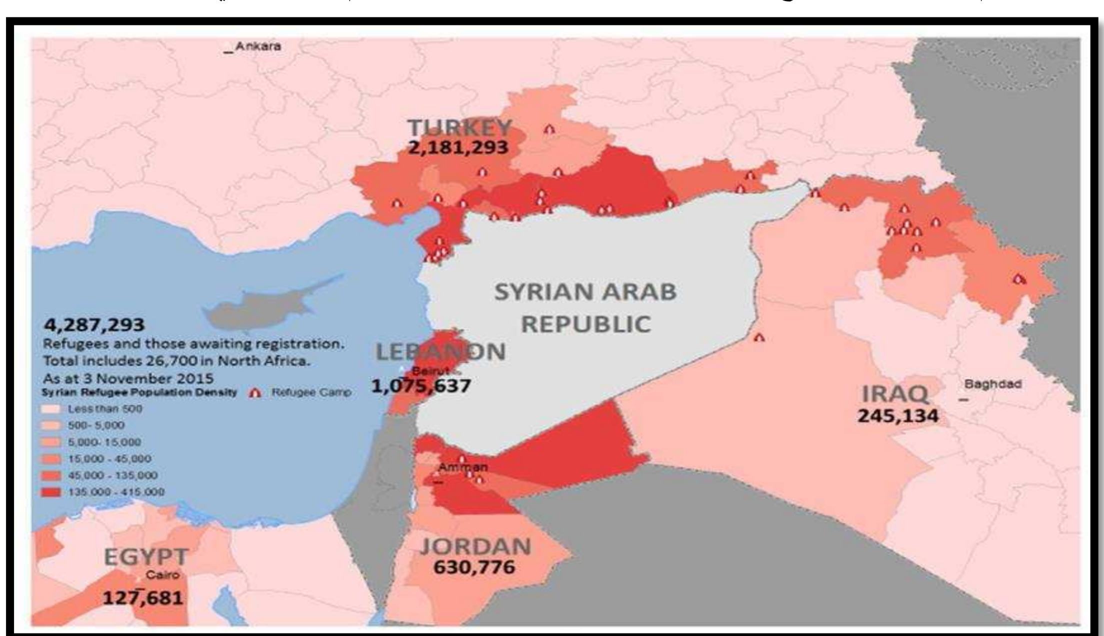
[9] محمد بلمديوني،"وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد17، 2017.ص64.

[10] محمد عباس محسن، "القانون الدولي الانساني وحماية النازحين داخليا حالة النزوح في العراق"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (د س ن)، ص08.

[11]Elizabeth Ferris And Others, Syrian Crisis: Massive Displacement, Dire Needs And A Shortage Of Solutions, foreign policy at brookings, p,11 , 2013, in:

ليكون منتصف سنة 2012 مرحلة حاسمة في تحديد مصير أزمة اللاجئين السوريين حيث عرفت ارتفاعا مطردا نتيجة ديناميات الصراع المسلح، الأعمال الوحشية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني من قبل القوات الحكومية والجماعات المسلحة التي تعمل بدعم منها والمليشيات المسلحة المنشقة في أن تكون العوامل الرئيسية الدافعة للتشرد الداخلي، فالتحول الكبير في إستراتيجية الحكومة المناهضة للثورة، الاستخدام غير المتناسب للقوة العسكرية والقصف المنتظم للإحياء كلها عوامل أدت لزيادة هائلة في أعداد اللاجئين والمشردين داخليا (50,000 إلى 60,000 من حمص وحدها) فضلا عن تدفق موجات كبيرة من الأشخاص الفارين من المعارك في وسط وشمال سوريا نحو لبنان وتركيا، فحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة بلغ عدد اللاجئين في البلدان المجاورة40,000 قبل مارس 2012. الأمر الذي جعل المفوضية تعمل إلى جانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى على توجيه نداء من أجل مبلغ 84 مليون لمساعدة اللاجئين السوريين، بما في ذلك خطة استجابة إقليمية تحدد الاحتياجات الإنسانية للمنطقة لمدة ستة أشهر[12].

خريطة رقم (1): خريطة توضح مراكز مخيمات اللاجئين السوريين كثافتهم السكانية في الدول المضيفة.



Source : Syrian Humanitarian Disaster, in : https://www.researchgate.net/figure/289521695_fig2_Figure-2-Map-of-Syrian-refugee-density-and-camp-placements-in-border-hosting-countries

---

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Syrian-CrisisMassive-Displacement-Dire-Needs-and-Shortage-of-Solutions-September-18-2013.pdf

[12] ibid, p12.

بيد أن مواجهة هؤلاء اللاجئين لأوضاع بالغة الصعوبة في البلدان المجاورة كتركيا، لبنان والأردن كارتفاع تكلفة المعيشة والموارد التي يقدمونها على أنها تستخدم بلدانهم الأصلية، بقائهم في مراكز عادية تفتقر لأبسط مرافق الحياة وصعوبة الوصول إلى المؤسسات التعليمية بالنسبة لأطفالهم كما ساهم تدهور الإمدادات المقدمة لهم من برنامج الأغذية العالمي WFP خلال سنة 2015 كلها دوافع جعلت اللاجئين يتوجهون لشق طريقهم إلى موارد كافية في القارة الأوروبية، وقد قدمت البلدان الصناعية برامج القبول القانونية القليلة لعدد معين الأمر الذي احدث جملة من التحولات على الطرق الرئيسية للهجرة إلى غاية 2014 كانت معظم مناطق العبور تكون من خلال ايطاليا إلى غاية منتصف سنة 2015 حيث تزايد عدد اللاجئين واختير طريق شرق البحر المتوسط (عن طريق تركيا واليونان) كونه اقل تكلفة وخطر[13] لتصبح رحلة اللجوء من سوريا أكثر صرامة فالعديد من الناس أجبروا على دفع رشاوى في نقاط التفتيش المسلحة المنتشرة على طول الحدود. قال البيان أن اللاجئين الذين يعبرون الصحراء إلى شرق الأردن يجبرون على دفع مبالغ ضخمة (100 دولار أمريكي أو أكثر) للمهربين لنقلهم إلى مكان أمن[14].

المحور الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي يواجهها اللاجئون في الدول المستقبلة

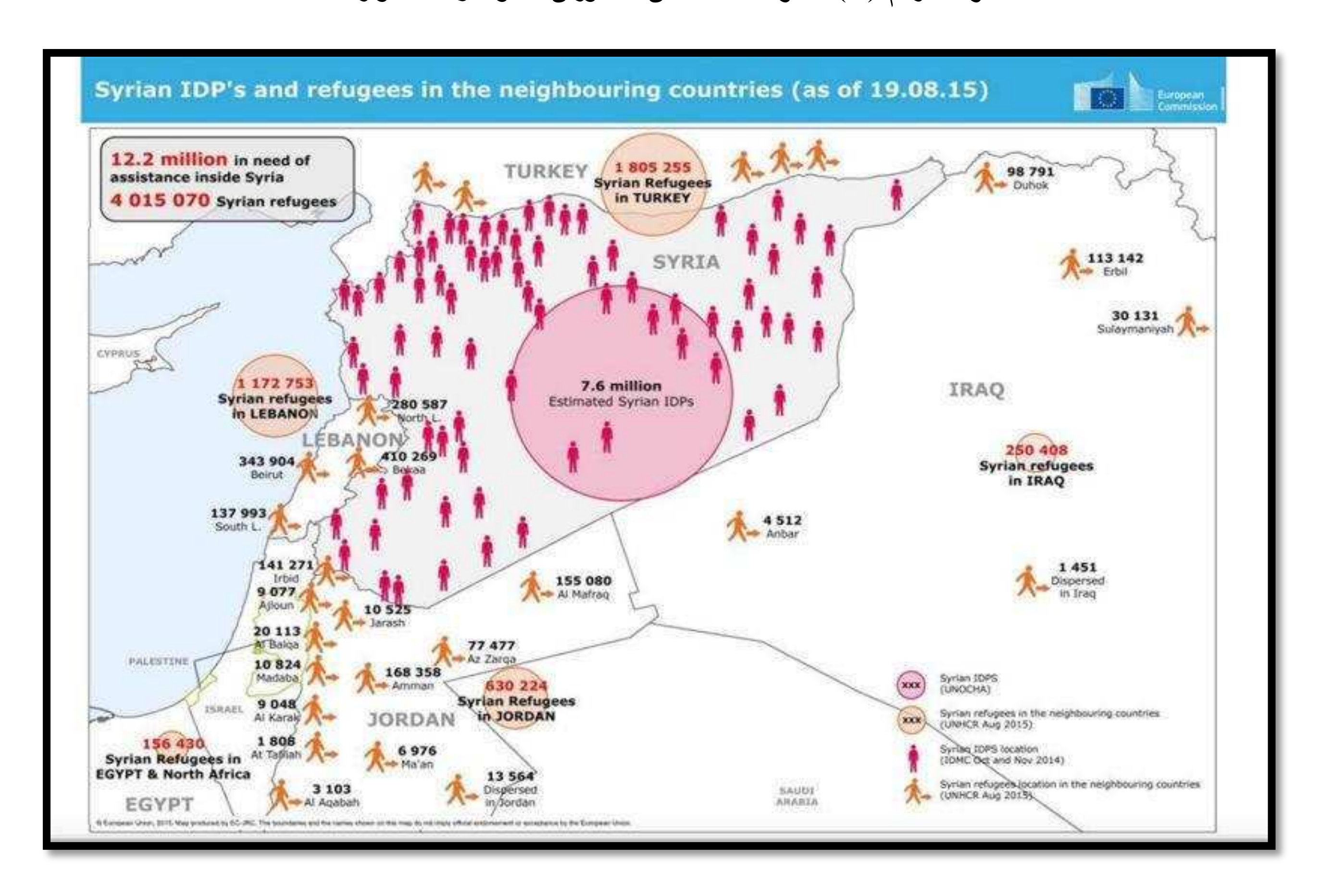
قدرت الأمم المتحدة سنة 2015 وفيات المدنيين 250,000 نتيجة النزاع السوري بين مختلف الفصائل الأمر الذي دفع المواطنين السوريين للفرار بحثا عن الأمن والاستقرار بتوجههم للبلدان المجاورة وتوفير الحماية الدولية التي تلتزم بها الهيئة الأممية.

[13] Marcus Engler , Germany in the refugee crisis – background, reactions and challenges, financial support by the European Commission., 2016, p 4, in: https://pl.boell.org/sites/default/files/uploads/2016/04/germany_refugeecrisis_marcus_engler.pdf

[14] Adrian Edwards, Needs soar as number of Syrian refugees tops 3 million, the u n refegee agency, in : http://www.unhcr.org/53ff76c99.html

أولا: في دول الجوار (تركيا أنموذجا)

خريطة رقم (2): حركية اللاجئين السورين نحو دول الجوار



Source : Mapping the Syrian refugee crisis across Europe: in pictures, in: http://www.wired.co.uk/article/europe-syria-refugee-crisis-maps

تظهر هذه الخريطة مسار توجه اللاجئين السوريين، حيث توضح وجود 7.6 مليون من المشردين داخليا، العديد قد عبروا الحدود إلى البلدان المجاورة، تقديم أكثر من 1 مليون طلب اللجوء في لبنان وحوالي 2 مليون في تركيا في حين توجه آخرون نحو الأردن، مصر والعراق وحتى القارة الأوروبية أملا في الاستقرار.

بلغ عدد اللاجئين في تركيا ما يزيد عن 3.2 مليون، مما يجعل تركيا اكبر بلد مضيف للاجئين في العالم، حيث لا يزال حوالي 90% من اللاجئين السوريين في تركيا يعيشون خارج المخيمات مع محدودية وصول الخدمات الأساسية.

عملت الحكومة التركية على ترسيخ خطة عمل شاملة، مدروسة، منسقة ومتعددة الأبعاد لمعالجة قضية اللاجئين السوريين كخطوة إيجابية تم بتعيين مستشار للهجرة والمساعدات الإنسانية بالوزارة الأولى المسؤولة عن تنسيق المكاتب المتعلقة باللاجئين المنتشرة حاليا تحت وزارات متعددة. تهتم بخدمات التعليم الديني، المرافق الصحية، القوى العاملة، الدعم الاجتماعي والتكامل، المعونة الإنسانية، الحكم المحلي والبنية التحتية، حاليا يجري النظر في وحدة جديدة في إطار وزارة شؤون الأسرة والسياسات الاجتماعية، كما الحكومة التركية على ترتيبات جديدة تسهل فتح حساب مصرفي مع بطاقات هوية مؤقتة للاجئين.

من الناحية الاقتصادية، ساهمت وكالات العمل التركية في وضع خطة إستراتيجية لإتاحة التدريب المهني وتكوين قوة عاملة سورية قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل التركي عبر تحديد القطاعات التي تحتاج إلى قوة عمل إضافية وتعيين قدرات السوريين في جميع أنحاء تركيا وعدم اقتصار ذلك على اليد البسيطة وإنما رجال الأعمال السوريين الذين ينبغي تشجيعهم على إعادة تأسيس أعمالهم التجارية لاسيما نشاط المنظمات المحلية شبه الرسمية ما يخول للسلطات المحلية إعادة إدماج الشركات السورية في الحياة الاقتصادية المحلية، مثال ذلك زيادة عدد الشركات السورية المسجلة في "غرفة التجارة غازي عنتاب" التي لم تتجاوز 60شركة في فترة ما قبل الحرب إلى عدد بلغ 209 سنة2014 وهو اعتراف بالقيمة المحتملة التي يمكن أن تجلبها الشركات السورية إلى السوق التركية[15].

في حين يعايش اللاجئون السوريون العديد من مظاهر العنف البنيوي والمادي التي تحول دون توافر مقومات العيش الحسنة التي تمكنهم من تجاوز الخوف والفاقة والتي يمكن إجمالها في الآتي:

الظروف المعيشية والبطالة:

اعتبرت من أكثر العقبات في طريق الاندماج الاجتماعي للاجئين السوريين في تركيا، فالتنفيذ الفعلي للتشريع الجديد الذي ينص على منح تصاريح عمل للاجئين سنة 2016 مازال يحتاج المزيد من الوقت، فضلا عن افتقار اللاجئين لصورة العمل بشكل قانوني ما يجعلهم عرضة للاستغلال كون البديل الوحيد لهم هو العمل غير القانوني بأجور منخفضة دون أي منافع اجتماعية، إضافة لعمالة الأطفال التي

[15] Sabiha Senyücel Gündoğar And Sebastien Babaud, "Syrian Refugees In Turkey: Challenges To And Opportunities For Longer-Term Integration", Eu Under The Instrument For Stability, 2016,p 3 in: https://www.saferworld.org.uk/downloads/pubdocs/c4p-turkey-briefing-final.pdf

تزايدت وتدفق عدد اللاجئين السوريين، فقد أسفر التوسع في القوة العاملة غير المشروعة عن تأثير سلبي على فرص العمل في المجتمعات المحلية المضيفة.

الإجرام المنظم نتيجة انعدام الثقة (اللاجئين السوريين/ المجتمع المحلي المضيف)

يعد "طلب اللجوء كحق من حقوق الإنسان" مفهوم جديد ومبهم بالنسبة للمجتمع التركي، فالشعور بالتهديد المادي في المجتمع المحلي تجاه خطر اللاجئين السوريين يساهم في تنامي مشاعر الكراهية، اللاثقة والشك تجاه الآخر بالإضافة إلى المصاعب الاقتصادية ما يزيد من تنامي الأنشطة الإجرامية كوسيلة للحماية المادية والاقتصادية. فعلى الرغم من غياب معدلات إجرام كبيرة في المناطق ذات الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين إلا انه لا يعني عدم زيادتها في المستقبل خاصة إذا كانت جهود التكامل الاجتماعي تقصر فقط على المساعدة الإنسانية فانعدام الأمن الاقتصادي يعد من بين الأسباب الرئيسية التي قد تجذب الشباب السوري إلى منظمات متطرفة كونها واحدة من الإمكانيات المتاحة لهم الأمر الذي يجعل صانعي القرار بحاجة إلى استنباط أدوات للإدماج الاجتماعي والاقتصادي بغية استنزاف حوض تجنيد الجماعات المتطرفة والمنظمات استباقيا قبل أن تصبح تهديدا خطيرا[16].

بيروقراطية مؤسسات احتياجات اللاجئين (عدم التنسيق والكفاءة)

يصف اللاجئون السوريون البيروقراطية التركية بالجمود، غياب التصميم والتنسيق مع مختلف المكاتب المعنية بجوانب احتياجات اللاجئين والتي تنتج عن عدم إتباع نهج موحد، فالصعوبة المتزايدة التي يجدونها تكمن في التعاون مع المؤسسات البيروقراطية نظرا للعقبات التي لا يمكنهم التغلب عليها، فالتردد للتعبير عن مطالبهم من خلال القنوات البيروقراطية يوضح مدى تباين الإجراءات المؤسساتية قي المقاطعات والخدمات حتى داخل المؤسسة الواحدة، لكنها تبقى ظروف أفضل من تلك الموجودة في البلدان الأخرى التي تستضيف اللاجئين السوريين كلبنان، الأردن والعراق وبالتالي فإنها تميل إلى التماس المشورة من خلال الاتصالات الشخصية بدلاً من تلك الرسمية[17]

مخاطر التوتر المجتمعي والتطرف الدولي:

تعود سرعة تدفق عدد اللاجئين السوريين إلى الدولة التركية لاعتبر الشباب السوري هذا البلد كمنطقة ترانزيت مصدرة ومورِدة لمختلف أشكال التهديد العابر للحدود (تجارة الأسلحة، المخدرات والبشر) فالنسبة لهم في "أرض الوعود" التي ستحسن ظروف معيشتهم السيئة والبحث عن فرص أوفر في الدول الغربية، فهي عوامل رئيسية تفسر تعرض حياتهم للخطر واتخاذ رحلة القارب الخطيرة نحو المجهول.

---

[16] Ibid,,p 5..

[17] Ibid,,p .6

مجتمعيا ظهرت توترات كبرى واشتباكات بين السكان المحليين واللاجئين السوريين حتى خلال التبادلات اليومية البسيطة نتيجة الانزعاج بشأن تدفقهم إلى المدن التركية على مدى السنوات القليلة الماضية، على سبيل المثال أبلغ الهجمات التي تعرض لها المجتمع السوري اللاجئ كانت سنة 2014 في غازي عنتاب، حاجز اللغة يعاني اللاجئون من مشكلات في تعليم أبنائهم نظرا لاعتماد النظام التعليمي التركي اللغة التركية كلغة رسمية في جميع المراحل التعليمية، أما في المدن الحدودية في تركيا قد أظهرت المرأة السورية تفاعلا وتكيفا مع ظروف ما بعد الحرب واللاجئين حيث تتجه للعمل من اجل تقديم الدخل للأسرة ما يستوجب تمكين دورها من خلال توفير فرص الائتمان الصغير لدعم هذه العائلات[18].

ثانيا: في دول الاتحاد الأوروبي (ألمانيا أنموذجا)

اهتمت دول الاتحاد الأوروبي بضرورة دمج اللاجئين في مجتمعاتها، حيث عملت على بلوغ تشريع يتولى حماية حقوق اللاجئين بمنح حق هؤلاء في التصدي لرفض طلب اللجوء من خلال التجاوز المباشر أو استحضار مترجمين أو عن طريق التفويض القضائي، وقد اعتبر الفقهاء في مجال القانون الدولي الإنساني أن هذا الحق المتميز يشمل اللاجئين بحماية دولية كون هذه النظرة الإنسانية تشمل المشاركين في الهجرة غير الشرعية، لكن التدفق السريع لموجات هذه الأخيرة نحو المجتمعات الأوروبية جعلها تتجه لآلية الاندماج إلا في الحالات الضرورية[19].

خريطة رقم (2): خريطة توضح حركة اللجوء السوري في القارة الأوروبية



---

6. [18] Ibid,,p

[19] محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص39.

Source : This map shows the routes of Europe's refugee nightmare — and how it's getting worse, in:
http://www.businessinsider.fr/us/map-of-europe-refugee-crisis-2015-9/

قدم الاتحاد الأوروبي بمشاركة من اليونيسيف مشروعا لدعم التعليم في تركيا، تمثلت هذه المساهمة بتحويلات نقدية قدرت ب34 مليون اورو مرة كل شهرين لأسر اللاجئين الضعفاء الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة بانتظام كذلك شمل المشروع عنصر حماية الأطفال ضمانا لاستمرار التحاق وحضور اللاجئين فضلا عن تقديم خدمات تكميلية لحماية الطفل بالإضافة لسلسلة من مشاريع المساعدة الإنسانية التي بدأت خلال عامي 2016 2017[20].

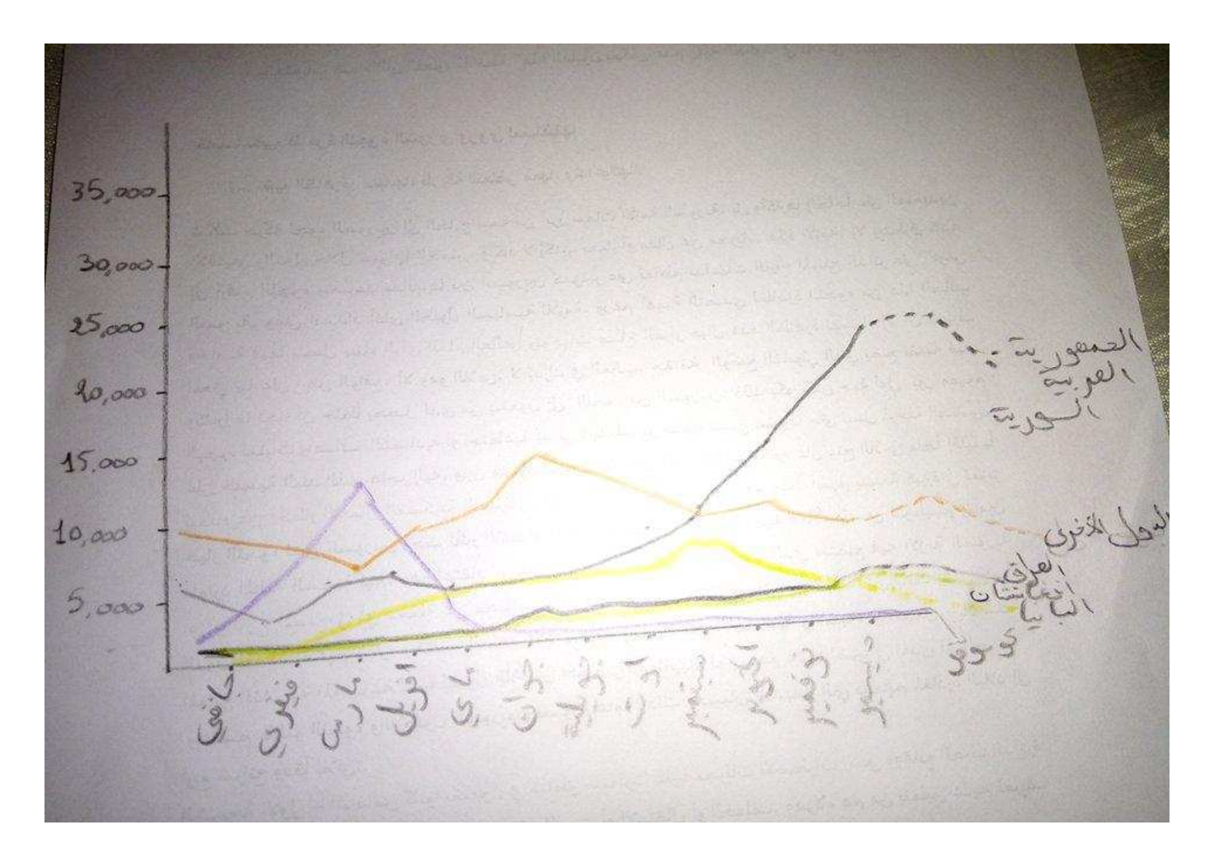
عمل الاتحاد الأوروبي على عقد اتفاق مع الدولة التركية من اجل كبح جماح موجات الهجرة غير الشرعية وتقنين أزمة اللاجئين وقد نص على إلزامية عودة جميع المهاجرين غير الشرعيين وإعادة توطين اللاجئين السوريين في الاتحاد وتخيرهم في قرار الرجوع لبلدهم اعتبارا من 20 مارس 2016لكن الدراسة المعمقة لهذا القرار لا يفسر إيجاد حل مستدام لإدارة تدفقات اللاجئين، حيث كانت عملية إعادة التوطين بطيئة جدا فمنذ منتصف جوان 2016 أعيد توطين 511 من اللاجئين السوريين فقط وعليه عدم تقديم وثيقة مقننة لدخول اللاجئين للاتحاد الأوروبي، كما نص الميثاق على تقديم الاتحاد الأوروبي مساعدة مالية كبيرة لتركيا شرط رفع متطلبات التأشيرة للمواطنين الأتراك بحجج المناخ السياسي غير المستقر داخل تركيا خاصة بعد الانقلاب الفاشل 2016 و ادعاءات بانتهاك حقوق اللاجئين في تركيا، لتصبح تداعيات هذا الاتفاق وخيمة على اتفاقية شنغن المعرضة للخطر حيث ستزيد تدفقات المهاجرين بلا حدود ما يستوجب تأسيس نظام للاتحاد يأخذ بعين الاعتبار القوة الاقتصادية، حجم السكان ومساحة الأراضي في البلاد والبطالة في البلد المتلقي من جهة ويساعد الدول على نقل اللاجئين من مخيماتهم في بلدان الأزمة مباشرة أو على الدول المجاورة قصد تثبيط رحلاتهم البحرية الخطيرة والتصدي لنظام الاتجار بالبشر مع عدم ايلاء تلك المهام للدول بشكل منفرد كألمانيا والسويد التي تبدي الإرادة السياسية لوضع مثل هذا نظام[21].

---

[20] Echo Factsheet, "Turkey: Refugee Crisis", European Commission - Civil Protection And Humanitarian Aid Operations,2017, p01, in http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/turkey_syrian_crisis_en.pdf.

[21] Matthias Mayer, "Germany's Response To The Refugee Situation: Remarkable Leadership Or Fait Accompli?", German Foreign And Domestic Policy,2016, in:


المخطط رقم (1):منحنى بياني يوضح تطور اللجوء السوري في ألمانيا



Source : Migration, asylum and refugees in Germany: Understanding the data, G lobal Migration Data Analysis Centre Data Briefing Series, 2016,p 1, in: https://www.iom.int/sites/default/files/country/docs/Germany/Germany-Data-Briefing-1Jan2016.pdf

الملاحظ من خلال الشكل أكبر مجموعة من طالبي اللجوء لألمانيا حيث وصل عددهم إلى أكثر من مليون شخص خلال سنة 2015، وقد كانت الأرقام في تزايد مستمر لتصل إلى ذورتها سنة 2016 في حين قدرت طلبات التماس اللجوء للقادمين من تركيا إلى مليون شخص وحسب المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين BAMF فد قدر حوالي نصف هذا العدد أي 500 ألف لاجئ يصلون إلى ألمانيا[22].

http://www.bfna.org/publication/newpolitik/germanys-response-to-the-refugee-situation-remarkable-leadership-or-fait-accompli.

[22] op cite, p 1 "Migration, Asylum And Refugees In Germany: Understanding The Data "

كان توجيه ألمانيا دعوة للاجئين في البلدان غير الأوروبية التي مزقتها الأزمة بمثابة رد فعل على الأزمات التي يعيشونها في بلدانه، فقد بدا ذلك بعد أن بلغ عدد الأشخاص الباحثين عن الحماية ارتفاعا غير مسبوق وفقا لبيانات مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ففي نهاية عام 2014 كان يفر أكثر من 59.5 مليون شخص من الاضطهاد، العنف وانتهاكات حقوق الإنسان هو المعدل الأعلى منذ سنة 1989.

حسب العديد من الأبحاث الأكاديمية فان العوامل الهيكلية كمستوى الرخاء، الدعم الاجتماعي، شبكات المهاجرين الاجتماعية، التنمية الاقتصادية الإيجابية والوعي بتسارع وتيرة شيخوخة السكان ساهمت في قبول مطالب اللجوء وتشجيع سياسات الهجرة والاندماج بشكل تدريجي، ففي سنة2014تم صياغة مجموعة من التشريعات التي تحظر العمل لطالبي اللجوء من ثلاثة لتسعة أشهر مع دخولهم ضمن دورات تكوينية في اللغة والتكامل قصد دمجهم في سوق العمل، شملت أيضا سياسة اللاجئين الألمانية ضمان دخول اللاجئين بطريقة آمنة وقانونية فضلا عن كون الجمهورية الاتحادية واحدة من البلدان الأوروبية القليلة التي وضعت برامج مؤقتة لقبول اللاجئين من سوريا على نطاق أوسع، حيث شاركت سنة 2012 بانتظام في برنامج إعادة التوطين في المفوضية، كما تم إنشاء ما مجموعه 20 000 مكان للاجئين من البلدان التي مزقتها الحروب مع منح تصريح إقامة لفترة أولية مدتها سنتان يسمح ببدء العمل على الفور، إتاحة فرصة للم شمل السوريين الذين يعيشون في ألمانيا بإحضار أفراد أسرهم شريط التزامهم بتغطية تكاليف السكن والمعيشة ليصبح عدد اللاجئين نهاية 2015 ما يقارب حوالي 20 ألف شخص[23].

تطرح التحديات التي سنأتي على شرحها ضرورة إيجاد طريقة تضمن رفاه اللاجئين، الأمن الداخلي والاستقرار العالمي على نطاق أوسع، حيث جعلت الحكومة الاتحادية تعايش العديد من المشاكل التي تحول دون توفير متطلبات الأمن الإنساني للاجئين السوريين[24]:

– افتقار ألمانيا إلى قاعدة بيانات مشتركة لطالبي اللجوء المسجلين، حيث تقيد أسماء بعض اللاجئين عدة مرات في حين ينتقل البعض الأخر لدول أخرى أو يعودون لبلدانهم الأصلية دون وثائق، كما تحتاج

[23] Marcus Engler, op cite, p ,p 3.2 ,

24 Matthias Mayer, Op cit.

هذه الدولة لزيادة كفاءة قدرتها على معالجة طلبات اللجوء حيث يضطر اللاجئون الانتظار أسابيع أو حتى أشهر بعد تسجيلهم قبل دراسة طلب اللجوء والتي وصلت لأكثر من393,000 طلب.

-إدماج اللاجئين كقوة عاملة في سوق العمل مهمة مركزية، حيث يمكنهم ذلك من السيطرة على حياتهم الخاصة، ويساهم في تطوير الاقتصاد والمجتمع، لذلك تحتاج ألمانيا لعملية شاملة تستوجب تنمية عملية اللجوء بالتدريب اللغوي، إصدار الشهادات من الكفاءات الرسمية وغير الرسمية، التوجيه المهني، الإيداع في التلمذة الصناعية، مواصلة التعليم الإرشاد والتوجيه البرامج لاستكمال الهدف الاقتصادي.

– إن تلقي الاتحاد الأوروبي حوالي 1.3 مليون من طلبات اللجوء فرض جملة من الاحتياجات الإنسانية والمؤسساتية التي يأتي على رأسها تحمل أعباء اللاجئين وتوزيعهم بشكل متساوي لكن تلقي ألمانيا والسويد 62% من المطالب صعب إدارة الأزمة بطريقة فعالة ومنصفة للاجئين والبلدان المضيفة على حد سواء.

من ناحية أخرى اعتبرت سياسة الباب المفتوح في ألمانيا سببا في هجرة اللاجئين على طريق البلقان وضغط كبير على بلدان العبور بين الشرق الأوسط وألمانيا كالنمسا، سلوفينيا وكرواتيا حتى وان اختارت عدم قبول الطلبات لكن اللاجئين يمرون بها، أما بعد غلق بلدان البلقان لحدودها في مارس 2016 عانى اللاجئون الكثير من التهديدات كحصار عشرات الآلاف منهم في اليونان عند إغلاق أحد المسارات ليجدوا طريقا جديدا عبر مقدونيا أين حاولت الحكومة اعتقالهم وهي نتيجة واضحة لفشل ألمانيا في تامين وصول طلبات اللجوء.

المحور الثالث: الآليات المعتمدة من طرف الأمم المتحدة لحماية اللاجئين السوريين

يهدف اهتمام الأمم المتحدة من خلال التمويل لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين السوريين الذين فروا من القتال، حيث عملت على توفير الاحتياجات الأساسية لأكثر من 4.7 مليون لاجئ سوري يعيش غالبيتهم تحت خط الفقر ويواجهون دفع تكاليف الغذاء، الإيجار، الرعاية الصحية فضلا عن تقديم المساعدة الضرورية لتخفيف العبء عن كاهل المجتمعات المحلية المضيفة كتركيا، لبنان، الأردن التي تعايش ضغوطات هائلة على مستوى الموارد المحدودة، البنية التحتية والخدمات الحيوية،حيث قال Filippo Grandi المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تصريحات من اجل إطلاق نداء التمويل أن "السوريين اللاجئين والمجتمعات المضيفة بحاجة إلى دعمنا الآن أكثر من أي وقت مضى

ويجب على المجتمع الدولي أن يرسل رسالة واضحة أنه يقف معها لتوفير الدعم الذي تحتاج إليه فالمفوضية وشركاؤها على الاستعداد للتصدي للاحتياجات والثغرات الأمنية للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم، لكنها تحتاج إلى التمويل اللازم للقيام بذلك "[25].

أولا: تدخل الهيئة الأممية لتقديم المساعدات وتحسين أوضاع اللاجئين السوريين (دور المفوضية السامية لحقوق اللاجئين(United Nations High Commissioner for Refugees):

تأسست المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR سنة 1951بموجب قرار الجمعية العامة 319- 4 ديسمبر سنة 1949قصد تقديم المساعدة في مجال الحماية الدولية للاجئين، حيث هدفت بشكل رئيسي لضمان حق اللجوء لكل الأفراد، إيجاد مستقر لهم في دول أخرى وكفالة حق العودة الاختيارية لبلدانهم وذلك في إطار العمل الإنساني بعيدا عن الأغراض السياسية حيث يدخل في حمايتها الأشخاص الطبيعيين المقيمين خارج موطنهم الأصلي، الذين لا ينتفعون بحماية أنظمة حكوماتهم، لا يستطيعون العودة إليها ولا يملكون الرغبة في ذلك[26].

أصبحت الدولة السورية منذ منتصف العام 2015 بؤرة تنافس جيوسياسي بين القوى الإقليمية (إيران، تركيا، العراق، السعودية) والعالمية (روسيا والولايات المتحدة)، فقد أكدت الجهود الدبلوماسية التي يسعى من خلالها المجتمع الدولي بمختلف فواعله لإنهاء الصراع أنه بات من الصعب التوصل إلى حل سلمي يرضي الأطراف المتصارعة بحصيلة صفرية.

تعتبر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الأزمة السورية إلى جانب الإبادة الجماعية في رواندا اكبر حالة طوارئ إنسانية في جيل واحد الأمر الذي يفرض عليها إعادة النظر في نموذج الإغاثة، التنمية والحاجة إلى استجابة دولية طويلة فالنزاع في سوريا سيستمر في حالة عدم التوصل إلى حل سياسي.

---

[25] UNHCR Staff, "UN Seeks $4.63 Billion To Aid Syrian Refugees And Host Nations", In: http://www.unhcr.org/news/latest/2017/1/588723fa4/un-seeks-463-billion-aid-syrian-refugees-host-nations.html

[26] محمد بلمديوني، مرجع سابق، ص 167.

ونظرا لصعوبة المشاركة في تمويل الموارد للمجتمعات التي مزقتها الحرب تواصل المفوضية الدعوة إلى وضع ترتيب جديد للتمويل الدولي مبدية بذلك اهتماما متناميا بالأهداف الإنمائية على المدى الطويل بعد انتهاء مرحلة الطوارئ في الأزمات الإنسانية حيث تجاوزت التركيز على التنمية قصيرة المدى التي ترمي إلى مساعدة البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين خاصة وان فالنظام الحالي الخاص بالاستجابة لحالات اللاجئين اللذين لا يزالون يعيشون في حرمان مع أمل ضئيل في تحقيق أوضاع معيشية مقبولة حتى الحد الأدنى[27]

منذ بداية الأزمة السورية سنة 2011 سجلت المفوضية اللاجئين أسرع استجابة في تاريخها حيث عملت مع 150منظمة مجتمع مدني إلى جانب حكومات البلدان المجاورة لمساعدة اللاجئين على دفع الإيجار، الحصول على الغذاء، التعليم والرعاية الطبية، فضلا عن إعطاء السلع الأساسية مثل الخيام والفرش والأغطية البلاستيكية ففي سنة 2016 تلقى 1.7 مليون لاجئ المعونة الغذائية، سجل 350 ألف طفل في المدارس وقدمت المأوى في المخيمات لأكثر من 400 ألف لاجئ، فضلا عن مساهمات المانحين كالولايات المتحدة بمبلغ 4.1 بيليون دولار إلى خطط الاستجابة الإقليمية المتعاقبة منذ عام 2012 ومع ذلك مطلوب أكثر من الولايات المتحدة 2 بيليون دولار أكثر قبل نهاية 2017 لتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين[28]

وضعت المفوضية أولوية في خطة التمويل لسنة 2017 وهي الحاجة إلى تعزيز الفرص التعليمية لشباب اللاجئين السوريين لتجنب خطر "الجيل الضائع" بعد إحصاء حوالي 70 %من اللاجئين السوريين هم نساء وأطفال فأكثر من نصف هذه النسبة هم أطفال في سن المدرسة وغير ملتحقين

[27] "Responding To The Syrian Refugee Crisis: A Conversation With T. Lindsey Phillips, Alexander Aleinikof, UN Deputy High Commissioner For Refugees, In:" http://www.migrationpolicy.org/article/responding-syrian-refugee-crisis-conversation-t-alexander-aleinikoff-un-deputy-high.

[28] Adrian Edwards, op cite.

بالتعليم الرسمي كما تشمل السمات الأخرى للاستجابة حماية حقوق وسلامة اللاجئين وتهيئة فرص كسب العيش الجديدة للسوريين في المنفى، ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية[29].

تحتاج سياسة الأمم المتحدة لإدماج اللاجئين مجتمعيا إستراتيجية فعالة وعادلة تتجاوز فيها كل التحديات التي سنأتي على شرحها في التالي:

_غياب عقلانية التمويل : فرض التمويل الضروري لتوفير الحاجيات الأساسية للاجئين السوريين على وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الحد من تقديم الخدمات الحيوية كالغذاء والتعليم حيث لم تستطع سوى تامين 1.83 مليار دولار 41 %حتى نهاية سبتمبر لعام 2015. في زمن كانت تحتاج بالموازاة مع المنظمات الغير حكومية إلى مبلغ 4.53 مليار دولار لتنفيذ خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة في سورية سنة 2016على الصعيد الإنساني فقد واجهت الأمم المتحدة نقصا واضحا في التمويل اللازم لتقديم الدعم الأساسي للنازحين داخلياً وللاجئين، فالفجوة بين الأموال اللازمة والأموال التي تم تلقّيها، والبالغة 3.47 مليار دولار، حملت الحكومات المضيفة عبء رعاية اللاجئين ما تسبب في تنامي المعاناة الإنسانية[30].

_ التهديدات التي تحول دون توفير حماية شاملة للاجئين السوريين في الدول المضيفة: يقيم اغلب اللاجئين السوريين في المناطق الأكثر فقرا على الحدود مع دول الجوار ما أدى لتطور التوتر المجتمعي الذي تشكل عقب الزيادة الهائلة في أعداد السكان، فقد ساهم ذلك في تنامي الضغط على البنية التحتية وحدوث توترات بين الوافدين الجدد والسكان الذين رحبوا بهم في السابق باعتبارهم مصدر تهديد لأمنهم الوظيفي والاقتصادي(خفض أجور العمالة في القطاعات غير الرسمية، مزاحمة اللاجئين السويين ومنافستهم للسكان المحليين في سوق العمل وسهولة وصولهم للخدمات، من ناحية أخرى أدى اهتمام وكالات تقديم الدعم للاجئين وتجاهل المجتمعات المضيفة المعدمة إلى حدوث استياء في أوساط

---

[29] UNHCR Staff, Op Cite.

[30] مهى يحي، "اللاجئون وصناعة الفوضى الإقليمية العربية، مركز كارنيغي للشرق الاوسط"، متحصل عليه من:
http://carnegie-mec.org/2015/11/09/ar-pub-62393

السكان المحليين نظرا لسيادة الاعتقاد بان السكان المحليين أكثر فقرا من اللاجئين السوريين ولا يتلقون نفس الدعم المادي والإنساني[31] .

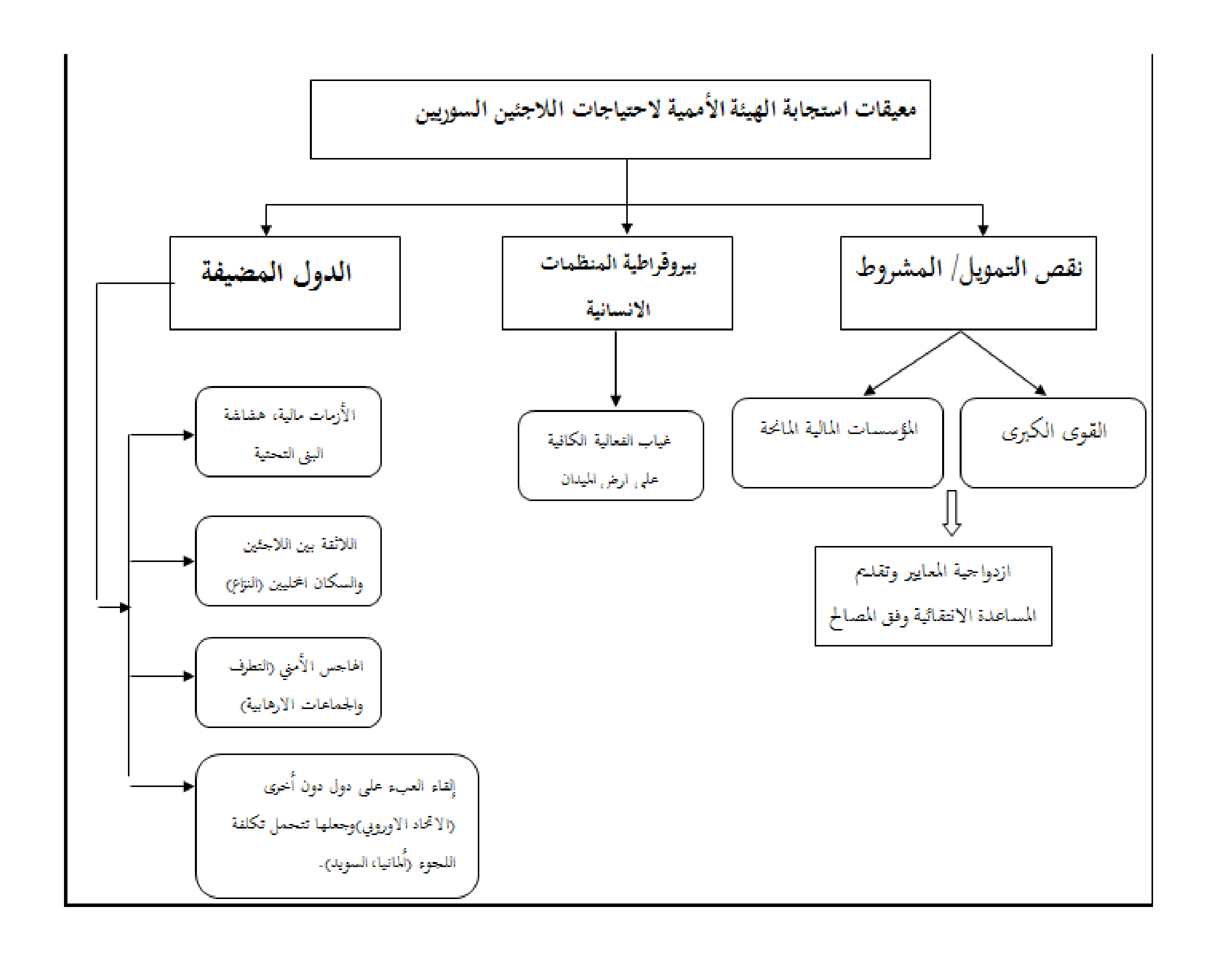
_**علاقة المنظمات غير الحكومية بمهام المفوضية السامية**: أدركت هذه الأخيرة خلال سنة1994 طبيعة التهديدات الأمنية العابرة للحدود والتي تفوق قدرتها خاصة في مجال تقديم الاحتياجات المتزايدة للنازحين داخليا واللاجئين الأمر الذي جعلها تأسس مبادرة تعنى بالتعاون بينها وبين مئات المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم بهدف زيادة الاهتمام المشترك بقضايا اللاجئين، تطوير هياكل وآليات جديدة للتعاون على المستويين الإقليمي والوطني، توزيع المساعدات والخدمات اللوجستية (المأوى، الصحة ، التغذية ومشاريع التعليم[32] إلا أن هذا النقص في تمويل البرامج، الصراعات المتصاعدة ساهم في مواجهة اللاجئين لاستحالة الحصول على المساعدات الإنسانية ومصادرة الميليشيات المحلية لهذه الأخيرة عند توفرها ما يجعل هؤلاء اللاجئين يستعينون بمنظمات المجتمع المدني المحلية والغير الحكومية المرتبطة في كثير من الأحيان بالتنظيمات الدينية وعليه تنامي الشعور بالطائفية بين الأفراد الذين يلجئون لتوفير المأوى والدعم المحلي بدلا من الحماية الدولية التي توفرها المفوضية السامية للأمم المتحدة[33].

المخطط رقم (2): يوضح التحديات التي تواجهها الهيئة الأممية لضمان الحماية الدولية للاجئين السوريين

[31] المرجع نفسه.

[32] تاريخ الشراكة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية، متحصل عليه من:
http://www.unhcr.org/ar/4be7cc2640.html

[33] مهى يحي، مرجع سابق.



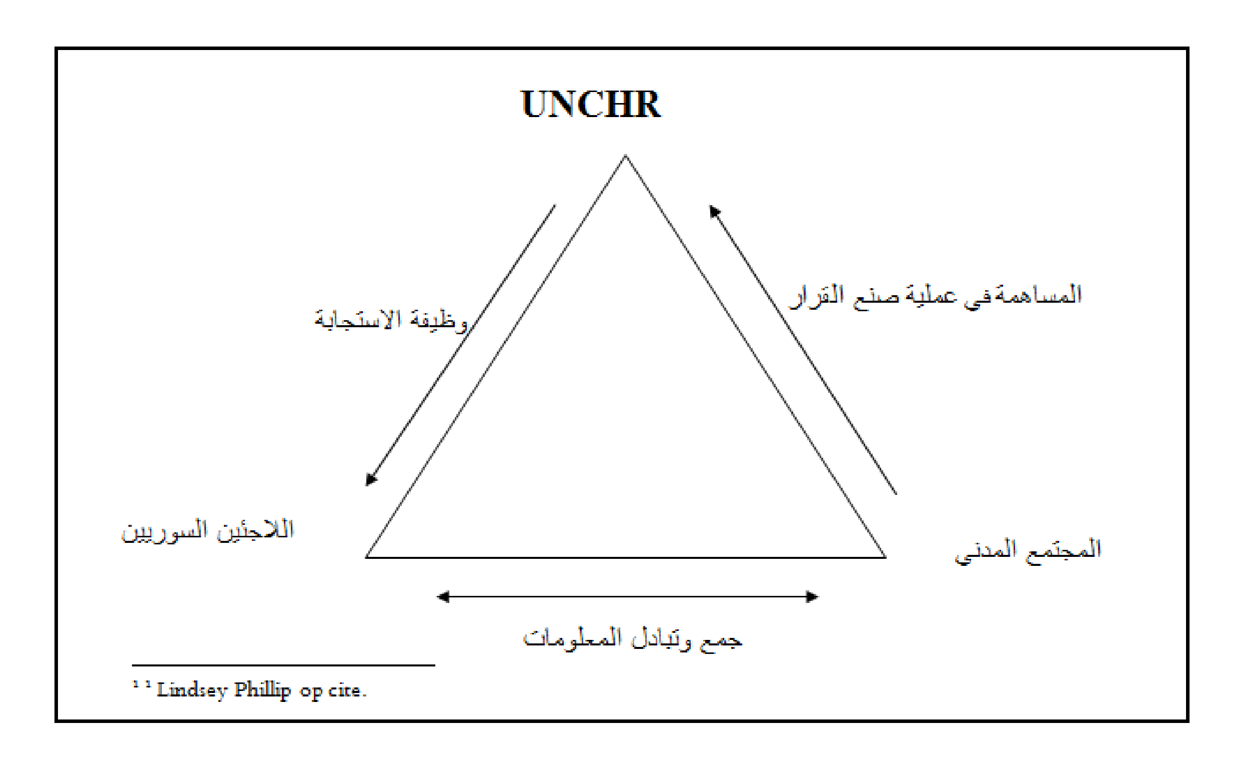
المصدر: من إعداد الباحثة

ثانيا: آفاق تطوير فعالية الهيئة لحماية اللاجئين السوريين

تهتم المفوضية بتشجيع الإمكانات الاقتصادية للاجئين السوريين حتى وان كانوا يعيشون في المخيمات فمعظم نظم هذه الأخيرة تعفي اللاجئين من العمل ما يسفر عن ضياع رأس المال البشري بدلا من أن تواصل إنتاج وإعادة إنتاج هذا المورد، لذلك وجب عليها اتخاذ خطوات للجمع بين الإغاثة والتنمية، تعزيز الاكتفاء الذاتي للاجئين السوريين وهو ما قامت به سنة2012 حيث أنشأت "اقتصاد مخيم" مع اللاجئين الصوماليين الذين يعيشون في مخيمات في منطقة دولو بإثيوبيا فاكتسبت المهارات الزراعية من اللاجئين الصوماليين في الأرض المقدمة من المجتمع المضيف، قسمت الأرباح على قدم المساواة مع المجتمع لتهدف بذلك للتقليل من اعتماد اللاجئين على تقديم المساعدة الإنسانية وتزويدهم

بالمهارات اللازمة للاعتماد على الذات في حالة عودتهم إلى بلدهم الأصلي، بينما تساعد أيضا البلد المضيف[34].

المخطط رقم (3): يوضح المسار التعاوني بين UNCHR ومنظمات المجتمع المدني لتحسين أوضاع اللاجئين السوريين.



المصدر: من إعداد الباحثة

انطلاقا من التحديات التي تواجها الهيئة الأممية في إدارتها لشؤون اللاجئين سنحاول رصد جملة من الفرض التي تخول للمفوضية السامية تحقيق الحماية الدولية للاجئين السورين[35]:

- تطوير النهج المجتمعي لإدارة شؤون اللاجئين عبر تدريب الشرطة، القضاة والضباط المسؤولين عن الأطفال على قانون اللاجئين.

---

[34] 34 Lindsey Phillip op cite.

[35] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "النهج مجتمعي المنحى في العمليات التي تقوم بها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2009، ص، ص124، 126. متحصل عليه من: http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=4c51414e2.

- تشكيل المجموعات ذات المصالح المشتركة وإشراك المجتمع المدني والمحلي في المشاريع بين اللاجئين.
- دعم تنمية مجتمعات اللاجئين السوريين عبر المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع وكالات أخرى عبر الدورات التدريبية لتنمية المساعدات الذاتية وتطوير المهارات.
- تسير أنشطة المراكز المجتمعية في أماكن محايدة ومهيأة لتفادي شعور اللاجئين بخلفيات التهميش والكراهية.
- تشجيع قيام علاقات طيبة مع المجتمعات المضيفة قصد تغيير النظرة السلبية عن اللاجئين السوريين على أنهم مصدر تهديد مجتمعي بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني.
- توفير المعلومات اللازمة لطالب اللجوء السوري والنازحين داخليا حتى يتسنى للمفوضية تقديم الخدمات الأساسية.

خاتمة:

ختاما نستنتج مما سبق أن ديناميات النزاع السوري ساهمت في تنامي طلبات اللجوء والنزوح الداخلي بشكل مطرد فقد تحركت الأمم المتحدة بالعمل مع المنظمات غير الحكومية من خلال خطط الدعم الإقليمي والاستجابة الدولية عبر استقطاب المساعدات المالية من القوى الكبرى، توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

مراحل تطور اللجوء السوري ارتبط بحركيات عدة، حيث اقترنت المراحل الأولى بمخلفات النزاع بين القوات الحكومية والمليشيات المسلحة المدعومة دوليا ما جعل الدولة تعيش حالة من الفشل الدولاتي وجهت المدنيين لطلب اللجوء والنزوح إلى حدود الدول المجاورة وبفعل معايشتهم لظروف سيئة تحددت الوجهة في المراحل التالية للدول الأوروبية التي تراوح موقفها بين مؤيد في حاجة للمورد البشري ومعارض لخلفيات دينية وهوياتية.

اقترنت طبيعة اللجوء السوري بتقديم اللاجئين للرشوة في نقاط التفتيش قصد الوصول لاماكن آمنة، فبعد الوصول للمخيمات أو الأماكن المخصصة لهم(القاعات الرياضية، المدارس) تبدأ مرحلة مواجهة التوتر المجتمعي وصعوبة التعايش مع المجتمعات المحلية المضيفة التي تعتبرهم مصدر تهديد لأمنها(التطرف،

الجماعات الإرهابية) والتي تصل لحد النزاع خلال النشاط اليومي، كما يعرفون مختلف أشكال العنف البنيوي (الفقر، الأمراض) وعمالة الأطفال.

قدمت المفوضية السامية مختلف المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين في مجال المعونات الغذائية، دعم التعليم للأطفال والشباب، إعطاء السلع الأساسية مثل الخيام والأغطية البلاستيكية، الاستفادة من مساهمات المانحين، توفير الدورات التكوينية لدمج اللاجئين السوريين ضمن أسواق العمل لكن ذلك يبقى مقترنا بالمعيقات التي تحول دون تحقيق الحماية الدولية لجميع اللاجئين حيث تفتقر المفوضية لقاعدة البيانات التي تمكنها من تنظيم دراسة ملفات اللجوء وتسجيل طلباتهم، التمويل المشروط بسياسة ازدواجية المعايير والمساعدات الانتقائية ما يستوجب تطوير النهج المجتمعي لإدارة شؤون اللاجئين وتنمية مهاراتهم ومساعدتهم ذاتيا بمساهمة من منظمات المجتمع المدني.

قائمة المراجع:

I. المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1: الشاكر (مظهر)، القانون الدولي للاجئين دراسة قانونية تحليلية قراءة في حق اللاجئ، (بغداد: (د د ن)، 2014).

2:غربي (محمد) وآخرون، الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014).

2- المجلات والدوريات:

1: بن مشري (عبد الحليم)، " ماهية الهجرة غير الشرعية"، مجلة المفكر، العدد السابع، (د س ن).

2:طلب فرج (صلاح الدين)، حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد الأول،2009.

3:عبد الشهيد طالب (سنان)، "حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، (د س ن).

4: محسن عباس (محمد)، "القانون الدولي الإنساني وحماية النازحين داخليا حالة النزوح في العراق"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (د س ن).

5: بلمديوني (محمد)، "وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد17، 2017.

3- مواقع الانترنت:

1: قسبوط (بشرى)،"تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، متحصل عليه من:
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=277:-immmih-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10

2: يحي (مهى)، "اللاجئون وصناعة الفوضى الإقليمية العربية، مركز كارنيغي للشرق الاوسط"، متحصل عليه من:
http://carnegie-mec.org/2015/11/09/ar-pub-62393

3: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "النهج مجتمعي المنحى في العمليات التي تقوم بها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2009، متحصل عليه من:
http://www.refworld.org/cgi bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=4c51414e2 .

2. باللغة الانجليزية:

Internet links :

1: Adrian(Edwards), "Needs Soar As Number Of Syrian Refugees Tops 3 Million", The U N Refegee Agency, in :
http://www.unhcr.org/53ff76c99.html

2: Factsheet(Echo),"Turkey:Refugee Crisis",European Commission - Civil Protection And Humanitarian Aid Operations,2017, in :
http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/turkey_syrian_crisis_en.pdf .

3: Ferris (Elizabeth) And Others, Syrian Crisis: Massive Displacement, Dire Needs And A Shortage Of Solutions, foreign policy at brookings, 2013, in:
https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Syrian-CrisisMassive-Displacement-Dire-Needs-and-Shortage-of-Solutions-September-18-2013.pdf

4: Lindsey (Phillips), "Responding To The Syrian Refugee Crisis: A Conversation With T. Alexander Aleinikoff", UN Deputy High Commissioner For Refugees, In:
http://www.migrationpolicy.org/article/responding-syrian-refugee-crisis-conversation-t-alexander-aleinikoff-un-deputy-high.
5: Marcus (Engler), "Germany In The Refugee Crisis – Background, Reactions And Challenges", The European Commission, 2016, in:
https://pl.boell.org/sites/default/files/uploads/2016/04/germany_refugee_crisis_marcusengler.pdf

6: Mayer(Matthias), "Germany's Response To The Refugee Situation: Remarkable Leadership Or Fait Accompli?", German Foreign And Domestic Policy,2016, In:
http://www.bfna.org/publication/newpolitik/germanys-response-to-the-refugee-situation-remarkable-leadership-or-fait-accompli.

7: Senyücel Gündoğar (Sabiha And Babaud (Sebastien), "Syrian Refugees In Turkey: Challenges To And Opportunities For Longer-Term Integration", Eu Under The Instrument For Stability, 2016, in:
https://www.saferworld.org.uk/downloads/pubdocs/c4p-turkey-briefing-final.pdf

8: Mapping the Syrian refugee crisis across Europe: in pictures, in:
http://www.wired.co.uk/article/europe-syria-refugee-crisis-maps

9: "Migration, Asylum And Refugees In Germany: Understanding The Data", G Lobal Migration Data Analysis Centre Data Briefing Series, 2016, in:
https://www.iom.int/sites/default/files/country/docs/Germany/Germany-Data-Briefing-1Jan2016.pdf

10 : Syrian Humanitarian Disaster, in :
https://www.researchgate.net/figure/289521695_fig2_Figure-2-Map-of-Syrian-refugee-density-and-camp-placements-in-border-hosting-countries
11: This map shows the routes of Europe's refugee nightmare — and how it's getting worse, in:
http://www.businessinsider.fr/us/map-of-europe-refugee-crisis-2015-9/
12 : UNHCR Staff, "UN Seeks $4.63 Billion To Aid Syrian Refugees And Host Nations", In:
http://www.unhcr.org/news/latest/2017/1/588723fa4/un-seeks-463-billion-aid-syrian-refugees-host-nations.html

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(3), February 2018

دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
في إعادة اللاجئين السوريين إلى موطنهم الأصلي بعد الحرب

الباحث: هاوري كمال محمد*

مقدمة

من المعلوم ان لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين دورا مهما في حماية اللاجئين ويبرز دورها الانساني في اهتماماته الانسانية دون التدخل السياسي، ولكن الاشكالية الابرز التي تواجه اللاجئين وتزيد من التدهور الانساني الذي يواجههم هو بقائهم كلاجئين دون العمل على ارجاعهم الى موطنهم بعد انتهاء الخطر الذي تسبب بلجوئهم، مما يؤدي الى بقاء الحمل الاقتصادي على تركيا والمفوضية بدلا من ان يكونوا مساهمين في اعادة بناء مناطقهم والنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي في بلدانهم، فضلا عن ذلك ما يواجه موطنهم الاصلي-سوريا- من تغيير ديمغرافي، كما واتوقع ان بحثي هذا سوف يكون له دور ايجابي في اضافة مهمة جديدة للمفوضية ألا وهو الدور المستقبلي للمفوضية في حماية حقوق الانسان والحفاظ على اللاجئين وذلك بالعمل على ارجاعهم الى موطنهم الاصلي.

اشكالية البحث

تتمحور اشكالية البحث في مدى دور مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في اعادة اللاجئين السوريين الى موطنهم؟، وهل عملت المفوضية على تشجيع اللاجئين وتهيئتهم وتوعيتهم على الرجوع الى مناطقهم الاصلية بعد زوال المخاطر؟ وما هي المخاطر والاثار التي يترتب على اللجوء؟ وهل هناك من معالجة موضوعية لمشكلة ارجاع اللاجئين؟.

* – **الباحث: هاوري كمال محمد**: مدرس مساعد، ماجستير في القانون العام؛ القانون الدستوري، مسؤول القسم القانوني لفدراسيون المنظمات المجتمع المدني في كركوك، ورئيس منظمة شباب كركوك المستقلين، شارك في ترجمة عدة مؤلفات من اللغة العربية إلى اللغة الكردية منها كتاب (البداية والنهاية) لابن كثير.

منهجية البحث

وبالنظر الى طبيعة البحث والهدف منها اعتمدنا على المنهج الوصفي وتحليل المضمون، وذلك عن طريق جمع المعلومات من خلال الكتب والمراجع العلمية المتعلقة بالموضوع، مسترشدين بالاتفاقيات الدولية.

خطة البحث

وعليه نخوض ما سلف في مبحثين ولكل مبحث مطلبان، نتناول في المبحث الاول دور المفوضية في حماية اللاجئين ، والمبحث الثاني تناول فيه اثار اللجوء والمعالجة الموضوعية لمشكلة ارجاع اللاجئين .

المبحث الاول

دور المفوضية في حماية اللاجئين

عبر التاريخ وفي كل زاوية من هذا العالم، أرغم الناس على الهروب من بلدانهم التي ولدوا فيها بحثاً عن الامان من الاضطهاد، والعنف السياسي، والنزاع المسلح أو اية ضغوطات أخرى بحيث لا يقدر الفرد معها أن يعيش في بلده، لذا تطلب الامر عملاً عالمياً لحماية هذه الفئة المضطهدة جاءت نتائجه في صورة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. عليه سنبين كيفية نشأة هذه المفوضية ودورها في حماية اللاجئين وذلك في مطلبين، نتناول في المطلب الاول منه ماهية المفوضية وكيفية تطورها، أما المطلب الثاني فسنبين فيه الدور الذي تقوم به هذه المفوضية في حماية اللاجئين وكما يأتي :

المطلب الاول

ماهية المفوضية وكيفية نشأتها

إن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين هي إحدى منظمات الامم المتحدة واسمها الكامل هو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتعرف اختصاراً بـ (مفوضية اللاجئين **UNHCR**). ومقرها في جنيف – سويسرا، وقد تم إنشائها في 14 /كانون الاول /عام 1950 من قبل الجمعية

العامة للأمم المتحدة بمقتضى قرارها رقم 319 – (4) في كانون الاول 1949 لتحل محل منظمة اللاجئين الدولية بعدما فشلت في الاستمرار في نيل رضا المجتمع الدولي في نهاية الاربعينات، فبقيت الحاجة واضحة الى وكالة للاجئين مهما كان شكلها على الاقل للمستقبل القريب، وبعد مداولات ساخنة ومتعددة في الامم المتحدة حول الشكل الذي يجب أن تتخذه هذه الوكالة تم تأسيس مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كعضو فرعي في الجمعية العمومية وذلك بموجب قراراها المذكور أعلاه، إلا أنها بدأت بالفعل في الاول من كانون الثاني من عام 1951، ويعمل موظفوها في حوالي 125 بلداً حول العالم، بدءاً بالعواصم الرئيسة وصولاً إلى المناطق النائية والصعبة حيث يقدم الموظفون الميدانيون المساعدة المباشرة للمستضعفين من ضحايا النزوح. و يتمركز العدد الأكبر من عمليات المفوضية في أفغانستان وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وباكستان وسوريا والأردن ولبنان وتركيا والعراق[1] .

لقد كان للحرب العالمية الثانية دورٌ كبير في إنشاء هذه المفوضية بسبب ما خلفته هذه الحرب من دمار وخراب وتهجير ونزوح بالتالي أرادت الدول التي كانت وما تزال تتعافى من الدمار الذي تسببت به هذه الحرب أن تضمن وجود منظمة قوية و فعالة لرعاية وحماية مصالح اللاجئين في البلدان التي التمسوا فيها اللجوء، ولاسيما أن اللاجئ أصبح من أكثر الفئات المدنية تعرضاً للانتهاكات من قبل أطراف النزاع فقد كانت هذه الظروف دافعاً قوياً نحو عقد اتفاقية خاصة بوضع اللاجئين[2]، فجاءت النتائج في صورة هذه المفوضية، التي باتت تقوم بتقديم المساعدات بأنواعها كافة – صحية واجتماعية وغذائية –كذلك تقديم المساعدة للحكومات في إيجاد حلول دائمة للاجئين بحيث تمكنهم من العيش بكرامة وسلام[3]. ومع ذلك فإن مشكلة النزوح لم يُنجح في القضاء عليها بل تحولت الى ظاهرة دائمة على مستوى العالم .

([1]) نظراً لحالة الحرب والتوتر الدولي الذي تعيشها هذه الدول بالتالي زيادة عدد النازحين منها واليها بسبب مواقعها الجغرافية وأوضاعها الامنية .

([2]) أ.بلمديوني محمد، وضع اللاجئين في القانون الدولي الانساني ،بحث منشور في مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية /قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 17، جامعة حسيبة بن بو علي،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، ص 162 .

([3]) هذا ما بينته بالتفصيل المادة 35 من الاتفاقية الخاصة بمفوضية شؤون اللاجئين بنصها على :(1- تتعهد الدول المتعاقدة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو أية مؤسسة أخري تابعة للأمم المتحدة قد تخلفها، في ممارسة وظائفها، وتتعهد علي وجه الخصوص بتسهيل مهمتها في الإشراف على تطبيق أحكام هذه الاتفاقية.

إن ولاية المفوضية الاصلية كانت محددة ببرنامج مدته ثلاث سنوات لمساعدة اللاجئين الباقين من الحرب العالمية الثانية بدءاً من كانون الثاني من سنة 1951، فتم تحديد صميم هذه الولاية في نظام المفوضية والذي الحق بالقرار 428-(5) للجمعية العمومية للأمم المتحدة في سنة 1951، مما عكس الاختلاف في ما بين الدول حول الاثار السياسية لتأسيس هيئة دائمة، لكن في كانون الاول 2003 الغيت الجمعية العامة للأمم المتحدة أخيراً حاجة المفوضية في الاستمرار في تجديد ولايتها كل بضع سنوات، إذ أعطت الاذن بالاستمرار في العمل الى أن تحل مشكلة اللاجئين، حيث تم وضع مسودة النظام الاساس للمفوضية بشكل متزامن تقريباً مع اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، ونتيجة لذلك فإن هذا الصك القانوني الدولي الاساسي والمنظمة التي تم تصميمها لمراقبة تنفيذه قد تزامنا بشكل جيد، فقد تم توسيع ولاية المفوضية بموجب قرارات الجمعية العمومية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها (ECOSOC) وبموجب ذلك توفر المفوضية وعلى اسس انسانية غير سياسية، الحماية الدولية للاجئين وتسعى الى ايجاد الحلول الدائمة لهم و على أن يستثنى من ذلك الاشخاص الذين كانوا يتلقون المساعدة من مصادر ووكالات أخرى في الامم المتحدة عند إقرار نظام المفوضية [(4)].

المطلب الثاني

دور المفوضية في حماية اللاجئين

إنّ حماية اللاجئين تبدأ بضمان دخولهم الى بلد اللجوء، ومنحهم اللجوء واحترام حقوق الانسان الجوهرية بما فيها الحق بعدم إبعادهم قسريا الى بلد يكون فيه تهديد لبقائهم أو سلامتهم وتنتهي الحماية فقط بإيجاد حل دائم لهم. لكن مفهوم الحماية يختلف باختلاف الزاوية التي يُنظر منها، فالاتفاقيات

2- من أجل جعل المفوضية، أو أية مؤسسة أخري تابعة للأمم المتحدة قد تخلفها، قادرة علي تقديم تقارير إلى الهيئات المختصة في الأمم المتحدة، تتعهد الدول المتعاقدة بتزويدها علي الشكل المناسب بالمعلومات والبيانات الإحصائية المطلوبة بشأن:

أ. وضع اللاجئين .

ب. وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ.

ج. القوانين والأنظمة والمراسيم النافذة أو التي قد تصبح بعد الآن نافذة بشأن اللاجئين) .

([4]) لم تشمل ولاية المفوضية الاشخاص الذين نزحوا بفعل الحرب الكورية لان شملتهم وكالة الامم المتحدة لإعادة الاعمار الكورية (UNKRA)، ولا الاشخاص الذين هم موضوع مسؤولية وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (UNRWA) وذلك حسب بنود الاستبعاد الواردة في الفصل الثالث من هذه الوكالة .

والمعاهدات والاعلانات المتعلقة بالحماية لم تورد تعريفاً خاصاً لها، إنما نصت على مجموعة من الاجراءات التي تلزم بها الدول سواء أكان هذا الالتزام قانونياً أم أدبياً وكأنها عرفت الحماية بهذه الاجراءات، لذا نلجأ الى التعريفات التي طرحها الفقه ونقتصر عليها، ففي إحدى حلقات النقاش التي نظمتها اللجنة الدولية للصليب الاحمر في عام 1999، تبنى ممثلي المنظمات الانسانية التعريف الآتي للحماية الدولية "جميع الانشطة التي تهدف لضمان الاحترام الكامل لهذه الحقوق وفقا لنص وروح القوانين ذات الصلة"[5]. ما يلاحظ على هذا التعريف أنه يضيق من مفهوم الحماية بالتالي فهو لا يتفق ومعنى الحماية الوطنية فما بال الحماية الدولية ؟.

أما البعض الاخر من الفقهاء فعرف الحماية الدولية بأنها :"اتخاذ العديد من الاجراءات العامة التي تمارسها الاجهزة المتخصصة في الامم المتحدة، أو أجهزة الحماية الدولية الخاصة المسؤولة عن مراقبة تنفيذ الدول التزاماتها باحترام حقوق الانسان والتي أنشأت بموجب الاتفاقيات التي تلت ميثاق الامم المتحدة واتفاقيات الوكالات الدولية المتخصصة، ومعيار تمييز الاجراءات العامة التي تمارسها الاجهزة المتخصصة وأجهزة الحماية الخاصة، هو أن يكون العمل بموجب ميثاق الامم المتحدة أو بموجب اتفاقيات أو معاهدات خاصة تبرمها الوكالات الدولية، فمتى كانت الحماية بموجب الميثاق كانت حماية عامة، وإذا كانت بموجب اتفاقيات أبرمتها الوكالات الدولية – ولو كانت استناداً الى الميثاق –كانت الحماية خاصة"[6]. وما يلاحظ على هذا التعريف أنه أكثر تحديداً من التعريف السابق إذ قصرت الحماية على تلك التي تحمل الصفة الدولية سواء أ مارستها الامم المتحدة أم الوكالات المتخصصة .

وعليه ومن خلال هذه التعريفات يمكننا أنْ نعرف الحماية الدولية بأنها : جميع الاعمال الهادفة الى تحقيق المساواة بين النساء والرجال (صغار وكبار) الذين هم موضوع اهتمام المفوضية، في نيل الحقوق والتمتع بها وفقا للقوانين ذات الصلة بما فيها قوانين اللاجئين وحقوق الانسان والقوانين الانسانية الدولية. وهذا ما ينسجم فعلا مع دورها في تحقيق الحماية الدولية وفي تحقيق الاهداف والغايات التي تسعى الى تحقيقها، فالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنذ لحظة تأسيسها سنة 1951 قد سعت الى تحقيق عدة

([5]) .د. محمد صافي يوسف، الحماية الدولية للمشردين قسريا داخل دولهم، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص8 .

([6]) د. نبيل عبد الرحمن ناصر الدين ،ضمانات حقوق الانسان وحمايتها وفقا للقانون الدولي، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص115.

أهداف تتمثل بالمساعدة في تقديم الحماية الدولية للاجئين وحل مشاكلهم في أنحاء العالم كافة، وتكمن غاية المفوضية الأساسية في حماية حقوق ورفاه اللاجئين، كما تسعى المفوضية لضمان أن يكون كل شخص قادراً على ممارسة حقه في التماس اللجوء والعثور على ملاذ آمن في دولة أخرى، مع إمكانية العودة الطوعية الى الوطن أو الاندماج محلياً أو إعادة التوطين في بلد ثالث، كما أن للمفوضية ولاية من أجل مساعدة الأشخاص عديمي الجنسية، وعمل المفوضية هو عمل إنساني بحت وغير سياسي ومن أبرز اختصاصات المنظمة ما يلي [7] :-

1- العمل على عقد اتفاقيات دولية لحماية اللاجئين والتصديق عليها والاشراف على تنفيذها .
2- العمل عن طريق اتفاقيات خاصة مع الحكومات على تنفيذ أية تدابير ترمي الى تحسين أحوال اللاجئين .
3- الحصول على معلومات من الحكومات بشأن عدد اللاجئين الموجودين على أراضيها وأوضاعهم المعيشية .
4- العمل على تسهيل التنسيق بين جهود المنظمات الخاصة المهتمة برفاهية اللاجئين .
5- إدخال الاشخاص الطبيعيين الذين يقيمون خارج أوطانهم الاصلية والذين لا ينتفعون بحماية حكوماتهم وفي نفس الوقت لا يرغبون أو لا يستطيعون العودة الى بلدانهم، في حماية المفوضية السامية .
6- العمل على القيام بمسؤوليات إضافية للتنسيق بين تقديم المساعدات للاجئين والعائدين بالرغم من أن هذا لم يكن من واجب المنظمة أو اختصاصها، لكن هذا الدور أصبح من أهم واجباتها لحماية اللاجئين والبحث عن حلول دائمة لهم .

بالرغم من اختصاصات المفوضية ومهامها واهدافها فهي قامت ومنذ إنشائها بكل الأعمال الموكلة لها من توفير الحماية للاجئين والمساعدة الغذائية والصحية والانسانية، فضلا عن بعض واجباتها المتمثلة في إيجاد أماكن دائمة لهم وبالتنسيق مع حكومات دول اللجوء، سواء أتعلق الامر بالعودة الطوعية أم بالتوطن، وعلى ضوء ما تقدم يمكننا أن نبين دور المفوضية السامية في حماية اللاجئين من خلال ما يلي:-

---

(7) أحمد الرشيدي، الحماية الدولية للاجئين، ط1، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1997، ص 231-233 .

1- تشجيع عقد الاتفاقيات الدولية التي تتناول موضوع حماية اللاجئين على المستوى العالمي وبالشكل المتزايد على المستوى الاقليمي، والاشراف على تطبيقها لضمان التعرف على اللاجئين ومنحهم الوضع المناسب وتحديد حالتهم ومستوى معاملتهم في بلدان لجوئهم .

2- ضمان سلامة ورفاهية اللاجئين في بلدان لجوؤهم من خلال حكومات دول اللجوء وبالتعاون مع السلطات الوطنية .

3- كذلك يكمن دور المفوضية في ضمان تلبية احتياجات اللاجئين من أطفال ونساء ورجال بما فيها النساء اللواتي هن ربات لعائلات ومنقطعات عن الرجال، واللاجئين المسنين والاطفال الذين انقطعوا عن عوائلهم أو الذين تم تجنيدهم قسراً ،كذلك تلبية الاحتياجات الخاصة بضحايا العنف والحرب .

4- دور المفوضية في اتخاذ الاجراءات الآيلة الى إزالة اسباب هروب اللاجئين، مما يسمح بتحقيق شروط عودتهم الطوعية الآمنة الى ديارهم، مع مراعاة شروط السلامة والكرامة عندما تصبح هذه العودة ممكنة، كل هذا وبالتعاون مع الحكومات والهيئات الدولية الاخرى في الامم المتحدة.

بعد أن بينا ماهية المفوضية و دورها في حماية اللاجئين سنبين الاثار التي تترتب على عملية اللجوء وماهي الحلول الموضوعية الممكنة العمل بمقتضاها لكيفية إعادة اللاجئين الى بلدانهم، وذلك في المبحث الثاني والاخير وكما يأتي.

المبحث الثاني

آثار اللجوء والمعالجة الموضوعية لمشكلة إرجاع اللاجئين

تخلف عملية الهجرة واللجوء اثاراً عديدة، ينتج بعض منها مشاكل تواجه الدولة الملجأ اليها وقد يعاني منها اللاجئون هم انفسهم لذا يتطلب الامر لحله أن يتم التدخل لأجل ارجاعهم الى ديارهم وموطنهم الاصلي من خلال اتخاذ بعض الاجراءات المناسبة، ولأجل بيان هذه الاثار وكيفية ارجاع اللاجئين سنقسم هذا المبحث الى مطلبين نخصص المطلب الاول لآثار اللجوء، أما الثاني فسنتناول فيه المعالجة الموضوعية لمشكلة إرجاع اللاجئين وكما يأتي:

المطلب الأول

الاثار المترتبة على اللجوء

إن اللجوء هو ظاهرة قديمة كان لها دور كبير في انشاء المجتمعات وتطورها لكن مع تردي الاوضاع الاقتصادية على مستوى العالم بات اللجوء حلماً غير مرحب به بالنسبة للدولة الملجأ اليها نظراً للآثار والانعكاسات التي تخلفها والتي منها ما تكون ايجابية وقد تكون سلبية تعود على الدولة الملجأ اليها وعلى دولة الجنسية أو دولة الاقامة المعتادة وحتى على اللاجئ نفسه. إن هذه الاثار تأخذ أشكالا متنوعة وكما يأتي:

1- الاثار الاجتماعية: من أبرز الاثار الاجتماعية التي يخلقها اللجوء هو رفع نسبة الجريمة والاخلال بالنواحي الامنية والاخلاقية في الدولة الملجأ، فبسبب حاجة وفقر وعوز اللاجئين غالباً ما يستغلون من قبل ضعاف النفوس من مافيا الاتجار بالبشر فهذا يسبب في انتشار جرائم الاتجار بالبشر(8) والمخدرات والدعارة، إذ يجد اللاجئ نفسه بعد أن قطع مسافات طويلة من المعاناة والالم، أنَ جنته المنشود قد تحول الى جحيم ومصيدة فينفجر عنفاً وجريمةً يكون هو نفسه أول ضحاياها بالتالي يخلق اثاراً اجتماعية سيئة على الدولة الملجأ، فضلا عن ذلك أنتشار امراض وأوبئة ذلك أن اللاجئين عادةً ما يكونون في أحياء فقيرة مزدحمة في الدولة الملجأ وهي أحياء قد لا تتوافر فيها الظروف الصحية المناسبة.

2- الاثار المتعلقة بحقوق الملكية: ينشئ للاجئ في دولة الملجأ حقوق عينية و حقوق معنوية كحق -الملكية الادبية والفكرية(9)- وهذا ما أكدتها له اتفاقية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين(10)، لكن مع ذلك تواجههم بعض المعوقات في التملك، فبالنسبة لحق تملك الاموال المنقولة فيسمح لهم بتملكها الا ما استثني منها بقانون دولة الملجأ لكونها من شأنها أن تمس بسلامة وأمن الدولة، أما العقار فبعض الدول تسمح وبشروط خاصة تملكها وهذا

(8) اشارت منظمة العمل الدولية الى ان أعداد ضحايا الاتجار بالبشر لأغراض الاعمال القذرة يقدر بحوالي اثني عشر مليونا وثلاثمائة ألف نسمة.
(9) د. أحمد الرشيدي، حقوق الانسان –دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق-، ط2، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005، ص380.
(10) انظر المواد (13-14-15) من الاتفاقية السامية لشؤون اللاجئين لسنة 1951.

ما يخلف أثاراً على الدولة الملجأ اليها التي قد تسبب في ارتفاع وغلاء اسعار العقارات بالتالي اثار انعكاسية على مواطني دولة الملجأ .

3- الاسباب الاقتصادية: يتسبب اللجوء في خلق اثار اقتصادية للدولة الملجأ والدولة صاحبة الجنسية او الاقامة المعتادة، فبالنسبة للأخيرة تترك اثاراً سلبية نظراً لأن اللاجئين غالباً ما يكونون من الفئات العمرية الصغيرة- أي اليد العاملة- وهجرة هذه الفئة تخلق اثاراً سلبية لها، لأنها تؤدي الى اختفاء قوة عاملة (اليد العاملة) مما يؤثر على اقتصاد الدولة باعتبارها احد عناصر رأس المال كذلك يودي الى سحب جزء كبير من القوة الشرائية والنقود الى خارج البلد بالتالي احداث آثار انكماشية للدولة المهاجرة منها. أما بالنسبة للدولة الملجأ فإن هجرة هذه الفئة العمرية اليها تشكل قوة منتجة ومثمرة في اقتصادها إذ تؤدي الى احداث مرونة في سوق العمل وزيادة في الايدي العاملة وزيادة في الاستهلاك بالتالي زيادة في الطلب الكلي مما يؤدي في الاخير الى زيادة في الناتج القومي، فضلا عن ذلك ان اللاجئين بسبب الحاجة والفقر عادةً ما يرضون القيام بأي عمل حتى لو كان صعباً او رخيصاً لقاء مقابل مادي[11] ولو كان بسيطاً وهذا يشمل القطاعات التي غالبا ما يرفض السكان الاصليين القيام بها بالتالي يخلق تفاوتاً في فرص العمل لبعض البلدان مما يشكل في خلق مشكلة جديدة وهي صعوبة ايجاد المواطن الاصلي لفرص عمل داخل دولته بالتالي تفشي ظاهرة البطالة.

4- الاثار المالية: يسبب اللجوء في زيادة عدد سكان الدولة وهذا بدوره يؤدي الى زيادة النفقات نتيجة توسع الدولة في خدماتها لمواجهة مطالب السكان الجدد، ولأن هذه الزيادة تحصل في الطبقات الفقيرة بنسبة أعلى من الطبقات الغنية، فان هذه الزيادة تتطلب من الدولة تنمية خدماتها بصورة واسعة مما يؤدي الى تزايد كبير في الانفاق العام[12]، و بما أن الدولة الملجأ تتكبد نفقات عالية على اللاجئين حيث يحصلون على استحقاقات

([11]) نظر المادة (16) من الاتفاقية السامية لشؤون اللاجئين لسنة 1951، التي كفلت حق اللاجئ في العمل مقابل أجر.

([12]) د. رائد ناجي أحمد، علم المالية العامة، ط1، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2012، ص32 .

وخدمات حكومية عديدة مثل الرعاية الصحية، الاعانات الاجتماعية[13]، التعليم، المساعدات الغذائية وغيرها فهذا يتسبب في زيادة النفقات العامة في ميزانية الدولة، يضاف الى ذلك أن اللاجئين لا يدفعون الضرائب ذلك انهم يتقاضون اجورهم نقداً ما يجعلهم يتهربون من دفع الضرائب المفروضة عليهم بالتالي تراجع في حجم عائدات الدولة مقابل زيادة في نفقاتها .

5- آثارٌ أخرى: قد يسبب اللجوء احداث تغيرات ديمغرافية في الدولة الملجأ فقد تشكل احياناً تهديداً أيديولوجياً أو عرقيا أو عقائدياً دينياً للدولة الملجأ -كما هو حال الفلسطينيين في لبنان-، خاصة اذا كانت اصولهم من نفس اصول بعض سكان المكان الذي لجأوا اليه وقد يفرضوا عبئا جديدا على كعبء تجنيسهم [14].

هذه هي أهم الاثار التي تخلفها عملية اللجوء والتي تتعلق بعضا منها باللاجئ نفسه وبعضا منها بالدولة الملجأ والبعض الاخر منها بالدولة صاحبة الجنسية أو الاقامة الدائمة (الموطن الدائم) ، سنقوم ببيان المعالجة الموضوعية لمشكلة ارجاع اللاجئين في المطلب الثاني والاخير وكما يأتي.

المطب الثاني

المعالجة الموضوعية لمشكلة ارجاع اللاجئين

إن عملية اللجوء بصورة عامة سواء أكانت نتيجة لعوامل قهرية أم رغبة ذاتية فهي بالنتيجة تعد خسارة للبلد والثقافة الام التي تعد عمليات اللجوء منها استنزافاً لطاقتها البشرية والعلمية والفكرية، فهي وان كانت في بعض الاحيان مكسب للدولة الملجأ فهي تثقل من جانب اخر كاهلها في النواحي الاقتصادية بشكل خاص والنواحي الاجتماعية والخدمية بشكل عام[15] بالتالي تخلق مشاكل مستعصية لابد من التدخل لحلها بالاستناد الى الحلول التي نصت عليها الاتفاقيات الخاصة بحماية اللاجئين كاتفاقية 1951واتفاقية كمبالا الخاصة بحماية النازحين الداخليين في افريقيا على سبيل المثال وغيرها من

([13]) انظر المادة (24) من الاتفاقية السامية لشؤون اللاجئين لسنة 1951 .

([14]) مثل حالة الفلسطينيين في الاردن الذين هاجروا اليها بعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين.

([15]) د. حميد الهاشمي، العراقيون في هولندا، اصدارات مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلاميةMCMD، بغداد، 2012، ص77.

الاتفاقيات، و كنا قد بينا في المطلب السابق الاثار التي تخلفها عملية اللجوء والتي كانت سلبياتها اكثر من إيجابياتها وتجنبا لهذه الاثار أو للحيلولة دون تفاقمها فلا بد من معالجة موضوعية لمشكلة ارجاع اللاجئين تكون هذه المعالجة باتفاقيات او بتعاون ما بين الدولة الجنسية او الدولة الملجأ او بأشكال اخرى وكما يأتي :-

1- الضغط ومن خلال منظمات المجتمع المدني والمفوضية السامية والامم المتحدة على حكومات دولة الموطن –سوريا- على فتح مخيمات للنازحين بالقرب من مدنهم : فأساس توفير الحماية للنازحين يكون بتأمين مخيمات لهم بالقرب من مدنهم، فالانتقال الى بلد جديد-تركيا- وثقافة واسلوب حياة جديدة، لها انعكاساتها السلبية لما يحتاجه الانسجام والتعويد من فترة تكون كافية لخلق المشاكل فيها للاجئ وبالتالي فإن العيش في مكان اقرب لبيئته وموطنه يكون أفضل من العيش في بلاد الغربة .

2- التنسيق بين جهود المنظمات الخاصة برفاهية اللاجئين وبين هذه المنظمات وحكومة دولة الموطن –سوريا- وبين هذه الاخيرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين(16)، على تنفيذ أية تدابير تؤدي الى تحسين أحوال اللاجئين عن طريق الحصول على معلومات من الحكومات بشأن اللاجئين من حيث عددهم واوضاعهم المعيشية والفئة العمرية و المستوى العلمي والثقافي، بالتالي تقديم المساعدات على أساس هذه المعلومات. وينبغي على البرلمانيين حث حكوماتهم على تخطيط وتمويل المؤسسات والاجراءات والبرامج في حدود مواردها المتاحة لتلبية احتياجات اللاجئين وملتمسي اللجوء [17].

3- من الطبيعي ومع هذا العدد غير القليل من النازحين أن يكون من ضمنهم الاطفال الذين تركوا مدارسهم بسبب تردي الاوضاع الامنية أو بسبب الاضطهاد أو لأي سبب أخر دفع بهم وبذويهم الى اللجوء، فيجب أن يؤمن لهم مدارس على أن يكون المنهج والدراسة على

---

(16) أنظر الفقرة (ط) من المادة (8) من اتفاقية 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين والتي عدت تنسيق جهود المنظمات المهتمة برفاهية اللاجئين من وظائف المفوض السامي للمفوضية .

(17) بيث موجو و جيم ماكيبرنان وريكاردو فاسكويز ، دليل القانون الدولي للاجئين، ترجمت الى اللغة العربية من قبل مركز الاهرام للترجمة والنشر مؤسسة الاهرام ، القاهرة، بلا تاريخ نشر، ص112.

نفس سياق ونهج مدارسهم في دولتهم الام حتى يكون دافعا للرجوع الى بلدانهم متى ما استقرت الاوضاع .

4- وضع خطة اقتصادية يستفاد منها كل الاطراف تتمثل بصورة بسيطة ألا وهي المساهمة في تحويل النازحين من فئة مستهلكة الى فئة منتجة عن طريق تشجيع الحرفيين منهم – من رجال ونساء- على الاستمرار بالقيام بالأعمال والحرف التي كانوا يحترفونها قبل النزوح كالنجارة والخياطة وغيرها من الحرف من خلال توفير الآلات والادوات و المكائن البسيطة اللازمة للقيام بهذه الاعمال بالتالي إنتاج سلع وبضائع محلية كل هذا وبمساعدة المفوضية السامية والمنظمات المهتمة بشؤون اللاجئين بحيث تقوم بشراء هذه البضائع منهم وأن تبيعها لبقية المدن السورية – بمبلغ رمزي أو كمساعدات- فبهذه الحالة تحول النازحون من عالة الى طاقة انتاجية يتمكنون على الاقل من ان يعيشوا أنفسهم بالتالي لا تتكبد الحكومات كل هذه المبالغ الطائلة التي شهدتها موازناتها بسبب ثقل أعباء النازحين المالية.

5- تقديم مساعدات انسانية[18] – صحية وصرفية وغذائية- للنازحين و دون أي تمييز عن طريق تقييم أوضاع النازحين وان تسلط الضوء على الاطفال الذين فقدوا ذويهم و النساء الاتي فقدن أزواجهن وأصبحن يعيلن اولادهن، والنساء الحوامل و المرضى والعجز، مع التشجيع على قبول اللاجئين دون استبعاد اللاجئين الذين ينتمون الى الفئات الاشد احتياجاً[19]، وان لا يشكلوا أي عمل يمنع من تقديم هذه الاغاثة لهم على أن يلتزمون بقواعد القانون الدولي العام من حيث الاستقلالية وعدم الانحياز ومساعدة الكل بدون أي تمييز.

6- توفير الامن التام للنازحين في مخيماتهم وحمايتهم من أي تهجم أو اعتداء سواء أمن الدولة الام ام من الثوار وحمايتهم من العنف الجنسي والاعمال الضارة او الاتجار بالبشر او

---

[18] إن الطريقة الاسهل في تقديم هذه المساعدات يكون بإبرام اتفاقية تلزم دول الاطراف بموجبها بتقديم المساعدات الانسانية للنازحين وعلى نفس سياق اتفاقية الاتحاد الافريقي لعام 2009 (كمبالا) التي نظمت كيفية تقديم المساعدات والاغاثة للنازحين .

[19] انظر الفقرة (د) من المادة (8) من الفصل الثاني الخاص باتفاقية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين 1951 .

تهريبهم ومنع تجنيد الاطفال ومنع تشغيلهم في الاعمال التي تحظرها الاتفاقيات الخاصة بالعمل[20].

7- يجدر بالدول استشارة النازحين داخليا وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات المتصلة بحمايتهم وفي تحديد مصيرهم لكي يتمكنوا من اتخاذ قرار حر ومدروس فيما يتعلق بعودتهم الى ديارهم أو إدماجهم محليا أو إعادة توطينهم في مناطق أخرى من البلاد، كذلك ضمان قدرة النازحين من المواطنين على التمتع بحقوقهم في المشاركة العامة بما في ذلك الحق في التصويت والانتخاب للمناصب العامة.

8- و أخيرا الحل الامثل والوحيد هو تحسين الاوضاع الامنية في البلاد بالقضاء على مصدر نزوح المواطنين وتهجيرهم فصحيح انه لا توجد هناك معالجة جذرية لهذه الاسباب لكن يمكن التخفيف من نتائجها عن طريق منح درجة من الحماية الدولية القانونية الدولية وغيرها من المساعدات للضحايا ومساعدتهم في نهاية الامر على بدء حياتهم من جديد، ومن الممكن أن تسهم الحماية بدرجة ما في التوصل الى حل شامل غير انه مع تزايد أعداد اللاجئين بدرجة كبيرة في العقود القريبة العهد، بات واضحاً أن العمل الانساني لا يمكن أن يكون بديلا عن العمل السياسي في حل أزمات المستقبل أو اجتنابها[21]، بالتالي يبقى تحسين الوضع الامني أو ابرام الاتفاقات السياسية التي تضمن عيش النازحين بسلام هو الحل الامثل لهذه المعضلة .

الخاتمة

في ختام بحثنا هذا توصلنا الى عدة استنتاجات ومقترحات.

أ-الاستنتاجات:

1- إن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين هي إحدى منظمات الامم المتحدة، كان لها دور فعال في الماضي ولازالت مستمرة الى الان في حماية اللاجئين.

([20]) أنظر كل من: 1- اتفاقيات منظمة العمل الدولية (الاتفاقية رقم 5) لسنة 1919، اتفاقية منظمة العمل الدولية (الاتفاقية رقم 7) لسنة 1920م، اتفاقية منظمة العمل الدولية (الاتفاقية رقم 10) لسنة 1921م، اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم 182) لسنة 1999 ، إذ حددت هذه الاتفاقيات عدد ساعات العمل ، والاعمال التي يحظر على الاحداث القيام بيها وتحديد الحد الادنى لسن العمل .

([21]) المحامي عبد الله الشيخ أبو خمرة، اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين – اسئلة وأجوبة – ،طبعة منقحة، 2015،ص11.

2- للمفوضية اختصاصات متعددة ابرزها عقد اتفاقيات دولية لحماية اللاجئين والاشراف على تنفيذها والتعاون مع الحكومات التي يتواجد اللاجئين على ارضها لأجل الحصول على معلومات بشأنهم بالتالي تقديم المساعدات على اساسها وتسهيل التنسيق بين جهود المنظمات الخاصة المهتمة برفاهية اللاجئين.

3- يترك اللجوء آثارا سلبية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والمالية والديموغرافية.

ب-**مقترحات**:

1- ضرورة تدخل مجلس الامن لفض النزاع المسلح بين الاطراف المتنازعة وذلك لمعالجة مشكلة اللاجئين السوريين وارجاعهم الى ديارهم، على أن تضمن سلامة وأمن اللاجئين بعد عودتهم الى مدنهم من خلال ايجاد الحلول السياسية التي تحقق لهم هذه الضمانات بالشكل الذي يزيل مخاوف اللجوء عندهم مرة اخرى.

2- تأمين مخيمات للاجئين السوريين داخل حدود دولتهم تحت اشراف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، في مناطق محمية دوليا بالشكل التي يضمن سلامتهم من اي اعتداء من قبل اطراف النزاع، كذلك تضمين عدم حدوث نشاطات وفعاليات سياسية داخل المخيمات.

3- العمل على تحويل النازحين السوريين المتواجدين في المخيمات من فئة مستهلكة تتحمل الحكومات عبئها المالي الى فئة منتجة تتحمل هي عبئها المالي ولو بشكل جزئي، من خلال تشغيلهم في اعمال يحترفونها، على ان تقوم المفوضية بتوفير المستلزمات الضرورية لذلك، وبالتالي شراء المفوضية للبضائع التي ينتجونها ثم يقدموها كمساعدات للمواطنين في المدن المنكوبة.

وختاماً نرجو ان نكون قد وفقنا في عملنا هذا، من خلال تسليط الضوء على دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في حماية اللاجئين، كذلك البحث في الدور المستقبلي للمفوضية السامية في ارجاع اللاجئين السوريين الى موطنهم ومدنهم، وحسب امكانياتنا المتواضعة قمنا باقتراح السبل المؤدية الى هدفنا هذا، مدركين في الوقت نفسه ان هناك الكثير من الموضوعات التي كنا نأمل مقاربتها بشكل أكثر مهنية، لكن الكمال لله وحده، ومع هذا أنجزنا ما قدرنا عليه الله سبحانه وتعالى.

قائمة المصادر

الاتفاقيات الدولية:

1- اتفاقية الاتحاد الافريقي لعام 2009 (كمبالا).
2- الاتفاقية السامية لشؤون اللاجئين لسنة 1951.
3- اتفاقية منظمة العمل الدولية (الاتفاقية رقم 7) لسنة 1920م.
4- اتفاقية منظمة العمل الدولية (الاتفاقية رقم 10) لسنة 1921م.
5- اتفاقية منظمة العمل الدولية (الاتفاقية رقم 5) لسنة 1919.
6- اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم 182) لسنة 1999.

الكتب:

1- أحمد الرشيدي، الحماية الدولية للاجئين، ط1، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1997.
2- بيث موجو و جيم ماكيبرنان وريكاردو فاسكويز ، دليل القانون الدولي للاجئين، ترجمت الى اللغة العربية من قبل مركز الاهرام للترجمة والنشر مؤسسة الاهرام ، القاهرة، بلا تاريخ نشر.
3- د. أحمد الرشيدي، حقوق الانسان –دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق-، ط2، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005.
4- د. حميد الهاشمي، العراقيون في هولندا، اصدارات مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلاميةMCMD، بغداد، 2012.
5- د. رائد ناجي أحمد، علم المالية العامة، ط1، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2012.
6- د. محمد صافي يوسف، الحماية الدولية للمشردين قسريا داخل دولهم، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
7- د. نبيل عبد الرحمن ناصر الدين ،ضمانات حقوق الانسان وحمايتها وفقا للقانون الدولي، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006.
8- المحامي عبد الله الشيخ أبو خمرة، اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين – اسئلة وأجوبة – ،طبعة منقحة، 2015.

المجلات والدوريات:

أ.بلمديوني محمد، وضع اللاجئين في القانون الدولي الانساني، بحث منشور في مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية /قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 17،جامعة حسيبة بن بو علي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017.

دور الأمم المتحدة في متابعة أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا

الباحثة: نورة معمر سعد ابراهيم الشويشين*

مقدمة:

نظمت نصوص مواد اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951وبروتكول عام 1967الخاصين بوضع اللاجئين وغيرها من القانون الدولي الإنساني كيفت مساعدة اللاجئ من النساء والأطفال في وقت الحرب.

ولأن تركيا دولة الجوار مع سوريا ولما لها من علاقات مع سوريا فقد كانت سباقا لاستقبال موجات من النازحين واللاجئين فقد بدأت الأسر السورية بالقدوم إلى الأراضي التركية عبر مركز الحدود، وفي تلك الفترة المبكرة المتمثلة في الأشهر الأولى من عمر الانتفاضة السورية فقد كانت العائلات التركية تقوم باستضافة أقاربها وأنسابها من أبناء العائلات السورية النازحة بسبب الحرب، بينما تسارعت الجهود الدولية مثل الأمم المتحدة بأجهزتها المختلف والمتخصص في مساعدة اللاجئين إلى تقديم المساعدة للعائلات السورية المقيمة في المدن التركية، حيث أقامت المخيمات وغيرها من المساعدات وتقديم المساعدة لعائلات التركية المستضيفة لعائلات السورية.

هذا وكانت دراستنا على النحو الآتي:

أهمية البحث تكمن الأهمية من جانب الاعتبار العلمي، وذلك لقلة الأدبيات التي تتناول هذه المشكلة وخاصة في إطار البيئة السياسية وتأثيرها في مجرى العلاقات بين الدول لأن معظم الدراسات كانت تهتم بالجانب الإنساني الاجتماعي دون التطرق إلى الجوانب السياسية لهذه المشكلة وهو ما سوف نتعرض له في هذا البحث.

* **الباحثة: نورة معمر سعد إبراهيم**: الجنسية ليبية، ماجستير دبلوماسية من مدرسة الاستراتيجية الدولية بالأكاديمية الليبية، بعنوان: (دور جامعة الدول العربية من المتغرات السياسية في كل من تونس ومصر وليبيا)، وليسانس قانون جامعة طرابلس، والمهنة عضو هيئة قضائية بالمحاكم الليبية.

أهداف البحث :

1. تحليل دور الأمم المتحدة في متابعة أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا.
2. توضيح أسباب لجوء السوريين.
3. توضيح أسباب لجوء السوريين في تركيا.
4. توضيح العراقيل التي حالت دون قيام الأمم المتحدة في حل لمشكلة اللاجئين السوريين في تركيا.
5. توضيح أهم المقترحات التي يمكن بواسطتها الوصول إلى الأهداف المرجوة من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

مشكلة البحث:

1. ما دور الأمم المتحدة في متابعة أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا؟
2. هل أثر ميثاق الأمم المتحدة وحق الفيتو على قرارات الأمم المتحدة لحماية اللاجئين السوريين؟
3. ما المساعدات الدولية للاجئين السوريين في تركيا؟
4. ما دور تركيا في حل أزمة سوريا؟

مناهج الدراسة

1. المنهج التاريخي: يفيد في العودة إلى الماضي بواسطة جمع الأدلة وتقييمها، ومن تم تمحيصها، ليتم عرض الحقائق في ضوئها، بغية التوصل إلى مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة. وبالرجوع إلى الأحداث التاريخية لفهم الحاضر والمستقبل، يمكن فهم وإدراك أية حالة سياسية، وذلك بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها، سواء كانت حالات سلبية أو إيجابية، ومن ثم استنتاج أفكار جديدة نستعرض بها دور الأمم المتحدة في متابعة أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا.
2. المنهج الوصفي: حيث يهتم بوصف دور الأمم المتحدة في متابعة أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا، وذلك بقصد تحديد الأهداف الأساسية التي تسعى لها الأمم المتحدة في متابعة أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا.

التعريف الإجرائية:

1. منظمة الأمم المتحدة : هي أكبر منظمة دولية أنشأت سنة 1945م عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتهاء منظمة عصبة الأمم، وأم أهدافها حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية باعتبارها أحد مبادئ القانون الدولي.

هيكلية البحث قسمت هذا البحث إلى الأتي :

المبحث الأول : يتناول أولاً: دور تركيا في حل أزمة سوريا.

ثانياً : أسباب لجوء السوريين.

ثالثاً: أسباب لجوء السوريين إلى تركيا.

المبحث الثاني: يتناول أولاً نشأت منظمة الأمم المتحدة.

ثانياً دور الأمم المتحدة في متابعة أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا.

المبحث الأول

أولاً: دور تركيا في حل أزمة سوريا

اهتمت تركيا بالثورة السورية منذ بدايتها عام 2011، لما يربط هذه الدولتين من علاقات سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الأمنية، ويمكن إرجاع سبب الاهتمام إلى الأتي:

1. تقع تركيا في قلب "المناطق البرية القريبة"، أي البلقان والقوقاز والشرق الأوسط، التي اعتبرها أحمد داودأوغلو في كتابه الأشهر "العمق الاستراتيجي" أهم المناطق التي يجب على تركيا التواصل ،والتقارب معها لإفادة مكانتها في الإقليم والعالم.[1]
2. تعد الحدود التركية – السورية الحدود البرية الأطول لتركيا، بواقع حوالي 900كلم ، بكل ما يعنيه ذلك من مصالح ومهددات مشتركة ومتبادلة، سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية.
3. تعد سوريا بوابة العالم العربي بالنسبة لتركيا، فيما يتعلق بالتجارة البرية، وهذا ما يفسر التوجه التركي الحثيث لتصويب العلاقة مع دمشق بخطوات متسارعة في عهد العدالة والتنمية.
4. ثمة تقارب ملحوظ في التنوع العرقي والديني والمذهبي على طرفي الحدود.
5. هناك علاقات نسب ومصاهرة وقرابة دم بين البلدات الواقعة على طرفي الحدود بين البلدين.
6. تعد تركيا الراعية التاريخية والسياسية والثقافية التركماني سوريا، المتمركزين في الشمال السوري قرب حدودها.

[1] العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولي ، حمد داود أوغلو، ترجمة محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات ،طبعة 10، الدوحة ، 2010، ص 145-169.

7. كان لحلب أهمية استثنائية في تاريخ الدولة العثمانية، وخسرتها تركيا في معاهدة لوزان بعد الحرب العالمية الأولى، وتُمثل لتركيا اليوم – إلى جانب الموصل في العراق – خط الدفاع الأول عن حدودها .
8. كان لواء الاسكندرون ومازال عامل توتر بين البلدين، حيث ضمته تركيا لأراضيها عام 1939. وتتشارك الدولتان في تعقيدات الملف الكردي في المنطقة، إضافة لكل من العراق وإيران، وإن من زوايا مختلفة تتلاقى أحيانًا وتتعارض في أحيان كثيرة.(2)

ولما كانت لهذه الأسباب أثر كبير في أهمية سوريا بالنسبة إلى تركيا، مما يعطي لها الحق في تحرك لحل المشكلة السورية لمنع دخول سوريا في فوضه عارمة. فكانت اتصالات رئيس الوزراء التركي حينها رجب طيب أردوغان بالرئيس السوري الأسد وزيارات وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داودأوغلو المتكررة للعاصمة دمشق تعبيرًا عن هذا الاهتمام في محاولة لإقناع الأسد بضرورة التجاوب مع مطالب الحركة الاحتجاجية الشعبية واحتواء الثورة.

بالإضافة إلى ذلك صرَّحَ مستشار الرئيس التركي عبد الله غول بأن أمام بشار الأسد أقل من أسبوع للمُباشرة بالإصلاحات التي يَعد بها قبل خسارة الحصانة أمام التدُّخل الخارجي.(3)

وأمام فشل كل المساعي لإقناع الأسد بالاستجابة إلى طلبات الشعب السوري وبانتهاج الأسد الحل الأمني مما سبب في إغلاق الباب من الناحية العملية على الحلول السياسية، ثم تحول الثورة السورية من حالة الاحتجاج الشعبي في الميادين إلى الحرب، مما دفع بتركيا في 26-مارس-2012 إلى تعليق أنشطة سفارتها في دمشق وإغلاقها بسبب تدهور الظروف الأمنية في البلاد.

حيث عدَت تركيا أن نظام الأسد فاقد للشرعية، ونادت بضرورة إسقاطه حقنًا للدماء وإنقاذا لمستقبل سوريا، والوقف مع الشعب السوري في اختيار قيادته وصياغة مستقبل بلاده. وكانت تركيا في هذا الموقف شبه وحيدة على الساحة الدولية، حيث كانت في تناقض تام مع المحور الروسي – الإيراني الداعم للأسد.

ومع اشتداد الحملات العسكرية النظامية وامتدادها من درعا، حيث بدأت، إلى الشمال وتحديدا حماة وإدلب ثم حلب، بدأت الحكومة التركية بإنشاء مخيمات للاجئين السوريين على أراضيها.

---

[2] محددات السياسية الخارجية التركية إزاء سوريا، سعيد الحاج، مركز إدارك للدراسات والاستشارات، 2016،ص4.

[3] ردود_الأفعال_الدولية_على_الحرب_الأهلية_السورية.https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

ومع تجاوز أعداد اللاجئين السوريين في تركيا لوحدها مئة ألف؛ طالبت أنقرة المجتمع الدولي بإنشاء مخيمات للاجئين في سوريا عبر إنشاء مناطق آمنة مدعومة بحظر جوي، إلا أن مطالب تركيا لم تلق آذان صاغية واضطرت إلى إنشاء مخيمات إضافية في أطمة لاستقبال اللاجئين الذين تدفقوا بوتيرة عالية.(4)

وبالإضافة إلى ذلك قدمت تركيا خلال هذه الفترة الدعم للمعارضة السورية، منها الدعم الإعلامي والسياسي والإغاثي للاجئين. فقد استضافت تركيا معظم القيادات السياسية للمعارضة السورية، وأغلب مؤتمرات المعارضة، ورافقت كل مراحل تشكل هذه المعارضة من المجلس الوطني إلى ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية، وشاركت في اجتماعات مجموعة أصدقاء سوريا،(5) حيث عقد مؤتمر أصدقاء سوريا في 1-أبريل -2012 في مدينة اسطنبول في تركيا، وضم ممثلي أكثر من سبعين دولة، بهدف مناقشة تقديم الدعم للمعارضة و زيادة الضغط على حكومة الرئيس السوري بشار الأسد لتطبيق بنود خطة السلام التي اقترحها المبعوث الدولي والعربي كوفي أنان.(6)

كانت لها الأهمية في تشكيل اعتراف دولي بالمعارضة السورية السياسية التي قدمت لها الدعم. ونظرا لتزايد اعدد اللاجئين حذرت تركيا الأمم المتحدة بتاريخ 6-أبريل- 2012من احتياجها إلى المساعدة لمواجهة تدفق اللاجئين السوريين إلى أراضيها، وتقول إن أزمة اللاجئين السوريين أصبحت "مشكلة عالمية." لنقاد أعداد كبيرة من اللاجئين المدنيين.

وبتاريخ أكتوبر 2012 صوت البرلمان التركي بالموافقة على مذكرة تمنح الحكومة صلاحية القيام بعمليات عسكرية في سوريا. الأمر الذي أدى إلى موافقة حلف شمال اللآطلنطي (الناتو) بتاريخ 20 نوفمبر 2012 على تزويد تركيا بنظام باتربوت الصاروخي المتطور لمواجهة أي تهديد محتمل من الجانب السوري. كما عقد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية اجتماعاً بتاريخ 17 يناير 2014في تركيا لمناقشة قرار المشاركة في محادثات جنيف.

وإثر فرار سبعين ألف كردي من سوريا إلى تركيا قامت تركيا بتاريخ 22-سبتمبر – 2014 بإغلاق عدد من معابرها الحدودية مع سوريا، وذلك بالتزامن مع اندلاع الاشتباكات بين القوات التركية والمسلحين الأكراد.

[4] www.skynewsarabia.com/web/article/48727.

[5] محددات السياسية الخارجية التركية إزاء سوريا، سعيد الحاج، مركز إدارك للدراسات والاستشارات، 2016،ص4.

[6] www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160713_timeline_turkey_syria_relations.

وعلى أثر ذلك وافق البرلمان التركي بتاريخ 2-أكتوبر – 2014 على السماح للجيش بدخول الأراضي السورية والعراقية ، والسماح للقوات الأجنبية باستخدام أراضيها لقتال مسلحي تنظيم "الدولة الإسلامية"، وهو قرار سرى لمدة عام واحد، قابل للتجديد.(7)

وأمام تزايد أعداد تنظيم الدول الإسلامية الأمر الذي جعل وزير الخارجية التركي مولود أوغلو لقاء خطاب بتاريخ 9—أكتوبر -2014 يقول فيه إن بلاده "لا يمكنها قيادة عملية برية بمفردها" في سوريا ضد تنظيم الدولة الإسلامية، ويدعو التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد التنظيم إلى حشد قوات برية لقتاله.

وأثر تدهور علاقات بين تركيا وروسيا حيث قامت تركيا بتاريخ 24 -نوفمبر-2015 بإسقاط طائرة مقاتلة روسية قرب حدودها مع سوريا، الأمر الذي أدى إلى توتر في العلاقات بين البلدين وفرض روسيا لعقوبات الاقتصادية والتجارية والسياسية والعسكرية على تركيا، وفي مقدمتها فرض موسكو حالة حظر طيران فعلي فوق سوريا منعت الطائرات التركية من التحليق فوق سوريا وأحيانًا من الاقتراب من الحدود.(8)

وبتاريخ يوليو- 2016قامت روسيا بدعوة تركيا إلى اتصالات عسكرية بين البلدين والعمل على إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، وأن تتعاون تركيا في الحرب على تنظيم "الدولة الإسلامية.

ونظر إلى زيادة مخاطر تنظيم الدولة وتفاقم أعداد اللاجئين اتجه الجانب التركي إلى حل الأزمة سياسياً ، ساعيا منه لحسين العلاقات بين الدولتين حيث قال رئيس الوزراء التركي بتاريخ 13- يوليو 2016، إن بلاده تسعى إلى تطوير علاقات جيدة مع سوريا، ضمن مساعيها لتحسين العلاقات مع دول الجوار.(9)

ثانياً: أسباب لجوء السوريين

إن أبرز أسباب التي أدّت إلى موجات النزوح واللجوء التي شهدتها سوريا وهى كالأتي :

1. **العنف المفرط** تجاه المناطق التي تشهد احتجاجات على الحكومة، حيث تم استخدام القصف العشوائي، واستخدام الأسلحة الثقيلة بكل أنواعها، وقد ارتبط اللجوء بشكل مباشر مع حجم العنف المستخدم ومدى استمراريته، حيث أدّى القصف المتواصل إلى وقوع خسائر مستمرة في

---

[7] .www.shabkh.com/view1thread.php?id=53248-2014-10-2

[8] محددات السياسية الخارجية التركية إزاء سوريا، سعيد الحاج، مركز إدارك للدراسات والاستشارات، 2016،ص4.

[9] رئيس-وزراء-تركيا-أنقرة-واثقة-من-استعادة-علاقات-ط13...https://arabic.rt.com/.../832061-.2016/07/ .

صفوف المدنيين بشكل عشوائي، كما أدّى إلى تدمير الكثير من البيوت، ولم تعد صالحة للسكن، كما أصبحت الكثير من العمارات مهددة بالسقوط.

2. **سياسة المجازر الممنهجة**، حيث أدّت المجازر التي ارتكبت في محيط مدينة حمص ودرعا وحلب إلى موجات من النزوح في المناطق المجاورة لها، تحسباً من مجازر مشابهة.
3. **سياسة الحصار الممنهج**، والتي بدأ استخدامها منذ الشهر الثاني للثورة، عندما فُرض الحصار على مدينة درعا في 2011/5/4، تلاه الحصار على مدينة بانياس.
4. **سياسة التجنيد الإلزامي، واستدعاء الاحتياط**، خاصة بعد صدور المرسوم رقم 104 لعام 2011، مما دفع عدد كبيرة من الأسر للخروج من البلد خشية استدعاء أبنائها الذكور إلى الخدمة الاحتياطية، والتي أصبحت تشكل خطراً على حياة أولادهم من جهة.[10]

ثالثاً: أسباب لجوء السوريين إلى تركيا

1. الحكومة الداعمة، اعتمدت الحكومة التركية سياسية الباب المفتوح وإعادة توطين وقانون الحماية المؤقت ومنح الجنسية التركية مع الاحتفاظ بجنسية السورية للاجئين السوريين الأمر الذي ساعده أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين بتوجه إلى تركيا.
2. قربها الجغرافي بين تركيا وسورية، حيث يفصل معظم الحدود شارع يمكن بوسط التنقل بشكل مستمر إلى تركيا والرجوع إلى سورية.
3. اقتصاد تركيا القوي، حيث تعد تركيا اقتصادياً أفضل من الدول المجاورة لسوريا مقارنة بينها وبين الأردن ولبنان، مما شجع العديد من اللاجئين الذهاب إلى تركيا لكسب العيش وتحسين ظروفهم الاقتصادية.

المبحث الثاني

أولاً: نشأت منظمة الأمم المتحدة

تواصلت الجهود الرامية إلى إخراج منظمة الأمم المتحدة إلى الوجود ، حيث عقد بتاريخ 11 -2- 1945، مؤتمر لمناقشة وإعداد ميثاق منظمة الأمم المتحدة وفقاً للمبادئ العامة التي صدرت عن مؤتمر دومبارتن أوكس على أن يعقد هذا المؤتمر في 25إبريل 1945 بمدينة سان فرنسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية.

[10] Opinion<https://www.alaraby.co.uk.

وعقد المؤتمر المذكور بحضور خمسين دولة لمناقشة الميثاق الذي وضعت خطوط الرئيسة بنسبه النهائية الدول الكبرى وقد انتهى المؤتمر بتاريخ 26-يونيو-1945 بإقرار المشرع النهائي لميثاق الأمم المتحدة بالإجماع وتم التوقيع عليه من كافة الدول التي حضرت المؤتمر ودخل إلى حيز التنفيذ بصورة رسمية في 24 أكتوبر 1945 باكتمال عدد التصديقات المطلوب وهي مصادقة الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن. (11)

مقاصد الأمم المتحدة

1. حفظ السلم والأمن الدوليين.
2. تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة في الحقوق .
3. تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.
4. جعل الأمم المتحدة مرجعاً لتنسيق جهود الدول وتوجيهها لخدمة الغايات المشتركة.(12)

مبادئ منظمة الأمم المتحدة

1. مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء.
2. مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات الواردة في الميثاق.
3. مبدأ تسوية المنازعات بين الأعضاء بالوسائل السلمية.
4. الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية.
5. التزام الدول الأعضاء بمساعدة المنظمة في أعمالها وعدم مساعدة الدول المعاقبة.
6. احترام الدول غير الأعضاء مبادئ المنظمة بغية حفظ السلم والأمن الدوليين.
7. عدم تدخل المنظمة في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.(13)

أجهزة الأمم المتحدة المختصة بالرقابة على حماية حقوق الإنسان

1. الجمعية العامة للأمم المتحدة.
2. المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

[11] المنظمات الدولية والإقليمية، عبد السلام صالح عرفة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية، الطبعة الثانية، 1999، ص 138-139.

[12] التنظيم الولي (النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية و المتخصصة)، محمد المجذوب، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص190-193.

[13] المنظمات الدولية (الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة)،عبد الله علي عبو، 1014، دار قديد للنشر والتوزيع،الطبعةالأولى، ص 204-212.

3. لجنة حقوق الإنسان.
4. اللجنة الفرعية المختصة بمنع التمييز العنصري وحماية الأقليات.
5. اللجنة الخاصة بأوضاع المرأة.
6. أجهزة المنظمات الدولية الأخرى، مثل سكرتارية مجلس الأمن الدولي.
7. مجلس الوصاية الدولي.
8. محكمة العدل الدولية.
9. مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.
10. المنظمات المتخصصة. [14]

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

أسست المفوضية العليا لشؤون اللاجئين رسميا في 14 ديسمبر/كانون الأول 1950، معتمدة على مجموعة من القوانين والاتفاقيات والمبادئ التي وضعت سابقا بهدف حماية اللاجئين. ثم جاء بروتوكول عام 1967 ليوسع نطاق عمل المفوضية إثر انتشار مشاكل النزوح في معظم أنحاء العالم.[15]

تعريف اللاجئ الذي تهتم به المفوضية: " أي شخص يكون، لخشيته المحقة من أن يناله الاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو آرائه السياسية، موجوداً خارج البلد الذي يحمل جنسيته ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب تلك الخشية أو لدواع أخرى غير مطالب مزاجه الشخصي، أن يضع نفسه تحت حماية هذا البلد، أو يكون موجودا خارج بلد إقامته الاعتيادية السابق ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب تلك الخشية أو لدواع أخرى غير مطالب مزاجه الشخصي، أن يعود إلى البلد المذكور".[16]

ثانياً: دور الأمم المتحدة في متابعة أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا

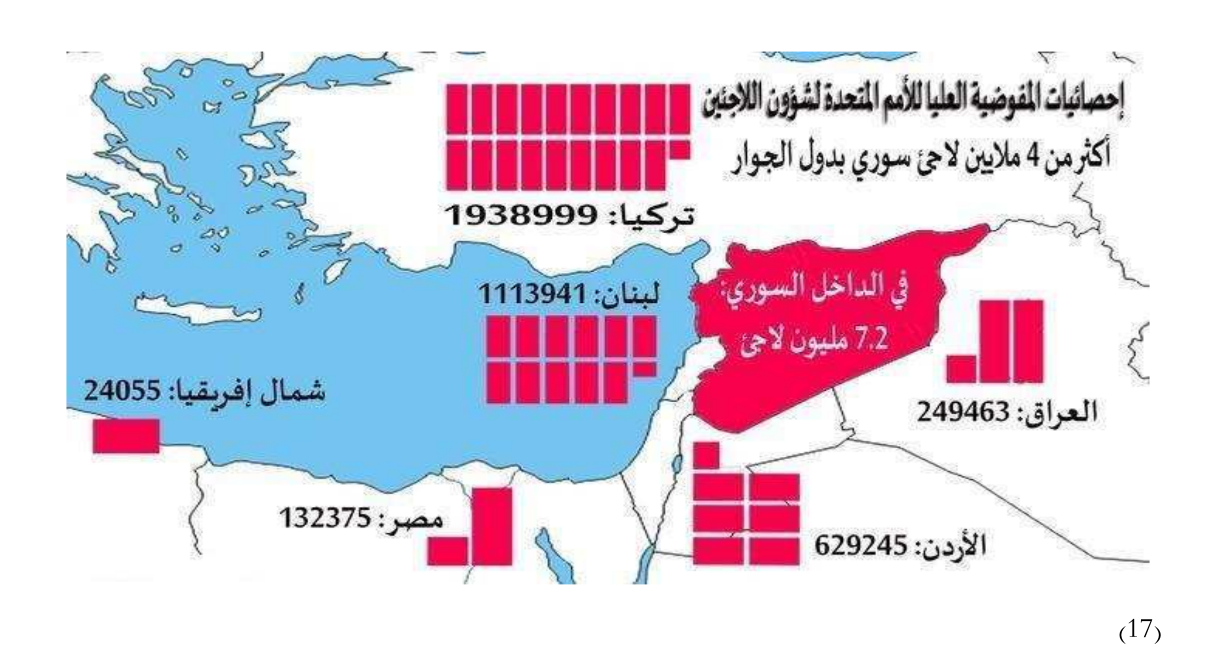
تابعت المفوضية السامية للأمم المتحدة بتركيا أوضاع اللاجئين السوريين منذ بداية عملية لجوء سوريين بتاريخ مارس 2011، حيث أجبر الحرب في سورية لجوء ما يقدر بنحو 4.9 مليون سوري من البلد، ونزح أكثر من 7.2 ملايين داخليا سورية. وقد بينت الإحصائية الصادرة من المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سنة 2016، أعداد اللاجئين في الداخل سوريا وخرجها، الأزمة التي وصفت بأنها أسوأ كارثة إنسانية في العصر الحالي، وتسببت في معاناة للرجال والنساء والأطفال.

---

14 حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، جابر إبراهيم الراوي دار وائل، الطبعة الأولى، 1999، ص69-77.

15 المفوضية_السامية_للأمم_المتحدة_لشؤون_اللاجئين https://ar.wikipedia.org/wiki.

16 دراسات في المنظمات الدولية العاملة في جنيف، هشام حمدان، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الأولى، 1993، ص 93.



(17)

كما جاء في تقرير صادر عن المفوضية العليا للاجئين في أواسط العام 2016 تعداد المقيمين في مخيمات اللجوء بتركيا بنحو 217 ألف لاجئ، يتوزعون على 22 مخيما أنشأتها الحكومة التركية في المحافظات الجنوبية والجنوب شرقية.[18]

ويتضح دور الأمم المتحدة في متابعة اللاجئين السوريين في تركيا من خلال أجهزتها المختصة بحماية حقوق الإنسان. ومن بينهم الجمعة العامة، حيث تعد الجمعية العامة من أهم الأجهزة الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان بصيفه عامة سواء لاجئ أو غير ذلك. حيث نجد السند القانوني للحق في المساعدة الإنسانية، في مجموعة من قرارات الجمعية العامة ولعل أبرزها القرار رقم 131/43 المعنون ب" تقديم المساعدة الإنسانية الوصول إلى ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة" ويطرح هذا القرار مبدأ حرية الوصول إلى الضحايا، حيث وردت في المادة الرابعة من القرار دعوة "إلى جميع الدول التي يكون سكانها بحاجة إلى هذه المساعدة الإنسانية إلى تيسير الإنسانية، ولا سيما تقديم الأغذية والأدوية والرعاية الطبية، التي يكون فيها الوصول إلى الضحايا أمراً جوهرياً" ولدعم هذا القرار أصدرت الجمعية قرار رقم 100/45"إنشاء ممرات إنسانية سريعة " بالتنسيق مابين الدول المعنية والدول المجاورة والمنظمات الدولية

17- موقع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

[18] اللاجئون-السوريون-بتركيا-هموم-المخيم-والمدينة.www.aljazeera.net/news/.../2017-2-1 .

الحكومية وغير الحكومية التي تقوم بتقديم المساعدة الإنسانية.ثم جاء القرار رقم 182/46 المعنون " تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة لمنظمة الأمم المتحدة".[19]

وانطلقا من هذه القرارات قامت الجمعية العامة بعدة اجتماعات بخصوص سورية ونذكر منها على سبيل المثل قرار 19-ديسمبر-2011، حيث جاء فيه " تعرب عن بالغ القلق من استمرار السلطات السورية في انتهاك حقوق الإنسان واستخدامها العنف ضد السكان، كما تدين بشدة مواصلة السلطات السورية انتهاك حقوق الإنسان على نحو خطير ومنهجي، من قبيل الإعدام التعسفي والاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان واضطهادهم وقتلهم والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وسوء معاملة المحتجزين، بمن فيهم الأطفال.

كما نبهت السلطات السورية أن تضع حدا على الفور لجميع انتهاكات حقوق الإنسان وأن توفر الحماية للسكان وأن تمتثل تماما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان".[20]

وبإضافة إلى اجتماعات الجمعة العامة للأمم المتحدة قام مجلس الأمن بإصدار عدة من قرارات بشأن سوريا والوضع الإنساني لسوريين ومن بينهم قرارات 2042 (2012)، و2043 (2012)، و 2118 (2013)، و2139 (2014)، و2165 (2014)، و2170 (2014)، و2175 (2014)، و2178 (2014)، و2191 (2014)، و2199 (2015)،2235 (2015)، و2249 (2015)، وإذ يؤكد فيهم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وإذ يعرب عن أشد القلق إزاء استمرار معاناة الشعب السوري، وتدهور الحالة الإنسانية الأليمة.[21]

كما ألقى المفوض السامي بتاريخ 28 فبراير – 2015كلمة أمام مجلس الأمن بشأن الوضع الإنساني "أن استمرار عبور اللاجئين إلى تركيا بأعداد كبيرة. وقد أنفقت الحكومة التركية حوالي ستة ملايين دولار كمساعدات مباشرة للاجئين السوريين. وأعطى مرسوم الحماية المؤقت في تركيا السوريين، حق الدخول إلى سوق العمل في البلاد، فضلاً عن التعليم المجاني والرعاية الصحية.

هناك حوالي مليوني لاجئ سوري دون الـ18 عاماً في خطر أن يصبحوا جيلاً ضائعاً. وقد يواجه عدد كبير من الأطفال اللاجئين الذين ولدوا في المنفى والذين تتخطى أعدادهم إلى 100,000 طفل خطر انعدام

---

[19] الحق في المساعدة الإنسانية (دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ، بوجلال صلاح ، دار الفكر الجامعي، 2010،ص 57-65.

[20] قرار الجمعية العامة في الجلسة العامة ٨٩ ١٩ / كانون الأول ديسمبر ٢٠١١

[21] قرارات-الأمم-المتحدة-ومجلس-الأمن-حول-سورية-21-4-ad2015. www.asharqalarabi.org.uk.

الجنسية. وإذا لم يتم معالجة الوضع بالشكل الصحيح، قد تحمل هذه الأزمة عواقب ضخمة للمستقبل، ليس فقط في سوريا بل أيضاً في المنطقة". [22]

ويضاف إلى جهود الجمعية العامة ومجلس الأمن بخصوص الوضع الإنساني لسوريين عمل المبعوث الأمم المتحدة الخاص بسوريا، السيد ستيفان دي ميستورا ، جاهدا لجلب الأطراف إلى مائدة المفاوضات لإنهاء الحرب فقامت بعدة اجتماعات بين الأطراف ألا أن هذه الاجتماعات لم تأتي بأي نتيجة الإنهاء الحرب في سوريا. [23]

وإلى جانب التحرك السياسي للأمم المتحدة ، كان هنا تحرك أنساني حيث قامت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بتركيا بتزويد الحكومة التركية بسياسة ونصائح تقنية في مجالات الحماية كالتسجيل والوصول إلى الأراضي التركية والتوثيق والاستشارات القانونية وإدارة حالات اللاجئين في داخل المخيمات وخارجها.

وقدمت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تركيا بإدارة المخيمات والسلطات المحلية في إيجاد حلول عملية لمسألة الحماية والمسائل التقنية الأخرى في المخيمات وفي أماكن تجمع السوريين، وتقديم مواد غير غذائية كالخيم و البطانيات حيث أرسلت إلى اللاجئين السوريين في منطقة هاتاي الجمعة 1600 خيمة و13860 بطانية في 2012.و المشمعات وأدوات المطبخ ومجموعات التدريب المهني وملابس الأطفال. [24]

كما حصل اللاجئون في تلك المخيمات على معونات غذائية من خلال أنظمة توزيع "كوبونات" تتراوح قيمتها بين 40 و50 دولارا شهريا للفرد الواحد، كما يتلقى أطفالهم تعليما إلزاميا صارما وهم مؤمّنون صحيا لتلقي العلاج في المستشفيات والمراكز الطبية التركية. [25]

كما قامت المفوضية بتعاون مع منظمة يونيسيف سنة 2013 بحشد الدعم من أجل ملايين العائلات والأطفال المتضررين من الحرب، حيث قامت المفوضية بتطعيم أكثر من 1.3 مليون طفل في تجمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة في البلدان المجاورة ضد الحصبة بدعم من اليونيسيف وشركائها. وتلقى ما يقرب من 167.000طفل لاجئ مساعدات نفسية، كما تمكن أكثر من 118.000طفل من متابعة التعليم داخل المدارس الرسمية أو خارجها، فيما تم توفير إمدادات المياه لما يزيد عن 222,000شخص. وقامت المفوضية بتسجيل جميع الأطفال البالغ عددهم مليون طفل حيث منحتهم بطاقات شخصية. [26]

---

22 www.unhcr.org/ar/54f14ab56.htm.

23 www.un.org/arabic/news/subject.asp?SubjectID=GA.

24 تركيا–تقبل–المساعدات–للاجئين–السوريين. www.aljazeera.net/news/.../2012/4/13 .

25 اللاجئون–السوريون–بتركيا–هموم–المخيم–والمدينة www.aljazeera.net/news/.../2017/2/1 .

26 مفوضية–الأمم، www.sudantribune.net/.11758 .

كما تساعد المفوضية الأطفال في الحصول على شهادات ميلاد ، الأمر الذي يحول دون أن يصبحوا من عديمي الجنسية. وتعمل المفوضية أيضاً على أن تعيش جميع العائلات والأطفال اللاجئين في مأوى آمن.(27)

كما قامت المفوضية بتدخل بشكل استثنائي لحماية الأطفال الغير مصحوبين بذويهم من خلال مكاتبها لتسهيل لم شمل سريع للعائلة بالتعاون مع السفارات ذات الصلة وتؤمن تدابير عناية مناسبة للأطفال فترة تواجدهم في تركيا.

ومع استمرار الحرب في سورية وعدم وجود حل سياسي، مما أدى إلى ارتفاع أعداد اللاجئين في تركيا حيث بلغ 2,790,767 لاجئ في سنة 2016 معظمهم من الذكور بنسبة 53 ,%مقابل 47% من الإناث وهو ارتفاع ملحوظ عن سنة 2015 وكذلك 2014 اللواتي شهدوا أعداد أقل تزايدت تدريجيا مع استمرار الأزمة واستمرار فتح الحدود التركية في تلك السنوات.

وأمام هذه الزيادة في أعداد اللاجئين ذكرت المفوضية أن المبالغ التي استطاعت المفوضية الحصول عليها لخدمتهم استطاعت تغطية فقط 59% من احتياجات السوريين مقابل العجز عن 41 %من باقي احتياجاتهم، حيث استطاعت بالفعل تأمين مبلغ يزيد عن 500 مليون دولار من ضمن ما يقارب 800 مليون دولار كانت مطلوبة لتغطية هذه الاحتياجات، حيث تحاول ضمن خطتها الجديدة تلبية ما تبقى من احتياجات معتمدة على لفت انتباه المانحين وحملات التبرع التي تقوم بها المفوضية بشكل دائم، وإثارتها للنقص في التمويل الذي تعاني منه عند محاولتها تغطية احتياجات المسجلين لديه.(28) لذا فإن التمويل لازال يشكل تحدياً رئيسياً لمواصلة "مفوضية اللاجئين" عملها.

كما قامت الأمم المتحدة مع شركائها بوضع عدد من الخطط من سنة 2012 إلى سنة 2017. ومن بين هذه الخطط خطة" 3RP " لعام 2016-2017، لدعم 2.75مليون سوري في تركيا حيث أعلن فيها عن زيادة مستوى الدعم لتركيا.فابتداء من 20 مايو 2016، وفي أعقاب مؤتمر لندن في شهر فبراير-2016، تعهد المانحون بمنح 741 مليون دولار أمريكي للفصل (للفرع) التركي من خطة3 RP، وفيما لو تم تطبق ذلك على أرض الواقع ، فإن هذه الزيادة ستكون جوهرية مقارنة بمبلغ 286 مليون دولار أمريكي استلمتها تركيا خال عام2015.

وشهد تركيا ارتفع عدد الأطفال الملتحقين بالتعليم النظامي(الرّسمي)إلى 323.592 أطفل سوري ، وقد زُوِّدَ 12.200 معلّم بحوافز شهرية، ولكنّ نسبة 60 % تقريباً من الأطفال السّوريّين مازلوا

---

27 .www.unhcr.org/ar/news/latest/2013/8/521667ec6.html

28 خدمات . 25-12-2016 www.tomooh.org ،

خارج مقاعد الدارسة، وكذلك تبقى التّحدّيات ماثلةً في وجه توسيع نطاق خدمات التعليم لتشمل تعليم الطفولة المبكّر .وتعمل البعثات إلى تقديم الدعم إلى 1.000 طالب سوري، وتقديم الدعم لتعلّم اللغة التّركية، وتوفير المواصلات إلى المدارس، والإعاشة – وذلك كلُّه بزيادةٍ في الموازنة الكلية بنسبة مقدارها 16.6 %.

نفد تقديم الدعم إلى الشّركاء بتسليم 45 جهازً طبيّاً لمديريات الصحة في المحافظات، ولمخيم سُروج .كذلك فقد زُوِّد17 مرفقاً من مرافق الرّعاية الصّحيّة بالأدوية والإمدادات والأجهزة الطّبية، ونُظِّمت جلسات للتّوعية الصحّيّة لما يزيد عن 600 لاجئ، وفرد من المجتمعات المضيفة لهم .[29]

وتسعى مفوضية اللاجئين توفير بطاقة"PTTKart" ، وهي بطاقة ماستركارد مدفوعة مسبقاً يتم استخراجها من "البريد التركي"، ويتم شحنها من قبل المفوضية بمبلغ نقدي قدره 600 ~ 900 ليرة تركية (175 ~ 262 دولار أمريكي)، ويمكن استخدامها في معظم المتاجر إضافة للشراء عبر الإنترنت.[30]

وبالإضافة إلى ذلك كان هنا جهود المفوض السامي " فيليبو غراندي" حيث قام بزيارة إلى أنقرة في سنة 2016، لوقوف على أخر مستجدات اللاجئين في تركيا ومعرفت احتياجاتهم واحتياج تركيا لدعم اللاجئين السوريين، حيث ذكر "بأنه سيتمر بالدعوة إلى المزيد من الدعم الدولي، بما في ذلك رفع مستوى التمويل وإعادة توطين اللاجئين" .وأضاف قالاً "لا يمكن لتركيا أن تتحمل هذه المسؤولية الضخمة وحدها، يجب تقاسم هذه المسؤولية على المستوى الدولي".ومع وجود أكثر من 60% من الأطفال اللاجئين السوريين غير ملحقين بالمدارس، اتفق المفوض السامي مع رئيس الوزراء التركي بينالي يلدريم على وجوب أعطاء الأولوية لمنع ضياع جيل كامل.

وقال المفوض السامي لوزير التربية والتعليم عصمت يلماز :"كل شئ يبدأ مع التعليم " مسلطاً الضوء على التزام المفوضية بتقديم المساعدة للتغلب على العوائق التي تحول دون ألحاق الأطفال بالمدارس، من خلال توفير المعلومات المستهدفة وبرامج التدريب على اللغة التركية والتدريب على المهارات وزيادة فرص الحصول على التعليم العالي.[31]

[29] www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2016/.../3RP-Mid-year-Report-Arabic.pdf

[30] أخبار سوريا aletihadpress.com › 28 -11-2016 .

[31] www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/9/57cbf3bc4.html.

ولإضفاء الطابع الرسمي وتعزيز التعاون الطويل الأمد بين المفوضية وتركيا بشأن قضايا اللاجئين وطالبين اللجوء، وقع وزير الخارجية التركي "مولود تشاووش أوغلو" والمفوض السامي "وغراندي " اتفاق البلد المضيف".

وسيعزز هذا الاتفاق قدرة المفوضية على دعم حكومة تركيا في تقديم الحماية والمساعدة للاجئين، وبتنسيق مع الحكومة لتوفير الحماية وإيجاد الحلول الدائمة لعشرات ألاف اللاجئين وطالبي اللجوء.

وفي سنة 2017-2018 وجهت الأمم المتحدة نداء للمانحين لجمع نحو 3.5 مليارات دولار ستخصص لتمويل خطة مساعدة للاجئين السوريين في تركيا. وأثناء إطلاق الحملة العالمية في هلسنكي في 24 يناير 2017 دعت الأمم المتحدة الدول المانحة إلى تخصيص 4.6 مليارات دولار لتركيا ومصر والعراق والأردن ولبنان.

ومع تخصيص 3.5 مليارات دولار لتركيا تعترف الأمم المتحدة بالدور الكبير لهذا البلد في استقبال اللاجئين السوريين. حيث استقبلت تركيا في سنة 2017 نحو 2.9 مليون لاجئ سوري.[32]

مما تقدم أرى أن **أهم العراقيل التي حالت دون قيام الأمم المتحدة في إيجاد حل لمشكلة اللاجئين السوريين في تركيا تتمثل في:**

1. عدم تسجيل اللاجئين لدية المفوضية بسبب صعوبات إجراءات التسجيل لدى المفوضية . مما أذي إلى وجود أعداد كبير من اللاجئين السوريين في تركيا لم يتم تسجيلهم لدى المفوضية.حيث أن خطوات التسجيل لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تركيا طويلة وتستغرق فترة زمنية طويلة حيت يتراوح معدل فترة الانتظار من التسجيل لصدور القرار عشرة أشهر وقد تطول فترة الانتظار للمقابلة أكثر من هذه المدة اعتمادا على أعداد المراجعين (طالبين اللجوء) ولذلك فأن هناك أعداد كبيرة تنظر إجراءات التسجيل. بالإضافة إلى خوف اللاجئين من تسجيل حيث يعتقدوا أنهم لو قاموا بالتسجيل سوف يتم ترحيلهم إلى بلدهم .
2. عدم وجود أعداد وافية من اللجان لتوعية اللاجئ السوري عن حقوقه وواجباته في المناطق الحدود.
3. تزايد أعداد اللاجئين السوريين إلى تركيا بشكل يعجز قدرات الدولة المضيفة للاجئين . حيث أعلنت مديرية العامة لإدارة الهجرة التركية، أن عدد اللاجئين السوريين المسجلين في البلاد مليون و (580) ألفا و866 رجلاً ومليونو376 ألفاً و588 امرأة سورية. وشهد عدد اللاجئين

[32] www.almanar.com.lb/1482182.

السوريين القادمين إلى تركيا زيادة في الآونة الأخيرة. وبينما كان عدد الخاضعين لقانون الحماية المؤقتة في تركيا 14 ألف سوري خلال 2012 فإن هذا العدد بلغ مليونين و957 ألفا و454، حتى فبراير 2016.[33]

4. عدم وجود حل سياسي للازمة السورية . حيث عجزت الأمم المتحدة بالقيام بالدور المنوط بها في حفظ السلام والأمن العالميين، وأخفق مبعوثوها السياسيون في جمع الفرقاء على طاولة حوار. كما عجز مجلس الأمن، وهو الهيئة الأممية الوحيد ذا القرارات الملزمة لدول العالم، في التوصل لحقن الدماء، بسبب حق الفيتو الروسي والصيني حال دون وجود حل للأزمة السورية.
5. اعتماد تمويل المفوضية على التبرعات ولا تعتمد على ألزام الدول ذات الدخل المرتفع في لاحتياطها بتحمل مسؤولية اللاجئين، مما أذى إلى عدم استجابة بعض الدول إلى نداء الإغاثة وتباطي بشكل كبير في دفع المبلغ المتبرع بيه . ويتضح ذلك عندما أطلقت الأمم المتحدة مناشدتها الإنسانية الأكبر من أجل مساعدة سورية في العام 2015، بطلب توفير 8.4 مليارات دولار، مع تخصيص أكثر من خمسة مليارات دولار لمعالجة أزمة اللاجئين التي يُتوقَّع أن تطال ما يزيد عن 4.2 ملايين شخص بحلول نهاية العام 2015. ويأتي هذا النداء بعد حصول عجز قدره 1.7 مليار دولار في تمويل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التي كانت تحتاج إلى 3.7 مليارات دولار في العام 2014.
6. عدم إلزام الدول بإعادة توطين اللاجئين، الأمر الذي جعل معظم الدول تتملص من إعادة توطين اللاجئين وإن وجود يكون في أعداد محدودة جدا، حيت تعهّد المجتمع الدولي بإعادة توطين نحو 80000 لاجئ سوري، لكن هذا العدد يبقى أقل من الهدف الذي حدّدته المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمتمثل بإيجاد موطن جديد لـ130000 لاجئ سوري بحلول نهاية العام 2016.

كما أرى أن **أهم المقترحات التي يمكن بواسطتها حل مشكلة اللاجئين للوصول إلى الأهداف المرجوة من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة:**

1. العمل على توفير ميزانية قوية ثابتة تقوم على أساس إلزام الدول الأكثر احتياطا بتوفير جزء من احتياطها يتم خصمها بشكل مستعجل لدعم المفوضية العليا للاجئين ولا تقوم على تبرعات الدول، حتى لا يترك المجال أمام الدول لتملصها من المساعدة اللاجئين ، وكذلك العمل على

[33] اللاجئين-السوريين.www.turkey-post.net/p-tag .

ووجود مقارات ولجان لمفوضية في كل الدول لها القدرة بالتحرك بشكل سريع لمواجهة الأزمات مع ألزام الدول الموجود فيها المقارات مساعدة المفوضية لتنفيذ مهامها بشكل جيد.

2. إعادة النظر في حق الفيتو في مجلس الأمن وتعديله بحيث يمكن لمجلس الأمن التحرك بشكل فوري ومستعجل لحماية المدنيين دون عرقلة من الدول المستخدمة لحق الفيتو' كما فعلت روسيا والصين عندما عرقلت كل قرار من مجلس الأمن على سوريا.
3. توسيع في نظام إعادة توطين اللاجئين وحل مشكلة عديم الجنسية لحماية حقوق وحريات اللاجئ المستضعف و لقضاء على كل مخاطر المتعلقة من عدم الجنسية .
4. توفير دعم قوي وكبير لدول المضيفة تجعلها تواجه الأزمة بشكل جيد.
5. العمل على توفير مناطق محمية تتواجد فيها المدنيين داخل الدولة وتوفر الأمم المتحدة قوة مشتركة من دول الجوار أو من دول محايدة تحمي المناطق المحمية بحيث يكون تتدخل هذه القوة بشكل مستعجل وتحت اشرف الأمم المتحدة. وهذا ما تنادت بيه الحكومة التركية ولكن لم يسمع لها.

الخاتمة:

وبعد فقد توصلت الباحثة من هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. تعد تركيا من أكثر الدول في العالم في استقبال موجات من النازحين واللاجئين، السوريين، حيث استقبلت 2.9من اللاجئين السوريين في سنة 2017.
2. إن تدفق أعداد كبيرة بشكل يومي من اللاجئين السوريين إلى تركيا وتملص الدول من تقديم المساعدة لدول المضيفة ونقص تمويل اعجز المفوضية السامية من القيام بواجبها.
3. وجود قيود على تحرك الأمم المتحدة مثل حق الفيتو وعدم تدخل في شؤون الداخلية للدول أعاق تقدم الأمم المتحدة في احتواء الأزمة.
4. وجود قيود على تحرك تركيا مثل الداخل الروسي أعاق تقدم تركيا في حل أزمة سوريا.

التوصيات

1. نوصي الأمم المتحدة بالتدخل لإنقاذ اللاجئين السوريين، وذلك بالقيام بواجباتها تجاه اللاجئين السوريين في الداخل وخارج البلاد، وتوفير مناطق محمية في داخل البلاد.
2. نوصي مجلس الأمن أن يجبر سورية على الالتزام بوقف الحرب، وذلك من خلال اتخاذ قرارات أكثر جرأه وجدية، ومجلس الأمن يملك من الوسائل ما يستطيع أن يلزم به الأطراف المتصارعة على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.
3. نوصي الحكومة التركية القيام بواجباتها تجاة اللاجئين السوريين.
4. ضرورة توحيد الجهود الدولية لدعم الأمم المتحدة لأنقاذ اللاجئين السوريين في تركيا.

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: الكتب

1. التنظيم الدولي (النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة)، محمد المجذوب منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.
2. الحق في المساعدة الإنسانية (دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان)، بوجلال صلاح، دار الفكر الجامعي، 2010.
3. العمق الاستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولي)، احمد داود أوغلو، ترجمة محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل ، مركز الجزيرة للدراسات، طبعة 10، 2010.
4. المنظمات الدولية والإقليمية، عبد السلام صالح عرفة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية، الطبعة الثانية، 1999.
5. المنظمات الدولية (الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة) عبد الله علي عبو، دار قنديد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1014.
6. حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، جابر إبراهيم الراوي،دار وائل، الطبعة الأولى، 1999.
7. دراسات في المنظمات الدولية العاملة في جنيف، هشام حمدان، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الأولى، 1993.
8. محددات السياسية الخارجية التركية إزاء سوريا، سعيد الحاج، مركز إدارك للدراسات والاستشارات، 2016.

ثانياً: مواقع شبكة المعلومات الدولية

1. موقع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
2. aletihadpress.com. 28-11-2016
3. www.aljazeera.net/news/.../2017-2-1
4. www.aljazeera.net/news/.../2012/4/13
5. www.almanar.com.lb/1482182
6. https://ar.wikipedia.org/wiki
7. https://arabic.rt.com/.../832061
8. www.asharqalarabi.org.uk2015

9. content/uploads/2016/.../3RP-Mid-year-Report-Arabic.pdf

10. www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160713_timeline_turkey_syria_relations

11. Opinion<https://www.alaraby.co.uk

12. www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2016/.../3RP-Mid-year-Report-Arabic.pdf

13. www.shabkh.com/view1thread.php?id=53248-2014-10-2

14. www.skynewsarabia.com/web/article/48727.

15. www.tomooh.org ‹ 25-12-2016

16. www.turkey-post.net/p-tag.

17. www.un.org/arabic/news/subject.asp?SubjectID=GA

18. www.unhcr.org/ar/news/latest/2013/8/521667ec6.htm

19. www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/9/57cbf3bc4.html

20. www.unhcr.org/ar/54f14ab56.htm

ثالثاً: الوثائق الرسمية

قرار الجمعية العامة في الجلسة العامة ٨٩ ١٩ / كانون الأول ديسمبر ٢٠١١.

مبدأ "التدخل" في الأمن الإسلامي ودورة في تعزيز حماية اللاجئين السوريين

أ.د ماهر عليان أحمد خضير*

مستخلص:

إن مبدأ التدخل سواء كان تدخلاً مشروعاً كحالة اساءة معاملة رعايا شعب معين لدى شعب آخر أو كان تدخلا محظوراً كالتدخل في سيادة الدول هو مبدأ نبع من قانون الاسلام الأمني، والقانون الدولي الانساني الذى نظم العلاقة القانونية الدولية و رعى أيضاً هذا المبدأ رعاية كاملة .

فالأمن الاسلامي ضرورة من ضرورات الإنسانية الرشيدة لا غنى لنا عنه لأنه به تحمى الشعوب وتصان الأعراض ويؤوي إليه المحتاجون واللاجئون.

وبه تطمئن النفوس وتطيب فيه الحياة المستقيمة وتتحقق به الانتصارات وترفع معه كرامة شعوب المسلمين؛ لأنها وجدت متكاملة تمس كل نواحي الحياة قادرة على حماية الانسان ومتمكنة من احاطته وتنويره بكل خطر خارجي كان أو داخلي، فهناك الأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الوقائي والأمن العسكري والأمن الغذائي والأمن الأسري وغيرها، ووضعت الإجراءات والأسس والقواعد والتدابير لحماية الشعب من أي خطر يهددها ويتدخل في شئونه تدخلاً محظوراً وبما يكفل للمجتمع الإسلامي حياة كريمة وهانئة ومستقرة .

وفي هذا البحث وضعت فيه مبحثان وستة مطالب يمكن الاستفادة منها في تحقيق الحماية الأمنية للاجئين من منطلق مبدأ التدخل المشروع .

---

* – **القاضي أ.د ماهر عيان أحمد خضير**: فلسطيني حاصل على دكتوراة الفلسفة في الدراسات الإسلامية (الفقه الإسلامي) من جامعة القاهرة، يعمل قاضي بالمحكمة العليا الشرعية، وعضو هيئة العلماء والدعاة بالقدس الشريف، وأستاذ دكتور في عدد من الجامعات، وعضو بمجلس أمنائها ومنها (جامعة الإسراء).
هاتف: 00201111182098 EM: elamjad@hotmail.com

Extract

Islamic security and its role in strengthening the protection of peoples

That the principle of whether intrusive intervention project as a case mistreatment of nationals of a particular people with other people or was interference prohibited Kaltdkhal in the sovereignty of states is the principle of the law of Islam spring security , and international law that international legal relationship systems also patronized this principle full care . Security is a necessity Islamic humanitarian governance is indispensable to us with him because he assured souls and perfumed when life and realized it straight victories and raise him the dignity of the Muslim peoples . Because they were found integrated affects all aspects of life, able to protect the rights and empowered by his and enlighten all external risk was or internal There are political security , economic security and the Preventive Security Service and military security , food security and the security of family and others, and developed the procedures and principles , rules and measures to protect the people from any danger that threatens or interfere in affairs prohibited interference and to ensure that the Muslim community a decent life and a carefree and stable . , and in this search put it two chapterand six demands can be used to achieve the security protection of the Islamic peoples.

مقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان وكرمه وحقق له الأمن وهداه وأرشده والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي حفظ للإنسانية حريتها وأمنها وكرامتها وأخرجها من ظلمات العبودية الى نور الحرية وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وبعد.

فإن الأمن ضرورة من ضرورات الإنسانية الرشيدة لا غنى لنا عنه لأنه به تطمئن النفوس وتطيب فيه الحياة المستقيمة وتتحقق به الانتصارات وترفع معه كرامة المسلم، وإن الإسلام قد رعى منظومة أمنية رشيدة ونظيفة تعتمد على الأخلاق وتستهدي بهدي القرآن وإرشادات النبي العدنان للحفاظ على استقرار المجتمع المسلم وشعوب الامة الاسلامية وتعزيز حمايته من الاخطار المحيطة به حتى تعيش الشعوب في كرامة وحرية و هدوء وسكينه .

وأن مبدأ التدخل سواء كان تدخلا انسانيا كأن يكون تدخلا مشروعا كحالة اساءة معاملة رعايا شعب معين لدى شعب آخر أوكان تدخلا محظورا كالتدخل في سيادة الدول فهومبدأ يجب ان يستند على الامن الاسلامي ومبادئه ،والقانون الدولي الانساني الذى نظم العلاقة القانونية الدولية ورعى ايضا هذا المبدأ رعاية كاملة .لأنه به تحمى الشعوب وتصان الأعراض ويؤوي اليه المحتاجون واللاجئون. به تطمئن النفوس وتطيب فيه الحياة المستقيمة وتتحقق به الانتصارات وترفع معه كرامة شعوب المسلمين.لأنها وجدت متكاملة تمس كل نواحي الحياة قادرة على حماية الانسان ومتمكنة من احاطتة وتنويرة بكل خطر خارجي كان او داخلي فهناك الأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الوقائي والأمن العسكري والأمن الغذائي والأمن الأسري وغيرها، ووضعت الإجراءات والأسس والقواعد والتدابير للتدخل لحماية الشعب من أي خطر يهدده أو يتدخل في شئونه تدخلا محظورا وبما يكفل للمجتمع الإسلامي حياة

كريمة وهانئة ومستقرة .،وفي هذا البحث وضعت فيه ثلاثة مباحث يمكن الاستفادة منها في تعزيز حماية اللاجئين السوريين، من منطلق مبدأ التدخل الإنساني المشروع .

المبحث الأول: مفهوم التدخل وشروط تطبيقاته ثم اشكالياته

المطلب الأول: مفهوم التدخل

المطلب الثاني: شروط التدخل ومدى تطبيقه على اللاجئين السوريين

المطلب الثالث: اشكاليات التدخل

المبحث الثاني: الأمن واهميته في تعزيز حماية اللاجئين

المطلب الأول:. الأمن في الاسلام

المطلب الثاني: أنواع الأمن في الإسلام

المبحث الثالث: الأمن الاسلامي ودوره في حماية اللاجئين السوريين

المطلب الأول: شروط اللجوء ومبادئه

المطلب الثاني: أنواع اللجوء في الشريعة الإسلامية

المطلب الثالث: حقوق وواجبات اللاجئ في الشريعة

- النتائج والتوصيات.
- أهم المراجع.

المبحث الأول

مفهوم التدخل وشروط تطبيقاته واشكالياته

المطلب الأول: مفهوم التدخل

هناك اتجاهات مختلفة ومتعددة لتعريف التدخل والتفريق بينه وبين غيره من المفاهيم المرتبطة به، وان المتتبع لمفهوم التدخل بكل أشكاله سواء التدخل الدولي لأغراض إنسانية أو ما يقال عنه التدخل الإنساني، يجد أن هذا المصطلح قد استخدم منذ القرن التاسع عشر عند تدخل أوروبا في بعض أقاليم الدولة العثمانية من منطلق حماية الأقليات الدينية فيها، ومنها اليونان ولبنان ،وبقي هذا التدخل يأخذ ستارا ومظلة له باسم حقوق الإنسان وحماية الشعوب كالتدخل في العراق والصومال مثلا [1] ورغم أن هذا المصطلح يثير جدلا في مدى مشروعيته وحاجتنا اليه في بعض المواقف، كالتدخل الإنساني لحماية اللاجئين سواء كان السوريين كما هو حاصل حاليا في الأزمة السورية او اللاجئين الفلسطينيين وغيرهم ، الا أن بعض الدول تستغله في التدخل لأغراض غير مشروعة تحت مظلة حقوق الانسان وحماية الشعوب.

ومن هنا ثار الجدل بين فقهاء القانون الدولي حول هذا المفهوم نظرا لما يطرحه التدخل من اشكاليات تطبيقه في بعض المناطق دون أخرى ومن ازدواج في المعايير من جهة أخرى ومن خروقات لحقوق الإنسان من جهة ثانية ،فنرى أن مبدأ التدخل قد طبق مثلا في العراق ولم يطبق في فلسطين أو طبق في الصومال ولم يطبق على اللاجئين السوريين وهكذا ، وعلى ذلك تعددت الآراء حول مفهوم التدخل طبقا لمشروعيته .وسأقوم بداية بالتعرض لبعض المفاهيم المختلفة ومن ثم مناقشتها فقهيا وتاريخيا لمعرفة ماهية التدخل ومدى مشروعيته للتدخل في أزمة اللاجئين السوريين على النحو التالي:

1- تعريف معهد دافش للشئون الدولية : قال ان التدخل هو " العمل القسري بواسطة الدول متضمنا استخدام القوة المسلحة في دولة أخرى بدون موافقة حكومتها سواء كان ذلك بتفويض أو بدون تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وذلك بغرض منع أو وضع حد للانتهاكات الجسيمة والشاملة لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني[2]

([1]) أنظر: العلاقات السياسية الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنظري:عبد الرحمن عبد الله، فصل مفهوم التدخل الانساني واشكالياته : موقع http://bou4w26-notebook.blogspot.com.eg

([2]) أنظر: Danish institute of international affairs,Humanitarion interrention legal and political Aspects,Copenhagen Denmark 1999 p11

2- تعريف آدم روبرتس :" هو التدخل العسكري في دولة ما دون موافقة سلطاتها وذلك بغرض منع وقوع معاناة أو ضحايا على نطاق واسع بين السكان [3]

3- تعريف سان ميرفي " قال: انه التهديد بالإستخدام الفعلي للقوة بواسطة دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية بصفة أساسية بغرض حماية مواطني الدولة المستهدفة من الحرمان الواسع لحقوق الإنسان المعرّفة دوليا [4]

4- تعريف كل من أنتوني كلاك أريند وروبرت بيك (هو استخدام القوة المسلحة بواسطة دولة أو مجموعة من الدول لحماية مواطني الدولة المستهدفة من وجود انتهاكات على نطاق واسع لحقوق الإنسان بها) [5]

5- من التعريفات السابقة نرى أن مفهوم التدخل يحتوي على ثلاثة عناصر أساسية :

1- وجود تهديد باستخدام أو الإستخدام القسري للقوة .

2- وجود إنتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الانسان .

3- إرادة الدولة المستهدفة بالتدخل أي أن هذا التدخل يتم ضد إرادتها ودون موافقة سلطاتها.

ومن هذه التعريفات السابقة لمفهوم التدخل يمكن أن نستخرج منها مفهوما أقرب الى الدقة رغم أن هناك اشكاليات متعددة على دقة المفاهيم وإختلافها ويمكن أن نقول أن التدخل هو (التهديد باستخدام القوة أو الإستخدام القسري لها بواسطة دولة أو مجموعة من الدول ضد إرادة حكومة الدولة المستهدفة من أجل وضع حد للإنتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان بها شريطة أن يتم ذلك التدخل بتعويض من مجلس الأمن وأن يكون له استراتيجية خروج واضحة والا يقود الى تهديد وحدة وسلامة أراضي الدولة المستهدفة به).

ونرى أن التدخل يجب أن يطبق بالمساواة دون الإزدواجية في المعايير وطبقا لمصالح الدول والفائدة التي ستجنيها من التدخل. وأن يسلط الأمر على حقوق الإنسان فقط على إعتبار أن الإنسان وحمايته هو المستهدف ، ويجب أن يكون هناك ضوابط وشروط للتدخل حتى لا ينتج من التدخل القسري وبدون

---

(3) أنظر: Adam Roberts Humanitarian Action in war Adelpil paper 305 Dec 1996p

(4) أنظر:المرجع السابق

(5) أنظر: تطبيق حقوق الانسان :بيتر بايهر، دار المستقبل العربي 1994 ص 290

تفويض دولي وباستخدام القوة المفرطة نتائج عكسية وتدميرية للدولة المستهدفة وأولها تكون مزيدا من تعقيدات قضايا اللاجئين.

وسنعرض هذه الشروط في المطلب الثاني :

المطلب الثاني

شروط التدخل ومدى تطبيقاته على اللاجئين السوريين

ان هناك العديد من القيود والشروط التي ينبغي على البلدان المتدخلة مراعاتها في حالة شروعها بالتفكير في قرار التدخل الإنساني أو تبني ذلك القرار بالفعل حتى ولو كان هذا التدخل من خلال مجلس الأمن ، وسأتعرض لهذه الشروط ومدى تطبيقاتها على لاجئي سوريا وهل التدخل في المسألة السورية التزم بهذه المعايير؟ ومن أبرزهذه الشروط:

1- استنفاذ كافة الوسائل غير العسكرية قبل الشروع في عملية التدخل وفي هذا الخصوص أكد الأمين العام للأمم المتحدة ومناقشات اللجنة الدولية المعنية بالسيادة والتدخل في جلساتها في جنيف واوتاوا بكندا أهمية النظر الى التدخلات الإقتصادية وغيرها من الوسائل والإغراءات غير العسكرية ليس فقط على نفس المستوى بالنسبة للتدخلات العسكرية لوقف هذه الإنتهاكات وإنما أيضا استخدام الجزرة أكثر من العصا .وقد كان من بين أهم هذه الوسائل غير العسكرية التي اقترحتها الأمم المتحدة تقديم الخدمات الطبية وإعادة تأهيل البنية التحتية وتقديم المجتمع الدولي للمساعدات المالية والفنية لتحويل الجماعات المسلحة الى أحزاب سياسية مشروعة وتسهيل اعادة دمج المجموعات المتحاربة في المجتمع .

ونرى أن هذه الإقتراحات من الامم المتحدة هي إنسانية تصلح لتقديم الخدمات الإنسانية لنتائج التدخل العسكري فهي لاتعطي حلا جذريا للمشكلة ،وفي سوريا التدخل الإنساني الإقتصادي أو الطبي يكاد يكون منعدما مما نتج عنه تدفق اللاجئين الى البلدان المجاورة وفاقم المشكلة بحجم أكبر .

2- أن يكون لهذا التدخل العسكري فرصة كبيرة لإنهاء أو للحد من هذه الإنتهاكات وأن يكون هناك تناسب بين الوسائل العسكرية المستخدمة والمواقف التي تواجهها وهذا لم يطبق في المسألة السورية ، بل زادت حدة تدفق اللاجئين الى دول الجوار والدول الأخرى ،والتدخل كان انحيازا لطرف دون الآخر ولمصالح دول معينة مع عدم مراعاة حقوق الانسان.

3- وصول أوضاع حقوق الإنسان في الدول المستهدفة بالتدخل الى درجة من الخطورة لاتجدي معها هذه الوسائل وذلك الى الحد الذي يجعل من قرار التدخل العسكري بمثابة الحل الأخير لوقف هذه الانتهاكات [6].

ونرى أن التدخل العسكري اذا كان قائما على عدم الازدواجية في المعايير وعلى العدالة والانصاف لتحقيق الهدف الانساني المنشود وباشراف الأمم المتحدة وموافقة مجلس الأمن مع مراعاة أن التدخل يكون لأجل حقوق الإنسان فقط دون الإنحياز لطرف دون الآخر ومراعاة السكان وأمنهم ،إن تم ذلك فيمكن أن يحد من أزمة اللاجئين وأن يؤدي الى ردع الجماعات المسلحة التي تكون أهدافها السيطرة وتخريب البلاد وتهجير العباد لأجل مصالح وأهداف ومحاور وتكتلات دول ضد دول وحكومات أخرى .

4- أن لايؤدي هذا التدخل العسكري الى وقوع أضرار أكبر من تلك التي تم التخطيط لها مما لو لم يتم مثل هذا التدخل لوقف هذه الانتهاكات حيث ينبغى أن لايكون الدواء أسوأ من المرض.

ان المعاناة التي واجهت اللاجئين السوريين نتيجة الإعتداءات العسكرية سواء كانت من الداخل أو من التدخل العسكرية كانت أكبر حجما ومأساة من الفائدة المرجوة من التدخل لأجل حماية حقوق الإنسان ،كما ادعت الدول المتدخلة وما يثبت هذه النظرية الإهمال المتعمد في أزمة اللاجئين السوريين وعدم المبالاة في حقوقهم من نفس الدول المتدخلة ،ومن هنا نرى عرض هذه المسألة على المجتمع الدولي المتمثل في الأمم المتحدة لمراعاة أكثر عدالة في مسألة اللاجئين السوريين نحو حفظ انسانيتهم من خلال تسهيل كامل لهم من النواحي الإقتصادية والاجتماعية والاقامة الميسرة في البلاد التي لجئوا اليها .

المطلب الثالث

إشكاليات التدخل

تتمثل اشكاليات التدخل في الآتي:

1- طبيعة ونطاق انتهاكات حقوق الانسان الدافعة للتدخل والمقصود بالانتهاكات تلك التي ترتكب كوسيلة لانجاز سياسات حكومية من أجل خلق وضع أو موقف تكون فيه هذه الحقوق للسكان مهددة ومخترقة باستمرار [7].

([6]) أنظر: مبدأ التدخل الدولي الإنساني في إطار المسؤولية الدولية :العربي وهبة: . رسالة دكتوراة ـجامعة الأزهر كلية الحقوق ص214

([7]) أنظر: تطبيق حقوق: بيتر بايهر:ــ دار المستقبل العربي 1994 ص290

وعن ماهية الانتهاكات لحقوق الانسان والمهددة والمخترقة والتي قد يكون أعلاها جرائم الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية والتعذيب والضرب بالاسلحة المحرمة دوليا وهذه انتهاكات أخطر لحقوق الانسان وتتنافى مع ضمير الانسانية والقرارات العالمية لحقوق الانسان أو أوسطها وأدناها وهو طرد السكان المدنيين من بلدهم وتهجيرهم وجعلهم لاجئين متسولين في بلدان أخرى دون رعاية أو اقامة ،وبرغم ذلك فانه لايوجد اتفاق عام فيما بين باحثي مبدأ التدخل الانساني حول الجرائم التي تشملها الانتهاكات وتستدعي التدخل للحد منها ويمكن أن نضرب مثالين على وجوب التدخل أو التدخل الوجوبي وعدم التدخل.

أ- كان من أبرز الجرائم المختلفة التي لاتستدعي التدخل هي التي تتعلق بانتهاك الديمقراطية مثل تزوير الانتخابات والاستبداد السياسي حيث يذهب الاتجاه الغالب في مناقشات التدخل الانساني الى عدم ادراجها ضمن انتهاكات حقوق الانسان التي تبرر التدخل.

ب- جرائم توجب التدخل كالجرائم التي ترتكب ضد الانسان بالتعذيب والقتل والابادة الجماعية واستخدام أنواع الأسلحة وعلى رأسها المحرمة دوليا مما ينتج عنه قتل الناس وتهجير من تبقى فهذه تعد جرائم حرب توجب التدخل الإنساني وهنا يمكن أن نطبق ذلك على الأزمة السورية ، فالواضح أن هناك جرائم حرب ترتكب ضد الإنسان السوري من جميع أطراف النزاع وأن التدخل الذي حصل رغم أنه تدخلا غير مشروع ولم يكن بغطاء دولي من الأمم المتحدة وانما كان تدخلا لأجل مصالح بعض الدول وليس حماية للشعب السوري مما تسبب معه هجرة عدد كبير من الناس وتسببت بذلك أزمة لاجئين سوريين يقتضي معها تدخلا انسانيا لحمايتهم ، وأرى هنا أن التدخل يجب أن يكون إسلاميا من الدول الإسلامية والعربية فالامن الإسلامي لو طبق بطريقة عادلة وطبقا لاحكام الدين الاسلامي ،لأمكنا حل أزمة اللاجئين السوريين من منطلق الرعاية والإحتواء والإجارة، وتطبيقا لحديث الرسول صلى اله عليه وسلم " من ستر أخاه المسلم في الدنيا ستره الله عزوجل في الدنيا والآخرة، ومن نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كرب يوم القيامة والله تعالى في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه" [(8)]

2- طبيعة التهديد باستخدام القوة أو الإستخدام القصري لها والمشروعية القانونية للتدخل الإنساني الأحادي فمعلوم أن أي تدخل في شئون أي دولة بالقوة هو عملا غير مشروع ومخالفا لمباديء

([8]) ذكر في مصنف عبدالله بن محمد بن أبي شيبه الجزء السادس مسألة 3672 في الستر على الرجل وعون الرجل لأخيه – دار الفكر 414 ص 197

ميثاق الأمم المتحدة وإن التدخلات المشروعة فقط هي تلك التي تتم من خلال التفويض بها من جانب مجلس الأمن وتكون في إطار حالتي الدفاع الشرعي وتدابير القمع مثلا.

3- ويتم انتقاد أي تدخل أحادي دون تفويض أممي وعادة يكون ذلك غالبا لمصالح قومية ضيقة أكثر منها اهتمامات انسانية وتأخذ من حقوق الإنسان مظلة وستارا وعادة ما تكون الدول المستهدفة في ذلك دول ضعيفة وصغيرة فلا يتصور أن يكون تدخلا في دولة كبرى [9] . وأرى أن تطبيق مبدأ التدخل في أزمة اللاجئين السوريين ينبغي أن يكون ضمن إطار مفهوم التدخل الانساني في اطار أممي وفق المفاهيم المرتبطة بمفهوم التدخل الانساني والمتمثل في:

أ- بعثات حفظ السلم ويمكن تعريفها بأنها آلية دولية محايدة تتم بموافقة أطراف النزاع وتتشكل من أفراد دوليين عسكريين أو مدنيين تحت قيادة الأمم المتحدة بهدف مساعدة هذه الأطراف المتنازعة على العيش في سلام وبما أن هذه البعثات تتم بموافقة أطراف النزاع فان وجودها من عدمه يتوقف على ارادة الأطراف المتنازعة .

ويتضح أن مفهوم التدخل الإنساني يختلف عن هذه البعثات لحفظ السلم من حيث كونه يتم ضد ارادة الدولة المستهدفة بالتدخل كما أنه ولكي يكون مشروعا فلابد أن يكون قرار التفويض به صادرا من مجلس الأمن فقط وفقا للفصل السابع من الميثاق.

ب- عمليات الإعاثة الإنسانية ويمكن تعريفها بوجه عام بأنها الخدمات الصحية أو المواد الغذائية أو المساعدات المقدمة من الخارج لضحايا أي نزاع دولي أو داخلي[10] وبالرغم من أن هذه المنظمات المعنية بتقديم الإغاثة الإنسانية يتعين عليها عند أدائها لمهامها الحصول على موافقة الدول أو أطراف النزاع ، الا انه لا تتمتع في هذا الشأن بسلطة مطلقة في منح أو رفض الموافقة لهذه المنظمات للعمل على أراضيها ،ذلك بأن الدول بإنضمامها الى إتفاقيات جنيف عام 1949م فإنها بذلك تعترف لهذه المنظمات بحق تقديم الإغاثة الإنسانية وتجيز لهذه المنظمات غير المنحازة كالصليب الأحمر أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع وعلى السلطة الشرعية في البلاد المتنازعة أن تسمح وتمنح موافقتها للتدخل وسواء كان السماح من الدولة نفسها أو من

([9])حقوق الإنسان ، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق: أحمد الرشيدي : ،مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة 2003 ص270-271

([10]) هل تتحول المساعدات الإنسانية الى تدخل إنساني ؟: موريس توريللي: د. مفيد شهاب وآخرون دراسات في القانون الدولي الإنساني – دار المستقبل القاهرة .

خلال ثوار يسيطرون على أجزاء منها وفي كل الأحوال وجوب السماح لهذه المنظمات الانسانية بالتدخل[11]

ج- بعثات الإنقاذ لحماية رعايا الدولة بالخارج ،ويقصد بها الإستخدام العسكري بواسطة دولة معينة لإنقاذ رعاياها في دولة أخرى من خطر فعلي أو وشيك يتهدد حياتهم ويشابه هذا النوع من التدخل لإنقاذ رعايا الدولة بالخارج في كثير من المظاهر مع التدخل الإنساني من حيث أن الدافع الأساسي في كلا النوعين هو تدخل بدافع إنساني وأن التدخل في كلتا الحالتين يتم ضد إرادة الدولة المستهدفة بالتدخل دون موافقتها .

وتتشابه الظروف السياسية التي تستدعي وقوع كلا النوعين من التدخل وأبرزها انهيار النظام والقانون في الدولة المستهدفة أو وجود حكومة غير قادرة أو حتى غير راغبة في تلك الدولة على حماية حياة الرعايا الأجانب فيها [12].

وهنا يمكن تطبيق هذه المبادئ على أزمة اللاجئين السوريين وأن التدخل يكون من قبل جامعة الدول العربية التي ينبغي أن يكون لها دورا فعالا باعتبار أنها جامعة الدول والشعوب العربية وكما يطلقون عليه بيت العرب ، والتدخل الإنساني لحماية ورعاية اللاجئين في البلاد الأعضاء في هذه الجامعة واجب عليهم التدخل الإنساني لحماية اللاجئين السوريين أو على الأقل ايوائهم وتمكينهم من الإقامة والرعاية في بلادهم لحين حل أزمة دولتهم، فالإسلام جامع مشترك بالإضافة الى العروبة ،ومعلوم أن الأمن الإسلامي به من الإمكانيات والتنوع لأن يكون قادرا على حماية وتأمين اللاجئين ، وكما سنرى في المبحث الثاني عن صفات الأمن الإسلامي وطريقة تدخله الشرعي لحماية اللاجئ.

([11]) موريس كوريللي : مرجع سابق ص463- 473 .

([12]) موريس كوريللي : مرجع سابق ص476

المبحث الثاني

: مفهوم الأمن، وأهميته في تعزيز حماية اللاجئين

المطلب الأول

الأمن في الاسلام

أولاً: مفهوم الأمن:

لغـة: 1- الأمن مصدر للفعل أمن يؤمن، جاء في معجم مقاييس اللغة:-

أن "أمن" الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان أحدهما، الأمانة التي هي ضد الخيانة ومعناها سكون القلب وهدوء النفس والآخر:التصديق.والمعنيان متدانيان"[13].

2- جاء في لسان العرب: أن الأمن "ضد الخوف"[14].

3- قال الرازي: الأمان والأمانة بمعنى: قد أمِنْتُ فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان[15].

4- قال الزمخشري: "فلان أَمَنَةُ، أي: يأمَنُ كل أحد ويثق به، ويأمنه الناس ولا يخافون غائلته[16].

وقيل أن الأمان والأمانة بمعنى: قد أمنتُ؛ فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان والأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة... والمأمن: موضع الأمن، والآمن: المستجير ليأمن على نفسه[17].

من خلال هذه المعاني اللغوية يتبين أن مفهوم الأمن له دلالتين:

1- الطمأنينة وعدم الخوف والهدوء والسكن النفسي.

2- الثقة والتصديق والإحساس براحة القلب وعدم الغدر والخيانة.

اصطلاحاً: اختلفت التعريفات الاصطلاحية لمفهوم الأمن نتيجة لتنوع الحاجات الإنسانية وتطور المجتمعات البشرية وواقع الحروب والصراعات السياسية وتعدد الآراء والأقوال واختلاف التصورات بين كتاب السياسة والاجتماع وعلماء النفس وخبراء الأمن ولكن في النهاية كل التعريفات تصل إلى نتيجة

([13]) أنظر: مقاييس اللغة: أحمد بن فارس القزويني 133/1 تحقيق عبد السلام هارون – دار الجيل بيروت – لبنان 1420 هـ – 1999م.

([14]) محمد بن منظور مادة "أمن"، الناشر: دار صادر بيروت – ط1 1417هـ.

([15]) مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (2071/5) تحقيق: محمود خاطر – مكتبة لبنان – ناشرون – بيروت 1415هـ – 1995م – ط.ج.

([16]) أساس البلاغة: لأبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري – صـ10 – دار الفكر 1979م.

([17]) لسان العرب: لابن منظور 107/1.

واحدة وهدف مشترك ألا وهو توفير حياة مستقرة وهادئة وكريمة يعيش فيها الفرد بأمن واطمئنان في بلده أو عند اللجوء لبلد آمن، وبالتالي تنوعت التعريفات حسب جوانبه وأنواعه كما يلي:

- فمن الناحية السياسية: هو تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الداخلية والخارجية وتأمين مصالحها وحمايتها وحماية شعوبها من أي أخطار قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية أو انهيار داخلي[18].
- من الناحية الجنائية: هو قدرة المجتمع او الشعب على المواجهة ليس فقط الأحداث والوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والمؤدية للعنف[19].
- من الناحية النفسية: الحالة التي يسود فيها الشعور بالطمأنينة والهدوء والاستقرار والبعد عن القلق والاضطراب[20].
- من الناحية الشرعية: الأمن يعني الاستعداد والأمان بحفظ الضروريات الخمس من أي عدوان عليها فكل ما دل على معنى الراحة والسكينة وتوفير السعادة والرقي للانسان في شأن من شئون الحياة فهذا أمن[21].
- والأمن من الناحية الاصطلاحية: هو عكس الخوف مطلقاً أي حالة الطمأنينة التي تسود المجتمع او الشعب نتيجة الجهد المبذول من أولي الأمر في شتى الممارسات الحياتية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية ومنع الأعداء من محاولات الاختراق لتلك الأهداف أو وسائل تنفيذها وأدواتها، والسيطرة التامة على السياسات الموضوعية وبالتالي تكريس النجاح تلو النجاح وإحباط مؤامرات الماكرين[22].ولو عكس ولي الامر المفهوم وكان هو سببا في عدم تحقيق الامن ومصدرا للخوف انتزعت عنه شرعية الولاية واصبح الشعب "مصدر الولاية" مدافعا عن أمنه واستقراره وان منع ذلك وجب تطبيق مبدأ التدخل لحماية الديمقراطية .
- قيل إن الأمن مجموعة القواعد والوسائل الشرعية التي تطبقها الدولة لتكتسب القوة وتحقق لنفسها الحماية الداخلية والخارجية من الأخطار الواقعة والمحتملة[23].

---

[18] بين الأمن العام والأمن السياسي: علي الدين هلال ص84 – دار الشروق – 1406هـ.

[19] الأمم المتحدة ومفهوم الإرهاب: عبد المنعم المشاط صـ19 – دار الشروق – طبعة 1986.

[20] الأمن الفكري والعقائدي مفاهيمه وخصائصه وكيفية تحقيقه: أحمد بن علي المجدوب – صـ53 – بحث علمي منشور ضمن الندوة العلمية نحو استراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنية – دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب – الرياض 1408هـ.

[21] أنظر: مقومات الأمن في القرآن: إبراهيم سليمان الهويمل صـ9 – المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ج15 – عدد 29 – محرم 1421هـ.

[22] مفاهيم استخبارية قرآنية : محمد نور الدين شحادة – صـ30 – مكتبة الرائد العلمية – عمان – الأردن 1999م.

[23] كيف نفهم الأمن: سعيد بن سليم صـ8.

من خلال هذه التعريفات يمكن أن نخرج بتعريف واحد للأمن وهو أنه "مجموعة من الإجراءات والقوانين والتدابير التي تتخذها الدولة أو ولي الأمر لحماية الوطن والمواطن من أي خطر داخلي أو خارجي انطلاقاً من المبادئ التي تؤمن بها الأمة ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المعتبرة حتى توفر لشعبها حياة مستقرة[24].والا انتزعت شرعية ولي الامر ووجب التدخل في حالة الامتناع.

ثانياً: أهمية الأمن ودوره ومكانته في الإسلام:

إن الأمن من أهم وأكبر النعم التي أنعم الله بها على البشر "وما بكم من نعمة فمن الله"[25] وهو من أولى اهتمامات الدول والشعوب في العالم لأنها تمس استقرار الدولة وراحة وسكينة الشعوب وعدم الأمن يزعزع كيان الحكام لما له من صلة قوية ودور كبير في هوية الأمة وفكرها وتراثها وتاريخها بل ومستقبلها وآمالها وأحلامها وما تدفق اللاجئين الى بلدان أكثر أمانا الا لأجل الامن والأمان.وإن الإسلام اهتم بقضية الأمن اهتماماً كبيراً لأنه مرتبط بكل شئون الحياة، والقرآن الكريم والسنة النبوية مليئة بمنظومة متكاملة للأمن. والدلالة على ذلك في القرآن والسنة كثيرة منها:

1- منذ اللحظة الأولى أرادت الملائكة أن تطمئن على سلامة الأرض من الفساد وصيانة الأمن فيها وعلى أن وجود الإنسان لن يكون إخلالاً بذلك النظام المتناسق الذي ينظم جميع ذرات الكون والذي ينبغي للإنسان أن يلتزم به ويسير على وفقه فسألت الملائكة ربها وهي خائفة مشفقة من هذا الإنسان فقالت "أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ"[26].

وجه الدلالة: لقد خشيت الملائكة من ضياع الأمن وانتشار الفساد والظلم على أيدي من يفسد فيها بسبب سفك الدماء والإفساد في الأرض بكل ما يعنيه من جرائم واعتداءات[27].

وهنا يجيب الله عز وجل بقوله " إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ " أي إني "أعلم من المصلحة الراجحة في خلق هذا الصنف على المفاسد التي ذكرتموها ما لا تعلمون أنتم فإني سأجعل فيهم الأنبياء والمرسلين والشهداء

([24]) انظر: مفهوم الأمن الفكري دراسة تأصيلية في ضوء الإسلام: ماجد الهزيلي صـ17 – رسالة ماجستير في قسم الثقافة الإسلامية – جامعة الإمام محمد بن سعود.

([25]) سورة النحل آية 53.

([26]) سورة البقرة آية 30.

([27]) الأمن وجمعيات تحفيظ القرآن: د. عبد العزيز الفوزان صـ72 – بحث مقدم للملتقى الرابع لجمعيات تحفيظ القرآن بالسعودية – 1430هـ.

والصالحين والزهاد والعلماء العاملين والمتقين الخاشعين والدعاة والمصلحين والعباد والأولياء والأصفياء ومن يبيعون أنفسهم لله ويسخرون حياتهم لتحقيق مرضاته ونصرة دينه"[28].

2- ربط الله سبحانه وتعالى بين عبادته وتحقيق الأمن عندما قال تعالى " لِإِيلافِ قُرَيْشٍ إِيلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْف، فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ، الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ "[29].

وجه الدلالة: يبين الله تبارك وتعالى في هذه السورة كيف جعل قريشاً تألف رحلة الشتاء والصيف وانتظام هذه الرحلة بأمن وأمان فأمرهم بتوحيده وعبادته الذي هو سر من أسرار بقاء النعمة ودوام الأمن ورغد العيش.

3- بدل الله حال الأمة من الخوف إلى الأمن في قوله تعالى " وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ "[30].

وجه الدلالة: يبين الله جل وعلا وعده للمؤمنين بالنصر والتمكين ويورثهم الأرض ويبدل حالهم من خوف إلى أمن إذا حققوا الشرط وهو توحيد الله وعبادته والاستقامة على طاعته[31].

ويلاحظ أن الإسلام ينظر إلى الأمن نظرة شمولية ضمن منظومة أمنية متكاملة وليست نظرة جزئية فيهتم بالأمن النفسي والأمن العقلي والفكري والأمن الروحي والجسدي وكل هذه الأمور لا تتحقق إلا بالعمل فالآية الكريمة السابقة تربط الإيمان والعمل بتحقيق الأمن وتبديله من الخوف إلى الأمن. كما في قوله " الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ. "[32].

4- مقابلة بين الخوف والفزع قال تعالى " مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ "[33].

وجه الدلالة: الأمن أي الطمأنينة المقابل للخوف والفزع يرد في هذه الآية على اعتبار أنه نعمة من نعم الله سبحانه وتعالى وآية من آياته[34].

---

[28] تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: الشيخ عبد الرحمن السعدي 38/1 – دار ابن الجوزي – الرياض ط1 – 1415هـ.
[29] سورة قريش الآيات (1-4).
[30] سورة النور الآية 55.
[31] انظر:الانحراف الفكري وعلاقته بالأمن الوطني والدولي: محمد بن شحات الخطيب ص91 92.
[32] سورة الأنعام الآية 80 – 82.
[33] سورة النمل الآية 89.

5- أمن البلاد في قول الله تعالى " فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ آوَى إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ وعن القرية الآمنة قوله تعالى " وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ[35] .

من خلال بعض هذا الآيات يتضح مدى اهتمام الإسلام بالأمن والمكانة التي وضع فيها وأن الأمن والطمأنينة والرغد في العيش والسعادة في النفوس دنيا وآخرة للانسان مرتبط بالإيمان بالله تعالى وتوحيده وطاعته قال تعالى " أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ . "[36].

وإن الخوف والفزع والجوع والقلق مرتبط بالكفر بالله والإعراض عن شرعه وأنه شامل للفرد والجماعة وله دور في كل شئون الحياة.

فالحديث عن الأمن في الإسلام ومدى مكانته واهتمام الإسلام به ودوره في حماية اللاجئين حديث كثرت فيه الآيات والأحاديث وأوضحت مدى اهتمام الإسلام به حفاظاً على الإنسان ومن منطلق الضروريات الخمس وهي (الدين، النفس، العقل، العرض، المال) [37].

وكما هو واضح أن للامن دور كبير في حياة الانسان ويعتبر سببا مهما للتدخل لحفظ امنه وسلامته بل له المكانة الأولى في اهتمامات الفرد لعدة أسباب منها:

- الأمن يساعد الإنسان على معرفة ما يجرى حوله وما يُخطط له فيكون يقظاً وواعياً.
- لأجل الأمن يتم التدخل لاتخاذ الإجراءات الوقائية والسريعة لإحباط أي مكروه أو مخطط أو مؤامرة يسعى لها العدو.
- عنصر المفاجأة من أهم العناصر التي تقوم عليها التخطيطات في الحروب ولا يمكن أن تتم إلا بالأخذ بقواعد الأمن.
- يحافظ على كشف المنافقين والعملاء والخونة المندسين في المجتمع الإسلامي.
- الأمن يكون عنصراً وقائياً للتخفيف من الخسائر البشرية والمادية التي يستهدفها العدو.
- إن الأمن يحقق الراحة والسعادة لبني الإنسان في الحياة ويوفر له الاستقرار والطمأنينة[38]. ولو تم تحقيقه على صعيد اللاجئين السوريين لحقق لهم نوعا من الامن.

([34]) الإسلام والأمن الاجتماعي: محمد عمارة ص7 – دار الشروق – بيروت ط1 – 1418 هـ.

([35]) سورة النحل آية 112.

([36]) سورة الرعد آية 28

([37]) مفهوم الأمن الفكري دراسة تأصيلية في ضوء الإسلام: ماجد الهذيلي ص14.

المطلب الثاني

أنواع الأمن في الإسلام

أولا: أنواع الأمن

للأمن أنواع وتقسيمات كثيرة ويتفرع منه مجموعة من الأقسام طبقاً لحاجة المجتمع ومجالاته ولهذه الانواع وتلك الاقسام دورها في الحماية الوقائية للأمة ،فالاقتصاد يحتاج إلى الأمن والسياسة تحتاج إلى الأمن والمؤسسات تحتاج إلى الأمن والمقاومة تحتاج الى الأمن ، والطعام والشراب يحتاج إلى الأمن فمنظومة الأمن بها تفريعات حسب حاجة المجتمع وتأمينه من الأخطار المحدقة به.ويمكن حصر هذه الأنواع في عدة أقسام منها[39].

1- أمن الدولة:

ويعني مجموع الإجراءات التي من شأنها حماية النظام الفكري من جهة، والنظام الاقتصادي من جهة أخرى، باعتبارهما ضمانة قيام الدولة المستقلة، والتي تستطيع بناء مؤسساتها المختلفة والتي تقوم بحماية نظامها العام وبالتالي حماية شعوبها.

2- الأمن الاقتصادي:

ويعني مجموع الإجراءات والخطط التي على الدولة تبنيها؛ لتحقيق القدرة المالية المستقلة الفاعلة، والناتجة عن صناعة متطورة، وتجارة منافسة، وزراعة ملائمة ضمن نظام مالي واستثماري واعد ينطلق من المفاهيم الفكرية السائدة، والمعلومة التقنية المتطورة والمستمرة تصب في مصلحة الشعب.

3- الأمن الغذائي:

ويعني: مجموع الإجراءات والخطط التي على الدولة اتخاذها؛ لتأمين المجتمع بكافة احتياجاته الغذائية الأساسية، وفي كافة الظروف وضمان عدم ربط المجتمع بخطط لا يستطيع السيطرة عليها، أو تأثر تلك الخطط بظروف غير محسوبة.

4- الأمن الاجتماعي:

([38]) انظر: الأمن في السنة النبوية: د. إسماعيل رضوان ونهاد الثلاثيني ص9 – بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية – غزة المجلد العشرون العدد الأول – ص1 – ص38 – يناير 2012.

([39]) قسم د. محمد نور الدين شحادة الأمن إلى ثلاثة عشر قسماً ذكرها في كتابة مفاهيم استخبارية قرآنية: محمد نور الدين شحادة – ص30 وما بعدها – مكتبة الرائد العلمية – عمان الأردن 1999م.

ويعني: مجموع الإجراءات والخطط التي على الدولة اتخاذها؛ لتأمين المجتمع، بكافة أفراده، : بوسائل العمل والإنتاج والمساهمة في استغلال كامل الطاقات المختلفة؛ لتحقيق القدرة على الحياة بكرامة، وفي نفس الوقت، حماية المجتمع من وسائل عمليات التخريب والتي تؤدي إلى الفساد والإفساد.

5- الأمن المادي:

ويعني مجموع الإجراءات التي من شأنها حماية المجتمع بكل ما فيه من مظاهر محسوسة ومكونات طبيعية أو غير طبيعية. كالأرض، الجو، المياه الإقليمية الدولة ومؤسساتها كالإنسان ودائرته، مصادرة القوة والإنتاج، البيئة والصحة والتطوير.

6- الأمن المعنوي:

ويعني مجموع الإجراءات التي من شأنها حماية فكر المجتمع وطريقة تفكيره للوصول بالإنسان فيه إلى الالتزام بالفكر والممارسة من منطلقاته وتكريسه مظهراً فكرياً واعياً متفانياً في إيمانه مع حمله بثقة وقوة.

7- الأمن الوقائي:

ويعني: مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة – المؤسسات والأفراد – داخل مجتمعها؛ لمنع وقوع الجريمة والداخلة في نطاق الأمن المادي والمعنوي.

8- الأمن الهجومي:

مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة – المؤسسات والأفراد – داخل مجتمعها أو ضد الأهداف المعادية في الخارج؛ لإحباط مخططاتها الموجهة ضد أمن المجتمع عن طريق اختراقها، وعدم تمكينها من تنفيذ تلك المخططات.

9- أمن العمليات: ويعني مجموع الإجراءات التي يتخذها الجهاز الأمني؛ لضمان نجاح العمليات التي يقوم بها، وتشمل إجراءات ما قبل التنفيذ فيما يتعلق بإعداد الخطة والخطة البديلة، والإجراءات أثناء التنفيذ، أي: فيما يتعلق بواجبات كل فرد ودوره في العملية، ثم الإجراءات بعد التنفيذ، أي فيما يتوجب عمله على ضوء نتائج التنفيذ والاحتمالات المتوقعة وكيفية معالجتها ويمكن ان يطبق ذلك على انقاذ شعوبها من خلال الكوارث سواء كانت الكوارث البيئية او العسكرية .

10- الأمن العسكري:من خلال ما سبق من بيان مفهوم الأمن يتضح أن ربط معنى الأمن بالجانب العسكري يعني أن هناك أسس وقواعد واجراءات يجب التقيد بها في العمل العسكري لضمان حماية القوات المسلحة سواء المقاومة للعدو او المدافعة عن الوطن والشعب وسواء أكان ذلك على صعيد

الجبهة الداخلية أم الخارجية مع تهيئة الظروف المناسبة لها للقيام بواجبها العسكري على أكمل وجه لتحقيق أهدافها وهذا ما أشار إليه د. محمد نور الدين شحادة في تعريفه للأمن العسكري حيث قال: ويعني جميع الإجراءات – فعل أو امتناع – التي يجب اتخاذها لحماية القوات المسلحة بشرياً وتسليحاً وخططاً وتجهيزات وقدرات ومعلومات وفي نفس الوقت ضرورة اختراق القوات المسلحة المعادية والصديقة للوقوف على تلك البنود واستثمارها[40].

المبحث الثالث

الأمن الإسلامي ودوره في حماية اللاجئين السوريين

إن الشريعة الإسلامية بكل مقاصدها تتضمن مفاهيم الحماية والأمن والأمان والإجارة والله تبارك وتعالى يقول (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَعْلَمُونَ) [41] .

فإن كان ذلك مع المشركين نعطيهم الأمن والأمان واللجوء فما بالنا مع المسلمين.

إن الحماية للنفس البشرية دون النظر الى معتقدها الديني أو السياسي هي من مبادىء الإسلام وسماحته وهي قاعدة شرعية في مفهوم الأمن الإسلامي. وسوف أقسّم هذا المبحث الى المطالب التالية:

المطلب الأول

شروط اللجوء في الأمن الإسلامي

أولا: شروط حق اللجوء في الشريعة الإسلامية :

لكي يتم منح الملجأ وفقا لأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية يجب توافر الشروط الآتية:[42]

1- أن يكون اللاجيء في دار الإسلام أي في مكان تطبق فيه أحكام الشريعة الإسلامية فلا يمكن لدولة إسلامية أن تعطي اللجوء لشخص خارج نطاقها بل يجب أن يكون تحت ولايتها ويطبق فيها أحكامها الشرعية .

(40) انظر: مفاهيم استخبارية قرآنية: د. محمد نور الدين شحادة مرجع سابق ص34.

(41) سورة براءة آية 6

(42) حق اللجوء بين الشريعة والقانون الدولي : د. أحمد أبو الوفا ،جامعة نايف للعلوم الأمنية 2009

2- أن يوجد سبب دافع للجوء ولكن لايشترط أن يكون الشخص قد فر الى دار الإسلام خوفا من اضطهاد فيمكنه اللجوء لسبب آخر كأن يريد المقام في دار الإسلام لاعتناقه الإسلام مثلا أو يريد أن يكون من أهل الذمة .

3- عدم رغبة اللاجيء البقاء في دولته ويريد أن يتمتع بأمن وحماية دولة الإسلام وهذا ما ينطبق عليه لفظ(الإستجارة) ، أوكلمة الإجارة كما وردت في القرآن الكريم.

4- عدم تعارض الملجأ مع أحكام الشريعة الإسلامية وقد وردت عدة آيات قرآنية قررت حق اللجوء فمن ذلك قوله تعالى (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً) [43] فتوضح الآية الكريمة السرور لإستقبال اللاجئين وحسن معاملتهم (يحبون من هاجر اليهم) ومن ثم لايجوز ردهم الى الحدود أو رفض استقبالهم ويجب الإحسان اليهم .

ثانيا: المباديء التي تحكم حق اللجوء في الشريعة الإسلامية:

1- من المباديء الشرعية هو عدم رد اللاجيء أو إبعاده فالاسلام يرفض ارجاع اللاجيء أو نقله الى مكان يخشى عليه من الهلاك أو فقدحريته أو حقوقه كتعرضه للاضطهاد أو التعذيب أو المعاملة المهينة وهذا المبدأ يقره الإسلام في القاعدة التي تقول (مبدأ عدم جواز خرم الأمان) أو مبدأ (عدم جواز إخفار ذمة الآمن أو المستأمن) [44]

2- لايجوز بأي حال من الأحوال تسليم المستأمن الى دولته حتى لو كان ذلك لمفاداة أسرى مسلمين أو ترتب على ذلك قيام دولته بشن الحرب على الدولة الإسلامية لأن تسليمه نوعا من الغدر لا رخصة فيه. [45]

3- إن الوفاء المعطى للاجيء مقدم على كل شيء.

4- الأمثلة على عدم تسليم اللاجيء الى دولته في الإسلام كثيرة منها رفض نجاشي الحبشة تسليم المهاجرين المسلمين الى وفد قريش.

([43]) سورة الحشر آية 9

([44])المصباح المضيء في كتاب النبي الأمي ورسله الى ملوك الأرض من عربي وأعجمي : الإمام ابن حديدة الأنصاري : – دار الندوة الجديدة – بيروت 1306هـ 1986 ص231

([45])حق اللجوء في الشريعة :أحمد ابو الوفا : مرجع سابق ص 50

5- لايجوز فرض عقوبات على اللاجيء الذي يدخل أو يوجد بطريقة غير مشروعة في إقليم الدولة وهذا ما قررته الشريعة الإسلامية في أن الشخص آمن طالما أثبت أو أظهر سبب وجوده وفي ذلك قال الإمام أبو حنيفة(والحاصل أن من فارق المنعة عند الإستئمان فانه يكون آمنا عادة والعادة تجعل حكما اذا لم يوجد التصريح بخلافه ولو وجدنا حربيا في دارنا فقال: دخلت بأمان لم يصدق وكذا لو قال: أنا رسول الملك الى الخليفة الا اذا أخرج كتابا يشبه أن يكون كتاب ملكهم وإن احتمل أنه مفتعل لان الرسول آمن كما جرى به الرسول جاهلية واسلانا ولايجد مسلمين في دارهم ليشهدا له. [46]

6- عدم التمييز لأن منح الملجأ في الإسلام يكون لكل من يطلبه بغض النظر عن دينه أو جنسه أو لونه أو ثروته. [47]

المطلب الثاني

أنواع اللجوء

أولا : أنواع اللجوء في الشريعة الإسلامية:

النوع الأول: اللجوء الديني ويتمثل في :

أ- اللجوء لسماع كلام الله وينطبق عليه الآية القرآنية (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ) [48]

ب- اللجوء الى المسجد الحرام فقد أراد الله سبحانه وتعالى تعظيما للحرم وتقديسا له ،وأن يعتبر من لجأ الى الحرم آمنا يقول الله تعالى (نَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ) [49]

النوع الثاني: اللجوء الإقليمي : والعرب يطلقون على هذا النوع من الحماية (الداخلة أو النجدة) فقد كان معروفا في العصور السابقة للإسلام أن إكرام ضيافة اللاجيء وحمايته من الصفات البارزه للعرب وسارت النظرية الإسلامية على هذا النمط. [50]

([46])حاشية رد المحتار :ابن عابدين:– مطبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة 1386– 1966 ج4 ص 135

([47])بيان وجوه الهجرة على العباد وبيان وجوب نصب الإمام واقامة الجهاد :الشيخ عثمان بن فودي: –تحقيق فتحي المصري – دار جامعة الخرطوم للنشر 1977م ص124

([48]) سورة التوبة آية 6

([49]) سورة آل عمران آية 96

النوع الثالث: اللجوء الدبلوماسي في الإسلام:

معلوم أن العلاقات الدبلوماسية عندظهور الإسلام كانت علاقات خاصة أو مؤقته ولأجل ذلك فإن هذا النوع من اللجوء لم يجد له تطبيقات كثيرة في الإسلام ولكن هل هذا يتعارض مع الإسلام بمعنى ، هل منح اللجوء الدبلوماسي – حاليا- مع وجود البعثات الدبلوماسية الدائمة يتنافى مع الإسلام؟الجواب لاتعارض لأسباب عديدة منها: أن الظروف القديمة تغيرت بوجود دول الآن وأحكام ،والقاعدة الشرعية تقول (تغير الأحكام بتغير الأحوال) وكذلك أن الدول الإسلامية مرتبطة بمعاهدات دولية يجب الوفاء بها لأن الوفاء بالعهد قاعدة اسلامية [51]

المطلب الثالث

حقوق وواجباب اللاجيء في الشريعة الإسلامية

يتمتع اللاجئ في الإسلام بوضع قانوني لايقل ذلك عن المقرر في القانون الدولي بل لايجيز الإسلام إنتهاك الحقوق لمجرد المخالفة في الدين لقوله تعالى(لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) [52].

وتتمثل أهم حقوق اللاجئ في الإسلام في :

1- توفير الحاجيات المادية للاجئ: وتكون هذه الحاجيات في في توفير المأكل والمشرب والملبس وهذا أمر حض عليه الإسلام يقول تعالى: (وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ، إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا) [53] ،سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم (أي الإسلام خير ؟ قال" تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف") [54] وقال (اعبدوا الرحمن، واطعموا الطعام ،وافشوا السلام ، تدخلوا الجنة بسلام) [55] ولا شك أن ذلك يسري من باب أولى على اللاجئ وهو الذي يحارب المسلمين وأمثلة ذلك كثيرة في الإسلام ،ومنها حينما

([50]) أنظر: الأحكام العامة في قانون الأمم دراسة في كل من الفكر الغربي والاشتراكي والاسلامي: محمد طلعت الغنيمي: منشأة المعارف – الإسكندرية 1970 ص72 ط1

([51]) أنظر: أبو الوفا: مرجع سابق ص 121

([52])سورة الممتحنة آيه 8

([53])سورة الانسان آيه 8

([54])صحيح البخاري ، كتاب الإيمان ، باب إطعام الطعام من الإسلام رقم 12 ج1 ص63 ، ومسلم في الإيمان باب تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل رقم 39 ج1 ص65

([55])سنن الترمذي ، كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في فضل إطعام الطعام رقم 1855 ج4 ص 253 وقال الترمذي حديث صحيح.

أقبل أسارى بدر ووزعهم الرسول صلى الله عليه وسلم بين أصحابه وقال (استوصوا بالأسارى خيرا ، وقال ابو عزيز: كنت في رهط من الأنصار حين أقبلوا بي من بدر فكانوا اذا قدموا غداءهم وعشاءهم خصوني بالخبز وأكلوا التمر لوصيته رسول الله ..) [56].

2- رعاية ومساعدة اللاجئ (ابن السبيل أو المشرد) وقد قرر القرآن الكريم العديد من القواعد التي تخص هذه الفئة ومنها تقديم المساعدة المادية كما قال تعالى (وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ..) [57] كما أن لابن السبيل حق واجب في اموال المسلمين في الغنيمة وفي الصدقات وفي الفيء ويدل على ذلك قول الله تعالى (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ...) [58]

وأخيرا نقول إن القاعدة العامة في الإسلام أن اللاجئ مكرم شرعا وإن كان غير مسلم [59] ولأجل ذلك فإن الله سوى بين البشر في أصل الخليقة اذ جعلهم لأب واحد وأم واحدة ولعل ذلك أكده قوله تعالى(وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ..) [60].

وفي النهاية لابد أن نذكر رأيا جريئا لأحد أئمة المسلمين بخصوص حق التنقل والإقامة واللجوء في رسالة عنوانها (تخيير العباد في سكنى البلاد) [61] سأختصر جزءا منها حيث يقول: (فأما إجبار الإنسان على السكنى في مكان مخصوص والزامه بذلك بطريق الإقهار له والتغلب عليه ، فهوظلم وتعد يجب كفه على الرجل المسلم ويقع الظالم به) ويقول:(وخروج أهل القرى قرارهم وتركهم مساكنهم وأملاكهم بسبب الجور والظلم الزائد عليهم وعدم تحملهم ذلك لضعف قدرتهم عليه بحيث لايمكنهم عبادة الله تعالى بتحريم الحرام وتحليل الحلال من فسق الظلمة وعدوانهم عليهم وطلبهم منهم ما لايرضيه الله تعالى فإن الذي تفعله أهل القرى من الخروج عن قراهم أم يثابون عليه كما قال تعالى (يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ) [62] والله الموفق.

([56])السيرة النبوية لابن هشام ج1 ص 645

([57])سورة البقرة آية 177

([58])سورة الأنفال آية 41

([59])انظر : حاشية رد الحتار: ابن عابدين :– مرجع سابق – ج5 ص 58

([60])سورة الأسراء آية 70

([61])ابو الوفا: مرجع سابق ص 251

([62])سورة العنكبوت آية 56

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- التدخل هو التهديد باستخدام القوة أو الإستخدام القسري لها بواسطة دولة أو مجموعة من الدول ضد إرادة حكومة الدولة المستهدفة من أجل وضع حد للإنتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان بها شريطة أن يتم ذلك التدخل بتعويض من مجلس الأمن وأن يكون له استراتيجية خروج واضحة والا يقود الى تهديد وحدة وسلامة أراضي الدولة المستهدفة به.
- ان المعاناة التي واجهت اللاجئين السوريين نتيجة الإعتداءات العسكرية سواء كانت من الداخل أو من التدخل العسكرية كانت أكبر حجما ومأساة من الفائدة المرجوة من التدخل لأجل حماية حقوق الإنسان.
- ينبغي أن يكون لجامعة الدول العربية دورا فعالا في التدخل باعتبار أنها جامعة الدول والشعوب العربية ،والتدخل الإنساني لحماية ورعاية اللاجئين في البلاد الأعضاء في هذه الجامعة واجب عليهم التدخل الإنساني لحماية اللاجئين السوريين أو على الأقل ايوائهم وتمكينهم من الإقامة والرعاية في بلادهم لحين حل أزمة دولتهم،فالإسلام جامع مشترك بالإضافة الى العروبة
- إن الأمن الاسلامي منظومة متكاملة لها دور ريادي في الحفاظ على الأمة الاسلامية وتشمل كل فروع الأمن فمنها السياسي والاقتصادي والغذائي والعسكري وغيره.
- من المباديء الشرعية هو عدم رد اللاجيء أو إبعاده فالاسلام يرفض ارجاع اللاجيء أو نقله الى مكان يخشى عليه من الهلاك أو فقدحريته أو حقوقه كتعرضه للاضطهاد أو التعذيب أو المعاملة المهينة .
- يتمتع اللاحيء في الإسلام بوضع قانوني لايقل ذلك عن المقرر في القانون الدولي بل لايجيز الإسلام إنتهاك الحقوق لمجرد المخالفة في الدين وإن القاعدة العامة في الإسلام أن اللاجيء مكرم شرعا وإن كان غير مسلم.

التوصيات:

1- دراسة المنظومة الأمنية في الإسلام بعمق أكثر ووضع الخطط العملية للاستفادة منها في نصرة اللاجئين.

2- التأكيد على أن الإسلام وضع المناهج والأسس لكل مناحي الحياة حتى الأمنية وذلك من خلال إصدار مزيد من المجلات والدراسات التي تعني بدراسة حقوق الانسان والأمن والإعلام الهادف سواء المرئي أو المكتوب.

3- مساهمة جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الاسلامي في الحث على نصرة اللاجئين السوريين عن طريق توفير الحماية – تسهيل الاقامة في الدول اللاجئين اليها خاصة اعضاء الجامعة والمنظمة لحين عودتهم الى بلدهم – اسهام الدول الاعضاء المادي حتى يخصص للاجئين السوريين في الغذاء والدواء والتعليم والايواء

4- فضح الممارسات اللاانسانية التي تتم من قبل الانظمة الفاسدة من خلال منظومة امنية اسلامية فاعلة ووضع الخطط الامنية للتصدي لها وافشالها

5- إقرار مادة في المعاهد والجامعات تعني بحقوق اللاجيء من منطلق حقوق الانسان على أن تحتوي على القيم الإسلامية والمبادئ التي أرسى دعائمها الإسلام أثناء الحروب.

والله الموفق،،،،

مصادر البحث:

1- القرآن الكريم

2- أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري الناشر: دار الفكر 1979م.

3- استخبارية قرآنية: محمد نور الدين شحادة– مكتبة الرائد العلمية – عمان الأردن 1999م.

4- الإسلام والأمن الاجتماعي – محمد عمارة – دار الشروق – بيروت ط1 – 1418هـ.

5- الأمم الفكري والعقائدي مفاهيمه وخصائصه وكيفية تحقيقه: أحمد بن علي المجذوب، بحث علمي منشور ضمن الندوة العلمية نحو إستراتيجية عربية – دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض – 1408هـ.

6- الأمن في السنة النبوية: د. إسماعيل رضوان ونهاد الثلاثيني ص9 – بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية – غزة المجلد العشرون العدد الأول

7- الأمن وجمعيات تحفيظ القرآن – عبد العزيز الفوزان – بحث مقدم للملتقي الرابع لجمعيات تحفيظ القرآن بالسعودية 1430هـ.

8- بيان وجوه الهجرة على العباد وبيان وجوب نصب الإمام واقامة الجهاد :الشيخ عثمان بن فودي: –تحقيق فتحي المصري – دار جامعة الخرطوم للنشر 1977م

9- بين الأمن العام والأمن السياسي، علي الدين هلال – 1406هـ.

10- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي الناشر: دار بن الجوزي – الرياض – ط1 1415هـ.

11- لسان العرب: محمد بن منظور – الناشر: دار حامد – بيروت – ط1 – 1417هـ.
12- مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي – تحقيق محمود خاطر،مكتبة لبنان – ناشرون – بيروت – 1415هـ - 1995م.
13- المصباح المضيء في كتاب النبي الأمي ورسله الى ملوك الأرض من عربي وأعجمي : الإمام ابن حديدة الأنصاري : - دار الندوة الجديدة – بيروت 1306هـ 1986
14- مفهوم الأمن الفكري – دراسة تأصيلية في ضوء الإسلام: ماجد بن محمد بن علي الهذيلي – رسالة ماجستير – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية –كلية الشريعة – قسم الثقافة الإسلامية – 1432 هـ- 1433هـ.
15- مقومات الأمنية والتدريب – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ج15 – عدد 29 ،محرم 1421.
16- الأحكام العامة في قانون الأمم دراسة في كل من الفكر الغربي والاشتراكي والاسلامي: محمد طلعت الغنيمي: منشأة المعارف – الإسكندرية 1970
17- تطبيق حقوق الانسان :بيتر بايهر، دار المستقبل العربي 1994
18- حاشية رد المحتار :ابن عابدين:– مطبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة 1386
19- حق اللجوء بين الشريعة والقانون الدولي : د. أحمد أبو الوفا ،جامعة نايف للعلوم الأمنية 2009
20- حقوق الإنسان ، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق: أحمد الرشيدي : ،مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة 2003
21- شرح صحيح مسلم الإمام النووي – دار الخير – بيروت ط3 – 1416هـ.
22- صحيح البخاري ،محمد بن إسماعيل البخاري ،بيت الأفكار الدولية للنشر. الرياض 1419هـ.
23- مبدأ التدخل الدولي الإنساني في إطار المسؤولية الدولية :العربي وهبة: . رسالة دكتوراة جامعة الأزهر كلية الحقوق
24- - مقاييس اللغة: أحمد بن فارس القزويني – تحقيق عبد السلام هارون – الناشر دار الجيل – بيروت – لبنان 1420هـ - 1999م.
25- هل تتحول المساعدات الإنسانية الى تدخل إنساني ؟: موريس توريللي: د. مفيد شهاب وآخرون دراسات في القانون الدولي الإنساني – دار المستقبل القاهرة .

- Danish institute of international affairs,Humanitarion interrention legal and political Aspects,Copenhagen Denmark 1999 p11

الحقوق الأساسية للنازحين السوريين في القانون الدولي

أ.د.علي هادي حميدي الشكراوي* والباحث.موسى ألياس عباس البياتي**

المقدمة

تميز النزاع المسلح في سوريا بكثرة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان واهدراها ، والتي تزايدت مع فشل الجهود الدولية في التوصل إلى تسوية سياسية حتى عام 2017 ، وحسب تقرير (Human Rights Watch 2017) فقد بلغ عدد القتلى في هذا النزاع حوالي 470 ألفاً حتى فبراير/ شباط 2016 قابل للزيادة ، وأدى استمرار القتال إلى أزمة إنسانية كارثية مع وجود 6.6 مليون نازح و4.8 مليون طالب لجوء، وبحلول منتصف عام 2016، كان هناك حوالي مليون نسمة يعيشون في المناطق المحاصرة ومحرومون من المساعدات الضرورية للحياة .

تتأتى أهمية البحث من معالجته لمشكلة إنسانية تهم كل السوريين دون تمييز وليس فقط النازحين داخليا ، لاسيما وان الاطار القانوني الأساسي لحماية حقوقهم لم يكن قادرا على تحقيق تلك الحماية .

ويهدف البحث الى إثبات فرضية مفادها أن النازحون داخليا في سوريا غير قادرين على التمتع بحقوقهم الأساسية التي نظمها القانونين الدولي الوطني وذلك بسبب عدم قدرة مؤسسات النظام السياسي السوري على تمكينهم من ممارستها فعلياً.

---

*– **الأستاذ الدكتور علي هادي حميدي الشكراوي**: أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، عمل أستاذاً في كلية القانون –جامعة بابل / العراق في الدراستين الأولية والعليا، يعمل حالياً أستاذاً في كلية العلوم السياسية –جامعة الكوفة / العراق، صدر له كتاب: النظم السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2014، نشر (30) بحثاً في مجلات علمية محكمة، واشترك في تأليف خمسة كتب علمية، حاصل على (10) شهادات علمية تقديرية.

– **الباحث: موسى الياس عباس البياتي: حاصل على ماجستير قانون دولي خاص جامعة غازي بأنقرة 2008م، مدرِّس بجامعة الكوفة كلية العلوم السياسية، مشارك في العديد من الندوات والموتمرات المحلية والدولية في مجال القانون الدولي.

ومن أجل التوصل الى النتائج المتوخاة من هذا البحث ، سوف يتم اعتماد المنهجين الاستقرائي والاستنباطي بغية تحقيق ملاحظة وتحليل مدى تمتع المواطنين النازحين داخليا في مباشرة حقوقهم الأساسية والتحقق من صحة فرضية البحث القائلة بأن النازحون داخليا في سوريا غير قادرين على التمتع بحقوقهم الأساسية التي نظمها القانون الدولي والقانون الوطني وذلك بسبب عدم قدرة مؤسسات النظام السياسي السوري على تمكينهم من ممارسة حقوقهم الأساسية على ارض الواقع الفعلي. وكذلك لوصف وتحليل الوسائل المناسبة لحل مشكلة المواطنين النازحين داخليا ، والتحقق من صحة فرضية البحث القائلة بأن هذه المشكلة عصية على الحل بقدرات الحكومة الذاتية وتلكؤ دعم المجتمع الدولي ، مما يجعل من قيام الحكومة بتعبئة كافة الجهود والطاقات الهادفة الى تحرير الأراضي السورية من سيطرة التنظيمات الإرهابية وتطهيرها من الألغام والمواد المتفجرة ، ومن ثم إعادة إعمارها بوصف ذلك أحد أهم الوسائل التي تفضي الى حل تلك المشكلة بإعادة النازحين طوعا الى مناطقهم الأصلية .

ولاشك في أن هذين المنهجين هما الأكثر ملائمة في دراسة موضوع البحث والتوصل الى الاستنتاجات المتوخاة منه.

وتم تقسيم هيكلية هذا البحث إلى أربعة مباحث:

تناول المبحث الأول مفهوم النازحين داخلياً لغةً واصطلاحاً وتمييزه عن مفاهيم المهاجرين واللاجئين.

بينما تناول المبحث الثاني حقوق النازحين داخلياً الأساسية في القانون الدولي لاسيما ما ورد منها في الوثائق الدولية.

وتناول المبحث الثالث منها مخاطر النزوح ومبادئ مبادئ الحلول الدائمة لمشكلة الأشخاص النازحين داخلياً.

فيما تناول المبحث الرابع الوسائل الدولية لحل أزمة النازحين داخلياً لاسيما دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ودور المساعدات الإنسانية الدولية المقدمة إلى سوريا من قبل الدول والمنظمات الدولية في حل المشكلة .

Summary

Basic Rights of Syrian Displaced Persons in International Law

PROF. DR ALI HADI HAMIDI AL SHOKRAWY UNIVERSITY OF KUFA FACULTY OF POLITICAL SCIENCE	ASSISTANT TEACHER MOSES ELIAS ABBAS AL - BAYATI UNIVERSITY OF KUFA FACULTY OF POLITICAL SCIENCE

The Syrian crisis has evolved to a level that has made the majority of the Syrian people living in harsh and tragic conditions. It has been divided between displacement, migration and asylum on the one hand, or staying under the military siege imposed on their own areas, Which impeded direct and indirect access to the population to provide them essential assistance and services necessary for their survival.

The armed conflict in Syria has been marked by the massive violations of human rights, which have increased with the failure of international efforts to reach a political settlement until 2017.

The number of people killed in this conflict was about 470,000 by February 2016. The continuing fighting led to a catastrophic humanitarian crisis with 6.6 million displaced persons and 4.8 million asylum seekers. By mid-2016, about 1 million people lived in the besieged areas.

The importance of this research is that it addresses a humanitarian problem that concerns all Syrians without distinction, not just internally displaced persons, especially since the basic legal framework for protecting their rights has not been able to achieve such protection.

The aim of this research is to prove that IDPs in Syria are unable to enjoy their basic rights under international and national law because of the inability of the Syrian political system to enable them to practice their rights effectively.

The structure of this research was divided into four sections, as follows : The first topic deals with ; the concept of internally displaced persons and its distinction from the concepts of immigrants and refugees .The second topic deals with ; The legal basis for the rights of IDPs. The third topic deals with; Principles of durable solutions to the problem of internally displaced persons. Fourth topic deals with; International means to resolve the crisis of internally displaced persons in Syria.

The most important results of this research are:

1. Insufficient efforts to strengthen effective legal and practical systems that protect the rights of Syrian refugees and displaced persons in particular and are in persistent need of international protection as well as national protection.

2. Lack of international support for shared responsibility in resolving the problems of displaced persons and Syrian refugees and their integration into host communities ,Which is contrary to the obligations of States to the rules of international and humanitarian law.

finally One of the most important proposals is to develop a realistic Syrian strategy that includes the reconstruction of liberated areas from the control of the terrorist organizations, a genuine national reconciliation and tolerance that will pave the way for peaceful coexistence among the components of Syrian society.

المبحث الأول

مفهوم الأشخاص النازحين داخليا وتمييزه عن مفهومي المهاجرين واللاجئين

بسبب النزاعات المسلحة أو انتشار حالات العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان ، ارتفع عدد الأشخاص النازحين داخليا في العالم إذ وصل الى حوالي 33.3 مليون شخص في نهاية عام 2013 [1]. وبلغ مع نهاية العام 2014 عدد من أجبروا على الفرار من بيوتهم نتيجة الصراعات المسلحة وانتشار العنف حوالي (38) مليون شخص يعيشون داخل حدود بلدانهم . وقد شهد العام 2014 انضمام (11) مليون نازح جديد، أو ما يعادل 30 ألف شخص يومياً . وكانت غالبية الزيادة في النزوح داخلياً هي نتيجة للأزمة الممتدة في كل من العراق، وجنوب السودان، وسوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونيجيريا. إذ استأثرت هذه البلدان الخمسة بنسبة 60 % من ظاهرة النزوح الجديد في العالم ككل [2].

وبهدف تحديد مفهوم الشخص النازح داخليا ، والفروق بينه وبين المفاهيم التي تشير الى الأشخاص الآخرين الذين يشتركون معه في بعض مراحل المعاناة الإنسانية لاسيما المهاجرين واللاجئين ، سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين ، وكما يأتي :

المطلب الأول

مفهوم الأشخاص النازحين داخلياً

نتناول في هذا المطلب مفهوم الأشخاص النازحين داخليا من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية وذلك في بندين وكما يأتي :

أولا– الأشخاص النازحين داخليا لغةً :

ورد مصطلح (نازح) في معجم المعاني الجامع على انه : (نازِح: (اسم) بَلَدٌ نَازِحٌ : بَعِيدٌ . نَازِحٌ عَنْ بِلاَدِهِ : بَعِيدٌ عَنْهَا ، مُبْعَدٌ عَنْهَا . ، نَزَحَ عَنْ بِلاَدِهِ : رَحَلَ عَنْهَا ، نَزَحَ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ : اِنْتَقَلَ . وجاء معنى نازح في معجم اللغة العربية المعاصر على انه : (نزَح الشّخصَ عن ديارِه : أبعده عنها : نزحهم قهرًا . نزَح الشّخصُ عن أرضه : بعُد عنها : السكان النازحون عن ديارهم ، نزوح جماعيّ) .

---

[1] – التكلفة الإنسانية للحرب– الاتجاهات العالمية 2013 ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، طبع المفوضية ، جنيف ، سويسرا ، 20 يونيو2014 ، ص23 .

[2] – استعراض عالمي العام 2015 : الأشخاص النازحون داخلياً بسبب النزاعات والعنف ، مجلس اللاجئين النرويجي (NRC) ، مركز مراقبة النزوح الداخلي (IDMC)، Internal Displacement Center & Norwegian Refugee Council ، ص1 ، ص7.

وفي المعجم الفني ورد معنى نازح على انه : (بَلَدٌ نَازِحٌ : بَعِيدٌ . نَازِحٌ عَنْ بِلاَدِهِ : بَعِيدٌ عَنْهَا ، مُبْعَدٌ عَنْهَا . اِسْتَقَرَّ النَّازِحُونَ فِي الْخِيَامِ) .

في اللغة الإنكليزية ورد المصطلح (نازح) بالمعنى المالي (Displaced) ، وجاء بالمعنى العام (Emigrant) ليعني كل منهما كلمة نازح ، بينما جاء المصطلح بالمعنى الاجتماعي (Internally Displaced Person) لتعني الشخص النازح داخليا ، وهو المصطلح الأكثر استخداما من قبل منظمة الأمم المتحدة والباحثين المختصين .

ويبدو إن المعنى اللغوي للمفهوم لا يبتعد كثيرا عن المعنى الاصطلاحي للشخص النازح داخليا (Internally displaced person) كما سوف نلاحظ ذلك في تعريفه ، إذ أكدت المعاني اللغوية على إبعاد أو نزوح الشخص عن دياره ، أي إبعاده أو نزوحه في داخل بلاده بصورة فردية او جماعية قهرا ومضطرا .

ثانيا–تعريف الأشخاص النازحين داخلياً:

عرفت المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي لعام 1998 المشردين (النازحين داخليا) في ديباجتها على انهم : (الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا الى ذلك ، ولاسيما نتيجةً أو سعياً لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر، ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة) .[3]

ويمكن ادراك العناصر التي ترتبط بتعريف الأشخاص النازحين داخليا ، بما يأتي :

1–حدوث النزوح الإجباري أو القسري ، أي النزوح غير الطوعي سعيا نحو الأمن .

[3] –مبادئ توجيهية بشأن التشريد الداخلي لعام 1998 (Guiding Principles on Internal Displacement) ، التي اعترف بها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي المنعقد بنيويورك في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2005، بموجب القرار (60/ L.1 132, UN Doc. A/60/L.1) ، باعتبارها إطاراً دولياً هاماً لحماية النازحين داخل بلدانهم ، وتتكون هذه المبادئ من مقدمة وثلاثين مبدأ موزعة على خمسة فروع ، تناول الفرع الأول مبادئ عامة ، والفرع الثاني المبادئ المتعلقة بالحماية من التشريد ، والفرع الثالث المبادئ المتعلقة بالحماية أثناء التشريد ، والفرع الرابع المبادئ المتعلقة بالمساعدة الإنسانية ، والفرع الخامس المبادئ المتعلقة بالعودة وإعادة التوطين والاندماج .(الوثيقة: UN.Doc.E/CN.4/1998/53/Add2/1998) .

2-إن الأشخاص النازحين داخليا ليسوا لاجئين ما داموا لم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة ، ولم يحصلوا على الموافقات الأصولية للجوء في دولة أخرى .

وأن هذا التعريف أورد أسباب النزوح الداخلي الخاصة بالنزاعات المسلحة أو حالات العنف أو حالات انتهاك حقوق الإنسان أو حالات الكوارث الطبيعية أو الكوارث من التي هي من فعل البشر . ولاشك في أن هنالك أسباباً أخرى ، لذا جاءت كلمة (لاسيما) لتؤكد عدم استبعاد أية أسباب أخرى تدفع للنزوح الإجباري أو القسري .

ويعد التعريف السابق ذكره تعريفاً وصفياً اكثر مما هو قانونيا ، فهو يصف الحالة الواقعية لشخص تم تشريده داخل دولته ، ولا يمنح وضعا قانونيا خاصا أو حقوقا معينة كما هو الحال بالاعتراف بالحقوق الى اللاجئ الذي هو في خارج دولة مكان إقامته المعتادة وغير جنسيته[4]. ويبدو أن سبب ذلك يعود الى أن النازحين داخليا بصفتهم مواطنون لهم الحقوق كافة في دولهم .

وفي رأي اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن هذا التعريف مناسب تماما لأغراض المبادئ التوجيهية في كونها تعكس قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتتفق معهما ، فهي تعيد تقرير حقوق قد تكون متصلة بأي إنسان يتأثر بالنزوح الداخلي . ومع ذلك فإن تعريف الأمم المتحدة لا يبدو سهل التطبيق للأغراض العملية إذ إنه يشمل مجموعة متباينة جدا من الأفراد الذين تختلف احتياجاتهم كثيرا إلى حد أنها تتخطى قدرات وخبرات أية منظمة دولية منفردة . وبناء على ذلك تحيد عدة منظمات إنسانية عن هذا التعريف عند السعي لتعريف الأشخاص الواقعين في مجال أنشطتها وولايتها ، فالبعض يطبق معايير تضيق فئات الأشخاص موضع الاهتمام ، بالتركيز مثلا على ضحايا الاضطهاد ، ويبدو أن آخرين يتجاوزون التعريف بضم اللاجئين العائدين .[5]

---

[4] – دليل إرشادي عن حماية النازحين داخليا (Handbook for the Protection of Internally Displaced Persons) ، روفن منيكديويلا ، (منسق) مجموعة العمل التابعة للتجمع العالمي للحماية ، مارس / آذار 2010 ، ص8-9 .

[5] – الأشخاص النازحون داخليا : ولاية ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد : (838) ، 30 / 06 /2000 ، متاح على الرابط الاتي :

-https://www.icrc.org/ara/index.jsp.

المطلب الثاني

تميز مفهوم الأشخاص النازحين داخليا عن مفهومي المهاجرين واللاجئين

ابتداءً يحتفظ النازحون كمواطنين بكامل حقوقهم ، بما في ذلك الحق في الحماية وفقاً لقوانين حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي . ولاشك في أن هنالك من يخلط بين مصطلح النازحين داخليا وبين مصطلحي المهاجرين واللاجئين ، على الرغم من وجود فروق جوهرية بينهما .

وعليه سوف نتناول في هذا المطلب مفهومي الأشخاص المهاجرين واللاجئين ، وكما يأتي :

أولا–المهاجرين :

قدمت منظمة العفو الدولية ، مفهوما للمهاجر على أنه:(الشخص الذي يتنقل داخل حدود بلده أو من بلد لآخر بحثاً عن العمل أو مدفوعاً بأسباب أخرى من قبيل الالتحاق بعائلته. وينتقل البعض طوعاً فيما يُضطر آخرون لذلك مجبرين جراء ما يواجهون من مصاعب اقتصادية وغير ذلك من المشاكل. وقد يهاجر الناس بصورة نظامية من خلال الحصول على تصريح قانوني بالعمل والإقامة داخل بلدٍ ما، أو بصورة غير نظامية دون الحصول على تصريح من البلد التي يقصدونها للعمل والإقامة فيها)[6].

ثانيا–اللاجئين :

عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951، اللاجئ على انه:(كل شخص يوجد، بنتيجة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/ يناير 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد. فإذا كان الشخص يحمل أكثر من جنسية، تعني عبارة بلد جنسيته كلا من البلدان التي يحمل جنسيتها. ولا يعتبر محروما من

---

[6] – من هو المهاجر؟ ، منظمة العفو الدولية ، متاح على الرابط الآتي :

-https://www.amnesty.org.

حماية بلد جنسيته إذا كان، دون أي سبب مقبول يستند إلى خوف له ما يبرره، لم يطلب الاستظلال بحماية واحد من البلدان التي يحمل جنسيتها)[7] .

ثم أدركت الدول الأطراف أن حالات لجوء جديدة قد ظهرت منذ أن اعتمدت الاتفاقية عام 1951، وبالتالي يمكن ألاّ يحيط نطاق الاتفاقية بهؤلاء اللاجئين، ورأت أن من المرغوب فيه أن يتساوى في الوضع جميع اللاجئين الذين ينطبق عليهم التعريف الوارد في الاتفاقية دون تقييده بحد أول كانون الثاني/يناير 1951 ، لذلك اتفقت في المادة الأولى من البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام 1966 والنافذ عام 1971 على أن تتعهد الدول الأطراف في هذا البروتوكول بتطبيق المواد 2 إلى 34 من الاتفاقية على اللاجئين الذين يرد تعريفهم لغرض هذا البروتوكول بما تعني لفظة (لاجئ) باستثناء حالة تطبيق الفقرة الثالثة من هذه المادة ، كل شخص ينطبق عليه التعريف الوارد في المادة 1 من الاتفاقية كما لو لم ترد في الفقرة (2) من الفرع ألف منها الكلمات (نتيجة أحداث وقعت قبل أول كانون الثاني/ يناير 1951) وكلمات (بنتيجة مثل هذه الأحداث) .[8]

وجاء هذا البروتوكول لجعل الاتفاقية أكثر اتساعاً وشمولا في إطار تعريف اللاجئ ، بحيث ألغى القيود الجغرافية والزمنية الواردة في الاتفاقية التي كان لا يسمح بموجبها إلا للأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة لأحداث وقعت في أوروبا قبل 1 يناير/ كانون الثاني 1951، بطلب الحصول على صفة اللاجئ . لقد استثنى التعريف الوارد في الاتفاقية والبروتوكول ، الأشخاص الذين هجروا من منازلهم ولم

---

[7] –الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين التي اعتمدها يوم 28 تموز/يوليه 1951 مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، ، جنيف، للمدة 2–25 تموز/يوليو1951، الذي دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الانعقاد بمقتضى قرارها رقم 429 (د–5) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1950 ، تاريخ بدء النفاذ: 22 نيسان/أبريل 1954، وفقا لأحكام المادة 43 . الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد رقم 189، الصفحة رقم 137. وكذلك :–حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، (.94.XIV-Vol.1, Part 1)، ص 892.

[8] –البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام 1966 والنافذ عام 1971 .أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما به مع الإقرار في القرار 1186 (د–41) المؤرخ في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1966، كما أحاطت الجمعية العامة علما به في قرارها 2198 (د–21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966 والذي رجت فيه الأمين العام أن يحيل نص البروتوكول إلي الدول المذكورة في مادته الخامسة لتمكينها من الانضمام إلى هذا البروتوكول ، تاريخ بدء النفاذ: 4 تشرين الأول/أكتوبر 1971، وفقا لأحكام المادة 8.–حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، (A.94.XIV-Vol.1, Part 1) ، ص 917.

يغادروا البلد الذي يحملون جنسيته أو يقيمون فيه[9]. ورغم هذا التطوير إلاّ إن الأشخاص الذين نزحوا داخل أوطانهم لم يتم منحهم أية حماية أو تحديد لطرق التعامل معها من خلال الاتفاقية والبروتوكول .

وعرفت منظمة العفو الدولية ، اللاجئ على انه ذلك : (الشخص الذي فر من بلده جراء ما تعرض له من انتهاكات لحقوق الإنسان أو بسبب معتقداته. وتكون حكومة بلده غير قادرة أو غير راغبة في توفير الحماية له ما يضطره للمغادرة سعياً وراء الحصول على الحماية الدولية)[10].

أن الأسباب والنتائج المترتبة على النزوح ، والعوائق التي تواجه عودتهم قد تكون متشابهة بالنسبة للنازحين داخليا واللاجئين ، إلاّ أن النظم القانونية التي تنطبق على المجموعتين مختلفة ، فاللاجئون هم ضحايا الاضطهاد ويخضعون إلى نظام قانوني محدد .

أما النازحين داخليا فهم باقون داخل بلدانهم ، ويظلون محتفظين بحقهم الكامل في الحماية التي يكفلها القانون الدولي والوطني. وليست هناك أسس صالحة لمساواة وضع النازحين داخليا بوضع الأجانب، كما يحدث غالباً في حالة اللاجئين[11].

وغالباً ما تطلق بشكل خاطئ تسمية (لاجئون) على النازحين داخلياً. وعلى خلاف اللاجئين، فإنهم لا يعبرون أي حدود دولية بحثاً عن ملاذ آمن وإنما يبقون داخل بلدانهم الأصلية ، حتى وإن كانت أسباب فرارهم مماثلة لتلك التي تدفع اللاجئين إلى مغادرة بلدانهم (نزاعات مسلحة، عنف عام ، انتهاكات لحقوق الإنسان)، إلا أن النازحين يبقون من الناحية القانونية تحت حماية حكومتهم ، حتى لو كانت هذه الحكومة هي سبب فرارهم ، ويحتفظ النازحون كمواطنين بكامل حقوقهم[12].

---

[9] – النازحون داخليا : أية حماية؟ ، المجلة الإليكترونية (موارد: اللاجئون والأشخاص النازحون داخليا بين حقوق الإنسان والواقع) ، باليغ تسلاكيان ، عدنان نسيم ، المكتب الإقليمي لمنظمة العفو الدولية ، بيروت ، العدد (21) ، ص 10 ، متاح على الرابط الاتي :

-http://www.amnestymena.org/Magazine.aspx.

[10] –، من هو اللاجئ ؟ ، منظمة العفو الدولية متاح على الرابط الآتي :

-https://www.amnesty.org.

[11] – الأشخاص النازحون داخليا: ولاية ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، مصدر سبق ذكره.

[12] – النازحون داخلياً ، مهجرون داخل أوطانهم ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، متاح على الرابط الآتي :

-http://www.unhcr-arabic.org/cgi-bin/texis/

المبحث الثاني

الأساس القانوني لحقوق الأشخاص النازحين داخليا الأساسية

لاشك في أن الأشخاص النازحين داخليا لهم الحقوق التي يكفلها القانون الدولي ، لذا وضعت المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي لعام 1998 بهدف إعادة بيان المبادئ العامة لحماية تلك الحقوق بتفصيل أكثر ، ومعالجة الثغرات القانونية الموجودة ، ولا جدال في أن القانون الدولي الإنساني يلزم الجهات الحكومية وغير الحكومية كافة في حالات النزاع المسلح وما ينجم عنه من عمليات نزوح داخلي ، بالرغم من أن مصطلح الأشخاص النازحين داخليا لم ينص عليه صراحة .

وعليه فقد تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين ، تناول المطلب الأول منها الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الأشخاص النازحين داخليا ، بينما تناول المطلب الثاني مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشريد الداخلي لعام 1998 ، وكما يأتي:

المطلب الأول

الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الأشخاص النازحين داخليا

أن الأشخاص النازحين داخليا هم غالبا بين المجموعات الأكثر ضعفا والتي هي بأمس الحاجة إلى الحماية والمساعدة، ففي أغلب الحالات يفتقر هؤلاء إلى المأوى ، بالإضافة إلى النقص الغذائي ، والنقص الحاد في مستلزمات الحياة الأساسية من ملبس ومأكل وسكن لائق وتعليم وطبابة، فضلا عن ظاهرة البطالة ، ويزداد الوضع المأساوي للعائلات التي تتعرض للتفكك ، ناهيك عن المعاناة التي يتعرضون لها في حالات النزاع المسلح [13].

لعل من أهم الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الأشخاص النازحين داخليا هي اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين لعام 1977، واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام1951 وبروتوكولها لعام1967.

[13] – النازحون داخليا : أية حماية؟ ، باليغ تسلاكيان ، عدنان نسيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 12.

أولا– اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين لعام 1977 :

إن اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والبروتوكولان الإضافيان واجبة الإتباع كأساس موثق للقانون الإنساني الدولي. فالاتفاقيات الأربعة والبرتوكول الأول تشكل إطارا لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة الدولية. أما بالنسبة للنزاعات المسلحة الداخلية فتنطبق عليها المادة الثالثة المشتركة من الاتفاقيات الأربعة والبرتوكول الثاني لحماية المدنيين .

أن المبادئ الإنسانية التي أكدتها المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 تشكل الأساس الذي يقوم عليه احترام شخص الإنسان في حالات النزاع المسلح الذي لا يتسم بالطابع الدولي ، وان المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تكفل لشخص الإنسان حماية أساسية ، لاسيما لضحايا المنازعات المسلحة .

لقد أكد البند الأول من المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربعة على المعاملة الإنسانية دون تمييز يقوم على العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد أو الثروة، أو أي معيار تمييزي آخر ضد الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر. وحظرت في جميع الأوقات والأماكن الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب، وأخذ الرهائن، والاعتداء على الكرامة الشخصية، وخاصة المعاملة المهينة التي تحط من كرامة الإنسان ، وإصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة [14].

---

[14] –ينظر:-اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949 ،التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لوضع اتفاقيات دولية لحماية ضحايا الحروب المعقود في جنيف خلال الفترة من 21 نيسان/أبريل – 12 آب/أغسطس 1949 ، تاريخ بدء النفاذ: 21 تشرين الأول/أكتوبر 1950 وفقا لأحكام المادة 58 .

–اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949 التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لوضع اتفاقيات دولية لحماية ضحايا الحروب المعقود في جنيف خلال الفترة من 21 نيسان/أبريل إلى 12 آب/أغسطس 1949 ، تاريخ بدء النفاذ: 21 تشرين الأول/أكتوبر 1950 وفقا لأحكام المادة 57.

–اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949 التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لوضع اتفاقيات دولية لحماية ضحايا الحروب المعقود في جنيف خلال الفترة من 21 نيسان/أبريل إلى 12 آب/أغسطس 1949، تاريخ بدء النفاذ: 21 تشرين الأول/أكتوبر 1950 وفقا لأحكام المادة 138.

وأضافت اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام 1949 مزيدا من الحماية للأشخاص النازحين داخليا بصفتهم مدنيين لاسيما في الباب الثاني الموسوم بالحماية العامة للسكان من بعض عواقب الحرب بغية تخفيف معاناتهم ، من خلال إنشاء الأطراف المتعاقدة مناطق ومواقع استشفاء وأمان منظمة بكيفية تسمح بحماية الجرحى والمرضي والعجزة والمسنين والأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والحوامل وأمهات الأطفال دون السابعة [15] . وتسهيل أعمال البحث التي يقوم بها أفراد العائلات المشتتة بسبب الحرب من أجل تجديد الاتصال بينهم وإذا أمكن جمع شملهم [16].

إضافة الى كل ما تقدم فإن الاتفاقية أوجبت على الأطراف المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية ، ويلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى محاكمة، أيا كانت جنسيتهم [17].

أما البرتوكول الإضافي الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف فقد أكدت المادة (32) منه على حق كل أسرة في معرفة مصير أفرادها [18] . وجاء البرتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 ليطور ويكمل المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف المبرمة في 12 آب/أغسطس 1949 [19]، إذ أكد على أن يكون لجميع الأشخاص الذين لا يشتركون بصورة مباشرة أو الذين يكفون عن الاشتراك في

-اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949 التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لوضع اتفاقيات دولية لحماية ضحايا الحروب المعقود في جنيف خلال الفترة من 21 نيسان/أبريل إلى 12 آب/أغسطس 1949 ، تاريخ بدء النفاذ: 21 تشرين الأول/أكتوبر 1950 وفقا لأحكام المادة 53 .

-حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993،(.94.XIV-Vol.1, Part 1) ، الصفحات : 955 & 993 & 1126 .

[15] -المادة (14) من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام 1949.

[16] -المادة (26) من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام 1949.

[17] -المادتان : (146-147) من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام 1949.

[18] -البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية الذي اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لتأكيد القانون الدولي الإنساني المنطبق على المنازعات المسلحة وتطويره وذلك بتاريخ 8 حزيران/يونيه 1977 ، تاريخ بدء النفاذ: 7 كانون الأول/ديسمبر 1978، وفقا لأحكام المادة 95 .

[19] -البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية الذي اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لتأكيد القانون الدولي الإنساني المنطبق على المنازعات المسلحة وتطويره وذلك بتاريخ 8 حزيران/يونيه 1977، تاريخ بدء النفاذ: 7 كانون الأول/ديسمبر 1978، وفقا لأحكام المادة 23 .

-حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993،(.94.XIV-Vol.1, Part 1)، ص 1317.

الأعمال العدائية سواء قيدت حريتهم أم لم تقيد ، الحق في أن يحترم أشخاصهم وشرفهم ومعتقداتهم وممارستهم لشعائرهم الدينية ويجب أن يعاملوا في جميع الأحوال معاملة إنسانية دون أي تمييز مجحف. ويحظر الأمر بعدم إبقاء أحد على قيد الحياة . وحظر الاعتداء على حياة الأشخاص وصحتهم وسلامتهم البدنية أو العقلية ولا سيما القتل والمعاملة القاسية كالتعذيب أو التشويه أو أية صورة من صور العقوبات البدنية، وفرض الجزاءات الجنائية ، وأخذ الرهائن، وأعمال الإرهاب، وانتهاك الكرامة الشخصية وبوجه خاص المعاملة المهينة والمحطة من قدر الإنسان وكل ما من شأنه خدش الحياء، والرق وتجارة الرقيق بجميع صورها، والسلب والنهب، او التهديد بارتكاب أي من الأفعال المذكورة ، فضلا عن توفير الرعاية والمعونة للأطفال بقدر ما يحتاجون إليه [20]. ولا يجوز الأمر بترحيل السكان المدنيين، لأسباب تتصل بالنزاع ، ما لم يتطلب ذلك أمن الأشخاص المدنيين المعنيين أو أسباب عسكرية ملحة. وإذا ما اقتضت الظروف إجراء مثل هذا الترحيل، يجب اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لاستقبال السكان المدنيين في ظروف مرضية من حيث المأوي والأوضاع الصحية الوقائية والعلاجية والسلامة والتغذية [21].

أن اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين لعام 1977 تمنح حماية واسعة للسكان المدنيين ضد النزوح ، وتعطي حصانة للمدنيين من الهجمات العسكرية والتجاوزات الأخرى ، وتحظر النزوح القسري.

ثانياً–اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام1951 وبروتوكولها لعام1967:

تعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاق دولي بشأن حقوق اللاجئين بعد موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليها بتاريخ 25 يوليو/تموز 1951 [22]. ولقد كان هذا الصك الدولي الأول مقصورا على توفير الحماية بصفة أساسية للاجئين الأوروبيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، غير أن بروتوكول عام 1967 وسع بدرجة كبيرة من نطاق الولاية المنوطة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعد أن انتشرت مشكلة النزوح في مختلف أرجاء العالم. وقد وقع ما مجموعه 139 دولة على الاتفاقية والبروتكول ، بيد

---

[20] – المادة (4) من البرتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1949 .

[21] – المادة (17) من البرتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1949 .

[22] –الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين التي اعتمدها يوم 28 تموز/يوليه 1951 مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية ، الذي دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الانعقاد بمقتضى قرارها رقم 429 (د-5) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1950 ، تاريخ بدء النفاذ: 22 نيسان/أبريل 1954، وفقا لأحكام المادة 43 . الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد رقم 189، الصفحة رقم 137. وكذلك :- حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، (94.XIV-Vol.1, Part 1 .)، ص 892.

أنه مع تغير نمط الهجرة على الصعيد العالمي، ومع تزايد أعداد الأشخاص الذين يتنقلون من مكان إلى آخر، ثارت شكوك حول مدى مناسبة اتفاقية 1951 مع الألفية الجديدة ولا سيما في أوروبا.

ويثور السؤال المهم بشأن الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ، والخاص بمدى شمولها الأشخاص النازحين داخلياً؟ ، ابتداءً تأتي الإجابة غير مؤكدة ، فاللاجئون هم أشخاص عبروا حدوداً دولية إلى بلد آخر طلباً للأمان. أما الأشخاص النازحون داخلياً فقد يكونون قد هربوا لأسباب مماثلة، غير أنهم يبقون في داخل إقليم دولتهم وبذلك يظلون خاضعين لقوانينها .

وفى أزمات معينة تقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة للعديد من الملايين، ولكن ليس لكافة النازحين داخلياً . ولقد تم تفسير النظام الأساسي للمفوضية بشكل مرن يسمح لها بالعمل مع الأشخاص النازحين داخليا [23].

أن هذه الاتفاقية لاتسري بشكل مباشر على الأشخاص النازحين داخليا ، ولكن بالنظر الى تركيزها على قضايا تنشأ أثناء النزوح فان بعض مبادئها تقدم فائدة في هذا الشأن ، لاسيما مبدأ عدم الإعادة القسرية الذي يرتكز على قانون حقوق الإنسان لاسيما الحق في حرية التنقل والحق في الحياة والحرية والحماية ضد التعذيب أو القسوة أو المعاملة اللاإنسانية والمهينة ، وعليه يتمتع الأشخاص النازحين داخليا بالحق في الحماية من الإعادة القسرية أو إعادة توطينهم في منطقة ستكون فيها حياتهم وسلامتهم وحريتهم وصحتهم عرضة للخطر [24].

وعلى الرغم مما تقدم ، فإذا اعتمدنا التفسير الواسع للاختصاصات ، يمكن القول أن المبادئ والقواعد العامة المطبقة على اللاجئ وهو في خارج بلده ، وقسم من الحقوق والضمانات العامة الممنوحة له ، يمكن منحها بصورة مناسبة الى الشخص النازح داخل بلده ، واعتبار ذلك اختصاصا ضمنياً للمنظمات والوكالات والهيئات الدولية قريبة الاختصاص او الاهتمام بمشكلة النزوح الداخلي ، ريثما تتمكن منظمة الأمم المتحدة من إعداد اتفاقية دولية خاصة بوضع الأشخاص النازحين داخليا .

---

[23] – الأشخاص النازحون داخليا أسئلة وأجوبة ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، جنيف ، سويسرا ، أيلول / سبتمبر 2006 ، ص14 .

[24] – دليل إرشادي عن حماية النازحين داخليا(Handbook for the Protection of Internally Displaced Persons) ، روفن منيكديويلا ، مصدر سبق ذكره ، ص21 .

وانسجاما مع هذا التحليل كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالاتصال مع الدول لحماية النازحين داخل بلدهم .[25]

المطلب الثاني

مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشريد الداخلي لعام 1998

على الرغم من أن الاطار القانوني الدولي الذي ينظم حقوق الأشخاص النازحين داخليا وحمايتها دون تمييز ، مشتت بين قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي ، الأمر الذي أوجد تحديا أمام الدول والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية اختص بصعوبة تحديد الحقوق والضمانات المبعثرة في الصكوك الدولية التي تستجيب للاحتياجات المحددة والمخاطر المتعلقة بالحماية التي تنشأ أثناء النزوح الداخلي . ومن هنا تم تجميع المبادئ التوجيهية بشان التشريد الداخلي بطلب من الجمعية العامة للأم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في وثيقة واحدة مستمدة ومستندة على مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ذات الصلة بالحماية في حالات النزوح الداخلي .[26]

لقد ركزت المبادئ التوجيهية على الاحتياجات الخاصة للنازحين داخلياً لاسيما حمايتهم ومساعدتهم أثناء تشريدهم وأثناء عودتهم او إعادة توطينهم وإعادة إدماجهم .

وتستند هذه المبادئ إلى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين المماثل، ويقصد بها أن تكون بمثابة معيار دولي لتوجيه حكومات الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وكافة الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في تقديم المساعدة والحماية للنازحين داخلياً .[27]

ومن اهم الحقوق والضمانات الواردة في المبادئ التوجيهية للنازحين داخلياً ، هي[28] : الحق في عدم التمييز والمساواة ، الحق في المساعدة والحماية دون مضايقة ، حق النازح في الحماية من التشريد التعسفي من منزله او من محل إقامته المعتاد ، الحق في الحصول على مأوى مناسب من حيث السلامة

---

[25] -http://www.spherehandbook.org.

[26] - دليل إرشادي عن حماية النازحين داخليا ، روفن منيكديويلا ، مصدر سبق ذكره ، ص 20-21 .

[27] -المقدمة (النطاق والغرض) من مبادئ توجيهية بشأن التشريد الداخلي لعام 1998 . وثيقة الأمم المتحدة E/CN.4/1998/53/Add.2، تقرير ممثل الأمين العام، السيد فرانسيس م. دينغ، المقدم عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان 39/1997 .

[28] -المبادئ (1-17) من مبادئ توجيهية بشأن التشريد الداخلي لعام 1998 .

والتغذية والصحة والنظافة وعدم تشتيت أفراد الأسرة الواحدة ، واتخاذ التدابير اللازمة بالتعويض وإعادة التوطين ، الحق في الحياة والكرامة والحرية والأمن الشخصي ، الحق في التنقل الحر وفي اختيار محل الإقامة ، الحق في التماس الأمن في مكان آخر من البلد ، أو مغادرته ، او طلب اللجوء في بلد آخر ، الحق في معرفة مصير الأقارب المفقودين وأماكن وجودهم ، وحماية مقابرهم ، الحق في أن احترام الحياة الأسرية ، الحق في لم شمل الأسر التي يفرقها التشريد ، الحق في التمتع بمستوى معيشي لائق ، الحق في الرعاية والعناية الطبيتين ، الحق في أن يعترف بشخص النازح أمام القانون ،الحق في أن لا يحرم النازح تعسفا من أمواله او ممتلكاته ، الحق في التفكير والوجدان والدين او المعتقد والراي والتعبير. والحق في حرية البحث عن وظائف وفي المشاركة في الأنشطة الاقتصادية . والحق في حرية تكوين الجمعيات والمشاركة في الشؤون المجتمعية. والحق في التصويت وفي المشاركة في الشؤون الحكومية والعامة . والحق في التخاطب بلغة يفهمونها، الحق في التعليم.

يقع على عاتق السلطات المختصة واجب ومسؤولية تهيئة الأوضاع والوسائل اللازمة التي تمكن الأشخاص النازحين داخليًا بالعودة الطوعية الأمنة وبما يصون كرامتهم الى ديارهم او أماكن أقامتهم المعتادة ، او بإعادة توطينهم طوعيا في مكان أخر من البلاد ، وينبغي على هذه السلطات تسيير إعادة إدماج العائدين الى ديارهم او الذين أعيد توطينهم [29].

وعلى الرغم من أن هذه المبادئ التوجيهية ليست وثيقة ملزمة كالمعاهدة او الاتفاقية إلا أنها تقوم بالأساس على معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتي هي ملزمة [30].

وقد تعززت حجة هذه المبادئ بفعل القبول الدولي الواسع لها فقد اعترفت بها الدول على أنها الاطار الدولي المهم لحماية النازحين داخليا [31]، لاسيما وانها تغطي كافة مراحل النزوح : فهي تؤكد على توفير الحماية من النزوح غير المشروع في مرحلة ما قبل النزوح ، وتؤكد على الحماية والمساعدة في مرحلة أثناء النزوح ، وتؤكد على العودة او الاندماج المحلي في مكان النزوح او إعادة التوطين في جزء أخر من الدولة والإدماج فيه في مرحلة إيجاد الحلول الدائمة .

---

[29] -المبدأ (28) من مبادئ توجيهية بشأن التشريد الداخلي لعام 1998 .

[30] - دليل إرشادي عن حماية النازحين داخليا ، روفن منيكديويلا ، مصدر سبق ذكره ، ص32 .

[31] -قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 15 الصادر في أيلول / سبتمبر 2005 ، رقم الوثيقة (A/RES/60/1,15) .

المبحث الثالث

مخاطر النزوح ومبادئ الحلول الدائمة لمشكلة الاشخاص النازحين داخليا

على الرغم من تمتع الأشخاص النازحون داخليا بحقوق المواطنة الكاملة إلاّ انهم مازالوا يتعرضون إلى مخاطر عديدة سواء أثناء هروبهم أو في نزوحهم ، مما ينجم عن ذلك حدوث وفيات بينهم لا سيما بين الفئات الضعيفة مثل الأطفال والمسنين والنساء الحوامل والأشخاص ذوي الإعاقة.

وتلزم قواعد القانون الدولي جميع الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لحمايه الممتلكات الفردية والجماعية والثقافية الخاصة بالنازحين ، سواء تلك التي خلّفوها في ديارهم او التي في حوزتهم. كما يتعين أن تلتزم الدول بتوفير المعالجات الفعالة لسائر الأشخاص الذين تأثروا بالنزوح ، ويشمل ذلك وضع أطر قانونية لتقديم تعويضات عادلة ومنصفة وتوفير أشكال التعويضات الأخرى للنازحين جراء ما لحق بهم من أضرار نتيجة للنزوح.

لذا فأن تحقيق حل مشكلة الأشخاص النازحين داخليا في سوريا حلا دائما يعني انه لم تعد لديهم أية احتياجات محددة الى المساعدة والحماية المرتبطة بنزوحهم داخليا ، وانهم قد اصبحوا قادرين على التمتع بحقوقهم المكفولة لهم بدون تمييز بسبب نزوحهم .[32]

وعليه فقد تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين ، تناول المطلب الأول منها مخاطر النزوح الداخلي ، بينما تناول المطلب الثاني مبادئ الحلول الدائمة لمشكلة الأشخاص النازحين داخليا ، وكما يأتي :

المطلب الأول

مخاطر النزوح الداخلي

أكد المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (فيليبو غراندي) على أنه :'' منذ بداية الصراع في عام 2011 ، نزح أكثر من 6.5 مليون شخص داخل سوريا بينما لجأ حوالي خمسة ملايين شخص إلى الخارج، لا سيما إلى البلدان المجاورة . وإن حدود سوريا مغلقة تقريباً أو يصعب جداً عبورها، وتشعر البلدان المجاورة بأن قدراتها استُنفدت مع استقبال حوالي خمسة ملايين لاجئ سوري. أي أن السوريين عالقون داخل سوريا في هذا الوضع المستحيل ، وهذا يعني أن النزوح داخل سوريا سيزداد أكثر

[32] – دليل إرشادي عن حماية النازحين داخليا ، روفن منيكديويلا ، مصدر سبق ذكره ، ص447.

فأكثر. ونحن نقدر بأن يكون 6.57 مليون شخص خارج منازلهم ، وهذا العدد سيرتفع إذا لم يتوقف القتال ،، [33] .

أن فهم مخاطر النزوح الداخلي ومواجهتها يصب في خدمة الجهود الساعية الى ضمان حقوق الأشخاص النازحون داخليا ، ولعل من أهم العوامل التي تؤدي الى زيادة تلك المخاطر هي ما يأتي [34] :

1-فقدان منازلهم لذا تبرز الحاجة الى إيوائهم ، والاكتظاظ في المخيمات او المستوطنات يؤدي الى مخاطر تتعلق بالحماية .

2-فقدان قدرتهم على الوصول الى أراضيهم او ممتلكاتهم الأخرى ، وانقطاع سبل رزقهم ومصادر دخلهم المعتادة ، مما يعانون من فقر وتهميش واستغلال وإساءة المعاملة .

3-صعوبة حصولهم على الأغذية والمياه النظيفة والخدمات العامة كالتعليم والرعاية الصحية ، مما يؤدي الى الجوع وسوء التغذية والمرض .

4-غالبا ما يحصل انهيار في الهياكل الأسرية والمجتمعية وينفصل أفراد الأسرة عن بعضهم ، مما يعرض الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة الى إيذاء أشد بما في ذلك الاستغلال الجنسي ، او تشغيل الأطفال ، او التجنيد القسري في الجماعات المسلحة .

5-غالبا ما يحصل ضياع وثائق الهوية او تلفها او مصادرتها أثناء النزوح ، مما يواجهون مصاعب في الحصول على الخدمات العامة كالتعليم والرعاية الصحية ، فضلا عن تقييد حريتهم في التنقل ويكونون اكثر عرضة للاستغلال او الاعتقال او الاحتجاز التعسفي .

6-عند انتقالهم الى مناطق يواجهون فيها التهميش والتمييز والعداء ، أو يكونون عرضة للألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات ، او يكونوا مستهدفين للإيذاء والاعتداء .

ولاشك في إن الأشخاص النازحون داخليا لهم كامل حقوق المواطنة من الناحية القانونية ، إلا إنه من الناحية العملية في حالة النزوح لابد وأن يتم التركيز بأولوية على عدّة حقوق منها : الحق في التماس السلامة في جزء آخر من الدولة ، والحق في مغادرتها ، والحق في التماس اللجوء في دولة أخرى ،

[33] – المفوض السامي يحذر من ارتفاع متوقع لمعدلات النزوح داخل سوريا ، تشارلي دنمور ، 24أكتوبر/ تشرين الأول 2016 ، متاح على الرابط الاتي:

-http://www.unhcr.org/ar/

[34] – دليل إرشادي عن حماية النازحين داخليا ، روفن منيكديويلا ، مصدر سبق ذكره ، ص9 .

والحق في التمتع بالحماية ضد الإعادة إلى أي مكان تتعرض فيه حياتهم ، أو سلامتهم ، أو حريتهم أو صحتهم للخطر، أو إعادة التوطين الإجباري فيه .

المطلب الثاني

مبادئ الحلول الدائمة لمشكلة الأشخاص النازحين داخليا

نبحث في هذا المطلب طرق الحل المستدام للنزوح الداخلي وشروطه وفوائده ، ومبادئ عودة الأشخاص النازحين داخليا وإعادة توطينهم واندماجهم ، وأهمية الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، وكما يأتي :

أولا- طرق الحل المستدام للنزوح الداخلي وشروطه وفوائده :

يمكن تحقيق حل النزوح الداخلي بصورة دائمة من خلال تبني احدى الطرق الأتية[35]:

1- العودة المستدامة الى مكان النازح الأصلي.

2- التوطين المحلي المستدام في المنطقة التي اتخذها النازحون ملجأ لهم .

3- التوطين المستدام في مكان أخر داخل الدولة .

ويشترط في الحلول الدائمة أن تكون قد مكنت الأشخاص النازحين داخليا من التمتع دون تمييز بالحقوق الأتية[36]:

1-السلامة والأمن وحرية الحركة على المدى الطويل ، لاسيما بعد إزالة الألغام والعبوات الناسفة ، وفرض القانون والنظام من خلال تعزيز قدرة المؤسسات القضائية .

2-مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحصول على الغذاء والماء والمسكن والرعاية الصحية والتعليم الأساسي، ودعم جهود إعادة البناء والتأهيل لاسيما للمساكن والبنى التحتية المدمرة والقطاعات الخدمية.

3-الوصول الى العمل وسبل كسب العيش ، من خلال التدريب المهني وتقديم المساعدات الفنية وإقامة المشاريع الصغيرة السريعة الأثر وتقديم مساعدات طوارئ وبرامج الرعاية الاجتماعية .

---

[35] -المصدر نفسه ، ص447 .

[36] -المصدر نفسه ، ص457-460 .

4-الوصول الى آليات فعالة ترد للنازح داخليا مسكنه وأرضه وأملاكه او توفر له التعويض المناسب عن ذلك ، بغض النظر فيما اذا سيعودون ام يختارون الاندماج محليا او الاستيطان في مكان أخر .

لابد أن يستفيد الأشخاص النازحين داخليا من تحقيق الحل الدائم ، الفوائد الأتية[37]:

1-الوصول الى الوثائق الشخصية وغيرها من المستندات كبدل ضائع لها ، لاسيما تلك التي تخص الحصول على الخدمات العامة او استعادة الأملاك والممتلكات والتصويت وغيرها.

2-جمع الشمل طوعيا مع أفراد الأسرة المنفصلين أثناء النزوح تشجيعا لوحدة الأسرة خلال حركتي العودة او إعادة التوطين.

3-سبل الانتصاف الفعال عن الانتهاكات المتعلقة بالنزوح بما فيها الوصول الى العدالة والتعويضات عن الأضرار والى معلومات عن أسباب الانتهاكات .

ثانيا- مبادئ عودة الأشخاص النازحين داخليا وإعادة توطينهم واندماجهم :

ينبغي أن تتقيد الخطط والبرامج والأنشطة التي تسعى الى تحقيق حلول دائمة بالمبادئ المتعلقة بالعودة وإعادة التوطين والاندماج الأتية :

1-مسؤولية السلطات الوطنية عن إيجاد الحلول الدائمة : يقع على عاتق السلطات المختصة واجب ومسؤولية تهيئة الأوضاع والوسائل اللازمة التي تمكن الأشخاص النازحين داخليًا بالعودة الطوعية الآمنة وبما يصون كرامتهم الى ديارهم او أماكن إقامتهم المعتادة ، او بإعادة توطينهم طوعيا في مكان أخر من البلاد ، وينبغي على هذه السلطات تسيير إعادة إدماج العائدين الى ديارهم او الذين أعيد توطينهم [38].

2-ان تكون للجهات الدولية الفاعلة في المجالات الإنسانية والتنموية أدوار تكميلية للجهود الوطنية [39].

3-مشاركة الأشخاص النازحين داخليا في إيجاد الحلول الدائمة : يتوجب احترام حق الأشخاص النازحين داخليا في أن يختاروا طوعا وعن معرفة الحل الدائم الذي ينبغي تحقيقه ، وكفالة المشاركة التامة لهم في تخطيط وإدارة عودتهم وإعادة توطينهم وإدماجهم [40].

---

[37] -المصدر السابق نفسه ، ص447 .

[38] -المبدأ (1/28) من المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي لعام 1998 .

[39] -دليل إرشادي عن حماية النازحين داخليا ، روفن منيكديويلا ، مصدر سبق ذكره ، ص448 .

[40] -المبدأ (2/28) من المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي لعام 1998 .

4-وضع أولوية قصوى لاحتياجات ومصالح الأشخاص النازحين داخليا في اطار السياسات العامة الخاصة بالحلول الدائمة .

5-عدم جواز التمييز ضد الأشخاص النازحين داخليا الذين عادوا إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو المعاد توطينهم في مكان آخر من البلد، بحكم وضعهم السابق كنازحين. ويكون لهم الحق في المشاركة الكاملة على قدم المساواة في تسيير الشؤون العامة على كافة المستويات وفي الوصول المتكافئ إلى الخدمات العامة [41].

6-وجوب عدم اعتبار اختيار أشخاص نازحين داخليا الاندماج محليا او الاستيطان في مكان أخر من الدولة في غياب خيار العودة تخليا عن حقوقهم فيها ، اذا اصبح خيار العودة ممكنا فيما بعد [42].

7-عدم جواز تشجيع او إجبار الأشخاص النازحين داخليا على العودة او إعادة التوطين في مناطق تكون فيها حياتهم او سلامتهم او حريتهم او صحتهم عرضة للخطر .

8-مسؤولية السلطات الوطنية عن استرداد أموال وممتلكات الأشخاص النازحين داخليا العائدين أو المعاد توطينهم التي تركوها وراءهم أو انتزعت منهم وقت نزوحهم ، أو تقديم التعويضات [43].

9-تتيح كافة السلطات المعنية وتسهل للمنظمات الإنسانية الدولية والأطراف المعنية الأخرى، لدى ممارسة كل منها لولايته، إمكانية الوصول السريع غير المقيَّد إلى الأشخاص النازحين داخليا لمساعدتهم في العودة أو التوطن والاندماج من جديد [44].

ويتوجب في بيئة ما بعد النزاع أن يتم ضمان التنسيق بين الجهود الهادفة الى تحقيق الحلول الدائمة للأشخاص النازحين داخليا ، والبرامج الأوسع لإعادة التأهيل والتنمية ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم ، وتعزيز حكم القانون وبناء المؤسسات [45] .

أن عمليات تحقيق السلام مهمة في التغلب على العقبات التي تحول دون إنجاح الحلول الدائمة خاصة عودة الأشخاص النازحين داخليا الى مناطقهم ، فمن المهم التصدي بفعالية لقضايا السلامة

---

[41] -المبدأ (1/29) من المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي لعام 1998 .

[42] -دليل إرشادي عن حماية النازحين داخليا ، روفن منيكديويلا ، مصدر سبق ذكره ، ص448 .

[43] -المبدأ (2/29) من المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي لعام 1998 .

[44] -المبدأ (30) من المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي لعام 1998 .

[45] -دليل إرشادي عن حماية النازحين داخليا ، روفن منيكديويلا ، مصدر سبق ذكره ، ص449-450 .

والأمن والسكن والأرض والملكية والمصالحة وبناء السلام وإعادة البناء والتنمية في فترة ما بعد النزاع ، وستكون الآليات المجتمعية للمصالحة وبناء الثقة ضرورية لاستدامة الحلول القضائية وغير القضائية [46].

ثالثاً-الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية :

أن المحكمة الجنائية الدولية تأسست عام 2002 ومقرها لاهاي بهولندا حسب المادة (3) من نظامها الأساسي ، ويقتصر اختصاص المحكمة على أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، وللمحكمة بموجب هذا النظام الأساسي اختصاص النظر في جريمة الإبادة الجماعية ، والجرائم ضد الإنسانية ، وجرائم الحرب ، وجريمة العدوان [47] .

وللمحكمة الجنائية الدولية شروط مسبقة لممارسة اختصاصاتها ، هي [48]: (1- الدولة التي تصبح طرفاً في هذا النظام الأساسي تقبل بذلك اختصاص المحكمة فيما يتعلق بالجرائم المشار إليها في المادة الخامسة . 2- في حالة الفقرة (أ) أو (ج) من المادة 13 ، يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها إذا كانت واحدة أو أكثر من الدول التالية طرفاً في هذا النظام الأساسي أو قبلت باختصاص المحكمة وفقاً للفقرة 3 :أ - الدولة التي وقع في إقليمها السلوك قيد البحث أو دولة تسجيل السفينة أو الطائرة إذا كانت الجريمة قد ارتكبت على متن سفينة أو طائرة. ب-الدولة التي يكون الشخص المتهم بالجريمة أحد رعاياها. 3- إذا كان قبول دولة غير طرف في هذا النظام الأساسي لازماً بموجب الفقرة 2 ، جاز لتلك الدولة بموجب إعلان يودع لدى مسجل المحكمة ، أن تقبل ممارسة المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بالجريمة قيد البحث ، وتتعاون الدولة القابلة مع المحكمة دون أي تأخير أو استثناء وفقاً للباب التاسع).

لقد بلغ عدد الدول الأطراف المنضمة الى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (123) دولة [49] ، ولم يكن من بينها سوريا على الرغم من حاجته الى الانضمام . وينبغي على الحكومة السورية أن تنظر في الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، والنظر في قبول

---

[46] -المصدر نفسه ، ص451-452.

[47] - المادة (5) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في 17تموز/ يوليه 1998.

[48] - المادة (12) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998.

[49] -The States Parties to the Rome Statute of the International Criminal Court, http://www.icc-cpi.int/EN_Menus/ICC.

ممارسة الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية ، ولكي تتمكن المحكمة الجنائية الدولية من فتح تحقيقات في جرائم التنظيمات الإرهابية في سوريا ، لاسيما وان مجلس الأمن لم يطلب ذلك .

المبحث الرابع

الوسائل الدولية لحل أزمة النازحين داخليا في سوريا

بهدف إيجاد حلول لمشكلة الأشخاص النازحين قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بمناسبة اليوم العالمي للاجئين على أنه : (يقتضي الأمر من المجتمع الدولي مزيداً من التضامن والمشاركة في تحمل الأعباء ... حتى تتمكن الأسر من لم الشمل، ويتمكن اللاجئون من العودة إلى ديارهم) [50].

ولاشك في أن جهود المنظمات والوكالات الدولية وأجهزتها المتخصصة دورا كبيرا في تحقيق التعاون الدولي في تقديم الدعم والمساعدة للفئات ذات الصلة بمهامها الإنسانية ، وفيما يخص الأشخاص النازحين داخليا تأتي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر في المقدمة من خلال تقديمها الدعم والمساعدة لهم ، وهو ما سنتناوله في المطلبين الآتيين وكما يأتي :

المطلب الأول

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

نشأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون للاجئين (The UN Refugee Agency) بعد الحرب العالمية الثانية بهدف مساعدة النازحين . وتم تأسيس مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 14 ديسمبر/ كانون الأول 1950 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لولاية مدتها ثلاث سنوات لاستكمال عمله ومن ثم حله . وفي 28 يوليو/ تموز 1951 ، اعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بوضع اللاجئين وهي الأساس القانوني لمساعدة اللاجئين والنظام الأساسي الذي يوجه عمل المفوضية [51].

---

[50] –رسالة الأمين العام بمناسبة اليوم العالمي للاجئين الموجهة يوم الخميس 20 حزيران/يونيه 2013 ، متاح على الرابط الآتي :
- http://www.un.org.

[51] – فازت المفوضية بجائزة نوبل للسلام في عامي 1954 و1981 لتقديمها المساعدة الرائدة للاجئين في جميع أنحاء العالم . لقد ارتفع عدد موظفي المفوضية من 34 فقط في بداية تأسيسها إلى 7,190 موظف محلي ودولي، بمن فيهم 702 موظف يعملون في مقر المفوضية بجنيف. وتعمل المفوضية في 123 بلداً في 124 موقع عمل كالمكاتب الإقليمية والفرعية إضافة إلى 272 مكتب ميداني يقعون في كثير من الأحيان في مناطق نائية . وقد نمت ميزانية المفوضية من 300,000 دولار أمريكي في عام 1950 إلى أكثر من 3.32 مليار دولار أمريكي في عام 2011 ، ينظر : المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون للاجئين ، متاح على الرابط الآتي :

ما زال اللاجئون النازحون من سوريا يحتاجون إلى حماية دولية، وإمكانية إدخالهم لدول الجوار حيث يتمتعون بالأمان والحماية من الإعادة القسرية وهده تشكل أحجار الزاوية في الاستجابة الخاصة بالحماية . ويعتبر التسجيل المستمر والتحقق وتجديد الوثائق أدوات حاسمة أهمية لتقرير من هم بحاجة إلى الحماية والمساعدة، وللاحتفاظ بسجلات دقيقة بأعداد ومواقع اللاجئين ولمحات عنهم، ولضمان امتلاك اللاجئين الوثائق الضرورية لتيسير عودتهم في النهاية، ولتمكين وصول اللاجئين إلى المساعدات الإنسانية والخدمات في البلدان المضيفة[52].

لقد يلغ العدد الإجمالي للنازحين السوريين حتى 31 ديسمبر 2015 بسبب النزاع حوالي (6.600.000) مليون نسمة ، وبعد هذا التاريخ أضيف لهذا العدد حوالي (1.300.000) مليون نسمة لاستمرار النزاع المسلح [53]. وقد أضيف عدد النازحون من شمال وشرق محافظة حماة بما يزيد عن (40.000) نسمة لتصاعد الصدامات المسلحة[54]. ويشكل النازحون ما نسبته 35 % من إجمالي السكان بذلك تحتل سوريا المرتبة الأولى من حيث عدد النازحين داخليا في العا لم [55].

يعيش في تركيا أكثر من (2.7) مليون سوري مسجل ، وحوالي 260,000 شخص يقيمون في الـ 23 مخيماً للاجئين المنتشرة في محافظات هاتاي وغازي عنتاب وكيليس وسانليورفا. وفي لبنان يعيش أكثر من مليون سوري مسجل. وفي الأردن، يعيش أكثر من 600,000 رجل وامرأة وطفل ، إضافة الى 100,000 آخرين في مخيمي الزعتري والأزرق. واستقبل العراق كذلك أعداداً متزايدة من السوريين الوافدين، واستضاف حوالي 25,000 شخص، بينما توفر المفوضية في مصر المساعدة لأكثر من 100,000 شخص. وتقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتقديم المساعدات

-http://www.un.org/ar

[52] – الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2015-2016 استجابة للازمة السورية استعراض استراتيجي إقليمي ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، 2016 ، ص17 .

[53] -Global Report ON INTERNAL DISPLACEMENT (GRID 2016) , Alexandra Bilak (director) , Elizabeth J. Rushing (coordinator) , Jeremy Lennard (Editor), The Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC) , Norwegian Refugee Council (NRC), Geneva, Switzerland , May 2016 ,P.99.

[54] -OCHA Flash Update, Syria Crisis – Hama, No. 1 28 - March – 2017, available at : United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), www.unocha.org.

[55] – استعراض عالمي العام 2015 : الأشخاص النازحون داخلياً بسبب النزاعات والعنف ، مجلس اللاجئين النرويجي (NRC) ، مركز مراقبة النزوح الداخلي (IDMC)، مصدر سابق ، ص2 ، ص7.

الإنسانية المنقذة للحياة للاجئين السوريين، ونساعد الفئات الأكثر ضعفاً موفرين لها المال لشراء الدواء والطعام، والمواقد والوقود للتدفئة، ومواد العزل للخيام، والبطانيات الحرارية والملابس الشتوية. وفي أوائل عام 2016، ومع دخول الحرب السورية عامها السادس وعدم ظهور بوادر لنهاية الصراع في الأفق، انضممت المفوضية إلى صفوف الوكالات الإنسانية والإنمائية الأُخرى التابعة للأمم المتحدة لمناشدة الحصول على 7.73 مليار دولار أميركي كتمويل حيوي جديد من أجل مساعدة 22.5 ملايين شخص في سوريا وكافة أنحاء المنطقة. الجانب الأول من هذا النداء كان الخطة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة لهم بقيادة المفوضية التي دعت للحصول على 4.55 مليار دولار أميركي لدعم 4.8 ملايين لاجئ في الدول المجاورة، وأربعة ملايين في المجتمعات التي تستضيفهم. أما الجانب الثاني، فهو خطة الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية التي تسعى للحصول على حوالي 3.2 مليار دولار لتوفير الدعم الإنساني والحماية لـ 13.5 ملايين شخص داخل سوريا [56].

في مؤتمر دعم سوريا في لندن في شباط/ فبراير 2016، تعهد المانحون بمبلغ مقداره 10 بلايين دولار للاجئين من سوريا والمنطقة. وبالنظر إلى حجم الأزمة السورية وأثرها على بلدان أخرى، قريبة وبعيدة، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في آذار/مارس 2016 اجتماعاً على مستوى الوزراء للتركيز على المشاركة الأكثر عدلاً في المسؤولية من خلال سبل قبول اللاجئين السوريين [57].

أرسلت المفوضية حتى منتصف عام 2017 حوالي 2,320,434 من مواد الإغاثة الأساسية كمساعدات عائلية إلى 788,159 مستفيداً . ووزعت المفوضية ضمن برنامجها الاعتيادي في النصف الأول من شهر أيار 2017 حوالي 3,213,949 من مواد الإغاثة الأساسية إلى 1,134,926 مستفيداً [58]. وقدمت خدمات الرعاية الصحية الى 41,699 مستفيدا ، و الحماية والخدمات المجتمعية

---

[56] – حالة الطوارئ في سوريا ، 16 شباط/فبراير 2017 ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، متاح الى الرابط الاتي :
-http://www.unhcr.org/ar/58edd4f84.html

[57] – التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين ، الاستجابة ، الأمم المتحدة ، متاح على الرابط الاتي :
-http://refugeesmigrants.un.org/ar/response

[58]- Syria IDP Operations Summary 2017 , UNHCR The UN Refugee Agency , UNHCR Syria Reporting Unit , available at : syrdareporting@ unhcr.org , pp.2-4.

إلى 37,169 مستفيدا ، ومن أنشطة مراكز الإيواء التابعة للمفوضية كان هنالك 20,494 مستفيداً من الأفراد الذين تم الوصول اليهم .[59]

من الجدير بالذكر أن سوريا لم توقع حتى كتابة هذه السطور على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951، وبروتوكولها لعام 1967 ، على الرغم من أنها كان بلداً مضيفاً للاجئين وأصبحت من أولى دول العالم بعدد نازحيها ولاجئيها .

المطلب الثاني

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

تركزت خطة مواجهة أزمة اللاجئين السوريين في اطار الاستجابة لها في تجميع 200 شريك على الصعيد الإقليمي ، وتجمع الخطة بين الموارد الإنسانية والإنمائية اللازمة لدعم تنفيذ خطة الاستجابة بقيادات وطنية في الأردن وتركيا والعراق ولبنان ومصر . وهذه الخطة يشترك في قيادتها كل من البرنامج الإنمائي (UNDP) [60] ، ومفوضية شؤون اللاجئين ، تشمل تدابير ترمي إلى تلبية الاحتياجات من الحماية والمساعدة للاجئين الذين يعيشون في المخيمات وتحقيق تنمية قائمة على بناء القدرة على التكيف تركز على المجتمعات الضعيفة مع تعزيز قدرات النظم الوطنية ودون الوطنية لتقديم الخدمات .[61]

تجسدت الأهداف الاستراتيجية للخطة على الحاجة إلى الحماية والمساعدة للاجئين الذين يعيشون في المخيمات والمستوطنات والمجتمعات المحلية في كل القطاعات بالإضافة إلى الأشد ضعفاً من أفراد المجتمعات المحلية المتضررة. وتلبي هذه الخطة متطلبات التنمية المستندة إلى تعزيز القدرة على مواجهة إقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والاستقرار لدى المجتمعات المحلية المتضررة

---

[59]-Ibid,pp.5-6.

[60] - The United Nations Development Programme

[61] - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (بأمان وكرامة : التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين) ، الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، الدورة السبعون، (A/70/59)، 21 نيسان 2016 ، رقم الوثيقة : (06455-16 030516 060516) ، ص17.

والمستضعفة في كل القطاعات، ويبني قدرات أنظمة تقديم الخدمات الوطنية ، ويدعم قدرة الحكومات على أخد الدور القيادي في الاستجابة للأزمة [62].

وحددت الخطة أعداد اللاجئين السوريين لعام 2015 في كل من مصر (1.200.000) شخص، والعراق (250.000) شخص، والأردن (700.000) شخص، ولبنان (1.500.000) شخص، وتركيا (1.700.000) شخص، ليكون الإجمالي (4.270.000) شخص.

وكان عدد المستفيدون من هذه الخطة اللاجئون السوريون وأفراد المجتمع المحلي حوالي (1.560.641) شخص بصورة مباشرة، وحوالي (2.402.885) شخص بصورة غير مباشرة، ليصبح الإجمالي المستفيد حوالي (3.963.536) شخص.و

كانت إجمالي المتطلبات التمويلية لمكون اللاجئين ومكون تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات حوالي (5,506,704,435) $ مليار دولار.

كما كان إجمالي متطلبات الوكالات التمويلية لقطاعات الحماية والحاجات الأساسية وتنسيق المخيمات وإدارتها والتعليم والأمن الغذائي والصحة وسبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي والخدمات البلدية والمأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والمساندة الإقليمية لعام 2015 ، قد بلغت حوالي (4,533,248,258) $ مليار دولار [63].

وعلى الرغم من كل الجهود الدولية فمازالت أزمة النازحين واللاجئين السوريين متفاقمة ومأساوية وتعدت نطاق التأثيرات الإنسانية والتنموية ودخلت في نطاق تأثيرها على الأمن الإقليمي والدولي بسبب استمرار الصراع في سوريا وتدويله .

[62] – الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2015-2016 استجابة للازمة السورية استعراض استراتيجي إقليمي ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، 2016 ، ص6 .

[63] –المصدر نفسه ، ص6-7.

الخاتمة :

من خلال كل ما تقدم ، يتبين أن الأزمة السورية قد تطورت لتجعل غالبية الشعب السوري يعيش في ظروف قاسية ومأساوية ، فقد توزع بين النزوح والهجرة واللجوء من جهة أو البقاء في ظل الحصار العسكري المفروض على مناطقه من جهة أخرى ، والذي أعاق الوصول المباشر وغير المباشر إلى السكان وتقديم المساعدات والخدمات الأساسية والضرورية لاستمرار بقائهم على قيد الحياة .

أولا–النتائج :

1–عدم كفاية الجهود المبذولة من أجل تعزيز النُظم القانونية والعملية الفعالة التي تحمي حقوق النازحين واللاجئين السوريين خاصة وهم بحاجة ماسة للحصول على الحماية الدولية إضافة إلى الحماية الوطنية .

2–عدم كفاية التدابير الخاصة بحماية النازحين واللاجئين السوريين سواء في دولة المنشأ سوريا أو في دول العبور أو دول المقصد ، بما في ذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقيق مع أولئك الأشخاص الذين يرتكبون جرائم ضدهم وتقديمهم للمحاكمة، فضلًا عن اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة التمييز .

3–وجود ضعف في تمكين النازحين واللاجئين السوريين من التمتع بحقوقهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية كالمأوى الملائم، والغذاء، والمياه، والحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، بسبب النقص في الموارد المالية في دول المنشأ سوريا وفي دول العبور أو دول المقصد.

4–قلة الدعم الدولي في تقاسم المسؤولية في حل مشاكل النازحين واللاجئين السوريين وإدماجهم في المجتمعات المحلية المضيفة ، وهو أمر يتناقض مع التزامات الدول بقواعد القانون الدولي والإنساني .

5–إن للأشخاص النازحون داخليا كامل حقوق المواطنة من الناحية القانونية ، إلا إنه من الناحية العملية في حالة النزوح لابد وأن يتم التركيز بأولوية على الحق في التماس السلامة في جزء آخر من البلاد ، والحق في مغادرة بلادهم ، والحق في التماس اللجوء في بلد آخر ، والحق في التمتع بالحماية ضد الإعادة إلى أي مكان تتعرض فيه حياتهم، أو سلامتهم، أو حريتهم أو صحتهم للخطر، أو إعادة التوطين الإجباري فيه .

6-تلزم قواعد القانون الدولي جميع الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لحمايه الممتلكات الفردية والجماعية والثقافية الخاصة بالنازحين ، سواء تلك التي خلّفوها في ديارهم او التي في حوزتهم. وإن اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والبرتوكولين الإضافيين لعام 1977 المبنيين على قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي تشدد على ضرورة حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة ، وتفرض تجنيبهم النزوح إلا في حالات الضرورة ولحمايتهم أو لأسباب عسكرية قسرية . وان اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام1951 وبروتوكولها لعام1967 لا تسري بشكل مباشر على الأشخاص النازحين داخليا ، ولكن بالنظر الى تركيزها على قضايا تنشأ أثناء النزوح فان بعض مبادئها تقدم فائدة في هذا الشأن ، لاسيما مبدأ عدم الإعادة القسرية .

7-يتحقق حل مشكلة النزوح الداخلي بصورة دائمة من خلال تبني طريق العودة المستدامة الى مكان النازح الأصلي . أو التوطين المحلي المستدام في المنطقة التي اتخذها النازحون ملجأ لهم ، أو التوطين المستدام في مكان أخر داخل الدولة .

8-ان لجهود المنظمات والوكالات الدولية وأجهزتها المتخصصة دورا كبيرا في تحقيق التعاون الدولي في تقديم الدعم والمساعدة للأشخاص النازحين داخليا وتأتي جهود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مقدمتها.

ثانيا–المقترحات :

1-وضع استراتيجية سورية واقعية شاملة تتضمن إعادة إعمار المناطق المحررة من سيطرة التنظيمات الإرهابية وإجراء مصالحة وطنية حقيقية وخلق أجواء من التسامح تمهد للتعايش السلمي بين مكونات المجتمع السوري.

2-أن تقوم المؤسسات الوطنية السورية المختصة بمساعدة المجتمع الدولي ، كل حسب اختصاصها باعتماد المعايير والإجراءات التي تدعم عمليات إيجاد الحلول الدائمة .

3-حث الحكومة على أن تصبح طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لتمكينها من النظر بالجرائم الدولية التي ارتكبتها العناصر الإرهابية .

4-ان تقوم الحكومة السورية بإعادة الأشخاص النازحين داخليا الى مناطقهم بعد تحريرها وتطهيرها وتأمينها من جهة أخرى .

المصادر والمراجع:

أولا-الوثائق الدولية :

1-الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين التي اعتمدها يوم 28 تموز/يوليه 1951 مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، ، جنيف، للمدة 2-25 تموز/يوليو1951، الذي دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الانعقاد بمقتضى قرارها رقم 429 (د-5) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1950 ، تاريخ بدء النفاذ: 22 نيسان/أبريل 1954. الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد رقم 189 .

2-اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949 ،التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لوضع اتفاقيات دولية لحماية ضحايا الحروب المعقود في جنيف خلال الفترة من 21 نيسان/أبريل - 12 آب/أغسطس 1949 ، تاريخ بدء النفاذ: 21 تشرين الأول/أكتوبر 1950.

3-اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949 التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لوضع اتفاقيات دولية لحماية ضحايا الحروب المعقود في جنيف خلال الفترة من 21 نيسان/أبريل إلى 12 آب/أغسطس 1949 ، تاريخ بدء النفاذ: 21 تشرين الأول/أكتوبر 1950 .

4-اتفاقية حنيف بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949 التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لوضع اتفاقيات دولية لحماية ضحايا الحروب المعقود في جنيف خلال الفترة من 21 نيسان/أبريل إلى 12 آب/أغسطس 1949، تاريخ بدء النفاذ: 21 تشرين الأول/أكتوبر 1950.

5-اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949 التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لوضع اتفاقيات دولية لحماية ضحايا الحروب المعقود في جنيف خلال الفترة من 21 نيسان/أبريل إلى 12 آب/أغسطس 1949 ، تاريخ بدء النفاذ: 21 تشرين الأول/أكتوبر 1950 .

6-البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية الذي اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لتأكيد القانون الدولي الإنساني المنطبق على المنازعات المسلحة وتطويره وذلك بتاريخ 8 حزيران/يونيه 1977 ، تاريخ بدء النفاذ: 7 كانون الأول/ديسمبر 1978.

7-البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية الذي اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لتأكيد القانون الدولي الإنساني المنطبق على المنازعات المسلحة وتطويره وذلك بتاريخ 8 حزيران/يونيه 1977، تاريخ بدء النفاذ: 7 كانون الأول/ديسمبر 1978.

8-حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993،(94.XIV-Vol.1, Part 1).

9-البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام 1966 ، تاريخ بدء النفاذ: 4 تشرين الأول/أكتوبر 1971.

10-المقدمة (النطاق والغرض) من مبادئ توجيهية بشأن التشريد الداخلي لعام 1998 . وثيقة الأمم المتحدة E/CN.4/1998/53/Add.2، تقرير ممثل الأمين العام، السيد فرانسيس م. دينغ، المقدم عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان 39/1997 .

11- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (بأمان وكرامة : التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين) ، الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، الدورة السبعون، (A/70/59)، 21 نيسان 2016 ، رقم الوثيقة : (06455-16 030516 060516).

12-قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 15 الصادر في أيلول / سبتمبر 2005 ، رقم الوثيقة (A/RES/60/1,15) .

13-مبادئ توجيهية بشأن التشريد الداخلي لعام 1998 (Guiding Principles on Internal Displacement) ، التي اعترف بها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي المنعقد بنيويورك في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2005، بموجب القرار(L.1 132, UN Doc. A/60/L.1/60) ، باعتبارها إطاراً دولياً هاماً لحماية النازحين داخل بلدانهم ، (الوثيقة: UN.Doc.E/CN.4/1998/53/Add2/1998) .

14- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في 17تموز/ يوليه 1998.

ثانيا-الكتب :

15- الأشخاص النازحون داخليا أسئلة وأجوبة ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، جنيف ، سويسرا ، أيلول / سبتمبر 2006.

16- التكلفة الإنسانية للحرب- الاتجاهات العالمية 2013 ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، طبع المفوضية ، جنيف ، سويسرا ، 20 يونيو2014.

17-الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2015-2016 استجابة للازمة السورية استعراض استراتيجي إقليمي ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، 2016.

18- استعراض عالمي العام 2015 : الأشخاص النازحون داخلياً بسبب النزاعات والعنف ، مجلس اللاجئين النرويجي (NRC) ، مركز مراقبة النزوح الداخلي (IDMC)، Internal Displacement & Norwegian Refugee Council Center .

19-دليل إرشادي عن حماية النازحين داخليا (Handbook for the Internally Displaced Persons Protection of) ، روفن منيكديويلا ، (منسق) مجموعة العمل التابعة للتجمع العالمي للحماية ، مارس / آذار 2010.

20-Global Report ON INTERNAL DISPLACEMENT (GRID 2016) , Alexandra Bilak (director) , Elizabeth J. Rushing (coordinator) , Jeremy Lennard (Editor), The Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC) , Norwegian Refugee Council (NRC), Geneva, Switzerland , May 2016 .

ثالثا-البحوث العلمية :

21- النازحون داخليا : أية حماية؟ ، المجلة الإليكترونية (موارد: اللاجئون والأشخاص النازحون داخليا بين حقوق الإنسان والواقع) ، باليغ تسلاكيان ، عدنان نسيم ، المكتب الإقليمي لمنظمة العفو الدولية ، بيروت ، العدد (21) ، متاح على الرابط الاتي :
-http://www.amnestymena.org/Magazine.aspx.

22- الأشخاص النازحون داخليا : ولاية ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد : (838) ، 30 / 06 /2000 ، متاح على الرابط الاتي :
-https://www.icrc.org/ara/index.jsp.

رابعا -الشبكة العنكبوتية / الأنترنت :

23-التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين ، الاستجابة ، الأمم المتحدة ، متاح على الرابط الاتي :

-http://refugeesmigrants.un.org/ar/response

24- حالة الطوارئ في سوريا ، 16 شباط/فبراير 2017 ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، متاح الى الرابط الاتي :

-http://www.unhcr.org/ar/58edd4f84.html

25-المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون للاجئين ، متاح على الرابط الآتي :

-http://www.un.org/ar

26- المفوض السامي يحذر من ارتفاع متوقع لمعدلات النزوح داخل سوريا ، تشارلي دنمور ، 24أكتوبر/ تشرين الأول 2016 ، متاح على الرابط الاتي:

-http://www.unhcr.org/ar/

27- النازحون داخلياً ، مهجرون داخل أوطانهم ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، متاح على الرابط الآتي :

-http://www.unhcr-arabic.org/cgi-bin/texis/

28-رسالة الأمين العام بمناسبة اليوم العالمي للاجئين الموجهة يوم الخميس 20 حزيران/يونيه 2013 ، متاح على الرابط الآتي :

- http://www.un.org.

29- من هو المهاجر؟ ، منظمة العفو الدولية ، متاح على الرابط الآتي :

-https://www.amnesty.org.

30-من هو اللاجئ ؟ ، منظمة العفو الدولية ، متاح على الرابط الآتي :

-https://www.amnesty.org.

31-http://www.spherehandbook.org.

32-OCHA Flash Update, Syria Crisis – Hama, No. 1 28 - March – 2017, available at : United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), www.unocha.org.

33- Syria IDP Operations Summary 2017 , UNHCR The UN Refugee Agency , UNHCR Syria Reporting Unit , available at : syrdareporting@ unhcr.org .

34-The States Parties to the Rome Statute of the International Criminal Court, http://www.icc-cpi.int/EN_Menus/ICC.

تركيا ومفهوم مسؤولية الحماية
(دراسة تقييمية لحالة اللاجئين السوريين في تركيا بين التجنيس والتوطين)

الباحثة: سحقي سمر*

ملخص المداخلة:

دفعت الأوضاع المتوترة التي تشهدها المنطقة العربية بعد 2011 إلى بروز ظاهرة اللجوء الإنساني للأفراد بصورة كبيرة خصوصا ما حدث في سوريا وحجم الفوضى والدمار الذي أحدثته الأوضاع هناك على واقع الأمن الانساني للأفراد المدنيين السوريين، ما أدى إلى تدفق آلاف المهاجرين إلى دول أكثر أمنا، من بين هذه الدول تركيا التي أصبحت بلدا مستقبلا للاجئين السوريين ، وعليه تحاول هذه الورقة البحثية وبعد تحديدها لمفهوم مسؤولية الحماية Responsibility to protect وبالتطرق لمختلف الأطر الفكرية والمقاربات النظرية المفسرة للمفهوم، الإضاءة على كيفية تعامل تركيا مع اللاجئين في ظل مفهوم مسؤولية توفير الحماية لهؤلاء الأفراد الذين يتعرضون للخطر والتهديد باعتبار أن دولتهم غير قادرة على حمايتهم، ثم سنحاول تقييم أدوار ومسؤوليات تركيا كبلد يتمتع بالسيادة الكاملة في توفير الأمن لهؤلاء اللاجئين الفارين من ويلات الحروب في بلدانهم (بين معطيات منح الجنسية للأفراد السوريين و توطينهم في تركيا)، وفي الأخير سنتوصل في إطار دراستنا إلى نتائج مهمة بالاعتماد على بيانات كمية وكيفية لتقييم دور تركيا في حماية الاجئين السوريين في إطار مفهوم مسؤولية الحماية.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية الحماية، سوريا ، تركيا ، اللجوء الانساني ، سياسة الحدود المفتوحة.

---

*– **الباحثة: سحقي سمر**: باحثة دكتوراه علوم سياسية و علاقات دولية ، تخصص دراسات أمنية دولية من جامعة الجزائر03، مهتمة بقضايا السلم والنزاع في الشرق الأوسط خاصة والمنطقة العربية عامة، خصوصاً في ظل التحولات السياسية والاجتماعية بعد 2011 م، إضافة إلى قضايا جيوبوليتيك القوى الكبرى ومسائل السياسة الخارجية.

Summary:

The tense situation in the Arab region after 2011 led to the emergence of the phenomenon of humanitarian asylum for individuals in particular, especially in Syria, and the extent of the chaos and destruction caused by the situation there and its effects on the reality of the human security of the Syrian civilian population, which led to the influx of thousands of migrants to safer countries, Turkey is one of These countries, which has become a holder country for Syrian refugees, in this paper, after identifying the concept of responsibility to protect and addressing the different intellectual frameworks and theoretical approaches explaining the concept, we will light on how to deal with refugees under the concept ,We will try to assess the roles and responsibilities of Turkey as a country with full sovereignty in providing security for those refugees fleeing the scourge of war in their countries (between the granting of citizenship to the Syrian individuals and their resettlement in Turkey) , And in the final analysis, we will arrive at important results based on quantitative and qualitative data to assess Turkey's role in protecting Syrian refugees under the concept of responsibilityto protect .

key words:

Responsibility to protect, Syria, Turkey, humanitarian asylum , open border policy.

مقـدمــة :

تعتبر أزمة اللجوء الإنساني للاجئين السوريين الفارين من ويلات الفوضى و الدمار الذي تعيشه سوريا منذ سنة 2011 أكبر أزمة لجوء عرفها العالم في القرن الواحد و العشرين ، فملايين السوريين اللاجئين يبحثون عن مكان آمن للعيش ، في ظل مسؤولية حمايتهم من قبل المجتمع الدولي ، وتعتبر تركيا أكبر حاضن للاجئين السوريين منذ بداية الأزمة بأكثر من 2.5 مليون لاجئ في مختلف المدن والمحافظات التركية سواء في مخيمات أو خارجها ،هذا العدد الذي يتوقع أن يتزايد حسب التقارير العالمية في السنوات القادمة إلى 4 مليون لاجئ ، وعليه سنحاول من خلال دراستنا تقييم مفهوم مسؤولية الحماية كمفهوم حديث في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية في ظل الدور التركي البارز في توفير الحماية للاجئين السوريين وذلك من خلال الاعتماد على مؤشرات الادماج والمواطنة والتجنيس – اضافة إلى الوضع الصحي والتعليمي– في ظل سياسة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا وعليه سنلم بمختلف الجوانب المتعددة بوضع اللاجئ السوري في المدن والمحافظات التركية ومختلف السياسات والاستراتيجيات التركية الأخيرة للتعامل مع الوضع، وعليه سنحاول طرح إشكالية حول كيف يمكن تقييم دور تركيا في تطبيق مفهوم مسؤولية حماية اللاجئين السوريين ؟

سنستعين في دراستنا بالمحاور التالية :

المحور الأول : التأصيل النظري و المفاهيمي لمفهوم مسؤولية الحماية .

المحور الثاني : اللاجئين السوريين وفشل تنفيذ مسؤولية الحماية من طرف المجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة.

المحور الثالث : تقييم مستقبل اللاجئين السوريين في المخيمات التركية وخارجها بين الادماج ، التجنيس و المواطنة .

المحور الرابع : قراءة في إدماج اللاجئين السوريين في المجتمع التركي التحديات والرهانات .

سنستعين في إطار دراستنا بمنهجية متكاملة عابرة للتخصصات باعتبار أن علم السياسة و القانون والاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس كلها علوم تكمل بعضها البعض . كما سنعتمد على العديد من المناهج أهمها المنهج التاريخي ، المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى تقنيات الاستشراف .

كما أن الفترة الزمنية التي سنركز عليها تشمل مرحلة ما بعد اللجوء الإنساني وتحول قضية اللجوء إلى مسألة أمنية تفرض تحديات اجتماعي و اقتصادية على الدول المضيفة وتنحصر الفترة بشكل عام منذ نهاية 2015 إلى الآن.

لقد قمنا في إطار دراستنا باختيار مصطلح الأزمة السورية ليس بالمفهوم التقليدي الذي يعني الوقوف بجانب طرف على حساب آخر أو اعتبار أن هناك طرفا واحدا يحظى بالشرعية والذي يمثل النظام السوري في مواجهة جماعات غير شرعية تسعى لإسقاط النظام حسب من يلجأون لاستخدام مفهوم الأزمة ، وإنما استخدمنا الأزمة بمعنى الفوضى نظرا لحساسية المصطلحات في العلوم السياسية ، فالأزمة تعبر عن الفوضى التي يعاني منها الأفراد، الدول، الحكومات... وبعبارة أخرى يمكن أن نفسر الأزمة بالوضع غير طبيعي أو غير مستقر الذي يحدث فجأة ويكسر العمليات الروتينية لأي نظام، وإصطلاحا تعتبر الفوضى أقرب لكلمة الأزمة التي تمر بمراحل متعددة تشمل :الأزمة، ما قبل الأزمة، ومرحلة ما بعد الأزمة ويطلق عليها بالفترات الفوضوية [(1)].

المحور الأول :التأصيل النظري و المفاهيمي لمفهوم مسؤولية الحماية .

1-مفهوم مسؤولية الحماية :

لقد كانت مسؤولية الحماية موضوع نقاش مستمر في الأمم المتحدة، بين الدول والباحثين، وداخل المجتمع المدني. هذا المفهوم له جذور قديمة، تعود إلى "التدخلات الإنسانية" من القوى الأوروبية في

للمزيد حول مفهوم الأزمة بشكل مفصل يرجى الإطلاع على المرجع التالي :

(1) _ « Definition And Management of international crises » ,Ömer Göksel Isyar, Perceptions, (Winter 2008),p.2.

الإمبراطورية العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي الجزء الأول من في القرن العشرين، والجدل الذي كان دائرا حول استخدام القوة العسكرية لحماية المسيحيين في الأراضي الأجنبية وقد اكتسبت هذه المسألة أهمية أكثر في السنوات العشرين الماضية، نظرا للأزمات الإنسانية الحادة في أوائل التسعينات، ولا سيما الإبادة الجماعية في رواندا والتطهير العرقي في يوغوسلافيا السابقة. وقد أدى فشل المجتمع الدولي في التصدي له لصياغة مفهوم مفاده أن الدول تتحمل مسؤولية حماية حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بها وأن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية التدخل عندما تفشل الدولة في القيام بذلك. هذا الجانب ليس جديدا لكنه توسع تحت تسمية جديدة بفكرة قديمة أن المجتمع الدولي، جماعيا أو من خلال عمل الدول متفردة، قد تتدخل قسرا داخل المجال السيادي للدول الأخرى، غير الراغبين أو غير القادرين على وقف الكوارث الإنسانية التي تنطوي على جرائم قتل جماعي وجرائم ضد الإنسانية في حين أن المفهوم الحديث لمسؤولية الحماية هو أوسع من المذهب القديم للتدخل الإنساني، لأنه يشمل واجب منع، ووقف وعلاج الوضع[2].

وقد ظهر هذا المفهوم لأول مرة في تقرير "مسؤولية الحماية"، الذي صيغ في 2001 من قبل اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول التي أنشأتها كندا، في أعقاب تقرير كوفى أنان للأمم المتحدة عام 2000 بعد الحرب في البلقان لمعالجة الأزمات الإنسانية التي تتطلب التدخل ومنعها ولو جزئيا. تقرير الأمين العام المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" We The Peoples: The Role of the United Nations in the 21st Century يعالج قضية التدخل الإنساني، ومطالبة المجتمع الدولي ... بالتساؤل التالي : إذا كان التدخل الإنساني في الواقع اعتداء غير مقبول على السيادة، فكيف ينبغي لنا أن نرد على الانتهاكات الجسيمة للإنسان وحقوقه التي تؤثر على كل مبدأ لإنسانيتنا المشتركة في رواندا ويوغوسلافيا سابقا "؟

(2) _ "Responsibility to Protect, Humanitarian Intervention and Human Rights: Lessons from Libya to Mali ,"Francesco Francioni ,Christine Bakker, The Transatlantic Relationship and the future Global Governance working ,paper 15 , 2013, p.15.

عندما يخرق التدخل الفقرة 4 من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة والفقرة 7 التي تنص على عدم تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدولة فإن الجدة التي أدخلها التقرير تكمن في اقتراح تقييم جانب من المجتمع الدولي لأي إجراء محتمل في حالة عدم قدرة الدولة أو عدم رغبتها في اتخاذ التدابير من أجل حماية سكانها وكل من يقع في ذلك الإقليم . ويوضح التقرير أيضا كيف ينبغي أن يكون مفهوم السيادة وتنقيحها وتحديثها، مما يجعل الدولة الطرف الرئيسي المسؤول عن الحماية وأورد المؤتمر الدولي أيضا في التقرير ثلاثة أنواع من المسؤولية: منع، رد الفعل وإعادة البناء، ومن حول هذه الجوانب الثلاثة تدور مشكلة التدخل الإنساني، فقط عندما تكون الدولة غير قادرة أو غير راغبة في العمل يمكن للمجتمع الدولي القادر على التدخل في إطار مسؤولية الحماية من خلال آليات الإنذار المبكر، التي قد تشمل كل شيء من العقوبات إلى التدخل العسكري. غير أنه يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يساعد الدولة في إطار مسؤولية الحماية في الوفاء بمسؤوليتها في إعادة بناء مداخلات ما بعد التدخل، فإن التدخل العسكري يجب أن يأذن به مجلس الأمن مسبقا، مع احترامه فكرة السلطة المختصة. ويجوز لمجلس الأمن، بعد دراسة الحالة، أن يقوم بتقرير تنفيذ التدابير الواردة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وإذا لم ينجح مجلس الأمن في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في الفصل 7 ضد أي دولة تنتهك حقوق الإنسان، معتبرا أن هذا الخرق يمكن أن يهدد السلم والأمن الدوليين. يمكن لمجلس الأمن أيضا أن يقرر عدم التدخل إذا كانت الحالة لا تمثل تهديدا للسلم والأمن الدولي، أو حتى إجبارها عدم اتخاذ قرار بسبب حق النقض الفيتو كما هو الحال في سوريا. عناصر أساسية أخرى لتنفيذ تدخل المجتمع الدولي الوارد في التقرير تشمل: (1) في حالة فقدان الأرواح على نطاق واسع، بقصد أو في حالات الإبادة الجماعية الحقيقية أو المتوقعة، أو التطهير العرقي الفعلي أو المتوقع،(2) الرغبة في وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، (3) التدخل العسكري ينبغي أن يكون الحل الأخير، الذي يحدث فقط عندما تكون خيارات السياسة السلمية لم تنجح ، (4) التدابير النسبية – يجب أن يكون التدخل العسكري الحد الأدنى اللازم لضمان حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، (5) والعنصر النهائي الذي يتعين النظر فيه هو إمكانية التدخل الناجح دون أن يؤدي ذلك إلى تفاقم حالة السكان [3].

[3] _ "The responsibility to protect and the lack of intervention in Syria between the protection of human rights and geopolitical strategies", Gabriele Lombardo , **The**

باختصار، فإن مسؤولية الحماية لا تتعلق بحماية الجميع من كل شيء. وثانيا، ينبغي أيضا ألا ينظر لمسؤولية الحماية بشكل ضيق للغاية. فهي لا تدور فقط حول استخدام القوة العسكرية. فالاستخدام الواسع للمفهوم تحول إلى تبرير "إنساني" للحرب على العراق 2003 بعد إثبات عدم وجود أسلحة الدمار الشامل وروابط متعلقة بالقاعدة. بحيث شكلت حرب العراق عام 2003 انتقادا كبيرا لمسؤولية الحماية وضرورة اعادة النظر في أي مبرر إنساني لاستخدام القوة العسكرية [(4)].

ويتحمل مفهوم مسؤولية الحماية ثلاث مسؤوليات محددة من أجل: المنع ورد الفعل وإعادة البناء أ) – منع، ب) التفاعل ج) إعادة البناء. وبهذه الطريقة، وضعت منظمة السيادة مفهوما متعدد المراحل من المسؤولية وسعت المعايير المفاهيمية لمفهوم التدخل، معلنة أن فعالية الرد على الفظائع الجماعية لا يتطلب رد فعل فحسب، بل يتطلب أيضا مشاركة دائمة لمنعها الصراع وإعادة بناء المجتمع بعد وقوع الحدث[(5)].

2–الاختلافات بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية :

يرى العديد من الباحثين أنه يمكن تفسير مبدأ مسؤولية الحماية بأنه اسم آخر للتدخل الإنساني. في الواقع، مبدأ المسؤولية يختلف عن التدخل الإنساني كما يشير إيفانز Evans (2008) إلى: "أكبر سوء فهم حول مسؤولية الحماية **هو** الاعتقاد بأن مسؤولية الحماية **هي** مجرد اسم آخر للتدخل الإنساني" فالتدخل الإنساني مهد الطريق لظهور مذهب المسؤولية. في حين أن التدخلات الإنسانية تدور حول الرد العسكري.

لكن مسؤولية الحماية هي أكثر دقة بكثير، ومتعددة الأبعاد" ويضع مبدأ مسؤولية الحماية ضغطا كبيرا على المصالح الأساسية للسكان المعرضين للخطر، وعليه فإن التدخل الإنساني أضيق من مهمة مسؤولية الحماية لأن مسؤولية الحماية تنطوي على تسلسل الردود وتحتوي على عدة تدابير مثل: الوقاية، رد

International Journal of Human Rights, vol .19, no.8, (2015), pp.1190-1191.

(4) _ The Responsibility to Protect: 2011 November challenges & opportunities in light of the Libyan intervention ,Thomas G. Weiss , Ramesh Thakur ,and others ,(UK: e-International Relations ,2011),p.8-9.

(5) _ “The Responsibility to Protect (R2P) Doctrine “,Sandra Fabijanić Gagro, **International Journal of Social Sciences**, vol. III no.(1), 2014 ,p.65.

الفعل، إعادة البناء ودبلوماسية الضغط. والأهم من ذلك، أن التركيز على مفهوم المسؤولية الحياتية متعدد الأبعاد ويركز أكثر على "مسؤولية الوقاية" ، بدلا من التدخل الذي له بعد واحد فقط – الانتشار العسكري[6].

ففي أعقاب المآسي التي وقعت في رواندا والبلقان في التسعينات، قام المجتمع الدولي بالتفكير بجدية في كيفية التصرف بفعالية عندما تكون حقوق الإنسان للمواطنين منتهكة. والسؤال الذي يكمن في لب المسألة هو ما إذا كانت لدى الدول سيادة غير مشروطة على شؤونهم أو ما إذا كان للمجتمع الدولي يملك الحق للتدخل في بلد ما لأغراض إنسانية. وفي تقرير الامم المتحدة عن الألفية لعام 2000، أشار الأمين العام آنذاك كوفي عنان إلى إخفاقات مجلس الأمن للتصرف بطريقة حاسمة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، وطرح تحديا للدول الأعضاء: "إذا كان التدخل الإنساني، في الواقع، اعتداء غير مقبول على السيادة، كيف ينبغي لنا أن نستجيب لرواندا، والانتهاك الجسيم والمنتظم لحقوق الانسان التي تسيء الى كل مبدأ لانسانيتنا المشتركة؟ " .

من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية (2001) : لقد عرضت عبارة "المسؤولية عن الحماية" لأول مرة في تقرير المنظمة الدولية لجنة التدخل وسيادة الدولة ، باعتبار أن السيادة لا تمنح الدولة الحق في" السيطرة "عليها فحسب فإنها تمنح أيضا "مسؤولية" الدولة الأساسية عن حماية الشعب الموجود فيها الحدود. واقترحت أنه عندما تفشل دولة ما في حماية شعبها – إما من خلال الافتقار إلى القدرة أو عدم الاستعداد – تتحول المسؤولية إلى المجتمع الدولي الأوسع نطاقا[7].

ما هي أشكال إساءات حقوق الإنسان التي تسعى مسؤولية الحماية للتعامل معها؟

الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لعام 2005 يقيد صراحة تطبيق مسؤولية الحماية على أربعة أنواع من الجرائم الجماعية: الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والحرب ، والجرائم ضد الإنسانية.

[6] _ “Responsibility to Protect and its applicability in Libya and Syria, “Erfaun Norooz, ICL Journal Verlag Österreich,2012, p.15.

[7] _ The Responsibility to Protect Who is responsible for protecting people from gross violations of human rights? , USA : united nations report on Outreach Programme on the Rwanda Genocide and the United Nations: 2014, p.1,

وقد تم تعريف هذه الجرائم بوضوح في مجموعة من الوثائق، بما في ذلك في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بحيث تنطبق مسؤولية الحماية على التهديدات الخطرة الأخرى التي يتعرض لها الإنسان سواء من تغير المناخ أو المرض أو سياسات الدولة المسيئة، مثل تعليق الحريات المدنية، الفساد أو الانقلابات. وحقوق الإنسان الأخرى وتعتبر الأطر القانونية والمؤسسات أفضل أداة لمعالجة هذه القضايا الملحة[8].

المحور الثاني : اللاجئين السوريين وفشل تنفيذ مسؤولية الحماية من طرف المجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة

لقد أدت "الأزمة" في سوريا إلى سقوط العديد من الضحايا في السكان المدنيين كما يتضح من تقرير الأمم المتحدة بسبب القمع العنيف من قبل الحكومة السورية.على الرغم من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبها الحكومة، وإلى حد ما من جانب الجماعات المعارضة و المتمردة الأخرى، كما يتضح من تقرير اللجنة من التحقيق في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، فإن الأمم المتحدة لم تكن قادرة على التدخل، كما أن المجتمع الدولي لم يتخذ موقفا أو خطوات للحد من الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب. فمجلس الأمن مشلول فى اتخاذ قرار لان روسيا والصين تهددان باستخدام الفيتو ،ويمكن فهم الفرق في الموقف الذي اعتمدته روسيا والصين إشارة إلى موقع سوريا الجغرافي، وهو أمر ذو أهمية استراتيجية في الشرق الأوسط. فالحلفاء السوريون وقفوا ضد التدخل واتخاذ موقف من العناصر الرئيسية لمسؤولية الحماية وهي احترام السيادة واحترام السلامة الإقليمية والدولة التي يتم فيها تحديد التدخل. باعتبار أن تدخل المجتمع الدولي في سوريا لتحقيق الاستقرار في البلاد سوف يؤدي إلى التعدي على السيادة [9].

فيما يرى العديد من الباحثين أن مسؤولية الحماية هي قاعدة دولية، لكنها لا تملك وكالة مستقلة. ففشل حماية المدنيين في سوريا ليس فشلا لمسؤولية الحماية، ولكن فشل الجهات الفاعلة والمؤسسات

[8] _"The Responsibility To Protect: A Background Briefing" ,global center for the responsability to protect ,2015,p.2.
[9] _ United nations report on Outreach Programme on the Rwanda Genocide and the United Nations, op-cit , p.1192 .

المسؤولة عن تنفيدها. وإلى جانب المسؤولية الأساسية للحكومة السورية عن وقف قتل شعبها، تقع المسؤولية على عاتق الهيئة المعهود بها بتكليف من 193 عضوا في الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين – مجلس الأمن –[10].

فيما يعتبر الباحث جوهان بو دافيدسون Johan Bo Davidsson أنه ليس هناك شك في أن مسؤولية الحماية ليست مجرد واحدة من الحجج ومبررات التدخل، بل بالأحرى ضرورة أساسية. فيما يعتبر الباحث محمد نورزمان Mohammed Nuruzzaman أن خطاب مسؤولية الحماية "توقف" منذ التدخل في ليبيا ويذهب إلى القول: "إذا كانت مسؤولية الحماية وصلت لأوجها في حالة ليبيا، فقد شهدت عجزا كبيرا مع مجلس الأمن لبدء إجراءات ضد سوريا "، وقد تناولت هذه المسألة أيضا ماري إيف لويزيل Marie-Eve Loiselle، التي كتبت في مقال لها أنه بالنظر في وضع مسؤولية الحماية منذ صدور القرارين 1970 و1973 فإن هذه القرارات أدت إلى الممارسة الحقيقية لمسؤولية الحماية وهو ما يشكل نقطة هامة في تطوير المفهوم.

كما نشر باتريك كوينتون براون Patrick Quinton-Brown مقالا عن هذا الموضوع، الذي يحاول فيه تحديد ما يسميه الدول المخالفة dissenter states أي تعارض مفهوم مسؤولية الحماية ، أو على الأقل تعارض تطبيقه[11].

وعليه فقد تعرض مفهوم مسؤولية الحماية لانتقاد واسع النطاق من قبل الدول والباحثين. ويرى بعض هؤلاء النقاد أن مسؤولية الحماية تجعل من السهل إضفاء الشرعية على التدخل، وأنه يمكن استخدامها كذريعة للإمبريالية الجديدة. ويرى نقاد آخرون أن مسؤولية الحماية لم تقدم أي مساهمة إيجابية على صعيد السياسة الدولية [12].

---

(10) _ "Failure to Protect: Syria and the UN Security Council" , Simon Adams, Global Centre for the Responsibility to Protect Occasional Paper Series No. 5, March 2015, p.3.

(11) _ "Responsibility to Protect in Libya and Syria The R2P" , Johan Bo Davidsson , André Chiesa, Discourse within the UN Security Council ,p.7

(12) _ Ibid ,p.8.

وعليه فقد كانت الأزمة السورية اختبارا حقيقيا للمجتمع العالمي لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي أدت في البداية إلى مبدأ المسؤولية. استنادا إلى لجنة التحقيق الدولية أن الوضع في سوريا هو قضية ملموسة من مسؤولية الحماية. وأعلنت اللجنة أن "الحكومة السورية فشلت بشكل واضح في مسؤوليتها عن حماية شعبها" وبالإضافة إلى ذلك، فإن المستشارين الخاصين للأمين العام المعنيين بمنع الإبادة الجماعية اشاروا إلى أن الوضع في سوريا يشير إلى أن "الجرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت هناك" ووفقا لمبدأ مسؤولية الحماية، إذا فشلت دولة في حماية مواطنيها، يحق للمجتمع المحلي نشر القوة العسكرية كملجأ أخير بعد استنفاد جميع الخيارات الدبلوماسية. وهناك وفرة من الأدلة على أن نظام الأسد يرتكب جرائم فظيعة جماعية. فقد ذكر مجلس حقوق الإنسان أن "الأزمة السورية كانت مدفوعة بسياسة الدولة من الهجمات المتعمدة ضد المدنيين ما يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية "[13].

وعليه فعدم التدخل في سوريا يسلط الضوء على مرونة نظرية المسؤولية عن الحماية والتي تعتمد على الموقف الاستراتيجي والجغرافيا السياسية للدولة التي تنتهك حقوق الإنسان. والواقع أن محاولات مجلس الأمن العديدة لاعتماد مفهوم مسؤولية الحماية في سوريا تم حجبها من قبل روسيا والصين باستخدام الفيتو. ويعتبر قبول اقتراح كوفي عنان 2012/2042 القرار الوحيد الذي ينص على إرسال فريق من المراقبين للتحقق من الحفاظ على وقف إطلاق النار لكنه فشل[14].

المحور الثالث : تقييم مستقبل اللاجئين السوريين في المخيمات التركية وخارجها بين الادماج ، التجنيس والمواطنة .

1- الرؤى المناقضة لدور تركيا في توفير مسؤولية الحماية للاجئين السوريين :

تستضيف تركيا أكثر من 2.7 مليون لاجئ سوري يعيشون في مخيمات اللاجئين التي تديرها الحكومة والمراكز الحضرية. وتوفر السياسة المركزية للحكومة التركية للسوريين بعض حقوق المواطنة مع تنظيم

(13) _ Norooz ,op-cit,p.15.
(14) _ « The responsibility to protect and the lack of intervention in Syria between the protection of human rights and geopolitical strategies », Gabriele Lombardo, **The International Journal of Human Rights**, no.19,vol.8, (2015) ,p.1190.

وضعهم. غير أن السوريون لا يدعون فقط للتوطين ولكنهم يتفاوضون أيضا على إمكانية وصولهم للخدمات الاجتماعية، والمساعدة الإنسانية، والعمالة. في هذا الصدد يعتبر الباحث عفرون نوروز Erfaun Norooz أن موضوع اللاجئين السوريين في تركيا لا يزال يشكل جزءا من المسارات المتعددة للتضارب والإدماج التفاضلي، وحقوق المواطنة المتفاوض عليها. فقد استقبلت تركيا الآلاف من اللاجئين على المواقع الجغرافية المتمركزة على مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا من طالبي اللجوء الهاربين من الحروب الأهلية والصراعات في العقود الأخيرة، سواء من بلدان آسيا وأفريقيا أو من بلدان الشرق الأوسط بشكل متزايد وأوروبا الشرقية. منذ بداية "الأزمة " في سوريا في عام 2011، أصبحت تركيا تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين في العالم تقدر بأكثر من 2.7 مليون سوري يقيمون في البلاد، حيث تعيش نسبة صغيرة في المخيمات الحكومية ومخيمات اللاجئين وتتلقى المساعدات الإنسانية، وأكثر من 2.5 مليون نسمة، في المناطق الحضرية من البلد مع إمكانية محدودة للحصول على المساعدة الإنسانية. وعلى الرغم من أن تركيا موقعة على اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين (المشار إليها فيما بعد باتفاقية عام 1951)، فهي واحدة من بين الدول القليلة جدا في العالم الموقعة على شرط التقييد الجغرافي الوارد في اتفاقية عام 1951، والذي يعني أن الحكومة التركية لن تقبل سوى المسؤولية القانونية لحماية اللاجئين القادمين من أوروبا ونتيجة لذلك، يسمح لما يسمى باللاجئين غير الأوروبيين بالبقاء في البلاد لفترة محدودة، وبعضهم يحصل على حماية مؤقتة. أما بالنسبة للسوريين في تركيا، فإن هذا الوضع القانوني المؤقت يؤدي إلى فرض قيود على سبل عيشهم، ولا سيما أولئك الذين يعيشون خارج المخيمات، ويضع ظروف معيشتهم في خطر حيث لا تتوفر لهم سوى فرص محدودة للحصول على عمل منتظم وتعليم والدعم الاقتصادي والاجتماعي بسبب وضعهم غير المستقر، وعليه يحاول بعض السوريون إعادة التوطين في بلد ثالث أو العودة إلى الوطن بعد انتهاء الحرب، والبعض الآخر يسافر أو يأمل في السفر إلى أوروبا في محاولة للحصول على حياة أكثر أمنا، تؤدي إلى الإقامة الدائمة أو وضع المواطنة الكاملة[15].

[15] _ “Syrian refugees in Turkey: pathways to precarity, differential inclusion, and negotiated citizenship rights”, Feyzi Baban, Suzan Ilcan, Kim Rygiel, **Journal of Ethnic and Migration Studies** ,(2016),p.5.

الاحتياجات التمويلية للمساعدات الانسانية	النسبة المؤية للأطفال السوريين اللاجئين في تركيا الاقل من 18 سنة	النسبة المؤوية للاجئين المسجلين في المخيمات التركية	عدد اللاجئين السوريين المسجلين في تركيا حتى ماي 2015	
567 مليون اورو	54	14	1.759.846	تركيا

Source : « 10% of refugees from Syria: Europe's resettlement and other admission responses in a global perspective », Lisa Fischer, Petra Hueck , Belgium : The International Catholic Migration Commission , 2015 p.15.

فبعد أكثر من خمس سنوات من "الأزمة" التي بلغت ذروتها في أكثر من 250,000 حالة وفاة، أصبح من الواضح الآن أن اللاجئين السوريين لن يعودوا إلى سوريا في أي وقت قريب، ولا يمكن أن يكون وضعهم في تركيا باعتبارهم "ضيوف"، كما عينته الحكومة التركية على هذا النحو، السوريين يجدون أنفسهم في موقف من النسيان باسم "لا لاجئ ولا ضيف"، كما هو موضح على ملصق اليوم العالمي للاجئين.

وعليه توفر تركيا حالة مقنعة يمكن من خلالها النظر في دراسات الهجرة والمواطنة الحرجة. على وجه الخصوص، إشكالية المواطنة / عدم المواطنة. فتركيا تقدم حالة متناقضة مع دراسات الهجرة و المواطنة بطريقتين رئيسيتين. أولا، الوضع القانوني للسوريين يتسم بالغموض فهم ليسوا لاجئين ولا ضيوف ثانيا، توضح القضية كيف يتفاوض السوريون حول وضعهم من خلال مسارات الإدماج والاستبعاد من حقوق المواطنة الاجتماعية، مما يسهم في توسيع نطاق فهم العلاقة بين التداخل، والإدماج التفاضلي، حقوق المواطنة. التفاوض بشأن حقوق المواطنة في ظل ظروف معيشية محفوفة بالمخاطر إن وضع الأجانب وعملية المطالبة بوضع اللاجئ في تركيا ليست واضحة وتطرح العديد من العقبات أمام السوريين الراغبين في الحصول على وضع دائم. فقد صدقت تركيا على اتفاقية 1951 في 24 أوت 1951، ولكن مع تحديد جغرافي، تنص على منح مركز اللاجئ للأفراد القادمين فقط من الدول الأوروبية. ويؤدي هذا التقييد الجغرافي إلى إبطال الطلبات من المنظمات غير الحكومية، منذ التصديق على الاتفاقية في 1951، منحت تركيا مركز اللاجئ فقط ل 43 شخصا، في حين أن عشرات الآلاف من المواطنين غير

الأوروبيين المقيمين في تركيا يأملون في تسوية وضع اللاجئ من بلدان أخرى .هذه الطبيعة الغريبة لنظام اللاجئين في تركيا تضع عقبات أمام أكثر من مليوني سوري وغيرهم من اللاجئين من الشرق الأوسط وأفريقيا، الذين ليس لديهم وضع قانوني سليم كلاجئين. ونتيجة لذلك، 2.8 مليون سوري، جنبا إلى جنب مع مجموعات أخرى من اللاجئين، سيكونون المقيمين على المدى الطويل في تركيا، وقد أصدرت الحكومة التركية قانونا بعنوان "قانون الأجانب وقانون الحماية الدولية" في عام 2013 أنشأ تشريع جديد "المديرية العامة لإدارة الهجرة" ونقل صلاحيات لهذه المديرية الجديدة من مديرية الأمن، التي كانت سابقا مسؤولة عن قضايا الهجرة. والأهم من ذلك أنها أدخلت مفاهيم مثل "مشروطية" اللاجئين "refugee conditional و" الحماية الثانوية "و" الحماية المؤقتة" secondary protection and temporary protection في عام 2014، و أقرت الحكومة التركية تشريعات أخرى كجزء من قانون 2013، بعنوان "لائحة بشأن الحماية المؤقتة "، التي تنطبق تحديدا على اللاجئين السوريين وغيرهم الذين يصلون جماعيا والذين لا يمكن معالجة طلب الحماية لهم بشكل فردي. ويوضح هذا التشريع تحديدا أن منح الحماية المؤقتة لا يعني توفير "تصاريح إقامة" أو أي إطار زمني محدد للمعيشة في تركيا تؤدي إلى تحقيق الوضع الدائم ، وعليه لا يزال القانون الجديد ولائحته المتعلقة بالحماية المؤقتة يحافظ على قيود جغرافية طويلة الأمد فيما يتعلق بمن يحق له الحصول عليها ويهدف إلى وضع إطار للحماية المؤقتة(16).

2–الرؤى المؤيدة للدور الكبير لتركيا في توفير مسؤولية الحماية للاجئين السوريين : قراءة في آفاق الادماج ، التجنيس و المواطنة .

تسببت "الأزمة" في سوريا منذ عام 2011 في أزمة إنسانية مع أكبر تدفقات للاجئين في القرن الواحد و العشرين، فاعتبارا **من شهر فيفري 2016، أكثر من 4.5 مليون سوري من اللاجئين** تم تسجيلهم أو بانتظار التسجيل في مصر ولبنان والعراق والأردن وتركيا ،في حين أن الحالة الإنسانية استمرت في التدهور، فإن مجموع عدد النازحين وصل داخليا في سوريا إلى ما يقرب من 7.6 مليون شخص إلى أكبر عدد من المشردين في أي بلد من بلدان العالم حسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2015

(16) _ Kim Rygiel ,op-cit ,p.8.

وعليه فقد وضعت تركيا **سياسة الحدود المفتوحة** في بداية الأزمة ورحبت بأكثر من 2.5 مليون لاجئ سوري مسجل حسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2016 من خلال استضافة أكبر عدد من اللاجئين السوريين في بلد واحد في جميع أنحاء العالم. وفقا لهيئة إدارة الكوارث والطوارئ من جمهورية تركيا، هناك 269،672 لاجئ سوري يتم حمايتهم حاليا في 25 مخيما في 10 محافظات في تركيا في حين أن ما يقرب من 2.2 مليون من اللاجئين السوريين يعيشون في صفوف المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد في مواقع مختلفة، ويتركزون بشكل مكثف في الجنوب والمقاطعات الجنوبية الشرقية من تركيا مثل هاتاي، كيليس، غازي عنتاب، كهرمانماراس، شانل أورفة، أضنة وماردين. وبعيدا عن المدن الحدودية، فإن عددا كبيرا من السوريين يتركزون في مدينة إزمير الساحلية الغربية في طريقهم عبر البحر للوصول إلى جزر خيوس اليونانية (خمسة أميال) و ليسفوس (ستة أميال).

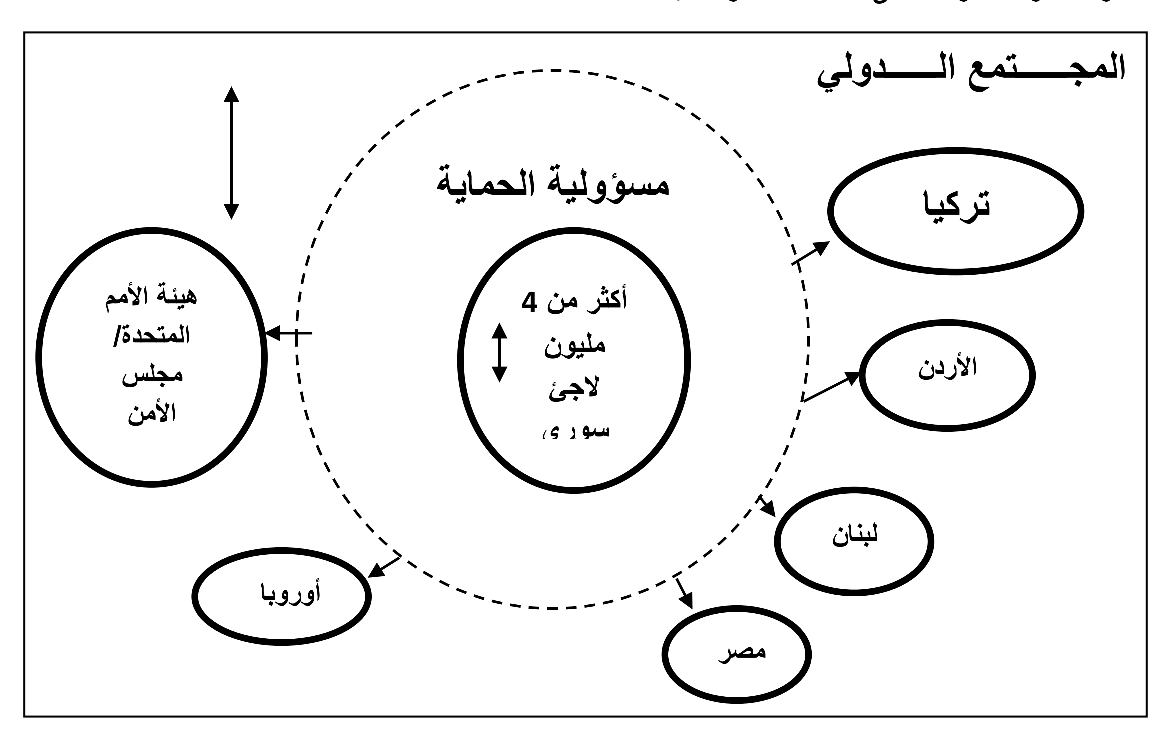
سياسة تركيا المفتوحة للحدود[*] التي تضمن عدم الإعادة القسرية والمساعدة الإنسانية للاجئين السوريين تمت الإشادة بها من طرف المجتمع الدولي وعليه فإن المسؤولية الرئيسية للبلدان المجاورة لسوريا انخفضت مع تحمل تركيا الكثير من هذا العبء. فقد دخل الصراع السوري في طريق مسدود في السنة الخامسة، مع ظهور جماعات مسلحة راديكالية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ولا يزال العنف يهدد بشدة حياة المدنيين، ومن الصعب التنبؤ بتقديرات التدفقات الهائلة للاجئين في المستقبل. حتى لو انتهى الصراع في سوريا، مع وضع نظام الأسد أو الإطاحة به، لن يتم استعادة الاستقرار في البلاد بسهولة، ومن المرجح أن تشهد موجات جديدة من اللاجئين تهدد استدامة نهج الحدود المفتوحة لتركيا، الأمر الذي سيؤدي بالتأكيد تحديات اجتماعية واقتصادية إضافية. مستقبل ما يقرب من 2.5 مليون سوري اللاجئون الذين يعيشون في تركيا غير واضح. وعلاوة على ذلك، هناك ثلاثة تحديات حاسمة في مخيمات اللاجئين السوريين المستقرين في تركيا :أوضاع السوريون الاجتماعية والاقتصادية ودمجهم في المجتمع التركي، والقبول الاجتماعي من قبل الأتراك. وبالتالي، فإن تركيا لا تحتاج فقط إلى النظر في الجانب المالي لقبول اللاجئين، وتقديم المساعدة الإنسانية، ولكن أيضا لمعالجة مسألة

---

[*] ــسياسة الحدود المفتوحة هي سياسة اتبعتها الحكومة التركية منذ بداية الأزمة السورية في 2011 ونزوح آلاف الأفرد المدنيين للمدن التركية الجنوبية ، وتتضمن حماية اللاجئين الفارين من القصف و الدمار الحاصل في سوريا واحتواءهم في مخيمات بشكل مؤقت ، غير أن هذه السياسة اتخذت أبعادا أوسع نظرا لاستمرار الوضع في سوريا في التراجع و نزوح عدد هائل من السوريين بشكل يومي واحتمال عدم عودتهم لسوريا على المدى القريب و المتوسط ما أصبح يشكل ضغطا كبيرا على الحكومة التركية خصوصا في ظل بروز موضوع المواطنة والتجنيس و مفهوم الادماج في المجتمع التركي.

اللاجئين المستوطنين، والتكيف الاجتماعي، والقبول والتكامل. وهذا يتطلب وضع سياسة شاملة ومستدامة طويلة الأجل من أجل تفادي الإنزلاقات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية من استضافة هذا العدد الكبير من السوريين[18].

فمنذ اندلاع الأزمة، اتبعت تركيا – على حدود 911 كم مع سوريا – سياسة الحدود المفتوحة عن طريق توسيع نطاق الحماية لتشمل جميع السوريين المعوزين بغض النظر الانتماءات السياسية أو الإثنية أو الثقافية أو الدينية وفيما يتعلق بوضع السوريين القانوني، تركيا تسجلهم بموجب نظام الحماية المؤقتة وفقا للائحة رقم 29153 بشأن الحماية المؤقتة التي تم سنها بما يتماشى مع المادة 91 من القانون الجديد رقم 6458 بشأن الأجانب والحماية الدولية. بحيث لا تزال تركيا تحتفظ "بحدودها الجغرافية" فيما يتعلق باتفاقية جنيف لعام 1951 و بروتوكول عام 1967 ، فلائحة 2014 تتبنى "حماية مؤقتة" **قائمة على المجموعات** وتنطبق على جميع المواطنين السوريين الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية، بمن فيهم أولئك الذين لا يملكون وثائق الهوية. وهو يضمن عدم الإعادة القسرية والمساعدة لجميع السوريين سواء كانوا يقيمون داخل المخيمات أو خارجها.



مخطط من إعداد الباحثة يوضح وضع اللاجئين السورين ومفهوم مسؤولية الحماية

[18] _ "Limits to temporary protection: noncamp Syrian refugees in İzmir" , Ayselin Yıldız , Elif Uzgören, **Southeast European and Black Sea Studies**, 2016, pp.2-3.

أما بالنسبة لدور المفوضية في تركيا فهو محدد من خلال تقديم المشورة السياسية والتقنية إلى الحكومة التركية، مثل تسجيل اللاجئين وإدارة المخيمات والمساعدة مع العودة الطوعية إلى الوطن. والمديرية العامة لإدارة الهجرة تعمل تحت إشراف وزارة الداخلية التركية و تسجل السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة. ما يقرب من 10٪ من السوريين الذين تمت استضافتهم مسجلين في 25 مخيما ، بحيث يتم توفير التعليم والصحة والخدمات المختلفة ويتم تقدير المخيمات ووصفها بأنها **"منظمة تنظيما جيدا و ملائمة "** من حيث المرافق والخدمات المقدمة ومع ذلك، فإن العدد المتزايد من اللاجئين التي سببها الوضع الحالي في سوريا، وضع قدرة الحكومة في تسيير المخيمات تحت ضغط كبير بغض النظر عما إذا كانوا يعيشون في أو خارج المخيمات، ويتم ضمان جميع السوريين من خلال تسجيلهم لدى السلطات التركية للاستفادة من الرعاية الصحية الأساسية المجانية والتعليم والمساعدة الاجتماعية. تماشيا مع تعميم وزارة التربية الوطنية حول حصول الأجانب على التعليم الصادر في عام 2014، ويسمح لجميع اللاجئين السوريين بالالتحاق بالمدارس الحكومية التركية والتعليم المؤقت. ويسمح لهم أيضا بحضور دورات اللغة التركية أو دورات التدريب المهني التي تقدمها مراكز التعليم العامة مجانا وبنفس الطريقة، فإن السوريين المسجلين المقيمين داخل المخيمات أو خارجها يمكنهم تلقي العلاج الطبي المجاني من مستشفيات الدولة للخدمات الصحية الأولية والطارئة في 81 مقاطعة في تركيا.

وعليه فقد كانت تركيا سخية في توفير الحماية الإنسانية والمساعدة للسوريين في السنوات الخمس الأخيرة، حتى عندما أصبح عدد اللاجئين هائلا. بحيث اعتبرت تركيا أكبر مانح للمساعدات الانسانية للسوريين في عام 2012 مع 980 مليون دولار أمريكي وأكثر من 6.7 مليار دولار أمريكي حتى الآن ومع ذلك، بلغ التمويل الدولي لتركيا 455 مليون دولار أمريكي فقط ويغطي التمويل الإجمالي 44٪ فقط من الأموال المطلوبة لتركيا. العبء المالي يتزايد باستمرار مع تزايد أعداد اللاجئين القادمين، مما يستدعي المزيد من المعسكرات والخدمات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تشير معظم الدراسات إلى أن غالبية اللاجئين السوريين يبدون مستعدين للبقاء في تركيا على المدى الطويل حتى لو انتهى الوضع المتأزم

في سوريا، فلن يتم استعادة الاستقرار على الفور، في حين أن جهود الحكومة التركية والضيافة التركية كانت ايجابية، فإن العدد الكبير من اللاجئين يجهد الموارد المتاحة لتصل لنقطة الانهيار[19].

فالتكلفة المالية لأنقرة للتعامل مع هذه المشكلة من حيث السكن والدعم وصل إلى حوالي 6 دولارات أمريكية مليار في مارس 2015، وقد وفرت تركيا للسوريين الفارين من الصراع الحماية المؤقتة التي تتكون من ثلاثة عناصر:

-سياسة الباب المفتوح لجميع السوريين.

- عدم الإعادة القسرية إلى سوريا .

-مدة غير محدودة من البقاء في تركيا.

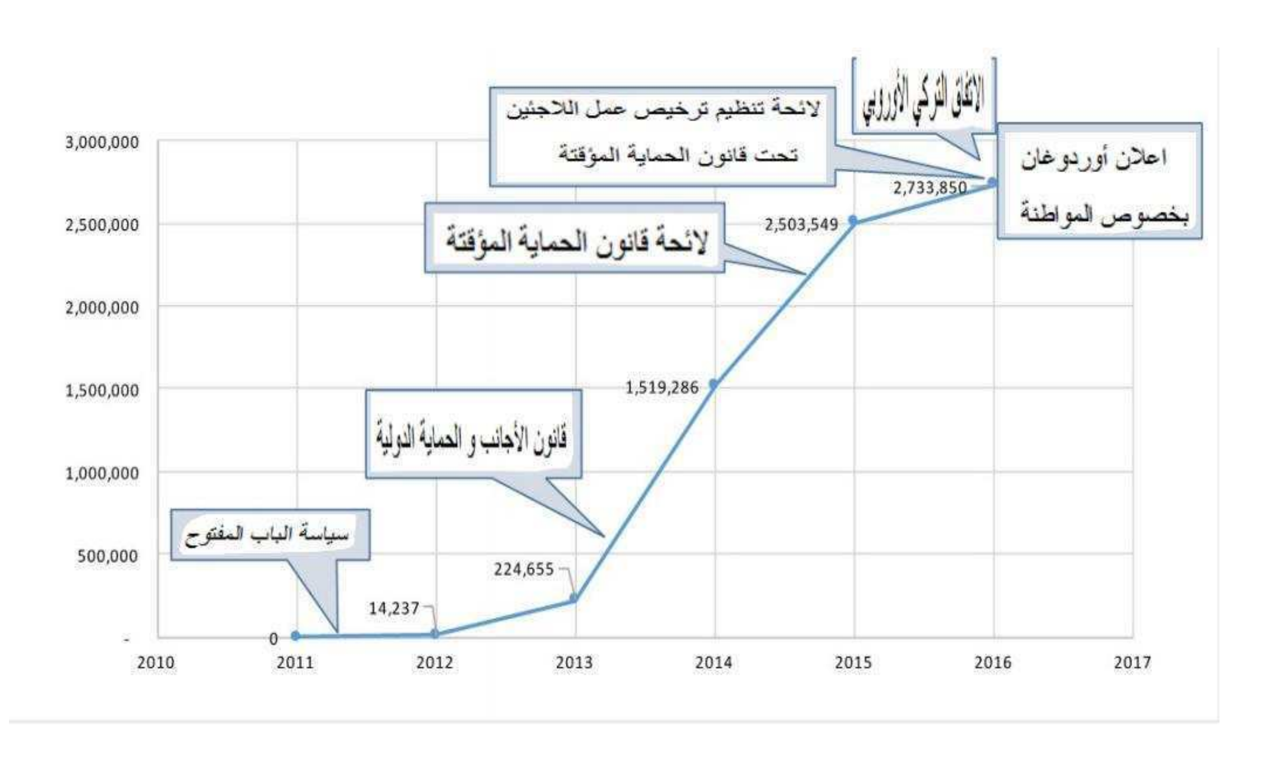
المحور الرابع : قراءة في إدماج اللاجئين السوريين في المجتمع التركي التحديات والرهانات :

يعرف الإدماج من قبل علماء الاجتماع لوتز هوفمان و هربرت إيفن، Lutz Hoffmann and Herbert Even اللذان وصفا أبعاد التكامل بين المهاجرين الأتراك في مجتمع ألمانيا الغربية قبل 30 عاما وقدما نموذجا يحدد مناطق ومستويات مختلفة من إدماج المهاجرين في المجتمع المضيف. وفقا لهذا المفهوم، كلما كانت هناك مناطق يمكن للمهاجر أن يتخذ فيها مستويات عليا، كلما تمكن من الاندماج في المجتمع. وهناك مجالات اجتماعية مختلفة يمكن للشخص المهاجر أن يشارك فيها: الإقامة والصحة والاقتصاد وسوق العمل، والتعليم، والمواطنة، وحقوق التصويت المرتبطة بالمشاركة السياسية[20].

---

[19] _ Uzgören,op-cit, p.4.

[20] _ « Partial integration of Syrian ‘escapees’ under the rule of Turkey's Justice and Development Party (JDP) », Burak Gümüş , Deniz Eroğlu , **Contemporary Arab Affairs,** vol. 8,no.4, (2015) ,p.470.



شكل يوضح القوانين الخاصة بمحاولة إدماج اللاجئين السوريين في تركيا (بتصرف)

Source : « Syrian Refugees in Turkey: Insecure Lives in an Environment of Pseudo-Integration » , Ahmet İçduygu, Evin Millet , Global turkey in europe :WORKING PAPER 13 August 2016 , p.4 .

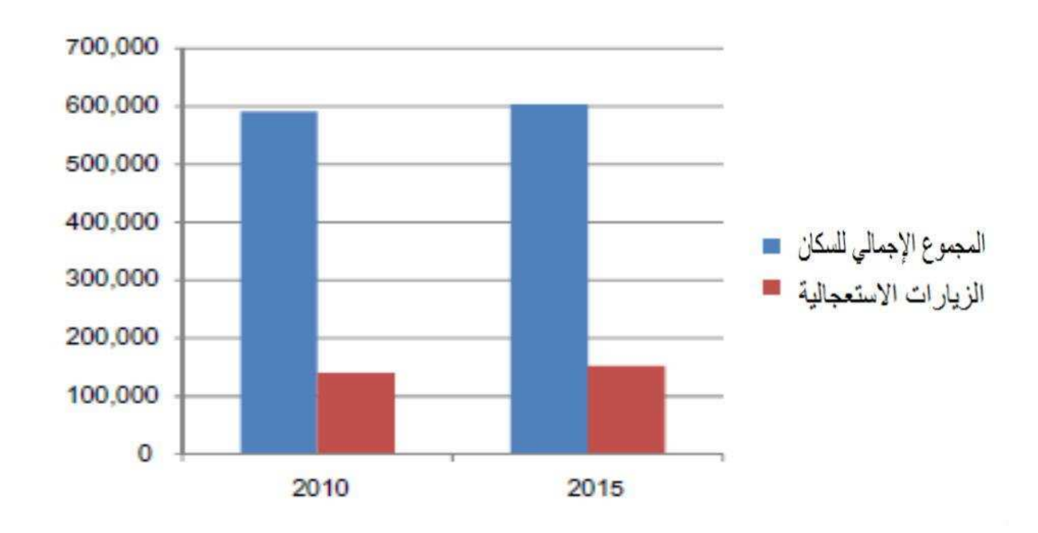
حق الإقامة :

يشكل حق الإقامة شرطا مسبقا للمشاركة في المجتمع. وعليه فوضع الأجانب مختلف مع مراعاة القيود القانونية وإذا لم يكن لدى شخص ما تصريح إقامة، فإنه لا يستطيع الدخول إلى البلد أو البقاء فيه ونتيجة لذلك، فإنه ليس قادرا على حرية الوصول إلى المجتمع والمشاركة في التفاعل الاجتماعي مع أجزاء أخرى من المجتمع المضيف. وهناك تمييز قانوني رسمي بين الأجانب والمواطنين العاديين عندما يتعلق الأمر بتصريح الإقامة. ولذلك، فإن إقامة السوريين في تركيا، على النقيض من المواطنين الأتراك، هو أكثر صعوبة من الناحية القانونية. للدخول إلى جميع المناطق خصوصا سوق العمل. بسبب الاتفاقات المبرمة بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية تركيا ما قبل الحرب غير أن المواطنين السوريون معفيين من شرط الحصول على التأشيرة. ولذلك، فإن المواطنين السوريين الذين يمتلكون جوازات السفر يمكنهم بسهولة دخول البلاد ويسمح لهم بالبقاء في البلد بفضل تصريح الإقامة لمدة سنة واحدة التي تقدمها الحكومة،

من ناحية أخرى أولئك الذين دخلوا بدون جواز سفر يمكنهم دخول البلاد ولكن يتم إرسالهم إلى المخيمات. كما أن السوريين الذين لا يرغبون في العيش داخل المخيمات يبلغون الشرطة الوطنية التركية. هذه العوامل القانونية والسياسية الرمزية للقيادة التركية تزيد اليقين النفسي من الإقامة وتؤدي للشعور بالانتماء إلى الأرض المضيفة (21).

الرعاية الصحية :

السوريين تحت "الحماية المؤقتة" لديهم حرية الوصول إلى نظام الرعاية الصحية التركية دون دفع الضرائب مثل المواطنين الأتراك العاديين. وعلاوة على ذلك، ذكرت وسائل الإعلام أن اللاجئين السوريين يتلقون العلاج الطبي مقارنة مع المواطنين الأتراك في بعض المستشفيات العامة القريبة من منطقة الحدود السورية. بحيث اشتكى السكان المحليون من أنهم لم يعد بإمكانهم الحصول على العلاج الفوري في المستشفيات لأنها مكتظة بالسوريين. نظرا لإعطاء الأولوية لعلاج السوريين (22).



شكل يوضح تزايد الزيارات الاستعجالية للاجئين في مقابل اجمالي التعداد السكاني في تركيا

Source : « Emergency department visits of Syrian refugees and the cost of their healthcare », Umut Gulacti, Ugur Lok & Haci Polat , **Pathogens and Global Health ,** (2017),p.3.

(21) _ Ibid, p.477.

(22) _ Eroğlu , op-cit,p.480.

المواطنة وحقوق التصويت :

تلعب المواطنة دورا رئيسيا فيما يتعلق بالحقوق المدنية وتصاريح البقاء والحق في العمل والمشاركة السياسية، حيث يتمتع المواطنون فقط بالحق في التصويت وإمكانية التأثير على النظام السياسي وفقا لوجهات نظرهم. وفقا للقانون التركي، يمكن تجنيس الأجانب من خلال الزواج ثنائي القومية أو مدة الإقامة التي لا تقل عن خمس سنوات. وعليه فإن التجنيس غير النظامي لآلاف السوريين من خلال إصدار بطاقات الهوية التركية لا تمكنهم من المشاركة في النظام السياسي في تركيا. (*)

حقوق التصويت يمكن أن تحسن الوضع الاجتماعي للسوريين، لذلك الحين لا يمكن لغير المواطنين المطالبة بحقوق متساوية وتأمين الاستماع لأصواتهم بالتالي، الإقامة غير المحدودة وحرية الوصول إلى سوق العمل محفوظة للمواطنين فقط. فدمج السوريين في المجال السياسي يولد خوفا من أن يؤدي إلى نقل المشاكل في سوريا إلى تركيا [23].

التعليم :

تقوم وزارة التربية والتعليم التركية حاليا بتنفيذ سياسة من أجل جعل جميع المدارس السورية غير الرسمية، التي تديرها غالبا منظمات غير حكومية سورية، تحت إشرافها. وفي الوقت نفسه، ستوسع فرص الأطفال السوريين في الالتحاق بالمدارس التركية. في الوقت الحالي، هناك000، 130 فقط من أصل 000، 600طفل سوري لاجئ في سن الدراسة يلتحقون بالمدرسة. كما صرح بذلك مسؤول التعليم التركي: "ما إذا كان اللاجئون يقيمون أو سيعودون إلى سوريا، لا يمكننا ببساطة أن نسمح للجيل بالضياع ". ونظرا لأن معظم الأطفال السوريين داخل سوريا ليسوا في المدرسة، فإن مستقبل البلاد قد يعتمد بشكل جيد على التعليم الذي يتلقاه الأطفال السوريون خارج البلاد. لكن التعليم ليس قضية مهمة بالنسبة

---

(23) _ Ibid, ,p.481.

لمستقبل سوريا فحسب، بل تحول إلى قضية أمنية في الآن. وكما أشار مسؤول التعليم التركي: "من دون فرصة التعليم، يتعرض الأطفال لخطر الوقوع ضحية للجماعات المتطرفة والإرهابية"[(24)].

سوق العمل :

كما أن القدرة على العمل بشكل قانوني في البلاد أمر ضروري أيضا لإدماج اللاجئين السوريين في تركيا. ويعمل العديد من اللاجئين حاليا بشكل غير قانوني وبأجور أقل من المواطنين الأتراك، فهم لا يدفعون الضرائب أو يسهمون في الضمان الاجتماعي. وهذا لا يجعل اللاجئين السوريين عرضة للاستغلال فحسب، بل يولد أيضا استياء من السكان المحليين. على الرغم من ذلك هناك العديد من التشريعات المعلقة في البرلمان التركي لفتح أجزاء من الاقتصاد الوطني للعمل الرسمي للاجئين السوريين. **وستكون هذه خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة للاجئين السوريين، و عليه يجب تشجيع الحكومة على تنفيذ اللوائح اللازمة لتمكين اللاجئين السوريين من العمل في القطاع الرسمي. ومن بين**

---

(24) _ "ORDER FROM CHAOS What Turkey's open-door policy means for Syrian refugees" , Kemal Kirişci , Elizabeth Ferris: brookings (Wednesday, July 8, 2015) on : https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2015/07/08/what-turkeys-open-door-policy-means-for-syrian-refugees/

(*) اتخذت الحكومة التركية العديد من الإجراءات اللازمة ضمن خطتها لمنح الجنسية التركية لأصحاب الشهادات وذوي الكفاءات والخبرات من السوريين المقيمين على أراضيها. وبحسب مصادر إعلامية تركية فإن المرسوم المتعلق بمنح الجنسية التركية لـ 7 آلاف سوري قد عرض على مجلس الوزراء التركي للنظر فيه ومن ثم إقراره. وتقول المصادر إن الحكومة التركية أستكملت تدقيقاتها وأبحاثها المتعلقة بالسوريين والتي استغرقت السنتين الماضيتين مضيفة أن أول قائمة لنتيجة البحث المنفذة بشأن أصحاب المهن غير المتورطين بمشاكل أمنية أو ارتباطات مشبوهة ستنشر في وقت قريب. وأنهت السلطات المعنية تحضيرات استصدار القوائم المتعلقة بمنح الجنسية التركية والتي بدأت منذ بداية العام الحالي 2017 وجرى التوقيع عليها في اجتماع مجلس الوزراء. وأوضحت مصادر الإعلام أن الحكومة التركية حددت الأولوية في منح الجنسية التركية لأصحاب المهن والكفاءات التعليمية من السوريين ومن ثم قامت مديرية الأمن العام بالتدقيق في القوائم الأولية المشكلة من ناحية :"القيود السابقة" ، "الأمن العام" و "الأمن القومي" وحُددت في القائمة الأسماء التي قدم الطرفان لها إذن الدخول ، المصدر : https://goo.gl/t1y9Z2 .

اللاجئين أطباء تقويم الأسنان والمهندسين والمعلمين والممرضين الذين لديهم القدرة على المساهمة في الاقتصاد التركي[25].

مع ذلك لا يزال معظم اللاجئين يعيشون في حالة من عدم اليقين ، وغالبا في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة للغاية. ولا تزال هناك تحديات ضخمة فيما يتعلق بتحسين الأحوال الاجتماعية للاجئين. وتزداد هذه التحديات تعقيدا مع تراجع تأييد الرأي العام التركي حول وجود السوريين. و عليه يرجح أغلب الباحثين أنه من الصعب أن نرى كيف يمكن لتركيا أن تواصل رعاية هؤلاء اللاجئين وأن تتصدى للتحديات المتزايدة من تلقاء نفسها على المدى الطويل. وهناك أيضا في بعض الأحيان توترات بين السلطات البلدية والحكومة المركزية باعتبار أن الحكومة المركزية تحتفظ بالسيطرة الصارمة على المعلومات، ولا يوجد وضوح يحول كيفية إنفاق 6 بلايين دولار لخدمات اللاجئين. كما لا يزال هناك لاجئون سوريون ينامون في الشوارع وأطفال لاجئين في الزوايا[26].

الإدماج هو السبيل الوحيد للمضي قدما :

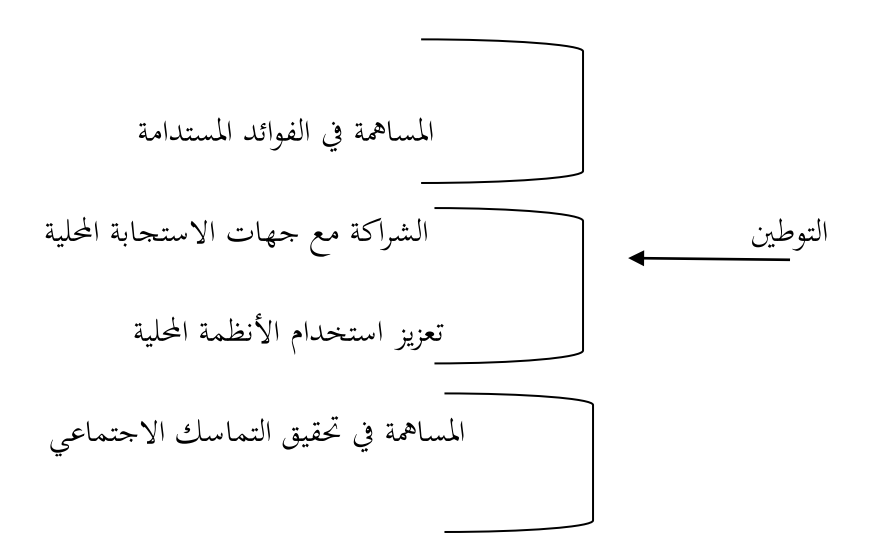
لتجنب حصول اللاجئين على حالة دائمة إلى حالة دائمة من التبعية أو أن يصبحوا منفصلين أو منبوذين عن باقي المجتمع – وكلاهما من المحتمل أن يولد تحديات أمنية – فإن التكامل و الإدماج هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وقد اتخذت تركيا بالفعل خطوة في الاتجاه الصحيح من خلال فتح سوق العمل للاجئين السوريين. فالحق في العمل القانوني هو خطوة مهمة، ولكن ذلك ليس كافيا: فاللاجئون يحتاجون إلى تدريب على المهارات والتعليم باللغة التركية والثقافة، ويتعين على القيادة التركية وضع استراتيجيات جديدة لخلق فرص العمل. وتقدر الدراسات الحديثة أن أقل من ثلث الأطفال في سن الدراسة في تركيا يحصلون على التعليم المناسب مما يبعث على القلق أن العديد منهم يتعرضون لتعليم

(25) _ Kirişci , Ferris , op-cit

(26) _ Ibid.

إسلامي متطرف غير رسمي. ما يعتبرا أمرا سلبيا و خطيرا يمكن أن تجعل هؤلاء الأطفال أهدافا لأولئك الذين يحاولون تجنيد المزيد من الناس في شبكات الجريمة أو الإرهاب[27].

الخطط المستقبلية لتوطين اللاجئين السوريين تحت مفهوم مسؤولية الحماية :



مخطط زيادة التركيز على التوطين

المصدر : ص.16

نموذج إعادة التوطين في دول ثالثة تعتبر ايضا أداة حماية مهمة للاجئين ، وتتكامل في إطار برامج الحماية والمساعدة المستمرة، وتغطي تعهدات أكثر من 30 بلدا للاجئين السوريين تحت مسارات القبول المختلفة، التي منها إعادة التوطين، والقبول الإنساني أو المسارات التكميلية الأخرى لأكثر من 242,000 شخص منذ عام 2013 . وقد أكد الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى، الذي انعقد في مارس 2016 ، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمهاجرين، الذي انعقد **في سبتمبر 2016** ، على أهمية توفير مسارات آمنة للاجئين. وأعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون

[27] _ « To really improve the lives of Syrian refugees, Turkey and the world must cooperate better" ؛Kemal Kirişci, brookings , Thursday, June 9, 2016 https://www.brookings.edu/blog/markaz/2016/06/09/to-really-improve-the-lives-of-syrian-refugees-turkey-and-the-world-must-cooperate-better/ .

اللاجئين أن 10 % على الأقل من السكان السوريين المسجلين سوف تُعرَض عليهم **مسارات آمنة بحلول نهاية عام 2018** ، وأن 116130 لاجئا قدَّموا لإعادة التوطين [28].

إعادة توطين اللاجئين السوريين : آلية ناجعة لاحتواء أزمة اللجوء

في منتصف التسعينيات، تأسست مجموعة العمل حول إعادة التوطين والهيئة التشاورية السنوية ثلاثية الأطراف حول إعادة التوطين لتكونا المؤسستين الرئيسيتين متعددتي الأطراف اللتين تتيحان للدول وللمفوضية وللمنظمات غير الحكومية المشاركةَ في قضايا محددة تخص إعادة توطين اللاجئين على وجه الخصوص. ونتيجة للجهود التي بذلتها هاتان الجهتان، اتفقت دول إعادة التوطين والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إنشاء مجموعات 'الرئيسية' ومجموعات 'الاتصال' بهدف تحقيق التعاون بينهما بشأن إعادة توطين فئات معينة من السكان. والفرق بين المجموعتين أن المجموعات الرئيسية موجهة نحو كسب التأييد والسياسات والعمليات، أما مجموعات الاتصال فغالباً ما ينصبُّ تركيزها على العمليات.

وأُسست مجموعة إعادة التوطين للبلد المضيف للمجموعة الأساسية السورية في جنيف وشارك فيها مشاركون من كل من الأردن والعراق ولبنان وتركيا ومصر من أجل رفع الوعي، وتُعقد اجتماعات هذه المجموعة أيضا في العواصم الإقليمية لهذه البلدان. ويركز إشراك المجموعات الأساسية لما يزيد على 20 بلدا على الحوار مع الدول المضيفة، وذلك من شأنه أن يساعد على تحسين مستويات تسهيل المقاربة التعاونية أو تعزيزها وإضفاء شعور عام لدى المجتمعات المضيفة بوجود نوع من التضامن يتجاوز الدعم المالي [29].

---

[28] ـــ "الإستعراض الاستراتيجي الإقليمي الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2017 - 2018 " ، فيليبو غارندي و آخرون ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ص. 13.

[29] ـــ "تدويل إعادة التوطين: دروس من سوريا وبوتان" ، كارول باتشيلور، نشرة الهجرة ، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، فيفري 2017 ، ص ص. 9-10.

ما الذي يجب على تركيا أن تفعله ؟

تغييرين سياسين رئيسيين يمكن لتركيا أن تقوم بهما ، بحيث يمكن أن تلغي اتفاقية الزامية الحدود لعام 1951 ، نظرا لكون هذه الاتفاقية غير مطبقة على أرض الواقع باعتبار أن آلاف اللاجئين من غير الأوروبيين يعيشون في تركيا بشكل غير محدود (فالحماية المؤقتة لا تعكس حقيقة الأمر الواقع) ، وعليه يجب على صناع السياسية في تركيا أن يعيدوا مراجعة القانون و السعي نحو تبني سياسة محافظة قومية وإدخال إصلاحات جدية حول الهجرة و اللجوء.

فسياسات تركيا حاليا تقف ما بين "سياسة الماضي" للاعتبارات القومية ، و "سياسيات المستقبل" وانعاسات العولمة[30].

سياسة تركيا للحدود تمت الإشادة بها دوليا نظرا للترتيبات العالية لمخيمات اللاجئين .., غير أنها تلقت أيضا انتقادات لعدم الدقة القانونية و التنظيمية ، وعليه فسياسات تركيا يجب أن تقوم بتبني استراتيجيات طويلة المدى تشمل :

1-إعادة تحديد وضع اللاجئين السوريين redefining the status of syrian refugees :

فهناك ضرورة قصوى لتوضيح و اعادة تحديد وضع اللاجئين السوريين في تركيا ، مع الأخذ بالنظر تعداد النازحين الجدد المتوقع أن يأتوا ، وعليه فالحلول العملية لتركيا يجب أن تستهدف وثيقتين أساسيتين الغاء الالتزامات القانونية لاتفاقية جنيف 1951 و اعادة صياغة الضرورات التقليدية في اتفاقية 2006 .

2-أولوية سياسات الادماج : فالشعور المعادي للمهاجرين بدأ يبرز عندما أصبح انتقال السوريين محميا في المناطق المضيفة للاجئين غير المسجلين ، وعليه يمكن لتركيا أن تساعد في ضيافة المهاجرين و اللاجئين من خلال تقديم سياسات ادماجية سوسيوثقافية و أسواق عمل .

(30) _« syrian refugees in turkey the long road ahead » , Ahmet icduygu, DC : migtation policy institute, 2015 , p.13.

3–الاستعداد لتدفق محتمل للاجئين السوريين : يجب على تركيا أن تعمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لتقوية قدرتها الاستيعابية.

4– تقاسم تدفق اللاجئين مع المجتمع الدولي بحيث يجب إدارة أزمة اللاجئين على المستوى الدولي و ليس الاقليمي فقط ، أي بين الدول و المنظمات الدولية لتقاسم تدفقات اللاجئين مع الدول المستقبلة الرئيسية .

5–وضع نظام حماية عالمي فقذ وضحت الازمة السورية محدودية اتفاقية جنيف في التعامل مع تدفقات اللاجئين و احتياجات الدول [31].

الخاتمة :

ما يمكن قوله عموما أن الحكومة التركية ومختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية قد لعبت دورا كبيرا في حماية اللاجئين السوريين بعد فشل هيئة الأمم المتحدة في تطبيق مفهوم **مسؤولية حماية الشعب السوري**، وعند فحصنا لواقع الحماية التي قدمتها تركيا للاجئين السوريين الذين أصبحوا يشكلون مجموعات بشرية كبيرة في مختلف المحافظات والمدن التركية خصوصا الجنوبية منها، و باعتبار أن الأغلبية منهم تريد البقاء بشكل دائم في تركيا على المدى القريب و المتوسط نجد أن المسؤولية التي قامت بها تركيا من خلال سياساتها المتمثلة في الحدود المفتوحة وفي توفير الحماية المؤقتة للاجئين وتقديم مختلف الخدمات من تعليم ورعاية صحية في المخيمات وخارجها قد أخذت دورا كبيرا على عاتقها في ظل فشل المجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن في توفير مسؤولية الحماية للاجئين السوريين ، وتبقى مسألة المواطنة و التجنيس من الأمور الحساسة جدا والمرتبطة بالعديد من الاعتبارات الشائكة وعليه فلا يمكن الحكم بشكل مؤكد على الموضوع .

من خلال استعراضنا لمفهوم مسؤولية الحماية وبفحصنا لمؤشرات حماية اللاجئين السوريين نستنتج أن إدماج السوريين في المجتمع التركي مبني على تحديد مهارات و قدرات هؤلاء ، ضرورة تقديم التعليم لهم باللغة التركية والنظر في امكانية ادماجهم من خلال الأطر القانونية وفي سوق العمل كقوة عاملة يمكن

[31] _Ibid ,p p. 14-15

أن تسهم في نمو الاقتصاد التركي في المستقبل القريب (رغم تراجع الرأي العام التركي المساند لعمل اللاجئين) في الوقت الذي تعاني منه تركيا من آثار الركود العالمي التي تنعكس على النمو الاقتصادي.

كما تلعب **المقاربة السوسيوثقافية** دورا كبيرا في إمكانية إدماج اللاجئين السوريين في تركيا والتي يمكن أن تشكل فرقا كبيرا في تقبل الطرف الآخر و ثقافته و بالتالي إدماجه في المجتمع ، خصوصا **أن وضع اللاجئين أصبح يشكل نقطة ضغط كبيرة توجب وضع سياسات فورية للتعامل مع الوضع الذي خرج عن مرحلة الأولى والتي تشمل مرحلة الإغاثة الإنسانية** .

مسؤولية حماية اللاجئين السوريين في تركيا اتخذت منحيين بين مؤيد (الواجب الأخلاقي و القانوني في توفير الحماية) ومعارض (عدم القدرة على احتواء وتوطين اللاجئين نظرا لعوامل سياسية قانونية اجتماعية) ، إلا أن ما يمكن قوله أن تركيا قد استطاعت احتواء عدد هائل من اللاجئين رغم كل المخاطر والضغوطات التي تشكلها على الوضع التركي داخليا و خارجيا .

وعليه دراستنا كانت شاملة للعديد من الأبعاد الاجتماعية (التعليم و الصحة) ، القانونية والسياسية (التوطين والتجنيس) والاقتصادية (سوق العمل) في إطار تقييم مفهوم مسؤولية الحماية الذي يشمل العديد من الأبعاد وما قامت به تركيا نظرا للعديد من المعطيات الاحصائية و الكمية و المؤشرات الكيفية يتضح بشكل كبير أن هناك جهودا و التزامات كبيرة قامت بها سواء الحكومة التركية تحت قيادة حزب العدالة و التنمية أو المنظمات الغير حكومية مقارنة مع دول الجوار و حتى دول الاتحاد الأوروبي.

وفي الأخير يمكن أن نخرج بالاستنتاجات والتوصيات التالية :

- التأكيد على الدور التركي الفاعل في توفير الحماية للاجئين السوريين بعد فشل منظومة الأمم المتحدة الممثلة في مجلس الأمن الدولي في حماية السوريين وتوفير الأمن الإنساني .
- التعامل مع قضايا اللجوء يعتبر معيارا محددا لتقييم مسؤولية حماية الدول للشعوب المعرضة للخطر ، وفي الوضع التركي يمكن القول أن تركيا تبنت واجبا أخلاقيا وإنسانيا و سعت لتوفير الحماية للاجئين السوريين الفارين من الدمار و الفوضى التي تعانيه بلادهم ، على الرغم من الضغوطات الكبيرة التي نتجت عن ذلك فإن تركيا التزمت بحماية كل من توجه لحدودها .

- تعتبر تركيا بلدا مجاورا لسوريا تتمتع بمستوى اقتصادي ، اجتماعي و سياسي مستقر ما يضعها في موقع الدولة المستقبلة بجدارة، خصوصا في ظل السياسات التعاونية التي تبنتها الحكومة التركية بخصوص اللاجئين السوريين .
- ضرورة تحويل عملية اللجوء السوري في تركيا إلى مزايا و فرص تنموية خصوصا بعد تحول عملية اللجوء من مرحلة الإغاثة الانسانية إلى مرحلة الضغط .
- التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية للجوء يمكن أن يشكل ميزة إيجابية للمجتمع المضيف إذا ما تم إدماج هؤلاء اللاجئين بشكل عقلاني ومدروس في إطار المجتمع .
- التعاون الاستراتيجي مع المنظمات الدولية ذات العلاقة بموضوع اللاجئين و الدول الإقليمية المجاورة يمكن أن يخفف من العبئ الكبير الذي تحمله تركيا .
- ضرورة زيادة الدعم الدولي الاقليمي و العربي والتمويل المالي لتركيا للتكفل بالأعداد المتزايدة للاجئين السوريين في تركيا.
- في ظل تراجع استقرار الدول العربية بشكل متزايد وتردي الأوضاع على مختلف المستويات الاجتماعية و الاقتصادية تبقى تركيا من خلال سياساتها التعاونية الأمل الكبير للاجئين السوريين للحفاظ على أمنهم الفردي والجماعي.
- ضرورة تركيز تركيا على علاقاتها الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي للتعاون المشترك بخصوص قضية اللاجئين السوريين وإيجاد حلول مشتركة .

المراجع المستعملة :

باللغة العربية :

1/ "الإستعراض الاستراتيجي الإقليمي الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2017 - 2018 " ، فيليبو غارندي و آخرون ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

2/ "تدويل إعادة التوطين: دروس من سوريا وبوتان" ، كارول باتشيلور، نشرة الهجرة ، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، فيفري 2017 .

باللغة الأجنبية :

1/The Responsibility to Protect Who is responsible for protecting people from gross violations of human rights? , USA : united nations report on Outreach Programme on the Rwanda Genocide and the United Nations: 2014.

2/ “Responsibility to Protect and its applicability in Libya and Syria “ , Erfaun Norooz , ICL Journal Verlag Österreich,2012.

3/ “Syrian refugees in Turkey: pathways to precarity, differential inclusion, and negotiated citizenship rights”, Feyzi Baban, Suzan Ilcan, Kim Rygiel, Journal of Ethnic and Migration Studies ,(2016).

4/”Responsibility to Protect, Humanitarian Intervention and Human Rights: Lessons from Libya to Mali “,Francesco Francioni ,Christine Bakker, The Transatlantic Relationship and the future Global Governance working ,paper 15 , 2013.

5/”The responsibility to protect and the lack of intervention in Syria between the protection of human rights and geopolitical strategies”, Gabriele Lombardo ,The International Journal of Human Rights, vol .19, no.8, (2015).

6/ « The responsibility to protect and the lack of intervention in Syria between the protection of human rights and geopolitical strategies »,

Gabriele Lombardo, The International Journal of Human Rights, no.19,vol.8, (2015).

7/ “Responsibility to Protect in Libya and Syria The R2P” , Johan Bo Davidsson , André Chiesa, Discourse within the UN Security Council .

8/ “Failure to Protect: Syria and the UN Security Council” , Simon Adams , Global Centre for the Responsibility to Protect Occasional Paper Series No. 5, March 2015.

9/The Responsibility To Protect: A Background Briefing” ,global center for the responsability to protect ,2015.

10/,The Responsibility to Protect: 2011 November challenges & opportunities in light of the Libyan intervention ,Thomas G. Weiss , Ramesh Thakur ,and others,(UK: e-International Relations ,2011).

11/ « Partial integration of Syrian ‘escapees’ under the rule of Turkey's Justice and Development Party (JDP) », Burak Gümüş , Deniz Eroğlu , Contemporary Arab Affairs, vol. 8,no.4, (2015) .

12/ « Emergency department visits of Syrian refugees and the cost of their healthcare », Umut Gulacti, Ugur Lok & Haci Polat , Pathogens and Global Health , (2017).

13/ « Syrian Refugees in Turkey: Insecure Lives in an Environment of Pseudo-Integration » , Ahmet İçduygu, Evin Millet , Global turkey in europe :WORKING PAPER 13 August , 2016 .

14/ “Limits to temporary protection: noncamp Syrian refugees in İzmir”, Ayselin Yıldız , Elif Uzgören, Southeast European and Black Sea Studies, 2016.

15/ “The Responsibility to Protect (R2P) Doctrine “,Sandra Fabijanić Gagro, International Journal of Social Sciences, vol. III no.(1), 2014 .

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(3), February 2018

الحماية الدولية للاجئين وآليات تفعيلها
(دراسة تطبيقية على واقع اللاجئين السوريين في تركيا)

د. وسام الدين العكلة*

المقدمة:

إن مشكلة اللاجئين تعد من بين أهم القضايا الإنسانية إلحاحاً في العالم، كون هذه الفئات من بين أكثر مجموعات الناس تعرضاً للمعاناة، سواء كان ذلك نتيجة لصراع، أو اضطهاد، أو غير ذلك من أنواع انتهاكات حقوق الإنسان. كما أن مشكلة اللجوء والنزوح القسري تعتبر هي الأخرى من أكبر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي.

اليوم ونحن في القرن الواحد والعشرين أصبحنا بحاجة لمراجعة الآليات المعمول بها حالياً والخاصة بالحماية الدولية لمشكلة اللجوء والنزوح القسري، كون التعامل مع تلك المشكلة في الماضي كان يتركز في الأساس في أماكن معينة وذات طبيعة مخصصة لحالات محددة، الأمر الذي يقتضي المراجعة الملحة بعد تزايد حالات اللجوء في السنوات الأخيرة.

يمكن القول إن إشكالية الدراسة هي عدم حصول اللاجئين على الحقوق المقررة لهم في القانون الدولي الأمر الذي يستوجب بحث وتوصيف الدور الذي تقوم به المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الدولية في توفير الرعاية للاجئين وحمايتهم، وأنواع المساعدات والبرامج المقدمة إلى اللاجئين لغرض مساعدتهم في تحسين الوضع الإنساني والاجتماعي لهم مما يساهم في استقرارهم في بلدان اللجوء، وأهم المعوقات التي تواجه المفوضية في مجال عملها، وأهم المعوقات والصعوبات التي تواجه اللاجئين.

---

*– **د. وسام الدين العكلة**: أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة أرتقلو _ ماردين، دكتوراه في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية من جامعة دمشق، متخصص في قضايا اللجوء والحماية الدولية.

تمهيد:

بدأت عملية وضع مجموعة من القوانين والاتفاقيات والمبادئ التوجيهية التي تستهدف حماية اللاجئين في مطلع القرن العشرين، عندما أنشأت عصبة الأمم مؤسسات وأجهزة خاصة تُعنى بحماية لاجئي الحرب العالمية الأولى. ففي عام 1920، عين مجلس عصبة الأمم مفوضاً سامياً نيابة عن العصبة فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين الروس في أوروبا، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، واصلت منظمة الأمم المتحدة جهودها من أجل توفير الحماية والمساعدة إلى ما يزيد على مليون لاجئ أوروبي، فأنشأت في عام 1947 المكتب الدولي للاجئين، ثم أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة رقم 319 (د-4) المؤرخ في 3 كانون الأول/ديسمبر 1949، مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واعتمدت النظام الأساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1950 كملحق لقرارها رقم 428(د-5) والتي باشرت عملها فعلياً في الأول من كانون الثاني/يناير 1951.

لقد أُنشئت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في البداية لتعمل لمدة 3 سنوات فقط، غير أنه سرعان ما انتشرت ظاهرة اللجوء في جميع أنحاء العالم فمددت ولايتها لفترات كل منها خمس سنوات، وإلى غاية يومنا هذا قدمت المفوضية السامية المساعدة إلى ملايين اللاجئين حول العالم، وحصلت على جائزتين من جوائز نوبل للسلام أثناء قيامها بأعمالها. وتعتبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكالة إنسانية محايدة، بمعنى أنه ليس لها أي سمة سياسية، بل عملها إنساني واجتماعي، القاعدة فيه أن تعالج شؤون مجموعات وفئات من اللاجئين.

ويحكم عمل المفوضية قانون خاص باللاجئين يدعى " اتفاقية اللاجئين لعام 1951" التي تم تبنيها في 25 تموز/يوليو 1951 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتعد هذه الاتفاقية بالإضافة إلى البروتوكول الخاص بها الصادر عام 1967 هما الأساس الشرعي، الذي يحدد، حتى يومنا هذا معايير التعامل مع اللاجئين، كما يمثلان الآلية الشاملة على الإطلاق دولياً لحماية الحقوق الأساسية للاجئين، وتنظيم أوضاعهم داخل الدول التي يستوطنون فيها. في ضوء ذلك نريد من خلال هذه الدراسة تناول الوضع القانوني للاجئين السوريين خاصة الموجودين على الأراضي التركية حيث بلغ عدد هؤلاء نحو ثلاثة ملايين شخص يخضعون لوضع قانوني فريد من نوعه يدعى " **الحماية المؤقتة**".

ولتقدير مدى الحاجة الإنسانية التي يرتكز عليها عمل الحماية الدولية للاجئين، يكفي النظر إلى الإحصائيات الخاصة باللاجئين، ووفقاً لأرقام المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة نشهد الآن أعلى مستويات مسجلة للنزوح منذ إنشاء المفوضية. فقد أجبر 65،6 مليون شخص في كافة أنحاء العالم على الفرار من ديارهم، وهو رقم لم يسبق له مثيل. كما أن من بين هؤلاء حوالي 5،22 مليون لاجئ، وأكثر من نصفهم دون سن الـ 18 عاماً. ويقع تحت ولاية المفوضية 17،2 مليون لاجئ و5،3 مليون لاجئ فلسطيني مسجل لدى الأونروا، وتمت إعادة توطين 189،300 لاجئ في عام 2016. ويأتي 55% من اللاجئين حول العالم من سوريا وأفغانستان وجنوب السودان في حين تعتبر تركيا البلد الأكثر استضافة للاجئين حول العالم تليها باكستان ثم لبنان.

وهنالك أيضاً 10 ملايين شخص من عديمي الجنسية وقد حرموا من الحصول على الجنسية والحقوق الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والعمل وحرية التنقل. وفي عالم ينزح فيه حوالي 28،300 شخص قسراً كل يوم نتيجة النزاعات أو الاضطهاد، فإن عمل المفوضية يزداد أهمية أكثر من أي وقت مضى.

أهمية اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين:

تبين الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين بوضوح من هو اللاجئ ونوع الحماية القانونية، وغير ذلك من المساعدات والحقوق الاجتماعية التي يجب أن يحصل عليها من الأطراف الوطنية الموقعة على هذه الوثيقة. وهي تحدد، بقدر متساو، التزامات اللاجئ تجاه الحكومات المضيفة، كما تحدد بعض الفئات المعينة من الأشخاص، من قبيل الإرهابيين غير المؤهلين للحصول على صفة اللاجئ.

وقبل شهور من الموافقة على هذه الاتفاقية، بدأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملها في الأول من يناير/كانون الثاني 1951، وأثناء العقود الخمسة التالية، ظلت هذه الاتفاقية تشكل أساس الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل توفير المساعدة والحماية لما يقدر بـ 65 مليون لاجئ.

وكان هذا الصك الأول مقصوراً على توفير الحماية بصفة أساسية للاجئين الأوروبيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، غير أن بروتوكول عام 1967 وسع بدرجة كبيرة من نطاق الولاية المنوطة بالمفوضية بعد أن انتشرت مشكلة النزوح في مختلف أرجاء العالم. ولقد كانت الاتفاقية الأصلية ملهمة أيضاً لعدد من

الصكوك الإقليمية من قبيل اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969، وإعلان كارتاجينا لعام 1984 الخاص بلاجئي أمريكا اللاتينية.

وقد وقع ما مجموعه 146 دولة على أحد صكي الأمم المتحدة أو كليهما[1]. بيد أنه مع تغير نمط الهجرة على الصعيد العالمي، ومع تزايد أعداد الأشخاص الذين يتنقلون من مكان إلى آخر، تغييراً جذرياً، في السنوات الأخيرة، ثارت شكوك حول مدى مناسبة اتفاقية 1951 مع الألفية الجديدة، ولا سيما في أوروبا، التي تعتبر . بما ينطوي عليه ذلك من مفارقة . مكان مولدها.

ورغم ذلك لا تزال هذه الاتفاقية تحظى بأهمية كبيرة حيث تعتبر أول اتفاقية دولية حقيقية تتناول النواحي الجوهرية من حياة اللاجئ. وقد بينت مجموعة من حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن تكون على الأقل معادلة للحريات التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في بلد ما، وفى العديد من الحالات، الممنوحة لمواطني تلك الدولة. وتعترف هذه الاتفاقية بالنطاق الدولي لأزمات اللاجئين، وضرورة توافر تعاون دولي، بما في ذلك اقتسام الأعباء بين الدول، من أجل معالجة المشكلة.

شهدت قضية اللاجئين تطورات نوعية متلاحقة ومتسارعة في التسعينات من القرن العشرين وحتى اليوم ، إلا أن أداء المجتمع الدولي لم يكن بحجم الكارثة الإنسانية التي تجتاح العالم بفعل الحروب والكوارث وأكبر مثال على فشل الأداء الدولي في التعامل مع قضية اللاجئين هي (قضية اللاجئون السوريون) التي تحولت إلى المثال الأضخم من حيث حالات اللجوء والنزوح، ولا يبدو أنها في طور الانتهاء من حيث لجوء أعداد كبيرة من السوريين خارج وطنهم أو نزوحهم إلى مناطق أخرى داخل بلدهم بسبب الحرب الدائرة ، ولقد بلغ من تعقيدات مشكلة اللاجئين السوريين أن اعدادهم في عدد من البلدان، وتحديداً في الأردن ولبنان، باتت تقارب عدد السكان في الدول التي انتقلوا اليها، أو تشكل نسبة مرتفعة فيها وهو الأمر الذي يشكل ضغطاً على اقتصاديات هذه الدول، وبالتالي لابد من إيجاد آليات بغرض جذب الانتباه إلى خطورة هذه المشكلة والتداعيات السلبية التي تصاحبها.

إن الاشكالية الحقيقية في هذه الدراسة تتعلق بوضع اللاجئين السوريين في تركيا ومعاناتهم والتحديات التي يواجهونها، ناهيك عن التحديات التي يفرضها اللاجئون على الدول المضيفة، إضافة إلى سياسة الباب المفتوح التي انتهجها تركيا مع اللاجئين السورين خلال السنوات الأولى من الأزمة، وعدم وجود رؤية واضحة لمستقبل الوضع القانوني للاجئين السوريين في تركيا ، فحتى الآن لا يزال يتأرجح الوضع القانوني للاجئين في تركيا ما بين "ضيوف " و " مهاجرون وأنصار" و "نازحون" ....هذا الوضع القانوني المضطرب فتح الباب لقرارات اعتباطية

من قبل السلطات .. والإجراءات مختلفة فيما يتصل بتسجيل هؤلاء والحقوق التي يحصلون عليها، ناهيك عن المكانة القانونية الغامضة وندرة فرص الحصول على معلومات رسمية، إلى جانب السياسة الخاصة التي تنتهجها الحكومة التركية فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية الخاصة باللاجئين (اتفاقية اللاجئين 1951 وبروتوكول عام 1967) وخضوعها لتقييدات جغرافية وزمنية وانعكاس ذلك على وضع اللاجئين السوريين في الحقوق المقررة لهم في القانون الدولي .

المبحث الأول

البنية القانونية للحماية الدولية للاجئين

نبذة تاريخية لتطور الحماية الدولية:

منذ الأزل أرغم الناس على الهروب من البلدان التي ولدوا فيها وذلك بحثاً عن الأمان من الاضطهاد أو العنف السياسي أو النزاع المسلح، ولكن الدول لم تعترف بأن حماية اللاجئين تتطلب عملاً عالمياً عال التنسيق إلا في بداية القرن العشرين . فقد قامت عصبة الأمم في العشرينات والثلاثينات، بإطلاق عدداً من المبادرات التي لم يسبق لها مثيل بهدف مساعدة اللاجئين في أوروبا وبناء على هذه الجهود أنشأت مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين الروس عام 1921، وكانت مهمة المفوض السامي "فريدتيوف نانسن "[2] أن يقدم المساعدة إلى الأشخاص الذين أضحو لاجئين على أثر الثورة الروسية، والتركيز على توضيح الوضع القانوني لهؤلاء اللاجئين في البلدان المضيفة، ومنحهم وثائق سفر وهوية، إضافة إلى تأمين فرص العمل واتخاذ تدابير بهدف إعادتهم إلى بلدهم ومن ثم ايلاء (نانسن) مسؤولية منح المساعدات إلى الأشخاص الذين نزحوا بعد انهيار الامبراطورية العثمانية وبعد وفاة (نانسن) سنة 1930 استمر المكتب في عمله إلى عام 1938، تم استبدال هذا المكتب بتعيين مفوض سام للاجئين .

في عام 1933 قامت عصبة الأمم بتعيين "جيمس ماك دونالد"[3] مفوضاً سامياً لشؤون اللاجئين القادمين من ألمانيا ، فُوِّض ماكدونالد لِ"يُوجِّه ويتفاوض" بشأن "التعاون الدولي" اللازم لحل "المشكلة الاقتصادية والمالية والاجتماعية" الخاصة باللاجئين من ألمانيا. تولى ماكدونالد هذا المنصب لأكثر من عامين. واستقال في ديسمبر 1935، حيث استنتج أن "ظروف ألمانيا التي تُوجِد اللاجئين قد تطورت على نحو كارثي فصارت إعادة نظر عُصبة الأمم في الوضع برمته ضرورية". لخص ماكدونالد في رسالة شديدة اللهجة موجهة إلى أمين عام عُصبة الأمم "جوزيف أفينول"، الحالة التي يواجهها "غير الآريين" في ألمانيا، وحث عُصبة الأمم على اتخاذ إجراءات

سياسية قوية لإدانة سياسات ألمانيا، وقدم استقالته. أُرفِق بالرسالة تقرير مفصل وَضَعَه ماكدونالد، يحتوي على تحليله لسياسات ألمانيا العنصرية.

في سنة 1938 حل منصب المفوض السامي لشؤون اللاجئين الذي انشئ حديثاً مكان المفوض السامي لشؤون اللاجئين القادمين من ألمانيا، وكان دوره محدوداً جداً إلى انتهى في سنة 1946.

في عام 1944 قامت دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية بتأسيس إدارة الأمم للغوث وإعادة التأهيل لتقوم بتقديم الغوث العاجل إلى النازحين في جميع أنحاء أوروبا خلال النزاع ، وفي عام 1947 أسست الأمم المتحدة المنظمة الدولية للاجئين (IRO) وهي الوكالة الدولية الأولى التي تتعاطى بشمولية مع كافة نواحي حياة اللاجئين ، إلا أنه وبسبب محدودية الدول التي كانت تساهم في ميزانية المنظمة مما أدى في نهاية الأمر إلى توقف المنظمة عن العمل في سنة 1951، وإنشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UN HCR)التي لا تزال تعمل حتى الآن وتحظى بولاية عالمية فيما يتعلق بقضايا اللاجئين وحتى عام 2017 بلغ عدد موظفي المفوضية 10،800 شخص، 87% منهم تقريباً يعملون في مكاتب ميدانية وتعمل المفوضية في 130 بلداً حول العالم بطاقم وظيفي موزع على المكاتب الإقليمية والفرعية والميدانية.

وتعمل المفوضية في نطاق عملها مع عدد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة منها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: (OCHA) مهمتها تنسيق مساعدات الأمم المتحدة في الازمات الإنسانية ،برنامج الغذاء العالمي (WFP) يوفر الاغاثة الغذائية ، وصندوق الأمم المتحدة للأطفال (UNICEF) الذي يروج لحقوق الطفل (التغذية ، التعليم ، التدريب، الخدمات الاجتماعية ، النشاطات) ، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)التي توجه وتنسق العمل الدولي حول الصحة ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية : (UNDP) الذي ينسق جميع نشاطات الأمم المتحدة للتنمية ومراقبة النشاطات البعيدة الأمد والمساعدة على دمج اللاجئين في بلدان اللجوء ، ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان الذي ينسق عمل الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان .

كما تعمل المفوضية السامية مع أكثر من 500 منظمة غير حكومية بصفة شركاء منفذين، وغالباً ما تكون هذه المنظمات في موقع لرصد والابلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، كما أنها تقدم الإرشاد القانوني والنصح لحكومات لصالح أفراد من اللاجئين أو لإدخال التحسينات إلى تشريعات اللجوء الوطنية، كما تعمل المفوضية مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر (ICRC) وهي وكالة مستقلة تعمل لإغاثة ضحايا الحرب ، بمن فيهم ضحايا النزاعات الداخلية ، ولضمان احترام القانون الإنساني الدولي ، بالإضافة الى المنظمة الدولية

للهجرة (IOM) وهي وكالة حكومية مشتركة توفر خدمات متصلة بالهجرة، وشريك آخر مهم في عمل المفوضية وغالباً ما يكون ذلك في مجال العودة الطوعية.

ما المقصود بالحماية الدولية للاجئين؟

بينما يعود تاريخ حماية اللاجئين إلى بضعة قرون على الأقل، ناهيك عن ذكر أوضاع اللاجئين في العصور القديمة، يبدأ تاريخ الحماية الدولية بعصبة الأمم كما ذكرنا أعلاه. وتبدأ الحماية الدولية للاجئين بضمان دخولهم إلى بلد لجوء ومنحهم اللجوء واحترام حقوق الإنسان الجوهرية بما فيها الحق بعدم إبعادهم قسرياً إلى بلد يكون فيه تهديد لبقائهم أو سلامتهم (مبدأ عدم الإبعاد). وتنتهي الحماية الدولية فقط عند إيجاد حل دائم. وتترتّب على الدول المسؤولية الأولية لحماية اللاجئين، ويعمل مكتب المفوض السامي للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين على ضمان قيام حكومات الدول باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم من الأشخاص الذين هم موضوع اهتمام المفوضية، والذين يتواجدون على أراضي هذه الدول أو الذين يطلبون قبولهم على هذه الأراضي. إن المفوضية، وهي المنظّمة الدولية الوحيدة صاحبة الولاية لحماية اللاجئين عالمياً، تجاهد أيضاً لإيجاد الحلول الدائمة لهم.
ويمكن تعريف الحماية الدولية على أنّها: هي مجموعة الأعمال التي تهدف إلى ضمان التساوي في الحصول على حقوق النساء والرجال والفتيات والفتيان الذين هم موضوع اهتمام المفوضية، وفقا للهيئات القانونية المختصة (بما فيها القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي وقانون اللاجئين الدولي) .
وتتضمن الحماية الدولية ما يلي:

- تشجيع إبرام الاتفاقيات الدولية التي تتناول حماية اللاجئين على المستوى العالمي وبشكل متزايد، على المستوى الإقليمي، والإشراف على تطبيقها، لضمان التعرف إلى اللاجئين ومنحهم الوضع المناسب وتحديد مستوى معاملتهم في بلدان لجوئهم.
- ضمان سلامة ورفاهية اللاجئين في بلدان لجوئهم، بالتعاون مع السلطات الوطنية لها ومن خلا لها.
- ضمان تلبية احتياجات اللاجئين من أطفال ونساء ورجال، بما في ذلك، وبشكلٍ خاص، الاحتياجات الخاصة لضحايا العنف، والنساء اللواتي هن ربات لعائلات ومنقطعات عن الرجال، واللاجئين المسنّين، واللاجئين الأطفال الذين تم تجنيدهم قسراً و/أو الأطفال المنفصلين عن عائلاتهم.
- بالتعاون مع الحكومات والهيئات الدولية الأخرى في الأمم المتّحدة وغيرها، تشجيع اتخاذ الإجراءات الآيلة إلى إزالة أسباب هروب اللاجئين مما يسمح بتحقيق شروط عودتهم الآمنة الى ديارهم.
- تسهيل العودة الطوعية والمساعدة على تحقيقها ومراقبتها، مع مراعاة شروط السلامة والكرامة، عندما تصبح هذه العودة ممكنة.

- التشجيع على تحقيق الحلول الدائمة الأخرى، أي إعادة التّوطين أو الدمج المحلّي (أي في بلد اللجوء)، وذلك عندما يكون تحقيق العودة الطّوعية غير ممكن.

معوقات تطبيق الحماية الدولية الفعالة:

هناك الكثير من المعوقات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تعيق تطبيق نظام فعال للحماية الدولية للاجئين أهمها[4]:

- التلاعب السياسي بمواضيع اللاجئين في بلدان اللجوء، والذي غالباً ما يتفاقم بفعل تغطية إعلامية معادية، مما يؤدي إلى زيادة المواقف العنصرية والمناهضة للأجانب، وحتّى إلى العنف ضد طالبي اللجوء واللاجئين كما حصل مؤخراً في بعض البلدان الأوروبية وتركيا ضد اللاجئين السوريين.
- الانتقادات الموجهة إلى اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين والتي تعتبر أن هذه الاتفاقية قد عفا عليها الزمن، وعليه يكون الأساس الجوهري لقانون اللاجئين الدولي منقضي العهد.
- القلق لدى البلدان الصناعية من كلفة ضيافة اللاجئين وسوء استعمال اجراءات اللجوء، مما ينتج قوانين وطنية متزايدة التشدد وممارسات مشكوك في صلاحيتها على ضوء المقاييس الدولية بما في ذلك تلك الموجبات المترتّبة على الدول بموجب اتفاقية 1951.
- المخاوف الأمنية لدى بعض الدول من أن أحكام الحماية الدولية قد توفّر الغطاء لأشخاص متورطين في نشاطات إرهابية أو مرتبطين بخلايا نائمة أو مندسة ضمن اللاجئين أو طالبي اللجوء.
- ظاهرة "السيول المختلطة" في البلدان المستقبلة للاجئين، ويعني ذلك تنامي ظاهرة اللاجئين الذين يهربون من الاضطهاد والذين يتحركون إلى جانب مواطنيهم الذين تركوا ديارهم لأسباب مختلفة في بلدان اللجوء مما يشكل تغييراً سياسياً أو قومياً أو دينياً، مما يثير مخاوف من الإساءة في استعمال نظام الحماية الدولية.
- الهجرة غير الشرعية وما يرافقها من مخاطر الأمر الذي يدفع الكثير من الأشخاص الذين يلتمسون الأمان في الخارج إلى الاستعانة بالمهربين/المتاجرين بالبشر، والاستقبال من غير ترحيب الذي غالباً ما يلاقونه في البلدان التي يلتمسون اللجوء فيها.
- حالات اللجوء الطويلة المدة التي يبقى فيها اللاجئون، وفي كثير من الأوقات، مهملين لسنوات عديدة وفي ظروف متزعزعة، معتمدين على المساعدات الخارجية وعاجزين عن ضمان إيجاد حلول دائمة لسوء حالهم.
- النزوح المتتالي نتيجةً لعودة اللاجئين إلى بلدهم قبل أن يكون القدر الكافي من الاستقرار قد تم تحقيقه في هذا البلد، الأمر الذي يدفعهم إلى اللجوء مرة أخرى.

القوانين الدولية الناظمة للجوء واللاجئين:

قانون اللاجئين الدولي يورد المبادئ الرئيسية التي تستند اليها الحماية الدولية للاجئين، ويتألف قانون اللجوء من وثائق أساسية عالمية هي اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 وتتضمن احكامها :حظر إعادة اللاجئين وطالبي اللجوء إلى خطر الاضطهاد (مبدأ عدم الإبعاد ، شرط معاملة جميع اللاجئين بشكل غير تمييزي، معايير معاملة اللاجئين، واجبات اللاجئين تجاه بلد اللجوء.

كما يتألف قانون اللجوء من مجموعة من المعاهدات الإقليمية أبرزها:

- معاهدة منظّمة الوحدة الأفريقية (OUA) لسنة 1969 والتي تحكم الأوجه المحددة لمشكلة اللاجئين في أفريقيا.
- وثائق الاتحاد الأوروبي (EU): منذ منتصف الثمانينات سعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى توفيق سياساتها وممارساتها حول اللجوء. بدايةً أخذ التعاون شكل مبادرات سياسية غير ملزمة قانوناً. غير أنّه منذ سنة 1999عملت حكومات الاتحاد الأوروبي على وضع نظام أوروبي مشترك للجوء يرتكز على التطبيق الكامل والشامل لاتفاقية 1951 وبحلول شهر أيار/مايو 2004 وعندما انضمت 10 دول جديدة إلى الدول الـ15 الأخرى في الاتحاد الأوروبي، تم التوصل إلى اتفاق حول العناوين الأساسية للنظام الأوروبي المشترك للجوء. وتضمن ذلك الاتفاق على مسائل مثل :الحماية المؤقّتة، المعايير الدنيا لاستقبال طالبي اللجوء، نظام يحدد الدولة العضو المسؤولة عن نظر طلبات اللجوء يكون هذا النظام وبالنسبة إلى هذه المسألة بديلاً عن اتفاقية دبلن لسنة 1990، نظام لمقارنة بصمات أصابع طالبي اللجوء المعروف بـ أوروداك Eurodac والمعمول به منذ كانون الثاني/ يناير 2003 إيعاز التأهل" الذي يحدد مفهوم اللجوء والحماية المتفرعة عنه أو المتممة له، وبالتالي يحدد المعايير الدنيا لهؤلاء الذين تأهلوا لنيل الحماية الدولية، "إيعاز الإجراءات" الذي يحدد المعايير الدنيا المشتركة لإجراءات تحديد وضع اللاجئ وغيرها من الوثائق والاتفاقية التي جرت خلال السنوات الأخيرة.
- إعلان كارتاجينا حول اللاجئين 1984 الذي تم إقراره غداة أزمات اللاجئين التي أصابت أميركا الوسطى في الثمانينيات من القرن الماضي والمرتبطة بالحروب الأهلية، وتم وضعه من جانب ممثلي حكومات وفقهاء مرموقين ومحامين من المنطقة مثل اتفاقية منظّمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي حول اللاجئين، ويتضمن الإعلان تعريف اللاجئ الوارد في اتفاقية 1951 ويتممه بتعريف أوسع. ووضع أيضاً توصيات لتوفير المعاملة الإنسانية والحلول الدائمة للاجئين.
- مبادئ بانكوك حول وضع ومعاملة اللاجئين – تم وضعها في سنة 1966 وتم تحديثها في سنة 2001 وأقرتها عدد من الدول في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا. وتكمن أهمية هذه المبادئ في كونها تعكس وجهة نظر العديد من الدول التي كان لها تجربة واسعة في توفير اللجوء، بما فيها دول ليست

طرفاً في اتفاقية 1951/بروتوكول 1967. ومثلما فعلت اتفاقية منظّمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي وإعلان كارتاجينا، فقد اعتمد في المبادئ تعريف للاجئ هو أوسع من التعريف الذي ورد في اتفاقية 1951.

إلى جانب ذلك هناك قوانين متممة لاتفاقية اللاجئين وبروتوكولها وهي القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي وعلى وجه الخصوص نظام روما الأساسي الناظم لعمل المحكمة الجنائية الدولية (ICC) وقرارات مجلس الأمن الملزمة الصادرة وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العرفي وأحكام المحاكم وآراء الفقهاء.

من هم الأشخاص المحتاجون إلى الحماية الدولية[5] ؟

أولاً: اللاجئون وطالبو اللجوء: إن اللاجئ، بموجب ولاية المفوضية، هو أي شخص يكون خارج بلده الأصلي أو بلد إقامته الاعتيادية ويعجز عن العودة أو لا يرغب فيها بسبب :

- خوف له ما يبرره من الاضطهاد لأحد الأسباب المبينة في اتفاقية 1951.
- تهديدات جدية، وبدون تفريق أو تمييز، للحياة أو السلامة الجسدية أو الحرية وتكون ناتجة عن عنف عام أو أحداث تهدد جدياً الأمن العام.

إن طالب اللجوء هو فرد يلتمس الحماية الدولية سواء على أساس فردي أو على أساس جماعي. وفي البلدان التي تتبع إجراءات مخصصة بالأفراد، طالب اللجوء هو من لم يتم اتّخاذ القرار النهائي في ادعائه من جانب البلد الذي قدم ادعاءه فيه. لن يتم في نهاية الأمر الاعتراف بكل طالب لجوء على أنّه لاجئ، لكن كل لاجئ كان بدايةً طالب لجوء .

على الرغم من أنّه غالباً وبشكل متزايد يتم الخلط بين اللاجئين وغيرهم من المهاجرين، إن الفرق من حيث المبدأ واضح جداً. اللاجئون لا يختارون مغادرة بلادهم بل يضطرون إلى القيام بذلك خوفاً من الاضطهاد. في المقابل، يتمتّع المهاجرون الآخرون بحماية بلدانهم الأصلية، إنّما يقررون الرحيل بملء إرادتهم، لتحسين حالهم الاقتصادية، مثلاً، أو بسبب روابط عائلية.

ثانياً: العائدون:

العائدون هم لاجئون سابقون أو نازحون داخل بلدهم، عادوا إلى بلدهم الأصلي أو منطقتهم الأصلية، أكان ذلك بشكل ذاتي أو بشكل منظّم. وترى المفوضية إنّه من الضرورة القصوى أن تكون عودة هؤلاء طوعاً بسلامة وكرامة إلى حيث يتحقّق الحد الأدنى من شروط السلامة الجسدية والقانونية والمادية.

ثالثاً: الأشخاص عديمو الجنسية:

هؤلاء هم رجال ونساء وأطفال لا تعتبر أية دولة أنهم من مواطنيها، وبهذه الحال هم مجردون من أية حماية وطنية فعالة وقد يتعرضون للتفرقة عندما يتعلّق الأمر بحصولهم على الحقوق التي يتمتع بها عادةً المواطنون.

النازحون داخلياً (IDP)[6] :

النازحون الداخليون هم أشخاص أرغموا على الهروب من ديارهم بفعل نزاع مسلح أو صراع داخلي أو الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث سببها الإنسان، وهم موجودون على أراضي بلدهم، ولا تتعاطى المفوضية معهم سوى في بعض الحالات.

على من تقع مسؤولية توفير الحماية الدولية للاجئين؟

1. الدول:

كل دولة مسؤولة عن ضمان احترام حقوق رعاياها. لذلك تنشأ الحاجة إلى الحماية الدولية فقط عندما تكون الحماية الوطنية منكرة أو، خلاف ذلك، غير متوفّرة. وعند هذا الحد تقع المسؤولية الأساسية لتوفير الحماية الدولية على البلد الذي طلب الفرد اللجوء فيه. ويترتّب على جميع الدول واجب عام لتوفير الحماية الدولية نتيجةً للموجبات المبنية على القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي العرفي. وتترتّب على الدول الموقّعة على اتفاقية 1951الخاصة بوضع اللاجئين و/أو بروتوكول 1967موجبات وفقاً لأحكام هاتين الوثيقتين.

2. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين:

المفوضية مسؤولة عن توفير الحماية الدولية للاجئين. وبكل تأكيد تبقى المفوضية المنظّمة الدولية الوحيدة ذات ولاية محددة لحماية اللاجئين على المستوى العالمي. وبموجب نظامها والقرارات التالية للجمعية العمومية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبالاقتران مع اتفاقية 1951تتعلّق مسؤوليات المفوض السامي أساساً بعدة مجموعات من الأشخاص معروفون إجماعاً

بـ "**الأشخاص الذين هم موضوع اهتمام للمفوضية**". ويتضمن هؤلاء بشكل عام اللاجئين وطالبي اللجوء والعائدين إلى بلادهم وعديمي الجنسية وفي بعض الحالات، النّازحين الداخليين. وبالتالي فأن ولاية المفوضية أوسع من الواجبات التي تضطلع بها الدول الموقّعة على اتفاقية 1951و/أو بروتوكول 1967وبالإضافة إلى موجباتها النابعة من هذه المعاهدات، قد تترتّب على الدول مسؤوليات تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء وفقاً لوثائق أخرى، بموجب القانون الدولي أو بموجب تشريعاتها الوطنية. ويمكن القول إن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تعتبر الوصي على تطبيق اتفاقية 1951للاجئين.

من هو اللاجئ وفق القانون الدولي؟

إن اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين هي نقطة الانطلاق لأية مناقشة حول التعريف القانوني "للاجئ"، ولأول مرة في القانون الدولي، قدمت هذه الاتفاقية تعريفاً عاماً للاجئ حيث تعرف المادة الأولى من الاتفاقية بوضوح اللاجئ. (**بأنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو**

إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل / تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد).

إن اتفاقية عام 1951، لا تتصدى لقضية المدنيين الفارين من الصراعات على وجه التعيين، على الرغم من أن تحركات اللاجئين الرئيسية في الأعوام الأخيرة قد نجمت بسبب نشوب الحروب الأهلية والعنف الاثني والقبلي والديني.

ومع ذلك، فالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعتبر أن الأشخاص الذين يفرون من جراء مثل هذه الظروف، والذين تكون دولتهم غير مستعدة لحمايتهم أو عاجزة عن ذلك، ينبغي اعتبارهم لاجئين.

إلا أن بعض البلدان، خاصة في أوروبا الغربية، تقول إن المدنيين الذين يفرون من الحرب، أو الذين يخشون الاضطهاد من جانب الجماعات غير الحكومية مثل المليشيات والمتمردين ينبغي ألا يعطوا صفة اللاجئ الرسمي.

إلا أنه من رأي المفوضية أن الأسباب الأصلية للاضطهاد ينبغي ألا تكون هي العامل الحاسم في تقرير وضع اللاجئ، بل بالأحرى هو هل يستحق الشخص الحماية الدولية نظراً لعدم توافرها في بلد المنشأ الأصلي؟

في ظروف معينة، مثل حدوث تدفق مفاجئ لأشخاص مهجرين بأعداد كبيرة، وحيث لا تتوافر موارد حكومية على الفور تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات دولية أخرى بتوفير المساعدة في شكل منح مالية، وأغذية، وأدوات ومأوى، ومدارس وعيادات.

كذلك للنازحين والأشخاص المهجرين داخلياً الحق في المساعدة الإنسانية والحماية الدولية، وتصبح المساعدة والحماية لازمتين عندما تكون السلطات الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في الوفاء بالتزاماتها.

وعلى الرغم من أن المفوضية ليس لها ولاية معينة للنازحين داخلياً، فإنها توفر المساعدة لملايين عديدة في شتى الأزمات، ولكن ذلك لا يشمل جميع النازحين في أرجاء العالم. وتضطلع المفوضية بهذه العمليات بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة أو الجمعية العامة، وبموافقة البلد المعني، وشملت هذه العمليات الأزمات التي نشبت أخيراً في الشرق الأوسط ومنطقة البلقان وأفريقيا وأفغانستان وحالياً سوريا.

تعريفات أخرى للاجئ:

إن تعريف اللاجئ الموجود في كل من الوثيقتين الإقليميتين (اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية واعلان "كارتاجينا") هو متمم للتعريف الموجود في اتفاقية 1951.

إن مفهوم اللاجئ في كل من هاتين الوثيقتين يتضمن:

- أي شخص يرغم على مغادرة بلاده بسبب اعتداء خارجي أو احتلال أو هيمنة خارجية أو أحداث تعكر بشكل خطير النظام العام في أي جزء من أو في كامل بلده الاصلي أو بلد جنسيته (اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية) .

- الناس الذين يهربون من بلادهم بسب التهديد على حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم من العنف المعمم أو الاعتداء الخارجي أو النزاعات الداخلية أو انتهاكات حقوق الإنسان أو ظروف أخرى اخلت بشكل خطير بالنظام العام (إعلان كارتاجينا) .

وبموجب ولاية المفوضية اللاجئ هو أي شخص :

- يشمله التعريف الوارد في اتفاقية 1951.
- يتواجد خارج بلده الأصلي أو بلد إقامته الاعتيادية ولا يستطيع العودة إلى هناك بسبب تهديدات خطيرة على حياته أو سلامته الجسدية أو حريته وتكون ناتجة من عنف معمم أو أحداث مخلة بشكل خطير بالنظام العام.

كما تضمنت الاتفاقية لخاصة باللاجئين البنود التالية:

- يجب أن تشمل الحماية جميع اللاجئين.
- يجب الالتزام بالحد الأدنى من مقاييس المعاملة تجاه اللاجئين الذين بدورهم تترتب عليهم واجبات معينة تجاه الدولة التي تستضيفهم.
- إن طرد لاجئ من بلد اللجوء فيه من الخطورة ما يوجب أن يحصل ذلك فقط في ظروف استثنائية وعلى أساس الخطر على الأمن القومي والنظام العام للدولة المستضيفة.
- لما كان توفير اللجوء يلقي عبأ غير ملائم على بعض الدول لذلك لا يمكن تحقيق الحقوق المرضية سوى من القانون الدولي .
- إن حماية اللاجئين بادرة إنسانية وبالتالي لا يجوز أن يتسبب منح اللجوء في خلق التوتر بين الدول .
- على الدول أن تتعاون مع المفوضية في ممارسة وظائفها وأن تسهل مهمتها في مراقبة حسن تطبيق الاتفاقية وهنا لا بد أن نشير بأنه تم وضع الاتفاقية استجابة إلى مشاكل اللاجئين في أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبذلك ثمة قيدين رئيسيين على تطبيقها:
- **القيد الأول**: هو أن تعريف اللاجئين على الرغم من شموليته، يقتصر على الأشخاص الذين هربوا من بلادهم نتيجة أحداث سابقة لسنة 1951.
- **القيد الثاني**: هو أن الدول التي انضمت إلى الاتفاقية تملك خيار حصر تطبيق الاتفاقية على اللاجئين في أوروبا دون غيرها (تركيا نموذجاً). وهذا يدفعنا إلى مناقشة برتوكول عام 1967 الملحق بالاتفاقية الخاصة باللاجئين.

بروتوكول 1967 المتعلق بوضع اللاجئين:

إن الهدف من بروتوكول 1967 هو الاعتراف بإمكانية تطبيق اتفاقية 1951 على تحركات اللاجئين المعاصرة، والبروتوكول وثيقة مستقلة يمكن للدول الانضمام إليها من دون أن تكون طرفاً في اتفاقية 1951 مع العلم أن

ذلك نادراً ما يحصل والدول الموقعة على البروتوكول توافق على تطبيق بنود الاتفاقية على اللاجئين الذين يستوفون التعريف الذي وضعته لهم من دون القيود الجغرافية والزمنية على الاتفاقية .

عندما تصبح أطرافاً في الاتفاقية و/أو البروتوكول، يمكن للدول أن تذكر صراحة أنها لن تطبق بعض أحكام الاتفاقية أو أنها ستطبق بعض أحكامها بعد إجراء تعديلات عليها، مهما كان لا يمكن إبداء هذه التحفظات على البنود الأساسية بما فيها المادة الأولى (تعريف اللاجئ) والمادة الثالثة (عدم التمييز استناداً إلى العرق أو الديانة أو البلد الأصلي) والمادة 33 (عدم الابعاد) وهي بنود يجب أن تقبلها كل الدول الأطراف في الاتفاقية و/ أو البروتوكول.

ما هي الشروط التي يجب توافرها في الشخص ليكسب صفة اللاجئ؟

وفقاً للمادة الأولى من اتفاقية 1951 والتي تنص على التعريف الرئيسي للاجئ يجب أن تتوافر في الشخص طالب اللجوء الشرط التالية:

الشمول :

ليكون الشخص مؤهلاً للحصول على وضع اللاجئ يجب أن تتوفر لديه السمات التالية:

- أن يكون عنده خوف له ما يبرره من الاضطهاد على أساس عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه أو فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية.
- أن يكون خارج البلد الذي يحمل جنسيته أو بلد اقامته الاعتيادية.
- لا يستطيع أو لا يرغب، بسبب الخوف من الاضطهاد، في التماس حماية ذلك البلد أو العودة إليه .

الاستبعاد :

حتى لو استوفيت هذه المعايير سيتم انكار وضع اللاجئ إذا كان الشخص المعني:

- يتلقى مساعدة أو حماية من هيئات في الأمم المتحدة غير المفوضية.
- تم معاملته مثل المواطنين في بلد إقامته.
- قد ارتكب عملاً خطيراً يجعله غير جدير بالحصول على وضع اللاجئ .

الانقطاع :

كما بينت الاتفاقية لعام 1951 أيضاً حالات أو ظروف التي ينقطع فيها وضع اللاجئ لكونه لم يعد ضرورياً أو مبرراً، وبسبب:

- بعض الاعمال الطوعية من جانب الفرد.
- تغيير جوهري في الظروف في البلد الأصلي.

من يحدد من هو اللاجئ؟

1. **الدول :**

- يقع على عاتق الدول المسؤولية الأساسية في تحديد أي من الأفراد الواقعين ضمن مجال سلطتها هم اللاجئون.
- ويقع على عاتقها أيضاً ضمان أن تأخذ تعريفات اللاجئ في التشريعات الوطنية في عين الاعتبار موجباتها بموجب الوثائق الدولية المعنية الخاصة باللاجئين.

2. **المفوضية:**

يمكن أيضاً للمفوضية تحديد وضع اللاجئ بموجب ولايتها عندما تكون دولة ما غير قادرة أو غير راغبة في القيام بذلك، وغالبا ما يكون الحال في بلد ليست طرفاً في أي من الوثائق الاساسية الخاصة باللاجئين.

حماية الأطفال اللاجئين[7]:

تعتبر المعاهدات الدولية مهمة للأطفال اللاجئين كونها تحدد المعايير الخاصة بحمايتهم، فعندما تصادق دولة ما على أية معاهدة دولية، فأن حكومة هذه الدولة تتعهد أمام المجتمع الدولي، بأنها سوف تسير وفقاً للمعايير والقواعد التي حددتها الاتفاقية.

وتحدد اتفاقية عام 1951 المعايير التي تنطبق على الأطفال، إذ اعتبرت أي طفل لديه خوف ما يبرره من التعرض للاضطهاد من جراء الأسباب التي أوردتها الاتفاقية يعتبر (لاجئاً)، حيث نصت على عدم جواز ارغام أي طفل يتمتع بمركز اللاجئ على العودة إلى بلد المنشأ، كما تطرقت الاتفاقية إلى عدم جواز التمييز بين الاطفال والراشدين في مجال الرعاية الاجتماعية والحقوق القانونية، كما أقرت الاتفاقية أحكام خاصة بتعليم الأطفال اللاجئين.

والمعاهدة التي تحدد المعايير التي تتعلق بالأطفال هي اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، ولما كانت اتفاقية حقوق الطفل ليست معاهدة خاصة باللاجئين، إلا أن الأطفال اللاجئين مشمولون بأحكامها، لأن جميع الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية تمنح لجميع الاشخاص الذين لا تتجاوز أعمارهم 18 عاماً، ودون أي نوع من أنواع التمييز.

وتعتبر اتفاقية حقوق الطفل مهمة لجميع الأطفال اللاجئين لأنها تحدد معايير شاملة فهي تغطي تقريباً كل ناحية من نواحي حياة الطفل.

وقد اكتسبت اتفاقية حقوق الطفل أهمية خاصة بالنسبة للأطفال اللاجئين بسبب المصادقة شبه العالمية عليها، كما تطبق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتفاقية حقوق الطفل على أعمالها عن طريق استخدامها هذه الحقوق كمبادئ توجيهية، وتنص سياسة المفوضية بشأن الأطفال اللاجئين على أن اتفاقية حقوق الطفل باعتبارها اتفاقية صادرة عن الأمم المتحدة وتحظى بإجماع عالمي عليها، فإنها تشكل إطاراً مرجعياً لعمل

المفوضية، كون من مبادئ اتفاقية حقوق الطفل إيلاء مصالح الأطفال الفضلي الاعتبار الأول ، ومفردة الطفل الواردة في اتفاقية حقوق الطفل تشكل (الطفل اللاجئ).

ومن أجل رفاهية الأطفال اللاجئين، تحث المفوضية جميع الدول والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية على احترام المعايير التي حددتها اتفاقية حقوق الطفل. ومن أجل ذلك تبنت مؤتمرات القمة العالمية الخاصة بالأطفال بعض الأهداف ادرجت الأطفال اللاجئين بموجبها ضمن فئة الأطفال الموجودين في ظروف صعبة للغاية، وعليه يمكن ايجاز آليات حماية الأطفال اللاجئين بما يلي:

- اعطاء الإجراءات الخاصة بالأطفال اللاجئين الاعتبار الأول لمصالح الطفل.
- اعطاء الطفل اللاجئ الحق بالاشتراك مع بقية أفراد مجموعته في أن يتمتع بثقافته وممارسة شعائره الدينية.
- حق الطفل الذي يقع ضحية أي شكل من أشكال الاساءة أو الاهمال في التأهيل البدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي.
- يجب على الدول أن تتخذ الإجراءات الرامية إلى خفض وفيات الرضع والأطفال، وأن تعمل على تطوير الرعاية الصحية الأولية للأطفال، مع اتخاذ الإجراءات الخاصة بتعليمهم.
- وجوب توفير الأمن والحرية الشخصية للطفل اللاجئ.
- الوقاية من حالات الاعاقة وعلاجها.
- للطفل الذي يسعي للحصول على مركز اللاجئ الحق في تلقي الحماية والمساعدة الإنسانية.
- وجوب التعاون بين الدول الأطراف من أجل حماية الطفل اللاجئ ومساعدته للبحث عن والديه وأفراد أسرته.
- وبذلك نجد أن الأطفال بحاجة لرعاية وحماية بشكل أفضل من الراشدين خصوصاً إذا عرفنا أن النسبة الأكبر من اللاجئين على صعيد العالم أجمع هم من الاطفال والنساء وهم الأكثر تعرضاً لانتهاك حقوقهم.

النساء وحق اللجوء:

حيث أن النساء من أكثر فئات اللاجئين تعرضاً لانتهاك حقوقهن، فقد أثرت الحركة الرامية إلى تحقيق الاعتراف بالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، على الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ففي عام 1979 اعتمد المجتمع الدولي "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" التي انضمت إليها لغاية الآن الغالبية العظمى من دول العالم.

أما ضمان حماية اللاجئات فلا يتطلب الالتزام باتفاقية 1951 والبروتوكول الملحق بها فحسب، بل أيضاً الالتزام بالصكوك الدولية الأخرى مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولات

الملحقة بها، والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان، والإعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة، واتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج، والاتفاقية الخاصة بجنسية المرأة المتزوجة، واتفاقية حقوق الطفل، ومع أن الدول قد لا تكون بشكل فردي أطرافاً في جميع هذه الاتفاقيات، فهي تقدم إطار معايير دولية لحقوق الإنسان من أجل الاضطلاع بأنشطة حماية ومساعدة متعلقة باللاجئات.

وبما أن الكثير من المعاناة الإنسانية تتولد اليوم في جميع أنحاء العالم بسبب حالات النزاع المسلح التي يحرم فيها الأفراد من ممارسة أغلبية حقوقهم الأساسية، ولا يتمكنون فيها من الاعتماد إلا على الحماية التي يمنحها لهم القانون الدولي الإنساني، تطرقت اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة، لكافة الأحكام الخاصة بحماية المرأة التي يمكن الإحالة إليها في حال وجود المرأة في أماكن اللجوء ،وبنفس الوقت يمكن إعمال اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 ، والتي تطرقت لضمان حماية النساء الحوامل والأمهات الرضع ، وبهذا الصدد نصت المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه (... يجب حماية النساء بصفة خاصة من أي اعتداء على شرفهن لاسيما من الاغتصاب والاكراه على الدعارة وأي اعتداء جنسي أو أي صورة أخرى من صور خدش الحياء العام...).

وبنفس الاتجاه تطرق إعلان وبرنامج فيينا الذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام 1993، على أن انتهاكات الحقوق الأساسية للنساء في حالات النزاع المسلح تخالف المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأن هذه الانتهاكات تقتضي اتخاذ تدابير فعالة بصورة خاصة، وشدد برنامج العمل أيضاً على أنه ينبغي أن تشتمل الأنشطة الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة على نشاط يتعلق بالمساواة في الفرص والحقوق الأساسية للمرأة.

وفي عام 1994 تم تعيين مقرر خاص، تشمل ولايته بعض جوانب أوضاع النساء في فترات النزاعات المسلحة، وفي عام 1998 قدم المقرر الخاص تقريره الذي أوصى فيه بإعادة النظر وتقييم الاتفاقيات الدولية بحيث تدرج فيها المعايير الحديثة العهد المتعلقة بالعنف ضد النساء في زمن الحرب، وبهذا الصدد اعترف المؤتمر العالمي الرابع بشأن النساء، الذي نظمته الأمم المتحدة في بكين 1995 ضوابط لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة، وهذا ما أكده المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر المنعقد عام 1996 وكذلك المؤتمر الدولي السابع والعشرون لعام 1999 ومؤتمر بكين لعام 2000.

ويمكن من خلال استعراض الجهود الدولية، بأن هناك طائفة من الحقوق يجب مراعاتها، خصوصاً إذا كانت الفئة المستهدفة هي النساء والتي يمكن ايجازها بما يلي:

- يجب حظر كافة أشكال العنف الجنسي وأعمال الدعارة في أماكن اللجوء، مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ التوجيهية للوقاية منها والتصدي لها التي أقرتها الأمم المتحدة.
- وجوب العمل على لم شمل الأسر المشتتة في أماكن اللجوء خصوصاً المرأة المتزوجة وأطفالها.

- وجوب العمل على القيام بالإجراءات القانونية فيما يتعلق بالمرأة الحامل من حيث الأمور الخاصة بالصحة الانجابية وتسمية المولود وتسجيله.
- حظر كافة أعمال الاغتصاب والرق الجنسي أثناء فترة النزاعات المسلحة.
- وضع البرامج المدروسة فيما يتعلق بالصحة والتغذية والرعاية الاجتماعية والتعليم والتأهيل.

وإذا كنا نشدد على وجوب توفير الحماية والمساعدة الضرورية للاجئين بشكل عام، فأن الاطفال والنساء، بحاجة رعاية أفضل، الأمر الذي يقتضي وجوب المراجعة الشاملة الدورية لكافة الاتفاقيات الدولية المعمول بها بهذا الصدد، لكي توفر الضمانات الكفيلة بحماية حقوق الأطفال والنساء اللاجئين بشكل أفضل ووفقاً لمعايير حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الخاصة باللجوء.

ماهي حقوق اللاجئين؟

1. بالإضافة إلى عدم إعادتهم إلى بلدانهم يتمتع اللاجئون بالعديد من الحقوق الأخرى بما في ذلك الحماية القانونية من الملاحقة بتهمة الدخول الغير القانوني للدول المشتركة في المعاهدة.
2. الحق في السكن.
3. الحق في العمل .
4. الحصول على التعليم بكافة المراحل.
5. الحصول على المساعدات العامة .
6. الوصول الى المحاكم.
7. الحق في الحصول على وثائق الهوية والسفر.
8. حرية العقيدة والتنقل من مكان إلى آخر.

وتعتبر اتفاقية 1951 وبروتوكول عام 1967 مهمة لأنها أول اتفاقية دولية حقيقية تتناول النواحي الجوهرية من حياة اللاجئ وقد بينت مجموعة من حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن تكون على الأقل معادلة للحريات التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في بلد ما وفي العديد من الحالات الممنوحة لمواطني تلك الدولة وتعترف هذه الاتفاقية بالنطاق الدولي لأزمات اللاجئين وضرورة توفر تعاون دولي بما في ذلك اقتسام الأعباء بين الدول من أجل معالجة المشكلة.

والجدير بالذكر بأنه تقع على عاتق الحكومات المضيفة بصفة أساسية مسؤولية حماية اللاجئين وتأمين حقوقهم وتحتفظ المفوضية بالتزام رقابي على هذه العملية.

المعايير الدولية لإبعاد اللاجئين[8]:

يتمثل جوهر الحماية للاجئين في اعتماد مبادئ عدم جواز إبعاد اللاجئين قسراً لكن لهذا المبدأ استثناء واحد إذ يكشف الواقع العملي لممارسات بعض الدول ضد اللاجئين بأن حياة الكثيرين منهم باتت في خطر، ويأتي إجراء الابعاد في مقدمة هذه الممارسات فهذا الإجراء سلاح ذو حدين فهو حق لكل دولة ذات سيادة فهو

يحمي أمنها سوى كان الذي يتهددها من رعاياها أو من اللاجئين، لذا من الضروري أن نتعرف أكثر على هذا الإجراء المتخذ ضد اللاجئين وتمتعهم بالحماية الدولية، فكيف توفق الدولة بين مقتضيات حماية أمنها والقواعد الدولية لحماية وضع اللاجئ هذا الحق من المسائل الوقائية لها ولكن يقتضي أن تتقيد فيه الدولة بالقواعد الدولية سواء العرفية منها أم الاتفاقية وعلى المشرع الوطني أن يكيف تشريعاته الداخلية خدمة لتنفيذ التزاماته الدولية الواردة في الاتفاقيات التي صادق عليها وذات الصلة بوضع اللاجئ ومنها اتفاقية جنيف لعام 1951 .

في الحقيقة أن هذه القواعد لا تسلب حق الدولة في اتخاذ بعض الإجراءات الاحترازية من ايذاء اللاجئ عندما يقوم بعمل من شأنه المساس بأمنها أو سلامتها أو سيادتها فعندها يكون حق وواجب عليها ابعاده عن أراضيها وذلك يعد جزء من سيادة الدولة، كما أن سحب هذا الحق يعني أن منح حق اللجوء للأجانب المضطهدين سيكون أمر شبه مستحيل إلا أن هذا الابعاد تحكمه القواعد الدولية.

في هذا الإطار ندعو ألا يكون هذا الابعاد تسليماً مقنعاً أي إبعاد اللاجئ إلى الدولة التي تطالب به، ويكون من واجب الدولة المانحة لحق اللجوء سابقاً والتي قررت إبعاد هذا اللاجئ أن تمنحه حرية وفرصة اختيار البلد الذي سيذهب إليه وعدم إعادته إلى دولة لا يرغب في الوصول إليها، كل ذلك يقتضي على وفق ما سجل أو مستقر عليه من قواعد عرفية أو اتفاقية شائعة انتشرت بحكم استعمالها بين الدول. إضافة إلى ما تقدم نرى أن آلية الابعاد رغم كونها تتعلق بسيادة الدولة إلا أن ممارساتها ليست مطلقة وإنما يرد عليها بعض القيود.

ومن خلال ما تم عرضه يمكننا تعريف الإبعاد بأنه (**قرار تصدره السلطة المختصة في دولة تنهي بمقتضاه إقامة أحد الأجانب ومنهم اللاجئين المقيمين بطريقة قانونية على أراضيها وتأمره بمغادرة أراضيها خلال مدة محددة وألا يعود مرة أخرى مادام قرار الإبعاد قائماً لإخلاله بمقتضيات النظام العام**).

وبذلك يكون الإبعاد ذا طابع مزدوج فهو حق للدولة وواجب عليها لحماية مجتمعاتها وفقاً لأسباب معينة ويأتي امتثال الدولة في آلية الابعاد للقواعد الدولية أحد اهم واجباتها الدولية.

ولكن إذا ما نظرنا إلى الأثر الذي يترتب على ممارسة الدولة لحقها في الابعاد وهو اخراج الأجنبي اللاجئ كرها نجد أن هناك اتجاهان بالفقه الأول: يرى أن الابعاد انتهاك صارخ لحقوق الإنسان التي يجب ألا تمس ، ويذهب الاتجاه الثاني إلى مشروعية حق الدولة في الابعاد إلا أن الحق يقتضي أن يجري وفقاً لقواعد القانون الدولي العام التي تضفي الشرعية على آلية الابعاد ويكون صادر عن حسن نية وباعث سليم لا لسبب شخصي أو لغرض الانتقام من بعض الفئات ومتى قامت أسباب جدية تبرر هذا الاجراء وفي حدود ما تعارفت عليه الدول ولا يستعمل بصورة قرار تحكمي وتعسفي في استخدام السلطة لا تتوفر فيه الضمانات مما يخل بمشروعية هذا الإجراء، كما أن هناك دول تأخذ بنظام الرقابة القضائية على قرارات الابعاد. ومعنى ذلك ليس للدولة أن تمارس حقها في إبعاد الأجنبي اللاجئ طالما أنه لا يعكر صفو الأمن والنظام العام فيها. وأن الانتقادات التي توجه إلى الابعاد لا تتعلق بحق الدولة في الابعاد وإنما فقط بأسلوب تطبيقه وما يفتقر إليه من

ضمانات وبالتالي أن آلية ممارسة الابعاد تقتضي مشروعيته أن يمارس تحت مبادئ ومعايير لها صبغة عالمية يقرها المجتمع الدولي.

الوضع القانوني للاجئين خلال النزاعات المسلحة:

أولاً: اتفاقية جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها:

إن القانون الإنساني الدولي يسبق زمنياً قانون اللجوء وقانون حقوق الإنسان ويهدف خلال النزاعات المسلحة، إلى حماية الأشخاص الذين لم يعودوا مشتركين في الأعمال العدائية، وتقييد أدوات الحرب ووسائلها. وتبدو أهمية هذه الاتفاقية واضحة في حماية اللاجئين إذ أن اللاجئين مستهدفون بشكل متزايد في الحروب.

إن جميع اتفاقيات جنيف تخص النزاعات المسلحة الدولية باستثناء المادة 3 المشتركة بين الاتفاقيات الأربعة تتعلق بالنزاعات المسلحة غير الدولية أي الحروب الأهلية.

البروتوكول الاضافي الأول معني فقط بالنزاعات الدولية، والبروتوكول الإضافي الثاني يركز على النزاعات في العالم التي تحدث ضمن حدود الدولة وبذلك فأنها تخضع لقيود قانونية أقل من تلك التي تحدث بين الدول مبدئياً.

ويقع اللاجئون العالقون في نزاع مسلح دولي، ضمن فئة الأشخاص المحميون، مما يعني أنهم مشمولون بكافة بنود اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول وخلال النزاعات غير الدولية، يكون اللاجئون محميون تلقائياً لكونهم لا يشتركون في الأعمال العدائية، ويستفيد اللاجئون بشكل خاص من البنود التالية:

- المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع تحدد الحد الأدنى من الحماية التي يجب أن يوفرها أطراف النزاع إلى الأشخاص الذين لا أو لم يعودوا يشتركون في الأعمال العدائية في نزاع مسلح غير دولي، ويتضمن ذلك الحماية من أعمال العنف وبشكل خاص أعمال القتل والتشويه والتعذيب والمعاملة الوحشية غير الإنسانية والمخزية وخطر أخذ الرهائن وضرورة المحاكمة العادلة قبل فرض أية عقوبة.
- اتفاقيات جنيف الأربع حول حماية المدنيين في أزمنة النزاع المسلح، تتعلق بشكل خاص بالحماية العامة للمدنيين في بعض نتائج الحروب، ومن بنودها الأساسية تلك التي تحظر استخدام المدنيين كدروع بشرية والعقوبة الجماعية للمدنيين والإجراءات الهادفة إلى اخافة أو إرهاب المدنيين والسرقة والانتقام من المدنيين وتتعلق بنود أخرى بإيجاد مناطق منزوعة السلاح يمكن للاجئين الاستيطان فيها وإعادة جمع شمل العائلات التي تفرقت، وأيضاً حظر معاملة اللاجئين وكأنهم غرباء معاديين لمجرد أنهم يحملون جنسية البلد المعادي.
- البروتوكول الإضافي الأول يعلن أن حروب التحرير الوطنية يجب التعامل معها كنزاعات ذات طابع دولي، ويدعم القاعدة التي بموجبها توجب على المتحاربين التمييز بين الأهداف العسكرية من جهة والمدنيين والأعيان المدنية من جهة أخرى، وهو يقوي الحماية بموجب اتفاقية جنيف إلى حد أبعد،

مثلاً عندما يأمر بأنه لا يمكن للمدنيين أن يكونوا أهدافاً مقصودة لعمل عسكري أو لهجوم غير مميز، وأنه يجب توفير إغاثة للمدنيين من جانب الوكالات الإنسانية من دون انحياز وفقاً لاتفاق الأطراف المعنية.

- البروتوكول الإضافي الثاني يمتد ليشمل النزاعات المسلحة غير الدولية بما أن القواعد الأساسية للبروتوكول الأول تتعلق بحماية المدنيين من تأثيرات الأعمال العدائية، وهو بالتالي يوسع الحماية إلى حدود أبعد من تلك التي نصت عليها المادة الثالثة المشتركة، إن تحريك المجموعات المدنية لابد أن تمليه أسباب أمنية أو عسكرية على أن يكون قد تم اتخاذ كافة الإجراءات التي تتضمن استقبالهم في ظروف مرضية .

ثانياً: اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي ومهمتها في الرقابة على تنفيذ القواعد الخاصة بحماية اللاجئين.

تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منذ نشأتها في عام 1863 من أجل حماية ومساعدة ضحايا النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى، وركزت في بداية الأمر على الجرحى من الجنود، ثم اتسع نطاق عملها بمرور الوقت فشمل جميع ضحايا النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى، وتباشر نشاطها على جانبي أرض المعركة ونصت اتفاقيات جنيف صراحة على الطبيعة الإنسانية المحضة غير المتحيزة لأنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكلفتها بدور خاص في كفالة التطبيق الأمين للقانون الدولي الإنساني.

ولكي تقوم اللجنة الدولية بمهامها على أكمل وجه، تحتاج إلى كسب ثقة جميع الدول والأطراف والأشخاص المنخرطين في نزاع أو في حالة من حالات العنف الأخرى.

من السمات الرئيسية التي تتسم بها اللجنة الدولية أنها مكلفة من قبل الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف بمهمة (أو الأحرى بمهام) لمساعدة ضحايا النزاعات المسلحة، ولذا فأن جذور عملها راسخة بقوة في القانون الدولي العام، أما في حالات العنف الأخرى فينبع تكليف اللجنة الدولية بالعمل من النظام الاساسي لها، كما ينبع الأساس القانوني لعمل اللجنة الدولية من القانون الدولي الإنساني.

أوكلت الدول إلى اللجنة الدولية مسؤولية مراقبة التطبيق الأمين للقانون الدولي الإنساني وبوصفها حارساً لهذا القانون، وبهذا الصدد تقوم اللجنة الدولية بتدابير لكفالة احترام هذه المجموعة من القواعد القانونية والتعريف بها وتأكيدها، وكذلك توضيحها وتطويرها، وتخشى المنظمة بوجه خاص من التقليص المحتمل للقانون الدولي الإنساني، وتقوم بخطوات ثنائية أو متعددة الاطراف أو عامة من أجل تشجيع احترامه وتطويره.

وتسترشد اللجنة الدولية عامة بالقانون الدولي الإنساني عند الإشارة إلى أنشطتها، وتحتفظ رغم ذلك بحقها في الاستشهاد بمجموعة القوانين والمعايير الدولية الأخرى التي تنص على حماية الناس ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان أينما رأت ضرورة لذلك، واستناداً إلى خبرتها الطويلة، حددت اللجنة الدولية سياستها في عدة

وثائق ترشد عملها وتوجهه وتهدف إلى اتساق عملها جيلاً وراء جيل ، مما يعزز بدوره الثقة في مصداقية موقف اللجنة الدولية عند ممارستها للمهمة المكلفة بها، وعليه يقع على عاتق اللجنة الدولية مسؤولية معينة تجاه الافراد أو جميع الأشخاص الذين تسعى لحمايتهم ومساعدتهم في إطار الأنشطة التي تضطلع بها ، ويكمن هدفها الأساسي في أن يكون لأنشطتها أثر إيجابي حقيقي على حياتهم لذا وضعت إطار للمساءلة وأدوات لتخطيط ورصد وتقييم أنشطتها، ومن شأن ذلك مساعدتها على تقييم أدائها والنتائج المحققة، وبالتالي تحسين نوعية عملها بشكل مستمر .

وتعمل اللجنة الدولية على تقييم جميع أنشطتها باستخدام مختلف المعايير والمؤشرات، بما في ذلك مستويات النجاح والفشل، حتى يمكن أن تصبح أكثر فعالية وتجد أنسب الطرق للرد على المستفيدين والمانحين ويجري بانتظام تقييم عملها وتعديل مساره إذا لزم الأمر.

ثالثاً: دور مجلس الامن في حماية اللاجئين:

أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرها بمناسبة اليوم العالمي للاجئين بتاريخ 20 حزيران/يونيو لعام 2014 موضحة فيه أن ما يقوم به مجلس الأمن الدولي لحفظ السلام والأمن الدوليين يبدي عجزاً مذهلاً بشأن وضع اللاجئين، وحثت المنظمة أعضاء مجلس الأمن على التحرك بشكل أكثر حسماً لحماية المدنيين ومنع تشريد ملايين إضافية من البشر من ديارهم ، فقد سمحت الردود غير الفعالة لمجلس الأمن ، وفي بعض الحالات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أو تأخرها على النزاعات الجارية في سوريا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى والعراق، للعنف بأن يتفاقم ولأن يلحق الدمار بمجتمعات لا تحصى، قبل أن يتخذ أي تدبير ذي مغزى (إن حدث وأقدم على ذلك) .

وتعليقاً على ذلك قال "**شريف السيد علي**" نائب مدير القضايا العالمية في منظمة العفو الدولية إن الشعور بعدم الاكتراث والتجاذبات السياسية داخل مجلس الأمن يجب أن تتوقف ليحل محلها الحرص الشديد على حقوق الإنسان عندما يصل الأمر إلى اتخاذ القرارات في مجلس الأمن. فقد أدى التأخر في نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى إجبار الآلاف على الفرار قبل وصول هذه القوات. كما أسهم الفشل المتكرر في إحالة مجلس الأمن ملف الانتهاكات الجسيمة في سوريا إلى محكمة الجنايات الدولية وما نجم عنه من غياب المساءلة في أضخم أزمة نزوح في العالم . وفي هذه الأثناء، يضل اسهام الدول التي عرقلت اتخاذ أي إجراء ذي مغزى بشأن سوريا هو الأقل في مواجهة أزمة اللاجئين العالمية فروسيا والصين لم تقوما بتوطين أي لاجئ حتى الآن. كما أن تبرعاتهما لنداء الأمم المتحدة من أجل سوريا، الذي كفل أضخم مبلغ في تاريخ المنظمة مزر بالقدر نفسه إذ اسهمت روسيا بما قيمته 0،3% من هذه الأموال في 2013 و1،5 في 2014، بينما اسهمت الصين بما قيمته 5،1% في عام 2013 و 5،9 من هذه الأموال في عام 2014 .

وعلى الرغم مما تعانيه الدول النامية من صعوبات اقتصادية، فأنها تتحمل العبء الأكبر من الأزمة، حيث تحتل تركيا والأردن ولبنان وباكستان وإيران المواقع الخمسة الأولى في الدول المضيفة للاجئين وفي عام 2013 تم تسجيل تلقي ثلاثة من هذه البلدان هي تركيا، الأردن، لبنان، أكبر موجة لجوء في تاريخ البشرية كلها من سوريا.

وفي المقابل، سجلت الولايات المتحدة الامريكية إعادة توطين 36 لاجئاً سورياً فقط في عام 2013 ورغم أنها تعيد توطين آلاف القادمين من بلدان أخرى وقد تعهدت 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بإعادة توطين 30،498 سورياً مع أن الاغلبية العظمى منهم 25،000 سوف يعاد توطينهم في ألمانيا، وشهد الاتحاد الأوروبي في عام 2013 طلب ما لا يقل عن 435000 شخص للجوء إليه.

وأضاف السيد علي: "من المخزي أن نرى دول عربيّة امتنعت تماماً عن توفير أي فرص لإعادة توطين اللاجئين، إذ ينبغي للروابط اللغوية والدينية أن تضع الدول العربية في مقدمة الدول التي تعرض مأوى آمنا للاجئين الفارين من الاضطهاد وجرائم الحرب في سورية"[9] .

هذا وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق عدة حالات فاليونان كثير ما تواجه بالعنف من يصل إلى حدودها من اللاجئين والمهاجرين بحثاً عن الحماية والسلامة ومستقبل أفضل في أوروبا هذا اضافة الى توثيق عدة حالات جرد الناس فيها من ملابسهم وسرقت امتعتهم واحتجزوا تحت التهديد بالسلاح قبل أن يدفعوا دفعاً كي يعودوا إلى تركية من حيث أتوا.

دانت منظمة "العفو الدولية" بتاريخ 15 حزيران/يونيو 2015 ما سمته "التقاعس المخزي" للمجتمع الدولي عن مساعدة اللاجئين في العالم، وطالبته بتغيير طريقة تعامله مع "أسوأ أزمة لجوء" يشهدها العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وقال الأمين العام للمنظمة سليل شيتي "نشهد أسوأ أزمات اللجوء في عصرنا"، وأضاف "جاءت استجابة المجتمع الدولي لهذه التحديات بشكل تقاعس مخز مع الأسف، فنحن بحاجة إلى إعادة رسم سياسات وممارسات من أجل التوصل إلى استراتيجية عالمية متماسكة وشاملة"[10] .

وحذرت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي لعام 2016-2017 من "سياسات شيطنة الآخر" التي اتبعتها بعض الدول ضد اللاجئين حيث تؤدي هذه السياسات إلى تغذية الانقسام والخوف بين البشر.

وأكد تقرير المنظمة حول " حالة حقوق الإنسان في العالم"[11] أنه في غضون عام 2016، غضَّت بعض حكومات العالم بصرها عن جرائم حرب، واندفعت لإبرام اتفاقيات تقوِّض الحق في طلب اللجوء، وأصدرت قوانين تنتهك الحق في حرية التعبير، وحرَّضت على قتل أشخاص لمجرد أنهم اتُّهموا بتعاطي المخدرات، وبرروا ممارسات التعذيب وإجراءات المراقبة الواسعة، ومدَّدوا الصلاحيات الواسعة الممنوحة للشرطة.

كما انقضَّت حكومات أخرى على اللاجئين والمهاجرين، الذين يسهل في كثير من الأحيان استهدافهم وجعلهم كبش فداء. ويبين التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية بشكل موثَّق أن هناك 36 دولة انتهكت القانون الدولي، حيث أقدمت بشكل غير مشروع على إعادة لاجئين إلى بلدان تتعرض فيها حقوقهم للخطر.
وتجسد هذا مؤخراً عندما حوَّل الرئيس "ترامب" خطاب الكراهية المعادي للأجانب الذي أطلقه قبل انتخابه إلى فعل ملموس، حيث وقَّع على أمر رئاسي يسعى لحرمان اللاجئين من فرصة الاستقرار في الولايات المتحدة، ويمنع الفارين من الصراع والاضطهاد في البلدان التي مزقتها الحروب، مثل سوريا، من البحث عن ملاذ آمن في الولايات المتحدة.

وفي الوقت نفسه، عمدت أستراليا إلى زيادة معاناة اللاجئين بشكل كبير عن طريق احتجازهم في جزيرتي ناورو ومانوس، وأبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقاً غير قانوني ويتسم بالتهور مع تركيا من أجل إرسال أعداد من اللاجئين إليها، بالرغم من أنها لا تُعد بلداً آمناً بالنسبة لهم، وتواصل المكسيك والولايات المتحدة ترحيل أشخاص فروا من العنف المتفشي في منطقة أمريكا الوسطى.

ومن جهة أخرى، شنَّت السلطات في بلدان مثل الصين ومصر وإثيوبيا والهند وإيران وتايلند حملات قمع واسعة النطاق، بينما واصلت السلطات في بلدان أخرى تنفيذ إجراءات أمنية تمثل تعدياً على الحقوق، مثل صلاحيات الطوارئ السارية منذ فترة طويلة في فرنسا، وقوانين المراقبة الكارثية غير المسبوقة في بريطانيا.

وقد أصدر مجلس الأمن الدولي عدة قرارات تتعلق بالوضع الإنساني في سوريا (2139 لعام 2014 – 2165 لعام 2014 - 2192 لعام 2014 - 2258 لعام 2016) طالب فيها مجلس الأمن الدولي بضرورة حماية المدنيين والسماح بالوصول الفوري للمساعدات الإنسانية إلى كافة المناطق المحاصرة، إلا أن هذه القرارات لم تنفذ بالشكل المطلوب وعجز المجلس عن اتخاذ إجراءات رادعة تجبر النظام السوري على الالتزام بمضمونها.

من خلال هذا العرض السريع يتبين لنا عجز مجلس الأمن وفشله في اتخاذ أي حل مجدي بشأن سوريا عموماً والتصدي لمشكلة اللاجئين السوريين رغم كل المناشدات والنداءات الموجة إليه.
وعليه يتحمل مجلس الأمن بشكل أساسي مسؤولية تفاقم الأزمة السورية وكارثة تدفق اللاجئين السوريين المتنامية وعلى مجلس الأمن إعادة النظر في نهجه ازاء الوضع السوري عموماً ووضع اللاجئين السوريين خصوصاً وأن فشله في تنفيذ قراراته أدخل الفوضى والإرهاب ليس إلى المنطقة فحسب بل إلى العا لم بأسره.

المبحث الثاني

اللاجئون السوريون في تركيا

كيف تعاملت الحكومة التركية مع تدفق السوريين إلى أراضيها:

منذ بداية وصول السوريين إلى تركيا في نيسان/أبريل 2011، كرست تركيا موارد كبيرة لاستقبال اللاجئين من سوريا وأكدت على التزامها باستقبالهم إلى أن تصبح عودتهم إلى وطنهم آمنة. كما اعترفت الحكومة التركية بهؤلاء كتدفق جماعي للاجئين (وليس كمجرد لاجئين أفراد)، ووضعت نظاماً خاصاً لهم.

وكلفت الحكومة التركية رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ التابعة لرئاسة الوزراء (آفاد) بتولي مسؤولية اللاجئين السوريين وبحلول تشرين الأول/أكتوبر 2011 كانت قد اقيمت 8 مخيمات، وإلى عام 2017 بلغ عدد المخيمات الموزعة على عشرة ولايات منتشرة على الحدود الجنوبية لتركيا 24 مخيماً.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة التركية لم تكن تسمح لمنظمة العفو الدولية إلى جانب معظم المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية الأخرى بدخول مخيمات اللاجئين ولكن من مصادر اللاجئين السوريين قيل أن جميع المخيمات تضم مراكز طبية ومدارس وأسواق وبرامج تدريب مهني ومزودة بالكهرباء والمياه وجميع الخدمات البلدية ويستطيع اللاجئون الحصول على تصاريح بمغادرة المخيمات شريطة أن يعودوا في الليل.

ومنذ 18 كانون الثاني/يناير 2013 منح اللاجئين السوريين في المحافظات الحدودية الحق في الحصول على رعاية صحية مجانية وبشكل متفاوت ومتناقض من محافظة إلى أخرى وفي أيلول/سبتمبر 2013 تم توسيع نطاق هذا الحق ليشمل جميع اللاجئين السوريين الموجودين في سائر أنحاء البلاد إلا أن هذا الحق ظل يطبق بصورة غير متساوية في أنحاء البلاد.

وحتى تاريخ نفاذ قانون الأجانب والحماية الدولية عام 2014 على الأقل ظل الوضع القانوني للسوريين في تركيا غامض وغير واضح المعالم، في البداية كان يعتبر السوريون "ضيوفاً" وهو ما لا يتفق مع أي قانون وطني أو دولي يتعلق بتنظيم أمور اللاجئين. وكانت اللغة التي تتكلم عن "الضيوف السوريون" شائعة في الخطاب الرسمي، وأعلنت وزارة الداخلية أن السوريين مستفيدون من وضع الحماية المؤقتة.

وفي آذار/مارس 2012 صدر توجيه إداري، لم ينشر أو يجر تعميمه على السوريين أو على مجموعات حقوق الإنسان أو المحامين أو أي طرف آخر، ويبدو أن هذا الأمر الإداري ينطوي على ثلاثة توجيهات:

1- سياسة الحدود المفتوحة.
2- منع الإبعاد القسري للسوريين.
3- السلطات التركية تغطي الاحتياجات الإنسانية للسوريين المقيمين في المخيمات.

في حين أن الوضع على الأرض كان يشير أحياناً إلى أن البندين الأولين لا يطبّقان دوماً، فالسوريون الذين لا جوازات سفر لديهم، وهم الأكثرية، بعضهم يدخلون تركيا بطريقة غير قانونية، وهذا يناقض مبدأ الحدود

المفتوحة. ورغم أن الحكومة نفت ذلك، إلا أننا شهود وشهادات شخصية أشارت إلى وجود حالات من الإبعاد القسري لبعض الأشخاص.

وفي نيسان 2014 تأسست "المديرية العامة لإدارة الهجرة" وأصدرت "قانون الأجانب والحماية الدولية"، وهذه المديرية هي أول سلطة مدنية تنظم قضايا اللجوء في تركيا، قبل هذه المديرية كان البوليس هو الجهة التي تتولى هذه القضايا.

هذا الوضع القانوني المضطرب فتح الباب لقرارات مرتبكة أحياناً وغير واضحة أحياناً أخرى من قبل السلطات المحلية. فهناك إجراءات مختلفة فيما يتصل بالتسجيل، فضلاً عن التعليم والصحة والعمل تختلف من ولاية لأخرى. لذلك كان من الشائع جداً أن نسمع قصصاً عن سوريين يستطيعون الدخول إلى المشافي في بعض المدن ولا يستطيعون في مدن أخرى، أو طلاب يسجلون في جامعات ويمنعون من التسجيل في جامعات غيرها، أو حتى يسجل بعضهم في الجامعة الفلانية، ويتعذر على بعض آخرين التسجيل في هذه الجامعة نفسها.

رغم التخلي عن لغة "الضيوف"، واستبدالها بالحماية المؤقتة لا يزال السوريون على المستوى الشعبي يعتبرون "ضيوفاً". وهذا يعني أنه، على المستوى الاجتماعي، لا يعتبر السوريون جماعة تبحث عن ملجأ، ويجب أن يكفل القانون التركي حقوقها كجماعة لاجئين، بل لا يزالون يعتبرون حالة خيرية، يعتمد وجودها في تركيا حصراً على مدى الكرم والضيافة التركي. لذلك انتشرت عبارات خاصة في بعض الولايات تدل على هذا المعنى من قبيل " يا غريب كون أديب"، "على الضيف أن يكون ضيفاً مهذباً فحسب"، الضيف لا يطيل البقاء إلى هذا الحد، الضيف لا يدخل إلى غرفة نوم المضيف ... وهكذا .

وتتضمن الجملة الأولى أن على السوريين أن يتصرفوا وفقاً للقواعد التي يحددها السكان المحليون، وتفيد الجملة الثانية أن لا حق للسوريين في البقاء في تركيا، وتقرر الجملة الثالثة أن وجودهم ينبغي أن يكون محدوداً في أماكن بعينها، أي المخيمات تحديداً، وأنه ينبغي بالتالي أن يعيشوا في عزلة، بعيداً عن الفضاءات العامة، حدائق، ساحات، ملاعب... إلخ.

لكن سرعان ما انقلبت لغة الضيوف والضيافة التي استخدمتها الحكومة التركية في البداية بغرض التأسيس لقبول اجتماعي للاجئين السوريين، ولكن دون ضوابط قانونية تُعرِّف مكانة اللاجئين وحقوقهم، انقلبت على رأسها، وتحولت إلى خطاب معاد للسوريين على المستوى الاجتماعي في بعض الأحيان خاصة مع اقتراب مواعيد الانتخابات أو المناسبات العامة حيث تستغل بعض الجهات والأحزاب المناهضة لسياسة الحكومة التركية وجود السوريين لخلق اضطرابات اجتماعية بهدف الضغط على الحكومة أو التأثير في نتائج الانتخابات.

هذه المكانة القانونية الغامضة للسوريين وندرة فرص الحصول على المعلومات بسبب التوجيهات الإدارية السرية، أدى إلى انتشار النميمة بين الجماعات المحلية التركية، منها أن السوريين يحصلون على المواطنة في تركيا بغرض المشاركة في الانتخابات لمصلحة الحزب الحاكم، وأن كل أسرة سورية تحصل على راتب شهري من الحكومة، وأنهم يحصلون على مساكن مجانية، ويُعالجون مجاناً حتى في المشافي الخاصة.

وكذلك بين السوريين منها أن على السوريين ألا يسجلوا أسماءهم في تركيا لأنهم يخشون إن كانوا مسجلين في تركيا أن تجري إعادتهم قسراً من أوروبا التي يفكر كثيرون منهم بالانتقال إليها تهريباً، وذلك بحكم الاتفاقات الموقعة بين الحكومة التركية والاتحاد الأوروبي.

ورغم تأسيس المنظمة المدنية الأولى المعنية بتنظيم أوضاع اللجوء في تركيا (إدارة الهجرة)، كان رد فعل السلطات التركية على الهجمات التي استهدفت اللاجئين السوريين في بعض المدن متمركزاً حول استعادة الأمن لا حول حقوق اللاجئين.

من جانب آخر هذا الفهم الخاطئ لوجود اللاجئين السوريين في تركيا وأنهم مجرد ضحايا، يسلبهم هوياتهم السياسية، وبدلاً من النظر إليهم كشعب يكافح من أجل الحرية ويعاقب على كفاحه، ينظر إليهم بالأحرى كمساكين ينتظرون العون من غيرهم. بالنتيجة، ما يدخل في التصور الاجتماعي في تركيا هو صورة المتسول السوري، وليس أناساً ينتجون ثقافياً وسياسياً وفنياً واقتصادياً. لذا كان من الضروري بناء شبكات تضامن بين السوريين والسكان المحليين من أجل تغيير هذا التصور، لتحقيق فهم أعمق للمجتمع السوري.

وفي أواخر تشرين الأول 2014 أشارت بعض وسائل الإعلام التركية إلى دخول نظام الحماية المؤقتة حيز التنفيذ. لكن الكثير من التفاصيل حول هذا النظام لا زالت مبهمة بالنسبة لكثير من السوريين. فما هو المقصود بالحماية المؤقتة؟

ما المقصود بالحماية المؤقتة؟

تقوم الدول بتوفير "الحماية المؤقتة" في بعض الأحيان حينما تواجه تدفقات جماعية مفاجئة للأشخاص، مثلما حدث إبان الصراعات التي اندلعت في يوغوسلافيا في بداية التسعينيات من القرن العشرين وفيما بعد في كوسوفا، وحالياً في سوريا والعراق، وحين تعجز نظم اللجوء العادية المعمول بها في تلك الدول عن مواجهة الأعداد الكبيرة.

وفي مثل هذه الظروف، يمكن السماح للأشخاص بالدخول على وجه السرعة إلى بلدان آمنة، ولكن دون أن يعني ذلك ضمان الحصول على حق اللجوء الدائم.

ويمكن أن تكون "الحماية المؤقتة" لمصلحة كل من الحكومات وملتمسي اللجوء على حد سواء في ظروف معينة. ولكنها تُكمِّل فقط، ولا تعمل كبديل، لإجراءات الحماية الأوسع، بما في ذلك منح اللاجئين حق اللجوء بموجب " الاتفاقية الخاصة باللاجئين". وينبغي ألا تمتد الفترة المؤقتة للحماية إلى أجل غير مسمى، وترى المفوضية أنه بعد مضى فترة زمنية معقولة، ينبغي أن يعطى الأشخاص المستفيدون من الحماية المؤقتة الحق في المطالبة بالحصول على صفة اللاجئ. وينبغي مع ذلك أن يسمح لمن ترفض طلباتهم بالبقاء في بلد اللجوء إلى أن تصير العودة إلى الوطن مأمونة.

متى يتم منح الحماية المؤقتة؟

يتم منح الحماية المؤقتة في حالات التدفق الجماعي من قبل الأجانب الذين يجبرون على مغادرة بلادهم الأصلية بسبب النزاع المسلح أو الحرب الأهلية أو العدوان الخارجي أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الانتهاكات الجماعية على أراضي دولة بعينها أو في منطقة منفصلة من الدول ولا يستطيعون لهذه الأسباب العودة إلى البلاد.

ووفقاً لآخر تقرير للمديرية العامة لإدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية التركية وصل عدد السوريين المسجلين لدى الحكومة التركية نحو مليونين و969 ألف مواطن سوري، قدموا إلى تركيا بعيد اندلاع الحرب في بلادهم من أصل 4.9 مليون سوري فروا خارج بلدهم. وبحسب المعلومات الواردة يعادل عدد السوريين المقيمين في تركيا، 3.72 بالمئة من إجمالي تعداد سكّان تركيا الأصليين.

ويتوزع اللاجئون السوريون على مختلف المحافظات التركية في حين تتركز الأعداد الكبيرة منهم في ولاية إسطنبول وأورفا وهاتاي وغازي عنتاب ومرسين ووصلت نسبة السوريين إلى المواطنين الأصليين في مدينة كيليس 95.15 بالمئة.

كما أقامت الحكومة التركية منذ منتصف عام 2011 مخيمات لاستقبال اللاجئين السوريين ووصل عدد هذه المخيمات إلى 24 مخيم أو مركز إيواء كما تسميها عليها الحكومة التركية منتشرة في 10 محافظات على الحدود الجنوبية لتركيا وهي (هاتاي وتضم أربعة مخيمات، غازي عنتاب وتضم 5 مخيمات، شانلي أورفا وتضم 5 مخيمات، كيليس وتضم مخيمين، ماردين وتضم مخيم واحد في مديات، كهرمان مرعش وتضم مخيم واحد، عثمانية وتضم 3 مخيمات، أديامان وتضم مخيم واحد، أضنة وتضم مخيم واحد، ملاطيا وتضم مخيم واحد).

ووفقاً لآخر إحصائية لرئاسة إدارة الطوارئ والكوارث صادرة بتاريخ 17 تموز/يوليو 2017 فقد بلغ عدد السوريين في مراكز الإيواء المذكورة نحو 242.771.

في 4 نيسان 2013 قررت الحكومة التركية تنظيم الوضع القانوني للسوريين المتواجدين على أراضيها بالقانون رقم (6458) الذي أقر بتاريخ 4 نيسان 2013، ونشر في الجريدة الرسمية رقم (28615) بتاريخ 11 نيسان 2013، ودخل حيز التنفيذ بشكل فعلي 11 نيسان 2014 واستناداً إلى المادة 91 من هذا القانون صدرت اللائحة التنفيذية له، ويسمى هذا القانون "**قانون الأجانب والحماية الدولية**".

وبموجب هذا القانون تمنح الحكومة التركية الحماية المؤقتة:

- لجميع المواطنين السوريين.
- الأشخاص عديمي الجنسية.
- اللاجئين الذين فروا من سوريا منذ عام 2011 (كالعراقي والفلسطيني).

وتقبل تركيا هؤلاء جميعاً سواء أكانوا يحملون وثائق التعريف الشخصية أم لا، ولا تتم إعادتهم إلى سوريا رغماً عنهم طالما أن هذا النظام نافذاً.

ينظم هذا القانون للمستفيدين منه ووجودهم الشرعي (القانوني) داخل الأراضي التركية ويمنحهم مجموعة من الحقوق الأساسية أهمها:

وثيقة الحماية المؤقتة، وحق البقاء داخل تركيا، إضافة إلى مجموعة من خدمات الصحة والتعليم والوصول إلى سوق العمل والمساعدات الاجتماعية.

متى تنتهي الحماية المؤقتة؟

نصت المادة 11 من اللائحة التنفيذية لقانون الأجانب والحماية الدولية على أنه تُنهى الحماية المؤقتة بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزارة الداخلية، ويمكن للمجلس أن يتخذ مع قرار إنهاء الحماية المؤقتة القرارات التالية:

- إعادة المحميين مؤقتاً إلى بلدانهم مع قرار وقف الحماية نهائياً.
- التقييم الفردي لطلبات أصحاب الحماية الدولية أو منح المحميين مؤقتاً مراكز الحماية التي يحملون شروطها بشكل جماعي.
- إعطاء الإذن (السماح) للمحميين مؤقتاً بالبقاء في تركيا ضمن الشروط التي سيحددها القانون.

كما تنتهي مدة توفير الحماية المؤقتة في الحالات التالية:

-أن يترك الشخص تركيا طوعاً بإرادته.

- أن يستفيد من حماية دولة ثالثة.

-ارتكب عملاً يترتب عليه الاستثناء من قانون الحماية (جريمة خطيرة، عمل إرهابي على سبيل المثال).

موقف الحكومة التركية من الاتفاقية الخاصة باللاجئين لعام 1951 والتحفظات الواردة عليها:

انضمت تركيا إلى الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 (اتفاقية جنيف) في 30 آذار/مارس 1962، كما انضمت إلى بروتوكولها لعام 1967 في 31 تموز/يوليو 1968، وتعتبر هذه الاتفاقية هي الوثيقة الدولية الرئيسية التي تُعرّف من يكون اللاجئ، وما حقوقه أو حقوقها، وما واجبات الدولة المستقبلة للاجئين.

لكن انضمام تركيا إلى اتفاقية اللاجئين لعام 1951 **لم يكن مطلقاً** حيث تحفظّت عند انضمامها إلى برتوكول 1967 على بعض بنود الاتفاقية، بمعنى أن انضمام تركيا إلى الاتفاقية كان مقيد بقيدين: الأول: زمني، والثاني: جغرافي.

ووفقاً للتحفظ التركي: تمنح تركيا مكانة اللاجئ فقط للأشخاص الذي صاروا لاجئين نتيجة أوضاع حدثت في أوربا حصراً، وقبل 1951 حصراً.

ومع تبني بروتوكول 1967، رفع القيد الزمني، وبقي القيد الجغرافي (فقط من أوروبا) كما هو. علماً أن "مدغشقر والكونغو وموناكو" هي البلاد الوحيدة في العالم، غير تركيا التي تشترط اللجوء بقيود جغرافية.

ووفقاً للتحفظ التركي على اتفاقية اللاجئين وبروتوكولها لا يكون البلد أوروبياً إلا إذا كان عضواً في مجلس أوروبا، ورغم أن روسيا عضو في المجلس الذي يضم 47 بلداً إلا أن الشيشان لا يقبلون كلاجئين في تركيا لأسباب سياسية.

وبناء على ذلك يمكن تصنيف الأجانب في تركيا إلى ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: اللاجئون الأوروبيون:

وهم الأشخاص القادمون من بلدان مجلس أوروبا ويتقدمون بطلبات لجوء في تركيا وهؤلاء وفقاً لبعض التقديرات لا يتجاوز عددهم /35/ لاجئ تقريباً.

وقد كرس هذا التصنيف أيضاً قانون الأجانب والحماية الدولية رقم (6458) لعام 2013 حيث نصت المادة 61 منه على أنه:

يتم منح صفة اللاجئ بعد إجراءات تحديد الصفة إلى الشخص الأجنبي المتواجد خارج البلد الذي ينتمي إلى جنسيته ولا يستطيع الاستفادة من الحماية التي يؤمنها هذا البلد لأسبابٍ محقة تتعلق بخوفه من تعرضه إلى الظلم بسبب عرقه، دينه، انتماءه، انتسابه إلى مجموعة اجتماعية معينة أو أفكاره السياسية بدلالة الأحداث التي حصلت في البلدان الأوروبية، أو لا يرغب في الاستفادة من هذه الحماية بسبب هذا الخوف، وكذلك الشخص عديم الجنسية الذي يتواجد خارج البلد الذي كان يعيش فيه سابقاً بنتيجة أحداث مماثلة ولا يمكنه العودة إلى هناك أو لا يرغب بالعودة بسبب هذا الخوف.

الصنف الثاني: اللاجئون بشروط (يعرف أيضاً بنظام الحرية المحددة أو المراقبة):

وهم اللا أوروبيون، أو الأفراد القادمون من خارج أوروبا. وحين يصل هؤلاء إلى تركيا، يجري تسجيلهم عند وزارة الداخلية التركية وعند المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، وهم ينتظرون في تركيا إلى حين يجري توطينهم في بلد ثالث. ويتراوح متوسط زمن الانتظار لإعادة التوطين بين 2 و9 سنوات.

ونصت المادة 62 من قانون الأجانب والحماية الدولية على أنه:

يتم منح صفة اللاجئ بشروط بعد إجراءات تحديد الصفة إلى الشخص الأجنبي المتواجد خارج البلد الذي ينتمي إلى جنسيته ولا يستطيع الاستفادة من الحماية التي يؤمنها هذا البلد لأسبابٍ محقة تتعلق بخوفه من تعرضه إلى الظلم بسبب عرقه، دينه، انتماءه، انتسابه إلى مجموعة اجتماعية معينة أو أفكاره السياسية بدلالة الأحداث التي حصلت خارج البلدان الأوروبية، أو لا يرغب في الاستفادة من هذه الحماية بسبب هذا الخوف، وكذلك الشخص عديم الجنسية الذي يتواجد خارج البلد الذي كان يعيش فيه سابقاً بنتيجة أحداث مماثلة ولا يمكنه العودة إلى هناك أو لا يرغب بالعودة بسبب هذا الخوف.

ويعرف هذا الوضع في تركيا بأنه "**حرية محددة أو مراقبة**"، وهو يعني أنه حين يجري تسجيل الأشخاص الذين يندرجون ضمن هذا الصنف يعطون إقامة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، وهوية خاصة بالأجانب. وبهذا يحق لهم عناية طبية مجانية وتعليم مجاني. وبعد ستة شهور من حصولهم على الهوية، يمكن لهم التقدم بطلب للعمل، لكن قلما يحصلون على فرصة عمل. غير أن كلاً منهم مقيد الإقامة في واحدة من 63 مدينة محددة، لا تباح لهم مغادرتها. وليس من المدن التي يوزع عليها هذا الصنف من اللاجئين أي من المدن التركية الكبرى: اسطنبول، إزمير، أنقرة ... إلخ. وكان عليهم مرة أو مرتين في الأسبوع، أو حتى ثلاثة أن يثبتوا، وجودهم في المدينة أمام الشرطة (البوليس) وحالياً أمام إدارة الهجرة.

وحتى منتصف 2014 كان هناك في تركيا نحو 100 ألف شخص من جماعة "الحرية المحددة"، 41% منهم من العراق، و21% من أفغانستان، و19% من إيران.

الصنف الثالث: يطلق عليه الحماية الثانوية:

وهو يطبق على الأفراد الذين لا يندرجون ضمن الصنفين السابقين، لكن يمكن أن يواجهوا بالموت أو التعذيب والعنف إن عادوا إلى أوطانهم. ولهؤلاء فرصة في العلاج المجاني والعمل، وعددهم غير معلوم.

ونصت المادة 63 من قانون الأجانب والحماية الدولية على أن الأشخاص الذين لا يمكن إطلاق صفة اللاجئ أو اللاجئ بشروط عليهم، من الأجانب أو الأشخاص عديمي الجنسية والذين سيواجهون الأوضاع التالية في حال تمت إعادتهم إلى بلد المنشأ أو بلد الإقامة:

أ- سيُحكم عليه بعقوبة الإعدام أو أن هذا الحكم سيتم تنفيذه.

ب- سيتعرض للتعذيب أو لعقوبة أو معاملة غير إنسانية أو مخلة بالكرامة.

ج - سيواجه تهديداً جدياً ضده بسبب حركات العنف التي لا تميز بين أحد، في حالة الصراعات المسلحة الدولية أو على مستوى البلد، ولا يستطيع الاستفادة من حماية بلد المنشأ أو بلد الإقامة بسبب هذه الأمور، أو لا يرغب بالاستفادة منها بسبب التهديد المذكور، فإنه يتم منحهم صفة الحماية الثانوية وذلك بعد إجراءات تحديد الصفة.

وتجدر الإشارة إلى أن المكانة المترتبة على الاندراج ضمن هذه الأصناف الثلاثة تمنح للأفراد حصراً.

وبناء على ذلك فللسوريين في تركيا وضع خاص، على الأقل حتى تاريخ نفاذ قانون الأجانب والحماية الدولية لا يندرج ضن الأصناف الثلاثة السابقة الذكر. ويبدو الآن أن العراقيين القادمين إلى تركيا يندرجون ضمن هذا الصنف الجديد الذي يسمى وضع "الحماية المؤقتة" الذي يجري تطبيقه على السوريين. لذلك اعترفت الحكومة التركية بالسوريين منذ بداية وصول السوريين إلى تركيا في 2011، كتدفق جماعي للاجئين (وليس كمجرد لاجئين أفراد)، ووضعت نظاماً خاصاً لهم يعرف حالياً بـ" الحماية المؤقتة" الذي أشرنا إليه سابقاً.

العبور:

إن الالتزام الأساسي للدول اتجاه اللاجئين يتمثل في السماح للأشخاص الذين يفرون من اتون الاضطهاد أو الحرب بدخول أراضيها كي تفي بمبدأ (عدم الإعادة القسرية) الذي يشكل الأساس الذي يستند إليه النظام القانوني الدولي لحماية اللاجئين، وحتى بداية عام 2015 اتبعت تركيا سياسة الباب المفتوح أمام السوريين الفارين باتجاه أراضيها، حيث كانت تسمح بمرورهم من البوابات الحدودية الرسمية وفي حالات كثيرة بدون أن يكونوا يحملون جوازات سفر سارية المفعول، لكن منذ منتصف عام 2015 أغلقت جميع البوابات الحدودية ولم يعد يسمح بالدخول إلى الأراضي التركية إلا لحالات معينة محددة من قبل الحكومة التركية مثل الحالات الإنسانية ولم الشمل لبعض فئات الأسرة وللتجار والعاملين في المنظمات الإنسانية، وباستثناء هذه الفئات أصبح الدخول إلى تركيا محفوفاً بالمخاطر والصعوبات، حيث يضطر الكثير إلى استخدام نقاط عبور غير شرعية وهو ما يعرضهم للخطر ويتناقض مع مبدأ النظام القانوني الدولي لحماية اللاجئين وتوفير المعابر الآمنة لهم. ولا بد من الإشارة إلى أن الحكومة التركية تسمح خلال الأعياد الرسمية خاصة عيدي الفطر والأضحى للسوريين المقيمين على أراضيها بالذهاب إلى سوريا لزيارة أهاليهم واقاربهم والعودة مرة أخرى إلى تركيا دون أن يفقدوا حقهم في الحماية المؤقتة .

الرعاية الصحية:

في 19 أيلول/سبتمبر 2013 منحت تركيا جميع اللاجئين السوريين المسجلين في تركيا الحق في الحصول على رعاية صحية مجانية، وينص نظام الحماية المؤقتة الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2014 على حق اللاجئين المسجلين في تركيا في الحصول على رعاية صحية مجانية ولكن ذلك لا يشمل الأمراض المزمنة.

ويشترط للحصول على الرعاية الصحية تسجيل اللاجئين في دوائر الهجرة، ولا تزال نسبة غير معلومة من مجموع اللاجئين السوريين في تركيا غير مسجلين وهذا يعني حرمان بعض اللاجئين غير المسجلين من حق الرعاية الصحية، وأن أسباب عدم تنفيذ مجانية الرعاية الصحية بشكل موحد بين سائر المدن التركية ليست واضحة تماماً.

وبحسب آخر إحصائية لرئاسة إدارة الكوارث والطوارئ التابعة لرئاسة الوزراء التركية (آفاد) صادرة بتاريخ 31 تموز/يوليو 2017 فإن اللاجئين السوريين في تركيا يتلقون مساعدات طبية مجانية وبلغ عدد العمليات التي تم إجراؤها للاجئين سوريين وعراقيين مقيمين على الأراضي التركية نحو 466،953 عملية، وبلغ عدد المرضى المقيدين في سجلات المشافي التركية نحو مليون و393،143 حالة، في حين حظي نحو 25 مليون و750،919 شخص بخدمات العيادات الخارجية التي توفر خدمات طبية بسيطة تتراوح ما بين حالات الإسعافات الأولية والمعاينات التي لا تحتاج لبقاء المريض داخل المشفى. إلى جانب ذلك بلغ عدد الأطفال السوريين الذين ولدوا على الأراضي التركية حتى الآن نحو 750،224 طفل الغالبية العظمى منهم ولدوا في المشافي الحكومية [12] .

ووفقاً للإحصائية المذكورة أعلاه الصادرة عن رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ (أفاد) فأن تركيا انفقت حتى شهر تموز/يوليو 2017 ما يعادل 25 مليار دولار أمريكي لمساعدة اللاجئين السوريين على بدء حياة جديدة وتضميد جراحهم في حين ساهم المجتمع الدولي بمبلغ لا يتجاوز 526 مليون دولار أمريكي.
وتقدر قيمة المساعدات الغذائية ومستلزمات النظافة والأدوية والمعدات الطبية وخيم إيواء النازحين التي قدمتها الحكومة التركية داخل الأراضي السورية بنحو 1.75 مليار ليرة تركية وقامت بتسليم نحو 31 ألف شاحنة للمحتاجين في الداخل السوري.

التعليم:

أشار تقرير لمنظمة "هيومن رايتس ووتش"[13] بتاريخ 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 إلى أن أكثر من 400 ألف طفل من اللاجئين السوريين في تركيا لا يذهبون إلى المدارس، وأفاد تقرير المنظمة بأن أكثر من 700 ألف طفل سوري في سن الالتحاق بالتعليم، ولم يلتحق سوى 200 ألف طفل فقط بالمدارس خلال العام الدراسي السابق (2014)، مشيراً إلى الصعوبات التي تتعرض الأسر اللاجئة كحاجز اختلاف اللغة والصعوبات المالية .
هذا وحذرت المنظمة من تداعيات خطيرة جراء نقص التعليم، موضحة في تقريرها أنه إذا لم يلتحق الطفل بالمدرسة فأن ذلك سوف يسبب مشكلات كبيرة في المستقبل سينتهي بهم المطاف إما إلى الشوارع أو العودة إلى سوريا للالتحاق بصفوف القتال. كما جاء في التقرير أن النهاية المأساوية هي مصير كل طفل سوري لم يلتحق بالتعليم من السن القانونية داعياً الحكومة التركية والمجتمع الدولي إلى ضمان التعليم للاجئين في تركيا.
وتجدر الاشارة أن وزارة التعليم التركية سمحت للأطفال السوريين بالتعليم في المدارس الحكومية من 2014 ولكن لا يزال هناك نقص في الدعم لمن لا يتحدثون التركية إضافة إلى محدودية عدد المدارس التي يتم التعليم فيها باللغة العربية فضلاً عن ظاهرة عمالة الأطفال لمساعدة أسرهم لتوفير قوتهم اليومي. إضافة إلى مواجهة طائفة من التحديات من الشروط البيروقراطية انتهاء بالقيود المالية. والجدير بالذكر أن نظام الحماية المؤقت لعام 2014 لا يفعل شيء لتسهيل فتح مدارس خاصة الناطقة بالعربية، أن انعدام الوضوح فيما يتعلق بالإجراءات القانونية لفتح مثل هذه المدارس هو الذي حال دون فتح المدارس وتأمين التمويل الدولي لها.
وبتاريخ 9 آذار/مارس 2016 أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" وصول عدد الأطفال السوريين المسجلين في مختلف المدارس التركية مع نهاية فبراير/شباط 2016 إلى 310 ألف (بزيادة ملحوظة عن التقرير السابق بنحو 110 آلاف)، من أصل مليون و400 طفلاً سورياً يعيشون في تركيا.
وقال مكتب المنظمة بتركيا، في بيان له، إن "اليونيسيف تسعى جاهدة من أجل توفير فرص تعليمية ذات جودة عالية للأطفال السوريين الفارين من ويلات الحرب ببلادهم".
وتابع التقرير: "ارتفع عدد المدارس التي ساهمت اليونيسيف في تأسيسها بالتعاون مع إدارة الكوارث والطوارئ، ووزارة التربية التركية إلى 41 مدرسة في 12 ولاية"، مؤكداً في الوقت ذاته على عزم المنظمة مواصلة دعمها لإنشاء وترميم مدارس أخرى، ورعاية المعلمين، وتوفير كافة المستلزمات للأطفال.

في حين أعلن وزير التعلم الوطني التركي "عصمت يلماز" بتاريخ 31 أيار/مايو 2017 بأن 169 ألفاً و10 أطفال سوريين يدرسون ف المدارس الحكومية التركية ضمن إطار الحماية المؤقتة، في حين التحق 294 ألفاً و112 طالب سوري بالمراكز التعليمية المؤقتة (المدارس السورية) التي تشرف عليها منظمات مختلفة بالتعاون مع وزارة التعليم التركية. وأضاف "يلماز" أنه يجري إعداد مناهج دراسية لهؤلاء الطلاب ليستطيعوا الدراسة بلغتهم الأم حيث تمتإضافة15 ساعة من دروس اللغة التركية ليتمكن الطلاب من تعلم اللغة التركية، وتسعى الحكومة التركية لدمج جميع الطلاب السوريين مع نظرائهم الأتراك حيث اتخذت وزارة التربية التركية قراراً في نهاية عام 2016 بإغلاق جميع مراكز التعليم المؤقتة وتحويل الأطفال السوريين إلى المدارس الحكومية التركية.

من جانبه أفاد أرجان دميرجي، مساعد مستشار وزارة التربية والتعليم التركية في تصريح لوكالة الأناضول التركية بتاريخ 26 تشرين الأول/أكتوبر 2016 أنّ تركيا حددت أهدافها خلال مؤتمر عقد في العاصمة البريطانية بتاريخ 4 شباط/ فبراير 2016 للنظر في شؤون الطلاب اللاجئين، والمتمثلة في احتواء 500 ألف طالب في المدارس وتأمين كافة احتياجاتهم المدرسية، حتى نهاية العام الدراسي المنصرم.

وتابع المسؤول التركي قائلاً: "رغم أننا لم نلق الدعم المطلوب قبل وبعد مؤتمر لندن، إلا أننا رسمنا خريطة طريقنا فيما يتعلق بتنظيم أمور الطلاب السوريين اللاجئين، واعتماداً على الإمكانات المتوافرة لدينا نعمل على تأمين الخدمات التعليمية لهم".

من جانبها أكدت رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ التركية أن نحو 225 ألف سوري يقيمون في مراكز الإيواء المؤقتة التحقوا ببرامج قصيرة ودورات تدريبية في اللغات الأجنبية والحاسوب والخياطة ونسج السجاد وغيرها من العلوم المهنية[14].

في حين أظهرت نتائج دراسة حديثة أجراها مركز أبحاث السياسة والهجرة في جامعة "حاجه تبه" التركية[15] بدعم من السفارة البريطانية بأنقرة، أنّ 52.5 بالمئة من الطلاب السوريين المقيمين في الأراضي التركية، يفضّلون الحصول على الإقامة الدائمة بدل نيل الجنسية.

وقال "مراد أردوغان" مدير مركز الأبحاث في مؤتمر صحفي بأنقرة، أنّ نتائج البحث الذي استمر لمدة 6 أشهر، أظهرت رغبة أكثر من نصف الطلاب والأكاديميين السوريين في العودة إلى بلادهم في حال تغيّر النظام القائم هناك.

ورداً على سؤال حول احتمال عودة الطلاب السوريين إلى بلادهم، أظهرت نتائج البحث، أنّ 52.50 بالمئة يرغبون في العودة في حال تسلم من يرغبون في رؤيته مقاليد الحكم في سوريا، وأنّ 26.94 بالمئة لا يفكرون أبدا في العودة، في حين أراد 11.39 بالمئة العودة تحت أي ظرف كان، و9.17 بالمئة يشترطون فقط انتهاء الحرب للعودة إلى بلادهم.

وذكر "أردوغان" أنّ غالبية الطلاب السوريين لا يرغبون في الحصول على الجنسية التركية، لخشيتهم من فقد حق اللجوء إلى بلد آخر.

وأضاف "أردوغان" أنّ عدد الطلاب الذين يواصلون تحصيلهم العلمي في الجامعات التركية المختلفة، بلغ 14 ألفا و747 طالباً، من أصل 108 آلاف و76 طالباً أجنبياً، واحتلوا المرتبة الثانية بعد الطلاب الأذريين.
ولفت "أردوغان" إلى أنّ عدد الأكاديميين السوريين والكوادر التدريسية الذين يعملون في الجامعات التركية المختلفة، بلغ 392 أكاديمياً، و عامل اللغة يعد من أكبر المشاكل التي يواجهها الأكاديميون السوريون في تركيا.
وأشار إلى أنّ 20 بالمئة من الطلاب السوريين، يتابعون تحصيلهم الجامعي بالاعتماد على المنح الدراسية التي يأخذونها من تركيا، وأنّ 85 بالمئة منهم فقد إمّا قريبه أو صديقه في الحرب الدائرة في بلادهم.
وأوضح أردوغان أنّ 45 بالمئة من الطلاب السوريين، كانوا يدرسون في الجامعات السورية قبل لجوئهم إلى تركيا، وأنّ أكثر من 72 بالمئة منهم أعربوا عن اعجابهم بالنظام التعليمي الموجود في تركيا، وأشادوا بالإمكانات المتوفرة في الجامعات التركية[16] .

عمالة اللاجئين السوريين في تركيا:

بتاريخ 15 كانون الثاني/يناير 2016 صدر القانون الناظم لعمل السوريين المسجلين تحت نظام الحماية المؤقتة بالقرار الجمهوري رقم 8375 لعام 2016 ونشر بالجريدة الرسمية رقم 29594. وصدر هذا القانون بناء على قانون الأجانب والحماية الدولية رقم 6458 واللائحة التنظيمية له الصادرة استناداً للمادة 91 منه، ووفقاً للبند 29 من محضر اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 11 كانون الثاني 2016.
وحدد القانون نسبة العاملين الأجانب بأنها ستكون متفاوتة حسب القطاعات والوظائف الشاغرة (نظام العمل الديناميكي) وبكل الأحوال يجب ألا تتجاوز نسبة العاملين الأجانب (بما فيهم السوريين) 10 % من نسبة العاملين الأتراك. كما يتوجب على الطلاب المسجلين بنظام الحماية المؤقتة الحصول على إذن عمل.
وبموجب هذا القانون لا يمنح العاملون في المجالات الصحية (أطباء، ممرضون، وكافة الاختصاصات الطبية) والعاملون في مجال التعليم إذن عمل إلا بعد الحصول على إذن مسبق من قبل وزارة الصحة أو وزارة التربية والتعليم أو مجلس التعليم العالي. في حين أعفى القانون الأجانب الذين يعملون في الزراعة وتربية المواشي والأعمال الموسمية ومسجلين ضمن نظام الحماية المؤقتة من الحصول على إذن عمل، وهنا يتوجب على صاحب العمل التقدم بطلب إلى مديرية العمل في المحافظة المختصة للحصول على الاعفاء. وأشار القانون إلى أنه يجب التقيد بالحد الأدنى للأجور المحدد من قبل وزارة العمل وهو 1400 ليرة تركية شهرياً.
كما حظر القانون على السوريين مزاولة مجموعة من المهن في تركيا مثل (طب الأسنان – متابعة المرضى– مدير مسؤول في مستشفى خاص– الصيدلة –الطب البيطري – المحاماة – كاتب العدل– الحراسة الخاصة للمؤسسات العامة والخاصة– أعمال الصيد البحري وكل ما يتعلق بذلك – التخليص الجمركي).
وبموجب القانون فأنه يحق للجمعيات والمنظمات غير الربحية المعفاة من الضرائب العاملة في مجال المساعدة الإنسانية تقديم طلب الحصول على تصريح للأجانب الذين تم منحهم الحماية المؤقتة، و يحق لفروع وممثلي

الجمعيات المذكورة (بما فيها تلك التي توجد إداراتها خارج الأراضي التركية) تقديم طلب للحصول على تصاريح عمل للذين تم منحهم الحماية المؤقتة بشرط حصولهم على موافقة وزارة الداخلية التركية.

في حين يحق لوزارة الداخلية التركية صلاحية تجميد منح تصاريح العمل في ولايات تحددها لأسباب تتعلق بالأمن العام أو الصحة العامة، وفي هذه الحال لن يسمح بتمديد التصاريح في تلك الولايات مع السماح لحامليها بمزاولة عملهم حتى انتهاء صلاحية التصريحات الممنوحة لهم قبل صدور هذا القانون.

ورغم صدور هذا القانون لايزال نسبة كبيرة من اللاجئين السوريين يعملون بصورة غير شرعية مما يعرضهم للاستغلال على أيدي اصحاب العمل، إضافة إلى التمييز في الأجور بحيث يتقاضون أجوراً أدنى من أجور نظرائهم الأتراك تصل الى 50% -80% حسب المناطق عدا عن ساعات العمل الطويلة وقطاعات العمل المرهقة والتي تهدد سلامتهم البدنية والصحية للخطر هذا وقد ذكر بعض العمال بأنهم طردوا من عملهم تعسفياً.

وعلى صعيد عمالة الأطفال فأنه وفقاً لبعض الإحصائيات يوجد أكثر من 400000 طفل لاجئ سوري في تركيا خارج المؤسسة التعليمية وهم بين متسول ومشرد والبعض يعملون لإعالة أسرهم . وبموجب اتفاقية حقوق الطفل، يجب أن تتخذ الدول الأطراف فيها التدابير اللازمة لضمان حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي ومن القيام بأي عمل يمكن أن يشكل خطر عليهم، أو التدخل في تعليمهم، أو الحاق الضرر بنموهم. وهو ما يؤكده الدستور التركي الذي ينص على أنه لا يجوز أن يطلب من أي شخص بعمل غير مناسب لسنه.

وكشفت دراسة إحصائية حديثة نسب العمل بين السوريين في تركيا، وحجم المساعدات التي منحت لهم، ودخلهم اليومي، وحساباتهم المصرفية، بالإضافة إلى معدل رغبتهم بالحصول على الجنسية.

وأجرت كل من جمعية "تطوير الإنسان" التركية (İNGEV) ، ومعهد الدراسات الفرنسي "IPOSOS"، دراسة تخصيصية لمعرفة وضع السوريين في تركيا، بين 27 نيسان/أبريل و20 أيار/مايو عام 2017، في إطار مشروع "مرصد حياة اللاجئين"، الذي يعد أكثر دراسة شمولية في تركيا.

واعتمدت الدراسة على مقابلات شخصية مع نحو 1200 لاجئ، في أكثر عشر محافظات يتركز فيها اللاجئين السوريين وهي اسطنبول، وغازي عنتاب، وأورفا، وهاتاي، أضنة، ومرسين، وكلس، وماردين، وبورصة، وإزمير.

وبناء عليه أثبتت الدراسة أن نحو 31% من اللاجئين السوريين يعملون، داخل وخارج المخيمات، وفق ترجمة موقع "عنب بلدي" عن صحيفة "حرييت" التركية[17].

وفي الوقت ذاته، أثبتت الإحصائية أن معدل القوة الشرائية للفرد السوري لا يتجاوز الدولارين يومياً (4.6 ليرة تركية)، بما يعادل مبلغ 140 ليرة للفرد شهرياً، ويشمل المبلغ الإنفاق على المستلزمات الأساسية من الطعام والشراب ومواد التنظيف.

كما بينت الإحصائية نسب العمالة السورية في تركيا، كالتالي:

- نحو 17% منهم يعملون مع أصحاب العمل الأتراك، بينما 5% فقط إلى جانب السوريين.
- أوضحت الدراسة أن نسبة البطالة بين السوريين تعادل 50%، وأنهم يبحثون عن عمل.
- في حين لا يعمل 50% من الرجال، ويبحث حوالي 24% منهم فقط عن عمل.
- أما النساء، فنسبة العمل بين الراغبات بالعمل لا تتجاوز 8%، في حين 9% منهن عاطلات، مقابل 73% منهن لا يعملن ولا يرغبن بذلك.
- يعمل نحو 650 ألف لاجئ سوري في تركيا من أصل نحو ثلاثة ملايين، سواء كانوا مسجلين أم لا.

السكن:

أكثر من 90 % من اللاجئين السوريين في تركيا يعيشون خارج المخيمات، ويسمح نظام الحماية المؤقتة للبلديات ووزارة الداخلية بتقديم مساعدات اسكان للجماعات المعرضة للخطر، ولكنه لا يلزمها بذلك.

وعلى الصعيد العملي لا نجد تطبيقاً لنصوص نظام الحماية المؤقتة بهذا الشأن، ولم تتم تلبية الاحتياجات المتعلقة بتوفير السكن للاجئين السوريين خارج المخيمات حيث يعيش عدد كبير منهم في أماكن سكن تتراوح بين كونها غير كافية وغير إنسانية ، مثل الخرائب أو الهياكل المؤقتة ، أما الآخرون فإنهم يتعرضون للتمييز من قبل المالكين أو المؤجرين ويرغمون على العيش في مساكن مكتظة ومرتفعة الأجور بدون أي ضمانات قانونية، إضافة إلى أن بعض المالكين يرفضون تنظيم عقود إيجار خطية رسمية، أما الذين لديهم عقود رسمية فإنهم لا يعرفون ما هي قنوات تقديم الشكوى بشأن بعض الممارسات الجائرة من المالكين أو أنهم يخشون مراجعة السلطات وتقديم أي شكوى لها خشية طردهم من السكن.

حق البقاء:

يعد التسجيل لدى السلطات التركية المختصة واجب مهم جداً على جميع الأجانب في تركيا من بينهم السوريين ليصبح وجود الشخص على الأراضي التركية قانونياً، إذ يشكل التسجيل القاعدة القانونية الأساسية من أجل الحصول على الحق في البقاء والوصول إلى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة.

لكن حتى لو لم يسجل الشخص لدى دوائر الهجرة يبقى محمياً من الإعادة إلى سوريا ولكن قد لا يتمكن من الحصول على الخدمات الطبية أو من ارسال أطفاله إلى المدارس، لذلك يتوجب على جميع السوريين الموجودين على الأراضي التركية التسجيل لدى دائرة الهجرة والحصول على إقامة أو طلب تشميله بنظام الحماية المؤقتة المطبق على أغلبية السوريين في تركيا.

إذاً بمجرد حصول السوري على وثيقة الحماية المؤقتة (الكملك) يصبح وجوده في تركيا شرعياً (قانونياً) ويترتب على هذا الوجود مجموعة من الحقوق والواجبات أهمها حق البقاء داخل الأراضي التركية والاستفادة من الخدمات التي تقدمها الحكومة التركية والمنظمات الدولية للمشمولين بقانون الحماية المؤقتة.

ووفقاً للمادة 25 من قانون الأجانب والحماية الدولية فإن وثيقة هوية الحماية المؤقتة "الكملك" توفر للسوري حق البقاء في تركيا، غير أن هذه الوثيقة لا تعتبر مساوية لإذن الإقامة المنظم في القانون أو الوثائق التي تحل محلها ولا تمنح الانتقال إلى إذن الإقامة طويلة الأمد، كما أن مدتها لا تؤخذ بعين الاعتبار عند حساب مجموع مدة الإذن بالإقامة كما أنها لا تمنح صاحبها حق التقدم بطلب المواطنة التركية.

وبناء على هذا الحق لا يمكن إعادة المواطنين السوريين والأشخاص عديمي الجنسية واللاجئين إلى سوريا رغماً عن إرادتهم. ورغم ذلك أفادت العديد من التقارير الإعلامية عن قيام السلطات التركية بترحيل مجموعات من اللاجئين السوريين والفلسطينيين وتسليمهم إلى معبر باب الهوى الحدودي شمال سوريا وشملت إجراءات الترحيل أشخاص يقيمون في المخيمات أو أشخاص يتم اعتقالهم خلال محاولتهم الهروب إلى أوروبا عبر البحر خاصة في محافظة أزمير، إضافة إلى منع مئات السوريين المغادرين إلى خارج تركيا من العودة إليها بعد أن يتم وضع إجراء "منع دخول " بحق هؤلاء لمدة تتراوح ما بين سنة خمس سنوات.

كما اتهمت منظمة العفو الدولية قيام السلطات التركية بإبعاد لاجئين سوريين إلى سوريا رغم عن إرادتهم وهو ما نفته السلطات التركية وأكدت وزارة الخارجية التركية بأن ما يحدث أحياناً ليس ترحيل إنما عودة طوعية لبعض الأشخاص الذين فضلوا العودة إلى سوريا.

من جانبه قال وزير الداخلية التركي "سليمان صويلو" في 7 تموز/يوليو 2017، إنّ مجموع عدد اللاجئين السوريين الذين عادوا إلى بلادهم بلغ 450 ألفاً.

وأوضح "صويلو" في اجتماع مديرية إدارة الهجرة، أنّ قرابة 200 ألف من اللاجئين السوريين غادروا تركيا عبر المعابر الحدودية البرية والجوية، و225 ألف منهم عاد إلى سوريا طوعاً، وقرابة 25 ألف تمّ إعادتهم إلى بلادهم بسبب ارتكابهم جرائم مختلفة.

وأكّد "صويلو" أنّ عدد السوريين العائدين إلى بلادهم سيزداد عقب إتمام تجهيز البنية التحتية لمدينة الباب بريف محافظة حلب الشمالية، بعد أن تم تحريرها من تنظيم داعش الإرهابي.

والجدير بالذكر أنّ الفترة الأخيرة شهدت توتراً بين شريحة من المواطنين الأتراك، وعدد من اللاجئين السوريين، وأعلنت الحكومة التركية أنّ الاحتقان الحاصل بين الجانبين ناتج عن تحريض جهات معينة تسعى من خلال ذلك إلى تحقيق مكاسب سياسية داخلية. وفي وقت سابق قالت وزارة الداخلية التركية، إن نسبة انخراط السوريين في المشكلات والأحداث المؤسفة متدنية جداً، مقارنة بعدد الجرائم التي تُرتكب في تركيا. ولفتت أن نسبة انخراط السوريين في الأحداث التي تخل بالنظام العام في تركيا خلال الفترة الممتدة بين عامي 2014 و2017 تبلغ 1.32 بالمئة تقريباً من إجمالي المشكلات والأحداث التي حصلت في البلاد.

وأضاف بيان الداخلية التركية أن قسماً كبيراً من المشكلات التي كان السوريون طرفاً فيها جرت بين بعضهم بعضاً نتيجة خلافات بينهم. وأشار البيان إلى وجود تراجع في عدد الجرائم التي ارتكبها السوريون خلال

النصف الأول من العام الحالي بنسبة 5 بالمئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وذلك رغم زيادة عددهم داخل الأراضي التركية.

وأوضحت الداخلية التركية في بيان رسمي أن تضخيم الأحداث المؤسفة التي تقع أحياناً بين اللاجئين السوريين والمواطنين الأتراك في بعض الأماكن، يهدف إلى زرع الفتنة بين الطرفين، وجعلها أداة لاستخدامها من أجل تحقيق غايات سياسية داخلية.

اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع تركيا لحل مشكلة اللاجئين السوريين:

إن الغالبية العظمى من المهاجرين واللاجئين تأتي إلى اليونان بعد رحلة قصيرة محفوفة بالمخاطر (طريق الموت) في بحر إيجة وبعد تدفق الآلاف من اللاجئين عبر هذا الطريق إلى أوروبا، لم يكن من المستغرب أن يؤيد زعماء الاتحاد الأوربي مسودة خطة لتقديم مجموعة من الحوافز لتركيا مقابل تعاونها في إدرأه أزمة اللاجئين، وفعلاً توجهت المستشارة الألمانية "انجيلا ميركل" في تشرين الأول/أكتوبر 2015 إلى تركيا في محاولة لإبرام هذه الصفقة وتهدف ما سمي بـ"خطة العمل" إلى حل أزمة اللاجئين بطريقين:

الأولى: عن طريق تحسين حياة أكثر من مليوني لاجئ سوري يعيشون في تركيا على أن يظلوا هناك بدلاً من الانتقال إلى أوروبا.

الثانية: التزام تركيا بوقف الهجرة غير الشرعية عن طريق البر والبحر من سواحلها إلى الجزر اليونانية.

وبالفعل أبرمت تركيا اتفاقاً مع الاتحاد الأوروبي في أواخر عام 2015 لتنظيم تدفق اللاجئين إلى أوروبا، ينص على أن تقدم أنقرة العون للاتحاد في التعامل مع أزمة اللاجئين، مقابل الحصول على ثلاث مليارات يورو (3.2 مليارات دولار) لتحسين وضع اللاجئين في البلاد، واستئناف المحادثات بشأن عضويتها في الاتحاد وإعفاء الأتراك من التأشيرة لدخول بلدانه.

كما قرر الجانبان تنفيذ "خطة عمل مشتركة" لاحتواء تدفق اللاجئين، تتضمن مساعدة تركيا – عن طريق الدوريات البحرية والضوابط الحدودية– في إدارة تدفق اللاجئين إلى الاتحاد الأوروبي.

وأعلنت تركيا وأوروبا توصلهما لاتفاق بشأن اللاجئين الواصلين إلى الأراضي الأوروبية، الاتفاق أُعلن عنه بعد انتهاء اجتماع بروكسل الذي جمع رئيس وزراء تركيا السابق " أحمد داود أوغلو" ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي "دونالد تاسك" بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، والذي جاء فيه ما ينص عليه اتفاق تركيا وأوروبا بشأن اللاجئين.

بناءً على الاتفاق التركي– الأوروبي بشأن اللاجئين تعهدت تركيا لأوروبا بتقديم عدة امتيازات أو خدمات مقابل خدمات تحصل عليها تركيا كالتالي:

إعادة اللاجئين الواصلين إلى أوروبا من تركيا:

أول بنود الاتفاق التركي– الأوروبي بشأن اللاجئين هو إعادة اللاجئين الواصلين إلى الجزر اليونانية إلى تركيا مرة أخرى وتنظم هذه العملية تحت آلية لاجئ مقابل لاجئ طبقاً للشروط التالية:

1. كل من يصل الجزر اليونانية من اللاجئين ستقوم اليونان بتسجيله لديها وبناءً على ذلك سترحل اليونان اللاجئين ممن يرفض التقدم بطلب لجوء في اليونان عند وصوله ومن سيتقدم بطلب لجوء ويتم رفض طلبه وبالطبع الأغلبية طبقاً لهذا الاتفاق سيتم رفضه، وسيشرف على هذه العملية مراقبين من تركيا سيتم ارسالهم إلى اليونان مقابل أن ترسل اليونان مراقبين إلى تركيا لنفس الغرض.
2. مقابل كل لاجئ تتم إعادته إلى الأراضي التركية من اليونان ستقوم دول أوروبا بتوطين لاجئ من المتواجدين في تركيا في دولة من دول الاتحاد الأوروبي بشكل قانوني ودون ركوب البحر، ولكن هذا القرار أيضاً يحكمه قانون آخر وإلا يصبح هذا القرار بلا فائدة فمثلاً اذا وطنت أوروبا لاجئ مقابل كل لاجئ يصل اليونان إلى تركيا فسيكون العدد كبير أيضاً وهو ما لن تقبله أوروبا وبناءً على ذلك حددت أوروبا أنها ستوطن لاجئ مقابل لاجئ تتم إعادته إلى تركيا لكن حددت أوروبا العدد الذي ستقوم بتوطينه على أراضيها طبقاً لهذا القانون بـ 72 ألف لاجئ فقط خلال العام 2016.
3. من ستدعوه أوروبا من اللاجئين لسفاراتها في تركيا من المتواجدين على أرض تركيا ليتم توطينه في أوروبا هو من لا يوجد له اسم أنه حاول دخول أوروبا عن طريق البحر بالطرق غير الشرعية وسيكون لهم الأولوية في التوطين في أوروبا.
4. تكلفة نقل اللاجئين وإعادتهم إلى تركيا ستكون مسؤولية الاتحاد الأوروبي وسيتحمل الاتحاد كلفة نقل وإعادة اللاجئين من اليونان إلى تركيا مرة أخرى.
5. بالمقابل يتوجب على تركيا أن تقدم ضمانات لدول أوروبا وتحديداً لجيرانها من الدول الأوروبية التي يصلها اللاجئين القادمين من تركيا وذلك بمراقبة مياهها ومنع تدفق اللاجئين من الوصول إلى الجزر اليونانية، في حين تطلب بلغاريا ضمانات من تركيا خوفاً من أن يركب اللاجئين من تركيا البحر تجاه شواطئها مباشرة عن طريق البحر الأسود إذا تم تشديد الرقابة على طريق البحر المؤدي إلى الجزر اليونانية وهو ما تعهدت به تركيا طبقاً للاتفاق التركي – الأوروبي.

أما الامتيازات التي ستقدمها أوروبا إلى تركيا طبقاً لبنود الاتفاق فهي:

1. تقديم الدعم المالي من أوروبا إلى تركيا للإنفاق على اللاجئين لتشجيعهم على البقاء في تركيا.
2. تعهدت أوروبا بدفع 3 مليارات يورو إلى تركيا مقابل وقف تدفق اللاجئين إلى الأراضي الأوروبية من الشواطئ التركية، وبالفعل قامت تركيا بفرض تأشيرات على من يرغب بدخول أراضيها من السوريين المتواجدين في دول أخرى غير سوريا، علماً أن مواطني سوريا لم يكن يلزمهم تأشيرة لدخول تركيا قبل هذا

القرار، كما أغلقت المعابر الحدودية البرية مع سوريا للحد من تدفق اللاجئين في حين تركت المجال مفتوحاً للحالات الإنسانية وبعض الفئات الأخرى كالعاملين في المنظمات الإنسانية والتجار والأطباء ....

3. تسريع إجراءات صرف المبلغ المتفق عليه وذلك للمساعدة في الإنفاق على اللاجئين في تركيا والذين قارب عدد على الثلاثة ملايين لاجئ طبقاً للإحصائيات التركية على أن تقوم أوروبا بصرف مبلغ 3 مليارات يورو أخرى بعد الانتهاء من دفع ال 3 مليارات الأولى إلى تركيا على دفعات على أن تدفع أوروبا آخر دفعة من الثلاثة مليارات إلى تركيا مع نهاية العام 2018.

4. فتح ملف انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وأبرز ما ينص عليه الاتفاق التركي – الأوروبي بشأن اللاجئين كان شرط تركيا بفتح ملف انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، ولكن تركيا هذه المرة اشترطت فتح فصول جديدة لتسريع انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وحددت تركيا خمسة فصول جديدة وهي كالتالي:

- فتح الفصل رقم 15 الخاص بالطاقة.
- فتح الفصل رقم 23 الخاص بالحقوق الأساسية والقضاء.
- فتح الفصل رقم 24 والخاص بالعدالة والأمن والحريات.
- فتح الفصل رقم 26 والخاص بالثقافة والتعليم.
- فتح الفصل رقم 31 والخاص بالأمن الخارجي والدفاع.

وهذه الفصول الخمسة سبق أن تم رفضها من قبل عدة دول من بينها جنوب قبرص والتي تعتبر أن تركيا تحتل جزء من أراضيها منذ السبعينيات بالإضافة إلى دول أخرى تعارض هذه الفصول تحت مسمى المبادئ الأوروبية وتشعر تلك الدول أن هذه الشروط تعد ابتزاز من قبل تركيا لذلك تم تأجيل فتح تلك الفصول لوقت آخر وفتح الفصل رقم 33 والخاص بالميزانية والأحكام المالية. وبشأن الفصول التي اشترطت تركيا فتحها صرح الاتحاد الاوروبي بأنه سيتم التحضير لها لكن سيتم مراعاة رغبات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وهو ما سيتم مناقشته فيما بعد.

إقامة مناطق آمنة في سوريا:

اقترحت تركيا سابقاً إقامة مناطق آمنة للسوريين على الأراضي السورية هذا الاقتراح وضعته تركيا ضمن شروطها وتمت الموافقة عليه من قبل دول الاتحاد الأوروبي، لأنها رأت فيه مصالح شخصية لها بصرف النظر عن المواقف الانسانية لأن توفير مناطق آمنة في سوريا سيساهم في تقليل من يترك الأراضي السورية ويتوجه إلى تركيا والذي يؤدي فيما بعد إلى التفكير في التوجه إلى أوروبا.

إلغاء التأشيرة المفروضة على مواطني تركيا عند السفر لأوروبا:

تركيا ترغب منذ فترة في إلغاء التأشيرة الأوروبية المفروضة على مواطنيها، وفي نهاية شهر نيسان/أبريل 2016 أفادت المفوضية الأوروبية أن تركيا لبت كافة المتطلبات الخاصة بالتأشيرة والتي من ضمنها وقف تدفق اللاجئين إلى أوروبا وأوصت المفوضية بإلغاء التأشيرة المفروضة على المواطنين الأتراك ، لكن حتى الآن لم يقر إلغاء التأشيرة من قبل المجلس

والبرلمان الأوروبيين بسبب معارضة بعض الدول الأوروبية له مثل النمسا خوفاً من زيادة المواطنين الأتراك على أراضيها خصوصاً وأن الجالية التركية في النمسا كبيرة جداً، وكان من المفروض إلغاء التأشيرة عن المواطنين مع نهاية شهر حزيران/يونيو 2016 لكن لم يتم الأمر حتى هذه اللحظة.

وفي أول رد رسمي على الاتفاق صرح رئيس الوزراء التركي السابق " أحمد داود أوغلو" حيث قال ما ينص عليه اتفاق تركيا وأوروبا بشأن اللاجئين هو محاولة لمنع الأطفال والأرواح من أن تزهق في البحر، وبالطبع حتى وإن كان هذا هو هدف تركيا إنسانياً فيبقى أيضاً لتركيا أهداف أخرى لصالح شعبها خصوصاً ما يخص إلغاء التأشيرة على مواطني تركيا الراغبين في السفر إلى أوروبا.

من جهة أخرى عبرت منظمات حقوقية عالمية عن غضبها من هذا الاتفاق وأعلنت رفضها له وقالت إن هذا القرار في حال تنفيذه سيحول تركيا إلى سجن كبير أمام اللاجئين.

برنامج المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية (إيكو) لدعم اللاجئين السوريين خارج المخيمات في تركيا:

بتاريخ 5 آب/أغسطس 2017 أعربت ممثلة مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية (إيكو) في تركيا، عن أملها في وصول بطاقة السحب الآلي المخصصة لدعم اللاجئين السوريين إلى مليون شخص بحلول أيلول/سبتمبر المقبل.

ويشرف الهلال الأحمر التركي على توزيع هذه البطاقة المصرفية في إطار مشروع يقوده (إيكو) بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، حيث يحصل بموجبها اللاجئون المقيمون خارج المخيمات على مبالغ شهرية.

وأوضحت "جين لويس" أن "بطاقة الهلال الأحمر وصلت إلى أكثر من 850 ألف شخص حتى اليوم، ونتطلع لوصولها إلى مليون شخص عند إكمال هذا النظام عامه الأول خلال سبتمبر/أيلول المقبل.

وأضافت "لويس" أن "الميزانية المخصصة للنظام المذكور في المرحلة الأولى هي 348 مليون يورو، وعلينا أن نواصل المرحلة الثانية لنهاية 2018".

وأشارت إلى أنه "جرى رفع قيمة المبلغ النقدي الذي يوزع للشخص الواحد، من 100 ليرة تركية إلى 120 (من حوالي 30 دولار إلى حوالي 35 دولار)، اعتباراً من الشهر الماضي (يوليو/تموز)".

من جانبه، أكد مدير خدمات اللاجئين والمهاجرين في الهلال الأحمر التركي، "بيرم سالفي"، أن 850 ألف سوري يستفيدون من البطاقات. وأوضح أن الميزانية التي خصصتها المفوضية الأوروبية للنظام المذكور لعام 2017 تبلغ 348 مليون يورو[18].

والجدير بالذكر أن مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية (إيكو) يهدف لحفظ وصون حياة، ومنع وتخفيف المعاناة الإنسانية وحماية سلامة وكرامة السكان المتضررين من الكوارث الطبيعية والأزمات من صنع الإنسان. ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر الجهات المانحة في العالم في مجال المساعدات الإنسانية، والمنصوص عليها في معاهدة لشبونة وبدعم من مواطني الاتحاد الأوروبي وكتعبير عن التضامن الأوروبي مع أي شخص أو المحتاجين.

ويقع مقر إيكو في بروكسل ويدعم من قبل شبكة عالمية من المكاتب الميدانية، حيث تقدم خدمات الاستجابة السريعة والفعالة للإغاثة الإنسانية من خلال اثنين من الأدوات الرئيسية: المساعدات الإنسانية والحماية المدنية من خلال الجمع بين الآليتين تحت سقف واحد.

النتيجة والتوصيات:

بناء على ما تقدم يمكن تقديم مجموعة من التوصيات للمجتمع الدولي وللحكومة التركية للتصدي لمسؤولياتهما في تأمين الحاجات الأساسية للاجئين السوريين المقيمين على الأراضي التركية.

أولاً: توصيات إلى المجتمع الدولي:

1. توسيع برنامج المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية (إيكو) لدعم اللاجئين السوريين خارج المخيمات في تركيا بالتعاون مع الهلال الأحمر التركي وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة ودعمه من قبل المجتمع الدولي لضمان استفادة جميع اللاجئين المحتاجين للدعم المادي والإنساني.
2. زيادة حصة الدول المخصصة للاجئين السوريين في برنامج إعادة التوطين.
3. تسريع العمليات الخاصة ببرنامج إعادة التوطين وقبول اللاجئين لتقليص الوقت الذي تستغرقه بين عمليتي تقديم الحالات إلى الجهات المستهدفة ومغادرة اللاجئين إلى بلد إعادة التوطين.
4. تسهيل عملية لم شمل العائلات أمام اللاجئين الذين يعيش أفراد عائلاتهم في الخارج والداخل السوري وتطبيق تعريف واسع لأفراد العائلة بحيث يشمل أوسع عدد ممكن من أفراد العائلة.
5. توفير تمويل كامل لخطة الاستجابة الإقليمية والدولية للأزمة السورية.
6. تقديم دعم دولي يتناسب مع احتياجات اللاجئين للدول المضيفة لهؤلاء خاصة تركيا ولبنان والأردن لزيادة قدرات دوائر الخدمات الوطنية فيها ومنها مؤسسة الرعاية الصحية والمرافق التعليمية فضلاً عن مبادرات السكن وتدبير الأمن الغذائي وذلك لتلبية احتياجات اللاجئين المقيمين على أراضيها.

ثانياً: توصيات للحكومة التركية:

أ. ضمانات دخول الأراضي:

1. السماح لجميع المدنيين الذين يفرون من سوريا بالدخول إلى الأراض التركية عبر المعابر الحدودية الرسمية بغض النظر عن ما إذا كان لديهم جوازات سفر سارية المفعول أم لا.
2. فتح نقاط عبور إضافية وذات مواقع ملائمة وآمنة للاجئين السوريين الفارين من أتون الحرب.

3. تدريب أفراد الشرطة والجيش وحرس الحدود والعاملين في إدارات الهجرة إضافة إلى موظفين الدولة الآخرين الذين يعملون في المناطق الحدودية مع سوريا على المعايير الدولية الخاصة بالتعامل مع اللاجئين والحالات الإنسانية من خلال دورات تدريبية حول القانون الدولي العام وقوانين اللجوء والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
4. إصدار تعليمات واضحة إلى حرس الحدود مفادها أن أي استخدام للقوة يجب أن يتقيد بشكل صارم بالمعايير الدولية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية ولا سيما شرطي الضرورة والتناسب.
5. إجراء تحقيقات عاجلة ووافية ومستقلة ومحايدة في أنباء الانتهاكات التي تقع على الحدود وضمان محاسبة الموظفين الذين يتبين أنهم مسؤولون عن ارتكاب الانتهاكات أو إصدار الأوامر بارتكابها وتمكين الضحايا وعائلتهم من الحصول على تعويض عادل.

ب. الصفة القانونية :

1. التنفيذ التام بنظام الحماية المؤقتة الصادر بموجب قانون الأجانب والحماية الدولية بالتشاور مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات المعنية باللاجئين ومنظمات المجتمع المدني ذات الخبرة في مجال حماية اللاجئين وتقديم الخدمات لهم.
2. إطلاق حملات لنشر المعلومات في أوساط اللاجئين السوريين فيما يتعلق بإجراءات التسجيل وأسبابه وفوائده، مثل برنامج نصيحة قانون الذي يجري بالتعاون بين نقابة المحامين الأمريكيين وعدد من المحامين الأتراك.
3. تزويد اللاجئين السوريين بمعلومات شاملة وبلغة يفهمونها (العربية) حول نظام الحماية المؤقتة والحقوق والواجبات التي تترتب عليه وقت التسجيل (طباعة كتيبات إرشادية).
4. وضع نظام خاص يستهدف توفير حماية أفضل للفئات المستضعفة من اللاجئين خاصة الحالات الإنسانية الخاصة والأطفال والنساء.
5. ضمان تمكين جميع اللاجئين السوريين الذين يطلبون الحماية من التسجيل.
6. زيادة مراكز التسجيل وضمان عدم وجود عوائق بيروقراطية في سبيل التسجيل ونهج إجراءات موحدة في كل المدن والأماكن ومراكز التسجيل في تركيا.

ج. احترام الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية:

1. التنفيذ التام بأحكام نظام الحماية المؤقتة المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

2. اتخاذ الخطوات اللازمة لتوسيع إمكانية انخراط اللاجئين السوريين في سوق العمل بصورة شرعية في تركيا كوسيلة مهمة للتصدي لبؤس العمال غير الشرعيين واستغلالهم، والتصدي لظاهرة عمالة الأطفال وتوفير بيئة مناسبة تكفل انخراطهم في التعليم والعودة لمدارسهم.
3. ضمان أن يكون اللاجئون السوريون على دراية بالقنوات الفعالة لتقديم الشكاوى ضد بعض أصحاب العمل والمالكين.
4. تفعيل إجراءات الاندماج خاصة في مجال التعليم وتسهيل الإجراءات المتعلقة بفتح وترخيص مدارس خاصة ناطقة بالعربية للاجئين السوريين للمساهمة في مكافحة حالات التسرب من التعليم.
5. ضمان وعي مؤسسات الرعاية الصحية والطواقم الصحية بأن من حق جميع اللاجئين السوريين الحصول على رعاية صحية مجانية.
6. تقديم خدمات ترجمة في مؤسسات الرعاية الصحية وغيرها من المؤسسات التي يراجعها اللاجئون السوريون.
7. زيادة النشاط في متابعة تقديم المساعدات الدولية وزيادة الانفتاح على قبول المساعدات الدولية والتعاون مع المانحين الدوليين.
8. تسهيل عمل المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة في التصدي للاحتياجات الاساسية للسكان اللاجئين وخاصة ما يتعلق منها بالسكن والرعاية الصحية (الطبية والنفسية على السواء) والأمن الغذائي ومتطلبات التعليم.

الخاتمة:

في مواجهة أسوء أزمة لاجئين شهدها العالم منذ عقود أقل ما يقال عن استجابة المجتمع الدولي لها أنها خجولة فمناشدة الأمم المتحدة المتعلقة بالتمويل لم يتم الايفاء بها بعد، وعدد الأماكن المخصصة لإعادة توطين اللاجئين وأماكن قبولهم لأسباب إنسانية لا تزال غير كافية إلى حد كبير ولم يقم المجتمع الدولي بواجبه لتقديم الدعم المطلوب للاجئين السوريين.

لذلك فأن الأوضاع الحالية للغالبية العظمى للاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات في تركيا والذين يطلب منهم أن يتدبروا أمورهم بأنفسهم مع القليل من المساعدات إما من السلطات التركية أو المنظمات غير

الحكومية أو المانحين الدوليين غير مقبولة ويترك العديد من اللاجئين السوريين في براثن البؤس وغير قادرين على الحصول على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية.

إن عدم توفير التعليم الأساسي لأطفال اللاجئين السوريين يجب أن يتم التصدي له بشكل عاجل وبغض النظر عما إذا كان أولئك الأطفال يتعلمون وفقاً للنظام المدارس التركية الذي يسهله نظام الحماية المؤقتة وفق برنامج دمج اللاجئين أو ما إذا كانوا يتلقون تعليمهم في مراكز التعليم المؤقتة فأنه يجب ألا يفوتهم المزيد من سنوات التعليم، لذا يتعين على المجتمع الدولي توفير التمويل والدعم المادي والتقني واللوجيستي للمؤسسات التربوية التي توفر التعليم للأطفال اللاجئين.

كما يتعين على المجتمع الدولي توفير التمويل والدعم الطبي للمؤسسات الصحية التركية بهدف زيادة قدراتها في مجال الرعاية الصحية (وخاصة في المحافظات الجنوبية المزدحمة باللاجئين).

من خلال هذه الدراسة يتبين لنا أن قضية اللجوء تواجه تحديات كبيرة وتصطدم بمدى مصداقية المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية المعنية باللاجئين وتفعيل آليات التعامل مع هذه القضية في ضوء تزايد حالات النزاع المسلح التي تعتبر السبب الرئيس لتزايد أعداد اللاجئين.

وضرورة التعامل مع قضية اللاجئين بأبعادها الإنسانية بعيداً عن التجاذبات والمصالح السياسية سيما وأن أرقام اللاجئين وصلت في السنوات الأخيرة إلى مستويات غير مسبوقة، الأمر الذي يقتضي التعامل معها بجدية أكثر وأن تقوم الدول بما هو مفروض على عاتقها بموجب التزاماتها الدولية، وأن تتعاون الدول فيما بينها للحد من ظاهرة اللجوء ومعالجة أسبابه، وتذليل كافة المعوقات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تعيق تطبيق نظام فعال للحماية الدولية للاجئين.

الهوامش:

1- 145 دولة طرف في الاتفاقية و146 طرف في البروتوكول الإضافي .
2- المستكشف النرويجي وأول مفوض سام Fridtjof Wedel-Jarlsberg Nansen .
3- James G Mcdonald.
4- UNHCR, An Introduction to International Protection, Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, Geneva,1 August 2005, p 11.
5- UNHCR, An Introduction to International Protection, Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, Geneva,1 August 2005, p 81.
6- Internally displaced persons.
7- **محمد الطراونة، آليات الحماية الدولية للاجئين ومصداقيتها**، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، تاريخ النشر غير محدد، متوفر على الرابط التالي:
8- http://www.achrs.org/index.php?option=com_content&view=article&id=283:88&catid=47&Itemid=399
9- أشار تقرير منظمة العفو الدولية السنوي لعام 2016-2017 حول " حالة حقوق الإنسان في العالم"، إلى أن 36 دولة أعادت لاجئين على نحو غير قانوني إلى بلد تعرضت فيه حقوقهم للخطر، أنظر تقرير المنظمة المذكور، متوفر على موقع المنظمة على شبكة الانترنت على الرابط التالي:
https://www.amnesty.org/ar/documents/pol10/4800/2017/ar/
10- منّظمة العفو الدولية: روسيا والصين لم تستضيفا أي لاجئ سوري، تقرير لموقع أورينت، منشور بتاريخ 2014/12/5 ، متوفر على الرابط التالي: http://o-t.tv/3Tm
11- تقرير منظمة العفو الدولية السنوي لعام 2015-2016 حول " حالة حقوق الإنسان في العالم"، متوفر على موقع المنظمة على شبكة الانترنت على الرابط التالي:
https://www.amnesty.org/ar/latest/research/2016/02/annual-report-201516/
12- تقرير منظمة العفو الدولية السنوي لعام 2016-2017 حول " حالة حقوق الإنسان في العالم"، متوفر على موقع المنظمة على شبكة الانترنت على الرابط التالي:
https://www.amnesty.org/ar/documents/pol10/4800/2017/ar/
13- أنظر إحصائية رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ التابعة لرئاسة الوزراء التركية (آفاد)، منشورة على موقع المنظمة على الرابط التالي:
https://www.afad.gov.tr/upload/Node/2373/files/Suriyeli_Siginmacilara_Yapilan_Yardimlar+6.pdf

14-تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش لعام 2015، متوفر على موقع المنظمة على شبكة الانترنت على الرابط التالي: https://www.hrw.org/report/2015/11/08/when-i-picture-my-future-i-see-nothing/barriers-education-syrian-refugee-children

15-أنظر إحصائية رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ التابعة لرئاسة الوزراء التركية (آفاد)، منشورة على موقع المنظمة على الرابط التالي:
https://www.afad.gov.tr/upload/Node/2373/files/Suriyeli_Siginmacilara_Yapilan_Yardimlar+6.pdf

16-للاطلاع على الدراسة كاملة باللغة التركية ، منشورة على موقع جامعة "حاجه تبه" على الرابط التالي :
http://fs.hacettepe.edu.tr/hugo/bas%C4%B1n%20b%C3%BClteni-07082017.pdf

17-صحيفة مليت التركية ، بتاريخ 2017/8/8، متوفرة على الرابط التالي:
http://www.milliyet.com.tr/turkiye-deki-suriyeli-akademisyen-ve-/ankara-yerelhaber-2210479

18-أنظر ترجمة التقرير على موقع عنب بلدي بتاريخ 2017/7/21، متوفر على الرابط التالي:
https://www.enabbaladi.net/archives/162605

19-وكالة الاناضول للأنباء، بتاريخ 2017/8/5.

المراجع (حسب الأهمية):

1- اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 بروتوكول 1967 الخاصين بوضع اللاجئين.
2- النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 1950.
3- قانون الأجانب والحماية الدولية التركي لعام 2013.
4- الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2015-2016، استجابة للأزمة السورية، استعراض استراتيجي إقليمي.
5- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.
6- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.
7- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966.
8- اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين الأول والثاني لعام 1977.
9- الإعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة لعام 1974.
10- اتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج لعام 1964.
11- الاتفاقية الخاصة بجنسية المرأة المتزوجة لعام 1957.
12- اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989.
13- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حماية اللاجئين ودور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2009.

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(3), February 2018

الوسائل القانونية في القضاء الجنائي الدولي لحماية اللاجئين
(اللاجئ السوري نموذجاً)

د. نبيل العبيدي* د. فهد الكساسبة

المستخلص:

يخضع الوضع القانوني للاجئ بشكل عام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية أي ان المشرع الوطني في جميع الدول يفترض فيه ان يزاوج بين الاعتبارات الداخلية الوطنية والمعايير الدولية العالمية عند التعامل تشريعياً او واقعياً مع اللاجئ ويقتضي من المشرع الوطني ان يكيف تشريعاته الداخلية خدمة لتنفيذ التزاماته الدولية الواردة في الاتفاقيات التي صادق عليها أو انظم اليها ذات الصلة بوضع اللاجئ ومنها اتفاقية جنيف لعام 1951، والحقيقة ان القواعد المتقدمة لا تسلب حق الدولة في اتخاذ بعض إجراءات الاحترازية من ازاء ألاجئ عندم يقوم بعمل من شانه المساس بأمنها أو سلامتها أو سيادتها فعندها يكون حق وواجب عليها ابعاده عن أراضيها، وذلك يعد جزاءاً من سيادة الدولة، وحماية اللاجئين جزء مهم لا يستهان به وحمايتهم تتم من قبل المجتمع الدولي عامة.

---

* – **الدكتور نبيل العبيدي**: قانون جنائي دولي، خبير مكافحة الإرهاب الدولي، ومحكم دولي كلية الحقوق والعلوم السياسية – الجزائر، ومحكم دولي مجلة الدراسات الفقهية والقضائية – جامعة الوادي، ومحكم دولي مجلة النيل للدراسات الانسانية – قسم القانونية– جامعة القاهرة– مصر، وعضو جمعية النهضة العلمية – أديامان – تركيا ، وعضو الهيئة التدريسية لأكاديمية العلاقات الدولية – اسطنبول، وعضو الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

Legal mechanisms of the international criminal justice system to protect refugees

ABSTRACT: The legal status of refugees in general international conventions and treaties under which the national legislature in all states supposed to mating between national internal considerations global and international standards when dealing legislatively or realistic with refugee and requires the national legislature to adjust the internal legislation Service to carry out its international obligations contained in the agreements ratified or it teamed relevant refugee status, including the Geneva Convention of 1951, and the fact that developed rules do not rob the State's right to take some precautionary measures over a refugee And doing would compromise its security or integrity or sovereignty, then it is the right and duty by him out of their territory and it is the sanction of
state sovereignty.

المقدمة

1- **تقديم البحث**: من الثابت أن ظاهرة اللجوء تعتبر قديمة قدم المجتمع البشري، فقد حفل التاريخ الإنساني عبر عصوره بصور مختلفة للجوء، وقد فرضت قضية اللاجئين نفسها كواحدة من أبرز قضايا القانون الدولي المعاصر، وفي هذا الصدد نجد أن هناك إجماعاً دولياً بأن من ارتكب جريمة مخلة بالأمن أو جريمة غير سياسية مهما بلغت جسامتها فإنه لا يعتبر لاجئاً، كذلك فإن صفة اللجوء لا تنطبق على من ارتكب جريمة حرب أو أية جريمة تتنافى ومبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

يعرف اللاجئ بحسب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 والمعدلة بموجب البرتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام 1966 والذي دخل حيز النفاذ في عام 1971. بأن اللاجئ كل شخص يوجد نتيجة إحداث وقعت وسببت له خوف من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسيته أو انتمائه لفئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية ،خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع تدارك ذلك الخوف او تلافيه، أن يستظل بحماية ذلك البلد"، أو كل شخص لا يملك جنسيه ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة تلك الإحداث ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد. ومبادئها.[1]

ويتوجب على كل لاجئ وفقا للقواعد الدولية الواردة في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 إزاء البلد الذي يوجد فيه واجبات تفرض عليه خصوصاً، خضوعه لقوانينه وأنظمته وان يتقيد في التدابير المتخذة فيه للمحافظة على النظام العام. اذ نصت على ذلك المادة (2) من الاتفاقية المتقدمة، وعلى الدول أن تمنح اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها أفضل معاملة تمنح ،وفي نفس

[1]- المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951.

الظروف، لمواطني بلد أجنبي فيما يتعلق بحق ممارسة عمل مأجور.[2] وان لا تكون أقل من الرعاية الممنوحة للرعايا الأجانب بشكل عام، فيما يتعلق بممارسة عملاً لحسابهم الخاص في الزراعة والصناعة والحرف اليدوية والتجارة، كذلك في إنشاء شركات تجارية وصناعية وممارسة المهن الحرة[3].إما بالنسبة إلى اللاجئين الموجدين بصورة غير مشروعه في بلد الملجأ فتمتنع الدول عن فرض العقوبات الجزائية بسبب دخولهم أو وجودهم غير القانون. ويتوجب على اللاجئين الذين يدخلون إقليم دولة ما أو يوجدون فيه دون إذن، قادمين مباشرة من إقليم كانت حياتهم وحريتهم مهددة، إن يقدموا أنفسهم إلى السلطات المختصة دون إبطاء وان يبرهنوا على وجاهة أسباب دخولهم أو وجودهم غير القانوني. كما تمتنع الدول عن فرض غير الضروري من القيود على تنقلات هؤلاء اللاجئين ولا تطبق هذه القيود إلا ريثما يسوى وضعهم في بلد الملاذ أو ريثما يقبلون في بلد آخر وعلى الدول أن تمنح اللاجئين المذكورين مهله معقولة وكذلك كل التسهيلات الضرورية ليحصلوا على قبول بلد آخر بدخولهم إليه.[4]

2-أهمية البحث: تأتي في ظل متغيرات دولية متسارعة، وخصوصا تفاقم عدد اللاجئين في العالم بشكل عام والمملكة الأردنية بشكل خاص، وتأثيره بشكل كبير على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية.

3-أهداف البحث: وجود حلول ملائمة تحفظ للاجئ كرامته وإنسانيته وتمكنه من العيش الكريم بما يتلأم مع إنسانيته والمحافظة على حقوقه وحريته التي أرستها المواثيق الدولية والاتفاقيات.

4-هيكلية البحث: يتضمن مبحثين هما:

---

[2]- المادة الثانية من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951.
[3]- المادة 19 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951.
[4]- المادة 31 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951.

المبحث الأول: الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها اللاجئون
المطلب الأول: الحقوق المستقاة من كونهم أجانب
المطلب الثاني: الحقوق المستقاة من اتفاقيات اللاجئين ذات الصلة
المطلب الثالث: حقوق اللاجئين المستقاة من اتفاقيات حقوق الإنسان
المبحث الثاني: الاليات القانونية لحماية اللاجئين

المبحث الأول

الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها اللاجئون

كرس المفهوم الحديث لحماية اللاجئين في أعقاب الحرب العالمية الثانية استجابةً لاحتياجات ملايين اللاجئين الذين فروا من بلدانهم الأصلية. وقد أرستْ اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951(اتفاقية اللاجئين) والبروتوكول الملحق بها لعام 1967 النظام الدولي لحماية اللاجئين.

أن مصدر حقوق اللاجئين لا تقتصر فحسب على اتفاقيات اللاجئين باعتبار أن كثيراً من الحقوق الممنوحة للاجئ إنما يكتسبها بصفته البشرية كإنسان فكون الإنسان لاجئاً لا يعني أنه قد فقد صفته الإنسانية وحقوقه المتفرعة عنها. ولهذا ينبغي البحث عن التزامات الدول تجاه اللاجئ بوصفه إنسان مما يقتضي تمتعهم بالحقوق المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الإنسانية الأساسية. مع العلم أن اللاجئ عندما يدخل إقليم أي دولة فإنه سيكون فيها أجنبياً بنص القانون مما يقتضي أيضاً البحث عن حقوقه بصفته هذه أي كأجنبي خاصةً في ظل التوافق الدولي على منح حد أدنى من الحقوق للأجانب لا يجوز النزول عنها.

وبالتالي فإن تحديد حقوق اللاجئين في تركيا، وأي دولة أخرى بذات ظروفها القانونية لجهة المصادقة على اتفاقيات اللاجئين وحقوق الإنسان ذات الصلة

وينبغي هنا لتغطية هذا المبحث بالمعلومة القانوني أرى تقسيمه على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحقوق المستقاة من كونهم أجانب

المطلب الثاني: حقوق اللاجئين المستقاة من اتفاقيات اللاجئين ذات الصلة

المطلب الثالث: حقوق اللاجئين المستمدة من اتفاقيات حقوق الإنسان

المطلب الأول

الحقوق المستقاة من كونهم أجانب

رغم كل التقارب والانفتاح بين الدول فالأجنبي لازال يعتبر غريباً عن المجتمع الذي هاجر إليه أو لجأ إليه للعمل بحثاً عن أسباب حياة أفضل وهو ما يشكل من العوامل الرئيسة لحركة الأشخاص عبر الحدود ومنهم ألاجئين بالإضافة إلى التقدم الهائل في وسائل المواصلات والتعاون والتقارب بين الدول الذي تمثل في إبرام الاتفاقيات الثنائية و الجماعية بينها، لمنح تسهيلات للأجانب في الدخول و الإقامة ،ورغم ضروب التعاون بين الدول الذي يقوم على منع وحجب الكثير من القيود التي تفصل بين الشعوب إلا إن ذلك لم يحقق حتى ألان الحماية الفعلية و الكفاية لفئات من الأجانب لهم وضعهم الخاص ألا وهم ألاجئين الذين تمتزج القواعد الداخلية والقواعد الدولية في حكمهم.

ويعرف الأجنبي في دولة معينة هو كل شخص لا يتمتع بجنسيتها[5]، سواء أكان يحمل جنسية دولة أخرى أم كان لا يحمل جنسية دولة ما، أي عديم الجنسية، وسواء أكان مقيماً على إقليمها أم لا.

وعادةً ماُ تحدد الدول ضمن نصوص تشريعاتها الوطنية الحقوق التي يمكن أن يتمتع بها الأجانب على إقليمها استناداً إلى مبادئ القانون الدولي بهذا الشأن، من دون الإخلال بالتزاماتها الدولية التعاقدية أو غيرها. فيما يحرص البعض منها على ضمان الحقوق الأساسية للأجانب بنصوص دستورية[6]. علماً أنه ليس هناك اتفاق أو نهج موحد حول تحديد مضمون الحد الأدنى الذي يجب أن تلتزمه دول العالم. كما أن الدول عندما تتولى تنظيم المركز القانوني للأجانب

5- د. فؤاد شباط، المركز القانوني للأجانب في سورية، منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٦، ص ٧.

6- د. مجد الدين خربوط ، القانون الدولي الخاص، الجنسية ومركز الأجانب، منشورات جامعة حلب، كلية الحقوق، ٢٠٠٦، ص ٣.

تنتهج سياسة وطنية خاصة تختلف عن سياسة غيرها وتتأثر في ذلك بعوامل متعددة سياسية وديموغرافية واقتصادية واجتماعية وعقائدية ودينية. فهي في الدول التي تعاني من زيادة السكان أو من البطالة مثلاً تغاير ما في الدول الفقيرة إلى السكان، وهي في الدول التي تعاني من الاضطرابات الاجتماعية أو السياسية تختلف عما في الدول ذات الاستقرار الاجتماعي والسياسي.(7)

ولهذا فالحد الأدنى للحقوق القانونية للأجانب هو قدر معين من الحقوق المقررة بمقتضى العرف الدولي والتي لا يصح للدولة المساس بها وإلا تعرضت للمسؤولية الدولية، وبهذه يجنب هذا الحد الأدنى من سلطات المشرع الوطني ويستمد قوته وإلزامه من المبادئ الوضعية في القانون الدولي العام.

أما فيما يتعلق بمضمون الحد الأدنى من هذه الحقوق فليس هناك إجماع دولي أو فقهي على تحديدها بدقة ولكن يميز غالبية الفقه والتعامل الدولي بالنسبة للحقوق التي يتصور أن يتمتع الأجانب وفق اً لأحكام التشريعات الدولية ما بين الحقوق العامة والحقوق الخاصة اللازمة لحياة الأجنبي في إقليم الدولة.(8)

أولاً: الحقوق العامة: وهي القواعد الحاكمة على علاقات الدولة ورجالها مع الناس، وبشكل عام، والذي يهمنا في هذا المقام الحقوق العامة التي من الواجب أن يتمتع بها الأجنبي بالحريات العامة والمرافق العامة(9)، فبمقتضى تواجد الأجنبي على إقليم الدولة يعترف له بالحريات اللازمة والمرتبطة بكونه إنسانا مثل حرية العقيدة والديانة والانتقال داخل إقليم الدولة المضيفة دون قيود أو شروط كذلك يتمتع الأجنبي بحرية التعبير عن الرأي.(10)

وبالتالي فإن القاعدة العامة هي تمتع الأجانب بالحريات العامة مساواة بالمواطنين لأنها تعتبر من الحريات اللصيقة بشخص الإنسان وترتبط به انطلاقا من أن جميع الناس يولدون أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق وعلى أن لكل الناس حق التمتع بكافة الحقوق والحريات دون أي تمييز كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو غير ذلك من الأوضاع . هذا

7- د. فؤاد ديب، المركز القانوني للأجانب، هيئة الموسوعة العربية، سورية.
8- د. هشام علي صادق، الجنسية والموطن ومركز الأجانب، المجلد الثاني في مركز الأجانب، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 1977، ص22.
9- د. فؤاد شباط، المركز القانوني للأجانب في سورية ، مرجع سابق ص 102.
10- د. هشام علي صادق، الجنسية والموطن ومركز الأجانب، مرجع سابق، ص73.

ويستفيد الأجانب بحسب الأصل من الخدمات والمرافق العامة والتي تعتبر ضرورية لإشباع حاجات الإنسان.(11)

ثانياً: الحقوق الخاصة: طلق على الأنظمة الحاكمة على العلاقات العائلية والواجبات الفردية والأنشطة التجارية بين الأفراد وأبناء البلد في مجتمع ما. ومعنى الحقوق الخاصة فيما يخص الأجنبي هنا هو وجود الأجنبي أولاً على إقليم الدولة لغرض تمتعه بالحقوق الخاصة اللازمة لكونه إنساناً وهنا يتمتع بالشخصية القانونية.(12)

والاعتراف الدولي للإنسان بصفة عامة سواء أكان وطني أو أجنبي بالشخصية القانونية يترتب عليه الاعتراف له بالحقوق اللازمة لممارسة هذه الشخصية لوظيفتها أبرزها(13):

1- **حقوق الأسرة:** حيث أن الاعتراف بالشخصية القانونية للأجنبي يترتب عليه كافة الآثار المرتبطة بها فيما يتعلق بالحقوق التي يمكن للأجنبي التمتع بها في إقليم الدول الأجنبية، ولعل حقوق الأسرة تعد من أهم الحقوق المرتبطة بوجود الإنسان. فالأجانب لهم الحق في إبرام الزواج في إقليم الدول المضيفة ولهم الحرية في تكوين علاقات القرابة وكل ما تقتضيه الأسرة.

2- **الحقوق المالية:** تعد الحقوق المالية إحدى الحقوق الخاصة التي تمنح للأجنبي لما لها من حتمية السماح له بمباشرة التصرفات المالية اللازمة لحياته وحياة أسرته في إقليم الدولة الأجنبية.(14)

علماً أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد اعتمدت " الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه " وذلك بموجب قرارها رقم 144/40 المؤرخ قس 13 كانون الأول/ ديسمبر 1985.

وخلاصة لهذا المطلب فإن الأثر القانوني يرتب الاعتراف للشخص الأجنبي بصفة اللاجئ، في مواجهة الدول الأخرى كافة، بما في ذلك الدولة التي ينتمي إليها بالجنسية أو دولة إقامته المعتادة، يتمثل في وجوب تسليم هذه الدول جميعها بتمتع هذا اللاجئ بالحق الممنوح له من جانب دولة الملجأ، واعتبار أن منح اللاجئ هذا الحق لا يعدو إلا أن يكون عملاً من أعمال السيادة

11- د. مجد الدين خربوط، القانون الدولي الخاص الجنسية ومركز الأجانب، مرجع سابق، ص ٣٦٠ .
12- د. فؤاد شباط، المركز القانوني للأجانب في سورية، مرجع سابق ص180.
13- د. هشام علي صادق، الجنسية والموطن ومركز الأجانب، مرجع سابق، ص85.
14- د. مجد الدين خربوط، القانون الدولي الخاص الجنسية ومركز الأجانب، مرجع سابق، ص 365.

بالنسبة إلى هذه الدولة الأخيرة. ويتصل بذلك أيضاً، التزام هذه الدول ـ كافة ـ بعدم القيام بأي عمل عدائي ضد اللاجئ يستهدف تعريض حياته للخطر كالاختطاف أو القتل أو غير ذلك، وهو ما يعني أن القيام بأي تصرف من هذا النوع، يرتب مسئولية قانونية في مواجهة الدولة التي قامت به، كذلك فإنه لا ينبغي للدول الأخرى أن تنظر إلى موقف دولة الملجأ المتمثل في منحها اللجوء لشخص معين على أنه عمل غير ودي أو عدائي موجه ضدها.[15]

المطلب الثاني

حقوق اللاجئ المستقاة من اتفاقيات اللاجئين ذات الصلة

قدمت الأمم المتحدة مجموعة من الاتفاقيات والمواثيق والأعراف الدولية التي تحمي وتحافظ على الإنسان "اللاجئ" وحقوقه، ومن هذه الاتفاقيات، الاتفاقية الدولية لوضع اللاجئين عام 1951، وهي ابرز الاتفاقيات بعد الحرب العالمية الثانية، إذ نصت هذه الاتفاقية على مجموعة من الحقوق الأساسية للاجئ التي يتعين على الدول مراعاتها، والالتزام بها لغرض مراعاة ظروف اللاجئ الذي ترك وطنه بسبب الظروف القاهرة التي جعلته يطلب اللجوء وهذه الحقوق هي:

أولاً: العودة القسرية للاجئ:

يعتبر هذا الحق هو الركيزة الأساسية في قانون اللجوء، ونظراً لما يمثله هذا الحق من أهمية كبيرة نصت عليه الاتفاقيات والمواثيق الدولية، إذ جاء في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من إعلان الأمم المتحدة ما نصه" لا يجوز أن يتعرض أي شخص من المشار اليهم (أي اللاجئين) لإجراءات كالمنع من الدخول عند الحدود، أو إذا كان قد دخل الإقليم الذي ينشد اللجوء إليه لإجراءات مثل: الإبعاد، أو الإعادة جبراً إلى أية دولة يتعرض فيها للاضطهاد".[16]

إذ ان هذا المبدأ على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 بشأن مركز اللاجئين، ينص على أنه ينبغي ألا يعاد أي لاجئ، بأية صورة من الصور إلى أي بلد يكون معرضاً فيه، لخطر الاضطهاد، وقد استمد تعبير عدم الإعادة القسرية من الفعل الفرنسي "refouler" الذي يعني الدفع إلى الوراء أو النبذ، وقد أشير لأول مرة إلى فكرة أنه لا يجب أن تعيد

15- د. حمد الرشيدي، حقوق الانسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، 2003، القاهرة، ص379.

16- د. محمد شوقي عبد العال، حقوق اللاجئ طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 40.

أي دولة أشخاصاً إلى دول أخرى في ظروف معينة في المادة 3 من اتفاقية 1933 المتعلقة بالمركز الدولي للاجئين التي تعهدت بموجبها الدول الأطراف بألا تقوم بطرد اللاجئين المقيمين من إقليمها وبالا تمنعهم من دخوله بواسطة إجراءات للشرطة مثل الطرد أو عدم القبول عند الحدود "Refoulement"، ما لم يتطلّب ذلك الأمن الوطني أو النظام العام والتزمت كل دولة "بألا ترفض في أي حال من الأحوال دخول اللاجئين إقليمها عند حدود بلدان منشأهم".

ثانياً: تقييد سلطة الدولة بالنسبة لإبعاد اللاجئين:

يعد هذا المبدأ تطبيقاً من تطبيقات الحق السابق، والذي يقضي بعدم جواز الإعادة القسرية لدولة الاضطهاد.

نصت المادة 32 من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951على ثلاثة ضمانات أساسية للاجئ فيما يتعلق بإبعاده من إقليم الدولة التي يوجد فيها وهي علي النحو التالي:

أ- تقييد سلطة الدولة في إبعاد اللاجئين، بحيث لا يكون هذا الإبعاد إلا على سبيل الاستثناء وعندما تقتضيه أسباب خاصة تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام.

ب- ضرورة اتباع إجراءات معينة فيما يتعلق بقرار الإبعاد والطعن فيه، حيث يتعين على دولة الملجأ عدم إبعاد اللاجئ الذي يقوم في مواجهته سبب من هذه الأسباب إلا بمقتضى قرار يصدر من جهة قضائية أو إدارية طبقاً للإجراءات التي رسمها القانون، على أن يسمح للاجئ بتقديم دفاعه ضد هذا القرار وإثبات أن استمرار وجوده داخل الإقليم لا يتعارض مع مقتضيات الأمن القومي للدولة أو نظامها العام، وتمكينه من الطعن في ذلك القرار أمام الجهة المختصة، إلا أن هذه المادة ذاتها في فقرتها الثانية أعطت للدولة الحق في حالة وجود ظروف اضطرارية تتعلق بأمنها القومي أن تتخذ قرار الابعاد في أقصر وقت ممكن وبالتالي في مثل هذه الحالة يصبح من المتعذر على اللاجئ الدفاع عن نفسه وتقديم الأدلة المطلوبة لإثبات براءته.

ج- يتعين على دولة الملجأ في حالة ما إذا أصبح قرار الإبعاد نهائياً وواجب التنفيذ بصدوره بالشكل والإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 32، عدم تنفيذ هذا القرار فوراً، وإنما يجب أن تمنح اللاجئ مهلة معقولة يبحث خلالها عن دولة أخرى يذهب إليها خلاف دولة جنسيته أو الدولة التي يتهدده فيها الاضطهاد.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الضمانات الواردة في نص المادة 32 من الاتفاقية لا يستفيد منها إلا اللاجئون الموجودون على إقليم الدولة بصفة قانونية ومشروعة، أما غيرهم من اللاجئين بصورة غير قانونية وغير مشروعة، فإن النص يراهم غير جديرين بالتمتع بهذه الضمانات، وهو ما ينطوي على تمييز في المعاملة بين اللاجئين الموجودين بصورة قانونية وأولئك الموجودين بطريقة غير قانونية ويتعارض مع روح المادة 31 من الاتفاقية نفسها.[17]

ثالثاً: المأوى المؤقت: ويقصد به أنه إذا كان من حق الدولة عدم منح الملجأ داخل إقليمها للأجانب، فإنه ليس من حقها– ما لم تتعرض مصالحها الحيوية للخطر– أن تحرم اللاجئ من فرصة الحصول على هذا الملجأ في إقليم دولة أخرى، وبالتالي يتعين عليها أن تمد للاجئ يد العون سواء بالسماح له بدخول إقليمها والبقاء فيه لمدة معينة أو بتأجيل طرده أو إبعاده – إن كان موجوداً بالفعل داخل الإقليم– لمدة معينة وبالشروط التي تراها مناسبة حتى يستطيع الحصول على تصريح بالدخول إلى دولة أخرى أو يتمكن من الحصول على الملجأ فيها.

ويتضح من ذلك أن فكرة المأوى المؤقت هي محاولة للتوفيق بين مصلحة الدولة في السيادة الإقليمية وعدم قبول اللاجئين داخل إقليمها ضد إرادتها من ناحية، ومصلحة اللاجئ الملحة في تجنب الوقوع في أيدي سلطات الدولة التي تلاحقه أو التعرض لأي خطر آخر يتهدد حياته من ناحية أخرى.

وفي هذا الإطار أشارت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مركز اللاجئين لعام 1951 إلي فكرة المأوى المؤقت، في المادة 31 وذلك بالنسبة للاجئين الموجودين داخل إقليم الدولة بصفة غير قانونية ثم قدموا أنفسهم للسلطات المختصة في أقرب وقت ممكن، وفي المادة 32 المتعلقة باللاجئين الموجودين في الإقليم بصفة قانونية ولكن قامت في حقهم أسباب خاصة بالأمن القومي أو النظام العام لدولة الملجأ تستدعي إبعادهم، فألزمت الدولة في كلتا الحالتين بأن تمنح اللاجئ قبل طرده أو إبعاده مهلة معقولة فضلاً عن التسهيلات اللازمة حتى يمكنه السعي إلى الحصول على قبول دولة أخرى له في إقليمها.[18]

رابعاً: التزام دولة الملجأ بتوفير حد أدنى مناسب من المعاملة: أو بمركز قانوني لا يختلف كثيراً عن المركز الذي تعترف به لمواطنيها، أو على الأقل تعترف له بمركز يماثل ذلك الذي تسلم به

17- د. محمد شوقي عبد العال، حقوق اللاجئ طبقا لمواثيق الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص44.
18- د. محمد شوقي عبد العال، حقوق اللاجئ طبقا لمواثيق الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص46.

للأجانب الذين يقيمون على إقليمها بصورة معتادة. وقد استقر الرأي في الفقه على أنه إذا وجدت الدولة أن ثمة ما يدعوها إلى التمييز بشكل عام بين المواطنين واللاجئين، فإن ذلك ينبغي أن يكون في أضيق الحدود.

خامساً: التزام دولة الملجأ بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في مباشرتها لمهامها: وبصفة خاصة من أجل تسهيل واجباتها في الإشراف على تطبيق أحكام الاتفاقيات ذات الصلة، وبالذات أحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مركز اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 المكمل لها.

سادساً: التزام دولة الملجأ بعدم المبادرة إلى إنهاء حالة اللجوء من تلقاء نفسها: وبإرادتها المنفردة في أية لحظة ما لم توجد المبررات الموضوعية التي تسوغ لها ذلك، كما أنه يتعين على هذه الدولة أن تحترم رغبة اللاجئ في إنهاء حالة اللجوء هذه والعودة إلى بلده الأصلي أو إلى بلد آخر يرى أنه سيوفر له ظروفاً أفضل للحياة.[19]

المطلب الثالث

حقوق اللاجئين المستقاة من اتفاقيات حقوق الإنسان

نجح المجتمع الدولي باعتماد عدد من الصكوك الدولية والإقليمية تبحث في أوضاع اللاجئين وتنص مختلف موادها على حمايتهم وبيان حقوقهم. وتأتي بالطبع في مقدمة هذه الصكوك اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين والتي تم اعتمادها بجنيف في 1951/7/28، والتي دخلت حيز النفاذ في 1954/4/22، والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين الذي تم اعتماده في 1967/1/31، ودخل حيز النفاذ في 1971/10/4.

وكما سبق الإشارة اليه فإن البحث عن حقوق اللاجئين لا يمكن ان يقتصر قط على المواثيق الدولية الآنفة الذكر ذات الصلة باعتبار أن كثيراً من حقوق اللاجئين سنجد منشأها ومصدرها في اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية والتي ينبغي أن يستفيد منها اللاجئ كإنسان أوّلاً قبل أن يكون لاجئاً.

ومن اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية السبع المعنية بحقوق الإنسان وهي:

19- أحمد الرشيدي،، " الحق في طلب اللجوء كأحد تطبيقات حقوق الإنسان.: دراسة في ضوء المواثيق الدولية وفي بعض الدساتير والتشريعات العربية،، ندوة الحماية الدولية للاجئين الرياض، 1996، ص84.

1- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1996).

2- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1996).

3- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1968).

4- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1994).

5- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1994).

6- اتفاقية حقوق الطفل (1991).

7- اتفاقية حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم" (٢٠٠٥).

وبالعودة إلى تحليل الالتزامات المفروضة على الدول بمقتضى تلك الاتفاقيات فإننا نصل إلى نتيجة أنه وبعيداً عن اتفاقيات اللاجئين وإشكالية المصادقة من عدمها ومدى وجود التزام، فإن أي شخص موجود على إقليم الدولة سواء أكان موطناً أم أجنبياً .. لاجئاً أو مهاجراً .. أو مغترباً .. فإن ثمة حقوق أساسية ينبغي أن يتمتع في إقليم الدولة المصادقة على اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية، كما هو الحال بالنسبة لسورية ، وتشتمل هذه على الحق في أعلى مستوى متاح من الصحة[20]، وفي التعليم[21]، والسكن الكافي[22]،والغذاء والماء الكافيين[23]،وكذلك في العمل وفي حقوق العمل.[24]

---

[20]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة ١٢؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المادة ٥(هـ)(٥)، اتفاقية القضاء عل جميع أشكال التمييز ضد المرأة المادة ١٢ والمادة ١٤ (ب)؛ اتفاقية حقوق الطفل المادتان ٢٤ و ٢٥؛ الاتفاقية الخاصة بالعمال المهاجرين المادة ٢٨.

[21]- المادتان ١٣ و ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والمادتان ٢٨ و ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل؛ والمادة ٥(هـ)(٥) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والمادة ٢٨ من الاتفاقية الخاصة بالعمال المهاجرين.

[22]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة ١١؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المادة(١٤)(2)، اتفاقية .(٣)؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المادة ٥(هـ)(٣) (١) و (٢٧) حقوق الطفل المادتان ١٦.

[23]- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التميز، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة ١١؛ اتفاقية حقوق الطفل المادة ٢٤

[24]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادتان ٦ و ٨؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المادة ٥(ه)(١)؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المادتان ١١ و ١٤؛ الاتفاقية الخاصة بالعمال المهاجرين المادتان ٢٥ و ٢.

ويؤكد القانون الدولي على أنه ينبغي ممارسة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أي تمييز على أسس من قبيل "الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو غير ذلك من الأسباب(25)." كما يتعين على الدول القضاء على أي شكل من أشكال التمييز.(26) وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "وبأقصى ما. تسمح به الموارد المتاحة(للدولة الطرف).(27)

ولذا فإن من واجب الدول المضيفة، سواء داخل الإقليم أو خارجه، فعل كل ما في وسعها، بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، لضمان الحماية لجميع الحقوق الإنسانية للاجئين الموجودين في بلدانها بما يضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المبحث الثاني

الاليات القانونية لحماية اللاجئين

اهتمت الأمم المتحدة منذ نشأتها بحالة اللاجئين، فاعتمدت في دورتها الاولى والتي عقدت في عام 1946 القرار رقم A/45 الذي ارست بموجبه أنشطة الأمم المتحدة لدعم اللاجئين ودعت فيه الى الاقناع عن ارغام اي لاجئ او مشرد يبدي اعتراضات وجيهة على عودته الى وطنه.

وقد أوصت الجمعية العامة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشكيل لجنة خاصة ووضع تقرير بذلك، واقرت في لندن وضع تشكيل جهاز دولي للتعاطي مع مسألة اللاجئين، واوصى المجلس النظر في مشروع دستور لمنظمة دولية للاجئيين. وكان الغرض من منظمة اللاجئيين الدولية ان تكون وكالة متخصصة مؤقته مرتبطة مع الأمم المتحدة باتفاقية وفقاً للمادتين 57،63 من الميثاق، وتعمل بشكل رئيسي الى التماس حلول لمشاكل اللاجئين المشردين. ثم تبيّن فيما بعد ان مشكلة اللاجئين ليست بظاهرة مؤقته.(28)

25- المادة (٢) (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

26- المادة (١)(ج) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على جميع الدول الأطراف اتخاذ تدابير فعالة "لتعديل أو إلغاء) توجب المادة ٢ أو إبطال أية قوانين أو أنظمة تكون مؤدية إلى إقامة التمييز العنصري أو إلى إدامته حيثما يكون قائم اً."

27- المادة ٢ (١) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

28- مجلة اضواء على الصليب الاحمر والهلال الأحمر، جنيف، 1988، ص3.

وقد ارجعت أسباب اللجوء الرئيسية الى انتهاك حقوق الانسان واضطهاد الاقليات والصراعات الدولية.[29]

وقد تناولت اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئيين، تعريف اللاجئ:

(وهو كل من سبّب له الخوف ما يبرر من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه او دينه او جنسيته او انتمائه الى فئة اجتماعية معينة بسبب أرائه السياسية خارج البلاد التي يحمل جنسيتها ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف او كل من لا جنسية له وهو خارج بلد اقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة الى ذلك البلد).[30]

كذلك اهتمت المنظمات الاقليمية بشؤون اللاجئيين كالميثاق الاوربي والافريقي وكذلك جامعة الدول العربية والمنظمات غير الحكومية.

اولاً: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

في عام 1949 قررت الجمعية العامة بقرارها 319 تأسيس مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئيين ابتداءاً من كانون الثاني 1951. وبموجب هذا القرار فأن مكتب المفوض السامي يعمل في اطار الأمم المتحدة بدرجة من الاستقلالية ويخلو عمله من الطابع السياسي، ومهامه الاساسية هي توفير الحماية الدولية للاجئيين والسعي الى حلول دائمة للاجئيين بمساعدة الحكومات وعلى تسهيل عودتهم للوطن وادماجهم في المجتمعات الجديدة، وضمان معاملة مساوية من معاملة المواطنين في نفس الدولة المضيفة.

وان الحماية الدولية للاجئيين مسؤولية اساسية وانسانية من مسؤوليات مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئيين وهي تتطلب في جوهرها ان يتوسط المفوض السامي ومكتبه بين الافراد المعرضين للخطر وبين سلطة في دولة ما. وهناك حقوق ومبادئ أساسية معترف بها دولياً هي الدعامة والهيكل لجهود الحماية التي يبذلها المفوض السامي.[31]

وان احترام الحماية الدولية للاجئيين يعتمد على عدم وجود انحراف عن المبادئ التي تشكل جوهر ولاية المفوض السامي، حيث يجب عليه ان يفي بالولاية التي عهدت الية من قبل الدول ولا يمكن فشله في الدفاع عن المبادئ الاساسية وحماية حقوق اللاجئيين الاّ ان يؤدي

29- موقع على الانترنيت WWW. Amnesty. Org / ar/humar- rights.

30- موقع على الانترنيت WWW. Amnesty. Org / ar/humar- rights

31- د. محمود شريف بسيوني، واخرون: والدقاق محمد سعيد، و وزير عبد العظيم: موسوعة حقوق الانسان، ج2، دار العلم للملايين، بيروت ط1- 1989،ص 180،

الى تأكل في سلطته وتآكل نظام الحماية الدولية في نهاية الامر، لذلك يجب ان تشمل مشكلة اللاجئ بعموم نطاقها بدءاً بأسباب الهروب وانتهاءً بإعادة ادماجه المجتمعي في دولة ما.[32]

وتابعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين عن كثب وباهتمام ما يبذل في المحافل الدولية ولا سيما لجنة حقوق الانسان والجمعية العامة من جهود التصدي لمشكلة الاسباب الجذرية ومسؤوليات الدول بهذا الصدد.

اما بخصوص حقوق اللاجئيين، فقد تطرقت اليها اتفاقية عام 1951 بشكل تفصيلي، حيث تشمل الحق في عدم تعرض اللاجئيين الى التمييز بسبب العرق او المواطنة وان يتمتع بنفس الرعايا الممنوحة لرعايا الدولة من حيث ممارسة الشعائر الدينية والتربية الدينية لأولادهم، وكذلك تمتع اللاجئيين بالمعاملة بالمثل بالنسبة للأجانب، وكذلك احترام أحوال اللاجئيين الشخصية ولاسيما الحقوق المتعلقة بالزواج. كما يمنح اللاجئيين أفضل معاملة من حيث الاسكان واكتساب ملكية الاموال المنقولة وغير المنقولة، والتقاضي امام المحاكم والمعونة القضائية والاعفاءات. وكذلك منح اللاجئ المعاملة الافضل في العمل واعفاءه من التدابير المفروضة على الاجانب، وتطبيق الضمان الاجتماعي على اللاجئ بنفس المعاملة في الأجر وساعات العمل والعمل الاضافي، والاجازات المدفوعة، وكذلك رعاية اللاجئ من حيث السكن والتعليم.[33]

ثانياً:- أهداف الحماية الدولية للاجئيين وتأثيراتها الدولية: الهدف الرئيسي لحماية اللاجئيين يتركز حماية حقوق اللاجئ حتى يتمكن المضطهدون من خلال توفير الاوضاع الكريمة من ممارسة الحق في اللجوء والعثور على ملاذ آمن في دولة أخرى، وتشجيع الدول على تهيئة الاوضاع التي تفضي الى حماية حقوق الانسان وحل المنازعات بالطرق السلمية.[34]

وايضاً من اهداف الحماية للاجئيين، دعوة الحكومات وتشجيعها على الانضمام في الاتفاقيات الدولية والاقليمية المعنية باللاجئين والعائدين والنازحين وضمان تنفيذها. وتوفير ضمانات الأمان للاجئيين وحمايتهم من احتمالات العودة القسرية الى بلد يكون المبرر الخوف من التعرض فيه للاضطهاد أو الأذى.

وكذلك فحص الطلبات المقدمة للحصوص على اللجوء بعدالة مع توفير الحماية لطالبي اللجوء أثناء فحص طلباتهم ضد احتمالية العودة القسرية مما يعرضهم للخطر، وضمان

32- موقع على الانترنيت www. Sis. Gov. eg

33- المواد 13-14-16-17-18-19 من الاتفاقية.

34- تقرير مفوضية المفوض السامي لشؤون اللاجئيين، الجمعية العامة، الدورة 47 12.نيويورك، 1992، والدورة 42 لعام 1991.

معاملتهم وفقاً للمعايير الدولية المعترف فيها والحصول على مركز قانوني مناسب بنفس المكانة التي يتمتع بها مواطنو البلد الذي منحوا فيه اللجوء كالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، والعمل على ايجاد حلول دائمة للاجئيين سواء عن طريق العودة الطوعية الى بلدانهم الاصلية او عن طريق اكتساب جنسية بلد الاقامة، والمساعدة في اعادة ادماج اللاجئيين العائدين الى بلدانهم بالتشاور الوثيق مع الحكومات المعنية ومراقبة تنفيذ قرارات العفو والضمانات التي عادوا الى وطنهم على أساسها.

ومن أهداف الحماية للاجئيين ايضاً تعزيز الامن الجسدي للاجئيين وخصوصاً فيما يتعلق بسلامتهم من الهجمات العسكرية وأعمال العنف. والتشجيع على إعادة جمع أسر اللاجئيين.

وتعتمد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين منهج الاعادة الطوعية الى الوطن في حالة اذا كانت الظروف السائدة في الوطن الأم على درجة من الامان وتوفر المساعدات للعائدين، وفي حالة تعذر ذلك تستخدم التوطين المحلي، وكذلك اعادة التوطين في بلد ثالث بالنسبة للاجئيين الذين لا يستطيعون العودة الى بلدهم ولا البقاء أمنين في بلد اللجوء.

ثالثاً:– فاعلية اجراءات الحماية للاجئيين ومعوقاتها:

أما ضمان حقوق اللاجئين فهو يعد جوهر الحماية، وان المساهمة في الجهود الرامية الى تعزيز مراعاة حقوق الانسان الاساسية هي محور هام لأنشطة حماية اللاجئين، لذلك فأن اللجنة التنفيذية للمفوضية قد وضعت هذا الأمر في الاعتبار عندما دعت المفوض السامي الى مواصلة المساهمة في مداولات هيئات حقوق الانسان الدولية.[35]

كما التمست مزيداً من التعاون مع هيئات حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بغية استرعاء انتباها الى القضايا المتعلقة باللاجئين وسواهم من الاشخاص الذين يهمون المفوضية.

ومما لاشك فيه ان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين وخلال اكثر من اربعين عاماً استطاعت وبالتعاون مع الحكومات المعنية والمجتمع الدولي، أن تواصل جهودها في موضوع رعاية حقوق اللاجئيين وتوفير الحماية لهم، كما ان تقيد الدول باتفاقية عام 1951 قد عاد بنفع كبير على الحماية الدولية للاجئيين.[36] مع ذلك فأنه لا تزال توجد مجموعة من المعوقات التي ينعكس اثرها سلباً على الحماية الدولية المقدمة للاجئيين، الامر الذي يحد من مدى فعالية الاجراءات المتخذة في سبيل تحقيق هذه الحماية، وأهم هذه المعوقات:

35- تقرير مفوضية الأمم السامي لشؤون اللاجئيين ، الجمعية العامة ، الدورة 47 ملحق 12 نيويورك 1992 ص6.

36- انظر تقرير المفوضية السابقة، وكذلك مذكرة المفوض السامي، الجمعية العامة للمم المتحدة الوثيقة: (E/1991/65).

1- تمثل فكرة السيادة التي تتمتع بها الدول رغم تقييدها وتقييد السلطان الداخلي، فأنها تعتبر العائق الرئيسي الذي يعترض تأسيس ضمان دولي لاحترام الحقوق الانسانية، حيث ترفض الدول اخضاع اراداتها لقانون مشترك يرسخه ويضع قواعده القانون الدولي، لذلك فقد تعرض مبدأ سيادة الدولة الى نقد شديد، لان أية اتفاقية دولية ستضل ناقصة بل غير ملزمة في ظل مفهوم السيادة المطلقة وانعدام الجزاءات الدولية.[37]

2- فيما يتعلق بانضمام الدول في الصكوك المتعلقة باللاجئين، فلاتزال هناك مصاعب تحول دون هذا الانضمام نتيجة لسوء الفهم السائد حول الآثار التي سيرتبها على الدول المنظمة، اضافة الى ان الانضمام سيقترن باحتمال تزايد اعداد طالبي اللجوء نتيجة للعلاقة التي ستنشأ عنه بين الدول وبين المفوضية، ومن المخاوف أيضاً والتي تحول دون الانضمام هو أن الدول ستتحمل أعباء مالية ثقيلة والتخوف أيضاً من هذا الانضمام سيؤدي الى خلق توتر بين البلدان باعتباره لا يتماشى مع ودية العلاقات بين الدول.[38]

3- استحداث بعض الدول المانحة للجوء تدابير تقييدية تمنع الوصول الى أراضيها بصورة معقدة ومتعبة للحصول على التأشيرات لرعايا بعض البلدان، وفرض غرامات على الخطوط الجوية التي تحمل أجانب بدون وثائق. كما حصل في اوربا في العقدين الاخيرين.

4- غلق الابواب امام طلبات طالبي اللجوء، كما ان التعصب والعنصرية والخوف من الاجانب كثيراً ما تحول دون حصول اللاجئ على حقوقه الدنيا وهذا ما حصل ويحصل الآن في الدنمارك بصورة خاصة من خلال تضييقهم على طالبي اللجوء وعدم منحهم الاقامة رغم بقائهم في معسكرات اللجوء اكثر من ثماني سنوات وكذلك ما يحصل في بعض البلدان الاوربية بصورة عامة.

كما تعمل بعض الدول على رد طالبي اللجوء من المطارات ومن الحدود وهذا ما يخلق مشاكل كبيرة لملتمس اللجوء بشكل غير انساني وهذا ما يسبب خطر عظيم على حياتهم وامنهم وحريتهم، كما حصل وأعيدت قوارب ملتمسي اللجوء بالقوة الى البحر للموت جوعاً او الوقوع فريسة للقرصان والحيتان عندما كانوا يحاولون النزول الى شواطئ معينة.[39]

---

[37]- د. فيصل شطناوي، حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني"، دار الحامد للنشر، ط1، عمان، 2001، ص258 -259.

[38]- د. فيصل شطناوي، مرجع سابق، سابق، ص260.

[39]- صحيفة حقوق الانسان، رقم 20 الصادرة من الأمم المتحدة، جنيف، 1993،ص 24 -25.

5- صعوبة الاجراءات المتعلقة بتحديد مركز اللاجئيين، وكذلك الانتقائية التي تتبعها بعض الدول حيث تحدد جنسيات محددة يؤهل أصحابها للنظر في طلباتهم، بينما يمنع اصحاب جنسيات اخرى من اجراءات تحديد مركز اللاجئيين.[40]

هذه هي المعوقات والتي دائماً تحبط عمل مساعي المفوضية والمنظمات الدولية للصليب الاحمر والمنظمات غير الحكومية، الأمر الذي يتطلب تصدياً من قبل المجتمع الدولي لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل التي تتفاقم يوماً بعد أخر في كثير من دول العالم.

الخاتمة

اهتمت الأمم المتحدة منذ نشأتها بحالة اللاجئيين من خلال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين التي تركزت اهدافها على حماية حقوق اللاجئين حتى يتمكن المضطهدون من خلال توفير الاوضاع الكريمة من ممارسة حق اللجوء وتشجيع الدول على تهيئة الاوضاع التي تفضي الى حماية حقوق الانسان وحل المنازعات بالطرق السلمية ودعوة الحكومات وتشجيعها على الانظمام في الاتفاقيات الدولية والاقليمية باللاجئين والعائدين والنازحين ولكن كانت هناك دائماً معوقات أحبطت عمل مساعي المفوضية والمنظمات الدولية الخاصة بحماية اللاجئيين. ووفقاً لما تناولناه من مواضيع في ثنايا هذا البحث المتواضع، فقد توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات او المقترحات، نرمي من خلالها الى تعزيز ودعم حماية حقوق الانسان:

1-النتائج:

- لا تزال مسألة السيادة تشكل عقبة أمام الحماية الدولية لحقوق الانسان، حيث لم تتخلى الدول بعد عن خصوصياتها واختصاصاتها الداخلية، مما تعذر تطبيق الارادة الدولية.

6- ان تناقضات المجتمع الدولي وتعارض الآراء والمصالح بسبب الاعتبارات السياسية، والازدواجية في التعامل، فتارة يدعو المجتمع الدولي الى التدخل على أساس ان حقوق الانسان هي من الشؤون الدولية، وتارة اخرى يرفض التدخل على أساس انها تقع ضمن الميدان المحجوز للدول، كل ذلك ادى الى اضعاف دور الحماية لحقوق الانسان.

---

[40] - مذكرة المفوض السامي، مرجع سابق، ص7.

7- أولت الجهود الدولية والاقليمية وجهود الأمم المتحدة أهمية بقضية حماية اللاجئين، ولكن لا زال التمييز يمارس في دول عديدة اما بصورة سافرة او بصورة مغلّفة. كما ان استحداث الدول المانحة للجوء للتدابير التقييدية التي تؤدي الى منع الوصول للاجئيين الى اراضيها، وغلق الابواب أمام طلبات طالبي اللجوء، أو بقائهم في معسكرات اللجوء بدون الاقامة، والتعصب والعنصرية والخوف من اللاجئيين والاجانب، كل تلك الامور كانت من المعوقات المهمة التي أحبطت عمل مساعي المفوضية السامية لشؤون اللاجئيين والمنظمات الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية.

2-التوصيات:

- بما ان الاحتجاج بالسيادة الوطنية قد شكّل عقبة أمام الارادة الدولية للمجتمع الدولي، فلا بد أن تكون المسؤولية في حماية حقوق الانسان مشتركة بين الأجهزة الدولية التي تقررها وتراقب تنفيذها والسلطات الوطنية التي تحترمها وتطبقها، وكذلك العمل على تشجيع وتعزيز نظام شكاوى الافراد الذي يعتبر خير وسيلة لحماية حقوق الانسان.

- نوصي بعقد مؤتمر دولي عالمي في أطار منظمة الأمم المتحدة يدعو ويؤكد على حث الدول والزامها على دمج وادراج أحكام الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية حقوق الانسان في تشريعاتها الوطنية وتنفيذ تعهداتها والتزاماتها الدولية.

- السعي الى ضرورة واهمية احترام وتطبيق توصيات وقرارات أجهزة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان، من خلال انشاء محكمة خاصة بقضايا اللاجئين من خلال بروتوكول يلحق بالميثاق يخولها النظر في القضايا المتعلقة بالحقوق المقررة في الاتفاقيات الدولية، وكذلك ضرورة انشاء لجان اخرى تغّطي الاعمال والاختصاصات التي تخرج عن اختصاصات وسلطات اللجان الاخرى، وهذا ما يؤدي الى عدم التضارب والتداخل فيما بين الاجهزة والفصل فيما بينها.

- السعي بالعمل على ايجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئيين من خلال الزام الدول بالانضمام الى الصكوك المتعلقة باللاجئين، وتسهيل التدابير في الحصول على اللجوء وحماية حقوق اللاجئيين، وذلك من خلال اجراء مؤتمر دولي يجبر الدول المانحة للجوء بضمان حياة كريمة للاجئيين وحمايتهم.

المراجع

أولاً: الكتب

1- د. أحمد الرشيدي، حقوق الانسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2003.
2-أحمد الرشيدي، " الحق في طلب اللجوء كأحد تطبيقات حقوق الإنسان: دراسة في ضوء المواثيق الدولية وفي بعض الدساتير والتشريعات العربية، ندوة الحماية الدولية للاجئين، الرياض، 1996.
3- د. فؤاد شباط، المركز القانوني للأجانب في سورية، منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٦.
4- د. فؤاد ديب، المركز القانوني للأجانب، هيئة الموسوعة العربية، سورية.
5- د. فيصل شطناوي: حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني" ، دار الحامد للنشر، ط1، عمان، 2001.
6- د. مجد الدين خربوط، القانون الدولي الخاص، الجنسية ومركز الأجانب، منشورات جامعة حلب، كلية الحقوق، ٢٠٠٦.
7- د. محمد شوقي عبد العال، حقوق اللاجئ طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ، دار النهضة العربية، القاهرة.
8- د. محمود شريف بسيوني، واخرون،: ، والدقاق محمد سعيد، وزير عبد العظيم ، موسوعة حقوق الانسان ، ج2، دار العلم للملايين، بيروت ط1- 1989.
9- د. هشام علي صادق، الجنسية والموطن ومركز الأجانب ، المجلد الثاني في مركز الأجانب، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1977.

ثانياً: المجلات:

- مجلة اضواء على الصليب الاحمر والهلال الأحمر، جنيف، 1988.
- صحيفة حقوق الانسان رقم 20 الصادرة من الأمم المتحدة ، جنيف، 1993.

ثالثاً: التقارير

- تقرير مفوضية المفوض السامي لشؤون اللاجئين، الجمعية العامة، الدورة 47 12 نيويورك 1992، والدورة 42 لعام 1991.

- تقرير مفوضية الأمم السامي لشؤون اللاجئيين ، الجمعية العامة، الدورة 47 ملحق 12 نيويورك 1992.

رابعاً: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:

- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري .
- اتفاقية القضاء عل جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- اتفاقية حقوق الطفل.
- الاتفاقية الخاصة بالعمال المهاجرين.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

خامساً: مواقع الانترنت

- موقع على الانترنيت www.Amnesty. Org / ar/humar- rights
- موقع على الانترنيت www.Sis. Gov. eg

الحماية القانونية للاجئين السوريين بين قواعد اللجوء الإنساني ومتطلبات حقوق الإنسان (دراسة تقييمية للتجربة التركية والألمانية)

أ.د. صدام فيصل كوكز عبد الحمد المحمدي*

ملخص:

تبحث هذه الورقة في أزمة اللاجئين السوريين، من حيث مراعاة تطبيق قواعد اللجوء الانساني وتحقيق متطلبات حماية حقوق الانسان، وبيان كيفية مشاركتها أو عدم مشاركتها مع دول المجتمع الدولي ككل، مع التركيز على التجربة في كل من تركيا وألمانيا، باعتبار أنّ تركيا دولة مجاورة لسوريا و على تماس مباشر مع الازمة منذ بدايتها، وهي دولة استضافت أكبر عدد من اللاجئين السوريين بالقياس مع الدول الأخرى المجاورة و البعيدة، في حين أنّ المانيا دولة بعيدة عن الصراع ولكنها استضافت جزءا من اللاجئين السوريين، حيث وفرت الحماية لأكبر عدد من اللاجئين السوريين خارج المنطقة، وبذلك تظهر هذه الدراسة الى أي مدى تمكن اللاجئون السوريين من إيجاد الحماية في دول داخل وخارج المنطقة.

الكلمات المفتاحية: أزمة اللاجئين، اللجوء الانساني، الاتفاق الأوربي – التركي، الأزمة السورية.

This paper examines the crisis of the Syrian refugees in terms of the application of the rules of human asylum and the requirements of the protection of human rights, and how to share or not with the countries of the international community as a whole, focusing on the experience in Turkey and Germany, Has been in direct contact with the crisis since its inception, a country that hosted the largest number of Syrian refugees compared to other neighboring countries and far away, while Germany is a country far from the conflict, but hosted part of the Syrian refugees, where it provided protection for the largest number of Syrian refugees outside the region, And So this study shows the extent to which enable Syrian refugees to find protection in countries within and outside the region.

key words: Refugee crisis, humanitarian asylum, the Euro-Turkish agreement, the Syrian crisis.

---

*– **الأستاذ الدكتور**: **صدام فيصل كوكز عبد الحمد المحمدي**: حاصل على الشهادة الدكتوراه فلسفة – قانون خاص، من جامعة النهرين كلية الحقوق، له أكثر من 33 من كتب الشكر والتقدير والتثمين والشهادات التقديرية، وله أكثر من 22 من المشاركات في المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل الوطنية والدولية، وله أكثر من 30 بحثاً علمياً منشوراً في مجلات علمية محكمة في العراق والوطن العربي، فضلاً عن أنّه يمارس التدريس في الدراسات الأولية والعليا، ويشرف على عدد من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه في داخل وخارج العراق، وحالياً تدريسي في كلية القانون ومدير قسم البعثات والعلاقات الثقافية في رئاسة جامعة الفلوجة بالعراق.

مقدمة

بدأت أزمة اللاجئين السوريين تدق ناقوس الخطر مع بدء الصراع في سوريا في ربيع عام 2011، حيث لا يزال يتسبب هذا الصراع بمزيد من التهجير والتشريد داخل البلاد و دول الجوار في المنطقة، وبحلول نهاية عام 2014، قدّر عدد النازحين داخليا بنحو 7.6 مليون شخص و 3.7 مليون شخص فروا إلى الخارج نحو البلدان المجاورة، من فوضى النزاع ودمار الحرب منذ بدء النزاع،[1] لهذا فقد فرض وضع اللاجئين الناجم عن النزاع السوري ضغوطا هائلة على البلدان المجاورة التي استضافت أعدادا هائلة من اللاجئين السوريين، و منها تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر، حيث سعى اللاجئون السوريون للحصول على الحماية في هذه البلدان، وقد استمرت أعدادهم في تزايد منذ عام 2011.

وتبين الدراسة الاختلاف في مستوى الحماية التي قدمت للاجئين السوريين، من حيث مراعاة حقوق الانسان عموما وحقوق اللاجئين على وجه الخصوص في تركيا وألمانيا، وما زادت به الدولتين عن بعضهما البعض في إعادة التوطين ومنح حق اللجوء، وكذلك في حالة توفير الحماية المؤقتة للاجئين، وتسعى هذه الورقة الى بيان ما يمكن عمله من قبل المجتمع الدولي، الذي أثبتت الدراسة أنّه لم يسهم بما فيه الكفاية في تخفيف العبء الناجم عن تدفق اللاجئين السوريين، إلى كلا البلدين من حيث تقديم الدعم والمساعدة المالية، والمساعدة في إعادة توطين اللاجئين.[2]

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها توضح كيفية مواجهة الدولة التركية لأسوأ أزمات النزوح التي مرّت بها الدول على مدى الأجيال، في الوقت الذي سعى فيه الاتحاد الأوروبي، إلى منع ملتمسي اللجوء واللاجئين من الوصول إلى أراضيها أساسا عبر الاراضي التركية، في إطار تطبيق ما سمي بسياسات "حصن أوروبا"، حيث أقامت دول الاتحاد الأوروبي أسوارا منيعة على

---

[1]. تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2014؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 2015.

[2]. مع الاخذ بعين الاعتبار بأن اعداد اللاجئين السورين الحقيقية في البلدان التي شهدت استقبالا لهم هي أعلى من الرقم الرسمي المعلن، لأنه لم يتم تسجيل كافة اللاجئين في سجلات المفوضية السامية للاجئين التابعة للامم المتحدة.

حدودها البرية، ونشرت أعدادا متزايدة من حرس الحدود، واجتذب الاتحاد الأوربي صفقات مع البلدان المجاورة له، ومع تركيا تحديدا، في محاولة منه لإبعاد اللاجئين.[3]

وتوضح الدراسة بأنّ فشل المجتمع الدولي في تقاسم المسؤولية عن استضافة اللاجئين قد ترك البلدان المستضيفة للاجئين تتعامل لوحدها مع أعداد كبيرة من الناس، وأحد هذه البلدان هو تركيا التي تستضيف أكثر من ثلاثة ملايين من طالبي اللجوء واللاجئين في العالم. معظمهم – حوالي 2.75 مليون – هم فقط من سوريا.[4]

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الذي لعبته وتلعبه تركيا في التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين ، إذ على الرغم من موقف الدولة التركية الانساني الكبير تجاه اللاجئين عموما، إلا أنّ هذه الأعداد الكبيرة قد وضعت نظام اللجوء الوليد فيها حتما تحت ضغط شديد، أثّر على قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع اللاجئين، وذات الوضع ينطبق على ألمانيا، مما يجعل كلا الدولتين في وضع يفوق امكانياتهما الاقتصادية و الاجتماعية فضلا عن التحديات الامنية وإحتمالية زعزعة الامن الاجتماعي في كلا الدولتين.

مع الاخذ بعين الاعتبار استمرار عدد اللاجئين والمهاجرين الواصلين بشكل غير قانوني إلى الجزر اليونانية في الارتفاع منذ النصف الأخير من عام 2015، مما يعني استمرار الأزمة وتفاقمها بشكل ملحوظ، الامر الذي قاد بعض الدول الترحيبية، مثل ألمانيا، إلى البحث في طرق لمنع دخول اللاجئين اليها، وتثبيط محاولات دخولهم، على العكس من الدولة التركية التي لم تتبن ذات السياسات السالفة، و استمرت في استقبال واستضافة اللاجئين السوريين لاعتبارات انسانية وأخلاقية في ظل تطبيق سياسة الحدود المفتوحة.

وفي ظل هذه الخلفية، بدأ عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي تقودها ألمانيا، التفاوض بشأن اتفاق لمراقبة الهجرة مع تركيا حتى نهاية عام 2015، حتى بلغت هذه المحادثات ذروتها في آذار / مارس 2016 في الاتفاق على ما أصبح يعرف باسم الصفقة الأوروبية التركية.

---

[3]. وفي عام 2015، أعادت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي توطين 8155 لاجئا فقط من جميع أنحاء العالم.

[4]. فضلا عن أن تركيا تستضيف أيضا حوالي 400000 من طالبي اللجوء واللاجئين غير السوريين - معظمهم من العراقيين والأفغان فضلا عن أعداد كبيرة من الإيرانيين والصوماليين والفلسطينيين.

إشكالية البحث:

تتناول الدراسة اشكالية اساسية تتمحور حول حقيقة أنّ الوضع القائم على المستوى الوطني والداخلي، بالتأكيد سوف لن ينهي أزمة اللاجئين السوريين، وانما سيكون اطارا عاما للسياسة المتبعة بصدد اللاجئين السوريين، في ظل حقيقة أن رجوعهم إلى بلدهم الاصلي سيكون مدعاة لهلاكهم، لإحتمالية عدم نجاتهم من اتون الصراع المسلح القائم، و بذلك ستكون أمامنا مدة من الزمن متميزة بوقائعها وأحداثها، يمكن أن نجري على ضوء تفاصيلها تقييما موضوعيا لبعض اساليب التعامل والسياسات المتبناة للتعامل مع ازمة اللاجئين السوريين، في ضوء الاعراف و المعاهدات الدولية المنظمة لشؤون اللاجئين من جهة، و مراعاة حقوق الانسان واللاجئين من جهة أخر، وذلك خلال الفترة الممتدة من ربيع عام 2011 الى نهايات عام 2016، يمكن من خلالها أن تجيب الدراسة على التساؤلات الاتية:

ما هو الدور الذي لعبته مفوضية الامم المتحدة لحقوق اللاجئين في تركيا لتنفيذ الحلول الدائمة لمشاكل للجوء في تركيا وألمانيا؟ و ما هي مزايا سياسة اللجوء الانساني المطبقة في الدولة التركية، ومدى انسجامها مع معايير حقوق الانسان؟ وما مدى اعتراف دول العالم بصفة اللجوء للأشخاص الذين يمنحون حق اللجوء في تركيا وألمانيا؟ و هل نجد في مضمون الاتفاق التركي – الاوربي ما يجسّد تطبيقا لمبدأ عدم الاعادة القسرية للاجئين السوريين، باعتبار أن سوريا تعد ضمن قائمة الدول الخطيرة، للانتهاكات الخطيرة التي يمكن أن تحصل فيها في مجال حقوق الانسان؟ هل تتوفر الحماية القانونية الفعلية لطالبي اللجوء السوريين الموجودين على الاراضي التركية؟

هيكلية البحث :

انقسمت الهيكلية المقترحة للدراسة إلى خمسة مباحث، تتناول الموضوع من جوانبه المختلفة:

نخصص الاول منها، لبيان آثار أزمة اللاجئين السوريين الإقليمية على الأمن المجتمعي في تركيا والمانيا، أما الثاني فسنوضح فيه توفير الحماية القانونية الفعالة لطالبي اللجوء واللاجئين في تركيا والمانيا.

وسنستعرض في الثالث المسؤولية الدولية لحماية اللاجئين السوريين على وفق مبدأ حق اللجوء الانساني، أما الرابع فسنخصصه لتوضيح دور المفوضية السامية لحقوق اللاجئين الدولية في

أزمة اللاجئين السوريين في تركيا والمانيا، بينما سنفرد المبحث الخامس و الأخير لتقييم سياسات الهجرة وقواعد اللجوء المطبقة في أزمة اللاجئين السوريين في كل من تركيا والمانيا .

ونختتم الدراسة بخاتمة يمكن أن تتضمن أبرز النتائج و أهم المقترحات التي توصلنا اليها من خلال الدراسة.

ومن الله التوفيق.

المبحث الاول

آثار أزمة اللاجئين السوريين الإقليمية على الأمن المجتمعي في تركيا وألمانيا

حينما نقول أنّ العالم اليوم يمرّ بأسوأ أزمة إنسانية للاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، فإنّ هذا يعني أنّه يوجد حاليا نحو 60 مليون شخص نازحون من مواطنهم الأصلية في داخل دولهم وخارجها، بسبب النزاعات والحروب والعنف والاضطهاد، منهم ما يقرب من 20 مليون لاجئون متواجدون خارج بلدانهم الأصلية، حيث تستضيف 86٪ منهم البلدان النامية[5]، وفي الوقت الحاضر يمثل اللاجئون السوريون أكبر عدد من اللاجئين في العالم، بتعداد بلغ أكثر من اربعة ملايين وثمان مائة ألف شخص في أيار / مايو 2016[6].

وقد بادر المجتمع الدولي بحلول متواضعة أمام بعض هؤلاء اللاجئين، بما في ذلك عرض إعادة التوطين، حيث تم توطين ما يربو على 200 ألف شخص من هؤلاء الأشخاص، وهو ما يمثل حوالي 4٪ من عديد اللاجئين السوريين [7]، حيث أنّ الأغلبية العظمى من اللاجئين السوريين يعيشون في بلدان مجاورة لسوريا ومنها تركيا والعراق و الاردن و لبنان و الاردن.

وتضغط أزمة اللاجئين السورية على عدد قليل من البلدان المجاورة، وتتركها تحت ضغط مواجهة أعداد كبيرة من طالبي اللجوء واللاجئين، وأحد أهم هذه البلدان هو تركيا، والتي تعد حاليا أكبر بلد مستضيف للاجئين في العالم، إذ يبلغ عددهم أكثر من 3 ملايين نسمة، معظمهم -

---

[5] .UNHCR, Global Trends: Forced Displacement in 2014, 18 June 2015, available at http://unhcr.org/556725e69.html , p. 2.

[6] . يمثل اللاجئون السوريون أكبر عدد للاجئين المسجلين ضمن ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويخضع اللاجئون الفلسطينيون البالغ عددهم 5،1 مليون لاجئ في إطار ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

[7] . تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، إعادة التوطين ومسارات القبول الأخرى للاجئين السوريين، 29 نيسان / أبريل 2016، متاح على الموقع: http://www.unhcr.org/52b2febafc5.html:

حوالي 2.75 مليون - هم من سوريا،[8] إضافة إلى أن تركيا تستضيف أيضا حوالي 400 ألف[9] من طالبي اللجوء واللاجئين غير السوريين،[10] حيث رحبت تركيا لسنوات عديدة باللاجئين، ولا سيما من سوريا، فضلا عن أنّ سياسة "الحدود المفتوحة" الرسمية مع سوريا قد طبقت عمليا في الواقع في ظل الأزمة السورية.

وقد فعّلت تركيا الكثير من طاقاتها وامكانياتها الذاتية، في سبيل توفير الحاجيات الضرورية والظروف الملائمة للاجئين السوريين، وذلك على حساب نفقاتها العامة على نحو كبير، وذلك تجنّبا لإحداث توترات اجتماعية كبيرة، وفي الحقيقة فإنّ هذه الإنجازات الحقيقية، فإنّه بالتأكيد ستكون منظمة العفو الدولية ومنظمات الاغاثة الخاصة باللاجئين ومنظمات حقوق الانسان، في موقف الداعم لتركيا، مقابل تجاهل دول العالم وخصوصا الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمحنة وحقوق أولئك الذين وصلوا بالفعل إلى أراضيهم.

ففي مواجهة أزمة اللاجئين العالمية المتزايدة، والأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يحاولون الوصول إلى دول قارة أوروبا خصوصا المانيا، لم يحاول الاتحاد الأوروبي زيادة الطرق الآمنة وفتح السبل القانونية للاجئين؛ وبدلا من ذلك ذهب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى اجراءات أطول وأعقد من أي وقت مضى لمنع الناس من دخول الاتحاد الأوروبي، وفي أواخر عام 2015 وأوائل عام 2016، ركزت هذه التدابير أساسا على التوصل إلى اتفاقات مع تركيا لمنع الخروج غير النظامي من أراضيها.

ففي المانيا مثلا؛ تبحث السلطات فيها في كيفية تحمل أعباء وتكاليف أزمة اللاجئين السوريين، وتنظر في كيفية مشاركتها أو عدم مشاركتها مع الدول في المجتمع الدولي ككل، ولا سيما من قبل دول الاتحاد الاوربي، والنظر إلى الدرجة التي تمكن السوريين فيها من إيجاد الحماية في دول خارج المنطقة، حيث أنّ المانيا كانت الدولة الوحيدة التي وفرت الحماية لأكبر عدد اللاجئين السوريين خارج المنطقة، بحلول نهاية عام 2014.

ولكن على الرغم من أنّ جهود ألمانيا، تختلف في مستوى الحماية التي قدمت للاجئين السوريين من تركيا، فقد زادت ألمانيا عن بقية دول العالم خارج منطقة أزمة الصراع السوري من الحماية للسوريين وإعادة التوطين واللجوء، إلا أنها حماية متواضعة مقارنة بدول الجوار

---

[8] .Syria Regional Refugee Response, "Turkey," 5 May 2016, available at http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=224. .

[9]. ذكر مسؤولون أتراك في اجتماعات مع المنظمات غير الحكومية التركية في أواخر عام 2015 أن عدد اللاجئين وملتمسي اللجوء في تركيا، بمن فيهم أولئك الذين يحملون "تصاريح إقامة إنسانية"، من غير السوريين يبلغ حوالي 400 000 لاجئ.

[10]. حيث أنّ معظمهم من العراقيين والأفغان، فضلا عن أعداد كبيرة من الإيرانيين والصوماليين والفلسطينيين، ينظر تقرير اللجنة الأوروبية، خطة العمل المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا - تقرير التنفيذ الثالث، 4 آذار / مارس 2016، ص 6، متاح على الموقع التالي http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs....pdf :،

السوري لا سيما تركيا، ويمكن القيام بمزيد من العمل ليسهم الجميع بما فيه الكفاية وتخفيف العبء الناجم عن تدفق اللاجئين السوريين، من حيث تقديم الدعم والمساعدة المالية، وإعادة التوطين.[11]

وبحلول 15 تشرين الأول / أكتوبر 2015، اتفق الاتحاد الأوروبي بزعامة ألمانيا، وتركيا على خطة العمل المشتركة التي تفضي إلى منع الهجرة غير النظامية من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي [12] ، وفي هذا الصدد، وافقت تركيا على تكثيف جهودها لتقييد حركة اللاجئين عبر أراضيها إلى أوروبا، واشترط الاتحاد الأوروبي اعادة جميع المهاجرين غير النظاميين الذين عبروا عبر الاراضي التركية، والذين لا يستحقون الحماية الدولية من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل، سيوفر الاتحاد الأوروبي 3 مليارات يورو (حوالي 3.4 مليار دولار أمريكي) لمساعدة تركيا على تلبية احتياجات اللاجئين السوريين في البلاد، وفي ذات الوقت لم تشر هذه الاتفاقية إلى خطة العمل المشتركة التي تخص طالبي اللجوء واللاجئين غير السوريين.

وتشير التقارير و الاحصائيات إلى أنه في الأشهر التي أعقبت خطة العمل المشتركة سابقة الذكر، لم يحدث انخفاض ملحوظ في عدد المهاجرين غير النظاميين إلى أوروبا، ولذلك أعلن الاتحاد الأوروبي وتركيا عن اتفاق ثان بعيد المدى - الاتفاق الأوروبي التركي - رسميا "بيان" [13] في 18 آذار / مارس 2016[14]، وبموجب أحكام هذا الاتفاق، سيتم إعادة فئات معينة من

[11] .Sophia Hoffmann, Sahizer Samuk: Turkish Immigration Politics and the Syrian Refugee Crisis, Working Paper Research Division Global Issues, 2016/No. 01, March 2016, p – 2, SWP Berlin, www.swp-berlin.org. & Nicole O.: The Syrian Refugee Crisis: A Comparison of Responses by Germany, Sweden, the United Kingdom, and the United States, General on migration and human security, 2015 by the Center for Migration Studies of New York. All rights reserved. JMHS Volume 3 Number 3 (2015): 255-279

[12] . ينظر المفوضية الأوروبية، "خطة العمل المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا: ورقة حقائق"، 15 تشرين الأول / أكتوبر 2015، متاحة على الموقع: http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-15-5860_en.htm

[13] . والوثيقة من الناحية الفنية تعتبر "بيان" فقط، ولكن كما يشار إليها عادة بـ "صفقة"، وقد شاع استخدام منظمة العفو الدولية لهذا المصطلح الأخير في تقاريرها، وقال المستشار القانوني للبرلمان الأوروبي إن الوثيقة ليست اتفاقا لأنّه (كان سيتعين حينئذ أن يوافق عليها البرلمان الأوروبي ونشر في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي)، وإنما بيان صحفي، وليس له قوة قانونية ملزمة... للمزيد ينظر:
Nikolaj Nielsen, "EU-Turkey Deal Not Binding, Says EP Legal Chief," 10 May 2016, EU Observer, available at https://euobserver.com/justice/133385.

[14] . ينظر مجلس الاتحاد الأوروبي، "بيان الاتحاد الأوروبي التركي"، الصادر في 18 آذار / مارس 2016، متاح على الموقع الالكتروني:
http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2016/03/18-eu-turkey-
وبيان المفوضية الأوروبية، بصدد تنفيذ الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا - أسئلة وأجوبة، 4 أبريل 2016، متاح على:
http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-16-1221_en.htm .

الأشخاص الذين يعبرون بصورة غير نظامية من تركيا إلى الجزر اليونانية بعد 20 آذار / مارس 2016 إلى تركيا ، وهذه الفئات الثلاث هي:

1- الأشخاص الذين لا يطلبون اللجوء في اليونان؛
2- الذين يتم تقييم طلبات لجوئهم من قبل السلطات اليونانية ويعتقد أنه لا أساس له من الصحة؛
3- أولئك الذين تعتبر السلطات اليونانية طلبات لجوئهم غير مقبولة،

وبموجب الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، التزمت تركيا ايضا باتخاذ "أي اجراءات ضرورية لغلق الطرق البحرية او البرية الجديدة المستخدمة كممرات للهجرة غير الشرعية من تركيا الى الاتحاد الأوروبي".

وفي المقابل، وعد الاتحاد الأوروبي بما يلي:

1- إعادة توطين لاجئ سوري من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لكل لاجئ سوري عاد من اليونان إلى تركيا، بحد أقصى قدره 72 الف شخص؛
2- توفير ما يصل إلى 6 مليار يورو (حوالي 6.7 مليار دولار أمريكي) من أجل إكمال متطلبات "مرفق اغاثة اللاجئين في تركيا"؛
3- منح مكنة سفر للمواطنين الأتراك لدول الاتحاد الاوربي بدون تأشيرة بحلول يونيو 2016؛
4- إحياء المفاوضات المتوقفة مع تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي،

ومن المهم قوله هنا؛ هو أنّ بعض عناصر الصفقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا ليست جديدة أصلا، ولكنها تضمنت التزامات محددة جديدة مع تركيا بموجب ترتيبات إعادة الدخول الحالية، حيث كان مطلوبا من اليونان إعادة الأشخاص الذين لم يطلبوا اللجوء والأشخاص الذين اعتبرت طلبات اللجوء الخاصة بهم بلا أساس إلى تركيا [15].

أما الفئة الثالثة من العائدين بموجب اتفاق الاتحاد الأوروبي – التركي، فهم الاشخاص الذين يثبت أنهم "غير مقبولين" على وفق أنظمة اللجوء الانساني اليوناني النافذة، وهو أمر جديد يسمح للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي برفض طلب اللجوء دون النظر في مضمونه.[16]

---

[15]. ينظر تقرير المنظمة النرويجية لطالبي اللجوء، التماس اللجوء في تركيا: استعراض نقدي لقوانين وممارسات اللجوء في تركيا، نيسان / أبريل 2016، ص 9، متاح على: http://www.noas.no/wp-content..

[16]. تقرير اللجنة الأوروبية، بصدد تنفيذ الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا - أسئلة وأجوبة، 4 نيسان / أبريل 2016، متاح على الموقع الالكتروني : http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-16-1221_en.htm

المبحث الثاني

توفير الحماية القانونية الفعالة لطالبي اللجوء واللاجئين في تركيا والمانيا

اعتمد في عام 2013 قانونا جديدا للجوء في تركيا، وهو قانون الأجانب والحماية الدولية، والذي دخل حيز النفاذ في نيسان / أبريل 2014 [17]، ويمثل ذلك القانون خطوة هامة في مجال توفير الحماية القانونية لطالبي اللجوء واللاجئين في تركيا، وقد وضع هذا القانون بالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجلس الأوروبي لحقوق الانسان، ومنظمات المجتمع المدني الوطنية[18] ، وقد أعاد هذا القانون إصلاح الإطار القانوني المعني بالمسائل المتصلة بالهجرة واللجوء، وأنشأ وكالة مدنية جديدة، وهي المديرية العامة لإدارة الهجرة التي تدعمها مكاتبها المحلية، و التي هي المسؤولة عن إدارة اللجوء والهجرة في تركيا.

ومن الجدير بالذكر هنا؛ هو أنّ مدى توفر الحماية القانونية لملتمسي اللجوء واللاجئين السوريين في تركيا، وذلك العائدين إليها بموجب الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، يمكن التعرّف عليه من خلال معايير ثلاثة واقعية، تبيّن بمجملها حالة ما إذا كان هؤلاء الناس قادرون على الوصول إلى ما يعرف ب "الحلول الدائمة" أولا.

حيث حددت المفوضية السامية لحقوق اللاجئين ثلاث طرق ممكنة يمكن من خلالها لهذا الالتزام يمكن أن تتحقق:

الأولى: الإعادة إلى الوطن (عندما يكون ذلك آمنا) أي إلى بلدان المنشأ،

والثانية: الاندماج في البلدان المضيفة،

و الثالثة: هي إعادة التوطين في بلدان ثالثة.

وفي ظل غياب برنامج إعادة التوطين على نطاق واسع في تركيا، على الأقل، مع احتمال ضئيل لتحقيق عودة آمنة للسوريين إلى بلادهم، بسبب استمرار الصراع والحرب الداخلية فيها، فإنّ مسألة وضع الحلول الطويلة الأجل والحقوق المصاحبة للأشخاص المحتاجين للحماية

---

[17]. جمهورية تركيا، قانون الأجانب والحماية الدولية، النافذ في نيسان / أبريل 2014، متاح على الموقع الالكتروني:

http://www.refworld.org/pdfid/5167fbb20.pdf

[18]. لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 9 من الاتفاقية - والتقرير الجامع للتقرير الدوري الرابع إلى السادس للدول الأطراف: تركيا، 17 نيسان / أبريل 2014، ...

Turkey, 17 April 2014, UN Doc. CERD/C/TUR/4-6، متاح على العنوان الالكتروني التالي:

http://www.refworld.org/docid/565306b64.html

الفورية ذات أهمية خاصة، إلا أن قدرة تركيا على توفير حلول دائمة للاجئين تتعرض للخطر الشديد بسبب استمرار الحرمان من منح صفة اللاجئ الكامل لغير الأوروبيين.

وتفصيل ذلك؛ هو أنّه يوجد تقريبا 3 ملايين لاجئ في تركيا هم من غير الأوروبيين، ومع ذلك، فإنّه في ظل نظام اللجوء المزدوج الذي تعمل به تركيا بالنسبة لطالبي اللجوء واللاجئين، فإنّه لا يمكن منح مركز اللاجئ الكامل لغير الأوروبيين، وهو ما يعني أنّ مقدمي طلبات الحماية الدولية النازحين من بلدان غير أوروبية مثل أفغانستان والعراق يعتبرون "لاجئين مشروطين" يجب عليهم انتظار إعادة التوطين في بلد ثالث، [19] نظرا لأنهم يعتبرون مقيمين في البلاد إقامة مؤقتة فقط، ولذلك فإنهم يحرمون من الاندماج طويل الأجل في تركيا، وهو ما يعني أن لديهم حقوقا أقل قوة من اللاجئين الأوروبيين - بما في ذلك الحق في الوصول إلى سوق العمل.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الحماية الممنوحة للاجئين السوريين البالغ عددهم 2.74 مليون لاجئ هي أيضا مؤقتة، ولا تؤدي إلى وضع أكثر دواما، ويمكن إنهاؤها من جانب واحد بقرار من مجلس الوزراء، وبعد ذلك سيطلب منهم مغادرة البلد إلى دولة ثالثة[20]، وتشتهر فعلى سبيل المثال، الولايات المتحدة بأنها أكبر بلد في العالم لإعادة توطين اللاجئين، إذ تمّ إعادة توطين ما لا يقل عن 50 في المائة من جميع اللاجئين الذين تحيلهم المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين سنويا في جميع أنحاء العالم[21]. وأمّا المملكة المتحدة، ففي عام 2014، فقد طرح نائب رئيس الوزراء البريطاني Nick Clegg: أن دولته "... واحدة من أكثر الدول انفتاحا في العالم، وأعتقد أن علينا مسؤولية أخلاقية للمساعدة ... بريطانيا لديها تقليد طويل وفخور بتوفير الملاذ في أوقات الأزمات[22]".

وتتمتع السويد أيضا بسمعة جيدة من حيث كونها مفتوحة ومستقبلية تجاه اللاجئين السوريين [23] ولكنّ ألمانيا تعد صاحبة الرقم الأعلى من بين الدول المتقدم ذكرها، في استقبال اللاجئين السوريين خارج دول المنطقة، حيث تسود النظرة بأن حق اللجوء الأساسي مكفول بمستوى عال، ويعدّ أولوية قصوى تعبر عن استعداد البلد للوفاء بالتزامه التاريخي والإنساني بقبول

[19] .LFIP Art. 62.

[20] .TPR Arts. 11, 14.

[21] .UNHCR 2015c and US PRM 2014.

[22] . (cited in Wintour 2014, emphasis added, Nicole O.: The Syrian Refugee Crisis: article precite, p-257.

[23] .Brennen, Yermi. 2013 “Sweden’s Refugee Policy Sets High Standard.” Aljazeera, November 24. http://www.aljazeera.com/indepth/features/2013/11/sweden-refugee-policyse...html . & Evans, Margaret. 2014. “Bastion of Tolerance, Sweden Opens Wide for Syria’s Refugees.” CBC News, January 25. http://www.cbc.ca/...-1.2508166. & Rothschild, Nathalie. 2014. “Sweden: Stories from Stockholm.” Florence: European University Institute, Migration Policy Center. http://syrianrefugees.eu/?page_ id=622.

اللجوء،[24] وبذلك فقد كانت ألمانيا من ضمن الدول الأبرز لأنها استوعبت نسبيا أعدادا كبيرة من طالبي اللجوء السوريين سنويا، وتتمتع في الوقت ذاته بسمعة إيجابية لتوفير ملجأ للمحتاجين في أوقات الأزمات.[25]

وتجدر الإشارة هنا؛ إلى أنّه وفقا لنظام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومن أجل أن تكون للعودة القسرية للاجئين بموجب الاتفاق الأوروبي - التركي شرعية، يجب على تركيا أن تستكمل الاعتراف بنظام الاندماج طويل الأجل لغير الأوروبيين[26].

ويبدو أنّ هذا الأمر غير محتمل تحققه إلى حدّ بعيد،، لأن الحكومة التركية ذكرت من ضمن الشروط التي بموجبها تمت الصفقة، بأنّ النظر في تغيير سياستها سيشمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تظهر "الحساسية اللازمة لتقاسم الأعباء" لاستضافة اللاجئين، فضلا عن توقيع معاهدة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.[27]

وبذلك؛ فإنّه يحق لكل من له صفة "اللاجئين المشروطين" من المتقدمين والناجحين في الحصول على الحماية الدولية من الذين ليسوا من دول أوروبا (ومنهم اللاجئون السوريون المعرضون للخطر بشكل خاص تحت الحماية المؤقتة، إعادة التوطين في بلد ثالث، وستتولى المفوضية عنهم مسؤولية تقديم حالات إعادة التوطين من تركيا إلى بلدان أخرى.[28]

---

[24] .German Federal Ministry of the Interior 2014a.

[25]. تشير تقارير من 44 دولة صناعية، بين عامي 2009 و 2013، هي ألمانيا، السويد، المتحدة المملكة المتحدة، والولايات المتحدة في المرتبة من بين أفضل خمس ولايات تلقي طلبات اللجوء (UNHCR 2014d, 13). وقد أبدت بلدان كثر أيضا التزاما كبيرا في تخفيف أزمة اللاجئين السوريين. للمزيد ينظر:
Nicole O.: The Syrian Refugee Crisis, articale precite, p – 257 etc.

[26]. ينظر تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الخاص بالاعتبارات القانونية بشأن عودة ملتمسي اللجوء واللاجئين من اليونان إلى تركيا كجزء من التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في معالجة أزمة الهجرة في إطار البلد الثالث الآمن ومفهوم اللجوء الأول، 23 مارس 2016، ص 6، متاح على الموقع: http://www.unhcr.org/56f3ec5a9.pdf

[27]. تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، الخاص بالنظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 9 من الاتفاقية - التقرير الجامع للتقرير الدوري الرابع إلى السادس للدول الأطراف: سابق الذكر.

[28] .UNHCR, Resettlement Fact Sheet, 2015, available at http://www.unhcr.org/524c31a09.pdf .

إذ يحاول مكتب المفوضية في تركيا ضمان إعادة توطين اللاجئين السوريين وغير السوريين من تركيا، وقدم 18،260 حالة لإعادة التوطين في عام 2015. 72 ومع ذلك، ففي عام 2015، تم إعادة توطين 7،567 شخص من تركيا، منهم 1،140 سوري. 0.25 في المائة من سكان البلد البالغ عددهم 3 ملايين نسمة، وتزايد عدد طالبي اللجوء واللاجئين....

UNHCR, Stabilizing the Situation of Refugees and Migrants in Europe: Proposals to the Meeting of EU Heads of State or Government and Turkey on 7 March 2016, 3 March 2016, available at http://www.unhcr.org/56d94f7e9.pdf , p. 4.

والوقت الذي يتعين على شخص ما أن ينتظره، ليصل إلى مرحلة إعادة توطينه من تركيا، سيعتمد على مجموعة متنوعة من العوامل - ليس فقط الوقت الذي تستغرقه إجراءات اللجوء الوطنية، ولكن أيضا عدد الأماكن التي يتم فيها فتح أبواب إعادة التوطين التي يقدمها المجتمع الدولي.

ولكن هنا ينبغي على الدول الغنية في الاتحاد الأوروبي، وفي أماكن أخرى من العالم- بما يتماشى مع مفهوم التعاون الدولي المنصوص عليه في اتفاقية اللاجئين - أن تتقاسم المسؤولية عن بعض ملتمسي اللجوء واللاجئين في تركيا البالغ عددهم 3 ملايين، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان وصولهم في الوقت المناسب إلى بلد إعادة التوطين، فضلا عن "مسارات القبول" الأخرى ، من قبيل الخيارات التي تسمح للاجئين بدخول البلد وإقامته بصورة قانونية.

ومع ذلك، فإن معظم بلدان العالم تواصل التهرب من مسؤولياتها المتعلقة بإعادة التوطين- ليس فقط فيما يتعلق بتركيا، بل نحو الدول الأخرى التي تستضيف عددا كبيرا من اللاجئين. [29] حيث أنّ 30 بلدا فقط في العالم تقدم مكنة إعادة توطين للاجئين بشكل عام[30].

في حين أن الصفقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا تشير إلى زيادة عملية إعادة التوطين من تركيا، ولكن في ذات الوقت لا تزال الالتزامات المحددة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد غير واضحة، حيث تمّ إعادة التوطين بشكل استثنائي لـ 72 الف شخص فقط، كما تشير الصفقة إلى إمكانية إنشاء "خطة قبول إنسانية طوعية"، هذا و"إن المعابر غير المنتظمة بين تركيا والاتحاد الأوروبي تنتهي أو على الأقل قد خفضت بشكل كبير ومستدام"،[31] و لم يكن هناك سوى القليل من الزخم الواضح على هذا الجانب من الصفقة على الأقل من جانب الدول الأوروبية.

حيث أوضح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في يتوقع تقاسماً أكبر للمسؤولية تجاه اللاجئين، من جانب الحكومات الأوروبية [32]، مما يعني أنّه ينبغي للدول الأعضاء في الاتحاد

---

[29] . Amnesty International, The Global Refugee Crisis: A Conspiracy of Neglect, AI Index POL 40/1796/2015, 15 June 2015, available at :https://www.amnesty.org/en/documents/pol40/....

(7) حيث قدمت إلى الولايات المتحدة معظم طلبات اللجوء المقدمة خلال هذه الفترة، تليها ألمانيا، وحصلت السويد و المملكة المتحدة على العدد الرابع والخامس الأكبر من طلبات اللجوء. فرنسا، التي صنفت وثالثا، لا ينظر في هذا التقرير بسبب قلة عدد طلبات اللجوء السورية المقدمة في البلاد في 2012 و 2013 و 2014.

[31] . Council of the European Union, “EU-Turkey Statement,” 18 March 2016, available at http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2016/03/18-eu-turkey-statement/.

[32] .Recep Tayyip Erdoğan, “When the World Failed Syria, Turkey Stepped In. Now Others Must Help,” The Guardian, 23 May 2016, available at : http://www.theguardian.com/commentisfree/2016/may/23/world-failed-syria-turkey-refugee-crisis.

الأوروبي أن تنظر، دون إبطاء في تفعيل مثل هذا المخطط، بأعداد أكثر من الحالية ، لتكون عملية اعادة التوطين فعالة ومجدية، حيث لم يحصل أي سوري على إذن للبقاء لأسباب إنسانية من قبل ألمانيا والسويد و المملكة المتحدة في 2013 حتى 2014 [33].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أشكالا أخرى من الحماية المؤقتة، أخذت تطبقها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، [34] بالإضافة إلى كونها جزءا من نظام الحماية المؤقتة الإقليمية، حيث تقدم أشكالا متميزة من الحماية المؤقتة على المستوى الوطني، على سبيل المثال، تمنح ألمانيا والمملكة المتحدة من الناحية الفنية حماية مؤقتة للسوريين المقبولين من خلال برامج إعادة التوطين، حيث يحصل السوريون في المملكة المتحدة، على إقامة مؤقتة لمدة خمس سنوات؛ بعد هذه الفترة، الأفراد قد تنطبق على تسوية دائمة[35]. بينما في ألمانيا فقد اعترف للسوريين في إطار برنامج إعادة التوطين المطبق في ألمانيا بمكنة الحصول على تصاريح إقامة قابلة للتجديد لمدة سنتين[36]، بالإضافة إلى ذلك، فقد منح السوريون حق اللجوء الانساني في ألمانيا، إلا في الحالات التي لا تستوفي شروط الإلغاء أو الانسحاب [37].

المبحث الثالث

المسؤولية الدولية لحماية اللاجئين السوريين على وفق مبدأ حق اللجوء الانساني

في مسعى من دول الاتحاد الأوروبي، إلى منع ملتمسي اللجوء واللاجئين من الوصول إلى أراضيها، في إطار ما بات يعرف بـ "سياسات حصن أوروبا"، أقام الاتحاد الأوروبي أسوارا على الحدود البرية، ووزع عددا كبيرا من الحراس على الحدود، وأجرى صفقات مع البلدان المجاورة لإبعاد الناس عن الوصول اليها [38]، وتبنّي بعض السياسات التي قد أدخلت في محاولة لمعالجة الهجرة غير النظامية وظاهرة تهريب الناس الخطيرة، وفي ذات الوقت فشل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تبنّي طرق آمنة وقانونية بديلة للهجرة إلى الاتحاد الأوروبي

[33] .Bitoulas, A: 2015. “Asylum Applications and First Instance Decisions on Asylum Applications: 2014.” Population and Social Conditions: Data in Focus 3/2014. Luxemburg: Eurostat, European Commission.

[34] .EU Directive 2001/55/EC.

[35] .UK Home Office 2013; UK Home Office 2014a.

[36] .Miller, Andrew, and Cynthia Orchard. 2014. Forced Migration Policy Briefing 10: Protection in Europe for Refugees from Syria. Oxford: Refugee Studies Centre, Oxford Department of International Development.

[37] (قانون الإقامة الألماني، German Residence Act, section 26[1] and 26[3]).

[38] .Amnesty International, Fear and Fences: Europe’s Approach to Keeping Refugees at Bay, 17 November 2015, AI Index EUR 03/2544/2015, available at https://www.amnesty.org/en/ ...

بأعداد كبيرة، حيث أعادت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي توطين155 ، 8 لاجئا فقط من جميع أنحاء العالم في عام 2015[39].

ونتيجة لهذا الواقع الاليم فقد تزايدت حالة التشاؤم بشكل كبير، بشأن قدرت اللاجئين على العودة إلى البلدان التي مزقتها الصراعات أو مقدرتهم على البقاء والاستقرار فيها، ولم تواجه أي احتمال معقول للوصول إلى الاتحاد الأوروبي من خلال قنوات آمنة ومنتظمة، وبذلك فإنّ أعداداً غير قليلة من الناس قد خاطروا بحياتهم في رحلات غير منتظمة برّا أو بحراً للوصول إلى ملاذ آمن في دول أوربا.

وجدير بالذكر هنا؛ أنّه في عام 2015 فقط، سجّلت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من مليون نسمة من المهاجرين غير النظاميين إلى أوروبا، منهم حوالي 850 الف منهم دخلوا عبر الجزر اليونانية، وبيّنت المنظمة الدولية للهجرة[40] وإنّ 3،771 من المهاجرين واللاجئين قد لقوا حتفهم في محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط في عام 2015، بما في ذلك 805 على طريق شرق البحر الأبيض المتوسط [41]، وفي عام 2015، تم ترتيب 90٪ من الرحلات غير النظامية إلى أوروبا من خلال المهربين غير الشرعيين، حيث نشأت صناعة تولد إيرادات تقدر ب5-6 مليار دولار أمريكي سنويا، ووفقا للوكالات الحكومية الدولية المعنية بإنفاذ القانون، INTERPOL and Europol ، فقد ازداد تهريب الأشخاص على نحو ملحوظ، نتيجة استجابة الدول للضوابط التي أقرّها الاتحاد الأوروبي الصارمة على الحدود [42].

هنا يمكن أن نبيّن بشكل واضح، بأنّ إيفاء تركيا بالمتطلبات الأولى للاتفاق مع الاتحاد الأوروبي – التركى، لم يبيّن على نحو واضح ما إذا كان ملتمسو اللجوء يحصلون على معاملة عادلة وفعالة لتحديد وضعهم القانوني أو لا، إذ يتبيّن من خلال المؤشرات الواقعية والمعطيات العملية، أنّ نظام اللجوء في تركيا ما زال وليدا قيد التطور، ولا يستطيع أن يستوعب إشكالية طلب اللجوء من قبل الملايين من طالبي اللجوء واللاجئين في البلد.

بينما في المقابل نجد أنّ نظام الإجراءات والتشريعات المتعلقة باللجوء، النافذة في أوربا منذ عام 1999، عملت على إنشاء نظام اللجوء الأوروبي المشترك ، وأنشأت مجموعة من

---

[39] .Eurostat, “Resettled Persons – Annual data,” n.d., available at http://ec.europa.eu/ ...

[40] .International Organization for Migration, “IOM Counts 3,771 Migrant Fatalities in Mediterranean in 2015,” January 2016, available at https://www.iom.int/news/...2015.

[41] .nternational Organization for Migration, “IOM Counts 3,771 Migrant Fatalities in Mediterranean in 2015,” January 2016, available at https://www.iom.int/...2015.

[42] .INTERPOL-Europol, Migrant Smuggling Networks, 17 May 2016, available at http://www.europol.europa.eu/sites/default/files/publications/ep-ip_report_....pdf , p. 4.

السياسات والمعايير الخاصة باللجوء المشتركة على مستوى الاتحاد الأوروبي، تعمل بموجبها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث بات هذا النظام يهدف إلى تحقيق معايير موحدة لتعزيز التعاون العملي بين الدول الأعضاء والدول التي تقارب أنظمتها من النظام الأوربي للجوء الانساني[43]. وهو يتألف من عدة توجيهات ولوائح التي تفصل مسؤوليات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في استقبال طالبي اللجوء، وتجهيز متطلباتهم، وتوفير الحماية لهم.

وقد تمّ في ظل هذه البرامج و السياسات منح اللاجئين السوريين حق اللجوء في كلٍّ من ألمانيا، والسويد، والمملكة المتحدة، وعدد غير قليل من متلقي الحماية الدولية[44]، ويشمل أولئك الذين حصلوا على وضع اللاجئ أو الحماية الفرعية، وهناك تقدير تقريبي لعدد السوريين الذين منحوا الحماية (بمن فيهم اللاجئون إعادة التوطين، اللجوء، والحماية المؤقتة) في ألمانيا، السويد، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، بحلول نهاية عام 2014، هو 125 ألف هذا الرقم هو 3.4 في المئة من مجموع السكان المسجلين في البلدان المجاورة، بالمقارنة مع إجمالي عدد السوريين الممنوحة فإن نظام الحماية في هذه الدول الأربع شمل تقريبا 812،137 سوري .

أمّا بالمسبة للدعم المالي؛ فإنّه وعلى وجه التحديد تقدمت ألمانيا لمساعدة اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة بمساعدة مالية بلغت 448 مليون دولار أمريكي موّلت فيه علميات تجهيز المساعدات الإنسانية للأزمة السورية من عام 2012 حتى عام 2014، ومن ثم قدمت مبلغ 965،190،131 دولار أمريكي، حينما تقدمت المملكة العربية السعودية بمبلغ قدره 655،016،118 دولار أمريكي، وتقدمت اليابان بـ 781،622،91 دولار أمريكي، وقدمت كندا مبلغ 477 069 80 دولارا وتقدمت الولايات المتحدة بـ (149 مليون دولار)، والكويت (93 مليون دولار)، واليابان (35 مليون دولار). كما وساهمت المملكة المتحدة والسويد بمبلغ 24 مليون دولار أمريكي و 1 مليون دولار أمريكي على التوالي.[45]

وقد تم في ألمانيا أعادة توطين أكثر من (941 لاجئا سوري)، وأعلنت ألمانيا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة بأنهم ملتزمون في قبول توطين اللاجئين السوريين الإضافيين، وفي مارس 2013، أعلنت ألمانيا عن بدء برنامج قبول اللاجئين السوريين، معظمهم من لبنان وهم من السوريين المعترف بهم كلاجئين، وذلك من خلال يحصل هذا

---

[43] . وهذه البلدان تتمثّل بـ 44 بلدا هي 28 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، أيسلندا، ليختنشتاين، الجبل الأسود، النرويج، صربيا، سويسرا، جمهورية يوغوسلافيا السابقة ومقدونيا، وتركيا، وكذلك أستراليا وكندا واليابان ونيوزيلندا وجمهورية كوريا، و الولايات المتحدة الأمريكية, UNHCR 2014d (.5)

[44] .“international protection” as defined in the 2011 EU directive on the standards for qualification of beneficiaries of international protection. See EU Directive 2011/95/EU, article 2(b).

[45].UNHCR2015 .g

البرنامج على تصريح إقامة مؤقت مدته سنتان يمكن تمديده[46]. وتعهدت الحكومة الوطنية الألمانية باستقبال 20 ألف لاجئ سوري من خلال هذا البرنامج. [47]

وتمنح ألمانيا من الناحية الفنية حماية مؤقتة للسوريين المقبولين من خلال برامج إعادة التوطين، وبحلول نهاية عام 2014، قدمت ألمانيا الحماية لأكبر عدد من السوريين (حوالي 67 الف) من بين البلدان الأوربية، وهو ما يعني أن ألمانيا هي أكبر دولة أوربية وفرت الحماية للاجئين السوريين في أزمة اللاجئين حيث تأخذ أنشطتها في هذا المجال حيزا ملحوظا لحماية اللاجئين السوريين، وتمثل نماذج إيجابية يمكن أن تشجع الدول الصناعية الأخرى في جميع أنحاء أوروبا و الولايات المتحدة الامريكية وكندا للمبادرة بالفاعل بشكل إيجابي مع أزمة اللجوء الانسانية في الوقت الحاضر.

المبحث الرابع

دور المفوضية السامية لحقوق اللاجئين الدولية في أزمة اللاجئين السوريين في تركيا وألمانيا

للأسف تؤشر حالة غياب للبيانات الشاملة والمتاحة للجمهور، من قبل المفوضية السامية لحقوق اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، حول تطبيق نظام اللجوء الجديد في تركيا، ونتيجة لذلك، فإن أعداد وجنسيات اللاجئين غير السوريين في البلاد غير معروفة بصورة دقيقة، والمعلومات الوحيدة الواضحة والمتوفرة للجمهور، هي حول العدد الإجمالي بحسب عدد اللاجئين السوريين المسجلين داخل المخيمات التي تديرها الحكومة التركية.[48]

وفي الآونة الاخيرة تفاقمت الفجوة المعلوماتية الناجمة عن ندرة البيانات المتاحة للجمهور، بسبب رفض السلطات التركية تقديم المعلومات عندما تمّ الطلب منها بهذا الصدد، حيث سبق أن رفضت السلطات التركية طلب منظمة العفو الدولية عقد اجتماع في آذار / مارس 2016، ورفضت تقديم أي من البيانات التي طلبها الباحثون كتابة.

وعندما بعثت منظمة العفو الدولية برسالة إلى المديرية العامة للدفاع عن حقوق الإنسان، وفي 2 شباط / فبراير 2016،تطلب فيها معلومات عما يلي:

1- عدد مقدمي طلبات الحماية الدولية (اللاجئون واللاجئون المشروطون والمستفيدون من الحماية الفرعية).

---

[46] . Nicole O.: The Syrian Refugee Crisis, article precite, p – 259. & Miller, Andrew, and Cynthia Orchard. 2014. Forced Migration Policy Briefing 10: , article precite.
[47] .German Federal Ministry of the Interior 2014 b.
[48] . بيانات المديرية العامة لإدارة الهجرة التركية ، "الحماية المؤقتة"، 5 أيار / مايو 2016، متاحة على الموقع:

http://www.goc.gov.tr/icerik3/temporary-protection_915_1024_4748.

2- عدد القرارات الإيجابية وانهيارها؛

3- فضلا عن عدد الاشخاص الذين لم يتقدموا بعد بطلب للحصول على وضع الحماية الدولية، ولكنهم قدموا مقابلة معهم من أجل تقديم طلب .[49]

ولكنها تفاجأت في 19 فبراير / شباط 2016 برفض الطلب كتابة، على أساس أن بعض هذه الاحصاءات (حتى أواخر مايو / أيار 2016) لم تكن متوفرة، وأن توفير أي من الاحصاءات الاخرى لم يكن مسموحا به بموجب قانون حرية المعلومات[50].

بعد ذلك ناشدت منظمة العفو الدولية في 4 مارس / آذار 2016، اعادة النظر بقرار الرفض والسماح بتقديم معلومات عن الطلبات التي يجري الاستفهام عنها[51] ، ولكنّ اللجنة رفضت ذلك مرّة أخرى في 4 أبريل / نيسان، وأبلغت منظمة العفو الدولية أنها رفضت الطعن[52].

وفي 29 آذار / مارس 2016، أرسلت منظمة العفو الدولية طلبا إلى مكتب رئيس الوزراء للحصول على معلومات عن الدعم السكني المقدم إلى ملتمسي اللجوء واللاجئين؛ و في أواخر أيار / مايو 2016، لم يكن هناك أي رد [53].

وجدير بالذكر هنا؛ أنّ جميع منظمات المجتمع المدني الأخرى قد واجهت صعوبات مماثلة في الحصول على المعلومات من السلطات التركية.[54]

تشير الكثر من الأدلة المتاحة واقع العملي في تركيا، إلى أنّ العديد من الأحكام الحاسمة والمهمة الفاعلة في نظام اللجوء الجديد المطبق في تركيا، على النحو المبين في قانون الأجانب والحماية الدولية، لا يتم إعمالها حقيقة في الممارسة العملية.

---

[49]. رسالة من منظمة العفو الدولية (أنقرة)، 2 شباط / فبراير 2016.

[50] . رسالة إلى منظمة العفو الدولية تركيا، 19 شباط / فبراير 2016، رقم المرجع 89486870-622.03-6764.

[51]. رسالة من منظمة العفو الدولية تركيا إلى المجلس لتقييم معلومات الطلبات، 4 مارس 2016.

[52]. رسالة من المجلس لتقييم معلومات تطلب منظمة العفو الدولية تركيا، 4 أبريل 2016، الرقم المرجعي 88428622-403-622.01.

[53]. رسالة من منظمة العفو الدولية تركيا إلى مكتب رئيس الوزراء، 29 مارس 2016.

[54] . Norwegian Organisation for Asylum Seekers, Seeking Asylum in Turkey: A Critical Review of Turkey's Asylum Laws and Practices, April 2016, available at http://www.noas.no/wp-content/uploads/2016/04/NOAS-rapport-Tyrkia-april-2016.pdf , fn 33; Hacettepe University Migration and Politics Research Center and Turkish Confederation of Employer Associations, Perspectives, Expectations and Suggestions of the Turkish Business Sector on Syrians in Turkey, 30 December 2015, available at http://tisk.org.tr/wp-content/uploads/2016/01/goc-rapor-ing.pdf , p. 74-75; RRT Report, December 2015, p. 9-10.

وذلك الحال ليس مستغربا في حقيقة الأمر، بسبب أنّ وضع إجراءات لجوء بموجب أنظمة قانونية جديدة، وإنشاء مؤسسات جديدة وتدريب الموظفين الجدد والعاملين المتخصصين في مسائل اللجوء و الاغاثة الانسانية، عادة ما يستغرق وقتا طويلا، وهو أمر صعب تحققه في وقت قصير على أية حال.

ومما لا يثير الدهشة هنا؛ هو أنّه لا تزال هناك نقوص وثغرات في القدرات المؤسسية داخل نظام اللجوء التركي نفسه، حيث بقيت شرطة الأجانب، التي كانت مسؤولة عن اتخاذ قرارات اللجوء قبل عام 2014، تواصل أعمالها في تسجيل مقدمي طلبات الحماية الدولية حتى مايو / أيار 2015.[55]

ومنذ أن دخل قانون اللجوء الجديد التركي حيز التنفيذ، فشلت السلطات التركية في توضيح موقف المئات من آلاف طالبي اللجوء غير السوريين، الذين تلقوا قرارا بشأن مصير وضع الحماية الدولية - سواء كان إيجابيا أو سلبيا.

ولكنّ عدد الأشخاص الذين قبلت طلباتهم بالحماية الدولية غير معروف تحديدا على وجه الدقة، نظرا لأن المعلومات العامة الصادرة من مراكز صنع القرار متناقضة ومحدودة جدا.

وقد أبلغت السلطات التركية رسميا المفوضية الأوروبية بأنهم اتخذوا ما مجموعه 459 قرارا في عام 2015، دون أن يشيروا إلى معدل القبول الخاص بتلك الطلبات من عدمه،[56] ولكنهم أكدوا في وقت لاحق أنه في عام 2015 بأنّهم قاموا بما يقرب من عشرة أضعاف هذا العدد، أي 4115 قرارا منها (364 3 منحة إيجابية من وضع الحماية الدولية، وتمّ رفض 751 طلبا.[57]

ولم يتم الكشف عن توزيع الطلبات الناجحة ممن حصلوا على صفة "اللاجئ"، أو صفة "اللاجئ المشروط"، أو حصلوا على "الحماية الفرعية"، وفي وقت لاحق، ادعت اللجنة أنها تمكنت من توسيع عملياتها من المعدل السابق – وتوصلت إلى حسم عدة مئات أو عدة ألاف من

---

[55] . RRT Report, December 2015, p. 31.

[56]. تقرير اللجنة الأوروبية، خطة العمل المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا - تقرير التنفيذ الثاني، 10 شباط / فبراير 2016، ص 9، متاح على الموقع: http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we-d...pdf.

[57] .Directorate General of Migration Management, 2015 Türkiye Göç Raporu, April 2016, available at http://www.goc.gov.tr/files/files/_2015_....._rapor_18_04_16.pdf , p. 80-81.

الطلبات في عام كامل (2015) - لاتخاذ أكثر من 30 الف قرار في شهر واحد (أبريل 2016)[58].

وبغض النظر عن عدد طلبات اللجوء التي تمت معالجتها، فإنّه لا تزال هناك هفوات و ثغرات تتعلق بنوعية عملية صنع القرار، حيث لا تفي السلطات التركية باستمرار بأحكام الإنصاف الإجرائي المنصوص عليها في قانون الأجانب والحماية الدولية، على الرغم من أن القانون ينص على أن القرار الخاص برفض طلب الحماية الدولية يجب أن يتضمن "الأسباب المادية والأسس القانونية" للرفض.[59]

وقد أعلنت منظمة العفو الدولية بأنّ أيّاً من القرارات السلبية التي ردت الطلبات الخاصة بالحماية الدولية التي نظرتها اللجنة، لم تتضمن أي تفاصيل حول أسباب رفضها،[60] لا بل أنّ السرعة التي أوردت بها التقارير الخاصة بـ 30 ألف قرار التي صدرت في أبريل / نيسان 2016 تثير شكوكا جدية بشأن جودتها الحقيقية.

بالإضافة إلى ذلك؛ فإنّ الحدود الزمنية لإجراءات اللجوء لا تنفذ عمليا؛ ولا يوجد حد إلزامي لمدة 30 يوما بين تقديم الطلب ومقابلة التسجيل (التي يمكن أن تمتد إلى عدة أشهر في بعض الأماكن)[61] أو الحد غير الملزم لمدة ستة أشهر لاستيفاء طلبات اللجوء.

وعلاوة على ذلك، فإنّ حقوق الملتمسين للجوء التي لا تزال طلباتهم غير منجزة أو في طور المراجعة الإدارية والطعن القضائي – على نحو ما مبين في القانون المتعلق بالأجانب والحماية الدولية[62]، لا تزال معلّقة، إذ أفادت المفوضية الأوروبية أن المحاكم الإدارية كانت قد حسمت في الفترة ما بني 2014 وأيار / مايو 2016 على 28 قضية فقط، منها 19 قضية تتعلق برفض طلبات الحماية الدولية، وبالنظر إلى أن أعدادا من آلاف الأشخاص داخل نظام الحماية الدولية، فإنّ ما يوضحه العدد المتدني جدا من القضايا المحسومة أو التي تصل إلى المحاكم يثير

[58]. تقرير المفوضية الأوروبية، التقرير الثالث عن التقدم الذي أحرزته تركيا في الوفاء بمتطلبات خارطة طريق تحرير التأشيرات، 4 أيار / مايو 2016، ص 15، متاحة على الموقع التالي: http://ec.europa.eu/dgs/home.pdf

[59] .LFIP Art. 78(6)

[60] .RRT Report, December 2015, p. 37.

[61] .LFIP Art. 75(1); RRT Report, December 2015, p. 31.

[62] .LFIP Art. 78(1); Refugee Rights Turkey, Country Report: Turkey, ECRE-AIDA Asylum Database Information, May 2015, available at http://www.asylumineurope.org/sites/default/files/report-download/aida_turkey_final.pdf , p. 23; & European Commission, Third Report on Progress by Turkey in Fulfilling the Requirements of its Visa Liberalisation Roadmap, 4 May 2016, available at http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we-do/policies/.....pdf, p. 15.

شكوكا خطيرة بشأن إمكانية الاطلاع على إجراءات دقيقة وفعالة بصدد المراجعة والنقض بصورة فعالة وعادلة[63].

والمشكلة الخطيرة التي يمكن أن تثار هنا؛ هي أنّه لما كان قانون الأجانب والحماية الدولية ينص على الاحتجاز الإداري لأنواع معينة من ملتمسي اللجوء، بدلا من أن يقر لهم في ذات الوقت الحصول على إجراءات عادلة ومنصفة للجوء يشكل مشكلة خاصة،[64] حيث أنّه بموجب القانون التركي، تخضع طلبات الحماية الدولية المقدمة لإجراءات معجلة[65]، ووفقا لمنظمات المجتمع المدني العاملة مع اللاجئين، يواجه ملتمسو اللجوء المحرومون من حريتهم في تركيا، صعوبات لا حصر لها في التماس التمثيل القانوني وضمانه، ويواجه المحامون مشاكل في زيارة العملاء المحتجزين - الذين غالبا ما يكونون في مواقع نائية جدا في جميع أنحاء البلاد – ومشاكل أخرى في الحصول على توكيل محام[66].

هذا وقد أبلغ المحامون ومنظمات المجتمع المدني عن انتهاكات خطيرة بشكل خاص لحقوق الإنصاف الإجرائية لطالبي اللجوء واللاجئين المحتجزين في مراكز Erzurum ،[67] وهو نفس المرفق الذي وثقت فيه منظمة العفو الدولية انتهاكات جسيمة في أواخر عام 2015 ،[68] وهو ذات المكان الذي يشير إليه الاتفاق المبرم مع الاتحاد الأوروبي لكي يكون مركز إقامة للاجئين العائدين.[69]

---

[63] . LFIP Art. 80.

[64] . European Commission, Third Report on Progress by Turkey in Fulfilling the Requirements of its Visa Liberalization Roadmap, 4 May 2016, p. 16. available at http://ec.europa.eu/dgs/...

[65] . LFIP Art. 79(1)(ç).

[66] Mülteci-Der and Pro-Asyl, Observations on the Situation of Refugees in Turkey, 22 April 2016, available at https://www.proasyl.de/wp-content/uploads/2015/12/M%C3%BClteci-DER-OBSERVATIONS-ON-REFUGEESITUATION-TURKEY-APRIL-2016.pdf, p. 6-14; RRT Report, December 2015, p. 52.

[67] . Amnesty International Turkey, "Aşkale Geri Gönderme Merkezi'nde Neler Oluyor?," 2 January 2016, available at http://amnesty.org.tr/icerik/2/1776/askale-geri-gonderme-merkezi%E2%80%99nde-neler-oluyor.

[68]. منظمة العفو الدولية، حارس بوابة أوروبا: الاحتجاز غير المشروع للاجئين وترحيلهم من تركيا، مؤشر منظمة العفو الدولية EUR 44/3022/2015 ، 16 كانون الأول / ديسمبر 2015، متاح على الرابط التالي:

https ://www.amnesty.org/en/documents/eur44/3022/2015 / EN /.

[69]. المفوضية الأوروبية، التقرير الثالث عن التقدم الذي أحرزته تركيا في الوفاء بمتطلبات خارطة طريق تحرير التأشيرات، 4 أيار / مايو 2016، ص 16، متاحة على الموقع التالي: :
...http://ec.europa.eu/dgs/home-affai.

وتثار هنا هذه المخاوف بشأن وصول المحتجزين إلى إجراءات عادلة وواضحة بشكل خاص في سياق صفقة الاتحاد الأوروبي-تركيا، وذلك نظرا إلى أن معظم ال 441 شخصا الذين أعيدوا من اليونان بموجب شروط الصفقة قد اعتقلوا، [70]، ونفى بعضهم الحصول على تمثيل قانوني - بما في ذلك في معسكر الاعتقال في Düziçi في محافظة عثماني [71]، وهذا هو المرفق الذي أظهر فيه بحث منظمة العفو الدولية في أواخر عام 2015 أن الناس يتعرضون للضغط أو يجبرون فعليا على العودة إلى أوطانهم، التي يؤكد فيها خطر وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في العراق وسوريا [72].

وهنا تجدر الاشارة؛ إلى أنّه منذ عام 2012، فإنّ الاحصائيات الرسمية تشير إلى أنّ ألمانيا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة قد شهدت جميعها نموا كبيرا وعدد طلبات اللجوء السورية التي تم تلقيها وعدد السوريين الممنوح لهم اللجوء، حيث تلقت ألمانيا والسويد حتى الآن أكبر عدد من طلبات اللجوء لمواطنين سوريين من الدول المجاورة لسوريا على مدى ثلاث سنوات تبدأ في عام 2012 بين عامي 2012 و 2014، حيث تلقت ألمانيا 61،885 طلب اللجوء السوري ، وتلقت السويد 55،210 ، على العكس من حالة المملكة المتحدة والولايات المتحدة فإن عدد طلبات اللجوء السوري اليهما كان متواضعا.

ففي حين تلقت ألمانيا 41،100 طلب لجوء سوري في عام 2014 وحده، أي ما يعني أكثر من ثلاثة أضعاف عددهم في عام 2013 (12،855) وخمسة أضعاف عدد الطلبات المستلمة في عام 2012 (7،930)، وهو ما يعني بشكل عام، أن ألمانيا منحت حق اللجوء لأكبر عدد من

---

[70] .Dutch Council for Refugees and European Council on Refugees and Exiles, The DCR/ECRE Desk Research on Application of a Safe Third Country and a First Country of Asylum Concepts to Turkey, May 2016, available at http://www.statewatch.org/news/2016/....pdf , para. 32.

[71] .Amnesty International, "Urgent Action: Syrians Returned from Greece, Arbitrarily Detained," AI Index EUR 44/4071/2016, 19 May 2016, available at https://www.amnesty.org/en/documents ...; Patrick Kingsley and Eiad Abdulatif, "Syrians Returned to Turkey under EU Deal 'Have had no Access to Lawyers'," The Guardian, 16 May 2016, available at http://www.theguardian.com/world/2016/may/16/syrian ...; European United Left – Nordic Green Left – European Parliamentary Group, "What Merkel, Tusk and Timmermans Should Have Seen During their Visit to Turkey," May 2016, available at http://www.statewatch.org/news/2016/may/ep-GUENGL-report-refugees-Turkey-deal.pdf.

[72] .Amnesty International, Europe's Gatekeeper: Unlawful Detention and Deportation of Refugees from Turkey, AI Index EUR 44/3022/2015, 16 December 2015, available at https://www.amnesty.org/en/documents/eur44/3022/2015/en/.

السوريين (965،39) من 2012 إلى 2014 أكثر من أي دولة اوربية خارج دول الجوار السوري.[73]

المبحث الخامس

تقييم سياسات الهجرة وقواعد اللجوء المطبقة في أزمة اللاجئين السوريين في كل من تركيا وألمانيا

يستند قانون الأجانب والحماية الدولية التركي الصادر عام 2013، سالف الذكر، إلى حد كبير إلى قانون الاتحاد الأوروبي المعروف باسم قانون "اكتساب اللجوء" الذي يهدف إلى إنشاء نظام أوروبي مشترك للجوء، وعلى هذا النحو، يتضمن القانون التركي الجديد العديد من نماذج الصيغ القانونية والإجراءات التي تبناها قانون اللجوء في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المفاهيم المثيرة للجدال الفقهي والقانوني منها "المعالجة المعجلة" والاحتجاز الإداري لبعض فئات مقدمي طلبات اللجوء[74].

وينص قانون الأجانب والحماية الدولية على هيكل مزدوج للجوء، فمن جهة يكوّن وضعاً قانونياً متميّزاً للاجئين القادمين من سوريا، والذين يمكن أن يحصلون على "الحماية المؤقتة".[75]

ومن ناحية أخرى، فإنّ ملتمسو اللجوء من البلدان الاخرى، من الذين لا يمكن منحهم واحدة من ثلاث حالات "للحماية الدولية" من الادارة العامة للاجئين، ومنهم:

(1) "اللاجئين" الذين يفرون من أحداث في أوروبا، وهم من يتم معاملتهم على وفق مبدأ اللجوء الكامل في تركيا؛

(2) "اللاجئون المشروطون" وهم الذين يفرون من أحداث خارج أوروبا، والذين يجب أن ينتظروا إعادة توطينهم في بلد ثالث؛

(3) وهم المستفيدون من "الحماية الفرعية" الذين لا يتأهلون لاجئين أو لاجئين مشروطين ولكنهم يحتاجون إلى الحماية، لأنهم يواجهون عقوبة الإعدام أو التعذيب أو العنف المعمم الذي يصل إلى مستوى النزاع المسلح في بلدهم الأصلي.[76]

---

[73] .Nicole O.: The Syrian Refugee Crisis, article precite, p – 267.

[74] .Refugee Rights Turkey, Country Report: Turkey, ECRE-AIDA Asylum Database Information, December 2015, available at http://www.asylumineurope.org/sites/default/files/report-download/aida_tr_update.i.pdf, p. 18 [RRT Report, December 2015].

[75] .LFIP Art. 91; Republic of Turkey, Temporary Protection Regulation, 22 October 2014, available at http://www.goc.gov.tr/files/_dokuman28.pdf [TPR].

وبالنسبة لجميع مقدمي طلبات الحماية الدولية ، فإن تركيا لديها ما يسمى " satellite city policy"، التي تتطلب منهم العيش في مقاطعة معينة،[77] كما طلبت السلطات في تركيا من اللاجئين السوريين، ممن هم تحت الحماية المؤقتة، البقاء في المقاطعة التي سجلت فيها لأول مرة .[78]

وعلى وفق قواعد النظام الجديد، فإن الدور الدقيق للمفوضية، الذي كان على مدى عقود هو صانع قرار مركز اللاجئ بحكم الأمر الواقع في تركيا، غير واضح، من الناحية النظرية، وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عمليا إجراءات التسجيل لغير السوريين، وتحديد وضع اللاجئ لعدد محدود من الأفراد الذين يعتبرونهم ضعفاء بشكل خاص - استنادا إلى ولاية المفوضية نفسها وليس القانون التركي - فضلا عن تجهيز وإعادة التوطين، ولا سيما اللاجئون السوريون الضعفاء، وبحسب منظمة حقوق اللاجئين في تركيا، فإن الأهمية القانونية لقرارات مفوضية الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في نظام اللجوء الجديد في تركيا غير واضحة.[79]

عند صرف النظر إلى الاتفاقية الأوربية التركية، فإنّه يجب ابتداءً الاعتراف بحق الدول بموجب القانون الدولي، في أن تتحكم في حدودها؛ ويشمل ذلك حقها في طرد الرعايا الأجانب من أراضيها في ظل ظروف محددة وتوفر شروط معينة، ومع ذلك، فإن أي تدابير لمراقبة الحدود التي يمكن أن تتخذها الدول، يجب أن تمارسها على وفق التزاماتها القانونية المحلية والإقليمية والدولية، وفي حالة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، تشمل هذه الالتزامات التزامات سارية المفعول بموجب اتفاقية اللاجئين، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان،[80]

---

[76] .LFIP Arts. 61-63.35 .

[77] .LFIP Art. 71.

[78] .Norwegian Organisation for Asylum Seekers, Seeking Asylum in Turkey: A Critical Review of Turkey’s Asylum Laws and Practices, April 2016, available at http://www.noas.no/wp-content/uploads/2016/04/NOAS-rapport-Tyrkia-april-2016.pdf, p. 29-30.

[79] .RRT Report, December 2015, p. 9.

[80] . اتفاقية حماية حقوق الإنسان في نطاق مجلس أوروبا، روما في 4 نوفمبر 1950، متاحة على الموقع الألكتروني:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/euhrcom.html

والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،[81] والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[82].

ولابدّ من التنويه هنا؛ إلى أنّ تنفيذ الصفقة الاوربية التركية، قد ساروا ببطء ملحوظ، إذ أنّه بحلول 23 مايو / أيار 2016، أي منذ أن بدأت انشطة إعادة اللاجئين إلى تركيا بموجب الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، تم إعادة توطين 280 لاجئا سوريا فقط من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في إطار الخطة المتبنّاة، وفي الوقت نفسه،[83] لم يُعَد إلى تركيا سوى 441 شخصا من أصل 500 8 شخص (من السوريين وغير السوريين) الذين وصلوا إلى الجزر اليونانية منذ توقيع الاتفاق [84]، وفي 20 أيار / مايو 2016، أصدرت منظمة العفو الدولية في أول سابقة من هذا القبيل، قرارا استئنافيا ضد قرار كان من شأنه أن يؤدي إلى إعادة أحد اللاجئين قسرا إلى تركيا.[85]

وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، فإنّ الأساس القانوني للعودة السريعة لطالبي اللجوء إلى تركيا بموجب الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، هو التوجيه الأوروبي الصادر بشأن إجراءات اللجوء، حيث أنّه بموجب هذا التوجيه، يحق للسلطات الرسمية في اليونان إعادة أي شخص إلى تركيا،[86] في حالة توفر عناصر إضافية مطلوبة بموجب اتفاق الاتحاد الأوروبي

---

[81]. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة، للأمم المتحدة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) (المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر١٩٦٦، تاريخ بدء النفاذ: ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٦ ،وفقا لأحكام المادة ٤، متاح على الموقع :
https://www.unicef.org/arabic/crc/files/ccpr_arabic.pdf

[82]. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة
للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/يناير 1976، وفقا للمادة 27، متاح على الموقع : http://hrlibrary.umn.edu/arab/b002.html

[83] .European Commission, "Operational implementation of the EU-Turkey Agreement," 23 May 2016, , p. 2. available at http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/... - eu-turkey_en.pdf

[84] .European Commission, "Operational implementation of the EU-Turkey Agreement," 23 May 2016, available at http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we-do/policies/european-agenda-migration/press-material/docs/state_of_play_-_eu-turkey_en.pdf, p. 3; Kerin Hope, "Migrant Numbers Returned to Turkey Fall Short," 15 May 2016, available at http://www.ft.com/intl/cms/s....-ee846770ec15.html#axzz494cfylHT .

[85] .Apostolis Fotiadis, Helena Smith and Patrick Kingsley, "Syrian Refugee Wins Appeal against Forced Return to Turkey," The Guardian, 20 May 2016, available at http://www.theguardian.com/world/2016....appeal-against-forced-return-to-turkey.

[86]. الأمر التوجيهي EU/32/2013 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس المؤرخ 26 حزيران / يونيه 2013 بشأن الإجراءات المشتركة لمنح الحماية الدولية وسحبها. Arts. 33(2)(b)-(c), 35, 38 .

التركي، إذ تكون الاعادة في هذه الحال قانونية، والتي سبق أن وثقتها منظمة العفو الدولية وغيرها، ولا يعرف التوجيه مبدأ "الحماية الفعالة" ضمن إجراءات اللجوء المطبقة في تركيا[87].

ومع ذلك؛ فانه بناء على تفسير المفوضية لمصطلح "بلد ثالث آمن" وأول بند من بنود المفاهيم المتعلقة باللجوء، فضلا عن الالتزامات القانونية الدولية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تكون طلبات اللجوء مشروعة، ويجب أن تكون ممارسة اللاجئين لحقوقهم الأساسية موثوقة، بما في ذلك الاستحقاقات الواردة في الاتفاقية [88]، وبشكل أكثر تحديدا، وهو ما يعني وجوب أن يتضمن ما إذا كانت هناك:

1) إجراءات عادلة وفعالة لتحديد وضع اللاجئ فيها؛

2) الوصول في الوقت المناسب لإيجاد حل دائم مثل إعادة التوطين أو الاندماج.

و3) اشباع الحاجات الاساسية الكافية للاجئين، للحفاظ على مستوى معيشي مناسب[89].

---

[87] .UNHCR, Summary Conclusions on the Concept of “Effective Protection” in the Context of Secondary Movements of Refugees and Asylum-Seekers (Lisbon Expert Roundtable, 9-10 December 2002), February 2003, available at http://www.refworld.org/docid ...l, para. 10.

[88] .UNHCR, Problem of Refugees and Asylum-Seekers Who Move in an Irregular Manner from a Country in Which They Had Already Found Protection, EXCOM Conclusion No. 58 (XL), 13 October 1989, available at http://www.unhcr.org/3ae68c4380.html; UNHCR, Summary Conclusions on the Concept of “Effective Protection” in the Context of Secondary Movements of Refugees and Asylum-Seekers (Lisbon Expert Roundtable, 9-10 December 2002), February 2003, available at http://www.refworld.org/docid/3fe9981e4.html ; UNHCR, Legal Considerations on the Return of Asylum-Seekers and Refugees from Greece to Turkey as Part of the EU-Turkey Cooperation in Tackling the Migration Crisis under the Safe Third Country and First Country of Asylum Concept, 23 March 2016, available at http://www.unhcr.org/56f3ec5a9.pdf. Also see University of Michigan Law School, The Michigan Guidelines on Protection Elsewhere, 3 January 2007, available at http://www.refworld.org/docid/4ae9acd0d.html.

[89] .UNHCR, Summary Conclusions on the Concept of “Effective Protection” in the Context of Secondary Movements of Refugees and Asylum-Seekers (Lisbon Expert Roundtable, 9-10 December 2002), February 2003, available at http://www.refworld.org/docid/3fe9981e4.html, para. 15(f)-(g); UNHCR, Legal Considerations on the Return of Asylum-Seekers and Refugees from Greece to Turkey as Part of the EU-Turkey Cooperation in Tackling the Migration Crisis under the Safe Third Country and First Country of Asylum Concept, 23 March 2016, p. 1-2. available at http://www.unhcr.org/56f3ec5a9.pdf

ويجب بادئ ذي بدء، يجب أن تكون العملية الإجرائية اليونانية لتحديد "عدم أساس" أو "عدم جواز" الطلب في اللجوء عادلة ومنصفة، ومع ذلك، فقد وثّقت منظمة العفو الدولية عيوبا أساسية في الاجراءات التي تنفذها اليونان بموجب شروط الصفقة.[90]

إذ يجب على السلطات اليونانية عدم إعادة أي شخص معرّض لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في تركيا، أو إرساله إلى مكان ما حيث يتعرض لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهذا لم يكفِ، حيث كشفت منظمة العفو الدولية أدلة ثابتة ومقنعة على أن طالبي اللجوء واللاجئين في تركيا، معرضون لخطر الإعادة القسرية إلى بلدانهم، الأمر الذي يعرّضهم لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في بلدانهم، كما في حالة إجبار اللاجئين للعودة إلى أفغانستان والعراق وسوريا،[91] في 20 أيار / مايو 2016.

وعلاوة على ذلك، لا تزال عمليات إطلاق النار والضرب المبرح على اللاجئين السوريين على الحدود التركية موثقة توثيقا جيدا [92]، وهناك أدلة أيضا على أن اللاجئين السوريين المعينين (بمن فيهم الأطفال) الذين وافقوا بالفعل على العودة من اليونان إلى تركيا بموجب الاتفاقية الاوروبية - التركية، قد تعرّضوا إلى انتهاكات لحقوق الانسان في تركيا، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والحرمان من الوصول إلى التمثيل القانوني المناسب أو الحصول على الرعاية الطبية المتخصصة[93].

---

[90] Amnesty International, “Greece: Refugees Detained in Dire Conditions amid Rush to Implement EU-Turkey Deal,” 7 April 2016, available at https://www.amnesty.org/en/late ....

[91] .Amnesty International, Europe’s Gatekeeper: Unlawful Detention and Deportation of Refugees from Turkey, AI Index EUR 44/3022/2015, 16 December 2015, available at https://www.amnesty.org/en/ .....; Amnesty International, “Turkey ‘Safe Country’ Sham Revealed as Dozens of Afghans Forcibly Returned Hours after EU Refugee Deal,” 23 March 2016, available at https://www.amnesty.org/en/latest/news/ ....; Amnesty International, “Turkey: Illegal Mass Returns of Syrian Refugees Expose Fatal Flaws in EU-Turkey Deal,” 1 April 2016, available at https://www.amnesty.org/en/press-releases/2016/04/turkey-ille ....

[92] .Human Rights Watch, “Turkey: Border Guards Kill and Injure Asylum Seekers,” 10 May 2016, available at https://www.hrw.org/news/2016/05/10/turkey-border-....-asylum-seekers.

[93] .Amnesty International, “Urgent Action: Syrians Returned from Greece, Arbitrarily Detained,” AI Index EUR 44/4071/2016, 19 May 2016, available at https://www.amnesty.org ... Patrick Kingsley and Eiad Abdulatif, “Syrians Returned to Turkey under EU Deal ‘Have had no Access to Lawyers’,” The Guardian, 16 May 2016, available at http://www.theguardian.com..../-complain-of-treatment.

الخاتمة

النتائج والمقترحات

تبيّن لنا من هذه الدراسة ما يلي من نتائج:

1- لم تسهم البلدان الصناعية خارج المنطقة الاقليمية المحيطة بالأزمة السورية بصورة عامة بما فيه الكفاية نحو التخفيف من العبء الناجم عن تدفق اللاجئين السوريين نحو البلدان المجاورة، خصوصا الى تركيا، وعلى الرغم من أنّ هناك فروقا هامة في الامكانيات بين الدول الصناعية الغنية، إلا أنّ بعض الدول قدمت الدعم الجديد بالثناء، في الوقت الذي لا تزال فيه البلدان المجاورة تتحمل الغالبية العظمى من العبء من حيث الأثر المالي وإقامة اللاجئين على حد سواء.

2- إنّ العدد الصغير من طلبات إعادة توطين اللاجئين السوريين التي تلقى قبولا، تترك طالبي اللجوء أمام خيارات محدودة جدا، يمكن أن يبحثوا فيها عن اللجوء في دول خارج المنطقة، وذلك إما بالسفر إلى بلد اللجوء الذي يمكن أن يكون شاقا وخطرا للغاية، أو أنّ عدد قليل نسبيا من السوريين قادرون حتى على التماس الحماية من خلال اللجوء في أوروبا و أمريكا الشمالية.

3- صحيح أن تركيا بلاد آمنة لطالبي اللجوء واللاجئين، إلا أنّ هذا الاستنتاج قد لا يسلم من معارضة البعض له، فقد يعتبرونه في المقام الأول انتقادا لتركيا، ولكن من المعلوم أن تطبيق أي نظام قانوني جديد ومعالجة أي حالة طارئة، في بلد فيه عدد هائل من ملتمسي اللجوء واللاجئين، بالتأكيد ستجعله يكافح كثيرا لتوفير الحد الأدنى من المستلزمات الانسانية الاساسية لأعداد كبيرة من الناس وبتزايد مستمر، وبالفعل فقد أنفقت تركيا مبالغ كبيرة لكي تسهم في توفير الحاجات الضرورية في المناطق التي تستضيف اللاجئين، إلّا أنّ جهودها تبقى محددة في ظل انعدام الدعم و التعاون الدولي لها.

4- إنّ الهدف من إبراز القلق حول مسألة اللاجئين السوريين، سببه ما يعتري دول الاتحاد الأوروبي من قلق ومخاوف من تغييرات إجتماعية وسكانية هي غنى عنها، والذي جعلها مستعدة لاعتماد بنود الاتفاقية وتفضلها على علاتها، في مقابل عودة اللاجئين وطالبي اللجوء حتى ولو كانت عوتهم إلى بلد غير قادر حاليا على الايفاء الكامل بجميع حقوقهم، الأمر الذي دفع البعض إلى اعتبار الصفقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، إلى وصفها بأنها الاتفاقية السيئة للاجئين من جهة والحسنة للاتحاد الاوربي من جهة أخرى، الامر الذي ينبغي معه تعليق عودة طالبي اللجوء واللاجئين بموجب الاتفاق إلى تركيا في الوقت الحاضر على أقلّ تقدير.

ولهذا فإننا نتوجه إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالتوصيات المحددة الأتية، التي تتمحور حول اتخاذ تدابير محددة لتيسير حصول اللاجئين السوريين على الحماية خارج المنطقة، أهمها ما يلي:

- التوقف الفوري عن إعادة ملتمسي اللجوء واللاجئين إلى تركيا على أساس أنها "بلد ثالث آمن" أو "بلد اللجوء الأول"، و توفير تمويل كبير لتركيا لتلبية الاحتياجات الأساسية لملتمسي اللجوء واللاجئين السوريين وغير السوريين، فضلا عن المجتمعات المضيفة؛
- الإسراع في وضع خطة طموحة للقبول الإنساني الطوعي للاجئين في تركيا؛ وأن ترفع القيود الجغرافية على اتفاقية اللاجئين؛ من خلال تقديم بيانات عامة وشاملة

بانتظام عن مسائل اللجوء، بما في ذلك معلومات عن مقدمي الطلبات المؤقتة والمستفيدين من الحماية المؤقتة والحماية الدولية، وكذلك عن ظروف معيشة هؤلاء السكان وإمكانية الوصول إلى سوق العمل؛

- ضمان حصول طالبي اللجوء واللاجئين في تركيا على سبل العيش، وذلك من أجل الحفاظ على مستوى معيشي لائق - سواء من خلال دعم الدولة أو عن طريق الاعتماد على الذات، عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للجوء، مع مراعاة احتياجات الفئات الضعيفة بوجه خاص، بما في ذلك ملتمسو اللجوء واللاجئين؛ من خلال تعزيز الشراكات مع البلديات لتمكينها من دعم ملتمسي اللجوء واللاجئين والمجتمعات المضيفة المحلية؛

- التوسع بشكل كبير في إعادة التوطين وغيرها من مسارات القبول، بما في ذلك الرعاية الخاصة وجمع شمل العائلات، لكل من السوريين وغير السوريين في تركيا؛

- تخصيص موارد بشرية ومالية كافية لضمان تسريع النظر في طلبات إعادة التوطين وغيرها من المسارات من تركيا في الوقت المناسب

- ضمان التمويل الكامل والمرن والقابل للتنبؤ (بالإضافة إلى المساعدة الحالية)، من أجل مبادرات الإدماج المحلي والاعتماد على الذات، والتي يمكن أن تفيد اللاجئين - السوريين وغير السوريين على السواء - والمجتمعات المضيفة لهم في تركيا من جهة، ولحماية اللاجئين وتقديم المساعدة لهم في تركيا؛ الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية من جهة أخرى.

- زيادة تقاسم الأعباء الانسانية والاقتصادية من جانب المجتمع الدولي ككل بشكل جماعي، وتجاوز فشل المجتمع الدولي في تلبية مطالب أزمة اللاجئين السوريين، وتقديم الدعم المالي الكافي ليسهم في تخفيف حدة الضغوط الهائلة المفروضة على الدول المضيّفة، التي يجب أن تقدم لها المساعدة المالية على نحو أكبر، فضلا عن تشجيع وتوسيع برامج إعادة التوطين.

- زيادة أماكن إعادة توطين اللاجئين السوريين، لا سيما أولئك اللاجئين الذين يقعون ضمن معايير إعادة التوطين المتفق عليها عالميا، بمن فيهم الناجون من التعذيب، واللاجئين الذين يعانون من حالات طبية خطيرة، أو النساء اللواتي تركن وحدهن مع العديد من الأطفال بدون رعاية ودون معيل.

- زيادة فرص جمع شمل الأسرة وغيرها من أشكال القبول للسوريين، مثل توسيع برامج منح تأشيرات إنسانية، وتقديم رعاية خاصة، وتوفير منح أكاديمية، وتشجيع حركة العمالة والاسهام في عمليات الإخلاء الطبي.

- السماح للاجئين السوريين بتقديم طلبات الحماية إلى الدول المتقدمة، من خلال السفارات في الدول المجاورة لسوريا.

انتهى بحمد الله...

حق اللاجئ السوري في التمتع بجنسية دولة اللجوء

د. سامية خواثرة*

مقدمة

إن الجنسية رابطة قانونية وسياسية وبين الفرد والدولة التي ينتمي إليها، وهي علاقة تدل على الارتباط الاجتماعي والإنساني والنفسي أي الشعور بالانتماء إلى الوطن الذي يحتم الالتزام بأداء الواجبات مقابل التمتع بالحقوق والحماية الممنوحة وعند غياب هذه الحماية عن الفرد، تظهر حالة اللجوء عند مغادرة الوطن نتيجة خوف أو اضطهاد أو غيره.

إن العلاقة بين الفرد والدولة لا تحددها حقوق والتزامات فقط، وإنما هي شعور لا يمكن تقديره بمدة إقامة أو تبادل حقوق والتزامات بقدر ما يعرف من خلاله الميل العاطفي لإقليم ما، وهذا ما يفرض على الدولة بعدم أحقيتها في سحب الجنسية من مواطنيها لارتباطها بالانتماء، وهو أساس حق التمتع بجنسية بلد ما.

من هنا يجب الإشارة إلى حالة اختصاص الدول في منح الجنسية وذلك في وضع اللجوء، فاختصاص الدولة في مجال منح الجنسية هو حق مطلق لا يمكن جبر أي دولة عليه، فلها كامل الحرية في منحه من عدمه، وهذا الاختصاص يتضمن حالتين أساسيتين، الأولى تقوم على إمكانية منح الجنسية للأجانب، والدولة حرة في تحديده من خلال قوانينها الداخلية التي يجب أن تراعي حقوق الإنسان فلا تقوم على العنصرية والتمييز، وأما الحالة الثانية فهي إمكانية سحب الجنسية من المواطنين وفي هذه الحالة فان إرادة الدولة مقيدة بالاتفاقيات الموقعة عليها مثل الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان، وغيرها.

وقد ربطت فكرة التجنيس باللاجئ في الكثير من المواثيق الدولية مثل معاهدة جنيف لسنة 1951 ضمن نص المادة 34، وفي نص المادة السادسة من نظام المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها 428، ومن خلال هذه النصوص نستنتج أن التجنيس لا يفرض على دول اللجوء وإنما تعمل على تبسيط إجراءاته وهذه الإجراءات تختلف من دولة إلى أخرى ، فهناك دول تجبر

---

* – **الدكتورة سامية خواثرة**: دكتوراه في العلوم القانونية، أستاذة بجامعة بومرداس في الجزائر، عضو في الجنة العلمية كلية الحقوق جامعة بومرداس، وعضو في اللجنة العلمية لملتقيات دولية ووطنية، وأستاذ مرافق لطلبة الحقوق، ولها مقالات دولية ووطنية، وهي رئيسة ومشاركة في تظاهرات علمية دولية ووطنية، وعضوية دائمة في المركز الثقافي في مصر، ومشرفة على مذكرات تخرج.

التجنيس مباشرة بعد الإقرار بالوضع القانوني للاجئ بينما دولا أخرى تشترط مرور مدة من الزمن قبل منح الجنسية.

ونتيجة لتوسع أزمة اللاجئين السوريين، كان لابد لهم من الحصول على جنسية دولة اللجوء والاندماج فيها لضمان المعاملة الوطنية أو التساوي في الحقوق والواجبات، كالحق في العمل والإقامة والتعليم والصحة وواجب الولاء...الخ.

ومن أهم الدول التي تعتزم حكوماتها منح الجنسية للسوريين تركيا، حيث ظهرت عدة مبادرات وتصريحات وأهمها التي أصدرها رئيس الدولة "محمد رجب أردوغان" التي أكد فيها إمكانية تجنيس اللاجئين السوريين بالجنسية التركية وذلك عندما تتوافر الشروط التي تحددها القوانين التركية.

مما تقدم يمكن معالجة الإشكالية التالية :هل يحق للاجئ السوري التمتع بالجنسية التركية اذا توافرت فيه شروطها؟ وما حكم وضع اللجوء وحق العودة عند اكتساب هذه الجنسية؟

للإجابة على هذه الإشكالية تمت دراسة هذا الموضوع من عدة نقاط ندرجها في المحاور التالية:

المحور الأول: علاقة وضع اللجوء بالجنسية.

المحور الثاني: منح الجنسية وحق العودة.

المحور الثالث: إجراءات اكتساب الجنسية التركية.

المحور الأول: علاقة وضع اللجوء بالجنسية[1]:

عرف البعض الجنسية : بأنها انتساب الشخص إلى امة معينة [2]، وهي بذلك وصف يفيد حصول صاحبه على جنسية معينة قائم على وجود علاقة اجتماعية في العادات والرغبة في المعيشة المشتركة[3]. وهيمن الناحية القانونية: "وصف في الشخص يفيد وجود علاقة قانونية بينه وبين دولة معينة".

ولما كانت الجنسية على هذا النحو – صفة لصيقة بالشخص –كانت بالضرورة تعبر عن انتمائه إلى دولة أخرى معينة ، تعزز شعوره بالانتماء ، فضلاً عن حالته الاجتماعية والنفسية بين أفراد الدولة التي ينتمي إليها ، ويرغب في العيش معها ، ولقد أدركت الدول المتعاقدة مع اللاجئين هذه المعاني تماما ؛ ومن ثمة وضعت على عاتق الدولة المتعاقدة حق تمتع اللاجئ بجنسية دولته التي لجأ إليها[4] .

---

[1] – سجود سميح عليوي: أثر قيام دولة فلسطينية على مستقبل اللاجئين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين،2013.ص21.

[2] – جبر محمد ، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام ،ص269.

[3] – المرجع نفسه.ص269.

[4] – أنظر الاتفاقية الخاصة باللاجئين لعام 1951 م www.unhcr.org.eg

وجاءت اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين في إطار الجهود الدولية التي بدأت اثر الحرب العالمية الثانية والهادفة إلى التعامل مع جموع اللاجئين واحتواء تأثيرهم على البلدان المضيفة، ولاحقا تطورت هذه الاتفاقية وأضيف لها برتوكول يلغي التحديد الجغرافي والزمني عام 1967، لتمثل بذلك إضافة للمواثيق الدولية والإقليمية الإطار العام الناظم لشؤون اللاجئين في العالم، والتي انبثق عنها لاحقا جهاز المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين المكلف بتنفيذ ورعاية هذه الاتفاقية.

وتمثل اتفاقية اللاجئين طريقة مبتكرة للمزاوجة بين مفاهيم العولمة، بما تحمله من تطور على صعيد حقوق الإنسان وبين سيادة الدول، ففي إحدى جوانبها حرصت الاتفاقية على تحديد معالم خاصة لحقوق الإنسان اللاجئ، دون أن تتعارض مع سلطة الدولة الداخلية وسيادتها، فمنحت اللاجئ حق طلب اللجوء، وتركت للدولة الخيار مفتوحا (بناء على المعاهدات المواثيق الموقعة، وبناء على تعريفها الخاص للاجئ) لقبول أو رفض هذا الطلب، مع الأخذ بعين الاعتبار سلامة اللاجئ وعدم تعرضه للاضطهاد أو الترحيل القسري.

وكنتيجة لذلك ظهر مفهوم ستاتوس أو وضع اللجوء، الذي يعني توفير حماية مؤقتة للإنسان اللاجئ في البلد المضيف، دون أن يؤثر على التزامات هذا البلد في منحه الجنسية أو دمجه بين مواطنيه، ملبيا بذلك حاجة الطرفين (اللاجئ والدولة) بطريقة مرنة ومناسبة.

و يمكن الإشارة إلى أن طالب اللجوء لا يعتبر لاجئا حتى تمنحه الدولة المضيفة هذه الصفة، بل هو حتى لحظة الموافقة على لجوئه شخص يسعى للاستظلال بحماية مبدئية ريثما يتحدد وضعه القانوني داخل حدود الدولة وفقا لمعاييرها الداخلية، وللمضمون الذي صادقت أو تحفظت عليه من اتفاقية اللاجئين.

ويمكننا تعريف اللاجئ انطلاقا من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 م من خلال نص المادة الأولى والمتعلقة ب"تعريف لفظ اللاجئ" فهو: "كل شخص يوجد وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد".

بموجب هذه المادة فان كل شخص توافرت فيه أسباب عبور الحدود الدولية مثل الخوف المبرر من الاضطهاد وعدم القدرة أو الرغبة بالعودة، أو فقد صلته السياسية والقانونية بدولته أي جنسيته، يطلق عليه لفظ لاجئ.

ولان هذه الدراسة تنصب حول حق اللاجئ في الحصول على جنسية دولة اللجوء، فانه ينبغي البحث في علاقة وضع اللجوء بالجنسية ، ويظهر ذلك :أولا من خلال المادة الأولى من الفصل الأول في الاتفاقية أن هناك ترابطا بينهما وبين حالة انعدام الجنسية، وذلك من خلال تضمين الجنسية كحالة مؤدية إلى طلب اللجوء ، وثانيا من خلال القسم الثالث في الاتفاقية الذي يندرج ضمن إطار الشروط التي تنتهي صفة اللجوء بوجودها ويختص بحالات عودة الجنسية أو استعادتها، حيث ينص الفصل الثالث في الاتفاقية على ما يلي: "ينقضي انطباق هذه الاتفاقية على أي شخص ينطبق عليه الفرع "ألف"(تعريف الاتفاقية اللاجئ) من هذه المادة:

1. إذا استأنف باختياره الاستظلال بحماية بلد جنسيته.أو
2. إذا استعاد باختياره جنسيته بعد فقدانه لها.أو
3. إذا اكتسب جنسية جديدة وأصبح يتمتع بحماية هذه الجنسية الجديدة.أو
4. إذا عاد باختياره إلى الإقامة في البلد الذي غادره أو الذي ظل مقيما خارجه خوفا من الاضطهاد.أو
5. إذا أصبح، بسبب زوال الأسباب التي أدت إلى الاعتراف له بصفة اللاجئ، غير قادر على مواصلة رفض الاستظلال بحماية بلد جنسيته.
6. إذا كان شخص لا يملك جنسية وأصبح بسبب زوال الأسباب التي أدت إلى الاعتراف له بصفة اللاجئ، قادرا على أن يعود إلى بلد إقامته المعتادة السابق.

من خلال هذه المادة نلاحظ أن الخيارات الأربع الأولى ارتبطت باختيار اللاجئ نفسه، أما الحالتان الأخيرتان مفروضتان عليه، ففي حال زوال أسباب اللجوء، فان الشخص يخرج من إطار تطبيق هذه الاتفاقية.

ونعتقد أن السبب في تخيير اللاجئ في النقاط الأولى وإجباره في النقاط الأخيرة هو إن انعدام الجنسية فيها قد وقع جبرا على اللاجئ، وبشكل خارج عن إرادته فكان حق له استعادتها بإرادته هو، فيما مثلت النقطتان الأخيرتان إرادة اللاجئ الحرة في التخلي عن الجنسية أو الخروج من بلده أولا، وثانيا عبرت عن فئة لم تتمتع بالجنسية أصلا، ولم تحملها قبل ذلك، ولذا كان من باب أولى إلزامها في حمل الجنسية متى ما توفرت الظروف، وذلك لتخفيف من حالات انعدام الجنسية وعبئها على الدول الأخرى، مع ما تتركه من التزامات عليها[5].

وكمثال على هذه الحالات فإذا ترك احد الأشخاص موطنه الأم نتيجة تعرضه للاضطهاد بناء على أرائه السياسية وأعلن تخليه عن جنسيته ثم ونتيجة لزوال الأسباب الموضوعية مثل انهيار النظام السياسي

---

[5]– سجود سميح عليوي: أثر قيام دولة فلسطينية على مستقبل اللاجئين، المرجع السابق ص22.

المعارض قرر الاستظلال بحماية بلده ومن ثم استعاد جنسيته، فانه يتحول من لاجئ إلى مواطن حتى لو لم يعد داخل حدود دولته، لا- لان صفة اللجوء تسقط عنه، لاستعادته العلاقة المفقودة مع بلده[6].

ولا يعتبر فاقد الجنسية (من سحبت منه جنسيته أو تخلى عنها) لاجئا إذا كان يتمتع (في الوقت ذاته أو لاحقا) بجنسية دولة أخرى – غير بلده الأصلي- وهذه هي الحالة الثالثة التي تشير لها اتفاقية عام 1951 من انتهاء صفة اللجوء في حال حصول الفرد على جنسية وحماية جديدة لدولة جديدة وهذه النقاط الثلاث التي تربط بين الجنسية واللجوء تشير بشكل واضح إلى أهمية وأولوية الجنسية بالنسبة لتحديد حالة اللجوء[7].

كما نصت المادة السادسة من نظام المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها 428، وينص على انه " لا تشمل ولاية المفوض السامي، أي شخص يحمل جنسية أكثر من بلد واحد، ما لم تتوفر فيه الشروط المبينة في المادة السابقة بالنسبة إلى كل بلد يحمل جنسيته، أو تعترف له السلطات المختصة في البلد الذي اتخذه لإقامته بذات الحقوق وذات الواجبات التي تنجم عن التمتع بجنسية هذا البلد".

إن عملية الجمع بين الجنسية واللجوء في اتفاقية اللاجئين 1951م جاءت للتخفيف على البلد المضيف وعدم تحميله مسؤولية أفراد دولة أخرى ما زالت مرتبطة بهم قانونيا، وليست عملية حتمية تفرض وجود تلازم بينهما، لأنه توجد قوانين دولية أخرى تعالج حالات انعدام الجنسية أو سحب الجنسية، مثل اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية عام 1961 بشان خفض حالات الجنسية، فتختلف الاتفاقات الدولية حتى في تصنيف من لا جنسية له بحسب الأسباب المؤدية لذلك، حيث أن اتفاقية عام 1951 تصنف فاقد الجنسية مستحقا لطلب اللجوء متى كان خارج بلده ، في حين أن اتفاقية عام 1954 تعتبر عديمي الجنسية من غير اللاجئين المشمولين باتفاقية 1951م،وهذا ما يؤكده نص المادة الأولى من الجزء الثاني للاتفاقية التي تنص على أنه:" لا تنطبق على الأشخاص الذين يتمتعون حاليا بحماية أو مساعدة توفرها لهم هيئة من هيئات الأمم المتحدة أو وكالة من وكالاتها غير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما استمروا يتمتعون بالحماية أو المساعدة المذكورة.

تنص المادة 32 من اتفاقية اللجوء 1951 على انه: " 1.لا تطرد الدولة المتعاقدة لاجئا موجودا في إقليمها بصورة نظامية، إلا لأسباب تتعلق بالأمن الوطني أو النظام العام.

---

[6]- المرجع نفسه، ص23.

[7]- المرجع نفسه، ص24.

2.لا ينفذ طرد مثل هذا اللاجئ إلا تطبيقا لقرار متخذ وفقا للأصول الإجرائية التي ينص عليها القانون. ويجب أن يسمح للاجئ ما لم تتطلب خلاف ذلك أسباب قاهرة تتصل بالأمن الوطني، بأن يقدم بيانات لإثبات براءته، وبأن يمارس حق الاستئناف ويكون له وكيل يمثله لهذا الغرض أمام سلطة مختصة أو أمام شخص أو أكثر معينين خصيصا من قبل السلطة المختصة.

3. تمنح الدولة المتعاقدة مثل هذا اللاجئ مهلة معقولة ليلتمس خلالها قبوله بصورة قانونية في بلد آخر وتحتفظ الدولة المتعاقدة بحقها في أن تطبق، خلال هذه المهلة، ما تراه ضروريا من التدابير الداخلية."

كما تنص المادة 33 الخاصة بحظر الطرد أو الرد على انه: " 1.لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئا أو ترده بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية.

ومن خلال نصوص اتفاقية اللاجئين 1951م نستنتج أنها تحقق للاجئ حماية بديلة عن حماية الوطن الأم حتى استقراره أو إيجاد وطن بديل. وبالتالي فالطرد أو الإرجاع القسري لا يجوز إلا إذا اخل اللاجئ بنظام الدولة المضيفة الموجود على ترابها، أو أدين بحكم نهائي بات على جريمة يعاقب عليها القانون، ارتكبها على أراضيها .

بناءا على ما تقدم، بإمكاننا تصور طبيعة العلاقة بين اللجوء والجنسية في حال خروج الفرد من حدود بلده إلى داخل حدود بلد أخر وانطلاقا من مبادئ القانون الدولي واتفاقية اللاجئين، يكون عديم الجنسية الذي ينطبق عليه تعريف ومعايير اتفاقية 1951 لاجئا، وبناء على القسم الثالث من المادة الأولى من الاتفاقية فتسقط عن اللاجئ صفة اللجوء ويخرج من إطار وتعريف الاتفاقية في حال استرداده لجنسيته، أو حصوله على جنسية جديدة، أو حتى وجود جنسية أخرى معه غير جنسية البلد الذي خرج منه، ويظهر ذلك أيضا من خلال النظام الأساسي لمفوضية شؤون اللاجئين الذي يعفي جهاز المفوضية من تأمين حماية دولية أو وضع لجوء بالنسبة لأي شخص يتمتع بأكثر من جنسية بلد واحد[8].

ونرى أن التحديد الأول والأخير لطبيعة هذه العلاقة مرتبط بالدولة المضيفة ذاتها كأساس، فإذا كانت مصادقة الدول على اتفاقية جنيف 1951 قد اتخذت منهجا فضفاضا تجاه الجنسية، (إذا كان تعريف الدولة للاجئ يشمل حتى أولئك المجنسين)، فإنها لن تؤثر على منح الإنسان حقه في طلب اللجوء، رغم أنها من المؤكد ستعني خروجه من نظام المفوضية الأساسي، حيث أن توفر بنود القسم الثالث لا يعني بالضرورة حرمان الشخص من وضع حقه في طلب اللجوء، وإنما يقصد به توقف عمل الاتفاقية بالنسبة له، ونعتقد هنا أن الجنسية كأداة للحماية الوطنية قد تتعرض أحيانا إلى قصور في الأداء

[8]– سجود سميح عليوي، المرجع السابق،ص 27.

مما يتطلب التجاوز عنها كوسيلة فعالة أو خط احمر لتحديد اللاجئ من طالب اللجوء، من المجنس من عديم الجنسية (إذا لم تستطيع الدولة تامين الحماية لمواطنيها في النزاعات الداخلية مثلا وحصلت حالات لجوء، فهنا الجنسية لم تقم بدورها في الحماية)، ورغم هذا الاستثناء وكحالة عامة فإننا نعتقد أن منح الجنسية للاجئ (أي لاجئ) ينهي صفة اللجوء ويسقطها عنه[9].

بمعنى أن اللجوء ينتهي في حال استعادة الجنسية وليس العكس، لان استعادة الجنسية بعد فقدانها مرتبط باستعادة الحماية (اللاجئ عديم الجنسية) في حين وجود الجنسية في ظل استمرار اللجوء (اللاجئ المجنس) وعدم قدرة البلد الأصل على توفير الحماية يعد أساسا لطلب اللجوء[10].

المحور الثاني: منح الجنسية وحق العودة

يمكن استنتاج حق العودة من مبدأ حظر الطرد أو الرد القسري الذي نصت عليه المادة 33 من اتفاقية 1951م،فلا يمكن لأي دولة مضيفة أن تعيد شخصا تنطبق عليه صفة اللاجئ إلى وطنه ولا يمكن أن تشجع العودة إلا إذا أصبح يدخل في حالات انقضاء وصف لاجئ[11].

تطرقت الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951م إلى مفهوم العودة وذلك في نص المادة الأولى من خلال:" زوال الأسباب التي أدت إلى خروجه من بلده وأصبح بعد ذلك قادرا على العودة لها" وفي هذه الحالة نفترض أن زوال المؤثر (أسباب الاضطهاد)، موجب سريع ومباشر لممارسة حق العودة دون إبطاء، أيضا ومن خلال الاطلاع على وظائف الجهة الدولية المخولة بالإشراف وتطبيق اتفاقية اللاجئين(المفوضية)، في نص المادة الأولى منها: يتولى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، تحت سلطة الجمعية العامة، مهمة تأمين حماية دولية، وتحت رعاية الأمم المتحدة، للاجئين الذين تشملهم أحكام هذا النظام الأساسي، ومهمة التماس حلول دائمة لمشكلة اللاجئين بمساعدة الحكومات، وكذلك الهيئات الخاصة إذا وافقت على ذلك الحكومات المعنية، على تسهيل إعادة هؤلاء اللاجئين إلى أوطانهم بمحض اختيارهم أو استيعابهم في مجتمعات وطنية جديدة، وبالتالي تكون العودة هي الشكل الطبيعي لانتهاء حالة اللجوء ورجوع الوضع لما كان عليه قبل خروج الفرد من بلده.

تعمل المفوضية على إعادة الأشخاص إلى داخل حدود الدولة الأصل بغض النظر عن إمكانية عودتهم إلى المنطقة الجغرافية التي خرجوا منها أم لا، المهم داخل الحدود السياسية للبلد الأم، لان عودة اللاجئ إلى مكان سكناه يرجع لإرادته وبقرار منه، وغالبا ما يتم إعادة توطين اللاجئين العائدين من

---

[9]- المرجع نفسه،ص 27.

[10]- المرجع نفسه،ص27.

[11] -Michael BARUTCISKI : Les dilemmes de protection internationale des refugies, analyse de l'action du HCR, thèse pour le doctorat en droit , Université de paris ; 2004 ;pp310-311.

خارج البلد في أماكن قرب مساكنهم الأصلية وهذا يرجع لصعوبة الوضع الذي كانت تعيشه البلاد كالتدمير والخراب مثلا. ومن هنا تمثل العودة استرجاع الحماية من طرف الوطن الأم واستعادة العلاقة بدولة، وزوال الحماية الدولية والمتمثلة في اللجوء، حيث تنص المادة الأولى في الفصل الأول من نظام المفوضية على أن مهام المفوض تشمل تأمين حماية دولية، والتماس حلول دائمة بمساعدة الحكومات والهيئات الخاصة، وتسهيل عودة اللاجئين إلى أوطانهم باختيارهم أو ايستعابهم في مجتمعات وطنية جديدة.

إن القانون الدولي يسمح للأفراد بممارسة حقهم في العودة حيث من غير المقبول لدولة أن ترفض أو تترك مواطن لها مقطوعا خارج حدودها وترفض السماح له بالدخول مرة أخرى لأراضيها،لان ذلك يحمل دول وهيئات أخرى التزامات هي في الحقيقة التزامات الدولة الأصيلة[12].

---

[12]– ومن النصوص القانونية والأعراف الدولية التي تؤكد أحقية الفرد في العودة أو الرجوع الطوعي لوطنه الأم ما يلي:

*– المشروع المقدم للجنة حقوق الإنسان في المجلس الاقتصادي الاجتماعي عام 1973 بشان حق كل شخص في مغادرة أي بلد والعودة إلى بلده " يحق لجميع الأشخاص بدون أي تمييز في اللون واللغة والجنس والعرق والدين والرأي السياسي والأصل الوطني والاجتماعي في العودة إلى بلدهم" ، حيث نص المشروع على حق كل شخص بالعودة إلى بلده، وعدم حرمانه من هذا الحق تعسفا، إضافة إلى عدم إنكار حقه بالعودة في حال لم يملك جواز سفر أو وثيقة شخصية أخرى تؤهله لذلك.

*– يضاف إلى ذلك نص المادة 4/12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية علم 1966 على انه "لا يجوز حرمان أي احد بصورة تعسفية من حقه في دخول بلده"، وهي مشابحة إلى حد كبير مع المادة (5/د/11) من المعاهدة الدولية للتخلص من كافة أشكال التمييز العنصري التي تنص على حق الفرد في مغادرة أي بلد بما فيه بلده والعودة إليه.

*– ومن القرارات الدولية المؤكدة على حق العودة، مجمل ما أصدرته وأقرته الأمم المتحدة من قرارات خاصة بمجموعات لاجئين محددة تؤكد على حقهم في العودة إلى ديارهم، من بينها قرار مجلس الأمن الخاص بكوسوفو 1998/1203،المادة 12 التي تنص على حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم في أمان، والمادة 5 من القرار 1998/1199 تيسير عودة جميع اللاجئين والمشردين دون إعاقة، "مع تقديم معونة من الدولة لإعادة بناء المنازل التي دمرت"، والمادة 11 الفقرة ك من القرار الخاص بكوسوفو 1244، "ضمان عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في كوسوفو عودة أمنة لا تعترضها معوقات".

*– إضافة للقرار 1995/1019 الخاص بعودة اللاجئين الصرب إلى كرواتيا في المادة السابعة منه: احترام حكومة كرواتيا لحقوق السكان الصرب المحليين، بما في ذلك حقهم في البقاء أو العودة بأمان ورفع كل الحدود الزمنية المفروضة أمام اللاجئين الصرب للعودة واستعادة ممتلكاتهم"، وقرار 1997/1097 الخاص بعودة اللاجئين في ابخازيا وجورجيا، الذي ينص على حماية ومساعدة جميع اللاجئين والمشردين وتيسير حصولهم على المساعدة الإنسانية، إضافة إلى قراره الخاص بعودة النازحين إلى بيوتهم وبلداتهم في البوسنة والهرسك، حيث نص القرار رقم 1992/779 على حق جميع النازحين واللاجئين المتضررين من صراع البوسنة في العودة إلى ديارهم ضمن ظروف أمنة طبقا للقانون الدولي، وفي اتفاقية دايتوان التي وقعت عام 1995، والخاصة بالصراع حيث تبناها المجتمع الدولي وعمل على تطبيقها، نصت المادة الأولى على انه يحق لجميع اللاجئين والنازحين أن تكون لهم حرية العودة إلى موطنهم الأصلي واستعادة أملاكهم التي حرموا منها، وان يتم تعويضهم عن الأملاك المتضررة والتي لا يمكن استعادتها .

إن حق العودة هو حق كفله القانون الدولي لكل فرد بغض النظر عن طبيعة وضعه أو ظروف هجرته وتهجيره، وخاصة هو الأصل واللجوء هو الاستثناء وليس العكس، لذا يجب أن تكون العودة هي نهاية اللجوء وليس الحل في دمج اللاجئين في مجتمعات قد تكون نقيضه لحياتهم وثقافتهم ودينهم و..الخ، فالعودة ثم العودة لحضن الوطن متى زالت أسباب هجرانه.

إذن حق العودة هو حق كفلته كل القوانين الدولية سواء في القرارات الدولية أو في الاتفاقيات والمعاهدات المختلفة التي تناولت حقوق الإنسان لأنه خيار طبيعي ومنطقي ونفسي لأي إنسان ، بل أصبح من الحقوق اللصيقة بالفرد التي يصعب معها نكرانه أو التخلي عنه أو استبداله حتى بالتجنس.

وبغض النظر عن استمرار وضع اللجوء من عدمه، أو منح الجنسية للاجئ أو سحبها، وبعيدا عن نتائج كلا الحالتين، أو استظلال الفرد بحماية دائمة أو مؤقتة، فان حق العودة يظل معلقا ما لم يتم تطبيقه من قبل الفرد أو التنازل عنه، دون وجود أي ارتباط له بحقوق أخرى، أو أي تفاضلية لحق على آخر في هذا السياق[13].

إن العودة يجب أن تكون بملء إرادة اللاجئ ونية الاستقرار والإقامة الدائمة وهذا ما تم التأكيد عليه في استنتاج اللجنة التنفيذية رقم 18 لسنة 1980[14]، فلا بد أن تتم العودة بشكل إرادي وليس تحت تأثير الحاجة أو الإكراه، ويمكن التأكيد على العودة الآمنة من قبل المنظمات الموجودة داخل دولة الأصل مثل الأجهزة الأممية المكلفة بحماية اللاجئين وحماية حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية، التي يمكنها أن تلعب دورا بارزا في هذا الشأن[15]، لان التأكد من معيار العودة الآمنة سيكون فعالا وايجابيا متى تم رصده بمعيار شفاف قائم على معلومات وثيقة تقتضي حضور أجهزة أمنية(ممثلين دوليين) وممثلين عن اللاجئين، وعن دولة الأصل، وهذا يساعد في دراسة صحيحة للمخاطر والتأكد من عدم مخالفة الدول لالتزاماتها[16] اتجاه اللاجئين.

---

*- يرد حق العودة أيضا في نصوص القانون الدولي الخاصة بحالات النزاع المسلح، وذلك في نص المادة 49 من اتفاقية جنيف التي تنص على: "حظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أيا كانت دواعيه بذلك تصبح عودة الأشخاص المفرج عنهم إلى وطنهم " واستقرارهم" وعودتهم جزء تكميلي في انتهاء وحل الصراع.

– [13] سجود سميح عليوي، المرجع السابق،ص 32.

[14] -Comité exécutif du programme du HCR, conclusion N 18, 1980, in HCR lexique des concluions du comité exécutif, p86.

[15] - Michael BARUTCISKI : Les dilemmes de protection internationale des refugies ; op.cit ; p 316.

[16] -Joan FITZPATRICK & Rafael BONOAN ; « La cessation de la protection de réfugié, in E.FELLER, V TURCK &F.NICHOLON (sous la direction de) la protection de réfugié en droit internationale ; Editions Lancier ; Bruxelles ; 2008, p577.

إن الزيارات القصيرة والمتكررة من طرف اللاجئ إلى بلده الأصلي لأسباب أسرية، سياسية، اقتصادية واجتماعية أو لتقييم الأوضاع فيها أو لكل هذه الأسباب مجتمعة، فطالما هذه الزيارات قصيرة والإقامة الرئيسية للاجئ لا تزال في دولة اللجوء، فلن يكون من الملائم إثارة بنود الانقضاء[17].

من خلال ما سبق يمكن القول أن هناك سببين رئيسيين لانتهاء اللجوء: أولهما التجنس بجنسية دولة اللجوء وهو أن تمنح دولة الملجأ الجنسية للاجئ، وعندئذ ينتهي اللجوء وذلك لتمتعه بجنسية دولة أخرى غير دولته التي فر منها، وهي الحالات التي نصت عليها المادة الأولى الفقرة(ج) (حالات انقضاء مركز اللاجئ[18]، بالإضافة لحالة ممارسة حق العودة للوطن الأصلي.

ومع ذلك على دولة اللجوء قبل أن تطبق بنود الانقضاء أن تتأكد من أن اللاجئ قد استعاد علاقته مع دولته الأصلية أي انه أصبح يستفيد من الحماية الفعلية لها[19].

المحور الثالث: إجراءات اكتساب الجنسية التركية

تناول القانون رقم 5901 الصادر في 29 ماي 2009[20] والمتضمن قانون الجنسية التركي والذي يسهل في تنفيذ الإجراءات المتعلقة باكتساب الجنسية وفقدانها، وسنحاول التركيز أكثر على قرار منح الجنسية التركية للأجانب المتواجدين بها في حالات معينة، كامتداد أصول طالب الجنسية للأصول العثمانية، والمقيم على الأراضي التركية لمدة تزيد عن خمس سنوات دون انقطاع، وحالة زواج لمواطن أو مواطنة تركية أو في حالة منح الجنسية التركية بقرار من السلطة المختصة بذلك.

ومن خلال تحليل قانون الجنسية يمكننا القول وبصفة عامة انه هناك طريقين لاكتساب الجنسية التركية:

أولا- اكتساب الجنسية التركية بالولادة: من خلال نص المادة6 يكتسب المولود في تركيا الجنسية تلقائيا شرط وجود رابطة نسب وهي على ثلاث حالات ذكرتها المادة 7 على سبيل الحصر لا المثال كما يلي:

- الطفل المولود من زواج شرعي من مواطن تركي أبا أو أما سواء داخل تركيا أو خارجها هو مواطن تركي.
- الطفل المولود من زواج غير شرعي من أم تركية وأب أجنبي هو مواطن تركي.(معناه يأخذ بجنسية أمه.هنا تركيا أخذت بعدم التمييز في الجنس بين الرجل والمرأة في منح الجنسية للأبناء) و حسن ما فعلت.

---

[17] -Denis ALLAND & Catherine TEITGEN –COLLY ; " Traité du droit de L'asile", PUF, Paris, 2001, p606.

[18] - أنظر إلى محتوى الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، لعام 1951 م المادة الأولى.

[19] -HCR, Note sur les clauses de cessation ; 1997 ; http/www.unhcr.fr/4b30a61de.html

[20] - الجريدة الرسمية رقم 27256، بتاريخ 2009/06/12،

– الطفل مولود من أب تركي وأم أجنبية من زواج غير شرعي فهو تركي متى ثبتت رابطة النسب(أي باعتراف الأب أو بحكم قضائي يثبن النسب لأب تركي، محاولة إلحاق الجنسية متى ثبتت رابطة النسب).

أما بالنسبة لمكان الولادة فمن خلال تحليلنا لنص المادة 8 نجد أن الجنسية التركية لا تمنح مباشرة لكل من ولد على الأراضي التركية كما هو معمول به في العديد من دول العالم وإنما تشترط إلى جانب مكان الولادة بتركيا أن يكون غير مكتسب لأي جنسية متى كانا أبويه أجنبيين، ففي حال ولد طفل لاجئ على الأراضي التركية يجب أن لا يتمتع بالجنسية السورية لكي يستطيع التمتع بالجنسية التركية.

وفي الأخير يعتبر كل طفل وجد في تركيا ولد فيها حتى يتم إثبات العكس.

ثانيا– اكتساب الجنسية بعد الولادة (الجنسية اللاحقة):

أ– التبني: نصت المادة 17 من قانون الجنسية التركي على انه" يكتسب الشخص القاصر المتبنى من قبل أحد المواطنين الأتراك الجنسية التركية اعتبارا من تاريخ القرار شريطة خلوه من أحد الحالات التي قد تشكل عائقا من ناحية الأمن القومي والنظام العام". ففي حالة قيام شخص تركي (أو أسرة تركية) بتبني احد الأطفال اللاجئين السوريين (الذي يعتبر في حكم الشخص الأجنبي) فانه باكتمال شروط التبني يكتسب هذا الطفل الجنسية التركية.

ب– اكتساب الجنسية بقرار من الجهات المختصة، ويتم ذلك بأحد الطرق التالية:

1– الإقامة: في تركيا بشكل شرعي مدة خمس سنوات حتى تاريخ تقديم طلب الحصول على الجنسية التركية، وخلال هذه الخمس سنوات يجب أن لا يزيد مجموع فترات خروج الشخص خارج الحدود التركية مدة ستة أشهر وهذا ما نصت عليه المادة 15 من قانون الجنسية التركي:" ...يستطيع الأجنبي المتقدم بطلب الجنسية التركية أن يقضي ضمن الفترة المطلوبة للإقامة فترات لا يتجاوز مجموعها خارج تركيا ستة أشهر...".

ملاحظة: (لهذا الشرط استثناء في الحالات الخارجة عن الإرادة كتعرض الشخص لحادث سير أو عملية جراحية تستدعي مكوثه فترة أطول أو في الحالات اللاإرادية كعدم المقدرة على العودة إلى تركيا كما يحدث عند إخواننا في فلسطين فهذه تعتبر أسباب خارجة عن الإرادة[21]).

2– الزواج: نصت المادة 16 من قانون الجنسية التركي:" لا يكسب الزواج الجنسية التركية مباشرة ..." وإنما أضافت نفس المادة شروط أخرى، حيث انه في حال تزوج مواطن تركي من أجنبي فان المواطن الأجنبي يحصل على الجنسية التركية بعد إثباته توفر الشروط التالية:

---

[21]– عنوان المقال الالكتروني:طريقة الحصول على الجنسية التركية، اللجوء إلى السويد للسوريين، يوليو 2014، على الموقع الالكتروني: www.Facebook .2017

- أن يكون قد مضى على الزواج ثلاث سنوات وان يكون الزواج ما زال مستمرا، أي ان العلاقة الزوجية قائمة ، كما يشترط في المتقدم مايلي:

أ- العيش ضمن الوحدة الأسرية (أن يعيشا سويا كأسرة).

ب- أن لا يقوم بأفعال لا تنسجم مع مفهوم الوحدة الزوجية

ج- خلوه من الحالات التي من شأنها تشكل عائقا من ناحية الأمن القومي والنظام العام.

- لا يستوفي الشرط الوارد في البند (أ) إذا توفي الزوج التركي بعد تقديم الطلب، أي إذا توفي شريكه التركي (زوجته أو زوجها) بعد تقديم طلب الجنسية فانه يتم الاستمرار في الإجراءات.

- في حال صدر قرار ببطلان الزواج فلا تسقط الجنسية المكتسبة برابطة الزواج عن الأجانب متى كانوا حسني النية بالزواج (الفقرة الأخيرة من المادة 16).

3- **يكتسب الجانب الجنسية التركية بقرار من مجلس الوزراء في الحالات التالية:** نصت المادة 12 من قانون الجنسية التركي على ثلاث حالات استثنائية لاكتساب الجنسية التركية هي كما يلي:

أ- الأشخاص الذين يجلبون استثمارات صناعية ضخمة أو يقدمون خدمات عظيمة في المجال الاجتماعي أو التكنولوجي أو الاقتصادي أو العلمي أو الرياضي أو الثقافي أو الفني أو يعتقد تقديمهم لتلك الخدمات على أن تقدم بحقهم مبررات منح الجنسية من قيل الوزراء المختصين، (أي لكل من يساهم في تطوير الصناعة، الزراعة، التكنولوجيا، الثقافة، الرياضة، الاقتصاد التركي بشكل أساسي وفعال).

ب- الأشخاص الذين يرى فيهم ضرورة حصولهم على الجنسية التركية.

ج- أشخاص يعتبرون مهاجرين. (وفي هذه الفقرة الأخيرة يمكن إدخال الذين يتم قبولهم كاللاجئين).

وبالنسبة لهذه المادة فقد جرت عليها بعض التعديلات في 12كانون الثاني 2016 نذكر أهمها[22]:

- شراء عقار بمبلغ قدره مليون دولار على أن لا يتم بيعه لمدة ثلاث سنوات
- القيام باستثمارات ثابتة بقيمة 2 مليون دولار.
- إيداع 3مليون دولار لمدة ثلاث سنوات في البنوك المصرفية.
- شراء من خلال أدوات اقتراض الدولة بقيمة 3مليون دولار لمدة ثلاث سنوات.
- للأجنبي الذي سيوفر 100 فرصة عمل لمواطنين أتراك.

---

[22]- مقال بعنوان جميع المعلومات حول كيفية الحصول على الجنسية التركية،بتاريخ:2017/7/26، على الموقع الالكتروني: http :www.rimallinvest.com/how-to-becom-a-turkish-citizen

4- يكتسب الجنسية التركية من هم من أصل تركي (من أيام الإمبراطورية العثمانية): فبعد استيفاء الشروط اللازمة وهي الخلو من الأمراض السارية وعدم تشكيل خطر على امن تركيا، يمكنهم تقديم طلب الحصول على الجنسية التركية بإرفاق ما يثبت أنهم من أصل تركي مع الطلب.

ومن حق أي لاجئ سوري يقيم في تركيا التقدم بطلب الحصول على الجنسية التركية دون تمييز في العرق أو الدين أو اللغة أو الجنس، لكن يجب أن تتوفر فيه الشروط الملائمة لذلك.

ثالثا- الشروط الواجب توافرها في الشخص الذي يتقدم بطلب الحصول على الجنسية التركية:

* - أن يستوفي المدة الزمنية المطلوبة (5 سنوات) وان يستوفي شروط احد حالات اكتساب الجنسية التركية.

* - أن يكون راشدا بالغا، أو متمتعا بأهلية التمييز وفق قانون وطنه،وإذا كان دون جنسية فبحسب القوانين التركية.

*- أن يثبت قراره العيش في تركيا، بتصرفاته وأفعاله.

*- شهادة صحية من وزارة الصحة تفيد خلوه من الأمراض السارية (كالايدز مثلا).

*- أن يكون على حسن خلق وسيرة وسلوك.

* - أن يكون على قدر كاف للتكلم باللغة التركية بما يكفي للتعامل.

* - أن يكون يملك عمل أو مهنة أو مصدر دخل له ولمن يعولهم في تركيا.

* - أن لا يكون ممن يشكلون خطرا على الأمن القومي والنظام العام في تركيا، وان لا يكون قد تعرض للسجن في تركيا على خلفية جنائية أو جزائية.

*- بالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و22 تفرض عليهم خدمة العلم.

وهناك شرط نراه مجحفا في حق كل طالب للجنسية التركية وهو شرط التنازل عن الجنسية الأصلية.

رابعا- تقديم طلب الحصول على الجنسية التركية: يلزمه وثائق تثبته وهيئات تمنحه نتعرض لها في:

أ- الوثائق والمستندات اللازمة لطلب التجنس[23]:

يقدم طلب الحصول على الجنسية التركية على مستوى مكتب إدارة الهجرة التابع لوزارة الداخلية التركية مرفوقا بالوثائق التالية:

*الهوية السورية، والمتمثلة في جواز السفر إن وجد أو شهادة قيادة

---

[23]- يصعب الحصول على مثل هذه الوثائق التي تثبت هويتهم ومؤهلاتهم العلمية والعملية نتيجة الظروف القاسية التي عايشوها، فالكثير خرج هاربا من الاضطهاد والخوف من الموت لم ينتبه لحمل أغراضه، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالنظام السوري يرفض في الكثير من الأحيان تزويدهم بوثائقهم وكل الأوراق التي يحتاجونها في مثل هذه الحالة كطلب الجنسية.

*المؤهل العلمي لطالب الجنسية

*الدفتر العائلي

*صورة من شهادة الإقامة

*صورة من بطاقة "كمليك كارد".

*شهادة من قصر العدالة التركية تثبت خلو صحيفة السوابق العدلية من أي حكم قضائي في حق طالب الجنسية.

*وثيقة تثبت عمل – إذن بالعمل– لطالب الجنسية (إن كان يعمل).

*صور شمسية لطالب الجنسية.

يجب الإشارة إلى أن كل هذه الوثائق يجب ترجمتها إلى اللغة التركية من قبل مترجم تركي معتمد، ويمنح الزوج والزوجة والأبناء دون 18 سنة الجنسية بمعاملة واحدة، أما من تجاوز 18 سنة فتنجز له معاملة مستقلة.

ب– الجهات المخولة بالنظر في طلب التجنس:

1– لمن هم في تركيا (كالذي يقيم خمس سنوات أو المتزوجون من تركي ويعيشون في تركيا) يتم تقديم طلب الحصول على الجنسية التركية بعد استيفاء الشروط إلى دائرة الأجانب حيث يتم تقديم الملف من قبل لجنة مختصة بذلك أو لدى مكتب المحافظ مكان الإقامة، ويمكن كذلك في على مستوى مكتب الهجرة التابع لوزارة الداخلية، وعند التأكد من استيفاء الشروط يتم رفع الملف إلى مجلس الوزراء الذي يتخذ القرار.

2– لمن يعيشون خارج تركيا (كمن هم من أصل تركي أو المتزوجين من مواطن تركي خارج تركيا) يتم تقديم طلب الحصول على الجنسية التركية في السفارة التركية أو القنصلية التركية إن لم يوجد سفارة.

خاتمة:

لقد أصبح الكثير من اللاجئين في تركيا وغيرها بحاجة إلى مكان يشعرون فيه بالأمان والحماية، بعد التهجير القسري لأكثر من نصف الشعب السوري، الأمر الذي دفع بالكثير من السوريين إلى البحث عن حلول فردية لمشاكلهم كالهجرة إلى البلدان الأوروبية طمعاً بالأمان والإقامة والحصول على جنسية تلك الدول، وتستفيد تركيا بقدر ما يستفيد الأجنبي وخاصة اللاجئ من عملية التجنس، فهي تمنح

جنسيتها لمن يخدمها وهي بمثابة ورقة الاستقرار لطالبها، وبذلك فهي مصلحة متبادلة بين طالب الجنسية والدولة المانحة لها، وسنركز على أهم الفوائد والتي تتمثل في ما يلي:

- تعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية والتاريخية والحضارية بين الشعبين التركي والسوري.
- تعزيز الكفاءات العلمية والعملية من خلال إدخالها لسوق العمل.
- إثراء التحصيل التعليمي لدى أطفال وشباب تركيا من خلال تعليم قواعد وآداب اللغة العربية وأحكام الشريعة الإسلامية لأبنائها من جهة وتعزيز التحصيل العلمي لدى الطلاب السوريين واعتادهم على أنفسهم.
- رفع الاقتصاد التركي والقوى العاملة من خلال إيجاد مستثمرين سوريين، وكوادر في النشاطات الاقتصادية المختلفة كالصناعية والزراعية والتجارة...الخ.

ويمكن إبداء بعض الملاحظات حول قانون الجنسية التركي الذي يشترط التنازل عن الجنسية الأصلية للحصول على الجنسية التركية (المادة11فقرة-ط-)وهذا ليس في مصلحة اللاجئين السوريين لكي لا يحدث تطهير عرقي في سوريا من جهة ومن جهة أخرى ليتمكنوا من العودة خاصة في حال لديهم أملاك عقارية وغيرها، لذا يجب المطالبة بازدواجية الجنسية لكي يتمكنوا من العودة مستقبلا لوطنهم سوريا.

في الأخير إن اكتساب السوري للجنسية التركية يعطيه صفة المواطن وبالتالي اكتساب جميع حقوق المواطنة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمتلكها المواطن التركي كحق الانتخاب والترشح وحق الحصول على عمل وحق الضمان الصحي والاجتماعي..الخ، كما يترتب عليه مقابل ذلك الالتزام بكافة الواجبات والالتزامات الوطنية بما فيها واجب الدفاع عن البلاد وتأدية خدمة العلم لمن هم في سن الخدمة، لأنها أصبحت الوطن الثاني الذي حقق الحماية التي عجز عن تحقيقها الوطن الأول.

الهوامش:

1- سجود سميح عليوي: أثر قيام دولة فلسطينية على مستقبل اللاجئين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين،2013.ص21.

2- جبر محمد ، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام ،ص269.

3- المرجع نفسه.ص269.

4- أنظر الاتفاقية الخاصة باللاجئين لعام 1951 م www.unhcr.org.eg

5- سجود سميح عليوي: أثر قيام دولة فلسطينية على مستقبل اللاجئين، المرجع السابق ص22.

6- المرجع نفسه، ص23.

7- المرجع نفسه، ص24.

8- سجود سميح عليوي، المرجع السابق،ص 27.

9- المرجع نفسه،ص 27.

10- المرجع نفسه،ص27.

11-Michael BARUTCISKI : Les dilemmes de protection internationale des refugies, analyse de l’action du HCR, thèse pour le doctorat en droit , Université de paris ; 2004 ;pp310-311.

12- ومن النصوص القانونية والأعراف الدولية التي تؤكد أحقية الفرد في العودة أو الرجوع الطوعي لوطنه الأم ما يلي:

*- المشروع المقدم للجنة حقوق الإنسان في المجلس الاقتصادي الاجتماعي عام 1973 بشان حق كل شخص في مغادرة أي بلد والعودة إلى بلده " يحق لجميع الأشخاص بدون أي تمييز في اللون واللغة والجنس والعرق والدين والرأي السياسي والأصل الوطني والاجتماعي في العودة إلى بلدهم" ، حيث نص المشروع على حق كل شخص بالعودة إلى بلده، وعدم حرمانه من هذا الحق تعسفا، إضافة إلى عدم إنكار حقه بالعودة في حال لم يملك جواز سفر أو وثيقة شخصية أخرى تؤهله لذلك.

*- يضاف إلى ذلك نص المادة 4/12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1966 على انه "لا يجوز حرمان أي احد بصورة تعسفية من حقه في دخول بلده"، وهي مشابهة إلى حد كبير مع المادة (5/د/11) من المعاهدة الدولية للتخلص من كافة أشكال التمييز العنصري التي تنص على حق الفرد في مغادرة أي بلد بما فيه بلده والعودة إليه.

*- ومن القرارات الدولية المؤكدة على حق العودة، مجمل ما أصدرته وأقرته الأمم المتحدة من قرارات خاصة بمجموعات لاجئين محددة تؤكد على حقهم في العودة إلى ديارهم، من بينها قرار مجلس الأمن الخاص بكوسوفو 1998/1203،المادة 12 التي تنص على حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم في أمان، والمادة 5 من القرار 1998/1199 تيسير عودة جميع اللاجئين والمشردين دون إعاقة، "مع تقديم معونة من الدولة لإعادة بناء المنازل التي دمرت"، والمادة 11 الفقرة ك من القرار الخاص بكوسوفو 1244، "ضمان عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في كوسوفو عودة أمنة لا تعترضها معوقات".

*- إضافة للقرار 1995/1019 الخاص بعودة اللاجئين الصرب إلى كرواتيا في المادة السابعة منه: احترام حكومة كرواتيا لحقوق السكان الصرب المحليين، بما في ذلك حقهم في البقاء أو العودة بأمان ورفع كل الحدود الزمنية المفروضة أمام اللاجئين الصرب للعودة واستعادة ممتلكاتهم"، وقرار 1997/1097 الخاص بعودة اللاجئين في ابخازيا وجورجيا، الذي ينص على حماية ومساعدة جميع اللاجئين والمشردين وتيسير حصولهم على المساعدة الإنسانية، إضافة إلى قراره الخاص بعودة النازحين إلى بيوتهم وبلداتهم في البوسنة والهرسك، حيث نص القرار رقم 1992/779 على حق جميع النازحين واللاجئين المتضررين من صراع البوسنة في العودة إلى ديارهم ضمن ظروف أمنة طبقا للقانون الدولي، وفي اتفاقية دايتوان التي وقعت عام 1995، والخاصة بالصراع حيث تبناها المجتمع الدولي وعمل على تطبيقها، نصت المادة الأولى على انه يحق لجميع اللاجئين والنازحين أن تكون لهم حرية العودة إلى موطنهم الأصلي واستعادة أملاكهم التي حرموا منها، وان يتم تعويضهم عن الأملاك المتضررة والتي لا يمكن استعادتها .

*- يرد حق العودة أيضا في نصوص القانون الدولي الخاصة بحالات النزاع المسلح، وذلك في نص المادة 49 من اتفاقية جنيف التي تنص على: "حظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أيا كانت دواعيه بذلك تصبح عودة الأشخاص المفرج عنهم إلى وطنهم " واستقرارهم" وعودتهم جزء تكميلي في انتهاء وحل الصراع.

13- سجود سميح عليوي، المرجع السابق،ص 32.

14-Comité exécutif du programme du HCR, conclusion N 18, 1980, in HCR lexique des concluions du comité exécutif, p86.

15- Michael BARUTCISKI : Les dilemmes de protection internationale des refugies ; op.cit ; p 316.

16-Joan FITZPATRICK & Rafael BONOAN ; « La cessation de la protection de réfugié, in E.FELLER, V TURCK &F.NICHOLON (sous la direction de) la protection de réfugié en droit internationale ; Editions Lancier ; Bruxelles ; 2008, p577.

17-Denis ALLAND & Catherine TEITGEN –COLLY ; “ Traité du droit de L’asile”, PUF, Paris, 2001, p606.

18- أنظر إلى محتوى الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، لعام 1951 م المادة الأولى.

19-HCR, Note sur les clauses de cessation ; 1997 ; http/www.unhcr.fr/4b30a61de.html

20- الجريدة الرسمية رقم 27256، بتاريخ 2009/06/12،

21- عنوان المقال الالكتروني:طريقة الحصول على الجنسية التركية، اللجوء إلى السويد للسوريين، يوليو 2014، على الموقع الالكتروني: www.Facebook .2017

22- مقال بعنوان جميع المعلومات حول كيفية الحصول على الجنسية التركية،بتاريخ:2017/7/26، على الموقع الالكتروني: http :www.rimallinvest.com/how-to-becom-a-turkish-citizen

23- يصعب الحصول على مثل هذه الوثائق التي تثبت هويتهم ومؤهلاتهم العلمية والعملية نتيجة الظروف القاسية التي عايشوها، فالكثير خرج هاربا من الاضطهاد والخوف من الموت لم ينتبه لحمل أغراضه، هذا من جهة ، ومن جهة

أخرى فالنظام السوري يرفض في الكثير من الأحيان تزويدهم بوثائقهم وكل الأوراق التي يحتاجونها في مثل هذه الحالة كطلب الجنسية.

المراجع:

أولا: الكتب

1- المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام : جبر محمد.

2- أثر قيام دولة فلسطينية على مستقبل اللاجئين: سجود سميح عليوي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين،2013.

3- تطور الحماية الدولية للاجئين:آيت قاسي حورية،أطروحة دكتوراه، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تزي وزو، الجزائر،2014.

4- Comité exécutif du programme du HCR, conclusion N 18, 1980, in HCR lexique des concluions du comité exécutif.

5- Denis ALLAND & Catherine TEITGEN –COLLY ; “ Traité du droit de L’asile”, PUF, Paris, 2001.

6- Joan FITZPATRICK & Rafael BONOAN ; « La cessation de la protection de réfugié, in E.FELLER, V TURCK &F.NICHOLON (sous la direction de) la protection de réfugié en droit internationale ; Editions Lancier ; Bruxelles ; 2008.

7- Michael BARUTCISKI : Les dilemmes de protection internationale des refugi , analyse de l’action du HCR, thèse pour le doctorat en droit , Université de paris ; 2004 .

ثانيا:الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات الدولية

1- الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، لعام 1951 م.

2- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1966م.

3- اتفاقية جنيف

4- المشروع المقدم للجنة حقوق الإنسان في المجلس الاقتصادي الاجتماعي عام 1973 بشان حق كل شخص في مغادرة أي بلد والعودة إلى بلده.

5- قرارات الأمم المتحدة والمتعلقة بوضع اللاجئين منها: القرار 1995/1019 الخاص بعودة اللاجئين الصرب إلى كرواتيا،"، وقرار 1997/1097 الخاص بعودة اللاجئين في ابخازيا وجورجيا، وقرار مجلس الأمن الخاص بكوسوفو 1998/1203 والقرار 1998/1199 تيسير عودة جميع اللاجئين والمشردين دون إعاقة، و القرار رقم 1992/779 على حق جميع النازحين واللاجئين المتضررين من صراع البوسنة في العودة إلى ديارهم ضمن ظروف أمنة طبقا للقانون الدولي.

ثالثا:المواقع الالكترونية

1/ http :www.rimallinvest.com/how-to-becom-a-turkish-citizen
2/ http/www.unhcr.fr/4b30a61de.html
3/www.unhcr.org.
4/www.Facebook .2017

الوضع القانوني للاجئين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية والأبعاد المترتبة على وجودهم

د. ارواء فخري عبد اللطيف البياتي*

الملخص :

في هذه الدراسة نتناول الوضع القانوني للاجئين السوريين في المملكة الاردنية الهاشمية وما ترتب على وجودهم من ابعاد امنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، وقد شملت الدراسة تعريف اللاجئ في الاتفاقيات الدولية والاقليمية ثم اكدنا على تعريف اللاجئ الذي جاء في مذكرة التفاهم المعقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية والمفوضية السامية للامم المتحدة لعام (1998) والمعدلة عام (2014) ، خاصة وان المملكة الاردنية ليست عضو في الاتفاقية الدولية الخاصة باوضاع اللاجئين لعام (1951) وبالتالي غير ملزمة بالاخذ بما جاء فيها .

كما هدفت الدراسة الى عرض تجربة المملكة الاردنية الهاشمية ودورها في التعامل مع اللاجئين السوريين عبر ست اعوام متتالية لذلك وجدنا اهمية تناول الوضع القانوني للاجئين السوريين في المملكة وما هي اهم الحقوق التي تمنحها لهم الاتفاقيات الدولية كبشر اولا وكالاجئين ثانيا والمعترف بها من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والتي اكدت عليها مذكرة التفاهم التي وقعتها المملكة مع المفوضية السامية للامم المتحدة لعام (1998) ، ومثلما للاجئين حقوق فان عليهم التزامات تجاه الاردن باعتبارها الدولة المضيفة .

وناقشت الدراسة الابعاد الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والحلول الدائمة لقضايا اللجوء واختبار هذه الحلول مع واقع التجربة الاردنية نتيجة تدفق اللاجئين السوريين ، وقد ركزت الدراسة على القوانين والسياسات التي اتبعتها المملكة تجاه اللاجئين السوريين وذلك بهدف ايجاد الحلول لجميع المشاكل والتحديات من خلال اجراءات واقعية ، ومن ثم العمل على تسهيل عملية دمجهم مع المجتمع الاردني من خلال التعامل معهم بعيد عن الازمة في سوريا .

* – **الأستاذ المساعد الدكتور ارواء فخري عبد اللطيف البياتي**: دكتوراه في النظم السياسية / كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد وأعمل مدرّسة لمادة حقوق الإنسان منذ عام 2004 في كلية اللغات / جامعة بغداد نظمت اكثر من عشرين بحث في مجال السياسة ولدي مشاركات كباحث في مؤتمرات عدة داخلية ودولية وحاصلة على اكثر من خمسة وعشرين شهادة مشاركة وشكر وتقدير من عدة جهات رسمية داخلية وخارجية.

Abstract :

In this study we discuss the legal status of the Syrian refugees in the Hashemite Kingdom of Jordan and the consequent security, political, economic, social and cultural dimensions. The study covered the definition of refugees in international and regional conventions ،We affirmed the definition of the refugee mentioned in the memorandum of understanding between the Hashemite Kingdom of Jordan and the United Nations High Commissioner for Human Rights in 1998 and amended in 2014, especially since the Hashemite Kingdom of Jordan is not a member of the 1951 International Convention on the Status of Refugees.

The study also aimed at presenting the experience of the Hashemite Kingdom of Jordan and its role in dealing with the Syrian refugees for six consecutive years. Therefore, we found the importance of addressing the legal status of the Syrian refugees in the Kingdom and what are the most important rights granted to them by international conventions as human beings first , And recognized by the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan and confirmed by the Memorandum of Understanding signed by the Kingdom with the United Nations High Commissioner for the year 1998, and just as refugees rights, they have obligations to Jordan as the host country.

The study discussed the security, political, economic, social, educational, health and durable solutions to asylum issues and tested these solutions with the reality of the Jordanian experience as a result of the flow of Syrian refugees. The study focused on the laws and policies adopted by the Kingdom towards Syrian refugees in order to find solutions to all problems and challenges through realistic measures, And then work to facilitate the process of integration with the Jordanian society through dealing with them away from the crisis in Syria.

المقدمة

مع دخول الازمة السورية عامها السادس اصبح عدد اللاجئين السوريين تقريبا اكثر من خمسة ملايين لاجئ موزع بين البلاد العربية والغربية . فمنذ اندلاع الثورة في سوريا في 15 / اذار 2011 وبسبب الاوضاع الامنية المتدهورة وما تعرض له الشعب السوري من كافة انواع القتل والتعذيب سواء من قبل الحكومة السورية او من قبل الميليشيات التي انتشرت في المدن والتي سميت بالشبيحة اخذ المواطنين السوريين باللجوء الى البلاد المحيطة بسوريا بدأ من تركيا والاردن ولبنان والعراق ومن ثم الى اوربا سواء بطرق شرعية او غير شرعية عبر البحر . وبسبب القرب الجغرافي والتقارب الاجتماعي والثقافي واللغوي بين الشعب السوري والشعب الاردني ، اصبحت المملكة الاردنية الهاشمية واحدة من اكبر التجمعات للاجئين السوريين ، حيث تشير التقارير الغير رسمية الى وجود ما يقارب (1.7) مليون لاجئ بعضهم مسجل بالمفوضية السامية والبعض الاخر غير مسجل فيها . وعلى الرغم من وجود هذا العدد الهائل من السوريين في الاردن ، الا اننا نلاحظ ان الاردن لا يملك سياسة واضحة بالقدر الكافي تجاه اللاجئين . فمن المعروف ان الاردن من الدول التي لم توقع على اي اتفاقية او بروتوكول تنظم معاملة اللاجئين ، وهذا يشمل اتفاقية الامم المتحدة لعام 1951 الخاصة بموضوع اللاجئين والبروتوكول الاضافي لعام 1967 . وعليه فأن عدم وجود التزام قانوني للمملكة يتيح لها الحرية في اتخاذ السياسة التي تلائمها فيما يخص موضوع تدفق اللاجئين .

وقد وقعت الاردن على اتفاقية جانورا 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين . والمبدأ العام لهذا القانون يقوم على حماية اللاجئين من احتمالية طرد الدول النازحة اليها للخارج ، وبالتالي يشكل تهديد لحياتهم ولحرياتهم . كما انظمت الاردن الى اتفاقية الأمم المتحدة التي تقف ضد التعذيب ، الظلم ، المعاملة الاستهزائية ، تطبيق الجزية لعام (1984) . وعلى الرغم من ابقاء المملكة حدودها مفتوحة مع سوريا والسماح للاجئين بالعبور الى اراضيها الا انها كانت لديها تحفظات حول فئات اربعة لم تسمح لها بالمرور، ويتم ترتيب هذه المجموعات كالتالي : الفلسطينيين المقيمين بسوريا ، الشباب الرجال الذين بلغوا عمر الخدمة العسكرية ، المهاجرين العراقيين المقيمين بسوريا ، من لا يمتلك أية هوية شخصية .

كما ان الاردن حافظت على المعايير الدولية فيما يخص اللاجئين وكيفية معاملتهم لها . وتحدد مذكرة التفاهم التي وقعها الاردن سنة (1998) مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتعديلاتها عام (2014) اطار عام لسياسة الاردن تجاه اللاجئين السوريين . فقد تضمنت الوثيقة مبادئ ومعايير الحماية الدولية الاساسية للاجئين ، بما في ذلك تعريفات اتفاقية سنة 1951 المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء . فقد سمحت المملكة للاطفال السوريين بالحصول على التعليم العام . كما انها يسرت حصول السوريين على الرعاية الطبية المدعومة حتى تشرين الثاني / نوفمبر 2014 . وتتضمّن مذكرة التفاهم معايير التعاون بين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والحكومة ومع ذلك ، لاتشكّل تلك المعايير التزاماً قانونيا .

وثمّة أيضاً التزام قانوني على الأردن يقضي باحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية ، الذي يُعتبر على نطاق واسع أحد مكوّنات القانون الدولي العرفي الذي يجب على جميع الدول الالتزام به . وهو معرَّف وفقاً للأحكام الواردة في اتفاقية العام (1951) بأنه " لايجوز لأي دولة متعاقدة أن تطرد لاجئاً أو تردّه بأي صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهدّدتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معيّنة أو بسبب آرائه السياسية " . وعلى نحو يتجاوز القانون الدولي العرفي ، التزم الأردن صراحةً بعدم إعادة الأشخاص من خلال التصديق على وثيقة الأمم المتحدة الدولية الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام (1966) .

ومع ذلك فقد غابت عن مذكرة التفاهم التي وقّعها الأردن مجموعة متنوّعة من الحقوق القانونية التي يتمتّع بها اللاجئون في الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة . وتشمل هذه الحقوق الحق في السكن والعمل والتعليم العام وحرية التنقل والإغاثة والمساعدة العامة . علاوةً على ذلك ، بدأ الأردن بتقييد نطاق حماية اللاجئين السوريين ، وألغى تقديم الرعاية الصحية لهم ، وحدّ من حرية تنقلهم .وحسب دراسات نشرتها المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين تشير الى ان اللاجئيين السوريين في الاردن يعانون من مستويات شديدة من الفقر ويتوقع ان يزداد الوضع سوءا . كما ان هناك نسبة كبيرة من الاطفال السوريين لا يتلقون تعليمهم خاصة في المراحل الثانوية والجامعات . والواقع أن غياب الإطار القانوني لاتفاقية الأمم المتحدة ، أثار نقاشات في المجتمع

الأردني الرسمي والقطاع الإنساني حول حقوق السوريين في الأردن ، وكان الأكثر إثارة للجدل من بينها مسألة الحق في الحصول على سبل العيش .

ونتيجةً لمحدودية التزامات الأردن بموجب القانون الدولي ، لايزال اللاجئون داخل البلاد في وضع مكشوف من الناحية القانونية . وليس ثمّة التزام قانوني على الأردن بالاستمرار في قبول دخول اللاجئين ؛ وبالتالي فإن الأمن الإنساني للسوريين الهاربين من بلدهم الذي مزّقته الحرب في خطر . فقد صدّت المملكة تدفّق السوريين على حدودها بصورة متزايدة وقلّصت الحريات والخدمات المقدّمة إلى اللاجئين . كما اتهم المجتمع الإنساني الأردن بإعادة اللاجئين إلى سورية ، وخاصّة الرجال والفلسطينيون الذين لايرافقهم أحد . وتُعتبر هذه الإجراءات بمثابة انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية .

ويضم الاردن حاليا خمس مخيمات للاجئين السوريين ، اكبرها مخيم "الزعتري" ، والمخيم الاماراتي المعروف ب"مريجيب الفهود" ، ومخيم "الازرق" ، ومخيم "الحديقة" في الرمثا ، ومخيم "سايبرستي" الذي يؤوي عددا من فلسطيني سوريا اللاجئين بالاضافة الى السوريين .

مشكلة الدراسة :

تعد قضية اللاجئين السوريين من اهم القضايا الانسانية التي تواجه العالم العربي والغربي ، اذ انها ذات ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وامنية وديموغرافية معقدة . لكننا من خلال دراستنا نلاحظ قلة الدراسات والابحاث التي تناولت اللاجئين واوضاعهم القانونية في العالم العربي ، اضافة الى عدم وجود قواعد قانونية عربية تنظم اوضاع اللاجئين وحقوقهم وآلية التعامل معهم . لقد اجتاز الاردن مسالة اللجوء بنجاح رغم صغر مساحته وقلة الامكانيات المتاحة لديه ، الا انه وحتى هذا اليوم استطاع الاردن ان يقدم الدروس حول اغاثة ومساعدة اللاجئين . ورغم محدودية المساعدات التي قدمها المجتمع الدولي الى المملكة رغم الوعود المخيبة للامال ، الا ان الاردن استطاع استيعاب اعداد كبيرة من اللاجئين في اراضيها منذ اندلاع الثورة سنة 2011 . ومع ذلك فان اللاجئين السوريين يعانون من مشاكل في وضعهم القانوني من دخولهم للاراضي الاردنية ، خاصة مع عدم وجود اي التزامات دولية قانونية بشان اللاجئين من جانب المملكة . اضافة الى ان الاردن ليست عضوا في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 . وهنا يمكن صياغة المشكلة التي تواجه دراستنا (ما هو وضع اللاجئين السوريين القانوني في المملكة الاردنية) ومن هذا السؤال سوف نطرح الاسئلة التي تشغل اذهاننا بالشكل التالي:

- ما هو تعريف اللاجئ وفقا للقانون الدولي والاتفاقيات الاقليمية .
- ما هي الحقوق والواجبات المترتبة للاجئ وفق القوانين الدولية .
- ما هو الوضع القانوني للاجئ السوري في الاردن
- ما هي السياسات التي اتبعتها المملكة مع اللاجئين السوريين .
- ما هي الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على لجوء السوريين في الاردن .

اهمية الدراسة :

تنبع اهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء للتعرف على اللاجئين السوريين في الاردن والوضع القانوني الذي يعيشون في ظله ، وبالتالي معرفة السياسات والاستراتيجيات التي تستخدمها الاردن مع اللاجئين السوريين . وما هي الاثار المترتبة على اللاجئ نتيجة تلك السياسات ، خاصة في ظل غياب دراسات تسلط الضوء على هذا الموضوع .

هيكلية الدراسة :

تتناول الدراسة ثلاث مباحث :-

- المبحث الاول يتناول من هو اللاجئ وما هو مفهومه وفقا للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية .

- المبحث الثاني يتطرق الى الوضع القانوني للاجئ السوري في الاردن ، وما هي الاتفاقيات التي تلزم الاردن بحماية اللاجئ السوري وتقديم المساعدات له .
- الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسياسات المتبعة تجاه اللاجئين السوريين في المملكة الاردنية الهاشمية .

المبحث الاول : مفهوم اللاجئ في المواثيق والاتفاقيات الدولية والاقليمية

حتى وقتنا الحاضر لم يتوصل الفقه الدولي الحديث من تعريف موحد وشامل لمفهوم اللاجئ ، وهذا لا يعني قلة الاهتمام باللاجئين من قبل القانون الدولي ، بل على العكس من ذلك فقد لعبت المنظمات الدولية والاقليمية دورا مهما وبارزا في ايجاد بعض المفاهيم التي تضمن الحد الادنى من الحماية القانونية للاجئين وتعريف العالم بمشاكلهم ومآسيهم . الا ان المعاهدات الدولية والاتفاقيات الاقليمية تناولت مفهوم اللاجئ على اعتبارات خاصة بها .

في البدء لا بد ان نميز بين كل من القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الانساني . من المعلوم ان القانون الدولي الانساني هو فرع من فروع القانون الدولي العام ، وهو من حيث النشأة حديث نسبيا ، حيث كان يسمى حتى نهاية الحرب العالمية الاولى (قانون الحرب) وبعد اقرار المجتمع الدولي بعدم مشروعية الحرب اصبح يسمى (قانون النزاعات المسلحة) . وفي عام (1977) واثناء انعقاد المؤتمر الدبلوماسي ، اطلقت مفردة (الدولي الانساني) على القواعد القانونية التي تحدد حقوق وواجبات الاطراف المتحاربة ، اي القواعد التي تسعى الى حماية ضحايا النزاعات المسلحة (قانون جنيف) وتنظيم استخداد القوة ووسائل واساليب القتال (قانون لاهاي) . ونجد ان القانون الدولي الانساني يوفر سبل الحماية الخاصة باللاجئين ، كونهم يتمتعون بالحماية اذا كانو تحت سلطة احد الاطراف النزاع .

واذا كانت المفوضية التابعة للامم المتحدة تقوم باجراءات الحماية والمساعدة وفقا للمعايير الدولية ، فأن اللجنة الدولية للصليب الاحمر تقوم بنفس الدور وفقا لقواعد القانون الدولي الانساني ، ويقع على عاتقها مسؤلية مباشرة عن مصير اللاجئين الذين هم الضحايا المدنيين للنزاعات المسلحة او للاضطرابات ، بحيث تتدخل اللجنة الدولية فيما يخص اللاجئين الذين يشملهم القانون الدولي الانساني ، لكي يطبق المتحاربون القواعد ذات الصلة باتفاقية جنيف الرابعة عام (1949) وتحاول في مجال عملها الانساني ان تزور هؤلاء اللاجئين وتوفر لهم سبل الحماية والمساعدة الضرورية .

وغالبا ما يمتع اللاجئون بالحماية بموجب القانون الدولي الانساني ، اذا كان البلد المضيف ليس طرفا في نزاع مسلح ، وليس عرضة لاي نزاع داخلي ، عندما يتمتع اللاجئون بالحماية بموجب قانون اللاجئين. وكقاعدة عامة لا تتدخل اللجنة في هذه الحالة الا بصفة فرعية ، ان كانت هي المنظمة الوحيدة في الميدان . اما اذا حلت محلها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بالعمل ، فانهما يؤديان عملهما معا ويسمح تشاورهما وتنسيق جهودهما على نحو وثيق باغاثة الضحايا على افضل وجه[1] .

خلاصة القول ان القانون الدولي يختص بحماية الفرد من جراء الاعتداء على حقوقه الاساسية من قبل السلطة ، في حين القانون الانساني يعني بصفة اساسية بحماية الفرد والاعيان المدنية من جراء العمليات العسكرية . وعليه فأن القانون الدولي للجوء يحمي اللاجئين فقط ، في حين ان القانون الدولي الانساني يحمي بالاضافة الى اللاجئين جميع المدنيين[2] .

---

[1] نظر : القاضي الدكتور محمد الطراونة ، حماية اللاجئين وفقا لاحكام القانون الدولي الانساني :آليات الحماية الدولية للاجئين ومصداقيتها ، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان . www.achrs.org

[2] انظر : تمارا احمد برو،اللجوء السياسي بين النظرية والتطبيق في ضوء القانون الدولي العام ، منشورات زين الحقوقية ، ط1 ، 2013 ، ص45.

رغم الحداثة في مصطلح اللاجئ في الفقه الدولي والاتفاقيات الدولية ، الا ان مضمونه ومعناه ينطبق على كثير من الحالات سواء في القديم او في العصور الحديثة ذلك ان اللجوء مرتبط ارتباط وثيقا بالانسان الذي يبحث منذ القدم عن الامان .

واللجوء لغة ، هو مصدر الفعل لجأ ، يقال لجأ الى الشيء والمكان بمعنى لاذ واعتصم به ، ويقال الجأت امري لله اي اسندت وفوضت امري الى الله وسلمت امري له ليتولاه[3] .

وكلمة لاجئ استخدمت لاول مرة في فرنسا في الاشارة الى "البروتستانت" المطرودين من فرنسا خلال القرن السابع عشر بعد الغاء مرسوم " NANTES "[4] ولم تظهر هذه الصيغة الرسمية في المواثيق الدولية الا مع بداية القرن التاسع عشر وخاصة مع نهاية الحرب العالمية الثانية[5] .

في هذا المبحث سوف نتناول مفهوم اللاجئ في كل من المعاهدات الدولية والاتفاقيات الاقليمية ومن ثم نتناول مفهوم اللاجئ في "مذكرة التفاهم" التي وقعت بين كل من المملكة الاردنية الهاشمية والمفوضية السامية للامم المتحدة الخاصة باللاجئين عام (1998) وتعديلها عام (2004) .

الفرع الاول : اللاجئ في الاتفاقيات الدولية .

يقصد باللجوء في القانون الدولي هروب الضحايا من الاخطار المحدقة بهم بسبب النزاعات المسلحة الى اماكن وهيئات تتوفر لهم فيها الحماية . واول الاماكن التي يفكر ان يلجأ اليها الضحايا هي اللجنة الدولية للصليب الاحمر باعتبارها الهيئة المفوضة من قبل اتفاقية "جنيف" لعام (1949) بحماية اكثر الافراد ضعفا ، سواء كانوا اسرى حرب او مدنيين يتعرضون للهجوم . كما تقوم لجنة الصليب الاحمر بتقصي المفقودين ولمّ شملهم مع عائلاتهم والاشراف على اعادة الاسرى الى اوطانهم ، وتذكير جميع اطراف النزاع بأنهم ملزمون بتطبيق اتفاقية "جنيف" [6] .

وجاء في المادة (14) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في عام (1948) ان " لكل فرد الحق في اللجوء الى اي بلد ، هروبا من الاضطهاد الذي يلحق به ، وهذا الحق لا ينتفع منه الا الجرائم السياسية"[7].

ويلاحظ صعوبة ايجاد تعريف واضح ودقيق لمصطلح اللاجئ ، رغم ان هيئة الامم المتحدة مصدر التشريع لقواعد القانون الدولي وواضعة نصوصه ، الا ان مجموعة من الاتفاقيات والمواثيق والاعراف الدولية التي تحمي وتحافظ على الانسان "اللاجئ" وحقوقه قد حاولت وضع تعريفا للاجئ .

ومن هذه الاتفاقيات ، اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين اثناء النزاعات المسلحة الصادرة عام (1949) والبروتوكولين الاضافيين الاول والثاني لعام (1977) . حيث جاء في الفقرة (4) من المادة (45) من اتفاقية جنيف الرابعة على " عدم جواز نقل اي شخص محمي في المجال الى بلد يخشى فيه التعرض للاضطهاد

---

[3] انظر : وليد خالد الربيع ، حق اللجوء السياسي في الفقه الاسلامي والقانون الدولي ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة الكويت ، 2015 ، ص8 .

[4] مرسوم NANTES اول اعتراف رسمي بالتسامح الديني قامت به فرنسا حين وقع الملك هنري الرابع القرار في مدينة نانت بتاريخ 13 ابريل 1598 بعد مرور خمسين عام من الصراع الديني .وسمح القرار للبروتستانت المدعويين بالهوغونوت بحكم مائة مدينة محصنة لمدة ثمان سنوات الا ان المرسوم الغي بوفاة الملك هنري 1610 .انظر مرسوم نانت على موقع موسوعة المعرفة WWW.marefa.org

[5] انظر : أ.بلمديوني محمد ، وضع اللاجئين في القانون الدولي الانساني ، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 17 ، جانفي 2017 ، ص161 .

[6] انظر : عمر سعد الله ، معجم في القانون الدولي المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط1 ، 2005 ، ص360 .

[7] انظر : الاعلام العالمي لحقوق الانسان الصادر في 10 كانون الاول 1948 ، المادة 14 ، ص3.

بسبب ارائه السياسية او عقائده الدينية "[8]. اما البروتوكول الاضافي الاول لمعاهدات جنيف والخاص بضحايا النزاعات الدولية المسلحة ، فقد جاء في المادة (73) منه على " وجوب حماية الاشخاص الذين كانو بدون وثيقة تثبت انتمائه لدولة الاقامة او كانو لاجئين وبدون تمييز "[9] .

والواضح ان اتفاقيات جنيف الاربعة والبروتوكولين الاضافيين التابعين لها لم يضعا تعريفا واضحا للاجئين في القانون الدولي الانساني فهي اكتفت بتعداد بعض الاعمال المحظورة والتي تؤدي بالسكان المدنيين الى اللجوء عن اراضيهم ، كذلك عددت بعض الاعمال والافعال التي يتعرضون لها والتي تعد انتهاكات للقانون الانساني . فالاتفاقية لم تتطرق الى اللاجئين الذين يهاجرون عادة بشكل جماعي عبر الحدود الدولية للبحث عن اماكن اكثر امنا ، خوفا من التعرض لانتهاكات من قبل اطراف النزاع . بل ان اتفاقية جنيف الرابعة اشارت في مادتها (45) الفقرة الرابعة في تعريف اللاجئ الى انه الشخص الذي فر من وطنه خوفا من التعرض للتعذيب والاضطهاد من قبل اطراف حكومة دولته بسبب معارضته لسياستها الداخلية ، او كان سبب الخروج هو الاضطهاد بسبب معتقداته الدينية ، وعليه فأن المادة لم تعالج حالة اللجوء الجماعي الذي يحدث عادة بسبب خوف هؤلاء السكان من التعرض لانتهاكات اطراف النزاع في النزاعات المسلحة.[10]

وفي يوم (25) يوليو/ تموز من عام (1951) وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على اقرار الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ، والتي تعد من ابرز الاتفاقيات التي صدرت بعد الحرب العالمية الثانية . وجاء في المادة الاولى الفقرة الثانية منها تعريف اللاجى بانه " هو كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته او بلد اقامته المعتادة بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر او الدين او القومية او الانتماء الى طائفة اجتماعية معينة ، او الى اي راي سياسي ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف او لا يريد ان يستظل بحماية ذلك البلد او العودة اليه خشية التعرض للاضطهاد "[11] .

على الرغم من عالمية هذه الاتفاقية الا انها تعد خاصة بشعوب اوربا . فالملاحظ ان هذه الاتفاقية جاءت لتحل مشكلة اللاجئين الاوربيين بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما جعلها مقيدة بحاجز جغرافي وضعت خصيصا له ، وهذا الذي تحفظت عليه كل من استراليا وفرنسا وايطاليا . كما انها نصت على شرط زمني يحدد على اساسه الشخص كونه لاجئ في نظر الاتفاقية ، وهو وجود الشخص خارج دولته بسبب احداث وقعت في الاول من جانفي (1951) ، وهذا ما جعل تعريف اللاجئ حسب هذه الاتفاقية حكرا على مواطني الدول الاوربية المتضررة من الحرب العالمية الثانية . وعليه يعد تعريف غير شامل لجميع اللاجئين المنتشرين عبر دول العالم المختلفة نتيجة الازمات والحروب ، او الذين لجأوا خارج ديارهم بعد تاريخ (1951) ، هذا ما يجعلها اشبه باتفاقية اقليمية خاصة بلاجئي اوربا دون غيرهم وبعدها عن معالجة البعد العالمي لازمة اللاجئين .[12]

وقد ادرك خبراء القانون الدولي هذا القصور ، وتم تجاوز البعد الزمني في البروتوكول الخاص باللاجئين الصادر عن الامم المتحدة عام (1967) ، واعتبر على ضوءه اللاجئ كل من يستوفي باقي الشروط بعيدا عن التاريخ . حيث جاء في تعريف اللاجئ " الاضطهاد الواقع على الشخص بسبب عرقه او دينه او جنسيته او

---

[8] انظر : اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 وهي من اكثر الاتفاقيات واجبة التطبيق في العالم وصل اعضاءها 194 ودخلت حيز التفيذ في 21 اكتوبر / تشرين الاول 1950 ،المادة 45 ، ص17 .

[9] انظر : البروتوكول الاضافي الاول لاتفاقيات جنيف لعام 1977 خاص بالنزاعات الدولية ، المادة 73 ، ص 31.

[10] انظر : أ. بلمديوني محمد ، مصدر سابق ، ص161 .

[11] انظر : الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين التي اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة يوم 14 كانون الاول /ديسمبر1950 في مؤتمر الامم المتحدة للمفوضين بشان اللاجئين وعديمي الجنسية بمقتضى قرارها رقم 429(د-5) واقر في 28 تموز 1951 ليكون تاريخ نفادها في 1954 ، الفقرة الثانية من المادة الاولى ، ص1.

[12] انظر : أ. بلمديوني محمد ، مصدر سابق ، ص 162 .

انتمائه لفئة معينة او ارائه السياسية " وهذا التعريف يشير الى الافراد الذين يتعرضون الى الاضطهاد من قبل حكوماتهم ويستثني حالات اللجوء الجماعي[13] .

وعلى الرغم من ذلك تبقى المادة الاولى من اتفاقية الامم المتحدة الخاصة باللاجئين عام (1951) المرجع الاساسي في تحديد مفهوم اللاجئ ، خاصة وانها بينت اسباب اللجوء وجعلت من بينها الاضطهاد الذي هو الشرط الاساسي في تحديد صفة اللاجئ (حيث لا يشترط وقوع الاضطهاد الناتج عن احداث وقعت وانما ينصرف مصطلح اللاجئ حتى وان كان الاضطهاد محتمل الوقوع)[14] . ولعل اهم فئة من اللاجئين في الوقت الحالي هم لاجئوا الحرب الذين يفرون من بلدانهم بفعل النزاعات المسلحة او الذين يهجرون منها بالقوة والتهديد الى بلدان اخرى كحالة السوررين محور دراستنا .

الفرع الثاني : اللاجئ في الاتفاقيات الاقليمية .

كان الضعف الواضح في كل من اتفاقية جنيف لعام (1949) واتفاقية الامم المتحدة لعام (1951) وبروتوكولها الاضافي لعام (1967) والاعتماد على الاضطهاد كسبب رئيسي للجوء في تعريفهما لمفهوم اللاجئ ان ادى الى القصور في كثير من نصوصهما ، وبالتالي لا تتفقان مع حالات اللجوء المعاصرة . هذا الامر ادى الى ظهور محاولات اقليمية لصياغة تعريف اكثر تحديدا وشمولا نابعا من ظروف طبيعية واستثنائية تعرضت لها الاقاليم[15] .

الفقرة الاولى : مفهوم اللاجئ في اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية .

صاغت منظمة الوحدة الافريقية بتاريخ (10) ايلول من عام (1969) معاهدة بخصوص اللاجئين بعد الاعداد المتزايدة من اللاجئين الافارقة الهاربين من الحروب والنزاعات الداخلية اواخر الخمسينيات . فقد ناقشت تلك المعاهدة اوضاع هؤلاء اللاجئين ونظمت الجوانب الخاصة بمشاكلهم في القارة الافريقية مستندة في تعريفها للاجئ الى اتفاقية الامم المتحدة عام (1951) ، لكنها اضافت اليه ما يتفق مع ظروفها السياسية . وجاء في تعريفها للاجئ " اي شخص بسبب عدوان او احتلال خارجي او سيطرة اجنبية او احداث تخل بشدة بالنظام العام ، اما في جزء او كل من الدولة التي ينتمي اليها باصله او جنسيته ، اجبر على ترك مكان اقامته المعتادة للبحث عن مكان اخر خارج دولة اصله او جنسيته "[16] .

من خلال قراءتنا للنص رغم حديثه عن شخص ، الا انه توسع التعريف في تحديد صفة اللاجئ الشخص اكثر مما تم ذكره في اتفاقية الامم المتحدة لعام (1951) ، ويعود ذلك الى الظروف السياسية كما ذكرنا التي كانت قد عاشتها افريقيا لذلك منحت مفهوم اللاجئ معنى اكثر وطنية ، فهو من يضطر الى مغادرة وطنه نظرا لعوامل احتلال او هيمنة خارجية وليس الاضطهاد فقط[17] .

الفقرة الثانية : اللاجئ في اعلان قرطاج "كارتاخينا" عام 1984

ان لامريكا اللاتينية تاريخ طويل في مجال اللجوء ذلك ان اتفاقية "مونتفيديو" الخاصة بالقانون الجنائي الدولي الموقعة سنة (1889) كانت اول وثيقة اقليمية تتناول اللجوء ، ثم تبعتها بعد ذلك معاهدة "كاركاس" عن اللجوء الاقليمي والتي وقعت سنة (1954) . وفي الثمانينات وقعت مصادمات مدنية في امريكا الوسطى ادت الى نزوح ما يقارب مليون شخص خارج بلادهم ، مما تسبب ذلك بمصاعب اقتصادية واجتماعية حادة للدول التي فرو اليها

---

[13] انظر : د. وضاح محمود الحمود ، اوضاع اللاجئين في المملكة الاردنية الهاشمية ، ورقة عمل مقدمة من مديرية سؤون اللاجئين السوريين الى الملتقى العلمي الذي نظمته جامعة نايف للعلوم الامنية –كلية العلوم الاستراتيجية ، الرياض ، 1-2015/9/3 ، ص2 .
[14] انظر : أ. بلمديوني محمد ، مصدر سابق ، ص162 .
[15] انظر : د. احمد الرشيدي ، الحماية الدولية للاجئين ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ط1 ، القاهرة ، 1997 ، ص20 .
[16] انظر : اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في افريقيا 1969 ، المادة الاولى ، ص2 .
[17] انظر : د.وضاح محمود الحمود ، مصدر سابق ، ص11 .

هؤلاء . ونتيجة لذلك عقد الاجتماع حول اللاجئين بدعوى من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في كولومبيا بتاريخ (22نوفمبر1984) حول الحماية الدولية للاجئين في امريكا الوسطى او ما يعرف باعلان قرطاج (كارتاخينا) الخاص باللاجئين عام (1984) والذي ارسى الاساس القانوني لمعاملة اللاجئين في امريكا اللاتينية . حيث جاء فيه تعريف اللاجئين بانهم " الاشخاص الفارين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم نتيجة اعمال عنف او عدوان خارجي او نزاعات داخلية او خرق عام لحقوق الانسان او اية ظروف اخرى " .

وعلى الرغم من ان اعلان قرطاج من الناحية القانونية غير ملزم للدول لانه كما يظهر من تسميته ليس معاهدة دولية ، الا انه من الناحية العملية يلقى تطبيقا من قبل الدول في امريكا اللاتينية ، كما انه في بعض الدول تم دمج قواعده في التشريعات الوطنية [18].

اما المواثيق الاوربية الصادرة عن الاتحاد الاوربي فقد عرضت بشأن اللاجئين توصيف ادق واكثر شمولية لمفهوم اللاجئ من اتفاقية جنيف الرابعة (1949) واتفاقية الامم المتحدة لعام (1951) ، حيث كان توصيفها ينص على وسائل تعامل اللاجئين . ونص القرار رقم (14) لسنة (1967) بمنح حق اللجوء للاشخاص المعرضين للاضطهاد . وجاءت توصية الاتحاد الاوربي سنة (1981) للتنسيق بين الاجراءات الوطنية الخاصة بمنح حق اللجوء ، وكذلك توصية سنة (1984) بشأن حماية الاشخاص المستوفين لاشتراطات معاهدة جنيف ممن لم يعدّوا لاجئين قبل سنة (1984) . والزمت معاهدة دبلن لعام (1990) التي تضع معايير لتحديد اي دولة عضو تعد المسؤلة عن النظر في طلبات حق الملجأ عندما يطلب من اللاجئ حق اللجوء الى دولة او اكثر من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي [19] .

الفقرة الثالثة : مفهوم اللاجئ في الاتفاقية العربية لسنة 1994 .

على الرغم من الحروب التي مرت بها المنطقة العربية بدا من الحروب في العراق الى الحرب في اليمن والصومال ولبنان وانتهاءا بالحرب في سوريا ، الا اننا نلاحظ ضعف دور جامعة الدول العربية فيما يتعلق بوضع اللاجئين العرب والدول العربية التي تستضيفهم . ففي (27مارس/اذار1994) عقد مجلس وزراء جامعة الدول العربية اجتماعا لمناقشة مسالة اللاجئين توج باقرار الاتفاقية العربية الخاصة باللاجئين . ووفقا للمادة الاولى من الاتفاقية يعرف اللاجئ بانه " كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته ، او خارج مقر اقامته الاعتيادية في حالة كونه عديم الجنسية ويخشى لاسباب معقولة ان يضطهد من اجل عرقه او دينه او جنسيته او انتمائه الى فئة اجتماعية ان يستظل بحماية ذلك البلد او ان يعود اليه" . اما في المادة الثانية من الاتفاقية فقد جاء "كل شخص يلتجئ مضطرا الى بلد غير بلده الاصلي او مقر اقامته الاعتيادية بسبب العدوان المسلط على ذلك البلد او احتلاله او السيطرة الاجنبية عليه او لوقوع كوارث طبيعية او احداث جسيمة ترتب عليها اخلال كبير بالنظام العام في كامل البلاد او في جزء منها" [20] .

ويبدو من هذا التعريف ان الاتفاقية وسعت نطاق تعريف اللاجئين ليشمل حالات اللجوء بفعل النزاعات والكوارث الطبيعية ، الا انها اغفلت حالات العنف المتفشي ، او النزاعات الداخلية ، او الانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان .

الا ان هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ الى الان بسبب عدم اكتمال النصاب الكافي لتوقيعها وتجعلها نافذة . وقد عقد اجتماع اخر في مجلس الجامعة العربية على مستوى اللجان المشتركة لخبراء وممثلي وزارات العدل

[18] انظر : د.فاروق صادق حيدر ، تدخل الامم المتحدة في النزاعات المسلحة غير الدولية من اجل حماية حقوق الانسان وتحقيق الحماية الانسانية ، ديوان اصدقاء المغرب ، 2011/10/8 . www.groups.google.com

[19] انظر : ناهض زقوت ، اللاجئ في القانون الدولي ، موقع قانوني الاردن ، 2010/4/6 . www.lawjo.net

[20] انظر : الاتفاقية العربية لتنظيم اوضاع اللاجئين في الدول العربية ، جامعة الدول العربية ، 1994 ، المادة الاولى ، ص1 .

والداخلية في الجامعة من اجل دراسة الاتفاقية الخاصة باللجوء واجراء التعديلات اللازمة عليها في تاريخ (8 / 8 / 2016)[21] .

من جانب اخرتؤكد العديد من الدراسات ضعف انضمام الدول العربية الى الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين ، وان كان هناك تباين بين الدول العربية الافريقية والدول العربية الاسيوية حول هذه المسألة . اذ ان غالبية الدول العربية الافريقية ، ما عدا ليبيا ، قد انظمت الى معاهدة جنيف لسنة (1951) الخاصة باللاجئين وبروتوكولها عام (1967) . وبعيدا عن الاسباب والمبررات لعدم الانظمام الى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة فان غياب تشريعات وطنية ومعاهدات اقليمية عربية خاصة باللاجئين هو امر عزز من حالة الفراغ القانوني والتشريعي الذي نشهده في الوقت الحالي . كما ان الغياب القانوني والتشريعي قد ادى الى ظروف صعبة وقاسية عانى ويعاني منها اللاجئون في العالم العربي في مناسبات عديدة[22] .

الفقرة الرابعة : اللاجئ في مذكرة التفاهم بين الاردن والمفوضية السامية لعام 1998

وقعت المملكة الاردنية الهاشمية مع المفوضية السامية للامم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين على مذكرة تفاهم عام (1998) ومن ثم تم تعديلها عام (2014) ، وجاء في المادة الاولى من المذكرة تعريف اللاجئ بأنه " شخص بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه او دينه او جنسيته او انتمائه الى فئة اجتماعية معينة او ارائه السياسية خارج البلد التي يحمل جنسيته ولا يستطيع او يرغب في حماية ذلك البلد بسبب ذلك الخوف ، او كل من لا جنسية له وهو خارج بلد اقامته السابقة ولا يستطيع او يرغب بسبب ذلك الخوف العودة الى ذلك البلد"[23] . ويبدو ان هذا التعريف لا يختلف كثيرا عن النصوص السابقة في مفهوم اللاجئ اذ انه تجاهل اللجوء الجماعي بسبب الحروب الاهلية والنزاعات المسلحة او الاحتلال من قبل دولة اجنبية .

يبدو من خلال كل ما ذكر ان جميع النصوص المذكورة في الاتفاقيات الدولية والاقليمية المتعلقة بتعريف اللاجى تناولت المفهوم لاعتبارات خاصة وحسب ظروفها ، وبالتالي فاننا من الصعب ايجاد تعريف واضح وشامل لمفهوم اللاجى ، الا ان جميع الدول تتفق في ان اتفاقية الامم المتحدة لعام (1951) هي المرجعية الاساس في التعامل مع اللاجئين .

المبحث الثاني : الوضع القانوني للاجئين السوريين في المملكة الاردنية .

عمل كل من ميثاق الامم المتحدة الصادرعام (1945) والاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ (10- كانون الاول/ ديسمبر 1948) التاكيد على مبدأ تمتع جميع البشر دون تمييز بالحقوق والحريات الاساسية.

كما اعترف الاعلان العالمي لحقوق الانسان للاجئ بحقوق اوسع من تلك المكرسة له سواء في القانون الدولي الانساني او في القواعد التي ترعى اللجوء ومنها الحق بطلب اللجوء بغض النظر عن الاسباب التي دفعتهم للجوء لتشمل كافة انواع الاضطهاد[24] .

[21] انظر : أ.بلمديوني محمد ، مصدر سابق ، ص163 .
[22] انظر : راجع تقرير التنمية الانسانية للعام 2009 ، تداعيات امن الانسان في البلدان العربية ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، المكتب الاقليمي للدول العربية ، ص94 .
[23] انظر : راصي قاصح ، مذكرة تفاهم بين الاردن والمفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، شؤون قانونية ، 2010/12/17 على الموقع www.startimes.com
[24] انظر : كمال حماد ، القانون الدولي الانساني ، مجلد رقم 51 ، حزيران 2004 ، ص101.

ويعد منح اللجوء هو عمل انساني وسلمي لذلك اولى المجتمع الدولي حرصه الدائم على توفير حياة كريمة للاجئين لا تقل شانا عن حياتهم داخل بلدانهم الاصلية ، حتى اصبح اللاجئ يتمتع بكل حقوق المواطنة ماعدا الحقوق السياسية للدول المضيفة . ومن اهم الحقوق التي يتمتع بها اللاجئ هو مبدأ عدم الاعادة القسرية الى دولة الاضطهاد ، اضافة الى تقديم المساعدات الانسانية .

وبما ان اللاجئ يخضع لقوانين البلد المضيف وان له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات التي تقع على مواطني البلد فأنه مع ذلك قد يخضع الى تحديد لحقوقه وقد تكون التزاماته مختلفة عن الوطني بسبب ظروفه الخاصة ولا شك ، ان هذا لا يعني ان للاجئ ظرفه القانوني الخاص به ابتداءا من تحديد مركزه وصولا الى ما هية الحقوق التي يتمتع بها والالتزامات التي يترتب عليه[25] .

في دراستنا هذه سوف نتناول اولا المرجعية القانونية التي تتعامل على اساسها المملكة الاردنية الهاشمية مع اللاجئين السوريين ، ثم الحقوق التي يتمتع بها اللاجئ السوري والتي يمنحه اياها كل من القانون الدولي لحقوق الانسان واتفاقية الامم المتحدة لعام (1951) ومذكرة التفاهم التي وقعها كل من المملكة الاردنية الهاشمية والمفوضية السامية للامم المتحدة عام 1998 وتعديلها عام 2014 ، ثم نشير في ثالثا الى التزامات اللاجئين تجاه الدولة المضيفة اي الواجبات التي عليهم .

الفرع الاول : المرجعية القانونية للتعاطي مع اللاجئين السوريين في المملكة الاردنية الهاشمية .

يشمل قانون اللاجئين كل من القانون العرفي والقواعد القطعية ، والصكوك القانونية الدولية والاقليمية . والصك الدولي الوحيد الموجود لدينا هو معاهدة الامم المتحدة الخاصة بشؤون اللاجئين لعام (1951) ، وبروتوكولها لعام (1966) . بينما لدى الهيئات الاقليمية صكوك دولية تسري فقط على الدول الاعضاء ..

وفيما يتعلق بالمملكة الاردنية الهاشمية فأنها التزمت بشكل كامل بجميع الاتفاقيات المتعلقة بقضايا حقوق الانسان واللاجئين. فقد صادق الاردن ونشر العديد من القوانين والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان في الجريدة الرسمية مما يعطيها صفة القوانين العادية وبالتالي يعطي جميع المقيمين على اراضيه حقوقا كاملة . ومن هذه الاتفاقيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) ، واتفاقية سيداو (1979) ، واتفاقية حقوق الطفل (1989) واتفاقية مناهضة التعذيب(1984) ، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري(1965)، والميثاق العربي لحقوق الانسان(1984) ، والاهم من ذلك المادة (الثالثة) من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة المهينة والتي تعتبر خطر فعالا ضد الاعادة القسرية ، وهو ما يقصد بها لا يجوز طرد اللاجئ او اعادته الى حدود الاقاليم التي تكون حياته او حريته مهددة فيها بسبب عرقه او دينه او جنسيته او انتمائه الى فئة اجتماعية معينة او ارائه السياسية[26] .

وقد اسس الاردن في اواخر عام (2002) المركز الوطني لحقوق الانسان بقانون مؤقت تمت المصادقة عليه واصداره كقانون دائم عام (2006) . ويعد المركز شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ، يقوم بنشاطاته المتعلقة بحقوق الانسان في المجالات والانشطة السياسية والفكرية والانسانية باستقلالية تامة[27] .

اما فيما يتعلق بقضايا اللاجئين فانه وعلى الرغم من كون الاردن لم يوقع على اتفاقية الامم المتحدة لعام (1951) والخاصة باللاجئين والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين عام (1967) ، الا ان المملكة الاردنية الهاشمية وقعت

[25] انظر : فيصل شطناوي ، حقوق الانسان والقانون الدولي ، كلية الحقوق جامعة العلوم التطبيقية ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، شفا بدران / عمان ، 1999 ، ص246 .

[26] انظر : اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهنية لعام 1984 ، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في الامم المتحدة على الموقع التالي www.ohchr.org

[27] انظر : المركز الوطني لحقوق الانسان لعام 2002 في الاردن على الموقع الالكتروني www.nchr.org.jo

مع المفوضية السامية للامم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين على مذكرة تفاهم عام (1998) ومن ثم تعديلها عام (2014) والتي من خلالها يتم تحديد الالية التي بموجبها التعامل مع القضايا المتعلقة باللاجئين ، وكذلك الاشخاص المشمولين بعناية المفوضية . وقد نص الاتفاق بين الطرفين على تمكين المفوضية من مباشرة انشطتها المتعلقة بالحماية الدولية وتقديم المساعدة الانسانية للاجئين والاشخاص الاخرين المشمولين بعنايتها في المملكة ، ما عدا اللاجئين الفلسطينيين حيث لديهم مفوضية خاصة بهم في الاردن[28] .

ورغم ان الاردن لم ينظم الى اتفاقية عام (1951) ، الا ان ذلك لم يمنع اللاجئين من التدفق اليه كما لم يمنع حكومة المملكة من استقبال اللاجئين على اراضيها ، الامر الذي جعلها تتحمل اعباء اقامتهم على اراضيها . بالاضافة الى ان مشكلة الاردن الوحيدة مع اتفاقية عام (1951) هي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين (مايرتبط بحق العودة) والخشية من فقدان اللاجئين حقهم بالعودة في حال الانضمام للاتفاقية . اما من حيث الديمغرافية السياسية ، فأن مبدأ التوطين – وهو تماما ما يتحفظ عليه الاردن الذي تنص عليه الاتفاقية والذي يقضي بضرورة تجنيس اللاجئين او تبني آلية وطنية للجوء سيعني بالضرورة دمج اللاجئين محليا وتوطينهم وهو ما لا تستطيع المملكة في ظل الظروف الراهنة من تحمل تبعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي كان لابد من البحث عن حلول اخرى دائمة لهم تتمثل في اعادة التوطين في بلد ثالث او العودة الطوعية وهي اكثر الحلول الملائمة والمناسبة لهم[29] .

الفرع الثاني : حقوق اللاجئ السوري .

لابد ان نبين اولا ان كون الانسان لاجئ لا يعني انه فقد صفته كأنسان وحقوقه المتفرعة عنها ، ولهذا فان على الدول التزامات تجاه اللاجئ كونه كانسان اولا يحق له التمتع بالحقوق المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الانسان الاساسية.

من جانب اخر ، فأن اللاجئ حين يدخل اقليم اي دولة فأنه يعامل حينها معاملة الاجنبي مما يقتضي ايضا البحث عن حقوقه بصفته كأجنبي خاصة في ظل التوافق الدولي على منح حدا ادنى من الحقوق للاجانب لا يجوز التنازل عنها .

وبالتالي فأن تحديد حقوق اللاجئين السوريين في المملكة الاردنية الهاشمية او اي دولة بذات ظروفها القانونية لجهة المصادقة على اتفاقيات اللاجئين وحقوق الانسان ذات الصلة يقتضي البحث في محاور عدة ، حيث يقتضي الامر النظر الى اللاجئ تارة بصفته اجنبيا موجود في اقليم الدولة وهو ما يمنحه طائفة من الحقوق ، وتارة اخرى بصفته لاجئا او طالب لجوء مما يقتضي البحث عن حقوقه في هذا الاطار . واخيرا يقتضي الامر النظر للاجئ كأنسان وهو ما يمنحه ايضا الحقوق والمزايا المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الانسان الاساسية التي صادقت عليها المملكة الاردنية الهاشمية[30] .

الفقرة الاولى : حقوق اللاجئ في القانون والاتفاقيات الدولية .

كما اوضحنا سابقا اللاجئ هو انسان دفعته الظروف القاسية لان يترك بلده الاصلي بحثا عن ملجأ يئويه لاسباب قد تعود لدينه او عرقه او جنسه او الى فئة اجتماعية او بسبب ارائه السياسية ، كل ذلك نتيجة الاحتلال وكثرة الاعتداءات .

---

[28] انظر : راصي قاصح ، مذكرة التفاهم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، مصدر سابق ، ص2.

[29] انظر : د. وضاح محمود الحمد ، مصدر سابق ، ص30

[30] انظر : د. ابراهيم دراجي ، مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها ، ورقة مقدمة الى الملتقى العلمي الذي تنظمه جامعة نايف للعلوم الامنية – كلية العلوم الاستراتيجية بعنوان "اللاجئون في المنطقة العربية :قضاياهم ومعالجتها" ، الرياض ، 2011/0 ، ص9 .

وعليه فأن اللاجئ هو انسان لديه ما يكفيه من الهموم والمشاكل وهذه الحالة الانسانية تفرض على الدول والمنظمات العمل على تخفيف الآلآمه ومعاناته ومن ثم مساعدته للخروج من محنته . كما ان حق اللجوء يصبح عديم المعنى اذا تعرضت سلامة اللاجئين وحقوقهم الى الانتهاكات ، فالاصل ان يتمتع اللجئون بالحقوق التي كفلتها لهم الاعلانات والاتفاقيات الدولية من خلال المفوضية السامية للامم المتحدة والتي يختص عملها على حماية اللاجئين والبحث عن حلول دائمة لهم . اضف الى ذلك ، ان كثير من حقوق التي تسري على اللاجئين هي حقوق مقررة عالميا للانسان بغض النظر عن كونه لاجئ او غير لاجئ .

ومن اهم الحقوق الواردة في الاعلانات والمواثيق العالمية الخاصة باللاجئين والتي تشمل الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام (1948) واتفاقية الامم المتحدة الخاصة باللاجئين لعام (1951) وبروتوكولها لعام (1967) هي :

اولا : عدم الاعادة القسرية للاجى الى دولة الاضطهاد . يعتبر هذا المبدأ على نطاق واسع احد مكونات القانون الدولي العرفي الذي يجب على جميع الدول الالتزام به . ويعد هذا الحق من اهم الحقوق التي يحرص عليها اللاجئ ، فهو يحول بينه وبين الوقوع في قبضة النظام الحاكم او الجهة التي هرب من عدوانها واضطهادها . ونظرا لاهمية هذا الحق فقد جاء في المادة (33) الفقرة الاولى من اتفاقية الامم المتحدة لعام (1951) "لا يجوز لاية دولة متعاقدة ان تطرد لاجئا او ترده بأية صورة من الصور الى حدود الاقاليم التي تكون حياته او حريته مهددتين فيها بسبب عرقه او دينه او جنسيته او انتمائه الى فئة اجتماعية معينة او بسبب ارائه السياسية"[31] . وعلى نحو يتجاوزالقانون العرفي ، التزم الاردن صراحة بعدم اعادة الاشخاص من خلال التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر من الامم المتحدة عام (1966)[32] .

ثانيا : تقييد سلطة الدولة بالنسبة لابعاد اللاجئين : يعتبر هذا المبدأ تطبيق من تطبيقات الحق السابق والذي يقضي بعدم جواز الاعادة القسرية لدولة الاضطهاد . وهذا ما ورد في اتفاقية (1951) والمتعلقة والمتعلقة بالوضع القانوني للاجئين وكذلك بروتوكولها الاضافي لسنة (1967) ما نص على هذا المبدأ . ونلاحظ ان المادة (32) من تلك الاتفاقية قد تضمنت ثلاث ضمانات وهي :

1- تقييد سلطة الدولة فيما يتعلق بابعاد اللاجئ وذلك بحظر الطرد كقاعدة عامة .
2- الاجراءات الواجب اتباعها عند اصدار قرار الابعاد ، اذ يتوجب سلوك الطرق القانونية وان يكون للاجئ حق الاعتراض واثبات براءته .
3- السماح للاجئ بمهلة معقولة عندما يصبح قرار الابعاد نهائيا كي يتمكن من البحث عن ملجأ جديد .

ثالثا : حق اللاجئ في المساواة وعدم التمييز :حين اخذ الاهتمام بحقوق الانسان على الصعيد الدولي ، كان مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الناس من اهم الركائز التي بنيت عليها الوثائق الدولية المعنية بهذا الخصوص . ولكون اللاجئ هو انسان قبل كل شي فان له حق التمتع بالمساواة اينما كان ، وهذا ما اكده الاعلام العالمي لحقوق الانسان في المادة (2) حيث جاء فيها "لكل انسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات دونما تمييز من اي نوع ، ولا سيما التمييز بسبب العنصر واللون او الجنس او اللغة او الدين او الراي السياسي .."[33] . كما احتل هذا المبدأ مكانا بارزا في اتفاقية اللاجئين لعام (1951) ، حيث جاء في المادة (3) منها على "على ان تطبيق الدول المتعاقدة احكام تلك الاتفاقية على اللاجئين دون تمييز بينهم على اساس العرق او الدين او الموطن"[34] .

---

[31] انظر : اتفاقية الامم المتحدة لعام 1951 الخاصة باللاجئين ، المادة 33 ، ص9.
[32] انظر : الكساندرا فرانسيس ، اثر الوجود السوري في الاردن :ردة فعل الشارع العام ، مركز كارنيجي للسلام الدولي ، ايلول/سبتمبر 2015 www.carnegie.mec.org
[33] انظر : الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 ، المادة الثانية ، ص2 .
[34] انظر : اتفاقية الامم المتحدة الخاصة باللاجئين لعام 1951 ، المادة الثالثة ، ص3.

رابعا : حق اللاجئ في التنقل بحرية . ويقصد بذلك امكانية تغيير الفرد مكانه وفقا لحريته ، وقد اسماها البعض بحرية الحركة . ويمكن التمييز بين انواع التنقل ، فهناك التنقل جوا وبرا وبحرا ، الا ان اكثرها انتشارا هو النقل البري بسبب الطبيعة العامة للجوء . وقد اكد الاعلان العالمي لحقوق الانسان على اهمية هذا الحق في المادة (13) الفقرة الاولى التي جاء فيها "لكل فرد حق في حرية التنقل وفي اختيار محل اقامته داخل حدود الدولة"[35] . وجاء في المادة (26) من اتفاقية عام (1951) والخاصة باللجوء ما نصه "تمنح كل الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين على اراضيها بصورة نظامية في اقليمها حق اختيار مكان اقامتهم والتنقل الحر ضمن اراضيها ، على ان يكون رهنا باي انظمة تطبق على الاجانب عامة في نفس الظروف"[36] .

خامسا : حق اللاجئ في العودة . ورد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام (1948) التاكيد على حق العودة ، فقد جاء في المادة (13) الفقرة الثانية مايلي " لكل فرد الحق في مغادرة اي بلد بما في ذلك بلده ، وكذلك العودة الى بلده" . ويلاحظ من هذا النص انه يحق لجميع اللاجئين العودة الى بلادهم التي غادروها بسبب الاضطهاد ، وان هذا الحق مكفول للجميع سواء كانوا مارسوه ام لا . خلاصة القول ، ان حق العودة يجد له اساسا قانونيا في كافة المصادر المكونة للقانون الدولي لحقوق الانسان ، وان ذلك الاساس تدعمه وتعززه كافة المصادر المنشئة لما يعرف بالقانون الدولي الانساني ، لما يترتب عليه مجموعة من الالتزامات القانونية التي يتعين على المخاطبين به مراعاة احكامها[37] .

سادسا : حق اللاجئ في التعويض . يقصد بالتعويض هنا هو تعويض اللاجئين عما فاتهم من كسب مادي نتيجة تهجيرهم عن بلادهم ، وعدم تمكنهم من حماية حقهم على ممتلكاتهم ، وكذلك تعويضهم عن الآلام النفسية التي لحقت بهم جراء تهجيرهم . وجاء حق التعويض لاول مرة في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الفقرة (11) ما نصه "ان التعويض يجب ان يدفع عن الممتلكات وعن اي خسائر او اضرار وقعت لتلك الممتلكات طبقا لمبادى القانون"[38] .

سابعا : حق اللاجئ في التعليم . يعد حق التعليم من الحقوق العامة التي يتساوى فيها جميع الناس ، وبالتاكيد من ضمنهم اللاجئون . فقد جاء في المادة (26) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام (1948) "لكل شخص حق في التعليم ويجب ان يوفر التعليم مجانا على الاقل في مرحلتيه الابتدائية والاساسية ، ويكون التعليم الابتدائي الزاميا"[39] . كما ورد في المادة (22) من اتفاقية الامم المتحدة لعام (1951) الخاصة باللاجئين ما نصه " تمنح الدول المتعاقدة للاجئين نفس المعاملة الممنوحة لمواطنيها فيما يخص التعليم الاولي"[40] .

ثامنا : حق اللاجئ في الرعاية الصحية . لخصت منظمة الصحة العالمية مفهوم الرعاية الصحية الاولية بانها "الرعاية الصحية الاساسية التي تتاح لكل فرد في البلاد ، وهي تقدم بطريقة مقبولة للافراد والاسر والمجتمع ، اذ انها تتطلب مشاركتهم الكاملة ، وهي تقدم بتكلفة في حدود امكانيات المجتمع "[41] . فاللاجئون حين يلجأون الى بلد هربا من الاضطهاد فلهم الحق بضمان الحد الادنى من الرعاية الصحية لهم وذلك بسبب ما تعرضوا له اثناء هروبهم من نقص في الغذاء والتعب الشديد الذي لحق بهم وكذلك الخوف وعدم الشعور بالامن كل ذلك يحتم على الدولة المتعاقدة وجوب رعايتها[42] .

---

[35] انظر : الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 ، المادة (13) ، ص4 .
[36] انظر : اتفاقية الامم المتحدة الخاصة باللاجئين لعام 1951 ، المادة (26) ، ص8.
[37] انظر : أ. صلاح الدين طلب فرج ، مصدر سابق ، ص178 .
[38] انظر : المصدر السابق ، ص179 .
[39] انظر : الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، المادة (26) ، ص7.
[40] انظر : اتفاقية الامم المتحدة الخاصة باللاجئين لعام 1951 ، المادة (22) ، ص6 .
[41] انظر : منظمة الصحة العالمية ، www.who.int
[42] انظر : أ . صلاح الدين طلب فرج ، مصدر سابق ، ص180

تاسعا : حق اللاجئ في التجنس : عرف البعض التجنس بانها انتساب الشخص الى امة معينة ، وهي بذلك وصف يفيد حصول صاحبه على جنسية معينة قائم على وجود علاقة اجتماعية في العادات والرغبة في المعيشة المشتركة . وهي من الناحية القانونية وصف في الشخص يفيد وجود علاقة قانونية بينه وبين دولة معينة . ولما كانت الجنسية على هذا النحو – صفة لصيقة بالشخص ، كانت بالضرورة تعبر عن انتمائه الى دولة اخرى معينة تعزز شعوره بالانتماء ، فضلا عن حالته الاجتماعية والنفسية بين افراد الدولة التي ينتمي اليها ويرغب في العيش فيها . وقد ادركت الدول المتعاقدة هذه المعاني تماما ، ومن ثم وضعت على عاتق الدولة المتعاقدة حق تمتع اللاجئ بجنسيتها التي لجأ اليها[43] .

واخيرا ينبغي ان نشير الى نقطة مهمة ، وهي ان اتفاقية الامم المتحدة الخاصة باوضاع اللاجئين لعام (1951) تسري وتلزم فقط الاطراف السامية المتعاقدة اي الدول الاطراف التي صادقت عليها وانظمت اليها ، وبما ان المملكة الاردنية الهاشمية لم تصادق على هذه الاتفاقية ، فانها من الناحية القانونية غير ملزمة بالعمل بها تجاه اللاجئين المتواجدين على اراضي المملكة ومن ضمنهم اللاجئين السوريين .

وللاجئ حقوق في الدولة المضيفة حاله حال اي اجنبي متواجد داخل اراضيها ومن هذه الحقوق :

1- الحق بالانتماء الى اتحاد تجاري .
2- الحق بالانتماء لتنظيمات غير سياسية وغير ربحية .
3- الحق في الحصول على وظيفة مربحة .

ومن حق اللاجئين الحصول على افضل معاملة ممكنة ، والتي يجب ان تكون على الاقل مساوية لتلك التي تمنح للاجانب بشكل عام في نفس الظروف وبخصوص الحقوق التالية :

1- الحق في تملك العقارات .
2- الحق في ممارسة مهنة .
3- الحق في ممارسة عمل خاص به .
4- الحق في الحصول على سكن .
5- الحق في الحصول على التعليم العالي[44] .

الفقرة الثانية : حقوق اللاجئ في مذكرة التفاهم بين الاردن والامم المتحدة 1998 .

جاء في مذكرة التفاهم الموقعة بين المملكة الاردنية الهاشمية والمفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام (1998) وتعديلها عام (2014) على جملة من الحقوق الممنوحة للاجئ السوري وكما يلي :

اولا : اعطاء اللاجئ مركزا قانونيا . فيما يتعلق بوضع اللاجئ القانوني فأنه يخضع من حيث احواله الشخصية لقانون بلد موطنه ، واذا لم يكن له موطن فلقانون بلد اقامته وتحترم الدول المضيفة حقوق اللاجئ المكتسبة سابقا والمتعلقة باحواله الشخصية لا سيما المتعلقة بالزواج[45] . وقد اكدت مذكرة التفاهم بين المملكة الاردنية والمفوضية السامية على منح اللاجئ مركزا قانونيا حيث يقوم مكتب المفوضية بالعمل على ايجاد حل دائم للاجئ المعترف به اما بالعودة الطوعية لبلده الام او باعادة توطينه في بلد ثالث وقد حددت فترة الاقامة في البلد المضيف على ان لا تزيد عن ستة اشهر ، حيث جاء في المادة الخامسة من المذكرة "ان منح اللجوء هو عمل انساني وسلمي في المقام الاول وعليه اتفق الطرفان على ضمان معاملة ملتمسي اللجوء واللاجئين وفق المعايير الدولية المعترف بها واعطاء اللاجئ مركزا قانونيا وفقا للاتي : يقوم مكتب المفوضية بالعمل على ايجاد حل دائم

[43] انظر : المصدر السابق ، الصفحة نفسها .
[44] انظر : د. وضاح محمود الحمد ، مصدر سابق ، ص16-17 .
[45] انظر : د. وضاح محمود الحمد ، مصدر سابق ، ص16 .

للاجئ المعترف به اما بالعودة الطوعية لبلده الام او باعادة توطينه في بلد ثالث على ان لا تزيد الاقامة المؤقتة على ستة اشهر"[46] .

ثانيا : عدم اعادة اللاجئ الى دولة الاضطهاد . يعد هذا الحق العمود الفقري في قانون اللجوء نظرا لما يمثله هذا الحق من اهمية قصوى ، اذ لا يجوز ان يتعرض اي لاجئ لاجراءات كالمنع من الدخول عند الحدود او اذا كان قد دخل الاقليم الذي ينشد اليه لاجراءات مثل الابعاد او الاعادة القسرية الى اية دولة يتعرض فيها للاضطهاد . وهذا ما جاء في المادة الثانية الفقرة الاولى من مذكرة التفاهم " بغية تعزيز مؤسسة اللجوء في المملكة الاردنية الهاشمية وتمكين المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين من القيام بواجباتها في تقديم الحماية الدولية للاشخاص الواقعين تحت ولايتها اتفق الطرفان :على وجوب احترام مبدأ عدم طرد او رد اي لاجئ يطلب اللجوء في المملكة الاردنية الهاشمية بأي صورة الى الحدود او الاقاليم حيث تكون حياته او حريته مهددتان بسبب عرقه او دينه او جنسيته او انتمائه الى فئة اجتماعية معينة بسبب ارائه السياسية"[47] .

ثالثا : حق الحصول على الايواء والسكن . جاء في المادة (11) من مذكرة التفاهم بين الاردن والمفوضية "ولغايات توفير الحماية الدولية والحياة الكريمة للاجئين المحتاجين اتفق الطرفان على ان يستمر مكتب المفوضية في توفير تكاليف المعيشة من سكن وماكل وعلاج وذلك وفقا للاسس المعمول بها في المفوضية"[48] . وعلى الرغم من تاكيد مكتب المفوضية على توفير سكن وفق افضل معاملة ، الا انه يبدو ان تحدي السكن والايجارات من ابرز التحديات الملموسة في الاردن . فقد اشارت دراسة خاصة عن الاثار الاقتصادية والاجتماعية لازمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الاردني الى مدى التنافس بين السوريين والاردنيين على طلب السكن ، علما ان اللاجئين السوريين يتقاضون دعما ماديا لغايات السكن من قبل مفوضية الامم المتحدة وجمعيات خيرية اخرى في داخل الاردن وخارجها[49] .

رابعا : معاملة اللاجئ . نصت المادة (6) من مذكرة التفاهم بخصوص كيفية معاملة اللاجئ على " اتفق الطرفان وحيثما ماكان ذلك ممكنا على معاملة اللاجئ معاملة لا تقل عن تلك الممنوحة لمواطنيها من من حيث ممارسة الشعائر الدينية والتربية الدينية لاولادهم وينبغي ان لا يكون هنالك تمييز بين اللاجئين من حيث العرق او الدين او الوطن وبما لا يتعارض مع احكام الدستور الاردني وعلى ان لا تكون هذه الشعائر مخالفة للقوانين والانظمة المرعية والاداب العامة". وبناءا عليه فأن للاجئ الحق بممارسة الشعائر الدينية والتربية الدينية لاولادهم بشرط على ان لا تكون تلك الشعائر مخالفة او تتعارض مع القوانين والانظمة والاداب العامة[50].

خامسا : حق التقاضي . يحق للاجئ السوري التقاضي امام المحاكم الاردنية القائمة ، شانه في ذلك شان المواطن الاردني ، حيث جاء في المادة السابعة من مذكرة التفاهم :"للاجئ حق التقاضي امام كافة المحاكم القائمة ، وفي سبيل التمتع في هذه المعاملة يكون حق التقاضي والمعونة القضائية كل ماكان ذلك ممكنا وفق نفس المعاملة التي يتمتع بها المواطن" .

سادسا : حق العمل . ولكي يستطيع اللاجئ الاستقرار في البلد الذي لجأ اليه والعيش مع عائلته بمستوى لائق عليه العمل على ان يكون ذلك وفقا للقوانين والانظمة المعمول بها في المملكة ، وهذا ما اكدته المادة الثامنة من

---

[46] انظر : مذكرة التفاهم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، المادة الخامسة ، ص3 .
[47] انظر : مذكرة التفاهم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، المادة الثانية ، مصدر سبق ذكره ،ص2.
[48] انظر : مذكرة التفاهم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، المادة (11) ، مصدر سبق ذكره ، ص3.
[49] انظر : المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني ، دراسة اثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل ، 2016/1/18 على الموقع الالكتروني www.esc.jo
[50] انظر : مذكرة التفاهم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، المادة السادسة ، مصدر سبق ذكره ،ص3 .

مذكرة التفاهم :"ولكي يتمكن اللاجئ من توفير الحياة الكريمة لاسرته اتفق الطرفان على منح اللاجئ الموجود بصورة شرعية في المملكة الاردنية الهاشمية حق العمل لحسابه اذا كانت القوانين واللوائح المعمول بها تسمح بذلك" . ويبدو ان هذه المادة تشترط توفر نفطتين في اللاجئ لكي تسمح له في العمل الاولى وجود اللاجئ بشكل شرعي في المملكة والثانية العمل ضمن اللوائح والانظمة التي تسمح له بالعمل ، وإلا فلا يحق للاجئ الحصول على ترخيص عمل[51] .

سابعا : ممارسة المهن الحرة . وفيما يتعلق بحق اللاجئ بممارسة المهن الحرة ، جاء في المادة التاسعة من مذكرة التفاهم :"يمكن كذلك للاجئين الحاملين لشهادات معترف بها من قبل السلطات الاردنية المختصة والراغبين في ممارسة مهن حرة ممارسة تلك المهنة اذا كانت القوانين واللوائح تسمح بذلك"[52] . ونلاحظ ان المادة تشترط في اللاجئ بغية ممارسة المهن الحرة حصوله اولا على شهادة معترف بها من قبل السلطات الاردنية ويكون ذلك مرهون باللوائح والقوانين ان كانت تسمح له ام لا .

ثامنا : الاعفاء من غرامة التجاوز . بغية ايجاد الحلول الدائمة لمشاكل اللجوء وفي سبيل تسهيل العودة الطوعية او اعادة التوطين في بلد ثالث اتفق كل من المملكة الاردنية الهاشمية والمفوضية السامية للامم المتحدة على اعفاء اللاجئين من غرامات تجاوز الاقامة وكذلك ضريبة المغادرة[53] .

على الرغم من ان مذكرة التفاهم خطوة جيدة لوضع الالية التي على اساسها يحفظ حق اللاجئ السوري ، الا ان السوريون يرون انها لم تاتي بأي جديد . ففيما يخص حق التقاضي لا يحتاج الى ايراد نص في المذكرة فهو حق مكفول حسب الدستور الاردني المعمول به بغض النظر عن جنسية المتقاضي . اما ممارسة المهن الحرة فيرى اللاجئين ان الاتفاقيات الدولية تعطي القانون الاردني حق تنظيم هذا القطاع حسب المصالح الوطنية للمملكة .

كما ان المذكرة تدخل في اشكالية فيما يخص الغرامات الخاصة بالاقامة ، فكون النازح تقدم بطلب للحصول على حق اللجوء يعني حصوله افتراضيا على حق الاقامة كونه حصل على حق الحماية الانسانية من قبل الدولة المضيفة .

كما غاب عن مذكرة التفاهم التي وقعها الاردن مع الامم المتحدة مجموعة متنوعة من الحقوق القانونية التي يتمتع بها اللاجئون في الدول الموقعة على اتفاقية الامم المتحدة لعام (1951) وتشمل هذه الحقوق : حق السكن والتعليم العام وحرية التنقل والاغاثة والانتماء للجمعيات والمساعدات العامة .

علاوة على ذلك ، بدأ الاردن بتقييد نطاق حماية اللاجئين السوريين ، والغى تقديم الرعاية الصحية لهم ، وحد من حرية تنقلهم . والواقع ان غياب الاطار القانوني لاتفاقية الامم المتحدة لعام (1951) اثار نقاشات في المجتمع الاردني الرسمي والقطاع الانساني حول حقوق السوريين في الاردن ، وكان الاكثر اثارة للجدل من بينها الحق في الحصول على سبل العيش .

ونتيجة لمحدودية التزامات الاردن بموجب القانون الدولي ، لا يزال اللاجئون داخل البلاد في وضع مكشوف من الناحية القانونية ، وليس ثمة التزام قانوني على الاردن بالاستمرار في قبول دخول اللاجئين ، وبالتالي فأن الامن الانساني للسوريين الهاربين من بلدهم الذي مزقه الحرب في خطر . فقد صدت المملكة الاردنية تدفق اللاجئين على حدودها بصورة متزايدة وقلصت الحريات والخدمات المقدمة الى اللاجئين ، كما اتهم المجتمع الانساني

[51] انظر : مذكرة التفاهم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، المادة الثامنة ، مصدر سبق ذكره ، ص3.
[52] انظر : مذكرة التفاهم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، المادة التاسعة ، مصدر سبق ذكره ،ص3.
[53] انظر : مذكرة التفاهم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، المادة العاشرة ، مصدر سبق ذكره ،ص3 .

الاردن باعادة اللاجئين الى سوريا وخاصة الرجال والفلسطينيون الذين لا يرافقهم احد ، وتعتبر هذه الاجراءات بمثابة انتهاك لمبدأ عدم الاعادة القسرية[54] .

الفرع الثالث : حقوق الدولة المضيفة .

الدولة المضيفة هي الدولة التي يقع على عاتقها بصفة اساسية مسؤلية حماية اللاجئين . ان الزيادة الضخمة في تدفق اللاجئين تعتبر تهديدا للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في بلدان الملجأ وحتى في البلدان التي اعتادت على ان تمنح اللجوء بكرم . وبشكل عام اصبح اليوم مناخ قبول ومعاملة طالبي اللجوء اقل كرما من حيث الطابع . فعادة ما يجري تسييس قضايا اللاجئين بدرجة كبيرة بل وتصبح اكثر حماسية لاغراض عديدة داخلية او سياسية .

خلاصة القول ، ان الدولة المضيفة هي الدولة التي يقع على عاتقها جهد اضافي سواء على الازمات السكانية التي يسببها اللاجئين او حالة البطالة التي تترتب على السكان الاصليين نتيجة لتراكم اليد العاملة القادمة من خلف الحدود الهاربة من اوضاعها والتي تكون كما يمكن القول ، مستعدة دائما للعمل باقل الاجور لتوفير ما يمكن توفيره من متطلبات الحياة . ان الدولة المضيفة تقع في معاناة ليس كغيرها من الدول بسبب وجودها بقرب دولة وقعت بها حروب كثيرة وانظمة دكتاتورية جائرة ، لذلك هناك حاجة ملحة من اجل مواجهة هذه التحديات العديدة الى احياء المبادئ القانونية والقيم الاخلاقية التي تشكل اساس فكرة اللجوء وحماية اللاجئين .

اما بشأن الوضع القانوني للدولة المضيفة ، فأن دولة اللجوء وفي ظروف معينة مثل تدفق اللاجئين باعداد كبيرة قد تجد نفسها مضطرة الى تقييد بعض الحقوق كحرية التنقل وحرية العمل او توفير التعليم المناسب لجميع الاطفال ، وفي مثل هذه الظروف يترتب على المجتمع الدولي سد هذه الثغرات ما امكن .

في هذه الدراسة سوف نتناول حقوق الدولة المضيفة المالية وغير المالية .

الفقرة الاولى : الحقوق المالية .

جاء في ديباجة اتفاقية الامم المتحدة لعام (1951) ما يلي " واذ يضعون في اعتبارهم ان منح حق اللجوء قد يلقي اعباء باهضة على عاتق بعض البلدان ، وانه من غير الممكن ايجاد حل مرض لهذه المشكلة التي اقرت الامم المتحدة بابعادها وطبيعتها الدوليين الا بالتعاون الدولي ، يعربون عن املهم في ان تبذل جميع الدول ، اقرارا منها بالطابع الاجتماعي والانساني لمشكلة اللاجئين ، كل ما في وسعها للجوء دون ان تصبح هذه المشكلة سببا للتوتر بين الدول" .

يتضح مما تقدم ان العالم يقر بان للدول او الدولة التي تستقبل اعداد كبيرة من اللاجئين الانسانيين الحق في الحصول على المساعدة المالية لمواجهة الاعباء المالية الباهضة لهؤلاء اللاجئين ، وذلك من جهتين هما الامم المتحدة ممثلة بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، وثانيا من الدول الاخرى التي لا تستقبل لاجئين ويكون بمقدورها المساعدة والمعاونة وذلك ايمانا منها بالطابع الانساني والاجتماعي لحالة اللجوء هذه ، وبأنها صورة من صور التعاون الدولي البنّاء فيما بين الدول لمواجهة الحالات الدولية المختلفة ، وكل ذلك مصدره الاعتراف بالطابع الانساني لمشكلة اللاجئين ولتبقى في اطار طابعها هذه ولا تخرج منه ، حتى لا تكون سببا للتوتر بين الدول .

ومن يتمعن جيدا باحكام الاتفاقية اعلاه ، ليجد ان على الدولة المضيفة اعباء مالية كبيرة تؤديها تجاه اللاجئين لديها ، وفيما يلي مثال بسيط على ذلك ، حيث تنص المادة (2) منها بعنوان (التقنين) حيث جاء فيها "حيث توجد

---

[54] انظر : الكساندرا فرانسيس ، سياسة الاردن تجاه اللاجئين ، مركز كارنيجي للسلام الدولي ، 2015 .
www.carnegie.mec.org

انظمة تقنين تنظيم التوزيع العام للمنتجات المشكو نقص في توفرها والتي تسري على السكان بصورة عامة يعامل اللاجئون معاملة الوطنيين" . وهذا خير دليل على ما تتحمله الدولة المضيفة من عبئ يتجسد في توفير حتى المنتجات التي يكون فيها نقص في انتاجها . وان عليها ان تعمل على توفيرها للاجئين لديها مثلما هي تعمل على توفيرها لمواطنيها .

وحقيقة الامر ، ان كل الامثلة الواردة في الاتفاقية اعلاه لاسيما فيما يتعلق بتوفير السكن والرعاية الطبية والاجتماعية وتوفير فرص العمل وغيرها كلها تشكل اعباء مالية على الدولة المضيفة .

ومن حق الدولة المضيفة ان تطبق على اللاجئين تشريعات العمل والضمان الاجتماعي المفروضة ذاتها على مواطنيها . فاللاجئ يخضع للاحكام نفسها التي تتعلق بالاجر ، وساعات العمل ، الضمان الاجتماعي ، وهذا بطبيعة الحال يصدق بعد ان تتمكن الدولة المضيفة من توفير فرص عمل للاجئين القادرين عليه والتي تتلائم مع مهاراتهم وقدراتهم .

ان البلدان المضيفة تسمح للاجئين بالاندماج المحلي بشرط ان لا يؤدي استيعاب اللاجئين في مجتمع الدول هذه الى زعزعة استقرارها اقتصاديا او اجتماعيا او سياسيا . لذا يجب ان يكون هناك تساوي في المشاركة في المسؤلية التي يتحملها الجميع والتي سوف تؤدي الى التحسن الكمي للمناخ السياسي وامكانيات اللجوء المطروحة امام اللاجئين . ويمكن التحري في الممارسة في تحديد افضل الطرق لنشر المشاركة في المسؤلية من اجل تخفيف عبء اللجوء الواقع على كاهل دولة واحدة غير قادرة على تحمله بمفردها[55] .

الفقرة الثانية : الحقوق الغير مالية .

ومن اجل ان تحافظ الدولة المضيفة على امنها الداخلي وتحقيق الاستقرار داخل اراضيها ، فان لها مجموعة من الحقوق الغير مالية يمكن تلخيصها بالاتي :

اولا : من حق الدولة المضيفة عدم استضافة اي شخص اقترف جريمة حرب او جريمة ضد الانسانية كما معروف عنها في الوثائق الدولية الموضوعة والمتضمنة احكاما خاصة ، لان ذلك يجعل الدولة المضيفة مرتع للمجرمين والخارجين عن القانون ، وتدخلها تلك الجرائم في مشاكل مع حكومات الدول التي ينتمي لها هؤلاء المجرمون ومع المجتمع الدولي في الوقت ذاته .

ثانيا : من حق الدولة المضيفة عدم قبول اي شخص ارتكب جريمة جسيمة خارج بلد المنشأ او شخص ارتكب اعمال مخالفة لمبادئ واهداف الامم المتحدة وقبل دخوله هذا البلد كالاجئ .

ثالثا : من حق الدولة المضيفة تقييد بعض حقوق اللاجئ كحرية التنقل وحرية العمل او توفير التعليم المناسب لجميع الاطفال عند زيادة تدفق اللاجئين .

رابعا : من حق الدولة المضيفة ان تقوم بتوفير حماية مؤقتة عندما تواجه تدفقا مفاجئا جماعيا ، كما انه ومقابل الحقوق والامتيازات التي تمنح للاجئ ، فأن هناك واجب والتزام ملقى على عاتق اللاجئ تجاه الدولة المضيفة والبلد الذي يحل فيه ، فقد اوجدت الاتفاقيات والمواثيق الدولية ان على كل لاجئ ازاء البلد الذي يوجد فيه واجبات تفرض عليه ، واهم هذه الواجبات هو الانصياع لقوانينها وانظمتها وان يتقيد بالتدابير المتخذة فيه للمحافظة على النظام العام (المادة 2 من اتفاقية عام 1951)[56] .

[55] انظر : سنان طالب عبد الشهيد ، حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الانساني ، جامعة الكوفة – كلية القانون ، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، 2009 ، ص307-308 .
[56] انظر : د. وضاح محمود الحمد ، مصدر سابق ، ص19-20 .

خامسا : من حق الدولة المضيفة عدم التبرع بالاموال اذا ناشد المفوض السامي للامم المتحدة ما لم يحصل مسبقا على موافقة من الجمعية العامة للامم المتحدة ، كما ومن حقها في حال تعيين ممثل المفاوض السامي لشؤون اللاجئين لديها ان يكون لها دور كي تعد الترتيبات الملائمة بشأن الاتصال والتشاور في مسائل الاهتمام المشترك للجوء المطروحة امام اللاجئين ويمكن التحري في الممارسة في تحديد افضل الطرق لنشر المشاركة في المسؤلية من اجل تخفيف عبئ اللجوء الواقع على كاهل دولة واحدة غير قادرة على تحمله بمفردها[57] .

المبحث الثالث : الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المترتبة نتيجة تواجد اللاجئين السوريين في المملكة

لم ينج الاردن من نتائج موجة عدم الاستقرار الاقليمي ، فقد تسببت الفوضى في سورية بطوفان من اللاجئين عبر حدوده الشمالية . فمنذ بدأ الازمة السورية في (15/اذار2011) بذلت كافة مؤسسات الدولة في المملكة الاردنية الهاشمية من وزارات واجهزة امنية جهودا مضنية واستثنائية في التعامل مع اللاجئين السوريين ، لتقديم افضل الخدمات الانسانية في كافة المجالات . فبتاريخ (15 كانون الثاني2013) قرر مجلس الوزراء استحداث ادارة تختص بشؤون اللاجئين ، تحت مسمى **"ادارة شؤون مخيمات اللاجئين السوريين"** ، وذلك بهدف تحسين الخدمات المقدمة للاجئين السوريين ولضمان حسن سير العمل في هذا المجال ولايجاد مرجعية مختصة للتعامل مع هذه القضية . وكان مهام الادارة حينها الاشراف والاعداد وتسيير شؤون المخيمات من كافة المحاور الامنية والخدمية والانسانية والاغاثية وبالتعاون مع الجهات الحكومية والدولية والمنظمات المعنية الداعمة .

وعلى ضوء ما حققته الادارة من نجاح في ادارة ملف مخيمات اللاجئين السوريين قرر مجلس الوزراء بتاريخ (27 اذار2014) توسيع مهام الادارة لتشمل كافة شؤون اللاجئين السوريين داخل وخارج المخيمات بحيث اصبح المسمى الجديد **"مديرية شؤون اللاجئين السوريين"** . وبناء على المهام الجديد فقد اصبحت المديرية معنية بمتابعة كافة امور اللاجئين السوريين داخل وخارج المخيمات وبالتنسيق والتعاون مع المؤسسات الحكومية والمنظات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني للاجئين السوريين[58] .

وحسب تقارير الحكومة الاردنية الصادرة من مكتب الناطق الرسمي ، فقد وصل اعداد اللاجئين السوريين في المملكة حتى نهاية عام 2016 الى حوالي ،(1.4) مليون شخص ، في حين اعلنت مؤسسة تومبسون رويترز الاخبارة ان العدد تجاوز المليون والنصف ، مما يشكل ما نسبة (20%) من السكان في الاردن . وقد فرض هذا العدد الضخم من اللاجئين ضغوطا كبيرة على البنية التحتية الاردنية ، التي كانت منذ البدء مرهقة حتى قبل قدوم اللاجئين ، لا سيما في الكهرباء والماء والسكن والتعليم والرعاية الصحية . وهذا ما اشار الى خطورته خطاب جلالة الملك "عبد الله الثاني" الموجه الى الدول المانحة الاوربية الذي اقيم في لندن (شباط /2016)[59] .

وفي بلد ضعيف الامكانيات والموارد فان التدفق الكبير للاجئين السوريين قد خلق مشاكل وتحديات على كلا الطرفين سواء على المملكة او على اللاجئين وعلى كافة الاصعدة السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية والخ .. ، مما دفع الحكومة الاردنية ولمواجهة هذه التحديات او التخفيف من نتائجها على المجتمع الاردني واللاجئين السوريين اتخاذ جملة من السياسات التي تراها مناسبة ، خاصة وان استمرار الازمة في سوريا واستبعاد حلها في الوقت الراهن ، دفع الحكومة الاردنية التعامل مع ازمة اللاجئين بشكل واقعي ومستقبلي . في هذه الدراسة سوف نتطرق الى اهم التحديات التي تعرضت لها المملكة نتيجة للتواجد الكبير للاجئين السوريون ، ومن ثم نشير الى الاستراتيجة الوطنية وسياسة الحكومة الاردنية محاولة منها التقليل من تلك التحديات والابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

---

[57] انظر : سنان طالب عبد الشهيد ، مصدر سابق ، ص309 .
[58] انظر : وضاح محمود الحمد ، مصدر سابق ، ص24 .
[59] انظر : طارق اسماعيل الشعراوي ،الوضع العام للاردن في ظل ازمة اللجوء،مركز البرق للدراسات والبحوث،2016.
www.barq-rs.com

الفرع الاول : التحديات التي تواجه المملكة الاردنية نتيجة تواجد اللاجئين السوريين . على الرغم من ان اللاجئين السوريين ارهقوا المجتمع الاردني ، الا ان الاردن كان يواجه تحديات كبيرة بالفعل لموارده للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي حتى قبل تدفق اللاجئين . في الفترة التي سبقت الثورات العربية ، عانى الاردن من ندرة هائلة في المياه ، وارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب ، والتهميش في المناطق الريفية ، وعجز التنمية في قطاعات مثل الرعاية الصحية والتعليم . وقد تسبب السوريون في زيادة سريعة في الاحباط العام بشأن هذه القضايا . وقد اثر السوريون على الاردن بطرق ايجابية وسلبية ، الا ان النظرة العامة تبدو انتقادية بصورة كبيرة تجاه الوجود السوري[60] . واجمع مسؤلون رسميون وخبراء امميون ، على ان التدفق الكبير للاجئين السوريين الى اراضي المملكة ، خلق تحديات ضخمة على مختلف القطاعات ، وزاد من حجم الاعباء الملقاة على عاتق المؤسسات الرسمية والشعبية ، فضلا عن ما ولده من اثار اقتصادية واجتماعية وامنية سلبية على المجتمع والدولة الاردنية ، نظرا لتكلفة استضافة اللاجئين وتراجع الاستثمارات والانخفاض الحاد في عائدات السياحة . فيما لم ترتق المساعدات المقدمة من قبل المجتمع الدولي لحجم التزامات الاردن واعبائه . من جانب اخر افرز اللجوء تهديدات امنية تتعلق بتزايد العنف والارهاب داخل المملكة [61] . اضف الى ذلك ، ان هذه التحديات لم تقتصر على المجتمع الاردني فقط ، بل عانى منها اللاجئون السوريون ايضا . ومن اهم تلك التحديات :

الفقرة الاولى : الاوضاع الاقتصادية : يعتبر التحدي الاقتصادي من اهم التحديات التي واجهت المملكة الاردنية الهاشمية بسبب

اللجوء . فمن الطبيعي ان مجيء اعداد من اللاجئين يوازي خمس عدد سكان المملكة خلال فترة قصيرة لا تتعدى الست سنوات سيؤدي بلا شك الى ضغط هائل على موارد الدولة وهز لاقتصادها وميزانيتها الوطنية ، خصوصا فيما يتعلق الامر بدولة محدودة الموارد كما هو الحال في المملكة الاردنية الهاشمية .

فمنذ الايام الاولى للجوء بدأ اللاجئين السوريين في الحصول على اعمال داخل وخارج المخيمات ، كما عملو بما توافر لهم من مدخرات بسيطة ورؤوس اموال ، على انشاء ورش عمل ومحلات ومشاريع صغيرة لخدمة فئات اللاجئين والمجتمع المضيف في الاردن ، وتأمين دخل مالي مستمر لهم ولأسرهم . وقد سمحت القوانين الاردنية لهم ولغيرهم من افراد المجتمع بأنشاء المشاريع الانتاجية المناسبة بعد الحصول على التاراخيص المطلوبة من الوزارات والدوائر الحكومية المختصة . حيث ان هذه القوانين لم تميز بينهم وبين غيرهم من المهنيين ، واصحاب رؤوس الاموال . اما الفقراء جدا من اللاجئين السوريين فلا يزالون يعتمدون على المساعدات ، لكن غالبيتهم استطاع بجهوده وجهود افراد اسرته ودعم المجتمع المضيف ان ينوع في مصادر دخله ، وان يحسن من مستوى معيشته ، بعد فترة من ضيق العيش تسببت بها ظروف اللجوء.

وقد تاثر المجتمع الاردني تاثرا كبيرا ومباشرا بموجات اللجوء السوري واثاره السلبية ، وخاصة على سوق العمل . فقد حلت العمالة السورية الوافدة غير المنظمة محل العمالة الاردنية بشكل عام وخصوصا في المناطق التي احتوت مراكز الايواء (مخيم الزعتري مثلا) ، مما اضاف عبئا سيكولوجيا جديدا على الاسر الاردنية التي فقد ابنائها وظائفهم لصالح العمالة السورية الماهرة والمتدنية الاجور . وهذا البعد لم ينحصر في المجتمعات المحلية الضيقة ، وانما توسع على المستوى الوطني ، كما انعكس بأثاره السلبية على فرص تشغيل الاردنيين والتي هي ضئيلة اصلا[62] .

---

[60] انظر : الكساندرا فرانسيس ، اثر الوجود السوري في الاردن :ردة فعل الشارع العام ، مصدر سابق .

[61] انظر : حسين الزيود ، ازمة اللجوء السوري:1.5 مليون لاجئ يثقلون كاهل الاردن اقتصاديا واجتماعيا ، صحيفة الغد الاردنية ، كانون الثاني 2015 . www.alghad.com

[62] انظر : د. وضاح محمود الحمد ، مصدر سابق ، ص31-33 .

ويحمل الكثير من الاردنيون العمالة السورية المسؤلية عن زيادة معدلات البطالة في المملكة ، حيث افادت صحيفة الرآي الاردنية ان نسبة البطالة في الربع الاول من عام (2017) قد بلغت (18.2%) ، بعد ان كانت في (اذار/2011) حوالي(14.5%) حسب تقرير منظمة العمل الاردنية[63] .

وفي دراسة نشرت حول اثر التدفق السوري على سوق العمل الاردني ، اشارت الدراسة الى دخول العمالة السورية باعداد كبيرة الى سوق العمل الاردني ، فقد وصلت تقديرات اولية بحسب الدراسة الى ان العمالة السورية تستحوذ على ما يزيد عن (160) الف فرصة عمل في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة غير المنظمة[64] .

اما منظمة العمل الاردنية فقد نشرت ايضا دراسة حول العمالة السورية واثرها في السوق الاردنية . فقد خلصت الدراسة الى ان (10%) من اللاجئين السوريين حصلوا على رخص عمل رسمية ، في وقت يمارس غالبيتهم العظمى اعمالهم من دون رخصة عمل ، وخارج نطاق القانون الاردني . وذكرت الدراسة ان (99%) من اللاجئين السوريين دخلوا الى قطاع العمل غير المنظم لسهولة ذلك عليهم ، حيث يعمل (40%) منهم في قطاع البناء ، و(23%) في قطاعات التجزئة والتجارة الحرة والمطاعم ، وهذا يعني ان التنافس مع الاردنيين اقتصر على الاعمال التي لا تحتاج الى مهارات عالية[65] .

ورغم الاعباء الاقتصادية التي فرضها تدفق اللاجئين السوريين الى عدد من محافظات الاردن ، الا ان تداعيات الازمة لا تقتصر على الجوانب السلبية ، اذ ان قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني استفادت بشكل مباشر وغير مباشر من تزايد الطلب على السلع والخدمات التجارية ، فضلا عن تدفق المساعدات الخارجية من الدول المانحة في شكل غير مسبوق . ويرى ممثلو قطاعات تجارية وصناعية اردنية فرصا للاستفادة على صعيد الاقتصاد في اطار مجتمعاتهم المحلية[66] .

وحسب ما اعلن وزير التخطيط الاردني "عماد فاخوري" ان تكلفة استضافة اللاجئين السوريين في الاردن للفترة (2012-2016) بلغت نحو (1.6) مليار دولارامريكي . واوضح الفاخوري ان التكلفة غير المباشرة السنوية وفق بيانات برنامج الامم المتحدة الانمائي تقدر حوالي (3.1- 3.5) مليار دولار سنويا[67] .

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ، فأن الاردن يرغب في الانفاق على المشاريع الرئيسية للتنمية ، الا ان هناك تخوف من ان الاستثمار الواسع النطاق في اللاجئين سوف يوفر حوافز لمزيد من تدفق اللاجئين للمملكة ، او اندماج اللاجئين الحاليين في المجتمعات المحلية . واعترف احد الوزراء الاردنيين في عام (2013) ، ان الظروف قد تمت معايرتها بحيث يوفر الحد الادنى من المساعدات ، وعليه لا يكون لدى اللاجئين اي حافز للبقاء، وعلى ما يبدو انها كذلك السياسة غير المعلنة في البلدان المضيفة الاخرى .

الا ان ادبيات البحث العلمي وكذلك الدراسات الخاصة بالسياسات الاقتصادية ، اظهرت ان السياسات التقليدية المتبعة في حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع القائمة على التقشف او خفض النفقات الحكومية تقود الى نتائج عكسية في مثل هذه الظروف ، ويجب وضع الاولوية للاهداف السياسية على القضايا الاقتصادية في هكذا

---

[63] انظر ، صحيفة الرأي الاردنية ، 18.2% نسبة البطالة في الاردن خلال الربع الاول لعام2017 ،2017/7/12.
www.alrai.com

[64] انظر : المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني ، دراسة اثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الاردني ، 2016/1/18.
www.esc.jo

[65] انظر : ناريمان عثمان ، اللاجئون السوريون بالاردن:ظروف عمل صعبة وملاحقة قانونية ، الجزيرة-عمان ،2016 .
www.aljaseera.net

[66] انظر : معاذ فريحات ، ازمة اللاجئين السوريين في الاردن: مخاطر وفرص، اخبار حوكمة ،6 ايار2017 .
www.governance.orij.net

[67] انظر : وكالة الانباء الكويتية (كونا) ، الاردن :تكلفة اللاجئين السوريين 10.6مليار دولار في خمسة اعوام ،2017/5/3 .
www.kuna.net.kw

حالات، رغم ان هذه البلدان نفسها ليست في حالة حرب ، الا انها تعاني من عدوى الاضطرابات الاقليمية في المنطقة. وسيكون لمبادرات التنمية التي تشرف عليها الدولة ، مثل الاستثمار في البنية التحتية في مجالات الخدمات والرعايا الصحية والتعليم وايجاد فرص العمل واستهداف المجتمعات المضيفة وكذلك مجتمعات اللاجئين، منافع تتمثل في تعزيز قدرات الدولة وتخفيف التوترات في الوقت نفسه نتيجة لمعالجة احتياجات اللاجئين. ورغم ان المبادرات واسعة النطاق تنطوي على مخاطر معينة ، الا ان التقاعس عن اداء الواجب ينطوي على المخاطر نفسها وتحديدا عندما بصبح مجتمع اللاجئين ، والمجتمعات المضيفة ، وعلى نحو غير متزايد ، مجتمعات غير مستقرة[68] .

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية ، فقد تاثرت الاردن بشكل كبير بعد انقطاع الخط التجاري الدولي للاردن مع عدة دول ، وبالذات الاتحاد الاوربي ، بأعتبار سوريا المنفذ الوحيد للاتحاد الاوربي[69] .

الفقرة الثانية : الاوضاع الاجتماعية : لم يكن مجيء الاعداد الضخمة من اللاجئين السوريين الى الاردن يشكل عائق من الناحية الاجتماعية ، اذ ان العلاقات الاسرية والعشائرية التي تجمع بين سكان المنطقة الشمالية من الاردن وامواطنين السوريين زاد من فرص اللاجئين القادمين من سوريا للانخراط والاندماج بسهولة في المجتمع الاردني[70] .

في الاشهر الاولى من عمر الانتفاضة السورية ، كانت العائلات الاردنية تقوم باستقبال واستضافة اقاربها وانسابها من ابناء العائلات السورية النازحة بسبب الازمة في سوريا ، بينما تسارعت الجهود الاهلية المتمثلة ببعض الجمعيات الخيرية المحلية الى تقديم المساعدة للعائلات السورية المقيمة في المدن الاردنية بجهودها المتواضعة ، او بالتعاون مع جهات اغاثية دولية تقوم بتوزيع المساعدات على الاسر السورية المستضافة في المدن الاردنية .

لقد خلق وجود اللاجئين السوريين في المملكة تحديات اجتماعية خطيرة ، اذ ان هناك اعداد كبيرة من السوريين خاصة الاطفال والنساء يتسولون ويعملون كباعة متجولون في الشوارع ، كما يلاحظ ازدياد زواج الاردنيين من السوريات نتيجة انخفاض المهور من جهة ، ورغبة البعض في مساعدة السوريين والتخفيف من اعبائهم ، اضافة الى ان العديد من العائلات السورية تسعى الى زواج بناتهم في سن مبكر مما ادى الى ظهور ما يسمى بزواج القاصرات وما نتج عن ذلك من زيادة في نسبة العنوسة لدى الفتيات الاردنيات . كل ذلك خلق حالة من عدم الاستقرار بين السوريين والاردنيين داخل المجتمعات ، اذ يرى عدد كبير من الاردنيين ان اللاجئ السوري بات يزاحم على لقمة العيش والمساعدات وساهم في رفع اسعار السلع .

كما ادى التدفق الهائل للاجئين السوريين وبحثهم المتلهف عن مأوى الى ارتفاع اجور الشقق والمساكن بسبب الاقبال عليها من قبل السوريين ، ومما يشجع ذلك ان دفع الاجرة يكون عادة من قبل محسنين او الجمعيات المحلية والدولية . كما ان هذا التواجد ادى الى ارتفاع مستويات الاستهلاك في الاردن ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، ادت ازمة اللجوء الى زيادة الضغط على قطاع المياه مما زاد من نسب الاستهلاك ، ويعتبر الاردن بعد تدفق السوريين ثالث اضعف بلد في العالم في مجال الامن المائي[71] .

وفي مطلع عام (2014) شهد اللاجئون السوريون تقليص الخدمات الاردنية وانخفاض تقبل الاردنيين لوجودهم في المناطق الحضرية . وقد بدات الحكومة الاردنية باعادة السوريين قسرا الى مخيمات اللاجئين ، وتقييد حركة

---

[68] انظر : عمر ضاحي ، ازمة اللاجئين في لبنان والاردن :الحاجة الى الانفاق في التنمية الاقتصادية ، نشرة الهجرة القسرية الخاصة باللاجئين السوريين ، العدد 47 ، سبتمبر 2014 ، ص11 .
[69] انظر : حسين الزيود ، مصدر سابق .
[70] انظر : طارق اسماعيل الشعراوي ، مصدر سابق .
[71] انظر : د. وضاح محمود الحمد ، مصدر سابق ، ص33.

اللاجئين في المناطق الحضرية والحد من حصولهم على الخدمات ، كما يواجه اللاجئين غير المسجلين مخاطر متزايدة متمثلة في الاستغلال والترحيل الى سوريا .

ولكي يحصل اللاجئون السوريون على الخدمات التي تقدمها الهيئات الانسانية والدولة خارج المجتمعات ، يتعين عليهم الحصول على شهادات طالب لجوء من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبطاقة خدمة من وزارة الداخلية[72] .

وفي دراسة اجريت في ديسمبر (2015) من قبل مجموعة البنك الدولي والمفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين كشفت ان اللاجئين السوريين في الاردن يعانون من مستويات شديدة من الفقر ويتوقع ان يزداد الوضع سوءا في المستقبل القريب . فقد تم تحديد تسعة من اصل عشرة لاجئين مسجلين على انهم فقراء او سيصبحون كذلك قريبا كما جاء في التقرير . وتم تقييم معظم هؤلاء على انهم معرضون جدا لازمات غذائية كتلك التي نتجت عن اضطرار برنامج الاغذية العالمي في وقت سابق .

وصرحت "كيلي ت . كليمنس" نائبة المفوض السامي للامم المتحدة لشؤون اللاجئين قائلة ، بان هذا التقرير يعرض تحليلا يثير المخاوف حول الفقر المدقع الذي يعيش فيه اللاجئون السوريون الذين تحملوا الصدمة تلو الاخرى ، فوضعهم سيزداد سوءا طالما لم يحدث تغيير جذري في الفرص المتاحة لهم للاعتماد على الذات والمساهمة في الاقتصاديات المحلية [73].

وفي نفس الجانب اشار المتحدث الرسمي باسم المفوضية الاممية في الاردن "محمد الحواري" لصحيفة "هلا" الاخبارية ، الى ارتفاع نسبة اللاجئين تحت خط الفقر الى نحو (93%) ، واضاف سجلت نحو (995) عائلة لاجئة على قوائم الانتظار لبرنامج المساعدات النقدية[74] .

من جانب اخر ، ادى تدفق اللاجئين السوريين الى المملكة احداث "ربكا" اضافيا في ميزان المعادلة الديمغرافية القائمة ، وذلك عن الاحالة الى حصيلة التعداد السكاني الذي اصدرته "دائرة الاحصاء العامة" في (ابريل/2016) ، واشارت فيه الى ان عدد سكان الاردن يبلغ (9.531.721) نسمة ، منهم (6.613.587) نسمة عدد السكان الاردنيين ، بينما يشكل غير الاردنيين حوالي (30%) من اجمالي السكان ، نصفهم تقريبا من السوريين ، نتيجة "النمو السكاني الطارئ" جراء ارتفاع معدل الهجرات ، بما فيها الهجرة القسرية واللجوء ، فيما يبلغ عدد السكان المصريين حوالي (636) الف ، يتركزون اغلبهم في العاصمة[75] .

الفقرة الثالثة : الاوضاع السياسية والامنية . ان المسائل الامنية تعتبر من اكثر الانعكاسات المتوقعة عند استضافة جالية كبيرة من غير السكان الاصليين ، وتخلق تعقيدات امنية كبيرة . ومن اجل الحفاظ على الامن والاستقرار لها تكلفة كبيرة تتمثل بضرورة تخصيص موارد ضخمة للاجهزة الامنية سواء كانت موارد بشرية او مادية او لوجستية او حتى معلوماتية . ومما لا شك فيه ، ان الاردن كدولة مضيفة لا يقوى بمفرده على تحمل تبعات النزوح ، الامر الذي يتطلب تضافر كل الجهود ليتمكن الاردن من الاضطلاع بمسؤلياته تجاه اللاجئين على ارضه وخصوصا فيما يتعلق بالنواحي الامنية ، حيث ان اكبر ما يجابه الوضع الامني هو التخوف من وجود خلايا نائمة بين السوريين الموجودين في المملكة يمكن ان يستغلها احد طرفي الصراع في سوريا لزعزعة الامن والاستقرار . او حتى عناصر لقوات مسلحة (قوات النظام او المنشقين او الجماعات المسلحة) ، وتحت مسميات او صفات غير قانونية وغير صحيحة ، بالاضافة الى قضايا تهريب الاشخاص والاتجار بالبشر ،

---

[72] انظر : الكساندرا فرانسيس ، اثر الوجود السوري في الاردن وردة فعل الشارع العام ، مصدر سابق .
[73] انظر : تشارلي دنمور ، دراسة اللاجئون السوريون في الاردن ولبنان بين براثن الفقر- تقرير مشترك بين مجموعة البنك الدولي والمفوضية ، المفوضية السامية للامم المتحدة ، الاردن ، 19 ديسمبر2015 . www.unhcr.org
[74] انظر : اياد الفضولي ، 93% من اللاجئين في الاردن تحت خط الفقر ، صحيفة هلا الاخبارية، 2016/11/6 . www.hala.jo
[75] انظر : نادية سعد الدين ، حسابات السياسة الاردنية تجاه ازمة اللجوء السوري ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة،19 ديسمبر/2016 ، ص3.

والتحديات في مجال تهريب الاسلحة والمتفجرات والاتجار بها ، وتهريب المخدرات عبر الحدود واستغلال الوضع الامني لتهريب الاثار والبضائع[76] .

ولم تسلم المملكة من افرازات وجود اللاجئين على اراضيها من تهديدات تتعلق بتزايد العنف والارهاب ، حيث شهدت المملكة هجمات ارهابية في (يونيو/حزيران 2016) اسفرت عن مقتل خمسة من ضباط المخابرات الاردنية في مخيم البقعة شمال عمان[77] .

من جانب اخر استفاد الاردن سياسيا من تدفق اللاجئين ، فقد كان السوريون المسحوقون والذين انهكتهم الحرب بمثابة تذكير صاخب بالعواقب المحتملة للثورة ، مما ادى بالتالي الى كبح شهية الاردنيين لتغيير سياسي واسع . والاهم من ذلك ، ان عدد اللاجئين السوريين اصبح في هذه الفترة من عدم الاستقرار الاقليمي الذي بلغ ذروته كبش فداء لمواجهة التحديات الوطنية التي سبقت ازمة اللاجئين مما شكل حاجز امام الانتقاد العلني للحكومة . والواقع ان المفاهيم السلبية عن السوريين حرفت انتباه الراي العام عن التحديات المخفية التي يواجهها النظام السياسي الاردني[78] .

الفقرة الخامسة : قطاع التعليم :خلق اللجوء السوري اثر سلبيا كبيرا ، حيث ان هناك اكثر من (145) الف طالب وطالبة ، منتشرين في المدارس الاردنية يعاملون معاملة الطالب الاردني . هذا الامر كانت له اثاره السلبية على نوعية التعليم ، اذ ادى اكتظاظ المدارس الى تقليل مدة الحصص والعمل بنظام الفترتين . قبل وصول اللاجئين السوريين ، كان الاردن قد احرز تقدما في قطاع التعليم ، ما ادى الى تصاعد مشاعر الاحباط لدى المجتمع والحكومة تجاه عوامل الاجهاد الاخيرة التي اصابت المدارس الحكومية . حيث ان اكثر من نصف عدد السوريين تحت سن (18) سنة ، الامر الذي يرتب مطالب كبيرة على القدرات التعليمية . وقد فتح الاردن (100) مدرسة اضافية بنظام الفترتين لتخفيف الضغوط على حجم الفصول الدراسية . وبناء على ذلك ، زادت نسبة الطلبة الذين يلتحقون بالمدارس التي تعمل بنظام الفترتين من (36%) عام (2013) الى (46%) عام (2015)[79]
.

وفي دراسة اجرتها منظمة "كير" على (2200) لاجئ سوري ، اعلنت "سلام كنعان" مديرة المنظمة في العاصمة الاردنية عمان ، ان (52%) فقط من اولاد اللاجئين السوريين يواظبون على الذهاب للمداري مقارنة (62%) من الاناث ، مما له اثار سلبية على الاطفال اللاجئين في المستقبل .

الفقرة السادسة : القطاع الصحي . تهدد الضغوط الاخيرة الناجمة عن تدفق اللاجئين اجراءات الرعاية الصحية في الاردن . قبل الازمة ، انشأ الاردن شبكة رائعة من مراكز الرعاية الصحية الاولية ، مدعومة بمرافق صحية ثانوية وثالثية ، لتوفير الوصول الى الخدمات الصحية لجميع المواطنين ضمن مسافة حوالي (6) اميال من اماكن اقامتهم . ومع تدفق اللاجئين السوريين ، تواجه هذه المراكز اعدادا من المرضى تفوق طاقتها على الاحتمال ، ونقصا في الادوية واللقاحات ، مما ادى الى احباط جهود الحكومة كي تبقى على المسار الصحيح وتحقق الاهداف التنموية للقطاع الصحي .وقد تعرض نظام الرعاية الصحية الاردني الى الضغط من حيث الموارد المالية والقدرة على تقديم الخدمات . ونتيجة لهذه الاعباء ، تم توجيه الاردنيين بصورة متزايدة الى المراكز والمستشفيات الخاصة لتلقي العلاج . وهكذا جعل تدفق اللاجئين السوريين الحصول على الرعاية الصحية ، بالنسبة الى بعض المواطنين ، اصعب منالا واكثر تكلفة . وكان توفير اللقاحات للسوريين احدى اكثر مهمات الصحة العالمية اهمية في الاردن ، ومن اغلى الخدمات المقدمة للاجئين السوريين . كما شهد الاردن عودة

---

[76] انظر : د. وضاح محمود الحمد ، مصدر سابق ، ص28 .
[77] انظر ، احمد عبد العليم ، المطلوب اوربيا لتخفيف تداعيات الصراع السوري ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، 29 اغسطس2016 ، ص2-3.
[78] انظر : مفوضية اللاجئين : 655 الف لاجئ سوري في الاردن، 2016/11/5. www.unhcr.org
[79] انظر : وزارة التربية والتعليم ، الذنيبات يلقي كلمة في المنتدى العالمي للتعليم تحت ظروف الازمات والحالات الطارئة ، المملكة الاردنية الهاشمية ، 2017/7/29 . www.moe.gov.jo

ظهور الامراض المعدية التي تم القضاء عليها سابقا ، مثل مرض السل وشلل الاطفال والحصبة . وقد كان توفير . ومع ذلك ، في (تشرين الثاني/2014) ، الغت الحكومة الاردنية الخدمات الطبية المجانية للاجئين السوريين ، مشيرا الى ان القطاع الصحي مثقل بالاعباء التي تفوق طاقته وان ميزانيته مرهقة[80] . وحسب مدير ادارة الرعاية الاولية في وزارة الصحة "بشير القصير" ، فان اللجوء السوري ساهم بزيادة اعداد المراجعين للمراكز الصحية والمستشفيات الحكومية ، حيث وصل العدد الى (1.2) مليون مراجع ، بزيادة تفوق (20%) ، وبلغت كلفة العلاج للاجئين السوريين (55) مليون[81] .

الفرع الثاني : السياسة الوطنية المتبعة من قبل الاردن تجاه اللاجئين السوريين .

نتيجة لتدفق مئات الالاف من السوريين مطلع عام (2012) ، قرر مجلس الوزراء الاردني بتاريخ (2012/7/9) ، وبناء على تنسيب من وزير الخارجية الموافقة على انشاء **"مخيمات الطوارئ"** للاجئين السوريين في المملكة والبدء في استقبال اللاجئين المتواجدين فيها . والسماح للمنظمات باقامة مخيم للاجئين الذين يعبرون الى الاردن من الاراضي السورية لغاية تنظيم التعامل معهم ، كما قرر اعتماد **"الهيئة الخيرية الاردنية الهاشمية"** كجهة مشرفة على ادارة مخيم "الزعتري" للاجئين السوريين ، وان تتحمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين كامل نفقات المخيم ومستلزماته وفق اتفاقية وقعت بذلك ، واعتماد الهيئة الخيرية الاردنية الجهة الوحيدة لاستقبال وتوزيع المساعدات العينية والمالية للاجئين السوريين في الجمعيات المحلية والدولية[82] .

وعلى الرغم من العدد الهائل للاجئين السوريين في الاردن ، الا ان سياسة الاردن تجاه اللاجئين غير واضحة بالقدر الكافي ، فالاردن وكما ذكرنا ليس له اي التزام قانوني دولي بشان اللاجئين ، وبالتالي فأن وضع اللاجئين داخل اراضيها في وضع مكشوف من الناحية القانونية ، وليست ثمة التزام قانوني على الاردن بالاستمرار في قبول دخول اللاجئين ، ولكن مع ذلك مازال الاردن يفتح حدوده لاستقبال اللاجئين[83] .

وقد عملت المملكة على حماية اللاجئين من اي ممارسات اجتماعية او ثقافية او دينية او عرقية من شانها الاضرار بهم ، كالاعراف والممارسات التمييزية للطفل على اساس الجنس او على اساس اخر ، او تشويه الاعضاء التناسلية للانثى ، وايجاد برامج يحدد من خلالها الحد الادنى لسن الزواج وفقا للقانون ، وتطبيق برامج التوعية بمخاطر استخدام البغاء والتعارف والزواج عبر المواقع الالكترونية ، ومكافحة استغلال اللاجئين في المواد الاباحية وخصوصا النساء والاطفال ، بالاضافة الى تنفيذ مشاريع وبرامج تهدف الى حماية اللاجئين من استخدام المخدرات والكحول والمؤثرات العقلية وغيرها من المواد الضارة والتوعية بخطر استخدامها[84] .

وفيما يخص الوضع القانوني للاجئين اعلنت دائرة الاحوال المدنية والجوازات في (كانون الاول2014) عن قرار يقضي باصدار وثائق ثبوتية للاولاد الذين هم من ام اردنية واب غير اردني ، وبهذا يستطيع اللاجئين السوريين في حال التزاوج من اردنيات الحصول على اوراق ثبوتية لاولادهم[85] .

وفيما يلي اهم السياسات التي اتبعتها المملكة تجاه اللاجئين السوريين : اصدرت المملكة الاردنية مجموعة من القوانين والتشريعات في تعاملها مع اللاجئين السوريين ، بعض هذه القوانين جاءت في صالح اللاجئين في حين البعض الاخر جاءت على العكس ذلك ، ومن اهم تلك السياسات :

---

[80] انظر : الكساندرا فرانسيس ، اثر الوجود السوري في الاردن وردة فعل الشارع العام ، مصدر سابق .
[81] انظر : حسين الزيود ، مصدر سابق .
[82] انظر أ.د.محمد علي سميران ومفلح علي سميران ، اللجوء السوري واثره على الاردن ، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي لكلية الشريعة وكلية القانون في جامعة ال البيت حول "الاغاثة الانسانية بين الاسلام والقانون الدولي واقع ومتطلبات" ، عمان ، 17-2014/6/18 ، ص2.
[83] انظر : الكساندرا فرانسيس ، ازمة اللاجئين في الاردن ، مصدر سابق .
[84] انظر : د. وضاح محمود الحمد ، مصدر سابق ، ص27 .
[85] انظر : تقرير الهجرة الدولية والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة لعام 2015 ، الامم المتحدة – الاسكوا،2015 .
www.escwa.un.org

الفقرة الاولى : سياسة غلق المعابر الحدودية وتقييد حركة اللاجئين : منذ منتصف عام (2013) حد الاردن من حرية وصول السوريين الى اراضيه من خلال عدم السماح بدخول اللاجئين عبر المعابر الحدودية القريبة من التجمعات السكانية السورية غرب البلاد . في بعض الاحيان ، اغلق الاردن تماما كل المعابر الحدودية في وجه اللاجئين السوريين . وعلى الرغم من ان الهواجس الامنية كانت الدافع الجزئي في هذه الخطوات ، الا ان ثمة دلائل تشير الى ان الاردن اغلق حدوده ايضا للحد من عدد اللاجئين السوريين . في بداية الازمة السورية كان يمكن للاجئين الوصول الى الاردن من خلال معبرين حدوديين رسميين ، هما درعا ونصيب ، ومعابر عدة غير رسمية حولها ، ولكن بدات القيود المفروضة على الدخول الى الاراضي الاردنية في منتصف (2013) ، عندما توقفت الحكومة الاردنية عن قبول اللاجئين من خلال المعابر على طول الجزء الشمالي الغربي من حدودها . ونتيجة لذلك ، يضطر اللاجئون السوريون الذين يرغبون في عبور الحدود نحو الاردن الى السفر عبر المعابر الحدودية غير الرسمية في محافظة السويداء الشرقية من خلال صحراء مكشوفة وجرداء وخطيرة ، مما يزيد من مشقة الدخول الى الاردن[86] .

وفي الداخل اتبعت الحكومة الاردنية سياسة تقييدية ، من خلال فرض القيود على تواجد اللاجئين ضمن ساحته الداخلية ، عن طريق حصر اقامتهم في المخيمات التي انشأها على مقربة من حدوده المشتركة مع سوريا ، مثل المخيمات الرئيسية "الزعتري – مريجيب الفهود – الازرق" ، وتضييق حركتهم ، وتقليص منسوب النطاق الخدمي المقدم اليهم ، بعد ان بلغ عددهم المليون والنصف تقريبا من اللاجئين السوريين ، ما بين مسجلين لدى المفوضية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وغير المسجلين ، ويقيم ما يقرب من (84%) منهم خارج المخيمات في المدن .

ويعود هذا القرار الى عدة مسوغات تحمل جانبي القلق والحذر معا ، ازاء ارتفاع حجم التكاليف الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم الضغوط على البنى التحتية والخدمية ، مقابل ضعف استجابة المجتمع الدولي لتقديم الدعم والاسناد المطلوبين للاردن نظير العبء الذي يتحمله في استضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين السوريين ، فضلا عن تنامي مشاعر الاحباط العام بين صفوف المواطنين الاردنيين مما يعتقدونه تحملا مرهقا لتبعات الوجود السوري ، مما ينذر باتساع نطاق التوترات المحلية ، وتهديد الاستقرار الوطني جراء الضغوط المجتمعية التي قد يفرزها الوجود السوري . الا ان هذه الاجراءات يبدوا انها اثارت انتقادات المنظمات الانسانية الدولية ، وسخط اللاجئين السوريين انفسهم ، بما استنفر صفوف الاردنيين ، لا سيما الشرائح الضعيفة منهم ، في ظل ظروفهم المجتمعية الصعبة مسبقا[87] .

الفقرة الثانية : سياسة الترحيل والاعادة القسرية : اضافة الى اغلاق الاردن لحدوده بصورة غير رسمية ، افادت هيئات مراقبة حقوق الانسان عن زيادة معدلات ترحيل اللاجئين الى سوريا ، ولذا من المرجح ان تكون عمليات الترحيل هذه بمثابة انتهاك لمبدأ في القانون الدولي العرفي يحظر ترحيل الافراد الذين لديهم الحق في ان يعترف بهم كالاجئين ، ويعرف هذا المبدأ ب "عدم الاعادة القسرية" . وقد سجلت تقارير موثوقة سجلتها هيئات مراقبة حقوق الانسان ومنظمات الاغاثة حالات ترحيل للاجئين مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من بينهم نساء واطفال وعاملون في المجال الطبي وجرحى .

وقد طالت عمليات الترحيل الاردنية وعدم السماح بدخول السوريين ، في الغالب طالبي اللجوء الذين يملكون وثائق غير صحيحة او الذين سافرو ذهابا وايابا بين سوريا والاردن ، وهذا لا يعكس القلق الاردني بشان تدهور الوضع الامني الاقليمي فحسب ، بل يشكل ايضا نتيجة لزيادة التوترات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الاردن[88] .

---

[86] انظر : الكساندرا فرانسيس ، اثر الوجود السوري في الاردن وردة فعل الشارع العام ، مصدر سابق .
[87] انظر : نادية سعد الدين ، مصدر سابق .
[88] انظر : الكساندرا فرانسيس ، اثر الوجود السوري في الاردن وردة فعل الشارع العام ، مصدر سابق .

واعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة الاردنية "محمد المومني" للمرة الاولى عن وجود عمليات ترحيل قسرية بحق لاجئين سوريين وهو ما يصطلح عليه في الاردن "بالقذف عبر الحدود" . واكد ان ما تقوم به بلاده يتفق مع القوانين والاتفاقيات الدولية ، وقال "الترحيل" يخضع للاعتبارات والقوانين الدولية ، واضاف " نحن نستقبل اللاجئ لحمايته من ظروف استثنائية ، لكن عندما يقوم بالتجاوز على القانون واثارة المشاكل يحق لنا كدولة مستضيفة ان تقوم بترحيله " . واقرت جهات رسمية باعتماد الترحيل القسري كعقوبة لمن يتجاوز على القانون وسط رفض الجهات المعنية الافصاح عن حجم عمليات الترحيل والاسباب التي تبررها[89] .

الفقرة الثالثة : لمّ شمل العائلة : اصدرت ادارة شؤون مخيمات اللاجئين السوريين في الاردن تعليمات جديدة ، سمحت من خلالها بلم الشمل لافراد الاسرة الواحدة : وهم الزوج والزوجة والاولاد ، ممن يعيشون داخل وخارج المخيمات ، شرط ان يكون احد افراد الاسرة يحمل بطاقة المفوضية الصادرة خارج المخيمات ، والبطاقة الامنية الممغنطة . ومن الاوراق المطلوبة لذلك :

اولا : بطاقة المفوضية الصادرة عن مفوضية شؤون اللاجئين خارج المخيمات ، والبطاقة الامنية الممغنطة الصادرة خارج المخيمات ، والوثائق الشخصية السورية .

ثانيا : اذن تصريح عمل للسوريين المقيمين خارج المخيمات ، وهو شرط اساسي .

ثالثا : عقد ايجار لمكان السكن للسوريين المقيمين خارج المخيمات ، ويجب ان يكون مصدقا .

رابعا : بطاقات المفوضية والبطاقة الامنية للسوريين المقيمين داخل المخيمات ، والصادرة عن مكتب المفوضية والمراكز الامنية داخل المخيمات .

وعلى الرغم من ذلك ، سيبقى اجراء لم الشمل على نطاق محدود ، اذا استمر شرط "تصريح" العمل اساسا لاستكمال هذا الاجراء .

ويختلف لمّ الشمل في آلياته واجراءاته والاوراق المطلوبة عن الكفالة التي تعد اصعب في عدة نواحي ، اهمها ايجاد الكفيل الذي يحمل الجنسية الاردنية ممن تنطبق عليه شروط تكفيل السوريين الموجودين في المخيمات . فعند تقديم طلب الكفالة ، لابد ان يكون احد اقارب من يريد الكفالة من الدرجة الاولى خارج المخيم ، وقد دخل الى الاراضي الاردنية بطريقة نظامية ، عبر احد المعابر البرية او المطارات ، وان يكون متزوجا ، وان لا يكون عليه اي قيد أمني ، ويجب ان تكون هناك صلة قرابة او نسب بين الكفيل الاردني والسوريين الذين يريدون كفالته[90] .

الفقرة الرابعة : منح رخص عمل للسوريين : اعلنت السلطات الاردنية عن تغيير سياستها تجاه عمل اللاجئين السوريين في مؤتمر للمانحين الدوليين عقد في "شباط 2016" في لندن . وبموجب صفقة عقدت في ذلك المؤتمر ، وافق زعماء اوربيون على تخفيف القيود التجارية المفروضة على الاردن مقابل سماح الاردنيين للاجئين بالعمل بشكل قانوني[91] . واعلن الناطق الاعلامي لوزارة العمل "محمد الخطيب" منح اللاجئين السوريين نحو (37) الف عامل رخصة عمل . واشار "الخطيب" ان العمالة الوافدة لا يسمح لها العمل في المهن المغلقة

[89] انظر : محمد الفضيلات ، الاردن يقر بترحيل لاجئين سوريين خالفوا القوانين ـ العربي الجديد ، عمان ، 3 يونيو 2015 . www.alaraby.co.uk

[90] انظر : عادل الزعبي ، عمان تسمح بلم شمل السوريين داخل وخارج المخيمات ، جيرون الاردن ،8 نيسان/2017 .

[91] انظر : بولانده نيل ، سياسة منح اللاجئين السوريين تراخيص عمل في الاردن بدات تؤتي اكلها ، بي بي سي ، الرمثا- الاردن، 10/ اغسطس 2016 . www.bbc.com

والمخصصة للاردنيين . وتشير ارقام صادرة عن وزارة العمل ان عدد العمال السوريين المتواجدين في سوق العمل الاردني تصل الى اكثر من (800) الف عامل[92] .

الفقرة الخامسة : خطة الاستجابة : اصدرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الاردني خطة مفصلة تهدف بحسب ما قال فيها وزير التخطيط "عماد فاخوري" الى وضع سياسة اقتصادية واجتماعية شاملة لمواجهة التحديات التي يفرضها اللجوء السوري في الاردن . تقوم الخطة بدراسة استراتيجية لما سيعمل على تحقيقه من تنمية مستمرة للاقتصاد . وقال "الفاخوري" ان بلاده اعدت "خطة الاستجابة" للازمة السورية للاعوام (2017-2019) وقدرت التكلفة المالية لتغطية احتياجات اللاجئين السوريين حوالي (6.7) مليار دولار امريكي ، وبين ان "خطة الاستجابة" تضمنت عدد من التدخلات والبرامج والمشاريع بقيمة (2.181) مليار دولار لدعم اللاجئين وتلبية احتياجاتهم ، وتخصيص مبلغ (2.298) مليار دولار لتمكين المجتمعات المستضيفة وتحسين الخدمات المقدمة لهم . بالاضافة الى ما يقارب (2.961) مليار دولار لدعم الموازنة لتغطية تكلفة المواد المدعومة وخسائر النقل والاحتياجات الامنية .

وفيما يتعلق بتعهدات المجتمع الدولي للدول المستضيفة للاجئين فقد اشار "الفاخوري" الى ان المجتمع الدولي تعهد في مؤتمر بروكسل مطلع (ابريل 2016) لدول جوار سوريا المستضيفة للاجئين بمبلغ (6) مليار دولار في عام (2017) على شكل منح[93] .

وان ما يجعل الخطة اقرب الى الواقع ، هو ان الدراسة لم تذكر مسألة حل الازمة السورية ، او امكانية عودة اللاجئين الى بلادهم ، وبالتالي ، فأن الخطة تقدم نموذج يضمن سلاسة الاندماج للاجئين السوريين في المجتمع المحلي مع الاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستمر جنبا الى جنب مع خطط التنمية والتطوير المحلي للملكة . فالحكومة الاردنية توجه اهتمامها نحو تامين الاقتصاد الوطني بشكل غير منعزل عن قضية اللاجئين ، بل انها تنظر الى مسألة اللاجئين على انها مسألة ذات دور كبير في تشكيل الوضع الداخلي في الاردن ، وتتعامل معها على انها مسألة مستمرة الوجود وليست عارضة – على الاقل من ناحية الضغط على الخدمات والاقتصاد الوطني[94] .

الخاتمة والنتائج .

يتبين من خلال دراستنا حول الوضع القانوني للاجئين السوريين في الاردن ان مذكرة التفاهم المنعقدة بين المملكة والمفوضية السامية للامم المتحدة عام 1998 والمعدلة في عام 2014 هي المرجع القانوني الاساس التي تحدد آلية التعامل مع اللاجئين السوريين وتبين الحقوق التي لهم والواجبات التي عليهم داخل المملكة ، خاصة وان الاردن لم ينظم الى اتفاقية الامم المتحدة لعام 1951 والخاصة باوضاع اللاجئين وبالتالي فهو غير ملزم بها .

وتعتبر الازمة السورية من اكثر موجات اللجوء سلبا على المجتمع السوري اولا والمجتمع الاردني المضيف ثانيا . فقد واجه الاردن نتيجة لاستقباله الاعداد الضخمة من اللاجئين السوريين ضغط سياسي واجتماعي كبير . فالاردن معروف بضعف امكانياته وموارده الاقتصادية ، وقد ازداد الامر سوءا بعد موجات اللجوء السوري الى اراضيه مما خلق وجودهم تحديات للملكة الاردنية . فقد كان للجوء السوري ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية سيئة ، نذكر منها اجتياح العمالة السورية لسوق العمل الاردني ومزاحمة العمال الاردنيين في العمل والاجور مما زاد من نسبة البطالة داخل المملكة ، كما ادى اللجوء السوري ارتفاع في اجور السكن وزيادة في نسبة الفقر وظهور ما يسمى بالزواج المبكر وتفشي العديد من الامراض ، كل ذلك خلق موجة من الاستياء العام من قبل المجتمع الاردني تجاه الوجود السوري داخل المملكة . كما واجه الاردن تحديات امنية وسياسية بسبب

---

[92] انظر : سميرة الدسوقي ،اعفاء العمالة السورية من رسوم التصاريح حتى نيسان 2017،جريدة الراي الاردنية ،2017/1/6 . www.alrai.com

[93] انظر : وكالة الانبا الكويتية (كونا) ، الاردن :تكلفة اللاجئين السوريين 10.6 مليار دولار في خمسة اعوام ، مصدر سابق .

[94] انظر : طارق اسماعيل الشعراوي ، مصدر سابق .

تواجد اللاجئين السوريين على اراضيه مما دفعه احيانا الى اتباع سياسة غلق الحدود وسياسة الاعادة القسرية لبعض اللاجئين الذين لا تتوفر فيهم شروط اللجوء مما دفع بعض المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الى اتهام الاردن بعدم التزامه باعراف القانون الدولي وانتهاكه لحقوق اللاجئين .

وبعد ان تيقن الاردن ان الازمة السورية لا يمكن حلها في الاجل القريب ، اخذ بالتعامل مع اللاجئين السوريين وفقا لذلك بغية دمجهم مع المجتمع الاردني والاستفادة من تواجدهم ، وعليه اصدرت الحكومة الاردنية مجموعة من القوانين والتشريعات تتعلق باللاجئين السوريين منها سياسة لم الشمل وذلك لجمع العائلة الواحدة في مكان واحد ، واخذت المملكة بمنح تصاريح عمل للعمالة السورية لتسهيل عملهم بشكل رسمي وفقا للقوانين الاردنية وتحسين امكانياتهم المعيشية ، كما وضعت الحكومة خطة استجابة للسنوات القادمة ، من خلال وضع سياسة اقتصادية واجتماعية للتقليل من التحديات التي تواجه المملكة نتيجة لتواجد اللاجئين داخل اراضيها ، تتمثل بزيادة الاستثمار في القطاع الاقتصادي والخدمي والصحي .

الا ان هذه الجهود من قبل الحكومة الاردنية لايمكن لها النجاح دون مساعدة الدول والمنظمات الدولية ، خاصة الدول التي تتمتع بامكانيات اقتصادية جيدة ، ولا تستقبل لا جئين على اراضيها . ورغم الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدت بشان مساعدة الدول المستضيفة ، الا ان المساعدات مازالت ضعيفة لا تغطي احتياجات اللاجئين والدول المضيفة . واذا استمر الوضع على هذا الحال ، فان اوضاع اللاجئين ومستقبلهم سيكون في خطر .

التوصيات :

في نهاية هذه الدراسة وجدنا بعض التوصيات التي نامل الاخذ بها لمعالجة اوضاع اللاجئين في المملكة الاردنية الهاشمية ومنها:

اولاً : ضرورة ايجاد تعريف شامل وموحد للاجئين من خلال اتفاقيات دولية او اقليمية ، اذ ان اتفاقية الامم المتحدة الخاصة باللاجئين لعام 1951 وتعديلها لم تتعرض الى مشكلة اللجوء الجماعي الذي تتسبب فيه النزاعات المسلحة ، وهو ما يحتم على خبراء القانون الدولي تضمين هذه الاسباب حتى تكون منسجمة مع اوضاع اللاجئين الحالية .

ثانياً : ضرورة عقد اتفاقيات اقليمية عربية خاصة باللاجئين واصدار تشريعات وطنية بهذا الخصوص تحدد آلية للتعامل مع اللاجئين داخل البلاد العربية ومنها الاردن ، وتبين حقوق وواجبات اللاجئين في البلاد العربية المضيفة وتكون ملزمة على جميع الدول العربية بلا استثناء ، خاصة ونحن نشهد حالة من الفراغ التشريعي والقانوني في هذا المجال في البلاد العربية .

ثالثاً : بلورة اتفاقية دولية خاصة للتعويضات المقررة للاجئين ، من اجل تقليل الاعباء على البلدان المضيفة التي تشهد ضعف بالامكانيات الاقتصادية كحالة الاردن .

رابعاً : على الحكومة الاردنية بذل جهود اضافية من اجل مساعدة اللاجئين السوريين للاندماج في المجتمع الاردني من خلال اصدار تشريعات وقوانين لصالح اللاجئين سواء فيما يخص تحسين مستواهم المعاشي توفير فرص العمل او فيما يتعلق بتحسين اوضاعهم الاجتماعية والتعليمية والصحية ، خاصة وان فترة بقاءهم في الاردن قد يستمر الى سنوات بسبب الاوضاع الغير مستقرة التي تشهدها سوريا .

المصادر : الكتب والدوريات

(1) د. احمد الرشيدي ، الحماية الدولية للاجئين، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ط1 ، القاهرة ، 1997.
(2) احمد ابو الوفا ، حق اللجوء بين الشريعة الاسلامية والقانون الدولي للاجئين (دراسة مقارنة) صدرت بالتعاون ما بين منظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، 2009
(3) د. ابراهيم دراجي ، مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها ، ورقة مقدمة الى الملتقى العلمي الذي تنظمه جامعة نايف للعلوم الامنية – كلية العلوم الاستراتيجية بعنوان "اللاجئون في المنطقة العربية :قضاياهم ومعالجتها" ، الرياض ، 2011/0 .
(4) احمد عبد العليم ، المطلوب اوربيا لخفيف تداعيات الصراع السوري ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، 2 اغسطس2016.
(5) تمارا احمد برو،اللجوء السياسي بين النظرية والتطبيق في ضوء القانون الدولي العام ، منشورات زين الحقوقية ، ط1 ، 2013 .
(6) سنان طالب عبد الشهيد ، حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الانساني ، جامعة الكوفة – كلية القانون ، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، 2009
(7) عمر سعد الله ، معجم في القانون الدولي المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط1 ، 2005.
(8) فيصل شطناوي ، حقوق الانسان والقانون الدولي ، كلية الحقوق جامعة العلوم التطبيقية ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، شفا بدران / عمان ، 1999 .
(9) كمال حماد ، القانون الدولي الانساني ، مجلد رقم 51 ، حزيران 2004 .
(10) أ.د.محمد علي سميران ومفلح علي سميران ، اللجوء السوري واثره على الاردن ، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي لكلية الشريعة وكلية القانون في جامعة ال البيت حول "الاغاثة الانسانية بين الاسلام والقانون الدولي واقع ومتطلبات" ، عمان ، 17-2014/6/18
(11) نادية سعد الدين ، حسابات السياسة الاردنية تجاه ازمة اللجوء السوري ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة،19 ديسمبر/2016.
(12) وليد خالد الربيع ، حق اللجوء السياسي في الفقه الاسلامي والقانون الدولي ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة الكويت ، 2015
(13) د. وضاح محمود الحمود ، اوضاع اللاجئين في المملكة الاردنية الهاشمية ، ورقة عمل مقدمة من مديرية سؤون اللاجئين السوريين الى الملتقى العلمي الذي نظمته جامعة نايف للعلوم الامنية –كلية العلوم الاستراتيجية ، الرياض ، 1-2015/9/3 .
(14) أ.بلمديوني محمد ، وضع اللاجئين في القانون الدولي الانساني ، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 17 ، جانفي 2017 .

المصادر الالكترونية

(15) القاضي الدكتور محمد الطراونة ، حماية اللاجئين وفقا لاحكام القانون الدولي الانساني :آليات الحماية الدولية للاجئين ومصداقيتها ، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان . www.achrs.org
(16) الكساندرا فرانسيس ، ازمة اللاجئين في الاردن ، مركز كارنيجي للسلام الدولي ، ايلول/سبتمبر 2015 www.carnegie.mec.org
(17) المركز الوطني لحقوق الانسان لعام 2002 في الاردن على الموقع الالكتروني www.nchr.org.jo
(18) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني ، دراسة اثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل ، 2016/1/18 على الموقع الالكتروني www.esc.jo
(19) الكساندرا فرانسيس ، سياسة الاردن تجاه اللاجئين ، مركز كارنيجي للسلام الدولي ، 2015 . www.carnegie.mec.org

(20) بولانده نيل ، سياسة منح اللاجئين السوريين تراخيص عمل في الاردن بدات تؤتي اكلها ، بي بي سي ، الرمثا-الاردن، 10/اغسطس2016. www.bbc.com

(21) تقرير الهجرة الدولية والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة لعام 2015 ، الامم المتحدة – الاسكوا، 2015 . www.escwa.un.org

(22) تشارلي دنمور ، دراسة اللاجئون السوريون في الاردن ولبنان بين براثن الفقر- تقرير مشترك بين مجموعة البنك الدولي والمفوضية ، المفوضية السامية للامم المتحدة ، الاردن ، 19 ديسمبر2015 . www.unhcr.org

(23) حسين الزيود ، ازمة اللجوء السوري:1.5 مليون لاجئ يثقلون كاهل الاردن اقتصاديا واجتماعيا ، صحيفة الغد الاردنية ، كانون الثاني 2015 . www.alghad.com

(24) راصي قاصح ، مذكرة تفاهم بين الاردن والمفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، شؤون قانونية ، 2010/12/17 على الموقع www.startimes.com

(25) سميرة الدسوقي ،اعفاء العمالة السورية من رسوم التصاريح حتى نيسان 2017،جريدة الراي الاردنية ،2017/1/6 . www.alrai.com

(26) عادل الزعبي ، عمان تسمح بلم شمل السوريين داخل وخارج المخيمات ، جيرون الاردن ،8 نيسان/2017 .

(27) د.فاروق صادق حيدر ، تدخل الامم المتحدة في النزاعات المسلحة غير الدولية من اجل حماية حقوق الانسان وتحقيق الحماية الانسانية ، ديوان اصدقاء المغرب ، 2011/10/8 . www.groups.google.com

(28) محمد الفضيلات ، الاردن يقر بترحيل لاجئين سوريين خالفوا القوانين - العربي الجديد ، عمان ، 3 يونيو 2015 . www.alaraby.co.uk

(29) معاذ فريحات،ازمة اللاجئين السوريين في الاردن: مخاطر وفرص، اخبار حوكمة، 6ايار2017. www.governance.orij.net

(30) ناريمان عثمان ، اللاجئون السوريون بالاردن:ظروف عمل صعبة وملاحقة قانونية ، الجزيرة-عمان ،2016 . www.aljaseera.net

(31) ناهض زقوت ، اللاجئ في القانون الدولي ، موقع قانوني الاردن ، 2010/4/6 . www.lawjo.net

(32) مفوضية اللاجئين : 655 الف لاجئ سوري في الاردن ،2016/11/5. www.unhcr.org

(33) وزارة التربية والتعليم ، الذيبات يلقي كلمة في المنتدى العالمي للتعليم تحت ظروف الازمات والحالات الطارئة ، المملكة الاردنية الهاشمية ، 2017/7/29 . www.moe.gov.jo

الصحف ووكالات الانباء الالكترونية

(34) اياد الفضولي ، 93% من اللاجئين في الاردن تحت خط الفقر ، صحيفة هلا الاخبارية ،2016/11/6 . www.hala.jo

(35) صحيفة الرأي الاردنية ، 18.2% نسبة البطالة في الاردن خلال الربع الاول لعام2017، 2017/7/12. www.alrai.com
(36) سميرة الدسوقي ،اعفاء العمالة السورية من رسوم التصاريح حتى نيسان 2017،جريدة الراي الاردنية ، 2017/1/6 . www.alrai.com
(37) وكالة الانباء الكويتية (كونا) ، الاردن :تكلفة اللاجئين السوريين 10.6مليار دولار في خمسة اعوام ، 2017/5/3 . www.kuna.net.kw

الاتفاقيات والتقارير الدولية

(38) الاعلام العالمي لحقوق الانسان الصادر في 10 كانون الاول 1948 .
(39) اتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949..
(40) الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين التي اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة يوم 14 كانون الاول /ديسمبر1950 في مؤتمر الامم المتحدة للمفوضين بشان اللاجئين وعديمي الجنسية بمقتضى قرارها رقم 429(د-5) واقر في 28 تموز 1951 ليكون تاريخ نفادها في 1954 .
(41) اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في افريقيا 1969 .
(42) الاتفاقية العربية لتنظيم اوضاع اللاجئين في الدول العربية ، جامعة الدول العربية ، 1994 .
(43) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللانسانية او المهنية لعام 1984 ، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في الامم المتحدة على الموقع التالي www.ohchr.org
(44) البروتوكولين الاضافيين الاول والثاني لاتفاقيات جنيف لعام 1977 الاول خاص بالنزاعات الدولية والثاني خاص بالنزاعات غير الدولية .
(45) تقرير التنمية الانسانية للعام 2009 ، تداعيات امن الانسان في البلدان العربية ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، المكتب الاقليمي للدول العربية.
(46) مذكرة التفاهم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لعام 1998 وتعديلها عام 2014

المعونة القضائية كضمانة قانونية لحصول اللاجئ السوري على التعويض المدني

أ.د. بيرك فارس حسين* م.م. وسام عبد محمد** م.م. حسام عبد محمد***

ملخص: شهد القرن الحادي والعشرين غزوات وانتهاكات جمه ومنها ما حدث في الوطن العربي عموماً وسوريا خصوصا، حيث أدت الحروب إلى تهجير شعوبها مما اضطر المواطن على ترك موطنه والبحث عن موطن جديد ليتلقى فيه الأمن والسلام، وهذا ما يستدعي نهوض المسؤولية التقصيرية لمطالبة المواطن بحقه ومن هنا تبدو لنا إشكالية الدراسة عن ما هو السبيل الذي يمكن للقضاء أن يقدمه للاجئ السوري لمساعدته قانونياً وليتسنى له المطالبة بحقوقه جراء الضرر الذي لحقه من التهجير؟ وكيف يتم تقديره فقد اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على المنهج التحليلي والمقارن بجعل قواعد قانون المرافعات والقانون المدني العراقي والسوري محل للتحليل والمقارنة ومن ثم استشهادنا بمواقف الفقه والقضاء.

وتحددت نطاق الدراسة تساقاً مع موضوع " المعونة القضائية كضمانة قانونية لحصول اللاجئ السوري على التعويض المدني" بتقسيمه على هذا الموضوع على مبحثين :الأول ماهية المعونة القضائية للاجئ السوري ،والمبحث الثاني: التعويض المدني للاجئ السوري.

وتم الاستنتاج بان المشرع العراقي لم يعرف المعونة القضائية في قانون المرافعات المدنية العراقية إنما ترك تلك المسالة للفقه الاجرائي كما تم الاستنتاج بان المعونة القضائية تقدم للمتداعيين عندما تكون هناك دعوى مرفوعة أمام القضاء من قبل المتنازعين وتمنح على أساس الفقر والاحتياج، أما المساعدة القانونية هي مجرد توجيهات وإرشادات توجه في أي وقت وليس على أساس الفقر كما في المعونة القضائية.

---

* – أ.د. **بيرك فارس حسين:** مواليد 1979م، كركوك، جامعة تكريت كلية الحقوق، رئيس فرع القانون الخاص، أشرف على عدة رسائل علمية في الدراسات العليا، وله عديد الأبحاث المحكمة، من أهم كتبه: نظرية الشكل في العقود المدنية التقليدية والإلكترونية.

** – م.م. **وسام عبد محمد:** جامعة تكريت كلية الحقوق، الاختصاص الدقيق: قانون مدني، مدرس مساعد، متزوج، حاصل على شهادة الماستر في قسم القانون الخاص من جامعة بيروت العربية عام 2014م، وكانت رسالته بعنوان" التغير في قيمة النقود واثره على الالتزامات المدنية"، مشترك في عديد المؤتمرات، وله عدة أبحاث منشورة.

*** – م.م. **حسام عبد محمد:** جامعة تكريت كلية الحقوق، أستاذ مساعد، حاصل على شهادة الماستر في القانون الخاص فرع المرافعات من جامعة بيروت العربية عام 2014م، ورسالته بعنوان: " نطاق النزاع في الاستئناف".

كما تم التوصل بان التعويض الذي يسال عنه الفاعل في كلا القوانين المقارنة يهدف الى أعادة الحال إلى ما كان عليه قبل اللجوء .

وإذا لم يتيسر للمحكمة تقديره في ذات الوقت جاز للمحكمة أن تحتفظ به إلى الوقت الذي يتيسر لها ذلك لان الضرر يتفاقم في المسؤولية التقصيرية مما يلزم التعويض عن الضرر المباشر وغير المباشر

مقدمة

أن الإلمام بدراسة المعونة القضائية كضمانة قانونية لحصول اللاجئ السوري على التعويض المدني يتطلب عرض مقدمة عن الموضوع وتكون على النحو الأتي .

أولا : مدخل تعريفي لموضوع البحث

يعد القانون سر انسجام الحياة في المجتمع، وشرط لازم لحفظها وبقائها [1]، ولا يكفي لتحقيق الاستقرار في المجتمع وجود قانون في ذاته بل يشترط إخضاع أفراد الجماعة له والتزامهم بأوامره ونواهيه، ولا خير في قانون مهما أحكمت صياغته ووضحت عبارته، لا ينفذ ولا تحترم قواعده [2] فالقانون ضرورة اجتماعية لا غنى عنه يضبط وينظم سلوك الأفراد في المجتمع فبدونه لا يمكن أن يتوفر أمن أو يوجد مجتمع منظم، ولا بقاء للجماعة إلا إن يكون نظام قانوني يوظف قواعد المجتمع، إذ بدونه تصبح الحياة في حالة من الصراع والهمجية ويكون مستقبلنا المحتوم هو الفناء[3]، فالقضاء وظيفته الأساسية حماية الحقوق والمراكز القانونية من العوارض التي تواجه الفرد ، فإرادة الإفراد في بعض الأحيان تكون عاجزة عن رعاية مصالحها الخاصة وتزويدها بالقوة اللازمة فيكون هناك عدم توازن بين الواقع والقانون وقد يؤدي إلى تلابس الحقوق وضياعها، فالمعونة القضائية ضمانة قانونية لإجراء التقاضي

([1]) المدخل لدراسة العلوم القانونية، د. عبد الحي الحجازي، ج1، القانون، دون ذكر دار نشر، 1972، بند 15، ص83.

([2]) المدخل لدراسة القانون ، د. عبد الرزاق السنهوري، د. أحمد حشمت أبو شيت، أصول القانون، دون دار نشر، 1938، ص83.

([3])المدخل للعلوم القانونية، د. توفيق فرج، ط1، الدار الجامعية للنشر، 1988، بند 1، ص9. انظر: سلطة محكمة الاستئناف في المراجعة الاستئنافية ، حسام عبد محمد ظاهر ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية في لبنان ، 2014، ص1 .

يمنحها القضاء لوصول المواطن إلى حقه عند ما يعاني من حالة الفقر والعجز والمالي ،[4]. إذ لم يغفل القانون عن توخي أهدافه التي لا بد منها للسعي لتوفير الأجواء اللازمة للوصول إلى الهدف المركزي والساعي لإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس المساواة في الحقوق بين الشعوب التي أضحت لاجئة بسبب خطأ حكامها ، فالتعاون الدولي يساهم في حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وقد وضع أمام تحقيق هذه الأهداف قواعد تتعلق بالمسؤولية عن الأعمال غير المشروعة دولياً، للشخص الذي قام بالعمل غير المشروع وتم تشريع هذه القواعد لإعادة التوازن المالي ، من خلال أداء التعويضات إلى الشخص المتضرر نتيجة العمل غير المشروع ، ويمكن تحقق ذلك من خلال الإعادة العينية، أو دفع مبلغ من المال، بغية استقرار الحياة والحفاظ على حقوق الإنسان التي اقرها المجتمع الدولي عام 1948.

وقد شهد القرن الحادي والعشرين غزوات واحتلالات وانتهاكات جمة ومنها ما حدث في الوطن العربي عموما وسوريا خصوصا، حيث أدت تلك الحروب إلى التهجير مما اضطر المواطن على ترك موطنه والبحث عن موطن جديد ليتلقى فيه الأمن والسلام، وهذا ما يستدعي لنهوض المسؤولية التقصيرية لمطالبة المواطن بحقه والتي يترتب عليها التعويض نتيجة الضرر الذي لحقه جراء ذلك الخطأ، ولطالما أن المواطن السوري أصبح عاجزاً عن مراجعة المحاكم بسبب إعساره مالياً، لذا يمكن للباحث بيان السبل القانونية من خلال الخوض في قواعد المعونة القضائية في القانونين المدني العراقي والسوري دراسة مقارنة، حتى يتسنى للمواطن السوري مراجعة المحاكم والمطالبة بالتعويض نتيجة الإضرار التي لحقت به.

ثانياً إشكالية الدراسة: أضحت قضايا اللجوء من المشاكل التي تواجه عالمنا المعاصر فقد شهدت سوح القضاء حالات يندى لها الجبين من فقر وعجز مالي للاجئين الذين أصبحوا عاجزين عن دفع الرسوم المالية عن الدعوى القضائية، ومن هنا تبدو لنا إشكالية الدراسة عن ما هو السبيل الذي يمكن للقضاء أن يقدمه للاجئ السوري لمساعدته قانونيا وليتسنى له المطالبة بحقه جراء الضرر الذي لحقه من التهجير؟ وكيف يتم تقدير التعويض.

---

(4) الحكم القضائي أركانه وقواعد أصدارة ، د. محمد سعيد عبد الرحمن ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت 2011، ص345.

رابعاً : منهجية الدراسة: سوف نعتمد في دراسة هذا الموضوع على المنهج التحليلي والمقارن بجعل قواعد قانون المرافعات والقانون المدني العراقي والسوري محل للتحليل والمقارنة ومن ثم نستشهد بمواقف الفقه والقضاء.

خامساً: هيكلية الدراسة: تساقاً مع منهجية الدراسة في موضوع " المعونة القضائية كضمانة قانونية لحصول اللاجئ السوري على التعويض المدني" فقد تحددت خطة الدراسة لمعالجة الموضوع بتقسيمه على مبحثين :الأول ماهية المعونة القضائية للاجئ السوري ،والمبحث الثاني:التعويض المدني للاجئ السوري

المبحث الأول

ماهية المعونة القضائية للاجئ السوري

يستلزم البحث في المعونة القضائية للاجئ السوري الخوض في غمار القوانين المقارنة ليتسنى لنا تنويطها بالشكل المضبوط، فالمعونة القضائية هي إحدى ضمانات التقاضي وتعد تدبير اقره المشرع لمصلحة الشخص الذي لا يمكن له أن يدفع الرسم المالي للقضاء حتى يستطيع بموجبها إقامة الدعوى والسير بها وإتمام إجراءات المرافعة اللازمة حتى صدور الحكم والفصل بالدعوى أو تقديم الطعن بالحكم عند الاقتضاء بالطرق القانونية وإجراء تنفيذه دون إلزامه بدفع الرسم المالي والنفقات المطلوبة منه بمقتضى القانون، لذا يمكن لنا أن نتكلم في هذا المبحث عن مطلبين نبين في الأول: تعريف المعونة القضائية، بينما يكون المطلب الثاني: الشروط القانونية لمنح المعونة القضائية للاجئ السوري وفيما يلي تفصيل ذلك.

المطلب الأول

تعريف المعونة القضائية

سوف نقسم هذا المطلب على فرعين نبين بالفرع الأول تعريف المعونة القضائية ونتكلم بالفرع الثاني عن تمييز المعونة القضائية عما يشتبه بها من الأنظمة القانونية.

الفرع الأول

تعريف المعونة القضائية

إن المشرع العراقي ونظيره السوري جعلا المعونة القضائية من ضمانات صحة التقاضي تحقيقاً للعدالة[5]، حتى يصل الشخص إلى حقه عن طريق القضاء دون تعقيدات وموانع مادية تجعل سلعة القضاء غالية المنال ولما كانت الحماية القضائية تقدم اليوم لقاء رسم يتمثل بدفع مبلغ من المال يحدده القانون للفصل في النزاعات الحادثة بين الإفراد ، فمن المؤكد والممكن انه يوجد بين المتقاضين من لا يتمكن من دفع الرسوم القضائية وقد منح المشرع المعونة القضائية للشخص الذي لا يقدر على دفع مبلغ الرسم المالي عند تقديمه للدعوى وبما أن اللاجئ السوري اليوم يمر في ظرف عسير وصعب فمن المؤكد انه يوجد كثير من الأشخاص اللاجئين لا يقدرون على دفع الرسم القانوني حتى يتم تسيير دعواهم بشكل سيلم وانسيابي من اجل الحفاظ على حقوقهم دون عناء وتكاليف باهظة الثمن[6].

فالمشرع العراقي لم يضع نصاً تشريعياً يعرف به المعونة القضائية في قانون المرافعات المدنية، إنما ترك هذا الأمر للفقه الاجرائي[7] فقد عرفها البعض من الفقه [8] بأنها" المعونة التي تقدم لأي طرف من أطراف الدعوى والذي لا تكون له الموارد الكافية لحماية حقه في التقاضي ".

ويتضح لنا من خلال هذا التعريف إن الفقه الاجرائي العراقي قد عرف المعونة القضائية واوجب على القضاء العمل بها عند إعسار احد الخصوم عن دفع الرسم القانوني لتسيير الدعوى والنظر بها من قبل القضاء، فالقاضي منحه المعونة القضائية لحماية حقه وحصوله على العدالة المقررة دون تعقيدات .

---

[5] شرح قانون أصول المحكمات المدنية والتجارية السوري، د. رزق الله الإنطاكي ، ، مطبعة الداوودي ، دمشق ، 1981، ص76.

[6] شرح قانون المرافعات المدنية، د. ادم وهيب النداوي ، ط3، العاتك لصناعة الكتاب القاهرة ، 2011، ص 62.

[7] شرح قانون المرافعات المدنية العراقي، انظر: القاضي صادق حيدر ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، 2011، ص426.

[8] شرح أحكام قانون المرافعات المدنية العراقي ، د. عباس العبودي ، جامعة الموصل ، 2000، ص52. المعونة القضائية وإحكامها في القوانين الإجرائية ، انظر : د. فرات رستم أمين ، بحث منشور في مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة كركوك ، دون سنة نشر ، ص57.

إما فيما يخص المشرع السوري فقد عرف المعونة القضائية في نص المادة "1" من قانون المعونة القضائية السوري والتي جاء بها على إن المعونة القضائية " هي إعفاء المتداعيين من تعجيل نفقات الدعوى وتسخير محامي يعينهم في حقوقهم مجاناً " [9].

ويتجلى لنا من هذا النص أن المشرع السوري وضع تعريفاً تشريعياً للمعونة القضائية بنص تشريعي واضح يجب على القضاء الالتزام به وتطبيقه عندما يتقدم احد المتداعيين بدعواه وهو لا يكون قادر على دفع الرسم المالي الخاص بتسيير الدعوى كما يمكن أيضا تكليف محامي للدفاع عن حقوقهم إمام المحاكم المختصة حتى يتم إصدار حكم في الدعوى التي قدمها احد المتداعيين فإذا صدر حكم لصالحه سوف تكون نفقات المحامي والرسوم القانونية لتسير الدعوى على الطرف الذي خسر الدعوى [10].

وهكذا يبدو لنا إن المشرع السوري يختلف عن المشرع العراقي فقد جسد تعريف المعونة القضائية بنص قانوني واضح وألزم القضاء بتطبيقه إما المشرع العراقي لم يعرف المعونة القضائية وقد ترك هذا الأمر للفقه الاجرائي واوجب على القضاء استنباطه وتطبيقه ومنحه للمتقاضي الذي لا يكون لديه القدرة المالية على دفع الرسم القانوني لدعواه .

ويتبين لنا من خلال ما تقدم ذكره بخصوص تعريف المعونة القضائية والية تحديد من يستحقها من المتداعيين الذي ليس لديهم القدرة المالية على دفع الرسوم المالية الخاص بدعواهم فقد ينطبق منح المعونة القضائية على اللاجئ السوري للدفاع عن حقه بسبب ما لحق به من عناء وإعسار مالي فيجب أن تمنح المعونة القضائية لحصوله على حكم قضائي يخوله استرداد حقوقه التي تم الاعتداء عليها أو أثبات حجيته القانونية أمام القضاء وحصوله على حكم قضائي يخوله متابعة إعماله المدنية في أي مرفق من مرافق الدولة العامة والخاصة .

---

[9] انظر: نص المادة "1" من قانون المعونة القضائية السوري الصادر بالمرسوم رقم 34 / بتاريخ 21/ 5/ 1938.

[10] المرجع السابق ، د. رزق الله الانطاكي ، ص76.

الفرع الثاني

تمييز المعونة القضائية عما يختلط بها من أنظمة قانونية تشابهها

بعد أن تكلمنا بالفرع الأول عن تعريف المعونة القضائية في قانون المرافعات المدنية ، سوف نتكلم في هذا الفرع عن تمييز المعونة القضائية عما يختلط بها من أنظمة قانونية وفيما يلي تفصيل ذلك .

أولا: المعونة القضائية والمساعدة القانونية

بعد أن عرفنا المعونة القضائية " بأنها المعونة التي تقدم لأي طرف من أطراف الدعوى والذي لا تكون له الموارد الكافية لحماية حقه في التقاضي " [11] . أما عن تعريف المساعدة القانونية في قانون المرافعات المدنية حيث تعرف بأنها " هي تقديم الاستشارات القانونية والترافع أمام المحاكم نيابة عن الخصوم وتعزيز حق الدفاع لهم للوصل إلى العدالة "[12].

وبالرغم من الفرق المتقدم بالتعريف من حيث المعنى أو الألفاظ إلا انه هناك علاقة تشابه بين المعونة القضائية والمساعدة القانونية لذا فإن كلاً من المعونة القضائية والمساعدة القانونية تقدم للأشخاص الفقراء العاجزين عن دفع الرسوم القانونية التي تمكنهم من حماية حقوقهم وتكون بالمجانية [13].

وبعد إن بينا بإيجاز تعريف المعونة القضائية وتشابهها مع المساعدة القانونية يمكن لنا إن نجمل الفرق بينهما في النقاط الآتية.

1_ المعونة القضائية تكون جزء من المساعدة القانونية [14].

---

[11] المرجع السابق ، د. عباس العبودي، ص52. المرجع السابق د. فرات رستم، ص58.

[12] أصول المرافعات المدنية والتجارية ، د. نبيل إسماعيل عمر ، ط1 ، منشاة المعارف الإسكندرية ، 1986،ص 112.

[13] المرجع السابق ، د. ادم وهيب النداوي ، ص62.

[14] المرجع السابق ، انظر: القاضي صادق حيدر ، ص426.

2_ المعونة القضائية تقدم لأحد المتداعيين عندما تكون هناك دعوى معروضة أمام القضاء،أما المساعدة القانونية هي عبارة عن نصح وتوجيهات وإرشادات أو إرسال كتب إلى الجهات الرسمية وهي تقدم في أي وقت.

3_ تقدم المعونة القضائية عندما تكون الدعوى مطروحة أمام القضاء فقط وإعسار احد المتداعيين عن دفع الرسوم القانونية ، بينما المساعدة القانونية يكون تقديمها على شكل مباشر دون العودة إلى القضاء وتقديم إثباتات بان احد المتداعيين غير قادر على دفع الرسم القانوني[15].

يتضح لنا من خلال كل ما تقدم عرضة أن المعونة القضائية تتشابه مع المساعدة القانونية في جوانب متعددة من حيث المعنى والألفاظ والآثار القانونية التي تترتب عليهما إلا انه في نفس الوقت يختلفان عن البعض في جوانب أخرى من حيث إجراءات تقديم الطلب إلى المحكمة وهذا ما يعطي المعونة القضائية أهمية كبيرة يجب مراعاته عند البدء في تقديمها للاجئ السوري الذي أصابه ضرر نتيجة الظروف القاسية التي مر بها .

المطلب الثاني

الشروط القانونية لمنح المعونة القضائية للاجئ السوري

سبق وان تكلمنا في المطلب الأول عن ماهية المعونة القضائية التي تمنح للاجئ السوري سوف نتكلم في هذا المطلب عن الشروط القانونية لمنح المعونة القضائية للاجئ السوري وتكون في الأتي .

الفرع الأول

عجز اللاجئ السوري عن دفع نفقات المحاكمة

نصت المادة "2" من الفقرة الأولى من قانون منح المعونة القضائية السوري على انه " المعاملات القلمية التي تجب على المعان تكون مجانا " .

[15] المرجع السابق ، د. عباس العبودي ، ص 52.

ويقابل هذا النص المادة " 293" من قانون المرافعات المدنية العراقي الفقرة الأولى والتي جاء بها على انه " تمنح المعونة القضائية للفقراء الذين لا يقدرون على تحمل الرسوم القضائية في الدعاوى أو الطعون التي ترفع عنها بمقتضى القانون "[16].

ويتضح لنا من النصوص القانونية أعلاه إن ما ذهب إليه المشرعان السوري ونظيره العراقي بمنح المعونة القضائية لكل شخص قد أصيب بحالة الفقر وليس لديه القدرة المالية لدفع الرسم القانوني للنظر في دعواه فإن إعفاء هؤلاء الأشخاص من الرسم القانوني وشملهم بالمعونة القضائية تكون قد تحققت العدالة ووصول الأشخاص إلى حقهم دون تعقيد وموانع مادية تجعل سلعة العدل صعبة المنال .

لذلك من الضروري تمنح تلك المعونة للفقراء المحتاجين من اللاجئين فقط وان تكون هناك لجان منظمة ومختصة بزعامة قضاة مهنيين تعمل على فرز الفقراء المحتاجين لكي يبقى القضاء محافظا على هيبته ، وبما إن اللاجئ السوري يمر بظرف اقتصادي صعب وغير مستقر يمكن للقضاء منح المعونة القضائية عند تقديمه طلب إلى المحكمة التي تنظر دعواه فيكون النظر في هذه الدعوى بالمجان نتيجة عدم قدرة المدعيين أو المدعى عليهم اللاجئين السوريين على دفع الرسوم القضائية [17].

كما تجدر الملاحظة أن المشرعان لم يقتصران على منح المعونة القضائية على الأشخاص الطبيعيين فقط، إنما أيضا تمنح للشخص المعنوي الذي قد حل به الفقر مثل الجمعيات الخيرية كجمعية البر والإحسان ولمؤسسات تعليم الفقراء وغيرها ، فنتيجة الظروف القهرية التي تعصف بالبلد السوري الآن قد أصبح جميع هؤلاء الأشخاص غير قادرين على دفع الرسوم القانونية لتقدم دعواهم إلى القضاء للفصل فيها ، كما أن هذا الأمر أيضا ينطبق على العراق فإن كثير من الأشخاص المعنويين والجمعيات الخيرية اليوم ليس لهما القدرة المالية على دفع الرسوم القضائية بسبب حالة الفقر والإعسار الذي أصابهما نتيجة الإعمال الإجرامية التي ألحقتها الحروب وبان جورها لهؤلاء الأشخاص فيمكن أن يمنحوا المعونة القضائية عند تقديمهم طلب إلى المحكمة للنظر في دعواهم [18].

---

[16] انظر : نص المادة "293" من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969 المعدل .

[17] المرجع السابق ، د. ادم وهيب النداوي ، ص62.

[18] المرجع السابق، د. عباس العبودي ، ص53.

فالرسوم القانونية تمنح عادةً إمام محكمة أول درجة وكذلك إمام محكمة الاستئناف والتمييز عند تقديم الطعن في الدعاوى التي يمكن للخصوم استئنافها وهذا ما ذهبت أليه محكمة التمييز العراقية في احد قراراتها إذ " جاء فيه إن القضاء العراقي مستقر على هذا الشرط فيجب الأخذ بالمعونة التي نصت عليها المادة "293" من قانون المرافعات المدنية العراقي حيث افترضت قيام حالة الفقر لمنح المعونة القضائية لدى طالب المعونة من القضاء "[19].

ويبدو لنا من هذا القرار إن القضاء العراقي قد منح المعونة القضائية للأشخاص الطبيعيين الذين نالهم الفقر ، كما تمنح المعونة القضائية للشخص المعنوي كالجمعيات الخيرية والمؤسسات والمنشات التي تهدف لإعمال البر والإحسان وتعليم الفقراء لان جميع هذه المؤسسات تقوم بأعمال خيرية لا يقصد من ورآها تحقيق إرباح فلا يمكن لها أن تتحمل الرسوم القضائية فهي تعفى من دفعها أسوة بالإفراد الفقراء .

وهكذا يتبين لنا إن ما ذهب أليه المشرع السوري ونظيره العراقي لمنح المعونة القضائية للشخصين الطبيعي والمعنوي والذي أصابتهم حالة الفقر وأصبحوا عاجزين على تحمل الرسوم القضائية للنظر في دعواهم من قبل القضاء وهذا ما يعد أمراً في بالغ الأهمية لتحقيق العدالة والوصول إليها ، وبما أن اللاجئين السوريين ليس لديهم المال الكافي لتقديمه إلى القضاء للنظر في دعواهم للحصول على حقهم الذي تم الاعتداء عليه لذا يجب إعفائهم من الرسوم القانونية ومنحهم المعونة القضائية .

الفرع الثاني

احتمال كسب الدعوى والأخذ بالمعونة القضائية النسبية للاجئين السوريون

بعد أن تكلما بالفرع الأول عن عجز اللاجئ السوري عن دفع نفقات المحاكمة سوف نتكلم بهذا الفرع عن احتمال كسب الدعوى والأخذ بالمعونة القضائية النسبية للاجئين السوريون.

إذ نصت المادة "293" الفقرة الثالثة من قانون المرافعات المدنية العراقي والتي جاء فيها

---

[19] قرار محكمة التمييز العراقية ، القرار رقم 204، هيئة مدنية أولى ، بتاريخ 11/5/ 194/ مشار لهذا القرار لدى ، شرح قانون المرافعات المدنية العراقي ، د. عبد الرحمن العلام، ط2، المكتبة القانونية بغداد ، ص551. وكذلك مشار لهذا القرار لدى المرجع السابق ، د. فرات رستم أمين ، ص68.

" يشترط لمنح المعونة القضائية قيام حالة الفقر واحتمال كسب الدعوى وللمحكمة أن تقرر في الحالات السابقة تأجيل تحصيل الرسوم القضائية لحين صدور الحكم في الدعوى ".

ويقابل ذلك نص المادة "3" من قانون منح المعونة القضائية السوري على انه " إذا ربح المعان الدعوى فعلى خصمه الذي حكم عليه بالنفقات أن يؤديها كما لو كانت المعونة القضائية لم تمنح وعليه أن يرد إلى الحكومة والنفقات أسلفها من اجل التحقيق ".

ويتضح لنا من النصوص القانونية أعلاه إن المشرعان العراقي والسوري قد رجحا احتمال كسب الدعوى للمتداعيين وجعلوا شرط لازم لمنح المعونة القضائية للاجئ السوري أن تكون الدعوى محتملة الكسب إي أن يكون للمدعي أو المدعى عليه أوجه دفاع قانونية ومستندات ووثائق يرجح معها كسب الدعوى حتى يتم منحه المعونة القضائية [20].

كما انه يجب بعدم الأخذ بالمعونة القضائية المطلقة بالنسبة لجميع اللاجئين السوريون ذلك للحفاظ على وقت القضاء وأيضا إفساح المجال للدعاوى الكيدية وكذلك تحمل خزينة الدولة أعباء مالية ونفقات غير مجدية فيجب أن تكون هناك آلية لمنح المعونة القضائية وان تقتصر على أفراد معينين هم من يسكون في المخيمات فاللاجئين الذين يسكنوا في بيوت فخمة حتى وان كانوا للاجئين في دول معينة يجب عدم منحهم المعونة القضائية ذلك لقدرتهم المالية على دفع الرسم القانوني وهذا الأمر متروك للمحكمة تحدده حسب تقديرها الظاهر أمامها [21].

وهكذا يبدو لنا إن ما ذهب إليه المشرعان العراقي ونظيره في احتمال كسب الدعوى لمنح المعونة القضائية شرط في غاية الأهمية ويجب العمل به عند منح المعونة القضائية للمتداعيين ، كما يجب الأخذ بالمعونة النسبية حتى يكون هناك الحد في الدعوى التي تقدم إلى القضاء من اجل الفصل بها وعدم قبول جميع الدعوى ومنحها المعونة القضائية ذلك لان هذا الأمر قد يزج القضاء في كثير من التعقيدات التي ترهق عمله وتكليفه أعباء مالية كبيرة .

---

[20] المرجع السابق ، د. عباس العبودي، ص54.

[21] المرجع السابق ، د. فرات رستم، ص69.

المبحث الثاني

التعويض المدني للاجئ السوري

إن التعويض عن الضرر الذي يُسأل عنه الفاعل يهدف إلى تحسين وضعية الشخص المتضرر، من خلال إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل الضرر، فعلى محدث الضرر أن يؤدي إلى المتضرر البدل المقابل نتيجة لما خسر المتضرر من خسارة مادة أو معنوية ويعتبر ذلك تكريساً لمبدأ العدالة والإنصاف، والجميع يعرف ما يمر به الشعب السوري من دمار وويلات حروب مما شكلت عبئ كبير على المواطن السوري وقد تضافرت تلك المآسي لتقهر المواطن السوري قسرا للبحث عن موطن أمن والابتعاد عن بطش حكامهم ونيران داعش وهذا ما أدى إلى خسارة كبيرة في شتى الأمور التي كان ينعم بها المواطن السوري في بلده والذي يعتبر مصدر عيشته الرغيدة ومنارة عزته فالتعويض هو عدة أنواع ولكن بما إن الخسارة التي تعرض لها المواطن السوري هي مادية تتمثل بخسارة لداره وخروجه من موطنه والبحث عن بيت للإيجار وأيضا أدبية نظرا لما مر به المواطن السوري من انتهاكات قد تكون حتى على الشرف من قبل الجهات التي تم النزوح إليها أو من قبل داعش والجهات الأخرى ولكون الجميع قد أغلق أبواب حدوده ولم يندى لهم الجبين لإيواء هؤلاء اللاجئون الذي يبحثون عن واحة استقرار للعيش بهدوء لذا سوف يقتصر نطاق دراستنا في هذا المبحث على التعويض المادي والتعويض الأدبي فقط، دون الوقوف على الأنواع الأخرى من التعويض وهذا ما يستدعي تقسيم هذا المبحث على مطلبين الأول :التعريف الفقهي والتشريعي للتعويض والثاني: الأساس التشريعي والتطبيقي للتعويض وكيفية تقديره في القوانين المقارنة

المطلب الأول

التعريف الفقهي والقانوني للتعويض

يعرف التعويض اصطلاحاً بأنه "جبر الضرر الذي لحق المصاب"[22]. أو انه "مبلغ من النقود تساوي المنفعة التي كان يحصل عليها المواطن السوري أو ينعم بها لو لم يتم نفيه قسرا عن موطنه وحياته الرغيدة"

---

[22] الوافي "في شرح القانون المدني في الالتزامات والفعل الضار والمسؤولية المدنية"، د. سليمان مرقس، ط5، المجلد الأول، دون دار نشر، 1992، ص507.

ويبدو لنا إن التعريف المشار إليه يركز على التعويض النقدي لكونه هو الوسيلة الأكثر قدرة على جبر الضرر الذي نال المواطن السوري جراء ذلك العنف وتهجيره ألقسري [23]

وإن الإخلال بالتزام ضمان توفير الحماية القانونية للشعب السوري يلزم الدولة بدفع التعويض للمتضرر ونتيجة لعدم وجود أحكام خاصة تنظم الالتزام بضمان توفير الحماية القانونية لرعايا الدول بموجب القوانين المدنية المقارنة، فإذا لابد من الرجوع إلى الأحكام العامة للمسؤولية المدنية، في القانون المدني العراقي وبالاستناد إلى نص المادة " 1/207" من القانون المدني العراقي " تقدر المحكمة التعويض في جميع الأحوال بقدر ما لحق المتضرر من ضرر وما فاته من كسب بشرط إن يكون هذا نتيجة طبيعة للعمل غير المشروع"

ويبين لنا من هذا النص بأن المحكمة تلتزم بتقدير التعويض بقدر الضرر والكسب الفائت الذي عصف بالمضرور كما يشترط إن تكون هنالك علاقة سببية بين الضرر والخطأ

ويقابل ذلك نص المادة "1/222" من القانون المدني السوري والتي نصت على انه " يشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب ... "

إذ يمكن أن نجد أساساً قانونياً لإلزام الحكومة السورية والمجتمع الدولي المتمثل بمجلس الأمم لتعويض الشعب السوري عن الأضرار التي لحقت بهم جراء هذه الحروب بغية إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الحرب فان النصوص القانونية أعلاه في كلا القانونين العراقي والسوري تبين بأن عناصر التعويض يتمثلان بالضرر وما فات المتضرر من كسب، وعليه سوف نقسم هذا المطلب على فرعين الأول نبين فيه الضرر المادي والأدبي والثاني نوضح فيها الكسب الفائت.

الفرع الأول

الضرر المادي والأدبي

كما ذكرنا أنفا بان الضرر قد يكون مادياً أو أدبيا وهذا ما يجعلنا أن نقسم هذه الفرع إلى نقطتين الأولى: نتناول فيها شرح الضرر المادي والثانية: نبين فيه شرح الضرر الأدبي، وفيما يلي تفصيل ذلك.

---

(23) العوامل المؤثرة في تقدير التعويض عن الفعل الضار، د. إبراهيم صالح عطية الجبوري ، ، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013، ص18.

أولا: الضرر المادي

لا يوجد تشريع منظم في القانون المدني العراقي ولا السوري يعطي الحق للمضرور في مطالبة الدولة بالتعويض[24]. عن الضرر المالي الذي لحق الشخص المضرور من ضرر نتيجة أخطاء الدولة [25]، والمتمثلة بعدم توفير الحماية المدنية لرعاياها، ولكن بالرجوع إلى القواعد العامة من نصوص تشريعه للمسؤولية التقصيرية يمكن أن نجد أساسا قانونيا يسوغ للمتضرر مطالبة بالتعويض عما أصابه من أضرار مادية بسبب اللجوء والنفي المبرح، فإذا تقاعست الدولة عن دفع التعويض يجبرها القانون بواسطة القضاء بأداء التعويضات المادية ، وقد اعتنق القضاء العراقي تشريعات متفرقة تلزم الدولة دفع التعويض لرعاياها في حال إصابتهم بإضرار نتيجة أخطائها ومن هذه التشريعات .

- قانون إغاثة المتضررين من العدوان الثلاثيني رقم 28 لسنة 1991.
- الأمر رقم 10 لسنة 2004 والخاص بتعويض الشهداء والمصابين نتيجة الإعمال الإرهابية .
- التعليمات رقم 3 لسنة 2005 والخاص بتعويض الشهداء والمصابين نتيجة الإعمال الإرهابية.
- قانون تعويض المتضررين من الحرب ذو الرقم 11 لسنة 1981.

فإذا أمعنا النظر في تلك التشريعات سنجد أنها عالجت مسائل التعويض الواقعة على حياة الإنسان وسلامة جسده ولم تتضمن صفة الإطلاق وإنما جاءت مقيدة على حياة الإنسان فقط، وكان الأجدر بالمشرع في التشريعات المقارنة أن ينظم قواعد قانونية للتعويض عن اللجوء والنفي دون سبب ذلك لعدم استقرار الأمور السياسية في ربوع دولنا ولحماية المواطن الذي نالته الإضرار جراء تلك الحروب[26] .

ثانيا:الضرر الأدبي

[24] مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعيه ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد ، كلية القانون ،1982، ص62.

[25] النظرية العامة للالتزام ، د. عبد الحي الحجازي، ج2،مصادر الالتزام ، مطبعة نهضة، مصر ، 1954.ص473.

[26] تعويض الأضرار الواقعة على حياة الإنسان وسلامة جسده" دراسة مقارنة " ، د. ذنون يونس صالح المحمدي ، منشورات زين الحقوقية ، لبنان 2013، ص203.

إن الإضرار التي تصيب اللاجئ السوري جراء التهجير لا تقتصر على الأمور المادية فقط إنما تصيبه في نفس الحال في كرامته ووجدانه العاطفي[27]. إذ لا نجد تشريع منظم لتلك الحالة وإنما يمكن الاستناد إلى الإحكام العامة التي تنظم قواعد المسؤولية المدنية

وفيما يتعلق بموقف القانون المدني العراقي فقد نصت المادة "205" "يتناول حق التعويض الضرر الأدبي كذلك فكل تعد على الغير في حريته أو في عرضه أو في شرفه أو في سمعته أو في مركزه الاجتماعي أو في اعتباره المالي يجعل المتعدي مسئولا عن التعويض"

حيث إن التعويض عن الضرر الأدبي تم تعريفه بأنه " الأذى الذي لا يصيب الشخص في ماله بل يصيبه بشرفه أو سمعته الاجتماعية [28].

كما عرفوه بأنه " الضرر غير المالي ، بحيث يمس كل الشعور العاطفية والاجتماعية في الكيان الشخصي"[29].

ورغم كل التباين والاختلاف البسيط في التعاريف المذكورة أعلاه ألا أن القصد والمعنى واحد حيث يمكن أن نعرف الضرر الأدبي بأنه" ذلك الضرر الذي ينال المتضرر في مركزه الاجتماعي والسمعة والكيان الذاتي "

فالضرر الأدبي[30]. ناتج عن صدمة إنسان في شعوره العاطفي والنفسي ولجبر تلك الأمور التي تؤثر على حياة الإنسان عاطفيا، لابد من أداء التعويض للمتضرر، والجميع يعلم ما عانى منه اللاجئ السوري من أضرار أدبية كبيرة لحقت بالنفس والشعور ، عندما أغلقت بعض الدول أبوابها إمام أناسهم الذين فروا من بطش داعش وهذا ما أصبح اللاجئ السوري أمام خيبة أمل وانكسار عاطفي تجاه هذا الظرف الصعب ، وهذا ما يستدعي اللاجئ السوري للمطالبة بحقه لجبر ذلك الضرر الذي لحقه فان المشرع العراقي قد نص على ذلك الحق.

---

(27) التعويض عن الضرر المعنوي في المسؤولية المدنية ، د. مقدم السعيد ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط1 ، 1985 ، ص184 وما بعدها.

(28) الوجيز في النظرية العامة للالتزام ، د. حسن طه غني ، مطبعة بغداد ، 1970، ص 463.

(29) التعويض عن الضرر المادي والأدبي والمورث ، د.احمد عابدين ، منشاة المعارف ، مصر ، 1995، ص137.

(30) المسؤولية العقدية والتقصيرية في القانون المدني الجديد ، د.حسن عكوش ، ط2، دار الفكر الحديث للطبع والنشر، 1970، ص112.

وكما ذكرنا سلفا قد أورد ذلك النص ضمن الفصل الخاص بالمسؤولية التقصيرية مما جعل الفقهاء يقولون بأن المشرع قد قصر التعويض عن الضرر الأدبي في المسؤولية التقصيرية فقط[31].

أما بخصوص القانون المدني السوري فقد نص على ذلك بموجب المادة "1/267" إذ جاء فيها " يتناول حق الضمان الضرر الأدبي ..." أي ألزم القانون المدني السوري عنصر الضمان أيضا في القانون المدني لجبر الضرر الأدبي القائم على حياة حرية الإنسان وسمعته وكرامته

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بان القوانين المقارنة جاءت جميعها تلزم الدولة بدفع التعويض للشخص الذي ناله ضرر الأخر في شرفه وسمعته ومركزه

الفرع الثاني

تفويت الفرصة

يشمل التعويض أيضا الخسارة التي تلحق المضرور والكسب الفائت [32].ي تفويت الفرصة كالإضرار الناشئة عن توفيت فرص العمل حين كان يعمل بها المواطن السوري قبل نزوحه إلى الموطن الثاني، أو كان المواطن السوري طالب في كلية الحقوق ونجح بتفوق وتخرج منها أملا بالحصول على التعين ، وقد فاتته الفرصة بسبب لجوئه إلى بلد ما ، بحثا عن الأمان [33].، وعلى أي حال من الحالات المذكورة أعلاه يتعين تعويض للاجئ عن فوات الفرصة فحسب أي عن الضرر الناشئ وعن خسران الصفقة أو خسران الوظيفة المتواعد بها حسب تعليمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي السوري ، وبالتالي فان تقدير

---

(31) قضايا التعويضات والمسؤولية المدنية ، د. صبري محمود الراعي- المحامي رضا السيد عبد العاطي، ج2، دار مصر للموسوعات القانونية ، دون سنة نشر ، ص426.

(32) المسؤولية التقصيرية في القانون المدني ، د. مصطفى مجدي هجرهه، دار محمود للنشر ، القاهرة ، دون سنة نشر ، ص207.

(33) المسؤوليتان العقدية والتقصيرية ومدى احقية المضرور في الجمع او الخيرة بينهما ، د. فائز احمد عبد الرحمن ، دون دار نشر 2006، ص30.

التعويض عن فوات الفرصة هو بالضرورة مستقل عن الضرر الذي كان يمكن إن يتحقق عن الفرصة التي فاتت ذاتها ، والقاضي هو الذي يقدر في كل حالة مدى توافر الفرصة[34].

المطلب الثاني

الأساس التشريعي والتطبيقي للتعويض وكيفية تقديره في القوانين المقارنة

تكلمنا في المطلب الأول عن تعريف التعويض وعن عناصره وسوف نقسم هذا المطلب على فرعين نتكلم في الفرع الأول عن الأساس القانوني والتطبيقي للتعويض والفرع الثاني عن كيفية تقديره في القوانين المقارنة.

الفرع الأول

الأساس التشريعي والتطبيقي للتعويض

إن الأساس القانوني للتعويض، نجد قواعده بالعديد من التشريعات المدنية العراقية والسورية حيث إن التعويض الذي يدفعه صاحب الضرر للمتضرر هو جزاء تصرفه غير القانوني والذي أدى إلى نهوض المسؤولية التقصيرية لكون الحكومة السورية عاجزة عن توفير الأمن لرعاياها مما يتوجب عليها دفع التعويض لشعبها المتضرر نتيجة ذلك الضرر الذي لحقه [35] فقد نصت المادة "1/186" من القانون المدني العراقي على الإعمال التي تتسبب في إتلاف المال "إذا أتلف أحد مال غيره، أو انقص قيمته مباشرة أو تسببا يكون ضامنا، إذا كان في إحداثه هذا الضرر قد تعمد أو تعدي".

ويتجلى لنا من هذا النص أن المشرع العراقي قد بين بان التعويض يجب دفعه إلى المواطن السوري لكون الحكومة السورية والمجتمع الدولي هما المسبب الأول بما حدث في سوريا وشعبها فكان الأجدر بهم توفير الأمن لشعبهم لكي ينعم بعيش رغيد مثل الشعوب الأخرى التي تستنم الحياة على أفضل وجوهها [36].

---

[34] الوسيط الوسيط في النظرية العامة للالتزامات ، د. حمدي عبد الرحمن ، الكتاب الأول ، دون دار نشر ، 1999، ص524.

[35] المرجع السابق، د. إبراهيم صالح عطية الجبوري،،ص18وما بعدها.

([36]) الموجز في النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني، د. عبد الرزاق السنهوري، منشورات محمد الدايه، بيروت ، دون سنة نشر .، ص344.

وهنالك العديد من الاجتهادات التي قضت بها المحاكم في العراق على غرار هذا الموضوع فقد قضت محكمة التمييز العراقية بأنه " تكون الحكومة مسئوله عن الإضرار التي يحدثها الانفجار أذا أثبتت الأدلة أن هنالك تقصيرا من أجهزتها الأمنية "[37].

وقضت باجتهاد أخر لها أن "الإعمال التي تنشا لغرض النفع العام، يفترض وجود الضرر عند عدم انجازها في الأوقات المعينة لعدم انتفاع الجمهور منها، في المواعيد المحددة" [38].

وإذا "كان الضرر قد أصاب الممتلكات التي تعود للمضرور فان الواجب على محدثها ان يؤدي قيمتها إلى المتضرر" وذهبت محكمة التمييز العراقية في قرار لها " يلزم المتسبب بالضرر بمقدار الضرر بعد تعينه" [39].

ويتضح لنا من خلال القرارات القضائية الذي قضت بها المحاكم العراقية بأنه لا يكون تعويض إلا إذا كان هنالك خطأ يترتب عليه ضرر وعلاقة سببيه بين كل من الخطأ والضرر .

أما فيما يخص التشريع المدني السوري فقد نصت المادة "275" " من اتلف مال غيره أو أفسده ضمن مثله إن كان مثليا وقيمته إن قيمي وذلك مع مراعاة الإحكام العامة للتضمين ".

ومن هذا خلال هذا النص يتبين لنا بان المشرع السوري في القانون المدني قد جعل التعويض لا يستحق إلا إذ كان هنالك خطأ وترتب عليه ضرر فالتعويض في المسؤولية التقصيرية من الأفضل أن يكون مبلغ من المال لكي يتسنى للجهة التي تقوم بأداء هذا المال محو خطئها وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل حدوث ذلك الضرر"

وهذا بما يمكن القول بان كلا القانونين قد اعتنق المسؤولية التقصيرية واوجبا الضمان على الرغم من الاختلاف البسيط في كلا النصيين من حيث المنطق والمعنى.

---

[37] تمييز عراقي، القرار رقم 1507 في 1966/12/11، المجلة الحقوقية، المجلد الرابع، سنة 1970، ص131 .

[38] تمييز عراقي، القرار رقم 2695 في 14/ 12/ 1967، المجلة الحقوقية، المجلد الرابع، 1970، ص131.

[39] تمييز عراقي، القرار رقم 429 في 5/8/ 1967، الحقوقية، المرجع السابق، ص385.

الفرع الثاني

كيفية تقدير التعويض

إن التعويض قد يكون قانونياً عندما يوجد هناك نص في قانون يحدد التعويض حيث نص عليه المشرع بموجب المادة "191" في أطار العمل غير المشروع من القانون المدني العراقي " عند تقدير التعويض العادل عن الضرر لابد للمحكمة أن تراعي في ذلك مركز الخصوم "

ونرى من خلال النص الذي تزعمه المشرع العراقي بان التعويض يجب أن يكون عادلا ومراعيا لمركز الخصوم المتنازعين في الحق.

فالتعويض القانوني الذي يدخل في صلب موضوعنا ذلك لأنه رد اعتبار عن الأضرار التي تحدثها الحروب ومن قبيل الأضرار غير المتوقعة عند وقوعها في حياة المواطن السوري الذي كان في حياة مستقرة ، فعندها يقوم القاضي بتقدير مبلغ التعويض للاجئ السوري فعليه أن يأخذ في عين اعتباره مركز الخصم المتضرر من ويلات الحرب وقمعها الجماعي مما يجب عليه تحقيق التوازن للتعويض الكامل الذي يجبر ضرر المتضرر، فمبدأ التعويض الكامل يقتضي الموازنة بين الضرر والتعويض لذلك يلزم تقديره بشكل واقعي بقدر ما لحق المضرور من ضرر وملائماً لحقيقة الضرر الذي أصابه فعلاً[40]. فقوام المسؤولية التقصيرية التي تحققت نتيجة خطا الدولة يتمثل جوهرها بإعادة التوازن الذي اختل بسبب خطأها وما نتج عنه من ضرر لذا يقتضي بتعويض المضرور بشكل عادل ولكن على أن لا يتجاوز مبلغ التعويض مقدار الضرر من ناحية كما لا يجوز أن ينقص عنه من ناحية أخرى ، ولا يجوز للقاضي عند تقديره للتعويض تخفيض مبلغ التعويض إذا كان محدث الضرر المتمثل بالدولة فقيراً والمضرور ميسورا الحال كالمواطن ، فهو أن فعل ذلك فإنه يعرض حكمه للنقض لأنه يدخل في تقدير التعويض عنصراً خارجاً عن الضرر ويخالف مبدأ التعويض الكامل[41].

---

[40] مصادر الحقوق الشخصية الالتزامات "دراسة مقارنة"، د. عدنان إبراهيم السرحان، نوري حمد خاطر، ط 2، دار الثقافة ، عمان، 2008 .، ص494.

[41] المرجع السابق ، د. عدنان إبراهيم ود. نوري حمد خاطر ، ص500 ، المسؤولية عن الأشياء، د. حسن علي الذنون، دار وائل ،عمان، 2006.، ص306.

وقد نص المشرع العراقي بموجب المادة " 208" من القانون المدني العراقي على انه " إذا لم يتيسر للمحكمة أن تحدد مقدار التعويض تحديد كافياً فلها أن تحتفظ بالحق أن يطالب خلال مده معقولة بإعادة النظر في التقدير".

ويتضح لنا من هذا النص أن المشرع العراقي أجاز للمحكمة إذا لم يكن لها القدرة على تحديد مدى التعويض أن تحتفظ بذلك الحق، حتى يتيسر لها جميع الأمور التي تساعدها في تقدير التعويض بالصورة العدالة، فالقاعدة العامة في تقدير التعويض هي معادلة التعويض للضرر المحقق والاحتمالي الذي أصاب المضرور بحيث يتساوى التعويض مع هذا الضرر فلا يزيد عنه ولا يقل، وهذا ما يعبر عنه بمبدأ التعويض الكامل[42].

وفيما يخص القانون المدني السوري حيث نصت المادة "268" " إذ لم يتيسر للمحكمة أن تعيين مدى الضمان تعيننا نهائيا فلها أن تحتفظ للمتضرر بالحق في أن يطالب خلال مدى معينا بإعادة النظر في التقدير.

ويتجلى من النص القانوني الذي تزعمه المشرع المدني السوري بأنه قد اتجه بنفس المسار الذي تزعمه المشرع المدني العراقي ذلك حفاظا على حق المتضرر من التهجير الذي لحقه بسبب رعونة الظرف فالمحكمة إذ لم يتيسر عليها تقدير الضرر فإنها تحتفظ بتقديره لمده من الزمن ذلك لان الإضرار في المسؤولية التقصيرية قابلة للتغيير .

الخاتمة

بعد إتمام دراسة المعونة القضائية كضمانة قانونية لحصول اللاجئ السوري على التعويض المدني بات علينا أن نسجل أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، ومن ثم التوصيات التي يمكن لنا أن نوصّي بها .

أولا: الاستنتاجات.

1- تم الاستنتاج بان المشرع العراقي لم يعرف المعونة القضائية في قانون المرافعات المدنية العراقية إنما ترك تلك المسالة للفقه الاجرائي.

---

[42] التغيير في قيمة النقود وأثره على الالتزامات المدنية " دراسة مقارنة"، وسام عبد محمد ظاهر، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق – قسم القانون الخاص الجامعة الإسلامية في لبنان، 2015، ص101.

2- تم الاستنتاج بان المعونة القضائية تقدم للمتداعيين عندما تكون هناك ودعوى مرفوعة أمام القضاء من قبل المتنازعين وتمنح على أساس الفقر والاحتياج، أما المساعدة القانونية هي مجرد توجيهات وإرشادات توجه في أي وقت وليس على أساس الفقر كما في المعونة القضائية.

3- تم الاستنتاج بان التعويض الذي يسال عنه الفاعل في كلا القوانين المقارنة يهدف إلى أعادة الحال إلى ما كان عليه قبل اللجوء .

4- تم التوصيل بان التعويض في القوانين المقارنة إذا لم يتيسر للمحكمة تقديره في ذات الوقت جاز للمحكمة أن تحتفظ به إلى الوقت الذي يتيسر لها ذلك لان الضرر يتفاقم في المسؤولية التقصيرية مما يلزم التعويض عن الضرر المباشر وغير المباشر.

ثانيا: التوصيات .

1- نوصي المشرع العراقي أن يشرع نص قانوني لتعريف المعونة وشروطها

2- نوصي لجان المجتمع الدولي بان تعمل على فرز اللاجئين المحتاجين وان تكون المعونة القضائية تقتصر على الفقراء كما هو مبين في قانون المعونة القضائية السوري والتعريف الفقهي الاجرائي العراقي ، وعدم منحها لجميع اللاجئين للحفاظ على سلطة القضاء وهيبته.

3- أيضا نوصي المجتمع الدولي والمتمثل بمجلس الأمن الدولي بضرورة تشريع قواعد قانونية تقضي بتعويض اللاجئين الذي فروا بحثا عن الأمن والأمان والابتعاد عن بطش حكامهم والاهتمام بقضية الشعوب العربية التي نالها ضير الربيع العربي.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب القانونية:

1. أصول المرافعات المدنية والتجارية ، د.نبيل إسماعيل عمر ، ط1 ، منشاة المعارف الإسكندرية ، 1986.
2. تعويض الإضرار الواقعة على حياة الإنسان وسلامة جسده" دراسة مقارنة " ، د. ذنون يونس صالح المحمدي ، منشورات زين الحقوقية ، لبنان 2013.
3. التعويض عن الضرر المادي والأدبي والمورث ، د.احمد عابدين ، منشاة المعارف ، مصر ، 1995.
4. التعويض عن الضرر المعنوي في المسؤولية المدنية ، د.مقدم السعيد ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط1 ، 1985.
5. شرح أحكام قانون المرافعات المدنية العراقي ، د.عباس العبودي ، جامعة الموصل ، 2000.
6. شرح قانون أصول المحكمات المدنية والتجارية السوري ، د. رزق الله الإنطاكي ، مطبعة الداوودي ، دمشق ، 1981.
7. شرح قانون المرافعات المدنية ، د.ادم وهيب النداوي ، العاتك لصناعة الكتاب القاهرة ، ط3، 2011.
8. شرح قانون المرافعات المدنية العراقي ، القاضي. صادق حيدر ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، 2011.
9. شرح قانون المرافعات المدنية العراقي ، د.عبد الرحمن العلام ، ط2، المكتبة القانونية بغداد .
10. العوامل المؤثرة في تقدير التعويض عن الفعل الضار، د.إبراهيم صالح عطية الجبوري، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013.
11. قضايا التعويضات والمسؤولية المدنية، د. صبري محمود الراعي– المحامي رضا السيد عبد العاطي ، ج2، دار مصر للموسوعات القانونية ، دون سنة نشر .
12. المسؤولية التقصيرية في القانون المدني ، د.مصطفى مجدي هجرهه، دار محمود للنشر ، القاهرة ، دون سنة نشر .
13. المسؤولية العقدية والتقصيرية في القانون المدني الجديد ، د.حسن عكوش ط2، دار الفكر الحديث للطبع والنشر، 1970.
14. المسؤولية عن الأشياء، د.حسن علي الذنون، دار وائل ،عمان، 2006.
15. المسؤوليتان العقدية والتقصيرية ومدى أحقية المضرور في الجمع أو الخيرة بينهما ، د.فائز احمد عبد الرحمن ، دون دار نشر 2006.
16. مصادر الحقوق الشخصية الالتزامات "دراسة مقارنة"، د.عدنان إبراهيم السرحان، نوري حمد خاطر، ط 2، دار الثقافة ، عمان، 2008 .

17. الموجز في النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني، د. عبد الرزاق السنهوري، منشورات محمد الدايه، بيروت ، دون سنة نشر.

18. النظرية العامة للالتزام ، د.عبد الحي حجازي ،ج2،مصادر الالتزام ، مطبعة نهضة، مصر، 1954.

19. الوافي"في شرح القانون المدني في الالتزامات والفعل الضار والمسؤولية المدنية"، د.سليمان مرقس، ط5، المجلد الأول، دون دار نشر، 1992.

20. الوجيز في النظرية العامة للالتزام ، د.حسن طه غني ، مطبعة بغداد ، 1970.

21. الوسيط الوسيط في النظرية العامة للالتزامات ، د.حمدي عبد الرحمن ، الكتاب الأول ، دون دار نشر ، 1999.

ثانيا: الرسائل والبحوث

1- التغيير في قيمة النقود وأثره على الالتزامات المدنية " دراسة مقارنة"، وسام عبد محمد ظاهر، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق – قسم القانون الخاص الجامعة الإسلامية في لبنان، 2015.

2- سلطة محكمة الاستئناف في المراجعة الاستئنافية ، حسام عبد محمد ظاهر، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية في لبنان ، 2014، ص1 .

3- مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعيه ، جلال محمد عبد الله الخطيب ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد ، كلية القانون 1982 .

4- المعونة القضائية وإحكامها في القوانين الإجرائية ، فرات رستم أمين ، بحث منشور في مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة كركوك ، دون سنة نشر .

ثالثاً: النشرات والدوريات

1- قانون المعونة القضائية السوري الصادر بالمرسوم رقم 34 / بتاريخ 21/ 5/ 1938.

2- قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969 المعدل .

3- القانون المدني العراقي .

4- القانون المدني السوري.

رابعاً: الاجتهادات

1-. قرار محكمة التمييز العراقية ، القرار رقم 204، هيئة مدنية أولى ، بتاريخ 11/5/ 1994.

2- تمييز عراقي، القرار رقم 1507 في 11/12/1966، المجلة الحقوقية، المجلد الرابع، سنة 1970.

3- تمييز عراقي، القرار رقم 2695 في 14/ 12/ 1967، المجلة الحقوقية، المجلد الرابع، 1970.

4- تمييز عراقي، القرار رقم 429 في 5/8/ 1967، الحقوقية.

مشكلات اللاجئين السوريين والطرق القانونية لمعالجتها

الباحث: أحمد عادل إبراهيم* والباحث: محمد رعد تحسين الدراجي**

الملخص:

المدنيين في سوريا يحتلون مكان الصدارة في قائمة الضحايا نتيجة النزاعات المسلحة فهناك من هو جريح او قتيل او تارك لمنزله يدور في أفلاك الأرض باحثا عن ملجأ آمن، فآما يقوم به المقام في ارض دولته او يعبر الحدود الى دولة مجاورة، فيكون لاجئ في تلك الدولة.

تحكم المركز القانوني للاجئ بشكل عام الاتفاقيات و المعاهدات الدولية أي ان المشرع الوطني في جميع الدول يفترض فيه ان يزاوج بين الاعتبارات الداخلية الوطنية والمعايير الدولية العالمية عند التعامل تشريعيا او واقعيا مع اللاجئ ويقتضي من المشرع الوطني ان يكيف تشريعاته الداخلية خدمة لتنفيذ التزاماته الدولية الواردة في الاتفاقيات التي صادق عليها او انظم اليها والتي تعتبر ذات صلة بوضع اللاجئ ومنها، اتفاقية جنيف لعام 1951 ، وفي الحقيقة ان القواعد المتقدمة لا تسلب حق الدولة في اتخاذ بعض إلاجراءات الوقائية بحق اللاجئ، وذلك عندما يقوم بعمل من شأنه المساس بأمنها او سلامتها او سيادتها فعندها يكون حق وواجب عليها ابعاده عن أراضيها، وذلك يعد جزءاً من سيادة الدولة، كما إن سحب هذا الحق يعني إن منح حق اللجوء للأجانب المضطهدين سيكون أمرا شبه مستحيل، الا إن هذا الإبعاد تحكمه القواعد الدولية وآراء فقهيه في هذا الإطار تدعوا أن لا يكون هذا الإبعاد تسليماً مقنعاً أي إبعاد اللاجئ إلى الدولة التي تطالب به. ويكون من واجب الدولة المانحة لحق اللجوء سابقاً و التي قررت إبعاد هذا اللاجئ أن تمنحه حرية و فرصة اختيار البلد الذي سيذهب إليه ذلك اللاجئ، وعدم إعادته إلى دولة لا يرغب في الذهاب اليها. كل ذلك يقتضي ان يجري وفق ما مسجل او مستقر عليه من قواعد عرفية او اتفاقية شاعت وانتشرت بحكم استعمالها بين الدول.

---

* – **الباحث أحمد عادل إبراهيم العبيدي**: من مواليد الأنبار بالعراق 1986/6/7م، ماجستير في القانون العام، يعمل: مدرِّس ومقرر في قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية في كلية الكتاب الجامعة بالعراق– كركوك، عمل في مهنة المحاماة خمس سنوات، وهو عضو في لجنة ضمان الجودة في كلية الكتاب الجامعة. الإيميل:ahadalex@yahoo.com، موبايل: 009647811160656

** – **الباحث: محمد رعد تحسين الدراجي**: مواليد: 1983 العراق– الرمادي، ماجستير في القانون العام.

مقدمة

يقصد باللجوء في القانون الدولي: هروب الضحايا من الأخطار المحدقة بهم بسبب النزاعات المسلحة إلى أماكن وهيئات تتوفر لهم فيها الحماية، وأول الأماكن التي يلجأ الضحايا إليها هي اللجنة الدولية للصليب الأحمر باعتبارها المفوضة من طرف إتفاقية جنيف بحماية أكثر الأفراد ضعفا، سواء كانوا أسرى حرب أو مدنيين يتعرضون للهجوم، كما تقوم بتقصي المفقودين ولم شملهم مع عائلاتهم والإشراف على إعادة الأسرى إلى أوطانهم، وتذكير جميع أطراف النزاع بأنهم ملزمون بتطبيق اتفاقيات جنيف[1].

الملاحظ أن هذه الاتفاقية جاء لتحل مشكلة اللاجئين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية هو ما جعلها مقيدة بحاجز جغرافي وضعت خصيصا له، وهذا الذي تحفظت عليه كل من أستراليا، فرنسا وإيطاليا[2] ، كما أنها نصت على شرط زمني يحدد على أساسه لاجئ في نظر الاتفاقية، وهو وجود الشخص خارج دولته بسبب أحداث وقعت 01 جانفي 1951 ، وهذا ما يجعل تعريف اللاجئ حسب هذه الاتفاقية حكرا على مواطني الدول الأوروبية المتضررة من الحرب العالمية الثانية، مما يجعل منه تعريفا غير شامل لجميع اللاجئين المنتشرين عبر مختلف دول العالم بسبب الأزمات والحروب، أو الذين لجئوا خارج دياره بعد تاريخ 1951 ، هذا الذي يجعلها أشبه باتفاقية إقليمية خاصة بلاجئي أوروبا دون غيرهم، وبعدها عن معالجة البعد العالمي لأزمة اللاجئين، الأمر الذي جعل خبراء الأمم المتحدة يتجاوزون هذا الشرط (الشرط الزماني والمكاني) في البروتوكول الإضافي لسنة[3] 1967

رغم ذلك تبقى اتفاقية الأمم المتحدة سنة 1951 بمادتها الأولى هي المرجع الأساسي لتحديد مفهوم اللاجئ خاصة وأنها أدرجت أسباب اللجوء وجعلت من بينها الاضطهاد الذي هو

---

[1] عمر سعد الله،معجم في القانون الدولي المعاصر،ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، الطبعة الاولى 2005، ص360.

[2] انظر جمال عبد الناصر مانع، القانون الدولي العام(المخل والمصادر)، دار النشر للعلوم والتوزيع بعنابة، الجزائر، 2005 ، الصفحات. 100 - 86

[3] انظر المادة الأولى من البوتوكول الإضافي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951 ، والموقع في 31 جانفي 1967والذي دخل حيز التنفيذ في أكتوبر . 1967

أساس تحديد صفة اللاجئ حيث لا يشترط حتى يتمتع الشخص بصفة اللاجئ وقوع اضطهاد الناتج عن أحداث وقعت وإنما ينصرف مصطلح اللاجئ حتى وإن كان الاضطهاد محتمل الوقوع[4].

ولعل أهم فئة من اللاجئين في العالم خاصة في الوقت الحالي هي لاجئو الحرب الذين يفرون من بلدانهم بفعل النزاعات المسلحة أو الذين يهجرون منها بالقوة والتهديد إلى بلدان أخرى.

مشكلة البحث:

ماحدث من نزاعات داخلية منذ اندلاع الثورة في سوريا حتى الان انتج ارتفاعا حادا في نسبة اللاجئين السوريين، واصبحت حلول مشكلاتهم التي يعانون منها اكثر إثارة للحيرة في كل ارجاء العالم خاصة في تركيا والدول المجاورة. كما ان ماحدث مؤخرا في سوريا حيث يتعرض المدنيون لمختلف انتهاكات حقوق الانسان من قتل ومعاناة والترحيل القسري...الخ. مما استدعى ضرورة تفعيل وتنفيذ الحماية القانونية المقررة للاجئين من خلال نصوص الاتفاقيات، والتي ترفض الوقوف على مشاكل اللاجئين السوريين المختلفة وايجاد طرق قانونية لحلها.

لذلك تعد مشكلة اللاجئين في العالم من أكثر القضايا المعروضة على الأسرة الدولية تعقيداً حيث أن هناك عشرات الملايين من اللاجئين في العالم اليوم يحتاجون إلى الرعاية والملاذ الآمن والاستقرار فضلاً عن حاجتهم إلى الخدمات الإنسانية الأخرى .وتنجم ظاهرة اللجوء بصفة أساسية بسبب ظاهرة الحروب
والنزاعات الدولية أو الداخلية على حد سواء.

ان العدد كبير من لاجئي العالم هم من المنطقة العربية وفيها، في ظل عدم مصادقة عدد كبير من الدول العربية على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بقضايا اللاجئين وافتقاد الدول العربية أيضاً في ذات الوقت لتشريعات وطنية خاصة بها لتنظيم تواجد اللاجئين على إقليمها.

مما يطرح التساؤل هنا عن الإشكاليات الناجمة عن هذا الواقع أي تواجد فعلي وحقيقي في ظل غياب

---

[4] آيت قاسم حورية، تطور الحماية الدولية للاجئين، رسالة دكتوراه في العلوم، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، مارس 2014 ، ص. 18

منظومة تشريعية وقانونية مناسبة ؟

هل خلق هذا الواقع إشكاليات وصعوبات للاجئين والدول المضيفة على حد سواء ؟

وما هو الحل في هذه الحالة ؟

وهو ما سيسعى هذا البحث للإجابة عليه من خلال التركيز على مشكلة عملية تتعلق باللاجئين السوريين في تركيا وبعض الدول العربية.

اسباب اختيار الموضوع:

ان السبب الرئيسي لاختيار الموضوع هو، ان مشكلات اللاجئين السوريين تشكل مثال حي على الواقع العربي وذلك لتدفق لاجئين عرب الى دول عربية غير مصادقة على أي من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة باللاجئين. حيث أن تركيا والدول العربية تستضيف العدد الأكبر من اللاجئين على إقليمها في الوقت الحالي وفقاً للتقارير الصادرة عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

خطة البحث:

- **مقدمة**
- **المبحث الأوّل الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها اللاجئون**
- المطلب الأوّل الحقوق المستمدة من كونهم أجانب
- المطلب الثاني الحقوق المُستمدة من اتفاقيات اللاجئين ذات الصلة
- المطلب الثالث حقوق اللاجئين المستمدة من اتفاقيات حقوق الإنسان
- **المبحث الثاني واقع اللاجئين السوريين في تركيا والدول العربية والإشكاليات المرتبطة بتواجدهم**
- المطلب الاول إشكالية تمتع اللاجئين السوريين بالحقوق والخدمات الأساسية
- المطلب الثاني: اللاجئين السوريين والتقلبات السياسية لبلدان اللجوء
- المطلب الثالث: الطرق القانونية المقترحة لتجاوز أزمة اللاجئين السوريين
- **خاتمة**

المبحث الأوّل

الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها اللاجئون

أن مصدر حقوق اللاجئين لا تقتصر فحسب على اتفاقيات اللاجئين باعتبار أن كثيراً من الحقوق الممنوحة للاجئ إنما يكتسبها بصفته البشرية كإنسان فكون الإنسان لاجئاً لا يعني أنه قد فقد صفته الإنسانية وحقوقه المتفرعة عنها . ولهذا ينبغي البحث عن التزامات الدول تجاه اللاجئ بوصفه إنسان مما يقتضي تمتعهم بالحقوق المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الإنسانية الأساسية.

مع الإشارة هنا إلى أن اللاجئ عندما يدخل إقليم أي دولة فإنه سيكون فيها أجنبياً مما يقتضي أيضاً البحث عن حقوقه بصفته هذه أي كأجنبي خاصةً في ظل التوافق الدولي على منح حد أدنى من الحقوق للأجانب لا يجوز النزول عنها.

وبالتالي فإن تحديد حقوق اللاجئين في تركيا او في البلاد العربية ، وأي دولة أخرى بذات ظروفها القانونية لجهة المصادقة على اتفاقيات اللاجئين وحقوق الإنسان ذات الصلة ، يقتضي البحث في محاور متعددة:

حيث يقتضي الأمر النظر إلى اللاجئ ، تارةً، بصفته أجنبياً موجود في إقليم الدولة وهو ما يمنحه طائفةً من الحقوق.

وتارةً أخرى بصفته لاجئاً أو طالب لجوء مما يقتضي البحث عن حقوقه في هذا الإطار. و أخيراً يقتضي الأمر النظر للاجئ كإنسان وهو ما يمنحه أيضاً الحقوق والمزايا المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية التي صادقت عليها بلدان اللجوء.

المطلب الأوّل

الحقوق المستمدة من كونهم أجانب

الأجنبي في دولة معينة هو كل شخص لا يتمتع بجنسيتها[5]، سواء أكان يحمل جنسية دولة أخرى .أم كان لا يحمل جنسية دولة ما، أي عديم الجنسية، وسواء أكان مقيماً على إقليمها أم لا[6].

وعادةً ماُ تحدد الدول ضمن نصوص تشريعاتها الوطنية الحقوق التي يمكن أن يتمتع بها الأجانب على إقليمها استناداً إلى مبادئ القانون الدولي بهذا الشأن، من دون الإخلال بالتزاما تها

---

(5) د .فؤاد شباط :المركز القانوني للأجانب في سورية– منشورات جامعة دمشق– ١٩٨٦– ص ٧.

(6) د .فؤاد ديب: المركز القانوني للأجانب – هيئة الموسوعة العربية سورية.

الدولية التعاقدية أو غيرها .فيما يح رص البعض منها على ضمان الحقوق الأساسية للأجانب بنصوص دستورية[7]. علما انه ليس هناك اتفاق او نهج موحد حول تحديد مضمون الحد الادنى الذي يجب ان تلتزمه دول العالم. كما ان الدول عندما تتولى تنظيم المركز القانوني للأجانب تنتهج سياسة وطنية خاصة بها تختلف عن سياسة غيرها وتتأثر في ذلك بعوامل متعددة سياسية وديموغرافية واقتصادية واجتماعية وعقائدية ودينية .فهي في الدول التي تعاني من زيادة السكان أو من البطالة مثلاً تغاير ما في الدول الفقيرة إلى السكان، وهي في الدول التي تعاني من الاضطرابات الاجتماعية أو السياسية تختلف عما في الدول ذات الاستقرار الاجتماعي والسياسي[8].

من الناحية التاريخية لم تكن المجتمعات القديمة تعترف بأية حقوق للأجانب في أقاليمها، بل كان الأجنبي بمنزلة عدو لها مهدد دائماً بالعبودية ومجرد من أية حماية قانونية، فكان في حكم الأشياء محلاً للحق لا طرفاً فيه، يباع ويشترى من دون أن يكون أهلاً للتمتع بالحق[9]. وظل الأجنبي زمناً طويلاً محروماً من الشخصية القانونية في نظر هذه المجتمعات ومن أبسط الحقوق الملازمة لوجوده ولإنسانيته كحق الزواج والإرث والتصرف والتملك.

ولم يتحسن وضع الأجنبي إلا مع تطور علاقات الأفراد والمجتمعات البشرية وتطور حاجا . وأفكارها ومشاعرها، مما أدى إلى إيلاء وجود الأجنبي بعض الاهتمام[10].

وهكذا بدأ وضع الأجانب بوجه عام بالتحسن تدريجياً، ولكن هذا التحسن لم يصل إلى حد انتزاع شعور الكراهية من النفس البشرية تجاه الأجنبي والحذر منه[11]. خاصةً في ظل وجود اتجاه فقهي قانوني طغى في مرحلة سابقة كان يرى أن للدولة أن تعامل الأجانب في إقليمها على

([7]) د .مجد الدين خربوط: القانون الدولي الخاص الجنسية ومركز الأجانب – منشورات جامعة حلب– كلية الحقوق – ٢٠٠٦ – ص ٣٤٦ وما بعدها.

([8]) د .فؤاد ديب: المركز القانوني للأجانب – هيئة الموسوعة العربية سورية.

([9]) د .مجد الدين خربوط :القانون الدولي الخاص بالجنسية ومركز الأجانب– المرجع السابق ص ٣٤٥ وما بعدها.

([10]) د. ابراهيم دراجي: مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها– ملتقى علمي في جامعة نايف– الرياض– 2011– ص 10.

[11] د .فؤاد شباط : المركز القانوني للأجانب في سورية– مرجع سابق– ص ٨ وما بعدها.

النحو الذي تراه مناسباً و دون ان في ذلك بأي التزام دولي سوى التزامها باحترام تعهداتها في هذا الشأن بمقتضى المعاهدات والاتفاقات الدولية[12].

وبالتالي فإن هذا الاتجاه ينادي بحرية الدولة واستقلالها في تحديد الحقوق التي يتمتع بها الاجانب في إقليمها، وحريتها في ذلك لا يحدها أي قيد .وعلى هذا فالأجنبي الموجود خارج إقليم دولته لا يتمتع إلا. الحقوق التي يمكن أن تمنحه إياها قوانين الدولة المضيفة وتتنازل له عنها تنازلاً طوعيا[13].

بيد أن الفقه والتعامل الدولي الحالي بمجمله بات يرفض الفقه وجهة النظر تلك باعتبار أن حرية الدولة ليست مطلقة في معاملة الأجانب خارج إطار المعاهدات والاتفاقات الدولية كما تصور الرأي السابق، إذ تلتزم الدولة بالاعتراف للأجانب في إقليمها بحد أدنى من الحقوق لا يجوز النزول عنه، وهو. التزام يفرضه العرف الدولي[14] .

وعلى ذلك فإذا كان للدولة أن تمنح الأجانب من رعايا الدول الأخرى كلها أو بعضها حقوقا أو امتيازات في تجاوز الحد الأدنى أجنبي للحقوق المعترف دولياً، فليس لها بحال من الأحوال أن تحرم أي قليمها من حق من الحقوق التي تدخل في مضمون هذا الحد الأدنى. ووفقاً لذلك فأن حرية الدولة في تحديد ومنح هذه الحقوق ليست مطلقة بل هي مقيدة بالتزامات دولية وإنسانية تفرضها العدالة الدولية. وتقضي بضرورة الاعتراف للأجنبي بالحقوق الأساسية التي ترافق الإنسان وتلازمه أينما وجد[15].

فالحد الأدنى للحقوق القانونية للأجانب على هذا النحو هو قدر معين من الحقوق المقررة بمقتضى العرف الدولي والتي لا يصح للدولة المساس وإلا تعرضت للمسئولية الدولية، وبهذا

---

[12] د .هشام علي صادق: الجنسية والموطن ومركز الأجانب – المجلد الثاني– في مركز الأجانب – الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية – الطبعة الأولى– ١٩٧٧ – ص ١٩.

[13] د .فؤاد ديب: المركز القانوني للأجانب – هيئة الموسوعة العربية سورية.

[14] د .هشام علي صادق: المرجع السابق– ص 19.

[15] د .فؤاد ديب: المركز القانوني للأجانب – هيئة الموسوعة العربية سورية.

المفهوم يفلت الحد الأدنى من سلطان المشرع الوطني ويستمد قوته وإلزامه من المبادئ الوضعية في القانون الدولي العام[16].

أمّا فيما يتعلق بمضمون الحد الأدنى من هذه الحقوق فليس هناك إجماع دولي أو فقهي على تحديدها بدقة[17] ولكن يميز غالبية الفقه والتعامل الدولي بالنسبة للحقوق التي يتصور أن يتمتع بها الأجانب وفقاً لأحكام التشريعات الدولية ما بين الحقوق العامة و الحقوق الخاصة اللازمة لحياة الأجنبي في إقليم الدولة.

أ الحقوق العامة:

يتم التأكيد هنا بصورة خاصة على وجوب تمتع الأجنبي بالحريات العامة والمرافق العامة[18]فبمقتضى تواجد الأجنبي على إقليم الدولة يعترف له بالحريات اللازمة والمرتبطة بكونه إنسانا مثل حرية العقيدة والديانة والانتقال داخل إقليم الدولة المضيفة دون قيود أو شروط كذلك يتمتع الأجنبي بحرية التعبير عن الرأي[19].

وبالتالي فإن القاعدة العامة هي تمتع الأجانب بالحريات العامة مساواة بالمواطنين لأنها تعتبر من الحريات اللصيقة بشخص الإنسان وترتبط به انطلاقا من أن جميع الناس يولدون أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق وعلى أن لكل الناس حق التمتع بكافة الحقوق والحريات دون أي تمييز[20] كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو غير ذلك من الأوضاع . هذا ويستفيد الأجانب بحسب الأصل من الخدمات والمرافق العامة والتي تعتبر ضرورية لإشباع حاجات الإنسان[21].

---

16 د. ابراهيم دراجي: مرجع سابق– ص11.
17 د .هشام علي صادق: المرجع السابق– ص 22.
18 د .فؤاد شباط : المركز القانوني للأجانب في سورية– مرجع سابق– ص 102
19 د .هشام علي صادق: المرجع السابق– ص 73.
20 د .مجد الدين خربوط القانون الدولي الخاص الجنسية ومركز الأجانب مرجع سابق ص ٣٦٠ ٣٦٥
21 د. ابراهيم دراجي: مرجع سابق– ص12.

ب الحقوق الخاصة:

يستلزم وجود الأجنبي على إقليم الدولة ضرورة تمتعه بالحقوق الخاصة اللازمة لكونه إنسانا فهو يتمتع بالتالي بالشخصية القانونية. والاعتراف الدولي للإنسان بصفة عامة وطني كان أو أجنبي بالشخصية القانونية يترتب عليه الاعتراف له بالحقوق اللازمة لممارسة هذه الشخصية لوظيفتها أبرزها:

1- **حقوق الأسرة** : حيث أن الاعتراف بالشخصية القانونية للأجنبي يترتب عليه كافة الآثار المرتبطة بها فيما يتعلق بالحقوق التي يمكن للأجنبي التمتع بها في إقليم الدول الأجنبية ، ولعل حقوق الأسرة المرتبطة يعد من أهم الحقوق المرتبطة بوجود الإنسان .فالأجانب لهم الحق في إبرام عقود الزواج في إقليم الدول المضيفة ولهم الحرية في تكوين علاقات القرابة وكل ما تقتضيه الأسرة.

2- **الحقوق المالية** : تعد الحقوق المالية إحدى الحقوق الخاصة التي تمنح للأجنبي لما لها من حتمية السماح له بمباشرة التصرفات المالية اللازمة لحياته وحياة أسرته في إقليم الدولة الأجنبية[22] .

هذا وفيما يتعلق بحق الملكية بغير طريق الميراث كحق مكفول للأجنبي فإن الأمر يختلف بحسب ما إذا كان المال منقولا أو عقارا فبالنسبة للمنقول ذهب الاتجاه العام لغالبية الدول في السماح للأجانب بالتملك ما عدا بعض المنقولات على سبيل الاستثناء التي من شأنها المساس بسلامة وأمن الدولة .أما ما يتعلق بالعقارات فهناك اختلاف فيما بين الدول منها من يمنع تملك الأجانب ومنها من يضع شروطا خاصة لتملك الأجانب للعقارات .أما ما يتعلق بحق الملكية الأدبية والفنية والصناعية فإن الاتجاه الغالب يسمح للأجانب بالتمتع بها[23].

---

[22] د . مجد الدين خربوط: مرجع سابق- ص 360-ص365 .

[23] د. ابراهيم دراجي: مرجع سابق- ص 13.

المطلب الثاني

الحقوق المُستمدة من اتفاقيات اللاجئين ذات الصلة

نصت اتفاقية ١٩٥١ على مجموعة من الحقوق الأساسية للاجئ التي يتعين على الدول مراعاتها بحيثُ يمكن تقسيم هذه الحقوق إلى مجموعات ثلاث الأولى تشمل تلك الحقوق التي تضمن للاجئ حقوقاً لا تقل عن تلك الممنوحة للأجنبي .والثانية تشمل تلك الحقوق التي تكفلها الدول لمواطنيها ، وأمّا. والثالثة فلا تصل لدرجة الحقوق الممنوحة للمواطن لكنها تفوق تلك الممنوحة للأجنبي[24].

المجموعة الأولى: الحقوق التي لا تقل عن تلك الممنوحة للأجنبي فبشكل عام تمنح الدول بموجب اتفاقية ١٩٥١ معاملة للاجئ لا تقل عن تلك الممنوحة للأجنبي مالم تمنحه اتفاقية ١٩٥١ معاملة أفضل.

وهذا يعني أن للاجئ الحق بالاستفادة من جميع التسهيلات والامتيازات التي تقدمها الدول للأجانب المقيمين على أراضيها سواء نصت عليها الاتفاقية أم لم تنص، فالقاعدة الفقهية الشهيرة تؤكد أن" المطلق يجري على إطلاقه مالم يرد قيد يقيده ."فاللاجئ يختلف عن الأجنبي في أن للأخير دولة تحميه بينما يفتقد الأول هذه الحماية، وأن واجب الدولة المضيفة أن تتعامل مع اللاجئ على هذا الأساس .وقد جاءت الاتفاقية لتغطي هذا الفراغ بالنسبة للاجئ. ومن امثلتها الحق في ملكية العقارات والمنقولات وحق الانتماء للجمعيات الغير سياسية[25]

المجموعة الثانية :الحقوق التي لا تقل عن تلك الممنوحة للمواطن :تضمنت اتفاقية ١٩٥١ نصوصاً تفرض على الدول المتعاقدة معاملة اللاجئ معاملة توازي تلك التي تقدمها الدول لرعاياها. ومن امثلتها حق ممارسة الشعائر الدينية والحق بالملكية الادبية والفنية والصناعية[26].

---

[24] حقوق الإنسان وحماية اللاجئين- برنامج التعليم الذاتي- رقم ٥ - المجلد الثاني- منشو رات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – ديسمبر-٢٠٠٦ – ص ٤٥ وما بعدها.

25 المادة 13 والمادة 15 من اتفاقية 1951.

26 المادة 4 والمادة 14 والمادة 16 من اتفاقية 1951.

26 المواد 7 و8 و27 و28 من اتفاقية 1951

المجموعة الثالثة: الحقوق التي تقل عن تلك الممنوحة للمواطن وتفوق تلك الممنوحة للأجنبي : تضمنت الاتفاقية مجموعة من الحقوق التي تضمن للاجئ معاملة أفضل من المعاملة المقررة للأجنبي العادي، لكنها لا ترق لمستوى الحقوق المقررة للمواطن. ومن امثلتها الاعفاء من شرط المعاملة بالمثل والاعفاء من التدابير الاستثنائية و الزام الدول الاطراف اصدار بطاقات تعريف شخصية وجوزات سفر للاجئين.[27]

ومن الجدير بالذكر كقاعدة عامة ان تلك الحقوق الواردة باتفاقية 1951 تلزم الدول المصادقة عليها اما الدول الغير مصادقة عليها فلا الزام عليها لكن المنطق يقتضي منّا القول بأن بعض الحقوق الخاصة باللاجئين قد اكتسبت صفة القاعدة العرفية فأصبحت ملزمة لكافة الدول بمعزل عن المصادقة والانضمام بل أن بعضها الأخر قد ارتقى إلى مصاف القواعد القانونية الآمرة المُلزمة للكافة والتي لا يجوز لأحد تجاوزها أو انتهاكها أو الاتفاق على ما يخالفها[28].

مبدا عدم الرد او الاعادة القسرية للاجئين الى بلدانهم الاصلية يمثل جوهر الحماية للاجئ والذي تلتزم به الدولة وان لم تكن طرفا في اتفاق يقضي بذلك.

المطلب الثالث

حقوق اللاجئين المستمدة من اتفاقيات حقوق الإنسان

كما سبق الإشارة فإن البحث عن حقوق اللاجئين لا ينبغي أن يقتصر فحسب على اتفاقيات اللجوء ذات الصلة باعتبار أن كثيراً من حقوق اللاجئين سنجد منشأها ومصدرها في اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية والتي ينبغي أن يستفيد منها اللاجئ كإنسان أوّلاً قبل أن يكون لاجئاً. فصفة اللجوء لا تحجب عن اللاجئ حقوقه كإنسان وإنما ينبغي أن تضيف له حقوقاً جديدة ناجمة عن الظروف التي استجدت[29].

---

27 المواد 7 و8 و27 و28 من اتفاقية 1951

[28] د. ابراهيم دراجي: مرجع سابق– ص 15 ومابعدها

[29]حقوق الإنسان وحماية اللاجئين– برنامج التعليم الذاتي– رقم ٥– المجلد الثاني– منشورات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين– ديسمبر ٢٠٠٦ – ص ٣٠ وما بعدها.

وتزداد أهمية هذا الموضوع عندما تكون الدولة غير مصادقة على اتفاقيات اللاجئين الأساسية ، كما هو الحال بالنسبة الدول العربية، مما يزيد من أهمية إبراز التزامات الدولة تجاه اللاجئين والمستمدة من اتفاقيات حقوق الإنسان.

وبالعودة إلى تحليل الالتزامات المفروضة على الدول بمقتضى تلك الاتفاقيات فإننا نصل إلى نتيجة أنه وبعيداً عن اتفاقيات اللاجئين وإشكالية المصادقة من عدمها ومدى وجود التزام ، فإن أي شخص موجود على إقليم الدولة سواء أكان موطناً أم أجنبياً .. لاجئاً أو مهاجراً .. أو مغترباً .. فإن ثمة حقوق أساسية ينبغي أن يتمتع بها في إقليم الدولة المصادقة على اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية ، وتشتمل هذه الحقوق على الحق في أعلى مستوى متاح من الصحة[30]، وفي التعليم[31] ، والسكن الكافي[32] ، والغذاء والماء الكافيين[33] ، وكذلك في العمل وفي حقوق العمل[34].

ويؤكد القانون الدولي على أنه ينبغي ممارسة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أي تمييز على أسس من قبيل" الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو غير ذلك من الأسباب ". كما يتعين على الدول القضاء على أي شكل من أشكال

---

[30] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة ١٢ ؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المادة (٥)هـ (٥).

اتفاقية القضاء عل جميع أشكال التمييز ضد المرأة المادة ١٢ والمادة ١٤ (ب)؛ اتفاقية حقوق الطفل المادتان ٢٤ و ٢٥ ؛ الاتفاقية الخاصة بالعمال المهاجرين المادة ٢٨.

[31] المادتان ١٣ و ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والمادتان ٢٨ و ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل؛ والمادة (٥)هـ (٥) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والمادة ٢٨ من الاتفاقية الخاصة بالعمال المهاجرين.

[32] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة ١١ ؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المادة (14) ٣؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المادة (٥)هـ (٣) ١ و حقوق الطفل المادتان ١٦ و27

[33] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة ١١ ؛ اتفاقية حقوق الطفل المادة24 (2) (ج) ، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المادة 14 (2).

[34] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادتان ٦ و ٨؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المادة .(٥)هـ(١)؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المادتان ١١ و ١٤ ؛ الاتفاقية الخاصة بالعمال المهاجرين المادتان ٢٥ و ٢٦

التمييز. وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" وبأقصى ما تسمح به الموارد المتاحة (للدولة الطرف) ".

ولا يبرر مبدأ التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق تقاعس الحكومة استناداً إلى أن الدولة لم تصل بعد إلى مستوى معين من التنمية الاقتصادية، فعلى الدول واجبات فورية، إضافة إلى الواجبات على المدى الطويل. وبغض النظر عن مستوى التطور الذي أدركته الدول، يتعين عليها اتخاذ الخطوات اللازمة لإنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(بما في ذلك إعادة النظر في قوانيها وسياساتها)، كما يتعين عليها الامتناع عن انتهاك هذه الحقوق. ويجب على الدول ضمان عدم وجود أي تمييز، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر، في إنفاذ هذه الحقوق[35].

المبحث الثاني

واقع اللاجئين السوريين في تركيا والدول العربية والإشكاليات المرتبطة بتواجدهم

أدى العنف والقصف العشوائي الشديدان اللذان دفعا الناس إلى الهرب من سوريا إلى دول الجوار من ضمنها تركيا أضخم حراك سكاني في الشرق الأوسط منذ أن تم نزوح وتهجير الفلسطينيين في العام ١٩٤٨وكذلك نزوح وتهجير العرقيين من بعد 2003 والى يومنا هذا[36] وليس مفاجئاً بأن يكون لهذا النزوح واللجوء واسع النطاق وقع شديد داخل سوريا وعلى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول الرئيسية التي تستضيف هؤلاء الناس . حيثُ عبر ما يقدر بـ 1358000 مليون سوري الحدود الى تركيا. وقد شهدت تركيا التي أبقت حدودهما مفتوحة أمام السوريين معظم الفترة التي تلت العام 2012 التدفقات الأكبر وبالتالي بات عليها أن تواجه الضغوط الأقوى الناجمة عن استضافة العدد الأكبر من اللاجئين السوريين في العالم والذين بلغ عددهم في اخر احصائية 2,620,553.[37]

---

35 د. ابراهيم دراجي: مرجع سابق– ص 18 ومابعدها

36 فرار الملايين : أزمة اللاجئين العراقيين– زيارة وفد من منظمة العفو الدولية إلى سورية – حزيران– 2007.

37 د. عبدالله حمادة: ازمة اللاجئين السوريين في تركيا– المنتدى الاقتصادي السوري.

ولم تحصل تركيا على دعم دولي كبير وقد تحملت الحكومة وحدها تقريباً جميع تكاليف الاستجابة لأزمة
اللاجئين السوريين، والتي وصلت إلى 2 مليار دولار أميركي بحلول أيلول/سبتمبر 2013[38].

المطلب الاول

إشكالية تمتع اللاجئين السوريين بالحقوق والخدمات الأساسية

اولا: مشكلات العمل:

إن تعقيد مسألة الحصول على تصريح عمل يجعل أمر حصول اللاجئين على عمل أمراً صعباً جدا في البلدان المختلفة في المنطقة. وكاستجابة إلى ذلك يلجأ العديدون إلى السوق غير الرسمي للحصول على عمل ويبلغ عددهم 55% . وهنا تبرز مشاكل أخرى مرتبطة بقطاع العمل غير الرسمي مثل انخفاض الأجر، والاستغلال، والفصل التعسفي من العمل فضلا عن مشكلة اللغة التي تقف عائقا امام تواصلهم مع ارباب العمل والزبائن، وإذا لم تتوفر إمكانية نظامية للحصول على عمل وقدرة على إيجاد دخل، يظل اللاجئون السوريين عرضة للوقوع في براثن الفقر[39].

اما السوريين الذين اصطحبوا معهم رؤوس اموال ويبحثون عن استثمارات في تركيا تبلغ نسبتهم حوالي13%[40] والذين ايضا يشكون من مسألة عدهم حصولهم على تراخيص للاستثمار بالاضافة عدم معرفتهم بالقوانين والانظمة والتعليمات التركية بالاضافة الى عدم

---

[38] تقرير موجز لمنظمة العفو الدولية: EUR /44/009وثيقة رقم: 2013 http://ow.ly/rSsFA

[39] د. عبدالله حمادة: ازمة اللاجئين السوريين في تركيا التحديات وسينوريوهات الحل المقترحة- المنتدة الاقتصادي السوري- ص2.

يتظر ايضا:

فاطمة ياسين: السوريون في دول الجوار.. مشكلة الدخول والعمل:
http://www.orient-news.net/ar/news_show/6697

[40] عبداله حماد: المرجع السابق- ص2.

معرفتهم بالسوق التركي مما يضطرهم الى البحث عن شريك تركي، ونتيجة لذلك، فإن رؤوس الاموال او مدخراتهم التي جلبها العديدون معهم آخذة في التلاشي[41].

ثانيا: مشكلات السكن

بلغت نسبة الذين يشكون من مشكلات السكن 40 % ، وتنحصر مشكلاتهم، فيما يلي : آجار البيوت في ارتفاع مستمر، عدم توفر شروط السكن اللائق في كثير من البيوت، عدم كتابة عقودالاجار في كثير من الحالات وفي حال كتابة العقود فهي تكتب باللغة التركية التي لا يعرفها المستأجر السوري، وظهرت بعض حالات الغبن في كتابة العقود، ومشكلة اللغة هذه تجعل من الصعوبة التواصل بين المستأجر والمؤجر لعدم معرفة المستأجر السوري باللغة التركية. اذن فالمشكلة الرئيسية هي اللغة ويجب فتح مراكز مجانية لتعليم اللغة التركية لتجاوز الكثير من الاشكاليات. وهذه المشكلة تمتد لتشمل اللاجئين السوريين في اوربا كذلك[42].

ثالثا: **مشكلات التعليم:**

تنقسم مشكلة التعليم إلى قسمين:

أ- **مشكلات التعليم قبل الجامعي:** بلغت نسبة الذين تناولوا مشكلة التعليم قبل الجامعي حوالي 26 % ، وتنحصر مشكلاتهم، فيما يلي :عدم توفر المدارس الكافية للطلاب السوريين وبقاء أعداد كبيرة جداً خارج المدارس، عدم السماح بفتح مدارس للطلاب السوريين في كثير من المدن التركية، سيطرة البعض من غير الكفوئين في كثير من المدارس السورية التي تم افتتاحها في تركية بسبب معرفتهم باللغة التركية فقط وامكانية تواصلهم مع الاتراك، معظم المدارس لا تحقق الشروط اللازمة، ومعظمها في بيوت تم استئجارها من قبل بعض السوريين وجعلوها مدارس للطلاب السوريين، صعوبة إجراءات ترخيص المدارس للسوريين في تركيا.

---

[41] تقرير ناصر الغزالي: النازحون في سوريا واللاجئون السوريون في (لبنان، الاردن، تركيا، العراق، مصر)- اللجنة العربية لحقوق الانسان- مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية- 2012- ص46.

[42] محمد البلوط : عائق السكن يواجه اللاجئين السوريين في السويد 11يناير 2015
http://arabi21.com/story/802122

ب –مشكلات التعليم الجامعي:

بلغت نسبة الذين تناولوا مشكلة التعليم الجامعي حوالي 2[43]0 % ، وتتحصر مشكلاتهم، فيما يلي :عدم استيعاب الجامعات التركية إلا بضع مئات من الطلاب السوريين المستجدين، قبول بعض الجامعات الطلاب السوريين كطالب ضيف لكن بدون شهادة تخرج، صعوبة إجراءات قبول الطلاب المنقطعين عن الجامعة لعدم توفر كافة الوثائق المطلوبة وخاصة جواز السفر أو النسخة الأصلية من شهادة الثانوية حصرا، وهذا غير متوفر للطلاب الذين غادروا سورية، عدم السماع بترخيص أي جامعة خاصة بالطلاب السوريين أو استئجار أي جامعة تركية أو فرع لجامعة تركية ببعض التجاوزات للطلاب السوريين، بالإضافة لصعوبة تعلم اللغة التركية. نفس الامر ينطبق على طلاب الدرارسات العليا (الماجستير والدكتوراه[44].)

رابعا: مشكلات التوثيق:

بلغت نسبة الذين يعانون من مشكلات التوثيق 17 %[45] ، وتتحصر مشكلاتهم في عدم التوثيق من قبل المؤسسات التركية للأحداث التالية :عدم إمكانية توثيق حالات الزواج وما يترتب عليها من ضياع لحقوق الزوجين في حال حصلت أية مشكلات، عدم توثيق حالات الطلاق وما يترتب عليها من اثار كالنفقة والحضانة وغيرها، عدم توثيق حالات الولادة وما يترب عليها من مشكلات، عدم توثيق حالات الوفيات وما يترتب عليها من مشكلات وخاصة مشكلات الميراث وغيرها. مع عدم السماح للمحاميين السوريين متابعة قضايا السوريين في المحاكم التركية. لكن هناك مبادرات جدية لتخطي هذه الازمة[46]

---

[43] عبدالله حمادة: مرجع سابق– ص 2.

[44] 6 ملفات لمشاكل السوريين في تركيا.. كيف أجاب عليها المسؤولون الأتراك؟ تاريخ الزيارة 2017/9/13 http://www.eqtsad.net/read/13204

ينظر ايضا:تقرير منظمة هيومن رايتس وتش HRW: يجب إزالة عوائق تعليم اللاجئين السوريين، https://www.hrw.org/ar/news/2017/04/05/302012 تاريخ الزيارة 2017/9/13

[45] عبدالله حمادة: مرجع سابق– ص3.

[46] انظر ايضا:

بول بريتيتور: المشكلات القانونية للاجئين 2017/7/31

المطلب الثاني

اللاجئين السوريين والتقلبات السياسية لبلدان اللجوء

منذ مطلع عام 2012 استطاع السوريون الذين قدِموا إلى مصر بعد أن ازدادت أعدادهم أن يشكلوا لأنفسهم "وطناً" بديلاً ، وفيه نستطيع القول بأن السوري أحس بقليل من المواطنة والانتماء. افتتح السوريون محالّ تجارية لهم ومكاتب ومطاعم تُعنى بكافة مستلزمات الحياة.

كان للحكومة المصرية (التي كانت تحكم آنذاك ولها موقفٌ متعاطف مع ثورة الشعب السوري) –كما شاهدنا– دور داعم في تسهيل أعمال السوريين في مصر من حيث تسهيل خدمات التعليم المدرسي والجامعي ومعاملة المواطن السوري كالمصري، وبالنسبة أيضاً إلى تسهيل معاملات السوريين بشكل عام. لكن الامر اختلف بعد تبدل الادارة المصرية وتنصيب السيسي رئيسا للبلاد حيث بدأ الاعلام المصري يتهم السوريين بأنهم من انصار الرئيس محمد مرسي وانهم يمارسون اعمال تخريبية ويخرجون مع المتظاهرين من اجل زعزعة الوضع الامني وافشال الحكومة المصرية الجديدة.

ومن الملاحظ أن مزاج حكومة أي دولة ينعكس على مواطنيها بدرجة كبيرة، فالمواطن المصري في ظل رئاسة محمد مرسي أبدى تعاطفاً كبيراً مع أي سوري.. يأتي هذا التعاطف في عدة أُطر، تجلى على سبيل المثال بمساعدة الطلاب المصريين في المدرسة أو الجامعة لأشقائهم من السوريين، من خلال تأمين الكتب والمحاضرات وتعويضهم ما فات عنهم في أشهر خلت، وكذلك أصحاب البيوت قاموا بتأجير السوريين بأسعار مقبولة مع مراعاة ظروفهم، أما عن العمل فلم يعانِ السوريون هناك من صعوبة بالغة في تأمينه في مكان أحاطوا فيه بعضهم ببعض وقرروا العمل ضمن حيز جغرافي خاص بهم.. وشكلوا تنسيقية لهم ولجاناً تعنى بحاجاتهم.

اما في لبنان تحولّت مناهضة وجود اللاجئين السوريين على الأراضي اللبنانية إلى ورقة سياسيةّ عنصرية وطائفية منذ اللحظة الأولى، ولا سيما على يد التيار الوطني الحر بقيادة الجنرال ميشيل عون، حليف حزب الله . استخُدمت في الأروقة السياسية والإعلامية اللبنانية تعبيرات ومصطلحات مريعة في عنصريتها ضد اللاجئين السوريين، وهذا الأمر، وإن لم يكن

---

http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/legal-problems-refugees

جديدا في السياق اللبناني، إلا أنه عنى دفعة ألم كبير، بالنظر إلى أن السوريين والفلسطينيين السوريين اللاجئين في لبنان هم ضحايا الوضع الأضعف على مستوى الدول المحيطة بسوريا[47].

ربما لا مفر للكيانات السياسيةّ المعارضة من خطاب الدعوة للحياد تجاه القضايا الداخلية لبلدان اللجوء.

لكن قصور هذا العمل، بل وع قُمه، بدا واضحا منذ الحالة المصرية الأولى .هناك حاجة لعمل سياسي ودبلوماسي وقانوني يدفع باتجاه تحصين أوضاع اللاجئين السوريين وحقوقهم وحريّاتهم، والحصول على ضمانات أمنية بحمايتهم من التقلبات المحليّة والإقليميةّ، مع الاحتياط بأن أي ضمانات لن تمنع ارتدادات التقلبّات المحليّة على اللاجئين السوريين وأحوالهم لكن نتائج هذا العمل، إن حصل وأنتج، لا شك ستكون أكثر نفعا من بيانات(الحياد).[48]

المطلب الثالث

الطرق القانونية المقترحة لتجاوز أزمة اللاجئين السوريين

الفرع الاول

ترسيخ الضمانات الاساسية لحماية اللاجئين

تكمن اهمية تحديد مركز اللاجئ، في تمكينه من الاستفادة من الضمانات المرتبطة بصفته كلاجئ ومن تلك الضمانات عدم رد اللاجئ من الدولة التي خرج منها بسبب تعرض حياته او حريته للتهديد، وعدم توقيع جزاءات قانونية عليه بسبب دخوله او وجوده الغير القانوني في بلد اللجوء.

---

[47] تقرير لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان حول النازحون واللاجئون السوريون في (سورية ومصر والاردن ولبنان) ص49.

[48] aljumhuriya.net/26793?print=pdf

اولا: تدعيم مبدأ عدم الرد اللاجئ الى بلد الاضطهاد

عدم الرد هو أحد مبادئ القانون الدولي، أي القانون العرفي ومعاهدات قانون الأمم الذي يمنع تقديم ضحية اضطهاد حقيقية إلى المضطهد[49]، ويعتبر احد الركائز التي تقوم عليها فكرة الملجأ بل يوصف بأنه حجز الزاوية لقانون اللجوء.[50]

عدم الإعادة القسرية هو أحد الجوانب الرئيسية لقانون اللاجئين –كما ذكرنا اعلاه–، والذي يهتم بحماية اللاجئين من إعادتهم إلى الأماكن التي تهدد حياتهم أو حرياتهم. وعلى العكس من اللجوء السياسي، الذي ينطبق على أولئك ذوي الخوف المبرر من الاضطهاد اعتمادًا على عضوية في جماعة اجتماعية أو فئة من الأشخاص، يشير عدم الإعادة القسرية إلى إعادة عامة للأشخاص، عمومًا اللاجئين في مناطق الحرب ومناطق الكوارث الأخرى.[51]

اذن يتمثل جوهر الحماية للاجئين في اعتماد مبدأ (عدم جواز إبعاد اللاجئين)،وتمثل الإجراءات التي تتخذها الدول المضيفة والمجتمع الدولي للتعامل مع سوابق اللجوء في المستقبل فإذا سَمح المجتمع الدولي لبعض الدول بمنع اللاجئين من عبور الحدود الدولية طلبًا للحماية فان هذا سيكون بمثابة رسالة ذات تأثير ضار للدول الأخرى،مفادها إن بمقدور هذه الدول أيضاً أن تغلق حدودها في وجهه الجموع المتدفقة من اللاجئين متذرعة بأنها يمكن أن تؤدي إلى زعزعه استقرارها وقد تؤدي هذه الممارسات إلى خرق مبادئ القانون الدولي الإنساني وتقويض نظام اللجوء بصفه دائمة،رغم ما لهذا النظام من أهميه جوهريه في حماية ملايين الفارين من الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان في شتى إنحاء العالم[52] واغلب أسباب اللجوء تعود إلى بواعث سياسيه واجتماعيه ودينيه كما قد تعود للاختلاف في الجنس أو النوع أو الانتماء

---

[49] Jean Allain, 2001, "The jus cogens Nature of non-refoulement", International Journal of Refugee Law, Volume 13, Issue 4, Pp. 533-558.

[50] أيمن اديب سلامة: الحماية الدولية لطالب اللجوء– دار النهضة العربية– القاهرة– 2004 – ص215.

[51] Kalin et al.; Zimmermann ed. (2011).The 1951 Convention Relating to the Status of Refugees and Its 1967 Protocol: a Commentary; Article 33, para. 1. New York: Oxford University Press Inc-p1345.p.1346

[52] Brin Corlick,human right and refugees ,enhancing protection international human right law refugees law training officer, Stockholm ,Sweden ,working ,paper no ,30,2000,p20.

الاجتماعي غير انه يخرج بطبيعة الحال عن هذه الأسباب المتعلقة بارتكاب الجرائم الجنائية والتي يعتبر تتبع الجاني من الحقوق الطبيعية للمجتمع وفي القصاص منه،وعلى هذا لا يجوز لمرتكبي الجرائم الجنائية طلب اللجوء السياسي[53] ويسعى اللاجئون السياسيون للهروب من دولتهم الاصليه إلى إقليم دوله اخرى يطمئنون للتنظيم السياسي القائم فيها ويثقون بقدرتهم على حمايتهم،ويسمى حقهم بالإقامة بحق اللجوء وللدولة المطلوب منها اللجوء مطلق الحرية في رفض أو قبول طلبات اللجوء[54] وقد تواترت اغلب الدساتير و المواثيق على تقرير هذا المبدأ الذي أكدته العديد من المواثيق الدولية العالمية[55] وبمقتضى القانون الدولي يكون لكل دوله ذات سيادة سلطات في إبعاد الأجانب غير المرغوب فيهم وان السلطة التنفيذية هي الحكم الوحيد لممارسه هذه السلطة كذلك بالنسبة للمعاهدات الدولية التي أكدت على المبدأ نفسه.[56]

---

[53] استخدمت عبارة اللجوء السياسي بمعناها الواسع لتشمل الظروف الأخرى التي اضطرت اللاجئ للهـروب من دولـه الاضطهاد.

[54] Refugees and others of concern to usher 1997 statistical over view ,unit nations high commissioner for refugees, July ,1998, .P2

[55] فقد نصت المادة (14) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "كل فرد حق التماس ملجأ في بلدان اخرى والتمتع به خلاصا من الاضطهاد "كذلك الباب الثالث من اتفاقيه جنيف لعام 1949"الأجانب في إطراف النزاع"فقد نصت المادة (44)"لا تعامل الدولة الحاجزة اللاجئين الذين لا يتمتعون في الواقع بالحماية لأي دوله كأجانب أعداء لمجرد تبعيتهم القانونية لدوله معاديه"

[56] فعلى مستوى المعاهدات و الاتفاقيات الدولية فقد أجريت أول محاوله للتخفيف من الاستعمال ألتحكمي لبعض الحكومات ففي اتفاقيه 1933 الخاصة بوضع اللاجئين الروس و الأرمن والتزام الإطراف بعدم إبعاد اللاجئين الذين أقاموا بصوره منتظمة بموجب المادة 2/3 والتزموا بعدم الرفض لدخول اللاجئين الذين هم على حدود بلادهم.وفي عام 1938 تبنت نفس المبدأ الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين الألمان.ثم في عام 1946تم إنشاء منظمه للاجئين الدولية بادراه الأمم المتحدة للإغاثة والإصلاح ولكنها حملت طابعا مؤقتا لايحمل طابع الديمومة .أما على المستوى الإقليمي فقد نصت المادة (22)من الميثاق الأمريكي الخاص بحقوق الإنسان والمعروفة باتفاقيه (كوستاريكا)1969 على احترام هذا المبدأ التي نصت"لايجوز بأي حال من الأحوال إبعاد أجنبي وإعادته إلى البلد سواء كان أو لم يكن بلده الأصلي إذا كان حقه في الحياة أو حريته في ذلك البلد مهددتان"كما اصدر المجلس الأوربي عددا من الوثائق الخاصة بوضع اللاجئين من ذلك الاتفاقية الاوربيه لسنه 1959 الخاصة بإلغاء التأشيرات للاجئين و الإعلان الخاص بالملجأ الإقليمي لسنه 1977 و التوصية الخاصة بحق الملجأ رقم 293 لسنه 1961 كذلك منظمه الوحدة الأفريقية كرست نفس المبدأ لعام 1969 بشان تعريف اللاجئ وتبنت الاتفاقية هذا التوجه على نحو ملزم في المادة(2)"لايجوز تعريض أي شخص بواسطة دوله عضو لإجراءات مثل الطرد من الحدود أو الرد الذي سيجبره على العودة لوطنه أو بقاء في إقليم تكون حياته فيه أو

الفرع الثاني

حماية اللاجئين عن طريق ضمان عدم توقيع جزاءات قانونية بحقهم

يهدف هذا المبدأ الى حماية اللاجئين المحتملين الذين يمنعهم الخوف من الجزاءات نتيجة دخولهم او وجودهم الغير شرعي داخل دولة الملجأ لهذا السبب يضطرون الى تحمل مأساة الحرب او الاضطهاد في دولهم. لذلك يحاول هذا المبدأ ان يؤمن لهم الحماية عن طريق ضمان عدم توقيع جزاء بحقهم وفي نفس الوقت يحاول هذا المبدأ من ناحية اخرى ان يوازن هذه المصلحة مع مصلحة الدولة وذلك باحترام سيادتها على اقليمها[57] وعليه ولكي يتحقق ذلك التوازن بين المصلحتين ينبغي ان تكون هناك شروط وقيود على الطرفين.

شروط الاستفادة من المبدأ

تنص المادة 31 من اتفاقية 1951 بخصوص اللاجئون الموجودون بصورة غير مشروعة في بلد الملجأ 1- تمتنع الدول المتعاقدة عن فرض عقوبات جزائية، بسبب دخولهم أو وجودهم غير القانوني، على اللاجئين الذين يدخلون إقليمها أو يوجدون فيه دون إذن، قادمين مباشرة من إقليم كانت فيه حياتهم أو حريتهم مهددة بالمعني المقصود في المادة 1، شريطة أن يقدموا أنفسهم إلي السلطات دون إبطاء وأن يبرهنوا علي وجاهة أسباب دخولهم أو وجودهم غير القانوني.

2- تمتنع الدول المتعاقدة عن فرض غير الضروري من القيود علي تنقلات هؤلاء اللاجئين، ولا تطبق هذه القيود إلا ريثما يسوي وضعهم في بلد الملاذ أو ريثما يقبلون في بلد آخر. وعلي الدول المتعاقدة أن تمنح اللاجئين المذكورين مهلة معقولة، وكذلك كل التسهيلات الضرورية ليحصلوا علي قبول بلد آخر بدخولهم إليه.

سلامته أو حريته مهدده"لكن نجد إن المادة (33)من اتفاقيه اللجوء لعام 1951"يحظر على الدول المتعاقدة طرد أو رد لاجئ بأيه صوره للحدود و الأقاليم حيث حياته أو حريته مهددتان بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو جنسه....."وتجسد هذه الاتفاقية الحماية الفعلية للاجئين كذلك المادة 23من الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 1994 و المادة 12 من الإعلان القاهرة التي أكدت نفس المبدأ.

[57] د. أيت قاسي حورية: تطور الحماية الدولية للاجئين- رسالة دكتوراه- جامعة مولود معمري-2014- ص111.

يتضح من النص اعلاه بأن الاستفادة من مبدا عدم توقيع جزاءات تخضع لمجموعة من الشروط تتمثل في الاتي:

1- يجب ان تتوفر في الشخص صفة اللاجئ حسب مانصت عليه المادة الاولى من التفاقية 1951 في تعريفها للاجئ[58]

2- يجب ان يكون الشخص قد جاء مباشرة من الدولة التي يوجد فيها الخطر ولايشترط ان يكون حاملا لجنسيتها(بالنسبة الاشخاص عديمي الجنسية).

3- يجب على الشخص ان يقدم طلب لسلطات دولة اللجوء بدون بطئ وذلك للتأكد من حسن نيته[59]، اما موضوع الفترة الزمنية التي يجب خلالها ان يقدم الطلب فتترك حسب الزمان والمكان والظروف المحيطة.

4- يجب ان يبرر اللاجئ دخوله الغير قانوني بان يكون هناك خطرا حال دون دخوله بالشكل القانوني.

بينت الفقرة الثانية من المادة31 بأحقية دولة اللجوء بأن تفرض قيودا على حركة سير اللاجئين حسب الظروف التي تراها مثل حالة الحرب او الحالات الاستثناية الاخرى.

الاستثناء الوارد على مبدأ عدم جواز توقيع الجزاءات او الاحتجاز على اللاجئين:

اذا كانت القاعدة العامة هي عدم جواز توقيع جزاءات على اللاجئين الداخلين بطريقة غير قانونية، الا ان هذه القاعدة ترد عليها بعض الاستثناءات وجعل للدولة الحق بتوقيع بعض الجزاءات اذا رأت الدولة بان الاحتجاز ضروري للمحافظة على امنها القومي وبحسب

---

[58] الفقرة (2) المادة (1) من اتفاقية 1951 ((كل شخص يوجد، بنتيجة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلي فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلي ذلك البلد.))

[59]انيس اديب سلامة الهلسة: المركز القانوني للاجئ غير الفلسطيني في الاردن- مؤتة للبحوث والدراسات- المجلد 21- العدد2- 2006- ص 236، ليلى زروقي: دور البرلمان في حماية حقوق طالبي اللجوء السياسي والهجرة من مخاطر الحجز الاداري التعسفي- الفكر البرلماني- العدد14- 2006- ص 37.

ما منصوص عليه بالقانون بشرط ان يكون الاحتجاز اخر البدائل وان تكون قابلة للطعن الاداري والقضائي[60].

الخاتمة

أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل اليها في الخاتمة:

اولا: النتائج

1- إن مشكلة اللاجئين السوريين سواء في الوقت الحاضر او في المستقبل يصعب مواجهتها نظراً لان منع اللجوء قد يضع عبئاً ثقيلاً غير ملائم على عاتق بلدان بعينها، لا يمكن التوصل إلى حل يبعث على الرضا بشأن مشكلة اللاجئين إلا من خلال التعاون الدولي.

2- ضرورة اعتبار مشكلة اللاجئين السوريين مشكلة اجتماعية وإنسانية من حيث الطابع وبالتالي ليست سبباً لتوتر بين الدول.

3- إن تلزم الدول المضيفة نفسها بإنشاء نظم للجوء من شأنها إن تحدد على نحو مسؤول من هو اللاجئ ومن الذي لا يستحق الحماية وينبغي رفض طلبه وإعادته إلى وطنه بأسلوب امن وكريم.

4- ومما سبقت يتضح إن اتفاقية عام ١٩٥١ هي الركيزة الأساسية لنظام اللجوء وحماية اللاجئين يمكن الاعتماد عليه منذ إبرامها إلى هذه اللحظة لانطوائها على دلالة قانونية وسياسية وأخلاقية تتجاوز مصطلحاتها الخاصة فهي قانونية من زاوية إنها توفر المعايير الأساسية التي يمكن أن يرتكز عليها العمل المبدئي، وسياسية من زاوية إنها توفر الإطار العالمي حقاً الذي يمكن من خلاله أن تتعاون الدول وتتقاسم المسؤولية الناتجة عن النزوح الإجباري، أخلاقية من زوايا إنها إعلان منفرد من جانب ١٤١ دولة طرفاً في الالتزام بدعم وحماية حقوق أكثر شعوب العالم حرماناً وتأثرا.

---

[60] مكتب مفوض الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد البرلماني الدولي- حماية اللاجئين- دليل القانون الدولي للاجئين- مركز الاهرام للترجمة والنشر- 2001 - ص 83.

ثانياً: التوصيات

1- عدم النظر إلى اللاجئين على أن وضعهم فيه تهديد للأمن الوطني و الإقليمي و الدولي أحيانا،وان كان وجود هولاء اللاجئين ضغطاً حاداً على الدول و بالأخص الدول النامية منها و التي تحاول الموازنة بين الاعتبارات الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية .

2- ويتوجب على كل لاجئ إزاء البلد الذي يوجد فيه واجبات تفرض عليه خصوصاً ،خضوعه لقوانينه و أنظمته وان يتقيد في التدابير المتخذة فيه للمحافظة على النظام العام. وعلى الدول أن تمنح اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها أفضل معاملة تمنح ،وفي نفس الظروف،لمواطني بلد أجنبي فيما يتمتع بحق ممارسة عمل مأجور ، وان لاتكون اقل من الرعاية الممنوحة للرعايا الأجانب بشكل عام ، فيما يتعلق بممارسة عملاً لحسابهم الخاص في الزراعة والصناعة والحرف اليدوية و التجارة ،كذلك في إنشاء شركات تجارية و صناعية وممارسة المهن الحرة.

3- إما بالنسبة إلى اللاجئين الموجدين بصورة غير مشروعه في بلد الملجأ فتمتنع الدول عن فرض العقوبات الجزائية بسبب دخولهم أو وجودهم غير القانون.ويتوجب على اللاجئين الذين يدخلون إقليم دولة ما أو يوجدون فيه دون إذن ،قادمين مباشرة من إقليم كانت حياتهم وحريتهم مهددة،إن يقدموا أنفسهم إلى السلطات المختصة دون إبطاء وان يبرهنوا على وجاهة أسباب دخولهم أو وجودهم غير القانوني.كما تمتنع الدول عن فرض غير الضروري من القيود على تنقلات هولاء اللاجئين ولا تطبق هذه القيود إلا ريثما يسوى وضعهم في بلد الملاذ أو ريثما يقبلون في بلد آخر وعلى الدول أن تمنح اللاجئين المذكورين مهله معقولة و كذلك كل التسهيلات الضرورية ليحصلوا على قبول بلد آخر بدخولهم إليه.

4- معاملة اللاجئ السوري بنفس معاملة المواطن، كما هو الحال في تركيا.

5- فتح مراكز لتعليم اللغة التركية للاجئين السوريين في تركيا وبشكل مجاني، ليتسنى للاجئين السوريين فهم اللغة التركية وبالتالي الاندماج في المجتمع التركي، بالاضافة الى الحد من حالات الغبن في التعاقد نتيجة كتابة العقود القانونية باللغة التركية.

المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

1- الاتفاقية الخاصة بالعمال المهاجرين.

2- اتفاقية حقوق الطفل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

3- آيت قاسم حورية: تطور الحماية الدولية للاجئين- رسالة دكتوراه في العلوم- جامعة مولود معمري بتيزي وزو-مارس2014 .

4- أيمن اديب سلامة: الحماية الدولية لطالب اللجوء- دار النهضة العربية- القاهرة- 2004.

5- تقرير لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان حول النازحون واللاجئون السوريون في (سورية ومصر والاردن ولبنان

6- جمال عبد الناصر مانع، القانون الدولي العام(المخل والمصادر)، دار النشر للعلوم والتوزيع بعنابة، الجزائر،2005

7- حقوق الإنسان وحماية اللاجئين- برنامج التعليم الذاتي- رقم ٥ - المجلد الثاني- منشو رات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – ديسمبر-٢٠٠٦

8- حقوق الإنسان وحماية اللاجئين- برنامج التعليم الذاتي- رقم ٥- المجلد الثاني- منشورات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين- ديسمبر ٢٠٠٦

9- د. ابراهيم دراجي: مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها- ملتقى علمي في جامعة نايف- الرياض- 2011.

10- د. أيت قاسي حورية: تطور الحماية الدولية للاجئين- رسالة دكتوراه- جامعة مولود معمري-2014

11- د. عبدالله حمادة: ازمة اللاجئين السوريين في تركيا -المنتدى الاقتصادي السوري.

12- د. فؤاد ديب: المركز القانوني للأجانب – هيئة الموسوعة العربية سورية .

13- د. فؤاد شباط: المركز القانوني للأجانب في سورية- منشورات جامعة دمشق- ١٩٨٦.

14- د .مجد الدين خربوط: القانون الدولي الخاص الجنسية ومركز الأجانب – منشورات جامعة حلب- كلية الحقوق – ٢٠٠٦.

15- د .هشام علي صادق: الجنسية والموطن ومركز الأجانب – المجلد الثاني- في مركز الأجانب – الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية – الطبعة الأولى- ١٩٧٧

16- سليم معروق، حماية اللاجئين زمن النزاعات المسلحة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي الإنساني، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008 / 2009 .

17- عمر سعد الله،معجم في القانون الدولي المعاصر،ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، الطبعة الاولى2005

18- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

19- فرار الملايين : أزمة اللاجئين العراقيين- زيارة وفد من منظمة العفو الدولية إلى سورية – حزيران- 2007.

20- ليلى زروقي: دور البرلمان في حماية حقوق طالبي اللجوء السياسي والهجرة من مخاطر الحجز الاداري التعسفي- الفكر البرلماني- العدد14-

21- مكتب مفوض الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد البرلماني الدولي- حماية اللاجئين- دليل القانون الدولي للاجئين- مركز الاهرام للترجمة والنشر- 2001.

22- نيس اديب سلامة الهلسة: المركز القانوني للاجئ غير الفلسطيني في الاردن- مؤتة للبحوث والدراسات- المجلد 21- العدد2- 2006

ثانيا: المراجع الاجنبية

1- Jean Allain, 2001, "The jus cogens Nature of non-refoulement", International Journal of Refugee Law, Volume 13, Issue 4.

2- Kalin et al.; Zimmermann ed. (2011).The 1951 Convention Relating to the Status of Refugees and Its 1967 Protocol: a Commentary; Article 33, para. 1. New York: Oxford University Press Inc.

3- Refugees and others of concern to usher 1997 statistical over view ,unit nations high commissioner for refugees, July ,1998.

ثالثا: مواقع شبكة المعلومات الدولية

1- خالد الربيع، حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي، مقال منشور بموقع مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت.
http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jsis/homear.aspx?id=8&Root=yes&authid=1111

1- تقرير موجز لمنظمة العفو الدولية:
EUR 44/009/ 2013 :وثيقة رقم http://ow.ly/rSsFA

2- http://aranews.org/2013/11 /

3- http://www.orient-news.net/ar/news_show/6697

4- http://www.eqtsad.net/read/13204

5- http://www.umayyapress.com/)

7- aljumhuriya.net/26793?print=pdf

الأمن النفسي وأثره على توافق اللاجئين السوريين في المجتمعات الجديدة

أ.د. فكري لطيف متولي* والباحثة: نهى عبدالحميد عبدالعزيز**

مقدمة

حظيّ الأمن النفسي باهتمام العديد من علماء النفس، ومن أشهر هؤلاء العلماء العالم ماسلو Maslow الذي وضع ترتيباً هرمياً للحاجات في أدناه الحاجات الفسيولوجية مثل: الحاجة إلى الطعام والماء والأكسجين والراحة والنشاط والجنس والإشباع الحسي، وهي حاجات أساسية للحفاظ على بقاء النوع، وعندما تشبع هذه الحاجات ينتقل الفرد إلى إشباع الحاجات في المستوى الأعلى كالحاجة إلى الأمن والانتماء وتقدير الذات واحترامها، وأخيراً تحقيق الذات كما أشار العالم أيركسون Erikson بدوره إلى أن الحاجة إلى الأمن النفسي هي أول الدوافع النفسية الاجتماعية التي تحرك السلوك الإنساني وتوجهه نحو غايته، وأن المرء إذا أخفق في تحقيق حاجته إلى الأمن فإن ذلك يؤدي إلى عدم القدرة على التحرك والتوجه نحو تحقيق الذات، والفشل في تحقيق الذات يؤدي إلى اليأس[1].

ويتأثر الأمن النفسي بخبرات الفرد السابقة خاصة خبراته مع الأسرة، لأنها أول مؤسسة يتعامل معها، ويؤكد ماسلو Maslow أهمية الحاجة إلى الأمن النفسي من خلال نظريته التي تقوم على أساس أن الحاجات للأمن النفسي لا تتساوى في أهميتها وفي قوتها الدافعة وفي إلحاحها طلباً للإشباع، ويعتقد أن الحاجة إلى الأمن النفسي لا تظهر عند الفرد إلا بعد أن تشبع حاجاته الفسيولوجية ولو جزئياً.

وعندما يتمكن الفرد من إشباع حاجته للأمن النفسي فإنه يسعى إلى تحقيق الحاجات الأخرى التي تلي الحاجة للأمن النفسي، وتقع فوقها في الترتيب الهرمي للحاجات[2].

* – **الأستاذ الدكتور: فكري لطيف متولي**: أستاذ الصحة النفسية – جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، منشور له 16 بحثاً في مجلات علمية محكمة، ومشترك ببحوث في 8 مؤتمرات دولية، كما نشر 12 كتاباً متخصصاً في الصحة النفسية، وقام بتنفيذ 15 ورشة عمل ودورات واقعية وأون لاين.

** – **الباحثة: نهى عبدالحميد عبدالعزيز**: مدير المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، ماجستير إدارة المؤسسات 2011م، ومشرفة على وحدة التدريب في مؤسسة التربية والتأهيل.

[1] الأمن النفسي لدى العاملين بمراكز الإسعاف بمحافظات غزة وعلاقتها ببعض سمات الشخصية ومتغيرات أخرى. جهاد الخضري (2003). رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة.

[2] الأمن النفسي وعلاقته ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة آل البيت. أماني الغرايبة (2004). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة آل البيت، عمّان، الأردن.

لذا يعد الشعور بالأمن النفسي من المطالب الأساسية لجميع الأشخاص في كل فئات المجتمع باختلاف خصائصهم، إذ لا يمكن فهم حاجات الفرد بمعزل عن شعوره بالأمن النفسي، فالكثير من المطالب الأخرى تظهر أهميتها وتبرز عند تحقيق المطلب الأساسي للأشخاص والمتمثل في الأمن النفسي[3]، ويختلف الوضع بعض الشيء بالنسبة لمرحلة المراهقة، نتيجة لكل المتغيرات والتطورات النمائية الهائلة التي تحدث فيها، بالإضافة إلى التعقيدات المختلفة المرتبطة بهذه المرحلة الحساسة والحرجة سواء من الناحية الفسيولوجية أو الانفعالية أو الاجتماعية [4]، وتوجد عوامل عدة تؤدي إلى ضعف شعور الفرد بالأمن النفسي بدءاً من مرحلة الطفولة، فالنقد والنبذ والعقاب والتهديد، وعدم وجود اتجاهات ثابتة في المعاملة الوالدية، والتفرقة بين الأبناء، وضعف استقرار العلاقة بين الوالدين وغيرها من العوامل، تجعل الفرد يفقد الشعور بالأمن النفسى منذ طفولته مما يؤدي إلى أن يعيش حياته بصورة مضطربة وقلقة، وينتج عن ذلك سوء التوافق وسوء الصحة النفسية، مما ينعكس بدوره على دافعيته نحو الحياة، بمعنى أن ضعف الأمن النفسي لدى الفرد يؤثر على دافعية إنجازه وتوافقه النفسي[5].

مشكلة الدراسة :

لاحظ الباحثان من واقع التجارب الحياتية أن اللاجئين السوريين يواجهون مشكلات كثيرة وإحباطات متعددة خلال حياتهم في البلدان المختلفة، لعل من أهمها الخوف من المستقبل العام، وقلق المستقبل الوظيفي، ومشكلات الخوف من التعامل مع الآخرين، ولعل من أسباب هذه المخاوف المتعددة التي تشمل معظم حياة الإنسان هو ضعف الشعور بالأمن النفسي سواء كان ذلك نابعاً من ذاته أو من عوامل مادية وبشرية من حوله، لذا فإن الأمن النفسي يعد عصب الحياة والعنصر الأساسي في شعور الفرد بالطمأنينة، والذي يساعد بدوره في تحقيق الإنجازات المثمرة والتوافق في مختلف جوانب الحياة الإنسانية، ويمكن بلورة مشكلة الدراسة الحالية في السؤال التالي :

"ما أثر برنامج للأمن النفسي على توافق اللاجئين في المجتمعات الجديدة ؟"

---

[3] المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالأمن النفسي لدى أهالي البيوت المدمرة خلال العدوان الإسرائيلي على محافظة غزة. نجاح السميري (2010). مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، 24 (80)، 215.

[4] الشعور بالوحدة النفسية لدى عينات من اللاجئين والمراهقات بالمملكة العربية السعودية. فهد الدليم، جمال عامر (2004).جامعة الملك سعود، كلية التربية، مركز البحوث التربوية.

[5] التكيف والصحة النفسية. محمد الهابط (1983). ط 2، الإسكندرية: مكتبة الجامعي الحديث.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1- التعرف على تأثير برنامج الأمن النفسي على توافق اللاجئين في المجتمعات الجديدة .

2- الكشف عن تأثير برنامج الأمن النفسي على التوافق لدى اللاجئين في المجتمعات الجديدة .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة الحالية في جانبين أساسين هما:

أ-الجانب النظري:

يمكن أن تسهم في معالجة بعض القضايا الانسانية المهمة الخاصة بالأمن النفسي لدى اللاجئين وأثره على التوافق لديهم، لما لهذه القضية من أثر فعَّال في تلبية حاجيات هؤلاء اللاجئين.

ب-الجانب التطبيقي:

تبرز الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية في سعيها للكشف عن تأثير برنامج للأمن النفسي، الذي ينظر إلى أمن اللاجئ بنظرة شمولية تتعدى الجانب المادي إلى الجانب المعنوي؛ بهدف تحقيق الحياة الكريمة والآمنة للاجئين.

مصطلحات الدراسة

1- الأمن النفسي Psychological Security

هو عملية إشباع الفرد للحاجات التي تثير دوافعه بما يحقق الرضا عن نفسه، والارتياح للتخلص من التوتر الناشئ عن الشعور بالحاجة، وتوفير الهدوء النفسي والاطمئنان لديه، والقدرة على مواجهة الإحباطات التي يتعرض لها[6].

3- التوافق Adjustment

هو توافق الفرد مع ذاته، ومع الوسط المحيط به، وكلا المستويين لا ينفصل عن الآخر، وإنما يؤثر فيه ويتأثر به، فالفرد المتوافق ذاتياً متوافق اجتماعياً، ويعرف التوافق الذاتي كذلك بأنه قدرة الفرد على التوفيق بين دوافعه وأدواره الاجتماعية المتصارعة مع هذه الدوافع بحيث لا يكون هناك صراع داخلي[7].

---

[6] الأمن النفسي وعلاقته بالتحصيل الدراسي لدى طلاب رعاية الأيتام في الرياض. عبد الله السهلي (2004). رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية – قسم العلوم الاجتماعية – رعاية وصحة نفسية، الرياض.

[7] الصحة النفسية. جمال أبو دلو (2009). الأردن، عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

حدود الدراسة

- **الحدود البشرية:**

اقتصرت الدراسة الحالية على عينة قوامها (10) لاجئاً سوريا في مصر.

- **الحدود الزمنية:**

تم التطبيق الميداني لهذه الدراسة خلال عام 2017م.

الخلفية الأدبية للدراسة :

مفهوم الأمن النفسي:

تختلف الآراء وتتنوع التفسيرات حول تعريف الأمن النفسي، ويرجع ذلك إلى أن الأمن النفسي كمفهوم يتأثر بالعديد من العوامل سلباً وإيجاباً، وهو مفهوم مركب لتأثره بالتغيرات السريعة سواء أكانت تغيرات تكنولوجية أو اقتصادية أو اجتماعية، ولذا فإن شعور الفرد بالأمن النفسي مرتبط بذاته ومدى إشباع حاجاته النفسية الاجتماعية، ومعنى الأمن في اللغة كما ورد في المعجم الوسيط الطمأنينة وعدم الخوف، فيقال: آمن آمناً وأمانة إذا اطمأن ولم يخف فهو آمن وأمين، ويقال آمن فلان على كذا إذا وثق به واطمأن إليه [8]، وفي لسان العرب يرى ابن منظور أن الأمن لغة يعني الأمان والأمانة، وقد أمنت فأنا آمن، والأمن ضد الخوف، وفي التنزيل العزيز: (وآمنهم من خوف)، وفي المورد نجد أن كلمة أمن قد تشمل المعاني التالية: السلام والطمأنينة والثقة والصفة تدل على أن الشخص واثق مطمئن، أي أن الإحساس بالأمن متمثل في الطمأنينة والثقة والتحرر من الخطر [9]، أي أن الأمن هو الأمانة ضد الخوف، والأمن ضد، والأمنة والأمن والمأمن موضع الأمن، حيث يشير التعريف اللغوي للأمن إلى مسألة التداخل بين الإحساس بعدم الخوف والأمن النفسي، فضلاً عن التقاطع مع مفهوم الطمأنينة وإحساس الفرد بالرضا والراحة النفسية، أما من حيث الاصطلاح اختلفت مفاهيم الأمن النفسي باختلاف الباحثين واختلاف زاوية نظر كل منهم لهذا المفهوم الهام، ولم يخل الأمر من بعض التداخل مع المفاهيم النفسية الأخرى كالطمأنينة الانفعالية، والأمن الذاتي، والأمن الانفعالي، ويقصد بالأمن النفسي بحسب ماسلو (1972) شعور الفرد بالقبول والانتماء والألفة، وندرة الشعور بالتهديد والخطر والقلق؛ بصورة تعكس حقيقة الجنس البشري بأنه ودود وخير ويشعر بالثقة نحو الآخرين والتسامح والتعاطف والتعاون معهم والتفاؤل والسعادة والاستقرار العاطفي والميل إلى الانطلاق والتجاوب مع الواقع والخلو من الاضطرابات العصبية [10].

---

[8] المعجم الوسيط، مصطفى إبراهيم (1972). (1)، القاهرة.

[9] قاموس المورد. منير بعلبكي (1994).بيروت: دار العلم للملايين.

[10] مستويات الأمن النفسي لدى الشباب الجامعي. علي سعد (1999).مجلة دمشق، 15، (1)، 297 - 333.

فالأمن النفسي هو سكون النفس وطمأنينتها عند تعرضها لأزمة تحمل في ثناياها خطراً من الأخطار، كذلك شعور الفرد بالحماية من التعرض للأخطار الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية المحيطة به، وهو شعور الفرد بتقبل الذات والآخرين، والتحرر من الخوف والاعتماد والتردد، ووضوح الأهداف، وعكس ذلك يشير إلى عدم الشعور بالأمن النفسي، ويعرف الأمن النفسي أنه شعور الفرد بأنه محبوب ومقبول ومقدر من الآخرين، وندرة شعوره بالخطر والتهديد وإدراكه أن الآخرين ذوي أهمية نفسية في حياته، خاصةً الوالدين؛ فهما يستجيبان لحاجاته ويتواجدان معه بدنياً ونفسياً لرعايته وحمايته[11].

وعرف عبد المجيد نشواتي[12] الأمن النفسي بأنه عدم الخوف، والشعور بالطمأنينة والحب والقبول والاستقرار والانتماء والحماية والرعاية والدعم والسند، عند مواجهة المواقف، مع القدرة على مواجهة المفاجآت وإشباع الحاجات، وترى زينب شقير[13] أن الأمن النفسي عبارة عن شعور مركب يحمل في طياته شعور الفرد بالسعادة والرضا في حياته، مما يحقق الشعور بالسلام والاطمئنان، وأنه محبوب ومتقبل من الآخرين بما يمكنه من تحقيق قدر أكبر من الانتماء للآخرين؛ مع إدراك اهتمام الآخرين به، وثقتهم فيه حتى يستشعر قدراً من الدفء والمودة؛ تجعله في حالة أمن واستقرار، وتضمن له قدراً من الثبات الانفعالي والتقبل الذاتي، ومن ثم توقع حدوث الأحسن في الحياة مع إمكانية تحقيق رغباته في المستقبل، ويعرف جميل الطهراوي[14] الشخص الآمن نفسياً بأنه الشخص الذي يشعر أن حاجاته مشبعة، وأن المقومات الأساسية لحياته غير معرضة للخطر، والإنسان الآمن نفسياً يكون في حالة توازن أو توافق أمني، وفي حالة حرمانه من الأمن يكون فريسة للمخاوف مما ينعكس سلباً على مختلف جوانب حياته.

أهمية الأمن النفسي:

يعتبر الأمن النفسي من أهم ركائز ومقومات الحياة لكل أفراد المجتمع، فإذا ما وجد الإنسان ما يهدده في نفسه، وماله، وعرضه، ودينه، هرع إلى ملجأ ينشد فيه الأمن، والأمان والسكينة، كما تعد الحاجة إلى الأمن النفسي من أبرز الحاجات التي تقف وراء استمرارية عجلة السلوك البشري، إذ لا يمكن فهم حاجة الفرد للشعور بالأمن بمعزل عن بقية الحاجات، حيث تعد هذه الحاجات عملاً أساسياً تندرج تحته جميع أنواع السلوك، فعندما تشبع حاجة الفرد، فأنه يشعر بالأمن، والاطمئنان فيما يرتبط بتلك الحاجة، ويؤكد ماسلو أهمية الحاجة إلى الأمن في نظريته التي تقوم على أساس أن الحاجات لا

---

[11] Peer relationship and treadlescents perception of security in the child – mother relationship. Kerns, K. ; Klepac, L. & Coie, A. (2001).Developmental Psychology, 32, 457.

[12] علم النفس التربوي. عبد المجيد نشواتي (2004). ط2، عمَان، الأردن: دار المسيرة.

[13] مقياس التوافق النفسي لمستجدات الإعاقة. زينب شقير (2003). كراسة تعليمات، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

[14] الأمن النفسي لدى طلبة الجامعات في محافظات غزة وعلاقته باتجاهاتهم نحو الانسحاب الإسرائيلي. جميل الطهراوي (2007). مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية). 15 (2)، 979 – 1012.

تتساوي في أهميتها، وفي قوتها الدافعة، وفي إلحاحها طلباً للإشباع [15]، ويعد الأمن النفسي عاملاً مهماً من العوامل التي تؤدي بالفرد إلى الصحة النفسية، وبالتالي إلى شخصية ناضجة إيجابية، ويرى ماسلو في نظريته عن الدافعية أن الحاجة إلى الأمن والانتماء والمحبة، حاجات أساسية يعتبر إشباعها مطلباً رئيسياً لتوافق الفرد، بينما يشكل عدم إشباعها مصدراً لقلقه وشعوره بعدم الأمن، لذا فالأمن النفسي له أهمية كبرى، وبالتالي ينبغي توفيره للمجتمع ككل، بما في ذلك اللاجئين لما له من آثار جانبية على حياتهم، مما ينعكس ذلك على استقرار المجتمع، فعدم توفر الأمن له آثار عكسية على الفرد والمجتمع [16] .

وقد توصلت دراسة عبد الله السهلي (2004 ، 25) أن الأمن النفسي هو من الأسباب المهمة والرئيسية في ارتفاع المستوى التحصيلي للطلاب، فطمأنة البال، وسكون القلب، وتحفز الطلاب، وتحسن وتطور تحصيلهم الدراسي، فالأمن النفسي عامل مهم من العوامل التي تؤدي بالفرد إلى الصحة النفسية، ومن ثم إلى شخصية ناجحة إيجابية، ويؤكد ماسلو على أهمية الحاجة إلى الأمن النفسي من خلال نظريته التي تقوم على أساس أن الحاجات لا تتساوى في أهميتها وفي قوتها الدافعة، وفي إلحاحها طلباً للإشباع .

خصائص الأمن النفسي:

للأمن النفسي مجموعة من الخصائص، فهو ظاهرة تكاملية تراكمية معرفية فلسفية اجتماعية كمية وإنسانية، ومن أهم خصائص الأمن النفسي كما ذكرها علي سعد [17] (1999 ، 19) ما يلي:

1- **الحاجات النفسية**

تستند إلى الطاقة النفسية، ويعبر عنها في مستويات من الكبت والتوتر والسيطرة والإرادية والانفعالية والاندفاعية الشخصية، قابلة للقياس في ضوء محك للإنجاز الشخصي والاجتماعي؛ حيث يؤثر ويتأثر أمن الشخص النفسي بهما، فضلاً عن أثر نمط الشخصية ومفهوم الذات لديها.

2- **الخصائص المعرفية الفلسفية**

يتحدد الأمن النفسي أول ما يتحدد بقيمة الأشياء والموضوعات المهددة للذات ومعانيها المعرفية ، إذ قلما نخشى أو نهدد أو يساء إلى اتزاننا ونسلك سلوكاً مادياً يجسد ذلك، قبل أن يكون قد حكمنا

---

[15] الأمن النفسي وعلاقته بالتحصيل الدراسي لدى طلاب رعاية الأيتام في الرياض. عبد الله السهلي (2004). رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية – قسم العلوم الاجتماعية – رعاية وصحة نفسية، الرياض.

[16] العلاقة بين القيم الدينية والأمن النفسي لدى طلبة جامعة اليرموك. صباح أبو بكرة (1993). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمّان، الأردن.

[17] مستويات الأمن النفسي لدى الشباب الجامعي. علي سعد (1999).مجلة دمشق، 15، (1)، 297 – 333.

مسبقاً أفكاراً معرفية فلسفية تشكل جزءاً من منظومتنا المعرفية بطبيعة ونمط السلوك الذي نسلك، إن اتجاهاتنا السلبية وتقويماتنا المعرفية الفلسفية تلعب دوراً فاعلاً في تحديد آثارها، فمشاعر القلق والخوف والإحساس بالرفض ترتبط بشكل أساسي بالقيمة الفلسفية التي تقوم فيها أسباب تلك المشاعر، لذا يوجد فرق كبير بين شخص يقومِ الحياة بمتغيراتها تقويماً عالياً ويعتبرها جديرة بالحياة والعمل من أجلها، وبين آخر يعتبرها عبئاً وغير جديرة بأن تعاش.

3- **الخصائص الاجتماعية**

العلاقات مع المجتمع ليست علاقات خارجية تفرضها ظروف بعيدة عن الذات، عن طريق علاقة ما مع القوانين، والنسيج الاجتماعي المستقل نظرياً عن نسيج هذا الذات، وإنما علاقة تنطبع وفق التنشئة الاجتماعية في وجدان الفرد وخريطته المعرفية، وتصبح قادرة على العمل داخل الفرد حتى في غياب عامل المباشرة في العلاقة مع الفلسفة الاجتماعية وتشريعاتها المكتوبة، ولذا يصعب الحديث عن أمن نفسي شخصي دون هوية اجتماعية محددة، فالذي يهدد الاستقرار النفسي في مجتمع ما قد لا يثير أدنى درجات الاهتمام في مجتمع آخر.

4- **الخصائص الكمية**

يتضمن مفهوم الأمن النفسي على وجود مقدار كمي له وزن لا يمكن قياسه ويظهر على شكل سلوك أو طاقة، وهذا ما يجعل الأمن النفسي معقولاً ويستند إليه عمل تشخيصي يصنف أنماط الشخصيات إلى سلوك آمن بمقدار أو شخصية آمنة بمقدار، وهذا الفهم الكمي للأمن النفسي يوفر إمكانية التدخل العلمي على مستويات القياس والتشخيص والعلاج.

5- **الخصائص الإنسانية**

الأمن النفسي سمة يشترك فيها أبناء البشر مهما كانت مراحلهم العمرية أو مستوياتهم الاجتماعية أو الثقافية أو المعرفية، وبالتالي فهو سمة إنسانية، ولذا تحصين السمة والتدخل للتأثير الإيجابي بمستويات عدم أمنها هو مهمة إنسانية تؤدي إلى إنسانية آمنة ومبدعة منتجة.

أبعاد الأمن النفسي:

توصلت دراسة إياد أقرع [18] إلى أن الأمن النفسي عدة أبعاد، وتنقسم هذه الأبعاد إلى قسمين، القسم الأول ويعرف بالأبعاد الأساسية أو الرئيسية، أما القسم الثاني تعرف بالأبعاد الثانوية أو الفرعية، وذلك على النحو الآتي:

[18] الشعور بالأمن النفسي وتأثيره ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية. إياد أقرع (2005). رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، عمّان، الأردن.

أ- الأبعاد الأساسية وتنطوي على:

- الشعور بالسلامة والسلام وغياب مهددات الأمن مثل الخطر والعدوان والجوع والخوف.
- الشعور بالتقبل والحب وعلاقات الدفء والمودة مع الآخرين، ومن مظاهر ذلك الاستقرار، والزواج، والوالدية.
- الشعور بالانتماء إلى الجماعة والمكانة فيها، وتحقيق الذات، والعمل الذي يدر دخلاً يكفي لحياة كريمة في الحاضر والمستقبل.

ب- الأبعاد الثانوية وتنطوي على:

- إدراك الآخرين بوصفهم ودودين وأخيار.
- إدراك العا لم والحياة بأنهما بيئة سارة.
- الشعور بالسعادة والرضا.
- الثقة بالآخرين وحبهم.
- التسامح مع الآخرين.
- الانطلاق والتحرر والتمركز حول الآخرين.
- تقبل الذات والتسامح معها والثقة بالنفس.
- الشعور بالكفاءة والاقتدار والقدرة على حل المشكلات.
- المواجهة الحقيقية الواقعية للأمور.

الحاجة إلى الأمن النفسي:

تأتي الحاجة إلى الأمن في نظرية ماسلو للدوافع في المرتبة الثانية بعد الحاجات الفسيولوجية مباشرة، فالإنسان يطلب الأمن، ويتجنب كل ما يهدده، وبما أن انخفاض مستوى التحصيل الدراسي يهدد مستقبل اللاجئ الدراسي والمهني، فينتج عن هذا نقص في الحاجة إلى الأمن لدى الطلاب من ذوي التحصيل المنخفض، لذا فإن هذا التدني أو التعثر الدراسي يحتاج إلى إشباعه، وكذلك الحال لدى أقرانهم العاديين.

والحاجة إلى الأمن هي حاجة مركبة تتضمن ثلاثة أبعاد، ويترتب على كل بعد مجموعة من الأعراض، وهذه الأبعاد تتبدى في حاجة الفرد إلى الشعور بأن الآخرين يتقبلونه ويحبونه، فالفرد الذي لا يشعر بالأمن يحس بأنه غير محبوب، وأن الذين يعيشون معه لا يحملون له المودة والمحبة، ليس ذلك فحسب بل أن الفرد يحتاج إلى الشعور بالانتماء والولاء لأسرته ووطنه ومكانته الاجتماعية وسط الجماعة التي يعيش فيها، والفرد الذي لا يشعر بالأمن يشعر بالعزلة والوحدة النفسية، وإن احتياج الفرد إلى الشعور بالسلام والاطمئنان هو أحد الحاجات الملحة لديه والتي تحتاج إلى إشباع، وقد أشارت دراسة

روتر (Rutter, 1990) إلى أن شعور الفرد بالثقة والكفاءة ناتج عن شعوره بوجود علاقة حميمة دافئة تربطه بالآخرين؛ لاسيما والديه، ويؤدي عدم وجود مثل هذه العلاقة إلى فقد الشعور بالثقة والتردد وعدم الاطمئنان للعالم المحيط به.

أعراض الشعور بالأمن النفسي:

عندما قدم ماسلو (Maslow, 1954)[19] تنظيمه الهرمي للحاجات، ونظراً لما كان له في ذلك الوقت من اهتمامات في إجراء الدراسات والبحوث الإكلينيكية؛ ونتيجة لما لاقته هذه النظرية من نجاح حينذاك، تم نشر هذه الدراسة في مجلات علمية دورية، وقام بعد ذلك بتصميم اختبار أسماه اختبار الطمأنينة النفسية أو اختبار الأمن النفسي واحتوى على مجموعة عبارات لقياس درجة الأمن النفسي لدى الأفراد الأسوياء وغير الأسوياء، واستطاع أن يجمع أعراضاً مختلفة للأمن النفسي ومقابلها لانعدام الأمن النفسي، من أهمها:

- الشعور بأن الفرد محبوب ومقبول، وأن الأفراد ينظرون له بالدفء.
- الشعور بالانتماء والألفة مع العالم من حوله، وأن له مكانة بين الجماعة.
- الشعور بالأمن وعدم القلق وشعور نادر بالتهديد والخطر.
- إدراك الآخرين بأنهم طيبون ولديهم حب للخير.
- إدراك الحياة والعالم كمكان سعيد، وفيه الود وحب الخير والميل فيه كأخوة.
- الميل أو النزعة نحو توقع حدوث الخير والتفاؤل بشكل عام.
- النزعة نحو السعادة والقبول والقناعة والرضا.
- نزعة للتركيز حول العالم بدلاً من التركيز حول الذات أو التمركز حول الأنا.
- تقبل المشكلات بسهولة ويسر والعمل على حلها بموضوعية وجرأة وإيجابية.
- سهولة التكيف مع الواقع ونقص نسبي في النزاعات العصابية الذهنية.
- نزعة نحو التعاون والتعاطف والمبادرة في الاهتمام بالآخرين.

خصائص الفرد الذي يتمتع بالشعور بالأمن النفسي:

يمكن تلخيص أهم خصائص الفرد الذي يتمتع بالأمن النفسي ويشعر به، والفرد الذي لا يشعر بالأمن النفسي على النحو التالي:

[19] Motivation and personality. Maslow, A. (1972). New York: Pennsylvania University Presses.

أ–الشعور بالأمن النفسي Psychological Security Feeling

الإحساس بالأمن النفسي ينبثق من درجة إشباع الفرد بالحاجة إليه، والحاجة مرتبطة بالدافع الإنساني وناشئة عنه، فعندما ينشط دافع لدى الفرد يحس بأن شيئاً ينقصه، فيحتاج إلى إشباع هذا النقص عن طريق البحث؛ فإن الحاجة هي حالة من التوتر ناتجة عن نقص ضروري لمؤثرات اجتماعية أو نفسية، وهذه الحالة من النقص قد تكون حاصلة أو على وشك أن تحصل، لأنها هي المحرك الأساسي للسلوك والذي يتدرج من الحاجة الأقوى تأثيراً إلى الحاجة الأقل تأثيراً[20].

ويعني الشعور بالأمن النفسي الشعور بالطمأنينة النفسية التي يستطيع الفرد من خلالها تحقيق كل ما يحلم به ويتمناه، وتعد الحاجة إليه هي أحد أهم الحاجات النفسية التي تؤثر في معظم الحاجات النفسية الأخرى، لأن إشباعها يجعل الفرد يشعر بالراحة والطمأنينة النفسية فيبحث عن حاجة أخرى أهم.

ب- عدم الشعور بالأمن النفسي Lack of psychological sense of security

أوضح ماسلو Maslow أن توافق الفرد في مراحل نموه المختلفة يتوقف على مدى شعوره بالأمن والطمأنينة في طفولته، فإذا تربى في جو دافئ وآمن سينمو بشكل سوي، ويصبح قادراً على تحقيق ما يريد، ويعد فقدان الإحساس بالأمن النفسي مصدراً أساسياً للاضطرابات النفسية والانحرافات السلوكية، وتوجد دراسات عدة أشارت إلى أن اللاجئين والراشدين الذين يعانون من اضطرابات نفسية وانحرافات سلوكية يكونون قد حرموا من الأمن طوال مرحلة طفولتهم إما بسبب وفاة أحد الوالدين أو كلاهما وإما بسبب الإهمال أو بسبب تصدع الأسرة .[21]

مهددات الأمن النفسي:

إن انعدام الشعور بالأمن النفسي يكون سبباً في حدوث الاضطرابات النفسية أو قيام الفرد بسلوك عدواني تجاه مصادر إحباط حاجته إلى الأمن وقيامه باتخاذ أنماط سلوكية غير سوية من أجل الحصول على الأمن الذي يفتقر إليه، أو الانطواء على النفس من أجل المحافظة على أمنه، فتأثير انعدام الأمن يختلف من شخص إلى آخر ومن مرحلة عمرية إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، ومن أهم الأسباب التي تهدد الأمن النفسي ما يلي:

1- تأخر إشباع الدوافع النفسية الذي يؤدي إلى القلق، واختلال الحياة الانفعالية .

---

[20] أثر برنامج إرشادي نفسي تربوي على تنمية الشعور بالأمن النفسي لدى اللاجئين الخاضعين (الملاحظة الأكاديمية). سميرة الهاشمية (2008). رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة تونس.

[21] الصحة النفسية في ضوء علم النفس والإسلام. محمد عودة، كمال موسى (1984). الكويت: دار القلم.

2- الخجل، والقلق، والخوف، والانطواء، وكره المدرسة، والأمراض النفسية، مشاكل يمكن أن تؤثر على تحقيق الأمن النفسي للطلبة وإيجاد الحلول لها من المهمات المقترحة لإدارة الأمن الوقائي، ومن الحلول التي يقترحها علي القرني (2002 ، 213) هي تزويد المدارس بعدد كافي من المشرفين التربويين لمساعدة المعلم في التعامل مع الطلاب، وتحقيق العدل بين الطلاب، واحترام وجهات نظرهم، وتكثيف المرشدين الطلابيين لمساعدة الطلاب ذوي المشكلات النفسية.

3- توصلت دراسة فايزة الشندودية (2011) إلى أن فقدان الشخص لعنصر التقدير، والحب من قبل الآخرين، يعني فقدان الدلالة الوحيدة التي تمنحها الحياة، أي انسلاخها من النطاق الاجتماعي الذي يميز الإنسان عن غيره، فسبب نشأة بعض الأمراض النفسية الخطيرة التي تطبع على بعض الشخصيات التي حرمت من الحب ومن التقدير الاجتماعي من حيث انسحاب ذلك على سلوك الشخصية الإنطوائية، وسلوكها العدواني الذي يعد تعويضاً عن فقدانها التقدير، والحب .[22]

4- توصلت دراسة إياد الأقرع (2005) إلى أن أبرز مهددات الأمن النفسي إصابة الإنسان بالعديد من الأمراض التي قد يكون سببها متعلق بالوراثة، أو بالمؤثرات البيئية المحيطة بالفرد، ويجعله أكثر حاجة إلى الشعور بالأمن من جانبه، ومن هذه الأمراض الخطيرة مثل السرطان وأمراض القلب، وما يصاحبها في كثير من الأحيان من توتر وقلق مرتفع واكتئاب وشعور عام بانعدام الأمن النفسي.

5- أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة من قبل الوالدين، ومعاملتهم الفاشلة في إشباع حاجات الطفل النفسية، والجسمية في حدود المعقول، ومنها أساليب الرفض السافر، والقسوة المفرطة، والتفرقة في المعاملة بين الأبناء، والتذبذب في المعاملة، والأساليب التي قد تؤدي إلى الشعور بالذنب، وكذلك أسلوب الحماية الزائدة، إذ ظهر أن لهذه الأساليب أثرها في نمو شخصيته واستقراره النفسي .[23]

6- الخلاف العنيف بين الوالدين، الذي يستخدم فيه أساليب تعسفية مثل الضرب، والتهديد، والشتم الذي يؤدي إلى تهديد الأبناء، وشعورهم بعدم الطمأنينة النفسية .[24]

دور الأسرة في تنمية الأمن النفسي:

تعد الأسرة الخلية الأولى في إشباع شعور الفرد بالأمن النفسي، بحكم أنها أول مؤسسة اجتماعية يتطبع منها سلوك الفرد، فإذا صلحت صلح المجتمع وإذا فسدت فسد المجتمع، وتشكل الأسرة أحد أهم

---

[22] بعض القيم الدينية وعلاقتها بالأمن النفسي لدى طلبة الصف الثاني عشر بمحافظة مسقط. فايزة الشندزدية (2011). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة نزوى، سلطنة عمان.

[23] تقدير الذات في علاقته بالتنشئة الوالدية والأمن النفسي. علاء الدين كفافي (1990). المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 35 (7)، عمّان، الأردن: 52 – 53.

[24] دليل التربية الأسرية. عبد الكريم بكار (2002).عمّان: دار الإعلام.

المصادر في إشباع حاجة الفرد إلى الشعور بالأمن النفسي، لأنها من أقوى المؤثرات التي تشكل سلوكه وتحدد اتجاهاته ومعتقداته، كما تنمي لديه قيمة الاعتزاز بالنفس ، ويؤكد وولبي (Wolbi, 1965) في دراسته أن أهم وظيفة للأسرة هي رعاية الأبناء والاستمرار في تقديم الرعاية لهم حتى ينمو لديهم الشعور بالحب والتقبل والدفء الاجتماعي، ومن ثم يتولد لديهم حسن الاحترام لوالديهم، ويشعرون بأن هناك من يحترمهم ويحبهم ويقدرهم ، ويشير روتر (Rutter, 1990 , 14) إلى أن شعور الفرد بالثقة ووجود علاقة حميمة تربطه بالآخرين وبالأخص أفراد أسرته ناتجة عن شعوره بالأمن النفسي، وكل ما عدا ذلك يقوم على الشعور بالتردد وعدم الثقة وانعدام الطمأنينة النفسية للبيئة المحيطة، ويؤكد ماسلو (Maslow, 1970) أن توافق الفرد في جميع مراحل نموه يتوقف على مدى شعور الفرد بالطمأنينة النفسية في مراحل طفولته، فينمو بشكل سوي ويصبح قادراً على تحقيق ما يريد في جو آمن، وبعض علماء النفس يؤكد أن خبرات الطفولة تلعب دوراً هاماً في نمو الأمن لدى الأفراد، وعلى ضوء ذلك تشير هورني(Horney, 1975) إلى أن التسلط والحرمان من حنان الوالدين وعدم احترام حاجات الطفل الشخصية والسيطرة عليها أو الحماية الزائدة تعد من أهم العوامل التي تساعد على انعدام الشعور بالأمن النفسي[25].

وبما أن الأسرة أساس بيئة الطفل والأرض الخصبة التي تبلور سلوكه، وتنمي شعوره بالأمن النفسي، من خلال التلاحم العاطفي والاتزان العاطفي والحب والمودة، فهذا الامتياز يضيف إلى محيط الأسرة التفاهم والوئام، وإن الطمأنينة النفسية هي شعور الفرد بمن حوله، وهذا ما يؤدي إلى الإحساس بالراحة وبالاستقرار، ويأتي تعزيز شخصية الفرد منذ طفولته، وتشجيعه على المنافسة والحوار من قبل الوالدين والمربين، وحرية التعبير عن رأيه، فبهذا نزرع بداخله الراحة والأمان، كما يوضح إحسان الحسن (2005) في دراسته أن وظيفة تنشئة وتربية الأبناء وتقويم سلوكهم وتربيتهم التربية السليمة وفق ما يريده المجتمع، هي عملية تلقين الفرد للمهارات والقيم والأخلاق وهي عملية تمرير المجتمع للخبرات والتجارب والمعتقدات إلى الجيل الجديد، وذلك بواسطة القنوات الأساسية للتنشئة الاجتماعية وعلى رأسها الأسرة.

وتجدر الإشارة إلى أن جهود الآباء والأمهات والمربين والمعلمين وقادة المجتمعات هي لابد أن تتوخى بناء الشخصية وبلورة الأدوار الوظيفية الذين تستهدفهم عملية التنشئة، فإن تعلم الأبناء الاعتماد على أنفسهم في أداء كل ما يحتاجونه من جهة، وإشباع حاجاتهم النفسية والتربوية والاجتماعية من جهة أخرى، فهذا ينمي لديهم القدرة على اكتساب القيم والممارسات السلوكية الصحيحة، ليس ذلك

[25] Psychology de Enfetter 1, adolescent. Ronal, J. & Hotyat, F. (2000). Edition molion.

وحسب ؛ بل يكونوا قادرين على التمييز بين الجيد والرديء والصواب والخطأ والنافع والضار، وذلك لا يتأتى إلا بتوجيه مباشر من قبل الأسرة، وبالإضافة إلى ما سبق فإن الرعاية الصحية للأبناء والاهتمام بهم منذ نعومة أظفارهم ومراقبتهم وتقييم سلوكهم، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم واتجاهاتهم النفسية والاجتماعية والعمل على تلبيتها، تجعل الفرد يتمتع بالأمان والاطمئنان ومستجيباً لإرشادات الوالدين وتوجيهاتهم.

التوافق Adjustment :

من أهم الأهداف التي يسعى إليها علماء النفس والطب النفسي تحقيق الصحة النفسية للفرد، التي تجعل الفرد يعيش بسلام داخلي مع نفسه وسلام مع الناس وتوافق وتواؤم نفسي واجتماعي، وتجعله يحقق النجاح بمختلف نواحي حياته، وتدفعه نحو تحقيق غاياته بأفضل الطرق وأيسرها، وتجنبه عناء الصراعات والتوترات، وما تؤدي إليه من اضطرابات نفسية وجسدية، فالتوافق يعتبر محور الصحة النفسية، والبعض الآخر يعتبره مرادفاً للصحة النفسية، والبعض الآخر يقول بأنه لا يمكن فصلهما عن بعضهما، فلا صحة نفسية بلا توافق، ولا توافق بلا صحة نفسية ، فالشخص الذي يتمتع بتوافق نفسي جيد، هو شخص متكيف مع مختلف الظروف، ويمكن أن يتعايش معها ومع أزماتها ويتجاوزها، ويستطيع أن يواجه ظروف الحياة ومشقتها، ويكون راضياً عن نفسه، ويتصرف بشكل مناسب وإيجابي في جميع المواقف سواء أكانت مواقف اجتماعية، أم مواقف تخص مستقبله الشخصي، وهو شخص قادر على استغلال قدراته وإمكانياته أفضل استغلال، ويسير باتجاه تحقيق أهدافه بكل ثقة، ويسعى دائماً إلى التصرف بطريقة تؤدي إلى تحسين صحته النفسية.

والتوافق مصطلح يعني التآلف والتقارب، فهو نقيض التخالف والتنافر، ومفهوم التوافق مستمد من مصطلح التكيف الذي استخدم في علم الأحياء والذي زادت أهميته بعد ظهور نظرية دارون C.Darwin للتطور سنة (1859)، إذ يعتبر هذا المصطلح حجر الزاوية في نظريته، ويشير مفهوم التكيف في علم الأحياء إلى البناء البيولوجي والعمليات التي تساهم في بقاء الأجناس، فالخواص البيولوجية التي تتوفر في الكائن الحي لا يمكن أن تساعده على البقاء والاستمرار، إلا إذا توفر ما يساعد على بقائها واستمرارها[26].

ويتضح مما سبق أن التكيف من وجهة نظر علماء الأحياء يركز على قدرة الكائن الحي على التلاؤم مع الظروف البيئية المحيطة به، واستفاد علماء النفس من المفهوم البيولوجي للتكيف واستخدموه في المجال النفسي تحت مسمى التوافق، إذ كان من البديهي أن ينصب اهتمام علماء النفس على البقاء الاجتماعي والنفسي للفرد لأنه يفسر سلوك الإنسان باعتباره توافق مع مطالب الحياة وضغوطاتها، وهذه

---

[26] سيكولوجية التوافق. مايسة النيال (2002). القاهرة: مكتبة دار المعرفة الجامعية.

المطالب هي نفسية اجتماعية بحد ذاتها وتتجسد في صورة علاقات بين الفرد والآخرين، وتؤثر بدورها في التكوين السيكولوجي للفرد[27].

يتضح مماسبق أن السلوك الذي يبديه الفرد يفهم على أنه التكيف مع الجوانب المختلفة من متطلبات البيئة الطبيعية، وأنه التوافق مع المتطلبات السيكولوجية وكلاهما يؤديان وظيفة متشابهة تهدف إلى دراسة السلوك الإنساني وفهمه، إذ أن الفرد بإمكانه التلاؤم مع الظروف البيئية الطبيعية والظروف النفسية والظروف الاجتماعية المحيطة به، وذلك من خلال تغيير الظروف في ضوء الإمكانات التي يتميز بها الجنس البشري.

مفهوم التوافق:

تطرق العديد من الباحثين في التربية وعلم النفس إلى مفهوم التوافق النفسي، باعتبار أن الفرد لا يستطيع أن يتمتع بصحة نفسية جيدة، دون أن يحقق قدراً مناسباً من التوافق، فهو يسعى دائماً لتعديل سلوكه والسيطرة على دافعيته وميوله بما يحقق له نوعاً من التوازن بين الرغبات الداخلية من ناحية، وبين المتغيرات البيئية المحيطة به من ناحية أخرى، لذا سوف يشير الباحث بشكل عام إلى مفهوم التوافق لغةً كمقدمة لتناول مفهوم التوافق النفسي.

يرى كمال بلان [28](2005 ، 24) فيرى أنه نوع من تبادل الأثر والتأثير بين الفرد والبيئة بحيث أن الفرد لا يتأثر بالظروف التي يعيش فيها، ولكنه كذلك يسهم بشكل أساسي في تعديل هذه الظروف ومحاولة السيطرة عليها، في حين يرى جابر عبد الحميد التوافق على أنه العملية الواعية المتكاملة التي يسعى فيها الفرد إلى التوافق بين متطلبات البيئة ومتطلباته بالشكل الذي يحقق له وللآخرين نمواً إيجابياً في الذات والخبرة والوعي .

أبعاد التوافق النفسي:

تعددت الآراء حول تحديد أبعاد التوافق وفقاً لنظرة العلماء إلى المعنى الحقيقي لهذا المصطلح، فالبعض أشار إلى ثلاثة أبعاد للتوافق وهي: التوافق الشخصي، التوافق الاجتماعي، التوافق المهني، والبعض الآخر حدد خمسة أبعاد للتوافق وهي: التوافق الشخصي، التوافق الاجتماع ، التوافق المنزلي، التوافق المدرسي، التوافق الجسمي واعتمد الباحث على أهم الأبعاد التي تغطي التوافق النفسي للفرد وهي:

---

[27] الصحة النفسية والتوافق النفسي. صبره علي (2004).الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

[28] الصحة النفسية للطفل. كمال بلان (2005).مركز التعلم المفتوح: منشورات جامعة دمشق.

١ –التوافق الشخصي والانفعالي

ويقصد به قدرة الفرد على تقبله لذاته والرضا عنها، وقدرته على تحقيق احتياجاته ببذل الجهد والعمل المتواصل بجانب شعوره بالقوة والشجاعة، وإحساسه بقيمته الذاتية وأنه شخص ذو قيمة في الحياة، وخلوه من الاضطرابات العصابية، وتمتعه باتزان انفعالي وهدوء نفسي ، كما يتضمن أيضاً تمتع الفرد بصحة جيدة خالية من الأمراض الجسمية والعقلية والانفعالية، مع تقبله لمظهره الخارجي والرضا عنه، وخلوه من المشاكل العضوية المختلفة، وشعوره بالارتياح النفسي تجاه قدراته وإمكانياته، وتمتعه بحواس سليمة، وميله إلى النشاط والحيوية معظم الوقت وقدرته على الحركة والاتزان، وسلامة في التركيز، مع الاستمرارية في النشاط والعمل دون إجهاد أو ضعف لهمته ونشاطه.[29]

2 –التوافق الاجتماعي

هو تمتع الفرد بحياة سعيدة داخل أسرة تقدره وتحبه وتحنو عليه، مع شعوره بدوره الحيوي داخل الأسرة واحترامها له، وتمتعه بدور فعّال داخل الأسرة، وأن يكون أسلوب التفاهم هو الأسلوب السائد في أسرته، وما توفره أسرته له من إشباع لحاجاته وحل مشكلاته الخاصة، تساعده في تحقيق أكبر قدر من الثقة بالنفس وفهم ذاته، وأن تحسن الظن به وتتقبله في إقامة علاقة التواد والمحبة ، كما يتضمن كذلك قدرة الفرد على المشاركة الاجتماعية الفعالة، وشعوره بالمسؤولية الاجتماعية وامتثاله لقيم المجتمع الذي يعيش فيه، وشعوره بقيمته ودوره الفعّال في تنمية مجتمعه، وقدرته على تحقيق الانتماء والولاء للجماعة من حوله، والدخول في منافسات اجتماعية بناءه مع الآخرين، والقدرة على إقامة علاقات طيبة إيجابية مع أفراد المجتمع بما يحرص على حقوق الآخرين في جو من الثقة والاحترام المتبادل معهم، والشعور بالسعادة والامتنان لانتمائه للجماعة واحتلاله مكانة مميزة من خلال ما يؤديه من عمل اجتماعي تعاوني.[30]

معايير التوافق:

للتوافق النفسي مجموعة من المعايير، حددها كل من لازاروس Lazarus وشافر Shaffer على النحو التالي:

---

[29] القيمة التربوية لبعض الحالات الإكلينيكية المختلفة من الطمأنينة النفسية والتفاؤل والتشاؤم والقلق. زينب شقير (2005). مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، 33، 6 – 7.

[30] التوافق النفسي والاجتماعي وعلاقته بالدافعية للتعلم لدى اللاجئين المتمدرسين في التعليم الثانوي. بلحاج فروجة (2011). رسالة ماجستير في علم النفس غير منشورة، الجزائر: جامعة مولود معمري.

- **الراحة النفسية**

ويقصدون بها أن الشخص المتمتع بالتوافق النفسي هو الذي يستطيع مواجهة العقبات وحل المشكلات بطريقة ترضاها نفسه ويقرها المجتمع.

- **الأعراض الجسمية**

يكون الدليل على سوء التوافق في بعض الأحيان ما يظهر في شكل أعراض جسمية مرضية.

- **مدى استمتاع الفرد بعلاقات اجتماعية**

أن بعض الأفراد أقدر من غيرهم على إنشاء علاقات اجتماعية والاحتفاظ بالروابط والصداقات.

- **الكفاية في العمل**

تعتبر قدرة الفرد في العمل والإنتاج والكفاية فيها وفق ما تسمح به قدراتهم ومهاراتهم من أهم الدلائل على الصحة النفسية، فالفرد الذي يزاول مهنة أو عملاً فنياً تتاح له الفرصة لاستغلال كل قدراته وتحقيق أهدافه الحيوية، وكل ذلك يحقق له الرضا والسعادة النفسية.

- **القدرة على ضبط الذات وتحمل المسؤولية**

إن الشخص السوي هو الذي يستطيع أن يتحكم في رغباته، ويكون قادراً على إرجاء إشباع بعض حاجاته، وأن يتنازل عن لذات قريبة عاجلة في سبيل ثواب آجل أبعد، أكثر دواماً ، فهو لديه القدرة على ضبط ذاته، وعلى إدراك عواقب الأمور.

- **ثبات اتجاه الفرد**

إن ثبات اتجاه الفرد يعتمد على التكامل في الشخصية، وكذلك على الاستقرار الانفعالي إلى حد كبير.

- **الشعور بالسعادة**

الشخصية السوية هي التي تعيش في سعادة دائمة، وهي شخصية خالية من الصراع أو المشاكل.

- **اتخاذ أهداف واقعية**

الشخص المتمتع بالصحة النفسية هو الذي يضع لنفسه أهداف ومستويات من الطموح يسعى لتحقيقها، حتى ولو كانت في بعض الأحيان تبدو له بعيدة المنال، فالتوافق المتكامل ليس معناه تحقيق الكمال، بل بذل الجهد والعمل المستمر في سبيل تحقيق الأهداف .[31]

---

[31] التوافق النفسي والاجتماعي وعلاقته بالدافعية للتعلم لدى اللاجئين المتمدرسين في التعليم الثانوي. بلحاج فروجة (2011). رسالة ماجستير في علم النفس غير منشورة، الجزائر: جامعة مولود معمري.

العوامل التي تؤثر على التوافق:

تعترض حياة الإنسان مجموعة من العوائق والصعوبات قد تمنعه من تحقيق أهدافه وطموحاته وإشباع حاجاته، بعضها داخلي مرتبط بذات الإنسان، والبعض خارجي مرتبط بالبيئة التي يعيش فيها، وقد أجمل كلاً من أحمد حشمت ومصطفى باهي [32]، أهم العوائق في النقاط التالية:

1-النقص الجسماني

تؤثر الحالة الجسمية العامة للفرد على مدى توافقه، فالشخص العليل تنتابه الأمراض وتقل كفاءته ويكون عرضة لمجابهة مشاكل لا يجابهها عادة الشخص السليم.

2-عدم إشباع الحاجات بالطرق التي تقرها الثقافة

يوجد لدى كل فرد حاجاته الجسمانية وحاجاته الاجتماعية المكتسبة، وإذا استثيرت الحاجة أصبح الإنسان في حالة توتر واختل توازنه، لذا لابد للحاجة من مشبع من أجل إزالة التوتر وإعادة التوازن، وتحدد الثقافة الطرق التي يتم بها إشباع هذه الحاجات.

3-عدم تناسب الانفعالات والمواقف

من المعروف أن الانفعالات الضارة والحادة المستمرة تخل بتوازن الفرد ويكون لها أثارها الضارة على النواحي الجسمانية والاجتماعية للفرد.

4-الصراع بين أدوات الذات

عادةً ما يؤدي الصراع وعدم التكيف إلى وجود مجموعة من العوائق وهي:

- عوائق نفسية ومنها الصراع النفسي الذي ينشأ عن تناقض أو تعارض أهدافه، عدم قدرته على اختيار أي منها في الوقت المناسب، مثال ذلك يرغب اللاجئ في دراسة الطب والصيدلة، ويستطيع الفصل بينهما فيقع في صراع نفسي قد يمنعه من الالتحاق بأي من الدراستين في الوقت المناسب.
- عوائق مادية واقتصادية، يعتبر نقص المال وعدم توفر الإمكانيات عائقاً يمنع الفرد من تحقيق غاياته وأهدافه وهذا ما يسبب له الشعور بالإحباط.
- عوائق اجتماعية وتتمثل في العادات والتقاليد والقوانين الموجودة في المجتمع، والتي قد تعيق الفرد عن تحقيق أهدافه وإشباع حاجاته، وذلك بضبط سلوكياته وتنظيم علاقاته.

---

[32] التوافق النفسي والتوازن الوظيفي. أحمد حشمت، مصطفى باهي (2007). القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

منهجية الدراسة :

يعتمد البحث الحالي في تصميمه على المنهج التجريبي، والتجريب هو تغيير متعمد ومضبوط للشروط المحددة لواقعة معينة، وملاحظة للتغيرات الناتجة في هذه الواقعة ذاتها وتفسيرها، والبحث التجريبي يتضمن محاولة الباحث لضبط كل العوامل (المتغيرات) الأساسية المؤثرة في المتغير أو المتغيرات التابعة في التجربة ما عدا عاملاً واحداً يتحكم فيه ويغيره على نحو معين بقصد تحديد وقياس تأثيره على المتغير أو المتغيرات التابعة.

– عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة (10) لاجئاً سوريا بجمهورية مصر العربية.

- أدوات الدراسة:

استخدمت الدراسة الأدوات التالية:

- مقياس التوافق لدى اللاجئين (إعداد الباحثان).
- برنامج الأمن النفسي للاجئين (إعداد الباحثان).

- مقياس التوافق لدى اللاجئين:

تكونت الصورة النهائية للمقياس من بعدين أساسيين وهما التوافق الشخصي والتوافق الاجتماعي وتضمن كل بعد منهم أربعة أبعاد فرعية، وتكونت الصورة النهائية للمقياس من (68) عبارة وقد صيغت معظم العبارات فى صورة عبارات تقريرية فى الاتجاه الموجب، كما تضمن المقياس أيضاً بعض العبارت ذات الاتجاه السالب (44 عبارة موجبة) و(24 عبارة سالبة) ويوضح الجدول (16) مكونات مقياس التوافق لدى اللاجئين .

الجدول (1)

مكونات مقياس التوافق لدى اللاجئين

م	البعد	أرقام العبارات		العدد الكلي
		الموجب	السالب	
1	شعور اللاجئ بالحرية	63-58-52-40-25-16-9-7	44-33-21-4	12
2	خلو اللاجئ من الأمراض العصبية	45-34-17-1	68-54-49-28	8
3	علاقة اللاجئ بنفسه	60-36-26-12-8	55-29	7
4	شعور اللاجئ بقيمته الشخصية	66-59-50-35-18	23-11	7
5	التوافق الشخصي	22	12	34
6	علاقة اللاجئ بالأسرة	62-46-42-31-19-14-2	67-53-48-6	11
7	الاعتراف بالمسؤوليات الاجتماعية	64-51-43-27-24-10	61-39-32	9
8	علاقة اللاجئ بالجالية	57-41-30-22-15	47-38-3	8
9	علاقة اللاجئ بالبيئة المحلية	37-20-13-5	65-56	6
10	التوافق الاجتماعي	22	12	34
	العدد الكلي	44	24	68

تقدير درجات مقياس التوافق لدى اللاجئين

تقع اختيارات المقياس على متدرج رباعي (دائماً – أحياناً – نادراً – مطلقاً)، ويحصل الفرد على أربع درجات للاستجابة دائماً، وثلاث درجات للاستجابة أحياناً، ودرجتين للاستجابة نادراً، ودرجة واحدة للاستجابة مطلقاً بالنسبة للعبارات الإيجابية، والعكس بالنسبة للعبارات السلبية، وبذا تتراوح درجات المقياس بين (68) و(272) درجات، وتشير الدرجة المرتفعة على المقياس إلى ارتفاع مستوى التوافق لدى الطلاب.

التحقق من الخصائص السيكومترية لمقياس التوافق لدى اللاجئين

- **صدق المحكمين لمقياس التوافق لدى اللاجئين**

قام الباحثان بعرض المقياس على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال علم النفس والصحة النفسية، بلغ عددهم (10) محكمين وبناء على توجيهاتهم تم تعديل بعض العبارات، ويوضح الجدول (2) معاملات الاتفاق بين المحكمين لعبارات المقياس.

جدول (2)

معاملات الاتفاق بين المحكمين لعبارات مقياس التوافق لدى اللاجئين (ن = 10)

رقم العبارة	عدد مرات الاتفاق	نسبة الاتفاق	رقم العبارة	عدد مرات الاتفاق	نسبة الاتفاق	رقم العبارة	عدد مرات الاتفاق	نسبة الاتفاق	رقم العبارة	عدد مرات الاتفاق	نسبة الاتفاق
1	10	%100	18	9	%90	35	10	%100	52	9	%90
2	8	%80	19	10	%100	36	8	%80	53	10	%100
3	10	%100	20	10	%100	37	9	%90	54	9	%90
4	9	%90	21	8	%80	38	9	%90	55	9	%90
5	10	%100	22	10	%100	39	10	%100	56	8	%80
6	9	%90	23	9	%90	40	10	%100	57	9	%90
7	10	%100	24	8	%80	41	10	%100	58	10	%100
8	9	%90	25	10	%100	42	8	%80	59	10	%100
9	8	%80	26	10	%100	43	9	%90	60	10	%100
10	10	%100	27	10	%100	44	10	%100	61	9	%90
11	10	%100	28	9	%90	45	9	%90	62	8	%80
12	9	%90	29	8	%80	46	10	%100	63	9	%90
13	10	%100	30	9	%90	47	9	%90	64	10	%100
14	9	%90	31	9	%90	48	8	%80	65	10	%100
15	9	%90	32	10	%100	49	9	%90	66	8	%80
16	8	%80	33	9	%90	50	10	%100	67	9	%90
17	9	%90	34	10	%100	51	10	%100	68	9	%90

يتضح من الجدول (2) أن نسب اتفاق السادة المحكمين على عبارات المقياس تراوحت بين (%80 : %100)، وبالتالي سوف يتم الإبقاء على جميع عبارات المقياس.

- **الصدق العاملي لمقياس التوافق لدى اللاجئين Factorial Validity**

تم إجراء التحليل العاملي بطريقة المكونات الأساسية Principal Component التي وضعها هوتيلينج Hotelling باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) والاعتماد على محك كايزر Kaiser Normalization الذي وضعه جوتمان Guttman وفي ضوء هذا المحك يقبل العامل الذي يساوي أو يزيد جذره عن الواحد الصحيح، كذلك يتم قبول العوامل التي تشبع بها ثلاثة بنود على الأقل بحيث لا يقل تشبع البند بالعامل عن (0,3)، وقد تم اختيار طريقة المكونات الأساسية باعتبارها من أكثر طرق التحليل العاملي دقة ومميزات، ومن أهمها إمكانية

استخلاص أقصى تباين لكل عامل، وبذلك تتلخص المصفوفة الارتباطية للمتغيرات فى أقل عدد من العوامل.

وقد تم إجراء التحليل العاملى لـ (68) عبارة يمثلون عبارات المقياس، وقد بلغت عينة التحليل (300) فرد، وأسفرت نتائج التحليل العاملي لعبارات المقياس عن وجود (8) عوامل جذرها الكامن أكبر من الواحد الصحيح فسرت (63,094%) من التباين الكلي.

ويوضح الجدول (3) مصفوفة العوامل الدالة إحصائياً وتشبعاتها بعد تدوير المحاور تدويراً متعامداً، وكذلك الجذر الكامن ونسبة التباين لكل عامل والنسبة التراكمية للتباين.

جدول (3)

مصفوفة العوامل الدالة إحصائياً وتشبعاتها بعد تدوير المحاور لمقياس التوافق لدى اللاجئين

العوامل العبارات	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	قيم الشيوع
1					0,618				0,635
2		0,465							0,478
3				0,665					0,692
4	0,617								0,655
5								0,532	0,547
6		0,565							0,583
7	0,451								0,477
8						0,621			0,638
9	0,665								0,691
10			0,527						0,538
11							0,582		0,604
12						0,572			0,583
13								0,472	0,484
14		0,402							0,417
15				0,514					0,529
16	0,544								0,591
17					0,476				0,483
18							0,666		0,689
19		0,674							0,677
20								0,414	0,424
21	0,429								0,437

0,392					0,387				22
0,475		0,428							23
0,699						0,684			24
0,659								0,647	25
0,706			0,679						26
0,481						0,435			27
0,685				0,655					28
0,523			0,514						29
0,429					0,418				30
0,554							0,537		31
0,408						0,396			32
0,724								0,710	33
0,584				0,571					34
0,557		0,539							35
0,592			0,584						36
0,641	0,627								37
0,502					0,487				38
0,638						0,614			39
0,572								0,516	40
0,708					0,698				41
0,449							0,436		42
0,582						0,579			43
0,405								0,397	44
0,576				0,411					45
0,543							0,521		46
0,476					0,456				47
0,582							0,579		48
0,531				0,522					49
0,466		0,461							50
0,713						0,705			51
0,598								0,583	52
0,547							0,493		53
0,692				0,684					54
0,492			0,463						55

0,412	0,381								56
0,537					0,529				57
0,728								0,719	58
0,362		0,359							59
0,686			0,665						60
0,495						0,473			61
0,730							0,711		62
0,493								0,485	63
0,427						0,413			64
0,604	0,593								65
0,629		0,613							66
0,427							0,416		67
0,462				0,445					68
–	1,975	3,076	4,427	5,188	5,739	6,759	7,827	7,913	الجذر الكامن
–	2,904 %	4,524 %	6,510 %	% 7,629	% 8,440	% 9,940	11,510 %	11,637 %	نسبة التباين
–	63,094 %	60,190 %	55,666 %	49,156 %	41,526 %	33,087 %	23,147 %	11,637 %	نسبة التباين التراكمية

حذفت جميع التشبعات التي تقل عن (0,3)

– الاتساق الداخلي لمقياس التوافق لدى اللاجئين:

تم إيجاد التجانس الداخلي للمقياس عن طريق حساب معامل الارتباط بين درجات أفراد العينة على كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه.

جدول (4)

معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه لمقياس التوافق لدى اللاجئين (ن = 300)

علاقة اللاجئ بنفسه		شعور اللاجئ بالحرية		شعور اللاجئ بقيمته الشخصية		خلو اللاجئ من الأمراض العصابية	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
4	0,406	2	0,421	10	0,520	3	0,462
7	0,387	6	0,497	24	0,476	15	0,484
9	0,355	14	0,527	27	0,418	22	0,392
16	0,511	19	0,385	32	0,329	30	0,485
21	0,428	31	0,516	39	0,533	38	0,370
25	0,439	42	0,376	43	0,428	41	0,355
33	0,377	46	0,419	51	0,437	47	0,416
40	0,412	48	0,397	61	0,503	57	0,409
44	0,382	53	0,486	64	0,491		
52	0,507	62	0,517				
58	0,439	67	0,328				
63	0,551		0,424				

مستوى الدلالة عند (0,01) = 0,148 مستوى الدلالة عند (0,05) = 0,113

تابع جدول (5)

معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذى تنتمى إليه لمقياس التوافق لدى اللاجئين (ن = 300)

الاعتراف بالمسؤوليات الاجتماعية		علاقة اللاجئ بالأسرة		علاقة اللاجئ بالجالية		علاقة اللاجئ بالبيئة المحلية	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	0,509	8	0,426	11	0,460	5	0,517
17	0,411	12	0,480	18	0,371	13	0,462
28	0,472	26	0,531	23	0,512	20	0,337
34	0,392	29	0,589	35	0,464	37	0,428
45	0,468	36	0,365	50	0,399	56	0,511
49	0,410	55	0,469	59	0,482	65	0,404
54	0,373	60	0,388	66	0,377		
68	0,503						

مستوى الدلالة عند (0,01) = 0,148 مستوى الدلالة عند (0,05) = 0,113

يتضح من الجدول (5) أن جميع قيم معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0,01)، ثم قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بعد من أبعاد المقياس والدرجة الكلية للمقياس، والجدول (6) يوضح نتائج معاملات الارتباط.

جدول (6)

الاتساق الداخلي لأبعاد مقياس التوافق لدى اللاجئين (ن = 300)

م	الأبعـاد	معاملات الارتباط
1	علاقة اللاجئ بنفسه	0,712
2	شعور اللاجئ بالحرية	0,592
3	شعور اللاجئ بقيمته الشخصية	0,613
4	خلو اللاجئ من الأمراض العصابية	0,587
	التوافق الشخصي	0,732
5	الاعتراف بالمسؤوليات الاجتماعية	0,581
6	علاقة اللاجئ بالأسرة	0,619
7	علاقة اللاجئ بالمدرسة	0,570
8	علاقة اللاجئ بالبيئة المحلية	0,553
	التوافق الاجتماعي	0,678

يتضح من الجدول (6) أن جميع قيم معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0,01).

عرض نتائج الدراسة

نتائج التحقق من فرض الدراسة:

ينص الفرض على أنه: "توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة في القياسين القبلي والبعدي على أبعاد مقياس التوافق لصالح القياس البعدي".

وللتحقق من هذا الفرض تم استخدام اختبار "ت" للمجموعات المرتبطة لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التجريبية قبل وبعد استخدام البرنامج على أبعاد مقياس التوافق والدرجة الكلية للمقياس، ويوضح الجدول (7) النتائج.

جدول (7)

قيمة "ت" لدلالة الفروق بين متوسطات درجات العينة

فى القياسين القبلي والبعدي على أبعاد مقياس التوافق والدجة الكلية للمقياس (ن = 10)

الأبعـــــــاد	القياس القبلى		القياس البعدى		قيمة ت	مستوى الدلالة	مربع إيتا
	م	ع	م	ع			
علاقة اللاجئ بنفسه	12,83	2,394	23,30	1,725	18,948	0,01	**0,93**
شعور اللاجئ بالحرية	25,83	2,350	34,97	2,773	14,209	0,01	**0,87**
شعور اللاجئ بقيمته الشخصية	13,67	1,749	23,33	1,882	17,938	0,01	**0,92**
خلو اللاجئ من الأمراض العصابية	16,70	1,264	25,03	1,771	22,193	0,01	**0,94**
الدرجة الكلية للتوافق الشخصى	69,03	3,700	106,63	3,709	37,276	0,01	**0,98**
الاعتراف بالمسئوليات الاجتماعية	19,87	1,756	28,43	2,269	15,570	0,01	**0,89**
علاقة اللاجئ بالأسرة	24,20	2,219	34,70	2,855	15,693	0,01	**0,89**
علاقة اللاجئ بالجالية	16,73	1,701	26,47	1,978	22,849	0,01	**0,95**
علاقة اللاجئ بالبيئة المحلية	10,70	1,664	20,57	2,254	21,255	0,01	**0,94**
الدرجة الكلية للتوافق الاجتماعى	71,50	3,617	110,17	5,884	32,045	0,01	**0,97**
الدرجة الكلية للمقياس	**140,53**	**4,876**	**216,8**	**6,065**	**67,282**	**0,01**	**0,99**

مستوى الدلالة عند (0,01) = 2,76 مستوى الدلالة عند (0,05) = 2,04

يتضح من الجدول رقم (7) أن قيم "ت" لأبعاد مقياس التوافق والدرجة الكلية للمقياس بلغت علـــــى الترتيــــــب (18,948، 14,209، 17,938، 22,193، 37,276، 15,570، 15,693، 22,849، 21,255، 32,045، 67,282) وهـــي أكـــبر مـــن القيمـــة الجدوليـــة (2,76)، مما يشير إلى وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0,01) بين متوسطات درجات أفراد العينة فى القياسين القبلى والبعدى على أبعاد مقياس التوافق والدرجة الكلية للمقياس، مما يشير إلى تحسن أفراد العينة بعد تطبيق البرنامج، كما تدل قيم مربع إيتا على أن حجم تأثير المتغير المستقل (البرنامج) على المتغيرات التابعة والمتمثلة فى أبعاد مقياس التوافق والدرجة الكلية للمقياس كبير، حيث

تراوحت قيم مربع إيتا بين (0,87 :0,99) وهى أكبر من القيمة الحدية لحجم التأثير الكبير وهى (0,14).

يتضح من نتائج الدراسة حدوث تطور كبير وتحسن ملحوظ في الإحساس بالطمأنينة والأمن النفسي للاجئ السوري خلال تطبيق البرنامج على أفراد العينة بصورة متزايدة يوماً بعد يوم، حيث استطاعت الأنشطة المختلفة للبرنامج تنمية الأمن النفسي نظراً لأن هذا المتغير بأبعاده المختلفة يعد متغيراً مكتسباً ومتعلم وليس فطرياً لدى الأفراد، ويعزى هذا التحسن إلى استخدام أساليب وفنيات وأنشطة مختلفة استهدفت التعامل مع جميع جوانب الشخصية وصورتها الشاملة لدى الطلاب (الجوانب المعرفية)، (الجوانب السلوكية)، (الجوانب الوجدانية) التي تراعي خصائص المرحلة العمرية لأفراد العينة، وتركز على تنمية جانب أساسي في الشخصية وهو الأمن النفسي، ذلك العامل الذي اعتبره ماسلو ركيزة أساسية ومنطلقاً أساسياً لإشباع الحاجات النفسية لدى أي فرد يلي مباشرة إشباع الحاجات البيولوجية والغريزية لديه، ولا يمكن بدونه الإنتقال لتحقيق باقي الحاجات الأخرى مثل الحاجة لتحقيق الذات، لذا انعكست هذه التنمية بصورة إيجابية على نمو الدافعية للإنجاز بأبعادها المختلفة (الاستقلالية – الرغبة في النجاح والتفوق – حب الإستطلاع – التحدي – الشعور بالمسؤولية)، كما انعكس ذلك أيضاً على نمو الشعور بالتوافق بأبعاده المختلفة لديهم التوافق الشخصي والذي يشمل (علاقة اللاجئ بنفسه – شعور اللاجئ بالحرية – شعور اللاجئ بقيمته الشخصية – خلو اللاجئ من الأمراض العصابية)، كما انعكس ذلك أيضاً على نمو الشعور بالتوافق بأبعاده المختلفة الذين لديهم التوافق الاجتماعي والذي يشمل (الاعتراف بالمسؤوليات الاجتماعية – علاقة اللاجئ بالأسرة – علاقة اللاجئ بالمدرسة – علاقة اللاجئ بالبيئة المحلية).

المراجع :

1- أثر برنامج إرشادي نفسي تربوي على تنمية الشعور بالأمن النفسي لدى اللاجئين الخاضعين (الملاحظة الأكاديمية). سميرة الهاشمية (2008). رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة تونس.

2- الأمن النفسي وعلاقته ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة آل البيت. أماني الغرايبة (2004). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة آل البيت، عمّان، الأردن.

3- الأمن النفسي لدى طلبة الجامعات في محافظات غزة وعلاقته باتجاهاتهم نحو الانسحاب الإسرائيلي. جميل الطهراوي (2007). مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية). 15 (2)، 979 - 1012.

4- الأمن النفسي لدى العاملين بمراكز الإسعاف بمحافظات غزة وعلاقتها ببعض سمات الشخصية ومتغيرات أخرى. جهاد الخضري (2003). رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة.

5- الأمن النفسي وعلاقته بالتحصيل الدراسي لدى طلاب رعاية الأيتام في الرياض. عبد الله السهلي (2004). رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية – قسم العلوم الاجتماعية – رعاية وصحة نفسية، الرياض.

6- بعض القيم الدينية وعلاقتها بالأمن النفسي لدى طلبة الصف الثاني عشر بمحافظة مسقط. فايزة الشندزدية (2011). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة نزوى، سلطنة عمان.

7- التكيف والصحة النفسية. محمد الهابط (1983). ط 2، الإسكندرية: مكتبة الجامعي الحديث.

8- التوافق النفسي والتوازن الوظيفي. أحمد حشمت، مصطفى باهي (2007). القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

9- التوافق النفسي والاجتماعي وعلاقته بالدافعية للتعلم لدى اللاجئين المتمدرسين في التعليم الثانوي. بلحاج فروجة (2011). رسالة ماجستير في علم النفس غير منشورة، الجزائر: جامعة مولود معمري.

10- تقدير الذات في علاقته بالتنشئة الوالدية والأمن النفسي. علاء الدين كفافي (1990). المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 35 (7)، عمّان، الأردن: 52 - 53.

11- دليل التربية الأسرية. عبد الكريم بكار (2002).عمّان: دار الإعلام.

12- سيكولوجية التوافق. مايسة النيال (2002). القاهرة: مكتبة دار المعرفة الجامعية.

13- الشعور بالأمن النفسي وتأثيره ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية. إياد أقرع (2005). رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، عمّان، الأردن.

14- الشعور بالوحدة النفسية لدى عينات من اللاجئين والمراهقات بالمملكة العربية السعودية. فهد الدليم، جمال عامر (2004). جامعة الملك سعود، كلية التربية، مركز البحوث التربوية.

15- الصحة النفسية في ضوء علم النفس والإسلام. محمد عودة، كمال موسى (1984). الكويت: دار القلم.

16- الصحة النفسية. جمال أبو دلو (2009). الأردن، عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

17- الصحة النفسية والتوافق النفسي. صبره علي (2004).الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

18- الصحة النفسية للطفل. كمال بلان (2005).مركز التعلم المفتوح: منشورات جامعة دمشق.

19- العلاقة بين القيم الدينية والأمن النفسي لدى طلبة جامعة اليرموك. صباح أبو بكرة (1993). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمّان، الأردن.

20- علم النفس التربوي. عبد المجيد نشواتي (2004). ط2، عمَان، الأردن: دار المسيرة.

21- قاموس المورد. منير بعلبكي (1994).بيروت: دار العلم للملايين.

22- القيمة التربوية لبعض الحالات الإكلينيكية المختلفة من الطمأنينة النفسية والتفاؤل والتشاؤم والقلق. زينب شقير (2005). مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، 33، 6 – 7.

23- مستويات الأمن النفسي لدى الشباب الجامعي. علي سعد (1999).مجلة دمشق، 15، (1)، 297 - 333.

24- مقياس التوافق النفسي لمستجدات الإعاقة. زينب شقير (2003). كراسة تعليمات، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

25- المعجم الوسيط، مصطفى إبراهيم (1972). (1)، القاهرة.

26- المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالأمن النفسي لدى أهالي البيوت المدمرة خلال العدوان الإسرائيلي على محافظة غزة. نجاح السميري (2010). مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، 24 (80)، 215.

- *Motivation and personality*. Maslow, A. (1972). New York: Pennsylvania University Presses.
- Peer relationship and treadlescents perception of security in the child - mother relationship. Kerns, K. ; Klepac, L. & Coie, A. (2001).Developmental Psychology, 32, 457.
- *Psychology de Enfetter 1, adolescent*. Ronal, J. & Hotyat, F. (2000). *Edition molion.*

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(3), February 2018

فاعلية برنامج إرشادي في رفع مستوى الثقة بالنفس عند السوريات القاصرات المتزوجات في الأردن

د. فاطمة عبدالرحيم النوايسه*

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة الى التعرف على مستوى الثقة بالنفس عند اللاجئات السوريات القاصرات المتزوجات ومن ثم بناء برنامج ارشادي لرفع مستوى الثقة بالنفس لديهن .تكونت عينة الدراسة من (10) لاجئات سوريات متزوجات يعشن في محافظة الكرك في الأردن. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة مقياس الثقة بالنفس، وبرنامج ارشاد جمعي من اعداد الباحثة.

وأسفرت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي لمستوى الثقة بالنفس كما أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع مستوى الثقة بالنفس على القياس البعدي والقياس التتبعي، مما يعني فعالية البرنامج المقترح لتنمية الثقة بالنفس واستمرارية فعالية هذا البرنامج المقترح بعد شهرين من تطبيقه وقد خرجت الدراسة بمقترحات منها الاهتمام بتوعية الفتيات السوريات القاصرات لتبعات الزواج المبكر وكذلك توعية أولياء أمورهن، وزيادة الاهتمام بهذه الفئة من الفتيات من قبل الحكومات المستضيفة، وغيرها من المقترحات كتقديم الخدمات النفسية الإنمائية والوقائية والعلاجية لهن.

الكلمات المفتاحية: الثقة بالنفس، المتزوجات القاصرات، برنامج ارشادي

---

* – **الدكتورة فاطمة عبدالرحيم النوايسه**: أستاذ مساعد جامعة مؤتة بالأردن، كلية العلوم التربوية في قسم الإرشاد والتربية الخاصة، دكتوراه في الإرشاد النفسي، من مؤلفاتها المنشورة: الضغوط النفسية وأساليب المساندة، علم النفس الاجتماعي، وذوو الاحتياجات الخاصة: التعريف بهم وارشادهم، والأبحاث المحكمة والمنشورة (8) أبحاث.

مقدمة

يعد الزواج رباط مقدس بين رجلّ وامرأة، وقد شرعه الله سبحانه وتعالى لغاية عظيمة؛ هي الاستقرار النفسي والروحي وبناء الأسرة الصالحة التي تقوم وتبنى على القيم الفاضلة والأخلاق الكريمة ولا يتم ذلك إلا بنى على أسس علمية وشرعية مناسبة، فصلاح الأسرة لا يتم إلا بتوافق الزوجين وأهليتهم التامة للزواج ومعرفة كليهما للحقوق والواجبات حتى تستقر الأسرة وتستمر الحياة الزوجية وتتحقق فيها معاني السكينة ، والمودة ، والرحمة ، وتحقق الاستقرار ،والثقة المتبادلة بين الزوج والزوجة. إن الزواج كنظام تعرض لبعض التحولات والتغيرات التي أت إلى بروز بعض المشكلات الاجتماعية التي تتمثل بصورة رئيسية بالزواج المبكر أو زواج القاصرات ، والتي أصبحت تنتشر وتتنامى في مجتمعاتنا العربية حيث عادت النظرة التقليدية للزواج على أنه أكثر ضماناً للعفة ، دون الالتفات إلى التأثيرات الجسدية والاجتماعية والنفسية الناتجة عنه، فمن هذه التأثيرات ضعف الثقة بالنفس عند المتزوجة القاصر، فالطريقة التي ينظر فيها الفرد لنفسه هي انعكاس للطريقة التي يتلقاها من الأهل والمحيطين بها لما لهم من دور أساسي في التكوين الاجتماعي والنفسي عنده. إن تعبير الأهل عن محبتهم للأطفال تتطلب أن يشعر الطفل بالأمان ومشاركتهم لمشاعره فتجاهل مشاعرهم يخلق أطفال مضطربين، وبما أن القاصر تعد من فئة الأطفال ،فإن تجاهل مشاعرها وأحاسيسها، وكذلك قدرتها الجسدية لتحمل زواج قد يكون من زوج يكبرها كثيرا في العمر ، فمن المتوقع أن تتزعزع ثقتها بنفسها كطفلة لأنها قد لا تستطيع القيام بكل متطلبات الزواج الجسدية والنفسية، وقد يتطور الأمر لظهور اضطرابات ومشكلات نفسية أخرى لديها.

وقد بدأ موضوع زواج الفتيات الصغيرات بالعودة على مستوى الوطن العربي انطلاقاً من فالنظرة التقليدية للزواج على أنه مأمن للفتاة ومصدراً للعفة ، فقد انتشرت هذه الظاهرة مما أصبح يدعو للقلق لما تخلفه من أزمات نفسية لدى الفتاة القاصر ، وأبعاد اجتماعية عليها وعلى المجتمع كتزايد حالات الطلاق نتيجة لعدم الكفاءة عند القاصر، والتكافؤ بين الزوجين Rangito and Alwis(2008). وتتمثل أسباب زواج القاصرات في العوامل التالية:

1- الجهل . فكلما انتشر الجهل بين الأولياء كلما أصبحت الفرصة أكبر لتزويج الفتاة القاصر في سن مبكرة، فهم لا يدركون أنها لا تستطيع تحمل عبء تكوين أسرة وتربية أبناء ورعاية زوج ، ولا يدركون ما ينتظر هذه الطفلة بالمستقبل من آثار نفسية واجتماعية قد تلحق بها نتيجة هذا الزواج .

2- عوامل اجتماعية . فقد يلجأ الأب لتزويج ابنته القاصر ليخفف عن نفسه العبء المالي ، أو طمعا في الحصول على عائد مادي يحصل علية بعيدا متجاهلاً عن إنسانيتها .وحسب صندوق الأمم المتحدة للسكان فإن معدل زيجات الفتيات دون سن (18) عام في البلدان النامية يقدر بفتاة واحدة من بين ثلاث فتيات ومعظمهن من ذوي التعليم المحدود، يعشن في أوساط ريفية وفقر شديد (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2013)

3- عوامل سياسية وأمنية. تتفاقم ظاهرة تزويج الفتيات عند اندلاع النزاعات الداخلية أو الدولية، حيث تعمد الأسر إما لأسباب اقتصادية/مالية (الفقر) إلى تزويج القاصرات أو لحمايتهم من الاعتداءات الجنسية عليهن خاصة أن الأسر تعتقد عادة بان بناتهن يكن في وضع آمن إذا تزوجن(J.Schlecht,etall,2013)

4- عوامل ثقافية . منها الخوف من تزايد وارتفاع نسبة العنوسة ، وما يتعلق بالأفكار النمطية المرتبطة بالحياة الجنسية للفتيات.

4-الموروث الاجتماعي .فالتركيبة الاجتماعية لبعض المجتمعات وبخاصة في الريف تساند هذا النوع من الزواج وتراه أمرا مقبولا في عرف القبيلة و خاضع لرغبة الزوج وولي الفتاة دون أدنى اعتبار لإنسانية المرأة وكرامتها .

لقد كشفت أرقام عن عدد حالات زواج القاصرات في الأردن خلال (2008-2012) موزعة على المحافظات، ونسب الزواج مقارنة مع عدد الاناث في المحافظة الواحدة خلال عام (2012).وسجلت عمان أكبر عدد في حالات الزواج(3329) ، عام(2012) في حين كانت الاقل في الطفيلة بواقع (61) واقعة زواج، اما النسبة الاعلى مقارنة بعدد الاناث في المحافظة، فكانت في جرش،(0,43 %)، والاقل في الكرك (0,1%) لعام(2012) (إحصائية دائرة قاضي القضاه الأرنية،2012)

وزواج القاصرات يعد انتهاكا لحقوق الطفل، حسب اتفاقية حقوق الطفل، التي نصت على ضرورة (أن تكفل الأطراف(الموقعة على الاتفاقية) إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه. كما أن هذا الزواج يعد مخالفا لقانون الاحوال الشخصية الأردني رقم (36) لسنة 2010 ، عندما اشترط في أهلية زواج الخاطب والمخطوبة ان(يكونا عاقلين وأن يتم كل منهما الثامنة عشرة من عمرهما)، يستثنى من ذلك الزواج في سن الخامسة عشرة شمسية - بموافقة قاضي القضاة الذي له أن يأذن في حالات وفقاً لتعليمات يصدرها لهذه الغاية- إذا كان في الزواج ضرورة تقتضيها المصلحة ويكتسب من تزوج وفق ذلك أهلية كاملة في كل ما له علاقة بالزواج والفرقة وآثارهم.

الآثار المترتبة على زواج القاصر

أولاً: الآثار الصحية . منها :اضطرابات الدورة الشهرية وتأخر الحمل ، وتعسر الولادات، وارتفاع نسبة الوفيات جراء المضاعفات المختلفة مع الحمل، وقد تزداد معدلات الإجهاض والولادات المبكرة وذلك إما لخلل في الهرمونات الأنثوية ، أو لعدم تأقلم الرحم على عملية حدوث الحمل وظهور التشوهات العظمية في الحوض والعمود الفقري، بسبب الحمل المبكر، إضافة إلى عدم تهيئة المتزوجة نفسياً لتكون أماً. كما قد تصاب بمرض هشاشة العظام في سن مبكرة نتيجة نقص الكالسيوم . بالإضافة إلى فقر الدم و حدوث القيء المستمر .

ثانياً : الآثار النفسية والاجتماعية . إن زواج الطفلة قد يتسبب في غالب الأحيان بمعاناتها من الحرمان العاطفي من حنان الوالدين وعيش مرحلة الطفولة ، وقد يؤدي ذلك إلى الإصابة بأمراض نفسية مثل الهستيريا والفصام، والاكتئاب، والقلق واضطرابات الشخصية. بالإضافة إلى معاناة الفتاة القاصرة من القلق ومن اضطرابات عدم التكيف، نتيجة للمشاكل الزوجية ،وعدم الثقة بالذات ، وعدم تفهم الزوجة لما يعنيه الزواج ومسؤولية الأسرة والسكن والمودة، بحيث قد ينتهي بها الأمر و تحت ثقل تلك الضغوط، الى هروبها نحو طريق الانحراف كتعاطي المخدرات أو الدعارة أو غير ذلك. وقد تصبح الزوجة القاصر مصابة بالعبودية للزوج وأهل الزوج نظرا لصغر سنها خاصة بحصول الاعتداءات الجسدية واللفظية عليها. ومن الآثار النفسية أيضاً ، الشعور بالدونية فتشعر الزوجة القاصر أنها عبء ثقيل على أسرتها ،وأنها مكروهة من قبلهم نظرا لتزويجها في ذلك العمر الصغير ،وتشعر الطفلة أنها مجرد سلعة تم بيعها. (خميس وآخرون،2013)

زواج القاصرات السوريات

في ظل الظروف الاقتصادية الخانقة التي تعيشها سوريا اليوم ، وفي ظل غياب القوانين، أصبحت العائلات السورية اللاجئة تتخذ من تزويج القاصرات وسيلة وطوق نجاة للفرار من شبح الفقر والتشرد الذي بات ولي الأمر فيه قلقاً على ابنته ، حتى أنه في بعض الحالات كان عقد الزواج عبارة عن عقد بيع وشراء بين الزوج وأهل الفتاة . فبالرغم من دعوة الحقوقين السورين داخل سوريا بمنع زواج القاصرات ما دون ال(18) عام، إلا أنه وانطلاقا من عدم قدرة هؤلاء على تحمل مسؤولياتهم في تأسيس الأسرة وما سيترتب على ذلك من نتائج سلبية على المجتمع السوري، إلا أن هذه الدعوة تبددت في بلد اللجوء كالأردن نتيجة للضغوطات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الأمنية التي تتعرض لها أسرة الفتاة .

لقد نوهت تقارير أردنية لانتشار الظاهرة في المدن التي نزح إليها سوريون. وقد باتت الأحاديث تتكرر حول الزوجة السورية التي يمكن الزواج منها في أي محافظة من محافظات الأردن مقابل مبلغ مالي زهيد لا يُعد ثمناً لانتهاك طفولة حورية سورية، فقط لأن ذويها يريدون سترة بناتهم(جريدة الدستور،7/20، 2014) .حتى أنهم يقبلون بزيجات عاجلة للفتيات التي لا تتجاوز أعمارهن (14 أو 15) عام من العمر، دون شروط، مجرد مهر عادي، وزواج سريع، لأن الأب المكلوم يريد ستر ابنته بأي زواج خوفاً من التعرض للاغتصاب وبسبب تحديد سن الزواج القانوني يلجأ الأهالي للزواج غير الرسمي وغير المسجل لدى السلطات الأردنية

حيث أشارت أحصائية رسمية أن نحو (500) حالة زواج تمت في الأردن دون السن القانوني للزواج (أبو حسان، 2014).

هناك عدة اتفاقيات حقوق إنسان دولية تدين زواج الأطفال، بدءا عام (1948). وتنص كل هذه الاتفاقيات على الموافقة الحرة والكاملة لطرفي الزواج وعلى وصف زواج الأطفال بأنه ممارسة ضارة، وتنص كذلك على حماية حقوق الأطفال من كل أشكال الاستغلال. وتضم هذه **الاتفاقيات:**

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام (1979) CEDAw ، وهي الاتفاقية الدولية الرئيسية التي تحدد حقوق الفتيات والنساء وتطالب الحكومات بإدانة كل أشكال التمييز ضد تباع كافة السبل المناسبة للقضاء عليه ، وكذلك اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989(CRC)، وهي اتفاقية دولية ملزمة حول حقوق ورعاية الأطفال (أي دون سن الثامنة عشر) وهي تطلب من الحكومات حماية الأطفال من مخاطر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال والإتجار بهم لأغراض الجنس،والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لعام 1990 يقر أن الأطفال (أي دون سن الثامنة عشر) يحتاجون رعاية خاصة وحماية قانونية. بالإضافة إلى برنامج العمل لعام 1994 الخاص بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية التابع للأمم المتحدة الذي يطالب البلاد بالقضاء على زواج الأطفال ويؤكد المسئوليات الاجتماعية التي يستتبعها. (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2013)

(التزويج المبكر للفتيات www.abaadmena.org

(اتفاقية على جميع أنواع القضاء التمييز

www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/cedaw.htm ؛ اتفاقية حقوق الطفل

www.unicef.org/crc/؛ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل
www1.umn.edu/humanrts/africa/ afchild.htm.

بالإضافة إلى ما سبق من آثار سلبية تترتب على زواج القاصرات هناك آثار نفسية عميقة قد تلازم شخصية المتزوجة القاصر كتدني مستوى الثقة بالنفس لديها وقد تبقى ضعيفة الشخصية الأمر الذي يترتب عليه ضياع العديد من حقوقها ، كما أن ذلك كله قد ينعكس على شخصية الأطفال الذين قد تنجبهم .

وتعرف الثقة بالنفس على أنها إحدى سمات الشخصية الأساسية التي يبدأ تكوينها منذ نشأة الفرد، وترتبط ارتباطا وثيقا بتكيف الفرد نفسيا واجتماعيا وتعتمد اعتمادا كليا على مقاوماته العقلية والجسمية والنفسية.

المخزومي (٢٠٠١م : ١٢٣) ويلاحظ من خلال هذا التعريف أن أبعاد الثقة بالنفس تتضمن الاعتماد على النفس وتحمل المسئولية ؛و اتخاذ القرار والعزيمة على تنفيذه ؛وكذلك إدراك الكفاءة الاجتماعية والأكاديمية والجسمية وحسن استثمارها . ومعظم الأبعاد قد لا توجد عن الفتاة التي تزوجت وهي ما زالت في مرحلة الطفولة.

أهمية الثقة بالنفس

تنبع أهمية الثقة بالنفس من خلال تحصين الفرد العديد من الاضطرابات فعندما لا يثق فيما لديه من معلومات أو آراء، فلن يتمكن من النقاش والحوار مع غيره ، كم أنه يأخذ كل معلومة يسمعه على محمل من الصدق والجدية خاصة فيما إذا كانت هذه المعلومة فيها انتقاد لشخصيته ، وبالتالي قد لا يحرز أي تقدم في حياته، بالإضافة إلى شعور العزلة الاجتماعية المترتبة على ذلك بناء على شعور يبقى ملازماً له على أنه غير محبوب ، وأنه شخص أقل قدر من الآخرين .هناك مقومات للثقة بالنفس، منها المقومات الجسمية .فتمتع الشخص بصحة جسدية جيدة وقدرة على مواجهة الصعاب، أما في حال وجود مشكلة جسمية معينة فإن درجة الثقة التي يتمتع بها الفرد هي التي تحدد كيفية تعامله مع المشكلة .وهناك المقومات العقلية . حيث تحتها ثلاثة ركائز هي :الذكاء الذي يساعد الفرد على اكتساب الخبرات الجديدة وجعله محبوب ويشعر بالثقة بنفسه، وذلك لما يلاقيه من معاملة حسنة ومن تقبل الذين حوله له. والذاكرة حيث أن ضعف الذاكرة يشعر الفرد بالضعف النفسي، لأنه لا يستطيع مجاراة متطلبات الحياة. أما الركيزة الثالثة فهي الخيال .فالشخصية القوية تكون قادرة على ضبط خيالها وتوظيفه في مواقف كل نواحي الحياة. أما المقومات الوجدانية التي تكسب الفرد ثقة بنفسه والخلو من المخاوف المرضية والشكوك المرضية والوساوس التي يؤدي تسلطها على الشخص إلى فقدانه

ثقته بنفسه أو تزعزع هذه الثقة، وتغيير النواحي المزاجية وتعديلها ومحاولة السيطرة عليها لا يأتي إلا لمن لديه رصيد كاف من الثقة بنفسه وإمكاناته، وإيمان راسخ بقدرته على التحرر واظهار الطاقات الكامنة في النفس ما لم يتم التحرر منها . حياة الفرد، ثم إن افتقاد الثقة بالنفس يتسبب ببث شعور الحزن والاكتئاب المرضي في نفس الفرد؛ فالفرد الذي لا يجد من واقعه الاجتماعي ما يستدعي إحساسه بالألفة ولا يجد من يشعر به وما يعانيه من حزن عميق، فسينتهي به الأمر إلى فقدان الثقة بنفسه. أما المقومات الاجتماعية، فالإنسان لا يمكن للإنسان أن يعيش بمعزل عن المجتمع، كما أنه يتأثر بالمجتمع من حوله ويحس بمدى تقبل أسرته له، فيبدأ ببناء صورة عن نفسه إما بالقبول والإيجاب أو بالرفض والسلب. وهناك المقومات الاقتصادية فهناك علاقة طردية بين دخل الفرد وثقته بنفسه، فإذ ضمن سد احتياجاته الأساسية فلن يمد يده ليطلب المساعدة المادية من أحد، ولن ينحني لأحد بسبب حاجته المادية (حمدي، 2015).

الأسباب التي تؤدي إلى ضعف الثقة بالنفس

١. سلبية الوالدين وتعليماتهما السلبية المتكررة، والذي يجعل تفكير الفرد يتوجه نحو احتمالات الفشل أكثر من النجاح، مما يعني الفشل والذي يستمر مع مرور الزمن(السلسلة السيكولوجية،١٩٩٦:٢٤٢).

٢. تعرض الفرد لمواقف محبطة أكثر من مرة وتعرضه للفشل وكذلك تعرضه للانتقاد المتكرر مع الابتعاد عن التحفيز والتشجيع (بدران،١٩٩٠:٤١).

٣. تعرض الفرد في طفولته إلى اعتداء جنسي أو جسمي شديد م شديد مما يفقده ثقته بنفسه وبالآخرين من حوله فتسيطر عليه أفكار سوداوية وسلبية سيؤمن في نهاية المطاف أنه شخص فاشل في كل شيء ولا يصلح لهذه الحياة، مما يعني فقدانه التام لثقته بنفسه (الأحدب،٢٠٠٥:٢٨٦) (بدران ، ١٩٩٠:٤٢)

٥. الإعاقة، حيث أنها تجعل صاحبها يسلك إحدى طريقين؛ إما أن يكون كغيره من الأصحاء ويقوم بالتعويض غير المباشر عن إعاقته بأساليب معينة كالانسحاب ولانطواء والعزلة وضعف الثقة بالنفس (أبو ،٢٠٠٤:٢٠٨)

أسباب فقدان الثقة بالنفس

أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى فقدان الثقة بالنفس منها :

١. الطفولة البائسة: إذا نشأ الإنسان خائفا في طفولته ، يظل كذلك طوال حياته، ما لم يحاول أن يكسر حاضر الخوف.

٢. الشعور بالنقص: إنه الإحساس الداخلي الذي يملك الإنسان ويشعره بالقصور والنقص إزاء الآخرين ، فيفقد ثقته بنفسه تماماً.

٣. التركيز على الآخرين: مشكلة كبيرة أن يربط الإنسان حياته بالآخرين.

٤. المكاسب الوهمية :في كثير من الأحيان قد يشعر الإنسان بأنه يحقق الكثير من المكاسب نتيجة عدم ثقته بنفسه

٥. الصورة الذهنية: عندما يعتقد الإنسان أنه لا يستطيع أن يقدم، وأنه لا يستطيع أن يحقق النجاح الذي حققه الآخرون ، لقد أصدر حكما على نفسه بالفشل الناطور(٢٠١١م : ٨)

مشكلة الدراسة

تعتبر ظاهرة زواج القاصر من الظواهر الاجتماعية التي تحتاج إلى العديد من الدراسات البحثية حيث لوحظ أن هنالك تزايدا في حالات زواج القاصر ،فقد أشارت الاحصائيات في الأردن الى انتشار زواج القاصرات السوريات دون السن القانوني وقُدرت بنحو (500) زواج قاصرة (أبو حسان،2014) .

وقد نوهت تقارير أردنية لانتشار الظاهرة في المدن التي نزح إليها سوريون. كما باتت الأحاديث تتكرر حول الزوجة السورية التي يمكن الزواج منها في أي محافظة من محافظات الأردن مقابل مبلغ مالي زهيد لا يُعد ثمناً لانتهاك طفولة حورية سورية، فقط لأن ذويها يريدون سترة بناتهم(جريدة الدستور،7/20، 2014) .حتى أنهم يقبلـون بزيجـات عاجلـة للفتيات التـي لا تتجاوز أعمارهن (14 أو 15) عام من العمر، دون شـروط، مجـرد مهـر عـادي، وزواج سـريع، لأن الأب المكلوم يريد ستر ابنته بأي زواج خوفاً من التعرض للاغتصـاب وبسـبب تحديـد سن الـزواج القانوني يلجـأ الأهـالي للـزواج غيـر الرسـمي وغير المسجل لدى السلطات الأردنية. وكون هذه الظاهرة تخص الفتاة بصورة مباشرة وبعد زواجها ستكون الأم والمربية التي لا يمكن الاستغناء عنها. وتنظر أن تؤدي هذه الظاهرة لكارثة لما لها من نتائج سلبيّة على الفتيات حيث تعتبر جريمة استغلال جنسي فاضح لهذه الطفلة ، كون هذه القاصر لا تملك أي فكرة عن معنى الزواج والزوج و المسؤوليات و واجبات الزوجة، فالزواج منها لا يبني تلك الأسرة السليمة و المثالية، بل هي عبارة عن عملية بيع و شراء طفلة يجعلها تواجه مشاكل نفسية وعقلية و جسدية خطيرة.كالحرمان العاطفي من حنان الوالدين، والحرمان من عيش مرحلة الطفولة الطبيعية، وحدوث بعض من حالات الصدمة النفسية المبكرة و التي تؤدي إلى الهستيريا والانفصام، والاكتئاب، والقلق واضطرابات الشخصية واضطرابات في العلاقات الجنسية مع الزوج، ناتج عن عدم إدراك الطفلة لطبيعة العلاقة ومن ثم فشل العلاقة، والقلق واضطرابات عدم

التكيف، نتيجة لذلك . وتكمن مشكلة الدراسة الحالية في ملاحظة الباحثة بعض حالات التوتر وعدم الراحة النفسية لدى بعض السيدات اللواتي التقت بهن وخاصة فيما يتعلق في رضاهن الحياتي، لذلك ارتأت الباحثة القيام بهذه الدراسة بحيث تخضع السيدات لبرنامج ارشادي يخفف من هذه المتاعب النفسية التي ترتبت على هذا الزواج .

أهداف الدراسة

أهداف البحث هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية برنامج ارشادي في رفع مستوى الثقة بالنفس لدى عينة من النساء السوريات المتزوجات القاصرات اللواتي يعشن في الاردن . وتحديدا فيد هدفت إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

1- ما مستوى مفهوم الثقة بالنفس عند السوريات المتزوجات القاصرات اللواتي يعشن في الاردن؟.

2- هل هناك أثر للبرنامج الارشادي في رفع مستوى الثقة بالنفس عند السوريات المتزوجات القاصرات اللواتي يعشن في الاردن؟ .

3-هل هناك أثر للبرنامج الارشادي في رفع مستوى الثقة بالنفس على قياس المتابعة عند السوريات المتزوجات القاصرات اللواتي يعشن في الاردن؟ .

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية. تتضح أهمية الدراسة من الموضوع وهو زواج القاصرات الذي يزعزع استقرار لبنة الأسر والتي تعتبر حاضنة ومربية الأجيال التي تسهم في نمو المجتمع وتطويره. كما تتضح أهمية الدراسة من أهمية الفئة التي طبقت عليها الدراسة.

الأهمية التطبيقية. قد تسهم الدراسة إسهاما علميا في زيادة الوعي لدى الأفراد في فهم ضوابط وشروط الزواج الذي يقوم على بناء أسرة من زوجين متكافئين لتكوين جيل ناضج. كما تساعد هذه الدراسة في رفع مستوى الثقة بالنفس عند أفراد العينة، ولفت نظر المرشدين للالتفات لهذ الشريحة من النساء وحل أية مشكلات أخرى قد يعانين منها نظراً لندرة الدراسات التجريبية التي تناولت وربطت بين متغيرات هذا الموضوع -على حد علم الباحثة- ما يرفد المكتبة العربية بهذا النوع من الدراسات مع هذه الفئة من النساء.

حدود الدراسة

الحدود البشرية. تم تطبيق الدراسة على سيدات سوريات متزوجات في الأردن في سن غير قانونية للزواج أقل من (18) عام.

الحدود المكانية. تم تطبيق الدراسة في محافظة الكرك الواقعة في جنوب الأردن.

1- الحدود الزمانية. تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الأول في عام 2017/2016

مصطلحات الدراسة

البرنامج الإرشادي

هو برنامج مخطط منظم في ضوء أسس علمية لتقديم خدمة إرشادية لجميع من تضمنتهم الدراسة (أبو غزالة،٢٩ 2000 : 29) .

ويعرفه الداهري (2001) بأنه عبارة عن عملية أو علاقة تساعد الناس في عملية الاختيار والوصول إلى أحسن الخيارات المناسبة وهي عملية تعلم ونمو ، ومعلومات ذاتية من الممكن أن تترجم إلى فهم أفضل لدور الإنسان والسلوك بفاعلية إيجابية (الداهري، 2001 :468)

ويعرف اجرائيا بمجموعة من الاجراءات المنظمة المتمثلة في فنيات مترابطة تم تطبيقها على عينة الدراسة ومدى استفادة هذه العينة منها في رفع مستوى الثقة بالنفس لديهن.

الثقة بالنفس . قدرة الفرد على أن يستجيب استجابات توافقية تجاه المثيرات التي تواجهه وادراكه تقبل الآخرين له وتقبله لذاته بدرجة مرتفعة. (العنزي،: 2001 : 9) وتعرف اجرائيا بالدرجات التي تحصل عليها أفراد عينة الدراسة على المقياس المستخدم لهذه الدارسة.

القاصر من لم يبلغ سن الرُشد فيوضع تحت حماية وعناية وصي (عمر. 2008)

القاصرات. هن الفتيات اللواتي تزوجن قبل السن القانوني للزواج وهو سن (18) عام حسب القوانين الشرعية الأردنية(قانون أحوال الشخصية الأردنية لعام 2010 .

الدراسات السابقة

أجرى جودة(٢٠٠٧) دراسة هدفت إلى الكشف عن مستويات الذكاء الانفعالي والسعادة والثقة بالنفس لدى طلبةجامعة الأقصى، والتعرف على العلاقة بين الذكاء الانفعالي وكل من السعادة والثقة بالنفس ومعرفة الفروقات بين متوسطات أفراد العينة في الذكاء والسعادة والثقة بالنفس، والتي يمكن أن تعزى إلى النوع(ذكر/أنثى).بلغت عينة الدراسة(٢٣١) طالب. استخدم مقياس الذكاء الانفعالي ، ومقياس السعادة ١٩٩٥ ومقياس الثقة بالنفس(شروجر) أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط موجبة بين الذكاء الانفعالي وكل من السعادة والثقة بالنفس، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغيرات الدراسة تعزى لمتغير النوع.

كما أجرى كل من محمد والدسوقي والشماس(٢٠٠٦) دراسة هدفت إلى التحقق من أثر كل من التفاؤل /التشاؤم الدفاعي والثقة بالنفس على عدد من أساليب التفكير وهي أسلوب التفكير التصاعدي لما قبل /بعد الحدث، وأسلوب التفكير التنازلي لما قبل /بعد الحدث، وأسلوب التفكير البنائي لدى عينة الدراسة والتي تضمنت (118) فرد من الذكور من كلية التربية بصلالة بسلطنة

عمان، تم تطبيق اختبار أساليب التفكير في المواقف الأكاديمية ومقياس التشاؤم الدفاعي ومقياس الثقة بالنفس، وأسفرت الدراسة عن نتائج أهمها ضعف تأثير التفاعل بين التشاؤم الدفاعي والثقة بالنفس على أداء أفراد العينة على اختبار أساليب التفكير في المواقف الأكاديمية،ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في أسلوب التفكير بشكل عام تعزى لكل من التفاؤل/التشاؤم الدفاعي والثقة بالنفس ووجود تأثير دال إحصائيا للثقة بالنفس على أسلوب التفكير التنازلي لما قبل الحدث وما بعده و كذلك على الدرجة الكلية للاختبار لصالح مرتفعي الثقة بالنفس.

أما دراسة سلفرستون (٢٠٠٣) التي هدفت الدراسة إلى تحديد مدى انتشار درجة الثقة بالنفس لدى المرضى النفسيين والكشف عن العلاقة بين الثقة بالنفس وبعض العوامل الديموغرافية والضغوطات النفسية والاجتماعية لدى المرضى النفسيين، وقد اتبعت في ذلك المنهج الوصفي الارتباطي. استخدم الباحث مقياس روزنبرغ للثقة بالنفس ومقياس جانيس للكفاءة الاجتماعية. تكونت عينة الدراسة من (١١١٩٠) شخصا من المرضى النفسيين المتواجدين في قسم الطب النفسي في جامعة البيرتا. أدمونتن . كندا، وأسفرت النتائج عن أن المرضى النفسيين يعانون من انخفاض الثقة بالنفس، وأن درجة الانخفاض تختلف باختلاف المرض، حيث تقل الثقة عند مرضى الاكتئاب واضطرابات الأكل ومستخدمي المخدرات وتنخفض عند من يعانون من وجود أكثر من مرض نفسي خاصة إذا كان الاكتئاب أحدها، وكان من نتائج الدراسة أيضا وجود علاقة بين ارتفاع درجة الثقة بالنفس وكل من التحصيل العلمي وزيادة العمر والدخل، حيث كانت الثقة بالنفس مرتفعة عند كل من الذكور والمرضى الموظفين عنها عند الإناث والمرضى غير الموظفين، في حين لم تتأثر الثقة بالنفس بالحالة الزوجية .

أجرت عبدالرضا دراسة هدفت إلى استطلاع الظروف الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد في السنين الماضية وكذلك الاثار التي تقع على الاسرة والمجتمع. تكونت عينة الدراسة المسحية من (47) حالة زواج للقاصرات من اصل (132) اظهرت نتائج الدراسة أ الزواج المبكر وزواج القاصرات كان له تأثير سلبي على الفتاة اكثر من كونه ايجابياً، كما أظهرت نتائج الدراسة أن حالات الانفصال للقاصرات في تزايد مستمر وذلك لوجود ضعف في الوعي وعدم الانسجام الحاصل بين الشاب والشابة.

أجرت سليمان، اشراقة (2012) دراسة بعنوان زواج القاصر بين المفهوم الفقهي والقضائي السوداني. تناولت فيه الباحثة بنود ومواد قانون الزواج والتي أوضحت أن بعضها لا يصب في مصلحة الفتاة ولا يتفق مع مبادئ الشريعة الاسلامية . واظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك بنود في أنظمة وقوانين الزواج في السودان بحاجة إلى اعادة صياغة لتكون أكثر مراعاةً لمصلحة الفتاة الصغيرة. أي أن تكون هناك قوانين أو أنظمة تُعنى بمصلحة الأنثى.

ودراسة ميدانية أجراها منتدى الزهراء للمرأة المغربية بشراكة مع الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ميدانية هدفت إلى الكشف عن الاسباب الاساسية وراء الاستغلال الجنسي للقاصرات في المغرب . تكونت عينة الدراسة من (419) فتاة . أظهرت نتائج الدراسة أن أهم أسباب انتشار هذه الظاهرة هو ضعف متوسط الدخل الشهري للأسر، وعدم قدرتها على تلبية الحاجيات والمتطلبات الأساسية للفتيات ، الأمر الذي يسبب ظاهرة الاستغلال الجنسي للقاصرات مما يجعلهن عرضة للانحراف والضياع وسيطرة المشاعر السلبية.

تعقيب على الدراسات السابقة. معظم الدراسات تناولت متغيرات كالذكاء الانفعالي والثقة بالنفس كدراسة جوده(2008) ، وعلاقة التفاؤل والتشاؤم بالثقة بالنفس كدراسة محمد وآخرون(2006) ما يميز هذه الدراسة أنها تناولت متغيرين لم تتناولهما الدراسات السابقة وهما(زواج القاصر والثقة بالنفس).

منهجية الدراسة.

مجتمع الدراسة. تكون مجتمع الدراسة من(14) سيدة متزوجه زواج قاصر في محافظة الكرك.

عينة الدراسة . تكونت عينة الدراسة من (10) سيدات سوريات متزوجات في سن أقل من (18) عام وقد كانت عينة الدراسة عينة متاحة حيث لم يتم الحصول على غيرها لتحفظ الازواج والأهل وعدم السماح للزوجات بالمشاركة.

أدوات الدراسة. تم استخدام مقياس الثقة بالنفس الذي أعدته(رجب علي،2009)

تكون الاستبيان في صورته النهائية من(٣٩) فقرة، موزعة على ٦ أبعاد هي:بعد الاعتماد على النفس وبعد الإرادة واتخاذ القرار، والبعد الاجتماعي، والبعد الأكاديمي، والبعد الجسمي، وبعد التوكل على الله.

البرنامج الارشادي الذي تم بنائه من قبل الباحثة بعد خضوعه للتحكيم من قبل نخبة من أساتذة الجامعات في الأردن. حيث تكون البرنامج من (12) جلسة ارشادية كما يظهرها الشكل التالي

البرنامج الارشادي

الجلسة	الموضوعات	اجراءات الجلسة
الأولى	لقاء /تعارف	تعارف بين الباحثة والمشاركات، والتعرف على قواعد الجلسات الارشادية الجماعية
الثانية	توقعات لمشاركات من البرنامج	تحدد المشاركات توقعاتهن وأهدافهن من جلسات البرنامج ومناقشتهم في مدى واقعيتها وإمكانية تحقيقها.
الثالثة	الثقة بالنفس	تعريف المشاركات بتعريف الثقة بالنفس وأهميتها وأسباب ضعفها وكيفية تنميتها والفرق بينها وبين الغرور
الرابعة والخامسة	الحديث عن النفس	. نشاط تعرض فيه مواقف وكيفية التصرف فيها نشاط كرسي الاعتراف وورقة ذكريات الماضي
السادسة والسابعة	كيف أحل مشكلاتي	حل المشكلات ووضع الأهداف والبدائل
الثامنة		نشاط تركيز وعرض Power point ومناقشة، عرض نماذج فيديو ، نشاط تخيل
التاسعة	اتخاذ القرار	تطبيقات فردية وجماعية
العاشرة	تنفيذ القرار	تطبيقات فردية وجماعية
الحادية عشر	اكتساب فنيات التواصل	تمثيل/تخيل/ مناقشة
الثانية عشر	جلسة ختامية	الاستماع لآراء المشاركات حول البرنامج ومدى الاستفادة منه وتوزيع مقياس الثقة بالنفس. البعدي

اجراءات الدراسة. من خلال ملاحظة الباحثة وما تناقله الناس من الأحاديث في مناسبات اجتماعية قررت الوقوف على مدى وجود هذه الظاهرة فعلاً وهل تستحق الدراسة أم لا .وقد لاحظت بعض السيدات السوريات قاصرات ومتزوجات من أردنيين وعند السؤال عن غيرهن تم رصد (14) سيدة . طلبت الباحثة تطبيق دراسة عليهن ، وافقت(10) سيدات فقط، ومن ثم تم الاتفاق على الالتقاء بهن في جمعية خيرية وتم تطبيق أداة الدراسة عليهن ومن ثم الاتفاق معهن على المضي في تطبيق البرنامج الارشادي.

نتائج الدراسة

السؤال الأول: ما مستوى مفهوم الثقة بالنفس عند السوريات المتزوجات القاصرات اللواتي يعشن في الاردن؟.

للإجابة على هذا التساؤل تم حساب المتوسط الحسابي لدرجات أفراد العينة على مقياس الثقة بالنفس والجدول (1) يوضح ذلك

جدول رقم(1)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى الثقة بالنفس عند أفراد الدراسة

مقياس الثقة بالنفس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	81.38	19.17

يظهر الجدول أن مستوى الثقة بالنفس لدى كان متدنيا حيث بلغ المتوسط الحسابي(81.38) وانحراف معياري (19.17)

السؤال الثاني: هل هناك أثر للبرنامج الارشادي في رفع مستوى الثقة بالنفس عند السوريات المتزوجات القاصرات اللواتي يعشن في الاردن؟

وللإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار ولكوكسون Wilcoxon T-statistic . والجدول (2) يظهر ذلك

جدول (2)

اختبار ويلكوكسون للكشف عن دلالة الفروق بين متوسط الرتب على القياس القبلي والبعدي لدى عينة الدراسة على مقياس الثقة بالنفس

البيان	العدد	متوسط الثقة بالنفس	الوزن النسبي	قيمة Z	مستوى الدلالة
العينة قبل التطبيق		2.52	50.4	-3.61	.002
العينة بعد التطبيق		3.89	77.8		

يتضح من الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الرتب الخاصة بكل من التطبيقين القبلي والبعدي، وذلك لصالح التطبيق البعدي، مما يعني فعالية البرنامج الإرشادي وتعزو الباحثة هذه الفروق إلى كون أن المجموعة قد تلقت جلسات إرشادية جماعية فيها العديد من الأنشطة والنقاشات المتعمقة أُتيحت لهن فرصة التنفيس والتعبير الانفعالي ، وترى الباحثة أن تنمية الثقة

بالنفس لدى هذه الفئة هو أصعب من تنميتها لدى فئات أخرى من النساء، وذلك لأن تجربة الزواج التي خاضتها السيدة إما أنها كانت مرغمة من قبل الأهل ، أو أنها اختارتها بمحض ارادتها كنوع من الهروب من وضع بات يتسم بالخوف والرهبة وعدم الشعور بالأمان المادي والاجتماعي ، وبالتالي ترسخت لديها أفكار سلبية حول ذاتها من الصعب تغييرها إلا بخطط وإجراءات علمية ومهنية مدروسة الأمر الذي تم تنفيذه من خلال البرنامج الارشادي الذي تم تطبيقه، حيث ساعدت الجلسات الإرشادية السيدات في الكشف على أسباب تدني الثقة بالنفس لديهن، سواء تمثلت هذه الأسباب في حديث الذات السلبي، أو ما تلقته من توجيهات وتعليمات سلبية التي تلقتها من الأسرة أو تعليقات لاذعة من المجتمع .

السؤال الثالث: هل هناك أثر للبرنامج الارشادي في رفع مستوى الثقة بالنفس على قياس المتابعة عند السوريات المتزوجات القاصرات اللواتي يعشن في الاردن؟

وللإجابة على هذا السؤال استخدمت الباحثة اختبار ولكوكسون Wilcoxon T-statistic بهدف المقارنة بين متوسط الرتب لدرجات أفراد المجموعة في القياس البعدي ومتوسط درجاتهم في القياس التتبعي، والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3)

اختبار ولكوكسون Wilcoxon T-statistic للمقارنة بين متوسط الرتب لدرجات أفراد المجموعة في القياس البعدي ومتوسط درجاتهن في القياس التتبعي

	العدد	متوسط الثقة بالنفس	قيمة Z	متوسط الدلالة
القياس البعدي للعينة	10	75.7	-.457	.645
القياس التتبعي للعينة	10	75.6		

يتضح من الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التطبيقين البعدي والتتبعي، مما يعني استمرار فعالية البرنامج الإرشادي المقترح لتنمية الثقة بالنفس لدى السوريات المتزوجات القاصرات اللواتي يعشن في الاردن؟

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى الدافعية الكبيرة التي لاحظتها عند النساء اللواتي خضعن للبرنامج الارشادي ،والذي جعل لديهن دوام الاستفادة من التدريبات التي تلقينها، كما تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن موضوعات وعناصر البرنامج الارشادي كانت مفيدة جداً كونها وضعت بشكل مدروس وعلمي وهادف.

اتفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة رجب علي(2009) كما نتائج هذه الدراسة إلى حد ما مع نتائج دراسة سلفرستون(2003)

التوصيات. في ضوء نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها فقد خرجت الباحثة في عدة **توصيات ومقترحات** منها:

1- -الاهتمام بتوعية جميع الفتيات في الاردن سواء كن اردنيات أو سوريات لتبعات الزواج المبكر.
2- زيادة الاهتمام بهذه الفئة من الفتيات من قبل الحكومات المستضيفة .
3- -تقديم الخدمات النفسية الإنمائية والوقائية والعلاجية لهن من خلال ورش عمل.
4- -إعطاء هذا الموضوع اهتمام أكبر من قبل وسائل الأعلام العربية .
5- -تشديد العقوبات باتخاذ تدابير رادعة بحق من يقوم بتزويج القاصرات.
6- -ضمان حقوق القاصرات بتوفير خدمات نفسية واجتماعية وقانونية لهن.

المراجع العربية:

1- أبو حسان، ريما (2014) ورقة عمل قدمت في المؤتمر الإقليمي الأول لحماية الأطفال واليافعين اللاجئين.الامارات العربية المتحدة 2014/10/15
2- أبو سعد، مصطفى(٢٠٠٤)، التقدير الذاتي للطفل، الطبعة الرابعة، مركز الراشد، الكوي
3- أبو غزالة، سميرة(٢٠٠١)، فاعلية برنامج إرشادي في تعديل اتجاهات معلمات المرحلة الابتدائية.
4- بجدة نحو المعاقين جسدياً ونحو فكرة دمجهم أكاديمياً مع العاديين، **مجلة كلية التربية**:التربية وعلم النفس، جزء٣ ، ع ٢٥ ،ص225-275.
5- إحصائية دائرة قاضي القضاة الأرنية، (2012).
6- بدران، عمرو(١٩٩٠)، كيف تبني ثقتك بنفسك، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.
7- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية القضاء على أشكال جميع أنواع التمييز ضد المرأة
8- www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/cedaw.htm
9- اتفاقية حقوق الطفل www.unicef.org/crc /؛ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل
10- التزويج المبكر للفتيات www.abaadmena.org
11- جريدة الدستور، 7/20، 2014)

12- جودة، آمال(٢٠٠٧)، الذكاء الانفعالي وعلاقته بالسعادة والثقة بالنفس لدى طلبة جامعة.

13- الأقصى، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، مجلد(21) (3) ، ص٧.٦٩٧.

14- الأحدب، ليلى(٢٠٠٥)، ألف باء الحب والجنس، سلسلة ما لا نعلمه لأولادنا، الطبعة الثانية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.

15- حمدي ،عبير (2015)، الثقة بالنفس الداء والدواء (الطبعة الأولى)، مصر: سما للنشر والتوزيع.

16- خميس، فوزي ، أرليت،تابت ،ومشموشي ،نادين(2013) . حماية القاصرات من الزواج المبكر. الواقع والمرتجى.معهد الدراسات النسائية في العالم العربي. لبنان.

17- الداهري ، صالح حسن (2001) مبادئ الإرشاد النفسي والتربوي ، ط1 ، دار الكندي ومؤسسة حمادة ، إربد : الأردن.

18- رجب علي. سميه(2009) فاعلية برنامج ارشادي لتمية الثقة بالنفس لدى طالبات الجامعة الإسلامية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية. غزه.

19- السلسلة السيكولوجية(1996) . المجلد الأول، المجموعة، دار صادر، بيروت

20- سلفرستون (٢٠٠٣)، تحديد درجة الثقة بالنفس عند المرضى النفسيين، مجلة حوليات عبر http:// www.alamal.mwd.sa_artical.shtml

21- السلسلة السيكولوجية،٢٤٢:١٩٩٦

22- سليمان، اشراقة (2012) زواج القاصر بين المفهوم الفقهي والقضائي في ظل قانون الأحوال الشخصية السوداني. جامعة المدينة العالمية .

صندوق الأمم المتحدة للسكان(2013) تقرير حالة سكان العالم ، أمومة في عمر الطفولة: مواجهة تحدي حمل المراهقات، نيويورك .

23- عبد الرضا ،سجى (2011). ظاهرة زواج القاصرات .. دراسة ميدانية. محكمة الاحوال الشخصية. مصر

24- عمر، أحمد مختار (2008) . معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، . القاهرة.

25- العنزي، فريح عويد (1999) الثقة بالنفس وعلاقتها بالعوامل الخمسة الكبرى في الشخصية ، دراسات نفسية، م9 ، ع3 ، القاهرة ، تصدر عن رابطة الأخصائيين النفسية المصرية 417-439 .

26- العنزي،فريح (٢٠٠١)، المكونات الفرعية للثقة بالنفس والخجل، دراسة ارتباطية عاملية، مجلة العلوم الاجتماعية، ع ٣ ، مجلد ٢.
27- قانون الأحوال الشخصية الأردنية لعام (2010) رقم (36) المادة رقم(10).
28- المخزومي ، أمل (٢٠٠١م) التنشئة الاجتماعية والثقة بالنفس ، مجلة المنهل (٥٧٨) مجلد ١٢٢ :ص ٦٣.
29- محمد، أحمد والدسوقي، مجدي والشماس، سالم (٢٠٠٦)، أثر كل من والثقة بالنفس في بعض أساليب التفكير لدى طلاب الجامعة، مجلة كلية التربية،ع ٣٠،جزء١ ص ، ٢١٥-٢٧٥.
30- الناطور ، فايز (٢٠١١م) التحفيز ومهارات تطوير الذات ، عمان، دار أسامه للنشر والتوزيع.
31- الندوة لتزويج الفتيات في ظل الانتقال الديمقراطي والنزاعات المسلحة. لبنان عبر www.abaadmena.org

1- Rangito de Silva de Alwis(2008) Child marriage and the law .legislative reform, Initiative paper, Unicef seriers, NY, January.
2- J.Schlecht, E.Rowley, J.Babirye(2013) Early relationships and marriage in conflict and Poste-conflict settings : vulnerability of youth in Uganda, Reproduction health. Matters, To 21, n°41, May 2013 pp. 234-242

الضغوط النفسية التي يواجهها المسنون اللاجئون السوريون

د. مها عبد المجيد العاني* والباحث: أسعد تقي العطار**

ملخص الدراسة :

إن الأزمات تكون ذات وقع مؤثر على واقع الأفراد، حيث يعانون من أعراض القلق والشعور بعدم الأمن والخوف من المستقبل، والإحساس بالغربة. إن معايشة المسنين اللاجئين السوريين للظروف والخبرات الصعبة الصادمة التي يعيشونها بالإضافة إلى التغيرات الطبيعية التي تصاحب هذه المرحلة من اضمحلال جسمي في البناء الوظيفي والذي يصيب كل الاجهزة الفسيولوجية والعضوية ويؤدي الى تدهور الوظائف الجسمية والعقلية والتغيرات الاجتماعية المصاحبة والتي تتمثل في فقدان العلاقات البدني لدى المسن يرتبط بالضغوط النفسية والاجتماعية التي يتعرض لها، وان العوامل النفسية والاجتماعية غير الملائمة كالعزلة والضيق الاقتصادي والحرمان والتجاهل والاهمال.

وتكمن **أهمية هذه الدراسة** كونها تلقي الضوء على الضغوط النفسية لدى المسن اللاجئ، وستحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الآتي: ماالضغوط النفسية التي يواجهها المسنين اللاجئين السوريين؟

الاجتماعية والانشطة والاهتمامات وفقدان الدور الاجتماعي وفقدان القدرة على التوافق الشخصي والاجتماعي مما يترتب عليها من مشكلات، ومن جانب اخر بينت الدراسات ان الذبول

---

*– **د. مها عبد المجيد جواد العاني**: أكاديمية تدريسية في قسم علم النفس بجامعة بغداد من 1996 إلى 2006م، فضلاً عن القيام بإجراء البحوث والبرامج في مجالات علم النفس والإرشاد التربوي من خلال الجامعة، أعدَّتْ 79 بحثاً علمياً بعضها منشور في مجلات ودوريات علمية محكمة، وشاركت في العشرات من المؤتمرات والندوات والملتقيات داخل سلطنة عُمان وخارجها، كما قدمت المئات من الاستشارات النفسية والتربوية والأسرية والإرشادية داخل السلطنة وخارجها، وقامت بإعداد برنامج خاص بالإرشاد الطلابي في كلية الآداب – جامعة بغداد، وفي الجامعة العربية المفتوحة – مسقط، والعمل الحالي: نائب مدير مركز الإرشاد الطلابي في جامعة السلطان قابوس وأخصائية إرشاد وتوجيه.

*– **الباحث**: **أسعد تقي العطار**: مدرِّس أكاديمي، ماجستير في علم النفس من الجامعة المستنصرية ببغداد، تدريسي واستشاري في مركز البحوث التربوية والنفسية بجامعة بغداد من عام 2002 ولغاية 2007م، عمل محاضراً في كلية التربية الجامعة المستنصرية، ومديراً للدراسات والبحوث في مركز مهارات النجاح في سلطنة عمان من عام 2007 إلى 2008م، يعمل الآن مساعداً لشؤون الموظفين في مركز المؤشر للدراسات والاستشارات في سلطنة عمان منذ عام 2008م.

وهدفت الدراسة الحالية التعرف على الضغوط النفسية للمسنين اللاجئين السوريين، والتوصل الى حلول وتوصيات مستقبلية مقترحة تسهم في خدمة هذه الشريحة المهمة.ولتحقيق اهداف الدراسة تم الاطلاع على الادبيات السابقة. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج وفي ضوءها وضعت عدد من الاستنتاجات والمقترحات لتفعيل اليات تخفيف الضغوط النفسية للاجئ السوري والعمل على حل مشكلاتهم، وتقديم نماذج من الانشطة والبرامج التي تخفف من حدة الضغوط النفسية لتلك الشريحة الهامة.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة :

ازداد اهتمام علماء النفس في السنوات الأخيرة بدراسة الضغوط النفسية لما لها من اهمية على صحة الفرد على المستوى الفردي والجماعي منطلقاً من هذا الاهتمام من كوننا في عصر الضغوط والازمات النفسية. فالضغوط النفسية أضحت سمة من سمات الحياة المعاصرة تساير تغيرات المجتمعات الانسانية بأبعادها المختلفة، وهي تصيب الكبار والصغار على حد سواء .

والفرد عندما يدرك عدم قدرته على خلق حالة من التوازن بين متطلبات الموقف، وقدرته على الاستجابة لهذا الموقف فإنه يشعر بهيمنة الضغوط عليه، ولكنه إذا استطاع التكيف مع المتطلبات تكون الضغوط مقبولة، ومفيدة، وهو الجانب الايجابي للضغوط، والهدف منه استثارة الافراد لاستخدام استراتيجيات جديدة لمقاومة المشكلات، والمواقف الضاغطة التي تواجههم (1).

ويشير مفهوم الضغط الى وجود عوامل خارجية ضاغطة على الفرد تولد لديه احساساً بالتوتر، وعندما تزداد شدة هذه الضغوط فإن ذلك قد يفقده القدرة على التوازن، ويغير نمط سلوكه عما هو عليه الى نمط جديد، وقد يصبح الفرد محبطاً ويعيش حالة من الشعور بالتهديد (2).

ويذكر كليبر (Kleber) أن اكثر هذه الضغوط النفسية تؤدي الى سوء التوافق، والشعور بالعجز، والضعف والتهديد لحياة الفرد، والشعور بفقدان التحكم في الامور الحياتية (3).

وقد بينت الدراسات الى ان المسن يعاني من الوحدة والعزلة مما يؤثر على اسلوب حياته ويشكل له انواع متعددة من الضغوط بلا شك أن المسنين اللاجئين السوريين يعانون من ضغوط نفسية متعددة التي رافقت اسلوب حياتهم الجديد مع وجود مشاعر الوحدة والبعد عن الاقارب والاهل وازدياد متطلباتهم واحتياجاتهم النفسية والاجتماعية،وحالة الحرمان التي يعاني منها الكثير من المسنين.

---

(1) الدعم الاجتماعي وموضع الضبط وعلاقتهما بمستوى الضغط النفسي لدى معاقي انتفاضة الاقصى"، عبدالله مصطفى حسنين ،2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ، جامعة الأزهر ، غزة ، ص3.

(2) موسوعة علم النفس والتحليل النفسي ، فرج عبد القادر ، 1993، الكويت ، دار سعاد الصباح ،ص445.

(3) التوافق النفسي والاجتماعي لدى زوجات الشهداء، وزوجات ذوي المنازل المهدمة، باسل مهدي محمد الخضري ، 2005، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الصحة العامة ، جامعة القدس ، القدس ،ص 84.

مشكلة الدراسة :

تتجلى مشكلة الدراسة الحالية بالبحث والتقصي العلمي التي يتصدى اليها الباحثين، خاصة ونحن نرى في العديد من بلاد المهجر نحتاج فيها التعرف على الضغوط النفسية التي يعاني منها المسنين اللاجئين السوريين في الغربة من أجل تسليط الضوء على تلك الضغوط النفسية وما طبيعتها ومدى أستمكانها من سلوكية ونفسية المسنين وتأثيرها على أنماط حياتهم المختلفة.

وكون ان للضغوط النفسية لها تأثيرات سلبية على مختلف نواحي الحياة سواء، الاجتماعية أو النفسية أو الصحية، مما قد يؤثر بشكل مباشر على كبار السن أو بشكل غير مباشر على أفراد المجتمع من حولهم خاصة على عائلاتهم والجهات التي تتأثر تأثرا كبيرا بمطالب الدعم المطلوبة منها، والتعديلات التكيفية اللازمة لمواجهة المواقف الضاغطة .

وبينت الدراسات ان الذبول البدني لدى المسن يرتبط اكثر بالضغوط النفسية والاجتماعية التي يتعرض لها، وان العوامل النفسية والاجتماعية غير الملائمة كالعزلة والضيق الاقتصادي والحرمان والتجاهل والاهمال، تؤدي دوراً كبيراً في جعل مرحلة الشيخوخة فترة تدهور واضح نفسياً وبدنياً، أما إذا كانوا يدركون أنهم موضع اهتمام ورعاية وتقبل واحترام من الاخرين، فإن هذا الادراك يجعلهم يعيشون شيخوخة قوية بدنياً ومتوافقة وسعيدة نفسياً(**1**). فالمسن اللاجئ السوري يعاني من ظروف صعبة مما يؤدي بطبيعة الحال الى وجود العديد من الضغوط النفسية التي لها انعكاسات سلبية على نفسيته وجسده وسلوكه.

فضلاً عن ان مسألة عدم الاهتمام بالمسنين اللاجئين تعد قضية إنسانية هامة ينبغي التصدي لها في كل مكان وزمان، وقد اتخذت قضايا كبار السن مكاناً بارزاً في الاجتماعات الدولية والإقليمية في السنوات القليلة الماضية مما يتيح الفرصة أمام المختصين في مختلف الجوانب إلى التفكير في الاستفادة بمعطيات تلك الندوات والمؤتمرات التي تتناول ظاهرة كبر السن في صياغة برامج وخطط الرعاية الواجبة لتلك المرحلة العمرية.

كما يمكن من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير الضغوط النفسية التي تواجه المسنين اللاجئين السوريين من أجل وضع البرامج التربوية والنفسية والاجتماعية والتي من شأنها العمل على بناء

---

(1) العلاقة بين التوافق والرضا عن الحياة لدى المسنين وبين استمرارهم في العمل ، علي محمد الديب ، 1988 ، مجلة علم النفس، العدد 6، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ص50.

رصانة المسنين بالشكل الذي يعزز تكيفهم في هذه المجتمعات ويجعلهم أكثر قدرة وأستعداد للتواصل في ميادين العمل المختلفة وبالتالي الحصول على التقدير الأجتماعي والذي يعد لبنة أساسية في الوصول الى التوافق النفسي مع الظروف المختلفة .

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يمكن أن تقدمه من مقترحات وتوصيات الى دوائر اللجوء ومن خلال تسليطها الضوء على الضغوط النفسية لدى المسنين اللاجئين السوريين ولما لها من تأثير يكون بالغاً في قدراتهم واستمرارهم في الحياة دون تفاقمها بشكل سلبي وانطلاقاً من أن الانسان هو سيد المخلوقات وهو العنصر الأساسي المعول عليه في بناء الأرض وتعميرها، وكي يتسنى للمؤسسات التي تتعامل مع هذه الشريحة الاجتماعية الهامة للتصدي لهذه الضغوط والعمل جهد الإمكان على أزلتها أو تقليلها كي تخلق انساناً يمكن الاستفادة من طاقاته للبناء والتطور، وكي تتمكن الجهات التي تعمل مع اللاجئين من وضع الاسس العلمية والعملية المساعدة في التخفيف من مشاعر الاغتراب لديهم والذي ربما ينعكس إيجاباً على توافقهم النفسي الأمر الذي يجعلهم أكثر فاعليه ونتاج في المجتمعات التي يقيمون فيها.

ويمكن اجمال هذه الأهمية في ناحيتين، فمن الناحية النظرية والعلمية تعد هذه الدراسة الاولى من نوعها على حد علم الباحثين والذي تناول متغير مهم وهو دراسة الضغوط النفسية لدى المسنين اللاجئين السوريين، والتي يمكن من خلاله تسليط الضوء على التأثيرات النفسية والاجتماعية للضغوط النفسية على المسنين اللاجئين وتكشف عن تقديم فهماً نظرياً ، وبهذا فإنه يسهم في أثراء الجانب النظري للثقافة بشكل عام، أما من الناحية التطبيقية، فمن المتوقع أن تفيد هذه الدراسة رجال التربية وعلم النفس لما تسلطه من ضوء في الكشف عن الضغوط النفسية وعوامله لهذه الشريحة الهامة وبالتالي محاولة وضع البرامج العلاجية والإرشادية من أجل تخفيف حدة هذه المشاعر عن كاهل المسن وتهيئة الأجواء المناسبة ومما قد يفتح المجال لمساعدتهم في التعامل معها.

ويرى الباحثان بأن مفهوم الضغوط النفسية من المفاهيم الأساسية المرتبطة بالصحة النفسية ، وذلك لما لهما من أهمية في صياغة الأنماط السلوكية المعتدلة والسليمة والتي تنم عن تمتع الفرد بصحة نفسية عالية، كما وتتجلى أهمية هذه الدراسة في مساعدة المسنين اللاجئين في بلاد الغربة للتعرف على الضغوط النفسية التي يعانون منها وماهي طبيعتها وماهية الأسباب الكامنة وراءها والمشكلات التي تؤدي اليها وكيفية التصدي لها والذي يكون هذا من خلال معرفة العوامل المرتبطة بها والتي من شأنها أن ترفع مستوى التوافق النفسي لدى المسنين بالشكل الذي يجعلهم أكثر فعالية وحضور في حياتهم الأسرية والاجتماعية.

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة الحالية:

1. التعرف على الضغوط النفسية للمسنين اللاجئين السوريين، في اطر الادبيات والدراسات السابقة.
2. التوصل الى حلول وتوصيات مستقبلية مقترحة تسهم في خدمة هذه الشريحة المهمة.

حدود الدراسة :

تحددت الدراسة الحالية بشريحة المسنين من اللاجئين السوريين ومن الذين تتراوح أعمارهم (60) سنة فأكثر للعام الميلادي 2016-2017 م من خلال الاطلاع على الادبيات السابقة.

تحديد المصطلحات : يحدد الباحثان تعريف مصطلحات بالتالي:

1. **الضغوط:** مفهوم يشير إلى درجة استجابة الفرد للأحداث أو المتغيرات البيئية في حياته اليومية، وهذه المتغيرات ربما تكون مؤلمة تحدث بعض الآثار الفسيولوجية (1).

وعرفت هي تلك المواقف أو الاحداث أو الصعوبات التي تواجه أو تربك الفرد، وتعترض تحقيق بعضاً من أهدافه، والتي قد تؤثر سلباً على توافقه النفسي والاجتماعي، وقد تكون هذه الضغوط أسرية، اقتصادية، سياسية، دراسية، أو نفسية انفعالية (2).

2. **الضغوط النفسية:** حالة من التوتر النفسي الشديد يحدث بسبب عوامل خارجية تضغط على الفرد وتخلف عنده حالة من اختلال التوازن، واضطرابات في السلوك ، وحينما تزداد هذه الضغوط فان ذلك يفقد الفرد قدرته على التوازن ويغير نمط سلوكه عما هو علية إلى نمط جديد (3).
3. **المسنون:** يعد كبير السن في الدراسة الحالية كل من بلغ عمرة فوق (60)عاماً، وقد اختيرت الستون كبداية للتقدم في العمر على ضوء المعيار العمري الزمني الذي يتحدد بسن التقاعد .
4. **اللاجئيين السوريين:** وهم مجموعة الأفراد الذين يحملون الجنسية السورية، والذين يعدون لاجئيين ويقطنون في دولة المهجر.

---

(1) أشكال المساندة الاجتماعية للمسنين المتقاعدين عن العمل ، مروى محمد شحتة ، 2009. ط1 القاهرة ،الهيئة العامة المصرية للكتاب.، ص45.

(2) الضغوط النفسية وإستراتيجيات مواجهتها وعلاقتها بالتحصيل الدراسي لدى أبناء الشهداء في محافظات غزة ، نبيلة أحمد أبوحبيب، 2010 ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة.

(3) رعاية الشيخوخة ، يوسف ميخائيل سعد . 2004. ط 1، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص 37.

الفصل الثاني

الأدبيات والدراسات السابقة

الشيخوخة مرحلة عمرية بخصائصها ومتفردة بمشاكلها، تتشعب بها معاناة المسنين بدنياً وأسرياً واجتماعياً وتتدنى قدراتهم الأساسية في العمل ومقاومة الأمراض. وعلى المستوى الجسدي يحدث هبوط في نشاط الجسم وضعف عام واختلال في بعض الوظائف العقلية، لذا نجد العديد من المجتمعات تعد كبار السن عبئاً عليها ، لكن كبار السن الذين يعيشون حياة صحية جيدة من الممكن أن يكونوا مورداً بشرياً مهماً ليس داخل أسرهم فحسب بل بإمكانهم ولوج سوق العمل ، وإعطاء تجاربهم في مختلف المجالات العلمية والمهنية. فالعديد من الدول المتقدمة لا تعترف بحد معين بوصفه حداً للعطاء والإبداع والمشاركة في بناء المجتمع، وكبار السن جزء أساسي من المجتمع فهم إذا كانوا قد تركوا الحياة العملية فإن هذا لا يعد دليلاً على عجزهم، فالخبرة والحكمة اللتان يحصلون عليهما، خلال العمل الطويل تجعلان لمشورتهم ثقلاً يعتد به.

ويستخدم الباحثون في مجال دراسة المسنين أحيانا مفهوم الشيخوخة وأحيانا أخرى مفهوم التقدم في العمر aging على أنهما مترادفان ويشيران إلى نفس المعنى، وكلاهما قد استخدم بأشكال مختلفة ، فمفهوم التقدم في العمر هو أحد المفاهيم المراوغة إلى درجة جعلت من غير المستطاع لعدد كبير من الباحثين تناوله تجريبياً، كما تعددت المقاييس المستخدمة في تحديد مرحلة الشيخوخة منها : العمر البيولوجي ويستخدم في تحديد بداية الشيخوخة العضوية، وهو مقياس وصفي يقوم على أساس المعطيات البيولوجية لكل مرحلة مثل معدل الأيض، ومعدل نشاط الغدد الصماء ، وقوة دفع الدم والتغيرات العصبية .... الخ ، والعمر الاجتماعي وهو مرتبط بالأدوار الاجتماعية، وعلاقة الفرد بالآخرين ومدى توافقه الاجتماعي والعمر السيكولوجي ويستخدم هذا المقياس في تحديد الشيخوخة النفسية ، وهو مقياس وصفي يقوم على جملة الخصائص النفسية والتغيرات في سلوك الفرد ومشاعره وأفكاره ...الخ العمر الزمني ويرى بروملي أن مرحلة الشيخوخة تنقسم إلى أربعة مستويات:

المستوى الأول : فترة ما قبل التقاعد وتمتد من 55 الى 65 سن، **والمستوى الثاني** : فترة التقاعد 65 سنة فأكثر، حيث الانفصال عن الدور المهني وشؤون المجتمع ويصاحبها تغيرات عديدة في النواحي العقلية والبيولوجية والنفسية والاجتماعية، **والمستوى الثالث** فترة التقدم في العمر، والتي تمتد من 70 سنة فأكثر، حيث الاعتماد على الآخرين والضعف الجسمي والعقلي، **والمستوى الرابع**: فترة الشيخوخة

والعجز التام والمرض، الوفاة والتي تمتد حتى 110 سنة (1).

ولم يتفق الباحثون بعد على تعريف جامع للشيخوخة ، وذلك لأنها ليست من الظواهر الثابتة التي تحدث في المراحل الأخيرة من حياة الفرد أو الكائن الحي ولكنها حالة سيالة تتأثر بفسيولوجية الفرد ونفسيته وبالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيش فيها والاتجاهات التي يتقبلها ويتصرف طبقا لها ، وهنا نتناول تعريفات بعض العلماء في مجال علم النفس. فكبار السن هم الأشخاص ذكوراً أو إناثاً الذين تجاوزو مراحل النمو والتطور والبناء والنضج في قواهم البدنية والفسيولوجية ووصلوا إلى مراحل التوقف والاستقرار وبدايات الضعف والفقدان والانحدار في بعض وظائف تلك الأعضاء والأجهزة والتراكيب أو المكونات. فالمسنين هم الذين تتجه قواهم وحيويتهم إلى الانخفاض مع ازدياد تعرضهم للإصابة بالأمراض التي يتزايد معه الشعور بالحاجة والعناية والرعاية الاجتماعية والنفسية والطبية (2).

ان التغيرات النفسية للشيخوخة لا تنفصل عن التغيرات الاجتماعية بل هي على علاقة وثيقة وترتبط ببعضها البعض، فتراجع القدرات الجسمية والعقلية يؤثر على عملية التوافق الشخصي والاجتماعي .وهذا ما يؤكده تعريف الباحثين للشيخوخة من الناحية السيكولوجية بأنها "حالة من الاضمحلال يعتري إمكانات التوافق النفسي والاجتماعي للفرد فتقل قدراته على استغلال إمكاناته الجسمية والعقلية والنفسية في مواجهة ضغط الحياة لدرجة لا يمكن معها الوفاء الكامل بالمطالب البيئية أو تحقيق قدر ممكن من الإشباع لحاجاته المختلفة"، ولقد أشار هيرلوك (Hurlock)إلى أن إهتمامات المسنين تشمل الجوانب التالية :

أ. الاهتمامات الشخصيةPersonal Interests : أهمها ما يتعلق بالذات والجسم والمظهر والشكل العام ويصبح المسن متمركزاً حول ذاته عن ذي قبل أكثر اهتماماً بنفسه وأقل اهتماما بالآخرين.

ب . الاهتمامات الترفيهية Recreational Interests : وتشمل القراءة وشاهدة التليفزيون والرحلات وزيارة الأصدقاء.

جـ. الاهتمامات الاجتماعية Social interests : حيث يعاني المسن الشعور بالفراغ والعزلة والوحدة النفسية وتناقص الأدوار الاجتماعية.

د. الاهتمامات الدينية Religious interests حيث يصبح الفرد أكثر تسامحا وأقل تعصباً للجوانب الدينية، وكذلك تتسم مرحلة الشيخوخة بأن المسنين يكونون أكثر ترددا على دور العبادة (3).

---

(1) دراسات في سيكولوجية المسنين ، عبد اللطيف محمد خليفة، 2009 ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص11-14.

(2) علاقة الشعور بالوحدة النفسية بالاكتئاب لدى عينة من المسنين المقيمين بدور العجزة والمقيمين مع ذويهم دراسة مقارنة لـ 12 حالة، ، خديجة حمو علي ، 2012، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، معهد علم النفس وعلوم التربية ، جامعة الجزائر، ص84.

(3) علاقة الشعور بالوحدة النفسية بالاكتئاب لدى عينة من المسنين المقيمين بدور العجزة والمقيمين مع ذويهم،خديجة حمو علي ، 2012،" مصدر سابق"، ص81.

وتتعدد التغيرات الاجتماعية التي تصاحب مرحلة الشيخوخة وتتداخل مع بعضها البعض إلا أن أبرز هذه التغيرات لدى المسنّين هي تقلص علاقاتهم الاجتماعية إذ تقتصر على الأصدقاء القدامى ومن كان يسكن بقربه نظراً لصعوبة تنقلاته بسبب التغيرات الجسمية ، وهذا قد يؤدي إلى تقلص المكانة الاجتماعية للمسن ، كما ينتج عن هذا التغير مظهر جديد في حياة المسن ألا وهو الفراغ والعزلة والشعور بالغربة وذلك نتيجة للانسحاب المتبادل بين المسن والمجتمع الذي يؤدي بدوره إلى ضيق الاتصال بالمجتمع و إلى تدهور المشاركة الاجتماعية لديه، وهو ما يسمى باغتراب المسنين عن المجتمع وهذا عائد إلى فقدان الأدوار الاجتماعية المتمثلة في رعاية الأبناء والأسرة (1).

وتتعدد احتياجات المسنين النفسية والاجتماعية ومنها حاجات المسنون إلى أن يفهموا أنفسهم وينبغي أن يدرك المسنون كل ما يتصل بعملية النضج في العمر حتى يمكنهم أن يدركوا معنى التغيرات التي تؤثر في قدرتهم العقلية والجسمية وبناء شخصيتهم وبالتالي تنعكس على حالتهم النفسية ومكانتهم الاجتماعية الأمر الذي يعد ضرورياً حتى يتقبلوا هذه التغيرات ويعترفوا بها وبذلك يتحقق لهم أقصى تكيف اجتماعي ممكن، كما يحتاجون إلى التعرف على طرق المحافظة على الصحة الجيدة وإتباع أساليب معيشية تلاءم التقدم في السن وطرق تجنب الأمراض المزمنة والوقاية منها كما يحتاجون إلى تأمين الموارد المالية اللازمة عن طريق تنظيم صرف المعاشات والمساعدات الحكومية والرعاية الطبية ، ويحتاج المسنون إلى توفير علاقات اجتماعية سواء في داخل الأسرة أو خارجها يستدعي ذلك توعية المجتمع بأمراض الشيخوخة ومشكلات المسنين .

وهناك العديد من الأسباب وراء زيادة الاهتمام بدراسات الشيخوخة والمسنين منها زيادة عدد المسنين، وظهور الكثير من الدراسات والعلوم المتخصصة في دراسة ظاهرة كبار السن من مختلف جوانبها البيولوجية والنفسية والاجتماعية وبالتالي أصبح لدينا تراثاً علمياً هائلاً يمكن الاستفادة منه في تخطيط وتنفيذ برامج الرعاية المختلفة لتلك الفئة .وضرورة الاستفادة من كافة الموارد البشرية الموجودة في المجتمع التي يمثل المسنون عنصراً هاماً لا يمكن إغفاله من تلك الموارد ، الأمر الذي يحتم على المجتمعات المختلفة الدراسة عن أنسب صياغة تمكنها من الاستفادة بجهود كبار السن في خطط التنمية الشاملة (2) .

ولتفسير مرحلة الشيخوخة قدمت العديد من النظريات واختلفت باختلاف المنظور الذي ننظر إليها من خلاله، فالشيخوخة عملية متعددة ومتشابكة الجوانب والأبعاد وفيها تتم مجموعة من التغيرات

---

(1) الشيخوخة وكيفية تعامل الاسلام مع متغيراتها ، عبدالله بن ناصر السدحان ، 2008 ،ص28.

(2) علاقة الشعور بالوحدة النفسية بالاكتئاب لدى عينة من المسنين المقيمين بدور العجزة والمقيمين مع ذويهم دراسة مقارنة لـ 12 حالة، ، خديجة حمو علي ، 2012، "مصدر سابق " ، ص90 -92.

البيولوجية والاجتماعية والسيكولوجية وبالتالي ظهرت مجموعة من النظريات التي تلقي الضوء وتفسر هذه التغيرات والمظاهر فنظرية الانسحاب تقوم هذه النظرية على افتراض أساسه أن الأفراد حين يصلون لسن الشيخوخة فهم تدريجيا يبدأون في تقليص الأنشطة التي اكتسبوها حين كانوا في منتصف العمر، وتقول كمنج (Cumming) التي تعد مؤسسة لهذه النظرية " تبدأ مظاهر الانسحاب بالملاحظة الموضوعية ذلك أن المسن يشعر أنه بدأ يفقد إرتباطه بأوجه الحياة المحيطة به إذا ما قارن نفسه حين كان أصغر في السن وأكثر ايجابية وأكثر حركة على اعتبار أنه شخص غير مرغوب فيه، ولذلك يعتبر التقاعد مظهراً للانسحاب المتبادل، فالفرد ينعزل عن المجتمع في الوقت الذي يبدأ فيه المجتمع الانسحاب من حياة الفرد، وقد ينسحب المسن تماماً من المجتمع ويبقى نسبياً مغلقاً عن الآخرين، وتقوم نظرية الانسحاب على ثلاثة أبعاد أساسية هي أن معدل التفاعل وأبعاد سوف يقل بتقدم الإنسان في عمره وأن التغير الكمي والكيفي في التفاعل يصاحبه تغير في إدراك حجم الحياة ، وأن التغير الكيفي للتفاعل يصاحبه نقص في صفة الحياة الاجتماعية حيث ينتقل المسن من الاهتمام بالآخرين إلى الاستغراق في ذاته ومن الانشغال إلى الراحة، في حين ان نظرية النمطية واللانمطية تنظر للشيخوخة نظرة نمطية قائمة على التعميم، مما أدى إلى معاملة المسنين كأنهم فئة واحدة وتحديد سن التقاعد بناء على ذلك بسن الستين، أو ما يعادل ذلك، والملاحظ في الواقع هو عكس هذه النظرة النمطية، إذ يتباين المسنون في قدراتهم الجسمية والروحية والعقلية والوجدانية تباينا كبيراً. تستند هذه النظرة الجديدة (اللانمطية) على التأكيد على ضرورة اعتماد مبدأ "الفروق الفردية "في معاملة كبار السن في مجالات عدة، وخاصة في إدارة الموارد البشرية، حيث أن هناك حاجة ماسة لتوظيف المسنين في كثير من البلدان التي ارتفعت فيها نسبة الشيخوخة كثيراً(1) . وترى نظرية النشاط والفعالية أن كبار السن لا يتخلون عن أدوارهم بسهولة التي كانوا يمارسونها في منتصف العمر، وإذا ما اضطروا لذلك فسوف يستبدلونها بأدوار وأنشطة جديدة مناسبة لقدراتهم بحيث توفر لهم الشعور بالرضا عن الذات والتوافق الاجتماعي، وتستند هذه النظرية على أساس أن المستويات العالية للنشاط ترتبط بإدراك ورضا نفسي عالي عند كبار السن ، وعلى الرغم من ظهور نتائج دراسات ميدانية تؤيد هذه النظرية إلا أنها نقدت كونها بسيطة لا تتضمن شرحا كافيا للرضا عن الحياة في الأعمار المتقدمة، ومن محدوديتها أنها لا تأخذ بنظر الاعتبار الفروق الفردية والشخصية في مستوى النشاط عبر مسار الحياة .كما أظهرت دراسات أخرى أن النشاط الذي يكون له معنى من الناحية الشخصية يرتبط بالرضا عن الحياة في حين أن النشاط المنظم والمبني بناء عاليا لا يرتبط بالرضا عن الحياة .

---

(1) علاقة الشعور بالوحدة النفسية بالاكتئاب لدى عينة من المسنين المقيمين بدور العجزة والمقيمين مع ذويهم دراسة مقارنة لـ 12 حالة، ، خديجة حمو علي ، 2012،"مصدر سابق "، ص94

وفسرت نظريات الشخصية أنماط التكيف في السنوات الأخيرة من الحياة على أساس السلوك طوال الحياة التي يجري تعميمها من خلال مصطلح الشخصية، ويرى نيوجارتين وهو أحد أقطاب هذا المذهب أن هذا المصطلح غير ضروري وأن التجمع هو جزء من البيئة التي يمكن التكيف معها والتأثير عليها الاستجابة لها ولكن ليس بالضرورة التفاعل معها، بينما يؤكد هنري على أهمية مصطلح ذاتي بمعنى عمليات الشخصية المختلفة وعلى هذا النحو فهي تمثل عمليات " للأنا" ذات التاريخ التطوري ومسار واضح خاص بها وقوة ايجابية يمكن أن تؤثر على رد الفعل بالنسبة للأحداث الخارجية واختيار الاستجابة لهم (1).

في حين اكدت نظرية الأزمة أهمية الدور المهني بالنسبة للفرد داخل المجتمع ، فقيام الشخص المسن بعمل ما يعد في غاية الأهمية بالسبة له حيث يكسبه الدور المهني هويته ويمكنه من وضع نفسه في علاقات مع الآخرين ويساعده على التوافق النفسي الاجتماعي .ويرى أنصار هذه النظرية أن التقاعد يمثل أزمة بالنسبة للمسنين خاصة لدى هؤلاء الأشخاص الذين يعطون للعمل أهمية كبيرة و يعتبرونه قيمة في حياتهم .وقد قسم الباحثون إزاء هذه النظرية إلى فريقين: الفريق الأول ويرى ممثلوه أن فقدان الفرد لعمله وتغير أدواره بعد إحالته للتقاعد يؤثر في نظرته لنفسه، وفي علاقاته مع أسرته و المجتمع الذي يعيش فيه. أما الفريق الثاني وينظر أصحابه إلى الإحالة إلى التقاعد على أنه ليس العامل الوحيد والأهم في رضا المسن عن نفسه وعن حياته، فتأثير التقاعد بتوقف على عدة عوامل منها المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وأهمية العمل بالنسبة للفرد والحالة الصحية.. الخ(2) .

وفي ضوء تعدد وجهات النظر لتفسير تقدم العمر نجد تعدد مصادر الضغوط النفسية لهذه المرحلة فهي متنوعة ومتداخلة وقد تمثل البيئة الخارجية مصدر من مصادر الضغوط التي يواجهها الافراد وتتضمن البيئة والمجتمع بصفة عامة وغالبا ما تكون ضغوطا عامة لكل الناس، أما مصادر الضغط الداخلية فتتضمن عوامل تتعلق بالفرد نفسه وتتضمن تكوينه النفسي وتكوينه العضوي .

وكثيراً ما نسمع عن الضغوط النفسية كنتيجة السلبية للحياة الحديثة، فالناس مرهقون من الإفراط في العمل وانعدام الأمن الوظيفي وتزايد كم المعلومات والوتيرة المتسارعة للحياة، وفي المقابل هناك أيضا الجانب الإيجابي من الضغوط النفسية، ويدعى eustress ، والذي يشير إلى النتائج الإيجابية والبناءة والصحية للأحداث الضاغطة والاستجابة للضغط النفسي. فالضغط النفسي الايجابي هو تجربة الضغط النفسي بالاعتدال، وهو ما يكفي لتفعيل وتحفيز الناس حتى يتمكنوا من تحقيق الأهداف، وتغيير بيئتهم

(1) علاقة الشعور بالوحدة النفسية بالاكتئاب لدى عينة من المسنين المقيمين بدور العجزة والمقيمين مع ذويهم دراسة مقارنة لـ 12 حالة، ، خديجة حمو علي ، 2012، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، معهد علم النفس وعلوم التربية ، جامعة الجزائر،ص96.

(2) دراسات في سيكولوجية المسنين ، عبد اللطيف محمد خليفة، 2009 ،" مصدر سابق " ،ص37.

والتفاعل معها بايجابية، والنجاح في مواجهة تحديات الحياة. وبعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى بعض الضغوط من أجل البقاء. ومع ذلك، فإن معظم الأبحاث تركز على الضغط النفسي الزائد عن الحد، لأنه يشكل مصدر قلق كبير لتكيف الفرد. فغالباً ما يواجه الأفراد ظروفاً تؤدي بهم إلى الشعور بالضغط النفسي وزيادة خطر تعرضهم لمشاكل الصحة العقلية والبدنية، وبناء على ذلك فإن العلماء والباحثين عادة ما يركزون على الجانب السلبي من الضغوط (1).

ويعد الضغط النفسي مرض العصر الحديث من وجهة نظر المتخصصين من مختلف القطاعات. وللضغط النفسي آثار على سلوكيات الأفراد واتصالاتهم مع الآخرين وله تأثير على كفاءتهم أيضا، ولا يرتبط الضغط النفسي بأماكن محددة بل يعد حاليا عاملا مشتركا في مختلف البيئات (2).

ويعد سيلي (Selye) من الرواد الأوائل الذين قدموا مفهوم الضغوط النفسية Stress الى الحياة العملية، ويعد تعريفه من أوائل التعريفات التي قدمت للضغوط فهو يعرفها على أنها "استجابة الجسم غير المحددة نحو أي مطلب يفرض عليه، سواء كانت هذه الاستجابة إيجابية أو سلبية ، ويرى جراف (Graph) بأن الضغوط النفسية هي إدراك الفرد لعدم قدرته على إحداث استجابة مناسبة لمطلب أو مهام، ويصاحب هذا الإدراك انفعالات سلبية كالغضب، والقلق، والاكتئاب، وتغيرات فسيولوجية كرد فعل تنبيهي للضغوط التي يتعرض لها الفرد، أما لازاروس (Lazarus) فيرى أن الضغوط النفسية هي مجموعة من المثيرات التي يتعرض لها الفرد بالإضافة إلى الاستجابات المترتبة عليها، وكذلك تقدير الفرد لمستوى الخطر، وأساليب التكيف مع الضغط (3).

ويعرف جاملش (Gamelch) الضغوط بأنها التوقع الذي يوجد لدى الفرد حيال عدم القدرة على الاستجابة المناسبة لما قد يعترض له من أمور أو عوارض قد تكون نتائج استجابته لها غير موفقة أو غير مناسبة (4).

---

(1) Work-related stress and stress management New direction , Mc Shane S. L,2006. Vol 3. EA-OHP Series , Edited by J.Houdmont & S. Leka. Nottingham University Press ,p 200.

(2) Stress level of university studen, Sayiner, B. 2006,. Istanbul University ,p24.

(3) ضغوط العمل الإداري وعلاقتها بالالتزام التنظيمي لدى مديري المدارس الثانوية بمملكة البحرين ، بسام صالح سعد علي دهمش، 2008. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، بيروت

(4) بعض أساليب مواجهة الضغوط لدى طلاب مرحلتي التعليم المتوسط والثانوي بمدينة مكة المكرمة-دراسة مقارنة ، الهلالي عادل عبد الرحمن عبد الله ، 2009. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى.

أما أبو حطب (2006) فيرى أن الضغوط تتجلي في إطار كلي متفاعل، يتضمن ، الجوانب النفسية، الجسمية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمهنية، ويتجلى ذلك التفاعل من خلال ردود فعل نفسية، وانفعالية، وفسيولوجية، لذلك فإن جميع الضغوط تعتبر ضغوطا نفسية (1).

ويرى زيمبارودو (Zimbardo) أن الضغوط النفسية "هي نمط لاستجابات غير نوعية يقوم بها الكائن الحي نتيجة لأحداث مثيرة تعوق اتزانه وتحبط من محاولاته لمواجهتها، وتشتمل تلك الأحداث التي تبعث الاستثارة على عدد كبير ومختلف من العوامل الداخلية والخارجية والتي يطلق عليها مجتمعة بالضواغط ، وتنشأ الضغوط النفسية السلبية من إحباط دافع أو أكثر من الدوافع القوية، وهو إحباط ينشأ من عقبات مادية أو اجتماعية، أو اقتصادية أو شخصية، أو نتيجة الصراع بين الدوافع والقيم ، غير أن العقبات الخارجية ليست في ذاتها مصادر للإحباط والقلق عند جميع الناس، بل يتوقف تأثيرها على وقعها وصداها في مختلف النفوس، فالبؤس في ذاته لا يحرك الناس بل الشعور باليأس، وبعبارة أخرى ليس المهم هو الموقف الخارجي بل كيفية إدراك الفرد وشعوره به (2).

وفي الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية والعقلية التي تصدرها الجمعية الأمريكية للطب النفسي يرى بأن الضغط متغير مستقلا من الاضطراب النفسي يصاحبه اضطرابات تابعة تسمى اضطرابات التوافق ومنها اليأس والعجز والاكتئاب (3).

وتشير نتائج بعض الدراسات إن حوالي (50%) من الأمراض التي تصيب الفرد تعود إلى أسباب ترتبط بالضغوط النفسية في العمل، كما أن الأبحاث الطبية تؤكد أن أكثر من (50%) من الإمراض ترتبط أصلاً بالضغوط، ومن بين هذه الأمراض ارتفاع ضغط الدم، وقرحة المعدة، وسكر الدم، والربو، والصداع النصفي، وآلام الظهر، والتهاب المفاصل (4).

لقد أوضح حسين (2000) أن للضغوط النفسية علاقة وثيقة بالاضطرابات السيكوموماتية مثل ضغط الدم والسكر وتصلب الشرايين وعسر التنفس والقولون العصبي والصداع، كما أنها تؤدي إلى ضعف التركيز والذاكرة وتضاؤل القدرة على حل المشكلات والإدراك الخاطئ للمواقف والأشخاص كما أنها تؤدي

---

(1) الضغوط النفسية وأساليب مواجهتها كما تدركها المرأة الفلسطينية في محافظة غزة ، صالح ابو حطب ، 2006 ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأقصى، غزة، ص114.

(2) أنماط الشخصية الصبورة وعلاقتها بالضغوط النفسية لدى طالبات الجامعة الإسلامية بغزة ، اعتماد يعقوب محمد الزيناتي، 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

(3) معايير الدليل التشخيصي والإحصائي الخامس للاضطرابات النفسية والعقلية التي تصدرها الجمعية الأمريكية للطب النفسي ، ترجمة أنور الحمادي، ص87.

(4) ضغوط العمل الإداري وعلاقتها بالالتزام التنظيمي لدى مديري المدارس الثّانوية بمملكة البحرين،بسام صالح سعد علي دهمش، 2008."مصدر سابق"، ص48.

إلى اضطرابات اجتماعية مثل الانسحاب الاجتماعي والشك والعجز عن التوافق الاجتماعي .

ويعد الضغط النفسي من بين العوامل النفسية الاجتماعية التي تأثر على الصحة الجسدية والنفسية للمرضى فعندما يلاقي المريض موقفا ضاغطا فانه يحاول أن يراقبه ويتحكم فيه عن طريق مختلف الاستجابات التي من شانها أن تأثر على هذا الحدث الضاغط وتخفف من شدته.

وعندما يتعلق الأمر بمرضه فإنه يحاول أن يلجأ إلى عدد من الإستراتيجيات التي تمكنه من التكيف والتوافق مع متطلباته، وتكون استراتيجيات المقاومة التي يوظفها مرتبطة بتقديره المعرفي للمرض. ولا يتوقف الضغط على الموقف الخارجي بقدر ما يتوقف على طبيعة التفاسير والمعاني التي يعطيها المريض لهذا الموقف من جهة بما في ذلك المرض كموقف ضاغط يعرقل مجرى حياته وأنشطته اليومية وكذا على الاستجابة المعرفية التي يتبناها بناءا على تلك التفاسير من جهة أخرى (1).

يرى ساوير (Sawyer) أن هنالك نوعين أساسيين من الضغوط النفسية هي :

- **الضغوط النفسية الحادة Acute Stress** : يحصل هذا النوع من الضغوط عادة عندما يواجه الفرد خطر ما، أو عندما يكون تحت الضغط لإتمام التزام ما، عندها فإن دماغ الفرد يطلق العديد من المواد الكيميائية لزيادة معدل ضخ القلب، وهذا يزيد من ضغط الدم ويجعل الفرد أكثر نشاطا لمحاربة الخطر أو الهروب منه، والعديد من الأفراد يمكنهم التجاوب والتكيف مع هذه الضغوط القصيرة.
- **الضغوط النفسية المزمنة Chronic Stress** : يحصل هذا النوع من الضغوط بسبب حالة ثابتة أو العديد من الحوادث المجهدة التي تحدث للفرد بشكل متتالي، فإذا كان الفرد يعتني بشخص ما مصاب بمرض مزمن بشكل مستمر، أو يواجه مشاكل مع رئيس العمل، أو إذا فقد عمله أو خسر شركته، فإن الجسم يستجيب سلبا لمثل هذه الحالات، ويؤدي التعرض المستمر للمشاعر السلبية إلى إصابة الفرد بالعديد من الأمراض مثل السكري أو الربو، أو مشاكل النظام العصبي أو نظام المناعة (2).

أما بابو (Babu) فيقسم الضغوط النفسية حسب طبيعة تأثيراتها إلى نوعين هما:

- **الضغوط النفسية الايجابية Eustress** : هي الضغوط الجيدة التي تساعدنا على تحسين أدائنا. فعلى سبيل المثال، إذا لم يكن هناك ضغط على الفرد نحو الأداء الجيد في الامتحانات أو الأحداث

(1) دور المساندة الاجتماعية كعنصر من عناصر الاقتصاد للتخفيف من الضغط النفسي لدى المصابين بمرض الربو، عودية ولديحي حورية ، 2005،بحث مقدم للملتقى الدولي "سيكولوجية الاتصال والعلاقات الانسانية"، للفترة 22-25 مارس ، الجزائر، ص10.

(2) Stress the silent killer, Sawyer, R. 2005.. e-BookWholesaler, Hitech United,p13.

يتدربوا بالشكل المطلوب. وهناك كمية معينة من الضغط النفسي الإيجابي يعد ضروريا لمواجهة جميع التحديات كما أنه ضروري لبقائنا على قيد الحياة والتقدم في الحياة (1).

- **الضغوط النفسية السلبية Distress** : عندما يخرج الضغط النفسي عن السيطرة، يصبح ضغطا سلبيا أو سيئا، والذي يظهر الضعف في أجسامنا ويجعلنا عرضة للتعب والمرض. وإذا استمر الضغط في التأثير على الشخص وخرج عن السيطرة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى ظهور مختلف التأثيرات السلبية للضغوط.

وذكر عربيات والخرابشة نوعين من الضغوط هما الضغوط الدائمة والضغوط المؤقتة(2):

- **الضغوط المؤقتة**: هذا النوع من الضغوط يحيط بالفرد لمدة وجيزة، ثم يزول، وعادة ما يكون مرتبط بموقف مفاجئ لا يدوم أثره طويلاً، ولهذه الضغوط أثر محدود على الفرد، إلا إذا كانت قدرة تحمله أضعف من الموقف الضاغط.
- **الضغوط الدائمة**: هذا النوع من الضغوط يحيط بالفرد لمدة طويلة نسبيًا، مثال ذلك تعرض الفرد لمرض مزمن.

يعد هانز سيلي (Selye) أحد أهم الرواد الكبار الذين تناولوا مفهوم الضغوط، فهو أول من تناول مفهوم الضغوط النفسية وعلاقتها بفسيولوجيا الجسم من خلال تركيزه على عدد كبير من الهرمونات ودورها في إصابة الفرد بالعديد من الأمراض الخطيرة، بما في ذلك انسداد الشرايين، ونزيف الدماغ، وتصلب الشرايين وارتفاع ضغط الدم والفشل الكلوي والتهاب المفاصل والقرحة الهضمية وحتى السرطان .

ووفقا لسيلي فإن الضغوط النفسية تشير إلى استجابة الكائن الحي لمجموعة متنوعة من التحديات البيئية مثل التغير في درجة الحرارة أو التعرض للضوضاء، وتكون هذه الاستجابة من خلال مجموعة متنوعة من الاستجابات الفسيولوجية.

وقد وضع سيلي ثلاث مراحل تمر عملية تعرض الفرد للضغوط النفسية بها أولها مرحلة الإنذار بالخطر Stage of alarm reaction وفي هذه المرحلة تؤدي الضغوط النفسية إلى تنشيط ميكانيزمات الدفاع في الجسم، وتكون تأثيرات الضغوط تحت السيطرة.

(1) What are the different types of stress?,Babu, Hanish (2007).. Skyline Harmony Villas, Trichur Dt, Kerala, India,p2-3.

(2) الضغوط النفسية التي يتعرض لها الطلبة المتفوقون وإستراتيجية التعامل معها أحمد عبد الحليم عربيات، وعمر محمد الخرابشة، 2007، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، دمشق، 5 (2)، 48-68 .

وإذا زادت مستوى الضغوط النفسية ينتقل الجسم إلى مرحلة المقاومة Stage of resistance ، حيث يـزيـد الجسم من تنشيط مختلف آليات الدفاع الكيميائية والحيوية والنفسية والسلوكية. وإذا استمر تأثير الضغوط نصل إلى مرحلة الاستنزاف Stage of exhaustion وفي هذه المرحلة تؤدي الضغوط النفسية إلى إنهاك آليات الدفاع من خلال الاستخدام المستمر لها (1).

وتعد نظرية (سبيلبيرجر) في القلق مقدمة ضرورية لفهم الضغوط عنده فقد أقام نظريته في القلق على أساس التميز بين القلق كسمة و القلق كحالة، ويقول أن للقلق شقين: سمة القلق أو القلق العصابي أو المزمن، وهو استعداد طبيعي أو اتجاه سلوكي يجعل القلق يعتمد بصورة أساسية على الخبرة الماضية أما قلق الحالة فهو قلق، ويعتبر الضغط الناتج ضاغطا مسببا لحالة القلق، ويستبعد ذلك عن القلق كسمة حيث يكون من سمات شخصية الفرد القلق أصلا (2) .

وفي الإطار المرجعي للنظرية اهتم أيضا بتحديد طبيعة الظروف المحيطة والتي تكون ضاغطة و يميز بين حالات القلق الناتجة عنها، ويفسر العلاقات بينهما وبين ميكانيزمات الدفاع التي تساعد على تجنب تلك النواحي الضاغطة كبت إنكار إسقاط وتستدعي سلوك التجنب، ويميز سبيلبيرجر بين مفهوم الضغط ومفهوم القلق(Anxiety) ، فالقلق عملية (Anxiety) ومفهوم القلق . (Stress) ويميز سبيلبيرجر بين مفهوم الضغط انفعالية تشير إلى تتابع الاستجابات المعرفية السلوكية التي تحدث كرد فعل لشكل ما من الضغوط، كما يميز بين مفهوم الضغط ومفهوم التهديد(Threat) من حيث أن الضغط يشير إلى الاختلافات في الظروف والأحوال البيئية التي تتسم بدرجة ما من الخطر الموضوعي، أما كلمة تهديد فتشير إلى تقدير التفسير الذاتي لموقف خاص على أنه خطير أو مخيف وكان لنظريته قيمة خاصة في فهم طبيعة القلق واستفادت منها كثير من الدراسات تحقق خلالها من صدق فروض ومسلمات نظريته (3).

في حين تعد نظرية لازاروس وفوكمان من أكثر النظريات شهرة في تفسير الضغوط النفسية، وتعرف هذه النظرية أحيانا باسم النظرية المعرفية العلائقية cognitive-relational، وترى هذه النظرية بأن الفرد وبيئته يتعايشان معا في إطار علاقة ديناميكية، وترى النظرية المعرفية العلائقية أن الضغوط تشير إلى الحالة النفسية والعاطفية التي يتم تمثيلها داخل الفرد، وترتكز هذه النظرية على دور التفاعل والتداخل بين العوامل المتعلقة بالظاهرة باعتبارها مؤثرا وكذلك العمليات العقلية والمعرفية التي يستعملها الفرد للفهم والتحكم في المؤثر المهدد لكيانه ومن ثمة تحديده لأساليب المقاومة التي بإمكانه استخدامها لمواجهته. والمفهومين الرئيسيين

(1) Stress and coping theories , Krohne, H. W ,2009, Johannes Gutenberg University, Gutenberg, Germany,p4.

(2) الضغوط النفسية التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية في محافظة قلقيلية نتيجة للعدوان الإسرائيلي أثناء انتفاضة الأقصى، جاسم يوسف محمد الشاعر،2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ،ص24.

(3) الضغوط النفسية التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية في محافظة قلقيلية نتيجة للعدوان الإسرائيلي أثناء انتفاضة الأقصى، جاسم يوسف محمد الشاعر،2011،" مصدر سابق" ص25.

في هذه العملية هما التقدير المعرفي والمقاومة (1).

ويشير لازاروس إلى أن الأفراد يميلون إلى إظهار أساليب تقييم ثابتة نسبيًا ، حيث يقيمون المواقف المختلفة بدرجة من الاتساق، وان أسلوب التقييم العام لدى الفرد يتأثر بسمات الشخصية والمتغيرات المعرفية لديه، وهكذا توجد ثلاث مكونات رئيسية من الضغط هي الموقف والتقييم المعرفي للموقف والمصادر المدركة لدى الفرد في مواجهة المطالب ، وعملية التقدير المعرفي فهي عملية معرفية تقديرية تسمح للفرد بتحديد طبيعة المثير الذي يشكل مصدر ضغط بالنسبة له في تعامله مع بيئته و بالكشف عن ماهية العناصر التي تجعل منه مصدر ضغط مهدد في حين تعكس عملية " المقاومة " العملية التي يلجأ إليها الفرد بغرض معالجة المتطلبات التي تفرضها علاقته مع بيئته في إطار الضغط الذي تم تقديره سابقا (2).

في حين يرى أليس أن الظروف الضاغطة التي يعيشها الفرد لا توجد في ذاتها، وإنما تتوقف على الطريقة التي يدرك بها الفرد هذه الظروف وعلى نسق الاعتقادات اللاعقلانية التي يكونها الفرد عن هذه الظروف والأحداث الضاغطة (3).

وتقوم نظرية أليس على افتراض أن الناس يولدون ولديهم نزعة فطرية لان يكونوا غير عقلانيين، وأن الناس عرضة للمشاعر السلبية، وأن ما يسبب معاناتهم ليست أحداث الحياة الضاغطة، بل كيفية تعاملهم مع تلك الأحداث، و من هنا تنشأ الأمراض النفسية ويمكن العلاج من خلال هذه النظرية عن طريق تغيير الأفكار اللاعقلانية لدى الفرد عن طريق الإقناع العقلي (4).

هنالك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى شعور الفرد بالضغوط النفسية القلق والتوتر، والتي ترتبط بأحداث أو الظروف مختلفة، وقد ذكر ساوير (Sawyer) أن أهم مسببات الضغوط النفسية هي ظروف الحياة الطبيعية مثل الظروف الصحية والظروف الانفعالية، وظروف العمل، والأصدقاء والأسرة، الشعور بالوحدة، والمرض وأحداث معينة مثل الخلافات، ووفاة أحد أفراد الأسرة أو أحد الأصدقاء، وفقدان المال والمراحل التطورية مثل الزواج، أو فقدان القدرة البدنية أو العقلية وتغيير مكان السكن وتغيير العمل وفقدان الصداقة، وفقدان مكان الراحة المفضل، وفقدان الدعم العاطفي(5).

(1) Stress models :A review and suggested, Mark, G.M., & Smith, A.P ,2008. New York City: McGraw-Hill Higher Education,p41

(2) استراتيجيات إدارة الضغوط التربوية والنفسية ، طه عبد العظيم حسين ، وسلامة عبد العظيم حسين ،2006،دار الفكر، عمان ،ص 58.

(3) الضغط النفسي ومشكلاته وأثره على الصحة النفسية ، ماجدة بهاء الدين السيد عبيد 2008، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ." ص137.

(4) الضغوط النفسية التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية في محافظة قلقيلية نتيجة للعدوان الإسرائيلي أثناء انتفاضة الأقصى، جاسم يوسف محمد الشاعر،2011،" مصدر سابق" ص25.

(5) Stress the silent killer, Sawyer, R. 2005

وبناءً على ما تقدم ، يرى الباحثان بأن أهمية وصول المسن اللاجئ الى حالة التوافق وتقليل الضغوط النفسية يتأتى من توفر قدر من الرضا القائم على أساس واقعي بالشكل الذي يؤدي الى التقليل من الشعور بالإحباط والقلق، وتقديم الدعم الكافي الذي يعتمد على الأنشطة التي يقوم بها المسن لإشباع حاجة أو التغلب على صعوبة أو اجتياز معوق من أجل الوصول الى حالة من الانسجام مع البيئة والمحيط، كما ان إشباع الحاجات قد يؤدي في الكثير من الأحيان الى خفض حالة التوتر والضغط النفسي عند المسن ويدفعه الى التوافق بشكل واضح، علماً بأن العديد من العلماء من يؤكد بأن التكيف الناضج يؤدي الى التوافق الناضج وعكسه يؤدي الى سؤ التوافق.

كما انه من العوامل المسببة للضغوط النفسية للمسن اللاجئ السوري خاصة ممن يعانون من ظروف انسانية صعبة هي العوامل البيئية المادية إذ نأخذ البيئة بمفهومها الشامل وما يتبع ذلك من عوامل تؤثر في المسن اللاجئ كالمناخ والهواء والأرض وما يهمنا في هذه العوامل هو ما يحرك جسم الإنسان للقيام باستجابات حتى يتوافق مع المحيط وهذه العوامل تتغير بتغير الزمان والمكان من الفصول الأربعة، ففي الشتاء يقوم الجسم بإيجاد استجابات مختلفة عن الاستجابات التي يقوم بها في الصيف، وكثيرا ما تخلق حالة البرد الشديد أو الحر الشديد الأذى ببعض الأفراد الذين لا يستطيعون التوافق مع التغيرات، وتشكل هذه التغيرات في الجو عوامل ضاغطة تستدعي استجابات تكيفيه وأسباب اجتماعية: تتضمن الأسباب الاجتماعية كل الحالات النفسية والانفعالية التي تنتج عن علاقة الشخص بالآخرين في إطار الحياة الاجتماعية العامة، أو في إطار المؤسسات الاجتماعية التي ينتمي إليها، فالضغط النفسي، ينشأ عن مصدر أو سبب اجتماعي ناتج عن علاقة اجتماعية يعطيها الشخص دلالة معينة، مثل فقدان الاهل والأصدقاء و الأقارب وغيرهم وأسباب نفسية: وهي مجموعة العوامل التي تعود إلى البناء النفسي عند المسنين ، أي ما تتصف به شخصيتهم من ملامح عندما يكون الشخص عصبياً، أو انفعالياً، أو عمليا نشيطاً، أو حساساً، أو انطوائياً ومنفتح على الآخرين أو واقعياً، وهذا ما أكدته دراسات متعددة، فالمسنيين الذين يتصفون بالعدوانية والشدة والتنافسية يكونون ميالين إلى الإصابة بأمراض القلب أكثر بخمس مرات من الأشخاص الذين يتصفون بالهدوء.

الدراسات السابقة :

في كندا اجرى سترنر وكاريني وفلدهيوزن (Streiner, Cairney & Veldhuizen, 2006) دراسة هدفت الى معرفة مدى انتشار اضطرابات المزاج والقلق وغيرها من المشكلات النفسية على كبار السن ممن تتجاوز أعمارهم (55) فأكثر في ضوء متغير النوع الاجتماعي واللغة والهجرة، وقد استخدم الباحثون تحليل المسح الصحي لجمع معلومات دراستهم، وقد نتج عن الدراسة وجود انخفاض لاضطرابات المزاجية عند الجنسين، كما اظهرت النتائج ان المهاجرين من الجنسين يعانون من مشكلات نفسية اكثر من غير المهاجرين وتقل المشكلات كلما تقدم في العمر.

وهدفت دراسة سوزان وتولسون (Suzan & Tolson, 2007) الى معرفة التغيرات التي تحصل على المسنين المتقاعدين عن العمل في امريكا، إذ اختيرت عينة عشوائية مكونة من (750) مسناً، منهم (25) ذكور و(525) اناث ، وقد استخدم الباحثان الاستبانة التي أعداها لجمع بيانات دراستهما، وقد اظهرت نتائج الدراسة الى ان (92%) من افراد العينة يعانون من مشكلات نفسية حادة بسبب ابتعاد الابناء ، و(34%) من افراد العينة يشعرون بعدم الامان المادي والتهديد النفسي والخوف من عدم القدرة على رعاية انفسهم، وأن (13%) منهم اصبحوا يشعرون بأنهم مهملين من قبل افراد المجتمع بعد فقدان عملهم .

وسعت دراسة ميردث (Meridth, 2008) الى دراسة العوامل المرتبطة بالتوافق والرضا عن الحياة لدى المسنين، تكونت عينة الدراسة من (1261) فرد من البالغلين من العمر (65) عاماً فأكثر، وقد استخدم الباحث استبانات وملاحظات استغرقت (15) شهراً، وخرجت الدراسة بنتائج منها وجود ارتباط موجب ودال احصائياً بين التوافق والرضا من الحياة لدى المسنين وكل من العمر والحالة البدنية الصحية وحالة العمل واوجه النشاط المختلفة بينما من دونهم ترتفع لديهم الضغوط (1).

وفي السويد هدفت دراسة المحمداوي (2008) الى الكشف عن مستوى الاكتئاب النفسي لدى المسنين من الجالية العربية المقيمة في ضوء متغيري الجنس والحالة الاجتماعية، وقد تكونت عينة الدراسة من (50) مسناً من عمر يبدأ من (60) سنة فأكثر موزعين (25) من الذكور و(25) من الاناث، وقد استخدم الباحث مقياس الاكتئاب كأداة للدراسة ، واسفرت نتائج الدراسة على ان العينة من المسنين العرب

---

(1) مؤشرات تخطيطية لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية للمسنين في المجتمع العماني،اسماء عامر الصواعية ، 2015، ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نزوى، سلطنة عمان ،ص91 .

المقيمين يعانون من اعراض الاكتئاب ، وان الاناث والمترملين اكثر شعوراً بالاكتئاب من غيرهم (1).

كما هدفت دراسة إليف وزملائه (Iliffe, et.al., 2009) الى الكشف عن علاقة الا لم الذي يعانيه المسنون بالاكتئاب في بريطانيا، وتكونت عينة الدراسة من (406) مسن اعمارهم من (65) سنة فأكثر، وقد استخدم الباحثون لجمع معلومات دراستهم مقياس ألم الشيخوخة (GPM) ومقياس الاكتئاب. أسفرت نتائج الدراسة عن وجود ما نسبته (19%) من المسنين يعانون من الاكتئاب، يليه خطر العزلة الاجتماعية .

وكشفت دراسة ماهروتا وباتيش (Mehrota & Batish, 2009) التعرف عن المشاكل التي يعاني منها كبار السن من النساء الهنديات، وقد تكونت عينة الدراسة من (80) مسنة تمتد اعمارهنَّ من (60) سنة فأكثر، وقد استخدم الباحثان المقابلة لجمع معلومات عن الدراسة ، وأظهرت نتائج الدراسة عدة مشاكل لدى المسنات وهي : المشكلات الصحية والمشكلات الاقتصادية والمشكلات النفسية والاجتماعية، كما اظهرت نتائج الدراسة الى ان المشاكل الاجتماعية والنفسية تزيد كلما تقدمت المسنة في العمر .

وكشفت دراسة هاونج (Hwang, 2010) عن الضغوط النفسية للمسنات الكوريات المقيمات في امريكا، ولتحقيق ذلك اختيرت عينة عشوائية مكونة من (12) مسنة فقط، وقد استخدم الباحث طريقة المقابلات كأداة للدراسة، وبعد تحليل البيانات باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية اظهرت نتائج الدراسة ان المسنات كنَّ يعانينَّ من ضغوطات نفسية (2).

وتعرفت دراسة الرواشدة والعرب (2010) على خصائص المسنين ومشكلاتهم من وجهة نظرهم في دور الرعاية في الاردن واسباب تحويلهم لها، واقتصرت عينة الدراسة على (111) مسن ومسنة في كافة دور الرعاية في الاردن وومن هم قادرون على التجاوب مع الباحث، وقد صمم الباحثان استبانة من اجل جمع المعلومات، وبعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، أظهرت نتائج الدراسة أن عاملي الفراغ والوحدة من أهم الأسباب التي ادت الى تحويلهم الى دور الرعاية، وان تفكير المسن في الاحفاد والإشتياق اليهم تصدرت المشكلات النفسية، وان انقطاع صلة المسن بمعارفه واصدقائه تصدرت المشكلات

(1) دراسة بعض اعراض الاكتئاب لدى المسنين من الجالية العربية في السويد ، حسن ابراهيم حسن المحمداوي، 2008، رسالة دكتوراه، الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك ، كلية الاداب والتربية ، .

(2) الضغوط النفسية التي يواجهها المسنين في الأسر العمانية وعلاقتها ببعض المتغيرات في محافظة مسقط بسلطنة عمان ، اسعد تقي العطار ، 2016 ، بحث تحت الطبع ، سلطنة عمان ،ص54 .

الاجتماعية، وان الشعور بانهيار الصحة تصدت المشكلات الصحية (1).

وهدفت دراسة حجازي وأبو غالي (2010) التعرف على المشكلات التي يعاني منها المسنون الفلسطينيون في محافظات غزة وتكونت عينة الدراسة من (114) مسنا ومسنة من محافظة غزة ، وأظهرت نتائج الدراسة ان المشكلات التي يعاني منها المسنون الفلسطينيون هي المشاكل الاجتماعية والاقتصادية (63,7%) والمشكلات النفسية (57,5%) والمشكلات الصحية الجسمية (56,4%) ، كما اشارت نتائج الدراسة الى عدم وجود فروق دالة احصائيا في المشكلات لدى المسنين تعزى للجنس(2) .

(1) الضغوط النفسية التي يواجهها المسنين في الأسر العمانية وعلاقتها ببعض المتغيرات في محافظة مسقط بسلطنة عمان ، اسعد تقي العطار ، 2016 ، "مصدر سابق" ،ص57 .

(2) مشكلات المسنين (الشيخوخة) وعلاقتها بالصلابة النفسية ، جولتان حجازي وعاطف ابو غالي ، 2010، مجلة النجاح للابحاث (العلوم الانسانية)، 24(1)،109-156.

الفصل الثالث

الإستنتاجات

من خلال الاطلاع على الادبيات والدراسات السابقة يتبين ان الضغوط النفسية تنشأ من إحباط دافع أو أكثر من الدوافع القوية، وهو إحباط ينشأ من عقبات مادية أو اجتماعية، أو اقتصادية أو شخصية، أو نتيجة الصراع بين الدوافع والقيم ، غير أن العقبات الخارجية ليست في ذاتها مصادر للإحباط والقلق عند المسنين اللاجئين السوريين ، بل يتوقف تأثيرها على وقعها وصداها في مختلف النفوس، فالبؤس في ذاته لا يحركهم بل الشعور باليأس، وبعبارة أخرى ليس المهم هو الموقف الخارجي بل كيفية إدراك الفرد وشعوره به، وتأتي ضغوطهم من عوامل عديدة منها ما هو مرتبط بالضعف الصحي العام والضعف الجسمي وضعف الحواس كالسمع والبصر وضعف القوة العضلية وانحناء الظهر وجفاف الجلد والإمساك وتصلب الشرايين والتعرض بدرجة أكبر للإصابة بالمرض وعدم مقاومة الجسم او ما هو متعلق باضطراب العلاقات الاجتماعية فنتيجة الهجرة تضعف العلاقات الاجتماعية للمسن مع أصدقاءه المسنين من أمثاله خاصة عندما يقلون من حوله ممن هم في سنه مما يخلف لدى المسن حالة من الحزن وقلة العلاقات الاجتماعية والوحدة مما يترك فراغ عاطفي لم يألفها من قبل مما يشعره بقرب الأجل وتخلي الأحبة من الأبناء والبنات والأصدقاء عنهم وفقد حب الآخرين، وهذا الأمر يجعله عاجزاً عن توافقه النفسي والأجتماعي،ويعد هذا العجز المعيار الأساسي لنمو مشاعر الاغتراب لدى المسن . والشعور بالذنب الناتج عن الوحدة من الحوادث الماضية والشعور بأن الآخرين لا يقبلونه ولا يرغبون في وجوده وما يصاحب ذلك من تصعيد وتوتر فقد يعيش البعض وكأنهم ينتظرون النهاية المحتومة وأنعدام الأهتمام الأجتماعي وشعور المسن بالتفرقة والتمييز سوف يجعله أكثر تقبلاً للشعور بالاغتراب وخاصة في بلد المهجر، مما يلجأ البعض منهم الى الانطواء والعزلة والدخول في دوامة التفكير والوساوس والانشغال بالذات، والاضطرابات النفسية، حيث أن الاضطرابات الوجدانية تشيع بين المسنين اللاجئين السوريين وقد يظهر بشكل الترهل والسمنة والإمساك والذبول والعصبية والصداع والاكتئاب النفسي والأرق.

كما تزداد لدى المسن اللاجئ السوري مشاعر قلق المستقبل والحاضر والخوف والانهيار العصبي وخاصة إذا فرضت عليه حياته الجديدة أسلوباً جديداً من السلوك لم يألفه من قبل ولا يجد في نفسه المرونة الكافية لسرعة التوافق معه، وخاصة إذا لم يتهيأ لهذا التغيير، وقد يصبح المسن أقل استجابة وأكثر تركزاً حول ذاته ويميل إلى الذكريات وتضعف ذاكرته ويقل اهتمامه وميوله وتقل شهيته للطعام والنوم، وأيضا تضعف طاقته وحيويته ويشعر بقلة قيمته في الحياة، وهذا يؤدي إلى الاكتئاب والتهيج وسرعة

الاستثارة والعناد والنكوص إلى حالة الاعتماد على الغير وإهمال النظافة والملبس والمظهر.

مما يجعل المسن اللاجئ بعدم أمكانية الفرد على تحقيق توافقه النفسي وتوافقه مع الأخرين مما تتولد لديه مشاعر الاغتراب عن الذات الذي يؤدي الى خمول وأنطفاء حالة التفاعل الأجتماعي عنده مما يجعله غير فعال أجتماعياً وفاقداً للقدرات.

ويرى الباحثان بأن ظروف المسنين اللاجئيين السوريين ومايعانونه من تعدد الضغوطات على المستويين النفسي والأجتماعي وصعوبة عودتهم الى الوطن الأم ربما يزيد من مشاعر الاغتراب لديهم والذي ينعكس سلباً على توافقهم النفسي والأجتماعي، وأن مثل هذه الأمور وغيرها ربما تكون بمثابة العوامل المساعدة لتزايد مشاعر الاغتراب حيث تحمل هذه المشاعر في طياتها عدم الرضا أو معارضة الأهتمامات السائدة والموضوعات والقيم والمعايير وأنشطة وتنظيمات المجتمع الذي يقيمون فيه وغالباً ماقد يؤدي هذا الأمر الى عدم الانسجام بين المسن والمجتمع والمؤدي بدوره الى عدم الأنسجام بين المسن وذاته والعكس صحيح، كما أن المسنيين اللاجئيين غالباً ما يعرضون حالات من الصراع وعلاقات سالبة وهذا بدوره سوف يؤدي الى تعزيز الأتجاهات السالبة لديهم ويجعلهم خارج نطاق التغيير وذلك من خلال شعورهم بالأكتفاء والأشباع الذاتي مما يجعلهم يميلون الى عدم المشاركة بالفعاليات والأنشطة الأجتماعية ويعتبرون التفاعل الأجتماعي لايجدي نفعاً . بمعنى آخر ان زيادة مشاعر الاغتراب لدى الفرد سوف تؤدي بالنتيجة الى زيادة سوء توافقه مع الذات ومع المجتمع الذي يحيا فيه.

كما يرى الباحثان أن سوء الأستقرار على الأصعدة النفسية والأجتماعية والسياسية الأقتصادية بالنسبة للاجئيين السوريين في الخارج والداخل وهذا التفاعل المتواصل بين الخارج والداخل وبوجود مشاعر القلق المستمر يؤدي زيادة مستوى الضغوط النفسية الأمر الذي ينعكس سلباً على تكيفهم للحياة الجديدة وكذلك انحسار المشاركة الفعلية في نشاطات المجتمع الذي يعيشون فيه ، بالأضافة الى تعاظم وتزايد الفجوة بين جيل الاجداد والأباء والأبناء وخاصة في بلد المهجر وتضارب العادات والتقاليد وأختفاء الكثير من القيم والعادات التي كانت موجودة في الوطن الأم والمتمثلة في التعاطف والتراحم والآلفة والأيثار والتي نفتقر اليها في حياتنا المعاصرة وخاصة في بلد المهجر، كل هذه المسائل قد تؤسس أجواء مناخية صالحة لزيادة الضغوط النفسية لدى المسنين اللاجئين السوريين وتؤثر بشكل كبير على توافقهم النفسي.

ومن جانب آخر بينت الدراسات بأن شدة الضغوط النفسية تكون متلازمة طردياً مع العمر الزمني بالنسبة للأفراد ، ويرى الباحثان في هذا الصدد بأن الأعمار الاصغر من الجنسين بالنسبة اللاجئيين السوريين هم اقل عرضة لتزايد الانعكاسات السلبية للضغوط النفسية مقارنةً بالفئة العمرية

الكبيرة وذلك لأن الفئة العمرية الاكبر أطرهم المرجعيه والثقافيه مترسخة عكس الفئة الاصغر التي لاتزال في طور التشكل والتبلور ، فالمسنين هم الأكثر تعرضاً لصدمة صراع القيم والتقاليد، وهذا النوع من الصراع بين الذي نشؤا عليه ومارسوه وبين مايرونه في المحيط الثقافي الذي يعيشون فيه بالغربة يؤدي بالنتيجة بالمسن الى حالة الشعور بالاغتراب عن الذات والمجتمع.

وينبغي أن لاتفوتنا الأشارة الى التغيرات والتحولات الفكرية والثقافية والأقتصادية والأجتماعية التي يتعرض لها المسنين اللاجئين السوريين تزيد لديهم الضغوط النفسية ، ولابد لنا هنا من لفت الأنتباه الى أن نسق القيم الشخصية وخصائص الأبعاد النفسية للفرد هي ليست آلية جاهزة يمكن للفرد اللجؤ اليها وقتما يشاء، ولكنها تتأتى أساساً وتتطور مع العمر ونتيجة للخبرات المتراكمة في حياة الفرد وتفاعلها مع أستعدادات الفرد ومايطرأُ على واقعه من متغيرات، ولذا فأننا قد نلمس بان الأفراد ذوي الفئات العمرية الكبيرة (المسنين) نتيجة للخبرات المتراكمة لديهم ربما يكونوا أكثر تمسكا بعاداتهم وقيمهم مما يولد لديهم صراع حاد في القيم مما وماتنتجه هذه التغيرات من تبني الذات لقيم جديدة ومسألة التمسك بالعادات والتقاليد تولد لديهم ضغوط نفسية اخرى .

ومن ناحية اخرى تبين الادبيات ان لمتغير عدد سنوات الغربة له علاقة بمستوى الضغوط النفسية، إذ نجد ان المسنين اللاجئين السوريين ممن مضت على اقامة لجوئهم فترة قصيرة في الغربة والممتدة بين (1الى 3) سنوات هم أكثر شعوراً بالاغتراب بسبب الضغوط النفسية مقارنةً بالأفراد الأخرين من الذين مضت على إقامة لجوئهم فترة طويلة في الغربة والممتدة الى أكثر من (3) سنوات .

ويعزي الباحثان أسباب هذه النتيجة الى أن الأفراد حديثوا العهد باللجوء من بلدهم الاصلي قد يعانون من الضغوط النفسية بسبب سوء التكيف مع المحيط الجديد وكذلك من مشاعر القلق وعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي وذلك لعدم المامهم الكافي بقيم وتقاليد وعادات المجتمع السويدي مقارنةً بالذين مضت عليهم سنوات تمتد الى اكثر من 3 سنوات في الغربة.

بالإضافة الى ذلك فأن حديثوا العهد في بلاد الغربة من اللاجئين لم يتمكنوا بعد من استيعاب مفردات اللغة الجديدة (ناهيك عن الذين لم يرغبوا في تعلمها)، لاسيما أن اللغة تمثل وسيلة الاتصال الأساسية وتساعد الفرد في الاندماج بالمجتمع والتأثير والتأثر به، وان هذا الأمر يؤدي بالنتيجة الى عزوف الكثير من المسنين اللاجئين بالاندماج مع المجتمع الجديد الذي يعيشون فيه ، وقد ينتج من هذه العزلة عجز في إمكاناتهم وقدراتهم وهذه المظاهر تجعلهم أكثر شعوراً بالضغوط النفسية..

إن مشاعر (العجز والعزلة) واللتان هما من أكثر الأعراض التصاقاً بالضغوط النفسية قد تتأتى نتيجة لعدم قدرة الفرد المسن اللاجئ على مواجهه المشكلات الحياتية أو مواكبة تغيرات العصر بروح

علمية وموضوعية وقد يكون الى الاغتراب عن الذات والأخرين.

والأسباب الشخصية لاهتمام الناس بعلم الشيخوخة فهم يدركون الشيخوخة في الوقت الحاضر والبعض الأخر لديهم مبررات شخصية فالبعض يهتم بالمسنين كجزء من الاهتمام الإنساني العام للناس ذوي المشكلات الخاصة ، ومنهم بالطبع فئة المسنين وهناك سبب آخر للاهتمام بهم وهو وجود علاقة خاصة مع الجد والطلاب الذين كان لديهم جد ويرتبطون به قد يتلقون بعض مقررات في علم الشيخوخة وذلك لأنهم ورثوا اتجاهات إيجابية نحو كبار السن حيث من النادر أن تحدث مشكلة مع أحد الأجداد أو أحد الأقارب من كبار السن.

ولتخفيف حدة الضغوط لدى المسنين اللاجئين السوريين في اشباع حاجاتهم النفسية ليعيش في ومن أهم هذه الحاجات الشعور بالأمن والحاجة إلى التقدير، والحاجة إلى الشعور بالعطف والمحبة أي إشباع الجانب الوجداني للمسن ، فهو محتاج دائماً إلى أن يحب وأن يحب ، وأن يعترف به ويحس أنه ذو نفع للجماعة وأننا في حاجة إليه بما يؤدي إلى إحساسه بكيانه وما يتعرض له المسنون من تغيير في كثير من الوظائف العقلية يجعلهم عرضة للخوف والقلق. فالأمراض المزمنة التي يعانون منها وإحالتهم إلى التقاعد وافتقاد بعض الأصدقاء وعدم تحقيق التكيف الشخصي والاجتماعي على وجه سليم إضافة إلى أن المسن كثيراً ما يفقد شريك الحياة وهو ما يجعله يشعر بالعزلة وافتقاد السند أو المعين ، والتقدم في السن تصاحبه ديناميات نفسية تتصف بنقص الكفاءة الوظيفية وما يصاحبها من نكوص وهياج وعمليات دفاعية ، وترتبط الاحتياجات النفسية للمسن بمشكلات عدم التكيف مع وضعه الجديد وتتضح الآثار النفسية والأخلاقية في ظل زيادة وقت الفراغ في مرحلة ما.

الخاتمة:

من خلال ما تم عرضه من خلال هذه الدراسة يتبين ان حجم المعاناة التي يقاسي منها الفرد المسن اللاجئ السوري من جراء تعدد الضغوط النفسية بسبب عوامل عده اهمها اغترابه وسوء توافقه النفسي يكون كبيراً وهذا مما ينعكس سلباً على مستوى أدائه النفسي والاجتماعي وبالتالي سوف يكون عنصراً هداماً في المجتمع بدل من استغلال قدراته حتى لو كانت بسيطة متناسبة مع عمره .

فضلا عن وجود هوة وبعد فيما يتعلق بالتفاعل والاتصال مع ثقافة المجتمع الذي يقيمون فيه وهذا اما يؤدي في الكثير من الأحيان الى الانزواء ويضعفه ويجعله اكثر عرضة للأمراض حيث تدخل لضغوط النفسية سبب أساسي في هذا المضمار ويكون له تأثير واضح على خفض مستوى الصحة النفسية لدى الفرد وهذا يعني بشكل أو بأخر الى خفض مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى الفرد المسن اللاجئ، كما تبين وجود عدد من العوامل لتزايد وتعدد الضغوط النفسية والاجتماعية معرفة اثارها وانعكاساتها السلبية تبدي الحاجة الى وضع الخطط الكفيلة بتخفيف حدتها على المسن اللاجئ نفسه وعلى المجتمع.

الفصل الرابع

التوصيات والمقترحات

يوصي الباحثان في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها :

1. بناء مشروع تطبيقي إرشادي يتضمن برنامج إرشاد الصحة النفسية للتخفيف مشاعر الضغوط النفسية ، ويكون الهدف منه هو خفض حدة مشاعر الاغتراب والقلق والحزن لدى المسنين اللاجئين السوريين ومن الذين يحصلون على درجات مرتفعة على مقياس الضغوط النفسية ، وذلك عن طريق عقد العديد من الجلسات الإرشادية بأتباع أسلوب الإرشاد الجمعي والتي يتم من خلالها أقناع أفراد المجموعة الإرشادية بأن معتقداتهم غير عقلانية والعمل على أن يحل محلها معتقدات ومدركات وسلوكيات عقلانية ، وهذا يتم من خلال أشراك الأفراد إيجابياً في تنفيذ البرنامج مع ملاحظة الجمع بين الطابع العلمي النظري والطابع التطبيقي العملي وما يتضمنه من أشراك الأسرة في ذلك.
2. ضرورة أنشاء وظيفة مرشد الصحة النفسية لتقديم خدمات إرشاد الصحة النفسية للمسنين اللاجئين السوريين وفتح قنوات مع الأهل من أجل اطلاعهم على البرامج الإرشادية الكفيلة بمساعدة المسنين وتدعيمهم .
3. ضرورة قيام مؤسسات الرعاية الاجتماعية في دول المهجر بتوفير الكوادر القادرة على التعامل مع للمسنين اللاجئين السوريين بهدف تهيئة الأجواء المناسبة لهم، مع وضع برامج محددة للاهتمام بهم إما من خلال تكليف مرشدين اجتماعيين بزيارتهم في منازلهم أو من خلال عقد ندوات لذويهم .

4. التركيز على حماية كبير السن من آثار الضغوط التي يتعرض لها وذلك من خلال تعديل الظروف وتهيئة المناخ المناسب له ،حتى يشعر باستمرارية الحياة كما كانت عليه في السابق.
5. مساعدة المسنين اللاجئين السوريين في اللجوء إلى نشاطات تعمل على التقليل من تفكيرهم في مصادر الضغوط النفسية التي يواجهونه من توافقهم مع الظروف الجديدة .

المقترحات :

تقترح الدراسة الحالية اجراء دراسة :

1. تتناول علاقة الضغوط النفسية ومتغيرات مثل (التوافق النفسي، والدافعية للإنجاز، قلق الموت، أسلوب الحياة ...الخ).
2. تستهدف قياس الضغوط النفسية اللاجئين السوريين لفئات عمرية اخرى.
3. تستهدف التفاؤل والتشاؤم وعلاقته بالضغوط النفسية لدى المسنين اللاجئين السوريين .
4. بناء برنامج إرشادي لتخفيف الضغوط النفسية للمسنين اللاجئين السوريين .
5. مقارنه الضغوط النفسية للمسنين اللاجئين السوريين وأفراد المجتمع الاصلي في دول المهجر.

المراجع :

1- استراتيجيات إدارة الضغوط التربوية والنفسية، طه عبد العظيم حسين ، وسلامة عبد العظيم حسين ، 2006،دار الفكر، عمان ،ص 58.

2- أشكال المساندة الاجتماعية للمسنين المتقاعدين عن العمل ، مروى محمد شحتة ، 2009. ،ط 1 القاهرة ،الهيئة العامة المصرية للكتاب.، ص45.

3- أنماط الشخصية الصبورة وعلاقتها بالضغوط النفسية لدى طالبات الجامعة الإسلامية بغزة ، اعتماد يعقوب محمد الزيناتي، 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

4- بعض أساليب مواجهة الضغوط لدى طلاب مرحلتي التعليم المتوسط والثانوي بمدينة مكة المكرمة-دراسة مقارنة ، الهلالي عادل عبد الرحمن عبد الله ، 2009. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى.

5- التوافق النفسي والاجتماعي لدى زوجات الشهداء، وزوجات ذوي المنازل المهدمة، باسل مهدي محمد الخضري ، 2005، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الصحة العامة ، جامعة القدس ، القدس ،ص 84.

6- دراسات في سيكولوجية المسنين ، عبد اللطيف محمد خليفة، 2009 ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ،ص11-14، 37.

7- الدعم الاجتماعي وموضع الضبط وعلاقتهما بمستوى الضغط النفسي لدى معاقي انتفاضة الاقصى"، عبدالله مصطفى حسنين ،2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، غزة ، ص3.

8- دور المساندة الاجتماعية كعنصر من عناصر الاقتصاد للتخفيف من الضغط النفسي لدى المصابين بمرض الربو، عودية ولديحي حورية ،2005،بحث مقدم للملتقى الدولي "سيكولوجية الاتصال والعلاقات الانسانية"، للفترة 22-25 مارس ، الجزائر، ص10 .

9- رعاية الشيخوخة ، يوسف ميخائيل سعد . 2004. ،ط 1، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص 37.

10- الشيخوخة وكيفية تعامل الاسلام مع متغيراتها ، عبدالله بن ناصر السدحان ، 2008 ،ص28.

11- الضغط النفسي ومشكلاته وأثره على الصحة النفسية ، ماجدة بهاء الدين السيد عبيد 2008، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ." ص137.

12- ضغوط العمل الإداري وعلاقتها بالالتزام التنظيمي لدى مديري المدارس الّثانوية بمملكة البحرين ، بسام صالح سعد علي دهمش، 2008. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، بيروت، ص 48-50.

13- الضغوط النفسية التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية في محافظة قلقيلية نتيجة للعدوان الإسرائيلي أثناء انتفاضة الأقصى، جاسم يوسف محمد الشاعر،2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ،ص 24، 25.

14- الضغوط النفسية التي يتعرض لها الطلبة المتفوقون وإستراتيجية التعامل معها أحمد عبد الحليم عربيات، وعمر محمد الخرابشة، 2007، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، دمشق، 5 (2)، 48-68 .

15- الضغوط النفسية التي يواجهها المسنين في الأسر العمانية وعلاقتها ببعض المتغيرات في محافظة مسقط بسلطنة عمان ، اسعد تقي العطار ، 2016 ، بحث تحت الطبع ، سلطنة عمان .

16- الضغوط النفسية وأساليب مواجهتها كما تدركها المرأة الفلسطينية في محافظة غزة ، صالح ابو حطب ، 2006 ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأقصى، غزة ، ص114.

17- الضغوط النفسية وإستراتيجيات مواجهتها وعلاقتها بالتحصيل الدراسي لدى أبناء الشهداء في محافظات غزة ، نبيلة أحمد أبوحبيب،2010 ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة.

18- علاقة الشعور بالوحدة النفسية بالاكتئاب لدى عينة من المسنين المقيمين بدور العجزة والمقيمين مع ذويهم دراسة مقارنة لـ 12 حالة، ، خديجة حمو علي ، 2012، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، معهد علم النفس وعلوم التربية ، جامعة الجزائر ،ص81،84 ،
90-92، 96.

19- العلاقة بين التوافق والرضا عن الحياة لدى المسنين وبين استمرارهم في العمل ، علي محمد الديب ، 1988، مجلة علم النفس، العدد 6، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ص50.

20- مشكلات المسنين (الشيخوخة) وعلاقتها بالصلابة النفسية ، جولتان حجازي وعاطف ابو غالي ، 2010، مجلة النجاح للابحاث (العلوم الانسانية)، 24(1)،109-156.

21- معايير الدليل التشخيصي والإحصائي الخامس للاضطرابات النفسية والعقلية التي تصدرها الجمعية الأمريكية للطب النفسي ، ترجمة أنور الحمادي ، ص87

22- موسوعة علم النفس والتحليل النفسي ، فرج عبد القادر ، 1993، الكويت ، دار سعاد الصباح ، ص445.

23- مؤشرات تخطيطة لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية للمسنين في المجتمع العماني،اسماء عامر الصواعية ، 2015، ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نزوى، سلطنة عمان .

- Stress and coping theories , Krohne , H. W ,2009, Johannes Gutenberg University, Gutenberg, Germany,p4.
- Stress level of university studen, Sayiner, B. 2006,. Istanbul University, Journal of Science,5(10) ,p24.
- Stress models :A review and suggested, Mark, G.M., & Smith, A.P ,2008. New York City: McGraw-Hill Higher Education,p41
- Stress the silent killer, Sawyer, R. 2005.. e-BookWholesaler, Hitech United,p13.
- What are the different types of stress?, Babu, Hanish (2007).. Skyline Harmony Villas, Trichur Dt, Kerala, India,p2-3.
- Work-related stress and stress management New direction , Mc Shane S. L,2006. Vol 3. EA-OHP Series , Edited by J.Houdmont & S. Leka. Nottingham University Press ,p 200.

الصحة النفسية بين الواقع والمأمول في الداخل السوري

"دراسة استشرافية باستخدام طريقة دلفي لرصد الأعراض السلوكية التي تظهر على الأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور والمعلمين وتطور الاضطرابات النفسية خلال السنوات الخمس القادمة من وجهة نظر الخبراء"

الباحث الأخصائي النفسي: محمد السليمان*

يتحدد ملخص الدراسة في الآتي:

في هذه الدراسة، تم دراسة اشكال الصعوبات والاعراض النفسية والسلوكية وردود الفعل الشائعة التي يلاحظها أولياء الأمور والمعلمين على الأطفال في البيت والمدرسة.

وقد تم التعرف على الاستجابات الشائعة وكيفية التعامل مع المشكلات والصعوبات النفسية لدى الأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور والمعلمين، حيث تم تناول الإجراءات والاليات لمنع هذه الصعوبات والوقاية منها، لتشكيل رؤية سليمة للواقع بهدف بناء برامج علاجية في الصحة النفسية والدعم النفس – اجتماعي، تمهيداً لوضع خطط استراتيجية تفيد في التخلص من الآثار المدمرة لمستقبل الأطفال. حيث تم تناول أهم الاعراض والاستجابات والإجراءات.

وقد اعتمدت الدراسة على جلسات النقاش المركزة في جمع البيانات الأولية، حيث تم اعداد دليل جلسات نقاش مركزة، يحتوي على ثلاث رسائل أساسية. اجريت الجلسات على (186) من أولياء الأمور والمعلمين عاملين في 39 مدرسة للتعليم الأساسي في ريف ادلب.

وكذلك استندت الدراسة على رأي لجنة من الخبراء العاملين في الصحة النفسية لاستشراف مستقبل الصحة النفسية للسنوات الخمس القادمة في الشمال السوري، على ضوء نتائج جلسات النقاش المركزة التي أجريت على أولياء الأمور والمعلمين.

---

* – **الباحث والأخصائي النفسي: محمد السليمان:** طالب دكتوراه في الأكاديمية العربية للعلوم –القاهرة، ماجستير في الصحة النفسية والعلاج النفسي، مدرس ومحاضر في كلية التربية –جامعة حلب سابقاً، ومدير برنامج تدريب الصحة النفسية في اتحاد المنظمات الإغاثية والرعاية الطبية uossm.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن 76,34% من المشاركين في جلسات النقاش المركزة لا يشعرون بالتعافي النفسي، و91,35% منهم صرحوا بأن المجتمع غير متعافي نفسياً

كذلك صرح 47% من المشاركين بجلسات النقاش المركزة بأن الذي يمنعهم ويحد من وصولهم إلى المراكز التي تقدم خدمات صحة نفسية ودعم نفسي اجتماعي للأطفال، عدم ثقتهم بهذه الخدمة، مقابل 48% منهم صرحوا بعدم كفاءة الكادر الذي يقدم هذه الخدمات وغياب الجودة، وصرح 24% منهم بأن الأسباب الوصمة الاجتماعية، و19% بسبب الظروف المادية والاقتصادية

وقد بينت نتائج الدراسة الآثار السلبية على الأوضاع النفسية والسلوكية للأطفال، إذ تنتشر اعراض الصدمات النفسية مختلفة الشدة بينهم، كما يزداد عدد الأطفال الذين يشعرون بالاكتئاب والخوف عند الخروج من المنزل، والتشاؤم من المستقبل.

ويتراوح أثر هذه الصدمات بين انطواء بعضهم وابتعادهم عن اقرانهم ،بل والتفكير في الانتحار أحياناً ،وبين زيادة العنف والعدوانية عند بعضهم الآخر ،وابتعادهم عن الانضباط بالقواعد والضوابط سواء في المدرسة أو في المنزل ، عدا عن تخلخل الكثير من القيم الأخلاقية الدارجة ،وتحدي المجتمع بشكل سافر من قبل بعض الأطفال المراهقين (إناثاً وذكوراً) ،هذا ما عبر عنه بعض أولياء الأمور والمعلمين ، وخاصة أولئك المنتمين إلى بيئات محافظة وذات خلفية دينية متشددة ،الأمر الذي يخلق ردّات فعل عنيفة عند القائمين على تعليم الأولاد والبنات ،على حد تعبيرهم . مما يكرس العنف ويوسع دائرته، في حين يلجأ أخرون إلى برامج دعم نفس اجتماعي متخصصة لمعالجة الوضع، لكنهم يصدمون ببطئها وضعف أدواتها وعدم جدواها في بعض الحالات لافتقار القائمين عليها للمهنية والنزاهة.

وقد أظهرت نتائج الجولات الثلاثة من استبيان لجنة الخبراء وجود العديد من المشكلات السلوكية لدى الأطفال، مثل تدني المستوى التحصيلي، والخوف من الطائرات، والقلق، والعدوانية، وأظهرت النتائج ما يلي:

98% من لجنة الخبراء يروا أن المجتمع السوري غير متعافي نفسياً، وقد كانت الأسباب حسب لجنة الخبراء متنوعة أهمها:" ظروف الحرب، غياب البنية التحتية، النزوح، القتل والتهجير، غياب الأمان، التكوين النفس –اجتماعي للشخصية السورية، غياب المؤسسات التي تعنى بالصحة النفسية، هجرة معظم العاملين بالصحة النفسية، ضعف الإمكانيات المتوافرة في قطاع الصحة النفسية ".

وكانت اشكال التعبير الانفعالي والاعراض السلوكية التي تواجه الأطفال حسب لجنة الخبراء على الشكل التالي: " أعراض الصدمة، التبول اللاإرادي، الاكتئاب، فقدان الشعور بالمتعة، فقدان الثقة بالنفس وبالأخرين، وفقدان الدافعية والتمرد، والسلوك العدواني غير المفسر، سوء استخدام المواد، السلوكيات الالتفافية ذات الوجوه المتعددة، القلق، الفوبيا المختلفة، صعوبات التعلم واضطرابات اللفظ، الانطوائية، وعدم التركيز وفرط النشاط ".

94,5% من لجنة الخبراء يروا أن مستقبل الأطفال قاتم ومظلم وغير مبشّر بالخير، للأسباب التالية: "عدم الاهتمام بالجوانب النفسية، وعدم الشعور بالأمان والخوف وعدم الاستقرار سواء في الجوانب الصحية او التعليمية، هذا بالإضافة إلى ضعف القدرات وعدم وجود خطة استراتيجية شاملة، وعدم وجود منظمات مجتمع مدني تهتم بالجوانب النفسية والتعليمية ".

98,5% من لجنة الخبراء أبدوا عدم الرضى من خدمات الصحة النفسية على اختلاف مستوياتها. وكانت الأسباب الاتية: " عدم وجود مختصين بالصحة النفسية، وضعف إمكانات المنظمات العاملة في الصحة النفسية في تأهيل كوادرها، هذا بالإضافة إلى الافتقار إلى الجودة، والافتقار إلى التنسيق والتخطيط والتكامل بين المنظمات العاملة في الصحة النفسية ". وكانت نسبة الاتفاق بين لجنة الخبراء في الجولة الثالثة والرابعة على الاستبيان والنتائج 86%، والتنبؤ باحتمال تطور هذه الاعراض في السنوات الخمس القادمة إلى مجتمع معظم أبنائه غير متعلم ولديهم تأخر دراسي وتحصيل أكاديمي وصلت إلى 94% ،والتنبؤ باحتمال تطور هذه الأعراض إلى اضطرابات نفسية مختلفة الشدة ،تؤدي إلى إعاقة نفسية ، بلغت 42,5% ،"بينما معظم الدراسات العالمية للهجرة تحدد النسبة ما بين 10-15% ، والتنبؤ باحتمال تطور هذه الأعراض إلى اضطراب الشخصية المضادة للمجتمع Anti-social personality disorder أو اضطراب الشخصية السيكوباتية psychopathic personality disorder بلغت20%، بينما

النسبة الطبيعية لهذا النوع من الاضطرابات تتراوح ما بين 2-3% عالمياً، وأوصت لجنة الخبراء بالاهتمام بالجانب التعليمي بإعداد وتدريب المعلمين، والاهتمام بالصحة النفسية ،وتقديم الاستشارات النفسية الاحترافية .

وقد تم تقديم مجموعة من التوصيات في ضوء معطيات مخرجات الدراسة وكان من أبرزها:

يوصى بأن تعمل الجهات المانحة على زيادة الاستثمارات في البرامج التي تدعم قدرة الأطفال على التكيف ورفاههم **children resilience and wellbeing**، وتزويدهم بفرصة للحديث عن مشاعرهم والتعامل مع مخاوفهم. وينبغي أيضاً توفير الفرص لتدريب المعلمين وعاملي الصحة المجتمعية المعنيين بالصحة النفسية للأطفال، ودعم الاهل الذين يناضلون في ظروف صعبةً للغاية بحيث يكونون أكثر قدرة على مساعدة أطفالهم على التأقلم. وإجراء دراسات أكثر شمولية لقياس مدى انتشار الوبائية النفسية في المجتمع السوري.

المصطلحات النظرية والكلمات المفتاحية (مفهوم الصحة النفسية، جلسات النقاش المركزة، أسلوب دلفي في الدراسات المستقبلية،).

فهرس المحتويات

مقدمة:

غدا مصطلح "الكارثة الإنسانية "التوصيف الأكثر دقة لما تعيشه سوريا الآن. فالأوضاع السائدة لم تعد مجرد انعكاس لصراع ظهرت نتائجه السلبية على جميع الأصعدة والقطاعات منذ أكثر من ست سنوات، وإنما أصبح الوضع الراهن مأساة يعيشها السوريون، وواقعاً يومياً يعزز ثقافة جديدة ومعطيات متغيرة سواء وجدوا داخل او خارج سوريا.

فالحروب تترك عادة ، الكثير من الكوارث، ومن جرائم بحق الابرياء، ومن تدمير يلحق بالعمران والبيئة، لكن اكثر نتائجها مأساوية ما يتعلق بما تتركه لدى الاطفال من آثار سلبية قد ترافقهم طيلة حياتهم يقوم الخبراء والمحللون المختصون خلال الحروب او بعد انتهائها بإجراء الدراسات والتحليلات للآثار السياسية والاقتصادية والعسكرية والبيئية وغيرها التي ترتبت على هذه الحرب أو تلك، والقلة من هؤلاء المختصين يتصدون لبحث الآثار النفسية والمعنوية لتلك الحروب على المدنيين بشكل عام، والاطفال على نحو خاص، لتحفر في ذاكرة الاطفال صوراً لا تنسى تؤثر على صحتهم النفسية، وتسبب الآفات التي يصعب علاجها، والتي قد تتحول الى آفات نفسية مزمنة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في تحديد: أهم العوامل الكامنة وراء استمرار ظهور اعراض نفسية وسلوكية غير طبيعية لدى الأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور والمعلمين –بل وتفاقم بعضها – بالرغم من وجود منظمات عاملة في الصحة النفسية ببرامج الدعم النفسي الاجتماعي منذ أكثر من ست سنوات.

ويتفرع منها مجموعة التساؤلات التالية:

1–ما هي أهم الاعراض السلوكية والنفسية وردود الفعل الشائعة لدى الأطفال التي يلاحظها أولياء الأمور والمعلمين وتكون مصدر قلق وضيق لهم؟

2–كيف يتعامل أولياء الأمور والمعلمون مع هذه الاعراض، والحلول التي يلجؤون لها؟

3–ما هي الإجراءات المتبعة من قبلهم مع الأطفال في المنزل والمدرسة؟

4–كيف ينظر أولياء الأمور والاطفال والمعلمون لخدمات الصحة النفسية وبرامج الدعم النفسي؟

5–كيف تقيّم لجنة الخبراء واقع الصحة النفسية في الداخل السوري؟

6–استشراف مستقبل الأطفال في السنوات الخمس القادمة حسب لجنة الخبراء.

مبررات الدراسة:

على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت المشكلات السلوكية والنفسية لدى الأطفال إلا ان كثيراً منها لم يتناول موضوع المشكلات والاعراض السلوكية والنفسية لدى الأطفال اثناء الازمات حسب وجهة نظر أولياء الأمور والمعلمين، واستشراف مستقبل الأطفال من وجهة نظر لجنة الخبراء، وخصوصاً في الداخل السوري. وهنا نتساءل هل طريقة إدراك الأطفال للعالم من حولهم تشبه طريقة إدراك الراشد، أم انها تختلف عنها بشكل جذري؟ وما الذي يمكن لنا ان نتوقعه من سلوكيات في مثل هذه الظروف التي تضع حملها الثقيل على الأطفال، طبعاً العنف والمشاكل والامراض النفسية والاجتماعية هي نتاج لمثل هذه الظروف.

ومن هنا تشتد الحاجة في هذه الأيام نتيجة الاحداث والتي تكمن في معرفة النتائج السلبية على الأطفال في مختلف الأصعدة الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، وبخاصة النفسية منها، هذه المعرفة تؤسس للعمل على مساعدتهم على التأقلم.

تسعى هذه الدراسة وبشكل سريع ومختصر ان تضع بين يدي أولياء الأمور والمعلمين والمعنيين بشؤون الأطفال والمهتمين، معلومات وبيانات تساعد على التدخل خلال الظروف الصعبة والنزاعات بتسليط الضوء على أهم الاعراض النفسية والاجتماعية والعاطفية التي تظهر على الأطفال وتعتبر مصدر قلق لهم وللعاملين معهم، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار قلة عدد الاخصائيين مقارنة بعدد الأطفال المعرضين للإصابة بالصدمة النفسية.

كما ويوجد العديد من المبررات العلمية والأسباب الاكاديمية التي دعت الباحث إلى اجراء هذه الدراسة وتتلخص المبررات في النقاط التالية:

1–لا يوجد أي دراسة سابقة على حد علم الباحث حول المشكلات النفسية والسلوكية في الشمال السوري.

2–أهمية المرحلة العمرية التي تناولتها الدراسة (الأطفال)، بالإضافة الى أهميتها كإحدى مراحل التعليم في تحديد مستقبل جيل.

3–ندرة الأبحاث والدراسات في حدود علم الباحث التي تتعلق بدراسة الاعراض والاستجابات والإجراءات وفق هذا التصنيف ومن وجهة نظر أولياء الأمور والمعلمين أثناء الازمات.

أهمية الدراسة:

لكون الطفل يمثل المستقبل المتطور في حياة الأمم والشعوب، بدأت تظهر مراكز خاصة في عدد من دول العالم تعرف بمراكز علم نفس الازمات بعضها خاصة بالأطفال وبعضها بالراشدين. وفرت الخطط العلاجية للتعامل مع الأطفال الذين يتعرضون لصدمة الطفولة.

وبما أن الأطفال في سوريا مروا ويمرون بخبرات الضغط النفسي بسبب تعرضهم لصدمات نفسية كثيرة نتيجة للازمة الحالية والتي كان لها الأثر السيء في صحتهم النفسية وتكيفهم مع تطورات الحياة ونهوض المجتمع نحو الأفضل، فإنه من المهم ان يكون الأفراد المهمين لدى الأطفال ومنهم المعلمون وأولياء الأمور على وعي ودراية بمستوى الأعراض السلوكية والضغط النفسي لدى الأطفال بهدف الوقاية منه، والحد من تكرار الأحداث المثيرة له.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من أن نتائجها يمكن أن تلفت نظر المربين إلى أهمية وضع البرامج الوقائية والارشادية، والخطط الاستراتيجية المعنية بالصحة النفسية، كما يمكن أن تساعد في توفير أفضل سبل الاتصال بين الأطفال والمعلمين واولياء الأمور، وبالتالي تحسين الصحة النفسية لدى الأطفال.

وقد أجملنا أهمية الدراسة بالنقاط الست التالية:

1. لاحظنا غياب البيانات الدقيقة والدراسات التي تعكس واقع الصحة النفسية في الداخل السوري ومواصفات الاعراض والاضطرابات النفسية التي تظهر على الأطفال بعد أكثر من

ست سنوات على بداية الازمة السورية، من وجهة نظر أولياء الأمور والمعلمين، إضافة إلى عدم توفر بيانات دقيقة عن واقع وآفاق مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات والجمعيات العاملة في الداخل ودورها في تلبية احتياجات المجتمع السوري.

2. ولاحظنا كذلك، فقدان الثقة بين المجتمع ومقدمي خدمات الصحة النفسية والعاملين في الدعم النفسي الاجتماعي مع الأطفال، والإحباط وغياب الامل من توجهات المؤسسات المدنية والمنظمات الاغاثية.
3. تسعى هذه الدراسة إلى رفع مستوى الوعي لدى أولياء الأمور والمعلمين في أنواع الصعوبات والمشكلات السلوكية والنفسية التي يتعرض لها الأطفال نتيجة معايشتهم أجواء الحرب، وتسليط الضوء حول كيفية التعامل مع الأطفال الذين لديهم صعوبات سلوكية ونفسية، وما في وسعنا القيام به لمنع هذه الصعوبات والمشكلات والوقاية منها.
4. وتسعى الدراسة كذلك إلى تحقيق تفسير أولي للبيانات الكيفية والنوعية المتحصلة عليها من نتائج الجلسات البؤرية بهدف مساعدة إدارة المؤسسات والمنظمات في تقييم الوضع القائم، وطرح البدائل المستقبلية، أو رؤية تقييمية استعداداً لأعداد دراسات ذات نطاق أوسع.
5. ومن خلال هذه الدراسة نقوم بالتعرف على مشكلات الأطفال النفسية والتي يقف عندها الآباء حائرين، يعانون منها ويسهرون قلقين ازاءها، ماذا نفعل لطفلنا العصبي؟ كيف نتعامل معه؟ ابني سرق ... ابني يميل إلى المشاجرة ...ابني منطوي ...الخ ونقطة الانطلاق للتغلب على هذه المشكلات أن يكون لدى أولياء الأمور والمعلمين قدر كاف من المعرفة بهذه المشكلات وأسبابها ومظاهرها ومدى خطورتها من عدمه، ووسائل علاجها.
6. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المستقبلية الأولى نوعاً وكيفاً والتي اجريت في الداخل السوري وتناولت جانب الصحة النفسية ورصدت الواقع وتنبأت بالمستقبل لأهم شريحة في المجتمع.

وتنبثق الأهمية الخاصة للدراسة الحالية على الصعيد النظري في ما ستضيفه من معلومات جديدة إلى ميدان الصحة النفسية والارشاد المدرسي والاسري بإلقائها الضوء على العلاقة بين الازمات والاعراض النفسية والسلوكية التي تظهر على الأطفال ،وبتوفيرها بيانات عن سلوك الأطفال وتطور هذه الاعراض خلال السنوات الخمس القادمة حسب وجهة نظر لجنة الخبراء في كل من البيت والمدرسة والمجتمع وتعتمد على درجة ادراك القائمين على المجتمع والمعنيين في الصحة

النفسية من منظمات وجمعيات ومؤسسات مجتمع مدني لوضع خطط استراتيجية لبناء مجتمع متعافي نفسياً.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصحة النفسية في الداخل السوري من خلال رصد وتقيّيم اهم الاعراض السلوكية والنفسية التي تظهر على الأطفال من عمر 6–16 عاماً ، وتحديد اهم الاستجابات التي تظهر على الأطفال والإجراءات التي تتخذ لمواجهة هذه الاعراض ويعتبر الهدف الرئيس لهذه الدراسة تزويد المعلمين واولياء الأمور بأنجح الأساليب والوسائل التي تجعلهم قادرين على التعامل مع هذه الاعراض سواء اكانت اعراض نفسية او اعراض عاطفية او اعراض اجتماعية لعينة عشوائية من أولياء الأمور ومعلمين وأطفال في مناطق محددة من الشمال السوري ، والتنبؤ بمدى تطور هذه الاعراض خلال السنوات الخمس القادمة استناداً لرأي لجنة من الخبراء ،وقد جاء هذا البحث ليكون نواة لأبحاث اخرى على نطاق أوسع ،لتركز على الأوضاع النفسية للأطفال في ظل الأزمة الراهنة .

ولتحقيق الأهداف المنشودة من الدراسة قمنا بتوجيه الرسائل الأساسية التالية:

1– "الرسالة الأساسية الأولى" التعرف على اشكال الصعوبات والاعراض النفسية والسلوكية وردود الفعل الشائعة التي يلاحظها أولياء الأمور والمعلمين على الأطفال في البيت والمدرسة.

2– "الرسالة الأساسية الثانية "التعرف على الاستجابة وكيفية التعامل مع المشكلات والصعوبات النفسية لدى الأطفال من قبل أولياء الأمور والمعلمين.

3– "الرسالة الأساسية الثالثة " التعرف على آليات منع الصعوبات السلوكية والنفسية والوقاية منها.

4 – "الرسالة الأساسية الرابعة" تشكيل رؤية سليمة للواقع بهدف بناء برامج علاجية في الصحة النفسية.

5– "الرسالة الأساسية الخامسة" وضع خطط استراتيجية تفيد في التخلص من الآثار المدمرة لمستقبل الأطفال استناداً الى رأي الخبراء.

مصطلحات الدراسة:

1-مفهوم الصحة النفسية:

يوجد تعريفات عديدة لمفهوم الصحة النفسية منها:

"التوافق التام أو التكامل بين الوظائف النفسية المختلفة مع القدرة على مواجهة الأزمات النفسية العادية التي تطرأ على الانسان مع الإحساس الإيجابي بالسعادة والكفاية.

حالة تكامل طاقات الفرد المختلفة بما يؤدي إلى حسن استثماره لها، مما يؤدي إلى تحقيق وجوده أي تحقيق إنسانيته.

حالة دائمة نسبياً يكون فيها الفرد متوافقاً مع نفسه ومع بيئته ويكون قادراً على تحقيق ذاته واستغلال قدراته على مواجهة، مطالب الحياة، وتكون شخصيته سوية ويكون سلوكه عادياُ.

توافق الفرد توافقاً سليماً للحياة والتعايش مع الاخرين، وشعور بالسعادة والراحة النفسية مع نفسه ومع الاخرين.

أما تعريف مفهوم الصحة النفسية للطفل فهي أن تكون حالة الطفل النفسية والعاطفية، والعقلية جيدة وبشكل شبه دائم ويتم التعبير عنها خلال التعابير النفسية والشخصية، والاجتماعية والصحة النفسية الجيدة تؤدي بالضرورة إلى حياة نفسية جيدة"[1].(النابلسي، محمد، احمد،1987).

أما من وجهة نظر الباحث فمفهوم الصحة النفسية للطفل هو قدرته على التمتع بسلامة الحواس والجسد والعقل، وقدرته على التعبير عن مشاعره باللعب والضحك والترفيه والاحساس بالسعادة وأداء الواجب نحو نفسه أو الغير أو القدرة على التكيف وممارسة الروتين اليومي، والمشاركة وطلب الحماية والمساعدة عند شعوره بالخطر.

---

[1] -"الأمراض النفسية وعلاجها، دراسة في مجتمع الحرب اللبنانية " النابلسي، محمد، احمد، مركز الدراسات النفسية والنفسية الجسدية، دار النهضة العربية، بيروت (1987).

2-جلسات النقاش المركزة: أو المجموعة البؤرية هي طريقة منهجية من طرق الأسلوب الكيفي في البحث العلمي، تستخدم بهدف جمع معلومات كيفية حول موضوع محدد من جماعة اجتماعية ذات نوعية محددة، وذات اهتمامات مشتركة من أجل التوصل إلى مجموعة من التصورات، أو الإدراكات، أو الاتفاقات الجماعية حول موضوع، أو قضية محددة، بحيث تستطيع تلك التصورات المشتركة الخروج بمجموعة البدائل التي تفيد في اتخاذ القرارات، أو الوصول إلى حلول محددة للمشكلات. وهي طريقة مخططة ومكونة من عدد صغير من الأفراد ذوي الاهتمامات المشتركة؛ يتراوح عددهم من (8 – 12 فرداً)، ولا يشترط أن يعرفون بعضهم بعض، ويتم دعوتهم للمشاركة في حلقة نقاشية مخططة ومنظمة عن موضوع محدد ذي طبيعة نوعية، يتم خلالها إجراء مجموعة من التفاعلات البينية بين جميع الأعضاء المشاركين في المناقشة، تحت قيادة باحث (رئيس) يقوم بتنظيم التفاعل، والنقاش الذي يتم حول الموضوع محل النقاش.[2](رابط المصدر).

3- أسلوب دلفي في الدراسات المستقبلية: أحد الأساليب العلمية التي تستخدم في مجالات (التنبؤ، تحديد الأهداف، تقدير الحاجات، صنع السياسات، تصور المستقبل).. ويمكن تعريفه بانه " وسيلة اتصال منظمة بين مجموعة مختارة من الخبراء وأصحاب الاختصاص في ميدان معين للتنبؤ عبر العمل التعاوني المنظم لاقتراح الحلول المناسبة لمشكلة معينة دون الحاجة إلى الاجتماع أو المواجهة فيما بينهم " [3].(سيف الإسلام، علي مطر، 1995).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

تبذل الأمم والشعوب قصارى جهدها لرعاية اطفالها وتنشئتهم التنشئة السليمة من جميع النواحي، وبخاصة الصحية منها بشقيها الجسمي والنفسي. كما تتنافس الدول أيضاً في مجال الحصول على شهادات التقدير من المنظمات التابعة للأمم المتحدة التي تهتم برعاية الطفولة، ولا سيما منظمة اليونيسيف. بحيث تؤكد هذه الشهادات على مدى الاهتمام الذي بذلته الدولة

---

[2] https://hrdiscussion.com/hr48465.html-

[3] -"أسلوب دلفاي، واستخدامه في ميدان التعليم "سيف الإسلام، علي مطر جامعة عين شمس، القاهرة، (1995).

أو تبذله في مجال رعاية هذه الشريحة الكبيرة والمهمة من أبناء المجتمع والتي سيكون لها شأن كبير في مجال تطوره وتقدمه خلال عقود قليلة قادمة من مسيرته التنموية.

وتوضح الادبيات المرتبطة بحالة الاطفال وتلاميذ المدارس في المراحل التعليمية المختلفة خلال الحروب أو الظروف الاستثنائية بأن الأمراض النفسية تزداد في حال وقوع الحروب والكوارث بنسبة لا تقل عن 17%[4] (Robinson and Bickman ,1991) وان المجال يصبح واسعاً أمام ظهور الضغوط النفسية القوية والخبرات المؤلمة والمواقف التي تؤدي إلى الإحباط الشديد والصدمات والأزمات العنيفة ،مما يؤدي في نهاية المطاف إلى الكثير من الاضطرابات التي تحد من النمو السليم ، مما يجعلهم مقيدين ومترددين بين إنكار انفعالات صدمة الأحداث السابقة والمؤلمة التي مروا بها،ومحاولة إعادة هذه المشاعر والانفعالات إذا ما تم تذكيرهم بها[5]. (نشوان، حسين عبد،1998).

هذا بالإضافة إلى أن خبرات العنف تترك آثاراً تدميرية على النمو الاجتماعي والنفسي للأطفال وعلى نظرتهم للمجتمع من حولهم بل ونظرتهم العامة للحياة.

وكانت دراسات سيلاي (Silai) بشكل خاص منطلقاً لزيادة الاهتمام بهذا الموضوع فقد أكدت تجاربه وجود آثار للضغط النفسي على العمليات الفسيولوجية ،وقدم سيلاي نموذجاً من ثلاث خطوات تتضمنها الاستجابة للضغط النفسي أطلق عليها اسم متلازمة التكيف العام Adaptation Syndrome General ويرى سيلاي ان الضغط النفسي استجابة تتكون من ثلاث مراحل: الأولى مرحلة التحذير أو الصدمة Alarm Stage وفيها تنشط العضوية لمواجهة التهديد، وتقوم بإفراز الهرمونات ويتسارع النبض ، والتنفس ،ويصبح فيها الشخص في حالة أهبة واستعداد للقتال أو الهرب .والمرحلة الثانية ،مرحلة المقاومة حيث تعمل العضوية على مقاومة التهديد. والمرحلة الثالثة، مرحلة الانهاك وتحدث عند الفشل في التغلب على التهديد واستمرار

---

[4] – "Psychological improvement in the world of disaster: The disaster Psychological ،"(Robinson, A.V., & Bickman, Li.,) ،Psychopathology relationship" Bulletin, 109, (1991) , 384-399.

[5] –"أطفال فلسطين: أثر الاحتلال وممارساته في تشويه النمو النفسي والبدني للطفل الفلسطيني " (نشوان، حسين عبد)، دار الينابيع للنشر والتوزيع، رام الله، (1998).

الضغط النفسي لفترة طويلة، مما ينجم عنه استهلاك العضوية لمصادرها الفسيولوجية مما يؤدي إلى الانهيار جسمياً وانفعالياً.[6] (Silai, A.T.1977).

الحروب وعلاقتها بالضغوط النفسية لدى الأطفال:

تشكل الحروب والنزاعات المسلحة دائماً عبئاً ثقيلاً على المواطنين من أفراد المجتمع المدني الموجودين في المناطق المتضررة من الحروب ، والأطفال هم أكثر المتضررين فيها بسبب طبيعتهم الجسمية والعقلية والنفسية ،ففي حالة وجودهم في منطقة العمليات الحربية المكثفة التي تجبر الأسرة على الرحيل من تلك المناطق إلى مناطق أخرى أكثر أماناً فقد يحدث أن تتفرق الأسرة أو قد ينفصل الطفل عن أبويه وإخوانه وأخواته أو تتسبب الحرب في تهدم بيت الأسرة والمدرسة وساحة لعب الأطفال فيها وربما بفقد أحد أفراد أسرته وأصدقائه ،كل هذه الأمور وأمور أخرى تتعلق بمشاهدة جثث الموتى والدمار والحرائق يضاف إلى نقص في الماء والدواء والغذاء ،كل هذه المشكلات التي يتعرض لها تشكل حتماً مصادر للضغط النفسي ويكون حتماً هو المتضرر الأول فيها لأن ضغوطاً نفسية من هذا النوع تؤثر على مستقبل الطفل وصحته ومستقبله الدراسي ، وذلك لما تحمله هذه الضغوط من ردود أفعال مؤلمة .

ومن المعروف أن الحرب تؤثر على المجتمع والمجموعات السكانية بصورة مباشرة وغير مباشرة ،أن التأثيرات المباشرة للحرب ،وكما أشارت لها الدراسات ذات الصلة ،تتمثل بالموت والإصابة والإعاقة والتهجير القسري والآثار الاقتصادية والمادية إلى جانب الحالات والاضطرابات النفسية، وصعوبات التكيّف واضطرابات الحياة العامة ،وانخفاض مستوى التعليم جراء إقفال أو هدم المدارس ،وتدمير الحرب للبنية الأولية لتطور الطفل في المجتمع وهي المدرسة ،ومعاناتها من الخسائر في ساعات التعلم وتلف معداتها وإيقاف المشاريع المتعلقة بتحسينها وتوسيعها، ووقف النشاطات غير المنهجية وضعف المعلمين وانخفاض الاهتمام الشخصي بالتلاميذ ورعايتهم.

---

[6] – "the social Desirability variable in personality. Assessment and Research"(Silai, A.T.1977). New York; Holt, Rinehart, Winston.

بات واضحاً أن المجتمعات التي تخوض الحرب وتتعرض لها قد تتأثر بشكل غير مباشر بمعضلات تتصل بأوضاع الحرب، وفيما يتعلق بتأثيراتها على الأطفال، تفيد نتائج الدراسات في هذا المجال إلى أن ظروف بيئة الحرب وظروف المدارس أثناءها وعدم وجود عناية بالأطفال وبؤس خدماتها تساعد في تفاقم حجم مشكلات الطفولة ونموها غير الطبيعي، حيث لم يبق لأطفال الحرب من ملاذ إلا التخلف عن أترابهم عقلياً وعاطفياً واجتماعياً، ومما يزيد سوء هذه المشكلات أيضاً تدني دخل عوائلهم وغياب أحد الوالدين[7].(نصّار، كريستين وآخرون، 1991).

دراسات وتقارير تناولت المشكلات النفسية للأطفال في الازمة السورية:

تقرير مؤسسة إنقاذ الأطفال 2017Save the children organization " الجروح الخفية " [8] INVISIBLE WOUNDS تأثير ست سنوات من الحرب على الصحة العقلية للأطفال السوريين.

" في خلال السنوات الست الماضية اختبر الاطفال في سوريا القصف والجوع ورأوا اصدقائهم، وعائلاتهم يموتون أمام أعينهم أو دفنوا تحت الأنقاض، شاهدوا دمار مدارسهم ومستشفياتهم، وحرموا من الطعام والأدوية، والإغاثة الحيوية، وانسلخوا عن عائلاتهم واصدقائهم لدى فرارهم من القتال. علماً أن الست سنوات تلك خلقت أكبر الأزمات الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية".

فقد كشفت الدراسات حول الصحة النفسية للأطفال اللاجئين السوريين عن مستويات فظيعة من الصدمة والكرب النفسي. وما يعرف عن الأطفال الذين ما يزالون موجودين داخل سورية قليل جداً، علماً أن كل واحداً من أصل أربعة منهم معرض حالياً لخطر تطور اضطراب من اضطرابات الصحة النفسية". {الأطفال محطمون نفسياً ومتعبون، فعندما نقوم بالنشاطات كالغناء معهم، لا يستجيبون على الأطلاق، ولا يضحكون كما يفعلون عادة، ويرسمون صوراً لأطفال يذبحون في الحرب، أو دبابات، أو الحصار ونقص الغذاء، من أقوال معلم في بلدة مضايا المحاصرة}.

---

[7] –"واقع الحرب وانعكاساتها على الطفل "نصّار، كريستين وآخرون، (1991)، حالة خاصة عن الطفل اللبناني، دار الجيل، بيروت،

[8] –"تقرير الجروح الخفية " مؤسسة إنقاذ الأطفال ، ترجمة الدكتور ملهم الحراكي ،معالج نفسي للأطفال والمراهقين ، (2017).

ويقول الخبراء الذين تم استشارتهم إننا نبلغ نقطة الأزمة، فإذا لم تنته الحرب قريباً ولم يتلق الأطفال الدعم النفسي الذي يحتاجون إليه، سيكون من الأصعب بكثير معالجة الضرر عندما يبلغون سن الرشد.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- نوع الدراسة:

في هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي "الذي يصف الظاهرة كما توجد في الواقع، ويتم التعبير عنها كمياً بغرض الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم واقع تلك التصورات من خلال تحليل النتائج وتفسيرها "[9]. (عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، (1998).

واستخدم كذلك المنهج الاستشرافي وهو" جهد فكري علمي متعمق مبني على مؤشرات كمية وأو نوعية منتقاة حسب طبيعة مجال الدراسة، ويقصد منه التنبؤ بمستقبل ظاهرة معينة من خلال طرح احتمالات وبدائل تتفاوت في درجة إمكانية وقوع أي منها "[10] (بدر، احمد، (1975).

إنه منهج قائم على استقراء الماضي وخصوصياته وفهم الحاضر ومعطياته من اجل التنبؤ بما يمكن أن تكون عيه المشاهد المستقبلية للظاهرة المدروسة. وتعتمد الدراسات الاستشرافية على "مؤشرات كمية وكيفية ترتبط بالأوضاع السكانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية ودراسة العلاقات بينها مما يمكّن من بناء فرضيات وتنبؤات للمستقبل"[11].(مرجع سابق).

2- أدوات الدراسة:

استخدم في الدراسة دليل جلسات النقاش المركزة من اعداد الباحث، واستطلاع رأي لجنة الخبراء بتوزيع استبانة استقرائية مفتوحة الإجابة لجمع مسودة آراء الخبراء وتحليلها كيفياً، وعمل قائمة بأفكار وتصورات الخبراء حول المستقبل وفق أسلوب دلفي.

وقبل البدء بجمع البيانات أجريت مراجعة شاملة للأدبيات النظرية والعملية ذات الصلة حول الاعراض السلوكية والاضطرابات النفسية لدى الأطفال وحول تدخلات الصحة النفسية، تم استخدام بعض المصادر التي تم التعرف عليها في المراجعة لتطوير الأدوات والاسئلة التي وجب

---

[9] -"البحث العلمي مفهومه وادواته وأساليبه" عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، (1998)، عمان، الأردن، دار الفكر.

[10] -"أصول البحث العلمي ومناهجه" بدر، احمد، (1975)، وكالة المطبوعات، الكويت، ص (310-311).

[11] -"أصول البحث العلمي ومناهجه" مرجع سابق.

تعديلها لتناسب السياق المحلي بهدف جمع البيانات النوعية من خلال نقاشات المجموعات المركزة.

مجالات الدراسة :

تحددت مجالات الدراسة في الآتي:

1- المجال المكاني: تحدد المجال المكاني للدراسة في الشمال السوري محافظة ادلب (منطقة اريحا وريفها، ومنطقة معرة النعمان وريفها).

2- المجال الزمني: تحدد المجال الزمني للدراسة في الفترة ما بين 15-4-2017ولغاية15-6-2017

3- المجال البشري: يتمثل في اولياء أمور وأطفال ومعلمين في مرحلة التعليم الأساسي وعدد من الخبراء في الصحة النفسية.

4- حجم العينة :(280) أولياء أمور وأطفال ومعلمين ولجنة الخبراء.

1- خصائص العينة: توزعت العينة على الشكل التالي:

جدول رقم (1)

أولياء أمور	أطفال (9-15) سنة	معلمين	لجنة الخبراء
120	30	120	10
ذكور 60 إناث 60	ذكور 15 إناث 15	ذكور 60 إناث 60	ذكور 7 إناث 3

المعالجة الإحصائية للبيانات:

لتحقيق اهداف الدراسة والتحقق من فرضيتها وتساؤلاتها تم استخراج المتوسطات الحسابية ، والنسب المئوية ،وذلك باستخدام التحليل الوصفي لمعرفة مدى انتشار الاعراض النفسية والسلوكية والاجتماعية بين الأطفال وتقييم لجنة الخبراء لهذه النتائج والتنبؤ بمدى تطورها خلال السنوات الخمس القادمة ،وبالتالي تحديد درجة الفرق بين وجهة نظر أولياء الأمور والمعلمين من جهة ورأي لجنة الخبراء من جهة أخرى ،وذلك بواسطة تنظيم وترتيب البيانات الواردة في الاستبانة المفتوحة الإجابة ومن ثم معالجتها وتحليلها احصائياً وفق الخطوات والأساليب التالية :

1 -دليل جلسات النقاش المركزة.

تم اعداد دليل جلسات النقاش المركزة اعتمادا على خطوات بروتكول نقاش المجموعات المركزة حسب دليل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

2–حساب التكرارات والنسب المئوية للكلمات والعبارات حسب استجابة المجموعات

3– تحليل استجابات مجموعات النقاش البؤرية بناءً على الدليل.

عند تحليل بيانات مجموعات النقاش البؤرية تم النظر فيها. وفق الآتي:

سياق الكلام، الاتساق الداخلي للجمل، التردد أو التمديد، الشدة، النوعية، العثور على أفكار كبيرة، الكلمات وتكرارها.

وتم عرض محضر الجلسات على اثنين من العاملين بالصحة النفسية وطلب منهم التعليق على محتوى الجلسات حيث تم تدوين أهم النتائج التي وصلوا اليها واعتبرت محكمات لتحليل الاستجابات والتحقق من الأفكار الكبيرة التي لم يصرح بها اثناء الجلسات.

تحليل وتفسير النتائج:

بعد اجراء جلسات النقاش المركزة والمعالجة الإحصائية للنتائج ظهرت نتائج الدراسة على النحو التالي:

الرسالة الاساسية الأولى: أشكال الصعوبات والمشاكل النفسية والسلوكية الناتجة عن صدمات الحرب:

نتائج الأسئلة التوجيهية للرسالة الأولى:

1–هل تشعر بالتعافي النفسي في مجتمعك؟ لماذا؟

صرح 76,34%من المشاركين في جلسات النقاش المركزة بأنهم لا يشعرون بالتعافي النفسي، بالمقابل صرح 23,66% بأنهم يشعرون بالتعافي النفسي

وقد توزعت أسباب عدم الشعور بالتعافي النفسي على الشكل التالي:

35,56% بسبب الضغوط الناتجة عن الحرب ،22% الشعور بقلق المستقبل وانعدام الأمن، و21% الشعور بالفقدان والخسارة، 21% تفكك العلاقات الأسرية والاجتماعية، كذلك ذكر

المشاركون مجموعة من الاسباب الاخرى بشكل نسبي مثل "عدم التأقلم، وصعوبات صحية، والبعد عن الأحباء، والفقر والأعباء المادية والإعاقة "

وقد توزعت أسباب الشعور بالتعافي النفسي على الشكل التالي:

37% بسبب التكيف مع الأوضاع، و**26,40%** الدعم الأسري والاجتماعي الذي يتلقونه، و**21,40%** المعتقدات الروحية والدينية، و**15%** تبني النظرة الإيجابية للواقع، وكذلك ذكر المشاركون أسباب أخرى تجعلهم يشعرون بالتعافي بشكل نسبي مثل "الرفاه الجسدي، تحقيق الطموح، مساعدة الآخرين، والقناعة "

وقد تعمد الباحث وتعقيباً على استجابات السؤال الأول سؤال المشاركين في جلسات النقاش المركزة سؤال لم يرد في دليل الجلسات مفاده، هل تشعر أن المجتمع متعافي نفسياً؟، ولماذا؟

وقد صرح **91,35%** من المشاركين أن المجتمع غير متعافي نفسياً بينما صرح **8,65%** بأن المجتمع متعافي نفسياً.

وقد ذكر المشاركون الاسباب التي تجعلهم يشعرون بأن المجتمع غير متعافي حيث توزعت على الشكل التالي:

34,60% بسبب تفكك العلاقات الاجتماعية وانتشار الفساد وغياب الأمن، و**25,70%** غياب الخدمات الأساسية ونقص فرص العمل والاستغلال، و**21,80%** انتشار ظاهرة العنف الديني والجهل والأنانية والتسلط والفساد، و**17,90%** انتشار الجهل وعمالة الأطفال وضعف مستوى التعليم.

2- هل تشعر بأن الاطفال في مجتمعك أصحاء نفسيا وجسميا مئة في المئة؟ ولماذا؟

صرح **94,11%** من المشاركين في جلسات النقاش المركزة بأن الأطفال ليسوا اصحاء نفسياً وجسدياً، بالمقابل صرح **5,88%** من المشاركين بأن الأطفال يتمتعون بنوع من الصحة النفسية والجسدية.

وذكر المشاركين الأسباب التي تجعلهم يشعروا أن الأطفال غير أصحاء من الناحية النفسية والجسدية، حيث توزعت الأسباب وفق الآتي:

20,36% بسبب الضغوط النفسية الناتجة عن الحرب، 18,75% الفقدان والخسارة ،14,87% الفقر وغياب فرص التعليم، 11,66% انتشار ظاهرة العنف وعمالة الأطفال، 12,70% النزوح وعدم الاستقرار، 11,50% انتشار الأمراض والأوبئة ونقص الدواء ،10,20% اهمال الأهل وغياب ولي الأمر.

3 – أي نوع من التغيرات الاجتماعية أو العاطفية أو السلوكية لاحظتها في طفلك أو الاطفال من حولك بسبب الوضع الحالي؟

توزعت الأعراض والتغيرات الاجتماعية والعاطفية والسلوكية لدى الأطفال حسب المشاركين على الشكل التالي:

41,80% أعراض سلوكية ،35,45% أعراض اجتماعية، 22,75% أعراض عاطفية،

4– من هم الاطفال الاكثر تعرضا للمشاكل النفسية والسلوكية في مجتمعك؟

عن هذا السؤال صرح جميع المشاركين بجلسات النقاش المركزة بأن جميع الأطفال معرضين للمشاكل النفسية والسلوكية والاختلاف في الشدة فقط.

5–ما هي أشكال الصعوبات أو المشاكل النفسية والسلوكية التي تواجه الأطفال؟ أي من هذه الاشكال الأكثر شيوعا؟

توزعت أشكال الصعوبات والأعراض النفسية والسلوكية التي تظهر على الأطفال حسب المشاركين في جلسات النقاش المركزة على الشكل التالي:

58,95% العنف والتمرد والعصيان والعدوانية، 20,97% عدم اهتمام بالدراسة وضعف التركيز، 19,89% الخوف والانطواء والغيرة.

6– كون الطفل أنثى/ذكر، هل تشعر/ين بأنه أكثر عرضة للمعاناة النفسية؟ كيف؟ ما هي المشاكل النفسية والسلوكية التي قد تواجه الاطفال ذكور/اناث كل مجموعة على حدا؟

صرح جميع المشاركين بجلسات النقاش بأنه لا فرق بين الذكور والاناث في التعرض للمعاناة النفسية وبالتالي لا فرق في المشاكل النفسية والسلوكية التي قد يواجها الأطفال سواء كانوا ذكورً ام إناثاً.

7-ما هي أكثر السلوكيات الصعبة التي تشكل تحديا لك للتعامل معها؟

صرح المشاركون في الجلسات بأن أكثر الأعراض السلوكية والتي تشكل تحدياً للأهل والمعلمين على حد سواء، موزعة على الشكل التالي:

60,76% الأعراض السلوكية ،24,56% الأعراض الاجتماعية ،16,80% الأعراض العاطفية،

8-من خلال ملاحظاتك ما هي الاستجابات السلوكية التي تظهر على الطفل والتي تدل على أن هذا الطفل متأذي نفسيا ويحتاج للمساعدة؟

صرح المشاركون أن الاستجابات السلوكية الشائعة التي تظهر على الأطفال موزعة على الشكل التالي:

32,93% العدوان والعنف والتحدي، 25,83% الخوف والحزن واليأس والقلق، 24,94% عدم الاهتمام بالدراسة وضعف التركيز ،15,98% سوء تكيف وتبول لاإرادي..

9- برأيك ما هي أشكال التعبير الانفعالي الغير طبيعي التي يعبر عنها الاطفال المتأذين من الحرب؟

صرح المشاركون أن أشكال التعبير الأنفعالي العاطفي التي يعبر عنها الأطفال المتأذين ،موزعة على الشكل التالي :

55% الغضب ،23% الخوف ، 13,45% الحزن ، 8,53% الغيرة ،

10- من خلال خبراتك وملاحظاتك كأب /أم / مرب ما هي الصعوبات في العلاقات مع الاخرين التي يوجهها الطفل المتأذي في مدرسته ؟

وقد أفاد المشاركون بان أشكال الصعوبات التي تظهر عند الطفل في علاقاته مع الآخرين موزعة حسب التالي :

50% عدم احترام وعصيان وتمرد بالمدرسة على المعلم ، 30% خلافات ومشاجرات مع الأقران ، 20% تشكيل مجموعات ورفاق سوء.

11-ماهي الاختلافات التي يمكن ملاحظتها بين الأطفال الكبار والصغار من حيث الصعوبات والمشكلات السلوكية والنفسية ؟

صرح 80% من المشاركين في جلسات النقاش المركزة بأن الأطفال الأكبر سنأ يمكن أن يلجأوا لرفاقهم او للكبار ويمكن ان لا يعبروا عن صعوباتهم بشكل صريح وبالتالي ادراكهم

للصعوبات يكون اكثر من الأطفال الصغار او الأصغر سناً . والاختلافات التي يمكن ملاحظتها حسب العلاقات الاسرية والدعم العائلي الذي يتلقاه الطفل .

الرسالة الأساسية الثانية: الاستجابة والتعامل مع المشكلات والصعوبات النفسية:

نتائج الأسئلة التوجيهية للرسالة الأساسية الثانية :

1- كيف يتكيف الأطفال عادة مع هذه الاوضاع؟

صرح معظم المشاركين في جلسات النقاش بالإجابة عن هذا السؤال بأنهم لا يملكون أدنى فكرة عن أساليب التكيف التي يلجأ إليها الأطفال اثناء التعرض للصعوبات النفسية في الازمات. "تقول احدى الأمهات في تصريح لها ابني لديه بلادة في المشاعر يشاهد الطائرة من على السطح وهي تقصف " وتقول أخرى ابني عندما يسمع صوت الطائرة يخاف ويتبول "

2- أي من طرق التكيف هذه أو التفاعل مفيدة واي منها قد تكون ضارة؟

صرح غالبية المشاركين في جلسات النقاش بأن كل طرق التكيف التي يلجأ اليها الأطفال قد تكون ضارة حسب وجهة نظرهم.

3- لمن يتوجه الاطفال عندما يكون لديهم صعوبات عاطفية أو اجتماعية أو سلوكية؟

صرح جميع المشاركين بجلسات النقاش بأن الطفل يلجأ عندما تكون لديه صعوبات نفسية او اجتماعية او سلوكية إلى الاهل أو المعلم او المرشد النفسي في المدرسة او إلى أحد الأصدقاء الذي يثق به او يبقى وحيداً مع نفسه.

4- كيف يمكننا مساعدة الأطفال الذين يعانون عاطفيا في مجتمعنا في التغلب على الصعوبات التي يوجهونها؟

صرح المشاركين في جلسات النقاش المركزة من المعلمين وفق النسب والترتيب التالي:

21,73% محاولة الحوار والتحدث إلى الطفل، 13,04% اللجوء على العقاب البدني او اللفظي "ضرب ،توبيخ ، سجن "،13,04% اللجوء إلى النصح والتوجيه والتوعية، 8,69% التواصل مع الاهل واشراكهم بالحلول،7,25% تعزيز نقاط القوة لدى الطفل،7,25% اللجوء إلى المكافآت والتعزيز،7,25% تعزيز الثقة بالنفس لدى الطفل،5,80% اللجوء إلى أسلوب

الترغيب والترهيب،2,90% اللجوء إلى اللعب مع الطفل ، 2,90% أقوم بتلبية جميع رغبات الطفل، 2,90% اللجوء للقدوة الحسنة " النموذج " ، 2,90% أقوم بتهدئة الطفل واساعده في مواجهة الألم ، 1,45% أقوم بوضع خطة للحل واطبق الأنشطة،1,45% الجأ إلى التوجيه والإرشاد الديني، 1,45% اتجاهل السلوك السلبي

5- ماذا ستفعل إذا كان طفلك أنت أو كان طفل شخص تعرفه يعاني من مشاكل نفسية نتيجة الحرب.

(لمن تتوجه لطلب المساعدة: الأسرة، وقادة المجتمع، الزعيم الديني، ومنظمات الإغاثة) للحصول على الدعم؟

صرح المشاركين في جلسات النقاش المركزة في الإجابة عن هذا السؤال كانت النسب والترتيب "إلى أي طرف ممكن أن تتوجه لطلب الدعم النفسي؟ "كان توزع التصاريح على الشكل التالي:

42% إلى الاهل ،18% إلى الأصدقاء،15% إلى رجال الدين،10% إلى الأقارب والمعارف، 12% الجأ إلى الله،3% الجأ إلى نفسي

6- إذا كنت تعرف طفل في حاجة للمساعدة، ماذا كنت ستفعل لتقدم الدعم له / لها؟

صرح المشاركين في جلسات النقاش المركزة من الأهالي بالإجابة عن هذا السؤال وفق النسب والترتيب التالي:

45,24% الجا إلى التحدث إلى الطفل "النصح، التوعية، التوجيه " ،19,04% إلى العقاب " الضرب، التوبيخ، الحبس، الحرمان "،11,90% أقوم بتعزيز سلوكه الإيجابي،9,52% إلى أسلوب الترغيب والترهيب،4,76% العب مع أطفالي ،4,76% أقوم بتهدئة اطفالي من الخوف ،2,38% أحقق جميع رغبات اطفالي ،2,38% استشارة المختصين النفسيين

7- ماذا تعرف عن الخدمات الموجهة للأطفال الذين يعانون من صعوبات ومشاكل نفسية وسلوكية في مجتمعك؟

صرح 95% من المشاركين بجلسات النقاش المركزة بأنهم لا يعرفون شيئاً عن الخدمات التي تقدم للأطفال الذين يعانون من صعوبات ومشاكل نفسية، لأنهم لا يثقون بهذه الخدمات.

8- هل واجهت أي وضع مماثل في الماضي، وإذا كان الأمر كذلك، ما الذي منعك من طلب المساعدة؟

صرح غالبية المشاركين في جلسات النقاش بأنهم واجهوا صعوبات بالتعامل مع أطفالهم، لكنهم لم يلجؤوا إلى طلب المساعدة." نعم واجهت الكثير من الصعوبات بالتعامل مع اطفالي لكني لم اعرف إلى اين اذهب ولمن الجأ، والذين سألجأ إليهم ليس لي ثقة فيهم " تصريح احدى الأمهات.

9- برأيك ما هو الشيء الأكثر أهمية الذي يمكن القيام به لمساعدة الأطفال الذين هم ضحايا الصعوبات النفسية الناتجة عن الحرب للحصول على المساعدة التي يحتاجونها؟

صرح المشاركون في جلسات النقاش المركزة وفق النسب والترتيب التالي:

45,30% محادثة الطفل وتفهمه، **32%** تقديم النصيحة والتوعية والتوجيه، **13,70%** تعزيز نقاط القوة لديه، **9%** اشراك الاهل بكل عمليات التوجيه

10- ما هي العقبات التي تواجه الاطفال واهاليهم في مجتمعك، من الذين عانوا من بعض أشكال الصعوبات والمشكلات النفسية للحصول على مساعدة؟ ماذا يمكن أن نفعل للتغلب على بعض هذه العقبات؟

صرح **93%** من المشاركين في جلسات النقاش المركزة بان العقبات التي تواجههم هي التردد في زيارة مراكز دعم الأطفال لعدم ثقتهم بهذه الخدمات وبسبب الوصمة الاجتماعية، والظروف المادية والاقتصادية التي يعيشونها.

11- هل تعرف أي من المنظمات التي تقدم خدمات الدعم النفسي للأطفال؟ وما رأيك بما يقدمون؟

صرح **91,88%** من المشاركين في جلسات النقاش المركزة بأنهم غير راضين عن خدمات الصحة النفسية التي تقدمها المنظمات للأطفال، وتوزعت النسب ما يلي:

48,13%كادر غير مؤهل وغياب الجودة، **9,79%** المنظمات هدفها الربح المادي فقط، **7,95%** عدم كفاية الوقت لبرنامج الدعم النفسي، **7,80%** لا يوجد دعم نفسي

ابداً،7,48% تسبب أزمات في المدرسة "تمييز بين الأطفال "،5,44% عدم وجود رقابة على الأعمال،4,76% لا توجد منظمات مختصة بالصحة النفسية،4% لا يوجد برامج مدروسة في الدعم النفسي،2,04% عدم تقبل الأهالي،1,36% غير مناسبة للثقافة المحلية،1% الفساد والمحسوبيات

12- ما الذي من شأنه أن يحد من الحصول على المساعدة والوصول إليها؟

صرح المشاركون في جلسات النقاش المركزة عن هذا السؤال وفق النسب التالية:

47% لعدم الثقة بخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، 34% بسبب الوصمة الاجتماعية، 19% بسبب الظروف المادية والاقتصادية

الرّسالة الأساسيّة الثالثة: الاجراءات ومنع الصعوبات السلوكية والنفسية والوقاية منها:

نتائج الأسئلة التوجيهية للرسالة الأساسية الثالثة:

1- من المسؤول عن حماية الأطفال من مختلف أشكال الصعوبات النفسية؟

صرح معظم المشاركين في جلسات النقاش المركزة بأن المسؤول عن حماية الأطفال هم الاهل والمعلمين.

2- هل توجد في مجتمعك مؤسسات خاصة تعنى بالرفاه النفسي للأطفال؟

صرح 47% من المشاركين بأنه توجد مؤسسات تعنى بالرفاه النفسي للأطفال،

وبالمقابل صرح 53% من المشاركين في جلسات النقاش المركزة بأنه لا توجد مؤسسات تعنى بالرفاه النفسي للأطفال.

3- هل هناك امكانية التواصل معهم وقت الحاجة؟

صرح 40% من المشاركين بأنهم لديهم الامكانية للتواصل مع هذه المؤسسات لكنهم غير متشجعين على التعامل معها بسبب ضعف كفاءة العاملين فيها، ولا نتائج ملموسة لعملهم. " كيف اتعامل مع هذه المؤسسات واعرف مهندس ميكانيك يعمل في الدعم النفسي هل هذا معقول؟ " تصريح لاحد أولياء الأمور.

4- كيف يمكنك أن تساعد شخصيا في صنع أطفال أكثر معافاة من الناحية النفسية؟

صرح 70% من المشاركين بالإجابة عن هذا السؤال بمقولة " اساعده على حسب ما أستطيع واعرف " تصريح غالبية المشاركين.

5- ما هي العقبات أو التحديات التي تحد من منع الصعوبات والمشاكل السلوكية لدى الاطفال؟ وكيف يمكن التغلب على هذه التحديات؟

صرح 60% من المشاركين بأنهم لا يملكون القدرة ولا الكفاءة في الحد من الصعوبات والمشاكل النفسية لدى الأطفال." لا نملك كفاءة ولا مهارة في التعامل مع هذه الصعوبات " تصريح لاحد المعلمين المشاركين.

6- ما هي الاجراءات أو الاعمال التي نستطيع القيام بها لحماية الأطفال من الأذى النفسي؟

صرح معظم أولياء الأمور بأنهم يحتاجون لمعرفة وتعلم السلوكيات الطبيعية والغير طبيعة التي تظهر لدى أطفالهم حتى يستطيعوا التعامل معها.

وبالمقابل صرح 40% من المعلمين بأنهم يحتاجوا لدورات تدريبية خاصة بالتعامل مع الأطفال في الازمات، ليتمكنوا من الإجابة عن تساؤلاته وتفسير مشاعره الغامضة التي عم عاجزين عن فهمها وتفسيرها.

" كمعلمين لا نملك القدرة على التعامل مع الطفل الذي يتغيب عن المدرسة او الطفل الذي ينقطع عن الدراسة، او الطفل الذي لا يستجيب في التعليم، وكثافة الصفوف تجعلنا عاجزين عن اتخاذ أي اجراء وقصر فترة التعليم لا يتجاوز الساعتين. " تصريح من أحد المعلمين المشاركين بجلسات النقاش المركزة.

7- ماذا يمكن للأشخاص الآخرين في مجتمعك القيام به، وكيف يمكن أن تؤثر عليهم لاتخاذ الإجراءات؟

صرح معظم المشاركين في جلسات النقاش المركزة بأنه لا يوجد أي إجراءات محددة يعرفونها.

8- كيف ترى مستقبل الأطفال؟ ولماذا؟

عن هذا السؤال صرح 70,94% من المشاركين بأنهم يروا ان مستقبل الأطفال سلبي وغامض ومجهول، وبالمقابل صرح 29,05% من المشاركين بان مستقبل الأطفال إيجابي،

وذكر المشاركون الأسباب حسب التوزع التالي:

35,45% بسبب فقدان فرص التعليم وسيطرة الجهل، 28,78% غياب القانون وانتشار الفساد والفقر، 22,87% استمرار الحرب وغموض المستقبل، 12,45% انتشار مواد التعاطي والإدمان.

أما بالنسبة للمشاركين الذين يرون مستقبل الأطفال إيجابي فيذكرون الأسباب التالية:

70% نظرة إيجابية للحياة " يوجد أمل " تصريح لاحد المعلمين، 26,66% تربية إيجابية " اكيد مستقبل جيد سوف تتوقف الازمة واربي اولادي على ما هو إيجابي " تصريح لإحدى الأمهات. 3,33% انتهاء الحرب " أتفاءل بالمستقبل عند انتهاء الحرب " تصريح لاحد الإباء

9- هل انت راض عما يقدم للأطفال من خدمات صحة نفسية حالياً؟ ولماذا؟

صرح 91,66% من المشاركين بجلسات النقاش بأنهم غير راضين عما يقدم للأطفال من خدمات صحة نفسية حالياً، مقابل 8,64% من المشاركين راضين بما يقدم من خدمات،

وقد ذكر المشاركين في جلسات النقاش المركزة بأنهم غير راضين عما يقدم من خدمات صحة نفسية للأطفال حالياً للأسباب التالية:

48,13% صرحوا بأن الكادر غير مؤهل وغياب الجودة في الخدمات ، 9,79% بأن هدف المنظمات الربح المادي فقط، 7,48% بأن الوقت قصير ووقت البرنامج غير كاف، 7,48% بأن خدمات الدعم النفسي تسبب ازمة في المدارس بسبب التمييز بين الأطفال، 6,80% لا يوجد خدمات دعم نفسي ابداً، 5,44% لا توجد رقابة على عمل برامج الدعم النفسي، 4,76%لا توجد منظمات مختصة بخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، 4% لا توجد برامج موجهة ومختصة ، 3%عدم تقبل الأهالي لخدمات الصحة النفسية، 1,70% خدمات الدعم النفسي غير مناسبة للثقافة المحلية، 1,30% الفساد والمحسوبية منتشرة بين العاملين في الصحة النفسية.

10- ما هي الإجراءات التي تقوم بها عادة لتشعر بالرضا؟

صرح معظم المشاركين بجلسات النقاش المركزة بأنهم يلجؤون إلى الاهل والأصدقاء عندما يشعرون بالضيق والتوتر، بالمقابل صرح بعضهم بأنهم يلجؤون إلى الله وقراءة القران، كما وأفاد البعض الاخر بأنه يلجأ إلى نفسه ويبكي وحيداً.

وأظهرت نتائج الدراسة حسب لجنة الخبراء ما يلي:

نتائج الجولة الأولى على الأسئلة التي طرحت على السادة في لجنة الخبراء على الشكل التالي:

98% من لجنة الخبراء يروا أن المجتمع السوري غير متعافي نفسياً، وقد كانت الأسباب حسب لجنة الخبراء متنوعة أهمها:" ظروف الحرب، غياب البنية التحتية، النزوح، القتل والتهجير، غياب الأمان، التكوين النفس -اجتماعي للشخصية السورية، غياب المؤسسات التي تعنى بالصحة النفسية، هجرة معظم العاملين بالصحة النفسية، ضعف الإمكانيات المتوافرة في قطاع الصحة النفسية ".

أما فيما يخص السؤال الثاني والثالث فكانت اشكال التعبير الانفعالي والاعراض السلوكية التي تواجه الأطفال حسب لجنة الخبراء على الشكل التالي: " أعراض الصدمة، التبول اللاإرادي، الاكتئاب، فقدان الشعور بالمتعة، فقدان الثقة بالنفس وبالأخرين، وفقدان الدافعية والتمرد، والسلوك العدواني غير المفسر، سوء استخدام المواد، السلوكيات الالتفافية ذات الوجوه المتعددة، القلق، الفوبيا المختلفة، صعوبات التعلم واضطرابات اللفظ، الانطوائية، وعدم التركيز وفرط النشاط ".

94,5% من لجنة الخبراء يروا أن مستقبل الأطفال قاتم وظلم وغير مبشر بالخير، للأسباب التالية: "عدم الاهتمام بالجوانب النفسية، وعدم الشعور بالأمان والخوف وعدم الاستقرار سواء في الجوانب الصحية او التعليمية، هذا بالإضافة إلى ضعف القدرات وعدم وجود خطة استراتيجية شاملة، وعدم وجود منظمات مجتمع مدني تهتم بالجوانب النفسية والتعليمية ".

98,5% من لجنة الخبراء أبدوا عدم الرضى من خدمات الصحة النفسية على اختلاف مستوياتها. وكانت الأسباب الاتية: عدم وجود مختصين بالصحة النفسية، وضعف إمكانات المنظمات العاملة في الصحة النفسية في تأهيل كوادرها، هذا بالإضافة إلى الافتقار إلى الجودة،

والافتقار إلى التنسيق والتخطيط والتكامل بين المنظمات العاملة في الصحة النفسية. وكانت نسبة الاتفاق بين لجنة الخبراء في الجولة الثالثة والرابعة على الاستبيان والنتائج 86%، والتنبؤ باحتمال تطور هذه الاعراض في السنوات الخمس القادمة إلى مجتمع معظم أبنائه غير متعلم ولديهم تأخر دراسي وتحصيل أكاديمي وصلت إلى 94% ،والتنبؤ باحتمال تطور هذه الأعراض إلى اضطرابات نفسية مختلفة الشدة ،تؤدي إلى إعاقة نفسية ، بلغت 42,5% ،"بينما معظم الدراسات العالمية للهجرة تحدد النسبة ما بين 10-15% ، والتنبؤ باحتمال تطور هذه الأعراض إلى اضطراب الشخصية المضادة للمجتمع Anti-social personality disorder أو اضطراب الشخصية السيكوباتية psychopathic personality disorder بلغت20%، بينما النسبة الطبيعية لهذا النوع من الاضطرابات تتراوح ما بين 2-3% عالمياً ،وأوصت لجنة الخبراء بالاهتمام بالجانب التعليمي بإعداد وتدريب المعلمين.

مناقشة النتائج:

مناقشة نتائج الرسالة الأولى:

إن أساس الخبرات الصادمة هو الشعور بالعجز، فالفرد عندما يشعر بأنه غير قادر على التصرف بشكل مناسب عند مواجهة الخطر يشعر بالعجز. وحسب وجهة نظر النظرية المعرفية، ترتبط الخبرات الصادمة والضغوط النفسية بالفرد نفسه والبيئة المحيطة به، فالعلاقة بين الفرد والبيئة متداخلان والبيئة تزيد من قدرة الفرد على التكيف والعكس ليس صحيح، حيث يوجد علاقة طردية بين شعور الفرد بالتعافي النفسي وشعوره بتعافي المجتمع الذي ينتمي اليه، وبأن علاقة الفرد بالبيئة الاجتماعية تضطرب عندما تزداد المطالب الخارجية أو الداخلية التي تقع على عاتق الفرد. أي ان الصحة النفسية للفرد تعتمد على قدرته العقلية وعلى أدائه وأداء أسرته في التفاعل مع المجتمع. وهذا ما يفسر النتائج التي ظهرت بتصريح المشاركين في مجموعات النقاش المركزة في الدراسة حول السؤال الأول.

أما فيما يتعلق بالأعراض السلوكية والنفسية التي تظهر على الأطفال فقد أفاد المشاركين في جلسات النقاش ان الاعراض الأكثر شيوعاً لدلى الأطفال هي حسب تكرارها وشدتها (العنف ،العدوانية ،التخريب ،التحدي ،العناد ،التمرد ،العصيان ، الوقاحة بالقول والكلام البذيء ،

الكذب، الانعزال، اللامبالاة، الانطواء، ضعف التركيز وفرط النشاط، التبول اللاإرادي والتبول الليلي، اهمال الدراسة ،مشكلات في التواصل، التدخين ، والسلوك الجنسي المنافي للحشمة، والبكاء بدون سبب واضح، والتأخر الدراسي وضعف التحصيل، وهذه الاعراض تتوافق مع الاعراض التي وردت في تقرير الجروح الخفية لمؤسسة انقاذ الطفل .

أما فيما يتعلق بأشكال الانفعالات التي تظهر لدى الأطفال فقد صرح المشاركين في جلسات النقاش المركزة من معلمين واولياء أمور، بان (الغضب، والخوف، والحزن، والغيرة، والقلق) هما الاشكال الانفعالية التي تلاحظ على الأطفال.

مناقشة نتائج الرسالة الثانية:

أظهرت نتائج الرسالة الثانية ان المعلمين واولياء الأمور يلجؤون إلى أساليب فطرية نابعة من غريزة الامومة بالنسبة لأولياء الأمور ، او نتيجة لخبرات اكتسبها المعلم ، فقد أظهرت النتائج ان الاهل والمعلمين يستخدمون العقاب بأشكاله المختلفة كاستجابة لهذه الاعراض أو يحاولون التحدث إلى الطفل وتفهمه لكن جميعهم صرحوا بدون جدوى حيث ان الأساليب المستخدمة غير منهجية ، وان عبر بعضهم بانه يستخدم أساليب تربوية سليمة في التعامل مع اطفاله او طلابه الا انهم جميعاً صرحوا "لا نرى نتائج ملموسة على تحسن هذه الاعراض " .كذلك أظهرت النتائج بان معظم أولياء الأمور او المعلمين يلجؤون على الاهل او الأصدقاء او رجال الدين لطلب المساعدة ، وقليل منهم من يلجأ على مراكز الصحة النفسية لعدم ثقتهم بالخدمات المقدمة وعدم كفاءة الكادر العامل في الصحة النفسية ، وبسبب الوصمة الاجتماعية التي كرسها بعض العاملين في خدمات الصحة النفسية غير الاكفاء ، حسب تعبيرهم .

مناقشة نتائج الرسالة الثالثة:

أظهرت نتائج الرسالة الثالثة من خلال تصاريح وافادات المشاركين في جلسات النقاش المركزة أن70,94% منهم غير متفائلين بمستقبل الأطفال وتوزعت الأسباب ما بين انتشار للجهل وعدم الاقبال على التعليم وعزاها اخرون الى استمرار الحرب وضعف العلاقات الاجتماعية وغياب القانون.

كذلك افاد معظم المشاركين بعدم رضاهم عن خدمات الصحة النفسية المقدمة على الأطفال حالياً وكانت الأسباب موزعة بين عدم كفاءة الكادر والنتائج الضعيفة لهذه الخدمات على الأطفال.

مناقشة نتائج الرسالة الرابعة :(في تشكيل رؤية سليمة للواقع بهدف بناء برامج علاجية في الصحة النفسية)

نستنتج من نتائج الرسائل السابقة بأنه عندما يخضع المجتمع بأكمله لأحداث وظروف مفاجئة وقاسية ، ترهق الفرد وتشتت تفكيره وتصيبه بالعجز عن التعامل السليم والفعّال مع الازمة ، فالظروف التي تمر بها البلاد من حروب واقتتال وانعدام للأمن واضطرابات سياسية تنعكس سلباً على تمتع الافراد بالصحة النفسية ، وينعكس ذلك على تصرفاتهم وردود افعالهم تجاه الازمات التي يواجهون ها ،وقد تغير في أساليب التعامل التي اعتادوا على استخدامها ، فأحداث الحياة قد تجبر الفرد على استخدام أساليب المواجهة المركزة على الانفعال وتسبب له عجزاً عن المواجهة الفعّالة التي تمكنه من التعامل مع الازمة ، وفي ذلك يشير علماء النفس إلى وجود نوعين من المواجهة ، مواجهة تركز على المشكلة ، ومواجهة تركز على الانفعال ، فالأولى فعّالة في مواجهة الازمة والتعامل معها ، أما المواجهة المركزة على الانفعال فيقتصر دورها على تخفيض التوتر الناتج عن تعرض الفرد للازمة . ومن هنا تشكل مفاهيم الاعراض والصعوبات التي يواجها الأطفال وأساليب التعامل معها لدى الأمهات والمعلمين والأطفال على حد سواء مشكلة تستحق البحث وتسليط الضوء على أهم مكوناتها ومجالاتها المختلفة والمتداخلة مع بعضها البعض.

من هنا يعد مفهوم التمكين "empowerment " أحد اشكال التدخل الإيجابي التي تهتم بزيادة شعور الفرد بالبهجة والسعادة والرضا عن مختلف مناحي الحياة ، وتعزيز القدرات وتعظيمها ، ورفع الروح المعنوية الموجهة نحو تحسين جودة الحياة ، فمفهوم التمكين من المفاهيم الفضفاضة التي تستوعب العديد من المترادفات والمعاني والمفاهيم من قبيل التقوية ، وتعزيز الاقتدار ، والتدعيم ، والاسناد ، وتحسن الحال ، وتبرز مظاهر التمكين في الكفاءة والفاعلية الذاتية ، والقدرة على أداء المهمات ، والتأثير في العمل ، والشعور بقيمة العمل ومعناه والتحفيز الذاتي ، والتغلب على مشاعر الإحباط واليأس .

ونظراً لأهمية التربية والتعليم في تقدم الأمم ونهضتها، فإنه من الأهمية بمكان الاهتمام بتمكين المعلم، وخاصة إذا ما علمناه أن كفاءة انتاجيته لا تتوقف على قدرته الذاتية فحسب، وإنما تتوقف بدرجة كبيرة على قوى إيجابية يجب أن تتوافر للمعلم مثل تلبية رغباته وإشباع حاجاته النفسية والاجتماعية، وتمكينه من استغلال قدراته ومواهبه الاستغلال الأمثل، ومساندته ودعمه، وخلق جو من العلاقات الإنسانية، وذلك سعياً لرفع روحه المعنوية وزيادة ثقته بذاته وشعوره بالأمن والأمان الوظيفي.

ويعتمد نجاح استراتيجيات التمكين النفسي أو فشلها على البيئة المدرسية، والأساليب الإدارية المستخدمة في تنفيذ استراتيجيات التمكين، فالبيئة المدرسية المشجعة والمحفزة للمعلمين تعزز من الفاعلية الذاتية، وتحقق المرونة النفسية، وترفع مستوى الرضا وتزيد الشعور بالتفاؤل والتوجه الإيجابي نحو الحياة، أما البيئة المحبطة والتي يستحيل بها تطبيق استراتيجيات التمكين النفسي، فإنها تزعزع الثقة بالنفس وتبعث على الشعور بعدم الأمان الوظيفي والاحساس باليأس والإحباط.

والقائمون والمشرفون على شؤون التربية والتعليم يدركون، ان مهنة التعليم شأنها شأن باقي المهن الأخرى تتأثر بمجموعة من العوامل والمتغيرات، وقد يكون في مقدمتها العوامل النفسية والتي تؤثر بشكل كبير في تمكين المعلم من الجانب الشخصي والمهني، وتطور أدائه، وتحقق له مزيداً من الشعور بالرضا.

والمتابع للشأن السوري يجد أن هناك صعوبات جمة يعاني منها المعلم السوري تتمثل في تدني الأجور مقارنة بمستولى المعيشة المرتفع ، علاوة على ذلك فإن هناك مشكلات أخرى تواجه المعلمين، وتحول دون تمكينهم من أداء الأدوار المنوطة بهم، كمربين، مثل ازدحام الصفوف بالطلبة، وازدحام اليوم الدراسي باللقاءات الصفية، وقصر اليوم الدراسي بسبب الأوضاع الأمنية، فمن حق المعلم أن يشعر بالأمن الوظيفي للتفرغ لوظيفته، وحتى لا يندفع لممارسة مهمات واعمال أخرى ، تنعكس على أدائه، وسلوكه ويخلق لديه حالة من القلق والخوف والتوتر، فإذا لم يحظ المعلم بالدعم والمساندة لتأمين حياته وحياة أبنائه لم يستطع أن يقوم بعمله خير قيام .

وبهذه الرؤية السليمة للواقع نتمكن من تحقيق الرسالة الأساسية الخامسة وهي " وضع خطط استراتيجية تفيد في التخلص من الاثار المدمرة لمستقبل الأطفال ".

خلاصة القول:

يختلف الافراد ويتنوعون في استخدامهم لأساليب التعامل مع الازمات التي تعترضهم ،فمنهم من أصقلت خبراته ومكنته مهاراته وتجاربه من استخدام أساليب واستراتيجيات مواجهة إيجابية وعلمية ،تساعده في تخطي الازمات التي تعترضه ،ومنهم من لا يمتلك تلك الأساليب العلمية ،ويستخدم أساليب مواجهة تقليدية غير مجدية في التعامل مع الازمات ، فتبقى الازمات وتتراكم ،بل وقد يزداد تأثيرها السلبي ويترتب عليها مشكلات وازمات أخرى ، وما تشهده سوريا في الآونة الأخيرة ظروفاً وأحداثاً ، اثقلت المجتمع بأزمات متعددة مما يؤثر مباشرة في نفسيات أبناء المجتمع ،ويدمر شعورهم بالطمأنينة والحياة المستقرة حيث يمكن لهذه الازمة أن تؤسس لجيل جديد من السوريين شديدي التطرف ، ولن يجدوا طريقة لشعورهم بالأمان سوى اللجوء إلى القوة والعنف ، لذلك تحمل الافراد عقباتها وعانوا من تأثيراتها السلبية ، وهذه الاحداث خارجة عن إرادتهم وقد تعوقهم عن استخدام أساليب التعامل العلمية ،حتى وإن كانوا يتقنوها ، ويتوقف تمتع الفرد بالصحة النفسية على مدى إتقانه لاستخدام أساليب تعامل إيجابية علمية تمكنه من حل أزماته ومواجهة مشكلاته بفاعلية . وبالتالي يستطيع تخطي الازمات، وعلى الجانب الاخر عندما يستخدم الفرد أساليب تعامل تقليدية سلبية غير مجدية في حل ومواجهة الازمات التي تعترضه، وتتراكم ازماته، ويزداد إحساسه بها بالرغم من أن نفس الازمات التي يتعرض لها الفردين واحدة، والفيصل في ذلك هو أساليب التعامل التي يستخدمها كل فرد.

ويمكن القول: إنه لا يوجد حياة تخلوا من الازمات، ولكن الفيصل يكمن في استخدام الفرد لأساليب إيجابية وعلمية تقوده للتمتع بالصحة النفسية، فأحداث الحياة وضغوطها وازماتها تسيران سوياً. وتعد الازمات واقعاً حتمياً يواجه الافراد في حياتهم، ويعتبر أسلوب التعامل مع الازمة الذي يتخذه الفرد اساساً لنجاحه أو فشله في حل الازمات التي تعترض حياته، وتتنوع هذه الأساليب في صورة حلول إيجابية وفعّالة تثري حياة الفرد، وحلول سلبية تقليدية وانسحابيه تؤثر في حالته الراهنة، فتنعكس على صحته الجسدية والنفسية، وتنذر بفشله في التوافق والتكيف مع الازمات، وتعد فئة الأطفال من أكثر الفئات تعرضاً للضغوط النفسية والأزمات التي تعرقل حياتهم. وكلما كانت طريقة إدارة الفرد وتعامله مع الازمة صحيحة، كلما استطاع أن يواجه

الازمات والضغوط بشكل أفضل، وبالتالي يمكن الحد من الآثار السلبية للازمة من خلال التعامل السليم مع الازمات، وباستخدام عمليات منهجية علمية.

بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن درجات تقدير لجنة الخبراء لمدى انتشار الاضطرابات النفسية على الأطفال مستقبلاً كانت مرتفعة عن تقديرات أولياء الأمور والمعلمين بشكل ملحوظ يعزى ذلك إلى قدرة الخبراء في تقدير الاثار النفسية التي تتركها الازمات على الأطفال مستقبلاً وبهذا التقدير يكون الخبراء دقوا ناقوس الخطر الذي يحيق بالمجتمع مستقبلاً إن لم تتحرك الجهات المعنية وتدارك الخطب قبل استفحاله، فإننا أمام ثلاث خيارات أحلاهما مُرّ، وذلك يأتي متوقعاً ومنسجماً مع المنظور العلمي للآثار الذي تتركه الحروب على المجتمعات.

المقترحات والتوصيات:

اقترح الباحث مجموعة من التوصيات في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها وتشمل هذه التوصيات في الآتي:

1- ارشاد المعلمين والمعلمات إلى كيفية التعامل مع الطلاب خلال الازمات، وذلك من خلال اخضاعهم لدورات تدريبية تحت اشراف مختصين في الصحة النفسية والإرشاد النفسي.

2- إرشاد أولياء الأمور إلى كيفية مساعدة أبنائهم على التخلص من المشكلات السلوكية وذلك عن طريق تفعيل دور مجالس الآباء والأمهات والمعلمين والمعلمات في مثل هذ الظروف الصعبة بالذات.

3- عقد دورات تدريبية سريعة لعينة من معلمي الصفوف الأربعة الأساسية الأولى ومعلماتها يتم التركيز فيها على موضوعات ذات علاقة بالمشكلات السلوكية لأطفال المدارس، خلال الظروف الاستثنائية مع طرح مقترحات علاجية للتعامل مع هؤلاء الأطفال والتخفيف من معاناتهم.

4-ارشاد الأهالي إلى كيفية التعامل مع أطفالهم وطرق حمايتهم من المخاطر المحدقة بهم، وذلك عن طريق مطويات ومحاضرات توعية.

5- نوصي بالاستثمار في بناء القدرات وتدريب العاملين في الدعم النفسي الاجتماعي والصحة النفسية، وذلك لضمان الاستدامة، وننوه بأن هذه التوصية جاءت في استجابة اليونيسيف الطارئة في مجال الدعم النفسي الاجتماعي.

6- يوصى بأن يتم تدريب العاملين في الدعم النفسي الاجتماعي على التمييز بين الأنشطة الترفيهية، والأنشطة الخاصة بالدعم النفسي -الاجتماعي، وأن يكونوا قادرين على تنفيذ برامج

نفس اجتماعية تعنى بالرفاه النفسي والاجتماعي، مثل برنامج مهارات الحياة، وبرنامج أنا أتعامل، وغيرها من برامج الدعم النفسي الاجتماعي الهادفة.

7- يوصى بأن تعمل الجهات المانحة على زيادة الاستثمارات في البرامج التي تدعم قدرة الأطفال على التكيّف ورفاههم children resilience and wellbeing، وتزويدهم بفرصة للحديث عن مشاعرهم والتعامل مع مخاوفهم. وينبغي أيضاً توفير الفرص لتدريب المعلمين، وعاملي الصحة المجتمعية المعنيين بالصحة النفسية للأطفال، ودعم الاهل الذين يناضلون في ظروف صعبة للغاية بحيث يكونوا أكثر قدرة على مساعدة أطفالهم على التكيّف والتأقلم.

المقترحات:

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الحالية من نتائج يمكن اقتراح اجراء دراسات أخرى أملاً أن تكون ضمن الاهتمامات البحثية المستقبلية:

1- اجراء دراسات مختلفة عن المشكلات السلوكية، بحيث تتناول متغيرات مثل ثقافة الوالدين والمستوى الاقتصادي والاجتماعي والمعدل التراكمي للاضطرابات النفسية.

2- تفعيل دور وسائل الاعلام المرئي والمسموع والمقروء في نشر الوعي داخل المجتمع للتخفيف من أثر الوصمة الاجتماعية للأمراض النفسية، وتثقيف الاهل والمعلمين، من خلال برامج تستضيف عاملين في الصحة النفسية، أو حالات تحسنت جراء تدخلات نفسية متخصصة.

3- إجراء دراسة مسحية شاملة لتحديد مدى انتشار الوبائية النفسية داخل المجتمع السوري، باستخدام مقاييس واختبارات مقننة على المجتمع السوري وتناسب السياق الثقافي للمجتمع.

المراجع العربية:

1-"أسلوب دلفاي، واستخدامه في ميدان التعليم " سيف الإسلام، علي مطر، جامعة عين شمس، القاهرة (1995).

2-"أصول البحث العلمي ومناهجه" بدر، احمد، وكالة المطبوعات الكويت (1975).

3-"أطفال فلسطين: أثر الاحتلال وممارساته في تشويه النمو النفسي والبدني للطفل الفلسطيني " نشوان، حسين عبد، دار الينابيع للنشر والتوزيع، رام الله، (1998).

4-"الأمراض النفسية وعلاجها، دراسة في مجتمع الجرب اللبنانية " النابلسي، محمد، احمد، مركز الدراسات النفسية، والنفسية الجسدية، دار النهضة العربية، بيروت (1987).

5-"البحث العلمي مفهومه وادواته واساليبه" (عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن ،1998) عمان، الأردن، دار الفكر.

6-"واقع الحرب وانعكاساتها على الطفل" نصّار، كريستين وآخرون، حالة خاصة عم الطفل اللبناني، دار الجيل، بيروت، (1991).

7-"تقرير الجروح الخفيّة"، مؤسسة إنقاذ الأطفال، ترجمة الدكتور ملهم الحراكي، معالج نفسي للأطفال والمراهقين، (2017).

المراجع الأجنبية:

1- "Psychological improvement in the world of disaster: The disaster Psychopathology relationship" ، (Robinson, A.V., & Bickman, Li.,) ، Psychological Bulletin, 109, (1991), 384-399.

2-"the social Desirability variable in personality. Assessment and – Research"(Silai, A.T.1977). New York; Holt, Rinehart, Winston

الروابط والمواقع الالكترونية:

https://hrdiscussion.com/hr48465.html

الضغط النفسي وعلاقته بالصلابة النفسية لدى اللاجئين السوريين

(ولاية الوادي بالجمهورية الجزائرية أنموذجاً)

د. محمد بن عماره* والباحث: ضيف الأزهر والباحثة: هند علي غدايفي**

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى التعرف على مستوى الضغط النفسي ومصادره لدى اللاجئين السوريين وعلاقته بمستوى الصلابة النفسية لديهم . ولقد استعمل الباحثون المنهج الوصفي الذي يخدم موضوع الدراسة. كما بلغت عينة الدراسة 40 سورياً وسورية وتم استعمال مقياسين الأول يقيس الضغط النفسي والثاني يقيس الصلابة النفسية وصيغت تساؤلات الدراسة على النحو التالي :

_ هل توجد فروق دالة احصائيا لدى اللاجئين السوريين في مستوى الضغط النفسي و الصلابة النفسية تعزى لمتغير الجنس؟

_ هل توجد فروق دالة احصائيا لدي اللاجئين السوريين في مستوى الضغط النفسي والصلابة النفسية تعزى لتغير المستوى الدراسي؟

وتمثلت اهمية الدراسة في :

- التعرف على مدى الضغط النفسي الذي يواجهه اللاجئين السوريين .
- التعرف على مدى الصلابة النفسية التي يتمتع بها اللاجئون السوريون.

---

* – **الدكتور: محمد بن عماره:** دكتوراه العلوم في علم إجتماع البيئة، عضو وحدة بحث ضمن مخبر الدراسات الصحراوية بجامعة بشار، عضو اللجنة العلمية لمجلة الساورة بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية، وعضو اللجنة العلمية لمجلة دراسات التابعة لمخبر الدراسات الصحراوية، من مؤلفاته: العادات الاجتماعية في البيئة الصحراوية، 2010م.

** – **الأستاذة: هند علي غدايفي:** أستاذة في جامعة الوادي، وعلى أبواب مناقشة الدكتوراه في علم النفس العيادي، أخصائية نفسانية عيادية بمديرية النشاط الاجتماي والتضامن بولاية الوادي، ورئيسة لجنة التكفل بالنساء ضحايا العنف ومن هنّ في وضع اجتماعي صعب.

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- ان مستوى الضغط النفسي لدى اللاجئين السوريين كان (77,30) وهي نسبة منخفضة كما ان معدل الصلابة النفسية لديهم بل(79,46) وهي نسبة منخفضة تدل على عدم تمتع العينة بالصلابة النفسية.
- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اللاجئين السوريين في مستوى الضغط النفسي والصلابة النفسية تعزى لمتغير الجنس لصالح الاناث .
- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الضغط النفسي والصلابة النفسية تبعا لمتغير المستوى الدراسي لصالح المستوى المرتفع.

اشكالية الدراسة :

يعتبر موضوع الضغط النفسي في الوقت الحالي من اهم المواضيع المعالجة من طرف المختصين النفسانيين والاجتماعيين لذا كان الاهتمام به وذلك بالكشف عن مسبباته وطرق التغلب عليها والوقاية منها .

وفي هذه الدراسة فكر الباحثون وهم اخصائيون نفسانيون واجتماعيون في الكشف على الضغط النفسي لدى اللاجئين السوريين هل هو عال او منخفض وماهي اسبابه وكيف يمكن التغلب عليها؟.

بالرغم من اننا عل يقين ان هذه الفئة تعاني من ضغوط نفسية تختلف اسبابها من مرحلة عمرية الى اخرى كما تختلف عند النساء والرجال إلا انه اصرينا على القيام بها حتى تكون بداية لدراسات لاحقة من اجل ايجاد حلول.

فلقد تناول البحث بشكل محدد كما ذكرنا سابقا اللاجئين السوريين للوقوف على مجمل الضغوط النفسية التي تواجههم كتلك المتعلقة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية المحيطة بهم . ولم تكتف الدراسة بتحديد هذه الضغوط ومصادرها بل اتجهت الى دراسة متغير الصلابة النفسية وتأثيره عل تلك

الضغوط ، فبعض الافراد اقدر على مواجهة الضغوط وتحملها مقارنة بالآخرين وذلك بالكشف على الخواص المهمة التي يتميز بها الافراد الذين يتحملون الضغوط فهي موجودة ضمن سمات شخصيتهم .

ومن خلال كل هذا جاءت دراستنا هذه للرد على التساؤلات التالية :

- هل توجد فروق دالة احصائيا لدى اللاجئين السوريين في مستوى الضغط النفسي والصلابة النفسية تعزى لمتغير الجنس؟
- هل توجد فروق دالة احصائيا لد اللاجئين السوريين في مستوى الضغط النفسي والصلابة النفسية تعزى لمتغير المستوى الدراسي .

أهداف الدراسة :

- معرفة ما مستوى الضغط النفسي لدى اللاجئين السوريين
- معرفة ما مستوى الصلابة النفسية لدى اللاجئين السوريين
- معرفة ما مستوى الضغط النفسي لدي اللاجئين السوريين تعزى لمتغير الجنس والمستوى الدراسي.
- معرفة ما مستوى الصلابة النفسية لدى اللاجئين السوريين تعزى لمتغير الجنس والمستوى الدراسي .

حدود الدراسة:

- البشرية : وتمثلت في 40 لاجئ ولاجئة سورية
- المكانية : الجمهورية الجزائرية وتحديدا بولاية وادي سوف .

الزمانية : اجرية الدراسة في الفترة الممتدة من 2017/06/10 الى 2017/07/10 .

الجانب النظري

1/ الضغط النفسي :

نجد ان الحياة الانسانية اصبحت خليطا معقدا من المثيرات والمواقف ودخل الفرد تفاعلات كثيرة متنوعة متغايرة تتضمن العديد من التحديات المعيشية والضغوط الاجتماعية مما عرضه لأشكال مختلفة من الاحباط والصراع وكان من نتيجة ذلك ان اصبح التوتر والقلق يسيطران بصورة او بآخرى على كثير

من الافراد ونجد ان الجدل مازال قائما في حقل الضغوط بأنواعها الحياتية ،الانفعالية ، الاقتصادية ،العاطفية ،الدراسية ،المهنية ... الخ [1]

ونجد ان التغير السريع والتمايز الواضح في الحياة الحديثة جعل من الصعب على الفرد تحديد ابعاد فرديته ومفهومه عن ذاته فكثر الاختلاف بين المواقف التي يواجهها الفرد وتعددت الادوار التي يلعبها وتنوع انماط السلوك التي تتطلبها هذه الادوار كل ذلك عقد من عملية التكيف وجعلته في كثير من الاحيان يلجأ الى نوع من السلوك غير السوي لمحاولات تكيفه غير سليمة يحاول بها حل مشكلات والتغلب على عوائق بيئية.

تعريف الضغوط النفسية :

تعد محاولة تعريف الضغوط النفسية من المحاولات التي تكشفها كثير من الصعوبات من الناحية العلمية فهي عملية تحدد طبيعة الظاهرة تحديدا جامعا مانعا وكما رأينا فان الضغوط النفسية هي ظاهرة معقدة ومتداخلة الابعاد بعينه ويمكن يعكس الناحية الكيفية والكمية للضغوط النفسية وما سيقدم تعريفات هي محاولة لامساك بعض من جوانب ظاهرة الضغوط النفسية وكما تتبدى في سلوكيات نوعية [2]

ويشير الى ان استخدام كلمة الضغط النفسي عادة تصف امرا سلبيا في حياتنا قد يتسب بدرجة من التوتر ولا يسمح لنا بان ننعم براحة البال وفي احيان كثيرة يتعارض مع قدراتنا على مواصلة نشاطنا اليومي بشكل طبيعي ونجد ان مصطلح الضغوط الذي شاع استخدامه في علم النفس والطب النفسي تمت استعارته من الدراسات الهندسية و الفيزياوية حينما كان يشير الى الاجتهاد والضغط والعبء وهذا المفهوم كغيره من المفاهيم التي استعارها علم النفس من العلوم الاخرى خاصة في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي عندما انفصل علم النفس عن الفلسفة وانبت استقلاليته كعلم من العلوم المهمة في عصرنا الحالي ويعتبر سيلي (selye) اول من وضع هذا المفهوم حيز التطبيق في العام 1956 م في دراساته في كندا وايضا جرى استخدامه في الصحة النفسية والطب النفسي على يد (هانز سيلي) الطبيب الكندي 1956م عندما درس اثر التغيرات الجسدية والانفعالية غير السارة الناتجة عن الضغوط والإحباط والاجهاد ويرى سيلي ان المريض يمر بثلاثة مراحل زملة اعراض التكيف العام)) GAS General Adaptatlon Syndrobe)) :

---

[1]- جمال ابو دلو 2009م،ص 168.

[2]- هارون توفيق الرشيدي ،1999م،ص18

المرحلة الاولى:

رد الفعل للأخطار: وفي هذه المرحلة يقوم الجهاز السمبثاوى والفرد بتعبئة اجهزة الدفاع في الجسم وبهذه الطريقة يزيد انتاج الطاقة الى اقصاها لمواجهة الحالة الطارئة ومقاومة الضغوط وإذا استمر التوتر انتقل الجسم الى المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية:

المقاومة: حيث يقاوم الكائن الحي ضغوط ما، فان جسمه في حالة تيقظ تام ولهذا ثمنه الباهظ حيث يقل اداء الاجهزة المسؤولة عن النمو والوقاية من المرض وبالتالي فالجسم يكون في حالة اعياء وضعف ومعرض لضغوط اخرى ومنها المرض واذا استمرت الضغوط الاولى واظهرت ضغوطا اخرى انتقل الكائن الحي الى المرحلة الثالثة .[3]

المرحلة الثالثة :

الاعياء : لا يمكن الجسم في هذه المرحلة من الاستمرار في المقاومة الى مالا نهاية. وتظهر عليه علامات الاعياء تدريجيا واذا استمرت الضغوط يصبح من الصعوبة على الفرد المنهك ان يتكيف مع الضغوط وهنا يؤدي استمرار التوتر الى مشاكل نفسية منها الاكتئاب والسلوك الذهني او المرض الجسمي وربما الموت .

ونجد ان فكرة زمله اعراض التكيف العام **GAS** هي فكرة اهانز سيلى على الصحة وفيها الخير وفيها الشر. فمن ناحية تزود الانسان بالطاقة اللازمة للمقاومة والتحمل، والمطاولة، و النجاة فاذا كان المطلوب هو العمل فالجسم يكون على استعداد للأداء والشعور بالتحسن . ومن ناحية اخرى يقول العلماء بان ردود افعالنا البدنية و الهرمونية وقدرتنا المنتجة اتجاه الضغوط اصبحت غير ذات فائدة ولا تفي بالغرض المطلوب فالمشكلة التي واجهها اكبر مما هو متاح لدينا لذلك نجدان كثير من الامراض مثل الصداع ، امراض ضغط الدم المرتفع ، السكر ، القرحة بأنواعها وغيرها من الامراض الاخرى وهي ناتجة

[3]- حمدي علي الفرماوي واخرون ،2009م ص 60

من الضغط التي يعاني منها الفرد وهذه الاضطرابات جميعها تسمى الامراض النفسجسمية وهي نتيجة لردود الافعال على التوتر و الشد النفسي والصحي.

ويعرف لازاروس lazarus الضغط بأنه : مجموعة المثيرات التي يتعرض لها الفرد فضلا عن الاستجابات المترتبة عليها وكذلك تقدير الفرد لمستوى وأساليب التكيف مع الضغط والدفاعات النفسية التي يستخدمها الفرد في مثل هذه الظروف .

ونجد ان الضغط النفسي كما يقول وولف walf حالة نفسية مستمرة عند الكائن الحي توحى له عدم امكانية تحاشيها لان الضغط حالة ديناميكية تحدث عند الكائن الحي حالة ضغط اعلى من الحد العادي او اقل منه.

طبيعة الضغوط النفسية :

لا يوجد شخص إلا وتعرض للضغوط النفسية psyehological stress بشكل او بآخر والناس باستمرار يسايرون ضغوط الحياة اليومية والعادية من دون ان يدركوا ذلك في الغالب فإذا كانت الحياة وعاء لأي شيء فأنها في المقام الاول وعاء يحوي ضغوطا كثيرة ومتنوعة بالنسبة الى الافراد وحتى البشر السعداء والميسورة احوالهم المادية او الانفعالية النفسية تواجههم الكثير من خيبات الامل والصراعات و الاحباط والأزمات والأنواع المختلفة من الضغوط اليومية إلا ان عددا قليلا نسبيا منهم هم الذين يواجهون الظروف القاسية والصعبة الشديدة كما عبرت عن ذلك ليندا دافيدوف وهو تصريح واضح وصريح بوجود الضغوط النفسية في حياتنا اليومية .

أنواع الضغوط :

فقسمها سيلى وفق نتائج حدوثها الى :

- **الأحداث المفرطة**: تلك التي تنتج عنها بعض ألمعاناة و الألم والأسى.و التي تمثل في مجملها خبرات وأحداث مؤلمة.
- **الانفعالات السارة** : وهي التي تمثل الشعور بالمتعة و الفرح و النشوة.

أما أحمد عكاشة فقسمها تبعا الى شدة حدوثها كما يلي :

الحادة : اي ذات الشدة العالية مثل الصدمات الجنسية والطفولة او فقدان احد الوالدين وكذا فقدان العمل او المال بشكل مفاجئ .

طويلة الامد : عندما تتجمع الشدة وتتراكم على مدى الايام مثل فشل الشخصية الطموحة في تحقيق رغباتها بسبب القصور في القدرة على تحقيق ذلك .

الذاتية : هنا تكون الشدة مؤثرة في فرد معين نظرا لحاجاته الخاصة مثل النزاع المستمر والصراع الدائم بين الفرد والآخرين .[4]

مصادرة الضغوط الحياتية :

يقول هارون الرشيدي 1999م ان اهم مصادر الضغوط تتمثل في المشكلات الذاتية للفرد نفسه (ضغوط داخلية المنشأ) وبعض الضغوط الخارجية ومن اهمها :

1) المشكلات النفسية (الانفعالية): كالثورة والغضب والاكتئاب الذي يوصف به الانسان وكذلك الفتور وسرعة التهور ازاء موقف الحياة المتعددة.

2) المشكلات الاقتصادية : وهو ان الافراد الذين يعانون الضغط النفسية هم الافراد الذين يعيشون مستوى اقتصادي اجتماعي منخفض ويعيشون في منطقة مزدحمة بالسكان او متقاربة البيوت وان هؤلاء يعيشوا اضطرابات اسرية و يعانون من ارتفاع من معدل الاصابة بالأمراض النفسجسمية .

3) المشكلات العائلية (الاسرية) : ان حدوث الضغوط الاجتماعية والمشكلات الاسرية تنتج من اسباب متعددة داخل الاسرة مثل المرض وغياب احد الواليين عن الاسرة والطلاق .

4) الضغوط الاجتماعية: والمتمثلة في سوء العلاقات مع الاخرين، وصعوبة تكوين صداقات.

5) المشكلات الصحية: المرتبطة بالصحة الجسدية و الفزيولوجية. كالصداع، وارتفاع ضربات القلب ، والغثيان، والرعشة.

6) المشكلات الشخصية: كالهروب و المقاومة وانخفاض تقدير الذات.

---

[4]- عبد الرحمان سليمان الطريري ،1994م،ص 70

7) المشكلات الدراسية :والمتعلقة بضروف الدراسة كصعوبة التعامل مع الزملاء و المعلمين.

2/ الصلابة النفسية:

يتعرض الانسان في حياته الى تهديدات وأزمات وضغوط ، وتعتبر هذه الازمات والضغوط من الاسباب التي تصيب الفرد بالإحباط والقلق والاضطرابات التي تؤثر على الافراد ولكن هناك من يستطع مواجهتها وتحملها وهناك من يسيطر عليها ،وتختلف درجة التحمل من شخص الى اخر فهناك من يتحمل اي مشكلة ويتعرض لها وهناك من تكون لديه قوة تحمل او صلابة نفسية ،حيث تتجلى الصلابة النفسية من خلال مظاهر الشخصية وأساليبها في معايشة الواقع ،وذلك بقدرتها على استثمار خبراتها النفسية ، فهي عملية تكيف مع الخبرات الحياتية قصد التعامل الفعال مع مختلف المواقف الضاغطة .

تعريف الصلابة النفسية :

يعود هذا الى kobasa(1979) حيث توصلت لهذا المفهوم من خلال سلسلة من الدراسات والتي تكمن وراء احتفاظ الاشخاص بصحتهم الجسمية والنفسية رغم تعرضهم للضغوط ،وتعرف " كوبازا" الصلابة النفسية بانها اعتقاد عام للفرد في فاعليته وقدرته على استخدام كل المصادر النفسية والبيئية المتاحة ،كي يدرك ويفسر ويواجه بفاعليه احداث الحياة الضاغطة ، وتوصلت الى ان الاشخاص الاكثر صلابة هم اكثر صمودا ومقاومة وانجازا وضبطا داخليا وقيادة و اقتدارا ومبادأة ونشاطا ودافعية .[5] كما تعتبر koboss الصلابة سمة في شخصية ويتضمن تعريفها الاول مصطلح المقاومة ،اما الثاني فيشير لفاعلية الذات .

ويشير " راجح " الى القدرة على احلال التوازن وذلك بتأجيل ارضاء الحاجات ويتضمن ذلك مفهوما اخر يعرف بقوة الأنا ، يوحي استخدام هذه المصطلحات بالتداخل القائم بينها

وبين مصطلح الصلابة النفسية خاصة اذا عملنا ان (koboss) قد عرفت الصلابة في بدايات دراستها بأنها استخدم مصادر الأنا الضرورية قصد التقييم والتأويل والاستجابة للضواغط الصحية ، ثم

[5]- عثمان،2001 م ، ص209

استخدام بعدها مصطلح الصلابة النفسية من قبل منظري الادارة في فحصهم للعلاقة بين الضغوط والصحة . [6]

ويرى الحواجري (2004) الى ان الصلابة هي " العامل الذي يميز بعض الافراد بمقدرتهم على مجابهة الضغوط وتحملها مقارنة بالآخرين ، حيث ان افضل المتكيفين مع الضغوط هم الاشخاص الذين لديهم سمات شخصية يطلق عليها الشخصية الصلدة ، وهي تسمية لأشخاص لديهم التزام عالي ويستمتعون بعملهم وأسرهم وأصدقائهم ،والذين يملكون الاحساس بالسيطرة على الامور والذين يملكون الاحساس بالقدرة على مجابهة التحديات

كما يرى بروكس (2005) بأنها قدرة الفرد على التعامل بفعالية مع الضغوط النفسية والقدرة على التكيف مع التحديات والصعوبات اليومية والتعامل مع الاحباط والأخطاء والصدمات النفسية ،والمشاكل اليومية والتعامل لتطوير اهداف محددة وواقعية ، لحل المشاكل والتفاعلات بسلاسة مع الاخرين ومعاملة الاخرين باحترام واحترام الذات .

ابعاد (مركبات) الصلابة النفسية :

تتمثل ابعادها في :

الالتزام : هو نوع من التعاقد النفسي يلتزم به الفرد تجاه نفسه وأهدافه وقيمه والآخرين من حوله ، وينظر الى الموقف الضاغطة ان وراءها معنى ، وأنها شيء يدعو الى المتعة .

التحكم : يشير بان لديه القدرة عل التحكم فيما يلقاه من أحداث ويتحمل المسؤولية الشخصية عما يحدث له ، وهذا الفرد يرى ان الضغوط ليست امورا ثابتة ولكنها متغيرة .

التحدي : وهو اعتقاد الفرد ان ما يطرأ على جوانب حياته م تغير هو امر مثير وفرصة ضرورية للنمو اكثر من كوه تهديدا له ،وهو يمثل جانبا طبيعيا في الحياة

مما يساعد الفرد على المبادأة واستكشاف البيئة ومعرفة المصادر النفسية والاجتماعية التي تساعده على مواجهة الضغوط بكفاءة. [7]

[6]- حنصالي،2014 م،ص112

مفاهيم ذات علاقة بالصلابة النفسية :

تقدير الذات : ويعرفها كوبر سميث بأنها ما يجريه الفرد من تقييم لذاته من حيث القدرة والأهمية .

اما " ديمو " يرى ان تقدير الذات يشير الى وجود مشاعر ايجابية نحو الذات والى الشعور بالنجاح والقدرة والى قبول الذات مقبولة من الاخرين .

ويري جارارد تقدير الذات يشير الى نظرة الفرد الى نفسه، بمعنى ان ينظر الفرد الى ذاته نظرة تتضمن الثقة بالنفس بدرجة كافية ،وتتضمن كذلك احساس الفرد بكفاءاته و استعداده لتقبل الخبرات الجديدة.[8]

اما لاورونس (1981) فيعرفه بانه عبارة عن تقييم الشخص لذاته على نهايتي قطب موجب او سالب او ما بينهما .

في حين يرى موسي جبريل (1993) تقدير الذات بانها التقييم العام لدى الفرد لذاته في كليتها وخصائصها العقلية والاجتماعية والانفعالية والاخلاقية والجسدية ،وينعكس هذا التقييم على ثقته بذاته وشعوره نحوها وفكرة عن مدى اهميتها وتوقعاته منها .[9]

الفاعلية الذاتية : هي مجموعة الاحكام الصادرة عن الفرد ، والتي تعبر عن معتقداته حول قدرته على القيام بسلوكيات معينة ،ومرونته في التعامل مع المواقف الصعبة والمعقدة ، وتحدي الصعاب ،ومدى مثابرته لانجاز المهام المكلف بها .[10]

ويرى " باندورا" ان فعالية الذات ليست سمة ثابتة في السلوك الشخصي ،بل هي مجموعة الاحكام التي لا تتصل بما ينجزه الفرد فقط ، ولكن تتصل ايضا بالحكم على ما يستطيع انجازه ، وهي نتاج للقدرة الشخصية[11]

---

[7]- تفاحة، 2009،ص274
[8]- معايطة،2007،ص 83
[9]- سعيداني،2008،ص 143
[10]- ابو هاشم حسن،2005،ص13
[11]- مخلافي ،2010، ص49

مرونة الانا : عرفها دول وليون (1988) بانها التكيف الناجح مع التغلب على المخاطرة والمحنة وتطوير المنافسة في مواجهة الضغوط والمحن .[12]

التفاؤل : يقصد بالتفاؤل توقع النجاح والفوز في المستقبل القريب ،و الاستبشارية في المستقبل البعيد وأعلى مراتب التفاؤل توقع الشفاء عند المرض ، والنجاح عند الفشل، والنصر عند الهزيمة ، وتوقع تفريج الكروب ودفع المصائب وزوال النوازل عند وقوعها ، فالتفاؤل في هذه المواقف عملية نفسية ارادية ، تولد افكار المشاعر الرضا والتحمل والأمل والثقة ، وتطرد افكار ومشاعر اليأس والانهزامية و العجز، فالتفاؤل يفسر الأزمات .

المناعة النفسية : يعرف مرسي (1998) المناعة النفسية بأنها مفهوم فرضي ،يقصد به قدرة الشخص عل مواجهة الازمات والكروب ،وتحمل الصعوبات والمصائب ومقاومة ما ينتج عنها من افكار ومشاعر غضب وسخط وعداوة وانتقام ،وأفكار ومشاعر يأس وعجز وانهزامية وتشاؤم ،كما تمد المناعة النفسية الجسم بمناعة النفسية الجسم بمناعة اضافية تنشط أجهزة المناعة الجسمية .[13]

أهمية الصلابة النفسية :

ذكرت شيلي تايلور انه منذ الدراسة الأولي التي قامت بها كوبازا (1979) اجريت العديد من الابحاث التي اظهرت ان الصلابة ترتبط بكل من الصحة الجسمية والجيدة والصحة النفسية الجيدة :

الصلابة والصحة : يرى contrada(1989) انه من الممكن للصلابة ايضا ان تساعد في اسكات او توقف استجابات الجهاز الدوري للضغط النفسي واظهر (Allerd and smith) في دراسته (1989) ان الاشخاص الاكثر صلابة هم اكثر مقاومة للأمراض المدرجة تحت تأثير الضغط بسبب الطريقة الادراكية التكيفية

[12]- فحجان،2010،ص68
[13]- حسان ،2009،ص69

وما نتج عنها انحدار في مستوي التحفز الفسيولوجي ،وان لديهم ايضا مجموعة من الجمل الايجابية عن الذات اكثر من اولئك الاقل صلابة ، والصلابة (التي تعرف بالالتزام والسيطرة والتحدي) التي ترجع الى التفاؤل هي سمة من شانها ان تقي من الآثار الجسدية المتعددة للضغط.

الصلابة والتكيف : كما ان الصلابة تؤثر على القدرات التكيفية من ناحية ان الناس الصلبين عندهم كفاءة ذاتية أكثر ولديهم تقديرات ادراكية من ناحية ان الشخص الصلب يدرك ضغوطات الحياة اليومية على انها اقل ضغطا، ولديهم استجابات تكفيه اكثر.

الصلابة والمجموعات : يمكن ايضا ان تعزى صفات الصلابة النفسية لمجموعة من الناس مثل العائلات كما تو عزوها للإفراد ، وبذلك تعمل الصلابة على تسهيل توافق الاسرة وصلابته تسهل ايضا الالتحام والرضا بالعائلة ، ويلعب التواصل الجيد مع الوالدين وتعزيز المشاركة الاجتماعية من قبل الوالدين في تحسين الصحة النفسية والصلابة لأعضاء العائلة ويرى"Bigbee و Jeri " في دراسته الاستطلاعية انه يوجد علاقة ارتباطيه ايجابية بين المرض الذي يحدث في العائلة وبين الاحداث الحياتية التي تتعرض لها العائلة ، وان الصلابة تلعب دور الوسيط في التخفيف من الاثر الناتج عن الضغوط النفسية وبالذات الاحداث السلبية .[14]

خصائص الصلابة النفسية :

1- **خصائص ذوي الصلابة النفسية المرتفعة :**

توصلت "كابازا " من سلسة دراساتها (1979,1982,1983) وكذلك مادي وآخرون (1998) الى ان اهم خصائص ذوي الصلابة النفسية المرتفعة كما يلي :

- وجود نظام قيمي ديني لديهم تقيهم من الوقوع في الانحراف ، او الامراض ،او الادمان .

- الالتزام والمساندة للآخرين عند الحاجة. .

- المثابرة وبذل الجهد والقدرة على التحمل والعمل تحت الضغوط.

[14]- ياغي،2006،ص38.

– القدرة على الانجاز والإبداع.

– الاستفادة من خبرات الفشل في تطوير الذات.

– القدرة على الصمود والمقاومة .

– التحكم المعرفي اي القدرة على التفسير والتقدير للأحداث .

– الشعور بالرضا عن الذات.

– القدرة على اتخاذ القرارات والاختيار بين بدائل متعددة.

– الهدوء والقدرة على التنظيم الانفعالي والتحكم في الانفعالات .

– ادراك التحكم الداخلي .[15]

2- خصائص ذوي الصلابة النفسية المنخفضة :

يتصف ذوو الصلابة النفسية المنخفضة بـ :

- عدم شعورهم بقيمة ومعنى حياتهم.
- لا يتفاعلون مع بيئتهم بايجابية.
- يتوقعون التهديد المستمر والضعف في مواجهة الاحداث الضاغطة المتغيرة.
- يفضلون ثبات الاحداث الحياتية.
- ليس لديهم اعتقاد بضرورة التحديد والارتقاء .
- سلبيون في تفاعلهم مع بيئتهم وعاجزون عن تحمل الأثر السيء للأحداث الضاغطة.

ويتضح مما سبق ان ذوي الصلابة النفسية المنخفضة يتصفون بـ :

– عدم القدرة على تحمل المسؤولية.

– قلة المرونة في اتخاذ القرارات.

---

[15]- عيابي ،2012،ص 25,26

– فقدان التوازن.

– الهروب من مواجهة الاحداث الضاغطة.

– سرعة الغضب والحزن الشديد ويميل الى الاكتئاب والقلق.

– ليس لديهم قيم ولا مبادئ معينة.

– عدم القدرة على التحكم الذاتي .

– عدم القدرة على الصبر وعدم تحمل المشقة .[16]

استراتيجيات بناء الصلابة النفسية :

تساهم العديد من العوامل في تكوين الصلابة لدى الفرد ، وأظهرت العديد من الدراسات ان العامل الاساسي في تكوينها وتنميتها تبدأ من مرحلة الطفولة من خلال العلاقات الاجتماعية السوية والدافئة والمساندة داخل الاسرة وخارجها فهي نماذج ايجابية لتنمية وتعزيز الثقة لدى الطفل وإنماء الصلابة لديه لمواجهة ضغوط الحياة المترقبة ،ومن خلال العوامل الذاتية والخارجية المختلفة . يمكن استخلاص طرق واستراتيجيات لبناء وتقوية الصلابة لدى الافراد وهي :

1– اقامة روابط مكثفة مع الآخرين: فالعلاقات الاجتماعية الايجابية داخل الأسرة وخارجها من اهم متطلبات الصلابة النفسية وتقبل المساعدة والدعم من الاشخاص الذين نثق فيهم .

2– تجنب رؤية الازمات على انها مشكلات لا سبيل للتخلص منها: ان الاحداث الضاغطة جزء لا يتجزأ من حياة الانسان ،ولكن بالإمكان تغييرها عن طريق ادراكها وتفسيرها ، ومحاولة تجاوز الظروف الحاضرة وتطلع الى المستقبل ورفع التحدي امام المجهول والتحكم في زمام امور الحياة ، وعدم ترك المجال أمام هذه الظروف والأحداث لهز عزيمة الفرد واعتبارها تحدي جديد يجب ان يتخطاه ويتجاوزه مع محاولة الاقتراب من كل ما من شأنه ان يخفف الكدر والحزن ويهون الصعاب .

3– استكشاف جوانب القوة في الذات: ان المشاكل والصعوبات التي يوجهها البشر تدفعهم الى اكتشاف انفسهم وقدرتهم ومختلف جوانب شخصياتهم الدفينة ، كما تؤدي هذه الاحداث الى تطور

[16]- عيابي ،2012،ص 25,26

وإنماء مختلف الجوانب النفسية لديهم من خلال تأقلمهم الايجابي وتصديهم للأحداث الضاغطة كل هذه الخبرات تفيد الكثير

من الافراد الذين واجهوا مصاعب ونكبات في حياتهم في الاستفادة من اقامة علاقات ناجحة مع الآخرين

والإحساس بقوة وفعالية الذات لديهم و استكشاف ، مكامن قوية في ذواتهم لم تعرفوها من قبل ، فمجرد الاحساس بقابلية التعرض للشدائد يزيد من احساس الفرد بقيمة الذات وفعاليتها كما يقوي جوانب في شخصيته تزيد من صلابة وإحساسه بقيمة حياته ورفع التحدي امام أحداث الحياة الضاغطة من خسارة أقل .

4- تبني نظرة ايجابية للذات: من خلال تيقن الفرد من قدرته على حل المشكلات والثقة في الذات ، والنظرة التفاؤلية التي تمكنه من توقع الجيد والأحسن بدل القلق والحذر.

5- وضع الامور في سياقها: من خلال فهم ووضع الاحداث الضاغطة في سياقها الطبيعي ،مع النظر الى المدى البعيد الذي يمكن ان تسوقه اليه الاحداث ، فالفرد لا يجب ان تكون لديه نظرة ضيقة للأحداث وآنية بل يجب ان تكون نظرته شاملة وواسعة وبعيدة المدى ،كما يجب ان يتمتع بنظرة تحليلية للأحداث لكي يتمكن من وضع خطط تخلصه من المواقف الضاغطة وتيسر عليه امور حياته .[17]

الجانب الميداني :

الاجراءات المنهجية :

عينة البحث :

- بعد تحديد مجتمع الدراسة والمتمثل في اللاجئين السوريين.

تم تطبيق الاختبارين على 40 لاجئ ولاجئة سورية منهم 20 ذكور و 20 اناث . مقسمين على

مستويين من الدراسة (المنخفض والمرتفع)

جدول (1) يبين توزيع عينة البحث:

[17]- زرواق ،2013،ص38

المستوى دراسي / الجنس	ذكور	اناث	المجموع
مرتفع	10	10	20
منخفض	10	10	20
المجموع	20	20	

أداة البحث :

لقد استعمل الباحثون مقياسين الاول للضغوط النفسية والثاني للصلابة النفسية :

1/ مقياس الضغط النفسي :

استخدم الباحثون مقياس (الحجار ودوخان، 2005) لقياس الضغط النفسي لدى اللاجئين السوريين والذي يتكون من (41) فقرة بعد استبعاد بعدي الضغوط المدرسية و الضغوط الجامعية ولقد تم التحقق من صدقة وثباته .

الصدق : وتم استخدام الصدق الظاهري .

الثبات : حين استخدم الباحثون طريقة اعادة الاختبار وهي من الطرق الشائعة في استخراج الثبات كما انها اكثر ملائمة لطبيعة البحث .

فلقد طبق الباحثون الاداة على 20 لاجئ ثم عاودوا تطبيقها بعد اسبوعين من التطبيق الاول فبلغ معامل الثبات باستخدام معامل ارتباط بيرسون (0,84) وهو معامل ارتباط عال يمكن بموجبه تطبيق الاداة فيما بعد على عينة البحث .

2/ مقياس الصلابة النفسية :

تم الاعتماد على مقياس محمد عماد مخيمر، وتضمن هذا المقياس 47 بند وكانت هذه البنود مقسمة الى 3 ابعاد الالتزام،التحكم،والتحدي. ويمكن اعتبار هذا المقياس كأداة مناسبة لقياس مستوى الصلابة النفسية لدى اللاجئين السوريين.

كما تم التاكد من صدق وثبات المقياس.

الصدق:اعتمد معد المقياس على صدق المحكمين حيث تم عرضه على05 محكمين من ذوي الاختصاص و الخبرة.

الثبات: حيث تم احتساب معامل الفا كروبناخ.

كما تم استخدام طريقة الاتساق الداخلي.

عرض النتائج ومناقشتها :

1/ ما مستوى الضغط النفسي لدى اللاجئين السوريين ؟

- لغرض الاجابة على هذا السؤال استخرج الباحثون الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل بعد من ابعاد الضغط النفسي والدرجة الكلية ومقارنة كل بعد بالوسط الفرضي الخاص به باستخدام اختبار (ت) للعينة الواحدة وهذا ما يوضحه الجدول الاتي:
- جدول (2) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب وقيم (ت) المحسوبة لأبعاد الضغط النفسي :

الابعاد	عدد الفقرات	العينة	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	النسبة	الترتيب	قيمة ت	
								المحسوبة	المجدولة
الضغوط الاسرية	11	40	28,301	22	2,415	79,53	1	46,26	1,897 (0,05)
الضغوط المالية	11		28,425	22	2,860	79,24	3	44,450	
الضغوط الشخصية	09		20,430	18	3,145	79,47	2	42,71	
الضغوط الا ج	10		21,530	20	2,446	78,90	4	37,420	
الدرجة الكلية	41		98	82	10				

يتضح من خلال الجدول (2) ان بعد الضغوط الاسرية احتل المرتبة الاولى بوزن نسبي بلغ 79.53% تلاه بعد الضغوط الشخصية بنسبة 79.47% ثم الضغوط المالية بنسبة 79.24% فالاجتماعية بنسبة 78.90% وكانت نسبة الضغط النفسي بشكل عام للدرجة الكلية لإجابات العينة كبيرة وهي نسبة تشير الى ان افراد العينة لهم مستوى من الضغط النفسي فقد كانت قيم اختبار (ت) المحسوبة وللدرجة الكلية اكبر من قيمة (ت) المجدولة (1,897)بمستوى دلالة (0,05) وقد يعود هذا الى ان اللاجئين السوريين يعانون من الضغوط لأنهم متأثرون بالظروف التي يعيشونها ظروف يرونها قاسية

فمشاكل مالية واجتماعية ودراسية وأسرية . تعددت هذه المشاكل فكثرت ضغوطهم وأصبحت حياتهم مهددة بالأمراض النفسية .

2/ ما مستوى الصلابة النفسية لدى اللاجئين السوريين ؟

- لغرض الاجابة على هذا الهدف استخرج الباحثون الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل بعد من ابعاد الصلابة النفسية والدرجة الكلية ومقارنة كل بعد بالوسط الفرضي الخاص به باستخدام اختبار ((ت)) للعينة الواحدة :كما هو موضح في الجدول :
- جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والقيم التائية المحسوبة لأبعاد الصلابة النفسية .

الابعاد	عدد الفقرات	العينة	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	الترتيب	القيم التائية	
								المحسوبة	المجدولة
الالتزام	16	40	39,413	32	3,617	82,25	1	63,132	1,934
التحدي	16		39,318	32	3,520	82,14	2	61,613	(0,055)
التحكم	15		37,213	30	3,241	81,73	3	58,519	
الدرجة الكلية	47		115	94	10				

يتضح من الجدول (3) ان بعد الالتزام احتل المرتبة الاولى بنسبة 82.25% وبعده بعد التحدي بالمرتبة الثانية بنسبة المئوية مقدرة ب81.73% وهذا ما يوضح نسبة اعتيادية من الصلابة النفسية لدى اللاجئين السوريين بسبب عدم تجاوزه حدود الوسط الفرضي قد يكون احد اسبابه حجم الضغوط والمعلقات التي تواجههم في حياتهم الجديدة بحيث تزيد لديهم مكونات الصلابة لمواجهة هذه المواقف

وهذا ما تؤكده قيم اختبار (ت) المحسوبة التي كانت اكبر من القيمة المجدولة عند مستوى الدلالة (0,05).

جدول 4 يوضح: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم التائية المحسوبة للفروق في مستوى الضغط النفسي تبعا لمتغير الجنس .

الابعاد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيم التائية		الدلالة
					المحسوبة	المجدولة	
الضغوط الاسرية	اناث	20	25,314	2,714	3,617	(1,860 0,05)	يوجد فرق دال لصالح الاناث
	ذكور	20	25,276	2,524			
الضغوط المالية	اناث	20	25,417	3,639	3,379		يوجد فرق دال لصالح الاناث
	ذكور	20	25,130	2,417			
الضغوط الشخصية	اناث	20	21,714	2,719	3,671		يوجد فرق دال لصالح الاناث
	ذكور	20	21,312	2,411			
الضغوط الاجتماعية	اناث	20	23,516	3,496	2,588		يوجد فرق دال لصالح الاناث
	ذكور	20	23,221	2,917			
الدرجة الكلية	اناث	20	95	12	4,768		يوجد فرق دال لصالح الاناث
	ذكور	20	94	10			

- يتضح من خلال الجدول ان قيم اختبار (ت) لأبعاد مقياس الضغط النفسي والدرجة الكلية ذو دلالة احصائية بعد مقارنتها بقيمة (ت) المجدولة (1,860) عند مستوى الدلالة (0,05) ولصالح الاناث .
- وهذا متوقع بشكل عام فالحياة الاسرية والاجتماعية وحتى الشخصية والدراسية في هذه الاوضاع التي يعيشها اللاجئون السوريون تؤثر بشكل اكبر على الاناث .

الجدول5 يوضح:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم التائية المحسوبة للفروق في مستوى الضغط النفسي تبعا للمتغير المستوى الدراسي.

الابعاد	المستوى الدراسي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيم التائية المحسوبة	القيم التائية المجدولة	الدلالة
الضغوط الاسرية	مرتفع	25	26,917	2,934	3,281	1,860(0,05)	يوجد فرق دال لصالح المرتفع
	منخفض	15	26,773	2,775			
الضغوط المالية	مرتفع	25	25,413	3,643	3,176		يوجد فرق دال لصالح المرتفع
	منخفض	15	25,189	2,425			
الضغوط الشخصية	مرتفع	25	21,837	2,416	3,126		يوجد فرق دال لصالح المرتفع
	منخفض	15	20,642	2,224			
الضغوط الاجتماعية	مرتفع	25	23,916	3,612	3,126		يوجد فرق دال لصالح المرتفع
	منخفض	15	22,552	2,246			
الدرجة الكلية	مرتفع	25	97	12	4,476		يوجد فرق دال لصالح المرتفع
	منخفض	15	95	09			

يتضح من خلال الجدول ان قيم اختبار (ت) لأبعاد مقياس الضغط النفسي والدرجة الكلية ذو دلالة احصائية بعد مقارنتها بالقيمة التائية المجدولة (1,860) عند مستوى الدلالة (0,05) ولصالح المستوى المرتفع . وهذا طبيعي لأن كل ما كان الفرد له وعي ومستوى ثقافي مرتفع يكون على دراية اكبر بكيفية التعامل مع الضغوط التي تواجهه .

الجدول 6 يوضح:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم التائية المحسوبة للفروق في مستوى الصلابة النفسية تبعاً لمتغير الجنس:

الابعاد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيم التائية المحسوبة	القيم التائية المجدولة	الدلالة
الالتزام	اناث	20	40,310	3,841	3,677	1,860 (0,05)	فرق دال لصالح الاناث
	ذكور	20	39,260	3,276			
التحدي	اناث	20	32,436	3,415	3,263		فرق دال لصالح الاناث
	ذكور	20	31,232	2,817			
التحكم	اناث	20	34,718	3,896	3,217		فرق دال لصالح الاناث
	ذكور	20	32,141	2,415			
الدرجة الكلية	اناث	20	107	11	4,953		فرق دال لصالح الاناث
	ذكور	20	102	08			

يتضح من خلال الجدول ان قيم الاختبار (ت) لأبعاد مقياس الصلابة النفسية والدرجة الكلية ذو دلالة بعد مقارنتها بقيم (ت) الجدولة (1,860)عند مستوى الدلالة (0,05)لصالح الاناث وهذا يدل بشكل عام ان الاناث لديهن القدرة على تخطي العقبات التي تواجههم ووضح خطط محكمة تمكنهن من وضع خطط مستقبلية والقدرة على تنفيذها ومحاولة مواجهة المشاكل التي تواجهنها في بلاد هن فيها لاجئات .

الجدول 7 يوضح:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم التائية للفروق في مستوى الصلابة النفسية تبعا لمتغير المستوى الدراسي.

الابعاد	المستوى الدراسي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيم التائية		الدلالة
					المحسوبة	المجدولة	
الالتزام	مرتفع	25	38,473	3,814	3,340	1,860 (0,05)	يوجد فرق دال لصالح المرتفع
	منخفض	15	37,316	3,234			
التحدي	مرتفع	25	32,546	3,317	3,671		يوجد فرق دال لصالح المرتفع
	منخفض	15	31,436	2,919			
التحكم	مرتفع	25	33,498	3,646	3,498		يوجد فرق دال لصالح المرتفع
	منخفض	15	32,617	3,004			
الدرجة الكلية	مرتفع	25	104	10	4,076		يوجد فرق دال لصالح المرتفع
	منخفض	15	101	09			

- يتضح من خلال الجدول ان قيم اختبار (ت)الابعاد مقياس الصلابة النفسية والدرجة الكلية ذات دلالة احصائية بعد مقارنتها لقيمة التالية المجدولة (1,860) عند مستوى الدلالة (0,05) لصالح المستوى المرتفع، مما يدل دائما على ان ذوي المستوى التعليمي المرتفع على دراية اكبر على تخطي العقبات من حيث التخطيط المحكم والتفكير العقلاني من اجل تخطي كل الضغوط .

الجدول 8 يوضح:

معاملات الارتباط بيرسون كل بعد من ابعاد الضغط النفسي والدرجة الكلية وقيم الاختبار الخاصة لدلالة معاملات الارتباط .

الابعاد	الالتزام		التحدي		التحكم		الدرجة الكلية	
	معامل ارتباط	قيمة (ت)	معامل ارتباط	قيمة (ت)	معامل ارتباط	قيمة (ت)	معامل ارتباط	قيمة (ت)
الضغوط الاسرية	0,480	16,530	0,486	15,701	0,516	17,178	0,623	23,716
الضغوط المالية	0,386	15,486	0,501	15,667	0,431	17,034	0,609	22,266
الضغوط الشخصية	0,336	14,936	0,417	14,249	0,544	15,329	0,611	20,634
الضغوط الاجتماعية	0,530	19,733	0,396	13,333	0,519	14,299	0,579	21,978
الدرجة الكلية	0,734	31,256	0,889	17,398	0,511	15,670	0,588	59,314

يتضح من خلال ان هناك علاقة ارتباطيه سالبة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (0,05) بين كل بعد من بعد من ابعاد الضغط النفسي والدرجة الكلية وبن الصلابة النفسية والدرجة الكلية وهذا ما اوضحته قيم اختبار (ت) لدلالة معامل . الارتباط المحسوبة جميعها اكبر من القيمة التائية المجدولة (1,860) عند مستوى الدلالة (0,05) اي انه كلما زاد مستوى الضغط النفسي قل مستوى الصلابة النفسية لدى اللاجئين السوريين ، وهذا ما يدل على ان مقومات الصلابة تساهم بشكل فعال في فهم الضغوط بمعناها الحقيقي وبالتالي زيادة القدرة على مقاومتها والتقليل من تفاعلها وتأثيرها على الاشخاص.

الخلاصة:

أن للصلابة النفسية أهمية كبيرة في مواجهة الضغوط والأزمات التي يمر بها الفرد في حياته كحصن واقي لتغلبه على الصدمات.

وما دراستنا هذه إلا مقدمة لدراسات اخرى تعد مهمة للتوصل الى نتائج يمكن مساعدة من خلالها هذه الفئة التي وجدت نفسها امام جملة من الضغوط ومن دون اختيارها لها.

المراجع:

1- ادارة الضغوط النفسية وعلاقتها بسمتي الشخصية المناعية (الصلابة النفسية و التوكيدية) في ضوء الذكاء الانفعالي، حنصالي، مريامة،2014،. مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة،جامعة محمد خيضر بسكرة.الجزائر.

2- الصحة النفسية،جمال ابو دلو،2009، ط1،عمان،دار اسامة للنشر و التوزيع.

3- الصلابة النفسية والرضا عن الحياة ،تفاحة،جمال السيد،2009، ،مجلة كلية التربية.

4- الصلابة النفسية وأحداث الحياة الضاغطة.عيافي، احمد بن عبد الله محمد،2012،

5- مدخل الى الصحة النفسية، محمد قاسم عبد الله،2004، ،ط2،دار الفكر.

6- الصلابة النفسية و المساندة الاجتماعية و الاكتئاب لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية ،محمد سيد،الحسين بن حسن،2012،.

7- الضغوط النفسية في مجال الحياة و العمل، حمدي علي الفرماوي رضا عبد الله،2009، ،ط1،عمان، دار صفا للنشر و التوزيع.

8- الضغوط النفسية،مفهومه،تشخيصه،طرق علاجه ومقاومته.عبد الرحمان بن سليمان الطريري،1994، ط1،الكويت،مطابع شركة الصفحات الذهنية.

9- الضغوط النفسية،طبيعتها،نظرياتها،برنامج لمساعدة الذات في علاجها،هارون توفيق الرشيدي،1999، ط1،مكتبة الانجلو المصرية.

10- الضغوط النفسية لدى العمال في قطاع غزة وعلاقتها بالصلابة النفسية. ياغي، شاهر يوسف،2006، رسالة ماجستير غير منشورة.

11- القلق وإدارة الضغوط النفسية،عثمان،فاروق السيد،2001، ط1،القاهرة،دار الفكرالعربي.

12- برنامج ارشادي مقترح لزيادة مرونة الانا لدى طالبات الجامعة الاسلامية بغزة،حسان،ولاء اسحاق،2009،فاعلية.

13- دراسات في العلوم الانسانية و الاجتماعية،سعداني،سوهيلة،2008، مجلة علمية محكمة.

14- ضغوط الحياة وأساليب مواجهتها،حسن مصطفى عبد المعطي،2006، ط2،القاهرة،مكتبة زهراء الشرق.

15- علم النفس الاجتماعي،معايطة،خليل عبد الرحمان،2007، ط2،عمان،دار الفكر.

16- مؤشرات التحليل البعدي لبحوث فعالية الذات في ضوء نظرية باندورا، ابو هاشم، حسن السيد محمد 2005، جامعة الملك سعود.

17- مستويات الصلابة النفسية لدى المراهق المصاب بداء السكري،زرواق،نوال،2013، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر.

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518

Volume 5(3), February 2018

الوضع الصحي للاجئين السوريين في الجزائر المشاكل والحلول

الباحثة: زاوط سعيدة*

الملخص:

استقبلت الجزائر 55 ألف لاجئ سوري ضمن موجات هجرة قسرية اضطرتهم إلى الفرار إلى ملاذ آمن . ورغم أن الحكومة الجزائرية ومنظمة الهلال الأحمر الجزائري قدمت تسهيلات وإعانات .إلا أنهم يواجهون صعوبات كثيرة في الاندماج في البيئة الجديدة ويعانون من أوضاع صحية ونفسية صعبة لذلك تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الأمراض النفسية والعصبية والنفس جسمية التي خلفتها الأحداث الأليمة وزادتها الغربة وظروف العيش الجديد حدة . واقتراح حلول عملية لضمان الحد الأقصى من الأمن والاستقرار والعلاج والرعاية وإدماجهم في مختلف الميادين التنموية.

abstract

Algeria have received about 55 thousands of Syrians who were forced to emigrate and they have escaped from their country looking for a more secured and peaceful place to live in.
Despite the fact that the Algerian government and the Algerian association of the Red Crescent are presenting different subsidies in order to help them, Syrian people are still facing many problems to get accustomed and to reintegrate in the new situation.THey are suffering from several healthy and psychological problems.That ‘s why this modest work is aiming at detecting the main psychological, nervous, and psycho_physiological illnesses which are due to the grievous situation in Syria that is getting worse Because of the nostalgia and the new living conditions.
This work also suggests practical solutions to assure minimum conditions of safety and secure.

---

* – **الأستاذة الباحثة: زاوط سعيدة**، طالبة دكتوراه التسجيل الخامس في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر، تخصص فكر إسلامي معاصر، لها عديد الأبحاث المحكمة، والمشاركات في المؤتمرات والندوات.

مقدمة:

تعيش سوريا منذ 11 آذار 2011 حالة من العنف والدمار نتيجة الحروب والنزاعات واستمرار القتال. وخاصة في ظل تدخل الفاعلين الإقليمين والدوليين في تعقيد الأزمة السورية وتحويلها من أزمة يمكن حلها بالطرق الدبلوماسية والسياسية إلى محرقة أتت على الأخضر واليابس.

والأكيد أن أخطر وأسوء ما ترتب عليها هو الخسائر الإنسانية التي تمثلت في قوافل المهجرين قسرا واللاجئين الذين وجدوا أنفسهم فجأة يبحثون عن مكان آمن في دول غير الوطن الأم محملين بآلام جسدية ونفسية .ولهذا تعتبر قضية اللاجئين السوريين من أكثر القضايا الإنسانية المطروحة على المجتمع الدولي تعقيدا خاصة وأن عددهم تجاوز الثمانية مليون لاجئ.

وقد استقبلت الجزائر 55 ألف لاجئ سوري[1] وجدوا ترحيبا خاصا من الشعب الجزائري وتساهلا واضحا من السلطات الرسمية مما سهل عليهم الاندماج في المحيط الجديد.ولكن رغم ذلك يواجهون صعوبات ومشاكل تحتاج إلى مزيد من الجهود لمساعدتهم على تجاوزها.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع المشاكل الصحية والنفسية التي خلفتها الحرب المدمرة على نفسياتهم. والبحث عن سبل ترقية وضعهم الصحي والإنساني . وبناء على ما سبق ذكره فإن الإشكالية المطروحة في هذا البحث تتعلق بمسألة هامة هي أن أعداد اللاجئين السوريين في العالم وفي الجزائر في ارتفاع مستمر. وقبل وصولهم إلى الجزائر مروا بحالات عنف و حوادث مؤلمة سببت جروحا عميقة تحتاج إلى دعم نفسي وصحي.تزيد ظروف الإقامة الصعبة وقلة الرعاية الصحية من تفاقمها . فماهي الأوضاع الصحية (النفسية والجسدية) للاجئ ؟ . وما هي الحلول المقترحة لترقية وضعهم الصحي والإنساني؟

أولا:تعريف اللاجئ:

[1] الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الداخلية الجزائرية 2015 http// www.mia.dz

إن طلب اللجوء يكون نتيجة الاضطهاد السياسي أو الديني، كما يكون جراء غزو أجنبي أو كوارث طبيعية أو مجاعة، ووطنهم". للجوء أنواع (سياسي، ديني، إنساني) ومن بين تعريفات كثيرة للاجئ ارتأينا أن نختار التعريفين التاليين:

اللاجئ هو شخص يطلب اللجوء هربا من الخطر، وبحسب ما ورد في مؤتمر 1951 المتعلق بأوضاع اللاجئين، فإن اللاجئين هم أفراد في حالة خوف مبرر من الاضطهاد لأسباب عرقية، دينية، وظيفية، أو لانتمائهم إلى مجموعة اجتماعية أو سياسية، وقد أصبحوا نتيجة لهذا الخوف خارج البلد الأم، ولا يودون وضع أنفسهم في حماية ذلك البلد.[2]

إن اللجوء هو " مغادرة أشخاص مقر إقامتهم بسبب الاضطهاد أو الخوف من الاضطهاد، وإلى البحث عن ملجأ لهم خارج وطنهم"[3].

وأما المفهوم الإجرائي والذي نقترحه ونرى أنه ينطبق على اللاجئ السوري فهو: اللاجئون هم الأشخاص الفارين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم، بسبب أعمال العنف أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية أو خرق عام لحقوق الإنسان أو أية ظروف أخلت ببنية النظام العام في بلادهم.

هذا الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو الانتماء أو النزاعات الداخلية والحروب الأهلية يجعلهم يبحثون عن بلد أكثر أمنا وحماية، وعن ظروف حياة أفضل من حياة الرعب التي عايشوها.

---

[2] المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان، ، مركز الخليج للأبحاث 2008، الإمارات، ص349

[3] موسوعة السياسة5، عبد الوهاب الكيالي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص372.

ولأن اللاجئ إنسان مجرد من كل مقومات القوة، فاقد للأمان. يعيش حالة خوف رهيب على نفسه وأهله. ولذلك فإن له نوعان من الحقوق، حقه كإنسان يتمتع بالحقوق الأساسية التي أشارت لها كل الإعلانات والاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان عموما مثل (حق الحياة، الحق في عدم التعرض للتعذيب، الحق في عدم التمييز وغيرها) وكذلك حقه لخصوصية ظرفه الخاص في كونه في وضع مجرد من كل عناصر الاستقرار التي يتمتع بها الإنسان العادي مثل الحق في عدم الإعادة القسرية الذي بانتهاكه لا يمكن تصور الحقوق الأخرى للاجئ، والحق في عدم معاقبة اللاجئين نتيجة دخول الدولة التي يفرون إليها دخولا غير نظاميا، ولأن الكثير منهم قد فروا بأنفسهم دون أن يتمكنوا من أن يحملوا معهم الوثائق الشخصية الثبوتية كجوازات السفر ولهذا فإن من الحقوق التي تثبتها الاتفاقيات الخاصة بحقوق اللاجئين هي تمكينهم من الحصول واستصدار وثائق تعريفية خاصة بهم ليتمكنوا من ممارسة حياة طبيعية[4].

هذا بالإضافة إلى الحق في التعليم والرعاية الصحية، والاندماج الطبيعي في المجتمع، وكل هذه الحقوق نابعة من طبيعة الوجود الإنساني.

2:اللاجئ السوري

إن ما حدث في سوريا كارثة إنسانية لم تشهدها البلاد منذ مئات السنين، فقد وجد المجتمع السوري نفسه فجأة طريدا شريدا بعدما كان مستقبلا للاجئين ، بسبب العنف المستشري في الواقع السوري، وقد بدأت حركة النزوح القسري، وأجبر الآلاف على مغادرة منازلهم إلى مناطق أكثر أمنا، منذ 18 آذار 2011، بسبب الحل الأمني الذي انتهجه النظام من خلال استباحة المدن والقرى. وارتفعت

[4] المركز القانوني للاجئين في دولة اللجوء "الحالة السورية نموذجا"، جاسم أسحار سعد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن، ص13- 23.

أرقامه وازدادت المعاناة أكثر فأكثر بعد أن سلكت بعض قوى المعارضة سبيل عسكره الانتفاضة والدخول في نزاع مسلح مع النظام. فوقع الشعب السوري بين دفتي صراع عسكري دموي عنيف.[5]

وما زالت سوريا تنزف إلى الآن، وتعمقت جراح الأثر الأمني والسياسي والاجتماعي والمادي على وجوه الشرائح الاجتماعية الهشة والفئات المستضعفة ويبدو أن هذه الجراح سوف تبقى على ملامح السوريين لسنين طويلة.

وتقدر آخر إحصائيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، عدد اللاجئين السوريون في دول الجوار وحدها (تركيا، ولبنان والعراق والأردن ومصر)بأنه تجاوز خمسة ملايين، وفي الأشهر الثلاثة الأولى من 2017 سجل أكثر من 250 ألف لاجئ إضافي. هذا إضافة إلى الذين فروا إلى الدول الأوروبية وكندا وأمريكا وغيرها وقد تجاوز عددهم مليونا شخص[6].

ثالثا: وضعية اللاجئين السوريين في الجزائر:

تعتبر الجزائر أكبر دولة في شمال إفريقيا احتوت موجات اللاجئين السوريين الذين هربوا من نار الاقتتال التي تعيشها بلادهم والجزائر وسوريا تربطهما علاقة تاريخية وطيدة وخاصة، فسوريا هي الدولة التي احتضنت الأمير عبد القادر ومعه جموع غفيرة من الفارين من الاستعمار الفرنسي. هذا إضافة إلى ما يجمع الشعبين الجزائري والسوري من روابط الدم والدين والحضارة واللغة.

---

[5] تقرير النازحون في سوريا واللاجئون السوريون، ناصر الغزالي، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، واللجنة العربية لحقوق الإنسان، ص 5- 6.

[6] 5سا-52 www.akhbaralan.net/news/arab-world/30/03/2017

ولذلك فبالرغم من بعض صعوبات الاندماج في النسيج الاجتماعي والاقتصادي إلا أنهم يحضون بالتضامن والسخاء والترحيب من المواطنين الجزائريين، إضافة إلى تساهل السلطات الرسمية معهم[7].

ويتمتع اللاجئ في الجزائر بحماية قانونية وتنظيمية واسعة ذلك أنها وقعت على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين ومنها:

1- اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب.
2- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين(1951) وقعت عليها عام 1963.
3- اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة بتحديد المظاهر الخاصة بمشاكل اللاجئين في إفريقيا (وقعت عليها عام 1973).
4- اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية (وقعت عليها عام 1964)
5- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (وقعت عليها عام 2004)[8]

رابعا:الأمراض النفسية والجسدية التي يعاني منها اللاجئون وضحايا الحروب:

يواجه اللاجئون وضحايا الحروب كثيرا من الأحداث المؤلمة والعنف والخوف، وفي كثير من الأحيان يعيشون ظروفا حياتية صعبة وقاسية تؤدي إلى تطور الأعراض النفسية والجسدية السلبية التي تؤثر سلبا على مسار حياتهم، حيث تزيد نسبة ارتفاع القلق والخوف التي تسبب الكثير من الأمراض الجسدية والنفسية التي تختلف مستويات خطرها من شخص إلى آخر.

1: **الأمراض النفسية**: وفي مقدمة الأمراض النفسية نجد:

---

[7] يمكن لأي زائر للجزائر أن يلاحظ كيف يتنقل السوريون بحرية دون التعرض لمضايقات رجال الأمن، وذكر لنا مسؤولوا المراكز الأمنية أن التعليمات الرسمية الواردة تحذر من التعرض لهم وتمنحهم كامل الحقوق والحريات.

[8] اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، قائمة أهم الصكوك الدولية والجهوية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجزائر، فيفري 2014، الجزائر، ص8-9.

أ. **القلق**:من أكثر الأمراض شيوعا وانتشارا. وهو سيطرة مشاعر الخوف والاكتئاب والشعور بالعجز عن اتخاذ قرارات حاسمة.

ب. **الهستيريا**: قد يصاب صاحبها بعدة أشكال هستيرية كالعمى الهستيري والتشنج وفقدان الذاكرة. ومن مسببات هذه المرض الإحباط الذي يواجه الفرد، والعجز التام عن مواجهة المشكلات والإحباطات والتجارب المريرة. التي تمر به فيصبح عاجزا عن التكيف معها، وقد يكون هذا المرض النفسي عبارة عن تطور القلق لدى الفرد.

ج. **الاكتئاب**: يختلف الاكتئاب عن القلق في كونه يتجه إلى الماضي وتداعياته. وبعض أشكال الاكتئاب يؤدي إلى تخريب وظائف الشخصية الأخرى، كالتفكير، ويبدأ الفرد المصاب به تتجه نحو ذاته فتسيطر عليه الهواجس والتي تبين لهم بأن لا نفع لهم في هذه الحياة.[9]

وأعراض الاكتئاب تكون منهكة جدا بحيث تمنع اللاجئ من الدراسة أو العمل أو ممارسة أي نشاط آخر، وأما أهم أسبابه تداولا فتتمثل في فقدان شخص عزيز كفرد من العائلة أو صديق أو وفاة طفل وقد تكون هناك أسباب أخرى مثل حالة من الفقر المدقع، ويدفع الاكتئاب غالبية اللاجئين إلى الشعور بالأسى واليأس ويستمر الإحساس بالكآبة لشهور طويلة، فيعتقدون أنه لا يوجد أحد أو شيء بإمكانه مساعدتهم في معاناتهم وبالإضافة إلى شدة الحزن واليأس والأسس توجد أعراض أخرى بالاكتئاب مثل الإحساس بالدونية والبكاء بسهولة، شدة التوتر، وغياب التفاؤل والرغبة في الحياة، ونقص الطاقة والشعور بتعب وإرهاق مستمر.[10]

---

[9] الحروب وآثارها النفسية على الأمة، مجلة الواحة، علي عبد الرحمن الغوينم، العدد 60، 2010، www.alwaha.nag.com

[10] La santé mentale des refugiés, Organisation mondiale de la santé Genève 1997, singapour 96/11201, infoprint/ SNP-4000 pp 47-48

د. **الاضطراب الناتج عن الإدمان على الكحول أو غيرها من المواد:** إذ يعمد الشخص المصاب بهذا الاضطراب إلى استهلاك الكحول أو غيرها من المواد المسببة للإدمان.

ه. **الاضطراب العاطفي الحاد:** يحدث عندما يضعف نشاط الشخص العادي اليومي بشكل واضح لأكثر من أسبوعين جراء حزن شديد أو اللامبالاة أو قلق أو خوف مبالغ فيه يخرج عن السيطرة. وغالبا ما تؤثر هذه الاضطرابات على العلاقات الشخصية والنوم والتركيز والشهية. كما قد يعجز هذا الشخص عن بدء أي محادثة أو الاستمرار بها، وكثيرا ما يشتكي الشخص من تعب شديد وينعزل اجتماعيا.[11]

2. الأمراض العصبية:

أ. **عصاب الحرب:** وتطلق عليه تسميات عديدة مثل إعياء المعركة أو صدمة القنبلة، أو تعب العمليات، ويأتي هذا العصاب بسبب الضغوط النفسية التي يلقاها الفرد، فالجسم الإنساني يقوم باستجابة الاستنفار وفيها تستفز الدفاعات الفيزيولوجية للجسم بشكل كبير قد لا يستطيع الجسم تحمله، فيتعرض للتعب والإنهاك وتنهار دفاعاته ثم يصبح عاجزا معرضا للمرض.[12]

ب. **الصرع:** يتعرض الشخص المصاب بالصرع لنوبتين على الأقل، وعادة ما تكون هذه النوبات مصحوبة بفقدان الوعي وارتعاش الأطراف وقد تسبب إصابات جسدية وتبول أو تغوط لا إرادي وعض للسان.[13]

---

[11] الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في حالة الطوارئ، تعريف الحالات استنادا إلى نظام المعلومات الصحية (HIS) الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) المجموعة المرجعية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للصحة النفسية، والدعم النفسي الاجتماعي في حالة الطوارئ، الإصدار العربي، 2011، ص 5

[12] الحروب وآثارها النفسية على الأمة، مرجع سابق.

[13] الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في حالة الطوارئ، مرجع سابق، ص7-8

ج–الذهان: المصاب بالذهان هو شخص فاقد للسيطرة على نفسه، ولذلك يكون اللاجئ المصاب بالذهان العصبي غير قادر على الإصغاء لأي كان، وعادة ما يعاني من البكاء الشديد ويفضل العزلة عن المجتمع، ويكون في حالة عجز من التكيف والواقع مثل عدم القدرة على الإجابة أين أنت؟ أو كم الساعة؟[14] وينقسم الذهانيون إلى ثلاثة أنواع:

ج.1. **مرضى الفصام أو الشيزوفريليا**: ويكون هذا المرض متطورا من الاكتئاب فصاحبه يفقد صلته بالواقع، ويعزف عن الاتصالات الاجتماعية فكلماته غير مفهومة.

ج.2. **فصام الاضطهاد**: ويأتي من الغيرة الكثيرة، وكثرة الشك في الآخرين ونواياهم، فالمريض يشعر بالاضطهاد ويشعر برغبة في الانتقام وقد تعتريه نوبات من الهياج والاضطراب والغضب.

ج.3. **الجنون الدوري**: ويتميز هذا المرض بنشاط المصاب وكثرة هيجانه، ويشعر المصاب بهذا المرض بالقوة، وكثيرا ما يفكر في الانتحار.[15]

3. **الأمراض السيكوسوماتية**:

السيكوسوماتيك هي تسمية مشتقة من اللغة اليونانية وهي تجمع بين كلمتين هما psycheوتعني النفس، sana وتعني الجسد أو البدن وتسمى أيضا الاضطرابات النفسجسمية psychomaticdiseases .

أما اصطلاحاً فهي: مجموعة من الأمراض الجسمية الملموسة التي يعتقد أن سببها المباشر أو سببها الأساسي والأهم هو اضطراب أو شدة نفسية فهي اضطرابات جسمية موضوعية ذات أساس أو أصل نفسي.[16]

---

[14] La santé mentale des refugiés, p52

[15] الحروب وآثارها النفسية على الأمة ، مرجع سابق.

فالضغوط النفسية تؤثر على حياة الأفراد وأبرز التأثيرات التي تحدثها هي تأثيرات جسدية، مثل آلام الرأس والمعدة والصدر، وعسر الهضم كما أنها تؤثر في الأفكار والأحاسيس والمشاعر وتؤثر في ردود الأفعال والتصرفات لدى الأفراد ولأن النازحين واللاجئين يعيشون في مخيمات ومناطق تفتقر أبسط الخدمات الأساسية من مسكن أو تعليم وغذاء وتأمين صحي وغيرها. فإنهم معرضين للإصابة بعدة أشكال من الاضطرابات السيكوسوماتية ومنها ما يأتي:

1- **اضطرابات الجهاز الهضمي gastrointesnstinaldisorders**: وهي عبارة عن قرحة المعدة التي تنتج بسبب القلق الوقتي الذي يؤدي إلى اضطراب معدي مؤقت. يؤدي إلى قرحة المعدة والتهاب المعدة المزمن والذي يشمل الكثير من الأعراض المعدية المختلفة مثل عسر الهضم، وآلام البطن والقولون العصبي الذي يؤدي بدوره إلى القيء والغثيان وفقدان الشهية والقولون يتفاعل بشدة مع ظروف الحياة فيكون هادئا أثناء فترة الراحة ويقل إفرازه للخمائر الهاضمة أما في فترات الانفعال فتزداد إفرازاته وتحفر في الغشاء المخاطي بشكل متزايد وتعرضه للجراثيم والبكتيريا.[17]

2- **اضطرابات الجهاز الدوريcardiovascular disorders**: وهي الاضطرابات التي تحدث في القلب والدورة الدموية وهي عبارة عن نقصان الأوكسجين بسبب تقلص في الشرايين التاجية، الذي يمنع سريان الدم فيها مؤقتا، وعدم تغذية عضلات القلب مما يؤدي إلى حدوث آلام في الصدر أو اضطراب عمل القلب وهي أعراض نفسية، تسبب عدم الانتظام في الصدر أو اضطراب عمل القلب، وهي أعراض نفسية تسبب عدم الانتظام في

[16] أصول الطب النفساني، فخري الدباغ، دار الطليعة، ط3، 1983، لبنان، ص207.

[17]الأمراض النفسية الجسدية، فيصل الزراد، دار النفائس ، 2001 ،بيروت ، ص140-141.

خفقان القلب وصعوبة التنفس، والتعب لأقل مجهود وارتفاع ضغط الدم، والتعب والأرق وفقدان الوعي عندما يحدث انخفاض مفاجئ في ضغط الدم.[18]

3- **اضطرابات الجهاز التنفسي: respiratory disorders**: من الأمراض الذي تصيب الجهاز التنفسي الربو التشعبي والحساسية والسل الرئوي. وهي الأمراض التي تهاجم الجهاز التنفسي، وتتميز بضيق التنفس وباللهث والسعال المستمر أو المتقطع، قد يكون ذلك بسبب التهابات رئوية مزمنة إلا أن حالات أخرى وجدت كنتيجة انفعال نفسي حاد. وتمتاز هذه النوبات بظهور مفاجئ إثر كل تجربة مؤلمة أو موقف غير سار.[19]

4- **اضطرابات الجهاز العضلي أو الهيكلي: musculoskeletal** : هي أمراض عضوية الجسم يلعب فيها العامل الانفعالي دورا مهما قويا، وأساسيا نتيجة لعوامل الضغط النفسي، حيث يستجيب الجهاز العضلي والهيكلي للضغط الانفعالي بالتهاب المفاصل، وأوجاع الظهر وتشنج العضلات. ويشير بعض العلماء إلى أن العلاقة وثيقة بين معاناة التوتر وبين التخفيف منه عن طريق النشاط العضلي، ولكن حينما تستمر التوترات وتشتد وتظل دون حل فإن الجهد العضلي الناجم عنها، يسبب الأوجاع والآلام[20].

هذا إضافة إلى اضطرابات في الجهاز البولي والجهاز التناسلي والجهاز العصبي، والجهاز الغدي ذلك أن الجسم والنفس ليسا منفصلان ولا يمكن الفصل بينهما. وهذا ما تؤكده الدراسات والبحوث التي تكاد تجمع على أن العوامل النفسية والانفعالية من المعالم الأساسية الدالة على التعرض للاضطرابات السيكوسوماتية، فالعامل النفسي يشكل مجالا هاما في دراسة أسباب هذه الاضطرابات خاصة عند ضحايا الحروب والكوارث والأزمات.

---

[18] المرجع نفسه .ص 143 -144.

[19] أصول الطب النفساني، مرجع سابق، ص213.

[20] علم النفس العيادي (الإكلينيكي)، عطوف محمود ياسين، دار العلم للملايين، ط1، 1981، بيروت، ص194-195.

الدراسة الميدانية:

1 عينة الدراسة: بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 80 لاجئ ولاجئة سوريين. اختيروا بطريقة العينة القصدية (العمدية) في مخيم اللجوء بسيدي فرج بالجزائر العاصمة الذي يضم حوالي 120 لاجئ حيث يعمد الباحثون عادة إلى اختيار أفراد العينة العمدية عندما يكون الفرد في وحدة كبيرة فتحسب المقاييس التي يعتقد الباحث ضرورة تشابهها في كل من العينة والمجتمع الأصلي.

2 استمارة استبيان حول الوضع الصحي للاجئ السوري في الجزائر 2017:

استبيان حول الوضع الصحي للاجئين السوريين في الجزائر 2017

إرشادات:

نود أن نسألك عن الأمراض والأعراض التي تشكو منها حاليا. كما أن هذه المعلومات تساعدنا على حل مشاكلك الصحية لتزويدك برعاية طبية أفضل. قد تجد سؤلا مزعجا أو محرجا. السن.ق الحرية في عدم الإجابة واطمئن أن إجابتك على هذه الأسئلة سوف تحفظ في سرية تامة.

أسئلة شخصية عن اللاجئ

الاسم...

الجنس...

المستوى التعليمي ....

المهنة...

المحور الأول : أسئلة عامة حول وضعية اللاجئ السوري

1- منذ متى وأنت هنا في الجزائر؟ ....

2- من أي مدينة سورية قدمت بالضبط؟...

3- ما سبب مجيئك إلى الجزائر بالتحديد واختيارك لها كبلد للجوء؟ ....

....

4- هل تعاني من صعوبات في الإقامة والتنقل في الجزائر؟ نعم ☐ لا ☐

5- أين تقيم الآن بالضبط؟ مخيم اللاجئين ☐ فندق ☐ منزل مؤجر ☐ الشارع ☐ مكان أخر ☐

المحور الثاني: ضبط الوضعية الصحية للاجئ السوري

الوضعية النفسية للاجئ : القلق والاكتئاب

1. هل تعاني من حالة التخوف والهلع والتوتر الشديد ؟ نعم ☐ لا ☐

هل تعاني من نوبات البكاء والحزن والأسى نعم ☐ لا ☐

إذا أجبت ب "نعم" ، فلماذا ؟ ....

2. هل تجد صعوبة في النوم ؟ نعم ☐ لا ☐
3. هل تجد صعوبة في التركيز؟ نعم ☐ لا ☐
4. هل تشعر بأنه لا مستقبل لك؟ نعم ☐ لا ☐

الصدمة والشدة

1. هل تعاودك الذكريات والحوادث الأكثر ألما وفزعا؟ نعم ☐ لا ☐
2. هل تشعر وكأنك تعيش الحادثة مرة أخرى؟ نعم ☐ لا ☐
3. هل تتجنب الأعمال التي تذكرك بالحادثة المؤلمة نعم ☐ لا ☐
4. هل تتجنب الأفكار أو الأحاسيس التي تذكرك بالحوادث المؤلمة ؟ نعم ☐ لا ☐
5. هل حصلت على أي نوع من أنواع الرعاية النفسية ؟ نعم ☐ لا ☐
6. هل تشعر برغبة شديدة في الحصول على الدعم النفسي؟ نعم ☐ لا ☐

برر إجابتك.

....

أ- الوضعية العصبية للاجئ :

1. هل تجد نفسك سريع الانفعال وتنتابك ثورات من الغضب الحاد؟ نعم ☐ لا ☐
2. هل تشعر بتعب شديد على الدوام؟ نعم ☐ لا ☐
3. هل تشعر بالانفصال والانعزال عن الناس؟ نعم ☐ لا ☐

4. هل تجد صعوبة في إجابة من يسألك عن شخصك ووضعك كلاجئ ؟ نعم ☐ لا ☐
5. هل راودتك فكرة الانتحار؟ نعم ☐ لا ☐

ج- الوضعية السيكوسوماتية للاجئ : الجهاز الهضمي

1. هل تعاني من أمراض على مستوى الجهاز الهضمي القرحة المعدية ☐ التهاب القولون التقرحي ☐
الإمساك المزمن ☐ الإسهال المزمن ☐

أو إذا كنت تعاني من أمراض أخرى على مستوى الجهاز الهضمي، اذكرها؟

....

الجهاز التنفسي

1. هل تعاني من أمراض على مستوى الجهاز التنفسي؟ الإصابة بنزلات البرد ☐ الحساسية ☐
السل الرئوي ☐ الربو التشعبي ☐

أخرى تذكر

....

أمراض القلب والأوعية الدموية

2. هل تعاني من أمراض على مستوى القلب والأوعية الدموية؟ خفقان سريع للقلب ☐ قصر التنفس والتشنج ☐
ارتفاع ضغط الدم ☐ الإغماء ☐ الصداع الشديد ☐
3. هل عانيت من عدم إمكانية حصولك على الرعاية الطبية أو الدواء خلال مرضك ؟ نعم ☐ لا ☐

- برر إجابتك ....

4. ماذا تقترح كحلول لمشاكلكم الصحية (النفسية والجسمية) ؟

....

....

....

شكراً لكم على تعاونكم ، ووفقكم الله. ....

تحليل الاستمارة وتفريغها في جداول:

الجدول رقم 1:اسئلة شخصية عن اللاجئ

المتغيرات	المستويات	التكرار	النسبة المئوية
السن	من 20إلى 35 من35إلى50 من50الى 80	35 25 20	5743.% 31.25% 25%
	الكلي	80	%100
الجنس	ذكر انثى	30 50	37.5% 62.5%
	الكلي	80	100%
المستوى التعليمي	ابتدائي ثانوي جامعي دراسات عليا	18 30 27 5	22.5% 37.5% 33.5% 6.5%
	الكلي	80	100%
المهنة	نعم لا	20 60	25% 75%
	الكلي	80	100%

التعليق على الجدول رقم 1:

بالنسبة لمتغيرات العمر ،الجنس، المستوى التعليمي ، فقد تم اختيار الفئات العمرية بدء من سن العشرين إلى الثمانين وقد رأينا أنها الفئات القادرة على تحقيق أغراض الدراسة . وجاءت التكرارات متناسبة مع مجتمع الدراسة. فلأن الإناث أكثر عددا من الذكور جاءت نسبتهم 62.5% مقابل 37.5% للذكور أما المستوى التعليمي فيظهر أن كل أفراد عينات الدراسة ذووا مستوى تعليمي، أعلى نسبة هي 37.5% المستوى الثانوي يليها المستوى الجامعي بنسبة 33.75%.

أما بالنسبة لمتغير المهنة فإن 75% من أفراد العينة لم يستطيعوا الحصول على وظائف دائمة وهذا يدل على صعوبة التأقلم والاندماج في الجزائر رغم أن أغلب اللاجئين من ذوي الخبرة والحرف والشهادات والمستوى التعليمي.

وضعية اللاجئ السوري في الجزائر الجدول رقم 2:

المتغيرات	المستويات	التكرار	النسبة المئوية
منذ متى وأنت هنا في الجزائر؟	أقل من عام	15	18.75%
	من عامين إلى 3 سنوات	25	31.25%
	من 3 إلى 5 سنوات	40	50%
	الكلي	80	%100
من أي مدينة سورية قدمت بالضبط؟	دمشق	60	75%
	حلب	15	18.75%
	درعا	5	6.25%
	أخرى	0	
	الكلي	80	100%
ما سبب مجيئك إلى الجزائر بالتحديد واختيارك لها كبلد للجوء	الأصول الجزائرية	80	100%
	أخرى	0	
	الكلي	80	100%
هل تعاني من صعوبات في الإقامة والتنقل في الجزائر؟	نعم	61	76.25%
	لا	19	23.75%
	الكلي	80	100%
أين تقيم الآن بالضبط؟	مخيم اللاجئين	80	
	فندق	00	100%
	منزل مؤجر	00	
	الشارع	00	
	مكان آخر	00	
	الكلي	80	%100

التعليق على الجدول 2:

يظهر من خلال الجدول رقم 2 الخاص بوضعية اللاجئ السوري في الجزائر بأنعينة الدراسةمن أفراد عينة الدراسة يقيمون في الجزائر منذ أكثر من ثلاث سنوات حيث هربوا من سوريا بعد أحداث العنف بسنة واحدة أو اقل بينما 18.75% تأخروا إلى عام 2016 ونهايات عام 2015 مع استمرا ر العنف وتفاقم الأزمة

ويظهر كذلك أن 75% منهم جاؤوا من دمشق . و18.75% من حلب و 6.25% من درعا.

وقد اختاروا الجزائر كبلد للجوء نظرا لأصولهم الجزائرية. ومع ذلك يعاني 76.25% منهم من مشاكل في الوثائق والإقامة. نظرا لسوء البيروقراطية والتسيير الإداري الذي تعاني منه الإدارة الجزائرية. رغم أن الحكومة الجزائرية ومنظمة الهلال الأحمر الجزائري تدعي أنها تسهل الإجراءات الإدارية والوثائق لكونهم من أصل جزائري أولا وبفعل كونهم من بلد عربي شقيق يعيش محنة إنسانية كبرى ثانيا ، ولان الجزائر وقعت على كافة الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان فهي ملزمة بتنفيذ تعهداتها الدولية.

الجدول رقم 3:الوضعية النفسية للاجئ :

القلق والاكتئاب			
المتغيرات	المستويات	التكرار	النسبة المئوية
هل تعاني من حالة التخوف والهلع والتوتر الشديد ؟	نعم لا	65 15	81.25% 18.75%
	الكلي	80	%100
هل تعاني من نوبات البكاء والحزن والأسى ؟	نعم لا	53 27	66.25% 33.75%
	الكلي	80	100%
هل تجد صعوبة في النوم ؟	نعم لا	45 35	56.25% 43.75%
	الكلي	80	100%
هل تجد صعوبة في التركيز؟	نعم لا	32 48	40% 60%
	الكلي	80	100%
هل تشعر بأنه لا مستقبل لك؟	نعم لا	69 11	86.25% 13.75%
	الكلي	80	100

الصدمة والشدة			
المتغيرات	المستويات	التكرار	النسبة المئوية
هل تعاودك الذكريات والحوادث الأكثر ألما وفزعا؟	نعم	39	48.75%
	لا	41	51.25%
	الكلي	80	%100
هل تشعر وكأنك تعيش الحادثة مرة أخرى؟	نعم	27	33.75%
	لا	53	66.25%
	الكلي	80	100%
هل تتجنب الأعمال التي تذكرك بالحادثة المؤلمة	نعم	23	28.75%
	لا	57	71.25%
	الكلي	80	100%
هل تتجنب الأفكار أو الأحاسيس التي تذكرك بالحوادث المؤلمة ؟	نعم	35	48.75%
	لا	45	56.25%
	الكلي	80	100%
هل حصلت على أي نوع من أنواع الرعاية النفسية ؟	نعم	5	6.25%
	لا	75	93.75%
	الكلي	80	%100
هل تشعر برغبة شديدة في الحصول على الدعم النفسي؟	نعم	51	63.75%
	لا	29	36.25%
	الكلي	80	100%

التعليق على الجدول رقم ثلاثة: الوضعية النفسية للاجئ:

يتضح من النتائج الظاهرة في الجدول المتعلق بالوضعية النفسية للاجئ أن أكثر من 81 % يعانون من حالات التخوف والهلع والتوتر الشديد وهذا نتيجة الظروف القاسية التي عايشوها بسوريا ونتيجة الوضع السيئ الذي يعيشونه في الجزائر.

وكذلك يعاني أكثر من 66% من نوبات البكاء والحزن والأسى نظرا لما عايشوه من أحداث أليمة مثل وفاة قريب أو فقده أو انقطاع أخبار الأهل إضافة إلى الشعور بالغربة والقهر والحسرة والظلم أحيانا. وكذلك تجاوزت نسبة الذين يجدون صعوبة في النوم 56% ونسبة الذين لا يستطيعون التركيز

40% وهي نسب مرتفعة تترجم بصدق الحالة الصحية النفسية الصعبة التي يعانونها ولذلك فإن أكثر من 86% منهم يشعرون أنه لا مستقبل لهم في الجزائر ويعتبرونها نقطة عبور إلى أوروبا حيث تعطى حقوق للاجئين ويعاملون بإنسانية أفضل وهناك يستطيعون بناء المستقبل وبناء عليه فإن أعراض أمراض القلق والاكتئاب موجودة عند غالبية اللاجئين وكذلك الأمر بالنسبة للصدمة والشدة ف 48.75% منهم تعاودهم الذكريات والحوادث الأكثر ألما وفزعا و 33.75% يشعرون وكأنهم يعيشون الحادثة مرة أخرى و 48.75% يتجنبون الأعمال التي تذكرهم بالحوادث الأليمة التي عايشوها وكل هذا يدل على أن غالبيتهم مازالوا يعيشون تحت تأثير الصدمة ولذلك يرغب 63.75% منهم في الحصول على الرعاية الصحية التي لم توفرها السلطات الرسمية الجزائرية كما يجب رغم ما تدعيه من محاولات.

الجدول رقم 4:الوضعية العصبية للاجئ :

المتغيرات	المستويات	التكرار	النسبة المئوية
هل تجد نفسك سريع الانفعال وتنتابك ثورات من الغضب الحاد؟	نعم	64	80%
	لا	16	20%
	الكلي	80	%100
هل تشعر بتعب شديد على الدوام؟	نعم	47	58.75
	لا	33	41.25
	الكلي	80	100%
هل تشعر بالانفصال والانعزال عن الناس؟	نعم	53	66.25%
	لا	37	46.75%
	الكلي	80	100%
هل تجد صعوبة في إجابة من يسألك عن شخصك ووضعك كلاجئ ؟	نعم	25	31.25%
	لا	55	68.75%
	الكلي	80	%100
هل راودتك فكرة الانتحار؟	نعم	3	3.75%
	لا	77	96.25%
	الكلي	80	100%

التعليق على الجدول رقم 4: الوضعية العصبية للاجئ:

تظهر النسب المتوصل إليها أن 80% من اللاجئين سريعو الغضب والانفعال و58% منهم يشعرون بتعب شديد وإرهاق مستمر و31.75%منهم يجدون صعوبة في إجابة الأشخاص الذين يسألونهم عن وضعيتهم كلاجئين. ولذلك يفضل 66.25%منهم الانعزال عن الناس والتفرد بالذات رغم أهمية التواصل للتأقلم مع البيئة الجديدة .

وجاءت نسبة الأفراد الذين فكروا في الانتحار ضئيلة جدا 3.75%لأنه رغم الظروف القاهرة والقاسية التي مروا بها ومازالوا يعانون منها إلا أن هناك إرادة واضحة وإصرار على تجاوز المحنة والتكيف مع الوضع الجديد مهما كان صعبا.مما يوضح توازنا كبيرا في شخصياتهم مستمدا من خلفيات القيم الروحية والدينية والثقافية التي ينتمون إليها . إضافة إلى الخبرة في الحياة.

الجدول رقم 5:الوضعية السيكوسوماتية للاجئ

المتغيرات	المستويات	التكرار	النسبة المئوية
الجهاز الهضمي			
هل تعاني من أمراض على مستوى الجهاز الهضمي ؟	القرحة المعدية التهاب القولون التقرحي الإمساك المزمن الإسهال المزمن أمراض أخرى	43 33 16 10	53.75% 41.25% 20% 12.5%
	الكلي	80	%100
الجهاز التنفسي			
هل تعاني من أمراض على مستوى الجهاز التنفسي؟	الإصابة بنزلات البرد الحساسية السل الرئوي الربو التشعبي أمراض أخرى	13 35 00 23	16.25% 43.75% 0% 28.75%
	الكلي	80	100%

أمراض القلب والأوعية الدموية			
هل تعاني من أمراض على مستوى القلب والأوعية الدموية؟	خفقان سريع للقلب قصر التنفس والتشنج ارتفاع ضغط الدم الإغماء الصداع الشديد أمراض أخرى	31 12 22 33	38.75% 15% 27.5% 41.25%
	الكلي	80	%100
هل عانيت من عدم إمكانية حصولك على الرعاية الطبية أو الدواء خلال مرضك ؟	نعم لا	63 17	78.75% 21.25%
	الكلي	80	100%

التعليق على الجدول رقم 5:

أظهرت النتائج المتعلقة بالأمراض الجسم نفسية اقتصرنا على ذكر ثلاثة منها فقط الجهاز الهضمي ، الجهاز التنفسي ، الجهاز الدوري ، | ويمكن قياس الأمراض الأخرى عليها أن هناك تأثيرات كبيرة للوضعية النفسية على الصحة الجسمية للاجئ . وهناك علاقة غير مباشرة بين الوضع النفسي الصعب والمرض الجسمي. 53.75%يعانون من القرحة المعدية ، ويعاني 41،25 %من التهاب القولون . و20%من الإمساك المزمن . و12.5 %من الإسهال المزمن . ويعاني 43.75%من الحساسية . و28.75%من الربو التشعبي . بالنسبة لأمراض الجهاز الدوري يعاني 38.75%من سرعة خفقان القلب . و15%من مشكل قصر التنفس . وأكثر من 27%من ارتفاع ضغط الدم . و41.25% من الصداع الحاد.

وتجدر الإشارة إلى أن ظروف الإقامة بالمخيم غير صحية بالمرة من حيث طبيعة البيوت المتوفرة حيث تسبب الأمراض الصدرية والحساسية وضيق التنفس والروماتزم وغيرها وقال 78.75% منهم أنهم يجدون صعوبات كثير في الحصول على العلاج وهذا راجع بالدرجة الأولى الخدمات الطبية السيئة في المؤسسات الاستشفائية الطبية العمومية الجزائرية إضافة إلى ارتفاع تكاليف العلاج مع غياب التأمين الصحي وهذا على عكس الرعاية الطبية ذات الخدمات الجيدة وغير المكلفة التي كانوا يتمتعون بها في

سوريا وكذلك وجد الكثير ممن يعانون أمراض مزمنة أنفسهم أمام نوعيات مختلفة من الأدوية وأمام تكاليف باهظة يفرضها القطاع الخاص في الجزائر.

توصيات واقتراحات لحلول الأزمات الصحية للاجئ السوري في الجزائر:

أمام هذا الوضع الصحي الصعب الذي يعانيه اللاجئ السوري في الجزائر اتصلنا بخبراء مختصين في الطب النفسي والعصبي وباحثين في علم الاجتماع والقانون والاقتصاد لاقتراح حلول عملية لتمكينهم من العيش الكريم وتحسين أوضاعهم الصحية فكانت أهم الاقتراحات ما يلي:

- توفير مراكز نفسية متخصصة بالضغوط النفسية والاضطرابات السيكوسوماتية في المخيمات والمدن التي يتواجد بها اللاجئون.
- بناء الثقة بين اللاجئين وبين أطباء النفس والصحة وغيرهم ممن يقدمون الرعاية النفسية والصحية لهؤلاء اللاجئين الذين أعيد توطينهم ليدركوا مدى فاعلية هذا النوع من العلاج ومدى حاجتهم له.
- التعامل بالطرق الحديثة في العلاج النفسي المركز على سبب المرض الذي يتناول النواحي الانفعالية وحل المشكلات الشخصية وإزالة العقبات وحل الصراعات الانفعالية والتنفيس الانفعالي وإزالة القلق المزمن وإعادة الثقة في النفس وتنمية الثقة وتنمية البصيرة وتنمية الشخصية نحو النضج الانفعالي بصفة خاصة وإعادة تعليم المريض بخصوص الأفكار الخاطئة وقد يستعان بالتنويم الإيحائي والإرشاد النفسي للمريض والأسرة.

كما أجمع الخبراء على توصية الدولة بزيادة التدخلات العلاجية والإرشادية والنفسية والتعليمية والاجتماعية بجانب العلاج الصحي لتخفيف الصدمة والحد من القلق وزيادة الوعي فليس العنف وحده من أسهم في استمرار الشكاوى الصحية، بل الوضع المعيشي الحالي زاد من حدة الوضع. ولذلك فان من واجبات الدولة الجزائرية و غيرها من الدول التي تستقبل موجات اللاجئين توفير الملاذ الآمن والسكن الملائم مع حد أدنى من المعيشة اللائقة والمقبولة والملبس والعلاج . وتمكينهم من الحصول بشكل مميز على معاملة أكثر إنسانية تحفظ كرامتهم ويجب أن تكون كل الإجراءات والتدابير المتخذة في إطار مقاربة إنسانية . وخلق مناخ مناسب لعملية الاندماج والابتعاد عن كل عمليات الإقصاء . ولن يتحقق كل هذا إلا إذا تضاعفت الجهود لإدماجهم في الميادين التنموية خاصة مع ما يتمتعون به من خبرة واسعة وجودة وإتقان ومثابرة. فهم ليسوا عبئا على الاقتصاد الوطني الجزائري بل فرصة في دفع عجلة التنمية الوطنية .

الخاتمة

كانت نتيجة الاقتلال الدائر في سوريا وحالة العنف المستشري فيها منذ 11 آذار كارثية على الصعيد الإنساني حيث وجد الملايين أنفسهم لاجئين في دول غير الوطن الأم .

ويعاني اللاجئون السوريون في الجزائر من مشاكل صحية واضطرابات نفسية وآلام سيكوسوماتية خلفتها الحوادث الأليمة التي عايشوها في سوريا وزادتها الغربة والتهميش والوضع المعيشي الصعب حدة خاصة بالنسبة للطبقات الهشة .

وإذا كان مما لاشك فيه أن أي حل لازمة اللجوء ومشاكل اللاجئين هو في وقف الحرب في سوريا والوصول إلى حل سياسي يضمن عودة الاستقرار والأمن مما يجعل السوريين أكثر ثقة بغدهم وبمستقبل أولادهم بعودتهم الآمنة إلى الديار . تبقى الجزائر وغيرها من الدول المستضيفة للآلاف منهم ملزمة بتقديم يد المساعدة للاجئين الموجودين على أراضيها وضمان الحد الأقصى من الرعاية الصحية والأمن والعيش الكريم وإدماجهم في كافة ميادين التنمية . فاللاجئ ليس عبئا على الدول المستضيفة بل هو إنسان يجب أن تعطى له كافة الحقوق ليعيش وينتج ويبدع.

مراجع البحث:

1. الأمراض النفسية الجسدية، فيصل الزراد، دار النفائس ، 2001 ،بيروت.
2. تقرير النازحون في سوريا واللاجئون السوريون، ناصر الغزالي، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، واللجنة العربية لحقوق الإنسان.
3. الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في حالة الطوارئ، تعريف الحالات استنادا إلى نظام المعلومات الصحية (HIS) الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) المجموعة المرجعية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للصحة النفسية، والدعم النفسي الاجتماعي في حالة الطوارئ، الإصدار العربي، 2011
4. علم النفس العيادي (الإكلينيكي)، عطوف محمود ياسين، دار العلم للملايين، ط1، 1981، بيروت.

اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، قائمة أهم الصكوك الدولية والجهوية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجزائر، فيفري 2014، الجزائر.

5. لحروب وآثارها النفسية على الأمة، مجلة الواحة، علي عبد الرحمن الغوينم، العدد 60، 2010، www.alwaha.nag.com

6. المركز القانوني للاجئين في دولة اللجوء "الحالة السورية نموذجا"، جاسم أسحار سعد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن.

7. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان، ، مركز الخليج للأبحاث 2008، الإمارات.

8. موسوعة السياسة5، عبد الوهاب الكيالي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

9. الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الداخلية الجزائرية 2015 www.mia.dz //http

10. La santé mentale des refugiés, Organisation mondiale de la santé Genève 1997, singapour 96/11201, infoprint/ SNP-4000

11. www.akhbaralan.net/news/arab-world/30/03/2017

الدعم النفسي للتعليم في حالة الطوارئ

(اللاجئ السوري نموذجاً)

الباحث: أيمن دياب خميس*

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تقديم الدعم النفسي للأطفال اللاجئين ورفع معنوياتهم، وزيادة دافعيتهم نحو التعلم، ورفع معنويات المعلمين وتعزيز الصحة النفسية، ثم اقتراح جملة من الحلول القابلة للتطبيق وأنشطة للتعافي بحيث يمكن تطبيقها عملياً في المدارس وتحقيق أعلى النتائج الإيجابية.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، عندما لاحظ مدى التأخر في التعليم عند اللاجئين نتيجة الظروف الصعبة والصدمات التي أثرت على نفسياتهم ودافعيتهم للتعليم؛ فقام بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ووصفها وصفاً دقيقاً، وجمع المعلومات عنها، تمهيداً لفهمها وتشخيصها، وتحليليها، وصولاً إلى إمكانية التحكّم بها. ووضع خطوات عملية للتعافي، بحيث تكون وصفة متكاملة تقدم الدعم النفسي للتعليم وتساعد الأطفال اللاجئين في تعلم مميز.

وخلصت الدراسة إلى :

1- أهمية الدعم النفسي الاجتماعي في التغلب على مواقف الحياة الصعبة وبث الأمل في الجيل الناشئ من اللاجئين.

2- سيتعافى أغلب الطلاب إذا تم تلبية احتياجاتهم النفسية الاجتماعية من خلال تقديم الأنشطة النمائية العادية كالدراسة واللعب والترفية.

3- صحة المعلمين النفسية مهمة وهي تنعكس على صحة الطلاب.

4- من سبل التعافي كتابة الخواطر والشعر والقصص والمقالات والرسم وتقمص الأدوار والتمثيليات وغيرها.

5- أهمية التحفيز الفكري والبدني وإتاحة الفرص.

---

*- **الباحث: أيمن دياب خميس**: ماجستير فقه معاصر جامعة حمد بن خليفه- قطر، دبلوم تأهيل تربوي -دمشق، خبير في التدريب وحاصل على شهادة مدرب محترف، عضـو الهيئـة التدريـسية في مؤسسة قطر فونديشن - أكاديمية العوسج، إمام وخطيب جامع السلام في ريف دمشق سابقاً.

وتوصي الدراسة بإدراج التربية على حل النزاعات في المناهج المدرسية. والأخذ بمقترح الدعم النفسي الإسلامي والذي يشمل التفريغ النفسي ثم إحداث التوازن النفسي ثم تغيير المسار النفسي ثم السمو بالروح والعمل على تفعيل مشاريع خدمة المجتمع والأنشطة اللاصفية والمعسكرات والرحلات والمخيمات، لما لها من أثر كبير في نفسية المتعلمين، وتفعيل التعلم عن بعد ومنه التعليم الإلكتروني وتثمين أثره في تعلم الطلاب وتحسين نفسياتهم.

أولاً : خطة البحث

1- المقدمة
2- مشكلة البحث
3- أهمية البحث ومسوغاته
4- أهداف البحث
5- مصطلحات البحث
6- الدراسات السابقة

ثانياً: المحتوى العلمي

المبحث الأول: الدعم النفسي للتعليم في حالة الطوارئ

1- المفاهيم والمبادئ الأساسية للدعم النفسي الإجتماعي
2- كيف يستجيب الأطفال نحو الأزمات
3- كيف نناقش الأزمة مع الأطفال
4- كيفية التعامل مع السلوك الصعب لبعض الطلبة والتي تشكل تحدياً أمام المحافظة على انضباط إيجابي
5- اكتشاف ومساعدة الاطفال الذين يحتاجون لدعم متخصص إضافي
6- الصحة النفسية للمعلمين
7- استبيان التقييم الذاتي للتوتر وعلاجه

8- دور المعلمين في تعزيز الصحة النفسية الاجتماعية للطلبة

المبحث الثاني: أنشطة لتحسين التعلم والتعافي (الطالب السوري اللاجئ نموذجاً)

1- بث الأمل والتفاؤل:

2- كتابة الخواطروالقصص والشعر

3- التعلم التشاركي

4- تقمص الأدوار وتمثيليات الدمى

5- التحفيز الفكري والبدني وإتاحة الفرص

6- الأمن الصفي.

7- التعليم باللعب والتسلية والأنشطة الترفيهية.

8- إدراج التربية على حل النزاعات في المناهج الدراسية

9- مقترحات إسلامية في مجال التعليم ترفع كفاءة السوريين على امتلاك زمام المبادرة للإسهام في عمليات البناء في الدول المستضيفة لهم

10- تطبيق بعض تمارين الدعم النفسي المؤصلة إسلاميا لمساعدة أطفال اللاجئين السوريين في تحقيق تعليم فعال.

11- مشاريع خدمة المجتمع

12- تعزيز السلوك الايجابي والحد من السلبي

13- التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد

14- دور الأنشطة اللاصفية والمعسكرات والمخيمات

ثالثاً: نتائج البحث وتوصياته – رسائل ووصايا قيمة للمربين.

رابعاً: مصادر البحث ومراجعه.

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً : خطة البحث

المُقدّمة:

الحمد لله الذي يقول الحق ويهدي السبيل ، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين ، جدد الله به رسالة السماء ، وأحيا ببعثته سنة الأنبياء، ونشر بدعوته آيات الهداية، وأتم به مكارم الأخلاق وعلى آله وأصحابه ، الذين فقههم الله في دينه ، فدعوا إلى سبيل ربهم بالحكمة والموعظة الحسنة ، فهدى الله بهم العباد ، وفتح على أيديهم البلاد ، وجعلهم أمة يهدون بالحق إلى الحق تحقيقاً لسابق وعده :(وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمْ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الْفَاسِقُونَ)[سورة النور،الآية55].

وبعد؛ فإن العلم طريق الفلاح والنجاح في الدارين حثنا الله عليه في كتابه العزيز في كثير من المواضع ، وجاءت السنة المطهرة داعية للعلم ومحفزة إليه، فأصبح الطلب واجباً والسعي إليه لازماً، ولا شك أن تذليل الصعاب والعوائق في طريق العلم لازم أيضاً فما لم يتم الواجب إلا به فهو واجب. ومن ذلك التغلب على حالة الطوارئ التي يعيشها بعض طلابنا وأبنائنا اللاجئين، ليتسنى لهم نيل العلم والمساهمة في شرف رفعة الأمة وعلو كلمتها.

فالدعم النفسي للتعليم في حالة الطوارئ بحث مهم وفي مكانه في ظل الظروف الراهنة التي نعيشها، لرفع كفاءة اللاجئ وبعثه من جديد.

وقد قسمت الموضوع إلى مقدمة تشمل هدف البحث وأهميته وأهم المصطلحات، ومبحثان الأول الدعم النفسي للتعليم في حالة الطوارىء، والثاني أنشطة لتحسين التعلم والتعافي، وخاتمه فيها خلاصة البحث وبعض الوصايا المهمة.

2-مشكلة البحث:

في خضم الأحداث الجسيمة الدائرة في سورية والتي تَذهل لها كل مرضعة عما أرضعت وحركات النزوح واللجوء للأطفال والنساء والرجال ومدى التأثير النفسي العميق للحروب واللجوء نقف جميعاً أمام مشكلة عظيمة كيف نقدم الدعم النفسي للتعليم في حالة الطوارئ؟وماهي سبل تحسين التعليم والتعافي؟

3-أهمية البحث ومسوغاته:

تتلخص أهمية البحث ودوافع كتابته في النقاط الآتية:

أ- التعريف بمفهوم الدعم النفسي بشكل عام وفي التعليم بشكل خاص في المنظور التربوي المعاصر.

ب- التعليم يساعد الأطفال اللاجئين على العودة لروتين الحياة الطبيعية، ويعتبر حجر الأساس في مساعدة الأطفال على التأقلم والتكيف والإنجاز.

ت- تقديم الرؤية الإسلامية لمفهوم الدعم النفسي في التعليم.

ث- الأطفال اللاجئون يستحقون منا الكثير لإعادة بناءهم من جديد {ومن أحياها فكانما أحيا الناس جميعاً} [المائدة،32]

ج- تقديم أنشطة عملية قابلة للتطبيق لتحسين التعليم والتعافي.

4-أهداف البحث:

يَنْشُدُ البحث تحقيق الأهداف الآتية:

أ- التعريف بمفهوم الدعم النفسي للتعليم في حالة الطوارئ وبعض المفاهيم الآخرى المتعلقة بالبحث.

ب-توظيف مبادئ منظومة الدعم النفسي على نحو قابل للتطبيق في تمكين مهارات التكيف النفسي مع أزمة اللاجئين السوريين في تحقيق تعليم فعال يبني الأجيال بناءً رشيداً.

ت-بيان منهج الإسلام القويم في تحقيق الدعم النفسي للتعليم.

ث-تقديم مجموعة كبيرة من الأنشطة لتحسين التعلم والتعافي.

5-مصطلحات البحث:

هناك بعض المصطلحات المهمة في البحث منها:

التعليم في حالة الطوارئ بشكل عام:(يمثل التعليم في حالات الطوارئ الاجراءات المتبعة، من أجل استئناف العملية التعليمية بعد ظروف غير عادية) [(1)] وفي الوضع السوري يتمثل بالإجراءات المتبعة لاسئناف العملية التعليمية في وقت الحرب ومناطق النزوح واللجوء بعد تعرض الأطفال لصدمات نفسية عاشها الأطفال خلال الحرب والنزوح واللجوء، مما يتتطلب توفير الحماية الجسدية والنفسية لهم وتلبية احتياجاتهم المخلتفة، ومساعدتهم على التكيف مع هذه الظروف.

(1) التعليم وقت الأزمات وفي حالة الطوارئ د. أمجد عزات جمعه ص3.

الدَّعم النَّفسي الِاجتماعي[2] :

هو عملية بناء المقاومة(المرونة، والصُّمود)في نفس الطِّفل، باحترام اِستقلاليته وتقديره و ذلك خلال آلية تعامل الأُسرة والمجتمع معه؛ بواسطة مناشط، علاقات، وأدوات توصل الطِّفل إلى الرَّفاه ممَّا يعزِّز إعادة بناء تماسُك المجتمع.

الصحة النفسية:هي الوضع التي تكون فيه احتياجات الطفل الاساسية الاجتماعية والعاطفية ملباة بشكل كاف، وكما يعتبر أساسا لعملية التعلم الفعال وعملية النمو الصحي المتوازن.

الاحتياجات النفسية: هي العناصر الأساسية التي يحتاجها الأطفال للنموالإيجابي من الناحية الاجتماعية والعاطفية والفكرية كالتعلق الآمن بمن يقدم له الرعاية والعلاقات الطبيعية مع الأقران، والشعور بالانتماء، والإحساس بقيمة الذات و تقديرها والثقة بالآخرين وتوفر الفرص ، والتحفيز الفكري والجسدي، والأمن النفسي والجسدي، والتفاؤل بشأن المستقبل، والحنان، والقدرة على التكيف والإبداع.

معيقات الصحة النفسية: هي الاشياء التي تتسبب بها عوامل البيئة الخارجية وأشخاص آخرون والتي يكون تأثرها سلبياً على الصحة النفسية للطفل، مثل عدم توفر الدعم و التوجيه من الوالدين، أو المعاملة القاسية من المعلمين ،أو تنمّر الأقران، أو الوصم الاجتماعي ، أو التمييز، أو التعرض للصراع والعنف، أو الإهمال أو سوء المعاملة.

الدعم النفسي الاجتماعي:هو قدرة الأفراد على تحمل أو اجتياز أوضاع حياتية صعبة وهو لا يتطلب تدخل احصائي الصحة النفسية. وهو ليس علاجا للأمراض العقلية لكنه بالمقابل تقديم إجراءات عملية يمكن أن تحسن الصحة النفسية للأطفال وتستجيب لاحتياجاتهم وتوفر الحماية لهم وتخفف عنهم وتريحهم.

ويمكن للدعم النفسي في المدارس أن يقدم:

1- بيئة صديقة للطفل وتوفر له الحماية.

2- تفاعل داعم في الغرفة الصفية

3- فرص القيام بأنشطة ترفيهية وإبداعية ومهارات حياتية

آليات التكيف: هي الأفكار والسلوكات التي تمكن الفرد من السيطرة أو تخفيض التوتر في الظروف الصعبة، و تشمل على سبيل المثال طرق التفكير بنفسه أو الآخرين.

---

(2) الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال واليافعين في حالة الطوارئ (اليونسيف) ص22.

المرونة العاطفي: هي قدرة الفرد على التكيف مع الأوضاع الحياتية الصعبة، والتأقلم مع التغيير والتطلع للمستقبل بنظرة إيجابية.والمرونة العاطفية يحتاجها الطالب والمعلم والجميع.

7–الدراسات السابقة

هناك مجموعة كتب ودراسات سابقة في الموضوع بشكل عام منها ما يبحث موضوع الصحة النفسية مثل كتاب الصحة النفسية والتفوق الدراسي للدكتورعباس محمود عوض والذي يمكن الاستفادة منه في جانب الصحة النفسية للمعلم والمتعلم.

وهناك كتاب التوجيه والإرشاد النفسي الذي يتحدث عن أسس الإرشاد النفسي وآلياته ونظرياته والذي يمكن الاستفادة منه في بحثي في مجال الدعم النفسي.

وكتاب الأطفال تحت الظروف الصعبة: دليل للآباء والمدرسين للتعامل مع الطفل في الظروف الصعبة تأليف د.فضل أبو هين وزارة التربية والتعليم العالي غزة –1995 أداة عملية لكل متخصص في شؤون الطفولة للمربين العاملين مع الأطفال في ظروف الحرب والضغوط المختلفة. وهناك أيضا كتاب الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال في ظل الحروب للمؤلف أحمد شيخاني، والذي يتكلم عن الأطفال في ظل الحروب والنزاعات وبحثي يخص الدعم النفسي للتعليم في حالة الطوارئ.

وكتاب علاج الأطفال باللعب تأليف كلارك موستاكس ترجمة د.عبد الرحمن سيد سليمان عن دار النهضة العربية والذي يركز في كل الكتاب على اللعب وأهميته للأطفال وكونه وسيلة للتعافي.ويمكن الاستفادة منه في مجال أنشطة التعافي ومنها اللعب.

المبحث الأول

أولاً: الدعم النفسي للتعليم في حالة الطوارئ

1– المفاهيم والمبادئ الأساسية للدعم النفسي الإجتماعي

تتساءل فاطمة كيف أستطيع المجيء للمدرسة بعد أن قصف بيتنا. ويتسأل الأستاذ محمد بأي نفسية أستطيع أن أقابل الطلاب بعد استشهاد زوجتي وأولادي.ويقول مدير المدرسة لن أستطيع الدوام أبداً بعد مجزرة الكيماوي ومار‌اح ضحيتها من أطفال ونساء.

يساعد الدعم النفسي الاجتماعي الأفراد على التغلب على مواقف الحياة الصعبة، فهو وسيلة للانتقال بالفرد من إنسان سلبي قانط يائس إلى إنسان إيجابي فعال في بيئته. وذلك يعتمد على وجود الشخص المتخصص بتقديم الدعم النفسي الاجتماعي مع البيئة الآمنة الصديقة للمتعلم. (إن التعليم في حالات الطوارئ يجب أن يكون في المرتبة الأولى من أولوياتنا لانه يحمي الأطفال جسدياً ونفسياً وفكرياً

من خلال توفير مساحة آمنة لهم تساعدهم على امتصاص الصدمات واكتساب مهارات ضرورية للتكيف والتأقلم مع الظرف الصادم) [(3)]

2-كيف يستجيب الأطفال نحو الأزمات

الأطفال وخصوصاً الصغار منهم عرضة للأزمات وتعتمد ردود فعلهم على أعمارهم ونمو شخصياتهم والطريقة التي يتعامل بها الآخرون معهم فلو كانوا محاطين بشخص متزن مطمئن فسينعكس ذلك إيجاباً على سلوكهم وطريقة تعاملهم مع الأزمات من هنا لا بد من وجود الكادر المؤهل للتعامل مع المتعلمين في الأزمات.

وأنا متأكد أنه سيتعافى أغلب الطلبة إذا تم تلبية احتياجاتهم النفسية الإجتماعية وذلك من خلال تقديم الانشطة النمائية العادية لهم كالدراسة والترفية واللعب.

3-كيف نناقش الأزمة مع الأطفال

للأزمات وقع كبير وأثر نفسي قد لا ينسى أحيانا (وليس اضطراب ما بعد الصدمة هو الوحيد الذي يعانيه الطفل أثر الصدمة بل هناك أمورا أخرى مثل القلق واليأس ونوبات الغضب المفاجىءومحاولات الانتحار وفقدان الشعور بالأمل والشعور بالذنب والمشاكل الدراسية ومشاكل الذاكرة ونقص في الانتباه والتركيز والمشاكل في العلاقات مع الآخرين والنكوص) [(4)]

فلا بد من خطوات عملية لمناقشة الأزمة مع الطفل من خلال:

1-- يحتاج الأطفال لمعلومات واقعية قدر الإمكان، زودهم بإجابات بسيطة بدون التفاصيل التي قد تكون مخيفة لهم.

2-- أخبر طلبتك أن الشعور بالحزن أو الخوف أو الغضب أو الشعور بالذنب هو أمر طبيعي. وأن هذه ردورد فعل طبيعية لشخص مر بمأساه أو أزمة.

3- شدد على إخبارهم بأنهم ليسوا المسؤولين عما حدث.

---

(3) دعم الأطفال في ظروف النزاعات والطوارئ (دليل المعلم والأهل)، ريتا مفرّج مرهج، ص 66.

(4) الدعم النفسي الاجتماعي للاطفال في ظل الحروب والنزاعات، أحمد شيخاني ص 19 .

4- - بادر بنقاشات جماعية للأحداث المؤلمة التي قد يكون مر –أو لم يمر بها- بها العديد. حتى الذين لم يمروا بهذه الاحداث قد يكونوا سمعوا بها. مما قد يشْعِرهم بإنهم ليس وحيدون مما يخفف من همهم.

5- افسح المجال لطلبتك لإبداء آرائهم حول ما حدث لكي يصبحوا أكثر فهماً بحقيقة الوضع وتفسير الأحداث

6- استمع باهتمام لأفكار طلبتك ومخاوفهم دون إطلاق الأحكام عليها. وقبل ذلك لا بد من الحديث الإيماني معهم ورفع المعنويات وأن ما جرى بقدر الله، وأن ذلك لحكمة ارتضاها سبحانه وتعالى وأن الخيرة فيما اختاره الله عز وجل، وأنه لا علاقة لهم بما يجري فقد يشعر بعض الطلبة بالذنب لما يجري وأنهم من أسباب الأزمة.

7- لا تطلب من طلبتك أن يتحدثوا عن قصصهم الخاصة أمام الصف. عليك بدلا من ذلك أن تبلغهم باستعدادك لمساعدتهم وللاستماع لهم إن كانوا يرغبون بالتحدث معك لاحقاً عن همومهم على انفراد.

8- أكد لطلبتك أنهم في أمان داخل المدرسة، وأنه تم اتخاذ كل إجراء ممكن للتأكد أن المدرسة آمنة.

9- أكد لطلبتك أنك تهتم بصحتهم وأحوالهم وما فيه خيرهم وتسعى لإن يكونوا بأحسن حال.

4-كيفية التعامل مع السلوك الصعب لبعض الطلبة والتي تشكل تحدياً أمام المحافظة على انضباط إيجابي

الأزمات والمواقف الصعبة التي يمر بها المتعلم قد تجعل منه إنسانا صعباً فيزداد عنفه وعدوانه وتظهرعنده بعض السلوكيات المضطربة والصعبة والتي تعتبر تحدياً كبيراً أمام المعلم في الصف. فلا بد من إرساء قواعد واضحة للغرفة الصفية من شأنه أن يحد من المشاكل السلوكية وأن يجعل الإدارة الصفية أكثرسهولة وهذه بعض النقاط المهمة من خلال خبرتي في التدريس وبعض القراءات:

1- يتطلب النظام الجيد تعزيز وتشجيع السلوك الجيد إذا كان عليك إتخاذ إجراء تأديبي بحق طالب صدر منه سلوك سيء لا تحكم على شخص الطالب بأنه سيء ولكن تأكد أن يعرف الطالب ان تصرفاته كانت خاطئة.

2- تجربة الأساليب المختلفة في إدارة السلوك:

ستواجه كمعلم تحدي المحافظة على انضباط الطلبة في صفك؛ فكثير من الطلبة يعانون من صعوبات في التركيز، وقد يقوم بعضهم بسلوكيات مخلة بالنظام أو بتصرفات تتصف بالعنف

والعدوانية. للتعامل مع هذا الوضع بنجاح عليك أن تكون صبوراً حازماً. إن الأطفال بحاجة لإدراك حدود التصرف المقبول، والثقة بأن قواعد السلوك مطبقة على الجميع بالتساوي. ولذلك فإن وضع أنظمة تحدد عواقب عدم اتباعها، وإرساء قواعد واضحة للغرفة الصفية، من شأنه أن يحد من المشاكل السلوكية وأن يجعل إدارة الغرفة الصفية أكثر سهولة.

وفي ما يلي بعض الاستراتيجيات المناسبة:

❖ **قواعد متفق عليها للغرفة الصفية:**

لوضع معايير واضحة للسلوكيات المتوقعة، من المفيد وجود قواعد للغرفة الصفية تقوم أنت وطلبتك بإعدادها بصورة جماعية. احرص على صياغة القواعد بلغة إيجابية. استخدم مثلا عبارة "علينا الاستماع للمعلم" بدلا من عبارة "الأحاديث الجانبية ممنوعة أثناء الدرس". ارجع للقواعد باستمرار وذكّر الطلاب بها، فإذا قام أحد الطلبة بمخالفة قاعدة منها اطلب منه أن يحدد القاعدة التي خالفها وأن يذكر السلوك الصحيح الذي يجب اتباعه.

❖ **ترتيب المقاعد:**

رتب المقاعد بحيث يعرف كل طالب أين يجلس. حاول أن ترتبها بطريقة لا تشتت انتباه الطلبة الذين يعانون من ضعف التركيز، كأن تضعهم في المقاعد الأمامية أو بجانب الحائط.

❖ **تحديد إشارة للعودة إلى نظام الدرس:**

اتفق مع الطلبة على إشارة تدل عند استخدامها أن الوقت قد حان للانتباه. مثلا عندما تشير بإبهامك إلى الأعلى يجب على جميع الطلبة القيام بنفس الإشارة وأن يكفوا عن الكلام. انتظر إلى أن يمتثل الجميع لذلك دون استعجال أحد، فقط تابع ببصرك.

تذكر أن النظام الجيد يتطلب تشجيع وتعزيز السلوك الجيد. قدمّ لطلبتك تغذية راجعة إيجابية وكافئهم على السلوك الجيد. ومن المهم أن تكون قدوة جيدة لهم في اتباعك السلوكيات المسؤولة، فإذا كنت تصرخ وتستخدم ألفاظا ليست لائقة فلا تتوقع من طلبتك المحافظة على الأدب والهدوء. بل توقع منهم الصراخ ورفع الصوت.

من الضروري أحيانا اتخاذ إجراء تأديبي بحق طالب صدر منه سلوك سيء. تأكد من أن ذلك الطالب يفهم بأنك لست راضياً عن سلوكه دون الإشارة لشخصه. إن إطلاق صفة غبي على الطالب يجعله يعتقد بأنه غبي فعلاً ويدفعه للتصرف بغباء. دع الطالب يفهم أن سلوكه كان خاطئا وأنك تنتظر منه أن يتصرف عكس ذلك في المرة القادمة.

❖ **وقت مستقطع:**

الوقت المستقطع معناه أن يتم إخراج الطالب من الموقف الذي حدث فيه السلوك السيء، مثل تحديد مكان له للجلوس في زاوية الغرفة. هذا الوقت المستقطع يتيح للطالب المجال ليهدأ وأن يعيد النظر في سلوكه. على المعلم أن يتحدث لاحقا مع الطالب وأن يبين خطأه، ومن الذي تأذى منه، وكيف كان ينبغي عليه أن يتصرف.

❖ **قدم البدائل:**

بأسلوب لبق، واجه الطالب الذي أزعج الآخرين بعدة بدائل. هذه الخطوة من شأنها تعريف الطالب وبقية الطلبة بمعايير السلوك التي تتوقعها منهم وبعواقب عدم التقيد بها. كما أنها تضع مسؤولية اتخاذ القرار على الطالب نفسه. قل له مثلا: "بإمكانك أن تحل الواجب الآن أو أن تبقى معي خلال وقت الفرصة لتكملة عملك". احرص أن لا يبدو ذلك وكأنه نوع من التهديد و العقاب.

❖ **عقد سلوكي / مفكرة سلوك:**

قد يصل السلوك بالطالب إلى حد لا يُحتمل. في هذه الحالة لا بد من عقد سلوكي مع الطالب أو مع ذوييه لبيان حالة الطالب والمدى الذي وصل إليه، وهذا العقد السلوكي بمثابة وعد والتزام من الطالب والأهل، يرغم الطالب على تبديل سلوكه إلى الأحسن. وقد يكون من المناسب أن تطلب من الطالب التوقيع على العقد ليلتزم فيه بتحسين سلوكه. أما بالنسبة للأطفال الأصغر سنا، فمن المناسب استخدام مفكرة سلوك، أي دفتر ملاحظات يقوم المعلم بناء عليه بتزويد الطالب بتغذية راجعة بشكل يومي حول سلوكه. بإمكان المعلم في نهاية اليوم مثلا أن يرسم على الدفتر وجوها مبتسمة أو عابسة كما يتطلب الوضع. تابع مع الطالب وذويه مدى التقدم فيما يتعلق بالعقد أو المفكرة.

5-اكتشاف ومساعدة الاطفال الذين يحتاجون لدعم متخصص إضافي

في الحالات الطبيعية فإن أغلب الأطفال يستطيعون التكيف إذا تم تلبية احتياجاتهم النفسية الإجتماعية الأساسية من خلال الأنشطة التنموية مثل التعلم والترفيه واللعب. بعض الأطفال قد يحتاجون إلى دعم إضافي، القليل من الأطفال قد يحتاجون إلى مختص وذلك لأنهم فقدوا أحدا عزيزاً أو كنتيجة لظهورأعراض الصدمة النفسية أو استمرار الشعور بالحزن الناجم عن الفقد لفترة طويلة.علينا أن نسلط الضوء على أن جميع الأطفال يستفيدون من دعم المعلمين لهم في الصف. إلا أن بعض الأطفال قد يحتاجون بالإضافة لدعم المعلم إلى دعم إضافي متخصص يتضمن:الأطفال الذين يظهِرون علامات الحزن لفترات طويلة، أو التي تتجاوز الفترة التي احتاجها، صحيح هناك فترة طبيعية بعد الفقد

نلاحظ أن علامات الحزن خلال الشهر الأول من المدرسة والتي تتلو الأزمة مباشرة هي جزء طبيعي من مراحل الحزن بعد الفقد.

الأطفال الذين تعتبر علامات الحزن لديهم شديدة ، و يختلف سلوكهم عن أقرانهم في الصف بشكل ملحوظ: على سبيل المثال: كرفض التحدث بشكل قطعي مع أحد، أو عدم القدرة على التفاعل مع الآخرين بسبب الخوف بالرغم من وجودهم في بيئة آمنة.

الأطفال الذين تعرضوا بشكل مباشر او شهدوا أعمال عنف مثل الإغتصاب أو التعذيب أو القتل. وفي الحالات السابقة وأمثالها نحن بحاجة لدعم متخصص مساند لعمل المعلم لتجاوز الأزمة النفسية.

6-الصحة النفسية للمعلمين

الصحة النفسية للمعلمين وشعورهم بالراحة والسكينة سر إنجازهم كيف ولا وهم القدوة العملية لطلابهم، نعم من الطبيعي أن يشعرالمعلم ببعض التوتر بسبب مسؤلياته، والاستجابات التي يظهرها الطلبة و الخبرات التي مروا بها. قد يتأثر المعلم أو أفراد أسرته بنفس الأزمة وقد يحتاج إلى بعض الدعم لمساعدته على التغلب على حزنه الناجم عن الفقد. ويبقى المعلم بشر يعتريه ما يعتري الجميع وإن كان طبيباً روحانياً يعالج طلابه ويساندهم في الأزمات، لكنه قد يحتاج للدعم والمساندة. يعتبر التوتر ردة فعل طبيعية للتحديات الجسدية و العاطفية التي يواجهها، وهنا على المعلم الانتباه لأعراض التوتر لديه، و ربما تسجيلها، قد يساعد في ضبط التوتر بشكل أفضل.

وفي سبيل العناية بالصحة النفسية هذه بعض النصائح المهمة والتي قد تكون مفيدة في هذا السياق على شكل رسالة محب: أيها المعلم الحبيب: تقبل مشاعرك فهي مشاعر مبررة ولا تعتبرها علامة ضعف أو مؤشر عن قلة مهنيتك، تقبل الوضع الذي تتواجد فيه و كيَّف نفسك مع فكرة وجود أشياء تفوق قدرتك على تغييرها ، هوّن الأمر على نفسك وتعرف على حدود إمكانياتك ولاتحمل نفسك أكثر مما تستطيع تحمّله، تعرف على ردود فعلك إزاء التوتر وعلى المواقف التي تسبب لك التوتر حاول الحصول على الدعم من الزملاء والأصدقاء والأقارب وخصوصاً الزوجة، تحدث إلى شخص ما حول احتياجاتك وعواطفك وهواجسك ومخاوفك حافظ على روتينك اليومي ما أمكن، وحاول الحصول على ساعات النوم الكافية والتغذية الصحية. اسمح لنفسك بالضحك والابتسام وحافظ على روح الدعابة ، واختلط بالزملاء والأصدقاء وأفراد الأسرة وحافظ على نظرة إيجابية نحو الحياة: قدّر نقاط قوتك وقدراتك، وثمّن منجزاتك اليومية ،وحاول التطلع إلى المستقبل. حافظ على الجانب الروحي وغذه دائماً (الجانب الروحاني يعد مكونًا أساسيًا من مكونات الطبيعة الإنسانية .فهذا الجانب هو المسؤول عن

تشكيل إملاء إحساسنا بمعنى الحياة وبالأمل والإيمان. أنه يمثل الأساس والمرشد والحافز للجانب الأخلاقي ونمو الشخصية، والميل إلى مساعدة الغير[(5)]

7-استبيان التقييم الذاتي للتوتر[(6)] وعلاجه:

استبيان التقييم الذاتي للتوتر يساعد المعلم كثيراً ويقدم له التغذية الراجعة

	إطلاقاً (نقطة واحدة)	أحياناً بمعدل مرة واحد بالشهر (نقطتان)	غالبا بمعدل مرة واحدة بالأسبوع (3نقاط)	دائماً (٤ نقاط)
أشعر بالتوتر والعصبية				
لدي آلام و أوجاع جسدية				
أشعر دائما بالإرهاق جسديا وعقليا				
لا أستطيع تحمل الضوضاء				
عملي لم يعد يهمني				
أتصرف بإندفاع				
لا استطيع نسيان الأحداث الضاغطة				
أنا حزين وأشعر برغبة بالبكاء				
أنا أقل كفاءة من السابق				
لدي صعوبة في التخطيط و التفكير بوضوح				
أعاني من صعوبة في النوم				
أجهد بسهوله فعل حتى الأشياء الروتينية يعتبر مجهدا				
أنا ساخر أو كثير الانتقاد				
أحلم بأحلام مزعجة وكوابيس				
أنا سريع الإنفعال وتزعجني كثيرا الأشياء الصغيره أو الطلبات				
أمضي وقت بالعمل أكثر من السابق				
المجموع				

(5)العناية بالعاملين في الأزمات ص 14

(6) Managing stress in the field – international federation of the red cross and red crescent www.ifrc.org/global/publications/health/managing-stress-en.pdfsocieties (link

اجمع مجموع نقاطك:

تحت ال34 نقطة: توترك طبيعي نظراً لظروف العمل

من 37-50 نقطة: قد تعاني من التوتر ويجب عليك أخذ الأمور بروية. حاول أن تجد طرق للتكيف مع توترك أو تقليله.

فوق 60: قد تعاني من توتر شديد. اطلب المساعدة من شخص قريب لك. وإذ أمكن تحدث مع رئيسك بالعمل أو الطبيب أو المرشد النفسي.

8-دور المعلمين في تعزيز الصحة النفسية الاجتماعية للطلبة

يلعب المعلب دوراً مهما في تعزيز الصحة النفسية الاجتماعية للطلبة لذا عليه أن يركز على احتياجات الطلاب لما يلي من أجل نمو صحي متوازن:

1- أن يكونوا على صلة وثيقة بأولياء أمورهم ولديهم علاقات وطيدة بزملائهم.

2- أن يتمتعوا بمهارات اجتماعية تمكنهم من التواصل مع الآخرين.

3- أن يطوروا الشعور بالثقة واحترام الذات ويكونوا قادرين على الثقة بالأخرين.

4- أن تتوفر المحفزات العقلية والجسدية.

5- أن يشعروا بالأمان الجسدي والنفسي.

6- أن يكونوا متفائلين بمستقبلهم.

7- أن ينموا الشعور بالمسؤلية والقدرة على التعاطف مع الآخرين.

8- أن تكون لديهم القدرة على التكييف و الإبداع ولذلك استخدم التشجيع أثناء عمل الطلاب والمديح بعد انتهاء العمل وتحقيق النتائج ولا تخلط بينهما.

11- أثر المعلم الرباني

المعلم الرباني هو المعلم الكامل في أخلاقه وأفعاله أو أقرب، يربي طلابه على جميل الصفات وعظيم الأخلاق ليكون طلابه مثله ربانيين، فيَغْرِسُون في قلوب طلبتِهم الشُّعورَ بعظمة اللهِ وإجلاله عندَ كلِّ عِبْرَةٍ من عِبَرِ التَّاريخ، وعندَ كلِّ سُنَّةٍ من سُنَنِ الحياةِ والكونِ[7]، فلذلك ينبغي أن يكون هدفُ المعلِّم وسلوكُه وتفكيرُه ربَّانيًّا[8].فالمعلم الرباني قائد يمثل كلاً من الاب والام (ويقصد بتعليمهم وتهذيبهم وجه الله تعالى، ونشر العلم، ودوام ظهور الحقِّ وخمول الباطل، ودوام خير الأمَّة بكثرة علمائها، واغتنام ثوابهم،

(7) أصول التربية الإسلامية وأساليبها للنحلاوي ص171، بتصرف.

(8) كما قال الله تعالى: (ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون) [آل عمران: 79].

وتحصيل ثواب من ينتهي إليه علمه)[9].ولله درّ المعلم يصلي عليه الله وملائكته والناس أجمين زاده الصبر، طول البال وسعة الصدر.

وتذكَّر دائمًا أنَّ أجرك محفوظ عند الله تعالى، وأنَّ هذه أمانة في عاتقك وعاتق المربين في المقام الأول.(وعلى المربِّي الناجح أن يُدرك أنَّ الناس قد خلقهم الله عزَّ وجلَّ ذوي أمزجةٍ مختلفة، وذوي حاجاتٍ ومصالحَ ومشاكلَ وهمومٍ مختلفة كذلك؛ فهم ذوو كياناتٍ مختلفة، فيحتاجون إلى من يتَّسع قلبه لهم، فالمربِّي والْمُعلِّم كما قيل كالشمعة تحترق لتضيء لغيرها، فالمربِّي تهمُّه سعادة وصلاح الناشئة وأجره يحتسبه عند الله تعالى. ومن متطلِّبات الصبر أن يكون صبورًا على معاناة التعليم وتقريب المعلومات وتوضيح الأفكار للطلاب مرةً تلو مرة إلى أذهان الطلاب، وذلك يتطلَّب مراسًا وتكرارًا وتنويعًا للأساليب، وحمل النفس على تحمل المشقة، هذا لأنَّ الطلاب ليسوا سواء في القدرة والتعليم.)[10]

المبحث الثاني

ثانياً: أنشطة لتحسين التعلم والتعافي (الطالب السوري اللاجئ نموذجاً)

سيتعافى أغلب الطلاب إذا تم تلبية احتياجاتهم النفسية الاجتماعية من خلال تقديم الأنشطة النمائية العادية لهم كالدراسة والترفيه واللعب. ولا ننسى الشفاء(وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ)[الإسراء،82] فالقرآن وذكر الله مبعث الإيمان الذي يعتبر مصدراً مهماً للراحة والأمل. والاستعانة بآيات من القرآن الكريم أو سنة النبي صلى الله عليه وسلم تمنح القوة والشجاعة وتبعث على الطمأنينة، وترفع المعنويات وتزيد من التكيف مع الظروف القاسية. كما أن مجرد سماع القران الكريم من قارئ حسن الصوت تساعد على تنفيس التوتر وتخلق شعوراً بالارتياح، وتساعد الأطفال على إنعاش ذكرياتهم السعيدة. وهذه بعض الأنشطة المهمة في سبيل التعافي بالتفصيل:

1- بث الأمل والتفاؤل:

بعث الأمل والتفاؤل في نفوس الطلاب من مقتضى الإيمان وكوننا مسلمين فأناقش مع طلبتي آمالهم وطموحاتهم المستقبلية وأشجعهم على التفكير الإيجابي فالقادم أفضل ويحمل في طياته الخير والنصر والفتح المبين إن شاء الله. ومهما ضاقت الأوضاع وكبر الهم واستحكم الليل فإن الفجر قادم.

---

(9) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم. ص85.

(10) صفات المعلم، لمحمد الهزاع ص18.

يقول الشافعي[11]:

ولرب نازلةٍ يضيق لها الفتى .... ذرعاً وعند الله منها المخرج

ضاقت فلما استحكمت حلقاتها .....فرجت وكنت أظنها لا تفرج

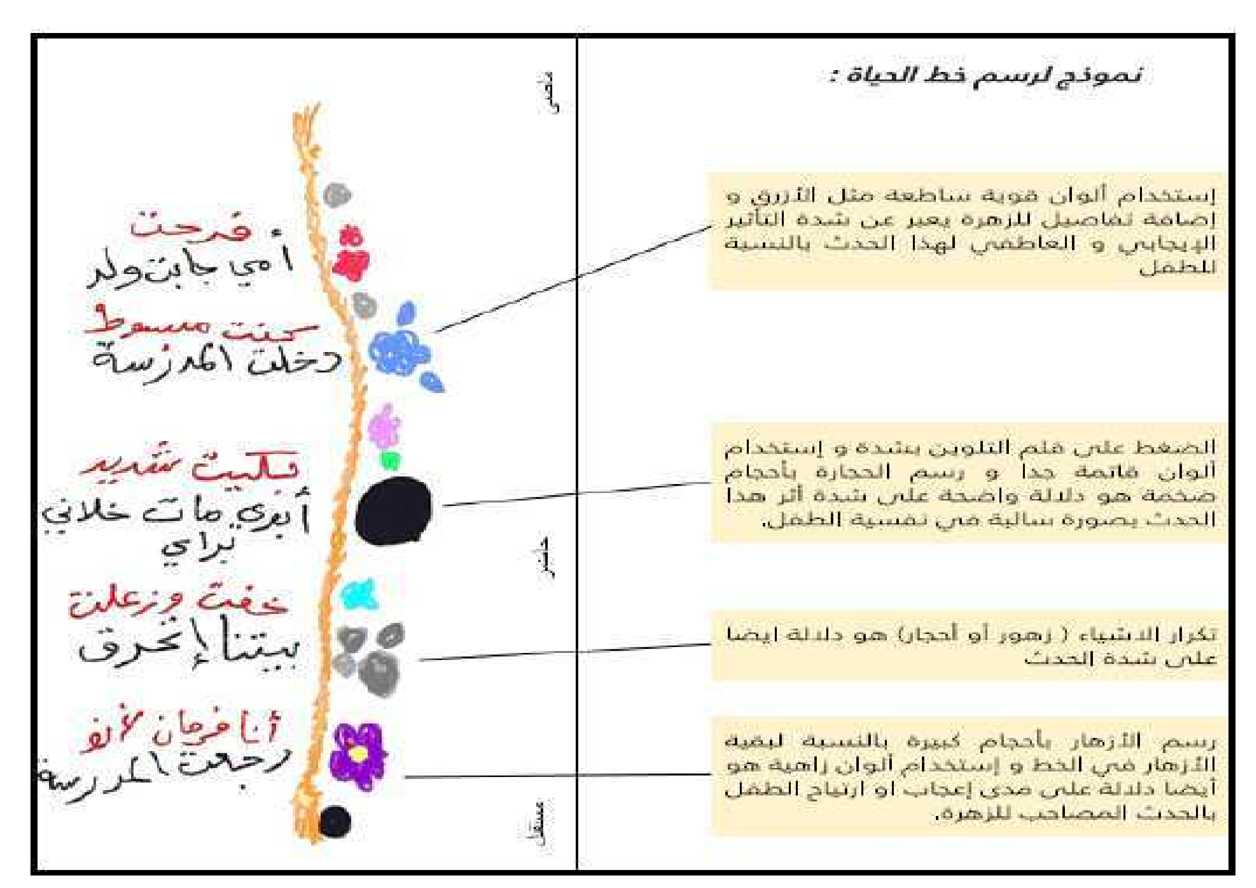
2- كتابة الخواطروالقصص والشعر

كتابة الخواطر أو اليوميات أو المقالات تساعد الطلبة على اكتشاف مشاعرهم والتعبير عنها. يمكن تنظيم هذا النشاط كنشاط يومي كأن يخصص له مثلا بضع دقائق في الصباح لكتابة مقالاتهم وتفريغ مشاعرهم بين السطور. وللطلبة حرية الكتابة لوحدهم أو الاستعانة بتوجيه المعلم. فإذا استشارك أحد الطلبة بشأن مقالته فلا تحكم على أفكاره أو تركز على تصحيح الأخطاء اللغوية، بل احرص على تشجيعه واقترح عليه موضوعات أخرى ليكتب عنها.

كذلك كتابة الشعر والقصص القصيرة تساعد الأطفال على التعبير عن أفكارهم وتجاربهم وما يجول في نفوسهم. يمكن إتاحة الفرصة للطلبة للقيام بذلك كنشاط في حصة اللغة العربية.

الرسم: والرسم يتيح للأطفال فرصة التعبير عن عواطفهم ومشاعرهم فما لا يستطيعون قوله يستطيعون رسمه. اسمح لطلبتك بالعمل كأفراد أو ضمن مجموعات لرسم أو إنتاج الصور التي يختارونها. لا تطلب منهم أن يرسموا صوراً عن أحداث سابقة محزنة لهم، ولا تطلب شرح تفاصيل الرسومات المحزنة.أطلب منهم أن يرسموا ما يجول في خاطرهم لترى الصورة تتحدث عن مشاعرهم الفياضة، والمعلم الملهم يالذي يستطيع أن يفهم الصورة ويفك رموزها ليعمل بعدها مع الطالب في حل مشاكله وزرع القيم الصحيحة في نفسه.

(11) ديوان الإمام الشافعي ص 40.



وفيما يلي صورة توضح بعض الإيحاءات المهمة[12]

3- التعلم التشاركي: نمط من التعلم قائم على التفاعل الاجتماعي بين المتعلمين، حيث يعملون في مجموعات صغيرة من أجل إنجاز مهمة في وقت محدد، من خلال أنشطة جماعية.

ومع تطور وسائل التكنولوجيا والعلم الحديث أصبح التعلم التشاركي عبر الويب أكثر استخداماً وتفاعلا بين الطلبة، مثل التعلم الالكتروني التشاركي، حيث يحدد عنوان للطلبة ليتم بحثه عبر النت ويدلي كل طالب بدلوه في الدرس من خلال فكرة، معلومة، صورة، فيديو، مقطع صوتي وغيرها، وهكذا يتعلم الطلاب بكل مرونه وسهوله ودون تقييد بالوقت ويشعر المتعلم بذاته ومدى تأثيره وتستقر المعلومات في ذهنه. ويكون دور المعلم الإشراف والمتابعة والتصحيح وغلق المشاركات بخلاصة جميلة مختصرة.

---

(12) الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال واليافيعين في حالة الطوارئ (اليونسيف) ص33.

4–تقمص الأدوار وتمثيليات الدمى: تقمص دور شخص آخر يتيح للأطفال المجال للتعبير عن الأفكار والمشاعر التي يصعب التعبير عنها بشخصياتهم الحقيقية. إسمح للأطفال بتأليف تمثيلياتهم الخاصة، ثم تمثيلها على المسرح أو في الصف أمام الطلاب.

5–التحفيز الفكري والبدني وإتاحة الفرص: التحفيز هو القوة المحركة لتحقيق الإنجاز والأهداف.وحتى يثمر التحفيز لا بد من:(مساعدة الطفل على إنجاز أهداف صغيرة تولد الشعور بالنجاح والسيطرة على ظروف الحياة والإنجاز. دفع الطفل إلى تغيير مواقفه والانتقال من مرحلة الشعور بعدم القدرة على الإنجاز إلى الشعور بضرورة المحاولة وإمكانية النجاح.) (13) ولتحقيق ما سبق هناك مجموعة من الوسائل التي يستطيع المعلم استخدامها وأهمها (14)

- إعطاء الطفل سبباً لتعلمه (لماذا نتعلم)؟
- تجزئة المادة التعليميةً إلى أهداف قصيرة المدى قابلة للإنجاز بسرعة من أجل توليد الإحساس بالنجاح.
- استخدام العبارات التشجيعية بعد الإنجاز والتشجيع أثناء العمل.
- الانطلاق في عملية التعليم من الأسهل إلى الأصعب كي يشعر الطفل بفرحة التعلم
- استعمال أمثلة مألوفة عند الطفل لها معنى خاص بالنسبة له ويستطيع ربطها بالمعلومات التي يحصل عليها.
- استعمال الألعاب لجذب انتباه الطفل.

(13) دعم الأطفال في ظروف النزاعات والطوارئ ص 102.

(14) الدعم النفسي الاجتماعي لأطفال لبنان الذين عانوا الحرب هيام لطفي الزين، ورشة الموارد العربية،

- التخفيف من التأثيرات الجانبية التي تُضعف من تركيز الطفل أثناء عملية التعلم
- التأكد من أن الطفل مرتاح جسديا ونفسياً في الصف.
- جعل الطفل يشعر باهتمام المعلم به.

6-الأمن الصفي: الأطفال الذين يعيشون في الظروف الصعبة هم بحاجة ماسة للشعور بالامان والطمأنينة وبما أن المدرسة تشكل نقطة انطلاق لإعادة التكيف عند الأطفال من المهم أن يكون المعلم أيضا مهيأ لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم وتحقيق الأمن الصفي الكامل بسن قوانين صفية لضبط الصف بالاشتراك مع الطلاب ووضعها في مكان بارز ليعمل بها كل الطلاب وتكوم ملزمة لهم. وقد ذكرت في المبحث الأول بعض الاستراتيجيات المهمة في الضبط الصفي وتحقيق الأمن داخل الغرفة الصفية والمدرسة.

7-التعليم باللعب والتسلية والأنشطة الترفيهية: التعليم باللعب وسلية من وسائل التعلم المحببة للطلاب واللعب هو "صنعة" الأطفال،إذ يتيح للأطفال المجال لفهم ما يدور حولهم من أحداث والتعبير عن ذلك بطرقهم البسيطة، ويساعدهم على التعامل مع الخوف والقلق، ويوفر لهم نوعاً من السيطرة على ما يحدث.و(يعتبر اللعب مطلباً حيوياً للحياة السوية لأبنائنا وبناتنا في مراحل الطفولة المتعاقبة)[15] ورغم أن اللعب يساعد الأطفال على السيطرة على مشاعرهم وأفكارهم المرتبطة بتجاربهم، إلا أنه يصبح عديم الفائدة إذا تم تكرار اللعبة ذاتها على نفس المنوال.

واللعب والتسلية والأنشطة الترويحية والفنية تساعد على تحسين التعلم وعلى التعافي من تأثير الأزمة.

يقول أحدهم: الطفل الذي لا يلعب هو كهل لا يفكر.

---

(15) علاج الأطفال باللعب ص 11 تأليف كلارك موستاكس ترجمة د.عبد الرحمن سيد سليمان.

(واللعب الفردي و الجماعي يطور المعرفة عند الطفل من خلال المشاركة في حياة الجماعة و كذلك عندما يلعب لوحده، كما يؤدي إلى شخصية منتجة قادرة على الإبداع و الخلق التفوّق.)[16] وفي ظل طفرة العلم والتكنولوجيا لم تعد الألعاب التربوية مقتصرة على الألعاب البسيطة السهلة كالدمى وألعاب الحركة والنشاط وشد الحبل وألعاب التمثيل بل دخلت الألعاب في التعقيد وخصوصاً مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي واعتماد بعض الالعاب على النت فيمكن عن طريق التاب أو الكمبيوتر القيام بكثير من الألعاب الفردية والجماعية المركزة والهادفة. فعندما نستطيع تأمين كمبيوتر أو تاب لكل مجموعة يمكن للمعلم أن يطرح مجموعة من الأسئلة على الطلبة أثناء الدرس أو في الغلق للتأكد من فهمهم على شكل مسابقات والأسرع هو الذي يجيب وتظهر النتائج أمام الطلاب فتحدث المتعة والفائدة والمنافسة، وهذه إحدى الطرق وإلا فهناك طرق كثيرة واستراتيجيات حديثة في التدريس تعتمد على اللعب يمكن استخدامها، كوسيلة تعلم نافعة ندندن حولها في سبيل تعلم ماتع للطلاب، وجاذب لانتباههم، يحقق متعة وفائدة وخصوصاً مع وجود المربي الموجه (على الكبار أن يتدخلوا لتغيير نمط اللعبة كأن يقوموا مثلا بوضع نهاية مختلفة أو أكثر إيجابية لها للحدث. فمثلاً عندما يلعب الأطفال مشهد العنف والعذاب نفسه مرة بعد مرة، فإنهم يظهرون بذلك أنهم لم يتجاوزوا تلك التجربة بعد. وقد يشعرون بالراحة إن هم استطاعوا التحدث عما مر بهم.) [17] والمربي الناجح هو الذي يوجه من بعيد تلكم الألعاب ويوجهها التوجيه الصحيح ويجعل خاتمتها سعيدة إيجابية للمتعلم.

8-إدراج التربية على حل النزاعات في المناهج الدراسية: بهدف تدريب الطلاب على مهارة إدارة وحل النزاعات ويجري ذلك عن طريق مشاركتهم الفعالة في التعبير عن مواقفهم واهتماماتهم. فإذا حصل

(16) دليل جلسات الدعم النفسي مناطق اللعب الآمن ص 6.

(17) التواصل مع الطفل، لنعومي ريتشان ص 25.

موقف صفي يتضمن النزاع والخصام بين الطلاب يقوم المعلم القدوة بخلق بيئة آمنة للطلاب من أجل حل النزاع ثم إتاحة الفرصة للطلاب من أجل حل الخلاف بالطرق السلمية الودية والحوار البناء (ومن خلال «التوجيه الجمعي»، يستطيع المعلم أن يستخدم العصف الذهني مع الأطفال لتعريفهم بالمعاني المرتبطة بالحلول السلمية للنزاعات، مثل التسوية والتفاوض والتوسط وتقبل آراء الغير والتسامح...الخ.) (18)



صورة توضح التعلم بالمشاركة(19)

9- مقترحات إسلامية في مجال التعليم ترفع كفاءة السوريين على امتلاك زمامم المبادرة للإسهام في عمليات البناء في الدول المستضيفة لهم: خلال السنوات السابقة حقق الطلاب السوريين أعلى الدرجات في بلدان اللجوء بل وأثبتوا للعالم كفاءة الشعب السوري ومقدرة طلابه على تحقيق التميز والإبداع فكانت هناك صور ونماذج رائعة لبعض الطلاب الذين تغلبوا على صعوبات التعلم واللغة والفقر

(18) الدعم النفسي الاجتماعي لأطفال لبنان الذين عانوا الحرب، هيام لطفي الزين، ورشة الموارد العربية.
(19) الدعم النفسي الاجتماعي لأطفال لبنان الذين عانوا الحرب، لزينة حبيش.

والحاجة وحصلوا على المراكز الأولى، ويعود ذلك لأسباب مهمة منها:

1- الإرادة القوية التي يمتلكها السوريون في سبيل إثبات الذات وتحقيق الإنجاز.

2- رده الفعل للواقع المؤلم الذي يعيشه الطلاب والذي دفعهم بقوة لتحصيل المراكز الأولى.

3- الجد والمثابرة والاجتهاد: فضمن الظروف الصعبة والمتاحة لم يألوا الطالب السوري جهدا فبذل قصارى جهده لتحقيق التميز والإبداع.

واليوم يستطيع الطالب السوري أن يحقق مزيداً من التقدم والإنجاز فالتعليم متاح له ويستطيع أن يقدم الكثير، وخصوصاً في مجال الاختراعات والإبداعات والمساهمات الإنسانية في بلدان اللجوء فيساهم في نهضة بلدان اللجوء وهو من إحدى الواجبات على اللاجئ السوري في بلدان اللجوء.(وواجب الإخوة الإسلامية يستدعي إقامة المدارس والجامعات في دول اللجوء للإفادة من الطاقات الهائلة التي يتمتع بها اللاجئون. وقد سعت بعض الدول مشكورة كتركيا لضم الناجحين من الطلاب إلى جامعاتها وسهلت لهم سبيل الدخول ومنحتهم فرصة التسجيل والدراسة المجانية.)[20]

10-تطبيق بعض تمارين الدعم النفسي المؤصلة إسلاميا لمساعدة أطفال اللاجئين السوريين في تحقيق تعليم فعال.

برنامج الدعم النفسي الإسلامي يشمل التفريغ النفسي ثم إحداث التوازن النفسي ثم تغيير المسار النفسي ثم السمو بالروح المعنوية للطلاب.

- **التفريغ النفسي**: وذلك بأن تفرغ نفوس المخاطبين مما يثقلها فيما يتعلق بالموقف، وذلك بموافقة المتعلمين في أهم ما يثير نفوسهم، فالمعلم إذا اعتمد على تخطئة طلابه أو تسفيه تصرفاتهم، لما وجد طريقا واحدا إلى قلوبهم، وإنما الحكمة أن يكسب عواطفهم، وثقتهم ثم يقودهم إلى الفكرة والاتجاه الذي يريد، وذلك بإكسابهم الهدوء والطمأنينة النفسية، لأن شعور الطالب بالأمن يكسبه الطمأنينة والأمان، ويدفعه إلى النظر بعين القبول والرضا ثم التعلم.
- **إحداث التوازن النفسي لدى الطالب**: (بمحاولة جعل نفسيته هادئة مطمئنة، والابتعاد به عما يمكن أن يثير قلقه أو خوفه، هو من عوامل الجذب والاستمالة، التي تدعوه إلى تكييف أفكاره ومنهجه مع ما يعرض عليه)[21]

---

(20)الأحكام الفقهية المتعلقة باللجوء، أيمن خميس ص 70.

(21)علم نفس الدعوة: د. محمد زين هادي ص 275 بتصرف.

فإحداث التوازن النفسي لدى المتعلم ببث السكينة والطمأنية في نفوس المتعلمين منهج رباني مستقى من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم فمثلاً في غزواته عندما كان يبعث الأمل والطمائنية في نفوس المقاتلين ويبشرهم بنصر الله جل جلاله فيأتي المدد الإلهي (هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ)[الفتح، 4] (النظروالتأمل بعين الإنصاف لما يلقى عليه بعيداً عن الخوف والقلق، فتكون نفسه كالأرض المهيأة لما يلقى فيها من خير.)[22]

- **تغيير المسار النفسي**: وذلك بتحويل المزاج الحالي للطالب ، إذا كان هذا المزاج يسير في اتجاه لا يخدم مسار الدرس وعملية التعلم، وينحرف بها عن الخط الذي رسمه المعلم، خاصة إذا كان هذا المزاج سيثير مشاكل معينة بين عدد من الطلاب، وخاف المعلم أن يحدث ذلك أثرا سيئا في نفسياتهم، فعليه حينها أن يعمل على تغيير هذا المسار الذي عليه الطالب إلى مسار آخر.
- **السمو بالروح المعنوية لدى الطلاب**، ورفعهم من هوة الماضي وصدماته ومشاكله، كي لا يقيدهم بأغلاله، بل يطلق نفوسهم من عقال الصدمة، وهذا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مع أهل مكة،حين قال لهم: (ما تظنون أني فاعل بكم ؟ قالوا : خيراً أخ كريم وابن أخ كريم قال : اذهبوا فأنتم الطلقاء) [23] ،وهو ينهى عن التعيير بالماضي السيء لمن حارب الإسلام وضاده، فيقول للمسلمين: (لا تسبوا عكرمة..) [24] لأنه قدم تائبا راغبا في الإسلام. وفي هذه الآثار النبوية وغيرها بيان المنهج السليم القويم القائم على تجاوز عثرات الماضي وأزماته، والرقي بالروح والسموبها إلى المعالي لتعلو.

11- مشاريع خدمة المجتمع :

على المعلم تنظيم أو تشجيع الأطفال على المشاركة في مشاريع تتيح لهم الفرصة لتوظيف مهاراتهم ومواهبهم المختلفة لمساعدة أسرهم أو مدرستهم أو مجتمعهم على التعافي من آثار الأزمة. إن القيام بعمل مفيد والتمكن من مساعدة الآخرين يوفر للأطفال الإحساس بالمسؤولية ويبعد عن أذهانهم الاعتقاد أنه لا فائدة ترجى منهم.

كثير من الأطفال يبدأون بالتعافي من خلال التحدث عن همومهم وما جرى لهم، لكن

---

(22) http://www.alukah.net/sharia/0/95121/#ixzz4nLqL1wiw

(23) سيرة ابن هشام ج 4 ص 54-55

(24) منهاج السنة النبوية 2/ 280.

بعضهم- بخاصة الأصغر سنا- يحتاجون للتعامل معهم بطرق أخرى للتغلب على معاناتهم مثل اللعب والرسم وغيره من الأنشطة التعبيرية.

هناك الكثير من البرامج والأنشطة المجتمعية التي تفيد الأطفال وتنفس عنهم وكذلك تساهم ببناء وخدمة المجتمع مثل حملات التوعيه من الدخان والتسول والدعوة للعفة والطهارة بلبس الحجاب وحملات تنظيف الشواطئ والطرقات العامة وتنظيم المحاضرات والورش مثل ورشة الميكانيك والصيانة والكهرباء والكمبيوتر والفوتوشوب وغيرها من الورش والمهارات التي يمكن للطفل أن يجد فيها ذاته ويشعر بالسعادة الغامرة في خدمة المجتمع (والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه) [25].

12- تعزيز السلوك الايجابي والحد من السلبي:

هنا يأتي دور المعلم الفعال بتعزيز السلوك الايجابي ودعمه ومتابعته ومكافأة فاعله بخلاف السلوك السلبي الذي ينبغي ألا يتجاهله ويضع حدا لفاعله لكن التركيز يأتي منصباً على السلوك لا الفاعل. تذكر أن النظام الجيد يتطلب تشجيع وتعزيز السلوك الجيد. قدمّ لطلبتك تغذية راجعة إيجابية وكافئهم على السلوك الجيد. من المهم أن تكون قدوة جيدة لهم في اتباعك السلوكيات المسؤولة، فإذا كنت تصرخ وتستخدم ألفاظا ليست لائقة فلا تتوقع من طلبتك المحافظة على الأدب والهدوء. من الضروري أحيانا اتخاذ إجراء تأديبي بحق تطالب صدر منه سلوك سيء. تأكد من أن ذلك الطالب يفهم بأنك لست راضيا عن سلوكه دون الإشارة لشخصه. إن إطلاق صفة غبي على الطالب يجعله يعتقد بأنه غبي فعلا ويدفعه للتصرف بغباء، دع الطالب يفهم أن سلوكه كان خاطئا وأنك تنتظر منه أن يتصرف عكس ذلك في المرة القادمة.

13- التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد:

من وسائل الدعم النفسي بل من أهمهما في ظل الظروف الصعبة والقصف والحرب وعدم مقدرة الطلاب المجيء إلى المدرسة يمكن أن تكون هناك وسيلة ماتعة للتعليم وهي التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد.صحيح إن مصطلح التعليم الإلكتروني يحمل معنى مختلفاً عن التعليم عن بعد إلا أن هنالك قواسم مشتركة بينهما، وسبب الخلط بينهما حداثة التجربة في العالم العربي.والمهم لدينا في هذا البحث الاستفادة القصوى من التعليم الالكتروني كونه أهم وأحدث نماذج التعليم عن بعد.

(25) صحيح مسلم (رقم /2592).

والتعليم الالكتروني هو تقديم البرامج التدريبية و التعليمية عبر وسائط الكترونية متنوعة تشمل الأقراص وشبكة الانترنت بأسلوب متزامن أو غير متزامن وباعتماد مبدأ التعلم الذاتي. (عملية التعلم في التعليم الالكتروني أو تلقي المعلومة العلمية عن طريق استخدام تقنيات الوسائط المتعددة بمعزل عن ظرفي الزمان والمكان. حيث يتم التواصل بين المتعلمين و الهيئة التدريسية عبر وسائل عديدة قد تكون الانترنت،الانترانت،الاكسترانت أو التلفاز التفاعلي.) [(26)] بينما في التعليم عن بعد لا توجب استخدام تقنيات الاتصالات الحديثة حيث يمكن للطالب أو المتدرب الحصول على المادة العلمية أو التدريبية على شكل كتب أو مواد مطبوعة دون اللجوء الى اجهزة الحاسوب أو الوسائط المتعددة وان كان بعيدا عن الفصول الدراسية أو قاعات المحاضرات. حيث يمكن الاستفادة من هذا التعليم مع ضعف الإمكانات المادية وقلة الموارد. (التعلم الإلكتروني يتم في ثلاث بيئات مختلفة وهي:

1. التعلم الشبكي المباشر: تلغي هذه البيئة مفهوم المدرسة كاملاً وتقدم المادة التعليمية بشكل مباشر بواسطة الشبكة.
2. التعلم الشبكي المتمازج : والذي يعتبر أكثر البيئات التعليمية الإلكترونية كفاءة إذ يمتزج فيه التعلم الإلكتروني مع التعليم التقليدي بشكل متكامل ويطوره بحيث يتفاعل فيه المعلم والطالب بطريقة ممتعة لكون الطالب ليس مستمعاً فحسب بل هو جزء رئيسي في المحاضرة.
3. التعلم الشبكي المساند: وفيه يتم استخدام الشبكة من قبل المتعلمين للحصول على مصادر المعلومات المختلفة) [(27)].ففي ظروف الحرب وغيرها من الظروف الاستثنائية، وأثناء وبعد الصدمات والأزمات النفسية، قد يصعب حضور المتعلمين المدرسة، ويشكل عدم حضورهم أحيانا عقبة في طريق التعلم وإكمال المنهج، فتزداد غمتهم وهمهم، ويعيش المتعلم في حالة فراغ تزيد من أزمته؛ فيأتي التعليم عن بعد والتعليم الالكتروني ليحل الأزمة حيث يمكن للمعلم أن يبث درسه من بيته أو من مدرسته للطلاب عبر وسائل التواصل الحديث باستخدام الانترنت عن طريق الفيس بوك أو اليوتيوب أو السكاي بي وغيرها، فيحدد لهم وقتاً للدرس يكون الطلاب على استعداد للدرس كما يمكن تسجيل الدروس وإرسال الروابط للطلاب لمشاهدتها وحل الأنشطة المتعلقة بها ثم إعادة إرسال الحل للمعلم ليتم تقييم الطلاب والتأكد من فهمهم واستيعابهم الدروس. وأختم بما قاله د. طوني بيتس:(بأن التعليم الالكتروني

---

(26) مقالة عن الفرق بين التعليم عن بعد والتعليم الالكتروني نقلا عن موقع أبصر

http://abser.org/news.aspx?id=37

(27)المرجع السابق.

والتعليم عن بعد هما الطريقتان الأمثل للتعلم مدى الحياة)[28].

14- دور الأنشطة اللاصفية والمعسكرات والمخيمات.

من خلال إشرافي على مركز صحبة التربوي، وجدت الأثر الإيجابي والتفاعل الكبير للطلاب مع البرنامج، فالبرنامج عبارة عن بعض الأنشطة اللاصفية والتي تقام يومي الجمعة والسبت خلال عطلة الطلاب، حيث تقام في المدرسة أو في مخيم أو معسكر لمدة يوم أو يومين وفق برنامج محدد وأنشطة هادفة خارج المدرسة (في البر، أو مسبح أو مزرعة)، هذه الأنشطة تُحيي الطلاب وتبعثهم من جديد بكل معنى الكلمة، وتخرجهم من واقعهم المشحون بالمخاطر والهموم. جميع الطلاب في البرنامج مستعدون لاستقبال كل ما يقدم لهم من العلم النافع والورش التربوية والآداب الإسلامية والرسائل الإيجابية التي تغير من نظرتهم للحياة، وتحييهم من جديد.

ثالثاً: نتائج البحث وتوصياته

خلص الباحث إلى جملة من النتائج والتوصيات ومن أهمها:

1- أهمية الدعم النفسي الاجتماعي في التغلب على مواقف الحياة الصعبة، وبث الأمل في الجيل الناشئ.
2- سيتعافى أغلب الطلاب إذا تم تلبية احتياجاتهم النفسية الاجتماعية من خلال تقديم الأنشطة النمائية العادية كالدراسة واللعب والترفية.
3- ملخص أهم استراتيجيات إدارة الغرفة الصفية وفرق كبير بين الإدارة الصفية والضبط الصفي.
4- تم التوصل من خلال البحث إلى كيفية مناقشة الأزمات مع الطلاب وكيفية التعامل مع السلوك الصعب.
5- صحة المعلمين النفسية مهمة وهي تنعكس على صحة الطلاب.
6- من سبل التعافي الترفيه واللعب وكتابة الخواطر والشعر والقصص والمقالات والرسم وتقمص الأدوار والتمثيليات وغيرها.
7- أهمية التحفيز الفكري والبدني وإتاحة الفرص.
8- إدراج التربية على حل النزاعات في المناهج المدرسية.
9- تم تقديم مقترح الدعم النفسي الإسلامي والذي يشمل التفريغ النفسي ثم إحداث التوازن النفسي ثم تغيير المسار النفسي ثم السمو بالروح.

---

(28) التكنولوجيا والتعلم الالكتروني والتعليم عن بعد: أ.و.(طوني)بيتس–وزارة التعليم العالي –السعودية.

نقلاً عن موقع http://abser.org/news.aspx?id=37

10- لمشاريع خدمة المجتمع أثر كبير في نفسية المتعلمين.

11- تفعيل التعليم عن بعد ومنه التعليم الإلكتروني.

رسائل ووصايا قيمة للمربين.

1- الطفل اللاجئ يحتاج لمزيد من العناية والرعاية من معلمه ومربيه فلتكن المعاملة أبويه والتعليم ربانياً، وعلى قدر المشقة تكن الأجور.

2- أحسن الاستماع للمتعلم وأشعره بالاهتمام واترك له المجال لكي يتكلم عما يجول في خاطره وعند طرح الاسئلة فلتكن مفتوحة وبلغة سهلة واضحة.

3- في سبيل التعافي النفسي الاجتماعي لدى الأطفال المعرضين للظروف الصادمة ركز على بناء المرونة الداخلية وتحفيز التفكير الإيجابي.

4- التعلّم باللعب مرهون بالمعلم وقدراته على استنباط الأساليب المبتكرة في التدريس،يعني لا للتقليد نعم للتجديد والإبداع.

5- (استثمار مواقف الضعف والضيق والشدائد والنوازل عند تربية الناحية العبادية، فالمراهق ذو عواطف غزيرة، ومشاعر هشة، وهو ضعيف التحمل، قليل التجربة، بحاجة إلى السند والقوة، وبحاجة للتعرف على القدرة الإلهية، واللجوء إلى الله في الكرب والشدائد)[29].

6- تعلَّم كيف تكون مرنًا ككرة المطاط تضغطك الحياة ولا تشوِّه مظهرك وتُفقِدك طبيعتك.

7- محاولة إسعاد المحيطين بكِ، ومساعدتهم في الحصول على صحة نفسيَّة جيدًة، سينعكس حتمًا على شعورك الداخلي وسيكون سعادة لك وصحة نفسية عالية.

8- العمل على تعزيز المناعة النفسية وخير تعزيز بالقران الكريم ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الإسراء: 82].

9- (احرص على تربية الجيل على الاعتداد بالنفس والجرأة والشجاعة والصدق وحب الخير للآخرين والانضباط عند الغضب، وهذه الخصال في الطفل يجب أن تكون على حسب منهج مرسوم ولا تترك للصدفة. فشعور الاعتداد بالنفس عند الطفل يعتمد مباشرة على الطريقة التي يعامل بها الطفل.)[30]

وفي الختام: اللهم هذا جهد المقِل في خدمة طلاب العلم واللاجئين الكرام وهو أقل الواجب فتقبله مني يا رب العالمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

---

(29) http://www.alukah.net/social/0/91307/#ixzz4nLmUZLfD

(30) المرجع السابق بتصرف.

رابعاً: مصادر البحث ومراجعه

1- القران الكريم
2- الأحكام الفقهية المتعلقة باللجوء، أيمن دياب خميس، بحث ماجستير، في طور النشر.
3- أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع لعبد الرحمن النحلاوي، دار الفكر ط الخامسة والعشرون 1428هـ-2007م
4- التعليم وقت الطوارئ وفي حالة الأزمات د. أمجد عزات جمعه غزة فلسطين.
5- التواصل مع الطفل، لنعومي ريتشان بيسان للنشر والتوزيع.
6- الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال واليافيعين في الطوارئ (اليونسيف) تأليف فريق جامعة الأحماد.
7- الدعم النفسي الاجتماعي للاطفال في ظل الحروب والنزاعات احمد شيخاني دار الاعلام للنشر والتوزيع الأردن ط1.
8- الدعم النفسي الاجتماعي لأطفال لبنان الذين عانوا الحرب هيام لطفي الزين، ورشة الموارد العربية، بيروت- نيقوشيا 2006.
9- الدعم النفسي الاجتماعي لأطفال لبنان الذين عانوا الحرب، زينة حبيش/ ثانوية الرحمة في كفر جوز – النبطية ، ورشة الموارد العربية، بيروت- نيقوشيا 2006.
10- العناية بالعاملين في المجال الإنساني بعد الصدمات والحوادث الخطرة وحدة الدراسة الذاتية.
11- تذكرة السامع والمتكلم في أدب العا لم والمتعلم لابن جماعة تحقيق: محمد بن مهدي العجمي، دار البشائر الإسلامية ط3.
12- دعم الأطفال في ظروف النزاعات والطوارئ (دليل المعلم /والأهل) ورشة الموارد العربية ريتا مفرّج مرهج، لبنان.
13- ديوان الشافعي المؤلف: محمد بن إدريس الشافعي المحقق: محمد إبراهيم سليم الناشر: مكتبة ابن سينا 2009م.
14- سيرة ابن هشام لعبد الملك بن هشام تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ط2 1375هـ - 1955 م.

15- صحيح مسلم بشرح النووي، المؤلف: النووي، مفهرس على العناوين الرئيسية، الناشر: بيت الأفكار الدولية.

16- صفات المعلم لمحمد الهزاع دار القاسم للنشر والتوزيع.

17- علاج الأطفال باللعب تأليف كلارك موستاكس ترجمة د.عبد الرحمن سيد سليمان القاهرة 1990 دار النهضة العربية.

18- علم نفس الدعوة: د. محمد زين هادي دار الكتب الحديثة ط1

19- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لتقي الدين أبو العباس ابن تيمية المحقق: محمد رشاد سالم الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميةالطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م.

المقالات والمواقع الالكترونية:

1- التكنولوجيا والتعلم الالكتروني والتعليم عن بعد: أ.(طوني)بيتس-وزارة التعليم العالي - السعودية. نقلاً عن موقع http://abser.org/news.aspx?id=37
http://www.alukah.net/social/0/91307/#ixzz4nLmUZLfD

2- مقالة عن الفرق بين التعليم عن بعد والتعليم الالكتروني نقلا عن موقع أبصر http://abser.org/news.aspx?id=37

3- http://www.alukah.net/sharia/0/95121/#ixzz4nLqL1wi w

4- Managing stress in the field – international federation of the red cross and red crescent

5- www.ifrc.org/global/publications/health/managing-stress-en.pdfsocieties

6- http://www.alukah.net/social/0/91307/#ixzz4nLmUZLf D

***وللفائدة والإطلاع والأهمية لمقدمي الرعاية انقل هذه الصورالمقتبسة من كتاب الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال واليافيعين في حالة الطوارئ.**[31] .

(31) الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال واليافيعين في حالة الطوارئ (اليونسيف) ص54-55.

جلسة تعزيز مهارات مُقدّمي الخدمات

أهداف برنامج الدّعم النّفسي والإجتماعي	الأنشطة	المؤشّرات (ماذا نلاحظ على الطّفل؟)	وسائل التحقيق (كيف نعرف التّغيير؟)	النّتائج
تدريب الأطفال على مُمارسة قُدراتهم الإبداعية	الرّسم، التّلوين، صناعة الفخار، جمع القطع لتركيب صُورة ذات معنى، صناعة لُعب الأطفال، لصق الصُّور بإستخدام حبوب القمح، الذُّرة وغيره، رسم كروت الدّعوة بالأزهار، والأوراق وغيره.	هل الأطفال قادرون على التّعبير عن شعورهم وإظهار العاطفة؟ هل الأطفال قادرون على الإستفادة من الموارد المُتاحة؟ وذلك بإستخدام المواد المحلّية أو المواد الموجودة في الطّبيعة.	الإطار الزّمني: البداية: هو نقطة البداية الأولية في تقديم الدّعم الإجتماعي في المساحات الصّديقة للطّفل مخاطبة حالة الأطفال والمراهقين قبل تنفيذ برامج الدّعم النّفسي والإجتماعي. الوسط: تقييم عمّا إذا كان سير البرنامج في نقطة المنتصف أو أنّه في طريقه لتحقيق التّقدّم؟ النهاية: إكتشف ما إذا كان برنامج الدّعم النّفسي والإجتماعي قد حقق أهدافه؟	إليك بعض أمثلة النّتائج: زيادة الثّقة بالنّفس، المرح، والشّعور بالأمن، زيادة وعي الأسرة حول التّعامل مع الضّغوطات وتفاعلهم في برنامج المساحات الصّديقة للطّفل.
مُمارسة الأطفال لطاقاتهم الخيالية				
تدريب الأطفال على الأنشطة البدنية من خلال رؤية جديدة				
مُمارسة الأطفال لموهبة التّواصل وخلق الحوار زائداً المواهب الثّقافية والإهتمامات التّقليدية	الرّقص، المسرح، الدّراما، العزف، الموسيقى، الغناء تمثيل الأدوار المسرحية، الغنائية وفنون الرّقص الرياضة، كُرة القدم، كُرة السّلة، الألعاب الجماعية التي يمارسها الأطفال في مُحيطهم التّقليدي، رواية القصص، الكُتب، القراءة الشّفهية، الحوار، النّقاشات الجماعية الرّقص التّقليدي الغناء التّقليدي وغيره.	هل الأطفال قادرون على فهم ما يحدث من حولهم؟ هل يشعر الأطفال بالرّاحة والإستمتاع بالرّوح الجماعية والمُشاركة الهادفة؟ هل الأطفال قادرون على بناء العلاقات ومهارات العمل الجماعي مع أندادهم، إحترام القواعد والتّعاون؟ هل الأطفال قادرون على وصف شعورهم بالكلمات من غير لغة الجسد؟ هل هنالك تقدير للثّقافة والتّقاليد المحلّية؟ هل الأطفال قادرون على مناقشة قضاياهم المهمّة؟		
التّأكد من مُمارسة الأطفال لمواهبهم الرياضية (حبّهم للعب والمرح)	حلّ الألغاز، تركيب الألعاب، ألعاب الطاولة	هل تطوّرت مهارات الأطفال في حلّ المشكلة؟ هل تمكن الأطفال من عكس مفهوم الثّقة بالنّفس ومهارات التّعاون؟		

جلسة تعزيز مهارات مُقدّمي الخدمات

أهداف برنامج الدّعم النّفسي والإجتماعي	الأنشطة	المؤشّرات (ماذا تلاحظ على الطّفل؟)	وسائل التحقيق (كيف تعرف التّغيير؟)	النّتائج
التّأكّد مِنْ مقدرة الأطفال على بناء مهارات التّعامل مع الحياة	التّعلُّم، الحساب، توعية الأطفال بخطورة الألغام الأرضية، الثّقافة، مهارات حلّ المشكلة، مهارات التّخاطب.	هل تمكّن الأطفال مِنْ إجادة أيّ مِنْ تلك المهارات؟ هل تمكّن الأطفال مِنْ إعادة تنمية الوظائف الذّهنية؟ هل اشترك مُقدّمي الرّعاية في تطوير أنظمة الدّعم الحالية؟		
التّأكّد مِنَ السّماح لهم بإستغلال وقت الفراغ	أندية الأطفال، الألعاب العامّة	هل تفاعل الإطفال مِنْ خلال المُشاركة؟ بناء المرونة والتّكيُّف الصحي مِنْ خلال الإسترخاء والمَرح.		
ربط الوعي العام ببرنامج المساحات الصّديقة للطّفل		هل هنالك تعاون بين برنامج المساحات الصّديقة للطّفل وبين رجال المُجتمع وذلك لتنظيم الأنشطة؟		
حاول أنْ تكتشف قِصّة حياة الطّفل بأسلوب مَرح	خطّ الحياة	هل تمكّن مِنْ تغيير حجم الأحداث؟ هل تطوّرت أساليب التّعامل ؟ هل تطوّرت مُرونته النّفسية؟		
جمع البيانات حول تقدُّم برنامج المساحات الصّديقة للطّفل	شجرة الحياة	هل نجح البرنامج في التّأثير على الاطفال بأيّ شكل مِنَ الأشكال؟ هل ازدادت عوامل الحماية؟ هل إنخفض معدل الخطر؟		

الضبط الإداري الاقتصادي في مخيمات اللاجئين السوريين وأثره في حقوق الإنسان

أ.د. أحمد خلف حسين الدخيل* م.د. فواز خلف ظاهر**

الملخص:

تناولت هذه الدراسة مخيم اللاجئين باعتباره مجتمع بشري لا يمكن أن يترك دون تنظيم قانوني وإداري يحافظ على النظام العام فيه، من أمن عام وصحة عامة وسكينة عامة وآداب عامة، وغيرها من العناصر المكونة للضبط التشريعي منه والإداري والقضائي، وقد ركزت الدراسة على الضبط الإداري وخاصة منه ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، المتصل بأموال اللاجئين في المخيم وتعاملاتهم الاقتصادية داخل المخيم وخارجه لوجدنا أن الجهات الإدارية المسؤولة عن المخيمات تتمتع بسلطات ضبط إداري اقتصادية واسعة يمكن أن تحول المخيم إلى جنة صغيرة المساحة يعيش أفرادها بفسحة من الانتعاش والحرية الاقتصادية، أو أن تجعله عبارة عن سجن كبير تمارس فيه ابشع أنواع التعاملات الاقتصادية التي تتسم بالغبن والحرمان، وتقييد الحقوق والحريات الاقتصادية، وقد بدت مخيمات اللاجئين السوريين وسطاً خصباً للاحتمالين المذكورين آنفاً، فالأمر يعتمد على إدارة المخيم وما تتمتع به من سلطات في تنظيم وإدارة الجانب الاقتصادي في المخيم، وحدود هذه السلطات والرقابة التي تخضع لها سواء كانت سياسية أو إدارية أو اقتصادية، وعلى المستويين الوطني والدولي بالشكل الذي يمكن أفراد المخيم من ممارسة حقوقهم الاقتصادية بحرية دون أن يؤثروا على حقوق الآخرين، أو يخلوا بالنظام العام في المخيمات.

---

*– أ. د. **احمد خلف حسين الدخيل**: دكتوراه قانون عام، أستاذ المالية العامة والقانون المالي في كلية الحقوق بجامعة تكريت بالعراق، عمل معاوناً للعميد ورئيساً لقسم القانون ومديراً للقسم القانوني بجامعة تكريت، له أكثر من 50 بحث علمي منشورة في مجلات علمية داخل العراق وخارجه.

– د. **فواز خلف ظاهر: دكتوراه قانون عام، مدرس القانون الإداري في كلية الحقوق بجامعة تكريت، بالعراق، عمل مقرراً لقسم القانون في كلية الحقوق بجامعة تكريت، شارك في العديد من المؤتمرات العلمية في العراق وخارجه.

Abstract

This study deals with the refugee camp as a human society that can not be left without a legal and administrative organization that preserves its public order from public security, public health, public cleanliness, public morals and other elements of its legislative, administrative and judicial control. Regarding the economic aspect related to the refugees' money in the camp and their economic dealings inside and outside the camp, the administrative authorities responsible for the camps enjoy wide administrative control over the camp, which can turn the camp into a small paradise whose members are free from recovery and freedom. Economic situation, or to make it a large prison in which the worst kinds of economic transactions characterized by injustice and deprivation, and the restriction of economic rights and freedoms, and the Syrian refugee camps appeared fertile ground for the above mentioned possibilities, it depends on the management of the camp and its powers in the organization and management of the side Economic, and national and international levels in such a way that the members of the camp can freely exercise their economic rights without affecting the rights of others or violating public order. M in the camps.

المقدمة

مخيم اللاجئين مجتمع بشري لا يمكن أن يترك دون تنظيم قانوني وإداري يحافظ على النظام العام فيه، من أمن عام وصحة عامة وسكينة عامة وآداب عامة، وغيرها من العناصر المكونة للضبط التشريعي منه والإداري والقضائي، وإذا ما تركنا جانباً كل من الضبطين التشريعي والقضائي، وركزنا اهتمامنا على الضبط الإداري وخاصة منه ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، المتصل بأموال اللاجئين في المخيم وتعاملاتهم الاقتصادية داخل المخيم وخارجه لوجدنا أن الجهات الإدارية المسؤولة عن المخيمات تتمتع بسلطات ضبط إداري اقتصادية واسعة يمكن أن تحول المخيم إلى جنة صغيرة المساحة يعيش أفرادها بفسحة من الانتعاش والحرية الاقتصادية، أو أن تجعله عبارة عن سجن كبير تمارس فيه ابشع أنواع التعاملات الاقتصادية التي تتسم بالغبن والحرمان، وتقييد الحقوق والحريات الاقتصادية.

وتبدو مخيمات اللاجئين السوريين وسطاً خصباً للاحتمالين المذكورين آنفاً، فالأمر يعتمد على إدارة المخيم وما تتمتع به من سلطات في تنظيم وإدارة الجانب الاقتصادي في المخيم، وحدود هذه السلطات والرقابة التي تخضع لها سواء كانت سياسية أو إدارية أو اقتصادية، وعلى المستويين الوطني والدولي بالشكل الذي يمكن أفراد المخيم من ممارسة حقوقهم الاقتصادية بحرية دون أن يؤثروا على حقوق الآخرين ، أو يخلوا بالنظام العام في المخيمات.

ولأجل الإحاطة بالموضوع من كافة الجوانب لابد من تناول الآتي:

أولاً: أهمية الدراسة: تبدو أهمية الدراسة من أهمية مخيمات اللاجئين بشكل عام كمأوى لمجموعة بشرية اضطرتها ظروف الحرب والصراعات إلى مغادرة مناطق سكناها واللجوء إلى هذه المناطق الآمنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترتبط هذه الأهمية أيضاً بضرورة أن لا تكون هذه المناطق الآمنة (المخيمات) عبارة عن مناطق احتجاز كبرى تمارس فيها ابشع صور الاستغلال الاقتصادي، وتقييد الحريات الاقتصادية، بل ينبغي أن تكون فرصة لمواصلة الحياة بظروف إنسانية تمكنهم من ممارسة حياتهم بشكل طبيعي في جميع المجالات، ومنها الجانب الاقتصادي، ولكن بشكل منظم يخضع لضوابط الإدارة المشروعة، وبالشكل الذي يخفف العبء عن الدول المضيفة لهم، وعدم دفعها إلى اتخاذ إجراءات قسرية تجاه اللاجئين، أو دفعهم للعمل خارج إرادتهم، مما يؤدي حتماً إلى المساس بحقوقهم وحرياتهم، فضلاً عن احتمال استغلال تلك الفئة من المجتمع في الجريمة المنظمة، من المنظمات الإرهابية، لأنها تمثل بيئة خصبة إذا لم

تتم معالجتها، وخاصة في الجانب الاقتصادي الذي يمثل البوابة الأسهل للدخول واستغلال اللاجئين للقيام بتلك الأعمال.

ثانياً: مشكلة البحث: تتمثل مشكلة الدراسة في الآتي:

1. انخفاض مستوى السيولة النقدية لدى أفراد المخيمات مما يقلص فرص فتح مشاريع اقتصادية صغيرة في حدود المخيم، وما يرافقه من انخفاض القوة الشرائية حيث سيكون الكساد هو النتيجة الطبيعية للبضائع والخدمات الموجودة في المخيم.
2. عدم وضوح المشروعية التي تخضع لها إدارة المخيمات في ممارستها لسلطات الضبط الإداري الاقتصادية، إذ تتأرجح بين كونها مشروعية عادية، وبين كونها مشروعية استثنائية، وما يترتب على ذلك من ضيق أو اتساع سلطات الضبط الإداري حسب الأحوال وما يجره من تقييد للحريات الاقتصادية للاجئين .
3. غياب عنصر المبادرة لدى إدارة المخيم في إنتاج مجتمع نشط اقتصادياً من خلال التحرك على منظمات المجتمع المدني، وشركات القطاع الخاص لاستغلال هذا التجمع الإنساني في توفير فرص عمل وإنشاء مشاريع صغيرة يمكن أن تولد أرباحاً كبيرة.

ثالثاً: فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن إدارة مخيم اللاجئين يمكن أن تلعب دوراً في تنشيط وتسهيل حركة العمل والمشاريع الصغيرة بالتزامها أولاً بقواعد المشروعية العادية في ممارستها لسلطات الضبط الإداري الاقتصادية، بالشكل الذي يحافظ على حقوق الأفراد القاطنين في المخيم، وثانياً بالتعاون مع المنظمات الإنسانية، والجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحقوق الأنسان على الصعيدين الوطني والدولي، بل وحتى القطاع الخاص في سبيل توفير بيئة اقتصادية حاضنة لكل الأنشطة الاقتصادية المشروعة بالطريقة التي تبعد اللاجئين عن كل ما من شأنه إيقاعهم فريسة البطالة والفقر، وربما تحويلهم إلى مجموعة من الإرهابيين.

رابعاً: منهج الدراسة: سنعمد في دراستنا هذه إلى اتباع المنهج التحليلي لمشكلة البحث، وتطبيقاتها في مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا والأردن والعراق وغيرها من الدول التي يتواجدون فيها، بالشكل الذي يسمح لنا بالوصول إلى انجع الحلول وافضل السبل لحل مشكلة الدراسة.

خامساً: هيكلية الدراسة: وفي سبيل ذلك سيتم تقسيم الدراسة على مبحثين، نخصص الأول للضبط الإداري الاقتصادي في مخيمات اللاجئين السوريين، من حيث التعريف والسلطات

الممنوحة لإدارة المخيم، ووسائلها في تنفيذ ذلك ، فضلاً عن المشروعية التي تخضع لها تلك الإدارة والرقابة عليها، فيما سنكرس الثاني للحديث عن أثر هذا الضبط الإداري الاقتصادي في حقوق وحريات اللاجئين في المخيمات وخاصة الاقتصادية منها، ثم نختم دراستنا بأهم الاستنتاجات والتوصيات ، والله الموفق.

المبحث الأول

الضبط الإداري الاقتصادي في مخيمات اللاجئين السوريين

يعد الضبط الإداري بصفة عامة، والاقتصادي منه بصفة خاصة، من اهم الامتيازات الممنوحة للإدارة، سواء في الظروف العادية، أو الاستثنائية، وتكون الإدارة فيه على تماس مباشر مع الأفراد، وهذا الأمر يسري على اللاجئين داخل المخيمات، التي لا بد أن تدار من قبل أجهزة الضبط الإداري، وبالتالي فإن تلك الأجهزة تقوم بإجراءات الضبط الإداري، ومنها الاقتصادية من اجل الحفاظ على النظام العام، داخل مخيمات اللاجئين السوريين، وربما تؤدي إلى المساس والتأثير على حقوق وحريات هذه الفئة القاطنة فيه.

والسؤال هنا، ما المقصود بالضبط الإداري الاقتصادي داخل مخيمات اللاجئين السوريين؟ وما هي الوسائل الممنوحة لإدارة المخيم؟ وما هي المشروعية التي يخضع لها الضبط الإداري الاقتصادي؟

وفي سبيل الإجابة عن تلك الأسئلة فإننا سنقسم هذا المبحث على ثلاثة مطالب، نخصص الأول للتعريف بالضبط الإداري الاقتصادي داخل مخيمات اللاجئين السوريين، والثاني للكلام عن سلطات الضبط الإداري داخل تلك المخيمات والوسائل الممنوحة لها، أما المطلب الثالث فسنكرسه للحديث عن المشروعية التي يخضع لها الضبط الإداري الاقتصادي داخل المخيمات والرقابة عليها، وكما يأتي:

المطلب الأول

التعريف بالضبط الإداري الاقتصادي في مخيمات اللاجئين السوريين

عند العودة إلى آثار الفقه القانوني عموماً والقانون الإداري خصوصاً التي تتناول موضوعات الضبط الإداري لم نجد تعريفاً للضبط الإداري الاقتصادي، إنما انصبت اغلب تلك

التعريفات على الضبط الإداري بصفة عامة، وحتى بالنسبة لتعريف الضبط الإداري، فإنه لا يوجد تعريف مانع جامع، وقد اختلف الفقه في ذلك فقدد عرفه البعض من الناحية العضوية، التي تتمثل (الأجهزة التي تتولى الحفاظ على النظام العام، إذ يعرف بأنه مجموعة السلطات الحكومية العامة التي تهدف إلى المحافظة على الأمن والصحة والسكينة العامة، وتحقيق الرفاهية، عن طريق تقييد بعض الحقوق والحريات العامة)[1]، في حين يعرفه البعض الآخر بالنظر إلى الجانب الموضوعي الذي يتجسد في النشاط الذي تقوم به أجهزة الضبط الإداري، فيعرف بأنه (مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات التي تتخذها الإدارة بوصفها سلطة عامة، تهدف إلى تمكين الأفراد من التمتع بحقوقهم وحرياتهم، بغية الحفاظ على النظام العام في الدولة)[2]، وهناك من الفقه من يعرفه تعريفاً توفيقياً يجمع بين الجانبين، فيعرف بأنه (ما تفرضه السلطة العامة من أوامر ونواهي ملزمة للأفراد لغرض تنظيم حرياتهم العامة أثناء ممارستهم لنشاط معين، بهدف حفظ النظام العام).[3]

ومن استعراض ما ورد آنفاً يتبين أن الضبط الإداري يهدف إلى الحفاظ على النظام العام بعناصره الثلاثة وهي الأمن العام والسكينة العامة والصحة العامة ، ويقسم الضبط الإداري إلى نوعين، هما الضبط الإداري العام ، والذي يدخل ضمن التعريفات التي ذكرناها آنفاً، والضبط الإداري الخاص الذي يهدف إلى حماية النظام العام ولكن في مجالات محددة مثل تنظيم المرور، أو الصيد وقد شهد الضبط الإداري تطوراً نتيجة التطورات التي شهدها العالم، وبدأت مواضيع أخرى تدخل ضمن أهداف الضبط الإداري ومنها مكافحة الإرهاب [4]، والسؤال هنا هل يعد الضبط الإداري الاقتصادي من أنواع الضبط الإداري الخاص ؟

للإجابة على ذلك يرى جانب من الفقه[5] أن الضبط الإداري الخاص، هو الذي يتسم بعنصر الخصوصية، من حيث الهيئة التي تباشر ذلك النوع من الضبط، ومن حيث موضوع النشاط المراد تنظيمه، وتطبيقه على مجموعات معينة من الأفراد، وأخيراً من حيث الهدف أو

---

[1] الرقابة على دستورية القوانين، احمد كمال أبو المجد ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، 1962، ص 286.

[2] النشاط الإداري (الضبط الإداري)، د. محمد أنس جعفر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص338.

[3] القانون الإداري دراسة مقارنة في تنظيم ونشاط الإدارة العامة، د. طعيمة الجرف ، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1972، ص 225.

[4] الوسيط في القانون الإداري، د. ماهر صالح علاوي ، ط2، دار ابن الأثير، الموصل، 2012، ص 160.

[5] الضبط الإداري ودوره في حماية البيئة – دراسة مقارنة، د. محمد محمود الروبي محمد ، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014، ص 36 .

الغرض الذي يسعى لتحقيقه والذي يختلف عن الأغراض التقليدية للضبط الإداري العام ، ويضيف جانب آخر من الفقه[6] أن التطور الذي حصل لدور الدولة أوجد عناصر أخرى للنظام العام الذي تهدف الإدارة لحمايته والمحافظة عليه، ألا وهو النظام الاقتصادي، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى سن التشريعات التي تمنح سلطات الضبط الإداري حماية النظام العام الاقتصادي ، وبعد التفحص والتمعن فيما سلف، يمكن القول بأن الضبط الإداري الاقتصادي في مخيمات اللاجئين السوريين هو أحد أنواع الضبط الإداري الخاص، الذي يمكن أن نعطي تعريفاً له ، فنقول بأنه (مجموعة القواعد والإجراءات الخاصة التي تتخذها سلطات الضبط الإداري في المخيم بهدف الحماية والحفاظ على النشاط الاقتصادي داخل المخيم).

المطلب الثاني

وسائل الضبط الإداري الاقتصادي في مخيمات اللاجئين السوريين

عند قيام أجهزة الضبط في مخيمات اللاجئين السوريين باتخاذ إجراءات الضبط الإداري الاقتصادي، لا بد لها من وسائل تمكنها من القيام بذلك، والسؤال هنا ما هي الوسائل التي يمكن تلجا إليها أجهزة الضبط الإداري داخل تلك المخيمات ؟

للإجابة على ذلك، نقول أن هيئات الضبط الإداري لكي تقوم بالضبط الإداري الاقتصادي داخل مخيمات اللاجئين السوريين، فإنها تستعين ببعض الوسائل، وهي ذاتها التي تستعمل في الضبط الإداري العام التقليدي، إلا أنها تتميز بنوع من الخصوصية بما يتلاءم وطبيعة الهدف الذي ترمي إلى تحقيقه، وهي كما يأتي:

أولاً: أنظمة الضبط الإداري: يعد هذا النوع من الأنظمة من أهم الوسائل التي تلجأ إليها أجهزة الضبط الإداري، وهي تتضمن قواعد موضوعية عامة مجردة، تقوم بها تلك الأجهزة داخل المخيمات، وتؤدي في بعض الأحيان التي تقييد النشاط الاقتصادي الفردي والجماعي للأفراد، وتهدف من وراءه إلى حماية الحقوق الاقتصادية والصناعية والتجارية، بصفة خاصة، ومن ثم المصلحة العامة [7]، وبذلك تمثل هذه الأنظمة قيوداً على نشاط الأفراد، ومن ثم المساس بحوقهم

---

[6] سلطة الإدارة في مجال الضبط الإداري، د. حسام مرسي ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص158.

[7] الملاءمة الأمنية ومشروعية قرارات الضبط الإداري، د. طارق الجيار ، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009، ص338 وما بعدها.

وحرياتهم، وهي تعد من اخطر وسائل الإدارة لممارسة نشاطها الضبطي [8]، أما فيما يتعلق بالأساليب التي يمكن أن تقوم بها تلك الأجهزة عن طريق تلك الأنظمة للقيام بالضبط الإداري الاقتصادي داخل مخيمات اللاجئين السوريين فتتمثل، بالحظر، وهو منع ممارسة نشاط اقتصادي معين بصور كلية أو جزئية، والأذن السابق، ويكون بوجوب الحصول على موافقة أجهزة الضبط الإداري قبل ممارسة ذلك النشاط [9]، إضافة إلى الإخطار السابق، ويتمثل بوجوب إشعار أجهزة الضبط الإداري بممارسة النشاط الاقتصادي، وذلك لكي تقوم تلك الأجهزة باتخاذ إجراءات الحماية الخاصة بذلك النشاط [10]، علاوة على إجراءات أخرى يمكن أن تقوم بها تلك الأجهزة بواسطة أنظمة الضبط الإداري، وهي تنظيم النشاط الاقتصادي ذاته، سواء أكان ذلك النشاط فردياً أم جماعياً يقوم به اللاجئين السوريين داخل تلك المخيمات.

ثانياً: القرارات الإدارية الفردية: وهي القرارات التي تتعلق بفرد واحد، أو مجموعة من الأفراد محددين بذواتهم، ومن الأمثلة عليها قرار تعيين شخص أو ترقية مجموعة كبيرة من الموظفين محددين بذواتهم [11]، والسؤال هنا ، هل يمكن لأجهزة الضبط الإداري الاقتصادي استعمال هذه الوسيلة داخل مخيمات اللاجئين من أجل تحقيق أهدافها؟

للإجابة على ذلك نقول أنه يمكن أن تلجأ أجهزة الضبط الإداري لتلك الوسيلة، وذلك عن طريق إصدار قرارات إدارية فردية لمنح إجازة ممارسة مهنة، أو من منح الرخصة لفتح محل تجاري، أو مزاولة نشاط معين [12]، ومن هنا يمكن القول بان لإدارة المخيم أن تلجأ للقرار الإداري الفردي في ممارسة نشاط الضبط الاقتصادي داخل مخيمات اللاجئين، ومن ثم تقييد حقوق وحريات اللاجئين.

ثالثاً: القوة المادية(التنفيذ الجبري): وهي وسائل مادية جبرية تلجأ إليها الإدارة لتنفيذ قرارتها المتعلقة بالضبط الإداري، في حالة عدم تنفيذها طواعية [13]، وتعد هذه الوسيلة من اخطر الوسائل الممنوحة للإدارة، لأنها تهدد الحقوق والحريات العامة، ويمكن أن تستغل من جانب الإدارة، وبالتالي الانحراف عن غاياتها، ومن ثم الإساءة في استعمال السلطة، لذلك يرى جانب

---

[8] القانون الإداري، د. سعاد الشرقاوي ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983، ص 74.

[9] أصول القانون الإداري . نظرية العمل والضبط الإداري، د. سامي جمال الدين ، بلا دار نشر، 1982، ص 162 وما بعدها.

[10] الضبط الإداري ودوره في حماية البيئة – دراسة مقارنة، د. محمد محمود الروبي محمد ، مصدر سابقن ص 92.

[11] القرارات الإدارية ، د. أنس جعفر ، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013، ص 81.

[12] الوسيط في القانون الإداري، د. ماهر صالح علاوي ، مصدر سابق، ص 167.

[13] القانون الإداري، د. محمد فؤاد عبد الباسط ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص 160.

من الفقه[14] أن الأصل هو لجوء الإدارة إلى القضاء للحصول على حقوقها وإجبار الأفراد على التنفيذ، عليه فإن القوة المادية تعد استثناء من الأصل، وبالتالي يجب عدم التوسع في استعمالها إلا في أضيق نطاق، وأن تكون وفق ضوابط محددة ، ويمكن القول هنا أنه يمكن لإدارة مخيم اللاجئين استعمال القوة المادية في سبيل تحقيق الضبط الإداري الاقتصادي داخل مخيمات اللاجئين السوريين، على أن لا يؤدي ذلك إلى المساس بحقوق وحريات اللاجئين بحجة تحقيق ذلك النوع من الضبط الإداري.

رابعاً: الجزاء الإداري: وهو احد التدابير التي تتخذها الإدارة بهدف الحفاظ على النظام العام، وقد يكون مالياً كالمصادرة، أو مقيداً للحرية كالاعتقال الإداري، أو مهنياً مثل سحب الترخيص أو الإغلاق المؤقت للمحل التجاري، أو المنشأة [15]، ومن الجدير بالذكر أن الإدارة عندما تمارس هذا النوع من الأساليب، فإنها تقوم به بوصفها جهة ضبط وليس سلطة قضائية، وعن طريقها تستطيع الإدارة أن تفرض قيوداً شديدة على الحريات الشخصية، أو مزاولة المهن المختلفة [16]، ومن هنا يمكن أن تقوم أجهزة الضبط الإداري لمخيمات اللاجئين السوريين، باستعمال هذا الإجراء بحجة المحافظة على النظام العام، ومن ثم الإضرار بهم اقتصادياً ، كونه يضر مادياً بالأشخاص المتخذ بحقهم هذا الجزاء.

المطلب الثالث

مشروعية الضبط الإداري الاقتصادي في مخيمات اللاجئين السوريين والرقابة عليها

أن الإجراءات التي تقوم بها أجهزة الضبط الإداري الاقتصادي داخل مخيمات اللاجئين السوريين عن طريق الوسائل التي ذكرناها آنفاً ليست مطلقة، بل لها حدود يجب أن تقف عندها، ولا بد أن تخضع للرقابة في سبيل حماية حقوق وحريات الأفراد القاطنين داخل تلك المخيمات، والسؤال هنا، ما هي المشروعية التي تخضع لها أجهزة الضبط الإداري ؟ وما هي حدودها؟ وما هي الرقابة التي يمكن أن تخضع لها؟

---

[14] الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية – دراسة مقارنة، د. محمد شريف إسماعيل عبد المجيد ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص 94.

[15] القانون الإداري ، د. سعاد الشرقاوي، مصدر سابق ، ص 79.

[16] سلطة الإدارة في مجال الضبط الإداري، د. حسام مرسي ، مصدر سابق، ص426.

يقصد بمبدأ المشروعية سيادة أحكام القانون، بأن يخضع الحكام والمحكومين لحكم القانون، وأن جميع التصرفات التي تتخذها الإدارة يجب تكون متوافقة مع القواعد القانونية النافذة في الدولة [17]، وعليه فإن سلطة الضبط الإداري الاقتصادي داخل مخيمات اللاجئين مقيدة بهذا المبدأ، وإلا فإنها تكون عرضة للطعن القضائي، ولكن ذلك يختلف بحسب الظروف وفيما إذا كانت عادية أم استثنائية.

إن أعمال الإدارة تكون محكومة بمبدأ المشروعية، وهذا المبدأ يجب أن يستند إلى مصادر، منها داخلية، وفي مقدمتها الدساتير الوطنية، والتشريعات العادية، علاوة على التشريعات الفرعية [18]، وعلى الصعيد الدولي، فتقع في مقدمة تلك المصادر ميثاق الأمم المتحدة، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان [19]، ويترتب على ذلك إن الإدارة في ظل الظروف العادية، لها أن تتصرف وفقاً لتلك المصادر، ويجب عليها الالتزام بالقواعد القانونية في التعامل مع اللاجئين داخل المخيمات، وإلا فإنها ستكون عرضة للمساءلة القانونية، ومن ثم التعويض عن الإضرار التي تلحق باللاجئين، عن طريق الرقابة القضائية سواء القضاء العادي، أم الإداري، والسؤال هنا ما هي أعمال الضبط الإداري الاقتصادي التي تخضع لرقابة القضاء في ظل الظروف العادية ؟

للإجابة عن ذلك نقول أن رقابة القضاء تمتد إلى عدة أوجه من الأنشطة التي تقوم بها سلطات الضبط الإداري داخل تلك المخيمات، فأول ما يخضع للرقابة هو هدف الضبط الإداري، فإذا كان الهدف هو ليس لحماية النظام العام بعناصره التقليدية فقط وإنما مضافاً إليه الجانب الاقتصادي، ومن ثم تقييد الحريات أو المساس بالحقوق الاقتصادية، عندها ستكون عرضة للإلغاء القضائي، ومن ثم إثارة المساءلة تجاهها [20]، كما تمتد رقابة القضاء إلى الأسباب الدافعة التي أدت إلى تدخل سلطات الضبط الإداري في منع الأفراد من مزاولة نشاط ما، فيجب أن تكون الأسباب جدية وصحيحة تبرر اتخاذه[21]، علاوة على ذلك فإن القضاء يراقب وسيلة الضبط الإداري ذاتها، فيجب أن تكون الوسيلة متلائمة مع الحالة التي جعلت الإدارة تتدخل،

---

[17] القضاء الإداري ، قضاء الإلغاء، د. سليمان محمد الطماوي ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986، ص 21 وما بعدها.

[18] القضاء الإداري في العراق، د. محمود خلف الجبوري ، ط2، دار المرتضى، بغداد، 2014، ص 35.

[19] من الاتفاقيات الدولية التي تعنى بحقوق اللاجئين، اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951، .

[20] النشاط الإداري (الضبط الإداري)، د. محمد أنس جعفر، مصدر سابق، ص 279.

[21] الضبط الإداري ودوره في حماية البيئة – دراسة مقارنة، د. محمد محمود الروبي محمد ، مصدر سابق، ص 118.

فعلى سبيل المثال يجب عدم لجوء أجهزة الضبط الإداري إلى استعمال القوة إلا إذا كانت هي الوسيلة الوحيدة لمعالجة تلك الحالة.

أما في الظروف الاستثنائية فإن المشروعية العادية تتعطل لتحل محلها ما يسمى بمشروعية الأزمات، التي تبرر توسع الإجراءات والتصرفات التي تقوم بها الإدارة لمواجهة الظرف الاستثنائي [22]، فإذا ما حدثت ظروف استثنائية، سواء في داخل مخيمات اللاجئين، أو في الدولة المضيفة عموماً، عندها يمكن للإدارة التدخل لمواجهة ذلك الظرف، والمثال على ذلك حصول كوارث طبيعية تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، أو حصول اضطرابات داخل المخيم ذاته تؤدي إلى حصول فوضى ومن ثم الإضرار بالمصالح الاقتصادية للاجئين السوريين، لذلك يرى جانب من الفقه[23] أن لجوء أجهزة الضبط الإداري إلى اتخاذ مثل تلك الإجراءات، هو وجود الحالة الواقعة القانونية أو المادية الطارئة التي تدفعها إلى التدخل السريع لمواجهة ذلك الظرف الاستثنائي، والحفاظ على الأمن وتسيير المرافق العامة في الدولة ، وقد نصت اتفاقية جنيف الخاصة بحقوق اللاجئين لسنة 1951 على إعفاء اللاجئين من التدابير الاستثنائية وذلك في المادة (8) التي نصت على أنه (حين يتعلق الأمر بالتدابير الاستثنائية التي يمكن أن تتخذ ...... أن تقوم في الحالات المناسبة بمنح إعفاءات لمثل هؤلاء اللاجئين)، وحتى في ظل هذه الظروف فإن أعمال الضبط الإداري تكون خاضعة لرقابة القضاء، ولكنها تختلف عن الرقابة في ظل الظروف العادية.

وعموماً فان الاصل في مشروعية الضبط الإداري الاقتصادية في مخيمات اللاجئين السوريين أنها مشروعية عادية ما لم يحصل ظرف استثنائي في المخيم ينقل المشروعية إلى مشروعية استثنائية تبيح لها استخدام وسائل استثنائية ، ومن تلك الظروف حصول آخرين حريق كبير في المخيم أو تمرد أو اقتتال بين أفراد أو مجموعات داخل المخيم.

المبحث الثاني

اثر الضبط الإداري الاقتصادي على حقوق وحريات اللاجئين السوريين

للضبط الإداري الاقتصادي داخل مخيمات اللاجئين السوريين بعض الآثار على حقوق وحريات الأفراد القاطنين في تلك المخيمات، وهي تختلف بحسب طبيعة الهدف أو الغاية التي

---

(22) الوسيط في القانون الإداري، د. ماهر صالح علاوي ، مصدر سابق ، ص 171.

(23) النشاط الإداري (الضبط الإداري)، د. محمد أنس جعفر، المصدر السابق، ص 92.

تأمل جهات الضبط الإداري تحقيقها، فيما لو تم عدم تخصيص تلك، أو في حالة تخصيصها، وفي هذا المبحث سنتحدث عن تلك الآثار، وذلك في مطلبين، نخصص الأول للكلام عن أثر الضبط الإداري الاقتصادي على تلك الحقوق والحريات في حالة عدم تخصيص أهداف ذلك الضبط الإداري، فيما سنكرس الثاني للحديث عن آثارها في حالة تخصيص الأهداف، وكما يأتي:

المطلب الأول

آثار الضبط الإداري الاقتصادي على الحقوق والحريات في ظل عمومية الأهداف

من المعلوم أن الغاية أو الهدف الرئيسي من أنشطة الضبط الإداري بصفة عامة، هي حماية النظام العام، والتي يكون من نتائجها بطبيعة الحال هو تحقيق المصلحة العامة، ولكن قد يحصل أن تلجأ الإدارة إلى اتخاذ إجراءات تتعلق بالضبط الإداري الاقتصادي داخل مخيمات اللاجئين قد لا تؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة للدولة، بل تهدف إلى تحقيق غايات أخرى تؤدي إلى الإضرار أو المساس بحقوق وحريات اللاجئين، والسؤال هنا ما هي الحالات التي يمكن أن تضر تلك الحقوق والحريات، عن طريق الضبط الإداري الاقتصادي داخل تلك المخيمات؟

للإجابة على ذلك يمكن القول بأن هناك حالات يمكن أن تلجأ إليها الإدارة تؤدي إلى المساس بحقوق وحريات اللاجئين هي كما يأتي:

أولاً: استخدام سلطة الضبط الإداري لتحقيق منافع شخصية: وهنا تلجأ سلطات الضبط الإداري إلى تحقيق أهداف لا ترمي إلى المحافظة على النظام العام بعناصره التقليدية وغير التقليدية، أو تحقيق الصالح العام، وإنما الهدف منها هو نفع شخصي لها أو لغيرها، وقد استقرت أحكام القضاء الإداري على الإقرار بعدم مشروعية قرارات الضبط الإداري الصادرة لتحقيق منافع شخصية [24].

ثانياً: استعمال سلطة الضبط الإداري الاقتصادي بدافع الانتقام: إذ قد تنحرف سلطة الضبط الإداري داخل مخيمات اللاجئين السوريين عن الغاية المحددة لها، وهي تحقيق المصلحة العامة، بدافع الانتقام والحاق الأذى باللاجئين، وفي ذلك انحراف واضح بالوسائل القانونية

---

[24] حدود سلطة الضبط الإداري في الظروف العادية – دراسة مقارنة، حبيب إبراهيم حماده الدليمي ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون، جامعة بابل، 2007، ص 118.

الممنوحة لسلطة الضبط الإداري [25]، وعلى سبيل التمثيل يقوم احد أعضاء الضبط الإداري الاقتصادي بمنع احد اللاجئين من ممارسة الأنشطة الاقتصادية، لغرض الانتقام منه بسبب خلافات شخصية معه.

ثالثاً: استعمال سلطة الضبط الإداري الاقتصادي بدوافع سياسية: إذ قد تبتعد أجهزة الضبط الإداري عن جادة الصواب ولأسباب أو دوافع سياسية، ولذلك يكون لهذه الاعتبارات أثر كبير في فساد الإدارة في كثير من الدول وخاصة التي لم تنضج سياسياً ، ومن ثم الإضرار بحقوق وحريات الأفراد بجميع صورها وأشكالها [26]، عندئذ يصدر قرار ضبطي عن أجهزة الضبط الإداري لتحقيق هدف سياسي والذي يمثل انحرافاً عن الغاية الأساسية في حفظ النظام العام أو أعادته، فإذا صدر القرار الإداري الضبطي بقصد تحقيق هدف أو غرض سياسي فإنه يكون غير مشروعاً ومشوباً بإساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها[27]، ويمكن هنا لجهات الضبط الإداري الاقتصادي داخل مخيمات اللاجئين أن تقوم بإجراءات معينة وبدوافع سياسية بقصد الإضرار بالنشاطات الاقتصادية لبعض اللاجئين على حساب فئة أخرى، نتيجة انتماءاتهم السياسية أو ولاءاتهم الحزبية، أو بسبب عدم توافق توجهاتهم تلك، مع توجهات الأحزاب المهيمنة على السلطة، أو الساحة السياسية في الدولة المضيفة.

المطلب الثاني

آثار الضبط الإداري الاقتصادي على الحقوق والحريات عند تخصيص الأهداف

الأصل في أنشطة الضبط الإداري المختلفة هو الحفاظ على النظام العام، وتحقيق المصلحة العامة، لكن في بعض الحالات يتم تخصيص الأهداف التي ترمي تلك الأجهزة إلى تحقيقها، ويتم ذلك عن طريق القوانين، أو التشريعات الفرعية، وفي هذه الحالة تكون الآثار المترتبة على الضبط الإداري الاقتصادي اقل وطأةْ وتأثيراً على تلك الحقوق والحريات، لأن أهداف الإدارة محددة سلفاً، والقوانين عندما تعطي للإدارة اختصاصاً معيناً فإنها تحدده صراحة

---

[25] القضاء الإداري، د. ماجد راغب الحلو ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص 393.

[26] القضاء الإداري– دراسة مقارنة، د. عمر محمد الشويكي ، ج1، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص366.

[27] الموازنة بين الضبط الإداري والحريات العامة والرقابة القضائية عليها، زانا جلال سعيد ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، 2008، ص106.

أو ضمناً بالهدف الذي أنشأ من أجله [28]، إلا أن إجراءات الضبط الإداري يمكن أن يكون لها بعض الآثار على حقوق وحريات اللاجئين داخل المخيمات، والتي تتلخص في الآتي:

أولاً: استعمال سلطة الضبط الإداري الاقتصادي لتحقيق أغراض مالية للإدارة: في مثل هذه الحالة تقوم سلطات الضبط الإداري الاقتصادي داخل مخيمات اللاجئين بإجراءات بقصد المحافظة على النظام العام الاقتصادي، الذي يعد هدفها من جراء إصدار قرارها الإداري في مجال الضبط الإداري، لكنها تخرج عن هذا الهدف الخاص، ومن ثم الإضرار بالمصالح الاقتصادية والمالية للمستهدفين بذلك الإجراء، وعندئذ يكون قرارها مشوباً بعيب الانحراف بالسلطة ومن ثم عرضة للإلغاء القضائي [29]، والمثال على ذلك قيام تلك الأجهزة بمصادرة مواد صناعية أو تجارية تعود للاجئين بحجة عدم استيفاء الشروط الخاصة بمزاولة المهنة، بهدف تحقيق أغراض مالية للإدارة.

ثانياً:إنحراف سلطة الضبط الإداري الاقتصادي باستعمال الإجراء: يتوجب على سلطة الضبط الإداري الاقتصادي، التقيد بالوسائل القانونية المحددة عند القيام بواجباتها، فإذا لم تبين القوانين تلك الوسائل فلسلطة الضبط الإداري الاقتصادي اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق تلك الغاية، إلا أن سلطة الضبط قد تستخدم وسائل لا يجوز لها استخدامها، الأمر الذي يجعل تصرفها مشوباً بعيب الانحراف ومن ثم الإساءة باستعمال السلطة [30]، وقد تعمد سلطة الضبط الإداري الاقتصادي إلى اتباع إجراءات أكثر تعقيداً للحفاظ على النظام العام الاقتصادي داخل مخيمات اللاجئين السوريين، تحت ذريعة خصوصيتها، علاوة على خصوصية الهدف الذي تبتغي تحقيقه، وهو الحفاظ على النظام العام الاقتصادي داخل تلك المخيمات، الأمر الذي قد يدفع سلطة الضبط الإداري الاقتصادي إلى التخلص من ذلك بالانحراف عنه، وبالتالي المساس بحقوق وحريات اللاجئين داخل تلك المخيمات.

---

[28] نظرية الضبط الإداري في النظم المعاصرة والشريعة الإسلامية، د. هاشم عبد الرؤوف بسيوني ، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2007، ص 182.

[29] النظام القانوني لدعوى الإلغاء في العراق– دراسة مقارنة، ماجد نجم عيدان ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة النهرين ،2000، ص278.

[30] حدود سلطة الضبط الإداري في الظروف العادية – دراسة مقارنة، حبيب إبراهيم حماده الدليمي ، مصدر سابق، ص 129.

الخاتمة

بعد أن انتهينا من تفصيل هذه الدراسة اصبح لزاماً علينا أن نبين أهم الاستنتاجات التي توصلنا اليها، وبعض المقترحات التي نأمل أن تجد طريقاً للتطبيق في سبيل تعزيز حقوق وحريات الإنسان للاجئين السوريين داخل مخيمات اللاجئين ، وذلك في نقطتين وكما يأتي :.

أولاً: الاستنتاجات: خلصنا إلى مجموعة استنتاجات أهمها :.

1. خلت آثار الفقه القانوني عموماً والإداري منه خصوصاً من تعريف لمفهوم الضبط الإداري الاقتصادي، وأن اغلب التعريفات تناولت مفهوم الضبط الإداري بصورة عامة.
2. يمكننا تعريف الضبط الإداري الاقتصادي في مخيمات اللاجئين السوريين بأنه (مجموعة القواعد والإجراءات الخاصة التي تتخذها سلطات الضبط الإداري في المخيم بهدف الحماية والحفاظ على النشاط الاقتصادي داخل المخيم).
3. تطورت عناصر النظام العام فلم تعد تقتصر على العناصر التقليدية وهي الأمن العام والسكينة العامة والصحة العامة، بل اتسعت لتشمل جوانب أخرى ومنها النظام العام الاقتصادي.
4. تعددت الوسائل التي يمكن لأجهزة الضبط الإداري في الدول المضيفة للاجئين السوريين استعمالها في سبيل تحقيق الضبط الإداري الاقتصادي وهو ما قد يؤدي إلى المساس بحقوق وحريات اللاجئين السوريين داخل مخيمات اللاجئين ، إذا ما انحرفت تلك السلطات عن الأهداف العامة أو الخاصة المرسومة لها قانوناً.
5. إن المشروعية التي تخضع لها سلطات الضبط الإداري الاقتصادي داخل مخيمات اللاجئين السوريين، هي مشروعية خاصة، سواء في الظروف العادية أم الاستثنائية، وفي كل الاحوال ينبغي أن لا تتعارض مع اتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة بأوضاع اللاجئين.
6. للضبط الإداري الاقتصادي الأثر الواضح على حقوق وحريات الإنسان داخل مخيمات اللاجئين السوريين، سواء فيما يتصل بهدف الضبط الإداري الاقتصادي وهو الحفاظ على النظام، والمصلحة العامة، أو الحفاظ على النظام العام الاقتصادي، أو فيما يتعلق بتنفيذ الإجراءات المتبعة عند تخصيص أهداف الضبط الإداري وهي الحفاظ على النظام الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات:. بناء على ما جاء أعلاه نوصي بما يأتي :.

1. ضرورة وضع تشريعات خاصة تنظم عمل سلطات الضبط الاقتصادي الخاصة باللاجئين، بما يتلائم مع اتفاقية جنيف لسنة 1951 الخاصة بأوضاع اللاجئين ويحافظ على حقوقهم وحرياتهم.
2. تحديد الأساليب التي يمكن لأجهزة الضبط الإداري الاقتصادي داخل مخيمات اللاجئين بالشكل الذي يؤدي إلى حماية حقوق وحريات الإنسان داخل تلك المخيمات.
3. عدم تحديد الأنشطة الاقتصادية التي يمكن للاجئين السوريين القيام بها داخل تلك المخيمات بالشكل الذي يخفف من العبء الاقتصادي الذي يقع على عاتق الدول المضيفة، ويخفف من معاناتهم الاقتصادية.
4. تفعيل جانب الرقابة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي على الأنشطة التي تقوم بها أجهزة الضبط الإداري الاقتصادي داخل مخيمات اللاجئين السوريين، لتعزيز حقوق الإنسان داخل تلك المخيمات.
5. انفتاح ادارة المخيم على القطاعين العام والخاص بقصد ايجاد فرص عمل للاجئين فيه واستغلال وقت الفراغ الذي يعانون منه في استثمار الايدي العاملة بأعمال مفيدة وابعادهم عن الافكار الهدامة.
6. تفعيل الادارة الذاتية للمخيم من خلال اختيار ادارة المخيم من بين القاطنين فيه تستطيع فهم مشاكلهم ومعاناتهم وتجد الحلول المناسبة لها ، على أن تخضع في عملها هذا لرقابة جهة ادارية أعلى.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

1. أصول القانون الإداري، نظرية العمل والضبط الإداري، د. سامي جمال الدين ، بلا دار نشر ، 1982.
2. سلطة الإدارة في مجال الضبط الإداري، د. حسام مرسي ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
3. الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية – دراسة مقارنة ، د. محمد شريف إسماعيل عبد المجيد ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980.
4. الضبط الإداري ودوره في حماية البيئة – دراسة مقارنة ، د. محمد محمود الروبي محمد ، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014.
5. القانون الإداري ، دراسة مقارنة في تنظيم ونشاط الإدارة العامة، د. طعيمة الجرف ، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1972.
6. القانون الإداري ، د. سعاد الشرقاوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983.
7. القانون الإداري، د. محمد فؤاد عبد الباسط ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.
8. القرارات الإدارية ، د. أنس جعفر، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.
9. القضاء الإداري– دراسة مقارنة ، د. عمر محمد الشويكي ، ج1، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1996.
10. القضاء الإداري ، قضاء الإلغاء، د. سليمان محمد الطماوي ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986.
11. القضاء الإداري ، د. ماجد راغب الحلو ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.
12. القضاء الإداري في العراق، د. محمود خلف الجبوري ، ط2، دار المرتضى، بغداد، 2014.
13. الملاءمة الأمنية ومشروعية قرارات الضبط الإداري، د. طارق الجيار ، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009.
14. النشاط الإداري (الضبط الإداري)، د. محمد أنس جعفر ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
15. نظرية الضبط الإداري في النظم المعاصرة والشريعة الإسلامية، د. هاشم عبد الرؤوف بسيوني ، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2007.

16. الوسيط في القانون الإداري، د. ماهر صالح علاوي ، ط2، دار ابن الأثير، الموصل، 2012.

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. حدود سلطة الضبط الإداري في الظروف العادية – دراسة مقارنة، حبيب إبراهيم حماده الدليمي ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون، جامعة بابل، 2007.
2. الرقابة على دستورية القوانين ، احمد كمال أبو المجد ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، 1962.
3. الموازنة بين الضبط الإداري والحريات العامة والرقابة القضائية عليها، زانا جلال سعيد ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، 2008.
4. النظام القانوني لدعوى الإلغاء في العراق– دراسة مقارنة، ماجد نجم عيدان ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة النهرين ،2000.

ثالثاً: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:

1. اتفاقية جنيف لعام 1951الخاصة بأوضاع اللاجئين .

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاجئين السوريين على الأردن من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني

أ.د. عاطف مقابلة* د. هيام موسى التاج**

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية التعرف إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاجئين السوريين على الأردن من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني، تكونت عينة الدراسة من (300) موظف من مؤسسات المجتمع المدني في عمان، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية،تم استخدام منهج البحث المسحي والنوعي، ولتحقيق أهداف الدراسة طورت أداة لقياس الآثار الاجتماعية والإقتصادية للجوء السوري على الأردن، أظهرت النتائج أن الأردن حرص على التعاون مع المنظمات المحلية والانسانية والدولية للتنسيق معها بخصوص اللاجئين السوريين لحمايتهم وتقديم العون والمساعدة لهم، وتحديداً بما يتعلق بإيجاد بيئة آمنة وتوفير الحماية،كذلك توفير خدمات التعليم والرعاية الصحية والنفسية وغيرها.

* –**الأستاذ الدكتور عاطف يوسف مصطفى مقابله:** أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي في جامعة عمان العربية في الأردن، لديه أكثر من (40) بحث منشور في مؤتمرات ومجلات تربوية محلية وإقليمية وعالمية، أشرفت على (95) أطروحة دكتوراه ورسالة ماجستير في تخصص الإدارة التربوية والتخطيط والقيادة التربوية وإعداد المعلمين وأصول التربية في جامعة عمان العربية منذ العام 2000 الى 2017 ، وناقش ما يقارب من (300) أطروحة دكتوراه وماجستير في الأردن وخارجه.

** – **الدكتورة هيام موسى التاج:** دكتوراه في التربية الخاصة/الجامعة الأردنية 2010م، تعمل في جامعة عمان العربية للدراسات العليا، أشرفت على عدد من رسائل الماجستير، لها أبحاث كثيرة منشورة، بالإضافة إلى مشاركات في عديد المؤتمرات والندوات وورش العمل.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ الآثار الاجتماعية للاجئين السوريين على الأردن من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني كانت كبيرة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.56)، حيث جاءت الفقرة والتي تنص على " يمتلك العامل السوري مهارات اجتماعية أكثر من الأردني" بالرتبة الاولى وبمتوسط حسابي (4.66)،كما أظهرت النتائج أنّ الآثار الاقتصادية للاجئين السوريين على الأردن من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني كانت كبيرة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.16)،

حيث جاءت الفقرة التي تنص "على زاد وجود عدد اللاجئين السوريين من منافسة الشباب الأردني على فرص العمل في السوق المحلي" بالرتبة الاولى وبمتوسط حسابي (4.54) ،وأخيراً قدمت الدراسة عدة توصيات من أهمها ضرورة تضافر الجهود المحلية والانسانية والدولية والمنظمات الانسانية للوقوف إلى جانب الاردن في مثل هذه الظروف ليتمكن من القيام بواجباته اتجاه اللاجئين.

الكلمات المفتاحية: اللاجئين السوريين، مؤسسات المجتمع المدني، الآثار الاقتصادية، الآثار الاجتماعية.

Social and Economic Effects of Syrian Refugees on Jordan as Perceived by Civil Society Organizations

Abstract

The purpose of the study is to investigate the social and economic effects of Syrian refugees on Jordan as perceived by civil society organizations. The sample of the study consisted of (300) employees from civil society organizations in Amman city, selected randomly. The study adopted the qualitative Survey approach; in order to achieve the aim of the study the

researchers developed a tool to measure those effects. The findings of the study showed that Jordan cooperated with local, humanitarian and international organizations regarding Syrian refugees to aid them and provide protection, especially, finding a safe environment and provide protection. Moreover, providing education services, health care and psychological services. Moreover, the findings showed that the social effects of refugees in Jordan were high with a mean of (4.56) as the item provided that (the Syrian worker has more social skills than the Jordanian) came in the first rank with a mean of (4.66). While, the economic effects were high with a mean of (4.16) as the item provided that (the existence of Syrian refugees increased Jordanian competitiveness on labor market) came in the first rank with a mean of (4.54). Finally, the study presented several recommendations, such as the need for comprehensive efforts by humanitarian and international organizations to support Jordan in such circumstances to enable Jordan from carrying out his duties for refugees.

Key Words: Syrian Refugees, Civil society organizations. Social effects. Economic effects.

مقدمة

لعب الموقع الجغرافي للأردن دوراً مهماً وبارزاً في تشكيل معطيات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد. فالأردن بحكم موقعه المجاور لسوريا تأثر كثيراً بما يجري في سوريا في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتبادل التجاري خصوصاً أن الأردن دولةٌ محدودة الموارد وقربها من غيرها من دول المنطقة غير المستقرة، فإنها كثيراً ما تتأثر وبشكل ملحوظ جراء تداعيات الأوضاع في هذه الدول. فالروابط الأسرية والتقارب القبلي جليٌ بين المناطق الشمالية المحاذية لسوريا مثل الرمثا واربد ،فنجد أن بعض العشائر الأردنية منقسمة جزءٌ منها داخل سوريا وخصوصاً محافظة درعا، إن كل هذه العوامل جعلت ارتباط الأردن ارتباطاً وثيقاً ومتصل بها، وظهرت النتائج بشكل مباشر في الداخل الأردني فقد تأثر اقتصاد الأردن وتعليمه نتيجة الهجرة واللجوء السوري للأردن وقد عملت الحكومة الاردنية وشعبها على استقبال اللاجئين والوقوف معهم في محنتهم وتم تقديم العون والمساعدة لهم في المخيمات وجميع أماكن تواجدهم حتى في القرى والأرياف .

أشارت التقارير الى أن عدد السوريين اللاجئين في الأردن بلغ حوالي 1.4 مليون شخصاً وفق التقرير الصادر عن مكتب الناطق الرسمي بإسم الحكومة الأردنية بحيث يشكلوا ما نسبته عشرين بالمائة من سكان الأردن.

أحرز الأردن في السنوات التي سبقت الأزمة السورية تقدماً واضحاً في التعليم، لكن مع تزايد الضغط على المدارس نتيجة تزايد أعداد الطلبة ووجود الفترتين في المدارس، أدى إلى تزايد الاحباط لدى المجتمع بسبب تراجع التعليم فقد وصل عدد الطلبة في الفصل إلى(50) طالب ،وذلك حتى يتم استيعاب جميع الطلبة اللاجئين السوريين، حيث أن أكثر من نصف اللاجئين دون سن الثامنة عشرة ، وهذا يترتب عليه مطالب كبيرة من الأردن لتوفير بيئة تعليمية مناسبة ومدارس ومعلمين ومشرفين ومدراء مدارس، كما أن وقت الحصة قد تقلص إلى 35 دقيقة لفسح المجال لطلبة الفترة المسائية الالتحاق بالتعليم.[1]

وقد أثر كل ما مضى على خطط وزارة التربية والتعليم وطموحاتها للنهوض بالتعليم في مختلف المجالات، فقد وجهت ووضعت خطط لتلبي حاجات الطلبة السوريين، الأمر الذي أدى إلى تعطل الخطط نتيجة

[1] -REACH, Evaluating the Effect of the Syrian Refugee Crisis on Stability and Resilience in Jordanian Host Communities (Geneva: REACH, January 2014), www.reach-initiative.org/wp-content/uploads/2014/02/jeffrey.frankens-10022014-093154-REACH-FCO_Syrian-Refugees-in-Host-Communities_Preliminary-Impact-Assessment.pdf.

الضغط الكبير من الطلبة السوريين وهذا بدوره أدى إلى إعطاء الأولوية للطلبة السوريين لاستيعابهم في المدارس وإنشاء مدارس خاصةً بهم في المخيمات .[2]

بينما تعرّض نظام الرعاية الصحية في الأردن إلى الضغط نتيجة تدفّق اللاجئين جراء تقديم الرعاية الصحية لهم . ونتيجة لذلك أصبح هناك ضغطٌ على المستشفيات والمراكز الصحية ونقص في العلاج مما أدى إلى عدم تلبية طموحات الحكومة ووزارة الصحة بتقديم العلاج مجاناً إلى كافة شرائح المجتمع الأردني مجانا وكذلك النهوض بتنمية القطاع الصحي في الأردن .

كما سمحت القوانين في الأردن للاجئين السوريين بإنشاء مشاريع انتاجية بعد حصولهم على تراخيص قانونية من الدوائر المعنية التابعة للوزارات المعنية في الحكومة الأردنية ، إذ أن القوانين لم تميز بينهم وبين غيرهم من أصحاب رؤوس الأموال من الأردنيين[3] .

أجرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي دراسةً[4] حول استضافة اللاجئين السوريين ، وأظهرت النتائج الزيادة الواضحة في استهلاك المواد الطبية والأدوية وزيادة الضغط على المرافق التعليمية والصحية في الأردن، والتكلفة التي يتحملها المجتمع الأردني نتيجة الضغط المتزايد على المستشفيات المتوافرة وانخفاض نوعية ومستوى الخدمات المقدمة للمرضى.

وفي دراسة المرصد الاقتصادي الأردني المستقل[5] 2015، حول اثر اللجوء السوري على قطاعات المياه والتعليم والصحة و الغذاء ، أظهرت نتائج الدراسة أنه ونتيجةً لوجود اللاجئين السوريين فقد ازداد الطلب على السلع مما أدى إلى إنشاء أسواق جديدة وجلب عمالة مؤهلة مدربة جاهزة من اللاجئين السوريين وخصوصاً في مجال المطاعم والحلويات والزراعة والانشاءات، وكذلك فتح المجال أمام العاطلين عن العمل من الأردنيين ، ومن هنا زيادة الانتاجية والأرباح لأصحاب العمل من الأردنيين، وبينت الدراسة أن اللاجئ السوري أصبح منتجاً وعاملاً بدلاً من أن يكون عبئاً على الدولة باعتبارهم صناع فرص التطوير الإقتصادي والاجتماعي ، لذلك فإن المطلوب من الجهات المعنية دفع المزيد من الجهود لإيجاد بيئة استثمارية مشجعة للاجئين السوريين للعمل والاستثمار بدلاً من اعتمادهم على المساعدات الداخلية والخارجية لدفع عجلة وتنمية الإقتصاد الأردني.[6]

---

[2] -United Nations Children's Fund, Access to Education for Syrian Refugee Children and Youth in Jordan Host Communities (New York: UNICEF, March 2015), .https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=8570

[3] - أوضاع اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية ورقة مقدمة من اللواء الدكتور وضاح محمود الحمود مدير مديرية شؤون اللاجئين السوريين المملكة الأردنية الهاشمية الملتقى العلمي الذي تنظمه جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . كلية العلوم الإستراتيجية، الرياض ، 2015.

[4] - المجلس الإقتصادي والاجتماعي الاردني، اثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، عمان :الاردن.

[5] المرصد الاقتصادي الأردني المستقل، 2015، تحويل التحديات الى فرص، 2015.

6- المرصد الاقتصادي الأردني المستقل، 2015، الاثر الاقتصادي والاجتماعي للاجئين السوريين على الاردن، تحويل التحديات الى فرص، 2015.

أما دراسة منظمة العمل الدولية[7] عام2015 ، حول تقييم الآثار المترتبة على تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل في محافظات إربد والمفرق والعاصمة، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن 30% من العاملين في قطاعات الزراعة والصناعة قبل نشوء الأزمة السورية لا يعملون اليوم بهذه القطاعات، بسبب تخلي أصحاب العمل عنهم ،واحلال العمالة السورية بدلاً منهم كونهم يقبلون بأجورٍ أقل كما بدت العملة السورية أكثر التزاماً بالعمل لأنهم بحاجةٍ ماسة للعمل لإعالة أنفسهم وأسرهم . أشارت الدراسة إلى أن 23% من اللاجئين السوريين تركو المخيمات رغم تلقيهم مساعدات واتجهوا للعمل في السوق الأردنية علماً أن غالبيتهم لا يحملون تراخيص أو تصاريح عمل ، كما أظهرت نتائج الدراسة فقدان الأردنيين لكثير من وظائفهم في القطاع الخاص، وزيادة المنافسة على الوظائف والتزاحم على سوق العمل بين السوريين والأردنيين إذ تتمركز عمالة السوريين تحديداً في محافظة العاصمة عمان وإربد والمفرق ويعملون في بيع الجملة وتجارة التجزئة وصناعة الأغذية و الحلويات وفي الحرف والمبيعات.

في مؤتمر "مساعدة سوريا والمنطقة 2016" الذي عقد في لندن للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين"، دعماً لخطة الاستجابة الأردنية لسنة 2016، تم تقديم منحة للأردن بحوالي 700 مليون يورو لمساعدة السوريين بالعمل من خلال فتح القطاع الخاص الأردني أمامهم، لعمل مشروعات وفق القوانين المعمول بها في الأردن وتسجيل نشاطهم التجاري وتوظيف السوريين في البلديات بنسبة محددة دون الالتزام برواتب تقاعدية لهمأاو أي التزامات مالية أخرى، مما أسهم في تخفيف الأعباء قليلاً على الأردن.

مشكلة الدراسة :

إن أبرز ما يؤثر على الأردن فيما يتعلق بالأزمة السورية هي مسألة اللجوء. فمهما بلغ تأثر الأردن بالظروف السياسية والأمنية والأزمات التي تعصف بالمنطقة – والذي هو حتمي الوقوع – تبقى مسألة اللجوء هي المسألة الكبرى التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، وبالتالي فإنها أصبحت تطفو دائماً على سطح أي حوار سياسي أو أمني يخص الأزمة السورية. بل حتى أن مسألة اللجوء أصبحت هي المسألة الممثلة للأزمة السورية ككل عند شريحة واسعة من الشارع الأردني العام، وأصبح موضوع اللجوء هو المعرفُ للأزمة السورية بشكل عام عند الأردنيين، لما له من مشاهد في الواقع اليومي السياسي والإقتصادي بشكل خاص. وظهور العديد من الآراء لدى الشعب الأردني فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية والاقتصادية التي انعكست على المجتمع الاردني .

7 منظمة العمل الدولية، FAFO، 2015، آثار تدفق اللاجئين السوريين الى سوق العمل الأردني، 2015.

أسئلة الدراسة:

حاولت الدراسة الحالية الإجابة عن الأسئلة الاتية :

- ما واقع وضع اللاجئين السوريين في الأردن، وكيف تم التعامل معهم ؟
- ما الآثار الاجتماعية للاجئين السوريين على الأردن من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني؟
- ما الآثار الإقتصادية للاجئين السوريين على الأردن من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى تحقيق ما يلي:

- دراسة واقع اللجوء السوري في الأردن.
- التعرف الى أوضاع اللاجئين السوريين داخل المملكة وما هي الإجراءات المتبعة في التعامل معهم.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بالتعرف على أوضاع اللاجئين السوريين في الأردن وذلك من خلال:

- القاء الضوء على شراكات حقيقية وناجحة بين الأردنيين والسوريين في الأردن كممارسات فضلى يمكن رجوع المواطنين إليها وتقليدها.
- الخروج بتوصيات وتعديلات محددة في التشريعات والتعليمات والأنظمة التي تحكم وجود اللاجئين السوريين في الأردن، وبما يسهم في وصول السوريين في الأردن إلى سوق العمل.
- الخروج بتوصيات لآليات وسياسات في معالجة قضايا تتعلق بتعزيز القطاعات الإقتصادية الأردنية التي يتمتع فيها السوريون بمهارات عالية، والحد من العمالة غير المنظمة.
- اقتراح سياسات وآليات للحد من المنافسة بين العمالة الأردنية والسورية، ودعم إنشاء شراكات ومهن جديدة وتوسيع الشراكات القائمة إن وجدت بين الطرفين.
- التشجيع على تقديم المساعدات من الدول المانحة إلى الحكومة الأردنية للقيام بالمهام التي يتطلبها اللجوء، وخاصة أن الأردن يمر بضائقة مالية، وعجز في الموازنة، وتراكم في المديونية.

التعريفات الاجرائية :

- **اللاجئ:** هو كل شخص على الأرض الأردنية جاء نتيجة الاضطهاد أو الحرب خوفاً على حياته.

- **مؤسسات المجتمع المدني** : هي منظمات غير حكومية مثل المنظمة الثقافية، والحقوقية، والجمعية، والمؤسسة الأهلية، والنقابة، والإتحاد، والمنتدى، ولغايات هذه الدراسة تم الاقتصار على مؤسسات المجتمع المدني الأهلية: وهي الاكثر انتشاراً وشيوعاً ووجوداً على الساحة الاجتماعية الأردنية ومن أشكالها:(الجمعيات الخيرية ،النقابات المهنية، الأندية والاتحادات الرياضية، مؤسسات القطاع الخاص المختلفة).

حدود الدراسة ومحدداتها :

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة بما يلي:

- البعد البشري : تم تطبيق الدراسة على الموظفين في مؤسسات المجتمع المدني.
- البعد المكاني: تم اجراء الدراسة في محافظة العاصمة عمان.
- البعد الزماني : تم اجراء الدراسة في 2017.

محددات الدراسة :

1- تحددت نتائج الدراسة بدرجة صدق أداة الدراسة وثباتها التي أُعدت لهذا الغرض من قبل الباحثان.

2- لا يمكن تعميم نتائج هذه الدراسة إلا على المجتمع الذي سُحبت منه العينة والمجتمعات المماثلة لمجتمع الدراسة الحالية.

3- تحددت نتائج الدراسة في ضوء موضوعية إجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات الأداة .

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة الحالية منهج البحث المسحي التطويري والنوعي المتمثل بالمقابلة، وذلك لملائمته لطبيعة هذه الدراسة وأهدافها.

مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من مؤسسات المجتمع المدني في محافظة العاصمة عمان، البالغ عددهم (3002) موظف.

عينة الدراسة: اختيرت عينة عشوائية من (300) موظف من مؤسسات المجتمع المدني في محافظة العاصمة عمان .

أداة الدراسة: تحقيقاً لهدف الدراسة قام الباحثان بتطوير أداة الدراسة لقياس الآثار الاجتماعية والإقتصادية للاجئين السوريين على الأردن من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني وتكونت أداة الدراسة من مجموعة أبعاد تتمثل في بعد التعليم وبعد الرعاية الصحية وبعد المساكن والايجارات ودخل الفرد وبعد العمالة.

صدق الأداة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (10) محكمين من ذوي الاختصاص في الإدارة التربوية في الجامعات الأردنية لأبداء رأيهم حول مجالات الأداة وفقراتها، ومن حيث الحذف أو التعديل أو الإضافة، فضلاً عن الصياغة اللغوية للفقرات .

ثبات الأداة

تم إيجاد معامل الاتساق الداخلي للأداة بإستخدام معادلة كرونباخ ألفا، وقد تراوحت معاملات الثبات بين (0.93 – 0.97)، يوضح ذلك، وتعد قيم معاملات الثبات هذه في هذا النوع من الدراسات مناسبة.

الجدول (1)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا للأبعاد والدرجة الكلية لأداة الدراسة

البُعد	الاتساق الداخلي
الآثار الاجتماعية	0.95
الآثار الاقتصادية	0.93

إجراءات الدراسة :

بعد التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها وتحديد العينة المطلوبة لغايات تطبيق أداة الدراسة، والحصول على الموافقات الرسمية لتطبيق الدراسة، قام الباحثان بتوزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة من مؤسسات المجتمع المدني في محافظة العاصمة عمان، وبعد ذلك تمّ جمع الاستبانات وتفريغها وإدخالها إلى الحاسوب تمهيداً لتحليلها للحصول على النتائج.كما تم الأخذ في الاعتبار تدرج المقياس الخماسي المستخدم في أداة الدراسة، واستناداً إلى ذلك تم استخدام المعادلة الآتية وعلى النحو الآتي:

$$\frac{\text{الحد الأعلى للمقياس – الحد الأدنى للمقياس}}{\text{عدد الفئات}} = \frac{5-1}{3} = 1.33 \text{ طول الفئة}$$

وبالتالي تكون الفئات على النحو الآتي:

1 - 2.33 منخفض

2.34 - 3.67 متوسط

3.68 - 5.00 كبيرة

المعالجة الإحصائية:

لمعالجة البيانات إحصائياً أُستخدمت الوسائل الإحصائية الآتية:

للإجابة عن السؤالين الثاني والثالث تم إستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب.

نتائج الدراسة

تناول هذا الجزء نتائج الدراسة التي تم الحصول عليها من خلال تحليل البيانات الإحصائية، وتم عرض نتائج الدراسة حسب تسلسل أسئلتها، وهي على النحو الآتي:

- **النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول والذي نصه" ما واقع وضع اللاجئين السوريين في الاردن، وكيف تم التعامل معهم" ؟**

للإجابة على هذا السؤال تم اجراء مقابلات مع عدد من الخبراء المعنيين والمسؤولين في حقوق الإنسان والجمعيات من مؤسسات المجتمع المدني وتحليل للدراسات حول الموضوع.

أظهرت نتائج الدراسة أن الأردن عمل مع المنظمات المحلية والانسانية والدولية للتنسيق معها بخصوص اللاجئين السوريين لحمايتهم ولتقديم العون والمساعدة لهم وذلك على النحو التالي:

- **إيجاد البيئة الآمنة للاجئين وحمايتهم:**

تعامل الأردن مع ملف اللجوء السوري على إيجاد البيئة الآمنة للاجئين من حيث وجود برامج تلبي احتياجات اللاجئين السوريين تتمثل بالنواحي الاقتصادية والتعليمية والرعاية الصحية وحقوقهم في العيش الآمن وتنمية القدرات لهم وحمايتهم والعدالة الاجتماعية،كما قامت الحكومة الأردنية بتوفير ما يحتاجه اللاجئون من لم الشمل و المساعدات الإنسانية والإغاثة التي تتمثل في توفير المأوى وتوفير الرعاية الصحية والغذاء والماء وتوفير التعليم لأبناء اللاجئين .

- **توفير خدمات التعليم:**

إذ عملت الحكومة وبالتعاون من المنظمات المحلية والإنسانية وغيرها من المنظمات على توفير التعليم للاجئين السوريين وايجاد دوام الفترتين لاستيعاب جميع الطلبة وعملت على توفير المعلمين المؤهلين

وجهزت غرف الصفوف بكل ما تحتاج من أجهزة ووسائل تعليمية وفق امكانياتها، فقد نفذ برنامج التعليم في الأردن للاجئين السوريين التابع لمكتب اليونسكو وهو مشروع لدعم التعليم بتمويل من الإتحاد الأوروبي لمواجهة التحديات التي تواجه التعليم النوعي للاجئين السوريين في الأردن نتيجة لإزدياد أعداد الطلبة ولتعزيز فرص العمل مستقبلاً للشباب.

كما يهدف المشروع إلى بناء وتطوير قدرات المعلمين ومديري المدارس والمشرفين التربويين الأردنيين لوضع استراتيجيات تربوية للطلبة السوريين في مخيمات اللاجئين لتحقيق جودة التعليم.

– توفير الرعاية الصحية والنفسية للاجئين السوريين:

عملت وزارة الصحة في الأردن على تقديم كافة أشكال الرعاية الصحية والنفسية للاجئين في مستشفيات وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية المنتشرة في الأردن ،وتحديداً في منطقة اقليم الشمال والتي تتمثل في إربد والمفرق، نظراً لاكتظاظ اللاجئين في هاتين المحافظتين ،والعمل على معالجة اللاجئين من الأمراض الشائعة بينهم والمعدية ،وتقديم خدمات الأمومة والطفولة ورعاية الحوامل ومتابعتهم ،وإجراء عمليات الولادة الطبيعية أو القيصرية، وكذلك عمل توعية صحية باستمرار للاجئين وتقديم العلاجات مجاناً لهم، وتقديم خدمات التطعيم لطلبة المدارس عن طريق الصحة المدرسية وكذلك الرعاية النفسية المتمثلة بمعالجة القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة وخصوصاً الشائعة بين الاطفال نتيجة للحرب .

– تقديم المساعدة للاجئين لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم: .

قامت الأردن وبالتعاون مع مديرية شؤون اللاجئين في الأردن بإصدار بطاقة خاصة لكل لاجىء ليتمتع اللاجئون بوضع قانوني يستطيعون من خلاله ممارسة حياتهم اليومية ،والمطالبة بحقوقهم ولمعالجة القضايا والمشكلات التي تواجههم إضافة إلى ذلك جهود منظمات المجتمع المدني التي تقوم بتوعيتهم وإعطاء دورات لهم لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم، وخصوصاً أمام المحاكم في حالة رفع دعاوى قضائية . كذلك حصول المواليد الجدد على وثيقة قانونية وتسجيلها لدى الجهات المختصة من خلال دائرة مختصة بهم ،كما أوجدت الحكومة الأردنية محكمة شرعية تعمل على توثيق عقود الزواج ،وإيجاد حلول لمشكلة زواج القاصرات في مخيم الزعتري .

– حماية الاطفال والنساء المحرومين من العيش في بيئة مستقرة:

دأبت الحكومة الاردنية بتنفيذ برامج للأطفال المحرومين من الرعاية والإهتمام الأسري والإهمال والإيذاء للحفاظ على أمنهم وسلامتهم، وكذلك النساء نتيجة المعاملة القاسية من قبل الأزواج وتوفير ما

يحتاجون من رعاية صحية ونفسية، إذ تم ايجاد مكتب لحماية الأسرة في كل مخيم من مخيمات اللاجئين للنظر في قضايا النساء المعنفات والعنف الأسري والإعتداءات الجسدية على الأطفال والنساء ودمج الأطفال في المجتمع ومنع العمل للأطفال وإرسالهم إلى المدارس لتلقي التعليم .

– **الحماية الاجتماعية للاجئين السوريين:**

تهدف الحماية الاجتماعية إلى علاج المشكلات العامة التي يعاني منها اللاجئون السوريون و معرفة الأسباب لمعالجتها والتخفيف منها وخصوصاً الفئات المحرومة مثل النساء والأطفال وكبار السن والفقراء للعمل على تخطي المشكلات .

لذا قامت مؤسسة الضمان الاجتماعي بتشجيع العمالة السورية للإنضمام إلى مظلة الضمان الاجتماعي كونه يعمل على ترسيخ الحماية الاجتماعية بحصول العامل على حقوقه لمواجهة أشكال مخاطر الحياة مثل المرض والعجز والشيخوخة والوفاة، والتي يكون فيها العامل أو الموظف وذويه ممن يعيلهم بحاجة ماسة إلى الحماية الاجتماعية ، كما أن قوانين وتعليمات الضمان الاجتماعي تلزم كل من هو على أرض المملكة ويعمل بالاشتراك بمظلة الضمان الاجتماعي حماية له ومن يعيل لتوفير شبكة أمان للاجئين السوريين لضمان حياة كريمة لهم لمواجهة الأخطار المحيطة بهم .

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني، والذي نصّه:" ما الآثار الاجتماعية للاجئين السوريين على الاردن من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني"؟

للإجابة عن هذا السؤال، تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، للآثار الاجتماعية للاجئين السوريين على الأردن من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني مرتبة تنازليًّا والجدول (2) يوضّح ذلك.

الجدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة للآثار الاجتماعية للاجئين السوريين على الأردن من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني مرتبة تنازليًّا

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	يمتلك العامل السوري مهارات اجتماعية أكثر من الأردني	4.66	0.91	1	كبيرة
2	يمتلك العامل السوري مهارة استقطاب الزبائن في عمله	4.65	0.83	2	كبيرة
8	العامل السوري لبق في الكلام والمجاملة أكثر من الأردني	4.64	0.76	3	كبيرة
3	يقدر العامل السوري مهنته وحرفته أكثر من الأردني	4.63	0.81	4	كبيرة
9	يحترم العامل السوري الآخرين في تعامله في العمل والشارع	4.62	0.84	5	كبيرة
4	أدى الوجود السوري إلى تعدد الزوجات لدى أبناء المجتمع الأردني	4.61	0.76	6	كبيرة
10	أدى تعدد الزواج من السوريات إلى تفكك أسري في المجتمع الاردني	4.61	0.89	6	كبيرة
5	أدى الوجود السوري إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة لدى الشباب الأردني	4.60	0.86	7	كبيرة
12	أدى وجود اللاجئين إلى حرمان بعض المواطنين الأردنيين من الهبات والمساعدات التي تأتي من جهات محلية أو أجنبية كمساعدات	4.60	0.91	7	كبيرة
14	أدى وجود اللاجئين إلى زيادة الضغط على المدارس الحكومية	4.60	0.88	7	كبيرة
13	أدى وجود اللاجئين إلى زيادة الضغط على المستشفيات الحكومية	4.59	0.86	8	كبيرة
6	أدى وجود اللاجئين إلى تراجع نوعية التعليم بسبب الزيادة في أعداد الطلبة في الغرف الصفية لتصل إلى 50 طالب أحياناً	4.58	0.82	9	كبيرة
7	أدى وجود اللاجئين إلى ارتفاع عدد أفراد الأسر بسبب زواج الأردني من زوجة ثانية سورية	4.57	0.91	10	كبيرة
11	أدى وجود اللاجئين إلى اكتساب طريقة حياة المجتمعات المضيفة في الأردن وثقافتها.	4.55	0.83	11	كبيرة
الدرجة الكلية		**4.56**	**0.91**		**كبيرة**

يتبين من الجدول (2) أنّ **الآثار الاجتماعية للاجئين السوريين على الأردن من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني** كانت كبيرة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.56) وانحراف معياري (0.91)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.66 – 4.55). وقد جاءت الفقرة الأولى والتي تنص **على " يمتلك العامل السوري مهارات اجتماعية أكثر من الأردني "بالرتبة الأولى** بمتوسط حسابي (4.66) وانحراف معياري (0.91)، وبدرجة كبيرة، وقد جاءت الفقرة الثانية بالرتبة الثانية والتي تنص على" **يمتلك العامل السوري مهارة استقطاب الزبائن في عمله**" بمتوسط حسابي (4.65) وانحراف معياري (0.83)، وبدرجة كبيرة وقد جاءت الفقرة الثامنة والتي تنص على **"العامل السوري لبق في الكلام والمجاملة أكثر من الأردني "بالرتبة الثالثة** بمتوسط حسابي (4.64)، وانحراف معياري (0.76)،وبدرجة كبيرة، وقد جاءت الفقرة السابعة والتي تنص على "**أدى وجود اللاجئين إلى ارتفاع عدد أفراد الأسر بسبب زواج الأردني من زوجة ثانية سورية" بالرتبة العاشرة** بمتوسط حسابي (4.57) وانحراف معياري ((0.91) وبدرجة كبيرة، وقد جاءت الفقرة الحادية عشر والتي تنص على "**أدى وجود اللاجئين إلى اكتساب طريقة حياة المجتمعات المضيفة في الأردن وثقافتها.**" بالرتبة الاخيرة متوسط حسابي (4.55) وانحراف معياري (0.83) وبدرجة كبيرة.

وقد يعزى ذلك من وجهة نظر الباحثين الى تمسّك كثيرٌ من أصحاب العمل بمسألة توفّر المهارات الاجتماعية للعاملين لاستقطاب الزبائن فالمهارات الاجتماعية تعد سببًا مهماً من أسباب التّوظيف إلى جانب المؤهّلات العلميّة والخبرات العمليّة للإنسان، كما أن سبب تفوق العامل السوري على الأردني يكمن في امتلاكه مهارات التواصل مع النّاس والمتعاملين وكذلك امتلاكه مهارة الاستماع والإنصات للنّاس مع مهارة التّركيز ، ولأن العامل السوري يشعر بضرورة امتلاكها حتى يحصل على العمل ، وهذه الفئة من النّاس مطلوبة بكثرة في العمل بالسوق الأردني.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث، الذي نصّه: " ما الآثار الاقتصادية للاجئين السوريين على الاردن من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني؟

للإجابة عن هذا السؤال، تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، للآثار الاقتصادية للاجئين السوريين على الأردن من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني مرتبة تنازليًّا والجدول (3) يوضّح ذلك.

الجدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة للآثار الاقتصادية للاجئين السوريين على الأردن من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني مرتبة تنازليًا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
15	زاد وجود عدد اللاجئين السوريين من منافسة الشباب الأردني على فرص العمل في السوق المحلي	4.54	0.95	1	كبيرة
19	تنتشر العمالة السورية في القطاعات الاقتصادية	4.52	0.80	2	كبيرة
25	يفضل أصحاب الاستثمارات السورية في الأردن توظيف السوريين فقط	4.50	0.86	3	كبيرة
16	يقبل الموظف أو العامل السوري بأجر أقل من الموظف أو العامل الاردني	4.48	0.95	4	كبيرة
18	يعمل السوري بساعات عمل أطول من العامل الأردني	4.46	0.75	5	كبيرة
20	وجود اللاجئين السوريين عمل على تدني أجور العمال والموظفين	4.44	0.86	6	كبيرة
21	أصبح صاحب العمل الأردني يفضل العمالة السورية أكثر من الاردنية	4.42	0.84	7	كبيرة
17	يتم احلال العمالة السورية بدلاً من الأردنية تحت ضغوط معينة	4.40	0.85	8	كبيرة
31	أدى وجود اللاجئين السوريين إلى ارتفاع إيجارات البيوت والمحال	4.38	0.87	9	كبيرة
26	يقبل العامل السوري بظروف عمل أقل من حيث متطلبات الامن والسلامة	4.36	1.00	10	كبيرة
30	يعد العامل السوري أكثر مهارة من العامل الأردني	4.34	0.95	11	كبيرة
28	يتم الاستفادة من خبرات العامل السوري في تدريب العامل الأردني	4.32	0.80	12	كبيرة
27	يسمح للاجيء السوري بفتح مشاريع مشابهة للمشاريع التي يؤسسها الاردنيين	4.30	0.86	13	كبيرة
29	يلتزم العامل السوري بشروط وقوانين البلد من حيث العمل وفتح المشاريع	4.28	0.95	14	كبيرة
22	يمتلك العامل السوري مهارة الاتقان والجودة في العمل	4.26	0.75	15	كبيرة
23	أدى وجود اللاجئين إلى ارتفاع أسعار الأراضي والشقق	4.24	0.87	16	كبيرة
24	أدى وجود اللاجئين إلى ارتفاع أسعار السلع	4.20	0.88	17	كبيرة
الدرجة الكلية		4.16	0.84		كبيرة

يتبين من الجدول (3) أنّ الآثار الاقتصادية للاجئين السوريين على الأردن من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني كانت كبيرة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.16) وانحراف معياري (0.84)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.20 – 4.54). وقد جاءت الفقرة الخامسة عشر والتي تنص على " **زاد وجود عدد اللاجئين السوريين من منافسة الشباب الأردني على فرص العمل في السوق المحلي" بالرتبة الأولى** بمتوسط حسابي (4.54) وانحراف معياري (0.95)، وبدرجة كبيرة وقد جاءت الفقرة التاسعة عشر بالرتبة الثانية والتي تنص على" **تنتشر العمالة السورية في القطاعات الاقتصادية**" بمتوسط حسابي (4.52) وانحراف معياري (0.80)، وبدرجة كبيرة وقد جاءت الفقرة الخامسة والعشرون والتي تنص على " **يفضل أصحاب الاستثمارات السورية في الأردن توظيف السوريين فقط** "بالرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.50) وانحراف معياري (0.86)،وبدرجة كبيرة . وقد جاءت الفقرة الثانية والعشرون والتي تنص على " **يمتلك العامل السوري مهارة الاتقان والجودة في العمل**" بالرتبة الخامسة عشر بمتوسط حسابي (4.26) وانحراف معياري (0.75)،وبدرجة كبيرة . وقد جاءت الفقرة الثالثة والعشرون والتي تنص على "**أدى وجود اللاجئين إلى ارتفاع أسعار الأراضي والشقق**" بالرتبة السادسة عشر بمتوسط حسابي (4.24) وانحراف معياري (0.87)،وبدرجة كبيرة . وقد جاءت الفقرة الرابعة والعشرون والتي تنص على " **أدى وجود اللاجئين إلى ارتفاع أسعار السلع**" بالرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (0.84)،وبدرجة كبيرة.

وقد يعزى ذلك إلى أن القوانين في الاردن سمحت للاجئين السوريين بإنشاء مشاريع إنتاجية بعد حصولهم على تراخيص قانونية من الدوائر المعنية التابعة للوزارات المعنية في الحكومة الاردنية ، إذ أن القوانين لم تميز بينهم وبين غيرهم من أصحاب المال من الأردنيين، وقد يعزى أيضاً إلى أن شح الموارد التي يعاني منها الأردن ما انفك في العمل على توفير وايجاد بدائل للقيام بدوره الإنساني والأخوي والعربي تجاه اللاجئين السوريين ، بسبب زيادة الضغط على موارد الدولة والتي هي أصلا شحيحة مما سبب الضغط والطلب على هذه الموارد من الأردنيين والسوريين.

وقد يعزى أيضاً إلى تعرّض نظام التعليم والصحة في الأردن إلى الضغط نتيجة تدفّق اللاجئين الكبير الذي يقدر بحوالي مليون ونصف المليون لاجئ كل ذلك أنهك الإقتصاد الأردني وسبب آثاراً إقتصادية على المجتمع الأردني.

التوصيات.

أوصت الدراسة بما يلي:-

- تضافر المحلية والإنسانية والدولية والمنظمات الإنسانية إلى الوقوف لجانب الأردن ليستطيع القيام بدوره تجاه اللاجئين السوريين في كافة المجالات الصحية والتعليمية والإقتصادية وتأمين أفضل سبل العيش لهم بين إخوانهم الأردنيين.
- قيام المجتمع الدولي بمسؤولياته لإيقاف ما يتعرض له الشعب السوري من اضطهاد وتهجير سبب انقطاع السبل بهم في دول العالم والعمل على اعادتهم إلى أوطانهم ليعيشوا بحرية وسلام.

المراجع العربية والأجنبية:

1- أوضاع اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية ،الحمود:وضاح، مدير مديرية شؤون اللاجئين السوريين المملكة الأردنية الهاشمية الملتقى العلمي الذي نظمته جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . كلية العلوم الإستراتيجية، الرياض ، 2015.

2- المجلس الإقتصادي والاجتماعي الأردني، أثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، عمان :الأردن.

3- المرصد الإقتصادي الأردني المستقل، 2015، تحويل التحديات إلى فرص، 2015.

4- المرصد الإقتصادي الأردني المستقل، 2015، الأثر الإقتصادي والاجتماعي للاجئين السوريين على الأردن، تحويل التحديات إلى فرص، 2015.

5- منظمة العمل الدولية، FAFO، 2015، آثار تدفق اللاجئين السوريين إلى سوق العمل الأردني، 2015.

1- REACH, Evaluating the Effect of the Syrian Refugee Crisis on Stability and Resilience in Jordanian Host Communities (Geneva: REACH, January 2014), www.reach-initiative.org/wp-content/uploads/2014/02/jeffrey.frankens-10022014-093154-REACH-FCO_Syrian-Refugees-in-Host-Communities_Preliminary-Impact-Assessment.pdf.

2- United Nations Children's Fund, Access to Education for Syrian Refugee Children and Youth in Jordan Host Communities (New York: UNICEF, March 2015),

3- https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=8570.

المسؤولية الإدارية والأمنية للمنظمات الدولية داخل مخيمات اللاجئين

د. ماهر فيصل صالح ذياب الدليمي*

أولا: تأصيل فكرة البحث:

أن أحكام المسؤولية القانونية تمتد لتشمل المنظمات الدولية، باعتبارها أشخاصاً قانونية، وشهدت البشرية على مر العصور على العديد من القضايا المهمة التي واجهت المجتمع الدولي كان محورها حقوق الإنسان عموما والاضطهاد الذي يتعرض له اللاجئ خصوصا وفق أشكال عديدة قد تكون مباشرة أو بطريق غير مباشر يخلف ورائه أزمات اقتصادية واجتماعية وإنسانية تدفع بدول العالم لإعادة النظر في الآليات وجدوى وضع الاتفاقيات والقوانين ومسؤولية المنظمات عن موظفيها من خلال العمل الإداري الوظيفي المتدرج والقيام بما يعمل على حماية شخص اللاجئ وتوفير الأمن داخل معسكرات الإيواء.

ثانيا:أهمية البحث: تكمن أهميته في التطرق للإجراءات الإدارية والأمنية داخل مخيمات اللاجئين والتي تتبعها المنظمات الدولية. وتساعد في رفع فاعلية الأجهزة الإدارية للمنظمات الدولية.

ثالثا: مشكلة البحث: تعتبر مشكلة اللاجئين من بين المشاكل العويصة التي تواجه الدول والمنظمات بمختلف أنواعها وحتى القوانين الدولية كون فئة اللاجئين من بين اضعف الفئات وأكثرها عرضة للاضطهاد والظلم والاعتداء على ابسط حقوقها الإنسانية المكفولة بموجب كل المواثيق والاتفاقيات والقوانين الدولية.

---

* – **الدكتور ماهر فيصل صالح ذياب الدليمي**: من مواليد الأنبار – الرمادي (26 / 8 / 1963م) دكتوراه في القانون الدستوري من كلية القانون في جامعة بغداد، عميد كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة الأنبار، يتقن عدة لغات منها الفرنسية والانجليزية والألمانية، وله عديد الأبحاث المحكمة المنشورة، ومشاركات عديدة في المؤتمرات والندوات وورش العمل.

رابعــا: منهجيـــة البحـــث: ســـوف اســـتخدم المـــنهج الوصـــفي الاســـتقرائي فـــي تنـــاول موضوعة البحث باعتباره المنهج المناسب لمثل هذا الامر.

خامســا: هيكليــة البحــث: مــن خــلال عنــوان البحــث أعــلاه ســوف اقســم بحثــي هــذا إلى:

المبحث الأول: تحديد المدلول القانوني للاجئ وبيان حقوقه الانسانية

المطلب الأول: تحديد المدلول القانوني للاجئ

المطلب الثاني: بيان الحقوق الانسانية للاجئين

المبحث الثاني: التدابير الإدارية والأمنية للمنظمات الدولية لحماية اللاجئين

المطلب الأول: التدابير الإدارية للمنظمات الدولية لحماية اللاجئين

المطلب الثاني:التدابير الأمنية للمنظمات الدولية لحماية اللاجئين

الخاتمة.

المبحث الأول

تحديد المدلول القانوني للاجئ وبيان حقوقه الانسانية

يتضح مفهوم اللاجئ في القانون الدولي من خلال ما تنص عليه الاتفاقيات الدولية والإقليمية والتي بحثت موضوع اللجوء بشكل مفصل وتنظيم حالة اللاجئ وسبل رعايتهم، وقد اتضحت معالم الاهتمام بقضية اللاجئين بعد تفاقم مشكلتهم بعد الحرب العالمية الأولى. وفي الحقيقة لم يكن هناك اهتمام كافي وفعال من لدن الأمم المتحدة لمواجهة هذه المشكلة، وقد أجمعت الاتفاقيات الدولية على حق في طلب اللجوء. ومن خلال ما تقدم نرى تقسيم هذا المبحث على مطلبين:

المطلب الأول: تحديد المدلول القانوني للاجئ

المطلب الثاني: بيان الحقوق الانسانية للاجئين

المطلب الأول

تحديد المدلول القانوني للاجئ

مــن خــلال اســتقراء الوثــائق الدوليــة نــرى انــه لــم تتفــق علــى وضــع تعريــف محــدد ومشــترك للاجــئ، إلا أنــه كــان هنــاك اتفــاق فــي النقــاط الجوهريــة والخصائص التي تحدد مفهوم اللاجئ في القانون الدولي(1).

[1] – حازم حسن جمعه: مفهوم اللاجئين في المعاهدات الدولية والإقليمية، ندوة الحماية الدولية للاجئين 1996، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ،جامعة القاهرة،، ص ٤.

ولقد تولت الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين إلى وضع تعريف لشخص اللاجئ بأنه " كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل الأول من يناير 1951 وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية خارج بلد جنسيته ، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد "(2).

ومما يلاحظ على التعريف أعلاه انه اشترط لإطلاق صفة لاجئ على الشخص أن يكون تعرض للظروف التي حددتها المادة الأولى من هذه الاتفاقية قبل الأول من يناير 1951 وبذلك هي تعالج مشاكل اللاجئين الناتجة عن الحرب العالمية الثانية فقط ، إلا أن هذه المشاكل لم تتوقف عند ذلك التاريخ.

أو هو " الشخص الذي فر من بلده جراء ما تعرض له من انتهاكات لحقوق الإنسان أو بسبب معتقداته ، تكون حكومة بلده غير قادرة أو غير راغبة في توفير الحماية له ما يضطره للمغادرة سعيا وراء الحصول على الحماية الدولية " (3).

المطلب الثاني

بيان الحقوق الانسانية للاجئين

المقصود بحقوق اللاجئين أي تلك الحقوق التي منحتها إياهم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية التي تتعلق باللاجئين، وبالرغم من تعاطي هذه الاتفاقيات مع ظروف زمنية ومكانية مختلفة إلا أنها في مجملها أقرت مجموعة من الحقوق التي تمنح للاجئ وتسمى هذه

2– Laurion Michel; vers des normes minimales européennes concernant la procédure d'octroi et de retrait du statu de réfugie ; réflexions sur une position de directive ;ragai, janvier 2003, p 03.

3- تقرير دولي لمنظمة العفو الدولية " حالة حقوق الإنسان في العالم 2015-2016"، منظمة العفو الدولية، ط1، لندن، 2016، ص 20.

الحقوق بقواعد الحد الأدنى لمعاملة اللاجئين، ولدولة الملجأ أن تتوسع في إعطاء اللاجئ مزيدًا من الحقوق إلا أنه لا بد أن تلتزم بهذه القواعد لأنها تمثل عناصر أساسية في فكرة الملجأ(4).

من خلال قراءتنا وتحليلنا لبعض المواثيق الدولية المتعلقة باللاجئين نجد انه يتوجب على الدول الأطراف في الاتفاقية مجموعة من الالتزامات تؤديها بصفة إلزامية تجاه اللاجئين النظاميين الذين يجب عليهم بالمقابل الانصياع لقوانين وأنظمة الدول المستضيفة والتقيد بالتدابير المتخذة فيها للمحافظة على النظام العام تتمثل أهمها في :

أولاً: عدم ممارسة التمييز على اللاجئين سواء كان ذلك بسبب العرق أو الدين أو بلد المنشأ.

ثانياً: ان تعترف الدول المتعاقدة للاجئين داخل أراضيها بمعاملة توفر لهم على الأقل نفس الرعاية الممنوحة لمواطنيها على صعيد حرية ممارسة شعائرهم الدينية وحرية توفير التربية الدينية لأولادهم.

ثالثاً: الاعتراف للاجئ بالمركز القانوني أي احترام الدول المتعاقدة للحقوق المكتسبة للاجئ نذكر منها حقوقها المرتبطة بالزواج، حيازة الأموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق المرتبطة بها ، الإيجار وغيره من العقود المتصلة بملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة.

رابعاً: منح اللاجئ نفس حقوق مواطني البلد المستضيف المتعلقة بحماية الملكية الصناعية كالاختراعات والتصاميم أو النماذج والعلامات المسجلة والأسماء التجارية وفي مجال حماية الحقوق فيما يخص الأعمال الأدبية و الفنية والعلمية(5).

خامساً: منح الدول المتعاقد للاجئ حق الانتماء للجمعيات غير السياسية وغير الربحية والنقابات المهنية ، بالإضافة لممارسة حق التقاضي الحر أمام المحاكم والاستفادة من المساعدة القضائية ،

---

[4]- برهان أمر الله: حق اللجوء السياسي، دراسة نظرية في حق الملجأ في القانون الدولي، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1986، ص 208.

[5]- H C R ; protéger les droit humains ; guide de terrain pour les ONG; Les nations unies et les ONG ,Genève,2003,p 18.

ممارسة حق العمل المأجور والعمل الحر الخاص سواء في ميادين كالزراعة والصناعة والتجارة والحرف اليدوية وإنشاء شركات تجارية وصناعية و ممارسة المهن الحرة وحرية التنقل ضمن أراضيها.

سادساً: وجوب ضمان الدولة المتعاقدة للاجئين المقيمين بصورة نظامية الإسكان، التعليم الرسمي، الإغاثة والمساعدة العامة، حق العمل والحصول على الإعانات العائلية بالإضافة للضمان الاجتماعي الذي يغطي حالات إصابة العمل والأمراض المهنية والأمومة و المرض والعجز والشيخوخة والوفاة والبطالة والأعباء العائلية والتعويض وأية طوارئ أخرى ملزمة وفق الأنظمة القانونية(6) .

سابعاً: تصدر الدول المتعاقدة للاجئين النظاميين المقيمين على إقليمها بصورة نظامية وثائق سفر تمكنهم السفر خارج الإقليم إلى الخارج ، بالإضافة لامتناع هذه الدول عن تحميل اللاجئين أية أعباء أو رسوم أو ضرائب أيا كانت تسميتها تغاير أو تفوق تلك المستوفاة في أحوال مماثلة(7).

ثامناً: تسمح الدول المتعاقدة للاجئين وفقا لقوانينها وأنظمتها بنقل ما حملوه إلى أرضها من موجودات إلى بلد آخر سمح لهم بالانتقال إليها ، والنظر بعين العطف إلى الطلبات التي يقدمها اللاجئون للسماح لهم بنقل موجودات أخرى لهم أينما وجدت يحتاجون إليها للاستقرار.

تاسعاً: لا يجوز لأية دولة متعاقدة طرد لاجئ موجود في إقليمها بصورة نظامية إلا لأسباب تتعلق بالأمن الوطني أو النظام العام مع الاحتفاظ بحقه في تقديم بيانات لإثبات براءته وممارسة حق الاستئناف مع وجود وكيل يمثله مع منح مهلة معقولة للاجئ يلتمس خلالها قبوله بصورة قانونية في بلد آخر .

عاشراً: لا يجوز لأية دولة متعاقدة طرد أو رد لاجئ بأي صورة من الصور إلى حدود أقاليم تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتماءاته إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية إلا في حال اعتبر خطر على امن البلد المتواجد فيه(8).

[6]- Bettati Mario; l 'asile politique en question ; un statut pour les réfugies, paris, PUF, p 175.

[7]- د. عفاف مراد،" قضية اللاجئين في المنظمات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 05، 1969، ص 13.

[8]- حسب نص المواد من 30 إلى 33 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951.

المبحث الثاني

التدابير الإدارية والأمنية للمنظمات الدولية لحماية اللاجئين

مما يلاحظ على قانون اللاجئين أنه يتضمن تعريفاً دقيقاً للاجئ[9]. أما القانون الإنساني لا يزال يكتنفه الغموض بهذا الشأن، بل أنه نادرا ما يستخدم هذا المصطلح. لكن هذا لا يعني ان القانون الدولي الإنساني يهمل اللاجئين، إذ أنهم يتمتعون بالحماية اذا كانوا تحت سلطة أحد أطراف النزاع.

ولهذا فإن المنظمات الدولية تؤدي دوراً أساسياً من أجل تحقيق مصلحة اللاجئين . ومن هذه الأدوار التي تؤديها دورها في التنظيم الإداري في سير إجراءات الحماية القانونية للاجئين وفق الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، ولهذا نرى تقسيم هذا المبحث على مطلبين :

المطلب الأول: التدابير الإدارية للمنظمات الدولية لحماية اللاجئين

المطلب الثاني: التدابير الأمنية للمنظمات الدولية لحماية اللاجئين

المطلب الأول

التدابير الإدارية للمنظمات الدولية لحماية اللاجئين

غالباً ما لا يتمتع اللاجئون بالحماية بموجب القانون الإنساني، كما سبق بيان ذلك، نظراً إلى أن البلد المضيف ليس طرفاً في نزاع مسلح دولي أو ليس عرضة لأي نزاع داخلي. ويتمتع اللاجئون عندئذ بالحماية بموجب قانون اللاجئين وحده، وينتفعون بأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[10].

ولتسيير شؤون المنظمة بكفاءة عالية، عن طريق المراجعة الدورية للنظم واللوائح والسياسات والإجراءات الإدارية. وبالمقابل من ذلك تقوم الوحدات الإدارية والمالية في المنظمات الدولية بوضع القواعد الخاصة بتنفيذ الميزانية والبرامج وكافة الترتيبات الإدارية، وبما يتفق مع النظام الداخلي للمنظمة الدولية.

---

1 - المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بالوضع القانوني للاجئين، والمؤرخة في 28 يوليه، تموز 1951، والمادة الأولى من البرتوكول الخاص بالوضع القانوني للاجئين، والمؤرخ في 31 يناير / كانون الثاني 1967. وقد توسع مجال هذا التعريف بموجب اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية، التي صدرت في 10 سبتمبر / أيلول 1969، وتنظم الجوانب الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا، وتشمل خاصة الأشخاص الفارين من نزاع مسلح أو اضطرابات.

10- تدخلت اللجنة الدولية مراراً خلال المرحلة الأولى لوصول اللاجئين ، فاهتمت مثلا بمصير اللاجئين العراقيين الأكراد في إيران في نهاية حرب الخليج الثانية (سنة 1991)، واللاجئين الروانديين في جوما)زائير) ونيجارا (تنزانيا) سنة 1994. وفي غياب مفوضية الأمم المتحدة اهتمت بمصير اللاجئين الموزامبيقيين في جنوب أفريقيا.

ويقوم كل من قطاع الإدارة في المنظمات الدولية بالإشراف على سير الإجراءات اللازمة لغرض تأمين الخدمات الأساسية. وتتنوع إدارات المنظمة اعتماداً على حجم المنظمة وطبيعة عملها وإمكاناتها، وبشكل عام تضم المنظمات الإدارات التالية :

1-إدارة شؤون الموظفين:

تقوم هذه الإدارة بتحديد المهام المطلوب إنجازها في المنظمة وتحديد الأشخاص الذين سيقومون بتنفيذ هذه المهام والمواصفات والمهارات التي من الواجب توافرها بهم لتنفيذ ما هو مطلوب منهم، كما يقوم هذا القسم بإعلام العاملين بسير أعمال المنظمة ووضع نظام عمل يقدم لهم وصفاً مفصلاً لكل إدارة أو قسم في المنظمة. كما يضع هذا القسم نظام ترقيات وحوافز العاملين .

2-الإدارة المالية:

هي الإدارة المعنية بالتخطيط والتنظيم للشؤون المالية والمحاسبة في المنظمة وإعداد الكشوفات المحاسبية الخاصة بالنفقات والواردات لمالية المنظمة وإعداد الموازنات السنوية .

3-إدارة المعلومات والتكنولوجيا:

هي الإدارة المعنية بتوفير قواعد المعلومات وتجميعها وفهرستها وكل الشؤون ذات العلاقة بتوفير المعلومات وطرق إيصالها وبالتحديد الطرق التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات .

4-إدارة العلاقات العامة والتسويق والإعلام:

تقوية العلاقات الداخلية للمنظمة بين الهيئة ومنتسبيها، وكذلك العلاقات الخارجية للمنظمة مع الهيئات الأخرى التي تسعى المنظمة للتعامل معها، واستخدام كافة وسائل الإعلام والاتصال للتعريف بالمنظمة وغاياتها.

5- إدارة الموارد البشرية

التوظيف والوصف الوظيفي يعكس توظيف شخص ما الحاجة الماسة إلى مؤهلاته وخبراته ومهاراته، في أحد أقسام الجمعية.

ومن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة الدولية لحماية اللاجئين:

أولاً: القيام بعمل من اجل مساعدة الدول على سنّ أو تعديل التشريعات الوطنية المتعلقة باللاجئين، بما في ذلك التعليمات الإدارية والمبادئ التوجيهية التشغيلية، وتنفيذ الإجراءات الوطنية لتحديد صفة اللاجئ.

ثانياً: دعم وتعزيز المؤسسات الإدارية والقضائية ذات الصلة وتدريب موظفي الجهات الحكومية وغير الحكومية والتنسيق مع هيئات حقوق الإنسان المعنية.

ثالثاً: تقوم في مساعدة الدول في مواجهة المشاكل الإدارية والقانونية والدبلوماسية والمالية والإنسانية التي تسبّبها ظاهرة اللاجئين.

المطلب الثاني

التدابير الأمنية للمنظمات الدولية لحماية اللاجئين

لا يعتبر الدور الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دورًا عملياتيًا. فبالإضافة إلى مهامها كمستشار قانوني (تضغط على الحكومات وتقدّم لها المساعدة لقبول اللاجئين)، تقدّم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة والحماية للاجئين، ويتمّ ذلك غالبًا بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. ويمكن للمفوضية توقيع عقود شراكة تشغيلية مع المنظمات غير الحكومية (المادتان 8 و10 من النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) بغرض تنسيق التمويل لمثل تلك الإجراءات.

ولهذا تسعى كافة الدول والمجتمعات إلى الحفاظ على أمنها الداخلي والخارجي من أي تهديد قد يتعرض له لأن الأمن بمختلف جوانبه وأبعاده الركيزة الأساسية لاستقرار وتطور المجتمعات واستمرار بقائها، وتناط هذه المهمة بأجهزة متخصصة توفر لها الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكنها من أداء مهامها ضمن صلاحيات محددة.

إن قرار دولة الملجأ بقبول اللاجئين له أبعاده السياسية على علاقاتها مع دولة الأصل كما أن نشاط اللاجئين السياسي قد يؤثر على علاقات حسن الجوار بين الدول[(11)] كما أن طبيعة تواجد اللاجئين على إقليم دولة الملجأ له أبعاد دولية تتعلق في علاقة دولة الملجأ مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المسئولة عن رعاية اللاجئين والإشراف على مخيماتهم.

ويعيش اللاجئون في مخيمات ويعتمدون بدرجة كبيرة على منظمات الإغاثة الدولية للوفاء بحاجاتهم الأساسية لأن كثيرًا من الدول تفضل ذلك لسببين رئيسين أولهما لأنها ترى أن

[11]- محمد قاسم: التزامات اللاجئ تجاه دولة الملجأ، ندوة الحماية الدولية للأجئين ، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1996، ص20 .

ذلك يقلل المخاطر الاجتماعية والسياسية المترتبة على استضافة إعداد كبيرة من الرعايا الأجانب، وثانيهما أنها تعتبر إقامة اللاجئين في مخيمات يشجع الدول المانحة والمنظمات الإنسانية على تحمل نسبة كبيرة من التكاليف المالية التي تصرف على إقامة هذه المخيمات وتوفير ما يحتاجه اللاجئون من خدمات.

إن الأمن بجوانبه المختلفة مطلب أساسي يسعى اللاجئون للحصول عليه من خلال تركهم لوطنهم الأصلي والنزوح إلى الأماكن الأكثر أمنا، حيث تقوم دول الملجأ بحمايتهم وتوفير الأمن لهم وتوفير مختلف احتياجاتهم الأساسية بالرغم مما يسببه التدفق الجماعي للاجئين من أعباء على اقتصاد دولة الملجأ ومرافقها المختلفة.

وتسعى دولة الملجأ في نفس الوقت للحد من التأثير السلبي لوجود اللاجئين داخل أراضيها حتى لا يكون وجودهم مصدر تهديد لأمنها الداخلي أو الخارجي حيث تتخذ الأجهزة المسئولة عن الأمن التدابير والإجراءات الأمنية المناسبة التي تحقق أمن اللاجئين وحمايتهم وأمن دولة الملجأ في نفس الوقت.

إن الوضع القانوني للاجئين وخصوصيتهم الاجتماعية والاقتصادية وما يمثله البعد السياسي والبعد الدولي الذي تفرضه طبيعة تواجدهم على إقليم دولة الملجأ يعطي الإجراءات الأمنية خصوصية تجعلها تختلف عن الإجراءات الأمنية الاعتيادية.

ويبدء مفهوم الأمن في الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين من مفهوم المجتمع الدولي للأمن الصادرة عنه هذه الصكوك، والذي يتسم بعدم وجود سلطة عليا تجبر أعضاءه على احترام وتنفيذ النصوص الواردة في هذه الصكوك ويبقى الأمر مرهون بإجماع الدول الأعضاء وإمكانية تفعيلها لما يصدر من قوانين دولية حسب الأوضاع الدستورية لكل دولة، إذ أن المجتمع الدولي يتكون من أنظمة غير متجانسة تختلف مصالحها[12].

ومن هنا نجد أن مفهوم الأمن في الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين يتجسد بمبدأ الحماية الدولية للاجئين وذلك من خلال توفير الحماية القانونية للاجئين وتوفير الإغاثة العاجلة لهم وتأمين الملاذ الأمن عن طريق الاعتراف بهم كلاجئين من قبل دولة الملجأ أو إعادة توطينهم في بلد ثالث إضافة إلى توفير احتياجاتهم الأساسية وتحسين أحوالهم الاجتماعية وتقديم المساعدة القانونية لهم[13].

---

[12]- ممدوح شوقي كامل: الأمن القومي والأمن الاجتماعي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص 22.
[13]- نبيل بشير: المسئولية الدولية في عالم متغير، بدون دار نشر، القاهرة 1994،ص 50.

ولهذا فإن معنى الأمن اكتسب جانبًا إنسانيًا بدرجة كبيرة حيث أصبح يركز على الشعوب أكثر من تركيزه على الأنظمة والحكومات، ولذلك فإن مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين ترى بأن أمن اللاجئين يتركز في جانبين:

أ: الأمن البدني: وهو ضمان حق اللاجئين في الحياة بسلام وأمن سواء من جانب حكومة دولة الملجأ أو من جانب المجتمع المحلي لدولة الملجأ أو من جانب الجالية التي ينتمي إليها اللاجئين وتعيش في دولة الملجأ.

ب: الأمن الإنساني: وهو تحقيق الاحتياجات المادية والاجتماعية والنفسية للاجئين من أجل ضمان رفاهيتهم وتحقيق الحياة الكريمة لهم، وذلك أن يتم التركيز بشكل كبير على الاحتياجات الأساسية للاجئين وخاصة فيما يتعلق بالمأوى والغذاء والرعاية الطبية مع وجود إهمال في برامج التعليم وتدريب المهارات وتوفير فرص العمل للاجئين وتوفير الأنشطة الترفيهية، وتتجه المفوضية في عملها إلى تحقيق مشاركة اللاجئين في إدارة مخيماتهم لإضفاء درجة من الكرامة على حياتهم وأن يشعروا بأنهم ليسوا مهمشين كليًا بينما تريد الدول المانحة للمساعدات ودول الملجأ حلاً سريعًا لمشاكل اللاجئين لأنها غير قادرة على الاستمرار في تمويل البرامج الاجتماعية والخدمات التي تقدم للاجئين.

ويأتي في مقدمة الإجراءات الأمنية إنشاء الأجهزة الأمنية المختصة المكلفة بمهمة الأمن بموجب القوانين والتشريعات واللوائح التي تحدد مهامها وتنظم عملها وتعطيها المشروعية التي تستمد منها سلطتها وصلاحياتها، إضافة إلى توفير الإمكانيات البشرية والمادية التي تساعدها في بلوغ أهدافها، وتقوم الأجهزة الأمنية بنوعين من الإجراءات الأمنية:

أولاً–إجراءات الوقاية من الجريمة: يقصد بها اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على كيان الدولة ومنع وقوع الحوادث التي من شأنها إلحاق الضرر بآحاد الناس في أشخاصهم أو أموالهم سواء من قبل الإنسان كالقتل والسرقة أو المترتبة على الأشياء كالمنازل الآيلة للسقوط أو من قبل الطبيعة كالفيضانات والزلازل(14). ومن هذه الإجراءات التي ينبغي ذكرها :

أ- التواجد الأمني.

ب- مراقبة المشبوهين وأرباب السوابق

ت- الاستعانة بالتقنيات الأمنية الحديثة

ث- توعية الجمهور امنياً

14- عبد الحكم عباس: إجراءات منع الجريمة السياسية وضبطها، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1412، ص 15.

أما ما يخص الإجراءات الوقائية الخاصة بالأجانب[15] والتي يجيز القانون الداخلي والدولي للدولة اتخاذها بحق الاجانب فندرجها بين قوسين:

(1-منع الأجنبي من الدخول الى إقليم الدولة.2-إبعاد الاجنبي واخراجه من الدولة بعد دخوله اليها[16].3-تقييد حرية الاجنبي في التنقل داخل اقليم الدولة.4-تحديد إقامة الاجنبي في اقليم الدولة.).

ثانيا: إجراءات ضبط الجريمة: وهي إجراءات الاستدلال والتحقيق الرامية إلى كشف الجرائم والبحث عن الأدلة الثبوتية وتحقيق شخصيات الجناة والعثور عليهم وضبطهم[17].

الخاتمة

من خلال صفحات البحث أعلاه يوضح العلاقة بين الخصوصية القانونية (الإدارية والأمنية) الدولية. وقد توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولا: **الاستنتاجات.**

1- وجود علاقة بين الخصوصية القانونية للاجئين وبين الإجراءات الإدارية والأمنية التي تتخذها السلطات الحكومية.
2- وجود علاقة بين الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية للاجئين والإدارية والأمنية داخل مخيمات إيواء اللاجئين.
3- كفاية الإجراءات الإدارية والأمنية التي تتخذها المنظمات الدولية لحماية اللاجئين من الناحيتين الإدارية والأمنية.

ثانيا: **التوصيات.**

1. الحيلولة دون وقوع أي أعمال عنف داخل المخيمات التي تديرها المنظمات الدولية.
2. السماح للاجئين بالخروج من المخيمات وفق إجراءات إدارية وأمنية خاصة.
3. أخذ الظروف الاجتماعية في المجتمع الأصلي بعين الاعتبار عند التعامل مع اللاجئ.
4. إيجاد فرص عمل لتشغيل اللاجئ عن طريق تطبيق برامج التشغيل الذاتي للمخيم.
5. تسهيل جميع الإجراءات الإدارية من قبل المنظمات الدولية.
6. تكثيف زيارة مسئولي المنظمات الدولية لمخيمات اللاجئين.

---

[15]- برهان أمر الله: المرجع السابق، ص 268.
[16]- أحمد عبد الكريم سلامه: الوسيط في القانون الخاص الدولي السعودي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1418، ص415.
[17]- وثائق المؤتمر الحادي والعشرين لقادة الشرطة العرب، ١٩٩٧ ، ص ٧٤..

المراجع

أولا:المراجع العربية.

1-أحمد عبد الكريم سلامه: الوسيط في القانون الخاص الدولي السعودي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1418 .

2-برهان أمر الله: حق اللجوء السياسي، دراسة نظرية في حق الملجأ في القانون الدولي، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1986.

3-حازم حسن جمعه: مفهوم اللاجئين في المعاهدات الدولية والإقليمية، ندوة الحماية الدولية للاجئين 1996، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ،جامعة القاهرة.

4-عفاف مراد،" قضية اللاجئين في المنظمات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 05، 1969،.

5-عبد الحكم عباس: إجراءات منع الجريمة السياسية وضبطها، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1412.

6-محمد قاسم: التزامات اللاجئ تجاه دولة الملجأ، ندوة الحماية الدولية للأجئين ، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1996.

7-الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951.

8-تقرير دولي لمنظمة العفو الدولية " حالة حقوق الإنسان في العالم 2015-2016"، منظمة العفو الدولية، ط1، لندن، 2016.

9-ممدوح شوقي كامل: الأمن القومي والأمن الاجتماعي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985.

10-نبيل بشير: المسئولية الدولية في عالم متغير، بدون دار نشر، القاهرة 1994 .

11-وثائق المؤتمر الحادي والعشرين لقادة الشرطة العرب، ١٩٩٧ .

ثانيا :المراجع الأجنبية :

1- Laurion Michel; vers des normes minimales européennes concernant la procédure d'octroi et de retrait du statu de réfugie ; réflexions sur une position de directive ;ragai, janvier 2003.

2 - H C R ; protéger les droit humains ; guide de terrain pour les ONG; Les nations unies et les ONG ,Genève,2003.

3 - Bettati Mario; l 'asile politique en question ; un statut pour les réfugies, paris, PUF.

اللجوء السوري وانعكاسه على الاقتصاد المضيف

د. حاتم غائب سعيد هادي العبيدي*

مقدمـة

أولاً – أهمية الموضوع :

أصبح موضوع اللجوء ذو أهمية كبيرة ومتزايدة في السنوات الأخيرة ،بسبب تزايد إعداد اللاجئين السوريين نتيجة الحروب الأهلية والصراعات الداخلية وعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي في سوريا، مما أضطر العديد من الأفراد إلى اللجوء إلى تركيا طلباً للحماية والعيش في أمان.وأن وجود اللاجئين السوريين له اثرين الأول سلبي يتمثل في زيادة مزاحمة الفقراء من رعايا الدولة المضيفة لهم ، وحصر فرص تقديم الخدمات التي تقدمها الدولة وبعض المنظمات المتخصصة،ومزاحمتهم في العمالة ورفع أسعار السلع والخدمات والإيجارات.والثاني ايجابي بجلبهم منافع اقتصادية وإمكانات للتنمية، من خلال وجود المهندسين والفنيين والاقتصاديين .ورفع مستوى الاستهلاك العام الذي يدعم نمو الاقتصاد المضيف.

ثانياً – مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في إن ضرورة الإجابة على التساؤل التالي : ما هي انعكاسات اللجوء السوري على اقتصاد الدولة المضيفة، هل إن اللجوء له اثر ايجابي أم سلبي على اقتصاد الدولة المضيفة–تركيا؟.

ثالثاً – منهجية البحث : سوف نتبع المنهج الاستقرائي والتحليلي من خلال جمع المادة العلمية عن انعكاسات اللجوء السوري على اقتصاد الدولة ،ومراجعة مكتبية للتقارير والاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بشؤون اللاجئين السورين.بغية التوصل الى حلول لمشكلة البحث.

رابعاً–خطة البحث :تناولنا البحث(اللجوء السوري وانعكاسه على الاقتصاد المضيف) في مبحثين: المبحث الأول تناولت فيه مفهوم اللجوء والتعريف باللاجئ وأسبابه ومعايير اعتماده .إما المبحث الثاني فيتمحور حول انعكاسات اللجوء الايجابية والسلبية ومآخذه على الاقتصاد الوطني للدولة المضيفة (تركيا) .وختمنا البحث بخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلنا إليها .

---

*– **الدكتور حاتم غائب سعيد**: دكتوراه في القانون الخاص–التخصص القانون التجاري، مدرّس في كلية القانون–جامعة الفلوجة، من مؤلفاته: (إحكام وقواعد المخاطر غير التجارية وانعكاسات الضمانات والعوائق الاستثمارية عليها)، له العديد من المشاركات في المؤتمرات والندوات علاوة على البحوث العلمية المنشورة.

المبحث الأول

التعريف باللاجئ وامتيازاته ومعاييره

دخل الصراع في سوريا عامه السادس، ولا يزال الحل السياسي غير متاح. ومنذ بداية الأزمة، فقد زادت الاحتياجات الإنسانية في سوريا بشكل ملحوظ ، واضطر العديد من السوريين إلى مغادرة منازلهم، وفي كثير من الأحيان لعدة مرات، مما يجعل سوريا أكثر الدول في العالم تشهد أكبر أزمة نزوح، كلاجئين في الدول المجاورة وفي مقدمتها تركيا. ولهم الحق مثل كافة الأفراد في التمتع بالمستوى المعيشي الكافي والتمتع بكافة الامتيازات التي يتمتع بها اللاجئ[1].ولغرض البحث في هذا الموضوع فسوف نتقسمه إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول

مفهوم اللجوء وتعريفه وأسبابه والموقف القانوني له

لغرض الإحاطة بالموضوع فسوف نتناوله بالنقاط الآتية:

أولاً–مفهوم اللجوء

يجمع الباحثون على إن مفهوم اللجوء نشأ نشأة دينية ،حيث ظهرت بعض الأماكن المقدسة التي لا يمكن ملاحقة الهارب إليها،حتى أصبحت كلمة ملجأ تطلق على هذه الأماكن،وظهرت عبارة(حق الملجأ) عليها لتدل على الامتياز المقرر لها،والذي تحمي بمقتضاه اللاجئ إليها، وكانت تعد ملاذا آمنا للشخص الذي يلتمس اللجوء إليها[2].

وتناولت الحضارات القديمة مواضيع مثل اللجوء والهجرة ، وانتقال جماعة من الناس من إقليم إلى آخر لأسباب مختلفة ، وكذلك حرمة الأماكن المقدسة التي يشعر فيها الإنسان بالأمان ، وظهرت تلك الحماية على شكل الاعتصام بأماكن العبادة التي وفرت للفرد الحصانة من الخطر الذي يهدده ، ومن هنا نشأت فكرة (الملجأ الديني) فارتبط اللجوء بالعادات والتقاليد المنتشرة بينهم كالكرم والضيافة وإجارة المحتاج،والذي ارتبط مع الجذور والأماكن الدينية كمقام سيدنا إبراهيم عليه السلام بمكة الذي كان مكان للحج ومن اعتصم به يعد آمنا ولا يمكن المساس به[3].

---

[1] –المادة 1 والمادة 33 من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين) والمادة 5 من الاتفاقية الأفريقية للاجئين.

[2] – الحماية الدولية لطالب اللجوء، أيمن ديب سلامة الهلسة، دار النهضة العربية،القاهرة،2004،ص2.

[3] –اللجوء في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي،عبدالكريم علوان،بحث منشور في مجلة البلقاء، ع1،م5، 1997ص73.

ولما ظهر الإسلام جاء بقواعد وإحكام شرعية تخص اللاجئين والمستجيرين وحماية المستضعفين، وحث الإسلام على إيجاد ملجأ للأشخاص الذين يتعرضون للاضطهاد.حيث قال تعالى(وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ)[4].كما أقرت الشريعة الإسلامية بحصانة بعض الأماكن، كما في قول الرسول(ص) (من دخل المسجد الحرام فهو آمن) ولا يجوز إعادة الشخص الهارب من الاضطهاد إلى الديار الفار منها بل يجب توجيهه إلى منطقة أو إقليم آمن آخر[5].

وعلى الرغم من قدم ظاهرة اللجوء إلا أنها تبلورت بشكلها القانوني في مطلع القرن العشرين، حيث تحولت العادات والتقاليد إلى إطار قانوني مع تزايد ملحوظ في عدد اللاجئين والمطالبة بحقوقهم وتحديد مركزهم القانوني خلال فترة تواجدهم في بلد الملجأ،ولأجل ذلك تبنى المجتمع الدولي العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات المعنية باللاجئين وتم إنشاء مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين،وبعد الحرب العالمية الثانية عقدت عدة اتفاقيات خاصة بشؤون اللاجئين منها اتفاقية عام 1951 ونتيجة لويلات الحرب والاضطهاد التي حصل منها[6].

وبهذه الاتفاقية وما تبعها من اتفاقيات وبروتوكولات معنية بشؤون اللاجئين شهد العالم بداية لتطور جديد يتجه نحو تزايد الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان يقابله ازدياد في عدد اللاجئين نتيجة الصراعات الداخلية والخارجية والانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان التي يشهدها العالم، وخصوصاً الدول العربية وظهور ما يسمى الربيع العربي وما تبعه من ويلات وحروب وتدخلات خارجية،حتى أصبحت مسالة اللاجئين من المشاكل الخطرة التي تهدد الدول المضيفة لهم سواء من حيث الانعكاسات الاقتصادية أو الأمنية.

أن اللاجئون السوريون قد اضطروا إلى الفرار من سوريا ،ونظراً للأسباب التي حملتهم على ذلك، وكثيراً ما يصلوا إلى البلدان المضيفة وهم محطمون،بدون أي مصدر للمال،وفي اغلب الأحيان لا يتكلمون لغة الدولة التي يلجئون إليها،وربما يفتقرون إلى معيل الأسرة ،مما يضطرون بالاعتماد على الدولة

---

4 –سورة التوبة الآية 6.

5 – الجهاد والسيرة ، صحيح مسلم،باب فتح مكة (ح1780).

6 –عقدت هذه الاتفاقية عام 1951 وأدخلت حيز التنفيذ عام 1954.

المضيفة لهم في تلبية الحاجات الأساسية من مأكل وملبس وسكن،الأمر الذي يؤدي إلى اعتبارهم عبء ثقيل على اقتصاد الدول المضيفة لهم(7).

إن اللاجئين السوريين ليسوا جماعة واحدة متجانسة،بل تتباين خبراتهم ومشاكلهم التي يواجهونها تباينا واضحا ،فهناك اختلافات كثيرة بين اللاجئين السوريين،فهناك لاجئين من الطبقة الغنية والمتوسطة والفقيرة،ولكن مهما اختلفت خلفيات اللاجئين والأماكن التي لجئوا إليها إلا أنهم يواجهون المشكلة ذاتها ،وهي إن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية معرضة للخطر ويواجهون مشاكل اقتصادية تتمثل في عدم قدرتهم في الانتفاع من طاقاتهم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية،لأنه من الصعب عليهم إن يحصلوا على العمل نفسه أو الوظائف ذاتها والتي كانوا يتمتعون بها في أوطانهم(8).

ونرى بان ظاهرة اللجوء وقضية اللاجئين هي من أهم النتائج المتعلقة بإنكار حقوق الإنسان، ويمثل الدفاع عن هذه الحقوق أهم المجالات التي اهتمت بها الشرعية الدولية، من خلال وضعها لجملة واسعة من الضمانات المتعلقة بحقوق اللاجئين.كون المجتمع الدولي أصبح إمام كتله عددية ضخمة من اللاجئين وبتزايد مستمر بسبب استمرار العمليات القتالية وتدمر البنى التحية وانهيار الخدمات بشكل كبير.

ثانيا–تعريف اللاجئ

سوف نتناول تعريف اللجوء في اللغة وتعريفه في القانون وكما يأتي:

1–تعريف اللجوء في اللغة:

مشتق من الفعل لجأ، ويقال لجأت إلى فلان، أي استندت إليه ، ولجأت من فلان، إذا عدلت عنه إلى غيره ، وكأن اللجوء بهذا المعنى إشارة إلى الخروج والانفراد، يقال لجأ من القوم، أي انفرد عنهم وخرج عن زمرتهم إلى غيرهم ، فكأنه تحصن منهم(9).

2–تعريف اللجوء في القانون:

[7] –مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،صحيفة الوقائع رقم20 ،حقوق الإنسان واللاجئون1997.

[1-]J. Carey-Wood, K. Duke, and T. Marshall. The Settlement of Refugees in Britain. Home Office Research study No. 141, (London: HMSO, 1995). Research study No. 141, (London: HMSO, 1995).

[9] – لسان العرب ،ابن منظور، دار صادر للطباعة والنشر،بيروت،لبنان،ص1152.

لم يعط القانون الدولي تعريفاً جامعاً موحداً لمن هو لاجئ،كون مسألة اللاجئ مسألة حاسمة بحد ذاتها وتعالج قضية اللاجئين،والذي يترتب على هذا التعريف تحديد نوع الحماية التي يجب إن يتمتع بها اللاجئ،بالإضافة إلى إن تعريف اللاجئ يختلف حسب طبيعة المعاهدات المبرمة بين الدول وحسب التوزيع الجغرافي لهم .لذا سوف يتم التركيز على بعض التعاريف للاجئ وكما يأتي:

اللاجئ هو كل إنسان تتعرض حياته أو سلامته البدنية أو حريته للخطر خرقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وعندئذ يكون له الحق في طلب الملجأ [10].

وقد عرف أيضاً بان اللاجئ هو كل شخص هجر موطنه الأصلي،أو أبعد عنه بوسائل التخويف فلجأ إلى إقليم دولة أخرى طلباً للحماية ، أو لحرمانه من العودة إلى وطنه الأصلي[11].

وبعرف اللاجئ على انه أي إنسان اضطر إلى مغادرة مسكنه الوطني واللجوء إلى مكان آخر خارج مسكنه الأصلي أو الوطني، وذلك بسبب عدوان خارجي أو احتلال أو هيمنة أجنبية، أو بسبب حوادث تخل إخلالاً خطراً بالنظام العام[12].

وهو كل إنسان يخشى جدياً من تعذيبه أو اضطهاده بسبب جنسه أو دينه أو جنسيته. ووجد خارج بلاده قبل العاشر من شهر كانون الثاني 1951 ،بسبب أحداث وقعت في البلاد التي يحمل جنسيتها[13].

وتعرف المنظمات الحكومية الدولية والمواثيق الدولية المختصة (اللاجئ) بالشخص الذي عبر الحدود الدولية لبلاده[14].

يعرف اللاجئ بحسب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 والمعدلة بموجب البرتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام 1966 والذي دخل حيز النفاذ في عام 1971[15].بأن اللاجئ كل

---

10 –القانون الدولي العام النظريات و المبادئ العامة ، أشخاص القانون الدولي– النطاق الدولي ، العلاقات الدولية الحرب والحياد) ، علي صادق أبو هيف ، منشاة المعارف، الإسكندرية بدون سنة طبع،ص249.

11 –مبادئ القانون الدولي العام ، دراسة بضوابطه الأصولية ولأحكامه العامة،محمد حافظ غانم، ط2 ،مطبعة نهضة مصر ، القاهرة، 1959م، ص549.

12 – المادة 1 –2 من القانون الأساسي لمنظمة الوحدة الإفريقية ، معاهدة 10/ أيلول / 1969م

13 –اتفاقية جنيف في 1949/8/12.

14 –تقرير النازحون في سوريا واللاجئون السوريون في (لبنان–الأردن–تركيا –العراق–مصر)،ناصر الغزالي،اللجنة العربية لحقوق الإنسان،مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،بالتعاون مع حركة شباب 17 نيسان للتغيير الديمقراطي ،2012،ص8.

شخص يوجد نتيجة إحداث وقعت وسببت له خوف من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسيته أو انتمائه لفئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية ،خارج بلد جنسيته،ولا يستطيع تدارك ذلك الخوف او تلافيه،أن يستظل بحماية ذلك البلد"،أو كل شخص لا يملك جنسيه ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة تلك الإحداث ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد[16].

ثالثا–أسباب اللجوء:

وردت في اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين عام 1951م وبروتوكول الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي عام 1967م الأسباب الداعية لقبول اللاجئ ، وهي على النحو التالي:

1- الخوف: ويقصد بالخوف ما كان ناتجاً عن التعرض للتعذيب والاضطهاد ، وهو حالة نفسية تستدعي من اللاجئ الهروب إلى مكان يشعر فيه بالأمان.

2- الاضطهاد: وهو ما كان ناتجاً عن التعرض والتهديد للحياة والحرية ، وانتهاك حقوق الإنسان التي نصت عليها الإعلانات والمواثيق الدولية.

3- التمييز: وهو يطلق على الاختلاف في المعاملة ، والحقوق والفرص ، مما يولد شعوراً بعدم الأمان.

4- العرق: ويطلق على الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة تشكل أقلية ضمن مجموعة من السكان.

5- الدين: وهو المعتقد الذي يعتنقه الإنسان ، والحرية الدينية مكفولة وفق الإعلانات والوثائق الدولية.

6- الانتماء: يكون الانتماء سبب من أسباب اللجوء؛ إذا انعدمت الثقة في ولاء تلك الفئة أو تلك للنظام السياسي الحاكم ؛ مما يعرضها للملاحقة والاضطهاد .

7- الرأي السياسي: وهو ناتج عن اعتناق آراء سياسية مخالفة لما يعتقده النظام السياسي الحاكم، مما يؤدي إلى الخوف من الاضطهاد ، إلا أن ذلك الخوف لابد أن يكون له ما يبرره من انتهاكات فعلية كالسجن أو التضييق[17].

[15] –المادة 1 الفقرة(1–2)من اتفاقية 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين.

[16] –المعايير الدولية في إلية إبعاد اللاجئين (دراسة مقارنة)د. عبد الرسول عبد الرضا الاسدي ،كلية القانون–جامعة بابل،بحث منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ،العدد الثاني–السنة الرابعة،ص 132.

[17] –المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، www.unhcr.org.eg

رابعاً–الموقف القانوني للاجئون السوريون في تركيا

أن اللاجئ السوري عندما يدخل إلى تركيا فانه سوف يكون أجنبياً عليها،مما يتطلب البحث عن حقوقه وموقفه القانون وفق هذا الصفة ،وبالتالي فان البحث عن حقوق اللاجئين السورين في تركيا تبدأ بضروفها القانونية ومدى انضمام تركيا إلى المعاهدات الدولية المعنية بهذا الشأن،فان حقوق اللاجئين السوريين إما إن تكون بصفته كونه أجنبياً أو كونه لاجئ أو طالب لجوء وبذلك نسوف تتركز دراستنا على الموقف القانوني للاجئين السوريين على اعتبار هذه الصفة[18].ومنذ بدأ عملية اللجوء حددت الحكومة التركية موقفها من اللاجئون السوريون وكما يأتي:

1–أبلغت الحكومة التركية اللاجئين السوريين بأنهم ضيوف على تركيا وليس لاجئين،وبذلك قطعت مطالبتهم بحقوقهم كلاجئين.
2–لا تستطيع المنظمات والجمعيات الرسمية المعنية بشؤون اللاجئين تقديم البيانات الضرورية عن اللاجئين السوريين ووضعهم القانوني للسبب ذاته.
3–يحق للاجئين السوريين الدخول والخروج من والى المخيمات متى ما رغبوا في ذلك،يستثنى من ذلك التشديد عليهم في بعض الأوقات إثناء الاضطرابات الأمنية التي تحصل في بعض المناطق التركية.
4–وجود إعداد كبيرة من اللاجئين السوريين يسكنون في مساكن على حسابهم ويذهبون إلى المخيمات لغرض الحصول على المساعدات الإنسانية التي يتم توزيعها من قبل الحكومة أو بعض الجهات المانحة.
5– لا يحق للاجئين السوريين العمل بشكل قانوني ولكن الحكومة والشعب يتعاطفان مع القضية ويتساهلون في هذا الموضوع وبشوط معينه من حيث طبيعة العمل والمنطقة الجغرافية.
6–لا يمكن لأحد زيارة المخيمات إلا إذا كان لديه قريب أو لديه موافقة من منظمة حكومية تركية. في حال تم دخول شخص بطريقة غير شرعية لتركيا أو دخوله دون جواز سفر تقوم الحكومة بتخييره أما بالعودة لسوريا أو بالذهاب للمخيمات[19].

ونرى بان تعقيد مسألة الحصول على تصريح عمل يجعل أمر حصول اللاجئين السوريين عليه صعبا جدا،وبذلك يلجأ العديد منهم إلى السوق غير الرسمي لغرض الحصول على فرصة عمل، لغرض سد حاجاته الأساسية التي لا غنى عنها، ومن هنا تبرز مشاكل أخرى مرتبطة بقطاع العمل غير الرسمي مثل

[18] – مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها،د.إبراهيم دراجي، ورقه مقدمة إلى الملتقى العلمي الذي تنظمه جامعة نايف للعلوم الأمنية –كلية العلوم الإستراتيجية، الرياض،2011،ص9.
[19] –ناصر الغزالي ،مصدر سابق،ص48.

انخفاض الأجر والاستغلال والفصل التعسفي من العمل، وإذا لم تتوفر إمكانية نظامية للحصول على عمل وقدرة على إيجاد دخل يبقى اللاجئون في مستوى مالي صعب.

المطلب الثاني

معيار اللاجئ

ليس كل شخص يعبر الحدود الدولية يكون مؤهلاً للحصول على وضع اللجوء[20] ،كون وضع اللاجئ قد يختلط بمفاهيم أخرى، كالنازح والمهاجر، فيختلف النازح عن اللاجئ بان النازح هو الذي ينتقل بنفس ظروف اللجوء من مكان لآخر لكن داخل حدود دولته،ويتمتع بذات الحماية والرعاية طالما ظل داخل حدود دولته، بينما حماية اللاجئ تكون من مسؤولية دوله الملجأ والمجتمع الدولي، بما فيه من مبادئ وأعراف سائدة تحرم إبعاد اللاجئ أما المهاجر هو الذي يترك دولته بحثاً عن فرص أفضل للعيش وانه يملك قرار العودة بخلاف اللاجئ الذي يترك دولته خوفا على أمنه ولا يستطيع العودة إلى دولته طالما استمرت حالة الاضطهاد[21].وهناك جملة من المعايير التي يجب إن تتوافر في الشخص لاعتباره لاجئا وكما يأتي:

1-لكي يصبح الشخص لاجئا لا بد إن يكون خارج حدود دولته الأصلية،إي خارج ارض وطنه ولديه خوف بتعرضه للخطر بصفة عامه ، يرتبط هذا الخطر بالأسباب الخمسة التي حددتها الاتفاقية الدولية وهي(العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء لجماعة اجتماعية معينة أو تبنيه رأياً سياسياً معيناً) ويعجز عن العودة أو لا يرغب فيها بسبب خوف له ما يبرره من الاضطهاد لأحد الأسباب المبينة في اتفاقية 1951[22].

2- إلاشخاص الذين يفرون من بلادهم لان حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم أصبحت مهددة بالعنف العام أو العدوان الأجنبي أو المنازعات الداخلية أو الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان ،أو بظروف أخرى تؤدي إلى اضطراب النظام بدرجة خطيرة[23].

---

20 -المادة 2/1 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللجوء لعام 1951.

21 - الحرب ومبدأ عدم رد اللاجئين، سولاف طارق عبد الكريم، بحث منشور بمجله القادسية للعلوم السياسية،العدد الأول، المجلد الأول،2008، ص171.

22 -تطور الحماية الدولية للاجئين،ايت قاسي حورية،رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري-كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014، ص25.

23 -إعلان قرطاج الخاص بمعاملة اللاجئين،1984،كولومبيا.

3-كل شخص يجبر على ترك محل إقامته المعتادة بسبب اعتداء خارجي أو احتلال أو هيمنة أجنبية أو إحداث تعكر النظام العام بشكل خطير في كل أو جزء من بلد منشئه أو جنسيته من اجل البحث عن ملجأ في مكان آخر، ويلتمس الحماية الدولية سواء على أساس فردي أو على أساس جماعي في البلدان المضيفة له [24].

4-كل شخص لديه خوف له ما يبرره من الاضطهاد ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب هذا الخوف في العودة إلى بلده[25].

5- وجود ارتباط سببي بين الاضطهاد وبين احد الأسباب الخمسة السالفة الذكر بطريقة واضحة ومستقلة بذاتها كلما كان هناك طلب بان هناك خوف معقول بحدوث الاضطهاد وبسبب العرق أو الدين أو الجنسية[26].

6- اللاجئ الأجنبي المهدد بحياته وحريته في بلده الأصلي أو المهدد بمعامله غير إنسانيه أو مهينه تمارسها جماعات أو إفراد ليسو من السلطة الرسمية في البلاد في حالة وجود وضع محلي مضطرب[27].

7- كل شخص يثبت حقيقة خشيته المشروعة بأنه سيخضع شخصياً في بلده الأصلي للملاحقة من قبل السلطات المختصة وذلك لأسباب سياسيه أو دينه ويجب على طالب اللجوء أن يثبت الاضطهاد الذي تعرض له أو الخشية من وقوع في الاضطهاد .وهذا الإثبات قد يتحقق من المستندات التي يتقدم بها الأجنبي إمام اللجنة المختصة التي تقدر اقتناعه بها [28].

وعلى الرغم من اختلاف معايير اللاجئين فنلاحظ هناك تفاوت في الحالات القانونية للاجئين والمشردين عن بعضها البعض بموجب القانون الدولي. ويستفيد اللاجئون تحديداً من الحماية القانونية التي تكفلها لهم العديد من الصكوك الدولية الخاصة "بوضعهم كلاجئين" ومن المساعدة المقدمة من مفوض

---

24 -المادة الأولى ،الفقرة الثانية،من الاتفاقية الإفريقية حول اللاجئين.

2-Serge BODART, LA Protection international des refugies en Belgique, Bruylant, Bruxelles, 2008, P. 179.

26 -إعلان قرطاج الخاص بمعاملة اللاجئين، 1984،كولومبيا.

27 - المادة 31من قانون 1952 ،حقل تطبيق اللجوء الإقليمي.

28 - ترحيل الأجانب، عصام نعمه إسماعيل،ط1،طرابلس،2003،ص68.

الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين. هذه الحماية والحقوق المقدمة لهم تختلف عن الحقوق للنازحين أو المهجرين داخلياً.

المبحث الثاني

انعكاسات اللجوء السلبي والايجابي في الاقتصاد المضيف والقرارات المتعلقة به

أصبحت فكرة عمل وتشغيل اللاجئين وعبئهم الاقتصادي مغروسة في صلب ذخيرة المفردات التي تستخدمها الحكومات المضيفة لهم ،خصوصاً ونحن نعيش إحداث اقتصادية متغيرة ومتجددة من جهة وازدياد اللاجئين المحتاجين إلى العمل من جهة ثانية، فلا غرابة أن نجد الحكومات تركز على الانعكاسات السلبية للاجئين والتكاليف المادية المترتبة عليهم.كما لا يغيب عن برامجها الانعكاسات الايجابية التي يجلبها بعض اللاجئين[29]، وهذا ما سوف نتناوله بالمطالب الآتية:

المطلب الأول

الانعكاس السلبي للاجئين على الاقتصاد المضيف

للاجئين السوريين انعكاسات سلبية على الاقتصاد التركي المضيف والتي يمكن إيجازها بما يأتي:

1-إن وجود اللاجئين السوريين يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الاستهلاكية في مناطق جغرافية واسعة من تركيا وخصوصاً في المناطق المحاذية لسوريا بسبب تدفق اللاجئين الكبير ،الأمر الذي أدى زيادة الأسعار وخاصة أسعار الغذاء وإيجارات السكن في مناطق بها كثافة عالية من اللاجئين.هذه الزيادة تقابلها تكلفة على صعيدي التضخم والبطالة.والذي تنعكس سلباً على الاقتصاد التركي من خلال كيفية مواجهة التضخم[30].

2- أجاز القانون التركي ولأسباب إنسانية العمل للاجئين السوريين بموجب قيود معينه تتعلق بالأماكن الجغرافية وبعض القطاعات ،وإعطائهم تصاريح تمكنهم للعمل فيها .مما أدى إلى قيام بعض اللاجئين الموسرين إلى تأسيس شركات ومشاريع استثمارية خاصة لدى وصولهم إلى تركيا ،الأمر الذي أدى إلى انخفاض أجور بعض المهن وفي خروج بعض العمال الأتراك من سوق العمل.مما انعكس سلباً على الاقتصاد التركي.

1-http://www.fmreview.org/ar/preventing/zetter.html.

2- http://www.huffpostarabi.com/2016/02/19/story_n_9276336.html.

3-زيادة حجم العمالة غير الرسمية من اللاجئين السوريين تؤدي لخروج العمال الأتراك بنسب كبيرة من قطاع العمل في القطاعات الخاصة بسبب رخص أجور عملهم مقارنة بالعمال الأتراك .

4-أبدى معظم رجال الأعمال الأتراك المتواجدين في بعض المدن التركية، تخوفاً من تواجد بعض المنحرفين السوريين في هذه المدن، بعد أن قام هؤلاء بخطف عدد من الأثرياء السوريين واقتيادهم إلى أماكن مجهولة.مما يخلق مناخ اقتصادي مضطرب يؤثر على التنمية الاقتصادية في تركيا.

5-طرأ ارتفاع ملحوظ على عدد العاملين من اللاجئين السوريين دون تراخيص رسمية، كما زاد استخدام الأطفال الذين لم يبلغوا السن المسموح به للعمل مما اثر بشكل سلبي على سوق العمل(31).

6- أدت الكثافة المرتفعة للاجئين السوريين في المحافظات التركية الواقعة في الجنوب والشرق إلى ارتفاع معدل البطالة. كما تسبب الإطار التشريعي الحالي في تفاقم مشاكل سوق العمل في المنطقة من خلال دفع القوة العاملة المحلية والسورية إلى التنافس على الوظائف غير الرسمية وذات الأجر المتدني، وخاصة في قطاع البناء والمنسوجات والصناعات التحويلية.

7-إن تدفق اللاجئين السوريين بشكل جماعي وفجائي يؤدي إلى غياب عنصر الاختيار،فان هذا الوصول يؤدي إلى زيادة أعباء الدولة الاقتصادية والأمنية،وان الحلول الكلاسيكية المتعلقة بحقوق اللاجئين ليس من السهل تحقيقها بسبب المشاكل المستعصية التي يثيرها إمكانية استيعاب هذا العدد الهائل والمفاجئ من النازحين(32).

ونرى بان اللاجئ هو إنسان محمل بالمشاكل والمصاعب ، وهذه الحالة الإنسانية تفرض على الدول احترام شخصه ، والتخفيف من معاناته ، مع مساعدته للخروج من محنته.ومنحهم الحد الأدنى من حقوقهم التي كفلتها لهم الإعلانات والمواثيق الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والتي تختص بحماية اللاجئين والبحث عن حلول دائمة لهم.واخص هنا الحقوق الاقتصادية لما لها من فائدة مزدوجة تخص اللاجئ والدولة المضيفة.

المطلب الثاني

الانعكاس الايجابي للاجئين على الاقتصاد المضيف

لا يقتصر اثر اللاجئين على الانعكاسات السلبية فقط بل يمتد ذلك إلى إن اللاجئين يجلبون معهم إلى الدول المضيفة منافع اقتصادية وإمكانات للتنمية والتي تتمحور بما يأتي:

[1]- http://www.turkpress.co/node/4830.

[32] – ايت قاسي حورية، مصدر سابق، ص 271.

1-زيادة في استهلاك المواد الغذائية والطبية والإنشائية ومختلف السلع الضرورية كالملابس والكهرباء والمواصلات والسلع الأساسية الأخرى التي لا يمكن للإنسان التخلي عنها ،الأمر الذي ينعكس إيجاباً على نمو الاقتصاد المضيف في تركيا.

2-يستفاد الاقتصاد التركي المضيف من المساعدات الإنسانية التي تقدمها الدول المانحة او منظمات المجتمع المدني والمنظمات المعنية بشؤون اللاجئين التي تساعد في دعم التنمية الاقتصادية التركية.

3- تطبق الدولة المضيفة على اللاجئين السوريين تشريعات العمل والضمان الاجتماعي المفروضة ذاتها على مواطنيها ،فاللاجئ يخضع لإحكام قانون العمل -الأجر- ساعات العمل-الضمان الاجتماعي .بعد إن تتمكن الدولة المضيفة من توفير فرص عمل للاجئين القادرين عليه بما تتلاءم مع إمكاناتهم وقدراتهم البدنية والعقلية وفرض الضرائب والرسوم القانونية[33].

4-على الرغم من أن كثيراً من اللاجئين السوريين لم يحصلوا على اذونات وتصاريح للعمل وينتهي بهم الأمر للعمل بطريقة غير قانونية فإن المال الذي ينفقونه يغذي الاقتصاد التركي بشكل ملموس.

5-ظهور ملامح آثار ايجابية في النمو الاقتصادي التركي من خلال خلق وظائف محتملة على المدى البعيد تدعمها المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي .

6-إن انتقال رجال الأعمال السوريين(لاجئين) إلى تركيا أدى إلى تحويل رؤوس الأموال السورية مع شبكة من علاقاتهم التجارية.وتكمن إيجابيات هذا الانتقال من خلال صادرات تركيا الثابتة إلى سوريا،من خلال تزايد عدد الشركات السورية في تركيا التي لعبت دوراً مهماً في تنشيط الاقتصاد التركي[34].

إن تصريح العمل الممنوح للسوريين، لن يحد من توظيف المواطنين الأتراك، وأكد على أنه مكن للأجانب السوريين الحاصلين على حماية مؤقتة، الحصول على تصريح للعمل بعد ستة أشهر من تاريخ تنظيم وثيقة الهوية المؤقتة ، والتي تخول الحاصلين عليها من وزارة الداخلية، العمل في الولايات التي يقيمون فيها، بشرط ألا تتجاوز نسبتهم الـ 10% من عدد العاملين في مكان العمل. وأن هذا الإجراء الجديد يهدف للحد من ظروف العمل السيئة والعمل غير المشروع للاجئين السوريين [35].

---

[33] -حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني،ص 308.

2- http://sharqforum.org/2016/09

3-http://www.akhbaralaan.net .

المطلب الثالث

قرارات العمل التركية الخاصة باللاجئين السوريين

تتجه الحكومة التركية إلى تنظيم عمل اللاجئين السوريين على أراضيها،لغرض منحهم فرص العمل وتحاشي تأثيرهم السلبي على اقتصادها من خلال جملة من التوصيات التي تتمحور حول نسب توظيف اللاجئين السوريين في دوائر ومؤسسات الدول أو في القطاع الخاص والمدن التي يسمح لهم العمل بها، إضافة لتحديد المهن والرواتب والتي ستتشابه مع أجور إقرانهم العمال الأتراك.وفي سبيل ذلك قدمت الحكومة التركية جملة من الحوافز تتمحور بما يأتي:

1-العمل على تنظيم أمور عمل اللاجئين السوريين الذين يعيشون داخل أو خارج المخيمات،من خلال إصدار تشريعات قانونية تتمحور في صالح اللاجئين السوريين.

2- منع تشغيل اللاجئين السوريين بالطرق غير القانونية والذين يعملون دون الحصول على تصاريح عمل ،الأمر الذي يؤدي إلى تشغيلهم بمرتبات وحوافز قليلة إذا ما قورنت بالعمال الأتراك وإخضاعهم لرقابة الدولة.

3- إصدار بطاقة اللاجئ الإنساني، والتي تسهل عمل اللاجئين السوريين بشكل كبير،وتؤيد سلامة موقفه القانوني وبإمكان إي شركة مرخصة إن تقدم للاجئ السوري طلب الحصول على إقامة عمل.وهذا ينطبق على ما نصت علية الاتفاقية الدولية الخاصة بشؤون اللاجئين(36).

4- العمل إلى إصدار تشريعات تنص على منح اللاجئين السوريين إجازات عمل، وفق الشروط المطلوبة منهم أثناء التقدم بطلب إذن العمل من الجهات المختصة، بحيث سيتم الانتفاع من كافة الحقوق الممنوحة للمواطنين الأتراك. وعلى الصعيد الاقتصادي، أعلن بنك الزراعة التشاركي الإسلامي الحكومي في تركيا عن إتاحة الفرصة أمام السوريين لفتح حسابات مصرفية لديه اعتماداً على بطاقة الكيملك.كان السوريون يعانون في إيجاد بنك يقبل بفتح حسابات لهم، كما أن البنوك التي فتحت حسابات للسوريين بدت متشددة جداً في معاملاتها(37).

5- هناك دراسة وتوصيات سوف تسمح بموجبها للأطباء من اللاجئين السوريين العمل بممارسة اختصاصاتهم الطبية في المشافي الخاصة ،ولكن ضمن نسب وشروط معينة داخل بعض المدن

---

[36] -المادة 17 الفقرة (1-2-3) من اتفاقية 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين.

2- http://www.turkpress.co/node/20577.

التركية.الأمر الذي يؤدي إلى نمو الاقتصاد التركي من خلال مشاركة الكفاءات العلمية في عملية التنمية الاقتصادية في تركيا[38].

ونرى بأنه عدم منح تراخيص العمل من الحكومة التركية لم يكن ناجماً عن الرغبة في عدم منح اللاجئين السوريين حقوقهم الأساسية والمتمثلة هنا حقهم في العمل بمقدار ما يتعلق بالعجز عن تقديم هذه الحقوق بسبب عوامل مالية أو جغرافية غير متاحة.

الخاتمة

في نهاية البحث لا بد من الإشارة بأنه يخفى على أي منا الأوضاع المأساوية التي وصل إليها حال اللاجئين السوريين في كثير من بلدان العالم على وجه العموم ،مما يعانوه من حرمان واضطهاد ووضع قانوني صعب .وقد تم التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات وكما يأتي:

أولاً–النتائج

1–انتهجت تركيا سياسة (الباب المفتوح)بشأن تواجد اللاجئين السوريين من خلال توجيه كافة الجهات والمؤسسات على استيعاب فكرة أزمة اللاجئين السوريين وأنها لم تعد مشكلة مؤقتة ، مع وضع سياسيات تهدف إلى ترسيخ التكامل الدائم للاجئين. ومساعدتهم في توفير فرص العمل لهم سواء في القطاع الخاص أو العام بهدف دمجهم في سوق العمل والقضاء على جملة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

2–اللجوء حالة إنسانية تستدعي التدخل من قبل الدول والمنظمات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين، لمساعدة اللاجئ ومد يد العون له.ولكننا نلاحظ بان تدخل المجتمع الدولي بشؤون اللاجئين يسير وفق جدول زمني غير واضح المعالم على الرغم من الفترة الطويلة للأزمة السورية. وان غالبية المشاريع الإستراتيجية الممولة دولياً تتعرض إلى الإهمال.مما يزيد في معاناتهم ويؤثر سلبا على الاقتصاد التركي.

3–غياب التشريعات الوطنية والإقليمية والمعاهدات الإقليمية الخاصة باللاجئين،من الأمور التي عززت الفراغ القانوني والتشريعي الذي نشهده والتي تكفل الحماية للاجئين وتوفير فرص العمل لهم مما يودي إلى تأخر بروز دورهم الايجابي بالتنمية الاقتصادية.

4–عودة اللاجئين السورين إلى الوطن شيئا بالغ الأهمية ويعد شيئا عظيماً،إلا إن البقاء في موطنهم الأصلي أكثر أهمية،لذا يصبح من أولويات المجتمع الدولي العمل على عودة اللاجئين عودة مستدامة إلى وطنهم الأصلي من خلال تنفيذ برامج واليات لإعادة الأعمار وتطهير النفوس.

---

[38] – أورينت نت – اسطنبول: محمد ادلبي،تاريخ النشر 2015/2/11

5- هناك إدراكاً جديداً من الحكومة التركية يهدف إلى معالجة مسألة اللاجئين بطريقة متكاملة . وتمكينهم من ممارسة مختلف الحقوق والحريات التي نصت عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية وخاصة حرية العمل لكسب قوتهم اليومي أولاً ومساهمتهم في التنمية الاقتصادية في تركيا.

6-اللاجئ السوري يقوم بمواجهة تحديات كبيرة تتمثل في البحث عن عمل بشكل قانوني ولكنه لا يجده في اغلب الأحيان ،يرافقه إصرار على جلب ما يسد قوت عائلته ،كون المساعدات الاغاثية غير كافية وقليلة.

ثانيا –التوصيات

إذا أردنا إن نقدم حل عادل وشامل للاجئين فالأمر ليس بالسهل ويتطلب جهود دوليه كبيرة تتمثل في القضاء على أسباب اللجوء المتمثلة بالقضاء على الحروب والنزاعات والقضاء على التمييز والاضطهاد وهذه غير ممكنه ولكن ممكن العودة إلى متطلبات المرحلة الحالية باللاجئين السوريين والتي يمكن إيجازها بما يأتي:

1-تطوير مهارات اللاجئين السوريين بهدف مواكبة متطلبات سوق العمل من خلال الفهم الدقيق للمؤهلات العلمية والمهارات الوظيفية للسوريين. وجميع بيانات مفصلة عن اللاجئين السوريين المقيمين في تركيا، لإمكانية الاستفادة منهم في التنمية الاقتصادية في تركيا.

2- يتعين على المجتمع الدولي دعم البلدان المضيفة(تركيا) في جهودها الرامية نحو إيجاد الفرص الاقتصادية الدائمة لهذا العدد الكبير من اللاجئين السوريين. من خلال الاستفادة من تجارب الدول الناجحة وتفعيل آلية تبادل الخبرات بين تركيا وهذه الدول التي لها تاريخ طويل في استضافة ودمج اللاجئين داخل مجتمعاتهم في وضع خارطة طريق طويلة الأمد لاندماج السوريين داخل تركيا.

3- العمل على تشجيع الجهات المانحة على تمويل برامج ومبادرات التدريب وبناء قدرات العمل للاجئين السوريين من خلال إيجاد فرص العمل المناسبة لهم ،وإمكانية الاستفادة من العمال الماهرين وأصحاب الشهادات العلمية كالأطباء والمحامين والمدرسين ...كون الفائدة تصبح مزدوجة لاكتفائهم الذاتي وسد قوتهم والقضاء على البطالة من جهة ودعم الاقتصاد التركي من جهة ثانية.

4-إيجاد تشريعات عربية إقليمية تتضمن إبرام اتفاقيات خاصة باللاجئين وتنظم وضعهم القانوني وتضمن حقوقهم والبحث عن آليات واضحة ومحددة للتعامل مع اللاجئين و تفعيل التشريعات الدولية في هذا المجال،تكفل التوازن بين حقوق اللاجئ وإمكانية الدولة المضيفة له.

المصادر

أولاً–الكتب العامة

1–لسان العرب ،ابن منظور، دار صادر للطباعة والنشر،بيروت،لبنان.
2–الحماية الدولية لطالب اللجوء، أيمن ديب سلامة الهلسة، دار النهضة العربية،القاهرة،2004،ص2.
3– الجهاد والسيرة ، صحيح مسلم،باب فتح مكة (ح1780).
4– ترحيل الأجانب، عصام نعمه إسماعيل،ط1،طرابلس،2003.
القانون الدولي العام النظريات و المبادئ العامة ، أشخاص القانون الدولي– النطاق الدولي ، العلاقات الدولية الحرب والحياد) ، علي صادق أبو هيف ، منشاة المعارف، الإسكندرية بدون سنة طبع.
5–النازحون في سوريا واللاجئون السوريون في (لبنان–الأردن–تركيا –العراق–مصر)،ناصر الغزالي،اللجنة العربية لحقوق الإنسان،مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،بالتعاون مع حركة شباب 17 نيسان للتغيير الديمقراطي ،2012.
6–مبادئ القانون الدولي العام ، دراسة بضوابطه الأصولية ولأحكامه العامة،محمد حافظ غانم، ط2 ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة، 1959.

ثانيا–اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير

1–تطور الحماية الدولية للاجئين،ايت قاسي حورية،رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري–كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014.

ثالثاً–المجلات والدوريات

1–مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها،د.إبراهيم دراجي، ورقه مقدمة إلى الملتقى العلمي الذي تنظمه جامعة نايف للعلوم الأمنية –كلية العلوم الإستراتيجية، الرياض،2011.
2–الحرب ومبدأ عدم رد اللاجئين، سولاف طارق عبد الكريم، بحث منشور بمجله القادسية للعلوم السياسية،العدد الأول، المجلد الأول،2008 .

3-المعايير الدولية في إلية إبعاد اللاجئين (دراسة مقارنة)د. عبد الرسول عبد الرضا الاسدي ،كلية القانون-جامعة بابل،بحث منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ،العدد الثاني-السنة الرابعة.

4-اللجوء في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي،عبدالكريم علوان،بحث منشور في مجلة البلقاء، ع1،م5، 1997،

رابعاً-الاتفاقيات والقوانين

1-اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.

2-إعلان قرطاج الخاص بمعاملة اللاجئين، 1984،كولومبيا.

3- قانون تطبيق اللجوء الإقليمي لسنة 1952.

4-الفقرة الثانية،من الاتفاقية الإفريقية حول اللاجئين.

5-المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، www.unhcr.org.eg.

6-من القانون الأساسي لمنظمة الوحدة الإفريقية ، معاهدة 10/ أيلول / 1969م

7-اتفاقية جنيف في 1949/8/12.

8-مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،صحيفة الوقائع رقم20، حقوق الإنسان واللاجئون.

خامساً-المصادر الأجنبية

1-J. Carey-Wood, K. Duke, and T. Marshall. The Settlement of Refugees in Britain. Home Office Research study No. 141, (London: HMSO, 1995). Research study No. 141, (London: HMSO, 1995).

2- Serge BODART, LA Protection international des refugies en Belgique, Bruylant, Bruxelles, 2008

رابعا-مواقع الانترنت

1-http://www.fmreview.org/ar/preventing/zetter.html.

2- http://sharqforum.org/2016/09.

3- http://www.huffpostarabi.com/2016/02/19/story_n_9276336.html

4- http://www.turkpress.co/node/4830.

5- http://www.turkpress.co/node/20577.

6-http://www.akhbaralaan.net.

الشراكة الاقتصادية كآلية في سياسة الحماية الاقتصادية ولتحقيق الأمان المعيشي للاجئين السوريين في مصر

د. نجوان حسن عبده ادريس*

ملخص البحث:

تستند الشراكة إلي اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل الذي يستند إلي التكامل في العلاقة بين طرفين أو أكثر، تتوجه لتحقيق النفع العام، حيث يقدم كل طرف إمكانياته المهارية والمادية، ولتعظيم المردود وتحقيق الأهداف.

ولأهمية موضوع الشراكة الاقتصادية تتحدد أهداف الدراسة في:

1. تحديد مستوي تأييد الشراكة الاقتصادية للاجئين السوريين.
2. تحديد الصعوبات التي تواجههم.
3. تحديد المقترحات لتحقيق الأمان المعيشي.

وتوصلت الدراسة إلي النتائج الأتية: أن مستوى تأييد الشراكة الاقتصادية للاجئين السوريين، كما تحددها مفردات العينة، تمثل فيما يلي: جاء في الترتيب الأول (**معايير تحقيق الشراكة**)، والترتيب الثاني (**تحديد أهمية الشراكة**)، والترتيب الثالث (**واقع الشراكة الاقتصادية**).

كما أثبتت الدراسة **صحة الفرض الأول**، والذي ينص علي (**من المتوقع أن يكون مستوى تأييد الشراكة الاقتصادية للاجئين السوريين**)، كما حددتها مفردات العينة بمقدار (**متوسط**)، وأيضًا أكدت علي **صحة الفرض الثاني**، والذي ينص علي (**من المتوقع أن يكون مستوى صعوبات تحقيق الشراكة**)، كما تحددها أفراد العينة بمقدار (**مرتفع**).

*– **د. نجوان حسن عبده إدريس**: حاصلة علي درجة الدكتوراه، أعمل بجامعة حلوان، أصدرت كتابين الأول بعنوان" تقدير حاجات العاملين بالمشروع الاستثماري بتنمية جنوب الوادي بتوشكي"، والثاني " الحماية الاجتماعية كآلية في سياسات الرعاية الاجتماعية للفقراء في مصر ".

أهم توصيات الدراسة:

- – تدعم الحقوق الاجتماعية للفقراء والمهمشين وتعزز العدالة للاجئين السوريين، مما يكون لها الأثر السريع لإعادة تشغيل الاقتصاد، ومن ثم يتم التحول الإيجابي.
- – توفر برامج تعاونية وتشجع المشاركة الفعالة في ترتيب الأولويات، وترشيد القرارات للاستخدام الأمثل للموارد، وتدعيم مهارة تنظيم المشروعات، وتقوية الروابط التجارية.
- – تأمين بيئة مشجعة للاستثمار وجاذبة لرؤوس الأموال، ولإنشاء اقتصاد سوق مبنى على المبادرة الشخصية والتنافس، وتضيق الفجوة بين المتوقع والنتيجة الفعلية.
- – توفير كافة المصادر، ولتدعيم عملية الاستثمار وقت الانكماش الاقتصادي.

أولاً: مشكلة الدراسة:

ترتكز الشراكة علي قاعدة أساسية وهي العمل الجماعي، والذي يتوقف علي التساند الإيجابي المتبادل، حيث أن بلوغ الأفراد أهدافهم يتوقف علي بلوغ أهداف الآخرين.[1]
فالعمل الجماعي يثمر في مستوي أداء الفعل تحسنً فعالًا، والذي يتحدد من محور الأهداف المشتركة، والتي تعكس مجموعة القيم الإيجابية للإستفاده من الشراكة، ومنها (التفاوض، والتشاور، واتفاق الإرادات، والإجماع)، وليتعين تأمين بيئة مشجعة للاستثمار وجاذبة لرؤوس الأموال، ومن ثم فإنشاء اقتصاد السوق المبنى على المبادرة الشخصية والتنافس والإنفتاح على العالم لا يمكن أن يتم إلا في إطار سياسي وإداري ملائم لهذا النوع من الإقتصاد، ولذلك يتطابق هذا مع معايير النفعية حيث بات من الواضح إن ما هو تعاقدي" يباع " أكثر من ما هو تقريري وأحادي الجانب ولهذا الغرض، يجب تأمين مناخ من الثقة والأمان لجميع اللاجئين السوريين.
انطلاقًا من أن الوظيفة التي تؤديها الشراكة تتجسد في إنشاء علاقات تفاعلية وتضامنية بين إلتزام الأطراف، حيث يشكل التضامن بينهم دعامة لتحمل المخاطر بطريقة مشتركة.[2]

---

[1]– سعيد محمد الأسعد:– النجاح جهد اجتماعي(السعودية: مكتبة العبيكان، 2008، ص26).
[2]– محمد اليعكوبي:– مفهوم الشراكه (القاهره: المجلة المغربيه للإدارة المحلي والتنمية،ع 102، فبراير – 2012، ص47-49).

وبناءً على هذا يكون التركيز على التحويلات النقدية كالقروض والمساعدات؛ ولكونها تدعم الحقوق الاجتماعية للفقراء والمهمشين، وتعزز العدالة الاجتماعية، ككتل بناء نحو إيجاد نظام حماية شامل.[3]

ويفترض لهذا النظام أن تكون لديه منظومة معلومات تحرك الاستثمار، مما يكون لها الأثر السريع لإعادة تشغيل الاقتصاد، ومن ثم يتم التحول الإيجابي نحو دعم الحقوق الاجتماعية في استيعاب المتعطلين عن العمل، وذلك في ظل عدالة توزيع الدخل، وبالتالي تصبح آليات الشراكة الاقتصادية مفعلة في النهوض بالمستوي العام للاجئين، ولكونها كتل بناء متمثلة في المبادرة الرأسمالية بالأسهم الجماعية، ومن هذا المنطلق يتطلب ادارة الأسهم الجماعية من خلال:[4]

1- توافر مهارة تنظيم المشروعات.
2- تقوية الروابط التجارية.
3- إبرام العقد الاجتماعي للمصالح بين العمل ورأس المال.
4- بناء القدرات لتمكين العملاء بشكل مستقل ومقنن لمتابعة أعمالهم.
5- تأمين الصناعات كأساس لتحسين قدرتها التنافسية، وللتعامل مع الدورات الاقتصادية، ورفع الإنتاجية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يتم استثارة كافة الأطراف لتنمية مسؤولية التعاون بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين.[1]
6- توفير مصادر تدعيم عملية الاستثمار وقت الإنكماش الاقتصادي.[2]

وفي ظل المشاركة يتحقق التوازن تلقائيا بفضل تفاعل قواه الذاتية، دون أي تدخل خارجي، ويحدث هذا التوازن حين يتعادل المعروض من المدخرات مع الحجم المطلوب من الاستثمارات،

---

[3]-Gabriele Köhler, et.al.,:- **Rethinking Poverty and Social Exclusion Responses in Post-Conflict Nepal: Child-Sensitive Social Protection** (Children, Youth and Environments, Vol. 19, No. 2, The Everyday Environments of Children's Poverty, 2009, P237).

[4]-Daniel Fleming & Christer Thörnqvist**: Nordic Management-Labour Relations and Internationalization Converging and Diverging Tendencies** (Denmark: Nordic, 2003), PP.104-113).

[1]- Ibid, P113.

[2]- Steven Ratuva**: Politics of preferential development: trans-global study of affirmative action and ethnic conflict in Fiji, Malaysia and South Africa** (Australian: ANU E Press, 2013, P116).

وأن تكون تلك المدخرات هي الوسيلة الوحيدة لعرض الأموال، بشرط أن يعمل الاستثمار بما هو متاح أمامه دون أي تكلفة مسبقة، وعلي هذا فإن أموال الادخار سوف تستمر عن طريق دورة عوامل الانتاج، وفي النهاية تدر عوائدها، فتقوم بتوزيعها التوزيع العادل علي حسب مساهمة كل عامل من عوامل الانتاج في تكوين الثمرة، فضلاً عن ذلك فإن: الاقتصاد يمكن أن يقوم وتعمل جميع أجهزته في حركة ديناميكية متوازنة.[3]

اعتبارات تستند إليها الشراكة الاقتصادية:

1- تدعيم عوامل الإلتزام لدى الأطراف:

أ- تنمية جوانب الحرية المسئولة بين الأفراد.

ب- تنمية جوانب الانضباط بين الأفراد.

ج - تنمية جوانب العمل التعاونى بين الأفراد.

د- تنمية جوانب الدقة فى عمل الأفراد.

ه- تنمية جوانب الإنتماء بين الأفراد.[4]

2- الشراكة لترشيد أوجه الإنفاق:

أ- توفير المخصصات المالية للتعليم.

ب- ترشيد الانفاق من خلال التمويل الذاتى.

ج- ترشيد الإنفاق من خلال أداء الجودة.[1]

النمو المتسارع في مجالات المعرفة المختلفة والتحول من المجتمع الصناعي إلي مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة، جعل التحولات الجذرية في حركة السوق الاقتصادية ومتطلباتها وما صاحبها من انصهار الاقتصاديات القومية في مسار الاقتصاد العالمي، ولذلك يتطلب تطبيق **نموذج فيفر Applied strategic planning**

خطوات نموذج فيفر:[2]

---

[3]- مسعودة نصبة:- الفعالية الاقتصادية لنظام المشاركة في الاقتصاد الاسلامي (السعوديه: دار المنظومة، 2016، ص50).

[4]- محمد الأصمعي محروس سليم:- نمط الشراكة المجتمعية المطوبة في تدعيم القضايا التربوية المطروحة (سوهاج: المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، ع19 (يوليو – 2003)، ص50).

[1]- المرجع السابق.

1- **الخطوة الأولي: التخطيط للتخطيط: العنصر الأول: [** تشكيل فريق التخطيط [(أ)- أعداد الفريق(من 5: 7 أعضاء) / (ب)- صفة أعضاء الفريق (العضو الأول: لابد وأن يفهم في علم التخطيط، ويكون قائد الفريق) – (العضو الثاني‹ واحد أو أكثر›: لا بد وأن يكون متمكن من صلب العمل) – (العضو الثالث ‹ واحد أو أكثر›: لا بد وأن يفهم في إدارة الأموال) – (العضو الرابع‹ واحد أو أكثر›: لا بد وأن يفهم في التسويق) – (العضو الخامس ‹ واحد أو أكثر›: لا بد وأن يفهم في الموارد البشرية ك(التوظيف، والتدريب، وادارة البشر وقياسهم، ويعرف أفراد هذا السوق، والمتميزين منهم)) – (العضو السادس‹ واحد أو أكثر›: لا بد وأن يفهم في التكنولوجيا، ولديه معرفة ب" IT " وجميع البرامج الأساسية في الكمبيوتر، والتي تناسب هذا النوع من العمل) – (العضو السابع‹ واحد أو أكثر›: مستشار) / (ج)- تنظيم عمل الفريق ((دورية عمل الاجتماعات (إجتماعات مكثفة في البداية، وفي النهاية، ومتباعدة في الوسط)، المكافآت علي العمل(فلابد وأن يكونوا متفرغين، ولهم مكافآت تعطي علي دفعة واحدة، وتعادل المكافاة رواتب ثلاث شهور))].

كتابة الخطة يسمح للأعضاء بالسفر لرؤية التجارب والاطلاع عليها في أرض الواقع، وليتسع مجال الإبداع بعد رؤية التجارب من خلال ابتكار أشياء جديد تمثل إضافة علي نماذج الدول الناجحة، وبعد ذلك تحدد الميزانية)].

العنصر الثاني: يحدد مدة زمنية لإنهاء كتابة الخطة، وتكون مدة عمل الفريق(3-6 شهور).

العنصر الثالث: مدة الخطة: حسب حجم المؤسسة، وتكون 5 سنوات لمنظمة صغيرة، أقل من 100 فرد، و10سنوات لمنظمة عدد أفرادها من 100 : 500 فرد، ومن 15 إلي 20 سنة لمنظمة عدد أفرادها 500 فأعلي، استثناء مؤسسات التكنولوجيا والأموال، يكون مدة تنفيذ الخطة من 3 : 5 سنوات للمؤسسات الكبرى.

---

[2]- محاضرات، ومقالات كلاً من د/ [مصطفي محمود (**برنامج العلم والإيمان)**، ابراهيم الفقي، طارق سويدان (**محاضرات التغيير)**، بالإضافة إلي كتاب مايكل بورتر (**استراتيجيات تنافس الامم)]**، هذا العرض ترتيب فقراته بتصرف الباحثة،

www.12manage.com/methods_porter_diamond_model_ar.html

Michael Porter: The Competitive Advantage of Nations (U.S.A: Universtity, 1985).

الخطوة الثانية: تحديد القيم كل ما تعتبره المؤسسة ذا قيمة عالية: مثل (الشفافية – الجودة)، ويلاحظ أن الدول المتقدمة تبحث عن (الربح، والحصة في السوق)، ويروا أنه لا بد من أن تُقاد الإدارة بعقلية التجارة، ولتحدد كل مؤسسة حصتها في السوق، والتي تقاس بالتساؤلات الأتية:(ما أهم المنتجات والأنشطة، كم عدد الأعضاء، وما هو الوضع المالي، ما هو الوضع التقني).

الخطوة الثالثة: الرؤية.. صورة ذهنية للمنظمة في نقطة مستقبلية، وهي مجموعة الأهداف بعيدة المدى تحتوى على أرقام.

الرؤية = [الحلم الذي يرغب الوصول إليه + الطريق الموصل إليه (**الخطة**)]، وهناك تساؤلات خاصة بالرؤية تبدأ جميعها.. بما هو وضع المؤسسة بعد عشر سنوات؟، وتنقسم إلي التساؤلات الآتية:

س1: ما أهم المنتجات والأنشطة والخدمات؟

س2: ما هو وضع المنظمة بالنسبة للموارد البشرية والهيكل والفروع، وكم عدد الأعضاء، وكم فرع للمؤسسة، وما هو الهيكل الإداري، وهل الفروع تابعة للمركز أو كل فرع مستقل؟

س3: ما هو الوضع المالي (كم الإرادات، وكم الإنفاق، وكم الأرباح أو كم الخسائر، كم تجمع تبرعات)؟

س4: ما هو الوضع المتعلق بالتقنية، وهل يتم استبدال تسجيل وعرض البيانات الورقي باستخدام الوسائل الحديثة، وهل توجد رغبة في إدارة بدون أوراق؟

س5: ما هو وضع التقنية في الإدارة والأنشطة والإنتاج بعد عشر سنوات؟[(1)]

تؤخذ أهم الأهداف وتُلخص في جملة واحدة قابلة للقياس، وبعد وضع التساؤلات يتم توزعها على الجميع، ويجيب كل عضو على الأسئلة فرديا (خلال أسبوع أو أسبوعين)، ويجتمع الفريق وتوضع الإجابات على الأسئلة بشكل جماعي.. وتُناقش إجابات كل سؤال علي حده، ثم بعد ذلك يتم الاتفاق مع قيادة المؤسسة على الرؤية التفصيلية، وفي حالة الاختلاف يوضع وزنا أكبر لصاحب التخصص (يرجح رأي الخبير)، ومن خلال تحديد الرؤية يتضح أنه كلما زادت القدرة علي الخيال الدقيق كلما زادت القدرة علي التخطيط الإداري للبرامج، حيث ينص **القانون الذهبي** للإدارة علي أن" **من لا يستطيع القياس لا يستطيع أن يدير، وأي شيء غير قابل للقياس هو ليس جزء من الإدارة**".

الخطوة الرابعة: تحديد الرسالة في معايير تقاس بها الرسالة تُلخص في .. من نحن وماذا نريد؟ تكتب وفقًا للمواصفات الآتية:

---

(1)-Ibid.

1- جملة مختصرة ما بين10 : 20 كلمة.

2- تحدد مجال عمل المنظمة.

3- تحتوي علي أهم قيم المؤسسة، والحد الأقصى ثلاث قيم.

4- تميز المنظمة بالنسبة للمنافسين.

5- أن يشعر قارئها بالفخر.

6- تحدد الجمهور المستهدف.

ويلاحظ أن الرؤية تتضمن أرقام، أما الرسالة: لا تحتوي علي أرقام، ولا تبني عليها الخطط.

الخطوة الخامسة: مجال العمل .. Lines of Business (LOB)S

مجال واحد لكل مؤسسة أو في مجالين يكون بينهم ارتباط، ويشمل منتجات أو خدمات معينة في المؤسسة، ويكون الحد الأقصي لقوانين البناء 3 محاور، والأفضل محور واحد.

الخطوة السادسة: وحدات العمل الاستراتيجي: Strategic Business Units (SBU)s

هي كل منتج أو خدمة أو عمل قابل للاستقلال، ويكون الأداء أفضل؛ عندما تحقق إحدى منتجات**(SBU)s**) أعلي الأرباح يتحول إلي **LOB** داخل المنظومة، وإذا كبر يصبح **(Organization - Partial)**إذا كبر يحول إلي منظمة، ويقاس الحجم والتقدير بالحد الأقصى من 1: 2 **(SPU)s** يمكن تحويله إلي **LOB**، الحد الأقصى للمجال من 3**(SPU)s**: **LOB**1، واذا كان **(SBU)s** صغير يشتركوا في الدعم واذا كان كبير يوضع لكل **(SBU)s** دعم مساند، ويراعي في الدعم (الذين يحتاجون إليه بصفة يوميه ابقيهم)، والذين لا يحتاجون إليه يوميًا اشركهم مع **SPUs -Support Unites** .. (شئون موظفين- شئون قانونية – **IT** – المواصلات والصيانة).[1]

الخطوة السابعة: مؤشرات الأداء الرئيسي Key Performance Indicators (KPI)s

مفاتيح مؤشرات الأداء: لو كل **KPI** تحققت؛ لابد أن تكون الرؤية تحققت، فمجموع **KPI** يحقق الرؤية، ويحدد الهدف، ويتم قياس الاختلاف في التقييم، وبألا يقل المؤشر عن تحقيق أرباح (مادية أو معنوية) بحد أدني من (3 سنوات) **SPUS** : (10سنوات) **LOB**، وبحد أعلي من (5 سنوات)**SPUS** :(10سنوات)**LOB**.

---

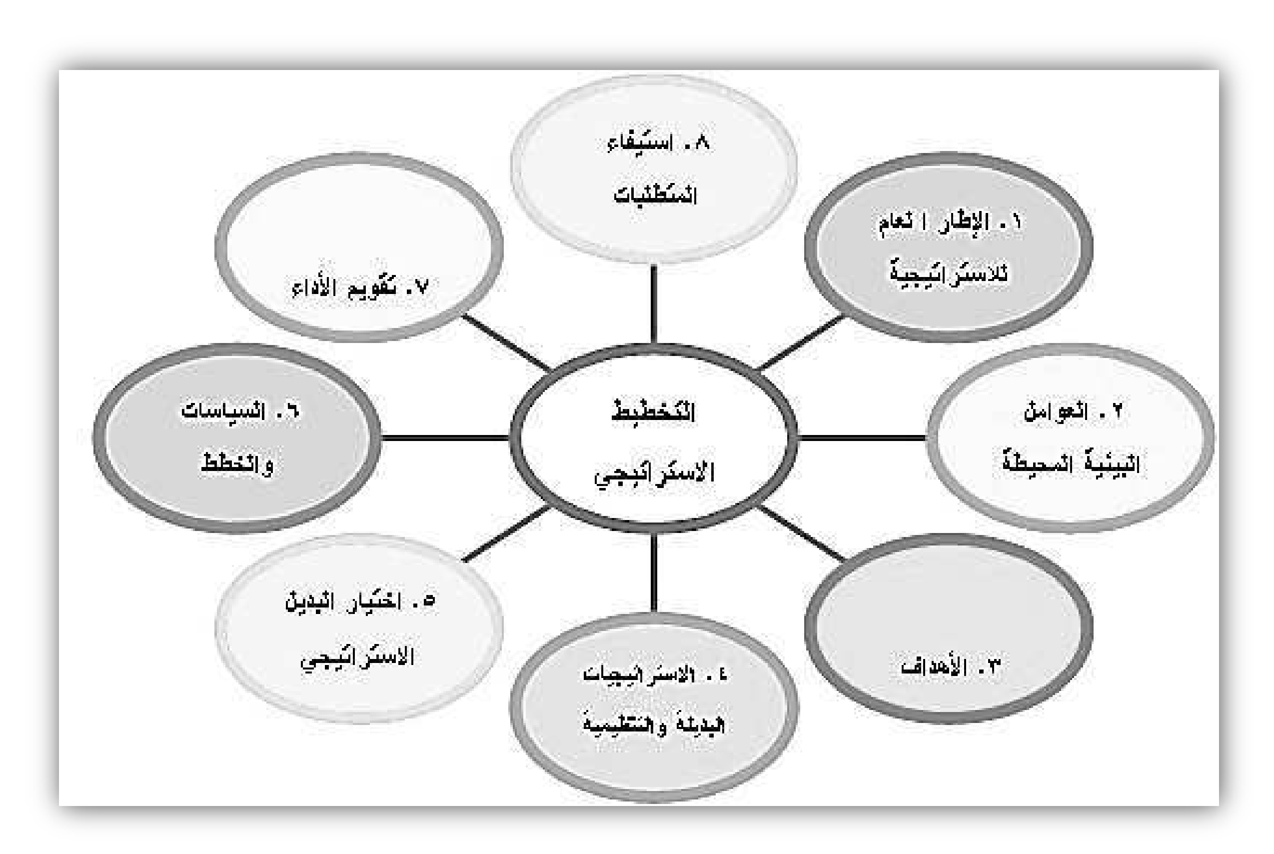
[1]-Ibid.

الخطوة الثامنة: تحليل الفجوات: المقارنة بين الواقع الحالي بأهداف **KPI**، ولكل جزء، وإذا كان حجم الفجوة صغير تثبيت **KPI**، وإذا كان حجم الفجوة كبير يشير إلي تغير**KPI**، أي يتطلب تحقيق إنتاج أعلي مستقبلاً.

الخطوة التاسعة: تنفيذ الخطة تكتب الصياغة بطريقة جيدة، ويؤخذ إعتماد القيادة للخطة، ثم تشرح الخطة للكُل باختصار، مع إلتزام الجميع بالتنفيذ، ثم تنتهي مهمة فريق التخطيط ويسلم القيادة الاستراتيجية لإدارة المؤسسة.

ويتضح أن الإدراك التام بأهمية التخطيط الاستراتيجي لتركيزه علي التفكير بطريقة مبتكرة؛ يضع الإنجاز لمهمة محددة في الفعل(يقصد بالفعل: تحويل الأهداف

بواسطة التخطيط التشغيلي إلي خطط ثم برامج)، ويرتبط ذلك بدرجة الثقة المتوفرة، مما يؤدي إلي التفوق في الإدارة.



ويوضح شكل (1) دائرة "**التخطيط الاستراتيجي**"

تبدأ بتحديد الإطار العام للاستراتيجية وحتي تصل إلي استيفاء المتطلبات، أي بعد وضع الخطة الاستراتيجية، يقيم الأداء في وضع الخطة، ونـاتج التقويم يعدل في الخطة إلي أن تصبح مستوفاه.

الخطوة العاشرة: الدمج مع التخطيط التشغيلي .. كل من **SPU)s)** و**LOP** مطلوب منهم يكتبوا خطة تشغيلية ويضعوا **KPI**، وتأتي أهداف الخطة التشغيلية من دراسة الواقع.[(1)]

وذلك وفقًا لنموذج "سوات" بدراسة [(نقاط القوة، ونقاط الضعف، والفرص، والمخاطر) تحول إلي أهداف] أهداف تحددها القيادة، أي من **KPI** ويعني هذا مطلوب من **SPU)s)** و**LOP** أن يكتبوا خطة تشغيلية ويضعوا **KPI**.

بعدها ينتقل إلي الخطة التشغيلية بناء علي مؤشرات الأداء الرئيسية التي تنتج عن الخطة الاستراتيجية "**SWOT** " حيث يعتمد التخطيط التشغيلي علي أن [(كل نقطة قوي – تدعيمها) يصبح هدف، و(كل نقطة ضعف – معالجتها) يصبح هدف، و(كل فرصة – تحقيقها وإستغلالها) هدف، و(كل خطر – الاحتياط منه) يصبح هدف (عندما يُستشعر بخطر يتم تحديد ثلاث بدائل إذا تمكن أحد البدائل ملئ الشاغر يصبح هدف)، وعلاج الميزانية السيئة يصبح هدف]، وبالتالي يمكن الوصول إلي ترجمة السياسات إلي خطط منبثقة من إستثمار الوضع القائم، أي تركيز التخطيط علي التعامل مع كل من (نقاط القوي، ونقاط الضعف، والفرص، والمخاطر، والميزانيات، والسياسات).[(1)]

وبناءً علي ما سبق، وبعد كتابة الخطة، يتم تحديد الأهداف التنفيذية للخطة، والتي تتضمن تحديد جدول الأعمال والجدول الزمني كوسائل تنفيذية، وذلك مع انكسار الحواجز الثقافية وسياسة السوق المفتوحة وهيمنة النظام العالمي الجديد بقيمه واتجاهاته،[(2)] جعلها توجد مفاهيم حديثة كالآتي:

1-مفهوم الشراكة:

الشراكة فكرة برزت في التسعينيات من القرن العشرين، ونصت عليها المواثيق العالمية، وأن مفهوم الشراكة يشير إلي العلاقة بين طرفين أو أكثر، تتوجه لتحقيق النفع العام، وتستند إلي اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل الذي يستند إلي التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية، ولتعظيم المردود وتحقيق الأهداف، وتعتبر الشراكة ليست علاقة غير متكافئة يهيمن فيها طرف علي الآخر، إنما هي علاقة تكامل وتقدير متبادل، يقدم فيه كل طرف بعض موارده لتعظيم النتائج.[(3)]

[(1)]-Ibid.

[(1)]-Ibid.

[(2)]– محمد الأصمعي محروس سليم:– نمط الشراكة المجتمعية المطوبة في تدعيم القضايا التربوية المطروحة (مرجع سبق ذكره، ص50).

[(3)]– أسامه محمد عبيدات:– الشراكة في التعليم (تجربة المملكة الأردنية الهاشمية) في مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص – (إربد: دار المنظومة، 2008، ص76).

حين يتعاون الأفراد والمجتمع والمؤسسات في تحقيق الأهداف تكون الشراكة عملاً جماعيًا يهدف إلي تحقيق بعض الأهداف المشتركة، وتعني " الاشتراك" حين يتبادل الأشخاص / المجموعات في المعارف والأفكار والآراء، والعمل، ومن أجل التوصل إلي اتفاق مشترك أو الوصول إلي قرارات مشتركة بطريقة تتسم بالشفافية والوضوح تكون هناك شراكة، إلا أن هناك مستويات مختلفة للشراكة تتراوح بين الشراكة السلبية، إذ تقتصر مشاركة الأفراد علي توفير المعلومات للآخرين أو إبلاغهم بما سيحدث، وبين الشراكة النشطة / التعبئة الذاتية.[1]

الشراكة: هي التعاون والتكامل مع المؤسسات الاقتصادية وخاصةً مؤسسات العمل والانتاج.

وتعني الشراكة: المشاركة الفعالة كشرط ضروري لتعزيز السبل الضرورية لإيجاد روح التعاون، ووسيلة لممارسة الديمقراطية، ولأنها تعبر عن احتياجات المستفيدين، وكمطلب ضروري لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.[2]

الدراسات السابقة:

أوضحت نتائج دراسة (Townsend D – 2003)[3] أن عوامل نجاح الشراكة تمثلت في اختيار الشريك المناسب، وفاعلية الاتصالات بين الشركاء، والتغذية العكسية بين الأطراف المساهمة، والمشاركة في الموارد والتقليل من المخاطر، والتخطيط طويل الأجل، وتبني الادارة العليا للتحالف، والأهداف الواضحة، وتقارب الثقافات، والخبرة في تحالفات سابقة، والثقة بين الأطراف المتحالفة، وتقارب وجهات النظر بين أفراد الإدارة العليا، والالتزام بين الأطراف المتحالفة.

---

[1]– المرجع السابق، ص77.

[2]– فهد بن سلطان السلطان:– المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لتفعيل دور الجامعات في الشراكة المجتمعية (السعوديه: دار المنظومة، 2016، صص242، 247).

[3]- Townsend D.,: **Understanding Alliances: A Review of International Aspects in Strategic Marketing intelligence and Planning** (Australian: ANU E Press, 2013, P116).

ثم بينت دراسة (**ملاك طاهر مرسي عطية – 2011**)[4] نمو ظاهرة الشراكة نتاجًا طبيعيًا للتغيرات التي لحقت بالأسواق، حيث تقوم الشراكة لأسباب تسويقية.

وذلك لأن التحالفات تستهدف أساسًا كسب أسواقًا جديدة، ودعم المركز التنافسي لأعضائها، وأن أعضاء التحالف يركزون علي العمل معًا في الأجل الطويل، إلا أن في الجانب الآخر يوجد أفراد لا يقبلون علي الشراكة فتتجه هذه الأفراد دعمًا لمركزها التنافسي لإتباع أحد أو بعض الاستراتيجيات البديلة.[1]

وأكدت نتائج دراسة (**ناصر فضل الله عوض شغلان – 2015**)[2] على أن عقود الشراكة تمثل أحد أهم البدائل التمويلية، والتي توفر مخرجا لأزمة تشغيل المشروعات، ومن ثم يجب تطبيق المزيد من الإصلاحات من أجل تذليل العقبات التي قد تقف في وجه عملية الشراكة، كما بينت الدراسة إلى دور مشروعات الشراكة في التحول الإيجابي للمساهمين.

وذهبت نتائج دراسة (**إسلام فارس نجار محمد – 2016**)[3] إلي وجود اتفاق بين أصحاب الأسهم بالإمداد برأس مال المخاطر، والذي يقدمه المالكون لتمكين الشركة من الإنطلاق والتوسيع، وتدعيم التمويل، وتوفير ثقة القيام بالاستثمار وإنفاق التكاليف، أي يضع المالك مساهمته المالية موضع الخطر لتخطي قلق الفجوة الزمنية مابين النفقات والعائدات، ويكون لذلك أثر ديناميكي في دفع النمو وسرعة التطوير عن طريق فتح المجال لإستثمارات أكبر، ويتطلب الاستثمار تأكيد الكفاءة والتحليل الدقيق، وذلك في القدرة علي خفض أو التخلص من الأخطار الرئيسية، وعليه يجب علي المساهمين أن يتحركوا بمرونة، ومع الأخذ بالحسبان.

تحليل واستنتاج:

عكست الدراسات أهمية الشراكة وأن أسهم الشراكة تمثل أحد أهم البدائل التمويلية.

---

[4]– ملاك طاهر مرسي عطية: **مجالات التحالف الإستراتيجية** (بورسعيد: مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة بورسعيد، ع2، ديسمبر – 2011).

[1]– المرجع السابق.

[2]– ناصر فضل الله عوض شغلان: **الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى اقامة مشروعات البنية الاساسية** (القاهرة: رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم الاقتصاد/ جامعة القاهره، 2015).

[3]– إسلام فارس نجار محمد: **اتفاقيات الشراكة في العقود الإدارية ذات الطابع الدولى** (الاسكندرية: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق – قسم القانون الادارى/ جامعة الاسكندرية، 2016).

حيث اتفقا كل من دراسة "ناصر فضل الله عوض" ودراسة " إسلام فارس نجار محمد" علي دور عقود الشراكة في تشغيل المشروعات لتدعيم التمويل وتحقيق التحول الايجابي، وتضيف دراسة " إسلام فارس نجار محمد " بأن يضع المالك مساهمته المالية موضع الخطر لتخطي قلق الفجوة الزمنية مابين النفقات والعائدات، أي اتباع المغامرة لدفع النمو، وفتح مجالات الاستثمار، وذلك في إطار مرن.

ولنجاح عملية الشراكة يستند ذلك إلي نظام محدد له **[مدخلات]** من (أفراد شركاء، وأهداف واضحة مرسومه، وموارد، وخبرات، وجود ثقة بين الأفراد، والتخطيط طويل الأجل) و**[عمليات تحويلية]** (استخدام استراتيجيات عمل ايجابية) و**[مخرجات]** (تحقيق عائدات من المشروعات) ثم بعد ذلك **[التغذية العكسية]** ل (تحقيق التوسع في المشروعات) ويتفق ذلك مع دراسة " Townsend D" في التأكيد علي العوامل التي تحقق نجاح الشراكة، ويتفق كل من دراستي" Townsend D" و" ملاك طاهر مرسي عطية" في أن من أولي الأسباب التي تشجع علي تحقيق الشراكة هي كسب أسواق جديدة وتحقيق مكاسب تسويقية، والعمل والتخطيط في الآجال الطويلة، إلا أن دراسة " ملاك طاهر مرسي عطية" اختلفت في أن اتجاه البعض إلي استراتيجيات بديلة لدعم موقفها التنافسي.

ومن هذ ا العرض يتضح أن عمليات الشراكة مفيدة لتحقيق الحماية الاقتصادية للمساهمين في تحمل المخاطر من ناحية وتحقيق الأمان المعيشي لصغار المستثمرين من ناحية أخري، وذلك من خلال مدي تدعيم العمل الإيجابي، ولتحقيق الحماية المعيشية للسوريين بصفة عامة، ومن ثم فتتحدد قضية الدراسة في:

" مبادرة اللاجئون كأفراد في الشراكة الاقتصادية لتحقيق الأمان المعيشي"

ثانيًا: أهداف الدراسة:

1- تحديد مستوي تأييد الشراكة الاقتصادية للاجئين السوريين.
2- تحديد الصعوبات التي تواجههم.
3- تحديد المقترحات لتحقيق الأمان المعيشي.

ثالثًا: فروض الدراسة:

1-من المتوقع أن يكون مستوي تأييد الشراكة الاقتصادية ولتحقيق الأمان الاجتماعي متوسط.

2-من المتوقع أن يكون مستوي صعوبات الشراكة الاقتصادية ولتحقيق الأمان الاجتماعي مرتفع.

رابعًا: منهجية الدراسة:

1. **نوع الدراسه:** دراسه وصفية.
1. **المنهج المستخدم:** منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة العمدية **(العينة المختارة بواسطة خبراء)** هي العملية التي بمقتضاها يتم اختيار العناصر من مجتمع البحث بناء على معلومات مستقاه من خبراء بأن تلك العناصر أكثر تمثيلا لمجتمع البحث.

أسباب اختيار العينة:

أكثر الأماكن بها تجمعات السوريين التجارية، مما يفيد ذلك وجود معرفة مسبقة لبعضهما البعض، ولقياس مدي تأييدهم للشراكة، ومستوي الصعوبات التي تواجه ذلك.

2. **أدوات الدراسة:** استمارة استبار(احتوت الأداة على مجموعة من الأبعاد تضمنت الأسئلة الخاصة بكل بُعد من الأبعاد).

حساب .الثبات:

تم حساب ثبات الأداة بإستخدام معامل ثبات **(ألفا – كرونباخ)** لقيم الثبات التقديرية لاستمارة استبار **للسوريين أصحاب المحلات التجارية بالقاهرة**، وذلك لعينة قوامها **(20)** مفردة، **باستخدام اختبار التجزئة النصفية)**، وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (1) نتائج الثبات بإستخدام معامل (ألفا – كرونباخ) لاستمارة استبار للسوريين أصحاب المحلات التجارية بالقاهرة. (ن=20) .

م	المتغيرات	معامل (ألفا . كرونباخ)
1	ثبات استمارة استبار للسوريين أصحاب المحلات التجارية بالقاهرة	0.820

2 الصدق الإحصائي:

معاملات الصدق الإحصائي **لاستمارة استبار للسوريين أصحاب المحلات التجارية بالقاهرة**

= الجذر التربيعي لمعامل الثبات = 0.91 ، تعد هذه القيم مرتفعة ومقبولة وتفي بأغراض الدراسة.

3. مجالات الدراسة:

(أ) **المجال البشري:** أصحاب المحلات التجارية السوريين المقيمين في محافظة القاهره.

(ب) **المجال المكاني:** يتمثل في مؤسسات العمل التجارية بمنطقتي (العتبة، والأربعين بجسر السويس) بمحافظة القاهره.

(ج) **المجال الزمني للدراسة:** فترة جمع البيانات.

أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة:

تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي بإستخدام برنامج (SPSS .V. 16.0) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وطبقت الأساليب الإحصائية الأتية:

التكرارات، والنسب المئوية، المتوسط المرجح، الانحراف المعياري، معامل (ألفا – كرونباخ).

خامسًا: نتائج الدراسة:-

(1): وصف مجتمع الدراسـة: المحور الأول: تحليل استجابات مفردات العينة:

(أ) -المتغيرات الكمية:

جدول (2) يوضح توزيع مفردات العينة **حسب "المتغيرات الكمية" (ن=20)**

م	المتغيرات الكمية	ك	٪
	السن	ك	٪
1	من20 : 30 سنة.	8	40
2	من 30 : 40 سنة.	6	30
3	من 40 : 50 سنة.	0	0
4	من 50 فأكثر.	6	30
	المجموع		100

يتضح من الجدول السابق أن: أعلي نسبة لحالة "سن" مفردات العينة (من20: 30) بمقدار (40٪)، **ويرجع ذلك إلي** أن هذه الفئة تضم من هم في سن الإقبال علي تحمل المسئولية وسعيًا لتحقيق أهدافهم، بينما تساوت نسبة "سن" (من 30 : 40) و(50 فأكثر) بمقدار (30٪) فنسبة السن من (50 فأكثر) يعبروا من ملاك المحلات التجارية، أما باقي النسب فمنهم مالكين ومنهم يعملو كمشاركين بالمجهود والأسهم.

(ب)- المتغيرات النوعية

جدول (3) يوضح توزيع مفردات العينة "**حسب المتغيرات النوعية**". **(ن=20)**

م	الحالة التعليمية	ك	٪
1	لدي مؤهل أقل من متوسط.	5	25
2	لدي مؤهل متوسط.	5	25
3	لدي مؤهل فوق المتوسط.	7	35
4	مؤهل جامعي.	3	15
م	**الحالة الاجتماعية**	**ك**	**٪**
1	أعزب.	4	20
2	متزوج.	16	80
3	مطلقة.	0	0
4	أرملة.	0	0
م	**عدد أبناء الأسرة**	**ك**	**٪**
1	لا يوجد.	4	20
2	ابن واحد.	3	15
3	اثنين.	9	45
4	ثلاث أبناء.	4	20
5	أربعة أبناء فأكثر.	0	0

م	نوعية النشاط التجاري الذي أقوم بالعمل فيه.	ك	٪
1	محلات بيع بالجملة.	6	30
2	محلات بيع بالقطاعي.	14	70
	المجمـوع		100

يتضح من الجدول السابق أن:

أعلـى نسـبة لحالـة **أفراد العينـة التعليميـة** هم ذوي المؤهلات فوق المتوسـطة وبنسـبة (35٪)، ويرجع ذلك إلي أن أفراد العينة تعمل بمجال ياخذ منها وقت أكبر، فلا يهتم معظمهم بالحصول علي التعليم العالي، بينما أقل نسبة لحالة **أفراد العينة التعليمية** هي " لدي مؤهل جامعي" بمقدار (3٪) ويؤكد ذلك علي النتيجة السابقة في أن نوعية العمل قد تؤثر علي التوجه التعليمي في اطار عامل الوقت.

ويتضـح مـن الجـدول السـابق أن: أعلي نسبة "**للحالـة الاجتماعيـة**" لمفردات العينة هي متزوج بنسبة (80 ٪) **ويرجـع ذلـك إلـي** أن العائد من عملهم يوفر الاستقرار المعيشي وتحمل تكاليف الزواج من ناحيـة، ومن ناحية أخري تتدخل العادات والتقاليد في إقبالهم علي الزواج فـي سـن صـغير، ويمكـن إرجـاع ذلك إلـي عدم تعقيـد تكـاليف الـزواج، بينما كانـت أقل نسبة " **للحالـة الاجتماعيـة**" لمفردات العينة هي أعزب بنسبة (20٪)، يمكن إرجاع ذلك إلي أن هولاء يكونوا أصغر أفراد العينة سنًا.

وكـذلك يتضـح مـن الجـدول السـابق أن: أعلـي نسبة "**عدد أبنـاء الأسرة**" لمفردات العينة اثنين بمقدار (45٪)، وأقل نسبة "**عدد أبنـاء الأسرة**" لمفردات العينة واحد بمقدار (15٪)، ويرجع ذلك إلي تغير الأوضاع بصورة سريعة، يجعل أفراد العينة تنظر إلي مدي تحملهم الإنفاق علي أسرهم الصغيرة.

وأيضًا يتضح من الجدول السابق أن: أعلي نسبة **ل**" **نوع النشاط التجاري الذي أقوم بالعمل فيه**

" محلات بيع بالقطـاعي بمقدار(70٪)، أما أقل نسبة كانت ل "**محـلات بيـع بالجملـة**" بمقدار

(30٪) ويرجع ذلك إلي أن المنطقة التجارية هي التي تجذب إقامة نشاط معين، ويلاحظ تشابه النشاط التجاري في المنطقة الواحدة.

(2): الشراكة الاقتصادية لتحقيق الأمان الاجتماعي للاجئين السوريين.

جدول (4) "يوضح تحديد أهمية الشراكة، كما تحددها مفردات العينة" :(ن=20)

م	العبارات	الاستجابات						س	σ	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
(أ)	تحديد أهمية الشراكة:									
1	تولد أفكار جديدة وتحفز تبادل الخبرات وإثارة الإبداع.	3	15	11	55	6	30	1.85	0.67	5
2	تكسب مهارات تقنية لسوق العمل.	4	20	10	50	6	30	1.9	0.72	4
3	توفر برامج تعاونية، وتشجع المشاركة الفعالة.	4	20	9	45	7	35	1.85	0.75	5
4	تشجع المبادرة الفردية.	5	25	9	45	6	30	1.95	0.76	3
5	ترتيب الأولويات، وترشيد القرارات للإستخدام الأمثل للموارد.	10	50	6	30	4	20	2.4	0.76	1
6	ترسيخ قيم المسألة.	5	25	10	50	5	25	2.00	0.73	2
	المتغير ككل							2	0.74	

يتضح من الجدول السابق أن: تحديد أهمية الشراكة، كما تحددها مفردات العينـة؛ تمثلت فيما يلي:

جاء في **الترتيب الأول** عبارة **(ترتيب الأولويات، وترشيد القرارات للإستخدام الأمثل للموارد) بمتوسط حسابي (2.4)** وهو **معدل متوسط**، يدل ذلك علي أن الأخذ بالأسلوب العلمي قبل البدء بأي عملية، يتطلب التخطيط، والذي من أهدافه تقدير الحاجات وحل المشكلات، والمسافة التي مابين هاتين النقطتين تتضمن الترتيب والترشيد بعقلانية ثم وضع الخطة وتنفيذها، ويعكس ذلك أن عملية الشراكة تتطلب تحقيق معايير النجاح التنافسية، وبالرغم من ذلك إلا أنه توجد ضغوط أخري تتحكم في تقدير هذه الفئة، يمكن إرجاعها إلي أوضاع البلاد نفسها، ومدي ترابط السوريين سواء المستثمرين أو اللاجئين مع بعضهم البعض.

وجاء في **الترتيب الأخير** عبارة **(توفر برامج تعاونية وتشجع المشاركة الفعالة)، (تولد أفكار جديدة وتحفز تبادل الخبرات وإثارة الإبداع)، وبمتوسط حسابي (1.85) وهو مستوي متوسط** مما يدل ذلك علي أن هذه الفئة تعمل علي مستوي استثماري صغير، فتري أهمية الشراكة المادية والمعنوية بصورة متوسطة، أي في وقت الحاجة وليس كمبدأ يسعون في إطاره، ويرجع ذلك إلي أن هذه الفئة تعمل بنفس المجال، ويعتقد كل منهما أنهم في وضع تنافسي يرتكز علي جانب واحد، ويتمثل في المكسب السريع.

وبناءً علي نتائج الجدول السابق **لتحديد أهمية الشراكة؛** كما تحددها مفردات العينة **بمتوسط حسابي** بلغ (2) وهو **معدل متوسط**، ويعكس ذلك ضعف إقبالهم علي الأخذ بمبدأ الشراكة،

ولكونهم يعملون بمجال البيع وليس الإنتاج، وكذلك العمل بنشاط واحد، مما قد يجعلهم لا يهتمون بأحوال غيرهم من اللاجئين السوريين إلا بشكل جزئي.

جدول (5) "يوضح واقع الشراكة الاقتصادية، كما تحددها مفردات العينة " :(ن=20)

م	العبارات	الاستجابات						س	Σ	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
(ب)	واقع الشراكة الاقتصادية:									
1	دمج الأنشطة الاقتصادية.	11	55	3	15	6	30	1.75	0.92	6
2	المشاركة في المخاطرة المالية.	4	20	9	45	7	35	2.15	0.75	1
3	الحماية من الموقف السوقي.	6	30	8	40	6	30	2.00	0.80	4
4	الاستعداد للتطورات الجديدة.	3	15	8	40	9	45	2.2	0.77	3
5	دخول السوق استنادًا لمعايير جودة الصناعة.	5	25	10	50	5	25	1.8	0.70	4
6	اتخاذ القرار بالمشاركة.	5	25	8	40	7	35	1.9	0.79	2
	المتغير ككل							1.97	0.79	

يتضح من الجدول السابق أن، واقع الشراكة الاقتصادية كما تحددها مفردات العينة؛ **تمثلت فيما يلي:**

جاء في **الترتيب الأول** عبارة **(المشاركة في المخاطرة المالية)** بمتوسط حسابي **(2.15)** وهو **معدل متوسط**، ويعكس ذلك ظروف السوق المتغيره، ولكون هذه الفئة تعمل علي المستوي الصغير فيكون لديها تخوف في حالة الكساد، مما ينتج عن هذا الوضع بطئ في حركة البيع والشراء، وبالتالي يؤدي ذلك إلي زيادة أعباء المتطلبات الحياتية، ويختلف ذلك مع نتائج دراسة**(ناصر فضل الله عوض شغلان – 2015)** في دور مشروعات الشراكة في التحول الإيجابي للمساهمين.

وجاء في **الترتيب الأخير** عبارة **(دمج الأنشطة الاقتصادية)**، وبمتوسط حسابي (1.75) وهو مستوي متوسط، ويعكس أن السوريين المتواجدين بمصر لا يفضلون دمج الأنشطة بصورة كلية كما أوضح الاطار النظري لموضوع الشراكة من جانب، ويتمثل وجود شراكة علي مستوي عددي قليل وفي أغلب الأحوال لا يتعدي شركين فقط من جانب آخر.

وبناءً علي نتائج الجدول السابق **لواقع الشراكة الاقتصادية**؛ كما تحددها مفردات العينة **بمتوسط حسابي** بلغ (1.97) وهو **معدل متوسط** مما يدل ذلك علي تباين مفهوم الشراكة لدي أفراد العينة، فالنظرة الأولي لدي هذه العينة تنصب في التخوف من تحمل المخاطر ثم اتخاذ القرار بالمشاركة، وبعد ذلك يمكن التطلع إلي جودة المعروض، والحماية من الموقف السوقي ثم دمج الأنشطة.

مما يعكس ذلك نظرتِهم للشراكة من جانب المكسب المالي فقط، وليس تحقيق الأمان الاجتماعي للأقل أسهم، ويتفق ذلك مع إحدي نتائج دراسة **(ملاك طاهر مرسي عطية – 2011)** في وجود أفراد لا تُقبِل علي الشراكة فتتجه هذه الأفراد دعمًا لمركزها التنافسي لإتباع أحد أو بعض الاستراتيجيات البديلة.

جدول (6) "يوضح **معايير تحقيق الشراكة**، كما تحددها مفردات العينة " :(ن=20)

م	العبارات	الاستجابات						س̄	σ	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
(ج)	معايير تحقيق الشراكة:									
1	الأخذ بالأراء علي قدر أسهم المشاركة.	3	15	10	50	7	35	1.8	0.70	3
2	وضع قواعد يلتزم بها المساهمين.	18	90	2	10	–	–	2.9	0.31	1
3	معاملة المساهمين بصورة عادلة.	4	20	10	50	6	30	1.9	0.72	2
	المتغير ككل							2.2	0.58	

يتضح من الجدول السابق أن، معايير تحقيق الشراكة، كما تحددها مفردات العينة؛ **تمثلت فيما يلي:**

جاء في **الترتيب الأول** عبارة **(وضع قواعد يلتزم بها المساهمين)** بمتوسط حسابي **(2.15)** وهو **معدل متوسط،** ويعكس ذلك أن قواعد الشراكة قد يلتزم بها المساهمون، ولذلك يأتي التخوف من الإقبال علي الشراكة في إستكشاف الآخرين، ويتفق ذلك مع أحد نتائج جدول واقع الشراكة الاقتصادية، ويتفق ذلك أيضًا مع نتائج دراسة (Townsend D – 2003) والخاصة بالإلتزام بين الأطراف المتحالفة، ويعتبر ذلك من عوامل نجاح الشراكة.

وجاء في **الترتيب الأخير** عبارة **(الأخذ بالأراء علي قدر أسهم المشاركة)**، وبمتوسط حسابي **(1.75)** وهو مستوي متوسط، ويدل ذلك علي عدم المرونة أو التطلع إلي تحقيق المكاسب، حيث يمكن حساب العائد علي حساب الأسهم والعمل الإيجابي، فالفكر المتطلع لا يقاس بالأسهم، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة **(إسلام فارس نجار محمد – 2016)** في توفير ثقة القيام بالإستثمار.

وبناءً علي نتائج الجدول السابق **لقواعد تحقيق الشراكة؛** كما تحددها مفردات العينة **بمتوسط حسابي** بلغ **(1.89)** وهو **معدل متوسط،** ويعكس ذلك أن الشراكة لا تتم إلا في هيئات كبيرة، متنوعة الأنشطة، حتي لا يؤثر عليها ركود السوق، ويختلف ذلك مع نتائج دراسة **(إسلام فارس نجار محمد – 2016)** في توفير ثقة القيام بالإستثمار، قد يكون لذلك أثر ديناميكي في دفع النمو، وسرعة التطوير عن طريق فتح المجال لإستثمارات أكبر.

جدول (7) "يوضح صعوبات تحقيق الشراكة، كما تحددها مفردات العينة " :(ن=20)

م	العبارات	الاستجابات						س	σ	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
(د)	صعوبات تحقيق الشراكة:									
1	الفجوة بين المتوقع والنتيجة الفعلية.	17	75	1	5	2	10	2.75	0.64	5
2	عدم تماثل الأداء بين المساهمين.	15	75	4	20	1	5	2.7	0.58	7
3	عدم وضوح الأهداف والغايات.	16	80	4	20	-	-	2.8	0.41	3
4	القرارات الادارية الخاطئة.	15	75	3	15	2	10	2.65	0.67	9
5	التوجيه غير الصحيح للموارد.	16	80	2	10	2	10	2.7	0.66	7
6	عدم التحديد المسبق للخروج من الشراكة.	18	90	2	10	-	-	2.9	0.31	1
7	انعدام المسئولية والمساواة والثقة.	16	80	4	20	-	-	2.8	0.41	3
8	الإختلاف في اجراءات التشغيل، والإلتزام.	15	75	3	15	2	10	2.65	0.67	9
9	التركيز علي الأجل القصير لتحقيق المكاسب.	17	85	3	15	-	-	2.85	0.37	2
10	إغفال تحديد مسئولية وحقوق كل شريك.	17	85	1	5	2	10	2.75	0.64	5
	المتغير ككل							2.75	0.54	

يتضح من الجدول السابق أن، **صعوبات تحقيق الشراكة** كما تحددها مفردات العينة؛ **تمثلت فيما يلي:** جاء في **الترتيب الأول** عبارة **(عدم التحديد المسبق للخروج من الشراكة)** بمتوسط حسابي **(2.9)** وهو **معدل متوسط**، ويدل ذلك علي أن ضعف الإتصال بين المساهمين؛ أدي

إلي ضعف التغذية العكسية، والتي تتطلب تفاعل وتواصل مستمر لتحقيق الإندماج، وبالتالي نتج عن ذلك ضعف تأثير عوامل نجاح الشراكة بل فقدها، مما أدي إلي عملية الإنسحاب، ويؤكد علي ذلك نتائج دراسة (Townsend D - 2003) وذلك في أن فاعلية الاتصالات بين الشركاء؛ تكون في التغذية العكسية بين الأطراف المساهمة.

وجاء في **الترتيب الأخير** عبارة **(القرارات الإدارية الخاطئة)**، **(الإختلاف في إجراءات التشغيل، والإلتزام)** وبمتوسط حسابي **(2.65) وهو مستوي متوسط** ويدل ذلك عدم وضوح الأهداف، والإفتقار إلي الخبرات السابقة في العمل التشاركي، ولهذا يعتبر ذلك من أهم الأسباب التي تؤدي إلي الفشل في تحقيق الشراكة، ويختلف ذلك مع نتائج دراسة (Townsend D - 2003) في أن عوامل نجاح الشراكة تكون في تركيز الإدارة العليا علي التحالف والأهداف الواضحة، وتقارب الثقافات، والخبرة في تحالفات سابقة، والإلتزام بين الأطراف المتحالفة.

وبناءً علي نتائج الجدول السابق لصعوبات تحقيق الشراكة؛ كما تحددها مفردات العينة **بمتوسط حسابي** بلغ **(2.75)** وهو **معدل متوسط**، ويرجع ذلك إلي الإفتقار إلي التخطيط الإستراتيجي لإنجاح عملية الشراكة، وكذلك الإفتقار إلي الأخذ بمعايير التنافس العالمية، وذلك في كيفية وضع قواعد للتغيير، مما يؤدي إلي ضعف العائد، وبالتالي الخروج السريع من الشراكة، ولذلك يزيد الفجوة بين المتوقع والنتيجة الفعلية.

جدول (8) "يوضح **مقترحات تحقيق الشراكة**، كما تحددها مفردات العينة " :(ن=20)

م	العبارات	الاستجابات						س	Σ	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
(هـ)										
1	تضيق الفجوة بين المتوقع والنتيجة الفعلية.	19	95	1	5	–	–	2.95	0.23	1
2	تماثل الأداء بين المساهمين.	16	80	4	20	–	–	2.8	0.41	5
3	وضوح الأهداف والغايات.	16	80	4	20	–	–	2.7	0.58	8
4	إتخاذ القرارات الإدارية بطريقة عقلانية.	18	90	2	10	–	–	2.8	0.53	5
5	التوجيه الصحيح للموارد.	17	85	3	15	–	–	2.85	0.37	4
6	التحديد المسبق للخروج من الشراكة.	19	95	1	5	–	–	2.95	0.23	1
7	التأكيد علي المسئولية والمساواة والثقة.	19	95	1	5	–	–	2.25	0.97	10
8	الإتفاق في إجراءات التشغيل، والإلتزام.	16	80	3	15	1	5	2.35	0.87	9
9	التركيز علي الأجل الطويل لتحقيق المكاسب.	18	90	1	5	1	5	2.95	0.23	1
10	لا بد من تحديد مسئولية وحقوق كل شريك.	17	85	2	10	1	5	2.8	0.53	5
	المتغير ككل (مرتفع)							2.74	0.50	

يتضح من الجدول السابق أن، **صعوبات تحقيق الشراكة** كما تحددها مفردات العينة؛ **تمثلت** فيما يلي:

جاء في **الترتيب الأول** عبارة (**تضيق الفجوة بين المتوقع والنتيجة الفعلية**)، (**التحديد المسبق للخروج من الشراكة**)، (**التركيز علي الأجل الطويل لتحقيق المكاسب**) بمتوسط حسابي (**2.95**) وهو **معدل متوسط**، يدل ذلك علي أهمية وضع بدائل حلول من خلال رصد جميع العقبات.

والتي يمكن أن تحدث، وكذلك لتحقيق الشراكة، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (**ملاك طاهر مرسي عطية – 2011**) في إتباع أحد أو بعض الاستراتيجيات البديلة.

وجاء في **الترتيب الأخير** عبارة (**التأكيد علي المسئولية والمساواة والثقة**)، وبمتوسط حسابي (**2.25**) **وهو مستوي مرتفع**، ويعكس ذلك كسب ثقة وتأييد أصحاب الأسهم الكبيرة والمتوسطة للإقبال علي الشراكة، وكذلك تنمية روح الإحتواء فيهم للأقل أسهم، ولتحقيق الفائدة من هذه الشراكة بتحقيق الأمان المعيشي.

وبناءً علي نتائج الجدول السابق **لمقترحات تحقيق الشراكة**؛ كما تحددها مفردات العينة **بمتوسط حسابي** بلغ (**2.74**) وهو **معدل مرتفع**، ويدل ذلك علي أنه لا بد من التخطيط الإستراتيجي لنجاح عملية الشراكة، وكذلك الإفتقار إلي الأخذ بمعايير التنافس العالمية، وذلك في كيفية وضع قواعد للتغيير، تتضمن تحديد فريق العمل وتحديد الرسالة والرؤية، ويتفق ذلك مع " **نموذج فيفر**"

(3)- اختبار الفروض:

الفرض الأول (من المتوقع أن يكون مستوى تأييد الشراكة الاقتصادية **للاجئين السوريين**، كما تحددها مفردات العينة **متوسط).**

جدول (9) يوضح مستوى تأييد الشراكة الاقتصادية، **كما تحددها مفردات العينة (ن=20)**

م	مستوى تأييد الشراكة	س ـ	المستوى	الترتيب
1	تحديد أهمية الشراكة.	2	متوسط	2
2	واقع الشراكة الاقتصادية.	1.97	متوسط	3
3	معايير تحقيق الشراكة.	2.2	متوسط	1
	مستوى تأييد الشراكة ككل	2.06	مستوى متوسط	

يتضح من الجدول السابق أن: مستوى تأييد الشراكة الاقتصادية **للاجئين السوريين، كما تحددها مفردات العينة، تمثل فيما يلي:**

جاء في **الترتيب الأول: معايير تحقيق الشراكة.**

الترتيب الثاني: تحديد أهمية الشراكة.

الترتيب الثالث: واقع الشراكة الاقتصادية.

وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لمستوى تأييد الشراكة الاقتصادية **للاجئين السوريين، كما تحددها مفردات العينة** (2.06) وهو معدل متوسط.

مما يؤكد علي صحة الفرض، والذي ينص علي **(من المتوقع أن يكون مستوى** تأييد الشراكة الاقتصادية **للاجئين السوريين**، كما تحددها مفردات العينة **متوسط)**.

الفرض الثاني: (من المتوقع أن يكون مستوى صعوبات تحقيق الشراكة لأفراد العينة مرتفع).

جدول (10) يوضح مستوي **صعوبات تحقيق الشراكة** كما تحددها مفردات العينة (ن=20)

م	صعوبات تحقيق الشراكة	$\bar{س}$	المستوى	الترتيب
1	الفجوة بين المتوقع والنتيجة الفعلية.	2.75	مرتفع	5
2	عدم تماثل الأداء بين المساهمين.	2.7	مرتفع	7
3	عدم وضوح الأهداف والغايات.	2.8	مرتفع	3
4	القرارات الإدارية الخاطئة.	2.65	مرتفع	9
5	التوجيه غير الصحيح للموارد.	2.7	مرتفع	7
6	عدم التحديد المسبق للخروج من الشراكة.	2.9	مرتفع	1
7	إنعدام المسئولية والمساواة والثقة.	2.8	مرتفع	3
8	الإختلاف في إجراءات التشغيل، والالتزام.	2.65	مرتفع	9
9	التركيز علي الأجل القصير لتحقيق المكاسب.	2.85	مرتفع	2
10	إغفال تحديد مسئولية وحقوق كل شريك.	2.75	مرتفع	5
	صعوبات تحقيق الشراكة ككل	2.76	مستوى مرتفع	

يتضح من الجدول السابق أن: **مستوي صعوبات تحقيق الشراكة**، كما تحددها أفراد العينة، **تمثل فيما يلي:**

وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لمستوى مؤشرات **صعوبات تحقيق الشراكة**، كما تحددها أفراد العينة، (2.76) وهو معدل مرتفع، مما **يؤكد علي صحة الفرض**، والذي ينص علي (من المتوقع أن يكون مستوى **صعوبات تحقيق الشراكة**، كما تحددها أفراد العينة، مرتفع).

توصيات الدراسة:

1) – لا بد من العمل في اطار مجموعة القيم الإيجابية لتحقيق الشراكة، كـ (التفاوض، والتشاور، وإتفاق الإرادات، ,الإجماع).
2) – تدعم الحقوق الاجتماعية للفقراء والمهمشين وتعزز العدالة للاجئين السوريين، مما يكون لها الأثر السريع لإعادة تشغيل الاقتصاد، ومن ثم يتم التحول الإيجابي.
3) – تدعيم عوامل الإلتزام لدى الأطراف ل(تنمية جوانب الانضباط بين الأفراد، وتنمية جوانب العمل التعاونى، وتنمية جوانب الدقة فى عمل الأفراد، وتنمية جوانب الإنتماء بين الأفراد).
4) – لا بد من تحديد مسئولية وحقوق كل شريك، والاتفاق في إجراءات التشغيل، والإلتزام.
5) – ترسيخ قيم المسألة، ووضع قواعد يلتزم بها المساهمين.
6) – إبرام العقد الاجتماعي لتفعيل العمل ورأس المال، ومعاملة المساهمين بصورة عادلة.
7) – تولد أفكار جديدة وتحفز تبادل الخبرات وإثارة الإبداع، وإكساب مهارات تقنية لسوق العمل.
8) – توفر برامج تعاونية وتشجع المشاركة الفعالة في ترتيب الأولويات، وترشيد القرارات للإستخدام الأمثل للموارد.
9) – بناء القدرات لتمكين العملاء بشكل مستقل ومقنن لمتابعة أعمالهم، وتدعيم مهارة تنظيم المشروعات، وتقوية الروابط التجارية.
10) – تأمين الصناعات كأساس لتحسين قدرتها التنافسية، وللتعامل مع الدورات الاقتصادية، ورفع الإنتاجية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يتم استثارة كافة الأطراف لتنمية مسؤولية التعاون بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين.
11) – تأمين بيئة مشجعة للاستثمار وجاذبة لرؤوس الأموال، لإنشاء اقتصاد سوق مبنى على المبادرة الشخصية والتنافس والإنفتاح على العالم.
12) – تضيق الفجوة بين المتوقع والنتيجة الفعلية.

13) – وضوح الأهداف والغايات، وإتخاذ القرارات الإدارية بطريقة عقلانية.

14) – التوجيه الصحيح للموارد، التركيز علي الأجل الطويل لتحقيق المكاسب.

15) – توفير كافة المصادر، ولتدعيم عملية الاستثمار وقت الإنكماش الاقتصادي.

16) – المشاركة في المخاطرة المالية، والحماية من الموقف السوقي.

<u>ملاحق الدراسة:</u>

استمارة استبيان لأصحاب المحلات السوريين.

أولاً: البيانات الأولية:

س1 : السن : ☐ **سنة** ☐

س2 : الحالة التعليمية:

1- لدي مؤهل أقل من متوسط. ( ) 2- لدي مؤهل متوسط. ( )

3- لدي مؤهل فوق المتوسط. ( ) 4- أخري تذكر . ( )

س3: الحالة الاجتماعية:

1 – أعزب. ( ) 2- متزوج. ( ) 3 – مطلق. ( ) 4 – أرمل. ( )

س4: عدد الأبناء: ☐ ابن

س5: نوعية النشاط التجاري الذي تقوم به:

....

س6: كيف تتحقق الشراكة الاقتصادية؟

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
	س7-أ: ما مقدار مستوي تأييد الشراكة الاقتصادية، ولتحقيق الأمان المعيشي للاجئين السوريين؟			
(أ)	**تحديد أهمية الشراكة:**			
1	تولد أفكار جديدة وتحفز تبادل الخبرات وإثارة الإبداع.			
2	تكسب مهارات تقنية لسوق العمل.			
3	توفر برامج تعاونية وتشجع المشاركة الفعالة.			
4	تشجع المبادرة الفردية.			
5	ترتيب الأولويات ترشيد القرارات للإستخدام الأمثل للموارد.			
6	ترسيخ قيم المسألة.			
(ب)	**واقع الشراكة الاقتصادية:**			
7	دمج الأنشطة الاقتصادية.			
8	المشاركة في المخاطرة المالية.			
9	الحماية من الموقف السوقي.			
10	الاستعداد للتطورات الجديدة.			
11	دخول السوق استناداً لمعايير جودة الصناعة.			
12	إتخاذ القرار بالمشاركة.			
(ج)	**معايير تحقيق الشراكة:**			
13	الأخذ بالأراء علي قدر أسهم المشاركة.			
14	وضع معايير يلتزم بها المساهمين.			
15	معاملة المساهمين بصورة عادلة.			
(د)	**صعوبات تحقيق الشراكة:**			

	س7–ب: ما مقدار مستوي صعوبات تحقيق؟			
16	الفجوة بين المتوقع والنتيجة الفعلية.			
17	عدم تماثل الأداء بين المساهمين.			
18	عدم وضوح الأهداف والغايات.			
19	القرارات الإدارية الخاطئة.			
20	التوجيه غير الصحيح للموارد.			
21	عدم التحديد المسبق للخروج من الشراكة.			
22	إنعدام المسئولية والمساواة والثقة.			
23	الاختلاف في اجراءات التشغيل، والإلتزام.			
24	التركيز علي الأجل القصير لتحقيق المكاسب.			
25	إغفال تحديد مسئولية وحقوق كل شريك.			
(هـ)	مقترحات تحقيق الشراكة:			
	س7–ب: ما مقدار مستوي صعوبات تحقيق؟			
26	تضيق الفجوة بين المتوقع والنتيجة الفعلية.			
27	تماثل الأداء بين المساهمين.			
28	وضوح الأهداف والغايات.			
29	إتخاذ القرارات الإدارية بطريقة عقلانية.			
30	التوجيه الصحيح للموارد.			
31	التحديد المسبق للخروج من الشراكة.			
32	التأكيد علي المسئولية والمساواة والثقة.			
33	الاختلاف في إجراءات التشغيل، والالتزام.			
34	التركيز علي الأجل القصير لتحقيق المكاسب.			
35	إغفال تحديد مسئولية وحقوق كل شريك.			

أخيرًا: المراجع:

أولاً: المراجع : (أ) المراجع العربية:

1)- أسامه محمد عبيدات:- **الشراكة في التعليم (تجربة المملكة الأردنية الهاشمية) في مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص** - (إربد: دار المنظومة، 2008، ص76).

2)- سعيد محمد الأسعد:- **النجاح جهد اجتماعي**(السعودية: مكتبة العبيكان، 2008، ص26).

3)- فهد بن سلطان السلطان:- **المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لتفعيل دور الجامعات في الشراكة المجتمعية** (السعوديه: دار المنظومة، 2016، صص242، 247).

4)- محمد الأصمعي محروس سليم:- **نمط الشراكة المجتمعية المطوبة في تدعيم القضايا التربوية المطروحة** (سوهاج: المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، ع19 (يوليو - 2003)، ص50).

5)- محمد اليعكوبي:- **مفهوم الشراكه** (القاهره: المجلة المغربيه للإدارة المحلي والتنمية، ع102، فبراير - 2012، صص47-49).

6)- مسعودة نصبة:- **الفعالية الاقتصادية لنظام المشاركة في الاقتصاد الاسلامي** (السعوديه: دار المنظومة، 2016، ص50).

7)- محاضرات، ومقالات كلاً من [د/مصطفي محمود (**برنامج العلم والإيمان)**، ابراهيم الفقي، طارق سويدان (**محاضرات التغيير)**، بالإضافة إلي كتاب مايكل بورتر (**استراتيجيات تنافس الامم)**]، هذا العرض ترتيب فقرات بتصرف الباحثة،

www.12manage.com/methods_porter_diamond_model_ar.html

(ب)- المراجع الأجنبية.

8)-Michael Porter: The Competitive Advantage of Nations(U.S.A:Universtity,1985).

9)-Daniel Fleming & Christer Thörnqvist**: Nordic Management-Labour Relations and Internationalization Converging and Diverging Tendencies** (Denmark: Nordic, 2003)).

10)-Gabriele Köhler, et.al.,**:- Rethinking Poverty and Social Exclusion Responses in Post-Conflict Nepal: Child-Sensitive Social Protection** (Children, Youth and Environments, Vol. 19, No. 2, The Everyday Environments of Children's Poverty, 2009).

11)- Steven Ratuva**: Politics of preferential development: trans-global study of affirmative action and ethnic conflict in Fiji, Malaysia and South Africa** (Australian: ANU E Press, 2013).

ثانيا الرسائل:

12)- إسلام فارس نجار محمد: **اتفاقيات الشراكة في العقود الإدارية ذات الطابع الدولى** (الاسكندرية: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق - قسم القانون الادارى/ جامعة الاسكندرية، 2016).

13)- ملاك طاهر مرسي عطية: **مجالات التحالف الإستراتيجية** (بورسعيد: مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة بورسعيد، ع2، ديسمبر - 2011).

14)- ناصر فضل الله عوض شغلان: **الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى اقامة مشروعات البنية الاساسية** (القاهرة: رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم الاقتصاد/ جامعة القاهره، 2015).

ثالثًا: التقارير:-

15)- Townsend D.,**: Understanding Alliances: A Review of International Aspects in Strategic Marketing intelligence and Planning** (Australian: ANU E Press).

تشخيص المعوقات المهنية وتأثيرها في عمل الموارد البشرية المغتربة

(دراسة لقياس طبيعة ومستوى المعوقات المهنية للاجئين السوريين في تركيا)

د. بسام عبدالرحمن يوسف*

المستخلص:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث بتحديد أبرز المعوقات التي تحول دون إيجاد أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين لفرص عمل في تركيا، وبغية تحقيق ذلك فقد تم تصميم استبانة، تم توزيعها إلكترونياً على عينة من اللاجئين في ولاية غازي عنتاب وأنطاكيا في تركيا ، بوصفهما من الولايات التي يتواجد فيها أعداد كبيرة نسبياً من اللاجئين، ولقد بلغ عدد المستطلعة آراؤهم (118) لاجئ، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بوصفه من المناهج التي تعبر عن الظاهرة وتصفها كما هي عليه في الواقع، ولعل من أبرز النتائج التي تم التوصل إليها أن المحددات المتعلقة باللغة تشكل أكبر العقبات أمام إيجاد اللاجئين لفرص عمل في تركيا، كما أن القوانين المتعلقة بإذن العمل تشكل عائقاً يقلل من القدرة للعمل.

المحور الأول: المنهجية البحثية

- **المشكلة البحثية:**

تعد مشكلة البطالة على نحو عام من المشكلات التي تعاني منها العديد من الدول، وتتفاقم المشكلات عندما يهاجر العديد من الأشخاص بلدانهم إلى بلاد أخرى، مما يؤدي إلى ازدياد المشكلة. تتمثل المشكلة التي يسعى البحث لإيجاد حل لها بعدم قدرة أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين للعمل في تركيا، على الرغم من امتلاك نسبة كبيرة منهم لمؤهلات تعليمية عليا، وقد تم تشخيص ذلك عن طريق تقارير المنظمات الدولية، والتقارير الرسمية الصادرة من دولة اللجوء (تركيا)، فضلاً عن المقابلات الشخصية مع بعض اللاجئين.

---

* – **الدكتور بسام عبد الرحمن يوسف:** مواليد الموصل بالعراق 1975م، أستاذ مشارك في إدارة الأعمال، وعميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الزهراء (غازي عنتاب، تركيا)، وعضو دائم في مجلس إدارة نظم المعلومات الإدارية ديب، له عديد الأبحاث المنشورة، كما أشرف على أطروحات ورسائل جامعية عديدة.

- **الفرضية البحثية:**

إن القوانين المتعلقة بالعمل، فضلاً عن اللغة والمحددات الاجتماعية تعد من أهم أسباب حصول ظاهرة البطالة بين أوساط الموارد البشرية اللاجئة في تركيا.

- **الحدود المكانية والزمانية:**

تم تنفيذ البحث الحالي في تركيا بوصفها البلد الذي لجأ إليه نسبة كبيرة من السوريين، وعلى اعتبار أنه من دول الجوار لسوريا، والذي يتمتع باستقرار نسبي، في حين تتمثل الحدود الزمانية بالمدة من 2017/6/15 ولغاية 2017/8/8.

- **أهمية البحث:**

تنبثق أهمية البحث من أهمية موضوع البطالة المنتشرة بين أوساط اللاجئين السوريين والذي بات يشكل أزمة تعاني منها كل من حكومة البلد المضيف، واللاجئون في آن واحد، ومن الدور المتوقع للبحث الإسهام فيه والمتمثل بإيجاد حلول لمشكلة اللاجئين، والتي قد تسهم في تخفيف المعاناة، وللحيلولة دون أن يشكل اللاجئون عبئاً على الحكومة التركية، فضلاً عن محاولة استثمار خبرات اللاجئين للنهوض بالاقتصاد التركي.

المحور الثاني: الإطار النظري:

تمهيد:

ذكرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن عدد اللاجئين السوريين في تركيا وصل إلى ما يقارب مليونين و800 ألف لاجئ مُسجلين في الكشوفات الرسمية، مشيرةً إلى أن اللاجئين غير المسجلين يُقدر عددهم بقرابة 200 ألف لاجئ، وهذا ما يجعل عدد اللاجئين السوريين في تركيا يصل إلى حوالي 3 ملايين لاجئ.

المقصود بالبطالة واللاجئين:

تعد مشكلة البطالة على نحو عام من المشكلات التي لا تكاد تخلو منها دولة من دول العالم، ويقصد بها الحالة التي لا يستطيع فيها الأفراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة نتيجة لعوامل خارجة عن ارادتهم، بالرغم من كونهم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه، وباحثين عنه (السوداني، 2010، 90).

الأجنبي: الأجنبي في دولة معينة هو كل شخص لا يتمتع بجنسيتها (شباط، 1986، 7)

حقوق الأجنبي:

تقسم حق الأجنبي على أراضي الدولة التي يتواجد فيها إلى:

1. **حقوق عامة:**

فبمقتضى تواجد الأجنبي على إقليم الدولة يعترف له بالحريات اللازمة والمرتبطة بكونه إنساناً، مثل حرية العقيدة والديانة، والانتقال داخل إقليم الدولة المضيفة دون قيود أو شروط، وتمتع الأجنبي بحرية التعبير عن الرأي (صادق، 1977، 19).

والقاعدة في ذلك هي تمتع الأجانب بالحريات العامة مساواة بالمواطنين لأنها تعتبر من الحريات اللصيقة بشخص الانسان، وترتبط به انطلاقاً من أن جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق.

2. **الحقوق الخاصة**: وهي متنوعة منها: حقوق الأسرة، والحقوق المالية

اللاجئ:

تعرف المادة 2(1) من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق المهاجرين، العامل المهاجر بأنه: الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو ما برح يزاول نشاطا مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها. (الاتفاقية الدولية لحماية حقوق المهاجرين)، الفرق بين اللاجئ والاجنبي، يتمثل في أن للأجنبي دولة تحميه، بينما يفتقد اللاجئ لهذه الحماية.

تعريف المحددات المتعلقة بالعمل:

- **العمل في مجال التخصص (المهني والأكاديمي)**

يقصد بالعمل في مجال التخصص التوافق بين المؤهل الأكاديمي الذي حصل عليه الشخص، أو الخبرة المهنية المكتسبة وبين مجال العمل الفعلي. وتحصل المشكلة عند عدم تحقق ذلك التوافق، وهذا ما يمكن تسميته بظاهرة الهدر في الطاقات والقدرات البشرية عندما تعمل في غير المجال المختصة به، مما يؤدي إلى اضطراب في سوق العمل، عندئذ سيعمل فئات متعددة من أفراد المجتمع (اللاجئين) خارج نطاق اختصاصهم.

- **الأجور والمردود المالي**

يعرف المختصون في علم الإدارة الأجور بأنها ثمن العمل، أو المقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها العامل، وتمثل للأخير الدخل الذي يحصل عليه مقابل ما يبذله من مجهود في فترة زمنية معينة لحساب صاحب العمل (عبدالباقي، 2000، 359).

يشير الاقتصاديون إلى أن الأجور تمثل العائد الذي يحصل عليه عنصر العمل بوصفه عنصراً من عناصر الإنتاج. ويؤكد الاقتصاديون أن الأجور على نوعين الدخل الحقيقي والدخل النقدي. لذا فإن حصول العاملين على دخل حقيقي محدد يجب أن يفي بالحد الأدنى من متطلبات المعيشة، واستناداً إلى ذلك فإن انخفاض الأجور في سوق العمل عن متوسط الأجور يؤدي إلى عزوف البعض عن العمل.

- **ظروف العمل والسلامة المهنية**

تتطلب أساليب العمل وجود بيئة عمل تتسم بدرجة عالية من السلامة المهنية، يقصد بالسلامة المهنية عدم احتمالية تعرض العاملين لإصابات بدنية نتيجة ممارستهم لأعمالهم.

تلجأ بعض الشركات الصناعية لتشغيل اللاجئين بأعمال تتسم بالخطورة النسبية، استغلالاً لحاجة هذه الفئة للعمل، وقد يعزف كثير من الافراد عن العمل في مثل هذه الشركات.

يقصد بمصطلح الصحة والسلامة المهنية تلك الإجراءات والنشاطات الخاصة بتوفير ظروف العمل الآمنة اللازمة للمحافظة على عناصر الإنتاج الثلاثة وهي الانسان والآلة والمادة، واحاطتها بجو خالٍ من المخاطر الناجمة عن الأعمال التي يزاولونها، ومن أماكن العمل التي تؤدي إلى إصابتهم بالأمراض والحوادث، والعمل على توفير التأمينات الاجتماعية التي تحمي حقوق العاملين في مواقع العمل (المغني، 2006، 16).

تتعدد المخاطر المهنية في بيئة العمل فمنها ما يتعلق بالأغبرة، والضجيج (الضوضاء) الذي يؤدي إلى ضعف حاسة السمع وغالباً ما يحصل في المعامل، والمواد الكيميائية، والتعرض للإشعاع.

- **اللغة والمحددات الاجتماعية:**

تمثل المحددات الاجتماعية عاملاً من العوامل التي تحول دون اندماج المغتربين من اللاجئين وغيرهم في مجتمع البلد المضيف وحصولهم على فرص عمل، ولعل من أبرز مضامين العوامل الاجتماعية اللغة والعادات والتقاليد.

- **القوانين المنظمة للعمل والجوانب الرسمية:**

تهدف الدول على نحو عام لصياغة قوانين تستطيع عن طريقها ضبط وحفظ حقوق الناس سواءً كانوا مواطني تلك الدولة، أو ممن يقيم، على أرضها، وتكون منبثقة من دستور البلاد ومنسجمة معه.

ومن ذلك ما تسعى إليه العديد من الدول لإصدار قوانين وتشريعات تهدف عن طريقها ضبط حقوق العاملين، وأرباب العمل وتقليل حالات النزاع التي قد تحصل بينهم. ويخضع المغتربون في الدولة المضيقة لنفس القوانين، أو لقوانين مغايرة عن مواطني تلك الدولة، وقد تشكل هذه القوانين في كثير من الأحيان عائقاً يقلل من فرصة حصول اللاجئين على عمل في دولة اللجوء، ومن أبرز ذلك ما يتعلق برخصة مزاولة العمل، والتي تتطلب العديد من الإجراءات، والموافقات.

يعرف قانون العمل بأنه مجموعة الأحكام والقواعد القانونية والتنظيمية والإتفاقية التي تنظم العلاقات الفردية والجماعية وما ترتبه من آثار، والناشئة بين العمال وأصحاب العمل في إطار العمل التبعي (هدفي، 2006، 24-25).

- **مكان (سوق العمل):**

لأغراض البحث الحالي يقصد بمكان العمل ما يقترن بسوق العمل في مكان ما، من عرض وطلب على القوى العاملة، فضلاً عن قرب أو بعد مكان الإقامة عن مكان العمل.

تتفاوت إمكانية الحصول على فرص عمل باختلاف الأماكن والولايات في الدولة الواحدة، ولعل من أبرز ما يؤدي إلى ذلك طبيعة الأنشطة الاقتصادية، فالأماكن التي يتوافر فيها النشاط الصناعي تكون أكثر قدرة على استقطاب الموارد البشرية.

- **الجوانب الإنسانية في التعامل**

يتمثل الجانب الإنساني بجوانب متعددة منها ما يتمثل بحسن التعامل من قبل أرباب العمل، فضلاً عن عدد ساعات العمل.

- **مستلزمات العمل**

تتطلب العديد من المهن مستلزمات يعجز الأفراد على نحو عام، والمغتربون على وجه خاص عن توفيرها، والتي قد تأخذ شكل الأجهزة والمعدات، كالأجهزة المختبرية، وأجهزة القياس والفحص في المجالين الطبي والهندسي، وإن عدم القدرة على توفيرها على المستوى الفردي بسبب ارتفاع سعرها يحول دون قدرة اللاجئين لمزاولة العمل.

- **المهارة والخبرة (الهدف: قياس دور المهارة في الحصول على عمل)**

يصنف (المقطري) الخبرة إلى صنفين يطلق على الأولى الخبرة العامة، في حين يطلق على الثانية الخبرة المتخصصة، ويعرف الخبرة العامة بأنها المدة الطويلة التي يقضيها الفرد في وظيفة معينة أو في أداء مهمة محددة، في حين عكس الخبرة المهنية المهارة في أداء مهمة في مجال معين ولا تقاس بعدد السنوات بشكل مطلق (المقطري، 2011، 413)

تقترن المهارة بالقدرة على أداء عمل معين بمستوى عالٍ من الجودة، في حين تقترن الخبرة بعدد السنوات التي أمضاها الشخص في مهنة ما.

إن امتلاك الموارد البشرية لخبرات ومهارات غالبا ما يزيد من فرصة اللاجئ للحصول على فرصة عمل في بلد اللجوء، وذلك سعياً من أرباب الأعمال للانتفاع منهم في إنجاز الأعمال دون الحاجة لتدريبهم بوصفهم موارد بشرية جاهزة، وهذا ما يكون واضحاً الأعمال والأنشطة ذات الطابع الحرفي، وعلى الرغم من ذلك لا يحظى العديد منهم على مقابل مادي مجزٍ.

- **الاستقرار المهني والعمل الموسمي**

تتسم طبيعة العديد من الأعمال بالموسمية والتي تعني توافر فرص عمل في وقت دون آخر، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك العمل الزراعي المقترن ببعض المحاصيل الزراعية، وتظهر المشكلة عندما يحصل بعض اللاجئين على عمل من هذا النوع، الأمر الذي يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار المهني.

يقصد بالإستقرار المهني بقاء الموظف في عمله الذي يشغله في مؤسسته، وإشعاره على الدوام بالأمن والحماية وضمان استقراره عن طريق تحفيزه وترقيته، وتوفير الظروف والشروط المناسبة للعمل داخل المؤسسة (فطيمة، 2016، 7).

- **الرضا الوظيفي والقدرة على الإبداع**

يتفق الباحثون في مجال إدارة الموارد البشرية، أن الرضا الوظيفي يعد من أهم المؤشرات على سلامة الإجراءات الإدارية، وسلامة المناخ التنظيمي، وعامل يتسم بدرجة عالية من الأهمية في الإبداع والابتكار في المنظمة.

المحور الثالث: وصف عينة البحث

يقصد بوصف عينة البحث بيان الخصائص الشخصية التي يتصف بها الأفراد المستطلعة آراؤهم، وذلك بهدف الحكم على صلاحية العينة، وقدرتهم على الإجابة عن مضامين أسئلة الاستبيان.

1. الحالة الاجتماعية

توضح معطيات الجدول (1) أن نسبة المتزوجين من عينة البحث قد بلغت (78,81%)، في حين لغت نسبة غير المتزوجين (21,19%) ، تبين هذه النسب أن الاستقرار الأسري للمستطلعة آراؤهم كان مرتفعاً.

جدول (1) توزيع عينة البحث حسب الحالة الزوجية

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
متزوج	93	78,81
أعزب	25	21,19
المجموع	118	%100

2. مجال العمل:

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (2) أن العاملين في القطاع التعليمي قد بلغت أعلى نسبة بين العاملين في القطاعات الأخرى بنسبة مقدارها (54,23%) وهذا ما يؤكد نضج عينة البحث.

جدول (2) توزيع عينة البحث حسب مجال العمل

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
تعليمي	64	54,23
هندسي	17	14,40
صناعي	11	9,65
تجاري	10	8,47
حرفي	6	5,08
صحي	6	5,08
زراعي	4	3,38
المجموع	118	%100

3. التحصيل الدراسي:

يتبين من النتائج الواردة في الجدول (3) أن الحاصلين على الشهادة الجامعية قد أحرزوا أعلى نسبة من أفراد عينة البحث، إذ بلغت نسبتهم (49,15%)، ونسبة الحاصلين على الشهادات العليا (19,49%)، وهذا يؤكد أهلية أفراد عينة البحث للإجابة عن الاستبيان بدرجة عالية من الموضوعية.

جدول (3) توزيع عينة البحث حسب التحصيل الدراسي

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
إعدادي	13	11,02
ثانوي	11	9,32
معهد	13	11,02
جامعة	58	49,15
شهادة عليا	23	19,49
المجموع	118	%100

4. الجنس

تشير نتائج الجدول (4) أن نسبة الذكور في عينة البحث قد شكلت (78,81%) ، في حين بلغت نسبة الإناث (21,19%).

جدول (4) توزيع عينة البحث حسب الجنس

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	93	78,81
أنثى	25	21,19
المجموع	118	%100

5. الفئات العمرية

يتضح من جدول الفئات العمرية (5) أن الفئة العمرية (26-30) قد أحرزت أعلى نسبة من الفئات العمرية الأخرى، وهذا يشير إلى أن الفئة الشبابية هي الأكثر تجاوباً .

جدول (5) توزيع عينة البحث حسب الفئات العمرية

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
20-15	5	4,24
25-21	10	8,47
30-26	33	27,97
35-31	17	14,41
40-36	22	18,64
50-41	23	19,49
55-51	5	4,24
60-56	3	2,54
المجموع	118	%100

6. مزاولة العمل:

توضح نتائج الجدول (6) أن نسبة الذين يعملون من عينة البحث (78,81%)، في حين أن نسبة الأفراد الذين لم يتمكنوا من العمل (21,19%).

جدول (6) نسبة المزاولون للعمل من عينة البحث

حالة العمل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	93	78,81
لا	25	21,19
المجموع	118	100%

7. نوع المنظمة:

يتبين من معطيات الجدول (7) وجود تقارب بين نسبة اللاجئين العاملين في كل من المنظمات السورية والتركية بنسبة بلغت (33,9%) و (33,05%) على التوالي.

جدول (7) توزيع عينة البحث على المنظمات

المنظمة	التكرار	النسبة المئوية
سورية	40	33,9
تركية	39	33,05
عمل خاص	20	16,95
بدون عمل	19	16,1
المجموع	118	100%

8. عدد ساعات العمل اليومية:

توضح عدد ساعات العمل اليومية حجم العبء الملقى على عاتق اللاجئ السوري في تركيا، وفي هذا السياق يوضح الجدول (8) أن (44,92%) من أفراد عينة البحث يعملون يومياً من (7) ساعات إلى

(9) ساعات، في حين أن ثلث العينة تقريباً يعملون من (10) ساعات إلى (أكثر من 12 ساعة)، وهذا يدل على وجود عبء كبير يتحمله اللاجئون السوريون.

جدول (8) توزيع أفراد عينة البحث استناداً إلى ساعات العمل اليومية

المنظمة	التكرار	النسبة المئوية
6-4	26	22,03
9-7	53	44,92
12-10	26	22,03
12-فأكثر	13	11,02
المجموع	118	%100

9. عدد أيام العمل في الأسبوع:

يتبين من البيانات الواردة في الجدول (9) أن النسبة الأكبر لعدد أيام عمل عينة البحث هي للفئة الثانية (4-7) أيام، وهذا يؤكد عمل نسبة كبيرة من اللاجئين على مدار الأسبوع.

جدول (9) عدد أيام العمل في الأسبوع

أيام العمل الأسبوعي	التكرار	النسبة المئوية
3-1	10	8,47
7-4	108	91,53
المجموع	118	%100

10. نوع العمل

يمثل العمل التطوعي عملاً خيرياً، لا يتقاضى غالباً بموجبه الفرد مبلغاً مالياً، وفي هذا السياق يتضح من مضمون الجدول (10) أن نسبة العاملين بمقابل مادي بلغ (83,9%).

جدول (10) توزيع أفراد العينة حسب نوع العمل

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
مأجور	99	83,9
تطوعي	19	16,1
المجموع	118	%100

11. طرائق الحصول على العمل

تعد عملية الحصول على فرصة عمل عن طريق صديق من أكثر الطرائق اتباعاً في هذا المجال كما موضح في الجدول (11)، فقد بلغت نسبة من يتبعون هذه الطريقة (%69,49) من عينة البحث، في حين جاءت وسائل التواصل الاجتماعي بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (%25,42)، وأخيرا مكاتب التوظيف بنسبة ضيلة مقدارها (%5,08).

جدول (11) توزيع أفراد العينة حسب طرائق الحصول على العمل

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
عن طريق صديق	82	69,49
عبر وسائل تواصل	30	25,42
عن طريق مكاتب توظيف	6	5,08
المجموع	118	%100

المحور الرابع: تحليل ومناقشة الأسئلة البحثية:

أولاً: العمل في مجال التخصص

تهدف عملية القياس للتعرف على الهدر في المهارات التي يمتلكها اللاجئون في تركيا، وذلك عن طريق العمل في مجالات غير متوافقة مع التخصص.

1. التوافق بين التخصص ومجال العمل

تعد قضية التوافق بين التخصص وعمل اللاجئ في تركيا من القضايا ذات الأهمية، وعلى الرغم من ذلك، إلا أن التطابق الكامل لم يتحقق إلا عند نسبة (%32,2) من عينة البحث، وهذا ما يؤكد قضية الهدر العلمي والمهاري بين أبناء السوريين اللاجئين في تركيا.

جدول (12) توزيع أفراد العينة حسب نسب التوافق بين التخصص والعمل

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	38	32,2
متوسط	44	37,29
منخفض	36	30,51
المجموع	118	%100

2. مستوى استخدام المعرفة والخبرة في مجال العمل الحالي

تفصح نتائج الجدول (13) عن وجود نسبة محدودة من الافراد المبحوثين ينتفعون من خبرتهم السابقة في عملهم الحالي في تركيا، إذ بلغت نسبتهم (46,61%) من أجمالي عينة البحث.

جدول (13) توزيع أفراد العينة حسب نسب استخدام الخبرة في العمل الحالي

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	55	46,61
متوسط	35	29,66
منخفض	28	23,73
المجموع	118	%100

3. نسبة توافر فرص العمل في مجال التخصص

تبين نتائج الجدول (14) أن ما يزيد عن (80%) من المبحوثين أكدوا فرص العمل متوافرة في تركيا في مجال التخصص بنسبتين مرتفعة ومتوسطة، وهذا مؤشر إيجابي يتطلب السعي استثماره.

جدول (14) توزيع أفراد العينة حسب نسب توافر فرص عمل في مجال التخصص

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	50	42,37
متوسط	50	42,37
منخفض	18	15.25
المجموع	118	%100

ثانياً: الأجور والمردود المادي

تهدف هذه الفقرة لقياس قدرة العامل اللاجئ لتوفير متطلبات المعيشة

1. مستوى كفاية الأجر لمتطلبات المعيشة

يمثل مستوى الكفاية الحد الأدنى من المتطلبات المعاشية التي يجب أن لا يقل عنها دخل الفرد، ومن معطيات الجدول (15) أن ما يقارب (60%) من افراد عينة البحث يؤكدون انخفاض الأجور بالمقارنة مع تكاليف المعيشة.

جدول (15) توزيع أفراد العينة حسب نسب كفاية الاجر لمتطلبات المعيشة

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	8	6,78
متوسط	40	33,9
منخفض	70	59,32
المجموع	118	%100

2. التناسب بين العمل والأجر:

تبين النتائج الواردة في الجدول (16) انخفاض كبير جداً في مقدار التكافؤ والتناسب بين الرواتب والاجور وبين حجم العمل ، إذ بلغت نسبة المجبين عن الوافق العالي (8,47%) من افراد عينة البحث.

جدول (16) توزيع أفراد العينة حسب نسب التناسب بين العمل والأجر

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	10	8,47
متوسط	37	31,36
منخفض	71	60,17
المجموع	118	%100

3. الفرق في الاجر بين اللاجئ والمواطن التركي

يتضح من معطيات الجدول (17) أن (43,12%) من أفراد عينة البحث أكدوا على أن الفروقات في الأجور بين اللاجئ السوري والمواطن التركي منخفضة، في حين أن ما يقارب ثلث العينة ترى أن الفروقات عالية.

جدول (17) مستويات الفرق في الأجور

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	35	29,66
متوسط	32	27,12
منخفض	51	43,12
المجموع	118	%100

ثالثاً: ظروف العمل والسلامة المهنية

تم تخصيص هذا المحور لقياس مستوى المخاطر البدنية التي يتعرض لها اللاجئ في تركيا والتي قد تجعله يتردد في العمل في أعمال تتسم بالخطورة.

1. المخاطر البدنية في العمل

من مضمون الجدول (18) يتبين أن ما يقارب نصف عينة البحث أشارت إلى انخفاض المخاطر البدنية، وهذه النتيجة متوافقة التركيبة المهنية لعينة البحث، على اعتبار ان نسبة كبيرة منهم يعمل في قطاع التعليم، والذي تكاد تكون فيه المخاطر البدنية معدومة.

جدول (18) مستويات الفرق في الأجور

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	11	9,32
متوسط	47	39,83
منخفض	60	50,85
المجموع	118	%100

2. توافر شروط السلامة المهنية

تفصح نتائج الجدول (19) أن ما يقارب نصف العينة المستطلعة آراؤهم يؤكدون توافر شروط السلامة المهنية في المكان الذي يمارسون فيه عملهم.

جدول (19) مستويات السلامة المهنية

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	35	29,66
متوسط	63	53,39
منخفض	20	16,95
المجموع	118	%100

3. اختلاف ظروف العمل اللاجئين عن العاملين من جنسيات أخرى

بهدف التحقق من تحقيق العدالة بين اللاجئ والعاملون من جنسيات اخرى في ظروف العمل، فقد أوضحت النتائج وجود مستوى متوسط من الفروقات بنسبة بلغ مقدارها (%47,46) من أفراد عينة البحث.

جدول (20) مستويات اختلاف ظروف العمل

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	21	17,8
متوسط	56	47,46
منخفض	41	34,75
المجموع	118	%100

رابعاً: اللغة والمحددات الاجتماعية

يسعى هذا البند لقياس دور الجوانب الاجتماعية في الحصول على فرص عمل للاجئين السوريين في تركيا

1. تأثير اللغة التركية في حرمان اللاجئين من العمل

بهدف التعرف على دور اللغة التركية في حرمان اللاجئين من الحصول على فرصة عمل في تركيا، فقد أوضحت النتائج المضمنة في الجدول (21) ارتفاع نسبة المبحوثين الذين أكدوا على أن للغة التركية مستوى تأثير عالٍ فقد بلغت نسبة أفراد عينة البحث الذين أكدوا على ذلك (69,49%).

جدول (21) مستويات تأثير اللغة التركية على عمل اللاجئين

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	82	69,49
متوسط	29	24,58
منخفض	7	5,93
المجموع	118	%100

2. الحالة الاجتماعية وعلاقتها بفرص الحصول على عمل

بغية التحقق من تأثير الحالة الاجتماعية على حصول اللاجئين السوريين على عمل في تركيا، فقد أظهرت النتائج الواردة في الجدول (22) ما يقارب نسبة نصف عينة البحث أشارت إلى وجود تأثر متوسط ، بحيث أن الاعزب له فرصة أكثر من المتزوج

جدول (22) مستويات تأثير الحالة الاجتماعية على عمل اللاجئين

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	36	30,51
متوسط	57	48,31
منخفض	25	21,19
المجموع	118	%100

3. تأثير العمل الحالي على ضعف الترابط الاجتماعي

بهدف التعرف على تأثير العمل الذي يزاوله اللاجئ على ضعف الترابط الاجتماعي فقد بينت النتائج أنه كان عالياً بنسبة مقدارها (42,37%) بموجب إجابات عينة البحث.

جدول (23) مستويات تأثير العمل الحالي على ضعف الترابط الاجتماعي

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	40	42,37
متوسط	50	33,9
منخفض	28	23,73
المجموع	118	%100

4. تأثير الحصول على إذن عمل على إيجاد فرصة عمل في تركيا

تشكل نسبة تأثير الحصول على اذن عمل بمستوى عالٍ (62,71%) من إجمالي آراء عينة البحث

جدول (24) مستويات تأثير اذن العمل على فرصة العمل

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	74	62,71
متوسط	24	20,34
منخفض	20	16,95
المجموع	118	%100

خامساً: القوانين والجوانب الرسمية

بهدف التعرف على دور قوانين العمل والاجراءات الرسمية للحكومة التركية حيال اللاجئين السوريين في حصولهم على عمل، فقد تم وضع مجموعة أسئلة في هذا المجال.

1. تأثير القوانين التركية في حصول اللاجئين على فرصة عمل

توضح معطيات الجدول (25) وجود اتفاق لصنف عينة البحث حول التأثير عالي المستوى للقوانين على امكانية حصول اللاجئ على فرصة عمل، فقد بلغت نسبتهم (52,54%).

جدول (25) مستويات تأثير القوانين التركية في حصول اللاجئين على فرصة عمل

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	62	52,54
متوسط	44	37,29
منخفض	12	10,17
المجموع	118	%100

2. مستوى صعوبة حصول اللآجئين على إذن عمل في تركيا

تعد اذونات العمل والترخيص له من القضايا التي تتسم بأهمية بالغة، وبغية التعرف على تأثيرها في عمل اللاجئين، فقد أوضحت النتائج أن (67,8%) من عينة البحث يرون وجود تأثير كبير على عدم القدرة للحصول على عمل.

جدول (26) حصول اللاجئين على عمل

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	80	67,8
متوسط	28	23,73
منخفض	10	8,47
المجموع	118	%100

3. حماية القوانين التركية للعاملين اللاجئين

يتبين من نتائج الجدول (27) أن (67,8%) من المبحوثين يرون أن لحماية القوانين التركية تأثير كبير على عمل اللاجئين.

جدول (27) مستويات حماية القوانين التركية للعاملين اللاجئين

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	80	67,8
متوسط	30	25,42
منخفض	8	6,78
المجموع	118	%100

سادساً: مكان العمل

بهدف التعرف على مكان العمل وقربه أو بعده عن مكان الإقامة وتأثير ذلك في الحصول على عمل والاستمرار فيه فقد خصص هذا المحور.

1. تأثير مكان الأقامة في تركيا في الحصول على عمل

بغية التحقق من تأثير مكان الاقامة في حصول اللاجئ على عمل، فقد أوضحت النتائج المبينة في الجدول (28) أن (48,31%) من عينة البحث، اشاروا إلى أن لمكان الإقامة تأثير متوسط المستوى في الحصول على عمل.

جدول (28) مستويات تأثير مكان الاقامة في الحصول على عمل

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	42	35,59
متوسط	57	48,31
منخفض	19	16,1
المجموع	118	%100

2. مستوى تفاوت الحصول على عمل بين الولايات التركية

توضح نتائج الجدول (29) أن (49,15%) من العينة المبحوثة تؤكد وجود تفاوت متوسط المستوى بين الولايات التركية في مجال الحصول على عمل.

جدول (29) مستويات تفاوت الحصول على عمل بين الولايات

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	54	45,76
متوسط	58	49,15
منخفض	6	5,08
المجموع	118	%100

3. مستوى صعوبات الانتقال من مكان الاقامة الى مكان العمل

أوضحت نتائج الجدول (3) وجود تباين في اجابات المبحوثين حول مستويات صعوبات الانتقال من مكان الاقامة إلى مكان العمل.

جدول (30) مستويات تأثير صعوبات الانتقال من مكان الاقامة على العمل

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	33	27,97
متوسط	43	36,44
منخفض	42	35,59
المجموع	118	%100

سابعاً: الجوانب الإنسانية في التعامل

يهدف هذا المحور لقياس تأثير الجوانب الإنسانية في الاستمرار في العمل

1. تعامل المسؤول في العمل

تبين معطيات الجدول (31) أن تعامل المسؤول مع اللاجئ بمستوى متوسط بنسبة اتفاق بلغت (%44,92).

جدول (31) مستويات تأثير تعامل المسؤول على العمل

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	45	38,14
متوسط	53	44,92
منخفض	20	16,95
المجموع	118	%100

2. مستوى الاستغلال الذي تمارسه ادارة الشركة

يتضح من نتائج الجدول (32) وجود نسبة اتفاق بين افراد عينة البحث أن نسبة (%41,53) أكدوا ان هناك استغلالا عالي المستوى من قبل ادارة المنظمات للاجئين السوريين في تركيا.

جدول (32) مستويات الاستغلال الذي تمارسه ادارة الشركة للاجئين

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	49	41,53
متوسط	42	35,59
منخفض	27	22,88
المجموع	118	%100

ثامناً: مستلزمات العمل

يهدف المحور لبيان دور مستلزمات العمل في الحصول على فرص عمل للاجئين في تركيا

1. مستوى الحاجة لاستخدام مستلزمات لإنجاز العمل

يتبين من مضمون الجدول (33) أن (%40,68) من المبحوثين يؤكدون على وجود حاجة متوسطة لمستلزمات العمل، ولعل السبب في ذلك يتمثل بوجود فئات من العاملين المستطلعة آراؤهم هم من فئة الاكاديميين، الذين لا تتطلب منهم مستلزمات محددة.

جدول (33) مستويات الحاجة لاستخدام مستلزمات العمل

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	47	39,83
متوسط	48	40,68
منخفض	23	19,49
المجموع	118	%100

2. مستوى تأثير توافر مستلزمات على إيجاد فرصة عمل

لبيان العلاقة بين توافر المستلزمات وفرص العمل، فقد تبين أن نصف عينة البحث تؤكد وجود علاقة متوسطة القوة.

جدول (34) مستويات تأثير مستلزمات العمل

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	35	29,66
متوسط	60	50,85
منخفض	23	19,49
المجموع	118	%100

3. مستوى الحاجة لاستخدام الانترنت في العمل

يتبين من الجدول (35) أن (%53,39) من عينة البحث تستخدم الانترنت بمستوى عالٍ من الاستخدام، وسبب ذلك ان الاعمال الاكاديمية تتطلب استخدام عالٍ للانترنت.

جدول (35) مستويات لاستخدام الانترنت في العمل

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	63	53,39
متوسط	32	27,12
منخفض	23	19,49
المجموع	118	%100

4. مستوى تكاليف شراء مستلزمات العمل في تركيا

جدول (36) مستويات

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	48	40,68
متوسط	52	44,07
منخفض	18	15,25
المجموع	118	%100

تاسعاً: المهارة والخبرة

لقياس دور المهارة والخبرة في الحصول على عمل للاجئين في تركيا، فقد تم صياغة هذا المحور.

1. **مستوى المؤهل الاكاديمي الذي يتطلبه العمل**

يؤكد (46,61%) من العينة المبحوثة أن هناك مستوى عالٍ من المؤهل الأكاديمي الذي يتطلبه العمل.

جدول (37) المستويات الأكاديمية التي يتطلبها العمل

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	55	46,61
متوسط	48	40,68
منخفض	15	12,71
المجموع	118	%100

2. **معدل تغيير العمل منذ القدوم إلى تركيا**

لتحديد مستوى الاستقرار المهني ، فقد تم صياغة هذا السؤال، وقد تبين من معطيات الجدول (38) أن (45,76%) من عينة البحث يرون أن معدل التغيير منخفض، وهذا يشير إلى وجود استقرار نسبي في العمل.

جدول (38) مستويات التغير في العمل

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	23	19,49
متوسط	41	34,75
منخفض	54	45,76
المجموع	118	%100

عاشراً: الرضا الوظيفي والقدرة على الابداع

1. **مستوى القناعة بالعمل**

يتضح من نتائج الجدول (39) أن (42,02%) من عينة البحث أكدوا على وجود قناعة متوسطة بالعمل الذي يقومون به، ولعل السبب في ذلك يتمثل بانخفاض مستوى التطابق بين تخصص العاملين ومجالات العمل التي يمارسونها.

جدول (39) مستويات

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
عالٍ	43	36,13
متوسط	50	42,02
منخفض	26	21,85
المجموع	118	%100

المحور الرابع: الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات:

1. أوضحت النتائج وجود هدر علمي بين أفراد عينة البحث يصل إلى ما يقارب ثلث عينة البحث، ولعل السبب الرئيس في ذلك قدم قدرة الكفاءات العلمية (حاملي الشهادات) من العمل في مجالات اختصاصهم لأنها غالبا ما تخصص للمواطنين الأتراك.
2. أسفرت نتائج التحليل عن انخفاض ملحوظ في الأجور التي يتقاضاها اللاجئون السوريون، مقابل الأعمال التي يقومون بها، ومن بين الأسباب التي تقف وراء ذلك، سعي بعض أرباب الأعمال لاستغلال حاجة اللاجئ السوري، مما يضطر الأخير للعمل بأجور منخفضة.
3. على الرغم من الانخفاض النسبي لمشكلات السلامة المهنية، الا أن النتائج أشارت لوجود مجالات عمل تتسم بالخطورة.
4. بينت نتائج التحليل أن المشكلة الرئيسة التي تسهم في تقليل فرصة عمل اللاجئين تتمثل باللغة التركية، والتي تعد لغة طارئة على حياة الشعب السوري.
5. إن حصول ظاهرة الضعف النسبي للترابط الأسري بسبب العمل، يقترن غالباً باضطرار اللاجئ للعمل في اماكن بعيدة نسبياً عن مكان العمل، مما يحول دون قدرته للتواجد مع الاسرة لأسبوع أو أكثر.

6. اوضحت نتائج التحليل أن عدم منح الحكومة التركية لأذونات العمل انعكس سلبا على قدرة اللاجئ للعمل.

ثانياً: المقترحات

1. إيجاد نقابات رسمية مرخصة لكل مهنة وتخصص من التخصصات يمكن أن يسهم في الدفاع عن حقوق المنتمون لها، ويمكن عن طريقها مفاتحة المنظمات لاستيعاب اللاجئين وإيجاد فرص عمل لهم.
2. إيجاد لجان رقابية منبثقة من الحكومية التركية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، لمتابعة حالات الاستغلال التي قد تواجه اللاجئين.
3. تشكيل لجنة لمتابعة شروط السلامة المهنية في الشركات الصناعية، وذلك لضمان تقليل إصابات العمل.
4. لجوء الحكومة التركية بإقامة مراكز متخصصة لتعليم اللاجئين السوريين للغة التركية مجاناً، أو بأجور رمزية، لضمان تعلم اللاجئ أساسيات التي ليتمكن من ايجاد فرصة عمل.
5. على الحكومة التركية توفير مجمعات سكنية تقترن بمقرات العمل لكل منظمة من المنظمات، وذلك بوصفه شرط من شروط تشغيل العاملين.
6. قيام الحكومة التركية ممثلة بوزارة العمل بتقديم تسهيلات يمكن عن طريقها، حصول اللاجئ على عمل بصيغة رسمية.

المصادر:

1. السوداني، أسيل حسين كاظم، (2010)، دور الزكاة في التصدي لظاهرة الفقر والبطالة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
2. شباط، فؤاد، (1986)، المركز القانون للأجانب في سوريا، منشورات جامعة دمشق.
3. صادق، هشام علي، (1977)، الجنسية والمواطن ومركز الأجانب، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط1.
4. عبدالباقي، صلاح، (2000)، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر، القاهرة.
5. فطيمة، حموعلي، (2016)، ظروف العمل والاستقرار المهني للموظف في المؤسسة الجزائرية: دراسة ميدانية بمديرية الإدارة المحلية لولاية ورقلة، رسالة ماجستير في قسم الإعلام واليمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
6. المغني، أميمة صقر، (2006)، واقع إجراءات الأمن والسلامة المهنية المستخدمة في منشآت قطاع الصناعات التحويلية في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية – غزة، كلية التجارة.
7. المقطري، معاذ طاهر صالح، (2011)، أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الرابع.
8. هدفي، بشير، (2006)، الوجيز في شرح قانون العمل: علاقات العمل الفردية والجماعية، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر.

ملحق (1) استمارة الاستبيان

جامعة الزهراء

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

تشخيص المعوقات المهنية وتأثيرها في عمل الموارد البشرية المغتربة

دراسة لقياس طبيعة ومستوى المعوقات المهنية للاجئين السوريين في تركيا

عزيزي المجيب، تحية طيبة

يمثل الإستبيان الذي بين أيديكم مقياساً يستخدم في إنجاز بحث علمي يتعلق بصعوبات العمل التي تواجه اللاجئين السوريين في تركيا.

إن تعاونكم بالإجابة عن الأسئلة الواردة في الإستبيان على نحو يتسم بالدقة، يمكن أن يسهم في إيجاد حلول لمشاكل عمل الجالية السورية في تركيا.

شاكرين تعاونكم

ملاحظة: يرجى وضع علامة (✓) للإجابة التي تتفق مع وجهة نظركم.

معلومات شخصية عامة:

- الحالة الاجتماعية: ☐ متزوج ☐ اعزب
- التحصيل الدراسي: ☐ إعدادي ☐ ثانوي ☐ معهد ☐ جامعة ☐ شهادة عليا
- الجنـــس: ☐ ذكر ☐ انثى
- العمر: 20-15 ☐ 25-21 ☐ 30-26 ☐ 35-31 ☐ 40-36 ☐ 50-41 ☐ 55-51 ☐ 60-56 ☐
- هل تزاول عمل حالياً؟ ☐ نعم ☐ لا
- هل تعمل في منظمة: ☐ تركية ☐ سورية ☐ عمل خاص
- عدد ساعات العمل اليومية:
- عدد أيام العمل في الأسبوع:
- نوع العمل: ☐ مأجور ☐ تطوعي

- طرائق حصولك على العمل: ☐ مكاتب توظيف ☐ عن طريق صديق ☐ عبر وسائل تواصل
- مدينة الإقامة (اللجوء):

	الأسئلة	عالٍ	متوسط	منخفض
أولاً	العمل في مجال التخصص (المهني/الأكاديمي) (الهدف: قياس الهدر المهاري)			
1.	ما مستوى توافق تخصصك (العلمي/المهني) مع مجال العمل الحالي؟			
2.	ما مستوى استخدامك لمعرفتك السابقة في مجال العمل الحالي؟			
3.	باعتقادك ما مستوى توافر فرص العمل في تركيا في مجال تخصصك؟			
ثانياً	الأجور والمردود المالي (الهدف: قياس قدرة العامل لتوفير متطلبات المعيشة)			
4.	ما مستوى التناسب بين عملك الحالي والأجر الذي تحصل عليه مقابل ذلك؟			
5.	ما مستوى كفاية المبلغ المالي لعملك الحالي للوفاء بمتطلبات المعيشة؟			
6.	ما مستوى الفرق في الأجر الذي تحصل عليه بالمقارنة مع مواطن تركي؟			
ثالثاً	ظروف العمل والسلامة المهنية (الهدف: قياس مستوى المخاطر البدنية للعامل)			
7.	ما مستوى المخاطر البدنية التي يمكن تعرضك لها في عملك الحالي؟			
8.	ما مستوى توافر شروط السلامة المهنية في مكان عملك الحالي؟			
9.	ما مستوى الاختلاف في ظروف عملك عن العاملين من جنسيات أخرى؟			
رابعاً	اللغة والمحددات الاجتماعية (الهدف: قياس دور الجوانب الاجتماعية في الحصول على العمل وآثاره السلبية)			
10.	باعتقادك ما مستوى تأثير اللغة التركية في حرمان اللاجئين من العمل؟			
11.	ما مستوى حاجتك للغة التركية في مزاولتك لعملك الحالي؟			
12.	ما مدى قناعتك بأن فرص العمل في تركيا للأعزب أكثر منها للمتزوج؟			
13.	ما مستوى تأثير عملك الحالي على ضعف الترابط العائلي والاجتماعي؟			
خامساً	القوانين والجوانب الرسمية (الهدف: قياس تأثير القوانين التركية في حصول اللاجئ على عمل)			
14.	باعتقادك ما مستوى تأثير الحصول على إذن عمل في عملك في تركيا؟			
15.	ما مدى تأثير القوانين التركية في حصول اللاجئين على فرص عمل؟			
16.	ما مستوى صعوبة الحصول اللآجئين على إذن عمل في تركيا؟			
17.	ما مدى حماية القوانين التركية للعاملين اللآجئين؟			
سادساً	مكان العمل (الهدف: قياس تأثير المكان في حصول اللاجئ على فرصة عمل)			
18.	ما مدى تأثير مكان إقامتك في الحصول على فرص عمل؟			
19.	ما مستوى تفاوت فرص الحصول على فرصة عمل بين الولايات التركية؟			
20.	ما مدى الصعوبات التي تواجهها عند انتقالك من منزلك إلى مكان العمل؟			

سابعاً	الجوانب الإنسانية في التعامل (الهدف: قياس تأثير الجوانب الإنسانية في الاستمرار في العمل)				
21.	ما مستوى حسن تعامل مسؤولك (رب العمل) معك؟				
22.	ما مستوى عدالة إدارة الشركة التي تعمل فيها تجاهك مقارنة بالأتراك؟				
23.	ما مستوى الاستغلال (الأجر، مدة العمل) الذي تمارسه إدارة الشركة معك؟				
ثامناً	مستلزمات العمل (الهدف: قياس تأثير مستلزمات وأدوات العمل على الحصول على فرصة عمل)				
24.	ما مستوى حاجتك لاستخدام مستلزمات لإنجاز عملك الذي تقوم به؟				
25.	ما مستوى تأثير توافر مستلزمات العمل على إيجاد فرصة عمل؟				
26.	ما مستوى حاجتك لاستخدام الانترنت في إنجاز عملك؟				
27.	ما مستوى تكاليف شراء مستلزمات وأدوات مهنتك في تركيا؟				
تاسعاً	المهارة والخبرة (الهدف: قياس دور المهارة في الحصول على عمل)				
28.	ما مستوى تأثير الخبرة التي تمتلكها في حصولك على عمل في تركيا؟				
29.	ما مستوى حاجتك للمهارات المهنية في إنجاز عملك الحالي؟				
30.	ما مستوى المؤهل الأكاديمي الذي يتطلبه عملك الحالي؟				
31.	ما مستوى حاجتك لدورة تدريبية لزيادة فرصة حصولك على عمل؟				
عاشراً	الاستقرار والعمل الموسمي (الهدف: قياس إمكانية استمرار العامل في عمله)				
32.	ما معدل تغييرك للعمل الذي تمارسه منذ قدومك إلى تركيا؟				
33.	ما مستوى قيامك بأعمال محدودة المدة (أعمال موسمية)؟				
34.	باعتقادك ما مدى إمكانية حصول اللاجئين على عمل مستقر في تركيا؟				
حادي عشر	الرضا الوظيفي والقدرة على الإبداع (الهدف: قياس الجدارة في العمل للتمكن من الاستمرار)				
35.	ما مدى توفر ظروف تسمح لك بإثبات جدارتك في عملك الحالي؟				
36.	ما مستوى قناعتك بالعمل الذي تقوم به؟				
37.	ما مستوى الراحة النفسية التي تشعر بها عند مزاولتك لعملك الحالي؟				
38.	ما المستوى الذي يتاح لك لتطوير مهارتك في العمل الحالي؟				

Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518

Volume 5(3), February 2018

العوامل المؤثرة على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا: دراسة تحليلية

الباحث: محمد مصطفى العبدالله*

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا من خلال تحديد مجموعة من العوامل الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على تنمية سبل العيش من منظور أرباب العمل السوريين والأفراد ذوي الصلة بقطاع سبل العيش المقيمين في تركيا، والتعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه مختلف الأطراف لتنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا. وقد تم تقسيم هذه العوامل إلى ثلاث مجموعات تناولت المجموعة الأولى منها العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل، وتناولت المجموعة الثانية العوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف، بينما تناولت المجموعة الثالثة العوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش، وقد تم اختيار عينة ملائمة بلغ عددها (90) مستجوب لإجراء هذه الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت بوجود درجة تأثير عالية للعوامل المرتبطة بكل من مشكلات اللاجئين في سوق العمل، وآليات وبرامج سبل العيش والمعوقات في البلد المستضيف على التوالي. وتم تقديم مجموعة من التوصيات في نهاية الدراسة للتخفيف من أثر العوامل التي تحد من تنمية سبل العيش ومنح أهمية أكبر للعوامل المرتبطة بآليات تنمية سبل العيش من قبل الأطراف الحكومية والمنظمات التركية والأجنبية ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: اللاجئين السوريين، سبل العيش، تنمية، تركيا

Key words: Syrian refugees, livelihood, Turkey, development.

* – **الباحث: محمد مصطفى العبدالله**: حائز على شهادة ماجستير الدراسات العليا في الاقتصاد من كلية الاقتصاد في جامعة دمشق عام 2009م. ويعمل حالياً كباحث رئيس لدى وحدة البحوث في مسار التنمية والاقتصاد منذ عام 2014 لدى مركز عمران للدراسات الاستراتيجية في مدينة اسطنبول، ومهتم بإعداد الدراسات والتقارير في مجالي اقتصاديات التنمية والتنمية الاقتصادية داخل سورية، إلى جانب اهتمامه بقضايا الشأن الإنساني للسوريين النازحين داخلياً واللاجئين في دول الجوار.

مقدمة

تسببت الأزمة الانسانية التي تمر بها سورية على مدار الأعوام السبعة الماضية بنزوح وتشرد الملايين من سكانها داخل وخارج البلد، وأحدثت نتائج كارثية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي لدى النسبة الأكبر منهم، سواء منهم من بقي داخل سورية أو من غادرها إلى دول الجوار فاراً من أهوال الحرب ليعيش مأساة اللجوء.

ومع طول أمد الأزمة وتضاءل آمال العودة إلى الوطن وتناقص الدعم المادي المقدم من المانحين الدوليين يجد اللاجئين السوريين أنفسهم اليوم في خضم العديد من التحديات في بلدان اللجوء المجاورة لسورية، والتي وإن اختلفت في بعض جزئياتها من حيث كيفية تعاملها مع اللاجئين، إلا أنها تفرض في الوقت نفسه على النسبة الأكبر منهم تحمل مسؤولية تأمين سبل عيشهم والاعتماد على ذواتهم لتحصيل قوت يومهم.

لذا تبدوا قضية سبل العيش في الوقت الحاضر من أكثر القضايا حساسية لدى حكومات هذه الدول ولدى اللاجئين أنفسهم، حيث بدأ العديد من هذه الحكومات بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لإجراء الدراسات والتقييمات التي تعكس واقع عمالة اللاجئين السوريين لديها، لوضع حلول مستدامة لمشكلات اللاجئين في أسواق العمل، ووضع برامج سبل عيش قادرة على احتواء ممن هم في سن العمل بهدف توجيه هذه الطاقة الإنتاجية في خدمة اقتصادات هذه الدول، وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين.

ووفقاً لما تقدم تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع سبل العيش لدى اللاجئين السوريين في الجمهورية التركية، من خلال تناول العوامل التي تؤثر على تنمية سبل العيش بهدف تعزيز العوامل الإيجابية والحد من تأثير العوامل السلبية. وصولاً إلى بناء برامج سبل عيش تضمن الحياة الكريمة للاجئين وتحقق لهم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

مشكلة الدراسة

مع دخول الأزمة السورية عامها السابع، تجاوز عدد اللاجئين السوريين عتبة الخمس ملايين، استضافت الجمهورية التركية العدد الأكبر منهم بما يتجاوز الثلاثة ملايين موزعين على امتداد الجمهورية. ورغم تفاقم احتياجاتهم في جميع القطاعات، يبقى قطاع سبل العيش من بين أهم القطاعات ذات الأولوية. فوفقاً لبعض التقديرات تتخطى نسبة ممن هم في سن العمل حاجز الـ (50%)، مع ما تحمله هذه النسبة من المشاكل والتحديات للحكومة التركية والمرتبطة بتنظيم هذه العمالة وتأمين فرص العمل لهم ودمجهم في

سوق العمل التركي ومعالجة المشكلات التي يواجهونها مع أرباب العمل. ومن جانب آخر يلمس المتتبع لواقع سبل عيش اللاجئين السوريين بشكل واضح المعاناة التي يكابدها هؤلاء اللاجئون في تأمين لقمة عيشهم، والتحديات الكبيرة التي يواجهونها في سوق العمل التركي، مع طول أمد وجودهم وانخفاض المساعدات المقدمة لهم مع مرور الوقت وضرورة الاعتماد على أنفسهم لتعزيز صمودهم الاقتصادي. ومع ندرة الدراسات التي تناولت قطاع سبل العيش للاجئين السوريين بشكل علمي ومتكامل، تحاول هذه الدراسة الإحاطة بواقع هذا القطاع وتحليل دور العوامل المختلفة وتلمس مدى تأثيرها الحالي والمستقبلي على تنمية هذا القطاع.

ويمكن ايجاز مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيسي التالي:

ما هي العوامل المؤثرة على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا؟

فرضيات الدراسة

1- تتأثر تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمجموعة من العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل.
2- تتأثر تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمجموعة من العوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف.
3- تتأثر تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمجموعة من العوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش.

أهداف الدراسة

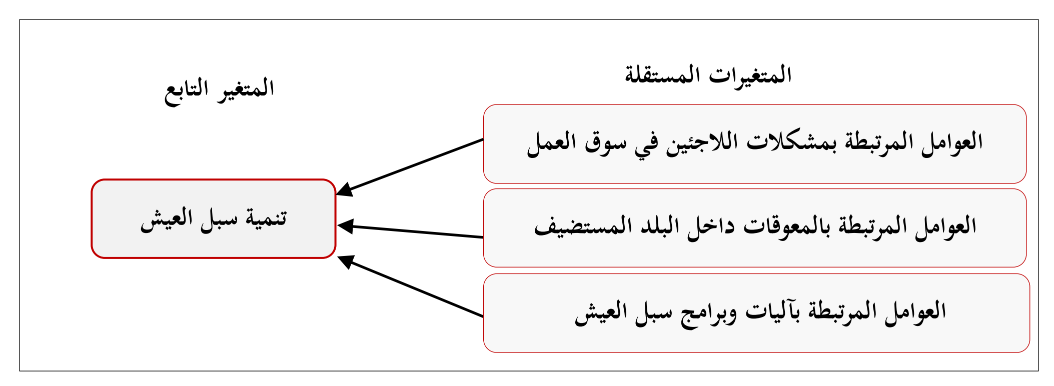
1- التعرف على واقع تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا.
2- التعرف على مشكلات اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي.
3- التعرف على المعوقات الرئيسية التي تحد من تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا.
4- التعرف على آليات وبرامج تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا.
5- التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه مختلف الأطراف لتنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا.
6- تقديم مجموعة من التوصيات للتخفيف من أثر العوامل التي تحد من تنمية سبل العيش وتدعيم العوامل التي تؤثر بشكل إيجابي على تنمية هذه السبل بناءً على النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة.

أهمية الدراسة

يعد البحث في موضوع تنمية سبل العيش للاجئين من بين الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة التي أولتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) اهتماماً كبيراً نظراً لتأثيرها الكبير على مستقبل اللاجئين في بلدان اللجوء ومدى قدرتهم على الاندماج في المجتمعات الجديدة التي تستضيفهم. ومن ناحية أخرى تقوم العديد من الدول المستقبلة للاجئين والمنظمات غير الحكومية فيها بالتقييم المرحلي لواقع عمالة اللاجئين ومدى تأثيرها على سوق العمل واقتصادات هذه الدول.

ونظراً لتزايد التحديات والمشكلات المرتبطة بالعمالة السورية في سوق العمل التركي وتصدرها في كثير من الأحيان لعناوين وسائل الأعلام التركية والأجنبية ومخرجات مراكز الأبحاث التركية والدولية، تتأتى أهمية هذه الدراسة في محاولتها تشخيص واقع سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا وتشخيص المعوقات والمشكلات التي تحد من تنميتها ووضع تصور للآليات التي يمكن أن تسهم في تنمية هذه السبل، بما يعزز من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للاجئين السوريين في تركيا.

نموذج الدراسة ومتغيراتها



الشكل رقم (1) نموذج الدراسة

الدراسات السابقة

–دراسة (Ulaş, 2017):

هدفت الدراسة إلى تعقب ظروف سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا خارج المخيمات، ومعرفة اتجاهاتهم العامة وخططهم المستقبلية فيما يتعلق بالعيش في تركيا وسلوكهم في التسوق والاستهلاك. شملت عينة الدراسة (1282) مستجوب في تسعة مدن تركيا تحتوي على (79%) من التعداد العام للاجئين السوريين في تركيا. وأظهرت النتائج أن (89%) من اللاجئين السوريين يعيشون خارج المخيمات، وأن

المصدر الأساسي لدخل (89%) منهم يعتمد على المال المكتسب عن طريق العمل. بينما يعتمد (6%) منهم على المساعدات كمصدر دخل منتظم. كما أظهرت الدراسة أن نسبة (50%) من السوريين في تركيا غير عاملين ويبحثون عن عمل، بينما بلغت نسبة العاملين منهم (31%). وفيما يتعلق باللاجئين الذين لا يحملون بطاقة الحماية المؤقتة فقد بلغت نسبة العاملين منهم (35.1%)، و(23.7%) يبحثون عن عمل. ويعمل (17%) منهم عند أرباب العمل الأتراك، و (5%) موظفين ذاتياً، بينما (5%) فقط عند أرباب العمل السوريين، في حين لم يتجاوز معدل القوة الشرائية للاجئ السوري الدولارين يومياً.

- **دراسة (Del Carpio & Wagner, 2015):**

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل التركي، من خلال الاعتماد على الإحصاءات المنشورة حول سوق العمل التركي من قبل المؤسسات الحكومية التركية ذات الصلة في عموم المدن التركية. توصلت الدراسة إلى أن غالبية اللاجئين السوريين يعملون في سوق العمل بشكل غير رسمي بسبب عدم إصدار تصاريح عمل رسمية لهم. حيث سبب دخولهم صدمة عرض واضحة لسوق العمل غير الرسمي. وتشير النتائج كذلك إلى نزوح ذو نطاق كبير للعمالة المحلية من قطاع العمل غير الرسمي، وانخفاض واضح في توظيف الإناث والعمل بالدوام الجزي ضمن هذا القطاع. وهناك زيادات في نسبة العمالة الرسمية بالنسبة للمواطنين الأتراك الذكور ذوي التعليم المنخفض.

- **دراسة (Navruz & Cukurcayir, 2015):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تغير من إدراكات الشعب التركي نحو اللاجئين السوريين، واستعرضت بعض الأمثلة عن العوامل المؤثرة على إدراك المجتمعات المستضيفة للاجئين. وتوصلت الدراسة إلى أن إدراك الشعب التركي نحو اللاجئين السورين تطور تدريجياً من الضيافة إلى التعب الشديد، وكغيره من المجتمعات المستضيفة للاجئين تنوعت إدراكات الشعب التركي وفقاً لأسباب عدة منها ما يرتبط بالسكان المحليين مثل التحيزات التاريخية أو الإرث التاريخي المشترك، أوجه التشابه والاختلاف الطائفية والإثنية، وصعوبات التواصل، والاختلافات في أنماط الحياة. وهناك أسباب تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر من تأثير البيئة التي ينتمي لها اللاجئين. وترى الدراسة أن الإدراك الحالي للشعب التركي نحو اللاجئين السوريين ينبع من ثلاث عوامل رئيسية تشمل عوامل التحول الإثني والديمغرافي في المنطقة والعوامل الطائفية التي تولد الشك نحو اللاجئين، والعوامل الاقتصادية المتمثلة بالعبء الاقتصادي المدرك للسكان المحليين.

- **دراسة (Öztürkler & Göksel, 2015)**

تهدف الدراسة إلى تحليل الآثار الاقتصادية للاجئين السوريين، واعتمدت الدراسة على تقدير المسارات الزمنية للمتغيرات الاقتصادية مثل معدل الهجرة والتجارة الخارجية والتوظيف والخدمات التعليمية والصحية والإسكان في الأقاليم التركية التي شهدت تدفق كبير للاجئين، وقارنتها مع القيم الفعلية لهذه المتغيرات. حيث تعكس الفروقات تأثيرات اللاجئين على هذه المتغيرات. كذلك اعتمدت الدراسة على اجراء مقابلات شخصية مع بعض السكان في هذه الأقاليم لمحاولة قياس إدراكاتهم فيما يتعلق بتأثير اللاجئين على هذه المتغيرات. وفيما إذا كان اندماج اللاجئين سيكون عملية سهلة تعتمد فقط على أحكام وأطر العمل القانونية والمؤسساتية، أم أنها تعتمد كذلك على الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للاجئين. وأظهرت نتائج الدراسة أن التأثيرات الاقتصادية للاجئين متنوعة بشكل كبير في الأقاليم المدروسة. وهذا التباين عائد للفروقات في مستويات التنمية الاقتصادية في هذه الأقاليم، والخصائص الديمغرافية والاقتصادية للاجئين المقيمين ضمنها. ويمكن أخذ هذه الفروق بعين الاعتبار لدى صناع السياسة للخطط السياسة والأمنية والاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بقضية اللجوء.

وفقاً لاستعراضنا السابق لبعض الدراسات السابقة واطلاع الباحث على العديد من الدراسات الأخرى ذات الصلة بهذا الموضوع، لاحظ الباحث بشكل عام أن الدراسات المتوفرة عن اللاجئين السوريين والصادرة عن المؤسسات الحكومية التركية وغير الحكومية المحلية والأجنبية ومصادر الأبحاث التركية يغلب عليها صيغة التقارير المتخصصة مع قلة عدد الأبحاث العلمية المحكمة التي ركزت على معالجة مشاكل السوريين في مختلف القطاعات داخل تركيا. ويأمل الباحث أن تضيف هذه الدراسة قيمة علمية وتطبيقية في الدراسات الخاصة باللاجئين السوريين في تركيا.

- **الإطار النظري**

لا يوجد تعريف محدد لسبل عيش اللاجئ، إلا أنها تشتق من التعريف الشامل لسبل العيش المعتمد لدى العديد من وكالات التنمية الدولية والذي يعرف سبل العيش بأنها: "تشمل سبل العيش القدرات والأصول والأنشطة اللازمة لتوليد الدخل وتأمين الوسائل اللازمة لكسب العيش. في حين تشير سبل العيش المستدامة إلى قدرة الناس على تدبير سبل عيشهم والحفاظ عليها، وتعزيز الرفاه لهم وللأجيال المقبلة"[1].

[1]- إرشادات الاتحاد الدولي بشأن برمجة سبل كسب الرزق، 2010، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف، ص. 15.

يعد موضوع سبل العيش من الموضوعات التي أخذت تحظى باهتمام متزايد سواء في التحليل الأكاديمي أو في أنشطة وكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية. ونظراً لتفاقم قضية اللاجئين وتزايد أعدادهم في العديد من دول العالم، أصبح التركيز منصباً كذلك على كيفية تأمين سبل عيشهم مع طول أمد وجودهم في دول اللجوء وتعرضهم لظروف اقتصادية صعبة تقتضي العمل من جانب هذه الوكالات والمنظمات على التخفيف منها وتهيئة المقومات اللازمة للاجئين للاعتماد على الذات والتمكين وكيفية بناء سبل العيش الخاصة بهم.

وقد كفلت اتفاقية عام 1951 في المواد (17،18،19) حق اللاجئين في العمل وإتاحة الفرصة لهم، كما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (23.1) على حق الأفراد في السعي نحو سبل العيش[2]. غير أن اللاجئين في دول اللجوء يواجهون العديد من التحديات التي تؤثر سلباً على تنمية سبل عيشهم في مجتمعاتهم المستضيفة ويمكن إجمال هذه العوامل وفق الآتي:

- **العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل**

إن التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتنامية التي يواجهها اللاجئين في بلدان اللجوء، يرجع جزء كبير من أسبابها إلى المشكلات التي يعانيها اللاجئين في أسواق عمل هذه البلدان وتفاقمها بشكل تدريجي نتيجة عدم وضع استراتيجيات محلية في هذه الدول للتعامل مع جانب عمالة اللاجئين لديها، والاعتماد على حلول مؤقتة تفاقم من هذه المشكلات بدلاً من أن تعمل على حلها. وقد تختلف طبيعة المشكلات التي يواجهها اللاجئين في أسواق عمل هذه الدول إلا أنه يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات رئيسية وفق الآتي:

- المشكلات المتعلقة ببيئة العمل.

تحوي بيئة العمل على العديد من المتغيرات الكلية والجزئية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على ظروف عمل اللاجئين في البلدان المستضيفة لهم. حيث تفرز هذه المتغيرات العديد من المشكلات التي تواجه العمالة اللاجئة، ولعل في طليعتها المشكلات المتولدة بينها وبين أرباب العمل الذين يحاول البعض منهم استغلال ظروف هذه العمالة وابتزازها وارتكاب الانتهاكات والتجاوزات بحقها لتحقيق المكاسب المادية. كذلك المشكلات التي تخلقها ظروف العمل الخطرة وغير الصحية وغير اللائقة اجتماعياً والتي تؤثر بشكل كبير على مدى استقرار العمالة اللاجئة في أماكن عملها. وتواجه العمالة اللاجئة كذلك مشكلة قلة فرص العمل وتعرضها لعمليات الاحتيال عند بحثها عن العمل، إلى جانب المشكلات التي

---

[2] – المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف، 2006، ص.6.

قد تنشأ بين هذه العمالة والعمالة المحلية في البلدان المستضيفة بسبب المزاحمة على بعض فرص العمل والاختلاف في العادات والتقاليد الاجتماعية واللغة والثقافة وغيرها من الفوارق الأخرى.

- المشكلات المتعلقة بالوضع القانوني للعمالة اللاجئة.

يفرض الوضع القانوني للعمالة اللاجئة نفسه كأحد أهم التحديات التي تواجهها هذه العمالة في النفاذ إلى سوق العمل، وبقدر ما يعتري هذا الوضع من نقص تتولد المشكلات التي تقوض من استقرار اللاجئين اقتصادياً واجتماعياً في البلدان المستضيفة. فالمشكلات المتولدة عن غياب الإجراءات والحماية القانونية المنصفة لهذه العمالة أو عدم وضوحها، وعدم ضمان الحقوق الوظيفية والحماية الاجتماعية لها، وعدم منحها التأمين الصحي والاجتماعي، إلى جانب غياب جهة رسمية ترعى مصالح هذه العمالة أمام الجهات الحكومية والخاصة وغيرها من المشكلات ذات الصلة ستلقي بتبعاتها السلبية على الوضع الحالي والمستقبلي للعمالة اللاجئة في البلدان المستضيفة. ووفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين فإن تأسيس بيئة قانونية فاعلة يتم من خلالها تحليل القوانين والتوجيهات ذات الصلة بعمل اللاجئين داخل البلد المستضيف، يعد من الخطوات العملية لزيادة النفاذ إلى سبل العيش[3].

- المشكلات المتعلقة بالأجور والتعويضات.

ترتبط المشكلات المتعلقة بالأجور والتعويضات بشكل مباشر بمشكلات بيئة العمل والوضع القانوني للاجئ. وتتمثل هذه المشكلات بشكل أساسي في انخفاض الأجور والتأخر في دفعها من قبل أرباب العمل، إلى جانب وجود مظاهر التمييز ضد العمالة اللاجئة من حيث الأجر والترفيعات مقارنة بالعمالة المحلية. كذلك تبرز مشكلة استغلال أرباب العمل للعمالة اللاجئة الماهرة والمتعلمة التي اضطرتها ظروف اللجوء للعمل في مهن لا تتناسب مع مؤهلاتها وقدراتها العلمية والمهنية.

- **العوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف**

تواجه عملية تنمية سبل العيش للاجئين في البلدان المستضيفة العديد من المعوقات التي تحد من نجاح برامج سبل العيش وتقلل من حماية اللاجئين واندماجهم في المجتمع المحلي. وتتنوع هذه المعوقات من حيث الأطراف ذات الصلة في هذه العملية. ويمكن تصنيف هذه المعوقات وفق الآتي:

- الوضع السياسي في البلد المستضيف وسياسته تجاه اللاجئين.

[3] - UNHCR (2011), **Promoting Livelihoods and Self-reliance Operational Guidance on Refugee Protection and Solutions in Urban Areas**, Division of Programme Support and Management, Geneva.

لا تمتثل الكثير من الدول التي تستضيف اللاجئين للاتفاقية الخاصة بهم لعام 1951 والتي تتضمن حقهم في العمل. ويتجاهل العديد منها الوضع القانوني لهم ولا يقوم العديد منها بوضع التشريعات والإجراءات الخاصة بعملهم أو منح تصاريح عمل خاصة بهم، مما يولد العديد من المعوقات القانونية والعملية التي يواجهونها والتي تحد من نفاذهم للعمل. وتقوم بعض البلدان بفرض حظر قانوني على عمل اللاجئين لمنعهم من العمل أو منحهم حق العمل مع فرض تكاليف باهظة لمنح تصاريح العمل وفرض الضرائب على أرباب العمل أسوة بالعمال المحليين، مما ينتج عنه نفاذ محدود للتوظيف المستدام ويجعل العديد من اللاجئين يرفض الحصول على إذن العمل ويتجهون إلى أسواق العمل غير الرسمية على الرغم من تعرضهم لخطر الاستغلال والايذاء[4]، ويعتمدون في توجههم هذا على رغبة السلطات المحلية والسكان المحليين لغض الطرف عن العمل غير الرسمي بسبب المكاسب الاقتصادية من رخص عمل اللاجئين. كذلك تؤثر التغيرات في الوضع الأمني والسياسي للبلد المستضيف على السلطات لتغيير نهجها حول عمل اللاجئين. وبالتالي فإن تغير رغبة السلطات في السماح للاجئين في العمل من عدمه يعد تحدٍّ رئيسي في حالات اللجوء طويلة الأمد. ويصَّعِب من مهمة المنظمات العاملة في الحقل الإنساني للتخطيط ودعم برامج سبل العيش ذات الأجل الطويل. ويمكن أن يقوض من رغبة اللاجئين في استثمار وقتهم ومواردهم للاندماج المحلي ويلغي استثماراتهم القائمة.

- أنواع ومدى الفرص الاقتصادية المتوفرة في البلد المستضيف.

لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن نجاح المنظمات الإنسانية في ربط اللاجئين مع أرباب العمل أو تدريبهم من أجل أعمال محددة يرتبط بمدى وجود فرص العمل في اقتصاد البلد المستضيف ومدى القدرة على تصميم برامج سبل عيش تتلاءم مع السياق المحلي لسوق العمل والفرص المتاحة ضمنه، وفيما إذا كان أرباب العمل راغبين في توظيف اللاجئين أو مترددين حول ذلك حتى بعد إزالة العوائق القانونية نتيجة قضايا مثل النقص في مهارات اللاجئين والقضايا الأمنية والتمييز ضد اللاجئين.

- قدرة ورغبة اللاجئين للاستثمار في سبل العيش.

ترتبط رغبة اللاجئين في الالتزام بإيجاد عمل قانوني أو الاستثمار في تنمية سبل العيش في بلدان اللجوء بشكل أساسي بمدى رغبتهم في العودة إلى البلد الأم أو الانتقال للاستقرار في بلد ثالث. ومدى توافر الموارد المالية والمهارات والخبرات اللازمة لدى اللاجئين.

- نظرة السكان المحليين للاجئين.

[4] - Ulmas, Elizabeth, 2001, **Cash in Hand: Urban Refugees, the Right to Work and UNHCR`s Advocacy Activities**, UNHCR, Geneva.

ينظر السكان المحليين إلى اللاجئين في الدول المستضيفة غالباً باعتبارهم عالة على دولهم من حيث تأثيرهم السلبي على الموارد والاقتصاديات المحلية، ويخشون من ارتفاع مزاحمة اللاجئين لهم على الوظائف المتاحة خاصة في الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة. مما يجعل المواطنين يضغطون على حكوماتهم للحد من السماح للاجئين بالعمل. كذلك يرى بعض السكان أن السماح بتوظيف وتنقل اللاجئين يمكن أن يؤدي إلى استقرار اللاجئين استقراراً دائماً في دولهم وما قد يتبع ذلك من تغيير في النسيج الثقافي للبلاد واستنزاف الموارد. وهنا تكمن مهمة حكومات هذه الدول في أن توضح لمواطنيها أن منح اللاجئين حقوقهم سيعود بالفائدة لا بالضرر عليهم وعلى الدولة.

–الاستثمار في مهارات اللاجئين[5].

إن مدى الاهتمام الذي تبديه الدول المستضيفة بالمهارات المهنية والتجارية التي يحملها اللاجئين سيسمح لهم بالحفاظ على هذه المهارات وسيساهم في تسخيرها لخدمة اقتصاداتها من خلال السياسات التي تسمح أو تمنع من انخراط أصحاب هذه المهارات في سوق العمل. حيث أن تلك المهارات ستنتقل إلى المواطنين دون أن تدفع الدولة أي شيء لقاء ذلك ومزايا توظيف اللاجئين المهرة تفوق استثمار الدولة ذاتها في مجال تدريب وتأهيل مواطنيها.

– **العوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش:**

تلعب الآليات المرتبطة ببرامج تنمية سبل العيش دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للاجئين في بلدان اللجوء، وترتبط هذه الآليات بشكل مباشر بالبرامج التي تعدها كل من حكومات البلدان المضيفة والمبادرات الفردية من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والهيئات الدولية وعلى رأسها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وتسعى هذه الأطراف من تأسيس برامج سبل العيش بشكل عام إلى زيادة قدرة الأسر والأفراد لتزويد أنفسهم بالحماية أو تدعيم دخلهم ومهاراتهم وأصولهم بالطرق التي تدعم أولوياتهم وأهدافهم[6]. فهي تهدف إلى تحسين أمنهم الاقتصادي على الرغم مما تعرضه من تحديات إذا ما قورنت ببرامج الرعاية والإعالة[7]. كذلك تسهم هذه البرامج في رفاههم الاقتصادي والاجتماعي والعاطفي، وأمنهم الغذائي على المدى البعيد، وقدرتهم على حماية أنفسهم ضد الصدمات والضعف[8]. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الكثير من برامج سبل العيش يتم وضعها بدون إدراك كاف لقدرات واستراتيجيات اللاجئين مما يؤدي إلى تدني مستوى نتائج هذه البرامج في إحداث التنمية

[5] - De Vriese, M (2006), **Refugee livelihoods: A review of the evidence**, UNHCR, Geneva, p.25.

[6] - Caverzasio, Sylvie Giossi, 2011, **strengthening protection in war: A search for professional standards**, International Committee of the Red Cross, Geneva.

[7] - De Vriese, M (2006), **Ibid,** P.35.

[8] - Women's Refugee Commission (2009), **Building Livelihoods: a Field Manual for Practitioners in Humanitarian Settings**, New York.

المطلوبة نظراً لتركيزها على الأبعاد الرسمية المجردة للتنمية وعدم توجهها للتركيز على اللاجئين أنفسهم وكيفية سعيهم لاكتساب أرزاقهم. مما حذا بالعديد من الأطراف العاملة مع اللاجئين في السنوات الأخيرة إلى الالتزام بتخطيط برامج سبل العيش والدعم المقدم لهذا القطاع في البلدان المستضيفة للاجئين. حيث يستهدف التخطيط في الغالب اللاجئين والمجتمعات المستضيفة، ويسهم في تكيّف ودعم بناء المجتمع المستضيف لكي يتم الحفاظ على مساحة حماية للاجئ[9]. وفي هذا الصدد أدرجت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين سبل العيش كعنصر أساسي في استجابتها وأنشئت وحدة مخصصة لسبل العيش في عام 2008 مع منحها صلاحية لإجراء تحليل سلسلة القيمة والسوق لأوضاع اللاجئين لكي يتم تحديد الفرص الاقتصادية وفرص التوظيف المحتملة. وتعمل الوحدة كذلك بصفة استشارية للحكومات والوكالات والمكاتب الإقليمية في ابتكار استراتيجيات سبل عيش للاجئين. وقامت المفوضية في عام 2014 بإطلاق استراتيجية عالمية لسبل العيش تؤسس لتنمية سبل العيش كخطة أساسية للمفوضية السامية وتقديم توجيهات للعمليات المحلية والوطنية[10]. ويكمن الاهتمام المتزايد في التخطيط لبرامج سبل العيش من حيث أن هذه البرامج تؤسس للاعتماد على الذات وتزيد من قدرة اللاجئين من الأفراد والأسر على دعم أنفسهم، والتقليل من احتمالية زيادة فقرهم أو الاعتماد على مساعدات الحكومة وبرامج الرعاية المحلية. كذلك إدراك المنظمات الإنسانية أن دعم اللاجئين في الاعتماد على ذاتهم سوف يصنع حلول مستدامة ويزيد من احتمالية عودتهم إلى أوطانهم مستقبلاً. ومن جانب آخر تحفز برامج سبل العيش الاقتصاد المحلي للدول المستضيفة وتولد المنافع للسكان المحليين وتزيد بشكل محتمل من رغبتهم في استمرار استضافة اللاجئين، إذ تساعد الأنشطة المرتبطة ببرامج سبل العيش على بناء الروابط ودعم التفاعلات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. إلى جانب ذلك فإن التخطيط لبرامج سبل العيش يمكن أن يشمل الأهداف الإنسانية من خلال استعادة الكرامة الشخصية واستقلالية اللاجئين، ومنع الأسر من الانزلاق نحو الفقر وتمكينهم من دعم مجتمعاتهم الخاصة في بلد الأصل من خلال الحوالات أو فرص التوظيف المتزايدة عند عودتهم.

ينظر إلى برامج سبل العيش باعتبارها برامج تنمية محورها فرص العمل وتشمل مجموعة من الآليات التي يمكن أن تزيد إلى أقصى حد ممكن من توليد الوظائف المنتجة. وبذلك فإن التصميم الجيد لهذه البرامج وتنفيذها بشكل فاعل يساعد في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي للاجئين. وتقسم برامج سبل

[9] - Aleinikoff, T. Alexander, 2015, **From Dependence to Self-Reliance: Changing the Paradigm in protracted Refugee Situations**, Migration Policy Institute, Washington, DC.

[10] - The Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 2014, **Global Strategy for Livelihoods**, Geneva.

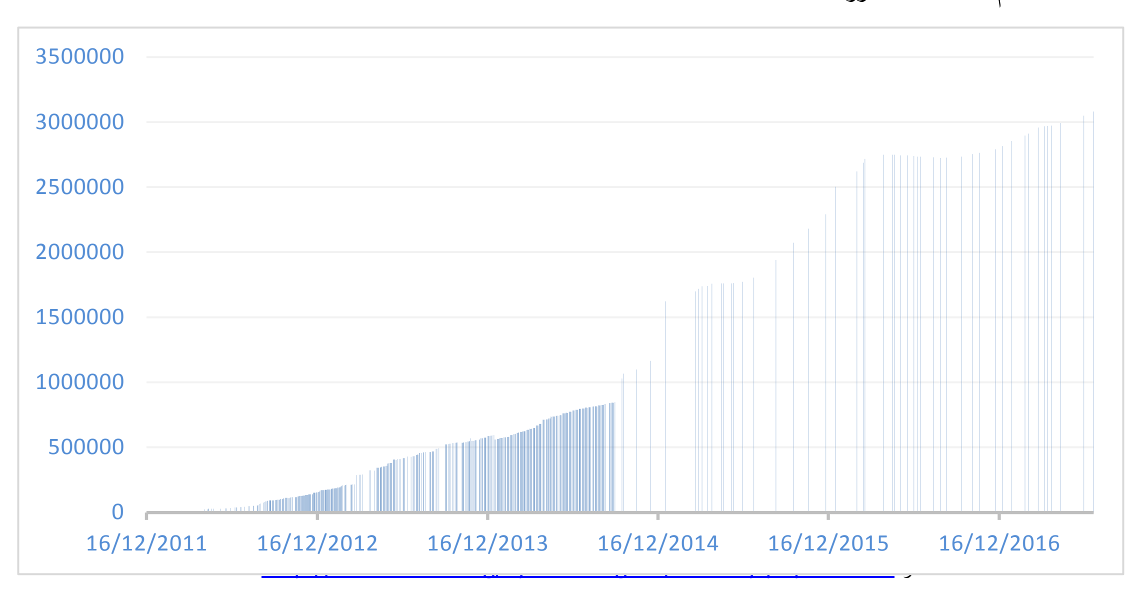
العيش للاجئ عادة إلى استراتيجيات جانب العرض وهي البرامج التي تهدف إلى دعم القدرة على توظيف اللاجئ أو تسهيل أو ريادة الأعمال وبالتالي تعظيم رأس المال البشري والمالي للاجئ، وتشمل برامج بناء المهارات مثل التدريب على مهارات العمل واللغة والتدريب المهني، وبرامج التدريب والنفاذ إلى المعلومات وتقنيات الاتصال، أو تزويد اللاجئين بأصول سبل العيش أو الموارد المالية مثل مبادرات التأمين الصغير والتمويل الصغير. واستراتيجيات جانب الطلب وهي مبادرات لخلق فرص العمل أو ربط اللاجئين مع أرباب العمل، أي تحسين الحالة الاقتصادية للاجئين عن طريق التخفيف من المعوقات المرتبطة بالنفاذ إلى السوق والمجتمع المضيف وإدراك أرباب العمل أو السياسات الحكومية لهم. وتمثل القدرة على فهم وتحليل استراتيجيات سبل العيش للاجئين متطلب أساسي لتحسين التدخلات في هذا القطاع. ولكن غالباً ما تخفق برامج سبل العيش المخصصة للاجئين في إحداث التأثير التنموي المطلوب في الدول المستضيفة لأسباب عدة منها ما يتعلق بتصميم وتنفيذ هذه البرامج بدون تشخيص المشهد الاقتصادي والسياسي المحلي، ومدى دعم الحكومات لبناء برامج سبل عيش مستدامة للاجئين. ومدى كون تصميم هذه البرامج مرن ومستجيب للحاجات المحلية والشروط المحددة[11]. ومنها ما يتعلق بكيفية تقييم هذه البرامج من حيث آثارها على حياة اللاجئين، إلى جانب النقص في التنسيق بين الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والفاعلين المحليين الملتزمين بدعم اللاجئين وتنمية سبل عيشهم، والنقص في تدريب موظفين ذوي اطلاع ومدربين لتصميم وتنفيذ البرامج.

الجانب الميداني للدراسة:

1. واقع اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي

[11] - De Vriese, M (2006), Ibid, P.36.

بلغ عدد اللاجئين السوريين في تركيا وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (3,079,914) بتاريخ 06-2017-07، ويبين الشكل (2) التطور التدريجي لعدد اللاجئين السوريين في تركيا منذ عام 2011، وفقاً لبيانات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.



كما يبين الجدول (1) فئات اللاجئين السوريين من حيث الجنس والعمر.

جدول (1) يبين الفئات العمرية للاجئين السوريين في تركيا

العمر	الذكور	الإناث
0 - 4	7.1%	6.6%
5 - 11	8.2%	8%
12-17	8%	6.8%
18-59	28.3%	23.6%
60 +	1.6%	1.7%
المجموع	53.2%	46.8%

المصدر: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=224

لا يصنف السوريين الذين توافدوا إلى تركيا منذ بداية الأزمة السورية كلاجئين مما يحرمهم من التمتع بحقوق اللاجئين في إطار القانون الدولي، وإنما يتمتع غالبيتهم بصفة الحماية المؤقتة التي توفر لهم بعض المزايا التي

تقدمها لهم الحكومة التركية مثل الطبابة والتعليم المجاني[12]. إلا أن المعاناة الرئيسية التي واجهها السوريين في تركيا تتركز بشكل كبير في قضية تأمين سبل العيش والمشكلات المرتبطة بها، فمنذ قدومهم إلى تركيا لم تبادر الحكومة التركية باتخاذ أي قرارات لتنظيم العمالة السورية في سوق العمل التركي، على الرغم من أن نسبة ممن هم في سن العمل تتجاوز (50) % كما تبين النسب الواردة في جدول (1)، كذلك تبلغ نسبة البطالة بينهم حوالي (50%) وفقاً لما توصلت إليه دراسة (Ulaş, 2017). في حين يبلغ عدد السوريين الحاصلين على إقامات عمل نظامية (7022) حتى عام 2017. وترجع هذه النسبة المتدنية جداً بسبب صعوبة الحصول عليها لأسباب ترتبط بقانون العمل التركي، وكونها تحتاج لأوراق ثبوتية وإقامة نظامية، وهو ما لا يتوفر لدى غالبية العمال السوريين. الأمر الذي جعل غالبيتهم يعملون دون تصاريح عمل رسمية تضمن لهم حقوقهم العمالية. وبعد مرور ست سنوات أصدرت الحكومة التركية في 15 كانون الثاني/يناير 2016 لائحة تنظم "أذونات العمل" للسوريين في تركيا المصنفين تحت مسمى الحماية المؤقتة، لكن هذه الأذونات عابها الكثير من الثغرات القانونية وإمكانيات التطبيق ومدى الالتزام بها من أرباب العمل. أما بالنسبة لتوزع العمالة السورية جغرافياً فإن غالبيتها تتركز في المدن التركية الكبرى حيث تتوفر إمكانية للعثور على فرص العمل كما يبين جدول (2).

جدول (2) يبين توزع السوريين في بعض المدن التركية ونسبهم

المدينة	العدد	النسبة إلى عدد سكان المدينة (%)	النسبة إلى مجموع اللاجئين السوريين (%)
استنبول	484810	3.3	15.7
شانلي أورفة	425542	29.4	13.8
هاتاي	389297	31	12.6
غازي عنتاب	332056	25.8	10.7
اضنة	160765	8.6	5.2
مرسين	149929	9	4.8
كلس	125790	109.6	4

المصدر: تم جمعه وإعداد البيانات من قبل الباحث بالاعتماد على مصادر متعددة.

[12] - قانون الحماية المؤقتة الناظم لوضع إقامة السوريين اللاجئين في تركيا تم إقراره من قبل الحكومة التركية في شهر نيسان في عام 2014. وقد سمح هذا القانون من خلال الثغرات الكثيرة الموجودة فيه بتعرض السوريين للاستغلال بشكل كبير.

2. منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة في وصف وتفسير وتحليل العوامل المؤثرة على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا، حيث يمكن من خلال هذا المنهج جمع البيانات من مجتمع الدراسة لمحاولة تحديد الواقع الحالي لواقع تنمية سبل العيش والعوامل المؤثرة في تنميتها، ومن ثم تحليل مضمون البيانات التي تم جمعها وصولاً إلى عرض النتائج. أما بالنسبة لطرائق جمع البيانات فقد تم الاعتماد على نوعين من البيانات:

- البيانات الثانوية: وهي التي تم الحصول عليها من الأدبيات والدراسات السابقة والتقارير الإحصائية والإعلامية ذات الصلة.
- البيانات الأولية: وهي التي تم الحصول عليها بالاستبانة التي تم تطويرها لهذا الغرض، وفيما يتعلق بتطوير أداة القياس (الاستبانة) فقد تم تطوير هذه الأداة على مرحلتين:
- المرحلة الأولى: تم إجراء مجموعة من المقابلات الشخصية مع أرباب العمل والأفراد المهتمين بتنمية سبل العيش في مدن استنبول وشانلي أورفة وغازي عنتاب. حيث أسفرت هذه المقابلات عن قائمة تحتوي على عدد من المتغيرات التي يمكن أن تستخدم كمؤشرات لقياس العوامل المؤثرة على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا.
- المرحلة الثانية: قام الباحث بمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والخاصة منها بتنمية سبل العيش للاجئين بشكل محدّد. إلى جانب الاطلاع على التقارير الصحفية الخاصة بسبل عيش اللاجئين السوريين في تركيا. حيث تم تحديد مجموعة من المتغيرات التي لجأت إليها هذه الدراسات. واعتماداً على النتائج التي تم التوصل إليها؛ تم تطوير أداة القياس التي تهدف إلى تحديد أهمية مجموعة من المؤشرات والتي يمكن أن تستخدم لمعرفة العوامل المؤثرة على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا من منظور أرباب العمل والأفراد ذوي الصلة بقطاع سبل العيش من السوريين المقيمين في تركيا.

وتتكون أداة القياس (الاستبانة) من جزأين:

- الجزء الأول: يتكون من مجموعة من العبارات التي تقيس بعض الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، المكونة من الجنس والعمر والمؤهل العلمي وعدد سنوات الإقامة في تركيا.
- الجزء الثاني: يتكون من مجموعة العبارات التي تقيس متغيرات الدراسة المتمثلة بالعوامل المؤثرة على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا والتي تشمل العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل، والعوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف، والعوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش.

وبهدف التأكد من صدق أداة القياس تم عرضها على عدد من المحكمين ذوي الاختصاص وأجريت التعديلات المناسبة وفقاً لذلك، فضلاً عن ذلك خضعت عبارات الاستبانة لاختبار معامل الاتساق الداخلي Cronbach alpha للتأكد من أن المقاييس المعتمدة في الدراسة تتمتع بالاتساق الداخلي، ويشير الجدول (3) أن معامل الاتساق الداخلي للدراسة حصل على نسبة أعلى من (91%) وهذا يمثل قيمة جيدة لثبات الاتساق الداخلي، ونسبة مقبولة لأغراض التحليل، بحيث تجاوزت الحد الأدنى المتفق عليه للاعتمادية (Sekaran, 1992).

جدول (3) يمثل توزيع عبارات استبانة الدراسة، ونتائج اختبار معامل Cronbach alpha

العبارات	المعلومات التعريفية بالعينة	العوامل المؤثرة على تنمية سبل العيش		
		العوامل المرتبطة بمشاكل اللاجئين في سوق العمل	العوامل المرتبطة المعوقات داخل البلد المستضيف	العوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش
رقم العبارة	(4-1)	(23 - 5)	(37 -24)	(52 - 38)
عدد العبارات	4	19	13	14
قيمة المعامل لكل متغير		91	87	96
قيمة المعامل لجميع عبارات الاستبانة		95		

ولأغراض المعالجة الإحصائية للبيانات فقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي التحليلي لتحليل إجابات عينة الدراسة متمثلة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (t-test) لاختبار الفرضيات. وتم الاعتماد على نظام المعالجة الإحصائية SPSS لاستخراج النتائج.

وتكون قيمة (t) ذات دلالة إحصائية معنوية إذاكانت (sig.2-tailed) أقل من المستوى المقبول (0.05).

كما تم تقسيم سلم الإجابة لكل سؤال إلى خمس درجات تم منحها أوزاناً نسبية وفقاً لمقياس ليكرت على النحو التالي في الجدول (4).

جدول (4) سلم الإجابة ومستوى الأهمية النسبية

الدرجة	مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
الوزن النسبي	5	4	3	2	1
النسبة المئوية	أكبر من 80%	60% – 80%	40% – 60%	20% – 40%	أقل من 20%
الدلالة الإحصائية	درجة تأثير عالية جداً	درجة تأثير عالية	درجة تأثير متوسطة	درجة تأثير منخفضة	درجة تأثير منخفضة جداً

وقد تم تحديد الوسط الاختباري (3) من خلال احتساب متوسط مجموع الدرجات باستخدام نموذج كيربخ وذلك حسب النسب التالية لمجموع المتوسط الحسابي لمتوسط الحسابات لبيان مدى تأييد الفرضية:

- إذا كان الوسط المحسوب من (1 – 2,99) فإن العينة تؤيد الفرضية العدمية H0.
- إذا كان الوسط المحسوب من (3 – 5) فإن العينة ترفض الفرضية العدمية H0.

3. عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أرباب العمل والأفراد ذوي الصلة بقطاع سبل العيش من السوريين المقيمين في تركيا، وهم يمثلون وحدة التحليل في هذه الدراسة. أما عينة الدراسة فتألفت من (90) مستجوب تم اختيارهم وفق تقدير الباحث وذلك بطريقة الملائمة من خلال توفر الأفراد المراد توزيع الاستبانة عليهم في كل من استنبول وشانلي أورفة وغازي عنتاب، حيث تم توزيع (100) استبانة واسترجع منها (90).

4. نتائج الدراسة الميدانية

- **الخصائص العامة لعينة الدراسة**

يبين الجدول (5) الخصائص التعريفية لعينة الدراسة.

جدول (5) الخصائص التعريفية لعينة الدراسة (ن = 90)

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	58	64.4
	أنثى	32	35.6
العمر بالسنوات	25 - 35	79	87.8
	36 - 45	9	10
	46 - 55	2	2.2
	أكبر من 55	0	0
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	7	7.8
	معهد متوسط	18	20
	جامعة	61	67.8
	دراسات عليا	4	4.4
عدد سنوات وجودك في تركيا	أقل من سنتين	23	25.6
	4−2	40	44.4
	أكثر من 4	27	30

أظهرت المعطيات الميدانية أن أفراد عينة الدراسة تتكون من الذكور بنسبة (64.4%) بينما بلغت نسبة الإناث (35.6)، كذلك تركزت الفئة العمرية (25-35) بنسبة (87.8%) وهي الفئة الشابة من اللاجئين السوريين في تركيا الذين يشكلون أكثر من (50%) من عدد اللاجئين السوريين في تركيا كما يبين الجدول (1)، تلتها الفئة العمرية (36-45) بنسبة (10%)، بينما انخفضت النسبة في الفئة العمرية (46-55) بنسبة (2.2%). كذلك بينت نتائج الدراسة الميدانية ارتفاع المستوى التعليمي لدى عينة الدراسة، وهو ما يعكس وعياً كافياً لدى أفراد العينة لإدراك العوامل المؤثرة على تنمية سبل عيش اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي. فجاءت نسبة (67.8%) حاصلين على الإجازة الجامعية، ونسبة (20%) حاصلين على شهادة معهد متوسط، في حين بلغ عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية وما دون (7%)، ونسبة (4.4%) حاصلين على درجة أعلى من الدراسات العليا. من ناحية أخرى تبين المعطيات أن نسبة (44.4%) من العينة تراوح عدد سنوات وجودهم في تركيا بين (2-4) سنوات، ونسبة (30%)

منهم تجاوز عدد سنوات وجوده الأربع سنوات، وهي نسب إقامة كافية لمعايشة المشكلات والمعوقات التي تؤثر على تنمية سبل العيش، في حين أن نسبة ممن يقيم منذ أقل من سنتين بلغت (26.6%).

- **اختبارات فرضيات الدراسة ومناقشتها**
  - **الفرضية الأولى:**

تتأثر تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمجموعة من العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل.

يبين الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة المتعلقة عن مدى تأثير العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل على تنمية سبل العيش.

جدول (6) توزيع إجابات عينة الدراسة المتعلقة بمدى تأثير العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	عدم توافر فرص العمل في بعض المدن التركية.	3.75	1.02	مرتفعة
2	انخفاض الأجور والتأخر في دفعها أو عدم دفعها من قبل أرباب العمل.	4.07	0.92	مرتفعة
3	زيادة عدد ساعات العمل اليومي فوق المعدل الطبيعي.	4.11	0.91	مرتفعة
4	تعرض العمالة السورية للانتهاكات والتجاوزات من قبل أرباب العمل.	3.82	0.88	مرتفعة
5	المعاناة من ظروف وأشكال عمل خطرة وغير لائقة صحياً واجتماعياً.	3.58	0.97	مرتفعة
6	وجود مظاهر للتمييز تمارس ضد العمال السوريين من حيث الأجر والترفيعات مقارنة بالعمال الأتراك.	4.04	0.84	مرتفعة
7	العمل الإضافي دون مقابل مادي.	3.38	1.11	متوسطة
8	غياب الإجراءات والحماية القانونية المنصفة للعمالة السورية تجاه أرباب العمل.	4.22	0.93	مرتفعة جداً
9	وجود توتر لدى العمالة التركية نحو العمالة السورية باعتبارهم منافس ومزاحم لهم في سوق العمل.	3.76	0.99	مرتفعة
10	عدم تمتع العمالة السورية بأي حقوق وظيفية أو حماية اجتماعية ملائمة.	4.04	0.91	مرتفعة
11	تخوف العمالة السورية من عدم القدرة على الحصول على فرص العمل في حال منحهم اذون عمل رسمية من الحكومة.	3.64	1.03	مرتفعة

12	عدم تمكن العمال حاملي بطاقة الحماية المؤقتة من العمل إلا في المدن المقيدين بها.	3.58	1.18	مرتفعة
13	غياب جهة رسمية ترعى مصالح العمالة السورية وتعالج مشكلاتهم في تركيا.	4.10	0.98	مرتفعة
14	تعرض العمال السوريين للإساءة والابتزاز والتهديد المستمر بالطرد من العمل من قبل أرباب العمل.	3.86	0.98	مرتفعة
15	عدم منح العمالة السورية التأمين الصحي والاجتماعي.	4.27	0.79	مرتفعة جداً
16	اضطرار الكثير من أصحاب الشهادات الجامعية للعمل في مهن لا تتناسب ومؤهلاتهم.	4.50	0.75	مرتفعة جداً
17	عدم الاستقرار في مكان العمل واضطرار العامل السوري للبحث عن ظروف عمل أفضل بشكل مستمر.	4.17	0.88	مرتفعة
18	عدم امتلاك الكثير من العمالة السورية بطاقة الحماية المؤقتة أو جواز السفر مما يضاعف من استغلالهم من أرباب العمل.	3.73	1.02	مرتفعة
19	تعرض الكثير من العمالة السورية لحالات النصب والاحتيال أثناء بحثهم عن العمل.	3.75	0.87	مرتفعة
	المجموع	3.91	0.94	مرتفعة

حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (6) وجود درجة تأثير عالية جداً للعناصر (8,15,16) تزيد عن (80%) وتعد من أبرز المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي وفقاً للعديد من التقارير الإحصائية والصحفية المهتمة بوضع العمالة السورية والتي تتصدر عناوينها وضع ومشكلات اللاجئين السوريين في تركيا بين فترة وأخرى، وكونها تشكل الأساس الذي يمكن أن يتم من خلاله معالجته تجاوز العديد من المشكلات الأخرى ذات الصلة. وتنبع أهمية الاهتمام في معالجة هذه المشاكل من كون النسبة الأكبر من العمالة السورية اللاجئة في سوق العمل غير الرسمي، مما يجعلها عرضة للاستغلال والانتهاكات وعمليات الاتجار بالبشر في ظل غياب القوانين والتشريعات الناظمة لعملها، كونها غير مشمولة بالقوانين الخاصة باللاجئين، بل تعمل تحت مسمى الحماية المؤقتة التي تعاني العديد من الثغرات القانونية إلى جانب عدم الالتزام بالشروط الناظمة لعمل اللاجئين السوريين في إطار هذه الحماية من قبل العديد من أرباب العمل واللاجئين أنفسهم.

وهناك درجة تأثير عالية تتراوح بين (60% - 80%) للعناصر (9,10,11,12,13,14,17,18,19، 1,2,3,4,5,6)، ودرجة تأثير متوسطة تتراوح بين (40% - 60%) للعنصر (7). فمع استمرار تواجد اللاجئين السوريين في تركيا، لم تعد سياسة الحلول المؤقتة تجدي نفعاً مع هذا الكم الكبير من اللاجئين المنخرطين في سوق العمل والباحثين عنه، وما لم تتحرك الجهات المعنية في الحكومة التركية لوضع حلول مستدامة لهذه المشاكل، فإن تأثيرها سينعكس سلباً على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لدى اللاجئين، مؤدياً في الوقت ذاته إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لديهم، وتأخر اندماجهم في المجتمع التركي وبالتالي خلق مزيد من التوتر بينهم وبين السكان المحليين وما لذلك من تبعات سلبية على وجود اللاجئين السوريين في المستقبل.

ويشير المتوسط الحسابي الإجمالي لمجموع آراء عينة الدراسة والبالغ (3.91) إلى درجة تأثير عالية للعوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل على تنمية سبل العيش. وعند مقارنته بالوسط الاختباري نجد أن المتوسط الحسابي المحسوب أكبر من الوسط الاختباري مما يدعونا إلى قبول الفرضية الأولى، ويشير الانحراف المعياري الإجمالي للإجابات والبالغ (0.94) إلى وجود تجانس كبير في آراء عينة الدراسة حول أهمية هذه العناصر ومدى تأثيرها على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا. ويؤكد الجدول (7) النتيجة التي تم التوصل إليها حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (44.6) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وبلغت قيمة (t-sig) (0.000) وهي أقل من قيمة الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) المقبولة في هذه الدراسة. وهذا يعني أن مستوى تأثير مجموع عناصر المجموعة أكبر من المستوى الطبيعي الذي يمثل القيمة الاختبارية (3) مما يؤكد قبول هذه الفرضية.

جدول (7) نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق تبعاً لمتغير العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل

العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل	Test Value = 3					
	t	df	Sig (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	44.6	90	0.000	7.51111	7.1770	7.8452

- **الفرضية الثانية:**

تتأثر تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمجموعة من العوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف.

يبين الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة المتعلقة بمدى تأثر تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمجموعة من العوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف.

جدول (8) توزيع إجابات عينة الدراسة المتعلقة بمدى تأثير العوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	تأمين سبل العيش ليس ضمن أولويات منظمات المجتمع المدني السورية والتركية والتي يتركز اهتمامها على الجانب الإغاثي فقط.	3.86	0.88	مرتفعة
2	عدم تبني الجهات الحكومية والنقابات المهنية التركية لسياسات فاعلة من أجل تأسيس سبل عيش للاجئين السوريين.	3.95	0.92	مرتفعة
3	غياب وكالات التوظيف الخاصة بتأمين فرص العمل للاجئين السوريين، مما يضطرهم للوقوع بأيدي سماسرة التوظيف.	3.80	1.01	مرتفعة
4	ضعف التواصل بين منظمات المجتمع المدني السورية والحكومة التركية لتأمين سبل العيش للاجئين السوريين.	4.04	0.84	مرتفعة
5	ضعف المبادرات الفردية الخاصة من رجال الأعمال السوريين والأتراك لاستيعاب العمالة السورية في سوق العمل التركي.	3.88	0.85	مرتفعة
6	عدم وضوح واكتمال الإجراءات القانونية الخاصة بعمل اللاجئين السوريين في تركيا.	3.98	0.90	مرتفعة
7	عدم وجود تعاون وتنسيق بين منظمات المجتمع المدني السورية والتركية لتأمين سبل عيش للاجئين السوريين.	3.94	0.92	مرتفعة
8	التعامل مع العمالة السوريين من قبل الحكومة التركية كعمالة مؤقتة لحين العودة إلى بلدهم.	3.84	1	مرتفعة
9	غياب البيانات الشاملة والمحدَّثة عن أعداد ومؤهلات اللاجئين السوريين ممن هم في سن العمل.	3.80	1.04	مرتفعة
10	غياب فاعلية الجهات الممثلة للمعارضة السورية في التعاون مع الحكومة التركية والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني لتنظيم وتنمية سبل العيش للعمالة السورية.	4.03	0.97	مرتفعة
11	عدم تناسب مهارات العمالة السورية مع سوق العمل التركي.	2.84	1.21	متوسطة
12	عدم تمكن نسبة كبيرة من العمالة السورية من تعلم اللغة التركية.	3.58	1.12	مرتفعة
13	عدم تكيف اللاجئين السوريين للعمل لدى الأتراك بسبب الاختلاف في ثقافة وبيئة العمل.	3.18	1.15	متوسطة
	المجموع	3.74	0.98	مرتفعة

حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (8) إلى وجود درجة تأثير عالية تتراوح بين (80% - 60%) للعناصر (1,2,3,4,5,6,7,8,9,10,12)، ودرجة تأثير متوسطة تتراوح بين (60% - 40 %) للعنصرين (11,13).

لعبت المعوقات المرتبطة بالوضع السياسي في تركيا وسياستها تجاه اللاجئين دوراً هاماً، فمع وجود هذا العدد الكبير من اللاجئين السوريين وقلة الدعم المقدم من المانحين الدوليين للحكومة التركية مع طول أمد الأزمة السورية، برزت العديد من التحديات التي واجهت الحكومة التركية في التعامل مع هذا الملف وكيفية إدارته بنجاح إن على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، بحيث يتم ضمان المحافظة على الاستقرار الداخلي في بلد يواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية. فالحكومة التركية وإن لم تمنح غالبية اللاجئين السوريين تصاريح عمل نظامية، إلا أنها تغض الطرف عن العدد الكبير للعمالة السورية في سوق العمل غير الرسمي تاركة لهم حرية تدبير رزقهم بأنفسهم أسوة بالعمال الأتراك في هذه السوق. ومنحت أرباب العمل السوريين تسهيلات كبيرة لتأسيس مشاريعهم التي تستقطب الكثير من العمالة السورية وتخفف من نسبة البطالة بينهم. ورغم هذه الإيجابية التي ينظر إليها البعض من أرباب العمل السوريين، إلا أن طول فترة إقامة اللاجئين المتوقعة في تركيا سيتركهم عرضة للتجاذبات السياسية على المستوى المحلي والخارجي ويقوض من رغبتهم في استثمار مواردهم للاندماج المحلي ما لم يتم تسوية وضعهم القانوني. ويصَّعِب بالتالي من مهمة وضع استراتيجيات وبرامج سبل عيش طويلة الأجل من قبل الفاعلين الرئيسيين في هذا القطاع.

كذلك حلت المعوقات المرتبطة بالاستثمار في مهارات اللاجئين في المرتبة الثالثة، فخلال السنوات القليلة الماضية لم تبدي الحكومة التركية اهتماماً كبيراً بالاستثمار في رأس المال البشري للاجئين السوريين أصحاب الكفاءات والخبرات العلمية الذين توجه قسم كبير منهم إلى دول الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا الشمالية ودول الخليج. بعد عدم تقديم أي محفزات من قبل الحكومة التركية للاحتفاظ بهم عند قدومهم إلى تركيا في بدايات الأزمة، إلى جانب الصعوبات التي واجهوها سواء من ناحية الإقامة أو من ناحية تأمين فرص عمل لائقة بهم. ولا تزال الخطوات التي اتخذتها الحكومة التركية في هذا الصدد دون المستوى المطلوب للحفاظ على ما تبقى من هذه الكفاءات والعمالة المؤهلة والمدربة التي تشكل قيمة مضافة كبيرة لأي اقتصاد وعدم تسربها إلى الدول الأخرى.

كذلك حلت المعوقات المرتبطة بقدرة ورغبة اللاجئين السوريين للاستثمار في سبل العيش، في المرتبة الرابعة. فقد عملت الحكومة التركية جاهدة على التخفيف من هذا المعوقات من خلال السياسات التحفيزية للمستثمرين السوريين لإقامة المشاريع بمختلف أحجامها في عموم المدن التركية وتقديم العديد

من التسهيلات لهم، حيث تشير الاحصاءات الرسمية إلى تصدر المستثمرين السوريين لقائمة رؤوس الأموال والشركات المنشأة في تركيا في العام 2015، بنسبة وصلت إلى نحو (22.3%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في البلاد. ويعد هذا مؤشر هام على نجاح الحكومة في توطين هذه الاستثمارات داخل تركيا، وإلى القدرات التي يملكها المستثمرون السوريين في ميدان الأعمال، وبالتالي المساهمة في تنمية سبل العيش للاجئين السوريين.

وتبرز نظرة الشعب التركي إلى اللاجئين السوريين كأحد المعوقات التي حلت في المرتبة الأخيرة، ففي بلد تتجاوز نسبة البطالة فيه (10.5%) وفقاً لتقديرات برنامج الإحصاءات الرسمي في تركيا[13]، يمكن أن تتولد بعض مظاهر التوتر من قبل العمالة التركية تجاه العمالة الوافدة خاصة في سوق العمل غير الرسمي بسبب رخص أجرة هذه العمالة التي تعد منافس حقيقي للعمالة المحلية، حيث أظهر استقصاء لنقابة عمال المعادن المتحدة في تركيا أن العمالة السورية تحصل على أجور أقل بنسبة (25%) من نظرائهم الأتراك[14]. إلى جانب ذلك يتأثر السكان المحليين الفقراء في بعض الأحياء التركية حيث يقيم اللاجئين، كما في العديد من الدول المستضيفة للاجئين، بحساسية تجاههم في حال توزيع مساعدات للاجئين واستثنائهم من ذلك. مع غياب النظرة للفوارق الثقافية والدينية لدى غالبية الشعب التركي تجاه اللاجئين السوريين نظراً للإرث الثقافي والديني المشترك بينهم.

ويشير المتوسط الحسابي الإجمالي لمجموع آراء عينة الدراسة والبالغ (3.74) إلى درجة تأثير عالية للعوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا. وعند مقارنته بالوسط الاختباري نجد أن المتوسط الحسابي المحسوب أكبر من الوسط الاختباري مما يدعونا إلى قبول الفرضية الثانية، ويشير الانحراف المعياري الإجمالي للإجابات والبالغ (0.98) إلى وجود تجانس كبير في آراء عينة الدراسة حول أهمية هذه العناصر ومدى تأثيرها على مستوى تنمية سبل العيش للاجئين السوريين. ويؤكد الجدول (9) النتيجة التي تم التوصل إليها حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (46.2) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وبلغت قيمة (t-sig) (0.000) وهي أقل من قيمة الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq$ 0.05) المقبولة في هذه الدراسة. وهذا يعني أن مستوى تأثير مجموع عناصر المجموعة أكبر من المستوى الطبيعي الذي يمثل القيمة الاختبارية (3) مما يؤكد قبول هذه الفرضية.

---

[13] - The Official Statistics Programme, April 17, Turkey: http://www.officialstatistics.gov.tr

[14] - Şebnem Turhan, Majority of Syrians in Turkey employed in unregistered work for lower wages: Survey, July/06/2017, Hurriyet Daily News Newspaper: https://goo.gl/ZB3ByS

جدول رقم (9) نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق تبعاً لمتغير العوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف

العوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف	Test Value = 3					
	t	df	Sig (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	46.2	90	0.000	7.05556	6.7522	7.3589

- **الفرضية الثالثة:**

تتأثر تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمجموعة من العوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش.

يبين الجدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة المتعلقة بمدى تأثير العوامل المرتبطة بمدى تأثر تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمجموعة من العوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش.

جدول (10) توزيع اجابات عينة الدراسة المتعلقة بمدى تأثير العوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	تقديم التسهيلات المناسبة لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للاجئين السوريين في عموم المدن التركية.	3.98	1.02	مرتفعة
2	تخصيص جزء من الدعم الدولي المخصص للاجئين السوريين في تركيا لتنفيذ برامج تنمية سبل العيش داخل المدن التركية.	3.87	1.18	مرتفعة
3	تنفيذ برامج تأهيل مهني من قبل الهيئات التركية والدولية لمساعدة اللاجئين السوريين للانخراط في سوق العمل التركي.	3.90	1.02	مرتفعة
4	ضرورة توجه وكالات التنمية الدولية الداعمة إلى إدراج قطاع سبل العيش في طليعة أجندات عملها داخل تركيا.	3.82	1.03	مرتفعة

5	القيام بحملات توعية مجتمعية للاجئين السوريين ممن هم في سن العمل حول كيفية البحث عن فرص العمل.	3.67	1.13	مرتفعة
6	قيام الحكومة التركية بتأطير مشاركة الجهات التركية والدولية الراغبة في مساعدة اللاجئين لتأمين سبل العيش ضمن استراتيجية موحدة بما يحقق الفائدة المرجوة منها.	3.83	1	مرتفعة
7	تفعيل عملية الاستفادة من الأموال والخبرات السورية المهاجرة لتنمية سبل العيش للاجئين السوريين داخل تركيا.	3.88	0.98	مرتفعة
8	تسهيل الإجراءات المصرفية والاستثمارية للسوريين لزيادة المشاريع وخلق فرص العمل.	3.92	0.99	مرتفعة
9	اعفاء المستثمرين السوريين في تركيا من الشروط الخاصة بنسب توظيف العمالة السورية مقابل العمالة التركية.	3.83	1.16	مرتفعة
10	تفعيل بنك معلومات خاص بكفاءات ومهارات اللاجئين السوريين وتحديثه دورياً وجعله متاحاً للجهات المهتمة بتوظيف اللاجئين.	3.96	1.11	مرتفعة
11	تحديد القطاعات الاقتصادية التي يمكن للاجئين السوريين العمل فيها، بحيث لا يتأثر المجتمع التركي بعملهم.	3.57	1.18	مرتفعة
12	تأسيس مشاريع صناعية كبيرة مشتركة بين المستثمرين السوريين والأتراك لاستيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة السورية.	3.92	1.09	مرتفعة
13	تقديم الحكومة التركية حوافز لأرباب العمل الأتراك لتوظيف العمالة السورية بشكل قانوني.	3.72	1.26	مرتفعة
14	تأسيس نقابة للعمال السوريين في تركيا معترف بها من جانب السلطات التركية.	3.90	1.21	مرتفعة
	المجموع	3.84	1.09	مرتفعة

تشير النتائج الواردة في الجدول (10) وجود درجة تأثير عالية تتراوح بين (60%-80%) لجميع العناصر. حيث حلت العناصر المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش المرتبطة بأرباب العمل في مقدمة هذه العناصر، إذ لعبت المبادرات الفردية من القطاع الخاص السوري في عموم المدن التركية دوراً هاماً في تنمية سبل العيش لعدد كبير من اللاجئين السوريين، وتدعم الحكومة التركية هذه المبادرات وتقدم لها كافة التسهيلات اللازمة لنجاحها، على اعتبار أن الأموال السورية المهاجرة تمثل الحامل الرئيسي لدعم العمالة السورية اللاجئة في دول الجوار وانتشالها من مستنقعات الفقر، وهناك العديد من المبادرات الدولية الداعمة لهذا التوجه مثل المبادرة التي قادها البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتجميع رجال الأعمال

السوريين في دول المهجر وتأسيس كيان مشترك لهم بهدف تأسيس مشاريع تنموية في البلدان المستضيفة للاجئين السوريين والاستفادة من مهاراتهم، وقد تكللت هذه المبادرة بتأسيس جمعية الأعمال السورية الدولية في فرنسا في عام 2017. والتي ستعنى بإزالة العوائق أمام رجال الأعمال والمستثمرين السوريين حول العالم بدعم دولي وبدعم مباشر من البنك الدولي.

وفيما يتعلق ببرامج وآليات سبل العيش المتعلقة بالحكومة التركية، فقد بذلت عبر مؤسساتها المعنية باللاجئين السوريين عبر السنوات القليلة الماضية جهود متواصلة لدعم قطاع سبل العيش في أماكن تجمعات اللاجئين السوريين في المدن التركية الكبيرة، إلا أن هذه الجهود اصطدمت بالعديد من المعوقات التي حدت من أثر فاعليتها والنتائج المتحققة منها. وكان من أبرز هذه الجهود برامج سبل العيش التي لم ينجح أغلبها في إحداث التأثير التنموي المطلوب لأسباب تتعلق بتصميم وتنفيذ هذه المشاريع، وعدم توزيع هذه البرامج على كافة القطاعات الاقتصادية، مما جعل غالبية العمالة اللاجئة تتركز في قطاعات محددة، إلى جانب قلة التنسيق بين الفاعلين، مع كثرة عدد المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية في تركيا وعدم وجود إطار محدد من قبل الحكومة التركية لعمل هذه المنظمات في دعم اللاجئين السوريين، إلى جانب قلة الدعم المادي المقدم من الداعمين لقطاع سبل العيش مقارنة بالقطاعات التنموية الأخرى.

وفي جانب المنظمات غير الحكومية التركية والأجنبية لوحظ في الآونة اهتمام متزايد بقطاع سبل العيش للاجئين السوريين من خلال تأسيس مراكز لتوظيف اللاجئين السوريين سواء عن طريق انشاء كيانات مادية لها في المدن التركية مثل مؤسسة رزق للتأهيل المهني، ومركز سبل العيش التابع للمركز الدانماركي للاجئين في مدينة شانلي أورفة. أو من خلال إنشاء مواقع إلكترونية لتأمين فرص عمل للاجئين السوريين. كذلك قيام العديد من المنظمات غير الحكومية التركية والأجنبية بعقد دورات تدريب مهني لتأهيل العمالة السورية اللاجئة مثل منظمة Orange والمجلس النرويجي للاجئين بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتسهيل الحصول على سبل العيش. وهناك مبادرات عدة في سبل العيش من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة.

ويشير المتوسط الحسابي الإجمالي لمجموع آراء عينة الدراسة والبالغ (3.84) إلى درجة تأثير عالية للعوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش على تنمية سبل عيش اللاجئين السوريين في تركيا. وعند مقارنته بالوسط الاختباري نجد أن المتوسط الحسابي المحسوب أكبر من الوسط الاختباري مما يدعونا إلى قبول الفرضية الثالثة، ويشير الانحراف المعياري الإجمالي للإجابات والبالغ (1.09) إلى وجود تجانس كبير في آراء عينة الدراسة حول أهمية هذه العناصر ومدى تأثيرها على مستوى تنمية سبل العيش للاجئين

السوريين. ويؤكد الجدول (11) النتيجة التي تم التوصل إليها حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (37.2) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وبلغت قيمة (t-sig) (0.000) وهي أقل من قيمة الدلالة الإحصائية (α≤ 0.05) المقبولة في هذه الدراسة. وهذا يعني أن مستوى تأثير مجموع عناصر المجموعة أكبر من المستوى الطبيعي الذي يمثل القيمة الاختبارية (3) مما يؤكد قبول هذه الفرضية.

جدول (11) نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق تبعاً لمتغير العوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش

	Test Value = 3					
	t	df	Sig (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
العوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش	37.2	90	0.000	7.88889	7.4683	**8.3095**

5. الاستنتاجات

5 .1. الخصائص العامة لعينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة نسبة جيدة من الإناث وهذا مؤشر إلى وجودهن في سوق العمل واهتمامهن بقضايا سبل العيش، فالكثير من النساء السوريات يعتمدن على أنفسهن لكسب العيش من خلال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بسبب افتقاد الكثير منهن للمعيل وقلة المساعدات العينية المقدمة لأسرهن. كذلك تركزت عينة الدراسة في الفئة الشابة نظراً لقدرتها على التكيف مع متطلبات سوق العمل التركي من حيث اللغة والقدرة على التكيف في بيئة العمل لتأسيس مشاريعهم وإثبات وجودهم ضمن هذه السوق. وغالبية أفراد العينة هم من حاملي الشهادات الجامعية وهو عامل مساعد لتحقيق النجاح في بيئة الأعمال الجديدة، كذلك فإن نسبة جيدة من أفراد العينة تجاوزت فترة اقامتها في تركيا الأربع سنوات مما يمكنها أكثر من معرفة سبل العيش المتاحة في سوق العمل التركية والعوامل المؤثرة على نجاحهم ضمن هذه السوق.

5 .2. مشكلات اللاجئين في سوق العمل:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمجموعة من العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل على تنمية سبل العيش. حيث احتلت المشكلات المتعلقة بالوضع القانوني للعمالة اللاجئة تأثير عالي جداً على تنمية سبل العيش، بينما احتلت المشكلات المتعلقة بالأجور والتعويضات المرتبة الثانية من حيث التأثير تلتها المشكلات المتعلقة ببيئة العمل. واحتلت العوامل المرتبطة بهذا البعد بمجموعها المرتبة الأولى

من بين العوامل الأخرى في هذه الدراسة من حيث درجة التأثير على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمتوسط حسابي بلغ (3.91).

5 .3. المعوقات داخل البلد المستضيف:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمجموعة من العوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف على تنمية سبل العيش. حيث احتلت المعوقات المتعلقة بالوضع السياسي في البلد المستضيف وسياسته تجاه اللاجئين المرتبة الأولى من حيث التأثير تلتها المعوقات المرتبطة بالاستثمار في مهارات اللاجئين في المرتبة الثانية، في حين أتت المعوقات المرتبطة بقدرة ورغبة اللاجئين للاستثمار في سبل العيش في المرتبة الثالثة، وحلت نظرة السكان المحليين للاجئين السوريين في المرتبة الأخيرة. واحتلت العوامل المرتبطة بهذا البعد بمجموعها المرتبة الثالثة من بين العوامل الأخرى في هذه الدراسة من حيث درجة التأثير على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمتوسط حسابي بلغ (3.74).

5. 4. آليات وبرامج سبل العيش:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمجموعة من العوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش على تنمية سبل العيش. حيث احتلت آليات وبرامج سبل العيش المرتبطة بأرباب العمل المرتبة الأولى من حيث درجة التأثير على تنمية سبل العيش، تلتها في المرتبة الثانية آليات وبرامج سبل العيش المرتبطة بالحكومة التركية، في حين حلت آليات وبرامج سبل العيش المرتبطة بالمنظمات غير الحكومية في المرتبة الأخيرة. واحتلت العوامل المرتبطة بهذا البعد بمجموعها المرتبة الثانية من بين العوامل الأخرى في هذه الدراسة من حيث درجة التأثير على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمتوسط حسابي بلغ (3.84).

6. التوصيات والمقترحات

يمكن وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات للفاعلين الأساسين في هذا القطاع وفقاً لما يلي:

- **الحكومة التركية:**

- العمل على تأسيس قاعدة بيانات وإتاحة سبل النفاذ إليها من قبل جميع الجهات ذات الصلة، بهدف المساعدة على تأمين فرص العمل حال توفرها للحد من بطالة العمالة السورية اللاجئة.
- تطبيق برامج التدريب المهني للتشغيل المضمون بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية لتأهيل العمالة اللاجئة وتأمين فرص العمل لهم.

- إجراء مسوحات وإعداد تقارير ونشرات إحصائية دورية عن سبل عيش اللاجئين السوريين وجعلها متاحة للمهتمين، للاستفادة منها في تصميم برامج سبل عيش ملائمة وفقاً للمدن التركية وإمكانيات اللاجئين.
- دعم وكالات ومؤسسات توظيف اللاجئين السوريين وتقديم التسهيلات اللازمة لها وزيادة مستوى التنسيق بينها وبين المؤسسات الحكومية ذات الصلة.
- التركيز على وضع الضوابط القانونية الملائمة لعمل اللاجئين السوريين بما يتلاءم مع بيئة العمل التركية.
- تأسيس نقابة للعمال السوريين في تركيا تحت اشراف نقابة العمال التركية، تعمل على عرض جميع المشكلات التي تواجه العمالة السورية وتسعى إلى معالجتها بالتعاون مع الجهات التركية المختصة.
- عقد لقاءات دورية مع أرباب العمل السوريين للوقوف على مشكلاتهم وتذليل جميع الصعوبات التي يواجهونها في سوق العمل.
- زيادة التنسيق والتعاون بين الحكومة التركية والمنظمات غير الحكومية التركية والسورية والأجنبية لبلورة رؤية مستقبلية مشتركة لبرامج سبل عيش اللاجئين السوريين في تركيا.

– **المنظمات غير الحكومية**

- العمل على وضع آليات لاستدامة برامج سبل العيش وضمان نموها، مع ضرورة التوسع في إنماء برامج جديدة وتطوير ما هو قائم منها بما يتوافق مع بيئة الأعمال في تركيا.
- زيادة مستوى التنسيق مع الحكومة التركية لضمان تركيز جهود هذه المنظمات وتوجيهها بما يخدم تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في عموم المدن التركية.

- تأسيس صندوق مالي تعاوني بالتنسيق مع الحكومة التركية لتقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر لرواد الأعمال من اللاجئين السوريين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.
- تقديم المنظمات الدولية المساعدة للمنظمات غير الحكومية التركية والسورية لبناء كوادر متخصصة في قطاع سبل العيش وإكسابهم المهارات اللازمة من خلال البرامج التدريبية ذات الصلة. بحيث تؤدي إلى تطوير قدرة هذه المنظمات في تنفيذ برامج سبل عيش فاعلة.
- القيام بحملات توعية مجتمعية وتثقيفية عبر وسائل الإعلام للاجئين السوريين ممن هم في سن العمل، حول حقوقهم وواجبات في سوق العمل وكيفية البحث عن فرص العمل.

– **أرباب العمل السوريين والأتراك**

- تأسيس آليات للتنسيق والتعاون بين أرباب العمل السوريين والأتراك لإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة في جميع القطاعات.
- ضرورة تركيز أرباب العمل والمستثمرين السوريين على المشاريع الاقتصادية الكبيرة ذات الأجل الطويل لضمان القدرة على الاستمرار والمنافسة في سوق العمل وتأمين فرص عمل أكبر للاجئين السوريين.
- المساهمة في دعم برامج التدريب والتأهيل المهني للاجئين السوريين واستقطاب ما أمكن منهم للتخفيف من معدل بطالة العمالة اللاجئة.
- التركيز على الجانب الإنساني عند توظيف العمالة السورية اللاجئة وعدم استغلال وضعها القانوني والمادي لتحقيق مكاسب مادية أكبر على حساب معاناة هذه العمالة.

المراجع:

- **إرشادات الاتحاد الدولي بشأن برمجة سبل كسب الرزق**، 2010، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف.
- **المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان**، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف، 2006.
- Aleinikoff, T. Alexander, 2015, **From Dependence to Self-Reliance: Changing the Paradigm in protracted Refugee Situations**, Migration Policy Institute, Washington, DC.
- Caverzasio, Sylvie Giossi, 2011, **strengthening protection in war: A search for professional standards**, International Committee of the Red Cross, Geneva.
- De Vriese, M (2006), **Refugee livelihoods: A review of the evidence**, The Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, Geneva.
- Del Carpio, V. X & Wagner, M (2015), **The Impact of Syrian Refugees on the Turkish Labor Market**, Policy Research Working Paper 7402, Social Protection and Labor Global Practice Group, World Bank Group.
- Navruz, M & Cukurcayir, M (2015), **Factors Affecting Changes in Perceptions of Turkish People towards Syrian Refugees**, International Journal of Social Sciences, Vol. IV(4), pp. 75-85.
- Öztürkler, Harun & Göksel, Türkmen (2015) **the Economic Effects of Syrian Refugees on Turkey: a Synthetic Modelling**, Report No: 196, January, Center for Middle Eastern Strategic Studies, Ankara.
- Şebnem Turhan, **Majority of Syrians in Turkey employed in unregistered work for lower wages: Survey**, July/06/2017, Hurriyet Daily News Newspaper: https://goo.gl/ZB3ByS
- Sekaran, Uma (1992), **Research Methods for Business: A skill Buildings Approach**, 2nd Edition, John Wilely & sons Inc., New York.
- Sunata, Ulaş (2017), **Syrian Refugee Livelihood Monitor**, Insani Gelişne Vakfı and Ipsos Social Research Institute, Istanbul.
- The Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) 2014, **Global Strategy for Livelihoods**, Geneva.
- The Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2011), **Promoting Livelihoods and Self-reliance Operational Guidance on Refugee Protection and Solutions in Urban Areas**, Division of Programme Support and Management, Geneva.
- The Official Statistics Programme, April 17, Turkey: http://www.officialstatistics.gov.tr
- Ulmas, Elizabeth, 2001, Cash in Hand: Urban Refugees, the Right to Work and UNHCR`s Advocacy Activities, UNHCR, Geneva.
- Women's Refugee Commission (2009), Building Livelihoods a Field Manual for Practitioners in Humanitarian Settings, New York.

اللاجئون السوريون وإشكالية الانخراط في سوق العمل

(دراسة مقارنة لفرص اللاجئ السوري في كل من الأردن تركيا وألمانيا)

الباحثة: خالي آمال*

ملخص:

نجح عدد كبير من الإخوة السوريين في النزوح إلى بعض الدول المجاورة والاستفادة من وضعية اللجوء؛ فكان من المفترض أن تضمن هذه الوضعية من الناحية القانونية مجموعة من الحقوق ومن أبرزها الحق في العمل لتعلقه بحفظ كرامة اللاجئ وتسهيل اندماجه؛ لكن ميدانيا، نلاحظ رغبة أغلبية اللاجئين في دول الجوار في الالتحاق بدول أوروبية، تطلعا لاندماج أسهل وحظوظ أوفر في الحصول على عمل. نبحث من خلال هذه الورقة الضمانات القانونية والسياسية للاجئ السوري في مجال العمل في دول استقبال ثلاث هي: الأردن، تركيا وألمانيا، ثم نقف على التحديات التي تواجه اندماج اللاجئ السوري الاقتصادية منها والثقافية، هذا لتحديد الوجهة الأفضل لاندماج اللاجئ السوري في ميدان العمل.

---

*- **الأستاذة خالي آمال**: من مواليد سنة 1985، بالجزائر، طالبة دكتوراه، تسجيل رابع، تخصص دراسات دولية، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بصدد تحضير أطروحة موسومة بعنوان: "دور الدبلوماسية الاقتصادية في ترقية مكانة الجزائر الدولية"، لها مشاركات في مؤتمرات عديدة.

مقدمة:

توزع اللاجئون السوريون على اختلاف جنسهم وفئاتهم العمرية والاجتماعية على دول العالم جراء الأزمة السياسية التي تعصف بسوريا منذ سنة 2011.مثّل اللاجئون السوريون، للأسف، نسبة 34 بالمائة من إجمالي عدد اللاجئين في العالم، حسب معطيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 2016:يتوزعون من طالبي لجوء ولاجئين على دول عديدة منها المجاورة كالأردن، لبنان، مصر وتركيا، فيما قصد آخرون القارة العجوز بأعداد أقل. يستند اختيارنا لدول الدراسة إلى:

المعيار العددي:

فحسب أرقام المنظمة الدولية للاجئين نهاية 2016، بلغ عدد اللاجئين السوريين على الأراضي الأردنية 655.000 ألف لاجئ، وهو عدد هام مقارنة بمجمل عدد السكان المحليين، كما تحتضن تركيا2.733.850 لاجئ حسب تقديرات وزارة الداخلية التركية في الفصل الأول لسنة 2017، وهو ما يجعلها أكثر الدول استقبالا للاجئين، أما ألمانيا فتحتضن أكثر من مليون لاجئ مما يجعلها أول دولة أوروبية في هذا الخصوص.

معيار الخلفية الثقافية والاختلاف الاقتصادي:

إذ تشترك الأردن وسوريا في ثقافة عربية إسلامية تنتج لدى الباحث فرضية سهولة الاندماج، وتقع تركيا جسرا بين الثقافتين الغربية والشرقية وهو ما قد يساعد نسبيا على الاندماج؛ فيما تتميز ألمانيا بثقافة غربية بعيدة عن ثقافة اللاجئ قد تشكل عائقا في هذا الاندماج.

أما من الناحية الاقتصادية فيقع الأردن في خانة الدول الفقيرة والمتخلفة، فيما تمثل تركيا مثالا للاقتصاد الصاعد وتشكل ألمانيا الاقتصاد المتطور الذي يولد بدوره فرضية سهولة احتواء اللاجئين في سوق العمل.

ملاحظة الرغبة في الانتقال:

إن فرار الشعب السوري إلى خارج سوريا وتمكينه من المآل الآمن نزولا عند قواعد القانون الدولي لم يعن استقراره، بل يظل طالب اللجوء أو اللاجئ السوري يواصل مسيرة البحث المضنية عن وجهة أفضل تضمن له الاندماج وكسب لقمة العيش.

تناولت بعض الدراسات موضوع انخراط اللاجئ السوري في سوق العمل في العديد من دول الاستقبال، لكن تكمن أهمية البحث في **مقارنة** ما يقدم للاجئ من ضمانات وما يعترضه من تحديات لتحقيق هذا الهدف في بلدان ثلاث تختلف فيها البيئة الاقتصادية والثقافية التي تحتضنهم، وهذا للإجابة عن إشكالية تحديد الوجهة الأفضل للاجئ السوري من أجل الانخراط في سوق العمل؟

1. ضمانات الاندماج الاقتصادي للاجئين السوريين في الدول المستقبلة: الضمانات القانونية والالتزامات السياسية.
2. التحديات التي تواجه اندماج اللاجئ السوري في سوق العمل: التحديات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية

الاستنتاجات والتوصيات

ضمانات الإدماج الاقتصادي للاجئين السوريين في الدول المستقبلة: الضمانات القانونية والالتزامات السياسية.

رحب الأردن، الدولة العربية الجارة، في بداية الأزمة السورية بتدفق اللاجئين السوريين إليها. لعل ذلك يرجع لسببين رئيسيين:

أولهما تاريخي، فلطالما أعتبر الأردن أرضا للجوء، وضعها القدر بأيدي بريطانية ليستضيف مآسي دول الجوار، فاحتوى الفلسطينيين والعراقيين ويحتويهم حاليا بجوار آخر الوافدين السوريين، كما لا يخلو أداء دولة الجوار لواجبها من انتظار المقابل، إذ يستفيد الأردن اقتصاديا من الإعانات الدولية ومن الدعم السياسي للمَلكية القائمة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف اقتصاده وشح موارده، أما السبب الثاني فيعود

للتوظيف السياسي: إذ أستخدم الوضع المزري الذي تعيشه سوريا والشعب السوري الباحث عن اللجوء كتذكير لما قد تؤول إليه الأمور في حال قيام حركة احتجاجية تطالب بتغييرات سياسية واجتماعية جذرية، وبالفعل كبتت الأزمة السورية إلى حد بعيد التململ في الشارع الأردني، على الأقل في السنوات الأولى للأزمة. غير أن الحفاوة السياسية لم تبق على وتيرة واحدة، وارتبطت ارتباطا وثيقا بامتعاض الرأي العام، والتزام المانحين بوعودهم من عدمه وكذا بسياسة المساومة من أجل بعث مشاريع التنمية والإصلاح الاقتصادي في الأردن.

من الناحية القانونية، يعتبر وضع اللاجئين السوريين (وغيرهم من الفلسطينيين والعراقيين) في الأردن غامضا، إذ لم يوقع هذا الأخير على أية اتفاقية أو بروتوكول دولي متعلق باللجوء، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة للعام1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول إلاضافي لسنة 1967. هذا ما يجعل تعامله مع اللاجئين متعلقا بالحسابات والنفعية السياسية قبل كل اعتبار. [1] ورغم التزام الأردن بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، وتوقيعه اتفاقية تفاهم مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين سنة 1998(غير الملزمة)، إلا أنه يمارس تضييقات على العديد من الحقوق التي يكفلها العهد ومنها المتعلق مباشرة بالوصول إلى سبل العيش والتنقل.

تحسنت التزامات الأردن تجاه تشغيل وتكوين اللاجئين السوريين، اثر اجتماع لندن وبروكسل: [2] إذ التزم بمواصلة الجهود لخلق فرص عمل جديدة بما يتماشى مع ميثاق الأردن بحيث تشمل اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى العمل حيثما أمكن على تحديد وإزالة المعوقات التي تواجه اللاجئين السوريين في سعيهم للحصول على عمل قانوني ولائق يساهم في الاقتصاد الأردني،

---

[1] أزمة اللاجئين في الأردن. ألكسندرا فرانسيس، مركز كارغيني للشرق الأوسط، واشنطن، 2015، ص: 13. الكتاب محمل من على موقع: http://www.CarnegieEndowment.org

[2] استفاد الأردن من مساعدات مالية والتزامات بتسهيل تصدير السلع الأردنية للسوق الأوروبية وكذا تحسين فرص الاستثمار وغيرها، للتفصيل عد إلى:

ذلك دون خلق تتنافس مع وظائف الأردنيين، ومواصلة إصلاح وتنظيم سوق العمل من أجل توفير وتعظيم فرص العمل للاجئين السوريين دون التنافس مع الوظائف الأردنية، والبناء على علاقة العمل الوثيقة القائمة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل مواصلة جهود حماية اللاجئين، والاستمرار في توسيع فرص الحصول على الخدمات الإنسانية للاجئين السوريين خاصة من خلال مراجعة عمليات التسجيل والتوثيق، لزيادة عدد اللاجئين الحاصلين على بطاقة وزارة الداخلية التي تعتبر شرطا للانخراط في العمل.[3]

دولة الجوار الأخرى والقوة الإقليمية تركيا شكلت محطة لجوء وترانزيت في نفس الوقت وقد لعبت دور منقذ أوروبا من موجة اللجوء التي عصفت بها سنة 2015، والتي أثبتت عجز هذه الأخيرة عن مواجهتها بموقف وسياسة موحدة.

لطالما كان اللاجئون السوريون ولا يزالون شاكرين للحكومة التركية إزاء اعتناق سياسة الباب المفتوح. من الناحية السياسية يبدو موقف تركيا تجاه اللاجئين مرتبطا بموقفهاالمضاد لحكومة الأسد، وذلك لاعتبارات منها المعلن كمساندة الشعب السوري على إرساء الديموقراطية واستقرار المنطقة، ومنها الخفي كالصراع على دور القيادة في العالم الإسلامي "السني" واعتبار سوريا الأسد بيدقا من بيادق إيران والشيعة، وكذا توظيف الموقف في مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي..

من الناحية القانونية اعتبر السوريون النازحون إلى تركيا ضيوفا . ورغم دلالة الضيف في الثقافة العربية من استقبال برحابة صدر وكرم، إلا أن استدامة الأزمة السورية (التي لم تكن متوقعة) فرضت إعادة النظر في الإقامة القصيرة والمؤقتة، فاستفادة السوريين من صفة الحماية المؤقتة والعاجلة استنادا إلى التجاور الجغرافي

---

[3] ورقة المخرجات – مؤتمر بروكسل: الأردن، بعثة الاتحاد الأوروبي لدى المملكة الأردنية الهاشمية. بروكسل، نشر بتاريخ 2017/04/06، على الساعة: 11.57، على موقع:
https://eeas.europa.eu/delegations/jordan/24291/wrq-lmkhrjt-mwtmr-brwksl-lrdn_ar
، اطلع عليه بتاريخ 2017/06/26، على الساعة 11.00.

وفق اتفاقية 1951، أتاح لهم الحق في الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليم والمساعدة الاجتماعية والقانونية من خلال بطاقة الهوية، لكنها لا تخولهم التمتع بمركز اللاجئ المعترف به دوليا، ولن تؤدى إلى حقوق المواطنة وهو الأمر الذي يعيق الاندماج والوصول إلى تسوية دائمة.

لكن بدء من أكتوبر 2014، تم تسوية وضعية الحماية المؤقتة من خلال تعزيز المساعدات الإنسانية، بتسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية، العمل، توفير الترجمة الشفهية وغيرها. وبدء من جانفي 2016، صار مسموحا لكل من يحصل على الحماية المؤقتة وبمضي ستة أشهر على تمتعه بها، التوجه إلى وزارة العمل التركية لطلب رخصة العمل، مع استثناء العاملين في قطاع الزراعة والتربية الحيوانية، كما توفر تركيا العديد من الضمانات في سوق العمل للسوريين كضمان الأجر القاعدي.[4]

على غرار الاتفاقية التي جمعت الأردن بالاتحاد الأوروبي كان لتركيا تسويتها كذلك: شهر مارس 2016، توصل الاتحاد الأوروبي إلى إبرام اتفاقية مع تركيا " اتفاق الاتحاد الأوروبي/ تركيا"[5]، أهم ما نصت عليه أن جميع المهاجرين غير الشرعيين الجدد الذين يعبرون من تركيا إلى الجزر اليونانية، ابتداءً من 20 مارس 2016 ، ستتم إعادتهم إلى تركيا، وبالمقابل يلتزم الاتحاد بتسوية وضعية لاجئ سوري مقابل كل طالب لجوء عائد وهذا في حدود 72000لاجئ كعدد أقصى؛ إضافة إلى تقديم مساعدات مالية تصل قيمتها إلى 6.7 مليار$، إضافة إلى بعث المفاوضات حول

---

4 Syrian Refugees in Turkey: Insecure Lives in an Environment of Pseudo-Integration, Ahmet İçduygu and Evin Millet. Working paper n°13, global turkey In Europe, august 2016, p:04,05.

5 International Summit, Press Release 144/16, 18/III/2016, http://www.consilium.europa.eu/press-releases-pdf/2016/3/40802210113_en.pdf.

انضمام تركيا للاتحاد وعدم اشتراط تأشيرات الدخول للمواطنين الأتراك المسافرين للاتحاد.[6]

لكن هنالك العديد من الاعتراضات على هذه الصفقة باعتبار أن أساسها القانوني هو اعتبار تركيا بلدا آمنا، غير أن تدهور الأوضاع الأمنية بعد اعمال العنف في جوان 2016، وكذا تسجيل بعض الاعتداءات ضد السوريين النازحين إلى تركيا على الحدود وحتى في الداخل التركي، وغيرها من الاعتبارات لا تدل على الاستقرار لكنها وفي نفس الوقت لم تحل دون إبرام الصفقة.

وفي تطور آخر لوضعية اللاجئين السوريين، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 2016/06/02 بمناسبة ذكرى وصول أول لاجئ سوري إلى تركيا، إمكانية تحصل اللاجئين على حق المواطنة.[7] رغم ما يحمله هذا القرار في طياته من تساؤلات حول تداعياته على الداخل التركي وكذا إمكانية تطبيقه وآجال هذا التطبيق، وحول ما إذا كان يرمي إلى إثناء السوريين عن السعي إلى القارة العجوز تدعيما لالتزامات تركيا في الاتفاق سالف الذكر، إلا أنه يمنح أملا لعديد السوريين في الاندماج الكامل ليس في سوق العمل فحسب وإنما في الدولة التركية.

أما ألمانيا، فقد برزت نقطة جذب للاجئين السوريين، نتيجة التسهيلات المقدمة من الحكومة الألمانية فيما يتعلق بالإقامة ولم الشمل، والمعونة الاجتماعية، وكذلك تعليق المكتب الاتحادي الألماني للهجرة واللاجئين "بصمة دبلن" التي تفرض على اللاجئ تقديم طلبه في أول دولة أوروبية تطؤها قدماه، ما حفز سوريين كثيرين على اعتماد خيار اللجوء إليها، مستفيدين من سياسة الباب المفتوح.

---

[6]منظمة العفو الدولية، التصدي للأزمة العالمية للاجئين: من التملص من المسؤولية إلى تقاسمها. لندن، 2016، ص: 19.

[7]أردوغان: تركيا ستمنح الجنسية للسوريين والعراقيين، قناة روسيا بالعربي، على موقع: https://arabic.rt.com/news/857590-أردوغان-تركيا-ستمنح-الجنسية-السوريين-العراقيين/، منشور بتاريخ: 2017/01/06، على الساعة: 20.15، أطلع عليه بتاريخ: 2017/07/16على الساعة 14.00.

يفسر الموقف الألماني تجاه اللاجئين السوريين بعدة عوامل، أولها موقف ألمانيا المطالب بتنحي الأسد عن السلطة في سوريا، إذ تعتبر ورقة اللاجئين أداة ضغط أمام المجتمع الدولي ووسيلة لتقوية المعارضة، هذا من جهة، من جهة ثانية، لا يخلو الموقف الألماني من البراغماتية، إذ ترحب ألمانيا باليد العاملة السورية الشابة وتحاول أن تكون انتقائية قدر الإمكان وهذا ما عابته عليها العديد من الدول الأوروبية.[8]

لم تستمر هذه الحفاوة الألمانية طويلا للأسف وهذا نتيجة الضغوط التي مورست ضد الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم، ما دفع هذا الأخير إلى السعي لتقليص عدد اللاجئين الذي قدر بأكثر من مليون لاجئ سنة 2015. ونتيجة لهذه الضغوط السياسية تم التخلي جزئيا عن نظام الحماية الكاملة[9] الذي كان مكفولا للاجئين بموجب اتفاقية جنيف، إذ لم تشمل الحماية الجزئية سوى 2 بالمائة من مجموع اللاجئين السوريين حتى مارس 2016 لترتفع إلى 70 بالمائة في شهر أوت من نفس السنة.[10]ثم زاد هذا التضييق نتيجة إعادة اعتماد العمل ببصمة دبلن حسب قرار المفوضية الأوروبية في 2017/03/15، وهذا على اثر الترتيبات التي توصل إليها الاتحاد الأوروبي مع اليونان المستفيدة ماليا بمبلغ مليار يورو لتحسين أوضاع اللاجئين لديها.

قانونيا، يتمتع اللاجئ السوري بامتيازات عديدة في ألمانيا، فهو مشمول بصورة مباشر ودون إجراءات بيروقراطية بالحماية الدولية طبقا للمادتين 25 و26 من قانون إجراءات الإقامة الألماني في إطار اتفاقية 1951، فلا يوصف السوري على أنه لاجئ تحاشيا لارتكاب جريمة التمييز التي يعاقب عليها القانون الألماني[11]. كما تتم

---

[8]**السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين " دراسة حالة اللاجئين السوريين، ياسمين أيمن محمد عبد الله، المركز العربي الديمقراطي، اطلع على موقع:** http://democraticac.de/?p=33804

[9]يكفل هذا الحق للاجئ مدة إقامة ثلاثة سنوات والحق في لَمِّ الشمل.

[10]راجية الديب، ألمانيا... حلم اللاجئ السوري. مجلة الأهرام، مقال منشور بتاريخ 2017/03/04 على موقع: http://acpss.ahram.org.eg/News/15243.aspx ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/05/21، الساعة 09.30.

[11]نفس المرجع.

التشريعات الألمانية على رغبة فعلية في إدماج اللاجئين، بصدور أول قانون وطني للإدماج في أوت 2016، المتضمن تعليم اللغة الألمانية والتدريب المدني، وهذا بصفة إجبارية لطالبي اللجوء، بعد أن كانت متوفرة اختياريا منذ سنة 2015، بمجموع 600 ساعة تعليم لغة ألمانية.

يتضمن القانون برنامجا جديدا "IntegrationMeasures for Refugees" والذي يهدف إلى خلق 100000 فرصة عمل لطالبي اللجوء، ذلك لمساعدة هؤلاء على الاندماج في المجتمع الألماني.[12] ورغم ذلك تظل بعض الانتقادات موجهة لهذا القانون، كضرورة مساهمة اللاجئ بنحو 10 يورو شهريا في تكاليف دورات الاندماج وتعلم اللغة، كما أن حق الإقامة الدائمة ليس واضحا ما يؤدي الى معاملة كل لاجئ معاملة على حدة.

1. التحديات التي تواجه اندماج اللاجئ السوري في سوق العمل: التحديات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية

التحديات الاجتماعية والثقافية:

يبدو من الناحية الثقافية وللوهلة الأولى أن الأردن هي الدولة الأمثل من حيث سهولة الاندماج المجتمعي للشعب السوري، إذ أن دول المنطقة في الحقيقة هي وحدة واحدة لم تقسمها إلا براثم الانتداب البريطاني. فلا يُطرح إشكال اللغة ولا الثقافة ولا حتى النشاط، باعتبار الفلاحة والتجارة نشاطا رئيسيا لدول المنطقة، لا بل ويعتبر الأردن وجهة من الوجهات الأولى للتجارة السورية الرائدة.كما يساعد القرب الجغرافي للدولتين في التخفيض من الشعور بالغربة لدى اللاجئ وبالأمل في العودة وسهولة لم الشمل، لكن هل يصمد التشابه الثقافي واللغوي أمام العامل الاقتصادي؟

فيما يطرح إشكال اللغة والتواصل بشكل أكبر لدى الجارة تركيا وبشكل اكبر منه في ألمانيا. حاجز اللغة يعتبر من المشاكل الأساسية للاجئ السوري، نظرا لصعوبة تعلم

[12]Finding their way: Labor market integration of refugees in Germany,The Organization for Economic Co-operation and Development, March 2017, p: 28.

اللغتين التركية والألمانية وبُعدِهما عن اللغة العربية وكذا التعامل شبه المطلق باللغة الأم في كل من تركيا وألمانيا، هذه المعطيات تُصعِب التواصل والاندماج في سوق العمل، وان كانت السلطات التركية والألمانية توفر دروس دعم للفئات الشابة لا سيما طلبة الجامعات، تبقى القوى العاملة ما دون ذلك بحاجة إلى تدعيم وتكثيف هذه الجهود، هذا إضافة إلى كثافة الطلب على دروس الدعم هذه، وما تكلف دولة الاستقبال من مصاريف.

تتزايد الحاجة في ألمانيا لتعلم اللغة الألمانية نظرا لطبيعة العمل السائد هنالك والذي يستدعي نوعا من التقنية والإعمال الذهني، كما تولي ألمانيا أهمية كبرى للتعامل بلغتها على غرار تركيا من منطلق اعتزاز حضاري.

أما عن التكافل الاجتماعي، فلا يحظى اللاجئ السوري دائما بالترحيب في الأردن وبشكل أقل في تركيا، إذ ينظر له نظرة المنافس في وقت الندرة:

يركز الأردنيون حكومة وشعبا على الآثار السلبية للاجئين السوريين، إذ أكدت دراسة استقصائية أجريت في 2015، أن نسبة 95 بالمائة من العمّال الأردنيين وافقوا على أن السوريين أخذوا الوظائف من الأردنيين، إما (إلى حدّ ما) أو (إلى حد كبير)، وتعتقد نسبة 93% أن السوريين يعيقون نمو أجور الأردنيين. غير أن الدراسة المتأنية للموضوع تدل على أثر ايجابي على مؤشرات الاقتصاد الكلي من حيث زيادة النمو بزيادة الاستهلاك، زيادة نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة انتقال قطاع الأعمال السوري إلى الأردن، إضافة إلى توسيع حجم المنح والمساعدات الدولية للأردن.[13]

في ألمانيا كما في تركيا يحدث أن يعاني اللاجئ السوري من نظرة سلبية من المجتمع المضيف، لكن الأسباب لا تكون بالضرورة تنافسية، باستثناء حالات محصورة في تركيا كتلك المسجلة في المدن الحدودية التركية، أين يتململ المحليون

[13]أزمة اللاجئين في الأردن. ألكسندرا فرانسيس، مركز كارغيني للشرق الأوسط، واشنطن، 2015، الكتاب محمل من على موقع: http://www.CarnegieEndowment.org

من منافسة السوريين العاملين بصفة غير شرعية لهم.[14] أما في ألمانيا ورغم نشاط المجتمع المدني لاسيما جمعيات المساعدة الإنسانية وكذا بعض الأفراد والعائلات الميسورة من أجل مساعدة اللاجئين، يعاني السوريون من شعور بالاغتراب الثقافي، وهو ما يفرز بعض التصرفات المعزولة والمدانة كحوادث عيد الميلاد المسجلة سنة 2016، لكن أصحاب العمل كما اليد العاملة مرتاحون بصفة عامة من مردودية اللاجئين، فجاءت أغلب الملاحظات حسب دراسة للمنظمة العالمية للتعاون الاقتصادي والتنمية من عامل اللغة بنسبة 60 بالمائة، يليها نقص التكوين، ثم عادات عمل متنوعة.[15]

التحديات الاقتصادية

أكثر من 90% من اللاجئين السوريين بالأردن يعيشون تحت خط الفقر الوطني، حيث يعيش اللاجئون السوريون في ظروف كارثية في المخيمات الأردنية (الزعتري، الأزرق والمخيم الإماراتي الأردني) معتمدين على إعانات المنظمة الدولية للاجئين والإعانات الدولية، أما من يعيشون خارج المخيمات وهم 4 من أصل كل 5 لاجئين فلا يصل أغلبهم إلى الحصول على عمل يسد رمق العيش، ما يضطرهم إلى أحد الأمرين: إما العودة إلى سوريا أو محاولة الوصول إلى أرض الميعاد الأوروبية، وكلاهما يضع حياة اللاجئ على المحك.[16]

تعتبر ظروف اللاجئ السوري في الأردن في قطاع العمل من بين الأكثر سوء مقارنة بباقي دول اللجوء: السوريون قادرون اسميا على الحصول على تراخيص عمل، لكن نادرا ما كانت تقدمها الحكومة لهم، هذا يدفعهم إلى القطاع غير الرسمي، فقد قدرت منظمة العمل الدولية أن 160000 من السوريين يعملون خارج قطاع

[14]Syrian refugees in turkey: challenges to and opportunities for loger term integration, workshop summary, 29/02/2016, p:04.

[15]Finding their way :labour market integration of refugees in Germany, OECD, 2017, p:33.

[16]country program in Jordan.Norwegian Refugee Council's Fact sheet December 2016, p:1/3.

العمل الرسمي، لاسيما في قطاع الزراعة والبناء والخدمات. تواجه السوريين في معركة البحث عن العمل هذه، تحديات أخرى فهو عمليا حبيس المخيمات والمنح والمساعدات الدولية:

- ✓ السوريون القادمون إلى الأردن غير المسجلين يواجهون خطر الإعادة القسرية، ولو خرقا للقانون الدولي.
- ✓ من يطمح من المسجلين منهم في مغادرة المخيم عليه الحصول على "كفالة" أحد المواطنين الأردنيين، وترخيص من وزارة الداخلية، أو شهادة طلب لجوء من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، غير أن الأردن طلب بدء من جوان 2016 إلى المفوضية عدم منح الشهادة، ما يجعل السوري غير مخول لمغادرة المخيم، فكيف يستطيع العمل؟

أما من يفلح في العثور على عمل، فلا يتلقى مقابله إلا أجرة تجاوز 200 دينار يوميا، تقابلها تكاليف معيشية باهظة من بينها دفع ما يعادل 600 دولار مقابل التصريح السنوي للعمل، إضافة إلى تكاليف كراء المنزل والمواصلات وفواتير الماء والكهرباء، وغيرها.

تعتمد سياسة الأردن تجاه اللاجئين السوريين على الإعانات التي تتلقاها هي في حد ذاتها إذ يستفيد اللاجئون من الإعانات الدولية، على شكل منح للأردن الدولة المستقبلة، وإعانات أخرى عينية، كبصمة العين وهي إعانة شهرية كان مقدارها 65 دولارا وأصبحت 103دولار في 2016 تقدمها المفوضية اللاجئين منذ منتصف نهاية 2012 ، والكوبون الغذائي " قسيمة غذائية" بقيمة 13 دولار شهريا، على قلتها. تضع هذه الظروف وبحسب بيان للمفوضية فإن نحو 86 بالمائة من مجموع 630 ألف لاجئ سوري في الأردن يعيشون تحت خط الفقر.[17]

إشكالية اللاجئ السوري في الانخراط في الحياة الاقتصادية في الأردن تكمن في ضعف الاقتصاد الأردني وما يوفره من فرص عمل واستثمار بالدرجة الأولى. غير

---

[17]واقع اللاجئين السوريين في الأردن ومشكلاتهم، مرجع سابق.

أنه كان للسوريين اثر ايجابي من حيث زيادة نسبة الاستهلاك وانتقال قطاع الأعمال السوري للأردن.

ساهمت التسوية التي وصل إليها الأردن مع الدول المانحة في اجتماعي لندن وبروكسل في فك الخناق على اللاجئين السوريين، إذ وصل عدد رخص العمل الى 40.000 رخصة شهر جانفي 2017، بعدما قدر عدد الرخص ب 3.800 رخصة أفريل 2016.[18]

في تركيا، تعتبر صعوبة الحصول على ترخيص العمل احد أكبر العوائق التي تعترض اللاجئ السوري. تم في هذا الصدد وضع قانون جديد لضمان حصول اللاجئين على الرخص، جانفي 2016[19]، وفي انتظار العمل به فعليا، يبقى اللاجئ الذي يصعب عليه الوصول إلى عمل شرعي يعمل بصفة غير شرعية لا تضمن له أجرا كريما ولا حقوقا اجتماعية. إضافة إلى ورود تقارير تتحدث عن عمالة الأطفال في تركيا وتزايد هذا العدد بوصول اللاجئين السوريين.[20]

يتزايد طلب اليد العاملة السورية على العمل، واستجابة لهذا الطلب تعمل الوكالة التركية للعمل على دراسة احتياجات سوق العمل والقطاعات التي تشهد نقص اليد العاملة، ومؤهلات اللاجئين السوريين لوضع إستراتيجية تشغيل، إضافة إلى التوجه إلى تكوين اليد العاملة السورية بما يتناسب وفرص العمل. يضاف إلى هذه النقائص، ضعف تشجيع المقاولة والاستثمار لدى اللاجئين السوريين، إذ تتعامل الحكومة التركية مع اللاجئ بمنطق كلانية الاحتياج ووحدة الإجابة، غير أن من اللاجئين السوريين من يملك الإرادة والمؤهلات والخبرة التي تخوله الاستثمار الأمر الذي من

[18] The ILO Response to the Syrian Refugee crisis, op.cit. p: 04.

[19]Turkish republic, Official Journal No. 2016/8375, Regulation on Work Permit of Refugees Under Temporary Protection,15 January 2016

[20]شاهد تقرير قناة أورونيوز، على الموقع: http://arabic.euronews.com/2016/07/15/syrian-child-labour-in-turkey ، منشور: 2016/07/15.

شأنه أن يعود بالإيجاب على توفير فرص شغل لباقي اللاجئين إضافة إلى تنمية الاقتصاد المحلي.

تستفيد تركيا كما الأردن من الجهود المبذولة من طرف المنظمة الدولية للعمل OIF لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف المجموعة الدولية في مجال إدماج اللاجئين السوريين في العمل، لا سيما في دول الجوار وفي إطار مبادرة the Regional Refugee Response and Resilience Plan (3RP)، إذ تهدف المنظمة إلى المساهمة في بناء قدرة المجتمعات المضيفة عن طريق تعزيز فرص العمل وسبل كسب الرزق، التنسيق والعمل من أجل القضاء على عمالة الأطفال، التأسيس لسياسة تنموية تضمن العمل اللائق.

النتائج على أرض الواقع عديدة، ففي تركيا يتم التركيز على التدريب المهني والتقني للاجئين السوريين كما للمواطنين الأتراك، ما من شأنه المساعدة على الشعور بالاندماج الاجتماعي، ومن المشجع كذلك معرفة أن التكوين المهني منصب على حرف قابلة لأن تمهد للانطلاق في مشاريع خاصة ومقاولات: كالتلحيم، أنبية البلاستيك، برمجة الكمبيوتر، تصفيف الشعر والعناية بالبشرة، التمريض، وغيرها، علما أن الشهادات الممنوحة معترف بها من وزارة التربية الوطنية. [21]

كذلك توفر ألمانيا المناخ اللبرالي المناسب للمقاولة والاستثمار فيها، نضرب مثال جمعية SINGA التي توفر النصيحة للاجئين السوريين الذين يريدون مباشرة أعمالهم الخاصة وكذا المساعدة على استكمال الإجراءات الإدارية، سواء في مجال صناعة الملابس الذي يشتهر به السوريون، ميدان التجارة، تصميم مواقع الانترنت وإدارتها وغيرها من المشاريع.

[21]The ILO Response to the Syrian Refugee crisis, international labor organization, march 2017.

تتطلب هذه الأعمال مكتسبات قبلية معينة وخبرات عملية كما تحتاج إلى بعض الدعم المالي الذي توفره بعض هذه الجمعيات أو جهات مانحة، ورغم أن هذا النوع من المشاريع محتشمة إلا أنها واعدة.[22]

من خلال ما سبق بالذكر والتحليل **نستنتج** ما يلي:

من ناحية الالتزامات السياسية تجاه التكفل باللاجئين السوريين من طرف الدول المضيفة، يظهر أن موقفي كل من تركيا وألمانيا هو موقف إرادي نابع من حسابات ومصالح وطنية، بما يتماشى مع الموقف الرسمي من الأزمة السورية، فيما يظهر أن تكفل الأردن باللاجئين السوريين جاء نتيجة ظروف الجوار ونزولا عند طلب الدول المانحة أكثر من كونه التزاماً أو قراراً حيادياً.

من الناحية القانونية: الوضع القانوني للاجئ السوري في الأردن هو الأكثر غموضا وإثارة للقلق، إذ لا تلتزم الأردن بأي من المواثيق الدولية المتعلقة باللاجئين، ما يجعلها قادرة عن التحلل من واجب الحماية في أي وقت، كما أن هذا الوضع القانوني لا يخدم وضعية اللاجئ من حيث الانضمام إلى سوق العمل، الاستثمار أو الاستقرار بأي صفة كانت.

- أما الوضع القانوني للاجئين في تركيا فقد عرف تحسنا منذ وصول اللاجئين إليها، تدرجا من استقبال الضيوف في إطار سياسة الباب المفتوح إلى التمتع بالحماية إلى عرض الجنسية، كما عرفت التنظيمات الداخلية للعمل تحسنا ملحوظا بمساعدة من الدول المانحة والمنظمات الدولية.وعن الوضع القانوني في ألمانيا فقد كان الأحسن في بداية استقبال السوريين الذين استفادوا من صفة الحماية الدولية الكاملة بادئ الأمر، غير أن الضغوط السياسية كما الاقتصادية دفعت بألمانيا إلى خرق بعض

[22] Quand les réfugiés deviennent entrepreneurs ,Leonie Kathmann, reportage sur : http://info.arte.tv/fr/quand-les-refugies-deviennent-entrepreneurs publié le : 17/05/2017, consulté le 30/07/2017, à 19.25.

بنود المعاهدات الملتزمة بها والقوانين السارية لديها، ورغم الجهود المبذولة للتكفل بإدماج اللاجئين مهنيا يثبت هذا التنصل منطق الانتقائية لليد العاملة المؤهلة وذات التكوين العالي.

- من ناحية المعوقات التي تعترض اندماج اللاجئ السوري في سوق العمل: يظهر لنا أن العامل الثقافي واللغوي قليل الأثر على الاندماج، فبالرغم من أن الأردن هو الدولة الأقرب ثقافيا لسوريا يعيش السوريون الأمّر فيها، في حين يتحسن وضع العمال اللاجئين في تركيا وفي ألمانيا بصفة أكبر، حسب المؤشرات الاقتصادية وهو ما يدفعنا إلى الربط بين درجة قوة اقتصاد دولة الاستقبال وقدرتها على استيعاب اليد العاملة مع زيادة القدرة على إدماج اللاجئ مهنيا. كما توفر كل من تركيا وألمانيا فرصا أكبر ليخوض اللاجئ تجربة المقاولة وريادة الأعمال الشخصية، وتتجهان إلى توفير التكوين المهني اللازمين لذلك.

نخلص أخيراً إلى أن وجهة اللاجئ السوري الأفضل للاندماج إلى سوق العمل هي تلك التي تتماشى ومكتسباته اللغوية ومؤهلاته العلمية، وكذا خبراته العملية، بالدرجة الأولى. ثم تتحدد وجهته بمدى توفر الضمانات السياسية والتسهيلات القانونية والإدارية، وفي الدراسة الحالية فان المفاضلة بين الدول الثلاث تدفعنا للقول أن أفضل وجهة للجوء بالنسبة للفرد السوري هي تركيا وفي بعض الحالات المتعلقة باللاجئ ذو التكوين العالي قد تكون ألمانيا خياراً جيداً.

قائمة المراجع:

1. أردوغان: تركيا ستمنح الجنسية للسوريين والعراقيين، قناة روسيا بالعربي، على موقع: https://arabic.rt.com/news/857590-أردوغان-تركيا-ستمنح-الجنسية-السوريين-العراقيين/، منشور بتاريخ: 2017/01/06، على الساعة: 20.15، أطلع عليه بتاريخ: 2017/07/16على الساعة 14.00.
2. أزمة اللاجئين في الأردن. ألكسندرا فرانسيس، مركز كارغيني للشرق الأوسط، واشنطن، 2015، الكتاب محمل من على موقع:http://www.CarnegieEndowment.org

3. قناة أورونيوز، تقرير على الموقع:
4. http://arabic.euronews.com/2016/07/15/syrian-child-labour-in-turkey ، منشور : 2016/07/15.
5. منظمة العفو الدولية، التصدي للأزمة العالمية للاجئين: من التملص من المسؤولية إلى تقاسمها. لندن، 2016.
6. راجية الديب، ألمانيا... حلم اللاجئ السوري. مجلة الأهرام، مقال منشور بتاريخ 2017/03/04 على موقع:
7. http://acpss.ahram.org.eg/News/15243.aspx ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/05/21، الساعة 09.30.
8. واقع اللاجئين السوريين في الأردن ومشكلاتهم، الهيثم صباح، ندوة دولية حول ندوة "أهم مشكلات اللاجئين السوريين في دول الجوار" 2016/11/8، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، غازي عينتاب، على موقع:
9. https://harmoon.org/archives/2768 ،
تمت زيارة الموقع بتاريخ 2017/06/15، على الساعة 14.30.
10. واقع اللاجئين السوريين في أوروبا ومشكلاتهم. عبد الله تركماني، ندوة دولية حول ندوة "أهم مشكلات اللاجئين السوريين في دول الجوار" 2016/11/8، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، غازي عينتاب على موقع:
11. https://harmoon.org/archives/2771 ،
تمت زيارة الموقع بتاريخ 2017/06/15، على الساعة 14.00.
12. ورقة المخرجات – مؤتمر بروكسل: الأردن، بعثة الاتحاد الأوروبي لدى المملكة الأردنية الهاشمية. بروكسل، نشر بتاريخ 2017/04/06، على الساعة: 11.57، على موقع: https://eeas.europa.eu/delegations/jordan/24291/wrq-lmkhrjt-mwtmr-brwksl-lrdn_ar ، أطلع عليه بتاريخ 2017/06/26، على الساعة 11.00.
13. country program in Jordan. Norwegian Refugee Council’s Fact sheet December 2016

14. International Summit, Press Release 144/16, 18/III/2016, http://www.consilium.europa.eu/press-releases-pdf/2016/3/40802210113_en.pdf.
15. Finding their way :labour market integration of refugees in Germany, OECD, 2017.
16. Quand les réfugiés deviennent entrepreneurs ,Leonie Kathmann, reportage sur : http://info.arte.tv/fr/quand-les-refugies-deviennent-entrepreneurs publié le : 17/05/2017, consulté le 30/07/2017, à 19.25.
17. Syrian refugees in turkey: challenges to and opportunities for loger term integration, workshop summary, 29/02/2016,
18. Syrian Refugees in Turkey: Insecure Lives in an Environment of Pseudo-Integration, Ahmet İçduygu and Evin Millet. Working paper n°13, global turkey In Europe, august 2016
19. The ILO Response to the Syrian Refugee crisis, international labor organization, march 2017.
20. Turkish republic, Official Journal No. 2016/8375, Regulation on Work Permit of Refugees Under Temporary Protection,15 January 2016


Sayı / Volume: 23 Yıl / Years: 5 ISSN: 2148-5518
SPECIAL ISSUE
Route Educational & Social Science
EDITOR
Dr. Mohamed KALOU
CO-EDITORS
Dr. soltani amna
Dr. Abdullah ALMEGHLAJ
Dr. Mohammed Ömer AL- NACCAR